فنون ومقالات وفصول في هذا المجلد من كتاب الشفاء وهو المنطق الفن الأول من الجملة الأولى في المدخل وهو مقالتان

لها مقدار واحد بقدرها يسمى مشترك وما ليس لها ذلك يسمى متباينة المقالة الحادية عشر الشكل المجسم المركب

بما له طول وعرض وعمق واطراف بسيط المقالة الثانية عشر اب ح د ح ط ك ل كتب الزوايا المختلفة

وبما منه بيان في دائرة من المقالة الثالثة عشر خط اب قسم على نسبة ذات وسط وطرفين

المقالة الرابعة عشر وتر المسدس كاب ع ذات وسط وطرفين ما طوله وتر المعشر المقالة الخامسة

عشر اردنا مخروطا من اربع قواعد مثلثات في مكعب اب ح د وهو رط كتب في المجسطي وهو مقالات

المقالة الاولى في مبادئ مطالع الكواكب الثابتة وغروبها فصل في ان الارض كرية تقدير الحس فصل في معرفة الاوتار

واستخراجها والقسي والزوايا الواقعة على بسيط الكرة المقالة الثانية في قول بطلميوس ان الارض ينقسم بخط الاستواء

بموازاة معدل النهار وخطوط المارة بقطبي معدل النهار ارباعا عرضان في بيان وعرضان شماليان فصل في المطالع

بحسب العروض المقالة الثالثة في قول بطلميوس

المقالة الرابعة والخامسة والسادسة

في قول بطلميوس

المقالة السابعة والثامنة

المقالة التاسعة والعاشرة والحادية عشر

المقالة الاخيرة المضاف

الى ما خرج من كتب المجسطي مما ليس يدل عليه المجسطي ان يزيد ان تطابق بين المذكور في المجسطي وبين المعقول من علم الطبيعي الفن السادس

من الجملة الاولى من المنطق في القياس الجدلي وفيه مقالات المقالة الاولى وهي فصول ١ في معرفة القياس الجدلي ومنفعته

٢ في السبب الذي يسمى به هذا الضرب من المقاييس جدليا ٣ في سائل الجدلي وتناوله لكل من المجيب واتباع القول في السائل

والمجيب ٤ في ابانة ما يغلط فيه قوم من امر القياس الجدلي وفي تعريف الموضع والمقدمة وسبب الشهرة واعطاء السبب في

تسمية هذا الكتاب بالمواضع ٥ في التفريق بين القياسات الجدلية وقياسات اخرى كلية النتائج شبيهة بالكلية الجامعة لمنافع

الجدل ٦ في الاجزاء الاولى للمقاييس الجدلية وهي الجنس والنوع والحد والخاصة ٧ في كيفية الانتفاع بالمواضع المعدة

نحو هذه الامور وكيفية اعتبارها في المقولات ٨ في تفصيل المقدمات المشهورة الجدلية ٩ في الآلات التي تتم بها ملكة الجدل

وطلب المواضع وهي اربع ١٠ في منافع هذه الآلات المقالة الثانية من الفن السادس الجدل الاولى وهي فصول

١ في مواضع الاثبات والابطال المأخوذ من جوهر الوضع ٢ في مثل ذلك وموضع معد نحو اعتبار اللفظ

ومنافع في الاثبات والابطال جميعا ٣ في مواضع الاثبات والابطال المأخوذة من امور خارجة ٤ في

مثل ذلك ومن المواضع المخالفة ٥ في الاولى والآثر ٦ في الامور الطاهرة النفع وما يحوج الى استعداد

لها بالمواضع المقالة الثالثة تشتمل على ثلثة فصول ١ في ايراد بعض المواضع الجنسية ٢ في مثل ذلك

٣ في مثل ذلك المقالة الرابعة من الفن السادس في الجدليات في مواضع الخاصة

تشتمل على فصول ١ في مواضع الخاصة احدث او لم تجد ٢ تشتمل على مواضع في الخاصة خاطب او لم تعط ٣

في استعمال المواضع المشتركة في الخاصة المقالة الخامسة من الفن السادس في الحد وهي فصول ١ في الشروط

الاول ٢ في موضع اثبات الحد وابطاله لا على الحد ٣ في مواضع التركيب ٤ في مثل ذلك ٥ في مثل ذلك

المقالة السادسة من الفن السادس وهي فصل في مواضع هو هو والواحد والغير المقالة السابعة من الفن السادس

في وصايا السائل واكثرها في المقدمات ١ في وصايا السائل ٢ في وصايا المجيب ٣ في الوصايا المشتركة بينهما

الفن السابع من كتاب منطق الشفاء وهو مقالتان تشتمل على معاني السفسطة المقالة الاولى

وهي فصول ١ قد قلنا في المعاني الجدلية بحسب الكذب ٢ واما المغالطات التي تقع بحسب المعنى فهي سبعة ٣

وقد يمكن ان يرد جميع الوجوه المغلوطة الى اصل واحد المقالة الثانية من الفن السابع وهي فصول ١ قال المعلم الاول

والذي يؤثره بعض الناس من قسمة الاقاويل وتغيير افلاطون لبعضها بحسب الاسم وبعضها بحسب المفهوم ٢ قد كنت تقدمت وجعلت

الصناعة المغالطية خمسة ٣ ومن المضللات قد يستعمل المغالطة وقد يستعمل في خطبة العار ٤ فنقول ان المغالطة باشتراك

المفهوم على وجهه فانها انما لم يكن لان السؤال لم يكثر او لم يكن الكثيرة في النتيجة ٥ واما التي للمعاني فالذي من الغرض وبعضه وامعة

ستر وجميع ذلك ما ان يكون في بعض الجوابات من الاعراض او اكثر منها ٦ قد رتبنا وجوه المغالطات وحلها ووجه الوقوف بها

واخذ معها ومنها الفن الثامن من الجملة الاولى من المنطق في الخطابة اربع مقالات المقالة الاولى سبعة فصول

١ في منفعة الخطابة ٢ في عمود الخطابة واجزائها والتفرق بينها وبين الجدل ٣ في الاعراض التي تختص بالخطب وكيفيتها

٤ في مشاركات الخطابة لصنائع اخر ومخالفتها لها ٥ في شرح حد الخطابة وختم في نسبة اجزائها وسبيلها الصنائع الاخر

وفيها فصول

كتاب المنطق من كتاب الشفا وكتاب برهان ايضا وكتاب المجسطي الموسوم بالمجسطي وكتاب القياس ورياضي

وكتاب ارثماطيقي ايضا

نمبر

بسم الله الرحمن الرحيم وبه نستعين

توكلت على الحي الذي لا يموت   هذا كتاب الشفا للشيخ الرئيس ابي علي الحسين بن عبد الله بن سينا رحمه الله وفي صدره
كلام لابي عبيد الواحد بن محمد الجوزجاني قال ابو عبيد احمد الله على نعمه واسئله التوفيق لمرضاته واصلي على نبيه محمد وآله وبعد
فقد كانت محبتي للعلوم الحكمية ورغبتي في اقتباس المعارف الحقيقية دعتاني الى الاخلال ببلادي والمهاجرة الى مستقر الشيخ الرئيس
ابي علي ادام الله ايامه من البلاد اذ كان ما وقع الي من خبره ووقفت عليه من كلامه يقتضي الميل اليه عن ساير من يتذكر بهذه الصناعة
ويعتزي الى هذه الجملة وقد كان بلغني من خبره انه مهر في هذه العلوم وهو حدث لم يستبق به الشباب ولا اربى على عقدين من
العمر وانه كثير التصانيف الا انه قليل الضن بها والرغبة في ضبط نسخها فصحت رغبتي في قصده وملازمته والالحاف عليه والالتماس
منه ان يهتم بالتصنيف فالححت الالحاح فجئته وهو بجرجان وسنه قريب من اثنتين وثلثين سنة وقد تلبس بخدمة السلطان والتصرف
في عمله قد شغل ذلك اوقاته فلا استتم الا العرض الكاف واستمليته فيه شيئا من المنطق والطبيعيات واذا دعوته الى التصانيف
الكبار والى الشروح احال على ما املاه من الشروح وصنفه من الكتب في بلاده وقد كان بلغني تفرقها وتشتتها وضن من يملك
نسخة بها واما هو فلم يكن من عادته ان يحفظ نسخة   كما لم يكن من عادته ان يجمع عدة ان يحرز من الدستور ان يخرج من السواد
انما يملي او يكتب ويعطيها ملتمسها منه ومع ذلك فقد تواترت عليه المحن وغالت كتبه الغوائل فبقينا مدة بجرجان
الى الري ومن الري الى همدان وشغل بوزارة الملك شمس الدولة قدس الله روحه ورضي عنه وكان اشتغاله بذلك حسرة
علينا وغبينا فالزوم جارنا وكان قد وهي الرجا ايضا في تحصيل تصانيفه الغائبة والتماسنا منه اعادتها فقال اما الاشتغال
بالالفاظ وشرحها فامر لا يسعه وقتي ولا تنشط له نفسي فان قنعتم بما تيسر لي من عندي عملت لكم تصنيفا جامعا على الترتيب الذي
يتفق لي فبذلنا له منا الرضا به وحرصنا على ان يقع منه الابتداء بالطبيعيات فشرع في ذلك وكتب قريبا من عشرين ورقة
ثم انقطع عنه بالقواطع السلطانية وضرب الدهر ضرباته فاخترم ذلك الملك رحمه الله وآثر هو ان لا يتم في تلك الدولة

بجاه وتلك الحضرة وركن الى الاحتياط فيها استخفى من ذلك ان تستمر مرتقبا فرصة الانفصال عن تلك الديار فصادفت منه خلوة
وفراغا اغتنمته واخذته بتتميم كتاب الشفاء واقبل هو بنفسه على تصنيفه اقبالا بجد وفرغ من الطبيعيات والالهيات خلا
كتابي الحيوان والنبات في مدة عشرين يوما من غير رجوع الى كتاب يحضره وانما اعتماده طبعه فقد شرع في المنطق وكتب الخطبة
وما يتصل بها ثم ان اعيان تلك الدولة اتهموا عليه اشارة واستنكروا واخرجه من المفارق وظنوا انه لمكيدة او لمكاتبة
معادية وحرص بعض خلص خدمه على توريطه في مهلكة ليفوز بماله عنده من متاع الدنيا فدل عليه طلابه وكانوا ممن سلف
له عنده صنايع بكرم عليهم فقصده وبالانكماش لو كانوا المعروف ذاكرين ووقفهم على مكانه فاستوثق منه باليد او قلعة
فردجان وبقي بها قدر اربعة اشهر ثم ترتب ما يتم اسباب تلك الناحية على فصل من الامر وثار ثمة المنازعون فافرج عنه
ورسم معاودة الوزارة فاعتذر واستعمل تقديره هناك اشتغل بالمنطق ويمكن من الكتب فعرض من ذلك ان
حاذاها وجرى على ترتيب القوم فيها وتكلم على ما استنكره من اقوالهم فطال المنطق وتم باصفهان واما الرياضيات
فقد كان عملها على سبيل الاختصار في سالف الزمان فراى ان يضيفها الى كتاب الشفا وصنف ايضا النبات والحيوان
وفرغ من هذه الكتب وحاذى في اكثر كتاب الحيوان كتاب ارسطوطاليس الحكيم الفيلسوف وزاد فيها من ذلك
زيادات وبلغ سنه حينئذ اربعين سنة وغرضي في اقتصاص هذه القصص ان يوقف على سبب اعراضه عن شروح
الالفاظ وفي اختلاف ما بين ترتيبه لكتب المنطق وما بين ترتيبه لكتب الطبيعيات والالهيات وان تعجب من اقتداره
على تصنيف ما صنفه من كتب الطبيعيات والالهيات والمدة عشرون يوما والكتب غائبة عنه انما يملي عليه قلب المشتغل
بما يمتني به فقط وشهد المتامل لهذا الكتاب بعين الاعتبار من النكت والنوادر والتفريعات والبيانات ما لا يجده في
جملة كتب السالفين والله الموفق لما فيه الخيرة وهذا ابتداء الكتاب   فكلام الشيخ الرئيس ابي علي الحسين بن عبد الله
انار الله برهانه

كتاب المنطق

بسم الله الرحمن الرحيم

المقالة الاولى من الفن الاول من الجملة الاولى وهي في علم المنطق فصل في الاشارة الى ما يشتمل عليه الكتاب قال الشيخ
الرئيس ابو علي الحسين بن عبد الله بن سينا رحمة الله عليه بعد حمد الله والثناء عليه كما هو اهله والصلوة على نبيه محمد وآله
فان غرضنا في هذا الكتاب الذي نرجو ان يمهلنا الزمان الى ختمه ويصحبنا التوفيق من الله في نظمه ان نودعه لباب ما تحققناه
من الاصول في العلوم الفلسفية المنسوبة الى الاقدمين المبنية على النظر المرتب المحقق والاصول المستنبطة بالافهام المتعاونة على ادراك الحق المجتهد
فيه زمانا طويلا حتى استقام آخره على جملة اتفقت عليها اكثر الآراء وهجرت معها غواشي الاهواء وتحريت ان اودعه
اكثر الصناعة وان اشير في كل موضع الى موقع الشبهة واحلها بايضاح الحقيقة بقدر الطاقة واورد الفروع مع الاصول
الا ما اثق بانكشافه لمن استبصر فيما نبصره ونحقق ما نصوره او ما عزب عن فكري ولم يلح لذكري واجتهدت في اختصار الالفاظ
جدا ومجانبة التكرار اصلا الا ما يقع غلطا او سهوا وتنكبت التطويل في مناقضة مذاهب جلية البطلان او مكفية الشغل بما نقرره
من الاصول ونعرفه من القوانين ولا يوجد في كتب القدماء شيء يعتد به الا وقد ضمناه كتابنا هذا فان لم يوجد في الموضع

يشتمل على اربعة عشر فصلا

على ادراك الحق

اصابة الغرض

الجاري باثباته فيه العادة وجد في موضع آخر رأيت انه اليق به وقد اضفت الى ذلك مما ادركته بفكري وحصلته بنظري وخصوصا في
علم الطبيعة وما بعدها وفي علم المنطق وقد جرت العادة بان يطول مبادي المنطق باشياء ليست منطقية وانما هي للصناعة الحكمية
اعني الفلسفة الاولى فتجنبت ايراد شيء من ذلك واضاعة الزمان به واخرته الى موضعه ثم رأيت ان اتلو هذا الكتاب بكتاب
اسميه كتاب اللواحق يتم مع عمري ويؤرخ بما يفرغ منه في كل سنة يكون كالشرح لهذا الكتاب وكتفريع الاصول فيه وبسط
الموجز من معانيه ولي كتاب غير هذين الكتابين اوردت فيه الفلسفة على ما هي في الطبع وعلى ما يوجبه الرأي الصريح الذي
لا يراعى فيه جانب الشركاء في الصناعة ولا يتقى فيه من شق عصاهم ما يتقى في غيره وهو كتابي في الفلسفة المشرقية واما هذا
الكتاب فاكثر بسطا واشد مع الشركاء من المشائين مساعدة ومن اراد الحق الذي لا مجمجة فيه فعليه بطلب ذلك الكتاب ومن
اراد الحق على طريق فيه ترض ما الى الشركاء وبسط كثير وتلويح بما لو فطن له استغنى عن الكتاب الآخر فعليه بهذا الكتاب ولما
افتتحت هذا الكتاب ابتدأت بالمنطق وتحريت ان احاذي به ترتيب كتب صاحب المنطق واوردت في ذلك من
الاسرار واللطائف ما تخلو عنه الكتب الموجودة ثم تلوته بالهندسة فاختصرت كتاب الاسطقسات لاقليدس اختصارا
لطيفا وحللت فيه الشبه واقتصرت عليه ثم اردفته باختصار كذلك لكتاب المجسطي في الهيئة يتضمن مع الاختصار بيانا
وتفهيما والحقت به من الزيادات بعد الفراغ منه ما وجب ان يعلمه المتعلم حتى تتم به الصناعة ويطابق فيه بين الاحكام الرصدية
والقوانين الطبيعية ثم تلوته باختصار لطيف لكتاب المدخل في الحساب ثم ختمت صناعة الرياضيين بعلم الموسيقى على الوجه
الذي انكشف لي مع بحث طويل ونظر دقيق على الاختصار ثم ختمت الكتاب بالعلم المنسوب الى ما بعد الطبيعة على اقسامه ووجوهه
مشارا فيه الى جمل من علم الاخلاق والسياسات الى ان اصنف فيهما كتابا جامعا مفردا وهذا الكتاب وان كان صغير الحجم فهو كثير
العلم ويكاد لا يفوت متأمله ومتدبره اكثر الصناعة الى زيادات لم تجر العادة بسماعها من كتب اخرى واول الجمل التي فيه هو
علم المنطق وقبل ان نشرع في علم المنطق نشير الى ماهية هذه العلوم اشارة موجزة ليكون المتدبر لكتابنا كالمطلع على جمل من
الاغراض

فصل في التنبيه على العلوم والمنطق

فنقول ان الغرض في الفلسفة ان يوقف على حقائق الاشياء كلها على
قدر ما يمكن الانسان ان يقف عليه والاشياء الموجودة اما اشياء موجودة في الاعيان ليس وجودها باختيارنا وفعلنا
واما اشياء وجودها باختيارنا وفعلنا ومعرفة الامور التي من القسم الاول يسمى فلسفة نظرية ومعرفة الامور التي من القسم الثاني
يسمى فلسفة عملية والفلسفة النظرية انما الغاية فيها تكميل النفس بان يعلم فقط والفلسفة العملية انما الغاية فيها تكميل النفس لا بان

ثم تلوته بالعلم الطبيعي فلم يتفق لي في اكثر الاشياء محاذاة تصنيف المعلم الاول في هذه الصناعة وتذكرته صح

فقط بل بان یعلم

بل لیعلم ما یعمل به فالنظریة غایتها اعتقاد رای لیس بعمل والعملیة غایتها معرفة رای هو فی عمل فالنظریة اولی بان تنسب الی الرای
والاشیاء الموجودة فی الاعیان التی لیس وجودها باختیارنا وفعلنا فهی بالقسمة الاولی علی قسمین احدهما الامور التی تخالط
الحرکة والثانی الامور التی لا تخالط الحرکة مثل العقل والباری والامور التی تخالط الحرکة علی قسمین فانها اما ان یکون وجودها
الا بحیث یجوز ان تخالط الحرکة مثل الانسانیة والتربیع وما شابه ذلک واما ان یکون لها وجود من دون ذلک فالموجودات
التی لا وجود لها الا بحیث یجوز علیها مخالطة الحرکة علی قسمین اما ان یکون لا فی القوام ولا فی الوهم یصح علیها ان تجرد عن مادة
معینة کصورة الانسانیة والفرسیة واما ان یکون یصح علیها ذلک فی الوهم دون القوام مثل التربیع فانه لا یحوج تصوره الی
ان یخص بنوع مادة او یلتفت الی حال حرکة واما الامور التی یصح ان تخالط الحرکة ولها وجود دون ذلک فهی مثل الهویة
والوحدة والکثرة والعلیة فیکون الامور التی یصح علیها ان تجرد عن الحرکة اما ان یکون صحتها صحة الوجوب واما ان
لا یکون صحتها صحة الوجوب بل یکون بحیث لا یمتنع لها ذلک مثل حال الوحدة والهویة والعلیة والعدد الذی هو الکثرة
وهذه فاما ان ینظر الیها من حیث هی هی فلا یفارق ذلک النظر الیها من حیث هی مجردة فانها تکون من جملة النظر الذی
یکون فی الاشیاء لا من حیث هی فی مادة اذ هی من حیث هی هی لا فی مادة او من حیث هی هی لا فی مادة وان ینظر
الیها من حیث عرض لها عرض لا یکون فی الوجود الا فی المادة وهذا علی قسمین اما ان یکون ذلک العرض لا یصح توهمه ان
یکون الا مع نسبته الی المادة النوعیة والحرکة مثل النظر فی الواحد من حیث هو نار او هواء وفی الکثیر من حیث هو اسطقسات
وفی العلة من حیث هی مثلا حرارة او برودة وفی الجوهر العقلی من حیث هو نفس ای مبدأ حرکة بدن وان کان یجوز مفارقته
بذاته واما ان یکون ذلک العرض وان کان لا یعرض الا مع نسبته الی مادة ومخالطة حرکة فانه قد یتوهم احواله ویستبان
من غیر نظر الی المادة المعینة والحرکة والنظر المذکور مثل الجمع والتفریق والضرب والقسمة والتجذیر والتکعیب وسایر
الاحوال التی تلحق العدد وهو فی اوهام الناس او فی موجودات متحرکة منقسمة متفرقة مجتمعة ولکن تصور ذلک قد یجرد
تجریدا ما حتی لا یحتاج فیه الی تعیین مواد نوعیة فاصناف العلوم اما ان تتناول اعتبار الموجودات من حیث هی فی
الحرکة تصورا وقواما وتتعلق بمواد مخصوصة الانواع واما ان تتناول اعتبار الموجودات من حیث هی مفارقة لتلک
تصورا لا قواما واما ان تتناول اعتبار الموجودات من حیث هی مفارقة قواما وتصورا فالقسم الاول من العلوم هو العلم
الطبیعی والقسم الثانی هو العلم الریاضی المحض وعلم العدد المشهور منه واما معرفة طبیعة العدد من حیث هو عدد فلیس

ای مثل النظر فی العدد من حیث الجمع والتفریق ... فان الکل فی العدد

لذلک العلم والقسم الثالث هو العلم الالهی واذ الموجودات فی الطبع علی هذه الاقسام الثلثة فالعلوم الفلسفیة النظریة هی
هذه واما الفلسفة العملیة فاما ان تتعلق بتعلیم الآراء التی ینتظم باستعمالها المشارکة الانسانیة العامة وتعرف بتدبیر المدینة وتسمی علم السیاسة
واما ان یکون ذلک التعلق بما ینتظم به المشارکة الانسانیة الخاصة وتعرف بتدبیر المنزل واما ان یکون ذلک التعلق بما ینتظم
حال الشخص الواحد فی زکاء نفسه ویسمی علم الاخلاق وجمیع ذلک انما یتحقق صحة جملته بالبرهان النظری وبالشهادة الشرعیة ویتحقق
تفصیله وتقدیره بالشریعة الالهیة والغایة فی الفلسفة النظریة معرفة الحق والغایة فی الفلسفة العملیة معرفة الخیر وماهیات
الاشیاء قد تکون فی اعیان الاشیاء وقد تکون فی التصور فیکون لها اعتبارات ثلثة اعتبار الماهیة بما هی تلک الماهیة
غیر مضافة الی احد الوجودین وما یلحقها من حیث هی کذلک اعتبارات ثلثة اعتبار الماهیة بما هی تلک الماهیة غیر مضافة الی احد
الوجودین وما یلحقها من حیث هی کذلک واعتبار لها من حیث هی فی الاعیان فیلحقها حینئذ اعراض تخص وجودها ذلک ومن
حیث هی فی الاعیان واعتبار لها من حیث هی فی التصور فیلحقها حینئذ اعراض تخص وجودها ذلک مثل الوضع والحمل ومثل
الکلیة والجزئیة فی الحمل والذاتیة والعرضیة فی الحمل وغیر ذلک مما ستسمعه فانه لیس فی الموجودات الخارجیة ذاتیة ولا عرضیة
حملا ولا کون الشیء مبتدأ ولا کونه خبرا ولا مقدمة ولا قیاسا ولا غیر ذلک واذا اردنا ان نتفکر فی الاشیاء ونعلمها فنحتاج
ضرورة الی ان ندخلها فی التصور فیعرض لها ضرورة الاحوال التی تکون فی التصور فنحتاج ضرورة الی ان نعتبر الاحوال التی لها
فی التصور وخصوصا ونحن نروم بالفکرة ان نستدرک المجهولات وان یکون ذلک من المعلومات والامور انما تکون مجهولة
بالقیاس الی الذهن لا محالة وکذلک انما یکون معلومة بالقیاس الیه والحال والعارض الذی یعرض لها حتی ینتقل من
معلومها الی مجهولها هو حال وعارض لها فی التصور وان کان ما لها فی ذاتها ایضا موجودا مع ذلک فمن الضرورة ان یکون
لنا علم بهذه الاحوال واشکالها وکیف هی وکیف تعتبر فی هذا العرض ولان هذا النظر لیس نظرا فی الامور من حیث
هی موجودة احد نحوی الوجودین المذکورین بل من حیث ینفع فی ادراک احوال ذینک الوجودین فمن یکون الفلسفة عنده
متناولة للبحث عن الاشیاء من حیث هی موجودة ومنقسمة الی الوجودین المذکورین فلا یکون هذا العلم عنده جزءا من
الفلسفة ومن حیث هو نافع فی ذلک فیکون عنده آلة فی الفلسفة ومن یکون الفلسفة عنده متناولة لکل بحث نظری ومن
کل وجه یکون هذا ایضا عنده جزءا من الفلسفة وآلة لسایر اجزاء الفلسفة وسنشرح هذا شرحا فیما بعد والمشاجرات التی
تجری فی مثل هذه المسئلة هی من الباطل ومن الفضول اما من الباطل فلانه لا تناقض بین القولین فان کل واحد منهما یعنی

مشاجرة بالنسبة ...

بالفلسفة معنى آخر هي وأما من الفضول فان الشغل بأمثال هذه الاشياء ليس مما يجدي شيئا وهذا النوع من النظر هو المسمى علم
المنطق وهو النظر في هذه الامور المذكورة من حيث يتأدى عنها الى اعلام المجهول وما يعرض لها من حيث كذلك لا غير

منفعة المنطق

فصل في منفعة المنطق لما كان استكمال الانسان من جهة ما هو انسان وذو عقل بأن يستيقن الحق في موضعه هو أن
تعلم الحق لأجل نفسه والخير لأجل العمل به واقتباسه وكانت الفطرة الاولى والبديهة من الانسان وحدها قليلة الغناء المعونة
على ذلك وكان جل ما يحصل له من ذلك انما يحصل بالاكتساب وكان هذا الاكتساب هو اكتساب المجهول وكان ما يكتسب
المجهول هو المعلوم وجب ان يكون الانسان يبتدئ اولا فيعلم انه كيف كان يكون له اكتساب المجهول من المعلوم
وكيف يكون حال المعلومات وانتظامها في انفسها حتى يفيد العلم بالمجهول اي حتى اذا ترتبت في الذهن الترتيب الواجب
فتقررت فيه صورة المعلومات على الترتيب الواجب انتقل الذهن منها الى المجهول المطلوب فعلمه وكان الشيء يعلم من وجهين
احدهما ان يتصور فقط حتى اذا كان له اسم فنطق به تمثل معناه في الذهن وان لم يكن هناك صدق او كذب كما
اذا قيل انسان او قيل افعل كذا فانك اذا وقفت على معنى ما تخاطب به من ذلك كنت تصورته والثاني ان يكون مع التصور
تصديق فيكون اذا قيل لك مثلا ان كل بياض عرض لم يحصل لك من هذا تصور معنى هذا القول فقط بل صدقت انه كذلك
واما اذا شككت انه كذلك او ليس كذلك فقد تصورت ما يقال فانك لا تشك فيما لا تتصوره ولا تفهمه ولكنك لم تصدق
به بعد فكل تصديق فيكون معه تصور ولا ينعكس والتصور في مثل هذا المعنى يفيدك ان يحدث في الذهن صورة هذا
التأليف وما يؤلف منه كالبياض والعرض والتصديق هو ان يحصل في الذهن نسبة هذه الصورة الى الاشياء
انفسها انها مطابقة لها والتكذيب يخالف ذلك كذلك الشيء يجهل من وجهين احدهما من جهة التصور والثاني من جهة
التصديق فيكون كل واحد منهما لا يحصل معلوما الا بالكسب ويكون كسب كل واحد منهما بمعلوم سابق متقدم بهيئة
يكون لذلك المعلوم لاجلها ينتقل الذهن من العلم بها الى العلم بالمجهول فهاهنا شيء من شأنه ان يفيد العلم بالمجهول
المتصور وشيء من شأنه ان يفيد العلم بالمجهول تصديقه ولم تجر العادة بان يفرض للمعنى الجامع من حيث على يفيد علم
تصور شيء اسم جامع او لم يبلغنا الآن فمنه حد ومنه رسم ومنه مثال ومنه علامة ومنه اسم على ما سيتضح لك وليس
لما يشترك فيه اسم عام واما الشيء الذي يترتب اولا معلوما ثم يعلم به غيره على سبيل التصديق فان ذلك الشيء يسمى

غاية المنطق

كيف كان حجة فمنه قياس ومنه استقراء ومنه تمثيل ومنه اشياء اخر فغاية علم المنطق ان يفيد الذهن معرفة هذين الشيئين

فقط وهو ان يعرف الانسان انه كيف يكون القول الموقع للتصور حتى يكون معرفا حقيقة ذات الشيء وكيف يكون حتى
يكون دالا عليها وان لم يتوصل به الى حقيقة ذاته وكيف يكون فاسدا مخيلا انه يكون كذلك ولا يكون كذلك وما الفصول التي فيها وايضا
ان تعرف الانسان انه كيف يكون القول الموقع للتصديق حتى يكون موقعا تصديقا يقينيا بالحقيقة لا يقع انتقاضه وكيف
يكون حتى يكون موقعا تصديقا يقارب اليقين وكيف يحتج به انه على احد الصورتين ولا يكون كذلك بل يكون باطلا فاسدا
وكيف يكون حتى توقع غالبة ظن به وميل نفس وقناعة من غير تصديق جزم وكيف يكون القول حتى يؤثر في النفس تأثيره
التصديق والتكذيب من اقدام وامتناع وانبساط وانقباض لا من حيث يوقع تصديقا بل من حيث تخييل كثير من
الخيالات يفعل في هذا الباب فعل التصديق فانك اذا قلت للعسل انه مرة مقيئة نفرت الطبيعة عن تناوله مع تكذيب لذلك
البتة كما ينفر لو كان هناك تصديق او شبيه به او قريب منه وما الفصول فيها ولم كانت كذلك وهذه الصناعة تحتاج مستعملها
العامد فيما قصد هذين الغرضين الى مقدمات يتوصل منها الى معرفة الغرضين وهذه الصناعة هي المنطق وقد يتفق للانسان
ان يبحث في غريزته حدة موقع التصور وحجة موقعة للتصديق الا ان ذلك يكون شيئا غير صناعي ولا يؤمن غلطه في غيره فلو
كانت الغريزة والقريحة مما يكفينا في ذلك طلب الصناعة كما في كثير من الامور لكان لا يعرض من الاختلاف والتناقض
ما عرض ولكان الانسان الواحد لا يناقض نفسه وقتا بعد وقت اذا اعتمد قريحته بل الفطرة الانسانية غير كافية في ذلك ما لم
يكتسب الصناعة كما انها غير كافية في كثير من الاعمال الاخر وان كان يقع له في بعضها اصابة كرمية من غير رام وليس اذا حصلت
له الصناعة بالمبلغ الذي للانسان ان يحصل له منها كانت كافية من كل وجه حتى لا يغلط البتة اذ الصناعة قد يذهب عنها و
العدول عن استعمالها في كثير من الاحوال لان الصناعة في نفسها غير ضابطة وغير صائنة عن الغلط لكنه قد يعرض هناك امور
احدها من جهة ان الصانع لا يكون قد استوفى الصناعة بكمالها والثاني ان يكون قد استوفاها لكنه في بعض المواضع اهملها فاكتفى
بالقريحة والثالث انه قد يعرض كثيرا ان يعجز عن استعمالها او يذهب عنها على انه وان كان كذلك فان صاحب العلم
اذا كان صاحب الصناعة واستعملها لم يكن ما يقع له من السهو مثل ما يقع لعادمها ومع ذلك فانه اذا عاود وفعل من افعال
صناعته مرارا كثيرة تمكن من تدارك اهمال ان كان وقع منه فيه لان صاحب الصناعة اذا افسد عمله مرة او مرارا امكن معنى
الاستعمال او ان يكون فناءها في البلادة فاذا كان كذلك فلا يقع له السهو في مهمات صناعته التي تعنيه المعاودة فيها وان
وقع له سهو في نوافله والانسان في معتقداته مهمة جدا وامور عليها في الاهتمام فصاحب صناعة المنطق يتأتى له ان يتسدد في

انه يفعل ذلك والا يكون يفعل ذلك

في المذاهب

تأكيد الأمر في تلك المهمات مراجعات عرض عليها على قانونه والمراجعات الصناعية فقد يبلغ بها الأمان من الغلط لكن يجمع تفاصيل شتى
واحد مرارا إلا أن الاستظهار فيه والاعتصام به أشبه في حقها الحكمة فقد وجد الصناعة لا بد منها في استكمال الإنسان الذي لم يؤيد بخاصية تكفيه
الكسب ونسبة هذه الصناعة إلى الروية الباطنة التي تسمى النطق الداخلي كنسبة النحو إلى العبارة الظاهرة التي تسمى النطق الخارجي و
كنسبة العروض إلى الشعر لكن العروض ليس ينتفع كثيرا في قرض الشعر بل الذوق السليم يغني عنه والنحو العربي قد يغني عنه أيضا الفطرة
البدوية وأما هذه الصناعة فلا غنى عنها للإنسان المكتسب العلم بالنظر والروية إلا أن يكون إنسانا مؤيدا من عند الله فيكون
نسبته إلى المرتوين نسبة البدوي إلى المتعربين **فصل ٣** في موضوع المنطق ليس يمكن أن ينتقل الذهن من معنى واحد مفرد
إلى التصديق بشيء فإن ذلك المعنى ليس يحكم بوجوده وعدمه حكما واحدا في إيقاع ذلك التصديق فإنه إذا كان التصديق يقع سواء
فرض المعنى موجودا أو معدوما فليس للمعنى مدخل في إيقاع التصديق بوجه إلا أن ما يوقع التصديق فإنه إذا كان التصديق يقع وليس
يجوز أن يكون شيء علة لشيء في حالتي وجوده وعدمه فإذا لم يقع بالمفرد كفاية من غير تحصيل وجوده أو عدمه في ذاته أو في حاله
فلم يكن مؤديا إلى التصديق بغيره وإذا قرنت بالمعنى وجودا أو عدما فقد أضفت إليه معنى آخر وأما التصور فإنه كثيرا ما يقع بمعنى
مفرد وكثيرا ما يقع لك في موضعه وذلك في قليل من الأشياء ومع ذلك فهو في أكثر الأمر ناقص ودني بل الموقع للتصور في أكثر الأشياء
معان مؤلفة وكل تأليف فإنما يؤلف من أمور كثيرة وكل أشياء كثيرة ففيها أشياء واحدة والواحد في كل شيء مركب هو الذي
يسمى بسيطا ولما كان الشيء المؤلف من عدة أشياء يستحيل أن يعرف طبيعته مع الجهل بحاله فبالحري أن يكون العلم بالمفردات
قبل العلم بالمؤلفات والعلم بالمفردات يكون على وجهين أما أن يكون علما بها من حيث هي مستعدة لأن يؤلف منها التأليف
المذكور وأما أن يكون علما بها من حيث هي طبائع وأمور يعرض لها ذلك المعنى ومثال هذا أن البيت الذي يؤلف من خشب وغيره
يحتاج مؤلفه إلى أن يعرف بسائط البيت من الخشب واللبن والطين ولكن الخشب واللبن والطين إنما هي باعتبار يصلح للبيت
والتأليف وأحوال أخرى خارجة من ذلك فأما أن الخشب هو من جوهر ذي نفس نباتية وأن طبيعته حارة أو باردة وأن قياسه
من الموجودات قياس كذا فهذا لا يحتاج إليه باني البيت أن يعلمه وأما أن الخشب رخو وصلب وصحيح ومنخشع وغير ذلك
فإنه مما يحتاج باني البيت إلى أن يعلمه وكذلك صناعة المنطق فإنه ليس ينظر في مفردات هذه الأمور من حيث هي على أحد
نحوي الوجود الذي في الأعيان والذي في الأذهان ولا أيضا في ماهيات الأشياء من حيث هي ماهيات بل من حيث
هي محمولات وموضوعات وكليات وجزئيات وغير ذلك مما يعرض لهذه المعاني من جهة ما قلناه فيما سلف **فصل ٤** وإنما النظر في

في موضوع المنطق

فمن ... تأليف أشياء واحدة م

تؤدي إليه الضرورة وليس للمنطقي من حيث هو منطقي شغل أول بالألفاظ إلا من جهة المخاطبة والمحاورة ولو أمكن أن يتعلم
المنطق بفكرة ساذجة إنما تلحظ فيها المعاني وحدها لكان ذلك كافيا ولو أمكن أن يطلع المحاور فيه على ما في نفسه بحيلة أخرى
لكان يغني عن اللفظ البتة ولكن لما كانت الضرورة تدعو إلى استعمال الألفاظ وخصوصا ومن المتعذر على الروية أن ترتب
المعاني من غير أن تتخيل معها ألفاظها بل تكاد تكون الروية مناجاة من الإنسان ذهنه بألفاظ متخيلة لزم أن يكون للألفاظ
أحوال مختلفة تختلف لأجلها أحوال ما يطابقها في النفس من المعاني حتى يصير لها أحكام لولا الألفاظ لم تكن فاضطرت صناعة
المنطق إلى أن يصير بعض أجزائها نظرا في أحوال الألفاظ ولولا ما قلناه لما احتاجت أيضا إلى أن يكون لها هذا الجزء ومع هذا
فإن الكلام على الألفاظ المطابقة لمعانيها كالكلام على معانيها إلا أن وضع الألفاظ أحسن علما وأما فيما سوى ذلك فلا خير
في قول من يقول إن المنطق موضوعه النظر في الألفاظ من حيث تدل على المعاني وإن المنطقي إنما صناعته أن يتكلم على
الألفاظ من حيث تدل على المعاني بل يجب أن يتصور الأمر على النحو الذي ذكرناه وإنما تبلد في هذا من تبلد وتشوش
من تشوش بسبب أنهم لم يحصلوا بالحقيقة موضوع المنطق والصنف من الموجودات التي يختص بإزاء وجه الوجود على نحوي
وجود الأشياء من خارج ووجود المعاني في الذهن فيعلموا النظر في الوجود الذي من خارج لصناعة أو صناعات فلسفية و
النظر في الوجود الذي في الذهن وأنه كيف يتصور فيه لصناعة أو جزء صناعة ولم يفصلوا فيعلموا أن الأمور التي في الذهن
إنما أمور تصورت في الذهن مستفادة من خارج وإنما أمور يعرض لها من حيث هي في الذهن لا يحاذي بها أمر من خارج فيكون
معرفة هذين الأمرين لصناعة ثم يصير أحد هذين الأمرين موضوعا لصناعة المنطق من جهة عرض يعرض له وأما أي هذين الأمرين
ذلك فهو القسم الثاني وأما أي عارض يعرض فهو أنه يصير موصلا إلى أن يحصل في النفس صورة أخرى عقلية لم يكن أو نافعا
في ذلك الوصول فلما لم يتميز لهؤلاء موضوع صناعة المنطق بالحقيقة ولا الجهة التي بها هي موضوعة تقعقعوا في الكلام التردد وفيه
من حيرة ومن وقع القوم في تعاليم إذا وقعوا إلى أراجيف كالتخليط تقعقعوا وتبلدوا وأنت ستعلم بعد هذا بوجه أشد شرحا أن لكل
صناعة نظرية موضوعا وأنها إنما تبحث عن أعراضه وأحواله وتعلم أن النظر في ذات الموضوع قد يكون في صناعة والنظر في عوارضه
يكون من صناعة أخرى فهكذا يجب أن تعلم من حال المنطق **فصل** في تعريف اللفظ المفرد والمؤلف وتعريف الكلي
والجزئي والذاتي والعرضي والذي يقال في جواب ما هو والذي لا يقال وإذ لا بد لنا في التعليم والتعلم من الألفاظ
فإنا نقول إن اللفظ إما مفرد وإما مركب والمركب هو الذي قد يوجد له جزء يدل على معنى هو جزء من المعنى المقصود بالجملة

وإنما يلحق ذلك المعدل م

والالة بالذات مثل قولنا الانسان والكاتب في قولنا الانسان كاتب فان لفظ الانسان منه يدل على معنى ولفظ كاتب ايضا
يدل على معنى وكل واحد منهما جزء قولنا الانسان كاتب ومعناه جزء المعنى المقصود من قولنا الانسان كاتب والا لقصوده
في اللفظ ليس كما يقول حيوان فيظن ان الحي منه مثلا دال اما على جملة المعنى واما على بعض منه لو كان من غير ان كان يقصد في
اطلاق لفظ الحيوان ان يدل الحي منه تلك المعنى واما المفرد الذي لا يدل جزء منه على جزء من معنى الكل المقصود به دلالة بالذات
مثل قولنا الانسان فان الان والسان لا يدلان على جزئين من معنى الانسان منهما يلتئم معنى الانسان ولا يلتفت في هذه
الصناعة الى التركيب الذي يكون بحسب المسموع او كان لا يدل جزء منه على جزء من المعنى كقولنا عبد شمس اذا اريد به اسم لقب
ولم يرد به عبد الشمس فان ذلك امثاله لا يعد في الالفاظ المؤلفة بل في المفردة والموجود في التعليم الاقدم من رسم الالفاظ
المفردة فهو انها هي التي لا تدل اجزاؤها على شيء واستنقص فريق من اهل النظر هذا الرسم واوجب انه يجب ان يزاد فيه انها
التي لا تدل اجزاؤها على شيء من معنى الكل اذ قد يدل اجزاء اللفظ المفردة على معان لكنها لا يكون اجزاء معاني الجملة واما انا
ان هذا الاستنقاص من مستنقصه سهو وان هذه الزيادة غير محتاج اليها التتميم التفهيم وذلك لان اللفظ بنفسه لا يدل
البتة ولولا ذلك لكان لكل لفظ حق من المعنى لا يجاوزه بل انما يدل بارادة اللافظ فكما ان اللافظ يطلقه دالا على معنى
كالعين ينبوع الماء فيكون ذلك دلالته ثم يطلقه دالا على معنى آخر كالعين على الدينار فيكون ذلك دلالته كذلك اذا اخلاه
في اطلاقه من الدلالة بقي غير دال وعند كثير من اهل النظر غير لفظ فان الحرف والصوت فيما اظن لا يكون بحسب التعارف
عند كثير من المنطقيين لفظا او يشتمل على دلالة واذا كان ذلك كذلك فالمتكلم باللفظ المفرد لا يريد ان يدل بجزئه على
جزء من معنى الكل ولا ايضا يريد ان يدل بجزئه على معنى آخر من شانه ان يدل به عليه وقد انعقد الاصطلاح على ذلك فلا
يكون جزؤه البتة دالا على شيء حين هو جزؤه بالفعل اللهم الا بالقوة حين تجد الاضافة المشار اليها وهي مقارنة ارادة الدلالة
دلالته بها وبالجملة فانه ان دل فانما يدل لا حين ما يكون جزءا من اللفظ المفرد بل اذا كان لفظا قائما بنفسه فاما وهو جزء فلا يدل
على معنى البتة فاللفظ اما مفرد واما مركب وقد علم ان النظر في المفرد قبل النظر في المركب ثم اللفظ المفرد اما ان يكون معناه الواحد
الذي يدل عليه لا يمتنع في الذهن من حيث يتصور اشتراك الكثرة فيه على التسوية بان يقال لكل واحد منهم انه هو اشتراكا
على درجة واحدة مثل قولنا الانسان فان له معنى في النفس وان ذلك المعنى مطابق لزيد وعمرو وخالد على وجه واحد
لان كل واحد منهم انسان ولفظ الكرة المحيطة بذي عشرين قاعدة مثلثات بل لفظ الشمس والقمر وغير ذلك كل منها

يدل على معنى لا يمتنع تصوره في الذهن من اشتراك كثرة فيه وان لم يوجد مثلا بالفعل كالكرة المذكورة او كان يمتنع ذلك
لسبب خارج عن مفهوم اللفظ نفسه كالشمس واما ان يكون معناه الواحد بحيث يمتنع في الذهن ايقاع الشركة فيه اعني
في المحصل الواحد المقصود به منه كقولنا زيد فان لفظ زيد وان كان قد يشترك فيها كثيرون فانما يشتركون من حيث
المسموع واما معناه الواحد فيستحيل ان يحمل واحد منه مشتركا فيه فان الواحد من معانيه هو ذات المشار اليه يمتنع في
الذهن ان يحمل لغيره اللهم الا ان يراد به ذات البتة بل صفة من صفاته المشترك فيها فهذا القسم وان لم يمتنع الشركة
في مسموعه فقد يمتنع ان يوجد في المعنى الواحد من المدلول به عليه شركة فالقسم الاول يسمى كليا والثاني يسمى جزئيا وانت
تعلم ان في الالفاظ ما هو على سبيل القسم الاول ومن المعاني ما هو على سبيل مثل القسم الاول وهو المعنى الذي المفهوم منه
في النفس لا يمتنع نسبته الى اشياء كثيرة يطابقها نسبة متشاكلة ولا عليك من حيث انت منطقي انه كيف يكون هذه النسبة
وهل لهذا المعنى من حيث هو واحد مشترك فيه وجود في ذوات الامور التي جعلت لها شركة فيه وبالجملة وجود مفارق
خارج غير الذي في ذهننا او كيف حصوله في الذهن فان النظر في هذه لصناعة اخرى او صناعتين فقد علمت ان اللفظ
واما ان يكون مؤلفا وان المفرد اما ان يكون كليا واما ان يكون جزئيا وقد علمت انا اوجبنا تاخير النظر في المركب واعلم انا ايضا
انما لا نشتغل بالنظر في الالفاظ الجزئية ومعانيها فانها غير متناهية ولو كانت متناهية لكان علمنا بها من حيث هي جزئية
يفيدنا كمالا حكميا او يحلنا غاية حكمية كما تعلم هذا في موضع العلم به بل الذي يعنينا النظر فيه هو معرفة اللفظ الكلي وانت تعلم ان
اللفظ الكلي انما يصير كليا بان له نسبة ما اما بالوجود واما بصحة التوهم الى جزئيات يحمل عليها والحمل على وجهين حمل مواطاة كقولك زيد
انسان فان الانسان محمول على زيد بالحقيقة والمواطاة وحمل اشتقاق كحال البياض بالقياس الى الانسان فانه يقال
ان الانسان ابيض او ذو بياض ولا يقال انه بياض مع ان الفق ان قيل جسم ابيض ولون ابيض فلا تحمل هذا المحمول في مثله
على الموضوع واما غرضنا ههنا فالمحمول هو ما كان على سبيل المواطاة فلنذكر اقسام الكلي الذي انما ينسب الى جزئيات
مواطاة عليها ويعطيها الاسم والحد لكنه قد يضطرنا اصابتنا لبعض الاغراض الى ان لا نسلك المعتاد من الطريق في قسمة
هذه الالفاظ في اول الامر بل نعود اليه ثانيا فنقول ان لكل شيء ماهية هو بها ما هو وهي حقيقته بل هي ذاته وذات كل شيء
واحدة ربما كان بمعنى واحد مطلقا ليس بغيره هو ما هو بمعان كثيرة اذا التامت يحصل منها ذات الشيء واحدة وقد يتحد
بها من الظاهرات مثال الانسان ان يسلم وجوده وربما كان واحد ليس مطلق على جمع مع حقيقته وجوده من امور ومعان

اذا ان يكون معرفا له

اذا اتفقت حصلت منها ماهية الشيء مثال ذلك الانسان فانه يحتاج ان يكون جوهرا له امتداد في ابعاد تفرض فيه طولا
وعرضا وعمقا وان يكون مع ذلك ذا نفس وان يكون نفسه نفسا تغتذي بها وتحس وتتحرك مع الارادة ومع ذلك يكون
بحيث يصلح ان يتفهم المعقولات ويتعلم الصناعات ويعملها ان لم يكن عائق من خارج لا من جبلة الانسان فاذا التأم
جميع هذا حصل من جملتها ذات واحدة هي ذات الانسان ثم يخالطها معان واسباب اخرى يتحصل بها واحد واحد من
الاشخاص الانسانية ويتميز بها شخص من شخص مثل ان يكون هذا قصيرا وذاك طويلا وهذا ابيض وذاك اسود ولا يكون شيء
من هذه بحيث لو لم يكن موجودا لذات الشخص وكان بدله غيره لزم منه ان يفسد لاجله بل هذه العوارض تتبع وتلزم وانما يكون
حقيقة وجوده بالانسانية فيكون ماهية كل شخص هي بانسانيته لكن انيته الشخصية يتحصل من كيفية وكمية وغير ذلك
وقد يكون ايضا له من الاوصاف اوصاف اخرى غير الانسانية يشترك فيها الناس مع الانسانية بل يكون بالحقيقة اوصافا
للانسان العام لكونه ناطقا اي ذا نفس ناطقة ومثل كونه ضاحكا بالطبع لكن كونه ناطقا امر هو احد الامور التي لما التأمت
اجتمع من جملتها الانسان وكونه ضاحكا بالطبع هو امر لما التأمت الانسانية كالتأمها لزمت منه لم يكن جزءا من حده لازما فانه
الشيء اذا صار انسانا بمقارنة النفس الناطقة لمادته اوجب للتعجب الموجب في مادته هيئة الضحك كما اوجب لامور اخرى من الخجل
والبكاء والحسد واستعداد الكتابة وقبول العلم ليس واحد منها لما حصل لزم الشيء بحصول النفس الناطقة اولا سابقا
لها وتم به حصول الانسانية ويكون هذه لوازم بعده واذا استثبت الانسانية لم يكن بد منها فقد لاح لك من هذا ان مما
ذاتا حقيقية للشيء وان له اوصافا بعضها يتقدم منه ومن غيره حقيقته التي للشيء وبعضها عوارض يلزم ذاته لزوما في وجوده
وبعضها عوارض غير لازمة له في وجوده فما كان من الالفاظ الكلية يدل على حقيقة ذات شيء او اشياء فذلك هو الدال على
الماهية وما لم يكن كذلك فلا يكون دالا على الماهية فان دل على الامور التي لا بد من ان يكون متقدمة في الوجود على ذات الشيء
حتى يكون بالتيامها يحصل ذات الشيء ولا يكون الواحد منها وحده ذات الشيء فاللفظ الدال عليه يدل على حقيقة ذات
الشيء بكماله بل على جزء منه فذلك ينبغي ان يقال له اللفظ الذاتي الغير الدال على الماهية واما ما يدل على صفة هي خارجة
عن الامرين لازمة كانت او غير لازمة فانما يقال له لفظ عرضي ولمعناه معنى عرضي ثم ههنا موضع نظر انه هل يجب ان يكون
معنى اللفظ الذاتي مشتملا على اللفظ الدال على الماهية اشتمال العام على الخاص او لا يكون فان قولنا لفظ ذاتي يدل على لفظ
منسوب الى ذات الشيء وذات الشيء لا يكون منسوبا الى ذات الشيء انما ينسب الى الشيء ما ليس هو فهذا بالحري ان

لم يكن حصول النفس الناطقة

بل

يعني ان اللفظ الذاتي اما ان الاولى به ان يشتمل على المعاني التي يتقوم الماهية فلا يكون اللفظ الدال على الماهية ذاتيا فلا يكون الا
ذاتيا للانسان لكن الحيوان والناطق يكونان ذاتيين للانسان فان لم يجعل الانسان ذاتيا للانسان بما هو انسان بل
للشخص شخص لم يخل اما ان يكون نسبته بالذاتية الى حقيقة ماهية الشخص وذلك هو الانسان ايضا واما ان يكون نسبته بها
الى تشخص فيكون ليس هو بكماله بل هو جزء مما هو منه من حيث هو جملة ثم يعرض ان لا يكون الحيوان والناطق والانسان
وما يجري مجراها ذاتيا للشخص شخص فقط بل الامور العرضية ايضا مثل كونه قصيرا او ابن فلان وما يجري هذا المجرى قد يكون
ذاتية لانها اجزاء مقومة لجملة ثم لا يكون للانسان من حيث هو ذاتي للشخص الا ما لهذه فهذه الافكار تدعو الى ان لا يكون الذاتي
مشتملا على المقول في جواب ما هو لكن قولنا ذاتي وان كان بحسب قانون اللغة يدل على هذا المعنى المعنوي فانه بحسب اصطلاح
وقع بين المنطقيين يدل على معنى آخر وذلك ان اللفظ الكلي اذا دل على معنى نسبته الى الجزئيات التي تعرض لمعانيها نسبة يجب اذا
توهمت غير موجودة ان لا يكون ذات ذلك الشيء بحيث ان يكون يرتفع اولا حتى يصح توهم رفع هذا بل لان رفع هذا موجب رفع
ذات ذلك الشيء سواء كان لان هذا المرفوع هو حقيقة ذاته او كان هذا المرفوع ما يحتاج اليه حقيقة ذاته لتتقوم فانه يقال له ذاتي
فان لم يكن هكذا او كان يصح في الوجود او في التوهم ان يكون الشيء الموصوف به حاصلا مع رفعه او كان لا يصح في الوجود و
لكن ليس رفعه بل انما لا يصح ذلك في الوجود لان رفعه لا يصح الا ان يكون ذلك ارتفع اولا في نفسه حتى يكون رفعه بالحقيقة ليس
بسبب رفعه فهو عرضي فاما المرتفع في الوجود فكالقيام والقعود وذلك مما يسرع رفعه وكالشباب وذلك مما يبطؤ رفعه
وكغضب الحليم فان ذلك يسهل ازالته وكالخلق فان ذلك يصعب ازالته واما المرتفع في الوهم دون الوجود فكسواد
الحبشي واما الذي لا يرتفع ولا يرفع رفع التعجب فككون الانسان بطبعه معرضا للتعجب والضحك وهو كونه ضاحكا بالطبع
فانه لا يجوز ان يرتفع عن الانسان في الوجود فان توهم مرفوعا فان الانسانية يكون مرفوعة لا لان رفع الاعراض بالطبع
لهذا المعنى هو سبب رفع الانسانية بل لانه لا يتأتى ان يرتفع الا ان يكون الانسانية اولا مرفوعة كما انها ليست سببا
لثبوت الانسانية بل الانسانية سبب لثبوتها فقد بان اختلاف ما بين نسبة الحيوان والناطق والانسان ايضا الى الاشخاص
وبين نسبة الاعراض اليها فان النسبة الاولى اذا رفعتها اوجبت رفع الشخص واما النسبة الثانية فنفس رفعها لا يوجب
رفع الشخص بل منها ما يرتفع ومنها ما لا يجوز ان يرتفع الشخص واما رفعها فلا يرفع الشخص البتة فاذا كان الامر على هذه الجملة
فالذاتي مشتمل على الدال على الماهية فقد اتضح لك ان اللفظ المفرد الكلي منه ذاتي يدل على الماهية ومنه ذاتي لا يدل على

الى الجملة التي بها ه

من الجزئيات بوجود الا ان ذات ذلك الشيء ه

سببه رفعه ه

او يرتفع ه

الماهية ومنه عرضي **فصل** في تعقب ما قاله الناس في الذاتي والعرضي فقد قيل في التمييز بين الذاتي والعرضي
ان الذاتي مقوم والعرضي غير مقوم ثم لم يحصل ولم يبين انه كيف يكون مقوما او غير مقوم وقيل ايضا ان الذاتي لا يصح توهمه مرفوعا
مع بقاء الشيء والعرضي يصح توهمه مرفوعا مع بقاء الشيء فيجب ان نحصل نحن حقيقة ما قيل او اختلاله فنقول اما قولهم ان الذاتي هو
المقوم فانما يتناول ما كان من الذاتيات غير دال على الماهية فان المقوم مقوم لغيره وقد علمت ما يعرض من هذا الكلام الا ان يعنوا
بالمقوم ما لا يفهم من ظاهر لفظه ولكن يعنون به ما عنينا بالذاتي فيكونوا انما اتوا باسم مرادف صرف عن الاستعمال الاول
ولم يدل على المعنى الذي يعقل اليه ويكون الخطب في المقوم كالخطب في الذاتي ويكون حاجة كل احد منا الى البيان واحدة
واما اعتمادهم على امر الرفع في التوهم فيجب ان نتذكر ما اعطيناك سالفا من ان المعنى الكلي قد يكون له اوصاف يحتاج اليها
اولا حتى يحصل ذلك المعنى ويكون له اوصاف اخرى تلزمه وتتبعه اذا صار ذلك المعنى حاصلا فاما جميع الاوصاف التي
يحتاج اليها الشيء حتى يحصل ماهيته فلن يحصل معقولا مع سلب تلك الاوصاف عنه وذلك انه قد سلف لك ان للاشياء
ماهيات وان تلك الماهيات قد يكون موجودة في الاعيان وقد يكون موجودة في الاوهام وان الماهية لا يوجب لها
تحصيل احد الوجودين وان كل واحد من الوجودين لا يثبت الا بعد ثبوت تلك الماهية وان كل واحد من الوجودين تلحق
بالماهية خواص وعوارض يكون للماهية عنده ذلك الوجود ويجوز ان لا يكون لها في الوجود الاخر وربما كانت له لوازم تلزمه من
حيث الماهية لكن الماهية يكون متقررة اولا ثم يلزمها هي فان الاثنينية يلزمها الزوجية والمثلث يلزمه ان يكون زواياه مساوية
لقائمتين لا لاحد الوجودين بل لانه مثلث وهذه الماهية اذا كان لها مقومات متقدمة من حيث هي ماهية لم يحصل ماهية
دون تقدمها واذا لم يحصل ماهية لم يحصل معقولة ولا عينا فاذن اذا حصلت معقولة حصلت وقد حصل ما يتقوم به في العقل معها على
الجهة التي يتقوم به واذا كان حاصلا في العقل لم يمكن السلب فيجب ان يكون هذه المقومات معقولة مع تصور الشيء بحيث لا يحل
وجودها له ولا يجوز سلبها عنه حتى يثبت الماهية في الذهن مع رفعها في الذهن بالفعل ولست اعني بحصولها في العقل خطورها بالبال
بالفعل فكثير من المعقولات لا يكون خاطرة بالبال اعني انها لا يمكن مع اخطارها بالبال واخطار ما هي مقومة له بالبال حتى
يكون هو الملحوظ بالبال وذلك يخطر بالبال بالفعل ان يسلبها عنه كانك تجد الماهية بالفعل خالية عنها مع تصورها اعني تصورها
في الذهن واذا كان كذلك فالصفات التي ليست ذاتية للمعاني المعقولة يجب ضرورة ان يعقل الشيء على هذا الوجه اولا
الماهية في الذهن دون تقدم تصورها واما سائر العوارض فاذا ليست مما تقدم تصورها في الذهن تصور الماهية فيه ولا

هي مع تصور الماهية بل هي توابع ولوازم ليست مما يحققه الماهية بل مما يتلو الماهية والماهية تثبت دونها لم يبعد ان يعقل الماهية
وان لم يتقدم او ان لم يلزم تعقلها وقد علمت اني لست اعني بهذا التعقل ان يكون اذا تصورت الشيء بالفعل ملحوظا اليه
يكون مع ذلك تصورت افراد المقومات له ايضا بالفعل فربما لم يخطر الاجزاء بذهنك بل اعني بهذا انك اذا خطرت الامرين
معا ببالك لم يمكنك ان تسلب الذي هو مقوم عن الذي هو مقوم له سلبا يصح معه وجود المقوم ماهيته في الذهن من دون
وجود ما يقوم فيه فاذا كان كذلك فيجب ان لا يمكنك سلبه عنه بل يعقل وجوده له لا محالة واما العوارض فلا يمتنع صحة استثباتك
في الذهن معنى الماهية ولا يعقل وجودها للماهية بل تسلبها سلبا كاذبا او لا واجب وذلك ايضا في كل العوارض فان من العوارض
ما يلزم الماهية لزوما ما اولا بينا ليس بواسطة عارض آخر فيكون سلبه عن الماهية مع استثبات الماهية واخطارهما
معا بالبال مستحيلا اذا كان ليس له سبب وسط فيه وذلك مثل كون المثلث بحيث يمكن اخراج احد اضلاعه على الاستقامة
نوعا او معنى آخر مما يشبهه هذا انما هو عارض له وقد يمكن ان يكون وجود العارض بواسطة فاذا لم يخطر تلك الواسطة بالبال امكن
سلبه مثل كون كل زاويتين من المثلث اصغر من قائمتين ولولا صحة وجود القسم الثاني لما كانت لوازم مجهولة ولولا صحة القسم
الاول لما كان ما يتبين لك بعد من اثبات لازم لمهية بتوسط شيء حقا وذلك لان المتوسطات ان كان لا يزال يكون لازما
للماهية غير بين الوجود له ذهب الامر الى غير نهاية وان كان من المقومات صار اللازم المجهول كما تعلم لازما لهذا المقوم المتقوم
او مقوم المقوم مقوم وكان لازما له آخر الامر بلا واسطة فما كان من اللوازم غير بين للشيء صح في الذهن ان يتوهم الشيء
مرفوعا عنه ذلك اللازم من جهة ولم يصح من جهة اما جهة الصحة فمن حيث ان تصوره قد يحصل في الذهن مع سلب اللازم عنه
بالفعل واعتبار هذه الصحة والجواز بحسب الذهن المطلق واما جهة الاستحالة فبان يتوهم انه يجوز ان لو كان يحصل في الاعيان و
قد سلب عنه فيها اللازم حتى يكون مثلا كما يصح ان لو كان يكون هذا الشخص موجودا او لا الندب الذي لزمه في اصل الخلقة فيما
يصح ان لو كان يكون هذا المثلث موجودا ولا زاويا او زاوياه اقل من قائمتين لكن هذا التوهم فاسد لا يجوز وجوده وليس كالذي
معه واعتبار هذه الصحة والجواز بحسب ذهن مطابق للوجود فقد بان لك من هذا ان من الصفات ما يصح سلبه توهما في الوجود و
منها ما لا يصح سلبه بوجه وهو عارض ومنها ما لا يصح سلبه وهو ذاتي لكن تميز من العارض بان الذهن لا يوجب سبق ثبوت
ما الذاتي له ذاتي قبل ثبوت الذاتي بل ربما اوجب سبق الذاتي واما العرضي فان الذهن يجعله تاليا وان وجب ولم ينسلب
فقد اتضح لك وكيف لم يحصل معنى الذاتي والعرضي من اقتصر على البيانين المذكورين **فصل** في تعقب ما قاله

والناس في الدال على الماهية ان الدال على الماهية قد قيل فيه انه هو الدال على ذاتي مشترك كيف كان ولم يلتفتوا الى
اشد شرطا من هذا فلنستظهر الان هل المفهوم من هذه اللفظة بحسب التعارف العامي هو هذا المعنى ام لا وهل ما تعارفه الخاص
واتفقوا عليه بسبب النقل يدل عليه فانا اذا فعلنا هذا انتفعنا فيما نخوض فيه كثيرا اما المفهوم بحسب التعارف العامي فليس يدل عليه ذلك
لان الدال على ماهية الشيء هو الذي يدل على المعنى الذي به الشيء هو ما هو والشيء انما يصير هو ما هو بانه حيوان وانه ناطق
الحيوانية تحصل الانسانية نعم الحيوانية تحتاج الى الثاني ان يكون هو ما هو فاذا كان كذلك لم يكن الذاتي المشترك كالشيء مع غيره
وحده ولا الخاص وحده هو ماهية الشيء بل جزء ماهيته والعجب ان جماعة ممن يرى ان الذاتي والدال على الماهية واحد لا يجعل
الذاتي الخاص دالا على ماهية ما هو له ذاتي وهو الذي يسميه بعد فصلا فهذا هذا واما تعرف الحال في الدال على الماهية على سبيل
الوضع الثاني والتعارف الخاص فهو انا نجد الحيوان والحساس محمولين على الانسان والفرس والثور ثم نجد اهل الصناعة
يجعلون الحساس او ما يجري مجراه من جملة امور يسمونها اجناسا ذاتية ثم لا يجعلونه من جملة ما يسمونه اجناسا ويجعلون كل ما يدل
على الماهية لعدة اشياء مختلفة جنسا وكذلك حال الانسان والناطق بالقياس الى اشخاص الناس فيجعلون الانسان يدل
عليها بالماهية ولا يجعلون الناطق كذلك ويجعلون الانسان لذلك نوعا للحيوان دون الناطق فان الشيء الذي يقولون
انه دال على الماهية الذاتية المشتركة يجعلونه شيئا غير الدال على الماهية الذاتية المشتركة فلا يجعلون الشيء الواحد صالحا
لان يكون بالقياس الى اشياء ذاتية وماهية حتى يكون من حيث يشترك هو فيه ماهية لها ومن حيث يتميز به عن اشياء اخرى
هو ذاتية لها حتى يكون الشيء المقول على الكثرة من حيث يشترك فيه الكثرة جنسا او نوعا ومن حيث يتميز به فصلا فيكون ذلك الشيء
لتلك الاشياء جنسا او نوعا ومع ذلك يكون لها فصلا بل اذا وجدوا نوعا طلبوا شيئا من ذاته هو الفصل ولو كان الشيء الذي
دال على الماهية حتى هو جنس ونوع لانه دال على ذاتي مشترك والا على الماهية حقا فان زاد احدهم شرطا ليتخصص به ما يسمونه
جنسا ونوعا في كونه دالا على الماهية وهو انه يجب ان يكون اعم الذاتيات المشتركة مضمونا في الدلالة التي للذاتي المشترك
وذلك الاعم هو الاعم الذي لا يدل على انية اصلا حتى يكون الفرق بين الامرين ان الدال على الانية هو الذي بكليته وكما هو
يدل على الانية واما هذا الذي يتضمن الدلالة على اعم الذاتيات المشتركة فانما يدل على الماهية بالعرض لانه يدل بجزء منه
دون جزء كالحيوان فانه وان تميز به اشياء من النباتات فانه ليس ذلك بجميع ما يحصله الحيوان حيوان بل بشيء
منه فانه لا يتعلق ذلك بانه جسم بل بانه حساس وهذا هو الدال على الانية اولا ولاجله يدل الحيوان على التمييز والانية فيكون

ليس لذاته بل لما يتميز بل بجزء منه فيكون الحساس كذلك لذاته فنقول ان هذا ايضا تكلف غير مستقيم اما اولا فلانه لو كان كذلك لكان
اذا اخذنا اعم المعاني كالجوهر وقرنا به اخص ما يدل على الشيء مثلا جوهر ناطق لكان يكون دالا على ماهية وكان يكون نوع الانسان
او جنسه وكان يكون حد الانسان او حد جنسه انه جوهر ناطق وليس كذلك عندهم بل حده انه حيوان ناطق وليس الحيوان الا الجوهر
وحده ومن المحال ان يكون للشيء الواحد حدان تامان حقيقيان الا الواحد وان تكلفوا ان توجبوا مع المشترك الاول سائر التي
في الوسط على الترتيب كله فقد حصل وما تذهب اليه ان الدال على الماهية يجب ان يكون مشتملا على كمال الحقيقة فيكون ح
هذا التكلف لم يؤدي الى ان لا يحتاج الى نقل هذه اللفظة عن الموضع في اللغة الى اصطلاح ثاني فاما مستوضح من بعد ان اصل
هذه اللفظة على ما هي عليه يحفظ الوضع الاول لمانع استمرار الوجه الذي يتحقق معناه ما يتحقق وبعد هذا كله فان ذلك ايضا يوجب
اخرى منها ان الحساس ايضا حكمه حكم الحيوان وانه ايضا محصل من معاني عامة وخاصة وان المعاني العامة فيه كون الجسم
او الشيء ذا قوة او صورة او كيفية لا يتميز بها انما يتميز بما هو اخص منها وهو كون الجسم او الشيء ذا قوة دراكة للشخصيات
على سبيل كذا ومنها ان الحيوان وان كان لا يتميز بجزء من معناه كالجسم ويتميز بجزء كالحساس فليس سبيلنا في هذا الاعتبار
هذا السبيل ولا نظرنا هذا النظر وذلك لانا انما ننظر في الحيوان من حيث هو حيوان والحيوان من حيث هو حيوان شيء واحد
ومن حيث هو ذلك الواحد لا يخلو اما ان يتميز التميز الذي عن النبات او لا يتميز فان لم يتميز وجب ان يكون النبات يشارك الحيوان
في انه حيوان وهذا خلف وان تميز فقد صدر عنه بما هو حيوان تميز وان كان قد يصدر ايضا عن جزء له وكان الجزء علة اولى
في ذلك وليس اذا كان للشيء علة بها يصير بحال والعلة تلك الحال يجب ان يكون تلك الحال له بالعرض فكثير من الاشياء
بهذه الصفة ثم لا يمتنع ان يكون هناك شروط اخرى تلحق بالبيان الذي جعلوه والا على الماهية تميز بها ما يسمى جنسا او نوعا من
الفصل وشروط اخرى تلحق بالتمييز يكون ذلك للحساس دون الحيوان الا ان ذلك لا يكون بحسب الوضع الاول ولا بحسب
نقل منصوص عليه من المستعملين لهذه الالفاظ في اول ما استعملوا بل يكون اضطرارات قد الجأت اليها امثال هذه
التفاوتات واذا وجد في ظاهر المفهوم عن لفظ ما هو ما يقع به استغناء واقتصار كان المصير الى غيره ضربا من العجز ومن اللجاج
الذي يدعو اليه الانفة من الاذعان للحق والاعتراف بذنب ذلك على من لم يخطر ببالهم او رداه من المباحث الى حين
سماعها

فصل

في قسمة اللفظ المفرد الكلي الى اقسامه فنقول الان انه قد تبين لك ان اللفظ المفرد الكلي
اما ذاتي واما عرضي وان الذاتي للشيء اما صالح للدلالة على الماهية اما ان يدل على ماهية شيء واحد او اشياء لا تختلف

مثلا فاذاتيا واما ان يكون دلالته على الماهية انما هي بحسب اشياء مختلفة وانما اختلافا ذاتيا مثال الاول لفظ الشمس اذا وقعت
على الثور والحمار والفرس معا فقال سائل مثلا ما هذه الاشياء فقيل حيوانات فان لفظ الحيوان يدل على كمال حقيقتها من حيث
هي مسؤول عن جملتها مطلوب كنه الحقيقة التي لها بالشركة والفرق بين الوجهين ان الوجه الاول يكون دالا على ماهية كلية
وماهية كل واحد فان لفظ الانسان يدل ايضا على كمال الحقيقة الذاتية التي لزيد وعمرو وانما يفصل عليها ويخرج عنها ما يختص كل
واحد منها به من الاوصاف العرضية كما قد فهمته حاقيل فقا واما الوجه الثاني فانك تعلم ان الحيوانية لا يكون وحدها دالة على
ماهية الانسان والفرس معا فليس بماهية حاصلة كل واحد منها هو هو وليس انما يفضل عليها بالعرضيات بل بالفصول
الذاتية واما الذي انما من الماهية بالشركة فلفظ الحيوان يدل عليه واما الحساس فيدل على جزء من جملة ما يشتمل عليه دلالة لفظ
الحيوان فهو جزء من كمال حقيقتها المشترك فيها ودون تمامها وكذلك حال الناطق بالقياس الى الانسان لكن لقائل ان يقول انه
لا دلالة للحيوان الا ومعناه الحساس وكما انه لا يكون الحيوان الا جسما ذا نفس كذلك الحساس لا يكون الا جسما ذا نفس فنقول
في جوابه ان قولنا ان اللفظ يدل على معنى ليس على الوجه الذي فهمته اعني ان يكون اذا قيل اللفظ لم يكن بد من ان يكون هناك
اساس ومع ذلك لا نقول ان لفظ المتحرك مفهومها ودلالتها المحرك ولفظ السقف مفهومها ودلالتها الاساس وذلك
لان معنى دلالة اللفظ هو ان يكون اللفظ اسما لذلك المعنى على سبيل القصد الاول فان كان هناك معنى آخر يقارن ذلك
المعنى مقارنة من خارج يشعر الذهن مع شعوره بذلك المعنى الاول فليس اللفظ دالا عليه بالقصد الاول وربما كان ذلك
المعنى محمولا على ما يحمل عليه معنى اللفظ كمعنى الجسم مع معنى الحساس وربما لم يكن محمولا كمعنى المحرك مع المتحرك والمعنى الذي
يتناوله اللفظ بالدلالة ايضا يكون على وجهين احدهما اولا والآخر ثانيا اما اولا فكقولنا الحيوان فانه يدل على جملة الجسم
ذي النفس الحساس واما ثانيا فكدلالته على الجسم فان معنى الجسم متضمن اي معنى الحيوانية ضرورة فما دل على الحيوانية اشتمل
على معنى الجسم متضمن في معنى الحيوانية ضرورة فما دل على الحيوانية اشتمل على معنى الجسم لا على انه يشير اليه من خارج بل
ما هناك الدلالة بالحقيقة اما اولية واما ثانية ودلالة خارجية اذا اول اللفظ على ما يدل عليه عرف الذهن ان شيئا آخر من خارج
وليس داخلا في مفهوم اللفظ دخول ايه راج ولا دخول مطابق فاذا رد نا ان نختصر هذا كله ونحصله جعلنا الدلالة التي للالفاظ
على ثلثة وجوه دلالة مطابقة كما يدل الحيوان على جملة الجسم ذي النفس الحساس ودلالة تضمن كما يدل لفظ الحيوان على الجسم
ودلالة لزوم كما يدل لفظ السقف على الاساس فاذا كان كذلك فلنرجع الآن الى ما نحن فيه فنقول بان المفهوم من الحساس

هو انه شيء له حس ثم من خارج ما يعلم انه يجب ان يكون جسما ذا نفس فيكون دلالة الحساس على الجسم دلالة لزوم واما
الحيوان فانما نعني به بحسب الاصطلاح الذي لاهل هذه الصناعة انه جسم ذو نفس حساس فيكون دلالته على كمال الحقيقة دلالة
مطابقة وعلى اجزائها دلالة التضمن واما دلالة الحساس على سبيل المطابقة فانما هي على جزء فقط واما الكل وسائر الاجزاء
فانما يدل عليها على سبيل اللزوم والاستاذ مذهب هنا في قولنا لفظ دال الى هذا اللفظ من الدلالة فقد تقرر ان اللفظ الدال
على الماهية ما هو وكيف هو ومن هنا تزول الشبهة المذكورة فاما اللفظ الذاتي للشيء الذي لا يدل على ماهيته ما اعتبرنا
لا بسبيل شركة ولا خصوص فانه لا يجوز ان يكون اعم من جميع الذاتيات المشتركة والا لدل على الماهية المشتركة بوجه
فهو اذن اخص منه فهو صالح لتمييز بعض ما تحته من بعض فهو صالح للانية فكل ذاتي لا يدل بوجه على ماهية الشيء فهو دال على
الانية فان قال قائل ان الذي يصلح للانية فهو بعينه يصلح للماهية فان الانية ذات كونه والا على ماهية الانسان والفرس
والثور بحال خصوص او شركة فانك لا تزول دلالته على ماهية مشتركة السميع والبصير واللامس فليس يجب ان يكون الذاتي
ينقسم الى مقول على جواب ما هو ومقول في جواب اي شيء انقساما على ان لا يدخل احدهما في الآخر وكذلك لم تبين لك
انه اذا كان الشيء والا على الماهية فليس يدل على الانية بل يلزمك ما الزمت القوم فنقول له اما الشك المتقدم فيحقق
بان يعرف بانا لا نمنع ان يكون ما هو دال على انية اشياء والا على ماهية اشياء اخرى بل ربما وجبنا ذلك انما نمنع ان يكون
الحساس مثلا والا على ماهية خاصة الحساس في الذاتية للانسان والفرس والثور فان الحساس ذاتي مشترك لعدة
اشياء كما ان الحيوان ذاتي مشترك لها انما نمنع حكما آخر ونقول انما بعد الاشتراك في الذاتية المشترك فيها يفترق فان يكون
الحيوان وحده منها والا على ماهية مشتركة للامور التي هي ذاتيات لها وجب ان يعلم انا اذا اطلقنا لفظ ذاتي عنينا ذاتيا لشيء
ثم نقول ماهية او غيره ماهية فنعني بذلك انه كذلك لذلك الشيء لا لغيره واذا عنينا من هذا فيكون ما هو ابعد من هذا فان الذاتي
للشيء كاللون للبياض قد يكون عرضيا لشيء آخر كما هو للجسم وهذا لا يوجب منع قولنا ان الذاتي لا يكون عرضيا فان عرضيا
لذلك الشيء الذي هو له ذاتي فيحصل بان نقول انا انما نعني بالدال على الانية ما اتصلوا به للانية فعله دون الماهية حتى انه
لا يكون دلالته على معنى مقوم تمام ماهية مشتركة او خاصة بل على معنى مقوم بعض فاذا اطلقنا الدال على الماهية عنينا هذا المعنى
واستبان حال قول الحيوان على السميع والبصير واللامس هل هو قول في جواب ما هو او قول في جواب اي شيء هو او ليس
وكيف يجوز ان يكون مقولا في جواب ما هو فيكون هذه انواع الحيوان وامور مختلفة متباينة والضائع لا يكون الحساس

علا هذا اشار اليها بلفظ الانسان اذا وقعت علا زيد وعمرو ومثال الثاني دلالة لفظ الحيوان اذا وقعت

من وجود ذلك المعنى فانك تعلم ان لفظ المتحرك اذا دل لم يكن بد من ان يكون هناك محرك ولفظ السقف اذا دل لم يكن بد

الشك

او مشتركة للانسان والفرس والثور كدلالة الحيوان مع مشاركة الحساس الحيوان

يتوجه الا انه لا يكون عرضيا

فان تشكك متشكك

مقولا عليها في جواب ما هو لان الحيوان اتم دلالة وكيف لا يكون كذلك وهو الكمال المحمول على ما يحمل عليه بالشركة فيجب ان ينتظر
هذا المتشكك امهلا لا نعطيها اياه في حمل الجنس على الفصل وذلك بعد فصول قليلة ونبين فنقول ان الذاتي الدال على الماهية
يقال له المقول في جواب ما هو والذاتي الدال على الانية يقال له المقول في جواب اي شيء هو في ذاته اي ما هو واما العرضي فربما
خاصا بالطبيعة المحمول عليه لا يعرض لغيره كالضحاك والكاتب للانسان ويسمى خاصة وربما كان عارضا له ولغيره كالابيض للانسان
ولغيره ويسمى عرضا عاما فيكون كل لفظ ذاتي اما دالا على ماهية اعم ويسمى جنسا واما دالا على ماهية اخص ويسمى نوعا واما دالا على انيته
ويسمى فصلا فوضعا وانما الكلي العرضي فيكون اما خاصا ويسمى خاصة واما مشتركا فيه ويسمى عرضا عاما فكل لفظ كلي اما جنس واما فصل واما
نوع واما خاصة واما عرض عام وهذا الذي هو جنس ليس جنسا في نفسه ولا بالقياس الى كل شيء بل جنسا لتلك الامور التي
يشترك فيه وكذلك ليس النوع نوع نفسه ولا بالقياس الى كل شيء بل بالقياس الى الامر الذي هو اعم منه وكذلك الفصل انما هو
فصل بالقياس الى ما يتميز به في ذاته والخاصة ايضا انما هي خاصة بالقياس الى ما يعرض لطبيعته وحده وكذلك العرض العام
انما هو عرض عام بالقياس الى ما يعرض له لا وحده فلنتكلم الآن في كل واحد من هذه بانفراده ثم لنبحث عن مشاركاتها ومبايناتها
على حسب العادة الجارية سالكين فيه مسلك المجاهدة

فصل [٩]

في الجنس فنقول ان اللفظة التي كانت في لغة اليونانيين
تدل على معنى الجنس كانت تدل عندهم بحسب الوضع الاول على غير ذلك ثم نقلت بالوضع الثاني الى المعنى الذي يسمى عند
المنطقيين جنسا فكان اولئك يسمون المعنى الذي يشترك فيه اشخاص كثيرة جنسا مثل والديتهم كالعلوية او بلديتهم كالمصرية
فان مثل العلوية كانت تسمى عندهم باسم الجنس بالقياس الى اشخاص من العلويين وكذلك المصرية كانت جنسا بالقياس الى
اشخاص المولدين بمصر والساكنين بها وكانوا ايضا يسمون الواحد المنسوب اليه الذي يشترك فيه الكثرة جنسا لهم فكان علي رضي
الله عنه عندهم مثلا يجعل جنسا للعلويين ومصر سببا لكون المصري جنسا للمصريين ويظن ان النسب اولى بالاسم من المنسب اذ او ثقة
في معناه او مقاربة ويشبه ايضا انهم كانوا يسمون الحرف والصناعات انفسها اجناسا للمشتركين فيها والشركة نفسها ايضا جنسا
فلما كان المعنى الذي يسمى الآن عند المنطقيين جنسا وهو معقول واحد له نسبة الى اشياء كثيرة يشترك فيه ولم يكن له في الوضع
الاول اسم نقل له من اسم هذه الامور المشابهة له اسم فسمي جنسا وهو الذي يتكلم فيه المنطقيون ويرسمونه بانه المقول على
كثيرين مختلفين بالنوع في جواب ما هو وقبل ان نشرع في شرح هذا التحديد فيجب ان نشير اشارة خفيفة الى معنى الحد والرسم
ونؤخر تحقيقه بالشرح الى الجزء الذي نشرح فيه حال البرهان فنقول ان الغرض الاول في التحديد هو الدلالة باللفظ على ماهية

نوعا ونفسه بحوله

يسمى عندهم هم

عليه السلام له

بماهيته

الشيء فان كانت لمعنى الشيء معنى مفردا غير منقسم من معان فلن يصلح ان يدل على ذاته الا بلفظ يتناول تلك الذات وحدها
ويكون هو اسمه لا غير فلا يكون له ما يشرح ماهيته باكثر من لفظ هو اسم وربما اتى باسم مرادف لاسمه يكون اشهر حالا لكن دلالة
الاسم اذا لم تقع على مجهول احتيج الى بيان آخر لا يتناول ذاته فقط بل يتناول النسب والعوارض واللواحق واللوازم له لانه اذا فهمت
هذه الذهن تنحو لمعناه منتقلا منها الى معناه او يقتصر على العلامات دون الماهية فلا ينتقل اليها وعلى ما هو اقرب الى ذلك في
هذا الوقت فمثل هذا الشيء لا حد له بل له لفظ يشرح لواحقه من اعراضه ولوازمه واما ان كان معنى ذاته مؤلفا من معان فله
حد وهو القول الذي يؤلف من المعاني التي منها تحصل ماهيته لان اخص الذاتيات بالشيء اما جنسه واما فصله على ما يجب ان
تتبين له مما سلف ذكره فاما فصل الفصل وجنس الجنس وما يتركب من ذلك فهو له بواسطة وهو في ضمن الجنس والفصل فيجب
ان يكون الحد مؤلفا من الجنس والفصل فاذا احضر الجنس القريب والفصول التي عليه حصل منها الحد كما تقول في حد الانسان
انه حيوان ناطق وان كان الجنس لا اسم له اتي ايضا بحده كما لو لم يكن للحيوان اسم اتي ايضا بحده فقيل جسم ذو نفس حساس
ثم الحق به ناطق وكذلك من جانب الفصل فالحد بالجملة يشتمل على جميع المعاني الذاتية للشيء ويدل عليها اما دلالة مطابقة على
المعنى الواحد المتحصل من الجملة واما دلالة تضمن على الاجزاء واما الرسم فانما يتوخى فيه ان يؤلف قول من لواحق الشيء ايها
فيكون لجميع ما يدخل تحت ذلك الشيء لا لشيء غيره حتى يدل عليه دلالة العلامة واحسن احواله ان يرتب فيها اولا جنس اما
قريب واما بعيد ثم يؤتى بجملة اعراض وخواص وان لم يفعل ذلك كان ايضا رسما مثال ذلك ان يقال ان الانسان حيوان عريض
الاظفار منتصب القامة بادي البشرة ضحاك او يذكر هذه دون الحيوان فالمقول في شرح اسم الجنس هو كالجنس للشيء الذي
يسمى جنسا فمن المقول ما يقال على واحد فقط ومنه ما يقال على كثيرين فيكون المقول على كثيرين كالجنس الاقرب واما المقول
لا على كثيرين فلا يتناول الجنس ثم المقول على كثيرين يتناول الخمس المذكورة الا انا لما قلنا مختلفين بالنوع في جواب ما هو
اختص بالجنس ونعني بالمختلفين بالنوع المختلفين في الحقايق الذاتية فان النوع قد يقال لحقيقة كل شيء في ماهيته و
صورته غير ملتفت الى نسبته الى شيء آخر خصوصا ان كان يصح في الذهن حمله على كثيرين يشترك فيه بالفعل او لا يشترك
فيه بالفعل بل بالقوة او احتمال التوهم وليس يحتاج في تحقيق الجنس الى ان يلتفت الى شيء من ذلك واذا كانت اشياء
متنافية الماهيات ثم قيل عليها شيء آخر هذا القول كان ذلك الشيء الآخر جنسا وانهم من قولنا ان هذا الشيء يقال
انه يقال على هؤلاء الكثيرين في جواب ما هو ان ذلك بحال الشركة كما علمت واما الفصل فانه غير مقول في جواب

حتى يحصل ماهيته هم

لتقيد ذات الشيء هم

ما هو بوجه وأما النوع فإنه ليس من حيث هو نوع مقولا على شيء أولا بهذه الصفة بل مقولا عليه فإن اتفق قيل هو بنفسه هذا
القول فقد صار جنسا فإنا لم نمنع أن يعلم في الحد والتي لا للأشياء الداخلة في الصفات إذا جردناها كونها شيئا من حيث هي لها
معنى الحد وكأنا لما عقلنا الحد للجنس استشعرنا في أنفسنا زيادة تدل عليها قولنا من حيث هو كذلك أو صرحنا بها وأما الشيء الذي
يخص من بعد باسم النوع فستعلم أنه لا يقال على كثيرين مختلفين بالنوع بل بالعدد وأما العرضيات فلا يقال لشيء منها إنه هو هذا
شيء غير الجنس موصوفا بهذه الصفة وكل جنس موصوف بهذه الصفة لأنا حصلنا معنى هذا الحد وجعلنا لفظ الجنس اسما
له وقد يعرض هاهنا شبهة من ذلك أنه كان للجنس شيء (أو أمر) كالجنس وهو المقول على كثيرين كان للجنس شيء كالجنس وهو المقول
على كثيرين كان للجنس جنس إذ قيل الجنس المقول على الكثيرين الذي هو جنسه فكان الجنس مقولا على جنس نفسه فنقول في
جواب إن المقول على الكثيرين يقال على الجنس كقول الجنس نفسه والجنس يقال عليه لا كقول الجنس بل كقول العرض عليه إذ ليس
يقال إن كل مقول على كثيرين جنس وكل ما هو جنس فإنما يقال على كل ما هو له جنس بل المقول على كثيرين يعرض له الجنسية
عند اعتبار ما كما يعرض للحيوان الجنسية باعتبار ما وهو اعتبار العموم بمجال وكما شرح لك بعد من قريب من غير أن يكون
الجنسية مقومة للحيوان البتة ولا نمنع أن يكون المعنى الأخص قد يقال على الأعم لا على كله ولو كان الجنس يقال على المقول على
كثيرين قول المقول على كثيرين على الجنس لكان شططا محالا ومما يشكل هاهنا استعمال لفظ النوع في حد الجنس فإنك
إذا أردت أن تحد النوع شبه أن لا تحده إلا من أن يدخل فيه اسم الجنس كما تبين لك بعد إذ يقال لكن النوع هو المرتب
تحت الجنس وكلاهما للمتعلم مجهول وتعريف المجهول بالمجهول ليس بتعريف ولا بيان وكل تحديد أو رسم فهو بيان وقد أجيب
من هذا فقيل إنه لما كان المضافان إنما يقال ماهية كل واحد منهما بالقياس إلى الآخر وكان الجنس والنوع مضافين وجب أن
يؤخذ كل واحد منهما في بيان الآخر ضرورة إذ كان كل واحد منهما إنما هو هو بالقياس إلى الآخر وهذا الجواب هو زيادة شك في
أمور أخرى غير الجنس والنوع يشكل فيها ما يشكل في الجنس والنوع وزيادة الإشكال ليس بحل فإن المتحقق يقول وردوا
حدود المضافات على هذا الجنس النوع وعرفنا أنها إذا كانت مجهولة معا كيف تعرف الواحد منها بالآخر وأيضا فإن من بيان
الحل أن يقصد فيه مقدمات الشك فيذكر جميعا أو واحدة منها وليس في الحل الذي أورده هذا الحال تعرض لشيء من تلك
المقدمات فإنه لم يقل إن الجنس والنوع ليسا معا مجهولين عند المبتدئ المتعلم ولم يقل إنه إذا عرف كل واحد منهما بالآخر فهو
مجهول فليس هو تعريف مجهول بمجهول فإن هذا لا يمكن إنكاره ولا أيضا يسوغ إنكار أنه أن تعريف المجهول بالمجهول ليس

في جواب م

ببيان لترتيب الحال لهذه المقدمات غير موجب لصحة المطلوب بها فإذا كان هذا الحل لم يتعرض للمقدمة من قياس الشك
ولا التأليف لم تعلم شيئا وأيضا فقد وقع فيه غلط عظيم وهو أنه لم يميز فيه الفرق بين الذي تعرف مع الشيء وبين الذي يعرف به
الشيء فإن الذي يعرف به الشيء هو ما يعرف بنفسه ويصير جزءا من تعريف الشيء أو إذا أضيف إليه جزء آخر يوصل إلى معرفة الشيء
ويكون هو قد عرف قبل الشيء وأما الذي يعرف مع الشيء فهو الذي إذا استتمت المعرفة بتوافي المعرفات للشيء معا عرف
الشيء وعرف هو معه ولا يكون المعرفة به سبق معرفة الشيء حتى يعرف به الشيء فلذلك لا يكون جزءا من جملة تعريف الشيء
فإن أجزاء الجملة التي تعرف الشيء ما لم تجتمع معا لم يعرف بها الشيء والواحد منها [٧] ولذلك فإنا نقول إن المتضايفات لا يحد
على هذه المجازفة التي أومأ إليها من ظن أنه يحل هذا الشك بل في تحديدها ضرب من التلطف يزول به هذا الانغلاق ولهذا
موضع بيان آخر وأما مثاله في العاجل فهو أنك إذا سئلت ما الأب لم يحل شيئا إن أجبت بأنه الذي له ابن بل تقول إنه الذي
هو أبو وبعينه ابن [illegible] الذي تقال ذاته [illegible] ليس واحد منهما متقدما بالمضاف الآخر فإذا فرغت يكون
قد دللت على المتضايفين معا وإذ قد تقرر أن هذا الحل غير مغن فلنرجع نحن إلى حيث فارقناه فنقول إن تحديد الجنس تم
وإن لم توجد النوع فيه نوعا من حيث هو مضاف إليه بل من حيث هو الذات فإنك إذا عنيت بالنوع الماهية والحقيقة
والصورة وقد نعني به ذلك كثيرا [illegible] لم يكن النوع من المضاف إلى الجنس فإذا عنيت بالمختلفين بالنوع المختلفين
بالماهية والصورة وكذلك تحديد الجنس فإنك إذا قلت إن الجنس هو المقول على كثيرين مختلفين بالحقائق والماهيات و
الصور الذاتية في جواب ما هو تم تحديد الجنس ولم يحتج إلى أن تأخذ النوع من حيث هو مضاف فتورده في حده وإن كانت الأنواع
تندرج في ذلك لأنه إنما لا يكون معه جزء الحد متحدا بالمحدود [illegible] الاندراج فإنك إذا قلت مقول على المختلفين بالنوع
جعلت المختلفين بالماهية مقولا عليه وهذا إشارة إلى ما عرض لها من الإضافة وإما أنك لم تجعل جزء الحد متحدا بالمحدود [illegible]
جزء الحد هو الماهيات وكلية تخالف بالماهية والماهية من حيث هو ماهية والكلية التي لحقها بالمعية غير متحدة بالجنس فيكون قد
حددت الجنس فقد انبهت في آخره بالقوة معه على تحديد النوع الذي يضايفه من غير أن جعلته بالفعل من حيث هو مضاف
جزء حده وأما شرح هذا التدبير في الحد والتي للمتضايفات وأنه لم ينبغي أن يكون كذا أو كيف يحصل معه مراعاة ما لكل واحد من
المتضايفين من ماهيته المعقول بالقياس إلى الآخر فسنذكره في مكان آخر إن شاء الله تعالى

فصل [١٠]

في النوع ووجه انقسام الكلي إليه والنوع قد يقال أيضا في لغة اليونانيين على معنى غير معنى النوع المنطقي فإن اللفظ الذي

بدل
ولا الترتيب الفكري لهذه المقدمات

يكون الأجزاء جزءا من المعنى الذي عرفت فقط فإذا الأجزاء يذكر ولم يستوف جميعها بقي الشيء مجهولا فإذا استوفت عرف الشيء حينئذ وعرف ما يعرف مع الشيء والمضافات إنما يعرف معا ليس بعضها يعرف بالبعض فيكون معرفة بعضها قبل معرفة البعض لا مع معرفته وبالجملة ما يعرف مع الشيء غير الذي يعرف به الشيء فإن الذي يعرف به الشيء هو في المعرفة قبل الشيء

نقلته الفلاسفة اليونانيون فجعلته لمعنى النوع المنطقي كان يستعمل في الوضع الاول عند اليونانيين على معنى صورة كل شيء
وحقيقته التي له دون شيء اخر فوجد واصورا وماهيات للاشياء التي تحت الجنس تختص كل واحد منها بما خصه بها من حيث هي
كذلك انواعا وكان لفظ الجنس كانت يتناول المعنى العامي والمعنى المنطقي احدهما اعم والاخر اخص فاما المعنى الاعم فهو الذي
يرونه متضايفا للجنس ويحدونه بانه المرتب تحت الجنس او الذي يقال عليه الجنس وعلى غيره بالذات وما يجري هذا المجرى
واما المعنى الخاص فهو الذي ربما سموه باعتبار ما نوع الانواع وهو الذي يدل على ماهية مشتركة لجزئيات لا يختلف الا بعوارضها
فهذا المعنى يقال له نوع بالمعنى الاول اذ لا بد في الوجود من وقوعه تحت الجنس ويقال له نوع بالمعنى الثاني وبين المفهومات
فرق وكيف لا وهو بالمعنى الاول مضاف الى الجنس وبالمعنى الثاني غير مضاف الى الجنس فانه لا يحتاج في تصوره مقولا على
كثيرين مختلفين بالعدد في جواب ما هو الى ان يكون شيء آخر ايضا اعم منه مقولا عليه ومعنى النوع بالوجه الاول ليس كالجنس
لمعنى النوع بالوجه الثاني وذلك لانه ليس مقوما له اذ قد يجوز في التوهم ان لا يكون الشيء الذي هو نوع بهذه الصفة نوعا
بالصفة الثانية اذ لا يمتنع في الذهن ان يتصور كليا هو راس ليس تحت كلي آخر وهو مع ذلك ليس مما ينقسم بالفصول كالنقطة
عند قوم وما كان حكمه كذا او على هذه الصورة وجاز رفعه في التوهم لم يكن كما علمت ذاتيا وما لم يكن ذاتيا لم يكن جنسا بل ان
كان لا بد فهو عارض لازم له وقد يقال لهذا نوع الانواع وليس المفهوم من كونه نوع الانواع هو المفهوم من كونه نوعا
بمعنى انه مقول على كثيرين مختلفين في جواب ما هو وكيف ومن حيث هو نوع الانواع فان النوع المطلق له كالجنس
وداخل في تحديده وهو به مضاف الى انواع فوقه ثم لست اتحقق ان اي الوجهين هو في اصطلاح المنطقيين اقدم فانه
لا يبعد ان يكون اول نقل اسم النوع انما هو الى هذا المطابق للافراد ثم لما عرض له ان كان عليه عام اخر سمي كونه تحت العام
بهذه الصفة نوعا ولا يبعد ايضا ان يكون الاقدم هو المعنى الاخر هذا المعنى يلزمه ان يكون نوع الانواع ويختص في
اضافاته بالنوعية فقط من غير تخصص جعل اولى باسم النوعية فسمي من حيث هو ملاصق للاشخاص نوعا ايضا وهذا شيء
ليس يمكنني تحصيله وان كان اكثر ميلي هو الى ان اول التسمية وقع بحسب اعتبار النوع المضاف لكنه يجب علينا ان نعلم ان النوع
النوع الذي هو احد الخمسة في القسمة الاول هو باي من المعنيين نوع فنقول انه قد يمكن ان يخرج القسمة الخمسة على وجه
يتناول كل واحد منها دون الاخر فانه اذا قيل ان اللفظ الكلي الذاتي اما ان يكون مقولا بالماهية او لا يكون والمقول
بالماهية المشترك للمختلفين بالنوع او للمختلفين بالعدد دون النوع كان قسم المقول بالماهية يتناول الجنس والنوع

والفظ النوع مطلقا كانت يتناول المعنى العام والمعنى المنطقي كذلك لفظ النوع المنطقي يتناول عند المنطقيين معنيين صح

المفهومين له

بالعدد صح

فما كان له

الا ان يكون مقولا بالماهية

الملاصق

الملاصق للاشخاص ويضيع اعتبار النوع بالمعنى الذي يكون بالاضافة الى الجنس في القسمة الاولى بل ينقسم بعد ذلك ما هو
مقول على كثيرين مختلفين بالنوع في جواب ما هو اي ما هو كذلك ولا يقال عليه مثل ذلك فيكون الذي يسمى جنسا فقط والى
ما يكون مقولا على كثيرين ويقال عليه اخر هذا القول فيصير بهذا الاعتبار نوعا لكن هذه القسمة لا تخرج طبيعة النوعية بالمعنى المضاف
مطلقا بل تخرج قسما من هذه النوعية بهذا الاعتبار وهو ما كان جنسا وله نوعية وتخرج طبيعة النوع بالاعتبار الخاص سالما صحيحا
وقد يمكن ان يقسم بحيث تخرج النوع بالمعنى الاعم فيكون النوع بالمعنى الخاص في القسمة الثانية حتى يكون ما هو نوع انما الذي هو
نوع الانواع الذي يعرض له ان يكون النوع بالمعنى الذي يجعله اخص واما الذي هو نوع لجنس لكنك اذا قسمت الكلي من
حيث هو كلي فاولى الاعتبارات به ان تقسمه قسمة يكون له بالقياس الى موضوعاته التي هو كلي بحسبها فهناك يجب النوع
الذي بالمعنى الاعم وانما يحصل من بعد باعتبار ثان وهناك يصير النوع المشهور به اولا هو النوع بالمعنى الخاص وان لم يراع
تداخل وهي احوال الكليات وعوارضها فيما بينها من حيث هي كلية مثل الزيادة في العموم والخصوص التي لبعضها عند بعض
لا عند الجزئيات تخرج تلك النوع المضاف على ما نورده عن قريب ليس يجب ان يكون التخميس مشتملا على كل معنى يكون اليه
قسمة الكلي فان الشيء قد ينقسم اقساما قسمة تامة وتخلت منها اقسام اخرى له انما ياتي سليمة بقسمة اخرى فان الحيوان اذا قسمته الى
ناطق واعجم لم يكن الا قسمين واخلت المشاء والطائر واصنافها الى ابتداء قسمة وليس يجب ان يقصر ونقول ان هذه القسمة
المخمسة يجب ان يشتمل على كل معنى يكون من اقسام الكلي واعتباراته بل يجب ان يعلم انه انما يحمل على هذا التقصير اشتراك
قسمين متباينين في اسم وهو اسم النوع بل الاحرى ان يقول ان هذه القسمة اذا تحصلت حصل من المناسبات التي بينها امر
آخر هو حال الاخص من المقولات في جواب ما هو عند الاعم حتى يكون ذلك نوعية للاخص كما يعرض مثل ذلك ايضا شخصية
وجزئية ولكن تلك قد تركت اذ لا التفات اليها فان آثرنا ان نحمل القسمة مخرجة للنوع بالمعنى المضاف الذي هو اعم وجب
ان يقول ان اللفظ الذاتي اما مقول في جواب ما هو واما غير مقول ونعني بالمقول في جواب ما هو ما يصلح ان يكون اذا سئل
من اشياء كثيرة ما هي جوابا ثم نقول والمقولات في جواب ما هو قد تختلف بالعموم والخصوص فيكون بعضها اعم وبعضها
اخص فالاعم مقولين في جواب ما هو جنس للاخص والاخص نوع للاعم فاذا وجد النوع فهناك تقسيم قسمة اخرى فنقول انه لا يخلو
اما ان يكون النوع من شانه ان يصير جنسا لنوع آخر واما ان لا يكون ذلك من شانه فهذه القسمة ينتهي الى الخمسة اعتبارا
ويكون طبيعة النوع متصلة فيه والنوع بالمعنى الآخر يدل فيه بوجه واما القسمة الاولى فلم يمكن كذلك واما القسمة المشهورة التي

هذا له

الخمسة له

لنه والجنس فهي اقرب من القسمة الاولى وذلك لانهم يقسمون هكذا ان كل لفظ مفرد اما ان يدل على واحد او على كثيرين والدال على الواحد
هو اللفظ الشخصي واما الدال على كثيرين فاما ان يدل على كثيرين مختلفين بالنوع او كثيرين بالعدد والدال على كثيرين مختلفين
بالنوع اما ان يكون ذاتيا واما ان يكون عرضيا فان كان ذاتيا فاما ان يكون في جواب ما هو واما ان يكون في جواب اي شيء هو
فيجعلون الدال على كثيرين مختلفين بالعدد واما ان يكون في جواب ما هو هو النوع في جواب اي شيء هو وهو الخاصة فهذه
القسمة منهم قد فاتها النوع بالمعنى المضاف وفاتها طبيعة الفصل بما هو فصل بل انما دخل فيها من الفصول ما يحمل على انواع كثيرة
وليس ذلك هو طبيعة الفصل بما هو فصل اذ ليس كل فصل كذلك على ما ستعرف ذلك الا ان رأى شيئا ستعرفه وتعلم انهم لم
يراعوه ولم يفطنوا له فليس يمكننا ان نجعل ذلك عذرا لهم اللهم الا ان يكون المعلم الاول راعاه وايضا فان هذه القسمة لم
يفرق فيها بين الخاصة وبين الفصل الذي لا يكون الا للنوع وفاتها الخاصة التي هي خاصة نوع متوسط بالقياس اليه فلم يوردوا
الخاصة بما هي خاصة للنوع الاخير كما لم يوردوا النوع الا نوعا اخيرا

فصل

في تعقب رسوم النوع فلنحقق الآن حال الحد والرسم المشهور للنوع فنقول اما النوع بالمعنى الذي لا اضافة فيه الى الجنس فقد حدوه بانه المقول على كثيرين مختلفين بالعدد في
جواب ما هو وذلك لان الجنس والعرض العام لا يشاركانه اذ كل واحد منهما مقول على كثيرين مختلفين بالنوع لا على كثيرين
مختلفين بالعدد اذ يجب ان يفهم من قولهم مقول على كثيرين مختلفين بالنوع ان يكون ايضا مقولا على كثيرين مختلفين بالعدد
فاذا اطلقت التخصيص بهذا الاسم انما هو لما لا يقال الا كذلك خرج ما يقال على كثيرين مختلفين بالنوع من عمومه فهذا ما يفرق
به بينه وبين الجنس والعرض العام وقد يفرق به ايضا بين النوع والفصول التي تقال على كثيرين مختلفين بالنوع مثال هذا الفصل
المنقسم بالمتساويين فانه فصل الزوج في ظاهر الامر وقد يقال على الخط والسطح والجسم فليس الزوج وحده منقسما بمتساويين في ظاهر
الامر ولكن اذا اضيف الى العدد الذي هو كالجنس كان مساويا للزوج ولا يفرق بين النوع والفصل الذي هو خاص بالنوع
كالناطق المعنى الذي له مبدأ قوة التمييز فان هذا الانسان وحده واما الذي يقال للملك فهو معنى آخر ليس يشارك الانسان
الملك فيه ولكنه قد يمكن لبعض المتعسفين ان يخرج من هذين الحدين هذا الجنس وجه فرق بين النوع والفصل وذلك الوجه هو ان
طبيعة النوع بهذا المعنى يقتضي ان لا يقال على كثيرين مختلفين بالعدد وطبيعة الفصل لا يقتضي ذلك وهو وجه مستكره لكن
قوله في جواب ما هو يفرق بين الفصل وبينه تفريقا مطلقا ويفرق بينه وبين الخاصة ايضا فان الخاصة لا تدخل البتة في جواب ما هو
فهذا الرسم متفق محقق مطابق للمعنى الذي يقال عليه حكمة النوع الذي لا يطابق الا نوع الانواع واما رسوم النوع بالمعنى الذي

ظاهر الامر

وبين النوع

فيه الاضافة فمن ذلك عندهم رسمان احدهما قولهم انه المرتب تحت الجنس والثاني انه الذي يقال عليه الجنس من طريق ما هو فيجب
ان ننظر في حاله فنقول انه ان عنى بالمرتب تحت الجنس ما يكون اخص منه حملا اي يكون حمله على بعض ما يحمل عليه هو فحسبه فان الشخص
والنوع والفصل والخاصة يشترك جميعها فيه فان عنى بذلك ما كان كليا وحده دون الشخص فقد عنى ما هو خارج عن مقتضى اللفظ ومع
ذلك فان الفصل والنوع والخاصة يشترك فيه وان لم يعن بالمرتب هذا بل عنى به ما هو اخص وعام حتى لا يتوسط شيء بينهما
وهو ما يتلوه في المرتبة خرج الشخص ودخل الفصل والخاصة فان عنى بالمرتب ما كان طباعه ليس في ترتيب العموم فقط بل وفي
ترتيب المعنى ايضا خرجت الخاصة ودخل الفصل وان عنى بالمرتب ما يكون خاصا داخلا في طبيعته اعني يكون ما هو مضمنا في معناه
اختص هذا الرسم بالنوع فان الجنس ليس داخلا في طبيعة الفصل والخاصة بل هو شيء كالموضوع لهما ليس داخلا فيهما ونسبته اليهما نسبة
الامر اللازم الذي لا بد منه ليس نسبة الداخل في الجوهر على ما علمت لكن لفظ المرتب ليست تدل على هذا المعنى المحرر بكل هذه الاشتراطات
لا بحسب الوضع الاول ولا بحسب النقل فليس يذكر في موضع من كتب اهل الصناعة انه اذا قيل هذا اللفظ فيجب ان يفهم منه هذا
المعنى واما الرسم الثاني وهو انه الذي يقال عليه جنسه من طريق ما هو ان عنى بالمقول عليه من طريق ما هو ما حققناه نحن فيجب ان يكون
عليه انه الذي يقال عليه وعلى غيره جنسه من طريق ما هو او يقال هو الذي يقال عليه جنسه طريق ما هو بالشركة فيكون هذا خاصا
للنوع فان الفصل لا يقال عليه الجنس من طريق ما هو البتة وكذلك الخاصة والعرض واما الشخص فلا يتم ماهيته بالجنس واما
ان عنى اي بالمقول في جواب ما يعنونه فيكون بينه وبين الفصل والخاصة والعرض فرق ولا يكون بينه وبين الشخص فرق الا ان
يضمن انه كلي بهذه الصفة والذي حده وقال ان النوع هو اخص كليين مقولين في جواب ما هو فقد احسن تحديد النوع وانما يتم
حسنه بان يقال انه الكلي الاخص من كليين مقولين في جواب ما هو وتعلم ذلك اذا تدربت بالاصول والمواضع المقررة للحد وفصول
الان ان الجنس منه ما يكون جنسا ولا يصلح ان ينقلب باعتبار آخر نوعا اذ لا يكون فوقه جنس اعم منه ومنه ما يصلح ان يكون
نوعا باعتبار آخر اذ يكون فوقه جنس اعم منه وكذلك النوع منه ما يكون نوعا ولا يصلح ان ينقلب جنسا اذ لا يكون تحته نوع اخص
منه ومنه ما يصلح ان ينقلب جنسا باعتبار آخر اذ يكون تحته نوع اخص منه فيترتب للجنس مراتب فيكون جنس عال ليس فوقه
البتة جنس وجنس متوسط هو نوع وجنس وتحته اجناس وجنس سافل هو نوع وجنس ليس تحته جنس وكذلك يكون في باب الانواع
نوع نوع سافل ليس تحته نوع البتة فليس بجنس البتة ونوع عال تحت جنس الاجناس الذي ليس بنوع البتة ونوع متوسط
هو نوع وجنس وجنسه نوع والمثال المشهور لهذا هو من مقولة الجوهر فان جنس الاجناس فوقه وتحته الجسم الجسم ذو النفس

وتحت الجسم ذي النفس الحيوان وتحت الحيوان الحيوان الناطق وتحت الحيوان الناطق الانسان وتحت الانسان زيد وعمرو
فزيد وعمرو واشكالهما هي الاشخاص والجوهر هو جنس الاجناس اذ ليس فوقه جنس والانسان هو نوع الانواع اذ ليس تحته نوع
وما بينهما اجناس وانواع متوسطة فانها بالقياس الى ما تحتها اجناس وبالقياس الى ما فوقها انواع فان الجنس نوع الجوهر و
جنس للجسم ذي النفس والجسم ذو النفس نوع الجسم وجنس للحي لانه يعم النبات والحي والحي نوع الجسم ذي النفس وجنس للحي
الناطق لانه يعم الحيوانات العجم والانسان والحي الناطق نوع الحي وجنس للانسان لانه يعم الانسان والملك فيكون الحي الناطق
هو الجنس السافل والجوهر هو الجنس العالي والجسم وما يليه هو الجنس المتوسط ويكون الجسم هو النوع العالي ويكون الانسان هو النوع
السافل ويكون الجسم ذو النفس وما يليه النوع المتوسط ويكون الجوهر بالقياس الى ما تحته جنس الاجناس والجنس العالي
وبانه لا قياس له الى ما فوقه يكون جنسا ليس بنوع ويكون الانسان بالقياس الى ما فوقه نوع الانواع والنوع السافل واما قياسه
الى ما تحته فهو انه نوع ليس بجنس وقياسه الى ما تحته على وجهين قياس الى ما تحته من حيث هو محمول عليها بالحمل المعلوم وقياس الى
ما تحته باعتبار انها ليست بانواع وقياسه الى ما تحته من حيث الحمل بعينه مع النوعية الغير المضاف الى الجنس وهو المعنى الثاني مما
ذكره واما قياسه بالاعتبار الآخر فيفيد انه نوع ليس بجنس ونوع بالمعنى المذكور ومفهومات هذه الثلثة وان تلازمت فهي مفهومات مختلفة
واذا جعل اسم النوع اسما لواحد واحد من هذه المعاني يكون مقولا على هذه الثلثة باشتراك الاسم ويكون حدوده مفهوماته مختلفة فان
جعل اسما لواحد منها فقط كان ذلك القول الذي لذلك الواحد حدا له والقول الذي للآخر رسما ليس هو مفهوم الاسم بل علامة
لازمة له وكما ان تحت نوع الانواع موضوعات كلية وان كانت ليست بانواع مثل الكاتب والملاح والتركي تحت الانسان
فكذلك لا يبعد ان يكون فوق جنس الاجناس محمولات ليست باجناس بل معان لازمة قد يشترك فيها اجناس من
اجناس الاجناس كالوجود والعرضية وكامور تحمل على عدة اجناس عالية مما ستقف بها بعد واما هذه القسمة التي
اوردت للجوهر ولنعت الانسان فانها غير مستقيمة وان كانت غير ضارة في تفهم الغرض المقصود وذلك ان الجسم ذا النفس اذا
تناول النبات مع الحيوانات لم يتناول الملائكة الا باشتراك الاسم فلم يكن الجسم ذو النفس جنسا يدخل فيه الملائكة وكذلك لو
قيل ناطق للانسان والملك لم يكن الا باشتراك الاسم والناطق الذي هو فصل مقوم للانسان غير مقول على الملائكة واذا
كان كذلك لم يكن ادخال الميت فصلا لتقسيم الحيوان الناطق الى انسان محتاج اليه وغير انسان

فصل ١٢ في الطبيعي والعقلي
والمنطقي وما قبل الكثرة وفي الكثرة من هذه المعاني الخمسة انه قد جرت العادة في تفهيم هذه الخمسة ان يقال ان منها ما هو طبيعي ومنها

فهو نوع الانواع ونوع ليس بجنس صح

لم يكن الحي الناطق جنسا للانسان والملائكة ولا الجسم ذو النفس جنسا للنبات والملائكة والحيوانات فاذا كان كذلك صح

وبعد الكثرة

ما هو منطقي ومنها ما هو عقلي وربما قيل ان منها ما هو قبل الكثرة ومنها ما هو في الكثرة وجرت العادة بان يجعل البحث عن ذلك متصلا
بالبحث من امر الجنس والنوع وان كان ذلك عاما للكليات الخمس فنقول يشبه ان يحسن سلف ان كل واحد من الامور التي يأتي امثلة
لاحدى هذه الخمس هو في نفسه شيء وفي انه جنس او نوع وفصل او خاصة او عرض عام شيء ولنجعل مثال ذلك من الجنس فنقول
ان الحيوان في نفسه معنى سواء كان موجودا في الاعيان او متصورا في النفس وليس في نفسه بعام ولا خاص ولو كان في نفسه عاما
حتى كانت الحيوانية لانها حيوانية عامة لوجب ان لا يكون حيوان شخصي بل كان كل حيوان عاما ولو كان الحيوان لانه حيوان شخصيا
ايضا لما كان يجوز ان يكون الا شخصا واحدا ذلك الشخص الذي يقتضيه الحيوانية وكان لا يجوز ان يكون شخص آخر حيوانا بل الحيوان
في نفسه شيء يتصور في الذهن حيوانا وبحسب تصوره حيوانا لا يكون الا حيوانا فقط فان تصور معه انه عام وخاص وغير ذلك
فقد تصور معه معنى زائد على انه حيوان يعرض للحيوانية لا يصير شخصا مشارا اليه الا بمقارنة امر يجعله مشارا اليه وكذلك في العقل
لا يكون الا كذلك الا بان يلحق به العقل معنى يخصصه ثم لا يعرض له من خارج ان يكون عاما حتى يكون ذات واحدة بالحقيقة هي
حيوان قد عرض له في الاعيان الخارجية ان كان هو بعينه موجودا في كثيرين واما في الذهن فقد يعرض لهذه الصورة الحيوانية
المعقولة ان يجعل لها نسب الى امور كثيرة فيكون ذلك الواحد بعينه بجميع النسب الى الكثرة فيتناول فيه بان يحمله العقل على واحد واحد
منها فاما كيف ذلك فلصناعة اخرى فيكون هذا العارض هو العموم الذي يعرض للحيوانية فيكون الحيوان لهذا العموم كالخشب
مثلا العارض يعرض له من شكل او غيره وكالثوب الابيض فيكون الثوب في نفسه معنى والابيض معنى ويتركبان فيكون هناك معنى
آخر مركبا منهما كذلك الحيوان هو في العقل معنى وانه عام او جنس معنى وانه حيوان جنس معنى فيكون معنى الجنس جنسا منطقيا
ومفهومه انه المقول على كثيرين مختلفين بالنوع في جواب ما هو من غير ان يشار الى شيء هو حيوان او غيره ذلك مثل ان الابيض
في نفسه له معقول لا يحتاج الى ان يعقل معه انه ثوب وانه خشب فاذا عقل معه ذلك عقل شيء يلحقه الابيض وكذلك الواحد في نفسه
له معقول فاما انه انسان او صخرة فهو امر خارج عن معقوله يلحقه انه واحد فالجنس المنطقي هو هذا واما الطبيعي فهو الحيوان بما هو
حيوان الذي يصلح ان يجعل المعقول منه النسبة التي للجنسية فانه اذا حصل في الذهن معقولا صلح ان يعقل له الجنسية ولا يصلح لما
يعرض متصورا من زيد هذا او المتصور من الانسان فيكون طبيعة الحيوانية الموجودة في الاعيان يفارق لهذا العارض طبيعة
الانسانية وطبيعة زيد اذ هو بحيث اذا تصور صلح ان يلحقه عموم بهذه الصفة التي هي الجنسية وليس علة الا ان الصلوح لهذا المجال بقولهم
الجنس الطبيعي يعنون به الشيء الطبيعي الذي يصلح ان يصير في الذهن جنسا وليس هو في الطبيعيات بجنس ولا انه يخالف في الوجود غيره

ومنها ما هو بعد الكثرة صح

فان الحيوانية صح

من الامور الطبيعية بهذا المعنى فلا يبعد ان تخصص لهذا المعنى باسم وان تجعل ذلك الاسم من اسم الشيء الذي يعرض له كان حيوانية
واما الحيوان الجنس في العقل فهو المعقول من جنس طبيعي واما الجنسية المعقولة المجردة فمن حيث هي متقررة في العقل هي ايضا جنس
معقول ولكن من حيث انها شيء من الاشياء يبحث عنه المنطق فهي جنس منطقي وليس وان لم يكن لهذا الذي هو منطقي وجود الا في العقل
يجب ان يكون المفهوم من انه عقلي هو المفهوم من انه منطقي وذلك ان المعنى الذي يفهم من انه عقلي لازم ومقارن للمعنى الذي يفهم
من انه منطقي ليس هو هو اذ قد بان لك اختلاف اعتباريهما فالجنس المنطقي تحته شيئان احدهما انواعه من حيث هو جنس والاخر
موضوعاته التي يعرض لها اما انواعه فلان الجنس المطلق اعم من جنس عال وجنس سافل فهو يعطي كل واحد مما تحته من الاجناس المتقررة
حده واسمه اذ يقال لكل واحد منها انه جنس ويحد بحد الجنس واما انواع موضوعاته فلا يعطيها اسمه ولا حده وذلك لان الانسان الذي هو
نوع الحيوان من جهة انه حيوان فلا يحمل عليه مع الحيوانية ما عرض للحيوانية من الجنسية لا اسما ولا حدا فان الانسان لا يجب ان يصير جنسا
من جهة حمل الحيوانية عليه لا باسم ولا حد كما يجب ان يصير حيوانا من جهة حمل الحيوانية عليه باسم وحد فان صار شيء من الانواع جنسا فليس
لا من جهة طبيعة جنسه الذي فوقه بل من جهة الامور التي تحته واما الجنس الطبيعي فانه يعطي ما تحته اسمه وحده من حيث هو طبيعة اي من
حيث الجنس الذي هو مثلا الحيوان حيوان لا من حيث هو جنس طبيعي اي معنى يتبع او اتصور ان يصير جنسا من حيث هو كذلك فانه
ليس يجب هذا لما تحته وبالجملة اذ قالوا ان الجنس الطبيعي يعطي ما تحته اسمه وحده فهذا ايضا قول غير محقق فانه يعطي بالعرض لانه ليس
يعطي من حيث هو جنس طبيعي كما لم يعط ايضا من حيث هو جنس منطقي ولكن انما يعطيهما الموضوعة لان يكون جنسا طبيعيا وهذه الطبيعة
ايضا بنفسها ليست جنسا طبيعيا كما ليست جنسا منطقيا اللهم الا ان لا يعني بالجنس الطبيعي الا مجرد الطبيعة الموضوعة للجنسية ولا يعني
بالجنس الطبيعي ما عنيناه ففي تصحيح ان يقال ان الجنس الطبيعي يعطي ما تحته اسمه وحده وح لا يكون الحيوان جنسا طبيعيا الا انه حيوان
فقط ثم انظر انه هل يستقيم هذا واما العقلي ففيه ايضا موضوع وجنسية وتركيب وحكم جميع ذلك في العقل كحكم الطبيعي والاخرى بان تسمى
الحيوانية في نفسها تسمى صورة طبيعية تارة وصورة عقلية اخرى ولا يكون في انها حيوانية جنسا بوجه من الوجوه لا في العقل ولا خارجا
عنه بل انما يصير جنسا اذا قرن بها اعتبار ما واما من خارج فقد اشرنا الى الاعتبار من جهة الكلي الشيء الذي هو طبيعة الجنس المعقول
قد يكون على وجهين فانه ربما كان معقولا اولا ثم حصل في الاعيان وحصل في الكثرة الخارجة كمن يعقل اولا شيئا من الامور
الصناعية ثم يجعله مصنوعا وربما كان حاصلا اولا في الاعيان ثم يتصور في العقل كمن عرض له ان رأى اشخاص الناس فاستثبت
الصورة الانسانية وبالجملة ربما كانت الصورة المعقولة سببا بوجه ما لحصول الصورة الموجودة في الاعيان وربما كانت الصورة

الموجودة

الموجودة في الاعيان سببا بوجه للصورة المعقولة سببا بوجه ما لحصول الصورة الموجودة في الاعيان وربما كانت الصورة اي تكون
انما حصلت في العقل بعد ان كانت قد حصلت في الاعيان ولان جميع الامور الموجودة فان نسبتها الى الله والملائكة الاولى
التي عنده الى النفس الصانعة فيكون ما هو في علم الله والملائكة من حقيقة المعلوم والمدرك من الامور الطبيعية موجودا قبل الكثرة
وكل معقول منها معنى واحد ثم يحصل لهذه المعاني الوجود الذي في الكثرة فيحصل في الكثرة ولا يتحد فيها بوجه من الوجوه اذ ليس في
خارج الاعيان شيء واحد عام بل تفريق فقط ثم يحصل مرة اخرى بعد الحصول في الكثرة معقولة عندنا وذلك لانها قبل الكثرة على
اي وجه هو اعلى انها معلومة ذات واحدة تتكثر بها لا يتكثر الا على انها مثل قائمة فليس كما نأخذ ايواف فان لذلك نظرا اعليا اخر
واعلم ان ما قلناه في الجنس هو مثال لك في النوع والفصل والخاصة والعرض فهذه يكسب الاحاطة بعقلية ومنطقية وطبيعية
وما في الكثرة منه وقبلها وبعدها واعلم ان الامور التي هي في الطبيعة اجناس الاجناس فهي فوق واحدة متناهية كما ستقع
لك بعد واما الامور التي هي انواع الانواع فالمستقرة منها في الطبيعة متناهية واما هي في انفسها فغير متناهية بالقوة فان
انواع كثير من المقولات التي يأتيك بعد لا تتناهى كانواع انواع الكمية والكيفية والوضع وغير ذلك واما الاشخاص فانها غير
متناهية بحسب التكون والتقدم والتأخر واما المحسوس المحصور منها في زمان محدود فمتناه بالضرورة والشخص انما يصير شخصا
بان تقترن بطبيعة النوع خواص عرضية لازمة وغير لازمة ويتعين لها مادة مشار اليها ولا يمكن ان يقترن بالنوع خواص معقولة
كم كانت وليس فيها اخر الامر اشارة الى معنى متشخص متقوم به الشخص في الذهن فانك لو قلت زيد هو الطويل الكاتب الكريم
الكذا والكذا وكم شئت من الاوصاف فانه لا يتعين لك في العقل الذهن شخصية زيد بل يجوز ان يكون المعنى الذي يجتمع من
جميع ذلك لاكثر من واحد بل انما يعينه الوجود والاشارة الى معنى شخصي كما نقول انه ابن فلان الموجود في وقت فلان الطويل
الفيلسوف ثم يكون اتفق ان لم يكن في ذلك الوقت مشارك له في هذه الصفات ويكون قد سبق لك ايضا المعرفة بهذا الاتفاق
ويكون ذلك بالادراك الذي يجري مجرى ما يشار اليه من الحس نحو ما يشار الى فلان بعينه وزمان بعينه فهناك يتحقق شخصية زيد و
يكون هذا القول دالا على شخصيته واما طبيعة النوع وحده فما لم يقترن امر زايد عليه لا يجوز ان يقع فيه كثرة وليس كقولنا زيد وعمرو
انه شخص اسما بالاشتراك كما ظنه اكثرهم لانا نعني بالشخص شخصا بعينه واما الشخص مطلقا فهو يدل على معنى واحد عام فانا اذا
قلنا لزيد انه شخص لم نرد بذلك انه زيد بل ان ذاته بحيث لا يصح ايقاع الشركة في مفهومه وهذا المعنى يشاركه فيه غيره فالشخصية
من الاحوال التي تعرض للطبايع الموضوعة للجنسية والنوعية والفرق بين الانسان الذي هو النوع وبين شخص الانسان الذي

لا بالاسم فقط بالقول ايضا ان قولنا الانسان معناه انه حيوان ناطق و قولنا انسان شخصي هو هذه الطبيعة ماخوذة مع عرض
يعرض لها والطبيعة عنده مقارنة لها والمادة المشار اليها و هو كقولنا انسان واحد اي حيوان ناطق مخصص فيكون الحيوان الناطق
اعم من هذا الحيوان الناطق قد يكون نوعا و قد يكون شخصا اي هذا الواحد المذكور فان النوع حيوان ناطق كما ان الحيوان الناطق
الشخصي حيوان ناطق و العموم قد يختلف في الامور العامة فمن العموم ما يكون بحسب الموضوعات الجزئية كالعموم الذي للحيوان انه اعم
به من الانسان و قد يكون بحسب الاعتبارات اللاحقة كالعموم الذي كما ان الحيوان اعم من الحيوان و هو ماخوذ جنسا و
من الحيوان و هو ماخوذ نوعا و من الحيوان و هو ماخوذ شخصا وليست الجنسية و النوعية و الشخصية من الموضوعات الجزئية
التي لها درجة واحدة في الترتيب تحت الحيوان بل هي اعتبارات تلحقه و تخصصه و كما ان الانسان قد يؤخذ مع عرض من الاعراض
كالانسان الضحاك فيقال على جميع ما يقال عليه الانسان وحده من الجزئيات الموضوعة كذلك الانسان الشخصي و ذلك لان
الوحدة هي من اللوازم التي يلزم الاشياء ... انها ليست مقومة لماهيتها فاذا اقترنت الوحدة بالانسانية على الوجه المذكور
حدث منها الانسان الشخصي الذي يشترك فيه كل شخص ولا يكون لذلك نوعا لانه مجموع طبيعة و عارض لها لازم غير مقوم و
امثال هذه ليست تكون انواعا كما ان الانسان مع الضحاك و مع البكاء و مع المتحرك او الساكن بل مع قابل الملاحة و غيره
لا يكون نوعا اخر بل الانسان بجوهره نوع فيلحقه لواحق تكون تلك اللواحق لواحق النوع وليست امور ا توجب النوعية الجديدة
و هذا مما يحققه في الفلسفة الاولى **فصل** ١٣ في الفصل و اما الفصل فان اسمه يدل به عند المنطقيين على معنى اول و على معنى
ثان وليس سبيلها سبيل ما قبلهما مثلهما في الجنس و النوع اذ كان الوضع الاول في الجنس انما هو للجمهور و النقل لخواص من المنطقيين
النفسهم فلعله على وضع اول و على نقل اما الوضع الاول فانهم كانوا يسمون كل معنى تميز به شيء من شيء شخصيا كان او كليا فصلا
ثم نقلوه بعد ذلك الى ما تميز به الشيء في ذاته واذا فعلوا هذا فقد كان لهم ان يجعلوا الفصل مقولا على اشياء مختلفة بحسب التقدم
و التاخر حتى كان من الفصل ما هو عام و منه ما هو خاص فالفصل العام هو الذي يجوز ان ينفصل به شيء من غيره ثم يعود فينفصل
به ذلك الغير عنه و يجوز ان ينفصل الشيء به عن نفسه بحسب وقتين مثال ذلك العوارض المفارقة كالقيام و القعود فان زيدا
قد ينفصل عن عمرو بانه قاعد و عمرو ليس بقاعد ثم كرة اخرى ينفصل عنه عمرو بانه قاعد و ان زيدا ليس بقاعد فيكون هذا
الانفصال بالقعود مشتركا بينهما و كذلك زيد ينفصل عن نفسه في وقتين بان يكون مرة قاعدا و مرة ليس بقاعد فهذا هو
الفصل العام و اما الفصل الخاص فذلك هو المحمول اللازم من العرضيات فانه اذا وقع الانفصال بعرض غير مفارق كالمنفصل
به فانه لا يزال منفصلا انفصالا خاصا مثل انفصال الانسان عن الفرس بانه بادي البشرة فان هذا الانفصال الواقع به خاص للانسان
بالقياس الى الفرس و لا يقع به مرة اخرى انفصال للفرس عن الانسان و ذلك لانه لا يخلو اما ان لا يجوز البتة ان تعرض هذه الصفة
للفرس او يجوز فان لم يجز ان يعرض له البتة لم يجز الا ان يكون هذا الانفصال بينهما قائما و ان جاز ان يعرض مثلا ذلك للفرس لم
يكن للفرس به انفصال عن الانسان بل مشاركة فهذا اذا انفصل لم ينفصل الا احد الشيئين دون الاخر فيه ما لا يزال فاصلا
مثل المثل الذي ضربناه و هو الخاصة و منه ما يخص فصله اذا انفصل وليس لا يزال فاصلا مثل السواد الذي ينفصل به الزنجي عن
انسان اخر فان الزنجي لا يفارقه السواد و ذلك الانسان يجوز ان يسود ثم لا يكون بينهما انفصال بالسواد فحيث كان السواد
فصلا كان خاصا بالحبشي و حيث لم يخص لم يكن فصلا و اما العام فلم يكن كذا بل كان هو بعينه تارة ينفصل به من ذلك و تارة ينفصل
ذلك عن هذا فالفصل العام و هذا القسم من الخاص قد يصلح ان ينفصل به اشخاص نوع واحد و اما القسم الاول من قسمي الفصل
الخاص فانه لا ينفصل به اشخاص نوع واحد بعضها من بعض اذ كان لازما لطبيعة النوع ولو كان عارضا لبعض الاشخاص لم يمتنع ان
يعرض مثله لاشخاص اخرى فيبطل دوام الانفصال به اللهم الا ان يكون من جملة ما يعرض لما يعرض من ابتداء الوجود ككالناس في
ابتداء الولادة ولا يجوز ان يعرض بعد ذلك فيجوز ان يكون من في هذا الفصل ما اذا انفصل عن شخص موجود استحال ان لا ينفصل
البتة اذ كان ذلك الشخص بعد وجوده قد فاته ابتداء الوجود فيكون هذا ايضا مما يقع به الفصل بين اشخاص النوع و اما الفصل الذي
يقال له خاص الخاص فانه الفصل المقوم للنوع و هو الذي اذا اقترن بطبيعة الجنس قومه نوعا فبعد ذلك يلزمه ما يلزمه و يعرض له
ما يعرض له فهو ذاتي لطبيعة الجنس المقوم في الوجود نوعا هو يقرنها و يفرزها و يقيمها و هذا كالنطق للانسان و هذا الفصل ينفصل
من سائر الامور التي معه بانه هو الذي يلحق اولا طبيعة الجنس فيفصله و يقرره و ان سائر تلك انما تلحق الطبيعة العامة بعد ما لحقها
هذا و افرزها فاستعد للزوم ما يلزمه و لحوق ما يلحقه فهو انما يلزمه و يلحقه بعد التخصيص و هذا كالنطق للانسان فان القوة التي تسمى نفسا
ناطقة لما اقترنت بالمادة و اقترانا فصار مثلا الحيوان ناطقا استعد لقبول العلم و الصنائع كالملاحة و الفلاحة و الكتابة و استعد
ايضا لان يتعجب فيضحك من العجائب و ان يبكي و يخجل و يفعل غير ذلك من الامور التي للانسان ليس ان واحدا من هذه الامور
اقترن بالحيوانية عنده الذي من اولا فصار بسبب ذلك للحيوان الاستعداد و لا يكون ما يقابل الاستعداد الكلي و القوة الكلية الانسانية
حالتي تسمى بها ناطقا و هذه وردنا انفع لها و توابع و انت تعلم هذا بادني تأمل و تحقق انه لولا ان قوة اولى هي مستعدة للتمييز
و الفهم و قد وجدت للانسان لما كانت له هذه الاستعدادات الجزئية و ان تلك القوة التي هي تسمى النطق فصار بها ناطقا و هذا

لماهيتها

الخاص

ربما يكون الحركة مسر الرقاصة في

هو الفصل المقوم الذاتي لطبيعة النوع واما انه اسود او ابيض او غير ذلك فليست من جملة الاشياء التي لحقت الطبيعة الجنسية ان صارت
شيئا محصلا عرض له والمقصد ان كان انسانا فيجب ان تحقق ان الفصل بين الفصل الذي هو خاص الخاص وبين تلك الفصول هو هذا فلذلك
كما ان تقول من الفصول ما هو مفارق ومنها ما هو غير مفارق ومن جملة غير المفارق ما هو ذاتي ومنها ما هو عرضي وكذلك ان تقول من
الفصول ما هو مفارق ومنها ما هو غير مفارق ومن جملة غير المفارق ومنها ما يحدث آخرية والآخر هو الذي جوهره غير جوهر الغير من
الآخر فكل ما يخالف فهو غير وليس كل ما يخالف شيئا فهو آخر اذ اعتبرت بالآخر المخالف في جوهره فمن الفصول ما يكون من قبيل الغيرية
فقط كان مفارقا كالقعود والقيام او غير مفارق كالضحاك وعريض الاظفار فان الضحاك ايضا وان كان يجب ان يكون في جوهره مخالفا
لما ليس بضحاك فليس كونه ضحاكا هو الذي اوقع هذا الخلاف في الجوهر بل الضحاك لحق ثانيا بعد ان وقع الخلاف في الجوهر وانه ثم
هو فوجبه الاول لذاته هو الخلاف فقط اذ لا يجوز ان لا يوجب الضحاك خلافا بين ما يوصف بالضحاك وبين ما لا يوصف به ولكن
كون هذا الخلاف جوهريا ليس هو من موجب الضحاك بل من موجب شيء آخر وهو الناطق فالفصل الذي هو خاص الخاص هو العلة
الذاتية للخلاف الموجب للآخرية بحسب اصطلاح اهل الصناعة في استعمال لفظ الآخر ومقصودنا في هذا الموضع مقصور على هذا
الفصل وهو الذي هو احد الخمسة دون تلك الآخرين ورسمه الحقيقي هو انه الكلي المفرد المقول على النوع في جواب اي شيء هو
في ذاته من جنسه وهو الذي اصطلح على ان قيل له انه المقول على النوع في جواب اي ما هو في ذاته من جنسه ثم له رسوم مشهورة
مثل قولهم ان الفصل هو الذي يفصل بين النوع والجنس وايضا مثل قولهم انه الذي يفضل به النوع على الجنس وايضا انه
الذي به يختلف الاشياء التي لا تختلف في الجنس ايضا انه هو المقول على كثيرين مختلفين بالنوع في جواب اي شيء هو فلنتأمل
هذه الرسوم ولنتعقبها ولننقض فيها بما عندنا من امرها فنقول انه اذا الحق بكل واحد واحد من هذه الرسوم زيادة تساوي
الفصل وتلك الزيادة ان يقال في ذاته فيكون الشيء الذاتي الذي يفصل لذاته بين ذات النوع والجنس هو الفصل والخاصة
وان فصلت فليست ذاتية وليس فصلها ذاتيا وكذلك يجب ان يقال انه الذي يفضل به النوع على الجنس في ذاته وكذلك
يقال انه الذي يختلفون في ذاتها الاشياء التي لا تختلف في الجنس ويقال انه المقول على كثيرين كذا في جواب اي شيء هو في
ذاته لكن الرسوم الثلثة المتقدمة وان ساوت الفصل فليست تعطي الشيء الذي يحمل من الفصل على الجنس وهذا الشيء هو
التحديد وان كان قد يكون باسقاطه الالة ذاتية مساوية كما لو قال قائل ان الانسان ناطق مائت دل على طبيعة الانسان مساواة
ولكن انما يتم بان يذكر الشيء الذي هو الجنس وهو الحيوان واما هذا وكيف موضعه فيأتيك في موضعه وهذا الشيء الذي هو

ما هو ذاته ومنها ما هو عرضي و

او لذاته او ذاته او الذاتية صح

يختلف

بالجنس

كونه جنسا للفصل هو الكلي فيجب ان يلحق بهذا به واما الرسم الآخر فقد ذكر فيه الكلي اذ قيل مقول على كثيرين هو الرسم الكلي فقد أتى
فيه برسم ما هو كالجنس وان لم يؤت فيه باسمه لكن تقول كثيرين مختلفين بالنوع ثم شمه مات احد ما لا يفطن له من قصد تعليم
هذا الكتاب وسنوضحه في موضعه ومفهومه ان اقرب معنى الظاهر احد هذه ان طبيعة الفصل يكون معناه انه يحمل انواعا كثيرة
لا تحت غير النوع الواحد الفصول والاعراض طبيعة الفصل هي التي يوجب انية الاشياء الكثيرة المختلفة بالنوع بعضها عند
بعض كانه قال انه المقول على الانواع في جواب اي شيء هو لا جملتها بل واحد واحد منها كقول القائل ان السيف هو الذي
يضرب به الناس ليس انه يضرب به الناس مقابل واحد واحد من الناس وهذا التاويل بعيد غير مستقيم فان امكن ان
يفهم هذا اللفظ كان رسما مطابقا للفصل وان تعذر تفهم هذا من هذا اللفظ وانما نفهم منه الوجوه الاول فهذا الحد على الوجه
الذي نفهمه منه مختل وذلك لان طبيعة الفصل بما هو فصل للفصل مع ذلك فليس بعارض يعم جميع الفصول حتى يقوم في
الرسوم مقام الفصل في الحد ولهذا اختل وهاهنا موضع بحث وشك في قولك انه مقول في جواب اي شيء هو نكشفه
الى وقت ما نتكلم في المباينات على انا نحن فهمنا هذا الرسم على حسب اصولنا وعلى ما نشرحه في موضع آخر ثم الرسم معنا لكنا انما
نتعقب في هذا الموضع هذا الرسم بحسب ما فهمه القوم المستعملون اياه وايضا يجب ان نعلم ان كل فصل انما يقوم من الانواع
القريبة نوعا واحدا فقط ثم ان الفصول لها نسبتان نسبة الى ما يقسمه وهو الجنس ونسبة الى ما يقسم اليه وهو النوع فان الناطق
يقسم الحيوان الى الانسان ويقوم الانسان فيكون مقسما للجنس مقوما للنوع فان كان الجنس جنسا عاليا لم يكن له الا فصول
مقسمة وان كان دون العالي كانت له فصول مقسمة ومقومة واما الفصول المقومة فهي التي قسمت جنسها او قومته نوعا او الفصل
يحدث النوع تحت الجنس واما المقسمة فهي التي تقسمه وتقوم النوع تحته ومقومات الجنس لا يكون اخص منه ومقسماته يكون اخص
منه فالجنس الاعلى له فصول مقسمة وليس له فصول مقومة والنوع الاخير له فصل مقوم وليس له فصل مقسم وليس من الفصول
المقومة ما لا يقسم ومن الفصول المقسمة في ظاهر الامر ما لا يقوم ولا يكون ذلك البتة الا الفصول السلبية التي بالحقيقة فصول لاحقة
اذا قلنا الحيوان منه ناطق ومنه غير ناطق لم يثبت الغير الناطق نوعا محصلا بازاء الناطق القسم الا ان يتفق ان يكون ما ليس بناطق
نوعا واحدا كالذي ليس بمنقسم جنسا ومن تحت العدد فانه صنف واحد وهو الفرد او يكون الانسان لا يرى بانسانا بازائه في
الحيوان الغير الناطق جنسا للعجم ونوعا من الحيوان فان فعل هذا فاعل عرفناه بان الغير الناطق بالحقيقة ليس بفصل بل هو لازم
لازم وكذلك جميع امثال هذه السلوب فان السلوب لوازم للاشياء بالقياس الى اعتبار معان ليست لها فان غير

هو فصل ليس بازائها كما علمت ان لا تختص بالنوع الواحد بل هذا عارض ربما عرض لبعض الفصول فيكون هذا عارضا لطبيعة الفصل صح

ليست صح

الناطق امر يعقل باعتبار الناطق فيكون الفصول معناه وفصله الذي له امر ما في ذاته ثم يلزمه ان يكون غيره موصوفا بشيء غيره ولكن ربما
اضطر المضطر الى استعمال لفظ السلب في المعنى الذي يكون للشيء في ذاته اذا لم يكن له منه اسم محصل وذلك لا يدل على ان السلب
بالحقيقة اسمه بل اسم لازم له دال بوجه ما اليه فلو لم يكن من الحيوانات غير الانسان شيء الا الفرس وكان الصاهل في نفسه
فصلا لذلك الغير ثم لم يكن مسمى فقيل غير الناطق وعني به الصاهل لكان غير الناطق يدل الا الفصل واما وغير الناطق امر اعم من
فصل كل واحد واحد من الانواع الحيوانات وليس لها شيء واحد مشترك محصل ثابتي يمكن ان يحمل غير الناطق المشترك
فيه والاعليه الا نفس معنى سلب الناطق والسلوب لا يكون معاني مقومة للاشياء من حيث هي سلوب بل هي عوارض ولوازم
اضافية بعد تقرر ذواتها فلا يكون غير الناطق بالحقيقة فصلا يشترك فيه العجم مقوما لها فان احب محب ان يجعل ذلك فصلا ويثبت
الحيوان الغير الناطق نوعا ثم جنسا ويجعل الحيوان قد انقسم قسمة واحدة معتدلة الى نوع اخير والى جنس معا فليجعل فيكون ايضا
كل فصل مقسم مقوما وان اثر الوجه المحصل المحقق لم يكن هذه فصولا وكيف يكون فصولا وليست مقومات للانواع ولا يكون الفصول
الحقيقية الا مقومة عنده ما يقسم والذي يظنه فانون ان من الفصول المحصلة ما يقسم ثم يحتاج فصلا آخر يرد حتى يقوم معا مثلا
الناطق الذي ربما يظن انه يقسم الحي ثم يتوقف في تقويم النوع الى ان ينضم اليه الميت فهو ظن كذب وذلك ان ليس من
شرط الفصل اذا قسم ان وجب تقويم النوع ان يكون مقوما للنوع الاخير لا محالة فان فرق بين ان يقول يقوم نوعا وبين ان يقول
يقوم نوعا اخيرا والناطق وان كان لا يقوم الانسان الذي هو النوع الاخير فانه يقوم الحي الناطق الذي هو نوع الحي وجنس
للانسان ان كان ما يقولونه من كون الناطق اعم من الانسان حقا وكان الحي الناطق يقع على الانسان وعلى الملك بالاشتراك
الاسم بل وقوع اللفظ بمعنى واحد ثم قولنا الحي الناطق قول مجموع بمعنى معقول وهو اخص من الحي وليس فصلا بل الفصل
جزء منه وهو الناطق ولا خاصة فهو لا محالة نوع له وكذلك يتبين انه جنس الانسان وقد صرح بمثل هذا صاحب ايساغوجي نفسه
في موضع فالناطق اذا قد قوم نوعا هو جنس فهو قسم قوم لا محالة ويعلم من هذا ان الفصل انما هو مقول اولا او ثانيا على نوع ما
دائما وانما يقال على انواع كثيرة في جواب اي شيء هو قولا ثانيا بتوسط ونقول الآن انك تعلم ان ذات كل شيء واحد فيجب
ان يكون ذات الشيء لا يزداد ولا ينقص فانه ان كان ماهية الشيء وذاته هو الانقص من حدود الزيادة والنقصان فالا تم
غير الانقص فالا زيد غير ذاته وكذلك ان كان الازيد وكذلك ان كان الاوسط واما المعنى المشترك للثلثة الذي ليس وا
بالعدد بل بالعموم فليس هو ذات الشيء الواحد بالعدد وليس لك ان تقول ان الزائد والناقص والوسط يشترك في معنى وا

هو ذات الشيء فان ذات الشيء لا يحتمل الزيادة والنقصان مما كان مقوما لذاته لا يحتمل الزيادة والنقصان فانه ان كان
اذا زاد قوم ذاته بزيادته فذاته هو الازيد وان كان لا يقوم ذاته بزيادته ويقوم بنقصانه فذاته الانقص وان كان لا يقوم
في احدى الاحوال فليس بمقوم من حيث هو يزيد وينقص اللهم الا بالمعنى العام وفيه ما قلناه على ان هذه المعاني لا يمكن ان يقال
فيها عند الزيادة ان الاصل موجود وقد اضيف اليه شيء بل اذا ازدادت فقد بطل الموجود اولا وفي بطلانه بطلان المقوم كان
وفي بطلانه بطلان المتقوم كان وكذلك في اعتبار النقصان اذا كان الاصل ليس بعينه عند الحالة الاولى وعند الحالة الثانية
وهي النقصان فقد بين ان الفصل الذي هو خاص الخاص لا يقبل الزيادة والنقصان واما سائر الفصول فانها اذا كانت بعد
الذات فلا مانع يمنع ان تقبل الزيادة والنقصان كانت مفارقة كحمرة الخجل وصفرة الوجل او غير مفارقة كسواد الحبشي وليس اذا
كان بعض الناس افهم وبعضهم ابلد فقد قبلت القوة النطقية زيادة ونقصانا بل ولا لو كان واحد من الناس لا يفهم البتة كالطفل
فان ذلك لا يكون عارضا في فصله وذلك لان فصله هو ان له في جوهره القوة التي اذا لم يكن مانع يفعل الافاعيل النطقية وتلك القوة
لكنها تعرض لها تارة عوق الآلات وتارة معاسرتها وعصيانها فيختلف بحسب ذلك افعالها تارة بالطول والسقوط وتارة
بالزيادة والنقصان ومعناها المذكور ثابت وذلك كالنار واحدة يختلف افعالها بحسب اختلاف المنفعلات عنها فهذه الوجوه
من الاختلاف فيكون تارة اشد اشتعالا وتارة اضعف وذلك بسبب المادة التي يفعل بها وفيها وكذلك القلب والدماغ
آلتان للقوة النطقية بهما يتم اول فعلها من الفهم والتمييز وغير ذلك فبحسب اعتدال مزاجهما ولا اعتداله يختلف هذه الاحوال
وليس الذهن ولا الفهم ولا شيء من امثال ذلك فصلا يقوم الانسان بل هي عوارض وخواص والزيادة في مثل هذا الاستعداد
المذكور والنقصان فيه امر يحصل في الاستعداد المتولد من استعدادين استعداد الفاعل واستعداد المنفعل فاما الاول
للفاعل نفسه فغير مختلف واعلم ان الفصل الذي هو احد الخمسة هو الناطق الذي يحمل على النوع مطلقا لا النطق يحمل على النوع
بالاشتقاق لان هذه الخمسة اقسام شيء واحد وهو اللفظ الكلي وصورة اللفظ الكلي في جميعها ان يكون مقولا على جزئياته
ويشترك فيه بان يعطيها اسمها وحده والنطق لا يعطي شيئا من الجزئيات اسمه ولا حده فهذا ان قيل له فصل فهو فصل بمعنى غير
الذي كلامنا فيه وكذلك فافهم الحال في الخاصة والعرض فانه يجب ان يكون حمل هذه الخمسة على قياس حمل الجنس والنوع
من حيث هو حمل وان لم يكن من حيث الذاتية والعرضية

فصل ١٢ في الخاصة والعرض العام

اما الخاصة فانها تحمل
عند المنطقيين ايضا على وجهين احدهما انها يقال على كل معنى يخص شيئا ما كان على الاطلاق او بالقياس الى شيء والثاني انما

يقال على ما خص شيئا من الانواع في نفسه دون الاشياء الاخرى ثم قد يخص من هذا القسم باسم الخاصة ما كان مع ذلك
شيئا موجودا لكل النوع في كل زمان والخاصة التي هي احدى الخمسة في هذا المكان فانها عند المنطقيين فيما اظن هي الوسطى من
هذه وهي المقول على الاشخاص من نوع واحد في جواب اي شيء هو لا بالذات سواء كان نوعا اخيرا او متوسطا سواء كان
لازما في كل وقت او لم يكن فان العام الموجود في كل وقت لا هو اخص من هذا ولو كانت الخاصة التي هي احدى الخمس هي هذه
لكانت القسمة تزيد على خمسة وان كان الاولى باسم الخاصة باعتبار اختصاصها بالنوع غيرها ومعنى اخص منها الا ببعد
ان يعني احد بالخاصة كل عارض خاص باي كلي كان ولو كان الكلي جنسا اعلى ويكون ذلك حسنا جدا او تخرج القسمة على هذا الوجه
وهو ان الكلي العرضي اما ان يكون خاصا بما يقال عليه او غير خاص بما يقال عليه سواء كان ما يقال عليه جنسا اعلى او متوسطا
او نوعا اخيرا لكن التعارف قد جرى في ايراد الخاصة على انها خاصة لنوع وتاليه للفصل فيكون الخاصة التي هي احدى الخمس
هي ما يقال على اشخاص نوع ولا يقال على غيرها تمت تلك الاشخاص او لم تعم وكان النوع متوسطا او اخيرا او ربما اوجبوا
ان يكون النوع اخيرا وقد ذهب قوم الى ان يجعلوا كل ما هو سوى اخص الخواص من جملة العرض العام حتى لو كان مثلا لا يوجد
الا لنوع واحد لكنه مع ذلك لا يوجد لكله بل لبعضه ويكون مما يجوز ان يكون وان لا يكون كذلك بل يكون اما موجودا لانواع
واما موجودا للنوع ولكن لا بالصفة المذكورة فيكون عرضا عاما وهذا القول مضطرب ولا يدل على الشيء من جهة عمومه وخصوصه
وكليته بل من جهة اخرى ويجعل اسم العرض العام هذا فان العرض العام موضوع بازاء الخاص واذا الخاص انما يحسن ان
يصير خاصا الا لنوع واحد فالعام انما يحسن ان يصير عاما لانه لاكثر من نوع واحد فاذن ليس يحسن ان يجعل اخص الوجوه
المشكك في استعمال لفظة الخاصة واقعا على المعنى الذي هو احدى الخمس وهذا الاستعمال الاعم يجعل الخواص منقسمة الى اقسام
اربعة خاصة للنوع ولغيره كذي الرجلين للانسان بالقياس الى الفرس وامر ذلك ما كان للنوع كله وخاصة للنوع وحده
وهذا ما لكله كالملاحة والفلاحة للانسان والذي لكله ابدا واما في كل وقت مثل ان يكون الانسان ضحاكا او ذا رجلين في طبعه
واما لا دائما كالشباب للانسان يكون خاصة فهي اللازمة له ابدا ومنه لجميع النوع في كل زمان ولا يتناقض قولنا ان كذا خاصة
حقيقية من حيث الاختصاص بالنوع وليس هو الذي هو الخاصة الحقيقية باختصاصه بالنوع واعلم ان الخاصة التي هي
احدى الخمسة هي الضحاك لا الضحك والملاح لا الملاحة وعلى ما قيل في الفصل وان كنا نتجوز في الاستعمال احيانا فنقول خاصة الضحك
ومكان ذلك واما العرض العام فهو المقول على كثيرين مختلفين بالنوع لا بالذات وهو ايضا كالابيض لا كالبياض وليس

سواء كان نوعا اخيرا او متوسطا صح

لذلك البعض فهو العرض العام حتى يكون العرضي الموجود لنوع واحد ولكله دائما فيكون خاصة واما ان لا يكون صح

ولا لكله صح

فالملاحة من حيث هو اولا ان يكون احدى الخمسة ما ذكرناه واما من حيث هي اولا ان صح

اليه قسمة الخمسة وقولنا ان الذي اليه قسمة الخمسة فهو خاصة حقيقية بحسب ذلك ليس هو الذي صح

هذا العرض هو العرض الذي يناظر الجوهر كما يظنه اكثر الناس فان ذلك لا يحمل على موضوعه بانه هو بل اشتق له منه الاسم وهو
الحمل اشتقاقا لا حملا واحدا كما قد سلف لك مرارا والعرض العام الذي هاهنا هو كالابيض وكالمولود وما اشبه ذلك فانك تقول
زيد ابيض اي انه شيء ذو بياض والشيء ذو البياض محمول حملا صادقا على زيد والشيء ذو البياض ليس بالعرض بالمعنى
الذي يناظر الجوهر بل البياض هو العرض بذلك المعنى وكذلك تقول ان الجسم محدث وقديم وليس القديم او المحدث جنسا
ولا فصلا ولا خاصة ولا نوعا للجسم بل من جملة هذا الصنف من المحمولات وليس المحدث عرضا بهذا المعنى والا لكان الجسم
موضوعا بالعرض من غير اشتقاق فكان الجسم عرضا بل معنى العرض هاهنا العرضي وان كان ليس بعرض بالمعنى الاخر فمن
العرضي ما هو خاص ومنه ما هو عام فان العرضي بازاء الذاتي فالجوهري والعرض بازاء الجوهر والذاتي قد يكون عرضا كالجنس
العرض للعرض كاللون للبياض وقد يكون جوهرا والعرضي قد يكون عرضا وقد يكون جوهرا ففي هذا الموضع انما يعني بالعرض
العرضي ولم يعلم بعد حال العرض الذي هو نظير الجوهر وهذا شيء لم يلتفت اليه اول من قدم معرفة هذه الخمسة على المنطق
بل جعل للعرض العام حدودا مشهورة مثل قولهم ان العرض هو الذي يكون ويفسد من غير فساد الموضوع اي حامله ومثل
قولهم هو الذي يمكن ان يوجد لشيء واحد بعينه وان لا يوجد وانه الذي ليس بجنس ولا فصل ولا خاصة ولا نوع وهو ابدا
قائم في موضوع فليتامل هذه الحدود والرسوم المشهورة فاما الاول فان فيه وجوها من الخلل احدها انه لم يذكر فيه المعنى
الذي كالجنس له وقد اشرنا الى مثل ذلك في بعض حدود الفصل والخلل الثاني انه ان عنى بالكون والفساد حال ما يكون
ويفسد في الوجود فالاعراض العامة الغير المفارقة ليست كذلك وهم معترفون ان من العرض العام ما هو مفارق ومنه
ما هو غير مفارق وان عنى ما يكون في الوجود والوهم جميعا فقد استعمل لفظا مشتركا عنده فان لفظ يكون وقع على
الموجود والا على المتوهم عنده وانما هو بالاشتباه وهذا ايضا قد حذر واعنه وسيتضح لك ذلك فيما بعد وبعد ذلك فان
من الامور العرضية التي ليست بذاتية ما اذا رفع بالتوهم استحال ان يكون الشيء قد بقي موجودا غير فاسد كما قد
عرفت فيما سلف نعم ربما لم يستحل ان يتوهم المتوهم ما قبله وهو لم يفسد وهذا غير مذكور في هذا الرسم ونجد هذه
المعاني كلها منعقدة في الرسم الثاني فان كثيرا من الاعراض لازمة دائمة والدائم لا يكون ممكنا ان لا يوجد الا في الوهم
ولم يشترط الوهم وفي اشتراط الوهم ايضا ما قلناه واما الرسم السلبي الثالث فان الشخص من الاعراض يشارك فيه
فان الحق به انه كلي هذه الصفة خص العرض العام لكن صاحب هذا القول قد الحق به شيئا وهو انه قائم في موضوع

ثم ان للعرض العام حدودا

الوهم

والطبايع من حيث هي طبايع لا من حيث هي كلية صح

وانما الحق هو ان هذا العرض الذي هو احد الخمسة هو العرض الذي هو احد الخمسة هو العرض الذي يناظر الجوهر
وقد قالوا ان الفائدة في ذلك هي ان يفرقوا بينه وبين اللفظ الغير الدال مثل قول القائل سيميان وهذا اخو اصحاب
ذلك انه انما يعني بقوله الذي ليس يحمل اللفظ الدال على معنى كلي ليس ذلك المعنى جنس ولا نوع ولا فصل ولا خاصة فلا شركة
في هذا اللفظ الغير الدال لانه ليس بحد العرض هذا المسموع حتى اذا قال انه ليس بجنس ولا نوع ولا فصل ولا خاصة شارك
في هذا اللفظ امر لا يدل على شيء فيلزم ايراد الفصل بينه وبين ذلك ولو كان انما يعني بهذا اللفظ من حيث هو
مسموع لكان يشارك في انه ليس بجنس ولا نوع ولا خاصة ولا فصل الفاظ اخرى مسموعة ما هي واكثر تمت المقالة
الاولى من الفن الاول من المنطق بحمد الله وحسن توفيقه **المقالة الثانية** من الفن الاول في المشاركات والمباينات بين هذه **من الجملة الاولى اربعة فصول الاول**
الخمسة واولها بعد العامة فيما بين الجنس والفصل **الثاني** في المشاركة والمباينة بين الجنس والنوع
الثالث في المشاركات والمباينات الباقية **الرابع** في مناسبة بعض هذه الخمسة مع بعض

فصل ١ في المشاركات والمباينات بين هذه الخمسة واولها بعد العامة ما بين الجنس والفصل

ان في الوقوف على ما فصلناه من امر هذه الخمسة غنى للمحصلين عن ايراد المشاركات والمباينات بين هذه الخمسة لكنه
قد جرت العادة في الكتب المدخلية بايراد ذلك فلنحتذ في ذلك حذوهم ولنقتصر على ما اوردوه منه ولنبدأ بالمشاركات
فنقول ان المشاركة التي تعم الخمسة هي انها كلية اي مقولة على كثيرين واذا اعترف بهذا مصنف المدخل فقد اعترف بنقص
الرسوم التي للفصل والخاصة والعرض اذ اغفل فيها ذكر الكلية وتشترك جميعها في شيء آخر وهو ان كل ما يحمل على المحمول
منها الحمل الذي يحمل به المحمول على موضوعه فانه يحمل على موضوعه فطبيعة جنس الجنس محمولة على ما يحمل عليه الجنس وكذلك
جنس الفصل فصل الفصل وكذلك ما يحمل على الخاصة والعرض فان الملون الذي هو جنس الابيض يحمل على زيد
الابيض اذ يحمل على عرضه العام وكذلك المرئي الذي هو عرض الابيض يحمل على زيد الابيض اذ يقال لزيد الابيض مرئي
وكذلك المتعجب الذي هو جنس الضحاك فان جميع هذه يحمل بالتواطؤ اي تعطي ما تحمل عليه والجنس والفصل يعمهما
في المشهور ان طبيعة الجنس يجب ان فيها يقال على انواع وان لم يجب ذلك فليس ذلك بممتنع منافيها على الشرط
الذي ستفهمه وقتا ما انه ليس بممتنع في طبيعة الفصل ان يقال على غير نوعه لكن هذا اما فرغنا من ذكره سالفا وقد شكلوا
لذلك الناطق فانه يحوي انواعا وقد علمت ما في هذا ومع ما قد علمت فلم يحسنوا في ايراد هذا المثال فان الناطق انما

يحوي انواعا كثيرة وليست هي الانواع القريبة منه بل هي انواع النوع الواحد الذي تحته الناطق عندهم حين اضيف
الى الحي وهذا ايضا قد فرغنا منه فان لم يعنوا بذلك الانواع القريبة بل اي انواع كانت فيجب ان لا ينسوا هذا حتى يشارك
بين الجنس والنوع فان من الانواع ما يحوي انواعا ولا يجعلون هذا مشاركة بين الجنس والنوع والمشاركة الثانية
المشهورة هي ان الجنس والفصل يشتركان في ان كل ما يحمل عليهما من طريق ما هو فانه يحمل على ما تحتهما من الانواع وقد
علمت ان هذه المشاركة ليست تخص الجنس والفصل بل عامة الا ان يقال ان ما يحمل عليهما من طريق ما هو يحمل على ما تحتهما من
طريق ما هو وهذا شيء لم ينطق به مصرحا ولو نطق به يعني اذ اعني بالحمل من طريق ما هو غير ما يعني بالحمل في جواب ما هو
كما سيوضح لك عن قريب والمشاركة الثالثة المشهورة ان رفعهما علة رفع ما تحتهما من الانواع فانهم اذا رفعت الحيوانية والنطق
ارتفع الانسان والفرس وغير ذلك وهذه المشاركة هي الاصل وهو ان كل واحد منهما جزء ماهية النوع ومقوم له فهذا
هو الاصل وذلك هو الفرع وهذه خاصية مشتركة بين الجنس والفصل لا يوجد لغيرهما واما الخواص التي تتباين بها الجنس
وغيره فاول المشهورات منها هو ان الجنس يحمل على اكثر مما يحمل عليه الفصل والنوع والخاصة والعرض اما ان الجنس اكثر
حملا من الفصل والنوع والخاصة فهو امر ظاهر فان الخاصة تخص النوع وكذلك الفصل ولكن بشرط لم يشترط وهو ان
يقايس بين الجنس وبين فصل تحته وخاصة تحته واما العرض فليس يتبين بنفسه انه يجب ان يكون اقل من الجنس وذلك
ان خواص المقولات العشر التي نذكرها بعد هي اعراض عامة لانواعها وليست اقل من الجنس في عمومها بل منها ما هو اعم
اكثر كما ان الجوهر ثابتا على حد واحد فلا يقبل الاشد والاضعف هو اعم من الجوهر فان قال قائل ان هذا سلب وليس تحته
معنى فقد يمكننا ان نجد لوازم وعوارض اعم من مقولة مقولة كالواحد وكالموجود بل كالمحدث بل مثل الحركة فانها اكثر
من الحيوان الناطق وهو جنس عنده للانسان والمباينة الثانية المذكورة بين الجنس والفصل هي ان الجنس يحوي
الفصل بالقوة اي اذا التفت الى الطبيعة الموضوعة الجنسية لم يجب ثبوت الفصل لها ولم يمتنع بل كان وجوده لها بالامكان
وكان امكانه امكانا لا يسوى في طبيعة الجنس بل يبقى لمقابليها من طبيعة فصل وهذا معنى الحيوان فان الحاوي هو الذي
يطابق كل الشيء ويفضل عليه والمباينة الثالثة هي ان الجنس اقدم من الفصل وذلك لان الجنس قد يوجد له الفصل
المعين وقد لا يوجد له والفصل انما وجوده في الجنس ولذلك كان لا يرتفع طبيعة الجنس برفع طبيعة الفصل ويرتفع طبيعة
الفصل برفع طبيعة الجنس وفي ما ثبت موضع شك فان من الفصول ما يقع خارجا عن طبيعة الجنس مثل الانقسام بمتساوين

فانه فصل الزوج فيما يظن ويقع خارجا عن العدد ولكن الجواب عن هذا سيلوح لك في مواضع اخرى والمباينة الرابعة
هي ان الفصل يحمل من طريق اي شيء هو والجنس يحمل ما هو وهذا القول بانفراده لا يكون دالا على اخرى هي المباينة الخامسة
هي ان الفصل يحمل من طريق اي شيء هو والجنس يحمل فان الشيئين اذا وصفا بوصفين مختلفين لم يكن ذلك دليلا على
تباينهما فانه لو قال ان المباينة بين زيد وبين عمرو هي ان هذا حساس وذلك ناطق وان ذلك ملاح وذاك صايغ لم يكن
هذا القدر كافيا في التفريق فان الوصفين المختلفين في المفهوم ربما جاز ان يجتمعا فلا يبعد ان يكون كون زيد حساسا وان
كان في المفهوم مخالفا لكون عمرو ناطقا هو مما لا يوجب ان يباين به زيد عمروا فانه لا يستحيل ان يكون كل واحد منهما مع
انه حساس ناطقا ايضا لان الاوصاف المختلفة المفهومات قد تجتمع في موصوف واحد وكذلك الملاح والصايغ بل يجب
ان يكون فيهما قوة السلب حتى يكون الحساس يلزمه ان لا يكون ناطقا والناطق ان لا يكون حساسا ثم كون الجنس مقولا
مقولا في جواب ما هو لا يمنع ان يكون مقولا في جواب اي شيء هو على اصول هولاء ولا فيهما قوة هذا السلب فانه لا يمنع
ان يكون ما يقوم به ماهية الشيء بشيء مما ليست له تلك الماهية حتى يكون بالقياس الى ما يشترك فيه مقولا في جواب ما هو وبالقياس
الى ما يفرق به مقولا في جواب اي شيء هو فهذا القدر لا يمنع ان يكون جنس المفهوم هو ايضا فصلا باعتبارين ان كانت
المباينة المطلوبة هي هذه لا يوجب ان لا يكون جنس الشيء البتة فصلا له واما ان يكون فصل الشيء جنس شيء آخر فذلك
مما لا يمنعونه فيما اقدر وذلك كالحساس فانه جنس بوجه للسميع والبصير وفصل الحيوان فان قال قائل ان الشيء الواحد
قد يكون جنسا وفصلا لشيء واحد فانه ان كان جنسا وفصلا لشيء واحد فان اعتبار انه جنس غير اعتبار انه فصل قال
نحن انما نريد ان نوضح الفرق بين الاعتبارين اللذين يطلق بحسب احدهما اسم الجنسية وعلى الآخر اسم الفصلية
ثم يحاوله لم يكنه ولم ينازعه في التسمية ولكنه يكون غير مع كلامنا معه لان كلامنا مع الذي دل باسم الجنس والفصل
على طبيعتين متباينتين اختلافا فلا يكون الشيء الواحد بالقياس الى موضوع واحد موصوفا بكلتا الطبيعتين بل يحمل
احدى الطبيعتين صالحة للجواب الآخر لكن الوجه الذي ذهبنا اليه نحن في تفهيم المقول في جواب ما هو والمقول في
جواب اي شيء هو يعلمك ان المقول في جواب ما هو لا يكون مقولا في جواب اي شيء هو وبالعكس فيكون
هذه المباينة على ذلك الوجه صحيحة لكن لقائل ان يقول انكم قد اطلقتم القول في عدة مواضع بان الفصل قد يقال
من طريق ما هو وخصوصا في كتاب البرهان فنقول انه فرق بين قولنا ان الشيء مقول في جواب ما هو وبين قولنا

من طريق م

الشيخ

لاحد الجوابين والطبيعة الاخرى صالحة م

انه مقول

انه مقول في طريق ما هو كانه فرق بين قولنا الماهية وبين قولنا الداخل في الماهية فالمقول في طريق ما هو كل ما يدخل
في جواب الماهية ويكون في ذلك الطريق وان لم يكن وحده دالا على الماهية فالمقول في جواب ما هو هو الذي يكون وحده
يكون جوابا اذا سئل ما هو فالفصل يدخل في الماهية ويكون مقولا في طريق ما هو اذ هو جزء الشيء يكون جوابا من ما هو
لكنه ليس هو وحده مقولا في جواب ما هو وقد قال بعض الفضلاء ان الفصل قد يكون مقولا في جواب ما هو ايضا في بعض الاشياء
دون بعض والجنس دائما دال على ما هو وذلك لان الجنس يدل دائما على اصل ذات الشيء واما الفصول فربما كانت صفات
واضافات الى افعال وانفعالات وامور اخرى فلذلك جعل الجنس اولى منه بما هو وفي هذا الكلام خلل لان احدها ان ما كان
من الفصول يجري هذا المجرى فلا يكون فصلا مقوما بل يكون من الفصول اللوازم والآخر ان الشيء اذا اريد ان يفرق بينه وبين الآخر
بوصف يجب ان يكون الوصف الذي يفرق بينه وبين الآخر موجودا له دون الآخر وجودا على الثبات اللهم الا ان لا يحصل التفرقة
بالوصف بل باكثرية الوصف واخلقيته فيقال مثلا ان الجنس هو الذي احرى بان يكون مقولا في جواب ما هو والفصل
هو الذي ليس هو باحرى فيكون الاختلاف ليس من جهة هذا الوصف بل من جهة الاحرى اذ هو موجود لاحدهما دون الآخر
فان فعل ذلك كان فيه عدول عن حقيقة التعريف الى امر اضافي عرضي وان لم يفعل ذلك فيكون بين الجنس وبعض
الفصول مشاركة في الحد وبين الجنس وبعضها مباينة في الحد والمباينة التي بعدها هي ان الجنس لا يكون للانواع
الا واحدا والفصل قد يكون اكثر من واحد كالناطق والمايت للانسان وفي اطلاق هذه المباينة بهذه الامثال خلل
لانه ان اخذ الجنس كيف كان لا قريبا ملاصقا فقط وجد للشيء اجناس كثيرة ايضا فان الاجناس المتفاوتة في العموم
قد يوجد الكثير منها للشيء الواحد ولكنها لا يكون كلها اجناس الشيء بالحقيقة بل بعضها اجناس جنسه وكذلك قد توجد
فصول كثيرة متفاوتة في الترتيب ولكنها لا يكون كلها فصول الشيء بالحقيقة بل بعضها فصول جنسه كما ان مثل
الناطق ليس فصلا قريبا للانسان على هذه الطريقة التي رتبوا عليها مذهبهم بل هو فصل نوعه واما فصله الملاصق على
المذهب هو المايت وهذا في مثاله واحد بل كما ان الجنس الاقرب الذي ليس يجنس الجنس هو في مثاله واحد كذلك الفصل
الاقرب الذي ليس بفصل الجنس هو في مثاله واحد وهو المايت ولكن قد يوجد لهذا الموضع امثلة اخرى مثل الحساس المتحرك
بالارادة فانهما على ظاهر الامر فصلان قريبان للحيوان فيكون الجنس القريب ليس الا واحدا والفصول القريبة قد يكون
اكثر من واحد وايضا فهنا هنا وجه آخر وهو ان الاجناس الكثيرة ينحصر بعضها في بعض حتى يحصل آخرها جنسا واحدا والفصول

الذي

بنا لانه قرينا كما [illegible] الحيوان
[illegible]

الكثيرة يكون متباينة لا تدخل بعضها في بعض واشباع القول في هذا من حق صناعة اخرى والمباينة التي بعدها هي ان الجنس
كالمادة والفصل كالصورة وتمم بيان ذلك بان يقال والذي كالمادة يخالف الذي كالصورة واما الجنس ليس بمادة بل
كالمادة فلان المادة لا يحمل على المركب حمل انه هو والجنس يحمل على النوع حمل ان النوع هو وان المادة الموضوعة لصورتين متعاقبتين
لا ينسب اليهما بالفعل الا في زمانين والجنس يكون مشتملا على الفصلين المتقابلين في زمان واحد وههنا فروق اخرى نذكرها في غير
هذا الموضع واذا الجنس ليس مادة فليس الفصل صورة واما انه كالمادة فلان طبيعته عند الذهن قابل للفصل واذا لحقه الفصل صار
شيئا متقوما بالفعل كما هو حال المادة عند الصورة واذا الجنس والفصل كالمادة للصورة فالفصل للجنس كالصورة للمادة

فصل ٣ في المشاركة والمباينة بين الجنس والنوع واما المشاركة الاولى المشهورة بين الجنس والنوع فمشاركة كانت
مع الفصل وهي انهما يتقدمان ما يحملان عليه اي انهما جنس ونوع والثانية مشاركة عامة وهي ان كل واحد منهما كلي وقد مر وما
ان هذه مشاركة جامعة قد ذكرت مرة فان ارادوا ان يجعلوا ههنا وجها خاصا من ذلك فيجب ان نعني بالكلي غير الكلي المحمول على
الجزئي والجنس ليس محمولا على النوع واخرى في قوتهما وهي ان طبيعة الجنس اقدم من طبيعة النوع اذا وجدت طبيعة الجنس لم يجب
ان يوجد طبيعة النوع بل اذا ارتفعت ارتفعت هي واذا ارتفعت طبيعة النوع لم يجب ان يرتفع طبيعة الجنس بل اذا وجدت وجدت
وثالثة قريبة من تلك وهو ان الجنس يحمل على النوع بالتواطؤ حملا كليا والنوع لا يحمل على طبيعة الجنس حملا كليا وهذا في معنى
المباينة التي قيلت من جهة المحمول والغير المحمول وهذه المباينة ليست من المباينات التي في قوة السلب والايجاب في اول
الامر لان ذلك انما يكون لو قيل ان الجنس يحمل على النوع بالتواطؤ كليا ثم يسلب هذه الصفة بعينها عن النوع بل انما يسلب
عن النوع في هذه المباينة صفة اخرى وهي انه لا يحمل على الجنس بالتواطؤ حملا كليا ثم يسلب هذه الصفة بعينها عن النوع بل انما
يسلب عن النوع في هذه المباينة صفة اخرى وهي انه لا يحمل على الجنس بالتواطؤ حملا كليا وليس هذا المسلوب هو ذلك
الموجب لكن صورته هذه والمباينة ان النوع لا يكافئ الجنس في الحمل عند النوع وهذا لا يتأتى الا بين مختلفين ومباينة اخرى
ان كل واحد من النوع والجنس يفضل على الآخر بوجه لا يفضل به الآخر عليه فالجنس يفضل بالعموم اذ يحوي امورا هي موضوعات
وغير موضوعات النوع والنوع يفضل بالمعنى اذ يتضمن معنى الجنس ومعنى الفصل زائدا عليه فانه كما ان الحيوان يتضمن بالعموم
الانسان وما ليس بانسان مما هو خارج عن الانسانية وكذلك الانسان يتضمن بالمعنى معنى الحيوانية ومعنى خارجا عن الحيوانية
وهو النطق ومباينة اخرى متكلفة وهي انه ليس في النوع جنس اجناس ولا في الجنس نوع انواع وان كان في كل واحد

نسخه
بحسب الاطلاق بل كلاهما هي جزئياته بالشركة واما المباينة الاولى فقد كان مع الفصل وهي ان النوع
صح

منهما

منهما متوسط واما الجنس والخاصة فقد اشتركا في انهما محمولان على النوع وتابعان اي اذا وجد النوع وجدت الخاصة وهذه
المشاركة قد توجد مع غير الخاصة وهذه المشاركة هي مع الخاصة العامة وذكرت مشاركة اخرى وهي ان طبيعة الجنس يحمل على ما
تحته بالسوية اذ ليس الحيوان بالسوية حيوان ولا يقبل الاشد والاضعف وكذلك الخاصة كالضحاك على اشخاص الناس وهذه
المشاركة لو ذكرت في مشاركات الجنس والفصل والنوع لكان ذلك اخرى فقد نشك واورد في هذا الموضع على انه ليس هذا من
الخواص كلها فان الخجل بالفعل من خواص الناس وليس يستوي فيهم وكذلك امور اخرى لامور اخرى وبالجملة اي برهان قد قام
الرجل على ان الخاصة هكذا اي استقرار حقيقة واما اورد له مثالا واحدا وليس هذا وجه البيان الذي للشيء بنفسه وبالحقيقة
فان هذا الحكم انما يصدق في بعض الخواص دون جميعها وهي من الخواص الاستعدادية التي تتبع الصورة فيكون الكل ... واما الخواص
الدائمة التي تتبع المواد فكثيرا ما يقبل الاشد والاضعف والرجل نسي هذا الاعتبار فتقريب ما يأخذ في تعريف الخاصة على جهة
لا يستوي معها الاطراد وهذه المباينة كما تعرفه وذكرت مشاركة اخرى وهي انهما الخاصة يحملان على ما تحتهما بالتواطؤ وهو ان يكون
حملهما حملا بالاسم والحد وهذا ايضا قد كان يليق بان يذكر ولغيرها لكنه يجب لمن يسمع هذا ويتصوره واقربه ان لا ينسى حكمه في كتاب
قاطيغورياس حيث ظن ان المقول على الموضوع هو المقول بالتواطؤ هو الذاتي فقط واما المباينات فالاولى منها هي ان
الجنس متقدم بالذات والخاصة متأخرة اذ كانت الخاصة انما تحدث مع حدوث النوع فتنبعث اما من المادة كعرض الالتحاء
او مثال آخر واما من الصورة كقبول العلم واما منهما جميعا كالضحك والثانية ان الجنس يحوي انواعا والخاصة نوعا منها ومباينة
اخرى ان الجنس يحمل على كل واحد من الانواع حملا كليا ولا ينعكس اذ لا يقال وكل حيوان انسان كما يقال كل انسان حيوان
واما الخاصة فانها تنعكس اي كل انسان مستعد للضحك وكل مستعد للضحك انسان وهذه المباينة بين الجنس والخاصة العامة
الدائمة او بين طبيعة الجنس والخاصة مطلقا اذ تلك لا تحمل وهذه تحمل اعني هذا العكس وتجمع هذه مباينة في ضمن تلك وهي
ان الخاصة وان كانت لكل النوع واما الجنس ليس فانها لا يكون لغير النوع والجنس يكون ومباينة اخرى منتزعة من المباينة
الاولى وهي ان الجنس يرفع الخاصة من غير عكس ومن شاء ان يجعل هذه مباينة غير المباينة المتعلقة بالتقدم والتأخر لم تعوزه
الحيلة فيه ولكنه يكون متداخلا في التكلف واما الجنس والعرض فيشتركان في ان كل واحد منهما يقال على كثيرين وهي
المشاركة العامية ولعينه قال كثيرين مختلفين بالنوع وكان اورد مشاركة خاصة بين العرض والجنس خصوصا لم يذكر مشاركة
اخرى واما المباينة الاولى فان الجنس قبل النوع كما علمت واما النوع فهو قبل ما يعرض له لانه ان كان ما يعرض له فيعتاض

الذي ليس صح

كليهما صح

اخرى هي صح

برفعه صح

من خارج فكون النوع اولا قد حصل موضوعا حتى استعد لقبول ذلك العارض

نوعيته فيكون نوعيته قد تقررت بفصله ثم لحقه ما لحقه وهذا قد فرغ ذلك عن شرحه وان كان من الاعراض التي يعرض من خارج لكن
هذه المباينة موجودة ايضا بين الجنس والخاصة والمباينة الاخرى قد ذكرت بهذا ان الاشياء التي تحت الجنس تشترك فيه
بالسوية والتي تحت العرض لا تشترك فيه بالسوية وهذه عبارة محرفة ردية لانها تشير الى فرق موجود بين موضوعاتهما وثانيا
فيستدل بذلك على الفرق بينهما بل كان يجب ان يقول ان الجنس لا يحمل على الاشياء التي تحته الا بالسوية وذلك يحمل لا بالسوية
فيكون الفرق واقعا في الحمل بل كان يجب ان يقول والاعراض ربما حملت لا بالسوية فانه ليس جميع الاعراض تحمل لا بالسوية
كالمثلث والمربع وامور اخرى ونفظ الرجل يوهم ان كل عرض يحمل لا بالسوية ثم تامل من انه ان جاز في الاعراض ان يكون فيها محمول
لا بالسوية فما المانع ان يكون كذلك في الخواص فعسى ان يكون كون هذا اعم وذلك مساويا مما يرخص لهذا فيما لا يرخص فيه لذلك
والمباينة التي بعد هذه وهي ان الاعراض توجد في الاشخاص على القصد الاول واما الاجناس والانواع فهي اقدم من الاشخاص
وهذه المباينة عجيبة التحريف والتشويش فانه كان يجب ان نقول ان الاعراض توجد في الاشخاص على القصد الاول والاجناس
والانواع لا توجد على القصد الاول او نقول ان الاجناس والانواع اقدم من الاشخاص والاعراض ليست اقدم وما المانع من ان
يكون الشيء اقدم وموجودا على القصد الاول ثم ان كان معنى القصد الاول هو ان يحمل عليها لا بواسطة شيء فان النوع كذلك
واما الجنس فعساه ان لا يكون كذلك فانه يحمل على الشخص بتوسط النوع واما النوع فانه محمول على الشخص بالقصد الاول
وي شبه ان يكون الرجل قد سها في ايراد لفظ النوع فقد كان مستغنيا عنه او كان وكده الاشتغال بالتمييز بين الجنس والعرض
والمباينة التي بعد هذه هي ان الاجناس يقال من طريق ما هو والاعراض لا يقال وهذه المباينة موجودة ايضا بين الجنس
والخاصة وقد اغفلها هناك **فصل** ٣ في المشاركات والمباينات الباقية واما الفصل والنوع فيشتركان في انهما يحملان
على ما تحتهما بالسوية والمشاركة الاخرى انهما دائمان وهذه تقع ايضا بين الجنس والفصل ولم يذكرها واما المباينة فان
حمل النوع من طريق ما هو وحمل الفصل من طريق اي شيء هو وان الانسان وان صلح ان يكون جوابا من اي الحيوانات
فليس ذلك له اولا وبذاته بل بسبب الناطق وقد بحث عن هذا قبل والمباينة الاخرى هي ان النوع لا يوجد البتة الا
محمولا على كثيرين مختلفين بالعدد فقط والفصل في اكثر الاحوال او في كثير من الاحوال يحمل على كثيرين مختلفين بالنوع
وهذه المباينة بين الفصل والنوع السافل لا بين الفصل والنوع المطلق والمباينة الثالثة هي ان الفصل اقدم من النوع و
مثاله من طريق الرفع بان قال ان الناطق يرفع برفعه الانسان ولا يرتفع برفع الانسان اذ الملك ناطق ولم يأت

بالفصل والنوع اللذين هما مقابل انه فصل جنس الانسان وخاصيته بالانسان وغفل نظيره بالفاعل ان يفعله قائلا ان النوع
اقدم من الفصل اذ الحي نوع الجسم وهو اقدم من الفصل الذي هو الناطق وكان هذا القائل محرف لحق لعده وان من ايراد فصل ونوع
متساويين في النوع كذلك لكن الفصل اقدم من النوع من جهة انه علة وجوب وجوده ونسبته اليه نسبة الصورة الى المركب
واورد مباينة اخرى وهي ان فصلين قد يأتلفان فيقومان نوعا والنوعان لا يأتلفان فيقوم منهما نوع وجعل مثال الفصلين الناطق
المائت وقد علم انهما غير متساويين في الترتيب كما شرحناه قبل لكن هذه المباينة تبقى مباينة على احد اعتبارين اما ان لا يجعل الفصلان من
جنس فصلي الحساس والمتحرك بالارادة واما ان يقال ان الفصلين مختلفين الترتيب يجتمعان فيحدث من اجتماعهما الى يجتمع معه
نوع هو غير كل واحد منهما واما النوعان المختلفان في الترتيب فلا يأتلفان حتى يحدث منهما غير كل واحد منهما نوع آخر بل يكون الاعم
منهما جزءا من الاخص ويكون الحاصل لا شيئا حاصلا من اجتماعهما بل شيئا هو احدهما والنوعان اللذان لا يختلفان
في الترتيب بل يكونان متباينين فلا يجتمعان البتة لكن لقائل ان يقول ان الناطق والمائت في انفسهما نوعان من اشياء
اخرى وان لم يكونا نوعين للناس وقد اجتمعا فاحدثا نوعا وكذلك كثير من الطبائع المختلفة الانواع يجتمع فيكون منها
نوع ثالث بالاجتماع كالاثنينية والثلاثية يفعلان بالاجتماع الخماسية وهي نوع ثالث غيرهما فالجواب ان الاعتبار الذي
وجب اليه في ذكر هذه المباينة غير هذا الاعتبار وذلك ان الغرض فيما يقوله متجه نحو اشياء محمولة على اشياء بايجابها تشترك
فيها فانها اذا كانت فصولا كالناطق والمائت اللذين قد يقالان على موضوعات بايجابهما فانهما اذا اجتمعا فعلت شيئا
ثالثا يكون نوعا من الانواع لتلك الاشياء ويكون ملك الانسان موضوعات له كالموضوع الاشخاص للانواع ولا يكون
كذلك الناطق لان الحيوان داخل في ماهية تلك الاشخاص وليس داخلا في ماهية الناطق والمائت فليس الناطق
والمائت نوعين بالقياس اليها وان كانا محمولين عليها والا كانا متوسطين بينها وبين الجنس الذي هو الحيوان فكانا نوعين
تحت الحيوان لا فصلين قاسمين فقد وجد في الفصول فصلان يقومان نوعا مشاركا في الموضوعات ولا يوجد ذلك في الانواع
واما ان يكون انواع مختلفة فيفعل باجتماعها مثل موضوعات الخمسة بانها غير موضوعات الاثنينية والثلاثة موضوع ذلك الشيء
غير موضوعاتها فذلك غير منكر واما الفصل والخاصة فيشتركان في انهما يحملان على ما تحتهما بالسوية ويجب ان تعلم ان هذا انما هو
في بعض الخواص التي منها الخاصة العامة الدائمة الضرورية لان الضاحكين ضاحكون بالسوية كما ان الناطقين ناطقون
بالسوية ويشتركان في انهما للكل ودائما وهذا ايضا للخاصة العامة الدائمة واما المباينات فلان الخاصة الحقيقية هي لنوع

واحد والفصل قد يكون لانواع وقد علمت ما في هذا واتبع ذلك بمباينة هي كانها كالتكملة والازالة لتلك فقال ان الفصل
قد لا ينعكس مع الفصل في الحمل فلا يقال كل ناطق انسان كما يقال كل انسان ناطق واما الخاصة الحقيقية فينعكس واما المشاركة
بين الفصل وبين العرض الغير المفارق فدوام وجودهما لموضوعاتهما واما المباينات فالاول منها ان الفصل يحوي واياها هو
الفصل ولا يجوز البتة كذا قال الرجل واما الاعراض فانها تحوي غيرها وذلك من حيث هي عامة ويحوي ايضا من غيرها من قبل
ان الموضوع لا يختص لقبول واحد منها محمولا عليها وفيه بل يوضع لغيره فهو لذلك يحويه كما كان العرض يحوي لانه لا يختص بالحمل
على الواحد من موضوعاته بل يعرض لغيره وقد نسي الرجل ما قاله ان الموضوع الواحد قد يكون له فصول كثيرة ويجتمع فيه ثم
المحوي كانه لفظ مشترك غير علمي لا ينبغي ان يستعمل فان مفهوم وجه المحوي المثبت للعرض والجنس مباين للوجه المسلوب وقد
كان له وجه آخر لو قاله لكان اصوب وهو ان العرض قد يحوي ويحوى اذ هو من جهة اعم ومن جهة اخص كالابيض فانه كما
يحمل على غير الانسان فكذلك الانسان قد يحمل على غير الابيض فيكون لا كل انسان ابيض ولا كل ابيض انسان بل بعض
ذاك هذا وبعض هذا ذاك ولكن هذه مباينة مع بعض الاعراض فقط ثم قال انه كيف جعل العارض للشيء ولا يعمه خارجا من
جملة العرض وكان توهم فيما سلف انه فيه ومنه واما انه كيف جعله كذلك فلانه جعل من شرط العرض التي بها تباين النوع
يحوي النوع ويزيد عليه اللهم الا ان يكون اراد ان هذه مباينة لا لكل عرض بل لعرض ما والمباينة الاخرى ان لا شيء
من الفصول يقبل الزيادة والنقصان بل طبيعة الفصلية يمتنع من ان يقبل الزيادة والنقصان وكون الشيء عرضا لا يمنع
ذلك لكن الرجل اطلق ان الاعراض تقبل الزيادة والنقصان ومباينة اخرى هي ان الفصلية يمنع ان يوجد لمتقابلان لهما موضوع
واحد بعينه حتى يكون هو ناطقا وغير ناطق العرضية لا يمنع ذلك فان الاعراض المفارقة الغير قد يكون للمتضادات منها موضوع واحد
بعينه حتى يكون هو ناطقا وغير ناطق العرضية لا يمنع ذلك فان الاعراض المفارقة الغير قد يكون للمتضادات منها موضوع واحد
واما النوع فيشارك الخاصة الحقيقية في ان كل واحد منهما ينعكس على الآخر فان كل انسان ضحاك وكل ضحاك انسان ان في
انهما يوجدان معا لموضوعاتهما دائما واما المباينات فاولها ان الشيء الذي هو نوع لشيء يصير جنسا لشيء آخر واما الخاصة
فلا يكون خاصة لشيء آخر وهذه المباينة مشوشة رديئة جدا اما اولا فلانه كان فيما سلف لا يلتفت الى ايراد المباينة بين النوع
المضايف للجنس وبين غيره بل يشتغل بالنوع السافل والآن فقد اعرض عن ذلك واشتغل بالنوع المضايف للجنس
ثم انه خبط في هذا اليسير لكنه لو كان قال ان النوع لشيء قد يصير خاصة لشيء آخر ثم قال ان الخاصة لا يصير خاصة لشيء آخر

نزل يحوي

لمقابلان لهما بل

لكانت مباينة حسنة الا ان لكن الحكم في النوع كاذب فلو قال ان النوع لشيء قد يصير جنسا لشيء آخر لكان هذا ايضا صحيحا لكن
الحكم في الخاصة كاذب فكما ان النوع الذي ليس بسافل يصير جنسا كذلك الخاصة لنوع غير سافل يصير جنسا فيكون خاصة لنوع
عال وجنسا لانواع لها كاللون فانه خاصة وجنس ولو كان قال ان النوع لشيء قد يصير خاصة لشيء آخر والخاصة لا تصير
لشيء آخر لكان مستقيما ومباينة اخرى وهي ان النوع متقدم في الوجود والخاصة متاخرة وهذا مسلم معقول كما قد سلف ثم اورد
مباينة اخرى وهي ان النوع موجود بالفعل دائما واما الخاصة فتوجد في بعض الاوقات وههنا تشويش ايضا وذلك انه ان عنى
بالخاصة مثل الضحاك الذي بالفعل فقد خرج عن المذهب الذي كان سلكه الى الآن وان عنى بالخاصة الاستعداد الطبيعي
فذلك موجود بالفعل دائما فان كون الانسان ضحاكا بالطبع موجود له بالفعل دائما وهذه المباينة ان صحت فكان
يجب ان يذكر بالجنس والفصل مع الخاصة ايضا ومباينة اخرى هي ان حديهما مختلفان وهذه المباينة موجودة بين الجميع
تخص اعتبار الحال بين النوع والخاصة واما النوع والعرض فيعمهما انهما كليان مقولان على اشياء كثيرة ويشتركان
فيما بعد ما بينهما واما المباينة فلان هذا المشترك قليل جدا وذلك ليس ولان الجوهر الواحد نوعه واحد واعراضه لا يجب ان يكون
واحدة وهذه المباينة توجد ايضا بين الجنس والعرض وبين النوع والخاصة وبين الجنس والخاصة وايضا فان النوع يقبل
العرض وجوده او توهما وان النوع يستوي لموضوعاته المشتركة فيه والعرض قد لا يستوي وان كان غير مفارق كسواد
الزنج واما الخاصة والعرض الغير المفارق فيشتركان في انهما لا ثبات لموضوعاتهما وقد كان يجب ان لا ينسى هذه المشاركة
بين النوع وبين العرض الغير المفارق ويختلفان في ان الخاصة توجد للنوع وحده والعرض الغير المفارق يوجد لاكثر من نوع
كالسواد للزنجي والغراب فيجب ان يتذكر هذا وارجعت الى ما سلف في المقالة الاولى ومباينة اخرى ان الاشتراك في
العرض لا يجب ان يكون بالسوية في الخاصة يجب ان يكون بالسوية وقد عرفت ما فيه فهذه هي الاشتراكات والمباينات
المشهورة التي اوردها من افرد لهذه الخمسة الكليات كتابا وقد ذكرنا ما على منهاج ذكره وترتيبه وجميع ما اورده من
المباينات التي ليست مباينة عامة فيمكن ان يعترض فيقال مثلا الفصل ليس من شانه ان يكون كذا فيكون هذا حسنا
لقوله ومع ذلك مستمرا ولوانه وفق لكان يورد اولا المشاركات التي بين الخمس ثم التي بين اربع اربع ثم التي بين ثلث
ثلث ثم التي بين اثنين اثنين وكذلك كان يذكر المباينات التي بين واحد وبين اربع ثم التي بين اثنين وثلث ثم التي
بين كل واحدة واحدة اخرى خاصة فيكون قد حفظ ما هو الواجب ولا يكون قد ترك مشاركة ومباينة هي بين اثنين اثنين

الضحاك برل

ومن شان بعضها منه طبيعة العرض
مثلا ان يكون كذا

يورد

متناسبة كاملا و نذكر ما بين اثنين آخرين ربما كان ذكره فيما اهملنا او وقع واحسن **فصل** في مناسبة بعض هذه
الخمسة مع بعض و اذ قد عرفنا هذه الالفاظ الكلية الخمسة فيجب ان نعلم ان الشيء الذي هو منها جنس ليس جنسا لكل شيء بل للنوع
فقط وكذلك الفصل ليس يجب ان يكون فصلا لكل شيء بل اما من حيث هو مقسم فللجنس و اما من حيث هو مقوم فللنوع
وذلك الجنس و ان الشيء الواحد قد يجوز ان يكون جنسا او جنس و فصلا و نوعا و خاصة و عرضا فان الحساس كالنوع من
المدرك و جنس للسامع والمبصر و فصل للحيوان والماشي جنس للذي برجلين والذي باربعة ارجل و نوع للمنتقل و خاصة للحيوانات
و عرض عام للانسان و ربما اجتمعت الخمسة في واحد و الجنس ليس جنسا للفصل البتة و لا الفصل نوعا للجنس و الا احتاج
الى فصل آخر بل الفصل معنى خارج من طبيعة الجنس فان الناطق ليس هو حيوانا ذا نطق بل شيء ذو نطق وان كان يلزم
ان يكون ذلك الشيء حيوانا و اما الحيوان ذو النطق فهو الانسان فلو كان الحيوان داخلا في معنى الناطق لكان اذا قلت
حيوان ناطق فقد قلت حيوان هو حيوان ذو نطق فان النطق و الناطق شيء واحد و اذا قيل الجنس على الفصل فهو كما يقال
العرض اللازم على الشيء الذي يقال عليه في ماهيته لكنه كالمادة للفصل و نسبة الفصل اليه من وجه كنسبة الخاصة التي توجد
في البعض لكن الفصل بقوته موجودا بالفعل و ان لم يدخل في حده و ماهيته دخوله في آنيته كثير من العلل كالصورة للمادة
فهذا ان كان الفصل اخص على الاطلاق من الجنس و لم يقع خارجا عنه البتة و بالحقيقة فان قول كل واحد منهما مقتضية التحصيل
انما هو على النوع و هذه الاشياء تحصل لك في الفلسفة الاولى و الجنس نسبته الى الفصل كنسبة عارض عام و اما العارض العام
فانه قد يكون بالقياس الى الجنس خاصة و بالقياس الى النوع عرضا عاما مثل الانتقال بالارادة فانه خاصة من خواص الحيوان
و عارض عام للانسان و ربما كان خاصة لجنس اعلى مثل البياض فانه من خواص الجسم المركب و عارض عام للانسان و ربما
كان من خواص اعلى الاجناس كلها و ربما لم يكن العارض العام خاصة لشيء من الاجناس اذا كان قد يعرض لغير المقولة
مثل امتناع قبول الاشد و الاضعف فانه من لوازم الجوهر على سبيل العموم له و لغيره و ليس خاصة بجنس من الاجناس اعلم
ان ذلك قد يقع في غير اعلى اجناسه و الحيوان نسبته الى هذا الحيوان من حيث هو حيوان الملحق به الاشارة و لم يعتبر فيه النطق
نسبة النوع الى الاشخاص فانه مقول عليه قول النوع الذي هو نوع بالقياس الى اشخاص الحيوان من حيث صارت ناطقة
وكذلك الناطق بالقياس الى هذا الناطق غير مأخوذ معه الحيوانية فانه كنوع له بالمعنى المذكور لا كفصل بل هو فصل لاشخاص
الحيوان من حيث هي حيوان و الضحاك ايضا فانه كالنوع لهذا الضحاك من غير ان يعتبر انسانا و انما هو خاصة للانسان

علا ما عرفت م

ولا يدخل م

الاشخاص فقط على الاشخاص للنسبة الجنس بل انما هو جنس بالقياس الخ

و اشخاص الناس و كذلك الابيض ايضا لهذا الابيض من حيث هو ابيض مشار اليه فانه كالنوع له و العرض العام انما هو عرض عام
للشيء الذي هو موضوع لكونه هذا الابيض لا لهذا الابيض من حيث هو هذا الابيض و اعلم ان هذه الخمسة قد يتركب بعضها مع بعض
تركيبا بعد تركيب فالجنس يتركب مع الفصل فان المدرك جنس لفصل الانسان الذي هو الناطق مثلا اذ ذو النفس فالجنس
فالناطق فهو جنس الفصل و قد عرض له ان كان فصل الجنس لان ذا النفس فصل بعض اجناس المتوسطة التي للانسان و قد
يتركب الجنس مع العرض مثل ان الملون جنس عرض للانسان الذي هو الاسود والابيض لكن هذا التركيب يخالف الاول
فانه ليس يجب ان يكون جنس الفصل المقوم جنسا مقوما للنوع و يجب ان يكون جنس العرض عرضا لاحقا للجنس النوع و اما تركيب
الجنس مع الخاصة فمثل ان المتعجب بالفعل جنس للضحاك بالفعل الذي هي خاصة و الصياح جنس للصاهل الذي هو خاصة و الفصل
ايضا قد يتركب مع الجنس كالحساس فانه فصل يجنس الانسان و قد يتركب مع الخاصة مثل النسبة الى قائمتين من قولنا
مساوي الزوايا الثلاث لقائمتين فانه فصل خاصة المثلث و قد يتركب مع العرض كالمفرق للبصر فانه فصل عرض القطن و الثلج
قد يتركب مع الجنس فان الماشي خاصة جنس الانسان و قد يتركب مع الفصل فلا يفارق في كثير من المواضع خاصة النوع و
ربما كان اعم من خاصة النوع و ذلك اذا كان الفصل اعم مثل المنقسم بمتساويين الذي هو فصل الزوج فان ذا النصف خاصة
مثلا لهذا الفصل و قد يتركب مع العرض العام فان المبصر خاصة الملون و الملون عرض عام للانسان و العرض قد يتركب مع
الجنس فلا يفارق عرض النوع لانه يكون عرضا للنوع لكن من اعراض النوع ما هو خاصة للجنس و ليس عرضا عاما للجنس بل خاصة
و منه ما هو عرض عام لها و كذلك عرض الفصل و عرض الخاصة تمت المقالة الثانية و لواهب العقل الحمد بلا نهاية و صلواته على
مولانا و هادينا محمد و آله و سلم **الفن الثاني من الجملة الاولى من المنطق في المقولات و هو سبع مقالات المقالة الاولى** ست فصول **الاول**
في غرض المقولات **الثاني** في الالفاظ المتفقة و المتواطئة و المتباينة و المشتقة و ما يجري مجراها **الثالث** في بيان معنى
ما يقال على موضوع و لا يقال و يوجد في موضوع و لا يوجد **الرابع** في شرح حد العرض هو انه موجود في موضوع
الخامس في مزاوجات تقع بين قول على و وجود في و انتهائها الى شيء يتأدى **السادس** في افساد قول من قال
ان شيئا واحدا يكون عرضا و جوهرا من وجهين **فصل** في غرض المقولات قد علمت فيما سلف ماهية اللفظ المركب
و ماهية اللفظ المفرد و علمت ان اللفظ المركب انما يتألف من اللفظ المفرد و علمت ان الالفاظ المفردة من حيث هي كلية و
جزئية المركب و ذاتية و عرضية و تنقسم خمسة اقسام فمن الواجب الآن ان نعلم ان معرفة هذه الاحوال الخمسة للالفاظ المفردة معينة

لذلك النوع نعم قد يكون جنس الفصل فصلا مقوما للجنس النوع وكذلك قد يكون جنس العرض عرضا لاحقا م

على معرفة الالفاظ المركبة من حيث يقصد المعرفة بها وان يتقدمها ايضا احوال اخرى للالفاظ المفردة غير محتاج اليها في معرفة الالفاظ
المركبة فليس كل احوال الالفاظ المفردة يحتاج اليه لينتفع به في معرفة احوال الالفاظ المركبة التركيب المقصود في المنطق اما هذه فمما ينتفع
بالوقوف عليها في صناعة المنطق اذ الالفاظ المركبة انما تركب بحسب صناعة المنطق ليتوقف على السبيل النافع في افادة التصديق
والتصور وهذه الافادة يتم بالقياسات وبالحدود وبالرسوم والقياسات مؤلفة من مقدمات كما ستعرفها ويحتاج ان يكون
موضوعاتها كلية ليدخل في العلوم ويحتاج ان يكون موضوعاتها ومحمولاتها على نسبة من النسب المذكورة في الذاتية والعرضية
حتى يدخل في البرهان والقسمة ايضا احدى الطرق الى اكتساب العلم بالمجهول والقسمة الفاصلة هي التي يكون للاجناس الى الانواع
بالفصول محفوظا فيها الترتيب لئلا يقع طفرة من درجة الى غير التي تليها وقد يكون ايضا بالخواص والاعراض فمعرفة هذه المفردات
الخمسة نافعة في القياسات ومنفعتها في الحدود والرسوم اظهر فان الحدود من الاجناس مع الفصول والرسوم من الاجناس
والخواص والاعراض وهي في اكثر الامر للانواع فتقديم تعرف هذه الاحوال اللاحقة للالفاظ المفردة وقبل الشروع في معرفة المركبات
تقديم اما ضروري واما كالضروري وللالفاظ المفردة احوال اخرى وهي دلالتها على الامور الموجودة احد الوجودين اللذين
استثنيناهما حين عرفنا موضوع المنطق ولا ضرورة البتة الى معرفة تلك اعني في ان يتعلم صناعة المنطق ولا شبه ضرورة لا من
جهة حال دلالتها على الاشخاص الجزئية فان ذلك مما لا ينتفع به في شيء من العلوم فضلا عن المنطق ولا من جهة حال دلالتها
على الانواع لان هذا امر لم يتبين بعد في صناعة المنطق وتمت صناعة المنطق دون ذلك ولا من جهة حال دلالتها على الاجناس
العالية التي جرت العادة بتسميتها مقولات وافراد كتاب في فاتحة علم المنطق لاجلها الذي يسمى قاطيغورياس فان المتعلم للمنطق
اذا انتقل بعد معرفته بما عرفناه من احوال الالفاظ المفردة وعرف الاسم والكلمة امكن ان ينتقل الى تعلم القضايا واقسامها و
القياسات والتحديدات واصنافها ومواد القياسات والحدود البرهانية وغير البرهانية اجناسها وانواعها وان لم يخطر
بباله ان هاهنا مقولات عشرا وانها هي التي يدل عليها انفسها او على ما يدخل فيها بالالفاظ المفردة ولا يعرض من اغفال ذلك
خلل يعتد به ولا ان نحن اعتقدنا ان هذه المقولات اكثر عددا او اقل عددا او خالفنا من ذكرها في المنطق وليس ان يعلم انه هل من
الامور ما يوصف بالجنسية او يجب عليه من ان يعلم انه هل امور اخرى توصف بالنوعية بل معرفة هذه اما من جهة كيفية الوجود
فالى الفلسفة الاولى ومعرفتها من جهة تصور النفس لها فالى جزء من العلم الطبيعي تصاقب الفلسفة الاولى ومعرفة انها تستحق
الفاظا توقع عليها فالى صناعة اللغويين ومعرفة ان الالفاظ المفردة تقع على شيء منها من غير تعيين الالفاظ التي تقع عليها

كمعرفة ان الامور الموجودة لها الفاظ مفردة موضوعة بالفعل او في القوة وليس ان يعرف المنطقي من حيث هو منطقي كيف
فيها اولى من معرفة ذلك في غيرها فانه ليس يلزمه من حيث هو منطقي ان يشتغل بان يعرف ان الالفاظ المفردة هي موضوعة
لصنف من الامور وهي الكليات العامة دون ان يعرف ذلك في صنف من الامور وهي الكليات الخاصة تعم اجناسا شتى
واحدة وهو ان المتعلم قد ينتفع بهذا التلقين انتفاعا ما من وجه وهو انه يحصل له احاطة ما بالامور واقتدار على ايراد الامثلة
واذا كانت الحدود قد يعرض فيها اختلاف باختلاف وقوع المحدودات في مقولات شتى كحال الشيء الذي من مقولة المضاف
مثلا فانه يعرض له ان يحتاج في تحديده الى احوال لا تعرض لما يقع في مقولة الجوهر وربما خص انواع الكمية في التحديد خواص حالها
دون انواع الكيفية واذا كانت هذه الاشياء مفهومة على حيالها كان يعلم ذلك سهلا بعد ان الحاجة الى افراد هذا التعليم غير تامة
في هذا المعنى فانه يمكن ان تعلم صناعة التحديد بكمالها من غير ان تحتاج الى افراد هذا الفن وان يقال ان كانت امور من
المضاف حكمها كذا وان كانت قوى وكيفيات حكمها كذا فيجب ان لا يتجاوز هذا القدر بطلبك في هذا الفن وان يتحقق انه
دخيل في صناعة المنطق وان تعلم شيئا اخر وهو ان وضع هذا الكتاب لم يقصد على سبيل التعليم بل على سبيل الوضع والتقليد
فانه لا سبيل للبيان المناسب للمنطق الى ان يعلم ما يعلم فيه بالتحقيق وان تعلم ان كل ما يحاولون به اثبات العدد وانه عشرة
وانه لا عام لها وانه لا تداخل فيها وان لكل واحد منها خاصية كذا وان تسعة منها مخالفة للواحد الاول الاولى في انه جوهر وهي اعراض
وما اشبه ذلك فانها بيانات مستفادة من صناعات اخرى ومقتصر فيها كل التقصير اذ لا سبيل الى معرفة ذلك الا بالاستقصاء
ولا سبيل الى معرفة تلك الاستقصاءات الا بعد الوصول الى درجة العلم التي هي فلسفة اولى فيجب ان يتحقق ان الغرض في هذا الكتاب
هو ان يعتقد امورا عشرة هي اجناس عالية تحوي الموجودات وعليها تقع الالفاظ المفردة اتفاقا وموضوعاتها مسلما وان
تعلم ان واحدا منها جوهر وان التسعة الباقية اعراض من غير ان يبرهن لك فيه ان التسعة اعراض بل يجب ان يقبله قبولا الا بدليل
الى ان يبرهن لك الان ان الكيفيات والكميات اعراض ومن غير ان يبرهن لك ضرورة ذلك العدد بل يقبله قبولا ومن غير ان
يبرهن لك ان كل واحد منها جنس بالحقيقة لا لفظ مشكك ولا دال على لازم غير مقوم فلا سبيل لك في ابتداء التعليم
ان تعلم مثلا ان الكيفية يقع على الانواع التي تحتها وقوع الجنس وانها ليست اسما مشتركا او مشككا او متواطئا ولكنه ليس
مقوم لماهية ما تحته وكذلك الكمية ومن اشتغل بذلك في هذا الكتاب فقد تكلف ما لا يفي به وسعه وكذلك حال الخواص
التي نذكر لها فانها انما يذكر ذكرا والدليل على ان الحق ما اقوله لك هو ان هذه المباحث قد تركت في الكتاب الذي هو الاصل

الشمئز نفور النفس مما تكره ق

وايضا فقد اشمأز كافة المنطقيين المحصلين من ان يكون هذا الكتاب نظرا في طبائع الموجودات بل قالوا انه نظر فيها من حيث
هي مدلول عليها بالالفاظ المفردة وليت البراهين التي تصحح ان هذه العشرة اجناس غير البراهين التي تدل على احوال وجودها ولا
يوجد برهان على ذلك فيها من حيث هي مدلول عليها بالالفاظ المفردة وكذلك الحال في تلك المباحث الاخرى فاذا كان
بيان هذه الاحوال فيها متعلقا بالنظر من حيث هي موجودة ولم يكن للاشمئزاز الذي يعتقدونه معنى بل يكون هذا النظر فيها نظرا
من حيث هي موجودة ثم من حيث هي مدلول عليها باللفظ فيكون قد جمع فيها وجها النظر على ان كل ما ينظر في احواله من حيث هو
موجود فقد يشعر مع ذلك بحاله من حيث هو مدلول عليه فان لكل حقيقة من الوجود مطابقة من اللفظ نعم لو كان لكونها مدلولا عليها
خواص لا تتناول من جهة الوجود وكان البحث في هذا الكتاب مقتصرا عليها ومنصرفا اليها لكان بالحري ان يظن ان هذا الذي يحكى
عنه من امر غرض هذا الكتاب حتى جرده نظرا منطقيا ليس فلسفة اولى ولا هو فلسفة طبيعية امر دقيق واخراج الخبيء وتحصيل غامض
او لو كانوا يضعون هذه الامور كلها وضعا على سبيل التسليم ويقولون ان هذه جماع الامور التي يقع عليها الالفاظ المفردة ومنها يؤلف
الالفاظ المركبة بل هي الامور التي معانيها في النفس هي مواد اجزاء المعاني المركبة في النفس التركيب الذي يتوصل به الى
ادراك المجهولات وان لم يكن هناك لفظ البتة لكانوا يقولون ايضا شيئا واما اصرارهم على ان هذا البحث منطقي وان هذا متعلق
بان لها الفاظا لا محالة فكلام متكلف بحث فلذلك تبلدوا وتحيروا واما نحن فنقول ما قلنا ثم نتبع منهاج القوم وعادتهم شئنا ام ابينا
ونقول ان هذا الكتاب وتقديمه مع انه ليس بكثير النفع فانه ربما ضر في بادي الامر فاكثر من شاهدته قد تشوشت عليه بسبب
قراءة كتاب قاطيغورياس حتى تخيل منها امورا لا سبيل له الى تحققها على كنهها في هذا الكتاب فانعقدت له خيالات مصروفة
عن الحقيقة واتخذته عليها مذاهب وآراء اوثقت بذلك نفسه وانسطر في لوح عقله ما لا يمحى بانسطار غيره او اغاليط شوش

والمتشابهة م

فصل ٢ في الالفاظ المتفقة والمتواطئة والمتباينة والمشتقة وما يجري مجراها ان من الامور المختلفة المتكثرة ما يشترك
في اسم واحد وذلك على وجهين فانه اما ان يكون على طريق التواطؤ واما ان يكون على غير طريق التواطؤ وطريق التواطؤ ان يكون
الاسم لها واحدا وقول الجوهر اعني حد الذات او رسمه الذي بحسب ما يفهم من ذلك الاسم واحدا من كل وجه مثل قولنا الحيوان
على الانسان والفرس والثور بل على زيد وعلى عمرو وهذا الفرس وذلك الثور فان جميع ذلك يسمى حيوانا فاذا اراد احد ان يرسم
او يحده وبالجملة ان ياتي بقول الجوهر اي اللفظ المفصل الدال على معنى الذات فيها كلها كان او رسما او حدا فان القول من كل واحد
منها وحده كان واحدا فيها من كل وجه اي يكون واحدا بالمعنى وواحدا بالاستحقاق لا يختلف فيها بالاولى والاخرى والتقدم

والتأخر والشدة والضعف ويجب ان يكون هذه المواطاة في القول الذي بحسب هذا الاسم فانه اذا وجد قول آخر
يتحد فيه ويتشارك ولم يكن بحسب هذا الاسم لم يصر له هذا الاسم مقولا بالتواطؤ واعلم انا نعني ههنا بالاسم كل لفظ
دال سواء كان ما يخص باسم الاسم كان او ما يخص باسم الكلمة او الاداة او الثالث الذي لا يدل الا بالمشاركة كما سيأتيك بيانه
بعد فهذا ما يقال على سبيل التواطؤ واما ما ليس على سبيل التواطؤ فان جميعه قد يقال انه باتفاق الاسم وينقسم
الى اقسام ثلثة وذلك لانه اما ان يكون المعنى فيها واحدا في نفسه وان اختلف من جهة اخرى واما ان لا يكون واحدا ولكن
يكون بينها مشابهة ما فيه واما ان لا يكون واحدا ولا يكون ايضا بينها مشابهة فيه واما ان لا يكون واحدا ولا يكون ايضا
بينها مشابهة ما فيه والذي يكون المعنى فيها واحدا ولكن يختلف بعد ذلك فهو مثل معنى الوجود فانه واحد في اشياء
كثيرة لكنه يختلف فيها فانه ليس موجودا فيها على صورة واحدة من كل وجه فانه موجود لبعضها قبل ولبعضها بعد فان الوجود
للجوهر قبل الوجود ولسائرها بعده وايضا فان الوجود لبعض الجواهر قبله لبعض الجواهر وكذلك الوجود لبعض الاعراض قبله لبعض الاعراض
فهذا طريق التقدم والتأخر وكذلك قد يختلف من طريق الاولى والاخرى مثل ان الوجود لبعض الاشياء من ذاته ولبعضها من
غيره والموجود بذاته قد يظن اولى بالوجود من الموجود بغيره وان كل ما هو متقدم بمعنى فهو اولى به من غير عكس فقد يكون شيئان
يشتركان في معنى من المعاني وليس هو لاحدهما قبل بل هما معا فيه لكن احدهما اولى به لانه اتم فيه واثبت واما الذي
يختلف بالشدة والضعف فذلك انما يكون في المعاني التي تقبل الشدة والضعف مثل البياض فلذلك ما ليس يقال البياض
على الذي في الثلج والذي في العاج على التواطؤ المطلق فاما ما يشبه بامثلة مشهورة يجب ان تسامح فيها بعد الوقوف
على الغرض فما كان المفهوم من اللفظ فيه واحدا او اجزاؤه ولم يكن واحدا من كل جهة تشابها في الاشياء المتعددة في ذلك
اللفظ فانه يسمى اسما مشككا وربما سمي باسم آخر والاسم المشكك قد يكون مطلقا كما قلنا وقد يكون بحسب النسبة الى مبدأ
واحد كقولنا طبي للكتاب وللمبضع والدواء او الى غاية واحدة كقولنا صحي للغذاء وللرياضة وللفصد وربما كانت بحسب النسبة
الى غاية ومبدأ واحد كقولنا لجميع الاشياء الالهية انها الهية واما الذي لا يكون فيه اتفاق في قول الجوهر وشرح الاسم
لكن يكون فيه اتفاق في معنى يتشابه به فهو مثل قولنا الحيوان للفرس وللحيوان المصور وقولنا القائمة لرجل الحيوان
والقائمة لما يقل السرير فانهما تسمى تشابه الاسم وهي من جملة الاتفاق في الاسم فان المسميات مثله انما يتفق في الاسم
ولا يتفق في قول الجوهر الذي بحسب الاسم وذلك لانك اذا اتيت بقول الجوهر من حيث يقال حيوان للفرس قلت انه جسم

فان

ولا يقال الفلسفة الالهية والمشائين والرواقيين على التواطؤ المطلق صح

وقدم في الجبل يقال صعد لمتوقل ورفع رجلا واثبت اخرى ق

ذو نفس حساس متحرك بالارادة ولا تجد هذا القول هو القول الذي يأتي اذا شرحت اسم الحيوان من حيث يقال على الصورة فانك
فانك تقول انه شكل صناعي يحكي ظاهر صورة الجسم الحساس المتحرك بالارادة وكذلك اذا شرحت اسم القائمة في الحيوان قلت
انه عضو طبيعي يقوم عليه الحيوان ويمشي به ولا تجد هذا الرسم في قائمة السرير بل تقول انه جسم صناعي مستدق مباين من السرير
يقل السرير ومع ذلك فانك تجد بين الامرين موضوعا واحدا متقدما ويكون في الثاني وضعا ثانيا فاذا قيس في كلا الاسم الى الامرين
جميعا سمي بالاسم المتشابه واذا قيس الى الثاني منهما سمي بالاسم المنقول وربما كان المعنى المتشابه فيه معنى مستقرا في نفسه كالذي
للحيوان المصور مع الحيوان الطبيعي وربما كان نسبة ما كما نقول للطرف الخط مبدأ وللعلة مبدأ وربما كان هذا الاشتباه اشتباها
~~حقيقيا وربما كان اشتباها مجازيا بعيدا مثل قولهم كلب للنجم والكلب الحيواني وذلك لانه لا تشابه بينهما في امر حقيقيا وربما كان~~
اشتباها مجازيا بعيدا مثل قولهم كلب للنجم والكلب الحيواني وذلك لانه لا تشابه بينهما في امر حقيقي الا في امر مستعار وذلك لان
النجم رؤي كالتابع للصورة التي جعلت كالانسان ثم وجد الكلب تبع الحيوانات للانسان فسمي باسمه فما كان سبيل نقل الاسم
اليه هذه السبيل ولا ينبغي ان يجعل في هذا القسم بل هو من القسم الثالث الذي لا اشتراك حقيقيا فيه ولا تشابه فيه مثل قولنا
عين للبصر وعين للدينار والسبب في وقوع هذا الاسم ليس ما ذهب اليه من قال ان الامور لما كانت غير متناهية وكانت
الالفاظ متناهية من حيث تركيبها من حروف متناهية وجب ان يكون الاسم الواحد يشترك فيه عدة امور تمر به وليس كذلك
الا من جهة ان الحروف المتناهية قد يمكن ان يتركب منها تركيبات غير متناهية وذلك لان هذا الامكان متعلق بتزيد متعاقب
ما يتركب من الحروف ثم اللسان والعادة لا يحتمل كل تطويل في تركيبات من الحروف بل هناك قد ينفر الطباع من استعمال
ما هو اطول منه واذا كان كذلك فقد حصل لصلوح التركيب حد محدود ووجب له ان يتناهى ما يتركب من الحروف ولان
غير المتناهي انما هو في الاشخاص دون الانواع على ما يرون ويقولون انه لو كان الاشتراك في الاسم انما يوجبه غير التناهي
لا يقع فيها الاشتراك فان هذا البيان مختل وذلك لان الانواع ايضا قد لا يتناهى من وجوه كما علمت ولان الاشخاص اذا كانت
غير متناهية فاخذت من حيث هي امور شاركتها الانواع فصارت الامور غير متناهية فيها الانواع وكانت الانواع من جملة الامور
التي لا يتناهى والتسمية انما تقع على الامور من حيث هي امور لا من حيث هي اشخاص فهذان الاعتراضان لا يكشفان ما في هذا
القول من الغلط بل جملة وجه بيان الغلط في اشتغال من يشتغل بتعليل ذلك من كون الاشياء غير متناهية هي ان الامور
وان كانت من حيث هي امور غير متناهية فانها من حيث يقصدها المسمون بالتسمية متناهية فان المسمين ليسوا يشرعون

يحاكي

شبها اما في شكل واما في سائر الاحوال فيكون
ذلك الشبه هو الذي حمل على ان يعطي احد الامرين
اسم الآخر ويكون الاسم واحدا للامرين

لكان يجب ان يكون اسماء الانواع ايضا

فان

في ان يسموا كل واحد مما لا نهاية له فان ذلك لا يخطر ببالهم فكيف يقصدون التسمية له بل كل ما قصد للتسمية له فهو متناه وقد كان
يمكن ان يكون لكل واحد منها اسم مفرد والدليل على ذلك انك الآن لو شئت لافردت بجميع ما وقع فيه الشركة في الاسم اسما
مفردا لان جميع ذلك متناه فهذا القول انما يبطل من هذا الوجه وان كان يمكن ان يعبر عن هذا القول بعبارة اخرى على وجه من وجوه
التكلف والتمحل يستر الا انه يرجع الى بعض ما يريد ان يعطيه من السبب في ذلك فنقول بل السبب في وقوعها هو الشركة
شيئين اما التشبيهات الاستعارية المجازية كما وقع في لفظ العين فانه لما كان اسما للبصر وكان البصر من فعله المعاينة وكانت
المعاينة تدل بوجه ما على المنظور والمنظور يدل على النقد الحقيقي هو الدينار سمي الدينار لذلك عينا ايضا او لانه عزيز من العين او
آخر من هذه الوجوه وربما كان ذلك على التذكر والتبرك او على سبيل الرجاء والشرف وفي الجزئيات كمن يرغب في التسمية باسم
نبي ما ويسمي ابنه باسم ابيه ليتذكره به واما الاتفاقيات البحتة الواقعة لاختلاف المسمين التسمية الاولى كان بعضهم اتفق له ان اوقع
اسم العين على شيء والآخر اتفق له ان اوقعه على غيره فيجوز ان يكون سبب الاتفاق هو اختلاف حال مسمين او حال مسم واحد
في زمانين صار فيهما كشخصين وهذا القسم الواقع فيه من الاسباب ما عددناه هو المخصوص باسم اشتراك الاسم ويشاركه
التشابه في الاسم في ان الاسم يكون واحدا ومعناه ليس هو واحدا ولا يرفع اشتراك الاسم والاتفاق ان يكون هناك قول
واحد متفق واسم واحد منافي الجميع فان هذا لا يمنع ان يكون القول المتفق فيه ليس بحسب هذا الاسم مثل ان قائمة السرير
وقائمة الحيوان يتفقان في اسم القائمة ويتفقان في ان كل واحد منهما جوهر وطول وعرض وعمق وهذا لا يمنع ان يكون اسم
القائمة مقولا عليهما بالاشتراك او التشابه وذلك لان هذا القول ليس بحسب لفظ القائمة بل بحسب لفظ آخر وهو الجسم ولا
يمنع ان يكون لهذا القول اسم آخر موضوع وليس ان لم يكن له اسم آخر موضوع دل ذلك على انه بحسب هذا الاسم الذي هو
القائمة وقد يتفق ان يكون الاسم الواحد مقولا على شيئين بالاتفاق وبالتواطؤ معا مثل الاسود اذا قيل على رجل
اسمه اسود وهو ايضا يكون بالسواد وقيل على القير فانه اذا اخذ هذا الاسم على انه اسم شخص الرجل كان قوله عليه وعلى القير
بالاتفاق واذا اخذ على انه اسم الملون كان قوله عليهما بالتواطؤ وقد يكون اللفظ الواحد ايضا مقولا على الشيء الواحد مع
شيئين بالاتفاق والتواطؤ كالعين للبصر مع البصر ومع ينبوع الماء وقد يكون مقولا على اشياء باعيانها من جهتين بالتواطؤ
والاتفاق كما لو كان اتفق ان دل بالاسود وهو لفظ واحد على رجلين اسودين يسميان اسودين والاسم الواحد قد يقال على
الشيء الواحد من جهتين قولا بالاشتراك مثل الاسود على المسمى باسود ولونه اسود وربما كانت المعاني المختلفة في شيء

قسمته

هو زر
وكان النقد

متفق وكل واحد

واحدا متفاوتا بالعموم والخصوص ثم يقال عليها اسم واحد فيكون مقولا بالاشتراك وذلك من حيث يدل على معاني معا مختلفة ويقع بسبب ذلك غلط كثير كما يقال يمكن على غير الممتنع وعلى غير الضروري والاسما المستعارة والمجازية اذا استقرت فهم منها المعنى صار حكمها حكم المشتركات الا انها يكون كذلك عند من يفهم معناها ويجب ان يكون ح من جملة المتشابهات المنقولة وكانها في الاشياء كانت قبل ذلك مستعارة وكذلك كونها مشككة كانها قبل ذلك انما هو بالاستعارة والكليات كلها الا الجنس والنوع والفصل وحدها فانما يقع على جزئياتها التي تشترك فيها بالسوية وقوعا بالتواطؤ دون غيرها بالتشكيك وذلك لان التواطؤ لم يكن تواطؤا بسبب كون المعنى ذاتيا بل بسبب كونه واحدا في المعنى غير مختلف وهذه الوحدة قد يوجد فيما هو ذاتي وقد يوجد فيما هو عرضي من الخواص والاعراض العامة وكان الاشياء المتكثرة اعتبارها بحسب الاتفاق في الاسم وكذلك لها الواحد اعتبار بحسب الاختلاف في الاسم فان الاشياء اذا كثرت بالاسامي لم يخل اما ان يكون تكثرها مقارنا للتكثر مفهوماتها فيسمى تلك الامور متباينة الاسماء كقولنا حجر انسان وثور وهذه هي التي يختلف بالاسامي ويختلف في قول الجوهر الذي بحسب تلك الاسامي واما ان يكون التكثر في الاسامي ومفهوماتها واحدة كما يقال عسل واري وشهد فان مفهومات هذه كلها واحد فيسمى اسماء مترادفة والتباين قد يقال على وجوه فيقع في اشياء مختلفة الموضوعات مثل الحجر والفرس وقد يقع في شيء واحد متفق الموضوع مختلف الاعتبارات فمن ذلك ان يكون احد الاسمين له من حيث موضوعه والاخر من حيث حاله ومن ذلك ان يكون كل واحد من الاسمين يدل على وصف خاص مثل الصارم والمهند فان الصارم يدل على حدته والمهند على نسبته ومن ذلك ان يكون احدها بسبب وصف والاخر بسبب وصف الوصف كقولك ناطق وفصيح فان الناطق يدل على وصف والفصيح على وصف الوصف وفي جملة المتباينات ما يسمى مشتقة ومنسوبة وهي التي من جهة ما ليس اسمها واحدا ولا معناها واحدا في متباينة لكن من حيث ان بين الاسمين واللفظين مشاكلة ما لا يبلغ ان يجعلهما اسما واحدا او معنى واحدا في مشتقة وليس هذا اقساما يحوج الى ان يشترط في المتباينات من انها هي التي تتباين في جميع الوجوه فلا يكون فيها مشاركة في لفظ ولا معنى فان هذا تكلف ويحوج الى زيادة اقسام بل المشتقة من جملة المتباينة والمشتق له الاسم هو الذي لما كانت له نسبة ما الى معنى من المعاني سواء كان المعنى موجودا فيه كالفصاحة او له كالمال او موضوعا كالعمل من اعماله كالحديد فاريد ان يدل على وجود هذه النسبة له بلفظ يدل على اللفظ الذي لذلك المعنى الاول فلا يكون هو بعينه ليدل على مخالفة معنى النسبة لمعنى المنسوب اليه ولا مباينا له من كل وجه فلا يسلح للاشارة اليه خولف بين اللفظين بالشكل والتصريف مخالفة يدل

وليس ما يطلق من الجنس والنوع والفصل وحدها على الترتيب بالتواطؤ

قد يقال

وصف كقولنا سيف وصارم فان السيف يدل على ذات الآلة والقاطع يدل على حدتها

بالاصطلاح اللغوي على النحو من التعلق الذي فيه اما قبيل تصريف او مستقل واحد او او زيدت فيه زيادة يدل على النسبة فقيل نحوي او قرشي او نقل بفعل آخر توجبه اصطلاح لغة دون لغة ومن شان هذا اللفظ الذي للثاني ان يقال له انه مشتق من الاول او منسوب اليه كما لو كان ماخوذا بعينه لقيل مقول بالاشتباه كما لو لم يسم المؤمن فيه العدل بل بالعدل بل سمي به لا بالعدل لم يكن حكم هذا من جملة ما سموه مشتقا ومنسوبا بل من جملة ما يقال بالاشتباه الاسم واتفاقه وكان منقولا من الاول الى الثاني فالاشتقاق والمشتق يحتاج الى اسم موضوع لمعنى والى شيء آخر له نسبة الى ذلك المعنى والى مشاركة للاسم هذا الآخر مع اسم الاول والى تغيير ما لحقه ولقائل ان يفرق بين المشتق والمنسوب فيجعل المنسوب ما يدل بالحاق لفظ النسبة بلفظ الشيء كالمكي ويجعل المشتق ما يدل بتغيير يلحق اللفظ كالمهند والميونانية في الامرين اصطلاح آخر

فصل ٣ فصل في بيان ما يقال

على موضوع او لا يقال ويوجد في موضوع او لا يوجد اقول اولا انه ربما اوجب استقصاء النظر هذه الاول عن المشهور فاذا قرع سمعك ذلك حيرا او انتقض بسبب وروده ما لم تالفه عليك واعلم ان العاقل لا يحيد عن المشهور ما وجد عنه محيصا وبعد ذلك فاعلم ان صفات الامور على اقسام لانه اما ان يكون الموصوف قد استقر ذاته معنى قائما ثم ان الصفة التي يوصف بها ملحقة به لحوق عارض او لازم واما ان يكون الموصوف اخذ بحيث قد استقر ذاته لكن الصفة التي يوصف بها ليست ملحقة لحوق امر خارج بل هو جزء من قوامه واما ان يكون اخذ بحيث لا يكون قد استقر ذاته بعد بل الصفة ملحقة تستقر ذاته وليست جزءا من ذاته واما ان يكون اخذ بحيث لا يكون قد استقر ذاته بعد والصفة ليست ملحقة من خارج بل هي جزء من وجوده واما ان لا يكون قد استقر ذاته والصفة ملحقة لا لنفس ذاته بل لحوق لازم لما يقرره او عارض له اول مثال الاول قولك الانسان ابيض او ضحاك ومثال الثاني قولك الانسان حيوان فان الانسان طبيعة لا يحتاج الى ما يقومها بعدما هو انسان وان الحيوان جزء من ماهيته ومثال الثالث الهيولى والصورة فان الصورة صفة الهيولى خارجة من ذاتها بعد ذاتها قائمة بالفعل ولولا لا استحال وجودها على ان الصورة لازمة بعد التقوم بل مقومة مثبتة ليست مع ذلك جزءا من الهيولى ومثال الرابع الجوهر جسم المحمول على الحيوان فان الجسم مطلقا لا يتقرر له وجود محصل لا يكون بعد الا العوارض واللواحق الخارجة بل يحتاج الى امور فصلية ملحقة يقومه والجوهر مع ذلك جزء من ماهيته اي جزء حده ومثال الخامس الهيولى اذا وصفت بالبياض او السواد او التحيز وما اشبه ذلك وكذلك الجسم المطلق اذا وصف بانه مستعد للحركة والسكون الى الاين وغيره ذلك فان الهيولى غير مستقرة الوجود بنفسها وكذلك الجسم المطلق غير مستقر الوجود في نفسه وهذه الاحوال ليست

نزا

زد ولفرق

مستقلة

مما يقرر بعد اذ ذلك وان كانت تلزم بعد ما يتقرر وما يتبعه او يلحقه فما كان من هذه اللواحق صفة ليست لاحقة من خارج لتقوّم كان
الموصوف متقوماً بها في ذاته او غير متقوم فانه يسمى موضوعاً لتلك الصفة فلا يكون الهيولى موضوعاً للشيء الذي يسمى صورة لانها لاحقة خارجة
مقومة للهيولى شيئاً بالفعل ويكون الانسان موضوعاً للحيوان لان الحيوان ليس لاحقاً له من خارج وان كان يتقوم به بل جزء هو
ويكون الجسم موضوعاً للبياض لانه وان لم يتقوم بعد فليس يتقوم اذا تقوم بالبياض بل انما يتقوم باشياء اخرى فهو
اذا قيس الى البياض يكون قد تقوم دونه ويكون البياض موضوعاً للون لانه ليس يتقوم به على انه من خارج ويكون جميع
ما نسبته الى الصفة ليست على نسبة شيء الى الخارج المقوم موضوعاً سواء كانت الصفة مقومة وليست خارجة او كانت خارجة
وليست مقومة فيجب ان نفهم من الموضوع ههنا هذا وان كان قد يستعمل في مواضع اخرى استعمالات غيره ففي هذا التفصيل
فوائد احدها الشعور بهذا الاختلاف والثاني ليكون الموضوع المستعمل في التعريف وعلى المذكورين بعد معنى كالجامع لهم في التفصيل
النسبة البياض اعني الى حال نسبة ى والى النسبة على وان يكون بين العرض والصورة فرق وان لا يحتاج ان يقال شيئاً واحداً
قد يكون عرضاً وجوهراً وهذه اشياء ستعرفها عن قريب وتعرف ما في اغفال هذا الاصل الذي اعطيناك من الخلل فنقول ان
الامر الذي ينسب الى موضوع يكون نسبته اليه على وجهين فانه اما ان يكون بحيث يمكن ان يقال ان الموضوع هو كالحيوان الذي
يمكن ان يقال ان الانسان هو حيوان يقال ان الانسان حيوان ومثل هذا هو محمول على الشيء والمحمول على الموضوع
واما ان لا يكون بحيث يمكن ان يقال فيه ذلك كالبياض الذي لا يمكن ان يقال لموضوعه اذا فرض ثوباً او خشبة انه هو فلا يقال
ان الثوب بياض والخشبة بياض ولانه موجود للموضوع فاما ان يقال ان الثوب ذو بياض او يقال ان الثوب ابيض او
ابيض وهذا لا يكون بالحقيقة محمولاً بالمعنى على الموضوع كما هو بل انما يكون المحمول بالمعنى لفظاً مشتقاً من لفظه او مؤلفاً من
لفظه ولفظ النسبة او يكون حمله بالاشتراك في الاسم لا في المعنى ولكن مثل هذا وان لم يكن محمولاً على الموضوع فهو لا محالة
يكون موجوداً فيه والموضوع لما يحمل عليه اذا اعتبر ما هو في نفسه من غير الحاق شيء به فان لا يخلو اما ان يكون كلياً او جزئياً
فان كان جزئياً فالمحمول عليه اما ان يكون كلياً او جزئياً فان جزئياً لم يكن ذلك الجزئي غيره فان الجزئين المتباينين لا يحمل
احدهما على الآخر واذا كان كذلك لم يكن هو في الحقيقة موضوعاً ومحمولاً على نفسه بحسب الطبع بل بحسب القول واللسان كما
يقول ان زيداً هو ابو القسم او هو ابن عمرو القسم الا ان يعني بابن عمرو معنى يجوز ان يشاركه فيه آخر فيكون كلياً فان خصص
به لم يكن ابن عمرو الا هذا او هذا هو زيد وكذلك لو قلت هذا الابيض هو هذا الكاتب فانما تشير الى موضوع واحد وليس

كونه هذا الابيض اولى بان يوضع او يحمل من الآخر وان كانت طبيعة الانسان فيه اولى بان يوضع من طبيعة الكاتب اعني المطلقين وانما
هذا الكاتب فهو بعينه هذا الانسان وان اتحدت احدهما من حيث هو هذا الانسان هو هذا الكاتب هو هذا الانسان اعني
من حيث الاعتبارين المختلفين اذ اوجبت الالتفات في كل واحد منهما الى اعتباره والى احد مجرداً بشرط ان لا يلتفت الى شيء آخر
ثم الاعتباران مختلفان متباينان ولهذا ليس هذا الكاتب من حيث هو هذا الكاتب هو هذا الطويل من حيث هو هذا الطويل
بل احدهما مسلوب من الآخر وليس احدهما موضوعاً للآخر ولا محمولاً عليه اي بالايجاب واما ان كان الموضوع كلياً فان المحمول عليه
بالحقيقة لا يكون الا كلياً فان طبيعة الكلي لا يكون موضوعة بنفسها الشخصية من غير الحاق التسوير الجزئي والا لكانت الطبيعة الكلية
مستوفة في طبعها لا يكون هذا المشار اليه واذا كان الامر على هذه الصورة فكل ما يقال على موضوع يلزم ان يكون كلياً هذا الا ان كان
كونه على موضوع مقصوراً على ما قلناه وان لم يجعل كذلك بل جعل كونه على موضوع دالاً على انه مقول على كثيرين واخترع هذا اللفظ
زيادة وشغل لا فائدة فيه وكان تصير الامور التي تنسب الى امور موضوعة لها على قسمين امور يقال على موضوعاتها وامور يوجد في
موضوعاتها لكنها قد يستعمل فيه لفظ الموضوع في موضع واحد على معنيين غير متفقين ولا متشاكلين متقاربين وهذا اشطط وفصل
بل الاحرى ان يسلك السبيل الذي سلكناه وليس ولا في واحد من السبيلين ضرورة ولو قيل كلي وجزئي لكان فيه كفاية
فاذ قد تكلفت هذا التكلف فبالحري ان يحمل له وجهاً مفيداً على ما اوردناه فنقول الآن ان كل ما هو على موضوع بالحقيقة فهو
كلي وكل كلي فانه محمول على موضوع ضرورة لان له جزئيات يحمل او يقع ويقال عليها الكلي هذا القول وكل موجود في موضوع فهو
الذي يقال عليه عرض واذا كان كذلك وكل عرض فهو موجود في موضوع فان العرض اسم موضوع لهذا المعنى ولا يلتفت هنا
في هذه الجهة من المشاحة المنوطة بترادف الاسم ما لزم في الجهة الاخرى التي الحكي وذلك لان تلك الجهة اذا امكن ان يقال
فيها ما قيل ولم يكن بالترادف بقيت هذه الجهة على الترادف ولم يلزم الامور التي كانت يلزم وذلك ان الفائدة في استعمال
لفظ الموجود في موضوع اسماً مرادفاً للعرض او قولاً مرادفاً فالاسم يحصل بسبب القسم الذي في ايراده غير مرادف فائدة وعلى ان
بالحقيقة ليس اسماً مرادفاً للعرض بل قول الشرح اسمه اذ لا يلتفت الى دلالة جزء جزء واما الكلي فانما شرح اسمه قولك المقول
على كثيرين والمقول على موضوع شيء له معنى يلزمه ان يكون مقولاً على كثيرين بالجزء التي اذ ذكرنا واما الموجود في موضوع
فهو قول مرادف لاسم العرض فان العرضية ليس معناها الا ان يكون الشيء موجوداً في موضوع ويكون المعنى بالموجود في الموضوع
ما تقرر بعد واذ تقرر هذا فنقول ان ما ليس من الاشياء مقولاً على موضوع فهو الجزئي وبالعكس وما ليس بموجود في

بلاشرط فوق هذه الانسانية واخذت الآخر
بازائه كذلك ايضا لم يحمل احدهما على الآخر
فانه ليس انسان ما من حيث هو هذا
الانسان هو هذا الكاتب ولا هذا
الكاتب من حيث

تكرمنا

موضوع فهو الذي تسميه لكم هو ثم ان قوما اشترطوا في المقول على الموضوع ان يكون ذاتيا مقوما للماهية وفي الموجود في الموضوع ان
يكون عرضيا اذ كان العرض عندهم والعرضي شيئا واحدا او ان كثيرا ما يختلفان فلم يخطر لهم في هذا المكان كثرتها واختلافها
بينها فقالوا لهم ان الابيض اذا قيل على هذا الشيء الابيض لم يكن مقولا على موضوع بل موجودا في موضوع اذ ظنوا ان الاخص
موجود في موضوع اذ ظنوا ان الابيض عرض بل جاوزوا ذلك الى ان قالوا ان الكلي هو المقوم لماهية الشيء وكان غيره ليس بكلي
فلنترك هذه الفرقة بعض مقدمتهم في تصحيح هذا المعنى ولنشتغل على القضية التي فيه ليتضح ان الصواب ما ذهبنا اليه فان قال قائل اما
قلت ان الكلي هو الذي يحمل على جزئياته من طريق ما الشيء وهو الذي يقال على موضوع لانه قد يحمل على الموضوع اشياء
على غير هذه الجهة مثال ذلك انا نحمل على الموضوع اشياء على غير هذه الجهة مثال ذلك انا نحمل على زيد على انه امر كلي وزيد جزئية
لانه ليس يحمل على زيد عند المسئلة عنه ما هو لانه ان سال سائل ما هو زيد فاجابه المسئول بانه ماشي كان جوابه له خطاء
ولكنه بان ان معنى الماشي ليس يدل على ماهية زيد بل انما هو فعل من افعاله فانظر الى هذا المنطقي جعل مطلوبه ودعواه ان الكلي
هو الذي يحمل على جزئياته من طريق ما الشيء ثم اراد ان يبين هذه الدعوى فجعل بيان ذلك من ان ما يحمل لا من طريق
ما الشيء لا يكون كليا وهذا عكس النقيض للمطلوب ولو كان بينا وسطا لكان الاول لازما من كتب ثم بعد ان المسئلة
في جزئي وهو انه ماشي وترك الماشي لان هذه المغالطة كانت تظهر في الماشي اكثر اذ كان الماشي اسما وكان ماشي فعلا بحيث
ان لا يضايق فيه في هذا ايضا بل نقول ظاهرا واراد ان يبين ان ماشيا ليس كليا فاخذ المطلوب الاول المشكوك فيه مقدمة كبرى
في بيان ان هذا ليس كليا فقال لان ماشيا لا يدل على ماهيته وكل ما يكون مقولا في ماهية الشيء فلا يكون كليا وهذا هو الامر
الذي انصرف عن المطلوب بيانه على انه والمطلوب سواء في الحكم فان نحقق ان هذا غير المطلوب بل يلزم منه المطلوب و
من شان القياسات ان ياخذ اشياء هي ملزومات المطلوب اذ كانت اعرف فيقال له لا يخلو اما ان يكون ياخذ هذه
المقدمة في هذا الموضع على انها مباينة او على انها قريبة منها المطلوب وان كانت بينة بنفسها فلا يحتاج الى تكلف هذه القياسات
بل يجب ان يوخذ هذه فيقال لما كان ما لا يكون مقولا في ماهية الشيء لا يكون كليا وكل كلي مقول في جواب ما هو ثم دعوى
انها مبينة ان كل كلي مقول في جواب ما هو يقول مع ذلك ليس كل ما ليس مقولا في جواب ما هو فليس بكلي وان كان
يحتاج الى ان يبين هي ليتبين منها المطلوب فلم اخذت نفسها جزء القياس الذي يتبين هي منها يتبين بها المطلوب ثم لو
لا وخال ماشي ههنا فائدة الا ان يحمل ذلك مكان المحمولات على الشيء التي ليست كلية فيتبين ان المحمولات لا من طريق

كثرة اختلافها

زيد انه ماشي فقولوا ان زيدا ماشي لكن معنى ماشي ليس

دعوى بعدة على العقول فانه من يقول ليس كل كلي مقولا في جواب ما هو

ما هو لا يكون كلية فكيف تباين ذلك بان يوخذ ان المحمولات لا من طريق ما هو ليست كلية وقد اومى في هذا الفصل الى شيء لم
ينتبه به وهو اشبه ما قاله بالتخييل وهو ان الماشي ليس كليا لان زيدا ليس بجزئي الماشي فان قوله لان زيدا ليس بجزئي الماشي
مما هو يسبق الى الذهن قبوله او قد يسبق الى الذهن ان زيدا شخص من نوع الانسان والشخص جزئي للنوع فيسبق الى الظن
انه جزئي للنوع ليس جزئيا لغيره وكان الشيء لا يجوز ان يكون جزئيا لشيئين لكن يجب علينا ان نحصل المفهوم من قولنا ان كذا
جزئي كذا فنقول ان معنى قولنا ان الشيء جزئي كذا معناه انه احد ما يوصف بكذا فيكون كذا لا يلزم ان يوصف به ذلك الجزئي
وحده فيكون كذا صفة له ولغيره بفعل او قوة فاذا كان الوصف مما لا يحمل عليه وحده بالفعل والقوة معا كان لذلك لم يكن هو
جزئي ذلك الوصف واما اذا كان يوصف به هو وغيره وصفا بمفهوم واحد وحدا واحدا ووصفا على سبيل انه هو من غير
اشتقاق فهو اعم في الوقوع منه وذلك اخص منه فان زيدا اخص من ماشي وماشي اعم من زيد فان زيدا لا يقال الا على واحد
وماشي يقال على ما يقال له زيد وعلى غيره فيكون زيد احد الامور الجزئية التي يحمل عليها ماشي وانما نعني بالجزئي هذا واما ان المحمول
العام على زيد وغيره يجب ان يكون امرا يحمل في ذاته عليه فهو شيء ما زايد لزيد على الجزئية والصفة على الكلية وقد اجمع الناس
على ان الخواص والاعراض كلية ولها من حيث هي خواص واعراض جزئيات او غريبة عنها فان الضحاك بالقياس الى هذا الضحاك
من حيث هو هذا الضحاك ليس خاصة بل نوع ومقوم لماهيته على ما علمت بل هو خاصة للانسان وجزئيات الضحاك من حيث
هو خاصة هي اشخاص الانسان واشخاص الناس من حيث هي اناس فلا يتقوم بالضحاك فانه غير داخل في ماهيتها ومع ذلك
فهو كلي فهو مقول على كثيرين هي جزئياته من حيث هو خاصة ثم ان كان الابيض للانسان وماشي لزيد ليس مما يكون مقولا
على موضوع بل هو عرض لا يخلو اما ان يكون اسم العرض يقال على العرضي وعلى العرض الحقيقي بالاشتراك بحيث لا شك فيه ولا
تواطؤ فيه او لا يكون مقولا بالاشتراك فان كان مقولا بالاشتراك وجب ان يكون الاقسام بحسب المعاني اكثر من الاقسام التي
يوردونها اذ اصول الاقسام ستة كلي وجزئي وجوهر وعرض الذي باحد المعنيين وجوهر وعرض الذي بمعنى العرضي
وكل واحد من العرضين قد يستعمل في الامثلة التي لهم في هذا الباب اعني قد استعمل هؤلاء المعلمون هذه الشروط الكاذبة
لست اعني ان اول من علمنا هذا او حل شيئا من ذلك واما ان كان وقوع العرض عليها بالتواطؤ فليدل على هذا المعنى الكلي
المتفق الذي في موضوع لا يشارك موضوعه في الحد والاسم جميعا بل يتشارك في الاسم فقط ولا يحمل عليه حده ثم اذا جعلنا
زيدا انه ماشي او انه ابيض وطلبنا حد ماشي وهو انه شيء ينتقل من مكان الى مكان بتقديم قدم وتاخير اخرى وطلبنا

وذلك اذ ليس يقوم ماهيتها

حد او بعض و هو انه شي ملون مفرق للبصر فيتحد هذين الحدين كليهما مما يقال على زيد فان زيدا كما يقال انه شي كذلك يقال
انه شي كذلك يقال انه ينتقل من مكان الى مكان بتقديم قدم و اعتماد على اخرى و كما يقال انه ابيض كذلك يقال انه جسم ملون
يكون مفرقا للبصر فمن البين ان هذا الكلام مما يجب ان لا يلتفت اليه و يجب ان يتذكر هيهنا ما قيل في المشاركات و المباينات
المتفق منهم على تسليمها ان الحد يحمل على تواطؤ و ان الخاصة ايضا يحمل بتواطؤ فيعلم انهم سرتها ما يشكون القوم الآن ان يقولوا
ان المشاركة في الحد هو ان يكون الحد ليس محمولا فقط بل ان يكون حدا ايكون الاجناس الطبيعية لا يشاركها الانواع في الحد
بل في الاسم فقط فان حدود الاجناس ليست حدود الانواع و ايضا فان الاشخاص لا حدود لها فكيف يشارك الاجناس
الحد و فان تكلفوا اشتراطا اخر و قالوا ان المشاركة في الحد و هي ان يكون ما هو حد لاحد هما اما حدا الآخر او جزء حد الآخر فكذلك
لم يقصد بقيم ان الجنس يشارك الخاصة في ان الجنس و الخاصة يحملان على ما تحتها بالتواطؤ و بالاسم و بالحد و قد اقروا كلهم
بهذا فليس اذن معنى المشاركة في الحد هو هذا بل ان يكون ما هو مفهوم الاسم حدا او رسما له يحمل على الشيء الذي يحمل عليه
الاسم فيوصف الشيء بمعنى الاسم كما يسمى بلفظه و ان لم يكن ذلك حدا له فيه و الاشياء بينتين انهم اغفلوا اشياء كثيرا
و بين ان السبب في ذلك فهم ان العرض الذي هو احد الخمسة هو الذي يتكلم فيه في هذا الكتاب بل قد تبين لك ان كل معنى
عام يقال على اكثر من واحد كيف قيل فهو كلي و المعنى الخاص جزئي و ان العرض الذي يقابل الجوهر هو الذي يتحدد و ان
الامور اما مقولة على موضوع غير موجودة في موضوع و هي كليات اشياء هي جواهر فلانها كليات و هي يقال على و لانها جواهر
فلا يوجد في و اما موجودة في موضوع غير مقولة على موضوع و هي جزئيات الاعراض فانها لانها اعراض موجودة في و لانها جزئية ليست
على و اما مقولة على موضوع موجودة في موضوع و هي كليات الاعراض فانها بالقياس الى جزئياتها كالبياض الكلي بالقياس
~~الى جزئياتها كالبياض الكلي بالقياس~~ الى بياض ما مقولة على موضوع و لانها اعراض فهي موجودة في موضوع و اما لا مقولة على و لا
موجودة في و هي جزئيات الجواهر كزيد و عمرو و هذه المادة و هذه الصورة و هذه النفس فانها جواهر ليست موجودة في موضوع
و لانها جزئية ليست مقولة على موضوع **فصل** في شرح حد العرض و هو انه موجود في موضوع فلنبين الآن معنى قولنا
الموجود في موضوع فقد رسم انه الموجود في شيء لا كجزء منه و لا يصح قوامه من دون ما هو فيه فقولنا انه موجود في شيء يقع
على اشياء كثيرة بعضها بالتواطؤ و على بعضها بالتشكيك و على بعضها بالاشتباه و ليس يقع على جميع تلك الاشياء وقوع
لفظ متواطئ و لا وقوع لفظ مشكك بل وقوع لفظ مشترك اعني اذا قيس الى جميعها و لا هذا البيان المبني عليه بيان حدي و لا

مقيق بل هو نوع من البيان المحال به على الاسم كما تبين اسم باسم اشهر و اعرف و ما خذ ذلك هو ان الجمهور يعرفون اشياء
يقال انها انها في شيء فيريد الآتي بهذا البيان ان يقول ان هذا العرض هو كالذي في الموضوع و ان كونه في الموضوع ليس
كذا من الكون في شيء و لا كذا حتى يزول الاشتراك في الاسم فيبقى معنى واحد بينه بالمثال بعد ازالة الشبهة التي من
اشتراك الاسم فان ازالة الشبهة باشتراك الاسم قد يمكن على نحوين احدهما ان يؤتى بالحد المراد بالاسم او يؤتى بالرسم
و الثاني ان ينفي المعاني الداخلة تحت اشتراك الاسم قد يمكن على نحوين احدهما ان يؤتى بالحد المراد بالاسم او يؤتى بالرسم
و الثاني ان ينفي المعاني الداخلة تحت اشتراك الاسم حتى يدل على الباقي لا من ذاته و لكن بسبب ما ليس هو اياه فقولنا الموجود
في شيء يفرق بين حال العرض و بين حال الكل في الاجزاء فان الكل صورة تمامية لا يوجد قائمة بنفسها و لكن في اجزائها
كلها لا في واحد واحد منها فان العشرية كلية ما و لا يوجد حاصلة في واحد واحد بل في الاجزاء كلها فانها اذا توافت و اجتمعت
حصلت صورة العشرية و يتضح لك هذا على كنهه من الفلسفة الاولى فاذا قيل الموجود في شيء فقد زالت مشابهة
العرض بالكلية و القائل ان يقول ان الاضافات كالمماسة و الموافاة و غير ذلك انما توجد في شيئين لا في شيء واحد فيكون
جوابه ما نقوله في موضعه من تعريف المضاف و لقائل ان يقول ان الزمان عندكم عرض و ليس في شيء فيكون جوابه انه في شيء
و بيانه في العلم الطبيعي و لقائل ان يقول ان المكان ايضا عرض و ليس في المتمكن جوابه انه في شيء آخر و بيانه ايضا في العلم الطبيعي
فان المنطقي لا يفي ببيان ذلك بل يجب ان ينبه حتى لا يحسب ان هذه المعقدة و هي ان الزمان ليس في شيء مسلمة و كذلك
غيرها و لقائل ان يقول ان الكل و ان كان قد يكون جوهرا فان الكلية هي في الاشياء و هي عرض لان الكلية و هي مثل العشرة
و غيرها لا تعد عندكم جواهر بل هي اعراض لم ليس وجودها في شيء واحد فيقال انه ليس يمنع ان يكون الموضوع الاول للعرض
شيوعا من اشياء كثيرة يكون جملتها قد صارت موضوعا للعرض و يكون تلك الجملة هي الموضوع لذلك العرض من حيث هي جملة
اشياء واحدة فان كانت الكلية عرضا و لها موضوع فالموضوع الذي يحمله ليس موضوعا لها من حيث هو اشياء حتى يكون
كل واحد منه يحمل ذلك العرض بل من حيث هناك حاصل من اجتماعها و انما يمنع من ان يكون العرض في اشياء على ان يكون
الواحد منه عرضا في كل واحد منها فان قال قائل فلم لم يكن جوابكم في وجود الكل في الاجزاء هذا الجواب و لم احتجتم ان تفصلوا
بين العرض و بين الكل بان الكل هو في اشياء و ليس الكل في واحد واحد منها بل في الجملة و تلك الجملة واحدة من حيث
هي جملة و بالحقيقة فان قول القائل ان الكل في الاجزاء قول مجازي و معناه ان الكلية التي بها الكل هو ما هو لها في الاجزاء

يكون م

العرض م

علیه م — ان ازيلت

في الموضوع م
جملتها

وكالموازاة م

ويكون من حيث هي جملة م

احتجتم

فنقول ان الكل ليس يجوز ان يقال انه في جملة الاجزاء لانه نفسه جملة الاجزاء فلا يكون مجموع الاجزاء شيئا و دون الكل فكيف يكون الكل في نفسه و اما الكلية فهي التي يقال فيها ذلك و هي حال بها للاجزاء من حيث هي جملة م م

كان الاجزاء اشياء يعرض لها هيئة ما يكون منها الكل وتلك الهيئة هي الكلية وتلك الهيئة عرض جامع والكل هو المؤلف من تلك
الهيئة والافراد فيكون بالعرض ما يقال للكل انه في الاجزاء اي كلية في الاجزاء وقوامه في الاجزاء وبالحري ان لا يحتاج الى ان تشتغل
بهذا الفرق كل الاشتغال الا لما يقع من الالتباس في بادي الامر بين المستعمل بالحقيقة وبين المجازي وفي امثال هذه
المواضع فقد يحسن ان يعرف الفرق ايضا بين الحقيقي وبين المجازي الذي ربما لم يعرف في بادي الامر انه مجازي ويشبه
ان لا يكون بنا حاجة ضرورية داعية الى هذا الفرق واظن ان الراسم الاول لم يذهب ذهنه الى شيء من امر هذا الفرق
بل اخترعه المتكلفون فيكون الوجه المتكلف لهذا الفرق هو انه اذا قيل للكل انه في امر فانما يقال انه في اشياء وان الكل
هو بالحقيقة لا في شيء ولا في اشياء منها واما العرض فانما هو عرض لانه في شيء فان اتفق ان كان بوجه ما في اشياء
فليس هو عرضا من اجل ذلك بل لاجل انه في شيء اما مجموعها او غير ذلك واما الكل فان كونه كلا انما هو بحسب ما يقال
مجازا انه في اشياء لا في شيء فهذا وجه بيان هذا الفرق وما اراه يحتاج اليه وان احتيج الى ذلك كان فرقا ايضا بين وجود
العرض في الموضوع وبين وجود الجنس في الانواع من حيث العموم ووجود النوع في الاشخاص وبالجملة وبين وجود الكلي
في الجزئيات من حيث كلي واذا اخذ بقولنا الموجود في شيء اي في اي شيء منفصل القوام بنفسه قد تمت شيئيته دون
ما يوجد فيه او يتم دونها فلا يتقوم بالجملة كان فرقا بين حال العرض في الموضوع وحال الصورة في المادة فان الصورة هي الامر
الذي يجعل موجودا بالفعل ومحله ليس بنفسه شيئا بالفعل الا بالصورة فيه وقوله لا كجزء منه يفرق بين ذلك وبين وجود
الجزء في الكل وبين وجود طبيعة الجنس في طبيعة النوع الواحد من حيث هما طبيعتان وبين وجود عمومية النوع في عمومية
الجنس من حيث هما عامان وبالجملة يفرق بين حال العرض في الموضوع وبين حال الجزئي في الكلي الذي من هذه الجهة يقال
للجزئي انه في الكلي وكذلك يفرق بينه وبين وجود المادة في المركب والصورة في المركب وقوله ولا يمكن قوامه مفارقا لما يفرق
بين كون العرض في الموضوع وكون الشيء في الزمان لان الشيء في اي زمان فرضت يمكنك ان تجعله مفارقا له الى طرف
آخر ولا كذلك حال العرض في موضوعه وكذلك الشيء في المكان فان كونه في المكان لا يوجب ان يكون هو بحيث ذلك
المكان يلزم ان لا يفارق ذلك المكان بل ان كان ولا بد فلسبب آخر وكون العرض في موضوع يوجب من ذلك من حيث
هو موضوع وذلك العرض وكذلك كون الشيء في الغاية فان الشيء الذي في الغاية قد يفارق الغاية كالانسان في السعادة
والبدن في الصحة والناس في السياسة وكذلك كون الجوهر في العرض فان الجوهر يفارق العرض ويصح له قوام دونه

صفنار

زمان ٥
لا يقوم دون المكان فانه لا من
حيث هو ذو مكان بل من حيث

وكذلك

وكذلك المادة من حيث انها معنى المادة لا يمتنع عليها ان تفارق الصورة الى اخرى وطبيعة الجنس قد توجد مفارقة لطبيعة
النوع في نوع آخر على ان في مثل هذا اللفظ ليس يعني به المطلق ولكن الشكوك على هذا كثيرة وقد ذكرناها وحللناها من ذلك ان
الشيء يقال انه في الزمان المطلق ولا يفارق الزمان المطلق فان الشيء لا في انه في المكان المطلق ولا يفارق المكان المطلق وكذلك
يقال انه في العرض المطلق كذلك ولا يفارق العرض وبعض الاجسام لا يصح لها ان يوجد الا في المكان الذي هي فيه وليست لو حينئذ
كالقمر في فلكه وبعض المواد لا يفارق الصورة التي لها الى اخرى كمادة الفلك وليست ايضا ولا شيء من الصور يصح ان يفارق
المادة وقد علمتم ليس كون الصورة في المادة كون الشيء في موضوع فنقول اولا ان معنى قولنا ولا يمكن مفارقته لما هو فيه
هو ان اي موجود معين منه اخذته في الشيء المتعين الذي هو فيه موجود ولم يجز مفارقته لذلك المعين بل علة قوامه هي انه فيه
لا ان يكون ذلك امرا لازما بعد تقومه بالفعل ولاجل هذا ما خص العرض اسم الموجود في الموضوع اذ هو اعتبار للوجود
وخص الامر بلفظ القول على الموضوع اذ الكلي انما يكون موجودا في اللفظ او في التصور وكلاهما قولان فهذا اعرضنا فيما نقول
فيزول به شبهة المكان والزمان والعرض المطلقات لاجل ما اشترطناه من التعيين ومن جهة ان الشيء انما يكون في المطلقات
بحسب الوهم وكلامنا بحسب الوجود وليس في الوجود كما تعلم الا اعيان موجودة في اعيان كلها شخصية وكلامنا في نحو وجود
الذي لها الا في نحو التوهم ولو اعتبرنا نحو التوهم لم يبعد ان يجعل كثيرا من الاعراض مفارقة للموضوعات في التوهم واما
القمر في فلكه فذلك امر لازم من خارج لزوما لا لان علة وجود طبيعة القمرية من حيث هي طبيعة القمرية هي كونه في مكانه و
لذلك يصح ان يفرض جزء بوجه ما لان كل جسم يصح ان يفرض له جزء بوجه ما وما يفرض من اجزائه يكون غير موصوف بانه
في المكان الكلي ان لا يفارق المكان بل انما يوجب ذلك فيه شيء غير كونه في المكان واما في العرض وانما ذلك له لانه في
موضوع واما الصورة التي في المادة فانها ليست للمادة علة قوامها عند الفلاسفة المحصلين بل علة الصورة شيء هو
ايضا علة المادة لكنه كذلك بتوسط الصورة ويلزم الصورة ان يكون ذاتها ملاقية لما يقومه موجودا بالفعل قال قوم
ان الفرق بين وجود الصورة في المادة وبين وجود العرض في الموضوع ان الصورة يكون جزءا من المركب واما العرض فلا
يكون هو جزءا من الموضوع ولا من المركب وصار قوم من هذا الى ان قال قوم انك ان لم تنسب الصورة الى المركب بل الى القابل
كانت عرضا وان نسبت العرض الى الحاصل منه ومن الموضوع كان صورة وهذا الكلام ردي مشوش جدا وذلك ان الرسم
المتقدم لم يشترط فيه ان العرض لا يكون جزءا من شيء البتة ولا فيه ان لا يكون جزءا من المركب بل فيه انه لا يكون جزءا

المطلق

ح

ذو مكان الكل او ذو مكان الجنة يعلم بهذا ما في علم
الطبيعة ومع ذلك فليس كذلك لانه ذو المكان
حتى يوجب كونه ٥ ٥

من المركب بل فيه انه لا يكون جزءاً من الموضوع حتى قيل انه لا كجزء منه اي من الذي هو عرض فيه ومع ذلك فليكن بها
فرق بين وجود العرض في الموضوع وبين وجود الصورة في المركب ليس المطلوب هذا بل المطلوب هو الفرق بين وجود
العرض في الموضوع وبين وجود الصورة في المادة الذي هو اعتبار غير اعتبار وجود الصورة في المركب منسوباً الى
المادة فلو كان قيل في الرسم ان العرض موجود في شيء لا كجزء من شيء البتة لكان الامر على ما يقولونه ولو كان مع
ذلك لا يكون العرض جزءاً من شيء البتة لا من الموضوع ولا من المركب وكانت الصورة جزءاً من احدهما وهو المركب
وليست جزءاً من المادة لكان ههنا فرق بهذا القول ولكن ليس يفهم ذلك من قولنا موجود في شيء لا كجزء منه وانما يفهم
من هذا القول انه لا يكون جزءاً من الشيء الذي هو موجود فيه وجود الشيء في محله فاذا ليس ذلك معقولاً وليس
ايضاً حقاً فما ذهبوا اليه هذيان واقاويلهم بل ذلك حقاً ان الاعراض قد يكون اجزاء من مركبات منها ومن الجواهر
فقد يحدث من تركيب جوهر وعرض معنى مركب منهما كل واحد منهما جزء منه كالكرسي من الخشب ومن عارض فيه والخشب
موضوع له بالحقيقة ليس بمادة وكالتقعير فانه يحدث منه ومن الانف شيء وهو الافطس فاذن هذا الاعتبار روعي فانه
وهما شيء يجب ان يميل اليه كل الميل وهو انه يشبه ان يكون هذا الرسم الذي رسم به العرض لم يعن فيه بالعرض ما اذا
تغلغل الانسان في الفلسفة شعر به وبالفرق بينه وبين الصورة بل عني به معنى اعم من معنى هذا العرض وهو المعنى الذي
يعم هذا العرض والصورة وهو الكون في المحل والحاصل هيئة له سواء كان ذلك المحل مادة او موضوعاً فان اسم العرض لا يبعد ان يقال
على الامرين قوة يتفقان فيه وفي مفهومه بوجه ولكن هذا الاشتباه ليس امراً لا محيد عنه ولا محيص واما امر المادة الكائنة فيه قوة
لا يفارق المادة تلك الصورة الى غيرها فهو امر مشكل وكانه يعيب هذا الرسم وينقصه اي يجعله جامعاً لهذه والمادة والعرض فان
المادة يقال انها في هذه الصورة وتلك الشرائط الاخرى فيشبه ان يكون من الوجوه التي يجاب عنه عن هذا ويكون جواباً
عن اشياء اخرى ايضاً ان هذا الكتاب انما يخاطب به الجمهور فان المبتدي يعد في زمرة الجمهور وهذا الرسم مبني على انه
وانما يفسر احواله بحسب اللفظ ثم التعارف المشهور في استعمال اللفظ في ليس تعينا او نسبة الصورة الى الصورة ولا المادة الى الصورة
وان كانت تعينا او نسبة الجواهر الى الاعراض كقولهم زيد في راحة ونسبة الاعراض الى الجواهر كقولهم البياض في جسم مع امور
اخرى يجري التعارف بها كالشيء في الزمان والمكان والآنات والجزء في الكل وما يجري ذلك المجرى فان الفرق اذا حصل
باستقصاء هذه الوجوه المشهورة لم يبق في المشهور شيء يقال انه في شيء غير العرض حتى يسبق الى ظن المتعلم ان ذلك الوجه

اي من الموضوع

نزل
تشريه

التمهيد ابتعره يقرب بقال احاد
عن الشيء بعيد ما اصنه وعدل
بمع الجمهور

درجة

وجود العرض في الجوهر ولا يكون فقد اخبرنا ان هذا التعريف بحسب اللفظ ليس بحسب معنى جامع وضع ما تم الحق بفصول
واذا كان بحسب اللفظ وتفصيله وعلى نحو ما اخبرنا به لم يبعد ان يلتفت في ذلك الى الاستعمال الجمهوري لا على اصطلاحات حصلت
بعد تعارف الجمهور التي يمكن ان يقع عند الامعان في العلوم فليس يمكن ان يدرك كذلك غاية فان ايقاع الاسم على الاشياء
بالاشتراك او الاشتباه ليس مما ينضبط او يحدد ما يرام فيه مراعاة المعنى اما بالتواطؤ او التشكيك الذي ذكرناه وكان المادة
والصورة اذا كانتا بالصفة المذكورة لهما لم يطلق الجمهور اللفظ بان احدهما في الاخرى بل مع الاخرى وخصوصاً المادة في
الصورة فان اراد مريد ان يزول هذا الاشتباه الواقع الآن مع وجود الاصطلاحات التي تحدث بعد الاصطلاح المشهور
فيجب ان يراد بالموجود في الشيء لفظاً اياه بصفة او نعت اعني المادة التي فيها الشك بل الصورة هي نعتها وتصفها فان قال
قائل ان الفرق هو ان هذه المادة في طباعها ان يستبدل صورة ويقوم بها كهذه الصورة ولكن الصورة ليست يزول عنها
فيكون ذلك نعته او عرض لها من هذه الصورة واما العرض في طباعه فما هو متقوم بالموضوع وليس في طباعه الانتقال
عنه لم نقبل منه هذا القول فان المادة التي فيها الشك يحصل من امرها في العلوم انها لا تقوم بلا صورة وانها ليس في
طباعها ان تقبل صورة اخرى فيكون هو قائماً على هذه القوة على انا ضمنا عبارتنا من هذه التفرقة جهة لا يبعد عن اصابة
موضع في الفرق وهو انا قلنا ان المادة لكونها مادة فلا يلزمها ان يكون متعلقة مفارقة لصورة بعينها بل ربما وجب لها
ذلك لنوعيته او طبيعته كيف كانت بعد كونها مادة واما العرض فتعلقه بالموضوع لازم معاينه وهو كونه عرضاً وهذا ايضاً مقنع و
منها تمسك به ايضاً امر الاعراض التي لا تفارق ولا يوجد الجوهر فاقداً وهما لكونها ليست انما لا تفارق لان الجوهر متقوم
بالفعل
بالكون فيها حتى لا يصح قوامه ومع ذلك امر لازم له وهو مقومها واما العرض فان معنى انه لا يفارق انه لا يصح قوامه
مفارقاً قابل قوامه منعه مما لا يفارقه واما التفريق الذي يفعله الوهم فليس فيه فرق بين الجوهر وبين العرض فان العرض
قد يفرقه الوهم عن الجوهر ومما يتمسك به على هذا الرسم هو ان من الاعراض ما يفارق الجوهر ببطلانه وقد علمتم ان العرض
لا يفارق الجوهر فيقال انا نعني بهذا انه لا يفارق قائماً دونه واما انه يفارقه بان يبقى الجوهر ويبطل العرض فذلك مما لا ينكره
الآخرين انا قلنا ولا يصح ان يكون له قوام دون ما هو فيه ومما يتمسك به على هذا ان يقال ان الرائحة عندكم عرض فيجب ان
لا يقوم مفارقة للتفاحة ونرى الرائحة تقوم مفارقة التفاحة في موضوع آخر فيقال في ذلك ان الرائحة ليست اذا وجدت
في الهواء عن التفاحة فقد انتقلت عن التفاحة وتركت التفاحة والا الحرارة اذا وجدت في الهواء عن النار فقد انتقلت

تجددت
نزل

تنكلا

تكلما

ورايحة التفاح م

من النار وحركت النار بل ذلك اما على سبيل حدوث حرارة اخرى لا في الهواء واما على سبيل انبثاث اجزاء مستحلة منها
في الهواء والعلم الطبيعي يصحح الحق في ذلك فلو كان صحيحا ان الهواء اذا تروّح واذا سخن يكون مع النار والتفاح قد زالت
عنهما كيفيتهما فوجدنا بلا تلك الكيفية وكان صحيحا مع ذلك ان الكيفيتين لم توجدا من النار والتفاح بعدهما بلا انتقال ما وجدنا
في الهواء ابتداء بل الذي كان في النار والتفاح قد انتقل بعينه من غير عدد ولا حدوث مثله لكان هذا حقا لكن العلم الطبيعي
يبين ان الامر ليس على هذه الصورة فاذا لم يكن هذه المقدمة مسلمة لم يلزم هذه المناقضة وتصاري امر المنطقي ان
يعرف ان هذا لا يلزم واما ان هذا كيف يكون فاشتغال المنطقي بشرحه وبيانه على ما جرت به العادة خروج عن صناعته
من غيره وما يمكن ان يقع منه بلمية ومن **فصل** في مزاوجات يقع بين قول على ووجود في وانها الى شيء يتادى
فنقول الآن انه اذا حمل شيء على شيء حمل المقول على موضوع ثم حمل على ذلك الشيء شيء آخر حمل المقول على موضوع حتى يكون
طرفان ووسط فان هذا الذي قيل على المقول على الموضوع يقال على الذي حمل عليه المقول الاول مثال ذلك ان الحيوان لما
قيل على الانسان حمل المقول على الموضوع وقيل الانسان على زيد وعمرو هذا القول بعينه فان الحيوان ايضا يقال على زيد
هذا القول بعينه اذ زيد حيوان ويشترك مع الحيوان في حده اي حد الحيوان يحمل عليه لان الحيوان يقال على طبيعة الانسان
فكل ما يقال له انسان يقال له حيوان وزيد قيل له انسان وقد يتشكك على هذا فيقال ان الجنس يحمل على الحيوان والحيوان
يحمل على الانسان والجنس لا يحمل على الانسان فنقول ان الجنس ليس يحمل على طبيعة الحيوان حمل على فان طبيعة الحيوان
ليست بجنس ولو كان طبيعة الحيوان يحمل عليه الجنس حمل الكلي لكان يلزم ما يلزم من ولكان كل حيوان [illegible] طبيعة
الحيوان يحمل عليها الجسم حتى كان كل حيوان جسما وكان الانسان جسما [illegible] بل ان الذي يحمل عليه الجنسية هو طبيعة الحيوان
عند اعتبار فيها بالفعل وذلك الاعتبار تجريدها في الذهن بحيث يصلح لايقاع الشركة فيها وايقاع هذا التجريد فيها اعتبار
اخص من اعتبار الحيوان بما هو حيوان فقط لا بلا شرط تجريد او غير تجريد فهو اعم [illegible] من الحيوان بشرط التجريد وذلك ان
الحيوان بلا شرط يصلح ان يقترن به شرط التجريد فيعرض حيوانا قد نزع من اللواحق المنوعة والمشخصة ويصلح ان يقترن به
شرط الخلط فيقترن بالخواص المنوعة والمشخصة واما واخذ بشرط التجريد لم يصلح ان يقترن به احد الشرطين اما احدهما فلانه
قد حصل فلا يصلح تحصيله وقرنه من ذي قبل واما الثاني فلانه لا يجتمع مع شرط التجريد فطبيعة الحيوان لا بشرط تجريد ولا
بشرط خلط اعتبار اعم والطبيعة الحيوان بشرط التجريد اعتبار اخص وانما يقال عليه الجنسية اذا اعتبر في الذهن بشرط لا خلط

ايقاع م

الذي هو طبيعة الحيوانية فان الحيوان بما هو حيوان فقط م

بالفعل

بالفعل خلطا بالقوة والعدم مقارنة ما يلحق من ذلك مثل فصل ينوع او عوارض جزئية تشخص وانما يكون طبيعة حيوان اذا اعتبر لا
بشرط خلط ولا بشرط لا خلط كان الموضوع للجنسية حيوانا بشرط لا خلط وبشرط التجريد ولم يكن الحيوان بشرط لا خلط وبشرط التجريد
مقولا ثم الجنسية عرض في هذه الطبيعة موجودة فيها وجود الشيء في موضوع واما الجنس فمقول على ما يقال عليه من هذه الطبيعة
اعني على ما يخصصه بالشرط المذكور ليس هو قول العرض على المعروض له بل قول المركب من العرض والحامل على الموضوع له اي ليس
قول البياض على الانسان بل قول الابيض على زيد ولو كان الشيء الذي يقال عليه الجنس ما يقال على الانسان لم يكن يمنع كون
الجنس بهذه الصفة من ان يقال على الانسان فهذه العلة ما في هذا الموضع وبالحقيقة ان هذا يرجع الى الطرف الاكبر يحمل على الوسط
وعلى البعض الذي لا يحمل على الطرف الاصغر ويجب ان يعتبر المقول على والموجود في هذه الامثلة كلها فانك اذا جوزت ان يحمل
حتى يكون الطرف الاكبر على بعض من الواسطة لم يجب في اتفاق القولين يعني ان يقال الطرف الاكبر على فان الناطق يحمل على بعض
الحيوان يعني والحيوان يحمل على كل فرس يعني وليس يلزم ان يحمل الناطق على الفرس يعني ولو اتفق ان كان بدل الجنس
شيء آخر هو على حكم الجنس وصفته من حيث العموم وكان يحمل على كل الواسطة ما كان يمنع كونه على ذاتي يحمل على ما تحت الواسطة فان
اختلفت نسبة الطرف الذي هو مكان الجنس وليتم الاصغر الحيوان وليتم الطرف الاكبر الى الواسطة مكان هو الانسان ونسبة الواسطة
الى الطرف الآخر الذي هو مكان زيد وليتم الاصغر فكان الطرف الاكبر مقولا على الاوسط والاوسط موجودا في الاصغر فان الجواب
المشهور فيه عن المفسرين جوابان احدهما انه لا يحمل على الآخر الا في الآخر ومثاله ان اللون محمول على الابيض حمل المحمول على الموضوع
والابيض محمول على الطائر [illegible] المسمى حمل المحمول في الموضوع قالوا واللون لا يحمل على ققنس حمل على لانه ليس من طريق ما هو
لا حمل في لما يقولون قال بعضهم ما هذا النقض الا انما يقال عليه قول حمل المحمول في الموضوع اعني انه لا باسمه يسمى ققنس فهذا الشيء
سبق الى وهمه من قولهم ان المقول على يعطي اسمه وحده والموجود في لا يعطي حده وبل اسمه انه يجب عليه في كل موضوع ان يعطيه اسمه
لان معناه انه ربما اتفق ان شاركه الموضوع في اسمه حتى اذا كان عرض من الاعراض كالفلسفة موجودا في موضوع اي في النفس
ولم يسم النفس فلسفة وعرض آخر جوهر فلم يسم مثلا الحجر صلابة او التفاح رائحة لم يكن ذلك الشيء عرضا او كان طباع الاشياء
يتغير بان يجري في العادة ان يعطي اسمها وحدها دون معناها الامور اخرى او لا يجري في العادة حتى اذا لم يعقد اصطلاح على تسمية
الامور باسماء امور ليس لها حدود وما هو من غيران اوجب ذلك مشاركة في الحد وصارت لذلك اشياء اخرى واما
الجواب الآخر فهو ما ادام رايهم ان يصلح ما قاله هذا القائل ان الحق في بعض المواضع ما قال هذا وفي بعض المواضع قد يحمل كما يقول

وقوله م

على الانسان بل بلا شرط خلط لم يحمل الجنس مقولا على الشيء الذي هو مقول على الانسان م

التي هي م

ققنس م

قد بلغ

الابيض على ابيض ما لانه ابيض ذاتي وابيض ما موجود في بيضا في ما ثم يقال البيضا في انه ابيض قلت هذا القائل نفسه ورئي انه
يعني بالابيض البياض او الشيء ذا البياض موجود ايضا في البيضا في وهذا الايقاع في ذلك المثال فان اللون موجود في البيضا
وان عني بالابيض شيئا ذا بياض كان الابيض موجودا في البيضا في على رايه اذ يرى انه وصف عرضي فيما اورده على سبيله مثالا
مما المقتضي لما اورده من تمسك على كلامه واما نحن فنقول ان الاول يكون على كل حال موجودا في الثالث فان الشيء اذا
كان فيه اللون الابيض كان فيه جميع الامور التي يقال على اللون قولا كليا ويوصف بها اللون وصفا عاما والا كان في
ذلك الشيء ولم يكن فيه لون وكان ذلك البياض ليس بلون اذ لم يمكن حمل اللون على البياض كليا بل اي شيء وجدت فيه طبيعة
عرض من الاعراض فيوجد فيه طبايع الامور التي يوصف بها ذلك العرض وصفا كليا ولكن اذا كان ذلك المعنى مما يقال
على العرض وعلى موضوعه امكن ان يكون ذلك المعنى شيئا عاما موضوعا ما وعرضا فيه فيجوز ان يقال ذلك على موضوعه لا
من جهة العرض بل الذي من جهة العرض لا يقال عليه مثاله انه اذا كان الواحد مثلا يقال على العرض قولا حتى يقال ان البياض
بياض واحد وكان الواحد مما يقال على البياض وعلى موضوعه فان الواحد لا يمتنع ان يقال على الموضوع قولا على وليس
من جهة البياض لان الواحد الذي قيل على البياض هو هو البياض اذ البياض هو ذلك البياض الواحد فاذن البياض في
فذلك الواحد هو في ذلك الموضوع المقول عليه حتى يكون من حيث ذلك البياض واحدا واحدا بل هو من جهة ما هو واحد لا واحد
وان كان في نفسه واحد فهو واحد آخر فالواحد يقال في على الموضوع في نفسه ويوجد فيه من جهة بياضه اذ ذلك الواحد الذي
هو البياض ليس هو الواحد الذي هو الموضوع بل فيه وهذا كالجوهر يقال على الانسان ويقال على نفسه والجوهر الذي هو نفسه
لا يقال عليه بل هو موجود فيه وان كان كوجود الجزء لا كوجود العرض فتبين انه لا يمتنع ان يكون الشيء موصوفا بصفة وشيء آخر
موجود ايضا موصوف بتلك الصفة فيكون الصفة مقولة عليه من جهة ومقولة فيه من جهة فان لم يوجد شيء من هذا القبيل
من ذلك نقصان هذا القسم لا نقض القسمة المذكورة واما اذا كان الوصف المقول على العرض خاصا به لا يشاركه تلك الطبيعة
يكون موجودا في الموضوع لا غير واما اذا اخذنا النسبة فجعلنا الطرف الاكبر موجودا في والطرف الاوسط مقولا على والجواب المشهور
انه تارة يحمل حمل في كالبياض في القفنس والقفنس على قفنس ما والبياض في قفنس ما وتارة لا يحمل كالجنس في الحيوان والحيوان
على الانسان والجنس لا يحمل على الانسان ويجب ان يتذكر ما قلناه ان الجنس لا يحمل على الحيوان الذي هو بعينه محمول
على الانسان فلا يكون الواسطة واحدة بعينها وانما يجب ان يحفظ وحدة الواسطة فان الحق هو ان الواسطة اذا كانت واحدة

فاذا ان عني بالبياض كان كانه قال البياض يقال على بياض ما وبياض ما موجود في البيضا في ثم البياض م

فيه هو م

فان

فان الموجود في الموجود في الواسطة اذا كان وجوده فيها كليا كان هو موجودا في الطرف الاصغر وان كان في بعضها افترق الواسطة
فلم يجب ذلك ههنا ولا في غيره وليس يخرج المثال المورد من الجنس من ان يكون من جملة ما يحمل فيه او هو على بعض الواسطة وليس
يجب ان يوجد الامران الا كليين في هذه الامثلة فانك اذا اعتبرت الوجود او القول في بعض وفي كل تغيرت المسايل كلها واعلم
ان الطرف الاكبر اذا كان على الاوسط والاوسط على الاصغر ولم يكن القول في شيء منها على الذاتي فالطرف الاكبر ايضا يكون مقولا
على الاصغر مثل الضحاك على كل الانسان والماشي على كل ضحاك فالماشي على كل انسان وان كان الطرف الاكبر موجودا في الاوسط
والاوسط موجودة في الاصغر فالجواب المشهور فيه ان هذا ممتنع وذلك لان العرض لا يحمل على العرض فاذا كانت الواسطة عرضا لم
يجز ان يكون الطرف الاكبر عرضا في الواسطة فيكون عرضا في عرض وهذا الذي يقولونه شيء لم يجب من حد العرض ولا قام عليه
برهان اما انه لا يجب من حد العرض فلان العرض قد قيل انه الموجود في شيء بهذه الصفة ولم يتبين ان ذلك الشيء موجود لا محالة
او عرض فاما البرهان فلم يحاولوا اجلاء اقامته في منطقهم ولا في ساير علومهم ولا ايضا هو في نفسه مما يقوم عليه البرهان ولا ايضا يمكنهم
ان يقولوا ان هذا بين بنفسه فاما ان الحق نقيض هذه الدعوى فذلك لان كثيرا من الاعراض انما يوجد في الجواهر بتوسط اعراض
اخرى كما يتبين لك في موضعه فان الملاسة يوجد في الجسم لانها توجد في السطح والتثليث يوجد في الجسم لانه في السطح وكونه مرئيا
يوجد في الجسم لانه في اللون وليس اذا كان الموجود في السطح لا يوجد الا في الجسم الذي فيه السطح فيكون ايضا كونه موجودا في الجسم
يمنع ان يكون موجودا في السطح كما ان قول الحيوان على اشخاص الناس لا يمنع ان يكون مقولا على الانسان المقول على الانسان المقول
على اشخاص الناس بل يجوز ان يجتمع القولان او الوجودان معا لكن احدهما اول والثاني ثان فان الملاسة يوجد في السطح اولا ثم
في الجسم والزمان يعرض للحركة اولا ثم للمتحرك وهذه امور تتبين لك في مواضع اخرى بل ما يعرض في العرض يكون هو والعرض
كلاهما في موضوع العرض كون الشيء في شيء لا كجزء منه ولا يصح قوامه مفارقا له فيكون ايضا الموجود في موضوعه هو موجود في
موضوع ثان موجود في الموضوع الثاني فيكون بالحقيقة الموضوع لعلي والموضوع لمن لا يوجب احدهما ان يكون الموضوع هو الموضوع
الذي هو الجوهر فان اللون مقول على موضوعات كالسواد والبياض وهي اعراض والزمان موجود في الحركة وهي ايضا عرض
واما الموضوعات التي هي الجواهر فاشتهرها ظاهرة فلنرجع الى الراس فنقول كل ذاتين يحمل احدهما على الاخر حملا اوليا غير شيء
من الاخر كالوتد في الحائط ويكون لو وقعت اشارة الى تلك الذات فقنا ولها جميعا فانها حمل صاحبه بصفته وهيئته ونعت فانه
العرض في صاحبه واما صورة وذلك لانه ان كان صاحبه المتصف به متقوم الذات وهذا انما يتقوم به فهو عرض وان كان

مثال ذلك كالضحاك

فان الحق نقيض هذه الدعوى م

اذ باطن الوتد متبري عن الحائط م

صاحبه لم يتقوم بعد الآية والمحتاج في تقويم صاحبه فهو صورة وليسا كان في انهما في محل لكن محل هذه هايسمى مادة ومحل الآخر يسمى موضوعا

فصل في افساد قول من قال ان شيئا واحدا يكون عرضا وجوهرا من وجهين وقد بقيت مذاهب عجيبة في امر الجوهر

والعرض دعا اليها الاشكال الواقع في الفرق بين العرض والصورة وظن اربابها ايضا ان الصورة في موضوع او كان الموضوع يقال باشتراك

الاسم على ما قلنا وعلى المادة بل على المعنى الذي يعم الموضوع والمادة الذي بالحري ان تسميه حاملا والموضوع الذي بالحري ان

نسميه مبتدأ في الخبر وسموا الصورة لها استحقاق لان يكون في حال جوهرا ومن جهة ان اسم الكيفية اسم مشترك كما عرف

تفصيله في الفلسفة الاولى ثم انهم قد سموا فصول الجواهر كيفيات ولم يعلموا ان فصول الجواهر انما تسمى بهذا الاسم بالاشتراك

فظنوا ان الكيفية التي هي المقولة التي سنذكرها بعد يكون مشتملة على فصول الجواهر وكانت هذه الكيفية عندهم ايضا جواهر فكان الشيء

يكون عرضا وجوهرا معا وايضا كانت الصورة في حامل الصورة لا كجزء منه فكانت عرضا وكانت في الجوهر المركب كجزء منه و

فكانت جوهرا اذ جزء الجوهر جوهر فكان الشيء الواحد جوهرا وعرضا والبياض ايضا جزء من الابيض اذ الابيض مجموع جوهر وبياض

فالبياض موجود في الابيض الذي هو جوهر وجود الجزء فلم يكن فيه كوجود العرض في الشيء فهو فيه اذن جوهر وهو بعينه في موضوع

وعرضا واما نحن فنقول ان هذا مستحيل فاسد وان هذه المقالتين كلها فاسدة ونقول اولا انا نعني بالجوهر الشيء الذي حقيقته انه

يوجد من غير ان يكون في موضوع البتة حقيقة ذاته لا يوجد في شيء البتة كجزء منه وجودا يكون مع ذلك بحيث لا يمكن مفارقته اياه

وهو قائم وحده وان العرض هو الامر الذي لا بد لوجوده في ان يكون في شيء من الاشياء بهذه الصفة حتى ان ماهيته لا تحصل

موجودة الا ان يكون لها شيء يكون هو في ذلك الشيء بهذه الصفة واذ الاشياء على قسمين شيء ذاته وحقيقته يستغني عن

ان يكون في شيء من الاشياء هو فيه كالشيء في الموضوع ويكون مع ذلك حيثية غير متناهية الى ان يكون شيء من الاشياء

هو فيه كالشيء في الموضوع فليس شيء من الاشياء هو عرض وجوهر فلنرجع الى الشكوك فنقول ان الصورة وليس لها موضوع البتة بل

هي فيه لانها اما ان يكون في المادة واما ان يكون في المركب كجزء منه فليست فيه كالشيء في الموضوع واما في المادة فقد بينا انها

ليست فيها كالشيء في الموضوع واذ لم يكن لها وجود في شيء يتوهم انها فيه كالشيء في الموضوع الا في هذين ويعلم انها ليست

في شيء من الاشياء غير هذين كالشيء في الموضوع فالصورة لا تحتاج في ذاتها ان يكون في شيء من الاشياء كالشيء

في الموضوع فالصورة فلا يحتاج في ذاتها ان يكون في شيء من الاشياء كالشيء في الموضوع وليست الصورة عرضا البتة بل هي

جوهر على الاطلاق فان الطبيعة التي هي صورة في النار ليست اعني هذه الكيفية المحسوسة وجودها في النار كالجزء في المركب وهي

مع الشيء يمتنع فيه غالبا ظهر مع البحري

عندهم عرضا فصارت فصول الجواهر اعراضا عندهم وكانت فصول الجواهر

عرضا اذ هو فيه لا كجزء وسائر ذلك فهو بعينه وظنوا ان شيئا واحدا يكون جوهرا

كوجود الشيء في موضوعه وشيء لا بد لان يكون في شيء من الاشياء وبهذه الصفة فكل شيء اما جوهر واما عرض واذ من الممتنع ان يكون شيء واحد ماهيته مفتقرة في الوجود الى ان يكون في شيء من الاشياء

في مادة النار كالشيء في مادة وفصول الجواهر اعني الفصول البسيطة التي لا تحمل على الجواهر التي هي مثل النطق وغير ذلك فانها ايضا

ليست في شيء من الاشياء كما يكون العرض في موضوع لا في النوع فانها جزؤه ولا في الجنس فان طبيعة الجنس بالحقيقة

ليست موضوعة له ولا مادة لها كما تعلم في موضعه ثم ولو كان الجنس طبيعة معينة متقررة وتتصور بالفصل من خارج لكان الجنس

كالمادة التي انما تتقوم بالصورة بالفعل وكان الفصل كالصورة فلم يكن عرضا البتة ولا من المقولة التي كانت هي الكيفية بل

ان قيل له كيفية فهو باشتراك الاسم على اشياء تقع في مقولات مختلفة يسمى كل قوة وكل مبدأ فعل وكل شيء يحلي شيئا

ويخصصه كيفية ولو كان كمية او غير ذلك وذلك باشتراك الاسم وليست المقولة الا واحدا من معاني الاسم المشترك الذي

ستوضع اذ ذلك المعنى من شرطه ان يكون متقوما بموضوعه فان الاسم المشترك لا يكون جنسا البتة وقولهم ان العرض في المركب

هو فيه ليس كجزء منه وكل ما هو في شيء لا كجزء منه فليس عرضا فيه فهو غير مسلم فانه اذا كان فيه لا كجزء لا يخلو اما ان يكون شيئا

ماهيته وكل ما ليس عرضا في شيء فهو جوهر فيه فهو قياسان مركبان قياسا واحدا وفيه مقدمات ثلاث اذا اضمرت النتيجة

فقولهم ان العرض في المركب ليس كجزء منه مسلم صحيح وقوله وكل ما هو في شيء لا كجزء منه فليس عرضا فهو غير مسلم فانه اذا كان

فيه لا كجزء ولم يخل اما ان يكون شيئا ماهيته محتاجة الى موضوع ما يكون قد فيه ليس كجزء منه ومع هذا هو عرض وهو فيه في

موضوع ثم المقدمة الثالثة وهي ان كل ما كان في شيء وليس عرضا فيه فهو جوهر فيه يفهم منه ايضا معان احدها ان كل شيء

هو في شيء وليس في نفسه عرضا وهو ايضا فيه فهو جوهر فيه بوجه فهذه مسلمة والثاني ان كل شيء هو في شيء وليس في ذلك

ان ذلك الشيء موضوع يكون هو فيه كون العرض في موضوع فيجب ان يكون بالقياس الى كونه فيه جوهرا فهذا غير صحيح و

ذلك انه ليس اذا لم يكن الشيء عرضا في الشيء الفلاني الذي هو فيه كالجزء يجب ان يصير جوهرا فيه فانه ليس ما لم يكن عرضا في شيء

هو فيه فهو جوهر فيه بل ما لم يكن عرضا في نفسه فهو جوهر في نفسه اذ لم يكن الجوهر ما ليس في موضوع هو ذلك المركب او شيء آخر

معين بل كان ليس في موضوع البتة وكونه ليس في كذا كالثاني موضوع لا يثبت انه ليس في شيء من الاشياء كما في موضوع

فلو كان اذا كان الشيء ليس في شيء هو فيه كما في معنى كون الشيء في موضوع كان ذلك يعطيه الجوهرية بالقياس الى

ذلك الشيء لكان هذا القدر يجعله جوهرا فيه بل انما كان معنى الجوهر هو انه ليس في شيء من الاشياء البتة كما في موضوع

فيتبين انه اذا لم يكن الشيء في شيء كذا كما في موضوع كان من الواجب ان ينظر بعد ذلك فان كان ليس في شيء من الاشياء

غيره كما في موضوع فهو جوهر وان كان هناك شيء آخر هو فيه كالشيء في موضوع ثم لم يكن في هذا الشيء ولا في الف شيء

في موضوع بل كشيء

فان الكيفية يقال باشتراك الاسم

فيه ان يعني به ان كل ما هو في المركب لا كجزء منه ليس في نفسه عرضا وهو فيه

وان لم يكن ماهيته كذلك كان جوهرا وهو فيه وان لم يعن بهذا بل عنى انه لا يكون هو فيه على ان ذلك موضوعه وهو فيه في موضوع فهذا صحيح فيكون النتيجة ان العرض ليس في المركب على ان المركب موضوعه وهو فيه

لانه ليس في شيء كذا كما انه في موضوع

اثر على انه في موضوع بل على انه في المركب او في الجنس او غيره ذلك فالشيء عرض وكان الجوهرية لم يكن لاجل ان الشيء بالقياس
الى شيء ما هو الا في موضوع بل لانه في نفسه ليس كذلك كذلك العرضية ليست لان الشيء بالقياس الى شيء بعينه هو في موضوع او
ليس في موضوع بل لانه في موضوع نفسه يحتاج الى موضوع ما كيف كان واي شيء كان فاذا كان كذلك فهو عرض وان لم يكن
ذلك الشيء هو هذا الشيء وكان هو في هذا الشيء لا على انه في موضوع فليس يمنع ذلك انه في نفسه في موضوع واما هو عرض لانه
في نفسه في موضوع نعم للعرضية والجوهرية معنى كون الشيء عرضيا للشيء او جوهريا له فذلك ما يكون على هذا الاعتبار فانه اذا اضيف
(كان له) الى شيء فكان فيه وكان الشيء في الموضوع فهو عرض وعرضي اما عرض فلان ذاته قد حصل موجودا في موضوع لانه موجود في هذا الموضوع
فدل ذلك على انه محتاج في نفسه الى موضوع ما اذ احتاج الى هذا الموضوع واما عرضي فهو امر له بالقياس الى هذا الموضوع فانه بالقياس
الى هذا الموضوع غير مقوم له ولا جزء من وجوده فهو عرضي فالشيء عرضي لانه في نفسه مفتقر الى موضوع وعرضي من وجه لا انه لغيره
بحال كذا و هذان المعنيان وان تلازما في هذا الموضوع فاعتبارهما مختلف ولكل واحد منهما اثر بوجه من وجوه (مقابل له) والمقابلة اما العرض
فالجوهر واما العرضي فالجوهري اي الذاتي سواء كان جوهرا كالحيوان للانسان او عرضا كاللون للسواد وبعد ان (يكون له) كان مقوما لما هو
فيه فاذا كان العرض في شيء لا كجزء بل كجزء وهو مقوم له فهو جوهري فيه وليس جوهرا ومعنى الجوهري الذاتي فان ذات
كل شيء كان عرضا او جوهرا فقد يسمى جوهرا فيكون لفظ الجوهر الذي نسب اليه الجوهري ليس يدل على المعنى الذي وضعناه
مقابل العرض حتى يكون الجوهري منسوبا الى ذلك الجوهر بل يدل على الذات فيكون الجوهري مكان الذاتي فهو لا يركانهم اخذوا
الجوهر والجوهري واحدا فقالوا كذا جوهر في كذا والشيء ليس جوهرا بالقياس الى شيء وان كان جوهريا بالقياس
الى الشيء الذي هو فيه لم يخل اما ان يكون فيه على معنى انه في موضوع اي على انه موضوعه او لا يكون فان كان كذلك فهو عرض
وان لم يكن كذلك وهو فيه فهو جوهر فكان هذا المذهب صحيحا لكنا نقول كذا بل نقول ان الشيء اذا كان في نفسه غير مفتقر
الى موضوع البتة هذا هو الذي فيه ان كان في شيء او غيره فهو جوهر وان كان في نفسه محتاجا الى موضوع يكون فيه اي شيء كان
ذلك الموضوع كان هذا او امر غير هذا فهو عرض والحق ان من سمع هذا ثم ثبت على ان شيئا واحدا يكون جوهرا وعرضا فقد خلع الانصاف

الفصل الثاني من المقالة الثانية

في حال مناسبة الاجناس وفصولها المقسمة والمقومة وتفهيم هذه الاجناس من العشرة العالية وحال
قسمة الموجود اليها وابتداء القول في انها عشرة لا تدخل تحت جنس ولا يدخل بعضها في بعض ولا جنس خارج عنها ان الاجناس
العالية لا توجد لها فصول مقومة بل مقسمة فهذه ذواتها وانما يكون (كان صح) لها فصول مقومة لو كانت لها اجناس فوقها واكملية فان

ولما اتفق ان كان الموضوع هذا وليس مقوما له فهو عرضي فيه صح

ونقول من رأس ايضا انه لو كنا قلنا ان الشيء اذا قيس الى الشيء هو فيه صح صح

او هو مساواة اخذه في جوهرها محتاج ان ينفصل في جوهره عن اغيارها كما يتباين في صناعة اخرى ولكن انما توجد لها الفصول المقسمة واما
(يكون له) كان لها فصول مقسمة او يصلح ان يكون لها انواع تحتها واما الاجناس والانواع المتوسطة فانها هي التي توجد لها فصول مقومة وفصول
مقسمة ففصولها المقومة هي التي تقسم اجناسا فوقها وفصولها المقسمة هي التي تقوم انواعا تحتها وكل ما قوم جنسا هو فوق فانه يقوم كل ما
تحته لكن تقويمه الاولي لما قسم اليه الجنس قسمة اولية وكل ما قسم جنسا او نوعا هو تحت فانه يقسم ما فوقه لكن ربما لم يكن قسمة له اولية فان
الناطق وغير الناطق تقسم الحيوان قسمة اولية وتقسم الجسم قسمة لكنه ليس تقسيمه قسمة اولية فان الجسم ما لم يكن حيوانا لم يستعد
للانفصال بالنطق ومع ذلك فان الغير (الناطق صح) الذي تحت الحيوان ليس لا يبعد ان يدل عليه بالعجمة وان يكون العجمة بالحقيقة فصلا مقوما له
اذ اقيمت العجمة مقامه لم يتم بها قسمة الجسم كما تمت قسمة الحيوان فانك تقول كل حيوان اما ناطق واما اعجم وتقف عنده ولا تقول
كل جسم اما ناطق واما اعجم وتقف عنده لان النبات والجماد جسم وليس بناطق ولا اعجم فان قسمت الجسم الى ناطق وغير ناطق قسمة
يكمل معها الكلام لم يكن غير الناطق والاعلى المعنى الذي يقصد اليه في قولنا حيوان غير ناطق فيجمع من هذا ان الفصول المقسمة للجنس
الاسفل ربما لم يكن قسمة له قسمة اولية ولا قسمة مستوفاة والفصول المقسمة لما هو فوق في اكثر الامر فانها لا تقسم ما تحت بل تقوم مثل الجسم
ذي النفس (حساس صح) الحساس فان الحساس لا تقسم شيئا من انواع الجسم ذي النفس لكنه قد يوجد في بعض المواضع فصول تقسم ما فوق و
ما تحت معا وجه الجنس المشهور وذلك حيث يكون للجنس فصول قريبة متداخلة فان الحيوان يقسم بالناطق وغير الناطق قسمة اولية و
يقسم ايضا بالمائت وغير المائت قسمة قريبة اولية وكذلك يقسم بالماشي والسابح والطائر فاذا ابتدي فقسم باحد هذه الوجوه
حتى كان مثلا حيوان ناطق او غير ناطق امكن ان تقسيم الحيوان الناطق من القسمين بالمائت وغير المائت فاذا ابتدي فقسم بالماشي
والسابح والطائر امكن ان تقسيم الماشي بالناطق وغير الناطق ومع ذلك فان القسمة بالناطق وغير الناطق كان يجوز ان يوفي الجنس قبل
القسمة بالناطق وغير الناطق فما كان يبعد ان يقسم الحيوان الى المائت وغير المائت ثم يقسم المائت الى الناطق وغير الناطق وقد
بقي ههنا شيء واحد وهو انه هل المائت وغير المائت من الفصول الذاتية او من اللوازم وكذلك هل الماشي ونظائره من
(هل) الفصول الذاتية او من اللوازم وان كانت المائت وغير المائت والماشي وما ذكر معه من اللوازم الغير المقومة فهل يكن هذه الانقسامات
في الفصول الذاتية الحقيقية لكن هذا النظر مما يحلو ان لا تقع به صناعة المنطق فلنؤخر الى موضعه والاجناس العالية قد تبين من
امرها انها لا يجوز ان يكون لها فصول مقومة فلا يبعد ان يقع في الاوهام ان الجنس العالي واحد ولو كان كثيرا لانحصرت
الكثرة في جامع يرجع الى فصل بعده لكن الحق هو ان الاجناس العالية كثيرة فلنبدأ اولا ولنضع هذه الاجناس ونعدها

والانواع السافلة لا توجد لها فصول مقسمة ثم قد يكون لها اعراض وخواص مقسمة صح

وان لم يكن

الناطق صح

بلغ

اوكيف قبل القسمة بالمائت وغير المائت والقسمة بالمائت وغير المائت كان يجوز ان يوفي الجنس صح

ثم نبحث من امرها بما يموج به النظر من البحث فنقول ان جميع المعاني المفردة التي يصلح ان يدل عليها بالالفاظ المفردة ولا تخرج
عن احد هذه العشرة فانها اما ان تدل على جوهر كقولنا انسان وشجرة واما ان تدل على كمية كقولنا ذو ذراعين واما ان يدل
على كيفية كقولنا ابيض واما ان يدل على الوضع كقولنا جالس وقائم واما ان يدل على الجدة والملك كقولنا متنعل ومتسلح و
اما ان يدل على ان يفعل كقولنا يقطع واما ان يدل على ان ينفعل كقولنا ينقطع وهذه الامثلة التي اوردناها ليست تدل القسمة منها
على المقولة ولا الاسم بل لانه المعنى اذ كان هذا اعرف ثم ينتقل منها الى المعنى وذلك ان قولنا ابيض ليس يدل على الكيفية بل انما يدل على شيء هو
ذو كيفية وهو الجوهر لكن من ههنا تنبيه على وجود الكيفية فان الابيض كرئيه وكثيرا ما يسبق الى اعرف عنه التخيل من البياض
الذي هو مجرد الكيفية والتخيل يسبق الينا في هذه الامور من العقل فاذا خطرت ببالك الابيض فكان شيئا ذا بياض وكذلك
هذا على البياض ولان المعنى على المعنى والامر على الامر فالمقولة ليست هي الابيض بل البياض وكذلك ليست الكمية هي شيئا
ذا ذراعين بل نفس طول الذراعين وكذلك الحال في البواقي فالالفاظ يدل على الجوهر يدل على ذات فقط ولانه الاسم
ولا يدل على امر نسب اليه هذه الذات لا ولانه الاسم ولا ولان المعنى واما اذا قلت بياض وان هذا اللفظ يدل على معنى البياض
ولانه الاسم ويدلك على معنى آخر وذلك انك كما تسمع لفظ البياض تفهم [illegible] في ذهنك في اكثر الامر الى ان يخطر بالبال شيئا آخر
هو الابيض وكذلك الحال في واحد من التسعة فالمقولات التسع هي ما يدل عليه البياض والمقدار والعدد والابوة والكون
في المكان كقولك الانجاد والاتهام والكون في الزمان كقولك العتاقة والحداثة وايضا ما يدلك عليه [illegible] التسلح وعدد
الفعل بالقطع ما دام ينقطع والمباحث في امر هذه العشرة كثيرة منها انه هل يمكن ان يسند كلها الى جنس واحد يكون هو ان
الموجود جنس لها ان لم يكن ذلك فيها فهل يمكن ان يفرد الجوهر ويجعل العرض جنسا واحدا يعم التسعة ومنها ان لم يكن
هذا فهل يمكن ان يجمع في اكثر من اثنين واقل من عشرة ومنها ان هذه هل تشتمل على جميع الموجودات حتى لا يشذ منها شيء ولا
تشتمل عليه بل هنا امور اخرى لا تدخل في شيء من المقولات ومنها ان الموجود كيف ينشعب الى هذه العشرة مع كون امور
اخرى خارجة عنها او مع لا كون امور اخرى عنها خارجة فنقول اما البحث الاول ولا حال نسبة الموجود الى هذه العشرة فان المشهور
من النظر فيه ان يعد وجوه قسمة الواحد الى الكثرة فيطلب اوجها ووجها منها حتى يبقى ما يؤثرون تحاه وليس في تعديد ذلك
كله فائدة اذ من المعلوم ان الموجود مقول على هذه العشرة وانه انما يتكثر المتواطي في موضوعاته او يتكثر المتفق الصرف الذي يشمل
التشابه والاشتراك او يتكثر المشكك ثم ان امتنع ان يعقل ان للموجود معنى واحد في هذه العشرة فقد فارق الفطرة وخصوصا اذا

واما ان يدل على اضافة كقولنا اب واما ان يدل على اين كقولنا في السوق واما ان يدل على متى كقولنا كان امس وعاما اول صح

والوضع كقولنا القيام والجلوس [illegible] وقبوله بالانقطاع صح

فيما يكثر [illegible] كلام [illegible] صح

قال ان الدليل على اختلاف هذه العشرة في معنى الموجود ان الجوهر موجود بذاته والعرض موجود بغيره وان الجوهر موجود ولا يحتاج
في وجوده الى وجود آخر والعرض موجود ويحتاج في وجوده الى ذلك فقد اشترك هذين الشيئين في شيء وهو لفظ الموجود
ثم فرق بعد ذلك بانه بذاته او بغيره وانه محتاج او غير محتاج فهذا الموجود والمستقل ان كان يدل على معنى يجتمع فيه العرض
والجوهر ثم يفترقان بعد فقد حصل معنى جامع وان لم يدل على معنى جامع فكيف فارق احدهما الآخر بل لكل واحد منهما معنى
غير معنى الآخر واحدهما بذاته والآخر بغيره ولا يكون ذلك فرقا بينه وبين ذاته الا ان يقال انه من حيث له المعنى الذي بذاته
غيره من حيث له المعنى الآخر الذي له بغيره وهم لم يسلكوا في هذا الموضع هذا السلوك ولا هذا مما يحسن ان يعتبر في هذا الموضع
ولا يمكنهم ان يدلوا على المعنيين المختلفين البتة بشيء غير الوجود فانهم لا يمكنهم ان يحصلوا معنى عليه بالوجود في احدهما هو غير
المعنى الذي يدلون عليه بالوجود في الآخر حتى يعود فيضيفوا الى احدهما من خارج بذاته والى الآخر بغيره بل الجوهر ان الاشياء [illegible]
في الوجود والثبوت بمفهوم محصل عند الذهن وهذا بين نفسه لا يمكن ان يبين ومن ينكره فهو يغلط باز الذكره عن الغرض الى
غيره ولولا هذا المانع قولنا ان الشيء لا يخرج من طرفي النقيض فان كل واحد من طرفي النقيض كان يكون ولم يكن بالحقيقة طرفا واحدا
بل الوجود في جميعها معنى واحد في المفهوم واذا كان كذلك لم يكن وقوع اسم الموجود على هذه العشرة وقوع الاسم المتفق وليس ايضا
وقوع الاسم المتواطي فان حال الوجود في هذه العشرة ليست حالا واحدة بل الوجود لبعضها قبل ولبعضها بعد فانت تعلم ان الجوهر
قبل العرض في الوجود ولبعضها احق ولبعضها ليس بأحق فانت تعلم ان الموجود بذاته احق بالوجود من الموجود بغيره والوجود لبعضها
احكم ولبعضها اضعف فان وجود القار منها كالكمية والكيفية احكم من وجود ما لا استقرار له كالزمان وان ينفعل فليس وقوع الوجود
عليها وقوعا [illegible] واحدة كوقوع طبائع الاجناس على انواعها الذي هو بالتواطؤ المحض فهو اذن غير جنس ولو كان متواطيا
لم يكن ايضا جنسا فانه دال على معنى غير داخل في ماهيات الاشياء بل هو امر لازم لها ولذلك اذا تصورت معنى المثلث
فهمت اليه الشكلية ونسبت اليه الوجود وجدت الشكلية داخلة في معنى المثلث حتى يستحيل ان يفهم المثلث انه مثلث الا وقد وجب
ان يكون قبل ذلك شكلا فكلما يتصور معنى المثلث لا يمكن الا ان يتصور انه شكل اولا ولا يجب مع ذلك ان يتصور انه موجود
وانت تحتاج في تصورك ماهية المثلث ان تتصور انه موجود كما يحتاج ان تتصور انه شكل فالشكل للمثلث داخل في قوام
فلذلك يتقوم به خارجا في الذهن وكيف كان واما الوجود فامر لا يتقوم به ماهية المثلث فلذلك يمكنك ان تفهم ماهية المثلث
وانت شاك في وجوده حتى يبرهن لك انه موجود او ممكن الوجود في الشكل الاول من كتاب اوقليدس ولا يمكنك ان تفعل

فانه ليس يستحيل ان يكون الشيء الواحد لمعنيان احدهما بذاته والآخر بغيره صح

بل الحق هو انه

اشياء كثيرة صح

فانه دال على معنى داخل

لانه شكل صح

نلس را

ذلك في مشكلة فهو من المعاني المقومة للماهية وما كان مثل الوجود فهو ليس مقوما للماهية ولو كان الوجود لا يفارق في ذهنك
ايضا المثلث امرا لاحقا للمثلث من خارج ولذلك يستحيل ان يطلب ما الشيء الذي جعل المثلث مثلثا او المثلث شكلا
ولا يستحيل ان يطلب ما الشيء الذي جعل المثلث موجودا اي في الذهن او في خارج فاذا اي الشيء لا يكون له علة خارجة عن
ذاته وما يكون له علة خارجة فليس مقوما ذاتيا وان كان قد يكون من العرضي ما ليس حصوله لعلة خارجة عن الماهية موجبة
له ومقتضية اياه وانما يكون الماهية لا توجبه ويجوز ان يكون من شيء خارج يفيده فليس مقوما للماهية والجنس انما يكون
من المعاني التي شبه الشكل يصير به المعنى معنى والماهية ماهية واما الوجود فامر يلحق الماهية تارة في الاعيان وتارة في الذهن
فقد بان ان الاسم الموجود ليس يقع على العشرة بالتواطؤ وبان لو كان يقع بالتواطؤ لم يكن من الامور المقومة للماهية فالموجود
اذن ليس بجنس وقد قيل في الاجوبة المشهورة ان من الدليل على ان الموجود ليس بجنس انه لو كان جنسا لكان فصله اما موجودا
واما غير موجود فان كان موجودا وجب ان يكون الفصل مكان النوع او يحمل عليه الجنس وان كان غير موجود فكيف يفصل وهذا الاحتجاج
ليس بمغن في هذا الباب فان فصول الجواهر جواهر وهي مع ذلك فصول واما كيفية القسمة في هذا ففي صناعة اخرى فانه مما يليق به
المنطق وقد يتشكك مشكك على ما قلنا من سلب الجنسية عن الموجود فيقول ان كثيرا من الاجناس قد يقع انواعه متقدمة ومتاخرة
كالكم فانه يقع على المنفصل والمتصل اقدم من المتصل ومع ذلك فقد يعرض له وايضا فان الكم بتوسط العدد بل العدد نفسه يقع
على الاثنين والثلثة والاربعة وهذه مختلفة بالتقدم والتاخر كما يقع الجوهر الاول والجوهر الثاني وكما يقع على البسيط والمركب
لكن الاولى ان نتكلم على هذا الشك من بعد هذا الموضع **فصل** في ان العرض ليس بجنس للتسعة وتعقب ما قيل في ذلك
واما العرض فقد قيل في منع جنسيته لهذه التسعة اقوال مشهورة منها قولهم ان حد العرض لا يتناول التسعة تناولا حقيقيا
بحا ولو تصحيحه بما مثله من ذلك قولهم امس وحاملا ولكل واحد منها امر واحد وموضوعاته كثيرة وستحيل ان يكون
هو موجودا في جميعها فان العرض الواحد بالعدد ان يكون في موضوعات كثيرة على انه موجود في كل واحد منها فاذن ليس
شيء من ذلك في موضوع وهو عرض وهذه خرافة فانه ان عني بامس معنى عام اول معنى حق وهو الكون في الزمان فان كل
واحد من الموضوعات له نسبة خاصة هو بها في زمانه فانه ليس كون زيد في زمانه هو بعينه كون عمرو في ذلك
الزمان على ان الكونين واحد بالعدد وان عني به الزمان نفسه فان الزمان في الموضوع الذي فيه الحركة التي الزمان عددها
ثم وهو موضوع واحد عند قوم وموضوعات كثيرة عند قوم ويكون عندهم زمان من الازمنة متقدما هو الذي يعتبر به

الاشيا

الاشيا فيقال انها في زمان واحد واما في الاشيا المتحركة فلكل واحد منها عنده هو لا زمان خاص الا ان الاعتبار عندهم
في قول الناس ان كذا وكذا في زمان واحد بالعدد ليس الا بزمان الثابت الواحد الاول ولست اشير الى ان المذهب او هذا
غيره صحيح بل الى ان هذا المانع من الاحتجاج ليتبين به ان حد العرض لا يتناول الزمان باطل وقوم قالوا ان الزمان لا يتعلق
بموضوع فهناك قالوا انه جوهر فاما معرفة الصحيح والباطل من هذه المذاهب ففي صناعة الطبيعيين واولا مذهب غير هذه والثلثة
والثلثة اما ان لا يحمل الزمان جوهرا واما ان يجعله بحيث يحده العرض فعند العرض فهذا القول لا يعتد به وكذلك احتج هولا
وقالوا حد العرض لا يتناول الاين فان الكون في السوق معنى واحد ويشترك فيه كثيرون فلا يصلح ان يكون كل واحد منهم
موضوعا له ولا بجملة ولا الاما وصف به الا الجملة لكن الجواب عن ذلك هو هذا الجواب نفسه فان السوق وان كان واحدا الجميع لانه
ليس المكان الحقيقي فيمتنع الشركة فيه بل هو من قبيل المكان العام فان لكل واحد كونا فيه يخصه دون الاخر اذ ليس السوق
ايضا بل السوق من مقولة الجوهر على انهم ان شكلوا المكان الذي من مقولة العرض لم يمكنهم ان يجعلوا فيه عدة اشيا انما
الاين ان كان ولا بد فهو النسبة الى السوق والكل من الذي في السوق نسبة يخصه يوافق النسبة الاخرى بالنوع و
يخالفه بالعدد واعتبارنا ها هنا بالواحد بالعدد دون الواحد بالنوع وقالوا ايضا ان المضاف ليس يوجد الا في موضوعين
فليس موجودا في شيء ولكن في شيئين وقالوا ان التسلح معنى لا في موضوع اذ هو في موضوعين لان موضوعه التسلح
والانسان فنقول اما المضاف فليس على ما حسبوا فيه اما اولا فلان كون الشيء في شيئين قد لا يمنع كونه في كل واحد منها
واو كان لا يمنع كونه في كل واحد منها فليس كونه في شيئين الا بان كونه في شيء فانه لم يقل في شيء واحد فقط كان
كون الاب ابا الابنين لا يمنع كونه ابا لابن واحد وكون الحيوان مقولا على اشيا لا يمنع كونه مقولا على واحد نعم في بعض
الاشيا قد يكون الوجود في الكثرة بحيث يمتنع ان يكون في الواحد مع تلك الكثرة فهناك لا يكون الموجود في اشيا
موجودا في اي شيء واحد والفرق بين الموجود في موضوع من جهة انه موجود في شيء وبين كون الكل في الاجزاء ان الكل
يكون في اشيا ولا يكون في شيء احد منها البتة واما الموجود في موضوع فليس يبعد ان يكون موجودا في موضوعات
ولكنه يكون مع ذلك في موضوع منها ولا تمانع بين الحالين فهذا ان كان ما ذهبوا اليه من امر وجود اضافة واحدة بالعدد
مشتركة فيه بين متضائفين اثنين بالعدد مذهبا صحيحا واما الحق فيكشف عن خلاف ذلك وسنبين كيفية ذلك في مواضع
يتكلم فيها في المضاف واما التسلح وما تعلقوا به فيه فالجواب عنه ان التسلح نسبة وحالة للابس عند السلاح يوصف به

التسلع فيقال انه متسلع متسلع هو وصف له وان كان بالنسبة الى الغير فليس يجب ان يكون في ذلك الغير فرق بين الوجود
في الشيء وبين النسبة الى الشيء فلا معونة لمثل هذه الهذيانات في ان يقال ان العرض ليس بجنس وان كان الحق هو ان
العرض ليس بجنس لكنهم قالوا اشياء اخر وهو ان العرض لا يدل على طبيعة البياض والسواد وعلى طبايع ساير الاعراض بل
على ان له نسبة الى ما هو فيه وعلى ان ذاته يقتضي هذه النسبة والجنس يدل على طبيعة الاشياء وماهيتها في انفسها لا
ما يلحق ماهياتها من انفسها وهذا اقول بديهة الدليل على ذلك ان لفظ العرضية اما ان يدل على ان الشيء موجود في موضوع
فيكون دالا على هذه النسبة او يدل على انه في ذاته بحيث لا بد له من موضوع فهذا ايضا معنى عرضي وذلك لان نسبة
هذا المعنى الى اكثر الاعراض مثل الكيفية والكمية والوضع نسبة امر غير مقوم لماهياتها مثل يدركه فمنه ثم يشك في كثير منها
فلا يدري انها محتاجة الى موضوع حتى يبرهن عليه في صناعة الفلسفة الاولى حتى ان قوما جعلوا هذه الامور جواهر فنسبة العرض
الى هذه كنسبة الموجود الى ماهيات العشرة من حيث ليس داخلا في الماهية وكما ان الموجود ليس مقوما لماهية هذه العشرة
كذلك العرضية ليست [مقومة] لماهية هذه التسعة فلذلك لا يجب في حد شيء منها انه عرض

فصل ٣ في تعقب اقوال من اوجب

فيها انتقاصا او ازديادا واما الذين تكلفوا ان يجعلوا البعض هذه داخلا في بعض وان يحصروا في مقولات اقل عددا فمنهم من
جعل المقولات اربعا الجوهر والكمية والمضاف والكيفية وجعل المضاف يعم البواقي لانها كلها منسوبة ومنهم من جمع الست
في جنس خامس اذ اعد الاربعة وان الخامس الاطراف التي يأخذ [ثم قال] الكيفية شيئا وبطلان هذا المذهب وما يجانسه يظهر لك حيث
نعلمك رسوم هذه وخواصها فيتضح لك انها متباينة وليس الذي قيل في تباينها ان الدليل على ان الكمية مباينة لمخالف الكيفية
والكيفية يقول ان كمية ما ازدادت فانتقصت كمية ما اخرى او كيفية ما ازدادت فانتقصت كيفية اخرى وليس ان اختلاف هذان
اللذان اشرت اليهما يمنع ان يدخلا في مقولة واحدة تفارق الاضداد والتي لا تجتمع مما يتعاقب تجتمع في مقولة بل في جنس
قريب واحد ولا يوجب اختلافهما البالغ تباينهما في مقولة [illegible] تعلم ان هذا التنافر الذي بينهما اشد من التنافر بين ما ذكر سابقا
ولكن المقول في معرفة الفصول بين هذه من الرسوم التي نسوقها لها فتعلم ان بعضها غير داخل في بعض واما ان هذه ومن هذه ل
يدخل في جملة من ظن ان المضاف يشتمل على البواقي وهو بين بطلان ذلك من ان تحقق لك في باب المضاف ان المضاف الحقيقي
لا يحمل على شيء من المقولات الاخر حمل الجنس ولكن الحاصل [فيكون له] يوجد في كل واحد منها بان يعرض له نسبة الى شيء بعينه فيضاف
اليه من غير ان يصير المضاف جنسا له ويوهمك ان الشيء لا يصير بسبب ان له شيئا وانه في شيء او مع شيء مضافا اليه

وان كان بالنسبة الى الغير فالتسلع

٧

فق بلغ

ان الجسم ربما ازدادت كميته وجهه ونقصت كيفيته وبالعكس فالكمية مخالفة للكيفية شيئا فان من لا تسلم بخالف الكمية

الان

بل بان يأخذه ويعد ذلك من حيث له ذلك فيعرض له ان يكون ماهية من جهة الاعتبار مقولة بالقياس الى غيره فان كون زيد
في الدار نسبة التي هو بها [جوهر] اين وهذه النسبة ليست اضافة بل اينا ثم اذا اعتبرت التكرير وجدت الموصوف بالاين يعرض له من
حيث هو ذو اين ان يصير مقول الماهية بالقياس الى ما هو فيه من حيث هو محوي وذلك هو لا من حيث هو اين فقط بل
من حيث انه محوي حاويه وجدته قد عرضت له الاضافة كالبياض من حيث هو بياض شيء من حيث انه لذي البياض
فان ماهيته مقولة بالقياس الى ذي البياض لا ماهيته انه بياض بل ماهيته انه للابيض وكذلك ليس كون الشيء في مكان الذي
هو نسبة طرف واحد هو نفس كون ماهيته مقولة بالقياس الى غيره بل هو موضوع لذلك من حيث يصير النسبة متشابهة الطرفين
للحاوي وللمحوي وهذا انما يتضح لك في باب المضاف حقيقة الايضاح واما ههنا فهو شيء كالتنبيه الغير المتصل واما قول القائل والاطراف
التي يأخذ من الكيفية شيئا فيشبه ان يكون يعني بهذا مقولة يفعل وينفعل فيكون الكيفية هي الامر [الذي] يسوق اليه الفعل والانفعال ويكون
الطرفان البيّن النسبتين للفاعل والمنفعل اليها ويشبه ايضا ان يكون يعني مع هذين الوضع ايضا وذلك بسبب ان الوضع يلزمه
الشكل او يلزم الشكل وانت تعلم ان هذا الكلام مشوش جدا فان لفظ الاطراف لا يدل في هذا الموضع على معنى محصل والاخذ
من الكيفية شيئا هو لفظ متشابه لا تحديد تحته معنى متواطئا فيه ولا ايضا تحديده يدل بالتشكيك فان من اصل احوال المعاني النسبية
التي لا يتفق في النوع اذا وقع عليها اسم ان يكون على سبيل تشكيك ما يوجد فيها تواطؤ صرف وخصوصا في مثل هذا الموضع
الاخذ ليس له مفهوم محصل ولا الاطراف ولا ان قائلا اصلح هذا اللفظ فقال والامور التي لها الى الكيفية نسبة ما كانت هذه
الامور جواهر وكميات واعراضا لها نسبة الى الكيفيات فيكون الجواهر والكميات قد دخلت في مقولة غير مقولتها بسبب عارض
يعرض لها فيكون وجودها في تلك المقولة بالعرض وما دخل في مقولة بالعرض فليست المقولة جنسا له ولا هو نوع من المقولة
وانما نأخذ المقولات في هذا الموضع على انها اجناس وانما بحث عن دخول الاشياء فيها على انها انواع لها واما على سبيل
غير ذلك فلا يمنع ان يدخل بعض انواع مقولة في مقولة اخرى فان لم يعن هذا وعنى نسبة الجوهر والكمية او شيء آخر ان كان
الى الكيفية لا لذات [الامر] الجوهر والكمية فليست الكيفية اولى بهذا التخصيص من الكمية على ان للطالب ان يطالب فيقول ولم ليس
يجعل النسبة الى الكميات ايضا مقولة وبعد مرة ان يجعل النسبة الى كل مقولة [مقولة] فتتضاعف المقولات بل لا يتناهى فانه قد يمكن
ان يعرض الى المقولة التي هي نسبة نسبة وان قوما آخرين قالوا ان الانفعال هي الكيفية لا غير فليس التسخن غير السخونة وما قالوا
باطل فان التسخن هو سلوك الى السخونة فان كان للمتسخن له في كل آن سخونة وليس تسخنه تلك السخونة بل تسخنه انما هو بان يكون

اى للابيض

النسبتين

وان كان تحليل شيئا

وليس الامر كذلك

اى سخونة مطلوبة وبالجملة فان التسخن هيئة غير قارة والسخونة هيئة قارة ولو كان التسخن هو السخونة لكان التكيف المطلق هو
الكيفية فكان طلب الكيفية كيفية فكان الطالب طالبا لما هو موجود له بل هذا باطل فاسد وسيتضح لك في العلم الطبيعي فان
كان التكيف ليس كيفية فبالحرى ان لا يكون الانفعال كيفية ولو كان التسخين سخونة لكان كل ما يسخن متسخن ولكان كل محرك متحرك
وستعلم ان هذا غير واجب واعتبر ذلك بالعشق فانه كما يعلم من امره محرك وليست فيه حركة وقد قال قوم ان مقولتي ان يفعل
وان ينفعل تجمعان في جنس واحد هو الحركة وستعلم في العلوم الطبيعية ان الحركة غير موصوف بها الفاعل وانما ليست يفعل
ولو قالوا ان ينفعل من جملة الحركة او حركة وان يفعل من جملة التحريك او تحريك لكان اقرب من ان يصغى اليه

فصل ۴

في ذكر امور اوهمت انها ليست انها خارجة شيء من العشرة عموم الجنس او خارجة عن العشرة وتتميم القول في ذلك وهنا
شكوك في امور تدعى انها توجد خارج هذه العشرة لا تدخل فيها وان امورا هي اعم من عدة منها مثل الحركة فانها تتناول الكيف
والكم والاين ونحو ما ومنها امور مباينة لها كالوحدة التي هي مبدأ العدد والنقطة التي هي مبدأ وجود المقادير وايضا هيولى
ومنها امور مباينة مثل الهيولى والصورة وايضا مثل الاعدام كالعمى والجهل وما اشبه ذلك ومنهم من اورد ان الالباب
المشتقة جزئية كالشمال والجنوب والغداء والعشاء فنقول اما الحركة فانها ان كانت هي مقولة ان ينفعل فما زادت جنسا
ولكن لم يكن مقولة ان ينفعل فانها يجب ان لا يكون جنسا بل يجب ان يكون مقولة على اشياء فيها بالتشكيك وان يكون ذلك
هو المانع من ان يجعل الحركة نفس مقولة ان ينفعل ان امتنع والا ان لم يكن هناك مانع من هذا التحصيل فمقولة ان ينفعل
هي نفس الحركة وسيرد الكلام عليه في موضعه فهذا ما يقتضيه في امر الحركة فاما هذه الاخرى فنقول فيها قولا كليا ثم نورد
ما يقال فيها على المشهور ثم نقول فيها الحق فنقول انه ليس كل وجود الاشياء لا تدخل في المقولات مما اتى ان المقولات عشر بل
نحو واحد وهو حجتنا وهو ان يكون الاشياء لا تدخل في احدى المقولات العشر ولها اجناس اخرى هي انواع تحتها واذ ليس
يجب في بادي النظر ان يكون لكل ذات موجودة مشارك في الحد هو امر غير موجود حتى يكون تلك الذات موجودة وليس
يجب ان يكون لكل شيء نوع لكل شيئين بالفعل ولو كان ايضا لكل شيء نوع مقول على كثيرين بالعدد لم يجب ان
يكون مع ذلك النوع نوع آخر مشارك له في ماهية مشتركة حتى يكون هناك جنس فلا يمتنع ان يكون امور مفردة لا تشارك
لها في نوعها او انواع انما هي انواع بالقياس الى ما تحتها لا بالقياس لها الى ما فوقها حتى يكون هي انواع اجناس فوقها
واذا كان العقل الاول لا يمتنع هذا فليس مستحيلا ظاهر الاستحالة بنفسه واذ ليس كذلك فان كانت اشخاص مفردة لا انواع

الكيف كيفية والتكيف هو الفعل فالحرى ان لا يكون م

لها اجناس لها البتة ولا اجناس على الشرط المذكور وانواع لا اجناس لها لم يكن شيء من ذلك داخلا في مقولة وكان ما يقع
حقا ما قيل من ان المقولات هي هذه العشرة وان الخارج منها ليس بمقولة في نفسه ولا في مقولة غيره ومثال هذا انه لو قال قائل لا افاق
الا عشرة بلاد فوجد قوم بلادا لا يعدون لم يبصروه قوم خارجا عن هذه البلاد وسببا ان لا يكون هذه البلاد عشرة فلو سلمنا ان
جميع ما اورده خارج عن المقولات لم يكن ذلك موجبا ان لا يكون المقولات عشرا فقط الا ان يصح ان تلك الاشياء اجناسا
خارج العشرة وبعد ذلك فان الاجوبة المشهورة عن هذه وبعضها يسلم ان هذه الاشياء خارجة عن العشرة ولا يتكلف نوعا آخر
من الجواب من المقولات وخصوصا ما كان منها يجري مجرى المبادي كالوحدة والنقطة والهيولى والصورة وانهم يزعمون ان المبادي
لا يدخل في شيء من المقولات وذلك لان هذه المبادي مبادي المقولات لو دخلت في المقولات لكانت مبادي لانفسها
وبعضها لا يسلم خروج المبادي عن المقولات بل يجعل المبدأ وذا المبدأ في مقولة واحدة ويقول ان الوحدة من جملة الكم
وان الواحد في العدد والعدد كم وكذلك النقطة في الخط والخط كم وكذلك يقولون في الاعدام وانها من مقولات ملكاتها
كالعمى من الكيف والسكون من مقولة ان ينفعل اذ كانت الحركة من مقولة ان ينفعل وشرذمة من المتحققين يأتون
فيجعلون للشيء الواحد مقولات كثيرة فيقولون مثلا ان النقطة من حيث هي طرف الخط فهي من المضاف ومن حيث هي هيئة ما
فهي من الكيف وان الشمال من حيث هو جسم فهو من الجوهر ومن حيث هو متحرك فهو من مقولة ان ينفعل ومن حيث هو
مختص بأحد القطبين فهو من الاين والتغذي من حيث هو تحريك فهو من مقولة يفعل ومن حيث هو المتغذي فهو من المضاف
ومن حيث هو في زمان مخصوص فهو من مقولة متى فعلينا ان نتأمل ما يقوله طائفة من هؤلاء الذين اقتصصنا آراءهم فنقول ان
الذين يزعمون ان هذه المبادي مبادي المقولات باسرها بل هي مبدأ النوع منها وهو الكم المنفصل والنقطة ايضا ان كانت مبدأ
عليها فليست مبدأ للكمية باسرها بل للمقدار على ما ستتحقق لك في استقصائك المعارف انه ليست حال النقطة كالوحدة فان
الوحدة مبدأ العدد وعلة انها علة ومبدأ على انها طرف وليست النقطة كذلك فانها ليست البتة علة للمقدار بل هي مبدأ على انها
طرف واما ظن ان النقطة علة للخط قوم متقاعدون عن الحقائق اذ التهم التمثيلات والتخييلات التي تستعمل في تفهيم النقطة من
الجادة ومع ذلك فانا لو كانتا مبدأين لم يكن نفس كونهما مبدأين يوجب ان لا يكونا اعني النقطة والوحدة من الكم حتى
كان يكون الكم اعم من المتصل والمنفصل حتى اذ يقع على النقطة والوحدة وكان يكونان مبدأين للمتصل والمنفصل
كليهما الآن ولم يكونا مبدأين لجميع مقولة الكم ولا يسلم من يجعل النقطة والوحدة في مقولة الكم انهما مبدأ آن الكمية باسرها

المختلفين م

فلا يكون من المقولة فقد يجاز فوق في قولهم مجاز وطلقة انا لا يجب الوحدة مبدأ الكمية باسرها مد

تقديم

هذا انما يسلّم من يجعل الكم مقصوراً يحمل على المتصل والمنفصل فقط حتى يكون ما هو مبدأ لما هو مبدأ لجميع المقولة ولو انه سلّم
هذا الظهر له ان الوحدة والنقطة ليستا بكميتين من غير ان يحتاج الى اعتبار المبدئية واذ شكك في هذا فقد شكك
في ذلك فكيف يقبل ان الوحدة والنقطة مبدأ ان لجميع الكمية الا ان طريق الحق في هذا هو ان ينظر فان كان رسم
الكيفية مما يقال على الوحدة والنقطة وكان القول مع ذلك ذاتياً وجزءاً لحد كل واحد من الوحدة والنقطة فالكمية جنس لهما
كانا مبدأين فليست الكمية جنساً لهما فاذ اخلطنا هذا فانك تجد رسم الكيفية غير مقول على الوحدة والنقطة وتجد رسم
الجوهر مقولاً على الهيولى والصورة وسيأتيك رسم الكيفية بعد فاعتبر ما كلفناك هناك واما رسم الجوهر فقد عرفت انه
الموجود لا في موضوع وتجد هذا الرسم مقولاً على الهيولى والصورة قولاً ذاتياً فتجد الهيولى والصورة داخلتين في مقولة
الجوهر وهما مبدأن لبعض ما يقال عليه المقولة وهو الاجسام الطبيعية فلا كون الشيء مبدأ لما مانع من ان يشارك ما
هو مبدأ له في المقولة ولا كونه مبدأ موجب ذلك بل المعتمد اعتبار حاله عند رسم المقولة ولو كانت النقطة يمتنع ان تشارك
الجسم والسطح في الجنس الاقرب الذي هو المقدار وكذلك كانت العشرة يمتنع ان تشارك المائة في الجنس الاقرب
الذي هو العدد فان العشرة من المائة كالوحدة من العشرة نعم هنا شك واحد في علة قانون مفيد نعرف من احوال المقولة
واحوال ما هو محمول بالمعنى وليس مقبوله ما يحتاج اليه ضرورة وهو ان قائلاً ان يقول انكم قد قلتم ان الموجود ليس بجنس لان
وقوعه على ما تحته من المقولات بتقدم وتأخر واختلاف فيجب ان لا يكون ايضاً الجوهر جنساً للهيولى والصورة والجسم فان
الهيولى والصورة تتقدم بالطبع من الجسم فليس قول الجوهر عليها بالسوية بل هو بتقدم وتأخر وقد يعرض هذا التشكيك
ايضاً في غير ذلك فانه قد يعرض بسبب ان بعض الكميات تقبل بعض كالخط فانه يقبل السطح والثلاثية فانها تقبل الرباعية
وكذلك عسى ان يكون الامر في انواع اخرى من مقولات اخرى فيكون ربح ليس المانع من كون الهيولى والصورة
في جنس الجسم هو حال مبدئيتهما بالقصد الاول بل قول الجنس عليهما بغير التسوية فنقول ان التقدم والتأخر قد يكون في شيء
معنى واحد لا على ان يكونا في المفهوم العام من ذلك المعنى مثال تقدم الجوهر على العرض في المعنى المدلول عليه بلفظ الوجود اذا
قيل انهما موجودان فان الوجود اما الثاني فمثل تقدم الانسان الذي هو الاب على الانسان الذي هو الابن اللذين هما تحت
نوع الانسان معاً فان الاب منهما يتقدم بالزمان ويتقدم بالوجود وليس الزمان هو داخلاً في معنى الانسانية ولا الوجود
داخلاً فيها فاما حد الانسان فانه من حيث حد الانسان فهو لهما بالسواء وان كان وجود الانسانية لهذا قبل بالزمان

والآخر بعد لا في انسانية بل في انها موجودة واما بحسب النظر في الانسانية فليس احدهما في انه انسان قبل الآخر في انه
انسان وعلة له لست اقول في انه موجود وانساناً وبالجملة فانه ليس شيء علة للآخر فانه ليس زيد الذي هو ابن عمرو انساناً فانه لما
كان يستحيل ان لا يكون زيد انساناً وكذلك لا علة له في انه انسان لا ابوه ولا غيره وليس يستحيل ان لا يكون موجوداً
فكذلك له علة في انه موجود وكذلك البياض ليس الا لذاته هو لون لكنه ليس لذاته موجوداً ومن حق الجنس ان
يقال على انواعه بالسوية فيشترك في المعنى المفهوم منه واما ان اختلفت بالتقدم والتأخر في مفهوم آخر غيره فليس ذلك
يمتنع في مقولة الجوهر او نوع الانسان لان الاب اقدم منه بالعلية او الزمان وليست انسانيته اقدم من انسانيته في انها
انسانية ولا علة لها وكذلك الحال في نسبة الهيولى والصورة الى الجسم فان الهيولى والصورة ليستا سببين لكون
الجسم جوهراً فان الجسم لذاته لا لعلة من العلل ولا لسبب من الاسباب ما هو جوهر ومقول عليه معنى الجوهر لكنه في وجوده
يحتاج الى اسباب لوجوده ولا جوهرية شيء في انها جوهرية تكون علة لجوهرية شيء حتى يصير الجسم بجوهرية المادة و
الصورة جوهراً لست اقول كونهما موجودين بل كل واحد من المثالين علة لما بعده في الوجود فقد يكون وجود شيء علة
لوجود شيء وان لم تكن الماهية له او لا وبسببه للآخر ثانياً فيكون تلك ماهية الانسانية لان هذه ماهية الانسانية كما يمتنع
ان يكون العرض موجوداً الا ان الجوهر موجود ولذلك ما يمنع ان يكون الموجود جنساً اذ كان معناه يوجد للجوهر وبتوسطه للعرض
ولذلك ليست الهيولى والصورة احق بان يكون موجودة لا في موضوع من الجسم ولا شك في ذلك وان كان احق
بالوجود منه واشد فيه فقد تبين ان تقدم الثلاثة على الاربعة انما هو في الوجود وهو غير معنى العدد وليس ذلك في معنى
العدد وكذلك تقدم الهيولى والصورة على المركب هو في الوجود وهو غير معنى الجوهرية فمعنى المقولة اذن انما يتقدم ولا
يتأخر فيها لا لنفسه بل لمعنى يضاف اليه فيه التقديم والتأخير وهو الوجود فهذا اصل نافع لك في معرفة الفرق بين تقدم انواع
المقولة بعضها على بعض الذي لا يمنع كون المقولة مقولة لها وبين تقدم اصناف الوجود وما يجري مجراه بعضها على بعض الذي
يمنع كون الوجود وما يجري مجراه مقولة لها وقد علمت من تحصيل ما سلف لك ذكره واتضح لك ان الوحدة والنقطة ليستا من الكم
وان المادة والصورة هما من الجوهر واما قولهم ان الوحدة في العدد والعدد شيء من الكم فهو قول المجازفين فليس
كل شيء يوجد في نوع مقولة فهو منها والا فالاعراض كلها جواهر اذ هي موجودة في انواع الجوهر بل لو كانت الوحدة موجودة
في العدد وجود النوع في الجنس ثم كان العدد نوعاً من الكم لكان يجب ان يكون الوحدة من مقولة الكم وانا اذا كانت

الوحدة في العدد وليست بعدد ثم حمل على العدد شيئ فليس يجب ان يحمل عليها فليس ما قالوه واجبا ولو كان ما قالوه واجبا

لكان بالحري ان يكون لا يحد الانسان انسانا ورجل البقة بقرة او حيوانا واما المبحوث عنه من حال العدم فينكشف اذا عرف

ان العدم قد يقال على الضد وقد يقال على العدم الذي ليس بضد فاما الاعدام التي يعنى بها الاضداد فان الاضداد قد يسمى

اعداما فهي يشارك فاما الاعدام الحقيقية فانها ليست ذواتا بل اعدام ذوات والمقولات هي مقولات ذوات وامور

وجودية والاعدام لا حصة لها من الوجود والحقيقة وانما وجودها باعتبار موضوعها وجودا بالعرض كما تبين فان دخلت في مقولة دخلت

بالعرض والدخول في المقولة بالعرض ليس دخول النوع في المقولة لان النوع يدخل في جنسه بالذات واذا لم يكن وقوع المقولة

على الشيئ وقوع الجنس اذ لم يكن جنسا له لم يكن مقولة بالقياس اليه حتى يشمله شمول المقولة لما تحتها من الانواع فالاعدام

لا تدخل في هذه المقولات واما ما قيل في الشمال المجنوب وفي التغذي فينبغي ان يعلم اولا ان ظنون هولاء المتكلفين بان

الشيئ يدخل في مقولات شتى ظنون فاسدة وذلك ان لكل شيئ ماهية ذاتا واحدة وان كانت له اعراض شتى

ويستحيل ان يكون الماهية والذات الواحدة من حيث هي تلك الذات والماهية يدخل في مقولة ما وفي مقولة اخرى ليست

هي لانها ان تقومت في ذاتها بتمامها جوهرا امتنع ان يتقوم بانها ليست بجوهر وان دخلت في مقولة بذاتها ودخلت اخرى بالعرض

فلم يدخل في الاخرى دخول النوع في الجنس لان الامر الذي بالعرض لا يقوم جوهر الشيئ وما لا يقوم جوهر الشيئ لا يكون

جنسا له وما لا يكون جنسا للشيئ لا يكون مقولة تشمله وقد يغلط في هذا الباب شيئ واحد وهو ما لقائل ان يقول ان الجسم

بما هو جسم حقيقة ذات وبما هو ابيض حقيقة ذات لا محالة ليست هي حقيقة ذات الجسم ان كان الجسم جزءا منها او كان معنى

الابيض انه جسم ابيض او كان لازما لجزء منه ان كان الابيض ليس جسما ابيض بل شيئا هو ابيض لكن يلزم ان يكون ذلك

الشيئ جسما فيجوز ان يكون لهذا الذي هو جزء او مقول يقال على ذاته واما الابيض فهو شيئ غيره وان قارنه وله حقيقة

ذات غير حقيقة ذاته وليست المقارنة بموجبة ان لا تتغاير الذات فيجب اذن ان يكون للابيض بما هو ابيض مقولة تخصه

ويكون ذاتية له وهذا الشك يحل من وجوه نقتصر منها على واحد بانه يجب ان نعلم ان ليس كل معنى اقترن بمعنى يوجب ان يحصل لها

ذاتا احدية يصلح ان يحمل مستحقا للوقوع في جنس مفرد او المحصول منها مفردا اذا كان هذا غير مسلم لم يلزم ما ذهب اليه المتشكك

وما يمنع بان هذا غير مسلم فهو من وجهين احدهما انه لو كان هذا حقا لكان الانسان مع البياض بل الانسان مع الغلاظة

سيصير ذاتا متحدة وهي كلية ويجب لها ان يكون نوعا فيجب له ان يصير الانسان نوعا والثاني انه لو كان هذا حقا

لكان

كاستعرفه — ه

واذا لم يكن جنسا له — ه

لكان يكون الجوهر نوعا مع كل مقولة مقولة تحدث على حدة غير المقولات الاخرى اذ كان ذلك لا يقال عليه شيئ من المقولات

التسع قول التواطؤ فان ذلك ما كان يكون كيفية ولا يحد بحدها وان كان يكون كيفا ولا كمية ولا يحد بحدها وان كان يكون كما

وكذا فان الذات اذا حصلت بالفعل فانما تحقق لا يحدث لها نوعية مخصوصة ولا جنسية مخصوصة لان ماهيتها الذاتية يكون واحدة

مستقرة ولا يكون لها ماهيات اخر بالنسب والاضافات العرضية واما الوجه الثاني من الاوجه الثلثة الاول فهو انا ان جعلنا

ان مجموع جوهر وكيفية يستحق ان يكون واقعا في مقولة فليس يصح ما قالوه من ان الابيض في هذه المقولة وذلك لانها كيفية

وان عنى بها الكيفية فليس للمكيف البياض وهو الابيض واطلاق هذه المقولة دخول ما يدخل في المقولة اذ لا يحد المكيف

محدودا بالكيفية والبياض واما الثالث فان المكيف وان كان له من حيث هو مكيف حقيقة وحدانية فلا يحتاج الى ان يقع

في غير مقولة الجوهر فان الشيئ الذي هو المكيف قابل لرسم الجوهر اذ الجملة الواحدة الحاصلة من جسم وكيف ان كان يصح لها

اتحاد حقيقي فانها من حيث هي واحدة موجودة لا في موضوع وليس يمنع كون الجسم الذي هو الجملة من مقولة الجوهر او موجودا لا

في موضوع ان يكون المجموع كذلك ولا يوجب ان يكون الجزء الثاني وهو الشكل كذلك فلا يمتنع ان يكون جزء الشيئ يدخل

في المقولة التي يدخل فيها الشيئ وكيف ومن المشهور ان اجزاء الجواهر ومن المتيقن بيان الخمسة جزء العشرة وهي من العدد

كالعشرة والخمسة جزء الستة وليست الستة عددا ولا يجب ذلك ايضا ضرورة فان الجزء الثاني من الستة الواحد ليس بعدد وكذلك

ان كانت الجملة لازمة للابيض وهو شيئ ذو بياض مقوما له انه موجود لا محالة لا في موضوع لكن لقائل ان يقول ان هذا لا يكون

لازما له ولا يكون لاشمالة ولا يكون مقوما لماهيته لانا لا نمنع ان يكون الشيئ ذو البياض ليس بجوهر بل هو عرض وان يكون

العرض قد يعرض للعرض وقد انقضنا فيما سلف على ان ما كان كذلك فهو غير مقوم بل ربما كان لازما واذا كان ما نحن في ذكره ليس

مقوما للشيئ بل هو لازم لماهيته لم يكن جنسا له فلا يكون الجوهرية جنسا للشيئ ذي البياض كما لم يكن الجسم فان قال قائل

هذا وقال الحق فالمعتمد في جوابه انه ليس يجب ان يكون لكل شيئ جنس ومقولة بل لما يكون له وجود متحد نوعي ويشاركه في جنس

ذاتيا له شيئ آخر واذ ثبت ان تعلم ان كون الشيئ ذا بياض ليس يؤدي الى اتحاد فانظر هل كون الشيئ ذا بياض يجعل الشيئ

محصلا موجودا بالفعل فعل فصل اللون باللون وفعل فصل الحيوان بالحيوان فيجعل الشيئ انما يتحصل بان يصير جسما او كيفية او شيئا

اخر فيلزمه او يعرض له انه ذو بياض ولولا انضياف الجسمية اليه وليس ذلك اتحادا حقيقيا او مع ذلك يجعله نوعا او

يكون الخمسة فلا تقوم العشرة فنقول ان كلا منافي اجتماع ما يجري مجرى الجنس الى ما يجري مجرى الفصل حتى تتحد طبيعة وبالجملة

من حيث له بياض فهو من مقولة
الكيف فان الكيف انما يعنى به
ذو كيف فليس البياض — ه

فليس يمنع ترك الالتفات اليها ان جعلها
يحمل ... مقوم غير لازم فيكون
الابيض — ه — ه

لما يحصل لكن لقائل ان يقول ان العشرة
ايضا انما يحصل عشرة بانضياف خمسة
الى خمسة — ه — ه

في جميع المعقولات وليست الخمسة بجنس العشرة ولا الاخرى فصل لها ولا حصول العشرة هو بان يجمع هذا الجمع ولا العشرة خمسان
بل العشرة واحدة واحدة وانما العشرة عشرة واحدة وما بالالتفات الى هذه التفاريق بل بجنبة اخرى وستعلم هذا بالحقيقة في صناعة اخرى
وانما كلامنا في المفهوم من الجمع الذي بين الشيء وبين ذي البياض وحكمنا انه لا يوجب الوحدة الحقيقية فيه ولذلك نقول ان
الخمسة والخمسة لا يوجبان الوحدة بل هناك اعتبار آخر يعرفه ارباب صناعة اشرف من هذه الصناعة هي الموجبة للوحدة
بل نقول ان الحيوان والناطق من حيث هذا عام وذلك تميز فليس يوجب اجتماعهما اتحادا بل انما يوجبه شرط زائد على ذلك
الاجتماع ومما يجب ان يقال في هذا الموضع ان كل واحدة من مقولات الاعراض قد يقال مفردا كالكمية ويقال مؤلفا مع البنية
على وجهين احدهما مع الجوهر كقولك جوهر ولون او جوهر ومقدار والآخر مطلقا غير معين الموضوع وهو المفهوم من الاسماء
المشتقة كقولنا ابيض فان المفهوم منه شيء ذو بياض لا يدرى انه جوهر او عرض اي من اللفظ بل يلزم ذلك من المعنى لزوما
وكذلك ذو ذراعين والجنس بالحقيقة هو الاول وسيقال في هذا زيادة قول من بعد

فصل ٥

في تعريف حال عدد المقولات ❊ ❊ قد بقي مما يتصل بالبحث الذي نحن فيه النظر في تصحيح العدد الذي لهذه
المقولات وانه كيف اذ لم يمكن حصرها في عدد اقل فليس يمكن بسطها الى عدد اكثر وهذا شيء يكاد الجمهور المنطقيين و[...] ازاني
ابحث الوفاء فان السبيل في تصحيح ذلك مما يحوج الى انحراف نفسه من النظر احدها ان يتبين ولا واحد من المقولات الا ويقال على
ما تحته قول الجنس وهذا يحوج ان يتبين ان حملها على ما تحتها ليس على سبيل الاتفاق في الاسم وليس على سبيل حمل معنى
واحد مختلف بالتقدم والتأخر فيكون على سبيل التشكك ولا ايضا على سبيل قول اللوازم التي يقال على ما تحتها بالسوية
من غير اختلاف ولكن لا يكون من المقومات بل يكون من اللوازم والامور الاضافية التي لا يتقوم بها ماهية شيء فاذا
بينوا ان حمل المقول على ما جعلوه انواعا لها حمل معنى واحد مقوم لماهية تلك الانواع وليس على سبيل اللوجوه المشتقة
كان كل واحد منها جنسا بالحقيقة لما جعل نوعا له ولم يكن نسبة واحد منها الى ما جعل نوعا له نسبة العرض ان التسعة او نسبة الموجود
الى العشرة او نسبة النسبة الى عدة منها كالاين ومتى والجدة والفعل والانفعال فانه ان كانت الكيفية مثلا ليست تقع على الاشياء
المعدودة انواعا لها على شرائط وقوع الجنس ولكنها كانت تقع عليها على سبيل اللوازم وان كانت بمعنى واحد لم يكن جنسا
لما تحتها بل ان كان حمل ما تحتها على ما هو اخص مما تحتها حمل مقوم صار كل واحد بالحقيقة هو الجنس الاعلى وكان مثلا الجنس
الواحد منها هو الذي يسمى كيفية انفعالية وانفعالات والجنس الآخر مثلا الملكات والحالات وكانت الكيفية مقولة على هذه

او على سبيل اللوازم فكان عدد الاجناس التي هي بالحقيقة اجناس عالية فوق العدد المذكور وهذا الوجه من تدقيق
النظر هو شيء لم يشتغل به احد ممن سلف والوجه الثاني ان يتبين ان لا خارج على هذه المذكورة قسمة الوجود الى ان ينتهي القسمة
المفصلة الى هذه وان تنوع في امر التقويم للذات وهو ايضا مما لم يبلغنا عنهم فيه شيء محقق يستنير وما قالوه من بعد
وامّا ان يتبينوا بوجه آخر غير القسمة بانه يستحيل ان يكون جنس غير هذه الاجناس وان
كان الى مثل ذلك سبيل فان الى مثل ذلك سبيلا وما عندي انهم عملوا شيئا يعتد به في ذلك ونحن نبتدي الآن
فنذكر واحدا من انحاء القسمة المشهورة فيه ونتأمل حاله ثم نتكلف قسمة تقرب الى هذا الغرض السبيل من غير ان نضمن
موافاة الحقيقة بها فيه فاما القسمة المشهورة فمنها ما قاله بعضهم ان الجوهر واحد من المقولات لا شك فيه فاذا قسمنا التسعة
التي هي الاعراض الى تسعتها تمت المقولات العشر فقال ان العرض اما ان يكون مستقرا في موضوعه غير وارد عليه بسبب
غيره من خارج بحيث لا يكون له فيه حاجة الى امر ينبعث من نفسه بل يكفيه وجود الشيء من خارج يستند
اليه وهو اقسام ثلثة الاين ومتى وله وامّا ان يكون هناك امر تام فيه وبين شيء او نوع وبذكرها جارية
على العادة التي جرت من استعمال الخطابة في بعض مسائل الفلسفة حيث يقولون في تقريظ الثلاثية ان الثلاثية عدد تام
ولذلك لا يقال كل وجميع الا للثلثة والطباع ذو ثلثة ابعاد مستقيمة والحركات ثلثة والاقطار ثلثة وما اشبه ذلك فهذا اما قالوه وقد
قد علمت ان هذا شيء على سبيل ... وان لم يحوج الى ذلك فقد يحوج الى وقوع نسبة في الاشياء هي فيه ليست خارجة عنه
واما ان لا يحوج الى ... واما ان لم يمكن تصوره كذلك محوجا الى نسبة تقع فيه فاما ان يكون امرا لذاته يجعل الجوهر بحيث يصير له من جهته ان
يمكن عده بواحد يفرض العرض فيه عده واتصالا متصلا او منفصلا وهذا هو الكمية واما ان لا يكون كذلك فيكون هيئة حاصلة في الجسم لا يحوج
تصورها الى ان يجعل الجسم بالقوة او بالفعل بعضها الى بعض واما الكم فهو يوجب نسبة ما للكل الى جزء او اجزاء بالقوة واشياء ان
اعني الوضع والكمية في انها يشيران الى قسمة وكثرة بوجه من الوجوه حتى انه يصح تصورها فالكم هيئة لا توجب قسمة بوجه من الوجوه
او في تصورها ولا توجب في ذلك نسبة الى خارج فهي كيفية فتعين اذن ان هذا القسم على وجوه ثلثة واما الذي يوجب نسبة
فاما ان يوجب نسبة يجعل الماهية معقولة بالقياس الى المنسوب اليه ويكون هناك انعكاس متشابه في معنى النسبة
وهذا هو الاضافة وامّا ان يكون النسبة لا توجب ذلك فحينئذ اما ان يكون الى الجواهر او يكون الى الاعراض
واما الجواهر فانها لا تقتضي الا يستحق ان يجعل لها او اليها نسبة بل انما يستحق لامور واحوال فيها يختص بها فان المعتبر

ولا محتاج الى نسبة الى ذلك الخارج وهو اقسام ثلثة كمية وكيفية ووضع واما ان يكون واردا عليه من خارج

خارج وليس من خارج فقط وهو اقسام ثلثة المضاف والفعل والانفعال ثم احكام هذه الثلاثية

تقريب غير قريب ولكنه يمكن ان يدعم هذا الأخذ ويؤكد قليلا بان يقال ان كل عرض فلا يخلو اما ان يحوج تصوره الى تصور شيء خارج عن الموضوع له او لا يحوج والذي لا يحوج الى ذلك على اقسام ثلثة اما ان يكون

نسبة لا شيء بقوة او فعل البتة حتى يقع تصوره فهذا يسمى كيفية واما الوضع فيوجب نسبة بالاجزاء الجسم

وان كان عزمه هذا الجمع

التشكيك

فانتجاه

ما يكون الى اعراض فتلك الاعراض اما ان يكون من اعراض النسبة او من غير اعراض النسبة تؤدى فى آخرها الى نسبة الى الشيء الآخر الذى اليه النسبة وليستقر عنده او لا غير منسوب والآذهب الى غير النهاية فيكون النسبة الحقيقية الاخيرة انما هى الى الاعراض التى لا نسبة فيها فيكون اما الى كمية او اما الى وضع والاشياء لا تذهب الى الكميات كيف اتفق بل يجب ان تنسب اليها ان نسب الى كمية يحمل جوهرا والكم مقدار الجوهر آخر وانما يقدر بمقدار ذاته او بمقدار حاله ولا يكون مقدار قار فى مقدار الجسم غير مقدار غير قار فيكون لحاله غير قارة وكل حالة غير قارة تسمى حركة فيكون اذن هذه النسبة اما بمقدار يصير لوجود جسم فى جسم آخر بحال هو ان يكون محويا فيه وهذا هو الحاوى او بمقدار الحال على ما وصفنا وهذا هو الزمان فاذن النسبة الى الكم لا تخلو اما ان يكون نسبة الى مكان اول او مكان ثان وآما نسبة الى حاو لازم عند النقل وهذا كما ذهب اليه بعض المحصلين مقولة الجدة فكالبين ان انواع المقولات التى تنبعث من النسبة الى الكم هى الماين والمامتى واما الجدة واما النسبة فينبغى ان يعلم انه ليس كل كيفية يحمل الجوهر منسوبا الى جوهر بل كيفية يكون فى ما من ذلك او مما ذاك فى هذا فاذا كانت الكيفية متواخذا الجوهرين فى الآخر فحال الذى يكون فيه الكيفية من هذين هو مقولة ان ينفعل وحال الذى يكون منه الكيفية هو مقولة ان يفعل فهذا ضرب من التقريب متكلف لا احصى صحته ومحاذيته لامتحان القانون الا انه اقرب ما حضرنى فى هذا الوقت ويمكن ان يرام فيه وجوه اخرى ويتكلف ولو رأيت فى ذلك فائدة او حجة حقيقية لتوجبت ان اقسم قسمة غير هذه يكون اقرب من هذا ولكن القريب والاقرب اذا لم يبلغا الحق نفسه فهما بعيدان فهذا القدر يكفينا فى تعريف احوال هذه العشرة فهذه الالفاظ العشرة ومعانيها هى التى يكون اجزاء لما يؤلف وليس كل لفظ مؤلف بحسب المسموع واللسان يكون لفظا مؤلفا بحسب استعمال اهل المنطق فان عبد الله وعبد الرحمن وتأبط شرا وامثال هذه الالفاظ وان كانت مؤلفة بحسب اللغة فانها لا يعد فى المؤلفات بحسب نظر المنطقى اذ كان لا يراد ان يدل باجزائها حيث جعلت القابا واسما شخصية على معنى اصلا وان كان قد يتفق ان يدل بها على معنى فى موضع آخر وربما كان اللفظ بحسب اللغة غير مؤلف وهو بحسب نظر المنطقى مؤلف كقول القائل اعيش وتعيش فان همزة اعيش وتاء تعيش تدلان والا لفظ مفرد دال على معنى مفرد واما يعيش بالياء فانه ليس فى عداد المؤلفات لان الياء فيه تدل على نسبة الى موضوع غائب فقط فليس فيه الى مجرد الدلالة التى للكلمة معنى الدلالة على موضوع غير معين واما حيث يقول انيش وتعيش بالهمزة والتاء فهناك تعيين للموضوع وذلك زيادة دلالة على ما للكلمة وسيتضح القول فى هذا بعد وهذه العشرة هى التى

وأما النسبة للاعراض هى نسبة فهى الامور التى يتسلسل الا غير النهاية ومع ذلك اتفاق النسبة الى النسبة مه

وأما الكيفية مه

من احوال الجسم مه

الجسم بل يجب ان يكون مثل مقدار مه

الى الحاوى او الى الزمان والنسبة الى الحاوى اما ان يكون نسبة الى حاو لا ينتقل بانتقاله ولا يلزمه وهو الاين وهو اما نسبة مه مه

مسانوغة اجزاء الالفاظ المؤلفة التى تسمى اقوالا وبعض ما يؤلف من معانى هذه يكون قضية وخبرا وهو الذى لا يصلح لذلك كقولنا زيد الاسكاف وكالتركيب الذى يكون للحدود والرسوم وهو ان يكون الالفاظ التى تتألف يأتى بعضها اثر بعض على سبيل زيادة تعريف او تخصيص لمعنى المتقدم على انه هو وهو الذى يصلح فيه استعمال الذى كقولك الحيوان الناطق المائت فان ذلك كقولك الحيوان الذى هو الناطق الذى هو المائت وكالتركيب الذى فى الدعاء والمسئلة والامر والنهى والتمنى والنداء او اشياء اخرى قد عدت فى مواضع اخرى فاما هذه الالفاظ المفردة فانها لا تدل على معنى صادق ولا كاذب ولا معانيها آحادا فى النفس يكون صدقا ولا كذبا بالصدق والكذب الذى فى المعانى بل اذا ائتلفت هذه الالفاظ على وجه من تأليف مخصوص دلت على معنى صادق او معنى كاذب ومعانيها اذا ائتلفت فى الذهن كانت صادقة ان طابقت الوجود او كاذبة ان لم تطابقه فهذه وان لم يكن صادقة ولا كاذبة فهى اجزاء الصادقة والكاذبة تمت المقالة الثانية من الفن الثانى والحمد لله وحسن توفيقه ولواهب العقل الحمد بلا نهاية **المقالة الثالثة من الفن الثانى من الجملة الاولى فى المنطق** اربعة فصول

الاول فى الجواهر الاول والثانية والثالثة وبالجملة حال مراتب الجواهر الكلية والجزئية فى الجوهرية **الثانى** فى الجوهر الاول والثانى والثالث **الثالث** فى رسوم الجوهر وخواصه **الرابع** فى ابتداء القول فى الكم

فصل فلنتكلم الآن فى مقولة الجوهر فنقول زعم قوم ان لفظ الجوهر ان اريد به اطلاقها على الاجسام وحدها امكن ان يقال على التواطؤ او على القول الجنسى واما على معنى اعم من الجسم فانما يقع بالاتفاق او التشكيك وقوع الموجود وذلك لان الهيولى والصورة اقدم فى معنى الجوهرية من المركب والمفارق الذى هو سبب وجودها وسبب قوام احدهما بالآخر هو اقدم من جميع ذلك ان المبادى لا تقع مع ذوات المبادى فى مقولة واحدة ومع ذلك فقد اعترفوا بان كونها موجودة لا فى موضوع امر مشترك فيه جميعها وان كان الوجود لا فى موضوع لبعضها قبل بعض وقالوا ان الوجود اذ كان يقال على هذه بالتقدم والتأخر فالموجود لا فى موضوع به من بعده وهو معنى سلبى ليس يحمل الوجود فيها على مرتبة واحدة فنقول اولا ان من هذه الجهات لا يلزم ان لا يكون مقولة الجوهر جنسا لما هو جسم ولما هو غير جسم اما حال التقدم والتأخر وحال مشاركة المبادى لذوات المبادى فى الجنس وغير مشاركتها فقد سلف لك بيانه ومع ذلك فان الاجسام التى لا يشك فى اشتراكها جميعا فى جنس الجسم ليست سواء فى المرتبة بل بعض الاجسام اقدم من بعض واما حديث الوجود والمأخوذ فى رسم الجوهر وانه لا محمود واقع على بعضها قبل بعض فهو شك وحقان يحل فنقول ان قولنا ان الجوهر هو الموجود لا فى موضوع ليس نعنى

وهو الذى يصلح ان يصدق او ان يكذب كقولنا الانسان حيوان وبعض ذلك ليس قضية وخبرا مه

فى الجواهر الاول والثانية والثالثة وبالجملة حال مراتب الجواهر الكلية والجزئية فى الجوهرية مه

بالموجود فيه حال الموجود من حيث هو موجود لما نوضحه عن قريب ولو كان كذلك لاستحال ان يحمل الكليات جواهر وذلك
لانها لا وجود لها في الاعيان البتة وانما وجودها في النفس كوجود شيء في موضوع ولو عني بالموجود ذلك وهو الموجود
في الاعيان لكان الامر بالحقيقة على ما يذهبون اليه وكان بعضها يقبل بعض فيه بل يعنون بالموجود لا في موضوع المعنى
الماهية التي يلزمها في الاعيان اذا وجدت ان يكون وجودها لا في موضوع مثل ما يقال ضاحك اي من شانه عند التعجب
ان يضحك واذا شئت ان يظهر لك الفرق بين الامرين وان احدهما معنى الجوهر والاخر ليس كذلك فتأمل شخصا ما كزيد
اذا غاب عنك او نوعا ما من الجواهر مع امكان انفراده عن العالم لو كان عندك انفراده ممكنا او نوعا ما يشك في وجوده
فانت تعلم انه ماهية اذا كانت موجودة في الاعيان كانت لا في موضوع وتعلم ان هذا المعنى هو المقوم الاول لحقيقته انه
جوهر ولا تعلم انه هل هو موجود في الاعيان بالفعل لا في موضوع بل ربما كان عندك معدوما فقد ثبت ان الوجود بالفعل في
الاعيان لا في موضوع ليس مقوما لماهيته زيد ولا شيء من الجواهر بل هو امر يلحق لحوق الوجود الذي هو لاحق لماهية الاشياء
كما علمته فليس هو انفصال الاول ولذلك اذا كان شيء ماهيته في الوجود وكان منزها عن الموضوع لم يكن في جنس ولا
يشارك الجواهر بمعنى انها اشياء ومعان انما يلحقها الوجود واذا الحق بهذه الصفة بل لاجل هو جامع مقوم لذلك الشيء الاولية
الجواهر بالشركة فاما ما هو ذاتي لذلك الشيء فيظهر وعرضي لهذه كالوجود والحاصل كيف كان فهو ذاتي لهذه النوعيات من
مفهوم معنى الجوهرية غير مقول على ذلك فانه ليس هناك ماهية غير الوجود ويلحقه الوجود فقد عرفت حقيقة كون الجوهر
بصفة انه موجود لا في موضوع وعرفت كون الجوهر بهذه الصفة امرا لا يتقدم فيه ولا تأخر وان كان حصول الوجود الذي هذا
الاعتبار مقيس اليه واقعا بتقدم وتأخر كان المعنى الذي يقال به للانسان انه ناطق لا يتقدم فيه ولا تأخر ولا اشتداد فيه
ولا ضعف واما التعبير بالفعل الذي يلحق ذلك والذي الفصل يؤدا الي عليه وعلى غيره من الامور ففيه اختلاف واما الدليل
على ان حقيقة الجوهرية التي او معناها لا يتقدم فيها ولا تأخر انك لا يمكنك ان تقول ان كون الصورة في نفسها في ماهيه اذا وجدت
في الاعيان لم يحتج الى موضوع ولم يوجد فيه هو قبل كون المركب كذلك او ان هذه الحقيقة للمركب في انها كون بهذه الصفة فيتعلق به
يكون الصورة على هذه الصفة كما تقول ان وجود الصورة على ما هي عليه من كونها لا في موضوع قبل وجوده ووجوده متعلق بوجودها
وذلك الوجود انما هو الموجود لا في موضوع فاذن هذا غير موجب ان لا يكون الجوهر جنسا وهذا هو معنى ذات الجوهر ثم بعد هذا
شكوك فاختيه يجب ان تترك لكتاب اللواحق بل نقول ان الجوهر اما بسيط واما مركب اعني من الاشياء التي هي مشاركة الجوهر

اعني

اعني المادة والصورة والبسيط اما ان يكون غير داخل في تقويم المركب بل هو بريء مفارق واما ان يكون داخلا في تقويمه
اما دخول الخشب في وجود الكرسي ويسمى مادة واما دخول شكل الكرسي في الكرسي ويسمى صورة والمادة هي ما لا يكون باعتبار
وجودها بالفعل بل بالقوة والصورة ما انما يصير المركب هو ما هو بالفعل بحصولها وجميع ذلك اما ان يوجد جزءا واذا كان الجوهر
انما هو جوهر كما قد عرفت لك بماهيته التي يلزمها وجود في الاعيان او في الاوهام ليس من حيث هو موجود في الاعيان ولا كان
المفهوم من لفظ الجوهر مشتركا للمشتركة كما قالوا بل انما نعني بالجوهر الشيء الذي هو حق وجود الماهية الخاصة له في الاعيان
ان يكون لا في موضوع وجب ان يكون هذه الماهية كالانسان مثلا حقيقتها جوهرا فالانسان مثلا انما هو جوهر لانه ان
لا انه موجود في الاعيان نحو امر الوجود ولو كان جوهرا لانه انسان فما يلحقه من اللواحق اعني مثل الشخصية والعموم وايضا مثل
حصوله في الاعيان او التقرر في الذهن فهو امر يلحق جوهره او لواحق الجوهر لوازم واعراض لا تبطل معها جوهريته فيقبل
ذاته فيكون قد لحقت غير الجوهر او جعل ذات الجوهر فالاشخاص في الاعيان جواهر والمعقولات الكلية ايضا جواهر الحقيقة
عليه انه ماهية حقها في الوجود في الاعيان ان لا يكون في الموضوع ليس لانه معقول الجوهر فان معقول الجوهر ربما شك
في امره فقيل به انه علم وعرض بل كونه علما امر عرض لماهيته وهو العرض واما ماهيته فماهية الجوهر والمشارك للجوهر بماهيته جوهر
وكذلك على حد النوع من حيث هو طبيعة وحد الجنس ايضا من حيث هو طبيعة محمولان على الاشخاص لا شك فيها انها جواهر فما
شاركها في حدها فهي جواهر ولو كانت انما هي جواهر لانها موجودة في الاعيان مكتنفة بالاعراض ما ليس في نفسه بجوهر
فيكون لشيء عرض له ان كان جوهرا فيكون الجوهر عارضة لشيء واذن قد استحيل لكليات الجواهر جواهر في ماهيتها

فصل ٣ في الجوهر الاول والثاني والثالث

٨ لكن الجواهر الاولى هي الشخصيات والاولى في الامور
المشتركة في طبيعة واحدة قد يكون على وجهين فانه اما ان يكون اولا في ذلك المعنى بعينه كان الجوهر اول في الوجود بالقياس
الى العرض واما ان لا يكون في ذلك المعنى اولا اقرا ولاما ولكن يكون اولا بوجه آخر ومعنى آخر فالجواهر الشخصية ليست اولا
في حقيقة الجوهرية وان كانت اولى وفرق بين الاول والاولى فليس كل ما هو اولى بشيء فهو قبله بل قد يكون اولى به اذا كان
لو ابى الشيء وكماله يكون له اكثر من الغيره والجزئيات ليست اول في حقيقة الجوهرية اذ تلك الحقيقة للماهية التي لها ولا يخالف فيها
غيرها ولكن الجواهر الشخصية اولى بالجوهرية لانها اول من جهة الوجود ومن جهة الامر الذي باعتباره كان الجوهر جوهرا وهو الحصول
في الاعيان لا في موضوع ومن جهة الكمال والفضيلة ايضا ومن جهة السبق الى التسمية اما من جهة الوجود فان الجواهر الكلية

والداخل في تقويمه

وحده المركب

كلياتها ان وجدت

تأمل المحصول

لكانت جوهرية الامور عارضة لماهياتها اذ معنى ان الوجود عارض لهذه الماهيات وكانت العوارض محمولة

كالعلم

او معناها

المركب اذ وجود او قبل وجوده

من حيث هي كلية بالفعل فهي اما معقولة بالقياس الى الجزئيات بالفعل او معتبرة لها نسبة اليها او وجودها بان يكون
معقولة بوجه ما على موضوعات فلابد لها من الموضوعات وليس يحتاج الشخص في ان يكون متقوما او موجودا او مهيا على كثرة
الى ان يكون شيء آخر مقول عليه وعلى غيره والا لكان من شرط تقرره وجوده وكل شخص ان يكون معه غيره او كل شخص مستغن
من صاحبه في تقرره وجوده وهو مستغن عن الكلي فان سال سائل ان الكلي كما انه كلي بالقياس الى الجزئي كذلك الجزئي انما
هو جزئي بالقياس الى الكلي وكما ان ماهية الجزئي من حيث هو ماهية لا يتعلق بالكلي بل من حيث هو جزئي كذلك ماهية
الكلي من حيث هي ماهية لا يتعلق بالجزئي بل يتعلق من حيث هي كلي فالجواب عن ذلك انه ليس كلامنا ههنا في الكلي
والجزئي من حيث هما متضايفان بل نعني بالكلي ما هو مقول على كثيرين والشخص والجزئي ما ليس مقولا على كثيرين
بل هو واحد بالعدد كزيد وعمرو من حيث هو جزئي كلية بل من حيث هو شخص مفرد الذي يقابل الكلي غير مقابلة المضاف
وهذا لا يتعلق وجوده بطبيعة الكلي فان قال قائل ان الشخص بعينه كما لا يتعلق وجوده بان يكون الكلي موجودا فالكلي ايضا لا يتعلق
بالشخص بعينه فنقول ولسنا ايضا نعتبر شخصا بعينه بل نقول ان الطبيعة الشخصية على الاطلاق لا تعلق لها في الوجود بوجود
طبيعة الكلية من حيث هي كلية حتى لابد من ان يكون لها شركة واما الطبيعة الكلية فهي متعلقة بشخص ما لا محالة فان قيل
ان طبيعة الانسان اقدم من طبيعة زيد فنقول انا لم ناخذ ماهية الجوهر من حيث هي ماهية بل اخذناها من حيث هي ماهية
كلية ثم حكمنا هذا الحكم فهذا النحو تقدم الوجود فان قيل انكم اخذتم احدهما من حيث هو مضاف واخذتم الآخر من حيث ليس
بمضاف فنقول ليس لاحد ان يحكم علينا فيما ناخذه واي اخذ شئنا ثم يقتضي عليه بحكم الكلية بحكم انما يصدق عليه ذلك الاخذ
بل المآخوذ ذاتي اخذ شئنا اذا حكمنا عليه بما ذهب فيه ان ينازع وبعد ذلك الفايدة في ذلك هي ان المنطق انما ينظر في
هذه الاشياء من حيث هي كلية فاذا قايسها بالخارجات قايسها من حيث هو موجود فيجب ان ياخذ المقيس كليا واحدا
والمقيس اليه من خارج مفردا كما هو في الوجود فهذا النحو واما نحو تقدمه بحسب استقرار الامر الذي هو المعتبر في جوهرية الجوهر
وهو ان الجوهرية هي الماهية التي من شانها اذا وجدت ان لا تحتاج الى موضوع والجواهر الاول قد حصل لها الامر الذي قيس
اليها الماهية والجواهر الكلية لم يحصل لها واما حديث الكمال والفضيلة فقد قال قوم انها اذا كانت موضوعات والصور الغير
والموضوع والاصل افضل فهي افضل فهذا الكلام جزافي فانه غير بين فيه ان الاصل والموضوع يجب ان يكون افضل بل ربما
كان ذو الاصل الذي له الاصل زيادة فضيلة افضل من الاصل والكل ولهذا اما كل شيء افضل من الهيولى ولكن فضيلة هذه

شخصا اى غير مقول على كثيرين

وهذا المعنى لا يتعلق بالكلي ولسنا نعقله زيد وعمرو

الجمال

الشخصيات هي ان القصد في الطبيعة متوجه الى ان يوخذ هذه الاشخاص والافعال والاحوال ثم يجب ان تحصل فاما تحصيلها
ولما واما حديث السبق الى التسمية فلان اول شيء عرف انه موجود لا في موضوع فهو الاشخاص الجزئية وبالحري ان يكون
سابقة للاشياء كلها اذ كانت موضوعات للكليات على سبيل على موضوعات الاعراض على سبيل في فكان كل
شيء وجوده واما ان يكون مقولا عليها او موجودا فيها وهذه الجواهر الكلية فانها وان كانت ثانية فان لها فيما بينها تفاوتا
فالنوع منها اولى بالجوهرية من الجنس وذلك لانه اشد مشاركة للجواهر الاول في ماهيتها لانه يدل عليها والانه من والا لا الجنس
انك اذا سئلت ما زيد وعمرو فقلت انسان كان جوابا اتم من جوابك بانه حيوان فهناك لا يكون قد وفيت الماهية بل
يكون للسائل الى معاودة البحث سبيل فكل ما هو اشد مشاركة للاول فهو اقرب اليه من حيث هو متقدم به وثانيا
فهو اولى بالجوهرية وعلى ان حال الجنس من حيث هو كلي من النوع الذي دونه كحال النوع من الشخص الذي دونه وكما
ان الشخص انما صار متقدما على النوع لانه موضوع للجنس والنوع فكذلك حال النوع من الجنس هو بعد الشخص ايضا
موضوع للاعراض الكلية فهو حد فيه فان الانسان موضوع لاعراض كثيرة مثل الماشي وذي الرجلين والقراب للاسود
فقياس النوع الى الجنس والى ساير الامور بعد الشخصيات كقياس الشخص الى النوع وساير الامور لكن لقائل ان الكلي
الذي اوردتموه في الشك الذي ذكر فيه ان الكلي كما انه متعلق بالجزئي كذلك الجزئي متعلق بالكلي فان قلتم ان الشخص
غير الجزئي المضاف الى الكلي من حيث المعنى فهو حل لا يفيد اذا اورد مثل ذلك الشك في النوع فان النوع ليس كل الشخص
بل انما هو مقول بالقياس الى الجنس فلا يكون النوع نوعا الا بالقياس الى الجنس القلم الآن تعنوا بالنوع السافل الذي
نوعيته بالقياس الى الاشخاص بل يكون كلامكم مخصصا بالمقايسة بين النوع الاخير واجناسه والا تبينا ان المقايسة التي بين نوع
متوسط وجنس اعلى منه فيكون بيانا غير مستوعب ولا موضوعا حيث يكون وضعه اوليا فانكم لا تجعلون نسبة ما هو نوع
متوسط الى ما هو جنس فوقه هذه النسبة فنقول انا انما نظر في الانسان ايضا من حيث هو نوع مقول بالقياس الى
الجنس بل نظرنا الاول كان في المقايسة بين الكلي وما ليس بكلي ويشارك الكلي في الماهية والكلي يقال عليه ونظرنا
الآن انما هو في ان الكلي الذي هو جنس من الكليين المشاركين المتنافين بالعموم والخصوص ما حاله من الكلي المشارك
له الاخص منه الذي ليس بجنس فنجد ذلك الحال والانسان الكلي ليس يحتاج في ان يكون كليا الى ان يكون فوقه شيء
هو نوعه بل الى ان يكون تحته شيء بل الحيوان الكلي يحتاج في ان يكون حيوانا كليا الى ان يكون فوقه جسم كلي ولا ينعكس

اكثر

من حيث هو انواع

ان يقول

وان كان الانسان من حيث هو نوع محتاجا الى الجنس وكذلك الحيوان فلسنا ننظر الآن في طبيعة الانسان والحيوان ولا من حيث هو نوع بل ننظر في طبيعة النوع من حيث هو كلي فقط وليس النظر في طبيعة النوع من حيث هو كلي هو النظر في طبيعة النوع من حيث هو طبيعة النوع او من حيث هو نوع ولقائل ان يقول انكم قد جعلتم الجواهر العقلية متاخرة عن المحسوسات فيجب ان يكون العقل والباري متاخرين عن الاشخاص المحسوسة فنقول في جواب ذلك اولا اما الباري تعالى فيجب ان تعلم مما سلف انه ليس داخلا في جنس الجواهر واما ثانيا فانه وان كان النوع والجنس جواهر عقلية فليست كل العقليات هي انواع واجناس بل في العقليات مفردات قائمة في ذواتها لا يتعلق بموضوع يقال عليه او فيه وهذه المفردات العقلية اولى بالجوهرية من كل شيء اما من المفردات الجسمانية فلان تلك اسباب وجود هذه واما من الكليات العقلية ان كان لها فلانها مفردات على النحو الذي اومانا اليه واما من الكليات الحسية الطبيعية فلانها اولى بالجوهرية مما هو اولى بالجوهرية منها اعني من المفردات الجسمانية واما المقايسة التي تقدمت منا فلم تكن بين المحسوسات وهذه الجواهر العقلية بل بين الشخصيات والكليات وان كان في الجواهر العقلية كثرة شخصية تعمها نوعية ونوعية تعمها جنسية فالمناسبة بينها هذه المناسبة ويشبه ان يكون ذلك موجودا في بعضها دون بعض وكذلك الحال في البسائط التي للمحسوسات ايضا فان الصور الشخصية اقدم من الصور النوعية مثلا هذا الماء وذلك الماء اقدم من الصورة المائية المطلقة واذ قد فرغنا من المقايسات التي تجري بين هذه الجواهر فلنعتبر المقايسات التي تجري بينها عرضا فنقول ان الاشخاص الجزئية وان تفاضلت في امور فانها من حيث هي اشخاص جواهر لا تقدم لبعضها على بعض وكذلك حال نوعياتها اذ كان الاعلم منه فهو اولى بالعلم منه وكذلك ليس الانسان النوعي في استحقاق درجة الجوهرية واستحقاق حمل الجنس عليه اولى من الفرس وان كان باعتبار القياس الى الشرف والفضيلة اولى منه ولا جواهر بعد الجواهر الاولى في الحقيقة الا انواعها واجناسها اما الفصول فانها من جهة تجري مجرى الانواع وقد علمت من هذا ما يعمده ومن جهة اخرى فان الفصول اما ان يعني بها الصورة التي هي كالنطق وهذه غير محمولة على زيد وعمرو وان كانت جواهر ولا مقايسة بينها وبين الانواع والاشخاص في اعتبار العموم والخصوص بل باعتبار البسائط والتركيب وهي جواهر صورية لها فيما بين جزئياتها وكلياتها هذه المقايسة بعينها واذا نسبت الى المركبات من حيث هي بسائطها كانت اقدم تقدم المبدأ على ذي المبدأ وهي بالقياس الى جزئياتها انواع واجناس فهي ايضا انواع الجواهر واجناسها وان كانت بالقياس الى شيء آخر فصولا واما الفصول التي هي فصول منطقية حقيقية كالناطق ~~ذو نطق ثم ليس يكون ذلك الشيء~~

فانه ليس هذا اولى بان يقال عليه طبيعة نوعه من شخص آخر بل ربما كان اولى ببعض الاعراض التي تعرض لجوهريته الشخصية مثلا صح

فان مثله وان كان لا يكون الا جوهرا فان معنى الجوهرية كما علمت غير متضمن فيها بل معنى مثل هذا الفصل ولكن الناطق هو انه شيء صح

~~الجوهر اي لا يخلو من لزوم الجوهرية له وهذا امر تحقيقه كالناطق~~ فان مثله وان كان لا يكون الا جوهرا فان معنى الجوهرية كما علمت غير متضمن فيها بل معنى مثل هذا الفصل ولكن الناطق هو انه شيء ذو نطق ثم ليس يكون ذلك الشيء الا جوهرا اي لا يخلو من لزوم الجوهرية له وهذا امر تحققته فيما سلف لك فيما علمت ان الجواهر هي اشخاص الجواهر وانواعها على النحو الذي قيل والفصول المجردة التي هي الصورة اذا اضيفت الى طبائع الانواع المركبة منها كانت اولى بالجوهرية بسبيل التقدم ولم يكن اولى بالجوهرية بسبيل الكمال واما المنطقية من الفصول فانها متاخرة في الجوهرية من وجه آخر لان الجوهرية لازمة لها لا داخلة في مفهومها اذ قد علمت ان الناطق يجب ان لا يكون يوجد جوهرا او حيوانا والقول بل شيئا ما ذا نطق

فصل [٣] في رسوم الجوهر وخواصه

الجواهر كلها تشترك في خاصية مساوية لها وهي انها موجودة لا في موضوع والفصول المنطقية ايضا اذ كانت جواهر وان كانت الاجناس والانواع اولى بذلك من حيث علمت فانها ايضا موجودة لا في موضوع اذ كانت تعطي شخصياتها اسماءها بحدودها والتي يقال في موضوع فربما واتفقت في الاسم فقط وليس شيء من الجواهر في موضوع ولا شيء مما هو في موضوع فهو جوهر وليست اذا كانت اجزاء الجواهر في الكلات التي هي المركبات وجزئياتها في الكليات يجب من ذلك ان يكون في موضوع فقد علمت ان الوجود في الموضوع بخلاف وجود الاجزاء في الكلات والجزئيات في الكليات فلا يلتفت الى ما يقال من ان الصور والفصول الغير المنطقية انما هي من مقولة الجوهر بحسب اعتبار كونها جزء الجوهر وانها بالقياس الى مواد ما اعراض ومن مقولة الكيف وقد علمت انه لا يقع شيء في مقولتين بالذات وعلمت ان هذا ايضا ليست بالقياس الى مواد ما اعراض وان الكيفية يقال عليها وعلى معنى المقولة باشتراك الاسم لا كقول الجنس فالجواهر الحقيقية والفصول المنطقية تشترك في هذه الخاصية اذ هي ايضا جواهر والفصول المنطقية تشارك الجواهر الثانية في انها مقولة بالقياس الى اشخاص الجواهر قول المقول على موضوع فهذه الخاصية اعني الكون في الموضوع اما بالقياس الى الجوهر المطلق فخاصية مساوية منعكسة واما بالقياس الى الجواهر الحقيقية التي هي الاشخاص والانواع والاجناس فانها اعم وههنا خواص اخرى منها ما هي في المشهور انه خاصة لكل جوهر وليس كذلك بل لبعض الجواهر وهي من الخواص التي تخص المخصوص ولا تعمه وهذه الخاصية هي ان الجواهر مقصود اليه بالاشارة الا بالعرض لانها انما تصير مميزة متكثرة بالجواهر التي لها وكل واحد منها يصير واحدا متعينا المتعين موضوعه فالاشارة الحسية المعينة للموضوع انما تتناول الجواهر ذوات التمييز بالتميز واما الاشارة المشهورة

فان الاشارة هي دلالة حسية او عقلية الى شيء بعينه لا اشترك فيها شيء غيره ولو كان من نوعه والاعراض لا يعرض لها هذه الاشارة صح

بانها عقلية فانها يتناول الاعراض ايضا ولكن اذا تناولتها من حيث معانيها لم يكن الاشارة الى سمينا بالان معانيها معا
للشركة واذا تناولتها وهي بحيث لا تشترك فيها وهذا هو الذي يجب ان يخص باسم الاشارة فلا يمكن العقل ذلك الا وقد
خصصها بموضوعات عقلية متساوية تكثرت بها الاعراض وهي متكثرة بذواتها قبل تكثر تلك الاعراض او متكثرة لاسباب تكثرها
قبل تكثر تلك الاعراض بكونها اليها نسبة ما هي متكثرة على ما ستعلم في موضعه فيكون الاشارة العقلية بهذا المعنى لا يتناول
ايضا الاعراض العقلية ان كانت موجودة تناولا بالقصد الاول فالمقصود اليه بالاشارة المذكورة حتى تكون الى الجواهر
الحسية فقط او يحمل اسم هذا يشتمل على الاشارتين وان لم يكن ذلك بالتواطؤ فان كثيرا من الرسوم والحدود والمذكور
لهذه الاشياء سبيلها هذا السبيل لكن هذه خاصية الجواهر الاولى دون الثانية فانه لا اشارة الى الكليات اذ لا تعين
فيها ولا تظن انك اذا اشرت الى زيد فقد اشرت الى الانسان ففرق بين زيد والانسان وان كان الانسان محمولا على
زيد فقط وكان كل انسان زيدا ثم الانسان وسائر الكليات لا تدل على مشار اليه بل على اي واحد اتفق من المشار اليه
فلنشاء من الجواهر الثانية ما يعطيها مع ذلك اسم مقربها كالجوهر الذي هو جنس الاجناس الان يحمل الا انه ليس
بالقياس الى المشارك في الجنس بل بالقياس الى الوجود فهذه والجواهر الثانية اذا افادت اسمه افادتها اسمه ذاتية وهو افراز
جملة بالذات غير معتبر انها تحت عام يعمها وليست تلك الاشياء بالفصل فان افرازه بالفصل افراز تحت الجنس وهذا
الطريق من الافراز لا يقال على النوع الا بالعرض من وجه ما كما قد علمت اعني بقولي بالعرض ما لا يكون للشيء له اولا بل بسبب
غيره ولست اعني بقولي بالعرض ان طبيعته لا تفرز بالحقيقة بل الانسانية تفرز لان فيها مفرزا هو الاول فيه فالجواهر الكلية
تدل على اي من وجهين احدهما انها لا تدل على هذا المشار اليه بعينه بل على اي واحد كان والثاني انها تفرز افرازا جوهريا
فهذه والخاصية المنسوبة الى الاشارة خاصية للجوهر على سبيل انها لا يوجد في غير الجوهر وان كان لا توجد لجميع الجواهر
فيكون وجه تخصيصها الجوهر بان يقال ان الجوهر من المقولات هي المقولة التي توجد في الامور التي تشتمل عليها هذه الشرط
كما يقال الكعبة خاصية لمكة لا على ان جميع اجزائها الكعبة بل على ان بعض اجزائها الكعبة ولا كذلك المدينة وللجوهر خاصية
تعم جميع انواعه لكن ليست خاصية للجوهر بالقياس الى كل عرض بل بالقياس الى بعض الاعراض وهو انه لا ضد له اذ
كان لا موضوع له والضد الذي الكلام فيه ها هنا فهو امر مشارك لما هو ضده من الموضوع وهما ذاتان يتعاقبان عليه و
يستحيل اجتماعهما فيه واما ان عني بالضد كل مشارك في محل كان مادة او موضوعا كان القول في هذا الباب قولا آخر

ولم يبعد ان يكون للجواهر الصورية ضد وليس على المنطقي ان يحاول ابانة هذه الاشياء بالتحقيق ظن اوضحها وسعه بل اكثر ما يحتمله
هو ان يعرف ذلك بالاستقراء او يحكم ماخوذا من المشهورات وان يزال عنه شكوك تعرض له من امثلة استقرائية فقد ان كان
في صدره او القي اليه المتشكك كاذب وان كان هذا والها لا يوجب اعتقاده ان هذا صادق والاستقراء يبين انه لا ضد للانسان
والفرس واما الجسم الحار والجسم البارد فليسا يتضادان بذاتيهما بل بالعرض اذ التضاد انما فيهما الحرارة والبرودة وهذه
يشاركها فيها مقولات اخرى فانه لا ضد ايضا للكمية فان تشكك متشكك واورد الصغير والكبير مناقضة لهذا الراي فالى ان
يحل ذلك ويبطل فعليه ان يتامل ليعلم ان الاربعة والثلثة والخمسة ليس لها اضداد اذ ليس شيء من العدد اولى بان
يجعل في غاية المخالفة لها فيكون ضدا لها وهناك ما هو ابعد واشد مخالفة منه فاذا علمت ان لا ضد للثلثة ولا للاربعة
بهذا القدر من البيان وجد للجوهر مشاركا في انه لا ضد له وهو انواع ذكرناها من الكمية وان كان مثلا من الكمية ما له ضد وهو
الكثرة والقلة ان كانتا كميتين وكانتا متضادتين واذا الغرض يرتفع مع تسليم وجود التضاد في الكبير والصغير والكثرة والقلة
فلا فائدة ههنا في الاشتغال ببيان ان الكثرة والقلة والكبير والصغير ليست كميات ولا متضادات ايضا ثم الكمية وان
شاركت الجوهر في هذه فان انواعا من المقولات الاخرى لا يشاركه فان اكثر الكيفيات لها اضداد وان كان بعضها ايضا
لا ضد له وتتبع هذه الخاصة خاصة اخرى وهي ان الجوهر ايضا لا يقبل الاشد والاضعف فان المشتد يشتد من حالة هي ضد الحالة
التي يشتد اليها فلا يزال يخرج يسيرا يسيرا من حالة الضعف متوجها الى حالة القوة او من حالة متوجها الى حالة الضعف الحالتان
متقابلتان متضادتان لا يجتمعان فان كانتا اوضاعا كان الاشتداد والضعف في الاعراض وهذا انما يكون ان كانتا جوهرين
كان في الجواهر ايضا تضاد وقد منع ذلك واذا وضعت الخاصة المخصصة التي قبل هذه وضعا مطلقا صارت هذه والتي بعدها موضوعة
ايضا فان الاشتداد والتنقص يتفق مع اشعار التضاد ثم الضرب من التضاد الذي لم يشتد في دفعه على الجوهر فذلك كالاكثر
المصير من بعضها الى بعض على سبيل الاشتداد والتنقص فليس كل الاضداد يكون الانتقال من بعضها الى بعض على هذا السبيل
بل ربما كانت دفعة بل رفع قبول التضاد برفع التنقص والاشتداد وضعه لا يوجبه ولا يضعه وقد ظن ظان ان الاشتداد
والتنقص قد يكون لا فيما بين الاضداد ومثال ذلك ان الصحة لا يضاد الحسن ولا ضد وربما كان حسن اكثر من صحة ولا ينبغي
ان يلتفت الى ذلك فان الذي ذهب اليه هذا الظان هو نوع من اعتبار الزيادة والنقصان غير الذي ذهبنا اليه ههنا
ولكن الجوهر لا يقبل الاشتداد والتنقص على سبيل الحركة كذلك لا يكون منه ما هو اشد وما هو اضعف ولست اعني بالمقايسة

التي تجري بالاولى والاحرى مجريها فان الجواهر قد قيل ان بعضها اولى بالجوهرية من وجه ولكن ليس بحسب المقايسة التي تحته من طبيعة واحدة وحده واحد فليس شيء من اشخاص الناس في انه شخص انسان باشد من شخص فرس في انه شخص فرس كما يتوهم ان بياضا في بياضيته اشد من سواد وحرارة في حرارتيتها اشد من برودة في برودتها وكذلك حال الانواع التي في درجة فانها ليس بعضها اشد في بابه من الآخر اذ قد ضنا ان الاجناس انما يحمل عليها بالسوية ومع ذلك فان الجواهر الاولى وان كانت اولى بالجوهرية من الثواني فليست اشد في الجوهرية والاولى غير الاشد فان الاولى يتعلق بوجود الجوهرية والاشد يتعلق بماهية الجوهرية والكم ايضا يشارك الجوهر في هذا كما نبين بعد وقد يعتقد في ظاهر الامر ان اخص الخواص بالجوهر ان ماهيته اذا تشخصت وضعت للاضداد وكان الجوهر الواحد منه بعينه لا الكلي منه فقد يقبل الاضداد وتغيره في نفسه اما الجوهر الكلي فلا يقبل الاضداد لان الكلي يشتمل على كل شخص ولا يصدق ان كل شخص اسود وان كل شخص ابيض فان ظن ان العرض الكلي يقبل الضدين ايضا كاللون يكون سوادا او بياضا فليبطل ظنه بانه ليس اللون الذي هو الاسود قابلا للون الابيض بان ينسلخ السواد من اللون ويغشاه البياض بل انما يقال في اللون المطلق انه يقبل الضدين بمعنى بعض وبعض او بان يفرز الطبيعة اللونية مجردة في الوهم فيقبل في الوهم اي الفصلين شئت وليس كلامنا في مثل ذلك بل كلامنا في القبول الذي في الوجود وفي القبول الذي يكون لقابل واحد ولو كان اللون الكلي يقبلهما لكان كل لون سوادا وكل لون بياضا ولو كان طبيعة اللون المجردة يقبل ذلك لكانت سوادا او بياضا بل مسودة ومبيضة فلم يكن لون ما سوادا ولون ما بياضا ولكان على التعاقب لا معا وهذه الخاصية لا تعم كل جوهر مقابل للاضداد فان الجواهر العقلية البسيطة قد لا تتغير البتة فتقبل الاضداد بل انما يقبلها الجواهر المتغيرة والجواهر الجسمانية المركبة من هيولى وصورة ولا كل هذه المركبات الجسمانية فان كثيرا من الاجسام السماوية لا يقبل الاضداد وانما يقبل ذلك بعض الجواهر الجسمانية وهذه الخاصة تساوي ذلك البعض وهي خاصة للجزئيات وذلك البعض فقط بل الجميع كليا تها ايضا يحمل عليها ان الواحد منه بالعدد يقبل كذا وكذا وانه وان لم يقبل ذلك كلية فان كلية موصوفة بان الواحد منها بالعدد يقبل كثر الاشخاص فان الواحد منها يقبل فان قال قائل انك ان جعلت هذه الخاصية بحيث يصح للكليات لم يصح للجزئيات فان زيد اليس يقال عليه ان الواحد منه بالعدد يقبل المتضادات فالجواب ان هذا حق صحيح وان هذه الخاصة في النظر الاول للطبيعة الجوهر الجسماني المذكور منظورا الى ما يعتبها فمنها كلي ومنها جزئي ويلحق هذه الخاصية الكلي بسبب انها يلحق الطبيعة ويلحق المقول الجوهر على الوجه الذي قيل في بعض الخواص التي تخص الاولى موضوعات الحدود ولكن قد يظن ان بعض الاعراض ايضا

هذه السبيل وذلك لان القول قد يكون صادقا وقد يكون كاذبا والظن قد يكون صادقا ثم يصير كاذبا والسطح يكون ابيض ثم يسود وكشف هذه الشبهة اما في القول فان القول لا يعني بعينه الصدق والكذب فالواحد منه بالعدد ليس قابلا للصدق والكذب واما الظن فانه متى يكون موضعا لهذه الشبهة فالجواب المشهور عن هذه الشبهة عام في القول والظن وهو ان القول والظن لم يتغير من حاله شيء لكن التغير من حال الى حال انما عرض للامر المحدث عنه او المظنون فيه فكانت الاضداد متعاقبة على ذلك الامر دون القول والظن قد يكون صادقا ثم يصير كاذبا والسطح يكون ابيض ثم يسود وكشف هذه الشبهة اما في القول لا يعني بعينه للصدق والكذب فالواحد منه بالعدد ليس قابلا للصدق والكذب واما الظن فانه متى يكون موضعا لهذه الشبهة فالجواب المشهور عن هذه الشبهة عامة في القول والظن وهو ان القول والظن لم يتغير من حاله شيء لكن التغير من حال الى حال انما عرض للامر المحدث عنه او المظنون فكانت الاضداد متعاقبة على ذلك الامر دون القول والظن لكن هذا الجواب على هذا الوجه غير سديد فانه ليس اذا كان الامر يستحيل يجب ان يكون الظن لا يستحيل فان الامر يستحيل استحالة توجب في الظن استحالة وذلك ان الامر يستحيل في انه كان موجودا وكان الظن فيه صادقا انه موجود فاذا صار معدوما وبقي الظن بوجوده فان الظن ايضا يستحيل في حين كان يكذب وذلك الظن الباقي فيه بعد ان كان صادقا فهذا الحكم انما يثبت للامر استحالة في وجوده وعدمه فقط وكلامنا في استحالة الصدق والكذب ومعلوم ان يكون الظن صادقا فالمعنى في الظن وان كان اضافيا فان المعنى قد زال لا عن الامر وحده بل عن الظن فان هذا الوصف وهو انه صادق اي مطابق للموجود وكان المطابق للامر وقد زال فانما زال عما كان فيه وليس كل وصف يتغير على الشيء يجب ان يكون متغيرا ثابتا بل المضاف ايضا من جملة الاوصاف التي تلحق الاشياء كما قلنا بتغير ذلك بدونه ولا مانع ان يكون تغيرا مر هو بسبب تغير امر آخر كما في قول الشمس عنه نهارا فان ذلك بسبب تغير حال السوار والارض وكل واحد تغير في نفسه وليس اذا كان الامر قد استحال يجب ان لا يكون الظن قد استحال باستحالة اخرى تابعة لاستحالة الامر لكن اذا قيل ان الجواهر يقبل الاضداد فان يستحيل في النفسانية معان مضافة واستحالة اولية اي استحالة ليست تتبع استحالة شيء آخر على سبيل المضاف فقط لم يوجد الظن هذه الصفة والحلت الشبهة واما السطح فانه ايضا ليس يستحيل تغيره في نفسه بل بان الموضوع تغير به فان استقصينا وعنينا بقولنا تغيره في نفسه انه يكون مستقلا بذاته وحده في ان يكون موضوعا للاضداد وتغيره بها بنفسها لا يحتاج في ذلك الى ما يقيمه ويعرضه لذلك التغير خرج السطح والظن والقول عن ان يشاركه بوجه من الوجوه واما المناقشة في ان الاعراض بانفسها لا تحمل الاعراض وانها

لو زال عنها العوارض بقيت اعراض اضافية وقارة والا هو عرضا اتفاقا يكون ذلك الجوهر متوسطها فذلك امر لا يرى المنصف
ان يركبه وهذه وان كان الجوهر سببا لوجود العرض فليس يجب ان يكون ذلك بانقسامه ان يكون امور تعرض للعرض وتلزمه وتلحقه
اولا
لو قام تحقق الجوهر متوسطة وان كان الملحوق موجودا معه في الجوهر ومحتاجا معه اليه كما ليس يمتنع ان يكون له انواع اضداد
اجناس ان يقال عليه واما تحقيق ذلك فستجده في العلوم فلنقنع الآن مساعدين على ان العرض لا تقبل بنفسه ذاته وتتغير
نفسه شيئا من الاضداد بل انما ان تتغير في امر مضاف ليس تغيرا في نفسه اي في هيئة قارة في ذاته او تتغير بتغير ما هو فيه
ولاجله وبالجملة فان العرض ليس له تغير يختص بنفسه بل انما له تغير مضاف وتغير تابع

فصل في ابتداء القول في الكمية

وقد جرت العادة بان يذكر الكمية عقيب الفراغ من القول في الجوهر لمعان داعية اليها منها ما ذكر مشاركات تقعت في الجواهر
بين الجوهر والكمية اوجبت الى ذكر الكمية في الجوهر دون الكيفية والمضاف واما ستة الاخر فانها تابعة لهذه الاربع كما ستعلم بعد
ومنها ان الكمية اعم وجودا من الكيفية واسع وجودا من المضاف انما اعم وجودا من الكيفية فلان العدد من الكمية وليس
مقصورا في وجوده على الامور المقارنة للحركة والمادة دون المفارقة التي لا تقبل كيفية ولا شيئا غريبا من جوهرها واما انه اوسع
وجودا من المضاف فلان المضاف غير متقرر في ذات موضوعه تقرر الكمية وايضا فان الكمية المتصلة توجد في جميع الاجسام
الطبيعية من غير اختلاف والكيفيات فيها والكمية اذا شاركت الكيفية في الجواهر فانها تلزم اول جوهر منها وهو الجسم والكيفيات
تلزم الجواهر النوعية السافلة او المتوسطة بعد الجسمية وقد يمكن ان يقال في هذا اشياء اخرى وان نطلب للكيفية خواص
يفضل بها الكمية لكنا لا نؤثر ان نشتغل بامثال هذه المباحث اشتغالا دون الوسط واول ما يجب ان يبحث عنه من حال
الكمية ان امكن وكان هذا البحث يتمه هو انها جوهر او عرض فان كانت الكمية هي الجسمية التي يقارن المادة فيتقوم الجسم
جسما فبالحري ان يكون صورة مقومة للجواهر والصورة جوهر فالكمية اذن جوهر فنقول ان تحقيق هذه الاشياء مما لا يكفيه
المنطق بل يجب ان يأخذ المنطق ما نقوله اخذا او يكون بيانه له في صناعة اخرى فنقول يجب ان يعلم ان كل جسم فهو متناه و
لكن حد الجسم من حيث هو جسم غير حد المتناهي من حيث هو متناه والتناهي يلزم كل جسم بعد ما يتقوم بحد الجسمية جسما ولذلك
قد يعقل الجسم جسما ولا يعقل تناهيه ما لم يوضح ببرهان ايضاح العوارض المطلوبة للموضوعات بالبراهين المبينة اياها فانه
ليس داخلا في ماهية الجسم فالسطح ليس بجزء من حد الجسم ومع ذلك فانه وان كان كل جسم متناهيا فان الابعاد ليس يجب
حصولها في الجسم بالفعل فان الكرة من حيث هي كرة جسم وليس يحيط بها الا نهاية واحدة وليس يفرض فيها ابعاد بالفعل

مختلف م

بل

فيكون الجسم انما هو جسم لانه في طباعه بحيث يمكن ان يفرض فيه ثلاثة ابعاد على الاطلاق متقاطعة على حد واحد تشترك تقاطعها
على قوائم وهذه هي صورة الجسمية فالصورة التي يمكنك ان تفرض فيه بعدا ثم بعدا آخر تقاطعه على قائمة ثم ثالثا يقاطع الاولين
على التقاطع الاول على قوائم فهو الجسم ثم اذا اختلف الجسمان بان احدهما يقبل الابعاد او اثنين منها او ثلاثتها اكبر او اصغر
من الابعاد التي في الجسم الاخر فانه لا يخالفه في انه يقبل ثلاثة ابعاد على الاطلاق البتة ويخالفه فيما يقبل من الابعاد على
ما ذكر فهو من حيث يقبل ثلاثة ابعاد هو جسم على الاطلاق ومن حيث يقبل ثلاثة ابعاد بعينها او هي ثلاثة موجودة فيه بالفعل
ان امكن فهو بحيث يقدر وذلك له من حيث له ابعاد يقدر سواء كان التقدير لا بعينه البتة ان امكن او بعينه وصورة الجسمية
التي هي صورته الجوهرية التي لا تزيد فيها جسم على جسم فهي جملة القسم الاول وهي صورة بل هي جوهر وليست عرضا
والمتعين والمعرض للتقدير في الابعاد الثلاثة بقدر محدود فهو العرض الذي هو من باب الكم والجسم الواحد قد يوجد
بحيث يعرض له ان يختلف بحسب الكمية ولا يختلف بحسب الصورة فان الشمعة اي شكل شكلتها به يحفظ عليها ان يكون
بحيث يصح فرض ابعاد ثلاثة مطلقة فيها على الصورة المذكورة ولا يختلف مع كل شكل يتحدد ويتعين فيها من الابعاد
طولا وعرضا وعمقا بالفعل او بالقوة واذا حدث ذلك الشكل فانه اذا شكلت الشمعة بشكل كرة كانت معرضة لفرض ابعاد محدودة
هي غير المحدودات المعينة التي يقبلها اذا كان شكلها مكعبا وذلك كميته والاولى قد يحفظ جوهرها وهويتها عند التخلخل يكون
قد ثبت له جوهريته النوعية فضلا عن الجسمية الجنسية وتغير مقداره الجسمي وليس لقائل ان يقول ان الجسم الكري اذا كعب
فان ابعاده لم تتغير او هو مساو لما كان اولا في المساحة وذلك انك ستعلم ان المساوي يقال لما هو مساو بالفعل ويقال
لما هو مساو بالقوة وان امثال هذه الاشكال لا مساوات لها بالحقيقة بل بمعنى ما يقال فيها من ذلك انها في قوة المساوي
والذي بالقوة ليس هو موجود بعد والجسمية بالمعنى الاول لا يلحقها شيء البتة فان المقدر يجب ان يكون مساويا للمقدر
او مخالفا له اصغر منه والمساوي للمقدر بالمساواة ما يخالف المقدر والاصغر يكون مخالفا لما يقدره فما يقدر لا يكون غير
مخالف للجميع بالمجانس مقداره بل لا بد من ان يكون مخالفا للبعض بالمجانس مقداره وكذلك ما يقدر فلا يتقرر في هذا
المعنى الذي لا يخالف به جسم جسما ان يكون مقدرا فاذن انما يقع تقدير الاجسام بذلك المعنى الآخر فذلك هو الكمية وان
كل ما يقع فيه المساوات والتفاوت والتقدير غير المعنى الذي يصير الجسم جسما فليست الصورة الجسمية هي الجسمية التي هي
الكمية بل الجسمية التي هي الكمية هي عرض جسمية بمعنى آخر وهي العرض الذي اشرنا اليه وان كانت قريبة من الصورة الجسمية

من نسخة م
فالشيء الكري

او غير محدود م

وذلك فيها ايضا مختلف م

او مقدار له م

ومقدارها، وكذلك ايضا تستعد شيئا شبه الكيفية وليست بكيفية والسطح ايضا له صورة غير الكمية التي فيه وتلك الصورة هي بحيث
يصح فيه فرض بعدين على الصفة المذكورة وذلك لا لاجل انه نهاية شيء ما يصح في ذلك الشيء فرض ثلثة ابعاد فلذلك هذه الصورة
ليست تخرجه عن العرضية والحاجة الى الموضوع واما كميته فنظير كمية الجسم وهي كمية ثانية فيه لا يتبدل لا كما في الجسم ثم في هذا
الموضع مباحث عميقة سيقال عليها في اللواحق وليس اذا كان للسطح صورة يلزمها ويقومها الكمية يجب ان يكون السطح
جوهرا انما قلنا ان كل صورة لنوع من الانواع يلزمه عرض فهو جوهر بل ذلك في صورة الجسم وحده فيكون الجسمية التي من باب
الكمية تلزم الجسمية التي هي صورة ضرورة لما يلزم الجسم من التحدد ويكون صورة الجسم اذا جردت بكميتها او جردت منها الكمية
ماخوذة في الذهن تسمى المجرد جسما تعليميا واعلم انه قد يشكل في امر العدد ايضا انه عرض او ليس بعرض فيجب ان يعلم ان
الوحدة في الامور ذوات الوحدة عرض خارج عن ماهياتها وان مجموع الاعراض عرض فهذا القدر ينبه به ان يعلم على الحق في
هذه المباحث واما تحقيق هذه الاشياء ففي صناعة اخرى فنقول الآن ان الكم منه متصل ومنه منفصل ومن جهة اخرى ان الكم
منه ما لاجزائه وضع ومنه ما ليس لاجزائه وضع فيكون الكمية تنقسم قسمين متداخلين لكن المتصل اسم مشترك قد يعرض له ان
يوقع كثيرا على ان مفهومه معنى واحد فيقع منه غلط في معاني المتصل فمنه ما هو فصل الكم او الكمية ومنه ما هو عرض يلحق الاعظام
من حيث هي اعظام ومنها ما هو عرض يلحقها من حيث هي طبيعية فاما الذي هو الفصل فمن خاصيته انه يقال على المقدار
الواحد في نفسه ولا يحوج الى قياسه مقدار غيره وذلك لان حده انه الذي يمكن ان يفرض له اجزاء يجمع بينها حد كالنقطة او الخط
للآخر فيقال لهذا الكل انه متصل وليس الشرط فيه ان يكون هناك قطع وحد بالفعل بل الشرط فيه ان يكون هناك امكان هذا
التوهم وهذا الغرض فهذا المعنى هو معنى المتصل الذي ينقسم اليه الكم والى المنفصل ويعم معنى المتصل الآخرين انما يقالان بالقياس
الى غيرهما فيكون المتصل في نفسه بل المتصل بغيره فيقال متصل لما يوجد فيه طرف ونهاية واحدة بالفعل هي بعينها طرف لما يقال
انه متصل به حتى لو كانتا نهايتين اثنتين لكان مكان الاتصال مماسة مثل الخط الذي يتصل بخط على زاوية تحد بالنقطة واحدة
بالفعل هي طرف لما قيل انه متصل به حتى لو كانتا نهايتين اثنتين لكان مكان الاتصال مماسة مثل الخط الذي يتصل بخط على زاوية
تحد بالنقطة واحدة بالفعل هي طرف لهما جميعا والجسم اذا صار له جزآن لعرضين تميزا فيه فمن البين ان كل واحد من العرضين يحصل
فيها الآخر كسواد وبياض وكل واحد منها اختص بموضوع هو الذي جعله غير الآخر فان الاشياء المتفقة في الطبيعة انما تتكثر
بالعدد فيكون ما يختص بانبثاث البياض فيه متناهيا وما يختص بانبثاث السواد فيه متناهيا فكل ذلك بالفعل ليست النهايتان

اشياء
نزل
ان يفرض فيه بعدان

حد مشترك هو نهاية لجزئين منها وباعتبار آخر هو نهاية لاحدهما اعني لما يجعله التخيل او الاشارة اقرب منك م

فيها لا المتصل م

الآخر فهناك لا فرض اثنتين بل هناك نهاية واحدة فهذا الاتصال قد يكون ذلك للكميات وهي كميات ثم يلحقها الا لواحق الكميات
مثل هيئة الوضع الذي يحفظ الزاوية مثل مماسة يعرض بدل السواد او فيا قد متشكلا به اتفاقا والا مماسة يعرض فيه بدل البياض
حتى لا يكون ماخوذا مع عرض طبيعي متميز لاجل ذلك جزآن من السطح او الجسم بل هذا الاتصال مع هو الاجتماع الذي
هو لو لم يكن النهايات فيه واحدة في الموضوع اثنتين في الاضافة بل كانتا اثنتين في الموضوع ايضا لكان بدل هذا الاتصال
اجتماع هو المماسة واما الاتصال الثالث فهو ان يكون المتصل به ملازما للمتصل في حركته التي يزول بها الطرف الذي يليه عن موضعه
الذي تلاقي نهايته فيه وهذا الاتصال لا يمتنع ان يكون فيه مماسة اذ او جدت ملازمة عند الحركة بلا صق او مشابكة فان
الجسم اذا كان حاله عند جسم آخر انه اذا حرك ونقل من موضعه نقلا ينتقل طرفه الطرف الذي يليه من الآخر حتى يصير الآخر معه
من حيث صار قيل له انه متصل به والاتصال الحقيقي بحسب هذا الموضع هو الاول وان كان انما نقل اسمه من الاتصال
الذي على سبيل الاضافة اذ كان يتوهم له اجزاء فيما بينها الاتصال الاضافي وكثيرا ما ينقل اسم المعنى من اسم شيء آخر
فيصير بحسب صناعة ما احق بذلك الاسم فمن الكمية ما هو متصل ومنه ما ليس بمتصل فالجسم الذي من باب الكمية من المتصل
وكيف لا ويجد هذا الجسم بحيث يمكن ان يفرض من اجزائه حد مشترك وهو السطح فتحد اجزاؤه بمشترك كالسطح واحد يلتقي عليه
وقد تحد بصير ذلك السطح بالخط والخط بالنقطة والزمان ايضا فانا نجد شيئا هو حد مشترك يتصل به ماضيه ومستقبله وهو الآن وهذا
الجسم المحسوس ليس يتجزى الا من حيث فيه بعد فينقسم ذلك البعد الى ما ينقسم اليه فالجزء له من حيث هو ذو ذلك المقدار
لا من حيث هو جسم على الاطلاق او جسم جوهري فان الجزء له من حيث تفاوت وتساوي لا من حيث تقبل تفاوته
ومساواته على ما علمت فاذن التجزية انما عرضت بالضرب الاول للجسم من حيث هو ذو كم لا من حيث صورته فان
قال قائل ان التجزية لا يكون الا بسبب الكمية فهو شك يحل في العلم الطبيعي ويجب ان يسلم ههنا ان التجزية يعرض للمقدار بما هو مقدار
وان كان فيه للمادة مشاركة وفي العلوم يتبين ان حصة المادة في ذلك ما هي والامر الذي للكم بالذات من ذلك ما هو فان
هذا لا يجب ان نشتغل به في علم المنطقيين بل نعلم ان التجزية التي معها حركة وافتراق في المكان غير التجزية التي انما فيها تعيين
الجزء فقط فهذا الكلام كله اشارة مثالية الى الكم المتصل واما الكم المنفصل فانه كالسبعة الى ثلثة واربعة لم تجد بينها طرفا مشتركا
فانه لا طرف للاعداد الا الوحدة ولا يوجد وحدة مشتركة بين الجزء الذي هو الثلثة والجزء الذي هو الاربعة ولو وجدت وكانت
من وحدتها لكانت الوحدات ستة وانتقض عدد السبعة وان كانت خارجة عنهما كان ترتيب السبعة من ثمان وحدات فتنقل الى ان

شيء من شانه قبول التجزية والقبول والاستعداد انما يكون في المادة فيكون الاستعداد للتجزية بسبب المادة لا بسبب م

التي لا يوجد لاجزائها حد مشترك فانك اذا جزأت السبعة م

ان الكم المتصل لا يخلو اما ان يكون قار الذات فيما هو كم له واما ان يكون ذاته غير قارة فيه بل هي في التجدد ولنضع ان كل متصل
بذاته على سبيل التجدد فانه هيئة حركة هي لا محالة حال جسم وان ذلك هو الزمان وبيانه في العلم الطبيعي واما الكم المتصل
القار فيسمى عظما ومقدارا ولا يخلو اما ان يكون امتدادا وبعدا واحدا فيحتمل تجزئة واحدة لا يعارضها تجزئة قاطعة عليها وهذا
هو الخط واما ان يكون محتملا للتجزئة في جهة ثم يمكن ان يعارضها تجزئة اخرى قائمة على تلك حتى يمكن فيها فرض بعدين متقاطعين
على قوائم ولا يمكن غير ذلك وهذا هو السطح واما ان يكون المقدار الذي يحتمل التجزئة يحتمل ذلك في ثلث جهات وهذا هو الجسم الذي
من باب الكم فيسمى جسما من حيث هو بهذه الصفة وقد يسمى عمقا وسمكا وثخنا اما ثخنا فلانه حشو ما بين السطوح واما عمقا فلانه
ثخن نازل اي معتبر من فوق الى اسفل واما سمكا فلانه ثخن صاعد اي معتبر من اسفل الى فوق وربما وقع اسم العمق وكذا
فامر لم احصل له فائدة وذلك لانهم يقولون ان المكان نهاية جسم محيط حاصر للجسم المحاط فهي بالقياس الى الجسم المحاط
مكان فالمكان نهاية بالقياس الى الجسم المحيط فهو حاو وبالقياس الى الجسم المحاط وسطح في جوهره وذاته فنقول اولا
ان كل شيء ذي جنس فان جنسه هو ما يقوم به جوهره فان كان المكان كما لانه مجموع هذه اي لانه مجموع هذه لانه سطح هو نهاية
وحاو فلا يخ اما ان يكون لكونه نهاية او حاويا مدخل في تقصيره كما او لا يكون فان كان له في ذلك مدخل يجب ان يكون
للمكان من حيث هو كم الكم الذي يفيده والمعنيان خصوصية قبول ابعاد وقسمة غير الذي يفيده السطح بما هو سطح وليس
كذلك وان لم يكن لكونه نهاية وحاويا مدخل في كونه كما فهذه الجملة انما هي من الكم بسبب ان هو معها او جزء منها او
هو السطح من الكم فيكون الكم بالحقيقة هو السطح ويكون عرض لذلك الشيء الذي في نفسه كم ان حوى ويكون ليس كم
في جوهره شيئا غير السطح ويكون من جملة ما قد فرغ من ذكره والقد بدء فلا يكون نوعا خارجا منه وايضا لانه ان كان المكان
كما لانه نهاية او لانه حاو فيكون الشيء من حيث هو مضاف هو من الكم ثم يجب ان يكون الكمية التي للنهاية من حيث هي نهاية
والمحاوي من حيث هو حاو كمية يكون غير سطحية والا يكون فيبقى ان المكان كمية سطحية وان المكان اما نوع من السطح
تحته لا نوع من الكم في مرتبة السطح معه ومعه نوع تحت الكم واما سطح ماخوذ بحال فيجب ايضا ان يكون الجسم الماخوذ بحال
مخصوص مما يعد نوعا سادسا ثم يجب ان يكون الجسم من حيث هو متمكن نوعا زائدا على ما ذكر ان كان ولابد نوعا
للجسم المطلق اذا اعتبرت الانواع القريبة من الشيء فمن الواجب علينا اذا عددنا انواع الاجناس ان لا نعد انواع
انواعها معها ولا نعد انواعا من حيث يعرض لها خواص اخص منها يقسمها فالكمية المتصلة هذه واما المنفصلة فلا يجوز

ان يكون غير العدد فان المنفصل قوامه من متفرقات والمتفرقات من مفردات والمفردات آحاد والآحاد انما تفس المعنى
الذي لا ينقسم من حيث هو لا ينقسم او شيء فيه الوحدة وله وجود آخر حامل للوحدة فالوحدات هي التي لذاتها يجتمع منها
شيء ذو كم منفصل لذاته يكون عدده مبلغ تلك الوحدات واما الامور التي فيها تلك الوحدات فجملتها هي حاملة للعدد
هو لذاته كم منفصل ثم لا يوجد فيها معنى كمية منفصلة غير معنى اجتماع تلك الآحاد ولا يوجد لها اعداد خارج من اعداد من حيث
هي معدودة لا لها جواز مساواة ولا مساواة يتعلقان بالانفصال في معنى غير معنى العدد والذي يقع لها فلا يجوز ان
يكون فيها بقدر او جواز مساواة ولا مساواة بحيث لا يلتفت في اعتباره الى العدد بل انما يلتفت في اعتباره
الى معنى غير ذلك من المعاني التي يكون في الشيء مما هو غير العدد ومثل ان يكون صوتا او حركة او جسما فان الكمي في شيء من
الاشياء ان يكون فيه تقدير واعتبار مساواة وغير مساواة لا يتناول اتصاله ومع ذلك فلا يتناول انفصاله العددي
بل ما نفذ الامر من الانفصال الكمي ان يكون غير العدد وكمية منفصلة لكنك لا تجد شيئا من الاشياء ينسب الى احتمال تقدير
وجواز مساواة او غير مساواة الا وقد اعتبر اتصاله او مقداره او لا عبرة والاشياء ان لم يلتفت الى عدده ولم يكن لها اتصال
يقدر به لم تجد لها تقديرا وكمية منفصلة لاسيما وغيرهم يقول ان للمقطع المقصور الى المقطع الممدود نسبة عدد الى عدد وهذا
تصريح بانه تجد لاجل العدد وحاله في ذلك حال التي في الجماعة فالعجب انه لم يشكل هذا في اجسام تجمع من غير اتصال فيقدرها
واحد ويكون لها جزو اي من حيث هي منفصلة ولا في ازمنة متفرقة ولا في حركات الايقاعات ولا في عدد كيفيات يكون
في النقوش والصور وانما اشكل هذا واشتبه على قوم في امر القول المسموع فانهم قالوا انه من الكم المنفصل بالذات بجزئيا
ثم لبعضهم جعل السبب فيه انه يقدر بمقاطعه فيكون مقاطعه اجزاءه ولها منه تقدير فيكون المقاطع بقدر الجملة بسبب انها
فيكون هو لا انها يقدره ان القول جده اقسام ما منه بمقاديرها فيكون بالحقيقة انما يجعلون القول كما بعدد زمانه فيكون
القول على طريقتهم كما للامرين من الكم تجاوزنا له لا لذاته وقوم يتحاشون من ذلك فيحتالون بكون له وجها آخر فيقولون ان
الصوت يعظم ويصغر بسبب حال القارع والمقروع ولا يكون ذلك العظم معتبرا بالزمان فهو اذن من باب آخر فهو لا يليسوا
انما يجعلون القول وهو المركب من المقاطع وحده كما منفصلا بل يجعلون نفس الصوت كما ثم لا ينفعهم هذا الاحتيال فيكان
بسبيله فان الجهة التي بها ولو ان يكون بها الصوت كما ان كان بها كما هي جهة يوجب فيه الكمية المتصلة وهو لا انما احوجوا
الى ان يثبتوا الكمية منفصلة على ان عظم الصوت وصغره هو ثقله وخفته او جهارته وخفائه وهي كيفيات بالحقيقة كما نعلم ذلك

وهو ذو وحدة

في موضوعه الكيفيات ومع ذلك فهؤلاء جعلوا الكمية الصوت كمية بما يتولد عنه فجعلوه ايضا من الكم بالعرض مثل اشياء كثيرة غير الصوت
وتوهم متوهم انه شديد تحصيلا زعموا انه ليس القول كما شيء من ذلك بل لان المقطع يجزؤه وهو يعده وكل ذي جزء يعده يجزؤه فهو
من الكم فالكبرى من قياسهم مدخولة فانه ليس كل ما له جزء يعده يجزئه يجب ان يكون من الكم بالذات بل يجوز ان يكون له جزء
وحقيقة اخرى وقد عرضت له كمية اما مقدار واما عدد فتكمم به وصار له بسببه جزء يعده وامثال هذه الاشياء لا يكون كميات
بالذات ولا يدخل في الكمية دخول النوع في الجنس والمقطع ليست جزئيته تقديره الا لانه واحد والقول كثير فالقول
انما له خاصية الكم من حيث الكثرة وهي العدد فاذا لم يلتفت الى الكثرة التي فيه التي هو محصل منها ولا الى الزمان الذي يساوقه
ولا الى مقادير ما يتولد عنه الصوت او فيه لم يجد للقول كمية البتة فان كانت هذه الاشياء تدخل بما يقاربه من الاشياء
في مقولة الكمية اذ حالها بالذات فهنا حركات الايقاع ونغم السمع في الالحان والوان الروايح واعضاء الحيوان
واشياء اخرى ما لها هذه الكميات كلها او بعضها فانها لا تدخل في الكم بالذات وليس لقائل ان يقول ان المقادير
قد يقع عليها العدد وكونها واقعا عليها العدد لا يمنعها ان يكون في انفسها كمية فكذلك القول فيقول ان المقادير ان
كثرت بالعدد فلها بعد الكثرة وقبلها خاصية الكمية في حد انفصالها واحوال تجزيها وتكميمها من حيث هي متصلات لا تفتقر
فيها الى عدد مثل كونها قابلة للتجزية والتجزية بالفعل وان جعلتها ذوات عدد فان قبول التجزية لا تجعلها ذوات عدد وايضا هي
يحتمل المساواة وغير المساواة في حد انفصالها بالتطبيق كما سنبين بعد من غير افتقار الى عدد او شيء آخر يلحقها واما القسم
الاول فقد اجرى الكلام في هذا الكتاب على شيء مشهور كان فيما بينهم وعد من الكم اقساما مشهورة ولم يتعرض فيها لتحقيق
وقد فعل ذلك في غير موضع من هذا الكتاب كما فعل في تفصيل الحركة وكما فعل في مواضع من المضاف وقد زعم قوم ان
الثقل من الكمية قالوا ولذلك قد يوجد وزن اضعف وزن ووزن مساويا لوزن وليس كذلك لان الوزن لا يمكن
ان يقال تجزيا ومساويا بذاته بل الوزن مبدء حركة الى اسفل فاذا كان ثقل الوزن ما يقاوم وزنا آخر فلا يقدر الاخر على امالته
في الميزان واشالته في نفسه قيل انه مساو له اي غير مقاوم اياه في التحريك فان قدر قيل انه اعظم منه فان كان يقدر على
تحريك ذلك الجسم الاخر ولا يقدر على تحريك جسم من طبيعة الجسم الاخر هو ضعف ذلك الجسم الاخر ولا ضعف ذلك الجسم الاخر
يقدر على تحريكه قيل ان هذا انساه لضعفه والاخر لضعفه وايضا يقال للثقيل الذي يحرك في الزمان ضعف المسافة انه ضعف ويكون
انما يمكن ان يقدر الثقل بتقدير الحركة والزمان والمسافة وبسبب المقاومة بين مقادير الاجسام انما الثقل قوة وكذلك الخفة

بالتطبيق م

لتحقيق م

اعني الخفة

القوة المصعدة الى فوق وقد يمكن ان يتخذ للخفة ميزان معكوس في المياه اعني بالمعكوس ان يكون المتممات بين كفتيه فقط
وقد يمكن ان يتخذ موازين للميول القسرية التي يحدث بالدفع والرمي يكون حكمها حكم ميزان الثقل لكنه قد يكون لا في جهة الثقل فلا
يلزم من ذلك ان يكون الميول القسرية كميات تمت المقالة الثالثة بحمد الله وحسن توفيقه والحمد لله رب العالمين والصلوة
على رسوله محمد وآله

المقالة الرابعة من الفن الثاني من الجملة الاولى في المنطق

فصل في بيان القسمة الاخرى للكمية وبيان الكم بالعرض **الثاني** في خواص الكم **الثالث** في ابتداء الكلام في المضاف وتعريف الحد الاقدم له وشرح ذلك الحد والاشارة الى المجادلة الى اقسام المضاف في خواص **الرابع** في خواص المضاف **الخامس** في تحقيق المضاف الذي هو المقولة والفرق بين ما هو مضاف بالذات وما هو عارض له الاضافة او لازم وخواص المضاف الذي هو المقولة

فصل في بيان القسمة الاخرى للكمية وبيان
الكم بالعرض واما القسمة الاخرى للكمية فهي ان من الكمية ما له وضع في اجزائه ومنها ما ليس له وضع والاجزاء التي لها وضع يجب ان
يكون لها وجود قار بالفعل معا ليكون لبعضها عند بعض وضع وايضا اتصال وايضا ترتيب يوقعانه تحت الاشارة ان كل
واحد منها اين هو من صاحبه والوضع اسم مشترك يقال على معان شتى فيقال وضع لكل ما اليه اشارة كيف كانت والاشارة
هي تعيين الجهة التي يختص الشيء من جهات العالم وبهذا المعنى يقال ان للنقطة وضعا وليس للوحدة وضع ويقال وضع لمعنى اخص
من هذا اذ يقال لبعض الكميات ان لها وضعا ومعناه ما قلنا ويقال وضع للمعنى الذي يشتمل عليه مقولة من التسع وهو حالة الجسم من جهة
نسبة اجزائه بعضها الى بعض في جهاته وهذا الوضع لا يقال قولا حقيقيا الا على الجواهر ولا يقال على الخط والسطح وقد يقال وضع
لمعان اخر لا يتعلق بالمقادير الا بالاشارة والوضع الذي يقصد في باب الكمية هو الوضع بالمعنى الاوسط كانه اسم منقول
في المعنى الثالث وكانه لما كان وضع الجسم الذي من باب الكم وضعا وان لم يكن للجسم الذي من باب الكم ولا السطح ولا الخط
يجب له هذه الجهات والمكان لكن الجسم الذي من باب الكم وضعا ومن حيث له اجزاء بالقوة ولها اتصال وترصيف وان كل
واحد منها او فرض موجودا اشارة انه اين هو من صاحبه وكذلك السطح والخط وبهذا المعنى كالمناسب لذلك المعنى الذي
في الجسم الجوهري فسمي باسمه وقد قيل ان الجسم المتحرك لا وضع له فان عنى القائل انه لا وضع له الوضع الذي هو من المقولة
فربما او هم ذلك صدقا وليس كذلك فانه فرق بين ان لا يكون للشيء وضع وبين ان لا يكون له وضع قار كما انه فرق
بين ان لا يكون للجسم اين وبين ان لا يكون له اين قار ولكان الحركة عند المحقق لا تخرج الجسم من ان يكون ذا اين
وان لا تخرجه من ان يكون ذا وضع قار لكن الوضع الذي في مقولة الكم غير ذلك الوضع وهو غير متغير ولا متبدل في الجسم المتحرك

المماثلات م

من الفن الثاني من الجملة الاولى في المنطق ولواهب العقل الحمد بلا نهاية م

من مقولة الجرم انما هو بسبب حال اجزائه بعضها عند بعض جعل نظير ذلك او مقارنة اذا اعتبر في الجسم الذي صح

بعضها ببعض يلزم ذلك الملتبس في الجسم فان الحركة لا تزيل مجاورات الاجزاء مرمر

وان تحرك فان الحركة لا تعدم شيئا من شرائط هذا الوضع الذي هو كون الكمية بحيث يمكن ان تفرض فيها اجزاء او وضعت
يكون متصلة ويكون بعضها بعضا ولا يمنع ان يشار الى كل جزء انه اين هو من الاخر ويكون تلك المجاورة محفوظة وان كانت
المجاورات مع اشياء خارجة عن الجسم متبدلة حتى اذا كان مثلا الجسم وهو متحرك على شكل او كيفية تلك العلاقة في بعض
اطرافه كان بعض اجزائه يقال انه على تلك العلاقة والجزء الآخر يقال انه الجزء البعيد من تلك العلاقة وان كانت الحركة لا تحفظ
نسبة الاجزاء الى جهات العالم تلك النسبة التي تتعلق بمعنى الوضع الذي هو المقولة على انه وان كان كذلك فانما يوجب نقلا من وضع
الى وضع وهذا لا يوجب ان يكون المقولة لا وضع له بل يوجب ان الوضع متبدل على الاتصال او على الانفصال وفي كل آن
يفرض يكون له وضع لكن هذا الوضع غير ذلك الوضع الذي للكم ثم ان كان قسمة الكم الى ذي الوضع قسمة بالفصول لم يجز ان
تتبدل الفصول بحركة وسكون يعرض للجسم وطبيعة محفوظة ثم من البين ان الخط لاجزائه وضع والسطح لاجزائه وضع والجسم
لاجزائه وضع والمكان ايضا لاجزائه وضع بالقياس الى ما هو متصل به بالقياس الى ما هو حاو له واما الزمان فكيف يكون
لاجزائه وضع ولا جزء يوجد منه مقارنا الوجود للجزء الآخر حتى يثبت مجاورته للجزء الآخر فكيف يثبت مجاوره ما هو مفروض موجود
او مفروض انه سيوجد لما هو في العدم وقد فقد وان كان قد يوجد في اجزائه اتصال وان لم يوجد بها ذلك الاتصال
هو ان احد او احد امنه هو نهاية ما عدم وبداية ما يوجد وربما كان لاجزائه ترتيب فليس يوجد لها اتصال فلا يكون له وضع
وقد يفرض عدد لا اشارة الى اجزائه باين فصلا عن اين بعضها من بعض ومن ذلك العدد الذي يقع على المعقولات وبالحقيقة
فان العدد لا يقتضي وضعا بل يعرض له ان يصير ذا وضع بسبب ما يقارنه والقول ابعد من ذلك فانه لا يقتضي ترتيبا
طبيعيا ولا ثباتا والكم ذو الوضع هو المقدار والمقادير بالحقيقة ثلثة واذا اخذ فيها المكان صارت اربعة وبقي الزمان والعدد
والقول غير ذوات وضع فهذه هي الكميات بالحقيقة وقد يكون اشياء اخرى يقال لها انها كميات ويكون كذلك بالعرض
لا بالذات وانما يقال فيها ذلك بسبب مقارنتها للكميات التي هي كميات بالذات فبعضها موضوعات لها كالان
والفرس حين يقال انسان طويل وقصير وبعضها اعراض لا يوجد الا مع وجود الكميات كالحركة فانها لا يوجد الا مقارنة من جسم
متحرك لمسافة فيكون الحركة فيها فيتقدر بها والزمان يكون هي ايضا فيه فيتقدر به فيقال حركة طويلة اي في مسافة طويلة او في زمان
طويل وكذلك يقال بياض عريض اي في سطح عريض وبعض هذه عوارض خاصة للكمية كالطول والقصر الذي بالقياس مثل
ما يقال ان هذا الخط الآخر ليس بطويل بل قصير وان كان كل سطح عريضا في معنى نفسه بمعنى آخر اي من حيث له الى بعد يعرض

وغير ذي الوضع صح

من جهة التقدم والتأخر واما العدد فانه وان وجد لاجزائه قرار وترتيب صح

وفرس طويل وقصير صح

طويلة صح

وان كان كل خط طويلا في نفسه بمعنى آخر اي من حيث له بعد واحد وهذا الشيخ ... ليس بمعنى الحقيقي صح

طولا بعدا له يعرض عرضا ويقال هذا الجسم ثخين والآخر رقيق ليس بثخين وان كان كل جسم له ثخن بمعنى آخر اي من حيث له عمق
اي من حيث له ثلثة ابعاد وكذلك نقول ان هذا العدد كثير وذلك ليس بكثير بل قليل وان كان كل عدد كثيرا بمعنى آخر اي
من حيث هو كم منفصل بعيد بالآحاد فهذه وامثالها يقال لها كميات وليست بكميات بل هي احوال تعرض للكم بمقايسة بعضها
الى بعض كما ستعرفه واعلم ان الطول يقال باشتراك الاسم على معان فيقال طول للخط الممتد او واحد كيف كان ويقال للامتداد
الواحد الذي يفرض اولا طولا ويقال طول لاطول امتدادين يحيطان بسطح من غير ان يعتبر تقدم وتأخر ويقال طول للامتداد
الواحد من حيث يأخذ من مركز العالم الى محيطه كطول الانسان هو البعد الذي فيه اول حركة النشو وكذلك العرض يقال للكم
الذي فيه بعدان ويقال عرض للبعد المفروض ثانيا على انه طول ويقال عرض لاقصر بعدين متقاطعين ويقال عرض للبعد الآخذ
من يمين الحيوان الى شماله ويقال عمق للثخن الذي يحصره السطوح وقد يقال عمق لذلك بشرط الاخذ من فوق الى اسفل ويقال
عمق للبعد الذي يقطع بعدين مفروضين اولا طولا وعرضا القاطعة المعلومة فان الخطين اذا فرضا اولا ثم جاء ثالث وذلك
الحجم قيل انه عمق ولو ابتدي به اولا كان طولا ويقال عمق لما يحويه قدام الانسان وخلفه ومن ذوات الاربع فوقها واسفلها
ويقول انه لو توهمت نقطة يتحرك او يتحرك جسم فيه نقطة فيلاقي بسيطا بالنقطة رسم ذلك طولا وخطا فيه مسه فان تحرك هذا
الخط لا في جهة حركة النقطة بل في جهة مقاطعة لها ارتسم سطح وعرض فان ارتفع السطح او انخفض حتى يكون حركته على بعد مقاطع
للبعدين على قوائم ارتسم جسم وايضا فان ظاهر الجسم من حيث هو ظاهر ومن حيث لا يوجد معه شيء مما وراء النظام
فهو بسيط وسطح فان قطع هذا الذي هو السطح فالتفت الى القطع الذي تناله فقط ولم يلتفت الى مشاركة الجسم او السطح
له فيه فان طرفه الحاصل بالقطع هو الخط فان قطع الخط فان طرفه على ذلك الاعتبار هو النقطة فالخط المحدود هو البعد
الذي يعرض بين نقطتين والسطح المحدود هو البعد الذي يعترض بين الخطين والعمق المحدود هو البعد الذي يعترض بين
السطحين واعلم ان الطول والعرض والعمق من حيث لا اضافة فيها هي من الكمية والمضافات اعراض في الكمية واعلم ان
الكثير بلا اضافة هو العدد والكثير بالاضافة عرض في العدد وكذلك القول في ساير ما يشابه ذلك اعلم ان الطويل والعريض
والعميق والكثير المتضايفات قد يتضايف على الاطلاق فلا يكون من شرط ما يضاف اليه طرف منها ان يتضمن اضافة الى ثالث
منها كما يقول الكثير او غيره ذلك وقد يضاف اضافة يتضمن ذلك فيقال اكثر واطول واعمق فان لكل واحد منها اضافة الى شيء
له اضافة الى ثالث فان الاطول اطول بالقياس الى شيء هو قد شيء ما طويل الا ان هذا الشيء اطول منه ويقول المساحة

الواحد الذي يعرض ثانيا للبعد صح

او الكبير صح

تقدير المتصل والعدد تقدير المنفصل والعدد والمساحة منها ما في النفس وهو العاد والماسح ومنها ما في الشيء وهو المعدود و
وذو المقدار الممسوح معدود وذو فان العدد عارض له فلا يوجب كلما يصير المنفصل متصلا والزمان متصل بالذات وبالعرض
ايضا ومنفصل بالعرض اما انه متصل بالذات فلانه في نفسه مقدار الحركة واما انه متصل بالعرض فلانه يقدر بالمقايسة الى المسافة
فيكون له تقدير ما مع عارض من غيره فيقال زمان حركة فرسخ فيقدر الزمان بالفرسخ والفرسخ مقدار خارج عنه فيكون هذا
لكم الحركة ولا باس بان يكون الشيء في نفسه في مقولة ثم يعرض له شيء من تلك المقولة فان الاول تعرض لها الاضافة و
تعرض لها الكيفية واما انه منفصل بالعرض فذلك لما يعرض له من الانفصال الى الساعات والايام وغير ذلك وليس بحق قول
من يقول ان الزمان منفصل ايضا الا بالعرض وذلك من حيث هو جزء الحركة وان الآن يوجب فصله فان الآن في الزمان
موهوم كالنقطة في الخط ولو كان شيئا حاصلا لكان كما يقولونه فاصلا ولكن من غير ان يلحق الزمان بالكمية المنفصلة فليس اذا
فرض للآن فاصلا لم يكن واصلا ولكان ان يصل اولى منه بان يفصل فانه اذا كان حاصلا بالفعل صار به الاجزاء الزمان
حد مشترك بالفعل يدل على الاتصال في ذوات [illegible] ان يكون ذوات عدد لا عدد وذوات
كمية منفصلة لا كمية منفصلة مثل حال الخط والسطح والجسم اذا فرض فيها حدود مشتركة وليس مثل هذا الفصل هو الفصل [illegible]
مع الوصل ان ذلك هو الفصل الذي يبعد الاجزاء بعضها من بعض بطرفين متباينين والا الفصل البعيد يجعل الشيء لا محالة من الكمية
المنفصلة بل يجعله ذا كمية منفصلة واعلم ان الكمية المتصلة والمنفصلة لو توهمت ذات الشيء بقي هناك شك في ان الشيء من
تلك المقولة شيء ام ليس لانها ربما توهمت كالفصل البسيط وكان لقائل ان يقول ان الفصل البسيط لا يجب ان يكون
من مقولة النوع الذي يحققه فكيف اذا وضعت لم يقوم الفصول واعلم ان المتصل والمنفصل فصلا الكم لا نوعاه الا ان [illegible]
طبيعة الجنس ولكن ليسا من الفصول التي هي غير الانواع واعلم ان الفصل المنطقي كلها يحمل على الانواع فلا يكون غير الانواع
في الموضوع ولكن يكون غيرها بالاعتبار فان كان الفصل المنطقي مشتقا من معنى موجود في النوع لا يحمل على النوع كان النوع
منفصلا بفصل غيره كالانسان هو ناطق واما هو ناطق نطق هو موجود وحاصل فيه والنطق لا يحمل على الانسان فلا
يقال الانسان نطق بالاعتبار فقط بل بالموضوع فهذا الفصل وما يجرى مجراه يستند الى شيء هو غير النوع بحيث لا يحمل عليه
واعلم ان الكم المتصل لا يخالف المنفصل الا بذاته لا باتصال غيره ولا المنفصل يخالف المتصل الا بذاته لا بالانفصال فهذان
النوعان هنا والفصل المنطقي واحد بالموضوع وليس واحدا بالاعتبار واما الفصل البسيط فليس لهما البتة اذ ليس [illegible]

متصلا

متصلا باتصال ولا ذاك منفصل بانفصال وانت موعود بشرح هذه الاشياء كلها في مواضعها **فصل** في خواص الكم
وبالحرى ان نتكلم الآن في خواص الكمية فنقول قال بعض المتقدمين ما بذه [illegible] وان للكمية خاصيتين اوليتين احدهما ان
الكمية تحتمل التقدير والاخرى ان الكمية لا ضد لها ثم انه قد يتولد من هاتين الخاصيتين خاصيتان اخريان فليتولد من ان الكمية
كمية التقدير انه يقال مساو وغير مساو ويتولد من انها لا ضد لها انه لا تحتمل الاشد والاضعف فنقول نحن ان الخاصية
الاولى للكمية هي التي منها سنح لنا الوقوف على معنى الكمية وانها لذاتها لا لشيء آخر تحتمل ان يوقع فيها التقدير واما انها لا
ضد لها فامر لا ينتقل الذهن من الوقوف عليه الى التفطن لماهية الكم وكيف وهذه مما يشارك الجوهر فيها الكمية فانها من الخواص
التي بالقياس لا التي على الاطلاق والاقرار بان الكمية لا ضد لها مما يجب ان يوضع في المنطق وضعا ويقنع فيه بالاستقراء
وما يشبهه من الحجج ان يقول ان الكميات المتصلة قد يتوافى معاني موضوع واحد وبعضها نهايات لبعض وان المنفصلات
كيف يمكن ان يفرض لواحد منها ضد واي شيء وضع ضد الاثنين او الثلاثة من جملتها مثلا فهناك شيء هو ابعد مشاكلة
للاثنين والثلاثة منه وهو العدد الازيد منه فلو جعل الالف ضد الاثنين او الثلاثة من جملتها لكان الالف والعشرة ابعد من طبيعة
ولكان ذلك اولى بمضادته ولكان الالف اولى بان يكون في حكم المتوسط بين الضدين ثم كيف يكون متوسطا والطرف
غير متقرر فان قيل الالف مثلا يوجد له ما هو في غاية البعد عنه كالاثنين قلنا ليس ذلك ضده والجواب ان ضد الشيء
انما يكون ضدا له اذا كان ذلك الشيء ضدا له ولو كان الاثنان ضد الالف لانه غاية في البعد لكان الالف ضد الاثنين
وغاية في البعد عنه واذ ليس ذلك في الجانبين متقابل في جانب واحد فليس ذلك بموجب للتضاد وبعد ذلك
فانه وان كان المنطقي لا سبيل له الى اثبات ان لا ضد للكمية فلا بد من ان يوافق اشياء يظن انها اضداد وكميات معا
فنعرف انها ليست كذلك فاقول ذلك ما يظن من ان المتصل من الكم ضد للمنفصل فاولى الجواب في ان المتصل والمنفصل
من حيث هما فصلان من لواحق لا من الكم نفسه كما للفصول وايضا فان الانفصال هو ان يعدم الاتصال فيما من شانه
في نفسه او في جنسه ان يتصل والعدم غير الضد فليس الانفصال ضدا للاتصال وان كان شيء واحد يكون موضوعا
لقدر متصل ثم منفصل فموضوع العدد ويعرض له واما الزوجية والفردية والاستقامة والانحناء فانها لا اضداد ولا كم اما الزوجية
والفردية فموضوعها القريب الاعداد والاشتراك في الزوجية والفردية بالقوة فلا العدد والموضوع للزوجية هو بعينه يصير فردا
ولا العدد والموضوع للفردية هو بعينه يصير زوجا ولا يوجد شيء من الاشياء موضوعا بعينه للامرين وما كان كذلك لم يكن ضدا

لا يقبل م

او في نفسه م

وايضا فليس الفرد الا ان لا يوجد للعدد قسمين متساويين فانقسام العدد الى الزوج والفرد انقسام بحسب ايجاب
خاص بالشيء وسلب خاص به لكنه قد اتفق ان وضع الكم معروضا به هذا السلب وهذا العدم اسم محصل به فاوهم الاثبات
وايضا فان الزوجية والفردية كيفيات في الكم ولا يمتنع ان يكون في الكم كيفيات متضادة فتصير لاجلها الكميات متضادة
بالعرض كالجواهر والمعروض هناهو ان الكميات لا تتضاد بنوعيتها تضاد السواد والبياض وكذلك حال الاستقامة والانحنا
فانها ليست باضداد ولا كميات وكذلك التساوي وما يجري مجراها ولا بينها مقابلة التضاد والكبر والصغر ايضا اضافات
تلحق الكم لكونه لا يكون الا كثيرا ولكن ليس كبيرا انه كبير فان الكبير مثلا يكون في ذاته جسما او سطحا ولاجله يكون كما يعرض له اضافة
فيصير بسببها كبيرا او اذا عرضت له اضافة او في عارض آخر مضادة لم يكن في ذات الكم بل في عارض للكم اذ انما يكون للكم من
جهة عارض للكم اذ انما يكون للكم من جهة عارض عرض له واعلم ان الامثلة التي اوردت في دعوى انه قد يكون في الكميات
مضادة فانها كلها عوارض للكمية وليست كمية كما علمت ومع ذلك فليس فيها تضاد فان التضاد انما يكون بين طبيعتين
كل واحد منهما معقولة بنفسها ثم اذا اضيفت الى الاخرى قيل له مضاد مثل الحرارة والبرودة فان كل واحدة منها معقولة
بنفسها واذا اضيفت الى الاخرى كانت ضدا لها فيكون هناك طبيعة تعرض لها اضافة هي اضافة التضاد والكبير والصغير
لا معقول له من هويته الا ان يكون مضافا وليس له من حيث هو كبير وجود مخصوص كالسواد من حيث هو سواد الذي
هو ضد البياض حتى يكون اضافة التضاد عارضة لذلك الوجود المخصوص عروضها في السواد والبياض ولذلك قد يكون
الشيء كبيرا او صغيرا بالقياس الى شيئين ولو كان الكبير شيئا محصلا بنفسه طبيعة اضافة التضاد لما استحال الكبير صغيرا
بالقياس الى غيره فانه لو كان للكبير طبيعة محصلة للتضاد لكانت الطبيعتان المحصلتان اللتان تعرض لهما الاضافة
يجتمعان معا في شيء واحد هو كبير بالقياس الى شيء وصغير بالقياس الى شيء فان قال قائل ان هاتين الطبيعتين
لا يكون بينهما مضادة لانه لا تضاد كبير بالقياس الى شيء صغير بالقياس الى آخر فيكون هذا القائل قد سلم ان الكبير والصغير
لا تحصل لهما الا بالاضافة فقط والاضداد لها في طبايعها تحصل بكون تلك الطبايع متنافية متضادة ثم يعرض لها الاضافة التي
للتضاد ويكون تلك الطبايع وان لم يلتفت الى اعتبار التضايف الذي في التضاد طبايع متعادية لا تجتمع فلو كان الكبير
والصغير كالسواد والبياض وكساير الاضداد والاضداد طبايع تعرض لها اضافة التضاد لكان للصغير والكبير طبيعتان
توجبان بينهما التنافي وان لم يلتفت الى التضاد مثل الطبايع فانها وان لم يلتفت الى التضاد فقد يوجب التنافي اعني انها

لكونها

قسمة متساوين

كلها اضافة للكميات

فان كل واحد منهما معقول بنفسه واذا اضيفت الى الاخرى كانت ضدا لها

موضوعة

لكونها تلك الطبايع لا تجتمع واريد هذا شرحا فاقول قد فصل ان تقابل التضاد ليس نفس تقابل التضايف وان كان التضاد
كالتضايف من حيث هو تقابل ومن حيث لا يجتمع طرفاه ومخالفة التضاد والتضايف ما نجد طبايع الاضداد كالبياض و
السواد لا يتضايف ونجد الجوار والجوار لا يتضاد وان امكن ثم نعلم ان التضاد من حيث هو تضاد من باب التضايف لا
محالة فاذن ينبغي ان يكون في التضاد شيء هو الذي لا تضايف فيه لكن التضاد من حيث هو تضاد متضايف فبقي
ان يكون الشيء الذي هو في التضاد وهو لا يتضايف هي موضوعات التضاد وطبايعها اي الموضوعات التي هي في انفسها
امور معقولة اذا قيس شيء منها الى شيء كانت هناك اضافة التضاد وكانت يمتنع في الاجتماع فاذن المضادة لا يتم
الا بان يكون موضوعات لا تتضايف في انفسها ويعرض لها التضايف هو التضاد وتلك الموضوعات هي لانفسها لا تجتمع البتة
لا اذا اعتبر فيه التضايف فقط بل يجب ان يكون لها ذلك امرا هو بالذات قبل التضايف ولمية التضايف فيجب ان يكون
الكبير والصغير ان كانت متضادة وموضوعات تلك الموضوعات معقولة بنفسها فانها لا تجتمع وان لم يلتفت الى تضايفهما
وليس الامر كذلك بل ليس انما لا تجتمع الكبير والصغير اذا كانا متضايفين الطبايع لها محصلة تلك الطبايع لا تجتمع كما لا تجتمع
طبيعتا السواد والبياض لانهما سواد وبياض فيتضادان فيتضايفان لان المضاف من جهة اعم من المضاد لا من هو طبيعة
بل من حيث هو مضاد بل انما لا يجتمع الكبير والصغير لانهما مما يقال بالاضافة فقط فعلى هذه الصورة يجب ان يفهم هذا الموضع
ولا يلتفت الى ما قد اخذ فانه ح لا يستمر ان يقال ان الكبير لو كان ضدا للصغير لما اجتمعا فان القائل يقول ان الكبير ضد
للصغير الذي هو ضده صغير لا الكل ما يفرض صغيرا او بعض هؤلاء المتحذلقين من المفسرين يقولون في هذا الموضع شيئا يرجع
الى ما قلنا بتبديل هذا ولكنهم يزيدون فيه تكلفا فتوهم انه شيء وذلك انهم يقولون على قول القائل ان الكبير والصغير
من الكم وان الكبير والصغير متضادان ان لهذا جوابين جواب معاندة وجواب مساعدة اما المعاندة فان يقول ان هذه
ليست بكميات واما المساعدة فان يقول انا ان اعطيناك انها كميات فليست بمتضادة وهذا الجواب اذا وضع حق الاعتناء
وسمت المقدمات على الجهة الواجبة حق واما تكلف ذكر المعاندة والمساعدة فيه فمن جنس التكلف وذلك لان احد الجوابين
معاند في الصغرى من المقدمتين والآخر معاند في الكبرى والعناد في الصغرى اعراض عن الكبرى الى ان يفرغ له والعناد في
الكبرى اعراض عن الصغرى الى ان يفرغ له فكما انه حين قال ان هذه ليست بكميات كان كانه قال هبها اضدادا وهب اني ساعدك
على ذلك ولكني اقول انها ليست بكميات وكذلك حين قال ان هذه كميات فكانه قال هبها كميات وهب اني ساعدك على ذلك

الموضع

فبعض المكلات متضادة

لكنی اقول انها ليست حين يا ضداد وسواء قال في كل موضع وهو ينازعه في مقدمة مب اني اسلم لك المقدمة الاخرى او لم يقل

فان ذلك لا مدخل له فيما هو سبيله وما قولهم من قول هذا القائل لو قال بهما اضداد فانها ليست بكيفيات الا كانت المعاندة

ينقلب مساعدة وقد كان يمكنهم ان يستعملوا المعاندة والمساعدة جهة اخرى فيجعلوا المساعدة في ان يسلموا المقدمة ولا يسلموا الاخرى

ويجعلوا المعاندة في ان لا يسلموا ولا واحدة من المقدمتين وقد قيل في الجواب عن هذه الشكوك ان الصغير قد يكون شطرا من الكبير

يقومه والفرد جزءا من الزوج والشيء المقدم لا يكون مضادا لما يقومه وقالوا ان الصغير والكبير بالقياس الى المعتدل ضدان

ويشبه ان يكون صدق هذا ليس متعلقا بالكبير والصغير بل الزائد والناقص من حيث هو واقع في المقدار بل من حيث هو

واقع في الكيف ويكون من جهة الطبايع الزائدة والناقصة لا من جهة الزائد والناقص بل الطبيعة الجبن وطبيعة التهور فانهما

معقولتان بذاتيهما اللتين فيهما التضاد ان كان ويعرض لهما هذه الاضافة واما الحد والتعيين في الحاق الصغير والكبير التي

لا يقال بالقياس فانها ايضا يكون متضادة لا لانها مقارنة لكيفيات ولاجل انها اطراف طبيعية مثل ان الاعظام الحيوانية

مقادير هي على الاطلاق اكبر مقدار فيها ومقادير هي على الاطلاق اصغر مقدار فيها وليس انما يقال الكبير منها كبيرا بالقياس

الى الصغير بل في نفسه وبالقياس الى طبيعة نوعه وكذلك الحال في الصغير منها وحكمها حكم اطراف المسافة التي لحركات الثقل والخفة ومن

الشكوك في امر هذه الخاصة ما ظن من ان المكان الاسفل ضد المكان الفوق وهذا محال فان المكان لا يضاد المكان من حيث

ذاته الذي هو سطح وكم وكيف يتضاد المكانان ولا يتعاقبان بالحقيقة على موضوع واحد والمكان من حيث هو مكان ليس بفوق

ولا اسفل بل من حيث هو نهاية حركة هو طرف مسافة او من حيث هو طرف في جسم حاو وهذه عوارض الكمية وهذه العوارض

لا تجعله بحيث تشترك الفوق والاسفل منه في موضوع واحد فيكون متضادا بالحقيقة بل الانسان متضاد او اعنى كون الشيء

فوق فانه مضاد لكونه اسفل وهذا غير المكان وليس يجب اذا كان بين هذين المكانين غاية البعد ان يكونا متضادين وان

كان التضاد يتضمن هذا الشرط اذ كان الناس انما فطنوا للتضاد في امر المكان من حال مكانين بينهما غاية البعد

فانهم لا يقتدرون على ان يميزوا حال المكانين في كونهما بينهما غاية البعد هو التضاد او حال المتمكن اذ كان تارة في هذا المكان

والاخرى في مكان آخر ومع ذلك فلسنا نبني القوانين في اصطلاحات الالفاظ الحكمية على تعارف الجمهور بل يجب ان يلتفت

في اعتبار معنى لفظ التضاد الى ما تعارفنا في استعمال لفظ التضاد بالوضع الثاني وهو يدل على الحالة التي بين ذاتين مشتركتين في موضوع

يشتركه التعاقب لا يجتمع بعد هما الموضوع وبينهما غاية البعد وليس يوجد في المكانين جميع هذه الشروط والدليل على ان المكان

من حيث يتصل طبيعة بالشيء لا يحتاج الى ان يقال الا بالقياس الى المتمكن ومن حيث يسمى فوقا يقال بالقياس الى مكان آخر

ثم ان الفوقية والسفلية قد يعتبر من طريق الاضافة فلا يكون فيه تضاد كما لا يكون في الصغير والكبير وقد يعتبر من طريق الطبيعة

حتى يكون الفوقية اما حالا للمكان في انه نهاية جسم وضعه الطبيعي من العالم كذا فان عرض من هذه الجهة للمكان تضاد كان بسبب

طبيعة ذلك الجسم وستبين ان بهذا الاعتبار لا يجري مجراه لا يجعل الجسم الذي هو فوق مضادا للجسم الذي هو اسفل او الجسم

الاعلى لا ضد له من وجه كما ستعلم واما حالا للمكان من حيث كونه مكانا لجسم وضعه الطبيعي كذا او اذا فرض اتفق ان كان هذا موجبا

او مقارنا لان يكون الجسمان متضادين في الطبيعة كان التضاد في المكان لامر في المتمكن فيكون التضاد في المكان بالعرض فيجب

من هذا الكلام ان لا تضاد في الكم ولذلك ليس في طبيعته ضعف واشتداد ولا تنقص ولا ازدياد ولست اعني بهذا ان كمية لا تكون

ازيد وانقص من كمية ولكن اعني ان كمية لا يكون اشد وازيد في انها كمية من اخرى مشاركة لها فلا تكون ثلاثية اشد في ثلاثيتها من ثلاثة ولا اربعة

ولا خط باشد خطية اي اشد في انه ذو بعد واحد من خط آخر وان كان من حيث المعنى الاضافي ازيد منه اعني الطول الاضافي بل

لا يجوز ان يكون كمية ازيد واشد في طبيعتها من كمية اخرى انقص او اكبر منها اعني انه ليست الثلاثية في انها ثلاثية وفي انها عدد

ولا حد العدد باكثر من رباعية في انها رباعية وان لها حد العدد اعني في انه كمية منفصلة تقدر بالآحاد نعم قد يصير ازيد واقل

ما يعرض لها من الاضافات المختلفة ... فيها والفرق بين هذا الازيد وبين الاشد والازيد الذي يمنع كونه في الكميات هذا الاشد

يمكن ان يشار فيه الى مثل حاصل وزيادة والاشد والازيد الذي يمنعه لا يمكن ذلك فيهما وتفاوت الاشد والاضعف يحصر بين

طرفين ضدين وتفاوت الازيد والانقص لا ينحصر البتة بين طرفين ومن خواص الكمية انها يقال بذاتها لا لغيرها انها مساوية

وغير مساوية واما المساواة فهي الحالة التي يكون عندها تحكم تطبيق ابعاد المتصل او آحاد المنفصل بعضها على بعض تارة في رتبة

ولا يجد احد المنطبقين يحصل عنده بدون ما لم يحصل الآخر عنده وذلك الحد وغير المساواة ان يجاوز احدهما او يقصر فالمطابقة التي لا توجد

فيها اختلاف الحد وتسمى مساواة فاذا اختلف الحد ولم يكن مساواة فالاختلاف وانت تعلم ان الثقل والحركة اذا اعتبر

بذاتيهما من غير التفات الى مقادير خارجة عنهما لا يوجد فيهما هذا التطبيق فليست قابلة المساواة وغير المساواة فالكمية قد ذكر لها

ثلث خواص حقيقية وهي ايضا لذاتها ... لانها تحتمل التقدير ولانها تقبل المساواة واللامساواة وذكر لها خاصيتان

انها ليستا انها لا تقبل في ذاتها مضادة وانها لا تقبل في ذاتها الاشد والاضعف في ابتداء الكلام في المضاف وتعريف الاقدم

له شرح ذلك الحد والاشارة المجملة الى اقسام المضاف قد جرت العادة ان يخاض في بيان مقولة المضاف بعد الفراغ من الكمية

من حيث ما ما تحققه فكذا مثلا ليس هذا المشهور لا لان الزائد ضد الناقص

متقادير لا اتحاد

وهو من جهة

هو مكان ومن حيث

من كمية

اتحاد

ازيد

ان التعلق والخفة

المقدم

فصل

وتقبل الكيفية والمناسب تحريجات مختلفة لعله ذلك شبيه بان يكون لفظ ما فاما اتفق من ذكر المضاف في مقولة الكمية ليس على المنطقي
اثبات المضاف وبيان حاله في الوجود والتصور ومن تكلف ذلك فقد تكلف ما لا يعنيه وما لا يستقل به من حيث هو منطقي
والوقوف على المضافات اسهل على الذهن من الوقوف على مجرد الاضافات التي هي المقولة والامور التي هي من المضاف فهي
الامور التي ماهياتها معقولة بالقياس الى غيرها على الاطلاق او بنحو آخر من انحاء النسبة فالتي على الاطلاق وهي مثل الامور
التي اسماؤها واساميها تدل على كمال المعنى الذي لها من حيث هي مضافة مثل الاخ فاما التي بنحو آخر من انحاء النسبة فهي التي تتعلق
بها النسبة فيصير لذلك مضافة مثل القوة من حيث هي للقوي القوة والعلم من حيث هو للعالم فان كل ذلك في ذاته كيفية
وان كانت مضافة الى غيرها فقد تكلف اضافته اليه كالعلم فانه بحرف صار مضافا الى العالم وبغير ذلك الحرف فهو كيفية مضافة
الى المعلوم فان العلم يشبه ان يعرض في نفسه الاضافة الى المحفوظ والعلم والقدرة والقوة وما اشبه ذلك وان كان كله مضافا
فكل في نفسه غير مضاف الى ما اضيف اليه في مثالنا بل لحق بها نحو من انحاء النسبة فصارت به مضافا وذلك بسبب حرف يدخل
فيجمع كما يدخل بين الانسان والدار لفظة النسبة ما فيصير بها اضافة بين الدار وذي الدار وربما كانت هذه النسبة متضمنة
في لفظ احد الجانبين ويحتاج الجانب الآخر الى الحاق لفظ النسبة باسم الاول كقولنا الجناح وذو الجناح فان لفظة ذو انما
وقعت في احد الجانبين والجانب الآخر مستغن عن مثلها لكل اسم اذا قرن باسم النسبة كان اسم الجانب الآخر واكثر هذا حيث
يوجد لاحد المضافين من حيث هو مضاف اسم ولا يوجد للآخر بل انما يكون اسمه المشهور دالا على ذاته او مشتقا من جهة حال اخرى
غير اضافية او لا يكون هناك اسم البتة وربما لم يفعل ذلك بل قرن بالمضاف اليه لفظ نسبة تخصه ويحفظ اسمه كقولنا العالم عالم بالعلم
فيقرن باسم العلم حرف يدل على انه مضاف اليه العالم واما المثال الاول فانما كان هذا الحرف مقرونا باسم المضاف لا المضاف اليه
وربما كان حرف الاضافة مختلفا فيها مثل قولك ان العلم علم للعالم والعالم عالم لا للعلم بل بالعلم وقوم يقولون ان معنى قولهم
او بنحو آخر انما هو لما لا يتشابه فيه الحروف العاكسة وسيتضح لك عن قريب تحصيل ما قلناه وتفسيره وانه اولى من ذلك وبيان المذكورة
وانما يكون الشيء معقولا بالقياس الى غيره فهو ان يكون الشيء اذا قصد تصور معناه احوج تصوره الى تصور شيء خارج منه والا كيف
كان فان السقف اذا تصور معناه وتصور معه معنى الحائط الذي تحته وليست ماهية السقف معقولة بالقياس الى الحائط ولكن
يجب ان يكون المعنى المعقول للشيء الذي يحوج الى ان يعقل معه غيره انما هو من اجل وجود ذلك الغير بازائه فذلك المعنى الذي للشيء
من اجل حصول الحال التي لها صار الآخر معه هو اضافية مثل الاخ فان المفهوم من الاخوة لاحد الاخوين هي لاجل وجود الآخر وهي

الحال

الحال التي له بسبب ذلك حين هو كونه ابن ابي هذا الاول فان الاخوة هي نفس اعتباره من حيث له آخر بهذه الصفة وان كان قد
يكون في بعض الاضافات هو نفس اعتبار احد الامرين من حيث له آخر بصفة خلاف صفته فهذا هو كون الماهية معقولة بالقياس
الى شيء آخر وليس كل نسبة اضافة فان لكل شيء نسبة في الذهن الى الامر الذي ويعرض في الذهن لكن لا يكون ذلك اضافة
كما قلنا فان اخذت النسبة متكررة في كل شيء صار له اضافة ومعنى قولي تكرر ان يكون النظر لا في النسبة فقط بل بزيادة
اعتبار النظر الى الشيء نسبة من حيث له نسبة والى المنسوب اليه كذلك فان السقف له نسبة الى الحائط فاذا نظرت الى السقف
من حيث النسبة التي له وكان مستقرا على الحائط من حيث هو مستقر على الحائط صار مضافا الى الحائط من حيث هو حائط لكن
من حيث هو مستقر عليه فعلاقة السقف بالحائط من حيث هي حائط له نسبة ومن حيث الحائط منسوبا اليه بالاستقرار
عليه والسقف بعينه منسوب فهي اضافة وهذا معنى ما يقولون ان النسبة يكون لطرف واحد والاضافة يكون للطرفين
وذلك انك اذا اخذت السقف مستقرا على الحائط وجدت النسبة من جهة السقف المستقر واما جانب الحائط فلا نسبة
فيه الى شيء من حيث هو حائط واما اذا اخذت النسبة من حيث السقف مستقرا على مستقر عليه والحائط لمستقر انعكست النسبة
وصلحت لان يكون اضافة فكل نسبة لا يوخذ من الطرفين جميعا من حيث هي نسبة فهي نسبة غير اضافة وكل نسبة يوخذ الطرفان فيها
من حيث النسبة فهي اضافة والامور التي يوجد منسوبة بلا زيادة فهي منسوبة فقط وان اخذت منسوبة على هذا الشرط
فهي مضافة فذوات الامور قد يكون منسوبة فان اخذت مع النسبة من حيث هي نسبة صارت مضافة ومن الامور المضافة ما هو
مثل الاكبر والاصغر والضعف والنصف ومنها ما هو مثل القوة والقدرة فان القوة والقدرة قوة وقدرة لشيء على شيء
والحال حال للذي الحال والحس حس حاس لمحسوس والعلم علم عالم بمعلوم وكذلك القيام قيام قائم والجلوس جلوس جالس
فهذه كلها مضافات لكن هذه ما هو كالكبير فانه لا يكون في نفسه كبيرا او في ماهيته كبيرا او يكون هناك صغير وكذلك التي مثل
والقدرة والقوة والحس والعلم فيشبه ان لا يكون الامر فيها هذا الامر فان ماهية الشيء الذي هو العلم ليس انما يقال له علم بالقياس
الى العالم وان كان لا يوجد الا في العالم وكذلك ماهية الحرارة والجلوس وليس البياض انما يقال له بياض بالقياس الى الموضوع
الذي له بياض وان كان لا يوجد الا فيما هو له بياض وفرق بين ان يكون الشيء لا يوجد الا ان يوجد شيء وبين ان يكون
ماهيته معقولة بالقياس الى شيء فان العالم لا يوجد الا بالباري وليست ماهيته معقولة بالقياس الى الباري وكذلك
الثنائية لا يوجد الا بالوحدانية وليست ماهيتها معقولة بالقياس الى الوحدانية وليس الوجود والماهية شيئا واحدا او

ولا فرق ان الماهية بالماهية هو قول الماهية بالقياس الى الماهية بل كون الماهية بالقياس ان يكون الماهية بالقياس الى ان يكون
الماهية هي حقيقة الكون مقارنا لمقارن على الحال المقارنة فبعض هذه الامور المعدودة ماهياتها مقولة بالقياس الى غيرها كالكبير
والصغير وبعضها يجعل كذلك اذا اخذت مع النسبة كالبياض فانه اذا اخذت من حيث هو في الابيض كان مضافا كالآخر
كونه من حيث في الابيض حيثما كان الجسم ماهيته مقولة بالقياس الى الشيء الذي له البياض فقد علمت ان بعض ما عددناه
في المضاف ماهيته مقولة بالقياس الى غيره وبعضه يقال بالقياس الى غيره بسبب يلحق ماهيته ثم يكون مقولة بالقياس الى
غيرها وكان ذلك الالحاق يجعل لها ماهية اخرى متقررة بنفسها فالامور المضافة هي امثال هذه وقد يوجد فيها مضادة كالفضيلة
والخسيسة التي كل واحدة منهما قد يصح له اضافة ما الى موضوعه ولكن ليس كل مضاف يقبل ذلك فانه لا ضد للضعفين والا لثلاثة اجزاء
والقانون في ذلك هو ان المضاف مايعرض للمقولات اجمع فان المضاف قد يكون في الجوهر كالاب والابن وقد يكون في الكم
كالكبير والصغير وقد يكون في الكيف كالاسخن والابرد وكالملكة وذي الملكة وقد يكون في المضاف نفسه كالاكبر الى ما هو اكبر
او كالصديق الاصدق من صديق وقد يكون في الاين كالاعلى والاسفل وقد يكون في متى كالاقدم والاحدث وكذلك قد يكون
في سائرها فيعرض للمضاف ومايعرض لمقولته فلما كانت الضعفية يعرض الكم وكان المضادة للكم لم يعرض للضعفية مضادة ولما
كانت اضافة الفضيلة عارضة في الكيف تضاد وجاز ان يعرض لها والفضيلة اضافة تضاد وكذلك الحال في قبول الاشد والاضعف
والاقل والاكثر وقد يظن ان غير المساوي قد يكون اكثر واقل لان الكيفية يكون اكثر واقل كما ان الشبيه يكون اشد واضعف
لان الكيفية يكون اشد واضعف فيقول ان غير المساوي فانه في الحقيقة لا يكون اشد واضعف ولكن قد يكون اقرب وابعد فان
العشرة ابعد في المساواة للثلثة من التسعة والسبب في الامرين اعني المحال والممكن ما ذكرناه من ان الكم لا يكون اشد واضعف
لا بالقياس الى نفسه ولا بالقياس الى حال غيره عند نفس ذلك الغير فانه لا يكون عشرة اشد عشرية من تسعة تسعية كما يكون
بياضا اشد ابيضاضا من سواد اسودادا وان كان قد يكون عدد اكثر زيادة على عدد من عدد كما بينا فعلى ذلك يكون غير
مساو اقرب من غير مساو آخر ولا في انه غير مساو فلا يقبل زيادة ولا انتقاصا ومن خواص المضافات انها كلها يرجع بعضها
على بعض بالتكافؤ وينعكس بعضها على بعض ووجه ذلك الرجوع مخالف لوجه رجوع الحمل على الوضع والانعكاس الاخرى من الرجوع
والعكس بانك من ذي تسلم ذلك لان الوضع هناك يكون من احد الطرفين مكررا والحمل يكون من الثاني فاذا انعكست
صار الحمل وضعا وقد الحق به مثل ذلك التكرير في جانبه وصار الوضع حملا وقد حذف عنه التكرير فيقول ان العبد عبد للمولى

ثم تقول

ثم تقول والمولى مولى العبد فيكرر العبد في الاول والمولى مولى العبد في الثاني وفي بعض الامور يحتاج الى ان يلحق بالطرف
المجعول محمولا شيئا زائدا لا يلحقه وهو موضوع كما لحق اللام بالمولى والعبد ههنا بل الى ان تلحقه صيغة كقولك الحس بالمحسوس
والمحسوس محسوس بالحس وفي بعض المواضع لا يحتاج الى ذلك كما يقول ان الاب اب الابن والابن ابن الاب وسواء لحقت ذلك
اتفقا او لم يتفق فانك تعقل معنى فانك تأخذ المحمول على انه منسوب اليه سواء الحقت به اللفظ الدال على ذلك او لم تلحق ولم تأخذه
على هذا الوجه بعينه حين اتفقه واما سائر العكوس التي سيأتيك كل في موضعه فيخالف الذي للمضاف في ذلك كله لكن في هذا التكافؤ
شرط يجب ان يراعى وذلك ان الاضافة اذا لم يقع على التعادل لم يجب هذا التكافؤ ووقوعها على التعادل هو ان يقع الشيء الذي
اليه الاضافة اولا وبالذات فانها ان وقعت الى موضوعه او الى امر يعرض له او الى جنسه او الى نوعه لم تقع الاضافة متكافئة فانك
اذا قلت ان الراس راس للانسان وللحيوان والراس راس لذي مشي او الراس للماشي وكذلك الجناح جناح الطائر والسكان
سكان للسفينة لم يمكنك ان ترجع فتقول الانسان او الحيوان ذو مشي او الماشي هو انسان او حيوان او ذو مشي او ماشيا بالقياس
الى الراس ليس معادلة ما ذكرت بل معادله هو ذو الراس فالراس راس لذي الراس وكذلك الجناح جناح لذي
الجناح وكذلك السكان سكان لذي السكان واما ما ذكرت فهو اما موضوع المضاف المعادل او جنس موضوعه او جنس المضاف او
عارض لموضوع المضاف وانما يعرض اكثر هذا في الموضع الذي لا يكون الاضافة فيه واقعة حيث الماهية مقولة بالقياس بل حيث
يجعل كذلك بنوع من النسبة فيكون للاسم المضاف اليه من حيث هو مضاف اليه بل ان كان من حيث هو موضوع للنسبة
اليه او من جهة اخرى فلذلك يجب ان تخترع لمثل هذا الشيء اسم بحسب النسبة واذا اشكل الامر في تحصيل ما يقع اليه الاضافة
بالتعادل مميزا عما يقع عليه لا بالتعادل فسبيلك ان تجمع اوصاف الشيء جميعا في تلك الاوصاف اذا وضعت ثابتا ورفعت
غيره جاز ان يرفعه ولم يجز لك ان تحفظ الاضافة واذا رفعته ووضعت غيره لم يمكنك ان تحفظ الاضافة فهو الذي اليه التعادل
وما لم يكن كذلك فليس اليه التعادل فانك اذا رفعت من الشيء انه حيوان وانه انسان وانه ماش وانه ذو مشي كيف اتفق
وحفظت انه ذو راس امكنك ان تنسب اليه الراس واذا رفعت انه ذو راس وحفظت انه حيوان وانه انسان وانه ماش
وانه ذو مشي لم يمكنك ان تضيف اليه الراس

فصل ٣ في خواص المضاف ومحاذيه

في المشهور انه يلزم المضافات
كلها هو انها معا في الوجود اي ايها وجد كان الاخر موجودا او ايها عدم كان الاخر معدوما مثل الضعف والنصف ولكن قد يقع
في بعض الاشياء تكافؤ في الوجود ومعا من جهة اخرى وذلك كالعلم والحس اي الادراكين ليست القوتان المشاركتان لهما

مواضعها

وكذلك لا نقول الطائر طائر بالقياس الى الجناح والسفينة سفينة بالقياس الى السكان وذلك لان الراس

في الاسم فان ذات هذا العلم في جوهره قد يقرر وانما يكون مضافا الى المعلوم موجودا معه وذات المعلوم في جوهره لا يقرر وذلك فانه قد توجد غير مضاف الى العالم وان كانا من حيث هما متضايفان بالفعل لا يتقدم احدهما على الآخر وليس الغرض ذلك بل الغرض ان احدى الذاتين لا ينفك من اضافة يقرر يوجب ان يكون معه مضايفا له وذات الآخر قد يوجد وليس مضافا وكذلك المتصور حال هذا الحس فان ذاته لا ينفك عن لزومه الاضافة وذات المحسوس ينفك ولا يجب ان لا يكون حيوان حساس موجودا او يكون العناصر المحسوسة التي هي اوائل لتكون الحيوانات وغيرها من الاجسام الارضية موجودة واما امور اخرى فيكون اما متكافية في اللزوم ان اخذت متضايفات واما متكافية في غير اللزوم ان اخذت ذواتا وبهذا يجب ان يفهم هذا الموضع واما الوجه الذي يغتمه هذه الطائفة فوجه تمثيل واما المثال في جنبة العلم فالمشهور مما اوردوه ومن امر المربع المساوي للدائرة فان العلم لم يوجد الى هذه الغاية لكنه موجود وقد يتبيان نبحث عن هذه حقيقة البحث فنقول ان القائل ان يقول ان هذا القول مجازف فيه وذلك انه ليس يجب ان يكون كل علم بازاء معلوم موجود ومن العلم التصور وقد يتصور امور ليس يجب لها الموجود كالكرة المحيطة بذات عشرين قاعدة مثلثات فانا نتصور مثل هذه حق التصور ولا نحوجنا ذلك الى ان نجعل له وجودا في الاعيان وبالجملة لا نحوجنا ذلك الى ان نجعل له وجودا غير الذي في الذهن وهذا الذي في الذهن فهو العلم نفسه وانما بحثنا عن علم تضايف الى مضايف له والمضاف شيء ثان وايضا فان في المعلومات بحسب التصديق كثيرا من جملة المضافات لا وجود لها في الاعيان الا بالامكان والتمكن غير الوجود وذلك مثل قولنا انه اذا اخرج في شكل كذا خط على كذا في جنبه خط كذا لم يزل يتقارب الخطان ولم يلتقيان فان هذا لا وجود له ايضا الا في الذهن ثم هذا المثال الذي اوردوه وهو حال المربع المساوي للدائرة التي يجعلونها موجودة وان لم يعلم فهو مثال اشد اشكالا من الدعوى فليت شعرنا اين وجوده فانه ان كان له وجود في الذهن فيجب ان يكون معلوما وان كان له في الاعيان وجود حاصل فيا ليت شعري اين هو وهو اذ لك ومن قد تهم به وان عنوا انه ممكن ان يوجد فذلك امر بالقوة كما ان العلم ايضا ممكن ان يوجد فنقول لمن قال هذا وساله انه ليس يمكنك وانت منطقي ان تحقق هذه الاحوال كنه التحقيق واما ان فرضنا فيما اوردناه نعلم انه يمكن ان يكون الذات احد المتضايفين وجود لا ينفك من الاضافة الى الآخر وليس الآخر بكاف له في ذلك فان كان علم تصوري او تصديقي ليس مضافا الى شيء آخر فليس هو في جملة المضافات التي نذكرها فاذا لم يكن من جملة ما ذكرناه ولم ينتقض به ما قلناه بل جعلنا مثالنا الذي نعتمده من الشيء الذي لا يكون الا علة وهو مضاف وذلك مثل علمنا

بان الفلك موجود متحرك على الاستدارة وهذا العلم هو على الجملة التي ذكرناها والشرط وذلك مثل علمنا الذي اشرنا اليه وان كان لما اوردناها قيل مثالا مضايفا في الذهن او خارج الذهن وكان متكافية في الوجود مع ما قلنا فليس ذلك تضاد مما ينتقض به ما قلناه فانا لم نقل ولا شيء من المتضايفات يتكافا في الوجود ومقابل قلنا ان اكثرها كذلك واما امر المربع والدائرة فليس تغير جائز لم فيه فرضا وذلك لانه ان كان انما المربع امكان وجود فلا يستحيل فرضه موجودا وليس فرضه موجودا يوجب ان يكون العلم به حاصلا بل يجوز ان يكون هذا المربع موجودا ونحن على جهلنا من الجهل فتبين ان جميع ما اوردوه هذا الطعن لا يفسد الغرض الذي نؤمه فما علينا من غيره ذلك وما حاجتنا الى ان نتكلف في المنطق علما غير المنطق ليس من شان المنطقي ان يحققه كنه التحقيق ويجب ان نعلم ان المتضايفين من حيث يتضايفان على التعادل فهما معا اذ الشيء انما يقال ماهيته بالقياس الى شيء يكون معه واما اذا اخذ احدهما بالفعل والآخر بالقوة فقد زال التعادل لكن على هذا اشكال وهو ان لقائل ان يقول ان المتقدم في الزمان مقول بالقياس الى المتاخر ولا بد ان يكون بينهما اضافة بالفعل والا فتضاد فيها موجودين معا وايضا فانا نعلم بان القيامة ستكون والقيامة بعد وهي غير موجودة والعلم بها موجود ولا بد ان يقع بينهما اضافة بالفعل والا فتضاد فيهما معا فنقول اما الشك الاول ومن جهة المتقدم والمتاخر فانه ينحل بان يقول ان هذا المعنى يعتبر من وجهين احدهما بحسب الذهن مطلقا والآخر بحسب الوجود مستندا الى الذهن اما بحسب فان يحضر الذهن الزمانين معا في الوهم فيجد احدهما متقدما والآخر متاخرا فيكون قد حصلا جميعا في الذهن او يكون احد الزمانين كيوم من الايام حاضرا في الوجود والذهن فيضيف اليه الذهن زمانا يعقله مستقبلا فيحكم بينهما بتقدم وتاخر لانه قد احضرهما معا واما الوجه الآخر فهو ان الزمان المتقدم اذا كان موجودا فهو موجود من الآخر انه ليس هو ممكن ان يوجد امكانا يؤدي الى وجوب وهذا كونه متاخرا وهذا الوصف للزمان الثاني موجود في الذهن عند وجود الزمان المتقدم واذا وجد المتاخر فانه موجود مع ان الزمان الاول ليس بموجود ونسبته الى الذهن نسبة شيء كان موجودا ففقد وهذا ايضا امر موجود مع وجود الزمان المتقدم مع المتاخر الى وجه آخر غير ما ذكرنا فلا وجود له في الامور لكن في الذهن فقط فان كل زمان وجد فلا يكون من حيث هو موجود لا متقدما ولا متاخرا ولا مضافا الى شيء من الازمنة والا لكان مضافا الى اشياء بلا نهاية في وقت واحد وكانت هناك اضافات لا نهاية لها موجودة بالفعل بل هو في نفسه بحيث اذا حقق العقل الامر حكم العقل عليه بانه متاخر من انه غير موجود في الذهن واما العلم بالقيامة فان العلم بها انها ستكون علم بحال من احوالها موجودة في الذهن مع وجود العلم

موجودا حين لا يكون الحس موجودا اذ يجوز ان لا يكون

يقوم عليه

اشياء

بالفعل تضايفا

الذهن

في الذهن

المتاخر فانما نسبة المتاخر الا

فانه انما هو فی حکم سیکون لا عنه ما یکون بل قبل ذلک عند ما هی معدومة فی الاعیان موجودة فی النفس واما تصور ماهیة
القیامة مجردة لانه غیر مضاف الی شیء فی الوجود من حیث هو تصور والعلم ان جمیع امثال هذه الاضافات انما یتقرر
فی الوهم والمتضایفان فیها ایضا انما یکون متضایفان فی الوهم والبیان المستقصی لهذا انما هو فی العلوم الحقیقیة لکن
ثم ان من المتکلمین اجابوا عن شبهة تکافؤ العلم والمعلوم فقالوا ان الذی قیل من ان العلوم قد یجد ذاته والعالم به لا یکون
قول غیر حق فان هنا علما موجودا بکل شیء وجوده لا یتأخر عن الاشیاء وهو علم الباری والملائکة ولم یعلموا ان هذا ان
کان حقا فلیس جواب الشک لیس یقول انه ولا شیء من المتضایفات لا یکون معا لا یحتاج الی ذلک فان دعواه انه لیس
کل متضایفین یکونان معا وهذه الدعوی تصح بمثال واحد یورده الشاک فی علم واحد فنقول ان علمی بوجود العالم لا یصح ان یکون
علما ذو ذاته والعالم غیر موجود الذات ثم العالم قد یکون موجودا فی ذاته ولیس علمی به موجودا وکذلک ان لم تعتبر هذا الذات
فاذا کان علمه بالعالم علی هذه الصفة ولم یکن علم البتة غیر هذا العلم الواحد الا وهو موجود والعالم دائما معا لا العلم الذی یشار
الیه فقط بل جمیع العلوم وکان العالم قد یکون موجودا ولا علم البتة بل هی شبهة اخری ومعنی ان ترادها لحق آخر ولکن
ان یقال ان العالم لا یکون مضافا الی هذا العلم او لا یکون معلوما له

فصل ٥ فی تحقیق المضاف الذی هو المقولة

والفرق بین ما هو مضاف بالذات وما هو عارض له الاضافة او لازم وخواص المضاف الذی هو المقولة ٥ اعلم انا الی هذا الوقت
انما اخبرنا عن مضافات طابقها الحد المذکور فبعضها کانت ماهیاتها معقولة بالقیاس الی غیرها وبعضها کانت قد تصیر کذلک بجو
من النسبة فیما یطابقها الرسم المذکور وهو رسم المقولة او رسم معنی یصلح ان یقال انه مضاف ولیس هو نفس المقولة ولا نوعا
من المقولة فنقول انا نعلم ان المقولات متباینة وانه لا یصلح ان یحمل مقولتان معا علی شیء واحد حمل الجنس حتی یکون الشیء الواحد
یدخل من جهة ماهیته فی مقولتین وان کان قد یدخل الشیء فی مقولة بذاته وفی الاخری علی سبیل العرض وقد فرغنا فیما سلف
من هذا ثم ان هذا الحد مما لا یمنع العقل مطابقة امور اتدخل فی مقولات اخری فان الرأس یحتاج ان یکون بذاته جوهرا حتی یکون
رأسا کما یحتاج ان یکون معقول الماهیة بالقیاس الی غیره حتی یکون رأسا فکلا الامرین مقومان له من حیث هو رأس لیس
احدهما بالذات والآخر بالعرض والرأس انما یکون کذلک اذا اخذ رأسا علی الاطلاق فکان علی اعتبار الجواهر الثانیة واذا
اخذ مخصصا علی انه هذا الرأس فانه لا یقال ماهیته بالقیاس الی غیره حتی یکون رأسا فکلا الامرین مقوم له من حیث هو
رأس لیس احدهما بالذات والآخر بالعرض والرأس انما یکون کذلک اذا اخذ رأسا علی الاطلاق فکان علی اعتبار الجواهر

فان الشاک م

وعلم الباری العلوم بوجوده لیس بموجود فالشبهة تکون قائمة فان الشبهة لم ترد الا بیان ان العلم قد یکون موجودا م

الثانیة

الثانیة واما اذا اخذ مخصصا علی انه هذا الرأس فانه لا یقال ماهیته بالقیاس الی غیره ولذلک بحیث ان ذاته قد یحس ویعقل
من غیر ان یعلم المعنی الذی هو رأسه من حیث هو هذا الرأس والذی هو رأسه من حیث هو هذا الرأس والذی هو
رأسه من حیث هو هذا الرسم فانه هذا هو الانسان واما اذا اول علی انه رأس شیء حتی یکون ذلک من حیث هو هذا الرأس
رأس ما بالقیاس الی شیء بل انه رأس علی الاطلاق بالقیاس الی شیء ویمکننا ان نقول ان الرأس انما هو رأس
بالقیاس الی ذی الرأس ولا یمکننا ان یقول ان هذه الید انما هی هذه الید بالقیاس الی سقراط او هذا الذی هو ذو رأس
حتی لو رأیت هذه الید منکشفة عن ستر تمثل فی ذهنک ضرورة بازائها هو بالقیاس الیه وهو سقراط او هذا او الید تمثل
هناک ذو الرأس وایضا فان بعض الامور التی ذکرت قد کانت فی ذواتها من مقولة الکیفیة ایضا مثل الملکة فانها
کیفیة وقد قیلت بالقیاس الی غیرها بنحو من انحاء النسبة وکذلک امور اخری من مقولات اخری فالرسم الاول لا یمنع
من ان یکون هناک امور هی من باب الجوهر وغیره داخلة فی المضاف فلیس اذن هذا الحد او حد المقولة ولا الاشتراک
فی حد واحد امور من مقولات شتی وان لم یکن حدا لها بل انما هو حد بحسب الاسم معنی لبعضها مقوم لماهیتها یقال علیها
فانه لا یجوز ان یکون الامور التی جنسها الجوهر جنسها شیء غیر الجوهر فیجب اذن ان یتأمل هذا الحد ویتدارک خللا ان وقع
فیه والتدارک المشهور لهذا هو ان الامور التی من المضاف هی التی الوجود لها انها مضافة وهذا تدارک صحیح لکن بعض الناس
یظن ان هذا بعینه هو الحد الاول وستعلم انه لیس هو الاول بقریب ولو انه کان هو الاول لکان بالاول غنیة عن خصوصها
والاول یدل علی المعنی الذی یدل علیه دلالة واضحة لا یدل علیها هذا الثانی ان دل ولا انه بذلک الموضوع وبعضهم ظن ان فیه
بیان الدور وهو انه اخذ المضاف جزء حد نفسه والمشتغلون بهذا الشأن قد اشتغلوا بحل هذا الشک وقد قارب
بعضهم الحل الا انه قد ذهب عنه ذهابا یسیرا ولکنا نقول ان من الاشیاء ما یکون بحسب الاشهر عند الجمهور فیکون الاسم
بحسب الوضع الاول موضوعا للجنس او لما هو عنده کالجنس ثم ان الخواص یجدون معنی نوعیا تحته او معنی هو کالنوعی
تحته فینقلون اسم الجنس الیه لملائمة ثم توجیه قد یحدث مثل هذا کثیرا من انک تجد امورا ینقل الیها اسم عرفت من الاسم
الوضع الاول بل یجد لنفس ما اوما زما الیه من جریان العادة بنقل الاسم عن الجنس الی النوع امثلة کثیرة من جملتها ان
الجمهور قد کانوا یرون ان کل شیء یتوهم فهو اما ممتنع واما غیر ممتنع وجعلوا اسم الممکن مرادفا او کالمرادف لقولهم غیر
الممتنع فقالوا ان کل موجود واما ممکن واما ممتنع ولما فصل الجمهور حال ما لیس یمتنع الوجود وجدوا [illegible] واجب الوجود

بل من حیث هو رأس علی الاطلاق ولذلک لا یتعین انه هذا الرأس م م

بجوهر

فلاسفة

وبعضه غير واجب الوجود وكلاهما مشتركان في انه غير ممتنع وفي انه ممكن بهذا المعنى اي معنى غير الممتنع ثم وجد في الامور ما ليس
بواجب الوجود ولا ممتنعه فلا يمتنع وجوده ولا عدمه فيمكن وجوده وعدمه فخصوه باسم الممكن من حيث هو غير ضروري واخرجوا
الواجب عنه ولانه بهذا الوضع الثاني واطلقوا اسم ما هو كالجنس الى ما هو كالنوع وكذلك ايضا الحال في المضاف فان اسم
المضاف كان مقولا في الوضع الاول عند الفلاسفة على المعنى المذكور وهو انه ما يقال ماهيته على الصفة المذكورة من غير اعتبار
ان له وجودا غير ذلك او ليس له وجود غير ذلك حتى كان الشيء اذا كان من الجوهر او من الكيفية ثم اتفق نسبة واعتبر من حيث
نسبته وكان من حيث هو كذلك مقول الماهية بالقياس الى غيره كان من المضاف وله ماهية مخصوصة ليست تقال بالقياس
وكان اذا كان ايضا كالبنوة والابوة فكانت ماهيته مقولة بالقياس الى غيره وان لم يكن له وجود آخر وماهية اخرى كان ايضا
من المضاف وكان المضاف يقع على المعنيين جميعا وقوعا بحده وان لم يكن لهما جميعا جنس فليس كل ما يحمل المعنى على معنيين
او على شيئين من مقولة واحدة فهو جنس للمقولتين فانك قد عرفت هذا وتحققته واذا كان كذلك فمعنى المضاف الماخوذ
في الحكم هو هذا المعنى العام ومعنى المضاف المحدود وهو هذا المعنى الخاص وكان الحال في هذا كالممكن الحقيقي فقال ان الممكن الحقيقي
هو الذي يمكن ان يكون ويمكن ان لا يكون لا يكون قوله هو خولا من جملة اخذ الشيء في بيان نفسه لانه لم يرد بالممكن الماخوذ
في الحد الا المعنى الجنسي الذي هو معنى غير ممتنع فكذلك اذا قال ان المضاف الحقيقي الذي يحد وعلى انه احد العشرة هو الذي
ماهيته وجوده انه مضاف ومعنى انه الذي وجوده وماهيته هو انه مقول الماهية بالقياس وليس له وجود غيره لم يكن اخذ
المحدود في حده او المرسوم في رسمه فيكون هذا من جملة المخصصات التي انما تخصص بالحاق شرط التجريد بالطبيعة عامة فانه
اذا كانت طبيعة الجنس من حيث هي طبيعة الجنس صالحة لان يلحق بها معنى وان لا يلحق وليس يجب لها احدهما وكانت
اذا الحق بها شرط وجود ذلك المعنى تخصصت فانها كذلك اذا الحق بها شرط عدم ذلك المعنى تخصصت واستغنى بالجنس
عنها والنوع الجنس والنوع الحقيقيين بل الخاص والعام فاذا كان حد المضاف الذي هو المقولة هو هذا الحد فاذا ليس
لا يكون مضافا بالمعنى الذي للمقولة اذ ليس يكون وجوده انه مضاف فقط بل له وجود آخر قد لحقه هذا المعنى وكذلك العلم فانه
صورة وكيفية متقررة في النفس لكنها يلزمها اضافة ما ولها وجود خاص من حيث هي صورة في النفس وكذلك الصنف
فانه يكون عددا او كما ويعرض له نسبة ولكن للسائل ان يسائل ونقول الكم قد منعتم ان يكون المشتق اسمه من الاعراض
البسيطة مقولة كالابيض ومعناه شيء ذو بياض من غير زيادة ثم لا شك في انه يجب ان يكون المضاف بالمعنى الاول [illegible]

من مقولتين او على شيئين صح

منه

منه انه شيء ذو اضافة من غير تخصيص ولا شك على تلك الاصول انه اذا كان على هذا المفهوم لم يمكن ان يكون له مقولة
او نوعا من المقولة ثم المضاف الذي يجعلونه مقولة فهو ايضا شيء ذو اضافة لانه شيء مقول ماهيته بالقياس الى غيره واذا
كان كذلك فقد شارك هذا المضاف الذي هو المقولة فلا يكون بينهما فرق واما الشيئية فهي امر لا ينفك عنه المضاف الذي
هو المقولة ولا يمكن ان يسلب عنه ولا يمكنك ان تقول ان الوجود الخاص الذي ليس به ما ليس مقولة مضافا هو انه شيء فان
الشيء لا ينفك عنه ايضا ما لم يحصل له وجود خاص غير كونه مضافا بل الوجود الخاص انما نعني به وجودا اخص من الشيئية وجود
جملة من انحاء الوجود والتي يخص الاشياء من الامر المشترك لجميع المقولات فنقول في جواب ذلك انه ولا سواء فان
الشيئية المحمولة على المضاف الحقيقي هي الشيئية التي تخصصها الوجود الذي للمضاف من حيث هو مضاف واما الشيئية المحمولة
على المعنى الآخر فان تخصيصها بوجود آخر فان الشيء ذا الاضافة اذا خص شيئيته صارت به جوهرا او كيفا او شيئا آخر واما
شيئية الاضافة فشيئية التي هي الاضافة تقتضي لذلك الشيء حقيقة غير التي هو بها مضاف ولا كذلك شيئية الاضافة واذا قلنا ان
المضاف الذي من المقولة هو الشيء الذي ليس له الا الوجود (وجوده) والذي هو به مضاف فليس انما نعني به الوجود العام بل نحو ام
الوجود مخصصا العام ليس هذا التخصيص بكونه اضافة فقط بل قد تخصص تخصصا في انه اضافة والابيض ايضا ليس تخصص
على الشيئية ان تخصص شيئيته بانه شيء ذو بياض فقط بل شيء له نسبة خاصة الى البياض لا تتم شيئيته بالفعل الا ان يحقق ان يكون
في نفسه جوهرا جسمانيا فيكون الفرق ان احدهما شيء يتقوم بانه مقول الماهية بالقياس فانه يخصص من قبيل ذلك ولا
يتخصص بغيره وهو المقولة والآخر ان شيئيته يتقوم بوجود خاص وحقيقة خاصة تلحقها الاضافة وليس من قبيل الاضافة
وهذا هو الذي ليس بمقولة ولاجل هذا الفرق ما كان احدهما مقولة ولم يكن الآخر مقولة ولا جاريا مجراها الا بمجرد انه شيء له
اضافة فقد انحل هذا الشك فاذا كان المضاف لا وجود له الا انه مضاف فيلزم ان لا يكون اذا حصل احد طرفيه تحصيلا كان
الآخر له محصلا به حتى اذا اخذت ضعف مطلقا من غير تحصيل مثل ذلك بازائه هو اثنان وقولنا تحصيل المضاف لفظ
يفهم منه معان ويجب ان يقدم قبل بيان ذلك مقدمة فنقول ان المضاف ليس له وجود منفرد بل وجوده ان يكون امرا
لاحقا للاشياء وتخصصه بجنس هذا اللحوق والتخصيص بهذا اللحوق يفهم على وجهين احدهما ان يوخذ الملحوق والاضافة
معا فذلك ليس المقولة بل هو مركب من مقولة ومقولة والآخر ان يوجد الاضافة مقرونا بها النحو من ذلك اللحوق الخاص
بخاص العقل ويوجد ان جميعا كعارض واحد للملحوق وهذا هو تنويع الاضافة وتحصيله فان المشابهة مثلا موافقة ما في الكيفية

المضاف الذي ليس هو المقولة صح

في الاضافة صح

ضعف من غير تحصيل واذا اخذت ضعف هو اربعة بمثل ذلك بازائه ضعف صح

والموافقة في الكيفية غير الكيف الموافق فالكيف الموافق ليس هو اضافة بل شيء ذو اضافة واما الموافقة منسوبة الى الكيفية هي
نوع من المضاف مثل المساواة التي هي موافقة في الكمية والمماثلة التي هي موافقة في النوع فاذا كان التحصيل في المضاف
انما يمكن حيث يكون المضاف اولا يحصل ثم يكون اضافة ماخوذة لمعنى اعم اذ لا بد من معنى يعرض له او اليه الاضافة ثم اذا
تحصل فانما تحصل لامر تحصيل ذلك المعنى ولو كان المعنى بحاله لكانت الاضافة بحالها اذا كان المضاف قد تحصل فليس
تحصله بازاء الامر الذي كان او لا هو كما كان او لا ومثال ذلك اذا اخذنا او لا ضعفا عددا ما على الاطلاق فهو بازاء النصف
العددي على الاطلاق فاذا حصل العدد الذي هو الضعف حتى صار الضعف محصلا فلا يثبت الجانب الاخر على حاله فان
اطلاق ذلك الجانب اعني النصفية كان انما يكون بازاء اطلاق هذا الجانب اعني الضعفية غير محصلة فاذا تحصل فيتين من
ذلك ان الاخر قد تحصل فانه اذا تحصل الشيء الذي هو الضعف تحصل لا محالة الشيء الذي هذا ضعفه اذ ليس يجوز ان
يكون كل شيء ضعفا لكل شيء من حيث هو ضعف محصل فاحد المضافين عرف بالتحصيل عرف الاخر به فان كان
التحصيل لم يطرء عليه من حيث تحصل الاضافة بل من حيث تحصل الموضوع وتركت الاضافة بحالها فان المضاف المقابل
لا يتحصل وذلك لان طبيعة الاضافة لم تحصل بل موضوعها تحصلت الاضافة ومثال هذا انه اذا كانت الراسية اضافة
عارضة لعضو ما وكان قياسه بها الى ذي الراس فتحصل هذا العضو من حيث هو جوهر فكان هذا الراس حده دخل التخصيص
اضافته لم يلزم ان يكون اذا عرف هذا الراس من حيث هو هذا الجوهر محصلا ان يعرف من ذلك انه راس كان الراسية
تركت بحالها ولم تحصل من حيث العقل بل من حيث الحس فلم يلزم ان يكون للعقل سبيل الى تحصيل الثاني اذ لم تحصل
له الاول والحس لا سبيل له الى ادراك ثان غير حاضر عنده الحس بسبب اول حاضر عنده الحس فلو اجتهد حتى يحصل العقل مخصصا
ولعوارضه ومن عوارضه كونه من بدن زيد فتخصص للعقل ذو الراس فهذا الحكم ما فيه موضوع واضافة فاما اذا كان المضاف
نفس الاضافة فلا يتحصل احد الطرفين الا تحصيل الاخر لانه لا وجود لاحد الطرفين غير المضاف فتحصل من هذا ان كل معنى من
باب المضاف اذا تحصل نحو امر التحصيل لم يلزم ان يحصل مقابله فان الاضافة لا حقة له وهو وجود خاص وليس يلزم من هذا ان
يكون كل ما لحقه اضافة وله وجود خاص فانه لا يحصل بتحصل مقابله بل قد يتحصل اذا كان التحصيل عقليا واما الاضافة
نفسها فانما تحصل في العقل مع تحصيل موضوعها فمن تحصيل الاضافة تحصيل موضوعها بنوعها وشخصها لا بنوعها بل بعينها او شخصها
فان جعل حدها اخر نوعها وان حفظ حدها واتحد به عارضها قريبا لو لم يكن لم يبعد ان يحفظ تلك الطبيعة من الاضافة لم يوجد

بازاء كون م

ولهذا اذا كانت الاضافة لا تحصل الا بوضوعها يجب ان يكون كل لا تحصل موضوعها م

تخصيص هذا المورد م

بل بما هو مضاف كالابوة والرجل العادل والابوة والرجل الجائر فانهما يختلفان من احوال خارجة عن الماهية فان الرجل العادل لو توهمته
غير عادل لم يزل بذلك المعنى الذي هو الابوة واما المساواة فلا يمكن ان تتوهم زوال الكمية فيها كيفية لم يكن لحد المساواة وجود
ولم تبق الاضافة بعينها موجودة واما الشخصية فكالابوة هذا وابوة ذلك بل كالجواب الذي لكل واحد من الجارين فيجب ان
يعلم ان ما يقولونه من حال الاضافة في امثال هذه اشياء علاقة واحدة بالعدد موجودة فيهما جميعا هو قول لا معنى له بل كل واحد منهما
موصوف باضافة الى الاخر ليست هي بالعدد واحدة كذلك المماسة فان كل واحد من الشيئين يوصف بانه مماس لذلك
الاخر ففيه مماسة لذلك نسبة تلك المماسة اليه نفسه هي اضافية الى الاخر انه له وبالقياس اليه ولاجله كذلك لا بانها فيه
والاخر ايضا مماس للاول لمماسة فيه لنفسه النسبة تلك المماسة التي الاول بها مماس الى الاخر نسبة اضافية والى الاول
اضافة نسبة انه له لا اضافية فانه لا تمايز احدهما الاخر كذلك بها من حيث المماسة بل من حيث العلاقة يتفقان اتفاق الشخصيات
في الامور العامة فليكن هذا كافيا في بيان امر المضاف وانا اخر الذكر تمت المقالة الرابعة من الفن الثاني من جملة الاول
من المنطق بحمد الله وحسن توفيقه غداة يوم الخميس من هذا الكتاب السابع عشر من ذي الحجة سنة ثمان وسبعين واربعمائة
وصلى الله على خير خلقه محمد وآله اجمعين في كورة النيشابور في اربعة بدار الفرس سراي پارسيان المقالة الخامسة من الفن الثاني
وهي ستة فصول الاول في تعريف الكيفية واقسامها الى انواعها الاربعة الثاني في تعقب الوجوه التي تسم قوم بها الكيفية وهو الحال والملكة والقوة واللاقوة والملكة
الرابع في ايراد الشكوك في النوع المنسوب الى القوة واللاقوة الخامس في الكيفيات الانفعالية والانفعالات
السادس في حل باقي الشكوك فصل في تعريف الكيفية واقسامها الاولى ان الكيفية فقد جرت العادة بان تعرف بحدها بين من التعريف
ان يقال ان الكيفية ما يقال على الاشخاص انها كيف هي والاخرون يقال ان الكيفية ما يقال للاشياء انها شبيهة وغير
شبيهة فلينظر في حال هذين التعريفين انهما يفيدان معنى مقصودا فنقول اما اذا كان هذا التعريف على سبيل الاشارة على
المتعارف وما جرى عادة الناس بالسؤال عنه بلفظة كيف والجواب به اذا سئل كيف فامر غير محصل في مقولة واحدة وذلك
لان الجمهور قد يسالون كيف زيد ويتوقعون ان يجاب بانه قائم او قاعد فيكون الجواب عن الواقع في مقولة الوضع ويسالون
ايضا فيقولون كيف رايت عبد الله فيحسن في التعارف ان يجاب فيقال رايته ماشيا او عاديا او رايته يحمل او يعصر او غير
ذلك ولا يتحاشون في بلاد العرب والعجم ايضا ان يقولوا رايته في مكان طيب او فوق سريره وامثال هذا حتى يكون هذا الاحوال
عنده كيفيات احوال الناس فالتعارف ليس يقتضي من ذلك على شيء يصرف الذهن الى تحصيل الكيفية الداخلة في المقولة بل

اضافة الاخر اليه بل ربما كان نوعهما واحدا
كجوار هذا لذلك وجواره لهذا وربما
كانا مختلفين بالنوع كالابوة والبنوة
م

الاولة في المنطق

الى انواعها الاربعة الثالث في تعريف حقيقة
كل نوعين من انواع الكيفية م م

كأنهم يقولون حالا للذي يسمى حالا في قالبه فورياس فقط بل بجميع الصفات وان كانت كيفيات فلا يتحاشون ان يقولوا
كيفية الغير بها فان كان جميع ما يسمونه كيفية على هذا الوجه هو داخل في هذه المقولة فالوضع ايضا داخل في هذه المقولة ثم بعد
عندي ان يشتمل كلامي واحد منع ولا من حيثيتين فنقول اما الوضع فهو من حيث يصلح ان يكون جوابا عن سؤال كيف فهو
كيفية ومن حيث هو حال بجوهر ذي اجزاء كذا فهو وضع فان قال لم اضافته بان يقول ان هذا لا يمكن ولم بعد اخذه بما
سلف ذكره ولكنا نوجب عليه ان يجعل الوضع نوعا من الكيفية فان الجهة التي هي بها وضع لا تجعله بحيث لا يصلح ان يكون
جوابا عن سؤال كيف الشيء بل يعده لذلك فلا يكون هذا كاعتبارين متباينين تصير بهما الشيء بل كاعتبارين احدهما كالـ
على الآخر واذا كان الاعم مقولة فالاخص يدخل فيه فلا يكون مقولة برأسه فان لم يلتفت في هذا الى التعارف العام بل يريد معنى
وقع عليه اصطلاح خاص فبالحري ان يكون اسم الدال بهذا اللفظ على ما اراده يكون قد عرفنا ما يريد به بالوضع الثاني ولم يكفنا
الى هذا الوقت ان افهم من هذا الرسم حقيقة هذه المقولة ولا يبعد ان يكون غيري قد فهم ذلك او يكون التأويل ما ستقف بعد
وكذلك الحال في التشبيه فان التشبيه يستعمل استعمالا عاميا ويستعمل استعمالا خاصيا فاما الاستعمال العامي ولا يختص بالمعنى
الذي يراد في هذه المقولة بل قد يقولون ان عمرو وفلان شبيه بعمرو وفلان وان احتراق النفط شبيه باحتراق دهن البلسان
بل لا يمتنعون عن القول بان طول زيد شبيه بطول فلان احد التعارف ايضا يميل في امر التشبيه الى ما يميله في امر السؤال بكيف
فان قال قائل انه في بعضها استعارة وفي بعضها حقيقي فلنسلم له انهم اذا قالوا التشبيه في الطول حروا انهم يستعيرون شيئا
وكذلك اذا قالوا احتراق شبيه باحتراق بل قالوا ذلك وهم محققون وليس يمكن ان يقال ليس لكم ذلك بل انما يكون هذا اللفظ
مستعارا في شيء وحقيقيا في شيء بحسب ما اوتهم فان اللفظ لا يستحق شيئا من ذلك في نفسه بل انما يكون ذلك له
بحسب التعارف في المستعار هو ان يقول القائل ذلك عند القائل انه لفظ غيره استعير للمشاكلة وتمثل فاما حيث
لا يكون عند القائل كذلك بل يكون قوله ان احتراقا شبيه باحتراق كقوله ان حرارة شبيهة بحرارة فلا يكون للناس من هذا
التعارف سبيل الى معرفة ما يدل عليه بهذا اللفظ ولا الى حقيقة ومع هذا فان من يدعي في لفظ ما انه اشتراك او استعارة
فعليه ان ينص على المعنى المقصود به في الموضع الذي يستعمله وخصوصا اذا كان ظاهر اللفظ بعيدا من ان يميز
للسامع معناه المقصود وتميزه لو قال عين الماء وعين الشمس وعين العرض فيجب ان يكون قد اعطينا معنى التشبيه حين
يخاطب باستعماله مثلنا وقصارى ما فهمونا من لفظ التشبيه بالاصطلاح الخاصي وغاية ما تصورناه عليه هو ان يقولوا انا

في حقولين م

وعوام م

عمرو م

انهم يستعيرون لكنهم اذا قالوا [illegible]

العارف م

نعني به الموافق في الكيفية فان كان قولنا ان الكيف هو ما يقال له شبيه القول النقلي الى المتعارف عند الجمهور وكان تفسير ذلك
النقل هو الذي معناه الموافق في الكيف فلا شك في ان الكيف نفسه يجب ان يكون اعرف من الموافق في الكيف فيكون من قال
ان الشبيه هو الموافق في الكيف قد عرف الشبيه بالكيف وهو يريد ان يعرف الكيف بالشبيه فلا يستفيد المتعلم من هذا البيان
شيئا انما يمكن ههنا حيلة واحدة وذلك ان يكون الكيف وقال الشبيه يجمع لنا من الموجودات معاني مختلفة ثم اذا اقتصرنا هذه
المقولات ووقفنا ما جعلناه من خارجا الكيف واستثنيناه بقي لنا المنحصر في مقولة الكيف ما يجاب به عن سؤال كيف مما ليس من تلك
الاخرى وما يقال بالمشابهة مما ليس تلك حتى يتخيل الذهن امورا دون امور او ان يكون معناه به آخر من النظر وهو ان يجعل حقيقة
البحث عن الشيء انه كيف هو في نفسه ما يقتصر على نفسه وحاله فاذا كان الوصف ما يحوج الى اعتبار امر فيه غير نفسه وغير حاله حتى
يقال انه كيف هو وكانه قد عدل عن الواجب فان السائل انما رام ان يخبر عن امره في نفسه اذ قال كيف هو في نفسه دون امر يكون
له بغيره في نفسه فيشبه ان يكون الوضع وغيره كذلك من المقولات انما يصلح ان يقال له كيف اما بالنقل والوضع الثاني واما
بالتوسع فلذلك صار بحيث يصلح لان يجاب به عن كيف الشيء ثم تقرر هذا التوسع واستمر عند الجمهور كالاصل فان الوضع
ليس معنى يتصور للشيء ما لم يتصور له اجزاء هي غيره وجهات خارجة عنه ثم يتصور له وضع فالوضع مخالف للمعنى الذي يكون
للشيء مما يتصور له اجزاء هي في نفسه بنفسه الذي بالحري ان يكون البحث بكيف مقصورا عليه فهذا وان كان قد ملكنا ان نقوم
فانا قد تعدينا فيه ايضا التعارف الى نوع من النظر والاستدلال وانا الكم فان التعارف يشبه ان يدل على انه غير صالح في جواب
كيف الشيء وانه ان اجيب به فانما هو مجاز فاذا كان كذلك فقد تقرر حتى السؤال بكيف كيف اشتهر من الكيفية فان اسم
الكيفية اشتق من اسم الكيف والمشتق منه اولى او اعرف من المشتق له وهذا من قبيل ما يشتق فيه اسم الحال من اسم الشيء
ذي الحال ليس من قبيل ما يشتق فيه اسم ذي الحال اعني كاشتقاق اسم الضارب من الضرب وايضا فان الكيف نفسه لان
حيث السؤال والجواب بل من حيث هو شيء اشهر من الكيفية اذ كان السبيل اليه الحس والحس لا تميز الكيفية مفردة بل
جنانا لنا مع الشيء المتكيف بها ومع المقدار الذي يطبقها سيئتا ولا واحدا غير مفصل ثم من بعد من نحو تحصيل ما يحصل
وعلى هذا فاعتبر الشبيه وعلى انه شبيه في نفسه من غير حاجة الى اعتبار امر غيره فليكن هذا اقدر ما يقوله في امر هذا التعريف
ولنقرر الآن ان الكيفية هي كل هيئة قارة في الموصوف بها لا توجب تقديره ولا تقسيمه ويصلح تصورها من غير ان يحوج
فيها الى التفات الى نسبة يكون الى غير تلك الهيئة وهذا ايضا ضرب من البيان متعلق بان نثبت شيئا ثم نعرف سلوب

من اسم الحال م

امور رديه وقد يوجد قال قوم ان الكيفية هى التى يحدث بها الجمهور وظنوا انهم قد اتوا ببيان وذهب عليهم ان استعمال لفظ الرسم
ها هنا يشبه ان يكون استعمالا مجازيا لا يحقق معنى وان حقق فليس بحسب التعارف فى استعمال هذا اللفظ بل لعله لا يقترن
من خارج وهذا اللفظ تخييل مغالطى اشد بعدا عن البيان من لفظ الكيفية وكذلك لم يبينا ما تشبه هذه فلننتقل الآن الى
الكيفية كيف تنقسم الى الامور الاربعة التى جعلت انواعا لها فنقول ان الكيفية لا تخلو اما ان يكون بحيث يصدر عنها افعال على نحو
التشبيه والاحالة او لا يكون والذى يفعل فعله على سبيل التشبيه والاحالة فهو كالحار يجعل غيره حارا والسواد فى العين وجه
مثاله لا كالثقل فان فعله فى جسمه التحريك وليس ثقلا والذى لا يكون اما ان يكون متعلقا بالكم من حيث هو كم او لا يكون والذى
لا يكون متعلقا بالكم فاما ان يكون للاجسام من حيث هى اجسام طبيعية فقط او لا يكون بل يكون لها من حيث هى ذوات النفس
او يكون للنفس شيء فالتى يلتئم منها افعال وانفعالات هى التى تسمى كيفيات انفعالية وانفعالات والتى تتعلق بالكم فهى كالاشكال
وغيرها والتى للاجسام من حيث هى اجسام طبيعية فهى القوى الفعلية والانفعالية والتى تختص بذوات الانفس فهى التى
تسمى ملكات وحالات او نقول ان الكيفية اما ان يكون متعلقة بوجود النفس او لا يكون والذى لا يكون فاما ان تتعلق بالكمية
او لا تتعلق والذى لا تتعلق اما ان يكون هويتها انها استعداد واما ان يكون هويتها انها فعل ان عرض لها ان يكون استعدادا
وقد يمكننا ان نحاول فى ذلك ضروبا من القسمة يؤدى الى هذا الغرض ولولا امر الكيفيات التى فى العدد لكان يجب بيان انواع
ما لا ينفعل على طريق التشبيه لا يتعلق بالاجسام ثم تقسيم فنقول اما من حيث كمياتها ومن حيث طبيعتها ومن حيث هى طبيعية تم
القسمة ولكانت هذه القسمة اصح لكن الفردية والزوجية وما اشبههما يخرج من ذلك فان لم يدخل ذلك فى كيفيات
هذه المقولة وكانت الكيفيات ما يعرض للجواهر الجسمانية فيجب ان تقسم على نحو ما قلنا فاما انواع القسمة المشهورة فمنها قولهم ان الكيفيات
اما طبيعية واما مقتناة ثم فسروا الطبيعية هى المتولدة بالطبع من داخل لوجود ما بالشيء الذى يوجد فيه والمقتناة فهى التى تاتى من
خارج ويمكن اطراحها وليكن من المقتناة الملكات والاحوال واما الطبيعية فمنها بالقوة ومنها بالفعل والتى هى بالقوة فهى
الكيفيات التى يقال لها بها مستعدون وضعفاء لكون الشيء من الاشياء والتى هى بالفعل فمنها ما ينفذ الى العمق وهى الانفعاليات
والكيفيات الانفعالية ومنها ما يظهر فى النفس فاما ان يظهر فى النفس الناطقة واما فى غير الناطقة والتى فى الناطقة اما عسرة
الانحلال كالملكة واما سهلة الانحلال كالحال والتى فى غير الناطقة اما فى القوة المنفعلة واما فى القوة الفاعلة والذى فى القوة
الفاعلة فانه الصنف الثالث من انواع الكيفية اعنى الانفعال والكيفية الانفعالية والتى يظهر فى البدن فاما فى جملته واما

فهو الصنف الثالث من انواع الكيفية اعنى قوة واللاقوة واما الذى فى القوة المنفعلة ه

فى ظاهره والذى فى جملته فانه الصنف الثالث من انواع الكيفية ثم انها ان كانت غير ثابتة كانت انفعالا والذى يحدث
فى ظاهر البدن فانه الشكل والخلقة قالوا والشكل نوع للمتنفس ولغير المتنفس واما الخلقة فانها تخص المتنفس وقد قسموا
ذلك ايضا بوجوه من القسمة تشبه هذه

فصل

فى تعقب الوجوه التى قسم قوم بها الكيفية الى انواعها الاربعة فيجب
بنا ان نتامل الحال فيما تكلفوه من القسمتين ليكون لنا من ذلك سبيل الى فضل التعقب فيما يطرء علينا من وجوه قسمتهم مثل
هذه الوجوه من القسمة كلها غير مناسب ومتكلف فنقول فى جميع الكلام الى كثير احدا ما تكلفنا اما القسمة الاولى فمن وجهها
ان يكون سواد الغراب مما ينافى نوع سواد ابيه السواد مقتنى ويعرض من ذلك ان لا يكون الملكات والحالات نوعا واحدا
من جملة ما خرج بالقسمة بل يكون نوعا ثانيا هو نوع تحت ما خرج من القسمة على نحو ما قال القاسم فمنها الملكات والحالات
وعلى ان هذا القول يوجب ان يكون للملكة والحال قسيم اخرى اذ احدث الملكة والحال حيث ان احدهى معا فرئيه الا
... هذه وقوله منها ما يكون بالقوة ومنها ما يكون بالفعل ان عنى بذلك ان هيئة الصلوح للمصارعة وهيئة المصحاحية وهى الممراضية هى
معان من باب الكيفية ليست المصارعة نفسها ولا الصحة نفسها ولا المرض نفسه فذلك تغيير رديء جدا فانه لو قال منها ما هو قوة
ومنها ما هو فعل حاصل لكان له وجه بعيد وان تقدر ان الشيء بالقوة هو الشيء الذى ليس بموجود ويصح ان يكون موجودا
فان كان الذى هو بالقوة هو المصحاحية بالقوة فيكون من انواع الكيفية ما هى مصحاحية معدومة وان عنى بهذا اللفظ ليس ان
المصحاحية يكون فى نفسها بالقوة فى وجودها بل انها يكون بالقوة شيئا اخر فيكون قد جعل المصحاحية صحة بالقوة فيكون الشيء
الذى هو بالقوة صحة هو المصحاحية فيصير المصحاحية صحة وقتا ما وليس الشيء من الاعراض يصير الآخر اذ ليس لها فى انفسها شيء
مشترك وان لم يعن بما هو بالقوة المصحاحية بل الصحة التى بالقوة حتى يكون الصحة اذا كانت صحة معدومة جائزة الوجود كانت
من نوع فاذا صارت بالفعل كانت من نوع فيكون المعدوم كيفية موجودة ومع ذلك فقد تضاعف انواع الكيفية اذ كل واحد
من الانواع قد يكون بالقوة وايضا فهذا ابدا وان لم يعن ما قلناه ولكن عنى ان ذلك الشيء اما ان يكون قوة واما ان يكون فعلا
وعنى بالقوة الشيء الذى يقابل الفعل الذى هو الحصول لا الفعل الذى هو التاثير او ما اشبهه او مقابل ذلك هو الاستعداد
لامر ما حتى يكون قسمته الى قوة وفعل وجه فيجب اول الشيء ان تنظر الى هذه التى تسميها فعلا ليست فى انفسها قوى فيشبه ان يكون
الحرارة قوة اذ يستعد بها نحو امر ما وكذلك البرودة وكذلك الالوان والملاقات والروائح فان الشيء ذى الرائحة مستعد
كالرطوبة لان يؤثر تاثيرا ما وقد يستعد بعض هذه الكيفيات للانفعال كالرطوبة او للاانفعال او لعسر الانفعال كاليبوسة الا

هو المصاحية لا الصحة فيكون هذا النوع ه

ان يكون قابل ان الحرارة في ذاتها امرما واما الاستعداد لان يؤثر بها فهو معنى لازم للحرارة في طبيعتها كيفية واما الاستعداد
التام يعرض لها من حيث يصلح ان يكون متوقعا بالقياس الى شيء او بالنسبة اليه واما الذي كلامنا فيه فنفس الاستعداد الذي
يكون للجواهر لا لشيء يعرض له الاستعداد فان قيل فهذا الزم ان يكون هذا الباب اوسع مما قالوه بل يلزمهم ان يجعلوا انواع
الاستعدادات التي للحرارة وغيرها من باب الكيف ويكون كيفيات عارضة للحرارة ولغيرها وهذا ليس هذا يلزمهم ويشنع بهم
ان الحرارة عرض لها كيفية من باب الاستعداد غير الكيفية متوقعة عليها فصارت مستعدة به ولا هذا مما يصلح ان يقال وبقية
فان طبعوا القسم قايلين ان كلامنا في استعدادات الجواهر في ذواتها وجب ان يكون المصاحبة استعداد الصحة في الجسم
او وجب ان يكون المراض فيه معاصية فانه لا يبرى من استعداد الصحة وان جعلوه استعداد ايجابيا فرنا مارا الى الصواب
لكن قولهم وعباراتهم لا تشير الى ذلك الا بتكلف وتعسف فلم يحسنوا اذن ان يقسموا هذه القسمة ومع ذلك فان الامر في
قسمة الشيء الى قوة وفعل هو ان يكون القوة والفعل فيه لشيء واحد وهم لم يفعلوا ذلك فليس كلما جعلوه من باب الفعل
فعلا لما جعلوه قوة او لا كل هو فعل القوة جعلوه عليه من باب القوة كالقوة على الترطيب والاسوداد والقوة على قبول العلم فانهم لم يجعلوا
شيئا من ذلك من باب القوة واما ما قالوا من كون بعضها في العمق وبعضها في الظاهر فهو ردي جدا وذلك انهم تركوا الكيفيات
التي للاعداد وتركوا الاستقامة والانحناء التي هي كيفيات في الخط فان الخط ليس بجوهر ولا جسم اللهم الا ان يقولوا ان
الاستقامة والانحناء اذا وجدا في الخط فقد وجدا في الجسم اذ الخط في جسم وما في شيء هو في شيء فهو في ذلك الشيء
الآخر مستعملين لفظ في المشككة فيلزمهم ان يكون الجسم مستقيما ومعوجا ان كانت فيه استقامة خط واعوجاجه واما ان الجسم
معوج الخط فهو حق لكن الاعوجاج الذي للعرض له لا يكون فانه لا يوصف به ولا يشتق له منه اسم ولكن يكون موجودا في شيء
منه هو فيه بالذات وكذلك ليس الاستقامة والانحناء موجودا بالحقيقة في ظاهر الجسم الذي هو السطح وجودا بالذات
حتى يكون في الجسم وحده بالعرض بل هو فيهما جميعا بالعرض فلنسامح في هذا ولنجعل قولهم موجودا في الجسم او في ظاهره كل وجود
متعلق به وان لم يكن اوليا ثم نقول ان قولهم ان الاشكال موجودة في ظاهر الجسم الذي هو السطح وجودا بالذات حتى يكون
في الجسم وحده بالعرض بل هو فيهما جميعا بالعرض فلنسامح في هذا ولنجعل قولهم موجودا في الجسم او في ظاهره كل وجود متعلق به
وان لم يكن اوليا ثم نقول ان قولهم ان الاشكال موجودة في ظاهر الجسم قول البله المغفلين فان الاشكال المجسمة انما وجودها
من حيث هو مجسم ان يكون سارية في الجسم كله فان الشكل ان كان ما احاط به حد او حدود فانما يحيط الخطوط بالسطح والسطح

لان الحرارة مه

المجسمة

السطح

بالعمق

بالعمق وذلك اكثر فنقول ان هاهنا حدودا وهاهنا شيئا ذا حدود وله هيئة بسبب الحدود وهاهنا كذلك تلك الهيئة فاما الحدود
فليست اشكالا بل هي اطراف ولا يجوز ان يقال للشيء منها انها في ظاهر المحدود حتى يقال مثلا ان السطح في ظاهر الجسم او الخط
في ظاهر السطح وذلك لان الظاهر غير الذي في الظاهر وليس السطح غير ظاهر الجسم بل هو نفس ظاهر الجسم والخط ليس في
ظاهر السطح بل نفس ظاهر السطح فان احتج محتج وقال ان هذا الانسان قد يجوز في لفظه وكان ينبغي ان يقول ظاهر فقال في ظاهر
فلم يجد ايضا وذلك لان القسم الآخر هو انه في العمق وليس معناه انه عمق وليس قوله ظاهر قسيمه هو انه في العمق حتى يكون الشيء
اما ظاهرا واما في العمق بل نظيره انه في ظاهر ونظير الظاهر العمق ثم مع ذلك فان الذي هو الظاهر كم لا كيف حتى لا يكون لطائفة منهم
طريق الى ان يقولوا انه اراد بقوله في العمق العمق نفسه طلبا منهم لاستواء القسمة فانه ان كان هذا المذهب في التاويل صحيحا
كان كأنه قال وان بعض كيفيات الاجسام ظاهر وبعضها عمق وهذا محال واما ان عنوا الشيء المتحدد فهو مقدار لا كيفية وان
عنوا الهيئة الحاصلة من التحدد فانما يكون في الظاهر منها ما يكون موضوعا في السطح والتحديب والتقعير واما المجسمات من
الاشكال فليست هيئات توجد في الحدود بل هي هيئات توجد في جملة المحدود وانما بالحدود وفي الحدود وجودها ايضا بشركة
ليست نسبتها الى الحدود اولى من نسبتها الى المحدود فلو كانت الكرية في نفس السطح لكانت تحدبا او تقعيرا لا كرية كما لو
كانت الدائرة في نفس الخط لكانت استدارة وتقويسا لا دائرة وكان شكل الدائرة موضوعه السطح لا نفس الخط كذلك
شكل الكرة موضوعه الجسم لا ظاهره الذي هو السطح وان كان شكل الدائرة لا يتم الا بانعطاف الخط وكان شكل الكرة لا يتم الا بتحدب
السطح وهذه الاشكال وان كانت يحدث للمحدود ذات بالحدود فليست هي في الحدود وان كانت الحدود عللا لها في انفسها
بل في شيء آخر يحده وبيان هذا ان الحدود والنهايات لا يقال انها موجودة الا في المحدود ونفس جملته فان الكرة نهاية في جملته وجودا
في الموصوف وليس موجودا في طرف منه ولا في جزء منه دون سائر اجزائه بالقوة فكذلك الشكل المجسم هو صفة للجسم كله
ليست موجودة في السطح الذي هو الطرف فقد وضح ان هؤلاء انما جعلوا هذا النوع شكلا وخلقة فقط كأنه اذ كان المعلم الاول
اثقله ومن الامثلة في اول الامر لذلك فقط وليس كذلك بل التحديب من جملة هذا الباب وليس شكلا اذ ليس له حد
الشكل فان قال قائل بعد ان كل جزء في باطن الجسم وظاهره يوصف بتلك القوى والكيفيات التي من هذا الباب فليست
لذلك فان الشكل الذي في الكل لا يوجد في الاجزاء فانا نقول في ذلك انه كان يمكنه ان يقول هذا اللفظ على وجه ويكون عبارة
صحيحة فما الذي احوجه الى العدول عنه واما ثانيا فان كثيرا من المعاني التي ليست من باب الشكل انما يوجد في الجملة دون

وهاهنا ان

ولمحقق مه

وحد هذه الهيئات انها اشكال التربيع واما بينه غير الشكل كالتسطيح مه

السطح الذي هو خط على انه نهاية بجملته فهو موجود بان نهاية مه

الا بفرط قوة اليد على افعالها فانها غير موجودة الا في اجتماع الاجزاء اللهم الا ان تقول ان تلك ليست بقوة واحدة بل قوى
على نحو اخذه فان قال قائل فلتجعل كذلك هيئة المصارعي من حيث هو مصارعي وكذلك هيئة قبول كثير من الامراض واما القسم الاخر
فان فاكهتها ليس تتهيأ الا بقبل يجاوزها كما تدري ثم نعين في هذا بان كثيرا ما تقول والتي في النفس غير الناطقة فاما في القوة
الفاعلة واما في القوة المنفعلة فلا ادري ان هذا الرجل من كم صواب حسب من ذلك ان نوع القوة واللاقوة ليست يتعلق
بالنفس فان الصلابة واللين من هذا القبيل اتفاقا وليست مما يتعلق بالنفس والثاني انا ان سامحناه فيما فعلنا ما يتعلق
بالنفس فما بال الانفعال والانفعالات مثل الحرارة والبرودة وغير ذلك جعلناها في هذا القسم وليست من العوارض التي
تتعلق بالنفس الناطقة او غير الناطقة البتة ومن ذلك انه ليس جميع ما في باب القوة واللاقوة يتعلق بالقوة والفعلية فان
المراضية والاستعداد للانفعال ليست من المصحاح بعرض له ان يكون قويا على افعال فذلك امر لازم للمصحاحية اما المصحاحية وانما
مصحاحية من حيث لا تنفعل من اسباب المرض لا من حيث تفعل بها افعال وايضا فان الاشياء التي جعلناها في القوة والانفعالات
وان كانت تسمى انفعالية وانفعالات فليس كلها من جملة القوى الانفعالية فان الحرارة والبرودة لان تجعلا في القوى الفعالة
اولى من ان تجعلا في القوى المنفعلة فان قال ان هذه تحدث بالانفعالات في المادة فكذلك اولى ايضا لا تحدث الا بانفعالات في المادة
وايضا فان كان الاعتبار ليس ان يحمل على المقسوم اليه معنى ما قسم اليه من القوتين بل ان ينسب اليهما فان لكل واحد من الكيفيتين
نسبة الى قوة فاعلة ومنفعلة معا او لا واحد منهما يحدث الا من سبب فاعل ومنفعل ثم من جودة هذه القسمة يرد هذا النوع
الثالث في القسمة مرتين والعجب ممن يلتفت الى ما يقوله هؤلاء ويكتبه ويدونه ومن ذا نحتاج الى ان نقدمه

فصل

في تعريف حقيقة كل نوعين من انواع الكيفية وهو الحال والملكة والقوة واللاقوة فلنبتدئ بالنوع الموجود لسبب النفس وهذا
النوع الاسم له بتمامه لكن له اسمان بحكم اعتبارين فان الكيفيات التي تتعلق وجودها بالانفس منها ما يكون من شأنه ان يكيف
بها راسخا لا يزول او بعسر زواله وبالجملة لا يسهل زواله ويسمى ملكة ومنها ما لا يكون راسخا بل يكون من شأنه ان يسهل انتقاله
فيسمى حالا والاظهر في تعارف محصلي اهل الصناعة ان الحال ليس مقولا على الملكة حتى يكون الحال اسم هذا الجنس الذي هو نوع
من الكيفية وحتى يكون كل ملكة حالا وليس كل حال ملكة بل الحال اسم لطبيعة هذا الجنس اذا كان بعرض الزوال وكان غير مستحكم
فاذا استحكم لم يسم حالا بل ملكة وليس افتراق الحال والملكة افتراق نوعين تحت جنس فان الانفصال بينهما ليس الا بالحال
النسبة الى التغير وزمان التغير وهذا الانفصال باعراض لاحقة لا بفصول داخلة في طبيعة الشيء ولا ايضا يجب ان يكون بين الحال

والانفعاليات

باسقوة تفعل بها شيء وايضا فان المصحاحية هي بمعنى القوة التي لا تنفعل ان كان لابد بمعنى القوة على الفعل فانه وان كان هـ

بالملكة

والملكة تباين نوعية ما بين الشخصين بل يجوز ان يكون بينهما تباين نوعية ما بين شخص واحد بحسب زمانيه كالصبي والرجل ليس ان يكون فرق
بحسب الصبي شخصا غير الرجل في ذاته وان كان غيرا بالاعتبار فان الشيء الذي هو حال ما كان ابتدا تخلق او تصنع لم يستقر
بعد في النفس اذا تمرن عليه انطبع انطباعا اشتد اذا استمر فيكون الشيء الواحد بعينه كان حالا ثم صار ملكة فليس يجال من
الملكات العلوم والفضائل وتعني بالفضائل لا الافعال المحمودة بل الهيئات النفسانية التي تصدر عنها المحمودة صدورا سهلا
كالطبيعي من غير ان يحتاج الى روية واختيار مستأنف فيكون بحيث اذا اريد اصدار اضدادها او تلك الافعال شق على اصحابها
والتوقف عليهم فيه واحتاجوا الى تكلف وهذه مثل خلق العدالة والعفة والرذائل ايضا التي هي اضدادها فانها ملكات فان
الفاجر بالخلق يتعذر عليه التعفف عند التمكن فان فعل تأدى به الى ان يفعل الفجور يسلس عليه فتق نفسه هيئة مطاوعة نحو فعل معاصية
نحو اتى ضده وملكات والعلوم ايضا ملكات ليس لانه استوفى المتعلم اصول الصناعة ومهر فيها فقط بل الراي الواحد اذا اعتقد
وعلم ويتحقق يعسر زواله او تحفى البدن بآراء تطرية من امراض او احوال اخرى واما الحال فيسمى بها ما كان من هذا الجنس سهل الزوال
سهولة زوال الحرارة العرضية والبرودة العرضية وزوال الصحة من المسقام والمرض الحاد من المصحاح وان كانت الحرارة
والبرودة ليستا من هذا الجنس انما اوردناهما تمثيلا لما يزول بسرعة واما الصحة والمرض اذا كانا سهلي الزوال فهما من هذا
القبيل ومن الحالات الحرد والخجل والغم والهم والظن والعقد الذي لم يجزم فاما اذا صار شيء من الظن ومن الصحة او المرض
مستحكما لا يزول بسهولة فهو من جملة الملكات وكل ما هو ملكة مكتسبة فقد كانت حالا اذ كانت تلك الهيئة التي ان استحكمت
حالا وليست كل حال فانها كانت ملكة فالحال حالا كهذا يجب ان يفهم في هذا الموضع لا ما فهم من ان الحال يقال على المعنى الذي
هو اعم من الملكة ثم ان الملكة لا يصير نوعا تحتها كما لا يجب ان يصير الحيوان المتحرك والحيوان الثابت صحة نوعا لانه يزيد على
طبيعة العام بعرض لا بفصل فان الامر ليس كذا الان واضع هذين الاسمين قال ان الفرق بين الملكة والحال ان هذه
ثابتة وتلك تحول زمانا وهذا تحريكا والعام لا يحمل عليه الفصل ولا العرض المقابل العرض بحق والله قد جعل بحسب اعتبار
واسم كالايقال والفرق بين نوعين بين الانسان وبين الحيوان الصحيح ان الحيوان اعم او مريض والانسان ناطق والاخر صحيح
على اني قليل الالتفات الى امر الاسماء والاشبه ان يكون الجانب الذي يحتاج الى التأويل بل هو هذا اللفظ وان يكون ما قاله واضع
هذه التسمية من ان الملكات ايضا هي حالات ليس على معنى انها قد كانت حالات بل انها في حقيقة حالات حيث قال
ان الفرق بين الحال والملكة ان هذه سهلة مفارقة وهذه قد يكون سهلة لكن يتأدى الا اثره ليست تفارق الا قد بين المنقول

كذا في نسخة
فانه ليس يجب ان يكون الصبي شخصا غير الرجل

الافعال صح

الى نسخة

كذا في نسخة
سهلة وكذلك الزوال بانه واعسر تحركا

والحيوان صح

كذا في نسخة
لكن ايثاري لما اثرته لسبب تعارف

فيهم هذه الالفاظ هو ان الحال هي كيفية سريعة الزوال والملكة كيفية راسخة واما الجنس الاخر من اجناس الكيفيات التي
هي انواع الكيفية العامة فيجب ان يتصور على انه استعداد جسماني كامل نحو امر خارج بجهة من الجهات لا القوة التي هي في
المادة الاولى ولا قوة الجواز فان كل انسان بالقوة صحيح مريض لكن يتم الاستعداد حتى يصير هذه القوة التي بحكم الجواز الطبيعي
وافرة من جهة احد طرفي النقيض فلا يكون في قوة قد ترجح قبول المرض على قبول الصحة او ترجح لا قبول الصرع على قبول الصرع
والمصاحية والمراضية والهيئة المصارعية والهيئة الانضراعية والصلابة المترجح فيها ان لا ينغمز واللين المترجح فيها ان ينغمز هي
من هذا الباب لكن في هذا الموضع شكوك وذلك ان الامور التي تدخل في هذا الجنس يوجد ثلثة امور استعداد شديد على
ان ينفعل كالمراضية ~~والاستعداد شديد على ان ينفعل~~ ولا على ان ينفعل بل على ان لا ينفعل كالمصاحية والصلابة وقول القوة
على هذه الثلثة قريب من ان يكون على سبيل اشتراك الاسم وان لم يجمعه في معنى واحد كان حسن اشتراك وايضا فلمشكك
ان يشكك في ان المصارعية في هذا الباب داخلة من حيث لا يصرع او من حيث يصرع غيره فان كان من حيث لا يصرع
يكون المؤنة في الشك ثقيلة ويكون هذا الجنس هو تأكد احد طرفي ما عليه القوة الانفعالية في ان ينفعل او في لا ينفعل لكنه
يعرض ان ليس يصح استعداده من حيث تحرك غيره من الاقسام اذ لا يصح ان يوجد في الاجناس الاخرى او يصعب وان
كان من حيث يصرع فان الشبه الاول يتأكد وكانك قد خلطت المناسبة بالقوة المصارعية القوة الاولى المحركة النفسانية
التي هي جوهر ولا يقبل الاشد والاضعف بل الكمال الذي للقوة من جهة مواتاة الاعضاء ونسبتها اليه نسبة شديدة الذكاء والفهم
الى النفس الناطقة فنقول الان ان المصارعية يجب ان تعلم انها متعلقة بثلثة امور امر في البدن وامر في القوة الدراكة واما ما يتعلق
بالقوة الدراكة فهو معرفة صناعية تحيل المصارعة كمعرفة صناعة الرقص والضرب بالعود وما يجري مجراه من اصناف المعرفة
بكيفية افعال تتعلق بالحركة وما ليست لها هيئة قارة الوجود في موضوعه يعرف كصناعة البناء والكتابة واما ما يتعلق بالقوة المحركة
فهو ملكة يحسن بها الصرف الفعل على ادراك الغرض في المصارعة فهاتان تابعان الى ان تضعفا واما ملكتان ان تكتسبا وليستا ولا
واحدة منهما من الامور البدنية الصرفة واما الثالث منهما وهو الباقي فهو امر بدني وهو كون الاعضاء في خلقتها الطبيعية بحيث يصير
عطفها ونقلها فهذا هو من هذا الباب وهو جزء من اجزاء كمال صناعة المصارعة الطبيعية وهو غير معنى القوة المحركة لان بالجلاد
للقوة المحركة وبالقوة للقوى النفسانية فهو من الباب الاول من انواع الكيفية فقد زالت هذه الشبهة ويقرر ان هذا الجنس
هو استكمال الاستعداد احد طرفي ما عليه القوة التي بمعنى الجواز حتى يكون شديد الاستعداد للوجود وما اذا وجد كان انفعالا

في قوة الشي ان يقبل المرض او ان يصرع غيره فقط كيف كان بل ان يكون صح

وامر في القوة المحركة صح

بالفعل

بالفعل كالمراضية او شديد الاستعداد ان لا يوجد فيه وهذا كالمصاحية وبالجملة فان هذه القوة واما ان يشكل انه هو نحو تغير
من الحالة الطبيعية الملائمة وهو اللاقوة واما نحو ان لا يتغير عنها وهي القوة الطبيعية

فصل ٤ في ايراد الشكوك

في النوع المنسوب الى قوة ولا قوة لكن العادة قد جرت على خلاف ما قلناه وذلك لانه قد صرح في التعليم الاول بان القوي
انما هو قوي بسبب انه لا ينفعل بسهولة كالصلب واللاقوي هو الذي ليس له قوى على ان لا ينفعل واللين الذي ليس له
قوة على ان لا ينقطع فليتأمل الحال في هذا فان شبهتنا قد عادت فان الحار اقوى على ان يفعل بسهولة ولعل الحار انما
يكون قوية على الاحراق بسهولة لا لانها حارة بل لانها حارة شديدة فيكون شدة الحرارة داخلة في هذا النوع وهذا ايضا
يوجب ان يكون شدة الحرارة عارضة للحرارة حتى يكون حرارة واحدة تشتد وتضعف وهي في انها حرارة واحدة والا فانا نعني
لنا الشدة بان يكون الشدة لا الحرارة واخرى اضيفت اليها بل كيفية غير الحرارة يقارن الحرارة فيصير الحرارة بها اشد احراقا وهذا
غير مقبول ثم ان امر السهولة ايضا مشكل فان الشي انما يكون سهلا بالقياس الى الشي آخر فيشبه ان يكون كل حرارة فلها
هي كيفية سهلة الاحراق وشي هي كيفية صعبة الاحتراق وكذلك حال المصارعي فان شيئا واحدا يكون بالقياس الى الشي
قويا على ان يصرع منه بل قد يكون من الناس بل هو بالقياس الى اكثر الناس صراع وقد يكون منهم من هو بالقياس الى
اكثرهم منصرع فيشبه ان يكون القوة هي هذه اي ان يكون صرعه اكثر من انصراعه فيكون القوة الفاعلة فيه ارجح من المنفعلة
او مثلها مما انه موجود فيكون كل واحد من الضعيف والقوي فيه الشي الذي يصرع به لكن لاحدهما اشد وللاخر اضعف
فالذي فيه قوة ان يصرع اشد ففيه قوة ان ينصرع اقل ففي كل واحد منهما قوة الامرين ولكنها في احدهما اكثر وفي الاخر اقل
فترى القوتين هل انما يختلفان في طبايعهما بالشدة والضعف بعد ان يكونا من نوع واحد او ليس كذلك بل الحار والضعيف
في انه الحرارة القوية في نوعها فان كانتا متخالفتين بالنوع فيشبه ان يكون القوة مخالفة للعجز في النوع وان لم يكونا متخالفتين
فلا يكون القوة مخالفة للعجز في النوع بل يكون كالخط الاطول والاقصر فامثال هذه الاشياء ربما يشكل فيما قيل وايضا فانه لو كانت
القوة على ان ينفعل بسهولة والقوة على ان لا ينفعل بسهولة وعدم القوة على ان لا ينفعل بسهولة يعد هذا تحت الكيفية على انها
انواع قريبة لكان قد يمكن ان يسامح في جميع ذلك لكن انما يعد على انها منحصرة تحت جنس هو نوع للكيفية وعلى انها القسم
الثاني ثم اذا اريد تعرف ذلك الجنس لم يدل عليه الا بان يقال انه الذي كذا وكذا او لا يدل على طبيعة عامة اخص من الكيفية
واعم من كل واحد من هذه وان كان قد يمكن ان يتكلف ذلك على سبيل الحق وعلى ان وجهنا شيئا اخر وهو ان قوله

كالمراضي او لا ينفعل بسهولة صح

اذ تحرق بسهولة فهل من هذا الجنس فانا ما يقال الاكثر
يكون في جنس جنس او نوع ونوع باعتبار واعتبار
فامر قد فرغنا من بيانه الانفعالات بل فعل حقيقة
الحرارة من حيث هي حرارة غير حقيقتها انها تحرق
بسهولة صح

على ان يصرعه وبالقياس الى آخر قويا صح

اضعف والذي فيه قوة ان ينصرع اشد ففيه
قوة ان يصرع صح

كالحرارة الشديدة ليست قوة على ان لا ينفعل صح

ان اللين هو الذي ليس له قوة ان لا ينقطع الشيء بسهولة من غير ان يراد بانها اثبات معنى فيكون اللين ح
عدم كيفية ليس كيفية واما ان يراد بذلك اثبات امر به ما له يستعد لسرعة قبول الانغماز فلا يكون الا القوة الانفعالية وبذا حري
ان يكون فان اللين بالحري ان يكون معنى لا عدم معنى والصلابة كذلك ثم يكون ما سموه لاقوة هو قوة انفعالية شديدة
الاستعداد سواء قلنا ان قوة ان لا ينقطع كيفية قائمة بها يمتنع المادة او قلنا ان قوة ان لا ينقطع ليست كيفية قائمة
ولكن عدم للمطاوعة المادية فان ذلك ان كان عدما فالذي يقابله في المادة يكون معنى وجوديا وكيفية فيكون اذا اللين ليس
نفس عدم بين بل هو معنى محصل يقارن العدم فيظهر ان هذا اللفظ ههنا وهو قولهم لاقوة لفظ مجازي يحتاج الى وجه
يصرف اليه او قد اخذ فيه بدل تلك الكيفية لفظ يدل على امر يلزمها وهو عدم شيء آخر لا يخالطها ولا يبعد ايضا ان يكون اللفظ
الآخر وهو القوى بسبيله هذا السبيل يكون وان كان معناه الاول انه هو الذي يقوى على ان ينفعل بسهولة فليس الغرض من استعمال
ذلك ولا المراد بالقوة هذه القوة ولكن ما يلزمها وهو ان يكون الشيء في نفسه مثلا عسر الانفراج فيتبع ذلك ان يكون سهل الاخراج
لغيره حتى يكون الحالة التي بها يكون الشيء عسر الانفراج هي من هذا الجنس من الكيفية وقد دل عليها بما يلزمها فكانها دل
هناك على قوة تقابل ما يلزمها وهو لاقوة اخرى ولم يرد به نفس تلك اللاقوة وكذلك ههنا ايضا يكون لم يرد بالقوة نفس تلك القوة
حتى يكون كانه يقول ان المعنى الذي به يقاوم الشيء ما يفعل فيه حتى يتوصل به الى ان يفعل الامر بسهولة او لا ينفعل عنه بسهولة هو
الباب المسمى قوة فاذا فهم هذا القول على هذا التاويل ازاحت العلل ولم يدخل اشياء من اجناس اخرى في هذا الجنس وليعلم ان الكتاب
المسمى قاطيغورياس موضوع للمبتدئين الذين يتبلدون ولم يبلغ فيه من التحقيق ما ينبغي بل قد يجوز فيه كل التجوز تحقيقا فكان يحل
الالفاظ المشاعة الذي بها لا يصرح وتوسطا فيمكن ان يصرح غيره على هذه الجملة التي اشير اليها في هذا الكتاب حالة معروفة
يمكن ان يدل عليها فاذا احصل على المتعلم ان ههنا حالة بها لا ينصرع وحالة بها ينصرع تشوش على المبتدي وعسر فهمه فاهمل كثيرا
اهمل كثير من الاشياء في هذا الكتاب لتوارد من حق بعد تشوشا الامر فيه ولم يتركوه على الظاهر وقد ظن قوم انه يمكن ان يحمل الا
مثل القوة على ان لا ينفعل واللاقوة على ان لا ينفعل فاللاقوة واحدة وذات اعتبارين مختلفين بالقياس الى شيئين
مثل اللين فان اللين له قوة على ان يرض بسرعة فله قوة ان لا يرض بسهولة والذي له قوة ان يرض بسرعة وليس له قوة
ان لا يرض بسرعة والذي له قوة ان لا ينصرع بسهولة ليس له قوة ان لا ينصرع بسهولة فهذه كيفية واحدة يقال لها من جهة انها
قوة ومن جهة انها ليست قوة لكنه وان كان كذلك فان ما ذهبتم في ان ليس قوة وانما هي فيما ليست له قوة المقاومة قوة

الفعل الا قوة الذي هو ضعف طبيعي الذي ابا كري ان يقال له في بعض المواضع انه عجز واما ان لا يكون قوة على سرعة القبول
والمطاوعة فكانهم ليسوا ايدخلونه في هذا الباب ولذلك سمى اهم الاقسام هذه قوة انفعال وقوة مقاومة وقوة فعل وان لم
يفعلوا ولكن جعلوا قوة المقاومة عجزا بالقياس الى سرعة الانفعال وكان الجامع بينهما ان كل واحد منهما استكمال في نحو ما عليه القوة
الاولى من ان ينفعل وان لا ينفعل فاشرح يكون بينهما جامع هو الذي ميل الى ان يجعله النوع من الكيفية الذي هو هذا الجنس يحمل
هذين نوعين متقابلين بحسب احدهما يسمى قوة طبيعية والآخر عجزا طبيعيا لكنا نحتاج الى جامع بين هذا الجامع وبين الذي هو قوة
فعل وهذا يعسر فليكن هذا الجامع ان في الشيء مبدا به يتم حدوث امر حادث على ان حدوثه مترجح به فان فعلنا هذا وتكلفنا
كانت القوة الفاعلية التي بسهولة والتي للمقاومة التي للانفعال بسهولة داخلة في هذا الصنف ولكن الشناعات المذكورة
وغيرها يكون باقية فيكون القسمة الى الاربع قسمة مستدخله لا منفصلة ولنقتصر الان على ما قلناه فانا ان اوردنا في هذا الباب جميع ما
ايراده وقال والاكثر وجدوى في تقديم هذا الكتاب على المنطق فضلا عن اطالته ولا ينبغي ان يظن بسبب وقوع غايات هذا
الجنس الثاني مقولة خارجة عن الكيفية واما في نوع من الكيفية غير هذا النوع ان هذا النوع قد يقع خارجا من الكيفية او تدخل
نوعا آخر تحتها مثال ذلك ان المصارعي له قوة على ان يحدث في آخر صرعا وعلى ان لا يحدث فيه نفس صرع وهيئة الصرع اعني الغاية التي
يحصل عنده لا التحريك الى الغاية هي من باب الوضع والتحريك من باب الفعل وكذلك المراض له قوة ان يقبل المرض بسهولة
والمرض من النوع الاول من انواع الكيفية فانا لا نسمي المصارعي مصارعيا لانه بالحال المذكورة من الصرع ولا المراض مراضا لانه
موجود فيه المرض بل من قبل ان له قوة على ذلك وان كانت في نفسها معنى فعليا يقال انه كيف هو ولكن ذلك الفعلية ليس
صرعا ولا مرضا

فصل ٥ في الكيفيات الانفعالية والانفعالات والجنس الثالث من التي هي انواع من الكيفية

وجنس ثالث من انواع الكيفية حاله في انه لا اسم له يعمه حال الجنس الثاني وكذلك فانه لم يذكر له اسم عام بل جعل له اسمان
وجعل احد الاسمين مقولا على انواعه بالاشتراك والآخر مقولا عليها قولا مجازيا وذلك ان هذا الجنس يقال له جنس
الكيفيات الانفعالية والانفعالات فيكون الكيفيات الانفعالية منها ما يشبه الملكة من النوع الاول والانفعالات منها
ما يشبه الحال فيها واسم الكيفية الانفعالية يقال على بعض انواعها لانها يحدث عن انفعال مثل الصفرة التي تتبع المزاج
الحار المستحكم في الكبد ويقال على بعضها لانها تحدث في آخر ما وعنده ما ينتهي اليها يعني الاصفرار ونقصا لان الاصفرار من
مقولات ينفعل بل الصفرة نفسها اذا توهمنا الاصفرار قد انتهى اليه فاستقرت استقرار صفرة اخرى ما يدوم ويطول بها

لكن هذه وتلك قال تجاوزاً فان هذه الصفرة تسمى انفعالا والطويلة المدة كيفية وكذلك السواد والحمرة والبرودة وما اشبه
ذلك فان اصطلح هذا الظاهر ومنع ان يكون طول الزمان وقصره مخرجا الشيء عن مقولة او مدخلا فيها كالفعل حيث ذكر الملكة والحال
فان اللاتي تسمى انفعالات يكون ايضا كيفيات لكنها من قصر مدتها وسرعة زوالها منعت اسم جنسها كما قد يقال للعليل انه ليس بمريض
باسم الامر الذي هو في التجدد والتغير وهو الانفعال فسميت انفعالات فيكون هذا الاسم عليها ما جرت العادة بغلبة و ماجرى ان
يكون الامر كذلك وان لا يكون الاستعداد لسرعة الزوال مخرجا الامر عن جنسه والآن فان المعاني التي يدل عليها هذه الالفاظ
هي معان ثلثة معنى الكيفية التي تنفعل عنها الحواس ولها بقاء ومعنى الكيفية التي يحدث عن انفعال في موضوعها ولها بقاء وقد
حصرا في لفظ واحد ومعنى الكيفية التي لا ثبات لها وليس كل واحد من هذه المعاني عاما لجميع ما تحت هذا النوع ولا ايضا يدل
على فصول حقيقية تنفصل بها انواع مرتبة تحت هذا النوع ولكن احد من هذه المعاني عاما لجميع ما تحت هذا النوع ولا ايضا يدل على
فصول حقيقية تنفصل بها انواع مرتبة تحت هذا النوع لكن احد هذه المعاني قد يعم الثلثة وهو انها بحيث تنفعل عنها الحواس
فان الانفعالات والانفعاليات كلها تشترك في ذلك ويعمها شيء وهو انها من شانها ان تنفعل في مواد ما اشياء
يشاركها في المعنى فان الحار يفعل الحار والبارد ويفعل البارد والاسود ايضا يقرر شبح السواد في الحواس مع التخيل وتجده يشترك
في ان يصح في طباعها ان يعرض للاجسام على سبيل الانفعال الجسماني والحرارة النارية وان كان يظن على ظاهر الامر انها
ان يعرف الامر المحقق فيه انها لم توجد في النار بانفعال وان ايضا في مادة النار اذ حصول ما يحصل فيها ليس بانفعال انما لا انفعال
في الموضوعات القابلة وان ساعدنا على تسليم هذا القول فان الحرارة من شانها من حيث هي حرارة ان يحدث بالانفعال
وان كان في غير النار وحلاوة العسل فان لم يحصل في العسل على سبيل الانفعال من العسل فقد حدثت على سبيل الانفعال في
امور تكونت عسلا وانفعلت انفعالا ما صارت فذلك حلوة فيشترك ذلك في انها بحيث يصح ان يحدث عن انفعال في
موضوع ما وان اختلفت في ان بعضها يحدث بانفعال الموضوع بها انفسها وبعضها قد يحدث تبعا لانفعال في الموضوع وتجتمع جميع
اصنافها بان الحواس تنفعل بها ومع هذا فليس يمنع ظاهر الحال ان يكون هذه المعاني الجامعة قد تدخل فيها امور ليست من
باب الكيفية الا انه في غير هذا الجنس مثل الرطوبة واليبوسة والصلابة واللين والثقل والخفة فانها كلها محسوسات ومثل
الخشونة والملاسة فانه وان لم يكن من الكيف بل من الوضع فهو محسوس والرطوبة واليبوسة في ظاهر الامر والصلابة واللين
ايضا هي من باب القوة لكنا اذا قلنا كيفيات انفعالية خرجت الخشونة واما الرطوبة واليبوسة والصلابة واللين ايضا هي من باب

بقيت يوما او ساعة م

كالمستعار لها او المنقول اليها المشابهة من غير ان يراد باطلاق هذا الاسم م

واللاقوة م

لكنا اذا قلنا كيفيات انفعالية خرجت الخشونة والملاسة واما الرطوبة واليبوسة والصلابة واللين ففي امرها نظر فانها اما ان يكون
ما يعتبر منها هي انها استكمال استعداد في ان ينغمز ويتشكل بسهولة او يكون امرا آخر هو في نفسه موجود محصل ويلزمه هذه الكيفية ويكون
انما يحس من جهة الامر الآخر حتى يكون هذه الكيفية دليلا على ذلك الوجود الآخر وهذا يبين بان يتأمل حاله في دخوله في الحس اوليه
من حيث ينغمز او من جهة شيء آخر اما انه لا ينغمز فهو معنى عدمي انما يجب ان يحس على سبيل تعطله كما يتعطل عند الظلمة والصماخ
للظلمة هو ان يكون لا يبصر شيئا ثم الصلب شيء ان يكون ادراكنا له باللمس كالادراك الوجودي واللين كغير الوجود الذي لا يحس
معه بممانعة ايضا واما الانغماز الذي في اللين فهو قبول حركة على جهة والحركة مع انه غير محسوسة الا بواسطة وقد يحس الانغماز
ايضا بالبصر دون اللمس وكذلك سرعة الحركة الى الشكل وبطؤها فلا يكون ذلك دليلا على ان الصلابة واللين والرطوبة واليبوسة
قد احسنا بالبصر فاذن ليس ما يحس هو الانغماز وعدم الانغماز ولا ايضا الاستعداد فان الاستعدادات من حيث هي
استعدادات معان لم يحس وكذلك فان قوة المصارعة لا يحس بها مصارعة بل يحس هناك صلابة للمقاومة وكذلك الزق المنفوخ فيه الهواء
فان الهواء الذي فيه لم ينقلب بوجه من الوجوه في طبيعته كما كان لكن الحس يحس به كما يحس الصلب وكذلك الرياح فان الامر الذي
يحس من المقاومة هو الاستعداد الطبيعي الذي في الشيء الموجود فان الهواء لم ينعقد في طبعه صلبا ان انحصر في الزق ولا
بل صار ريحا بل الاستعداد الطبيعي موجود فيه ولا يحس به فان المعنى الذي يحس بذاته ان كان لا بد من معنى يحس بذاته
هو غير ذلك الاستعداد وان كان يقارنه ويكون معه وغير نفس حركة الانغماز فان احد هذه عدم والآخر من باب الحركة
لا من باب الكيف والثالث من جنس الكيفيات التي في الكميات دون الكيفيات الانفعالية والانفعالات فالذي يقع
في هذا الجنس من المعنيين المعتبر فيهما الرطوبة واليبوسة هو ما يحس منها والذي يقع في الباب الآخر اعني باب القوة واللا
قوة هو ما لا يحس منها وهما متلازمان واما الخشونة والملاسة فانها لم يكن البتة من باب الكيف فكيف يكون كيفيات انفعالية
فان الخشونة هي اختلاف الاجزاء في ظاهر الجسم بان يكون بعضها ناتيا وبعضها غائرا وهذا من باب الوضع والملاسة الاستواء
في الوضع والخشونة والملاسة من حيث هي كذا غير محسوسة الا بواسطة كما يحس المقادير والابعاد والاشكال فان احسست
بواسطة صلابة او لين او سواد او غير ذلك فلا يكون من جملة المحسوسات التي نحن في سبيلها فانها لا يفعل في الحس تأثيرا من
جهة نفس الحال العارضة لاجزائها مطلقا الذي هو الوضع بل لامر آخر هو صلابة او لين او حرارة او بياض او غير ذلك فان
الخشونة والملاسة حال يحس بها بالحقيقة لا بواسطة فتلك الحال غير حال الامر العارض لها من اجزائها هو الوضع ويكون

او في ان لا ينغمز ولا يتشكل بسهولة م

وغير الانغماز م

استواء م

تلك الحال كيفية واما الثقل والخفة فانهما ليسا الآن من باب الكيفية فان الذي يظن بهما انهما من باب الكيفية بالميل كانا قد فرغنا من ذلك
قد يظن بهما انهما من باب القوة واللاقوة واما كان يكون ذلك لو كانت القوى الفعلية تدخل في ذلك الجنس مثل الحرارة وما
اشبهها فالثقل والخفة ايضا ليس من هذا الباب وهما من جملة المحسوسات ومن جملة ما يحدث في الاجسام بالانفعالات فان الجسم يسخن
فيخف ويبرد فيثقل وهو واحد بعينه فان البخار ما خف بالحرارة وكذلك اجزاء الارض المتسخنة قد يخف فتصعد متدخنة وقد يدفن
الشيء في الارض فيزداد ثقلا من غير ان يزداد قدرا او قد يجمع اشياء متباينة بجملتها وزن ما فاذا اجتمعت حدث لها وزن اكثر
او اقل اذا انفصل بعضها ببعض

فصل في حل باقي الشكوك

واما التخلخل والتكاثف فقد يدل بلفظيهما
على معان فقد يقال تخلخل ويراد به انتفاش الاجزاء بان يتخللها جسم ارق منها فيتباعد كالصوف المنفوش ويقال تكاثف
لما يقابل ذلك كما يقال عند الكبر وقد يقال تخلخل اذا صار الجسم الى قوام اقبل للتقطيع والتشكل من غير انفصال يقع فيه ويقال
تكاثف لمقابله ويقال تخلخل لقبول المادة حجما اكبر ويقال تكاثف لقبولها بعينها حجما اصغر والمعنى الثاني والثالث فقد يظن
بهما انهما معنى واحد وذلك غلط فان النار اشد تخلخلا من الهواء بمعنى زيادة الحجم وليس اقبل منه للتشكل والتقطيع اذ
الهواء رطب جدا والنار يابسة والهواء اذا استحال نارا قبل حجما اكبر وصار اشد مقاومة وحيث اسخن الماء اذا اسخن فصار هواء
عرض له زيادة الحجم ورقة القوام فيظن من لا يتثبت في فكره ويتبع طلوع التمثيل والاستقراء ان احدهما يتبع الآخر فاما نحن فنقول اما المعنى الاول
فهو من باب الوضع واما المعنى الثاني فهو من باب الكيف واما المعنى الثالث فمن باب الكم المقارن للاضافة او الاضافة
المقارنة للكم لانه زيادة حجم وقد اتفق ان كانت العناصر ذوات البرد يقارن فيه التخلخل الذي بمعنى زيادة الحجم التخلخل
الذي بمعنى الرقة والتكاثف الذي بمعنى نقصان الحجم التكاثف الذي بمعنى الغلظ والمقاومة وكانت العناصر ذوات الحر بالضد
مثل الهواء اذا صار نارا فانه اذا تخلخل حجم ولم يزد تخلخل قوام والنار اذا صار هواء كان بالضد في ذلك واما الماء فان
اذا صار حارا عرض له التخلخلان جميعا والحار اذا صار باردا عرض له التكاثفان معا فهذا هو الذي يجب ان تحقق ولا تلتفت
الى ما كتب في مواضع اخرى ولنقتصر على هذا المبلغ من شرح هذا الجنس ولنحاذ بعبارتنا نظم التعليم الاول لنتمم ما قيل فيه على وجه
تزول معه الشكوك فنقول ان هذا الجنس منه كيفيات انفعالية هي التي يكون قارة راسخة في الشيء كالحلاوة والعسل وسواد
الغراب وليس يقال لها انها انفعاليات لانه يجب ان يكون ما هي فيه لا محالة قد انفعلت بها بل لانها ينفعل عنها على النحو المذكور
الحواس فقط والحواس وغيرها وبعض هذه وهذا مزية نسبة الى الانفعال مثل البياض والسواد فلانها لا يوجد في اجسامها الا ان

يكون

يكون قد وقع قبلها انفعالات في موضوعها في الكيفيات الاولى الملموسة حتى حصل مزاج يوجبها فان ما سوى الملموسات بالجملة
يتبع الملموسات فانك ترى الانسان يعتريه من الخجل والوجل حمرة او صفرة فيتبع ذلك حمرة كما في الخجل او صفرة كما في
الوجل فان عرض مثل تلك الاسباب في اصل الكون والولادة فثبت فاستقر مزاجا وتبعها حمرة او صفرة صارت الحمرة
والصفرة لازمتين وكانت من جملة الكيفيات الانفعالية وكذلك اذا عرض بعد الكون فثبت كمزاج يحدث فتثبت مائية
واما الذي يعرض الزوال فهو مثل الشيء الذي اذا سئل عن قوم عرض لهم لانفعال عاجل اصلا ان يجاب به ولم يلتفت
الى ما عرض لهم منه اذ قد جرت العادة انهم انما يعرفون بالكيفيات التي يلزمهم فلا يقال لمن علق احمر البشرة انه مصفار اللون
بسبب عارض من وجل او برد وغير لونه ولذلك لم يسم هذه كيفيات بل انفعالات واعلم ان هذا على سبيل المجاز والتوسع في
الكلام والا فالكيفية يقال على المعنيين جميعا وذلك لانه اذا سئل عن الذي اصفر للوجل انه كيف هو في هذه الحال فقيل
انه اصفر اللون لم يكن الجواب كذبا واذا سئل عنه انه كيف هو مطلقا فلا يجاب في العادة بانه اصفر اذا كان ممار الخلقة الا
في ذلك ان المجيب يستشعر ان السائل يسأل انه كيف هو في طبيعة الصحيحة في حال الاكثرية ويكون عنده ان السائل توسع فترك
بعض ما تتم به الكيفية عبارته فيجيب بما يجيب واذا سأل مطلقا ايضا انه كيف زيد وكان السؤال لا يقتضي زيادة استشعار لو
كان السؤال ما يوهم المجيب انه يسأل عن حاله في الوقت فلا يكذب لو قال مغموم مهموم وان كان ذلك سريع الزوال اما ان نفس
السؤال بكيف اي جواب يقتضي بحسب اعتبار الازمنة واعتبار دوام الحال الآن او لا وهو مما ليس به حاجة الى بيانه فيجب ان تصور
الامر على هذه الصورة فلا يلتفت الى من يجزم ان يكون الكيفيات السريعة الزوال صالحة للدخول في جواب كيف واعلم ان ذلك
انما لا يصلح للاستشعار المذكور من سؤال السائل وليس هذا الجواب والسؤال متعارفين في الكيفيات التي من هذا
الجنس الاول فان الملكات قد يجوز ان يسمى كيفيات انفعالية والحالات انفعالات وان كان ذلك اذا اعتبر مع الجنس
الثالث فهو لاشتباه الاسم الا ان يجعل اسم الكيفيات الانفعالية والانفعالات اسما ما ومعنى هذا الجنس بل المعنى الاعم
منه وهو ان يكون كل كيفية بطيئة الزوال المتكيف بها يسمى انفعالية وكل كيفية سهلة التغير يسمى انفعالا فيكون قسمة الكيفية
الى الكيفيات الانفعالية والانفعالات ليست قسمة على سبيل التربيع بل على سبيل التثليث فيكون الكيفية تنقسم الى كيفيات
انفعالية وانفعالات والى قوة ولا قوة الجسم من حيث خصوصيته لا اشتمام معنى اعم منه فان جعل هذا اسماله من حيث خصوصيته
كان قوله على الملكة والحال باشتباه الاسم اذ ليس له هناك تمام حده ونحوه فنقول بعد ما فصلناه من حال اشتباه هذين اللفظين

ان الاولين امر واحد م

الجنس فقط بل من م

والاشكال وما يهما من الانفعالية والانفعالات ينقسم اليها الجنس الثالث والى الحال والملكة فيكون هذا
م م

ان من كان له مزاج غضبي يوجب خلق الغضب من اول الكون مثلا او كان استفاد ذلك من مزاج بل باستعمال افعال الغضب حتى
صار له خلق الغضب فانه ذو كيفية انفعالية وتعني بها الملكة على سبيل الاشتراك او على سبيل مجاز التمثيل او تعني بها معنى اعم من
الملكة والذي عرض له الغضب عن سبب زائل فليست له كيفية انفعالية فان كانت الكيفية الانفعالية تعني بها الملكة كان هذا المعنى
غير مقول على الجنس الثالث الا باشتراك الاسم وان عني بها المعنى الاعم كان مقولا عليهما بالتواطؤ لكنه يكون مقولا على الجنس
الثالث باشتراك الاسم فانه من حيث يحمل اسما لخصوصية فانه يدل على معنى ومن حيث يعني به المعنى العام يدل على معنى
والمعنيان جميعا موجودان في الاخص محمولان عليه وهذا كمن يسمى حبشيا اسود واسود من حيث شخصه فيكون الاسود يقال على
الواحد باشتراك الاسم من جهتين هذا ولا عذر لمن سمع ان الناس اجتمعوا على ان الحال والملكة نوع واحد وكلتاهما كيفية
وسمع ان الملكات هو ذا تخص باسم الكيفيات الانفعالية والحالات بالانفعال وسمع ان السبب في ذلك انه لم تجر العادة
بان يسمى من عرض له الغضب في وقت ما وحال ما من غير دوام ومن خلق كيفيا بكيفية الغضب ان يشكل عليه ان الانفعال من
الجنس الثالث كيفيات بالحقيقة وان لم يسم كيفية بل انفعالات وان السبب الذي يوهم ان الانفعالات ليست كيفيات يجب
ان يوهم ذلك في الحالات فيجب ان لا يوهم هاهنا ايضا فيعلم ان هذا السلب مجازي لا يتوهم انها ليست كيفيات

تمت المقالة الخامسة من الفن الثاني من المنطق بحمد الله وحسن توفيقه

المقالة السادسة من الفن الثاني من الجملة الاولى في المنطق وهي ستة فصول

الاول في ذكر انواع الجنس الرابع من الكيفية **الثاني** في تعريف حال الزاوية كيفية وقوعها في الكمية او الكيفية او النوع
وغير ذلك وتعريف حال الخلقة وكيف صارت مع التركيب الذي فيها نوعا وباقي الشكوك في هذا الجنس من الاجناس الاربعة
الثالث في تعريف الفرق بين الكيفية وذي الكيفية والاحوال التي تجري بينهما وفي عوارض الكيفية وخواصها
الرابع في حل شكوك تتبع تداخل انواع من الكيفية وغيرها الانواع من المضاف **الخامس** في الاين ومتى
السادس في باقي المقولات العشر

فصل في ذكر انواع الجنس الرابع من الكيفية واما الجنس الرابع
فقد ذكرت ايضا انواعه ولم يذكر المعنى الجامع لها والمشهور من انواعه ثمة اصناف الشكل وما ليس بشكل وما هو حاصل
من شكل وغير شكل اما الشكل فالمشهور من امره انه ما احاط به حد او حدود وتمثل ما بالكرة والدائرة والقاعدة
تمثل بالمربع والمكعب واما الذي ليس بشكل فكالاستقامة والانحناء المطلق كالتقعير والتحديب والتسطيح البسيط
واما الذي يحصل من شكل وغير شكل فهو الذي يسمى صورة وخلقة وهو الشكل من حيث هو محسوس في جسم طبيعي او صناعي

الخصوص

وخصوصا بالبصر وذلك بان يكون له لون فيكون التشكل مع اللون خلقة وصورة فلما ذكرت هذه الوجوه الثلاثة قيل يشبه ان يكون
للكيفية نوع آخر فقد ذهب هؤلاء الذين يشرحون فقال بعضهم انه يعني الامور التي سميت في الفلسفة الاولى كيفيات التي هي
الامور المفارقة كالمثل الافلاطونية والتعليميات او كالعقول التي لا يلابس المادة وهو لا يشعر بان اطلاق اسم الكيفية على تلك
وعلى هذه المعدودة انما هو باشتراك الاسم او تشابه وليس هذه الكيفية في جميعها واحدا فلا يكون بالجملة تلك الاشياء نوعا من
انواع الكيفية زائدا على انواع الكيفية المذكورة وقال آخرون ان ذلك هو الثقل والخفة مع انها عندهم وعند غيرهم من جملة ما سلف
ذكره فان هؤلاء وغيرهم اما ان يجعلوه من جنس القوة واللاقوة واما ان يجعلوه من جنس الانفعاليات والانفعالات ومع هذا
فان بعضهم قد توقف في القسمة التربيع حتى جزم ان الكيفية خارجة عن الاجناس الاربعة وذلك هو الحق ثم شك في نوع خامس قبل
حال هؤلاء واضطرابهم واعلم انه ليس الغرض فيما قيل من ذلك من ان الاربعة ليست اجناسا يحصر انواع الكيفية كلها حتى
يحتاج ان يؤتى بخامس او سادس بل معنى هذا الكلام انه يشبه ان يكون للكيفية نوع آخر ولعل اخل تحت هذا الجنس وذلك
لان خواص بيانات العدد كالفردية والزوجية والتربيع والتكعيب والتثليث وغير ذلك ليست هي بالاعداد ولا ايضا فصول الاعداد
بل عوارض يعرض لانواعها لازمة كما تحقق في الفلسفة الاولى وكما هو مشهور وليست من مقولة المضاف او اين او غير ذلك فهي
اذن من مقولة الكيفية ومن هذا الجنس منها اذ ليست بملكات ولا حالات بل ولا هي قوة ولا عجز بل ولا انفعاليات ولا انفعالات
فهذا هو النوع الذي اعرض عنه بسبب ان توقيف المبتدي على حقيقته مما يصعب صعوبة شديدة فهذا واما المذكورات فهي مشهورة
للمبتدي بين لا غير وقد حد شكلهم بصورته مرارا ثم المشكلات التي يجب ان يبحث عنها في هذا الموضع هي هذه احدها تعرف المعنى
الجامع لهذا الجنس والثاني النظر فيما قيل من الرسم المشهور للشكل والثالث تحقيق الحال في ان الشكل من الكيف
وليس من الوضع والرابع اثبات حال الزاوية انها في اي مقولة تقع والخامس حال الخلقة وانها كيف هي في جنس واحد من انواع
الكيف وانما هي لون وشكل معا والسادس حال ما يجري مجراه وان اتفق ان كان من مقولتين فالى اي المقولتين ينتسب
الواحد الحاصل من الجملة فاما البحث الاول فيجب ان يعلم ان هذا الجنس هو الكيفية التي يعرض للجواهر لعرض ما لا للكمية بما
هي كمية ليس كالقوة والضعف فانها وان قارنت الكمية فليس لاجل ان الكمية بنفسها مستعدة لها استعدادا اوليا ثم من تجزي
بتوسطها الجوهر فاما الشكل فانه يعرض للمقدار بما هو مقدار وهذا الشرح الذي اوردنا المعنى هذا الجنس الرابع يدخل فيه الشكل
والاستقامة والانحناء والتسطيح والتقبيب والخلقة وكيفيات الاعداد ولكن لقائل ان يقول ان الخلقة يخالف البواقي لان البواقي

نوع موضع لهذه الانواع التي ذكرها في الجنس الرابع اذ لم يذكر الجنس بل ذكر انواع الجنس بالطريق ان يكون للكيفية نوع هه

اذ هي مما يسهل اطلاعهم عليها وكتاب قاطيغورياس انما هو للمبتدئين هه

العمق هـ

يعرض لكمية عروضا اوليا مطلقا او بتوسطها يعرض لذوات الكمية واما الخلقة فلا تعرض للكمية عروضا اوليا فانه ما لم يكن جسم طبيعي
يتلون لم يكن خلقة ولهذا كالقوة واللاقوة التي تعرض ايضا للكميات لعروضها لذوات الكميات كما تزعمون في مقولة اليس الامر
كذلك فان الامور التي تعرض للكمية منها ما يعرض للكمية في نفسها لا بشرط انها كمية شيء ومنها ما يعرض للكمية في نفسها بشرط انها
كمية شيء فيكون الكمية هي المعروض له الاولى في ذلك الشيء ثم الشيء وان لم يكن تعرض له ذلك العارض الا وهي كمية ما هو له كمية ليس
اذا كان لا يعرض الامر الا وهو كمية شيء بحسبان يكون اذا عرض له الامر لم يعرض له اوليا بل عرض كذلك الشيء والكمية بسبب
ذلك الشيء فانه لا سواء قولنا ان الكمية تعرض لها الامر عندما يكون في شيء وان نقول ان الكمية انما تعرض لها الامر لا نهاية
الشيء الذي عرض له الامر كما لو ان قائلا قال ان النفس لا تعرض لها النسيان الا وهي في البدن او شيء اخر غير النسيان
ثم دل ذلك على ان النسيان او ذلك الشيء انما يعرض للبدن وبتوسطه يقال على النفس كما ان الحركة تعرض للبدن وبتوسطه
يقال على بعض قوى النفس ثم اللون حامله الاول هو السطح كما هو مشهور تحقق في العلم الطبيعي والجسم بنفسه غير ملون
بل معنى انه ملون ان سطحه ملون وليست القوة حاملها الاول هو العمق وبتوسطه يقال على الجسم حتى يكون الجسم ذو القوة
هو الذي هو مقدار الثخن ذو القوة بل القوة بحيلها الجسم لحمله مادته وصورته او انها تحملها مادته وحده وكما سيلوح تحقيقه في مقام اخرى
فالخلقة تلتئم من شيء حامله السطح ايضا ولكن من حيث هو حال كونه نهاية الجسم الطبيعي وهذا الشيء هو اللون فاذن الخلقة تلتئم
من امرين حاملهما الاول هو الكم وبسببه يقال على الجسم واما البحث الثاني وما قيل فيه ان الشكل فيشبه ان يكون ذلك الرسم
المشهور غير محقق للشكل الذي هو الكيفية بل هو رسم للشكل الذي يستعمله المهندسون الذين يقولون انه مساو لشكل آخر
وهو نصفه ومثله ويعنون بذلك مقدارا مشكلا وذلك لان الشيء الذي يحيط به الحد او الحدود بالذات هو الكم والشكل الكيف
لكن الهيئة الحاصلة من وجود الحد والمحدود وعلى نسبة ما هو الشكل والدليل على صحة ما قوله وفقه هو انه لا ريب ان المربع غير التربيع
الا ان يقال مربع ويعني به التربيع نفسه كما يقال ابيض ويعني به البياض ثم لا شك ان التربيع شكل من باب الكيف والتربيع
لا يقال انه ما احاط به حد او حدود بل يقال انه هيئة ما احاط به حد او حدود واما المربع فان عني به الشيء الذي احاط به الحدود الاربعة فلا
يقال انه كيف بل كمية ولا يصح حمل الكيف عليه والمهندسون انما يعنون بالمربع وبالشكل غير هذا الذي نذكره في هذا الباب
فانهم يعنون بالمربع وبالشكل الشيء الذي فيه التربيع والشكل فلذلك صح قولهم في الشكل انه ما احاط به حد او حدود فان الشكل
الذي هو شكل المهندسين هو غير الشكل الذي كلامنا فيه واما من عني به التربيع فلا يمكنه ان يقول ان الشكل ما احاط به

بجانبه او ما يحيط به السطح وذلك الشيء هو الشكل وشيء حامله السطح هو

وغيرها وهو

الحدود والمحدود بالذات هو المقدار والمقدار بالذات هو كم والشكل كيف والكيف ليس بكم فليس اذن ما يحيط به الحد والحدود هو الشكل الذي من باب الكيفية هو

انه هو

قوله

الكمية د ر

حد او حدود فقولهم ان رسم الشكل المذكور ههنا هو هذا الرسم مجاز فيه وان عرف هذا فقد صح ان الاستقامة والانحناء
والتسطيح والتقبيب وغير ذلك ليست باشكال بل هي الكميات لا يتعلق بالحد والحدود بوجه من الوجوه واما البحث الثالث
فيجب ان يعلم فيه ان المعاني التي تلتئم من اجتماع امور فانما يعبر فيها اعتبار الحد والموازنة لاسمائها فان الجمهور يصعب عليهم
ان يميزوا وان يلتفتوا الى خصائص اجزائها وانتفاعهم بالجملة هنا كانتفاعهم بالتفصيل في القدر الذي يحتاج اليه الجمهور من
تعليمها والشكل من تلك الجملة فان الشكل يلتئم من مقدار ومن حد او حدود وعلى هيئة كالمربع من سطح ومن اربعة حدود ومن هيئة
فلا يبالي في عادة الجمهور ان يحمل اسم المربع واقعا على السطح من حيث له اربعة حدود وعلى الحدود الاربعة وعلى الهيئة لكن
السطح والحدود من باب الكم فاذا اتفقت معروضاتها ما يعرض حصل منها كميات ذوات اعراض لا تخرجها ما يعرض لها عن ان
يكون كميات كما ان الحركة لا تخرج الانسان من ان يكون حيوانا وجوهرا وان نظر الى الهيئة كانت الهيئة كيفية وليس والاوضاع
من الاعتبارين من باب الوضع ولا فيه وضع البتة وقد غلط من ظن ان الشكل اصدق حمل معنى الوضع بوجه من الوجوه
وانما عرض له من جهة باشتراك الاسم في الوضع وذلك لان الوضع قد يقال على وجوه فيقال وضع لحصول الشيء في موضعه
المعنى من الوضع هو نفس مقولة الاين ويقال وضع لحصول الشيء مجاورا لشيء من جهة مخصوصة كما ان يوضع خلاف يمين
خطا وهذا الوضع نوع من المضاف ويقال للهيئة ومقوله بالقياس الى غيره جانب وضع الشيء عند مجاوره مقولا الى القياس
الى وضع مجاور وضده بل هذا الوضع هو المجاورة ومن المشكل عليه ان المجاورة من باب المضاف ويقال وضع للهيئة الحاصلة
للجسم بسبب نسبة بعض اجزائه الى بعض في الجهات وبسبب حصول الوضع بالمعنى الثاني لاجزائه او بالجملة لوجود اضافة
ما في اجزائه التي توجد بالفعل وبالتوهم حتى يكون الاجزاء اذا وجدت على اضافة ما معلومة او كان الجسم بحيث يمكن ان
يتوهم فيه اجزاء ذوات اضافة معلومة تحصل للكل بسبب ذلك هيئة هي الوضع وهذا هو المقولة فان الجلوس هو هيئة للجملة
الى السوء والشيء من اجزائه لكن انما يكون هذه الصفة للجالس اذا كان لاجزائه بعضها على بعض اضافة او امكان اضافة
والا كل اضافة بل اضافة هيئة المجاورة ولا كل اضافة هيئة المجاورة بل ان يكون لها نسبة مع ذلك الى الجهات كيفما او الى اجزاء
المكنة او اجزاء امور محوية فيها وبالجملة ان يفترق بالاعتبار التي فيها بينهما اعتبار لها فيها بينها وبين امور مباينة لها فان
الهيئة التي لاعضاء الجالس بعضها عند بعض اذا ثبتت وقلب الجالس بعضها عند بعض وقلب الجالس والهيئة ثابتة بالقياس
المعتبر للاجزاء بعضها عند بعض لم يكن جالسا اذا زالت النسبة منها تجاور خاص او وضع بعضها عند بعض فقد خلا من وجود

وبين الامور الخارجة عن جواهرها وذواتها وان بعثت
الداخلة على نسبتها ولذلك لا يقال انه قد انتقل
وضعه والذي يقال ان الشكل من الوضع
لان الشكل متعلق بحدود منها هـ

من ذلك انه اذا الحدود ومكان الاجزاء واما الاعتبار في الوضع بالاجزاء وفي الشكل بالحدود وغلط اذ وجب ان هذا الوضع من المقولة الخاصة ولم يعرف ان هذا من المضاف واما الوضع الذي هو المقولة هو وضع اجزاء الشيء عند شيء خارج هو مباين لا وضع اجزاء الشيء في نفسه وغلط ايضا اذ ظن ان الشيء اذا كان متعلقا بمقولة فهو من تلك المقولة فان الشكل ان كان لا يحصل الا باضافة بين الحدود واو وضع ايضا فليس يجب ان يكون الشكل وضعا فان المربع عدد والا ترى انه لا يقال ان المربع هو عدد والحدود ولا ان المربع هو وضع حد عند حد فانه ليس يقال احد ذلك عليه فلا يكون هو واخلاقي مقولته بل يقال ان المربع حاصل عن وضع كذا وعن حد كذا ثم جاء قوم من بعد يعتذرون من ذلك اذ عرفوا انه لا يلزم ان يكون التربيع وضعا بسبب ان الحدود يكون فيه ذوات وضع لكنهم سلموا ان الحالة التي للحدود وبعضها عند بعض هي من مقولة الوضع وذلك لتعذر تفريقهم بين معاني الاسم المشترك وخصوصا اذا كان تشابه المعاني وكان ايضا تجتمع المعاني في شيء واحد فقد علمت ان الشكل لا يتعلق بالوضع الذي من المقولة الخاصة بل بالوضع الذي من الاضافة واما الدائرة فانها لا تتعلق بهذا الوضع بل يتم ان يكون لحد ما هذه خصوصيته في الانحناء فحصل للحدود وهيئة الشكل كيفية بكيفيته

فصل في تعريف حال الزاوية وكيفيتها وقوعها في الكمية او في الكيفية او الوضع وغير ذلك وتعرف حال الخلقة وكيف صارت مع التركيب الذي فيها نوعا وباقي الشكوك في هذا الجنس من الاجناس الاربعة

واما البحث الرابع فهو عن امر الزاوية فنقول ان الفرق بين الزاوية وبين الاشكال فهو ان الزاوية انما هي زاوية من حيث يعتبر المقدار يتحدد الى حدين او حد واحد ملتقيان عند ولنخصص الكلام بالمسطحة فنقول انه لا يخلو اما ان يكون الشيء الذي يحيط به الحدان المتلاقيان في المسطحات فقد يحيط معهما ثالث او رابع او لا يحيط معهما ثالث فلا يخ اما ان يكون حد او ملتقيان عند حد مشترك لهما آخر او يكون لا ملتقيان سواء كانا ملتقيين او ذا حد او كانا لا ملتقيين بل يذهبان في التوهم الى غير النهاية فان التقيا فيكون كحال الخطين بقطعة دائرة او بشكل هلالي او بشكل آسي او غير ذلك فالسطح الذي لا يتحدد بحد ثالث بل انما هو محدود بحدين ملتقيين في جانب منه عند نقطة فهو من حيث هو كذلك او حالة تلك هو او هي زاوية والذي يتحدد بحد غيرهما حتى يحاط به او يلتقي حداه اذا كمحنى يحاط به فهو من حيث هو كذلك او حالة تلك او هو او هي شكل فان لم يعتبر كونه محاطا به بل اعتبر فيه حاله من جهة حده الملتقيين بحيث هما عند الملتقي ايضا اعتبار حيثما اول الزاوية وكيف ما كان فان النظر في السطح المحاط من حيث يتحدد بحدين اثنين بالفعل مشترك كان في حد متصل به بالفعل هو غير النظر فيه من حيث يتحدد بحد ثالث او لا يتحدد وكيف يجوز ان يتوهم انه لا يتحدد بثالث بل يذهب الحدان متباعدين

الى غير النهاية او يتقاطعان في السطح بنقطتين ليس يصل بينهما خط قاطع السطح الممكن ذلك ولم يمكن غير النظر فيه من جهة ان حديه قد اشتركا في حد آخر فيكون نسبة المقدار الى هذا النظر والاعتبار نظيره نسبة المقدار الى التحدد من جميع الجهات ونظير المقدار ونظير المجتمع الذي هو الزاوية هو المجتمع الذي هو الشكل المثلث او المربع ونظير النسبة التي تحصل للمقدار من حيث هو كذلك نظير النسبة التي تحصل للمقدار من حيث هو محدود في الجهات من الشكل فكما ان المقدار المتشكل كمية فكذلك الزاوية من حيث يوقع اسم الزاوية على المقدار الذي بالصفة المذكورة فانها كمية وكما ان هيئة الشكل كيفية فكذلك اذا قالوا زاوية وعنوا الى المقدار ذي الزاوية ولذلك ما يكون الزاوية منصفة ومتساوية وعظمى وصغرى وكما ان حال حد والمربع بعضها عند بعض حال وضع او اضافة كذلك حال حدي الزاوية وقد قيل ان الزاوية مقدار ينتهي عند نقطة وهو قريب مما قلناه لولا شيء واحد وهو ان المقدار الجسماني اذا تحدد بسطحين ملتقيين عند خط من غير ان يتلاقيا بذلك سطحا واحدا وله لا محة خصوصية حال غير الشكلية قد اهمل اعتباره بحيث يكون احد السطحين تاما على الاعتراء او الى انفراج او الى تقارب محدد وليس لشكل المجسم من حيث هو متحدد بسطحين هو بهذا كما ليس لشكل المسطح من حيث هو متحدد بخطين كالاشكال الهلالية هو زاوية فبالحري ان يكون هو زاوية مجسمة ايضا قد اغفل امرها وان لم ينته الى نقطة وبالحري ان يكون هنا معنى جامع للزاوية التي من خطين والتي من سطوح عند نقطة والتي من سطحين عند خط وان يكون هذا المعنى الجامع هو كون المقدار ذا حد واحد وفرق واحد وينتهي عند حد واحد مشترك لهما من حيث هو كذلك فان جعل اسم الزاوية لهذا المعنى الجامع لم يكن بعيدا من الصواب وكان انشاء الزاوية المسطحة عند النقطة لا لانه مقداره من حيث هو زاوية ان يتحدد بحد وينتهي عند حد واحد ثم ان عرض ان كانت الحدود خطوطا فعرض ان كانت النهاية نقطة ثم ان ابى هذا آب وجعل اسم الزاوية للمقدار من حيث هو ينتهي الى نقطة لم نناقشه فيه وصار معنى الزاوية اخص مما ذكرناه وخرج شيء من جملة الزاوية ومن جملة الشكل يعرض ايضا للمقادير من جهة الحدود وهذا هو ما ذكرته وليس ينبغي ان يلتفت الى ما قاله بعض المتكلفين لما يعنيه ان الزاوية جنس آخر من الكم هو بين الخط والسطح فانا ان قولهم الخط له طول فقط وان السطح له طول وعرض هو ان يكون له طول وعرض هما حدان قائمان احدهما على الآخر حاسبا ان الخط يكون عن حركة نقطة ثم السطح من حركة الخط بكليته على عمود عرضا حتى يكون اذا ثبت طرف وتحرك طرف فعل شيئا بين الخط والسطح وكذلك بين السطح والجسم فان هذا انما اخطأ في معرفة الطول والعرض فتادى به الحال الى ان شوش بل الزاوية المسطحة سطح ولذلك يمكن ان يعرض فيها بعد وآخر قائما عليه وهذا هو السطح والزاوية المجسمة

ايضا فلا يحصل الا تعدد في الحدود ليس يجب ان يكون المربع هو

فان لم يحط

هيئة الزاوية كيفية وكان المهندسين اذا قالوا شكل ذو هيئة الى الشكل كذلك

القلانسية او

بهوشك

جسم لنظيره ذلك اعني اذا اعتبرنا بالزاوية المقدار الذي به هذا النوع من التحدد واما اذا اعتبرنا الى الهيئة فان الزاوية كيفية واما
البحث الخامس فان للقائل ان يقول ان الخلقة كيف يكون كيفية واحدة وشيئا واحدا وهو مجموع لون وشكل وهب انكم تجوزون
ان يكون انواع الجواهر مركبة من جواهر فقد اصررتم على انه لا يجوز ان يكون لانواع الاعراض تركيب وان كان لها حدود بالتركيب من
جنس وفصل وهذا الذي هو الخلقة فانه عندكم نوع واحد من باب العرض فينقسم الى شيئين منهما تحصل وجوده احدهما الشكل
والآخر اللون فنقول في جواب ذلك انا لا نمنع ان يكون اعراض مركبة من اعراض كيف والعشرة عرض لانه عدد وهو عندكم وهي مركبة
من خمسة وخمسة والمربع عرض وانما يلتئم من ان يكون هناك حد وحد وحد وحد واربعة بل الحق ان الجواهر قد توجد فيها ما يناسب
طبيعة جنسها وما يناسب طبيعة فصلها اجزاء متغايرة وان لم يكن احدهما طبيعة الجنس والآخر طبيعة الفصل على ما تعرفه في تعليمنا
للبرهان والاعراض لا توجد فيها ذلك وان وجدت لها اجزاء فلا يكون جزء منها مدلولا عليه بوجه من الوجوه بطبيعة الجنس كما في
مثال هذا المركب وجزء آخر مدلولا عليه بطبيعة الفصل وانما ينتهي لا محالة الى بسائط لا توجد فيها احد وجهي القسمة الا بحدودها
وليس يجب ان يكون اجزاء الحد اجزاء المحدود وعلى ما ستعلمه بعد فالشكل اذا قارن اللون حتى يجتمع لذلك شيء واحد حده يحال
الشيء انه حسن الصورة وجيد الصنعة او قبيح ردي ولو خلا اللون عن الشكل لكان لونا واحدا او الشكل غير اللون لكان
شكلا واحدا ولم يكن لذلك الحسن ذلك بل حسن او قبيح آخر فاذن الشكل من حيث هو مجتمع مع اللون او مع غير ذلك
خاصية حال من الاجتماع ليس تلك خاصية احد جزويه ولا هي مجموع الخاصيتين من حيث هما معا فقط بل اذا كان حسن اللون
وحسن الشكل من حيث هو حسن الشكل ولم يكن مناسبة الحسنين مناسبة محدودة لم يكن الحسن الذي يعتبر لجملة الصورة ربما اوجب
الحسن الذي للجملة الى ان لا يكون الحسنان الخاصان على ما ينبغي في الخصوص الا باشتراك الاسم واما البحث السادس فهو عن
حال المركب من شيئين انه الى ايهما يميل فنقول انه لا يخلو اما ان يكون احدهما اولى بان يكون موصوفا والآخر صفة كالمربع الذي
يعني به سطح ذو هيئة فان السطح هو الموصوف بالهيئة عارضة له والجملة من مقولة الموصوف فان السطح ذو الهيئة سطح لا هيئة والجوهر
حق عليه انه سطح واما اذا اختلفا وليس احدهما اولى بالشيء والآخر ثانيا بسبب الاول وبعده فان ذلك الاجتماع منهما يجوز ان يكون
جمعا او ضيافا ولا يكون على سبيل جمع يحصل له اتحاد في طبعه ويكون كحال التي للكتابة والطول فلا يكون للكتابة والطول
اجتماع يحصل منه جملة واحدة في الذات فلا يستحق ذلك مقولا بل تدخل في المجموع والمجموع مركب فيكون مقولات بذاتها
انضمام مركبة من المقولات كان الكتابة اذا اجتمعت مع الطول كان المجموع حاصلا من كيفية واضافة وقدر من غير اتحاد حقيقي والم

لنفسه صح

كان الحسن الفاعل هو المعنى الذي على سبيل الاجتماع
منها وهو المعنى الذي على سبيل الخصوص صح

في الامور

ان الامور التي يستحق ان يدخل في المقولات على انها انواع المقولات ليست هي امور العقلية بل الامور والطبائع التي
يتقوم بمعنى جنسي ومعنى آخر يقترن به فصلي يتقوم به الجنسي على المعنى المذكور في المدخل فاما الاقترانات التي لا تكون على
هذه الصفة فلا يوجب نوعية ولا يوجب دخولا تحت مقولة بل سبيل المقولة مخترعة ليست حقيقة فيكون الانسان اذا قارنت
كيفا لا يتقوم به ولا هو تابع للانسانية بل عارض غريب يكون المجموع منهما ليس نوعا لطبيعة الشيء من حيث هو مجموع الا ان يظن
انه نوع من جوهر وكيف فعلى هذا القياس فقس

فصل

في تعريف الفرق بين الكيفية وذي الكيفية والاحوال التي تجري
بينهما في عوارض الكيفية وخواصها فنقول الكيفيات واما ذوات الكيفية فهي التي لها هذه واما اوّلا واما ثانيا كانت جواهر او كانت
كميات فيشتق لها الاسم منها كما يشتق من الكمية وغيرها واما لغة العرب والفرس فيشتق فيها واليها اسم المتكيف من اسم الكيفية
وان قبلت ملا اشتقاق فقد يقال مع ذلك باشتقاق كما ان قيل خلق عدل ورجل عدل او لون ابيض وجسم ابيض فقد يقال
مع ذلك عادل ومبيض لكنه قد جرت العادة في بعض اللغات او في اليونانية وحدها بان لا يشتق ذلك من بعض الكيفيات بل يفرد
للمتكيف اسم فانه ما كان يشتق في اليونانية من الاسم الموضوع للفضيلة اسم للذي له الفضيلة بل كان بدل الفاضل اسم يشتق من
اسم الاجتهاد وربما كان للذي الكيفية اسم ولا يكون للكيفية اسم موضوع اصلا وهذا في كثير من اللغات فان القوي يشبه
ان لا يكون لها في اليونانية اسم بل القوي فيقال فيها ملاكزي ولا يكون للكيفية اسم اذ الملاكزة اسم فعل الكيفية لا للكيفية ولا
يبعد ان يكون كذلك الحال في لغة العرب فان المصاح في لغة العرب لم يشتق اسمه من الكيفية التي هي الاستعداد بل من الكمال
فان هذا اشتق من الصحة ومعرف من المعنى في الاشتقاق فان الذي لا صحة فيه او امرض فانه قد يكون في حال المرض مصحاحا
وان لم يكن صحيحا او كان سريع القبول للصحة والبنية المصحاحية فانها لا اسم لها بل ربما يتكلف في لغة العرب فيشتق لها الاسم
من اسم الشيء ذي البنية على عكس القانون الطبيعي فيقال مصحاحية فيكون نحو اسم ذي القوة غير مشتق من اسم القوة بل بالعكس
ومن لواحق الكيفية ان الكيفية يكون فيها مضادة وتلك ظاهرة لها في الملكة فمثل الجبن فانه ضد التهور ومثل العقد الصواب فانه
ضد العقد الخطأ والامر في الحالات ايضا هو بقياس ذلك واما المضادة في القوة واللاقوة فمثل المصحاحية والمراضية واما المضادة
في الكيفيات الانفعالية والانفعالات فكالبياض للسواد والحرارة للبرودة واما المتعلقات بالكمية فالاشكال لا اضداد لها
واما الاستقامة والانحناء والتقبيب والتقعير فيستعمل ايضا في العلوم انها غير متضادة واما الزوجية والفردية فيظن في ظاهر الامر
انها متضادة وليس كذلك وذلك لان الزوجية والفردية لا يتعاقبان على موضوع واحد البتة ثم ليس كل معنيين يتعينين

لا يجتمعان فيها متضادان كانا يجتمعان في جنس واحد فان الفرس والافرس والبياض والابياض والحرارة والاحر كل
ذلك من التي لا يمتنع فيها ان يقال ان احدا اشد من الآخر ... الابياض ... فانه جسم من شأنه ان يقبل البياض فاثبت له اسماً
فكان مشابهاً واشد الا المربع على ذلك الوجه فجعل اسمه ... حتى كان الموضوع لا يمتنع من ان يكون بياضاً او يكون ... مربعاً او يكون
... كان يجب من هذا ان يكون يصير سواداً الذي هو ضد البياض او ... ضداً للمربع الذي لا ضد له ... ليس
ذلك لان المربع واحد واشياء كثيرة تشترك في انها المربع وان الابيض هو سواد واشياء اخرى تشترك في انها الابيض
فانه لا تقديم ولا تأخير لكثرة والعدد الزوج فلا يخالف ... الزوج هو العدد الذي ينقسم بمتساويين ... الا ...
كان في العدد الزوج ... غير موضوعه بل انما يقارن جنس الموضوع وان فهم للفرد ... من ذلك يقابل ذلك
الزوجية فذلك المعنى ... اي معنى ما يبائن ... في الموضوع ونحن اذا ... لم يذهب الى ... او لا هو ... ايضاً
فقلوا الاخرى فاذن الجنس الرابع لا مضادة فيه فاذا كان احدى المتضادتين من الكيفية فالاقوال التي تنازعها الموضوع ...
لابد من ان يكون من الكيفية فان تلك ايضاً يكون ... غير ... تعاقب ... ذلك ... فاما ... الاستقراء
كالبياض والسواد والحرارة والبرودة وغير ذلك ولما كان الانواع من الكيف ... الموضوع ... من الكيفية
... من الكيفية يقبل الاشتداد والتنقص مثل الحرارة والبرودة واليبوسة والرطوبة فان كلها
يقبل الازيد والانقص فان حرارة ... بالازيد من حرارة وبرودة ... بالازيد من برودة ... جميع الضد التي ... ذلك
التي ليس ... الموضوع عن احد ... مقارناً ... الوجود والآخر ... من الطرفين الى الوسط ... والواسطة في حكم ...
... المتوسط لا يقبل الشدة والتنقص كالعدالة التي هي متوسطة بين افراطين والعفة التي هي متوسطة بين افراطين ...
المتوسطات اذا قرنت بالمادة ... في الاشخاص لم يعتبر توسطها الحقيقي فان ذلك ... لا ... فما قارب ...
الحقيقي ولم يخرج الى الطرفين ... فانه ... في الواسطة ... قد يكون عدالة زيد اشد
من عدالة عمرو وان كان العدالة المطلقة ليست اشد من عدالة اخرى فانها واحدة لا تقبل الازيد والانقص وكذا الحال ...
التي هي توسطات في المزاج وفي ... التركيب بين امور زائدة وناقصة فان الصحة المطلقة واحدة ولكن قد يكون صحة اتم ... ذلك
بحسب الاعتبار صحة زيد وصحة عمرو واما الامور التي لا ضد لها فانها لا تقبل الاكثر والاقل كالمربع والمثلث وغير ذلك لو انها كانت
تقبل التزيد والتنقص لكان التربيع يتوجه في النقصان الى ضد اذا امعن صار اليه وكان ذلك ... عن التربيع ...

... ذلك ... ضد الموضوع ... فان التربيع ايضاً ... بالمادة ... التربيع الحقيقي بل انما يوجد في المادة
... ما هو شبيه ... التربيع ... التربيع الحقيقي واما السواد والبياض
والحلاوة ... والحرارة والبرودة ... ذلك ... بل يكون الموجود ... في المادة ... حرارتين
احدهما اشد والاخرى انقص ليس كالمربع ... لا يكون ... بل يكون ... الا ان ... المربع ... كالعدد ...
... في الحقيقة عدداً ... يكون ... او ... الا ان ... ذلك ... الشيء ... ان ... في
والتنقص ... يكون من ذلك اشد واقوى ... ان يكون ... لكن احدهما اشد ... فان كان هذا فهو بالحقيقة ...
الاشد والانقص واما الآخر ... ذلك ... الحس ... لا تجد ... المربع ... يكون احدهما اشد والآخر
انقص ... على السواد واما ان لا يكون احدهما ... مباحث ... من ... المنطق ... من الكيفية التي ...

فصل

في حل شك يتعلق بعد افتقاد انواع ... ان ... الشبيه وغير الشبيه وقد ... انكان ... سلف
من الكيف وغيره لا انواع من المضاف ... ان يقول ان اكثر هذه الاشياء التي عددنا ... مقولة الكيفية فانها من مقولة المضاف
كالملكة والقوة والعلم ... وذلك ... ان هذه الاشياء ليست ... من مقولة المضاف بل ... الاضافة
وجوه ... بها مضافة فانه وان كانت ماهياتها معقولة بالقياس الى غيرها فانها لا يجب بذلك ان يكون من مقولة المضاف او
... الرسم الموجب لذلك ... الى ... اخرى ... حتى ... بالمقولة وكذلك قد علمت ان الجواهر كانت
... من المضاف ... الرسم ... علم انها ليست من المضاف ... ذلك ... لها وجود ...
لم يكن ... من المضاف ... كان ذلك الوجود ... ذلك في العلم فلو كان العلم ... بالقياس
الى غيره ... الذي يتقوم به من كل وجه ولم يكن كيفية ... اضافة ... وجود ... كيفية ... وجود هي به مضافة لكان
... العلم ... ذلك في ... كونه معقول الماهية بالقياس ... الامر ليس كذلك فان ... العلم ... لا ...
ماهيتها بالقياس الى غيره ... من جهة معناه ... الامر وهو كونه علماً ... يقال ان ... علم شيء ... كالرأس
هو ... الرأس ... شيء ... الرأس ... الشيء ... الرأس ... من ذلك الرأس من حيث ...
الذي ليس ... مضافاً ... له الاضافة حتى ان ... التخصيص ... تخصص الاضافة ... الاضافة ...
العامة التي ... الاضافة فيه كالرأس ... وهنا ... من العلم من حيث العلم كيفية ولذلك لم ... من الاضافة

المقدمة

الا ما كان لموضوعيته او لانه كان هذا التخصيص ليس من جهة من الاضافة بل من جهة الوجود الخاص كان كيفية الى ما يكون في النفس
صورة مجردة عن المواد هي مطابقة للامور من خارج فيكون عاما للجزئيات وصورة في النفس مجردة كلما اشترك في هذا
والاختلاف فيه اشترك ايضا في انها مطابقة للامور من خارج الا ان هذا المعنى عارض او لا معنى العام اما علو كاف
تخصص تخصص المضاف الذي لا وجود له الا انه مضاف لكان يجب ان يكون الاضافة مطلقا التخصيص فاذا قد يقع التخصيص في حد
تخصيصه غير مضاف فله وجود غير مضاف فاذا كانت النوعيات ليست من المضاف في ذواتها بل لها وجود خاص وانما المقول
ماهيته بالقياس هو الجنس الذي يقال كذلك كما النوع في حد تخصيصه لا يقال وكان النوعيات وجود ليست هي به مضافات
فجنسها ايضا كذلك وان عرض له الاضافة فليس من المضاف بذاته فاذا يستحيل ان يكون الجنس مضافا بذاته في مقولة ثم
يكون انواعه في ماهيتها غيره داخلة في تلك المقولة وعلى الجنس على صورة المقول الى هذه الصورة فنبين اولى انه لما لم يكن النحو
من المضاف فليس العلم من المضاف الا على انه عارض له المضاف عرضا لا المضاف عرضا لازما على انه نوع من المضاف ولا
باس ان يدخل الشيء في مقولتين على وجهين اما في احدهما فبالذات او على انه نوع له واما في الاخر فبالعرض وعلى انه موضوع لعرضه
لانه كذا يجب ان يفهم هذا الموضع ولا يلتفت الى من يطوف حولا الذين يظنون ان الشيء يكون في جنس وانواعه في جنس مباين
له واعجب ان هولاء قد نسوا ان هذا الرسم المذكور للمضاف وهو انه الذي ماهيته معقولة بالقياس الى غيره رسم قد زيف لانه
كان يدخل في المضاف ما ليس من المضاف وانه محتاج الى زيادة وقد ذكر هم وبين هذا الموضع قريب من مشاه راق حتى جادوا
وسلموا ان التعليم داخل في المضاف بطبيعته على انه نوع من المضاف وانواعه ليست تحته فلزمهم هذا الشك ونسوا ان مثل هذا
قد سلف ذكره في الجواهر ايضا وكان حل الشك في تمام الامر يوجب ان ما يخص فزال كونه معقولا بالقياس الى غيره الا كذلك
على انه ليس من مقولة المضاف وعلى ان الكلام في المضاف الحقيقي الذي للمضاف غير معقول عليه ونسوا ان الشيء اذا قيل
على شيء قول المقول على الموضوع ثم ليس هذا المقولة عليه كذلك على ثالث فان الاول يقال على الثالث كذلك[2] ونسوا ان الشيء
اذا قيل انه كان لغيره من المقول على الموضوع حقا ام لم يكن ونسوا انهم علموا ان الاشياء المتباينة الجواهر لا يحمل شيء منها على
الاخر فاذا كان كل نحو في ذاته وماهيته محمولا عليه الكيف والاشيء من الكيف يقال عليه المضاف[3] في جوهره وكل علم هو نوع من
المضاف[4] فيقال عليه المضاف في جوهره فيلزم ان لا شيء من النحو يعلم هذا خلف لكنه لا يجب ان يلتفت الى هولاء بل نعيدان
ما قيل في قاطيغورياس كان الغرض فيه ما ماتاليه لكن القائل ان يقول ان حكم النحو حكم العلم فان النحو نحو بالقياس الى

خصوصية تعالى الى محل صح

المقولة الاجناس صح

[2] ونسوا انهم كانوا يفهمون من المقول على هذا الموضوع اذ يجب ان يكون ذاتيا مقوما للماهية فلم يعلموا انه اذا كان المضاف جنسا للعلم كان مقوما لماهية العلم ثم العلم جنس للنحو ومقوم لماهية النحو ومقوم المقوم لماهية مقوم الماهية فكيف جعلت النحو من جهة المضاف حتى ذهب الى كيف الكيفية سواء كان تاويلهم صح صح

[4] ... المضاف ... الى المضاف ... صح

نبي

شيء هو اعراب اللغة فالجواب عن ذلك ان اعراب اللغة ليست ماهيته من حيث هو اعراب اللغة معقولة بالقياس الى النحو فكيف يكون
النحو مضافا اليه والمتضائفات كما علمت كل منهما معقول بالقياس الى الاخر لكن اعراب اللغة معقول بالقياس الى النحو فكيف يكون
النحو مضاف اليه والمتضائفات كما علمت كل منهما معقول بالقياس الى الاخر لكن اعراب اللغة معقول بالقياس الى النحو من حيث هو
معلوم حتى لو كان اعراب لغة موجودة الف سنة ولم يعلم لم يكن معقولا بالقياس الى النحو فاذا كان كذلك فمقابل المعلوم من حيث
هو معلوم العلم والعالم من حيث هو عالم لا نفس النحو اعراب اللغة معلومة صارت بازائه هيئة نفسانية هي علم فالهيئة النفسانية التي
هي علم جعلتها معقولة بالقياس الى هذه وبالجملة فاذا اضفت الهيئة فالتفت الى كونها هيئة ولم تلتفت الى ما عرض لها من اضافة الى
خارج صارت بها عالما كان موجودا غير مضاف وكذلك اذا التفت الى اعراب اللغة وحصل فيها كونها مطابقا لها هيئة نفسانية حتى ال
فصارت معلوما كان وجودا غير مضاف وكذلك هذا الراس فانه من حيث هو هذا النظر في انه راس كان له وجود خاص وكذلك
في جانبه اي الراس نعم الاضافة اللاحقة هنا لازمة للهيئة التي في النفس وليست لازمة للراس فكذلك الراس نفسه اذا
حصل لم يجب تحصيل الاخر وليس اذا قلنا ان احد المتضائفين الحقيقيين اذا عرف بالتحصيل عرف الاخر بالتحصيل الزم ذلك
ان كل ما لزم العلم تحصيل مضافه عند العلم بتحصيله فهو مضاف حقيقي بل قد يكون هذا في المضاف الحقيقي ويكون ايضا فيما لا يمكنك
من ملازمة الاضافة له فان ذلك اذا اورد هنا ليس لان بينا ان كل ما كان ذلك شانه فهو مضاف حقيقي بل ان تبين ان
ما ليس شانه ذلك فليس مضافا حقيقيا فيزول الشك المذكور في الجواهر وكان التصحيح واحتجاجه يتوجه الى ان المضاف الحقيقي
الذي وجوده هو انه مضاف اذا عرف بالتحصيل عرف كذلك مضافه وكان الجواهر والاشياء الاخرى عند وقت ليس كذلك فمتعلق
الشبهة فانه ما اورد هو وذلك البيان بيانه وجهته الاولى هذا ولم يتعرض لعكسه ولا زعم ان هذه خاصية للمضاف الحقيقي وهذا
يوجد من الوجوه ولا كانت لنا الى ذلك حاجة بل الى هذا الاصل ها هنا وانصاف البيان الراس وما يجري مجراه ليس كذلك فانتج له انه
ليس من المضاف الحقيقي وقد بينا ذلك الموضع على ما يجب فصل في الاين والمتى واما الاين فانه يتم بنسبة المتمكن الى
المكان الذي هو فيه وحقيقته كون الشيء في مكانه وقد علمت فيما سلف انه كيف يباين المضاف الحقيقي وقد بيناه وهو جنس الانواع
فان الكون فوق اين والكون تحت اين والكون في الهواء اين وفي الماء اين ومن الاين ما هو حقيقي اولي وهو كون الشيء في المكان
الحقيقي له ومنه ما هو ثاني غير حقيقي مثل كون الشيء في المكان الثاني الغير الحقيقي كقولهم في السماء وفي الماء ولا يكون جسمان
موصوفين باين واحد بالعدد والاين اولي غير حقيقي ويكونان موصوفين باين واحد بالعدد واين ثاني غير حقيقي كجسمين

العلم فصار اعراب اللغة صح

راس مضاف الى البدن من حيث هو ذو راس فاذا اعتبر الجوهر المشار اليه ولم يجب ان يكون النظر اليه من حيث هو صح صح

يكونان في السوق معا وهذا الاين ما يكون مأخوذا بذاته ككون النار فوق على انه في باطن سطح السماء ومنه ما هو عارض مثل كون الحجر
في الهواء وربما كان في الاين اضافة ككون الهواء فوق بالقياس الى الماء لانه في مكان هو اقرب الى فوق من مكان الماء والاين
منه جنسي وهو الكون في المكان ومنه نوعي كالكون في الهواء ومنه شخصي ككون هذا الشيء في هذا الوقت في الهواء وهو مكان ثان
او مثل كون هذا الجسم في هذا المكان الحقيقي المشار اليه وقد زعم بعض المتقدمين ان الواحد من الاين قد يوجد في جواهر
كثيرة ككون عدة في السوق وقد غلط واجاب بعض المحدثين بما عرفته فالاين ليس الامر كذلك فان الاين الحقيقي لا يوجد فيه هذا
المعنى واما الاين الغير الحقيقي كالكون في السوق فليس هو نفس السوق فانه وان كان لا بد من ان يكون السوق مكانا … لكن
زيد فليس الاين هو السوق بل كونه زيد في السوق هو الاين وهو صفة لزيد بسبب زيد كائن في السوق وليس بها بعينها عمرو كائنا
في السوق وان كان السوق واحدا فنسبة زيد اليه من حيث هو زيد غير النسبة عمرو وغيرية بالعدد والمتقدمين … ان المتقدم لم
يرض بهذا الجواب فقال ليس حال الاين كحال الابيض فان البياض الذي في زيد اذا عدم لم يجب ان يعدم الذي في عمرو واما
في السوق فيكون واحدا في الجماعة وحسبانه على شيئا اذا … السوق واحدا بان كان السوق هو الاين كان السوق
كونا في المكان لا مكان ما وكان لشيء اذ اسئل … هو فيصلح ان يقال سوق لا ان يقال في السوق فان كان الاين هو كونه
في السوق فزيد بطل يبطلانه كونه في السوق وان لم يبطل كون عمرو في السوق وهو كالبياض ايضا ونقول ان الاين فيه
مضادة … في سائر المقولات فان الكون في المكان الذي عند المحيط هو مقابل الكون في المكان الذي عند المركز لا يجتمعان وهما
معنيان وقد يوجد لهما موضوع واحد يتعاقبان فيه وبينهما غاية الخلاف واذا فرضنا … ثم يكون الحيزان
متضادين ويكون هناك اين متوسط بينهما ويكون اقرب من الطرف الفوقاني في حد الفوقية ويكون من الجهة الاخرى بالخلاف
فيكون في طبيعة الاين من جهة لا من جهة حقيقية بل من حيث هو … اضافة ايضا ان يقبل الاشد والاضعف …
قبل … كما هو فان واحد منها اشد فوقية فعلى هذا الجهة يمكن ان يقع فيه الاشد والاضعف واما الكون فوق مطلقا والكون
في اي حد شئت مطلقا والكون في المكان مطلقا فلا يقبل ذلك اشد واضعف في الكيفية ايضا فان السواد الحق لا يقبل اشد
واضعف بل الشيء الذي هو سواد بالقياس عند شيء وهو بياض بالقياس بالكل حد من السواد يعرض فلا يقبل الاشد والاضعف
في حق نفسه ويجب ان يترك هذا في هذا الموضع بل له مكان اليق به من الفلسفة فان لقائل ان يقول ان السواد ليس من حيث
اضافة يعرض لا لحقيقته وهو قرب وبعد من الطرف ثم اذا اشتغلت … بتوضيح الحق في جميع هذا كان خروجا الى صناعة اخرى فليعلم

وهذا كالبياض فانه وان كان يتحد بالنوع فقد يتكثر بالعدد ثم ان بعده م

مثل اينين م

عند شيء آخر م

هو مضاف يقبل الاشد والاضعف بل الطبيعة كيفية واما الاين فانما يقبل ذلك من حيث م م

الان انه القائل ان الاين انما يقبل من حيث هو مضاف لا من حيث هو اين ولنترك القول في امر السواد والبياض مبطلا
واما متى فانه ايضا نسبة ما للشيء الى الزمان وهي كونه فيه نفسه او في طرفه فان كثيرا من الاشياء يقع في اطراف الازمنة ويسأل
عنها بمتى ويجاب بالان … الشيء الى الزمان فاما ان ينسب الى زمان اول مطابق له لا يفضل عليه كقولهم كان هذا الامر وقت
الزوال واما زمان اعم من ذلك يكون نظير السوق في الاين كقولهم كان هذا في سنة كذا ولم يكن في جميع السنة بل من جزء منها
وليس الزمان الواحد الحقيقي المعين ينسب اليه اشياء كثيرة فيكون كل واحد منها فيه على سبيل المطابقة لكن مع ذلك
فان كل واحد كائن فيه يكون هي نسبة الخاصية اليه التي لو عدمت لبقيت نسبة خاصية للاخرى وان كان المنسوب اليه واحدا انظر
ما قلناه في النسبة الى السوق ولا يحتاج ان نطول بذكر ما قاله المتقدم في متى وفيما هو جوابه فانه اذا قال ما قال في المكان
فقوله في الزمان اقوى وقد حاول فاضل المتأخرين في العبارة عن المتى الخاص تحويلا مفرطا فقال ان متى نسبة الشيء الى الزمان الذي
ينطبق نهايتاه على نهايتي وجوده او زمان محدود هذا الزمان جزء منه وذلك لانه ذكر نهايتي وجوده فاما ان يعني به نهايتي
مقداره او نهايتي حركته او نهايتي زمان وجوده او نهايتي … وهو نسبة الى زمانه فان عني نهايتي مقداره فليس ينطبق عليها
نهايتا زمانه وان عني نهايتي حركته فخص بذلك المتحرك المتصل الحركة نفسا وليس الغرض متجها الى هذا وحده واما نهايتا زمان
وجوده فاحصلها فلا ينطبق عليها نهايتا زمانه بل هما هما واما نهايتا النسبة فيمكن ان يحمل له وجه تأويل فيقال ان معناه ان متى
هو نسبة الى زمان ينطبق نهايتاه على نسبتين له الى نهايتي هذا الزمان ثم لا نسبة له قبل اولاها ولا بعد آخرها اليه فيجب ان
يفهم قوله على هذا الوجه لكن نسبة الشيء الى الآن يقال انه متى ان يظن بها انها من مقولة متى فهذا انها فان كان ذلك كذلك كان
هذا الرسم غير صحيح وذلك لان كون الشيء في آن ما لا يحمل عليه هذا الحد وهو من مقولة متى لكن الحق ان الآن لا يصح اليه نسبة
معقولة يستقل ان يكون بها جواب متى الآن يشار به الى الذي يتحدد به ذلك الآن فيكون … نسبة الى الزمان لا على انه فيه
بل على انه في طرفه ومع ذلك يكون ايضا هذا انه يفسد ما قاله هذا الفاضل الفهم الآن يحكم بان النسبة الى الآن ليست من مقولة متى
لكنها لا مقولة لها فيتبع بها غير هذه المقولة فلعلها غير داخلة في مقولة اصلا ثم بعد هذا فكان الاشتغال به تحوض بالمبتدي فيما لا
يعنيه واعلم انه كما لم يمكن الاتحاد في معنى مركبا يوجب تركيبه ترديدا بين شيئين اذ لم يكونا جزئين منها ككالامرين خارجين عن ما هي
يتعلق بها كذلك الاين ومتى لا يجب ان يظن فيهما تركيب بسبب ان لكل واحد منها نسبة الى شيء فان النسبة ليس المنسوب ولا المنسوب
اليه جزء ماهيتها يكون … في النسبة فيكون النسبي جزءا لها … او المحمولة تحصل جملة من الاشياء ومن تجمع نفسه فيكون الجمع

ولا يقع في الازمنة م

المطابق كالمكان المطابق فانه لا يشارك فيه ذا النسبة اليه بل الزمان م م

او الحركة م

كالصورة وبعضها كالمادة والمجموع كالمركب والجمع جزء من المركب كالصورة واذ هذا محال فليس الاين والمتى مركبا

فصل في بواقي المقولات العشر

واما الوضع فقد تبين لك انه اسم يقال على معان والذي هو المقولة فهي الهيئة التي تحصل للتمام او الجملة لاجل نسبة التي تقع بين اجزائها ومن جهات اجزائها في ان يكون لبعضها عند بعض مجاورة فقط او بعضه لذلك فقط بل تخالف مع ذلك بالقياس الى امور غير الموضوع المعتبر بجزئيه اما الكائنات وهي المتمكنات محويه وبالجهات وهذا كالقيام والقعود والاستلقاء والانحناء والانبطاح ولا احتاج ان ازيدك على ما سلف بيانا او شرحا وتحصيلا وتطويلا بل اعلم ان الوضع قد يكون منه تضاد فان الهيئة الحادثة من وضع تصيير الاجزاء لها الى جهات متضادة لهيئات اخرى حتى متضادة للهيئة التي له اما كالاستلقاء والانبطاح وذلك اذا كانت الاجزاء لا تخالف بالعدد فقط بل بالطبع ومثال هذا المكعب الذي له ست جهات لا اختلاف فيها اذا وضع وضعا حتى صار هذا السطح منه فوقا وهذا يمينا وهذا شمالا وكذلك الى آخرها ثم غير حتى صار الذي هو فوق تحت والذي هو تحت هو فوق فان جملة الموضوع في تناسب ما بين اجزائه محفوظة بالعدد ووضعه لا يخالف الوضع الاول بالنوع بل هو كما كان لكن هذا الوضع مخالف لذلك الوضع بالعدد وماهية الجملة محفوظة بل بالتخصيص الجزئي وذلك لان الجهات هي التي كانت باعيانها والاجزاء والاطراف التي عليها مثل التي كانت لا يخالفها بانواعها بل بحدها واما لو كان بدل المكعب المتشابه الاضلاع شجرة او انسان فقط على ساقيها ثم قلبا ونكسا فان حد الاول مختلف فان حد الاول وضع وهيئة حاصلة للشيء من حصول ساقه كذا وحصول راسه كذا وحد الثاني مخالف لذلك لان الساق والراس انما تخالفان بالعدد فقط بل هما تخالفان ايضا في المعنى والطبيعة فاذا كان حد الهيئتين متخالفين وبينهما غاية الخلاف وموضوعهما واحد فهما متضادان وانما جعلنا ذلك كذلك فانما كان تخالف الخصوصية الجزئية دون الحد واذا كان سطح منه فوقا فصار تحتا وصار الآخر فوقا وذلك السطح انما يغاير السطح الآخر بالعدد ومغايرة ليست في حدين والاضداد لها طبائع متباينة وحدود متنافية وتتخالف بالنوعية لا بالشخصية وكان الجسم لا يجتمع فيه البياض الحادث امس من حيث هو ذلك البياض الامسي والبياض الحادث اليوم من حيث هو هذا البياض وهما يتعاقبان على موضوع واحد وليسا يتضادان اذ ليس بينهما غاية الخلاف والاختلاف بامر داخل في الماهية فكذلك وان كان لا يجتمع فيه ذلك الوضع الشخصي وهذا الوضع ويتعاقبان فيه فليسا بمتضادين اذ ليس بينهما غاية الخلاف في الطبع وفي حد الوضع والعدد وذلك فان الوضع يقبل الاشد والاضعف حتى انه على نحو قبول الاين والاتصال على نحو لا قبول الاين ولان قولنا قيام وجلوس قد يقال على الحركة

ولا يخالف الوضعان بالحد

كان فوقا

الشخصي

الى حصول هذا الوضع ويقال على الهيئة الحاصلة فاعلم ان القيام الذي من الوضع هو القار منها الى ان يقوم واما مقولة الجدة فلم يتفق لي الى هذه الغاية فهمها ولا اجد الامور التي تجعل كالانواع لها انواعا لها بل انما يقال باشتراك من الاسم او تشابه وكما يقال الشيء هو الشيء والشيء على الشيء والشيء مع الشيء ولا اعلم سببا يوجب ان يكون انواعا وجعل هذه المقولة بالقياس الى بعضها دون بعض وجعل الاشتراك في اسمها بالقياس الى الجملة او الآخرين ومعنى به انه نسبة الى ملاصق ينتقل بانتقال ما هو منسوب اليه فمنه كالقسط والتنعل والتزين ولبس القميص ومنه جزئي وكلي ومنه ذاتي كحال الهرة باهابها ومنه عرضي كحال الانسان عند قميصه

ولنفصل هذا المهم من المقولات العشر الى ما اوثر ان نفصل لاجله مجال

واما مقولة ان يفعل وان ينفعل فيوهم في تصورها انها هيئة توجد في الشيء لا يكون الشيء قبلها ولا بعدها بل في الحد الذي يكون معها من الكم او الكيف او الاين او الوضع بل لا يزال تفارق الشيء شيئا ويتوجه الى شيء ما دامت موجودة كالتسود ما دام الشيء يتسود والتبيض ما دام الشيء يتبيض وكالحركة من مكان الى مكان فالشيء الذي فيه هذه الهيئة على اتصالها فهو ينفعل وينفعل وحالته هي ان ينفعل والشيء الذي منه هذه الهيئة على اتصالها فهو من حيث منسوب اليها فحالته ان يفعل فاما ان هذه كيف يكون في الكيف وحده او في سائر ما عدده فامر تستقصيه واحواله واقسامه في الكلام الطبيعي فان الناس قد اختلفوا فبعضهم خصص هذه المقولة بما يجب ان تغير في الكيفية فقط واما العام لها فانه يغير وعين الامور التي تقع في مقولات كثيرة وبعضهم يجوز ان يكون جامعا للانواع كلها بمعنى واحد وتحقيق هذا كله في الطبيعيات واعلم انه ربما قيل ان ينفعل وان يفعل ولم يقل انفعال وفعل لان الانفعال قد يقال لما حصل الذي انقطعت الحركة اليه فانه يقال للتغير هذا الثوب احتراقا اذا كان قد حصل واستقر ويقال انفعال اذا كان الشيء بعد في الحركة وكذلك القطع الذي هو الفعل قد يقال عند استكماله وقد يقال حين هو يقطع واما لفظة ان يفعل وان ينفعل فمخصوص بالحالة التي يتوجه فيها الى الغاية وكذلك القيام الذي هو النهوض والجلوس الذي هو المصير الى الامر الذي يستقر فيه ايضا جلوسا ان اللذان لعلهما ان يكونا من هذه المقولة واما هيئة القيام المستقرة وهيئة القعود فهما من الوضع كما ان هيئة الاحتراق هو من الكيف وهيئة تمام التنمو هو من الكم وهيئة الاستقرار في المكان هو من الاين انما هذه المقولة وفيها سببا ما كان توجها الى احدى هذه الغايات غير مستقر من حيث هو كذلك وهذه المقولة تقبل التضاد فان التسود من ضد الى ضد يخالف الجهة التي يتوجه الى ضده وهما واحد وبينهما ابعد الخلاف وذلك كالابيضاض والاسوداد والابيضاض وكالصعود والسافل وكنزول العالي فانها قد يقبل الاشد والاضعف لا من جهة القرب الى الطرف الذي هو السواد فان القرب من ذلك هو حد بلوغ اليه

مقولة الجدة مثل الملك الجزئيات لا توجب مثلها في هذه المذكورة وليشبه ان يكون غيري يعلم ذلك فليتأمل ذلك من كتبهم ثم ان تقيف بعضها عن ان يكرار

الى اتصاله بها

او بالنسبة الى هذه المقولة

شيئا له وجود بوجه لكان السالبة سلوب موجودة بالفعل لا نهاية لها لانها ليست بحجارة ولا مثلثة ولا مثناة ولا رباعية
لامر آخر من الامور التي لا يتناهى فكان يكون لغير بعلية حاصلة فيه لا نها امور واحدة بل مرارا يستضاف بلا نهاية ولا غاية اذ
كان لكل مسالبة بفرض سلب بستانف بل هذا الشيء في اعتبار العقل وفي القول ومن خواص هذا القسم انه لا يمنع اجتماع ما يقع
عليه من المتقابلين في شيء موضوع واحد بان يكونا فيه لا بان يكونا عليه وذلك لان الرائحة ليست طعما وتقابل القطع
من حيث ليس طعما ويجتمعان في موضوع على سبيل الوجود في موضوع فكل ما لم يجتمع في موضوع على سبيل الوجود فيه
فليس يجتمع في موضوع على سبيل القول عليه ولا ينعكس ثم ان المتقابلين اللذين اوردنا هما يختلفان في ان تقابل الفرسية
واللافرسية لا صدق ولا كذب فيه ويقابل ان زيدا فرس لقولنا ان زيدا ليس بفرس فيه صدق وكذب واما القسم الآخر
فمثل الحرارة والبرودة والحركة والسكون ومثل امور يجري مجراها فلتقل او لانه لا شك في ان الفرس واللافرس يعدان من
من المتقابلات وكذلك العمى والبصر يعدان من المتقابلات وكذلك الابوة والبنوة يعدان من المتقابلات والاشياء التي
تعرض لها هذه الاحوال الحكم عليها انما تقابل السلب او صور هذه الاشياء مختلفة فان الفرس جوهر ويقابله اللافرس لا محالة على مثال
مقابلة الفرسية ان كانت ارضا او تسليم ذلك اللافرسية مكانها النفس واللانفس او شيئا آخر مما هو جوهر ليس يشتق الاسم من
عرض واما القضية فهي عرض والفرس واللافرس ليس تقابل التقابل الذي للمتقيضين اذ لا صدق هناك ولا كذب ولا يتقابل
على سبيل الاضافة ولا على سبيل التضاد اذ كان تقابل التضاد ما يكون فيه جواز تعاقب على موضوع واحد شيء انما ذكرت واما الزوج
والفرد فليس لهما موضوع واحد يتعاقبان عليه بل جنس واحد لموضوعيهما الاعداد فانه واما العمى والبصر فيشارك السكون والحركة
فان العمى ليس معنى مقابلا للبصر بل هو عدمه وكذلك السكون للحركة لكن السكون يعاقب الحركة على موضوع واحد واما العمى فلا يعاقبه البصر
فاما المتضايفان فليس يجب فيهما التعاقب على موضوع او اشتراكهما في موضوع حتى يكون الموضوع الذي هو علة الامر ما يلزمه لا محالة
الامكان ان يصير فيه معلولا او يكون هناك موضوع مشترك وان كانت العلية والمعلولية من المضاف فاول ما ينبغي ان يطلب انه
هل يمكننا ان نجد لهذه كلها معنى يا بشكله او على سبيل التشكيك والتقديم والتأخير ان لم يكن على سبيل التواطؤ والبحث او لا نجد لها
معنى فانها لكن التقابل يقول عليها فيشبه ان يكون التقابل الاول هو نظير ما للفرس واللافرس الذي يمنع اجتماع طرفيه قولا على موضوع
وان لم يمنع ذلك وجودا في موضوع فانه لا يكون شيء واحد هو رائحة ولا رائحة ويكون شيء واحد فيه رائحة وما ليس برائحة
ولست اقول ان يجتمع في شيء ان يكون فيه رائحة وليست فيه رائحة فان هذين لا يجتمعان وليس قولنا ان فيه رائحة هو قولنا

من السواد او بالقياس الى الاسود والذي هو سكون في السواد وفرق بين الاسود والاسود اعني المحصل القار وبين السواد
فان الاسود لا يعقل على انه غاية حركة واما السواد فلا يحتاج في تعقله سوادا الى ان يعقل حركة اليه واعلم ان تسودا كيف
اشد من تسودا اذ كان اقرب الذي هو الطرف والسواد اشد الاسودا من السواد اذ كان اقرب من السواد الذي هو
الطرف ايضا فان الاسود قد يكون اشد من جهة السرعة اذ كان اسرع اسودادا وهذا ايضا يتم بنسبته الى الاسود اذ كان الاسرع
يوصل اليه قبل الابطأ فيكون اسرع لانه اقرب زمانا من الاسود لكن الفرق بين الاعتبار الاول وهذا الاعتبار الاول
يحمل حركتين متساويتين في السرعة في ظاهر الامر لكن احديهما مبتدأة من حد اقرب الى البياض والاخرى من حد ابعد واستمرا
على نمط واحد بسرعة متشابهة لكن احدهما لانه اقرب فقط يقال هو ذو تسود اشد من الآخر لكن يتحرك حركة مساوية لحركة اخرى وكلاهما
يصعدان لكن احدهما ابتدأ من اعلى والآخر من اسفل فيكون ذلك يصعد اشد من هذا الامر بهذا الوجه وان كان البحث
المستقصى لامثال هذه الاشياء في العلم الطبيعي يمنع من هذا او انما يجوز هذه المناسبة اذا كان المقطوع واحدا بعينه
ويختلف الزمان فاقصر زمانا هو الاشد دون غيره وقد جرت العادة بان تتلى ما سلف ذكره بالقول على المتقابلات فلنقل
اولا ما يجب ان يعتقد فيهما ثم لنتقل على الوجه الذي قيل فيها في هذا الكتاب تمت المقالة السادسة بحمد الله وحسن توفيقه

المقالة السابعة من الفن الثاني من الجملة الاولى في المنطق اربعة فصول الاول في المتقابلات الثاني في شكوك تلحق ما قيل في التقابل
الثالث في التعبير عن احكام وخواص في المتضادات الرابع في المتقدم والمتأخر

فصل

في المتقابلات فنقول ان المتقابلين هما اللذان لا يجتمعان في موضوع في حال واحد فاما ان لا يجتمعا على سبيل ان شيئا واحدا
لا يوصف بهما بالمواطاة بان يكونا مقولين عليه بان الشيء هو هذا وذاك الا كما يكون الشيء سيفا وابيض معا او على سبيل ان
شيئا واحدا لا يوصف بهما بالاشتقاق ايضا وذلك بان يتمانعا من حيث الكون فيه ايضا والقسم الاول يكون احدهما في
القوة سلبا للآخر كالفرس واللافرس فلا يخلو اما سالبا ان يكون الاعتبار من حيث السالب فيهما سالب فقط او من حيث يكون
زيادة معنى ايجابي يلزم السالب كما اذا جعلنا المتقابلين او الشيئين المذكورين الزوج والفرد وجعلنا الفرد ليس كونه فردا
هو انه ليس بزوج فقط بل انه امر زائد على ذلك فليكن الاول هو تقابل النفي والاثبات ايما بسيطا كما هو فرس ولا ليس بفرس
من حيث ليس بفرس او مركبا كقولك زيد فرس وزيد ليس بفرس والاول لا صدق فيه ولا كذب والثاني فيه صدق وكذب
ويشتركان في انه ليس فيهما اشتراك في وجود من خارج بل اعتبار احكام عقلية فانه لو كان اللافرسية من حيث هي امر ثبت

بشار

فيه رائحة وما ليس برائحة وما لا يقال انه رائحة فاذن يقال ان فيه رائحة وليس فيه رائحة هو من القسم الاول الذي على سبيل حمل فلذلك يحمل على التفاحة ان فيها رائحة فيقال التفاحة فيها رائحة ولا يحمل الرائحة على التفاح حتى يقال ان التفاحة رائحة فلذلك هي موجودة في لا محمولة على جميع الاشياء المتباينة الطبايع يكون متقابلة من حيث ان كل واحد منها ليس هو الاخر وهذا هو مقابل اول ثم نقل التقابل من اعتبار الحمل على موضوع الى اعتبار الوجود في الموضوع تشترك في عام او خاص يكون موجودة فيه بالقوة معا ولا يجتمعان بالفعل متعاقبا بلا طبيعة يختص بالقول من حيث هو كالايجاب والسلب اللذين موضوعهما المحمولات والموضوعات يتعاقب فيه ولا يجتمع معا وهذا الحكم القول ليس في الوجود مطلقا وبعضه يكون من خارج فمن ذلك ما يكون الشركة فيه في عام ومنها ما يكون الشركة فيها في خاص معين ويكون المشترك غير طبيعة هي بالقوة كلا الامرين لكن لا يجتمعان فيه بل يتعاقبان عليه فالمتقابلات يقال على هذه والتي بعد الباب الاول معنى انهما معان اشتركت في موضوع لما ان توجد فيه الا انها لا يجتمع فيه فيكون معنى هذا التقابل كالجنس لاقسام له كالانواع اما اقسام محققة واما اقسام بحسب ما يصلح لمعيد ويكون اسهل على متعلم قاطيغورياس فلنقسم الان على الوجه الذي ينبغي ان يقسم عليه الاصطلاح الذي في قاطيغورياس وهو غير المصطلح عليه في العلوم ومن تجشم ان يجمع بين الامرين فقد اتعب نفسه اما القسمة التي في قاطيغورياس فتخرج على هذا الوجه المتقابل اما ان يكون ماهيته مقولة بالقياس الى ما هو مقابل له واما ان لا يكون فان كانت ماهيته مقولة بالقياس الى غيره فهو تقابل المضاف كالابوة والبنوة فاما انه تقابل فلان الابوة هو البنوة وبالجري يجرانها مشترك لا محالة في موضوع اما هاهي كالانسان بل كالموجود او الجوهر او غير ذلك واما خاص كهذا الانسان الذي يكون مسالزيد ثم يصير سالانه واما انه مع التقابل مقول الماهية بالقياس فامر لا شك فيه واما الذي ليست ماهيته مقولة بالقياس الى غيره فاما ان يكون الموضوع صالحا من احد الطرفين بعينه الى الاخر من غير انعكاس واما ان لا يكون كذلك بل يكون صالح الانتقال من كل واحد منهما الى الاخر او ولا من احدهما الى الاخر فان الواحد لازم فيسمى القسم الاول تقابل العدم والقنية ونعني بالقنية لا مثل الاتصال بالفعل ولا مثل القوة الاولى بل القوى على ان يكون لما يبصر بل القنية ان يكون القوة على الابصار متى شاء صاحبها موجودة فان فقد القوة الاولى ليس بعمى ولا فقد الابصار بالفعل بل الابصار بالفعل ان لا يبصر بالفعل لكن بالقوة هما امران يتعاقبان على الموضوع تعاقب الحركة والسكون انما ذلك هو فقد ما سميناه قنية فلا يمكن ان يعيد البتة بل ذلك عمى لا يعود الموضوع معه الى الابصار مرة اخرى فالعدم الذي هاهنا ليس هو العدم الذي يقابل اي معنى وجودي شئت

فالمتقابلات من حال الامور التي

للانتقال م

بل الذي

بل الذي يقابل القنية فان العدم يقال على وجوه ولسنا نريد الان ان نحصي جميعها بل ما يعنينا في هذا الموضع فنقول انه يقال لشيء انه عدم كذا او يشار الى حال بالمادة في كونها خالية من الشيء الذي يقبلها والشيء الذي له معنى وجودي سواء كان قارنها ما يخالف ذلك الشيء الوجودي او لم يكن مثل عدم السواد فيما من شانه ان يسود سواء كان هناك بياض يخالف السواد في موضوعه او لم يكن يكون مشفا مثلا فقط ولا لون البتة فانه لو كان هناك بياض فليس البياض عدم السواد في ذلك المحل شيئا ولو كانا انهما متمايزين بل البياض شيء قائم بازاء السواد وضد له من وجوه اعتبار العدم وحده ومقابله والاخر العدم الذي يعتبر بشرط ان يزول المعنى الوجودي ولا يخلفه شيء كالسكون فان الذي انما يقال انه وقت آخر انه ساكن عادم الحركة لا لو كان ليس يزول فقط انما هو بعده ولكن عنده ما لا يكون فيه حركة مكانية البتة فهذا العدم بالحقيقة مقابل الجنس الذي هو ههنا الحركة المكانية مطلقة وقد يقال عدم بشرط فقدان الشيء الذي من شانه ان يكون له فاقده من الموضوعات وفي الوقت الذي من شانه ان يكون له حتى لا يقال ان في النطفة عدم الانسانية بهذه السبيل ولا في الصبي عدم الايلاد وليس وقته ومن العدم ما يقال قبل الوقت كالمرد فانه لا يقال لمن عدم اللحية في وقت الانبات قد يسبب داء الثعلب انه امرد ومنه ما يقال بعد الوقت كالصلع الذي يكون بعد وقت الوفور من اللحية والشعر ومنه ما هو بالقياس الى الجنس لا الى النوع مثل العمى بازاء الناطق او الى النوع لا الى الشخص كما للمرأة الى الرجل ومنه ما هو بالشخص على الاقسام المذكورة وهذه وكلها لا يلتفت اليها في هذا الكتاب انما العدم المقصود فيه هو العدم الذي هو فقدان القنية في وقتها اي فقدان القوة التي بها يمكن الفعل اذ صار الموضوع خاليا عن القوة ولا يصلح بعده كما ان يزول العدم كالعمى واما القنية فتزول الى العدم فهذا هو التقابل العدمي المذكور في قاطيغورياس واما القسم الثاني من القسمين اللذين ذكرناهما اولا وما يدخل فيه فجميعه يسمى في قاطيغورياس اضدادا او كان احدهما وجوديا والاخر عدميا بالوجه المذكور للعدمي او كان كلاهما وجوديين وكذلك كان الموضوع ينتقل من كل واحد منهما الى الاخر او كان احدهما طبيعيا لا ينتقل عنه كالبياض للجص وسواء كان الموضوع واحدا بعينه كالماء للتسخن والتبرد او كان معنى عاما مثل العدد الفردية والزوجية فانه نسب اليهما من حيث يوجد عددا على الاطلاق لا من حيث هو عدد معين وهو من حيث هو عدد معين لا يقبل الا احدهما ومن حيث هو عدد غير معين ليس يجب ان لا يقبل احدهما دون الاخر وسواء كان الشيئان بينهما واسطة فلا يجب ان يكون الموضوع اذا خلا عن احدهما وجد فيه الاخر او لم يكن كذلك بل كان اما طبيعيا لا يفارق واما بحيث اذا خلا عن الآخر لزمه الثاني كالصحة والمرض فان جميع هذه يسمى اضدادا في هذا الموضع من حيث المعنى الجامع فيسمى الحر والبرد والصحة والزوج والفرد

والمرض م

فصل في شكوك تلحق ما قيل في التقابل ثم فيها مشكلات

يجب ان يفهم التقابل المذكور ههنا

والحركة والسكون ضده أولا ولا يبالي بان يكون احدهما معنى وجوديا والآخر معنى عدميا وعلى اي انحاء الاعدام كان اذ كان نقيض
عدما على النحو المذكور فلا يجب ان يشتغل المعلم بكتاب قاطيغورياس بهذا وذلك الذي ذهب اليه وانه لم يخف على المعلم الاول
ما لا يخفى عليه ولينظر الى ما ذكره اولا في الاسماء ليعلم ان المبتدي لا يكلف تصور ما يدق من الفروق بين المعاني المتقاربة فانه يكفي
منه في تعليم المتقابلات بان يعاد تصورها بنحو من الانحاء وان كان التصور منه لبعضها على نحو التصور العامي حتى يتم ان يفهم
الفرق بين الذات المقابلة للذات الا فيما يظهر ظهور العمى ولا ايضا تحول هذه الشكوك في بعض ما يبدي فيه انه قد ترك المعلم الاول
التقابل الذي بين الجوهر والعرض وبين الصورة والمادة مما يجب ان يلتفت اليه وليعلم انه ليس يعني بالتقابل حال كل غيرين
متباينين كيف اتفق بل اما الاول من التقابل فهو تقابل الايس والليس وذلك موجود في الجوهر والعرض فان الجوهر لا عرض
والعرض لا جوهر واما ما بعده فذلك فشرط المتقابلين ان يكونا في موضوع واحد جنسي او نوعي على انهما فيه لا عليه وهذا الشرط غير
موجود بين الجوهر والعرض فلا تقابل بينهما اما العلاقة والملازمة فهي اضافة يلزم اما احدهما فيلحق الآخر فيلزم اياه على ما هو الحال
في بعض ذوات الاضافة مما قد تبين واتضح او يلزم كليهما فيكونان متضائفين من حيث التلازم فعلى هذه الصورة
يجب ان تؤخذ وتحل ذلك ان لقائل ان يقول ان الحرارة وحدها لا يكون ضدا بل يكون حرارة فقط بل انما تصير ضدا بالقياس الى
البرودة وهي اذا اخذت بالقياس الى البرودة ضدا كانت مضافة فانها وان لم تكن من حيث هي حرارة من المضاف
فليست ايضا مضادة بل اذا كانت حقيقة كانت ضدا واذا كانت حقيقة وضدا صارت ايضا مضافة نعم فمن حيث هي ضد هي
ماهية مقولة بالقياس الى غيرها ومن حيث هي ماهية مقولة بالقياس الى غيرها فهي من حيث هي من المضاف فيكون التضاد
والمضاف اما شيئا واحدا او يكون التضاد شيئا داخلا تحت المضاف فلا يكون كالقسيم له تحت التقابل وههنا شك آخر
وهو ان التقابل من حيث هو تقابل من المضاف ثم المضاف تحت التقابل واخص منه وهذا محال سواء كان دخولا تحت
الجنس او دخولا لا يكون تحت معان ليست اجناسا ولكنها لوازم او مشكلات الاسماء بل ومما يجب ان يبحث عنه على ان الحل
غير لبنه اوليس لكنين وان كان ضدا فسل جنس اعلى اوليس بجنس اعلى فهذه المباحث مما يحق ان يبحث عنه المنطقي
اذا كان قد تكلف الخوض فيما يهذا الفن من العلم فنقول ان الحرارة تنظر اليها والى البرودة معا فيكون الحرارة من حيث هي
حرارة ضدا للبرودة ثم يوخذ من حيث هي ضد مرة اخرى فيكون مضافة الى البرودة فيكون الحرارة بنفس اعتبار ما مع
البرودة ويصح عليها معنى حد الضد وهو انهما كذا وكذا ولا يصح عليها معنى المتضائف اذ ليس احدهما مقول الماهية بالقياس

فيكون مضافة الى البرودة صح

كالم

الى الآخر وكل واحد منهما منازع للآخر في الموضوع صحيح لك ان تقول ان الحرارة والبرودة كل واحد منهما منازع للآخر موضوع
ان كان موضوعا وليس صحيحا لك ان تقول ان الحرارة والبرودة كل واحد منهما مقول الماهية بالقياس الى الآخر لكن صحيحا
لك ان تقول ان الحرارة من حيث هي منازع وتضاد البرودة في موضوعها مقولة الماهية بالقياس الى الآخر فان الموضوع في حمل
التضاد شيء والموضوع في حمل الاضافة شيء اما نفس المحمول الاول واما الموضوع ماخوذا مع المحمول الاول المخلوط فيه الاخذ مع
المحمول الاول ونفس التضاد شيء والاشياء المتضادة شيء والاشياء المتضادة هي الموضوعات للشيء الذي هو نفس التضاد ونفس
التضاد موضوع المضاف ولك ان تقول ان الموضوعات للمضادة اذا اخذت مضادة صارت بسبب ذلك مضافة وليس
لك ان تقول ان الموضوعات للمضادة اذا اخذت فالتضاد او غير المضاف وليس الامر الذي هو التضاد هو الامر الذي هو
المضاف وان كان التضاد يلزمه المضاف من حيث هو تضاد فهذا اصل واما حل الشك الثاني فيجب ان يعلم ان المتقابلات
تعرض لها الاضافة وليست في هوياتها مضافات فان كل متقابل مضاف وذلك لان التضاد من التقابل وقد علم ان الموضوع
ليس هو الموضوع للمضاف كما بينا لكن الموضوع له من حيث تقابل يصير موضوع المضاف ولذلك ليست الامور المتضادات
مقولة الماهية بالقياس الا ان يقال من حيث هي متضادة ولا الملكة والعدم من المضاف ولو كان المضاف امرا مقولا
على التقابل قولا مطلقا لكان كل متقابلين فهما متضائفان مطلقا لا بشرط الحاق انهما كذلك من حيث هما بحال كذا لكن مضاف
هو متقابل وكل متضاد وكل عدم وملكة وليس كل متقابل من المضاف فليس نوع المتضائف اعم من المتقابل فليست الاضافة اعم من التقابل
ومع هذا فان الذي هو خاص قد يعرض لكل ما له طبيعة العام باعتبار شرط يصير به العام اخص وهو ههنا النظر اليه من حيث
هو متقابل وهذا النظر بعينه فيمنع عمومه لكل ما تحته ويحرم حمله عليه ولذلك لا نقول ان المتضادات هي متقابلات من حيث
المتقابلات متقابلات وان كنت تقول ان المتضادات متقابلات فان ذلك كذب بل كونها من حيث هي متقابلات
اشترط اخذها بالمعنى الذي هو الموضوع لعموم التقابل واخذها بذلك المعنى كاخذ الحيوانية من حيث هي حيوانية مجردة
عما الخصائص بشرط الحذف ثم يلزم الحيوانية اذا كانت كذلك يلزمها ان يكون عديمة النطق وليس كل حيوان عديم النطق
وكاخذها لا على هذه او اخذ فيها من حيث ليست في مادة وليس كل حيوانية كذلك واما التقابل فليس جنسا لما تحته بوجه من
الوجوه وذلك لان المتضائف وماهيته انه مقول بالقياس الى غيره ثم يلحق به الماهية ان يكون متقابلا ليس انها تتقوم
بهذا فانه ليس هذا من المعاني التي يجب ان يتقدم في الذهن او لا حتى يتقرر في الذهن ان الشيء ماهيته مقولة بالقياس

مشتركا

مضادة صارت بسبب ذلك مضادة صح

من حيث هو تقابل مضاف وليس كل تقابل
بمضاف وفرق بين قولنا ان كل تقابل
من حيث هو تقابل مضاف وبين
قولنا كل تقابل صح صح

الاضافة اعم من التقابل صح

الى غيره بل انما صار الشيء مضافا لانه لزم في الذهن ان يكون على صفة التقابل فالذاتية بشرائطها غير موجودة بين التقابل وبين
الاشياء التي هي لانواع التقابل حتى يكون كونها متقابلات داخلة في حدودها او منفصل في حدودها كلها والقوانين المفيدة في
هذه الاحوال ستشرح لك في مواضع اخرى والان فينبغي ان يستانف الكلام من راس فنقول ان الفرق بين المضاد والمضاف
هو ان المضاف معقول الماهية بالقياس والمتضادات ليست كذلك فلذلك لا نقول ان الخير انما هو خير لا بل بقياسه الى الشر
كما نقول ان الضعف ضعف بسبب قياسه الى النصف بل نقول ان الخير مضاد للشر ثم نقول هو من حيث مضاد فهو مضاف ومما يفارق
به المضاد المضاف ان المتضادات لا يخلو اما ان لا يعرى الموضوع فيها عن احد الطرفين فلا يكون بينهما واسطة او قد يعرى عنهما
فيكون واسطة مثال الاول الصحة فهي ملكة في الجسم الحيواني يصدر عنه لاجلها افعاله الطبيعية وغيرها سليمة وسواء نسبت الى البدن
او الى عضو واحد وسواء كانت بالحقيقة او بحسب الحس فان الذي بحسب الحس سمه بحسب الحس والمرض حالة او ملكة مقابلة لتلك
فلا يكون انفعال من كل الوجوه وكذلك بل يكون هناك آفة في الفعل ولا يخلو الموضوع عنهما البتة وكذلك الفردية والزوجية
والذي ظن ان بين الصحة والمرض وسطا هو حال لا صحية ولا مرضية فانما ظن ذلك لانه نسي الشرائط التي ينبغي ان يراعى في
حال ما له وسط وتلك الشرائط ان يفرض الموضوع واحدا بعينه في زمان واحد بعينه وان يكون الجزء واحدا بعينه والجهة
والاعتبار واحدا بعينها فاذا فرض كذلك وجاز ان يخلو عن الامرين كان هناك واسطة فان فرض انسان واحد
واعتبر منه عضو واحد او اعضاء معينة في زمان واحد وجاز ان لا يكون معتدل المزاج سوي التركيب بحيث يصدر عنه
جميع الافعال التي تتم به كما العضو او الاعضاء سليمة وان لا يكون ليس كذلك فهناك واسطة وان كان لا بد من ان يكون
معتدل المزاج سوي التركيب او لا يكون معتدل المزاج سوي التركيب اما لانه احد هذين الامرين او لانه لا واحد منهما فليس
بينهما واسطة ومثال الثاني السواد الصرف والبياض الصرف فان بينهما سائر الالوان تدرج الموضوع من كليهما الى الوسائط
وربما خلا الى العدم بان يصير شفافا فيكون الواسطة سلب الطرفين مطلقا من غير اثبات واسطة خلطية من الطرفين وهذه الواسطة
الخلطية ربما كان لها اسم محصل كقولك الادكن والفاتر وربما لم يكن لها اسم محصل بل انما يدل عليها بسلب الطرفين وهذه الواسطة
الخلطية من غير ان يعني بسلب الطرفين السلب الذي لا اثبات معه بل يراد به اثبات كقولهم لا عادل ولا جائر واذا عني بالسلب
سلب لا يشير الى اثبات متوسط دل عليه بواسطة غير خلطية كقولهم السماء لا خفيفة ولا ثقيلة والهواء لا ابيض ولا اسود فالاضداد
ينقسم الى هذين القسمين وبهذا يخالف التضاد تقابل العدم والملكة لان المتقابلين بالعدم والملكة لهما موضوع واحد من

على القوى الطبيعية غير مؤوفة م

وما ليس له وسط ه

شان كل واحد منهما ان يكون فيه فيكون فيه الملكة ويكون فيه العدم ولكن ليس كيف اتفق بل انما يكون فيه العدم بان
يعدم الملكة في الموضوع في مقام من شانه ان يكون له كالبصر ويسقط الاسنان في مقام من شانه ان لا تسقط فيه بل يبقى فهناك
يكون احدهما عمى والآخر درد فان الجرو الذي لم يفقح لا يقال له اعمى ولا الطفل ايضا ساقط ثنيه لا يقال له ادرد بل اذا
كان ولم يكونا فهو اعمى او ادرد وهذا الشرط غير موجود في قسمي تقابل التضاد فان الموضوع المشترك للضدين ذوي الواسطة
فقد يخلو عنهما جميعا الى الواسطة ان لم يكن احدهما طبيعيا ولا واسطة بين العدم والملكة ولا انتقال من العدم الى الملكة
بل من الملكة الى العدم وافهم بعد ذلك انا اذا اخذنا عدما وملكة او غير ذلك من المتقابلات فلسنا نشير من العدم والملكة ومن
سائر المتقابلات الا الى طبايعها لا اليها من حيث وجودها للموضوع او كون الموضوع متصفا بها فليس العمى وان يعمى والبصر
وان يبصر شيئا واحدا فانا كذلك نقول زيد يعمى ولا نقول زيد عمى وكون العمى ايضا لزيد معنى يقتضي نسبة العمى الى زيد واما العمى
فهو معنى مفهوم بنفسه او بسبب عدم ما في البصر او هو عدم البصر فهذه وليست هي المتقابلات الاول بل امور يلحق المتقابلات فيعرض
لها ان يكون متقابلة وكذلك الحكم في الموجبة والسالبة فان ما يقع عليه الموجب والسالب امر او معنى او قول بل هو الموضوع كقولك
زيد في قولك زيد جالس او زيد ليس بجالس واما الموجب او السلب نفسه فهو ايضا ليس بقول بل هو محمول في القول كقولك
جالس وليس بجالس فليس اذا الشيء الذي هو تقابل الايجاب والسلب هو الايجاب والسلب فان اخذنا التناقض موجبة وسالبة فان
اخذناه ايجابا وسلبا كان الموضوع لذلك الموصوف به وضعا وضعا على قياس ما كان للعمى والبصر هو القضية فانها هي
التي فيها الايجاب فيشتق لها منه الاسم فيقال موجبة او السلب فيقال سالبة فيكون المتقابلان بالايجاب والسلب ليس هما
الايجاب والسلب فان الايجاب ايجاب في قضية فليست القضية ايجابا فلذلك فاذ عرف هذا فقد عرف حال التضاد وحال العدم
والملكة وكان قد عرف الفرق بين المضاف وبين المتضاد فليفرق بين تقابل المضاف وبين تقابل العدم والملكة فليس
احدهما معقولا بالقياس الى الآخر اما الملكة فليست مفتقرة في تصورها الى العدم البتة فانها قد يتصور ماهيتها في نفسها واما العدم
كالعمى فانها وان كانت لا يتصور الا تصور الملكة فانها ليست معقولة الماهية بالقياس الى الملكة فانها غير جائزة عمى بالقياس
الى البصر حتى يكون العمى انما هو عمى لاجل قياسه الى البصر وان كان العمى هو عدم البصر وقد ظن بعض الناس في هذا الموضع
ان معنى هذا الكلام ان العمى ينسب الى البصر من طريق جنسه حتى يكون كما قيل في العلم من انه مضاف من طريق جنسه فكذلك
العمى مضاف من طريق جنسه او ما هو كجنسه وهو العدم فان العدم معقول المضاف بالعرض وبسبب ما هو عدم له وليس

ان يكون موجودة فيه للموضوع كالعدم للبصر في الموضوع وفي مقام من شانه ه

فنقول اما العدم والملكة ه

فالعدم اذا يوجد من الوجوه فان العدم الذي هو جنس العمى ليس معقول الماهية بالقياس الى شيء ولا بالقياس الى الملكة فان العدم
ليس انما هو عدم لاجل انه مقيس الى صورة موضوعة في الذهن بازائها يقال له عدم حتى يكون العمى عمى لان الملكة ملكة كما يكون الاب
ابا لان الابن ابن فينعكس القول من الجانبين كما قد علمت انه قول الماهية بالقياس معناه هو حال الشيء من جهة ان شيئا
آخر موجود بازائه ومأخوذ بازائه من حيث هو كذلك للنفس كون ذلك الشيء بازائه وليس حال الملكة عند العدم كذلك فان
العدم يرفع الملكة وليس العدم انما هو عدم لاجل ان الملكة فقط بل انما هو عدم الملكة ولعل شيئا تحصل الملكة بحال بل على انه منسوب
اليها بانه زوالها وفقدانها لا فقدان شيء آخر كيف اتفق ولذلك لا يحتاج الملكة ان يقال ماهيتها بالقياس الى العدم لما
بان الملكة فلما كانت المضافات معقولة الماهية بالقياس ولذلك ما يتكافؤ المضافات في العكس الخاص بالمضاف ولم يكن العدم
والملكة على هذه الصورة فلا يقال ان البصر بصر للعمى ولان البصر انما هو بصر لاجل العمى كما ربما تقول ان العمى عمى للبصر فظاهر ان
العدم والملكة ليسا بمتضايفين وكان قد علم باشارة تامة الى انهما متقابلان فان المتضادين اللذين لا واسطة بينهما حكمهما انه لا يجب
الا ان يكون احدهما طبيعيا فلا يكون الموضوع في شيء من الاوقات خاليا عن احدهما البتة مثل الصحة والمرض لبدن الانسان
ثم العدم والملكة فقد يكون الموضوع خاليا عنهما جميعا قبل الوقت الذي من شأنه ان يكون له مثل الجرو الذي لم يفتح فانه لا بصير
ولا اعمى ولا يكون احدهما طبيعيا بعينه للموضوع في وقت كونه فهذا التقابل ليس فيه احد حكمي التضاد الذي لا واسطة فيه واما
التضاد الذي فيه واسطة فان الموضوع في وقت معلوم للطرفين يتدرج من الطرفين الى الواسطة ولا كذلك حال تقابل العدم و
الملكة فان الموضوع لا يخلو في وقت معلوم لهما عن احدهما وايضا فان الاطراف من المتضادات اذا لم يكن طبيعية فقد يمكن ان
ينتقل من كل واحد منهما الى الآخر فانه ليس ما يقال من ان الذي له ملكة الرداءة لا ينتقل الى ملكة الصالحين بشيء فانه لما كان اذا
عاشر الصالحين انتقل الى ما هو اتم والى ما هو افضل فتوشك ان ينتقل عند الارتياض الى التمام او يقارب التمام ان لم يخترم ولا كذلك
حال العدم والملكة فان الملكة ينتقل الى العدم والعدم لا ينتقل الى الملكة لا قليلا ولا كثيرا فان الذي يكون غير بصير ثم يأخذ
يبصر ليس اعمى بل حكمه حكم محجوب البصر يحتاج ان يزال المانع ومعنى الملكة التي هي القوة الباصرة ثابتة موجودة
فيه انما العمى بالحقيقة ان يكون الملكة زالت فاما اذا حجبت او غمرت فليس ذلك بعمى فقد افترق التقابل الذي للعدم والملكة
والذي للمتضادات فاما التقابل الذي هو التناقض فيفارق الجميع من جهة ان المتناقضين يصلح فيهما الصدق والكذب
وليس في العمى ومقابله ولا في الحرارة ومقابلها ولا في الاخ ومقابله صدق ولا كذب وايضا فان المتناقضين اذا كانا

ملكة م

موضوع تستعمل وجود الموضع حاليا كالجرو للنشوء وللظاهر للاثر والمرارة للتار واما ان لا يكون احدهما طبيعيا م م

او يتم او مقصور م

على الشرائط لزم ان يصدق احدهما ضرورة ويكذب الآخر ولا كذلك الحال فيما سوى المتناقضين ولا ايضا الف مما سواهما
قضايا حتى يكون مكان صحيح وليس بصحيح ... الاضداد التي لا وسائط بينها كالصحيح والمريض فانه وان كان زيد اذا كان موجودا
فقيل انه صحيح وانه مريض يصدق احدهما ضرورة ويكذب الآخر فلا ينبغي ان يظن ان هذا القسم من التضاد وقف بازاء تقابل
النقيض وذلك لان الصحيح وما ليس بصحيح اذا قرنا بأي موضوع شئت وبالمعدوم قرنا على شرط النقيض ثبت تقابل
النقيض وصدق احدهما وكذب الآخر فانك اذا قلت الحجر ليس صحيح صدق السالب منهما فاذا قلت الحجر صحيح الحجر
مريض كذبا جميعا وايضا اذا جعلت الاخبار عن زيد وهو معدوم كذب انه صحيح وكذب انه مريض ولم يكذب انه ليس
بصحيح فان السلوب كلها تصح عن المعدومات وذلك لان الايجاب يكذب عليها لان الايجاب حكم بوجود معنى لمعنى او بوجود
وصف لامر ولا يوجد لمعنى لما ليس بموجود وان لا يوجد فهو السلب واذا كان ما لا يتوسط فيه من التضاد يفارق التناقض
فكيف اللواتي بينهما متوسط التي قد يكذب الطرفان معا جميعا في الموضوع الموجود القابل لهما فانه خامد الشهوة اذا فاجر ولا عفيف
بالحمل لك اذا نظرت الى التضاد وكان اذا ... من حيث هو تضاد ولم يوجب ما يوجبه التناقض وانما يعرض ما يشبه ذلك
لبعض المتضادات وفي بعض الموضوعات خاصة لا لانها تضاد بل لانها لا واسطة لها ومن هذا الوجه كله يتضح الفرق بين تقابل
التناقض وتقابل العدم والملكة فان الموضوع القريب كالحجر او المعدوم كزيد المتوفى يكذب عليه القولان المتقابلان
من العدم والملكة كقولنا الحجر اعمى او قولنا زيد المعدوم اعمى ولا يكذب النقيضان معا فاذا قلنا الحجر او زيد المعدوم بصير
الحجر او زيد المعدوم ليس ببصير وايضا فان الموضوع الذي ليس بغريب فقد يكذب العدم والملكة فيه اذا لم يكن الوقت الذي
من شأنه ان يكون فيه كقولنا الجرو الذي لم يفتح بصير او اعمى ولا يكذب انه ليس ببصير

فصل ٣ في التعبير عن

احكام وخواص في المتضادات الشر على الاطلاق من حيث هو شر يظن انه ضد الخير على الاطلاق وكل واحد من جزئيات الشر
ضد لواحد من جزئيات الخير كالمرض للصحة والجور للعدل والجبن للشجاعة والفجور للعفة فهذه حال مضادة الخير للشر واما مضادة
الشر للشر فقد يكون الذي يضاد الشر شرا آخر وذلك لان الملكات المتوسطة بين طرفي الافراط والتفريط في الامور المتعلقة بالشهوة
والغضب والمتعلقة بالتدبير الجزئي في اقتناء الشيء الخير الآلي يتعلق بها الفضائل اللواتي هي كالشجاعة والعفة وحسن
التدبير الذي يسمى حكمة وتكون هي الفضائل والافراطات والتفريطات يتعلق بها الرذائل وتكون هي الرذائل فان الجبن
والتهور والخمود والفجور والجربزة والغباوة رذائل والتوسط يضاد الاطراف كلها وهذا التوسط مضاد للطرفين انما يوجد

صح وجوده

كلما الموجود يكذب عليها الا بشرط وجود حال ليس هذا موضع بيانه م م

كالاذا قيل ضعيف م

بمجرد بصير م

تضاد الطرفين وكلا واحد من الطرفين م

في يسير من الامور بخوالتي ذكرناه واما في اكثر الاشياء فان الخير يضاده الشر مطلقا ولا يوجد للشر شر يضاده مثل الصحة والمرض والعلم والجهل والحيوة والموت فيها ايضا الافراط فيه كله ردي كالمرض ومن ذلك ما الافراط فيه كله خير كالعلم فهذا وقد يقال بعض المفسرين في شرح قولهم وهذا في يسير من الامور التي يخالف هذا القانون ان قائل هذا القول يعني به ان بعض الوسائط في الافراطات والتفريطات ليست بخير مثل التوسط في الاقل فانه ليس الوسط فيه بخير بل كله ردي واما الاقل فكله خير وليس انما يكون الطرف بعينه فقط هو الردي وليس الغرض في هذا الكلام بل هذا الغرض ان من الشرور ما يوجد له خير يضاده وشر ايضا يضاده وذلك اذا كانت هناك طبيعة موضوعة للافراط والتفريط من اول حده والافراط الى آخر حده والتفريط واحيانا يتعال واحد فهناك يوجد متوسط وطرفان في الطبيع ويكون المتوسط ايضا خيرا يضاده الطرفين اللذين يضاد كل واحد منهما الآخر وهذا في يسير من الامور وليس الحكم في كل الامور كذا فان العلم خير والجهل شر وليس هناك للشر ضد الا الخير وليس هناك وسط هو خير وطرفان هما شران وكذلك الحال في اشياء اخرى كثيرة فهذا معنى كلام المعلم الاول واليه ذهبا ولم يلتفت بين طرفي الافراط والتفريط وبين كما ذهب اليه هذا الشارح ولو ذهبا الى ذلك لكان انما يريد ان الشر ليس الذي يضاده فلايع وليس غرضه ان يريد هذا بل غرضه ان يريد ان الشر الذي يضاده والخير ربما يضاده والشر ربما لم يضاده وليس في الذي اورده من امر التوسط ذلك واما حديث القتل ايضا فانه ليس مثالا حسنا في ذلك لان قتل من ينبغي حين ينبغي على الوجه الذي ينبغي هو من افعال الشجاعة وهي من الواجبات في حفظ المدينة وهو خير كما ان ترك قتل من ينبغي قتله على الوجه الذي ينبغي وحين ينبغي هو من الشر وبعد هذا فيجب ان يعود الى ما في التعقب فنقول ينبغي ان يعلم ان الخير ليس يضاد كل واحد من الشرين بالذات وكذلك ان الشجاعة ليست تضاد الجبن من حيث هو جبن بل من حيث يشارك الجبن التهور وذلك لانه رذيلة مخصصة للنفس والشجاعة فضيلة فان الضد بالذات للواحد واحد وتحصيل هذا ان النظر في هذه الملكات هو على وجهين نظر في طباعها ومعانيها فمن هذا الى موضوعاتها من حيث انها يفيد بها ما لا يلزم موضوعاتها الا جلبها محمودة او مذمومة او منفعة او مضرة وهو ان نظر في جملة الطبيعة التي بين الجبن والتهور مثلا على الشجاعة من حيث هي ملكات تصدر عنها افعال ما فلا يكون الشجاعة مضادة لاحد الطرفين بل يكون الامر متوسطا ويكون الطرفان هما المتقابلان على موضوع واحد وبينهما غاية البعد فيكونان هما الضدين فقط والثاني نظر فيها من حيث الحال التي تحصل لموضوعاتها وذلك باعتبار انها امور تناسب جملة نفس الانسان او نوع الانسان او لا تناسبه وهذا الاعتبار امر يعرض للكيفيات من جهة اضافات لها وليس في ذواتها كان كون الشي جارا او باردا امر كونه

الاهو متوسط صح

بوانه

موافق ومضر وكون الجسم في طبيعته بحال غير كونه دوا نافعا او سما قاتلا فيكون الخيرية والشرية امرين يعرضان لهذه الكيفيات من جهة مقايستها الى الطبيعة الانسانية وكذلك لا يلزمها من جهة مقايستها الى ابدان حيوانات اخرى واذ قد اتضح ذلك قلنا ونقول علمت ان الكيفية التي يقال لها شجاعة والاخرى التي يقال جبن لا يتضادان في جوهريهما بل قد علمت ان الشجاع انما يضاد الجبن من جهة عارض لكل واحد منهما لما اقترن به سمي احدهما شجاعة والاخر جبنا فانهما لا يتضادان وذلك من حيث طبيعتاهما نفسهما شيئا بل طبيعتان وسط ولكن لما كان بناء هذا الكتاب على المشهورات المتعارفة غير مردود الى الشرط التي بها يصير حقيقة فلذلك لا يجب ان يلتفت فيه الى هذا النحو من التحقيق والعلم ان هنا امورا اخرى بينها متوسطات ولا يوجد المتوسط فيها مضادا للشي من الطرفين بوجه من الوجوه اذ ليست اضافة واشبه فان الفاترة والاوكن لا يضاد شيئا بل طرفاها هما المتضادان وان كان حال الفاتر فيها نظير ليس كحال الشجاعة فان الفاتر يعتقد من امره انه خلط من الطرفين واما الشجاعة فانها طارة من الطرفين ومع ذلك فان هذه القسمة المشهورة يتاتى في تقابل التضاد ولا يتاتى في تقابل العدم والملكة ومن احكام المتضادين ان وجود واحد هما مطلقا لا يوجب وجود الاخر بوجه من الوجوه كايجاب المتضايفات فانه لو توهمنا ان الناس كلهم صحاح لم يمنع هذا التوهم مناقضتها معارضة وجوب المرض ولم يعد ان لا يكون مرض البتة وان عينا وجود واحد هما في شي بعينه منع وجود الاخر فيه كما لو قلنا زيد صحيح منع ان يكون هو بعينه هو ايضا ثابتا وقد اشير الى تخصيص هذا انها سلف ومما المتضادين ان كليهما واحد يتعاقبان فيه ويتبادلانه فربما كان ذلك الواحد شيئا اعم من نوع واحد كالسواد والبياض فان موضوعهما الجسم من حيث هو جسم طبيعي عنصري مركب اي جسم عنصري مركب كان مما يصلح لقبوله وقد يصلح له انواع وليس لك نوعا واحدا وربما كان من نوع واحد مثل العدل والجور فان موضوعهما ليس كل نفس والنفوس يقع في انواعها كثيره بل نفس الانسان وربما كان الموضوع للضدين جنسا فيقسمانه من غير تنازع كالعدد والزوجية والفردية والمتضادان ربما كانا في جنس واحد كالبياض والسواد في اللون وربما كانا في جنسين كالعفة والفجور اللذين احدهما من جنس الفضيلة والاخر من جنس الرذيلة وربما كانا في جنسين كالخير والشر والشبه ان يكون المعنى في قولهم ان الخير والشر جنسان ليس ان الخير والشر مقال من حيث هو مقول على الخير الجوهري والخير الكمي والخير الكيفي وغير ذلك فيقال عليها لا جنسا بل من حيث هو مقول على الملكات فيكون متواطيا من هذا الوجه ليس باشتراك الاسم ثم قد سومح في كونه ذاتيا او عرضيا لا زما لهذه الملكات فان الحق ان الخيرية او الشرية عرضيان لا يقومهما فان كان كذلك فيكون الخير والشر من باب الكيف والشبه ان يكون المراد غير ما قلناه

مريضا والمتضايفات اما مطلقات فيوجب وجود احدهما الآخر واما في شي واحد فلا يمنع ان يكون صح

على الظاهر صح

بل يكون قد توسع في هذا الباب توسعا مفرطا على المشهور من امر الخير والشر فان المشهور من امرهما انهما عامان للاشياء غير جاري
الحكم على ذلك ولم يبال بما عرض ذلك وليس هذا الكتاب كتاب الاستقصاء اما الاستقصاء فانه يقتضي ان يكون الشجاعة مضادا
للجبن قريب من التهور مضاد الخوران وذلك اذا اخذ التهور مما يسيف مع الحدة والخوران مما يسيف مع الكلال فيكون
لا تضاد وبينهما الا انهما انما على مضادتين ثم يقال ان التضاد وبينهما لاجل جنسين هما الخير والرذيلة وكذلك الشجاعة كانها اسم
الكيفية مع النسبة وكذلك الجبن وكذلك الحمق ولكنا لا يناقش في هذه الاشياء في مثل هذا الكتاب واما التحقيق في هذه
الامور فسيأتيك له موضع محصل ومع ذلك فينبغي لنا ان نشير قليلا الى ما وقع عليه الاتفاق الخاصي في امر التضاد وامر العدم
والصورة بعد المشهور فلا يترك المتعلم متحيرا فنقول ان الاضداد الحقيقية هي الامور التي تشترك في موضوع واحد وكل واحد منها
معنى كالسواد والبياض ليس كالسكون والحركة ويكون الاثنان المتقابلان منها لا يجتمعان متعاقبان وبينهما غاية الخلاف
ليس كالفاتر والحار واما العدم والملكة فالحقيقي من العدم ان يكون الشيء معدوما في الموضوع القابل الوجود وطبيعته من
حيث هو كذلك سواء كان المعدوم ماهيته صفة ملكة او شيئا آخر وسواء عاد او لم يعد وسواء كان قبل الوقت او بعده
او فيه ومنه ما هو اعم من ذلك وهو عدم الشيء عما في طبعه من طباع ان يكون له شخصية كانت تلك الطبيعة او نوعية كالخرس الاصلي
او جنسه كالانوثة والخير والشر في اكثر الاشياء متضادان بالحقيقة تضاد العدم والملكة فان الشر عدم كمال ما من شانه ان يكون
للشيء اذ لم يكن والسكون والظلمة والجهل وما اشبه ذلك كلها اعدام والمرض ايضا من حيث هو مرض بالحقيقة عدم ليست
المعنى من حيث هو مزاج او الم والفردية ايضا هي حال الجنس مأخوذ مع سلب عارض قد يكون فيه وذلك الجنس هو العدد وقد
ينقسم متساويين وقد يعدم هذا المعنى فيه فاذا اقترن به ان لا ينقسم متساويين كان من تلك الجهة فردا وكان منطويا على عدم
ما من شانه ان يكون في ذلك الجنس ولنقتصر الآن على هذا المبلغ

فصل ٣

في المتقدم والمتاخر وقد جرت العادة بان
يذكر بعد المتقابلات المتقدم والمتاخر والحال في ذلك كالحال في المتقابلات اعني ان توفيه حق الاستقصاء ليس في
مدخل التعليم فيجب ان يقتصر على ايراد المشهور على محاذاة التعليم الاول واما التحقيق فيجد تعاريفه في مكانه فالوجه الاول
من المتقدم هو الذي يكون بالزمان فان الاكبر سنا اقدم من الاحدث والوجه الثاني ما يقال انه متقدم بالطبع وقد [illegible]
لا يرجع بالتكافؤ في لزوم الوجود كحال الواحد عند الاثنين فانه ان كانت الاثنينية موجودة فالواحد موجود ولا ينعكس
مكافئه فليس ان كانت الوحدة موجودة فالاثنينية لا محالة موجودة ومن المشهور ان ما يكون كذا فهو متقدم بالطبع وليس في

المذكورة

الموضوع

ولم ير

المشهور واما تحصيل الامر في ذلك فهو في صناعة اخرى واما الثالث فهو المتقدم في المرتبة على الاطلاق وهو الشيء الذي
الى اشياء اخرى فيكون بعضها اقرب منه وبعضها ابعد مثل الجنس الاعلى في حكم الجنسية والنوع السافل في حكم النوعية واما بعد المطلق
فذلك ما هو اقرب المنسوبين الى هذا المنسوب اليه منه فان ما هو اقرب الاثنين من هذا المنسوب اليه فهو اقدم في مثل الترتيب الجسم
فانه يتقدم على الحيوان ان اعتبرت الابتداء من الجنس الاعلى والحيوان اقدم من الجسم ان اعتبرت ذلك من النوع الاسفل والمتقدم
بالمرتبة ليس يجب لذاته ان يكون متقدما بل يجب باعتبار النسبة المذكورة ولذلك قد ينقلب الاقدم فيصير اشد تخلفا وكان
الترتيب قد يوجد في الامور طبعا مثل في ترتيب الانواع والاجناس التي بعضها تحت بعض وفي ترتيب اوضاع الاجسام
البسيطة وقد يكون وضعا كترتيب الصفوف في المكان منسوبة الى مبدء بالوضع كالبلد الفلاني مثلا وكدار فلان كذلك المتقدم
بالترتيب قد يكون في امور طبيعية وقد يكون في امور وضعية والمتقدم في المكان من هذه الجهة قد يكون بالوضع كالصف
الاول من صفوف المجلس وقد يكون بالطبع كالنار المستقرة في مكانها بالقياس الى الهواء وقد يوجد المتقدم بالمرتبة ايضا
في العلوم البرهانية فان المقدمات قبل القياسات والنتائج والحروف قبل الهجاء والصدور في الخطبة قبل الاقتصاص وهنا موضع
اشكال وهو ان لقائل ان يقول ان الامثلة المذكورة في هذه المواضع واخذه في الباب الاول فان المقدمات قبل القياس
في المرتبة بل في الطبع فانه ان كان القياس كانت المقدمات وليس ان كانت المقدمات كان القياس وكذلك الحال
في الحروف والهجاء فنقول في جواب ذلك انه وان كان الامر كذلك فليس يمتنع ان يكون المتقدم بالطبع متقدما في
المرتبة من وجه آخر وذلك لان النظر هنا في المقدمة ليس بحسب نفسها ولكن بحسب استعمالنا اياها في التعليم ونحن نتناول
المقدمات مرة على طريق التحليل ومرة على طريق التركيب فاذا سلكنا مسلك التركيب كانت المقدمات قبل القياسات وان سلكنا
سبيل التحليل بان فرضنا اولا النتيجة وطلبنا اوسطا كما سنعرف بعد انعقد لنا القياس بعد النتيجة والان اخذ الاوسط بين
الطرفين على انه مشترك بينهما في مثل هذا الموضع هو قبل تخصيصه باحدهما حتى يحصل احدى المقدمتين بعينه وتخصيصه بالاخرى
يحصل الاخرى بعينه فيكون القياس ثم يتدرج منه الى اعتبار مقدمة مقدمة منهما لهما وكذلك الامر في الهجاء والحروف فقد ظهر
ان الترتيب الواحد يكون موضوعا للتركيب والتحليل ويكون ابتداء التركيب غير ابتداء التحليل وكون المتقدم بحسب
التحليل غير المتقدم بحسب التركيب وذلك بحسب استعمالنا المقدمة فهي وان كانت متقدمة بالطبع من حيث نفسها فليست
متقدمة بالطبع من حيث انتسابنا اليها بالتحليل على ان النتيجة قد يجوز ان يكون من مقدمات اخرى على ما في اشياء المتقدم

اولا مثاه

بالمرتبة لا يلتفت الى حال الشيء في نفسه ولا الى حاله من جهة استعماله بل انما يلتفت الى حال نسبته الى طرف ينتهي اليه والمعدود
المنتظم من الاوائل او الاواخر يجري مجرى ابتداء التنسيب العقلي المقصود ومنتظمة بين طرفين احدهما التنبيه والاخر المبدأ الاول فما هو
اقرب من التنبيه فهو ابعد من المبدأ الاول وما هو اقرب من المبدأ الاول فهو ابعد من التنبيه وقد يختلف متقدمان في الترتيب
من جانب البعد من جانب آخر فيصير ابعدهما اقرب منه والاخر ابعد ويكون حكمهما بالقياس الى الطرف الاخر حكما اخر او يكون
ابعدهما من الطرف الاول اقربهما من هذا الطرف الاخر واقربهما من ذلك الطرف ابعدهما من هذا الطرف ثم ان القسم الرابع
من المتقدم وهو المتقدم بالشرف فهو كما يقال ان ابا بكر رضي الله عنه متقدم على عمر رضي الله عنه وهذا قسم المتقدم مشهور
بذكره ههنا على وجه مختص في صناعة الفلسفة وذلك هو المتقدم بالعلية فان السبب متقدم على المسبب وان كان لا يوجد
الا وقد وجد الاخر وليس احدهما متقدما بالطبع على الوجه المذكور من المتقدم بالطبع ايضا وان كان قد يقال المتقدم بالطبع
على المتقدم بالعلية والذات فهذا المتقدم مثل وجود الانسان في نفسه واستحقاق القائل انه موجود فانه كلما كان القول بانه موجود صادقا
فهو موجود وكلما كان موجودا فالقول بذلك صادق لكن الناس لا يتحاشون عن ان يقولوا انه كان لانه موجود ثم كان القول
بوجوده صادقا وحتى كان لاجل ذلك القول بانه موجود صادقا ويتحاشون ان يقولوا انه كان القول بوجوده صادقا ثم كان
القول بوجوده صادقا ثم كان هو موجودا وحتى كان هو موجودا وكذلك الحركة التي لزيد يده او اختيار بالحركة لا محالة
ما يلاقيه او حركة القلم فان الناس يتصورون ان يقولوا لم زيد حرك يده او لا فحرك ما يلاقيه او حرك القلم حتى ثم ولا يقولون صدقا في لم
انه حرك ما يلاقي يده او حرك القلم حتى حرك هو يده فهذا المعنى هو المتقدم العقلي فان العلة وان كانت من حيث هي ذات
ومعلولها ذات لا يتقدم ولا يتأخر ولا يكونان معا وكانت من حيث هي علة تلزمها الاضافة والاخر معلول تلزمه الاضافة لا يتقدم
احدهما ايضا ولا يتأخر بل هما معا فانه من حيث وجوده ليس عن الاخر ووجود الاخر عنه وهو متقدم بالنسبة الى حال الوجود
فيكون له النسبة الى الوجود غير متوسط فيها وجود الاخر وللاخر النسبة الى الوجود انما متوسط فيها وجود الاول وستجد هذا المعنى
كالحاصل في ساير انحاء المتقدم لكل بحسبه واذ قد وقفت على المتقدم والمتأخر فقد سهل الوقوف على معرفة معا فان كل
امرين لا يتقدم احدهما على الاخر ولا يتأخر فهما معا في الطبع فيتسامحان الا ما الذي لا تقدم ولا تأخر فيه بالطبع فهما انما متلازمان
في تكافؤ الوجود كالاخ والاخ واما متنافيان فيه فلا يلزم احدهما الاخر كالانواع تحت جنس واحد ليس انها معا في الطبع فقط
بل انها معا في المرتبة ايضا في النسبة الى مبدأ ما فان هذه من حيث النسبة الى طبيعة الجنس متأخرة بالطبع عن الجنس ومن

فيقال معا في الزمان لما لا يتقدم احدهما
فيه ولا يتأخر فيقال معا ه

جهة

جهة اضافتها الى الجنس على ان الجنس مبدأ مفروض هي متأخرة عنه بالمرتبة ومن حيث ان طبايعها لا تقدم فيها ولا تأخر في الطبع
او كل واحد منها بالقياس الى الاخر يوجد حاله مخالفة للحال التي اطبعوه عند طبع الجنس والطبع الجنس عند طبعه الذي قد كان تأخر
به احدهما بالطبع ويتقدم الاخر فيكون لذلك معا في الطبع واذا نسبت الى حال تأخرها من الجنس بالمرتبة وجدت معا في المرتبة
فهي من حيث كذلك ان طبايعها متأخرة بالطبع من طبيعة الجنس فان جعلت معا في هذه والشركة لم يكن معا في الطبع مطلقا لكن
معا في التأخر في الطبع وليس كونها معا في الطبع كونها هو كونه معا في التأخر بل المعا في الطبع هي في الاشياء التي لا تتقدم
بالطبع ولا تتأخر من حيث هي لا متقدمة ولا متأخرة في ذلك وانما لا من حيث هي كذلك من جهة نسبة الى معنى آخر فيجب ان يكون
معية الانواع بالوجه الذي يخالف تقدم الاجناس عليها وتأخرها عنه انما هو باعتبار حال التلازم واللاتلازم فان المتأخر
لا يوجد الا ويوجد المتقدم وانه لا يلزم والمتقدم لا يوجد له انه يلزم ولا يلزم والمتكافي في الوجود اما ان يكون كل لا يلزم وفي الحالين
يكون معا كالمتباينين فانهما معا وهو الوجود وفي الحالين يكون معا كانا وهما متضايفان من وجهين والانواع يكون معا
من هذا الوجه معية فيما بينها بان التقدم والتأخر الذي بينها وبين الجنس واما معيتها في المرتبة فلتساويها في القرب والبعد
من المبدأ الذي هو الجنس اذا كانت النسبة اليه فالاشياء التي هي معا في المرتبة ايضا فاما ان يكون في مرتبة وضعية
كالذين في صف واحد فانهم في مرتبة وضعية واما في مرتبة طبيعية كالانواع تحت جنس واحد وكذلك اذا تعلم من هذا ايضا
حال معا في الشرف واما معا في العلية فتحقيق الامر فيه عسر وقد ذكرنا في هذا الموضع الحسن كنه فيقال ان الحركة لها انواع ستة
سواء كانت انواعا حقيقية ان كانت الحركة جنسا او كانت تشبه الانواع وتقع انفسها معان مختلفة يقال عليها الحركة بالتشكيك
او الاتفاق وعلى ما تحققه في العلم الطبيعي وهذه الانواع ليست على قياس الانواع المقسومة تحت جنس واحد بل على قياس
انواع يختلف مرتبتها فبعضها متقدم وبعضها متأخر والسبب في ذلك ان بعض الانواع القريبة لم يوجد لها اسم عام فترك
واخذ نوعاه المسميان مكانه اذ ليس هذا المكان تحقيق القول في ذلك بل مكانه العلم الطبيعي فالانواع الستة التكون وهو
حركة الى كون جوهر مثل ما يكون الجنين وفساد وهو حركة الى فساد جوهر وهو مثل موت الحيوان وتبدد الشجرة وهذان يجمعهما لم
لا اسم لحقيقي في العلوم ويعلم هناك ايضا انهما ليسا بحركتين عند التحقيق والثالث النمو مثل نشو الصبي والرابع الذبول
مثل اضمحلال الهرم في اعضائه وهما ايضا تحت معنى حركة من كم ونوعاه والخامس الاستحالة وهو التغير من كيف الى كيف
وهو بالحقيقة ثالث فان الاول من هذه تغير من جوهر الى جوهر هو كون لما اليه وفساد لما عنه والثاني هو تغير من كم الى كم

في معا في الطبع م

يلزم كالمتضايفين واما ان يكون كل

او وضعية

الى كم

اما من نقصان الی زیادة او من زیادة الی نقصان فیبقی الذی فی الکیف ثالثا والسادس من المذکور هو النقلة وهو تغیر
من مکان الی مکان وهو بالحقیقة رابع وهذه الاربعة متباینة تباینا ظاهرا وربما اشکل امر الاستحالة اذ کانت الاستحالة
یکون فی الاکثر مقارنة لحرکة نقص اما انتقال او غیر ذلک ولکن الشیء قد یتغیر لونه او مزاجه ولا یکون قد تحرک فی مکان
ولا نما ولا ذبل ولا کان ولا فسد وکذلک الشیء یتحرک فی المکان وکیفیته بحاله والمربع یضاف الیه العلم فینمو او یکون الصورة
محفوظة من حیث التربیع لم تتغیر وان کان نحو الیس هو النمو الحقیقی لکنه مثال للنمو الحقیقی والاشبه ان یکون هنا حرکة
اخری وهو الحرکة فی الوضع مثل حرکة الفلک علی نفسه مستدیرة او ضده وان اینه قربما لم یکن له این فتغیر اینه وان کان
له این والمتحرک فیه علی نفسه فلم یتبدل علیه بحرکته وانما موضع آخر ثم الحرکة علی الاطلاق یضاده السکون علی الاطلاق فی
الامر وعلی النحو المستعمل فی هذا الکتاب ولا یوجد لها مضاد غیر السکون فالحرکة مطلقا فی المکان لا یخفی الامر فی انها تضاده
السکون فی المکان وفی الکمیة والکیفیة الحرکات الجزویة من کل باب مما ذکر تضادها حرکات مقابلة لها جزویة ایضا
فالکون الفساد والنمو الذبول لکن الاستحالة قد اخذت ظاهرة تضیف اضافة الضد لها من حیث هی استحالة ولا
سکون فی ظاهر الامر اذ کان السکون فی الکیف غیر متصور فی ظاهر الامر کذلک کان الحال فی الکون والفساد ولو لم یذکرا
متنوعین والظاهر یوجب ان لا یصار للاستحالة ضدا الا ان یقرن بالظاهر تامل ومقایسة بالحرکة المکانیة فیکون ضد الحرکة
المطلقة فی الکیف السکون فی الکیف الذی یضاده جنسیة کالمتعلقة السکون فی المکان او یکون لجزویات الحرکات فی الکیف اضداد
جزویة فیکون کان الحرکة من اسفل الی فوق مضادة للحرکة من فوق الی اسفل کذلک الحرکة من السواد الی البیاض مضادة
~~للحرکة من فوق الی اسفل کذلک الحرکة من السواد الی البیاض~~ مضادة للحرکة من البیاض الی السواد واعنی ان الابیضاض ضد
للاسوداد وهاتو ها الاستحالة فلنضع الآن علی ان الحرکة علی الاطلاق یضادها السکون علی الاطلاق وان النوعیات التی
القریبة منه یضادها السکون فی ذلک المعنی من الجوهر او الکیف او الکم او الاین واما التضادات الجزئیة المتنوعة حتی یضاد
الحرکات منها حرکات واما انه هل جمیع ما ذکر حرکات وانه لیس غیرها حرکات وانه کیف یقابل السکون الحرکة وای سکون
لای حرکة فالی الموضع تحقیقه هو العلم الطبیعی لکن الفاظ المتقدم والمتاخر والمقابل والمع هی والحرکة کانت الفاظا
قد استعملت فی تعلیم المقولات وکانت قرینة من ان یکون فیها تعارف تخییل المتعلم ما یعلم فی ابتداء الامر حتی تعقب
النظر بتحصیل شعور لهذه الالفاظ واما النظر فی حال الاتفاق والتوالی الوارد علی موضع ما فی موضع وغیر ذلک فکان مما یجب

تقدیمه

تقدیمه علی المقولات اذ کان لابد من استعمالها فی تعلیم المقولات ولم یکن فی المشهور لها معان معلومة او محصلة بوجه فلیکن
ما قلناه فی امر قاطیغوریاس فان الزیادة علی ذلک فضل ولا یجدان یکون القدر الذی اوردناه ایضا فضلا تمت المقالة
السابعة وتم الفن الثانی من الجملة الاولی من المنطق والحمد لله وحسن توفیقه **الفن الثالث من الجملة الاولی من المنطق** مقالتان
وهو الکلام فی باری ارمینیاس ای العبارة **المقالة الاولی** وهی عشرة فصول **الاول** فی معرفة التناسب
بین الامور والتصورات فی النفس والالفاظ والکتابات ب فی تعریف حال المصدر وتعلیق الکلمة والاسم المشتق فی حال الکلم المحصلة
وغیر المحصلة والمعربة وغیر المعربة **الخامس** فی القول التام وتمیز الخبر منه مما لیس بخبر **السادس** فی تعریف القول الجازم
البسیط الاول والذی لیس باول وتعریف الایجاب والسلب **السابع** فی تعریف اصناف القضایا المحصورة والمهملة
والمخصوصة وتعریف المتقابلات **الثامن** فی المنحرفات الشخصیة **التاسع** فی تحقیق التناقض ومراتب اصنافها
فی اقسام الصدق والکذب المتعین وغیر المتعین **فصل ١** فی معرفة التناسب بین الامور والتصورات والالفاظ
والکتابات وتعریف المفرد والمرکب فیما یتعلق بها ان الانسان قد اوتی قوة حسیة ترتسم فیها صور الامور ~~ملتفتة الی~~
النفس فیرتسم فیها ارتساما ثانیا وان غاب عن الحس ثم ربما ارتسم بعد ذلک فی النفس امور علی نحو ما اداه الحس
فاما ان یکون هی المرتسمات فی الحس ولکنها انقلبت عن هیأتها المحسوسة الی التجرید او یکون قد ارتسمت من جهة اخری
لا حاجة فی المنطق الی بیانها فللامور وجود فی الاعیان ووجود فی النفس یکون آثارا فی النفس ولما کانت الطبیعة الانسانیة
محتاجة الی المحاورة لاضطرارها الی المشارکة والمجاورة انبعثت الی اختراع شیء یتوصل به الی ذلک ولم یکن اخف من ان
یکون فعلا ولم یکن اخف من ان یکون بالتصویت وخصوصا والصوت لا یثبت ولا یستقر ولا یزدحم فیکون مع خفته
فایدة وجود الاعلام به مع فایدة المحاذاة اذ کان مستغنیا عن الدلالة به بعد زوال الحاجة او کان یتصور دلالته بعده فمالت
الطبیعة الی استعمال الصوت ووفقت من عند الخالق بآلات تقطیع الحروف ~~وصفت من عند الخالق بآلات تقطیع~~
~~او کان یتصور دلالته بعده~~ وترکیبها معا لیدل بها علی ما فی النفس من اثر ثم ان الی اعلام الغائبین من الموجودین فی الزمان
او من المستقبلین اعلاما بتدوین ما علم لیضاف الیه ما یعلم فی المستقبل فیکمل العلم او الحکمة الانسانیة بالتدارک
فان اکثر الصنائع انما تمت بتلاحق الافکار فیها واستنباطات من تواخینها واقتفاء المتاخر بالمتقدم واقتدائه او
لینتفع به الآتون من بعد وان لم یحتج الی ما یضاف الیه فیکمل به فاحتیج الی ضرب آخر من الاعلام غیر النطق فاخترعت

وتعرف المفرد والمرکب فیها یتعلق بجزئیات الا(ن)
فی معنی الکلام ج فی الکلمة و

فی معنی المصدر وکلمة بها الکلم المحصلة

الخارجیة وتتادی عنها

ثم وقع منظرا

اشكال الكتابة وكما يبدأ به الكتبة والهام التي فما يخرج بالصوت يدل على ما في النفس وهي التي تسمى آثارا والتي في النفس
تدل على الامور وهي التي تسمى معاني اي مقاصد للنفس كما ان الآثار ايضا بالقياس الى الالفاظ معان فالكتابة تدل
على اللفظ او يحاذى بها تركيب اللفظ اخير ذلك المسموع ودون كان الى انشائها بحيث لا يحاذى بها اللفظ واجزاؤه سبيل
لكن ذلك مما يصعب ويطول وسواء كان اللفظ امرا ملهما او موحى به علمه من شاء الله تعالى معلما اول او كان الطبع هو الباعث في تخصيص
معنى بصوت هو اليق به كما سميت القطا قطا لصوتها او كان قد اجتمعوا فاصطلحوا اصطلاحا او كان شيء من هذه قد سبق فاستعمل
يسيرا يسيرا الى غيره من حيث لم يشعر به او كان بعض الالفاظ حصل على جهة والبعض الآخر على جهة اخرى فانها انما تدل بالتواطؤ اذ
ليس يلزم احدا من الناس ان يجعل لفظا هو الالفاظ موقوفا على معنى من المعاني ولا طبيعة الناس يحملهم عليه بل قد وا
ذنهم او الهم على ذلك سابق عليه بحيث لو توهمنا الاول اتفق له ان استعمل بدل ما استعمل آخر سواه او مخترعة اخترعها واللغة
الثاني لكان حكم استعماله فيه كحكمه في هذا ومتى لو كان معلم اول علم الناس لهذه الالفاظ وانما صارت اليه من عند الله تعالى او بوضع
منه او على وجه آخر كيف شئت لكان يجوز ان يكون الامر في الدلالة بها بخلاف ما صار اليه ووضعه وكان الغاية لا لانه بالالفاظ
انما استمر بها التعارف بسبب تراض بين المتخاطبين غير ضروري حتى انه وان فرض بحسب المعلم الاول ضروريا من عند الله
او من جهة اخرى فانه يجب للمشاركة اصطلاحي فان قبول الثاني من الاول انما هو بان قال له الاول ان كذا يعني به كذا
او فعل فعلا يؤدي الى مثل هذا التوقيف وما اشبه ذلك فهو اصطلاح عليه الثاني والثالث من غير ان كان يلزمهم ان يجعلوا
ذلك اللفظ لذلك المعنى او ان يجعلوا اللفظ بعينه لمعنى بعينه لزوما ضروريا بل كان يجوز ان يقع مثل ذلك التنبيه من المعلم
الاول لهم على لفظ آخر فلذلك جاز ان يكون دلالات الالفاظ مختلفة والمعنى واحد ولان اللفظ ان يكون اذا ارتسم في الخيال السمع
اسم ارتسم في النفس معناه فعرفت النفس ان هذا المسموع لهذا المفهوم فكلما اورده الحس على النفس التفتت النفس الى معناه
واما الكتابة فقد كان يمكن ان يكون ايضا دلالتها على كتابة بعينها مثلا لو كانت الحركة كتابة والسكون اخرى والسماء اخرى والارض اخرى
وكذلك لكل شيء لكنه لو اجري الامر على ذلك لكان الانسان محوجا بان يحفظ الدلائل على ما في النفس الفاظا ويحفظ نقوشا
والاول يحصل له اما برياضة التربية واما بتعلم شاق فكان الزم مرة ثانية ان يحفظ كتابة بهذه الصفة كان يكون يلزم تعلم لغة
من راس فوجد الاخف في ذلك ان يقصد الى الحروف الاولى التي تقيد العدد فيوضع لها اشكال ليكون حفظها متعينا مما سلف
ذكره فانها اذا حفظت هو ذي بعينها الى آخر تعلم تأليف الحروف لفظا فصارت الكتابة بهذا السبب دالة على الالفاظ اولا وذلك ايضا

بهذا الفضاء م

على الاثار بلا توسط الالفاظ حتى يحصل لكل اثر في النفس م

دلالة على سبيل التراضي والتواطؤ فلذلك اختلفت واما دلالة ما في النفس على الامور فدلالة طبيعية لا تختلف لا الدال ولا المدلول
عليه كما في الدلالة التي بين اللفظ والاثر النفساني فان المدلول عليه وان كان غير مختلف فان الدال مختلف ولا كما في الدلالة
التي بين اللفظ والكتابة فان الدال والمدلول جميعا قد يختلفان فاما ان النفس كيف تتصور صور الامور وكيف يحصل فيها
ذلك وما الذي يعرض للصور التي في النفس وما الذي يعرض لها وهي من خارج وما الفاعل الذي هو سبب اخراج قوة التصور
الى الفعل فليس من هذه الصناعة بل من علم آخر وايضا كان النظر في انه اي لفظ هو موضوع ولا على معنى كذا واي كتابة هي موضوعة
دالة على معنى كذا او اثر كذا فذلك لصناعة اللغويين والكتاب ولا يتكلم فيها المنطقي الا بالعرض بل الذي يجب على المنطقي ان
يعرفه من حال اللفظ هو ان تعرف حاله من جهة الدلالة على المعاني المفردة والمؤلفة ليتوصل بذلك الى حال المعاني انفسها
من حيث يتألف منها شيء يفيد علما بمجهول فهذا هو من صناعة المنطقيين واعلم ان في الالفاظ والآثار التي في النفس ما هو
مفرد وفيها ما هو مركب والامر فيهما متشابه ومتطابق فانه كما ان المعقول المفرد ليس بحق ولا باطل كذلك اللفظ المفرد ليس بصدق
ولا كذب وكما ان المعقول المفرد اذا اقترن به في الذهن معقول آخر حمل عليه فاعتقد انه كذلك او ليس كان الاعتقاد حقا او باطلا
كذلك اللفظ المفرد اذا اقترن به لفظ آخر وحمل عليه انه كذا او ليس كذا او ليس كذا كان صدقا او كذبا وقد يكون الصدق
والكذب على نحو آخر من التأليف ايضا سنوضحه فالاسماء والكلم في الالفاظ نظير المعقولات المفردة التي لا تفصيل لها ولا
تركيب فلا صدق في افرادها ولا كذب واعلم انه اذا كان شيء معدوما في نفسه محالا في وجوده ولم يكن تصوره وحده ولا التلفظ
بلفظه وحده يدل على صدق او كذب ما لم يقترن به انه موجود او غير موجود واقترانا في الذهن او في اللفظ مثلا بان يعتقد ان عنز ايل
موجود او يعتقد انه غير موجود ويقال عنز ايل موجود او يقال ان عنز ايل غير موجود اما مطلقا بلا اشتراط زمان او باشتراط
زمان انه كان موجودا فيه او يكون موجودا فيه او زمان حاضر والذي يقال ان معنى المطلق المستعمل في هذا الموضع المشترط
فيه زمان حاضر او المشترط فيه كل زمان حتى يكون معنى قولهم او في زمان انه في زمان ماض او مستقبل دون الذي
في زمان حاضر فليس يعني كل الايجاب وما او مارت اليه او غلط الصواب فليستنظر الآن في الاسم والكلم **فصل**
في تحقيق الاسم فالاسم لفظة دالة تدل على معنى مجردة من الزمان فهو ان لا يدل على الزمان الذي لذلك المعنى من الازمنة الثلث المحصلة
كما اذا قلت زيد فلم يدل على معنى قد دلت معه على ذلك المعنى زمان ومعنى قولنا وليس ولا واحد من اجزائه دالا على انفراده معنى
انا لا نقصد في دلالتنا بقولنا الانسان ان يدل بواحد من اجزائه على شيء البتة من حيث هو مفرد بل يستعمله على انه جزء دال

فيقل م

قطعة

وليس واحد من اجزائها دالا على الانفراد وقد علمت معنى التواطؤ واما معنى كونه مجردا عن الزمان م

بانفراده فانه لا يوجد في قولنا الانسان جزء يراد به الدلالة على معنى من المعاني اصلا حين يراد ان يدل بقولنا الانسان

وان كان ربما اريد به الدلالة اذا استعمل لا على انه جزء لفظة انسان بل على انه لفظ مستعمل في نفسه لم يجعل جزءا انما يدل

بكلمة الالة تاما وربما لم يوجد له دلالة البتة بوجه من الوجوه وحيث يوجد له دلالة فلا يكون ذلك من حيث هو جزء قولنا انسان

فانه انما يكون جزء انسان اذا استعمل في لفظ الانسان من حيث يراد ان يدل بالانسان بكليته فهناك لا يوجد له دلالة البتة

بوجه من الوجوه وقد كنا اومانا الى هذا في مواضع اخرى وليس هذا في مثل لفظ الانسان فقط بل في الالفاظ التي تحسب المسموع

مركبة لكنها لا تدل بها على انها مركبة فهذا شانها كقولهم عبد الملك اذا لم يرد ان يدل به على شيء من جهة ما هو عبد الملك

بل جعل هذا اسما لذاته فهناك لا يوجد للفظ منه من حيث هو جزء من عبد الملك دلالة على شيء البتة فانك تعلم ان الدال لفظ

عبد الملك على هذا النحو ليس يدل بالعبد في هذا الموضع بانفراده على شيء اصلا ولا بالملك فكذلك يجب ان نفهم هذا الموضع

اما الاسماء البسيطة فقد يكون لها اجزاء لا تدل على شيء اصلا لا من حيث هي جزء ولا لو انفردت واما جزء اللفظ المركب فانه

يدل على شيء لا حين ما يوجد جزءا من جملة المركب مدلولا بالمركب على ما دل عليه كقولك عبد الملك فانه لا يتوقع ان يدل

بانفراده من حيث هو جزء لفظ حتى يكون انما يورد ليلتئم به كمال اللفظ فيتم كمال الدلالة بل هذا في استعمال آخر وكذا

التواطؤ بعد قولنا لفظ قد توهم انه حشو من القول قد يظن ان اللفظ لا يدل الا ان يكون بالتواطؤ وكذلك قيل انه كان يجب

ان يقال يدل اللفظ الصوت فاقول هذا باطل وانه لا يحسن ان يستعمل في هذا الموضع الصوت فان الصوت مادة لا جنس والمادة

لا تحمل على الشيء المعمول من مادة وصورة الا على سبيل المجاز او الجهل اذ يقال الصنم انه حجر والكرسي انه خشب واما الحدود

الحقيقية فلا يجب ان يستعمل فيها المواد ومكان الاجناس اما الفرق بين الجنس والمادة فمما يشتبه الحال فيه ويشكل ولكنه سيتبين

لك فاكثر هذه الصناعة وكذلك تحقيق ما قلناه من ان المادة لا يجب ان يوجد مكان الجنس بل يكون ذلك كاذبا واما ان

الصوت مادة فتعرفه في العلم الطبيعي بل نعود الى الغرض فاقول ان اللفظ قد يكون دالا وقد يكون غير دال كما قد اعترفوا به وذلك

على وجهين احدهما ان يكون مؤلفا من حروف ثم لا يراد به دلالة على اثر في النفس كقول القائل سقفين والثاني ان يراد به

دلالة على اثر في النفس لكن ذلك الاثر لا يستدل على خارج كقولك العنقاء فيكون اللفظ غير دال ليس بخارج عن ان يكون لفظا

فكذلك كونه دالا ليس الا بالتواطؤ بل على نوع آخر فانه قد يسمع من الناس الفاظ فيدل على معان على غير سبيل التواطؤ كمن

يقول اخ فيدل على الوجع ويقول اح اح عند السعال فيدل على اذى في الصدر وليس ذلك على سبيل التواطؤ المحض حتى

من بعد ما

سقفين

بكون الناس

يكون الناس قد تواطؤا على استعمال ذلك اللفظ عند السعال مستعملين اياه لمعنى اذى في الصدر بعينه وان كانت اصواتا

فهي ايضا الفاظ لانها مركبات من حروف تركيبها الانسان وانشاها وان كانت تدل لا بالتواطؤ فليس يجب ان يكون دلالتها

لا بالتواطؤ سلبها من كونها الفاظا شيئا فانها لو لم تدل اصلا كانت الفاظا لانها مؤلفة تاليفا اختياريا من حروف وليس

دلالتها من حيث فيها صوت ما نقص من ان يكون لفظا فان الشيء انما هو لفظ لانه مؤلف من حروف مقطعة من اصوات

وكونها كذلك ليس يوجب ان يكون مع ذلك دالا او غير دال فضلا من ان يوجب ان يكون دالا غير دال بالطبع فان جزء

منها كالمادة وهو الصوت بعينه بعض ما يلحق الصوت لانه صوت فلا يؤثر ذلك في الجزء كما لا يؤثر كونها دالا على الصوت فان

هذا الاعتراض غير صحيح وادخال التواطؤ فيه واجب فان الدال اعم من الدال بالتواطؤ والدال على وجه آخر اللهم الا ان

يجعل الدال يقع عليها باشتراك فيكون واقعا على دلالة الاسم وعلى دلالة نغمة الطائر وصياح البهيمة ايضا باشتراك الاسم

فان كان كونه دالا انما يقع على ذلك كله بالاشتراك وكان نفي ذلك من تحمل الفضل بين دلالة ودلالة كان الفصول في

الحدود والرسوم انما يطلب بحسب المعاني لا بحسب الالفاظ فالحال قائمة عنده ما يجعل يدل الا لفظ الصوت وان لم يكن كذلك مغنيا

فانا نحوج الى ايراد الفصل بين الدلالتين اذ كنا لما اخذنا اللفظ وكان يكون دالا وغير دال وقرنا به الدال لم يقترن دالا

احدى الدلالتين بعينها بل قرناه دالا عاما كما فعلنا حين اخذنا الصوت فيحتاج ان يدل على احدى الجهتين فان قيل لفظ

دال علم انه ليس يعني بالدال الا ما اصطلح عليه الناس فنقول وكذلك الحال اذا قيل صوت دال او اردف بانه يدل على

زمان او لا يدل وسائر ذلك فان الذهن نفسه يسبق اليه ان المراد منه انما هو انه دال بالتواطؤ كما يسبق اليه هناك

ولا نعني ذلك في الموضعين جميعا من ذكر التواطؤ اذ ليس ولا في احد الموضعين مستغنيا من نفس كونه لفظا او صوتا او من

نفس كونه دالا مطلقا او على زمان بل هو شيء يعرفه الذهن على سبيل الاتفاق ويتنبه له من خارج لا على سبيل دلالة اللفظ

وقد عرفت الفرق بين الدلالتين وان ظن ظان ان المحوج الى ايراد قولنا بالتواطؤ لم يكن الامر اعادة الفرق بين الالفاظ واصوات

البهائم واذا قيل لفظ خرج ما كان يشكك ويشتبه فلذلك حسن ظن بالامر وقد يعد للتنفس وما الذي من هذا الظان الى ان

قد تضيف حس ان يكون قد بقي بعد ذلك ايضا اشتباه وتشكك آخر من جنس ما اوردنا وما نحوج الى مراعاته وبالجملة لا يجب

ان يلتفت في الحدود الى ما يشتمل عليه اللفظ في التحديد اقتضاء اولى ما يتنبه له الذهن فان هذا لو كان ملتفتا اليه لقيل في حد

الانسان انه حيوان ضحاك واقتصر عليه واستحسن اذ كان الذهن يلتفت الى انه يكون ناطقا او قيل انه جسم ناطق في الذهن يلتفت

ليفهم ما

قيل اذا اداه

الى انه حيوان ولا يجب ان يكون الالتفات في التحمد والى التميز فيه فقط بل الى ما استعمله في موضوعه فقد بان ان الاوهال
اللفظ الدور بها معنى وان كان الماخوذ في الحد لفظا اصوتيا فانه ليس شيء من الاسماء اسما بالطبع اي ليس شيء منها دالا
دلالة الاسم بحيث يكون تلك الدلالة تقصد بعينها بالطبع منها او من الدالين بها فان تلك الدلالة اخرجت ...
الاسم ولا الطبع منها يبعث الى الدلالة ... كثير من الاصوات الدالة بالطبع
الطبايع الى استعمالها في ذلك الشان سواء كانت لا تقصد الصوت الى تقصد بها شعور الشان كما يفعل البهائم عند
وما ربعضها بعضا او يكون بغير قصد منه لذلك لكن سامعه يستدل به على امر كالتنحنح وكاستغاثة العصفور عند القبض
عليه فان الاسم ليس اسما في طبع نفسه بل انما يصير اسما اذا جعل اسما وذلك عند ما يراد به الدلالة فيصير الا جعلا اسما في الحيط
على صفة لكن لقائل ان يقول انكم جعلتم حد الاسم انه لا جزء منه يدل وههنا كقولك لا انسان او لا بصير لا شك في انها
اسماء وكيف وهي تدل دلالة الاسماء وكيف وقولنا لا بصير يقوم مقام قولنا الاعمى ثم تجد لفظة لا من لا انسان ولفظة
البصير من لا بصير تدل على معنى يتالف من معنييهما معنى الكل فنقول انها بالحقيقة اسماء ولم يوضع لها من حيث هي كذلك اسم يدل
عليها بل هي من جملة الالفاظ المؤلفة التي في قوة المفردة كالكلمة ... وان لم يكن كذلك
على الاطلاق اقول ان تركيبها ليس من الفاظ مفردة مستعملة بنفسها مثل لا انسان فانه مركب من اسم ومن اداة سلب و
مطابقتها للاسماء لا يدل على انها اسماء بالحقيقة فان الحد والرسم كذلك شانهما ومع ذلك فلا يجب ان يصير بدخول حرف السلب
فيها فيظن ان فيها سلبا كلا بل ليس فيها ايجاب ولا سلب بل يصلح ان يوجب ويسلب وان يوضع للايجاب والسلب فاذا كانت
تريد المجانسة للاسماء فليسم اسما غير محصل فيكون بحسب الحكم المحمول في قولنا زيد في الدار فان زيدا موضوع وفي الدار محمول
وليس هو بالحقيقة باسم بل هو مؤلف لكن تاليفه ليس مثل القول المطلق الذي يكون مؤلفا من اسمين او من اسم وكلمة
لانه مؤلف من اداة ومن اسم وليس اسما ولا ايضا قولا مطلقا فهكذا يجب ان يفهم هذا الموضع ولا يلتفت الى التاويلات التي
يتعاطونه وكذلك حال الاسماء التي يسمى مصرفة فانها قد اقترن بالاسم منها شيء زائد على الاسم يشير الى معنى غير ما يشير اليه مجرد
الاسم وذلك هو كثير من الحركات واواخر من الاعاريب حتى يصح ههنا كالمجموع حاصل من جزئين احدهما الاسم والاخر ما يلحقه
مما هو جزء من المسموع فيوجد بها جزء يدل على معنى مطلق والاخر تدل ... وبالجملة يوجب تلك الاحكام لكن ولذلك ما هو
محسوعا من اقتران بعض ما كان يقترن به من الاشياء فلو كان المعنى لم يتغير بما يغير الحكم جواز ما يقارنه ولم يتغير معنى الاسم

يدل المعنى به صح

كالبعض الناس صح

ولفظة الظلم

واحوالها ان تدل على معنى صح

في نفسه بل انما انضمت اليه زيادة سواء كان الجزء كشيئه اذا مقطعا او حركة فان جميع ذلك اجزاء من المسموع وسواء كان المعنى
مولفا او اشارة وبالجملة اذا صار الاسم بما لحقه من الزيادة مصنوعا عن الحق به ما من شانه ان يلحق به فقد زيد على معنى الاسم
شيء صار به كالاخص من حاله وهو اسم مطلق كما اذا شغل الموضوع ببعض الاعراض ثم يكون للجملة معنى غير الذي يكون للموضوع
وحده وذلك الموضوع وذلك العرض كل منهما يصير جزءا من المجموع فالاسم الذي ينصب او يجر او يتغير تغيرا يسمعه من مقارنة كل
واحد مما من شانه ان يقارنه لا يكون بالحقيقة اسما مجردا بل اسما وقد صرف بجزء من المسموع قرن به وكما ان حد الموضوع للبياض
وليكن انسانا ما هو حد واحد كان ابيض او لم يكن فان حد الانسان الذي لحقه البياض في نفسه هو الحد الذي يكون له وان
لم يلحقه البياض الا انه يحد من حيث هو ابيض فكذلك حد الاسم الذي هو على فطرته وحد الاسم الذي لحقه التصريف واحد
من حيث هو اسم الا انه يحد من حيث هو متصرف فيلحق بحد الاسم زيادة واما بحسب اللغة العربية فهو كالمستطيع ان يقترن
بكل ما من شانه ان يقترن بالاسماء فان قولك زيد بالرفع لا لحقه في قولك زيد الا لحقه ضرب او كان حيوان وكذلك زيد
بالجر واما بحسب اللغة اليونانية فان الاسم المصرف هو الذي اذا الحق به الكلمات الزمانية كقولك كان ويكون وكائن الان لم يصدق
ولم يكذب والاسم الغير المصرف هو الذي اذا اقترن به احدها صدق او كذب ثم كما ان الخشب المدور خشب قرن به التدوير
فهو خشب في عرض هو التدوير وهو في نفسه خشب بلا زيادة لكن ليس المجموع خشبا مطلقا اعني كالصنم المتخذ من خشب ومثاله
فان الخشب مادته ولا يحمل عليه فان الجملة لا يحمل عليها احد الجزئين فكذلك اذا اخذ جملة الاسم وما لحقه من التصريف كان في
احكام المركبات ولم يكن اسما ولكن اذا نظر اليه من حيث هو في التصريف كان اسما واذا نظر اليه مطلقا كان اسما مطلقا والفرق بين
النظر فيه وهو اسم مصرف والنظر الى الجملة كالفرق بين النظر في الجذع انه في السقف والنظر الى جملة الجذع والسقف وكذلك لك
ان تقول الاسم المصرف لفظ دال لا يدل جزؤه تحد لست كذا وكذا ولا تقول ان الجملة التي هي من الاسم والتصريف دال
فهو لا يدل جزؤه وكيف والاسم احد الجزئين وهو يدل وهذه اقاويل دقيق يجب ان تحفظ لموافقته اخرى وكثيرا ما يقع من
جهة المقارنة نوع من الغلط او لم يعلم ان الشيء ماخوذ مقارنا للشيء غير الجملة التي يحصل منه ومما يقارنه وكذلك الوحدة التي مع الستة
من حيث هي مع الستة غير المجتمع منهما ومن الستة التي هي السابعة لكن على حد الاسم شكوك منها ان الزمان اسم ويدل على الزمان
والمتقدم اسم ويدل على شيء في زمان ماض وكذلك امس وكذلك المتقدم وهو يدل على امر حاصل في زمان ماض فنقول الان
في حل هذا الشك ان الشيء يدل على معنى وعلى الزمان بوجهين احدهما ان يكون الزمان نفس المعنى والثاني ان يكون الزمان

بجزء من المعنى المدلول عليه وان لم يكن نفسه والثالث ان يكون الزمان شيئا خارجا عن المعنى لحقيقة فيقترن به فتركما يدل عليه فيعرف
ومعنى التجريد من الزمان هو ان يجرد المدلول عليه من زمان لحقيقة فان التجريد من البياض هو التبرية عن بياض لاحق فمعنى التجريد
هو تبرئة عن شيء لو لم تبرء عنه لكان لاحقا من خارج واذا قيل برء فلان عن الشوب فمعنى به تبرية بين جسه وبين الشوب الذي لو لم
يبين لكان ذلك الشوب لاحقا له لا ذاته ولا جزء حده فان الشيء لا يقال له انه تجرد عن ذاته او عن جزء حده فان من قال ان الانسان
قد تجرد من الانسانية قال شططا الا ان يعني ان مادة الانسان قد تجردت عن الانسانية فح الانسانية يكون امرا خارجا عنها ايضا
وكذلك من قال ان الانسانية تجرد من الحيوانية كان محالا الا ان يعني الوجه المذكور فمعنى قولهم مجرد من الزمان هو ان لا يدل معه
على زمان لحقيقة من الازمنة كان لو قدر به صدقا او كذبا فلفظ الزمان يدل على معنى هو الزمان مجرد عن زمان يدل اللفظ على انه
كان فيه الزمان ولفظ المتقدم يدل على معنى يؤخذ في حده الزمان لكنه مجرد الدلالة عن الزمان اللاحق اياه من خارج حتى اذا
قيل تقدم دل ح على تقدم في زمان لحقه وتعين له وسواء كان ذلك حقا او كذبا فان العبرة له لانه اللفظ من حيث هو دال لانه
لفظ لا من حيث هي صدق او كذب وكذلك ليس هو نفسه فان ما وكذلك ما يجري مجراه واعلم انك ان تعلم ان التجريد
انما يقصد به ان يدل على معنى ولا يقترن بالدلالة على الزمان الملحق فتأمل هذه الكلمة **فصل ٣** في الكلمة قيل في التعليم الاول
ان الكلمة فانها تدل مع ما يدل عليه على زمان وليس واحد من اجزائها يدل على انفراده وهو ابدا دليل على ما يقال على غيره
فيكون الكلمة لفظة دالة بتواطؤ يدل مع ما يدل عليه على زمان وسائر ما قيل فتأمل ان الكلمة حيث الاشارة على شيء على
زمان مقترن به معه وليس هو نفسه ولا جزء منه فاذا كان ما يدل بالتجريد صورته ~~فما يدل بالتجريد صورته~~ ما ذكرناه وفسر هذا
في التعليم الاول فقيل ان معنى هذا هو ان قولنا صح يفارق قولنا صحة بان الصحة يدل على معنى ولا يدل على زمان مقترن
به واما صح فيدل على صحة موجودة في زمان والكلمة هي ما يسميها اصحاب النظر في لغة العرب فعلا وقد كانت الكلمة في الوضع الاول
عند اليونانيين انما يدل من الزمان على الزمان الحاضر ثم اذا اريد ان يدل بعينه على الزمان الماضي او المستقبل قرن
بها زيادة مع حفظ الاصل واما العرب فلم تجر لهم العادة بافراد كلمة للحاضر فان شكل الكلمة التي للمستقبل هو بعينه شكل الكلمة
التي للحاضر فيقال ان زيدا يمشي اي في الحال ويمشي اي في الاستقبال فاذا ارادوا زيادة البيان قالوا ان زيدا هو ذا يمشي
فاقتضى الحال او قالوا سيمشي او سوف يمشي فاقتضى الاستقبال ويكون ذلك بالحاق لحق به وربما استعار الامر الماضي
فقالوا ان زيدا صح لما يكون قد اتاه البرء ويقال صح ايضا لما هو غير فيما سلف لكن موضوع صح للماضي وموضوع يمشي للمستقبل

دلي

وليس للحال شكل خاص واما انه ماش واصح فليس كلمة بل اسما مشتقا فانما هنا اسم موضوع واسم مشتق وكلمة والاسم الموضوع
يدل على ما قيل ولا يدل على موضوع البتة واما الاسم المشتق فيدل على موضوع غير معين وجد له المشتق له منه الاسم فيكون
دالا على معنى وامر وعلى موضوع له غير معين وعلى نسبة بينهما مثال ذلك قولك ماش فانه يدل على المشي وعلى موضوع غير معين وعلى
موجود المشي له وعلى كون ذلك في المستقبل وليس كل ما يسمى في اللغة العربية فعلا هو كلمة فان قولهم امشي وتمشي فعل عندهم وليس
كلمة مطلقة وذلك لان الهمزة دلت على موضوع خاص كذلك التاء فصار قولك امشي او مشيت صدقا او كذبا وكذلك يمشي ومشيت
وكان ذلك في حكم قولك انا امشي او انت تمشي وانا مشيت ومفهومهما مفهوم واحد وهذا بالحقيقة موضع نظر فان هذه اللفظة
لا تخ اما ان يكون مفردة او مركبة فان كانت مفردة فلا ينبغي ان يكون صادقة او كاذبة وقد جرى منا القول على ان الالفاظ المفردة لا
صدق فيها ولا كذب وان كانت مركبة فيجب ان يكون لها اجزاء دوال فيجب ان يكون الهمزة من قولنا امشي دالة على معنى والتاء من
تمشي دالة على معنى فالبواقي جزء ليس يدل على معنى بوجه من الوجوه فان اللفظ المركب من ميم ساكنة مبتدءا بها ثم شين ثم
ياء اما ان لا يكون لفظا بنفسه البتة ان كان حقا ما يقال من ان الساكن لا يبتدأ به او يكون لفظا لا تدل على معنى من المعاني
ان امكن ان يبتدأ به كما قد يجوز الابتداء بالساكن في لغات كثيرة ولا يبعد ان يظن انه ان كان يمشي مركبا او في حكم المركب
فيكون يمشي ايضا الذي لا صدق فيه ولا كذب مركبا فان الياء يدل على غائب وليس التعيين شرطا في ان يكون الدال
دالا او ذلك اذا قلت انسان دلت وان لم يعين ولا فرق بين قولك يمشي ماشي ويكون الكلمات المستعملة كلها مركبات ولا يكون
الفاظا بسيطة وكذلك لقائل ان يقول ان الاسماء المشتقة ايضا مركبة او في حكم المركبة فانها محصلة من مادة هي حروف المشي
ومن صورة قرنت بها فصارت دالة على موضوع غير معين فلها جزءان جزء يدل على معنى وهو المادة وجزء يدل على معنى آخر
وهو الصورة فالذي يجب ان يقال في ذلك كله اما اولا فانه لا اعتبار في صناعة المنطق بما يكون بحسب لغة لغة ووضع وضع
فربما يتفق في لغة من اللغات ان يجعل المعنى المؤلف لفظا مفردا لا يدل جزء منه على جزء من معناه فيكون اللفظ مفردا ثم
يكون لغة اخرى لم يوضع فيه لذلك المعنى المفرد اسم مفرد فلا يدل عليه الا بلفظ مركب فاذا ترجم معنى ذلك اللفظ الى
اللغة الاخرى لم يوجد لفظ الا مركبا وذلك مثل الجاهل فانه لفظ مفرد ولا يدل عليه بالفارسية بلفظ مفرد بل بلفظ فيه تركيب كنا
لفظين احدهما يدل على العدم والآخر على العالم فيقال ح ان فلا يجب ان يلتفت المنطقي في ذلك وما اشبهه الى لغة معينة بل يعلم
ان اسم المعنى ان يدل عليه بلفظ مفرد وكذلك حال الكلمات في لغة العرب فان الماضي من الكلمات في العربية وغيرها لم يدل

ان المشي له واما الكلمة فيدل مع ذلك على زمان
وهو زمان النسبة كقولك يمشي فانه يدل
على مشي وعلى موضوع غير معين وعلى
صح

يمشي ويمشي قولك صح

بجزء منه على موضوع البتة كقولهم يمشي وقولهم مشى وكذلك المستقبل في لغة الفرس كما يقال ميشد فانه ليس فيه دلالة بجزء منه على
الموضوع الغير المعين البتة وفي بعض المواضع فان لغة الفرس ليستعمل كلمة مفردة بل يقولون مثلا حيث يقول ايح كما اذا ترجم كان
مطابقا لقولنا يصير صحيحا فيأخذون الاسم ويقرنون به كلمة زمانية ويجعلون جملة قائما مقام الكلمة فلو كان جميع لغة الفرس
على هذه الصفة اضطر المترجمون لا محالة الى الدلالة على الكلمة المستقبلة بلفظ مؤلف فكان قد يسبق الى بعض الاوهام ان الكلمة المستقبلة
مؤلفة وليست كلمة مستقبلة مفردة كما كان يسبق اليه في مثل ان الجاهل ليس له اسم مفرد واذا لم يكن النظر المنطقي بحسب لغة
لغة حتى انه اذا لم يكن في لغة من اللغات كلمة يدل على ما ذكر حصر المنطقيين وذلك في الدلالة على اقسام الكلمات الثلث فكذلك
لا يضر المنطقيين تعارف اهل لغة في ان لا يكون لها كلمة بل يكون لها بدل الكلمة اسم مقرون بلفظ آخر يدل على ما يدل عليه الكلمة
بل يجب ان يعتبر المنطقي ما يوجبه الحد وهو ممكن ان يقع في اللغة فانه لا محالة من الممكن ان يكون لفظ دال بهو المطور على معنى و
زمانه وهو مفرد فذلك هو الكلمة فان لم يكن في لغة العرب فلا حرج فاما حديث البنية التي اقترنت ابداء حروف المشي في شا
او في ما يمشي فكان جزءا من الكلمة يدل على الموضوع فلا يجب ان يلتفت الى مثل هذا الجزء فانه انما يعني بالجزء ما هنا جزء من جملة
اجزاء بترتيب فيلتئم منها الجملة في اجزاء المسموع الفاظا او مقاطع او حروفا مصوتة وبعد ذلك فا ... موجود الصدق
في قولنا يمشي وانه في قوة قولنا ان شيئا ما يمشي فهو غلط وذلك ان قولنا يمشي وان كان فيه تركيب بحسب لغة العرب وكانت
الياء منه تدل على موضوع غير معين فليس معنى قولنا موضوع غير معين انه يدل على اي واحد اتفق من امور هي تحت كلي من الكليات
على الوجه الذي ذكر في مثل الانسان بل يعني ان الياء تدل على ان له موضوعا متعينا في نفسه دون غيره وان لم يتعين وهو
غائب ويحتاج ان يفسر ويدل عليه فيتعين فان النسبة موجهة اليه فهو غير معين من وجه فان القائل اذا قال يمشي ليس
يريد بهذا ان المشي موجود في واحد من امور العالم اي شيء كان حتى يكون كانه يقول ان شيئا من الاشياء التي في العالم
موجود له المشي اي شيء كان فانه ان كان عني يمشي هذا المعنى كان قوله يمشي يكون صادقا فان كان في العالم شيء يمشي ويكون
كاذبا ان لم يكن في العالم شيء يمشي اذا هذا يمشي على ان معناه معنى الحكم بان شيئا من العالم يمشي فهو لا يصلح حده على ... حتى
يكون تريد هو شيئا من العالم يمشي وذلك ان قولنا شيء من العالم يمشي يحتمل معنيين احدهما الشيء من العالم الموصوف
بان له شيئا في زمان كذا فيكون هذا التركيب تركيب تقييد لا تركيب خبر لا صدق فيه ولا كذب والثاني ان شيئا
من العالم يحكم عليه بانه يمشي واولهما لا يدل فيه لغة العرب الا الا آخر فيدخل فيه وليس احد جاحدا لو دل عليه بلفظ مشي وذلك

درست شود هم

او غير مصوتة هم

ومعين من وجه هم

ان الشيء من العالم الموصوف بانه يمشي واولهما لا يدخل فيه في لغة العرب واما الآخر فيدخل فيه وليس احد جاحدا لو دل عليه بلفظ
يمشي وذلك لان الشيء من العالم الموصوف بانه يمشي لو دل عليه بلفظ مفرد كان ذلك اسما ولم تكن كلمة ويصح ان يحمل على زيد
حمل الاسم واما الآخر فانه لا يحمل على زيد البتة ولا هو في قوة اسم مفرد وفيه بان ان معنى يمشي ليس هو على الوجه الذي يحتمله الصدق
والكذب فليس كونه دالا على معنى غير محقق من هذا القبيل بل دلالته على المعنى الغير المعين ليس على سبيل تجويز اي معنى كان
وعلى انه حاصل له موضوع ما كيف كان بل على انه معين في نفسه ولم يصرح به ولم يتعين بدلالة اللفظ والامر موقوف على التصريح
به وهو غير متعين عند السامع مع علمه بانه متعين عند القائل فهو متوقف في مصيره بحيث يصدق او يكذب الى ان يصرح
بذلك المضمر حتى ان كان ذلك المضمر معنى عاما او شخصا او كيف كان جاز فان المعنى العام وان كان لا يتحقق في جزئياته
فان متعين في نفسه من جملة امور فان الشيء من حيث يوجد في نفسه شيئا هو معنى معقول متعين وان كان ما يقع عليه
من جزئيات يكون تحته غير متعين وهو من حيث يتعين يخالف المقولات من الجوهر والكم وامور اخرى اذ كان ليس في نفسه معقولا
وان كان بعضها يقال عليه فمتى صرح بذلك المضمر المنوي في النفس صار القول حينئذ صادقا او كاذبا وهو قبل ليس يصدق ولا يكذب
او ليس يجوز ان يعني بقولنا يمشي الوجه الذي كان يتوهم انه يصدق او يكذب بانفراده وليس كذلك قولنا المشي او مشي فقط
صح هنا بالموضوع وتعين فليس يحتاج الى تفسير للسامع ذلك الموضوع مرة اخرى فانه دل فيه على شخص ما فانه تعين عند الشخص
ولو دل فيه على معنى عام بانه هو الموضوع من غير التفات الى حال جزئياته لكان يكون صادقا او كاذبا فكيف اذا كان دالا
على شخص بعينه واما الشبهة التي اوردت على ان التركيب غير موجود في قولك المشي بسبب ان الجزء الثاني لا يدل فالجواب
عن ذلك اما اولا فانه لم يكن قيل في حد الكلمة انها التي لا يدل جزء منها كل واحد على معنى نفسه بل ان لا يوجد لها جزء يدل
واذا وجد لها جزء يدل وان لم يدل الآخر فقد انثلم الحد ولم يكن المظنون به انه كلمة واما ثانيا فانه كان اللفظ يدل فان اصار
جزءا لم يدل من حيث هو جزء وكذلك قد يجوز ان يكون اللفظ تدل من حيث هو جزء ثم اذا انفرد لم يدل وانت تعلم انا اذا قلنا
المشي دلت الهمزة على الشخص القائل ثم باقي اللفظ المؤلف من الميم والشين والياء يدل على باقي المعنى فتنبه النفس على
معنى المشي عنده مما هو مقرون بالهمزة وان كان لا يدل به وحده وعلى ذلك لا يستعمل في حل هذه الشبهة وقد بقي الآن ان يبحث
عن شيء وهو ان الملحق بما هو زائد ضد من الزيادة وهو قولنا وهو ابدا او ليس على ما يقال على فرق جزء من الحد او خاصية
بهذا الحد فنقول انه ما كان بعده في الحد ودل قارنا وليدل على تمييز ذاتي فاذا حصل التمييز تم به الحد فلا يعدان يقع منه

مر الحد المعتمد هم

ان هو والزيادة خارجة عن الحد لكن المحصلين من اهل صناعة التحديد لا يتصرفون في الحدود الى ذلك بل ويكون الدالة على
ماهية الشيء وحقيقته بكمالها وانهم اذا وجدوا اعبارة قد ميزت بالذاتيات لكنها خلت فضلا صوريا او عادة ورأوا انهم قد بلغوا
بما فعلوا ولم يكن الحد قد بلغ تمامه عندهم فسيأتيكم البغدادي موضوعه شرح بالغ فاذ اكان كذلك فيا لحري ان يكون هذه الزيادة
التي تدل على احدى الشرائط التي تتقوم بها الكلمة وهو النسبة الى موضوع غير معين محتاجا اليها ومتكلما الدالة على الزمان
وليس احتياج الكلمة الى النسبة اقل من احتياجها الى الزمان وكيف وهي او لاها ما لم يكن نسبة لم يكن زمان النسبة ..

فصل في تعريف حال المصدر وتعلق الكلمة والاسم المشتق به وحال الكلم المحصلة وغير المحصلة وغير المصرفة والمعنى الذي يدل
الكلمة على وجوده لموضوع هو امر قد يدل عليه بالاسم اما باسم هو مصدر والمصدر قد يحكي على وجهين احدهما ان يكون موضوعا
اولا كالضرب فيكون على حقيقة حال الاسم المطلق والثاني هو ان يصرف الاسم تصريفا يدل على ان معنى الاسم المطلق منسوب
الى موضوع بانه حادث منه او فيه وهذا بالحقيقة اللفظ الدال على المصدرية كالتحريك والابيضاض والتبييض والسبب في
ذلك انه ربما لم يكن للمصدر وضع خاص فيؤخذ الاسم مكانه كما يقول مع بيع بحسبه وهو الذي يحكى على الوجه الاول وهذا
هو الذي يشكل المصدر فيه لا يدل على المصدرية ولا يخالف الاسم المطلق وضع خاص فيؤخذ المصدر مكانه كالو لم يكن لمعنى
الافتراق اسم مشهور لا يشير الى موضوع فاخذ المصدر مكانه وهو لفظ الافتراق وربما كان لكل واحد منهما لفظ خاص وهو اولى
كان البياض اولى ان يدل على ذات والابيضاض على حدوثه في موضوع واسم المصدر يفارق الاسم المطلق بما يتضمنه
من الدلالة على موضوع منه او فيه معنى من المعاني فيدل على ذلك المعنى على نفسه وعلى نسبته ما والاكثر في لغة العرب هو انه
حيث يكون المصدر لفظ خاص فان الكلمة يكون دالة على وجود معنى لفظ ذلك المصدر لموضوع ما في زمان معلوم وان كان
قد يتضمن ذلك معنى الاسم المطلق ايضا مثل قولهم ابيض من الابيضاض الدال على البياض فالمعاني التي تدل عليها الكلم انها

الابيضاض فانه قد يدل على الابيضاض

بغيرها في ظاهر لغة العرب معاني المصادر وكذلك المعنى الذي يدل عليه الاسم المشتق هو معنى المصدر ومعاني المصادر
كلها في نفسها اعراض لا نسبة عارضة في الجواهر الى امور يحدث لها فليس شيء من المصادر يقال على الجواهر بل يوجد في الجواهر
فيكون لغة العرب لا يستعمل كلمات تدل على معنى يقال الجواهر دلالة اولى فاما دلالة ثانية فقد يكون كما اذا قلت حيي فلان اي
صار ذا حيوة بل تجوهر فلان اي صار معنى جوهر من الجواهر فانه وان كان دلالة الاول انما هي على التجوهر لا على معنى الجوهر
والتجوهر كون ما الجوهر فان الجوهر مدلول عليه في التجوهر لا ترى دلالة ثانية ولغة العرب ليس يدل فيها بالكلمات على مجرد

والمصدر قد هو

الاسم مطلق هو

الذي لا يشير الى موضوع هو ما يكون معنى المصدر ليس له اسم خاص فيؤخذ مكانه الاسم المطلق للشيء كما ذا اتفق ان يكون لاسم المطلق هو هو

اتصاف زيد مثلا في هذا الموضع بانه كان جوهرا حتى يدل على كون الجوهر مقولا عليه فيما سلف ذكره حتى يكون قولهم تجوهر
عنده هو ان الجوهر المقول عليه حدث له فيما سلف عليه اي على قوله عليه بل على حدوثه فيه فيدل عليه من حيث هو حادث
حدوث امر الموضوع له في وجوده فلغة العرب مضايقة في هذا الباب ولا يمتنع ان يكون في بعض اللغات كلمات لا تضايق
في ذلك بل تقتصر ولا تشتمل على المبلغ المذكور الذي لا يشير الى الحدوث حتى يكون معنى قوله تجوهر فيما هو ان الجوهر مقول على
فيما سلف لا على ان حدوث الجوهرية موجود لزيد فيما سلف من غير التفات الى الحصول البتة وكما انه قد يكون من الاسم
اسم محصل واسم غير محصل كذلك يكون في الكلمات كلمة محصلة وكلمة غير محصلة كقولنا لا صح وقد قيل في التعليم الاول وذلك انها
غير محصلة لانها تدل على شيء من الاشياء موجودا كان او غير موجود ولانه على مثال واحد وهذا القول ان عنى فيه بالموجود
وغير الموجود ما يجعل موضوعا للكلمة حتى يكون قولنا لا صح ينتظم حملا على كل موضوع غير موجود مما خلا الصحيح ويصدق عليه فيكون
ايجاب لا صح قد يصدق على الموجود وغير الموجود فهذا مما منع عنه في مباحث اخرى وان عنى به ذلك ان الموضوع لكن ما هو
في قوة المحمول من امور مخالفة لذلك لان لفظ كلمة حتى يكون لا صح يعني به انه مرض او توسط او فعل آخر غير الصحة كله يدخل تحت لا صح
كان شديدا بل عندي ان الغرض في هذا ان هذه اللفظة يصدق على المعنى الوجودي المضاد والمتوسط وعلى المعنى العدمي الذي
لا تحصيل له في نفسه فقولنا لا اسود يصدق على الشيء اذا كان قد ابيض وعلى الوسائط ويصدق اذا كان عادما للون كيف
كان ويكون كما يقال صار غير اسود ويشبه ان يكون لغة العرب لا يستعمل فيها كلمة غير محصلة وانما اذا نطقت بالكلمة حرف سلب كان
السلب فقط وربما كان لما قيل في التعليم الاول تخليط ما وبل آخر ليس يحضرني الآن فاما حال الكلم المصرفة والقائمة فهي ان الكلمة
في لغة اليونانيين هي ما يدل على الحاضر والمصرفة ما يدل على احد الزمانين وقد اشرنا الى الواجب في هذا وبينا انه لا وجود لذلك
في لغة العرب فالكلم من حيث انها تدل دلالة اللفظ جارية مجرى الاسماء فان كل واحد منها ينطق به فيتصور معناه فان سائلا لو سأل
ماذا عمل زيد فقيل مشى افاد بذلك معنى يفهمه السامع ويقربه الى معنى زيد ويحقق لها منه الدلالة التي للخبر كما اذا سئل فقيل
من في الدار فقال زيد وان كان زيد ومشى كل واحد منهما بانفراده لا يدل على ايجاب وسلب واما الادوات فكقولك من
وعلى والكلمات الوجودية فانها نواقص الدلالات والكلمات الوجودية هي كقولنا صار وصير وكان فيكون لا الدال على
الكون مطلقا بل على الكون شيئا لم يذكر بل هي الكلمات التي انما تدل من المعاني التي تدل عليها الكلم على نسبة الى موضوع غير معين
وفي زمان حتى يكون تلك النسبة لمعنى منتظر ان يقال ولا يتضمنه تضمن الكلمة الحقيقية اياه والدليل على ان هذه في الادوات او الكلمات

كان الجوهر موجودا فيما سلف بل الذي تجوهر هو

موجودا او هو

قائمة هو

الوجوديه تواقص الدلالات اذا اقيل ماذا افعل بزيد فقيل صار او قيل اين زيد فقيل في لم يفت الذهن معناها شيئ وهي
اعني الادوات والكلمات الوجوديه توابع الاسماء والافعال فالادوات نسبتها الى الاسماء نسبة الكلمات الوجوديه الى الافعال ~~ثم~~
ويشتركان في انها لا تدل بانفرادها على معنى يتصور بل انما يدل على نسب لا يعقل او يعقل الامور التي هي نسب بينها فلذلك اذا سال
سائل ماذا افعل فقيل صار او كان او اريد كان شيئا ثم سكت ولم يرد عليه او ابتدى فقيل ان وسكت بقي الذهن طالبا بعده ولم
ينتبه الا على نسبة تجردت فلا يصلح افرادها الا ان يوضع او يحمل مبتدأ بها او بخبر الا ان يقترن بها لفظ آخر يتم فعصانها فاذا قرن بها
غيرها مع ان يكون مبتدأ او خبرا وجميع هذه الادوات النسبة غير معينة كغيره والاشبه ان يتمم هذا الموضع على هذا الوجه ولا يلتفت الى
ما يقولون فمن العتيبيع بالمعلم الاول ان يذكر من بسائط الالفاظ الاسم والكلمة ويترك الاداة وعاب كلها **فصل**
في القول وتمييز الخبر مما ليس بخبر واما القول فهو اللفظ المؤلف وهو الذي قد يدل جزؤه على الانفراد ودلالة اللفظ اي اللفظ
التامة لا وهما معا وان كان لا يدل على ايجاب وسلب فان دلالة الايجاب والسلب اخص من دلالة اللفظ فان قولنا الانسان كاتب
قول لان الانسان جزء من هذه الجملة ويدل ليس كالمقطع من لفظ الانسان فانه لا يدل اصلا من حيث هو جزء منه واما
اللفظ المركب في المسموع كعبد الله فلا يدل جزؤه ايضا بذاته من حيث هو جزء منه وان كانت له دلالة في استعمال آخر فليس
يدل بها الآن بذاته بل بالعرض والقول ايضا حكمه حكم الالفاظ المفردة في انه لا يدل من حيث هو جزء منه وان كانت له دلالة في
استعمال آخر فليس يدل بها الآن بذاته بل بالعرض والقول حكمه حكم الالفاظ المفردة في انه لا يدل من حيث هو قول الا بالتواطؤ
وليس لقائل ان يقول ان الالفاظ المفردة وان كانت لا ضرورة في تخصيصها بما يدل عليه ولا يخص الا التواطؤ فان
التاليف منها على هيئة مخصوصة ليس بتواطؤ بل امر يوجبه المعنى نفسه بعد ان كان المفرد دليلا وذلك لان المفرد الذي منه
التركيب اذا جاز وقوع التواطؤ على غيره صار ايضا المركب منه متغيرا بالتواطؤ واما نفس التركيب فليس مما يقع بالتواطؤ
فان ذلك لا يتغير البتة وان كانت هيئة التركيب ربما تغيرت بحسب لغة ولغة فان المضاف اليه مثلا يؤخر في لغة ويقدم في لغة
وكذلك الموضوعات والمحمولات ليس يجب لما في القول ترتيب بعينه في الطبع والاقوال قد تركب على سبيل تركيب
الحدود والرسوم بان ياتي بعضها مقيدة ببعض وهي التي يصلح ان يورد بين اجزائها لفظة الذي كقولنا الحيوان الناطق
فانه يصلح ان يقال فيه الحيوان الذي هو الناطق الذي هو المائت وقد تركب على انحاء اخرى وذلك لان الحاجة الى القول
هي الدلالة على ما في النفس والدلالة اما ان يراد لذاتها واما ان يراد لشيئ آخر يتوقع من المخاطب يمكن منه والتي يراد لذاتها

لكونى وعلى انّما على النسبة غير معينة

الاخبار اما على وجهها واما محرفة بتحريف التمني والتعجب وغير ذلك فانها كلها يرجع الى الاخبار والتي يراد لشيئ يوجد من المخاطب
فاما ان يكون ذلك ايضا دلالة او فعلا غير الدلالة فان اريدت الدلالة فيكون المخاطبة استعلاما واستفهاما وان اريد عمل
من الافعال فعل من الافعال غير الدلالة فيقال انه من المساوي التماس ومن الاعلى امر ونهي ومن الادون تضرع ومسئلة
لكن النافع في العلوم هو اما التركيب الذي على نحو التقييد وذلك في كتاب التصورات بحدود او رسوم وما يجري مجراها واما التركيب
الذي على سبيل الخبر وذلك في كتاب التصديقات بالمقاييس وما يجري مجراها وهذا النحو من التركيب يحدث منه جنس من
القول يسمى جازما والقول الجازم يقال بجميع ما هو صادق او كاذب واما الاقاويل الاخرى فلا يقال لشيئ منها انه جازم
كما لا يقال انه صادق او كاذب والنظر فيها اولى بالنظر في قوانين الخطابة والشعر والقول الجازم يحكم فيه بنسبة معنى الى
معنى اما بايجاب واما بسلب وذلك المعنى اما ان يكون فيه ايضا مثل هذه النسبة او لا يكون فان كان وكان النظر فيه لا من
حيث هو واحد وجملة بل من حيث يعتبر تفصيله فان القول الجازم ليس ببسيط والاحمق كقولنا ان كانت الشمس طالعة فالنهار
موجود فقد حكم هنا بايجاب نسبة الاتصال بين قولنا الشمس طالعة وبين قولنا النهار موجود فاوجب كونا بينهما الاول
وكقولنا اما ان يكون الشمس طالعة واما ان يكون الليل موجودا فقد اوجب هنا نسبة عناد بين قولين وفي اجزاء كل واحد
من القولين في المثالين تركيب ايضا يحكم فيه بهذه النسبة اعني النسبة الحاملة للقول جازما فان قولنا الشمس طالعة
اشتمل على ايجاب نسبة بين الطالعة وبين الشمس وكذلك في سائر الاجزاء واما المشتمل من حيث هو هذه الصفة وجميع
ما كان على هذا الوجه فيسمى شرطيا وما جرى المجرى الاول يسمى متصلا وما جرى المجرى الثاني يسمى منفصلا واما ان لم يكن كذلك
بل كان التركيب بين معنيين لا تركيب فيهما اصلا كقولنا زيد حيوان او بين معنيين فيهما التركيب لا صدق فيه ولا كذب و
يمكن ان يقوم بدله مفرد كقولنا زيد حيوان ناطق مائت فان تركيب الجزو منه وهو قولنا حيوان ناطق مائت تركيب لا
صدق فيه ولا كذب ويمكن ان يقوم بدله مفرد كقولنا زيد حيوان ناطق مائت فان تركيب الجزو منه وهو قولنا حيوان
ناطق مائت تركيب بهذه الصفة ويقوم بدله لفظ مفرد كقولنا انسان او تركيب فيه صدق وكذب ولكن اخذ من حيث هي
جملة يمكن ان يدل عليها لفظ مفرد واعتبرت وحدته لا تفصيله كقولنا ان قولنا الانسان يمشي قضية فانه ليس يلتفت
الى حال الانسان وحال حمل المشي عليه بل الى الجملة التي يجوز ان يسمى قضية وكذلك لو قال سمعت انه راى عبد الله زيد
وما اشبه هذا الجميع هذه والتي لا يراد ان يحكم في اجزائها بالنسبة الايجابية والسلبية وان كان تحقق في بعضها ان يكون في الجزء

منها ايجاب وسلب فيحصل التاليف الايجابي والسلبي كشيء واحد يلتفت الى وحدته بحيث يمكن ان يدل عليه باسم واحد ان يقال هو حي وخاصيته ان المنسوب اليه يقال في ايجابه انه هو ما حمل عليه كما يقال ان الانسان هو حي وفي السلب خلاف ذلك واما في الشرطية فانما يقال في ايجابه ان هذا لازم تال لذلك او معاند له ولا يقال لاحد الجزئين انه الآخر فلنؤخر القول في الشرطيات فانا سنفرد لها كلاما مستقصى ونبتدئ بالكلام في القول الجازم البسيط وهو الحملي فنبسط الموجب ثم نعقبه بالسالب

واما الشرطيات فهي بالحقيقة قضايا كثيرة لا قضية واحدة وانما صارت واحدة بربط الشرط الذي يلحق المقدم من فصليها ومن فصول السامر قد نجعله غير صادق ولا كاذب كالحق لقولنا الشمس طالعة وكما تحت لفظة اما بالمثال الآخر فصار كل مقدم موقوفا في ان يعرف بصدق او كذب الى ان يلحق به الآخر بعد ما هو في نفسه بحيث لو انفرد كان صادقا او كاذبا فاذا الحق به الآخر تم الكلام كانت الجملة صادقة او كاذبة لا المقدم وحده وكذلك حال التالي فانه لا يعتبر في صدق الشرطية وكذبها صدق اجزائها وكذبها كانت واحدة او كثيرة فاول القضايا الحملي واوله الايجاب لانه مؤلف من منسوب اليه هو موضوعا ومنسوب في نفسه بالوجود يسمى محمولا على نسبة وجود واما السلب فانه يحصل من منسوب اليه ومنسوب ورفع النسبة وكل عدم يتحدد ويتحقق بالوجود والوجود لا يحتاج في تحققه ان يلتفت الى العدم فالسلب لا يتصور الا ان يكون عارضا على الايجاب رافعا لانه عدمه والا فانه وجودي مستغن عن ان يعرف بالسلب فيكون السالب بعد الموجب ولست اعني بهذا ان الايجاب موجود في السلب كما قال بعض المفسرين فان الايجاب يستحيل ان يوجد مع السلب بل الشيء الذي لو انفرد كان ايجابا هو موجود في هذا السلب كما لو قال قائل ان البصر موجود في حد العمى ليس معناه ان البصر موجود في العمى بل معنى هذا ان العمى لا يحد الا بان يذكر انه عدم البصر فيقرن البصر بالعدم فيكون البصر احد جزئي البيان وان كان ليس جزءا من نفس العمى كذلك نسبة الايجاب مذكورة في نسبة السلب على انها مرفوعة لا على انها جزء من السلب او داخل في السلب وجودا بل داخل في حد السلب والمعنى الذي يجب هو موجود في لفظ السلب وان لم يكن موجودا في ذات الامور فان من سلب عن شيء شيئا فلا بد ان يدخل في السلب ذلك الشيء يكون في الوجود واخلاق المسلوب عنه واذا جعل الايجاب موجودا في السلب فانما هو من حيث ان السلب انما يرفعه فيوجد في السلب من حيث تركيبه وبين حرف السلب كقولك زيد ليس هو حيا فان قولي هو الذي لولا حرف النفي كان ايجابا على زيد في السلب ورفع هذه النسبة فقد وجب ان يقال ان الايجاب ليس يكون مع السلب فان الايجاب كيف يبقى مع السلب وكيف يجتمع معه ومن وجه يحق بان يقال ان السلب بالحقيقة امر يرفع الوجود الذي هو الايجاب فان العدم والرفع

مقاول

يقتضي الوجود والحصول ولا حقيقة دونه فالاعتبار الذي به الايجاب داخل في حد السلب كحيل الايجاب واخلاق السلب والاعتبار الذي لا يجتمع معه فيهما منع الايجاب ان يكون واخلاق السلب بالقوة لا بالفعل ليس كون الايجاب جزءا من السلب وموجودا فيه هو كون الايجاب والسلب مجتمعين معا فان الفرد موجود في الزوج والزوج في الفرد وليس يجب لذلك ان يكون قد اجتمعت الفردية والزوجية اجتماعا مستحيلا حتى يكون شيء واحد هو زوج وفرد اذ الزوج جزؤه الفرد لا هو بعينه الا ان شيئا واحدا بعينه موصوفا بهما لكن ليس حال الايجاب من السلب هذه الحال بل هو جزء من حد السلب وليس اذا كان جزءا من حد السلب صار السلب ايجابا او المسلوب موجبا وصار السلب موجودا مع ايجاب هو جزؤه والا في الذهن وانما خاصوا فيه من حديث ان الايجاب اشرف او السلب حتى قال بعضهم ان الايجاب اشرف وقال بعضهم ان السلب في الامور الالهية اشرف من الايجاب فنوع من العلم لا انهم لا يميلون الى ان انهم

فصل

في تعريف القول الجازم البسيط الاول الذي ليس باول تعريف الايجاب والسلب والمعاد الشرطي في مقابلها وكل قول جازم كان حمليا او شرطيا فانه مفتقر في لغة اليونانيين الى استعمال الكلمات الوجودية وهي الكلمات التي تدل على نسبة وزمان من غير ان تحصل فيها المعنى المنسوب الى الموضوع الغير المعين الا ما كان الاصول نفسها كلمة تامة الشرطيات فذلك فيها مستمر في لغة العرب اما المتصلات فانك تقول اذا كان وكلما كان ومتى كان وان كان واما المنفصلات فانك تقول اما ان يكون كذا واما ان يكون كذا فيضطر الى استعمال الكلمة الوجودية في الامرين دائما واما الحمليات فقد كان الحكم فيها كذلك يجب في لغة اليونانيين فكانوا يضطرون الى ان يقولوا زيد كان كذا او يكون كذا او كائن ليس يجب ذلك في لغة العرب فاما الذي يجب الامر في نفسه فهو ان القضية الحملية يتم بامور ثلثة بانها بمعنى الموضوع ومعنى المحمول والنسبة بينهما وليس اجتماع المعاني في الذهن هو كونها قضية وان يكون الذهن يعتقد مع ذلك النسبة التي بين المعنيين بايجاب او سلب فاللفظ ايضا اذا اريد ان يكون حاويا لما في الضمير يجب ان يتضمن ثلث دلالات دلالة على المعنى الذي للموضوع واخرى على المعنى الذي للمحمول وثالثة على العلاقة والارتباط التي بينهما فليس يجب من اجتماع الانسان والحيوان في الذهن والنظر فيهما من حيث هذا انسان وذلك حيوان ان يكون حاصل ذلك ان احدهما محمول او انه موضوع او متضايفا بجملة الى شيء فان تركت اللفظ الدال على العلاقة فانما يترك اعتمادا على الذهن او تعويلا على حال من الاحوال اللفظية التي تلحق احدهما او كليهما لم يكن دالا على هذا المعنى ولا يكون قد دل على هذا المعنى بدلالة لفظية وان لم يكن بلفظة مفردة مخصوصة بها واما ان نجعل لفظ اللفظ في زمان تصريفه فليس يدل على حال احدهما عند الآخر ولا تحصل الاجتماع فان التركيب الذي في الحد وايضا لو لا شيئ انه يقترن به لما كان يجب ان نفس تلو

بعض اجزائها ببعض ان يكون دالا على اجتماع ووحدة بل انما صار قولنا حي مشاء ذو رجلين يدل على معنى واحد بالاجتماع لانك تعني به
الحي الذي هو المشاء الذي هو ذو رجلين ويدل عليه هيئة التركيب فيصير الكل واحدا لانك تقيد اوصاف الواحد وتقيد بعضها ببعض فلولا
هذه العلاقة الزائدة على نفس التتالي وما كان التتالي يفعل وحده كما لو قال قائل السماء الارض العنقاء القواء بل يحتاج ان يقترن بالتتالي
امر آخر يدل على ارتباط بعض المقترنات ببعض ارتباط حمل ووضع او ارتباط تقييد بعض ببعض بهذا يجب ان يفهم هذا الموضع ولا يشتغل
بالتكليف البعيد الذي يحاولونه فقد ظهر من هذا ان هاهنا معنى غير معنى الامر الموضوع ومعنى الامر المحمول من حقه ان يدل عليه وهو النسبة
فاللفظ الدال على النسبة يسمى رابطة وحكمها حكم الادوات فاما لغة العرب فربما حذفت الرابطة فيها اتكالا على شعور الذهن بمعناها
وربما ذكرت والمذكور ربما كان في قالب الكلمة الذي هو في قالب الاسم كقولك زيد هو حي فان لفظة هو جاءت لا لتدل على معنى
بل لتدل على ان زيدا هو امر لم يذكر بعد ماذا هو انما يقال هو الى ان يصرح به فقد خرجت عن ان يدل هذا الا دلالة الادوات
لكنها تشبه الاسماء واما الذي في قالب الكلم فهي الكلمات الوجودية كقولك زيد كان كذا ويكون كذا وقد غلب هذا ايضا في لغة
العرب حتى انهم يستعملون الالفاظ الزمانية في الدلالة على ايجاب الحمل غير زماني اصلا كقوله عز وجل وكان الله غفورا رحيما
او غير مختص بزمان بعينه بل شائع في اي زمان كان كقولهم فلان چنين هست او هو او هي واما بالحركة كقولهم فلان چنينَ ويحذفون
النون من چنين فيكون الفتحة دالة على ان چنين محمول على فلان ولما كان الرابط المصرح به او المضمر هو الذي يحدث من الكثرة
وحدة فاذن انما يكون القول الجازم واحدا اما في الحمل فان يكون الرباط المصرح به او المضمر يدل على ايقاع احد والربط في
الحمل هو ان يقول ان الموضوع هو المحمول فاذن انما يكون هذا واحدا اذا كان المحمول واحدا والموضوع واحدا لا في الاسم وحده بل في
المعنى لا كقولك العين جسم او يشتمل عليك على عين البصر وعين الماء والدينار فان هذه القضية وان كانت حقة فانها ليست واحدة وذلك
لانك لا يمكنك ان تجعل العين مفهوما واحدا يشتمل على الثلثة ثم تحمل عليه الجسم فان نويت واحدا من المعاني دللت عليه باللفظ المشترك
لم يكن الاشتراك الواقع في اسم الموضوع او المحمول مكثرا المعاني القضية والا فمن يجد اسما غير مشترك ليستعمله انما يكون الاسم حدا لو دالا
على كثير بما او دل به المتكلم على كلها او على واحد منها فدل عليه لم يكن اللفظ الا في استعماله الاخص ذلك الواحد وان كان
ربما اشتبه على السامع وليس كل ما يكون موضوعا او محمولا اسما مشتركا كالمعاني يستمر الصدق في الحكم المحكوم به على جميعها بل
كثيرا ما تختلف فيغلط كما يقال ان العين بصيرة فان اريد عين الانسان وعين الشمس كان مختلفا في الصدق والكذب فالحملية الواحدة
هي التي موضوعها ومحمولها واحد وليست مركبة بالحقيقة من القضايا   واما الشرطية فهي عند التركيب قضايا مختلفة انما يوجد من شيئين فيهما الرابطة بان

يقترن

الاسم وربما كان في قالب صح

كل ثلاثية فانها كمرة فرد او انا لقة الفرس فلا يستعمل القضايا بخالية عن دلالة على هذه النسبة اما بلفظ مفرد كقولهم صح

مكثر

يقترن باحدهما الاخرى بما اما ايجابا او نفيا فيصير سالبة خارجة عن القضيتين من كونهما قضيتين جائزا ان يقال فيه انه صادق او كاذب فانك اذا
قلت ان كانت الشمس طالعة وسكت ولم تزد ازلت قولك الشمس طالعة ان يحتمل التصديق فان هذا القول وحده لا صادق البتة
ولا كاذب وكذلك اذا قلت اما ان يكون الشمس طالعة وسكت لم تزد بل يحتاج في الاول ان يذكر تاليه وفي الثاني ان يذكر معانده وقع
يحدث قول واحد من قولين هما في انفسهما قضيتان بطل عن كل واحد منهما كونه قولا جازما فان قولك ايضا فالنهار موجود ليس الغاء
معتد ابدا لا لشيء من غير ان يعني لا يكون صادقا وحده بل الجملة قول جازم واحد بالرباط وليس قولا جازما واحدا بسيطا على الاطلاق
وكيف وفيه قولان جازمان لكن الرباط وسلبها ذلك واحدث منهما قولا جازما واحدا فبالرباط صار واحدا وان اختلف القول الجازم
الواحد فقد علمت ان الكثير اما ان يكون واحدا في المسموع فذلك لاشتراك اسم فيه واما ان يكون كثيرا ايضا في المسموع كثرة لم يرتبط
بعضها ببعض ربطا موحدا وهاهنا ايضا يعلم ان الالفاظ كيف تدل من حيث هي الفاظ فقط ومن غير دلالة ايجاب وسلب ان المركب
الثاني هو القول المركب كذا قيل في التعليم الاول وهذا الكلام يفهم على وجهين احدهما ان يعني بالايقاع الايجاب الذي هو الحملي فيكون
النزع هو السلب الذي هو الحملي كما تقدم ويعرض لغيره ويكون القول المركب البسيط ان يعني به الشرطي وبعضها ان يعني به القياس ويصلح ان
يعني بكليهما والوجه الثاني ان يعني بالايقاع الايجاب بالحمل والتلو كقولك في الايجاب الحملي زيد حيوان وفي الايجاب الشرطي
المتصل ان كان كذا كان كذا انفصالا اوجب تلوه التالي المقدم واوقع عليه ويعني بالنزع السلب الغاء جميعا اما الغاء حكمك
اما ان يكون كذا واما ان لا يكون وذلك في الشرطي المنفصل واما السلب فاما في الحملي فكقولك زيد ليس بحي واما في المتصل
فكقولك ليس كلما طلعت الشمس كان الغيم منقشعا وهذا سلب الغاء وكقولك ليس اما ان يكون الانسان ناطقا واما ان يكون ضاحكا
فان اريد ان يفهم وجه يحتمل وقول هذا ايضا فيما ذكرناه على احد سبيلين اما ان يجعل هذا الايقاع بالفعل او بالقوة ويكون السالب المنفصل
والغاء في الايقاع بالقوة ولانه كما تبين لك بعد في قوة حمل ما موجب انتقلنا هذا في موضعه فهذا وجه او يفهم من الايقاع كل ايقاع حمل
او اتصال او انفصال ويحمل النزع كل سلب لهذا الاتباع ونحن لا نبالي اي هذه المعاني يكون قد عني بهذا القول لكنا ان كان المراد
هو ما يطابق الاعتبار الثاني لزم منه ان يكون المراد بقوله والمؤلف من هذه هو القياس لكن الاظهر الوجه هو الوجه الاول فيكون
الحكم البسيط هو الذي يدل على ان شيئا موجود لشيء او ليس موجودا له واما في اللغة اليونانية فلا بد من ان يقترن بذلك لفظ
يدل على زمان والايجاب من ذلك هو الحكم بوجود شيء لشيء آخر والسلب هو الحكم بلا وجود شيء لشيء آخر وليس ما ترجم به التعليم
الاول فقيل ان السلب حكم بنفي شيء عن شيء بجيد فان النفي والسلب واحد فيكون كانه قال ان السلب حكم بسلب شيء من شيء

ملحقا صح

فان الكثير صح

الاول الجازم منهما هو التاليف من اثنين منهما على سبيل ايقاع احدهما على الآخر او نزعه عن الآخر واما التركيب صح صح

او يعني بالنفي ما هو اعم من السلب حتى اذا قيل لا انسان يكون قد نفى الانسانية من غير نسبة الى شيء منه لكن التوقيف لم يدل
على ان السلب موضوع لغير ما وضع له النفي بوجه الا هو الاصطلاح العامي بل يجب ان يقال كما قلنا وهو الحكم بلا وجود شيء لشيء و
لما كان كل ما يوجبه معنى موجب غير متعذر ان سلبه سالبا ما سلبه سالب غير متعذر ان يوجبه موجب اذا كان زمانيا او غير زماني
فتبين ان لكل ايجاب سلبا يقابله ولكل سلب ايجابا يقابله وهذا هو التناقض اعني ان يكون ايجاب وسلب متقابلين بالحقيقة وانما يتم
هذا التقابل متقررا اذا كان المعنى في الايجاب محصلا من كل جهة فيكون السلب قد تناول كل ذلك بعينه اعني ان يكون الموضوع
معنى واحدا وكذلك المحمول وان يكون الجزء الذي يتوجه اليه القصد من الموضوع او المحمول محفوظا بعينه لا كما اذا قيل الانسان
يبصر اي بعينه ثم قيل بعده ان الانسان لا يبصر اي بيده وظن ذلك مقابلا له او قيل ان الحبشي اسود اي في بشرته ثم قيل ليس
باسود اي في لحمه فظن ان هناك تقابلا وان يؤخذ المعنيين في احدهما بالقوة ويجب ان يؤخذ في الآخر بالقوة كقولك قائل
ان المسكر محرم ويعني ما يسكر بالفعل ويقول الآخر ان المسكر ليس بمحرم (غير محرم) ويعني ما في طبعه ان يسكر ولم يسكر بعد فظن ان هناك تقابلا
وان يكون المكان ان كان مكانيا او الزمان ان كان زمانيا او الجهة والاعتبار والاضافة ان كانت جهة واعتبار واضافة
واحدة مثال الجهة ان يقال ان الجسم متكيف اي بلونه ليس بمتكيف اي بمقداره ومثال الاضافة ان يقال ان الثلاثة نصف اي للستة
وليس بنصف اي لثمانية بل القضية لا يكون مقابلة لها وذاتية الا في المعنى الذي تقيد بها ولا سلبة الا منكرة بل لا تنفع
فضلا عن ان يكون متقابلة اذا لم تحصل جميع الامور المتعلقة بعينها مما ذكرناه فاذا كان ايجاب على وجه من هذه الوجوه يجب
ان يكون سلبه على ذلك الوجه ثم ان لجهة صور وجهة ما سنذكره تقتضي ان يكون السلب يقابله في ذلك وستعرف الحكم فيه
الى ما بعده وهذه الاشياء اذا اهملت في القضايا يعرض منها مغالطات كثيرة في القياسات على نحو ما ذكر في تعليمنا بكتاب المغالطين
ان شاء الله عز وجل

فصل في تعريف اصناف القضايا المحصورة والمهملة والمخصوصة وتعريف [illegible] لما كان
موضوع القضية لا يخلو اما ان يكون كليا او جزئيا فالحكم اما على الكلي واما على الجزئي فاما اذا كان الموضوع جزئيا كقولك زيد
كاتب فان مناقضه سالب اجتمع فيه مراعاة الشرائط ما ذكرناه واما ان كان الموضوع كليا فاما ان يكون الحكم عليه كليا اي
يكون قد بين فيه ان الايجاب على كل واحد واحد منه او السلب على كل واحد واحد منه او السلب عن كل واحد واحد منه فلا ايجاب
لشيء البتة منه او بين ان الايجاب والسلب في بعضه او يكون ذلك قد ترك تركا ولم يتعرض له وانما يعرض لكيف دون
الكم اعني الايجاب والسلب دون التعميم به والتخصيص مثال الحكم بالايجاب الكلي على الموضوع الكلي قولك في الايجابات كل انسان

مطلب التقابل الذي على سبيل التناقض والتقابل الذي على سبيل التضاد وتعريف التداخل وايراد احكام القضايا من جهة ذلك

حيوان

حيوان فقد اوجبت الحيوانية على كل واحد مما يوصف بانه انسان فاما تتميم القول في تفهيم هذا فليقرأ في الفن الذي يذكر فيه القياس
فقد جرت العادة في ذلك الموضع وان كان في هذا الموضع احق به ومثال السلب الكلي عن الموضوع الكلي قولك ولا واحد من الناس
بحجر واما بحسب لغة العرب فاذا قيل ليس احد من الناس بحجر كان السلب يقتضي العموم ولم يفهم منه انه يعين احدا من الناس بعينه
واحدا خاصا واما بحسب لغات الفرس فالواجب هو الذي قلنا اولا انه ليس ولا واحد البتة من الناس بحي فلانه قال لا يوجد انسان
بحي ولا واحد البتة من جملة الناس يوجد حيا في اللغة الفارسية يحتاج ان يقرن لفظ هيچ بالسلب حتى يدل على العموم على ان
تحقيق القول في هذا الى اصحاب صناعة اللغة وهذان الحكمان ليسا قضيتين وكيف وقد يكذبان معا اذا كان المحمول من المعاني
التي اذا اوجبت الى شخص شخص لم يجب ان يكون اسماء لم يجب ان لا يكون واذا اوجبت الى الطبيعة الانسانية لا يوجبها ولا يمتنع عليها
ومثاله كقولك كل انسان كاتب اي بالفعل ولا واحد من الناس بكاتب فان كليهما كاذبان ولو كان قولنا كل انسان كاتب
سلبه الذي معه صدقا عند كونه كاذبا هو ولا واحد من الناس بكاتب لكان يجب ان لا يكذب قولنا ولا واحد من الناس بكاتب
فاذن ليس هذا مقابلة بالتناقض بل هو مقابل له من حيث هو سالب لمحموله مقابلة اخرى فليسم هذه المقابلة تضادا اذ كان المتقابلان
بهما لا يجتمعان البتة في الصدق ولكن قد يجتمعان في الكذب كالاضداد في اعيان الامور فان الاضداد لا يجتمع معا ولكن قد يرتفع
معا عن المحل واعلم ان حال المحمول في نفسه عند الموضوع الاول يجب بيانه ما تقسم بحسابه بالفعل انه كيف هي له والتي يكون في
كل نسبة الى المحمول عند الموضوع بالنسبة الايجابية من دوام صدق او كذب او لا دوام يسمى مادة فاما ان يكون الحال هو ان
المحمول يدوم ويجب صدق ايجابه فيسمى مادة الوجوب كحال الحيوان عند الانسان او يدوم ويجب كذب ايجابه ويسمى مادة الامتناع
كحال الحجر عند الانسان او لا يدوم ولا يجب احدهما ويسمى مادة الامكان كحال الكتابة عند الانسان وهذه الحال لا تختلف في الايجاب
والسلب فان القضية السالبة يوجد لمحمولها هذه الحال بعينها فان محمولها يكون مستمعا عند الايجاب احد الامور المذكورة وان لم
يكن او جب والكلية الموجبة حالها عند الكلية السالبة اذا اشتركا في الموضوع والمحمول والشروط المذكورة المعدودة ان السالب
منهما في الواجب هو الكاذب وحده دون الموجب واما في الممتنع فان الموجب هو الكاذب دون السالب واما في الممكن فكلاهما
كاذبان واما الجزئيتان فكلاهما في الواجب والممتنع حكم الكليتين واما في الممكن فالمشهور هو انه يجب ان يصدقا قياسا لكلي الجزئيتين
اما حالها انها قد يصدق فان في مادة الممكن كقولنا بعض الناس كاتب ليس كل الناس بكاتب واما ان ذلك يجب وجوبا فقصوا مرا لا بين
بفضله للمبتدي فانه لا يجب عنده ان يكون المحمول الذي من مادة الممكن موجودا لا محالة في بعض الموضوع معدوما في بعضه فان المبتدي

وجبت الانسانية م

بل الحال التي للمحمول م

لا يستنكر ان يكون لشيء هو من جهة الكمّيات البعيدة والغريبة ثم يتحقق ان لا يوجد البتة لشيء من اشخاص النوع في زمن من الازمنة

والذي يتكلف ان يوجب هذه او بينه بمقدمات غير معلومة في المنطق ثم يعتناه انما يمكنه اثبات ذلك ان امكنه في الصنائع والعلوم التي

في منفعة الانسان وامامي امور خارجة من ذلك فما رأى ان البرهان اليقيني المنطقي عليه وعلى ان المنطق لا يحتاج في صناعته الى معتقد

وجوب هذا بل يكفيه من ذلك معرفته بان الجزئيتين الداخلتين تحت التضاد قد يصدقان جميعا في مواد الامكانية مستقرة في كل

مواد الممكانية فاما امتنى اكثرها انما لا تقيم سلبا ولا ايجابا واما المتناقضان في الكم دون الكيف وليسميا متداخلتين منهما بالايجاب يصدقان

في الواجب والمتداخلتين في السلب يصدقان في الممتنع وكلاهما يقتسم الصدق والكذب في الممكن لكن الجزئية تكون صادقة على الافراد

المذكورة وتامل ذلك بنفسك وليس في امكان موضوعك كليا فقد صار بذلك الحكم كليا عليه بالحكم بانه موجود في كلية او غير موجود

فاذا الحكم بذلك فقد حكمت على الطبيعة الموضوعة للعموم فقط وهذه الطبيعة في نفسها معنى وانما ماخوذة عامة معنى وهي في نفسها يصلح

لاعتبار جميع ذلك ولو كانت لا تصلح للخصوص لم يكن يصلح ان يكون مثلا انسانية واحدة تعبأ بزيد انسان واحد ولو لم يكن خارجي

العقل ما كانت ليشترك فيها كثيرون ثم الامور التي تلحق الانسانية ان الحقت بها وهي انسانية بلا زيادة شرط كان الحاق ذلك

بها الحاقا ليس لها معان تقول انه يلحق بها في عمومها او خصوصها بل تلحقها لكلا الامرين جميعا لكنها ان كانت ملحقة بها في عمومها صدق

على خصوصها وان كان ملحقا بها في خصوصها فقد الحق بها في خصوصها دون عمومها فلا يجب ان يكون صادقا على عمومها صادق على

خصوصها وان الحق بها فقط فلا يخلو اما ان يصحبها مع العموم ملحقا بها بان يكون مع صاحبة اياها في خصوصها فالحق العام الخاص

واما ان لا يصحبها هناك بل تبرأ منها ويكذب عليها فيصدق لا محالة في خصوصها فانه ان كان يكذب في خصوصها فيها الحق العام الخاص

واما ان لا يصحبها هناك بل تبرأ منها ويكذب عليها فيصدق لا محالة في خصوصها فانه ان كان يكذب ايضا في خصوصها فيها لا يصدق

عليها البتة والذي يقول يصدق على جميع ما تحتها ليس انه يصدق عليهما من حيث هو معنى عام فانه لكل شيء واحد يصدق عليها

ما لا يتعدى الى خصوصياته فانه من حيث هو عام هو كلي ونوع وغير ذلك وهذه امور تلحقه دون ما تحته ولستا نشير بما نقول الى

ما يلحقه من حيث هو عام بل الى ما يصاحبه في عمومه صادقا على موضوعاته وموضعا ما شئناه من ان الحكم على الكلي يكفي من غير اشتراط

التعميم والتخصيص ولكن الدلالة على التخصيص لا زمة له لا لانه من خارج فان تخصيص و لان الحكم فيها كان لكل قضية لوازم من العكس

وغير ذلك مما سنعلمه ليست هي نفس المدلول عليها بالقضية فتبين ان كلية الموضوع لا توجب كلية الحكم فلذلك ما كانت القضيتان

المهملتان المتخالفتان بالسلب والايجاب ليستا بمتضادتين والمعنى بالمهمل ما موضوعه كلي او قد بين كيفية الحمل فيه ولم يبين

كمية فهاتان ليستا بمتضادتين وكيف وقد يصدق ان الانسان كاتب على ما بيناه ويصدق ان يقال ليس كاتب فيحتمل

على الصدق الا ان ذلك ليس يمنع ان يكون هذا المعنى الملحق يلحق بالطبيعة العامة وان لم تصرح به فيكون قوة الايجاب

والسلب قوة المتضادتين اذ لم يوجب ان هذا الحكم عليها او المحكوم عليه من حيث هو خاص لا محالة بل قلنا ان المعنى الكلي الانساني

المصدق على العام وعلى الخاص فاذا كان يصح ان يحمل المحمول على الانسان بالايجاب بالسلب وهو عام وصحبه في عمومه فيمتنع

ان يكون الايجاب والسلب فيه في قوة المتضادتين لكن ليس ذلك ايجابا في نفس الامر حتى اذا حمل امر على الانسان وجب ان

يحمل على العام لا محالة كما اذا حمل عليه وجب ان يحمل على الخاص لا محالة والانسان لا يمتنع ان يكون عاما وان يكون خاصا لكن نفس

اللفظ لا يكون دالا على ذلك وهو كما يقول قائل ان بعض الناس كاتب وبعض الناس ليس بكاتب فلا يبعد ان يكون لبعض

من الناس هو زيد في القضيتين فيكونان في المتناقضين وان كان اللفظ لا يوجبه والامور الممكنة في اللفظ هي التي يصلح

ان يتفق ولا يوجبها اللفظ فهذا وجه تاويل لما قيل في هذا الموضع ان المعنى الذي يستدل عليها بهما قد يمكن احيانا ان يكونا

متضادتين والذي قيل انه انما يعني بهذا القول انا اذا اخذنا الانسان بجميع الانسان الصحيح كانت قوته قوة قولنا

الانسان صحيح والانسان مريض اذ الانسان الذي ليس بصحيح هو المريض اذ هما من الاضداد التي لا متوسط بينها فهو ايضا

وجه لكن الاول هو الوجه الاول فلا يبعد عنده ان يقال في هذا الموضع ان القضيتين ليستا بمتضادتين ويعني بالتضاد هنا السلب

وما يجري عليه ويلحق به بينه لا انه مع ذلك محتمل ومتكلف فيمتنع من هذا ان المهمل في قوة الجزئية والذي قال ان الالف واللام

تدل على الحصر الكلي فان لا يحمل الا ما هو كلي فقد غلط من وجهين احدهما انه ليس الكلام بحسب لغة دون لغة فعسى ان لا يكون

في لغة العرب مهمل البتة والثاني ان الالف واللام في لغة العرب ايضا لا يوجب الحصر فانك تقول ان الانسان نوع ولا تقول البتة كل

واحد من الناس نوع وتقول ان الضحاك محمول على زيد ولا تقول كل ضحاك محمول على زيد فليس ما ظنه هذا المتفقه بصحيح والحق ان

هذه الالف واللام مكان السور ربما يغلط في كثير من المواضع حتى ان القضية يكون صادقة مع الالف واللام فان جعلنا السور

بان كذب بها كما يقول ان الابيض ابيض بالضرورة فيقبله قبولا فان قلت كل ما يوصف بانه ابيض بالضرورة لاح لك كذبه واما البحث

عن مشاركة الالف واللام السور فهو اولى بصناعة النحويين فتبين من جملة هذا ان كلية الموضوع غير كلية الحكم وان كلية الحكم يدل

عليه اما في الايجاب فبلفظ كل واما في السلب فبلفظ ليس ولا واحد وهذان يدلان على عموم الحكم واما الموضوع فعمومه ليس

من جهة لفظ يدل عليه بل لانه في طبعه كلي والسور الكلي يدل على كلية الحكم بحسب الموضوع لا بحسب المحمول فان المحمول وان كان

فانا بينّا صح

فيه المتداخلتين صح

وانها ماخوذة عامة معنى صح

عليه في عمومها الصدق صح

ليس يوجب التعميم بوجه الا اضافية والالفاظية مع التخصيص صح

الالف واللام صح

كليا على الشيء يدل على ان النسبة كلية بل على ان الحكم بكلية الموضوع فاذا قلت كل انسان حيوان لم تعن ان الحيوان كلية
للانسان بل ان الحيوان لكلية الانسان فان احببت ان تدل على ذلك لم تدل عليه بهذا السور بل تحتاج ان تورد لفظا
يدل على الحكم كما تقول كل انسان هو كل حيوان وان حذفت هذا السور فقلت الانسان كل حيوان لم تعن بهذا اللفظ المذكور
شيئا الا انه لا يدل على كلية الحكم وامثال هذه القضايا منحرفات وليس في احصائها واستقصائها كثير جدوى لكن العادة جرت
بذكرها فلنذكر اقسامها ولنعرف احوالها **فصل** في المنحرفات الشخصية لتغيير هذه مخصوصة اي جزئية الموضوع ومقرونة
اي مذكورة السور وهو اللفظ الذي يدل على الكمية اما بايجاب كلي او سلب كلي او ايجاب في البعض كقولك بعض الناس كاتب او سلب
عن البعض كقولك ليس كل الناس بكاتب او ليس بعض الناس بكاتب فان سلبك عن الكل من حيث هو كل لا يمنع ايجابك
في البعض كقولك ليس كل انسان بكاتب بل بعضهم لا كقولك ليس ولا واحد من الناس بكاتب الذي يمنع البعض فقولك ليس
كل انما يوجب ان العموم ليس واما ان الخصوص ليس ايضا فليس فيه فقول اذا قلنا زيد ثم قرنا لفظ التقدير بمحموله فاما ان يكون
لفظ كل او لا شيء او بعض او لا كل والمحمول اما ان يكون معنى كليا او معنى شخصيا فان كان معنى شخصيا فمن البين ان ادخال الكل
والبعض فيه في الايجاب هذا الا ان نعني بالكل الجملة وبالبعض الجزء فيقال مثلا ان هذه اليد كل هذه الاصابع والساعد والعضد او
يقال هذه اليد هي بعض هذا البدن وليس الكل او البعض الذي هو السور وفي مثله كلامنا على هذا الوجه فانا لا نذهب في استعمال
لفظة الكل والبعض السورين الى ذلك البتة بوجه من الوجوه بل نعني بكل لا الجملة بل كل واحد ونعني بالبعض لا الجزء بل بعض ما
يوصف بالموضوع ويشاركه في الحد فقولنا بعض الانسان انما نعني بعضا من جملة الناس الذي مع انه بعض فهو ايضا انسان
فهو واحد من جميع ما يسمى بانسان ويحد بحده فاذا استعمل الكل والبعض السورين في محمول شخصي فقلنا زيد كل هذا الشخص
الاشقر اي كل واحد من ذلك الشخص الاشقر فهو كاذب فانه ليس ذلك الشخص محمولا على آحاد كل واحد منها ذلك الشخص واذا اعني
لذلك فلا يصح حمله بالايجاب فنقيضه وهو زيد ليس كل ما هو ذلك فانه ليس ذلك الشخص محمولا على احاد كل واحد منها ذلك
الشخص واذا اعني لذلك فلا يصح حمله بالايجاب فنقيضه وهو ان زيدا ليس بعض هذا الشخص صادق واذا قلنا زيد واحد
من هذا الشخص فانه بالحقيقة صدق ويوهم كذبا اما ايهامه الكذب فلانه يوهم ان هذا الشخص عام وله موضوعات وليس زيد
واحدا منها لكن القضايا لا يجب ان يلتفت الى ايهاماتها بل الى المفهومات من انفسها ولذلك لا يصير قولنا ليس كل انسان
حجرا كاذبا لايهامه ان بعض الناس حجر وكذلك اذا جعل المحمول جزءا سالبا حتى قيل ان زيدا ليس كل كل هذا الشخص ابي زيد

هذا الشخص صادق واذا قلنا زيد بعض هذا الشخص فكاذب صح

كل واحد مما يحمل عليه هذا الشخص فانه حق وان اوهم كذبا اي اوهم ان لهذا الشخص موضوعات كثيرة واما هو حق لان هذا الشخص
اذا لم يكن له موضوعات كثيرة يحمل عليها فظاهر ان زيدا لا يكون كل واحد منها التي ليست فان المعدوم يسلب ان كل موجود
فلا يكون الموجود شيئا او اشياء معدومة واذا كان لا يمكن ان يكون زيد كل واحد مما هو عمرو وخالد فصحيح ان زيدا ليس كل ما
ما هو عمرو واما ان كان المحمول كليا فقلنا ان زيدا كل انسان او كل حيوان او كل كاتب فهو كاذب لا محالة فاذا قلنا زيد ليس ولا واحد
من كذا فان كانت المادة ممتنعة كان حقا وان كانت المادة واجبة كان كذبا وان كانت المادة ممكنة لم يجب كذب ولا صدق
بعينه بل امكن ان يكون زيد مثلا كاتبا فيكذب هناك ان زيدا ليس ولا واحدا من الكتاب وامكن ان لا يكون كذلك فيصدق
هناك ان زيدا ليس ولا واحدا من الكتاب فانفس القضية وصورتها فلا يوجب شيئا وبالجملة حمل الكليات على الاشخاص
لا يوجب في قضاياها تعيين صدق ولا كذب واما ان كان السور جزئيا موجبا فذلك في مادة الواجب حق كقولنا زيد هو
بعض الناس وفي مادة الممتنع كاذب وفي مادة الممكن موقوف واما ان كان السور جزئيا موجبا فذلك في مادة الواجب
حق كقولنا زيد هو بعض الناس وفي مادة الممتنع كاذب وفي مادة الممكن موقوف واما ان كان السور جزئيا سالبا كقولك
زيد ليس كل كذا فهو يصدق في كل مادة فحق ان يقول زيد ليس كل حيوان وليس كل حجر وليس كل كاتب فكيف يكون
الشخص كل شيء من المعاني الكلية واما المهملات فالقرون منها سور الايجاب الكلي بمحموله قد يظن انه يصدق في بعض المواضع
كقول القائل ان الانسان كل ضحاك وهذا الظن خطأ لان قولنا الانسان يعني به طبيعة الانسان وكل ضحاك يعني به كل ما
ما هو ضحاك وطبيعة الانسان لا يوصف بانها كل واحد من الضحاكين والا لكان انسان ما هو كل واحد من الضحاكين وكذلك
ايضا ان اخذ الانسان من حيث هو عام فانه ليس هو ولا واحد من الضحاكين بل هو العام المحمول على واحد منها فان
بكل ضحاك كل الضحاكين اي جملتهم جميعا فهذا مما لسنا نذهب اليه في استعمال الاسوار لكنا مع ذلك نعتبره فنقول ان الانسان
العام ليس هو انه جملة الضحاكين وكل الضحاكين وانما ذهب هذا الظن لما كان بيانه موضع آخر ولا طبيعة الانسان من غير زيادة شرط
عموم او خصوص ذلك وكيف وجملة الضحاكين لا يوصف بها واحد واحد وطبيعة الانسان يوصف بها واحد واحد فان عني بكل
ضحاك الضحاك العام من حيث هو عام فهو ايضا غير جائز ونحن نذهب اليه في استعمال قولنا كل ضحاك لكنه قد يصدق ان
يقال ان الانسان العام هو الضحاك العام على سبيل الحمل ولا يصدق على طبيعة الانسان وذلك فان طبيعة الانسان ليس
هو الضحاك العام والا لكان كل انسان ضحاكا عاما فان طبيعة الانسان موجودة لكل شخص فهذا في المادة الواجبة واما في الممتنع

والممكن فالكذب بناء على كقولك الانسان كل حجر او الانسان كل كاتب كيف اخذت فان كان السور الكلي سالبا كذب في الواجب
هو اعم فانك لو قلت الانسان هو لا شيء او لا واحد من الحيوان كذب بالقول واما في الواجب المساوي فان قولك ان
الانسان هو لا واحد من الضحاك كان ذلك ان عني بالانسان الانسان العام وبقولك لا واحد من الضحاك سلب كل
واحد واحد من اشخاص الضحاك واذا عنيت ذلك لم يكن واحد من الآحاد التي توضع تحت الضحاك الكلية هو الانسان العام
وبالعكس صدقت القضية وان لم يوجد كذلك كذبت وذلك ان تعني بواحد من الضحاك كل ما يقال له ضحاك كان شخصا
او كليا وهذا اول ما يجب ان يفهم من لفظة هذه القضية واما في الممتنع فتصدق كقولك الانسان هو لا شيء من الحجر واما في
الممكن فتصدق ان اردت بالموضوع العام من حيث هو عام كقولك الانسان اي العام من حيث هو عام هو لا واحد
واحد من الكتاب وان عنيت الطبيعة كذب كقولك الانسان ولا واحد من الكتاب واما ان اخذ السور جزئيا موجبا صدق
في الواجب العام كقولك الانسان هو بعض الحيوان وان لم يجب صدقه في الواجب المساوي كقولك الانسان هو بعض
الضحاك لانك ان اخذت طبيعة الانسان او هو عام لم يجب صدقه فان عنيت انسانا ما هو انسان ايضا صدق واما في الممتنع
فهو كاذب اذ تقول الانسان بعض الحجارة واما ان اخذ السور جزئيا سالبا في الواجب صدق كقولنا الانسان ليس هو
كل حيوان وليس هو كل ضحاك على اعتبار ما سلف ذكره وصدق ايضا في الممتنع فان الانسان ليس هو كل حجر وصدق
ايضا في الممكن فان الانسان ليس هو كل كاتب كما كذب ان الانسان هو كل كاتب فليكن الآن في المحصورات فان العادة
جرت فيها دون غيرها فصل في صدق المحصورات وكذبها اذا كان الموضوع مسورا بالسور الكلي كقولك كل واحد من الناس كل واحد من الحيوان
او هو كل واحد من الضحاك او كل واحد من الناس هو كل واحد من الحيوان او هو كل واحد من الضحاكين او كل واحد
من الناس هو كل واحد من الحجارة او هو كل واحد من الكاتبين لكن بعض الناس حسبان قولنا كل الناس كل
الضحاكين حتى اي جملة الناس جملة الضحاكين وقد علمت ما في هذا من المغالطة والزلل فان كان سور المحمول كليا سالبا
كقولك كل انسان لا واحد من كذا كذب في الواجب كقولنا كل انسان لا واحد من الحيوان والضحاك واما في الممكن
فعلى ظاهر الحكم على الممكن فيما سلف هو انه يصدق لا محالة جزئيه فيكون قولك كل انسان لا واحد من الكاتبين واما اليوم
الكاتبون فليسوا ولا واحد من الكاتبين والانسان يعم ذلك القسم الآن يكون يتفق مادة القضية على نحو ما او ما اليه فيما سلف
ان كان جايزا ان يكون الموافق ان يقتضي فلا يحكم بصدق ولا كذب الا في مواد بأعيانها واما تحقيق القول في ذلك فالي صناعة

والمحمول كذلك فاصدق موجبة في مادة من المواد

قوله كاذبا ايضا فانه ليس كل انسان كذلك بل بعض الناس الذين ليسوا الكاتبين اولئك هم الذين هم ولا شيء من الكاتبين حه

غير المنطق

غير المنطق ويصدق في الممتنع كقولنا كل انسان ولا واحد من الحجارة واما ان جعل سور المحمول جزئيا موجبا كقولنا كل كذا
بعض كذا فان هذا يصدق في الواجب العام المساوي كقولنا كل انسان بعض الحيوان او بعض الضحاك ويكذب في الممكن والممتنع
كقولنا كل انسان بعض الكتاب وكل انسان بعض الحجارة واما ان جعل السور جزئيا سالبا كقولك كل انسان لا كل كذا صدق
في الحاجتين كقولك كل انسان لا كل حيوان ولا كل ضاحك وفي الممتنع كقولك كل انسان لا كل حجر وفي الممكن كقولك كل انسان لا كل كاتب
واما اذا كان الموضوع مسورا بالسالب الكلي ثم قرن بالمحمول سور كلي موجب كقولك لا واحد من الناس كل كذا صدق في الواجب
كقولك لا واحد من الناس هو كل حيوان او كل ضاحك وفي الممتنع كقولك لا واحد من الناس هو كل حجر وفي الممكن كقولك
لا واحد من الناس هو كل كاتب فان جعل السور المقرون بالمحمول سالبا كليا كقولك لا واحد من الناس لا واحد من كذا صدق
في الواجب فانه ليس ولا واحد من الناس ليس ولا واحد من الحيوان او من الضحاك وكذب في الممكن فانه يكذب انه ليس ولا
واحد من الناس ليس ولا واحد من الكتاب فان هذا معنى ان الانسان ولا واحد من الناس الا وقد كان موجبا عليه انه واحد من الكتاب
او ليس فيهم واحد يصدق عليه انه ليس ولا واحد من الكتاب وهذا كاذب ظاهر الكذب لكن المفسر المتأخر يقول هو الذي لا يلتفت ذكر
ان هذا صادق واما في مادة الامتناع فهو كاذب كقولك ليس ولا واحد من الناس ليس ولا واحد من الحيوان فان
كذب فان جعل السور المقرون بالمحمول جزئيا موجبا كقولك ليس ولا واحد من الناس هو بعض كذا كذب في الواجب كقولك
ليس ولا واحد من الناس هو بعض الحيوان او الضحاك وكذب في الممكن كقولك ليس ولا واحد من الناس بعض الكتاب
الا على الاعتبار الذي علمت وصدق في الممتنع كقولك ليس ولا واحد من الناس بعض الكتاب الا على الاعتبار الذي
علمت وصدق في الممتنع كقولك ليس واحد من الناس هو بعض الحجارة فان جعل السور المقرون بالمحمول جزئيا سالبا
كقولك ليس ولا واحد من الناس هو بعض الحيوان او الضحاك وكذب في الممكن كقولك ليس ولا واحد من الناس بعض
الكتاب الا على الاعتبار الذي علمت وصدق في الممتنع كقولك ليس واحد من الناس هو بعض الحجارة فان جعل السور
المقرون بالمحمول جزئيا سالبا كقولك ليس ولا واحد من الناس هو بعض الحيوان او الضحاك وكذب في الممكن كقولك
ليس ولا واحد من الناس بعض الكتاب الا على الاعتبار الذي علمت وصدق في الممتنع كقولك ليس واحد من
الناس هو بعض الحجارة فان جعل السور المقرون بالمحمول جزئيا سالبا كقولك ليس ولا واحد من الناس ليس كل
كذا فانه يكذب في الواجب كقولك ليس ولا واحد من الناس ليس كل حيوان او ضاحك وفي الممكن ايضا كقولك ليس ولا واحد

من الناس ليس كل كاتب ويكذب في الممتنع ايضا كقولك ليس ولا واحد من الناس ليس كل حجر فاما اذا كان السور المقرون
بالمحمول موجبا جزويا فيصدق حيث كذب الذي كان السور المقرون بالموضوع سور جزئية وثم موجبا ويكذب حيث صدق
اذا تساويا في غير ذلك فانت تعلم ذلك وقد ظن المفسر المذكور ان قولهم واحد من الناس ليس ولا واحد من الكتاب كاتب
وهذا ايضا من غلطاته فان هذا صادق فان الامي ليس ولا واحدا من الكتاب وهو بعض الناس فان كان السور المقرون
بالموضوع جزويا موجبا كذب حيث يصدق المقرون بموضوعه سور سالب كلي اذا اتفق في جميع الاحوال يصدق حيث
يكذب وجربانت نفسك اما اذا كان السور المقرون بالموضوع جزويا سالبا فانه يصدق حيث يكذب القضية التي سورها
المقرون بالموضوع كلي موجب اذا تساويا في جانب المحمول وجربانت بنفسك ثم لا يلتفت الى ما يقال من هذه وكلها مرذولة
فلا يستعمل البتة فهم الكذابات منها بهذه الصفة واما الصوادق فان السور فيها جزء من المحمول والسور فيها ما هو كشيء آخر
حمل على الموضوع بايجاب او سلب فان انتفعت بشيء في موضع من المواضع فاستعمله كما تستعمل سائر القضايا التي ليس في محمولها
سور البتة والذي قال ان هذه ليست صادقة لاجل المعاني لان بعضها يصدق في المواد الثلث وبعضها يصدق في الواجب
والممتنع لو انها ليست موجبات خواص او ليس سوالب خواص فانه قال هذا من القول اما اولا فان المحمولات او جزئيات اجزاء
كان لبعضها مع بعض نسب غير النسب التي للقضية نفسها وهناك يكون القضايا باعتبار اجزائها على احوال تخالف الاحوال التي
يكون للمحمول بكليته عند الموضوع حتى يكون فيها سالب ويكون القضية موجبة فلا تغير هي شيئا من الاحكام التي للقضية من حيث
هي فيها محمولة وموضوعة فان اوجبت احكاما اخص ومتاخرة من ذلك وليس الالتفات الى القضايا واستعمالها لشيء غير الصدق
فان كانت صادقة فاستعملها حيث تدخل فيه ولا يلتفت الى ان قصد بها كان بسبب كذا فان الصادق من اي سبب كان
يؤديك الى الغرض المقصود اذا كان لك ان تستعمله فيه واما قول هذا الانسان ان هذه ليست صادقة لاجل المعنى فان عنى بالمعنى
المعنى المعقول من الايجاب والسلب الذي في القضية فقد كذب فان الايجاب في الصادق منها صادق وفي الكاذب كاذب
وان عنى بالمعنى صورة القضية فقد كذب فان الصدق الذي يقع فيها يتبع صورتها والفاظها واما احتجاجه بقياس القدماء على تصديق
هذه الدعوى فهو كذا ان هذه تصدق في المواد الثلثة او في مادتين متضادتين وما يصدق كذلك فليس صادقا في المعنى فان
المقدمة الثانية غير مسلمة فان الصادق لا يكون صادقا البتة الا لصدق المعنى وليس الصادق انما يكون صادقا والكاذب انما يكون
كاذبا لاجل انه يعم مدته في المواد او لا يعم بل لان له موافقة للوجود ومطابقة او خلافها في مادة كانت او اكثر وقوله انها ليست موجبات

هو الحيوان ح

خواص او سوالب خواص فهو قول باطل فان الايجاب والسلب للقبيل النفس او المحسوس فان اي معنى جعلته محمولا حكمت بوجوده للموضوع
فهو ايجاب بالسور او اي معنى جعلته محمولا حكمت بلا وجوده للموضوع فهو سلب بالسور ليس على ان المحمول اذا اخذته قولك كل حيوان
او بعض حيوان او لا شيء من الحيوان او لا يكون كل حيوان المعنى واحدا لكن ان يحمل محمولا بكليته ليس على ان المحمول جزء منه
الذي هو السور بل الجملة ثم ان اوجبناه كان ايجابا بالحقيقة فان سلبناه كان سلبا بالحقيقة وكان لنا مع ذلك ان نحمل
الايجاب السلب كليا او جزويا مع ذلك فلا نظن ان هذه المواد مواد القضايا بل هي مواد اجزاء المحمولات فان قولنا كل انسان هو
لا شيء من الحيوان مادته هذا المحمول هو الممتنع وان كان مادة جزء منه وهو الحيوان هو الواجب وليس الحيوان هو المحمول
حتى يكون المادة اعتبار حتى يكون الشيء لا يصدق في مواد او مثلا ليست مواد القضية بل مواد اجزائها فقد اوجب هذا الصدق
ولم يستحق ان يرذل فامثال هذه الاشياء لا يجب ان يقع اليها التفات واما الذي قال ان السور الكلي اذا قرن بالمحمول
كان ايضا صادقا كقولك كل انسان قابل كل صناعة فهذا ايضا غلط وذلك لان قولنا السور قرن بالمحمول في المنحرفات ليس قولا
حقيقيا فان القول الحق فيها هو ان يجعل السور مع شيء آخر محمولا ويكون ذلك الشيء له حكم لو جعل وحده محمولا ولم يدخل السور
واما اذا دخل السور وقرن به ذلك الامر جعل الجميع شيئا واحدا فذلك بكليته هي المحمول فليس ذلك الامر المفرد وحده هو المحمول
في هذه القضايا بل انما قيل لهذا الجزء انه محمول بسبب ان البحث الاول كان عن كلية موضوع ومحمول فقيل انه لا ينبغي ان يشتغل ببيان كلية
المحمول فان الغرض يدل على ان المحمول بخصوصه او بعمومه موجود في شيء بل ان طبيعته كيف كانت موجودة في شيء فاما ان جاوز
ان يقرن هناك سور انعقدت المنحرفات القضية وصار المحمول ليس محمولا بل جزء من المحمول فانتقل اعتبار الصدق الى النسبة
التي تقع لتلك الجملة مع الموضوع فلذلك سميت هذه القضايا منحرفات ولم يشتغل بها المعلم الاول بل اوردها من بعده
المحدثون للتكثير الموجبون على غيرهم الشروع فيها الا بغير اضطرار الى الموافقة بما يخوضون فيه ايضا في ذلك التكثير واما قولك
كل انسان قابل كل صناعة فان السور هنا مقرون بالصناعة والصناعة ليست المحمول الذي لولا السور كان يكون محمولا بل جزء
من ذلك المحمول وذلك المحمول بتمامه قولك قابل الصناعة فلو قال كل انسان قابل صناعة او كل صناعة لكان يكون منحرفا واما قوله
الانسان قابل كل صناعة فليس من المنحرفات في شيء لانه ليس السور مقرونا بما كان يكون محمولا لولا السور وقرنا من غير زيادة مقابل

فصل ١٠ في تحقيق التناقض ومراتب اصنافه في اقسام الصدق والكذب المتعين وغير المتعين

ان وقوع الى المنحرفات كان بسبب بيانا للفرق بين كون القضية كلية وبين كونها كلية الموضوع فبان فيما بين ذلك ان المحمولات

ليست في حكم المحصورات الكلية وانما في حكم المحصورات الجزئية وهي التي الاولى بيان ان يسمى داخلة تحت التضاد وانما تصدق
في الممكنة معا وتكذب البتة في موضوع معا وتأمل ذلك في المواد الثلث فلا فائدة في بناء الكلام في بيان ذلك حيث الى ان
يعرف ان الحصر يجب ان يقع في الحكم من غير تناول المحمول ايضا وحينئذ ان نبين ان تناول المحمول كيف يكون وحينئذ
المنحرفات وتأملنا حال الصدق والكذب فيهما فلنرجع الى غرضنا فنقول انه اول ما يجب ان يعرف من حال الايجاب والسلب
حال التناقض الذي يوجب لصورته اي يكون احد المتقابلتين صادقة والاخرى كاذبة بعينها او بغير عينها لا لاجل
مادة دون مادة وهذا لا يكون بين المتفقتين في الكم فقد يكذب الكليتان منهما ويصدق الجزئيتان فلا يتناقضان
اذ التناقض هو اختلاف القضيتين بالسلب والايجاب اختلافا يلزم منه لذاته ان يكون احدهما صادقا والاخر كاذبا
بعينه او بغير عينه فيجب اذن ان يكون المختلفان بالايجاب والسلب اختلافا تاما مختلفان ايضا في الكمية
ان كان موضوعهما كليا فاما ذوات الموضوع الشخصي فيكفي فيها الاختلاف التام بالايجاب والسلب لتعين الموضوع واما
المهمل فهو في حكم الجزئيتين الداخلتين تحت التضاد كما قلت انهما يكونان جزئيتين وقد علم الحال في جميع ذلك فاذا
لا تناقض بين المهملتين فبقي ان يكون التناقض بين المخصوصات والمحصورات وان يكون المحصور المخالف بالكم والكيف
هو المناقض فقولنا كل كذا يناقضه لا كل او لا بعض فانهما واحد في القوة وقولنا لا شيء يناقضه بعض فان كانت الكلية موجبة
صدقت في الواجب وكذبت في الممكن والممتنع ومقابلها يكذب في الواجب ويصدق فيهما وان كانت الكلية سالبة صدقت
في الممتنع وكذبت في الممكن والواجب ومقابلها يكذب في الممتنع ويصدق فيهما وان كانت الكلية صدق الممتنع وكذبت
في الممكن والواجب ومقابلها وعليك ان تجرب فلا بد في كل متناقضين من ان يكون في احد طرفيهما سور كلي لكل مقابله محصورة
كلية الموضوع واحد طرفيها وحده مسورا بسور كلي فانهما يقتسمان الصدق والكذب في كل موضع وكذلك الشخصيات وما
عداها ولا تناقض فيها فيحق ان يقول ان الانسان اتى خير وان الانسان جميل ان الانسان ليس بجميل وذلك لانه
قد يصير الانسان الجميل قبيحا فلا يكون جميلا وكذلك عند ما هو في التكون جميلا فليس بجميل الان ان يكون جميلا
ثم يكون الجميل عند ما هو قبيح وعند ما هو في التكون قبيحا او قبل ان كان جميلا فالموضوع الواحد بعينه يشير الى صدق
القولين ان الانسان جميل وانه ليس بجميل فكيف موضوعان مختلفان وليس كون ذلك في شيئين او وقتين تماثل بل
حقيقة ما نقول فان كل واحد اذا اخذ في وقت صدق من غير اشتباه وقت او وقت فالجميل الانسان عند الجميل

فاذن المهمل لا تناقض فيه وكيف والاهمال
اتمال ان يقتضي الكلية فيكون قضيتان
كلتاهما كليتين او لا يقتضي الا الجزئية
كما علمت منه

وان الانسان ليس بخير منه

لم يكن جميلا في وقت من الاوقات صدق انه جميل في وقت كذا يعقد صدق انه جميل اي مطلقا لست اعني بالمطلق
الدائم فان ذلك بالتقييد ليس مطلقا بهذا المعنى بل هو مقرون بشرط الدوام انما المطلق ما لا شرط فيه بوجه وكذلك الحال في
وهذا الامر سيأتيك بيانه بوجه آخر من بعد لكن لقائل ان يقول ان القولين كلاهما كاذبان فان قولنا الانسان جميل معناه
كل انسان جميل وقولنا الانسان ليس بجميل معناه كل انسان وقد تقدمنا بالجواب عن هذا فيما سلف ذكره فان قولنا الانسان
يقتضي معنى الانسان بلا شرط فيصح ان يعنى به كل ما هو انسان وان كان واحدا بعينه وليس بنا حاجة الى تطويل الكلام بذكر
ما اورده مخالفوا الحق من الاستدلال باقوال الشعراء كي استعملوا فيها مهملات على انها محصورات فاجاب المتكلفون للجواب عن ذلك
بان ذلك في مادة ضرورية ولو قالوا انا لا نمنع ان يستعمل المهملات منويا بها الحصر لكن ذلك شيء نعرف لا من نفس القضية بل من عادة
جرت واختصار اعتيد لكان ذلك كافيا فانها في اكثر الامر تجوز فتحذف الاسوار ويستعمل المهملات واثقين بان المخاطبين يفقهون
على الغرض والشعراء ايضا لم يكن يلتفت الا الى العادة وما كان يشعر من امر المادة المذكورة وضرورتها شيئا ولو كانت المادة
يجعل لها القوة بالفعل لكان يجب ان يقول ان المطلقتين في الواجب والممتنع متضادتان وليس كذلك بل يجب ان تعتبر حال
المهمل من حيث هو قضية والامر من ذوات المواد الثلثة لا من حيث في مادة مادة فان المطلقة في مادة الواجب من حيث هي مطلقة
جزئية الحكم وان كانت المادة تصدق فيها الكلي وفرق بين حكم يصدق لو حكم به وبين حكم قد حكم به بالفعل وبين حكم توجبه صورة
القضية وبين حكم تريده مادة القضية على موجب صورتها والذي ذكره بعضهم ان كيف يجعلون المهملتين صادقتين والموضوع فيهما
شيء واحد وذلك قول خطأ وذلك لانه على شيئين لا واحدا بالعدد وفي زمان واحد فقد كذب فان القائلين ان الانسان
خير لا يشيرون في ذلك الى انسان احد معين بعينه اما ان يعنوا او يعنوا المختلفين بعينه لانه خارج من مفهوم القضية بل
مقرون في الذهن الى مفهومها وان عني شيئا واحدا بالحد فليس هذا اول ما تغلط في الواحد بالحد بل لا نبالي بان نحمل الاضداد
على شيء واحد بالحد ونؤخذ بما فيه كالفردية والزوجية معا في العدد وان الذي هو واحد في الحد والاشتغال بتطويل القول في هذه
الاشياء مما لا يجدي لكن يجب ان يحقق ان غرضنا المقدم ما هو في تحقيق التناقض وان حال التناقض هو على ما وصفنا
لكن للمتشكك ان يتشكك فيقول ما يمنع ان يكون للايجاب الواحد مقابلان اثنان حتى يكون كلاهما في حكم التناقض فنقول ان
هذا الامر ممتنع فان المحمول الواحد من جهة واحدة من موضوع واحد من سور واحد لا يمكن ان يسلب مرتين الا ان يكون المسلوب
مختلفا او المسلوب عنه مختلفا فلا يجب للواحد الا سلب واحد فيكون اذن للايجاب الذي هو ان كل انسان حيوان سلب

لا ان الانسان ليس بخير منه

واحد فان الموضوع والمحمول فيها شيئين لم يكن الايجاب واحدا ولم يكن السلب واحدا فانا اذا سمينا الفرس ثوبا وسمينا به الانسان
ايضا فقلنا ان الثوب ابيض كان معناه ان الفرس ابيض والانسان ابيض الا ان يكون الثوب دالا على معنى واحد جامع للانسان والفرس
فح لا يكون اسما للانسان وللفرس بل يكون اسما لمعنى يحمل عليهما لكنه قد يجب علينا ان نحقق اصلا لا ينبغي اغفاله وهو انه ليس يجب
ان يكون احوال المتناقضات في اقتسامها الصدق والكذب حالا واحدة فان الصورات يتعين فيها الصدق والكذب بلذات التقسيم
والطبيعة الامر وكذلك القضايا الشخصية الزمانية التي زمنها ماضية او حاضرة فان الزمان الذي حصل جعل احد الامرين لا محالة
الامر بالضرورة واما القضايا المتناقضة الشخصية في الامور المستقبلة فانها ليس يجب من جهة طبايع الامور ان يتعين فيها صدق
ولا كذب ولا ايضا قد يكون تعين احد جانبيه بحصول السبب المعين فان التعين اما بوجوب الامر في نفسه واما لوجود السبب المعين
لما ليس يجب بذاته ان يتعين فان كل شيء واجب واما ان يجب لذاته او لحصول السبب الذي يوجبه ولو كان في القضايا التي
نحن في ذكرها تعين الصدق او الكذب حتى كان كل ايجاب او سلب اما صادقا بعينه واما كاذبا لكان كل امر في المستقبل اما ان
يوجد لا محالة واما ان لا يوجد فانه اذا قال قائل ان كذا يوجد وكان يتعين فيه الصدق او الكذب وقال الآخر انه لا يوجد وتعين
انه صادق او كاذب ولم يكن الاول صادقا فاستقر الصدق حتى لا يمكن ان لا يوجد الامر ولم يكن الآخر صادقا فاستقر الصدق حتى
لا يمكن ان يوجد الامر اذ كان لا يمكن ان يوجد الشيء مع صدق القول بانه لا يوجد وبالعكس فان القول ان كان صادقا كان
موجودا وان كان الامر موجودا فالقول صدق فانه ان كان الشيء في نفسه يكون اما ابيض بعينه او غير ابيض بعينه فالقول بعينه صدق

فالامر موجود

فيها اما انه ابيض بعينه واما انه غير ابيض حتى يكون الوجود واللاوجود مع الصدق والكذب وحتى ان كان القول في ذلك صادقا
فالامر يكون لا محالة وان كان كاذبا فالامر لا يكون البتة فيلزم ما ليس بما قد سلم من المقدمات الشرطية ان يكون كل شيء
من الاشياء اما واجبا ان يكون او واجبا ان لا يكون وان لا يكون شيء مما يكون بالاتفاق بل يكون الاشياء كلها بالضرورة
ونحن نستقصي قريبا الى ما ذا نعني التالي في قولنا انه ان كان كل ايجاب او سلب يجب ان يصدق بعينه او يكذب بعينه فليس
شيء من الاشياء يكون على سبيل الاتفاق جايزا فيه الكون واللاكون بل الامور كلها ضرورية والذي اوجب هذا التالي
هو ان كان القول قبل كونها يتعين فيه صدق او كذب فيكون بياض زيد الذي وجد الآن لقد كان قبل الآن واجبا ضرورة
ان يوجد في الآن اذ قد كان بعض الناس قال انه موجود ولم يكن كذب بل صدق فكان كون هذا الصدق بضرورة او كذبه
فيما يستقبل ايضا ما يقال فيه الآن انه يوجد ويصدق القول الآن صدقا متعينا وليس الامر انما يصير موجودا بانه قد صدق بل انما

يكون

يكون القول صدقا كان الامر في نفسه كذلك فاذن هذه الضرورة في نفس الامور وان لم يقل شيء فقد بان من هذا ان الصدق و
الكذب ليس يتعين واحد منها وحق هذا الذي يشير الى انه محال وان لم يتعين فلذلك وجوه ثلثة احدها انهما يشتركان في الصدق
والثاني انهما يشتركان في الكذب والثالث انه ليس احدهما الآن واجبا ان يكون صادقا او كاذبا بل كل واحد منهما يمكن ذلك فيه
وان كان لا يمكن ان يكون ذلك في غيرهما وان يفوتهما جميعا الصدق او الكذب لكن الوجه الاول محال فانه ان كانا حقين
وكل واحد منهما يقابل الآخر ويناقضه صار كل واحد منهما ايضا كاذبا باذ كانا حقين وكاذبين معا وهذا محال وكيف يكونان حقين و
الحق هو ما يطابق الوجود فيكون الامران جميعا موجودين معا فيكون زيد ابيض ولا ابيض بل اسود معا في زمان واحد وكذلك
القسم الثاني وهو انهما جميعا كاذبان فانه يلزم ان يصدق جميعا ايضا وان يوجد الامر ولا يوجد معا ومع ذلك فيكون المحال
الاول ثابتا فانه يكون الامران ضروريين ولا يكون في العالم شيء هو من قبيل ما يكون اتفاقا الا بالضرورة فيكون المحال الذي
هرب منه قد ثبت الآن ايضا فاذن اثبات الصدق موجودا في احد جانبيه فوجب ان لا يكون اتفاق واثبات الصدق
والكذب مشتركا فيهما يوجب هذه المحالات وان لا يكون شيء يحدث بالاتفاق لكن ذلك الذي يلزم اولا وهذا الذي لزم الآن
محال اما استحالة الذي لزم الآن فظاهر واما استحالة الذي لزم اولا فانا نعلم ان منها امورا تحدث بالاتفاق وامورا تحدث
وكونها ولا كونها بالسواء ولولا ذلك لما كان بنا حاجة الى ان نروي او نفكر او نستعد معتقدين انا ان فعلنا ما يجب كان امر لا يكون
ان قصرنا ولو كان الامر الذي نروي فيه ونستعد له مما يكون بالضرورة او لا يكون بالضرورة كان عاطلا
قال فيه امر فصدق او كذب فتعين حكمه لقول لما كان للاستعداد والتروي فائدة بوجه من الوجوه لكنا نشاهد لفائدة
الاستعداد ولا نشك فيها فاذن ما يرفعها ويبطلها محال فان كان بعض الامور بهذه الصفة المذكورة وكان للاستعداد والاخذ
بغير حاله ولم يكن ضروريا بنفسه ولا يتعين فاذن هذا التعين من الصدق والكذب محال وليس هذا في الامور التي تكون
بالاختيار فقط بل الامور التي في الطبع ايضا كالخشب فانه يمكن في طباعه ان يبقى الى ان يبلى ويمكن ان تصادفه نار فيحترق
ولا يجب له من حيث هو خشب احد الامرين فهكذا يجب ان يفهم ما قيل في التعليم الاول فلا يلتفت الى التكلف الذي يتكلفه بعض
المفسرين حتى يظن ان هذا الكلام المورد في التعليم الاول انما يراد به اثبات الضرورة ونفي الامكان ثم يرجع عنه الى اثبات
الامكان وهي ضرورة على سبيل المراوغات فانه اذا تأمل النص الذي هو بالغه ونسق التعليم الاول علم ان هذا اهوا ولى به وان
ما قيل في تفاسيرهم تكلف مع انه محال فان طبيعة الضروري والممكن واثبات الامكان ليس مما يفي به المنطقي من حيث هو

منطقي بل ذلك لصناعة أخرى فما غرض المنطقي أن يعلم حال الصدق والكذب أنه كيف يتعين وكيف لا يتعين فإن استعين في بعض
الأمور بوجوب محال معاندة لما كان ظاهرا مشهورا أن من الأمور ما ليس ضروريا في الوجود واللاوجود فإنه من المشهور الظاهر أن كثيرا
من الأشياء ليس وجوده بضروري ليس أعني ما دام موجودا أو بشرط أنه موجود فإنه بهذا الشرط وسائر الشرائط الأخرى التي شبهه
مما ستطلع في مواضع أخر من الشرائط التي نظرها على الممكن فتغير حاله إلى الضرورة فيكون الشيء بها ضروريا بل إنما ليس وجوده ضروريا
من حيث النظر إلى ماهيته بلا زيادة شرط فإنه لا سواء إثبات الشرط وحذفه وليس سواء أن نقول زيد ماش بالضرورة وقولك
زيد ماش بالضرورة ما دام ماشيا ولذلك نقول زيد الماشي يمكن أن لا يكون ماشيا إذا أعنينا مطلقا ولم نعين وقت مشيه
ولا نقول زيد الماشي يمكن أن لا يكون ماشيا ما دام ماشيا وكذلك إذا نظرت إلى الاحتراق والخشبة وجدت الاحتراق غير ضروري
في وجوده لها فإن اشترط حال ما هو محترق أو حال مماسته نارا ظاهرة آثارها في حدة يفعل في مثلها صار واجبا وكذلك الحال في الأقوال
فإن بعضها صادق بعينه وبعضها كاذب بعينه وبعضها جائز فيه أن يصدق وأن يكذب وأما الآن فليس يعد صادقا ولا
كاذبا ولكن لا يكون الصادق والكاذب شيئا غيره وغير نقيضه بل كان الأمر ليس يجب أن يكون موجودا كذلك ليس
القول واجبا أن يصدق وكان الأمر واجبا أن يكون ما دام كائنا وأن لا يكون ما دام غير كائن كذلك القول الذي
لم يكن واجبا أن يصدق حين قيل بالإطلاق مثلا أن زيدا يوجد فإنه يصدق إذا قيل إن زيدا يوجد ما دام موجودا
وكذلك القول الذي لم يكن يصدق بالفعل أن زيدا لا يوجد فإنه يصدق بالفعل إذا قيل إن زيدا لا يوجد ما دام لا يوجد
وتعلمك هذا يغنيك عن اشتغالي بنقض ما قال بعض الناس في أن ما قيل في التعليم الأول من أن زيدا ماش بالضرورة
ما دام ماشيا وأنه ليس ماشيا بالضرورة كلاما محض فيستبين من جميع ما قيل أن هذه القضايا ليس يتعين فيها صدق بالضرورة
بل بالإمكان وإن كان أحد الطرفين في بعضها أولى بالصدق كما أن بعض الأمور التي لا ضرورة في كونها مع ذلك أولى من لا كونها
كونا في الخارج إلى أكثر الأمر. تمت المقالة الأولى من الفن الثالث من الجملة الأولى في المنطق وهو
... بحمد الله وحسن توفيقه **المقالة الثانية من الفن الثالث من الجملة الأولى في المنطق** فصل الأول في القضية الثنائية
والثلاثية والمعدولة والبسيطة والعدمية والنسب التي تقع بين متناقضات هذه والثلاثة في المخصوصات والمهملات **الثاني**
في لواحق القضايا **الثالث** في تعريف حال القضايا المتكثرة والمتحدة والتي يختلف حال صدقها وكذبها بحسب التفريق والجمع والتي
لا يختلف فيها وبيان فنون مغالطة وقعت لبعض الناس في ذلك **الرابع** في القضايا المنوعة وهي الرباعية وأحكامها

الآن يحقق بشرط صح

وكل كونها فإن كونها صح

في اعتبار الاستثناء بين المتناقضات المحصورة التام والعدولي ...

وثلاثية وما يتعاندها **الخامس** في بيان أن التقابل بين الموجبة والسالبة أشد من التقابل بين موجبتين محمولاهما متضادان

فصل (١) في القضية الثنائية والثلاثية والمعدولة والبسيطة والعدمية والنسب التي تقع بين متناقضات هذه
الثلاثة في المخصوصات والمهملات القضية إما أن يكون مصرحا فيها بالرابطة المذكورة زمانيا كان أو غير زماني وإما أن لا يكون قد
صرح بها فما صرح بها تسمى ثلاثية وإن لم يصرح بها فإنها تسمى ثنائية والثنائيات فإنها قد اختصرت عن الواجب فيها إلا أن يكون محمولاتها
كلما فلا يبعد أن ترتبط بأنفسها لأن الكلم تدل على الموضوع في بنيتها والرابطة إنما يحتاج إليها لتدل على نسبة المحمول إلى الموضوع
حاصلة في الكلم لم يكن حاجتها إلى الرابطة حاجة الأسماء الأصلية والأسماء المشتقة تجري مجرى الكلم في ذلك على أن هذه ليس
حكمها حكما في الكلم لأنها أو كانت الكلم وإن دلت على موضوع فلا تدل على معين والحاجة إنما هي إلى ما يرتبط بالمعنى المشار إليه
فلغة العرب لا تفقد هذه الرابطة هو وأو ما يشبه الاسم وتفقدها أو ما يشبه الكلم فإنهم إذا قالوا زيد هو فإن هو يرجع إلى زيد
ويشار بها إليه فقط وأما إذا قيل زيد كان حيا لم يكن في كان دلالة على تعين زيد فلذلك ما يقول علماؤهم إن فيها
إضمارا ومعناه كان هو حيا ثم سائر اللغات مختلفة في ذلك فمراتب القضايا إذن ثلاثة مرتبة ما دل فيه على تعين النسبة ومرتبة
ما دل فيه على النسبة ولكن لا بالتعيين ومرتبة ما لم يدل فيه على نسبة أصلا وهذا القسم الأخير هو الثنائي التام والقسمان الأولان
ثلاثيان لكن الأول ثلاثي تام والثاني ثلاثي لا يتم ثلاثيته وبالجملة فإن الثلاثية هي التي يصرح فيها بالرابطة كقولنا الإنسان يوجد
عدلا أو قولنا إن الإنسان هو عدل فإن لفظة يوجد ولفظة هو ليست واحدة منهما نفسها محمولة بل تدل على أن المحمول موجود
للموضوع إلا لفظة يوجد فقد تدل على وجود المحمول للموضوع مطلقا فالرابطة تدل على نسبة المحمول والسور تدل على كمية الموضوع فلذلك
ما كانت الرابطة معدودة في جانب المحمول وكان السور معدودا في جانب الموضوع فإذا صارت القضية ثلاثية وقرن بها حرف السلب
لم يخل إما أن تدخل حرف السلب على الرابطة أو تدخل الرابطة على حرف السلب مثال الأول قولنا زيد ليس يوجد عادلا ومثال الثاني قولنا
زيد يوجد لا عادلا فإن دخل حرف السلب على الرابطة سلب ربطها وكان ذلك سلبا بالحقيقة وإن دخل الرابطة على حرف
السلب صيرت حرف السلب جزءا من المحمول فلم يكن العادل بانفراده محمولا بل جملة اللاعادل فإن لفظة يوجد تجعل جملة اللا
عادل محمولا على زيد بالإيجاب كأنه قال زيد موصوف بأنه غير عادل حتى أنه يصلح أن يسلب هذا بحرف سلب يدخل كرة أخرى
على الرابطة فيقال زيد ليس يوجد غير عادل فيفترض هنا موجبتان وسالبتان فإن قولنا زيد يوجد عادلا وقولنا زيد ليس
يوجد عادلا وهما الموجبة والسالبة البسيطتان وقولنا زيد يوجد لا عادلا وقولنا زيد ليس يوجد لا عادلا وهما الموجبة المعدولة

إذا كان اسما بسيطا نفسه مفردا فإذا وجدت الثلاثة في الموضوع صح صح

فيه أن يقبل الألفاظ هو ظاهر ... المحمول الموضوع صح

والسالبة المعدولة فان القضية التي محمولها اسم غير محصل او كلمة غير محصلة يسمى معدولة ومتغيرة فان اوجبت ذلك المحمول كانت القضية
موجبة معدولة وان سلبت كانت سالبة معدولة واذا لم تكن رابطة وكانت القضية ثنائية فقرن لجهة السلب لم يكن هناك
دليل على ان حرف السلب اخل على انه رافع المحمول او على انه جزء من المحمول والمحمول هو الجملة وخصوصا اذا كان المحمول كلمة يجب ان
فاذا ذلك يغلب الظن على ان حرف السلب رافع النسبة ثم لا يدري حكمه في لغات اخرى موجودة او في القوة ويعني ان يكون التعريف
في الفاظ السلب الداخلة على كلمتها او نحو آخر من انحاء الاشارة يدل على ذلك والمحمول هو الكلمة الداخلة على الاسماء كما ان بعض حروف
السلب الداخلة على الاسماء في لغة العرب دال على السلب وبعضها على العدول فيشبه ان يكون لفظ ليس اولى بالسلب ولفظ
غير اولى بالعدول واذا دخل على انما كان لفظه ما صار موجبا كقول القائل ان آ ما ليس ب فان هذا القول قد يشعر الذهن
قريبا من ان المعنى هو ان آ هو ما ليس ب فيتقدم الرابطة التي هي لفظة هو على السلب في الذهن وان لم يصرح به فيشعر بانه موجب
واما اذا لم يكن هناك الا السلب كان حكم الظاهر ان القضية ثنائية خالية عن الرابطة ويحتاج الآن ان يتقدم فنحقق ما يجب ان
يحقق من هذا الباب وهو انا نقول ان حقيقة الايجاب هو الحكم بوجود المحمول للموضوع ومستحيل ان يحكم على غير الموجود بان شيئا موجود له
للايجاب فهو موجود اما في الاعيان واما في الذهن فانه اذا قال قائل ان كل ذي عشرين قاعدة كذا فانه يعني به ان كل ذي عشرين
قاعدة يوجد كيف كانت فهو كذا ليس يعني ذلك ان كل ذي عشرين قاعدة المعدوم لم يوجد في حال فهو كذا اذ كان معدوما
فصفاته معدومة اذ ليس يجوز ان يكون موجودة واذا كانت معدومة فكيف يحكم بانها توجد الا عند قوم يهوسون انفسهم فيجوزون
ان يكون للمعدوم صفات حاصلة ولا يكون موجودة ويكون الحاصل عندهم غير الموجود وكلامنا في المفهوم من الحاصل الآن يعنيه المفهوم
من الموجود وغيره ولهم ان يريدوا بالموجود ما شاؤوا بل الذهن يحكم على الاشياء بالايجاب على انها في انفسها موجودة او يوجد لها المحمول
او انها تعقل في الذهن موجودة لها المحمول لا من حيث هي في الذهن فقط بل على انها اذا وجدت وجد لها هذا المحمول فان كان
لا وجود للشيء وقت الحكم الا في الذهن فمن المحال ان نقول ان ب مثلا موجود له آ انه ليس في الذهن بل في نفس الامر بل ليس
هو في نفس الامر موجود فكيف يوجد لشيء ومفهوم الايجاب والاثبات ثبوت حكم لشيء وهذا هو وجوده كما ان مفهوم السلب هو
لا ثبوت حكم لشيء وهذا هو عدمه فلا تحمه فيمن هذا انه لا ايجاب البتة الا على موضوع حاله ما ذكرنا واما الاشياء التي لا وجود لها فانما
الاثبات الذي ربما استعمل عليها هو حين يرى ان الذهن يحكم عليها بانها كذا في انفسها وانها لو كانت موجودة وجودا في الذهن
لكانت كذا او هذا كما يقال ان الخلاء ابعاد فاما السلب فقد يصح على الموجود والمعدوم فالفرق المقدم بين السالبة البسيطة والموجبة

بان شيئا موجود له

المعدول

المعدولة ان موضوع السالبة البسيطة قد يكون موجودا او قد يكون معدوما ويصح السلب عنه من حيث هو معدوم واما
موضوع الموجبة المعدولة فلا يصح ان يوجب عليه وهو معدوم ثم ان قوما عادوا لما اعيد هذا ان يفرقوا بين الموجبة المعدولة وبين
السالبة البسيطة بان جعلوا المعدولة تدل على عدم امر من شأنه ان يكون موجودا في الجنس القريب او البعيد او في النوع حتى
قالوا ان قولنا غير عادل انما يصح على ما يعدم العدل وفي طبيعته ان يكون عادلا او في طبيعة جنسه كقولهم البهيمة انها غير ناطقة والنفس
الناطقة انها غير جسم والعقليات موجودة في جنسهما وقوم قالوا ان الغير العادل هو بازاء الجائر والمتوسط وان غير البصير انما
هو بازاء الاعمى فسوا رقلب غير بصير او قلب الحي حتى لا يصح ان يقال للملك عندهم انه غير بصير فهذا ما يقولونه فاما القول الحق فنبين
من مسئلة فنقول انا اذا قلنا كل جسم فانه غير موجود في موضوع وكل ما هو غير موجود في موضوع فهو جوهر فكل جسم فهو جوهر كان ما
انتجناه لازما ومعلوم ان القضيتين موجبتان ولفظة غير مأخوذة جزءا من المحمول ولذلك تكررت جزءا للموضوع ونتج ما نتج ومع ذلك
فان غير الموجود في موضوع ليس يشير الى عدم شيء موجود في جنس الجوهر بوجه من الوجوه اذ لا جنس للجوهر اللهم الا ان يؤخذ الموجود
كالجنس فان فعل هذا وحمل المعدول على عدم ما من شأنه ان يوجد في جملة الموجود كان هذا اقرب الى الحق بل المعدول
هو الذي حرف السلب جزء من محموله كيف كان فاذا اخذنا حرف السلب مع الذي لو انفرد كان محمولا وحده واخذ لشيء واحد
ثم اثبتناه على الموضوع برابطة الاثبات كانت القضية موجبة من حيث التأليف فاما المادة وكيفيتها فهو امر آخر وقد سمعوا في تعليم
المقولات ان العدم ان اخذ فلان انسان ليس يحتاج على انه ليس بشيء والذي ليس يحتاج بها وجد او وجد عدم هو اذن يصح ان يحمل محمولا ما
فما كان يجب ان يشكل هذا الامر فيه وانما اوجبنا ان يكون الموضوع في القضايا الايجابية المعدولة موجودا لا لان نفس قولنا غير عادل
يقتضي ذلك ولكن لان الايجاب يقتضي ذلك في ان يصدق سواء كان نفس غير عادل يقع على الموجود والمعدوم او لا يقع الا على
الموجود فيجب ان تعلم ان الفرق بين قولنا كذا يوجد غير كذا وبين قولنا كذا ليس يوجد كذا ان السالبة البسيطة اعم من الموجبة
المعدولة في انها يصدق على المعدوم من حيث هو معدوم ولا يصدق الموجبة المعدولة على ذلك فانه يصدق ان يقال ان العنقاء ليس
هو بصيرا ولا يصدق ان يقال ان العنقاء يوجد غير بصير هذا على ان العنقاء اسم يدل على معنى في الوهم ولا وجود له في الاعيان
وبعد هذا فانا نقول ان كل محمول بسيط محصل فاما ان يكون له ضد او لا يكون فان كان له ضد فاما ان يكون بينهما متوسط او لا يكون
والموضوع لا يخلو اما ان يكون موجودا او معدوما ومأخوذا من حيث هو معدوم ولا يصدق الموجبة المعدولة على ذلك فانه يصدق
ان يقال ان العنقاء ليس هو بصيرا ولا يصدق ان يقال ان العنقاء يوجد غير بصير هذا على ان العنقاء اسم يدل على معنى في الوهم

ولا وجود له في الاعيان وبعد هذا فان يقول ان كل محمول البسيط محصل فاما ان يكون له ضد او لا يكون فان له ضد فاما ان يكون بينهما
متوسط او لا يكون والموضوع لا يخلو اما ان يكون موجودا او معدوما ماخوذا من حيث هو معدوم فان كان موجودا او فرض بازائه
شي كالمحمول فاما ان يكون ذلك موجودا فيه او ضده او واسطة ان كانت او يكون كلاهما جميعا بالقوة مثل الحرو والذي لم يبلغ
فان العمى والبصر كلاهما فيه بالقوة او يكون غير قابل ولا لواحد منهما مثل النفس للبياض والسواد والوسائط فاذا قلنا زيد ليس
يوجد عادلا فانه يكذب اذا كان عادلا فقط ويصدق في البواقي واما اذا قلنا زيد يوجد لا عادلا فانه يصدق اذا كان جائرا او متوسطا
او كليهما بالقوة او غير قابل لهما على اختلاف الاراء فيه ويكذب اذا كان عادلا او معدوما وقد جرت العادة بان يسموا اخس المتقابلين عند الجمهور
وفي ظاهر المشهور في مثل هذا الموضع عدما سواء كان بالحقيقة عدما كالعمى والظلم او ضدا كالجور فالموجبة العدمية تقع في حيز
المعدولة والسالبة البسيطة فيكون حال العدميين عند المعدولتين ولتبين ان الموجبة منها يشارك الموجبة المعدولة ولكنه اخص من الموجبة المعدولة
لكن السالبة العدمية يصدق على السالبة المعدولة ولا ينعكس فانه اذا صدق قولنا ان زيدا ليس يوجد لا عادلا صدق قولنا ان
زيدا ليس يوجد جائرا ولا ينعكس فانه ليس اذا صدق قولنا ان زيدا ليس يوجد جائرا صدق انه ليس يوجد لا عادلا فانه
قد يصدق في المتوسط وفي الذي بالقوة وفي غير القابل ولا يصدق الاول عليه فحال العدميين عند المعدولتين ان الايجاب يطابق
الايجاب والسلب يطابق السلب وان اختلفا في العموم والخصوص وحال العدميين عند البسيطتين ان السلب يطابق الايجاب والايجاب يطابق
السلب وهذا لوح هذه المخصوصات باحكامها   زيد يوجد عادلا لا يصدق اذا كان عادلا فقط ويكذب فيما سوى ذلك
زيد ليس يوجد عادلا لا يصدق في الجميع الا في واحد فيصدق اذا كان معدوما وجائرا او متوسطا وبالقوة ولا قابل
ويكذب اذا كان عادلا   زيد يوجد جائرا يصدق في واحد فقط اذا كان جائرا ويكذب في البواقي او معدوما   زيد يوجد لا عادلا او معدولا
ويصدق في البواقي كحال الايجاب والسلب عند هاهنا واثنين ليس كذلك اي العدميين مع البسيطتين واما ان الموجب في كل
منها صدقه في واحد والسالب كذبه في واحد فهو كما تشابه فيه العدميتان والبسيطتان وتخالف فيه المعدولتان والعلم بان ما هو
اخص صدقا من شي فنقيضه اعم صدقا من نقيض ذلك الشي وذلك لان الاخص صدقا هو الاعم كذبا والاعم صدقا هو الاخص
كذبا والصدق النقيضات حيث يكذب الاولان من المتشاركين فان الذي يكذب اكثر مقابله يصدق اكثر فلذلك نقيض الاعم لازم
للاخص من غير انعكاس حيث صدق الاخص صدق الاعم من غير انعكاس والنقيض محصلات لو خالفنا   الانسان يوجد عادلا
الانسان يوجد عادلا   الانسان ليس يوجد جائرا   الانسان ليس يوجد لا عادلا   الانسان يوجد لا عادلا

الانسان يوجد جائرا صح

الانسان

عادتهم بان صح

والسالبة يشارك السالبة المعدولة فان الموجبة المعدولة تصدق على الموجبة العدمية ولا ينعكس لان الموجبة المعدولة صح صح

وزيد ليس يوجد جائرا يكذب اذا كان جائرا ويصدق اذا كان معدوما او عادلا او متوسطا او بالقوة او لا بالقوة صح

زيد ليس يوجد لا عادلا لا يصدق اذا كان عادلا فقط ويكذب في البواقي فهذا العدميين صح

هو لازم للنقيض الاخص من غير انعكاس صح

~~الانسان يوجد جائرا~~ فقولنا الانسان يوجد عادلا يصدق اذا كانوا كلهم عادلين او بعضهم عادلين والباقون ما كانوا ويكذب
اذا كانوا معدومين واذا لم يكن فيهم عادل واحد ما كانوا متفقين او شوبا واما قولنا الانسان ليس يوجد عادلا فيصدق اذا كانوا
كلهم عادلين فقط فهاتان القضيتان المتقابلتان تتفقان في باب واحد اتفاق ما لا يتفق عموما واما قولنا الانسان يوجد جائرا فيصدق اذا كان
كلهم جائرين او بعضهم جائرا او بعضهم ليس عادلا ما كان فقد يصدق اذا يصدق قولنا الانسان ليس يوجد عادلا فكيف صدق ولا
ينعكس فانه قد يصدق قولنا الانسان ليس يوجد عادلا اذا كانوا كلهم لا عادلين ولا جائرين متفقين كانوا او شوبا ولا يصدق
ان الانسان يوجد جائرا واما قولهم ليس يوجد جائرا فيصدق اذا كانوا معدومين او كان لا جائر فيهم البتة او كان بعضهم
جائرا فقط وبالجملة اذا كان بعضهم معدوما او عادلا او متوسطا او غير قابل والاخر ما كانوا ويكذب اذا كان كلهم جائرين فقط فهو
اعم من قولنا الانسان يوجد عادلا واما قولنا الانسان يوجد لا عادلا فيصدق اذا لم يكن فيهم عادل البتة كانوا ما كانوا متفقين او شوبا
اذا لم يكن في بعضهم كانوا ما كان بل كانوا اولئك البعض جائرين او متوسطين او بالقوة او غير قابلين او كان البعض معدوما او عادلا
ويكذب اذا كانوا معدومين او كان الجميع عادلين فهو اعم من قولنا الانسان يوجد جائرا واخص من قولنا الانسان ليس يوجد
عادلا واما قولنا ان الانسان ليس يوجد لا عادلا فانه يصدق اذا كانوا كلهم معدومين او كلهم عادلين او كان بعضهم عادلين والباقي
ما كانوا وبالجملة بعد ان يكون بعض معدوما او عادلا ويكذب اذا لم يكن فيهم عادل البتة كانوا ما كانوا فهو اكثر صدقا من قولنا
الانسان ليس يوجد جائرا يصدق اذا كانوا كلهم معدومين او كلهم عادلين او بعضهم عادلين ويصدق ايضا اذا كانوا كلهم متوسطين او
بالقوة او غير قابلين ويكذب في قولنا الانسان ليس يوجد لا عادلا فالمتقابلات كلها يجتمع على الصدق اذا كان بعض وبعض ليس
واما المتقاطرات فان الموجبة البسيطة والعدمية تتفقان اذا كان بعض عادلا وبعض جائرا والموجبة البسيطة والموجبة المعدولة
تتفقان اذا كان بعض عادلا والاخرون موجودون فقط ما كانوا واما السالبة البسيطة والسالبة العدمية فتتفقان اذا لم يكن
فيهم عادل ولا جائر البتة او كان بعض عادلا وبعض جائرا واما السالبة البسيطة والسالبة المعدولة فتتفقان على الصدق اذا
كانوا معدومين او بعض عادل وبعض غير عادل واما الموجبة العدمية والسالبة البسيطة فتتفقان اذا كان البعض جائرا او البعض
الاخر ما كان واما السالبة العدمية والموجبة المعدولة فتتفقان اذا لم يكن فيهم عادل ولا جائر واذا كان بعض وبعض

فصل في اعتبار هذه المناسبات بين المتناقضات المحصورة واتمام القول في العدولات والبسائط والاشارة الى المواضع
الطبيعية لهواتي القضايا فلنفرض الان كذلك متناقضات لوحا   كل انسان يوجد عادلا   ليس كل انسان يوجد عادلا

اذا كانوا كلهم معدومين او كانوا كلهم لا عادل فيهم البتة ما كانوا او كان بعضهم لا عدل فيه ما كان والاخر فيه عدل او غيره ما كان اذا وجد بعض منهم معدومين او جائرين او متوسطين او بالقوة او غير قابل ويكذب صح صح

الانسان صح

الانسان يوجد عادلا لكنه اخص من قولنا الانسان ليس يوجد جائرا الا ان قولنا صح صح

ليس كل انسان يوجد جائرا كل انسان يوجد جائرا ليس كل انسان يوجد لا عادلا كل انسان يوجد لا عادلا
قولنا كل انسان يوجد عادلا يصدق اذا كانوا كلهم عادلين فقط ويكذب فيما خلا ذلك وقولنا ليس كل انسان
يوجد عادلا يكذب اذا كانوا كلهم عادلين ويصدق فيما خلا ذلك واما قولنا كل انسان يوجد جائرا فيصدق اذا كانوا كلهم جائرين
ويكذب فيما خلا ذلك وقولنا ليس كل انسان يوجد جائرا يكذب اذا كانوا كلهم جائرين ويصدق فيما خلا ذلك فيكون الموجبة
العدمية اخص من السالبة البسيطة لكن السالبة العدمية اعم من الموجبة البسيطة واما قولنا كل انسان يوجد لا عادلا فانه يكذب
اذا كانوا معدومين او كلهم عادلين او بعضهم عادلا ويصدق فيما خلا ذلك فهو اعم صدقا من الموجبة العدمية وقولنا ليس كل
انسان يوجد لا عادلا لا يصدق اذا كانوا معدومين او كلهم عادلين او بعضهم ويكذب فيما خلا ذلك فهو اخص من السالبة العدمية
وجرت الامور ههنا مجرى الشخصيات فاما الموجبات المتقابلة فلا يجتمع البتة على الصدق لكن يجتمع على الكذب اذا كان الكل
معدومين او اذا كان بعض عادلا وبعض غير عادل فان قولنا كل انسان يوجد عادلا يكذب اذا كان بعضهم عادلا فقط
ويكذب كل انسان يوجد جائرا وكذلك كل انسان لا يوجد عادلا واما السوالب فانها قد يجتمع على الصدق حيث يكذب الموجبات
معا ولا يجتمعان على الكذب والا لاجتمع نقايضها على الصدق فهذه صورة الحال اذا جعلنا الكلية موجبة وان جعلنا السالبة
كلية وضعنا السور على هذه الصفة ليس ولا واحد من الناس يوجد عادلا ليس ولا واحد من الناس يوجد جائرا بعض الناس
يوجد جائرا ليس ولا واحد من الناس لا عادلا بعض الناس يوجد لا عادلا فان الكلية السالبة يصدق اذا كانوا كلهم جائرين
او كلهم متوسطين او بالقوة غير قابلين او مختلطا معدومين او خلطا ليس فيهم عادل ويكذب اذا كان بعضهم عادلا والباقي كيف كان
وقولنا بعض الناس يصدق اذا كان بعض عادلا والاخرون كيف كانوا ويكذب اذا لم يكن فيهم عادل كيف كانوا واما قولنا
لا واحد من الناس يوجد جائرا فانه يصدق اذا كانوا كلهم عادلين او متوسطين او بالقوة او غير قابلين او معدومين او خلطا
ليس فيهم جائر ولا عادل البتة ويكذب اذا كان بعضهم جائرا ومقابله يصدق اذا كان بعضهم جائرا ومقابله يصدق كما مر اي كان الاخرون
فالعدمية الموجبة ههنا لا يلزم السالبة البسيطة ولا يلزمها السالبة البسيطة فانه اذا كان بعض الناس جائرا او بعض عادلا
والباقون كيف كانوا من غير ان يكونوا عادلين صدقت الموجبة العدمية وكذلك السالبة البسيطة فاذا كان كل الناس معدومين
او متوسطين او بالقوة او غير قابلين او خلطا ليس فيهم جائر ولا عادل صدقت السالبة ولم يصدق الموجبة الجزئية واذا كان
بعض الناس جائرا او بعضهم عادلا صدقت الموجبة الجزئية وكذبت السالبة البسيطة فاذا لا تلازم بين هاتين فلا تلازم بين نقيضيهما

بعض الناس يوجد عادلا صح

والا لكان بينهما كذلك التلازم واما قولنا ليس ولا واحد من الناس يوجد لا عادلا فيصدق اذا كانوا كلهم معدومين او كلهم
عادلين ويكذب فيما خلا ذلك واما السالبة العدمية فتصدق فيما صدقت فيه وتصدق ايضا اذا كانوا غير قابلين او متوسطين او خلطا
ليس فيهم جائر فهي اعم منها اي من السالبة المعدولة وكيف لا وانت تعلم ان الموجبة العدمية اخص من الموجبة المعدولة فيجب
ان يكون السالبة المعدولة اخص من السالبة العدمية فقد خالف الامر ههنا ما كان عليه في الشخصيات فان المتقابلات الموجبة
ههنا قد يصدق معا اذا كان بعض عادلا وبعض جائرا فاما السوالب فيكذب معا في ذلك ويكذب الموجبات معا اذا كان الكل معدومين
ويصدق السوالب فيها لكن البسيطة والعدمية يكذبان معا اذا كان الكل متوسطين او بالقوة او غير قابلين فيصدق مقابلاهما
ثم ولنتامل حال نوع نفرض التقابلات على هذه الصورة كل انسان يوجد عادلا لا واحد من الناس يوجد عادلا
لا واحد من الناس يوجد جائرا كل انسان يوجد جائرا لا واحد من الناس يوجد لا عادلا كل انسان يوجد لا عادلا
فلا يجمع المتضادات تتفق على الصدق البتة لكنها تتفق على الكذب وكذلك المتقابلات الايجابية فانها لا يتفق البتة على الصدق
ولكنها قد يتفق على الكذب اذا كانوا معدومين او خلطا واما المتقابلات السلبية فيتفق على الصدق والكذب جميعا كما قد علمت
واما المهملات فداخل تحت المتضادة وهي في حكم الجزئيات فهذه الاقسام انما تولدت من اعتبار العدول في جهة المحمول وقد يتولد ايضا
من جهة اعتبار العدول في جانب الموضوع اذا جعلت الموضوع مثلا اللاانسان فابتت عليه او سلبت عنه فانظر الان وتامل
ما اوجبه التعليم الاول جعل اللاانسان مما لا يكون موضوعا غير محصل ولم يوجب هذا ان يكون اللاانسان يدل على عدم ما
الجنسي فالحكم ان الامر في جانب المحمول كذلك واعلم انه كان الرابطة اذا دخلت على حرف السلب جعلت جزءا من المحمول حتى
اذا اوجب صارت القضية موجبة واذا دخل حرف السلب عليها فرقت الرابطة بينه وبين المحمول وصارت الرابطة المحمول محصلا
فكان سلبا لايجاب معدول فكذلك اذا كان في جانب الموضوع سور فان السور اذا دخل على حرف السلب جعله جزءا من الموضوع
كقولك كل لا انسان واما اذا دخل حرف السلب على السور وقرن السور بالموضوع صادف السور الموضوع محصلا وصار حرف
السلب للسلب كقولك ليس كل انسان فاذا اريد ان يكون الموضوع معدولا فليجعل حرف السلب جزءا من الموضوع فاذا اشارك
القضيتان واختلفتا في الكيف وفي العدول والتحصيل من جهة المحمول وكان الموضوع في حكم الموجود فهما متلازمتان فان قولنا كل
انسان يوجد عدلا يلازم قولنا بعض الناس يوجد لا عدلا بعد اشتراط المذكور وقولنا كل انسان يوجد لا عدلا يلازم قولنا
لا واحد من الناس يوجد عدلا وقولنا ليس كل انسان يوجد لا عدلا يلازم قولنا بعض الناس يوجد عدلا وبرهان ذلك

فان التعليم الاول م

ولا يلزم الناس يوجد لا عدلا اذا كان الموضوع في حكم الموجود وقولنا ليس كل انسان يوجد عدلا لا يلازم قولنا
صح

والكن على المثال الاول انا اذا قلنا كل انسان يوجد عدلا فكذب عليه قولنا ولا واحد من الناس يوجد لا عدلا فصدق نقيضه
وهو واحد من الناس يوجد لا عدلا وكل انسان يوجد عدلا وهذا محال انما عرف المحال فيما بقى من هذه والصورة وهذا
الشرط الذى نورده من كون الموضوع فى حكم الموجود حتى يكون القضية يصح ايجابها بما افعل وهو الواجب اعتباره فان
لم يعتبر ذلك كانت السوالب يلزم الموجبات ولا ينعكس واعلم ان الموضوع الشخصى اذا سلمت عليه السالبة من طرفى النقيض
جاز ان يبقى سالبة بحالها وجاز ان يحمل موجبة معدولة فان كان ذلك اوضح كما اذا سئل هل زيد عدل فقيل لا كان للسائل
ان يا هذا انه ليس هو بعدل وان يا هذا ان زيدا هو لا عدل واما اذا كانت القضية محصورة فقال مثلا هل كل انسان ابيض
لا يحكم وليست فى قوة نقيض تلك بل فى قوة ضدها وانما لم يكن قولنا كل انسان هو لا حكيم نقيضا لها لان النقيض انما يكون
نقيضا اذا سلب عين ما اوجب كما اوجب واما اذا سلب من حيث هو محمول ولم السلب من حيث هو محمول بكيفية ما معلومة
ولم يكن السلب سلبا لما اوجب من حيث اوجب فربما لم يكن المحمول كاذبا فى نفسه بل بجهة حمله فاذا ازلت الجهة بحالها لم يرد
ما يكون فاذا كان حمل الحكيم كذبا بالشرط عمومه فيجب ان يرفع عموم حمله فيقترن السلب بالسور الموجب غير رفع عموم الايجاب
واعلم انه وان كانت اجزاء القضايا ما قد تزال عن اماكنها فى بعض الاوقات فلا يؤثر فى المعنى على حسب التعارف فان كل
جزء منها مكانا طبيعيا اما السور فقد تبدل مكانه فيقال الناس اجمعهم او طرا فيؤخر السور ويفرق بينه وبين الموضوع
وانما مكانه الطبيعى هو مجاورة الموضوع وكذلك الرابطة فقد تبدل موضعها الذى لها فيقال تارة يوجد الانسان عادلا
وتارة الانسان يوجد عادلا وتارة الانسان عادلا يوجد وانما مكانها الطبيعى مجاورة المحمول
بل قد تبدل وضع المحمول والموضوع ولكن التفريق بين السور وبين حرف السلب مما لا يجوز وسيأتى لك فى باب الجهات
بيان آخر وقد تكلف ايضاح ان قولنا يوجد الانسان عدلا هو انه ليس يوجد الانسان عدلا فان لم يكن هذا سلب قولنا
يوجد عدلا الانسان فليكن اما قولنا ليس يوجد عدلا الانسان او لا يوجد عدلا الانسان لكن الاول سلب قولنا يوجد
عدلا الانسان والثانى سلب قولنا يوجد الانسان عدلا وهذا البيان لا يغنى شيئا وذلك لانه ان لم يشكل الامر فى هذا
حكم هاتين القضيتين واما ان اشكل فان امكن ان يكون احد من الناس يرى ان قولنا يوجد الانسان عدلا غير
قولنا يوجد عدلا الانسان هو سلب قولنا يوجد الانسان عدلا فان قال انا نعلم انه اذا قلنا ليس يوجد عدلا الانسان
او قلنا ليس يوجد الانسان عدلا فانا انما نسلب فيها العدالة عن الانسان فيقال ان هذا ليس اظهر من ايجاب العدالة

للانسان فى القولين الموجبين فان كان ذلك مما يشكل فيما يكون ان يشكل هذا بل الحق ان ذلك ظاهر لا يشكل وهذا ايضا
ليس يشكل وليس احدهما اولى من الآخر بان يظهر

فصل ٣

فى تعريف حال القضايا المتكثرة والمتحدة والاتى تختلف
حال صدقها وكذبها بحسب التفريق والجمع واللاتى لا يختلف فيها وبيان ظنون غالطة وقعت للناس فى بعض ذلك
ان القضية الحملية انما يكون واحدة اذا كان فيها محمول واحد لموضوع واحد فان كثر الموضوع والمحمول واحد كقولنا الفرس
والانسان حيوان او كثر المحمول والموضوع واحد كقولنا زيد كاتب وطويل فان القضية لا يكون واحدة بل الاول مثلا يكون
قضيتان احدهما ان الفرس حيوان والاخرى ان الانسان حيوان والثانية ايضا قضيتان احدهما زيد كاتب والاخرى زيد
طويل فاما ان اتفق ان كان فى الموضوع او المحمول كثرة باللفظ وكان هناك تاليف لفظى كثرته يؤدى بالجملة الى ان يكون منه معنى واحد
لم يؤد تكثر اللفظ الى تكثر المعنى مثل قولك ان الانسان حى ناطق ميت اى ان الانسان شيء هو الحى الذى هو الناطق الذى هو المائت
فهذه الجملة محمول واحد بالحقيقة وكذلك اذا قلت الحيوان الناطق المائت فانه يكون كثرته محققة والاولى كانت المعانى متباينة فجمعها
واحدة وكان ان لا يمنع المشاء فاذا قلت زيد انسان ابيض شاعر حملت عليه معنى واحدا فان هذه الثلثة امور لا تتفق فى
الطبع بعضها ببعض حتى يتحد طبيعة واحدة وكذلك فان القضية لا يكون واحدة فهذا هو ما يقال ولكن الاضافة فى امثال هذه الاضافة
كثيرة المقة فانى اجوز ان تجعل هذه ايضا قضية واحدة حتى يكون زيد الشيء الذى هو موصوف باجتماع هذه فيه وانى اصنع لذلك اسما
واحدا من حيث هو جملة فيكون حمل ذلك الاسم كما يكون الجسم مثلا يدل على مجموع هذه حتى يكون زيد هو الشيء الموصوف بانه مثلا
الشاعر الذى هو الابيض فيكون اذا قلت زيد هو مجموع هذه ولم يكن هذا من ان يقول زيد شاعر وليس هو ابيض اذا
كانا ما فلنا قبل من انا اذا اسمينا الابيض بالثوب وسمينا الطويل بالثوب فقلنا زيد ثوب كان قولنا فى حكم قضيتين كانا قلنا زيد ابيض
وزيد طويل وهو كما ان الثوب هناك اسم للابيض واما اذا جعلنا الجسم اسما لواحد من هذه بل للجملة من حيث هى جملة وايضا فان
الحيوان الناطق المائت اذا لم يذكر فى المحمول والموضوع على سبيل التعديد حتى كان كانه قال الانسان حيوان وناطق ومائت كانت
قضايا كثيرة ولما كان السؤال الجدلى كما تعلم ليس هو كل سؤال فان السؤال عن ماهية الشيء وكيفيته سؤال تعلم وليس بسؤال
طلب الالزام بل السؤال المنطقى هو يلتمس به مقدمات يستنتج فيلتمس خلاف ما يصيره المجيب فيكون الجواب عنه اما التسليم لما يطلبه او تسليم
نقيضه ضرورة ولا يكون المجيب مختصا بنصه واذا لم يكن المسئلة نقيضة واحدة اى لا يستقيم تحقق جوابا واحدا فانه من ذلك لا يمكن
ان يجاب فيه بايجاب واحد او سلب فلو سأل فقال هل الانسان حى جسم وروح او ليس فانه ليس يمكن ان يجاب بالايجاب ولا بالسلب

فان احدهما محمول على الانسان والآخر مسلوب عنه بل يجب ان يوقف الجواب فيقال الانسان جسم وليس الانسان بجسم ومن ذلك
ما يمكن ان يجاب عنه كلهما بالايجاب او بالسلب ولكن لا يكون الجواب واحدا لكن يقال ليس الانسان جسما ومطلقا فان هذا وان يمكن فيه
الجواب بالايجاب فيهما جميعا فليس هو ايجابا واحدا وربما كان اللفظ واحدا ولكنه مشترك وذلك على القسمين المشتبه بهما جميعا
او الحكم من مطلب السائل من طريق التنقيض والزم ان يجيب باحدهما ان يلزم السائل تحرير المسئلة وتقريرها وتوحيدها ثم يحمل
بعد المعنى اشياء جرت العادة بذكرها والاحرى ان يذكر المشهور منها ثم يتعقبه وقد قيل ان من الاشياء التي يحمل فرادى ما يصح
ان يحمل جملتها جملة واحدة ومنها ما لا يصح وكذلك من الاشياء التي يحمل جملة ما يصح ان يحمل افرادها فرادى ومنها ما لا يصح فاما مثال
ما يصدق فرادى ولا يصدق جملة فقد قالوا ان بعضه يكذب مراحا مثل ان يكون انسان من الناس طبيبا وان الوسط ويكون فارا
في الخياطة او بصيرا بالعين فيصح ان يقال زيد فار ولا يصح ان يقال ان زيد الطبيب فاره بان يؤخذ الكل مجموعا واحدا وكذلك لا يصح
ان يقال زيد طبيب بصير فان هذا يكون معناه اياه زيد طبيب فاره في الطب او بصير فيه وقالوا ان بعضه يكون هذيانا اما بالقوة
واما بالفعل بعد ما يشتغل فان القائل اذا قال زيد انسان فصدق ثم قال هو ابيض فصدق فان كان يجب ان يصدق جملة ما يصدق
بفرادى وجب ان يصدق ان زيد انسان ابيض وان هذا يصدق والابيض يصدق وما صدق فرادى صدق جملة من غير هذيان
وجب ان يصدق من غير هذيان فيقال ان زيد انسان ابيض ابيض وكذلك الى غير النهاية وان كانت التفاريق اكثر من اثنين
فالشناعة اكثر واما الذي بالقوة فمثل انا اذا اوجب من صدق قولنا الانسان حيوان وقولنا الانسان جسم ان يصدق جملة
فيصدق ان الانسان حيوان جسم او حيوان حساس وهذا هذيان بل لكل بعضهم ان هذا ايضا كذب وذلك لانا اذا قلنا ان ثم
انسان ذو رجلين فكانا قد انطوى في قولنا فان في الناس من ليس هو ذا رجلين وهذا كذب ثم طلبوا القانون الذي افادنا
ان الاشياء التي يعرض لبعضها ان يحمل على البعض لانها قد يجتمع في موضوع واحد كالبصير والطبيب لا بيض جميع ما ليس حصه
كالصورة وبعضه كالمادة وان الاشياء التي ليس حال اجتماعها كما يكون من حال اجتماع الصورتين في مادة واحدة بل هو من عرض حيانه
مثل عرض الطبيب في المثال ان صار ابيض والابيض ان صار طبيبا فانما البصير معنى والمادة وذلك لان معنى انه طبيب ليس
معنى انه ابيض بل عرض له انه ابيض فمن هذه الجملة قد يكون ما لا يجتمع صدقا وكذلك اذا كان بعضه محصورا في بعض فانه لا يحمل
جملة كالابيض في الانسان الابيض صريحا او الرجلين في الانسان تضمينا فانما يصدق مجتمعا ولا يصدق فرادى فمنها ما يكون اجزاء
المحمول غير مشتمل على مناقضة مصرح بها كقولهم ان الخصي رجل لا رجل والقاضي سلطان لا سلطان وان الخفاش طير لا طير الجلد

وفي النقيضة صح

ما يصدق جملة وفرادى فهو الحد واجزاؤه واما مثال صح

ان يقال ان زيد الطبيب ويصح ان يقال صح

انما قضينا من الناس ليس هو ذا رجلين فكاذبة صح

او مبيض ومنها ما يكون تلك المناقضة فيها بالقوة كما يقال السفينة التي تتخذ من الحجر فيلعب بها الصبيان انها سفينة حجر ولا يصدق
ان يقال انها سفينة لان السفينة آلة الفلك والحجر يرسب فهذا السفينة يقتضي مناقضة لما كان حجرا وكما يقال لبدن الشخص انه
انسان ميت ولا يقال انه انسان لان الانسان هو حيوان ناطق والمائت يقابل الحيوان واما الذي لا مقابلة فيه وكذب
افراده ومع ذلك فانا اذا قلنا الآن وقد مات هوميرس ان هوميرس موجود شاعرا وان هوميرس هو شاعر فان ذلك حق واذا
قيل ان هوميرس هو او موجود كان كذبا وكذلك المعنقا انما هو حمل موجود وهو سبب المحمول فموجود وهو محمول بالعرض لا بذاته
فاذا اورد محمولا بذاته لم يصح وان نبع من هذا قولنا ان الانسان معدوم القرين والايكن ان يحمل معدوم او موجود عليه وكذلك
المعنقا موجود في الوهم فاذا قيل موجود كان كذبا قالوا فيجب اذا كانت المحمولات ليس فيها تقابل لا بالفعل ولا بالقوة
اي افرادها اعتبرت الحد وكان الكل بالذات فان كلها الصادق جملة لا يمنع حملها الصادق فرادى فيجب علينا نحن ان نتامل
هذه الاشياء بالانصاف ونقول فيها ما يوجبه الحق فنقول اما اذا تجوز في الحمل وتوسع فيه فقد يعرض جميع ما قالوه بالمقال
سوى ما قالوا انه يعرض غلط شديد وذلك لان الناس قد اعتادوا الالفاظ يقولونها وفيها مجاز فلولا الحقيقة وفي مثل تلك
الالفاظ اذ اوجب ان كل ما يحمل في العادة تفاريق يجب ان يصدق جملة او ما يحمل في العادة جملة فيجب ان يصدق تفاريق عرض ما
قالوه والمعلم الاول انما لحظ في ابتداء التعليم هذا الغرض ولم يحط التحقيق وكان المبتدي يشق عليه الوقوف على ذلك
حتى يميز العادة المجازية فيه من الحقيقة المحضة ومع ذلك يغلط اهمال ظاهر الحال فيه فحذر من ذلك ومن مذهب العادة
فيه واما ان لم يشتغل بالعادة والتفت الى الاغراض والى المفهومات اللفظية والحقيقية لم يلزم شيء من جميع ما قالوه ونظرا الى
الذي هو في التكرير والهذيان فاما امثال الطبيب والفاره والبصير فالحق يوجب ان هذا الصدق فرادى ومجتمعة وذلك
لانه حين حمل على زيد الفاره لم يحمل عليه الفاره كيف اتفق بل حمل عليه الفاره على انه فاره في شيء محصل لما كان فارها في الخياطة
وحين حمل عليه البصير ايضا لم يحمل عليه البصير كيف اتفق بل على انه بصير بالعين واذا كان كذلك فاذا جمعت المحمولين و
حيث عند الجمع ما حيث في التفريق لم يعرض كذب فان زيد الطبيب فاره في الخياطة وطبيب بصير بالعين وليس
طبيبا فارها في الطب فلم يكن اردت عند التفريق بالفاره الفاره في الطب ولا بالبصير البصير في الطب فان قال قائل
انه انما حمل عليه الفاره بلا شرط شيء وكذلك البصير فليفرض انه انما حمل عليه الفاره فارها من غير شرط والبصير بصيرا من
غير شرط فيجب عند الجمع ان يحفظ على ما كان قبل الجمع فانه اذا الحق به شرطا او غيره نسبة معنى فليس هو المحمول الذي كان اولا فان

فقد حمل الماهر مطلقا وعنى انه ماهر اى في اى شيء اتفق الآن عند الجميع ان الطبيب ماهر في شيء ما واما ماهر في الطب
فلم يحمل مفردا او لا اذ اقترن بالطبيب هذا المعنى وجب ان يكون معناه انه ماهر في الطب وان اوهمت العادة ذلك واما
ان كان اريد في التفريق بالماهر الماهر في الخياطة فهذا كان هو المحمول الجملة عند الحقيقة وهو الذي يجب ان يورد منه
الجمع وقد توجد في حذف جزء منه لفظا من جهة ان الجميع به واذا لم يصرح به فانما لم يصرح اتكالا على تفهيم العادة واقول بالجملة
ان من حقوق الامور المعنوية اذا كانت محمولات ان يراعى جهاتها وشرائطها وان يكون مصرحا بها عند التصير وان لم
يصرح بها في اللفظ على ما قيل في شروط النقيض ولولا ان قولنا ماهر معناه ماهر في شيء كذا او ماهر في شيء ما لانه ماهر
في اى شيء اتفق لكان كلما قيل انه ليس بماهر وعنى في امر آخر ليس هو فيه ماهر كان مناقضا فان لا يناقض او يعين ذلك الشيء
ويلتفت اليه فذلك الشيء اذن لا محالة داخل في نفس الامر المحمول وان حذف يجوز لفظا او معنى واذا هما لا يجب ان يكون مقصودا
فيما نعين جملة معه واذا كان كذلك فاذا جمع على واجبه كان ايضا حقا وكان حقا ان زيدا الجيد ماهر في الخياطة او بصير بالعين
او ماهر في امر ما او بصير في امر ما على ان التشبيه بالبصير في جملة البصير او اعنى به البصير بالعين مرة وعنى به ان الماهر
في صناعة ما كان ذلك باشتراك الاسم ولكن قد عرض هنا شيئان مجازيان احدهما انه قيل لزيد انه ماهر ولم يرد عليه لفظ
آخر اتكالا على معرفة السامع بانه ماهر في كذا فلما جمع على ما قيل طبيب ماهر وكانت العادة جرت انه اذا قيل هذا عنى به طبيب
ماهر في الطب او هم اجتماع اللفظين مع جريان العادة ان معنى القول انه يقول الطبيب ماهر في الطب وهذا العارض ليس
ما يوجبه نفس الامر بل عادات العبارات وما فيها من الابهامات والاختصارات مما لا يعتبر في حقيقة دلالة الالفاظ واما
ما قالوه من مصير الكلام الى الهذيان فهو حق لكن ما قال الرجل المحكي ألفاظه ان الهذيان في قوة الكاذب متعلقا في ذلك
بالابهامات فليس من كلام اهل المعرفة بشيء فان الالتفات الى الابهامات وان قائل كذا كانه قال كذا امر غير ان يكون قال
كذا بالحقيقة لفظا ومعنى ولا لازما بل تابع هو كانه ذاك وليس هو ذاك لانه امر غير معتبر في تحقيق معنى الالفاظ
ودلالاتها فانه اذا قال قائل ان الانسان ضاحك بادي البشرة لم يلتفت الى انه يحاول ان يفصل بذلك ضاحكا من ضاحك او
يحاول انه من جملة الضاحكين ما هو بادي البشرة وان كان توهم ذلك فان هذا اللفظ وان كان قد يوهم ذلك ليس هو مفهوما
منه لازما لمفهوم منه بوجه من الوجوه بل انما يلتفت الى ان له هذا الوصف مقرونا بذلك الوصف فان اتفق ان كان التفريق مخصصا
مال الوصف الثاني صار الوصف الاول دون الثاني وذلك شيء يعرض من غير ان يكون مقصود القائل وان كان مقصود الله

فيكون

فيكون قد قصد ما ليس يوجبه اللفظ بل يستدل عليه من اللفظ على سبيل العادة كبعض الناس حيوان فان هو حق في نفسه وكذا
بالابهام فان السامع ربما توهم ان البعض الآخر ليس بحيوان لكن لا يقال ان قائل هذا اللفظ كاذب وان كان له ان يقصد
في مثله الدلالة على التخصيص فيقول بعض الناس كاتب يريد ان يدل بهذا على ان البعض الآخر ليس بكاتب فيكون الحاق
تعرف غرضه لا نفس لفظه ولست امنع ان يكون الهذيان كاذبا بابهامه ولكن لا يكون في نفسه كاذبا واما ما قيل من ان الطبيب
ليس معناه البصير فليس يلزم منه شيء مما يحاولونه حتى يكون لما كان الطبيب ليس معناه معنى ذلك لم يجتمع منه ومن
ذلك الآخر محمول فان الحي ايضا ليس معناه معنى الناطق وليس يجب من هذا ان لا يجتمع منهما محمول واحد فهب انه ليس معناهما
واحدا فما الذي يمنع ذلك من اجتماعهما واحدا فان لم يعنوا من قولهم ان الطبيب ليس معناه معنى البصير هذا الذي ذهبت اليه
بل معنى اخص منه فليس ذلك الذي قصده وهو مفهوم اللفظ الذي عبروا به وليس مفهوم اللفظ الذي عبروا به غير ما ذهبنا اليه فما
كان من حق المفسرين ان يسكتوا من تعريف ذلك المعنى ويعرضوا عنه الى ما قالوا ذكروا فانهم احترزوا من نظم الطبيب لا يحتاج
في تصويره الى مقارنة البصير ولا البصير الى مقارنة الطبيب والحي والناطق ليس كذا ولكن لفظهم لم يدل على هذا بل دل على
الذي لا يعني في الغرض على انه ليس في انه لا يتقوم به ما يوجب ان يكون لا يجتمع منه معه محمول واحد بوجه فان كثيرا
من المحمولات الواحدة انما اسماء لمعان مجتمعة بعد والصفة كالبلق الذي في بعض بدنه سواد وفي بعض بياض البلق وكما يقال الاخيف
والاشرع وامور اخرى ليس من اجتماع صفات ليس يتقوم بعضها ببعض فيحصل من تلك الجملة لتلك الجملة منها اسم فيمنع ذلك
فليكن الطبيب والبصير ليس معناهما معنى واحد ولم يكونا مع ذلك ايضا بحيث لم يجتمع منهما معنى واحد فلم ليس يجد في
مجموعهما كان الاشياء التي يجد في مجموعها التي تجد منها معنى واحدا اتحاديا طبيعيا فقط حتى اذا لم يكن كذلك كذب حمل الجملة
فلم لا يجوز ان يكون الشيء هو طويل وكاتب محمولا عليه جملة انه طويل كاتب ولم يكون ذلك كاذبا عليه فاما ان هذه المعاني
ما ليست التصور ولا اقول به وعسى ان يكون عند غيري بيان التحقيقه واما ما قيل في المغني من حمل الرجل الا رجل عليه
فان التفت فيه الى العبارات العامية صدق قولهم ان المغني رجل لا رجل وكان حينئذ معنى الرجل الداخل في الجملة ليس هو معنى الرجل
الذي يسلب عنه مفردا فان الرجل انما يعني به الذي يستعمل آلة الايلاد ومن الناس فيه له في غيره والذي له في الطبع
هذه الآلة وان غضبها قهرا والذي يشبه الرجل في بعض احواله واعضائه واى هذه المعاني عني به فلا يجتمع مع مقابله بالحقيقة
فانه ان عني به ان الانسان الذي له ان يستعمل آلة الايلاد في غيره فان هذا المعنى لا يجتمع البتة مع لا رجل الذي هو مقابله فانه

وههنا اشياء كثيرة من هذا الجنس مثل قول القائل م

الاخيف والاشرع

الذي بهذه الصفة المذكورة او انه الذي
بعض معاني الرجلية وليس فيه كمال معاني
الرجلية فهذا صح

يكون كانه قيل هو حيث يستعمل آلة الايلاء في غيره ولا يستعمل معناه وهذا كذب اللهم الا ان يقال ان المراد به ان يشبه الرجل الذي بيده
الصفة وليس هو بالحقيقة الرجل الا اعتبارا يصدق هو الجمع بين الرجل واللارجل حين يحمل على الخنثى وكذلك يصدق متفرقا فانه يصدق
عليه انه رجل مفردا اذا عني بالرجل ما اريد حين قيل رجل لا رجل وذلك انه يصدق عليه انه يشبه الرجل الا انه غيره بعض خواص الرجل ويصدق
ايضا انه لا رجل مفردا اذا عني باللارجل الذي ليس بالحقيقة رجلا وهو الذي ليس فيه كمال معاني الرجلية وان عني بالرجل من له ذلك
وباللارجل من ليس له فهو كذب بان يقال انه كذلك في الطبع ليس كذلك في الطبع بل اللهم الا ان يكون المراد بالرجل الذي له ذلك
في الطبع وباللارجل الذي ليس له ان يستعمل ذلك فلا يكونان متقابلين ويكون كل واحد منهما صادقا اذا حمل بالانفراد او مع الجزء الآخر
يوجد الرجل حيث يقال رجل لا رجل بمعنى ثم يوجد حين اعرف بمعنى آخر فاذا كذب بهذا المعنى الآخر اوجب من ذلك ان الوصف
من جهة المعنى قد يصدق في جملة ولا يصدق في جملة مفردا بل لو كان اذا قيل رجل في الجملة مجتمعا مع غيره قولا يعني
تصدق ثم قيل وحده بذلك المعنى فلم يصدق لكان ما ذهبوا اليه حقا واما اذا كان بمعنى ما يصدق وبغير معنى ما يكذب لم يجب
ذلك ان الشيء الواحد يصدق مرة عند الجمع ولا يصدق مرة عند التفريق وكذلك حديث القاضي وانه سلطان ليس بسلطان
والخفاش انه طائر ليس بطائر وبالجملة لا يصدق امثال هذه التركيبات الا ان يحرف الالفاظ من ولا التساوق الى الالات
لما استعارة والذي قيل في السفينة ايضا فهو من العجايب فانهم يسعون يدرون انهم اذا قالوا السفينة حجر عنوا به انه شيء في
صورة السفينة متخذ من حجر واما السفينة من حجر فليس هو السفينة بذلك المعنى محمول على الشيء مفردا اذ وحده محمولا عليه لانه شيء
في صورة السفينة ولكن العوام لا يفرقون بين الشيء الذي يستحق اسم الطبيعة ونوعه وبينه وله ذلك الاسم بمعنى محسوس
ظاهر فيه فلذلك لا يقنعون ان يسموا المنحوتات اذا الحجري سفينة لا مفردا ولا مركبا فان عنوا المعنى اعنوا ايضا من
اطلاق ذلك مركبا وان لم يعنوا اخطاوا او تجوزوا وكذلك المثال المذكور من الانسان الميت فانه انما فيه اللفظة الواحدة خاصية
مرة وخاصية اخرى ولو انه بمعنى واحد لكان الامر ليس كما يقولون بل وحده وانما يصدق جملة يصدق فرادى فان قول العامل
زيد انسان ميت قول عامي والخاصي لا يقول البتة لشيء انه انسان ميت ولا يجوز عنده ان يكون الانسان والميت محمولين على شيء
واحد فان سواء عند الخواص ان يقال حي ناطق هو ميت بالفعل وبين ان يقولوا انسان ميت فكما لا يمكنهم ان يقولوا زيد حي
ناطق هو ميت كذلك لا يقولون زيد انسان ميت ولا يحق ايضا ان يقولوا ان هذا كان انسانا فالآن هو ميت ولذلك كان
هذا الاعتبار لاستعمال اسم الاحد الان الذي هو الآن هذا هو جزء من الصورة الذي كان انسانا لانه بدنه هذا لم يكن انسانا البتة

بحد السفينة فلا يصدق ان يقال لها مثلها
انها حجر فاذا كان المراد في قولهم سفينة حجر
انه شيء في شكل السفينة صح صح

وان ارد

لان مقادير العناصر وكيفيات المزاج ليست كما كان
حين كان موضوعا ومع ذلك فان قالوا
ان هذا كان موضوعا للانسانية صح

وان اردت التشبيه فلم يكن ايضا موضوعا للانسان بل موضوعا للآن هو موضوع للموت صدق قولا فرادى ومجتمعا لكن العامة يعنون بالانسان
المصور على صورة الانسان الظاهرة وما دون هي في الحس كما هو اذا عني ذلك صدق الآن ايضا ان يقال الميت انه انسان
بهذا المعنى وان لم يؤخذ كذلك بل عني بالانسان هو الذي في المركب غيره يعني في الانسان الذي يلحظ اليه مفردا فهو زيغ واما
التمثيل باوميرس فان الغلط فيه ظاهر وذلك لان اللفظة هو موجود ماخوذة في ذلك القول الذي يحمل مؤلف على انها رابطة
والروابط في حكم الادوات والادوات انما يتقن معناها كما علمت ولا يجب ان يؤخذ في حال التفريق على انها اسم حتى لا يكون بمعنى في الموت
واما اذا كان لم يوخذ الموجود رابطة بل اخذ دالا على معنى حتى يكون كانه يقول اوميرس هو الموجود الذي ذلك الموجود شاعر
القول بعد موت اوميرس مركبا ومفردا فان لم يوخذ كذلك بل اخذ رابطة ولكن اخذ ما يحمل وحده ويحمل على انه اسم مطلق
مرتفق مشتق من وجود الامر في ذاته فهو غلط ومغالطة باشتراك الاسم وان حمل وحده على انه رابطة لم يصدق ولم يكذب حتى
يقال موجود اي شيء وكذلك اذا قيل كان ومعنى الرابطة كان غير تواهم كان في نفسه بمعنى الشكل المحمول وبعد هذا كله فقد يقلب
منهم ان المعدوم لا يحمل عليه شيء وعلمنا انه اتفقنا ان اوميرس كان شاعرا لم يكن حقا على معنى ان اوميرس شيء يوصف انه
كان شاعرا بل على ان الخيال الذي من اوميرس يصفه انه خيال تخيل من اوميرس ويصدق ان يقرن به معنى كان شاعرا
اي هو خيال موجود وله صفة هو انه اذا قرن بهذا الخيال الزمان الماضي وقرن معه معنى الشاعر صدق عليه واما المثال الذي
اوردوه بقولهم ان العنقاء موجود في التوهم فهو ايضا غلط وذلك لان لفظ الموجود من قولنا الموجود في التوهم اما ان يدل على
معنى او لا يدل فان لم يدل واخذ مفردا او موضوعا بل لم يكن الماخوذ مفردا هو الماخوذ في التركيب وان دل فاما ان يدل
على معنى يعم الموجود في الوهم والموجود من خارج من حيث هو موجود او لا يدل فان دل على معنى عام هو اعم من الموجود
في التوهم والموجود من خارج ثم اخذ مفردا فيجب ان يوخذ بذلك المعنى ثم يصدق بان العنقاء موجود نوعا من الوجود فان
المتوهم له وجود ما وانما يكذب اذا اخذ العنقاء موجودا في الاعيان الخارجة وهذا الشيء ازيد من الموجود واذا اخذ بذلك المعنى
ولا يمنع ان يكون المعنى الذي يصدق في الجملة اذا افرد وقرن به معنى آخر وشرط آخر انه قد يكذب كما انه اذا صدق الانسان
انه حيوان لم يجب ان يصدق عليه حيوان اشترط انه على ما كان له في الاول حتى اذا قيل انه حيوان اعجم كان صادقا واذا كان الموجود
الذي في التوهم لا يشارك الموجود في الاعيان بمعنى من المعاني فاخذ الموجود مفردا على انه موجود في الاعيان اخذ معنى لم يكن المذكور
مذكورا في التركيب [مشطوب] واذا اريد غير معناه في الافراد جاز ان لا يصدق فهذا هو الذي وما يدركه [illegible]

الا من طريق الاسم الذي يمنع ان يكون
الاسماء التي في التركيب صح

بيان آخر وحقيقة اخرى لم يكن ادركها الا ان القوم لم يكن لهم ان يفردوا بيان تلك الحقيقة ولا يذكرونها وهم يحيلون بنا ويطلبون
موضع الشبهة فيها الى ان تعارض فيفتنهم وما ارسم يفعلون فانه ان كان ما ذكرناه غير الشى الذى نحوه فهو من الاقرانات
القوية الظاهرة التى لا يسكت على التحذير منه من عنده نحو آخر وعرض آخر يكون عذرا الى الحق ان يذكر ذلك وينبه عليه ويحترز منها
اورده فان لم يفعل ذلك فليس لانه قصده واما صاحب التعليم الاول فانه انما اراد ما اورده وان يعرف ان بعض المحمولات يصدق
فرادى ويعرض اجتماعه ذلك ان يقال مجموعه فيه معنى يكذب او يصدق مجموعه فاذا افردت عرض ان يقيم على وجه آخر فيكذب
وح يكون اذا سلم ان كل ما يصدق متفرقا يصدق مجتمعا على المفهوم المعتاد من الاجتماعات وان لم يكن المفهوم المحقق هو ان
كل ما يصدق مجتمعا يصدق متفرقا على المفهوم المعتاد وعند التفريق وان لم يكن المفهوم المحقق لزم من ذلك محالات ويمكن
المغالطون من تغليطات

فصل ٣ في القضايا المنوعة وهي الرباعية والكلام في تلازمها وتعاندها ٥

٦ اقل احوال القضايا ان يكون ثنائية لم يصرح بالرابطة فتصير ثلاثية ثم قد يقرن بها الجهة فتصير رباعية والجهة لفظة
تدل على النسبة التى للمحمول عند الموضوع فتعين انها نسبة ضرورة او لا ضرورة فيدل على تأكد او فتور وقد يسمى الجهة نوعا
ثلثة واحدة تدل على استحقاق دوام الوجود وهى الواجبة واخرى تدل على استحقاق دوام اللاوجود وهى الممتنعة واخرى تدل
على انه لا استحقاق دوام لوجود ولا عدم وهى الجهة ملفوظ الممكنة والفرق بين الجهة والمادة ان الجهة لفظة زائدة على المحمول
والموضوع والرابطة مصرح بها تدل على قوة الربط او ضعفه اى ولاله اللفظ ربما كذبت والمادة وقد يسمى عنصرا هى حال المحمول
فى نفسه بالقياس الايجابى الى الموضوع فى كيفية وجوده الذى لو دل عليه لفظ لكان مدلولا للجهة وقد يكون القضية ذات جهة
تخالف مادتها فانك اذا قلت كل انسان يجب ان يكون كاتبا كانت الجهة من الواجب والمادة من الممكن وكان السور من
حقه ان يجاوره الموضوع والرابطة من حقها ان يجاورها المحمول فكذلك الجهة من حقها ان يجاور بها الرابطة ان لم يكن سور فان
كان سور كان لها موضعان سواء بقى المعنى واحدا او اختلف احدها الرابطة والآخر السور وكان لك ان تقرنها بهذا او بذاك
فانك تقول يمكن ان يكون كل واحد من الناس كاتبا وتقول كل انسان يمكن ان يكون كاتبا وكذلك تقول يمكن ان يكون
بعض الناس كاتبا وتقول بعض الناس لا يمكن ان يكون كاتبا واما فى السلب الكلى فلا تجد فى لغة العرب لذلك لفظة واحدة
ان يقول يمكن ان لا يكون احد من الناس كاتبا ولا تجد اخرى يقرن فيها بالرابطة دون السور الا ان يقول ولا واحد من الناس
الا ويمكن ان لا يكون كاتبا او يقول كل انسان يمكن ان لا يكون كاتبا لكن هذا اللفظ اشبه بالايجاب واما السلب الجزئى فيقول

هذا القول بعينه فيقول يمكن ان لا يكون كل انسان كاتبا وبعض الناس يمكن ان لا يكون كاتبا وقيل ان يحقق القول فى وجه
ويتعرض عن معنى ما قرن فيه لفظ الجهة بالسور واحد او ليس ان لم يكن واحدا فيه ما يتلازمان او ليس يجب ان يعلم شيئا
آخر فتقول كما انك حين لم تكن ادخلت الرابطة فى القضية الشخصية كان الواجب الطبيعى ان اردت السلب ان تقرن حرف
السلب بالرابطة فلم يكن سلب قولنا زيد يوجد عادلا بل قولنا زيد لا يوجد عادلا وكيف وقد كنا اذا كان زيد معدوما فكذلك
لما الحقت الجهة على الرابطة فانك متى اردت السلب يجب عليك ان تقرن حرف السلب بما تقدم فتزحزح جملة ما تأخر لا بعض
ما تأخر فلذلك اذا قلت يمكن ان يكون زيد كاتبا فسلبه ليس امكان السلب بل سلب الامكان اعنى ليس هو قولك يمكن
ان لا يكون بل قولك لا يمكن ان يكون وكيف وقولك يمكن ان لا يكون ايضا لم قولك يمكن ان يكون فى الصدق وكذلك ٧
اذا قلت يمتنع ان يكون زيد كاتبا ليس سلبه ان يقول يمتنع ان لا يكون زيد كاتبا فان قولك يمتنع ان لا يكون زيد
كاتبا يشاركه فى الكذب بل سلبه قولك ليس يمتنع ان يكون زيد كاتبا هو قولك ليس يمتنع ان يكون زيد كاتبا واما يمكن ان
يكون مع ليس يمكن ان يكون ويجب ان يكون مع ليس يجب ان يكون ويمتنع ان يكون مع ليس يمتنع ان يكون فلا
يتفق على الصدق البتة ولا على الكذب بعد ان يكون سائر الشرائط موجودة وكذلك محتمل ان يكون ليس محتمل ان يكون
ويشبه ان يكون المحتمل انما يعنى به ما هو عندنا كذلك والممكن ما هو فى نفس الامر كذلك ويشبه ان يعنى به معنى آخر وهو
ان المحتمل ما يعتبر فيه حال المستقبل ويكون فى الوقت معدوما والممكن ما لا دوام له فى وجود او عدم كان موجودا او لم يكن
وقال قوم ان الممكن يعنى به العام والمحتمل الخاص لكن قولهم غير مستمر فى الفاظهم ويشبه ان يكون بين الممكن والمحتمل فرق آخر
لم يصر الى ولا كثير افتقار الى تحقيقه وطلبه فنقول ان حق الجهة ان يقرن بالرابطة وذلك لانه محمول على شىء مطلقا او مسورا
معمما او مخصصا فالسور يبين كمية حمل كيف الربط فاذا قلنا كل انسان يمكن ان يكون كاتبا فمعناه الطبيعى ومعناه ان كل واحد
من الناس يمكن ان يكون كاتبا فان قرن بالسور ولم يرد به ازالته عن الموضع الطبيعى على سبيل التوسع بل اريد به الدلالة
على ان موضعها الطبيعى مجاورة السور لم يكن جهة للربط بل للتعميم والتخصيص وتغير المعنى وصار الممكن هو ان كون كل واحد واحد
من الناس كاتبا ممكن والدليل على تغير المعنى ان الاول لا شك فيه عند الجمهور فان كل واحد واحد من الناس
تعلم انه لا يجب له فى طبيعته دوام كتابة او غير كتابة واما قولنا يمكن ان يكون كل انسان كاتبا على ان الامكان جهة الكلية والتعميم
اى ان قولنا كل انسان كاتب يمكن ان يصدق فى حصول الامر فقد يشك فيه فان من الناس من يقول محال ان يكون كل انسان

بالرابطة وما قرن فيه لفظ الجهة م

ان يقرن حرف السالب بالمحمول ثم لما ادخلت رابطة المحمول وجب ان اردت السلب م

اذا قلت يجب ان يكون زيد كاتبا ليس سلبه يجب ان لا يكون كاتبا فكلا هما يتشاركان فى الكذب بل ليس يجب ان يكون كذلك م

جهة رابطة م

بل جهة م

كما تبين اي محال ان يوجد ان كل انسان هو كاتب حتى يكون اتفق الا واحد من الناس الا وهو كاتب فان بين المعنيين
فرقا وان في الجزويات فان الامرين فيها يجريان مجرى واحدا في الشخص والمختار ولكنه قد يعلم مع ذلك ان بين المعنيين خلافا
اذا رجع الى حقيقة المفهوم واستبين فيه باعتبار الكلية واما السلب الكلي فليس في لغة العرب ما يدل بالحقيقة على السلب الممكن
العام بل المتعارف فيها انما يدل على امكان سلب العام ولذلك يشكل ان يقال يمكن ان لا يكون واحد من الناس كاتبا فلقائل
ان يقول ان هذا لا يمكن ان يصدق البتة بل يجب ان يوجد الصناعات في بعض الاوقات وليس كلامنا في ان هذا القول حق
او باطل فليس معرفة هذا من صناعة المنطق بل غرضنا ان الامر الذي قد يقع فيه والذي لا يقع فيه شك هو امكان سلب
الكتابة عن كل واحد واحد لكنه لا يوجد في لغة العرب ما يدل على هذا الا بالايجاب كقولهم كل واحد من الناس يمكن ان لا
يكون كاتبا واما قولهم ليس كل انسان كاتبا فان جهة الامكان لا يمكن ان تدخل فيه الا على السور حتى يكون معناه يمكن
ان لا يكون كل انسان كاتبا فيدل على امكان السور واما قولنا بعض الناس يمكن ان لا يكون كاتبا فان شئت اوهمت حتى
قولنا يمكن ان لا يكون بعض الناس كاتبا وقد يخالفه في ان الاول منه حتى يكون الغرض في احدهما ان بعض الناس
موصوف بامكان سلب الكتابة عنه وفي الثاني انه ممكن اصدق قول القائل ليس بعض الناس كاتب فاذا اعتبرت هذه
الاحوال فيجب ان تنظر في حال التلازم في هذه القضايا الرباعية التي الجهات على انها جهات الرابطة لا جهات السور وبعد ذلك
ايضا فلن ينكشف لنا حقيقة الامر فيها الا بعد ان نعلم حال الاشتراك الواقع في لفظ الممكن فنقول ان لفظ الممكن قد كان مستعملا
عند الجمهور على معنى وهو الآن عند الفلاسفة مستعمل على معنى آخر فكان الجمهور يعنون بالممكن الامر الذي ليس بممتنع من حيث
هو ليس بممتنع لا يلتفتون الى انه واجب ثم عرض ان كانت امور يصدق ان يقال فيها انها ممكنة ان يكون وممكنة ان
لا يكون اي ليست بممتنعة ان يكون وليست بممتنعة ان لا يكون وامور اخرى تعرض فيها ان يكون ممكنة ان يكون وليست ممكنة
ان لا يكون فلما وجد الخواص بعض الاشياء يجتمع فيها امكان ان يكون وامكان ان لا يكون اعني الامكان العامي خصوها
باسم الامكان فخطوا الشيء الذي يصح فيه الامكانان جميعا اعني في السلب والايجاب مخصوصا باسم الامكان وهو
الشيء الذي لا ضرورة فيه فصار الخواص اذا اتفقوا فيما بينهم اصطلحوا على ان يسموا الامر الذي لا يمتنع وجوده ولا عدمه
ممكنا فصارت الاشياء عندهم ثلاثة اقسام ممتنع الوجود وممتنع العدم وما لا يمتنع وجوده ولا عدمه وان شئت قلت
ضروري الوجود وضروري العدم وما ليس بضروري الوجود والعدم ومعنى الضروري الدائم ما دام الموصوف به موجودا

وعلى ما سنشرح في موضع آخر بالتحقيق فالممكن اذا عني به المعنى العامي كان كل شيء اما ممكنا واما ممتنعا وكان ما ليس
بممتنع ممكنا ولم يكن هناك قسم آخر واذا عني به المعنى الخاص كان كل شيء اما ممكنا واما ممتنعا واما واجبا ولم يكن ما ليس
بممكن ممتنعا بل ما ليس بممكن ضروريا اما في الوجود واما في العدم وبعد ذلك فان الخاص قد انعقد فيما بينهم اصطلاح آخر
فجعلوا اسم الممكن على معنى اخص من هذا المعنى وهو الذي حكمه عند ما يتكلم به المتكلم معدوم لكنه في المستقبل غير
ضروري الوجود او غير الوجود في اي زمان فرض وسيأتيك استقصاء القول في هذا المعنى فيما يستقبل من الفنون
فيكون مقولا على الاخص من جهتين احدى الجهتين فيما يخصه والاخرى من جهة حمل الاعم عليه وهذا الشيء قد علمته فيما سلف
والمعنى الاعم هو العامي وهو ان شيئا حكمه غير ممتنع واعني بالحكم ما يحكم فيه من ايجاب او سلب والمعنى الخاص هو ان حكمه
غير ضروري والمعنى الثالث ان حكمه غير حاصل ولا ضروري في المستقبل فالامر الموجود الذي لا يجب وجوده ولا عدمه لا يدخل
في الممكن الاخص ويدخل في الخاص والعام والواجب لا يدخل في الاخص ولا في الخاص ويدخل في العام ثم ان قوما تشككوا
على انفسهم فقالوا ان الواجب لا يخلو اما ان يكون ممكنا او لا يكون فان كان ممكنا والممكن ان يكون ممكن ان لا يكون فالواجب
ممكن ان لا يكون هذا خلف وان لم يكن ممكنا وما ليس بممكن فهو ممتنع فالواجب ممتنع وهذا خلف فاجابوا بان هذه حكاية قالوا
ان الممكن اسم مشترك فيقال على ما بالقوة ويقال على الضروري لا يدخل فيه الممكن الآخر ولا يكون ممكنا ان يكون وممكنا ان
لا يكون مقابل ممكن ان يكون واما الممكن الذي يقال على القوة فهو الذي يصدق فيه ممكن ان يكون وممكن ان لا يكون
معا فاذن ليس كل ما يقال انه ممكن ان يكون يصدق عليه انه ممكن ان لا يكون فان الممكن يقال على الضروري وليس
ايضا كل ما يسلب عنه الممكن يجب ان يكون ممتنعا فان الممكن الذي بالقوة يسلب عن الضروري ولا يجب منه انه ممتنع وهؤلاء
قد اتوا من جهتين احداهما انه ليس احد من الناس يقول ممكن ويعني به الضروري على انه اسم مرادف له فاذا لم يعن به الضروري
بل عنى ان كان ولا بد معنى اعم من الضروري انه ليس يبعد ان يكون هو مقولا على الضروري وعلى الممكن الخاص وقد يكون معنى واحد
يعمهما جميعا فيكون مقولا عليهما بالتواطؤ لا بالاشتراك الذي هو هو والعلم الآخر من جهة اخرى غير هذه والجهة الاخرى انهم نسوا ما ليس
ما هناك شيء آخر وهو ان القوة اسم اخص من الممكن الذي يخفى ذكره فان الشيء الذي في القوة وشرطه ان يكون معدوما والممكن
الذي ليس بضروري هو الذي ليس اما وجوده ولا اما عدمه فلا يبعد ان يكون موجودا في الحال او غير موجود فان قال قائل
انه اذا وجد في الحال صار واجبا في وجوده من حيث هو موجود وهو ممتنع الوجود اذا هو معدوم لكن الواجب الذي كلامنا فيه ليس

شك وليس الامر الذي لا يقع فيه ص

هذه القضايا ان ينظر في حال التلازم ص

الخاص

بمكن ممتنعا وما ليس ص

فيكون الممكن مقولا على ثلاثة معان يترتب بعضها فوق بعض ترتب الاعم فوق الاخص فيكون قوله على الاعم والاخص باشتراك الاسم ص

فالممكن الذي يقال على الضروري ص

من حيث هو موجود فلم لا يقول انه اذا عدم صار واجبا في عدمه ص

هو الواجب بشرط وقت وحال وكذلك الممتنع فى قضايا الذى كلامنا فيه بل الواجب هو الدائم الوجود والممتنع هو الدائم العدم
وليس اذا كان الشئ موجودا فهو واجب اى دائم الوجود بل هو واجب بشرط ما هو موجود وكانه دائم الوجود ما دام موجودا وليس دائم
الوجود مطلقا فليس مع ذلك لو الشئ يمكن المعلم الاول قد اوما الى المعنى الذى ذهبنا اليه والمفسرون كلامه بقى تحاموا سياق الحديث
على ما ذهبوا اليه فقال ليس كل ما يقال انه يمكن ان يوجد او يمشى فيجب ان يكون معنى الامكان فيه مستقيما لما هو مقابل له فان الشئ يصدق
ومع ذلك يمكن ان لا يوجد فان ها هنا اشياء لا يصدق فيها المقابل فان الاشياء التى يكون الممكنة فيها متعلقة بقوة لا بطبيعة
ولا اختيار فانها تسمى قوى امكانات وليست يكون على الامر وعلى خلافه بل يسمى قوة وامكانا وهى بحالها امر واحد وان كانت القوة
فاعلية واما ان كانت القوة استعدادية فلا يتعين اما فى نفسها احد الامرين بل يقبل المتقابلين معا والاخرى التى فى جنبة الفاعل
ينفعل المتضادين مما يلى ان تقطف ولم يكن ما بل ما يجتمع له منفعل ومع ذلك فيسمى حال الفاعل امكانا وحال المستعد للامرين امكانا
فالامكان مشترك فى الاسم اذ كان يقال على الذى يمشى حين يمشى وعلى الذى يقوى ان يمشى وهو لا يمشى والاول يقال على المتصل
والاخرى على القوة والذى بالفعل يشترك فيه الازليات والمتغيرات والاخر مختص بالمتغيرات ويجب ان يفهم انه ليس يجب من
قوله يقال عليهما انهم انه اسم مرادف للاول ان يظن ان معنى قوله يقال عليه هو ان يقال عليه بمعنى واحد ويمكن بعينه اى السيال
او الوجه يقال على الاثنان ليس يعنى انه مرادف له يعلى بل انه محمول عليه فالممكن الذى يقال فى المتغيرات اى الذى يليق بها من حيث
هى متغيرة ليس تصدق على الواجب واما على الوجه الاخر فيقال ولم يبين ذلك الوجه ثم قال ولكن الكلى محمول على الجزوى فالممكن محمول
على الواجب ليشير بهذا الى ان معنى الممكن الذى هو اكثر واعم من معنى الواجب فيكون كليا بالقياس الى الواجب جزوى تحته
وذلك المعنى هو ليس بممتنع والواجب بعض ما ليس بممتنع فلما قال المعلم الاول هذا لطف فقال يجب ان يتدارك ما فاته معنى
ما قاله فى الحواز من على سبيل التشكيك ويجب ان تعلم من امر هذا الفاضل المعلم الاول انه يؤثر التشكيك وتاخير الكشف فى كثير
من الامور وقد يمضى على قانون الشك ثم يكشف آخر الامر فيحل وربما تساهل فى امور هو نفسه يعلم ما يقتضى ترك التساهل فيها
ايضا فى التساهل اياها فينبغى ان يبادر الناظر فى كتبه الى اعتقاد ما تساهل فيه ويعتبر ظاهر كلامه لا تفحص ولا بحث ثم يقع
فى التعصب لمفهومه من غير استبصار ويكون قد ضلل نفسه واعلم ان هذا الفاضل قد قصد صدق فى كثير من الامور اختار الحق
فيها بلغوه بحين رمى الى الوصول اليه من كتب فلنتكلم الان فى المتلازمات فنقول ان المتلازمات منها ما ينعكس ومنها ما لا ينعكس
والمتعاكسات هى التى كل واحد منها تابع لقوة الاخر والتى لا تتعاكس فهى التى اذا وضع بعضها لزم الاخر وليس كلما وضع الاخر

لزم الاول فقولنا واجب ان يوجد يلزمه وينعكس عليه ممتنع ان لا يوجد وليس ممكن ان لا يوجد اعنى العامى مع نقايضها يلزم
قولنا ليس بواجب ان يوجد الخاصى واما قولنا واجب ان لا يوجد فيلازمه وينعكس عليه قولنا ممتنع ان يوجد وليس ممكن ان
يوجد العامى ونقيضها يلزمها قولنا ليس بواجب ان لا يوجد فلم يوجد اذ من باب الممكن الخاصى شئ يلازم شيئا من باب الواجب
والممتنع منعكسا عليه وتبدو صورته ما ذكرنا   طبقة اخرى   واجب ان يوجد ممتنع ان لا يوجد
ليس بواجب ان يوجد ليس بممتنع ان   الموجبات متلازمة يوجد ليس ممكن ان لا يوجد العامى   ان لا
يوجد ممكن ان لا يوجد العامى   والسالبات متلازمة واما الممكن الخاصى فلا يلزمه شئ منعكسا عليه الا من بابه كقولنا
ممكن ان يوجد يلزمه ممكن ان لا يوجد المتلازمات اذن ست ويلزم نقيضه نقيضه فيلزم قولنا ليس ممكن ان يوجد الخاصى
قولنا ليس ممكن ان لا يوجد الخاصى فالطبقات المتلازمات اذن ست ولكل منها لوازم غير منعكسة والمذكور فى كل طبقة طبقة
الواجب ان يوجد وما معها ليس بممتنع ان يوجد العامى   ليس ممكن ان يوجد الخاصى ليس ممكن ان
لا يوجد الخاصى واما طبقة ليس بواجب ان يوجد واما طبقة واجب ان لا   واما طبقة ليس بواجب فلا يلزمها شئ
غير ما ينعكس عليها   يوجد فيلزمها ليس بممتنع ان لا يوجد فلا   ان لا يوجد ممكن ان يوجد
غير ما ينعكس   واما طبقة ممكن ان يكون الخاصى   العامى ليس ممكن ان يوجد   غيرها
فيلزمها ليس بواجب ان يكون ليس   الخاصى ليس ممكن ان لا   عليها ليس بواجب
ان لا يكون ليس   يوجد الخاصى   ممتنع ان يكون ليس بممتنع ان لا   واما طبقة ليس ممكن ان يوجد
الخاص يكون ممكن ان يكون العامى   فلا يلزمها الا انعكاس   ان لا يكون العامى

فصل

فى بيان ان التقابل بين الموجبة والسالبة اشد ام التقابل بين موجبتين محمولا متضادان وقد اعتيد ان يختم هذا الفن من
المنطق بشئ ليس من المنطق من حيث هو منطق اليه حاجة وهو اشبه بالمباحث الجدلية وذلك انه اى احمل محمول على موضوع وله ذلك المحمول
ضد فهل ايجاب الضد عليه اشد عنادا ام سلب التقابل الذى هو النقيض مثاله اذا قيل زيد عادل فهل قولنا زيد جائر اشد عنادا ام
قولنا ليس بعادل ومثل الضد لقولنا كل انسان عادل هو قولنا كل انسان جائر واما سلف ذكره وهو انه لا واحد من الناس
عادل فان هذا شئ قد تشاجر فيه طوائف والحق فيه ان كونه جائرا اشد عنادا فى طبيعة الامور لكونه عادلا من كونه ليس
بعادل واما من حيث التصديق والحكم سواء كان عقدا او لفظا فان السالب اشد عنادا والبعد من ان يطابق الموجبة

في شيء من الصدق والكذب لما كان النظر من حيث الحكم والحكم اما قول واما عقد والقول تابع للعقد فلينظر في هذه المتعاندات
من حيث هي معتقدة فليكن عقد في خير انه خير وعقد فيه انه ليس بخير وعقد فيه انه شر ولنعلم ان كون العقد منسوبا الى ضدين كما
يعتقد في موسى انه خير وفي فرعون انه شر او الى متقابلين كالنقيضين كما يعتقد في موسى انه خير وفي فرعون انه ليس بخير لا يوجب تضاد
العقدين بل يجب ان يكون ذلك في موضوع واحد حتى يكون العقدان متنافيين فلنعتبر في موضوع واحد الحق فيه انه خير او الحق
فيه انه شر واعتقد فيه انه ليس بخير اي الاعتقادين في نفسه اشد عنادا فلو لم يكن الشر ليس بخير ما كان يستحيل اعتقاد انه خير وانه شر
ولو كان الشر شيئا ما ليس بخير وليس بشر لكان مع ذلك يستحيل اعتقاد انه خير فان كثيرا مما ليس بخير ليس بشر فبين وليس التنافي
الاول الا الذي بين الايجاب والسلب ومن الدليل على ذلك ايضا ان الشيء الذي هو خير وعدل يصدق عليه ايجابات
مثل انه محمود ومختار وسلوب مثل انه ليس بمذموم ولا مكروه ويكذب عليه ايجابات مثل انه مكروه ومذموم ويكذب عليه سلوب
مثل انه ليس بمحمود ولا مختار وليس حقيقة التضاد متقررة بين كل ما لا يجتمع منها كيف اتفق فان الواحد انما يضاد واحدا بالحقيقة
واحد فيجب ان لا يكون الضد منها ما اتفق وانما يعم جميع الايجابات والسلوب الكاذبة على الخير انها ليس بخير فاي ايجاب
او سلب صح عليه انه ليس بخير كان مباينا واما ليس بخير نفسه فانه مباين بنفسه وان لم يعتبر له انه احد ذلك والشيء الذي
لا يحتاج في ان يكون مباينا الى غيره ولا آخر لا يباين دونه فمباينته اقدم والذي مباينته اقدم فهو اشد فالسالبة اشد
عنادا وما هو اشد عنادا فهو الضد فالسالبة هي الضد ويشبه ان لا يكون هذان الغرضان قصد بهما في التعليم الاول الاحتجاج به
ويكون انما قصد في الاول بهما ان يشار الى ان نفس التضاد في الامور لا يوجب التضاد في الاعتقادات بل يجب ان يكون الامر
متنافية حتى يجوز ان يكون متضادة في الاعتقادات وفي الثاني ان يشار الى انه ليس ايضا بيانا في الاعتقادات وان لم يمنع المعتقدات
وان تعلق تضاد الامور لانه لما يصح ان يسلب عن الخير والعادل مثل انه ليس بطائر وليس بحجر وليس يسلم فيكذب ايجابا او
يصح ايجابا عليه لا نهاية له مثل انه ابيض او اسود فيكذب سلبا لكانت ما الموجود له فلا يمكن ان يكون بلا نهاية واما السلوب
عنه فلا ينبغي ان ينظر في كل واحد منها على حدة ويضاد العقد انه خير او غير مضاد له فانها لا تتناهى ولكن يجب النظر انما هو فيما جلبت
الشبهة من قبله والشبهة انما هي فيما يقع التكون منه فانه وان كان الخير ليس بطائر وهو ايضا ليس بشرير وكان الطائر مباينا فيه
والشرير مباينا فيه فان احدهما قد يكون منه التكون والآخر لا يكون منه التكون اما الذي منه يكون التكون فالمقابل من هذين وهو الشرير
واما الذي لا يكون منه فالذي ليس بمقابل وهو الطائر والشبهة انما هي في المقابل كالشرير والجائر وكذلك الشبهة ان العقد فيه

انه عادل هل يضاد العقد فيه انه شرير جائر وهذا موافق لما قيل في التعليم الاول ويكون الغرض فيه ان يجعل توطية
وتنبيها على انه ليس كل عقدين متنافيين متقابلا بالتضاد والا لكانت الشبهة تدخل في ان العقد في زيد انه عادل يضاد العقد
فيه انه ظالم وتضاد الاعتقادات يوجب تضاد ما اخرى بلا نهاية فيشبه ان يكون غرض المعلم الاول ما اومأنا اليه وانه قدم جميع
ما قدمه الى هذا الموضع لا على سبيل الاحتجاج بل على سبيل التوطية وانه ابتدأ بالحجج بعد فراغه من هذا الكلام حين يقول ما معناه
انه قد تبين ان ليس نفس تضاد الامرين يوجب تضاد العقدين ولا نفس تنافي العقدين فيجب ان ينظر في ذلك النص من
النظر حين فنقول انا اذا اعتقدنا في الخير انه خير فان الخير خير لذاته واما انه ليس بشر فعارض له حين يقابل بامر مباين لذاته وهو الشر
فيسلب عنه ذلك الامر فاثبات الخير يتم عليه بذاته وسلب الشر انما يتم له بغيره وقد علمت ان السلوب من اللوازم في مثل
هذه الاشياء ومن الداخل في الذات وبازاء هذين الصدقين كذبان كذب انه ليس بخير وهو كذب مقابل له في ذاته
وكذب انه شر وهو كذب مقابل لامر له عارض فلما كان اعتقاد انه خير صدق في امر ذاتي حين كان اعتقاد انه ليس بشر صدقا
في امر عرضي كان اعتقاد انه ليس بخير كذب في امر ذاتي والكذب في الامر الذاتي اشد معاندة للصدق في الامر الذاتي من الكذب
في الامر العرضي لكنه يجب ان يقال اما الظن بان احد الامرين اشد كذبا والآخر اقل كذبا فذلك باطل فانه لا صدق اشد تحققا
من صدق ولا كذب اشد كذبا من كذب بل بعض الصدق يكون ادوم وبعضه ليس بادوم في امر ذاتي وبعضه في امر
ذاتي والذي هو كذب في امر ذاتي اشد عنادا وقد ينبعث من هذا الاحتجاج آخر يجب ان نفهم على هذه الصفة ان من اعتقد
في العدل الذي عرفه وتحققه في نفسه انه خير لا يحتاج ان يعتقد مع ذلك فيه انه ليس بشر اذ هذا ليس في اثباته بل امر عرض له
وليس يحتاج في اخطار الامر الذاتي بالبال ان يلتفت الى امر بالقياس الى خارج البتة بل انما الصدق الذاتي انما يعقد
باخطار الموضوع والمحمول بالبال خطر غيره او لم يخطر فان جنب هذا العقد بعقدين احدهما انه شر والآخر انه ليس بخير وجدت
عقد انه شر لا يتم له الا ان يعتبر انه ليس بخير فان الكذب المقابل للصدق العرضي لا يتم الا ان يخطر بالبال الكذب الذاتي
فاني ان لم اخطر بالبال ان العدل الذي عرفته خير اصلا لا خير لم يمكنني ان اقضي عليه انه شر وذلك لاني علمت واعتقدت ان
العدل خير وان ذلك حق فمن جعله شرا على سبيل امتحان التقابل يخطر بالبال شروره اي سلبت عنه ذلك الحق وليس اذا خطر بالبال
سلب ذلك الحق عنه يكون قد خطر بالبال انه شر فكذلك يجب ان نفهم هذا الدليل بهذا التلخيص والكلام مشوش وهو قريب مما اوردناه
اولا وفي قوته وجه آخر وهو ان جميع القضايا يوجد لها متقابلات من باب التناقض وليس يوجد لجميعها متقابلات من جهات

ان العناد في الاعتقاد الاول ليس لكون المعتقدين متضادين بل لكون الحكمين متنافيين صح

المعتقدات

فان ما له

فغير نهاية صح

صدقنا وانا اذا اعتقدنا انه ليس بشر صدقنا لكن صدقنا عليه في قولنا انه خير صدق بامر في ذاته وصدقنا عليه في قولنا ليس بشر صدق عليه في امر ليس بذاته صح

وبعضه صح

يحمل الضد فاما اذا قلنا كذا مربع كذا وجد ما بازائه انه ليس بمربع ولم نجد انه كما الذي هو ضد المربع فهاهنا المعاند هو السالب دون
الموجب المضاد المحمول وحيث القضية موجب مضاد فالسالب ايضا معاند فكل قضية موجبة لها من السالب معاند وليس كل قضية
موجبة لها من الواجب معاند فضاد والسالب مضاد القضية الموجبة من حيث هي موجبة وضاد والآخر امر عارض لها من حيث هي موجبة
لكن القائل ان يقول ليس كلا منافي ان لكل موجب ما يعانده موجب بل نسلم ان ضاد السلب اعم واكثر كضاد السكون للحركة مطلقا
واما الموجب اذا تخصص فصار موجبا ضد ذي المحمول فهل تخصص بازائه ضد هو اشد ضدية كما تخصص الحركة اذا كانت بازاء
الذي يضاده وهو حركة اشد عنادا من السكون لكن الشان في الاشهر المشهور وكل من قرب عهده فانه اعان بهذه وامكنه القياس
فاسد فقال [illegible] وكان في كل الامور قد يوجد المعتقد الصادق فيما ضد النقيض فيكون هذا شيئا [illegible] وكان الذاتي موجودا في الكل
فانظر كيف غلط في القياس وذلك لانه [illegible] قولنا اذا كان الذاتي موجودا في الكل [illegible] فان جعله حدا اوسط فلا يجب ان يكون
داخلا في النتيجة [illegible] وان جعله حدا اصغر كان الانتاج هو ان الذاتي يكون كذا الا ان كذا ذاتي فان الذاتي يجب ان يكون
في القياس حدا اصغر لا حدا اكبر واما اذا اعتبر المقدمة الاخرى فانا نجد ما يشارك به هذه المقدمة حال الوجود في الكل [illegible]
والموجود في الكل هو
هناك موضوعا حتى كان القياس هكذا ان الذاتي موجود في الكل هو ان المعتقد الصادق فيما ضد النقيض كان مع كذب الكبرى اذا
اخذ الموجود في الكل [illegible] كما في الصغرى فانه لا ينتج ان الذاتي كذا الا ان كذا ذاتي [illegible] مع فساد المقدمة وكذبها لان اخذت كلية حتى ينتج
ولم يوجد مثله وان لم يجعل الموجود في الكل موجودا فانه ينتج من موجبتين في الشكل الثاني وان عكس فقال وكل موجود في الكل فهو ذاتي
كذب كذبا صراحا [illegible] والحجة حجة قوية وهو ان معتقدنا في الشيء الذي ليس بخير انه ليس بخير انما يكون كذلك [illegible]
اخرى من جنس الذي نحن فيه الا ان يعتقد فيه انه شر وانه ليس بشر وانه خير لكن اعتقادنا فيه انه شر قد يصدق مع هذا الاعتقاد في
يبطل هو
كثير من الامور فلا يكون معاندا مطلقا لهذا الاعتقاد واعتقادنا فيه انه شر قد يصدق مع هذا الاعتقاد في كثير من الامور فلا يكون
معاندا مطلقا لهذا الاعتقاد وما فيه انه ليس بشر قد يصدق ايضا فانا نجد الشيء الواحد كالطفل لا خيرا ولا شرا وكذلك المتوسط
فبقي ان يكون معاندا له انه خير فاذا كان معتقد انه خير هو المعاند لمعتقد انه ليس بخير وهو المضاد الحقيقي له والمضاد معاند والمضاد معا
انه خير هو انه ليس بخير فانه لا يجوز ان يكون الشيء ايضا شيئا على الاطلاق وبالحقيقة وكذلك الشيء ايضا [illegible] الا ايضا [illegible]
هو هو
جعلنا المسالة كلية فنظرنا ما المعاند لقولنا كل انسان ليس بخير قولنا ان كل انسان شر فهو خلاف قولنا كل انسان هو خير ليس بخير هو
واحد هو
قولنا ولا واحد من الناس خير فانه سلب الخير عن كل واحد فهذا القول في الشخصي والكلي واحد واما المهملات فكيف يتضاد

مقدمة القياس ينتج ان هذا شيء ذاتي ومطلوبه
هذا كلي ذو موضوع مخصوص لا ينتج الا من الشكل
الاول فالذاتي قد مر قوله اذ كان الذاتي
موجودا في الكل [illegible] ان يجعل
حدا اوسط او حدا اصغر لان موضوع
هذه المقدمة والمطلوب موجب صح

موضوعا بل محمولا وهو الواجب كان وجود معتقد
النقيض هو المعتقد الصدق امرا موجودا في الكل
فكان الذاتي امرا صح

او قولنا ان كل انسان ليس بشر او قولنا كل انسان
خير وكان ضده مع الواجب الذي جعلناه هو ان
كل انسان خير فضده قولنا كل انسان ليس بخير
هو قولنا كل انسان خير لكن صح

[illegible]

وقد تصدق معا وكذلك الجزئيتان والاضداد وان كانت ترتفع معا وتكذب معا فليس يجوز فيها ان تصدق معا حتى الكل
جميعها صح
الثانية وتم الفن الثالث من الجملة الاولى في المنطق وتم كتاب باري ارمينياس بحمد الله وحسن توفيقه المقالة الاولى من الفن
الرابع من الجملة الاولى في المنطق في سبعة فصول الفصل الاول في صورة القياس المطلق
الثاني في ان المنطق آلة في العلوم الحكمية لا يستغنى عنها الثالث في المقدمات واجزائها وفي الحكم
على الكل بالايجاب والسلب الرابع في جهات اعني الاطلاق والضرورة والامكان والامتناع الخامس
في التناقض بين المقدمات ذوات الجهات السادس في حد القياس المطلق العام السابع في شكل
تعرض في حد القياس المذكور وحلها فصل [١] في صورة القياس المطلق قد فرغنا من تعريف الالفاظ المفردة واحوالها
في تقديم التاليف الجاري الكلي منها وقصدنا الاول بالذات في صناعة المنطق هو معرفة القياسات والقسم النافع منها في القياسات
البرهانية ومنفعة ذلك انها هي التي يتوصل بها والآلة الى اكتساب العلوم البرهانية وقصدنا الثاني معرفة اصناف القياسات الاخرى فبعضها
تنفعنا بالارتياض فيها والتخلص منها الى العلوم البرهانية كالجدليات ولها منافع اخرى وبعضها تنفعنا العلم بها في التحرز منها حين عدد
انتقاد العلوم البرهانية كالسوفسطائية وبعضها ينفعنا في مصالح المدنية ونظام المشاركة كالخطابية والشعر وجميع هذه كالمشتركة
اما بالفعل واما بالقوة في هيئة القياس وصورته واكثر اختلافها في مواده والعلم الباحث عن الامر الكلي مقدم على العلم الباحث
يمكن ان صح
عن الامر الجزئي ومن لم يعرف القياس المطلق العام لم يعرف القياس المخصص فبالحري ان نقدم القول في القياس المطلق
اما بيان حال اختلاف المخاص في المواد فالاولى ان يؤخر الكلام فيه واما ما قيل من ان المقدمات اما ان يكون واجبة فيكون
منها البرهانيات واما ممكنة اكثرية فيكون منها الجدليات واما ممكنة متساوية فيكون منها الخطابيات واما ممكنة اقلية فيكون منها
السوفسطائيات واما ممتنعة فيكون منها الشعريات فيجب ان لا يلتفت اليه ولا ينظر الى هذه القسمة وتعلم ان
الواجبات تدخل في البرهان والممكنات ايضا تدخل في البراهين على النحو الذي سنبين لك عنه كلامنا في البرهان واما الجدليات
فيكون صادقة في الكل ويكون كاذبة في الكل فلا يعتبر فيها حالها في نفسها بل الشهرة او التسليم والسوفسطائيات تكون كاذبة في
الكل وتكون صادقة في الاكثر فلا يلتفت الى ذلك بل انها تكون خلاف ما هي من امرها من اولية او شهرة فيكون شبيها بها في
او مشهورة والخطابيات يعتبر فيها ان يكون مظنونة ومشهورة في بادي الرأي وان لم يكن مشهورة حقيقة فربما كانت مطلقا
وربما كانت صادقة كان الصادق وربما كانت مشهورة في بادي الرأي وربما كانت غير مشهورة في بادي الرأي والشعريات

مثال ما ذكره الفضل صح

فمثالكما

فانما يقعت فيها الى ان يكون مخيلة كانت صادقة او كاذبة في الكل او في البعض اذا كانت النفس تنفعل عنها انفعالا نحو انقباض
او انبساط لا انها صدقت بشيء منها بل حيث تراه تخييلا من غير اذعان او اسمع قول قائل العسل انه مرة مقيئة نفرت عن تناوله وربما اسمع انسانا
على جميل كان بمعرفة جميلا او الذم لقبيح كان بمعرفة قبيحا وكان التصديق لا يحرك منها شيئا
فاذا اسمع الشعر الموزون بلحن تخييله فانبعث نزاعه او نفوره الى موجب تخييله طاعة للتخييل لا للتصديق بل نرجع من راس ونقول
انه لما كان علم القياس جزءا من المنطق وكان على ما عرفت ان لكل الصورة تتكثر وتتغير لاجل ان مادتها تتكثر وتتغير فيصير اصناف الصناعة
الخمس لم يكن لنا سبيل الى معرفة اصناف اقسام الاختلافات الا بعد معرفة الصورة التي يجامعها الاصناف وهي صورة القياس بما هو
قياس فقدم النظر في صورة القياس ثم لم يكن لنا سبيل الى معرفة القياس الا بعد تقدم معرفة ما القياس منه مؤلف فقدم النظر
في البسائط والبسائط القريبة هي القضايا والبسائط البعيدة والتي هي بسائط البسائط هي المفردات فبدئ بالمفردات فلما انهيت و
علمت في ذلك بالنظر في التاليف الاول منها الذي يكون فيه الصدق والكذب فلما عرفت ذلك وفصل شرع في تعليم القياس ونقول ان
الاستدلال صنعة ما يؤدي الى غرض وكل صنعة فانما يتعلق بمادة وصورة ويجب اختلاف كل واحدة من المادة والصورة بحسب
المصنوع في الصنعة فربما كانت الصورة فاضلة ولم تكن المادة فاضلة كما يتفق ان يبنى البيت من خشب نخر وطين سبخ ثم يوفى
حقه من الشكل والرسم ولا يغني ذلك ولا يبلغ به الغرض الاقصى من الانتفاع به والسبب فيه رداءة مادته وربما كانت المادة
فاضلة لكن الصورة غير فاضلة كما يتفق ان يبنى البيت من خشب نخر وطين سبخ ثم توفى حقه من الشكل والرسم ولا يغني ذلك
ولا يبلغ به الغرض الاقصى من الانتفاع به والسبب فيه رداءة مادته وربما كانت المادة فاضلة لكن الصورة غير فاضلة كما يتفق
ان يبنى بترتيب من خشب صلب وحجارة صلدة بناء غير محكم في تركيبه ووضعه واجزائه وشكله فيعدم فايدة ما استفاده خشبه
وحجارته لاستغناء صورته وربما اجتمع الامران جميعا فكذلك الاستدلال يدخله الفساد من احد وجوه ثلثة من جهة ان يكون ما يؤلف
منه غير وثيق اي غير يقين وعلى غير ما يجب ان يكون فان اوقع عليه تاليف حسن ووصف فاضل لم يغن ذلك في التوصل الى الغرض
واما من جهة ان نفس التاليف ليس يوجب سوق الذهن الى الغرض وان كان ما منه التاليف فاضلا حقا واما لاجتماع الشيئين
جميعا وكما ان الصانع يلزمه ان يعرف حال التاليفات ناتجها وعقيمها وحال ما منه التاليف والغرض في الاستدلال حصول
علم او تسليم او ظن على سبيل الاكتساب والمؤدي المعتمد عليه هو القياس ومادة القياس هي مصدقات او امور في حكم المصدقات
سلف بيانها التصديق وصورة القياس هي الوضع التاليف الذي يقع فيها فان اعلم انه ليس يمكن ان يكتسب العلم بالمجهول

اي الصورة نافعة في غرضه واي غير نافعة
واي المراد محكمة واتيها متوسطة واتيها واهية
كذلك المستدل يلزمه ان يعرف مه

من اي علم كان بل يعلم الى المجهول نسبة مخصوصة ويعلم انه ليس اي اتفق في المعلومات التي عندك يؤدي بك الى اي مطلوب اتفق
بل التاليف مخصوص فالمنطقي يلزمه ان يعرف اصناف المطالب وما يناسبها اصناف القضايا ثم يعرف ان اي التاليفات يؤدي الى اي
مطلوب ويعلم كل ما يؤدي الى كل مطلوب معين فان القضايا يدخل في تاليف التاليف نحو مطلوب مطلوب معين وذلك انها من حيث
هي قضايا مطلقة ليس فيها تهيؤ مسيد الى ما دونها وذلك هو الذي يجب ان يعلم من حالها اولا ثم يعلم ان تلك القضايا كيف يكون
اعني حال الصدق في تاليف اجزائها حتى يؤدي اليه الى اليقين وكيف يكون حتى يؤدي الى ظن قوي يكاد يشبه اليقين وكيف يكون
حتى يغلط وكيف يكون حتى يوقع اغلب الظن وبالجملة القناعة وكيف يكون حتى تخيل ثم يعلم ان الافضل والانفع في كل باب ما هو
وليس يلزمه في جنبة التصديق فقط بل وفي جنبة التصور ولما كان القياس مضيئا او لا بد من مصدقات اولى لم يكتسب بقياس
والا لذهبا غير النهاية ولم يكن الى قطعه سبيل فتبين ان تلك اوايل المواد القياسية سواء كان التصديق بها واقعا باول العقل
او بالحس او بالتجربة او بالتواتر او بالشهرة او بالحفظ او بالظن او بالقبول ممن مظنون به الصواب فيما يقول والمصدقات
بالكسب قد يعود فيصير مواد اخرى لقياسات يكتسب بها مصدقات اخرى ويعين ذلك الى ما عسى ان يتناهى وقد جرت العادة
بان يسمى تعليم القياس علم التحليل والسبب الحقيقي في ذلك ان الاستدلالات الحقيقية انما تكون على مطلوب محدود واما الذي
يكون على غير ذلك السبيل اعني ان يكون القياس ينعقد اتفاقا فيؤدي الى نتيجة من النتايج لم يطلب ولم يجد لها القياس منتج
شيء غير صناعي وانما هو امر بختي بل القياس الصناعي هو ان يكون لك غرض فتطلب ما ينتجه مقابدة وما ينتج الشيء علة له من
حيث هو نتيجة فيكون نظرك تتبعه من معلول الى علة ويكون مع ذلك نظرك في حد يطلب ان يفصله بادخال الوسط كان
تستعمل بعده من اجزائها ويكون نظرك حينئذ من واحد يحله الى كثرة وتطلب له مبادي كثيرة وهذا النوع من النظر يسمى
التحليل والعكس كان مقابله يسمى التركيب فسمي هذا الكتاب كتاب التحليل والعكس لهذا الوجه لا لوجوه يخترعها قوم بالتكليف
المنطق فيه والدليل على صحة هذا القول انك ستعلم فتعرف ان جميع ما يسمى قياسا في هذا الكتاب انما يسمى قياسا بعد ان
يوضع نفس مطلوب ويقاس به آخر القول المنتج عنه حتى يتعين الاصغر والاوسط والاكبر والصغرى والكبرى وذلك لا يتعين
الا وقد تعين المطلوب كما ستعلمه وان كان قول ينتج شيئا ولكن ليس ينتج ما جعل اجزاؤه بالقياس اليه هذه الاجزاء اعني
الصغرى والكبرى والاصغر والاوسط والاكبر لم يسم ذلك قياسا

فصل في ان المنطق آلة في العلوم الحكمية لا يستغنى
عنها قد كان سلف لك ما توقف على موضوع المنطق وبيان ان الغلط كيف يقع فيه وسلف لك جملة ان المنطق كيف يكون جزءا

تاليف مه

ويعلم ما يؤدي الى كل مطلوب مه

والا لما كان لنا سبيل للاكتساب اذ كان
لا وجه لكسب الشيء اذا الا بتقدم تصديق الاوائل
فلو احتيج في كل مصدق به الى اوائل لذهب لا الى نهاية مه

تكمله وكيف يكون آلة وانه لا تناقض بين من يجعله جزءا وبين من يجعله آلة فانه انما نجد موضوع المنطق من حيث هو
وكانت الفلسفة واقعة على ما هو علم بالموجودات كيف كانت المنطق جزءا من الفلسفة يعرف حال احوال موجودات ما حالها وطبيعتها
ان يعرف كيف يكتسب بها المجهول او تعين فيه فمن حيث ان هذه الحال امر خاص لبعض الموجودات او عارض فاتي له او امر مقوم
اياه فهو نظر ما في الموجودات من حيث هو موجود وما حال فهو علم ما من العلوم ولكن لما عرض ثانيا ان كانت هذه المعرفة من امر
هذه الموجودات يعين في معرفة امور اخرى فيكون هذه المعرفة التي هي بجنسها معرفة ما آلة لمعرفة اخرى بل جل الغرض فيها هو نهاية في
معرفة اخرى فكونها معرفة بجزء من الموجودات من حيث تعين في معرفة اخرى ولا يشكو في ذلك لم هو موجود كونه آلة فكون المنطق
جزءا يكون اعم من كونها آلة وليس هو جزء من الشيء الذي هو آلة له فانه ليس جزءا لما هو له آلة وهي العلوم التي تكال
بالمنطق وتوزن بعياره بل هو جزء من العلم المطلق الذي هذه العلوم كلها بجميع وكونه منطقا هو من حيث هو آلة ومن حيث
هو آلة يحمل عليه ايضا معنى اعم من الآلة كما الانسان من حيث هو انسان قد يحمل عليه الحيوان ويقال انه حي وليس امرا في
كونه جزءا او كونه آلة امرا متنافيين (متباينين صح) على الاطلاق بل متنافيين احدهما اخص والآخر اعم فان كل ما هو آلة لعلوم كذا فهو جزء من العلم
المنطق وليس ينعكس فهكذا يجب ان يتصور وان كان ما قاله فاضل المتأخرين في نصرة من راى ان المنطق آلة وليس جزءا
هو اتم ما يمكن ان يقال فيه واما كونه آلة فلانه تعين وليس كل معونة فان المعرفة قد تعين في معرفة اخرى على ان يكون مادة و
تعين على ان يكون (يكون آلة صح) كيلا او ميزانا ولا يكون مادة البتة وان كان العيار قد يمكن ان يحمل بوجه من الوجوه مادة فانا اذا قلنا مثلا كل
متحرك جسم والنفس ليس بجسم واقتصرنا على هذا ونتجنا فالنفس ليس بمتحرك لم يكن هناك مادة منطقية البتة ولم يكن المنطق بوجه
من الوجوه معينا في هذا من حيث هو مادة بل من حيث هو كيال يعرفنا ان هذا التأليف منتج وكذلك ان كان بدل هذا حد من
الحدود او رسم من الرسوم لكان المنطق ينفع في ان يكال به او يوزن ولا ينفع في جزء (اجزائه صح) البتة فان كلفت وقلت يكون هذا
شكل منتج نتيجة سلب المتحرك عن النفس حتى جاء القياس تاما بالكلام صارت المقدمة المنطقية جزءا من جملة القول لكن نرشدنا
في الاعتراف بان المنطق جزء كما هو ايضا آلة ليس على ان يصير جزءا مادة على هذه الصفة اعني الوجه الذي يدخل فيه قبل
ان هذا مقترن بالمنطق متكمل به فانا اذا اعلمت المنطق لم نحتج في كل قياس نعلمه ان نصرح بالقول بانه مقترن بالمنطق حتى
يكون ذلك مصرحا به وجزءا من القول المنتج بل اذا جاء تأليف نعلم في انفسنا انه منتج او قد نعلم في انفسنا انه كذا انتجنا و
واقتصرنا عليه كما ان النحوي اذا قال ضرب زيد اقتصر على هذا اللفظ في غرضه ولم يحسن ان يقول وزيد مرفوع بانه فاعل بل علم

جاء ويستغنى عن ذكره عند استعمال ما علم هذا الا بعد فالمنطق ليس معينا في العلوم على ان يوجد مادة فيها من حيث مطالبها
مطالب غير منطقية نعم ان كثيرا من الاصول التي في الجدل وفي الخطابة وفي الشعر توجد (بوجه صح) مقدمات وقياسات لكن مطالبها
منطقية مثل انه هل هذا الشيء افضل او غيره او هل هذا الظلم اولى من الظلم وما اشبه ذلك فان هذه مطالب منطقية يجعل مقدماتها
منطقية مرادا في اثباتها وليس كلامنا في امثال هذه المطالب وبالجملة فالمنطق ايضا كالجزء في بعض المواضع لو لم يوثق بكونه
المستعمل ما علم من ذلك العيار في المنطق فيكون ذلك على سبيل التذكير كان النحوي او اللغوي اذا استعمل شيئا من الاعراب
او اللغة في كلام له بديع مما يخشى ان لا ينتبه له انسان مع لم يقع ان يشير الى وجهه فصير اشارته الى وجه استعمال المقدمة نحوية او لغوية
وربما كانت مطالب مشتركة ايضا بين المنطق وبين صناعة اخرى واكثر ذلك مع الفلسفة الاولى فيكون بيانها المحقق
في الفلسفة الاولى وبيانها بوجه آخر او سبيل الوضع في المنطق يستعمل موادا في قياسات علمية فان التفت اليها من حيث تعلقت
في المنطق كان على سبيل التذكير وكان ايرادها على سبيل ايراد ما هو من جهة انفسها كانت اصولا موضوعة فاذا استعملت في
علوم ومثال هذا ما قيل لما كان العلم الطبيعي علما بامور ذوات مباد وكان العلم بذوات المبادي انما يستفاد من العلم
بالمبادي فيجب ان ينظر اولا في المبادي فان المقدمة الكبرى مما يعلم في الفن المشتمل على تعليم البرهان وايضا فانما تحقق
بالحقيقة في صناعة الفلسفة الاولى فان اوردت على انها وضع وخطاب مثلا مع من لم يسمع المنطق ولم يطلع كانت هذه
مقدمة وضعية يتقلدها الطبيعي من صاحب الفلسفة الاولى ويضعها وضعا في علمه كما هو الحال في اكثر مبادي العلوم وان كان
ذكرها وايرادها على انه شيء مفروغ في المنطق عند متعلمه فلا موقع له الا موقع الذي من حقه ان لا يذكر ولا
يورد وكما لا يذكر حال القياس انه ناتج والفاعل انه مرفوع اذ كان انما يعلم ليستعمل في العلوم كيالا ومعيارا لا داخلا في الكيل
والعيار بل انما اورد امثال ذلك تذكيرا لما يغلب الظن بانه ليس من المباحث المنطقية التي ثبتت في الذهن لا محالة
وقت نظره او حق هذا ان يعلم وتيسير وجوده فيما يتعلم من غير تصريح به فان صرح فعلى سبيل تذكير واما ما ظنه فاضل المتأخرين
ان المقدمات المستعملة في مقدمات مالس ونحوه ليس هي منطقية اذ ذكر فيها الكم والتناهي فان التناهي الكم هذا انه
ولغيره واولا وما اشبه ذلك فقد زل فان النظر في الكم وما يلحق الكم ليس نظرا منطقيا وقد فرغنا من هذا في بيانه الغاية موضعا
فالمنطق معين على سبيل انه ميزان لا على سبيل انه داخل في الوزن وانما هو منطق لانه كذا واما سائر العلوم الاخرى
فيعين بعضها في بعض على سبيل ان المطلوب في هذا المعين يصير مقدمة ومادة للمعان لا على سبيل التعيين فان اوجب

مستغنى عنه وان الغفلة العام

موجب ان لا يتناول بلفظ الفلسفة كل ما هو علم موجود بل يخصها بما هو علم مقصود لذاته وبالموجودات لا من حيث تعين في كل العلوم
الاخرى كان له ان يجعل المنطق آلة لا جزءا لكنه كالشك لا يستغنى عنه والمنطق يتم العون في ادراك العلوم كلها فلذلك حق الفاضل المتاخر
ان يفرط في مدح المنطق وقد بلغ به هذا الافراط الى ان قال ان المنطق ليس له من العلوم الاخرى محل الخادم بل محل الرئيس
لانه معياره ومكياله لكن قول ليس كون العلم على سبيل انه معين في غيره كونه معينا على سبيل انه مادة يضعه بل كان مقصودا
بنفسه في شيء اشرف واعلى من المقصود لغيره فلا يحق ان يحاول اثبات رياسة المنطق على العلوم الاخرى لكن لنا حاجة
الى ان يجيب من يسأل فيقول المنطق ان كان محتاجا اليه في المباحث الفكرية فيجب ان يكون محتاجا اليه في تعلم صناعة المنطق
نفسه وان يكون هذا الكتاب الذي في القياس يحتاج الى معرفة ليعلم بها ما تشكلت قبله ثم ما بال قوم هم يبرهنون ولا قانون
عنده بكلام شهيد من الذي برهن على التعاليم ولم يكن في زمانه المنطق حاصلا بل منهم آخرون جدليون وآخرون خطباء وآخرون شعراء
وما شئت من السوفسطائيين فنقول اولا ان التعليم على وجهين تعليم هو افادة وتعلم ما من شأنه ان يجهل لكن يعلم ان الزوايا
الثلث من المثلث مساوية لقائمتين وتعليم هو تذكير واعداد واما التذكير فان يحمل الامر الذي لا يجهل او اخطر بالبال كخطر
بالبال فان الذي ليس خاطرا بالبال هو مجهول من حيث ليس هو علم بالفعل التام بل علم بالقوة القريبة من الفعل
من قوة الذي او اخطر بالبال امكن ان يشك فيه فهذا هو التذكير واما الاعداد فان يخطر معه بالبال امور تجري مجراه ويكون كل
واحد منها او علم لم يفد الا العلم نفسه واذا اخطر بالبال في مجاورة الآخر يوقع منها ان يفيد علما لم يكن يكون لا بد من اعداد وذلك كثيرا
ما يراد من التعليم المتوقع بايقاع المجاورة فليس كون الشيء او اخطر بالبال معلوما هو كون الشيء مخطرا بالبال وحده
هو كونه مخطرا بالبال مع غيره ضرب من التعليم هو تذ او ضرب من التعليم هو ما قلنا قبل وذلك ايضا على قسمين قسم تسهل
عشق معه ان يقع في نظره غلط ومنه قسم ليس كذلك مثال الاول ما يتعلم في علوم الحساب والهندسة وعلامته قلة وقوع الاختلاف
فيه ومثال الثاني ما يتعلم في علوم الطبيعيات وعلامته كثرة وقوع الاختلاف فيه ان الامور التي تعلم في علم المنطق منها ما هو تعليم
على سبيل التذكير والاعداد ومنها ما هو على سبيل التوقيع ومنها ما هو على سبيل الاقناع والاحتجاج وكذلك يجب ان يكون
ذلك بالاكثر ما في قاطيغورياس انه اما وضع واما تذكير واعداد او على انه ليس علما منطقيا في الحقيقة وما في باري ارمينياس اكثره
تذكير واعداد وبعضه احتجاج واستدلال وما بعد ذلك فغلط من تذكره من تعليم امور لا يقع فيها اختلاف اذ وقعت على
وجه الاقناعي القسم المتسق والمنطق فان اكثر الحاجة اليه فيما كان من التعليم على وجه القسم الاخر فلذلك لا حاجة الى جميع

هو خطوره بالبال بمنزله م

المنطق

المنطق بل الجزء الذي على سبيل التذكير والاعداد او محتاج اليه في الجزء الذي على سبيل الكسب حتى يكون الجزء الذي على سبيل
التذكير والاعداد يعين الجزء الذي على سبيل الاحتجاج والكسب ويكون الجزء الذي على سبيل الاحتجاج مما ينقل وقوع الاختلاف
فيه عند الحقيقة فاما ما هو بسبب الالفاظ ووقوع الاختلاف في معانيها وذهاب كل فرقة الى غرض آخر لو اجتمعوا على الغرض الواحد
لما تنازعوا في اكثر الامر وهو كلام غير منطقي دخل في المنطق ومع ذلك فلا يمكن ان يبرهن غير المنطقي وان يجادل غير المنطقي وان يخطب
فان المنطقي ايضا او تعلم هذه الصنائع لم ينفعه نفس معرفة هذه القوانين كثير نفع ما لم يحدث له ارتياض وتمرن يصير له استعمال
هذه ملكة كما ان النحوي اذا تعلم النحو لم ينفعه العلم بالنحو في ان يستعمل النحو استعمالا بالفعل الا بعد التمرن واكتساب الملكة وقد يحصل
ملكة في النحو من غير معرفة القوانين وفي الجدل وفي غير ذلك الا انها يكون ناقصة ولذلك يجوز ان يزول ويفسد كما زالت الملكة
النحوية عن العرب لانهم كانوا اعتمدوا على الملكة فلو كانت لهم مع الملكة قوانين تقدر انفعال الملكة عن الملكة وعنها وكانت
معيرات ما كان يقع ما وقع فليس سواء من له ملكة ولم يجمع قوانين تلك الملكة منشأة بعقله مهرة وقدح الموارد ويرجع اليها فيما
يفعل والذي له ملكة ساذجة لا يدعمه معرفة بالقوانين بل الاولى ان يكون اعتناء مستحصله ثم يكتسب الملكة على قوانينها فاذن
لا غنية عن المنطق لمن اراد ان يستظهر ولا يعول على ملكة غير صناعية **فصل** في المقدمات واجزائها وفي المقول على الكل
بالايجاب والسلب يجب ان نبين ما المقدمة وما الشيء الذي يسمى حد المقدمة وما المقول على الكل بالايجاب او السلب والمقول على البعض
وما القياس وما الكامل منه وما غير الكامل منه ثم بعد ذلك نشرع في تنويع القياسات ونعرف ما قدمنا من الاعتبارات فالشيء الذي
كان يسمى في كتاب باري ارمينياس قولا جازما وقضية فانه اذا جعل جزء قياس كان مقدمة فالمقدمة قول جازم صالح جزء قياس
وليس هو اعتبارا يلحق المقدمة بل اعتبار عرضي حتى لو توهمت المقدمة نفسها لا لانها جزء قياس لم يجب ان يفسد ذاتها
ولا كونها قولا جازما فان اللون الموجود في حد البياض اذا توهم ان كونه مفرقا للبصر قد زال فانه وان كان فصول الجواهر
قد يظن بها انها معان يلحقها بحسبها ويزول من غير فساد حقيقتها فلا يظن ذلك بفصول الاعراض على ان الظن المظنون
في الجواهر مما فيه موضع نظر سينكشف في الموضع اللائق به وكان القضايا محصورة ومهملة وشخصية كذلك المقدمات فيجب
ان يحقق حال المحصور المحصور فاما المحصور الذي هو موجب كلي كقولنا كل ب ا فيجب ان يحقق او لا المقول يجب ان يعلم معنى
قولنا كل كذا هو كذا هو انه كل واحد واحد لا الكل جملة ولا الكلي فليس معنى قولنا كل انسان انه كل الناس جملة ولا الانسان
الكلي بل ان كل واحد واحد منهم حتى لا يشذ شيء فانه ليس الحكم على الجملة هو الحكم على الافراد فربما قيل على الجملة ما ليس يقال

والذي يتوهم من وقوع الاختلاف فيه عند الحقيقة م

على الافراد ولا الحكم على الانسان الكلي من حيث هو كلي يجب ان يكون حكما على الجزئيات كما علمت فيما سلف بل هذا الحكم هو على
واحد واحد من الجزئيات الشخصية او النوعية والشخصية معا ان كان المعنى جنسا ثم يجب ان يعلم انه ليس معنى قولنا كل واحد واحد
مما هو كذا انه كل واحد مما هو كذا من حيث هو كذا كقولنا كل ابيض ليس معناه كل ما هو ابيض من حيث هو ابيض وكان شيئا
موصوفا بانه ابيض او حقيقة اخرى كانسان او خشبة موصوفين بالبياض وايضا يجب ان يعلم ان قولنا كل ابيض ليس معناه كل
ما هو موصوف بانه ابيض دائما فان قولنا كل ابيض اعم من قولنا كل ابيض دائما فان الابيض اعم من الابيض دائما وهو من الابيض
وانما نقول انا كل ابيض معناه كل واحد مما يوصف بانه ابيض دائما او غير دائم كان موصوفا بالابيض موصوفا به لكن الابيض نفسه
الصفة ليست صفة الامكان والصحة فان قولنا كل ابيض لا يفهم منه البتة انه كل ما يصح ان يكون ابيض بل كل ما هو موصوف بالفعل
انه ابيض كان وقتا ما غير معين او معينا او دائما بعد ان يكون بالفعل وهذا الفعل ليس فعل الوجود في الاعيان فقط فربما لم يكن
الموضوع متصفا اليه من حيث هو موجود في الاعيان كقولك كل كرة تحيط بذي عشرين قاعدة مثلثة والصفة هو على ان يكون
للشيء وهو موجود بل من حيث هو معقول بالفعل موصوفا بالصفة على ان العقل يصفه ان وجوده بالفعل يكون كذا سواء
وجد او لم يوجد فيكون قولنا كل ابيض معناه كل واحد مما يوصف عند العقل بانه يحصل وجوده بالفعل انه ابيض دائما او في وقت
اي وقت كان فهذا جانب الموضوع واما جانب المحمول فنقول ان ههنا موجبات مطلقة وضرورية وممكنة اما الموجبة الكلية المطلقة
فينبغي ان نتكلم فيها ونعرف الفرق بين المطلق والضروري فنقول ان ههنا موجبات والاحوال فيها مختلفة فنقول ان الله حي اي
لم يزل ولا يزال كذلك او كل انسان حي لم يزل ولا يزال كذلك بل نقول ان كل ما يوصف بانه بياض ويقال له انه
فانه ما دام ذاته وكذلك كل واحد مما يقال له انسان فانه ليس لم يزل ولا يزال حيوانا بل ما دام ذاته وجوهره موجودا ونقول
كل متحرك جسم ونعني ان كل واحد مما يتحرك فانما هو جسم ما دام متحركا فقط بل وان لم يتحرك فانما نعني انه جسم ما دام ذاته موجودة
والفرق بين هذا وبين الذي قبله ان هناك لا يفرق الحال بين قولنا ما دام ذاته موجودا وبين قولنا ما دام موصوفا وههنا
يفرق الحال بين قولنا كل موصوف بانه متحرك ما دام ذاته موجودا وبين قولنا ما دام متحركا ونقول كل ابيض فهو لون مفرق للبصر
ولا نعني ان كل واحد مما يقال له ابيض فما دام ذاته موجودا فهو ذو لون مفرق للبصر بل ما دام موصوفا بانه ابيض واما الذي يوصف بانه
ابيض او زال عنه انه ابيض لم يبطل ذاته ولا يوصف بهذا الوصف ونقول كل منتقل من الري الى بغداد فانه يبلغ مثلا قرميسين
ولا نعني انه ما دام موجودا او ما دام منتقلا الى بغداد بل ان له وقتا لا محالة يوصف فيه بانه بلغ قرميسين ونقول كل كبير فانه ساكن

فقط بل كل ما يوصف بانه ابيض وكل شيء
يقال له ابيض كان ذلك الشيء ابيض بانه
نفس الابيض من حيث ابيض صح

فان الابيض اعم من الابيض دائما صح

اقول الاظهر

موجودة فهو ان صح

فان هذا يجوز ان يكون له دائما ما وجد ويجوز ان يكون له دائما ما وجد ويجوز ان يكون وقتا ما ويجوز مع ذلك ان يكون دائما في
بعضه ما دام ذاته موجودة اتفاقا لا ضرورة فلا يكون في كل واحد انما هو وقتا ما ونقول كل مستيقظ نائم يعني كل واحد مما
يوصف بانه مستيقظ فانه وقتا ما يكون نائما لا محالة وكل متنفس بل الوقت هو موصوف فانه فيه نائم وكذلك كل مولود فان
له وجودا اي كل شيء موصوف بانه مولود فهو موصوف وقتا ما بانه في الرحم ليس ما دام مولودا واعلم ان قولنا كل
مولود فله وجود في الرحم وان كل موصوف بانه مولود فهو موصوف وقتا ما بانه في الرحم ليس هذا انه موصوف عندما هو مولود
بانه في الرحم فان قولك كل مولود هو كذا الذي معناه كل ما هو موصوف بانه مولود اعم من قولك بشرط كونه مولودا وما دام
كونه مولودا او اعم من ان يعين ما هو مولود او حينا آخر ومن هذه ما يكون الوقت وقتا معينا فيه كقولك القمر يوجد له الكسوف
وقد يكون وقتا غير معين كقولك كل انسان يوجد له الاستنشاق وهذه كلها يشترك في ان المحمول يوجب فيها للموضوع فان
قال قائل ليس كذا بل قولك كل مستيقظ نائم كاذب الآن يقول ان كل مستيقظ نائم في غير وقت يقظته وكذلك يجب ان
يقول ان كل منتقل الى بغداد فانه بالغ قرميسين في نصف قطع مسافته وان كل مولود فهو موصوف بانه في الرحم قبل الولادة فيكون
هذه القضايا انما يصدق بشريطة يراد فالجواب عن هذا من وجهين احدهما ان كل نائم في وقت كذا فهو نائم وقتا ما وكل موصوف
بانه في الرحم قبل الولادة فهو موصوف بانه في الرحم وقتا ما وكل بالغ قرميسين في نصف قطع مسافته فهو بالغ قرميسين لا محالة وقتا ما
وكل بالغ قرميسين في نصف قطع مسافته فهو بالغ قرميسين لا محالة وقتا ما فان وجود الشيء للشيء فيما مضى ووجوده له فيما يستقبل
ووجوده له في الوقت يختلف في الاشياء ويتفق في شيء وذلك لانه يختلف في الازمان ويتفق وجوده له في نسبته اليه
فكذلك وجود البلوغ او النوم للشيء بمعنى تيقن في الذهن وجوده له فيما مضى ووجوده له فيما يستقبل ووجوده له في الحال وليس
هو معنى الايجاب لتعين الشيء من ذلك بعينه بل هو معنى الايجاب لاجل هذه النسبة ثم يصير هذه اقسام الايجاب في الماضي والايجاب في المستقبل
والايجاب في الحال فتبين اذن ان المقدمات التي اشترطناها من المقدمات الزمانية حسية فاذا اخذنا اليها الصغريات فقلنا مثلا
كل مستيقظ نائم في وقت كذا او كل نائم في وقت كذا فهو نائم على الاطلاق اي بلا زيادة شرط انتج ان كل مستيقظ فانه نائم ويكون
قضايا حسية ويشترك في ان فيها حملا موجبا والجواب الثاني هو انا نساعد فنجعل المحمول جملته وهو ايضا صحيح لانه حينئذ
فان كل منتقل الى بغداد فهو موصوف بانه بالغ قرميسين في نصف قطع مسافته وليس ذلك ما دام منتقلا الى بغداد او اللهم الا
ان يقولوا ان هذا الشرط يجب ان يكون في جانب الموضوع فيقال ان كل منتقل الى بغداد هو في نصف مسافته فهو بالغ قرميسين

ولا بد ان يكون وقتا ما صح

نائم يعني كل موصوف بانه متنفس فانه نائم
ليس ما دام ذاته موجودا او ما دام متنفسا
صح

وكل مولود قبيل ان يولد في الرحم يمكن حاله اكذا فعلى ليس كلامنا في ان هذا صحيح او فاسد او ليس الا كان هذا صحيحا كان الحكم
غير صحيح بل كلامنا في هذا النزاع انه مقرون بالمحمول على تخيل ايه المنتقل الى بغداد هو موضوع مسلما والمنظر الحمل عليه انه بالغ الى قريتين
في نصف مسافته فاذا ان يكون هذا السلب ضرورة اما او ما دام منتقلا الى بغداد او ليس ضروريا مسلوبا عنه دائما او لا ما دام منتقلا الى بغداد او لا في
بعض الاوقات كونه منتقلا الى بغداد فاذا اشتغاله في بعض اشتغاله لا يمنع اطلاق السلب تحكيمه كذلك وجوده في بعض الوقت لا يمنع وقت اطلاق
الايجاب فان السلب والايجاب لا يختلفان من حيث النسبة التي يكون بها القضية قضية ويكون فيها المحمول والموضوع بل قد يختلفان
في ان احدهما يوجد والآخر يرتفع فالحق اذن ان هذا يصدق سلبه ويصدق ايجابه وان القضايا المطلقة نفس السلب والايجاب
فيها لا يتناقض ما لم يشترط الوقت والحال فاذا تقرر هذا فنقول قد وقع خلاف بين المتقدمين في معنى القضية المطلقة وليس
ذلك خلافا حقيقيا بل خلافا في استعمال اللفظ فذهب فريق الى ان الاطلاق يعنى به حال القضية من حيث ان فيها حكما اي سلبا
او ايجابا كيف كان بحيث يكون هذا الحكم عاما لجميع وجوه التخصيص المذكورة غير ملتفت الى ان ذلك على اي الاقسام المذكورة بعد ان
لم يشترط فيها ضرورة او لا ضرورة وذهب فريق الى ان الاطلاق يعنى به حال القضية من حيث ان فيها حكما اي سلبا او ايجابا كيف كان
بحيث يكون هذا الحكم عاما لجميع وجوه التخصيص المذكورة وغير ملتفت الى ان ذلك على اي الاقسام المذكورة بعد ان شرط
فيها ضرورة او لا ضرورة وذهب فريق الى ان الاطلاق يعنى به حال القضية من حيث ان فيها حكما اي سلبا او ايجابا بلا يكون موجودا
بشرط ان لا يكون ما دام ذات الموصوف بالموضوع موجودا بل ما خلاف هذا فيكون المطلق بهذا المعنى اخص من المطلق بالمعنى
الاول والامثلة التي يورد في التعليم الاول يغلب الظن على ان الغرض ما ذهب اليه الفريق الاول وانه اورد في مواضع امثلة
يصدق فيها السلب والايجاب معا فذلك على سبيل انه امر جزوي يشال من جهة المطلقات في مسئلة لا يستمر الحكم الكلي فقد بان
من هذا ان قولنا كل ب ا معناه كل واحد واحد مما يوصف ويفرض انه بالفعل ب دائما او غير دائم فانه موصوف ايضا بانه ا من غير
ان يلتفت متى ذلك ومن اي الاقسام كان فمفهوم جملة كونه بهذه الصفة هو كونه مطلقا لكن لم يعرض هذه الاقسام كلها بل انما تخرج
ثمانية اقسام احدها ان يكون ب هو ا دائما والثاني ما دام موصوفا بانه ب والثالث ما دام موصوفا بانه ا فيكون قولنا كل
ب ا يتضمن هذه الاقسام وهو يعمها كلها فيكون العموم اما على اعتبار هذه [الثلثة] التثليث فقط واما على اعتبار الاقسام التي ذكرنا
والمنصوص يجب ان يتعين حتى يكون المطلق بالمعنى الخاص ليس كل فيه دائما وسيتضح لك تحقيق القول في اقسام الضرورة بعد

فصل ٢٤

في الجهات اعني الاطلاق والضرورة والامكان [والاشتباه] بعد تقرير خلافهم في امر المطلقة فنقول قال بعضهم ان كونها

مطلقة

او لا يحمل عليه فان كان لا يحمل عليه فيكون مسلوبا عنه
فيكون زيد المنتقل الى بغداد هو مسلوبا عنه
انه بالغ الى قريتين في نصف مسافته
صح

مطلقة ان يحذف الجهة منها قولا وتصورا معه فالمعنى انه لا يلتفت الى الجهة التي يلحقها في التصور حتى ان قولنا كل انسان حيوان وان
كان في الحقيقة لا يخلو فيه ان الحيوان موجود لكل انسان ما دام ذاته موجودة فلا يلتفت الى ذلك بل الى ما يشارك فيه هذه القضية
غيرها وهو ان الحيوان موجود للانسان فهو من حيث انه موجود فقط فهي موجبة مطلقة ومن حيث التخصيص فهي امر اخص هو انها ضرورية
وكذلك قولهم كل مستيقظ نائم او كل حيوان متنفس فانه يجب ان لا يلتفت فيه الى ما يقابل الضرورة ومن حيث انه كذلك وقتا ما او دائما ما دام
ذاته موجودا بل من حيث هو موجود من غير زيادة جهة يقال او يتصور فيكون المطلق اعم من الضروري وقوم يجعلون المطلق
من ذلك ما لا يكون الحمل موجودا فيه دائما او ما لا يجب ذلك في كل واحد وان اتفق في البعض بل ما يكون لكل وقتا ما او لا يجب
ان يكون ما دام ذات الموصوف بالموضوع موجودا وقوم يجعلون المطلق ما كان موضوعاته حاصلة بالفعل في زمان ما حتى
يكون قولنا كل ابيض معناه ان كل ابيض موجود بالفعل في زمان ما فيكون الكلية الموجبة المطلقة على الرأي الاول معناه
ما ذكرناه وعلى الرأي الثاني معناه كل واحد واحد مما يوصف عند العقل بالفعل انه ب دائما او غير دائم فهو موصوف بانه ا وقتا ما
لا محالة سواء كان معينا او غير معين من غير وجوب دوام مسلم وعلى الرأي الثالث ان كل واحد من الموجودين في وقت ما
ب فانهم موصوفون بانهم آ في ذلك الوقت وهذا الرأي الثالث سخيف مختل فان كل واحد من الموجودين في وقت ما ب
او لم يصرح بالشرط المذكور كان بعض ما يوصف بب وقولك كل ب ا مثل قولك هذه قضايا موضوعاتها امور لا يلتفت الى وجودها
ومع ذلك يحمل عليها محمولات لا يكون ضرورية ولا ايضا ممكنة بل يحمل عليها بانها توجد لا محالة وقتا ما كقولهم كل اثنين عرضيتين
يتحركان [واحدة] دائما بالخلاف على محوركي قطبيه فانهما ينطبقان وينفصلان فان هذه القضية ليست ضرورية فان كونهما ينطبقان او
منطبقين ليس لهما دائما ولا ايضا من الممكنات التي يجوز ان يكون او لا بل يجب ان يكون بالفعل وقتا ولا ايضا معين حمل عليها
هذا الحمل في هذا القول فانما يحمل عليها هذا الحمل باعتبار الامكان وان كان له محل امكان مع ذلك كله فلا تغني [illegible]
فيها وجه وقتا ما من الدوار بل لا يلتفت الى وجوده بل الى ماهيتها فقط فاذ ليست هذه ضرورية ولا ممكنة من حيث النظر
الذي يعتبره فيتبين انها يكون مطلقة ولا يكون المطلق ما ذهبوا اليه والمعلم الاول يمنع من هذا الظن بخطره في المطلق مرارا
ويلزم من فرضه محالات ذكرها في خلل المباحث التي نحن متوجهون اليها بالاستقصار وقد منع من هذا المذهب مذهب آخر
في امر الجهات حتى التفت في امر الضرورة والامكان الى امر القضية في ان سورها يصدق ويكذب وترك امر المحمول المتتابع
الى الموضوعات بالموضوع فكان قولنا كل حيوان انسان ممكنا او كان يمكن ان يتوهم وقت من الاوقات لا حيوان

فيه الا الانسان فيصدق ان كل حيوان انسان فيكون هذه مقدمة وجودية صادقة وقبل ذلك يكون ممكنة او اعتبرت
من حيث كون هذا السور صادقا وقتا ما فان حسب حاسب ان مقتضى هذا المثال غير ممكن فقد يمكن ان يطلب له مثلا
من امور اخرى من الامور التي لا نهاية لها والفرق بين هذا الاعتبار والاعتبار المحصل انا لو فرضنا هذه الامور واحكامها
من حيث السور وصدقه ليس واجبا ان يدوم صدقه ومن حيث الحمل كان الانسان ضروريا للكل احد من الحيوانات
الموجودين في ذلك الوقت فانه لم يكن الشيء الموصوف ذلك الوقت بانه حيوان يجوز ان يكون موجود الذات وليس
يوصف بانه انسان لكنا سنوضح فيما يستقبل ان هذا الرأي التابع ايضا غير صواب وان الاعتبار في الضرورة والامكان انما
هو بحسب مقايسة حال المحمول والموضوع ويدخل عليه بعد ذلك السور ليس ذلك بحسب الصدق واما الذي يبان الاولان فانا
لا نناقش فيما بوجه فانه يجوز ان يعني بالمطلق ايهما اريد بعد ان يحفظ لكل اعتباره وليعلم ان القضية من حيث هي قضية الكل
ومن حيث هي قضية يوجد فيها الحمل اما الكل اما الاخص وكذلك من حيث يوجد فيها الحمل لا دائما اما الكل اما الاخص والاشهر التي
تورد في التعليم الاول يدل على ان المطلقة بحسب الاصطلاح الاول في العامية وقد ظن قوم انه لا مقدمة كلية الا ضرورية وقد غلطوا
فانا نجد كليات تكون الحمل في كل واحد من الموضوع لا دائما كما مر لك فلا يجب ان يلتفت الى ذلك فان ذلك كان من سوء فهمهم
لما يراد بالضروري لكن الاولى بنا الآن هو ان نذكر الكلية الموجبة الضرورية فنقول ان قولنا كل ب ا بالضرورة معناه كل واحد
واحد مما يوصف بالفعل انه موجود ب كان دائما او كان وقتا ما ت فذلك الشيء موصوف بانه ا ابدا ما يوصف بانه ب
فقط ولا وقتا معينا بل ما دام ذاته الذي يوصف بانه ب موجودا فان كان دائما موجودا فيكون دائما وان لم يكن دائما
موجودا كواحد من الناس فيكون ما دام ذاته موجودا سواء كان ذاته نفس المعنى الذي في الموضوع مثل الموصوف
بانه انسان فان الموصوف بانه انسان ليس شيئا الا نفس الانسان او كان الموصوف بانه ب قد يكون موجود الذات
ولا يوصف بانه ب كما مثلنا لك بتبييض هذا ابل فنقول انا قد نستعمل لفظ الضرورة ونعني به الدوام في مواضع من ذلك
انا نقول ان الله حي بالضرورة اي دائما لم يزل ولا يزال ونقول كل انسان حيوان بالضرورة لا انه كذلك فيما لم يزل ولا يزال
ولكن ما دام ذات الشيء الذي يقال له انه انسان موجودا اي ما دام موصوفا فانا جعلنا معه موضوعا ونقول ان كل متحرك
متغير بالضرورة لا انه دائما لم يزل ولا يزال ولا انه دائما ما دام ذات المقول عليه انه متحرك موجودا بل ما دام متحركا وان كان قد
يتفق ان يكون دوام ذاته موجودا او كونه مقولا عليه انه كذا واحدا كما نقول كل انسان فان دوام وجود ذاته هو دوام صفته

بالانسان

بالانسان واحد ونقول كل متحرك فهو بالضرورة جسم اي انه كل ما يقال عليه انه متحرك كيف كان فهو ما دام ذاته موجودا وان فارق
الحركة فهو جسم ونقول للشيء انه ماش بالضرورة ما دام ماشيا ولا نقول ماش بالضرورة وحده ونقول ان القمر يوجد له الكسوف بالضرورة
وقتا كذا وكذا او هذا وان صح عليه انه يوجد له الكسوف ما دام كاسفا بالضرورة فليس معناه ذلك المعنى فان شرط الضرورة في القول الثاني
هو ما دام الكسوف موجودا وشرط الضرورة في القول الاول حصول وقت يكون القمر فيه في العقدة مقابلا للشمس مع ما وان لم يكن كاسفا
ونقول كل انسان فانه متنفس بالضرورة وليس وقتا معينا بل وقتا لا بد منه وليس ايضا معنى هذا انه متنفس بالضرورة ما دام متنفسا
وان لازمه وهذه كلها اقسام المطلق الكلي واما الضروري المرسل منها هو الذي يقال فيه المحمول او يسلب ما دام ذات المقول
عليه الموضوع موجودا وهو الذي لم يزل ولا يزال يدخل في هذا واما الموجبة الكلية الممكنة كقولنا كل ب ا بالامكان ومعناه ان
ان كل واحد مما يوصف بانه ب دائما او غير دائم فغير ضروري وجوده ولا وجود ا فله اذا لم يعتبر شرطه ولا يلتفت الى انه موجود
حال انه وقتا ما او يجوز ان لا يوجد البتة ويجوز ان يصاحبه دائما وهذا الممكن اعم من المطلق بالوجه الثاني واما ان كل ج ا
واحد مما يوصف بالفعل بانه ب دائما او غير دائم فانه في اي وقت يفرض ذلك الوقت موجودا له فانه يكون اي مستقبل يفرض
يفرض ذلك الوقت بحيث ان يوجد فيه ذلك الحكم وان لا يوجد ليس مستقبلا مبتدأ من ان يحد وحتى يكون مع الموضوعات
موضوعات مخصوصة ويكون الموضوعات يوصف انه ا ب في زمان معين ويكون المتغير مستقبل وقت متغير محدود فلا يكون قولنا
الممكن كل ب يشتمل على جميع ما يوصف بانه ب في كل زمان وذلك خلاف ما فرضناه وهذا المفهوم الثاني من الممكن يخرج عنه المطلق
فلا يكون جزئيا تحته وان جاز ان يكون شخص محدود ويصدق فان جميعا فيه فان زيدا اذا اقعد فهو قاعد لا على الضرورة ولا ايضا
بالامكان بهذا المعنى بل بالامكان بالمعنى الذي قبله اذ ليس هذا القعود دائم الوجود لا دائم العدم ما دام ذات الموضوع موجودا
واما انه ليس في الامكان بهذا المعنى فلان الامكان بهذا المعنى يقتضي المستقبل ولا يلتفت الى الحال وهذا يلتفت فيه الى الحال
فيكون هذا القعود بحسب اعتبار المستقبل ممكنا وبحسب اعتبار الوقت مطلقا او التعين ولا يكون احد الاعتبارين واحدا في
الآخر او مقولا عليه وان تلازما فقد يمكن ان يجعل كونه غير مستحق ان يتعين له وقت بالضرورة واعتبارا الامكان فان
القعود ليس كالتنفس او كالنزع للموت وقتا ما او كالكسوف فان الشيء يجوز ان لا يقعد البتة وليس يجوز ان لا ينكسف القمر
البتة فيجوز ان يكون عدم الضرورة المطلقة وعدم الضرورة التي يقتضيها وقت لا محالة هو معنى الامكان فيكون قولنا زيد
قاعد يدخل في هذا الامكان من غير اعتبار المستقبل وقولنا زيد متنفس لا يدخل في هذا الامكان بل في القسم الاول الذي

غير ضروري دائم واما الامكان الذي بمعنى غير ممتنع فيدخل فيه كل شيء حتى الضروري لكن المستعمل فيها احد القسمين المذكورين
فمن شاء ان يجعل الضروري والمطلق والممكن طبائع لا يتداخل البتة ولا يجتمع في مادة واحدة جعل الضروري الموجود مادام ذات
الموضوع موجودا والمطلق ما يجب وجوده وقتا ما بعينه او بغير عينه او لا دائما والممكن ما لا يجب وجوده ولا سلبه في وقت من
الاوقات فاما ان جعل الممكن ما ليس ضروريا حقيقيا دخل القسم المذكور من المطلق فيه وان جعله معتبرا بحسب المستقبل في اي وقت
بعينه فرض صارت المادة مشتركة بينه وبين المطلق الذي له وقت لا بعينه وان لم تدخل احدهما على الآخر لم يدخل فيه بل صاحبه
في المادة وكانت المادة مطلقة باعتبار وممكنة باعتبار وان اخذ الممكنة بحيث لا ضرورة فيه دائمة ولا ضرورة بوقت انفرد
الممكن عن المطلق فلم يشركه بوجه فقد عرفت الطريق في تفهم الجهات وكان مثال ما هو في الكلي الموجب ولك ان تنقله الى غيره
واما الموجبة الجزئية المطلقة كقولك بعض ب ا فمعناه بعض ما يوصف بالفعل انه ب سواء كان ذلك البعض دائما ب او وقتا
ب او مطلقا فانه يوصف بانه ا من غير بيان او بشرط لا دائما واما الضرورية فانه يكون بعض ما يوصف بانه ب على اي الاحوال المذكورة
ثبت يوصف دائما بانه ا ما دام الذات الموصوفة ب موجودة والممكنة على ذلك النحو المذكور ومن هذا القياس يعلم
ان السالبة الكلية المطلقة والضرورية كيف يكون وكذلك الجزئية فبالحقيقة فان لغة العرب ولغات اخرى مما عرفناه لا يوجد
فيها لفظ يدل على سلب كلي الا ويوجب ان يفهم منه ان لا شيء مما هو موصوف بانه ب موجود له الف البتة مادام موصوفا
بانه ب واذا قيل لا شيء مما هو ب ا ثم وجد شيء مما هو ب في وقت ما هو ا وان كان السلب عنه وقتا ما آخر صادقا كان المفهوم
من اللفظ كانه قد انتقض كما يرى انه اذا قيل لا واحد من الناس متنفس ثم اتفق ان يجعل مصادفة بعض الناس متنفسا وقتا
ما ناقض هذا فان شئنا ان نجد للسالب الكلي لفظا مطابقا يقع على الوجوه كلها لعمومه فبالحري ان نستعين بلفظ آخر مثل قولنا
كل ب فانه لا يوجد ا فيكون كانا قلنا كل واحد واحد مما هو ب فانه لا يوجد ا يوجد له ويشبه ان لا يكون هذه القضية موجبة
فان حرف السلب فيها قبل الرابطة ويشبه ان لا يكون لفظة كل واحد مما يدل على ايجاب البتة بل على العموم فان كان الحمل موجبا او
على ايجاب دل على العموم او كقولنا كل انسان يوجد له حاو لا وان كان الحمل سالبا وقع على سلب كقولنا كل انسان ليس
يوجد له او كذا حال البعض فاني لا اجد كثير فرق بين قولنا بعض الناس ليس بكاتب وبين قولنا ليس بعض الناس بكاتب
فان لم يمنع اللغة ان يكون قولنا كل انسان ليس يوجد له سلبا فهذا هو السالب الذي يجب ان يستعمل في السلب العام
الذي يدخل فيه الوجوه المذكورة كلها ويجب عليك ان تعرف الحال في المعنى المقصود في الموضوع والمحمول اذا كانت القضايا

وان اذا وجد في وقت متنفس ظن انه تنفس الكل الا ان يصرح فيقال لا واحد من الناس متنفس ه

فانها

فانه لا تفارق الكلية الا ان الحكم فيها يتعين الموضوع

فصل في التناقض بين المقدمات ذوات الجهات

ونحن علينا ان ندل على المتناقضات التي تقع بين المحصورات المذكورة فان اتفق لنا ان نقول شيئا كان المذكور منها في الفن الثالث غير
كاف وذلك لانا اذا قلنا كل ب ا او ليس كل ب ا وراعينا الزمان فاذا شرطنا في قولنا ليس كل ب ا ان هو احد شروط التناقض مشروطا كما
علينا اذا قلنا كل انسان يتنفس اي في الوقت الذي يتفق ان يتنفس فيه حتى يكون الوقت واحدا كان ذلك بالحقيقة مناقضا لقولنا
الا انا انما نراعي هذا الوقت في المواضع التي يستعمل فيها المتناقضات اذ ليس يتعين فيها خلف البتة ولا يقع شك في ان حين
ما يتنفس وعلى تعينها استشنع القول فيه والا البراهين على احوال المقدمات السالبة المطلقة بوجه نحو مثل هذا لا شك فيه وان جعلنا
زمان واحدا واحدا اشارة ومن حيث هو وقت في نفسه لا من حيث هو وقت موقت المحمول انه اذا قيل ان القمر ينكسف نصف
ليلة كذا وقيل ان القمر ليس ينكسف نصف ليلة كذا كان ذلك مما لا يشك فيه ويحتاج الى بيان وكان التناقض فيه حاصلا مع ذلك
علما اذا قيل ان القمر ينكسف وقت كسوفه وليس ينكسف اي وقت كسوفه فانه وان كان هذان القولان كالاولين في انهما متناقضان
فليس يقع خلاف البتة في ان الموجبة منهما مسلمة لا يقع فيها شك ويجب ان يعلم ان زمان الحمل في الواحد نحو زمان بعينه واما في
الكلية وفي كل واحد فكيف يمكن ان يعين حتى يعتبر في السلب بازائه فان اعتبرنا مراعاة الزمان والوقت امكن ان يصدق
الكليتان المتضادتان كقولهم كل انسان متحرك وكل انسان ليس بمتحرك وكان التعليم الاول قد استعمل قولنا كل فرس مستيقظ
صادقا مع قولنا كل فرس نائم اي ذلك في وقت والآخر في وقت وانما كنا نقول ان المتضادات لا تصدق معا اذا حفظ فيها شرائط
التناقض وكانت الازمنة واحدة وذلك امر قد يكون في نفس الامر واما نحن فيتعسر علينا ان نورد ذلك فانا اذا قلنا كل ب ا وكانت
الازمنة متفرقة لكل واحد زمان آخر ثم قلنا ليس كل ب ا لم يمكنا ان نشير بهذا الى الزمان الذي لكل واحد خاصا فانه ليس كل
ب ا في زمان واحد نعم لو قلنا ليس بعض ب ا اي ليس بعض ب ا في الزمان الذي قيل فيه انه كان ربما امكن ان يكون ذلك
البعض واحدا او يتعين زمانه ولكن هذا انما كان يكون حقا لو كان زمان ذلك البعض منوطا به مصرحا واما اذا كان معنى ذلك في زمان
ما ولم يعين فكيف يكون قولنا ليس بعض ب ا يدل على انه ليس في ذلك الزمان الذي لم يعين واما ان اريد ايضا انه ليس ا
في زمان ما امكن ان يصدق القولان فان عني انه ليس ا في الزمان المعين الذي يكون فيه ا كان لا يصدق السالبة فيها بنفسه
في كل موضع ولم ينتفع في الخلف وليس كذلك على انا نستعمل عبارة ليس بعض ب ا فقط بل قد يستعمل عبارة ليس كل وجا
التأويل باسره حيث يقول ليس كل ما يشك من البيانات لهذا ما نراده استبعادا في موضعه وايضا ليس يمكننا ان

بلغ

وقلنا كل انسان يتنفس اي في الوقت الذي يتفق ان يتنفس فيه صح

بالتنفس بعد ذلك لم يمكن تحصيله والفرق بين اخذ الوقت من حيث هو وقت في نفسه واخذه من حيث هو وقت موقت صح

نقول ان نقيض قولنا كل ب آ هو قولنا ليس كل ب آ على معنى انه ليس دائما كل ب موصوفا ب آ فيجوز حتى يكون لهذه القضية مناقض المطلق نقيض مطلق وذلك لانها قد يصدقان معا لانه يمكن اذا كان قولنا كل ب آ اى في وقت من اوقات كونه ب صادقا كان ايضا قولنا معه ليس كل ب آ اى ما دام موصوفا بب واللفظ لا يوجب منع الاعتبارين جميعا ولذلك قد قالوا في مثل المطلقات كل فرس مستيقظ وكل حيوان متحرك بالارادة اى بالفعل حتى لا يصير ضروريا وليس ذلك دائما ما دام موصوفا بالموضوع فان اقتصر على التثليث في القسمة كانت المناقضة سهلة فكان اذا قيل كل ب آ وكان اطلاقه ان كل ب آ ما دام موصوفا ثم قيل ليس كل ب آ اى ما دام موصوفا ب كان مناقضا او قيل كل ب آ اى ما دام موصوفا ب آ ثم قيل ليس كل ب آ اى ما دام موصوفا ب كان بانه آ كان مناقضا لكن نفس الاطلاق لا يوجب احد هذين المعنيين بعينه ولا المحدود المذكورة في التعاليم الاولى اى ان يكون الحكم كله على هذا الاعتبار فيجب ان يطلب ما هو الذى كل فرس ذلك هو ان لا يكون موصوفا بانه آ ما دام الشرط الذى في الموجب ويعوض ما هنا ايضا في الضلال ما ذكرناه فيما سلف فان حكم الشرط كحكم الوقت وانه وان كان نقيضا فليس يمكننا ان نستعمله على بصيرة لكن اعتبار القسم الثالث من النذره النذه وانى اعنى القسم الذى يقال فيه كل ب آ ما دام موصوفا بانه آ وكذلك النقيضه وهو انه ليس كل ب آ في الوقت الذى هو آ فان هذا السالب لا يصدق البتة ولا يكون لهذا الاعتبار في الاطلاق فائدة الا ان يصرح بالضرورة فينقلب القضية عن حالها ويصير كانه يقول كل ما يوصف بانه ب فانه بالضرورة اما ما دام او انه موجود يوصف بانه آ ما دام آ ويكون الالف ليس هو المحمول بل جزء من المحمول ويكون المحمول ~~هو انه ما دام فهو آ ما دام او يكون الالف ليس مع المحمول بل جزء من المحمول او يكون المحمول~~ هو انه ما دام فهو آ وهذا المحمول لا يفارق موضوعه البتة بل هو ضرورى له وكذلك في الجانب الاخر اذا اعتبرت بهذا انقلبت القضية في الموجبة والسالبة ضرورية بل يجب ان يلتفت في المطلقات اما الى الوجود فقط واما الى ان الوجود غير دائم واما انه مع اى شرط يجب فهو امر لحق المطلق بالضرورة وبغير المحمول عن كونه محمولا الى كونه جزء محمول واذا كان كذلك فيجب ان يكون المطلق اما ان اعتبر فيه نفس الوجود فقط ملتفت فيه الى غير الدوام فقط حتى يدخله الاقسام ولا يلحق بذلك شرط من الشرائط التى يجب بها الوجود وهى الشرائط التى تعين الوجود في وقت الوجود وقد علمت ان النفس قولك ان هذا موجود وليس واما غير قولك انه موجود وجب وجوده لوجود وكذا وان يوافقا في وقت واذا لم يدخل الشرائط الموجبة للوجود في الايجاب فيجب ان لا يدخله في السلب المناقض نعم اذا كان الشىء يوافق الضرورة وليس نفس الضرورة كالقسم الثانى من الاقسام الثلاثة كقولك كل ب آ اى كل ب فانه يكون آ عندما يكون ب ثم نقول ليس

كل ب آ اذ قد يكون ب ولا يكون آ في مثل هذا تميز التناقض ويكون الشرط معقولا واحدا بعينه وان لم يصرح فلو كان قولنا كل ب آ المطلقة انما ان يكون عاما يعم الضرورى والدائم والذى هو ضرورى ما دام الشىء موصوفا بانه ب ولا شيئا آخر اذا كانت المطلقة ما يكون بشرط ما دام انه ب فقط لا ما دام موجود الذات حتى يكون كل ب آ الا وانما ما دام ذاته موجودا بل عنده وقت ما هو ب وقولنا ما ملتفت الى انه ليس دائما ما دام موجودا او لا يلتفت الى وجود الشرط بالفعل حتى يصير ضروريا فانه وان كان لا شرط التغيير وضروريا الا ذلك الشرط ومثلا فقد علمت ان بين اعتبار كونه غير دائم وكونه لا ذاتيا بشرط فرق وان الا قسام بين والاعتبار بين مختلفان لكان اذا قيل بعد هذه الشروط انه ليس كل ب آ اى قد يكون الشىء ب وليس آ غير المتقات ايضا الى شرط سكون مناقضة وانما يكون هذا لو اتا انوار قضاء الثالث الذى لا فائدة فيه لم يبق الا هذان القسمان وكان المطلق انما الامر الذى يعمها او الثانى منها لكن ليس الامر كذلك فان الاقسام كما علمت كثيرة وصاحب التعليم الاول مثل في المطلقات بمثل قولنا كل فرس مستيقظ ولا يتفق بها او امر نائى احد الوجهين المشهورين فيجب الآن ان نصطلح فنقول ان كانت المطلقة يكون لها من المطلقة مناقض مستعمل المطلقة ليست الا احد هذين القسمين المذكورين الآن ونحمل جميع القضايا الموجبة التى قد يوجد لموضوعاتها الصفات بها وصفت معه في زمان ما والمحمول مسلوب كالنوم حتى يكون قولنا كل فرس مستيقظ كاذبا لانا نرى فرسا نائما يكون فرسا وليس مستيقظا ولكن يبقى ان يعطى العلة في كون قولنا فرس ما ليس مستيقظا صادقا وليس هذا السلب عنه ما دام فرسا بل في وقت ما وفى الايجاب من شرط الصدق ان يكون له الاستيقاظ موجودا ما دام فرسا الا في وقت من اوقات كونه فرسا فان قال قائل ان السلب فيه العموم فليس ذلك محل الشك وذلك لان قولنا كل فرس يتناول عدد الافراس ويعمها ليس عدد الافراس وعدد الاوقات معا لانه سور لموضوعات الفرس فكل لا سور الامرين جميعا اى اشخاص الافراس واشخاص الازمنة فان اشترطنا في السلب ايضا ما اشترطنا في الايجاب فلم نعن انه ليس مستيقظ عنده ما هو نائم بل عنينا انه غير موصوف بالاستيقاظ لا ندرى متى صدرت المناقضة ولكن العموم اشد مناسبة لهذا القول فان هذا اولى بان يفهم من لفظ القول ان كونه مستيقظا اعم من كونه مستيقظا في وقت بعينه او الا في وقت بعينه بل في وقت كيف اتفق او واما اذا كل مستيقظ واما فهو مستيقظ وليس كل مستيقظ مستيقظا دائما وكل مستيقظ وقتا ما غير دائم مستيقظ وليس كل مستيقظ مستيقظا وقتا ما غير دائم وليس ايضا معنى انه مستيقظ عندما يحكم والا في آن بعينه اذ كل انسان ليس حيوانا الآن فان استعمال المطلق على هذا الوجه استعملناه من حيث يوجبه نفس الامر وان استعمل على الوجه الذى يوجد فيه للمطلق نقيض مطلق استعملناه بحسب اصطلاح اصطلح عليه فيما بيننا على انا نقول كذا البتة

متناقضا او قيل كل ب آ اى ما دام موصوفا بآ ثم قيل ليس كل ب آ اى ما دام موصوفا به صح

الى الوجود الى غير الوجود ملتفتا فيه صح

موصوفا الشى صح

فرس نائم صح

مستيقظا به صح

ونفى كذا الذى يجب ان ننفى به بل اذا قلنا كذا او قلنا بعض كذا المصطلح عليه وانت تعلم ان هذا حشو وتكلف فاذن اذا
قلنا كل ب آ فعسى انما يكون نقيضه انه بالضرورة ليس كل ب آ اعنى النقيض الذى يمكننا استعماله ويدل عليه الفاظنا التى نطق
بها والا يمكننا ان نطلق التى بها لكنه ليس غيرهم اذا قلنا كل ب آ و كذب ان يصدق وان يحمه بالضرورة ليس كل ب آ فانه قد يكذب ذلك
الصدق قولنا بعض ب يمكن الامكان الخاص ان لا يكون آ البتة فى وقت من الاوقات وهذا القول لا ينافى كذب قولنا
كل ب آ فان المناقض هو الامر الجامع لهما وهو انه يمكن ان لا يكون كل آ و بعض ب البتة الف الامكان العام فانك تعلم انا اذا
قلنا كل ب على الاطلاق الذى يعم الضرورة وغير الضرورة وصدق كذب هذا الا كما اذا قلت يمكن ان لا يكون بعض ب آ البتة
بالامكان العام وكذب صدق بل وجب ان يكون كل ب آ اما بالضرورة او اطلاق غير ضرورى لكن قولنا يمكن ان لا يكون
بعض ب آ البتة بالمعنى العام هو مثل قولنا ليس بالضرورة بعض ب آ فاما وليس هذا النقيض الضرورية حتى يمنع ذلك
ان يكون نقيض غيره فان زيادة تنافى مقدمة البتة وفى اخرى وفيما غيرت الاحوال اما او انه المطلق بالمعنى الاخص فان
السالبة الموجبة الضرورتين جميعا اذا احدهما كذب ذلك وكذلك كذب ان صدق الممكن بالمعنى الآخر الذى هو ان يكون
وجود الشى الموضوع وعدمه ولا يعرض له المحمول الجائز العروض احيانا فاما ان قلت كل ب آ اى وقتا وحالا لا واما
فان كان السلب يجب دائما والايجاب ايضا او يتفق فى البعض ان يوجد والبعد مم ولا يعرض له البتة كذب فى جميع ذلك ان كل
ب آ ولم يجب ان يصدق شى من ذلك بعينه وليس يمكنك ان تجد سلبا واحدا يعم جميع هذه فان السلب لا يدخل فيه الايجاب
ولا تجد ايضا ايجابا يقابل ذلك لان الايجاب لا يكون مناقضا للايجاب والسلبان يعمهما شى واحد هو نفى ذلك كما قال وتردد
فى السلب فنقول ليس كل ب آ وقتا لا بعينه بل اما بل اما بعضه دائما او بعضه لا البتة فنقول الآن ان المطلقة بالمعنى العام الموجبة
الكلية كقولنا كل ب آ يخرج عنها شيئان احدهما بالضرورة وبعض ب ليس آ والثانى اتفاقا بعض ب ليس آ البتة فانه اذا كان
الايجاب دائما الايجاب دائما او وقتا ما لا محة فذلك داخل فى المطلق العام فيجب ان يكون البعض مسلوبا عنه دائما وسلب آ
عن البعض دائما وجد ذات ذلك الشخص لا يجب ان يكون ضروريا بل يجوز ان يكون الممكن مسلوبا عن البعض دائما فى مدة وجوده
بل الدائم السلب الايجاب الضرورى ما كان دوامه بحسب طبيعته كلية الموضوع لا بحسب شخص ما فان المسلوب عن شخص ما دائما
يشتمل
قد يكون غير الضرورى فاذن هذا النقيض ايضا هو السلب الدائم عن البعض مطلق اذ قد يشتمل على الضرورى وغير الضرورى فاما
ان كان المطلق مأخوذا بحسب المعنى الخاص فنقيضه سلب ذلك الاطلاق وهو سلب الاطلاق الخاص لا السلب المطلق فان سلب

الاطلاق

فقد يجوز ان يكون غير السلب المطلق كما ان سلب الضرورة غير ضرورة السلب وسلب الامكان غير امكان السلب فيجوز ان يكون
المطلق الموجب انما هو كاذب لا لانه ايجاب بل لا لانه اطلاق اذ هو ضرورى الايجاب فهذا يجوز ان يكون كاذبا لان الحق ضرورة السلب ويجوز
ان يكون كاذبا لان الحق امكان سلب دائم فى البعض وجميع هذا يشترك فى سلب اطلاق الايجاب فان لم يمكن ان يشترك فى سلب مطلق الا كان
يكون مع نقيضه ليس كل ب آ بالاطلاق آ بل هو بالضرورة موجب فى البعض او دائم السلب عن البعض وهذا ليس سلبا مطلقا بل
سلب الاطلاق وان كانت الكلية سالبة مطلقة عامة فمقابلها ايضا جزئية موجبة دائمة الايجاب فى البعض على الوجه الذى تعم الآخرين
المذكورين واما ان كانت مطلقة خاصة فمقابلها احد الامور الثلثة اما ضرورة السلب فى البعض او ضرورة الايجاب او ايجاب
دائم فى البعض غير ضرورى وهذه الثلثة ليس لها نجد لها ايجابا واحدا يشترك فيه كما كان يوجد هناك سلب واحد يشترك فيه واما الجزئية
الموجبة كقولنا بعض ب آ على الاطلاق العام فيشكل الامر فيها فى مقابلها الضرورة والامكان معا فانه يشبه ان لا يصح سلب
الممكن عن كل شخص منها سلبا دائما فان كان لا يصح فيكون بعض الاشخاص يوجد فيها الممكن وبعضها لا يوجد فيها فيدخل
فى المطلق ولا يناقضه ويبقى الضرورى هو الذى يقابله وان صح السلب فيكون الدائم مع مقابله ويكون الدائم غير الضرورى

ويكون الضرورى م

والطبيعة يستحق ان يدوم سلبه عن كل شخص هو مسلوب عنه والدائم ما يكون بالطبيعة او اتفاقا ليس على المنطق ان يعرف هذا
بالحقيقة من حيث هو منطقى فعلينا هذا ان مقابله السلب الدائم حتى ان كان لا دائم الا ضرورى فذلك ان كان دائم غير ضرورى فقد اتى
بالنقيض والممكن فانه يشبه ان لا يشكل انه لا يتفق وجوده لكل شخص واما كما كان يشكل عدمه فان العدم كانه اليق بالممكن فيكون
النقيض ههنا الدائم فنقيض قولنا بعض ب آ ليس ولا شى من ب آ البتة ونقيض قولنا ليس كل ب آ ان كل ب آ دائما على
نعم من الدائم ما ضحت فان كانتا مطلقتين بالمعنى الخاص لم يجب ان يكون مقابلهما شى بعينه بل كان الضرورى الموافق فى
الكيف والدائم المخالف فى الكيف بعد ان يخالف فى الكم داخلين فى نقيضه واما قولنا كل ب آ بالضرورة فنقيضه ليس بالضرورة
كل ب آ وان وجد ادخوز ان يكون كل ب آ دائما وغيره ممكن بالمعنى الاعم ان لا يكون كل ب آ وقولنا بالضرورة ولا شى من
ب آ فان نقيضه الحقيقى ليس بالضرورة ولا شى من ب آ بل اما بالامكان او بضرورة الايجاب فان ذلك الحقيقة ايجاب يدخل
يمكن م
فى قولنا ان يكون بعض ب آ بالامكان الاعم وقولنا بالضرورة بعض ب آ فنقيضه ليس بالضرورة ولا شى من ب آ وغيره
يمكن ان لا يكون شى من ب آ بالامكان العام قولنا بالضرورة ليس كل ب آ فان نقيضه بالحقيقة انه ليس بالضرورة ليس
كل ب آ وغيره كل ب آ بالامكان العام واما فى باب الامكان فانا اذا قلنا يمكن ان يكون كل ب آ فنقيضه ليس يمكن ان يكون

كل ب ا ممتنعة ليس يمكن ان يكون كل ب ا بل كل ب ا ممتنع او يكون مطلقا على حسب احوال الممكن والاخرى بالضرورة وليس كل
ب ا على ما ظن فان ذلك في سلب الممكن الاعم وقولنا يمكن ان لا يكون شيء من ب ا معناه ليس يمكن ان لا يكون كل ب ا اي ب
ا واجب او ممتنع او بالاطلاق على حسب احوال الممكن ولا يلزم شيء بعينه ايجابا في البعض ولا وجه لاتصاف الصدق مع كذب الممكنة الكلية
شيء واحد وعليها على هذا فقس في الجزئيتين **فصل** في مواد القياس قد عرفت ان المقدمة هي المحمول على الكل ايجابا
وسلبا والجهات والتناقض فيها وكان القياس من حيث هو قياس يشترك فيه البرهاني والجدلي وغيرهما كذلك كانت المقدمة من
حيث هي مقدمة بل انما يكون المقدمة برهانية وجدلية وغيرها كذلك بفروق اخرى بعد كونها مقدمة فالبرهانية يكون احد جزئي التناقض
ليس انما تقع الحق منها مثل الاولية والمحسوسة والمستندة الى الاولية والمحسوسة او شيء آخر ان كان يجري مجرى ذلك وهذه
لا يكون الا واحدة واما الجدلية فانما يكون عند المجيب ما هو مشهور ومحمود وربما كان المتقابلان معا مشهورين وكان كل واحد منهما
للمجيب مقدمة جدلية وكان القياس اذا اراد ان ينصره وضعا وانتفع به احد المتقابلين استعمله ثم اذا اراد ان ينصر مقابله وانتفع
بالمقابل الثاني اخذه واستعمله واما المجيب فيضع واحدا فيتعين له مشهورا واحدا واما السائل فانما ينتفع بما يسلم من المجيب وقد يتعين ما يسلم
من المجيب وربما ابتدأ فاستعمل مشهورا وان لم يتسلم وكان حكم المشهورين المتقابلين للسائل على ما هو للمجيب في انه ينتفع بهما
جميعا والذي يكتسبه بالتسليم في اكثر الامر انما ينتفع باحد النقيضين بعينه اذ يحتاج الى انتاج مقابل ما ينصره المجيب على الاستقامة وقد
ينتفع في الثاني في انتاج خلف عليه وربما امكن ان ينتج من كليهما مقابل ما ينصره المجيب وذلك لانه لو كان مثلا ينتج ان كل انسان
حيوان من تسليم ان كل انسان حساس حيوان ثم سلم له ان كل انسان عديم الحس لعله انتاج احدهما بعينها من طرفي النقيض
دون الاخر كما ان نقيضها لا يكون مقدمة القياس برهاني البتة فيتبع ما انتجه الاولى بعينه ولا النتيجة الاخرى كما كان ...
يكونان مقدمتين للقياس الجدلي وكان اي طرفي النقيض سلم مقدمة للقياس الجدلي لان البرهانية لا تصير برهانية
البتة بسبب التسليم او المنع فانها لا يلتفت فيها الى التسليم البتة وهذه الفصول كلها واردة بعد كون المقدمة بجميعها مقدمة
فان كونها مقدمة غير كونها مقدمة برهانية او جدلية وانما هي جزء القياس المطلق من حيث هي مقدمة لا من حيث هي مقدمة
برهانية او جدلية فالنظر في صورة القياس والمقدمة مما يجب ان يتقدم النظر في مادتها فاذا النظر في الشيء قبل النظر فيما
يشبهه وليس بما يرجع اليه في قوته وليس ان يعلم الشيء نفسه يكون في صناعة وان يعلم ما يشبهه يكون في صناعة اخرى فالاغلاط
التي تكون للقياس لا لاجل الصورة ولا لاجل المادة ويرجع اليها من جهة الصورة وانما الغلط الذي يقع في القياس من جهة الصورة

المطلق العام م

من المجيب م

وكل حساس م

والصواب التي توهم القياس من جهة الصورة حـ م م

ان يذكر في هذا الفن فيحتاج ان يتكلم في هذا الفن في الاستقراء والمثال والضمير من جهة الصورة ونتكلم ايضا في تركيب القياس
وتحليله وفي الامور التي تشبه القياسات ثم البيان الدوري وعكس القياس وانعكاس القياس بسبب النتيجة وارتياد الخلف
الى المستقيم والمستقيم الى الخلف فستبين من حال النظر في كل باب منها انه نظر في امر متعلق بصورة القياس فاذا استتممنا
الكلام في ذلك انتقلنا الى بيان احوال مادة ... فاما الحدود فانها الاجزاء الذاتية للمقدمات اذ انحل منها الجزء والرابط حقيقي في الحمليات
الشيء الذي هو الموضوع والشيء الذي هو المحمول واما السور والجهة فقد دخل واما الرابطة فذاتية للمقدمة حتى يكون مقدمة
ولكنها تبطل عند الانحلال ولا يكون ما ينحل المقدمة اليه مقدمة والحد ما ينحل اليه المقدمة وفي الشرطيات اذا سقطت حروف الشرط والجزاء
او حروف العناد التي بها الارتباط بقي المقدم والتالي وسميت هذه حدودا لانها اطراف النسبة تشبيها بالحدود التي في نسب
الرياضيين واما القياس فهو قول اذا وضعت فيه اشياء اكثر من واحد لزم من تلك الاشياء الموضوعة بذاتها لا بالعرض
شيء آخر غيرها من الاضطرار فالقول هنا كالجنس للقياس فينبغي ان ينظر انه جنس للقياس المعقول المتصور في النفس ام جنس
للقياس المقول فنقول ان القياس يقال بالتشابه على شيئين فيقال قياس للافكار المؤلفة الثابتة في النفس فيؤدي الى التصديق
في النفس بشيء آخر ويقال قياس للقول المؤلف من قضايا يلزم عنها غيرها وليس من حيث هو قول مسموع فقط فان الاقوال المسموعة
لا يلزم عنها قول آخر البتة فان اللفظ من حيث هو لفظ لا يجب ان يتبعه لفظ آخر او لا يتبعه ولكن من حيث هو قول مسموع دال على
معنى معقول على ان يكون قولا مسموعا فانه المسموع بل لانه قول مسموع فقط على الاطلاق غير مخصص بلغة دون لغة فانه يصح ان يكون
اللازم هو المقول من ما يدل بلغة دون لغة بل على الاطلاق اي لغة كانت ومعنى اللزوم ان يكون ذلك اللفظ يجب الاقرار بمعناه كما
ان القياس يقال على وجهين فالقول الذي هو كالجنس للقياس يقال على وجهين فالقياس المسموع على الوجه الذي ...
المسموع والقياس المعقول جنسه القياس بمعنى المعقول لكن القياس المعقول قد يكفينا وحده في تحصيل الغرض الذي في ...
اذا كان المطلوب برهانيا واما في الجدل والخطابة والسوفسطائية والشعر فان القياس المسموع لا يستغني عنه في افادة الغرض
الذي في كل واحد منها وكذلك في الامتحانات التي يستعمل ... او هو اشبه بذلك ومعنى القول المأخوذ في حد القياس
واما قولنا اذا وضعت فيه اشياء نعني اذا سلمت الاشياء التي فيه وليس نعني ان يكون نفسها مسلمة بل وان كانت منكرة
... او في نفس الامر لكنها اذا سلمت لزم عنها غيرها وهذا يعم البرهاني والجدلي والخطابي والسوفسطائي والشعري وغير
ذلك وقياس الخلف فان القياس لم يلزم ... لا يوجب الحق حيث لا يوجب لان مقدماته يكون في انفسها غير حقة ...

استتممنا د

والجزاء م

وليس من حيث هو قول مسموع دال على معنى معقول صح

مسلمة م

اذا سلمت يلزم عنها ما يلزم والسوفسطائي الذي فيه اشتراك الاسم فانه يوهم مع ذلك تصور الذلك الاسم على انه معنى فاذا سلم ما فيه
على الوجه الذي يأخذه والسوفسطائي الذي فيه
اشتراك الاسم فانه يوهم مع ذلك تصور الذلك الاسم على انه معنى فاذا سلم ما فيه
على الوجه الذي يأخذه السوفسطائي لزمت منه النتيجة مثال ذلك اذا قال السوفسطائي ان ماله عين وكل ماله عين فانه يبصر فالماء يبصر فان
هذه المقدمات اذا سلمتا بحو ما اخذه لزم المطلوب منها اذ لا يخ اما ان يعني بقوله ان الماء له عين الينبوع او عين الحدقة او يعني بقوله ان له
عينا ان له شيئا يسمى عينا فاذا سلمت المقدمات على اي الوجوه كان حتى كان كانه يقول ان الماء له عين ينبوع فهو يبصر او الماء له عين حدقة
وكل ماله عين حدقة فهو يبصر او الماء له شيئا يسمى عينا وكل ماله ما يسمى عينا فهو يبصر فانك اذا سلمت هذه وان كانت كاذبة لزمت النتيجة فاما ان يحتاج
في التسليم لم يكن ما يقوله قياسا لمعنى او لم يكن الاوسط فيها بمعنى واحد لم يكن ما قاله قياسا البتة وان سلمنا الانها لا يلزم حتى
تسلمها والاوسط مختلف شيئين والامثال هذه او القرائن الغير المنتجة فانها ليست بقياسات سوفسطائية بل هي قياسات سوفسطائية
ومعنى هذا انها ليست في انفسها قياسات ثم نسب الى السوفسطائي اي ليست اذا سلم ما فيها وان كان على سبيل الغلط يلزم منها
المطلوب كان اشياء في انفسها قياسات ثم الى الجدليين يكون كونها سوفسطائية وجدلية مضمضات لما بعد كونها قياسات
سوفسطائية لكنها قياسات سوفسطائية على نحو ما يقول ان هذا انسان مات ويقول هذه قضية زيف ويعني بها انها اشياء شبهت
بالقياسات فيقال لها قياسات مشبهة مجازا او استعارة وكما يقال حيوان مصور وانسان مصنوع والنظر في معرفة كل شيء
هو على وجهين احدهما في ان تعرفه والثاني ان تعرف ما يشبهه وليس هو فالنظر في كلا وجهي القياس السوفسطائي نظر منطقي
واما القياس الشعري فانه وان كان لا يحاول ايقاع التصديق بل التخييل فانه يري ان يوقع التصديق ولا يعترف بذلك من
حيث هو شعر انه كذب وهو يستعمل مقدمات على انها مسلمة مثلا اذا قال فلان قمر لانه حسن فانه يقيس كذا فلان وسيم كل
وسيم قمر لكن القول ايضا اذا سلم ما فيه لزم منه قول لكن الشاعر ليس يريد في باطنه ان يعتقد هذا اللازم وان كان يريد لم
انه يريد من حيث هو شاعر على قصد وان يخيل بهذا اللازم استحسانا من النفس لمديح كالذي قيل ان الورد شرم بغل
قائم في وسطه روث فلكان يحاول ان يقول كل ما هو شرم بغل بهذه الصفة فهو نجس قذر فان قوله وان كان قياسا اي
اذا سلمت مقدماته لزم منه المطلوب لكنه ليس يروم بيان صحة اعتقاد هذا الرأي لقوله بل يريد ان تنفر النفس عن المقول تخيلا صفة
بان ان قولنا اذا وضعت فيه اشياء يشتمل على جميع هذه كالذي يسلم فكذلك الشرطي يسلم وكالذي يكون قول مركب من حمليات
فيلزم منه قول آخر فلذلك قد يكون قول مركب من شرطيات ساذجة او مخلوطة يلزم منه قول آخر وهذه الامور مستعظمها اي ضمنا

حينئذ من وجهين ﻫ

وكل ما له عين ينبوع ﻫ

ومن شرطها ان لا تكون اذا سلمت فيها لزم عنها غيرها فاما اذا لم يكن ما فيها قياسا البتة حتى يكفي بانها قياسات ﻫ ﻫ

فلان قمر

على ان ﻫ

فلم يحسن من قولنا اذا وضعت فيه اشياء انما هي الاشياء الحملية دون الشرطية وانما قال اشياء ولم يقل شيء واحد فرقا
بين القياس وبين ما يلزم من مقدمة واحدة كالعكس المستقيم والمنسوب الى النقيض وما اشبه ذلك ان القياس لا يقع ان
يكون من حد واحد بل ولا من مقدمة واحدة بل انما يكون من اقوال اكثر من واحد اما اثنان اذا كان القياس بسيطا او اكثر من ذلك
اذا كان القياس مركبا ولما كان معنى قوله اذا وضعت فيه اشياء هو اذا سلمت فيه اشياء كانت الاشياء هي القضايا لا محالة
لان التسليم لا يقع الا للقضايا ولا يجوز ان يقال ان القياس قول اذا وضعت فيه مقدمات ومن قال هذا فقد اخطأ في التحديد
وذلك لانه يكون قد اخذ القياس في حد نفسه لان المقدمة انما تحد بانها قضية هي جزء قياس فكانه يقول ان القياس قول
اذا وضع فيه قضايا بل هي اجزاء قياس ويعرض ما عرض لبعض المتعلمين في امر الجنس والنوع لكن يجب ان يؤخذ في حده قضايا
او اشياء من غير ان يوجد مقدمة ومعنى قوله اذا وضعت فيه اشياء هو انك اذا سلمت ما فيه من الاشياء التي هي القضايا
وليس معنى هذا ان يكون القياس شيئا وما يوضع فيه شيء خارج منه بل يوضع فيه ما يلتئم منه القياس فهو منه على انه جزؤه
منه يلتئم وليس معنى قوله اذا وضعت فيه اشياء مما فيه بل معنى ذلك اذا سلمت الاشياء التي فيها كلها التي هي متألفة وقولنا
لزم من تلك الاشياء الموضوعة معناه من تلك الاشياء الموضوعة على ما فيه من حيث هي موضوعة فيه وذلك ان اللازم ليس
عن تلك المقدمات التي هي مادة التأليف كيف كانت بل عنها ومن التأليف فيها وهو نحو كونها في ذلك القول الذي يكون كانه قال
لزم من تلك الاشياء الموضوعة معناه من تلك الاشياء الموضوعة على ما فيه من حيث هي موضوعة فيه وذلك ان اللازم
ليس عن تلك المقدمات التي هي مادة التأليف كيف كانت بل عنها ومن التأليف فيها وهو نحو كونها في ذلك القول الذي يكون كانه
قال لزم من تلك الاشياء الموضوعة فيه من حيث هي موضوعة فيه وضعها وقوله بذاتها اي ان تلك الموضوعات لا يحتاج
في ان يلزم عنها ما يلزم الى ان تقترن بها شيء يتم به ذلك لزوم ما يلزم عنها سواء كان معقولا او مصرحا به فانك اذا قلت ج
مساوات ب وب مساو لد فج مساو لد انما يكون تم ذلك فيما ان استشعرت ان ج مساو لمساوي د ومساويات المساوي
متساوية فليس هذا القول قياسا على وجه ومثل قول القائل فلان يطوف في الليل فهو متلصص فان هذا القول ليس قياسا
بالفعل ولا يلزم عنه كونه متلصصا بذاته بل حتى يسلم شيئا آخر معه وهو ان يسلم ان كل طائف في الليل متلصص وكقول القائل حفظ
السنة ضد اهمال امر السنة لكن حفظ السنة ليس شرا فاذن اهمال امر السنة شر فاذن حفظ السنة خير فان هذا لا يلزم عن هذا القول وبالجملة

فانه مسلم ﻫ

فهو كذلك اذا سلمت اشياء ﻫ

فيه بذاته بل من مقدمة محذوفة وهي ان كل ما هو خير من الشر فهو خير ولكن يقول كما تقول ان النهار موجود لكن النهار موجود
فالشمس اذا طالعة فقد حذف ههنا وكل من يقول قولا يكون علة الوجود فهو صادق واشباه هذه كثيرة واعلم ان معنى اللزوم
هو انه اذا سلمت تلك يجب ان يسلم هذا القول الآخر وليس انه يجب ان يكون صادقا والا ان اللزوم يكون بينا بنفسه فان
وما كان يلزم من كذا اعم من قولنا كذا يبين اللزوم من كذا فلذلك هذا الحد يتناول القياسات البينة اللزوم وما ليس (الذي) بينا
بين فان قال يلزم فقد فارق الاستقراء والمثال العلامة وما اشبه ذلك فان تلك اذا سلمت مقدماتها لا يلزم عنها شيء
باضطرار وقولنا لا بالعرض نعني به ان لا يكون انما لزم اللازم بسبب مقدمة اخرى لم تذكر وليس حالها حال المحذوف مثلا
بل هي التي يحتاج ان تتم بها المقدمات الموضوعة بان يضاف اليها فذلك قد اورد ما ينفصل منه بل هي مقدمة تركب هي واحد
بدلها ما هو في قوتها فيلزم اللازم بسبب تلك التي حذفت بالذات وبسبب هذه بالعرض لا عن هذه انما يقول الدليل
على ان جزء الجوهر يوجب رفعه رفع الجوهر وارتفاع ما ليس بجوهر لا يرفع الجوهر فان جزء الجوهر جوهر هذه لا يلزم من هذا القول
(يقول الخ) لاجرم فانه لا يكون ما قيل مسلما الا وهذا لازم لكن ليس يلزم عنه لذاته بل انما يلزم من مقدمة اخرى يجب ان يقرن بالاولى
وتلك الاخرى هو ان ما يوجب رفعه رفع الجوهر فهو جوهر لكن القوة المذكورة ان ما ليس بجوهر لا يوجب رفعه رفع الجوهر
هي قوة هذه المقدمة واما ما كان من الاقوال قد فصل ما يحتاج اليه في ان يلزم ما يلزم فذلك الحد لا يحتاج ان ينفصل عنها وكيف
لانها من حيث هي تلك الجملة لا يلزم عنها الشيء الذي يلزم لا وحدها ولا مع غيرها ولا بتعين بل يلزم عن بعض اجزائها فلا يحتاج
ان يفرق بينها وبين القياس فانه لم يشترك في شيء وقولنا شيء ما قالوا ان المراد به شيء واحد وربما لم يذكر شيء ما ولكن
ليس يكون القياس قياسا بان يكون اللازم عنه واحدا او شيئا اخر فكان ما هنا قول ويلزم عنها قول متلازمة او متكافية
ما كنا نتميل ان نعطيها اسم القياس لكن المراد في هذه الزيادة شيء ان لم نفهم من هذه الزيادة وكان هذا الحد مطابقا لاشياء
لا تسمى قياسا مثال ذلك انه اذا قيل ليس شيء من ج ب وبعض ب آ فانه قد يلزم عنه ان بعض آ ليس ج وهو يسلم بعد ان
الامر على هذه الصورة وقد منعوا ان يكون هذا قياسا وان كان يلزم عن وضع ما وضع فيها لذاتها قول آخر ومعنى يجب قولنا
يلزم ما ظلمت لانه يلزم بين اللزوم فاذا ليس هذا قياسا وهذا الحد ان ترك على ظاهره تناوله فقد وجب من هذا ان يحيث
من فضل في هذا الحد يصير به غير مشارك له ولا يوجد الا في هذا الموضع فقولهم شيء ما اي شيء محدود ويكون ذلك محدودا ما هو غيرها

جوهر م

وربما لم يذكر شيء واحد م

مسلما عنه الذهن او اشياء كذلك ان كانت ويكون هذا القول اذا وضع فيه اشياء يوجب ذلك الشيء المحدود فاذا كان كذلك
فقد يتعين نسبة ما بالقياس الى اللازم به واما قالوا ان قولنا ليس شيء من ج ب وبعض ب آ ليس قياسا لما وجد وليس يلزم
عنه الشيء المحدود وهو انا كيف كان هذا الشيء المحدود فانا حين نزيف هذا التاليف نزيفه على انا جعلنا السالبة صغرى والجزئية
كبرى واذا جعلنا احدى المقدمتين صغرى والجزئية كبرى فقد عينا آ محمولا و ج موضوعا فلما لم يلزم عنه شيء محدود ما هو
قياسا على نسبة ما لزومه لازم من غيره ولم يكن قولا اذا سلمت فيه اشياء لزم عنها الشيء المحدود والتي النسبة اليها بعينه محدودة
كون غيره كذلك فلم يكن قياسا لكون غيره قياسا فان قال قائل فيجب ان يكون كثير مما هي قياسات بعينها غير قياسات اذا لم ينتج
ما نريده فنقول اولا انما يكون قياسات بالقياس الى ما ينتجه وغير قياسات بالقياس الى ما لا ينتجه واما ثانيا فانا انما
نقول انه اذا لم ينتج اي شيء اتفق مما لا نريده ولم يكن في نفسه قياسا بل اذا كان لا ينتج شيئا ما له نسبة معينة على ما سلفت
وليس اذا كان لا ينتج شيئا فرض وليس ينتج شيئا له معه تلك النسبة ولم يكن لانه ينتج شيئا بل لانه ينتج شيئا معينا فاذا كان كذلك
لا ينتج امرا فرض مما لا يرتفع فيه انه يلزم عنه شيء ما الذي بعينه فلا يرتفع عنه انه قياس ثم لا يمتنع من ان يقال ان من القياس
ما هو قياس على مطلوب غير محدود ومنه ما هو قياس على مطلوب محدود وبعد ان يعلم انا حيث نقول في هذا الكتاب ان
كذا قياس فانما نعني هذا الاخير فلا يكون اسم القياس لهذا الاخير من الجهة التي يشارك فيها الاول بل من جهة ما يشاركه (التاليف ل)
وخصوصيته على ان القياس انما هو قياس لا على شيء والحجة حجة على شيء ليس من شأن المتعلم ان يبحث عن التاليفات
حتى كيف يتفق ان ينتج بل من شأنه ان يحصل مطلوبا فينظر هل ينتج او لا ينتج ويجعل القياس مسوقا اليه فيكون كل قياس انما
يطلب لشيء محدود وقولنا آخر غيرها يعني به ان لا يكون النتيجة قد كانت في نفسها احدى ما سلم فان ذلك ان كان مسلما لما
كان يحتاج ان يقاس ليلزم تسليمه بل كل قول هو بهذه الصفة فليس بقياس وتشترك الحملي والشرطي في هذا وقوله بالاضطرار اي
ان ما ليس في مادة دون مادة وموضع مخصوص فانا اذا قلنا ليس احد من الناس بفرس وكل فرس صهال فاوردنا محمول المساواة
فلا يلزم في هذه المادة وكل ما دونه يشاركها في صورة المساواة والانعكاس انه ليس احد من الناس بصاهل ولكن ليس
يلزم مثل هذا من كل تاليف من صغرى سالبة وكبرى كلية موجبة واما فليس هذا التاليف قياسا وليس يعني قولنا من يقول
ان قوله اضطرارا انفرق بين القياس وبين الاستقراء والمثال وذلك ان تلك لا يلزم عنها شيء الا ذاتها الا غيرها انما فان
مقدمات الاستقراء اذا سلمت لا يلزم عنها شيء البتة ولا المثال اذا سلم لكن المثال الذي اورده فاذا سلمت المقدمات التي

فيه لزم عنه الشيء بشرط في المادة وليس اضطرارا من جهة الصورة التي للتأليف فيكون اقتران الغير المنتج يلزم عنها اشياء في مواد ما اما حال وشرط ولا يلزم في غيرها من المواد فيكون قد يلزم عنها شيء ولكن لا دائما وامّا التمثيل فلا يلزم ايضا في مادة من المواد شيء البتة حتى يكون يلزم عنها شيء ولكن لا اضطرارا فيس ايضا كما ظنوا

فصل ٧ في شكوك تعرض في حد القياس المذكور وحلها لكن قد يلحق هذا الذي قيل شكوك منها ان اللوازم قد لا يكون اضطرارية بل يكون ممكنة ويكون القياس قياسا ومنها ان القياسات الجدلية قياسات وليس يلزم عنها ما يلزم بالضرورة بل في غالب الظن والخطابيات ليس لزوم ما يلزم عنها اضطرارا وايضا فان القياسات الشرطية قد يكون النتيجة فيها شيئا مما في المقدمات فانكم اذا قلتم ان كانت الشمس طالعة فالنهار موجود لكن الشمس طالعة فالنهار موجود فيكون اللازم مما وضع في المقدمات وقد جعلت القياس الشرطي الاتفاقي من هذا الجنس وكذلك اذا قلت لما ان يكون الحركة موجودة او لا يكون موجودة لكن الحركة موجودة ينتج نقيض التالي وهو عين المقول في الاستثناء وكذلك لا كما اذا قلت ان الحركة موجودة انتج فالحركة موجودة لكن الحركة موجودة فالحركة موجودة وقالوا ايضا ان ما هنا مقاييس توجب النتيجة من قول احد كقول القائل فلان يتحرك فاذن هو حي ولما كان عبد الله يكتب فهو اذن يحرك يده فاما الشك الاول فيحل بان يتذكر ما قلناه وانه ليس معنى قولنا يلزم اضطرارا ان اللازم في نفسه يكون قولا اضطراريا بل ان لزومه من القياس يكون اضطرارا وان كان في نفسه كذبا او حقا ضروريا او ممكنا وغير ضروري فان الباطل والممكن قد يلزم اضطرارا عن شيء اذا سلم ويكون في نفسه غير اضطراري واما الشك الثاني فقد قيل فيه انا نعني باللازم ما كان لازما بالحقيقة او على سبيل الاقناع وليس كذلك فان اللازم نعني به المفهوم من اللازم حقيقة لا مجازا ومع ذلك فان الشك منحل لان ما كان من القياسات الجدلية وغيرها قياسات فان ما فيها اذا سلم لزم عنه النتيجة اضطرارا وانما يكون مشكوكا فيها لان تلك المقدمات يكون مشكوكا في امرها فاما كون القياس قولا اذا سلم ما فيه لزم اللازم اضطرارا فهو امر مشترك للجميع واما الشك الثالث فيحل بان نعرف ان قولنا يلزم غيرها معناه غير المسلمات والمسلمات هي التي يكون فيها صدق او كذب لم يكن قولنا فالنهار موجود مسلما في نفسه ومتعرضا لان يكون في نفسه حقا او باطلا بل كان المسلم شيئا هو جزء منه فان قولنا ان كانت الشمس طالعة فالنهار موجود هو مما يسلم واحد ولا تسليم فيه لاحد جزئيه الآن فربما كان كل واحد منهما غير مسلم لو انفرد حتى اذا قلت ان كان الانسان حجرا فهو جماد ولا واحد من جزئين يسلم والمقدم مسلم لان التسليم هنا ولا هنا حال النسبة بين القولين كما ان الصدق

واستنتج من هذا مثال آخر اذا ان كانت الحركة موجودة فالحركة موجودة صح

يتناوله ان لفظ الشرط والجزاء قد صرف القضيتين عن ان يكونا قضيتين ويكون فيها صدق او كذب ووضع وتسليم وكذلك اذا قلت ان الشمس طالعة لم يكن صدق ولا كذب وكذلك اذا قلت فيكون النهار موجودا مع الفاء وحرف الجزاء لم يكن صدقا ولا كذبا فلم يكن شيء منها مسلما او غير مسلم وان كان اذا افردت كل واحد منهما كان صدقا او كذبا واولى بتسليم او غير تسليم وكذلك اذا قلت هذا اما كذا واما كذا صار الصادق المسلم هو الجملة غير الاجزاء فاذن النتيجة غير الامر المسلم واما الشك الآخر وهو ان يقول ان كانت الحركة موجودة فالحركة موجودة لكن الحركة موجودة فالحركة موجودة فان هذا الشك ينحل بوجوه احدها ان هذا القول ليس قياسا البتة فان القياس هو ما يفيد زيادة تسليم وهذا ليس يفيد شيئا وليس كل ما يلزم عنه شيء هو قياس كيف كان بل ما يلزم عنه شيء ليستفاد تسليمه ولم يكن مسلما موضوعا في جملة ما وضع فاذا لم يكن هذا قياسا لم يجب ان يقول ان شيئا هو قياس وقد لزم منه لازم ليس غير الموضوع والثاني ان المسلم ايضا ليس هو النتيجة فان المسلم هو لكن الحركة موجودة مقرونة بلفظ لكن وكذلك قوله فالحركة موجودة مقرونة بالفاء الواصلة وفيها وضع نتيجة وهي ان الحركة موجودة وهذا جزء من المسلم لا المسلم والدليل على ذلك ان قائلا ان قال ان الحركة موجودة ولم يكن على سبيل العطف الذي يدل على الاستثناء حتى يكون كانه قال وصادق مع ذلك ان الحركة موجودة حتى يكون الحركة موجودة كموضوع وقد حمل عليه وصادق مع ذلك لم يلزم عن القولين فان لزم فمع الاشعار بانه استثني فيكون ان الحركة موجودة يحصل في الذهن جزءا من قضية محمولها الاستثناء ثم يلزم ما يلزم وكذا الحال في المثال الذي اورد للمنفصل وقد تكلف له انواع من الجواب لكن الحق ان هذا ليس بقياس لسنا نقول ان المقدمة المنفصلة الى ايجاب وسلب لا يكون قياسية فانها تدخل في القياسات لكنا نقول ان استعمالها على ان يقرن بها استثناء النقيض وعلى ما قيل في الشك ليس يؤدي الى قياس فانه لما قال اما ان يكون الحركة موجودة او لا يكون فقد ساق هذا الكلام ان يبين امرا مجهولا او يلزم امرا منكرا لا يقربه فلما قال لكن الحركة موجودة وجعل هذا جزءا من القياس ليبين به ان الحركة موجودة لم يكن هذا قياسا لانه كان المطلوب فيعقد بان هو مسلم قبل عقد القياس عليه فان كان القياس انما هو لاستبانة شيء فقد كان استغني عنه وان كان لالزام شيء ينكره المخاطب لا يسلم ان الحركة موجودة فليستثني بها واذا لم يسلم ذلك لم ينعقد عليه من هذا قياس ومع ذلك فانه اذا لم يفد نحو سلب صريح بل الى جهة من جهات العدول كان ح النتيجة غير التي ذكر بل ان الحركة ليست غير موجودة وهذه ليست هي ان الحركة موجودة ولو كان يلزمها فان اللوازم كلها اضيافي المعنى كما قد علمت مرارا الا المستلزم الآخر فانما يتم بمقدمات محذوفة لفظا معقولة الثبوت عقلا قد حذف في واحد منها ان كل متحرك حي وفي الآخر وكلما كان الشراع موجودا

فالصغرى موجودة وهي الشرطية وفي الثالث كل كاتب يحرك يده فقد وقعت على حد القياس واعلم الآن ان من القياسات ما هي
كاملة وهي التي اذا صورت ظهر لزوم تسليم النتيجة منها ومنها ما هي غير كاملة وهي التي لا يكون لزوم ما يلزم منها او انما يتبين بغير منها
يرجع بها الى الكاملة فيكون ذلك التغيير اما في نفسها وحدودها واما في شيء آخر يدخل عليها ويكون ذلك التغيير لما يلزم صدقه
مع صدق ما يسلم فيها تمت المقالة الاولى من الفن الرابع من كتاب القياس في المنطق بحمد الله وحسن توفيقه

المقالة الثانية من الفن الرابع من الجملة الاولى اربعة فصول **الفصل الاول** في عكس المقدمات على الاطلاق **الفصل الثاني**
في عكس المطلقات **الفصل الثالث** في عكس الضروريات والممكنات **الفصل الرابع** في القياسات الاقترانية وذكر الاشكال
الثلثة في حالتي الاطلاق والضرورة

من الفن الرابع من الجملة الاولى في القياس **فصل**

في عكس المقدمات على الاطلاق قد جرت العادة بان نعرف اولا حال عكس المقدمات حتى اذا وقفت عليها سهل الامر في معرفة
القياسات التي لا تكون كاملة ومعنى العكس هو تصيير المحمول موضوعا والموضوع محمولا مع بقاء الكيفية والصدق على حالة والقضية التي
هي التي تقبل هذا العكس فالسالبة الكلية من المطلق اذا اخذت بحسب ما فهم في التعاوت من قول القائل لا شيء من ج ب وليس مهم
في العلوم فانها تنعكس وان اخذت على ما يجب في نفس الامر فانها لا تنعكس فاما المفهوم لا شيء من ج ب انه ولا واحد من
الموصوفات بانها ج بالفعل محمولا عليه ب مع استشعار ما دام موصوفا بج من غير منع ان يكون ما دام ذاته موجودا بل منع
ان يكون مع ذلك ما دام ذاته موجودا فليس ينعكس وذلك اذا كان قولنا لا شيء من ج ب معناه انه لا يوصف لا شيء
مما يوصف مع الوصف بج انه ب فيه ما يدوم وصفه بج فيه ويسلب ب عنه ما دام ذاته موجودا فيكون السلب ضروريا يصدق
معه لا شيء من ج ب واذا كان السلب عنه حال ما يكون ج فقط صدق ولا شيء مما هو ج ب فاذن هذا الصدق على بعض
وعلى عن واحد من الاشياء التي نسميها مطلقات فنقول انه ينعكس مثل نفسه فانه ان كان لا شيء من ج ب فلا شيء من ب ج
والا فبعض ب ج فليتعين ذلك البعض فليكن د فيكون د بعينه موصوفا بانه ب وانه ج فيجتمع فيه انه ب وانه ج فيكون شيء ما
يجتمع فيه انه ج وانه ب وقد قلنا انه لا شيء من ج يوصف بانه ب اي مع ما يكون ج وقع انه ج وهو ب هذا خلف وهذا العكس
يجوز ان يكون كالاصل فانه كما يكون لا شيء من الابيض اسود اي ما دام ابيض كذلك لا شيء من الاسود ابيض ما دام اسود
وكما انه لا شيء من المجاورة حيوانا اي ما دام موجودا وكذلك لا شيء من الحيوان يكون حجارة ما دام موجودا والحكم الاصل
لحكم العكس وقد زيفت قوم هذا البيان وقالوا انه بين فيه ان السالبة الكلية منعكسة بان يوجد نقيض السالبة الكلية وهو الجزئية الموجبة

يوصف بج صح

ومنه ما لا يدوم وصفه بج ويدوم سلب ب عنه ما دام ومنه ما لا يدوم له احد الامرين فاذا كان حقا ان كل واحد مما يوصف بج كيف كان السلب ب عنه دايما صح صح

فينعكس

فينعكس جزئية موجبة ثم يبين الدعوى على سبيل الخلف وفي هذا وجهان من التقصير احدهما انه لم يبين لنا في الموجبة الجزئية تنعكس جزئية
موجبة وبعد ذلك فاذ حيث يبين لنا ان الموجبة الجزئية تنعكس بان السالبة الكلية تنعكس وهذا بيان الدور فالوا انه يتبين ايضا
بالخلف بالقياس من الشكل الثالث وذلك مما يبين لنا فيما بعد ولهم في هذا البيان اقوال بيان آخر وهو ان ج لما كان مباينا
لـ ب ومباين المباين مباين فـ ب ايضا مباين لـ ج فلا شيء من ب ج واما افتراضهم فنقضا اهل التحصيل وبينوا ان هذا ليس على
سبيل استعمال عكس الجزئية بل على سبيل تعيين ذلك بالحس او بالعقل انه بعينه ج وب فيجد موضوعا لـ ج وب وموصوفات
هو ج من غير استعمال قياسين في امر هذا الواحد ومن غير عكس وهذا النقض نقض صحيح وحق واما طريقتهم فقبلوها وقالوا انها
وجيه الا انها بيان نافع وهذا اخطار ممن ابدعه ومن القائل وذلك لان المباين اسم مشترك يقال على وجوه فمن ذلك في الامكان
والا في الحد كمباينات الاشياء التي قد يحمل بعضها على بعض في الحد ولكن في معنى انه ليس هو فاذا قال قائل اذا كان لا شيء
من ج ب فلا شيء من ب ج لان ج مباين لـ ب كان معناه لان ج ليس هو ب ما ليس شيئا فليس الامر معلوم مثل ان لا يكون
ذاتيهما فيكون فيهما انه اذا كان ج ليس ب فليس ب ج وان كان ذلك غير بين فهذا اخير من لان ج ليس هو عبارة عما ذو بعضها
بل من كل مباين وب عبارة من كل ما هو من فلا يمكن ان يقال ان هذا اجزى شيء غير بين تحت كل من فلو كان مسلما ان كل مباينات
لشيء فالشيء مباين له اي كل ما ليس هو الشيء فليس الشيء هو لا شك في انه لما كان ج ليس ب فـ ب ليس ج نعم ما هنا شيء
بين بنفسه وهو ان الشيء المباين لشيء فذلك الشيء مباين له وبازاء ذلك مسلم ان ما ليس لشيء فذلك الشيء ليس هو
بل ما في هذا الموضع قولان مترادفان على معنى واحد وليست المسألة هذه بل المسألة انه اذا كان لا شيء من ج الا مباينا
لـ ب فهل يكون لا شيء من ب الا مباينا لـ ج وهو بعينه طلبنا بل اذا لم يكن شيء من ج ب فهل ليس شيء من ب ج وليس معنى
المباينة الا هذا فان كان احدهما مباينا بنفسه فالآخر كذلك لكن الشخص لا يتبين بنفسه في كليهما او قريب من البين فاذا احصر حصر كليا تغيرت
المسألة وصار البيان بنفسه تأملا يحتاج في المسألة فان هذه الكلية فيها كاذبة مثل حركة ج مباين لـ ب فليس يلزم ان يكون
ب مباينا لـ ج فان الحيوان مباين للانسان بهذا المعنى والانسان لا يباينه وكذلك المستور عنه جزء شيء فانه اذا كان بعض ب
ج مباينا لـ ج لم يلزم ان يكون بعض ب مباينا لـ ج فلم يمكن كون المباين مباينا لما هو مباين له فانما هو ذلك لان ج يكون مباينا لبعض ب
ب وهو احد البعض الآخر فيكون ذلك البعض الاول مباينا له فلا يوجب ان يكون مباينة كلية فلذلك اذا اخذنا لا شيء من
ج ب او جعلنا المباينة من جانب ج فلا يدرى هل الجانب الآخر مباين لكلية او لبعضية فيحتاج ان يبين بيان هل المسلم انه

شيء واحد وافتراضه يكون بعينه كلا الامرين وهذا امر يعلم من غير ان يلتفت فيه الى حديث العكس فذلك الواحد يتعين صح

٣ ومن ذلك في الحد ومن ذلك في الاشياء اخرى منها المباين بمعنى انه ليس هو فيكون معنى قولنا ههنا مباين المباين هو انه هو المباين في المكان صح

اذ كان كل ج مباينا لب اى ليس شيء من ج ب فب مباين لكل ج ولنسلم ان هذا بين بنفسه فلم لا نقل كل من ج الى
ب يكون حقا ان كل ب مباين لج او يكون ليس كذلك بل حكم على البعض لو انقل من ج الى ب في قولهم بعض ج مباين لب
فما بعض ب مباين لج لو كان كذا باطل انه حيث يصدق والمباين مباين للمباين انما يصدق اذ كان المتباينان موجودين
معا حال المباينة واما اذا كانت المتباينات حوان لا يكون احدهما موجودا مثل مباينة الكاتب للانسان حين لا يكون انسانا ما
كاتبا فلا يقال ان الاخر المعدوم مباين ايضا فهذا البيان ليس بشيء ولا ينبغي ان يلتفت اليه بل الى بيان التعليم الاول وانما
طعنهم من جهة استعماله قياس الخلف فالجواب عنه ان قياس الخلف معقول بذاته مستقيم اليه في نفسه وليس يحتاج الى ان يعلم
حاله في لزوم ما يلزم عنه اذ كان كلاما معلوم والمعلم الاول فانه ليس يعلمنا حال قياس الخلف الا على سبيل التذكير والتجريد
المادة واستعماله وقبوله طبيعي وعلى ما تعلم ثم ان هذا الفاضل من المتأخرين قد بين هذا ابو حسن فقال والا فليكن بعض ب
وهذا الشيء من ج ب وهذا قياس كامل معلوم الانتاج بنفسه انما يعلم بعد على سبيل التذكير لا على سبيل افادة علم مجهول فيلزم
من ذلك ان بعض ب ليس ب وهذا خلف فهذا ما اذا كانت الكلية السالبة على ما يجب في نفس الامر فليس يجب ان تنعكس
وهي التي رأينا ان يحمل العبارة عنها بقولنا كل ج فليس يوجد ب او ان نقول ليس ولا واحد من ج الا وليس ب فيفهم
منه ان كل واحد مما يوصف بانه ج بالفعل كيف كان دائما او غير دائم فانه يسلب عنه ب لا في وقت معين بل في جميع زمان ما يوصف
بانه ج او في جميع زمان وجوده وصف بج او لم يوصف او في بعض زمان كونه ج او زمان غير زمان كونه ج فان ما يوصف بانه
ج او سلب عنه ب في زمان كونه ج كله فقد سلب عنه ب وان كان في بعض ذلك الزمان فقد سلب عنه ب وان كان في زمان
قبل او بعد ذلك فقد سلب عنه ب وان كان في كل زمان وجوده فقد سلب عنه ب فانا وان قلنا مسلوبا سلب او يسلب
واو هنا زمانا فذلك لضرورة اللفظ بل مرادنا ان كل شيء يوصف بانه ج فذلك الشيء حق عليه سلب ب لا يدري متى كان
كانت السالبة الكلية المطلقة هي هذه العامة كما عند قوم او ما هو خارج عن الضرورة وهو هذا الذي ليس السلب عنه دائما ما دام ذاته
موجودا بل في وقت من اوقات وجوده وهي التي تخص بالوجودي لم يلزم لها عكس فان سلب الضحك بالفعل عن كل انسان صحيح
بهذا الوجه فان كل انسان يسلب عنه الضحك بالفعل وقتا ما واذا سلب وقتا ما فقد سلب مطلقا فكل انسان يسلب عنه الضحك مطلقا
وخصوصا على اى من تخرج الضرورة على الاطلاق واذا كان هذا السلب الكلي مطلقا لا ينعكس اذ ليس يمكن ان يسلب الانسان عن الذي
يضحك بالفعل بوجه من الوجوه وكذلك في هو كثيرة فقد وجد السلب الكلي المطلق مادة لا ينعكس فيها فهذا معنى قولنا ان كل

بعض

لا ينعكس اي ليس يلزم عكسه لانه لا ينعكس في مادة من المواد فبين من هذا ان السالب الكلي المطلق الحقيقي لا ينعكس لكن هذا
السالب لا يعبر عنه باللفظ الموضوع لهذا الشأن فلذلك لا يقال ولا واحد من الناس ضاحك بل ينظر الآن في وجه اخر معتبر لهذا
فنقول ان قوما يقولون ان المطلقة هي التي الحكم فيها على ما يحصل من الموضوعات موجودا حتى يكون اذا قال قائل كل ج ب كان
معناه ان كل واحد من الموصوفين بانه ج في الماضي والحال مما قد وجد هو موصوف بانه ب فيكون قولهم لا شيء من ج ب
معناه انه لا شيء مما وجد وحصل ج بالفعل فهو مسلوب عنه كونه ب وان كان قد يمكن ان يوجد له ب او يكون بعض ج اذا وجد كان
ب بالضرورة لكنه الآن ليس موجودا والموجود هذا البعض الذي لا شيء منه ب مثال الاول هذا بهم اذا اتفق في وقت ان لم
يكن انسان متحركا بالفعل ومثال الثاني ان يكون وقتا لا يكون موجودا فيه الا البياض فيكون لا ج كل لون بياضا فيكون هذا الوجوب
ينعكس ايضا فلينظر هل يلزم من هذا ان لا شيء مما هو ب فهو ج ايضا اما اذا عنى في العكس ما عنى في الاصل فليس يجب ان
يكون هذا العكس لانه يجوز ان يكون ب مسلوبا عن ج الموجود ولم يوجد في غيره فانه ليس يلزم اذا سلبت الكتابة عن انسان موجود
ان يكون الكتابة موجودة في آخرين او اشياء اخرى غير الكتابة حكما هذا الحكم فليس يلزم من ذلك ان يكون سلب ج عن كل واحد
من الذين حصل لهم وجوب ب حقا على سبيل الاطلاق فانهم ربما لم يحصلوا ب حتى يصيروا بحيث اذا وصفوا كان السلب
عنهم على الحكم المذكور واما على هذا غير هذا الشرط وعلى ان يكون ج مسلوبا عن ب سواء لم يوجد ب او وجد في شيء آخر
غير ج فهذا يصح على هذا القانون لكن ينبغي ان ينظر ان هذا التصحيح اي اقتضاء يكون فانه لا يلزم ان يكون ضرورية فانه
اذا سلب ج سلبا بالفعل عن ب وكان ب شيئا لا يجب ان يسلب عنه ج في كل زمان مثل ان يكون اتفق ان كان كل موجود ابيض
في وقت ما مسلوبا عنه انه مالك للشيء وقد ذهب وكان ج لا وجود لمالك الشيء وقد ذهب الموجودين في ذلك الوقت هو ابيض
العكس انه لا شيء مما هو مالك الشيء وقد ذهب بابيض فكان هذا مما لا يصدق بشرط الضرورة ولم يكن ممكنا حقيقيا اذ قد سلب عنه
بالفعل وقد اتفقوا على ان قضية اما ان يكون فيها حكم بالفعل ضروري بالفعل او حكم بالفعل غير ضروري او حكم ممكن ليس فيه
شرط انه بالفعل واذا ليست هذه القضية ممكنة ولا ضرورية فيكون مطلقة فيكون المطلق من ان المطلق هو الذي يجب ان يكون
الحكم فيه على الموجودين في زمان قد حمل ايضا واعلم ان قولنا كذا ليس يعني به كل موجودين كذا في زمان ما فان الموجودين من الناس
في زمان ما بعض الناس لا كل الناس ومع ذلك فان هذا اذا اعتبر حصلت اقسام لا يمكن الحاقها بالضروري ولا الممكن
فيجب اذن ان لا يلتفت الى هذا المذهب ونسموا عنها معاشا فبيانه ثم القائل ان تزيد هذا الغرض شرحا فان لم نعتبر وجود

مثال على طريق العكس

الموضوع بل عتبه صدق القضية كان الموضوع موجودا او غير موجود حتى يكون المطلق هي التي الحكم فيها بالسور وصادق زمانا سوا
كان الموضوع موجودا او غير موجود فان غير الموجود يصدق عليه السلب فاما كان العكس مثل الاصل بعينه متعلقا بذلك الزمان و
كان مطلقا الا ان هذا الاعتبار غير تعارف لما وربت الماهية فلا سبيل اليه واما ان اخذ الموضوع على السبيل الذي اخذه
الفاضل من المتاخرين حتى يكون ج ما يصح ان يكون ج حتى يدخل فيه ما يصح ان يكون فان جاز ان يوجد ويعدم ولا يكون
حاصلا انه ج فليستقر ما يلزم من ذلك ليكون معنى السالب الكلي على مذهبه انه لا شيء مما يصح ان يكون ج بالفعل
او بالقوة موصوفا بالفعل بانه ب وانه لا شيء مما يصح ان يكون ج موصوفا بانه يصح ان يكون ب لكن هذا الفاضل
المطلقة فلا يجب سلب ب عنه بالفعل كل وقت فلا يجد محيصا عن الالزام السالف اذ قد بان مثل هذه المطلقة قد لا ينعكس
ولا يتغير ذلك بان يجعل الموضوع موصوفا بما هو موصوف بالفعل بما يوصف به الموضوع او بالقوة او بما يجري مجراه فهذا احد الوجهين
واما الوجه الثاني فانه قضية يسلب عنها الامكان العام وليست مطلقة فان قال قائل انه ليس كذلك بل الامكان
ههنا داخل في مفهوم المحمول فانما يكون ذات جهة بجهة تلحق الرابطة ويخبر عن امكان الربط فنقول ولان الجهة ههنا في مقابلة القضية
السالبة متعلقة بالرابطة فانك تقول هناك بعض ما هو ج يصح ان يكون ب وثانيا ان كل مقدمة لها جهة تمكن ان يجعل الجهة فيها
خارجة عن المحمول فانه يمكن ان يجعل جهتها جزءا من المحمول ثم تلحق بها جهة اخرى فانك اذا قلت كل انسان يمكن ان يكون كاتبا
فلك ان تقول لما بعده كل انسان بالضرورة يمكن ان يكون كاتبا معناه ان كل انسان يمكن ان يصح ولا يمتنع كتابته فلا يلحقه
على المحمول او على نحو معناه فانك ان قلت هذا وعنيت بالامكان الامكان الحقيقي الذي لا يصدق في هذا الموضع فقد كذبت فان
امكان الكتابة ليس بممكن الآن بل يلتفت الى امكان قريب في لا يحتمله فيما ليس فيه الا امكان واحد ومع ذلك يمكن
ذلك كل انسان يمكن ان يكون كاتبا على هذا التاويل لان ذلك ليس كله بامكان بعيد ولا قريب بل الناس مختلفون
في ذلك واما بعد هذا فان هذا كيف ينعكس فنقول ان هذه القضية مع هذا كله يكون حكم على السالبة الضرورية او كان
لا شيء مما يصح ان يكون ج هو شيء يصح ان يكون ب هذا او ان قالوا ان السالبة الكلية على الوجه الاول ايضا لا ينعكس او ردوا
ذا مشكلة فقالوا انا نقول لا شيء من الحيطان في الوتد ولا من البطاطيخ في السكين فلا ينعكس انه لا شيء من الاوتاد
في الحيطان او السكاكين في البطاطيخ فالجواب عن امثال هذه مما ذكروه ان المحمول ليس هو الوتد ولا السكين بل
في الوتد وفي السكين فاجعلهما كما يجب ليكونا موضوعين ينعكس

فصل ٢
في عكس المطلقات فانه قد بينا ان

وان جاز ذ

واما اذا قلنا انه في وقت فكذلك كل انسان يمكن ان يكون كاتبا ص

فلنبين ان الكلية الموجبة هل تنعكس وكيف تنعكس الكلية موجبة جزئية وهل هي مطلقة او لا هي مطلقة فنقول اذا صدق قولنا كل ج ب
فليس يلزم ان يكون كل ب ج مثاله كل انسان حيوان وليس كل حيوان انسانا وايضا نقول كل انسان مستيقظ ولا نقول
كل مستيقظ انسان فليس يجب اذن في الموجبة الكلية عكس كلي موجب فانه ربما كان المحمول اعم واما عكسها الجزئي فواجب
فانا اذا قلنا كل ج ب لزم ان بعض ب ج وقد جرت العادة في بيان هذا ان يقال انه ان لم يكن بعض ب ج فلا شيء من
ب ج وهذا ما ينعكس فيكون لا شيء من ج ب وقد قلنا كل ج ب هف فهذا هو البيان المعتاد في هذا الباب
وعلينا ان ننظر في هذا البيان هل هو حقيقي او ليس بحقيقي وذلك انه ان كان نقيض الموجبة الجزئية المطلقة هي السالبة الكلية
قد قيل ان الحقيقة منها لا ينعكس فلا يكون هذا بيانا على ان ذلك كما علمت يحتاج في اخذ نقيضه الى ان تعين الحال والوقت
وهنا لم نشتغل بتعيين حال او وقت في كليهما حتى يكون السلب عاما فاقعين في الخلف فلا هو مقابلا ولا يجب ان ينعكس السالبة
الكلية فيه فنقول الآن ان هذا وان كان كذا فان البيان صحيح وذلك لان القائل اذا كذب في قوله بعض ب ج وجب ان
يكون اما كذب لانه لا يجد بعض ما هو ب هو ج في وقت من الاوقات فانه اذا وجد بعض ب ج وقتا ما فقال بعض ب ج اي
كان واي حال كان فانه يكون صادقا وان كان صادقا مع ذلك ان كل ج ب ليس وقتا ما ج فليس ان هذه الكلية السالبة المطلقة
مناقضة لتلك الجزئية الموجبة ولكن التي اذا كذبت القائلة بعض ب ج صدقت هي ولا يكذب الا ان لا يكون بعض من الاب
موصوفا في شيء من الاوقات بالمحمول فاذن مناقض هذه الموجبة الجزئية المطلقة هو هذه السالبة التي ظهر من حالها قيل انها
ينعكس مثل نفسها مانعة للايجاب الجزئي كيف كان فضلا من الكلي فهذا البيان اذن حق فان اخذ المطلق على المعنى الاخص لم
يكن هذا نقيضه بل جاز ان يكون كلاهما بالا لان الايجاب كاذب بل لان الحمل دائم فكذبت السالبة ولم يجب ان يصدق نقيضها
على الوجه المذكور فيكون خلفا فيظهر من هذا ان الغرض في التعليم الاول ليس ما ذهب اليه من اختار هذا الاعتبار في المطلق
فان كان المطلق ماخوذا على المعنى الاخص فيتبين انعكاسه بالافتراض الذي سنشير اليه بعد ونقول الآن ان نقيض قولنا ليس
كل المطلق هو كل الذي الحمل فيه دايم واما مناقض السالب الكلي المطلق والموجب الكلي المطلق العام فصحيح هو الجزئي
الذي يدل على الدوام وقد عرفت الفرق بين الدايم والضروري فيجب ان يراعى هذا في جميع ما نورده فهذا اصول يجب ان
يكون منك على ذكر فان الناس لم يشتغلوا بها ونقول ان هذا العكس يمكن ان يبين بالتبيين بالافتراض وذلك بان يقال اذا كان
كل ج ب فلنفرض واحدا من الموصوفات بج وليكن د فيكون د هو ج وهو ب فالموصوف بب الذي هو موصوف بانه ج وكذلك قد

فيكون هو نقيضه ص

قياس

يتبين بالكلف على ما فعله الفاضل من المتأخرين فانه ان لم يكن بعض ب ج فلا شيء من ب ج السالب المطلق مبني ما دام ذات ب موصوفة بانها ب وكان كل ج ب فينتج بقياس كامل ليس ان لا شيء من ج ج هذا خلف واما ان هذا العكس ما لا فنقول قال ايضا الاطلاق العام فلا يلزم اذ كان كل كاتب مستيقظا لزم منه ان بعض ما هو مستيقظ فانه كاتب ما دام موجود الذات وذلك انا اذا قلنا الكاتب من حيث هو كاتب فهو بعض المستيقظين وذلك الكاتب بعينه من حيث هو كاتب فانه كاتب ما دام ذاته موجودا وهو بعينه بعض موضوعات المستيقظ فبعض ما يقال له مستيقظ فانه كاتب ما دام ذاته موجودا فقد انعكس هنا ايضا ضروريا فنقول في جواب ذلك اما اولا فانا نسامح ولا نناقش المناقشة التي لا تنافي هذا فنقول لا يمنع وجود المستيقظ كاتبا ما دام ذاته موجودا الا يكون بعضه ليس كذلك فانه كان الجزئية لا يمنع صدق سلبها صدق ايجابها كذلك لا يمنع صدق ضروريتها صدق لا ضروريتها وكذلك بعض الاجسام ابيض بالضرورة وبعضها ابيض لا بالضرورة فان كان ابيض ما هو موضوع المستيقظ كاتبا بالضرورة اذا اخذنا الشرط المذكور فبعضه الذي ليس بذلك الشرط ليس بالضرورة وان قابلنا هذا الكلام بالحق قلنا ان لا نسلم ان الكاتب من حيث هو كاتب يوصف بالمستيقظ فان ذات الكاتب بشرط ان يوجد كاتبا فقط لا يوصف بالمستيقظ فان الشرط هو ان يكون كاتبا فقط بلا زيادة والكاتب فقط كيف يكون هو مستيقظا فيكون كاتبا فقط ليس كاتبا فقط بل اذا اخذ مطلقا وهو الكاتب كيف كان اي الموصوف بانه كاتب المجوز ان يكون كيف كان هو الموصوف بالمستيقظ وصفا لا بالضرورة واما الاشياء من حيث حدودها وبشرط تجريد العوارض عنها الا يكون موصوفة بما ليس بحدودها ولا في حدودها ثم ستعلم ان قولنا من حيث هو كاتب ليس جزءا من الموضوع البتة وذلك في مثل قولنا الكاتب من حيث هو كاتب هو مستيقظ بل جزء من المحمول وستبين لك صحيح ان ذلك مشكل من وجه آخر ونرجع فنقول ان العكس في المطلقتين جميعا لا يجب الا مطلقا عاما وذلك لانك ان اخذت المطلقة خاصة وجهتها العقد ينعكس عامة وقد ينعكس ضرورية مثال الاول كل كاتب مستيقظ وعكسه بعض ما هو مستيقظ كاتب لا بالضرورة مثال الثاني كل انسان متنفس لا بالضرورة وعكسه ان بعض ما يتنفس انسان بالضرورة واذا عرفت حال الكلي الموجب المطلق فكذلك فاعلم حال الجزئي الموجب وانه ينعكس مثل نفسه جزئيا موجبا والبيان ذلك البيان وينبغي ان لا تطول نسبته وقد اوردت المشكلة موقوفة بيانها على ما قلناه من انعكاس الكلي الموجب جزئيا لا يحتاج ان يعيد بل كلما يجب ان يذكر ما قلناه في الجواب عن حدود واوردت ليتبين بيان ان السالبة الكلية لا ينعكس وكذا لا مر ان ينظر الى جملة الموضوع وجملة المحمول فينعكس كما هو منعكس

اي وقتا ما يجب ان يكون بعض ما هو مستيقظ هو كاتب ما دام ذاته موجودا او دائما وبعض الحيوان انسان اي ما دام موجود الذات وهذا ان يعمها الاطلاق العام والقائل ان يقول انا اذا قلنا كل كاتب مستيقظ ﻫ

بجزء ما فيه ولا تغيره واعني الجزء الذي اذا انقضت منه وهو بجملته الاول قبل العكس فاردت ان يحفظ الايجاب والسلب مع نقضا لم تجد الحكم ثابتا فانك اذا اخذت المحمول كما كان والموضوع كما كان وعكست لم تغالط ولم تغالط واما السالبة الجزئية فانها لا تنعكس فليس اذا لم يكن كل حيوان انسانا او كل انسان كاتبا وجب ان لا يكون كل انسان حيوانا او كل كاتب انسانا وهاهنا نوع من العكس آخر يجب ان نتأمله وهو الذي يسمى عكس النقيض وهو ان يوجد ما يناقض المحمول فيجعل موضوعا وما يناقض الموضوع فيجعل محمولا فنقول انه اذا قلنا كل ج ب لزم منه ان كل ما ليس ب ليس ج والا فليكن بعض ما ليس ب ليس ليس ج فهو ج فبعض ما ليس ب هو ج فينعكس فبعض ما هو ج هو ما ليس ب وقلنا كل ج ب واذا قلنا كل ما ليس ب ليس ج صح كل ج ب والا فليس كل ج ب فيكون بعض ما هو ج سلوبا عنه ب فذلك البعض ج وليس ب وقلنا كل ما ليس ب ليس ج هذا خلف البعض ج وليس ج واذا قلنا لا شيء من ج ب لا يلزم لا شيء مما ليس ب ليس ج فانك اذا قلت لا شيء من الناس حجارة لم يلزم منه انه ليس شيء مما ليس بحجارة ليس بانسان او ليس شيء مما ليس بحجارة هو انسان بل لزم بعض ما ليس بحجارة هو انسان والا فلا شيء مما ليس بحجارة هو انسان بل لزم بعض ما ليس بحجارة هو انسان فلا شيء من الناس بحجارة واذا قلنا بعض ج ب لزم بعض ما ليس ب ليس ج فانه يوجد موجودات او معدومات خارجة عن ج و ب معا فيكون بعض ما ليس ب ليس ج واما قولنا ليس كل ج ب فيلزمه ليس كل ما ليس ب ليس ج والا فكل ما هو ج فهو ب وهنا غرض اخرجنا الاولى ان يحيل على اصعبها كتاب اللواحق

فصل ٣ في عكس الضروريات والممكنات ونقول اذا قلنا بالضرورة لا شيء من ج ب فبيان يكون بالضرورة لا شيء من ب ج قالوا والا امكن ان يكون بعض ب ج فقال بعضهم ان انعكاس هذا الممكن يتبين بنفسه فاذا امكن ان يكون شيء شيئا امكن ان يكون ذلك الشيء الآخر ذلك الشيء ولما كان هذا بينا بنفسه جاز تعريف غيره به غير ممنوع فيه ان يتبين حاله وعندي انه يحتاج هذا العكس الى بيان ما ايضا وليس موضعه هنا وهو ان المتنع كون سببا ممتنع كون ذلك الشيء هو الذي هو المطلوب لعله قريب من المطلوب لكن ما قاله الآخرون احسن وهو انه ان امكن ان يكون بعض ب ج كان فرضه غير محال واكثر ما ان يكون كذبا والكذب الغير المحال لا يلزم منه محال فاذا فرضنا بعض ب ج موجودا فيكون بعض ج ب كما علمت كذبا غير محال لكنه مناقض ما قلت بالضرورة لا شيء من ج ب فكيف يكون قولنا بعض ج ب غير محال فهو محال والزم من قولنا بعض ب ج بقولنا بعض ج ب كذب ومحال على ان هذا الوجه وهو الاقرب عندي وهو انه نقول اذا جاز ان امكن شيء ان يكن

الموضوع ﻫ

من الناس ليس بحجارة وكنا قلنا ليس ﻫ

ما ليس ب ليس ج وكل ﻫ

فائكل ان الممكن بعض ج ب فاشكل هنا وهو انه استعمل عكس الممكن فيه وهذا ما يتبين بعد ﻫ ﻫ

فان اللازم ما يمكن فكيف فان المحال لا يكون البتة فالا يكون الآن ويلزمه المحال الا يكون البتة وكيف يكون مع كون ما لا يكون البتة والكذب الغير المحال لا يلزمه المحال ﻫ ﻫ

لازمه فاذا امكن ان يصدق المطلقة القائلة بعض ب ج امكن لا محالة ضرورة اى قولنا بعض ج ب وهذا صحيح فبقى ان يقال ان
كان القول موجبا مثل قولك بالضرورة كل ج ب او بعض ج ب فيقولون انه بالاضطرار ان يكون بعض ب ج والبيان المشهور
لهذا هو انه لا بد من ان يكون بعض ب ج لانه من حيث هو مطلق هذا الحكم فاما ان يكون بالاضطرار او لا يكون بالاضطرار فان كان
لا بالاضطرار فبعض ج ب لا بالاضطرار فبعض ج ب لا بالاضطرار وكان كله بالاضطرار هذا خلف وفى هذا البيان مواضع تغليط وذلك ان الذى
سلف من تعليمهم فى انعكاس المطلقة الموجبة انما كان انها تنعكس جزئية فقط ولم يتبين انها ان كانت لا بالاضطرار فيكون عكسها
لا بالاضطرار ولا هو حق بوجه من الوجوه فان كل انسان كاتب لا بالاضطرار ثم كل كاتب انسان بالاضطرار والتغليط الثانى هو انا
وان سلمنا ان هذا البيان قد ينفع فى اثبات عكس الكلى الموجب فكيف ينفع فى اثبات العكس الجزئى الموجب فانه ليس يمنع قولنا
بعض ج ب بالضرورة ان يكون بعض ب ج ايضا لا بالضرورة فيجوز ان يكون عكس قولنا بعض ج ب بالضرورة هو ان بعض ب ج
لا بالضرورة ثم ان العكس على قولهم صار بعض ب ج لا بالضرورة مع صحة الاصل وهو قولنا بعض ج ب بالضرورة ولم يلزم خلف
فانك تعلم ان بعض الاجسام متحركة ضرورة وبعضها متحركة لا بالضرورة وكذلك بعض الاجسام سود بالضرورة اى دائما وبعضها سود
لا بالضرورة بل الحق ان هذا ينعكس مطلقة بالمعنى الاعم وهو ان بعض ب ج بلا زيادة شرط والبرهان عليه هو المثال المذكور وانت
تعلم انه ليس يجب ان يكون عكس غير الضرورى غير الضرورى من المثال المذكور من ان بعض الكتاب انسان بالضرورة وعكسه ليس
احد من الناس كاتبا بالضرورة فانه لا يمنع ان يكون لشئ ضرورى حمله على شئ ثم ذلك الشئ لا يكون هذا ضروريا له
لهذا اشرحانى(؟) هو ضعيف والجزئية السالبة الضرورية فانها لا تنعكس فانه ليس اذا كان بالضرورة ليس كل موصوف بانه حيوان
انسانا يجب ان لا يكون بالضرورة كل انسان حيوانا واعلم ان قولنا بالضرورة ليس ليس سلب الضرورة واما المقدمات الممكنة
فقد قيل فيها فى مثل هذا الموضع ما اصف قالوا ان الممكن باشتراك الاسم يقال على الضرورى وعلى المطلق وعلى الممكن الحقيقى فما
كان فى الضرورى والمطلق فحكمه حكم ذلك وما كان فى الممكن الحقيقى فحكمه قد يخالف على ما سنبين لك فى مواضع اخرى فاقول
ظاهر هذا اللفظ ان الممكن اذا قيل على الضرورى لم يكن مخالفة الا فى اللفظ فيقال له ممكن ويعنى به ضرورى فاذا لم يكن مخالفة الا
فى اللفظ وكان حكمه حكمه ليس ينبغى ان نعلم الامر على هذه الصورة فانه ليس احد من الناس يقول ولا فى لغة من اللغات
يقال ممكن على الضرورى ويعرف(؟) ان لا يقال وكان يمنع كونها مقولا على الضرورى انما تنعكس الى السالبة العكس الذى يجرى مجراها
اذ كان ما يمكن ان يكون يمكن ان لا يكون وكان يوجب كونها مقولا على الضرورى ان سلبها لا يقال عليه والا لكان نقيضها

بل سلب الضرورة ليس بالضرورة صح

ويعنى به الضرورى ولا الشبهة التى دعت الى ان يحمل لفظ الممكن اشتراكا حين كان يجب ان يقال صح

وهو انه ليس يمكن مقولا على الضرورى وكان الضرورى تقتضيه شبهة يوجب ان يكون حقا بان الممكن يقال على الضرورى قولا ما
فان الممكن اذا كان له معنيان واحدهما اعم من الواجب والآخر مباين للواجب فان الشبهة تحمل ايضا على الممكن الذى يقال
قوله على الضرورى الا الممكن الذى سلبه لا يقال على الضرورى لان سلبه انه ليس بممكن ومعناه ممتنع فيكون الممكن الذى يجب ان
يقال على الضرورى هو الذى هذا سلبه فاذا كان هذا الممكن المقول على الضرورى الوجود معناه انه ضرورى ومفهوم ذلك كما يكون
فى الاسماء المترادفة كان ما ليس بضرورى وما ليس بممكن معناه واحدا فكان ما ليس بضرورى اذن هو الممتنع وهذا محال بل الممكن
المقول على الواجب هو اسم محصل موضوع بازاء الاسم غير محصل هو لفظ غير ممتنع وهو اعم من الواجب والممكن فليس اذن صحة
انعكاس الضرورى او المطلق وهو اخص منه يوجب صحة انعكاسه فى نفسه بل يجب ان يعلم ان معنى الكلام المذكور فى التعليم
الاول الصحيح هو ان هذا اذا قيل على الضرورى وعلى المطلق وعلى الممكن فما منه فى مادة الضرورى فحكمه ما قيل وكذلك ما هو
فى مادة المطلق فحكمه ما قيل واما الممكن الحقيقى فسيتضح امره بعد العلم ان بعد ايضاح الحكم فى جميع ما تحت هذا العام يتضح حكم
هذا العام والنظر فى الممكن الحقيقى وعكسه جرت العادة بتأخيره فلنؤخره **فصل** فى القياسات الاقترانية وذكر
الاشكال الثلثة فى حالتى الاطلاق والضرورة فهذه الاشياء المذكورة ذكرت على سبيل المقدمات لما يراد تعليمه من
امر القياس فنقول ان اللازم عن القياس لا يخلو اما ان يكون غير مذكور هو ولا نقيضه فى القياس بالفعل ويسمى اقترانيا مثل
هذا القياس اقترانيات مثل قولك كل حيوان جسم وكل جسم جوهر فكل حيوان جوهر واما ان يكون اللازم او نقيضه وبالجملة
احد طرفى المطلوب مذكورا فيه بالفعل بوجه من الوجوه وهذا نسميه استثنائيا والجمهور يسمونه شرطيا وانا لم اسمه شرطيا لان من
الشرطيات ما يكون على سبيل الاقتران ولنقدم ما يكون على سبيل الاقتران ومنه ما يكون من حمليات فنقول ان كل قياس
اقترانى بسيط حملى فانه يتألف من مقدمتين يشتركان فى حد اشتراك المثال المورد فى الجسم وهذا الحد لا يخلو اما ان يكون
فى احديهما محمولا وفى الاخرى موضوعا او يكون محمولا على موضوع المطلوب وموضوعا على محمول المطلوب وهو الذى يسمى الشكل الاول
واما ان يكون محمولا على محمول المطلوب موضوعا لموضوع المطلوب وهذا هو الشكل الذى الغى لما ذكره من العلة بعيد وجوده
فى القسمة فانهم حين قسموا الاشكال على القسمة الثلثة التى ذكرناها خيرت ثلثة عقول(؟) واتفقنا على انه الشكل الاول وانه
على انه هو الذى الاوسط موضوع فى احدهما محمول فى الآخر ثم لما نظروا فيه من حيث يستنتج منه بالجمع او منفرده من حيث ينقلب موضوع
وسط موضوعا ومحموله محمولا فقط وهذا اخص من المعنى الذى لاجله جعل شكلا اولا وانه جعلوه شكلا اولا ان الاوسط

فى كليهما او موضوعا فى كليهما واذا كان موضوعا فى احدهما محمولا على الآخر فاما ان يكون محمولا صح

بلغ

محمول موضوع بل لان الاوسط محمول على موضوع المطلوب وموضوع المحمول المطلوب فقد انعكسا فسميا ... في عقل الاطباع
يذكر بها ولكن لا على هذا الوجه بل هذا الالقاء هو بسبب انه امر غير طبيعي وغير مقبول وغير ملائم لعادة النظر والرأي يستغني عن تنبيه
عكس نتيجته وهو شكل اول على ما سنوضحه في موضع آخر فليكن الشكل الاول ما ذكرناه واما الثاني فهو الذي يكون حد الاوسط
محمولا على الطرفين والثالث هو الذي يكون حد الاوسط موضوعا فيهما جميعا والطرف الذي هو موضوع المطلوب يسمى حدا
اصغر والمقدمة التي فيها هذا الطرف تسمى مقدمة كبرى وتأليف مقدمتين بالاقتران يسمى قرينة والذي يجب عنها النتيجة لذاتها
يسمى مطلوبا فاذا لزم قياسا وهيئة نسبة الاوسط الى الطرفين يسمى شكلا والذي يلزم بانه ما دام يساق اليه القياس يسمى
مطلوبا فاذا لزم سمي نتيجة وانما سمي الشكل الاول شكلا اولا لانه تام جلي بين بنفسه وقياساته كاملة لانه ينتج جميع المطالب
والثاني لا ينتج الا السالب والثالث لا ينتج الا الجزوي ولانه ينتج افضل المطالب وهو الكلي الموجب واعلم انه لا قياس من سالبتين
ولا من جزويتين ولا صغرى سالبة كبراها جزوية الا ان يكون السالب ممكنا واعلم ان النتيجة تتبع اخس المقدمتين لا في كل
شيء بل في الكمية والكيفية دون الجهة وهذه جمل تعلمها بعد اعتبار الجزويات الشكل الاول فانه لما كان صغراه موجبة
صار الحد الاصغر فيه داخلا فيما يقال عليه الاوسط فاذا كان في الكبرى ايجاب كلي على كل ما يقال عليه الاوسط او سلب كلي عن
كل ما يقال عليه الاوسط كيف قيل دخل فيه الاصغر فان لم يكن كليا لم يكن ان يتعدى الى الاصغر اذ يجوز ان لا يكون هو البعض الذي
عليه الحكم سواء كان ضروريا او ممكنا فاما اذا لم يكن الاوسط محمولا على الاصغر فيستعبد امورا توجب على كليهما ...
وامورا تسلب عن كليهما ... فلا يلزم ان يكون الحكم على الاوسط حكما على الاصغر كان سلبا او ايجابا فان كان
الاكبر جزويا فهذا ابعد بل ان كان جزويا على الاوسط والاوسط موجود للاصغر لم يجب ان يتعدى اليه اذا الحكم على الاوسط
حكم جزوي فيجوز ان يكون الاوسط اعم من الاصغر ويكون الحكم في البعض الذي هو خارج عن الاصغر بايجاب او سلب
فيكون الحكم على ما ليس الاصغر ويكون ما قدمناه ذكره فتبين انه اذا كانت الصغرى سالبة والكبرى جزوية لم ينتج وهذا يجب
ان يقتصر عليه ولا يشتغل بعد ضروب فانما لا ينتج بسبب انما لا يلزم منها نتيجة معينة فانك بعد الاحاطة بما قدمناه يمكنك ان
تورد تلك الامثلة واعلم ان المهملات حكمها حكم الجزويات فيسلخ صغريات وينتج معه وان المخصوصات احكامها احكام الكلية
فانه قد يكون من مخصوصتين قياس كقولك زيد هو ابو عبد الله وابو عبد الله هذا وابو عمرو لكن النتاج يكون مخصوصة شخصية
فاكثر ما يستعمل المخصوصات مقدمات صغرى في عقد المحصورات فيقول انه اذا كان كل ج ب وكل ب ا فينتج ان كل ج ا وانه اذا كان

يسمى مقدمة صغرى والطرف الذي هو محمول
المطلوب يسمى حدا اكبر والمقدمة التي فيها
هذا الطرف م

والشكل الاول م

كل ج ب ولا شيء من ب ا فينتج ان لا شيء من ج ا وانه اذا كان بعض ج ب وكل ب ا فينتج ان بعض ج ا وانه اذا كان بعض
ج ب ولا شيء من ب ا فينتج ان ليس كل ج ا فهذا هو الشكل الاول وضروبه المحصورة هذه الاربع ونتايجه هذه وقد يلزم
القياسات الثلثة لوازم هي عكوس هذه فان جعلت قياسات عليها لم يكن قياسات كاملة بالقياس اليها بل انما تبين
ما يلزم عنها بالعكس فاما من قال ان في غير هذه الضروب ما ينتج وهو اذا كان لا شيء من ج ب ولا شيء من ب
وبعض ب ا ينتج ليس بعض ا ج فقال ذلك لانك اذا عكست كل ب ا او بعض ب ا انتج من الشكل الثاني ليس كل ا ج فانه
من هذا الا انه انما قيل كبرى وصغرى بسبب ان في احديهما موضوع المطلوب وفي الاخرى محمول المطلوب فاذا جعلنا مقدمة
ج ب صغرى وكل ب ا الحد الاوسط فيكون ج الحد الاصغر ويكون موضوع المطلوب وعلى مثل ذلك يكون المحمول
المطلوب فاذا قلنا لا ينتج بسلب او ايجاب عنينا ان ذلك لا ينتج وا المحمول وقد زال بهذا الشك فان انتج شيئا فلا نطلب
عن كبرى وصغرى على ما وضع ومع ذلك فانه يرجع الى الكامل بعكسين فهو بعيد عن الطبع ومناسب للقسم الثاني من اقسام
الاربعة للاشكال الذي انما اتى لانه بعيد عن الطبع جدا فان الشكل الثاني بعيد عن الطبع في نظم مقدمة واحدة هي الكبرى
والثالث بعيد عنه في نظم مقدمة واحدة وهي الصغرى واذا كان البعد في معنى واحد احتمله الذهن مع فطن الغرض واما القسم
الباقي فانه يحتاج في رده الى الامر الطبيعي الى تغيير يحوج جميعه وهو مستغنى عنه فالاولى به ان يلغى

الشكل الثاني

هذا الشكل خاصية في نظره ان الاوسط منه محمول على الطرفين وخاصية
في انتاجه ان الموجبتين منه لا ينتجان وذلك لان المحمول الواحد بالايجاب كالجسم يحمل على متباينين كالحجر والحيوان
وعلى متفقين كالانسان والضحاك ولا السالبتان لان المحمول الواحد كالحجر قد يسلب عن متباينين كالانسان والفرس
وعن متفقين كالانسان والناطق ولا عن جزويتين فان المحمول الواحد يوجب لبعض الامر الواحد ويسلب عن بعضه
وقد يوجب ويسلب عن بعض امرين مختلفين ولا اذا كانت الكبرى جزوية فانه اذا حكم على كل شيء ما ثم حكم على بعض الآخر
بخلاف ذلك جاز ان يكون الشيء الآخر محمولا على المسلوب عنه لكنه اعم منه وذلك فيوجب عليه وان كان بعضه لا يوجب
عليه وجاز ان يكون مباينا له بالكلية لا يحمل عليه فهذه خاصية في الانتاج وانما كان شكلا ثانيا وآخر عنه الشكل الباقي من
الاشكال لانه ينتج ما هو انفع وهو الكلي وذلك الباقي لا ينتج الا الجزوي وان كان ينتج الموجب وهذا لا ينتج الا السالب فان
السالب الكلي انفع من الجزوي الموجب اي في العلوم ولانه انما يحدث منه الاول بعكس الكبرى منه واما الباقي فيحدث

وكل ب ا م

فاذا سلب عن كل شيء ثم اوجب لبعض آخر جاز ان يكون
ذلك الشيء محمولا على المسلوب عنه لكنه اعم منه فيوجب
عليه وجاز ان يكون مباينا لا يحمل عليه م

ستعكس الصغرى بقرينة في الاول في اشرف المقدمتين والاشياء الاختيارية التي لا وجوب فيها وانما يدعو
اليها الاستحسانات والاخذ بالاولى فانها لا تتجاوز بطلانها المبلغ الذي اومأنا اليه ومع هذا كله فانا نريد ان نصرح بما
يرفع الحق عن وجوه مقانع الحيا فيه وهو انه اذا كانت هذه السالبة الكلية المطلقة على حسب ما يفهم من السلب الكلي المطلق
فلا يجب الامر في نفسه سواء كانت بالمعنى العام او بالمعنى الخاص فانه لا يختلف بعد فان معا على شيء واحد
وقد اوردت له امثلة في التعليم الاول فان كل انسان نائم وكل انسان ليس بنائم قد يصدقان كل انسان نائم وقتا ما
وكل انسان ليس بنائم وقتا ما وبالجملة اذا كان محمول يحمل على كل واحد لا دائما بل وقتا ما فهو ايضا يسلب عن كل واحد لا دائما بل
وقتا ما وكذلك ان كان حكم يجوز ان يكون لا دائما وان لم يوجبه فيجب ان يعلم اذن انه ليس يجب ان ينعقد من السالب المطلق
والموجب المطلق قياس في هذا الشكل اللهم الا ان يستعمل السالب الكلي على اللفظ المشهور وذلك الذي قيل انه ينعكس
او يستعمل المطلقة التي اطلاقها لا بحمل بل بالحصر او تصدق الحصر كليا في بعض الازمنة او يستعمل من المقدمتين ما يتعدد مع اتفاق
وهو حمل الوقت في كل واحد وقتا واحدا ان امكن وشرطا واحدا ان امكن لكن المطلقة باعتبار القول في نفسه مما لم يجر العادة
بان يستعمل في العلوم وفي المخاطبات بل جرت العادة بان يستعمل السالب في كل موضع وينوى الشرط الذي ذكرناه
ولذلك قد جرت العادة في قولهم كل ب انه انما يستعمل ذلك على هيئة ان كل ب اخذ ما يكون ب فيجب ان يلتفت
الى هذين في هذا الشكل وما بعده فليستعمل نحو السالبة على النحو المشهور فان ذلك اجمع للغرض فنقول يجب في شرط انتاج
هذا الشكل ان يكون احدى المقدمتين موجبة والاخرى سالبة وان يكون الكبرى كلية ولنذكر الضروب المنتجة فنقول الضرب
الاول من كليتين والكبرى سالبة ينتج كلية سالبة مثاله كل ج ب ولا شيء من ا ب فلا شيء من ج ا برهانه انا نعكس الكبرى
فيصير لا شيء من ب ا فيكون كل ج ب ولا شيء من ب ا فلا شيء من ج ا وقد بينته من طريق الخلف فنقول انه ان كان
قولنا هذا كاذبا فليكن بعض ج ا وكان لا شيء من ا ب فينتج من الشكل الاول ليس كل ج ب وكان كل ج ب هذا خلف
ولقائل ان يقول ان هذا ليس خلفا محالا فان المطلقات لا يكذب فيها ان يقال كل ج وليس كل ج فانه يجوز ان يكون كل
ويصدق في كل واحد وقتا ما ولا كل ويصدق في كل واحد وقتا آخر وليس هذا الخلف فالجواب انا قد قدمنا ان الذي يذهب
اليه ها هنا في استعمال المطلقات ما كان معناه مثلا معنى لا شيء من ا ب ما دام ا وكذلك قولنا كل ج ب فانما
يعني به كل ج ب ما دام ج فيكون النقيض لا شيء من ج ا ما دام ج وهذا لا يصدق مع قولنا بعض ج ا ما دام ج فاذن هذا

منها ان هذا الشكل قياس وذلك لان السالبة الكلية المطلقة والموجبة الكلية المطلقة قد صح

خلف

خلف محال فسببه اما ان التاليف غير منتج واما ان المقدمات كاذبة لكن التاليف منتج والقائلة لا شيء من ا ب كانت موضوعة
حقة فبقي ان السبب هو كذب قولنا بعض ج ا فلا شيء اذن من ج ا قال قوم انه لا حاجة الى بيان هذا بالعكس والخلف
وان هذا بين بنفسه من البين ان ب لما كانت مسلوبة عن شيء موجبة لشيء آخر فالشيئان متباينان اذا كانت ا متباينا
اذا كان الف متباينا للب وكان ج غير مباين له فاما من جعل هذا الامر بينا بنفسه فليس يفرق بين البين بنفسه وبين القريب
من البين بنفسه واما من احتج به فلم يحصل الحجة غير الدعوى نفسها فان المتباينين والمسلوب احدهما عن الاخر معنى واحد كما
علمت ولكن الذهن يلتفت ضرورة الى ان يقول ان ج لما كانت ب المباينة لا التي لا يوصف بها فيكون قد رده الى
البين لا بنفسه وقد ناقضه بعض من يعبر عن المتباينين مناقضة صحيحة وفي هذا الكلام طويل المنتقل في اللواحق وهذا ينتج
ايضا ان جعل المطلوب الكلي ما ظنه قوم ان قولنا كل ج ب بالاطلاق ان كل الجيمات الموجودة في وقت ما في ب بعد ان يكون الوقت
في السالب والموجب واحدا والاصول يلتفت الى هذا **الضرب الثاني** من كليتين والصغرى سالبة
ينتج كلية سالبة مثاله لا شيء من ج ب وكل ا ب فلا شيء من ج ا فانا اذا عكسنا الصغرى واضفنا اليها الموجبة انتج لا شيء
من ا ج ثم نعكس النتيجة الى ج وبالخلف ايضا انه ان كان بعض ج ا وكل ا ب فبعض ج ب **الضرب الثالث** من صغرى
جزئية موجبة وكبرى سالبة كلية مثاله بعض ج ب ولا شيء من ا ب فليس كل ج ا بيّن بعكس السالبة وبالخلف انه ان
كان كل ج ا ولا شيء من ا ب فليس كل ج ا يتبين بعكس السالبة وبالخلف انه ان كان كل ج ا ولا شيء من ا ب فلا شيء
من ج ب وكان بعض ج ب **الضرب الرابع** من صغرى سالبة جزئية وكبرى موجبة كلية مثاله ليس كل ج ب وكل ا ب
فليس كل ج ا والجزئية لا تنعكس والموجبة تنعكس جزئية فلا يقترن بالاخرى الجزئية اقترانا منتجا فليبين بالخلف انه ان كان
كل ج ا وكل ا ب فكل ج ب وكان ليس كل ج ب او نفرض بعض ج الذي ليس ب ولنعينه وليكن د فلا شيء من د ب
وكل ا ب فلا شيء من د ا وبعض ج د فيرجع الى الاول **الشكل الثالث** خاصية هذا الشكل في تاليفه ما علمت وخاصيته
في انتاجه انه لا ينتج الا جزئيا وشرطه في ان ينتج هو ان يكون الصغرى موجبة واحديهما كلية فان كانتا سالبتين لم يجب ان
يكون الامران المسلوبان عن شيء واحد متفقين او مختلفين وان كانتا جزئيتين جاز ان يكون الامر الواحد يوجب في بعض
شيء وان يكون يوجب في بعض ويسلب عن بعض وجاز ان يكون المختلفان كل يوجب في بعض آخر واحد يوجب في بعض الاخر
ويسلب عن بعض وان كانت الصغرى سالبة لم يجب اذا سلب شيء عن امر ثم يوجد له ما يوجد كذلك الاخر او يسلب عنه

ينتج جزئية سالبة م

ينتج جزئية سالبة م

وعليك الآن ان يطلب الحد و الضرب الاول من كليتين موجبتين مع جزوية موجبة مثاله كل ب ج و كل ب ا يلزم من هذا
ان كل ج ا فانه يجوز ان يكون ج اعم من ب و يكون الموجود لكل ب اما مساويا لـ ا واما دون ج في العموم ولكن يجب ان يكون بعض
ج ا وليكن ذلك البعض هو ب فهذا هو افتراض او لنعكس الصغرى فيكون بعض ج ب وكل ب ا او لنقل ان كان لا شيء
من ج ا وكل ب ج فلا شيء من ب ا وكان كل ب ا هذا خلف وعلى الصورة المذكورة الضرب الثاني من كليتين والكبرى سالبة
ينتج جزوية سالبة مثاله كل ب ج و لا شيء من ب ا يلزم منه ان لا شيء من ج ا فربما كان ج اعم منه ولكن ينتج فليس كل
ج ا فليعين ب ذلك البعض او لنعكس الصغرى او لنقل ان لم يكن كذلك فكل ج ا و لا شيء من ب ا فلا شيء من ب ج
هذا خلف الضرب الثالث من جزوية موجبة صغرى وكلية موجبة كبرى مثاله بعض ب ج و كل ب ا ينتج بعض ج ا و تبرهن عليه
بما علمت في الضرب الاول الضرب الرابع كلية موجبة صغرى وجزوية موجبة كبرى مثاله كل ب ج و بعض ب ا فبعض ج ا و تبين بالافتراض
بان يعين البعض الذي هو ب و هو ا فليكن ذلك د فيكون كل د ا ولكن كل د ب فكل د ج وكان كل د ا فبعض ج ا و تبين بان
نعكس الكبرى ثم نعكس النتيجة فيكون بعض ا ب و كل ب ج فينتج بعض ا ج فنعكس بعض ج ا و تبين ايضا بالخلف انه
ان كان لا شيء من ج ا وكل ب ج فلا شيء من ب ا وكان بعض ب ا هذا خلف الضرب الخامس من كلية موجبة صغرى
وجزوية سالبة كبرى مثاله كل ب ج وليس كل ب ا فليس كل ج ا فتبين هذا بالعكس اذ الكبرى لا تنعكس والصغرى
ينعكس جزوية وتبين بالافتراض بان نفرض الشيء الذي هو ب وليس ا وليكن د فيكون كل د ج و لا شيء
من د ا و بالخلف انه ان كان كل ج ا وليس كل ب ا فليس كل ب ج هذا خلف الضرب السادس جزوية موجبة صغرى
وكلية سالبة كبرى مثاله بعض ب ج و لا شيء من ب ا فليس كل ج ا تبين بعكس الصغرى بان يقال بعض ج ب و لا شيء
من ب ا فبعض ج ليس ا وهذا من الشكل الاول و بالخلف بان يقول والا فكل ج ا وكان لا شيء من ب ا وكان
بعض ب ج هف واعلم ان الشكل الاول وان كان يرجع اليه هذان الشكلان فلهذين الشكلين خاصية فائدة
وهي ان بعض السوالب انما الطبيعي فيها والسابق الى الذهن منها ان لا هو ان يكون احد الامرين فيها محمولا والآخر
موضوعا فان عكس لم يكن طبيعيا وكان غير السابق الى الذهن مثال ذلك ان يقول ليس السماء بخفيف او ثقيل فان
هذا سلب طبيعي سابق الى الذهن وكذلك الحال في قولنا ليست النفس بمائية او ليست النار المجردة بمرئية فانا نكون
هذه مثل قولنا لا شيء من الخفيف والثقيل بسماء وليس شيء من المائي بنفس او ليس المرئي بنار وان كانت حقا

وكل ب ج ه

كل ب وكل ب ج ه

وليس كل د ا ه

فلا شيء من ب ج ه

فاشاليت على الامر الطبيعي والسابق الى الذهن فان اثار اولى بان يكون موضوعا فيسلب عنه المرئي من ان يكون
موضوعا ويسلب عنه النار وكذلك في امثالها وايضا فان الجزويات هذه احوالها فانا اذا وضعنا الحيوان والانسان
سورا جزويا كان الاولى ان يكون الحيوان موضوعا في القضية والانسان محمولا لا عكسه وان كان حقا مثل قولنا بعض
الناس حيوان فيجوز في كثير من المواضع ان يكون التاليف الكائن من سالب وموجب اي من حال الى السالب ان يكون
على ما هو طبيعي على ما هو اولى انما يستقيم على هذا الشكل الثاني فيكون تاليفها على هذا الشكل الثاني اقرب الى الطبيعي و
وكذلك يكون تاليف الجزوي وهو طبيعي مع الكلي انما يقع على هيئات الشكل الثالث واذا عكستا حتى يرجع التاليف
الى الاول صار السلب على الموجب الذي ليس بطبيعي ولا سابق الى الذهن وصار الجزوي الطبيعي غير طبيعي فالشكل الثاني
والثالث اذن ليس يستغنى عنهما ومن ظن ان القضايا المطلقة لا يستعمل فقد اخطا فان اكثر العلوم يستعمل فيها القضايا المطلقة
من كل جنس من المطلقات وخصوصا في العلم الذي هو صناعة الرجل الذي حكم بهذا الظن وعلى ان الفيلسوف يبحث عن كل
مطلوب كلي فانه اذا ان يبحث عن مطلوب كلي مطلق كقولهم هل العقل غير هل كل جسم متحرك فليس يمكن ان ينتج من الضروريات
فقد علم ان حال هذه الاشكال الثلثة واذا علمت ذلك فليعلم ان المقدمات الضرورية يكملها في اقترانها هذا الحكم وكذلك في نتايجها
لكنها يخالف في المواضع التي يحتاج في بيانها الى الخلف وذلك لان نقايض نتايجها لا يكون ضرورية وذلك لانه اذا كانت
النتيجة بالضرورة ليس كل ج ا اما في الشكل الثاني واما في الشكل الثالث فاذا قلنا ان لم يكن هذا حقا فنقيضه حق لم يخل اما
ان يوجد نقيضه ليس بالضرورة ليس كل ج ا فلا نجد هذه المقدمة بحيث يمكن ان يضاف اليها شيء مما هو في القياس واما
لازم ذلك اما في الشكل الثاني فلاشتراط الايجاب في صغرى الشكل الاول واما في الشكل الثالث فلاشتراط كلية الكبرى
الشكل الاول انه يمكن ان يكون كل ج ا فان هذا اللازم يكون موجبا جهة الامكان العام وانت لم تتعلم كيف يتالف القياس
من ممكن بالامكان الاعم مع مقدمة ضرورية فاذن لا سبيل الى تبيينه بالخلف قبل تعليم الاختلاط من الممكن والضروري
فينبغي ان تبين بالافتراض فاما الضرب الرابع من الشكل الثاني فيكون هكذا بالضرورة ليس كل ج ت وبالضرورة كل ا ب
ينتج بالضرورة ليس كل ج ا فلنعين البعض الذي هو ج بالضرورة وليس ت وليكن د فاذا كان بالضرورة لا شيء
من د ت بالضرورة وكل ا ب فبالضرورة لا شيء من د الذي هو بعض ج ا واما الضرب الخامس من الشكل الثالث فيكون
هكذا كل ت ج بالضرورة وبالضرورة ليس كل ت ا ينتج بالضرورة ليس كل ج ا فليكن د بعض ت الذي هو ايضا بعض

فبعض ج ليس ا ه

تم يكون ذلك البعض ج وهو بالضرورة ليس آ تمت المقالة الثانية من الفن الرابع من المنطق بحمد الله وحسن توفيقه

المقالة الثالثة من الفن الرابع من المنطق وهي

سبع خمسة فصول الفصل الاول في القياسات المختلطة من اطلاق الضرورة الفصل الثاني في تعقيب النظر في الحكم على كون المتغير مطلقة الفصل الثالث في باقي الاختلاط فيها الفصل الرابع في حد الممكن وتعريف المقدمة الممكنة وذكر عكسها الفصل الخامس في اعادة النظر في رسم الممكن وتحقيق القول فيه

فصل في القياسات

المختلطة من الاطلاق والضرورة قد قلنا في هذه القياسات اذا كانت مطلقة واذا كانت ضرورية وبقيت المختلطات من الطرفين في جملة ما بقي فلنتكلم في المختلطات اذا كانت احدى مقدمتاها مطلقة والاخرى ضرورية ولنبدأ بالضرب الاول بالشكل الاول من الشكل الاول الذي من كليتين موجبتين صغراهما مطلقة وكبراهما ضرورية مثاله كل ج ب اي بالاطلاق وكل ب آ بالضرورة فنقول ان كل ج آ بالضرورة ونقول اولا انا قد قلنا ان اخذ المطلقة فيما سلف عامة لا بالضرورة ولما ليس بالضرورة واذا اخذناها الآن كذلك اختلف فما كان من ذلك يوافق مادة الضرورة كان حكمه حكم الضرورة وما يوافق مادة لا ضرورة فيما اختلط فليستغن حسابا بالمطلقات ما كان من المطلقات غير ضروري فما كان يلزم من خلطها بالضرورة نتيجة ضرورية علمت ان ذلك حكم الخلط الذي من المطلقة العامة وما كان يلزم منها مطلقة علمت انك لو اخذتها عامة لزمت مطلقة عامة ولم يلزم ضرورية ثم يكون المسألة معتبرة فانا لو كانت المطلقة العامة يوجب ضرورة لكانت توجد من كل جزئي لما فكانت توجد في هذه الخاصة التي هي جزئية تحت العامة فنقول ان قوما تعجبوا من كون هذه النتيجة ضرورية واستبعدوا هذا المذهب واما نحن فشيء واحد وذلك انهم حسبوا ان الضروري ههنا كل ما كان ضروريا ما دام ذات الموضوع موجودة او ضروريا ما دام موصوفا بما يوصف به حتى اذا قيل ان كل ابيض فهو بالضرورة ذو لون مفرق للبصر حسبوه ضروريا حقيقيا فكذلك اذا قيل بالضرورة لا شيء من الابيض اسود حسبوه ضروريا حقيقيا فكانوا اذا قيل زيد ابيض وكل ابيض فهو بالضرورة ذو لون مفرق للبصر لم ينتج عن انهم في مثال الاسود ان زيدا ليس اسود لا بالضرورة وكل هذا لانهم لم يشتغلوا باستثبات الكلام حقيقة المقول على كله لا ضروريا حتى يفطنوا للفرق بين قولنا كل ابيض فهو بالضرورة ذو لون مفرق للبصر اي معناه كل ما يوصف بانه ابيض كيف وصف بانه ابيض فانه ما دام ذاته موجودا كان ابيض او لم يكن ابيض فهو ذو لون مفرق للبصر او ليس باسود وبين قولنا بعض كل ما يوصف بانه ابيض بالضرورة فهو ما دام ذاته موجودا كان ابيض او لم يكن ابيض

لما بالضرورة م

لما زيد ذو لون مفرق للبصر بالفعل والآن زيد ابيض بالفعل فكذلك ألفا كان ان ينتج

فهو ذو لون مفرق البصر او ليس باسود وبين قولنا بعض كل ما يوصف بانه ابيض بالضرورة فهو ما دام ذاته موجودا كان ابيض او لم يكن ابيض فهو ذو لون مفرق البصر او كل ما يوصف به ابيض كيف كان فما دام ابيض فبالضرورة هو ذو لون مفرق للبصر او بالضرورة ليس باسود وانت تعلم مما سلف لك من الاعتبارات فرقا وكيف اولها كاذب ولو كانوا اخذوا الكبرى انهم ان كل ابيض بالضرورة فهو ذو لون مفرق للبصر بالضرورة لكان ايضا حقا لكن لم يكن الحد الاوسط مشتركا فيه وذلك لان الابيض بالضرورة ليس محمولا على زيد بل الابيض الذي ليس بالضرورة او الابيض بلا شرط فان حذفوا هذه الزيادة كانت الكبرى كاذبة لانك لا يمكنك ان تقول ان كل ابيض بالضرورة او بغير الضرورة فهو ذو لون مفرق للبصر بالضرورة ولذلك كل ابيض بشرطيها جميعا فلا يمكن ان يقول كل ابيض فهو بالضرورة ذو لون مفرق للبصر لكن العادة الجارية هي التي غلطته فاذا قلنا كل ج ب ثم قلنا ما هو ب بالضرورة او بغير الضرورة بعد ان يكون ب كل وقت ما او دائما فهو آ بالضرورة وكل ما دخل ج في المقول على الكل فكذلك اذا قلنا كل ب مطلقا الذي يعمهما جميعا فوجب ان يكون كل ج آ بالضرورة الضرب الثاني كذلك ولكن الكبرى مطلقة ينتج مطلقة مثاله كل ج ب بالضرورة وكل ب ما هو ب فهو آ بالاطلاق فكل ج آ بالاطلاق لانه قد حكم على كل ما هو ب بالضرورة او غير الضرورة وانه بالاطلاق آ فيكون كل ج آ بالاطلاق لانه قد حكم على كل ما هو ب بالضرورة او غير الضرورة فهو ذو لون مفرق للبصر بالضرورة وذلك كل ابيض لسلك جميعا فلا يمكن ان يقول كل ابيض فهو بالضرورة ذو لون مفرق للبصر لكن العادة الجارية هي التي غلطته فاذا قلنا كل ج ب ثم قلنا ما هو ب بالضرورة او بغير الضرورة بعد ان يكون ب كل وقت ما او دائما فهو آ بالضرورة وكل واما دخل ج في المقول على الكل فكذلك اذا قلنا كل ب مطلقا الذي يعمهما جميعا فوجب ان يكون كل ج آ بالضرورة الضرب الثاني كذلك ولكن الكبرى مطلقة ينتج مطلقة مثاله كل ج ب بالضرورة وكل ما هو ب فهو آ بالاطلاق فكل ج آ بالاطلاق لانه قد حكم على كل ما هو ب بالضرورة او غير الضرورة انه بالاطلاق آ فيكون كل ج آ بالاطلاق وهذه المطلقة لا يصح ان يكون معناها كل ما هو ب فهو ما دام ب فقط لا دائما فهو آ بالاطلاق وذلك لانه ليس كل ما هو ب لا يدوم له انه ب اذ لعل ان ابيض ما هو ب وهو الذي هو ج هو ب بالضرورة واما فلا يصح اذن بعد ذلك القول قولنا كل ما يوصف بـ ب يكون له آ وقتا ما وذلك الوقت هو كونه موصوفا بـ ب فان ابيض ما يوصف بـ ب لكن لم يكن ان يوجد هذه المقدمة مطلقة المطلقة التي يكون فيها ضرورة ولا ضرورة كقولنا كل متحرك فهو متغير ولا يصح ان يقول انه متغير بالضرورة ولا ما دام متحركا وليس دائما في وقت كونه متحركا الذي لا يدوم له اذ كان بعض ذلك يدوم ذاته متحركا وبعضه لا يدوم فكذلك يكون بعضه متغيرا بالضرورة

يوصف به دائما م

ويصدق لا بالضرورة فلا يصح ان يقول ان الكل كذلك بالضرورة ولا ان الكل كذلك لا بالضرورة بل يقول مطلقا ويكون الاطلاق اعم
فاذا صدقت هذه المقدمة على هذه الصفة فكانت كل ما هو ب ا بالاطلاق من هذا الوجه كانت النتيجة مع انها مطلقة ضرورية ان
هذه النتيجة يكون مطلقة كالكبرى اي يكون كل ج ما دام موصوفا بانه ب كذلك بدوام الاتصاف ب فيه ودوام كونه اشيا ذلك
الشئ ابيض بالضرورة وكل ابيض فانه ملون بلون مفرق للبصر بالاطلاق كما عرفت وكل ثلج ملون بلون مفرق للبصر وانما علينا ان
هذا من تعجب من انتاج الضرورة من صغرى مطلقة وكبرى ضرورية فانه تجد الضروري منتجا مع كبرى مطلقة اذا كانت الصغرى
ضرورية الضرب الثالث صغراه كلية موجبة مطلقة فكبراه كلية سالبة ضرورية مثاله كل ج ب بالاطلاق ولا شئ من ب ا بالضرورة
ينتج بالضرورة ولا شئ من ج ا كما قد علمت الضرب الرابع عكسه في الضرورة والاطلاق كل ج ب بالضرورة ولا شئ من ب ا
بالاطلاق ينتج لا شئ من ج ا على ما علمت في الضرب الثاني والخامس صغراه جزئية موجبة مطلقة وكبراه كلية موجبة ضرورية والسادس
عكسه في الضرورة والاطلاق والسابع صغراه جزئية موجبة مطلقة وكبراه ضرورية سالبة كلية والثامن عكسه في الضرورة
والاطلاق والقياس تابعة للكبرى واعلم ان الجزئية المطلقة لا تمنع ضرورية ولا الجزئية الضرورية تمنع الاطلاق فان الجزئيتين اذا كانتا
لا يتمانعان في السلب والايجاب فكيف يتمانعان في الضرورة والاطلاق ويمتنع فيها المعنى المذكور في الضرب الثاني واما الكل
الثاني فالحق فيه انه اذا اختلفت القضيتان من الضرورة والاطلاق كما مر وكانتا كليتين فقيل الاوسط بالضرورة على كل واحد من
طرف ثم قيل على كل واحد من الطرف الاخر بغير ضرورة على ما جوزه صاحب النقض ايضا فكان لاحد الطرفين حكم الاوسط عند
كل موصوف به وهو انه واحد وعلى الاخر هو انه ليس واحد اي لكل واحد واحد كان الحكم سلبا او ايجابا فان الطرفين متباينان
ويجب سلب كل واحد منهما من الاخر وكذلك ان كانت الصغرى جزئية فان البعض الذي فيها مسلوب من الطرف الاكبر اذ كان
ذلك البعض مخالفا له في الحكم اثبت او جعلت الدوام وغير الدوام جزءا من المحمول فكان الاقتران مثلا كل ج ب بالضرورة
وكل ا ب لا بالضرورة فلا شئ من ج ب ولا شئ من ا ب سلبا هو في كل واحد لا بالضرورة امكن ان يقول كل ما يقال له
ج فيحمل عليه انه ا وانما لا شئ مما يقال له ا يحمل عليه انه ج وانه لا شئ من ج ا وكذلك لو قلت له هو شئ ذلك الشئ
ليسلب عنه انه ب وليس شيئا مما يقال عليه ا فهو شئ ذلك الشئ ليسلب عنه وانما انتج ليس ج ا وذلك بالضرورة فكذلك
يمكنك ان تجعل بدل ج ذلك الشئ مسلوب عنه كذا اسما مفردا وح يمكنك ان تريد جهة الضرورة في جميع ذلك وينتج صورة
واما اذا اخذت المطلقة عامة لم يجب ان ينتج من موجبتين او سالبتين لانه يمكن ان يكون تلك المطلقة يصدق على ضرورية وفي

لاشئ م

ب فينتج م
كذا في نسخة
انتج ليس اب ولاشئ من آ ب ايضا
وايجابا اذ ب فينتج لاشئ من ح ا بالضرورة

في تلك المادة لا يجب فيتنتج من معنى انه لا ينتج فلنعد الى اختصاص المشهور في ذلك الضرب الاول من ذلك كل ج ب بالاطلاق
او بالضرورة ولا شئ من ا ب فينعكس الى الاول فينتج انه بالضرورة لا شئ من ج ا وهذا لا منازعة فيه والثاني ان يجعل السالبة
الضرورية صغرى واما الثالث فمثل قولك كل ج ب بالضرورة ولا شئ من ا ب بالاطلاق الغير الضروري ولكن حتى ينعكس
حتى يكون تمام المقارنة وما ينعكس مما ليس ضروري لا يجوز ان يكون الا نوعا من المطلقة الصرفة او يكون معنى ما حصل
في الوجود وقتا ما حتى ينعكس على نحو ما قيل فاما ان كانت الكبرى مطلقة بالمعنى الاول فقد علم انها اذا انعكست صارت ولا شئ
من ب ا ما دام موصوفا بانه ب وكل ج ب واما فينتج كما علمت ضرورية واما ان كانت على جهة الثامنة فيكون حقيقة التاليف
فيها ان كل ج في وقت وزمان فانه موصوف بانه ب واما ما دام ذاته موجودة لا ما دام موصوفا بانه ج فقط ولا شئ من
الموجودين الخاص زمان ما موجود له انه ب فيجب ان يمتنع ان يكون شئ من ج ا فقد كون القضية السالبة حسية موجودة الا كان
في كل زمان يوجد فيه ذاته يوجد له انه ب وفي هذا الزمان ايضا ويشبه ان لا يحسن ان ينعكس هذه المقدمة عكسا يتالف منه
قياس في الشكل الاول على جهة ان يقال كل ج كيف كان فانه موصوف بانه ب واما كل ب كيف كان مسلوب عنه في هذا
الوقت فان الكبرى ح فيما احسب لا يكون مطلقة على احد هذا المذهبين بل انما يجب ان يقال كل ب موجود في هذا الوقت سلب
عنه آ وح لا يجب ان يدخل ح تحت ب فربما لم يكن ح موصوفا بانه ب في هذا الوقت فانه موجود في هذا الوقت فلا يعتبر ح
لا يكون النتيجة مطلقة على شرط وجود الموضوع نعم ان كان ح موجودا في هذا الوقت فيسلب عنه انه ا في هذا الوقت ولا
يلزم ان يسلب عنه في كل وقت مثلا ان كان ح ابيض واما لم اتفق في وقت ما ان لم يكن شئ من المتحركين ومن الناس
ابيض فيكون ح لا شئ من ح الموجود في ذلك الوقت ا في ذلك الوقت لا في كل وقت فيكون النتيجة مطلقة على نحو
استعمالهم الاطلاق فهذه الاتفاقات كلها اذا اتفقت انتج هذه النتيجة لكن يجب من نفس الامر ان يتفق هذه الاتفاقات
وذلك انما اذا اتفقنا كل لون كسوف فانه بالضرورة سواد ثم اتفق في وقت ان لم يكن شئ من الوان الاجرام السماوية سوادا
وهذا على هذه الطريقة وجودي لم يجب من هذا ان يسلب السواد عن الكسوفات الموجودة في الوقت حتى يكون القضية وجودية
فربما لم يكن كسوفات موجودة حتى يسلب عنها وايضا لم يجب ان ينعكس فيقال ولا واحد مما هو سواد موجود وهو لون الفلك
فربما لم يكن ح سواد موجود لانهم يجوزون ان يقول القائل ليس شئ من الالوان سوادا اي في وقت ما وفي ذلك الوقت
يصدق ان يقال لا شئ من الالوان السماوية بسواد ويكون القول ح صادقا مطلقا ثم لا ينعكس هذا حتى يرجع

اذ لم يكن صح

الى الشكل الاول ولكن للقائل ان يقول ان هذا السلب الكلي صادق وليس الشرط ان يكون الموضوع موجودا في الوقت الا في الموجب
لان الايجاب في وقت معين لا يكون الا على موجود في ذلك الوقت واما السلب فقد يصدق على الموجود والمعدوم فربما
صدق عليهما في كل وقت وربما صدق في وقت معين والاعتبار مقصور على صدق الحكم على الموضوع فان كان دائما
فهو ضروري وان كان موجودا ولكن في وقت ما مطلق فهو مطلق وجودي ثم قولنا كل ب كيف كان فانه مسلوب عنها
في هذا الوقت قول صادق من هذا الوقت اذا لم يوجد في هذا الوقت موصوفا بانه ب ح اسود اذا كانت الباقيات معدومة
او موجودة لا يوصف بان ما عدا المعدوم لا يوصف بانه الموجودات اذا لم يوصف مع ذلك بانه لم يكن في الوقت شيء
موجب وهو فيصدق السلب الكلي في الوقت بل لهم ان يخرجوا من هذا الى طريقة لهم قريبة من هذا الباب كما اومانا اليها
فيما سلف ويلزمنا الآن ان نذكر لهم وذلك ان للقائل منهم ان يقول انا اذا قلنا كل ح موجب بالوجود اي في وقت ما
يحمل الوجود باعتبار واحد واحد من الموصوفات بل يحمل الوجود والحصر فانا اذا قلنا كل ح ب بالوجود نفهم منه معنيان احدهما
انه قد وجدان كان الصدق هو قولنا ان كل ح ب بعد ما لم يجب ذلك في نفس الامر لانه ربما كذب هذا الحصر في وقت
آخر ولا يلتفت في ذلك الى حال ب من ح انه هل هو لكل واحد واحد منها وجودي او ضروري مثاله انا اذا قلنا في وقت من الاوقات
لا بياض فيه ولا حمرة ولا شيء من الالوان الا سوادا امكن ان كل لون فهو سواد وصدق هذا في ذلك الوقت ولم يكن صدقا
ضروريا لم يعين ان كل واحد مما هو موصوف بانه لون فهو موجود له وجودا غير ضروري انه سواد حتى انه يجوز ان يبقى ذلك
الواحد موجود الذات او موجودا لونا وقد زال انه سواد حتى يكون كاذبا ممكنا ايضا ان كل واحد مما يوصف بانه لون في
ذلك الوقت ليس انما مادام موجود الذات فهو سواد وكذا فان الوجود والغير الضروري في قولنا هذا انما يعتبر في صدق الحصر
لا في المحمول غير ضروري لواحد واحد لكن كذلك لا يلتفت في السالبة الى وجود الموضوع بل الى وجود صدق السالب الكلي وان كان
لا بد من وجود الموضوع في الموجب حتى يصدق الحصر من ذلك في السلب فانه اذا كان لا شيء من الالوان في وقت
ما بياض ولا شيء من المتوسطات بل كانت الالوان كلها سوادا اذ لم يكن لون البتة يصدق ان لا شيء من الالوان
في وقت ما بياض اي في ذلك الوقت لان المعدوم لا يوصف بانه بياض ولا شيء من الموجبات واذا لم يصدق الايجاب
ضروريا فاذا اعتبرنا ما يقوله التفتا الى وجود الصدق في الحصر امكننا ان نعكس هذه القضية فان سلكوا هذه
الطريقة يكون قد كثروا على انفسهم اصناف القضايا وحادوا عن الطريقة المثلى بل اذا تامل بعض ما سلف بلكر وقت عليه

الموجبات صدق السلب صح

فاذا كان

فاذا كان كل كسوف قمري سوادا وكان لا شيء من الكسوفات القمرية في وقت ما بسواد لان الكسوفات كانت معدومة فيكون
لا شيء من الكسوفات القمري وقت ما بكسوف ولذلك لا شيء من الناس بناس وكذلك في كل واحد من الامور وليس له
ان يقول ان معناه لا شيء من الكسوفات القمرية في وقت ما بكسوف موجودة فانه لم يكن كسوفات القمر من حيث اخذت
حد الاكبر ماخوذة على انها موجودة ولكن له ان كل موضوع انما اعتبر في المحمولات التي في المقدمات السالبة المطلقة ان يكون
موجودا في ذلك الوقت فثبت بعد ذلك او يسلب ولا اعتبر ذلك في الموضوعات لما سلف فليستمر له ذلك وانما طولنا
الترديد في هذا الباب لترديد المتعلم استبصارا في هذا المعنى بكثرة الاحترازات التي يحتاج ان يراعى في ترويج هذا المذهب
بعد ما فيه من شيوع مقدمات ووجوه ونحصله ما قد وقفت عليه من قبل فنقول انه اذا كانت المطلقات على هذه الصفات
امكن ان يكون منها نتيجة مطلقة على هذه الصفة ولا نبالي فيها بان يكون القضايا في انفسها ضرورية او غير ضرورية بل يكون
الالتفات الى الحصر حتى اذا كان بعض الالوان ابيض بالحصر وبعضه اسود وبعض الحيوان انسان بالضرورة فعدمت سائر الالوان وسائر
الحيوانات وبقي السواد والانسان وبقي البعض من الحيوان الذي هو انسان بالضرورة والبعض من اللون الذي هو
اسود بالضرورة وكان حقا ان كل حيوان ح انسان او كل لون اسود وكان الحمل ضروريا والمقدمة غير ضرورية وذلك
لان صدق الحصر اتفق اتفاقا وكان لا بالضرورة بل مطلقا مثل صدق قولنا كل حيوان انسان وان كان حمل الانسان
على كل واحد من اولئك الموصوفات بانها حيوانات ضروريا فان صدق الحصر ليس ضروريا فيجب ايضا ان يكون قولنا
كل حيوان متحرك بالفعل يكون بالضرورة اذ يجب ان لا يلتفت الى حال حيوان حيوان بل الى صدق القول بان كل حيوان
فانه متحرك وقتا ما او متنفس وقتا ما فيكون هذا الصدق موجودا في كل زمان فانك في كل زمان اذا قلت ان كل حيوان
موجود له الحركة لا ما دام ذاته موجودا بل حين ما يتحرك يكون صادقا ولا يكون هذا القول في وقت من الاوقات كاذبا فيكون
في وقت من الاوقات ليس كل حيوان متحركا وهذا لا يناقض ذلك فانه في الوقت الذي يصدق انه ليس كل حيوان
متحركا اي في الوقت يصدق ايضا ان كل حيوان متحرك او متنفس وقتا من الاوقات في وجوده فان هذا يصدق في
كل وقت وان كان حيوان لا يتحرك في وقت اذ هذا لم يوجب الحركة في كل وقت فيناقض بان لا يكون حركة في وقت
فبالحري ان يكون هذه القضية الكلية ليست مطلقة بل ضرورية وهم يأخذونها مطلقة ولا يأخذونها ضرورية البتة وكذلك
قولهم كل متحرك متغير يجب ان لا يكون مطلقة بل ضرورية وقد اخذها بعضهم مطلقة وصدق من جعل هذه كبرى في الاول

هذه الاصدق من جهة الكبرى مطلقة فانتج نتيجة مطلقة وايضا فهؤلاء يقولون من قول القائل بعض الحيوان انسان بالضرورة
وبعض اللون سواد بالضرورة هل هي ضرورية او مطلقة لكنهم معترفون بان هذه القضية الجزئية يجب ان يكون صادقة في كل
وقت وبعضها كاذبة في كل وقت فنجدهم باسرهم هذه القضية الجزئية يجب ان يكون صادقة في كل وقت وبعضها كاذبة في كل وقت
فنجدهم هذه القضية ضرورية يجب ان يكون جميع ذلك مطلقا ان كانت الضرورة انما تراعى في صدق السور لا في اتصال
الحال بين المحمول والموضوع فان كان الاعتبار هو السور فصدق هذا السور ليس ضروريا وذلك لانهم يسلمون انه قد يصدق
وقتا آخر ان كل حيوان انسان ولا شيء من الحيوان بانسان فيكون صدق باتين المقدمتين وجوديا من جهة سوره في
كل وقت وكذلك ايضا اذا قلنا كل انسان حيوان فانهم كلهم يعترفون بان هذه القضية ضرورية وعلى اصلهم فانها لا يكون
ضرورية بل يكون لو توهمنا لا انسان موجود على ما يفعلون به ويقولون لم يكن احد من الناس حيوان على قياس قولهم ان
ليس ولا شيء من الكسوفات بكسوف اي كسوف موجود وقول حق واذا كان يصح عندهم ان يكون قولنا كل حيوان جسم صادقا في
وقت من الاوقات حين لا يكون انسان البتة موجودا واذ يصح سلب الحيوان عن الانسان الذي ليس بموجود فيصح
ان يقال ليس احد من الناس بحيوان فلا يكون اذن صدق قولنا كل انسان حيوان ضروريا انما يكون صادقا
وقتا ما فلا يكون هذه المقدمة ضرورية بل يكون ممكنة ويستعملونها ضرورية فكان يجب ان يفعلوا كون هذه القضايا ضرورية
مع اعتقادهم المذهب الذي لهم وعلى ان لهم ان يقولوا انا لو اضفنا الى الاطلاق ايضا الوقت الذي يتكلم فيه واما في الضرورة
والامكان فراعى شيئا آخر فيكونون قد شوشوا على التقسيم فهذه الابحاث وما يشبهها صرفنا من الالتفات الى هذا الرأي
وستتقصى ما يجب ان يقال من الزيادة على ما قلناه في ابحاث اللواحق فقد بان ان هذه القرينة ينتج ضرورية وكذلك
القول في الرابع اذا كانت الكبرى موجبة مطلقة ضرورية **فصل** في تعقب النظر في الحجج على كون النتيجة مطلقة كما مع كون
بحث عن الحجج المذكورة في ايجاب كون النتيجة مطلقة ونقضي فيها بما يبلغه منتهى معرفتنا وانما نجدهم عكس المطلقة الى الشكل
الاول وقد علمت ما في ذلك لانك قد علمت ان الكبرى في الشكل الاول اذا كانت مطلقة وحيث يكون عكس سالبة
مطلقة يجب عكسها فان النتيجة في الشكل الاول يكون ضرورية وان كانت الكبرى مطلقة واما الطريقة من الخلف التي
قبلت في تبيين ما ادعوه من انتاج مطلقة من تاليف مطلقة من سالبة كلية صغرى وكلية موجبة كبرى ضرورية وانه ينتج سالبة كلية مطلقة
قائلين انه لو كان بالاضطرار ليس ولا شيء من ج ا ويصح ان يقال بعض ب فيكون بالاضطرار ليس كل ب ج وايضا

قد يسمّوا السور ظرفا تشبيها بالسور وكذلك قولنا بالضرورة ليس كل حيوان انسان فانهم معترفون بان [illegible] صح

فكان بالاضطرار ليس الاشيء من ج ا صح

كان لا شيء من ج ب بغير اضطرار فلا يكون لا شيء من ب ج والذي هو عكسه بغير الاضطرار فلا يكون السلب ضروريا في شيء
البتة وح لا يكون مانع من ان يكون كل ب ج وقد تبين ووجب من فرض ما فرضناه انه بالاضطرار ليس كل ب ج فاول ما يقال
لهم هو انه ليس لكم ان لم يكن مانع من ان يكون اذا كان لا شيء من ج ب بغير اضطرار كان عكسه بغير اضطرار حتى يصدق معه في
نفس الامر ان كل ب ج وجب ان يكون في مادة من المواد مانع من ذلك وجب انه لا مانع في موضوع ما من ذلك علم حيث
يوجد تاليف لا يكون الحاجة الى الواقعة الى المواد التي تقتضيه التاليف مختلفة بمواد فيها هذا المانع معنى انه اذا صدق ان كل اب
بالضرورة كان هذا ما يقال ان يصدق ذلك الانعكاس فيصدق معه قولنا كل ب ج فلنترك ان كل ما هو ب يمكن ان يكون
ج ونترك مع ذلك انه يصدق السلب المطلق ان لا شيء من ج ب ثم لنتامل هل يصح ذلك فنقول لا يخ قولنا يمكن ان يكون
كل ب ج واما ان يعني بهذا الحال يصدق السور فيكون كانه قال انه ممكن في وقت من الاوقات ان يكون كل ب ج
في ذلك الوقت لا يصدق ان لا شيء من ج ب لا محالة فيكون وقتا يصدق ان كل حيوان انسان وح لا يصدق ان
ليس احد من الناس بحيوان ولكن في وقت آخر يصدق انه ليس احد من الناس بحيوان او يقول في وقت يصدق
مثلا ان كل او بعض انسان ويصدق في وقت آخر انه ليس احد من الناس حيوانا او يقول في وقت يصدق مثلا ان
كل او بعض انسان ويصدق في وقت آخر انه ليس احد من الناس او بعض الا في ذلك الوقت فاذا اخذنا هذه الصورة ان
لا احد من الحيوانات او من الا بعض انسان وكل ناطق انسان بالضرورة فانتج لا احد من الحيوان بناطق في ذلك الوقت
وكان هذا مطلقا غير ضروري وكانت النتيجة على ما ادعوه ولو كانت ضرورية لاستحال ان يصدق قولنا كل حيوان انسان
اي وقتا ما فهذا البيان مستمر على هذا الاصل لكن التاليف ليس بخال من خلط فان الموجب لم يكن دائم الصدق ولم يكن
ضروريا فانه حين ما لا يكون انسان موجودا لا يكون كل ناطق انسانا موجودا على ما قد علمت وكما جاز ان يصدق قولنا
ان كل حيوان انسان وقتا فكذلك يجوز ان يصدق وقتا ان كل حيوان فرس فلا يكون ح ناطق موجود فلا يكون
كل ناطق انسانا فاذن انما يصدق قولنا كل ناطق انسان وقتا ما فاذن انما تجب المطلقة من مطلقتين واما ان لا يذهبوا
الى هذا او الى ما رأى صاحب التعليم الاول ذهب الى هذا بل جرد تحريما كليا وانما قصد الى ان يكون الصدق غير ضروري باعتبار
الحمل لا باعتبار السور وكان الغرض في قوله لا شيء من ج ب ان كل واحد من ج سلب عنه ب وقتا ما ولا يسلب
وقتا ما لا يجب ان يسلب دائما بل يجوز ان يكون ب من خواص ج التي لا يجب ويكون غيرها كيف يتالف مثل هذا مع الضروري

مانع ان صح

مسلم بهذا التاليف صح

لا يدوم

قياس غير هم هذا الخلف فنقول اذا قلنا ان لا شيء من الناس ضاحك بالفعل اي عندنا لا ضاحك ثم قلنا كل ج ا بالضرورة فهنا ضاحك
بالفعل حتى يكون القياس المطلوب ما كان لنا ان نقول كل ضاحك بالفعل انسان حتى يلزم ولكل الآن ان ثم يلزم ضعيف ما هو
انسان او كل ما هو اقوى ضاحك بالضرورة ومنعكس ما هو انسان ضاحك بالضرورة وكان لا شيء من الناس مسلوب عنه
الضحك هذا خلف فاذن اذا صدق كل ب ج كان ذلك ما نعاين ان يصدق قولنا بالضرورة كل ا ب واذا صدق قولنا
كل ا ب بالضرورة كان ذلك ما نعاين ان يصدق ان كل ب ج لا بالضرورة ولو صدق ما كما عرض المحال المذكور فاذا لما
صدق كل ب ج وجب ان يكذب كل ا ب بالضرورة وان منع صدق ذلك صدق هذا فيكون في مثل هذه المادة يستحيل
ان يوجد شيئا من الاشياء يوجد عليه الضحاك او بالحقيقة فان الضحاك بالفعل غير مقول على غير الانسان بوجه من الوجوه
وهو للانسان غير ضروري وكيف يمكن ان يقال على غيره وقد جعل منعكسا عليه ولو قيل بالضرورة على غيره حتى كان اعم منه
لم يمكن ان ينعكس هذا السلب كليا مطلقا صرفا ولا الايجاب كليا كيف اتفق واما المثال الذي يكون فيه الصدق من جانب
قولنا كل ا ب ويمنع صدق الايجاب عكس الجانب الآخر ان يجعل ج انسانا و ب المتحرك بالفعل و ا الفلك ولا يكون
كما ان نقول ان كل متحرك انسان بالفعل بوجه فاذن قوله ان هذا الا يمنع غير صحيح فانه انما لا يمتنع في نفس الامور وانما
في تاليف هذه صفته فيمتنع ان يكون ما وقع فيها ليس شيء من ج ب بالضرورة لا اضطرارا ثم يكون عكسها الا بالاضطرار ايضا
معنى يكون عكسها بالاضطرار فلا يمكن ان ينعكس الكلي السالب فيها كليا موجبا مساعدة للسالبتين المتعاكستين اللتين
بعيد فان معلم اورده الهندا مثالا من الحدود وهو انه لا شيء من الابيض بحيوان وكل انسان حيوان فلا شيء
من الابيض انسان قالوا فيكون صادقا انه لا شيء من الابيض انسان في وقت ما اي في الوقت الذي يصدق فيه
ان لا شيء من الابيض حي وليس صدقا بالضرورة لانه يمكن ان يكون بعض الابيض انسانا وبعض الناس ابيض
فنقول ان هذه السالبة لا وجه صدق لها الا وجهان احدهما ان يقال لا شيء من الابيض حي من حيث هو ابيض والثاني
ان يقال اذا لم يكن فقفس ولا ناس في بلاد الاعتدال ولا انواع من الحيوان التي هي الابيض بل كان انما يوجد
هي بالطبع غير بيض واشخاص من انواع لسان يكون بيضا ولكنه الآن سود فح يصدق انه لا شيء من الابيض حي اي في ذلك
الوقت فان فرضوا المقدمة صادقة على ان هذا المفهوم الثاني لزمهم ان يكون الكبرى كما علمت ايضا غير ضرورية فلا يكون
قلنا مائة تهون واما الوجه الاول ففيه من الزيادة التي لا يجب ان يلتفت اليها ما قد علمت وما قد قيل لك فيما سلف

الضحاك بالفعل بالقسم حتى يكون ذلك م

وقد علمت ان ابيض الابيض حتى بالضرورة وانه ليس سلب الحي من الابيض من حيث هو ابيض سلبا وجوديا حتى يصح ان
يكون مرة الابيض من حيث هو ابيض حيا ومرة لا فقد معنى لك هذا فان كل ابيض مسلوب عنه ما دام ذاته موجودا الحيوانية
من حيث هو ابيض محمول عليه الحيوانية فان قال قائل يجب ان نأخذ في اعتبارك هذه ذات الموصوف بانه ابيض ذاتا ما هو
ان هو والذات مسلوب عنها الحيوانية بل من حيث هي ابيض هو كقولك ان كذا مسلوب عنه السواد ما دام ابيض ومن
حيث هو ابيض فما دام ابيض يسلبك السواد ومن حيث هو ابيض لا يوجب ان يكون سلبا ضروريا وكذلك دوام سلب الحيوان
من الابيض من حيث هو ابيض فالجواب ان قولنا من حيث هو ابيض ان كان جزءا من المحمول عرض ما قلنا الآن وفيما سلف
من الآفات وبحثت وان كان جزءا من الموضوع فاما ان يكون كانك قلت الابيض الماخوذ من حيث هو بشرط التجريد او يكون
كانك قلت الابيض الماخوذ من حيث هو ابيض لا بشرط التجريد او الزيادة فان كان معناه الابيض الماخوذ من حيث هو ابيض
على انه بشرط التجريد فانه لا يجوز ان يكون شيء آخر يوصف به هو غيره في المعنى بل يكون هو بنفسه امر لا يعرض له امر آخر
ولا هو يعرض لامر آخر فلا يكون شيء يوصف بالابيض الماخوذ من حيث هو ابيض بشرط التجريد هو انسان او فرس
او غير ذلك فانه لا يكون انسان او فرس او شيء من الاشياء هو ابيض بشرط ان لا يكون شيء غير الابيض من حيث هو ابيض
فلا يكون اذن هو عارض لذات حتى يكون هناك معنيان معنى للذات في نفسها ومعنى انها ذات موصوفة بهذا الوصف
حتى اذا كان السلب مع هذا الوصف لم يكن ضروريا مطلقا بل في نفس الذات المسلوب عنها واما كل وقت فان الا
الماخوذ من حيث هو ابيض بشرط التجريد مسلوب عنه كل شيء من الاشياء الا مفهوم غير مفهوم سلبا واما فاذن كل سلب عنه
فهو سلب دائم ليس وقتا عندما يكون موصوفا بما وصف به ووقتا لا فهذا هو الفرق وهذا لا يقال ان عنيتم الابيض ان
بالضرورة فانه يستوي فيه ما دام ذاته موجودا وما دام موصوفا بانه انسان واما ان اخذ الابيض ليس بشرط التجريد بل
بلا شرط حتى يجوز ان يقترن به شرط اخرى فالسلب المذكور كاذب ان يقال ان الانسان من حيث هو شيء موصوف
بانه ابيض مسلوب عنه الحيوانية بل الشيء الموصوف بانه ابيض غير مانع ان يوصف بانه حيوان وصفا ضروريا فضلا عن
الوجودي الا من حيث يعتبر ابيض مرفوعا عنه انه شيء ابيض اي شيء آخر والفرق بين الاعتبار بين ان النظر في الابيض
بلا اعتبار شرط فقد يقال انه نظر في الابيض من حيث ابيض المجوز فيها ان يكون اي شيء موصوفا بانه ابيض لكن
عنده ذلك لم يلتفت الوصف والاعتبار الى شيء من تلك الاشياء التي يجوز ان يكون وانما التفت الى نفس انه

فانه دايما مسلوب عنه الحيوان من هو ابيض لا يجوز ان يبقى ذاته موجودا ويكون من حيث هو ابيض صح

هو الموصوف بانه ابيض صح

شيء ابيض انه يجوز ان يكون جسما او ثلجا او غير ذلك والنظر في الابيض باعتبار شرط التجريد يقال انه نظر في الابيض من حيث
هو ابيض وهو النظر في الشيء الابيض المرئي عندنا من جص او بياض او له وجوه آخر غير وجود الشيء انه ابيض فقط فاذا
اخذ الابيض كذا سلب عنه الحيوان وصح ان يقال ان الابيض المأخوذ من حيث هو ابيض بهذه الصفة ليس حيوانا
فان اعتبر في المعنى الاول ليكون الابيض من حيث هو ابيض المشترك فيه فلا يقال انه يسلب عنه الحيوانية بل لا يوجب حاله
سلب الحيوانية عنه ولا اثبات الحيوانية له فلا يكون الشيء الابيض من حيث هو ابيض بهذا المعنى حيوانا فينتقل
نظرنا من حيث هو ابيض الى المحمول فيتعين ان يقال انا اذا قلنا ليس شيء مما هو ابيض حيوانا لم يصدق بهذا المعنى على ان
يؤخذ الابيض جزءا من الموضوع وما يشتق في هذا الامر ان يعلم انه لا اعتبار في ما يلقى البتة في بالنظر في الموضوع
والمحمول انه من حيث او ليس من حيث بل ان ينظر الى الشيء الموصوف بانه ابيض لا يريد شيئا آخر فان صح عليه
الايجاب في كل وقت او وقتا ما فقد صح الايجاب او صح كذلك السلب وانه اذا زيد على هذا الشيء ما فقد اخل شرط اعتبار
من حيث او كان غير الموضوع وحده وحمل غير نفس المحمول وحده فالذي لا اعتبار بها بل قرن بهما اعتبار او اعتبار ان
معه فقد صارت القضية اخرى واعلم ان الفاضل الذي اكثر شغله في مناظرته مقربا اقوله بل المعلم الاول بان يصدق
بان الكبرى الضرورية في الشكل الاول اذا قارنت صغرى غير ضرورية كانت النتيجة ضرورية فليمنع ان كل ج ب لا بالضرورة
ولنقل كل ب ا بالضرورة ونعني ما قد وافق عليه الفاضل المعلم الاول وما قد علمت ظلم يقول واحد منهم ايضا
ان هذه ليست ضرورية بل يجب ان يقال كل ب ا من حيث هو ب بالضرورة ولا شيء من ب ا او يقال ايضا من حيث هو
ب فانه اعتبر هذا الصدق ما قال الطاعنون على ما انتج ما قرن ضرورية وذلك لانه قال الطاعن فيه مثل ما قاله هذا الفاضل
في عكس الممكن ومثل ما قيل في هذا الموضع فلقائل ان يقول الاعتد قوله ويمثله لا نتاج الضرورية من الاقتران المذكور
مثلا او انتج ان كل صاعد جسم بالضرورة من كل صاعد متحرك وكل متحرك جسم بالضرورة فان النتيجة ليست ضرورية
كل صاعد الجسم بالضرورة لان الصاعد من حيث هو صاعد ليس جسما بالضرورة وكذلك لقائل آخر ان يقول ان
يقول ان قولك في الكبرى كل متحرك جسم بالضرورة ليس صادقا لانه ليس هو من حيث هو متحرك جسما بالضرورة
حتى اذا لم يكن متحركا لم يكن جسما فان قال ان الابيض يجوز ان يكون من حيث اعتبار انه ابيض ان لا يكون حيوانا
ولا كذلك المتحرك من حيث هو متحرك فانه لا يجوز الا ان يكون جسما فنقول فرضنا ما ذهبت اليه بل انك كما تقول انه ليس

جسما من جهة انه ابيض فنقول ليس هذا المشار اليه جسما بالضرورة من جهة ما هو متحرك بل هو جسم بالضرورة وان لم يكن متحركا
ثم لا ينفعك هو انه قولك انه ليس جسما بالضرورة من جهة كونه متحركا ولانه متحرك ان يقول كل متحرك جسم بالضرورة وان صدقت
فقد كذبت المقدمة التي يستعملها في هذا الموضع فقد عرفت ان جهات الموضوع والمحمول من حيث هي زوائد بعد الحمل وان
الايجابات علمت ينتقل بسلبها سلوبا والسلوب ايجابات بل يجب ان يلتفت الى ما جعل موضوعا والى ما جعل محمولا والى حمل و
وضع فان صدق حمل وان لم يصدق لم يحمل فان كانت زيادة تلحق احدهما فيصير الكذب صدقا والصدق كذبا فقد انقلبت القضية
وصارت اخرى وانه ليس الحق سلب مع ادخال هذه الزيادة واخل بطل الايجاب الذي كان اولا او حق ايجاب بطل السلب الذي
كان اولا وقد تغير الموضوع او المحمول فانظر فيها التسليه او توجيه الى نفس السلب والايجاب كما هو فان كان صادقا وكان دائم الصدق
فاحكم انه كما هو ضروري او كان غير دائم الصدق فاحكم انه كما هو مطلق فاذا قرنت فاستأنف الاعتبار وفي المثال الذي يجري
في هذا الباب يجب ان ينظر الى الامور التي يقال لها ابيض والى الحيوان فيجد الحيوان اما كاذبا سلبا عنها او كاذبا ايجابا عليها
او في بعض دون بعض ثم اذا وجدت من جهة كذا او بشرط كذا فيعلم ان القضية صارت اخرى فيه تكون لها حال الصدق والكذب ضرورة
وغير ضرورة مرة اخرى ويترك ما كان في يديك والحق ان هذا الفقه ركاف لمن انصف

فصل ٣ في باقي الاختلاطات منها

الضرب الخامس بعض ج ب بالاطلاق ولا شيء من ا ب بالضرورة وحكمه ما علمت السادس بعض ج ب بالضرورة ولا شيء
من ا ب بالاطلاق وحكمه المشهور ما علمت الضرب السابع ليس كل ج ب بالاطلاق وكل ا ب بالضرورة والمشهور فيه ما قد علمت
وحده وهو ليس كل ابيض حيوانا وكل انسان حيوان ثم قيل مع ذلك وليست النتيجة الاضطرارية فنقول انه ان كان بعض ما هو ابيض
بالضرورة وليس يجري على معنى السور فيجب ان يصدق هذا او ما او لا يصدق البتة ان كل ابيض هي باعتبار السور تقتضي ان
هذا قد يصدق على ما قد علمت وان كان لا على معنى السور بل على معنى ان بعض الاشياء التي هي بيض مسلوب عنها الحيوان واما
كذلك حال انها مسلوب عنه الانسان واما فلم منع ان يكون ضرورية فلعله يجب ان يأخذ الضروري في احدى المقدمتين
ليس من جهة السور بل من جهة الحمل واما المطلق منها فيأخذه مطلقة من جهة السور حتى يكون قولنا كل انسان حي مطلقا بان نأخذه
من جهة السور ولا نأخذه من جهة المحمول فيكون قولنا ليس بعض حيوانا بالضرورة وقد اعتبرناه ضرورة في معنى الحمل وقولنا كل
بالاطلاق وقد اعتبرنا اطلاقه من جهة السور فاخذناه مطلقا من حيث هو كذلك فان نظرنا الى الصدق الذي اتفق ان كان كل
حيوان انسان حيوانا الذي قد يكذب او اعدم الناس كلهم فلا يكون ح ضروريا من جهة المادة اذ كان الحيوان مسلوبا

بل يجوز ان يكون حيوانا الا ان يقال ان الشيء الابيض
ليس من حيث هو شيء ابيض بهذا المعنى حيوانا

فقد صح السلب

فكل صاعد جسم بالضرورة

وفي بعض دون بعض ثم ينظر اذ ذلك دائم فيها
كلها او بعضها

فليس كل ابيض انسانا الناس ليس كل ج ب
بالكم وكل ا ب بالاطلاق والحدود بالعكس
ليس كل ابيض حيوانا وكل انسان حيوان

واخذناه ذلك ضروريا

بالمقدمة الموجبة فيكون النتيجة ح ضرورية
فيكون ح سلب الضرورة في النتيجة مأخوذا
من غير الوجه المأخوذ ه ه

ان النتيجة قد لا يكون ضرورية معناه ح

بالضرورة ومن بعض الابيض فانتج ليس كل ابيض انسانا وكانت هذه النتيجة ليست ضرورية من جهة السور وان كانت ضرورية من
جهة المادة وكيف لا ويمكننا ان نحقق الضرورة في المقدمة الجزئية لان الضرورة المأخوذة في المقدمة هي ضرورة الحكم والمادة وسلبها
في النتيجة هي سلب ضرورة السور ولما كانت الجزئية يكون صادقة بالضرورة وصادقة بالامكان والاتيانان او بعض الابيض
ذو لون مفرق للبصر بالضرورة وبعضه ليس بالضرورة وهو الذي هو ابيض لا بالضرورة ولا يبعد ان يكون قول صاحب هذا
التعليم ان النتيجة قد لا يكون ضرورية اي باعتبار غير اعتبار ان النتيجة لا يكون ضرورية بحسب السور بل باعتبار انه يجوز ان
يصدق المطلق والضروري معا في الجزئيات فان لم يعين هذا بل اقتصر على اعتبار السور وان عدم الضرورة هو في اعتباره وان
كان اعتبار الحمل المادة يوجب الضرورة فليس منافي الجزئي فقط بل في الكليات ايضا فان ما ينتج كل انسان حيوان الضرورة
انتج ما قد يصير مطلقا باعتبار آخر كما علمت فنرى ان مشائخنا قائلين ان هذه ينتج ضرورية كان على انها لا ينتج الا ضرورية فقط لا ينتج
معها مطلق وليس ينتج مطلقة لانها لا ينتج واحدا منها وانما يحكم انها تنتج مطلقة او لا تنتج مطلقة فقط فلم يفصل هذا في كل موضع
وهذا انتقد على ان يعلموا تعليما كليا ان كل جزئية ضرورية فانها يصح ان يكون مطلقة فيحكم في جميع ذلك انها مطلقات النتائج
فيه ويكون هذا مفروغا منه ليس انما يعتبر هذا في اقتران بعينه او يجب كونه نتيجة بل كيف كانت وعسى ان لا يكون هذا كليا في
الامكان له
كل موضع بل عسى ان يكون من الاشياء ما لا يسلم امكان بطلانه فلا يكون ما يتعلق ببطلانه واخلاف امكانه حتى يصير القضية
مطلقة ولكن هذا لا يخص مقدمة او قضية هي نتيجة بل يكون هذا جائزا من جميع اصناف القضايا التي تصلح ان يوخذ مقدمة في
هذا القياس او نتيجة بل هذا الاختلاف متعلق بمادة الحد والصورة تأليفها ولكن عسى ان يتكلم متكلم فيقول
ان صدق المادة التي يصدق منها هذا التأليف يوجب ان يكون الضرورة ضرورة مطلقة وهذا اقتراح ممكن في المحال ومع هذا
فليت شعري اذا قلنا كل ابيض ضوء ذو لون مفرق للبصر وكان هذا مطلقا مادة فما فضل معنى الاطلاق فيما شيء واحد او فيهم الاطلاق
المعنى
فيما معنيان فان كان الجامع هو ما قلنا من المطلق العام فيكون الفضل فيما منهما ان احدهما يخص بالضرورة والآخر لا يخص
بالضرورة اذ ليس كل ابيض ضوء ذو لون مفرق للبصر ما دام ذاته موجودة فيكون انما اخذ في هذا المثال نوع من المطلق الذي هو
ضروري فيكون النتيجة نوعا من المطلق الذي هو ضروري باعتبار اي باعتبار الحمل فلا يجب ان يعتبل ما قيل انه لا يكون ضروريا
السور ولم ان يحبسوا المطلق الصادق وقتا ما لا دائما ويكون القولان مشتركين في انهما صادقان في وقت ما لا دائما كما لو
كقولنا الانسان حيوان وقت الجسور والآخر وقت كونه ابيض فوقت احدهما الوقت الذي لم يعدم فيه التنفس ووقت الآخر الوقت

بعضية هي ه

يصح فيها نح

وقلنا كل انسان حيوان وكان هذا
مطلقا صادقا ه

لانه مطلق الا ان يكون معناه
ولا يكون ضروري ه

الذي

الذي لم يعدم ولم يزل عنه البياض وكذا ان ميعاني وقت ما احدهما فان لا يكون الناس موجودين واما الآخر فان يكون فيه
يتقدم
عدم البياض فعلى اعتبار السور قد يستعملوا قيل المطلقا اذ الذي يجب ان نفهم عليه صدق ما قالوه اتفاقا متكلفا مع معرفتنا بان
اعتبار السور في هذه الاحكام باطل ومع ايجابنا اعتقاد شيء هو ان الضرورية في المقدمة اعتبار باعتبار مجانس للمطلقة
في المقدمة
في النتيجة وان الضروريات قد يصدق مطلقة لا من جهة ان المطلق يقول عليها بالعموم منها فقط بل من جهة انها لازمة لها باعتبار آخر
بيناه فيكون نحن حيث جعلنا نتائج هذه الاختلاطات ضرورية لم نجعل الضرورية يمنع ان يكون مطلقة فاطلاق قولنا الذي نستعمل غير هذا الاطلاق
واعلم ان طائفة من المحصلين جهدوا ان يكون نتيجة هذا الضرب ضرورية وزعموا ان هذا غلط وقع في التعليم وبرهنوا على ان نتيجة هذا الضرب
يكون ضرورية وهذا وكذلك بالافتراض تبيينا حقيقيا وان كانوا يميلون في تحقيق الضروري والمطلق ميل السور فلا يجب ان يحوا
كون الضروري مطلقا ايضا وان كانوا قد عرفوا ما هو الاولى بان يعتقدوه على الحق فليعتبروه وكذلك ايضا في كل موضع وليسوا
يغفلون ذلك بل كثيرا ما يعرفون اليه واذ فهم الحق في مضيق واما الشكل الاخير فالضرب الاول منه من كليتين موجبتين والكبرى
ضرورية كقولك كل ب ج بالاطلاق وكل ب ا بالاضطرار فالنتيجة بعض ج ا بالاضطرار فتبين بعكس الصغرى والثاني بعكس
هذه في الجهة ويكون النتيجة ايضا بالاضطرار عندهم ان الكبرى اذا انعكست انتج بعض ا ج بالاضطرار ثم ينعكس بعض ج ا عندهم
بالاضطرار وليس ذلك بواجب بحسب الامر اذ ليس يجب ان يكون عكس الضروري ضروريا ومثال ذلك ان كل متنفس حيوان
بالاضطرار فلا يلزم ان بعض الحيوان متنفس بالاضطرار اي دائما ما دام موجود الذات والثالث من كليتين والكبرى سالبة ضرورية
كقولك كل ب ج ولا شيء من ب ا فبالاضطرار ليس كل ج ا ويتبين بعكس الصغرى والرابع ان يكون الجهة بخلاف الثالث
فيقولون ان كانت الجهة بالخلاف كانت النتيجة مطلقة فتبين بعكس الصغرى والحدود المشهورة كل فرس حي والا فرس
او نائم او مستيقظ ما ليس ضروريا بل يكون وقتا وهذا القول صحيح في هذا الاخير بعد ان يتذكر ان المادة اذا اتفقت على ما سلف
لما ذكرنا في المطلقة الكبرى ينتج ضرورية وكانت النتيجة معها ضرورية لكن الاطلاق العام يعم جميع ذلك واعلم ان عندهم ان
المقدمتين اذا كانتا كليتين موجبتين فانها كانت اضطرارية فالنتيجة اضطرارية والا فالعبرة للسالبة هو والخامس ان يكون السالبة
من صغرى جزئية موجبة مطلقة كبرى كلية ضرورية سالبة فلا شك ان النتيجة ضرورية والسادس ان يكون الكلي الضروري هو صغرى
فينتج عندهم ضروريا بالعكس وليس ذلك بواجب بل ينتج مطلقة تبين بالافتراض بان يعين البعض من ب الذي هو ا بالاطلاق
وليكن د وتعمل ما علمت والسابع بعض ب ج بالاضطرار وكل ب ا بالاطلاق لا بالاضطرار فينتج مطلقة بعكس الصغرى وعلى

لا يمنع ضروريتها على ان الاطلاق ه

ان كل انسان حيوان بالاضطرار وكل انسان
متنفس لا بالاضطرار كذا ذكر

الشرط المذكور والثامن كل ج ا بالاطلاق وبعض ب ا بالضرورة فينتج عنه ج ب مطلقة فقط ومتى اوكد بالعكس وليس
ذلك كما علمت بواجب بل الافتراض يوجب ان يكون النتيجة ضرورية واما مثالهم ان كل حي مستيقظ وبعض الحي ذو رجلين بالضرورة
فلا يجب ان يكون بعض المستيقظ ذا رجلين بالضرورة فنقول ان بعض الحق ما يقال له انه مستيقظ فانه موصوف بانه ذو رجلين دائما
قيل بانه مستيقظ ولم يقل البعض الآخر بالضرورة وليس هو هي رجلين فمنهم من قال ان بعض المستيقظ وان كان بالضرورة
ذا رجلين فليس من حيث هو ذو رجلين وقد علمت ما في هذا ولكن لا يمنع كونه ضروريا ان يكون مطلقا ايضا على الوجه الذي يقابل
السور اذ قولنا ان بعض المستيقظ ذو رجلين ليس بدائم الصدق فيكون تماما ورد المثال على هذه الجهة واما التاسع فان
يكون السالبة كلية اضطرارية فينتج لا محالة اضطرارية كقولنا بعض ب ج وبالاضطرار لا شيء من ب ا فيتبين بعكس الصغرى
ان بالاضطرار ليس كل ج ا والعاشر ان يكون الصغرى موجبة كلية اضطرارية والكبرى سالبة كلية مطلقة فالنتيجة مطلقة
يتبين بالعكس وبالحد ونحوه كقولك بالضرورة كل انسان حي وليس كل انسان بمستيقظ ويتبين بالاضطرار واما الحادي عشر
فان يكون الصغرى موجبة جزوية اضطرارية والكبرى سالبة كلية مطلقة فيكون النتيجة سالبة مطلقة والثاني عشر ان يكون الصغرى
كلية موجبة مطلقة والكبرى جزوية سالبة اضطرارية فالمشهور انه ينتج مطلقا بحدود هي هذه كل ذي رجلين حي بالاطلاق وبالضرورة
وليس كل ذي رجلين متحركا وهذه الحدود لا يبعد ان يكون قد وقع فيها السهو اذ كان الحق ان يقال وليس بالضرورة كل
ذي رجلين متحركا فاخذت السالبة الضرورية بدل الضرورية السالبة وفي بعض النسخ كل ذي رجلين متحرك بالاطلاق وبالضرورة
بعض ذي رجلين ليس انسانا فينتج ليس كل متحرك انسانا قالوا وذلك بالاطلاق وحده الاطلاق السوري لان هذا الصدق قد
يزول فيكون كل متحرك انسانا لكن كيف كان فان هذا الاطلاق لا يمنع صدق الضرورة ولا شك في صدق قولنا بعض ما هو
متحرك فهو بالضرورة ليس انسانا كالفرس والسماء فقد جعلت الجزوية الكلية في هذا الموضع فصل [٣]
في حد الممكن وتعريف المقدمة الممكنة وذكر عكسها وقد تكلمنا في القياسات المؤلفة من المقدمات الوجودية والاضطرارية صرفها
ومختلطها فبقي ان نتكلم في القياسات التي مقدماتها ممكنة صرفة او مختلطة وقبل ذلك يجب علينا ان نتكلم في حد الممكن والفرق بينه
وبين الوجودي المطلق وتعريف المقدمة الممكنة الحقيقية وتعريف عكسها ولكنا قد اومأنا فيما سلف الى هذا من امر الممكن فحري بنا
ان نستقصي الآن القول فيه ولا نستقصي من الاعادة فنقول انه قد ظن بعض الناس ان النظر في القياسات المؤلفة من الممكنات
هدر ولو كان يعلم ان تاليف القياسات من المقدمات الممكنة ليست هدرا فان المطالب الممكنة لا تثبت الا من مقدمات ممكنة

ما هو مستيقظ م

بالحكم

وكما يلزم البحث عن امور ضرورية وعن امور وجودية فكذلك قد نبحث عن امور ممكنة ونادرة ثم ان بين هذه اشياء من الاشياء
ليس بمحال اجتماعها بين وذلك في اكثر الامر بمقدمات عقلية فاما ما في القياسات المؤلفة من الممكنات نافعة والذي يقال
من ان الفيلسوف انما يبحث عن الامور الدائمة والامور الاكثرية وليس يبحث عن الامور المساوية لم يعد كثير من الناس على
واجبة بل يجب ان يفهم ان معناه ان الفيلسوف انما يبحث عما هو الضرورية والاكثرية اذ يبحث عن الاشياء من حيث وجودها
واما من حيث كونها ممكنة فيبحث عن كل ممكن فانها اذا رامت امر الوجود وحصول الامر الامكان التفت الى الامور الدائمة والامور التي
في الاكثر وكذلك حال الجمهور ايضا في الامور التي تتوقعها من حيث وجودها انما يتوقعونها دائما او اكثريا لا محالة في ان يكون
له وجود واما اذا ذكروا امر التوقع بحثوا عن الممكن ايضا واما الامور العقلية والمتساوية فلا يتوقعونها ولا يشتغلون بها الا على
اقرب وجه الاحتراز والقياسات الطبية والفلاحية والمقدمات التي في كتبهم كلها ممكنة اكثرية وقد اخذت على انها موجودة وكذلك في
الكتاب المنسوب الى ابقراط المعروف بكتاب الفصول وغيره ذلك من كتبهم من الطبيب والمنجم الفاضل الذي به النظر في ذلك فضلا وهو
نظره من حيث هو طبيب ونحن نستقصي القول في هذا عن قريب وقد علمت فيما مضى ان الممكن يقال عند العامة مطابق
لمعنى غير الممتنع وعند الخاصة لغير الضروري وايضا ان الخاصة يستعمل الممكن على وجوه فيقولون ممكن لما كان غير الضروري
المطلق الحقيقي وهو الامر الذي اذا قيس بالموضوع لم يكن دائم الوجود له ولا دائم العدم سواء كان في طبيعة الموضوع ما يقتضي
وجوده او لا وجوده وقتا بعينه كالكسوف او غير معين كالتنفس او كان لا يقتضي طبيعته ذلك بل يعرض له ذلك
اتفاقا والاسباب خارجة مثل الحركة وغير ذلك وجميع ذلك اصناف المطلق الخاص يدخل فيه ويقال لما هو اخص من هذا وهو الذي يكون
غير دائم الوجود ولا دائم العدم ولا في طبيعة الموضوع ما يجعله ضروريا في وقت وحال ولا يجب وبالجملة كونه او لا كونه له الا
ان يشترط شرط غير وجود ذات الموضوع وما يقتضيه ذاته مثال ذلك انا اذا نظرنا الى الانسان ونظرنا الى الكتابة او نظرنا
الى الصحة لم يجب علينا ان نجعل احد الامرين للانسان ليس بمعنى انه لم يجب دائما فقط بل لم يجب الحمل بوجه من الوجوه فان
اشترطنا شرطا آخر جعلناه دائما او في هذه الساعة تعين احدهما اما دائما واما كتابا فالطرف الذي هو الوجود واما في هذه الساعة
فربما لم يعلم احدهما الذي يحصل ويتعين بعينه لكنا ندري مع ذلك ان احدهما قد تعين فلا فرق ان بالضرورة لا يوجد اذا
وجد هذا فاما في المستقبل فلا ندري كذا احد يحصل بعينه فيعز بعينه ولا يوجب مع ذلك ان احد الطرفين متعين فيه
بعينه ولا يوجب مع ذلك وان لم نذكره شرطا لا دائما ولا حينا في الزمان الحاضر ان احد الطرفين بعينه متعين فيه وان كنا

اي ممكنة عقلية م

على معنى وعند الخاصة على معنى وان الممكن عند العامة م

ان طرف م

بعينه م

لا بد ركه والمستقبل اذا فرضنا حصل كان حكمه هذا الحكم لكنا اذا اخذنا هذا الوجه من حيث انه لا ضرورة في طباع الموضوع ان يكون
له المحمول لا دائما ولا وقتا دخل فيه الموجود والمستقبل جميعا فان الموجود ليست له بذاته الضرورة بل الضرورة الواقعة انما هو
بسبب امر غريب فاذن اذا كان معنى الممكن بهذا الاعتبار وهو ان لا ضرورة فيه بحسب طباع الموضوع او المحمول دخل فيه ما ضرورة
من خارج وما لم يتعين فيه ضرورة فبعض الاصناف المطلق دون بعض يدخل في هذا الممكن والمعنى الثالث من معاني الممكن
عند الخاص هو الذي لا ضرورة فيه بوجه من الوجوه وهو الذي لا على الاطلاق له ضرورة وجود ولا بشرط ما ومثال ذلك الامر الذي
لا يوجب في وقت معين ايجابه في الكسوف او لا يوجبه وقت وان كان غير معين كالتنفس والامر الذي لا يوجبه شرط محمول
من خارج ايجابه في الكتابة بشرط كونها حاصلة فالاول اعني الكسوف والتنفس مطلقا ان لا يكونان ممكنين بهذا المعنى فاما وجود
الكتابة فهي قد يكون ممكنة بهذا المعنى وقد يكون مطلقة لا ممكنة بهذا المعنى فانها مع الشرط الذي يصير به مطلقة او ضرورية
فلا يقال عليها هذا الممكن واما بترك هذا الشرط فيقال عليها هذا الممكن فهذا الضرب مما يقال عليه الممكن اخص من الوجه الثاني الذي
هو اخص من الوجه الثالث ويكون بالقياس الى المستقبل لا غير ويشارك المطلق في الموضوع ويباينه في الاعتبار ويكون من
حيث الوقوف مطلقا ومن حيث انه لا ضرورة في كونه ولا كونه اي في وقت فرضت في المستقبل ممكنا ويكون الاعتباران متباينين
لا يدخل احدهما في الآخر ويباين المطلق كل المباينة فلا يدخل في المطلق ولا يدخل فيه مطلق اعني بحسب الحمل لا بحسب الوضع فهي
معان ثلثة يقال عليها الممكن باشتراك الاسم وهي مع ذلك فقد يقال بعضها على بعض حتى ان الثالث يقال له ممكن بثلثة معان
فهذا من جنس الاسم المشترك الذي يتناول امرا واحدا باعتبارات شتى والحد والمشهور للممكن هو هذا الممكن الذي
ليس بضروري ومتى فرض موجودا لم يعرض منه محال وايضا الممكن هو ما ليس بموجود ومتى فرضته موجودا لم يعرض منه محال وايضا
الممكن ما ليس بضروري من غير زيادة وايضا الممكن هو ما ليس بموجود وليس بضروري وايضا الممكن هو الذي يتهيأ ان يوجد
وان لا يوجد والاصح عندنا هو الرسم الاول فلنرفع الفساد في الرسوم التي بعده واما الزائد في رسم الممكن انه هو ما ليس
موجودا فلا يخلو اما ان يرسم الذي بالمعنى الاعم فيكون قد كذب فانه قد يكون من ذلك ما هو موجود واما ان يكون انما رسم
الاوسط فقد اخطأ فانه ليس من شرطه ان يكون غير موجود ولا ان يكون موجودا بل ان لا يكون دائم الوجود او غير الوجود
بل الغير الموجود منه الذي ليس بضروري الوجود واللاوجود هو السالب المطلق والموجود منه هو الذي ليس بضروري الوجود
واللاوجود هو الموجب المطلق وكلاهما اخلال تحت كل واحد منهما اخص فيه وان كان يرسم المعنى الثالث فالمعنى الثالث

المحصول

مباين

مباين للمطلق وهذا قد جعل مطلقا من جهة السلب فيكون كان المطلق سلبه هو الممكن الاخص فيبقى قسم الرابع فهو المطلق ايجابا
فانقول فيه ان الموجود الذي ليس بضروري ومتى فرض غير موجود لم يعرض منه محال فهل هو من هذا الممكن ام ليس فان كان
هو من هذا الممكن فقد فسد الشرط وان لم يكن منه بل مطلقا في ايجابه فلم يكن لذلك ممكنا في نفسه فيلزم المقدم ايضا ممكنه في سلبه
فيجب ان لا يكون ممكنة وان كان قد جعلوا الاطلاق جنسا او شرطا لا امكان بقي الممكن الذي لا ضرورة فيه حقيقة ولا شرط
بلا رسم واحد ثم ان ظن ان الوجود فيجعل الممكن ضروري الوجود بشرط وان هذا ما يجب ان يحترز عنه في الممكن الحقيقي فلم لم يلتفتوا
ان فرض للاوجود ويجعله ايضا ضروري اللاوجود بشرط فان زعموا ان معنى قولهم غير الموجود هو انه الذي لا يجب ان يوضع
حكمه موجودا او انه الذي ليس بدائم الوجود فليس ما قالوا صوابا فان قولهم ليس ما يجب عنه وجوده هو غير قولهم هو الغير الموجود
وبعد ذلك فالوجهان جميعا داخلان في قولهم ليس بضروري فما الحاجة الى تكرير ذلك في الحد بالجملة فان غير الموجود وكانه ليس
الامرين فقط فان غير الموجود اما ان يكون دائما فيكون الممتنع والضروري العدم واما ان يكون غير دائم فيكون المطلق السلب
ولا يدخل فيه غيرهما فما ليس نوعا لهما فهو لا اذن لم يحسنوا فيما فعلوا واما الذي يقال في ان الممكن هل هو ما ليس بضروري من غير
زيادة فاذا اعني به ما ليس ضروري الوجود وغير الوجود كان هذا القول مطلقا للممكن العام الخاص ان عني به سلب ضرورة الدوام
بلا شرط والاخص منه وان عني به سلب جميع وجوه الضرورة وان عني به انه ليس بضروري الحكم الذي يقال انه ممكن ايجابا كان او سلبا لم
يتم حتى يقال واذا فرض ذلك الحكم موجودا لم يعرض منه محال وقد فهم بعضهم من الضروري الواجب الوجود وقد زل فان الضروري
في هذا الفن من المنطق يعني به اعم من وجوب الوجود ولا لكانت المقدمات اربعا ضرورية وواجبة واخرى ممتنعة ومطلقة وممكنة
وانت تعرف من هذا الحال ما تقتضيه الرسوم التي يتلو هذا او اشبهها قولهم ان الممكن هو الذي يتهيأ ان يوجد وان لا يوجد فان لفظ
يتهيأ اسم مرادف الممكن وفيه من الاشتراك ما فيه له وجه آخر حسن يمكن ان يصرف اليه وهو ان يكون المحدود هو الممكن الخاصي
ويؤخذ في حده الشيء الذي هو كالجنس له وهو الممكن العام ويكون المفهوم من لفظ يتهيأ ما يفهم عند الجمهور وليس ما يفهم عند الجمهور
من لفظ يتهيأ او من لفظ الممكن ما يفهم عند الخاصة فلو ان احدا اخذ الممكن العام في حد الخاصي لم يعنف لكنه يكون قد اوهم من حيث
اللفظ ان الممكن اخذ في حد نفسه مثل ما عرض في باب المضاف وعلى ما علمته فاذا اخذ بدل الممكن العام اسم مرادف للممكن العام
يدل على المعنى المراد بالممكن العام ولم يجد الخاصة استعملوه كثير استعمال مرادفا للممكن المحدود ويكون ممكنا يكون هذا الابهام
قد زال فيكون كانه قال ان الممكن الخاص ما ليس ممتنعا كونه ولا ممتنعا لا كونه ويكون هذا باب رأيا قولهم ان الممكن الخاص ما ليس

بضروري واما الرسم الاول فهو اوثق الرسوم واحفظ للمذهب في الصناعة فاما اذا فهم انسان هذا القول على انه رسم الممكن
من حيث هو ممكن وقسم من الممكن ما ليس بضروري الوجود ولا غير الوجود وصار ما قيل بعد من انه اذا فرض موجودا لم يعرض منه محال
امرا كالمستغنى عنه والغاه وكذا في خاصته لا على انه جزء رسم لكن الاولى عنه ان يقال ان هذا التحديد هو للممكن المحكم فان
الحاجة انما هو الى تحديد جهات القضايا لكانه يقول ان الممكن من القضايا هو ما ليس بضروري الحكم المحكوم به من ايجاب او سلب
اينما كان حكم به فدخل في هذا الممتنع فاذا قيل ومتى فرض ذلك الحكم الموجب والسالب موجودا او حاصلا على نحو ما حكم به لم
يعرض منه محال ثم الرسم مساو للمرسوم ويكون الرسم انما يتم بجزئين فمتى عني بالضروري الحقيقي كان هذا الرسم
للممكن الخاص وان عني الضروري اي ضروري كان بشرط او بغير شرط كان هذا الحد للممكن الاخص وليس ما قال بعض الناس
ان معنى قوله ما ليس بضروري ما ليس بواجب شيئا فقد علمت ما في ذلك واعلم ان الامكان من المعاني التي تعرض لمقولات
شتى فانها انما يعرض للكيف والكم وغير ذلك فهو يقع على هذه بالتقدم والتأخر وهو كالوجود والوحدة وما اشبه ذلك فليس
يمكن ان يجعل له جنس يشار اليه انه فيه وكذلك قالوا فان ما يوجد في رسمه كالجنس يكون لا محالة ليس بالحقيقة جنسا ولكنه ينوب
الجنس وانما يدل على معنى مشترك ويكون من الامور العامة مثل الذي وما والشيء وكذلك يكون ما يجري مجرى الفصول فيه بدلا
عن مشترك ثم ان الممكن امر ليس صحيح الوجود مستقرة بذاته بل هو امر اما ان يكون عدما واما ان يكون متقاضيا لعدم فيحتاج في تحديده
الى ان يحد بالسلب كما قد علمت من الواجب من تحديدات امور عدمية ولما كان الامر الوجودي في نفسه اسبق الى التصور
وكان العدم انما يتصور بالقياس اليه اعني ان العدم نفسه انما يتصور بانه عدم معنى وجودي كما قد سلف لك بيانه فيجب ان
يكون الامر الضروري اسبق الى التحقيق والتصور فان الضروري هو الامر الذي وجوده يستحق الدوام اما مطلقا واما مدة وجود
الشرط فلا يكون وقت من الاوقات لا يوجد فيه اما مطلقا واما مدة الشرط فالضرورة تدل على وثاقة الوجود ويمكن تصوره
مبتدأ وان المحال ضرورة مقرونة الى العدم فيكون الحكم انما يتصور من جهة الضروري كانه الذي هو وجود له وانما صدق القول
اليه معدوم فاذا اخذنا الضروري في حد الممكن اخذنا ما هو اشهر الجمهور فانهم لا يغلطون للممكن الذي عند التحقيق فان التصور
الاول هو الموجود واما الممكن العامي فهو ما ليس بممتنع وتصور الممتنع انما هو حيث واجب ان لا يوجد وتصور الواجب من حيث
هو وجود يستحق الدوام فلا يكون البتة معدوما فالواجب الضروري يتصور ايضا قبله والحكم متصور ايضا قبل الممكن واما الحكم
من حيث هو عامي فان ما يتصور بامر ليس بحاجة اما الخاصي فلان المحال البط بشبهة الى المعنى الوجودي بنفسه فانه هو الذي

هو حد

هو حد ضروري والممكن الحقيقي هو الذي لا عدمه ولا وجوده ضروريا واذا فهمت هذا فلعلمك اكثر من تم شيئا وهو الممكن بما هو
وهو الضروري او ربما تبين به وبدرة عليه اذا اخذتم في حد الممكن الحكم والحكم هو ما ليس بممكن ولا يحد الا بذلك والضروري
هو الذي لا يمكن ان لا يكون ثم هو الحكم وهي انتم اتقان يكونوا قد اساتم الاختيار واما ان يكون الامر في نفسه يوجب الدور
فيقول ليس الامر كذلك وذلك ان الضروري والحكم قبل الممكن في التصور والمحال وان كان يصدق عليه انه ليس يمكن
فليس كلما يصدق عليه شيء فهو هو في الاعتبار او هو ما لا يتحد والشيء دونه ومع ذلك فليس الممكن الذي يعرف به المحال
هو الممكن الذي هو نقيضه بالمحال بل هو كالجنس له ولذلك لا فرق بين قولكم ممكن وبين قولكم ما ليس بضروري فيقول هذا
لذلك لا فرق بين قولنا الانسان وبين قولنا الحيوان الناطق لكن احدهما اسم والآخر قول مفصل لشرح معنى الاسم

فصل

في اعادة النظر في رسم الممكن وتحقيق القول فيه فقد انشرح ما يجب ان شرح لم يتحقق به الرسم
المذكور ولنعد الان الى النظر في هذا الرسم ولنتأمل هل يطابق الممكنين الخاصين فنقول انه يطابق كل واحد منهما باعتبار دون
اعتبار وذلك لانا ان عنينا بالضروري المذكور فيه الضروري الحقيقي طابق الممكن الخاص وان عنينا بالضروري المذكور فيه
كل ضروري كان بشرط او بغير شرط ما طابق الممكن الاخص وايهما كان فلا يجب ان يقع فيه التفات الى شرط وجود الشيء او لا
وجوده اما الخاص فان المطلق الصرف اخص منه فلا يجب ان يلتفت في تصوره الى وجه يجعله مطلقا ويخصصه واما الممكن الاخص
فلا يجب ان يلتفت في تصوره الى حال والامر الذي هو ممكن من حيث يوجد او لم يوجد فان كل واحد من الشرطين يجعله ضروريا
بذلك الشرط وقد جعلناه غير ضروري بشرط بل ممكنا صرفا بل يجب ان ينظر الى حاله من حيث لا ضرورة فيه ومن حيث لم يشترط
بشرط يوجب الضرورة فاما ما يوجب هذا النظر ان يجعله مستقبلا ويقتصر باعتباره على الاستقبال لا غير فالظاهر من امره هو
ان الموجود من الامور ما لم يوجد سواء كان في الماضي او الحال قد صارت له ضرورة ما ومن احب ان يرفع الضرورة اصلا فانه
يحوج الى اعتبار الاستقبال وان كان ليس ينعكس فيكون كل ما في الاستقبال ممكنا فان كسوف القمر في وقت معلوم
من المستقبل والكسوف في وقت آخر ليسا بممكنين بهذا المعنى الاخص بل فيهما ضرورة على ما علمت فاحد الوقتين فيه القمر
منكسف بالضرورة والآخر فيه هو بالضرورة غير منكسف فلننظر الآن انا اذا قلنا كل انسان ممكن ان يكون كاتبا هل يخرج الناس الموجودون
من هذا الحكم والذين وجودهم حاصل حال ما ينعقد هذا العقد او يقال هذا اللفظ ويعني بذلك ان كل انسان من الموجودين حتى
من هذا الوقت وهذا العقد هو بعينه كذا او كذلك اذا قلنا يمكن ان لا يكون احد من الناس كاتبا وذلك انما يتناول الداخلين

في الوجود والمستقبلين معاً وانما يختص بالموجودين ثانياً لاستقلال فنقول لا حاجة لنا الى ذلك اذ لنا بالضرورة الى ان يكون هذا
الاستقبال بحسب زمان قول القائل فان قولنا كل انسان معناه كل واحد واحد مما هو انسان فاذا قلنا كل واحد مما هو انسان
اي وقت كان فانه يمكن ان يكون كاتباً دائماً وان كل واحد منهم فانه في مستقبل كل وقت من اوقاته غير ضروري بوجه من الوجوه
ان يكتب اذ لا يكتب بل يصح وان لا يكتب ما دام الوقت مستقبلاً كان القول صادقاً على كل واحد مما كانوا او يكونون ولم يكن صدقه
مقصوراً على الموجودين في المستقبل المعين ويكون هذا اعم صدقاً من ان يكون كل واحد من الناس في المستقبل من قول
القائل يصح ان يكتب وان لا يكتب وههنا وجه صدق آخر من جهة الحصر وهي الجهة التي رددناها وهو ان قولنا كل انسان كاتب في
كل وقت من المستقبل غير ضروري صدقه ولا صدقه فانه يصح في كل وقت من المستقبل ان يصدق قولنا كل انسان كاتب او يصح
حتى يكون في ذلك الوقت كل انسان موجود كاتباً ان يكون في ذلك الوقت ولا واحد من الناس بكاتب فاي وقت من المستقبل
كان مستقبلاً يصح فيه اي الامرين شئت ولكن يلزم بحسب اعتبار السور على ما علمت ان يصير الممكنة والضرورية في حكم واحد
فيكون كان قولنا كل حيوان او كل ابيض انسان بحسب المستقبل هو قضية ممكنة لذلك قولنا ليس ولا واحد من الحيوان بانسان
على ما سلف لك قضية ممكنة فيكون هذه القضايا بحسب اعتبار حصرها مما يمكن ان تصدق او تكذب في المستقبل وهي في مادة ضرورية
ويكون هذه نقيض المطلقات التي مضت الآن امثال هذه القضايا ليست قضايا الجهة فيها بالحقيقة جهة القضية بل جزء من حد ما فكانه يقول
ان قولنا ان كل حيوان انسان قول يمكن ان يقول صادقاً وكذلك في الاطلاق بل يجب ان يلتفت الى المثال المتقدم وقائل ان
يقول بان وجود زيد في الحال والاستقبال اذا اتفق ان استمر فيها وكذلك حيوانيته وقعوده المستمران وغيرها ذلك ليست امور
متجددة بوجه من الوجوه وكذلك لو كون زيد قاعداً ليس مما يتجدد في المستقبل اذا لم يكن قاعداً في الحال واستمر وان كان الذي
في المستقبل هو هذا بعينه الذي في الحال وهذا مطلق ضروري بشرط فكيف يكون ممكناً فنقول انه يجوز ان يكون شيء في وقت ما
حال نفسه وهو بعينه في وقت وحال واعتبار آخر بصفة اخرى فالوجود والانسانية والقعود وتمادياً بلا تناهي في انفسها امور
واما احكام اخرى عليها مثل انها ممكنة ومطلقة وتلك الاحكام هي بحسب محمولات اخرى يضاف الى انفسها وليس يتوجه نظرنا
هذا الى معانيها في انفسها بل انما يتجه الى نسبتها الى موضوعاتها ونسبتها الى موضوعاتها الآن ليست نسبتها الى الموضوعات
في المستقبل واذا كان كذلك فهو باعتبار وقت يعرض حاضراً مطلقة لموضوعاتها وباعتبار وقت يعرض ممكنة مستقبلاً
لموضوعاتها وان كان وجودها في انفسها وجوداً واحداً مستمراً على استحقاق واحد فقد لاح من هذا ان جميع ما اوردناه

بل السور وجهة القضية صح

ولا ايضاً انه مقابل ما قيل من ان الممكن الخاص والاخص قد يرجع موجب كل واحد على سالبه فانما يمكن ان يكون يمكن ان لا يكون
اذ لا ضرورة في ان يكون ولا في ان لا يكون اذ كل ممكن لا ضرورة فيه بوجه وما لا ضرورة فيه بوجه ممكن فما كان يمكن ان يكون كل
واحد واحد وما كان يمكن للبعض فيمكن ان لا يكون لذلك البعض وكذلك اذا كان اعتبار الامكان فانما هو في السور فان
ما امكن ان يكون كله كذا فيمكن ان لا يكون كله كذا وما امكن ان يصدق بعضه كذا اذ لم يكن ضرورياً فيه هذا الصدق امكن ان يصدق
انه لا واحد منه فانه ان كان قولنا لا واحد دائم الكذب كقولنا بعض من حيث هو بعض دائم الصدق ولا يمكن ان يكذب البتة
فلا يكون صدقه ممكناً بل واجباً وجعلنا صدقه ممكناً وكل ما هو ممكن ان يكون يرجع فيكون ممكناً ان لا يكون يشترك في
ذلك الاكثري والاقلي لكن يختلف في شيء آخر وهو ان الاكثري يكون كون احد طرفيه موجوداً مطلقاً اكثر والآخر اقل وليس
كونه موجوداً اكثر هو كونه ممكناً ومن حيث اعتبار امكانه يتساوى انعكاسه الى السلب ومن حيث الوجود وكل ما هو اكثر
الوجود فهو اقلي اللاوجود فكل ما هو اقلي وجوداً فهو اكثري اللاوجود واما المتساوي فهو متساو ومن حيث عكسي الامكان ومتساو من حيث الوجود
ونعني بالاكثري وجوده في جميع ما كان وجوده بحسب الواحد في اكثر زمانه وما كان وجوده لاكثر اشخاص نوع واحد وان كان
لكل واحد منها وانما كاكثرية كون الانسان ذا خمس اصابع او كان موجوداً لاكثر الاشخاص في اوقات ليست باكثر الاوقات
بل اوقات ما كالاحتلام او كالشيب او كالسعد او القاقة او يكون لاكثر الاشخاص في اكثر الاوقات الغير المحدودة ومثل الانفعال
بالفعل القياسي والممكنات الاكثرية واما امور طبيعية كانت يجب لولا عوائق من خارج او من عصيان المادة ومثل النقصة
ومثل كون الانسان ذا خمس اصابع واما ارادية يصدر ويجب عن الارادة لولا عوائق وقد علمت ان الاكثريات بحيث
عنها من حيث الوجود ومن حيث الامكان واما الاخر من حيث الامكان فقط وكذلك فان الاكثريات يوجد مقدماتها في
القياسات كالمطلقة فيقال من حق السقمونيا اسهاله الصفراء او يقال يمكن فانه قيل يمكن او هم انها ممكنة لا يتعين عندنا طرف
فنظرت النفس اليه من حيث الامكان لا من حيث الوجود وما عنده التوقع فرضنا فان الممكن من حيث هو ممكن غير معلوم
الوجود ولا من تعين الوجود وفيه قياس الاقتران الاكثري من حيث هو اكثري فان وجوده مظنون مع امكانه معلوم وعلى وجوده
قياس ما كان على امكانه واما المتساوي فليس على وجوده قياس ولا هو معلوم بل امكانه هو المعلوم فقط وكذلك
ما كانت الممكنات المتساوية والاقلية لا يوضع موجودة في العلوم ولكن يطلب ممكنة ليطلب بحمله كما في علاج السل الا استعمال
ورد المزاج المستقل الى الاصلح او ليفيد ذلك فيعالج الى حال وليعلم ان الامر غير محال وذلك في الامور النظرية ومع ذلك

لا يتساوى طرفيه وجود الاكثري وجوده والا وجوده بمنزلة واحدة من حيث الوجود صح

فان الممكنات قد يؤخذ في صنائع اخرى موجودة كما يقال في الخطابة فلان يكلم العدو ومن الحصن حبار اقوى بحيث انه كانه قال
من يفعل هو اكون بحيث انه والا يقال انه يمكن ان يكون بحيث انه فانه اذا قال لم يقع في غرضه اذ امكان بحيث انه
مما لا يحتاج ان يبين ويخطب له ولا معرفة بها فوق انه يره الآخر من الخطباء ان يقول فلان كلم العدو ومن الحصن حبار
فليس بحيث انه كانه يقول ومن كلم حبار العدو الا يكون بحيث انه منه ومقاييس خطابية تستعمل فيها الامور المتساوية
من حيث الوجود وقائمها يوهم فيها انها اكثرية غير متساوية فقط بل انها موجودة على ما يوضع في صناعة الخطابية والسوفسطائية
والشعر وقد يستعمل ايضا الاقلية والممتنعة الوجود بل قد يستعمل ذلك في الخطابة ايضا اذا كانت مظنونة وجميع ما قلناه
في الممكن انما هو بحسب طبيعته وليس الغرض في ذلك تعريف حال الممكن عندنا المجهول فان كل مجهول عندنا ممكن عندنا ان
يكون وان لا يكون وربما كان في نفسه واجبا وربما كان ممتنعا وربما كان بالحقيقة ممكنا تمت المقالة الثالثة من الفن الرابع من المنطق
بحمد الله وحسن توفيقه

المقالة الرابعة من الفن الرابع من المنطق

وهي ستة فصول

في القياسات الممكنة في الشكل الاول

في القياسات المختلطة من الامكان والاطلاق في الشكل الاول — في القياسات المختلطة من الامكان والضرورة في الشكل الثاني

الفصل الاول في اصناف القياسات الممكنة في الشكل الاول

فلنشرع الآن في تعليم القياسات التي في الممكن فالضرب الاول من الشكل الاول منه كل ج ب بالامكان وكل ب ا بالامكان فيتبين ان كل ج ا بالامكان لان كل ج داخل بالقوة تحت ب فلها بالقوة ما لب وهذا القياس كامل وقد وقع في هذا بين القوم في هذا تشاجر فقال بعضهم ان هذا القياس لا يجب ان يكون بينا كاملا بنفسه انه قياس وانما وجب كمال نظرا فيما سلف اذا كان ج بالفعل ب فكان ما يقال على ب يدخل فيه ج واما اذا كان الدخول فيه بالقوة فكان الحال كما في الشكل الثاني والثالث فان الشكل الثاني قد حكم فيه ان ج بالفعل ب ولكن لم يحكم هناك بالفعل ان ب لشيء حتى يدخل فيه ج بالفعل فهو ان ب كان فليس بالفعل داخل تحت حكم على ب بالقوة وذلك لانه لم يحكم بالفعل على ب بل بالقوة وفي الشكل الثالث ليس ج فيه بالفعل ب بل بالقوة ولانه يمكن ان ينعكس فيجعل ج تحت ب وههنا ايضا لان ج لم يدخل بالفعل تحت ب بل بالقوة والحال في دخوله تحت حكمه بالقوة وهو كما كان في الشكل الثالث حيث احتاج الى بيان فليس هذا اذن قياسا كاملا فاقول قوم ان قولنا كل ج ب معناه كل ب بالفعل وبالامكان فهو ا وبالجملة كل ما يصح ان يكون ج فسيكون ج تحت ب لانه احد ما يصح ان يكون ب

فاذا كانت

فاذا كانت ج داخلة تحت ب بالفعل كان القياس كاملا وقد علمت اني ذلك ومع ذلك فينتقض هذا في موضع قريب تحت يجعل الكبرى مطلقة او ضرورية والصغرى ممكنة ويجعل القياس غير كامل لا وجه لذلك الا ان ج غير داخلة تحت ب بالفعل لكنه قد قال قوم هناك انه ليس معنى قولهم انه قياس كامل هو انه قياس كامل على الاطلاق بل هو قياس كامل القياس الى قياس آخر بعده يتبين به والذي يجب ان يقال في هذا انه ليس يجب ان يشتغل في امثال هذه المواضع بكل هذا التشدد والتعصب بل ليعلم ان كثيرا من الامور الظاهرة قد يشذ وفيها الناس بالقياس تشددا يحوجهم الى العدول عن امور ظاهرة وانه لما كان الموجود لما هو موجود والشيء ظاهر انه موجود له فكذلك الممكن للممكن ظاهر انه ممكن ولا يوجد شيء يتبين به هذا الظاهر اظهر من هذا الظاهر ونقول لمن قد فزع الى ان يقال على ان قولك ج هو كل ما يكون ب بالقوة او بالفعل ارايت لو ان انسانا قال كل ج بالفعل يمكن ان يكون ب وكل ما هو ب بالفعل فيمكن ان يكون ا الم يكن انتاجه من ان الحكم ان هذا القياس فان انكر ان يكون هذا قياسا او جزم عنه لنا انه قول آخر واما وان كان هذا قياسا فهو من اي القرائن واي الهيئات وان كان قولك ما هو ب معناه ما هو يصح ان يكون ب كان هذا الذي اوردناه ضربا من القياسات ذوات الجهات قد تبينت ثم ان كان هذا قياسا فاي قياس اظهر من هذا تبيينه وان تكلف ان يتبين بان يرد اليه فيقال وما هو ممكن الممكن فهو ممكن ويجعل هذه المقدمة من جهة ان يصح بها الكتاب الصورة فنقول لهم ممكن الممكن ممكن غير قولهم الممكنة ب الممكنة لـ ا ممكنة لـ ج فنقول ا الا ما يمكن هو ممكن اي شيء كان وهو ب الا ما هو الف الممكن له ممكن وهو ج الا الشيء الثالث فان ا هو بدل قولك ما انه بدل ا لفظي الكلي وليت قد اشار اليه بعينه و ب بدل الاخر و ج بدل الثالث فظاهر اذن ان ممكن الممكن ممكن ظاهر الامكان كما ان الضروري الضروري ضروري والموجود للموجود موجود نعم اذا اختلطت الوجوه وتشوش الذهن فحينئذ يحتاج الى فحص ونظر وذلك مثل ممكن الضروري وضروري الممكن وكذلك امكان لا مع امكان نعم فيتبين ان هذا القياس كامل اذ لا شبهة فيه وليس كالشكل الثالث والثاني فان نظم المقول على الكل والترتيب الطبيعي فيه موجود وحال الحد الاصغر في الشكل الثالث ودخوله بالقوة تحت الحكم الكلي ليس يشبه حال هذا الدخول الذي ههنا بل يخالفه من وجهين احدهما قولنا ان الاصغر داخل في الشكلين تحت الحكم الذي على الاوسط ليس معناه ان ذلك الحكم لم يوجد له بالفعل او انه موجود له بالامكان بل معناه ان القائل لم يحكم عليه بالفعل بل حكم على غيره بالفعل حكما اذ الحكم على ذلك الغير وكان معا وما لكن ان يحكم به على الاصغر حكما مما لم يستعمل ولم يجب ان يكون لا محالة قد حكم به حاكم وان كان اذا حكم صدق لست تقول لم يجب صحة ذلك الحكم اذا حكم فيكون هذه القوة لا بالقياس الى نفس الامور بل القياس

الى البيان م

فقد تكلف الشطط وكيف لا يكون هذا قياسا م

ال الحكم الحاكم الذي او احكم بذلك كان له والممكنة ان يقول ذلك ويكون صادقا واما هيهنا فان القوة وليست بحسب الحكم بل
بحسب الامر في نفسه تمكننا الامر ولم يحكم بوجوده فليس يجب اذا كان ذلك النوع من الدخول بالقوة ويجعل القياس غير
كامل ان يكون هذا النوع ان يجعله ايضا غير كامل والوجه الثاني ان يكون الدخول بالقوة هناك على اي وجه كان هو الفرق في طبيعة
الحد الاصغر وليس بينا لنا بل يحتاج ان يبحث عنه ليعلمه ويبرهن عليه فيصح لنا ج ان ج كانت بالقوة داخلة تحت ب فلو
كان ذلك معلوما لنا بنفسه كما هو حاصل بنفسه ما كنا نحتاج الى العكس والى غير ذلك واما هيهنا فقد علمنا وتحققنا ان ج بالقوة
داخل تحت الحكم فاذا علمنا انه بالقوة داخل تحت الحكم لم نحتج الى ان نعلم شيئا واما في ذينك الشكلين فان الاصغر وان كان
داخلا بالقوة في الحكم فاما كان كذلك في نفسه وكان مجهولا لنا فكنا نطلب ان نعلم ماله في طبيعته فلنا ان نقول ان الشكل الثاني والثالث
ان هو غير كامل بمجرد الحد الاصغر فيه غير داخل تحت الحكم الا بالقوة بل لان هذا الدخول الذي هو بالقوة وغير معلوم الا بنظر فلو كان الدخول
الذي بالقوة معلوما هناك لم نحتج الى عمل تبين له بل انما نعلمه بالعكس وبما يجري مجراه حتى اذا دخل بالفعل علمنا انه حتى يكون كلا
داخلا بالقوة واذا كان بالقوة كان قياسا فكونه بالقوة في نفسه يجعله قياسا من نفسه وكونه معلوما انه بالقوة يصح عنده انه
انه قياس فاذا كان قد صح لنا انه داخل بالقوة تحت الحكم فقد صح لنا مع علم ذلك ان التاليف قياس واذا صح قياس
فلا يحوجنا الى التشكيك فيه والى استغنائه قوة الدخول تحت الحكم يكفيه بمجرد اي ان الحكم الذي حكمنا به اذا كان على الاوسط بالفعل
فهو على ذلك بالقوة واما اذا لم يعتبر الحكم مثل الوجود فان الاصغر داخل بالفعل وانما كان مثالي قوة يعتبر بالقياس الى الحكم
كانا لما حكمنا على ب بالفعل فقد دخل فيه ج بالقوة اي حكمنا على ج فيه بالقوة اذ لم يحكم بعد بالفعل لانه لما يكون محكوما عليه
اذا اخذناه وهو ب من الباآت واما ان لم ناخذه كذلك بل اخذناه بعكس ذلك فلم ناخذه كذلك بل اخذناه بعكس ذلك علم
ناخذه كذلك بل اخذناه بعكس ذلك فلم ناخذه ب من الباآت بالفعل وهذا في اعتبار الشكل الثالث واما في الثاني فذلك من
جانب الاوسط والاكبر فلا ناخذه بالفعل هو ان يحكم ان ج ت والا ناخذه بالقوة هو ان لا نحكم بذلك بل نحكم بحكم يلزمه ذلك ويصح
ويقوى على ان يرد اليه وان كنا لا نلتفت الى ذلك ولا نخطره بالبال واما ان نحكم انه بالقوة ب ونخطر حال القوة بالبال والاول
مثال الحال الاصلي في الشكلين والثاني مثال الحال فيما نحن فيه وهذا القدر كاف لمن اشتغل بزيده والعلم ولم يمل الى الهذيان
والهذر واما الضرب الخامس من الكليتين والكبرى سالبة كقولك كل ج ب بالامكان ويمكن ان لا يكون شيء من ب أ فيمكن ان لا يكون
شيء من ج أ والحال في ذلك معلوم والضرب الثالث بعكس ذلك وهو ان يكون بالامكان فهذا الان صغراه سالبة وكبراه

اذا دخل بالفعل صح

مع علمنا بذلك انه صح

لا شيء من ب أ بالامكان صح

موجبة ولم يصرح بان ج بالقوة ليس تحت ب ولكن بالقوة ليس تحت ب لم يكن بيانه بيان الاول اذا كان قد حكم بشيء يلزمه
قوة الدخول ولم يحكم بقوة الدخول فكان غير كامل وكان الذهن يلتفت الى امر يخطره بالبال ويتامله ليعلم المطلوب به فان المطلوب
هو ان يعلم ان ج تحت أ بالقوة وانما يعلم ذلك من مقدمة كلية يتذكرها ويخطرها بالبال وهي ان كل ما هو ت بالامكان الحقيقي ليس
كذا فهو بالامكان الحقيقي ايضا كذا فاذا اخطر ذلك بالبال وتامله وجد ان ج يدخل بالقوة تحت ب فبيان هذا الضرب انما هو
بالعكس الذي يخص الممكن وهو ان يكون الحد ويحالها لكن قد عرفت الكيفية فنقل الايجاب الى السلب والسلب الى الايجاب فاذا فعلنا ذلك بالصغرى
صارت بالامكان كل ج ت وبالامكان كل ب أ فبالامكان كل ج أ فبالامكان ان لا يكون شيء من ج أ فقد انعكس الى ما
القياس سائر ما بعده والضرب الرابع من سالبتين كليتين ممكنتين ينتج ممكنة سالبة تبين بعكس الصغرى الى الايجاب
وكذلك ان تركبت ضروب اربعة من جزئية صغرى وكلية كبرى سالبتين او موجبتين وموجبة وسالبة وسالبة وموجبة
لكن بعض الناس قد قال انا تبينا من هذا الباب بالعكس فهو مزيف لا يستعمل اعني حيث هذه السوالب صغريات
وذلك لان المستعمل من هذه هي الاكثريات واذا انعكست صارت اقلية فخرجت من الاستعمال فقد اخطاروا وذلك لان المستعمل
من هذه لسوقع الوجود وهي الاكثريات واذا انعكست صارت قليلة فخرجت من الاستعمال فقد اخطاروا وذلك لان المستعمل
هذه لسوقع الوجود وهي الاكثريات واما اذا كانت الغرض مصروفا الى تحقق الامكان فكلها مستعملة وايضا ليس كتاب القياس
موضوعا بحسب النفع بل بحسب ما هو مشترك للبرهان والجدل وغيره فقد رد عليه من وجه آخر فقيل يمكن ان يكون قولنا لا شيء
من ج ت بالامكان امكانا اقليا فاذا قلب صار اكثريه لكن هذا الرد لا يغني شيئا فانا ان كانت اقلية فقلبت صارت اكثرية
لم ينتج النتيجة المطلوبة لانه يحتاج ان يعكس نتيجة فتصير اقلية فيرجع الى ما انكره والمشكك من اقلية النتيجة وقيل انه لا مانع من
ان يكون هذا القلب نافعا حتى يرجع الى قياس يفيد نتيجة اكثرية ثم لا ينقلب وقد استعمل في التعليم الاول هذا الترتيب
ما لا ينتج اذا كانت الكبرى جزئية لئلا يظن انه لما كان سالبة الصغرى مما ينتج في الممكن فلعل جزئية الكبرى مما قد ينتج فقيل انه اذا قلنا
كل انسان يمكن ان يكون ابيض وبعض ما هو ابيض يمكن ان يكون حيوانا كان الصادق مع هذا هو ان كل انسان حيوان
وكذلك ان جعل الصغرى سالبة ممكنة او جزئية ثم اذا ابدلنا ما بعده وامزنا فقلنا كل انسان يمكن ان يكون ابيض وبعض الابيض
يمكن ان يكون ثوبا كان الصادق هيهنا ان لا شيء من الناس بثوب ويجب ان يتامل هذه الحدود مع ان لا تناقض في
الصغريين واما الكبريات فكلاهما باعتبار الطبيعة ضروريتان فان البعض الموصوف بانه ابيض هو بالضرورة حيوان او البعض

والمجهة بحالها صح

في لا تناقض

الآخر هو بالضرورة وليس ثبوتها فليست الكبرى ممكنة حقيقية بل ضرورية اللهم الا ان نعني بالممكن لا الحقيقي بل العام فيكون غير ما نحن
فيه او نعني ليست ضرورية من جهة البياض وفي ذلك الكتاب ما قيل او نعني الممكنة بمعنى السور فالنتيجة ايضا يكون
كذلك ولكن لقائل ان يقول تم ان الكليات ايضا لا ينتج ان كان الامكان بحسب السور فانا نقول يمكن ان يكون كل ابيض
فرسا وكل انسان يمكن ان يكون ابيض وكل ابيض يمكن ان يكون حيوانا فينتج في اولهما بالضرورة لا واحد من الناس
بفرس وفي الثاني كل انسان حيوان بالضرورة وهذا البيان وان لم ينفعك في انظار رفاه وهذا القول وانه ينفعل انضاف
انظار رفاه ورأى من ظن ان الجهات جهات السور او كان هذا يمنع تاليف القياس مما لا يجب ان يمتنع لانه يوجب الانتاج
من مقدمتين مرة بالايجاب ومرة بالسلب وذلك احد اسباب ما تغير له القرينة غير قياس فتيقن انه لا التفات في امر المطلق
والممكن والمحمول الى السور والا فهذا الموضع يجب ان يلتفت اليه

فصل ٢ في القياسات المختلطة من الامكان

والاطلاق في الشكل الاول طلبناها حال اختلاط الممكن والمطلق في الشكل الاول فالضرب الاول كل ج ب وكل ب ا
بالامكان فظاهر ان كل ج ا بالامكان والثاني كل ج ب ويمكن ان لا يكون شيء من ب ا فظاهر انه يمكن ان لا يكون شيء من
ج ا فاما ان كانت الكبرى مطلقة والصغرى ممكنة فليس يكون بينا ان القياس ينتج على انه جهة وذلك لان الصغرى اذا
كانت داخلة بالقوة تحت حكم موجود ولم يكن اول الوهلة يدرك من حاله انه مطلق او ممكن لا اختلاط الواقع وان كان الدخول
بالقوة تحت الحكم بينا بنفسه في هذا القياس اما الذي يشكل حاله كونه مطلقا او ممكنا او كليهما فانه لا يكون حال
هذا التاليف في لزوم الممكن عنه او لزوم المطلق في البيان كحال الذي من ممكنتين فان الدخول هناك تحت الحكم الممكن
بالقوة لا يشوش الذهن بل يقتضي الذهن فيه تعجيلا ان امكان الامكان امكان وانما كان هذا الدعوى كلية في الشكل الاول
لم يكن ابانته بالعكس او بالافتراض فيجب ان يكون طريق ابانته الخلف وكون هذا القياس غير كامل دليل على غلط من
ظن ان قولنا كل ج ب معناه كل ما يمكن ان يكون ج فيصح ان يكون ج فهو ب ولو كان الامر على ما قاله لكان ج داخلا في
ب بالقوة بل كان داخلا فيه بالفعل ولكان هو من جملة ما قيل عليه انه او كان قياسا بينا بنفسه او دخل الصغرى بالفعل
في المقول على الكل فاما وجه هذا الخلف فهو مبني على ان الامر الممكن في نفسه ولو بالمعنى الاعم لا يعرض من فرض وقوعه محال بل انما
يلزمه وهو ممكن عام وقد اومأنا الى حقيقة ذلك فيما سلف فلا يكون ان نطول الآن في بيان ذلك بما جرت العادة به من
وضع حروف واسباب فان حصول ما جرت العادة به ما اطلنا عليه فيما سلف وبالجملة لا يلزم من وضع ما لا يمتنع امر ممتنع

كل انسان ابيض ويمكن ان يكون
صح

بيانا الآن صح

لسنا نقول انه لا يلزم من وضع الممكن الحقيقي الا الممكن الحقيقي بل نعني بهذا انه لا يلزم من وضع الممكن بالمعنى العامي المشتمل
على معنى العامي والمطلق والضروري الا الممكن بالمعنى العامي فان الممتنع لا يلزمه البتة سواء كان ما وضع الملزوم ممكنا
حقيقيا او مطلقا او ضروريا فان ما يلزم الممكن العامي فهو غير ممتنع كائنا ما كان وكذلك فان الكذب غير المحال لا يلزمه
كذب محال وهو الذي يستحق صدق نقيضه واما نفسه بلا شرط بل ان لزمه الكذب لزمه كذب غير محال فاذا كان كل
ج ب بالامكان وكل ب ا بالوجود فنقول ان كل ج ا بالامكان العام والمشهور انه كذلك بالامكان العام وذلك انما يتبين
بالخلف وذلك الخلف مبني على انه لم يكن هذا ممكنا فليكن غير ممكن وغير ممكن هو الذي بالضرورة ليس يكون ولا
شك ان هذا الممكن اذ هو العامي المقابل الذي بالضرورة ليس يكون اي العامي قلنا فهذا اذن نقيض النتيجة وهو بالضرورة
ليس كل ج ا فلنفرض ممكنا ان كل ج ب على انه موجود اذ ليس ذلك محالا فينتج من الشكل الثالث ان بالضرورة ليس كل
ب ا وكان بالاطلاق كل ب ا هذا محال لم يلزم عن التاليف ولا عن الكذب الغير المحال فيكون عن الاخرى المشكوك
فيها فاذن ذلك محال هذا اما في التعليم الاول فيذكر ان التعليم الاول قد كان منع ان يكون هذا التاليف ينتج الضروري
والآن فقد انتج منه الضروري فانه ان لم يكن ضروريا لم يتناقض بالحقيقة الوجودي فتبين لك من هذا ان هذه النتيجة ضرورية
كما ظنه اوحيانا بالحق والما لم يوردوا في التعليم الاول حيث يعلم الاشكال ضرورية على سبيل الارتياض والامتحان الا انه
انما لما استعملت استعملت غير الضرورية على انه قد يمكن ان يتبين هذا الخلف على هذه الصورة من غير ان يوجد كذب غير
محال البتة بل ان يقال ان كان بالضرورة ليس كل ج ا وكل ب ا فواجب من الشكل الثاني ان يكون بالضرورة ليس
كل ج ب وكان ممكنا ان يكون كل ج ب هذا خلف فقد بينوا هذا الخلف بوجه آخر بان جعلوا الممكنة موجودة حتى يكون كل ج ب
وكل ب ا وكل ج ا وكان بالضرورة ليس كل ج ا وما كان يجب ان يوخر هذا من الاول وقيل بعد هذا في التعليم الاول معناه ان
المقدمات المطلقة لا يجب ان يلتفت الى سورها البتة حتى يكون الاطلاق ان صورها قد صدق وقتا ما فلا يجب ان يقال في
المطلقات كل ج ب ومعناه كل ج ب في هذا الزمان وذلك لانه لا مانع ان يصدق وقتا ما ان كل متحرك انسان اذ لم يكن
متحرك غيره فاذا قلنا كل متحرك يمكن ان يكون انسانا اي وقتا ما لم يجب عنه ان كل فرس يمكن ان يكون انسانا بل بالضرورة
لا شيء من الافراس انسان فان جعل بدل الانسان الحيوان كان بالضرورة كل فرس حيوانا فهذا ما قيل في التعليم الاول
فقد جعل هذه الاسباب لا يكون مثل هذا الاكبر لا يتألف منه قياس فقد بان وصح ان استعمال المطلق الوجودي على هذه الصفة

كل انسان يمكن ان يتحرك صدقا وقتا ما
صح

ان يقال م

ليس بجيد وان التعليم الاول يخالفه وان كان لقائل ان هذا القياس غير منتج فان الكبرى اذا كانت بهذه الجهة يجب
ان يكون الاوسط مشتركا فيه فيقال ان كل فرس يمكن ان يكون متحركا في ذلك الوقت وهذا كاذب لان ذلك الوقت
لا يمكن ان يكون شيء متحركا غير الانسان اذ قد وجد كل متحرك انسانا وحين يوجد كل متحرك انسان يستحيل ان يكون الفرس
متحركا كما نقول لان ذلك لا يوجب كون هذه القضية الممكنة كاذبة مجازا واعني بالممكنة بالامكان الخاص فان ذلك القول
لا يكون حقا والا واجبا فانه وان وجد لا متحرك فهو فرس فليس ذلك كذبا محالا او لا صدقا حقا ضروريا بل هو بين الامرين فهو
الممكن الخاص الذي يقع على المطلق واما الممكن الذي لا يقع على المطلق ويعتبر فيه الزمان المستقبل فلا يمكن ان يقال عليه
ويدل عليه فيه بوجه ما على الزمان المستقبل فاما ان لا يتالف منه مع هذا المطلق قياس البتة وقد اتفق واما ان لا يجدنا
ما ذكروا وما عليه من ذلك شيء فان علينا ان نحكم في كل موضع بما يجب فيه مع الاعتبار انه ان كان المراد بالمطلق كذا
كان كذا وان كان المراد بالمطلق شيئا آخر كان له حكم آخر وما علينا ان نناقش في الالفاظ ان وقصر على ان فالا عني كذا
دون كذا اذ قد جنايه اشعر وقالوا انه قد تبين بهذا البرهان ان النتيجة ممكنة عامة وذلك هو الحق ان اخذنا المطلق
ما يعم الضروري وغيره فان اخذنا المطلق الذي لا ضرورة فيه لم يجب ان يكون ممكنة بالمعنى الاعم فان ظن الظان انه قد صح
من طريق الخلف المذكور ان النتيجة ممكنة حقيقية خاصة فلم يحس فانه ليس اذا لم يمكن كل ج ا بالامكان الخاص والاخص يجب
ان يكون بالضرورة ليس كل ج ا بل يجوز ان يكون بالضرورة كل ج ا لان الامر المخالف للممكن ليس هو الذي هو ضروري الا او ضروري
بل الضروري في الوجود واللاوجود جميعا لكنا بينا ان النتيجة لا يكون ممكنة خاصة ايضا وذلك لانه ان كان بالضروري
بعض ج ا وليكن كل ج ب بالامكان الاخص والاطلاق الحاجة البتة فنقول ليس ذلك بواجب فانه يجوز ان يكون ا
اعم من ب فيكون موجودا لكل ما هو ب بالفعل ولما ليس ب ولا يجب ايضا ان يكون لما هو ب بل قبله او بعده فيكون
ا موجودا الآن كان ممكنا انه ب لكن كون الشيء مطلقا لا يمنع كونه ممكنا حقيقيا فانه وان كان مطلقا في وقت لم
يكن ضروريا ويجوز ان يكون له في وقت ما ممكن بحسب القياس الى مستقبله اللهم الا ان يكون موجودا دائما وهذا ايضا يمنع
صدق الكبرى على الشرط المذكور وتبين لك وجه تحقيق هذا اذ اعلمت جدا انه لو كان بدل هذا الوجودية ضرورية كانت
النتيجة ضرورية واما الآن فنقول انه لو كان في مسئلتنا هذه ج ا وانما دام ذاته موجودة ثم كان يمكن له ب وان
لا يكون وقد كنا قلنا ان كل ما يوجد له ب فانه انما يوجد له ا وقتا ما فيكون اذا صار ج ب صار لا الامر اضروريا دائما موجودا

موجودا فيكون بالضرورة بعض ب ا وكان
كل ا بالضرورة واما ان هل يجب ان يكون
ممكنا الممكن الذي لا يخالطه المطلق حتى
يكون كل ج ب

ان يكون له م

وقد كان

وقد كان له وانما فيكون له ا وانما ما دام ذاته موجودا ومع ذلك فانه قد يصير له غير دائم عند ما ما موجودا مع ذاته هذا
خلف فيكون التبيين في فرضنا من كونه ا واما هو فان لا يكون له ا دائما حتى يكون الكبرى صادقة وان لم يكن له دائما
لم يكن ما نقلنا ان يكون ا في ج ممكنا اخص مع كونه مطلقا فانه يكون مطلقا له ب ما وجد باعتبار غير الاستقبال وممكنا به وكل
وقت شئت ان نفرضه له استقبالا فان هذه النتيجة لا تصدق مطلقة فنقول انه لا يجب ذلك لانه يجوز ان يكون الواحد من ج
لا يوجد البتة من وقت حدوثه الى وقت فساده ويكون انما يوجد له ا عند ما يكون هو ب فقط فيكون الواحد من ج لا يتفق
ب البتة ولا ايضا ا مثل قولنا كل انسان يمكن ان يكتب وكل كاتب يماس بقلمه القرطاس فليس يلزم منه بالاطلاق حتى
يصدق ان كل انسان يماس بقلمه القرطاس فاذا علمت هذا فقس تأثير الضرورة في الضرب الذي بعد هذا هو كل ج ب بالامكان فلا شيء
من ب ا فلا شيء من ج ا بالامكان العام وبيانه على قياس ما قد علمت بالخلف ومع ذلك فالمشهور ان النتيجة هي لا شيء
من ج ا بالضرورة وفقد قيل ما يدل على ذلك في التعليم الاول لكن الاولى ان يكون قد وقع في اللفظ تقديم وتاخير ويكون معناه
ليس بالضرورة او لا في لا شيء من ج ا وانه بالضرورة لا شيء من ج ا وفرق بين قولنا ليس بالضرورة ولا في شيء من ج
وبين قولنا بالضرورة ولا في شيء من ج كما علمت واورد في التعليم الاول مثالا يدل على ان المراد فيه هو ان النتيجة قد يكون
ضرورية لا انها يكون دائما ضرورية والمثال لذلك كل انسان يمكن ان يفكر بالفعل ولا شيء من المفكر بغراب والنتيجة ولا
شيء من الناس بغراب وذلك بالضرورة واذا جعل بدل الغراب المتحرك انتج فيه المطلق غير المضطرية فان النتيجة تارة يكون ممكنة
وتارة يكون ضرورية وقد يبقى ان نظر في هذا الحد وفقد قيل في التعليم الاول يجب ان نطلب غير هذا ويتحد صدق فان الكبرى
في القياس الاول لا ضرورية الآن بدل لا يفعل المفكر المتخيل فيكون سلب الغراب عن المتخيل مما يصح في وقت ما فيكون اول شيء
قد قلنا الوصية والنتيجة المذكورة في هذه الساقة وثانيا ان هذا بعينه يمكن في الضرب الذي كبراه موجبة مطلقة فانه قد
يصدق ان كل متخيل غراب ولا يمتنع ان كل انسان يمكن ان يكون غرابا لكنه اذا اخذ المطلق ما يعم الضروري كان الانتاج على ما ذكر
في التعليم الاول فانه تارة يكون ضروريا ان كانت المطلقة في مادة ضرورية وتارة غير ضرورية ان كانت المطلقة في مادة
غير ضرورية والضرب الذي بعده وهو انه يمكن ان لا يكون شيء من ج ب وكل ب ا ينتج يمكن ان لا يكون شيء من ج ا
وتبين بعكس السالبة الى الموجبة ثم بعكس النتيجة وكذلك اذا كان من سالبتين كليتين فان جعلت الصغرى سالبة مطلقة
لم يجب عنه قياس منتج قياس والعلة فيه ما علمت في المطلقات فان جعلت الصغرى موجبة جزوية مطلقة والكبرى ممكنة

كلية موجبة كانت او سالبة فالعبرة بالكبرى بلا شك فان كانت الصغرى ممكنة والكبرى مطلقة فالنتيجة على ما سلف لك ما علمت انها

جزئية وان كانت الصغرى سالبة جزئية ممكنة تقلبت بالعكس الى الايجاب على نحو ما علمت **فصل ٣** في القياسات

المختلطة من الامكان والضرورة في الشكل الاول فان اختلطت الممكنة والاضطرارية اي اذا كانت الصغريات ضرورية

والكبريات ممكنة فلا شك ان النتيجة تكون ممكنة بسبب المقول على الكل فان كانت الكبريات ضرورية فهناك يحتاج الى

بيان يتبين به ان القياس منتج وذلك كقولنا كل ج ب بالامكان وكل ب ا بالضرورة فينتج او لا ينتج ممكنة بالمعنى

العام فانا وان لم يكن ممكنة كانت غير ممكنة ان يكون كل ج ا فيكون بالضرورة بعض ج ليس ا او بالضرورة كل ب ا فيكون بالضرورة

بعض ج ليس ب فكان بالامكان الحقيقي كل ج ب وكذلك ان كانت سالبة ضرورية كقولك كل ج ب بالامكان وبالضرورة

لا شيء من ب ا فيمكن ان لا يكون شيء من ج ا والا فليس يمكن فبعض ج ا بالضرورة وبالضرورة لا شيء من ب ا فينتج

ما علمت والمامل يكون هذه النتيجة ضرورية مطلقة او يكون ممكنة صرفة فقد قيل في التعليم الاول فيه قولا كليا ان الكبرى الضرورية

ان كانت موجبة انتجت ممكنة فقط ولم يجب مطلقة وان كانت سالبة انتجت ممكنة ومطلقة غير ضرورية ولم يتعرض لبيان هذا

في الضرب الموجب وتعرض لبيان ذلك في هذا الضرب الثاني بما يمكن ان يحمل الدليل على ان النتيجة ضرورية فان قيل فيه ما هذا

عبارته فيجب ان لا يوجد اي شيء من ج ا ولم يجعل لفظ يجب دالة على لزوم النتيجة بل على ان النتيجة في نفسها واجبة ويكون

لفظ ب دالة على ذلك اللزوم ويكون الوجوب هو اللازم وكانه لما قاس قال فيجب بالضرورة ليس اي شيء من ج

واقتصر بالفاعل على دلالة اللزوم والاتباع ثم تبين ذلك بالخلف على ما اعتبر عنه بان قيل فلنوضع ان ا موجود في كل او بعض

ج وانما قيل في كل تقدما ببيان مثل ذلك في النتيجة السالبة الجزئية التي نقيضها كلية موجبة واما قوله فلنوضع نقيضا وانما

قيل انه يكون النتيجة سالبة كلية ضرورية قيل بعده فان لم يكن بالضرورة لا شيء من ج ا فليمكن بالامكان العام ان يكون

بعض ج ا فلنفرض ذلك موجودا فانه لا يلزم من فرض الممكن موجودا محال ونفرض كل ج ا ونضيف اليه ايضا قولنا بالضرورة

لا شيء من ا ب فكل الضروري ورده الى الاول بزيادة البيان وان لم يفعل كان ذلك بيانا من الثاني فما فعل

انتج من اختلاط المطلق والضروري ان لا بعض ا ولا شيء من ج ب وذلك بالضرورة فكان ممكنا ان يكون كل ج ب هذا

محال فهذا وجه بيان برهاني يتبين به ان النتيجة ضرورية واليه ذهب في التعليم الاول لكن الصدر والاختصاص المذكور قبل

التفصيل يبطل هذا التاويل فلننظر كيف يمكن استنتاج المطلقة على هذا فنقول انه يمكن على هذا الصنف فهو ما عليه الظاهر من التفسير

فصل

لبس الضرورة ولا شيء من ج ا فليمكن

والآم

فنقول انه يمكن لا شيء من ج ا فليمكن هذا باطلا ولكن الحق ان بعض ج ا او بالضرورة ولا شيء من ب ا فيما بالضرورة ولا

ج ب وكان كل ج يمكن ان يكون ب وهذا البيان يتبين الاطلاق بالمعنى العامي ولا يتبين الاطلاق الذي لا ضرورة فيه

وذلك لان قائل ان كان انه ليس اذا كان لا شيء من ج ا بالاطلاق بالطلا يلزم منه ان يكون بعض ج ا حقا بل يجوز ان يكون

فيه انه لا شيء من ج ا بالاطلاق لا ضرورة فيه ويكون الحق انه لا شيء من ج ا بالضرورة ولا يلزم ان يكون بعض ج ا

حقا فاذا هذا البيان لا يصلح لاثبات ان النتيجة مطلقة بالاطلاق لا ضرورة فيه ولكن يصلح لان يتبين به اطلاق عام ثم

يبقى البحث عن الضرورة فان هذا البيان لم يتبين به البتة انه ليس ههنا ضرورة ولا يتبين انه امكانا حقيقيا الا ان يتكلف

الامكان بمعنى المسلوب على ما سلف مرارا لكني اقول ان النتيجة في هذا وما اشبهه ضرورية واقول ان الضرب الموجب ايضا

اللذين كبراهما ضرورية ينتج نتيجة ضرورية مثال الاول كل ج ب بالامكان وكل ب ا بالضرورة فكل ج ا بالضرورة والا فيمكن

ان لا يكون بعض ج ا فلنضع هذا الممكن موجودا فينتج من الشكل الثاني يمكن ان لا يكون بعض ج ب وهذا خلف لازم لا من

الصادق بل من المشكوك فيها ولنبين ذلك من الشكل الاول بعينه ولنضع ان كل ج ب بالوجود وكل ب ا بالضرورة فكل ج ا

بالضرورة واذا كان فرضنا الممكن موجودا لم يجعل هذه النتيجة ضرورية فلا يمكن ان ينتقل عن الضرورة فان قولنا كل ج ا بالضرورة

معناه ان كل ما هو موصوف بانه ج ما دام ذاته موجودا وان يقتصر عليه اي وصف كان موصوفا بانه ا فيلزم ان كل ج فما دام

ذاته موجودا فهو ا بالضرورة ومن كانت ذاته موجودة فهو ا بالضرورة واذا كانت ذاته موجودة ولم يكن موصوفا بـ ب بالفعل

فلا يخلو اما ان يكون موصوفا بانه ا دائما او لا يكون فان كان موصوفا بانه ا سواء وجد ب او لم يوجد وفي كل وقت فالنتيجة ضرورية

وان كان عندنا بصيرا فان لم يكن ب لم يكن ا فليس ما دام ذاته موجودا يكون ا بل ما دام ذاته موصوفا بانه ب وقلنا انه

موصوف بذلك ما دام ذاته موجودا فهو ا بالضرورة وان كانت ذاته موجودة فهو ا بالضرورة واذا كانت ذاته موجودة ولم

يكن موصوفا ب ب بالفعل فلا يخلو اما ان يكون موصوفا بانه ا دائما او لا يكون فان كان موصوفا بانه ا سواء وجد او لم يوجد

وفي كل وقت فالنتيجة ضرورية وان كان عندنا بصيرا فان لم يكن ب لم يكن ا فليس ما دام ذاته موجودا يكون ا بل ما دام ذاته

موصوفا بانه ب وقلنا انه موصوف بذلك ما دام ذاته موجودا كان موصوفا بانه ب او لم يكن وهذا خلف ويا لجملة فالحكم ان

ما يمكن ان يصير ضروريا فهو ضروري دائما وامكانه الامكان الاعم وذلك لانه اذا صار ضروريا ويجوز ان يزول عنه

الضرورة وذاته موجودة فيكون لم يصر ضروريا بمعنى ضرورية ضروريا لان يكون الموضوع عنده ما يصير به المحمول ضروريا له

بل لا يمكن ان يكون كل ج ب

ما يصير ب ج

موضوعا بانه ما دام ذاته موجودا هو موصوف بذلك المحمول او ان كان ذاته موجودا هو غير موصوف به قبل ان صار ضروريا له فقد صار
ضروريا له وليس هو الضروري وهذا حق ومثال هذا كل انسان يمكن ان يتحرك وكل متحرك جسم بالضرورة فكل انسان جسم بالضرورة
فلما كان كل متحرك ما دام ذاته موجودا تحرك او لم يتحرك موضوعا بانه جسم وكان الانسان عندما يتحرك صار داخلا عليه انه جسم بالضرورة
اي ما دام ذاته موجودا وكيف كانت احواله غير صار يكون وان لم يتحرك جسما لانه جسم ما دام ذاته موجودا الا انه عندما هو متحرك فقط
فهو ما دام ذاته موجودا جسم وهل قبل الحركة جسم وبعدها جسم لانه انما يستفيد هذا عندما يتحرك فان الشيء لا يستفيد امرا
عند وجوده ويكون ذلك الامر له حاصلا قبل وجوده حتى لو لم يكن (لم يوجد) له ذلك فان ذلك محال لكن ذلك محال في التي كبراه سالبة ضرورية
ان نتيجته سالبة ضرورية والعجب كل العجب ان مثل البيان الذي ذكره حيث الكبرى سالبة ضرورية لتحقيق به ان النتيجة قد يكون
ضرورية وقد كان يمكن ان يذكر في الموجبة وقد حكم في الصدر بما يوجب الفرق في ذلك بين التي كبراه سالبة في هذا المعنى ومن
العجائب انه لما كانت الكبرى مطلقة سالبة مخلوطة بالممكن تحتمل لها نتيجة ضرورية ممكنة لما صارت ضرورية جزم ان يكون نتيجة ضرورية
هذا وانما اذا كانت الممكنة السالبة فينتج بعينه ما انتجت الموجبة ولا يمكن رد النتيجة عن الايجاب الى السلب اذ ليس الامكان فيه
خاصا بل عاما واعلم ان اكثر ما يشتمل عليه في التعليم الاول من امر الاختلاطات امتحانات وليست فتاوى حقيقية ويستفيد تلك
حقيقة ذلك في مواضع يذكر فيها بعض ما مضى من هذه الاختلاطات او يستعمل (فيها) بعض ذلك فيكون الفتوى فيها على ما يوجب الحق
وقد مضى لك من جملة ذلك شاهد وانت تعرف المقاييس الجزئية من هذه وبالجملة فان العبرة للكبرى فانها ان كانت ممكنة فالنتيجة
ممكنة او ضرورية (فالنتيجة ضرورية)

فصل

في القياسات الممكنة في الشكل الثاني (اي الشكل م) لا يلزم من ممكنتين قياس فان الشيء الواحد
يجوز ان يكون ممكنا لشيئين احدهما يحمل على الآخر ويمكن ان يكون لكل شيء واحد ويمكن ان لا يكون لشيء منه وكذلك (يمكن) ان يجب
ويسلب عن كل واحد من امرين متباينين فلا يلزم من هذا التاليف شيء بعينه اذ تارة يكون النتيجة ضرورية الايجاب كما لو كان
الاصغران انا والاوسط متحركا والاكبر ناطقا او حيوانا بل انسان نفسه ثم بدلت الحد وجعلت الاكبر فرسا وليس يمكن ان تبين
هذا بالعكس والرد الى الشكل الاول فان السالبة الممكنة لا يجب لها عكس البتة اما على الحقيقة فانه يجوز ان يكون شيء من الاشياء
(كالضحك ل) خاصة لا يعمه وجودا بالفعل بل يمكن لكل واحد واحد منه كالضاحك بالفعل للانسان فيمكن ان يقال يمكن ان لا يضحك بالفعل
واحد من الناس ان شئت جعلت بدل الضحك بعقد الحساب او بتعلم الملاحة او بحمل ثم يكون الحق في قلبه كلية موجبة ضرورية
كقولك كل ضاحك او حامل او متعلم الملاحة او عاقد الحساب انسان بالضرورة اللهم الا ان يحمل الامكان هذا على حتى يكون معناه يمكن

ان يكون

(يكون انسانا) ان يكون حتى مثل قولنا لا واحد من الضحاكين انسانا اي انه اتفق ان لم يكن انسان ولا ضحاك فكان ان لا واحد من الضاحكين
ويكون ذلك الآن ممكنا كما قد قلنا مرارا ان هذا الاعتبار من حقه ان يعرض عنه ولنجعل بدل الضاحك المتحرك فيكون قولك
يمكن ان لا يكون واحد من المتحركين انسانا كاذبا فان بعض المتحركين انسان بالضرورة والآخرون يسلب عنهم الانسانية بالضرورة
فلا يكون عكس ذلك لا صادقا ولا ايضا ممكنا الا على تقدير الممكن الذي انا درينا واما المشهور فهو انها لا ينعكس كلية ولكن
ينعكس جزئية والبيان المشهور في انها لا ينعكس كلية هو انه كان يلزم (ان م) قولنا يمكن ان لا يكون شيء من ج ا الذي يصدق معه
كل ج ا بالامكان انه يمكن ان لا يكون شيء من ا ج حتى يمكن ان يكون كل ا ج فيلزم من ذلك حكم ان الممكن شيء لكل شيء ان
ينعكس فيمكن الشيء لكل ما يمكن له حتى يكون اذا امكن ان يكون كل انسان متحركا امكن ان يكون كل انسان (م) متحرك فربما كان المحمول
الممكن بالسلب والايجاب اعم من الموضوع ولم ينعكس عليه الموضوع قالوا بل ربما كان العكس جزويا موجبا ضروريا كما يقول كل انسان
يمكن ان يكون متحركا ثم ليس يصدق ان كل متحرك لا يمكن ان يكون انسانا بل انما يصدق ان بعض المتحرك بالضرورة ليس انسانا
وهذا قريب مما قلنا في مواضع وهذا دليل على ان قولنا كل متحرك يمكن ان لا يكون انسانا كاذبا في استعمالات التعليم الاول
لكنه في اعتبار السور صادق فبين انه يجب ان لا يلتفت الى السور وان يعلم ان ذلك مخالف ايضا لمذهب التعليم الاول
ولكن ما يلزم القول اذا هم علموا ما يوجب ما حكموا به من الحق اذ قالوا ان بعض المتحرك بالضرورة ليس انسانا وذلك هو الفرس
ان يقولوا ومن الحق ان بعض المتحرك هو بالضرورة انسان وذلك هو الناطق مثلا فان كانت الضرورية على ما يذهبون من
امرها انها منعكسة ضرورية وجب ان ينعكس فبعض الناس متحرك بالضرورة وقد وضعوا ان كل انسان متحرك لا بالضرورة
بل بالامكان الحقيقي المعاند للضرورة فاذن ذلك العكس مما لا يجب وانتهوا الى حيث فروا منه قالوا وانما تختلف لانا بينا
وذلك لان القائل ان قال لم يمكن (ان م) ان لا يكون شيء من ا ج فبالضرورة بعض ج ا او كان لا ضرورة في شيء منه وهذا خلف لم (يمكن)
يصح شيء قالوا الاول ذلك قولنا يمكن ان لا يكون شيء من ا ج مقابله امران احدهما بالضرورة بعض ج ا او الآخر بالضرورة لا
شيء من ج ا (كل م) او لا ج ا فلا يجب اذن هذا الخلف فهذا ما قيل في التعليم الاول وكله صواب حسن ولكن مراعاة مقابلة ضروري
الايجاب والسلب معا (في م) السلب الممكن امر كان فيما الى هذا الموضع وقد يذكره وههنا معنى ان يكون كلامهم فيما سلف ليس
الممكن الحقيقي بل بحسب الممكن العام او هي امتحانات وقالوا ايضا هذه المقدمة (الاتم) وان لم ينعكس كلية فينعكس جزئية وهذا شيء له
تاويل ما بعيد في التعليم الاول ولكن الذين جاؤوا من بعده فقد قالوا انه ينعكس جزئيا على ظاهره وذلك لان قولنا لا شيء

موجبة والتي كبراه م

من ج ا بالامكان الحقيقي ينعكس ان كل ج ا بالامكان الحقيقي وهذا ينعكس الى ان بعض ا ج بالامكان الحقيقي اذ الموجب الممكن ينعكس
جزويا موجبا ممكنا ثم ينعكس عندهم هذا الى السالبة بانه يمكن ان لا يكون بعض ج ا فقالوا ان السالب الجزوي الممكن ينعكس الاستحالة
ذا الموجبا جزويا ثم انعكاس ذلك موجبا جزويا ثم انقلاب ذلك الى السالب الجزوي فهذا ما قالوه وليس يعجبني قولهم ان
الكلي الموجب الممكن ينعكس ضروريا موجبا ممكنا حقيقيا بل انما ينعكس ممكنا بالمعنى العامي الذي لا يجب ان ينعكس سلبه على ايجابه
وذلك انه يمكن ان يكون له نوع وله امر ما بالقوة في اشخاصه كلها وذلك الامر لا يصح ان يكون شيئا يوصف بانه هو لا رو يحمل
عليه النوع كقولنا كل انسان يمكن ان يخجل وكل خجل فهو انسان بالضرورة وكذلك كل انسان يمكن ان يتحرك والمتحركات
بعضها ناس بالضرورة وبعضها بالضرورة ليس ناسا اللهم الا ان يقصد واقصد اليه والذي حان للانسان بفعله والذي يكلفه
بعض المتكلفين الى بعض المجلسين بالقوة ناس بالقوة فقد اجتناب عنه في مواضع والوصع مثل هذا القول اصح قول القائل بعض
الناس حيوان بالامكان الحقيقي اذ كان بعض الناس بالقوة حيوانا بالقوة والذي قال بعض الفضلاء انا نقول كل حيوان
يمكن ان يكون نائما من جهة ما هو نائم فهو من جهة ما هو نائم ممكن ان يكون حيوانا الا ان حيوانيته ليست له من جهة ما هو نائم فمغالطة
صرفة والاما يجب ان نتكلم في هذا بالحقيقة وامر قد سلف شانه ولا القدر الذي ينبغي ان نعيده ونقول [illegible] فهو ان لفظة من جهة
ما هو نائم اما ان يقال على انها جزو من المحمول او من الموضوع فان كانت جزوا من المحمول [illegible] ان يجعل العكس جزوا
من الموضوع حتى يقال وبعض ما هو نائم من جهة ما هو نائم يمكن ان يكون حيوانا وهذا كما تسمعه ثم هب انه حق فليس كلامنا فيه
فلا يمنع فيه ان يكون هو او ينعكس فيها الممكنة ممكنة وليس الدليل صحة العكس هو ان يرى هو او ينعكس فيها الشي بل [illegible]
[illegible] ان القضية لا ينعكس هو ان يرى مادة لا ينعكس فيها اذ كان ذلك كذلك فهب ان هذا حق وينعكس ولكن انت
تعلم [illegible] ان النائم بلا شرط غير النائم بشرط انه كونه نائما ومن جهة ما هو نائم والنائم بلا شرط يمكن ان يحمل
على الحيوان ثم لا ينعكس فانه لا يخ اما ان يحمل عليه الحيوان او لا يحمل فان لم يحمل البتة فليس ينعكس وان حمل عليه واما فهو
ضروري فان حمل عليه وقتا ودون وقت فيكون نائم ليس بحيوان وهذا محال واما ان يكون جزوا من الموضوع وليس
[illegible] ان النوم يكون ممكنا له ويكون في هذه المادة ينعكس لكن كلامنا في ان ناخذ الحيوان [illegible] النوم على
انه محمول بلا شرط ومحمول الحيوان ليس يكون النوم ممكنا له ولا ينعكس فهذا الفاضل في تكلفه هذا الجزو الى ان يحمل المثال الذي
اورده [illegible] مثالا آخر [illegible] ونحن [illegible] ساعدنا [illegible] ان يكون المثال الذي يغلب عليه [illegible] هو على ما نقول و

بل القوي بما قالوه صح

فبعضها هو نائم صح

العكس

العكس الممكنة هيهنا كما عادة [illegible] فلم يجب ان يكون ينعكس على الاطلاق اللهم الا ان نحن [illegible] على ان نعتقد ان لا فرق بين الممكنين
وهذا ما لا يضطرنا اليه وكيف ونعلم ان الحيوان بما هو نائم معنى والحيوان معنى والنائم بما هو نائم معنى والنائم مطلقا معنى
وقد بينا الفرق بين ذلك كله فيما سلف ولا حاجة الى ان نزيد عليه والحق ما نقوله والباطل ما يتعصبون له ولنسلم ان الممكنة السالبة
ينعكس موجبة ممكنة فتلك الموجبة ليست يجب ان ينعكس موجبة ممكنة حقيقية وان كان يجب ان ينعكس ممكنة بالمعنى الاعم وذلك
فانه اذا كان كل ب ا بالامكان الحقيقي فبعض ا ب بالامكان العامي واما بالضرورة واما [illegible] لا شي من كل ا ب بالامكان لكن هذا
الانعكاس لا يقرب الغرض الذي نحن [illegible] فانه ليس يجب ان يكون ا ب بالامكان العامي ينعكس الى السلب فيكون ممكنا ان
لا يكون البعض من ا ب فان الامكان العامي لا يجب له انعكاس الى السلب وهي الايجاب فربما كانت المادة مادة يصدق
عليه الضرورة [illegible] والاشيا [illegible] فتبين ان الموجبة الممكنة العكس مثل نفسها بل ينقلب هي والسالبة الممكنة جزوية موجبة ممكنة بالمعنى
الاعم وان السالبة الجزوية الممكنة لا يجب لها انعكاس الا موجبة جزوية ممكنة بالمعنى الاعم [illegible] فيه الجزوية الممكنة فيخالف
الممكن في هذا الباب غيره في انه يجب لغيره ان ينعكس السالب الجزوي منه شيئا وههنا يجب ان ينقلب موجبة جزوية ثم من جهة
هذه [illegible] فقد تبين ان لا ينعكس لا ينفع في بيان ان قرينة من القراين المولفة عن المقدمات الممكنة في الشكل الثاني قياس
وليس يمكن ايضا من طريق الخلف ان يتبين ذلك لانا ان وضعنا كل ا ب وبعض ج ب بالامكان لم يمكن مناقضا السالبة الممكنة
ولم يتبين به شي واما ان اخذنا نقيضها وهو انه ليس يمكن ان لا يكون [illegible] من ج ا وذلك يصدق لان بعض ج ا بالضرورة او
بعض ج ا بالضرورة وليس ج ا [illegible] بعض ج ا بالضرورة فاما ان ناخذها صغرى وكبرى فلا يمكن صغرى فليضاف اليه ويمكن
ان لا يكون شي من ا ب او يمكن ان يكون كل ا ب فينتج بعض ج بالامكان هو ب او ليس ب وهذا هو الذي كان وضع
اولا وليجعلها كبرى وليجعلها مع ذلك [illegible] فيضيف اليها مقدمة ج ب فينتج من الثالث بعض ب ا او ليس [illegible] كيف كانت جهته
فلا يناقض شيئا من المقدمات فلا يتبين له شي بالخلف الا ان يتفق كون النتيجة ضرورية في مادة ينعكس فيها الضروري
الموجب ضروريا [illegible] وان كان عكس النتيجة يلزم ضرورية فانها يناقض الممكنة التي هي احدى المقدمتين المحكوم فيها
بالامكان الكلي لكن ليس هذا الكلام [illegible] يتفق دائما ولا الصادق واما عند كذب الممكنة هذه الموجبة الضرورية بل ربما كان
الصادق الاخرى وان لم يكن ضرورية ولم يناقض ما قيل ثم اذا اعتبرنا الجزوية السالبة فاخذنا بعض ج ا بالضرورة وليس ا
وليجعله كبرى او لا يكون في الشكل الثالث فقط لانه جزوي [illegible] سالب ويكون [illegible] كل ج ب بالامكان وبالضرورة ليس

آ ب فبالضرورة فلا شي من ب آ وكان صح

الموجبة

بعض ج ا ينتج فليس كل ب ا كيف شئت ان يكون عليها الجهة وان كانت مطلقة صرفة لم يناقض الممكن ولو كان الوضع والحمل
واحدا وان كانت ضرورية لم يناقض لانها عكس بعض المقدمات العكس الذي لا ينعكس ضرورية ولست اعني بالعكس انه
ينعكس عنه بل انه مخالف في وضع جزوية له فان اخذت صغرى لم يصح الاتي الشكل الثاني اذ السالب الغير الممكن لا يكون
صغرى في شكل غير الثاني فلا ينضاف اليه غير الكبرى ولا ينتج ايضا المقدمة بوجه ولا يمكن ان يتبين بالافتراض في هذا الشكل
وانما يتبين بقياس كل من هذا الشكل الثاني نفسه ثم بقياس تبين النتيجة الجزئية والكليتان من التاليفات من القراين
الواقعة في هذا الشكل لا يتبينان بالافتراض والجزئيتان يمنع من بيانهما ان لا يتبين القياس الكلي في الشكل نفسه فاذن لا نتيجة
من ممكنتين في الشكل الثاني وان اختلطت المقدمات من مطلقة وممكنة وانت تعلم انه ايضا لا يكون قياس اذا كان
المطلق على الحال المذكورة في المطلقات في الشكل الثاني كيف كان فاما ان كان المطلق سالبا ينعكس فيكون منه ومن الممكن
قياس سواء كان الممكن موجبا او سالبا فان كان المطلق موجبا والممكن موجبا لم يكن قياس وهما في حكم الموجبتين والنعد
الضروب المنتجة من هذا الشكل عدة فالضرب الاول كل ج ب بالامكان ولا شيء من ا ب بالاطلاق المنعكس ينتج والنتيجة
الضرب الثاني من الشكل الاول ويتبين بعكس السالبة والضرب الثاني المشهور ليس شيء من ج ب بالاطلاق المنعكس وكل
ا ب بالامكان وقد قيل فيه ما قيل ولكن ان فرضناه تعرف حاله الى العكس واستخرجنا من العكس الاول فيه ينتج ان لا شيء
من ا ج بالامكان فكيف ينعكس هذا وليس يجب الممكن الخاص عكس فلا يجب ايضا الممكن العام فانه اذا لم ينعكس ما هو اخص
فان الاعم انما ينعكس اذا انعكست جميع خصوصياته وهذا شيء تعرفه فلا يجب اذا ان يتوقع منه نتيجة كلية لكن الحق في هذا الباب
هو ان النتيجة قد يكون جزوية موجبة بالامكان الاعم وهو الذي جعلناه عكس السالبة الممكنة ان كانت النتيجة الاولى ممكنة الامكان
الحقيقي وذلك عندما يكون الكبرى مطلقة غير ضرورية وان كانت المطلقة قد اتفق فيها ان كانت ضرورية كانت النتيجة الاولى
كما علمت ضرورية سالبة فلم يجب عكس موجب بل عكس سالب فاذن اذا كان المطلقة عامة كان بين انتاج موجب ممكن عام وبين
انتاج سالب ضروري فلم يلزم شيء بعينه بطريق العكس فان كانت المقدمتان كلتاهما سالبتين فلا ضير وذلك لان الممكنة
ترجع الى الايجاب فينتج ما ذكرنا لم ترجع فيما انتجت ممكنة صرفة الى السلب فاما من حيث انتجت موجبة جزوية بالامكان الاعم فلا بد
لها رجوع الى السلب والعجز ممن يرى ان امكان نتيجة هذا التاليف في الشكل الاول ليس بخاص بل عامي ثم من حيث يحاول
بيين انتاج هذا الضرب يرجع الموجبة الى السالبة فيها الى السالب وعليك ان تعرف احوال المقاييس الجزوية من هذا فيعرف انا

اخص لم ينعكس ما هو ص

يجب ان يكون من المطلقة بهذا العقد ليعرف ان السالبة وان كانت جزوية ايضا فيتبين على اصلهم بالافتراض وفي التعليم كلي
ان السالبة ان كانت جزوية مطلقة لم يكن قياس كما اذا قلنا بعض ج ليس ب ويمكن ان يكون كل ا ب فافرضنا ذلك
البعض د فكان ولا شيء من د ب المطلق المنعكس وكل ا ب بالامكان فانتج بالامكان لا شيء من د ا وذلك على اصولهم
ثم نقول بعض ج د فينبغي ان ينتج فبعض ج ليس ا بالامكان او عسى ان يكون قد يذكروا هذا ان النتيجة بهذا التاليف لا يكون
كلية فلا يكون قياس يتالف مع الجزوية الاخرى

فصل ٥ في القياسات المختلطة من الامكان والضرورة في

الشكل الثاني فاما ان كانت المقدمة المخالطة ضرورية وقد علمت بيان السالبة يجب على اصولهم ان يكون ضرورية فالضرب الاول
كل ج ب بالامكان او بالضرورة ولا شيء من ا ب ينتج بالامكان العام او بالضرورة لا شيء من ج ا ويتبين ذلك بالعكس
الضرورية وبالخلف انه ان كان ليس يمكن عام ان لا شيء من ج ا فيمكن ان يكون بعض ج ا بالامكان العام ولنفرضه موجودا
ثم نقول ولا شيء من ا ب وذلك بالضرورة فينتج بالضرورة ليس كل ج ب وكان ممكنا هذا خلف وقد علمت جهة خلفية مثله وان
كانت السالبة الضرورية صغرى فتبيان هذا العكس فان النتيجة بالحقيقة ضرورية وعكسها ضروري وان ظن ظان ان النتيجة
الاولى بما كانت ممكنة ولا ينعكس فليترك الحكم الى ان نوضح فيه وكيفيتين بالخلف انه ان كان يمكن ان يكون بعض ج ا بالامكان
العام ليدخل فيه الضروري وغير الضروري ونضيف اليه وكل ا ب بالامكان الحقيقي وكان بالضرورة لا شيء من ج ب هذا
خلف فان كانت الضرورية موجبة فعلى المشهور انه لا يكون قياس البتة والحق يوجب ان كان يكون قياسا واما كيف كان
الخلاف فهم لا يكون من هذا قياس ينتج الممكن البتة بل كل قياس منه فانما ينتج الضروري السالب واما كانت المقدمتان
موجبتين او سالبتين او مختلفتا وعلى قياس ما قلناه في الوجوديات التي وجودها صرفة وقد عرفت ذلك فتذكر منه ما يجب
تذكره واما ان اختلطا ممكنا ضروريا كما لو اذا كان كل ج ب بالاضطرار وكان بالامكان لا شيء من ا ب فلا يلزم عنه نتيجة لانا قلنا
كل قيقنس ابيض بالضرورة ويمكن في كل واحد من الناس ان لا يكون ابيض كانت النتيجة ضرورية سالبة فلم يجب نتيجة ممكنة
حقيقية بل هي ضرورية وقد صدق قوم اقالوا لا اضطرارية ح ب كما من اضطراريتين واما اذا كانت السالبة اضطرارية وكل هذا
هو المشكوك فيه فان القائل اذا قال ان هذا الضرب ينتج لم يسلم ان الضرورية لا تنتج الا ان وحين يسلم ان هذين ينتجان
الضرورية ثم اتوا بحد وقالوا ان اليقظان متحرك بالضرورة ويمكن ان يكون كل او لا يكون شيء من الحيوان متحرك والنتيجة
على ما يشبه المضرورن بالضرورة كل يقظان حي ولست افهم كيف صار كل يقظان متحركا بالضرورة فان عنى الحركة

فيكون بعض ج ب بالامكان الحقيقي ص

اوبه غير الممكنة الحقيقية ص

الا ادية فقطية فليس يجب ان يكون كل يقظان متحركا بالضرورة وان عنى حركة ما بل يكون النوم فيكون نفس اليقظة
او لازما لها فيكون ذلك صادقا على كل يقظان ما دام يقظان او لم يتحرك بل انما يتحرك ما دام يقظان وانت تعلم ان حكم الاصول
الماضية ان مثل هذه لا تكون ضرورية ثم هب ان كل يقظان متحرك بالضرورة وبعض الحي يقظان امكانا ليس ينتج على اصولهم
ان بعض الحي متحرك بالضرورة بل بالوجود وذلك لا يقنع به وان حسب انه ينفعه فكيف يصدق ان يقال بعض الحي متحرك
بالضرورة ويمكن ان لا يكون شيء من الحي متحركا الآن بل يلتفت الى احوال السور وقد علمت ما فيه ومع ذلك فان النتيجة يكون
تكذب ان يصدق موجبة كذا وممكنة ان يصدق سالبة كالاولى فيكون ممكنة معنى السور ثم لا يقولون يحتمل هذا ان
قولنا كل يقظان بل هو ممكن كما قالوه فيما سلف ذكره فان قال قائل ان معنى قولنا يمكن ان يكون ولا يكون الحي متحركا
انما هو في وقت لا يكون فيه مثلا حي يقظان فلا ينتج الا ان يجعل هذا الوقت داخلا في الموضوع حتى كانه قال يمكن ان يكون
كل حي موجود حين لا حي يقظان متحركا فلا ينتج ان اليقظان حي فقط بل ان اليقظان وهذا وان لم يكن جزءا من الموضوع
بل تقييدا طال صدق الحصر وقتا ما ففي ذلك الوقت يكون كاذبا ان كل يقظان متحرك سواء اخذت بالضرورة او بالاطلاق
اللهم الا ان يلتفت في الضروريات الى الوقت بل الى ذات الموضوع وذات المحمول فيجب ان يفصل مثل هذا الممكنات وقد
علمت فيما سلف ما يلزم على هذا والذي يكلفه متكلف فيقال ان قوله يقظان متحرك بالضرورة ليس معناه انه متحرك دائما
بل معناه انه كلما فرض موجودا اي وقت وجد انه متحرك كما يقول كل انسان حيوان فانا لا نعني بهذا ان كل انسان دائما
حيوان بل اذا كان موجودا بل لا نعني بهذا ان كل انسان دائما انسان موجود ومع ذلك فالحيوان دائما مقول عليه
ولا ايضا معناه ان قولنا كل انسان حيوان قول يكون دائما صادقا في كل زمان فانه يجوز ان يعدم اشخاص كثيرة
من الانواع اصلا كالقوة فلا يكون ان كل ووجود انا فنقول لهذا الذي يتكلف ما يتكلف اما قولك ليس شرط الضروري
احد الامرين المذكورين فهو حق لكن قولك بل شرط الضروري ذلك الذي ذكرته وهو الموضوع موصوفا قائما وصفته حتى
يكون قولنا كلما كان يقظان موجودا يقظان كانت الحركة لليقظة موجودة توجب الضرورة او نقيضها ينقض عليك اصولا
سلفت وذلك لان هذا القول يلزم منه ان يكون قولنا كل متحرك متغير ضروريا فانه كلما فرض المتحرك موجودا حمل عليه انه
متغير فاذا جعلت امثال هذه كبريات ضرورية في الشكل الاول وقرنت بصغريات مطلقة لم ينتج ضرورية وذلك خلاف ما يكب
نعم اذا اخذت ان الذات الموصوفة بانها يقظان كلما وجدت لزم ان يكون متحركا وصدق هذا كانت المقدمة ضرورية ولكن

الا ما دام ذاته موجودة فانه ليس كل ما يوصف بانه يقظان متحرك الحركة اليقظة ما دامت ذاته موجودة بالضرورة كان يقظان ٢

حتى ليس ضروريا اذ ليس من جهة ما هو يقظان ٢

حتى موجود حين لا حي يقظان ٢

ليس يجب ان يكون الذات الموصوفة بانها يقظى كلما وجدت كانت متحركا لحركة اليقظة فانها اذا وجدت ولم تكن يقظى يكون
قد وجدت الذات التي يوصف باليقظة ولا يكون متحركة واما الانسان فليس من هذا القبيل فان الذات الموصوفة بانها انسان
لا يوجد وليست بانسان اذ لا صارت لا انسان فقد فسدت ولا كذلك الذات الموصوفة بانها يقظى فانها يكون يقظى ولا يكون
يقظى وهي موجودة فضرورة مقدمة اليقظان بحسب الذات الموصوفة باليقظان حكم انها يقظان لا حكم انها موجودة واما
ضرورة مقدمة الانسان فبحسب حكم انه انسان وحكم الوجود ومعناه ليس شيء موضوعا قائم الذات يوصف بانه انسان وانه
ليس بانسان بل الشيء الموصوف بانه انسان ليس الا نفس ذات الانسان كالموصوف بانه سواد ليس الا ذات السواد
فلا يبقى الشيء الموصوف بانه انسان موجودا ولم يبق له انه انسان كما يبقى الشيء الموصوف بانه يقظان موجودا وان لم يبق له
انه يقظان وان اشكل هذا عليك في الانسان فخذ بدله السواد فان جوزت ان يكون الشيء واحد يكون الانسان وهو
بعينه غير انسان ويحمل عليه الحيوانية عند كونه انسانا لم يكن حق قولك كل انسان حيوان مقدمة ضرورية عندك وهذا انما يجوز
من يجوز ان يكون الآن ولا شك انه هو الموصوف بانه يقظان انما يكون بالضرورة متحركا ما دام ذاته في نفسها موجودة بل ما دام
ذاته يقظى وهذا هو ضرب من المطلق وقد تحققت هذا قياسا فيما سلف تحقيقا لا يحتاج معه تذكره الى اعادته عليك ما عددناه
فان كانت المقدمتان سالبتين كان قياس لا من كقولك لا شيء من ج ب بالامكان وبالضرورة لا شيء من ا ب فانه
ينعكس الى الشكل الاول فان كانت الصغرى ضرورية حتى يكون بالضرورة لا شيء من ج ب ويمكن ان يكون لا شيء من ا ب
فينتج بالضرورة لا شيء من ج ا على ما قلنا اما على اصولهم فيفرض ما قلنا حيث كان بدل السالبة الضرورية مطلقة وبعد ذلك
فلا يجب ان يجد والعكس على اصولهم فان كانت المقدمتان موجبتين فالنتيجة على اصولنا سالبة ضرورية واما على المشهور
فلا ينتج ويشهدون ذلك بحدود كهذا كل انسان يمكن ان يكون ابيض وكل ققنس بالضرورة ابيض والحق سالبة ضرورية قالوا
وكيف يمكن ان يكون النتيجة ممكنة وهذا الموجود من الطرفين ضرورية سالبة وكيف يكون مطلقة صرفة ولا مقدمة مطلقة وكيف
يمكن ان يكون ضرورية سالبة الا على سبيل الاتفاق من المواد دون الواجب من التاليف كهذا الذي انتج من هذه المادة
وكيف يجب عن هذا التاليف سالبة ضرورية او ليس فيه سالبة ضرورية فانه ليس من المسلم ان القياس لا ينتج سالبة ضرورية
شيء لم يتبين الا في الشكل الاول وليس بيانه في الشكل الاول بيانا في كل موضع ثم قد تكلف بعضهم ان اعطى حدود ينتج
موجبة ضرورية حتى يكون هذا التاليف ينتج في مادة نتيجة سالبة ضرورية وفي اخرى موجبة ضرورية وذلك غاية ما يدل على ان

لا شيء من ج ب ٢

او يكون فيه سالبة ضرورية ٢

الاقتران غير منتج وتلك الحدود هي ان كل يقظان متحرك بالضرورة وكل حي يمكن ان يكون متحركا وقد علمت ما في هذا فاذ قد عرفت
الكليات فقد امكنك ان تعرف الجزئيات

فصل في اصناف القياسات الممكنة البسيطة والمختلطة في الشكل الثالث

فلننظر الآن في الضروب التي تكون من الشكل الثالث وانها كيف يكون حال النتائج المنتجة من المقدمات الممكنة فيها
فالضرب الاول كل ب ج بالامكان وكل ب ا بالامكان فبعض ج ا بالامكان لان الصغرى تنعكس بالامكان ويكون كبراها
ممكنة حقيقية وكذلك ان كانت الكبرى سالبة ممكنة فينتج جزئية سالبة ممكنة حقيقية وان كانت المقدمتان سالبتين انعكست
السالبة الصغرى موجبة جزئية فانتج ما يعرفه وان كانت الصغرى جزئية فكذلك كانتا موجبتين او سالبتين او مختلفتين كيف اتفق
فان جعلت الصغرى كلية والكبرى جزئية وهما موجبتان لم يجب من طريق العكس ان يكون النتيجة ممكنة حقيقية مثاله كل ب ج
بالامكان وبعض ب ا بالامكان فلنفرض ذلك البعض الذي هو ايضا ولنكن د فيكون كل د ب بالامكان وذلك سواء كان بالامكان
او بالاطلاق فينتج جزئية ممكنة حقيقية وكذلك ان كانت الجزئية سالبة او كانتا سالبتين على ما ندري فاما ان اختلطت المقدمات
من مطلقة وممكنة فالمشهور ان النتائج فيها كلها يكون ممكنة ولا مطلقة وهذا ينقسم على وجهين احدهما ان يكون النتائج فيها ممكنة
لا مطلقة وهذا ينقسم على وجهين احدهما ان يكون النتائج فيها ممكنة لا مطلقة وهذا ينقسم على وجهين احدهما ان يكون النتائج
فيها ممكنة ويستحيل ان يصدق مطلقة وهذا بعيد فان الممكنات كثير منها يصدق مطلقة ولا باس بان يكون محمول واحد موجودا
الآن وممكن ايضا بحسب الاستقبال الطبيعة واحدة فان خالفوا هذا وقالوا ان الموجود الآن لا يمكن ان يكون شيء من
جنسه ممكنا في الاستقبال حتى يكون المجالس الآن لا يمكن ان يحدث له جلوس في الاستقبال او يستمر له الوجود ومن استقبل
فقد خرجوا عن المعقول واوجبوا ان كل من جلس امتنع ان يكون له جلوس في حال ثانية فهذا اوجه رديء جدا والثاني ان
نتائجها ما هو ممكن حقيقي ولا يجب ان يكون ممكنا يصدق على المطلق لا غير وهذا استمر على ما توهم فليكن كل ب ج بالامكان
وكل ب ا بالاطلاق فاذا عكست الصغرى صارت الى الشكل الاول وانتجت على ما علمت جزئية ممكنة حقيقية من مذهبهم والظاهر
انه لا يصدق معها الاطلاق واما الحق فانه ليس يجب ان يكون ممكنة حقيقية وان لا يصدق معها الاطلاق فانه يجوز ان
ينعكس الممكنة الحقيقية ممكنة غير حقيقية بل ممكنة بالمعنى العام فيجعلها صغرى مطلقة فيكون النتيجة مطلقة فاذن انما
يصدق عليها الممكنة التي تقال على الموضوع ايضا مثاله كل انسان يمكن ان يكتب وكل انسان متنفس بالاطلاق فبعض ما هو
كاتب متنفس بالاطلاق كما ان فاما ان جعلنا الصغرى مطلقة فالنتيجة يلزم ممكنة حقيقية وكيف لا والكبرى عند الرد الى الاول

فيكون النتيجة ممكنة حقيقية م

بل لا يمنع العكس يكون ضرورية او ليس يكون عكس الممكن ممكنا الا فرضا غير حقيقي وان كان النتيجة يكون ممكنة حقيقية م

زائد

المطلق

بلغ قبالا

يكون ممكنة حقيقية ولا يمنع من ذلك صدق المطلقة فان كانت الكبرى سالبة ممكنة او مطلقة فالامر على ما علمت وان كانت الصغرى
كذلك فيكون الحال على ما علمت وكذلك ان كانتا سالبتين وكذلك ان كانت جزئية لكن لا تبين بالعكس ان النتيجة
يكون ممكنة حقيقية لما علمت من حال العكس بل انما تبين بالافتراض الى العكس كما قد علمت وكذلك كل موضع لا يغني فيه
العكس وهناك ايضا يمكن ان تبين بالخلف وتمثل هذا الاقتران فنقول ان مثاله قولنا كل ب ج بالامكان وليس كل ب ا
بالوجود الذي لا ضرورة فيه فانا ناخذ المقدمات ههنا بهذه الصفة صريحة في بابها مخالفة لما قررناه فيما سلف من السبب ومن جهة
الاحسان بالعكس على اصولهم لان السالبة الجزئية اذا هي وجودية ليست تنعكس على اصولهم ولو كانت ممكنة انعكست موجبة
جزئية لكن يتبين بالخلف والخلاف المشهور فيه هو انه ان لم يمكن يمكن ان لا يكون كل ج ا فبالضرورة كل ج ا وكان ليس كل ب ا
فبالضرورة ليس بعض ب ج وكان بالامكان كل ب ج هذا خلف لكنا نقول ليس اذا لم يمكن ان لا يكون كل ج ا وجب ان
الامكان حقيقيا يجب ان يكون بالضرورة بعض بل ربما يكذب ذلك اذا كان بالضرورة ولا شيء من ج ا بل بالضرورة واما ان
كانت الكبرى ممكنة فلا شك ان النتيجة يكون ممكنة حقيقية فان كانت الكبرى سالبة ضرورية فان النتيجة يكون على الخلاف
الذي في الضرب الذي ينعكس اليه هذا الضرب بعكس الصغرى اذ المشهور فيه بين والحق بين فان جعلت الصغرى سالبة
ممكنة كانت النتيجة جزئية على وجه المقول في الشكل الاول ولا يلزم عكس النتيجة الى السلب كما علمت فان كانت الصغرى
سالبة ضرورية لم ينتج لمثل ما علمت في المطلقات وان كانت الصغرى موجبة جزئية ممكنة والكبرى سالبة ضرورية او موجبة
ضرورية فالنتيجة ضرورية وعلى الخلاف في الضرب الذي ينعكس اليه ذلك بعكس الصغرى وكذلك ان كانت سالبة جزئية
ممكنة فان كانت ضرورية لم يصلح سالبة وصلحت موجبة وكانت النتيجة ممكنة حقيقية لا غير وان كانت الكبرى هي الجزئية وهما
موجبتان وان كانت الضرورية هي الكبرى تبين بالافتراض ان النتيجة يكون ضرورية ولم تبين بالعكس اذ ليس يجب
ان يكون عكس الضروري ضروريا في الايجاب وان كانت الكبرى ممكنة تبين بالافتراض ان النتيجة ايضا ممكنة لا بالعكس
على ما علمت واما ان كانت سالبة ضرورية فلا ينتج ولكن ان كانت الكبرى سالبة ضرورية كانت النتيجة ضرورية تبين الكل
بالافتراض فليكفنا هذا المبلغ في ذوات الجهة تمت المقالة الرابعة من الفن الرابع من المنطق بحمد الله وحسن توفيقه

المقالة الخامسة من الفن الرابع في المنطق وهي خمسة فصول

الفصل الاول في القياسات الشرطية واصنافها

حيث يحتاج م

فيكون العكس ممكن ان لا يكون كل ج ا م

وان كانت الصغرى سالبة ممكنة حقيقية فالعقول على ما علمت م

الفصل الثاني في الشرطيات المنفصلة الفصل الثالث في تعريف اصناف التاليفات الشرطية البسيطة المركبة منها ومن الحمليات الفصل الرابع في شرح معاني الكلي والجزئي والمهملة والشخصية في الشرطيات الفصل الخامس في معنى الكلية السالبة الشرطية

الفصل الاول ه

في القياسات الشرطية واصنافها انه كما ان المقدمات منها حملية ومنها شرطية وكذلك المطالب منها حملية ومنها شرطية وكما ان من الحمليات ما يصدق به بلا قياس ومنه ما يحتاج فيه الى قياس كذلك الحال في الشرطيات فان كثيرا من الدعاوي التي في الرياضيات والطبيعيات وفيما بعد الطبيعة شرطية متصلة ومنفصلة والحمليات قد تبين بقياسات حملية وبقياسات شرطية لكن الشرطيات لا تنتج من الحمليات على ما علمت فلها اذن قياسات شرطية تنتج شرطيات سواء كانت من شرطيات صرفة او مختلطة على ما سنبين والقضية الشرطية يوافق الحملية في انها قول جازم موضوع لان يصدق به او يكذب وفيه تصور لمعنى مع نسبته الى خارج على سبيل المطابقة فان كل قضية يتصور اولا في نفسها لكنها انما يقع التصديق بها اذا نسبت الى خارج على سبيل المطابقة ثم الشرطية تخالف الحملية في انها مركبة بالضرورة من اجزاء فيها تاليف خبري ومع ذلك فان النسبة فيها ليست نسبة ان يقال في ايجابها ان اولها ثانيها كما يقال ان الانسان كاتب فيجعل اول الامر هو ثانيه فيشارك الحملية في ان هناك حكما بنسبة جزء الى جزء في هيئة ذلك الحكم لكن الشرطيات تختلف ايضا في هذه النسبة فيكون النسبة الايجابية في بعضها على سبيل الموافقة وفي بعضها على سبيل المعاندة وذلك اذا اخذتا موجبتين فانك اذا قلت ان كانت الشمس طالعة فالنهار موجود كان الارتباط الموجب على سبيل الاتباع واذا قلت اما ان يكون كذا واما ان يكون كذا كان ذلك على سبيل العناد ولنبدأ باقتصاص ما قيل في امر الاتصال والعناد قالوا ان الاتصال منه تام ومنه غير تام وكذلك العناد منه تام ومنه غير تام واما الاتصال التام فجعلوه ما يلزم فيه المقدم والتالي كما لزم التالي المقدم كقولهم كلما كانت الشمس طالعة فالنهار موجود وكلما كان النهار موجودا فالشمس طالعة واما الاتصال الغير التام فان يكون المقدم يلزمه التالي ولا ينعكس كقولك كلما كان هذا انسانا فهو حيوان ولا ينعكس فليس اذا كان ذلك حيوانا فهو انسان وقالوا ايضا ان العناد منه ناقص ومنه تام فالتام هو الذي يوجد فيه مع معاندة كل واحد من الجزئين للآخر ان يكون نقيض كل واحد منهما قائما مقام عين الآخر كقولنا كل عدد اما زوج واما فرد والناقص هو ان يكون العناد حاصلا وليس نقيض احد الامرين يقوم مقام عين الآخر كقولنا الشيء اما ان يكون عددا تاما واما ان يكون عددا زائدا فانه ليس اذا لم يكن تاما بل ربما كان ناقصا وقال بعضهم ان الاتصال

في موضعه ه

ويخالفه ه

زائدا كان ه

مكان

مكان الايجاب والانفصال مكان السلب وقال الاخرون ان الشرطية بالجملة الايجاب فيها والسلب فيها وقد يغلطون في المنفصلات فيقولون مثل هذا زيد اما ان يكون نباتا واما ان يكون حيوانا وزيد اما ان لا يكتب او يكون متحرك اليد ولهم قضايا يستعمل في الشرطيات مترددة الاحوال سنذكرها بعد وظن بعضهم ان الشرطية المتصلة انما يكون شرطية بان يكون معنى ما كالمشكوك فيه وظن بعضهم ان قولنا كلما كان هذا انسانا فهو حيوان انه مما يجري مجرى الحملي لا المتصل كانه يقول كل انسان حيوان فنرى نحن ان ننظر اولا في الاتباع الذي في الاتصال فنقول ان الاتباع قد يكون على ان وضع المقدم وهو المنسوب اليه وهو المقرون به الحرف الاول للشرط الذي يقتضي جوابا هو الجزء المقتضي لذاته ان يتبعه التالي وهو بين في نفسه كقولهم ان كانت الشمس طالعة فالنهار موجود فان وضع الشمس طالعة يلزمه في الوجود وفي العقل ان يكون النهار موجودا وهذا الملزوم ربما كان علة لوجود التالي كما في هذا المثال وربما كان معلولا غير مفارق كما لو قلنا ان كان النهار موجودا فالشمس طالعة وربما كان كل واحد منهما معلول علة اخرى كما لو تعاون امر واحد بعينه فيلزمانه معا مثل الرعد والبرق لحركة الريح في السحاب وربما كانت وجوه اخرى لا يحتاج اليها هاهنا جدا وربما كان وضع المقدم يلزمه التالي لا في بديهة العقل بل في الوجود وحتى ان الوجود لا يجمع حصول المقدم عن ان يكون التالي معه اعلاه حينئذ لا يجوز ان يحصل معه المقدم وجودا الا ويحصل التالي وجودا واما ان المقدم موجب عن التالي واما ان المقدم موجب للتالي واما هما موجبان عن علة واحدة واما للتضايف حينئذ واما لشيء الامر مثل ذلك ان كان وقد يكون الاتباع على سبيل خارجة عن هذه السبيل فيكون المقدم اذا كان صادقا فان التالي ايضا صادق من غير ان يكون علاقة من العلاقات المذكورة ملتفتا اليها ويراعى وان كانت مثلا واجبة في نفس الوجود الغير المشهور به بديهة ونظرا كما اذا قلنا ان كان الانسان موجودا فالفرس موجود فانما حكم هنا ان ذلك الاتباع امر واجب في الوجود نفسه ولا ان نفس وجود الانسان يوجبه او يشهد بل على تجويز منا ان يكون اتفق اتفاقا وان لم يكن الامر في الطباع كذلك والقول العام الشرطي يقتضي ان يدخل فيه جميع هذا ولهذا اجمل الشرطي المتصل انما هو شرطي متصل بحسب شرط وربما كان القول الشرطي الحقيقي هو الذي يكون اتباع تاليه لمقدمه على سبيل اللزوم عن وضعه وما طلبنا من ذلك من شيء بل طلبنا ان نحكم على كل واحد منهما بحده لكن هاهنا حروف في الشرطيات المتصلة تدل على النحو الملزوم اللزوم وحروف اخرى لا تدل عليه فالتي تدل عليه لفظة ان فانك لا تقول ان كانت القيامة قامت فيحاسب الناس اذ لست ترى التالي يلزم من وضع المقدم لان ذلك ليس بضروري بل ارادي من الله عز وجل وتقول اذا كانت القيامة

وربما كان معلولا ه

شرط ه

بحاجب الناس وكذلك لا يقول اذا كان الانسان موجودا فالانسان زوج والخلا معدوم لكن المقول حتى كان الانسان
موجودا فالانسان ايضا زوج والخلا ايضا معدوم فلا يشتبه ان يكون لفظ ان شديدة القوة في الدلالة على اللزوم وحتى ضعيفة
في ذلك واذ كالمتوسط ولفظ اذا كان كذا فكذا لا يدل على اللزوم وكذلك لفظ كلما لا يدل ايضا على اللزوم ولفظ لما
فيقول لما كان كذا كان كذا اصلح للامرين والا يوجب احدهما والمقدم في الشرطي المتصل يدل على الوضع فقط ليس
في ان المقدم الموضوع موجودا وليس بموجود وليس اذ قلنا كان كذا كان كذا اريد ان يكون حتى يكون فيكون المقدم
في نفسه قضية صادقة والتالي في نفسه صادقا وقد قيلا معا ويكون المقدم لو سلب عليه كان قولنا ما وليس ايضا الا ان المقدم
على هذا المعنى وهو ان كذا الذي يكون معه كذا ايضا يكون فان هذه قضية حملية بحكم ان كذا كائن مع كون كذا وليس في هذا
شرط البتة بل الشرط يخيل كل واحد من الجزئين عن كونه قضية فاذا كان الخبر ان كان كذا فلا صدق فيه ولا كذب واذا
قلت فيكون كذا لا صدق فيه ولا كذب واذا اعطيت الفاء حقها من الدلالة على الاتباع اللهم الا ان يحكم
بغير ان يكون التالي علاقة من حيث هو تال لا نفس الاتباع فيكون ح التالي وحده صادقا او كاذبا بحسب انه تم
العبارة عن المعنى المقصود فيه ولو وفيت العبارة حق المعنى لكان كما اذا الحق به الفاء كان كانك تقول
فح او مع ذلك يكون كذا او هذا لا صدق فيه ولا كذب حتى يعلم الوضع الموضوع وان كان نفس قولنا يكون صادقا
او كاذبا وحده وليس المقدم ايضا معرضا من حيث هو مقدم للشك فيه او التصديق له بل انما الالتفات اليه من حيث
هو مقدم ان التالي يلزمه او لا يلزمه فربما كان غير مشكوك في بطلانه كقولهم ان كانت العشرة فردا فلا تنقسم بمتساويين وربما كان
ومنعه على انه ثابت حق في نفسه ليصح به التالي واما من حيث هو شرط على طبع المقدم منه والا التالي في نفسه فليس
بحيث يصدق به وهو مقدم او تال ومالم يكن التالي كذلك فليس مشكوكا فيها واما اذا نظر اليها من خارج فربما يصار
التالي هو المشكوك فيه اذا كان القصد متجها نحو اثباته او المقدم اذا كان القصد متجها نحو ابطاله ونقول انه لا بد من ان
يكون القول الدال على ان شيئا يصدق مع شيء وانه مهما كان الاول صادقا كان الاخر صادقا قولا هو قضية ويكون
لا محالة ليست من الكليات فيجب ان يكون من الشرطيات ومن التي تسمى متصلة وان كانت حقيقة الشرط او الجزاء
يوجب ان يكون وضع المقدم يلزمه في الوجود التالي لعلاقة بينهما ونسبة كيف كانت نسبة حمل او نسبة صريح اضافة
حقيقية او نسبة اضافية لازمة لان احدهما علة او معلول او كل او جزء او كلي او جزئي او شيء من امثال هذه ومالمت

هو ان كذا م

معنى هذا ان كان كذا
يريد ان يكون ومعه كذا
يريد ان يكون م

ان الاتحاد

ان الاضافة لازمة له ليست معقولة لو لم تكن تلك العلاقة معلومة لنا ولم يكن معلوما فيحتاج ان نعلمها والاول ايضا فانه
في وجه من الوجوه يرجع الى هذا والشرط ان المعية في الصدق المعية في الوجود علاقة ما لكن اذا كان الذهن قد سبق فعلم
وجود التالي وليس انما انتقل اليه من وضع الاول اما الاتفاق لا اولويا واما الاتفاق لا بنظر فيكون لا فائدة لوضع المقدم
لينتقل الذهن منه الى التالي فيكون المتصل اما على الاطلاق مما يدعى فيه انه يصدق التالي فيه مع المقدم واما على التحقيق فيلزم
فيه صدق التالي عن المقدم والاول منهما اعم من الثاني اذ ينقسم الى ما معيته بلزوم والى ما معيته بالاتفاق ثم اعتبار منهما وضع
يوجب شكوكا في هذا المعنى مثل انه اذا وضع محال على ان يلزمه محال مثل قولنا ان لم يكن حيوانا فالانسان لم يكن
حساسا فهل يجب ان يقبل هذا الاصل او لا يجب ان يقبل فانه ان لم يكن شرط الاتصال اللزوم لم يكن هذا مما يجب قبوله
فلقائل ان يقول انه اذا فرض قولنا انه ليس بحيوان صادقا فلم يجب ان يوافقه في الصدق انه ليس حساسا اذا كانت
هذه الموافقة التي لا لزوم فيها بل مقتضاها ان يكون حكما مفردا صادقا يتفق معه صدق الشيء ولا التفات فيه الى لزوم لكن كون
الانسان ليس بحساس قول غير صدق فكيف يوافق صدقه امر فرض على فرضنا الا ان يكون هذا الاتصال يوجب اللزوم
فيكون هذا او ان كان ليس صادقا في نفسه حتى يصدق مع ذلك فهو لازم منه لكن الجواب عن هذا ان اللازم صدقه مع
صدق الشيء اخص من الذي يصدق مع الشيء فان هذا اللازم ان يصدق مع صدق الشيء فانه يصدق لا محالة
مع الشيء وليس اذا صار صادقا مع الشيء يجب ان يصير صادقا مع الشيء بغير لزوم فانه قد يكون كذلك تارة وقد لا يكون
اخرى واما هذا فلا يصدق مع الاول بوجه اللزوم فان الاول من هذين اذا فرض صدقه فالثاني لا يجوز ان يكون صادقا معه
من غير لزوم لان الاول ممتنع صدقه معه واما يكون الصادق بلا لزوم ما يكون المقدم فيه صادقا لا يمتنع ان يقارنه صدق
التالي اذ الصادق لا يمنع صدق الصادق واما اذا كان كاذبا فربما منع وربما لم يمنع هذا واما قول القائل ان كان الانسان
ناهقا فالغراب ناطق فليس يجب ان يكون صادقا باحد الوجهين لان هذا في نفسه صدق مع ذلك فان كليهما كاذب
ولا ان احدهما يلزم من الاخر واما قولنا ان كان الانسان موجودا فالخلا ليس بموجود هو صادق بالمعنى الاول
وكاذب بالمعنى الثاني فان صدق هذا مع ذلك غير لازم عن وضعه وان كان صادقا معه فاللزوم جزء من التالي في هذه
الحقيقيات وليس جزءا من التالي في الشرطي المطلق ولفظ ان موضوعة لشدة الدلالة واما الالفاظ الاخرى فالامر فيها
على ما علمت وسلف لك ذلك والعلم ان قول القائل ان كانت الخمسة زوجا فهو عدد قول حق من جهة وليس حقا من

في الظاهر م

فان هذا القول حق حتى يلزم القائل به وليس حقا في نفس الامر حتى يكون واجبا بنفسه ان يكون التالي يلزم من الاول

لازمة وذلك لان المحقق لهذه القضية وهي قولك ان كانت الخمسة زوجا فهي عدد وكما يجري مجراها هو قياس يلزمه

وهو جيد وقد حذفت مقدمته وتحليل ذلك انه اذا كان قد وضع ان الخمسة زوج على انه حق وكان حقا في نفسه ان كل زوج

عدد فيلزم ذلك الانسان ان يكون الخمسة عددا وليس بسبب غير تسليم باطل وحق وليس يجب تسليم ذلك الباطل

على من سلم ذلك الحق فانه وضع ان الخمسة زوج فليس يجب ان يسلم ان كل زوج عدد ولا يصح منه التسليم مع ذلك

التسليم بل يجب ان لا يسلم هذا فان وضع الخمسة زوجا يوجب في نفس الامر ان لا يسلم هذا ولا باس من ان يلزم

محال محالا حتى اذا سلم باطل كان بالحرى ان لا يلزم تسليم حق بل اذا سلم المحال فيجب ان يسلم معه محال ان كان يلزمه

ففي نفس الامر انه اذا سلمت ان الخمسة زوج فيلزم ان يسلم ضرورة انه ليس كل زوج عددا والدليل على انه اذا

سلم ذلك لزم ان يسلم هذا هو انه ليس شيء من الاعداد هو خمسة زوج وجب من ذلك ان لا يكون شيء مما هو خمسة

زوج عددا فاذا سلم ان خمسة زوج وتلك الخمسة ليست بعدد ولم يكن كل زوج عددا بل انما لزم على واضع الوضع ان يلزم

ذلك لانه اعتقد وضعا باطلا واعتقد امرا هو حق في نفسه مختلطا معه فيلزمه شيء لا يلزمه اذا لم يسلم ذلك الحق الذي لا يلزم تسليمه

اذا سلم باطل وان كان انكاره ذلك الباطل تسليم هذا الحق واجبا عند اعتبار الصدق فان خلاف الامرين واجب او

جائز عند ركوب الباطل ولو كان قولنا لم كانت الخمسة زوجا لكان عددا حقا يجب ان يسلم في نفسه لكان من الحق ان

يقال ما هو خمسة زوج فهو عدد وكلما كان هذا باطلا فان المتصلة التي هي في قوته ايضا باطلة ولو كانت هذه الجملة حق لكان

عكسها ان بعض العدد خمسة زوج حقا فقد عرفت حال القضية المتصلة الحقة او اللازمة ومقدمها وعدد باطل والتي

تاليها ومقدمها معا باطل ولا يجوز ان يكون المقدم حقا والتالي باطل بوجه من الوجوه فان الباطل لا يلزم الحق واما

القضية الكاذبة من حقين فمثل قولك كلما كان الانسان ساكنا كان الانسان متحركا وكل القضيتين صادقتان

موجودتان ولذلك قولنا البتة ان كان الانسان حيوانا فهو جسم فان هذه كاذبة من ضرورية الصدق

فصل في الشرطيات المنفصلة ويجب ان ينظر في جانب العناد فنقول اما العناد فانه مما دل عليه بمجرد معاندة

بان قيل ان هذا القول مثلا معاند لهذا القول لم يجب بذلك ان يكون القضية شرطية والا ان كانت شرطية وجب

ان يكون منفصلة فان المتصلة قد يمكن ان يشتمل على معناه هذا المعنى والدال على العناد في ظاهر العادة هو لفظ

اما ولفظ

اما يستعمل بالاشتراك الاسم على وجوه ثلثة فالوجه الحقيقي فيه هو ان يدل على ما يدل عليه قولك لا يخلو الامر عن احد الوجوه

كقولك اما ان يكون هذا العدد زوجا واما يكون فردا حتى يكون الغرض فيه الدلالة على ان هذه الامور متعاندة والشيء لا يخلو

من جملتها فيدل على العناد وجميعا وعلى ان لا يخلو من احدها معا فاذا اعني بلفظة اما هذا المعنى لم يصلح ان يكون العناد واقعا على

مناد تام وعلى عناد ناقص البتة بل كان الناقص كاذبا كقولك هذا العدد لا يخلو اما ان يكون تاما او زائدا فحسب فان ذلك

اذا اطلقت وذلك كان قولك هذا كاذبا والوجه الثاني محرف عن هذه الدلالة لا اضمار شيء في النفس وبيان ذلك ان يقول

قائل ان هذا الشيء يكون نباتا او حيوانا معا فيجيب بانه اما ان يكون نباتا واما ان يكون حيوانا ويعني بهذا ان هذين يتعاندان

من فيه ولا يجتمعان فيه ولا يعني خروجا انه لا يخلو منهما بل اضمارا فكانك تقول ان كان هذا الامر ليس يخلو من احد هذين الوصفين

على زعمك فلا تأخذ بهما معا لا يخلو منهما الشيء معا حتى لانه لا يلزمانه بل جعلهما معا لا يخلو منهما الا مقابل على انه لا يخلو من احدهما

فانهما لا يجتمعان لانهما متعاندان لكنه يكونان معا فيكون كانه قال ان هذين متعاندان ولا يخلو الشيء عنهما بزعمك فيدل

على شيء مال عليه الاول من عناد وانه لا يخلو عنه ولكن يكون ان لا يخلو عنهما ليس تقتضيه القول بل متابعة المخاطب كان

المخاطب جعل الامرين لا يخلو منهما ومن وجودهما ولكن لا على سبيل العناد وقرأ القائل ان هذا على سبيل عناد ولا يجتمعان معا

وان كان لا يخلو عنهما الشيء واعني بانا هذا الوجه لم يدخله الناقص والتام مقابل احدهما والوجه الثالث ان يعبر عن العناد

في مثل ذلك لسلب الامرين كان قائلا قال ان هذا الشيء جماد وحيوان فيقال له اما ان لا يكون جمادا واما ان لا يكون

حيوانا فيكون دلالته اما ليس على القسمة ولا على انه لا يخلو من ان لا يكون جمادا ومن ان لا يكون حيوانا بل فيه اشارة

الى معنى لا يخلو من وجه آخر كانه قال لا يخلو اذا اخذت ما قلت اما ان يكون كاذبا من انه جماد واما ان يكون كاذبا في انه حيوان

وهذه القضية بهذه الصفة راجعة الى حقيقة دلالة اما فان هذا القول لا يخلو اما ان يكون كاذبا في ان الشيء جماد او كاذبا في انه

حيوان فهذا ايضا يرجع الى الحقيقي ولكن قد جعل فيه قوله اما ان لا يكون بدل قوله كاذب فان الكاذب هو الذي لا يكون لا يرفع

على زعمه فكانه قال اما ان لا يكون جمادا فيكون كاذبا اذا قلت ما قلت واما ان لا يكون حيوانا فيكون كاذبا اذا قلت ما قلت

وهذا القسم ايضا ليس فيه عناد ناقص وعناد تام معا فينقسم اليها مفهوم العناد في هذه الثلثة يعني واحد فانه ان فهم من

العناد بعض الافتراق الا افتراق لا يصدق معا فالثالث يصدق افتراقه معا ولفظ اما ليس يدل ايضا على معنى مشترك

بين الاول والثاني فان لفظ اما ليس انما يدل على صريح العناد فقط بل على زيادة ايضا وهي ان الثاني كانه ان لم يكن

الاول فاما الدلالة على صريح العناد فقد يكون بألفاظ الاتصال وبالحمل ان كان من شرطه لفظ اما ان يدل على العناد ولكن كما يدل
اللفظ على جزء من اجزائه عدد او شرط من شرائطه مفقود وربما استعملوا لفظ اما في وجه آخر فقالوا لقيت اما زيدا واما عمروا
ولا عناد في ذلك البتة بل يعني القائل لقيت اما زيدا وحده واما عمروا وحده ولم الق غيرهما وقد يدل لفظ اما على ان الشيء
لا يخلو من احد الامرين مع جواز اجتماعهما من غير ايجاب او نفيه كقولهم العالم اما ان يعبد الله واما ان ينفع الناس وليس شيئا
في هذا الا انه ليس يخلو من هذين لا على ان احدهما يكون له وحده فليس ان المعنى الذي يسمونه عنادا تاما والذي يسمونه
عنادا ناقصا بالحقيقة داخلين في مفهوم اما بمعنى واحد بل باشتراك الاسم واما الاتصال فالامر الامرين اللذين يسمونه اتصالا تاما
او غير تام واختلاف فيه ومع ذلك ليس يجب ان يلتفت في امر الاتصال الى هذه المكافات التي يلتفت اليها في امر العناد
وذلك لان جزئي الاتصال قد تميزا وانفصلا بالمقدم من التوالي حتى جعلنا احدهما مقدما بعينه والاخر تاليا بعينه او انهم
باحدهما حرف الشرط وقرن بالاخر حرف الجزاء فان كان لاحدهما ان يقدم مرة ويؤخر مرة اخرى فيصير ان كان مقدما تاليا وان كان
تاليا مقدما فذلك بوضع ثان وحكم مع ما عليه الامر الاول وفي مواد خاصة ليس لصورة الاتصال ولا التفات الى ذلك
الا ذلك لم يلتفت في الحمليات الموجبة الى ان يقال ان منها ما هو حمل تام ينعكس فيه المحمول ومنها ناقص لا ينعكس فيه المحمول
اذ كان ذلك تدبيرا ثانيا واما العناد فيما يجري الى ان يعتبر فيه هذه الاحوال ان لم يكن فان حال اجزاء العناد عند بعض حال واحد ولك
يلحق بها حرف قوامها واحد واما عرض لبعضها ان كان مقدما ولبعضها ان كان تاليا بوضع لا بالطبع لا اعتبار المكافاة فيها فما
يلحق به واما المتصل فقد جعل لكل جزء منه صورة تخالف بها الثاني وليس يجب من حيث هو متصل ان يكون هناك مكافات
كما لم يجب ان يحقق القول في الاقسام الثلثة للمنفصلة ونوضح ان البسيط الحقيقي منها واحد فنقول ان الاول هو الذي لا يخلو
ولا يجتمع فيه فانك تقول لابد اما ان لا يكون هذا العدد زوجا واما ان يكون هذا العدد فردا او لا يليق ذلك بالمنفصلين الاخرين
فانك لا تقول هناك لابد اما ان لا يكون هذا الشيء نباتا واما ان لا يكون جمادا ولا تقول لابد اما ان يكون هذا الشيء نباتا
واما ان يكون جمادا لان هذا الشيء ... لا يكون جمادا لان هذا العناد ان الشيء لا يخلو من الامرين فانهما لم يكن
كان لا محالة الاخر الذي بعده وهذا القول كاذب في الثاني من هذين وايضا فانهما كان لم يكن الاخر الذي بعده وهذا القول
كاذب في الاول من هذين فان قال قائل انه قد يكون القضية صادقة مع انه لا يلزم من لا كون احد الجزئين كون الاخر وذلك
اذا كانت الاقسام فوق اثنين وكان القول صادقا مثل قولك هذا العدد اما لابد اما ان يكون مساويا واما ان يكون

اعظم واما ان يكون اصغر وليس يجب ان لم يكن مساويا ان يكون اعظم لا محالة والقضية صادقة والجواب عن هذا هو انه من نوع
المساوي يجب لا محالة ان يكون ما بعده وحقا فانه ان لم يكن مساويا فلا محالة انه اما اعظم واما اصغر والذي بعد المساوي ليس هو احد جزئين
بل جملة جزئين مع شريطة الانفصال فاذا اخذ اما خاليا عن المساوي ومن بعض ما بعده وكلا منافي انه لابد ان يكون احدهما خلافه لم يكن
من الباقي بعده تمامه فقد تبين الفرق بين الاول وبين الثاني والثالث ان الثالث قد يصدق في الشيء الواحد جزآه معا حتى
يصدق ان يقال انه ليس نباتا وانه ليس كلاما والثاني لا يصدق جزآه في شيء واحد بعينه بل بينهما عناد والثالث يشارك
الاول في شيء وهو انه يصح فيه ان يقال لفظ لا يخلو اذ اشترط النقيض اي تجويز شيئين كانك قلت وان كان نباتا لم يخل من ان
يكون جمادا والثاني يشارك الاول في شيء وهو انه يصح فيه ان يقال الثاني لا يصدق جزآه كما يقول فان لم يكن زوجا لم يخل من ان
يكون فردا ولا يقول في الثاني فان لم يكن نباتا لم يخل من ان يكون جمادا والثاني يشارك الاول في ان جزويته بينهما عناد ومعا
موجبان وظاهر الحال في المنفصل ذلك والثاني والثالث يشتركان في ان لفظة لا يليق بهما اشتراط لفظ لا يخلو اذ لا يستوفيان
الاقسام ويشتركان في انهما ... قضية منفصلة بسيطة محضة وبالحري ان تسمى لذلك ناقصة العناد بل المنفصلة بالحقيقة
هي التي يليق بها اللفظ الدال على القسمة وهي لفظ لابد وان في قوة ذلك وليست هاتان كل واحدة من هاتين فيهما اضمار او
صرح به عادت الى منفصلة ومتصلة فلا يكون قضية منفصلة محضة مثال ذلك في الثانية ان تمام الكلام فيها ان يقال هذا الشيء
اما لا يكون نباتا او يكون فان كان ثم لا يكون جمادا فاسقط قسم لا يكون وهو لفظ يكون ووضع مكانه لازما وهو انه لا
يكون جمادا حتى ان اورد لازم آخر غير هذا اللازم من اللوازم التي ... ولا يتناهى فقيل لا يكون فلكا لا يكون ... قبل
بالايجاب يكون منقسما او يكون ذا اصل وفرع ... جميع ذلك وهناك لا يصح الا شيء معين لكن العادة جرت في ذلك على
اختصار وحذف الملزوم اذ كان الذهن يشعر به ويستغني عن تصريحه وهو في الذهن مصرح مقول فالمقول الحقيقي هو الذي
يطابق مسموعه ترتيب المعقول في الذهن فهذا القول اذا فيه تحريف من وجه ويجوز اقتصار على العرض دون ما فيه المعنى حقه
من العبارة وكذلك الحال في الثاني فان معناه اما ان يكون هذا الشيء نباتا واما ان لا يكون نباتا فيكون حينئذ يصح ان يكون
جمادا فقد بان لك ان الثانية والثالثة كل واحدة منهما في الحقيقة قضيتان ادغم احدهما في الاخرى وللقائل ان يقول مثل ذلك
في الاول لان الفرق بين الامرين ما اقول ان كون العدد فردا هو نفس كونه زوجا او منعكسة عليه وكون الشيء نباتا ليس
هو لا كونه جمادا او لا خاصيته بل هذا لازم له وربما كان لغيره على ان ذلك الحقيقي وان كان يصح ان يقلب الى منفصلة ومتصلة

والفرق بين الثالثة

فصل

لا يكون ملكا

فليس يجب ان يكون تمام الكلام فيه وتمكنه في الذهن بالفعل على صورة مؤدية الى صيرورته مصيبين بل الذهن
يستفيد من غير التفات الى ذلك واما اذا كان فان الذهن حالم ينبعث الى ذلك بالفعل لم يستفيد وفرق بين ان يكون
الشيء بحال لابد منه وبين ان يكون يشتمل ذلك بحال على الجواز والقسم الثالث لا يستعمل في القياسات الشرطية
الاقترانية نعم ربما استعملت في الاستثنائيات والحقيقي والثاني يستعملان في كل ضروب القياسات الشرطية وسيكون
في ان وضع نقيض اي جزء منها كان يلزمه وضع عين الاخر وبحسب الحقيقة ان وضع عين اي جزء كان منه يلزمه وضع
نقيض الاخر واعلم ان الحكم الا ان يكون مؤلفة من سالبة وموجبة هي حكم المؤلفة من سالبتين على انه لا يمنع ان يكون
منفصلة حقيقية من سالبتين ومن سالبة وموجبة اذا لم يرد سالبا ازيد من المذكوره بل اريدت القسمة ايضا حتى كان
كانه كان لابد الامر على احد الامرين اما ان لا يكون اب واما ان لا يكون جد وكانه لا يخلو اما ان يكون الحق هو قولنا لا
يكون اب ويكون الحق قولنا لا يكون جد واذا كان كذلك فقد دخلوه لابد واعلم ان المنفصلة الحقيقية قد يحرف
عن الانفصال الحقيقي الى الانفصال الغير الحقيقي فيزاد عليها قسم وهي اذا كانت على حكم الانفصال الحقيقي لم تحصل
قسما زائدا وهذا كقولهم اما ان يكون هذا العدد زوجا واما ان يكون فردا واما ان لا يكون عددا وهذا يلحقه فصل فصل
فهو ان يقتضي لفظه اما هناك غير مقتضاه هنا وهذا او يشطر انه هل كان من الاتصال ما هو على معنى العام ومنه ما هو
على سبيل اللزوم لذلك في العناد عنادا ليس بمعنى اللزوم عن الوضع مثال ذلك هل كالصدق من المتصلات قولنا
كلما كان الانسان موجودا فالخلاء معدوم لذلك يصدق في المنفصلات فيقال اما ان لا يكون الانسان موجودا او
ان يكون الخلاء موجودا حتى يكون الاتفاق يرفع الاجتماع لا العناد وكما كان الاتفاق هناك او مع الانفصال لا اللزوم
فنقول ان هذا لا يصح في العناد البتة وذلك لان لفظه لابد لا يدخل في هذا البتة ولا يوافق الاتفاق فانه ليس
يصح ان يقال لا يخلو اما ان يكون الانسان موجودا واما ان يكون الخلاء موجودا الا ان الوجود والمعقول في تغير لفظ
اما لا يصح في هذا الموضع الا على سبيل المجاز الذي ربما اشرنا اليه فانه وان لم يكن الانسان موجودا او يتفق لم يكن الخلاء
موجودا لصدق معه بلزوم او غير لزوم وان لا يكون الانسان موجودا فالمفهومات المذكورة لفظه واما لا توجد هنا
البتة بل الانسان موجود او غير دائم والخلاء معدوم دائم فليس يجتمع لهما الوجود ولا ايضا يتعاندان متوافقين
على سبيل اللزوم وقد قلنا ان هذا المعنى حقيقة كون القضية منفصلة مكافية في العناد او واجب اذا التكافؤ في العناد

واجب في نفس الانفصال غير لازم والاتصال افرق الى ان يحمل هذا المعنى على الانفصال من وجه آخر فانه ليس يجد ان
يكون الامور المتوافقة معانيها على الاتفاق تشترك في نفس الامور يلزم لها بعضها بعضا وان كنا لا نشعر بها ولكنه كذلك الامور التي
تمانع ان يوجد معا فانه ربما كانت مستحيلة لانفسها او لاسباب متقررة وليس امتناع توافقها عن سبب يوجب ذلك فيها
واعلم ان هاهنا قضايا شرطية بغير هذه العبارة وغير العبارة التي ذكرناها وهي في القوة اما متصلة واما منفصلة فمن ذلك
قولهم لا يكون اب ويكون جب او حتى يكون جد والبتة وفي قوة ما ذكرناه فانها لا محالة شرطية لانها تتضمن نسبة ما بين حكم وحكم
فشبيه من المتصلات قولك ان كان اب فجب ومن المنفصلات قولك اما ان يكون جد واما ان لا يكون اب ويلحق
بالمنفصلات من غير تعيين كيفية الحروف فهي بها اولى ومن ذلك قولهم يكون اب وليس جد وهذا شرطية ايضا كالمتصل
والشبيه من المتصلات قولك قد يكون اذا كان اب فليس جد بل هي هو بعينه ومن ذلك قولهم لا يكون اب او ان كان
جد وهذا ايضا شرطية متصلة ومدلول لفظه انما على تخصيص التالي باستتباعه للمقدم وهذا النظير قولهم ان الانسان هو الضحاك
ولا يكون ان الانسان الا ... الجملة المذكورة واشباهها وقد توجد ايضا تاليفات تشبه هذه وترجع الى المتصلات والمنفصلات
رجوع هذه وسيكون هذه بالجملة قضايا شرطية محرفة العبارة كما قد يكون مثلها في الحمليات

فصل في تعريف

اصناف تاليفات الشرطية البسيطة والمركبة منها ومن الحمليات وكل واحد من المتصل والمنفصل فاما ان يكون
التاليف فيه من حملي وحملي او متصل ومتصل او منفصل ومنفصل او منفصل ومتصل او حملي ومتصل او حملي ومنفصل
ومثال الاول قولك ان كانت الشمس طالعة فالنهار موجود ومن المنفصلات قولك اما ان يكون هذا العدد زوجا واما
ان يكون هذا العدد فردا ومثال الثاني من المتصلات ان كان كلما كان ليل كانت الشمس غاربة ومن المنفصلات
اما ان يكون كلما كانت الشمس طالعة فالنهار موجود واما ان يكون قد يكون الشمس طالعة فالنهار ليس بموجود
ومثال الثالث من المتصلات اما ان يكون هذه الحمى اما صفراوية واما دموية واما ان يكون هذه الحمى اما بلغمية وسوداوية
وهذه القريبة القوة والمنفصلة واحدة محمولة من هذه الافراد التي اشرنا اليها وقع القسمة الثانية بعد الاول على
مربع ولو جعلت منفصلة من الاجزاء كلها قسمة واحدة ولما كان المقسم كان المقسم مربع ومثال الرابع ولكن لولا من
المنفصلات واما ان يكون ان كانت الشمس طالعة فالنهار موجود واما ان يكون الشمس طالعة واما ان يكون النهار
موجودا واما من المتصلات وليكن المتصل المقدم اولا كقولك ان كان كلما طلعت الشمس كان فاما ان يكون النهار

موجود واما ان لا يكون الشمس طالعة ولكن المتصل تاليا كقولك ان كان اما ان يكون هذا العدد زوجا واما ان يكون فردا
فان كان زوجا فليس بفرد ومثال الخامس ولكن تاليا او لا من المنفصلات اما ان يكون كلما كان النهار موجود
فالشمس طالعة واما ان لا يكون الشمس علة النهار ومثاله من المتصلات والمقدم حملي ان كانت الشمس علة النهار
فكلما كان النهار موجودا فالشمس طالعة ومثاله والثاني حملي ان كان كلما كان النهار موجودا فالشمس طالعة فان الشمس
علة النهار او شرط النهار ومثال السادس من المنفصلات اما ان يكون هذا اما زوجا واما فردا واما ان لا يكون
عددا ومثاله من المتصلات والحملي هو المقدم قولك ان كان هذا عددا فهو اما زوج واما فرد ومثاله والحملي هو التالي
قولك ان كان هذا اما زوجا واما فردا فانه عدد واعلم ان المنفصل قد يكون ذا جزئين مثل قولك هذا العدد اما زوج
واما فرد وربما كان احدهما او كلاهما سالبتين واما ان يكون ذا اجزاء كثيرة متناهية في القوة والفعل كقولك اما ان
يكون هذا العدد تاما او زائدا او ناقصا او غير متناهية في القوة كقولك اما ان يكون هذا العدد اثنين او ثلثة او اربعة
وكذلك اجزاؤه قد يكون سوالب وموجبات واما المتصل لا يكون الا ذا جزئين مقدم وتال لكن ربما كان المقدم
قضايا كثيرة بالفعل او بالقوة ومع ذلك فقد يكون حكمها مع التالي قضية واحدة بالفعل كقولك هذا الانسان به حمى
لازمة او سعال يابس وضيق نفس ووجع ناخس ونبض منشاري ففيه ذات الجنب اما اذا وقعت هذه الكثرة في جانب
التالي لم يكن القضية واحدة بل كثيرة بالفعل كما اذا عكست هذه القضية فقلت ان كان بهذا الجنب ففيه حمى وسعال
يابس وكذا وكذا يكون لا قضية واحدة بل قضايا كثيرة بالفعل كما اذا عكست هذه القضية فقلت ان كان بهذا
الجنب ففيه حمى وسعال يابس وكذا وكذا يكون لا قضية واحدة بل قضايا كثيرة بالفعل لان قولك فيه حمى قول
تام وقولك فيه سعال يابس كلام تام فان قال قائل انه قد يكون التالي قضايا كثيرة والمتصلة واحدة كقولك
ان كان قد يكون ا ولا ب ويكون ب ولا ا شرطات ولا شرطات وانما هو صار بان يقول القولين معا
فالجواب فهو ان كان يجمع فيهما يكون او فرد ولا فان القضية تتم مع انها طلب وحده ولا يكون التالي مع فالما قيل
واما اذا جعل احدهما محمولا في الحمليات وذلك دليل على ان جزء احدهما وحده لا يكون محمولا واذا اريد ان يجعل اجبارا
تم معها الكلام بواحدة منها فهو ان يقال ان كان قد يكون الا ب وب ولا فليس احدهما شرطا في الوجود الاخر فيكون
التالي قضية واحدة واعلم انه كثيرا ما يكون المتصلة مشتركة الاجزاء في اجزائهما اعني مشترك التالي والمقدم في جزء منهما

اوفي كل

او في كل جزء منهما مثل قولك ان كان كل اب او قولك ان كان اب فج او قولك ان كان اب فب او قولك اما ان يكون اب
واما ان لا يكون اب وقولك اما ان يكون اب واما ان يكون اج وقولك اما ان يكون جب وجميع قضايا المتصلة والمنفصلة
فانما يمكن ان يرد الى الحمليات وخصوصا المتصل المشترك الجزئين في جزء وذلك مثل قولك اذا وقع خط على خطين فصير الزاويتين
اللتين في جهة واحدة وكذا فان الخطين متوازيين فان هذا في قوة حملية مثل قولك كل خطين يقع عليهما خط وتوجد كذا فانهما
متوازيان ونحن نبين هذا في موضع محصه وايضا فان المتصلات والمنفصلات قد يكون بعضها في قوة بعض ونحن نشير اليها
بتقريب لاحتياجنا الى معرفتها واعلم ان المتصلات والمنفصلات ربما كان دلالة الاتصال والانفصال بعد وضع الموضوع
وربما كان قبل وضع الموضوع اعني بذلك الكلمة التي منها يصار الى الاتصال والانفصال فيما بعد وضع الموضوع وربما كان قبل
وضع الموضوع اعني بذلك الكلمة التي منها يصار الى الاتصال والانفصال كقولك ان او كلما في المتصل او قولنا اما في المنفصل
فيصير لذلك اربعة اصناف من المتصل والمنفصل فمثال الذي فيه بعد الموضوع قولك الشمس كلما كانت طالعة فالنهار موجود
وهذا قريب من الحملية لانه يمكن ان يوضع لجميع ما بعد الموضوع اسم واحد مثاله ان يعنى قولك هذا هو معنى قولك
الشمس شيء في صفة انه اذا كان طالعا كان النهار موجودا وهذا الشيء الذي هو بهذه الصفة قد يمكن ان يوضع له اسم وهو
انه الف فاذا قلت ان الشمس الف يكون قد قلت هذه القضية بعينها فهذه القضية مترددة بين ان يعني شرطية وبين
ان يعني حملية واما مثال الذي الاتصال فيه قبل الموضوع فظاهر وهو قولك ان كانت الشمس طالعة فالنهار موجود فان هذه
القضية متصلة بالفعل وليست يكون حملية والقضيتان المذكورتان متلازمتان في كل موضع وليس لذلك نظير ما من المنفصل
كما سنبين لك اما مثال المنفصلة التي الانفصال فيها بعد الموضوع فلا يمكن الا ان يكون الاجزاء مشتركة في ذلك الموضوع فيكون
ح كقولك كل عدد اما ان يكون زوجا واما ان يكون فردا وهذا ايضا في قوة الحملية كانك قلت كل عدد فهو شيء بصفة
انه لا من احد هذين الامرين فان سميته كيم صح ان تقول كل عدد فهو ح فهذه القضية مترددة بين ان يستعمل متصلة
وبين ان يستعمل حملية من غير ان يكون لذلك بقوة بعيدة بل هما بالقوة كانها فعل ومثال الذي يكون الانفصال فيه
قبل الموضوع قولك اما ان يكون كل عدد زوجا واما ان يكون كل عدد فردا والفرق بين هذه المنفصلة وبين الاولى
ان هذه كاذبة والاولى صادقة وهذه انما تصدق اذا قرن بها قسم ثالث فيكون الحملية قضية صادقة والاولى لا تحتمل
قسما ثالثا لان الحق هو انه اما ان يكون كل عدد زوجا واما ان يكون كل عدد فردا واما ان يكون بعض الاعداد زوجا

وبعض الاعداد فرد او زوج والثلثة لا يصدق اذا اورد الانفصال بعد الموضوع ولا قوة بهذه القضية قوة حملية التي تضاع من الاولى فاعلم ان ظاهر القول المشهور هو ان المتصل كالموجب والمنفصل كالسالب وانه لا سلب ولا ايجاب في الشرطيات فيقول او لانه ليس اذا لم يكن المتصل يعني فيه سلب مقدم او تال او ايجابه صار يجب ان لا يكون له في نفسه سلب او ايجاب كما انه ليس يقتضي فيه صدق احدهما ولا كذبه وذلك ليس يوجب ان لا يكون له في نفسه صدق او كذب بل انه كما ان الموجب الحملي يوجب الحمل كذلك موجب المتصل موجب الاتصال والموجب المنفصل يوجب الانفصال واذا قال قائل ان كانت الشمس طالعة فالنهار موجود فيكون قد سلب هذا الاتصال وليس هذا السلب انفصالا كما ظنه بعضهم وان كان يلزمه انفصال ولا ايضا سلبه ما ظن بعضهم وهو ان يولد متصلة سالبة وهذا التالي كما يقال ان كانت الشمس طالعة فليس النهار موجودا وذلك لان هذا يبطل حين يجعل بدل ان لفظة كلما فانك اذا قلت كلما طلعت الشمس كان نهار فاكثر هذا لم يجب من هذا ان يكون مناقضة ومقابلة هو كلما طلعت الشمس كان غيم فيكون المقدم بحاله والثاني بحاله لكن قد سلب الاتصال الكلي ولذلك في الفصل ليس اذا قال قائل اما ان يكون هذا الشيء ناطقا او ضاحكا وكذب فقيل ليس اما ان يكون ناطقا او ضاحكا كان ذلك متصلا ومنفصلا متناقضا باحد جزئيه الاخر حتى يكون كانه قال اما ان يكون ناطقا واما ان لا يكون ضاحكا فان هذا يبطل صدق المنفصل في مادة اخرى لكن يقول اما ان يكون زيد كاتبا واما ان يكون فقيها فيقال ليس له اما ان يكون كاتبا واما ان يكون فقيها ولا يكون معنى هذا هو انه اما ان يكون كاتبا واما ان لا يكون فقيها فربما كان فقيها غير كاتب وربما كان كاتبا غير فقيه وكان كاتبا وفقيها وكان لا كاتبا ولا فقيها فيه والاشياء يحقق لك ان الانفصال له سلب انفصال يجوز ان يلزمه انفصال او اتصال موجب ولذلك ايجاب الاتصال يقابله سلب اتصال يجوز ان يلزمه اتصال او انفصال موجب وان قولنا ان كانت الشمس طالعة فالنهار موجود وليس هذا سلب الاتصال بل اتصال السالب وانه بالجملة ليس ايجاب المتصل بسبب كون تاليه ومقدمه موجبا ولا سلبه لنظير ذلك بل الايجاب فيه ايجاب الاتصال والسلب فيه سلب الاتصال فانه قد يكون ايجاب والتالي بل الجزءان سالبان كقولك ان كان الانسان كاتبا فليس هو بامي بل كقولك ان لم يكن هذا حيوانا لم يكن انسانا وقد يكون سلب والجزءان جميعا موجبان كما مثلناه لك وكان الحملي لم يكن حال ايجابه وسلبه من جهة تفصيل اجزائه او احدهما او سلبها بل بسبب الحمل كذلك حال المتصل ليس ايجابه وسلبه من جهة اجزائه وكذلك حال المنفصل ايضا في جميع ما قلناه وكذلك ليس صدق المتصل

من جهة صدق اجزائه بل ربما كذبا معا وان كان الشرطي صادقا كقولك ان كانت الخمسة زوجا فالخمسة لا تنصف واما المنفصلات فاكثر اجزائها يكون كاذبة وانما يكون الحق فيها واحدا فقط وهي مع ذلك صادقة من حيث هي منفصلة لكن المتصل لا يجوز ان يكون مقدمه صادقا وتاليه كاذبا ويجوز ان يكون مقدمه كاذبا وتاليه صادقا على النحو الذي قيل قبل كقولك ان كان الانسان حجرا كان جسما وقد يكون كلاهما كاذبتين كقولنا ان كان الانسان حجرا فالانسان جماد ولا يمكن ان يكون موجب متصل كاذب صادق الاجزاء ولكنه قد يكون صادقا صادق الاجزاء ولذلك قد يكون كاذب الاجزاء مثناه وقد يكون صادقا تارة اجزاؤه ولا صادقة مستغنية بالصدق بنفسها ولا كاذبة مستغنية بالكذب بنفسها كقولك ان كان عبد الله يكتب فهو محرك يده واما المنفصلة فقليلا ما جزء صادق وربما كانت اجزاؤه كلها صادقة وهي كاذبة كقولك اما ان يكون الانسان ناطقا واما ان يكون ضاحكا وحما اما توقع الامر المتصل والمنفصل سبق الوهم في القضية الى ان العرض تال ومقدم فيعتبر حاله وقصر الفهم عن معرفة ان الاعتبار في الشرطيات هو للنسبة بين اجزائه التي من اجزائه حسب انها

فصل في شرح معاني الكلية والجزئية والمهملة والشخصية في الشرطيات انه كما قد ظن ان المتصلات تصير متناقضة ومتقابلة بسبب اجزائها كذلك وقد ظن انها قد تصير كلية وجزئية ومهملة وشخصية بسبب اجزائها فقالوا انه كما ان المقدمات الكلية في الحمليات هي التي موضوعاتها ومحمولاتها كلية كذلك المقدمات الكلية في الشرطيات هي التي مقدماتها وتواليها كلية فكان قولهم ان كان كل ج ب فكل د ه مقدمة شرطية كلية ولو انهم نظروا في نفس المثال الذي اوردوه نظر الاستقلال لمنعهم هذا عن سبيل الصواب وذلك لان القضية الحملية لم تكن كلية لاجل كلية الموضوع والمحمول بل لاجل كلية الحكم الذي هو هناك حمل ونظيره ههنا اتصال وعناد كما كان يجب في الحمليات ان ينظر الى الحكم لا الى الحدود التي فيها وههنا الحكم ولذلك يجب في الشرطيات اذن ان ينظر الى الحكم لا الى الاجزاء التي فيها وههنا الحكم فان كان الاتصال الحكوم به على كل اشتراط ووضع الموضوع كيف كان فالقضية متصلة كلية واذا قيل انما اما ان يكون كذا واما ان يكون كذا فالقضية منفصلة كلية واما ان قيل ان كان كذا الحكم كذا او اذا كان كذا فالقضية مهملة الا انه شيء ان يكون لفظة ان يدل على اهمال ما نحو مخصوص كانه اذا قلنا ان كان ا ب ج د واما توجب من هذا ان يكون ا ب مرة من المواد وهي كان ب كا وربما كون ورفع كون ا ب من حيث هو كائن ا ب ولا تتضمن شرطا اخر يتضمنها قولنا كلما كان ما نستذكرها وامالفظة اذا فيشبه ان لا تتضمن هذا المعنى بل يعني لا اتباع لوجوده من ور

ولو عندنا احد او مضاع اب هذا او قالوا ايضا ان المقدمة الشخصية هي التي يقدمها او تاليها شخصي وهذا ايضا بعيد من الغرض
الذي يجب ان يحمى في هذا الكتاب نحوه وذلك لان لفظة كلما قد يدخل امثال هذه القضايا فيقال كلما كان زيد يكتب
فزيد يحرك يده ولا يكون هذا الشرط جزويا بل كليا ولذلك اذا قيل واما اما ان يحرك واما ان يسكن فان القضايا ليس في
وضع مخصوص بل كلما ان زيد يحرك فان هذين القضايا يصدق بين هاتين المقدمتين والذي ظن ان قولنا كلما كان اب
فهو جه قضية حملية لان قولنا كلما كان هذا الانسان فهو حيوان مساو لقولنا كل انسان حيوان فقد اخطا من وجوه اما احدها
فانه ليس مساويا له لان قولنا كل انسان حيوان موجبة كلية ليس فيها شغل البتة وقولنا الاخر يقتضي هذا اشارة
الى زيد الشخصي حيث قلنا هذا الكلام الاولى به ان يقول ان نظيره من الكليات ان هذا الانسان هو حيوان لكن هذا القول
لا دلالة فيه على الحصر الذي في كلما فان حفظ الحصر بطل الامكان وجاء استعمال زيد فان استعمل زيد بطل الحصر فليس ايضا
هذا المتصل مساويا لهذا الحمل ثم ان كان مساويا فليس يجب ان لا يكون شرطا فان القضايا المختلفة الاصناف قد تتلازم
ويلزم بعضها بعضا في الدلالة من جهة وهي مختلفة في الاعتبار فان اعتبار الحيوانية موجودة للانسان غير اعتبار ان
حكمنا وقولنا فهو حيوان يصدق مع حكمنا وقولنا انه انسان وليس هو هو بل معنى اعم منه او كثير مما يصدق كذلك
لا يحمل فان التوالي في غير هذا المثال قد يصدق مع صدق المقدم ولا يحمل شيئا منها من شيء المقدم ثم ان القضايا
موجودة ايضا التي يسلم من امره انه متصل مثل قولك ان كان هذا انسانا فهو حيوان فلم كان هذا حمليا وذلك يصير
حمليا وليس ههنا شيء يفوت سوى حمليا كما كان هناك الحصر يفوت فيكم الان في الكلي الموجب من الشرطي المتصل
فنقول قولنا كلما كان ج ب فه د ليس معنى قولنا كلما كان معنى يعم المراد فقط حتى يكون كانه يقول كل مرة يكون فيه
ج ب فه د بل فيه تعميم كل حال يقترن بقولنا كل ج ب حتى لا يكون حال من الاحوال او شرط من الشروط يقترن به فيبطل
ذلك الشرط ج ب موجود الا و ه د موجود فانه يجوز ان لا يكون المقدم امرا له تكرر وعود بل هو امر ثابت موجود ولا مرة
ومع ذلك فانه قد يمكن ان يقترن به شروط بحسبه كما ستعلم عن قريب وقد ينبغي علينا ان نفرق في هذا الشرط وهو تاليها
فنقول هل يصح ان يقول كلما كان الانسان ناطقا فالحمار ناهق ونعني به المطابقة في الوجود والموافقة في الصدق لا
اللزوم كان يصح ان يقول بهذا المعنى من الاتصال ان كان الانسان ناطقا فالحمار ناهق ونعني به المطابقة في الوجود
والموافقة في الصدق لا اللزوم كان يصح ان يقول بهذا المعنى من الاتصال ان كان الانسان ناطقا والحمار ناهق

وتعنى

وتعني به المطابق في الوجود والموافقة في الصدق لا اللزوم كان يصح ان يقول بهذا المعنى من الاتصال ان كان الانسان
ناطقا فالحمار ناهق فيقول اما هذا فهو حق فان معناه ان كان الاول حقا فكذلك الثاني ايضا حق فحسبنا يكفي في التالي
ان يكون حقا فكذلك صدق هذه القضية ان يكون قولنا كل حمار ناهق صادقا فقط بل يجب ان يكون صادقا والمقدم صادق
من وجهين احد الوجهين ان يصدق على كل ما يوصف بانه حمار انه ناهق والثاني من جهة اعتبار السور ايضا فان
كل حمار اذا كان ناهقا لم يمنع ذلك ان يكون في وقت من الاوقات لا حمار فيه في تلك المرة والحال والشرط لكن
ان ظن ان قولنا كلما كان كل انسان حيوانا كان كل حمار ناهقا كاذبا لان في تلك الكرة لا حمار ناهق لكن هذا باطل
وذلك لان قولنا كل حمار ناهق قد يصدق وان عدم الحمير فانا كما علمنا لا نريد بقولنا كل حمار ناهق كل حمار موجودا
حاصل فان عنينا هذا وليس مما انه كلما كان كل انسان ناطق صدقا صدق معه كل حمار موجود في ذلك الوقت فهو
ناهق وليس على سبيل اللزوم او لم يكن بين اللزوم بل ما سيتضح ثم لسائل ان يسال هل يوجب هذا الاعتبار
ملازمة الكذب حتى يكون حقا انه كلما كان حمار ناطقا وكل انسان ناهق مثل انه ان كان المقدم الكاذب صادقا فالكاذب
الاخر يكون صادقا معه فان قوم حسبوا ان هذا لازم فيقول ليس الامر على ما حسبوا وليس هذا يجب الامر نفسه
ولا ايضا يجب الالتزام من يفرق به وذلك لان هذا الاتباع اما ان يكون على سبيل اللزوم حتى يكون هذا الكذب
يلزم ذلك الكذب او يكون على سبيل الموافقة فيقول اما على سبيل اللزوم فلا الصدق يلزم من الصدق المذكور ولا
الكذب من ذلك الكذب فانه ليس يجب عن كون الانسان ناطقا ان يكون الحمار ناهقا ولا ان لا يكون ناهقا بل
وجد ذلك صدقا بنفسه وليس ايضا على سبيل الموافقة حتى اذا فرض هذا صدقا يكون قد وجد ذلك صدقا معه فان ذلك ليس
صدقا البتة حتى يوافق صدقا آخر على سبيل اللزوم فاذا كان لا حق صادق يجب ان يصدق معه ولا هو لازم ايا وليس
اذن هو تابع له على وجه البتة نعم لو كان لازما من وضعنا ان كل انسان ناطق ان كل حمار ناهق لكان يلزم وضعنا ليس
كل حمار ناهق قولنا ليس كل انسان فاما ان ليس الاول لازما بل هو امر في نفسه صادق فيصدق مع صادق آخر فلا يلزم
ان يكذب مع كذب ذلك الصادق اذا كان انما يعتبر حال التالي في نفسه لا حال لزومه عن شيء آخر يعتبر بغيره فان
قال قائل انه لما كان كل انسان ناطق لا يوجد حقا البتة الا ويوجد حقا ان الحمار ناهق فكيف يمكن ان يفرض ان الحمار
ليس ناهقا ثم يوجد حقا ان كل انسان ناطق وقد قلنا ان مع وجوده يوجد ان كل حمار ناهق فيكون انه ليس كل حمار

ناهقا وجه كل حمار ناهقا فهذا الانتاج خلف من مقدمتين شرطيتين كهذا وقد يكون اذا كان ليس كل حمار ناهق فكل انسان
ناطق وكلما كان كل انسان ناطقا فكل حمار ناهق فاذن قد يكون اذا كان ليس كل حمار ناهق فكل انسان ناطق وكلما كان
كل انسان ناطقا فكل حمار ناهق فاذن قد يكون اذا كان ليس كل حمار ناهق هذا خلف واحدى الشرطيتين صادقة
والاخرى كاذبة فليس البتة اذا لم يكن كل حمار ناهقا فكل انسان فالجواب ان هذه النتيجة ليست حقا وتبين ذلك بعد ان نعلم
ان قولك قد يكون ليس على سبيل انه يوجد في الوجود بل على انه قد يكون من الفرض فان قولك قد يكون اذا كان ليس كل
حمار ناهقا قول لا بالنسبة الى الوجود البتة بل الى الفرض واما الثاني فمأخوذ من موافقة الوجود كما اخذت في كبرى القياس
فاذا عرفت هذا وجدت هذه النتيجة حقا فانك كلما فرضت هذا الكذب وهو ان ليس كل حمار ناهقا في موافقة الوجود كل حمار
ناهق فلا يكون هذه النتيجة كاذبة فان قولنا كل حمار ناهق قول صادق في نفسه فان حال فرضنا ونفعله كيف كان هذا يكون
صادقا معه اتفاقا ولا يكون لازما من فرضك انه ليس كل حمار ناهق وبالجملة لا يوافق هذا الوجود ولهذا الفرض
فاما كون الامرين جميعا في الوجود وحتى يكون في الوجود ونفسه حقا ان ليس كل حمار ناهقا وكل حمار ناهق فهذا المحال ويثبت
النتيجة هذه بل النتيجة انه اذا فرضنا انه حق ان ليس كل حمار ناهقا وجد بما موافقا في الوجود وموجودا مع هذا الفرض ان كل حمار
ناهق وهذان لا يتناقضان ولا يتنافيان وايضا فيشبه ان يكون محالا لو كان يلزم من وضعنا ليس كل حمار ناهق ان كل
حمار ناهق وهذا لم يلزم ذلك لان القضية القائلة ان كل انسان ناطق فكل حمار ناهق ليس على سبيل اللزوم كما تستدرك
بعد لا يكون على سبيل اللزوم على ان في اللزوم ليس ايضا ما علمت واما حديث الخلف ويقال انه محال فانما يقال حيث
يلزم من شيء ما باطل واما ان يكون باطل يوضع فيوجد الحق معه بنفسه حقا ليس انه يكون لازما ان يكون حقا من فرض
ذلك حقا فليس في ذلك بأس ولا بالكلام ولولا هذا الكلام لامكنك ان تنقض قياس الخلف مع انفسنا فانا انما نصير
قياس الخلف بان نأخذ مشكوكا فيه ونضيف الحق الذي كان موجودا الى نقيضه ولا نقول حتى انا اخذنا نقيض الحق لم يصدق
معه الصادق الاخر او يلزم من كل كذب كذب ما ولولا ان الامر على هذا لكان اي حق رفعته لزمه رفع اي حق سبق والطلب
المناسبات بين ما هو لازم للشيء وبين ما لا علاقة بينه وبيان ان امر الشيء واحد وهو ان القوم يجدهم كما استثنوا عين
التالي اوجبوا نقيض المقدم وتعلموا ان الاستثناء ليس هو فرضا معطلا الاستثناء هو شهادة بالوجود والحصول وهذا
الوجود على وجهين احدهما بحسب الامر في نفسه فلا يكون نقيض التالي هناك باطلا البتة او يجب اقرار الخصم به فالخصم ايضا

بالمحا

بالمحال فيلزم ما يلزم فلزوم من قد سلم وجود غير الحق وليس ما يلزم هو نقيضه الحق او ليس يلزم من حيث هو نقيض
كيف اتفق بل من حيث اعترف ان الامر موجود واما في نفس الامر فلا يلزم من ذلك الاستثنائي اذا لم يكن الشرط المذكور
هو ان يكون هناك شرط ولزوم شيء للمغالط فهناك فيه بل هو لازم بحسب اعتراف من يعترف بوضع نقيض التالي فيكون
صورة الالزام انه اذا اعترف بذلك لزم وضع نقيض المقدم فيقول ان هذا لا يتصور لان المعترف لا يلزمه ذلك لان
يكون سلم الشرطية ويعرض وضع نقيض التالي وذلك لان تسليم الشرطية ههنا هو ليس على معنى اللزوم بل على ان الامر الثاني
صادق في الوجود مع الامر الاول وهو موجود او مفروض من غير لزوم عنه بل في نفسه فلا يمكن ان لا يقول مع ذلك ان يقول
نقيض التالي فلا يلزم خلف لانه لا يقول لكن موجود ان الحمار ليس بناهق بعد ما قال ان موجود ان الحمار ناهق واما فان
فرض ذلك وجوزان يكون كل انسان ناطق او ليس كل حمار بناهق فليس شرط بل قول الاتفاق ان كان كل حمار ناهقا وكل انسان
ناطق صدق على معنى الموافقة او ليس فيقول يجب ان يكون صدقا على معنى الموافقة فانه اذا فرضنا كل حمار ناهقا فالصدق
في نفسه هو ان كل انسان ناطق فاذا اعتبرت كون التالي صدقا في نفسه لا لازما عن المقدم فقولنا كلما كان الحمار ناهقا
فان كل انسان ناطقا حقا واعلم انك اذا قلت ان كان او اذا كان لم يجب ان يخطر ببالك في نفس اللفظ ان ذلك يكون
او لا يكون فان عرفت ذلك فهذه من جملة ما يعرفه من خارج بل هذا اللفظ يدل في كل موضع على معنى اعم من الذي يفهم معه
ان له وجودا او ليس له واذا كان المفهوم من هذا اللفظ في كل قضية شرطية اذا كان مفهومه في كل موضع الفرض فانما الا
الى ان المفروض يوجد فليس من قبل هذا اللفظ فبين اذا ان المقدم من حيث هو مقدم لا يتوقع الوجود وانما هو فرض
فقط ويتخصص بان يكون تارة فرضا حقا في نفسه وتارة حقا بحسب فرض ما او غير ملتفت الى انه حق بل منتظر الحكم هو نفسه
وليس معنى الفرض انك فرضته بالفعل او تفرضه في المستقبل بل انه اذا اضع فرضه صح ما يتلى اياه واما المتى فانه اذا
عقد ما فليس فيه الا الفرض هذا واما التالي فيذكر على انه موجود وحاصل مع المقدم اذ يقولون فالنهار موجود وعليه
ما قالوا ان كانت الشمس طالعة وهذا يدل على الحكم بان النهار موجود حاصل مع الفرض المفروض فهو بعده ولكن
ان يكون على سبيل الموافقة او يكون على سبيل اللزوم واما المقدم فاذا كان كونه مقدما ليس لانه موجود بل معنى
اعم من الفرض الصرف ومن الوجود في نفسه وذلك لانه حيث يصح الوجود يكون الفرض حاصلا وحيث لا يصح الوجود
يكون الفرض حاصلا فان دل على التخصيص دل على شيء هو بعد الفرض واعلم انه اذا كان المقدم مفروضا وهو ام

فيرتفع حينئذ كون اتصال التالي به على سبيل الموافقة وعلى سبيل اللزوم معا واما ان كان باطلا فقد تبعه الحق وقد تبعه الباطل
فان تبعه الحق فان تصور اساسه على وجهين احدهما ان يكون الاتباع على ان الحق موجود مع وجوده وهذا كاذب واما ولا يؤدي
اليه والآخر على ان الحق يكون موجودا في نفسه مع كون الباطل مفروضا فهذا دائم الصدق حتى ان قولنا كلما كان الانسان
غير الناطق اي بالفرض فالانسان ناطق اي في نفسه حق واما ان كان بمعنى اللزوم فكثيرا ما يكون ذلك لكن لزومه يكون
لازما على العارض فانه يلزم منه ان نقول بذلك وليس يجب ان يكون ذلك حقا في نفسه وقد اشرنا الى ذلك واما الباطل
الذي تبع البطلان فانما يتبع على سبيل اللزوم فقط واعلم انا اذا قلنا كلما كان كل انسان ناطقا فكل حمار ناهق صدق
بالمقدم المفروض وبالتالي الموافقة لكنا اذا قلنا كلما فرضنا ان كل انسان ناطق فرضا على انه حق في نفسه والوجود وبطابقه
حق بحسب الفرض او نستظهر موقوف فانه يوافقه ان كل حمار ناهق ولو كان بدل على كل حمار ناهق وكل انسان ضاحك
لكان الفرض يلزمه هذا التالي ويشركان في ان الفرض تبعه هذا اللازم حينئذ الان على تحقيق الكلية الحقيقية المتصلة ونعود
الان فنقول ان القضية الشرطية الكلية انما يكون كلية اذا كان التالي معه كل وضع للمقدم لا الفرد فقط بل في الاحوال واما انه
اي الاحوال تلك فهي الاحوال التي يلزم فرض المقدم او يمكن ان يعرض له ومعه ويكون معه اما بسبب محمولات على موضوع
المقدم اذا كان حمليا او بسبب مقارنات مقدمات اخرى له ان لم يكن حمليا اعني المقدمات التي قد يمكن ان يصدق مع المقدم
ولا يكون محال معه وان كان محالا في نفسه او بسبب تسليم ما مما يوجبه ويجوزه وان كان في نفسه محالا وليس هذا اذا كان
المقدم في نفسه حقا فقط بل اذا كان باطلا وفرض فرضا على سبيل الوضع فان له ايضا لوازم وعوارض تعرض او يفرض
ان لو كان موجودا كانت تعرض له او تلزم وكذلك ما يكون بحسب تسليم المجادل ان كانت الشرطية اخذت الجدل وله
وللقائل ان يقول هل امكان لحاق الشروط المحالة بالامور الممكنة في المقدمات من اجزاء الشرطيات المتصلة يمنع
كليتها او بالامور المتفقة التي تتلوها كقولنا كلما كان كذا انسان فهو حيوان فهل يهدم الكلي بسبب انا لو كنا كلما كان
كذا انسانا وكان عديم الحس والحركة لم يكن حيوانا او كقولنا كلما كانت هذه واحدة وكان لا ينقسم نصفين [illegible] كان
فردا فان هذا لا يجوز ان يقال انه كاذب بسبب محالة المقدم فان الشرطيات ليس صدقها صدق المقدم والتالي بل
صدقها حال اللزوم واكثر الشرطيات المستعملة في العلوم اذا استعمل قياس الخلف هي بهذه الصفة فان مقدمها
يكون لا محالة ثم لا يقال كونها محالة المقدمات والتوالي انها كاذبة ولذلك لو قال قائل انه لو كان هذه اثنوة وكان لا ينقسم

متنافيين

بمتساويين لكان يكون هذه الاثنوة فردا فان هذا الحق وان كان المقدم محالا فان ههنا احوالا غير محالة في الفرض ان كان
محالة في الوجود واذا فرض عليها المقدم كان التالي لا يتبعه ومثاله انه ليس كلما فرض هذه الاثنوة فهو يلزم منه انه زوج بل ان لم
يعرض معه ما ينقض ذلك فانه ان فرض معه ما ينقض ذلك بعض ذلك وان كان محالا في الوجود وكونه محالا في الوجود ليس
يمنع كونه جائز الفرض فليس كل فرض للشيء انه اثنوة يتبعه انه زوج بل ههنا فروض محالة يمنع ذلك ولو كان قولنا كلما كان
الاثنوة عدد واعتبر به كونه جائز الفرض الوجود لكان الامر كذلك ولكان فرض المقدمات المحالات يمنع ان يكون منها شرطية
او لا يجوز وجوده واما لكن المقدم ليس تقديمه من شرط الوجود بل بشرط الفرض فيقول يجب ان يتذكر ما قلناه ان هذا
يكون حقا بحسب الالزام ولا يكون حقا في نفس الامر لا نسلم الكلية بحسب الالزام ثم للقائل ان يقول فنحن لا نجد
اذن قضية كلية موجبة بحسب الالزام فيقول ونجد ذلك بان نضاف الى المقدم في المعنى شرط اطراد الشروط التي
لزوم التالي الذي لا يجب لزومه بنفسه كانك تقول كلما كان هذا اثنوة على النحو الذي يمكن ان يكون عليها الاثنوة فهو
زوج وكلما كان هذا خلاء على النحو الذي اذا فرض الخلاء موجودا الوجود الذي فرض عليه او لزم فرضه ان امكن ولم يكن هناك
شرط يناقض مفهوم الخلائية لكان هذا خلاء على النحو الذي اذا فرض الخلاء موجودا الوجود الذي فرض عليه او لزم
فرضه ان امكن فهو بعد فيجب في المتصلة ان يعتبر معه تارة على هذا المعنى ونحوه والا يوجد كلية البتة وهذا انما يستوي
حيث يكون الكلية ماخوذة بحسب الالزام لا ان يكون ماخوذة بحسب الامر وامثال هذه الكلية الماخوذة بحسب الالزام
انما هو في القياسات التي يساق فيها الكلام الى المحال واما القياسات المستقيمة فمستغنية عن ذلك فاذا استعملت
هذه القضايا بحيث يخفى عليك الامر فاشترط في نفسك اسقاط الشروط المناقضة كانك تركته على واجبه فانك
اذا استعملت كلما كان هذا انسانا كان حيوانا فاشترطت معه ولم يكن هناك شرط معه مناقض لحكم المقدم
يمنع الحق في نفسه ويسلم لك الكلية فان كان المقدم ممتنع الوجود كانت الاعتبارات امورا او وجها صحيحة
وان كان محالا كانت الاعتبارات مما يمنع مع ذلك المحال ومعه ويعرض عنه الا امورا لا ان ذلك المع
بل ما معه ويرفعه حقة كانت او باطلة واذ عرف الكلي فيبقى ان يعرف منه الجزوي فان الجزوي ههنا ايضا كما قد
علمت في الحمليات يكون على وجهين جزوي يحرف على الكل وهو الجزوي الذي يصدق معا الكلي اذ كان الحمل اذا صدق
على الكل صدق على البعض فاذا الحكم في هذا الموضع بالجزوي لم يكن كاذبا والحكم بالكلي ايضا صادق وكذلك التكون

في المتصل اذا اصدق على كل وضع المقدم صدق على البعض فيكون اتباع التالي بعض او شائع المقدم وفي هذه المادة
يصدق معه الاتباع الكلي ويكون جزئيا بالجزوي وجزئيا ليس جزئيا على الكل بل هو الحق نفسه دون الكلي فمن ذلك ان المحمول
من جملته ان يكون بالضرورة موجبا على بعض الموضوع ومسلوبا عن الآخر كما اذا اوجزنا الموضوع طبيعته في الفعل كان
طبيعة المحمول حكمنا له مثاله قولك بعض الحيوان انسان فان بعض ما يقال له حيوان يقال له بالضرورة انسان كما ان
وبعض الآخر بالضرورة ليس بانسان لكن الحيوان اذا اخذ به حيوانا ولم يلتفت الى موضوعاته وحدت طبيعته انه حيوان
يحتمل من غير ايجاب والمنع ان يكون انسانا ومنه بالمحمول فيه ممكن بالحقيقة للموضوع في الوجود وايضا مثل قولك بعض الناس
كاتب كذلك الجزوي الشرطي الذي جزئيته غير محرقة منه ما السلوب بعض فيه على سبيل الضرورة ومنه ما ذلك على سبيل
الامكان مثل قول القائل قد يكون اذا كان الشيء حيوانا فهو انسان اي اذا كان ناطقا وذلك بالضرورة والآخر قد
يكون اذا كان هذا الانسان فهو كاتب وذلك بالامكان واما المثال الاول فلا يشك من امره ان التالي فيه لا يكون مع
لتلو المقدم فقط بل يكون مع ذلك لازما واما القسم الثاني فربما ظن به ان يكون موافقا فقط ولا يكون لازما لكنه قد يمكننا
ان يجعله لازما على شرط انا اذا جعلناه لازما فيجعل يعود الى القسم الاول او لا يعود فاما انا كيف يجعله لازما فهو انه
حق انا نقول قد يكون ان كان كذا انسان فهو كاتب لانه وذلك يدل على ما في النفس يرقم برقمه وهذا يلزمه
انه كاتب او انه صانع فاذن قد يكون اذا كان هذا انسانا فيلزم ان يكون كاتبا فاما ان هذا هل يعود الى الاول
فنقول انه اليه يرجع اليه من وجه ومن وجه لا يرجع اليه واما الوجه الذي يرجع اليه فلان من الانسان ما هو موجود
يرقمه من ذلك ومنه ما ليس موجودا وكذلك فالذي يرقم يلزمه بالضرورة وان كانت والذي لا يرقم يلزمه بالضرورة
انه ليس كاتبا واما الوجه الذي لا شبه فيه الاول ولا يرجع اليه ان قولنا هذا الانسان اذا حصل موجود وجاز ان
يلزمه وقتا انه يكتب ووقتا انه لا يكتب ولا كذلك في الاول فانه ليس اذا كان حيوانا كان يلزمه انه مرة انسان
ومرة انه ليس فهذا القسم الآخر ممكن ان يوجد على سبيل الموافقة ويمكن ان يوجد على سبيل الضرورة واذ هو كذلك
فلا بأس ان يصدق وفيه لزوم وفيه موافقة كما كان قد يصدق الجزوي مطلقا وضروريا جميعا وان كان هذا اللزوم
غير الضرورة التي بجهة المتصل كما تعلمنا انما المشكل همنا شيء واحد وهو انا كيف نقول في بعض القضايا الجزوية
من المتصلات قد يكون اذا كان كل كذا كذا فكل كذا كذا او الكل يستوعب الموضوعات كلها فكيف يكون هذا جزئيا

من غير ان يصدق معه الكل فنقول ان هذا يصدق اذا كان امرا ما لكنا الموضوعات ومن شانه ان يعرض ويزول وليس
مستحيلا ان يحل مرة او ما بالفرض فنقول ح قد يكون ان كان كل ج ب فكل د ه وذلك اذا كان كل ج د اي كل ج الي
الامر الذي هو ممكن ان يعرض له فاذا كان كل ج د الامر الذي يمكن ان يقارنه مثاله قد يجوز ان يكون ان كان كل انسان
تحرك اليد فكل انسان يكتب وذلك اذا كان كل واحد منهم لا تحرك اليد الا جيدا بالكتابة وهذا غير مستحيل وكذلك اذا
قلنا قد يكون اذا كان كل انسان كاتبا فلا واحد من الناس برام وكل انسان جاهل بالرماية وذلك اذا فرض ان كل
انسان ضعيف ولا يتفرغ الا لتعليم الكتابة ويكون افرضنا كل انسان كاتبا في الذهن حالان حال الفرض في كل انسان
قاصر عن تعلم صناعة اخرى وحال لا يفرض فيه وهي احد الحالين يلزمه شيء وفي الحال الاخرى يلزمه شيء اخرى والجزوية
تدل على تخصيص الفرض بكذا لكن ان يصدق هذه الجزئية وكل كلية المقدم والا لم يصدق فاذا اشرنا الى وجه
الخبيثة فلنتم الكلام في احصار هذه القضايا

فصل في معنى الكلية السالبة في الشرطيات

واما الكلي السالب
فيجب ان نعتبره على هذا وهو ان يكون ولا شرط واحد معه او يلزمه التالي وكما ان الشرطي المتصل على الاطلاق هو
الذي فيه موافقة واما الحقيقي فالذي فيه اتباع ولزوم كذلك السالب الشرطي منه ما يسلب فيه الموافقة كقولنا ليس ان
كان الانسان موجودا فالخلاء منه موجود ومنه ما يسلب اللزوم كقولنا ليس ان كان هذا انسان فهو كاتب والفرق
بينهما ان قولنا ان كان الانسان ناطق فالحمار ناهق وارادو رفع اللزوم صدق واما ان اراد رفع الموافقة كذب
فكذلك الكلي السالب يكون ايضا على وجهين واذا كان الرفع رفع اللزوم فاللزوم المرفوع جزء من التالي من حيث هو
تال وان كان رفع الموافقة فالموافقة المرفوعة جزء من التالي من حيث هو تال ورفع التالي في كليهما رفع التالي مع ما هو
جزء منه ففي موضوع المرفوع هو الملزوم وفي الآخر فالمرفوع هو الموافقة ليس الا تركيب بعض التالي على انه حق وهو نفس
كونه قضية على انها حق واما اللزوم فهو شيء زائد على نفس كونه قضية بل هو مع كونه قضية فهو لازم واما السلب الجزوي
فقياسه قياس الايجاب الجزوي كقولك قد يكون اذا كان ا ج واذا كان كل ا ب فكل ج د وقلنا على حال الكل الصادق في
السلب المذكور فنقول اذا قلنا ليس البتة اذا كان ا ب فه ز ونعني به الموافقة فان تصور وجوده يصح فانه يكون المراد
فيه ان كون ا ب ليس يوجد صادقا معه ه ز صادقا وان هذا ليس صادقا في نفسه فلا يكون صادقا معه غيره وان لم
يكن لازما منه فربما كان الكاذب في نفسه يصير صادقا معه غيره اذا كان ذلك كاذبا كقولنا ليس البتة ان كان

الا انسان ناطقا او غير ناطق فالخلا موجود فهذا رفع موافقة على الاطلاق فان احدهما وهو المجهول تاليا ليس يصدق
لزوما اذ ليس يلزم عنه واذا كان كذلك صدق السلب المقدم مع صدق التالي تارة وهو في نفسه صحيح الوجود وكذلك
فيصح سلبه كقولنا ليس البتة ان كان زيد ابيض فهو اسود واخرى فهو في نفسه واجب الوجود كقولنا ليس البتة ان
زيد ليس بجسم فهو حيوان او قولنا ليس البتة ان كان زيد جسم فهو بياض والرفع اللزوم قسم خاص مثل قولنا ليس
البتة ان كان الانسان موجودا فالخلا ليس موجودا او المثلثة ليست زواياه مثل اربعة قوائم وذلك لان هذين التاليين
وان كانا واجبتين سلبا وموافقين لوجود الانسان فهما غير لازمين عن وجود الانسان فهذا السلو يصدق واتفق
ولا يصدق لزوما فيلزم بل يوجد هذا اصادقا البتة حتى يكون هذه اي حال فرضت لو ضعه مقدما لم يلزم التالي فربما
ان يظن ان هذا لا يمكن لانه يمكن ان يضاف شروطا يجعل الشيء التالي المسلوب السلو لازما كمن يجعل الانسان
متحركا فيوصل بالتالي ان يلزم ان الخلا شيء غير موجود لكن الحق لا يخلو انه اما ان يكون هذا وراء الشروط الواجب
اللزوم شيء التالي غير لازم ويحفظ على ذلك اي شروط الحقيقة بالوضع للمقدم جعل التالي لازما فان كان قد يمكن ان
يستثنى الشرائط الملتزمة فاذا استثنى اعدامها كانت المتصلة المقرونة الكلية مقدمها الاستثناءات كلها كلية
سالبة اللزوم فيه وان الامر على موجب القسم الاول فالسالبة صادقة والا فليتوصل الى تصديقها لكن المقدم حج ذو التالي
ور وليكن هناك شرطا او شرائط يلزمه فليكن ذلك شرطا واحدا او هو شرط كون حط لا غير حتى اذا كان ح د
ليس حط كان فاللزوم البتة له والقضية القائمة انه كلما ح د وليس حط كان فاللزوم البتة له ولان
يكون ور قضية صادقة فاذا قلنا ليس اذا كان ح د وح ط يجب ان يكون ور كان بهذا اصادقا يقتضي سلب اللزوم
فان لم يكن بهذا بل اذا لم يكن ح ط كان لازما ايضا وكان لا ينفك عن شرط يلزم فالتالي حق اللزوم والتالي
للزوم كاذبة وجب ان يكون هذه الشروط الملحقة التي يلزم ما يلزم او يلزم بعض المقدم على ما قلنا ولما كان قد
يوجد لزوم بحدود الاسباب يمكن استثناء اعدامها من الممكن اذن ان يكون قضية كلية ترفع اللزوم وهذه يجب
ان يوجد فيها اللزوم من جملة التالي اذ في حال الرفع حتى يكون قولك فيها ليس البتة اذا كان كذا فكذا معناه
ليس البتة اذا كان كذا فكذا يلزم ان يكون كذا فكذا او كذلك فافعل في الموجبة ومما يشكل فيه هاهنا انه يصدق سلب
لوازم الامر لا تقول لها وجود البتة ويكون ذلك كليا فيما يجري ان يقع للانسان ان قولنا ليس البتة اذا كان في

له د فهو خط او ليس البتة اذا كان الثنائية عددا فالثنائية فرد قضايا صحيحة كذلك قد يمكن ان يعقل ذلك اذا جعل
المقدم شيئا محالا فيجعل العدد نهاية الذاتية للسطح يصح خطأ وذلك مثل ما يقال مصرحا انه ان كان هذا عددا وكان
مع ذلك نهاية له السطح فهو خط وكذلك ان كان هذا انسانا وكان مع ذلك صاهلا فهو فرس وان كان هذا اثنائية وكان
مع ذلك غير منقسم بمتساويين لكان فردا او يكون القضيتان صادقتين وان كان مقدمهما محالا والقضايا الشرطية المستعملة
في قياسات الخلف بهذه فان ليس كون المقدم باطلا يجعل القضية كاذبة كما قدرنا ومثل هذا السؤال في الكلية الموجبة و
الجواب عن ذلك تسهل ما خذ الجواب عن هذا واما السالبة الجزئية المتصلة فتعرف مما ليس ذلك من قبل معرفتك بالكلية
السالبة من حيث هي سالبة ومن قبل معرفتك بالموجبة الجزئية من حيث هي موجبة جزئية واذا بلغ بنا الكلام في امر
الايجاب والسلب في المتصل هذا المبلغ فبالحري ان نعرف مثل ذلك في المتصل فنقول ان الامر في كلية ايجاب المنفصلة
في الانفصال الحقيقي هو كالظاهر وهو ان العناد الممكن في يكون دائما عند كل وضع للمقدم لكن يجب علينا ان نحقق تفهيم
هذه السوالب ونتعدى الى ان نعتبرها تصورا مثل قولنا ليس البتة اما ان يكون كل اب واما ان يكون كل حد فيقول
انه انما يصدق في احوال يمنع احد ما ان يكون القولان وهو قولنا كل اب وقولنا كل حد يجتمعان بالصدق في كل
حال كقولنا ليس البتة اما ان يكون كل انسان ناطق او كل حمار ناطق والثاني ان يكون احدهما حقا دائما والاخر محالا غير
معاند ولا مقابل مثل قولنا ليس البتة اما ان يكون الانسان زوجا او اما ان يكون الاثنان كيفا وهذا واجب الصدق في كل
حال او مثل قولنا ليس البتة اما ان يكون كل انسان حيوانا واما ان يكون الخلا موجودا فانه ليس يعاند احدهما الاخر
ولا يلزم من احدهما نقيض الاخر وان كان نقيض احدهما وهو المحال منهما يصدق مع عين الاخر دائما ولكن ليس صدقا
لازما ايا وحتى لو كان كاذبا لكان يلزم منه رفع الاخر هذا ان علينا ان نضبط اما ايجاب هذا والمقدم لسالبة على ان وضع
وضعه واما هنا بنظير ما عنينا في المتصلات الغير الحقيقية وهو ان يكون المرتفع قد علم ارتفاعه بنفسه او هو مستحق
لذلك في نفسه لا بوضع المقدم فهذه السالبة يكون كاذبة في مثل هذا الوضع مثل هذا القسم الاخير الا ان المنفصلات
لا يتصور الا مع هذا البتة واذا كان في الاجزاء سالب فليس يعتبر فيه جانب جواز الاجتماع من هذه الوجوه حتى
يكون قولنا ليس البتة اما ان لا يكون شيء من اب واما ان لا يكون شيء من حد فهو يصدق بسلب انه سلب الكاذب
قولنا اما ان لا يكون شيء من اب واما ان لا يكون شيء من حد ولان هذين قد يجتمعان معا اجتماعا لا يكون هذه القضية

وحيائة ذاتية فاذا كانت ما بين جارى الاجتماع والعقيد يكون صادقة لم تجب ان تصير نقيضها صادقا كما كان في الموجبات
فقد بين الوجه الذى عليه يتصور هذه القضايا وذلك اذا كانت موجباتها المقابلة لها كاذبة وذلك لاحدى العلل
المذكورة ثم يشكل بامثال هذه الصدق اما ان يكون كل ج واما ان لا يكون شيء وذلك لانه لقائل ان يتشكك فيقول
كيف يصدق القضية القائلة اما ان يكون كل ا ب واما ان يكون كل ج د او المقابلة اما ان يكون لا شيء من ا ب واما ان
لا يكون شيئا من ج د وكيف يتفق ان يقع هذا التعاند بين كليتين فيقول ان هذه الاشكال التي عرضت انما هي لاشتراكات
في الموضوع وذلك انه كيف صار يصح ان يقال اما ان يكون كل ا ب واما ان يكون كل ا د ويوقف عليه ويترك القسم وهو انه
اما يكون بعض وبعض فيقول او لا ان هذا في المنفصلات التي انفصالها او رد انفصالها بعد الموضوع فهو امر ظاهر متعارف
كقولك كل عدد اما زوج واما فرد فان العموم قد تناول كل واحد من حالتي الانفصال وانما الشك في الانفصال السابق
لوضع المقدم والذى نقول في جواب ذلك اما اولا فلانه ليس كلامنا في هذه القضايا على انها صادقة وكاذبة بل على انها
قضايا فلا يكون فقدان الصدق في صنف منها موجب علينا ان يسقط عن جملة الاصناف واما ثانيا فليس علينا القضايا
يطلب فيها الصدق الحقيقي بل الشهرة وقد يكفينا في استدعائنا الى تحديدها اعنى اذا كان قد يقبل صدقها وان لم يكن حقيقة
واما ثالثا فان سمينا انفصالها او رد المنفصلات صادقة بالحقيقة فليس يلزمنا الامحة ان نوردمن الصادق في
صنف موجودا بالبديهية بل ان كان ما سين صدقه بالحجة فهو ايضا من جملة الصادقات فمثال ما يوجد من المشهورات
مطابقا لهذا الصنف ان القوم الذى صح عندهم وتام في انفسهم ان الفاعل لا يكون الا واحدا فانه مشهور عندهم
مقبول لديهم انه اما ان يكون كل حركة فعل الله واما ان يكون كل حركة فعل العباد فاذا اسلموا انه كل حركة فعل العبد انتجوا
ان كل حركة من عند الله وفعله ويكون مشهورا فيما بينهم ايضا انه اما ان لا يكون شيئا بعضا الله واما ان لا يكون شيء
بفعل الناس وربما لم يكن هذه كثيرة الاشتهار اعنى التى من كليتين سالبتين لكن اذا قلبت الى الايجاب كان يكون
مشهورا عندهم كقولهم ان كل شيء اما ان يكون بعض الله او يكون كل شيء بفعل العبد لانه لا فاعل الا واحد واما في العلوم
في الصدق الحقيقي فان الشيء الذى يعيضه النوع اما مسلوبا عن كل واحد واما موجبا لكل واحد مثل طلب طبيعة السماء
مكانا معنا والارض مكانا معينا فان ذلك يكون الكل وبالجملة كل ما هو فصل لازم للنوع مما ليس بعرض عام فاذا كان
هذا صفته علم يقينا صدق القضية التى هى انفصالها على تقابل احدهما هذا الشيء والآخر مقابله مثاله اما ان يكون كل نار

متحركا الى فوق واما ان يكون كل نار متحركا الى اسفل اى اما ان يكون كل نار مكانه بالطبع فوق او يكون كل نار يكون مكانه بالطبع
اسفل وهذا وان كان يحتمل التقسيم الذى هى على البديهية قسما ثالثا وهو اما ان يكون بعض النار كذا وبعضه كذا فهو القسم الثالث
يستحيل اثباته في القسمة التى يكون بعد العلم فان طبيعة النار لا يختلف بذلك بل يكون القسمان المذكوران كالمتباينين والنقيض
صادقة حتى انما استثنى منها عين الثانى وايهما استثنى نقيضه انتج عين الثانى واذا استثنى نقيض احدهما وجب ان يقول
فيجب ان يكون لامحالة القسم الثانى بعينه ولو كان في الاقسام قسم ثالث لم يجب ان يكون من رفع الاول اثبات هذا
الثانى لكن كون الاصل الذى بنى عليه مجهولا لكان يحتاج الى القسم الثالث وكان اذا رفع القسم الاول لا يجب
عنه الذهن اثبات الثانى وحده بحالة لا انه غير واجب في نفس الامر فقد بان انه يكون صحيحا صادقة بهذه الصفة وكذلك
قد يجد لهذا امثلة في القياس الثانى من القياسات الاستثنائية عن مقدمات منفصلة اذا انتقل عن الاستثناء الاول
والى الاستثناء من النتيجة وهى ناقصة قسم واما الجزئيات فما يجرى ان يتشكك في امرها فيقال انه كيف يصح ان يقال قد
يكون اما كذا واما كذا وليس ذلك كله وانما اما ان يكون حقا واغير تام فيقول انه ربما كانت الاقسام بحسب الامر
المطلق مثلثة واما بحسب وضع وحال فاثنان او اقل من القسمة المستوفية مثل ان الاقسام في قولنا ان كان مقدار
اما زائد واما ناقص واما مساو ثلثة فان فرض ان كان المقدار ليس مساويا او استثنى ذلك صحت صحة يحتاج ان تستثنى
منها كانت الاقسام مستقيم فان المقدار بهذا الشرط يكون اما زائدا واما ناقصا فيها ويكون العناد تاما اذا انها اوجب
رفع الآخر فان قال قائل فيكون اذن قولنا كل مقدار اما ناقص واما زائد واما مساو ليس ايجابه دائما وقع لا يصدق
فيقول ان كان لا يصدق حتى فوكذلك فان هذا لا يكون ايجابه دائما بل تارة يصدق وتارة يكذب ولشبيه ان يكون
كل منفصل يشتمل القسمة الاول منه على اجزاء فوق اثنين فهى منفصلة ليس فيها انفصال كلى الايجاب وذلك لان وضع
بعض قسم وهو ممكن يبطل صدق الايجاب لانفصال اكثر من اثنين ولا ايضا ايجاب لانفصال الاثنين منها فقط يصدق
واما بل انما يكون الانفصال الدائم الصدق حيث الاجزاء في القسمة الاولى الاثنان فان كان هذا الانفصال قد يصدق
مع ذلك الاستثناء وهذا الانفصال صدقه ليس لصدق اجزائه فلا يلزم من هذا الطعن لكنه قد يشكل بامثالها ايضا امر
الجزوى فانه قد يجوز ان يتشكك في حال التخصيص الذى يدل عليه منفصلة جزوية مؤلفة من كليتين كقولنا قد يكون اما كل
واما كل فيقول ان هذا كيف يمكن ان يكون محل هذا الشك اولا في الموجبة منه فيقول ان هذا التخصيص ايضا مخصص حال

وعلى قياس ما قلنا في المتصل ويوجد هذا الحال في المنفصلة انه ربما كانت الاقسام التامة اكثر فانه قد في هذه الجزوية وانما في تلك الحال فلا يكون اكثر من قسمين مثال ذلك ان مناسبات المقادير هي مثلا المساواة والزيادة والنقصان لكنه قد يكون الاقسام في بعض الاحوال قسمين لا ثلثة فانه قد يكون كل مقدار في الوجود اما مساويا للمقدار ما واما اصغر وذلك اذا كان من الوجود مقدار هو اعظم منه مثلا كقطر العالم فان قيل انه قد يكون كل خط اما مساويا لخط واما اصغر منه هذا صادق فاجزه وان جعلته كليا كذب وهو ان يقول دائما في كل حال واعتبار واما ان يكون كل خط مساويا لخط او انقص منه الا ان يسمى المقيس اليه فيقول دائما اما ان يكون كل الخطوط مساوية لقطر العالم او اصغر منه وايضا قد يكون الاقسام اكثر من اثنين مثلا اذا اخذنا عموم الاحوال واما اذا اعتبرنا حالا ما فلا يصح فيه الا ان يوضع من الاقسام اثنان او انقص من العدد الذي للاول فليكن تلك الحال فرضنا ان الفاعل واحد فيكون حينئذ كل فعل اما ان يكون من اسد ويكون كل فعل من الناس ولا يكون القسم الثالث محوجا الى صحة هذا الكلام اعني القسم الثالث قولنا اما بعض واما بعض مع تعين الغرض المذكور يوجب صحة هذا الجزوي اعني انه قد يصح عند فرض ما ان يكون اما كل فعل من الله واما كل فعل من الناس اذا صار الغرض حقا بل واجبا فان هذا الجزوي ح يصير كليا فيكون هذا صحيحا بنفسه لا عند اعتبار تلك الحال وفرق بين ان يكون فرضا وبين ان يكون حقا فان الغرض قد يكون غير موجود في الوجود ومنه ما هو جائز الوجود ومنه ما هو محال الوجود والحق هو الذي حصل حقيقته موجودا في الامور لا في الوضع والغرض فان اكثر ما يصح لزوم التالي معه احالة الغرض وهو ان الفاعل الاحد فقط فيجوز ان يوضع له فرض جائز مثل ان يعرض في وقت ما ان كان كل واحد مما هو نار في ذلك الوقت عرض لها الحركة الى جهة واحدة ويصح لك ان تقول اما ان يكون كل نار متصعدة او كل نار هابطة او كل نار ذاهبة الى جهة متقاطعة للمسافة بين الجهتين ولا يصح لك هذا او اما يل عند هذا الغرض الجائز في نفسه لان حمل الحركة على كل واحدة من النيران جائز وان كان يجب لها اذا وصل الى موضعها السكون فيكون قد يكون كل نار اما كذي واما كذي اي ههنا حالة يصدق فيها هذا القول وان شئت جعلت النار مدة او شرة ونحو ذلك من الحكم وبعد هذا كله فاعلم انك ان اردت ان تعتبر الجهات في الشرطيات كان اولى اعتبار الجهات لهذه القضايا ان يكون للمتصلات واعلم انه كما لم يمكن ايجاب المتصلة وسلبه واهمالها وحصرها وصدقها وكذبها بحسب اجزائها بل باعتبار الاتصال لذلك ليس كونها ذات جهة تكون اجزاءها ذات جهة بل يجب ان يكون الجهة للاتصال واعلم انه كما يكون حمل بوجوب ولا لزوم فيه وحمل في بعض الاشياء بلزوم لكن

الضرورة

لا ضرورة فيه وحمل ضروري كذلك التالي اما مثلة ذلك في الحمليات فان قولنا زيد كاتب وصدق ما كان موجودا ليس ضرورة البتة وان قلت القمر منكسف كان فيه وجود ضرورة ما ولم يكن دائما وان قلنا ان زيدا او القمر جسم كان ضروريا صرفا كذلك في المتصلات فليس نفس اللزوم وانه لا بد من التالي عند وضع المقدم يجعل المتصل ضروريا والموافقة ابعد من ذلك ولا الموافقة من غير لزوم يمنع الضرورة بل يجب ان يكون اللزوم او الموافقة دائما في جميع مدة كل وضع وضع للمقدم حتى اذا كان يلزم كل وضع او يوافق ولم يكن دائما لم يكن ضروريا فالضروري الكلي في الايجاب هو ان يكون الاتصال دائما ما دام الوضع ومع كل وضع سواء كان الاتصال موافقة او اتصال او لزوم واما الوجودي الكلية لزومية التي لا ضرورة فيها فهي التي يعتبر فيها اتصال لزوم فقط وهو ان يكون اللزوم موجودا في كل وضع الا انه لا يدوم مع دوام الوضع او لا يجب كقولهم كلما كان هذا انسانا فهو متنفس بالضرورة او كلما طلعت الشمس فالنهار موجود فهو موافق للسمت فان المصير الى الموافقات والموافقات جميعا بعد الطلوع بزمان واذا لم يكن الاتصال لزوم فلا يجد ان يسلك مسلكا انه هل توجد كلية متصلة الاتصال فيها اتفاقي ثم يتفق مع كل وضع اتفاقا غير دائم ولشيئا ان هذا لا يوجد صدقا فانه اذا كان الامر ليس لازما من الوضع بوجه ولا دائم الموافقة بل عارضا فيجوز ان لا تعرض او ليس يلزم عروضه عن الوضع ولا هو واجب في نفس الامر واما في الجزويات فيوجد ذلك هذا او الممكن الصرف فهو ان يكون التالي يصح ان يوافق في كل وضع وان لا يوافق او لا يوجب واما حيث الاتصال اللازم فيشبه ان لا يوجد اللزوم فيه بحكم ممكن كل صادق ليس لان الممكن لا يلزم فانه ممكن للانسان الكتابة وقد يلزم بشرط الكتابة وجوبا ولكن لان ذلك الشرط لا يوجد مع كل وضع فانه من الاوضاع التي للمقدم اوضاع بشرط فيها يمنع ذلك اللزوم فيكون عند ذلك الوضع لا يمكن ان يصير التالي لازما من الموضوع وهو احد الاوضاع وان عرفت هذا في الايجاب فقد عرفت بالسلب والامر في الجزويات اظهر تمت المقالة الخامسة بحمد الله وحسن توفيقه

المقالة السادسة من الفن الرابع وهي ستة فصول الفصل الاول في القياسات المؤلفة من المتصلات الشرطية في الاشكال الثلثة الفصل الثاني في القياسات المؤلفة من المتصلات والمنفصلات الفصل الثالث في القياسات المؤلفة من المنفصلات الفصل الرابع في القياسات المؤلفة من الحملية والشرطية في الشكل الاول والحملية مكان الكبرى في الاشكال الثلثة الفصل الخامس في القياسات المؤلفة من الحملية والشرطية والحمل فيها مكان الصغرى في الا

شكال الثلثة

الفصل السادس في تعريف القياس المستقيم على نمط الاشكال الثلثة فصل في القياسات المؤلفة

من المتصلات البسيطة في الاشكال الثلثة القياسات المؤلفة من المتصلات هي التي يكون مؤلفة من متصلتين شركان
في حد اعني من مقدم او تال يكون ذلك على هيئة الاشكال الثلثة فاما ان يكون الحد الاوسط تاليا في احدهما مقدما في الاخر
ويسمى الشكل الاول بالتالي كليهما ويسمى الشكل الثالث ولا قياس في جزويتين ولا سالبتين ولا من سالبة صغرى
كبراها جزوية الشكل الاول من متصلتين شرطية مثل شرائط الشكل الاول في الحمليات وقولنا اب وج وه ل كل حد
يكون من الثمانية الضرب الاول من موجبتين كليتين كلما كان اب فجد وكلما كان جد فهز ينتج كلما كان اب فهز وهو
قياس كامل الضرب الثاني من كليتين والكبرى سالبة كلما كان اب فجد وليس البتة اذا كان جد فهز ينتج ليس البتة
اذا كان اب فهز وهو قياس كامل الضرب الثالث من موجبتين والصغرى جزوية وقد يكون اذا كان اب فجد
وكلما كان جد فهز ينتج قد يكون اذا كان اب فهز وهو قياس كامل الضرب الرابع من موجبة جزوية صغرى وسالبة
كلية كبرى قد يكون اذا كان اب فجد وليس البتة اذا كان جد فهز ينتج ليس كلما كان اب فهز وهو قياس كامل
وقد على هذا الشكل شكوك فان لقائل ان يقول ان هذا الشكل لا ينتج فانا نقول كلما كان الانسان فردا فهو عدد
ثم نقول كلما كان الاثنان عددا فهو زوج وكلتا المقدمتين صادقتان فيلزم من هذا كلما كان الانسان فردا فهو
زوج وهذا خلف فيقول ان السبب في هذا ان الصغرى كاذبة في نفسها ولكنها تلزم على ما قلنا من رأى ان الاثنين
فرد وكل فرد عدد فيلزم لا لانه حق في نفسه بل لانه يرى باطلا ولذلك هذه النتيجة يلزمه ويكون صدقا على سبيل
صدق المقدمة فصادق على سبيل الالزام ان الاثنين كلما كان فردا يكون زوجا وليس يلزمه وان يكون حقا
شيئا واحدا وكذلك حال كل مقدمة صغرى هذه حالها وان كان الحد الاصغر محالا والاكبر محالا كان حال الاكبر
في اللزوم صادقا عليه اي صادقا بحسب الالزام لا بحسب الوجود فليستنظر اذا كان الاكبر موجودا مع الاوسط على
سبيل اتباع دون لزوم الاوسط للاصغر لذلك فيقول ان مثل هذا فان لزم عنه شيء فالاولى ان لا يكون
قياسا لان ذلك لا يكون افادنا علما لشيء مجهول عندنا فان الاوسط اذا لم يكن ملتزما للاكبر بل كان مساعدا له على
قبل القياس ان الاكبر موجود مع الاصغر مع كل موجود او معروض سوار العقنا الى الاوسط او لم يلتفت فان انتهى
الى موضوع تبين الشيء بيان غيره فذلك ما هو لازم عنه عند الذهن وكذلك ان كانت الصغرى لزومية غير محالة

المقدم

المقدم واما ان كانت محال المقدم مثل قولنا كلما كان الاثنان فردا فهو عدد وكلما كان الامثال عددا فان البياض لون
فلينظر هل يفيد هذا انه كلما كان الاثنان فردا فهو عدد وكلما كان الاثنان عددا فان البياض لون فانا ان جعلنا الاثنين
زوجا علمنا هذا ايضا بل هذا هو على انا نعلم هذا هو في نفسه وان كانت الصغرى اتفاقية والكبرى لزومية فقد يظن انه قياس
مفيد فانه يجوز ان يكون الاكبر غير معلوم الوجود بالقياس الى الاصغر بل الشيء يعلم انه موجود معه فيعلم ان الاكبر
موجود مع الاصغر الان ولم يكن قبل ذلك تعلم لكن هذا الافادة الى حد ما قيل على سبيل تذكيرا وذلك لانك لما علمت
وجود الاوسط في نفسه علمت منه وجود الاكبر في نفسه لا من القياس ثم من ذلك تعلم ان الاكبر موجود مع الاصغر
ومع كل شيء في العالم فلم يكن اوقاتك الاصغر مفيدا شيئا يعتد به هذا ان كانت الكبرى موجبة واما ان كانت سالبة
للموافقة او اللزوم فلا تخلو اما ان يكون الموجبة لزومية او اتفاقية فان كانت اتفاقية وكان الموافق لا يلزم عن وضعه
شيء بشرط وقوع الاصغر معه اذ قلنا ولا شيء من اوضاعه الممكنة يلزمه الاكبر ومن اوضاعه اشتراط الاصغر معه
وهذا في اللزومية ظاهر ايضا وان كان الاصغر محالا والاوسط كاذبا والكبرى سالبة اللزوم فبيان لا يلزم الاكبر عن
الاصغر البتة والا لكان السلب الكلي كاذبا بالسلب الذي كاذبا بحسب الامر في نفسه بل بحسب الالزام ولو اعتبر بحسب
الامر في نفسه لكان الصغرى كاذبة اذ كان الاوسط واثر الوجود او حقا وهذا شيء قد علمته واما ان كانا كلاهما فالاولى
الايجاب يكذب ايجاب الاكبر على الاوسط كان الاكبر غير لازم البتة فانه لو لزم الاصغر للزم فرض الاوسط اذ فرض معه
الاصغر وعلى ما علمت فيكون النتيجة السالبة اللزوم صادقة فاما جميع ذلك ان كانت الكبرى سالبة الموافقة والحو
اتفاقية ولا شك ان الاوسط يكون جائز الوجود ويكون الاكبر محالا فيكون معه سلب الاتصال على سبيل الموافقة حقا او
كذلك ان كانت الصغرى لزومية والاصغر جائزا فان الاصغر محالا والاوسط حتى يلزمه ويسلب عنه موافقة محال او
لزومية فالنتيجة سالبة الاتفاق واللزوم على الوجه الذي يصدق فيه محال المقدم غير محال التالي اعني بحسب الالزام
واما الشكل الثاني فانه لا ينتج عن موجبتين ومن جزويتين ومن كبرى جزوية وذلك ما يعرفه بادنى سعي على حكم الاصول
المعلومة عندك وبيان ما فيه الحدود والحملية يعطيها الى الشرطية واما اذا كانتا كليتين والكبرى سالبة كقولنا كلما كان هز
فجد وليس البتة اذا كان اب فجد فانه يختلف الاحوال فيه بحسب كون المقدمتين واقعيتين ولزوميتين او مختلفتين
في ذلك فان كانتا جميعا للموافقة فلا يكون في ذلك بيان شيء مجهول ويكون على حسب ما علمت في الشكل الاول

واما الموجبة فيعرف حال ما يلزم كونه موافقا وغير موافق مما يلزم في الشكل الاول فان كان السلب يلزم دوما فقط ولا ينتج الموافقة
والموجبة موجبة الموافقة فان القياس لا ينتج البتة كقولنا كلما كان الانسان ناطقا فالحمار ناهق وليس البتة اذا كانت
الاثنين زوجا يلزم منه ان الحمار ناهق فان هذا يصدق عليه انه ليس البتة كلما كان الانسان ناطقا لزم ان يكون الانسان
حيوان ثم ان جعلت بدل كون الانسان حيوانا كون الانسان نباتا صدق انه ليس البتة اذا كان الانسان ناطقا
فالانسان نبات وان كانت الموجبة لزومية تجد التأليف منتجا سواء اقترنت به سالبة اللزوم او سالبة الموافقة وتكون
النتيجة بحسبه ثم يكون شرطه بعينه مثل شرط الشكل الثاني في الحمليات ويجب ان يكون سالبة ضرورة فيه احدى الضروبين
المنعكس حتى ينتج كما قلنا نحن في الحمليات ويبين بالعكس والخلف والافتراض مثال ذلك في هذا الضرب الضرب الاول
الذي من كليتين والكبرى سالبة وهو قولنا كلما كان ا ب فجـ د وليس البتة اذا كان هـ ز فجـ د ينتج ليس البتة اذا كان ا ب
فهـ ز ويتبين بعكس الكبرى ورده الى ثاني الاول وبالخلف انه ان كانت هذه النتيجة كاذبة فنقيضها وهو انه قد يكون هـ ز والنتيجة
كاذبة فنقيضها وهو انه قد يكون اذا كان ا ب فهـ ز صادق ونضيف اليها ليس البتة اذا كان هـ ز فجـ د ينتج ليس كلما كان
ا ب فجـ د الضرب الثاني من كليتين والصغرى سالبة ليس البتة اذا كان ا ب فجـ د وكلما كان هـ ز فجـ د ينتج ليس البتة اذا كان
ا ب فهـ ز ويتبين بعكس الصغرى ثم بعكس النتيجة او بالخلف بان نوجد نقيض النتيجة ونضاف الى الكبرى وينتج نقيض الصغرى
والاحوال فيه ما قد علمت في الضرب الاول الضرب الثالث من جزئية موجبة صغرى وكلية سالبة كبرى قد يكون اذا كان
ا ب فجـ د وليس البتة اذا كان هـ ز فجـ د ينتج ليس كلما كان ا ب فهـ ز ويتبين بعكس الكبرى وبالخلف الضرب الرابع من جزئية
سالبة صغرى وكلية موجبة كبرى ليس كلما كان ا ب فجـ د وكلما كان هـ ز فجـ د ينتج ليس كلما كان ا ب فهـ ز ويتبين بالخلف
ويتبين بالافتراض بان نعين الحال والمرة التي يكون فيها ا ب ولا يكون فيها جـ د وليكن ذلك عند كون ح ط فيصح
ان نقول ليس البتة اذا كان ح ط فجـ د وكلما كان هـ ز فجـ د ينتج ليس البتة اذا كان ح ط فهـ ز ونضيف اليها قد
يكون اذا كان ا ب فح ط فينتج ليس كلما كان ا ب فهـ ز ولقائل ان يقول عسى ان يكون توالي هذه السوالب محالة
فلا ينعكس السوالب فنقول ان كان المقدم من الموجب ليس يمنع فالتالي الاوسط ليس بمحال وان كان ذلك المقدم
محالا ويقارن الاوسط والاخر لا يقارنه ولا يستمعان البتة فالنتيجة صادقة الشكل الثالث انت ايضا ستعلم ان استعمال
قضايا الموجبة التي اتصالها اتفاقي غير محدود وذلك انما علم النحو من التأمل الذي سلف لك وبعد ذلك فان شرطه

هذا الشكل بعينها مثل شرائط الشكل الثالث في الحمليات وضروبه ايضا كضروبه الضرب الاول من كليتين موجبتين
كلما كان جـ د فهـ ز وكلما كان جـ د فا ب ينتج انه قد يكون اذا كان هـ ز فا ب وبرهانه ان نعكس الصغرى فيرجع الى الشكل
الاول ونقول والا فليكن ليس البتة اذا كان هـ ز فا ب فهذا خلف الضرب الثاني من كليتين والكبرى سالبة كلما كان
جـ د فهـ ز وليس البتة اذا كان جـ د فا ب ينتج ليس كلما هـ ز فا ب يبين بعكس الصغرى وبالخلف بان نضيف نقيض النتيجة
الى الكبرى فينتج نقيض الصغرى الضرب الثالث من موجبتين والصغرى جزئية قد يكون اذا كان جـ د فهـ ز وكلما كان جـ د
فا ب ويبين بعكس الصغرى وبالخلف المنتج لنقيض الصغرى الضرب الرابع من موجبتين والكبرى جزئية كلما كان جـ د فهـ ز
وقد يكون اذا كان جـ د فا ب ينتج جزئية موجبة ويبين بعكس الكبرى ثم بعكس النتيجة وبالخلف الضرب الخامس من موجبة
كلية صغرى وسالبة جزئية كبرى كلما كان جـ د فهـ ز فليس كلما كان ا ب فهذا لا يبين الا بالخلف والافتراض بان نقول لكن
الحال الذي يكون فيه جـ د وليس ا ب وهو حال كون ح ط فيكون ليس البتة اذا كان ح ط فا ب فنقول كلما كان جـ د فهـ ز
وقد يكون اذا كان ح ط فجـ د ينتج اذا كان ح ط فهـ ز وليس البتة اذا كان ح ط فا ب ينتج ليس كلما كان هـ ز فا ب الضرب
السادس من جزئية موجبة صغرى وسالبة كبرى كقولك قد يكون اذا كان جـ د فهـ ز وليس البتة اذا كان جـ د فا ب
ينتج ليس كلما كان ا ب فهـ ز ويبين بعكس الصغرى وبالخلف واعتبر احوال الجهات كما في الحمليات والعبرة في حال
المتصلة انما مطلقة او لزومية الكبرى

فصل في القياسات المؤلفة من المتصلات والمنفصلات

لنبدأ اولا
بان يكون فيها المتصلات مكان الصغريات فلا يخلو اما ان يكون المشترك في المقدم واما ان يكون المشترك في التالي
وفي كل واحد من الاقسام اما ان يكون المنفصل حقيقيا او الاخرى التأليفات الكائنة من متصلات صغرى ومنفصلات
حقيقية كبرى والمشترك في تالي المتصل ضروب وذلك من موجبتين مثال الذي من كليتين كلما كان هـ ز فجـ د اي بلا شرط
فانه اما ان يكون جـ د واما ان يكون ا ب ينتج انه كلما كان هـ ز فلا يكون ا ب وبرهانه ان المنفصلة ترجع فتصير
كلما كان ح ط فليس ا ب مثال الذي من موجبتين والصغرى جزئية حكمها حكم هذه في الانتاج ولكن جزئية واما ان
كانت المنفصلة جزئية لم ينتج والحد ولذلك تارة قولك كلما كان زيد ماشيا فهو متحرك في المكان وقد يكون اما
ان يكون زيد متحركا في المكان واما ان يكون تارة قولك كلما كان هذا مسكا اي بلا شرط فهو اسود
وقد يكون اما ان يكون الشيء اسود واما ان يكون طيب الرائحة فالاول يصدق فيه السالبة الكلية والثاني يصدق

في الموجبة الكلية ضروب ذلك والمتصلة سالبة تنعكس ليس البتة اذا كان د ر ع و د و اما ان يكون ج د و اما ان يكون ا ب
مع ليس البتة اما ان يكون د ر و اما ان يكون ا ب بل كلما كان ا ب ه ر وايضا ليس البتة اذا كان د ر فليس ا ب وهو
لزومية لانه يلزم اشتراطيتين بكذى كلما كان د ر لم يكن ج د وكلما لم يكن ج د فا ب مع كلما كان د ر فبالشرط آخر فا ب
ويلزم ليس البتة اما ان يكون د ر و اما ان يكون ا ب ويلزمه السالبة المتصلة ايضا ولذلك ينتج ان كانت جزوية متصلة
وينتج هاهنا ايضا اذا كانت المنفصلة جزوية لان المتصلة تنعكس فيلزم عكسها كلما كان ج د فليس د ر و ايضاف اليه قد
يكون اذا كان د ر فليس ا ب ينتج قد يكون اذا لم يكن د ر فليس ا ب فيلزم ليس البتة اما ان لا يكون د ر و اما ان يكون
ا ب ضروب ذلك المتصلة وحدها سالبة لا ينتج منها شيء اعتبر من هذه المواد كلما كان هذا زوجا فهو عدد و ليس البتة
اما ان يكون عددا او يكون كثرة منقسمة بمتساويين هذا تارة و تارة او يكون كثرة لا ينقسم بمتساويين فتارة تصدق
ايجاب كلي و تارة يصدق سلب كلي والعقيم في الجزويات اظهر واما من سالبتين ومن جزويتين فلا ينتج البتة التاليفات
الكائنة من متصلات صغرى ومنفصلات غير حقيقية كبرى والشركة في التالي من المتصل فلكن اولا من المنفصلات من
جزء سالب و جزء موجب والشركة في الموجب ولا يلتفت الى الجزء المشترك فيه من المتصل فانه لا يغير الحكم البتة
ضروب ذلك والتاليفات من موجبتين وليكونا كليتين كلما كان د ر فليس ه ج و دائما اما ان يكون ج و اما ان لا يكون لكن
ا ب فهذا لا ينتج ومثاله كلما كان كذا الانسان فهو حيوان ودائما اما ان يكون حيوانا و اما ان لا يكون طائرا ومرة اخرى فاما
ان يكون حيوانا و اما ان لا يكون ناطقا وظاهر من هذا كيفية الحال التي يكون متصلة جزوية ولذلك اذا كانت منفصلة جزوية
لم يجب لا ينتج ومثاله كلما كان ماشيا كان مريدا وقد يكون اما مريدا و اما ان لا يكون متحركا ايضا وقد يكون اما مريدا و اما
ان لا يكون ساكنا اي مريد السكون فان احد المادتين ينتج ضد نتاج الاخرى ضروب ذلك والمتصلة سالبة على اي نحو
كان فاما التاليفات من كليتين فمثل قولك ليس البتة اذا كان د ر ع وعلى اي نحو كان و دائما اما ان يكون ه د و اما ان
لا يكون ا ب ينتج ليس البتة اذا كان د ر فا ب ليس البتة و اما ان لا يكون د ر و اما ان يكون ا ب لانه يرجع الى المتصلات
بكذى كلما كان د ر على نحو المعقول في السالبة فليس ج د ويلزم ج د وكلما لم يكن ج د و لم يكن ا ب ينتج كلما كان د ر لم يكن ا ب
ويلزمه ليس البتة اذا كان د ر فا ب وايضا ليس اما ان يكون د ر و اما ان لا يكون ا ب ولذلك ان كانت المتصلة جزوية فان
كانت المنفصلة جزوية ينتج ايضا على مثال ما اخرج في نظيرتها والمنفصلة حقيقية ضروب ذلك والمنفصلة سالبة كلية هذا الاقترام

و نتيجه واحد و كلما كان هذا او حقا كان له حاصل مطلقا بلا شرط و ليس البتة اما ان يكون له حاصل و اما ان لا يكون جوهرا
و ليس البتة اما ان يكون له حاصل و اما ان لا يكون له مقدار اقتضاهما اي مع ان لا شرط فيها شرطا آخر فاسد فان هذا الحد و
يلزم عنها مشاغبة والعقم في الجزويات اوضح ولكن الشركة في جزء السالب ضروب ذلك التاليف من موجبتين كلما
كان د ر فليس ج د و اما ان لا يكون ج د و اما ان يكون ا ب فلا ينتج والمواد كلما كان هذا انسانا فليس حجرا و اما ان لا يكون
حجرا او يكون نباتا او ايضا اما ان لا يكون حجرا او يكون حيوانا وكذلك اذا جعلت احديهما جزوية مهملة لمواد ضروب ذلك
والمنفصلة سالبة هذه لا ينتج و يكون ذلك مثاله واحد كلما كان عرضا فليس بجوهر و ليس البتة و اما ان لا يكون هذا جوهرا
او يكون في موضوع و ليس البتة اما ان يكون هذا جوهرا او يكون لا مقدار غير حقا و بالفعل وانت لا يبعد عليك من هذا ان يعرف
ان حكم التاليفات التي يكون منفصلاتها من سالبتين حكم هذا التي الشركة فيها في جزء سالب والجزء الاخر موجبا فليتعلق الان
الى امتحان الضروب المشاكلة لهذا الضروب والشركة في مقدم المتصل ولنبدا بما يكون منفصلاته حقيقية ضروب ذلك
اما الذي من كليتين فكقولك كلما كان د ر فج د و دائما اما ان يكون د ر و اما ان يكون ا ب ينتج قد يكون اذا كان ج د فليس ا ب
فانه ليس دائما و اما ان لا يكون ج د و اما ان يكون ا ب برهان ذلك ان المنفصلة تصير بكذى وكلما كان د ر فلا يكون ا ب
وايضا في الاخرى على قياس الشكل الثالث و ينتج ما ذكره وقد يمكن من هذا ان يستنتج منه كلية بان نوخر عكس نقيض المتصلة
ما عرف وهو انه ليس البتة اذا لم يكن ج د فر و ايضاف اليه لازم المنفصلة وهو انه كلما لم يكن ا ب فر ينتج ليس البتة اذا لم يكن
ج د لم يكن ا ب ويلزمها ليس البتة اما ان يكون ج د و اما ان لا يكون ا ب ولذلك اذا كانت المتصلة جزوية او المنفصلة جزوية
فانها تنتج بتغيير قد يكون اذا كان ج د فليس ا ب وقد يمكن ان ينتج بعكس المتصل حتى يرجع الى ضروب التاليفات التي الشركة في التالي
المتصل كما قيل في التي قبلها ضروب ذلك والمتصلة سالبة فتكون ليس البتة اذا كان د ر فج د و دائما اما ان يكون د ر و اما ان يكون ا ب
ينتج ليس البتة اذا كان ج د و حا فا ليس البتة اما ان يكون ج د و اما ان يكون ا ب و بيان ذلك ان المنفصلة تنعكس كلية و ترجع
الى الشركة في التالي ولذلك ان كانت المتصلة جزوية بين بان يجعله موجبة متصلة وعكسه قد يكون اذا كان ليس ج ا ب د ر و كلما
كان د ر فليس ا ب فقد يكون ليس ج د ه فليس كلما كان لم يكن ج د و ها فان كان المنفصل جزوية بين بان يجعل المنفصلة السالبة
متصلة موجبة فيقول كلما كان د ر فليس ج د و يجعل المتصلة منفصلة و نقول وقد يكون اذا كان د ر فليس ا ب ينتج قد يكون اذا كان
ليس ج د فليس كلما لم يكن ج د كان ا ب ضروب ذلك والمنفصلة سالبة كلما كان د ر ج د و ليس البتة اما ان يكون د ر و اما ان يكون

اب هو الاميع لانك اذا قلت كلما كان هذا زوجا فهو منقسم بعددين متساويين وليس البتة اما ان يكون هذا زوجا واما ان
يكون عددا لكان الصحيح انه كلما كان هو منقسما بعددين متساويين فهو عدد وان بدلت وجعلت العدد وجوده الخلا
كان الصحيح هو السلب ولذلك صار جزوية التاليفات الكائنة على هذا والمنفصلة غير حقيقية ولكن الشركة في الموجب
ضروب انك موجبتين كلما كان ه ر فهو د واما ان يكون ه ر واما ان يكون ان متيع من وجه ما قد يكون اذا كان ح د فا
وليس واما اما ان يكون ح د فاب وليس اما اما ان يكون ح د واما ان يكون اب ونتيجة كذا كلما كان اب ه ر وكلما كان
ه ر فهو د فينتج كلما كان اب فهو د ثم تنعكس بل لكان ينتج الكلية على النحو الذي سلف لك شاذكره ولذلك ان كانت
المنفصلة جزوية ضروب ذلك والمتصلة سالبة ليس البتة اذا كان ه ر فهو د واما اما ان يكون ه ر واما ان لا يكون اب
فليس البتة اذا كان ه د بل كلما كان ح د لم يكن اب وليس اما ان يكون ح د واما ان لا يكون اب ونتيجة عكس المتصلة
ولذلك ان كانت المتصلة جزوية تنفعل ما فعلت نظيرتها ضروب ذلك والمنفصلة سالبة هذه لا متيع والمحدود كلما كان
زيد يغرق فزيد في الماء وليس اما ان يكون زيد يغرق واما ان لا يطفو وليس اما ان يكون يغرق واما ان يكون الخلا معدوما
التاليفات الكائنة على هذا المنهاج والشركة في الجزء السالب والنتيجة بصورته من موجبتين كلما لم يكن ه ر كان ح د ود
اما ان يكون ه ر واما ان يكون اب مع قد يكون اذا كان ح د فليس اب وليس اما اما ان يكون ح د واما ان لا يكون اب
ولذلك ان كانت احديهما جزوية ومبين بالعكس بان يقول كلما لم يكن اب لم يكن ه ر وكلما لم يكن ح د متيع كلية وتنعكس
وقد يكون اذا كان ح د فليس اب ولكان ينتج منه الكلية على ما علمت ضروب ذلك والمتصلة سالبة ليس البتة اذا
لم يكن ح د وكان اب بل كلما كان ح د كان اب وليس البتة اما ان يكون ح د واما ان يكون اب بعين ذلك بعكس المتصلة كلية
بحالها ولذلك ان كانت احديهما فانك تفعل به ما فعلت نظيرتها ضروب ذلك والمنفصلة سالبة هذا لا متيع والمتناسين
عدد ونظيرته والمنفصلة الحقيقية ولكن اجعل مكان هو ذلك يعرف ليس لا يعرف واما الضرب التي يكون منفصلتاه من
سالبتين فحكم حكم هذه ولا بعد عليك معرفتها فلنعرف الان ان الاعتبار بهذه الاحوال ويجعل المتصلة مكان الكبرى
وهذا انما يكون الشركة فيه في المقدم والمنفصلة حقيقية ضروب ذلك من موجبتين واما اما ان يكون ه ر واما ان يكون ح د
وكلما كان ح د فاب متيع كلما لم يكن ه ر كان اب وبرهانه بان ذلك ان المنفصلة تصير كهذه كلما لم يكن ه ر كان ح د
وكلما كان ح د فاب متيع كلما لم يكن اب ه ر والامر في كون المنفصلة جزوية معلوم على قياس هذا وان كانت المتصلة

جزوية فاجعل المنفصلة متصلة فيكون كلما كان ح د فليس ه ر ويضاف الى الاخرى على سبيل الشكل الثالث متيع
قد يكون اذا لم يكن ه ر فاب ضروب ذلك والمنفصلة سالبة ليس البتة اما ان يكون ه ر واما ان يكون ح د وكلما كان ح د
فاب فهذا لا متيع مثاله في الحد وليس البتة اما ان يكون هذا الشي خلاء واما ان يكون زوجا وكلما كان زوجا فهو منقسم
بمتساويين واجعل بدل الخلاء زوج الزوج ضروب ذلك والمتصلة سالبة من ذلك هو ذلك واما اما ان يكون ه ر
واما ان يكون ح د وليس البتة اذا كان ح د فاب تنعكس المنفصلة الى الاتصال كلما لم يكن ه ر كان ح د فاينتج ليس
البتة اذا لم يكن ه ر فاب وان كانت المتصلة جزوية فاصنع ما صنعت بنظيرتها والمتصلة موجبة التاليفات على
هذا المنهاج والمنفصلة غير حقيقية والشركة في الجزء الموجب ضروب ذلك من موجبتين ذلك اما ان لا يكون
ه ر واما ان يكون ح د وكلما كان ح د فاب متيع كلما كان ه ر واما ان يكون اب وذلك لان المتصلة تصير منفصلة كهذه
كلما كان ه ر فهو د وكذلك ان كانت جزوية وان كانت المتصلة جزوية فلا يجب له نتيجة مثاله من الحدود واما اما ان
لا يكون هذا زوجا او يكون عددا وقد يكون اذا كان عددا فهو زوج الزوج وايضا اذا كان عددا فهو فرد وضروب
ذلك والمنفصلة سالبة هذه لا متيع والحد وليس البتة اما ان لا يكون هذا غير ناطق واما ان يكون انسانا وكلما كان
انسانا كان حيوانا ثم اجعل بدل غير الناطق الخلا ضروب ذلك المتصلة سالبة واما اما ان لا يكون ه ر واما ان يكون
ح د وليس البتة اذا كان ح د فاب متيع ليس البتة اذا كان ه ر فاب بل ليس البتة اما ان لا يكون ه ر واما ان يكون
اب لان المنفصلة تصير كلما كان ه ر فهو د ولذلك ان كانت المنفصلة جزوية فان كانت المتصلة جزوية فلا متيع و
حدوده مثل التي من موجبتين بعد ان تقلب الموجبة الجزوية جزوية سالبة التاليفات على هذا المنهاج والشركة في
الجزء السالب ضروب ذلك من موجبتين واما اما ان يكون ه ر واما ان لا يكون ح د وكلما كان لم يكن ح د فاب
متيع كلما لم يكن ه ر فاب وليس البتة اما ان لا يكون ه ر ولم يكن ح د ولذلك ان كانت المنفصلة جزوية فان كانت
المتصلة جزوية فلا متيع وحدوده مثل التي من موجبتين بعد ان تقلب الموجبة الجزوية جزوية سالبة التاليفات على
هذا المنهاج والشركة في الجزء السالب ضروب ذلك من موجبتين واما اما ان يكون ه ر واما ان لا يكون ح د وكلما
كان لم يكن ح د فاب متيع كلما لم يكن ه ر فاب وليس البتة اما ان لا يكون ه ر ولم يكن ح د ولذلك ان كانت المنفصلة
جزوية مثل التي من موجبتين بعد ان تقلب الموجبة الجزوية جزوية سالبة التاليفات على هذا المنهاج والشركة في الجزء

السالب ضروب ذلك من موجبتين دائما اما ان يكون ه ر واما ان لا يكون ح د وكلما لم ينتج مثاله من الحدود دائما اما ان
يكون هذه المخبر عنه عددا واما ان لا يكون زوجا وقد يكون هذا اذا لم يكن زوجا فهو بياض او فهو فرد ضروب ذلك
والمنفصلة سالبة لا ينتج مثاله من الحدود وليس البتة اما ان يكون الانسان غير جسم او لا يكون متحركا كان متحركا فهو جسم
ثم تستنتج بدل غير القسم الخلاف ضروب ذلك فالمتصلة سالبة دائما اما ان يكون ه ر واما ان لا يكون ح د وليس البتة اذا لم
يكن ح د فهو اب والمنفصلة تصير كذى كلما لم يكن ه ر فليس ح د ينتج ليس البتة اذا لم يكن ه ر فاب او ليس اما ان
يكون ه ر واما ان يكون اب وتدبير المنفصلة اذا كانت جزوية ظاهر واما ان كانت المتصلة جزوية فلا ينتج والحدود ذلك
تارة ليس البتة اما ان يكون خلاء واما ان لا يكون زوجا ليس كلما لم يكن زوجا فهو فرد وتارة ليس البتة اما ان يكون ينتج
منقسم متباينا واما ان لا يكون زوجا وليس كلما لم يكن زوجا فهو فرد التأليفات التي يكون منفصلة فيها كبرى ومع الشركة
في تالي المتصل والمقيد ربما يكون المنفصلة فيه حقيقية ضروب ذلك من موجبتين دائما اما ان يكون ه ر واما ان يكون ح د وكلما
كان اب فح د والمتصلة ليس يلزم منها البتة اذا كان ه ر فح د ينتج ليس البتة اذا كان ه ر فاب او ليس اما ان يكون ه ر
او يكون اب تدبير المنفصلة ان كانت جزوية ظاهر فان كانت المتصلة جزوية فانها تصير صغرى ومع ذلك قد لا يكون
اذا كان اب فه ر ويلزم منها قد يكون اذا كان اب فليس ه ر وينعكس قد يكون اذا لم يكن ه ر فاب فليس اما ان لا يكون ه ر
واما ان يكون اب ضروب ذلك والمنفصلة سالبة هذه لا ينتج والحدود في ذلك اما تارة ليس البتة اما ان يكون متحركا
واما ان يكون جوهرا وكلما كان ساكنا كان جوهرا او ايضا كلما كان منتقلا كان جوهرا ضروب ذلك والمتصلة سالبة
دائما اما ان يكون ه ر واما ان يكون ح د وليس البتة اذا كان اب فح د والمنفصلة ينعكس متصلة فيصير كلما لم يكن ه ر
كان ح د ومع ليس البتة اذا لم يكن ه ر فاب او ليس البتة اما ان يكون ه ر واما ان يكون اب وكذلك ان كانت
المتصلة جزوية فان كانت المتصلة جزوية تضيف اليها وكلما لم يكن ه ر فهو ح د ومع ليس كلما كان اب وليس ه ر
يلزم منها قد يكون اذا كان اب ه ر وينعكس اذا كان ه ر فاب فليس دائما اما ان يكون ه ر واما ان يكون اب التأليفات
على هذا المنهاج والمنفصلة غير حقيقية والشركة في الجزء الموجب ضروب ذلك من موجبتين دائما اما ان لا يكون ه ر
واما ان يكون ح د وكلما كان اب فح د والمنفصلة تصير كذى كلما كان ه ر فليس ح د وليس البتة اذا كان ه ر و د
ثم سائر القول كلما انفصل ضروب ذلك والمنفصلة سالبة ليس البتة اما ان لا يكون ه ر واما ان يكون ح د وكلما كان ح د فا

هذا ايضا لا ينتج والحدود ونظيرتها بعد ان يحصل بدل الشركة في المنفصل لا يكون سالبا ضروب ذلك والمتصلة سالبة دائما
اما ان لا يكون ه ر واما ان يكون ح د وليس البتة اذا كان اب فح د والمنفصلة تصير كذى كلما كان ه ر ح د وليس البتة
اذا كان ه ر فاب وتدبير الجزوية اذا كانت هي المنفصلة ظاهر فان كانت هي المتصلة فقد يعمل بها نظيرها على نظيرتها ثم انت
تعرف من هذا حال ما يكون الشركة فيه في الجزء الغالب وتعرف حال ما يكون من السالبتين في جميع هذه الابواب

فصل في القياسات المؤلفة من المنفصلات يقول ان المنفصلات الحقيقية لا يتألف من مقدمتين منها
قياس البتة لانك اذا قلت دائما اما ان يكون اب واما ان يكون ح د فهذا القول انما يكون صادقا اذا لم يكن قسم ثالث لان
معنى قولنا اذا قلنا اما ان يكون اب واما ان يكون ح د هو انه اما ان يكون اب واما لم يكن كان ح د وان كان قد لا يكون
ح د فالقضية كاذبة اذا لم يجعل جزوية على ما سلف ومع لا يكون لها قسم ثالث ثم تستثنين ايضا انه لا يكون من موجبتين
منهما جزوية قياس فاذا كان قولنا اما ان يكون اب واما ان يكون ح د انما يتم صادقا اذا لم يكن قسم ثالث فان كرر كله
الاوسط فقيل اما ان يكون ح د واما ان يكون ه ر فان كان ه ر هو اب فالقضيتان قضية واحدة والنتيجة باطلة لانه ينتج
اما ان يكون اب فالقضيتان قضية واحدة وهي اما ان يكون اب وان كان قولنا ه ر غير قولنا اب فهاهنا قسم ثالث الا القضيتان
المنفصلتان كلتاهما كاذبتين واما من موجبتين ما تصح الغنا وبعد ما تعلف ولا فائدة في ذلك ابعد كما علمت فليتنظر اولا
الى ما علق من موجبتين موجهتي الاجزاء واحدة منهما جزوية مثل قولنا قد يكون اما ان يكون ح د واما ان يكون ه ر ثم تقول
واما ان يكون ح د واما ان يكون ه ر واما ان يكون اب فهذا يجب ان يكون حتى يكون البتة وهي بالحقيقة جزوية ليست
بكلية فيقول الاخرى ان لا يكون هذا قياسا فان الصغرى منه مقولة بالفعل في الكبرى وان اريد ان ينتج منه انه قد يكون
اما ان يكون ه ر واما ان يكون اب لم يكن هذا الفائدة حكما مجهولا حصل لنا من جهة القياس وان كان يلزم القياس
والاولى ان القياس هو الذي يسلك سالكا عن معلوم عندنا الى المجهول ويكون القياس علة ذلك فليترك الان هذا وليستعمل
التأليفات التي هي اشبه بمذهب الافتراض لسنا نرى فيها الترتيب الحقيقي لولا المقدم للافضل فالافضل على الترتيب
الذي هو اولى بالتعليم واحق بالتفهيم ثم انت تعلم انه لا يتعين في المنفصلات مقدم ولا تال ولا في المتصلة المنفصلة
ايضا فلا يكون اذن في اقترانها بها شكل وشكل ولا يكون ايضا في القرينة الواحدة صغرى وكبرى بل يكون اقتران سائغ
لا غير فلنبتدئ بالاقترانات التي يستعمل فيها المقدمات المنفصلة الحقيقية الموجبة التي لو انفردت لم يتألف منها قياس

ينخلطا بالمنفصلات الموجبة الغير الحقيقية وسوالبها وسوالب الحقيقية ضرب من موجبتين احدهما سالب اما ان
يكون ه ز واما ان يكون ج د واما ان لا يكون ا ب فيقول انه ينتج برهانه انهما يصيران بهذا كلما كان ه ز لم يكن ج د
وكلما لم يكن ا ب وكلما كان ه ز لم يكن ا ب فاما ان لا يكون ه ز فان جعلت ذات السلب سالبة لم ينتج لانه تارة ينتج
الانفصال الموجب الكلي الموجب وتارة ينتج السلب الدائم بهذا الانفصال واذا كان كذلك لم يعتبر شيء بعينه مثال
الاول اما ان يكون الانسان فردا واما ان يكون الانسان زوجا وليس البتة اما ان يكون زوجا واما ان لا يكون فردا
يصح هنا انه اما ان يكون الانسان فردا واما ان لا يكون فردا مثال الثاني اما ان يكون الانسان فردا واما ان يكون
زوجا وليس البتة اما ان يكون الانسان زوجا واما ان لا يكون حمارا ينتج انه ليس البتة اما ان يكون الانسان فردا
واما ان لا يكون حمارا فان كان فيها جزوية فالعقم اظهر ولكن السالبة ذات الموجبتين فهي ايضا العقد والصغر
مثال ذلك انك اذا قلت اما ان لا يكون الانسان زوجا واما ان يكون عددا وليس البتة اما ان يكون الانسان عددا
وان يكون منقسما بعددين متساويين واما اذا قلت اما ان يكون الانسان زوجا واما ان يكون عددا وليس البتة
اما ان يكون الانسان عددا واما ان يكون حمارا صح انه ليس البتة اما ان يكون الانسان عددا واما ان يكون حمارا وان
كان هاهنا جزوية فالعقم اظهر من هذا الا انه لا ينتج قياس فيه مقدمة منفصلة حقيقية الا ان يكون الاخرى غير حقيقية وموجبة
سالبة الجزء الذي لا شركة فيه التأليفات التي يكون من منفصلتين غير حقيقيتين لشركان في جزء موجب لا يجب
ان ينتج على وجه الانفصال الموجب البتة فاعتبر له مثالا بهذه الصفة واما ان لا يكون الانسان زوجا واما ان لا يكون
عددا واما ان الانسان عددا واما الا ينقسم بمتساويين يصدق هاهنا انه ليس البتة اما ان لا يكون منقسما بمتساويين و
كذلك الحال في الجزئيات ولكنها ينتج على غير وجه الانفصال بهذي اما ان لا يكون ه ز واما ان يكون ج د واما ان
لا يكون ا ب فان المقدمتين يلزمهما ان لم يكن ج د لا يكون ه ز وان لم ج د لا يكون ا ب فقد يكون اذا لم يكن ه ز
لا يكون ا ب فليس كلما لم يكن ه ز يكون ا ب فليس اما ان يكون ه ز او يكون ا ب وهذا نتيجة سالبة غير مناسبة لكيفية
المقدمات ولذلك ان جعلت احدهما سالبة التأليفات التي يكون من منفصلتين غير حقيقي الانفصال لشركان في
جزء سالب اما ان كانتا موجبتين انتجا مثاله اما ان يكون ه ز واما ان لا يكون ج د واما ان يكون ا ب ينتج على حسب
ما قلنا ما قبله في مسألة ليس اما اما ان يكون ه ز واما ان يكون ا ب برهانه ان المنفصلتين ترجعان متصلتين الى الشكل

الثالث

الثالث كذبي واما ان كان ج د فيكون ه ز وكلما كان ج د فيكون ا ب فيصح من ذلك انه قد يكون اذا كان ه ز كان ا ب ولزم
ليس اما اما ان يكون ه ز واما ان يكون ا ب وكذلك ان كانت احدى المقدمتين جزوية فان كان فيها سالبة لم ينتج
ولنقتصر على مثال واحد وهو انا اذا قلت اما ان يكون الانسان زوجا واما ان لا يكون زوج الزوج وليس البتة اما او يكون
الانسان زوج الزوج او يكون فردا لزم عنه مقابل الذي يلزم والعقم في الجزويات اظهر والشركة بين سالبة الجزوي من
موجبة الجزوية مستحيلة وكذلك بين السالبتين الجزويتين وموجبا الجزء في الجزء الموجب بل يصح في الجزء السالب التأليفات
من منفصلتين احدهما سالبة الجزوين والاخرى سالبة جزء واحد حكمها كحكم التأليفات من مقدمتين ليس كان في جزء
سالب التعات التي من منفصلتين سالبتين الاجزاء حكم التأليفات من منفصلتين ليس كان في جزء سالب

فصل في القياسات المؤلفة من الحملية والشرطية المتصلة هذه القياسات لانخ اما ان يكون فيها الحملية
مكان الاعظم او مكان الاصغر لانخ اما ان يكون الشركة في الحملي مع تالي المقدم او مع مقدمه ولنبدأ اولا بما يكون
الشركة فيه مع التالي والحملي منه مكان الاكبر ولا محة ان الشركة بين التالي والحملي يكون على احدى الهيئات التي يكون للاشكال الحملية
الثلثة ومن غير مثال ان يصير القياسات المنتجة من ذي قبل ولا يطول الكتاب بذكر العقمات بعد ان هدينا السبيل الى
اكتساب الحدود فيها ضروب ذلك والتأليف على هيئة الشكل الاول اذا كان التأليف على هذه الصورة فالشرط في
الانتاج ان يكون الحملي والتالي على النسبة المذكورة في الشكل الاول للحمليات فان كانت المتصلة موجبة كانت النتيجة
جنسها في الكليات الا ان الفرق بين الامرين ان اللزوم في الحمليات مطلق وهاهنا عند وضع شيء ويكون النتيجة
هي مقدمة شرطية تاليها نتيجة التالي والحملية لو كانت وان كانت المتصلة سالبة لم يكن انتاجها بل يظهر بالعكس
الى الموجبات ضروب ذلك والمتصلة موجبة كلما كان ه ز فكل ج د وكل د ا فكلما كان ه ز فكل ج ا ولا يجب ان يعترض
على هذا الضروب وما اشبهها معترض فيقول ربما كانت الحملية صادقة بنفسها ولا يصدق عند وضع المقدم فلا يجب
قياس مثاله ان قولك كلما كان الخلاء موجودا كان بعد قائم بذاته ثم نقول وكل بعد فليس قائما بذاته او لا شيء
مما يقوم بذاته بعد فيكون الحملية الصادقة في قوة مناقض التالي فالجواب من وجهين احدهما ان نخص الكلام
بالقرينة التي يصدق فيها معا والثاني ان اللازم من مقدمتين حق فانه اذا كان الخلاء موجودا لزم ان يكون البعد
غير بعد لزوم الخلف وان كان التالي لا يصادق الحملية الضرب الثاني كلما كان ه ز فكل ج د ولا شيء من د ا فكلما كان

ولا شيء من ج ا كلما كان ه ر فلا شيء من ج ا كلما كان ه ر فبعض ج د وكل د ا وكلما كان ه ر فبعض ج ا كلما
كان ه ر فبعض ج د ولا شيء من د ا وكلما كان ه ر فليس كل ج ا واربعة اخرى متصلاتها جزوية ضروب ذلك
والمتصلة سالبة اذا كانت المتصلة سالبة فالشرط فيها ان يكون التوالي سالبة والحمليات كلية والا لم تنتج مثاله
ليس البتة اذا كان ه ر فلا كل ج د وكل د ا ينتج ليس البتة اذا كان ه ر برهان ذلك ان المتصلة يلزمها كلما كان
ه ر فكل ج د وليس البتة اذا كان ه ر فليس كل ج ا وانت تعلم حال البواقي من هذا الواحد وهي هذه ليس
البتة اذا كان ه ر فلا كل ج د ولا شيء من د ا ينتج ليس البتة اذا كان ه ر فبعض ج ا ليس البتة اذا كان ه ر
فلا شيء من ج د وكل د ا ينتج ليس البتة اذا كان ه ر فلا شيء من ج ا ليس البتة اذا كان ه ر فلا شيء من ج د
ولا شيء من د ا ينتج ليس البتة اذا كان ه ر فكل ج ا واربعة اخرى متصلاتها جزوية سالبة التاليفات على هيئة الشكل
الثاني ضروب ذلك والمتصلة موجبة والشرط بين التالي والحملي في انتاجها هذا الشرط الذي يجب ان يكون في
الحمليات حتى ينتج الضرب الاول كلما كان ه ر فكل ج د وليس ولا شيء من ا د فكلما كان ه ر فليس ولا شيء
من ج ا برهانه ان يعكس الحملية والقضايا برهانه ان نقول كلما كان ه ر فج د حق وانه لا شيء من ا د حق وكلما كان
ج د حقا ولا شيء من ج ا حق ينتج كلما كان ه ر ولا شيء من ج ا الضرب الثاني كلما كان ه ر فلا شيء من ج د
وكل ا د ينتج كالاول وبرهانه بعكس التالي الضرب الثالث كلما كان ه ر فلا شيء من ج ا فبعض ج د ولا شيء من
ا د ينتج كلما كان ه ر فليس كل ج ا وتبين بعكس الحملية الضرب الرابع كلما كان ه ر فليس كل ج د وحق ان كل
ا د وكلما كان حقا انه ليس كل ج د وان كل ا د فحق انه ليس كل ج ا ينتج فكلما كان ه ر فليس كل ج ا واربعة ضروب
اخرى والمتصلة جزوية ضروب ذلك والمتصلة سالبة ان يتفق الحمليات والتالي في الكيف وان يكون الحملية كلية
الضرب الاول ليس البتة اذا كان ه ر فلا كل ج د ولا شيء من ا د ينتج ليس البتة اذا كان ه ر فبعض ج ا الضرب
الثاني ليس البتة اذا كان ه ر فبعض ج د وكل ا د ينتج كالاول الضرب الثالث ليس البتة اذا كان ه ر وكل ج ا الضرب
الرابع ليس البتة اذا كان ه ر فكل ج د وكل ا د ينتج ليس البتة اذا كان ه ر فكل ج ا التاليفات على هيئة الشكل الثالث
ضروب ذلك والمتصلة موجبة الضرب الاول كلما كان ه ر فكل ج د وكل ج ا ينتج كلما كان ه ر فبعض د ا ويبين بعكس
الثاني الضرب الثاني كلما كان ه ر فكل ج د ولا شيء من ج ا ينتج كلما كان ه ر فليس كل د ا ويبين بعكس التالي في

الضرب

الضرب الثالث كلما كان ه ر فبعض ج د وكل ج ا ينتج كالاول ويبين بعكس التالي الضرب الرابع كلما كان ه ر فكل ج د
وبعض ج ا ينتج كالاول ويبين هكذا كلما كان ه ر فحق ان كل ج د وحق ان بعض ج ا وكلما كان ج د وبعض ج ا يكون بعض
د ا الضرب الخامس كلما كان ه ر فكل ج د وليس كل ج ا ينتج كلما كان ه ر فليس كل د ا الضرب السادس كلما كان
ه ر فبعض ج د ولا شيء من ج ا ينتج كالخامس ويبين بعكس التالي وضروب ستة اخرى والمتصلة جزوية ضروب ذلك
والمتصلة سالبة والشريطة ان يكون التالي سالبة ويكون احدهما كلية لا محالة اعني التالي او الحملي الضرب الاول ليس
البتة اذا كان ا ب فلا كل ج د وكل ج ه وليس البتة اذا كان ا ب فلا شيء من د ه ويبين بعكس المتصلة الى الايجاب
ثم اخذ لازم النتيجة الضرب الثاني ليس البتة اذا كان ا ب فلا كل ج د وكل ج ه وليس البتة اذا كان ا ب فلا شيء
من د ه ويبين بعكس المتصلة الى الايجاب ثم اخذ لازم النتيجة الضرب الثاني ليس البتة اذا كان ا ب وكل ج د ويبين
بردها المتصلة الى الايجاب وعكس تاليها الضرب الثالث ليس البتة اذا كان ا ب فلا شيء من ج د وكل ج ه
ينتج ليس البتة اذا كان ا ب فلا شيء من د ه برد المتصلة الى الايجاب الضرب الرابع ليس البتة اذا كان ا ب
ولا كل ج د وليس كل ج ه ينتج ليس البتة اذا كان ه ر ويبين بعكس المتصلة الى الايجاب ثم اخذ لازم النتيجة الضرب
السادس ليس البتة اذا كان ا ب فلا كل ج د ولا شيء من ج ه ينتج كالثاني ويبين بعكس المتصلة الى الايجاب ثم
اخذ لازم النتيجة وستة ضروب اخرى والمتصلة جزوية فليقس اصناف هذه الاقترانات والمتصل مكان الكبرى في
لعبده وما تكون على قياس الشكل الاول ضروب ذلك والمتصلة موجبة والشرائط في ان ينتج هي ان يكون الحملية
والباقي من النسبة ما هو الشرط في انتاج قرائن الشكل الاول في الحمليات ثم يكون النتيجة متصلة تاليها مثل تاليه
لو انفردتا الضرب الاول كلما كان ج ب وكلما كان ه ر فكل ج ا الضرب الثاني كل ج ب وكلما كان ه ر فكل ج ا
الضرب الثالث بعض ج ب وكلما كان ه ر فكل ب ا فكلما كان ه ر الضرب الرابع بعض ج ب وكلما كان ه ر فلا شيء
من ب ا وكلما كان ه ر فليس كل ج ا واربعة ضروب اخرى والمتصلات جزوية ضروب ذلك والمتصلة سالبة
شرطها ان يكون التالي جزويا الضرب الاول كل ج ب وليس البتة اذا كان ه ر فليس كل ا ب فليس البتة
اذا كان ه ر فليس كل ج ا ويبين بعكس المتصلة الى الايجاب ثم اخذ لازم النتيجة الضرب الثاني كل ج ب وليس
البتة اذا كان ه ر فبعض ب ا وليس البتة اذا كان ه ر فبعض ج ا الضرب الثالث بعض ج ب وليس البتة اذا كان

وليس كل ب ا فليس البتة اذا كان و ر فلا شيء من ح ا ومبين لذلك الضرب الرابع بعض ح ب وليس البتة
اذا كان و ر فكل ح ا ويتبين لذلك واربعة ضروب اخرى والمتصلات جزوية تاليفات ذلك على منهاج الشكل
الثاني ضروب ذلك المتصلة موجبة والشرائط بين الحملية والتالي كما التي في الكليات الضرب الاول ح ب وكلما
كان و ر ولا شيء من ا ب مع كلما كان و ر ولا شيء من ح ا ويتبين بعكس الثاني الضرب الثاني لا شيء من ح ب
وكلما كان و ر فكل ا ب ينتج لذلك ويتبين بعكس الحملية ثم عكس التالي والنتيجة الضرب الثالث بعض ح ب وكلما كان
و ر فلا شيء من ا ب ينتج كلما كان و ر ولا شيء من ح ا ويتبين بعكس التالي الضرب الثاني لا شيء من ح ب وكلما كان
و ر فكل ا ب ينتج لذلك ويتبين بعكس الحملية ثم عكس التالي والنتيجة الضرب الثالث بعض ح ب وكلما كان و ر فلا شيء
من ا ب مع كلما كان و ر فليس كل ح ا ويتبين بعكس التالي الضرب الرابع ليس كل ب وكلما كان و ر فكل ا ب ينتج
كالثالث ويتبين بالخلف كلما كان و ر فحق انه لا ح ب وحق انه كل انه وكلما كان هذين حقين فلا كل ح ا ينتج انه كلما
كان و ر فلا كل ح ا واربعة ضروب اخرى والمتصلة جزوية ضروب ذلك والمتصلة سالبة والشرط فيه ان يكون التالي
جزويا موافقا للحملي في الكيف كذلك كل ح ب وليس البتة اذا كان و ر فلا كل ا ب ينتج كذلك الثالث بعض ح ب وليس
البتة اذا كان و ر فلا كل ا ب ينتج كالثالث وجميع هذه مبين بعكس السالبة الى الايجاب واخذ لازم النتيجة ولها
ضروب اربعة جزوية المتصلات تاليفات ذلك على منهج الشكل الثالث ضروب ذلك من موجبتين الضرب الاول
كل ح ب وكلما كان و ر فلا شيء من ح ا فكلما كان و ر وليس كل ب ا ويتبين بعكس الحملية الضرب الثالث بعض
ب ا وكلما كان و ر فكل ح ا فكلما كان و ر فبعض ا ب ويتبين بعكس الحملية الضرب الرابع كل ح ب وكلما كان و ر فبعض
ح ا ينتج كالاول والثالث ويتبين بعكس الثاني الضرب الخامس كل ح ب وكلما كان و ر فليس كل ح ا ينتج ليس
كلما كان و ر فليس كل ب ا الضرب السادس بعض ح ب وكلما كان و ر فلا شيء من ح ا ينتج كالخامس ويتبين
بعكس الحملية ضروب ذلك والمتصلة سالبة الضرب الاول كل ح ب وليس البتة اذا كان و ر فلا شيء من ب ا
الثاني كل ح ب وليس البتة اذا كان و ر فبعض ح ا وليس البتة اذا كان و ر فكل ب ا الثالث كل ح ب وليس البتة
اذا كان و ر فلا شيء من ح ا فليس البتة اذا كان و ر فلا شيء من ب ا الرابع بعض ح ب وليس البتة اذا كان و ر
فلا كل ح ا فليس البتة اذا كان و ر فلا شيء من ب ا الخامس كل ح ب وليس البتة اذا كان و ر فكل ح ا وليس

البتة اذا كان و ر فكل ا ب السادس بعض ح ب وليس البتة اذا كل و ر فبعض ح ا وليس البتة اذا كان و ر وكل ب ا ويتبيّن
هذا بين برد المتصلة الى الايجاب واخذ لازم النتيجة وبالعكس الا في واحد ولذلك ضروب ستة جزوية المتصلات

فصل في القياسات المؤلفة من الحملية والشرطية والحملية فيها مكان الصغرى في الاشكال الثلثة

والنتيجة ربما يكون الحملي فيه مكان الصغرى التاليفات الكائنة على منهاج الشكل الاول ومن الشرط صحة المقدم وان لا
يكون محالا وخاصية انه ان كانت الحملية كلية موجبة والمقدم كلي فالنتيجة جزوية كلية المقدم وان كانت المقدم
جزويا فالنتيجة كلية وان الحملية جزوية فيجب ان يكون المقدم جزويا حتى يصح فتنتج منه كلية المقدم وان كان سالبا
فيجب ان يكون المقدم جزويا ويكون النتيجة موجب المقدم كليا حتى يصح فاذا كان الشرطي ومقدمه جزويتين لم ينتج الحملي
الاولى والاشتراط ان يكون المقدم ليس بمحال كل ح ب وكلما كان كل ب ا فه ر فقد يكون اذا كان كل ح ا فه ر والا ليس البتة
اذا كان كل ح ا فه ر وليس البتة اذا كان كل ب ا فكل ح ا لكن كل ح ب واذا كان كل ب اكان كل ح ف وقد يعرض هاهنا
شك كما عرض في نظيره مما سلف وحله ذلك الحل الضرب الثاني كل ح ب وكلما كان لا شيء من ب ا فه ر ينتج قد يكون
اذا كان لا شيء من ح ا فه ر والا فليس البتة اذا كان لا شيء من ح ا فه ر وكلما كان لا شيء من ب ا فه ر وكلما كان لا
شيء من ب ا فه ر وليس كلما كان لا شيء من ا ب فلا شيء من ح ا وكل ح ب هذا خلف الضرب الثالث كلما كان ح
وكلما كان بعض ب ا فه ر وكلما كان كل او بعض ح ا فه ر لان وبعض ب فاذا كان ح ا بعض ب الضرب الرابع كل ح
وكلما كان لا كل ح ا او لا شيء من ح ا فه ر لان ح بعض ب الخامس كل ح ب وليس البتة اذا كان كل ب ا فه ر
ينتج انه قد لا يكون اذا كان كل ح ا فه ر والا فكلما كان ح ا فه ر وليس البتة اذا كان كل ب ا فه ر ينتج انه ليس البتة اذا
كان كل و ر فكل ح ا هف وايضا برد السالبة المتصلة الى الايجاب ثم برد النتيجة الى السلب السادس كل ح ب وليس
البتة اذا كان لا شيء من ب ا فه ر ينتج قد لا يكون اذا كان لا شيء من ح ا فه ر اذا كان لا شيء من ب ا وكل ح ب
فلا شيء من ح ا ينتج اذا كان لا شيء من ب ا فه ر هف السابع كل ح ب وليس البتة اذا كان بعض ب فه ر ليس البتة
اذا كان كل او بعض ح ا فه ر لان ح بعض ب الثامن كل ح ب وليس البتة اذا كان ولا كل ب ا فه ر وليس البتة اذا كان
لا شيء او لا كل ح ا فه ر لان ح بعض ب التاسع كل ح ب وقد يكون اذا كان كل ب ا فه ر وقد يكون اذا كان كل ح ا
فه ر والا فليس البتة اذا كان كل ح ا فه ر وقد قلت انه يكون اذا كان كل ب ا فليس كلما كان ب ا وكل ح ا وقد كان

كلما كان كل ب ا وكل ج ا صدقت العاشر كل ج ب وقد يكون اذا كان لا شيء من ب ا ه ز وقد يكون اذا كان
لا شيء من ج ا ه ز والا فليس البتة وقد يكون اذا كان شيء من ب ا ه ز وقد يكون اذا كان لا شيء من ب ا
فليس لا شيء من ج ا صدقت الحادي عشر كل ج ب وليس كلما كان ليس كل ب ا ه ز ليس كلما كان ويتبين
بالخلف وبالرد الى الايجاب الثالث عشر كل ج ب وبعض وكلما كان بعض ب ا ه ز ينتج كلما كان كل ج ا ه ز
لانه كلما كان ج ا وحق ان بعض ج ب كان بعض ب ا فليس البتة لان بعض ج ب الرابع عشر كل ج ب
وليس البتة اذا كان لا كل ب ا ه ز فليس البتة لان ج بعض ب الخامس عشر بعض ج ب وكلما كان بعض ب ا
ه ز ينتج كلما كان كل ج ا ه ز لانه اذا كان كل ج ا وحق ان بعض ج ب كان بعض ب ا السادس عشر بعض ج ب
وكلما كان لا كل ب ا ه ز ينتج كلما كان لا شيء من ج ا لانه اذا كان ج ب ولا شيء من ج ا لانه اذا كان ج ب
ولا شيء من ج ا كان لا كل ب ا السابع عشر بعض ج ب وليس البتة اذا كان بعض ب ا ه ز ينتج ليس البتة
اذا كان كل ج ا ه ز والبرهان مثل ذلك الثامن عشر بعض ج ب وليس البتة اذا كان لا كل ب ا ه ز ينتج ليس
البتة اذا كان لا شيء من ج ا ه ز التاليفات من هذا الباب على منهاج الشكل الثاني لا ينتج من مقدم موجب كلي ولا
من مقدم موجب جزوي واذا كان المقدم جزويا فيجب ان يكون الحمل موافقا له في الكيف وان يكون المقدم صحيح
الوجود واذا كان المقدم كليا فالنتيجة جزوية وان كان جزويا فالنتيجة كليا فيجب ان يخالف في الكيف لكن ان كان
الحمل كليا كانت النتيجة كلية كلية المقدم وجزوية معا وان كان جزويا لم يكن المقدم في النتيجة الا كليا ولكن يجب ان
يكون المتصلة كلية المقدم الضرب الاول كل ج ب وكلما كان لا شيء من ب ا ه ز ينتج فقد يكون اذا كان لا شيء
من ج ا ه ز والا فليس البتة وقلنا كلما كان لا شيء من ا ب ه ز ينتج ليس البتة اذا كان لا شيء من ا ب فلا شيء
من ج ا لكن اذا كان لا شيء من ج ا ه ز والا فليس وقلنا كلما كان لا شيء من ا ب ه ز ينتج ليس البتة اذا كان
لا شيء من ا ب فلا شيء من ج ا لكن اذا كان لا شيء من ب ا حق ان كل ج ب كان لا شيء من ج ا صدق وقد يمكن
ان يتبين بعكس المقدم اذا كان سالبا كليا بعكس الضرب الثاني كل ج ب وليس البتة اذا كان لا شيء من ب ا
ه ز ينتج كلما كان لا شيء من ج ا ه ز ويبرهن عليه بالخلف على ذلك النحو او بعكس المقدم او برد السالبة الى الايجاب
الضرب الثالث ليس شيء من ج ب وكلما كان كل ا ب ه ز فقد يكون اذا كان لا شيء من ج ا ه ز والا فليس البتة

اذا كان

اذا كان لا شيء من ج ا ه ز وكلما كان كل ا ب ه ز وليس البتة اذا كان كل ا ب فلا شيء من ج ا لكن اذا كان كل ا ب
وليس شيء من ج ب حق فلا شيء من ج ا حق وجب الضرب الرابع ليس شيء من ج ب وليس البتة اذا كان كل ا ب
ه ز وبيانه على نحو ذلك الضرب الخامس كل ج ب وكلما كان بعض ا ب ه ز ينتج كلما كان ج ا ه ز لا ينتج يكون بعض ا ب
الضرب السادس لا شيء من ج ب وكلما كان كل ج ا او بعض ج ا ه ز لا ينتج يكون بعض ا ب الضرب السابع لا شيء من ج ب
وكلما كان لا كل ا ب ه ز ينتج كلما كان كل ج ا او بعض ج ا ه ز لا ينتج يكون لا كل ا ب الضرب الثامن بعض ج ب وكلما كان
لا شيء من ا ب ه ز ينتج قد يكون اذا كان لا كل ج ا ه ز والبرهان بالخلف وبعكس المقدم الضرب التاسع بعض ج ب
وليس البتة اذا كان لا شيء من ا ب ه ز ينتج ليس كلما كان لا كل ج ا ه ز والبرهان بالخلف وغير ذلك الضرب العاشر
ليس كل ج ب وكلما كان كل ا ب ه ز ينتج قد يكون اذا كان لا كل ج ا ه ز والا فليس البتة وقد قلنا كلما كان كل ا ب
ه ز وليس البتة اذا كان كل ا ب ه ز ينتج ليس كلما كان ج ا ه ز لانه اذا كان ا ب فج ليس كل ا وليس ج ه ز
قد تبين بالرد الى الايجاب الضرب الثاني عشر بعض كل ج ب وكلما كان بعض ا ب ه ز ينتج كلما كان كل ج ا ه ز لا انه يكون
ج ا بعض ا ب الضرب الثالث عشر ليس كل ج ب وليس البتة اذا كان لا كل ا ب ه ز ينتج ليس البتة اذا كان كل ج ا
ه ز لا ينتج يكون كل ا ب واما الجزويات المتصلات السالبة والمقدمات كليتها فليبرهن على ضرب منها وهو انه كل
ج ب وليس كلما كان لا شيء من ج ا ه ز والا فكلما كان وليس كلما كان لا شيء من ا ب فلا شيء من ج ا لكن
كل ج ب فكلما كان لا شيء من ب ا كان لا شيء من ج ا وليبرهن على ضرب آخر وهو انه كل ج ب وقد يكون اذا
كان لا شيء من ا ب ه ز فقد يكون اذا كان لا شيء من ج ا ه ز ويبين بالخلف التاليفات من هذا الباب
ولا ينتج والحملية سالبة يكون النتيجة كلية المقدم واما الضرب الاول كل ج ب وكلما كان كل ج ا ه ز ينتج كلما كان كل ب ا
ه ز لا ينتج يكون كل ج ا الضرب الثاني كل ج ب وكلما كان لا شيء من ج ا ه ز ينتج كلما كان لا شيء من ب ا ه ز لانه
ج يكون لا شيء من ج ا الضرب الثالث كل ج ب وكلما كان بعض ج ا ه ز ينتج كلما كان كل ب ا ه ز لانه يكون ج
بعض ج ا الضرب الرابع كل ج ب وكلما كان لا كل ج ا ه ز ينتج كلما كان لا شيء من ب ا ه ز لانه يكون ج لا كل ج ا
الضرب الخامس كل ج ب وليس البتة اذا كان كل ج ا ه ز لانه يكون ج كل ج ا الضرب السادس كل ج ب وليس
البتة اذا كان لا شيء من ج ا ه ز ينتج ليس البتة اذا كان لا شيء من ب ا ه ز لانه يكون ج يكون لا شيء من ج ا

الضرب السابع كل ج ب وليس البتة اذا كان بعض ج ا ه ر ينتج ليس البتة اذا كان كل ب ا ه ر لانه ح يكون
بعض ج ا الضرب الثامن كل ج ب وليس البتة اذا لم يكن كل ج ا ه ر ينتج ليس البتة اذا لم يكن كان لا شيء من
ب ا ه ر لانه يكون ح لا كل ج ا التاسع كل ج ب وقد يكون اذا كان كل ج ا الا ينتج والعاشر والحادي عشر
والثاني عشر والثالث عشر والرابع عشر والخامس عشر والسادس عشر متصلاتها جزوية وتاليها جزوية فيعلم
يحتاج ان تعلم بنفسك والسابع عشر بعض ج ب وكلما كان بعض ج ا ه ر ينتج كلما كان كل ب ا ه ر لانه يكون
ح بعض ج الثامن عشر بعض ج ب وكلما كان لا كل ج ا ه ر ينتج كلما كان لا شيء من ب ا ه ر لانه يكون ح
لا كل ج ا ه والتاسع عشر بعض ج ب وليس البتة اذا كان بعض ج ا ه ر ينتج ليس البتة اذا كان كل ج ا ه ر والعشرون
بعض ج ب وليس البتة اذا كان كل د ا ه ر ينتج ليس البتة اذا كان لا شيء من د ا ه ر والحادي والعشرون
والثاني والعشرون والثالث والعشرون والرابع والعشرون جزوية الكليات وفرقية المتصلات والمقدمات
والتوالي بحالها اصناف ثم والقياسات والحملية مكان الكبرى تاليفات ذلك على منهاج الشكل الاول لا ينتج الا ان يكون
المقدم سالبا والحملية كلية الضرب الاول كلما كان لا شيء من ب ا ه ر وكل ب ا ينتج كلما كان لا شيء من ج ا ه ر لانه
يكون لا شيء من ج ب الضرب الثاني كلما كان لا شيء من ج ب ه ر ولا شيء من ب ا ينتج كلما كان كل ج ا ه ر
لانه لا يكون شيء من ج ب الضرب الثالث كلما كان لا كل ج ب ه ر وكل ب ا ينتج كلما كان او لا شيء من
ج ا ه ر لانه يكون لا كل ج ب الضرب الرابع كلما كان كل ج ب ه ر ولا شيء من ب ا ينتج كلما كان كل او بعض ج ا
ه ر لانه يكون ح لا كل ج ب الضرب الخامس والسادس والسابع والثامن منفصلاتها سالبة وينتج تلك النتائج
سالبة والبرهان ماخوذ وذلك بعينه وضروب ثمانية اخرى والمنفصلة جزوية موجبة وسالبة واما تاليفات ذلك على منهاج
الشكل الثاني لا ينتج الا ان يكون الحملية كلية ويكون المقدم مشاكلا للثاني الكيفية الاول كلما كان كل ج ب ه ر وكل ا ب
ينتج كلما كان كل ج ا ه ر لانه يكون كل ج ب الضرب الثاني كلما كان لا شيء من ا ب ه ر لانه يكون ح لا شيء
من ج ب الثالث كلما كان بعض ج ب ه ر وكل ا ب ينتج كالاول الرابع كلما كان لا كل ج ب ه ر ولا شيء من ا ب
ينتج كالثاني واربعة اخرى والمتصلات سوالب ومنها اخرى والمتصلات جزوية سالبة وموجبة تاليفات ذلك على
منهاج الشكل الثالث الاول كلما كان لا شيء من ج ب ه ر وكل ج ا ينتج كلما كان لا شيء من ا ب ه ر لانه يكون ح

يكون

يكون لا شيء من ج ب الثاني كلما كان لا شيء من ج ب ه ر ولا شيء من ج ا ه ر ينتج كلما كان ب ا ه ر لانه يكون ح
لا شيء من ج ب الثالث كلما كان لا كل ج ب ه ر وكل ج ا ينتج كلما كان لا شيء من ب ا ه ر لانه يكون ح لا كل ج ب
الرابع كلما كان لا كل ج ب ه ر ولا شيء من ج ا ينتج كلما كان كل ب ا ه ر لانه ح يكون لا كل ج ب واربعة اخرى والمتصلات
سالبة كلية ومنها اخرى ومتصلاتها جزوية سالبة كلية وموجبة

فصل في تعريف القياس المقسم على

مثال الاشكال الثلثة من ذلك قياسات مؤلفة من منفصلة ومن حمليات كثيرة على قياس الاستقراء الا ان الاستقراء
لا يكون الحمل فيه بل شبيها ويجوز ان يكون اجزاء القسمة ناقصة ومع ذلك يكون استقراء ولا يلتفت الى ان يكون الاجزاء
تامة على ما ستعلم وهذا يكون الحمل فيه حقيقيا على موضوع الانفصال واجزاء القسمة تامة واما اسمه القياس المقسم ويكون الحد
والتقسيم مشتركا في جزء ويكون الحمليات مشتركة في حد ويكون ذلك اما على مثال الشكل الاول او على مثال الشكل الثاني والثالث
تاليفات ذلك على منهاج الشكل الاول وذلك ان يكون الاجزاء المنفصلة مشتركة في الموضوع ويرد الانفصال الى موضوعها
ويكون كل حملي مشاركا للاخرى في جزء وهو محمول ذلك الحملي مباينا للثاني في جزء هو موضوع ذلك الواحد ويجب ان يكون المنفصلة
موجبة من حيث الاجزاء والكليات كلها متشابهة الكيف ومنتجها حملية الضرب الاول كل ج اما ب او ه او ز وكل ج ه ه و ر
او كل ب ا الثاني كل ب واما ج واما ه واما ز ولا شيء من ج ولا ه ولا ز او لا شيء من ب الثالث بعض ب اما ج
واما ه واما ز وكل ج ه ه و را والرابع بعض ب اما ج واما ز واما ه ولا شيء من ج ولا ه ولا ز ولا كل ب ا فان جعلت
المنفصلة جزوية لم يفد في النتائج الحملية تاليفات ذلك على منهاج الشكل الثاني والشريطة فيه ان يكون المنفصلة ايضا موجبة
الضرب الاول كل ب اما ان يكون ج او ه او ر ولا شيء من ج او ه او ر ينتج لا شيء من ب الضرب الثاني لا شيء من
ج ب ولا ه ولا ز واما ان يكون كل ا ب او ه او ز الضرب الثالث بعض ج اما ان يكون ج او ه او ز ولا شيء من ا ج
او ز وان جعلت المنفصلة جزوية لم يفد في النتائج وكذلك ان جعلت المنفصلة كبرى وحفظ النسبة ولم تجعل الكبرى
جزوية واما على قياس الشكل الثالث والشرط فيه ان يكون المنفصلة كلية وان يكون الشركة في كل اخرى يكون في اجزاء المتصل
او اجزاء الحمليات كلي ثم يكون الجزوي ان كان في الاخر مشاركا اما الضرب الاول واما اما ان يكون ج ب واما ان يكون
د ب وكل ج ا وكل د ا ينتج ان بعض ب ا لان كل واحد من ج ود اوج ا وبعض ب فان كانت المنفصلة سالبة لم ينتج مثاله
ليس البتة اما ان يكون الانسان حيوانا او يكون الفرس حيوانا وكل انسان وكل فرس جسم لم يقول ان ليس البتة

الا ان يكون الانسان نفسا او يكون الفرس نفسا وكل انسان جسم ثم تقول ليس البتة اما ان يكون الانسان نفسا او يكون
الفرس نفسا وكل انسان وكل فرس جسم فان جعلت المنفصلة كبرى انتج ايضا مثل ذلك بعينه وان جعلت في الحملية فروة
لم ينتج كذلك ولكن مبنى ان يكون جزء المنفصلة كليتين مثاله اما ان يكون كل ب ا وكل د ب وكل ج وبعض د ه او يا لخلاف
اما وان كان في جنبه والمنفصلة جزوية فان شاركت في الحمليتين كليه انتج والا لم ينتج مثال الذي لا ينتج واما اما ان يكون
كل د ب واما ان يكون بعض د ب وكل ه ه وبعض د ه فانه يمكن ان لا يكون قولنا كل د ب البتة فينبغي الاقتران من جزويتين
ولكن يلزم منه نتيجة شرطية انه ان كان لا شيء من د ب فبعض ب ولانه يكون ما كل ج ب وله ذلك اذ انكست الترتيب
فان جعلت الشرطية جزوية لم يفد الكلية كما علمت واما التاليفات من منفصلة وحمليات لا يشترك في محمول واحد فما كان الترتيب
الشكل الاول فالشرط فيه ان يكون الصغرى موجبة والكبريات كليات مثاله كل د اوج واما ب وكل ه ه وكل ب ينتج كل د
لا يخ من ه و ز ولا على انها لا يستعمان فيه بل على انه لا يخ منها فان كان كل د اما ج واما ب ولا شيء من ج ه ولا شيء من
ب ينتج ان كل د لا يخ من ان يكون ه او لا يكون ز وعلى ذلك فقس باقي الضروب فان جعلت الحمليات صغريات فكذلك
كل ج ه وكل د ثم تقول اما ان يكون كل ا ه واما ان يكون كل ب انتج انه اما ان يكون كل ج اي عنده ما يكون ه او يكون
كل د فان كان في احد اجزاء المنفصل جزوي لم ينتج وان كانت المنفصلة سالبة انتجت منفصلة سالبة والاشتراط ما ذكر
اما ان كانت المنفصلة سالبة الاجزاء لم ينتج الشكل الثاني يجب ان يكون الحمليات فيه سوالب تنعكس ثم يرجع الى
الشكل الاول ويكون حكمه حكمه الشكل الثالث يعرف احواله بما يلزم الصغريات من العكس او بالاقتران التاليفات
من جهة مكان الصغرى ومنفصلة مكان الكبرى ترتيب الشكل الاول كل د ب وانما كل ب اما ه واما ز ينتج كل د اما ه
واما ز فان سئل عن هذا فقيل كل فرد فهو عدد وكل عدد اما فرد واما زوج فيستلزم من هذا ان كل فرد اما فرد واما زوج
وهذا هذيان والجواب ان هذا منتج ولكن نتيجته غير مفيدة وليس انه مفيد وانه كاذب شيء واحد ومثال هذا الواو قال
قال كل ناطق انسان وكل انسان ناطق انتج كل ناطق لم يمكن هذا موجبا ان الضرب غير منتج ولكن السبب فيه المقدمات
لا التاليف اذ ااخذت المقدمات سوى المحتاج اليها ثم لا شك ان كل فرد اما فرد واما زوج وذلك لانه ان خلا عنهما
وهو عدد كان شيئا آخر غيرهما وهذا محال وان اجتمعا كان الفرد والزوج مجتمعين هذا اشد استحالة وكذلك اذا
كانت الكبرى سالبة كلية او كانت موجبة سالبة الاجزاء واما ترتيب الشكل الثاني لا ينتج واما ترتيب الشكل الثالث فينتج

ما يرتد بعكس الكلية اعلم ان جميع القياس المؤلف من حملية ومتصلة ومنفصلة قد يجوز ان يكون مكان الحملية منفصلة اذا
كان المقدم والتالي او اي الاجزاء كان مما يشارك فيه متصلة ويكون النتيجة تلك بعينها الا ان يكون متصلة بدل ما يكون
حملية واعلم ان جميع الاقترانات التي اشتركت في حد بعينه فانها يلزمها اقترانات يكون في احدى المقدمتين وهي مقدمة
في مقدمة الاخرى وان غير الحد المشترك فصارت كلية جزويا او سالبة موجبا وبالعكس وكذلك ان بدلت مكان
المقدمتين لازمتها وعليك ان تجرب هذا في قرينة قرينة وتجمع قرائن اخرى غير التي اوردناها وهي في قوتها واما اقسام
قياسات يحدث في اشتراك شرطيات فيما يشترك من جزء غير تام فمن ذلك اشتراك منفصلتين في جزء غير تام من ذلك
ما كان على مثال الشكل الاول واما من موجبتين فكذلك دائما اما ان يكون ج د واما ان يكون د ر وكل ر ه اما ان
يكون ب او يكون ا مع اما ان يكون ج د واما ان يكون د ب او ب ا او د ا واما من موجبة وسالبة فكذلك دائما اما ان
يكون د ر وليس البتة اما ان يكون ز ا او يكون ر ب فينتج اما ان يكون ج د واما ان لا يكون د ب او د ا واما ان صغراها
جزوية واما على منهاج الشكل الثاني فلا يكون الا على هذه الصورة دائما اما ان يكون ج د واما ان لا يكون د ب او
د ا او اما ان صغراها جزوية واما على منهاج الشكل الثاني فلا يكون الا على هذه الصورة دائما واما ان يكون ج د واما ان
يكون د ه وليس البتة اما ان يكون د ا واما ان يكون د فينتج حملية انه ليس البتة ج او الضرب الثاني صغراه سالبة
وكبراه موجبة وضربان صغراهما جزويتان وهو في قوة الحمليات ومنها اشتراك متصلة صغرى ومنفصلة كبرى في محمول
المقدم وموضوع الانفصال او محمولهما جميعا ضروب ذلك على منهاج الشكل الاول كلما كان د ب فه ر وكل ر اما ه واما
او ضربان والمتصلة جزوية فضروب ذلك على منهاج الشكل الثاني كلما كان د ب فه ر او ه ولا شيء من ا ه او كلما كان
د ب فليس ه ر او ه وكل ا ر او كلما كان د ب فليس ه او ضربان اخران جزويتهما موجبة و
ضروب اربعة متصلتها سالبة فهي ترجع الى هذه ونتائجها يكون لوازم هذه وبعد ادنينا ما ضمناه في الكلام المختصر في
القضايا الشرطية وقد كنا حققنا في هذا الباب في بلادنا كتابا كبيرا منشورا غاب عنا في اسفارنا ومقارقتنا الاسباب
وكانه موجود في البلاد التي كنا بها واجدا ان كنا استخرجنا هذا الخبر المقرب من ثمينة عشر سنة ووقع الينا كتاب في الشرطيات
منسوب الى فاضل المتاخرين كانه معول عليه فانه غير واضح ولا معقد ولا مبالغ فيه ولا مستوفي به الغرض فانه قاصر
في تعريف حال القضايا الشرطية انفسها وكثير مما يستحقه من القياسات وفي وجوه الدلائل على الانتاج والعقم و

وفي تعديد الضروب في الاشكال فيجب ان لا يلتفت المتعلم الى ذلك البتة فانها فرايقه مختلقة وذلك انه حيث لم
يعرف ان الايجاب والسلب في الشرطيات والكلية والجزوية والاهمال كيف يكون وكيف تضاد الشرطيات
وكيف تتناقض وكيف يتداخل بل اضاف كلامه الى آخر المتصلات واستعمل من عكس الشرطي نوع واحد ولم تعرف جميع
الاقترانات بل اقترانات بين متصلات ومنفصلات ولم يستوف جميعها وكثرها فوق العدد الواجب لانه عدد اشياء
داخلة تحت حكم واحد كاشياء ذوات احكام مختلفة وانما يجب ان تورد الحكم الكلي فيما يكتفيه كثير اصناف بحسب
تعديد الايجاب للمقدم او التالي باختلاف الكمية والكيفية لا تتغير بتغيرها الحكم ثم ظن كثير من العقم انه منتج وخصوصا اول ما بعد
في الكتاب ثم ظن في كثير من هذه والعقم بانها ظاهرة الانتاج لا يحتاج الى بيان الكمال قياساتها ثم ظن في كثير من
المنتجات انها عقم ثم لم يصب في كثير من المنتجات المحتاجة الى بيان بل سلك سبيلا غير سديد ثم ظن فيه ان المتصل
يتميز فيه تال ومقدم حتى عد التاليف منه مرة في الشكل ومرة في شكل آخر لانه في احدهما قدم المشترك فيه ثم ظن
في كثير من الاقترانات التي ليس الا وسط فيها شيئا بعينه انه قياس بسيط لانه يلزم منه شئ بجوهره وسطا بعينه
وذلك في حكم القياس المركب لان القياس البسيط وسطه واحد بعينه بلا اختلاف فهذه واشباهها وجوه ربعه
في ذلك الكتاب تمت المقالة السادسة من الفن الرابع

المقالة السابعة من الفن الرابع من الجملة الاولى في المنطق وهي اربعة فصول

الفصل الاول في تلازم المقدمات المتصلة الشرطية وتقابلها **الفصل الثاني** في تلازم المقدمات الشرطية
المنفصلة وتقابلها **الفصل الثالث** في تلازم المتصلة والمنفصلة **الفصل الرابع** في عكس المقدمة المتصلة

الفصل الاول في تلازم المقدمات المتصلة الشرطية وتقابلها

مما قد عددنا الان اصناف القضايا الشرطية لو جعل
واما الاشتغال بتعديد ما يأخذ اصناف المنفصلات التي من حمليات والتي من اختلاط والتي من جزوين والتي من
اجزاء واصناف المتصلات كذلك كيفياتها وكمياتها وجهاتها واعتبار احوال مقدماتها وتالياتها انها اتم من ان
يكون احدهما ثنائية وتلك الثنائية اما متصلة واما منفصلة وبعد ذلك اما ثنائية والا ثلاثية وبعد ذلك الى غير ما له
العناية الشك ويكون مطلقة ومتنوعة ونوعها وجوب او امتناع او امكان وسائر ما ارتسم به والاعتبارات ثم تركيب
بعضها مع بعض وتسميع ما يحصل من اعداده وان يسمى كل صنف باسم وذلك تمام الاولى ان يشتغل به من له فراغ من المحتاج
اليه مالا يحتاج اليه مع ان الاشتغال بذلك وتعديده من ايسر الامور واهونها على كل من يمهر به من له ادنى تفطن ما اولى

بيانا فان

بيانا فان نشتغل بالاحوال التي لبعض هذه عند بعض فنقول انك اذا علمت الموجبة السالبة الكلية والجزوية فقد علمت
التناقض والتضاد وما تحته والتداخل ولا حاجة بنا الى استيناف تعليمك ذلك فان الحال فيها كما في الحمليات والذي
ظن ان ذلك انما يكون بسبب المقدم والتالي فذلك باطل ولو كانت المقدمة التي بالايجاب مناقضة مناقضة لكان قولنا
كلما كان زيد حيا عمرو او كلما شئ زيد لم يعاش عمرو انها نقيضين وليس كذلك وان كان قد يتفق في بعض المواضع
ان يكون ذلك لازمه لمناقض ولامر المقدم ابعد في هذا المعنى فلنشتغل بتعرف احوال التلازم ولنبدء باحصار انواع
كل جنس من هذه القضايا وما نأخذ اجزاءها محصورات فان ذلك ادل على اغراضنا ونتعرف الحال في كيفية لزوم بعضها
لبعض وانما نأخذها ضروريات واما اخذها مطلقات وممكنات فانه مما نظره من كتاب اللواحق ان كنت لا يمكنك ان تقيس
المحال فيها على ما قيل في نظائرها من الحمليات وعلى انك ان اجتهدت امكنك من ذلك ايضا ان فهمت ولا المدلول عليه
في كل صنف منها وانه كيف يصدق ولنبدء بالمتصلات ولنتمثل من البسيطة التي تؤلف من حمليتين من موجبتين
كليتين كلما كان كل اب فكل جد من موجبتين المقدم كلي كلما كان كل اب فبعض جد من موجبتين والتالي
كلي كلما كان بعض اب فكل جد من موجبتين جزويتين كلما كان بعض اب فبعض جد ومن سالبتين كليتين كلما كان
لا شئ من اب فلا شئ من جد ومن سالبتين والمقدم كلي كلما كان لا شئ من اب فلا كل جد من سالبتين
والتالي كلي كلما كان لا كل اب فلا شئ من جد ومن سالبتين من جزويتين كلما كان لا كل اب فلا كل جد
كليتان والمقدم موجب والتالي سالب كلما كان كل اب فلا شئ من جد والمقدم موجب كلي والتالي
سالب جزوي كلما كان كل اب فلا كل جد المقدم موجب جزوي والتالي سالب كلي كلما كان بعض اب
فلا شئ من جد المقدم موجب جزوي والتالي سالب جزوي كلما كان بعض اب فلا كل جد كليتان والمقدم
سالب والتالي موجب كلما كان لا شئ من اب فكل جد المقدم سالب كلي والتالي موجب جزوي كلما كان
لا شئ من اب فبعض جد المقدم سالب جزوي والتالي موجب كلي كلما كل اب فكل والمقدم سالب جزوي
والتالي موجب جزوي كلما كان لا كل اب فبعض جد ومن موجبتين كليتين ليس البتة اذا كان كل اب فبعض جد ومن
موجبتين والتالي كلي ليس البتة اذا كان بعض اب فكل جد ومن موجبتين جزويتين ليس البتة اذا كان بعض اب
فبعض جد ومن سالبتين كليتين ليس البتة اذا كان كل اب فكل جد ومن موجبتين والمقدم كلي ليس البتة اذا كان كل

اب فبعض ج د ومن موجبتين والتالي كلي ليس البتة اذا كان بعض اب فكل ج د ومن موجبتين جزئيتين ليس البتة اذا كان
بعض اب فبعض ج د ومن سالبتين كليتين ليس البتة اذا كان لا شيء من اب فلا شيء من ج د ومن سالبتين والمقدم
كلي ليس البتة اذا كان لا شيء من اب فلا كل ج د ومن سالبتين والتالي كلي ليس البتة اذا كان لا كل اب فلا شيء من ج د
من سالبتين جزئيتين ليس البتة اذا كان لا كل اب فلا كل ج د والمقدم موجب جزئي والتالي سالب كلي ليس البتة اذا
كان بعض اب فلا شيء من ج د وكليتان والمقدم سالب والتالي موجب كلي ليس البتة اذا كان لا شيء من اب
فكل ج د والمقدم سالب كلي والتالي موجب كلي ليس البتة اذا كان لا شيء من اب فكل ج د والمقدم سالب كلي والتالي
موجب جزئي ليس البتة اذا كان لا شيء من اب فبعض ج د والمقدم سالب جزئي والتالي موجب كلي ليس البتة
اذا كان لا كل اب فكل ج د والمقدم سالب جزئي والتالي موجب جزئي ليس البتة اذا كان لا كل اب فبعض ج د والمقدم
موجب جزئي والتالي سالب جزئي ليس البتة اذا كان بعض اب فلا كل ج د ولكل واحد من الانواع الستة عشر السالبة
الكلية تلازم مع الانواع الستة عشر الموجبة الكلية وترجع بعضها الى بعض ووجه الرجوع ان تحفظ كمية القضية بحالها وتغير
الكيفية ويحفظ المقدم كما هو ومع نقيض التالي وجميع هذه الاصناف توجد مرة بالاتصال مطلق وتارة باتصال
اللزوم فراد نقض اللزوم قولنا ليس البتة اذا كان كل اب فكل ج د وهو على المعنى الاعم في قوة قولنا كلما كان
كل اب فليس كل ج د وفي معنى الاتصال واللزوم في قوة قولنا كلما كان اب فليس يلزم ان يكون ج د واحفظ هذا
القانون في جميع ذلك على هذا القياس قولنا ليس البتة اذا كان بعض اب وكل ج د في قوة قولنا كلما كان بعض
اب وكل ج د في قوة قولنا كلما كان بعض اب فليس ج د وعلى هذا القياس واما الوجه البرهاني على هذا الاتباع
فانا نشير اليه في صنف واحد وعليك ان تنقله الى سائر الاصناف فنقول انه اذا صدق ليس البتة اذا كان كل اب
فكل ج د صدق قولنا كلما كان اب فليس كل ج د والا صدق نقيضه وهو قولنا ليس كلما كان كل اب فليس كل
ج د ومعنى هذا الكلام هو منع ان يكون هذا التالي السالب لازما لكل وضع للمقدم فيكون هناك ما وضع مرة من
المرموضع فيه هذا المقدم خاليا من متابعة هذا التالي اما وقت يكون الصادق ج د معه نقيضه فيكون ج د قد كان كل
اب ومعه كل ج د وقد قلنا ليس البتة اذا كان كل اب وكل ج د هذا خلف وهذا ان كان على سبيل رفع اللزوم
فانه يلزم من قولنا ليس البتة اذا كان كل اب فيلزم ان يكون كل ج د وكلما كان كل اب فليس يلزم ان يكون

كل ج د وفيه الحق انه كلما كان كل اب فليس يلزم ان يكون كل ج د ويلزم مرة منه وضع كل اب ان يكون كل ج د وهذا
مع البرهان على هذا ان السالبة تلزم الموجبة والمعتبر على ما علمت تارة بالاتصال المطلق وتارة باللزوم لانه اذا صدق
قولنا كلما كان كل اب فكل ج د ولم يصدق قولنا ليس البتة اذا كان كل اب فليس كل ج د فيجوز ان يكون قولنا كل اب
موضوعة ولا تكون تاليها اما ان كل ج د او يكون ليس كل ج د وقد قلنا انه كلما كان كل اب يجب ان يوضع اليه ان كل ج د
هذا خلف فاذا ان فرضنا ان ذلك يجب يصدق معه او يلزمه والقضايا المتصلة الكلية المحصورة في الكم المسلفة في الكيف المتناقضة
التوالي متلازمة في اكثر المواد والتي يكون الصدق في سالبها بسبب وضع المقدم ما نقيضه الثاني فيكون لزوم التعاند بعض
من التوالي على ان اللزوم مجرد من التالي وعلى انه خارج عنه فيصدق فيهما جميعا واما اذا كانت المواد مواد يكون الصدق
في سالبها ليس مع صحة التالي بل منع لزوم التالي كان صحيحا وليس بصحيح فعلى ان يجعل اللزوم جزءا من التالي
فيه في حقيقته من حيث هو لازم فيجعل لازما للمقدم فان كان التالي موجبا كان المتصل اللازم ايا على هذه الصفة كلما
كان ور فليس يلزم ان يكون ج د وان كان سالب التالي كان كذى كلما كان ور فليس يلزم ان لا يكون ج د ومعناه
مع ان الفرض صحيح فيكون كالقول كلما كان ور فيصح معه فرض ج د اي صحته في الفرض لا في الوجود فقط ومن هذا
تبين خطاء من ظن ان القضايا المتصلة المتناقضة هي التي تواليها متناقضة وذلك ان الموجبتين الكليتين اللتين تاليها
متناقضان يكون في قوة المتضادة بل متسعتان على الكذب ولا متناقضان وذلك لان احدى ما بين الموجبتين يكون
في قوة سالبة كلية مقابلة للاخرى بالتضاد من موجبتين كليتين قد يكون اذا كان كل اب فكل ج د
من موجبتين والتالي جزئي قد يكون اذا كان كل اب فبعض ج د من موجبتين كليتين قد يكون اذا كان كل اب فكل ج د
من موجبتين جزئيتين فقد يكون اذا كان بعض اب فبعض ج د من سالبتين كليتين قد يكون اذا كان لا شيء
من اب فلا شيء من ج د ومن سالبتين والتالي جزئي قد يكون اذا كان لا شيء من اب فلا كل ج د من سالبتين و
المقدم جزئي قد يكون اذا كان لا كل اب فلا شيء من ج د من سالبتين جزئيتين قد يكون اذا كان لا كل
اب فلا كل ج د المقدم موجب كلي والتالي سالب كلي قد يكون اذا كان كل اب فلا شيء من ج د والمقدم موجب جزئي
والتالي سالب كلي قد يكون اذا كان بعض اب فلا شيء من ج د والمقدم موجب كلي والتالي سالب جزئي قد يكون اذا كان
كل اب فلا كل ج د المقدم موجب جزئي والتالي سالب جزئي قد يكون اذا كان بعض اب كل ج د ومن كليتين والمقدم

سالب والتالي موجب قد يكون اذ كان لا شيء من ا ب فبعض ج د والمقدم سالب جزوي والتالي موجب جزوي قد يكون
اذا كان لا شيء من ا ب فبعض ج د والمقدم سالب جزوي والتالي موجب جزوي قد يكون اذا كان لا كل ا ب فبعض ج د
ليس كلما كان فكل كل ليس كلما كان بعض وكل ليس كلما كان بعض فكل ليس كلما كان بعض ليس كلما كان بعض
فبعض ليس كلما كان لا شيء ليس كلما كان لا كل فلا شيء ليس كلما كان لا شيء فلا كل ليس كلما كان لا كل فلا كل ليس

فلا شيء

كلما كان لا كل فلا كل ليس كلما كان لا كل فلا كل ليس كلما كان كل فلا شيء ليس كلما كان كل فلا كل ليس كلما كان
بعض فلا شيء ليس كلما كان بعض فلا كل ليس كلما كان لا شيء فكل ليس كلما كان لا شيء فبعض ليس كلما كان
لا كل فكل يلزمه قولنا قد يكون اذا كان كل ط ليس كل ر والا لزمه نقيضه انه ليس البتة اذا كان ط ليس كل ر وهذا يلزمه
ان كلما كان كل فكل يلزمه قولنا قد يكون اذا كان كل ط ليس كل ر والا لزمه نقيضه انه ليس البتة اذا كان كل ط ليس
كل ر وهذا يلزمه ان كلما كان فكل وقد قلنا ليس كلما كان كل فكل هف وعلى هذا القياس في سائرها ويقرب منه
هذا تبرهن ان الموجبة يلزمها سالبة فان لم يلزم السالبة صدق نقيضها وهو انه كلما كان كل فكل وهذا يلزمه ليس
البتة اذا كان كل فلا كل هذا خلف واعتبر حال الاتباع وحال اللزوم وقد تبين من هذا ايضا كذب ظن القائل ان
المناقضة في التالي تجعل المتصلة متناقضة فان بانتين الجزوتين قد يصدقان معا لكن قوة السالبة منهما قوة موجبة مناقضة
للموجبة في التالي وقوة الموجبة منهما قوة سالبة مناقضة للسالبة في التالي فيكون موجبتان متناقضتا التالي وتصدقان
معا وقد علمت فيما سلف ان الكلية اذا صدقت صدق الجزوية الداخلة معها ولا زمها واذا كذبت الجزوية كذبت الكلية
ولازمها ولا ينعكس احد الامرين ويجب ان يراعى حال الزيادة التي يحتاج اليها في امر اتصال اللزوم **فصل**
المقدمات الشرطية المنفصلة ولنفحص الان اصناف القضايا وتقابل بعضها بعض وبالمتصلات وتحقق حال التلازم
فيها ايضا واما ان يكون كل ا او كل ج د واما ان يكون بعض او كل و واما ان يكون كل
او بعض ح اما ان يكون بعض وبعض ح اما ان يكون لا شيء فلا شيء واما ان يكون لا كل او لا شيء واما
ان يكون لا كل شيء او لا و واما ان يكون لا كل ولا كل واما ان يكون كل او لا شيء واما ان يكون بعض
او لا شيء واما ان يكون كل او لا كل واما ان يكون بعض او كل واما ان يكون لا شيء او كل ح اما ان يكون
لا كل او كل و واما ان يكون لا كل او كل و واما ان يكون لا شيء او بعض ح اما ان يكون لا كل او بعض ليس البتة اما

كل و اما كل ليس البتة اما بعض و اما كل ليس البتة اما كل و اما بعض ليس البتة اما بعض و اما بعض ليس البتة اما لا شيء
و اما لا شيء ليس البتة اما لا كل و اما لا شيء ليس البتة اما لا شيء و اما لا كل ليس البتة اما بعض و اما لا كل ليس البتة اما لا شيء
و اما كل ليس البتة اما لا كل و اما كل ليس البتة اما لا شيء و اما لا بعض ليس البتة اما لا كل و اما بعض قد يكون اما
ان يكون كل او يكون كل قد يكون اما ان يكون كل او يكون بعض قد يكون اما ان يكون بعض او يكون كل قد يكون اما ان يكون بعض
و اما بعض قد يكون اما ان يكون لا شيء او لا شيء قد يكون اما ان يكون لا شيء او كل قد يكون اما ان يكون لا كل و لا شيء
قد يكون اما ان يكون لا كل او لا شيء و قد يكون اما ان يكون لا كل او لا كل قد يكون اما ان يكون كل او لا شيء و قد يكون
اما ان يكون كل او لا شيء قد يكون اما ان يكون بعض او لا كل قد يكون اما ان يكون لا شيء او كل قد يكون اما ان يكون لا شيء
او بعض قد يكون اما ان يكون لا كل او كل قد يكون اما ان يكون لا كل او بعض ليس و اما اما ان يكون كل و اما كل ليس
و اما اما كل و اما بعض ليس و اما اما بعض و اما كل ليس و اما اما بعض و اما بعض ليس و اما اما لا شيء و اما لا شيء ليس و اما
اما لا شيء و اما لا كل ليس و اما اما لا كل و لا شيء ليس و اما اما لا كل و اما لا كل ليس و اما اما كل و اما لا شيء ليس و اما
كل و اما لا كل ليس و اما اما بعض و اما لا شيء ليس و اما اما بعض و اما لا كل ليس و اما اما لا شيء و اما كل ليس و اما اما لا شيء
و اما بعض ليس و اما اما لا كل و كل ليس و اما اما لا كل و اما بعض واذا اخصنا هذه وقلبت كلي او لا على تلازم المنفصلات **فصل**
والمتصلات فنقول اما المنفصلات الحقيقية الموجبة الاجزاء فيظهر فيها من المنفصلات ما يكون النقيض احدى الجزوين المنفصلة
فيه مقدما وعين تاليه تاليا كان مقدما من المنفصل المتصلات الجزئي اذ اكانا متفقين في الكم والكيف مثاله اذا قلنا واما ان يكون
كل ا ب واما ان يكون كل ج د فيلزمها كلما لم يكن كل ا ب وكل ج د وكلما لم يكن كل ج د فكل ا ب ولنبرهن على احد اللازمين
فان الامر في كليهما واحد فنقول انه يلزم القضية المنفصلة المذكورة هذه القضية المنفصلة لا متصلة فقط بل متصلة مع الالتزام
المقدم التالي وهذا اذا اجتمع مع ما هو اعم منه وهو المتصلة المطلقة من حيث يصدق الاخص يصدق الاعم فنقول ان لم يلزم
قولنا كلما لم يكن كل ا ب فيلزم ان يكون كل ج د فقد يصدق معه نقيضه وهو قولنا كلما لم يكن ا ب يلزم ان يكون كل ج د
ويلزم هذه المتصلة قولنا كلما قد يكون اذا لم يكن كل ا ب فليس يلزم ان يكون ج د وهذا يجوز ان لا يكون كل ا ب ولا كل
ج د والموجبة المنفصلة قد منعت ارتفاع الجزوين معا وجعلت وضع كل واحد منهما يلزمه رفع الاخر وهذه المتصلة جوزت ارتفاعهما
معا هف وايضا يلزمها كل موافق لها في الكم والكيف وتاليه نقيض احد جزويه ومقدمه عين الجزء الاخر مثل قولنا كل ا ب ليس

و و الا فليس كلما كان كل ا ب فليس كل ج د وهذا يلزمها انه قد يكون اذا كان كل ا ب فكل ج د وهذا لا يوجب جواز اجتماع
القولين والمنفصلة يمنع ذلك هذا خلف وهذا هو القول في الموجبات الموجبة الاجزاء وقد برهن على الكليات فيمكن ان
يبرهن على هذا القياس على الجزويات منها على نمط واحد وليس يجب ان ينعكس الامر حتى اذا صدقت المتصلات المذكورة
صدق معها المنفصلات والا لوجب ان ينعكس كل متصلة منها على نقيضه اذ كان الصدق والعناد الحقيقي في المنفصلة ينعكسان
وقد يجوز ان يكون التالي في المتصل الموجب اعم لزوما من لزوم المقدم مثل قولك ان كان الانسان كلما كان متحركا وكلما لم يكن
متحركا ففي الحالين جميعا يلزمه انه جسم واما تحصيل بيان هذا فليكن اللازم موافق المقدم كقولنا كلما كان ا ب فليس البتة
فليس كل ج د وكقولنا اما ان يكون كل ا ب واما ان يكون كل ج د فنقول ان هذه المتصلة لا يجب ان يلزمها اما ان يكون كل
ا ب واما ان يكون كل ج د لانه ليس يجب ان يلزم المتصل انه كلما لم يكن كل ج د فكل ا ب وليس وانما يوجد هذا الانعكاس و
لذلك ان جعلت اللازم مناقض المقدم وجب ان يلزمه عكسه وهذا لا يجب واما اذا كان احد الجزئين او كلاهما سالبا
فيلزمها من المتصلات مناقض المقدم موافق التالي ولا يلزمها موافق المقدم مناقض كما كان يجب في الموجبات الاجزاء
مثال ذلك انا اذا قلنا اما اما ان يكون شيء من ا ب واما ان لا يكون شيء من ج د لزمه قولنا كلما كان بعض ا ب فلا شيء
من ج د وكلما كان بعض ج د فلا شيء من ا ب ولنبرهن فنقول انه ان لم يصدق ذلك صدق قولنا ليس كلما كان بعض ج د
فلا شيء من ا ب ويلزمها انه قد يكون اذا كان بعض ج د فبعض ا ب والمنفصلة يمنع اجتماع ذلك هذا خلف وانما قلنا انه لا
يلزم من وضع عين المقدم انا اذا قلنا ولم يكن بيانا لم يلزم انه جماد وليس بجماد واللزوم هنا منعكس لان ومع تغيير
التالي يلزمه مع نقيض المقدم واما واما يؤدي هذه الانعكاس الى هذا فقط وانت تعلم ان هذا الاتصال ليس باذ جا
فقط بل اتصالا مع الالتزام على ان يعتبر في ايجاب المتصلة منع الاجتماع كما كان في الاولى وان يدخل اللزوم الاتفاقي التوالي
ويعتبر بذلك الاعتبار بعينه ونقول انه قد يلزم هذا المتصل هذا المنفصل وهو انه اذا صح كلما كان بعض ا ب فلا شيء
من ج د يلزم اما ان لا يكون شيء من ا ب واما ان لا يكون شيء من ج د فان لم يلزم وصدقا او مالا الجمعين وذلك الوقت والمحال
فيكون ح شيء من ا ب ومعه شيء من ج د فيكون ح ليس يقتضي كون شيء من ا ب ان لا يكون شيء من ج د ولا
يكون شيء من ج د ان لا يكون شيء من ا ب وقد فرضنا كون شيء من ا ب يقتضي ان لا يكون شيء من ج د هذا خلف وان
لم يعترض مثل الخلف في الاول لانه اذا صدقت سالبة الانفصال هناك لم يجب ان يلزم صدقها جواز الاجتماع بل بما

كان صدق

كان صدقها بجواز الارتفاع معا وههنا يلزم صدق السلب بجواز الاجتماع فقط ولذلك ههنا لا يحوج ههنا الى ان يصير المتصلة
منعكسة واجزاؤها بحالها بل ان يلزم نقيض تاليها نقيض المقدم وهذا واجب وعلى هذا فقس الحال اذا كانت احدى المقدمتين
موجبة والاخرى جزوية وبعد القانون فعليك ان تمتحن في واحد واحد واما التلازم في المنفصلات انفسها فنقول اما المنفصلات
الموجبة الاجزاء فانها يلزمها من المنفصلات ما وافقها في الكم بعد الخلاف في الكيف وناقضها في المقدم مثاله في الكليات قولنا
دائما اما ان يكون كل ا ب واما ان يكون كل ج د ويلزمه ليس البتة اما ان لا يكون كل ا ب واما ان يكون كل ج د ولذلك ليس البتة اما ان
لا يكون ج د واما ان يكون كل ا ب ولنبرهن على الاول منها فان الثاني يجري مجراه وعلى قياسه فنقول انه ان كذب عليه قولنا
ليس البتة اما ان لا يكون ا ب واما ان يكون كل ج د وصدق ح عليه نقيضه وهو انه قد يكون اما ان لا يكون كل ا ب واما ان لا
يكون كل ج د وهذا يلزمه قد يكون اذا كان كل ا ب فكل ج د ومصور الجميع والمنفصل يمنع الجمع البتة وليس يجب ان ينعكس ح
حتى اذا صدق قولنا ليس البتة اما ان لا يكون كل ا ب واما ان يكون كل ج د وصدق انه دائما اما ان يكون كل ا ب واما ان
يكون كل ج د فانه قد يصدق ما فيه الجمع الغير المعاند كقولك ليس اما ان لا يكون كل انسان حيوانا واما ان يكون الخلاء موجودا
او غير موجود وليس يلزم من ذلك انه اما ان يكون الانسان موجودا واما ان يكون الخلاء موجودا او غير موجود بل قد
يصدق ان يقول ليس اما ان لا يكون الشيء حيوانا واما ان يكون بياضا ولا يلزم من ذلك ان الشيء اما ان يكون حيوانا
او يكون بياضا والجزويات ايضا حكمها هذا الحكم مثاله اذا قلنا قد يكون كل ا ب واما ان يكون كل ج د فانه يلزمه ليس اما
واما ان لا يكون كل ا ب واما ان يكون كل ج د والا صدق نقيضه وانه دائما اما ان لا يكون كل ا ب واما ان يكون كل ج د ويلزم
ليس البتة اذا كان كل ا ب واما ان يكون كل ج د وقد قلنا قد يكون اما ان يكون كل ا ب واما ان يكون كل ج د وهذا خلف
ولا يلزم انعكاس هذا قد اشرنا اليه فهذه حال المنفصلات بعضها مع بعض ونقول كل منفصلة يلزمها منفصلة موجبة فان
السالبة المنفصلة التي يلزمها تلك المنفصلة مثاله ان قولنا ليس البتة اما ان يكون بعض ا ب واما ان لا يكون شيء من ج د
وهو لازم لقولنا دائما اما ان لا يكون شيء من ا ب واما ان لا يكون شيء من ج د وهذه يلزمها متصلة بهذه الصفة كلما كان
بعض ا ب فلا شيء من ج د فنقول ان هذه المتصلة يلزمها قولنا ليس البتة اما ان يكون بعض ا ب واما ان لا يكون شيء
من ج د والا لصدق نقيضها انه قد يكون اما ان يكون بعض ا ب واما ان يكون شيء من ج د وهذه متصلة بهذه الصفة قد
يكون اذا كان لا شيء من ا ب فلا شيء من ج د ويلزمها ليس كلما كان بعض ا ب فلا شيء من ج د وقد قلنا كلما كان بعض

اب فلا شيء من ج د وهذا خلف فقد علمت من هذا ان كل متصلة موجبة فيلزمها منفصلة سالبة موافقة في الكم وفي المقدم
والتالي ويدل عليه بعينه هذا البرهان الذي اوضحته لك لكنه ليس يلزم ان ينعكس فيلزم هذه والموجبة هذه والسالبة فانه يصدق
ان يقول ليس البتة اما ان يكون بعض الناس كاتبا واما ان لا يكون شيء من الاموات زوجا ولا يلزمه كلما كان بعض
الناس كاتبا فليس شيء من الاموات يروح وهذه السوالب يلزم من سوالب الموجبات المتصلة التي يلزم سوالب
موجبات مناقضة المقدم لتلك الموجبات التي يلزم السالبة المنفصلة اياها ومن المنفصلات التي تقابل السوالب المنفصلة
اللازمة فيكون كل سالبة متصلة فانها يلزمها كلها سالبة كلية منفصلة مناقض لها في المقدم فانا اذا قلنا ليس البتة اذا
كان كل اب فكل ج د ويلزمه ليس البتة اما ان لا يكون كل اب واما ان لا يكون كل ج د والا فيمكن ذلك فيكون قد يكون اما ان
يكون لا كل اب واما ان يكون ج د وهذه يلزمه قد يكون اذا كان كل اب فكل ج د وهذا خلف فقد عرفت انعكس هذه واللزوم يمنع
انه ليس البتة اما ان لا يكون كل اب واما ان يكون كل ج د ولنرجع الى المواد فنقول انا نقول ليس البتة اما ان يكون الانسان
حيوانا واما ان يكون الخلا موجودا وهذا صادق على ما علمت ولا يلزم شرطية متصلة بمعنى اللزوم وهو انه ليس البتة
ان كان الانسان حيوانا فالخلا ليس موجودا ان عنى اتصال اللزوم واما الاتصال الاعم فيشبه ان يلزم فانه ان كان
مع صدق ذلك ليس صدق قولنا ليس البتة ان كان كل ب الخ فكل ج د فاذا كان كل اب وكل ج د مجتمعان في وقت
وشرط فعند ذلك الشرط ان لم يكن كل اب لم يكن كل ج د وقد قلنا ليس البتة هذا خلف فقد علمت ان المنفصلات
الموجبة يلزمها من المتصلات اما الموجبة فما يناقضها مع المقدم ويوافقها في التالي ويكون على كمها واما من السالبة
فما يكون في قوة تلك الموجبة وهي التي تخالفها في الكيف ويوافق المقدم في الموجبة ويناقضها في التالي فيكون مخالفا
للمنفصلة في الكم ومناقضا له في المقدم والتالي واما موافقة في الكم الى هذه اللوازم لا ينعكس حال ما فلا يجب ان يلزم منها
الموجبات المنفصلة في اللزوم واما المنفصلات السالبة فيلزم هذه الموجبات وما يلزمها معا فيكون يلزمه وما من
الموجبات المنفصلة وما يوافقها في الكم ويناقضها في المقدم ومن الموجبات المتصلة ما يوافقها في الكم وفي المقدم والتالي
من السالبات المتصلة ما يوافقها في الكيف والكم والمقدم ويناقضها التالي فقد عرفت الحال في التلازم ولك
عرفت الجزوي والكلي والموجب والسالب فقد عرفت المتناقضات فيها والمتضادات وما تحت المتضادات
والمتداخل بعضها في بعض فلا تحتاج الى ان نعدها ونطول الكلام فيها عليك ولذلك ان اردت ان تعد ما يكون بعضها

من بعض في معدها او تاليها باحدى النسب المذكورة على ان ذلك لا فائدة فيه بل الفائدة في ان يراعى هذه الاحوال في
حكم القضية من الاتصال والانفصال واذا عرفت المناقض بالفعل عرفت ما يلزمه وينعكس عليه ان كان له ذلك كما في
المتصلات فقد عرفت المناقض في القوة وكذلك المضاد بالقوة وما تحته في القوة والمداخل بالقوة وبعض هذه الاحوال
بالفعل وبعضها بالقوة ومثل قولنا كلما كان كذا كان كذا فمناقضه بالفعل ليس كلما كان كذا كان كذا وناقضه بالقوة
قد يكون اذا كان كذا لم يكن كذا ثم ان في هذه الملازمات تشكيكا من جهة التناقض الماخوذ فيها اذا اعتبرت المقدمات
مطلقة او ضرورية ليس في عرضنا الكثير تتبع والاولى ان نؤخره الى اللواحق اذ في ظاهر ما قلنا بلاغ الى الغرض النافع

فصل في عكس المقدمات المتصلة ولنشتغل من العكس بعكس المتصل ونقول ان عكس المتصل على وجهين احدهما
عكس استقامة والآخر عكس نقيض وعكس الاستقامة هو ان يجعل المقدم تاليا والتالي مقدما مع حفظ الكيفية على ان
يكون مع ذلك حفظا للصدق واما عكس النقيض فان يجعل بدل التالي نقيض التالي وبدل المقدم نقيض المقدم و
لنبدأ بعكس الاستقامة فنقول انا اذا قلنا ليس البتة اذا كان كل اب يكون كل ج د وظاهر المحال يوجب انه ليس
البتة اذا كان كل ج د فكل اب والا فليس ابدا كل ج د ومعه كل اب فيكون في بعض المواد قد كان اب ومعه كل
ج د وقد قلنا ليس البتة لكن هذا يشكل في مواضع فيها انا نقول ليس البتة اذا كان الانسان موجودا فالخلا
موجود فهل نقول ليس البتة اذا كان الخلا موجودا فالانسان موجود فان هذا ليس يجوز ان يكون حقا على ان
التالي مسلوب موافقته مع فرض المقدم وان اردت سلب اللزوم لم يكن العكس ذلك السالب لكنا نقول هذه
القضية في المواد التي تواليها محالة لا ينعكس سالبة الموافقة بل سالبة اللزوم وهناك لا يلزم البرهان المذكور على العكس
اذ لا يمكن فرض ايجابه وتعيينه في الوجود وسالبة اللزوم اعم من سالبة الموافقة وموجبة الموافقة اعم من موجبة اللزوم
تم المقالة السابعة من الفن الرابع **المقالة الثامنة من الفن الرابع من الجملة الاولى وهي** تسعة فصول **فصل**
في تعريف القياس الاستثنائي **فصل** في تعديد اصناف القياسات الاستثنائية **فصل**
في قياس الخلف في تعريف قياس الاستثنائي واذ قد تكلمنا على القياسات الاقترانية حمليتها
وشرطيتها فحري بنا ان نتكلم الآن **فصل** في القياسات الاستثنائية فنقول ان القياس الاستثنائي يخالف
الاقتراني في ان احد طرفي المطلوب يكون موجودا في القياس الاستثنائي بالفعل ولا يكون موجودا في القياس الاقتراني

الا بالقوة كقولنا كل انسان حيوان وكل حيوان جسم فكل انسان جسم فلا المطلوب ولا نقيضه موجود ان في هذا القياس
الاقتراني بالفعل واما ان قلنا ان كان الحيوان انسانا وان يكن الانسان حيا فطيس بحيوان وقلنا في الاول لكن الانسان
حيوان ينتج ان الانسان جسم ولو قلنا في الثاني فانتج ذلك وجدنا احد طرفي المطلوب وهو الموجبة موجودا بالفعل
في اول القياس تاليا والطرف الثاني موجودا بالفعل في القياس الثاني تاليا فنقول ان كل قياس استثنائي
يكون من مقدمة شرطية ومن مقدمة استثنائية هي نفس احد جزئيها او مقابله بالبعض فيمتنع اما الاجزاء فاما ان
يكون الشرطية متصلة او يكون منفصلة والمقدم ما يكون الشرطية فيه متصلة فنقول انه لا يخلو من ان يكون المستثنى من
جانب المقدم او من جانب التالي فالضرب الاول المشهور في ذلك هو ان المستثنى عين المقدم المتصل ويكون المتصل
تام الاتصال واللزوم فينتج عين التالي فلينظر الان في المتصل الذي يفيد هذا الجنس من الاستثناء كيف حاله
من جهة كونه متصلا على سبيل الموافقة او على سبيل اللزوم فنقول انه لا يفيد ما كان منه اتصاله على سبيل الموافقة وذلك
لان التالي لا يكون شيئا يلزم من وضع المقدم بل شيئا انما جعل مواصلا للمقدم بسبب انه عرف وجوده حقا في نفسه
مع وجود المقدم والمعلوم وجوده يستغني فيه عن القياس عليه فاذن هو يجب ان يكون مجهولا بنفسه ومعلوم مواصلته
للمقدم فاذا وجد وجود المقدم والمعلوم وجوده يستغني فيه عن القياس عليه فاذن هو يجب ان يكون مجهولا بنفسه
ومعلوم مواصلته للمقدم فاذا وجد وجود المقدم علم وجوده كما اذا قلنا ان كان ا ب فج د فاذا استثنا كما ان
ا ب وكنا نعلم ان ج د فاذا لم نفد ناعلما جديدا ان ج د ولكنه اذا كان كون ج د مجهولا وكان متابعته لكون ا ب معلومة فاذا
صح لنا ان ا ب صح من ذلك ان ج د فيجب ان يكون المتصلات المستعملة في المقاييس الاستثنائية هي المتصلات
اللزومية الضرب الثاني من المشهور هو ان يكون المستثنى عين المقدم ويكون المتصل ناقص الاتصال واللزوم وهو كالضرب
الاول الا انه سائغ في اللزوم فيه غير تام وما كان يجب ان يجعل قسما آخر بل كان يجب ان لا يلتفت الى تمام اللزوم و
نقصانه في الاستثناء الذي يكون من جهة المقدم بوجه وكان الاصوب ان يقال ان الاستثناء لعين المقدم من
المتصل كيف كان ينتج العين من التالي وذلك امر بين والقياس فيه كامل فان موضع الفرق فيه انما استثناء نقيض
المقدم او عين التالي الضرب الثالث من المشهور ان يكون المستثنى عين التالي من التام اللزوم ويمتنع عين المقدم
وقالوا ان هذا ليس بناتج بنفسه بل هو قياس غير كامل انما يكمل بان يقاس انا لما قلنا ان اللزوم تام جعلنا

منعكس

منعكس فصح ان يجعل التالي مقدما والمقدم تاليا فيستثنى عين ما هو الان مقدم وقد كان قبل تاليا فيصح ما هو الان تاليا
وكان قبل مقدما والذي يجب ان يعتقد والحق في هذا ان النظر في صورة القياس هو النظر المقتصر على موجب
مفهوم المقدمة من حيث هي المقدمة المفروضة واما من حيث انها مادة مادة وخصوصية فليس ذلك نظرا اما في الذات
فاذا قلنا كل ا ب فج د وجعلنا هذا القول مقدمة مبني عليها قياسا فيجب ان يلتفت الى مفهوم هذه المقدمة في صورتها فنعطيه ما
يوجبه الخاص من صورتها واما ان تاليا ما هو منعكس على مقدمها فهو نظر في امر غير صورة المقدمة بل انما هو نظر في مواد
المقدمة وما هو الا كالنظر في محمول الموجبة الكلية من حيث هو مساو للموضوع او غير مساو فلو كان هذا النحو من النظر معتبرا في
تعريف احكام المقدمات والمقاييس لقد كان هناك ايضا ان من الكلية الموجبة ما هو تام الحمل ومنه ما ليس هو تام الحمل
او شيئا آخر شبيه هذا فكان يقال انه ان كان المحمول مساويا للموضوع فانها تنعكس جزئية ولكان يقال في الشكل الثالث
ان المحمول في الصغرى ان كان مساويا فالنتيجة تكون كلية موجبة في الضرب الثالث والرابع من الضرب الاول لقد كان
يقال فيه ان كان محمول الاصغر ليس اعم من الاوسط فالنتيجة كلية لكنهم لم يفعلوا شيئا من هذا السبب انهم اعتبروا احوال
المقدمة من حيث فيها موضوع ومحمول وكمية وكيفية والتفتوا الى ما يجب عنها لذلك ورفضوا ما يمكن ان يكون عنها او كان
هناك اعتبار زائد من الداخل في نفس مفهوم المقدمة ما هو اخص منها مما يمكن ان يعرض في مادة دون مادة ولذلك
يجب ان يكون الامر في الشرطيات المتصلة فيجب ان يلتفت الى نفس الشرط والى مقدمه وتاليه من حيث ان التالي تال
والمقدم مقدم والى نفس ما يلزم ذلك نحو ما كيف كانت مواده فاما ان يكون صورة المقدمة فيه محفوظة من حيث
هي متصلة لها مقدم وتال ولا يكون ذلك مضمنا فيها لازما ايا ما ومختلف هو فيها من غير ايجاب اختلاف فيها فلا يجب ان
يلتفت اليه وانه ليس المفهوم من كون المقدمة متصلة ذات مقدم وتال ان تاليه كيف حاله مع المقدم في انه ينعكس
عليه او لا ينعكس فان ذلك حال لا تفهم من صورة المقدمة بل هو شيء يجوز ان يفهم من خارج وليس ايضا من العوارض
الخارجية اللازمة لزوم العكوس بل من اللواحق الممكنة التي تتفق في مادة مادة فيجب ان لا يلتفت الى امثال هذه التكثيرات
ومن علم ان التالي منعكس على المقدم ليس من صورة المقدم بل من خارج فما هو حاجة الى استعمال هذا القياس وذلك سبيل
الى ان يضع الملزوم منه مقدما لا يلزم على هذا انما عمل في الشكل الثاني والثالث واذا استعملا مع الاستغناء عنهما بالشكل
الاول اذ الامر هناك مخالف للامر ههنا فانه كما علمت هناك ان كثيرا ما يكون السابق الى الذهن انه لا شيء من ا ب ثم نحتاج

بالبال انه لا يجب ان يكون شيء من ب ا ولم يخطر ذلك بالبال فيكون خطور هذا الشيء سابقا الى الذهن فاذا كان هذا السابق الى
الذهن كما هو وقد منع تفرق الامر لم يحتج الى كلفة عكس لذلك النفي الموجب الجزوي فيكون هذا وجها مفيدا في استعمال الشكلين
الآخرين ومع ذلك فبيان العكس لازم للمعكوس وهذا الشيء قد فرغ عنه لك فيما سلف واما هيهنا فان صورته قولنا ان كان
ا ب ح وليس هص ذلك ان يكون ان كان ه ب ط فلا محالة يجب ان يكون هذا معلوم لك من نفسه خاطرا بالبال سابقا
اليه لازما عن الاول فانه لا يغرب عنه البتة واذا كان هذا لك معلوما بنفسه خاطرا ببالك واستثنيت استثناء فيما يتبعه
انما استثنيت المقدم وهو الذي سبق الى الذهن ولم يحتج الى متوسط آخر فلو كان قولنا ان كان كل ا ب ح واذا سبق الى
ذهنك لزم عنه عكسه وكان عكسه بحيث مع عين مقدمه عين التالي الذي الآن هو غير مقدم لما سبق الى ذهنك فقول لكن
هذا السابق الى الذهن او لازم شيء يلزمه تال ولازم اللازم شيء لازم للملزوم الاول فلا تكلف الا ان ذهنك ان ينتقل من
هذا الى اللازم الاول ومن اللازم الاول الى الثالث الذي هو لازم ثان بل تركه ينتقل دفعة الى اللازم الثاني على انه لازم اول
من غير حاجة الى ان تلتفت الى القياس الاول عند الاستعمال وان كان يحتاج الى ذلك في وقت استعماله ان القياس
منتج ولكنت استفدت بما علمته شيء واحضرت ما وكان حكمه حكم ضروب الشكل الثاني والثالث اذ ليس الامر يستقيم بل
انما ينفعك ان يخطر هذا النفع بالبال اذ يحتاج ان يعلم ان اللزوم تام وهذا هو انك تحتاج ان يعلم ويخطر بالبال ان هذا لازم
هو تال له بسبب التقديم الى هذا الذي هو الآن مقدم فان كنت تحتاج الى ان يخطر هذا بالبال او لا حتى تفيد قياسك فيكون هو
اورده في ذهنك انه ان كان ح د فا ب ثم لما استثنيت لكن ح د فانما استثنيت مقدم المقدمة التي احضرت بالبال
بالفعل فما كان للمقدمة الاولى هناك وجه في ان يكون جزء قياس واكثر فائدة ان يكون تذكرت به شيئا ليس جزءا منه القريب
الرابع في المشهور استثناء نقيض التالي من ناقص العيار ومع نقيض المقدم كقولك ان كان ح د فا ب لكن ليس ا ب فليس
ح د وليس قياسا كاملا ونبين بجدي انه ان لم يكن ليس ح د واذا كان ح د فا ب مع انه ان لم يكن ليس ح د فا ب لكنا فرضنا
ليس ح د مع ا ب فا ب حق ان ا ب وكان حقا انه ليس ا ب معا ولا يحتاج مع نظمه فيما سلف ان نذكر كمن ا ب
انه ان كان هذا الاتصال على سبيل الموافقة لم يجب هذه النتيجة قال بعضهم ربما كان التالي كثير الاجزاء فاخذ كشيء واحد
كقولهم العالم لا ثقيل ولا خفيف فيجب ان يوجب نقيض كليهما والذي عندنا في هذا انه ان عني بقوله لا خفيف ولا ثقيل
السلبين جميعا كفى باستثناء نقيض احدهما ثبت حتى مع نقيض الآخر وان عنى بذلك اثبات الواسطة بين الامرين وقد عبر عنه

بالسلبين فالتالي معنى واحد بالحقيقة ليس فيه كثرة اجزاء ومع ذلك فان استثناء احدهما ايضا يكفي في اثبات احد الطرفين
رفع الوسط كان نقيض احد الشرطين يوجب نقيض المجتمع فان سلب الجزء سلب بالقوة للمجتمع من حيث هو مجتمع الضرب الخامس
في المشهور استثناء نقيض المقدم من غير تمام اللزوم فهذا لا يجب انه منتج في المشهور فان التالي اذا كان اعم لزم ما ليس ارفع
المقدم اوجب رفع التالي اذ التالي موجود من غير المقدم وهذا كقولهم ان كان زيد متحركا فهو متغير لكنه ليس بمتحرك فليس
يلزم انه متغير او ليس متغير فانه وان لم يكن متحركا جاز ان يكون متغيرا في الكيف وان لا يكون الضرب السادس من الاستثناء
غير تال من متصل ناقص اللزوم لا ينتج ولكن مثاله لكنه متغير فليس يلزم انه متحرك وانه ليس متحرك الضرب السابع استثناء
نقيض مقدم ما هو تام اللزوم فينتج نقيض التالي وذلك لانه يصير تاليا ويصير ما كان تاليا مقدما على ما علمت والحكم في هذا
الضرب هو الحكم بالثالث الضرب الثامن استثناء نقيض تالي تام اللزوم وليس هذا بالحقيقة ضربا غير الذي سلف بل يجب
ان يعلم ان استثناء نقيض المقدم لا ينتج واستثناء عين المقدم ينتج عين التالي واستثناء عين التالي لا ينتج واستثناء نقيض
التالي ينتج نقيض المقدم فان هذا التكلف منهم انما دعاهم اليه سلب واحد وهو فقدانهم ما تولاه المعلم الاول من تفصيل
القياسات الشرطية واحتياجهم الى ان يخوضوا فيه بانفسهم واقترن بذلك عقولهم عن القياسات الاقترانية فيها ووقوعهم
الى هذه الاستثنائية واستقلالهم عدد ما لاح لهم واستقباحهم ان يكون ذلك امرا معوزا مما تولى المعلم الاول بيانه في الكليات
فالتجئوا الى تكثير الصور بالعشر ويجب ان نختم هذا الفصل بشيء وهو يجب انك لا تلتفت الى ما يقال ان الاستثنائية لا يكون الا
حملية والعلم انها يكون ما يكون المقدم او التالي الماخوذ هو او نقيضه في الاستثناء واذا كان كل واحد منهما يجوز ان يكون احد
اقسام المقدمات وكذلك الاستثناء فكذلك ان قال قائل ان طلعت الشمس كان نهارا فالنهار لازم للشمس ثم اراد ان
يستثني المقدم لم يستثن الا الشرطية وقد ظن قوم ان اللزوم قد يكون على سبيل الامكان كقولهم ان كان هذا حيوانا فيمكن
ان يكون انسانا وان حكم الاستثناء فيه بعكس الحكم فيما سلف وانما غرهم هذه المادة وهي ان الامكان فيها امكان بحسب الذهن
لا بحسب الامر اذ ليس شيء من خارج هو حيوان ويمكن ان يكون انسانا بل هو اما واجب ان يكون انسانا او واجب ان لا
يكون انسانا ولا يصير انسانا البتة وجوهره بان على ما هو في شرط الممكنات فاما ان هذا غير ممتنع على ما ظنوه فلان طلب هذا حيوانا
فيمكن ان يكون ابيض لكنه ابيض او ليس ابيض حيوان او ليس بحيوان ثم لا يلزم عنه شيء بل يعني انما يلزم هذا في الامكان
الذهني الذي بحسب نسبة الاعم الى الاخص الذي تقسيم اليه الاعم وهذا الشيء ورد كون اللزوم ممكنا او شيء التفت فيها الى الموا[د]

دون التصور و الذي انكار هم الى هذا شي عجيب و ذلك ان المعلم الاول ذكر في كتاب النفس ان النفس لم يكن خلاء فيفسدها
فلا يمكن ان يقول لها قوام بذاتها وان كان لها فعل بذاتها فان لها قوام بانفرادها فحار رجل له سبق في العلم النظري
و نكوص في المنطق فزعم ان قلنا ناخطار انه استثنى نقيض المقدم فانتج منه نقيض التالي فقال قوم يقصون في المعلم الاول
انه لم يخطي لان هذا اللزوم هو بالامكان وجاز له ان استثنى نقيض المقدم منه لينقل نقيض التالي نتيجة التي يلزم على جهة الامكان
وعسى ان يكون قوم يحسون عن ذلك بان اللزوم فيه تام فينتج نقيض المقدم والحق ان المعلم الاول لم يورد هذا الكلام على
سبيل الاستثناء والانتاج بل ذكر المقدمتين معا في موضع احديهما عكس الاخرى لمن لو ابتدر فقال ان كل ضاحك
انسان وكل انسان ضاحك فدل يدل على تساوي المحمول والموضوع فيهما ليس على ان الثاني شي تستثنى ما شي
مستثنى الاول بل شي يذكر مع الاول ولذلك ذكر الثانية مع لفظ الشرط بل يذكر ثبارا على انه قول تام لا على انه جزء
قول فلما وضع المقدمتين جميعا حاوس في موضع آخر ان النفس فعلا بذاتها فانتج فلها قوام بذاتها فكان استثناؤه
ليس نقيض مقدم او المقابل عين مقدم الثانية لكن المشائك ظل فحسب انه ينتج عين التالي عين الاول والذي احتمل كل
ذلك حسبان المتمسك صدق خيا فن واحد روم وجه التخلص بالحيلة التي لا جدوى لها فاخطار الحال في شيئين
احدهما تصديق المتمسك فيما ذكر من حال الاستثناء والثاني ايجابه ان ذلك الاستثناء ينتج في مادة الامكان

فصل ٢

في تعديد اصناف القياسات الاستثنائية اما القياس الاستثنائي الكائن من الشرطيات
المنفصلة الحقيقية فانها ذات جزئين او يكون ذات اجزاء واللواتي من جزئين اما ان يكون جزواها مختلفين بالايجاب
والسلب على سبيل التناقض كقولنا اما ان يكون كذا واما ان لا يكون كذا فان استثنى عين ايهما اتفق انتج نقيض الآخر
فيكون النتيجة هي بالمعنى نقيض الاستثناء كقولك لكنه كذا فينتج اذن ليس لا كذا او هذا ليس شي اعرف من الاستثناء
الذي كان جزء قياس وكذلك ان استثنى لكنه ليس كذا انتج فهو اذن كذا لكن الاستثناء ايضا ليس بعيدا من ان
لا يعرف من النتيجة والسبق الى الذهن وانما ينتفع بذلك في اكثر الامر في قياسات مؤلفة من متصلة ومنفصلة كقولهم
كذا واما ان يكون كذا واما ان لا يكون كذى فان لم يكن كذا فاذن ا ب لكن ليس ا ب فينتج فهو اذن كذا فكانه يكون المستثنى
غير النقيض نفسه بل لازما لكن هذا القياس ايضا مما يتم بشرط متصلة وحدها ولا يبعد ان لا يحتاج فيها الى المنفصلة بوجه
فاذن هذا القسم من المنفصلات لا ينفع استعمالها في القياسات الاستثنائية كثير نفع بل يجب ان يكون الجزآن غير

متقابلين

متقابلين هذا التقابل مثل قولنا ان كان هذا العدد اما زوج واما فرد فان استثنى عين انها كان نقيض الاخر كانه استثنى انه
زوج انتج انه ليس بفرد وهو الضرب الاول والضرب الثاني هو الذي يكون الاستثناء فيه من النقيض كقولك لكنه ليس
بزوج فينتج انه ليس بفرد فينتج انه زوج واما المنفصلات الحقيقية الكثيرة الاجزاء فاما ان يكون اجزاؤها التي ثم بها متناهية
في القوة والفعل فحكمها حكم ما سلف مثال المنفصلات اذا قلت ان هذا العدد اما زائد واما ناقص او مساو فاستثنيت عين انها
ثبت كذب نقيض جميع ما بقي وهذا النقيض يقيم على وجهين احدهما ان يكون النتيجة ليست نتيجة واحدة بل نتيجتان في هذا
المثال ونتائج كثيرة في امثال ان كان اكثر من هذه الاجزاء مثاله فيما قلناه فليس اذن زائدا ولا ناقصا وهذا القول في
الحقيقة نتيجتان والوجه الثاني ان ينتج نقيض المنفصلة التي يتم من الباقين وهو انه فليس اما زائدا او ناقصا وتقابل الا ان
ان يشك فيقول ان هذا القياسان وذلك لانك ان جعلت انتاجه على سبيل انتاج نتيجتين او نتائج كان عن قياس واحد
نتيجتين او اكثر من شيئين معا كلاهما بالذات ليس احدهما قبل الاخر ولا بعده وان جعلت انتاجه على سبيل الوجه الاخر
انتج الكذب فانه ليس حقا ان هذا العدد لا يكون اما زائدا واما ناقصا فان كونه مساويا انما منع كونه ناقصا ومنع كونه زائدا
واما ان يكون اما هذا او اما ذاك واما شيئا اخر فليس استثناؤك جانبا اياه ولا هو نقيض ما استثنيت فان الحلية لا نقيض
المنفصلة فنقول في جواب هذا اما اولا فلم يمكن في اشتراط القياس انه ينبغي ان ينتج نتيجتين البتة بل كان من شرطه ان ينتج
نتيجة واحدة وليس منع كونه نتيجتين ان يكون ايضا قد انتج نتيجة واحدة وقال هذا ايضا ان اردت بالحقيقة فاما ان
ينتج نتيجتين من حيث هو بالقوة قياسان وذلك لان المنفصلات كانها انما تتم بهذه الحمليات الكثيرة بالقوة مقدمات
اخرى كانك اذا قلت لكنه مساو يحتاج ان يذكر في نفسك مقدمة اخرى وهو اما هو مساو فليس بزائد فينتج احدى
النتيجتين وايضا اما هو مساو فليس بناقص فينتج النتيجة الاخرى وهذا شي وان اسقطت ذكره ولفظا قولا فانك
لا محالة تقوله في الذهن اذ لا بد لك من ان يخطر هذا ببالك او لو قال لك قائل وهل يجب ان لا يكون ناقصا او زائدا اذا قلت
انه مساو وكل مساو فليس بناقص او ليس بزائد فيكون حلت القول الى المبادي فلذلك لو لم تسلك فانت تفهم
هذا في نفسك وما لم يلتفت اليه ذهنك لم يحصل لك صدق الانتاج فبالحقيقة انما لا يتم الانتاج في المقدمة المنفصلة
باستعمال آخر اقتراني يكون جميع ذلك هو المبادي الى الانتاج فيكون بالحقيقة ما يتادى الى الانتاج انه ليس بزائد ولم يلتفت
فيه في انتاج انه ليس بناقص بعد ذلك و ههنا اشياء من حقها ان يقال في اللواحق فهذا اولا واما ثانيا فان قولنا ليس

اما زائدا او اما ناقصا فمحال حق ونقيضه باطل وذلك لان قولك ليس اما قيم فيه فليس هذا الذي هو مساو اما كذا او اما كذا او كما
حتى ان يقال ان هذا الذي هو اما مساو وليس اما زائدا او اما ناقصا وذلك لان هذا مساو وليس البتة اما ان يكون المساوي
ناقصا واما ان يكون زيدا متح فان ليس اما زائدا او اما ناقصا واما صدق الكبرى فهو انما لم يصدق صدق نقيضها فكان بعض
ما هو مساو اما زائدا او اما ناقصا واما مساو ولا يخرج الحق فيه من احد قسمين اما ان يكون زائدا او اما ان يكون ناقصا وهذا كذب
صراح وقد عرفت هذا القانون في القياسات فلا بأس ان يكون النتيجة الذاتية الحقيقية هذه ثم يلزم هذه النتيجة النتيجتان لانها
واحد منها فانه ليس اذا قيل ان ليس اما ب واما ج يلزم انه لا يكون لا ب ولا ج فانك اذا قلت زيد ليس اما انسان واما
ناطق لم يلزم منه انه ليس بانسان ولا ناطق بل انما يلزم النتيجتان لاعتبار آخر ينعقد مع هذا في الذهن وهو انه ينعقد في
الذهن ان هذا ليس اما زائدا او اما ناقصا بل هو امر خارج عنهما وكلما كان كذلك فليس هو من احدهما فهذا هو القول في استثناء
العين واما في استثناء النقيض فانك اذا استثنيت نقيض احدهما كان انتجت عين الباقية على حالها منفصلة مثلا اذا قلت
لكنه ليس مساويا انتج لك هذا فهو اما زائد واما ناقص وهي النتيجة القريبة ثم اذا استوفى الانسان قياس حق هذه النتيجة من
استثناء نقيض بعض اجزائها فهناك يتأدى الى ان ينتج عين واحد منها بعينه ويكون كثرة القياسات بحسب كثرة الاجزاء
فهذا اذن لا يخالف ما يكون من جزئين والجامع فيهما ان استثنى العين من كل واحد منها ينتج نقيض الثاني بحاله ان كان جزءا
او اجزاء واستثناء النقيض ينتج عين الثاني على حاله كان جزءا او اجزاء وان كانت الاجزاء غير متناهية في القوة فليس ينتفع
بالاستثناء من مثل هذه الشرطية بوجه من الوجوه في ان يكون عنه قياس بل لا استثناء من شيء بعينه باعتبار اسمه
وذلك لان الاستثناء ان كان عين احد الاجزاء لم يكن له مع ان البواقي لا محدودة حتى يقال انها ضد اوله واوله منها مفصلا بنا
العلم الا ان يكون العدد فليس شيئا مما عدا المستثنى فيكون هذه النتيجة مع على قياس ذي حرفين كانه قال انه اما ان يكون
العدد واسعين او ما عدا الاسعين لكنه اسعين فليس ما عدا الاسعين ولذلك ان كان الاستثناء لنقيض بعضها مع انها شيء غير
محدود ولا يمكن ان ينطق به الا ان يقال فهو شيء من باقي ما بعده وهذا ايضا يكون بالحقيقة عن قياس مبني على منفصلة ذات
جزئين كانه يقول اما ان يكون اسعين او شيئا مما بعد الاسعين الغاية والمتصلة في الاستثناء من المنفصلات هي استثمار القياسات
المتراوفة بالاستثناءات المتوالية منتهية الى قسم واحد وجهة واحدة وهذا اما السبيل اليه في استعمال القياس الاستثنائي
من منفصلات ذوات اجزاء لا نهاية لها فهذا هو القياس الاستثنائي من مقدمات منفصلة حقيقية فاما ان كانت المقدمة

منفصلة غير حقيقية فاما ان يكون المنفصلة منفصلة يمتنع طرفاها معا من ذلك ما يكون الامر في نفسه لذلك كقولك اما ان يكون عبد الله
لا يغرق واما ان يكون في الماء ويقارنه قولنا لا يكون عبد الله يغرق او وهو في الماء فانها استثنى نقيض احد جزئين التالي
ثم استثنى العين لا ينتج ومنه ما يكون لذلك اتفاقا كقولك اما ان لا يكون عبد الله يتكلم واما ان باذن له عمرو ويقارنه قوله
لا يكون عبد الله يتكلم او باذن له عمرو وحكمه ذلك الحكم وهو يقارنه هذين آخرين كقولك لا يكون عبد الله يغرق وليس هو
في الماء ولا يكون عبد الله يتكلم وليس باذن له عمرو والنتيجة خلاف ذلك فان استثناء نقيض ينتج النقيض لا عمرو وايضا
هذين القسمين ما يكون من سالبتين كقولنا اما ان لا يكون نباتا واما ان لا يكون جمادا ولا ينتج لذلك ويقارنه لا يكون
عبد الله نباتا فهو جماد وايضا لا يكون عبد الله نباتا او لا يكون جمادا واما منهما الجاري فيه كالجزئين في الاصل فاما لما جزء فيه
كجزء في الاصل وجزء مقابل الجزء في الاصل فالذي الجاري فيه كالجزئين ينتج استثناء نقيض من التالي والاخر ينتج
النقيض وهذا هو الذي يقال المبتدى من سالب الى سالب وقد سبق الاجزاء في جميع ذلك اكثر من اثنين كما علمت
في المقدمات فيكون الحكم واما الصنف الاخر من الشرطيات المنفصلة الغير الحقيقية فلا يستعمل في العلوم وهي التي لا تجتمع
طرفاها وقد يتفقان كقولك اما ان يكون نباتا واما ان يكون جمادا فانما ينتج فيها استثناء العين للنقيض فهذا القسم شبيه
المتصلات الحقيقية من حيث استثناء العين والقسم الاخر شبيهها من حيث استثناء النقيض ويقول ان جميع
المقاييس التي من منفصلات فانما يتم بالمتصلات واما في غير الحقيقية فستعلم ذلك ان ذكرت ما علمناك من حالها
سالفا واما في الحقيقية فانك انما تعني بها ما يدخله لفظ لا يخلو ان يكون فانك قلت اذا لم يخل عن هذا وهذا او لا يجتمعان
وهذا ليس ذا فهو ذاك او ذا كان فليس ذاك فقد اضمرت في نفسك ايضا لا محالة واستثنيا منه وان لم يصرح به وكيف
والمطلوب يجب ان يكون لازما عن القول والمعاند ليس بالفعل لازما لما عانده بل انما يلزمه نقيضه واما ان يلزم
هو لنقيض معانده وقانون البيان الحقيقي الاولي لنفسه هو من طريق اللزوم واما طريق العناد فذلك بتوسط ما
يلزمه من لزوم ويجب ان تحصل هذا وحسط القوة ما رب فيه الى هذه الغاية

فصل ٣ في القياس الخلف

والقياس الخلف بالحقيقة فهو قياس مركب من قياسين شرطيين حفظ فان كان المطلوب حمليا وهو المستعمل في
الكتاب اولوطيقا فان النتيجة يكون هي الجملة واما القياس فيكون شرطيا ليس فيه قياس حملي وذلك اذا
سلكت فيه مسلك الطبيعي السهل فاما القياسات الشرطيات اللذات فيه فاحدهما اقتراني من شرطية متصلة مقدمة

يشاركهما في التالي والتالي قياس شرطي اتصالي استثنائي وبذلك يتم الخلف وحده واستغني عن التكلفات التي يحاول في تحليل تمام القياس الخلفي وانه من كم قياس تم وان بسط ذلك بسطا طويلا على ما يوجد في تعاليمهم واما الوجه الحق وهو الذي ذهب اليه المعلم الاول فهو انا نجعل المطلوب ليس كل ج ب فنقول ان كان قولنا ليس كل ج ب كاذبا وكل ج ب صدقا انضم اليها مقدمة صادقة وهي ان كل ب ا ينتج من الاقترانات التي صدرناها بالشرطية كما في ان كان قولنا ليس كل ج ب كاذبا وكل ج ا ثم نقول لكن ليس كل ج ا اذ هو خلف محال فيكون قد استثني نقيض التالي فينتج نقيض المقدم وهو ان كل ج ب وهذا امر خفيف سهل فيكون هذا القياس المركب يتم من قياسين وفيهما مقدمتان شرطيتان احديهما لا غير حال المعاني في جميع المواضع اعني حيث ان مقدمهما تكذيب المطلوب وتاليهما نقيض المطلوب والثانية لا تغير حال مقدمهما يكون تكذيب المطلوب وتاليها حال لزوم من تاليف نقيض المطلوب مع مقدمة حقة احدى التاليفات المنتجة للحمليات ان كان المطلوب حمليا او المنتجة للشرطيات ان كان المطلوب شرطيا كقولنا نقيض الدعوى مثلا ان لم يكن اذا كان ح د و ه وكلما كان ح ط ه ز ينتج انه لم يكن اذا كان ح د فه ز فليس كلما كان ح د فح ط لكن حق فانه ليس كلما كل القياس المعروف بالخلف الى مقدمات واما الذين يحاولون ان يضيفوا الشرطية الاولى ثم يتبينوا بها الخلف فانهم يقولون لكن التالي محال ويجعلون قولنا التالي محال الدعوى فمنهم من يتكلف ان يعادف قياسا يجمع بين التالي وبين المحال فيقول ان التالي يستمع منه ومن حق قياس المنتج الى وانا ايستمع من الحق ذلك فهو محال ثم يأتي بقياس ينتج الصغرى مصول التالي يستمع منه ومن كذب قياس ينتج المحال وما ايستمع منه ومن كذب قياس ينتج المحال فقد ايستمع منه ومن حق قياس ينتج المحال هذا بعد ان يكون فيه او عام مقدمات ويكلف كثيرا وطول الكلام على المحال ومنهم من يعرض عن هذا ويأخذ تاليفا من التالي ومن حق ينتج م ثم يعود فيقول ان هذا المنتج مع فهو اما من الكبرى او الصغرى او التاليف ثم يستثني وليس ينتج عن التاليف فينتج فهو اذن واما من الكبرى واما من الصغرى ثم يستثني وليس عن الكبرى وان كان الحق هو الكبرى فينتج فهو اذن عن الصغرى ثم يقول فالصغرى مع فينتج نقيض التالي ونقيض المقدم حق ثم يكون في جملة هذا انواع من السهو ومن اضمار قياسات لم يصرح بها فلا فائدة في تطويل الكلام في ذلك والذي اوردناه هو عين القياس الخلفي من غير زيادة ولا نقصان لكن العادة جرت في استعمال الخلف بان يستعمل في تلك الاقترانات لم يترك النتيجة فلا يذكر بل يذكر ما هو بالحقيقة استثناء نقيض تاليها فينتج المطلوب مثال العادة في ذلك هي انه اذا قيل اذا كان ليس كل ج ب فكل ج ب وكل ب ا فكل ج ا وهذا محال فكل ج ب ويكون قوله فكل ج ا مضافا اليه

كان ليس كل ج ب واذا كان الامر على ما وصفنا وكل ج ا ويكون قوله هذا مع مضافا انه ليس كل ج ا او هو استثناء نقيض التالي فالعادة مستمرة اذن على ونعلق تحليلنا القياس الخلف ومعنى قولهم قياس الخلف ان القياس الذي يرد الكلام الى المحال فان الخلف اسم للمحال واما الذين يقولون قياس الخلف لعصم الكاذب معاندا والخلف انما يكون في المواضع فقط وبعضهم قال انما سمي قياس الخلف لانه لا يأتي من بابه بل يأتيه من ورائه وخلفه او نامية من طريق نقيضه والارجح عندي ان الخلف المستعمل هنا هو معنى المحال لا غير تمت المقالة الثامنة من الفن الرابع من الجملة الاولى في المنطق

المقالة التاسعة من الفن الرابع من الجملة الاولى وهي اربعة وعشرون فصلا الفصل الاول في تعريف ان القياسات الاستثنائية انما تتم بالقياسات الاقترانية الفصل الثاني في تعريف ان تتم القياس الاستثنائية معنى الكلية والايجاب الفصل الثالث في القياسات المؤلفة من المقدمات اكثر من اثنتين وبيان انها قياسات كثيرة مركبة الفصل الرابع في اكتساب المقدمات وتحصيل القياسات على مطلوب مطلوب الفصل الخامس في بيان غلط من ظن ان القسمة قياس الفصل السادس في تحليل القياسات وذكر وصايا وكررات يعتمد وينتفع بها في ذلك الفصل السابع في ذكر تاليفات قياسية بعسر حالها وبيان الوجه الذي يسهل به ذلك الفصل الثامن في تعريف وجوه اخرى من الاعتبارات ماخوذة من الحد ومن نفس الحكم لا بالقياس الا انها يسهل بها التحليل الفصل التاسع في ذكر احوال مانعة من التحليل بحسب شكل القياس وبحسب اشكال المقدمات الفصل العاشر في استقرار النتائج التابعة للمطلوب الاول بالقياس المؤلف الفصل الحادي عشر في ان المقدمات الصادقة قد تعرض بها النتيجة الصادقة ولا ينعكس الفصل الثاني عشر في قياس الدور الفصل الثالث عشر في عكس القياس الفصل الرابع عشر في رد قياس الخلف الى المستقيم ورد المستقيم الى الخلف الفصل الخامس عشر في القياسات المؤلفة من مقدمات متقابلة الفصل السادس عشر في المصادرة على المطلوب الاول الفصل السابع عشر في وضع ما ليس سببا للنتيجة على انه سبب الفصل الثامن عشر في وصايا وكررات ينتفع بها السائل والمجيب في تسليم المقدمات والامتناع وغير ذلك الفصل التاسع عشر في انه كيف يمكن ان يعلم الشيء ويجهل معا وانه كيف يعلم ويظن به مقابل ما يعلم الفصل العشرون في عكس النتائج الفصل الحادي والعشرون في القياسات الخفية والعقلية الفصل الثاني والعشرون في الاستقراء الفصل الثالث والعشرون في التمثيل الفصل الرابع والعشرون في الدليل والعلامة والفراسة

فصل في تعريف القياسات الاستثنائية لما تمم بالقياسات الاقترانية ان كل قول قياسي منتج
كلي فانه يتم باحد الاشكال الثلثة التي للحمليات وبالجملة فان الاستثنائيات تتم بالاقترانيات اذا اريد ان يكون القياس
مفيدا فيقول ان قياس تكلف قد بان انه تتم بالقياسات الاقترانية والشرطية استثنائي والقياس الشرطي مقدمة
وضع ان امره انه تتم فائدته بالاقترانيات فاذا الكلام في ثبوت طبقات القديمة انما هو في القياس المنتج للكلي فيكون المراد بالجزء
فيه والكلي واحد فيقول قد اتضح لك ان القياس الاستثنائي المنفصل انما يستثنى فيه الاستثناء المتصل والمتصل
الذي يستثنى فيه بعض التالي يستبين بالذي المستثنى فيه عين المقدم فاذا وضح ان المستثنى فيه عين المقدم لا يفيد
الا لقياس اقتراني بان لك في ذلك جميع القياسات الشرطية والحملية فاحسن ما تكلف في اثباته ذلك ان قيل
فيه ما قال بعض المحصلين انه لو كان المقدم بينا واضحا لكان الا... وبالغه بينا واضحا وكان اثباته بالقياس مع
اذ القياس بين الحمي فاما البين فلا حاجة له الى ان يقاس عليه قال ولولا ان المقدم غير بين لما الحق به لفظ الشك
وهو الشرط فان قلنا ان كان كذا فكذا اقتضى ان في المقدم شكا فاذا زال صح الباقي فان كان المقدم
بينا بنفسه فما معنى الحاق لفظ الشك به فيجب ان تصحح هذا البيان فاذا وجدناه ناقصا اكملناه وان وجدناه باطلا
اعلنا الى غيره فيقول اما ما قال من كون المقدم مشكوكا فيه او غير مشكوك فامر قد سلف منا ايضاح الحال فيه فيعلم
ضعف هذه الدعوى مما سلف واما كون المتعلق البين المعلق شيء بين الصدق بينا صدقه فامر غير مسلم وذلك ربما
كان الشيء بينا بنفسه وله لازم ليس بينا بنفسه ولكن لزومه لذلك الشيء البين بين فيعلم بتوسط لازمه فانه ليس
سواء ان يقول ان الشيء بين بنفسه وان يقول انه بين لزومه عن بين بنفسه فان الاشياء الحقيقية فانما سبيلها
بان يكون لازمه لامور بينة بانفسها او مبينة وان كان لزومها غير بين بان يتوسط آخر ويتسق آخر الامر الى لازم بين
الملزوم فان كان هذا المنتهى اليه بينا بنفسه وكان الذي يلزم لزوما بلا وسط بينا بنفسه انه لازم البين بنفسه بين اللزوم
فيصير الاشياء كلها بينة بنفسها ويلزم على هذا ان يكون الضرب الاول من الشكل الاول لا ينتج شيئا وذلك
لان قياسا ينحل الى مقدمتين مبينتين بانفسهما ثم النتيجة بين اللزوم عنهما كما قد علمت فيكون نسبة القياس الى النتيجة
نسبة التالي الى المقدم فيكون المقدم امرا بينا مثلا انه ان كان كل ج ب وكل ب ا فالتالي بين اللزوم عنه فيكون كل
كل ج ا فيجب ان يقول قولنا كل ج ا بينا وكذلك جميع نتائج المتوالي الى عين النهاية فهذه المقدار من البيان لا يكشف

وجه

حقيقة العرض ايضا فانه ليس يجب ان يكون التالي بين اللزوم حتى يكون المقدم متصلة فانه ربما كان عين بين اللزوم
فيان لزومه او اصاره بين اللزوم بحجة فاستثنى المقدم صح بعينه انتج الباقي بعينه وكان قياسا مفيدا فيجوز ان يكون المقدم
بينا بنفسه واللزوم ليس بين بنفسه فاذا بان اخاه واستثنا مقدم بين بنفسه شيئا كان مجهولا فالذي يجب ان يقوله
نحن في هذا او رقده ما يمكن ان كل ما يعلق من الامور يعلق بينا بامر واحد كان خطور المتعلق به بالبال معينا في وقوف
الذهن على صحة التالي اللازم فيكون اذا كان ا ب عينا وكان مطبوع ذاته بينا في اخطار بالبال لم يحتج الى ان يستعمل
قياس في العقل بوجه من الوجوه في الاور ام التالي فانما كما اخطرت بالبال ا ب اذا اعلمت ان كان ا ب لمكانك قلت ج د
فاطرك ان كان ا ب الكائن ج د فلا يحتاج الى ان تعاود وتضع لكن ا ب لان هذا قد فعل في ضمن ادراك المقدم
ا ب لانك لا تاخذه مقدما او تاخذه خاطرا بالبال وان يخطر بالبال الا موضوعا فيعينك وضعه مقدما في ان يعلم صدق
التالي وان كنت قد تعلم قد اشتهت وضع المقدم الان ذلك استثناء مندرج في التقديم مصروع غير محتاج
الى تجديده استثناء حيث ذكر شيء انما يشعره اتفاقا واما اذا لم يكن بينا فلا يكون الصورة تلك الصورة بل يحتاج الى ان
يكرر في امره مستثنى وكذلك حال القياس الاقتراني اذا صار مقدمة فانه يعينك بيان مقدماته عن استئناف الاستثناء
فيكون التالي هو النتيجة لزوما اي بالقياس الى القياس وهو اعني القياس مقدم شرطي ويجب ذلك ليس يحتاج
النفس اما كان اللزوم كاملا فيرجع فيستثنى فيقول ولكن كل ط ب وكل ب ا او نحو ذلك قد اندرج في الذهن مع خطور
المقدم لكنه انما ليس بين اللزوم مثل القياس وقبل الوضع والا فلا لانه ليس لزومه عن امر واحد بين لان
لزومه عن امرين وعن اجتماع بينهما وليس صورة هذا الاجتماع ما سه في الذهن فانه ربما خطر في الذهن التصديق
باحد القضيتين ولم يحد التصديق بالثانية على انه ليس يخطر بالبال الا على انه بين الصدق والفرق بين الامرين قد سلف
لك بموضع آخر وربما حصر التصديق بها جميعا ولم يرتبا بالفعل الترتيب الذي يؤدي الى النتيجة حتى يشعر بالمشترك فان
كان يغني فيه التصديق واحد فانه كلما خطر خطر معه الباقي وان كان يحتاج الى التصديقات اكثر من واحد يحتاج الى ان تجمع
معاني الحال جميعا فان وضع المقدم بعد علما لازم بين بنفسه وفي الحالين جميعا فان الخطور بالبال على تمام يغني
من الاستئناف استثناء لما قلنا في الاندراج الاستثناء في المقدم ومن كون استئناف الاستثناء لشيء يجدد ربما
فضلا لكن الملزوم في احدها تصديق واحد وفي الواحد فقط تصديق اكثر من واحد مع شرط اخرى وليس هذا انما

هو في المقدم الذي يكون بينا بنفسه بل اذا كان ايضا بقياس وعلم كان في الاستثناء فضلا ولذلك ان كان اللزوم بينا
بحجة وكان المقدم بينا بنفسه واذا كان الاستثناء مقدم فضلا كان سبك القياس على صورته فضلا ولهذا ما صارت
هذه المقدمات من الشرطية لا يستعمل في العلوم بصورة القياس بل يقال كما كان كذا كان كذا او لا يقال ان كان كذا كان كذا
لكن كذا فان كان كذا بل يوجد احد اوليس لقائل ان يقول فيلزم ان يقول استعمال المقدمات الكبرى البتة بانفسها في القياسات
فضلا وان يكون الضمير في ذلك كافيا على نحو ما يستعمل فيقول ان الفصل في القول على وجهين الاستغناء عنه على سبيل
فرع من اخطاره بالبال في ضمن ما قيل فلو قيل لاستونف اخطاره بالبال مرة ثانية على سبيل التكرير والثاني ان يكون النفس
مستغني عن التوقيف عليه لانه لو صرح به لكان الامر يخطر بالبال مرتين بل لانه لو صرح به لكان يخطر بالبال امر يسقط بالبال
وان لم يلفظ متلفظ ويكون اذا خطر بالبال وان لم يلفظ به خطر مرة واحدة ويكون خطوره بالبال معه فيما الخطور المصرح بالبال
في زمان ما في الذي لو صرح لهذا ايضا لكان يخطر بالبال ايضا فيه مرة واحدة ايضا على سبيل التكرير والثاني ان يكون
النفس مستغني عن التوقيف عليه لانه لو صرح به لكان الامر يخطر بالبال مرتين لانه لو صرح به لكان يخطر بالبال امر يسقط بالبال
وان لم يلفظ متلفظ ويكون اذا خطر بالبال وان لم يلفظ به خطر مرة واحدة ويكون خطوره بالبال معه فيما الخطور المصرح بالبال في
زمان ما في الذي لو صرح بهذا ايضا لكان يخطر بالبال ايضا فيه مرة واحدة وايضا على سبيل القسم الثاني فانه يقول فضلا من
حيث هو قول واما من حيث هو معنى فيكون محتاجا اليه ليس بفضل بل لابد في انه يتم المعنى كما قلنا كل من حال الكبرى لكن
التصريح بما صرح به واتباعه بالمطلوب يخطر بالبال ان القائل اضمر شيئا مثلا انه كل ا ب فان كل ما استغنى عن خطوره بالبال
في اتباع النتيجة المقدمة عن التصريح به وان لم يكن بينا طالب به المخاطب فقال ولم وجب ان يكون كل ب ا فلولا انهم من لحاظ
ما صرح به وما لم يصرح به جميعا كما كان في قوله لم قلت ان كل ب ا فاما ان كان اتباع هذه النتيجة لا يخطر بالبال الكبرى فلا
يكون هذا الكلام نافعا البتة كاذب انما ينقطع هذا الاضمار اذا اخطر الكبرى بالبال فارجا من خطور الصغرى بالبال ومتصلا
زمانه بزمانه كما لو صرح بالكبرى فان لم يخطر لم ينقطع البتة وان لم يكن في الضمير جهة هي في علم النتيجة وان خطر فانما ينقطع
الضمير شيء لابد من ان يخطر بالبال في زمان لو قيل اللفظ لكان افادته ذلك الاخطار في ذلك الزمان لو صرح به فان
المعنى الذي يدل عليه بلفظ المقدم الكبرى يحتاج اليه لكن خطوره بالبال نفي من استفادته منه لان اللفظ يعني اللفظ
محتاج اليه وان كان اللفظ مستغني عنه واما في الشرطيات فانا اذا قلنا ان كان كل ا ب فخطر الوضع بالبال وخطر معه

التصديق

التصديق به فان التصديق يكون مثلا حاضرا قبل الزمان الذي ينتقل فيه الذهن الى البال فضلا من الزمان الذي
يستانف فيه الاستثناء فاذا جاء الاستثناء لم يحل اما ان لا يفيد احضار شيء بالبال فلا يفيد تكريره لامر حاصل فيه
فهذا ليس زمان خطوره بالبال زمان التلفظ بالاستثناء كما كان زمان التلفظ بالكبرى زمان خطوره بالبال فيما يستغنى عن
التلفظ به فاذن هذا الاستثناء ليس يفيد امرا او ثانيا في الاتصال الى الغرض بل امر سلف التصديق به وما سلف التصديق
فليس الدلالة عليه باللفظ مطابقا للوقت الحاجة اليه فهو فضل بحسب الغرض لحسب الافادة جميعا فلا يفيد او يفيد مستغنى عنه
والدلالة الذي اذا قيل افاد نفس المحتاج اليه في نفسه وكان مطابقا به دلالته لما هو المحتاج اليه في الوقت فبين ان استعمال
هذه المقدمات على صورة قياسية تكلف وانما الواجب ان يستعمل على النحو ما قلنا كما يقولون لما كان كذا كان كذا او ليس كما
كان على صورة قياس فيكون له فائدة قياس فان قائلا لو قال كل انسان ضحاك صدق واذا قال وكل ضاحك حيوان صدق
لكن هذا غير مفيد فانه قد علم ان كل انسان ليس بعد ان علم انه ضاحك فيجب ان يفهم قول المعلم الاول على هذه الصورة ولا يظن
انه يرى انه بين اللزوم من بين الصدق بين الصدق او ان المقدم لا يكون وضعه مقدما وهو غير مشكوك فيه او كان
المقدم اذا لم يكن مشكوكا فيه لم يكن القضية متصلة حتى يكون قول القائل ان كان الانسان حيوانا فهو جسم امرا مشكوكا في
مقدمه او قولا غير متصل بل يعنى ان استعمال ما ليس مشكوكا في مقدمه بان يستثنى مقدمه اذا كان تاليه بين اللزوم او كان
بين لزومه لشيء او هو بين بنفسه او هو غير قياسي او غير مطابق به دلالته على المحتاج اليه فانه كان التالي لم يبين لزومه
بينا فهو ابدا لاحمة في اثباته الى قياس اقتراني ينتهي اليه آخر الامر فيكون الاتصال بينا فينتفع فاذن لا يكون المقدمة المتصلة
مستغنى عنه فالاستثناء في مقدمها ما لم يكن مقدمها مشكوكا فيه والثاني في ظاهر اللزوم والاتصال بنفسه او ظاهر مما يجعله مقدمها بان
وضع ان القياسات الحاقية والوضعية المتصلة فان الفائدة في استعمالها على صورة قياسية انما يكون اذا كانت
مشكوكا في مقدمها ويكون قد بان اتصالها بنفسه او بقياس اقتراني فيكون لابد من اقتراني واما المقدم فلابد اما ان
يتبين بقياسات استثنائية او اقترانية بان يبين باستثنائية فلابد من ان ذلك ينتهي من آخر الامر الى قياسات استثنائية
في مقدماتها مبينة بالاقترانيات وان حث في اول الامر بقياسات اقترانية فذلك او يحتمع فيكون جميع القياسات المفيدة
استعمالها على صورة القياس وذلك في القليل والكثير الغالب ما قلناه فان قال قائل فما يقول المقدمة الشرطية
التي مقدمها قياس اقتراني كيف يبين مقدمها بقياس اقتراني فيقول هو نفسه قياس اقتراني وفرضنا ان الشيء اذا

سلن باستثنائي من مقدمة يتعلق بقياس اقتراني فان كان نفس مقدمة كذلك فقد تعلق القياس الاستثنائي بالقياس
الاقتراني وان لم يكن كذلك بان قياس غيره على اني قد كتب عن استثنائه الثاني الذي هو القياس ليس على سبيل بيان
امر قياسي عن قياس مفيد لكن القائل ان يقول ما يقول في القياس الاستثنائي الذي في الخلاف الذي يستثنى فيه نقيض
التالي لينتج نقيض المقدم فيقول ان ذلك ليس من الجنس الذي هو بين المقدم من لزوم التالي والمقدم وكيف يكون بين المقدم
ومقدمه هو الذي يراد ابطاله وكيف يكون بين لزوم التالي للمقدم وانما المقدم ذلك باقتراني على انه اذا بان لزوم التالي باقتراني
والقائل يقول انه استعماله والاستثناء من التالي قياس مما ليس يستغني عنه فقد جاز قياس شرطي مستثنى وبين الامعان
باقتراني يقول يجب ان المستثنى اذا كان من المقدم كما ذكرتم مما نوكم فيما يستثنى من تاليه فانه تم بلا ... الى اقتراني البتة فيقول
ان مثل هذا القياس لا يخلو اما ان يكون من جنس ما اللزوم فيه خفي واما ان لا يكون وان كان من جنس ما اللزوم فيه خفي
احتاج الى اقتراني في اثباته وان كان اللزوم فيه بينا لكان لزوم التالي للمقدم بينا وكان اذ ذلك نقيض لزوم المقدم لنقيض التالي
بينا لم يكن فائدة البتة في وضع المتصل على وجه يراد ان يستثنى نقيض مقابل تاليها لينتج نقيض المقدم فاما لو وضعنا نقيض التالي
مقدما من معه وعكسه لما لا فائدة على الوجه المذكور فكان تقديم المتصل على عكس ذلك فضلا وامرا يقتضي تكريرا على
قريب من المعنى المذكور فيما سلف ونحن لا نمنع ان يكون قياس مؤلف من المتصلات على الوجه الذي اومأنا اليه بل نعني
ان ذلك لا يكون مفيدا وان المقدم لنقيض لزوم التالي للمقدم بينا لكن لزوم نقيض التالي غير بين حتى يكون قولنا كل آ
ب وقيا نقيضه ثم يجوز ان يكون ليس ح موجود ومعدا ان الا اذا النقا مع القضية الاولى فان كان استعمالنا مع عكس
القضية الاولى كان بيان ان ذلك هو الخلف الاقتراني وان لم يوضع مع الاول احتاج الى قياس يبين اللزوم وكثيرا ما يكفي
ان اقول في بصره راي من يرى ان المتصل لا يتم الا بالكلي على ما فيه وعلى انه ليس الكلي منظورا اليه من حيث هو كلي بل من
حيث هو اقتراني وليس باستثنائي ولكن لما لم يكن المذكور من الاقتراني في كتاب انولوطيقا الا الكلي كان الكلي والاقتراني
كرهان مجرى واحد واذ قد فرغنا من مقصود هذا المتكلمين مما كلفنا وجب ان الكلي لا يتم الا بمقدمتين ولو بين انه لا يكتسب
المطلوب الواحد الى اكثر من مقدمتين تجتمع ما نقول في الكلي الى قياس اقتراني ان كنت عليه قدرا

فصل

في تعريف انه لا يتم القياس الا متضمنا معنى الكلية والايجاب ان المطلوب اما ان يكون على سبيل انه لازم من شيء او معاند فيكون
نقيضه في قوة اللازم فيكون بسبيل بانه سبيل الاستثناء فان كان بين من شيء ولا على سبيل اللزوم عن موضوع او الينا

نه فلا يكون اما ان يكون ذلك الشيء مركبا تركيبا خبريا او يكون ليس كذلك بل الاجزاء فيه وهو في حكم المفرد فيكون لزوم الشيء
كما يلزم عن مفرد او مضعف او ربعه فيكون على سبيل الاستثناء ايضا فان كان يلزم عن شيء مركب تركيب خبري او ليس على
سبيل وضع واستثناء فلا بد ان الذي بين بنسبة ما امري الى هذا الشيء وليس يمكن ان يكون النسبة الا على احد الوجهين
اما نسبة الى جملة هذا القول او الى اجزائه ويكون اذا اعتقدت تلك النسبة ووضع ذلك الشيء لزم هو سواء كان الوضع ايجابا
او سلبا الزاما او رفعا بعد ان يحصل حكما وهذا القسم ايضا هو من القياس الشرطي الاستثنائي واما النسبة الى اجزاء هذا
القول المطلوب واحد فواحد او ذلك لان النسبة التي لذلك الشيء اما ان يكون الى الجملة واما الى اجزاء الجملة فانه اذا
لم يكن كذلك نسبته الى جملة هذا القول ولا الى اجزائه يكون تلك النسبة توجب جميع الاجزاء لم يجب ان يحصل في الذهن
احد الحكمين بالاجزاء اعني المطلوب بما يطلب به ويعلم به واذا كان الشيء اذا خطر بالذهن شيء آخر مما ان بينهما علاقة
او كل علاقة بين معنيين معقولين اما ان يكون علاقة لزوم او تلازم ليس على سبيل ما يكون حمل ووضع واما ان يكون تلك
العلاقة على سبيل وضع او حمل فان الشيء الثالث الذي له نسبة الى الاجزاء المطلوب يحمل على نسبة التلازم من غير
حمل ووضع فانما يحصر في الذهن ان يدل على وجود الموضوع او وجود المحمول او وجودهما جميعا فقط دون الدلالة على
سبيل النسبة التي بينهما فيجب اذن ان يكون العلاقة فيما نحن فيه علاقة حمل ووضع ثم يجب ان يكون هذه العلاقة مع الطرفين
جميعا فانه ان كان مع احد الطرفين جميعا فانه ان كان مع احد الطرفين فقط ويوجب وجود الطرف او سلبه عن طرف
او عكس ذلك لزوم علاقة ما بين الطرفين بالقياس بعد شرطي وانما لزم قول قولا ليس وجود ذلك الشيء بسبب ذلك
بل جملة قول واحد يستتبع منه احد الطرفين بجزء حمة قول آخر فاذن يجب ان يكون العلاقة مع الطرفين معا ويكون تلك العلاقة
او الحقت له معناها صار الجملة ايضا كالملزوم والمطلوب كاللازم الا ان الثالث هو الذي جعل الطرفين مستعدين لخاصية لامحة
تلك الخاصية توجب واما جمع الطرفين اللذين للمطلوب واذا حققت تلك الخاصية وهي انها لما كانت لما الى هذا الطرف نسبة
كذا والى ذلك الطرف نسبة كذا وجب ان يكون بين الطرفين نسبة كذا في اي مادة اتفقت واي قول كان لان تلك الخاصية
في صورة المقدمة اعني كيفيتها وكميتها وجهتها لا في مادتها لزم واما ان يصح اللازم فلا يحتاج ان ينبذ كل وقت موضع شرطي
او استثناء بل يقتصر على تلك الخاصية وان كان في الحقيقة عنه النفس شرطي واستثناء وكان من الكلي ايضا من هذا الجنسية
ايضا تتم في القوة بالشرطي واما الاقسام الاخرى تقع النسب دون ذلك القسم القياس الذي يستتبع له الطرفان وهو الح

الذي يلزمه المطلوب فلا يكون لزومه ما يلزمه بحاجة ميته في هيئة المقدمة الفردية وصورتها بل لمادتها وقد يوجد تلك الصورة بعينها
فلا يلزم منها مثل صورة ذلك اللازم لزوما قياسيا بل مثل العكس وكذب النقيض وليس كلامنا في مثل ذلك فقد بان
واتضح ان القسم الذي يكون نسبة الشيء الثالث فيه الى آخر المطلوب حتى يجعلها انما يكون على سبيل وضع وحمل ويكون منه
تلك النسبة يلزمه المطلوب وذلك هو صورة التأليف وهذا الثالث لا يخلو اما ان يكون سببا مفردا اعني او لفظا او غير
مفرد فان كان غير مفرد فلا يخلو اما ان يكون في قوة مفرد او يكون اجزاء او متباينة لا يتصل منها ما قوة قوة مفرد فان كان
في قوة مفرد فحكمه حكم المفرد الذي نقول فان وضع لا في قوة مفرد بل انه على اثنين شيئين او اشياء متباينة واما ان
يكون لكل واحد منها نسبة الى كلي الطرفين فاما ان يتم جميع الطرفين نسبة واحدة منها فيكون القياس الواحد واما واحد ويكون
ذلك الاجزاء اما فضلا واما قياسا آخر وان كان بجميع الطرفين بجميع النسب كلها فيكون كلها هو الشيء المتوسط وهو من جهة ما هو
جملة كمعنى واحد مثال هذا والنسب متفقات ح ج و كل هو ب مع ح فهو و مثاله والنسب مختلفات وليس ح وكل ما هو
وليس ح فهو و لسنا نبين ههنا شرائط الانتاج بل احوال هذا المتوسط حتى يبين انفراد امر النسب هي تلك التي عرفت
وشرائط الانتاج هي تلك التي عرفت وانت تعلم ان المقدمة من حيث هي مقدمة وهي من جملة القول الذي ليس بمفرد اللهم الا
ان يؤخذ من حيث تفصيلها في جزويها من حيث هي امر من الامور فيكون ايضا في قوة مفرد كقولهم كل اب محصور
واما من حيث هي مقدمة متصلة فلا يكون لها نسبة واحدة الى كل واحد من الطرفين بل يجب ان ينفصل نسبتها ولا يكون
حالها حال المتوسط الذي اوردناه والذي فيه تركيب وقد دخل في هذا البيان القسم الثاني وهو ان لا يعتبر الاجزاء
البتة بل يعتبر الجملة فظاهر انه يكون نسبة شيء واحد ذي الاجزاء واما القسم الثالث الذي وضعت فيه النسبة المتفرقة
فمن البين انه لا يجب ان يلزم منه لازم البتة وذلك انه اذا كان لشيء الى شيء نسبة حمل او وضع واما الى اخر نسبة رابع طبعه
حمل او وضع وليس للثالث مع الرابع علاقة ونسبة فلا يجب من ذلك ان يكون بين الشيئين نسبتهما علاقة حمل او وضع كان
الاشياء كلها هذه الصفة بل يجب لا محالة ان كان ولا بد ان يكون بين هذين الداخلين نسبة وعلاقة في حمل ووضع فاذا كان
كذلك وكل واحد منها فانه اولى انما يحدث علاقة بين التالي منها وبين احد الطرفين ثم ذلك الطرفين فان النسبة القريبة تقبل
النسبة البعيدة بل يجب ان يتحقق له البتة او لا نسبة ثم يؤدي الى الطرف الذي نجعله النسبة اليه اذا كان لا نسبة له اولية
الى ذلك الا بواسطة هذا فهذا لا يكون قياسا الى الطرف لانه يكون مشتملا على مباين احد العناصر ان الطرف الى احد الشيئين

الداخلين

الداخلين الذي يخص ذلك الطرف علاقة ونسبة ثم بيان ذلك يعين ان لهذا الطرف علاقة ونسبة وبينهما اجتماع فان لم
يكن كذلك لم يجب للذهن ان يقع علاقة علاقة مثاله اذا كان طرفا المطلوب ا و الداخل ح في جانب ب و د في جانب ا فان
لم يكن ح و علاقة لم يلزم شيء وان كان بينهما علاقة كان اول النسب المؤلفة نسبة ب مع د او نسبة ا مع ح فان كانت هذه النسبة
المؤلفة توجب نسبة مفردة لب مع د او مع ح ثم كانت نسبة ح الى ا و ب النسبة الى ا ب توجب بينهما وتمم نسبة فقد بان المطلوب
بانها ان كان لا يوجب بينهما وتمم له نسبة لم يعين هذا التأليف وانت تعرف هذا اذا ركبت هذه المقدمات مختلفة الكيفية والكمية
فمهما ان لزم لاحد الداخلين مع احد الطرفين نسبة لزم للطرفين ما فيها نسبة والا لم يلزم شيء ولما كان القياس الواحد على
هذا السبيل فقانون القياس الواحد انما الداخل فيه بالفعل او بالقوة كلية والموضوع لنسبته اليه بالقوة او الفعل موجبة حتى يكون
الحكم على الداخل متناول الطرف الذي هو موضوع المطلوب فقانون الاشكال القياسية ثلثة اعني الاقترانية وقد كان قيل ان الا ستثنائية
ايضا انما يتم بالاقترانية وكذلك الخلفية فكل مطلوب انما يتم بهذه الاشكال ويتم بهذه الاشكال بالشكل الاول ثم قيل بعد هذا الا الكل
في التعليم الاول ان كل قياس يتم بكلي موجب اما من كليتين واما الجزوي فقد يتم من الكليتين ومن كلي وجزوي والسلبية
في الجهة الاخرى المقدمتين لا محة منه القول ميان صحة ما ذكرناه مرادا واذا كانت ضرورية وتمكنه لم يجب نتيجة مطلقة او مطلقة و
تمكنه لم يجب نتيجة ضرورية وقد يبين ايضا انه لا بد في كل قياس من مقدمة كلية وما هو موجب بالفعل او بالقوة كالممكن المطلق
الصرف اذ قوة سالبة قوة موجبة ويبين ان الكلي لا ينتج الكليتان واما الجزوي فقد ينتجه كليتان وكلي وجزوي والموجب لا ينتجه
الا موجب والسالبة لا ينتجها الا موجبة وسالبة لا موجبتان فقيل وفي كل قياس مقدمة نسبة النتيجة في الكيفية والجهة واما كليتها
واما احديهما فظاهر من تعرف المعلم الاول بهذا ان الذي يورده من استنتاج مطلقة وضرورية هو على سبيل المشكك ولذلك
ما نتيجه من مطلقة غير ضرورية وممكنة

فصل ٣ في القياسات المؤلفة من مقدمات اكثر من اثنين وبيان انها قياسات
كثيرة مركبة قد استبان لك انه لا قياس اقتراني من مقدمة واحدة ولا من اكثر من مقدمتين وبقي لك ان تشكك ويقول قد نشاهد
اقاويل قياسية يحاول بيانا به مطلوب واحد ويكون المقدمات فيها اكثر من اثنين على ذلك كتاب الاصول في الهندسة وغيره
فيقول ان المقدمات كثرت في القياسات ويزيد على الاثنين لاحد وجوه الثلثة اما ان يكون تلك المقدمات ليست مقدمات القياس
القريب بل مقدمات تنتج المقدمات التي هي اقرب واما ان يكون مورده على سبيل الاستقراء والتمثيل فلا يكون مقدمات القياس
اهلية بل مقدمات استقراء يتعرف بها صحة مقدمته واما ان يكون خارجة عن الضرورة وعن المنفعة القريبة من الضرورة وجها

على وجوه منها تلك الوجوه وان يورد الكلية وبعضها ان يورد الجزئية وبعضها ان يورد وكذلك الاستظهار في امانة خاما المورد والكلية
فهي التي يراد بها شهرة النتيجة التي كانت المقدمات الضرورية لها او ربما صرف لها شي ما ينساق اليه من التسليم وعلم انه فيه انما قبلها
البيان تسليما فاذا خفي وجه اتساقها وظن انها عارية الجزوي وخصوصها الاختلاط الا يجدي بها تركت انها المعاشرة في تسليمها
وكذا في الجدل وفي الامتحان وتدقيق مثل العناد والتلبيس والقراني بالتدقيق واما التي لطرفه فمقدمات تحاول لها تحسين الكلام
بالتسبب والتخلص وهي مقدمات وجودها وعدمها في المقصود بمنزلة واما التي للايضاح فكالامثلة المستغنى عنها وانها لو لم
كالاستشهادات المستغنى عنها كتقسيم اللفظ وكالانتقال من لفظ الى لفظ وغير ذلك مما يقال في كتاب الجدل واما القياس القريب
فمحال ان يكون من اكثر من مقدمتين بل يحتاج ان يكون الاصغر فيه بالقوة او بالفعل داخلا تحت حكم الاكبر اولا ان وقع وليس
بسبب الاستقراء او غير ذلك من هذه الوجوه فهو بسبب تركيب القياس ومعنى تركيب القياس ان يكون قياس مركب من
مقدمتين كلتاهما او احداهما تحتاج الى قياس فيها فيتركب قياسان احدهما على المقدمة والاخر على المطلوب ومقدمات المطلوب
لا محالة والمقدمات منتجة لاحدى المقدمتين زوج والنتيجة ايضا كليتهما زوج او هو ضعف ما ينتج الواحدة وجميع الزوج الى الزوج
زوج فاذن مقدمات القياسات البسيطة والمركبة ازواج فان كان عددها فردا فهناك اما نقصان واما زيادة واما تقسيم ان كانت
لا يتم بزيادة ولا يستوي بنقصان فالذي بنقصان فهو على وجهين اما ان يكون المقدمات قد اسقط الكبرى منها استغناء بها لبيانها
استشهادا ومن الظهور او ايهام استغناء بالظهور فيما لو صرح به كذبه كما في الخطابة والخطابة واسقط الصغرى بسبب من ذلك
واما ان يكون الاسقاط على سبيل استغناء عن المقدمة لا لظهورها في نفسها ولا لحيلة ولكن لانها قد ظهرت في تاليف المقدمتين
الى نتيجة فصار اعني ان تحصيل بعد ذلك مقدمة فيسقط النتيجة التي عن مقدمتين ويؤتى بالمقدمة الاخرى فيكون ثلثة ونتيجة المطلوب
واذا كان على كل مقدمة قياس فبعيد ان يسقط معا كلا يسقط النتائج استغناء بالظهور بل ان يسقط منها شي فالتي تاخرت فيها
فان الذي سبق قياسه كانه شي عند الاشتغال بما تأخر قياسه وكان نتيجة الاقرب زمانا من القياسين اولى بان لا يذكر فاما الذي
بالزيادة فهو على الوجوه التي سلف لك ذكره واما الذي لاجل العقم فهو ان لا يكون الفرديه ترجع الى الزوجية بزوجيه لا بنقصان
ولا بزيادة وكل قياس مركب فاما ان يكون موصولا واما ان يكون مفصولا والموصول هو الذي يكون النتائج المتقدمة للمطلوب
التي هي مقدمات المطلوب مذكورة فيه بالفعل سواء كان التركيب بسبب حاجة احدى المقدمتين الى القياس فيكون تركيبا
واحدا او بسبب حاجة المقدمتين كلتيهما اليه فيكون تركيبا مضاعفا فقد كثرت النتائج على انها نتائج ثم وكرت على انها مقدمات

وذلك بان يبتدي من ابعد المقدمات عن المطلوب فيفرق بين اثنين اثنين منها فتنتج منه هي مقدمة فان احتيج الى ان تنتج
مقدمة اخرى فعل وان لم تنتج اخذت تلك المقدمة والمقدمة الاخرى فانتج منهما فيكون اربع مقدمات ونتيجتان واما ان يحتاج
الى ان تنتج الاخرى اورد له قياس من مقدمتين وانتج فيكون في طبقة واحدة اربع مقدمات ونتيجتان وفي الطبقة الثانية
مقدمتان ونتيجة فيكون جميع النتائج ثلثا ويكون عدد النتائج نصف عدد المقدمات ويكون في كل قياس ثلثة حدود ونتيجة
فان كان على كل مقدمة قياس وكانت المقدمتان مشتركين كان ستة حدود الا ان الواحد مشترك في الوسط فيكون خمسة
حدود ولكن من المشترك ومن احد طرفي الخمسة تحصيل احد المقدمتين القريبتين ومن المشترك والطرف الاخر تحصيل المقدمة
الاخرى ومن طرفي الخمسة تحصيل المطلوب الذي يساق اليه تركيب القياس وان كان القياس على مقدمة واحدة فيكون
هناك اربعة حدود فيكون هناك اربع مقدمات مقدمتان على المقدمة ومقدمتان على النتيجة احديهما نتيجة القياس الاول
والاخرى غير نتيجة ونتيجة منهما المطلوب ويكون عدد المقدمات مع احد النتيجة مكررا اربعا وعدد النتائج اثنين ويكون جميع
المقدمات ضعف عدد النتائج واما عدد الحدود فيكون هنا على عدد المقدمات مثاله كل ج ب وكل ب د فكل ج د وكل ج د
وكل د ه وكل ج ه فيكون الحدود ج ب د ه والاصل في انه اذا كان القياس واحدا كانت المقدمات من حدود
ثلثة فان كان القياس اثنين ولكن الثاني في درجة الاول اي ليس فيه نتيجة عن القياس الاول بل نتيجتان متباينتان كانت
المقدمات اربعا وكانت الحدود ستا لا اربعا وان كان القياسان على مقدمتين مشتركين فجا جرا قياس آخر صارت
خمسا فان صارت المقاييس التي في درجة واحدة مع متباينات كانت المقدمات ستا وكان الحدود تسعة فان كانت النتائج
الثلثة مشترك ثلثة على التوالي سبعة فلا يزال يزداد عدد الحدود وفي المقاييس المشار على المقدمات بواحد ويكون المقدمات
ازواجا والحدود افرادا ويكون النتائج نصف عدد المقدمات تارة ازواجا وتارة افرادا الا ان انصاف الازواج يكون
ازواجا ويكون افرادا واما اذا كان القياس ليست نسبتها هذه النسبة لكن احد القياسين اقدم مرتبة من القياس الثاني
اذ يوجد فيه مقدمة الاخر فانه اذا تم القياس الاول كانت الحدود ثلثة فاذا اما القياس الثاني كانت جانب مقدمة اخرى
وحد اخرى فيكون للقياسين في البسيط ستة حدود واثنان من الستة حدود القياس الاول فيبقى للقياسين اربعة
حدود ويكون عدد الحدود وعدد المقدمات والنتائج نصف عددها فان قياس ثالث بمقدمة مضاف الى النتيجة
الثانية ويكون بزيادة حد ويكون المقدمات مع ما فيها من النتائج الاول ستا والنتائج ثلثا والحدود خمسا واذا كانت

المقدمات اربعا كانت الحدود اربعا والا فان لما زاد واحد فصارت المقدمات ستا او ازدادت فيتم لما سلف ومقدمة فان
زوجا عدد ازواد او قياس فصارت المقدمات والنتايج اربعا والحدود ستا فيكون في قياس الاول عدد الحدود
اكثر من المقدمات بواحد وفي القياس الثاني مساوي المقدمة والحد كانت المقدمات قد كثرت الحدود ثم من بعد ذلك
يكون كالوزن في كل تركيب اذ مع كل حد يزداد مقدمتان فان الحدود كانت ثلثة وزاد واحد فصارت الحدود اربعا وزادت
مقدمتان فصارت المقدمات اربعا فلما زاد حد صارت المقدمات ستا والحدود خمسة وعلى هذا القياس فيكون المقدمات
دائما ازواجا ويكون الحدود في اول الامر فردا اذ هي ثلثة وفي التركيب الثاني زوجا وفي الثالث فردا وكذلك فيتم دائما ان
كان التركيب منتظما لم يخلط لان تلك الترتيب والابتداء الترتيب اذا تلك الترتيب فان المقدمات وان اتفقت ازواجا فالحدود ولا
افرادا ولا يكون لها انتظام واما هذا الترتيب فان المقدمات دائما تبقى ايضا ازواجا لكن الحدود ولا يكون تزايدها مستمرا على نظام
العدد وعلى توالية وليس يكون المقاييس المركبة هذا التركيب ولا التركيب الاخر الذي سنذكره والذي من قياسات من شكل واحد
الا ان يكون المطلوب كليا موجبا فان القياسات عليه وعلى مقدماته يكون من الشكل الاول من الضرب الاول اعني من الكليات
فان المطلوب سلبا كليا فان القياس على احد مقدمتيه وهو الكلي الموجب ان يكون الاول من الشكل الاول اما على مقدمته
السالبة فيكون من الشكل الاول ومن الشكل الثاني ويجد واحدة تامة بيانها مثاله والمطلوب لا شيء من ج ا فيكون تركيب
قياسه الابسط وهو الذي قياس على مقدمته على وجوه فاما ان كانت المقدمة الصغرى موجبة والكبرى سالبة اعني في القياس
القريب من المطلوب وكان هذا القياس القريب من الشكل الاول فانك تجد الصغرى لا تبين الا بالشكل الاول
والكبرى تبين بالشكلين وتبين بالشكل الثاني من وجهين الوجه الاول والكبرى من الشكل الاول كل ج ب وكل ب د وكل
د ه ولا شيء من ه ا فلا شيء من د ا الوجه الثاني والكبرى من الشكل الثاني وصغراه موجب كل ج
ب وكل ب د وكل ه د ولا شيء من ا ه فلا شيء من د ا الوجه الثالث والكبرى من الوجه الثاني وصغراه
سالب كل ج ب وكل ب د ولا شيء من د ه وكل ا ه فلا شيء من د ا الوجه الثاني والقياس على الكبرى من الشكل الثاني
والصغرى موجب كل ج ب وكل ب د وكل د ه وكل ا ه ولا شيء من ه ا فلا شيء من ا د الوجه الثالث والقياس
على الكبرى من الشكل الثاني وصغراه سالب كل ج ب وكل ب د ولكل د ه ولا شيء من ا ه وكل ه ا فلا شيء من د ا
واما ان كانت المقدمة الصغرى سالبة ولا ينتج الا من الشكل الثاني ويكون من ذلك وجوه ثمانية وهي كعكس الوجوه الثلاثة المذكورة

ان

وانت يمكنك ان تعلم ان ذلك فان كان المطلوب جزئيا موجبا فيكون قياسه القريب من مقدمتين موجبتين واحدهما جزئية
كلية فان كان على صورة الشكل الاول كان القياس على الكبرى الكلية الموجبة من الشكل الاول فقط والقياس على الصغرى اما من
الشكل الاول والجزئية موجبة صغرى لا محالة اما من الثالث فيكون اما من كليتين فيكون القياسان لا بعد ان من الشكل الاول
لا غير واما من جزئية وكلية فيكون تارة الجزئية صغرى وتارة كبرى وان كان القياس القريب من الشكل الثالث وصغراه جزئية كان
القياس على كبراه من الاول على صغرى اما من الاول كما علمت واما من الثالث على وجهين وان كان صغراه كلية كان القياس على
صغراه من الشكل الاول وعلى كبراه من الشكل الثالث واما من ضروب الثالث وان كان المطلوب جزئيا سالبا فاما ان يكون القياس
القريب عليه من الشكل الاول او الثاني او الثالث فان كان القياس القريب عليه من الشكل الاول فيكون القياس على كبراه من الشكل
الاول لا غير وعلى صغراه من الشكل الاول على ضرب ومن الشكل الثاني على ثلثة ضروب وان كان القياس عليه من الشكل الثاني وصغراه
موجبة وكبراه كلية فيكون القياس القريب على كبراه من الاول ومن ضربي الثاني وعلى صغراه من الاول ومن ثلثة ضروب الثالث
وتركيبها اوجات غير فيكون ثمانية وان كانت صغراه سالبة يعني كبراه من الاول وصغراه بضرب من الاول وضربين من الثاني
وثلثة ضروب من الثالث فيكون اربعا وعشرين تركيبا واما التركيب الذي يكون على سبيل النتايج من المقدمات بان يذكر
المقدمات ويترك النتايج اصلا الا النتيجة الاخيرة مثل قولنا كل ج د وكل د ه وكل ه ب وكل ب ا فان اول القياس الذي فيه بالفعل
لا محالة وهو من مقدمتين والقياس الثاني مذكور كبراه في المثال الذي اوردناه وكلما زدنا او زادت مقدمة فيكون لما زدنا
عددا اربعا جاءت مقدمة ثالثة وان اوردنا عددا خامسا جاءت مقدمة رابعة فيكون عدد المقدمات اقل من عدد الحدود بواحد
فان كانت المقدمات زوجا كانت الحدود فردا وان كانت المقدمات فردا كانت الحدود زوجا وكذلك على التوالي لكن مع
زيادة كل حد نتيجة في القوة واعني من النتايج النافعة في المطلوب فكلما زيد زادت نتيجة فيكون النتايج الزائدة النافعة في
المطلوب هي عدد الحدود في الزوجية والفردية معنى قولنا النتايج النافعة للمطلوب انه في قوة مثل هذا التركيب ان يستنتج
نتايج غير نافعة في المطلوب والنتايج النافعة في المطلوب في المثال الذي اوردناه فمثل كل ج ه ومثل كل ج ب واما في غير النافعة
للمطلوب فمثل قولنا ان نقيس من تلك المقدمات فنقول كل د ه وكل ه ب ينتج كل د ب فهذه النتيجة غير نافعة في المطلوب لتعالى
نستفاد وان كان لنا ان نعدي ترتيب اخر ونسق اخر نجعل فيه مقدمتين منه ومقدمة من غيره ثم منهما ثم نضيف اليها مقدمة
ج على انها فيه لكن يكون قد غير النسق الذي فرضناه هذا المثال وهذا النتيجة لا تستفاد فيه مع زيادة كل حد منه واما النتيجة الاخيرة فانها

مع او ان كل ح ، ثم صيف كل و ، نتيج كل ح ، ثم صيف اليه كل ب ح فنتيج كل ح ا ، اما كل د و ، ما يجري مجراه فانه لا ينتج بوجه من الوجوه
في هذا الترتيب من القياس واعلم ان الحد الزائد يدخل في جانب الحد الاكبر وفي الوسط واما الكلي الموجب فلا يكون القياسات المركبة
عليه من الشكل الاول او يكون التركيب الواقع على النحو الذي قد علمت في المثال الذي اومأنا اليه واما الكلي السالب فيكون عليه قياسات
مركبة على الوجه المذكور في الموصولات مثل الوجه الاول كل ح ب وكل ب د وكل د ه ولا شيء من ا ولا شيء من ح ا او نظير الوجه الثاني كل
ح ب وكل ب د وكل د ه ولا شيء من ا فلا شيء من ح ا او نظير الوجه الثالث كل ح ب وكل ب د ولا شيء من د ه وكل ا ه فلا شيء
من ح ا وكذلك الحال في جميع الوجوه والتي يترك فيه النتائج اصلا ورضي بها وهي بالقوة وانما يذكر الاخيرة منها بالفعل فقط
فمن هذه الاشياء تبين ان الكلي الموجب ما يصعب وجود القياس عليه عدا كان قياسا مفردا او قياسا مركبا اذ لا يكون الا من
ضرب واحد من شكل واحد ومقابله يسهل وجود القياس عليه جدا لانه من نسبة ضروب مفردة اعني بهذا المقابل الجزئي السالب
يعرف ذلك من مذهب هذا الاعتبار وفي الكلي السالب في الصعوبة مقابلة الجزئي الموجب ويعرف ذلك ايضا من ذلك المذ
واعلم ان التركيب المفصل اذا انتهى الى مقدمات سوالب بعد الموجبات فالاحسن ان يوصل فان النظام ينقطع هناك فاما اذا كان
الابتداء من السوالب ثم منها موجبات اي عدد كانت استمر القياس على تركيب الفصول وقد تركب قياسات استثنائية واقترانية
ويكون الاقترانية اما واحدة لانتاج الاتصال او الانفصال او لانتاج الاستثناء

فصل[3] في اكتساب المقدمات وتحصيل

القياسات على مطلوب مطلوب مما اعطينا الى هذا الحد مبين ان القياس ما هو وكم ضروبه واما الفرق بين بسيطه ومركبه وليس
يكفي اضعافنا ان نعلم القياس الصحيح من غير صحيح اذ لم نعلم كيف يكتسبه ويحصله وذلك لانا اذا احتجنا الى معرفة شيء بالقياس
لم يكفنا ان نعلم ان القياس ما هو فيكون شأننا كشأن من تعلم ان الرداء النافع لعلل كذا ما هو وهو لا يكفيه في شفائها اذا لم يكن
تعلم من ذلك وجه طلبه وتحصيله واتخاذه فانه ان اتفق ان صادفه معمولا محصلا انتفع به وان لم يتفق ذلك بقي سقيما لا ينفعه
علمه بماهيته وكيفيته في حاجة الانتاج فحرى بنا ان نستقل بمعرفة كيفية اكتساب القياس استعمالا على وجه كلي اما اكتساب القياس
من حيث هو برهان او جدل او غير ذلك فهو امر اخص من بحثنا هذا بل كان بحثنا انما هو عن القياس الكلي لا عن قياس ما معين
برهاني او جدلي لذلك بحثنا عن اكتساب القياس انما هو عن قياس على الاطلاق لا عن قياس ما ولنعبر عما اخذه المعلم الاول
في ذلك فان جميع القضايا مستفادة منه بقوة او بفعل فنقول قد علمنا ان الامور اما شخصيات واما كليات والشخصيات
يكون بالحقيقة موجودة في الشخصيات فالمحمولة على الشخصيات كهذا الابيض على زيد ولا يكون بالحقيقة وهذا الشيء قد وضع

لك في موضع آخر واما الكليات ومنها كليات قريبة من الاشخاص بلا واسطة ومنها كليات بعيدة توغلنا لاعام لها واما الامور
في الوسط وكل محمول اما ذاتي وعلى المجرى الطبيعي واما كائن بالعرض كحمل موضوع على عارضه كالانسان على الابيض وحمل عارض
على عارض آخر يشاركه في الموضوع الذي هما محمولان عليه كحمل الطبيعي كحمل الابيض على الموسيقار وليس كل حمل عرض انما يكون
من حمل موضوع على وصفه بل وقد يكون من حمل موضوع على ذاتيه المتقدم الاعم كما يحمل الانسان على الحيوان وزيد على الانسان
وذلك في القضايا المحصورة الجزوية لكن الامر الذي هو في نفسه واجب بحسب طباع الامور من غير اعتبار عارض من
خارج هو ان يكون الاخص موضوعا للاعم وان يكون الامر موضوعا لحدوده وعوارضه لا بالعكس والمحمولات التي يحمل بالطبع على شيء
واحد منها من حالها انها متناهية سواء اخذت محمولات حقيقية او مشهورة فان كثيرا مما لا يحمل بالحقيقة حملا ذاتيا يكون مشهورا
محمولا ذاتيا وربما كان لا عام فوقه بالحقيقة ويكون في المشهور انه له عام فوقه وبين اعم العوام واخص الخواص امور انما
اكثر الكلام هنا واكثر البحث عنها فاذا اردت ان يكسب القياس وضع الحدين واطلب كل واحد منهما وخاصيته وكل ما يلحق
كل واحد منهما اعني الحدين من الاجناس واجناسها والفصول واجناسها وفصولها والعوارض لها وليس من مقوماتها
وفيها اجناس وعوارضها وعوارض عوارضها وبالحقيقة لواحق اللواحق فانها عوارض ايضا ولذلك يطلب ما يلحقه كل
واحد من الحدين مما نسبته الحد اليه النسبة المذكورة وما يلحقه فيه ومواد طلب الايجاب واما مواد السلب فاطلب ايضا
الامور التي لا توجد ضرورة او مطلقا لكل واحد منها ولا تشتغل بطلب ما لا يلحقه حد بحد فان ما لا يلحق هو نفس ما لا يلحقه فاما ما يلحق
فليس هو نفس ما يلحق فان الموضوعات التي على المجرى الطبيعي تمايز المحمولات التي على المجرى الطبيعي وان وقع في القضايا
بعض او كانت على غير المجرى الطبيعي كما قد علمت فاذا حصلت ذلك عندك فتأمل حال كونها حقيقية او مشهورة
واعلم انك كما امعنت في الاستكثار من هذه اللواحق والملحوقات واما ما لا يلحق فانت اقرب من اصابة الغرض والحق
التي يلحق غير الملحوق الكلي فما لا ينتفع به في اكثر الامر بل عليك باقتناص الكليات وكذلك في الملحوقات وفيما لا يلحق واعلم
ان القياس انما يحصل لك من الكليات وليس اللاحق ما يلحق كلية الموضوع بل ما يلحق كلية الموضوع وقد استبت بهذا
فيما سلف وكما لا يفيد اشتغالك بتأمل ما لا يلحقه الموضوع اعني مثل هذا الملحوق الكل لذلك لا يفيد اشتغالك بتأمل ما
يلحق اللاحق بل هذا الا في الموضوع فان لاحق اللاحق لاحق ولذلك لا يفيد اشتغالك بتأمل ملحوق الملحوق بل هو ملحوق
اللاحق ولذلك لا يفيد اشتغالك بتأمل شيء بل يلحق الطرفين جميعا او يلحق الطرفين جميعا او قد علمت ان ذلك لا يفيد

بهذا النحو وذلك لانك اذا اتبعت اللواحق والملحوقات حدود النقيض وما لا يليه فوجدت فيما ينعقد به مع احد طرفيه مقدمة تنتج
ينتج مع النقيض محالا كنت قد قست قياس الخلف وكيف لا ينتفع بهذا الاعتبار وكل خلف كما ستعلم كذلك فانه يرجع الى
بوجه من الوجوه ولذلك يمكنك ان تكتسب من هذا المأخذ ما تفتقر اليه في الشرطي الاستثنائي على ما علمت ويمكنك بهذا
الوجه ان تكتسب الاستقراء ايضا وذلك اذا تأملت موضوعات الموضوع اذا وجدت في اللواحق ما يدل على المساواة امكنك
ان تكتسب قياسا كليا من حيث كنت تكتسب الجزوي بقوة الانعكاس وهذه المساواة في الايجاب وهو ان يكون الايجاب
على الموضوع فقط وفي السلب ان يكون السلب عنه فقط ويجب ان تتأمل في جميع ذلك هل هو على سبيل الاضطرار او على سبيل
الامكان فاما المطلق لشهرة ان يكون صيغته لا واما وجدته من مادة الممكن فان اخذته عاما فانما وجدته صح لك مطلقا فلا يحتاج
ان تبحث عنه بحثا خاصا فان قال قائل كيف يمكننا ان نحمل ما يكون مطلقا كليا فانا نجد الكتابة للانسان ثم لا نقول كل انسان كاتب
فنقول انا قد اوصيناك ان تأخذ اللواحق الكلية والملحوقات الكلية فذلك هو المقدم فاذا شئت ان تعتبر الامكان والضرورة
فيما يجري ان تعتبر ما بعد ذلك واللاحق الكلي اذا كان غير دائم ولا ضروري فهو مطلق وممكن على ما علمت وبان لك هناك ان هذه
المطلقات موجودة وان كانت القضية المؤلفة من الانسان والكاتب ليس مطلقة فاذا كان شغلك باعتبار الضرورة واللا
ضرورة وجدت الامكان مع اللحوق الكلي وكان مرادك بالمطلق ما ليس بضروري فقد وجدت وان كان مرادك المطلق الاعم
وهو الاصوب ان يكون مرادك فانما وجدت وجدت المطلق فتحكم عن الشيء ج هل هو مطلق محال وكان السلب والحمل
قد يكون بالحقيقة وقد يكون بالشهرة وكذلك الضرورة واللاضرورة وقد يكون بالحقيقة وقد يكون بالشهرة والمشهور ايضا ما هو مشهور
بالحقيقة ومنه ما هو مشهور في بادي الراي فانت من حيث تكتسب القياس المطلق يجب ان تتحرى جميع ذلك ويجب ان يعلم ان لكل
صناعة مقدمة خاصة فيكون اللواحق والملحوقات وما لا يلحق انما يطلب بحسب تأمل تلك الصناعة فان لو ادركنا بالحيلة المشتركة
ادراك اليسير وكثير منها يحصل بالتجربة وكثير منها بالاستقراء وستعلم الفرق بينها فهذه اشارة الى اكتساب القياس اما تفصيلها
فحسب يكلم في صناعة الجدل والقائل ان يقول ان كانت هذه الكلية بازاء ذلك التفصيل فان هذا البحث عن اكتساب القياس
هو غير كل هو مطابق للبحث الجدلي فنقول ان البحث الجدلي في ذلك هو البحث عن اكتساب القياس من المشهورات والمشهورات
اعم من الاوليات فكل اولي مشهور وليس كل مشهور اوليا فالمباحث البرهانية تدخل في مباحث الجدلية من حيث هي ايضا تعم
في المشهور لكن انما ينظر فيها في كتاب الجدل من حيث هي مشهورة ويطلب في البرهان من حيث هو حق وينظر في هذا الكتاب من

الا ان يحمل نظرك من حيث هو لاحق بل من حيث كيفية اختلاف لحوقه في الضرورة وغير الضرورة ولذلك تفيد حقائق
اشتغالك به على ان انا خاصة الذي سنذكره ان نذكره ولا يفيد ايضا ان ينظر هل في موضوعات الملحوق ما لا يلحق الموضوع
فان ذلك لا ينعقد قياسا ويجب ان تتأمل حال اللحوق الضروري والممكن الذي هو دائم او اكثري فان كل مطلوب ان ينتج مما
يجانسه فاذا كان مطلوبك موجبا وهو كلي طلبت في لواحق الموضوع شيئا هو من ملحوقات المحمول فان وجدت فقد انعقد قياس
فان كان جزويا فاطلب في ملحوقات كل واحد من الطرفين فاذا وجدت شيئا مشتركا انعقد لك قياس من الشكل الثالث وان
كان جزويا طلبت هل في ملحوق احدهما ما لا يلحقه الاخر فان وجدت انعقد لك قياس فاذا ادريت في هذا الطلب اما الحد الاوسط
وانه هو الذي يلحقه القياس فاذا امتحنت حال ما يلحق وما لا يلحق فابتدر من اعم لواحق احدهما هل هو مما لا يلحق فان ب اوجب
ان ذلك غير لاحق كفت المؤنة وعلمت ان ما دونه غير لاحق فان لم تجده كذلك بل وجدته لاحقا فانزل عنه درجة حتى ما هو اعم
وتدرج عنه من الوقاف في ذلك سرعة الاصابة ومصادفة القياس الاول فان سلب الناطق عن البياض ليس سلبا
اوليا بل سلب الجسم عنه اولى هو واذا كنت في طلب هذا الامتحان فلا يكون تصادى طلبك انه هل في لواحق احد الحدين
شيء مضاد للواحق الحد الاخر او مغاير حتى تقول مثلا ان ج بارد او حار او يقول ج سماء او ارض وذلك لان الحد الاوسط
يجب ان يكون شيئا واحدا واما هاهنا فان الاوسط اثنان وذلك يطرك الى ان تحمل ما يمكنك ترتيبه قياسا واحدا اكثر
من قياس واحد وذلك لانه انما يصعب ج مسلوبا عن ح السلب كونه موصوفا بشيء هو ضد ما يوصف به كذلك حتى يكون
هذا هو الذي لاجله ينعقد القياس المنتج للسلب فانه لو صار بدل الضد مضاف او عدم وملكة او غيرها افترى لكان القياس
ينعقد لكن السلب الاول فيه كون الشيء ما هو ب او بالعكس فالسارد اذا الحق ج كان قياسا الى قياسان احدهما انه
غير لاحق له والاخر انه ضد لاحقه وانما ينعقد منه القياس لانه غير لاحق فقط فانه ان حفظت كونه غير لاحق وبدلت كونه
مضادا للاحق استمر القياس المطلوب وان امكن ان تحفظ كونه ضدا وتوهم انه لاحق مثلا حتى تجعل الاضداد قد تلحق الشيء
الواحد لما كان ينعقد منه القياس وهذا الحول الى ان تكلفت طلبين فانك اذا وجدت البارد يلحق ج والحار يلحق
البارد او لا يلحقه فوجدته في جملة ما يلحق كيفية اللون فاما اذا استأنفت الطلب بعد حصول الارب فاجدت صحت هل في
لواحق احدهما فانما بحثت بحثا خارجا عن الغرض اللهم الا ان تطلب قياسا آخر او بالحقيقة اذا وجدت هذين علم تجد قياسا
واحدا بل قياسين فانك في استعمالها كانك تقول ج بارد واوليس بحار ودع ليس بحار واحار والمختلف ايضا فقد يكتسب

حيث الوجه الذي يعيانه البحث والبحث الذي في الجدل مشتركان في مباحث ومختلفان في ان هذا البحث اعم من ذلك بعينه
وان لم يكن في الموضوع وذلك لان هذا ليس بحثا عن ذلك من حيث هي مشهورة بل من حيث هي مقدمات وفي كتاب البرهان
بحث عنها من حيث هي اولية وحقة وفي كتاب الجدل بحث عنها من حيث هي مشهورة وان كان قد يدخل البحث الاول الثاني
في البرهان من ذلك البحث فليس يدخل بالذات بل بالعرض فان المشهور ليس يحمل على الاولي من حيث هو والمقدمة يحمل عليه من
حيث هو ونحو البحث الذي في البرهان فقد يدخل في هذا بالذات اذ كانت المقدمة امرا يحمل كل واحد من الامرين من حيث
هو هو والمقدمة اعم من المشهور من حيث هو مشهور ومن الحق الغير المشهور من حيث هو حق غير مشهور والبحث عن المقدمة من حيث
هو بحث عن المقدمة يصلح ان يفصل فيجعل بحثا عن المقدمة من حيث هي مقدمة برهانية فان البحث البرهاني ليس جزءا من البحث
الجدلي والبحث عن المقدمة البرهانية كالجزء من البحث عن المقدمة المطلقة كما ان القياس البرهاني والجدلي جزءان من القياس
المطلوب وليس واحد منهما جزءا من الآخر ولكن لقائل ان يقول فما بالكم اعرضتم عن النحو الخطابي والسوفسطائي والشعري
ولم تجعلوا الفن الخطابي والسوفسطائي والشعري بل علمتم على الجدلي فنقول ان كتاب القياس نفعه الاكبر في الامور الكلية
واصناف المقدمة ... وذلك البرهان والجدل والمغالطة مذموم ويتعلم ليتحرز من الوقوع في حبائله ... المصنوعة فكيف
يكون تعلمها لاجل الاكتساب على انك اذا اعددت مكان الحق او المشهور في اللواحق او الملفوظات وما الالحق المشبه من اللواحق
والملفوظات وما الالحق يكون قد صادفت القياس المغالطي

فصل ٥ في بيان غلط من ظن ان القسمة قياس

وقد ظن قوم ان القسمة هي سبيل الى اكتساب القياس بل انها هي القياس فمنهم من جعلها قياسا على كل شيء ومنهم من جعلها قياسا
وبرهانا على الحد وجعل الحد محتاجا الى برهان وجعل برهانه القسمة واما الذي فان القسمة انما يكون منها القياس المسوق الى نتائج
قضايا منفصلة على ما علمت واما على غيرها وعلى الحد فلا وليست ايضا قياسا بل مقدمات قياس فليس بين ان القسمة ليست قياسا
على الحد والمنفصلة التي في اجزائها ثم لتبين ايضا ان القسمة ليست قياسا على الحد الاول فاما التبيين الاول فيقول فيه اولا انهم
انما يرومون ان يحصروا بالقسمة شيئا موجبا والشيء الموجب انما يثبت لموضوعه بتوسط وسط وهو انما اخص من المحمول الذي هو
الاكبر او مساو له واما القسمة فانما يكون الاكبر فيها انما اخص من الاوسط كقولك كل حيوان اما مائت واما ازلي ثم يقول والانسان
حيوان فان انتج هذا فانما ينتج منفصلا فقط واما ان الانسان ازلي ومائت فلا ينتج منه البتة اللهم الا ان تأخذ فتقول ان الانسان
حيوان ازلي او مائت فان كان هذا مسلما بنفسه او بقياس آخر فالذي احوجك الى القياس عليه فان القياس انما يكون

قياسا اذ كان مفيد العلم بالمجهول والمنتج المكتسب والطلب والمفروغ عن معرفته في كتاب القياس عليه كالفضل فكيف اذا كان الذي
يكتسب منه لا ينتج المطلوب فان قال قائل ان هذا يفيد ان الانسان مائت بان يقول الانسان حيوان وكل حيوان اما مائت واما
ازلي فينتج ان الانسان اما مائت واما ازلي ثم يقول لكنه ليس بازلي فينتج انه مائت او انه ليس بمائت فينتج انه ازلي فيقول اولا
ان القسمة لا يكون مفيدة من حيث تفيد القياس الاقتراني بل من حيث تفيد القياس الاستثنائي الا انه منفصلة واما ثانيا فلانه
اما ان يقول فذلك ان الانسان ليس بازلي بينا او فذلك ليس بمائت بينا او لا يكون انما اعتبره بينا فان كان فذلك ليس بمائت
بينا وكان كونه ازليا بينا لم يحتج الى قياس فان لم يكن كونه ازليا بينا فلا يخلو اما ان يكون بينا ان الشيء اذا لم يكن مائتا فهو
ازلي او لم يكن فان كان ذلك بينا بلا وسط فيكفينا ان نقول ان الانسان ليس بمائت وما ليس بمائت فهو ازلي من غير قسمة وان
لم يكن بينا بل كان جائزا عندك في اول الامر ان يكون بعض ما ليس بمائت ليس بازلي او نراه وفيه الحيوان فاستثناؤك ما ليس بمائت
لا ينتج ذلك ما لم يحل لكنه ليس بحيوان مائت فبيان يكون قسمك ماخوذا فيه المقدم جزءا من المقسوم اليه كقولك كل حيوان اما مائت
واما ازلي والثاني ان يوجد كقولك كل حيوان فاما حيوان مائت واما حيوان ازلي فلا بد ان يكون قسمك على هذا الوجه لكي تبينا
ما تحكم فانه ان كان بينا ان كل انسان حيوان ليس بمائت وبينا ان كل حيوان ليس بمائت فهو حيوان ازلي وكان مطلوبك ان كل
انسان حيوان ازلي وقد ملكنا ان ننتجه من غير التأليف من غير قسمة فانه ليس يملكك من طريق القسمة ان تنتج الاطراف واما
استعمال القسمة لاثبات الحد فاول ما فيه ان القسمة لا تفيد الا ما اخذته هو المحمول والاعم الذي يجب ان تقسم بالقسمة مثلا كالحيوان في
هذا الموضع اي بحيث يكون ذلك كذلك موضوعا ثم تقول مثلا الانسان حيوان وكل حيوان مائت ثم تقول فنقول ان كل حيوان مائت
اما ناطق واما غير ناطق فتضع وتضار مرة اخرى ان الانسان حيوان ناطق مائت فاذا اعطيت ذلك لم يملك من ذلك ان تعلم انه
حد فان القسمة لا تدل على ان هذا مساو وليس بتام فليست القسمة تفيد شيئا من ذلك اذا ... ضرورية والحد كامل مؤلف من جنس
ومن فصول والجنس لا يكتسب بالقسمة والفصول هو الذي يكتسب ... التي يكتسب بالقوة والتمام وهو المساواة وليس
يمكن ان يبين بالقسمة انه قد حصل ايضا فان الذاتية والعرضية لا تبين بالقسمة فان القسمة ليس ... والحدود في عدة القياس والا تبع
وخصوصا في الحد ومع ذلك فانا منه على ترتيب الفصول ترتيبه على ما ينقسم اليه الشيء لانه وكما هو هو وعلى ما ينقسم اليه بالعرض
فان انقسام الحيوان الى الناطق وغير الناطق امر له لانه حيوان واما الى السواد والبياض فليس لانه حيوان والقسمة لا تفيد هذا
بالذات ولكن بالسد والقسمة لعله متوسط فصول على فصول بعضها فان القسمة اذا اوردت الا رجل وعديم الا رجل هبت على انه

من ذي الارجل ما هو ذو رجلين وما هو ذو اربع وما هو ذو ارجل كثيرة واذا اعطت الفصول الخواص نسبت الامور تحت الفصول الخواص نسبت ايضا على طبقات ما هو اعم وجميع ما هو نافع في القياس وفي الحد ولكن فائدته على سبيل القسمة ليس على سبيل الايجاب ارايت لو كان مطلوبنا ان القطر مباين للضلع فقلنا اما ان يكون القطر مباينا او مشاركا فهل كان هذا القول يؤدي الى ان القطر مباين البتة الا ان يصادر على المطلوب او يقاس آخر به استغنا عن القسمة

فصل في تحليل القياسات وذكر وصايا وتحذيرات تنتفع وتعتمد بها في ذلك ولانه ربما خوطب الانسان بقياس يورد عليه منسوقا مقرر محاسنه او وجد ذلك مكتوبا في كتاب ثم لم يكن بسيطا مركبا وكان تركيبه غير موصول بل مفصولا وربما كان مع ذلك محرفا عن ترتيبه الطبيعي او مضمرا فيه شيء او مورد فيه زيادة غير محتاج اليها وربما كان بسيطا محرفا ايضا عن ترتيبه الطبيعي او ناقصا او زائدا او قد حلت السلب في ذلك فاذا لم يكن عندنا قوانين يهتدى بها في انا كيف المطلوب المعلى قياسه صحة انتسبته الى القياس المعطى احتيج الثاني لتحليل قياسه الى حده ومقدماته وترتيبها الطبيعي وتجريدها عن الشوائب وحسنها ان كانت ناقصة ورفعها الى الشكل الذي منه وانت ما افيد القياس اما ان يكون قياسا صحيحا فانتاجه واما ان كان فاسدا فالوقوف على فساده واما في مقدماته واما في تأليفه فيجب ان يكون عندنا قوانين من باب الصناعة ومن باب المحذرات نعتمدها في تحليل القياس لاعلى انه قياس برهاني مطلقا دائما اذا اعطيت ذلك وجدت ما يؤدي به التحليل مطابقا لما سلكت منه على سبيل التركيب فيما الحق منفعا من جميع جهاته وشاهدا لذاته فان الحق كما انه من حيث هو موجود شاهد لذاته ومن حيث هو منتهى اليه شاهد بذاته من حيث هو مبتدء منه فاول ما يطلب منه المقدمات قبل الحدود حصر الاقل اسهل وايضا انك ان ابتدرت بالحدود وان يكون وجود امكان تركيب المقدمتين منها اكثر من وجهين فاحتجت الى بحث متفرع وذلك لانك يصادفه الحد وحدها لا تصادف المقدمتين مؤلفتين بل يضطر الى ان تمتحن حال كل واحد من الحدود وتمتحن اربعة اصناف من امكانات التركيب فيكون لك خمس مباحث بحث عن الحدود ثم اربعة بحوث تتصل بنحو تأليف المقدمتين منها فان صادفت المقدمتين كفاك نظر واحد وهو تقدير الحدود فاذا وجدت مقدمتين سهل لك حال القياس وصادفته فاول ذلك ينظر هل المقدمتان تشارك كل واحد منهما المطلوب بحد وسائه ام لا فان كان احدهما يشارك بجزء من التالية في كل الحدين والاخرى تشارك بجزء منها كلي الحدين من المطلوب او غير ذلك الجزء فالقياس الاستثنائي والمقدمة التي تشارك المطلوب وتشارك الاخرى بجزء آخر مشاركة في حدي كل واحد منهما المطلوب بحده وتباينه بالاخر فان كان

احدهما تشارك بجزء من الشرطية في كل الحدين والاخرى تشارك بجزء منها كلي الحدين من المطلوب او غير ذلك الجزء فالقياس الاستثنائي والمقدمة التي تشارك المطلوب وتشارك الاخرى بجزء آخر مشاركة في حدي كل واحد من المطلوب والاخرى هي الشرطية والاخرى هي الاستثنائية فتامل الذي تشارك بجزء منه المطلوب بالحدين هل هو متصل او منفصل فان كان متصلا فانظر هل استثنيت بمقدمته او تاليه وانظر ذلك الاخر هل هو مثل او نقيض او كان منفصلا فانظر هل تشارك مثل او نقيض وانظر في حال الاخرى وهي الاستثنائية وكذلك فصل القياس لكي يصح الى الضروب الشرطية فان لم يكن كذلك بل كان القياس ليس فيه ما يشارك المطلوب الا بحد دون حد هو ما تباين به فاعلم ان القياس اقتراني ان وجدت كل مقدمة تشارك النتيجة فاطلب الحد الاوسط فتجد الشكل وانسب الحدين الى النتيجة فتجد الاكبر والاصغر وتجد سائر ما ينبغي ان تطلبه وان لم تجد الحد الاوسط فالقياس غير بسيط بل هناك تركيب اقل حدوده اربعة فليكن المطلوب كليا موجبة وهو ان كل ج ا ولكن الموجود من مقدمات كلية ج ب وكل د ا فان كان قد بينا ان كل ب د ونظم قياسك والا فيحتاج الى وسط ولكن الموجود من المقدمات لا شيء من ج ب وكل ا د ونعلمك هنا ان تحدك ب د فان السالبة تصير صغرى الاول ويبقى موصلتان فانظر هل يصح لك كل ب ج ويقول كل د ب ولا شيء من ج ب فتنتج فلا شيء من ج د ونصف البيان كل ا د فتنتج لا شيء من ج ا ولكن الموجود لا شيء من د ب وكل د ا فلا ينتفع به ولكن المطلوب بعض ب ا وجدت بعض ج د وكل ب ا فان اتصل كل د ب او بعض د ب لم ينتفع به وان اتصل كل ب ج لم يحتج الى د وان كان الموجود الحاصل بعض د ج وكل ب ا واتصل كل د ب فقد حصل القياس وان كان الحاصل كل د ج وكل ا ب واتصل كل ا وبعض د ب فقد حصل القياس وان كان كل د ج وبعض ب ا لم ينتفع وان كان الحاصل بعض د ج وكل ا ب لم ينتفع به وكذلك فاعتبر الاقسام الباقية وليكن المطلوب جزئيا سالبا وهو انه ليس كل ج ا ووجدت بعض ج ب ولا شيء من ج ا فان اتصل ب وارتفعت به مثل كل ب ج وان كان عندك لا شيء من ج ب وبعض د الم ينتفع به وكذلك ان كان عندك كل ج ب وليس بعض ب ا وان كان عندك ليس كل ج ب وكل د افلا ينتفع به وان كان عندك بعض ب د ولا شيء من د ا واتصل كل ب د انتفعت به وان كان لا شيء من ج ب وبعض د الم ينتفع به وان كان كل ج ب وكل ا لم ينتفع به وان كان عندك ليس كل ب ج وكل د الم ينتفع به وان كان الحاصل كل ج ب وليس بعض ا لم ينتفع به وان كان الحاصل ليس كل ج ب وكل ا د لم ينتفع وان كان عندك بعض ج ب ولا شيء من ا د واتصل كل ا ب انتفعت به وان كان عندك لا شيء من ب د وبعض ا د لم ينتفع به وان كان عندك كل ب ج وليس كل ا د لم ينتفع به وكذلك في سائر البواقي

هذا اذا كانت المقدمتان يشارك كل واحدة منهما المطلوب في حد فان كانتا مشتركتين في انفسهما وليستا مشاركتين مع المطلوب
اصلا فلا تشتغل بتحليله فذلك نقصان مجاوز للقدر وكذلك اذا كان احدهما المطلوب فقط والامر الذي يشارك المطلوب ولا يشبهها
فهو بعيد عن التحليل محتاج في تعليم تحليله الى ان يوصل اصلاحه بما لا ينحصر في قانون يحصل بالايجاز على ان ذلك في تحليل حكمه
مكانه كتاب اللواحق وحيث يحلل مقدمات اكثر من اثنين فان وجدت المقدمتين مشتركتين ويشارك احدهما المطلوب فاما ان
يشارك في الموضوع او في المحمول ولنضع المشارك في الموضوع ولتكن النتيجة اولا كلية موجبة كقولنا كل ج ا وليكن الموجود كل
ج ب وكل ب د فان وجدت وحصل ا فقد حصل ولتكن النتيجة كلية سالبة والموجود كل ج ب وكل ب د فان وجدت ا مساوية
عن كل ب د فقد حصل وان وجدت كل د ب ولا شيء من ب ا فان وجدت كل ا د فقد حصل دون عكسه وان وجدت لا شيء
من ج ب وكل د ب فلا ينتفع به وان وجدت لا شيء من د ب وكل د ب ثم وجدت كل ا د فقد حصل ولتكن النتيجة جزوية موجبة
وليكن قد حصل ان بعض ج ب وكل ب د فان اتصل كل د ا فقد حصل وليكن كل ج ب وكل ب د فان اتصل كل د ا او بعض
د ا فقد حصل وليكن كل ج ب وبعض ب د فان هذا لا ينتفع به وان كانت الجزوية سالبة فوجدت بعض ج د وكل د ب
واتصل لا شيء من ا ب فقد حصل وان وجدت بعض ج د ولا شيء من ب ا او اتصل كل د ب فقد حصل وتامل باقي ذلك
هذا في امثاله بحسب التراكيب واعلم انا لا نتكلف ان نعلمك الآن ان الحاصل في اي شكل يكون فانك ان لم تفهم ولم تنتفع
بما قيل لم تنتفع بعد انا ما اذا كانت المشاركة في محمول المطلوب وكان المطلوب كليا موجبا وكانت عندك كل ب د وكل ب ا
واتصل كل ج د فقد حصل واما ان كان المطلوب كليا سالبا وكان الموجود كل د ب ولا شيء من ب ا او اتصل كل ج د فقد
حصل وان كان المطلوب جزويا موجبا وعندك بعض ب د وكل د ا او اتصل كل ج د فانتفعت به وان كان عندك بعض د ا
وبعض ا د لم تنتفع وبعكسه في الترتيب واما ان كان المطلوب عندك جزوية سالبة وكان عندك بعض ب د ولا شيء من
د ا واتصل كل ج ب انتفعت به او كان عندك كل ب د وليس كل د ا لم تنتفع به وان كان عندك لا شيء من ب د وبعض
د ا لم تنتفع به وان كان عندك بعض د ب ولا شيء من ا ب واتصل كل ج د انتفعت به وان كان عندك لا شيء من ب
وكل ا ب واتصل بعض ج د انتفعت به وان كان عندك ليس كل د ب وكل ا ب لم تنتفع به وجربت انت التركيبات التي
يكون المشاركة فيها مع محمول المطلوب على هذا القياس فهذه وامثالها ما تقيس على وجوه التحليل وعندك مقدمتان
فاما ان كانت عندك مقدمة واحدة تشارك النتيجة في المحمول او المطلوب كلي موجب وكان المطلوب كل ج ا وعندك كل د ا

فان اتصل

فان اتصل كل ج د فقد حصل فان كان عندك كل ا د لم ينتفع به وان كان المطلوب كلي سالب وعندك لا شيء من د ا او لا شيء
من ا د واتصل كل ج د فقد حصل وان كان عندك كل د ا فلا يحصل بل ان كان عندك كل ا د وصح لا شيء من ج د فقد حصل وان
كان المطلوب جزويا موجبا وعندك بعض د ا واتصل كل ج د انتفعت به وان كان عندك كل د ا او اتصل بعض ج د انتفعت به
وان كان عندك كل ا د او بعض ا د لم تنتفع به البتة الا بان تعكس وكان المطلوب وان كان لا شيء من د ا واتصل بعض ج د انتفعت
به وكذلك ان كان لا شيء من ا د وبعض ج د او بعض ا ج لم ينتفع به وان كان عندك ليس كل د ا واتصل كل د ج انتفعت
وان كان ليس كل ا د لم تنتفع به وانت اذا فعلت هذا الترتيب الذي مر لك وقفت على الحدود وعلى الاشكال وعلى الضروب
فصادفت الحدود ولا تخرج عن الوجوه المذكورة في ان ينتفع بها واعتبر القرائن الشرطية بهذا الاعتبار بعينه

فصل ٢ في ذكر مغالطات قياسية يعسر تحليلها وبيان الوجه الذي يسهل به ذلك انه كثيرا ما يعسر تحليل القياس الناقص
اذ كان ظاهر المسموع منه يلزم عنه النتيجة عند الذهن فيستغني النفس عن صحته ورده الى كماله ونقضه تاما ثم لا تجد المقدمة الموجودة
مشاركة للنتيجة حق مشاركتها التي ينبغي ان يكون بينها وبين المقدمات ومثال هذا قول القائل ان جزء الجوهر يبطل ببطلانها
الجوهر وما ليس بجوهر لا يبطل ببطلانه الجوهر ونقول بطلان جزء الجوهر يبطل معه الجوهر وبطلان ما ليس بجوهر لا يبطل
معه الجوهر فيلزم منه ان جزء الجوهر جوهر ثم لا يشك الذهن في لزوم هذا وحده فيظن ان ذلك قياس تام ثم لا يمكن
تحليله ورفعه الى الاشكال ونعلم يلزم منه المطلوب فيستلذ فيه الذهن فربما كان المطلوب في مثل ذلك لازما للنتيجة القريبة
من القياس لزوم التالي للمقدم او لزوم النتيجة عن الضمير كان هذا القياس انما ينتج عنه بالحقيقة اما على العبارة الاولى
فهو ان جزء الجوهر ليس ما ليس بجوهر ويلزم هذا لزوم التالي للمقدم ان جزء الجوهر جوهر واما على العبارة الاخرى فهو
ان بطلان جزء الجوهر ليس بطلان ما ليس بجوهر واذا اضيف اليه وما ليس بطلانه بطلان جوهر فهو جوهر ينتج
فجزء الجوهر جوهر وربما كان القياس يعود الى انتاج المطلوب باولى تغيير يلحق مقدمة من مقدماته اذا كانت المقدمة
ماخوذة في القياس لا على النحو الذي مع المطلوب بل على نحو يلزمه مثل عكس او عكس نقيض او غير ذلك فاذا رددت الى الواجب
سهل تحليل القياس فان هذه المقدمة القائمة وبطلان ما ليس بجوهر لا يبطل به الجوهر اذا قلبت حتى صار وكل ما يبطل ببطلانه
الجوهر فهو جوهر انتج على الاستقامة ان جزء الجوهر جوهر ولذلك لو قال قائل ان كان الانسان موجودا فالحيوان موجود
وان كان الحيوان موجودا فالجوهر موجود فينتج ان كان الانسان موجودا فالجوهر موجود فقيل وهذا اعتبر تحليله وقد قيل في

كونه عسر التحليل جدا ومن القول من ذلك ان هذه التأليف انما يكون من شرطيين وليس من حمليين ومع ذلك فليس فيه استثناء
وبقياس وان استثناء القياس ومن ذلك ان المراد منه هو ان صح من هذا ان الانسان جوهر لا ينتج ذلك من هذا من
الكسان بابين منفصلتان ومن يقول هذا انما يجب منه ان يعشق الحق ولم يعرف بعد الا بعد الاهمال الا في حمليات وينبغي ان يكون في الحال
في مثل هذا ان يحفظ اشياء اربعة ان يكون المطلوب حقا والثاني ان يكون لازما عن هذا القول والثالث ان يكون القول
ليس ينتج ذلك اما لانه غير قياس واما لانه قياس ينتج غير ذلك وهذه الاشياء لا يمكن ان يحفظ في تعقب هذا القياس
لان هذا القياس قياس مؤلف من شرطيتين متصلتين منه والمطلوب شرطي متصل لا ينتج الا عنه فلا يوخذ في هذا القياس
معمولا ان يقال ان المقدمتين ليس بصورتين الا الحصر الذي للحمل بل الذي للشرطي الذي قد علمت فيحتاج ان يصلح فيجعل
ان كان كلما كان لكن المعلم الاول اذا اورد هذه العقدة اوردها ولم يتقدم تعليمه للشرطيات فشبه ان يكون معنى ذلك ان
هاهنا لوازم يلزم ولا يكون عن وجوه القياسات التي تعلموها فلا يمكن حلها الى ذلك حتى يعلم انه كما ليس يلزم عن شيء يكون
عن صورة القياس المتعلم كما هو بل ربما كان عن اقتران آخر واذا اريد تحليله الى الحمليات التي علمت في هذا الكتاب ولم
يمكن ان يوجد بحاله بل يحتاج ان يتصرف فيه نحو من التصرف فيصير مثلا الشرطيتان هاهنا الى حمليتين واما انه كيف يتصل ذلك
الى الحمليتين فان يقول ان كل انسان حيوان فكل حيوان جوهر وكل انسان جوهر ويلزم ان كل انسان فهو جوهر
فهذا التاليف قول يلزم عنه ما وضع لازما عنه ولا يحمل هذا الى قياس المتعلم واذا حيل اليه حتى يحلل اليه بما ذكرناه لزم منه
ايضا هذا اللازم وليس على انه نتيجة الاولية فاذا اخذ على ان هذه نتيجة لم يمكن تحليله مع النتيجة او اخلل وحده كانت نتيجة
شيء آخر وكان هذا لازما من صحة فعل هذا المكني ان اقتضى هذا المثال فهذا وامثاله من قبيل ما يكون الوهم في الشيء
انه قياس على شيء وليس بالحقيقة قياسا عليه وهو كونه بحث لا شك في لزوم ذلك الشيء عنه وقد يعرض ان يكون الوهم
شيء فيه نفسه لا بالقياس الى ما يلزم انه يلزم عنه وذلك لمشابهة حده وحده والقياس مع اخلال وقع فيه شرطا
بشرط ويلحق الحدود من الاسوار والروابط وغير ذلك ويكون غير منتج ولا يلزم منه شيء فيظن قياسا مثال ذلك ان زيدا
متوهم والمتوهم زيدا فقد يمكن ان يكون ازليا والذي قيل في هذا ان السبب في الغلط كون الكبرى غير كلية وان الشرط
ان الكبرى يجب ان يكون كلية حتى ينتج وهذه ليست كلية بل مهملة واذا اصلحت كلية فصل وكل متوهم ممكن ان يكون ازليا كان
القول كاذبا قول من حقه ان ينظر فيه ويقول القائل ان يقول ان الكبرى ليست مهملة بل شخصية وان يقول الشيء ان يكون القياس

الموله

المؤلف من شخصيين قد ينتج وان كان الكبرى ليست كلية فانه اذا قيل ان زيدا هذا القاعد وهذا القاعد هو ابيض لزم وانما
ان يكون زيد ابيض انما كان الجنس وهي لا ينتج حيث يكون محمولا مقصودا ثم اوقع تشابه فيجوز ان تقلب الاوسط عن الاصغر وهاهنا
لا تقلب الاصغر عن الاوسط ابدا لانه قلنا ان زيدا متوهم زيد فان متوهم زيدا ان كان شخصيا لم يكرر وصدق ان المتوهم زيدا
يمكن ان يكون ازليا كاذبا فيكون القول لم ينتج حقا لان كبراه كاذب لا لما قيل على ان القائل آخر لا يكون ان قولنا المتوهم
زيدا يفهم منه معنيان احدهما الشيء الموجود خارجا المضاف اليه صورة في النفس وهو يحكي صورته كما يقال المحسوس الشيء
الذي من خارج وقد اخذ الحس صورته وقد يمكن ان يفهم منه نفس تلك الصورة التي في الوهم فانه هو المتوهم ان زيدا
فالمعنى الاول اذا اضيف اليه انه يمكن ان يكون ازليا يمكن ان يفهم منه معنيان فانه يفهم ان يمكن منه ان يكون دائم الوجود في
نفسه ويمكن ان يفهم منه ان يكون دائم الوجود في الوهم ويمكن ان يفهم منه انه متوهم محكوما عليه انه دائم الوجود لا على انه كذلك
في الوجود في نفسه وعلى انه يبقى في الوهم واما بل لو بقي في الوهم سالما فغير كان قد يتوهم في تلك الساعة انه موجود
واما صدق القول والالفاظ التي يطابق معنى معنى من هذه واما الذي يطابق المعنى الاول فان يقول ان الشيء الحاصل صورته
في الوهم موجود في الاعيان دائما والذي يطابق المعنى الثاني وهو ان يقول ان الشيء الحاصل في الوهم صورته متى صورته
في الوهم واما بقي او لم يبق والذي يطابق المعنى الثالث ان الشيء الذي في قد احضر صورته في الوهم وحكم على انه دائم
الوجود في الاعيان حكما في الوهم حتى يكون الحكم في الوهم ولكن مقيسا على خارج ثم يسلم ان قولنا المتوهم زيد ازلي
يمكن ان يكون ازليا موضوعه عندي كل فان عني به المعنى الاول فالقضية كاذبة وان عني به المعنى الثاني ايضا فالقضية
كاذبة وان عني به المعنى الثالث فهناك تقصير في العبارة اذ معنى القول ان المتوهم زيدا ازلي في حكم الوهم يجب ان
يوجب الازلي كذلك في النتيجة فلا يكون النتيجة كاذبة بل صادقة ويكون السبب في كذب النتيجة وجه غير الوجه الذي ذهب اليه
وهو ان الحدود في القياس على نحو وفي النتيجة على نحو لا ان ترتيبها بالقياس ترتيب ردي يجب ان يحكم الآن في ذلك
فيقول اما قوله متوهم زيدا فمعنى يجوز ان يفهم على وجه كليا وذلك بان يفهم منه ان هذا الشيء حصل صورته في الوهم
منسوبة اليه وقد يمكن في التوهم العام ان يتوهم غير زيد زيدا كان كاذبا او صادقا فانه ليس يكون كونه متوهما شيئا
وكونه صادقا وذلك التوهم شيئا واحدا ثم ليس يبعد ان يتوهم عبد الله انه زيد فيكون هذا التوهم حكما ويكون كاذبا وهذا
مثل قولك زيد اذا قيل انه فلان ويجوز ان يكون عبد الله معقولا انه فلان فيكون القول انه فلان زيدا وغير زيد وان كان

الصدق واحدا من ذلك وفرق بين ان يكون الشيء قولا وبين ان يكون صادقا ولذلك بين ان يكون متوهما وبين ان يكون
صدقا فاذن الاوسط على هذا الاعتبار كليا ثم ليسامح ايضا في امثال هذه الامثلة وليوخذ المتوهم معقولا على وجود زيد على
الصورة من حيث الكلية منسوبة الى الوهم ولنسامح ولنجعل احدهما ممكنا ان يكون ازليا وهذا الذي في الوهم والامر ليس
كذلك بحسب وجوده حتى يكون ايضا قولك ممكن ان يكون ازليا بحسب امكان النحو من الوجود له فيكون صادقا ان بعض
ما يتوهم زيد ممكن ان يكون ازليا الامكان الذي له وليكن الامر ليس كذلك فاذا قيل كل متوهم فلا حيث او كذب الحكم
واذا اخذ مهملا تتفق فيكون السبب هيهنا والصورة هذه والصورة انما ليس تنتج لانه على النحو الذي لا تنتج ما كان كبراه مهملة
وذلك النحو هو ان يخرج الاصغر عن الحكم الذي الاكبر على الاوسط فهذا هو غرض المعلم الاول فان كان حيث ان يجعل الاوسط
جزويا العموم له وذلك باعتبار آخر وهناك غير الحكم الذي نحن في اعتباره والمعلم الاول ليس يبالي في الامثلة ان لا يكون
الحدود على كل ذلك النحو اللهم ان اتفق ان نجعل الكبرى صادقة عنده على الكلية حتى قيل وكل متوهم زيد ممكن ان يكون
ازليا في الحكم الوهم فلا يكون النتيجة كاذبة وليس شغلنا هذا بل الذي ليست نتيجته صادقة بعد فتبع هذا امثال آخر مثال زيد المعنى
وزيد المعنى لا يبقى ابدا والابقى ايضا فان مجموع كل منهما واحد منها لا يبقى ويجب ان نعلم من هذا المثال ان زيد المعنى
امر كلي ايضا لان زيدا يقال على واحد واما زيد المعنى من حيث هو زيد المعنى فيقال على كثيرين وذلك زيد المعنى من
حيث هو زيد المعنى هذا المعنى تجدد بعد ساعة فقد يبقى زيد ولكن لا يبقى معنيا فلا يكون زيد المعنى ثم يصير زيد المعنى
ونعني ذلك ايضا الا بالعدد ولكن بالنوع فيكون من حيث هو زيد ذلك الشخص بعينه واما من حيث هو مجموع زيد ومعنى
فلا يكون ذلك بالعدد وانما كان يكون ذلك بالعدد ولو كان زيد ذلك بعينه والعنا ذلك بعينه بالعدد وهذا الجملة مما من طين
ثم ينقض ثم يعاد فلا يكون البتة تلك بعينها وان كان طينا ذلك الطين بعينه بل يكون هذا شيئا جديدا غير ذلك العنا بالعدد
فهو المعنى من حيث هو هذا المعنى غير ذلك بالعدد والشيء قد تغايره ذاته في احواله كما قد علمت والمغايرة لا تمنع مع وحدة بعينه
وذلك الموجب ان لا يكون الموضوع واحدا فاذا كان الحد الاوسط معنى ليس شخصيا فمن حق الكبرى ان يكون صادقا عنده حصر
الكل فنقول قولنا زيد المعنى يجوز ان يحمل كل فيكون كانك ان كل شيء يوصف بانه زيد المعنى وقد علمت ان معنى هذا ان
الامور الموضوعة لزيد المعنى اذ علمت ان قولنا كل حرب معتاد وكل ما يوصف بانه حرب بالفعل فيوت ليس شرطا ان ذلك
ما دام موصوفا بانه حرب او في وقت آخر والامور الموضوعة لزيد المعنى احدهما زيد مطلقا والثاني زيد المعنى من حيث هو معنى

وهما مختلفان ويحمل عليهما زيد المعنى فمن الكاذب ان يقال بان كل ما يوصف بانه زيد المعنى ويوضع لمعنى زيد المعنى فانه يبطل
فقد ابطل بعض ذلك وهو الذي هو زيد المعنى من حيث هو زيد المعنى واما كل ما يوصف بانه زيد المعنى ويوضع لزيد المعنى
فان زيدا مطلقا بشرط انه زيد المعنى لست اقول بشرط انه ليس زيد المعنى هو مما يوصف بانه زيد المعنى مثل ان الانسان ما يقال
له وان لم يشترط باعتبار انه ابيض فانه يوصف بانه ابيض فانك اذ تقول زيد ابيض فلم يؤخذ الموضوع الا زيد فقط بلا زيادة
لذلك ايضا يؤخذ ماخوذا مع الابيض حين تقول زيد الابيض ابيض لكنه اذا اخذ مع الابيض كان الحمل ضروريا بالوجه الذي يعلم
واذا اخذ مطلقا كان الحمل عليه مطلقا وهذا الفن في العموم وهو الذي ليس عمومه بحسب الاشخاص بل بحسب الاحوال وقد علمت
هذا امرا واذا اخذ زيد انه زيد شيء واحد انه زيد المعنى شيء وقولنا الموصوف بانه زيد المعنى هو كل واحد مما لان زيدا
يكون معتبرا انه زيد ولا يعتبر معه زيادة ويكون معتبرا مع اشتراط زيادة انه معنى وهذا لا يبطل شخصية زيد فانه شخص من حيث
هو زيد فقط مشترطا فيه معنى فقط واذ قد تبين هذا فاذا اخذت الكبرى مهملة او صحت الصدق واذا جعلت الكلية كذبت فهذان
المثالان مثال ما يكون الحدود منه مرتبة ترتيبها ولكن في تحصيل كميتها تخليط وربما كان التخليط في روابط الحدود وذلك انه
ربما عبر عن القياس بان ما يتعدى من المحمولات فيحتاج الى زيادة لفظ ليس والنفي في الحدود وانما هو رابط او شبيه الرابطة
ثم تقع فيه اشتراك لمن يقول ان الصحة لا في شيء من المرض والمرض في كل انسان قيل وقد يظن انه يعرض من هذا ان الصحة غير
ممكنة ان يكون في واحد من الناس ولكن القائل ان يقول انه اخذ النتيجة ضرورية وهذا مما لا يلزم عن القياس وحده ولو كان
قياسا والذي يظن انه يلزم عنه ان الصحة ليست ولا في واحد من الناس وهذا يكون حقا على النحو الذي به الصغرى حقة وهو ان
المرض في كل انسان فان اخذت الصغرى ممكنة فهذا على ذلك النحو ممكن فقط ويحكم ان هذا القياس ينتج ممكنة وان اخذ الصغرى
مطلقا ومع الاطلاق فانه والنتيجة ايضا مطلقة والذي يقول عن هذا ان النتيجة ماخوذة ضرورية والكبرى ماخوذة ضرورية والصغرى
ماخوذة ممكنة واذ قد استدل في التعليم الاول على صدق الصغرى من جهة القبول والقبول لا يدل على الوجود بل على الامكان
على ان كل انسان يصدق عليه انه مريض مطلقا او كل انسان مات وكل موت فيتقدمه مرض ولو زمانا يسيرا فمن القياس ان يقال
الصحة بالضرورة لا على شيء من المرض والمرض ان ثبت فلكي يمكن او ثبت فلكي موجود في كل انسان فان اخذت الصغرى مطلقة
وجب ان يكون النتيجة الضرورية اتفاقا فان اخذ بها ممكنة وجب ان يكون النتيجة ضرورية على حسب اعتبار الحق وان لم يكن على
اتفاق وعلى ان المعلم الاول اومى الى انه يأخذها ممكنة فيتضمن ذلك ان رأيه هذا الرأي لكنه يقول ما يقول في الاختلاطات

على سبيل الامتحان وبعد هذا فان النتيجة الضرورية كاذبة وسبب كذبها ان ولا لفظ في الكبرى هي ما شبه الرابطة ولذلك يصدق
ان يقول ولا شيء مما هو مرض بصحيح وفي الصغرى هي جزء من المحمول ولذلك لا يقول هناك ان كل انسان مرض بل كل انسان
فيه مرض فيكون لفظ في الكبرى يدل على ان جهة لفظ في الصغرى ايدل على ان الاوسط محمول على الاصغر بل موجود فيه فان اصلح قيل مثلا
كل انسان فيه المرض اذ هو مريض او ذو مرض ثم قيل ولا شيء مما هو مرض بصحيح لم يكن القياس فان اصلح كرة اخرى فقيل ولا
يمكن ان يكون مما هو شيء فيه مرض بصحيح انتج حقا وهو انه لا احد من الناس يمكن ان يكون صحيحا وان شكك الى ان ينتج المحال وهو انه لا شيء
من الناس يمكن ان يكون صحيحا فيجب ان يقال في الكبرى لا شيء مما هو مريض يمكن ان يكون صحيحا ويكون هذه القضية كاذبة و
هذا نوع من الغلط يقع حيث يكون الحالات اخذت مكان ذوات الحالات واخذت الصحة مكان الصحيح والمرض مكان المريض في المقدم
وان لم يكن بالعمل فيه ونحو من الغلط يعرض بسبب الامور الداخلة على الحدود ومثل الحصر والاهمال والرابط

فصل ٩

في تعريف وجوه اخر من الاعتبارات ماخوذة من الحدود ومن نقض الحكم لا بالقياس الى النتيجة يسهل بها التحليل والتنوير والان
وجوها من الاعتبارات يجب ان نراعي حتى لا يتعذر التحليل وتلك الاعتبارات في نفس الحدود ونفس الحكم لا بالقياس الى النتيجة
ولا ايضا من جهة الحدود فمن ذلك ما في نفس الحدود وذلك ان الحدود ربما لم تكن الفاظا مفردة بل يكون الفاظا مركبة مثلا ان يكون
الحد الاصغر الانسان بل الحيوان الناطق المائت فيشوش عليك ح لا افراد الحدود ولا تجد [illegible] بل اكثر ويصعب عليك
تمييز بعضها من بعض فاجتهد حتى تجد لكل جملة منها اسما مفردا فان لم تجد فلا عليك ان تضع لكل جملة منها اسما مفردا او ربما كان الاولى
ان تبدل اسما مكان اسم وان تصلح لفظا منقولا في العبارة وفي الامثلة المورد ولهذا ما يجب ان نعتمد على ما فسره شيخ النصارى
فاضل المتاخرين قال انك اذا اردت مثلا ان تبرهن فيحصل الحد الاصغر مساوي الزوايا والاوسط المثلث والاكبر مساوي الزاوية
القائمة لانك تحتاج ان تبرهن على المساوي الزوايا بسبب المثلث لان هذا المثلث اولى اي ليس مقولا عليه بسبب المقول على اكثر منه
وان كان بينهما اوسط فيكون بها منه وهو الحد الاكبر كلاما وقولا لا لفظا مفردا ولذلك فاعلم انه ربما كان الاوسط لا لفظا مفردا
ولكن مركبا من هذا الاكبر فاذا طلبت ان تجعل الحد الاوسط مفردا من جملته لم تحصل لك الى الاشكال ان تتامل حال الالفاظ التي
هي ادوات او كالادوات وهي التي يحتاج ان يكون جزءا من حد المحمول او الموضوع فيعرض من الاخلال بتاملها ما عرض فيما سلف
ذكره مثل قولكم ان علما واحدا موجود في الاضداد وان الخير موجود للحكمة فان في الاول من المحمول لان الاضداد او متضاد فيها
علم واحد وحرف في الاخرى ليست جزءا من شيء بل هي حروف دال على الرابطة فاذا وجدت الكلام في الحد وشيئا من هذا الكلام نظم

بل هو جزء ما فتحفظ جزءا ما اضيف اليه ما هو قرينه واجعل فيها حدا واحدا واطرح الاخر واقلب القضية الى عبارة لا يحوجك الى
استعمال ذلك فانك اذا قلت الخير موجود للحكمة احتجت الى هذه اللام واذا كانت الجملة جزءا استغنيت عنها فعلمت ان اللام
ليس جزءا من المحمول البتة فاما اذا قلت علم واحد للاضداد ثم قلبت الاضداد فيها علم واحد لم تستغن عن لفظ في او لفظ آخر
يقوم مقامها وقد يتفق ان يكون مثل هذه الالفاظ في الصغرى والكبرى جميعا داخلة على الحد كقولك كل كيفية ففيها تصديق وكل
ما فيه تصديق فله موضوع فكل كيفية له موضوع وربما اختلف اللام من مقدمتين فكان الدال على الحد في الكبرى والآخر في الصغرى
كقولك العلم موجود في كل حيوان وربما كان بالعكس كقولك الخير موجود في العلم والعلم موجود في كل كيفية وليس هذا
في الايجاب وحده بل وفي السلب ايضا كقولك ليس في الكون كون وليس للحركة حركة فانك اذا اخذت لفظ لب ولفظ
من والباين على الكل كانت القضيتان واحدة تماما جزءين من المحمول صدقتا جميعا فانك اذا قلت لا شيء من الكون موجود
الكون والكون موجود في كل الذات فاخذت اللام في الكبرى جزءا من هذا لان كره ليس للكون وهذا حق او كل لذة
كون والكون وليس له كون واذا اخذت دالا على الحمل لم يصح قولك ان الكون ليس موجودا للذة او ليس محمولا عليها
ولذلك العلامة ليست موجودة للعلامة والعلامة موجودة للضحك ولذلك الوقت موجود واحد وزمان يحتاج اليه ليس
موجودا لله وهذه الاشياء يخيل لك عنه قول المقدمات على الترتيب الاول فانه وان كان وضع الحدود كما يجب احيانا الى
ان يقول ان الحيوان على الانسان والانسان على الكاتب فان استعمال المقدمات لا يحوجك اليه فانك لا تقول في استعمال
القياس هذا الا في الكتاب ولا في المخاطبات بل تقول كل كاتب انسان وكل انسان كاتب ويكون قد تحصلت عن شبه التمام
على الحدود وقد يعرض من الفاظ في الحدود من جهة [illegible] هي بالحقيقة اجزاء من الحدود ولكنها لا يصرح بها او يختلف التصريح
فيها فيجب ان يصرح بجميع ذلك ويحصر بالفعل ثم يطلب التحليل مثال ان قولك ان الغير المتناهي لا يعلم ليس بالتحديد صادقا
فانه ان كان حد العلم من جهة ما هو عدد وانما يحمل من جهة انه غير متناه وليس انه غير متناه وانه عدد معين واحد فيجب ان
يزيد فيه وغير المتناهي لا يعلم من جهة ما هو غير متناه واما ان يكون كقولك الانسان حكاك فلا يحتاج ان ذلك فيه والجلم
انه ربما صدق القول مرسلا فان زيد شرط كذب فانه صادق اي الانسان حساس وليس بصادق ان الانسان حساس
للنفس وربما كذب مرسلا كقولك ان الانسان معدوم فان كان معدوم النظر صدق واما ما ليس لذلك فليس شيء
يصدق بشرط هو داخل ولا هو قول فيه الا وهو صادق مرسلا فان الشيء اذا كان مملوكا لزيد فهو مملوك لا محالة وما كان

مبنا امره فهو ايضا يبين فان الشيء ما لم يكن له المعنى الاعم لم يكن له المعنى الذي يخصصه واما صدق الشيء البسيط دون
المركب والمركب دون البسيط فهذا امر قد عرفته وحققت كيفيته واعلم انه قد يعرض لبعض الحدود ان يوجد مكررا فيجب تكراره
انما يكون حيث هو ولا يكون لذلك بل يكون مرة حدا او في حد ومرة جزءا من حد آخر فاذا كان المكرر هو الحد الاوسط عرض
كثيرا ان يكون له في الاوضاع موضع في الوسط وموضع في الاكبر وموضع في النتيجة مثال العدل خير وكل خير فانه يعلم انه خير فالعدل
يعلم انه خير فالخير هاهنا يكون مرة حدا اوسط ومرة اخرى جزءا من الاكبر وكذلك اذا قيل كذا ان خط غير متناه وكل غير متناه فلا
يعلم من جهة ما هو غير متناه فيكون النتيجة ان خط كذا لا يعلم لا مطلقا ولكن من جهة ما هو غير متناه فان قال قائل ان مفهوم قولك
لا يعلم اعم ايضا من مفهوم قولك لا يعلم من جهة ما هو غير متناه فيمنع ان ينتج منه لا يعلم فيقول وايضا قولنا لا يعلم اعم
من قوله لا يعلم انه ولا يعلم خطا فاذا انتج انه لا يعلم هو قول غير مفصل انه كيف لا يعلم انه لا يحل من وجهين اما ان يكون
هذا اجاريا مجاز ما يكم الوجودية التي لا يصدق اذا اهملت ولا يكذب كقولك لا يكون الذي يراد به الرابط ليس كونه في نفسه
الذي لا يتم مفعول واحد ليس الذي يتم مفعول واحد حتى ايضا قولنا لا يعلم نقيض ان لا يعلم انه ما هو لا يعلم لا يعلم نفسه
مثال ما يقال ايضا لا يظن فيكون ما جعلت فيه جهته اذ ليس فيه صدق ولا خبر اما ان يكون محمولا مستقلا بنفسه فان كان
محمولا مستقلا بنفسه فلا يعتبر في صدقه صدق قولك انه لا يعلم خطا او كذبا بل معنى اعم منه كانه يقول لا يعلم من وجه
ما لكن القياس ربما لا يكون ذهب الى هذا بل كان قاصرا او يكون موضوع الكلام نقيضه فان لم يوضع ذلك اشكل الامر وان
كان له هذا التاويل وذلك حين لا يكون هذا التاويل مناسبا واعلم انه حيث ما قيل من جهة كذا فهو في المحمول دون الموضوع
فان قولك من جهة ما هو ح ليس ح الثانية جزءا من الموضوع بل من المحمول ولذلك غلط من قال من المغالطين ان
الموجود من جهة ما هو موجود اما قائم بنفسه واما غير قائم بنفسه ولو كان الموجود من جهة ما هو موجود هو غير قائم بنفسه يوجب ان
يكون كل موجود موصوفا بانه قائم بنفسه ولذلك ان كان من تلك الجهة قائما بنفسه وجب ان يكون كل موجود قائما بنفسه وحيث
ولم يعلم انه مقابل الموجبة منها هو انه من جهة ما هو موجود قائما بنفسه فيدخل السلب على القائم بنفسه مقرونا به من جهة ما هو موجود
ويكون من جهة ما هو موجود داخلا في المحمول فلا يلزم ذلك مع جميع امثال هذا ويجب ان يوخذ المكرر منها من جملة المحمول فان
كان في الاوسط مثل الضرب المشار اليه وقع ايضا في الاكبر وان لم يحرر الامر على هذه الجملة لم يكن الكلام معنى ولم يحل الى
الضروب ومن الامثلة لهذا الباب الانسان محسوس وكل محسوس فانه معدوم من جهة ما هو محسوس وكلما اردت ان

ينتج من امثال هذه الاشياء شيء فيجب عليك ان تاخذ الاكبر في الاوسط بالشرط ثم تحلل وايع اشكالك مرسلا فقد ذكر مثالا
ثم تحلل مثال الاول ان اردت ان تنتج ان الخير معلوم بالفعل لانه موجود وما هو ان اخذت معلوم فقد موجود فيبدل الالفاظ ما شئت مثالا
كان حذف حرف اللفظ المؤلف غير مؤثر في ذلك وانما ادخل او خالفه غير ضروري بل الغرض بيان فيكون ان اسقطته لم يتغير المعنى
فاسقطه ثم تحلل فانه ربما اردت ان تنتج ان كذا هو متوهم ويكون الوسط المظنون فيقول المتوهم جنس المظنون وكذا هو المظنون
فيدخل الجنس بين الحدود وانما اخذته ليدل على ان حمل المتوهم على المظنون صحيح ثم ان اسقطت ذلك لم يضرك في الانتاج فاسقط
نقل القول الى القياس وربما كان الامر بالضد فيكون حذف الشيء اليسير يوقع غلطا كثيرا كما ان ادخاله يوقع ايضا غلطا
كثيرا كما ان ادخاله ايضا يوقع غلطا كثيرا فانك اذا قلت ان اللذة هي جزء وكان له معنى فان قلت ان اللذة هي الخير كان له
معنى وبين المعنيين بون بعيد وكيف والاول صادق عند من يسلم ان اللذة خير والاخر ليس بصادق اذ ذلك يوجب
ان يكون الخير مساويا في الحمل للذة ولذلك لمن اراد ان ينتج ان اللذة هي خير فيجب ان يجعل الاكبر خيرا من الالف واللام وان اراد
ان ينتج ان اللذة هي الخير فيجب ان ياخذ الاكبر مع الالف واللام حد الاكبر ولقائل ان يقول ان في هذا خللا فليكن ب هو الحد
الاوسط فيكون ح اللذة هي ب فلا يخلو اما ان يقول ان كل ب هو الخير او يقول بعض ب هو الخير او يقول الب هو الخير فان
قلت كل ب هو الخير فكانك قلت كل واحد واحد هو ب هو الخير كله وهذا كذب وان قلت بعض صارت الكبرى جزئية وان اهملت
مهملة كانت الكبرى مهملة فلم تنتج فيقول في جواب هذا ان المهملة في مادة المنعكس تنتج وذلك لان المحمول فيها لا يكون مختصا ببعض الموضوع
دون الموضوع بل على كل الموضوع كما ان الموضوع مقول على كليته فلا يغلب الاصغر بل الاصغر لا يكون ايضا الا منعكسا ولا يمكن ان
يوجد الا على هذه الصفة وفي هذه المادة قد يكون قياس من مهملة حيث يقال ان اللذة هي الف او الف هي الخير ويكون هذا
متساويات بعضها لبعض فينعكس فيكون كل لذة ب وكل ب لذة وكل ب خير وكل خير ب ولكن قولنا كل خير لا يفيد ما يفيد قولنا
كل الخير هو الف فان الاول يلتفت الى موضوعات الخير وهذا يلتفت الى طبيعة الخير نفسه وذلك لا يفيد المساواة وهذا يفيد المساواة
فيفيد ان ب ايضا مقول على كل ما يقال له خير بعد ما افاد ان كل الخير مقول على كل ما يقال له ب وهذا افادة غير مستفادة من
المقول على الكل بل المستفاد من المقول على الكل عموم المحمول لجميع ما يوصف بالموضوع فقط فان هذا المعنى معنى المستفاد
من المقول على الكل ليس المقول على الكل هو ان ب المحمول يقال على كل الانسان التي يقال على كلها الموضوع حتى يقال ان
كل شيء يقال عليه ب ولا على كلها ما لم يقل عليها المحمول بل هو اعم من ذلك وكذلك ليس معنى المقول على الكل ان يكون مقولا

على كل ما يوجد فيه ب حتى ان كان يوجد في بعض الشيء يكون ا مقولا على كله حتى يكون قولنا الحيوان على كل انسان معناه والحيوان
مقول على كل شيء يوجد فيه الانسان فيكون مقولا على كل جسم فان هذا ربما كان اخص مما يوجد فيه الانسان كالمعدة من
هذا المثال فاذ ليس معناه هذين فيكون معناه ان الحيوان بكليته مقول على الانسان حتى يكون قولنا اللذة هي الخير وقولنا كل
لذة هي خير معنى واحد بوجه المقول على الكل في هذه الحالة وان هذا القيد بنفسه فائدة اخرى ويصلح ان يولف من مثل هذا النحو من
القياس المذكور ولا يلزم الشك المذكور **فصل** في ذكر احوال ما يعرض من التحليل بحسب شكل القياس وبحسب
اشكال المقدمات فلننتقل الآن في الاحوال التي تعرض من التحليل بسببه شكل القياس وبسبب شكل المقدمة اعني الذي ليس بسبب
الحد ونقول انه قد يتفق ان يكون القياس الموجود مركبا فيحتاج ان يحلل الى قياسات فاذا وجد قياس واهمل تلك ان
القياس الثاني هو من شكله فيجب ان لا يلتفت الى ذلك ويعلم ان القياسات قد تركب وهي من اشكال وضروب مختلفة بل يجب
ان يعتبر حال التاليف في نفسه لا غيره واذا كانت القياسات مؤلفة لنتيجة سالبة وكان المحمول مركبا فانه يمكن ان يحذف جزء التركيب
وذلك لانه اذا كان الدعوى ان الماء جسم بسيط مشروب فهذا يمكن ان يبطل بان يبطل انه مشروب وبسيط واذا ابطل انه مشروب
لم يكن جسما بسيطا مشروبا ثم يكون ابطاله انه مشروب يكفي ان يورد الحد الاكبر في القياس وهو المشروب وحده فيكون التحليل
اسهل ثم لا يقول ان الماء ليس بجسم بسيط مشروب بل يقول ليس بمشروب فهذا وذلك يقوم ذلك في هذا المقام المركب فان جاء
قياس استثنائي فلا يحلل الى شكله لا يحلل الى الاشكال الاقترانية واما المنفصلة للاستثنائي فيمسك ذلك ولذلك المنتج للخلف في قياس
الخلف واما على الطريق المشهور عند الجمهور واما التحقيق المركب من الحملي والشرطي على ما اوضحنا وكلاهما اقتراني فيمكن ان يحلل الى
الاشكال والفرق بين الشرطية التي في القياس الاستثنائي الذي في الخلف والقياس الاستثنائي الذي ليس في الخلف ان
الشرطية التي في الخلف لا يلتفت فيها الى تسليم المخاطب اذ الحق لا يخرج من طرفي النقيض واما الاخرى فيحتاج ان يقر المخاطب
بها ويسلم منه انه اذا كان المقدم كذا لزم كذا التالي والخلف في كل مادة يكون التالي منها نقيض المقدم في الاكبر فلا يصرح به استثناء
وفي غير الخلف لا بد من التصريح به في اكثر الامر وربما لم يصرح بالمستثنى هذا وربما اشكل الامر في الخلل وكان القياس صالحا
لان لم يحلل الى اشكال ثلثة كالقياس المنتج الجزئي السالب او الى الاول والقياس المنتج الكلي السالب او الى الاول والثالث
كالمنتج الجزئي الموجب وربما لا يحلل الى شكل آخر اما لانه لا ينتج مطلوبه الا في شكل واحد كمنتج الكلي الموجب واما لانه ان انتج مطلوبه
غيره فانه لا يحلل الى ذلك الغير لان حدوده لا تطيع للعكس المراد اليه كرابع الثاني وخامس الثالث فانه يجب ان يراعى الحدود

ولذلك

ولذلك كيف حال الشكر فيها فان الشكل لا يبال بعد ان يحصل ومما يعد به امر حل القياس الى الاشكال اشتباه السالبة والمعدولة
فانه اذا كانت المقدمتان او احدهما معدولة ظنت سالبة فغلط ذلك واكثر ما يغلط هذا اذا كانت النتيجة موجبة بسيطة لا معدولة فيها المقدمات
معدول فظن سلبا مثلا ان يكون الصغرى معدولة من جهة المحمول والكبرى معدولة من جهة الموضوع مثل قولنا كل ج هو لا ب فهو الكلام ا
فهذا اما يحير ويغلط ولكن يجب ان يراعى حال السلب والعدول وان يا خذ العدول موجبا وحرف السلب جزءا من الحد الذي يقترن
به وخصوصا من المحمول فقد علمت الفرق بين الموجبة المعدولة والسالبة والحال في تلازمهما وتخالفهما ويكفيك ما سلف لك
من بيان ذلك ولا يحتاج الى الامثلة التي يورد في هذا الموضع لتبيين هذا الفرق بين ان يرد السلب بعد حرف بعد الكلمة الوجودية
وبين ان يرد قبل هو وقبل الكلمة الوجودية فرق وقد يقال لا فرق بين ان يرد بعد هو وبعد الكلمة الوجودية وبين ان يرد بعد معنى
آخر فانه لو كان قولنا موجود لا ابيض مناقضا لقولنا موجود ابيض لكان قولنا يمكن ان شيء مناقضا لقولنا يمكن ان لا شيء بل
يكون قولنا هو لا ابيض مناقض لقولنا هو ولا ابيض فيكون كل شيء اما هو ابيض واما هو لا ابيض فيكون الثلج هو لا ابيض
وسيكون كل شيء يساوي شيئا واما شيئا هو غير مساو على معنى متفاوت مثلا اذا اتفينا شيئا اعم منه مختصا بالوجود فسيكون
النقطة اما مساوية لها واما متفاوتة فالوا واذا غلط فاخذ المعدول في قوة السالب عرض منه ان قلنا يكون ب ليس ليكون
وهو غير يكون ج ابيض وليس ج ابيض ب وهو غير ابيض حتى يكون ب الشيء الذي لا هو ابيض ولا هو ايضا ليس ابيض
لان المعدولة غير السالبة والشيء الذي ليس يكون ولا هو ايضا ليس يكون لان العدول غير السالبة واذا كان يكون ا
فيكون محمولا على ج الابيض على الاعم حتى يكون كل ابيض يكون وليس كل يكون ابيض ويكن ب نقيض ا وهو ليس يكون ونقيض
ج وهو ليس ابيض فلان الاعم من ج فيكون ا اعم من ب وقد علمت ما تكرر عليك ومما تزيدك الثقة ولذلك ان تعلم
انه لما كان ما يكذب عليه ب فيصدق عليه ا وكان قد صدق ب صدق ا ولكن قد يصدق على ما ليس ب ا فانه اعم منه فيصدق
اذن على بعض ما هو ب وج يكذب ب وكان كلما صدق ب صدق ا فاذن ا اعم من ب ولذلك اذا كان ا اعم من ب فيكون
ج اخص من ا وعلى طلب ذلك البيان فليكن والغير المكون في قوة النقيض ب المكون فان كان هذا في قوة النقيض فيكون
على هذا الحكم المذكور في الانعكاس وليكن ب كذلك ج فان كان ر في قوة ابيض اكان اخص من ا وكان ايضا اخص من ب
ان كان ب في قوة من حيث هو غير ابيض واذا كان كذلك لم يكن ر ب وليس را ايضا ما يصدق عليه انه ليس ا وقد يصدق
ايضا عليه انه ب هذا اذن قد سلب عنه الطرفان وما سلب عنه الطرفان فهو في حكم الواسطة والواسطة ليس بان يكون نقيضا لاحد

الطرفين م

اولى منه بان يكون نقيضا للطرف الآخر فاذن من حيث ا ح نقيض ا ب نقيض لج ويكون ب اعم من ا، لانها نقيض ب و نقيض
ج ونقيض ب اعم من ج فيصير ج اعم من ب وهذا خلف ولما كان ا لا ب وكذلك ب لا د ولا مسلوب عنها الطرفان وما
كان كذلك في حكم الواسطة والواسطة ليس بان يكون نقيضا لاحد الطرفين اولى منه بان يكون نقيضا للطرف الآخر بل هو نقيض الطرف
آخر فاذن من حيث ا ح نقيض ا ب نقيض لج يكون اعم من ا ولان ا نقيض ب و ب نقيض ج وكان ب اعم من ج فيصير
اعم من ا وهو هذا خلف واما انا فاقول لست افهم هذا الكلام حق الفهم سيكون غيري يفهمه فما يمنع ان من فهمه لي واذ ذلك انما
كان واسطة لان الطرفين يسلبان عنه فيكون اذن شيء ليس هو وايضا ذلك الشيء ليس هو وهذا المعنى ان اعلم ان اليسا
بمتناقضين ولا احتاج الى هذا الهندسة كلها ومع ذلك فانه ليس هذا كالواسطة بالحقيقة فان الواسطة هو الذي يسلب عنه الطرفان
جميعا من حيث الطبيعتين لا من حيث العموم والخصوص والمعدولية ليست هي سالبة على الوجه الذي يقال ليس هو لا انسان
هو الحيوان ان معنى الحيوان اعم من اللا انسان فاما ان الحيوان ليس محمولا على اللا انسان فكلا وايضا فان الموجبة لا تحمل على المعدولة
والسالبة المقابلة لها فانها تحمل على المعدولة وانما تفارقها بحسب العموم والمتوسط كالغائظ ليس انما يخالف الطرفين بان احد
الطرفين اعم بل بان الطرفين لا يحمل عليها اصلا فقد احد اذن المعدولية كالواسطة وانما المعدولية نوع وامر اخص من الطرف الآخر
ومثل هذه الواسطة ليس يجب ان يكون نسبتها الى الطرفين نسبة واحدة بل يكون نسبتها الى احدهما نسبة الامر الذي هو مباين و
نسبتها الى الآخر نسبة الامر الذي هو اخص ثم ان الواسطة وان كانت مسلوبا عنها الطرفان فليست تقوم ولا شيء من الطرفين علم
النقيض فانه ليس كما ان ليس الشيء فهو نقيضه وكل من له عقل انصاف فانه يعقل ان هذه النسبة غير متشابهة وليس يجب اذا صح
نقيضا من جانب ان يصير نقيضا من الجانب الآخر بل يصير متوسطا ثم يشبه ان يكون غيري بيان لهذا ليس غيري الا انه لم
يره في التفاسير شيء يعتد به وانما خبطوا فيه خبط العشواء والمقدار الذي عرف من امر المعدول والسالب يغني عن تكلف هذه الشدة
فليقتصر على ذلك فان في ذلك بيانا وفرقانا واعلم ان اخذ المعدول مكان النقيض يكون بالقوة ونقل النقيض الى المضادة وقد حلت
ما في هذا وان كانت المادة تغيره ربما لم يختلف وان كانت مكنة اختلف ولم يصح

فصل ١٠ في استقراء النتائج
التابعة للمطلوب الاول بالقياس المؤلف القياس التي تتبع الكلي فانها ذلك الكلي والجزوي تحته وعكسها المستوي وعكس النقيض
ومعنى عكس النقيض هو ان يجعل مقابل المحمولات بالايجاب والسلب موضوعا لمقابل الموضوع محمولا مع انه اذا انتج كل ب ا انتج كل ما
ليس ب ليس ا ولكن منتجة الاول بالذات اولا وهذه بالعرض وثانيا على سبيل اللزوم والجزوية الموجبة يمتنع الى ان تتبع عكسه وكذا عكس النقيض

فليست تتبع شيئا لانها لا ينعكس وههنا وجه آخر في اللوازم المستنبط من قياس واحد وهو ان القياس الكلي في الشكل الاول
اذا حكم بالفعل على الحد الاصغر فانه بالقوة على كل ما يشار تحت الاوسط اعني كل موضوع مثله للاوسط وايضا على كل موضوع للاصغر
فاذا حضرت هذه والموضوعات في الذهن انعقدت قياسات اخرى بالحقيقة وكانها ليست قياسات اخرى بل كانها القياس
الاول لاتصالها معا في الذهن فالوجه الاول منتجه مع نتيجه والوجه الثاني منتجه تحت منتجه واما الشكل الثاني فانما يستتبع النتيجة فيه
ما تحتها لا معها فان الاكبر بالفعل غير مقول على الاوسط بل عسى بالقوة واما القياسات الجزوية فلا يستتبع نتائجها ما تحتها لحكم ذلك
القياس لانك ذلك القياس انما يكون حيث يكون النتيجة كلية فيقوم في القياس الذي هو بالحقيقة تتبع النتيجة المستبعة لمقام
الكبرى فيظن لاتصال الذي فيها انه قد لزما من قياس واحد واما اذا كانت النتيجة جزوية فلا يمكن فيها اعني استتباع ما تحته
واما الاستتباع الذي معها فيمكن واذا لم يكن النتيجة جزوية ان تستتبع ما تحتها من الاول فذلك في الآخرين فانه اذا لا تستتبع النتيجة الكلية
ما معها في الآخرين لان الحكم على الاوسط غير مبرهن اي غير موضوع بالفعل مبينا ويحتاج الى بيان فلم بالجزوي لا تستتبع الكلية جزويه
معها ولكن يظن ان النتيجة في الشكل الثالث قد تستتبع ما معها والصواب ان ذلك ليس مع النتيجة لانه ليس الموضوع فيه
بالفعل من تحت الاوسط مع موضوع نتيجة الثانية فيكون معها وانما يكون معها اذا كان بالفعل موضوعها وموضوع النتيجة الاولى
تحت الاوسط فيكون الحكم عليها كالواحد والقياس عليها في الظاهر كالواحد واما اذا كان يحتاج الى عكس وبيان فلا وبالجملة انما
يكون معها اذا كانت نسبتها الى الكبرى واحدة وانما يكون تحتها اذا كانت النتيجة يصح ان تصير كبرى فتقدا وجه يتقف به على ان
القياس كيف ينتكس عن نتيجة اي لازم آخر

فصل ١١ في ان المقدمات الصادقة يلزم عنها النتيجة الصادقة ولا
ينعكس واعلم انه لما كان القياس كالمقدم للنتيجة او كان يلزم عنه النتيجة والنتيجة كالتالي فيجب من وضع المقدم وهو صدق
القياس اي صدق مقدماته وصواب تأليفه ان النتيجة لازمة صادقة وليس يجب يرفع المقدم وهو كذب المقدمات او فساد
التأليف كذب النتيجة لازمة بل قد يمكن ان يكون من مقدمات كاذبة نتيجة صادقة لان المقدمات اوعسر بل اتفق ان كانت صادقة ونتيجتها
وعارضة لتلك المقدمات فانه قد يمكن ان يكون نتيجة صادقة من مقدمات كاذبة فمثال ذلك كما انك اذا قلت كل ج ب ولا شيء من
ا ب فانتجت لا شيء من ج ا ثم جرب تكذيب فيها فقلت لا شيء من ج ب وكل ا ب انتج ذلك انه لا شيء من ج ا ولذلك ايضا
في الموجب اذا اتفق ان كان شيئا متباينان في الجنس واورد جنس احدهما فقيل بالايجاب على الآخر وقيل ذلك بالايجاب على المباين
انتج مثال ذلك قولك كل انسان حجر وكل حجر حيوان فيلزم منه ان كل انسان حيوان او قيل لا شيء من الحجر بحيوان فانتج لا احد

من الناس يحياد فاما ان هذا القول الذي فيه قياس على انه قول اذا وضع ما فيه اي سلم لزم عنه قول آخر اضطرارا ابتداء

لا بالعرض وهذا القول الآخر هو هذه النتيجة الصادقة فلنعد الى الدلالة على اصناف هذا النحو من الانتاج في الشكل الاول

فنقول لا يخلو اما ان يكون الكذب مقدمتين جميعا او في احدهما فان كان الكذب في الكبرى وكان كذبا في الكل اي ومع ذلك

في كل وقت حتى يكون كاذبا غاية وكان القياس على مطلوب كلي فيمتنع ان ينتج عنه الصدق البتة والسبب فيه ان ضد تلك

المقدمة يكون صادقا فاذا اضيف الى الصغرى انتج ضد النتيجة التي ينتجها الكبرى ويكون ذلك الضد صادقا فكيف يكون هذا

صادقا فاما ان كانت كاذبة بالجزء فانه قد يكون النتيجة صادقة فانه يمكن ان يكون الحد الاكبر في كل اصغر ومع ذلك ليس في

كل الاوسط بل في بعضه وذلك حيث يكون الاوسط اعم من كليهما فصدق ان كل ب ا ويكون كاذبا بالبعض ان كل ب ا ويصدق كل

ج ا مثاله كل قفنس ابيض وكل ابيض حي واما السلب فان يكون نسبة الاوسط الى ج ولكن الاكبر قسيم الاصغر تحت عام فهو

غير موجود في شيء من الاصغر ولكن في بعض الثلج فاما ان كانت الصغرى كاذبة في الكل فيمكن ان ينتج الصدق مثل

ان يكون الاكبر جنسا والاوسط والاصغر نوعين متفقين في المرتبة تحته كقولنا كل انسان فرس وكل فرس حي وللسلب مثل

اي جنس غريب عن كليهما كما يحمل بدل الفرس الانسان الموسيقي والطب ويترك الحي بحاله ولذلك ان كانت الصغرى كاذبة

في الجزء حتى يكون الاوسط نوعا مثلا ويكون الاصغر فصلا ما اعم من النوع او جنسا اقرب ويكون الاكبر جنس النوع او جنسا اعلى

من الاصغر كقولنا كل ماش انسان وكل حيوان انسان والسلب جنس قريب مثل ذلك كالقول ان كل حكري ... وهذا كاذب

في البعض ولا شيء مما هو يعقل حيوان فان كان القياس على جزوي فان الكبرى الكاذبة في الكل ينتج مثاله بعض الابيض ثلج

وكل ثلج حي بعض الابيض حي وليشبه ما بين هذه الحدود وهي ان الاصغر اعم من الاوسط ويقال على كله ولكنه يقال على بعض

الاكبر مثاله في السلب بعض الابيض ثلج وكل ثلج حي فبعض الابيض حي وليشبه ما بين هذه الحدود وهي ان الاصغر اعم من الاوسط

ويقال على كله ولكنه يقال على بعض الاكبر مثاله في السلب بعض الابيض انسان ولا شيء من الناس بحيوان والاوسط كما كان

لكنه على بعض الاكبر والاكبر يقال على كله ولذلك ان كانت جزوية الكذب فانه يجوز ان يكون الاكبر في بعض من الاوسط والاصغر

والاوسط في بعض من الاصغر فيوجب الكبرى كلية اوسلب كلية واما القياسان المنتجان للجزوي فقد صيانه والكبرى كاذبة بالكل

او بالجزء والصغرى او كلاهما كاذبان فانه يجوز ان يكون الاكبر كالحي غير موجود في شيء من الاوسط كالثلج والثلج موجود

في بعض الابيض والاكبر موجود في بعض الاصغر فيوجد الكبرى موجبة والسلب الاكبر موجود في كل الاوسط كالحي للانسان في

بعض

بعض الاصغر كالابيض دون بعض فيؤخذ الكبرى سالبة وكذلك لحال ان اخذت الكبرى كاذبة فانه يجوز ان يكون الاكبر في بعض الاوسط

كالحي في بعض الجسد والاوسط في بعض الاصغر فيوجد الكبرى موجبة كلية او سالبة كلية فان جعلت الصغرى هي الكاذبة في الكل

فانه يجوز ان الاكبر في كل الاوسط كالحي في كل ... وفي بعض الاصغر كالحي الذي هو غريب من العدد ثم يكون الاوسط مسلوبا من

بعض يوجد فيه الاكبر كالابيض فيكون لا شيء من الابيض بعدد فيوجد كل ابيض عدد واما ان جعل الصغرى كاذبة في البعض فكذلك

ان يكون كذبا واذا اخذت جزوية واما اذا اخذت المقدمتان جميعا كاذبتين واما الصغرى ففي البعض فيجوز ان يكون النتيجة صادقة

ولذلك اذا كان الاكبر كالحي موجودا في بعض الاوسط وفي بعض الاصغر كالاوسط والابيض لا شيء من الاسود واحد بعض الاسود

ابيض وكل ابيض حي وليس شيء من الابيض حي فينتج الصدق وقد يجوز ان يكون النتيجة صادقة والمقدمتان جميعا كاذبتين

في الكل بان يكون الاكبر كالحي مسلوبا عن جميع الاوسط وهو نوع غريب كالعدد وموجود في بعض الاصغر وهو عرض للانواع

كالابيض ثم يكون الاوسط مسلوبا عن كل الابيض فيؤخذ بعض ج ب وكل ب ا وللسلب يكون الاوسط نوعا تحت الجنس مثل

القفنس تحت الحي ويكون الاصغر شيئا من الاعراض التي يوجد فيها الاكبر كالاسود ولكن الاوسط لا يوجد فيها البتة فيقال بعض

ج ب ولا شيء من ب ا واما في الشكل الثاني فقد ينتج الصدق من الكذب عن جميع الاقسام وفي الكليات والجزويات

فان حدود الضرب الاول اذا كانت صادقة انتجت لا شيء من ... فجعلت الموجبة سالبة والسالبة موجبة كانتا كاذبتين

في الكل واستمالك النتيجة في الضرب الثاني منه وكذلك حدود الضرب الثاني تنتج مثل ذلك من الضرب الاول منه فلذلك

ان كانت احدهما كاذبة بان يكون الاوسط موجودا في الطرفين وليس احد الطرفين موجودا في الآخر فيجعل موجودا في كل احدهما

ولا شيء في من الآخر فان النتيجة يكون ان لا شيء من الاكبر في الاصغر سواء جعلت السالبة كاذبة صغرى او كبرى وكذلك

ان كان الاوسط شيئا لا يوجد في شيء من الطرفين ولا يوجد احدهما في شيء من الآخر فاخذ موجودا في احدهما كان ليكون

الايجاب كاذبا ويكون تارة كبرى وكذلك ان كانت الكاذبة بالجزء بان يكون الاوسط في بعض طرف وقد اخذت لا في شيء

من ذلك الطرف وكذلك ان كان الاوسط موجودا في بعض كل واحد من الاصغر والاكبر ولا واحد منهما في الآخر كالحي في

الاسود والابيض فاخذ في كل احدهما شئت وفي لا شيء من الآخر فيكون القضيتان كاذبتان في البعض والنتيجة صادقة وان

كان القياس على جزوي ولذلك يجوز ان يكون الاوسط كالحيوان مما يوجد في كل الاكبر وفي بعض الاصغر كالقفنس في المشترك

فان اخذت معه الكبرى سالبة كلية انتج الصدق وان يكون الاوسط لا في شيء من الاكبر ولا كل الاصغر والاكبر ولا في كل الاصغر

من حد الكبرى كاذبة موجبة ولذلك ان كانت الكبرى وحدها صادقة بان يكون الاوسط غير موجود في شيء من الطرفين
والاصغر ليس الا في بعض الاكبر فيوجد الصغرى موجبة جزوية او يكون موجودة في جميع كليهما وهما على ما قيل من حد الصغرى
جزوية سالبة وعلى حد القياس فتامل واما في الشكل الثالث فقد يتبع الصدق من الكذب كيف اتفق اما من الكاذبتين في
ان يكون الاوسط مباينا للطرفين والاكثر ههنا في بعض الاصغر فيوجد المقدمتان موجبتين وذلك في انتاج الايجاب او يكون مباينا
مع الاصغر وحده فيوجد معه بالايجاب كاذب ومع الاكبر بالسلب كاذب وذلك في انتاج السلب واما الكاذبتان في الجزء فان
يكون الطرفان كل واحد منهما يوخذ في بعض الاوسط وحده والاكبر في بعض الاصغر فيوخذ ان كليتين بالايجاب او يوخذ الكبرى
سالبة كلية والصغرى كلية موجبة وقد يجوز ان يوجد الكبرى وحدها موجبة كاذبة بان يكون الاكبر موجودا في بعض الاصغر وغير موجود
في شيء من الاوسط ولكن موجود في بعض الاوسط ليكذب فيحمل الاكبر في كل الاوسط والسلب ان يكون الاكبر في مثل ذلك
موجودا في كل الاوسط فيوجد ولا في شيء منه وقد يتبع والكبرى موجبة كاذبة في كل كقولك كل ققنس حي وكل ققنس اسود وينعكس
هذا الترتيب والصغرى كاذبة في الكل ايضا كل ققنس حجر ولا ققنس اسود وكذلك والكبرى كاذبة كقولك كل ققنس حجر ولا ققنس ابيض
وقد يمكن ان يكون الكذب في البعض اما الموجبة والكبرى كاذبة كقولك كل انسان ذو رجلين وكل انسان فاضل والصغرى بحده
بحده وتغير ونقيضها وبعكس الترتيب فاما والكبرى سالبة وكاذبة في البعض فكقولك كل انسان ذو رجلين ولا انسان بفاضل
فان كانت الصغرى كاذبة فكقولك كل انسان فاضل ولا انسان فرس واما الجزويات فيجب ان يوخذ حده وهذه الحدود وعلى
ان يكون الجزوي الكاذب كاذبا في الكل فانه يتصور جزوي غير كاذب في الجزء فيعلم ان جزء القياس الذي هو كالمقدم يوجب
صدق نتيجة الذي هو التالي واما كذب القياس الذي هو رفع المقدم فلا يتبع كذب التالي الذي هو رفع التالي فاما كيفية
هذا التقديم والتلو فيجب ان يعلم مما قد علمت ولا اطيل عليك القول فيه **فصل** [١٢] في قياس الدور وانه قد يقع
في القياس عارضا من جهة حال نسبة المقدمات الى النتيجة وهما شيئان الدور والاخر عكس القياس على ما سنبينهما وقد يقع
جهة ما هو عارض القياس بما هو قياس فيجب ان ينظر فيهما في علم القياس واما الانتفاع بهما فاما يكون في الامتحان والمغالطة
او يكون لاجل التمرن وقد يدخل من جهة ما في العلوم وفي الجدل وكل واحد من بيان الدور وعكس القياس عارض للقياس
وعروضهما للقياس فان الدائر والمعكوس قياس وذلك لان القياس لم يكن قياسا لان مقدماته حقة او مسلمة او مشهورة
او غير ذلك بل انما كان قياسا لان مقدماته اذا وضعت وسلمت لزم غيرها فاما بيان الدور فان يكون معنا قياس على مطلوب

ثم يحصل المطلوب مع عكس احدى المقدمتين قياسا على الانتاج المقدمة الاخرى فيكون المطلوب تارة مقدمة والمقدمة تارة مطلوبا
فتارة يأخذ تلك المقدمة في بيان المطلوب وتارة يوخذ المطلوب في بيانها وبالحقيقة المطلوب والمقدمة يكون واحدة وهذا انما يستعمل بان
يتلطف فيغير المطلوب في اللفظ على صورة ما وهو المطلوب ليوهم شيئا آخر وربما استعمل هذا في العلوم بان يكون معنا مقدمتان فنبين بهما
شيئا على سبيل برهان ان فنبين العلة مع المعلول وذلك على طريق الان ثم نقلب فنبين المعلول عن العلة على طريق اللم على ما ستعلمه
في الفن الذي يلي هذا الفن واما عكس القياس فهو ان يتبع من مقابل النتيجة مع احدى المقدمتين مقابل المقدمة الاخرى واكثر ما يقع هذا
في انكار احدى المقدمتين من قياس يوجب شيئا فيتولى ابطاله بان يحتال ويتلطف في تسلم مقابل النتيجة من حيث لا يشعر به فيغير
لفظه او حيلة من الحيل فيقرن مقدمة ومع صحة مقابل المقدمة الاخرى فيصح بذلك القياس على المطلوب وقد ينفع بما يستعمل في رد الخلف
الى المستقيم واما في الجدل فربما كان مقابل المطلوب مشهورا في نفسه او المتقابلان اذا استعملا كثيرا ما يكونان مشهورين والجدل
في حق مناقضة ان ينظر طرفي النقيض معا في وقتين وان يستعمل طرفي النقيض المشهورين في وقت مختلفين وربما حاول ان يكون
احدهما في وقت قياس ثم يتلطف في مقابل المطلوب مشهورا في نفسه او المتقابلان اذا استعملا كثيرا ما يكونان مشهورين والجدل في حق
مناقضة ان ينظر طرفي النقيض معا في وقتين وان يستعمل طرفي النقيض المشهورين في وقت مختلفين وربما حاول ان يكون احدهما
في وقت القياس ثم يتلطف فيسلم مقابله المشهور فيجمع به مقدمة في قياس يوالف في ابطاله على ان يكون ضربا من المغالطة في الجدل
فانه عند ما يجد احد المتقابلين ليس له ان يأخذ مقابله حالا على سبيل المشهور فليعتد به فهذان الدور وهذان الدور وان يأخذ النتيجة
وعكس احدى المقدمتين فينتج المقدمة الثانية اذا دخل حد غريب لم يمكن بيان الدور وانتج ايضا شيء غريب لم يمكن بيان الدور
بل بيان الدور ان يبين الشيء بما منه تبين كما كل ج ب وكل ب ا فينتج كل ج ا فان اخذت كل ج ا وكل ب ا انتجت كل ج ب وان
اخذت كل ب ج وكل ج ا انتجت كل ب ا ويحتاج ان يكون المقدمة التي يضاف الى النتيجة منعكسة وعلى كميتها مثل كل ج ب وكل ب ج فهذا
العكس في الموجبة ظاهر واما في السالبة والعكس المحتاج اليه في الدور انما يكون حيث يكون المسلوب خاص السلب عن الموضوع فيكون موجودا
في كل ما ليس موضوعا بالموضوع كما ان العكس في الايجاب انما يكون حيث الايجاب خاصا بالموضوع فيكون مسلوبا عن كل ما ليس موضوعا
بالموضوع ومثل هذه السالبة سالبة ترجع الى المعدول الموجبة وينعكس بالايجاب ومثل هذا السلب قولك ولا شيء من العرض بجوهر فينعكس
العكس الذي يخص هذا الموضع فيكون ما ليس بعرض فهو جوهر او لا شيء مما هو المتعلق الوجود بالغير فعكسه ما ليس متعلق الوجود بالغير
فهو الله وبالجملة هذا هو السالب الذي اذا جعل حرف السلب منه جزءا من المحمول ثم عكس بان يحصل جزءا من المحمول مع الطرف الآخر على

ذلك الموضوع ونقول اذا كان لا شيء من ب ا و انعكس لا شيء من ا ب على ان كل ما ليس ب فهو ا فيلزم ان كل ما ليس ا فهو
ب و الا فليس بعض ما ليس ا ب ليس ب او كل ما ليس ا فهو ب يلزم ان بعض ما ليس ب فهو ا هذا خلف فان قلت او جد هذا اللازم
يلزم عكس مقدمة فهذا يلزم المقدمة ايضا و اما الجزوية السالبة كقولنا ليس بعض ج ا و انما يعكس بعكس المطلوب ههنا ان كلا
ليس بعضه ا فهو ج فان كانت احدى المقدمتين منعكسة دون الآخر فكانت هي التي ضم الى النتيجة في انتاج الاخرى و الا كانا
الاول من الشكل الاول مقدمته العكس انتجت مع النتيجة المقدمة الاخرى فان كانت المنعكسة الكبرى بقت كبرى في القياس الثاني
وان كانت الصغرى بقت الصغرى في القياس الثاني وانه مقدمة اخذت مع عكس النتيجة انتجت عكس الاخرى وان كسا جميعا
انتجنا عكس النتيجة فان كانت الكبرى سالبة كقولنا لا شيء من ب ا و كانت الكبرى بعكس العكس الذي يخص السالب في هذا الموضع
وهو ان كل ما ليس ا فهو ب فيأخذ النتيجة محولة من السلب الكلي الى العدول فيقول كل ما هو ج فليس ا و كل ما ليس ا فهو ب ينتج كل
ج ب وان قوما من المفسرين يظنون انه يعني ان يقال الشيء لا يقال على شيء منه و كل ما لا يقال على شيء منه فان ب يقال
على كله فيصير ان هو شيء يقال على كله فلا يجعلون السور غير سور بل جزءا من المحمول او يجعلون النتيجة في ظاهر حالها مهملة ويجعلون
النتيجة في ظاهر حالها مهملة ويجعلون النتيجة بالجلالية احدى المقدمتين فيكونون قد غيروا النتيجة الاولى والمقدمة المضادة و النتيجة
الثانية على الوجه الطبيعي ويخالفون نسق كلام من فسروا كلامه و اما نتاج الكبرى فيستعمل بعكس الصغرى فيكون كل ج ب
و لا شيء من ج ا و اما القياسات المنتجة للجزوي فتبين ان الكبرى لا يمكن ان ينتج من النتيجة وعكس الصغرى واما الصغرى فقد يمكن
في موجبتين كهذا بعض ج ا و كل ا ب فبعض ج ب هذا في النتيجة الموجبة و اما في السالبة فلا يمكن اما اذا عكسنا الكبرى صارت النتيجة
صغرى سالبة فلم ينتج واذا عكسنا الصغرى صارت النتيجة كبرى جزوية فلم ينتج و اما في الشكل فلا يمكن ان ينتج الموجبة ودوره انتجوا من الشاعي
السالبة لان الموجبة لا تنتج من موجبة و سالبة و اما السالبة فيمكن ان ينتج من ذلك لان النتيجة السالبة مع عكس الصغرى ينتج من الشكل الاول
عكس الكبرى السالبة ثم تعكس فان كان من البيان لشرائط الدوري ان يكون النتيجة تؤخذ و يعكس مقدمة فقط و لا يعكس بعد
لم يكن هذا بيان الدور وان اخذت النتيجة مع سالبة عكس الموجبة الكلية الكبرى انتجت الصغرى السالبة وصارت النتيجة صغرى
سالبة وقد ينتج الصغرى السالبة من الشكل الثاني و اما اذا اريد انتاج الموجبة فيحتاج الى العكس الذي يخص السالبة مثاله كل ج ا و لا شيء
من ب ا فلا شيء من ج ب فيقول كل ما هو ج فليس ب و كل ما ليس ب فهو ا فكل ج ا فكذلك قد بين باحد اللازم النتيجة ولازم
الكبرى من غير عكس فان لم يجعل هذا بيان الدور لانه لم ينعكس فيها مقدمة فله ذلك وان جعل بيان الدور تم ما يلزم من المقدمات

يكي

من العكس وما يجري مجرى العكس من اللوازم التي حكمها حكم الملزوم كان هذا بيان الدور و اما ان كانت الموجبة هي الكبرى مثاله
لا شيء من ج ب و كل ا ب محتاج ان يعكس النتيجة السالبة العكس الذي يخص هذا الموضع و هو ان كل ما ليس ج فهو ب
فكل ا ب فاما ان لا يكون هذا بيان الدور او يكون على وجه آخر يفارق هذا الشكل الاول من هذه الجهة و هو انه يستعمل فيه في انتاج
السلب الى آخر امرين اما ان يؤخذ لازما السالبتين او يؤخذ عكس النتيجة ولازم المقدمة من غير هذه الجهة لا يمكن فان كانت المقدمات
كلها من بيان الدور و اما ان كانت الصغرى جزوية فلا يمكن ان يبين هذا من النتيجة الكبرى البتة ولكن ان كانت سالبة امكن من النتيجة
وعكس الكبرى ان يبين من الشكل الثاني وان كانت موجبة لم يمكن على النحو البسيط لانه لا قياس من سالبتين ولكن يبين على النحو الذي
قلناه او غيره و اما الشكل الثالث فلا يمكن ان يبين فيه كلية لان النتيجة الجزوية مع عكس مقدمة كيف كانت لا تنتج الاخرى و اما الجزوية فان
كانت كبرى والنتيجة موجبة واضفنا عكس الصغرى اليها كليا انتج الكبرى الجزوية لانا اذا عكسنا فقلنا كل ج ب و ج الاصغر انتج بعض ا
وهو الكبرى وان كانت صغرى لم يمكن الا بعكسين لانا اذا اخذنا بعض ا و هو النتيجة واضفنا اليها عكس الكبرى وهو كل ا ب انتج لا المطلوب
ولكن عكسه ولم يكن كلامنا في ذلك ولكن اذا جوزنا ذلك في الثاني فيما لم لا يجوزون في الثالث فان اختلط موجب و سالب الموجبة كلية
امكن انتاج السالبة لانك تقول ليس بعض ج ا و هو النتيجة ونضيف اليها عكس الصغرى و هو كل ج ب ينتج ليس بعض ب ا فان كانت
الكلية هي السالبة لم يمكن ان ينتج الصغرى الموجبة الجزوية من سالبتين الا ان يعكس السالبة على النحو المذكور فيقول فيقول بعض ب ليس
هو ا و كل ما ليس هو ا فهو ب فيقول بعض ج ب لم يعكس فقد بان ان البيان الدوري في الشكل الاول للموجبات الا الجزئيات
من الشكل الاول حقيقة ولا خيال و اما السوالب فقد يكون البيان من الشكل الاول ولكنه يتخيل كانه من الثالث لانك تقلب المقدمة
السالبة فيقول كل ما لا يوجد فيه ا يوجد فيه ب فتجعل او ب محمولين معا و اما الشكل الثاني فالبيان فيه اما بالشكل الاول عند التحصيل وان
كان في الشكل الثاني و اما على الوجه الذي يتخيل الشكل الثالث فانه يمكن ان يكون البيان الحقيقي كله منه و اما التخيل فكان في غيره منه
فكيف فيه و اما كان من الشكلين الآخرين انما يبين دوره بالرجوع الى الاول فيحتاج الى عكس النتيجة فيكون بيان الدور فيه اما ناقصا
و اما معدوما و اذا جعل بيان الدور ما يتم من النتيجة وعكس مقدمة

فصل ۱۳ في عكس القياس

وقد علمت ان عكس القياس هو ان يؤخذ مقابل النتيجة اما نقيضها و اما ضدها و يضاف الى احدى المقدمتين فينتج مقابل المقدمة الاخرى ومن الضرورة
ان مقابل النتيجة اذا اخذ مع احدى المقدمتين ابطل الاخرى و الا فان كانتا صادقتين الا ان اخذ المقابل بالتناقض و المضاد مختلف
فليعتبر ذلك من الشكل الاول وليضع ان كل ج ب و كل ب ا فكل ج ا فان قلنا لا شيء من ج ا وكان كل ب ا انتج لا شيء من ج ب

وكان كل ج ب فاخذنا الضد انتج ضد الصغرى وان اخذ بالنقيض انتج النقيض للصغرى وكلاهما من الشكل الثاني واما ان اضفنا
الصغرى فقلنا ولا شيء من ج ا وكل ج ب انتج من الثالث انه لا كل ب ا وكذلك اذا قلنا لا كل ج ب فاذن لا انتاج الى ابطال
مضاد الكبرى لان الثالث لا ينتج عاما ولا بد من ان يكون الشكل هو الثالث وليضع ان كل ج ب ولا شيء من ب ا فلا شيء
من ج ا فاخذنا مضاده وهو ان كل ج ا وكان لا شيء من ب انتج ضد الصغرى وان اخذنا نقيضه فينتج نقيض الصغرى وكلاهما من الثاني
وان اخذنا مع النتيجة المعكوسة الى التناقض او التضاد الصغرى انتج نقيض الكبرى لا غير وذلك من الشكل الثالث ولنضع الصغرى
جزوية مع ان عكست النتيجة الى التناقض بطلتا معا والى التضاد ولم يبطل شيء فليضع ان بعض ج ب وكل ب ا فبعض ج ا فلنعكس النتيجة
الى السلب المناقض ليس شيء من ج ا وكل ب ا انتج نقيض الصغرى او اضيف اليها الصغرى فينتج ليس كل ب ا فان اخذنا مضاده
وهو ان ليس بعض ج ا واضفنا اليه الكبرى وهو كل ب ا انتج ليس بعض ج ب وهذا لا يبطل ان بعض ج ب او الصغرى فقلنا
ليس بعض ج ا وبعض ج ب كانتا جزويتين ولم ينتج التاليف من جزويتين ولنضع ايضا بعض ج ب ولا شيء من ب ا فلا كل
ج ا فاخذنا نقيضه فيقول كل ج ا وبعض ج ب وبعض ب ا وهو نقيض الكبرى او نضيف اليها الكبرى فيكون كل ج ا ولا شيء من ب ا
انتج نقيض الصغرى واما ان اخذنا الضد فلا ينتج لانا ان قلنا فبعض ج ا ولا شيء من ب انتج ليس بعض ج ب وهذا لا يبطل قولنا
بعض ج ب واذا اضفنا الى الصغرى لم ينتج ايضا واما في الشكل الثاني فانه لا يمكن ان يوخذ مقابل النتيجة مع الصغرى فيبطل الصغرى
بان ينتج ضده بل بان ينتج نقيضه لان القياس ح ينعقد من الشكل الثالث وذلك لا ينتج الكلي واما مع الكبرى فان عكست النتيجة
الى التضاد انتجت ضد الصغرى او بالتناقض انتجت نقيض الصغرى لان القياس يكون في الشكل الاول ولا يمتنع ذلك هناك
فليكن الكبرى موجبة مثل ان لا شيء من ج ا وكل ب ا فان اخذنا كل ج ب او بعض ج ب وقلنا ولا شيء من ب انتج في الحالين
انه لا كل ب ا فان اخذنا كل ج ب وكل ب انتج كل ج ا فان اخذنا بعض ج ب وكل ب انتج بعض ج ا ثم فليكن الكبرى سالبة مثل ان
نقول كل ج ا ولا شيء من ب ا او اخذنا اما كل ج ب او بعض ج ب وقد قلنا كل ج ا انتج في الحالين بعض ب ا وهو نقيض الكبرى
لا ضده وان اخذنا مع عكس نتيجة الكبرى فقلنا كل ج ب ولا شيء من ب انتج لا شيء من ج ا او قلنا بعض ج ب ولا شيء من
ب انتج بعض ج ليس ا فهذا هو تفصيل ذلك فان كانت الصغرى جزوية فلا يبطل اخذنا ضد النتيجة شيئا فانه يكون جزئيا موجبا او
ينتج مع الصغرى وينتج مع الكبرى ضد الصغرى وهي جزئية والجزوية لا يبطل الجزوية واما ان عكست النتيجة الى التناقض ابطلت
كليتها بالتناقض فليوضع بعض ج ا ولا شيء من ب ا فليس بعض ج ب لم ينتج مع الصغرى واما مع الكبرى فينتج ليس بعض ج ا ولا يبطل

نظر

ذلك قولنا بعض ج ا فان قلنا كل ج ب وقلت بعض ج ا انتج بعض ب ا وهو نقيض الكبرى او قلت كل ج ب ولا شيء من ب انتج لا شيء
من ج ب وهو نقيض الصغرى وليضع لا كل ج ا وكل ب ا فان اخذنا ضد النتيجة لم يبطل البتة مقدمة لان ضد النتيجة مع الصغرى يكون من الشكل الاول
وكبراه جزوي فلا ينتج ومع الكبرى يكون من الشكل الثاني وكبراه جزوية واما ان اخذت بالتناقض كان عكس النتيجة كليا فان كانت الكبرى
سالبة كان موجبا كليا او موجبة كان سالبا كليا وانتظم مع الصغرى على نظم الشكل الاول ومع الكبرى على نظم الشكل الثاني فان كانت المقدمتان
كليتين انتج ضد كل واحدة منهما لان نتيجة الكليتين من الشكل الاول والثاني كلي وان كانت احداهما ولتكن الصغرى جزوية ويكون لا محالة
موجبة انتجت نقيض كل واحدة منهما لان الجزوية اذا اخذت مع عكس النتيجة الى النقيض انتجت جزوية تناقض الكلية منهما وان لم يوجد حالها
الكلية انتجت كلية تناقض الجزوية منهما وان كانت الكبرى هي الجزوية الموجبة لم ترتفع منهما مع عكس النتيجة الى النقيض ولا الى التضاد
الا مع نقيض الصغرى ولا ضده الا انها تنتج بعكس مقابل الصغرى ولسالب من الصغرى ونقيض النتيجة ما يرفعها ولذلك ان كانت جزوية ليس
فقد اجتمع من هذا ان الانعكاسات قياسات الشكل الاول يكون الى الثاني والثالث لكن اذا اريد ابطال الكبرى كان من الثالث
او الصغرى كان من الثاني وفي الثاني يبطل صغراه بالاول وكبراه بالثالث وفي الثالث يبطل صغراه بالثاني وكبراه بالاول

فصل ١٤

في رد القياس الخلف الى المستقيم ورد المستقيم الى الخلف فليتقل في رد القياس الخلف الى المستقيم والمستقيم الى الخلف على ما تعتبر
المقدمة التي هي التالي من الشرطية ويعمل على ان الاقتران منها وحدها مع الحملية فان ذلك لا يفرغنا اذ قد علمت صورة ذلك التاليف
وان الاعتبار فيه ايقاع التالي مع المقدمة الداخلة موقع احد القرائن الحملية فقياس الخلف ايضا من وجه مشابه لعكس القياس
لانك تنقض نتيجة ما وتضيف اليه مقدمة ويبطل مسلما لكنه يخالف بان عكس القياس انما يكون دائما واذا كان قبله قياس مقرر الصغرى
والكبرى ونتيجة حدثت منه بالفعل ثم عقد بعد ذلك قياس آخر لابطال معلوم واما الخلف فقياس مبتدء لا يلزم ان يتقدمه قياس
وان اتفق فلا يدري بعد ما نتيجة الى ان ينتج محالا لكن حال الحدود والترتيب فيهما واحد فليكن مع انسان كل ب ا يتوسط ليس
ان اخذنا مقابل النتيجة واضفنا الى الصغرى بطلت الكبرى او اضفنا الى الكبرى بطلت الصغرى وكان هذا عكس القياس فلو انا
ابتدرنا فقلنا ان كان قولنا كل ب ا كاذبا فنقيضه وهو قولنا لا كل ب ا صادق وكان مسلما ان كل ج ب فينتج ان لا كل ج ا وكان
حقا ان كل ج ا حق اذ لا يمكن ان يكون كل ج ا وليس كل ج ا فاذن قولنا ليس كل ج ا كذب ولزم من قياس واحدى مقدمتيه
كاذبة ولكن ليست المسلمة وهي ان كل ج ب فبقي ان المشكوك فيها وهو انه ليس كل ب ا فاذن كل ب ا والمطلوبات الاربع كلها الا الكلي
الموجب يمكن ان يتبين من كل شكل بالخلف واما الكلي الموجب فيتبين من الشكلين الآخرين فقط لانك اذا اردت ان تبين ان كل

يكذب نقيضه وهو قولنا ليس كل ب ا فلنا ان كان قولنا كل ب ا كاذبا فنقيضه وهو قولنا ليس كل ب ا صادق ونحتاج ان نضع من

هذه المناقضة ومن مقدمة اخرى مسلمة مسيرة الاستحالة وتلك المقدمة لا يشارك هذه في الشكل الاول لان هذه المناقضة لا يكون الصغرى

الاول لانها سالبة ولا كبرى الاول لانها جزوية واما ان اخذت الضد بدل النقيض يمكن ان يجعله كبرى ولكن اذا انتج محالا لزم انه كذب لم يلزم

ان ضده صادق لان الضدين قد يكذبان معا في المواد الممكنة كما علم سالفا ثم يقع في انتاج المطلوب واما السالبة الكلية فتبين بالشكل الاول

بان يوخذ نقيضه وهو الموجبة الجزوية ويضاف اليه كبرى فينتج محالا ولا يمكن ان يضاف اليه الاخرى وهي الصغرى فيكون الكبرى جزوية والسالبة

الكلية تبين في الشكل الاول اذا جعل مقدمة هي كبرى لا غير واما الجزوية الموجبة فانا اذا اخذنا نقيضها وهي السالبة الكلية لم يمكن ان يضيف اليها

في الشكل الاول مقدمة الا الصغرى فينتج المحال واما السالبة الجزوية فانا اذا اخذنا نقيضها في الشكل الاول امكن صغرى وكبرى محالا على موجب

واما في الشكل الثاني فان الموجبة الكلية اذا اخذ نقيضها وهو ليس بعض ب ا لم يمكن الا ان يضاف اليها كبرى كلية موجبة واما الكلية السالبة فانه

اذا اخذ نقيضها لم يمكن ان يضاف اليها الا كبرى سالبة كلية اذا اخذ الضد ثبت القياس بطلانه ولكنه لم يثبت صحة ضده واما الجزوية الموجبة فان

نقيضها يمكن ان يضاف اليها الباقي في هذا الشكل صغرى وكبرى وكذلك الجزوية السالبة فان نقيضها يمكن ان يضاف اليها كبرى وكبرى لان نقيض

الجزوتين كلية فيصلح صغرى وكبرى سالبة وموجبة واذا اخذ الضد في هذين بطلت لم يجب بطلان الضد ولكن لم يصلح الا الصغرى وفي

الشكل الثالث اما الموجبة الكلية فانها اذا اريد ان تثبت بالخلف ويوخذ نقيضها لم يصلح الا كبرى واما الكلية السالبة فنقيضها يصلح كبرى

وصغرى لانها موجبة جزوية ويكون صالحة في طرفين انعكاس واما الموجبة الجزوية فنقيضها اذا اخذ لم يصلح الا الكبرى واما الجزوية السالبة

فنقيضها يصلح فيه صغرى وكبرى فاذن الموجبة لا يبين الا بالضروب التي كبراها سالبة وهي نقيض النتيجة واما السالبة فيبين من وجهين

من الشكل الثالث والحال في ضده بانه اذا ابطل لم يجب بطلان ضده هو كما في غيره والفرق بين المستقيم والخلف ان المستقيم

يقصد فيه القياس في اول الامر نحو الشيء الذي يريد ان ينتجه فيصل عليه من مقدمات مسلمة اما على الاطلاق واما عنده وعند خصمه واما

الخلف فانه يقصد في اول الامر ان ينتج غير المطلوب تلك الشيء بين الكذب على الاطلاق او عنده وعنده وعند خصمه فاذا تبين كذبه عاد فاستنتج

كذب ما هو سببه فاستنتج نقيض صدق ذلك ايضا فان المستقيم انما يوخذ فيه المقدمات الموافقة للمطلوب بالذات واما في الخلف فاحدى

المقدمتين من تلك الجملة والاخرى نقيض المطلوب وايضا فان النتيجة في المستقيم غير مبينة في اول الامر حتى يتم فيلزم واما في الخلف فاحدى

المقدمتين من تلك الجملة والاخرى نقيض المطلوب ايضا فان النتيجة في المستقيم غير مبينة في اول الامر حتى يتم فيلزم واما في الخلف فان النتيجة

يوضع اولا ويوضع نقيضها واذا كان الخلف مولفا من نقيض المطلوب ومن صادق وتنتج محالا فانه ان عكست القياس فاخذت نقيض المح

وقرينة بالصادق وانتج ذلك نقيض الثانية المشكوك فيها وهو المطلوب الحق وكذلك النقيض فليبين السالب الكلي بالخلف من الشكل الاول

وليتامل كيف يستقيم وليكن المطلوب ان نبين انه لا شيء من ب ا فاذا اخذنا نقيضه وهو ان بعض ب ا فلابد من ان يكون ذلك

صغرى في الشكل الاول والتي يضاف اليها حتى ينتج المح وهو اما قولنا كل ا ج او قولنا لا شيء من ا ج فان انتج موجبة فكان بعض

ب ج واخذنا نقيضها لسوء الى الاستقامة كان نقيضها لا شيء من ب ج واضفنا كل ا ج كان الشكل الثاني فان كان انتج سالبة كان ليس

كل ب ج وكان نقيضها كل ب ج واضفنا اليها لا شيء من ا ج كان ايضا من الشكل الثاني واما ان كان المطلوب سالبة جزوية واخذنا

نقيضها وهي الكلية الموجبة فان اضفنا اليها كبرى موجبة او كبرى سالبة كان بعينه كما قلنا وان اضفنا اليها صغرى موجبة جزوية او كلية

فان النتيجة يكون موجبة جزوية او كلية فان النتيجة يكون موجبة اما كلية واما جزوية سالبة حسب ذلك بين اقتران نقيض النتيجة الصغرى

على تاليف الشكل الثالث واما الموجب الكلي مثل قولنا كل ا ب فلا يمكن ان يبين بالخلف في الشكل الاول لان نقيضه جزوية سالبة فلا يصلح

صغرى ولا كبرى واما الجزوي فيبين بالشكل الاول وذلك انا نأخذ نقيضه فلا بد من ان يكون نقيضه الكبرى الاول لانه سالبة كلي فلا يمكن ان

يبين بعكس القياس الا من الصغرى ونقيض النتيجة وذلك في الثالث فالموجب في هذا الباب لا يمكن رده الى الشكل الثاني واما الشكل

الثاني فاذا عكس قياسه الخلفي الى الاستقامة فانه يرجع الى الشكل الاول في كل موضع اما الكلي الموجب فلانه يكون قد اخذ في الخلف

نقيضه فصار صغرى فيحتاج الى اتصال الصغرى وقد بان ان ذلك في الشكل الاول وكذلك الكلي السالب لان نقيضه لا يكون الا صغرى

واما الجزوي الموجب فان نقيضه يصلح صغرى وكبرى فيصلح في الاول والثالث وكذلك الجزوي السالب فاذن جميع قياساته يمكن

ان تعكس الى الاول والخلفان المنتجان للجزوي يمكن ايضا ان ينعكس الى الثالث واما الشكل الثالث فان موجبات ما بين فيه بالخلف

قد تبين كلها اولا بالمستقيم وسالباته تبين ايضا في الثاني اما الموجبات فان نقائضها يكون في قياس الخلف كبرى لا محالة فيبطل

بالشكل الاول واما السالبات فان نقائضها صغرى وكبرى معا فيمكن ان يبطل في الثاني ايضا مع الاول فقد بان وظهر ان القياس

الخلفي مشارك للمستقيم يرجع احدهما الى الاخر ولا يخرج عن تلك القياسات

فصل ١٥ في القياسات المولفة من

مقدمات متقابلة وقد يولف قياس من مقدمات متقابلة بان يولف قياس من موجبة وسالبة متضادتين او متقابلتين اصلا

حتى ينتج ذلك اما ان يسلب الشيء عن نفسه او يوخذ بدل الحد نفسه جزوية او كلية فيحكم عليه بما يرفع الحكم من الحد نفسه وهو كقياس

قياس من متقابلين ومنه ليس بحقيقة لذلك ولكن بالظن وهذا القياس كثيرا ما يستعمل في الجدل على سبيل المبالغة في التبكيت

بان يسلم قول ثم ينتج نقيضه من اصول اخرى لم يوجد التسليم والمنع فينتج منه في الشيء انه ليس هو وكثيرا ما يغلط به من هو ضعيف التمييز

والمتقابلات في اللفظ اربعة كل ولا كل كل ولا واحد بعض ولا بعض وفي الحقيقة بل ان بعض ولا بعض لا يتقابلان فيها وهذا الضرب من القياس
انما يتألف في الشكل الاول بان يجعل المحمول كشيئين ويوضع احدهما للآخر واما في الشكل الثاني بان يؤخذ لموضوع واحد في الشكل الثاني
ان اخذ متضادين جاز وصح ايهما اتفق صغرى وكبرى وان اخذ متناقضين لم يجز الا ان يكون الكبرى هي الكلية سواء كانت موجبة
او سالبة ولكن لا بد من ان يكون الطرفان شيئا واحدا بالفعل او بالقوة مثل ان يكون احدهما نوع الآخر وتحت الآخر فيجب ان لم يكن
قياسا على المتقابل واما ما سوى ذلك فلا يكون الا في الظن مثل القياس على متلازمين لسلب والايجاب وغير ذلك لان المقدمتين لا يكونان
بالحقيقة متضادتين ولا متقابلتين مثل قولنا كل انسان حيوان ولا شيء من الناطق بحيوان ولا شيء من الضاحك بحيوان او كل علم
الظن ولا شيء من الظن بظن واقول شبه ان يكون القياس على طرفين احدهما جنس والآخر نوع مما يظن انه قياس على المتقابلين
وليس في الحقيقة قياسا واحدا على متقابلين بل اذا زدنا الى ذلك بالتحقيق كان قياسا في قياس احدهما مضمر والآخر مصرح والمضمر هو الذي
على متقابلين وان لم يكن حقيقيا فهو اقرب الى الحقيقة لان الحكم على الجزء هو الذي بحسبه ولا يحتاج الى بيان فكانه حكم على الجزء من المتقابلين
وذلك حكم القياس المضمر فيه واما الشكل الثالث فلا يمكن ذلك في ضروبه المنتجة للسالب واما الضروب المنتجة للموجب فمقدمتاه موجبتان
فكيف تتقابلان وعلى كل حال فلا يجوز ان يكون السالب الا الكبرى ومثاله كل طب علم ولا طب علم فليس كل علم علما ولذلك ان اخذنا
على التناقض فكذلك وبعض انسان يستقصي النظر لم يكن هنا شيء اكثر من الشكل الثاني اذ كنا نقول هناك مثلا ان كل علم فاضل ولا شيء من
العلوم فاضل فيكون قياسا من متقابلين ثم وضع بدل العلم الطب فيمكن ان يوضع فيه طرف ومع ذلك فيكون على ما عليه قياسا من
متقابلين فهل يمكن ذلك هاهنا اذا استقصي اجيب انه لا يمكن لانه يمكن في الشكل الثالث في القياس على متقابلين ان يكون الطرف الاكبر
اخص من الاصغر والمقدمتان متقابلتين وينتج غير الحق مثل قولنا كل هندسة علم ولا شيء من الهندسة طب فليس كل علم طب فذلك
حق واما متعين في هذه الاستقصاء ان يضع كل ولا كل كل ولا واحد بعض ولا شيء ومن ثمة فيجعلها سوا مقدمات متقابلة مشتركة المحمول
الا ان الموضوعات اسمان مترادفان اخذ احدهما او مشتركة الموضوع الا ان المحمولات اسمان مترادفان وصفا طرفين او احدهما تحت الآخر
والموضوع محفوظ الاسم فيكون نسبة المغالطة من الشكل الثالث ليس غيرها فتعرف انها قياس وانها غير قياس وذلك ان الاصول
المتقدمة تمنع وان يرى الذي اعطيناك الا ان الاكبر يجب ان يكون ليس اخص من الاصغر ولا يجب ان يظن انا ما جوزنا ان يكون قول
صادق انتج عن كاذب لذلك يجوز ان يكون القياس من متقابلين نتيجة صادقة البتة لان هذا قد ينتج ان الشيء ليس هو واما ان كيف يمكن
ان يعرض لاصحاب النظر الوقوع في استعمال القياسات المتقابلين وهم لا يشعرون فذلك انه يمكن ان يكون عند انسان ما قياسات

فاسدة

فاسدة وانتجت نتائج فاسدة وهو لا يعلم فسادها عند نفسه ويكون عنده حق او موضوع مسلم ويكون تلك القياسات او النتائج الفاسدة تلزم
عنها القياس او شيء فاسد يمكن ان يساق الى انتاج ضد ذلك الحق او يكون في تلك الفاسدات ما هي مقابلة بجنس هذا الموضوع المسلم
او بجزء من جزئيته فاذا اتفق كان بالقوة مقابلا له فينتج منه قياس ما مقابل هذا الموضوع مثاله ان كان الموضوع ان بعض الاعداد فرد ويكون
في تلك القياسات الفاسدة او المقدمة الكاذبة وهو ان كل عدد ينقسم بمتساويين واما نتيجة فاسدة وهو ان كل عدد ينقسم بمتساويين امكن
ان يكتسب من تلك مقدمة مناقضة او مضادة لهذا الموضوع ان لا شيء من الاعداد او الفرد فينتج منها ان بعض ما هو عدد ليس بعدد
او بعض ما هو فرد ليس بفرد وكل ان وضع ان كل علم ظن ثم سلم او لزم من اصول اخرى عنده ان الطب ليس بظن وربما كان الموضوع
حقا والقياسات الفاسدة انتجت مقابله وربما كان الموضوع باطلا والقياسات انتجت مقابله كانت قياسات صادقة او كاذبة وربما
كانت قياسات صحيحة عنده وقياسات فاسدة فاكتسب من الصحيحة صحيحا ومن الفاسدة فاسدا او كانا متقابلين اما اذا وقع
ذلك ابتداء فلا يمكن ان يستعمل من غير حيلة فمن ذلك الحيل ان يتسلم جزئية مناقضة للكلية كما يتسلم ان كل علم ظن ثم يسلم ان لا شيء من
الطب ظن ومن ذلك ان يتوهم ان المركب ليس احد الجزئين فيسلب احد الجزئين عن المركب ويحمل المركب حدا اوسط فيقال ان الحي
الابيض ليس بابيض اي ليس ابيض مجردا او وحده وليست حقيقة الابيض ولكن لا يشترط هذا الشرط ثم يقول الانسان هذا اي كذا هو حي ابيض
فينتج ان ذلك الانسان ليس بابيض اي ذلك الانسان بعينه ثم يقول ان ذلك الانسان ليس بابيض وهو بعينه ابيض فينتج الابيض ليس
ابيض كذا فينبغي ان يفهم هذا الموضوع ويمكن ان يؤخذ له مثال كلي كقولك كل انسان حيوان ناطق وليس شيء مما هو حيوان ناطق بناطق
على انه معنى فيما بينه وبين نفسه وليس شيء مما هو حيوان ناطق بناطق فقط فينتج فليس احد من الناس بناطق ثم موضوع ان كل انسان
ناطق فان قال قائل ان هذا لا يكون مناقضا في المطلق وخصوصا في المهمل قيل اما المهمل فقد عرفت الجواب عنه واما المطلق فليؤخذ على
الشرط الذي يمتنع ايضا في المطلق اجتماعهما ويقال ان فلانا ابيض وهذا الانسان ليس ابيض فزيد ليس هو هذا الانسان الذي هو زيد
بل هذا خلف ليس في المطلق كذا

فصل ١٦ في المصادرة على المطلوب الاول

وقد بقي من الامور المناسبة لما جرى ذكره
امر المصادرة على المطلوب الاول وهو ان يوضع ما ليس بينا بنفسه على انه سلب وذلك في الخلاف فاما المصادرة على المطلوب الاول فهي
وان كان في جنس ما لم يبرهن مما قيل ولكن ذلك جنس اعم منه لان ما لم يبرهن مما قيل قد يكون بسبب ان القول غير منتج بشكله او بسبب
مقدماته وقد يكون بسبب ان المقدمات مساوية له في الجهالة او ان المقدمات انما يتبين بعد بيان المطلوب وليس شيء من هذه
المصادرة على المطلوب الاول في قياس منتج الشكل فليس اذن بسبب الشكل وليس بسبب ان المقدمة اخفى او مساوية

في الجملة اذا كان كذلك كانت المصادرة على المطلوب وذلك لان الاخفى والمساوي في الجملة قد يكون غير المطلوب ولا يكون
المصادرة على المطلوب الاول اما في المصادرة على المطلوب الاول فليس الاخفى او المجهول المستعمل شيئا غير المطلوب بل انما يكون القياس
مصادرا على المطلوب الاول واما في المصادرة على المطلوب الاول فليس الاخفى او المجهول المستعمل شيئا غير المطلوب بل انما يكون القياس
مصادرا على المطلوب الاول لان المطلوب نفسه جعل مقدمة لبيان نفسه بان تبدل اسم احد حدين الذي يراد ان يجعل حدا اوسط والاشيا
البينة بنفسها فلا تبين بوجه لا بالحقيقة ولا بان يجانس عليها من ذلك غير معناه لانها مقبولة مسلمة وان كان يمكن ان يصادر عليها بل
وانما يستعمل هذا فيما من شانه ان يشكك فيه ويجيل فهذا اذا استعملت في بيانه غيره مما هو اعرف منه فقد عمل الواجب وان استعمل
نفسه في بيان نفسه فقد صودر على المطلوب الاول وقد يعرض ذلك في قياس واحد وعلى ما يخفى هذا الفصول وقد يعرض في قياسات
غير واحدة بل يكون نتيجة مبين لمقدمة غير بينة بنفسها وتلك المقدمة تبين بمقدمة اخرى وتلك المقدمة انما تبين بعين النتيجة فيكون هذا
مصادرة على المطلوب الاول بوسائط مثل الوضع الذي في كتاب اوقليدس ان الخطوط التي في سطح واحد اذا وقع عليها خط تصير
الزوايا ... التين من جهة واحدة معادلتين لقائمتين لم يلتقيا وهذا موضوع في مصادرات كتاب اوقليدس فان رام احد
ان يبين هذا بان يقول انهما ان التقيا كان مثلث من الخطين او الخط الواقع وكانت الزوايا اعظم من قائمتين هذا خلف فاذن لا
يلتقيان فقد صادر على المطلوب الاول من حيث لم يشعر لان كون زوايا المثلث الثلثة مثل قائمتين انما يبرهن عليه بعد صحة ذلك الوضع
فيكون عرف حال الزوايا في الخطين بزوايا المثلث وحال زوايا المثلث انها مثل قائمتين بحال زوايا الخطين فيكون استعمل كون زوايا الخطين
مع الخط الواقع مقدمة في بيان نفسه ولكن بوسائط فهكذا يكون المصادرة على المطلوب وبالجملة يجب ان يكون قد اخذ فيها الحد المطلوب
مرتين اما بالحقيقة فباسمين مترادفين يرجع احدهما على الاخر حملا وعكسا واما بحسب الظن فان ياخذ شيئين كانهما متعاكسين كالانسان
مثلا والضحاك ويظن ان شانهما وحكمهما واحد ويكون معناهما في الحقيقة مختلفين او ياخذ كليا وجزويا ويظن ان الحكم فيهما واحد فيظن
انه مصادرة على المطلوب الاول والمصادرة على المطلوب الاول بحسب الظن على اقسام مذكورة في طوبيقا واما في الحقيقة فهو ان يوضع
لما يراد ان يحمل من الحدين حد اوسط اسما اخر مرادفا فاما لا يكون في مقابل القياس والمصادرة على الاول شي كان في الحد
والاوسط فيها موجود في النتيجة والقياسات الصحيحة ليست كذلك ويكون المصادرة على المطلوب الاول فيها مقدمة مصادرة عليها وهي
التي يكون موضوعها ومحمولها واحدا ومقدمة ومشكوك فيها وهي التي هي المطلوب قد صودر عليه وقد يمكن المصادرة على المطلوب الاول
في الشكل الاول والثاني والثالث لكن ان كان المطلوب موجبا كليا امكن في الشكل الاول صغرى وكبرى فان كان صغرى كان

الاكبر والاوسط اسمان مترادفان وكانت الكبرى تلك المقدمة المصادر عليها وان كانت كبرى كان الاصغر والاوسط اسمين مترادفين
وكانت الصغرى هي تلك المصادر عليها وان كان جزويا لم يمكن الا ان يكون صغرى واذا كان سالبا لم يمكن الا فيه ان يكون الكبرى وقول
المعلم الاول ان كل مطلوب موجب في الشكل الاول فيمكن ان يوخذ في القياس صغرى وكبرى انما عنى به الكلي واما في الشكل الثاني فان المطلوب
لا يكون الا سالبا ففي ضرب لا يكون الا الصغرى وفي ضرب لا يكون الا الكبرى ثم ان كان السالب كليا فان كان جزويا لم يجز في الثاني الا صغرى
وفي الشكل الثالث الا كبرى وفي الاول لا يصلح بيانه بوجه لانه لا يصلح صغرى ولا كبرى والمصادرة على المطلوب الاول قد يكون في
العلوم وذلك اذا كان صادرا بالحقيقة وعلى الوجه الذي قلنا وقد يكون في الجدل وذلك اذا كان فعلا هو مصادرة بحسب الظن المحمول
امر الذي يكون حد المقدمة المصادر عليها وكشي واحد بحسب الظن المجرد

فصل ١٧ في وضع ما ليس سببا للنتيجة على انه سبب

واما وضع ما ليس سببا للنتيجة على انه سبب للنتيجة فهو ان ينتج محالا وينسب الى مقدمة حتى يكون من حقها ان يقال ان الكذب الذي
انتجه هو من قبل كذا او ليس من هذه الجهة الذي اطلقت وهذا يقع في قياس الخلف وذلك اذا اخذ نقيض الموضوع ثم قاس قياسات
انتج كذبا ثم زعم ان نقيض الموضوع كذب لانه انتج كذبا فيقال له لم يلزم الكذب عن هذا فيمتنع القياس الخلف وانما يقال
له ذلك اذا كان الكذب يلزم وان رفعت تلك المقدمة ولم يستعمل في القياس اصلا وهذا الاعتبار لا يكون في المستقيم لان المستقيم
لا يقصد فيه انتاج كذب من وضع شي مناقض المطلوب بل يساق الى المطلوب واذا منع قبل في القياس مقدمة كاذبة او ليس
ما لينه منتجا ولم يقل انه يعرض الكذب من قبل وضع كذا الا انه لم يبين على ان هناك كذبا عارضا بل هذا في الخلف اذا كان نقيض الموضوع
سواء وضع او رفع لا يغير حكم اللازم من الكذب ولا يكون سببا لانتاج المحال فلا يلزم ان يكون محالا وهذا على الوجه اما ان يكون الحدود
التي للمحال والقياس غير مشاركة لنقيض الموضوع البتة واما ان يكون مشاركة ولكن المحال لزم عن شي اخر مثال الاول لو ان احدا راد
ان يبين ان القطر غير مشارك للضلع فاستعمل فيه قياس زينن في ان لا حركة ثم قال وهذا محال ثم قال فاذن الضلع مشارك
وهذا القسم من اخذ ما ليس بسبب سببا هو المهمل في الباب واما مثال الذي يوجد في المحال او قياسه حد ويشارك نقيض حدود
النقيض مثل ان يقول ليس كل ب ا والا فليكن كل ب ا ولكن كل د ج وكل ج ب وكل ب ا فاذن كل د ب ج فاذن ليس
كل ب ا فهذا قد وضع ما ليس بسبب سببا لان قولنا كل د ب يكون النتيجة من مقدمته وان لم يقل كل ب ا وايضا من الجانب الاخر
بان يقول كل ب ا وكل ا د وكل د ه وكل ه و وهذا خلف فان هذا وضع ما ليس بسبب سببا وذلك لان قولنا كل ب ا وان رفع
القياس المنتج المحال بل يجب ان يكون حدود المحال وحدود قياسه وحدود المطلوب متصلة ويكون مع ذلك بحيث اذا رفع

النقيض لم يلزم محال بل يكون المحال انما لزم لوضعه لا غير فيكون القياس المركب متصل التركيب لا حشو فيه وليس قياسات
منفصلة لا وصلة بينها فان الكذب لا يمكن ان يستنتج من قياسات كثيرة لا يتصل بعضها ببعض كقياس بعضها اذا اجتمعت لم تتصل
اما ان يكون الكذب لازما من واحد منها وان ترفع البواقي واما ان لا يلزم منها شيء بالشركة وان كذبت كلها ايضا لم ينتج بعضها
في ابطال شيء واثباته مثل قياسات منتظمة على ان الموازية ستلتقي وان المثلث زواياه اعظم من قائمتين وغير ذلك فان جميع
الانتاج كاذبة لا يتصل قياساتها ولا يلزم منه شيء على الوجه الذي يلزم في قياس الخلف **فصل** ١٨ في وصايا ومحاذير
ينتفع بها السائل والمجيب في تسليم المقدمات والامتناع في تسليمها وغير ذلك ان القياس قد يستعمل في العلوم وقد يستعمل في
الجدل والذي يستعمل في العلوم فيستعمل على ما عليه الامر في نفسه والذي يستعمل في الجدل فيستعمل على ما هو مشهور او مسلم وان هو غير
المشهور ولم ينتفع في الجدل العتيد والمقدمة الجدلية ان يكون على سبيل التسلم والتسلم يكون بالمسلمة او المسلمة في الموضع
كانها هي المقدمة واما سائر الحد المسألة يحرف بها من المقدمة وقد يقال لها ايضا مسلمة اذا كانت مسلمة عن سؤال واما كان
الجدل انما يحاول الالزام والتبكيت اعني القياس على نقيض ما ينصره المجيب وليس غرض الجدلي من حيث هو جدلي الحق فلا بأس
ان يحاول السائل في تركيب القياس الجدلي حيلا يكون ستر الما هو المسافة من الغرض وان يجتهد المجيب الذي يورد السائل القياس
على مقابل ما ينصره حيلا يحترز بها عند احتياجه الى الاجابة عن سؤاله مسألة من ان يلزمه نقيض وكذب ويجتهد مع منع القياس اصلا او منع القياس
على مقابل ما ينصره ولتعد هنا اصولا يكتفى بها من يستعمل القياس ويستعمل عليه وهو عارف بصورة القياس الا ان المسألة الجدلية على
وجهين واما ان يكون عن مقدمات قياس مع نتيجة كقوله اليس اذا كان كل ب د فكذا ولا علة فيه الا التسليم او انكار مقدمته اذ القياس
غير منتج واما ان يكون السؤال عن مقدمة مقدمة ليجمع منها آخر الامر القياس وينتج النتيجة فيكون فيه التحفظ على وجهين احدهما عند
تسليم مقدمة مقدمة والآخر عند اجتماعها لئلا يؤلف قياسا واما القسم الاول فيجب ان يجتهد فيه حتى لا يسلم حدا مكررا لتسليما قياسيا
فانه اذا لم يوجد في المقدمات حد مشترك قياسي لم يمكن ان يؤلف قياس فلم يمكن السائل ان يكذب والتكثت قياس على اثبات
نقيض الوضع الذي يحفظ المجيب واما في آخر الامر بعد التسليم فيجب ان يتأمل الواسطة التي سلمت كيف نسبتها الى الطرفين حتى لا يبرز
الشكل المضروب فان لم يمكن يمكن الشكل منتجا كذلك للمطلوب كالثاني للموجب والثالث للكلي منع انتاجه ذلك او كان غير منتج
اصلا منع انتاجه اصلا وهذا انما يتأتى له بعد حفظ اشكال القياسات وضروبها فهذه وصية المجيب واما السائل فيجب ان يحتال
في التوصل اللطيف الى ترويج ما يومي بالتقرير فيجب ان يجتهد بان يخفي ما يكون من الحيلة فيتسلم ما هو ضروري في الانتاج من غير

ان يتبيلوا على نظم قياسي ينقطن بعضه بل ان كان القياس مركبا من قياسات تنتج نتائج لتصير مقدمات لقياس ينتج نتائج آخر ولا يزال
حتى يبلغ المطلوب الا من ابعد ما من ابهام المطلوب ويلزم ثم لم يسأل عما يليه بل عما هو اقرب من المطلوب من مقدمات بينها ثم عاد
سأل عما بين المسألتين ولذلك وجوه من الترتيب مثلا ان كان بيان ان كل ا ه اوكان نتيج ذلك بان كل ه د وكل د ج وكل ج ب وكل
ب ا وكل ه ا فسأل اولا عن مقدمات الاطراف او الواسطة فان سأل عن مقدمات الاطراف واولا بالكبرى لان السائل اذا سأل اولا عن الصغرى
اليس كل ه ب المجيب انه حتى يكون كل ه شيئا آخر ما على النظام واما اذا سأل عن الكبرى انه اليس كل ب ا فيكون بعكس الكلام عن الترتيب
وكان وقوع الحدين عن هذا كانت اقل لانه لو قيل كل ب ا وكل ه ب لم يكن على النظم القياسي بالفعل اذ لم يوضع المشترك في كل واحد
منهما كيف الامر فلم يتوهم كيف اذ لم يكن فلا قرى ان يسأل عن الكبرى اولا اليس كل ب ا ثم فيما بعده عنه فلا يسأل عما هو كسبه بل عن
المقدمة فيسأل ان كل ه د ثم يعود فيسأل عما بينهما ان كل د ب وكذلك يستمد ان يوقع اختلافا في الترتيب وان يجعل من بعض المقدمات المتوسطة
اولا ثم الطرفية على خلاف ما يوهم الترتيب في الاوساط ثم عاد الى طرفيه الآخرين لم يكن به بأس ابعد ان يجعل السائل مرتبة فاما اذا كان
القياس بسيطا غير مركب فيجب ان يسأل اولا عن الواسطة يجعل اول سؤاله عن الكبرى فيكون اول ما يلفظ به لفظ الواسطة مثلا يقول اليس
كل ب ا فيكون اول ما يحصل في لفظ الواسطة فيكون اذا ما اطلب او المنسبة التي للحد الاكبر الى الواسطة ثم سأل عن الصغرى فيكون قبل ها
يمكنه من تغيير اتصال المقدمات فاذا فعل هذا احدث قياسا على نقيض الموضوع وهو التبكيت والتبكيت قياس ما على شرائط في الاشكال
والضروب الا انه باعتبار ما وذلك الاعتبار ان يكون نتيجة نقيض وضع يحفظه المجيب وقد ظن بعضهم ان قول المعلم الاول يجب عنده اولا
بالواسطة ان معناه انه يجب ان يبتدئ بالاصغر وليس كذلك فانه اذا سأل عن الصغرى لم يكن بد من ان يتلوه بالسؤال عن
الكبرى فيكون قد سأل عن ترتيب قياس منتظم وقد حدث التقاعد عن الابتداء بالصغرى لما فيه من التنبيه على ما فيه الاحتياج فان كان
السؤال عن الكبرى مما لا بد للمجيب فيه من جواب فلا مرض لسائل ان يكون بحكمه لو ابتدئ بالصغرى سائلا وان كان للمجيب شيء ان
فهو الان افطن لوجوب ذلك عليه اذا احس بالصغرى بانتظام القياس فان كان له سبيل الى التعاسر في تسليم الكبرى فقد افترض عليها
سلوكها من هذا الوقت لما اذا سأل عنه اولا ثم تلاه بالسؤال عن الصغرى وذلك في الشكل الاول لم يلج لوجه التاليف والحق
فلم يلج لوجوب المعاشرة فان كان التسليم اشبه بالواجب والمستحسن رجي ان لا يعدل عنه عنده ولو جئ بالتاليف القياسي ولو ان
انسانا سأل انسانا في ان العالم محدث فاوهم ان شئت ان العالم محدث فقال اليس العالم كذا سفسطان كونه كذا يجعله محدثا فاعاد
ذلك في اول الامر واما اذا سأل انسانا فقال اليس كذا محدث امكن ان يذهب وهمه الى اي شيء لا يقره محدثا ولا قدمه فيجب ان تقدم

ان هذا الاختلاف في الترتيب يقع به في المقاييس التي يؤلف على نظم الشكل الاول ومع الذي لم يكونوا في العدل بل هم جنبه نوت

فصل ١٩

وعاميون واما المحكمون فلا يؤثر هذا القدر من الاختلاف عندهم بل انما يغلطون في القياسات المركبة

في انه كيف يمكن ان يعلم الشيء ويجهل معا وانه كيف يعلم ويظن به مقابل ما يعلم انه كان المجيب قد تسلم مقدمات يلزم عنها نتيجة والا شيء

لانها تسلمت منه لا على الترتيب الصحيح بل مخلطة محرفة لذلك الا ان يتاملها فيه وبين نفسه عنده المقدمات التي يجب ان يعلم مع العلم بها

شيء آخر فيجهل ذلك الشيء لان المقدمات ليست حاضرة في ذهنه مرتبة في عقله بالفعل بالترتيب الموجب لذلك العلم فيشكل كيف يمكن

ان يجهل الشيء ويعلم معا وان يعلم ويظن به مقابل ما يعلم فيقول ان السبب في ان يكون بالشيء علم وظن متقابلين بقياسين وقع

احدهما قياس والآخر ليس بقياس وهو على وجهين احدهما مستحيل ان يكون في انسان واحد في وقت واحد بل قد يقع لانسانين

وذلك لانه اذا كان مثلا كل د ب وهو بلا وسط ثم كان كل ب ا وكل ج ا ايضا فان اعتقد انسان واحد ان كل ب ا وهو الحق واعتقد الآخر

ان لا شيء من د ا وهو باطل وقرن كل ج بما يراه الصغرى ان ج كل د ب وذلك ان كل د ج اعتقد معتقدين متقابلين واما ان ج

فلا يمكن ان يعتقد عنده القياسان معا بالفعل فيرى شيئا من جهة استاجها اما مقابل ان وقع لم يشك فيه لم يعتقد سيما ان كحد

الثانية هو الذي يمكن في انسان واحد وهو ان يكون يعتقد ان الشيء من ج ا ومع ذلك يعتقد في نفسه مقدمات قياس على ان ا

ان كل د ج وكل ب ا فانه ربما التفت فعلم ان بالفعل ان كل ج ا او علم ان كل ب ا ولم يعلم ان كل ج ا بالفعل اذا لم يعرف انه اذا علم

بان كل ج ب وكل ب ا يكون علمها بالقوة ان كل ج ا فقد يصير بالفعل اذا اورد المعنيين معا ونظر فيهما على ترتيبين وقصد ان يعلم مع

ذلك حال ما بين الطرفين عنده اولكنه لم يفعل كذا فيظن الآن فالذي يعلمه ليس يعلمه الا من جهة العلم بالكلي الذي يلزم عنه ان يعلمه وهو ان كل

ب ا واما من جهة المخصوصة به فليس يعلمه مثلا كانا نعتقد ان الاجرام السماوية لا اشارك لها والاسطقسات في طبيعتها ثم

يجب ان الكواكب نارية لانها نيرة فهذا انه بالفعل مخصوص بالكواكب وعلمه بها كلي يوجد هو فيه بوجه بالقوة لا بالفعل لانه علم

بالجملة ان كل جسم سماوي لا اشارك للنار واما ان الكواكب غير نارية فهو جزوي تحت هذا الحكم الكلي فليس من جهة واحدة علم وظن بل علم

الشيء من جهة الكلية وظن به ضده اعتقادا بالعلم من جهة مخصصة وقد بينا لك سبيلا الى ان يعلم انه كيف يمكن ان يعلم في المثال الاول ان

كل ج ب ويعلم ان كل ب ا ومع ذلك يظن ان لا شيء من ج ا ويعلم ان ههنا كل كواكب فهو من جوهر الجسم السماوي ويعلم ان كل ما هو من

جوهر الجسم فهو غير ناري ثم يظن ان الكواكب نارية فانه يسهل عليك بما اعطيناك ان تحل هذه الشبهة لانك من يعلم ان لا فرق بين ان

يعلم الكبرى ولم يضع الاصغر تحت الاوسط بالفعل في انه لا يجب ان يعلم النتيجة بالفعل لان وجود هاتين المقدمتين في النفس كيف اتفق لا يوجب ان

في النفس

في النفس العلم بالنتيجة الا ان يكون فيهما تاليف مخصوص ما وان يكون النفس مراعية لذلك التاليف معتبرة اياه حاسبة فيه ويتبين المطلوب

كل ذلك بالفعل والا وقع وهو كذلك مثلا ان من تعلم ان هذه تعلة ويعلم ان كل بغلة عاقر فاذا لم يجمعهما معا في الذهن حاضرين بالبال امكن ان يظن

مع ذلك ان في بطنها هذه البغلة ذلك لان ها تين المقدمتين ليستا سبب النتيجة الا بالقوة وانما يصير ان سبب النتيجة بالفعل اذا اخطرتا

بالبال على الترتيب الذي من شانه ان ينتج واحدا واما اذا كان حاصلين بالتفاريق ولم يجمعا بالعلم بالفعل على الترتيب المذكور نحو الغرض المقصود

فان النتيجة يلزمهما بالقوة وكان الكبرى وحدها اذا اعلمت لم يعلم وجود النتيجة ما لم يخطر بالبال ان الاصغر موضوع تحت الاوسط وتحت حكمه

فان كنت تحدد الواقف مع العلم بالمقدمتين ومع المقدمة بالمقدمة الكبرى الكلية مشابهة احدهما الجهل فيه بجزوي وهو بالقوة تحت كلي

معلوم والثاني الجهل فيه بلازم هو بالقوة وبعيد لازم عن ملزوم معلوم لا من حيث هو معلوم بالفعل بل من حيث انه فعلي هذا ينبغي

ان يفهم قول المعلم الاول فاذن ليست من جهة واحدة يجهل الشيء ويعلم وقد زال الشك حيل يقال له مانن على فيلسوف يقال له سقراطا وفاطال

له ان المطلوب عند القياس معلوم او مجهول فان كان معلوما فالطلب محال وان كان مجهولا فكيف تعرف اذا وجدته وهل يمكن ان يطلب ما لا

من لم يعلم بعينه ثم تعرض من سقراط الصبي مقدمات قياسية في شكل هندسي ان المجهول كيف تعلقه بالمعلوم واما تلميذه والذي

يقال له افلاطون فلما عرض له ذلك قال ان التعلم تذكر وكيف يستقيم هذا الذي يعتمده وهذا الفيلسوف الآخذ متخلصا عن الشك والعالم

بان كل مثلث زواياه الثلث مساوية لقائمتين عالم بالقوة في المثلثات الخبرية وان كان جاهلا بها بالفعل فكما يمكن ان يطلب

ويعلم ان هذا الشيء مثلث لم يخطر بالبال انه كان علمه ولا يعلم ان هذا الشيء زواياه الثلث مساوية لقائمتين ولا يجوز ان يكون قد تذكر

شيئا علمه قبل فان هذا المثلث الجزوي انما حدث الآن فكيف يكون علم من قبل ان زواياه الثلث مساوية لقائمتين بل انما كان علم اولا

كليا ثم علم ثانيا وقوع هذا الجزئي تحت ذلك او العلم الكلي فعلم ثالث امرا لم يعلمه فقط بالفعل بل بالقوة فاذن قد كان يعلم المطلوب الا

من الوجه الذي يجهله ويجهل الا من الوجه الذي يعلمه فليس المطلوب اذن مجهولا حتى اذا وجده لم يعلمه بوجه لانه بعينه ولا ايضا يعلمه

كل العلم حتى يستغني عن طلبه لانه يجهله من الوجه الذي يطلبه وكذا لمن كان تعريفا العابق منه بعلامة فعرف مثلا ان كل من به تلك

العلامة فهو آبق والا يعرف ان آبقه الذي يطلبه فكما يحس به تحسن بالعلامة وهو الحد الاوسط فيحكم انه الآبق المعلوم والجملة فان المعرفة

اما عامة واما خاصية وايضا فان المعرفة بالقوة واما معرفة بالفعل ولهذا السبب يمكن ان يكون عارفا بالكلي ويجهل الجزوي لا الجهل

الذي هو عدم العلم فقط بل الجهل المضاد للعلم مثلا ما لم يكون علمنا ان كل حسن حرطب ما انا خشيا لحسنا ومعقا علمنا انه

مرجر او غير حسن فيكون قد اخطارنا في الصغرى لا جهلنا وفقط وربما لنا صراحا كالشي انه شر ما وعلمنا ان كل شر ما فليس بخير

فيكون الحكمان جميعا ليس بخير وسواء اعتقد في خير مثلا انه شر او انه ذو الشر وشر آخر وهو انه ولذلك سواء اعتقد في ذلك الشر وشر
آخر انه واحد واعتقد ان ذلك الشر الثالث هو هذا الشر فكذا لانه يدل على المساواة لكن مذهب الغلط واحد وربما فتح لنا صواب من مثل
هذا الخطاء بان يظن بخير ما انه شر ويظن بذلك الشر انه خير فيكون الحكمان جميعا خيرا ما خير فيكون الحكم فيما في المقدمة دون النتيجة وقد يعرض
للانسان ومن جهة اخرى علم وظن لشيء واحد متقابلين معا من جهة وليس معا من جهة مثل ان يكون الذهن قد يصدق من جهة القياس
ان ليس خارج العالم خلاء ولا ملاء ثم انه اذا اعرض عن ذلك القياس ونظر في الانفس به جارت القوة الوهمية وحكمت وجوبا ان يكون
هناك خلاء او ملاء على سبيل اعتقاد كما علمت ثم اذا ادركت القياس العلم عن طاعة الوهم فيكون هناك من جهة علم وظن متضاد
من جهة ليس اما الجهة التي ليس بها العلم والظن معا فيستحيل ان يخطر جميعا بالبال اعني حجة ان ليس هناك خلاء او ملاء من القياس اليقيني
الموجب له ثم يكون النفس ظانة ان هناك خلاء او ملاء وان كانت القوة الوهمية معتصمة على ذلك اذ ليس الوهم والظن شيئا واحدا
واما الجهة التي يكون بها هذا العلم والظن معا فلان هذا العلم قد اكتسب وحصل وليس يحتاج الى ان تكون عليه كالمشكوك فيه بقياس متجدد
الظن جار على هذا العالم وهو مكتسب لكنه معرض عنه وفرق بين المكتسب المعرض عنه وبين المجهول المطلق فان جميع ما يعلمه الانسان ويكون
نصب عينه ومن هذه الجهة ما يعرض للانسان من الاختلاط عند الظنون الفاسدة فيكون الانسان متيقنا من جهة العقل انه لا خيال
له في الموضع المظلم بعين جوهره كان الموهم تخيل شيئا وكان النفس معا وكذلك المتخيل تخيله علما او نعتقد وعقد اخلو كان الخيال
ولا يعتقد ولما كان نفس التخيل يوحشه فان الانسان قد يتخيل امورا بادية فاذا لم يكن معها ظن ما لم ينفعل عنها شيء فيكون العقل قد حصل
عنده استحالته وذلك الامر اما بل الا ان النفس وخصوصا الحيوانية يكون كالمتتابع يؤثر الاعراض عن المعقول

فصل ٢٠

في عكس النتائج وهنا اعتبارات تعرض للقياس والمقدمات بسبب احوال في الحدود فنقول انا اذا انتجنا ان كل ج ا من قولنا كل
ج ب وكل ب ا ثم انعكس كل ج ا فصح كل ا ج فيلزم من انعكاس الصغرى وذلك لانه يقول كل ب ا وكل ا ج فكل ج ب ويلزم انعكاس
الكبرى لانه يقول كل ج ا وكل ج ب فكل ا ب فان كانت الكبرى سالبة فقلنا كل ج ب ولا شيء من ب ا فيلزم انه لا شيء من ج ا
كانت الكبرى مما لا ينعكس كالة فلما ينعكس الكبرى فكذلك تنعكس النتيجة لانعكاس الكبرى الا على سبيل وجوب وان كانت الكبرى
ينعكس تنعكس او اما كيف ينعكس بسبب انعكاس الكبرى فلان الكبرى اذا انعكست صارت الى الشكل الثاني وجعلت ان يكون
صغرى فانتجت عكس النتيجة وايضا ان عكست الصغرى وعكست النتيجة السالبة انعكست الكبرى السالبة لانه اذا كان كل ب ج و
قلت ولا شيء من ا ج وهو عكس النتيجة انتج لا شيء من ب ا فان لم تنعكس النتيجة انتج الكبرى بحالها فهذا ما كان بسبب انعكاس المقدمة

والنتيجة واما انعكاس المتلازمات والمتقابلات فانه اذا كان كل ج ا ينعكس على الآخر في كل وكان لذلك [illegible]
موضوع اما الشيء المطلق واما شيء اخص الى اما ان يكون ج واما ان يكون ا [illegible] ولانه اذا كان احد في الموضوع او [illegible] فيه
ج لا يوجد فيه ج يجب ايضا ان لا يوجد فيه ا والا فقد وجد فيه ج لان كل ا ج فان فقد ما يوجد فيه ب لا يوجد فيه ا وكذلك ما لا يوجد فيه
ا يجب ان يوجد فيه ج لا يوجد فيه ب والا فقد وجد ا [illegible] اقول يكون فيه ب
لانه اذا لم يكن فيه ا والا كان ج [illegible] لم يكن فيه ج كان فيه ا وكل ا ب وكان فيه ب ولذلك في العكس مثال هذا انا نضع المكون
والفاسد ينعكس احدهما على الآخر غير المكون وغير الفاسد ينعكس احدهما على الآخر وكل شيء اما مكون واما غير مكون وكل شيء اما فاسد
واما غير فاسد ونعيد ان قياسان مركبان احدهما [illegible] ان الشيء واما يكون موصوفا باحد هذين والثاني انهما لا يجتمعان معا فيبين منهما
المطلوب تماما ولنا [illegible] ان كل شيء فهو اما مكون واما غير مكون وكل مكون فاسد وكل غير مكون غير فاسد ينتج كل شيء اما ان يكون
فاسدا او غير فاسد ولكن [illegible] لا يجتمعان فيه [illegible] انه لا يوجد [illegible] جميعا وان
[illegible] فيه وهذا [illegible] قياس مركب من قياسين احدهما كل شيء اما مكون واما غير مكون وكل مكون فاسد ينتج كما علمت
فيما سلف حيث تعلم ان الاقترانات الشرطية ان كل شيء [illegible] على الوجه الذي علمنا من الصنفين المذكورين اعني من ان يكون فاسدا
او غير مكون واذا جعل هذه المقدمة والصنف ايضا وكل غير مكون غير فاسد ينتج ان كل شيء [illegible] من اما ان يكون فاسدا او غير فاسد ولكن
ليس على معنى [illegible] فيه كما علمت بل يحتاج في التمام ذلك الى بيان آخر وذلك في القياس الثاني وهو ايضا مركب من
قياسات وهو انه لا شيء مما هو مكون بغير مكون وكل غير فاسد غير مكون فلا شيء مما هو مكون غير فاسد ثم نقول كل فاسد هو مكون
ولا شيء من المكون غير فاسد ينتج انه لا شيء مما هو فاسد بغير فاسد ثم يقال كل شيء [illegible] من فاسد وغير فاسد والفاسد وغيره [illegible]
لا يجتمعان وكل شيء [illegible] هو الذي هو [illegible] قاعدة القياسين المركبين
[illegible] كل شيء [illegible] والثاني [illegible] من الاشياء [illegible] في هذا الوجه يمكن ان يبان [illegible] المعلم الاول
ان ذلك يعين القياسين المذكورين [illegible] من علم الافتراضيات التي [illegible] فيهم من بيان [illegible] ايضا ان كان
كل الموضوع ان يوجد فيه ا او اما ب وايضا اما ان لا يوجد فيه ج واما [illegible] كان كل ا ج وكل ج ا وكل ب د وكل د ب والا فليكن بعض [illegible] ليس
فيكون الا انه لا [illegible] الموضوع من ا و ب واذا كان بعض ج ا وكل [illegible] بعض [illegible] وكان [illegible] اذا كان الموجود
في كل ب وفي كل ج فقط والا يوجد في غيرهما ثم كان كل ج ب فيكون كل ا ب لان ب يقال على جميع ما يقال عليه ا فكل ب ا فان انعكس

[illegible]

فصل في القياسات الفقهية

[illegible]

وهو او الحكم غير صحيح وربما عده منها شيئا ثم قال كذا او كذا او ما يجري مجراه فاذا حصل ذلك جعل الاوسط في هو او مساو او الجزوية فانه يقول ان كلما
كذلك لكنه ربما كذب فيما هو هو ولم يتوقف في الاستقرار جنسا على ان يكون حاملا على ان يكون على الصفة المذكورة فان المستقري جميعا فقد اتى
باستقرار برهاني وان لم يستقر الجميع فانه يوهم انه يستقرئه حتى يكون كانه يقول كل حيوان هو احد ما عده فقط وليس لقائل ان يقول انه
يجب ان يعد الجميع والا لم يجزم ان الاستقرار لكن قلنا لا اللازم الحقيقي بل اللازم المشهور ربما يظن غالبا والاستقرار استقرار لبنده او نقده
غلط ان الاستقرار المذكور في كتاب القياس على حده وان فيه نوعا من الاستقرار غير الذي في طوبيقا محتجا بانه قد ذكر فيه ان الاستقرار
يكون لجميع الجزويات فان ذلك ليس على انه يكون انه كذلك بالحقيقة بل على ان يدعي انه لذلك فالاستقرار اعم من الاستقرار المستوفي الذي
هو بالحقيقة قياس مستقيم ومن جهة ما عده ناقص قياسات ومن الاستقرار المقتصر فيه المدعي فيه الاستيفاء فان انعكس ج على ب حتى يكون كل ب
فهو احد تلك المعدودة لا غيره ولا يخلو امثاله كلما ت الساقات هو الجسم والجسمات هي النباتات حمل الالف على كل ب لا محالة او كل اسين سالبات
على الموضوع ثم انعكس الموضوع على احدهما فواجب ان يقال الثاني على الذي ينعكس عليه الاول قد يضا جدا والاستقرار التام الحقيقي هو ذا الذي
يرجع فيه ب على ج ويكون الجزويات مذهب بالتمام والاستقرار انما يحتج اليه لانتاج المقدمات التي ليس فيما بين محمولها وموضوعها واسطة
وانما بين موضوعات الموضوع فانه اذا كانت هناك واسطة كان وجه البيان هو القياس بتلك الواسطة لا الاستقرار فقد بان من هذا ان الاستقرار
يخالف القياس من جهة ان الشيء الذي يجب ان يكون حد الاصغر لو كان القول قياسا يصير في الاستقرار واسطة يبين به ما يجب ان يكون حد
الاكبر للاوسط لو كان القول قياسا وفي القياس لا يكون هذا او ايضا القياس اقدم واعرف بالطبع عند العقل واما الاستقرار فاقدم واعرف عندنا
بالحس فكانا انما نكتسب كثيرا من المقدمات الاولى بالاستقرار الحسي واما كيف ذلك فسنبين في موضعه

فصل ٢٢ في الاستقرا

ونحوه فنقول ان الاستقرار لانه اثبات حكم على كلي لانه موجود في جزئياته على ايهام استوفيت ومنع لما ان يكون مخالف فمنه تام ومنه غير تام لكونه
استقرارا امر اعم من ذلك وايضا فاعلم ان الاستقرار كونه استقرارا ليس بسبب تصحيح كبرى او صغرى فانه استقرار لانه يثبت به مطلوب كلي ثم
يعرض له مرة واخرى ان يكون مقدمة صغرى او كبرى فلا يكون الاستقرار انما هو لاثبات الكبرى او الصغرى لا ساث شي الشيع في شيء آخر وان
شيء هو المطلوب بنفسه بل الاستقرار انه يثبت به امرا ما من الامور واحد معين النوع المعلوم من الاثبات ويكون ذلك لمرات … مطلوبا بنفسه وتارة
مطلوبا بغيره وذلك اختلاف بعد كونه حجة بالاستقرار واختلاف ما بعده ذلك لا يجعله مختلفا في انه استقرار بل في انه بعد انه استقرار ولا الاستقرار
قد يستعمل لبيان الكبرى في قياس ما وقد يستعمل في بيان الصغرى ويوجد الكبرى احدا وحيث ما كان فيجب ان يكون ما بين الاستقرار والحكم
من المطلوب الا خرا وليس الى منه اما كيف يكون الحد من ذلك فان يكون ذلك المطلوب مثلا محمولا وجود محمول الموضوع او سلبه عنه ويكون

في المحمول

في المحمول في المصحح بالاستقرار معلوما وجوده للموضوع او سلبه عنه مطلقا لكن كيفيته مجهولة فيصحح بالاستقرار كميته او يكون كلاهما ظاهرين بحسب
الشهرة لكنه غير المحصل واما كيف يكون ليس باخص منه بل مساويا له فانما يمكن اذا كان لوجود المحمول في المطلوب سبيل بيان غير هذا السبيل
لا يحتاج فيه الى هذا السبيل فيكون كل واحد منهما ووجه بيان ليس متعلقا بالاخر فلا يكون احدهما مبدء بيان الآخر فيكون لا محالة منه بل مساويا له
لكنه من حيث هو الان يبين به اعلا يمكن الا ان يكون البيان او المقدمة ثم النتيجة فيكون الوسط المقدمة اعم من النتيجة فاذا كان الوسط اعم
فهو اعم فان جميع ما يورد في الاستقرار من وسط فانه مشترك للمقدمة والنتيجة زيادة وسط آخر فان كان الاصغر منها والاكبر مسكوكا فيه واريد
اثباته بالاستقرار التام امكن من وجه ولم يمكن من وجه اما الوجه الذي يمكن فان تقسيم قسمة يكون الجزويات فيه كثيرة كما ينقسم مثلا الاصغر مثل الحيوان
تارة يقسم الى الناطق والى غير الناطق وتارة الى المائت وغير المائت والمائت وغير المائت لا يتغلب عنها الناطق ولا غير الناطق فاذا اريد مثلا ان
يبين ان كل ناطق ا اف وجعل الحيوان فيه وسطا واريد ان يبين الكبرى بالاستقرار قيل فيه كل حيوان مائت وغير مائت فهو اكل ناطق واما الوجه الذي
لا يمكن فان يستعمل الاستقرار في الكبرى ماخوذا من جزويات القسمة الاخرى فيقول كل ناطق حيوان وكل حيوان اما ناطق واما كذى وكل ناطق وكل كذا كذا
فانه يا خذ ان كل ناطق امس من ان كل ناطق او لذلك المحال حيث لا يكون القسمة الا قسمة واحدة ان كان شيئا كذا او غلطا من جعل هذه القسمة مثل
قسمة اللون الى الجزئيات مرة الى انواع اللون ومرة الى انه جسم وبياض مثل الجسم والبياض … في الترتيب بحسب اللون ولم يحصر وربما يمكن
ان يقسم الى موضوعات محمول قسمة لا تذكر فيها ما يدخل في قسمة اخرى فيها يحصل الوجه الممكن مثل ان يكون ذا قسم القسمة المذكورة وادعى ان كل واحد مما
في القسمة الغير المصرحة بالاصغر والا المصرحة اياه هو صنف فجعل تلك الصنف الكلي الذي هو الاوسط ثم ادخل الاصغر تحت ذلك الحكم واما الوجه الذي
لا يمكن فيه ذلك فان يكون القسمة مصرحة في الاخر بالاصغر صريحا فيحتاج ان يصرح بان الصنف موجود للاصغر وذلك هو المطلوب الاول وذلك محال
فان ذلك ان كان بينا فلا حاجة الى البيان وكذلك ان كانت الصغرى هي المفيدة على ان المستقري لو لم يمكن استقراؤه تاما اقتصر من الاقسام
التي يتقسم اليها الذي هو في حكم الاوسط على ما هو خارج عن الاصغر وترك الاصغر فاذا انتج الحكم الكلي عاما دخل الاصغر تحت ذلك الحكم والغرض ان الشيء
عنده ما يستقري ما يمكن ان يجعل صغرى وكبرى فانما ينظر فيه لنفسه ولا يلتفت فيه الى النتيجة بل انما يطلب ان يستقر الحكم الكلي فاذا استعد في القياس
استعمل على انه امر قد تبين … بحسب استعماله يبين من النتيجة ويكون في نفسه … واما مثل النتيجة في … فان الاستقرار من حيث هو
استقرار انما يبين ما هو بالحقيقة امر جزئي الا ان نطلب الاستقرار قياسا مقدما وذلك الذي يراد ان هو مثل ان يريد ان يبين من امر النتيجة المسوق اليها
الكلام فان تلك النتيجة بعد استعمال هذا القياس المبني على الاستقرار ايضا بالحقيقة لا يبين من حيث انه هو الكلية كما لم يمكن المقدمة ايضا
… او هنا واحد ولا يمنع ان يكونا من حيث الجزوية قد كانا معكوسا بالسواء وربما كانت النتيجة قياس آخر يبين به بلا وسط هذا المتوسط

وإما توسط الصغرى او الكبرى المجهولتين ويكون ايضا لسالك طريق آخر مبين بعد ان يكون البيان الحقيقي تماما مستقرا كل على حياله غير مبين بالآخر فلا يكون ابدا
اظهر من الآخر فعلى هذا الوجه ينبغي ان يفهم هذا الموضع لا على الوجوه التي قيلت واعلم ان الاستقراء انما يخالف في البرهان وليس يخالف في الجدل
وقد توخذ في الجدل ايضا الجزئي ويستعمل على ذلك من غير اشكال في الجدل الاستقراء التام المنقول عنه الحكم الى الشيء تحت المستقرى لانه انما يمتنع
في البراهين اذا اثبت به المقدمات من جهة قسمة مالم هناك قسمة اخرى حصر لها الجزئيات الاخر فيطلب الاكبر على جزوي ما فيها مثلا اذا اردنا ان كل
ناطق وكل غير ناطق فصفته كذا كل حيوان بتلك الصفة ثم اخذ الماشي فقيل والماشي حيوان وكل حيوان فصفته كذا بالاستقراء لجزوياته اذ صفته
كبرى فالماشي بصفة كذا او يكون قد بان الحكم على كل ناطق وعلى كل غير ناطق حيان على كل حيوان ثم جعل الحد الاصغر جزوي الناطق فلا يمتنع
الحكم ان يكون على الناطق ابين على جزوي الناطق ثم علينا ان نقول فلا بين الجزوي الذي هو الناطق من جهة الناطق واما ليس كذلك لانه
لا يمتنع ان يكون نظره الاول في الناطق ليس لاجل جزوي الناطق بل لاجل الاستقراء ثم صح له من الاستقراء ان كل حيوان بصفة ثم اذا اورد
ذلك الجزوي خطر بالبال وتوهم تحت الحيوان ولم يخطر الناطق بالبال في هذا الحين فاستأنف قياسا صحيحا وان كان بيانه من جهة الناطق
ما اذا افضل وما هو اولى ان يستعمل في كتاب البرهان فعلى هذا يجب ان يفهم هذا الموضع من كلام المعلم الاول واعلم انه لما كانت الاوساط
حيث هي جزويات المستقرى لا اقل من حيث هو مورده في الاستقراء الاكثر كان الشك الاول لان من البيان الحق ما لم يحد يكون اقل واعم
ان الاستقراء يستعمل في تصحيح المقدمات الكلية على الوجهين المذكورين وقد يستعمل للتنبيه على الاوائل والاحتياج فيها الى الاستشعار وقد يستعمل بوجه بالتجربة
ويحصل منه ضرب في التعليم ان كان من غير استشعار كما ستذكره في كتاب البرهان واعلم انه قد يستعمل في التعليم الاول لابانة الاستقراء المنتج
للصغرى مثالا لاحدهما ما قيل من ان كل عدل علم وكل علم متعلم فكل عدل متعلم ثم وجد كون العدل علما امرا غير بين فكان هذا الذي يحتاج الى
بيان يستعمل بعضهم فيه القياس وليس انه ينبغي ان يستعمل الاستقراء اذ المثال للاستقراء وكان ذلك القياس مثل قولهم كل عدل ملكة تكتسب
بالفكرة وكل ملكة تكتسب بالفكرة علم فهذا هو نفس القياس وقد عمل بعضهم شيئا آخر وهو انه قال انه يجب ان يكون مكان العدل الفضيلة ويكون العدل جزويا
الاستقراء لانه هو جزوي الفضيلة فلا يصح ان العدل بالقياس القول قيل لذلك كل فضيلة علم [illegible] فلا يعز ما ان ياخذ العدل حدا اصغر نفسه
ويكون بيانه ان هذا فلان المشهور وفلان المشهور كانت له فضيلة اكتسبت بالبحث والفكرة فيقول ويحكم كل هذا اكتسبه بالبحث والفكرة فيكون
هذه الصغرى انما ثبتت بالاستقراء كذا واما المثال الثاني فاشبه ما يستعمل فيه الاستقراء وليس فيه يستعمل الاستقراء وذلك المثال هو ان
قيل مثلا ان الدائرة تساوي اشكالا مستقيمة الخطوط وكل ما تساوي اشكالا مستقيمة الخطوط فهو معروف التربيع والدائرة معروفة التربيع لكنه بين
الصغرى فان قسمة الدائرة الى الاشكال الهلالية وكان كل واحد منها تساوي مربعا فالدائرة تساوي المربع فمنها شيء لا يمنع الاستقراء وشيء

يمنع الاستقراء واما الشيء الذي لا يمنع الاستقراء فهو انه وان كانت الدائرة لا تنحل الى الاشكال الهلالية تماما بل يبقى شيء غير هلالي فان
الاستقراء يعم بالاكثر وان اتفق الاقل ومع ذلك فيدعي المستقري انه اخذ فيه الجميع واما الشيء الذي يمنع الاستقراء فهو ان الهلاليات
ليست جزويات الدائرة بل هي اجزاء الدائرة ولذلك فان الدائرة الواحدة بالعدد تتألف من الهلاليات الكثيرة وعلى قول يستعمل فيه القياس
وليس كذلك الجزوي والكلي وكذلك فان الهلاليات لا يقال عليها الدائرة وليس كذلك حال الجزوي عند الكلي لكن هذا مثال يسوغ فيه
ووصف الاجزاء اياه كالجزويات اذ الامثلة قد لا يناقش فيها **فصل** واما التمثيل فانه اذا اتفق ان يكون مثل ابعد حد وهو الاكبر كلي والاوسط
كلي وهذا الاوسط محمول على الاصغر وعلى شبيه الاصغر فيكون الاصغر وشبيهه حدين واما الاكبر فانه يحمل على الاوسط لانه محمول على شبيه الاصغر
ولكن الاكبر اوضح [illegible] والمذموم والاوسط ومعناه قال المتاخمين الاصغر ومعناه قتال اهل البلد [illegible] اهل البلد اعداء وشبيه الاصغر
تحت الاوسط ومعناه قتال اهل ثيبا [illegible] فالمشكوك شيئان احدهما الكبرى [illegible] قتال المتاخمين مذموم والثاني النتيجة
وهو انه قتال اهل [illegible] مذموم وهو وجود الاكبر في شبيه الاوسط واما التشبيه من ان قتال اهل [illegible] قتال اهل ثيبا الاول
فوضعا ينبغي ان يكون بين الشبيه اذا رتبته فيقول [illegible] ان قتال [illegible] قتال المتاخمين وقتال المتاخمين مذموم فقتال اهل [illegible]
[illegible] مذموم فيجد ان يصح الكبرى بالنسبة فيقول قتال المتاخمين هو قتال اهل [illegible] مذموم فقتال المتاخمين مذموم فقد رجع التمثيل الى
القياسات ومدار التمثيل يصح قياسين وسواء كان المثال الذي هو الشبيه واحدا او كثيرا فرجع حاصل الامر من المثال الى انه يجب حكما على
جزوي لوجوده في جزوي آخر او جزويات آخر واما الاستقراء فكان يصح الحكم فيه على كل لوجوده في الجزويات والاستقراء يدعى فيه انه من جميع الجزويات
حتى يبين وجود الاكبر في الاوسط التي يريد ان يصير حد الاصغر واما في المثال فيكفي فيه جزوي واحد وجزويات فوق واحد وغير مدعى معها انها
قد استوفيت بحيث الحكم الكلي بذلك الحكم وهو بالفعل [illegible] والذي بالفعل فهو ان حكم هذا الحكم امثال المقدر كذا غير
مدعى فيها انها قد استوفيت فان الحاجة الى الدعوى مستغنى عنها انما هو للاثبات الكلي التي يعتصم فيها وقياس المقاومة ايضا يرجع الى الاشكال
وقياس المقاومة وقياس يوالف ضد [illegible] نحو انتاج مقابل مقدمة في قياس ليبطل فيمنع القياس [illegible] المقدمة التي عليها مدار ذلك القياس التي
يوجد كبرى والمقاومة بها في قصد نقض المقدمة الكلية في القياس [illegible] من القياس ويكون على وجهين اما فيها واما منها نقضه والفساد ان كلي
المقدمة الكبرى في القياس الذي يقابل بها المقدمة الكلية [illegible] المقدمة فيكون الحكم في المقدمة الاولى هو على شيء عام كالاضداد
مثلا ويكون الحكم عليها ان الحكم بها واحد [illegible] ما هو اعم من الاضداد ويحكم عليها بضد الحكم وهو ان يسلب عنه الحكم سلبا كليا فيكون
والاشياء من المتقابلات يكون العلم بها واحدا ونضيف اليه فنقول ان المتقابلات متضادات واذ كان القياس على موجب وكان المقصد في كبرى

القياس الثاني مقابلة الحكم بالضد لم يمكن ان يكون هذا القياس على وجه من الشكل الثاني لان الشكل الثاني ينتج الى العكس هذا الحكم وبيان هذا انك
ان اردت كبرى المقاومة تخلفت الاشياء من المتقابلات يكون به العلم واحدا فلتقبل به ان الاضداد متقابلات لا ان العكس لا ينعكس كلية بل جزئية
اذا كان المقاوم مثاليا ليكون المقاومة موجبة فلا يكون قياس المقاومة منتج الموجبة الكلية الا في الشكل الاول ثم ان هذا القياس اذا انتج مقابل
كبرى القياس الاول اضيف اليه الصغرى من القياس كما انتج مقابل النتيجة المطلوبة بالقياس الممنوع فيكون قد قيل ان ب الا ان ج
وكل ا فمفروض ان ليس … ان … والاشياء من … فيكون من حيث انه الصغرى كما من حقه ان يسمى قلنا واما المناقضة فان يكون
الدعوى كلية فيورد من الموضوع ليس فيه الحكم ويكون ذلك جزئي محمولا عليه … المناقضة على انه موضع الطرفين المناقضة وهذه
ليست مثل الشكل الاول ولا الشكل الثاني فاذن كل مقاومة فاما في الشكل الاول واما في الشكل الثالث واما في الشكل الثاني فلا يمكن مقاومة
موجبة واما السالبة فلا تبين به الا بان يغير الكلام في المقدمة الكبرى من وجه المقاومة وهو ان يكون موضوعه موجبة موضوع المقاومة مثلا
يقول ان الاضداد متقابلة والاشياء التي … العلم واحد متقابل فيغير الدال على البيان فيقال ان … بالعكس فان المتقابلين … اذ كان … الاشياء
من المتقابلات العلم به واحد واحدث جدل هذا العكس … من … فانه … احتج ان يذكر ان السالبة الكلية ينعكس فيحتاج ان يرد
في الكلام هذا … وان قلنا ان السالبة الكلية ينعكس مثل نفسها ولم … ان عكسها مثلها في البيان ويجب ان يتأمل في المقاومة …
الراي المحمود من حد المقدمات مقدمة محمودة وان لم تكن اولية ويستعان فيها ايضا بالقياس الاستثنائي مثلا انه لو كان العلم بالاضداد
مثلا واحدا لكان المعلوم والمجهول يقع عليهما علم واحد وكذلك بالنظر في الاضداد والنظر في الاشياء كقولهم لو كان العلم بالمضافين
لكان بالعدم والملكة واحدا وههنا اشياء اخرى من هذا الباب مبين في الفن المشتمل على الجدل

فصل ٢٣ في الدليل

والعلامة والفراسة قد جرت العادة في هذا الموضع ان يسمى بالدليل ما يؤلف من مقدمتين كبراهما مقدمة محمودة ويقول بها ويوجد … دليلا
على سبيل جزء امنه ودليلا على جزء آخر مثل الدخان على النار بل على نفس القول الحاصل من الامرين … به فهو دليل وربما كان على الامر مثل
وربما كان على امر حاضر وربما كان … وربما كان على الاكثر مثل قولهم ان الحساد … والمشنوء … فان … المقدمتين دليلا
… هذا الدليل ليس الغرض ان نفس … علامة ودليل ونفس الاعلام والتمثيل بل على هذا القول نفسه دليل اي جميع … محمود مرجوع
اليه فان الدليل في هذا الموضع يراد به هذا او يكون الدليل اعلى امر كائن او غير كائن في المستقبل فيكون من الاكثريات في الاكثر الا ما … يمكن
واما على ان الامر قد دخل في الوجود او لم يدخل كما ان … هذا الموضع وهذه المقدمات يوجد في القياسات مقدمة كبرى اما بالقوة او بالفعل
وصغرى اما شخصيات كقولنا ان فلانا حسود وان فلان … على هذه المقدمات بحسب الظن الغالب القياس الكائن منها يسمى … قياسا …

انضاء يرجع الى الاشكال وقياس علامة ضمير ثبت فيه الاكبر للاصغر بعلامة وتلك العلامة اما ضرورية واما محمودة مظنونة والحد الاوسط في القياس
الكائن من العلامات يقع على جهات شتى اما ان يصلح ان يكون حدا اوسطا محمولا على الاصغر دون الاكبر مثل الحبلى اذا جعلت علامة للولادة
فيقال المرأة هذه لبن وقد ولدت وهذا يخص كثيرا باسم الدليل واما ان يصلح ان يجعل اوسطا موضوعا لهما جميعا كقول القائل الحكماء فضلاء
لان فلان ذو فضيلة وفلان حكيم واما ان يصلح ان يجعل اوسط محمولا عليهما جميعا ولو بالايجاب في الشكل الثاني لان هذا مقبول في الخطابيات
لانه قياس مظنون كقولهم هذه المرأة مصفرة فقد ولدت ولا يقال كل مصفرة ولدت بل كل والدة مصفرة فهذا يقبل في الظن ولذلك هذه المرأة
معنى فهو حبلى واما يكون علامة ودليلا اذا انتج الكبرى والا كان قياسا كالذي في الشكل الاول ليس … ولا منقض فهو صحيح فاما الذي في الشكل
الثالث منتقض فانه ليس اذا كان حكيم ما فاضلا وكل حكيم فاضل وكذلك التي في الثاني فان القياس الكائن من موجبتين ولا ينعكس كبراه
سهل المناقضة بان يقال ليس يجب ان يكون كل مصفر والدة فيكون ضعيفا في التأليف وسببها على انه غير واجب بما هو محمود ومقبول
واما المؤاخذة بما هو منه برهاني وليس مشهورا مستعملا في العرف العام فليس يعد الا في الخطابة فلذلك صار الذي في الشكل الاول افضل
العلامات ويسمى … وليس معنى ما يظن من ان العلامة تدل على الوجود فقط حتى يكون مقدمات القياسات العلامية في الاشكال
الثلاثة موجبة ومقدمات ما يسمى دليلا يكون موجبة وسالبة فانه قد يكون على عدم العلامة كما على الوجود وعلامة العدم كثيرا
ما يكون علامة الوجود وايضا هذا الذي يسمى دليلا الاولى ان يكون له اسم آخر ليستوعب منها انتاج الخاص بالاول وكان هذا يقع
بحسب المترجمين والاشبه ان يكون اسم الدليل ما جعل علامة من الشكل الاول فيوجب الحكم وان المخصوص باسم العلامة ما هو في الشكل
الآخرين فانها كعلامة غير دليل وكان الدليل اقوى من العلامة وكان العلامة دليل ضعيف وكل موقع منه يحمل من الايجاب والسلب
وقد استعمل على هذا الوجه في موضع آخر وان قوما من الذين يسمون بالمستدلين من الشاهد على الغائب يطلبون القياسات كلها من
العلامة ويحصلون مقدمة كلية من العلامة والحد الاكبر فمرة يصححون ذلك بالاستقراء المستوي ومرة بالاستقراء المعكوس وهو ان
يكون على عكس المطلوب وذلك الاول يسمونه طردا وهذا الثاني يسمونه عكسا ويسمون العلامة علة واذا ارادوا ان …
علة والاوصاف الشيء الذي هو كالمثال ثم يطلبون ان يكون العلامة والعلة واحدا او احد منها ويطلبون ان يكون واحدا واحدا
منها علامة حقيقية لهم ان العلامة هي الباقي او ان الباقي علامة ويحتجون انهم رفعوا ما قال فذلك انه ليس يجب ان يكون الحكم …
لحكم آخر فيه بل ربما كان لذاته لا لحكم آخر سابق وانه لو كان كل حكم يكون لشيء يكون لحكم آخر لتسلسل الى غير النهاية فان كان الحكم يلتقي
للذات بلا واسطة فليكن حكمان كذلك ما فوقها والثاني انه يسهل عنده الاوصاف بل ربما ترك منها شيء وليس ان يتكرر فلا يجد وصفا …

على انه لما وجب الثالث انه لا يجب ان يكون الاقسام بعدة الاوصاف المفردة بل ربما كان اجتماع عدة او الاجتماع الذات مع واحد منها او
عدة منها فان كان الذات او الاوصاف ب ج د الحكم ه فربما كان الحكم لانه ا او لانه ا و ب او لانه ا و ج او لانه ا و د او لانه ا و ب
و ج او لانه ب و ج او لانه ب و د وكذلك الى سائر الاقسام او الاجتماع الكل وبعد ذلك فان ذلك الباقي الذي بقي ربما كان عاما ينقسم الى
نوعين او صنفين فيكون مثلا الباقي ج لكن ج منه ز ومنه ط فيكون العلة ليس ج كيف اتفق بل ط من ج او ز من ج ويكون ما سوى ج
ليس علة انما بقي ان العلة في ج ولا يكون كل ما هو ج علة فانه حتى يكون ط من ج هو العلة يكون ليست العلة ب ولا د ولا شيء من اقسام
اخرى غير ج ان كانت ب و د ومع ذلك فلا يكون لزم ان كل ج علة او ان العلة فقط ثم كيف يتوسط الى ان يبلغ بقسمة الاوصاف الى حد لا ينقسم
الى خواص تحته نوعية او صنفية حتى يكون الباقي الحكم الذي لا ينقسم الى علة وغير علة على انهم لا يسوون بين قولهم فالعلة كذا وبين قولهم
فكذا العلة وبين قولهم فالعلة هي كذا فانما نحن في ... الاحق بمكان الاخر وتحليل قياسهم يوجب ان يكون العلة هي الموضوع وان يكون المحمول
ليس كذا بل كذا فانهم لا يمكنهم الا ان يقسموا فيقولوا كذا اكذا اما لذاته او لعلة لكنه ليس لذاته فبقي ان يكون كذا او كذا العلة ويحتاج ان يقولوا
والعلة صفة الا ان يقولوا او الصفة علة فانه لا فرق فاذا قالوا او العلة صفة ثم قالوا فاما ان يكون ب صفة او يكون د صفة كذا فان كل ذلك
صفة ومع ذلك لا يستمر قياسهم لانه لا فرق بل يجب ان يقولوا وكل صفة له اما ب واما ج واما د فيكون النتيجة والعلة اما ب واما د واما ه ثم تبقى
آخر الامر فالعلة د لان د علة وايضا ان قالوا قبل الانتاج وما هو الصفة اما ا واما ج واما د كذبوا فليس يجب في القسمة ان يكون الاقسام على
هذه السبيل حتى يكون كل قسم على الحكم منحصر فيه وانت تعلم هذا فربما بل يجب ان يقولوا والصفة اما ب واما ج واما د ويكون النتيجة ان العلة اما ب واما ج
واما د فاذا ابطل ب و د بقي ويكون النتيجة ان العلة وليس ان كل ج علة حيث وجد ويكون علة بل يكون العلة التي يوجد الحكم حتى اذا وجد
العلة وجد ويجوز ان يكون ما هو وما يحتاج ان يقسم ويخص ان الحكم حتى يبلغ ان العلة كما لو كنا قلنا ان ... الجسم تقديم فانه يجب فالجسم محدث
لم يجب ان يكون السبب والمحدث جسم او ان كل محدث جسم فان ... اول الامر ان يكون قولهم ان العلة اما ب كيف كانت واما د كيف كانت
غير مسلم فانه ليس اذا كان للحكم علة فكان لا يخلو من احد الاوصاف المذكورة فانه يجب ان يكون الموضوع الذي لا يخلو عنه واما لا يخلو عنه على انه ذلك
الحكم النفس والمعنى اخص منه يكون علة نعم ان كانت القسمة الاول جارية بالاوصاف التي لا ينقسم بقسمة ثانية فيمكن ذلك من سلم بذلك فاذا ان
قياس الفراسة هو من جملة القياسات التمثيلية العلامية فانه اذا سلم ان الانفعالات المزاجات الواقعة في ابتداء الجبلة والطبيعة تتبعها اخلاق
النفس كما تتبعها هيئة البدن سلمت الفراسة او روي ان الانفعالات الطبيعية للنفس كالغضب والشهوة والاخلاق تتبعها تغير في هيئة البدن ومزاجه
كما تتبعها في النفس سلمت الفراسة وانما قلنا الانفعالات الطبيعية لان هذه الانفعالات يؤثر في النفس من غير ان يتعرض للبدن بشيء على ...

وانما الطبيعية مثل الغضب والشهوة وغيرها فاذا علم اي انفعالات النفس تتبعها اي انفعالات البدن وبالعكس امكن ان يحمل الانفعالات
البدنية والهيئات البدنية والاشكال على الانفعالات النفسية والملكات النفسية فاذا عرف من شيء من الحيوان انفعال او هيئة نفسانية كالشجاعة
من الاسد مثلا وقرب بتلك الحالة النفسانية من احوال البدن ويختص بها فجعلت انه علامة لهذه النفسانية فيكون العلامة البدنية في الاسد
مثلا عظم الاطراف العالية ويكون هذه خاصة للاسد لا بالقياس الى كل حيوان بل بالقياس الى حيوان غير الشجاع بل نوعه هذه والعلة البدنية
لكل حيوان شجاع فيحصل عظم الاطراف علامة الشجاعة اذا كانت تنعكس عليه فاذا وجد انسان عظيم الاطراف العالية قيل انه شجاع ومعذب
اليه جود وكرم فيجب ان يتامل اولا اي العلامتين ترجع الى المعنيين ويعرف ذلك على وجهين فانه ان كانت العلامة في النوع كله وليس
احد المعنيين في كله فان العلامة تدل على فراسة الموجود في النوع كله وان كانت العلامة في نوع آخر تشاركه في احدى الخلتين دون الاخرى
فالعلامة لما تشاركه فيه مثل ان النمر لا يشارك الاسد في الكرم ويشاركه في عظم الاطراف العالية ومع ذلك يشاركه في الشجاعة فيكون
عظم الاطراف العالية دليلا وعلامة للشجاعة دون الكرم فاذن يجب ان يكون الواسطة في الفراسة اعم من الاصغر لا محالة ومساويه للاكبر
ونرجع الى القياسات المذكورة   تم المقالة التاسعة وتم الفن الرابع

بحمد الله وحسن توفيقه

كتاب برهان الشفا

بسم الله الرحمن الرحيم و به نستعين

الفن الخامس من المنطق في البرهان وهو اربع مقالات المقالة الاولى منه اثنا عشر فصلا فصل في الدلالة على الغرض

المقالة الاولى من الفن الخامس من الجملة الاولى في المنطق فصل في الدلالة على الغرض في هذا الفن انما كان جميع العلم المكتسب بالفكر و الحاصل بغير اكتساب فكري قسمان احدهما التصديق والآخر التصور وكان المكتسب بالفكر من التصديق حاصلا بقياس ما وكان كما ان التصديق على مراتب فمنه يقيني يعتقد معه اعتقاد ثان اما بالفعل واما بالقوة القريبة من الفعل ان المصدق به لا يمكن الا يكون على ما هو عليه اذ كان لا يمكن زواله ان كان الاعتقاد فيه ومنه شبيه باليقين وهو الذي انما يعتقد فيه اعتقاد واحد والاعتقاد الثاني الذي ذكرناه غير معتقد معه بالفعل ولا بالقوة القريبة بل بحيث لو نبه عليه بطل استحكام التصديق الاول وان كان يعتقد جاز زواله او ان الاعتقاد الاول غير مستحق ... معه بالفعل لنقيضه امكان ومنه اقناعي ظني دون ذلك هو ان يعتقد اعتقاد الاول ويكون معه اعتقاد ثان اما بالفعل واما بالقوة القريبة من الفعل ان لنقيضه امكانا فان لم يعتقد هذا فلان الذهن لم يتعرض له وهو بالحقيقة مظنون كانت القياسات ايضا على مراتب فمنه ما يوقع اليقين وهو البرهاني ومنه ما يوقع شبيه اليقين وهو اما بالقياس الجدلي واما القياس السوفسطائي المغالطي ومنه ما يوقع ظنا غالبا وهو القياس الخطابي واما الشعري فلا يوقع تصديقا ولكن يوقع تخييلا محركا للنفس الى انقباض وانبساط بالمحاكاة لامور جميلة او قبيحة وايضا فكان التصور المكتسب على مراتب فمنه تصور الشيء بالمعاني العرضية التي تخصه مجموعها او على وجه يعمه وغيره ومنه تصور الشيء بالمعاني الذاتية على وجه يخصه وحده او على وجه يعمه وغيره والتصور الذي يخصه من الذاتيات وحده اما ان يشتمل على كمال حقيقة وجوده حتى يكون صورة معقولة موازية لصورة الموجود او لم يشتمل منه شيء من معانيه الذاتية واما ان يتناول شطرا من حقيقته دون كمالها لكن القول المفصل المستعمل في تعريف الشيء وتمييزه ربما كان مميزه المعرف لسائر ما يعرف من ذلك فان كان من العرضيات فهو رسم تام وخصوصا ان كان الجنس مرتبا فيه وان كان بالذاتيات

نو

فهو حد تام عند المنطقيين وحد ما وعند المحصلين ان كان يشتمل على جميع الذاتيات اشتمالا لا يشذ به منها شيء فهو حد تام ان كان شذ منها شيء فليس بحد تام وليس الغرض في التحديد ان يحصل تميز بالذاتيات فقط الا ترى انك لو تركت ان الانسان جسم نامي مائت فليس هو او ان ميزه بالذاتيات بحد تام لانه اخل بفصول الجنس المتوسطة فكذلك ان كان يشتمل على فصول الاجناس المتوسطة وكان الشيء وحده غير مشترك فيه وفصول كثيرة وكان الواحد منها كفاية في التمييز لم يكن به وحده كفاية في تمام الحد بل يحتاج ان يذكر جملتها حتى يكون الحد الحقيقي فحينئذ ليس اسم الحد اصل من انه قول جوهري مطلوب بالذات بل وقال المعلم الاول في كتاب الجدل ان الحد قول دال على الماهية يعني الماهية بكمال حقيقة الشيء التي بها هو هو وبها تم حصول ذاته فهذا الكتاب هو الذي يفيد المواد التي اذا جعلت حدودا وقياسا كان القياس موقعا لليقين وهو القياس البرهاني ويفيد المواد التي اذا جعلت اجزاء حد كان الحد موقعا للتصور التام ويصلح ان يجعل التصور مع ما يفيد التصديق لان كل مصدق به متصور وليس كل متصور مصدقا به فان المعاني المفردة والاقاويل المركبة التي ليس تركيبها تركيب قول جازم كلها متصورة وليست مصدقا بها الا قول الجازم قد يتصور ويصدق بها لكن يكون ذلك من وجهين اما التصور فمن جهة ان معناه حاصل في النفس كقولك ان الانسان حيوان واما التصديق فلان معناه مطابق الى حال الشيء في نفسه بانك كما تصورت انه كما حصلت منه صورة معقولة من نسبته وقت ... لكمال الحد يعطي الوجود والى نفس الامر فان كان هذا كذا فيشبه ان يكون التصديق يوجد كالتمام للتصور ويكون سائر اصناف التصورات التي لا تنفع في التصديق مطرحة في العلوم وانما يطلب منها في العلوم ما يتعلق بالتصديق فاذا كان هذا كذا فيجوز ان يكون انما نسبت هذا الكتاب الى القياس دون الحد بان سمي كتاب البرهان بهذا المعنى واما في الحقيقة فهو كتاب البرهان والحد معا واذا ذكرنا غرض كتاب وهو افادة الطرق الموقعة للتصديق اليقيني والتصور الحقيقي فمنفعة الكتاب هذه وهو التوصل الى العلوم اليقينية والتصورات اليقينية انما فيه بل الضرورية تقتدى سير منافع استعمال هذه الالة التي هي المنطق واحدة من سائر انحاء العلوم النظرية والعملية معا فصل في مرتبة كتاب البرهان من الفنون التي سلفت سلف اكثرها على نسخ مستوي من الترتيب فكان من حق مكان الفن الذي في البسائط ان يتقدم على المركبات ومن حق مكان الفن الذي في التركيب الاول اللازم ان يتقدم على الذي في القياس وكان من حق مكان الفن الذي في القياس المطلق ان يتقدم على القياسات الخاصية واما هذه الفنون التي استقصاها اسباقا فهو لا يبرهان ان يتقدم بعضها على بعض وليس الى شيء من المراتب والاوضاع حاجة ضرورية لكن الاشبه ان يكون المعلم الاول رتب هذا البرهان الذي في البرهان قبيل سائر الفنون لان الغرض الافضل في جميع ما سلف وفي القياس نفسه هو التوصل الى كسب الحق واليقين وهذا الغرض يفيده هذا الفن دون سائر الفنون والاولى في

كل شيء ان تقدم ما هو ابتداؤه وان يعرف الشغل الى الغرض قبل الشغل فاما هذه وسائر الفنون فكأنه من الامور التي ينتفع بها
في الامور المعدة المشتركة دون سائر الكمالات الخاصة والكمال الخاص قبل الكمال المشترك وذلك ان بعضها يتعلم لتدبير [illegible]
وبعضها للرياضة او للتمكن من غلبة معاند الحق وبعضها [illegible] على مخاطبة الجمهور في حملهم على المصالح لما يقبلون منه ظنا او تخييلا
وجميع ذلك مما لا بد منه لمن يريد الكمال الاتم لكن من الناس من يرى ان الاصوب هو ان تقدم الفن المعلم للجدل على هذا الفن
فانه يسهل [illegible] الاستكثار [illegible] وعليه كل [illegible] وليس يستحق الرجل كل ذلك الشكر وكل ذلك [illegible] فان من وسع وفيه [illegible] على
في الاجل فسلك هذا السبيل كان ذلك احسن من وجه وان كان الاول احسن من وجه فان الاول احسن من وجه حسن الاقتصار
على الرموز جارة والثاني احسن من جهة اختيار حسن التدريج وذلك ان مدار الجدل انما هو على القياس والاستقراء ومن كل وجه مشابه
وغير برهاني والقياسات البرهانية الاول هي المؤلفة من مقدمات محسوسة ومجربة او اولية او اولية القياس كما سبقت عليه والاستقراءات
البرهانية هي المستوفية المذكورة فاما المقدمات الجدلية فهي من المقدمات المشهورة والاستقراء من المستوفية بحسب الظاهر [illegible]
مقدمة محسوسة او مجربة او اولية فانها مشهورة او في حكمها ولا ينعكس فليس كل ما هو في الجدل هو شيء بعيد عن البرهان بل كثير من المواد
البرهانية مذكور في الجدل لكنها لم يوجد من حيث هي صادقة بوسط او بلا وسط بل من حيث هو برهانية او مسلمة من هي صادقة لم يجب
مشهورات غير صادقة فالمادة الجدلية الاولى اعم من المادة البرهانية الاولى ثم يستقضب البرهان الى مواد لا يكون مشهورة ولكن
ليست تلك المواد بالمواد الاولى للبرهان ومع ذلك فان النسبة التي تكون بين تلك المواد البرهانية والجدل [illegible]
[illegible] الى معرفة سبيل اما النسبة التي بين تلك المواد ولذلك [illegible] في الجدل لكن الحدود [illegible] من الجدل
وفي المنطق لا يعطي الحدود بل يعطي النسب التي بين الحدود فان نسب المواد والتي لا يعطى ايضا في تعليم صناعة الجدل يجب المنطق وان
كل نسبة مادة الجدل النسبة النسب التي يعطي في تعليم قانون الجدل وهما شيئان مختلفان الى المواد الاولى للبرهان والى النسب التي
يعطي الحدود والمواد في تعليم قانون البرهان وهما شيئان مختلفان نسبة صورة القياس المطلق الى القياس البرهاني واذا كانت
هذه النسبة اهدى الى ما هو اي تقديم القياس كذلك كذلك الى اهدى الذي هو اي الى تقديم كتاب الجدل لكن ههنا بعد ذلك فرق وذلك
ان العام قد يكون مقوما لشيء وقد يكون عارضا ونسبة القياس المطلق الى القياس البرهاني هو نسبة امر مقوم ونسبة المشهور الى
الصادق بلا وسط من حيث هو صادق بلا وسط ليس نسبة امر مقوم وذلك ان الصادق الى الصادق بلا وسط من حيث هو
صادق بلا وسط لم يجب ان يشهر بل عرض مثلا انه يشيع ما وقع وذلك خلاف في التصديق بكلا او يجب القياس البرهاني حد القياس المطلق

وفي

واختلف بل ان [illegible] وان كان لذلك فان ابتداء بالاعم ثم التدريج الى الاخص متقدما فيه الفضل جميعه ومن حيث ذكرنا في ذلك الاعم
انفع وان كان الاعم ليس مقوما وهو على هذه الصورة حصلت ملكة البرهان فانه انما يقطن او المجادل لم احتيج الى البرهان وايضا فان
الامور المجهولة اذا طلبت فانما يتوصل اليها في اكثر الامر بان يورد او لا قياسات جدلية على سبيل الارتياض ثم يخلص منها الى القياس
البرهاني وهو اشياء يستعمل في صناعة الجدل واما صناعة الخطابة والشعر فقصدها ان يحمل الجمهور في الامور الكلية النظرية وذلك ان موضوعها
الامور الجزئية وان طلب الى الامور الكلية فحيث الى الامور الكلية واما المغالطة فانها وان شاركت الجدلي في انها كانت او لا تقبل ان
في الزمان فانها انما كانت متقدمة تقدم اضطرار لا النافع ويتقدم الجدل تقدم النافع والمغالطية انما ينفع بوجه والا وتناسب شاركه
الى ان البرهان بوجه من الماهية المغالطية تحمل على ما هو البرهان والامور تتشابه صورته ولا بالعكس والخطابة بعد التقدم الحق من
البرهان في البرهان فكانت المشبهة بالجدل من حكم الجدل او كانت على حكم المغالطة وليس المقدم في الزمان هو المقصود بل المقدم
النافع الذي هو شاركه **فصل** في ان كل تعليم وتعلم ذهني فبعلم قد سبق التعليم والتعلم منه صناعي مثل تعليم النجارة والصباغة
وانما يحصل بالمواظبة على استعمال افعال تلك الصنعة ومنه ما هو مثل تعليم شعر ما وانما يحصل بالمواظبة على التلفظ بتلك الاصوات في الانفاذ
ليحصل ملكة ومنه تاديبي وانما يحصل بالمشورة على متعلمه ومنه تقليدي وهو ان يالف الانسان ان يعتقد راي ما وانما يحصل له من جهة الثقة
بالمعلم ومنه تنبيهي كما من يعلم ان المغناطيس يجذب الحديد لكنه غافل عنه في وقت ولا يفطن بذلك عند احساسه الحجارة بالحديد فيتعجب منه
من يعلم ان هو المغناطيس الذي عرفت حاله فيتنبه ويزول عنه التعجب او كمن يخاطب بالاوائل فلا يفطن لما ينقص في العبارة او في
فيتأمل في تقريرها وله منه اصناف اخر وليس شيء منها ذهنيا فكريا والذهني الفكري هو الذي يكتسب بقول مسموع او معقول من شانه
ان يوقع اعتقادا او رايا لم يكن او تصورا ما لم يكن وهذا التعليم والتعلم الذهني قد يكون بين انسانين وقد يكون من الانسان مع
نفسه من جهتين فيكون من جهة ما يحدس بالحد الاوسط في القياس مثلا معلما ومن جهة ما يستفيد النتيجة من القياس متعلما والتعليم والتعلم
بالذات واحد وبالاعتبار اثنان فانه شيء واحد وهو السياق الى اكتساب المجهول العلوم ويسمى بالقياس الى الذي يحصل فيه تعلما او تعليما
الى الذي يحصل عنه وهو العقل الفعال عليها مثل التحريك والتحرك وكل تعليم وتعلم ذهني وفكري فانما يحصل بعلم قد سبق وذلك لان التصديق
والتصور الكاسبين بيانهما يكون ان بعد قول قد تقدم مسموع او معقول ويجب ان يكون ذلك القول معلوما اولا ويجب ان يكون معلوما
لكنه الحق بل من جهة من شانه ان يكون على ما بالمطلوب ان لم يكن بالفعل فبالقوة واما التصديق فسيقدمه معلومات هي اعداد القضول
وان لم يصدق به بعد والثاني تصور القول الذي يتقدم عليه في المرتبة والثالث تصديق القول الذي يتقدم عليه في المرتبة يقع به العلم

المعلومات تصديق بالمطلوب سواء جعلت القول الذي يتقدم عليه بالمرتبة قياسا او استقراء او تمثيلا او غير ذلك فلا بد من تقدم
او مقدمات يحصل العلم بها من وجهين من جهة التصور اولا و التصديق ثانيا حتى يكتسب بها تصديق لم يكن واما التصور فيجب ان
يتقدم تصور اجزاء الحد او الرسم او غيره وفي الصناعات العملية الصناعات التي يتوصل الى التعليم من علم متقدم كان متعلم النجارة يجب ان يعلم
اولا الخشب وما القدوم ويعلم ان الخشب من شانه ان ينحت بالقدوم وينشر بالمنشار ويثقب بالمثقب وما اشبه هذا او يعلم انه لا يقبل
كل تعليم وتعلم ذهني حسب ان الغرض في قوله ذهني هو ان نفرق من الحسي فانه قد يعلم الحسي من علم قد سبق كمن ادرك
شيئا بالحس ثم نسيه فهو يعلمه ويعرفه بهذا التقلب الثاني بعد علم قد سبق وهذا الحس حسي فانه يشبه ان يكون التعليم والتعلم
لا يقال ان على ما يستفاد بالحس ولو ان ... انا ارى ان ... اشياء موضوعة على جهة فاما ... المحسوس لم يكن ... معرفته فانه
لا يكون ... بالعقل ... اشياء الا ان المعقول به ذلك انه تعلم شيئا ... الا ان يكون ... او يحدث ... ما ...
الا الكلام ... وذلك ... غير اعتبار كونه ... كالذلك من حيث هو محسوس ... الاشياء ان يكون هذا ليس تعليما وتعلما بل ...
... فاما ان لا يكون ادراك الجزئيات على ... معرفة وبعد ذلك فان توهم ان كل تعليم وتعلم ذهني فتعلم قد سبق ليس الغرض فيه اي سبق اتفق
بل ان يكون سبقا ... في هذا التعليم والتعلم ... الموجود في هذا التعلم حصول العلم مع المعلول ... الاحساس الاول ... شيئا ...
الى الاحساس الثاني ... السبب الموصل الى الاحساس الثاني ... موجود ... فان اريد ان يكون هذا الكلام على ...
كالصحيح ... ان يحمل ... التعليم والتعلم التعريف ... التعرف ... من التعليم والتعلم ... عليه في هذه الكتب بل ... من التعريف
والتعرف ... في ذلك وقوم قالوا ان قول القائل ان كل تعليم وتعلم ذهني ليس في صحة قول القائل كل تعليم وتعلم ...
يكون ... الفكري ... الحسي ... ليس ... وهو ان الذهني هو الذي يكتسب الذهن ... الذهن من ...
في ... الى ... من الذي بالحس والذي ... هو ان الذهني ... من الفكري فان الذهني اعم من الفكري والحدسي ...
فان الفكري هو الذي يكون ... الطلب ... يكون هناك مطلوب ثم يحرك النفس الى طلب الاوسط ... المذكور ...
القياس ... الامور المناسبة الى ان يجد حدا اوسط واما الحدسي فهو ان يكون المطلوب ... الذهن ... الحد الاوسط
من غير طلب وهذا ... الا يكون ... ان يكون ... المقدمتين ... من ... اليها ... الاصغر واما ... مستحق ...
غير فكر ولا طلب واما الذهني فهو ان لا يكون الحد الاوسط حصل بالطلب ... بل بان يسمع من معلم من خارج والذهني هو الذي
... فان ... ان الفهم هو فكري ... النفس ... يستمع ... لسان المعلم ... القياس ... المتعلم

من جهة التصور كان ذلك فهو ثم ... اليه حدا ام ... مقدمة فان شك فيها لم ... بما قال المعلم الا ان يفكر في نفسه ...
... تعليما مركبا من فهمي ومن فكري اذ هو قياس مركب وكل قياس من جملة فهو تعليم مفرد وكلامنا في المفرد والا ان ... الى المعلم
... المعلم ... بالقياس فيكون العلم ... مع القياس ... القياس كهذا الكلام ... ان لم يشك المتعلم ...
التصديق ... التصور ... فكره ... التعليم الذي ... تعليما واحدا او قياسا واحدا او ... قد ...
... ان يركب من ... شيء ... فيكون ... وما هو غير فهم ... لا يكون استخراج ... فكر من نفسه
... يعلم من نفسه ... المعلوم ... حتى فهم فالمتعلم هو الذي ... الفكرة ثم قد علم ان ... النفس ...
... شيء الى شيء ... الاوسط ... التعليم والتعلم ... هناك فكرة واذا كان كل تعليم
وتعلم للامور العقلية فهو ... على سبيل الفكر او الحدس او الفهم وليس ذلك في التصديق فقط بل وفي التصور ... ذهني ... تعليم
... ذهني ... والشيء الذي ... التصديق به كان تصديقا بالقوة وشيء آخر فهو ... وما ... بالقوة ...
... جزئي ... المفرد ... بالفعل كان ذلك العلم علما بالقوة ... وذلك القياس الاستثنائي من شرطيات متصلة
... بالفعل كان ذلك العلم علما بالقوة ... وذلك ... بالقياس الاستثنائي
من شرطيات منفصلة والكلي اذا علم وجود وحكم عليه من ايجاب او سلب بالفعل كان ذلك علما بالقوة بالجزئي الذي تحته بطريق القياس
والجزئي اذا علم وجوده وحكم عليه بالايجاب او السلب كان ذلك قضاء بالقوة بالكلي الذي فوقه ان كان المعلوم حكما في بعض الجزئيات ...
بالاستقراء ... او كان علما بالقوة بالكلي الذي فوقه ان كان حكما يعم كل جزئي ... بالاستقراء التام والجزئي اذا علم وجوده
وحكم عليه كان ذلك قضاء بالقوة في جزئي ... كذلك اذا كان يشاركه في معنى وذلك بالتمثيل فان كل صنف من العلم ...
المكتسب اذا كان اكتسابه ... علما او ... سابق ... تعليم ... او استفادة من النفس ... وكلها ...
بالقوة ... قريبة وبعضها بعيدة فان اللازم ... المفهوم ... لم يكن ... على سبيل ... فانه اذا ... كل
... المعنى هذا القول كل ... موضوع ... بالقوة
التي كانت ... العلم بان ... موجود ... بالقوة ... الاكثر موجود ... الاكثر ...
... كون ... بالعكس ... ان كل ... كل موصوف ...
... الموصوفات ... ان كل ... الذي هو محمول على ... بالفعل ... بالقوة ... كل ...

كل موصوف بب ذو احد بب فهو ا وليس بل كل ما هو ج منها وكل ج هو كل محمول ساواه الكلية في جانب الموضوع فان قال قائل
فانه اذا كان كل ج ب فان كل ج موصوف بكل محمول ب فذلك ان كان حقا فليس بمفهوم من اللفظ بل هو لازم منه واذا اطلقت كل
فمفهوم كل موضوع له ب وليس يجب ان يظن ان هذا السبق هو في الزمان بل بالذات فمن الاشياء ما يوجد الان بالفعل او كانت
موجودة بالقوة والتي كانت بالفعل ويكون تلك المعرفة قد سبقت بالزمان وبعضها انما يوجد مع العلم المحتاج اليه في آن تحصيله الذي
في الزمان لكان معلوما بالقوة والقريب جدا ومثال ذلك انك اذا عرفت حدا اكبر واوسط واصغر وكان الاوسط حاصل الوجود للاصغر
نظرت الى الاكبر للاوسط فجمع منه الاكبر للاصغر فاذا امكنك انه للاوسط بان لك في الحال انه للاصغر ولم يحتج ان ينظر شيئا وان ينظر في امر
الاصغر مع الاوسط بل حصل لك الامران معا في الزمان ولم يحتج ان يطلب بعد وجود كل الاكبر للاوسط انه موجود للاصغر ولا في اقصر من
الزمان لو كان لكن هذا العلم السابق انما هو سابق بالذات واليه توجه اول الطلب بالذات وكذا ينبغي ان نفهم هذا الموضع فصل
في تقديم مبادي القياسات اقول عام مبادي القياسات كلها فاما ان يكون امورا اعتقد فانها يوجد او غير مصدق بها والتي لا يصدق
بها ان لم تجر مجرى المصدق بها سبب اثر تكون منها في النفس تقوم ذلك الاثر من جهة مقام ما يقع بالتصديق لم يقع بها في القياسات
العلمية الذي يحصل هذا الفعل هي المخيلات فانها تحصل للنفس من امور وسطا بها الامور شوق وينفعل الشي المصدق به فتقوم مع التكذيب
بها مقام ما قد صدق به كقول القائل العسل انه مرة مقيئة فتقرر في النفس مع التكذيب ما حصل كان يقرر منه مع التصديق به او قريبا منه
كما لو ان هذا المطبوخ المسمى هو في حكم الشراب الحبان سيد شرابا حتى يسهل عليك شربه فيميل ذلك في سلوكه وذلك مع التكذيب
به فهذا الواحد هو مصدر القياسات الشعرية ومنافع القياسات الشعرية عند الجمهور في الامور الجزئية قريبة من منافع القياسات
المعقولة ومن المصدقات التي موافقة للقياسات في الامور الجزئية اذ كان الغرض في ايقاع التصديق فيها هو تقرير النفس على الاقبال
او الانقباض او سكون منها واذا كان المقبل من شأنه ان يفعل ذلك فانه مقاربه على ان اكثر عوام الناس يطيع التخييل منهم التصديق فيه ادام
واما القسم الذي فيه التصديق فاما ان يكون التصديق به على وجه ضرورة او على وجه تسليم لا تمنع في النفس معاندة او على وجه ظن غالب
والذي على وجه ضرورة فاما ان يكون ضرورة بظاهره وذلك بالحس او بالتجربة او بالتواتر او يكون ضروريا بباطنه والضرورية الباطنية
اما ان يكون من العقل واما ان يكون خارجا من العقل والقوة اخرى غير العقل فاما الذي من العقل فاما ان يكون بمجرد العقل او من العقل
مستعينا فيه بشيء والذي بمجرد العقل فهو الاولي الواجب قبوله كقولنا الكل اعظم من الجزء واما الذي من العقل مع الاستعانة بشيء فاما
ان يكون المعين غير حاضر في العقل فيكون هذا التصديق واقعا بسبب فيكون من جملة المبادي وكلامنا في المبادي واما ان يكون المعين

ضروريا في العقل اي حاضرا وهو الذي يكون معلوما بقياس يحده الاوسط موجود حاصل للذهن بالفطرة فكلما احضر المطلوب حضر
معه من اكبره واصغره مثل حد الاوسط منها فعقل من غير حاجة الى كسبه وهذا مثل قولنا ان كل اربعة زوج فانه من فهم الاربعة وفهم الزوج
مثل لهذا ان الاربعة زوج فانه في الحال يمثل له انه منقسم بمتساويين والذي كلما مثل للذهن الاربعة ومثل الانقسام مثل في الحال
انه صفة لمتمثل الحد الاوسط واما اذا كان بدل ذلك ستة وثلثين او عدد آخر مفتقر الذهن الى طلب الحد الاوسط فهذا القسم هو الذي
الاولي يسمى مقدمة فطرية القياس واما الذي هو خارج من العقل فهو احكام القوة الوهمية التي تحكم بها جزما وبالبديهة اذا كانت
تلك الاحوال في امور ليس في حكم اولي وتلك الامور مع ذلك خارجة عن المحسوسات فيضطر الوهم النفس الى حكم ضروري فيها كما
او يكلفها في احكام ما ليس مثل حكم الوهم في انواع يوجد مميزه وقبل ان يصدق بالاراء والنظر ان كل موجود فهو في مكان او في حيز شأنه
اليه وان الشيء الذي ليس في داخل العالم ولا في خارجه فليس موجود فان النفس ليس تحكم بهذا بالضرورة ولا يكون العقل هو المؤيد
لهذا ولكن يكون سابق من الشيء لظاهر العقل النظر الذي بعده ولذا قياسات تشترك القبول من العقل ومن قوة اخرى ان تحكم
بها حكم في التقبل والتسليم ان المحسوسات تساوي هذا المحسوسات فاذا انتهى النظر الى النتيجة منعت القوة التي تحكم الحكم المذكور
فيعلم ان ما كان فيه ضرورة وان فطرتها ضرورة شاهدة ضرورة العقل وان كانت ضرورة وهمية في اول الامر واوائل تكذبها اما نفسها لا
يدخل في الوهم ومع ذلك فانه قد يصعب علينا التمييز بين الضرورتين الا ان ينظر في موضوع المطلوب محمولة فان كان شيئا
ام من المحسوس او خارجا منه وكانت الضرورة تدعو الى جعله على صورة محسوسة لم يثبت انها بل تضرع الى المجرد المباين والشيء الحد الجز
والكلي والجزئي والتساوي وما اشبه ذلك كلها خارجة عن الامور المحسوسة بل حقائق النوعيات اعم مثل حقيقة الانسان فانها حالها
مثل الفرد والاهتمام في او هو منها بل انما تنال عقلا وكذلك كل حقيقة كلية من حقائق نوعيات الامور الحسية فضلا عن العقلية كلها
سنبين ذلك في موضعه فهي البراهين التي من جنس المدركات بالضرورة هي من جهة التي يدرك بها التصديق بالضرورة الحقيقية وان
تلك الوهمية فهذا واما ما يكون على سبيل التسليم فاما ان يكون على سبيل تسليم صواب اما على سبيل تسليم غلط واما الذي على سبيل تسليم
صواب فهو اما على سبيل تسليم مشترك واما على سبيل تسليم من واحد خاص فيكون ذلك متعارفا في القياس الذي يخاطب به ذلك الواحد الخاص
ولا يكون ذلك التصديق حاصلا بحكم المخاطب فلا يقنع به المخاطب القياس فيما فيه ومن نفسه البتة اتفاقا حقيقيا او مجردا والذي
على سبيل تسليم مشترك فيه فاما ان يكون مما يشتد الى طائفة بل يكون متعارفا في الناس كلهم تقوله وقد تواطئوا عليه ضم الكلية كل
الاشكال ان يكون منه واوا التدبير والتمييز وجعل نفسه كانه حصل في العالم وحده وهو مميز ولم يعد شيئا ولم يرد بالعلم فيسأل حاكم عقله

كونه ذلك

ولم ينفعل عن الحياء والخجل فيكون بحكم مقتضاه متقيا ولم ينظر الى موجب مصلحة فيكون بوسط الاضرورة واعرض عن الاستقراء الجم
فيكون بوسط ولم يتفشاني انه هل ينتقص عليه شيء فاذا فعل هذا كله وراه لا يشكك نفسه امكنه الشك كقولهم ان العدل جميل
وان الظلم قبيح وان شكر المنعم واجب فان هذه مشهورات مقبولة وان كانت صادقة فصدقها ليس مما تقتضيه الفطرة والعقل المنزل
المذكور بل المشهورات هذه وامثالها منها ما هو صادق ولكن يحتاج في ان يصير يقينيا الى حجة ومنها ما هو صادق بشرط دقيق لا يفطن
له الجمهور ولا يبعد ان يكون في المشهورات كاذب والسبب في اعتقاد المشهورات احد ما تقدم منها الاختبار ... شيئا في الاذهان
للامتحان عنده وهي المشهورات المطلقة واما الذي يستند الى طائفة مثل ما يستند الى الاطباء او الى ارباب صناعة وتسمى مشهورات محدودة
مثل ما يستند الى واحد او اثنين او عدد محصور موثوق به يخص باسم المقبولات واعلم ان جميع الاوليات اعم مشهورة ولا ينعكس كلي
ان جميع المصدق بها جميل ومحرك للمبادي ولا ينعكس واما المصدق بها على سبيل التسليم فلا فقد ان المسلم المسلم شيئا على انه امر آخر
لمشابهته اياه ومشاركته في لفظ او معنى على ما سنبين في موضعه وهي المقدمات المشبهة كمن يقول لكل عين ناظرة ويكون ذلك مسلما
له من حيث يفهم منه احد معاني الاسم المشترك فيأخذ بدله امرا غير ما انه المسلم او يقصد به مغالطة حتى يقع في ان يظن نفسه او يظن
غيره ان الدنيا بصيرة وكذلك من يسلم ان كل مسكر خمر واخذ بدله ما اسكر بالقوة وهذه هي المقدمات المشبهة واما المظنونات فهي التي يظن
فيها من غير وثوق اعتقاد وجزم وذلك اما لشبهها بالامور المشهورة فيكون مشهورة في بادي الرأي الغير المتعقب فاذا تعقب علم انها
غير مشهورة مثل قولهم انصر اخاك ظالما او مظلوما فان هذا الظن يكون في بادي السمع مقبولا ويميل اليه مسلما فاذا تعقب كان المشهور انه لا يجوز ان ينصر الظالم
اخا كان او ولدا الكنه في الحال اصل فعلا الى ان يتعقب واما ان يقع بها الظن على سبيل القبول من شخص واما ان يقع الظن بها من جهات
اخرى ليس مما يعد ها على انها مشهورات لكن يرى جمهور ساعته بظن انه باعث به وهذه المظنونات انما تقع في المقاييس من حيث انها
يصدق بها والامن حيث ان يقابلها يحتمل في الضمير فان جميع المشهورات وما سلف ذكره قد يقع الضاء معها حيث ينفع هي من حيث
انها معتقدة وقاطع سنا فقد جاز فيها اعتقاد واستعمال المظنونات حاله استعمال المذكورات قبلها لكن المشهورات انما ينتفع بها لا من
حيث انها قد يجوز ان يشكك فيها بل من حيث هي معتقدة اعتقادا لا يستلحق مقابله فيكون ما قبلها من الامور الضرورية او المعتقدات
وسلف ما فيها قضايا يصلح استعمالها حيث يصلح استعمال تلك واما الضروريات الوهمية فانها بالحري ان يكون اقوى من المشهورات
لانها لا تنفع بل في شدة الاعتقاد فان النفس الغير المقومة لها في مباحث مشهورة ولها مباحث مشتهرة فيكون كاذبة وشنيعة معا ويكون وهمية
شنيعة بحسب ما يدعو اليه من المرارة والاخلاق المعاملي بل لما يدعو اليه العقل فاذن مبادي القياسات محسوسات

ومجربات ومتواترات واوليات ومقدمات فطرية القياسات ووهميات ومشهورات مطلقة ومشهورات محدودة ومقبولات
ومشبهات ومقبولات ومشهورات في بادي الرأي الغير المتعقب ومظنونات فهذه اربع عشرة صنفا ومنها قسم من مبادي
القياس وهي التي ليست مبادي من جهة القياس نفسه فان اقسام الذي يكون من جهة التعايش هو ثقة وكمن هي مبادي
من جهة المتعلم وهو ان يكون المعلم المتعلم يسلم شيئا يبرهن عليه بيان شيئا آخر فيسلمه والمصادرة وهي الامور التي تسمى اصولا
موضوعة ومصادرات

فصل في المطالب ما يتصل بذلك بيان اصناف مبادي العلوم واصناف الحدود والرسوم المطالب
التي يحتاج اليها وهنا فانها القسمة الاولى ثلثة اقسام والقسمة الثانية تستلزم بالقسمة الاولى مطلب ما ومطلب هل ومطلب لم و
مطلب ما على قسمين احدهما الذي يطلب به معنى الاسم كقولك ما الخلاء وما العنقاء والثاني الذي يطلب حقيقة الذات كقولك ما الحركة و
ما المكان ومطلب هل على قسمين احدهما بسيط وهو الذي يطلب الشيء موجود على الاطلاق او ليس موجودا على الاطلاق والآخر مركب
وهو يطلب هل الشيء موجود كذا او ليس موجودا كذا فيكون الموجود رابطة لا محمولا لا مثل قولك هل الانسان موجود حيوانا او ليس
موجودا حيوانا ومطلب لم على قسمين فان الجواب الاول هو الذي يطلب الحد الاوسط وهو علة الاعتقاد والقول والتصديق في
قياس مع مطلوبه واما بحسب الامر في نفسه وهو يطلب علة وجود الشيء في نفسه وهو يطلب علة وجود الشيء في نفسه على ما هو عليه
من وجوده مطلقا او وجوده بحال فاما المطلب الاين والكيف والكم ومتى وغير ذلك فهي راجعة بوجه ما الى هل المركب فان دار امثال
ذلك المطالب عند هذه ويحصل الان المطالب العلية الذاتية هي تلك ومع ذلك فان مطلب اي البسيط هو البواقي واشد اللازم على المطلوم
وانما يطلب به تمييز الشيء بما يخصه وذلك اما بعد علمه بجنسه او مع تقدم بحثه ما او مع جهالة وان احب احد ان يجعل مطلب اي شيء مطلوبا بوجه على مطلب كيف الم
واين وغير ذلك فليحصل ثم يكون مطلبا هل ولم مطلبان التصديق ومطلبا ما واي مطلبان التصور فمطلب ما الذي بحسب الاسم متقدم
على كل مطلب واما مطلب ما الذي بحسب تحقيق الامر في نفسه فانما يتأخر عن مطلب هل البسيط فان الذي يطلب ذات الحركة ووجدت آثارها
فانما يطلب ما هي امر موجود عنده واما ان يطلب احد هل الحركة او هل الخلاء او هل الزمان موجود وجب ان يكون فهم اولا ما يدل عليه هذه
الاسامي فانه يمكن ان يعلم ما يدل عليه الاسم ولا يعلم هل المدلول عليه موجود او غير موجود وان كان الحد بالحقيقة انما هو للموجود ولكن لا يوقت
في اول الامر تقول القول هذا بحسب الاسم او بحسب الذات الا بعد ان يعرف ان الذات موجودة ولذلك موضع في التعاليم حدود اشياء
هي على وجودها من بعد كالمثلث والمربع واشكال اخرى حدت في اول كتاب الاصطقسات الهندسية وكانت حدا بحسب شرح الاسم
ثم اثبت وجودها بعد فصار الذي ليس بحسب الاسم فقط بل بحسب الذات ... صار حدا بالحقيقة وبيان ان الفرق بين الذي يفهم الاسم

بالمجرد الذي يفهم من الحد بالتفصيل ما حصل مثل انسان او حرف باسم فيهم معناه وقعت على الشيء الذي يدل عليه الاسم اذا كان عالما
بالحد واما الحد فلا يعقب عليه الا المراتب من يعينها المنطق فيكون فيه احد الامرين معرفة والثاني على كان الجنس معرفة واحق علم ومبادي
العلوم مختلف في تقديمها على العلوم وصادرات التعاليم بيانها في بعضها انما يوضع ان الامر موجود او غير موجود فقط لان الصور تدعوا فيها الى
الحد ادركوا انسان الامر الكذا من طرق التقسيم ومثل وضعهم ان الاشياء المساوية لشيء واحد متساوية وفي بعضها انما يوضع الى
ما يدل عليه الاسم كما ذكره من حال المثلث والمربع المذكورين في فاتحة كتاب الاسطقسات ثم من بعد ذلك يبين وجوده وفي بعضها
يحتاج ان يوضع الامران جميعا مثل الوحدة في فاتحة علم العدد ونحن نريد هذا الاستقصاء فنقول ان الامور التي تذكر في المبادي منها معاني
مركبة ومنها معاني مفردة والمعاني المركبة انما يحق بيانها ان يستدعي فيها التصديق الا ان يعطى لها الحدود فان التركيب الخبري انما هو
للتصديق واما الحدود فانما هي للمعاني المفردة او في حكم المفردة والقضايا المتقدمة والاصول الموضوعة مركبة فاذن الاحق فيها
اعطاء الحد والماهية ولا بد من ان يحصل بالحد ليستحسن بيانها فيرى حقا حصل من هذا ان هذا القسم من المبادي يوضع بالحد واما المعاني
المفردة ومنها ما هي اعراض موضوعة للصناعة واما ما هو ولو احقه ولو ازمه فهي التي يطلب في الصناعة ليصح فيها وجودها وليس يصح وجودها
الا للموضوع فيكون النظر في انها موجودة لموضوع الصناعة ولتلك الصناعة وذلك هو النظر في انها موجودة فاذن اثبات وجودها
الى تلك الصناعة فنفسه لا يجوز ان يكون حد الوجود وجوده لموضوع الصناعة او موضوع الصناعة كما تبين ذلك من بعد هو
ما هو في حدوده وما هو وجوده وان يكون له اوائل والصناعة المستعملة لموضوعها غير مبرهنة الوجود وانما تطلب وجودها للموضوع الصناعة على
وجوده مطلقا في تلك الصناعة يستحيل ان تقرر من وجوده مطلقا فيستحيل ان تفرض وجوده في المبادي واولا بد ان يفهم حدوده ويجب ان
يوضع في المبادي دون وجوده واما ما كان من المفردات داخلا في جملة الموضوع فلا بد من ان يفهم الاجزاء المقامين ان يعترف بوجوده
انما حكم معنا فانا ان لم نفهم جزءا مستما لم يمكن ان يعرف شيئ من امره فان لم يوضع وجوده لم يمكن ان يطلب وجود شيئ له او اوفر
في العلوم البرهانية الاشياء الخارجة عن الصناعة والداخل في الصناعة اما الموضوع الذي للصناعة واما جزء منه واما احكام الموضوعة فاما
بعض المفردات يوضع حده دون وجوده في المبادي دون وجوده وبعضها يوضع حده وبعضها يوضع وجوده واما المفرد والمركب الذي ينتفع في علوم
حده والصدق انما يوضع وجوده لا ماهيته دون حده وعلى ما تقدم فعين من جميع ذلك ان من الامور المعددة في الصناعة منها ما يوضع
حليته فقط ومنها ما يوضع ماهيته ومنها ما يوضع هليته وماهيته واما طلب الهل فانه على كل حال يتاخر عن المطلبين معا فان الهل ما تصور
معناه فان طلب الهل فيه محال وما تصور الهل معناه في نفسه او عن معنى الاسم الدال عليه ولم يعلم انه موجود او غير موجود كان الهل

من الاطلاق فان طلب الهل فيه اصح ولكن طلب الهل الذي يجب التقول ربما كان متقدما على طلب الهل الذي يجب الامر في نفسه فربما
عند بالقياس ان حرب والامر هي العلة في نفس الوجود ولكون حرب فيكون قد علمنا انا لم نعتقد ان حرب ولم نعلم انه لم كان حرب
في نفس الامر فربما كان طلب الهل الذي يجب الامر في نفسه غير مفتقر الى طلب الهل الذي يجب التقول وذلك اذا كان الشيء بينا بنفسه
بالحس واما علته فخفية مثل جذب المغناطيس للحديد فان ذلك ليس يمكن ان يثبت بالقياس او يطلب لم حتى يعطي حد الاوسط فيه
ولكن قد اثبت بالحس حضورا بيانا عن طلب الهل يطلب لم صار المغناطيس يجذب الحديد فيطلب علة الامر في نفسه لا علة التصديق به وكثيرا ما
يتفق ان يكون الحد الاوسط في القياس هو علة القياس علة الامر في نفسه فيكون قد اجتمع المطلبان معا في بيان واحد

فصل في كيفية اصابة المجهولات من المعلومات كل مطلب من هذه فانما يتوصل الى علمه بامور موجودة حاصلة لكن اذا ما موضع شك
في ان المعدوم الذات الممتنع الوجود كيف يتصور او يسئل عنه ما هو حتى يطلب بعد ذلك هل هو هو فانه ان لم يحصل له في النفس معنى
كيف يحكم عليه بانه حاصل او غير حاصل والممتنع لا صورة له في الوجود فكيف يوجد صورة في الذهن يكون ذلك المتصور معناه فنقول في
جواب ان هذا الممتنع اما ان يكون مفردا لا تركيب فيه ولا تفصيل فلا يمكن ان يتصور الا بنوع من المقايسة بالموجود وبالنسبة اليه
كتصورنا الخلاء وضد الله فان الخلاء يتصور بانه للاجسام كالقابل وضد الله نفهم بانه سد كالحار للبارد فيكون الممتنع يتصور تصورا مكن
سبب الممكن ويتصور بنسبة اليه وتشبيه به واما في ذاته فلا يكون متصورا ولا معقولا ولا ذاته واما الذي فيه تركيب وتفصيل مثل عنقاء
او وعنقاء مغرب فانه ان لم يعقل فانما يتصور او لا تفاصيله التي هي غير محالة ثم يتصور تلك التفاصيل اقترانا على قياس الاقتران الموجود
في تفاصيل الاشياء الموجودة والمركبة المدركات فيكون هناك اشياء مثل انسان منها جزء ان كل واحد موجود والتاليف فيها
هو من جهة ما هو تاليف متصور بسبب ان التاليف من جهة ما هو تاليف من جملة ما يوجد فعلى هذا النحو يعطي معنى لاثنية الاسم المعدوم فيكون
المعدوم انما تصور بتصور مقدم للموجودات فنقول الان انه اذا كان حصل عندنا حكم على كل اول حصول له انما هو بنفسه مثل ان كل انسان
حيوان والكل اعظم من الجزء او قيل بالاستقراء او بالتجربة على الوجه والتي يصدق بها بالاشياء من غير اكتساب بقياس بعد علما بالقوة
الحكم على كل جزئي تحته ولكن جهلناه بالفعل فلا يعرف مثلا ان زيدا الذي هو بالسند حيوان لانه انما عرفناه بعد بالقوة واذ عرفنا ان كل
انسان حيوان وانه جهلناه بالفعل لانه يحتاج ان يستمع الى هذا العلم علم اخر او علمان اخران حتى يخرج الذي بالقوة الى الفعل وذلك
ان يعلم ان زيدا موجود او ان يعلم انه انسان فاذا حصل لنا مثلا بالحس معرفة انه موجود وانه انسان من غير ان كان حصل له
او متصل واقترن بذلك علم وكان عندنا حاصلا الامر قياس اقترانا على التاليف الذي من شانه ان يحدث بالذات علما شك

علمنا ان زيدا حيوان فيكون من معرفة ومن علم اجتمعا حدث لنا علم اما المعرفة منهما فهو ما كان من الحس واما العلم فما كان من العقل
والمعرفة حدثت في الخيال واما العلم فقد كان حقا قبلها او بعد الذي يحصل منهما فقد يجوز ان يكون قد كان لنا معلوما وطلبنا ما ساقه
الموصلة اليه ويجوز ان يكون شيئا قد اسلفنا اكتسابا فالموافاة لسيأتيه من غير طلب ومع ذلك فيجب ان يتقدم تصور المطلوب
مباديه على كل حال قد يحق الا يكون كذا بل يكون الحكم على الكلي حاصلا بقياس آخر فاذا اجتمعا حصل العلم الثالث ولكن ان كان
كذلك فان القياسات الاولى يكون من مقدمات هي بنفسها او مكتسبة بالاستقراء والتجربة والحس من غير قياس على ما وضع بعدهم ذلك
لسائل ان يسأل احدا فيقول هل تعلم ان كل اثنين زوج ومعلوم انه جوابه اني اعلم ذلك فيعود ويقول هل الذي في يدي هو زوج او فرد
وعده والناس الذي بالمدينة كذا زوج او فرد فان اصاب ما لا اعلم ذلك فيقول له فلستم تعرفون ان كل اثنين عدد زوج فان
هذا الذي في يدي اثنان ولم تعرفوا انه زوج وقد قيل في التعليم الاول ان قوما اجابوا عن هذا الجواب بغير مستقيم فقالوا انما نعلم
ان كل اثنين موجود وعرف انه اثنان فهو زوج بل الجواب عن هذا انا لم نعلم انا نعرف كل اثنين هو زوج فانا لم نعرف اثنين وهذا
انتقض متفوق والصواب انا نعرف من كل شيء هو اثنان انه اثنان فيعرف انه زوج بل قلنا احد قولين اما ان كل اثنين عرفناه وعلمنا
انه زوج او كل اثنين في نفسه عرفناه او لم نعرفه فهو في نفسه زوج فاما القسم الاول فلا منتقض بالشبهة التي اوردت واما القسم الثاني
فهو معرفة حاصلة لنا هذا السبيل ليس بها وان لم نعلم ان الذي في يدي فلان زوج اوليس زوج علمنا ان كل اثنين فهو في نفسه زوج
الا مع انا نعلم بالفعل وانا اعلمنا وقلنا له انه اثنين في علمنا بالقوة لا بالفعل والمثل به لا يكون جهلا بالفعل بما عندنا وانه حصل عندنا ان الذي في
يده اثنان وذكرنا العلم الذي كان عندنا ان في الحال ان الذي في يده زوج فانه يكون لنا غير معلوم لنا وليس لانا لم نعرف ان شيئا
اثنين هو زوج اما الا انا لم نعرف انه اثنان ام لا بطل ذلك ان يعلم ان كل ما هو اثنان فهو زوج فيكون قد علمنا العام ان ذلك زوج من وجه
فيه اثر وان ذلك شك وقد ذكر ان في الذي جاء به في ابطال التعليم والتعلم قال ان الطالب لعلم ما اما ان يكون طالبا لما
يعلمه فيكون طلبه باطلا واما ان يكون طالبا لما يجهله فكيف يعلمه اذا اصابه كمن طلب عبدا ابقا لا يعرفه فانه اذا وجده لم يعرفه فيكلف سقراط
في مناقضته انه عرض عليه فاعد سانه شكل هندسي وعرض عليه ان المجهول كيف اصابه بالمعلوم بعدان كان مجهولا وليس ذلك بكلام حقيقي
لانه بين ان ذلك ممكن فاني تشابه اثبات امكان ما كان اتى به من قياس اتى غير امكانه ولم يحل الشبهة واما افلاطون فانه تكلف حل الشبهة
وقال ان التعلم تذكر ما اول به ذلك ان هذا المطلوب قد كان حاصلا قبل الطلب وقبل الاصابة ولكن انما الطالب اذا كان قد نسي فلما وقع البحث تذكره فيكون انما يعلم الطالب امرا كان علمه فكان افلاطون قد اوهى الشبهة وطلب الخلاص منها فوقع في محال وهذا شيء

فقد استقصينا كشفه في تخليصنا الكتاب الذي في القياس لكنا نكرر مع ذلك فنقول ان المطلوب لو كان معلوما لنا من كل جهة ما كان مطلوبا
ولو كان مجهولا لنا من كل جهة لكنا ما نطلبه فهو معلوم لنا من وجه مجهول من وجه فهو لنا معلوم بالتصور بالفعل ومعلوم لنا بالتصديق
بالقوة وانما هو مجهول لنا من حيث هو مخصوص بالفعل وان كان معلوما من حيث لا يختص اسمه بالفعل فانه سبق منا العلم بان
كل ما هو كذا فهو كذا من غير طلب بل بالفطرة وبقبل الحس او غير ذلك من الوجوه فقد احطنا بالقوة علما باشياء كثيرة فانه اشار
بالحس بعض تلك الجزئيات من غير طلب فانه في الحال يدخل بالفعل تحت العلم الاول وهذا كأنه من وجه ما اورده من مثال
الآبق فنحن في الحقيقة انما نعلم المطلوب معلوما بالتصور اولا كما نعلم الآبق بالتصور اولا ونعلم قبله ما يوصل الى معرفته بالتصديق
كما نعلم الطريق قبل معرفة مكان العبد الآبق فاذا سلكنا السبيل الى المطلوب وكان عندنا منه تصور لذاته سابق والطريق الموصل
اليه فاذا استفدنا فانا يكون قد ادركنا المطلوب كما اذا سلكنا السبيل الى الآبق وكان عندنا تصور سابق لذاته والطريق الموصل
اليه فاذا استفدنا اليه عرفناه ولو انا كنا لم نشاهد الآبق البتة ولكن تصورنا له علامة كل من يكون على تلك العلامة فهو الشخص الذي
ذلك علم واقع لا كسب بل اتفاق المشاهدة واقع كسب بطلب امتحان ونعرف فوجدنا ما تلك العلامة على عبد علمنا انه الشخص فيكون
العلامة كالاوسط في القياس واقتناصنا تلك العلامة في عبد كحصول الصغرى وعلمنا ان كل من له تلك العلامة فهو الشخص كحصول الكبرى
قد يناسبه وجدان الآبق كالنتيجة وهذا الآبق المعلوم يمكن معلوما لنا من كل وجه والا ما كنا نطلبه بل كان معلوما لنا من جهة التصور
ومجهولا من جهة المكان فمن نطلبه من جهة ما هو مجهول لا من جهة ما هو معلوم فاذا الحقنا وظفرنا به حدث لنا بالطلب علم به لم يكن واحدا
حدث باجتماع شيئين علم احدهما السبيل وسلوكنا اليه والثاني وقوع الحس عليه كذلك المطلوبات المجهولة يعرف باجتماع شيئين احدهما
شيء متقدم عندنا وهو ان كل ب ا وهو نظير السبب الاول في مثال الآبق والثاني امر واقع في الحال وهو معرفة ان ج ب بالحس وهو
نظير السبب الثاني في مثال الآبق وكما ان السببين موجبان هناك لادراك الآبق كذلك السببان موجبان هاهنا لادراك المطلوب
وليس يصح ان علينا ان كل ما لم نعلم من وجه فانا نعلم انه اصيب سلم بل كل ما جهل من كل وجه فهو الذي لا نعلم انه اصيب واما ما
كان قد علم او يعلم بذلك الامر علم بالمطلوب بالقوة وهو كالعلامة له وانما يحتاج الى اقتران شيء يخرجه الى الفعل فيكون كالاقتران
ذلك المخرج الى الفعل يحصل المطلوب فاذا قد ظهر انه كيف يكون التعليم والتعلم الذهني وان ذلك انما يحصل بعلم سابق ويجب
ان يكون عندنا مبادي اولى التصديق ومبادي اولى التصور ولو انه كان كل تعليم وتعلم بعلم سابق لكان علم تعليم وتعلم والذهاب الا ام
الى غير النهاية فلم يمكن تعليم وتعلم بل لا محالة ان يكون عندنا امور مصدق بها بلا واسطة وامور متصورة بلا واسطة وان يكون الى ثبات

الاولي التصديق والتصور فصعد مبادي التصديق ليشتمل او لا مبادي التصديق العقلي فصل في البرهان المطلق وفي
تقسيمه القسمين احدهما برهان لم والاخر برهان ان ويسمى دليلا فنقول اولا وجوه العلم المكتسب مقدس علم مكتسب للتصور الواقع بالحد
والمصادرات والاوضاع التي تبنى بها العلوم ولكل تصديق حق وقع من قياس منتج ان كل كذا كذا او ليس كذا او ليس كذا
اخص من هذا وهو كل تصديق حق وقع من قياس يوقع التصديق بان كذا كذا ويوقع ايضا تصديقا بانه لا يمكن ان لا يكون كذا
ومعلوم ان هذا التصديق يقين فرقا لان النتائج المطلقة يعلم انها كذا ولا يكون معها التصديق بانها لا يمكن ان لا يكون كذا الا اذا اخذ
المطلق عاما للضروري ما دام الذات موجودا وللضروري ما دام الموضوع موجودا على ما وضع له وللوجود الغير الضروري بالحد الوجهين
ثم علم وجه الضرورة بعد علم وجه الاطلاق وذلك فطرتان فالعلم الذي هو بالحقيقة يقين هو الذي يعتقد فيه ان كذا كذا ويعتقد انه لا يمكن
ان لا يكون كذا اعتقادا لا يمكن ان يزول فان قيل التصديق الواقع ان كذا كذا من غير ان يقترن به التصديق الثاني انه يقين فهو يقين
غير دائم بل يقين وشبيه فالبرهان قياس مولف يقيني النتيجة فقد قيل في غيره هذا القول الشبيه ان لا يكون المراد باليقين اليقين
النتيجة فانه اذا كان يقيني النتيجة فليس هو نفسه يقينيا وان امكن ان يحمل هذا على وجه متكلف وتكلف حمل اواخر الالفاظ يرجع شرح الاول
بل ينبغي ان يحد قياس يقيني النتيجة ونطلب على انه ان المراد هذا قياس مولف من يقينيات وان في اللفظ اذن تحريف في المقدمات اذا كانت
في المقدمات كان ذلك حال البرهان من جهة نفسه واذا كانت في النتيجة كان ذلك حاله بالقياس الى غيره وكونه يقيني المقدمات امر له
في ذاته فهو اولى ان يكون ماخوذا في حده ومعرفا لطبيعته والاستقراء الذي يستوفي فيه الجزئيات كلها فانه يفيد اليقين ايضا ان كانت قضاياه
الجزئية يقينية وهي التي تصير في القول كبريات وان كان حقها ان يكون صغريات وهي في الجملة البرهان المفيد للان وذلك ان ذلك الاستقراء
هو بالحقيقة قياس وهو القياس الشرطي الذي اسميه المقسم فهو داخل في هذا الحكم انما الاستقراء الاخر هو الذي لا يدخل في هذا الحد ثم
علمت ان القياس المقسم كيف هو قياس حقيقي اقتراني اذ قد علمت انه ليس كل قياس اقتراني انما هو من حمليين فيجب ان لا يصعب
عليك ان تشتبه افادة اليقين في الان وليس برهان ولا صنف الى نفوذ من لا يعرف من اصناف القياسات الاقترانية الا الحملية
فنقول مع ذلك الاستقراء قياس فاذا كان القياس يعطي التصديق بان كذا كذا ولا يعطي العلة في وجود كذا كذا كما اعطى العلة في التصديق
فهو برهان ان فاذا كان يعطي العلة في الامرين جميعا حتى يكون الحد الاوسط فيه كما هو علة للتصديق لوجود الاكبر للاصغر او سلبه عنه في البيان
كذلك هو علة لوجود الاكبر للاصغر او سلبه في نفس الوجود فهذا البرهان يسمى برهان لم وبرهان ان فقد يعرض فيه ان يكون الحد الاوسط في الوجود ايضا علة
لوجود الاكبر في الاصغر والمعلول الا بل امر مضاف له او مساو ومادر في النسبة الى علة عارضة معه او غير ذلك مما هو معه في الطبع معا وقد يتفق

ان يكون

تسلسل

برهان لم

ان يكون في الوجود معلولا لوجود الاكبر في الاصغر فالاول يسمى برهان لان على الاطلاق والثاني يسمى دليلا مثال البرهان المطلق
ان هذا المحموم قد عرض له بول ابيض خاثر في علته الحادة وكل من يعرض له ذلك خيف عليه السرسام ثم ان هذا المحموم يخاف عليه السرسام
وانت تعلم ان البول الابيض والسرسام معا معلولان لعلة واحدة وهي حركات الاخلاط الحادة الى ناحية الراس الا ان احدهما قد يكون اظهر وليس
ولا واحد منهما علة للاخر ومثال الدليل ان هذا المحموم تنوب حماه غبا وكل من تنوب حماه غبا فهو من عفونة الصفراء او نقول
ان القمر متشكل بشكل كذا او كذا عند الاستنارة اي يكون اولا هلاليا ثم يصير بدرا ثم يرجع الى تلك النسبة وما قبل الضوء
بكذا فهو كذا فالقمر كري او ان نقول ان القمر ينكسف الكسافا واذا انكسف القمر فقد حالت الارض بينه وبين الشمس او نقول
هذه الخشبة محترقة وكل محترق فقد مسته النار فهي مستها النار من هذا ليس العلة من المعلول ويسمى دليلا وهذا فامر لا يجب ان يطول القول في بيانه
واما البرهان المطلق اعني برهان لم فمثل ان يقول ان هذا الانسان قد عرضت فيه الصفراء الاحتقان واشتد الاسهال وكل من حاله
هذه فهو محموم فهذا ما يذيع والاثر يستند في الثالث او نقول القمر كذا وكل كري فان استفادة النور في التقابل يكون على شكل كذا او كذا
ونقول ان القمر قد وقع في مقابلة الشمس والارض متوسطة بينهما وكل ما كان كذلك انكسف او نقول ان هذه الخشبة ماشرها النار
وكل خشبة ماشرها النار محترق فان هذا كله مما يعطي التصديق ويعطي علة وجود المطلوب في نفسه معا اما اصناف الاسباب وكيفية
يكون الحد الاوسط حدا وسطا فيفصل بعد واما الان فنقول ان جميع ما هو سبب لوجود المطلوب فاما ان يكون سببا لنفس الحد الاكبر مع
كونه سببا لوجوده للاصغر او لا يكون سببا لوجود الحد الاكبر في نفسه ولكن لوجوده للاصغر فقط مثال الاول ان الحمى العفنة معلول العفونة
على الاطلاق ومعلول لسائر العفونات في وجوده بالجملة ومثال الثاني ان الحيوان محمول على زيد بتوسط حمله على الانسان فالانسان علة لوجود
زيد حيوانا فان الحيوان محمول اولا على الانسان ثم الانسان محمول على زيد فالحيوان محمول لذلك على زيد وكذلك الجسم محمول اولا على الحيوان
ثم على الانسان لوجود الحيوان للانسان علة في وجود الجسم للانسان فاما على الاطلاق فليس الانسان وحده علة لوجود الحيوان على الاطلاق
ولا الحيوان وحده علة لوجود معنى الجسم على الاطلاق فان يصح ان نقول بل الحيوانية علة لوجود الانسانية لزيد فانه لم يوجد حيوانا
لم يوجد انسانا وكذلك ان يسلك مسلك في حال فصل الجنس فنقول ان فصل الجنس هو اولا للنوع او الجنس فيكون الجواب عن ذلك فيما
عليناه وبيناه بعضه والان نقول ان الجنس علة للنوع في حمل فصل الجنس عليه كما هو علة له في حمل جنس الجنس عليه وعن تحقيق ذلك
من حل الشك بعده ونقول ان كل شيء يكون علة لحمل الاكبر فانه يكون بحال لا لان يكون حدا اوسطا وان لم يكن منافيا له علة له ولكن لا
يكون القياس المولف برهان لم بعد فالى ان يصير ذلك فلا يكتسب به اليقين التام واذا بان بما قيل او بحيث فيكون اليقين التام

لا بد ان يكون الحد الاوسط وحده بين الحد الاوسط الاخر وهو الذي بين ان السبب سبب بالفعل فكثيرا ما يكون السبب المعطي او الاوسط ليس سببا قريبا
او ليس سببا وحده بالذات بل هو بالحقيقة جزء سبب وهذا مثل الحساس فانه علة لوجود الحيوان فانا اذا قلنا ان كل حساس حيوان لم يخل
ذلك من احد وجهين اما ان يجعل اسم الحيوان مرادفا لاسم الحساس حتى لا يكون الحيوان الا نفس الشيء ذو الحس فيكون مع الحد الاوسط الاكبر
اسمين مترادفين ولا يكون احدهما اولى بان يكون علة للاخر واما ان يكون معنى الحساس اي الشيء ذو الحس ومعنى الحيوان الشيء الذي يكون فيه معنى
هو الحس وعلى ما علمت حتى يكون الحيوان ليس هو شيئا ذو الحس فقط بل جسما ذو نفس غاذية نامية مولدة حساسة متحركة بالارادة وانت تعلم ان
نفس كونه ذو حس ليس هو نفس كونه جسما ذا نفس غاذية نامية مرتبة حساسة وان كان لا ينفك منه وقد علمت الفرق بين المعنيين ومع ذلك
فليس يلزم من وضعك شيئا ذا حس من غير وسط ولا تجوز ان يعلم انه يجب ان يكون جسما ذا نفس معه نامية مولدة وغير ذلك فان كان ذلك
ان ما هو صاحب الحس ولا شيء من ذلك لم يمتنع عليك تصوره بالبديهة مع تقدمك ... وجه الوجود وليس الحس ... ابطالها
الوجود له او بالاستقراء كما علمت بل كما لا تنكره البديهة وجوده فانك تجوز وجوده وكلما هو ... وجوده فليس ... فان كان
كذلك فليس كل حساس حيوان والا فيعني بالحيوان الحساس على نفسه حتى يكون اسما مرادفا بل يجعله مرادا خصوصية مفهوم معناه اعم منها
مع ان الحساس جزء لكنه ليس وحده علة بل هو احد اجزاء العلة او جزء العلة يجب ان يتقدمه او لا يتعلق الا ... فاذا احدث الحساس
مرادفا للحيوان بعد ما جعلت الحد الاوسط اسما مرادفا للاسم الاكبر فما فعلت شيئا فان علة الكبرى الذي يمكن في ذكره ان يكون علة كل
وعلة الاصغر ثم تعتبر الاعتبارات التي اعطيناها ... نقول وربما كان الاوسط في الوجود معلول الاكبر بالحقيقة لكنه ليس معلول وجود
الاكبر في الاصغر بل انه وان كان بالحقيقة معلول الاكبر فانه يكون علة لوجود العلة في المعلول فانه لا يمتنع ان يكون العلة او الامر موجودة شيء
فيكون ذلك الشيء معلولا لما لم يكن العلة متوسطا ذلك المعلول معلول آخر فيكون هذا الاوسط معلولا في الوجود للاكبر لكنه علة لوجوده
في معلول آخر وليس سواء ان تقول وجود الشيء في شيء ولا تناقض ان تقول هو معلول الشيء ثم تقول لكنه علة لوجود هذا الشيء في
معلول آخر فان حركات النار معلولة مثلا لطبيعتها ثم قد احد علل وصول الحرارة الشيء الذي حصلت عنده معلولة فيه وكذلك هي التي
تجعل حد اوسط ... طبيعة النار لا يكون علة للاحتراق فيما ... الا بتوسط معلول هو مماسة المحترق ...
فالشيء الذي هو علة لوجود الاكبر مطلقا فهو علة له في كل موضوع ولوجوده في كل اصغر والا فهو علة لا لوجوده مطلقا ولكن لوجوده في موضوع
ما واما العلة لوجود الاكبر في الاصغر فليس يجب ان يكون لا محالة علة الاكبر بل ربما كان معلولا له على الوجه الذي قلناه وليس يجب ان نقول
سبب من هو كما ان يكون ما هو علة لوجود الشيء فهو علة له في وجوده لما وجد له واذا كان كذلك كان الاكبر علة لوجود الاوسط كان علة له

سبب كان وكان علة له في وجوده للاصغر ولم يكن هو علة لوجود الاكبر في الاصغر بل معلولا له ومع ان يكون المعلول علة علية فان الجواب
من ذلك انه لو كان يكون الاوسط والاكبر لكل واحد منهما ذات ولكل واحد من الذاتين كون في الشيء فيكون الاكبر من حيث هو ذاته علة
للاوسط من حيث هو ذاته ويكون لكل واحد منهما اعتبار كونه في شيء وهو غير اعتبار ذاته فان كان ذات الاوسط لا يستحق وجوده الا في ذلك
الاصغر فلا شك في ان الاكبر علة لوجوده في الاصغر واما ان كان ذلك مما لا يمتنع ان يكون شيء آخر علة له فلذلك يجوز ان يكون الاكبر علة لذلك
وكيف كان فان ذات الاكبر شيء ووجوده للاصغر شيء غيره فان لا يكون وجود الاكبر للاصغر من الامور اللازمة للاكبر فيكون الاكبر هو علة للاوسط
من حيث ذات الاوسط او علة له من حيث وجوده للاصغر ويكون ذلك من الاكبر من حيث ذاته ليس من حيث هو موجود للاصغر ويكون المعلول
كونه للاصغر فلا يعقب العلة معلولا او ما هو المعنى في مثل المثال الذي اوردناه او نقول فاذا كان الحد الاوسط علة لوجود الاكبر في الاصغر
فهذا هو برهان لم بعد ان علمت ان كون الاوسط علة لا يوجب ان الاكبر ليس كافيا في ان يصلح وضعه حدا اوسط لم يستكمل شرائط علية واما اذا
كان الحد الاوسط معلولا للاكبر في وجوده في الاصغر حتى يكون ذلك عكسه فيه فهو الذي يكون البرهان من مشهد برهان ان منه بان يعرف هذا الفصل
على هذه الصورة فيخلص من كثير من الشبهات فصل في ان العلم اليقيني بكل ما له سبب من جهة سببه ومراعات نسبة حدود البرهان من ذلك
ثم نقول اذا كان المحمول على موضوع ما ايجابا او سلبا عنه ايجابا او سلبا او سلبه في وقت بعينه كونا ما فيه بالضرورة علة لتلك العلة صارت
النسبة بين الموضوع والمحمول تلك النسبة وذات المحمول والموضوع لولا تلك العلة ليس لها تلك النسبة بالوجوب بل بالامكان فاذا علم امر من
غير الوجه الذي به صار الحكم ضروريا وعلى تلك النسبة فقد علم من جهة غير الجهة التي بها لا يمكن الا ان يكون ... وذلك هو ان علم الحكم بوجه
غير وجه السبب الذي يوجبه ان كل نسبة للموضوع الى المحمول المذكورين والمحمول الى الموضوع المذكورين عرضي فانه لا من الجهة التي موجبها العلة
نفي واقعه من جهة امكان لا وجوب فيكون قد علم ان كذا كذا ولم يعلم انه لا يمكن ان لا يكون كذا او لم يعلم ما به لا يمكن ان لا يكون كذا فان قاس
انسان وقال ان فلانا سائل البول في محل عادة وكل من به ... سائل البول في محل عادة فهو يعرض له سرسام فاتح فلا يكون له باتح علم يقين او
يعلم العلة في ذلك والله لك لو قال قائل ان كل انسان ضحاك وكل ضحاك ناطق فكل ما هو من هذا ان معنى ان كل انسان ناطق ... لا يعيد في
فيه بامكان نقيض هذا وذلك لان الضحاك اي القوة الضحكية لما كانت معلولة لقوة النطق فلم يعلم وجوب قوة النطق او الانسان اوجب
اتباع قوة الضحك لقوة النطق لم يبان معنى انه لا يمكن ان يوجد انسان ليس له قوة الضحك الا ان يوجد في ذلك لبس والحس لا يمنع خلاف
فيعلم بحس او بوجود ما هو ... ما هو اخص فيكون اذ ترك العادة ان يشك في هذا فيتوهم انه ليس للانسان قوة ضحك واما وجميع او يتوهم زائلا
او ليس مقوم لما هو للانسان ولا من الوجوه الا ان يكون مقتضى لوجوب كون الانسان ناطقا يوجب كونه ضحاكا ان اوجب لم يستتبع الى

بذاته وح يكون قد عرف وجوده بعلته فاستعمال ان هو وهي برهان العلة فان فرضنا انه ليس يعرف ان الانسان ناطق مع انه يعرف ان
الانسان ضحاك بالتعيين من طريق انه ناطق فان كان متناسقا ان كل ضحاك ناطق بل كيف يعرف من ذلك ان الانسان ناطق وهو [illegible] اذا
كان معلوما ان الانسان ناطق لم يمكن الطلب والقياس عليه وجه وان كان ذا طلب يحصل بالصغرى في هذا القياس بحصول [illegible] الطلب
فان الحاج ان يتوهم انه ليس كل انسان ضحاكا فيكون العلم المكتسب منه جاير الزوال اذا كان انما اكتسب من جهة اعتبار ان كل
انسان ضحاك فان من علم الوجه الذي به صار الضحك واجبا وهو ان طبيعة العلة الموجبة في نفس الامر الضحك صحيح ضرورة ان يكون ذلك
ثم المنطق فيكون عرف اولا ان كل انسان ناطق عالما بعلته وذلك بتوسط الضحك مثل كل حال السواد الغراب فانا انما نقول ان
كل غراب اسود بوجه من الاستقراء والتجربة فانما يمكننا ان نعين هذا اذ اعرفنا ان الغراب غراب [illegible] من شأنه ان يسود [illegible] عليه
من الريش [illegible] الشيء او الحال اذا كان له سبب لم يتعين اليقين به من سببه فان كان الاكبر للاصغر لا بسبب بل هو له بذاته لكنه ليس بين الوجود
له والاوسط كذلك للاصغر الا انه بين الوجود للاصغر ثم الاكبر بين الوجود للاوسط فينعقد برهان يقيني ويكون برهان ان ليس برهان لم وانما كان
يقينيا لان المقدمتين كليتان واجبتان ليس فيهما شك والشك الذي كان في القياس الذي الاكبر فيه بسبب يعلله بالاصغر وكان حين لم يعلم
من السبب الذي يوجب بل انه من جهة هو جهل الموجب بل يمكن ان كل ذي سبب انما يجب بسببه واما هاهنا فكان يدل السبب الذات فكان
الاكبر للاصغر لذاته ولكن كان خفيا وكان للاوسط ايضا لذاته لا بسبب حتى ان جهل جهل ولكن لم يكن خفيا فقد علمت المقدمة الصغرى بوجوبها و
الكبرى ايضا كذلك اذ لم يكن الاكبر للموضوعات بالاوسط الا لذاته لا بسبب يجهل فكيف يجهله والذي [illegible] شيء واحد وهو ان [illegible] ان يقول
كيف يكون الذات الواحدة تقتضي لذاتها شيئين [illegible] الاصغر كيف يقتضي ب الاوسط والاكبر والواحدة لا تقتضي الواحد [illegible] احدهما
لذاته اولا وتقتضي الثاني لا لذاته بل بتوسط ذلك الاول فيمتنع ويكون ب علة [illegible] البيان [illegible] الوجود فالجواب ان المنطقي من حيث
هو منطقي يجب [illegible] في مواد [illegible] صنعته [illegible] في مواد [illegible] المواد [illegible] هذا شك صحيح
فيها ام لا فليس هو بعلم منطقي بل [illegible] في الفلسفة الاولى فانه متعلق بالبحث عن احوال الموجودات [illegible] ان يجوز ان يكون
للذات الواحدة من الذوات التي ليست [illegible] كثيرة [illegible] بعض وان في بعض الذوات البسيطة [illegible]
شبه هذا من جهة تركيب معنوي فيها [illegible] بسيطة مطلقة واكثر الموجودات هذه صورتها فقد تحصل من هذا ان برهان الان قد يعطي
في مواضع [illegible] فلا يعطي اليقين الدائم بل فيما لا سبب له ومن هذه البتة ان الرياضي لا يعين لنا في كثير من الامور المنسوبة
الى العلة لانه ياخذها من جهة ما وجدت بالرصد كما يصنع [illegible] مثلا اوج الشمس من جهة ان حركة الشمس غير مستوية في اجزاء فلك البروج ثم

[illegible] ولا يعطي العلة في شيء من هذا وانما يعطيها الطبيعي فان قال قائل [illegible] صورة
[illegible] ولم يمكن ان يزول [illegible] التصديق وهو استدلال من المعلول على العلة والبرهان هذا على وجهين احدهما كقولك هذا السقف
[illegible] وكل مصور فله مصور واما الكلي كقولك كل جسم مركب من هيولى وصورة وكل مؤلف فله مؤلف فاما القياس الاول فهو ان هذا البيت مصور
فليس يحصل به اليقين الدائم لان هذا البيت [illegible] يزول الاعتقاد الذي كان انما يصح مع وجوده واليقين الدائم لا يزول وكلامنا في اليقين
الكلي الدائم واما المثال الاخر وهو كل جسم مؤلف من هيولى وصورة وكل مؤلف فله مؤلف فان كون الجسم مؤلفا من هيولى وصورة اما امر ذاتي
للجسم به يتقوم واما عرض لازم وان كان عرضا لازما فان كان غير ذاته [illegible] ان يكون من قبيل ما يقوم عليه برهان ان
باليقين [illegible] ذلك الى ان يستبين [illegible] وان كان عرضا لازما ليس غير ذاته بل بواسطة فالكلام فيه كالكلام فيما قبل في ان كون الجسم
وله مؤلف لا يكون [illegible] في المطلوب [illegible] وان كان ذاتيا وكان من اللوازم التي [illegible] فالمحمول عليه ان له مؤلف
لا المؤلف فليس المحمول العلة لان العلة هي المؤلف لا ان له مؤلف وليس المؤلف هو الحد الاكبر بل ان له مؤلف فهذا هو محمول على الاوسط الذي
هو المؤلف فانكم تقولون فان المؤلف يوصف بان له مؤلف كما يقال للانسان انه حيوان ولا يقال ان المؤلف مؤلف ثم ذو المؤلف ثم المؤلف
من هيولى وصورة سواء كان [illegible] او ان كان ذو المؤلف في نفس الوجود هو [illegible] المؤلف بسبب
المؤلف على ما عرفت فيما سلف فيكون اليقين حاصلا [illegible] ويكون المؤلف علة لوجود ذي المؤلف للجسم وان كان [illegible] المؤلف وهو المؤلف
[illegible] ان الحد الاكبر في الشيء المستيقن اليقين الحقيقي لا يجوز ان يكون علة للاوسط حتى ان يكون فيه جزء هو علة الحد الاوسط [illegible]
الجزء غير [illegible] الكل فان المؤلف شيء وذو المؤلف شيء آخر فان ذو المؤلف هو بعينه المحمول على المؤلف اما المؤلف فمحال ان يكون محمولا
على المؤلف لكن [illegible] ان يقول انه يجوز ان يكون الحد الاكبر غير مقوم للاوسط بل هو امر لازم له ومع ذلك ليس معلولا له بل هو امر [illegible] له
وكلاهما معا في الوجود [illegible] في الوجود واحدة [illegible] كان فيهما مثل الحال [illegible] ان يقول ان [illegible] وجود [illegible] من
[illegible] اذ جعلنا [illegible] لا شك فيه وكذلك اذا علمنا ان هذا العدد ليس بزوج [illegible] بتوسط [illegible]
فرد علما باليقين لا يزول البتة وليس ذلك من علة [illegible] ليس بزوج علة لكونه فردا بل الاولى ان يكون كونه فردا هو امر في
نفسه علة لكونه ليس بزوج [illegible] امر خارج عن ذاته [illegible] باعتبار غيره [illegible] ان ينظر في هذا [illegible] فنقول اما اذا كان هاهنا امران ليس
احدهما متعلقا بطبيعة الآخر بل يتعلق احدهما [illegible] بشيء آخر فانه ليس احدهما يجب بالآخر بل مع الآخر واذا كان كذلك فليس احدهما علة
بالآخر واما اذا كان احدهما علم من جهة العلة فان كان الامر علم [illegible] من جهة العلة [illegible] الامر الآخر لا يفيد اليقين بذاته اذ قد [illegible] ذلك

من جهة العلة واما ان كان احدهما فعلم من جهة العلة والآخر مجهول لم يعلم بعلة ثم من شأنه ان يعلم به الآخر فليس فيهما حال الاضافة
فان المضافين يعرفان الذهن معا واذا لم يكن كذلك لم يكن هذا جاريا مجرى الاخ والاخ اذا كان احدهما اعرف للاصغر من الآخر لكن
الآخر الذي هو الاكبر معروف للاوسط ولو كانت العلة الموجبة للاوسط موجبة لكان اسم الاصغر مفتقرا الى الاوسط فانه ان كان في ذاته
بحيث يحمل الاصغر بالاوسط وليس هو باعتباره بالاوسط وحده في حد الامكان له فللاوسط مدخل في علته وفرض لا كذلك هو ان كان تعلقه
بالاوسط اعتباره شيء له امكان بعيد في الاصغر ليس وجوب فلا يجب من جهة الاوسط ان يقع معين والعلم ان توسط المضاف لو قيل لحدوثه
في العلوم وذلك ان نفس علمك بان زيدا اخ هو علمك بان له اخا وتشتمل على علمك والا يكون النتيجة غير شيء اعرف من المقدمة الصغرى
فان لم يكن كذلك بل كنت تحتمل الى ان تبين ان له اخا فما تصورت به لكن نفس قولك زيد اخ واشباه هذه والاشياء الاولى التي
تسمى قياسات فضلا من ان يكون براهين واما الاستقراء المذكور فلانه اذا استقرى فقال كذا ليس زوج اي ليس له حد الزوجية الا ان
يقول ذلك لعلة غير موجبة لذاتها ان يكون ليس زوج فيكون العلم بهذه المقدمة غير يقيني فلا يكون اليقين بانه فرد من جهة هذا البيان يقينيه
والا ان يكون علم ذلك لعلة الموجبة لانه ليس زوج ولا علة لذلك الا افتقاده حد الزوج وليس يمكن ان يعقد حد الزوج الا ان يوجد او لا فرد
الفرد فيكون هذا القياس محالا فائدة فيه لانه مع ما قد علم قبل الاستقراء وانما يفيد من القياس الاستثنائي ما منع العلم بعد الاستثناء
واما قياس الخلف فانما يفيد برهان الان لانه يبين صدق شيء بكذب نقيضه لا لعلة الحكم وهذه كلها بامور خارجة لكنه في قوة ان يعود الى
المستقيم فيكون منها في قوته ان يكون برهانا وبعد هذا كله فيجب ان تعلم انه لا يكفي في اليقين التام الدائم ان يكون الاوسط علة لوجود الاكبر
في الاصغر فقط واني يعلم ان اكثر الاشياء الامثلة المورده في التعليم الاول المقتصرة على هذا القدر انما اوردت على سبيل المساهلة مثل حال
الشجر وعرض اوراقها وجفاف الرطوبة والاقمار وحال القمر وستر الارض للكسوف وذلك لانه اذا كان الاوسط ليس الا لوجوده للاصغر
فانه لا يجب ان يدوم ما وجب وما هو علة له وان كان علة فيكون ما يفيده من اليقين انما يفيده وقتيا ما ويقابل ان يقول كيف يكون
حال الاصغر من الاوسط في البراهين فيقول يجوز ان يكون الاصغر علة للاوسط المقتضى لذاته لا بتوسط علة مقتضاة النوع لذاته المقيد
عند انبعاثه اوليا لكن الاوسط علة للاصغر في ذاته بل في بعض احكامه وخواصه التي هي علة للاوسط مثل كون زوايا المثلث مساوية
لقائمتين اذا جعلت الاوسط وفرضنا انه بالقياس الى الاصغر ولكن اصغر المثلث ولكن الاكبر كون زوايا المثلث نصف زوايا
المربع ويجوز ان يكون الاصغر من خواص الاوسط التي تقتضيها الاوسط ثم الاوسط علة لحكم يقارن الاصغر واما كيف يكون الاصغر والاكبر معا
لازمين لشيء واحد وليس احدهما علة للآخر فقد عرفت الوجه فيه واما قياس الاكبر من الاوسط في علت ولكن يقابل ان يقول انه لو

ثم يحكم على الاصغر صحت النتيجة فاورد ما ان يجعلها كبرى في قياس ما كيف يكون ذلك القياس في افادة اليقين فيقول ان الاصغر
اذا صار اوسط وقد صار الاكبر كما صار له علة فقد صارت تلك العلة بعينها علة لكل ما يوصف بالاصغر فقد صارت اسم علة للاصغر الثاني الا انها
علة للاصغر الثاني بواسطة وللاول بغير واسطة وليس برهان اللم هو ما يعطي العلة العرضية بالمطلق فقط بل هو برهان لم وان لم يكن يعطي كل
بعد ان يكون انما يبين بالعلة والمعلول وكان حمل المعلول فيه الى العلل والذي يسمونه البرهان اذا اعطى العلة البعيدة من الحد الاكبر
لم يكن برهان لم فنقول ان يكون مثلا الحد الاصغر ج والحد الاوسط ب والاكبر ا لكن ليس علة قريبة لكون ج ا انما هو علة لذلك لاجل انه
فاذا اعطينا ان ب لم تحمل ان يكون ج ا لان ب او مقبولا عنه ما او لا يكون فان لم يكن مقبولا لم يكن هذا القياس برهانا فضلا عن
ان يكون برهان ان وان كان مقبولا الا من جهة انه لم فلكن بينا ان كل ب ا بعينه وكان استاقيا ان كل ج ا لا ب غير مستغن بعينها
مما فاذا كان قد تقدم العلم بان كل ب الاجل ان د ا او ما غير فنعلم ذلك فان البرهان ج ا لا يكون برهانا تاما بجرد

فصل في كيفية تعرف

ما ليس لمحمول سبب في موضوعه وفي الاستقراء وموجبه والتجربة وموجبها ثم ان سائل ان يسأل فيقول انه اذا لم يكن بين المحمول والموضوع
سبب في نفس الوجود وكيف يبين ان نسبة بينهما بيان فيقول اذا كان ذلك بنفسه فلا يحتاج الى بيان وحيث فيه التعيين من جهة الحس
المحمول الى الموضوع لذات الموضوع فذات الموضوع سبب هو اقتضاء المحمول قد علمت انه لو اصله ووجوبها من حيث وجب العلم الحاصل معنى
وان لم يكن بينا بنفسه فلا يمكن البتة ان يقع به علم يقيني غير ذاتي كل فاذا وجدت المتوسط ما ليس بسبب لم يمكن ان يطلب به هذا العلم اليقيني
وان جعلناه ما هو سبب فقد وسطنا سببا وهذا خلف اذ قد فرضناه انه لا سبب والشيء ان يكون امثال هذه منه بنفسها كلها او يكون بيانها
بالاستقراء الا انه لا يخلو اما ان يبين بالاستقراء من احد امرين وذلك لانه اما ان يكون نسبة المحمول الى جزئيات الموضوع بينا بنفسه بلا سبب
واما يبين بالاستقراء بعد النوع واما ان يكون وجود نسبة المحمول الى جزئيات الموضوع في نفسه بسبب فان كان بينا في نفسه في كل واحد
منها فاما ان يكون البيان بالحس فقط وذلك لا يوجب الدوام ولا يرفع امكان الزوال فلا يكون من تلك المقدمات اليقين واما ان يكون
بالعقل وهذا القسم غير جائز لان هذا المحمول لا يجوز ان يكون ذاتيا بمعنى المقوم لما تبين بعد ذلك ان الذاتي بمعنى المقوم غير مطلوب الثبوت
بل وجوده لما هو ذاتي له بين واما ان يكون عرضا فلا شك انه يكون من الاعراض اللازمة لكل من على الجزئيات اذ مع حمله على الكل فيكون
هذا العرض لازما لشيء من المعاني الذاتية للجزئيات فان العرض الذي هو هذه صفته هذا شأنه واذا كان كذلك كان حمله على كل جزئي بسبب ان
سعدي الى غير ذلك الشخص الواحد لاجل معنى موجود له ولغيره من الذاتيات فيكون ذلك اي الذاتي سببا لما لوجود هذا العرض في الجزئيات
وفرضنا ولا سبب وبالجملة يكون له في كل حال سبب وانما يجب وجوده نسبة فلك نعلم وجود نسبته فاذا اعلم من غير تلك الجهة وذلك

من غير جهة ذلك السبب

لم يكن يعلم [illegible] والا فيقين فضلا من مسلم من نفسه ويستحيل ان يكون عرضا للمعنى العام حتى يصح ان يكون حمله بالكلية ذاتيا للكلي
من الجزئيات من آخر ذاتيا فان الذاتي لجميع الجزئيات لا يصح ان يكون عرضا للمعنى الكلي المساوي لها لانه ليس شيء من موضوعات ذلك
الكلي يعرض له ذلك الحمل سلبيا او ايجابيا واذا لم يكن عارضا لشيء منها كيف يكون عارضا للكلي وعارض جميعه الكلي عارض الكل
فان الحركة بالارادة لما كانت عرضا لازما لجنس الانسان كانت عارضا للانسان والكل نوع مع الانسان فقد بان ان نسبة المحمول
في مثل ما كلامنا فيه يكون عرضية غالبة ويحتاج ان يبين في كل واحد من الجزئيات نسبته بعد بطل ان ان يكون استقراء جزئيات سببا
في تقديم ما لا واسطة له تقديما يقينا وان يكون ذلك مناسبا للجزئيات بنفسه واما ان كان حال المحمول عند جزئيات الموضوع غير بين
بنفسه بل يمكن ان يبين ببيان فذلك البيان اما ان يكون ما لا يوجب في كل واحد منها اليقين الحقيقي الذي نقصده وكيف يوقع ليس
بعضها اليقين الحقيقي الكلي الذي بعده واما ان يكون بيانا بالسبب فيوجب اليقين الحقيقي في كل واحد منها بحسب ان يحس في السبب
ما نقضه فيكون وجود السبب للمعنى الكلي اولا واذا كان السبب لا يمنع في المعنى الكلي حيث انضا يمنع في الجزئي واذا منع في الكلي [illegible]
الناتج هو القياس عنده ذلك الاستقراء واما ان يكون لا سبب هناك البتة فيكون ما منا بنفسه وذلك قد ابطل واما باستقراء آخر وحينئذ
مما ذهب به اولا توقف عنده مان ان ما لا سبب له [illegible] فاما ما بنفسه واما الامر البين بيانا بحسب لوجه قياسي اما التجربة
فانه غير الاستقراء وسنبين ذلك بعد والتجربة مثل حكمنا ان السقمونيا مسهل للصفراء [illegible] ذلك اسهاله الصفراء مرارا كثيرة زال ان
ان يكون مما يقع بالاتفاق فحكم الذهن ان من شأن السقمونيا اسهال الصفراء واذعن له واسهال الصفراء عرض لازم للسقمونيا فيشك ان
يشك فيقول ان هذا مما لم يعرف سببه كيف يقع هذا اليقين الذي عنده من ان السقمونيا لا يمكن ان يكون صحيح الطبع فلا يكون مسهلا
للصفراء اقول لما تحقق ان السقمونيا يعرض له اسهال الصفراء وتبين ذلك على سبيل التكرار الكثير علم ان ذلك ليس اتفاقا فان
الاتفاقي لا يكون دائما او اكثريا فعلم ان ذلك شيء يوجبه السقمونيا طبعا اذ لا يصح ان يكون عنه اختيارا وعلم ان الجسم بما هو جسم لا يوجب
هذا المعنى فيوجبه بجوهر قوة فيه او خاصية له او نسبة مقرونة به فيصح بهذا النوع من البيان ان في السقمونيا بالطبع او معه علة مسهلة للصفراء
والقوة المسهلة للصفراء اذا كانت صحيحة وكان المنفعل مستعدا حصل الفعل والانفعال فيصح ان السقمونيا الذي في بلادنا [illegible] مسهل الصفراء
اذا كانت صحيحة فاذا وقف الاعظم للاصغر بوساطة الاوسط الذي هو القوة المسهلة وهو السبب واخذت في القياس [illegible]
كل بيان انما هو بيان بواسطة هي علة لوجود الاكبر في الاوسط وان لم يكن علة للعلم بالاكبر [illegible] فاذن بالسبب حصل هذا [illegible]
من اليقين [illegible] والتامل ان يقول [illegible] التجربة [illegible] ان علمنا بان السقمونيا مسهل الصفراء على وجه يخالفه في فائدة الاستقراء

فان الاستقراء اما ان يكون مستوفي الاقسام واما ان لا يوقع غير الظن الاغلب والتجربة ليست كذلك ثم هو ذا يشك فيقول ان التجربة
توقع في الاشياء حكما مستمرا لو توهمنا ان الناس الذين في بلاد السودان فلا يتكرر على الحس الا انسان اسود فهل يوجب ذلك ان
يقع اعتقاد ان كل انسان اسود فان لم يوقع فلم صار تكرر يوقع وتكرر لا يوقع وان اوقعت فقد اوقعت خطأ وكذبا واذا اوقعت خطأ
وكذبا فقد صارت التجربة غير موثوق بها وان لم يصلح ان تكتسب منها مبادي البرهان فنقول في جواب ذلك ان التجربة ليست توجب العلم
لكثرة ما يشاهد على ذلك الحكم فقط بل لاقتران قياس به قد ذكرناه ومع ذلك فليس تفيد علما كليا قياسيا مطلقا بل كليا بشرط وهو ان
هذا الشيء الذي تكرر على الحس يلزم دائما في الناحية التي تكرر الحس به امرا الا ان يكون مانع فيكون كليا بهذا الشرط لا كليا
مطلقا بالجميع فانه اذا حصل امر يحتاج لا محالة الى سبب ثم تكرر مع حدوث امر علمنا ان سببا قد تكرر فلا يخلو اما ان يكون ذلك السبب او المقترن
بالسبب او لا يكون فان لم يكن هو السبب او المقترن بالطبع بالسبب لم يكن حدوث الامر مع حصوله في الاكثر بل ثم تجربان يعلم ان السبب
او المقارن بالطبع للسبب لم يجب ان يعلم ان التجربة ليست تفيد الا في الحوادث التي على هذه السبيل الى هذا الحد ولو اعتبرت هذه الاعتبارات
الذي اعطيناك سبيل تلك [illegible] من المسلك المذكور [illegible] الناس السود في بلاد السودان [illegible] ولادتهم السود في الجملة فان الولادة واذا اعتبرت
من حيث هي ولادة ومن ناس سود او من ناس في بلاد كذا اصحت منها التجربة واما ان اعتبرت من حيث هي ولادة ومن الناس فقط
فليست التجربة مبالية بالجزئيات المذكورة به فان تلك التجربة كانت في ناس سود والناس المطلقون غير الناس السود
ولهذا فان التجربة كثيرا ما تغلط اذا اخذ ما بالعرض مكان ما بالذات فيما فيوقع ظنا ليس يقينا وانما يوقع اليقين منها اتفق ان كان
التجربة واحد فيما الشيء المجرب عليه بذاته فاما اذا اخذت غيره مما هو اعم منه او اخص فان التجربة لا تفيد اليقين بل نقول ان التجربة
امان من الغلط وانما موقعه التعيين واما وكيف ما القياس [illegible] لكن [illegible] نقول انه كثيرا ما يعرض منها اليقين من التجربة فنطلب [illegible]
الانتاج ما يوقع منها اليقين [illegible] ان يكون هناك احد الشيء بالعرض وذلك ان يكون اوصاف الشيء معلومة لنا ثم كان
لوجد له وجود [illegible] او في الاكثر [illegible] ولم يوجد هو لم يكن ذلك الامر فان كان ذلك من وصف عام فالشيء يوصف العام مقارن للخاص
فالوصف الخاص مقارن له في الحكم وان كان ذلك لوصف مساو للشيء اعني بوصفه الخاص المساوي مقارن الحكم وان كان الوصف خاصا
بل اخص من الطبيعة التي للشيء فذلك الوصف الخاص عسى ان يكون هو الذي يكرر علينا فيما امتحنا وفي اكثر الوجود من الشيء الموجود
عندنا فيكون ذلك مما يعدم الكلية المطلقة ويجعلها كلية ما اخص من كلية الشيء المطلقة ويكون [illegible] عن ذلك [illegible] التجربة من جهة
حكم الكلي فان فرض مثل ذلك وان كان لنا طريق بان شيئا هو كذا فيجعل [illegible] انما هو كذا فلا يكون كذا [illegible] كل ما يوصف بذلك الشيء

فبعد ذلك الأمر فإنه لا يمتنع أن يكون سقمونيا في بعض البلاد قد قارنه مزاج أو خاصية أو يعدم منه مزاج أو خاصية يسهل الصفراء بل يجب أن
السقمونيا المتعارف عندنا المحسوس هو لذاته أو لطبع فيه يسهل الصفراء إلا أن يقاومه مانع وكذلك حال الزمرد في الأماكن المعهودة والأوقات
التجربة مع القياس الذي يصحبها منع أن يكون الموجود والمنظور المجرى في غير حسي أخص لكانت التجربة وحدها توقع اليقين بالكلية المطلقة لا
بالتمو والمقيد وحفظ فإذا كان وحدها لا يوجب ذلك إلا أن اقترن به نظر وقياس غير القياس الذي هو جزء من التجربة فبالحري أن التجربة
بما هي تجربة بالتقييد ذلك فهذا هو الحق ومن قال غير هذا فلم ينصف أو هو ضعيف التمييز لا يفرق بين ما يعسر الشك فيه لكثرة ما يوجد من التجربة
وبين اليقين فإن ها هنا اعتقادات تشبه اليقين وليس باليقين وبالجملة فإن التجربة معتبرة في الأمور التي تحدث على غير الشرط الذي شرطناه
في اعتبارها فقط وبالجملة فإن كان ضرب من التجربة يستند عن كل حكم على غير الشرط الذي شرطناه فلا شك فيه ... أن يكون
وقوع ذلك اليقين ليس من التجربة بما هي تجربة على أنه أمر يلزم عنها بل من السبب المباين الذي يفيد أوائل اليقين وخبره في علوم غير المنطق
فيشبه أن يكون التجربة كالعدد وليس هذا كالعدد المقوم الذي هو القياس بل معه فقط فالفرق بين المحسوس والمستقرأ والمجرب أن
المحسوس لا يفيد رأيا كليا البتة وقد أن تفيد أن والفرق بين المستقرأ والمجرب أن المستقرأ لا يوجب كلية بشرط أو غير شرط بل يوقع
ظنا غالبا اللهم إلا أن يؤول تجربة والمجرب يوجب كلية بالشرط المذكور فصل في بيان كيفية كون الأخص علة لاستاج الأعم على وأن
الأخص وإبانة الفرق بين الأجناس والمواد وبين الصور والفصول فأقول إنه مما يشكل أشكالا عظيما أن الحيوان كيف يكون جنسا لكون الإنسان
جسما حيا أو حيوانا ومن ذلك فإنه لم يكن الإنسان جسما لم يكن حيوانا أو كيف يكون جنسا لكون الإنسان حساسا وما لم يكن الإنسان
حساسا لم يكن حيوانا لأن الجسمية والحس سببا لوجود الحيوان فما لم يوجد الشيء لم يوجد ما معلق وجوده به والعموم وكان معنى الجسم جسم
إليه معنى النفس فيكون مجموعهما لا واحد منهما حيوانا فكيف يحمل الجسم على الحيوان فيكون كالحمل الواحد على الاثنين وكذلك كيف يحمل الحس
على الحيوان فيكون كالحمل الواحد على الاثنين فنقول إن هذا كله ينحل إذا عرفنا الجسم الذي هو مادة والجسم الذي هو جنس والحساس
والناطق الذي هو صورة أو جزء والذي هو فصل وبان لنا من ذلك أن ما كان منه بمعنى المادة أو الصورة فلا يحمل البتة والذي هو حده وما
وسطي فإنما وحده بل كما يوجد الطول بحدوده وسطي وعلى التمام الذي ستبينه بعد فنقول إنا نأخذ الجسم جوهرا ذا طول وعرض وعمق
من جهة ماله هذا بشرط أنه ليس داخلا فيه معنى هو غير هذا بحيث لو انضم إليه معنى غير هذا مثل حس أو اغتذاء أو غير ذلك كان معنى
خارجا عن الجسمية مضافا إليها كان المأخوذ هو الجسم الذي هو المادة فإن أخذنا الجسم جوهرا ذا طول وعرض وعمق بشرط أي شيء
كان آخر البتة ولا يوجب أن يكون جسميته بجوهر صورة تبنيه الأقطار فقط بل جوهرية كيف كانت ولو مع ألف معنى مقوم لخاصية

طلمكم

تلك الجوهرية وصورة ولكن معها وفيها الأقطار ولكن الجملة ظلمة أقطار ... على ما هي الجسم وبالجملة أي مجتمعات يكون بعد أن يكون جملة
جوهرا ذا أقطار ... ويكون تلك المجتمعات إن كانت هناك مجتمعات داخلة في هوية ذلك الجوهر لا أن تلك الجوهر قد تمت بالأقطار ثم أضيفت
تلك المعاني خارجة عن الشيء الذي قد تم كان هذا المأخوذ هو الجسم الذي هو الجنس فالجسم بالمعنى الأول إذ هو جزء من الجوهر المركب من
الجسم والصور التي بعد الجسمية التي بمعنى المادة فليس بمحمول لأن تلك الجملة ليست بجوهر ذي طول وعرض وعمق فقط وأما هذا الثاني
فإنه محمول على كل مجتمع من مادة وصورة واحدة كانت أو ألفا وفيها الأقطار الثلاثة فهو إذن محمول على المجتمع من الجسمية التي هي كالمادة
ومن النفس لأن جملة ذلك جوهر وأن المجتمع من معان كثيرة فإن تلك الجملة موجودة لا في موضوع وتلك الجملة الجسم لأنها جوهر له طول وعرض
وعمق وذلك أن الحيوان أو الواحد جسم إذا شرط أن لا يكون في جسمانيته الأجسمية والأقدار وحس كان لا بعد أن يكون مادة وإن لم يكن
ما بعد ذلك خارجا عنه فربما كان مادة للإنسان وموضوعا وصورته النفس الناطقة وإن أخذ بشرط أن يكون حيوانا بالمعنى الذي به يكون
الجسم جنسا وفي معاني ذلك الجسم على سبيل التجويز الحس وغيره ذلك من الصور ولو كان النطق أو فصل تقابل النطق غير متعرض لشيء
منها ... بل يجوز له وجود أي ذلك كان في هويته ولكن هناك معها بالقوة وتقيده وحس حركة ضرورة ولا ضرورة في أن لا يكون
غيره يكون حيوانا بمعنى الجنس وذلك فإنه الحال في الحساس الناطق فإن أخذ الحساس جسما أو شيئا له حساس بشرط أن لا يكون
زيادة أخرى كان جزءا من الإنسان لا فصلا والحيوان غير محمول عليه وإن أخذ جسما أو شيئا يجوز له وفيه ومعه أي الصور والشرط
كانت بعد أن يكون فيها حس كان فصلا وكان الحيوان محمولا عليه فإذن أي معنى أخذته مما يشكل الحال في جنسيته أو ماديته ووحدته
قد كرر انضمام الفصول إليها إذ كان على إنها فيه ومنه كان جنسا وإن أخذته من جهة بعض الفصول المحتمل بالمعنى وحقيقته حتى لو دخل
شيء آخر لم يكن من تلك الجملة بل مضافا من خارج لم يكن جنسا بل ... وإن وجبت له تمام المعنى حتى دخل فيه ما يمكن أن يدخل صار نوعا
وإن كنت في الإشارة إلى ذلك المعنى لا يتعرض لذلك كان جنسا فإذن بشرط أن لا يكون له زيادة يكون مادة وبشرط أن يكون
له زيادة يكون نوعا وبأن لا يتعرض لذلك بل يجوز أن يكون كل واحد من الزيادات على أنها داخلة في جملة معناه يكون جنسا وهذا إنما
يشكل فيما ذاته مركب وأما فيما ذاته بسيط فعسى أن العقل يفرض فيه هذه الاعتبارات في نفسه وأما في الوجود فلا يكون شيء يتميز به جنس
وشيء هو مادة وإذا قررنا هذا الحقيقة المقصود الأول فنقول إنما يوجد للإنسان الجسمية قبل الحيوانية في بعض وجوه التقويم إذا أخذت
الجسمية بمعنى المادة لا بمعنى الجنس وذلك إنما يوجد له الجسم قبل الحيوانية إذا كان الجسم بمعنى لا يحمل عليه لا المعنى يحمل عليه وأما الجسمية التي هي
مع جواز أن يوضع متضمنة لكل معنى مقترن به مع وجوب أن يقتضي الأقطار الثلاثة فإنه لا يوجد لشيء الذي هو نوع من الحيوان إلا وجد

لتضمن الحيوانية بالفعل بعد ان يكون مجوزا في نفسه ان تضمنها اياه فيكون معنى الحيوانية غير زائد من وجود ذلك الجسم او حصول حال الجسم
بعكس حال الجسم الذي بمعنى المادة فانه جزء من وجود الحيوان ثم الجسم المطلق الذي ليس بمعنى المادة فانما وجوده واجتماعه مع وجود
الانواع هو ما يوضع تحته فهي اسباب لوجوده وليس هو سببا لوجودها ولو كان الجسمية بمعنى الجنس وجوده حصل قبل وجود النوعية لكان
سببا لوجود النوعية مثل الجسم الذي بمعنى المادة وان كانت علته لا بالزمان والمكان او يوجد ذلك يوجد سببا ليس هو النوع بل علة النوع
يوجد بوجود النوع فلا يكون النوع هو هو ونوع بل وجود ذلك الجنسية في النوع هو وجود النوع لا غير بل هو في الوجود هو هو وذلك الذي
يحمل عليه ضرب الان تو ما يحمل عليه جنسه وفصل جنسه وجنس جنسه فيقول انا اذا اعتبرنا هذه الامور من جهة ما لها نسبة بالفعل الى
موضوعاتها ليس من جهة اعتبار طبايعها فقط لم نجد الجنس الاعلى ان يوجد اولا مستقرا بنفسه ثم والجنس الذي دونه ويحمل بعده الى
كل ما هو اعلى ما يجاوز الى الاسفل فانك تعلم انه لا يحمل جسم على الانسان الا الجسم الذي هو الحيوان فاذا ليس يحمل عليه جسم غير الحيوان
بل ليسلب عنه جسم ليس بحيوان مشروط الجسم الذي يحمل عليه ان يكون حيوانا ولولا الحيوانية لكان الجسم لا يحمل عليه اذ الجسم الذي ليس
بحيوان لا يحمل عليه والجسم الذي يحمل عليه هو الذي اذا اعتبر مرة كان جوهرا كيف كان ولو كان مركبا من الف معنى وذلك الجوهر …
عرض عميق وهو اذا حمل عليه بالفعل فقد صار الجوهر غيره من التركيب حاصلا في الوجود فان كل مجوز كالعلة والعلة قد يعرض له سبب بحسب
وهو السبب المعين لذلك هذا المجوز الذي نحن في حديثه ليس ما يحتمل تجويزا لا بحسب القياس بل قد يجب فيكون الجسم قد وجب فيه التركيب الا بل
… فيكون ذلك الجسم حيوانا وذلك الحيوان انسانا فيكون الانسان لا يحمل عليه جسم الا الجسم الذي هو حيوان لا شيء اخر … الحيوان
او لا هو جسم ثم الانسان وهذا كما قلنا فيمكن الجسم شيء لم يوجد له البياض بل الموجود الاول هو البياض واذا وجد الشيء بياضا او
سوادا … ان الشيء لون وان كان اللون اعم من البياض فقد يوجد حيث لا يوجد البياض لكنه لا يوجد لجزئيات البياض الا
لانه موجود البياض اذا كان معنى فصل الجنس وجنسه يوجد للجنس وان لم يوجد لنوعه الجنس ولا يوجدان للنوع الا وقد وجد الجنس فيه
… لمعنى الجنس قبله بالمعنى النوع فظاهر بين ان وجود الجنس بذاته ووجوده للنوع بالجنس فاذن الجنس سبب في وجوده للنوع لان كل
ما هو بذاته فهو سبب لما ليس بذاته وكذلك حال الجنس مع النوع فان قال قائل انا اذا قلنا كل حساس وكل حساس حيوان …
كل … حيوان لم يكن ان … العلم … ولم يمكننا ان لا يصدق … ان لا يكون كل … حيوانا … ان الامر ليس هو
كذا بل الحيوان وان لزم وجود الحساس فليس فيه ان كل حساس حيوان … وجود … بيان …
ان معنى قولك حساس هو ان الشيء ذو حس من غير … شرط فليس … ان يكون ذلك الشيء من جهة انه ذو جسم مع …

وشوهد كذلك … لانه لان يكون هذه المعاني متضمنة في الحساس تضمنا بالفعل ولا بان يكون الفصل يوجب في اول الامر ان يكون كل
حساس … هذه المعاني كلها بذاتها وجملة هذه المعاني معنى الحيوان فاذن يكون الحساس حيوانا لا بان غير الحس …
الا توسط الحيوانية بل هو امر ابدع الفعل في اول … ان يكون جسما … حساسا … سائر المعاني التي بها يكون الحيوة فاذن توسط …
وحده لا يوجب التعين للحدي الا ان يدعى الحساس من جهة ان يكون علة للحيوان لا فصلا ثم تم سائر المعاني … موجبه
لحيوة … على ما وضع في باب العلل من كيفيه … العلل حدودا اوسطى … لا يكون الحساس الفصل حدا اوسط ولا اليه الحساس
وحده واما اذا كان الحيوان هو الحد الاوسط والحساس يتضمن فليس … وجب التعين بالحساس … ولم
يمكن ان … رواه …

فصل في اعتبار مقدمات البرهان من جهة تقدمها وعليتها وسائر شروطها

ولما كانت مقدمات البرهان عللا للنتيجة والعلل اقدم بالذات فمقدمات البرهان اقدم بالذات فمقدم البرهان اقدم بالذات لكن
هي اقدم من النتيجة عندنا في الزمان واقدم عندنا في المعرفة من جهة ان النتيجة لا يعرف الا بها ويجب ان يكون … الصدق و
اذا كانت هذه المقدمات عللا يجب ان يكون مناسبة للنتيجة … في … العلم الذي فيه النتيجة او علم … على نحو ما بيناه بعد وان يكون
اوايل بها … من مقدمات اول … اعرف واقدم من كل مقدمة بعدها وان لم يكن … الشرايط لم يكن المقدمات برهانية
لكنها … في الاقناع الجدلي كما … مشهورة … فيها … غير مناسبة في قياسات … مثل
احتجاج الطبيب ان الجراحات المستديرة … من قبل ان المستديرة … امثال هذه … حقيقة لا انها غير
مناسبة فانه استعمل مقدمة كبرى هندسية … مطلوب طبي … مناسبة والاقدم عندنا هي الاشياء التي
… والاقدم عند الطبيعة هي الاشياء … التي … من غير انعكاس والاعرف عندنا هي … الاقدم عندنا
والاعرف عند الطبيعة هي الاشياء التي تقصد الطبيعة قصدها في الوجود فاذا … المحسوسات الجزئية بازاء الكليات العقلية كانت
المحسوسات الجزئية اقدم عندنا واعرف عندنا وذلك لان اول شيء … المحسوسات وخيالات ماخوذة منها
ثم منها الى … الكليات العقلية واما اذا … الكليات النوعية بازاء الكليات الجنسية كانت الكليات الجنسية اقدم بالطبع
وليست اعرف عند الطبيعة وكانت الكليات الجنسية … اعرف اقدم عندنا والكليات النوعية اشد … بالقياس
الى … وذلك لان طبيعة الجنس اذا … طبايع الانواع وان كانت طبيعة الجنس … كلية … من جهة … فانه
بالانواع … الاجناس اقدم … الوجود من طبايع الانواع لكن الاعرف عند الطبيعة هي طبايع الانواع لان الطبيعة انما تقصد …

عنه منقول

الاجناس في ان يوجد بل طبيعة النوع تنبعث عنها طبيعة الجنس بل يحصل المقصود بالضرورة او بالعرض وذلك ان النوع هو المعنى الكامل
المحصل واما طبيعة الجنس وحده فلا يمكن ان يوضع له في الوجود وتحصيل الطبيعة يقصد الكامل المحصل الذي هو الغاية واليه لو كان المقصود
بطبيعة الجنس بذاتها لما كثرت انواع الجنس في الطبيعة ووقع الاقتصار على نوع واحد وبعيد ان يظن ظان ان طبيعة الحيوان هي اعرف
عند الطبيعة من البياض والسواد وغيرهما فان الطبيعة الكلية الممسكة لنظام العالم تقصد الطبائع النوعية والطبائع الجزئية التي ليست ذاتية
لنظام العالم تقصد الطبائع الشخصية والجنس داخل في المقصود بالضرورة او بالعرض فقد بان ان طبائع الانواع اعرف من طبائع الاجناس
في الطبيعة وان كان الجنس اقدم بالطبع من النوع لكن طبائع الاجناس اقدم عندنا من طبائع الانواع اعني بالقياس الى عقولنا
وادراك عقولنا الادراك المحقق لنا فان العقل اول شيء انما يدرك المعنى العام الكلي وما نتوصل اليه هو مفصل والتمييز
الناس كلهم مشتركين في معرفة الاشياء بنوع اعم واما نوعيات الاشياء فانما يعرفها اكثرهم بعينه اكثر ولكن في مبدأ استقائها
للمدركات الطبيعية ما هو اقدم عندنا على الاطلاق وهي الجزئيات المحسوسة فيحصل منها الكليات وبعد ذلك اذا اردنا ان نحصل الكليات
نحصلها كليات ليس شيئا منتشرا فانما يكون ما هو مبتدئ منه هو من جانب ما هو اعرف عندنا والاقدم عند الطبيعة والسلك منه متنقلا على التدريج
الى الانواع الجزئيات اي النوعيات حيث اول شيء من حيث لم يحصل ونزل بالتدريج فاذا كنا نتعرف اول شيء طبائع الكليات
الجنسية النوعية فانما نكون قد ابتدأنا مما هو اقدم في الطبع واعرف عندنا وليس اعرف عند الطبيعة وانتهينا الى ما ليس اقدم بالطبع
من الجهة التي عددناها الاقدم بالطبع لكنه اعرف عند الطبيعة فاذا انتهينا الى الانواع الاخيرة وحصل التعلم فانا لا نتنزل الى الاشخاص الا انا
تحصل التعلم عند الاشياء التي هي اعرف عند الطبيعة فاما اذا ابتدأنا اولا واحدا من البسائط وصرنا على طريق التركيب الى المركبات فنكون قد
ابتدأنا مما هو اقدم في الطبع لكنه وان كان كذلك فانه مخصص بطرح ما اعرف عندنا فليس هو ايضا اعرف عندنا فليس كل بسيط اعرف
عندنا من المركب فان كان هذا البسيط النافع لنا في معرفة هذا المركب المخصوص اعرف عندنا او يكون قد سلكنا سبيل برهان لم
لان البسائط اسباب طبيعية مثل البسائط اعرف عند الطبيعة او المركبات فاما البسائط التي هي اجزاء من المركبات فيشبه ان يكون هي
لاجل المركبات من المادة لاجل الصورة والجزء لاجل الكل فيجب ان يكون المركبات اعرف عند الطبيعة لانها هي الغاية لتلك البسائط وهذا
هو الاصح واما الكليات فيكون الاجزاء واحد منها اعرف من الاخر من حيث انها اجزاء بل هي سواء في المعرفة عند الطبيعة الا ان تعتبر بعضها
خصوصية زائدة على انه جزء واما البسائط التي هي علل كالمواد والغايات فليست باجزاء المعلولات فيشبه ان يكون هي اعرف واقدم معا
عند الطبيعة من المعلولات التي لها بالذات فيكون البيان منها برهانا لكن مما هو اقدم عند الطبع واعرف عند الطبع معا لما هو اشد

فقد تعرفان ابتدأنا من المركبات وسلكنا الى البسائط وابتدأنا من الجزئيات وسلكنا الى الكليات بالاستقراء فانما نكون مستفيدين
غير مبرهنين ويكون قد اتفق ان كان الاعرف عندنا هو الاعرف عند الطبيعة بحسب ان تحقق هذه الاصول على هذا فان قال قائل
قد قال بعضهم من ان المعنى الجنسي اعرف عند الطبيعة لانه وان لم يعرف بحسب شيء منه في نفسه وبقياس الحق اعرف فيقال له
ما معنى قولك انه بقياس الحق اعرف لان الشيء انما يصير معروفا اذا عرفه عارف بالعقل او كل ما هو في العقل والطبيعة
في قصده والنظام الكلي بسبيل الاستقراء فيكون الاعرف عنده ما يقصده بالنظام الكلي فان اعتبرنا المعرفة الحقيقية فالطبيعة الجنسية
لا يكون معروفة بذاتها الا بالقوة واما بالفعل فانما يعرف اذا عرفت بالعقل وانما يكون معروفة بذاتها بالقوة على النحو الذي بيناه
غير معروفة بالعقل ولا يشكر احد ان الطبيعة الجنسية اعرف عند العقول وان الطرق البرهانية تاخذ مما هو اعرف عند العقول الى
ما هو اعرف عند الطبيعة على ما يصرح به المعلم الاول في ابتداء تعليمه الطبيعيات ولنحتمل تفصيله هناك ولنشرح الامر فيه

فصل في مبادي البرهان

مبادي البرهان على وجهين مبدأ البرهان بحسب العلم مطلقا ومبدأ البرهان بحسب علم ما ومبدأ البرهان بحسب
العلم مطلقا هو مقدمة غير ذات وسط على الاطلاق اي ليس من شانها ان تعلق بيان نسبة محمولها الى موضوعها كانت ايجابا او سلبا
بحد اوسط فيكون مقدمة اخرى اقدم منها وقبلها ومبدأ البرهان بحسب علم ما يجوز ان يكون ذا وسط في نفسه لكنه موضوع في ذلك
العلم وضعا او لا يكون له في مرتبة في ذلك العلم وسط بل انما يكون وسط في علم قبله او معه او يكون وسط في ذلك العلم بعد تلك المرتبة
كما ستعرف الحال فيه وكلا القسمين من مبدأ البرهان متفقان في ان كل واحد منهما احد طرفي النقيض بعينه لا يمكن ان يكون الاخر
برهانيا ويخالف ان المقدمة الجدلية بان الجدلية وان كانت احد طرفي النقيض فليس بعينه على ما علمت والمقدمة التي هي مبدأ برهان لا
واسطة لها البتة ولا تكتسب من جهة غير العقل فانها تسمى العلوم المتعارفة والمقدمة الواجب قبولها واما كل شيء بعد هذا مما يبين في تعاليم
العلوم منها سواء كان حدا او مقدمة ففي الظاهر انهم يسمونها وضعا والحد تحت المقدمة التي يكلف المتعلم تسليمها وليست بينة بنفسها
بل يخالف كل مقدمة وان كان الحد ليس هو بمقدمة مثل ان الوحدة هي ما لا ينقسم بالكم وجه الحق فيه ان الغرض ليس ان يصدق على
الوحدة محمول ما بل ان يتصور معنى اسم الوحدة او معنى ذات الوحدة لا انها هل هي كذا او ليست كذا ثم لا سبيل الى ان يصدق ذلك الا بحمل
يقال على جهة المقدمة ولا يكون في ذلك منازعة البتة لان لكل احد ان يوضع له كل اسم انما يقع المنازعة في الحدود ان وقعت لا في معنى التصديق
بل في خطاء ان وقع في التصور واما المقدمة فانما يورد ليقرر بها التصديق لا التصور ثم ان المقدمة الوضعية يختص دون الحد باسم آخر وهو الاصل
الموضوع والحد وضع وليس لها موضوع لانه لا ايجاب فيه ولا سلب وقوم يسمون الاصل الموضوع المصادرة وقوم يسمون الاصل

الموضوع أي مقبول المسامحة وليس في نفس المتعلم أي مخالفه ويخصونه باسم آخر هي الأصل الموضوع أي مستوحش فيه بحسب ما كان
من المعلوم أنه في وقته في نفس المتعلم أي مخالفه وربما قالوا وضع لكل أصل موضوع فيه تصديق ما كان أو ليس له غيره أي كان في نفس
المتعلم مخالفه أو لم يكن وربما سمي في التعليم الأول باسم الوضع كل أي يخالف ظاهر الحق بحسب اللسان أو من العقل مثل قولهم
أن الكل واحد وأنه لا حركة وربما قصر المتعلم عن تصور الأوليات في الأولية فصار الأوليات بالقياس إليه أوضاعا وذلك إما
لنقص في فطرته أصلا أو حادث مرضي أو شيء أو لتشويش من فطرته بأن اعتقد أو شوهد غير ما يجب أو لأن لا يكلام مع صيغتها
وربما كان اللفظ غير مفهوم فيحتاج أن يبدل أو يكون المعنى غامضا فيحتاج أن يفهم أو من له فهم فيه فقد يكون أشد الكلية ويكرره
وبعده من الخيال في مثل هذا قد يستقري لمخاطب الجزئيات فيقع كثيرا أن الاستقراء وإن كانت لا تثبت فقد يذكره على الأول
كما تبين أن يضع أن مبادي العلوم حدود ومقدمات واجب قبولها إما في العقل أو بالحس والتجربة أو قياس بديهي في العقل
وبعد هذا أصول موضوعة مشكوك فيها ولكن لا يخالف رأي المتعلم ومصادرات وليست الأصول الموضوعة تستعمل في كل علم بل
من العلوم ما يستعمل فيها الحدود والأوليات فقط كالحساب وأما الهندسة فيستعمل فيها جميع ذلك والعلم الطبيعي أيضا قد يستعمل فيها غير

فصل في أن التصديق بالمبادي الأول للعلوم كيف يكون

جميع ذلك ولكن أكثر ما جرت العادة فيها أن يستعمل مخلوطا غير مميز ولما كان البرهان يوقع لنا تصديقا يقينيا بالمجهول وإنما يوقعه البرهان
مبادي البرهان يجب أن يكون تصديقنا بها متقدما وليس يكفينا أن يكون مصدقين بمبادي البرهان كلها أو بعضها الذي يجب
مصادرة فقط بل أن يكون تصديقنا أكد وأولى من تصديقنا بالنتيجة وتكون ثقتنا بها أشد من ثقتنا بالنتيجة ... ليس المغالب
بالنتيجة فقط بل بالضد وإنما وجب ذلك لأنه إذا كان شيء علة لشيء في معنى مشترك كان فيه يجب أن يكون ذلك المعنى في العلة آكد وأكثر
أو كان من أجله يحصل في الآخر فإنه إذا كان بحث شيئين لك ... سببا أن ... للآخر ... إلى ... أكثر كالوالد والمعلم الأول
وليس ... أن كل شيئين يقال إن أحدهما أولى بأمر من الآخر فهو لبعض من الآخر ... من الضد ... أن من الأولى
بالسواد أو يشارك في نفس السواد وكان أزيد سوادا فيكون الآخر أزيد بياضا حتى يكون الشيء إنما يكون أولى بالتصديق إذا كان
الآخر أولى بالتصديق بمخالطة شيء من الكذب ... لكن ...
والآخر ... إذا صدقت النفس بأمرين ... صدقت بأحد الأمرين قبل الآخر ... النفس ... إلى نفسه بالآخر
ليس ... إلى ... فيكون التصديق بالأول أشد بهذا المعنى وإن ... هذا الفصل ... على ...
أنه ... قيل في التعليم الأول ... قيل ... الذي ... من حيث لم ... أن ... بالماهو ... عند المتعلم

فإن

فإنا نضعها وضعا وهي أصل موضوع أعني الموضوع لا على الإطلاق لكنا عند ذلك فقط فأما أن أخذ من حيث ليس لنا فيه بعينه وكان
واحدا أو من حيث هي ننقد على حد فإنا ... عليه مصادرة فكأن هذا هو الفرق المذكور في التعليم الأول بين المصادرة وبين الأصل
الموضوع وذلك أن المصادرة هو ما كان مقابلا لظن المتعلم وهذا هو الذي ما نقده الإنسان وهو ... من حيث لم ...
الأصل الموضوع هو الذي قد بين بأدنى تأمل وأن المصادرة ما لا يبين بأدنى تأمل كان الأصل الموضوع هو الذي يظهر للمتعلم حقيقته إذا فكر
أدنى فكر وأن المصادرة هو ما لا سبيل له إلى ذلك وليس الأمر كذلك فإن الذي يبين بأدنى تأمل إما أن يكون التأمل هو الاستكشاف لمفهوم
اللفظ على سبيل التفسير وهو أن يكون الشيء حقا أن علم ثم ذهب عنه المتعلم ولا ينسبه للنوع من الغفلة عن مفهوم اللفظ وإما أن يكون
التأمل هو الاستكشاف بمجال القول في صدقه وكذبه لا في فهمه فأما الاستكشاف المتصور فليس إنما يعرض في القسم الذي هو
الأصل الموضوع بل قد يقع أيضا في الأوليات البينة فإنها ربما ذهب عنها وغفلت حتى يكر يحتاج أن ينبه المتعلم فأما التأمل للتصديق
فإنه يتعلق بالمجهول لا يصح إلا بأوسط فيكون هذا الاستكشاف هو استعمال الحد الأوسط في موضع ... المتعلم ... أن يكون المطالب
المسائل القليلة الأوساط أصولا موضوعة فكان كذلك صار كثير من المسائل الهندسية التي في الهندسة التي يظن بها المتعلم بأدنى تأمل
من جملة الأصول الموضوعة وهذا لا بل الأصول الموضوعة هي المقدمات المقبولة في أنفسها التي من شأنها أن تبين في صناعة أخرى إذا كان
المتعلم قد قبلها وظن بها حسن ظن بالمعلم وثقته بأن ما يراه من ذلك صدق والمصادرة ما كان كذلك لكن المتعلم ليس يظن به إياه المعلم
لكن يظن مقابله أو لم يظن شيئا والمؤكد بالجملة أن يكون عند المتعلم ظن يقابله بل الأشبه بالجملة أن يكون المصادرة هي ما يكلف
المتعلم تسليمه وإن لم يظنه كان من المبادي أو كان من المسائل في ذلك العلم بعينه المسائل التي ... بعد ... تسليمها في ...
فيكون المبدأ الواحد الذي ليس بينا بنفسه أصلا موضوعا بحسب أحد ومصادرة بحسب ... فقد يكون مثل ذلك الأشياء في غير المبدأ ...
بل في مبدأ لبعض مسائل الهندسة إذ كان يبين في الصناعة ولم ... المبدأ مصادرة وبالحري أن يكون ما وقع في كتاب أوقليدس
من أمر التقاء الخطين في جهة الناقص عن قائمتين مصادرة إذ كان لا أوسط لا يكون في شك الأمر مع صناعة الهندسة والعجب ممن ظن
أن الأصل الموضوع يكون كقولهم في الهندسة أن الخطوط الخارجة من المركز إلى المحيط متساوية فإن هذا قد يشكل قليلا ولا يشكل أن المساواة
لواحد متساوية ثم يكون هذا الأشكال ما يقع بأدنى تأمل وذلك ... به المتعلم ذلك مقبولا ولعمري إن هذا العاقل قال
أن يقيم هذا التقييد على سبيل التسوية فقد منع فيه ما ... لكان ... على سبيل التصديق كيف يمكن ذلك فإنه إذا استمع المتعلم
أن الدائرة معنى بها شكل خطوط من مركزه كذا ... وحده ولم يمكنه أن يضع دائرة خطوط من مركزه لأنه ... لا يكون وضع دائرة ليست ... إلا لكن

ان يشك فيه بعد فرض وضع الدائرة فيكون هذا بين اللزوم من وضع الدائرة بل الذي يجب ان يشكل عليه هو انه هل هذا المثلث الذي
له وجود ام ليس له وجود فان منع ان الشكل عليه حال هذا والمنطوط بعد ان سمع حد الدائرة وفرض لها وجود فالفرجار كيف يصح الامر
المتعلق في الهندسة ولو كان فرجار متخيل لم فذلك فيه فضلا من الحس فكيف يمكن ان يدل الفرجار الجزئي المتخيل او الحسي الا على ان خطوطا
محدودة قد ساوت وكيف يلزم من ذلك ان كل خطوط مما لا نهاية لها في القوة وكلها لزوما ضرورية فان شك المتعلم في وجود الدائرة وشك في
ان كل فرجار مفروض ان سلم وجود الدائرة ولم يمكنه وقد عدد ان يشك في ذلك ثم ان كان متعلم انما شك في ذلك بعد ان فهم الدائرة
واقنع بالفرجار على سبيل التنبيه من الحذر ستبعد المتعلمين فاكثر ذلك سيفعلون من تفهم ان المقادير المتساوية لمقدار واحد متساوية
حتى يوجد لهم مسطرة وخطوط متساوية لهم ذلك على سبيل التنبيه وبالجملة فان سبيل التنبيه الا تمييز العلم المتعارف من غير المتعارف بل الحق
هو انه انما صارت هذه المقدمة اصلا موضوعا لان وجود الدائرة غير بين بنفسه محتاج الى بيان فوق البيان الواقع بالفرجار فان
سامح المتعلم صار اصلا موضوعا بل كان ان فهم ما سمع من المعلم الاول بل ما اعتبر عنده فكل ما يوجد ويتكلف قبوله من غير بيان فهو محتاج الى
بيان ويتبع المتعلم ظن متعدد فهو اصل موضوع بالقياس الى ذلك المتعلم الذي ظن الا بالقياس الى غيره فاما ان اخذه وهو لا يظن
ما ظنه المعلم او يظن خلاف ذلك فهو مصادرة والمصادرة هو ما تقابل ظن المتعلم او بالسلب فان لا الطرح بالنقضا وتان الظن على غيره وكذلك
علمت ان هذا الذي يحتاج الى بيان احدا من غير بيان وما لم فلم في ام الاصل الموضوع ما سمع ان جعل احد شيئين الا وسط له وهو ان مقدمة
لا وسط لها في نفسه وليس كذلك بل متى ما لا وسط في ذلك العلم سواء كان له وسط في علم آخر او لم يكن والاني شيء من العلوم وسط والعلم
المقدمات البرهانية التي على مطالب كلية انما هي في مواد واجبة ضرورية والمغالطات البرهانية في اشياء انما هي مواد ممتنع ضرورية والتي
بالمغالطات البرهانية ما اشبه بالبرهان اليقيني وان من المغالطات مغالطات جدلية غير برهانية والفرق بينهما ان مقدمة المغالطة البرهانية
يشبه بالاولية ويكون من امور ضرورية الا ان يكون المطلوب امرا ممكنا فيكون القياس عليه من الممكنات واما القياس على ما ليس منها
فانما يكون من ضروريات ومغالطاتها مغالطات الضروريات مثلا ذلك يوجد كلية كاذبة في الكل كبرى واصغرى ومنتج منها انتاج كاذبة
في الكل اذا اخذت كبرى ويكون المقدمة مضادة للمقدمات البرهانية والنتيجة منها مضادة للنتيجة البرهانية اذا احدث على هذه الصورة واما
المقدمة المغالطية الجدلية فانها مقدمة شبيهة بالمشهورة ولا يكون مشهورة عند التعقب والاكثر في الاكثر ان يكون ضرورية وربما كانت شنيعة
وربما كانت مع شناعتها صادقة ولكن استعمالها في الجدل يكون مغالطة وان كانت صادقة في خلاف المشهور فان كثيرا من المشهورات
كاذب وكثيرا من الشنع حق ما اشبه المشهور والشنع الى القياسات الجدلية لا الى الحق والباطل الى القياسات البرهانية والغلط في البرهان هو

بما ليس بحق وفي الجدل بما ليس بمشهور والمغالطة البرهانية يقع سهوا من القياس وقد يقع بقصد الامتحان وقد يقع شرا وردا
[illegible] المقالة الثانية من الفن الخامس فصل في معرفة مبادي البرهان وكليتها وضرورتها انه لما كان كل ما يكون بعد البرهان او مع
اعرف من البرهان وهو الحق واقرب برهان ان كل شيء يبين بالبرهان وهو باطل احتجت منهما اما ان احدهما راى ان يبطل البرهان والثاني
راى من رأى ان مبادي البرهان مبين دورا فاما الراي الاول فقد احتج اصحابه بان قالوا لما كان المطلوب بالبرهان يبين بمقدمات
يحتاج ان يكون اوضح منها يجب ان يكون بيانها قبل المطلوب بالبرهان انما تقع بمقدمات تحتاج ان يكون اوضح منها يجب ان يكون بيانها
متقدما فاقامة البرهان عليها محتاج ان يتقدمها ايضا مقدمات اوضح منها وقد دامت قبل بيانها وكذلك هلم جرا وذلك يؤدي الى ان يكون الشيء
الواحد متوقفا في اقامة البرهان عليه على ان يتقدمه اقامة براهين بلا نهاية وذلك محال او يكون الشيء مسلما من غير بيان وما هي على هذا السبيل
فهو غير بين فلذلك ليس مبين فلا يكون مبدأ للبيان فاذا لا سبيل الى اقامة براهين على شيء فالراي الثاني فان اصحابه لما عشوا
لزمهم هذا المعاند من الاصحاب اضطروا الى ان يقولوا ان هذه البراهين مبادي اولى وكانوا اوضحوا ان كل شيء يبين ببرهان هو اولى
ان قالوا لولا ان هذه المبادي يكون البرهان منها عليها بعضها على بعض فبرهن هذا المبدأ بذلك المبدأ وذلك بهذا على سبيل الدور
فحسبوا انهم خلطوا او ضمنوا ان البرهان موجود وضمنوا ان كل شيء برهان معا وكلاهما اخطأ باب المبادي والمقدمات الى غير النهاية وكلا
الرايين باطل والمقدمة المؤدية الى الرايين وهي ان كل علم انما يقع بالبرهان والحق انه اما ان لا يكون علم او يكون برهان ابطله بل الحق ان من
ان يكون كل شيء مجهولا او يكون شيء معلوما والمعلوم اما ان يكون معلوما بذاته او معلوما بالبرهان وليس كل شيء مجهولا فانه لو كان
كل شيء مجهولا لم يكن قولنا كل شيء مجهولا معلوما ولا كل شيء معلوم ببرهان فانه لو كان كل شيء ببرهان لكان كل برهان بعلم ببرهان دوما
مع ان من الاشياء ما يعلم بذاته ولو قيس القياس على هذا النسق لم يمكن فيه ما لزمهم وكيف يكون على كل شيء برهان وقد علمت ان
البراهين يكون متوسطات بين حدين ولا يمكن ان يكون بين كل اثنين من المتوسطات متوسطات بعدد بين الطرفين الا ولهما الاول ثم
لا بد في كل ترتيب ذي كان مبدأ او غير متناه من تقوم واحد الاخر فاذا كان سلاسل بين متوسطات بلا نهاية لزم محالا ان احدها
ان يكون بين كل اثنين من المتوسطات متوسطات بعدد بين الطرفين فيه انه لا نهاية له لبعض محصور الاثنين من تسلسل الكل
الى نهر وهذا خلف والثاني ان هذه المتوسطات وان كانت يذهب الى غير النهاية في كل واحد مما لا نهاية له من جانبه جاز ان ومعلوم ان
ليس منه وبين جانبه واسطة فيكون اذن بعض المقدمات التي في الوسط لا وسط له وهو من مبادي البرهان لا محالة ووضح ان كل علم بوسط
فيكون بعض ما هو مبدأ البرهان غير معلوم حتى يبين اذن انه ليس كل علم برهان وان بعض العلم العلم بذاته بلا وسط فيكون عنده النهاية

في التحليل فيكون هو ما يجري مجراه المبدأ الذي يسمى اليه مقدمات البراهين فلا يكون ايضا ظن من ان مقدمات البراهين اما ان يكون
بلا نهاية او موصوف في كل برهان عنده اصل موضوع علا سان حقايل الحق ان ذلك منتهى الى من يخبر بلا واسطة واما الذين ظنوا انهم يخلصون
من الشبهة بان يجعلوا البراهين منتهية الى اوايل بينة من عنها بعضها ببعض مقدم ومتاخر عنه في التعليم الاول فقيل ان البيان بالدور ليس بيان
البرهان وبين ذلك بحيث احد بيان بيان الدور هو حيان يكون شيئان كل واحد منهما اكثر تقدما واعرف من الاخر وكل واحد منهما اشد
تاخرا واخفى من الاخر من جهتين مثل ان يكون احدهما بالقياس الينا والاخر بالقياس الى الطبيعة حتى يكون ما هو اعرف عندنا اعرف
متقدما واخفى عند الطبيعة او يكون ما هو اشد تاخرا هو اشد تاخرا متقدما واعرف عند الطبيعة فان يمكن ولكن الاعرف فيما يتعلق بالبيان
الدوري في الشيئين جميعا من جهة واحدة وبالقياس الينا وحده او القياس الينا والى الطبيعة معا لانه لا بد ان يكون ما يوجد مقدمة
في قياس اعرف عندنا من النتيجة ثم انه قد يكون مع انه اعرف اقدم بالطبع وقد لا يكون كذلك بل يكون ما هو اعرف عندنا متاخرا من الطبيعة
كجزئيات الاستقراء الشخصية واذا كان كذلك حصل الشيء الواحد بعينه اعرف عندنا من شيء واقل معرفة منه بعينه وهذا يستحيل جدا
والمجرى الثاني ان البرهان بالدور يكون في الحقيقة مصادرة على المطلوب الاول وذلك لانه اذا كان بين مقدمة المقدمة ثم كانت تلك
المقدمة بين نفسها بالمقدمة الاولى او بين مقدمة او مقدمات بين بالمقدمة الاولى سواء كانت تلك المقدمات وتلك الاوساط واحدة
او كثيرة اي كم كانت فانه انما بين الشيء بما يتوقف بيانه على بيان الشيء فيكون انما بين الشيء ببيان الشيء نفسه وهذا مع
ان القول بان الشيء موجود لا يصدق فيه الحال من ان يوضع وضعا لا سان لمية ومن ان يبين ان الشيء موجود لان الشيء موجود
فقط ولا يراد فان كان لا يقبل ان الشيء موجود فلا يقبل ايضا لان الشيء موجود وان كان لا يقبل ان الشيء موجود لان الشيء موجود
فلا يقبل البيان بالدور والجواب انه قد بين في انولوطيقا الاول ان البيان بالدور كيف يكون وفي اي شكل يكون وانه لا بد ان
يقع في حدود انعكاس وان يكون بعضها منعكسا على بعض مساويا له والاتفاق مثل هذه في البراهين قليل وكيف يمكن ان يتفق ان يكون المبادي
الاول للبراهين كلها على هذه الشريطة حتى يبين بعضها ببعض بالدور وهذه التي مبادي البراهين كثيرة جدا لا يتفق في جميعها ان يكون
حدودها متعاكسة فان لم يتفق هذا فقد بقي بعضها لا يبين بالدور ونعم ما قيل ان هؤلاء سالكون الدور بادوا منه فانهم لما ارادوا ان يتخلصوا
من لزوم ان لا برهان او لا مذهب ذهب مبادي البرهان الى غير النهاية فجعلوا مبادي البرهان متناهية في ان علم الى [illegible] الاعلام الاسماء الى
امرهم الى ان جعلوا مبادي البرهان لا تعلم البتة ولا علم بها شيئا على ان بيان الدور لا يخلص من الذهاب الى غير النهاية وان الدور نفسه
ذهاب الى غير النهاية ولكن في موضوعات متناهية العدد وغلاهم يخلصوا من الشناعة المبطلة للعلم ولا يخلصوا عن الذهاب الى غير النهاية [illegible]

كانت مقدمات البرهان يفيد العلم الذي لا يتغير ولا يمكن ان يكون معلوم ذلك العلم بحال اخرى غيره علم به يجب ان يكون مقدمات البرهان
ايضا غير ممكنة التغير عما هي عليه وهذا المعنى احد المعاني الذي يسمى ضروريا عنده الوجوه التي عليها يقال الضروري وكما قد وما الى كل
في بعض ما سلف فيقول ان الضروري اما ان يكون بحسب الوجود المطلق بلا شرط وهو الشيء الذي لا يمكن البتة ان يعرض عدمه في وقت
من الاوقات واما ان يكون بحسب العدم المطلق وهو الشيء الذي لا يمكن البتة ان يعرض موجودا في وقت من الاوقات واما ان يكون بحسب
وجود حمل او عدم حمل وهو سلبه وهذا على انحاء خمسة حتى يكون السلب والايجاب واتما لم يزل ولا يزال كقولنا الباري واحد والباري
ليس بجسم او يكون السلب والايجاب ليس دائما على الاطلاق بل دائما ما دام ذات الموضوع موجودا كقولنا كل انسان حيوان بالضرورة ام
كل انسان وكل موصوف بانه انسان هو الموضوع موجود والذات فانه يوصف بانه حيوان لا دائما فان كل انسان يقصد ولا سمي انسانا
بانه حيوان وانما او يكون دائما ما دام الذات الموضوع موجودا بل ما دام دائما موصوفا بالمعنى الذي جعل موصوفا معه مثاله كل ابيض فهو بالضرورة
ذو لون مفرق للبصر لا دائما لم يزل ولا يزال ولا ما دام ذات الموصوف بانه ابيض موجودا فان بعض الذوات الموصوفة بانها ابيض
قد تزول هذه الصفة عنها مع وجودها او تزول الصفة ما يتوهم هذه الصفة وهو ذو لون مفرق للبصر ما دامت الذات موصوفة بانها ابيض
فانها يكون لا محالة موصوفة بانها ذات لون مفرق للبصر او يكون الضرورة فيه شرطا ما دام المحمول موجودا او هذا اصح في كل جزء في كل
كلها من الضرورة وما سبق ذكره وما هي جهة فان كل موجود ضروري الوجود او غير ضروري الوجود فانه ما دام بشرط ما دام موجودا
فلا يمكن ان لا يكون موجودا بشرط ما دام موجودا ولكن انما يفرد هذا القسم فيما لا يكون محمولا او ذرع هذا الشرط البتة كقولنا كل انسان
فانه قاعد بالضرورة ما دام قاعدا او لا يقول قاعد بالضرورة وشككت فيما ذكره هذه الجهة من الضروريات ممكنة الحكم من الموضوع في كل وقت
وهذا ايضا يفارق الاقسام الاخرى او يكون الضرورة متعلقة بشرط وقت كالكسوف لا محالة لا بشرط وضع او حمل مثل قولنا ان القمر منكسف بالضرورة
اي وقتا ما وبعض الشجر مثمر ورقه بالضرورة ومورق في الربيع بالضرورة وقوم حسبوا ان هذا القسم هو الذي قبله لان القمر منكسف بالضرورة ما دام منكسفا
وليس كذلك بل هذا القسم على حدة وان كان يصح عليه شرط ذلك القسم كما يصح في سائر الاقسام السالفة وذلك لان هذا القسم له وقت ضروري
لا يمكن ان لا يكون فيه والقسم الذي قبله ليس له وقت ضروري بل ضرورته بشرط الوجود نفسه واشتراط الوجود نفسه صالح في كل وقت
وهذا القسم في وقت ضروري الوجود ولا انه موجود وبشرط وجوده فقط بل على الاطلاق وهو في ذلك الوقت لا يمكن ان لا يكون وليس
الكسوف القمر وقت كما ذكرنا وزيد وقت ثمره ولا يحتاج الى ان يطول الكلام فيه فان المقدار الذي ذكرناه واضح والقسم الرابع لا يدخل
في نتايج القياسات البرهانية الضرورية هذا ايضا بل ان كانت من مواد ممكنة اكثرية صلحت لان ينتج منها الممكنة الاكثرية واما سائر الاقسام فتستعمل

في البرهان ان كانت محمولاتها ذاتية وسيحصل الذاتي بعد ذلك لكن كل ما يفيد النتيجة مثل نفسه وان علمت ان يدخل في البرهان
لو انما يصلح ان يفيد اليقين وانما يصلح لان يفيد اليقين لان كل واحد منهما في من الجهة التي صار بها ضروريا فمنع السير فما يلزم من
النتيجة ممتنع التغير وكنا اوضحنا في كتاب القياس ان كل ج ب بالمعنى الذي عنيناه ان كل ما يوصف بانه ج كيف وصف به واما بالفعل
او وصف به وقتا ما و بالوجود الغير الضروري فهو موصوف كل وقت ودائما بانه ب وان لم يوصف بانه ج واما في هذا الكتاب فانا
لو اخذنا كل ج ب الضروري عنينا ان كل ما يوصف بانه ج دائما فانه موصوف بانه ب لا بل معنى اعم من هذا وهو ان كل ما يوصف بانه ج
فانه مادام موصوفا بانه ج فانه موصوف بانه ب ان لم يكن مادام موجود الذات لان المحمولات الضروريات ههنا اخص من فصول
وعوارض ذاتية لازمة ولزوم هذه بالقوى على هذه الجهة فانه ليس اذا وصف شيئ بنوع ما يجب ان يوصف كنه او فصله او حده او لازم له
وانما يلزم مادام موصوفا بذلك النوع فان الحار ان كان حده يزول لا محالة وكثير من فصوله يزول لا محالة واما الجنس فربما زال مثلا او استحال
الابيض مشفا او الحلو فصار غير الطعم تزول عنه النوع وجنسه وهو الابيض اللون وزال الحلو والطعم وربما لم يزل كما استحال الاسود فصار
ابيض بطل حمل النوع ولم يبطل حمل الجنس ولان المقدمات البرهانية قيل فيها انها يجب ان يكون كلية فلنبين كيف يكون المقول على
الكل في المقدمات البرهانية فنقول انا في كتاب القياس فانما كان المقول على الكل انه ليس شيئ من الاشياء الموصوفة بالموضوع
كج مثلا الا والمحمول كالباء مثلا موجود له ان كان القول الكلي موجبا او مسلوب عنه ان كان القول الكلي سالبا ولم يكن هناك شرط
ان وهو ان الوجود والسلب يكون في كل زمان بل في المطلقات العدّ كان يجوز ان يكون المحمول موجودا في كل واحد من الموصوفات
بالموضوع وقتا ما ولا يوجد وقتا واما ههنا فان المقول على الكل معناه ان كل واحد مما يوصف بالموضوع وفي كل زمان يوصف به
لا في كل زمان مطلقا فانه موصوف بالمحمول او مسلوب عنه المحمول وذلك لان هذه المقدمات كليات ضرورية والضروري يبطل كليته
شيئين اما ان شيء من الموضوع واحد ليس الحكم عليه بالمحمول موجودا كما ... ان ليس كل انسان كاتبا او شيء من الموصوف
بالموضوع هو في زمان ما ليس يوصف بالمحمول كالصبي فانه لا يوصف بانه عالم فهذان يبطلان كون المقول على الكل الضروري فان
قال قائل الكم احد هم الضروريات التي بمعنى مادام الموضوع موصوفا من جهة المطلقات في كتاب القياس فكانت هناك كليات مطلقة
وكانت كليتها لا تبطل بالخلل الواقع من جهة الزمان فالجواب انا انما كنا ناخذه مطلقات بان نرفع عنها جهة الضرورة وههنا اثبتنا
جهة الضرورة في المحمول حيث كنا نجعلها مطلقة فما كنا نقول ان الضروري مادام الموضوع موصوفا مادام وصف به مطلق من جهة اشتراط
هذه الضرورة وبالفعل بل مطلق من جهة امكان اشتراط هذه الصفة فيه ولا امكان الضرورة المقيسة حتى ان المقدمة التي اذا اشترط فيها الصفة

بل

لم يكن ان يشترط الا من الجهة فهي مطلقة اذ خلت من هذه الشرائط والجهات وفرق بعيد بين امكان اشتراط شيء وبين اشتراطه
بالفعل فيها اذا اشترطت الضرورة انتقضت المطلوب من الحكم اي زمان كان وههنا اذا لم يشترط الضرورة بل كانت القضية مطلقة بلا شرط
بالفعل لم ينتقض المطلوب من الحكم قدما اذا وجد زمانا ما فكان لم يشترط دوام الحمل للموضوع ولو اشترط ههنا شرط الضرورة فكان انما دام
بالموضوع فلم يوجد في بعض زمان اتصافه به لكان القول منتقضا والنقض هذا من جهة اخرى فنقول ان الذي يعتبر فيه الكلية زمانا
والدوام زمانا ما وههنا غير الذي كان يعتبر فيه الامران هناك فهناك انما كان يعتبر ذلك بين حدي المطلوب على الاطلاق وههنا ان
الشيء الابيض ذو اللون المفرق للبصر معه حال المحمول عند الموضوع من حيث ذاته وههنا يعتبر ذلك في شرط الموضوع وهو مادام
ذات الموصوف موصوفا بالصفة انه ابيض وهناك لم يشترط هذا بل اذا كان حمل ما يكون مطلقا فانما يكون مطلقا لانه ليس ابيض بالذات
الموضوع واما بل في وقت اتصافه بانه كذا فكان ليس كل موصوف بانه ابيض فانه بالضرورة لون مفرق للبصر مادام موجود الذات
بل مادام موصوفا بانه ابيض فكان ذو لون مفرق للبصر لا يكمل في كل وقت على ذات الموصوف بانه ابيض بل وقتا ما وههنا لكن العدد
لكن انما يمنع وههنا ان كل شيء من الموضوع من المحمول زمانا ما او اخذنا الموضوع بالشرط الذي يصدق معه الصدق وكان هناك كذلك الصدق
وهذه المقدمات تستعمل في البرهان مع حذف جهة الصدق ولكن تنوى وانما يكون مطلقة بالحقيقة اذا احذفت ولم تنو بل نظر الى الوجود فقط
لكن هذه والشبهة العويصة **فصل** في المحمولات الذاتية التي شرطها في البرهان واذا كانت المقدمات البرهانية يجب ان يكون
ذاتية المحمولات للموضوعات غير غريبة عنها فان الغريبة لا يكون علة ولو كانت المحمولات البرهانية يجوز ان يكون غريبة لم يكن
البرهان علة التغير للتصديق حتى الذي هو ذاته فيقول ان الذي هو ذاته يقال على وجوه منها وجهان نافعان في حمل الموضوع وهو
المقدمة بها في البرهان فيقول ذاتي من جهة لكل شيء مقول على الشيء من طريق ما هو وهو داخل في حده حتى يكون سواء طلب في اي او
طلب مقول من طريق ما هو وجزء او جنس الشيء وجنس جنسه وفصله وفصل جنسه وحده وكل مقوم لوجود الشيء مثل الخط للمثلث و
النقطة للخط المتناهي من حيث هو متناه وكذا اقسام الصدق في التعليم الاول فاقول قبل ان نرجع الى العرض يجب ان نستقصي من هذا ان
الفصول انما لم يراع ان يكون داخلا في جواب ما هو حمله على الجنس وفي التعليم الاول قد جعل الفصل والجنس كل واحد منهما الشيء
كالا فرق كونه داخلا في ماهيته ومقولا في طريق ما هو ثم انه قد جعل الفصل الاخير للشيء في حده وبه فرق بين الجنس والفصل وقد بان
ان المقول في جواب ما هو غير المقول في طريق ما هو وان بينهما فرقا لا محالة ... متناه او متناه في موضعه فهذا والنقطة
موضعه الذي هو متناه ويقول وليس الذي هو ذاته من جهة اخرى فانه اذا كان شيء ما هذا الشيء وكان يوجد في حد العارض

اما المعروض له كالانف في حد الفطوسة والعدد في حد الزوج والخط في حد الاستقامة والانحناء وموضوع المعروض له كالخارج من
المتساوي من المساواة والمساواة من جهة تقاسمه او جنس الموضوع المعروض له بالشرط الذي يذكر فان جميع ذلك بين انه عارض
ذاتي او عارض للشيء من طريق ما هو هو فهذان هما القسمان يدخلان من المحمولات في البراهين واللواتي يوخذ في حدها جنس موضوع
المسئلة ان كان ذلك الجنس اعم من موضوع الصناعة ولم يستعمل في الصناعة على الوجه العام بل خصصت بموضوع الصناعة فيكون
الحد المستعمل في الطبيعيات مخصصا من جهة النظر فيه بما يكون طبيعيا والمناسب في المقادير مناسبة مقدارية وفي العدد مناسبة
عددية يجعل بحيث يدخل في حد موضوع الصناعة واما ما خرج من موضوع الصناعة فلا يعتد به ولا يلتفت اليه ولا يسمع به من حيث
هو خارج نعم ان كان خارجا من موضوع المسالة وليس خارجا من موضوع الصناعة فلا يوجد في موضوع المسئلة بل جنسه وهو نوعه
واعم منه ولكن لا بد من ان يوجد موضوع الصناعة في حده اخر الامر فهو مما يدخل في البرهان فان المحمول في قولك هذا الخط
والخط الخط وهذا المضروب في نفسه زوج محموله اعم من الموضوع فكيف يوجد في حد الموضوع فليس كل محمول في المقدمات البرهانية
يكون اما نفس الموضوع ماخوذا في حده واما ماخوذا في حد الموضوع اللهم الا ان يتفق ان محمولات المقدمات اما ان يوخذ في حدود الموضوعات
لها او يوخذ في حدوده موضوع الصناعة او يتفق ان محمولات المقدمات اما ان يوخذ في حدود الموضوعات لها او يكون الموضوعات
او ما يقوم مقامها مما هو من تلك الصناعة يوخذ في حدوده وهو الذي ذهب اليه المعلم الاول وان لم يفصح به وكل محمول برهاني اما ماخوذ
في حد الموضوع او الموضوع او ما يقوم مقامه ماخوذ في حده اما مطلقا كالسطح للمثلث واما التخصيص يلحق بعضه كان الخط اذا حمل عليه المساوي
فانما يحمل عليه المساوي كخط وهي تخصص وايضا اذا حمل عليه انه واحد حمل عليه الواحد في العالمية لا الواحد مطلقا وهذا الا انه يخصص
بقول او فعل واما كيفية اخذ ما يقوم الموضوع في حد العارض فذلك ان يوخذ موضوع المعروض له او جنس المعروض له او موضوع جنسه
الاول كما يوخذ العدد في حد مضروب عدد زوج في عدد فرد والمثلث في حد مساواة مضروب ضلعه في نفسه لمضروب الاخرين
كل في نفسه فان موضوع هذا العارض هو المثلث القائم الزاوية ولكن يوخذ في حده المثلث والثاني كما يوجد السطح في حد المثلث
القائم الزاوية فانه موضوع جنسه والثالث كما يوخذ العدد في حد زوج الزوج فجميع هذه هي له اعراض ذاتية فما كان من المحمولات
لا ماخوذا في حد الموضوع ولا الموضوع او ما يقوم مقامه ماخوذ في حده فليس بذاتي بل هو عرض مطلق غير داخل في صناعة البرهان مثل البياض
للقفنس وان كان لازما على ما سيوضح وما بعد هذا احق بذاته لا على جهة تعلق بالحمل والوضع ولا الاتفاق بالبرهان ليس لما معناه
غير محمول على موضوع او في موضوع فهو قائم بذاته واما الماشي وكل واحد من المحمولات فانما يسمى معنى ذاته شيء معنى الماشي المحقيقي

شيا اخر هو الموضوع له فليس الا واحد منها يقتضى الوجود والذاتي في المعنى على ان هنا قد يوجد ما ليست هي هي بذاته وبحق
العقو بذاته الشيء الذي هو سبب للشيء هو الموجب ومثل ان الذبح اذا تبعه الموت لم يتفق انه قد عرض ذلك اتفاقا بل الذبح قتل بذاته
بذاته لا مثل ان يعرض برق اثر مشي ماش او مشي انسان صدفة على كره سار عن ما كان اتفاقا وقد يقال انه لما كان من الامر
في الشيء اوليا اعني بقولي اوليا انه لم يعرض لشيء اخر ثم عرض له بل ما كان لا واسطة فيه بين العارض والمعروض له وكان المعروض له
سببا لا ان يعرض في شيء اخر كما تقول الجسم ابيض لان سطحه ابيض فالسطح ابيض بذاته والجسم ابيض لان السطح ابيض فهذه هي الوجوه
المذكورة من قوله ما هو بذاته بل الداخل في غرضنا هو المذكور الاول فانه قد يطلق لفظ ما بذاته مرادا به ما هو مقول من جهة ما هو على المعنى المذكور
في هذا الفن واتى المقوم والذاتي بما يقوم وبذاته له وقد يطلق لفظ بذاته والذاتي ويعنى به العارض الماخوذ في حده الموضوع او ما يقوم على
ما قيل وربما قيل على معنى اخص الا شد تحقيقا ويعنى به ما يعرض للشيء ويحق عليه لذاته ولما هو هو لا لاجل امر اعم منه ولا لاجل امر اخص منه
وهي يستعمل على هذا المعنى في التعليم الاول فقد يستغنى بشرط الاولية علة ذلك من غير استثناء وشرط اتم منه انه يجب ان يكون اوليا و
اذا لم يفهم ذلك قوم تشوش عليهم وقيل ما كان يجب ان يحق ان لذاته هو الذي لما هو هو والسبب فيه انه لم يفهم هذا الاشتراك
الاول فلذلك قيل انه لا الموسيقي ولا البياض بذاته للحيوان لان الموسيقي من خواص الانسان فيكون للحيوان بسبب الانسان واما الحي
فهو له لانه جسم مركب ومن هذه الاعراض الذاتية ما هو ضروري مثل قوة الضحك للانسان ومنه ما هو غير ضروري مثل الضحك بالفعل للانسان
وقد علم من هذا ان بعض الناس ظن الحجة في هذا الباب بابه وقسمان بل ان المحمولات في البراهين لا يكون الا من المقومات التي
لما جرب العادة وعليه في اخر كتاب ... ان يسمى المقوم ذاتيا ولا يفهم هناك من الذاتي الا المقوم ظن ان الذاتي في كتاب
البرهان ذلك بعينه وهو العلة قال وليس كل علة فان الفاعل والغاية لا يصلح ان يجعل احدهما وسط برهان بل المادة او ما يجري
مجراها وهو الجنس او الصورة وما يجري مجراها وهو الفصل وان محمولات المطالب اعني هذه بامثالها وانه انما يكون المقدمة الكبرى
ذاتية اذا كان محمولها ذاتيا لموضوعها بمعنى المقوم وقال ان الحد الاوسط يكون ذاتيا لكلا الطرفين بمعنى المقوم ومن جمع قسم الذاتي
لم يعلم ان الذاتي في كلي القسمين المستعملين هو المحمول بل حيث انه الماخوذ في الحد فظن ان القسم كذا ان من الذاتيات ما هو محمول ماخوذ
في حد موضوعه ومنه ما هو موضوع ماخوذ في حد المحمول وليس ان ذلك المحمول يكون ذاتيا للموضوع بل الموضوع وقد رايت بعض المتقسين
الى المعرفة من كان عبارته هذا الاشتراك ما قرب الى الصواب يقول الطبيعي في المنطق فاقتصد تحسين هذا فالزمه لزوم هذا المنهج ان قال كل
محمول ضروري غير مفارق فهو مقوم وان لا معنى للمحمول الا ما حمل من النوع كله في كل وقت وان ما عدا هذا يمتنع مفارقته وان كان

المثلث المتساوي الساقين تخرج زاوية في تساوي بين حد القاعدة فضل له لا خاصة وان كون كل مثلث زواياه مساوية لقائمتين
فضل له خاصة وان هذه مقومات لموضوعها ومع ذلك فيجعل الحد الاوسط علة موجبة للاكبر حتى يكون البرهان برهان لم واعترض ان كثيرا
كثيرا ما يكون مساويا له واعترض ان كل مقوم علة وان المعلول ليس بمقوم فيكون الاكبر المعلول ليس مقوما [illegible] فقد فرضنا محمولا ذاتيا
بمعنى المقوم ومنع ان يكون لازم غير مقوم ومع ذلك فان المقدمة يكون ذاتية ومحمولها ليس ذاتيا بمعنى المقوم ويعترف بان المعلول
ربما كان لازما عن العلة واما لا يفارقه واما [illegible] فانه مع ذلك يعترف ان المساوي زواياه القائمتين ان كان مقوما للمثلث فلا يكون المثلث
مقوما له لان المقوم علة والشيء لا يكون للشيء الواحد علة ومعلولا الا بسبيل العرض ولان كل مقوم متقدم والمتقدم لا يكون متأخرا
من نفس ما هو منه متقدم ويعرف انه ليس كل ما هو مع شيء واما منه علة بل يحتاج ان يكون مقوما بل المثلث مع تساوي الساقين
الى ان يكون معا فلا يكون احدهما مقوما واما ان يكون احدهما هو المقوم للآخر فيكون ذلك الواحد هو المقوم للآخر والآخر ليس مقوما له
وهو مع ذلك لازم له لا يفارقه البتة في الخلق بالعاقل ان يعجب من اقوال هؤلاء وانت تعلم ان جميع المطالب في علم الهندسة والعدد
تطلب من امور لازمة ليست مقومة وهذه فانك لا تجد فيها قياسا يطلب على محمول طبيعي او فصل والعجب من ذلك ان اول المثبتة [illegible]
يكون الحد الفاعلية وسلام انه في الحال ضرب المثل بتوسط قيام الارض في الوسط في اثبات الكسوف وذلك في الحقيقة علة فاعلية
للكسوف وهو حد في حد الكسوف العقوبة ثم وجد في مصنفات الحكايات كثير من الاسباب الفاعلية والغائية توجد في الحدود
والبراهين كما بينا بعد والعجب الآخر انه جعل الاوسط اما الطرفين وعنده ان الذاتي هو المقدم وعنده ان الحد الاكبر داخل
فكيف يكون الاوسط مقوما متقدما بالقوم بعينه متأخرا والعجب الآخر ان المثال الذي اورده هو قيام الارض في الوسط وذلك
علة ما هي في الصور مقومة لا متقومة وعارض خاص بالقمر الذي هو الحد الاصغر لا مقوم له [illegible] ان امر الحد وانه مناسب
للبرهان يحسبون ان كل برهان يحل الى الحد او الحل الى الحد كان المطلوب هو الحد الاوسط والاصغر وليس كل ان كان [illegible]
يكون ذلك بين الاوسط والاكبر فان القياس القائل ان القمر يقوم الارض بينه وبين الشمس وما قامت الارض بينه وبين الشمس [illegible]
[illegible] بالستر لم يكن الاوسط فيه حد القمر ولا جزء حده ولا كان الاكبر حد الاوسط بمعنى المقوم ولا جزء حده لكنه معلول [illegible] الاوسط
والاكبر كل واحد منهما او مجموعهما مما يستعمل حد المطلوب الذي هو الكسوف وهو عرض ذاتي من الاعراض التي للقمر وليس شيء منه مقوما حتى
يكون ذاتيا بالمعنى الذي عنده هو هذا الطغيان انما يعرض [illegible] بسبب [illegible] العادة من استعمال لفظ الذاتي في
كتاب ايساغوجي ولم يعلموا ان لا الذاتي ولا الضروري ولا الكلي في هذا الكتاب هو ما قيل في كتاب ايساغوجي وقبله والثاني بمجموع البراهين

ادجعله

اذ جعله من الذاتيات المقومة او كان الذاتي المقوم محمولا عندهم انه اشرف والبرهان الذي هو بالحقيقة اشرف فهو [illegible]
يجب ان مقدمات البرهان من الاشرف فلا يحتاج لو قال قائل انه لا يجب الا ان يكون برهان على حالات لاخسيس او لا يجب ان يكون برهان
على الامور الطبيعية والتعاليمية بل انما ينبغي البرهان الاشرف من الامور وهو الامر الالهي فاذا كان لا اشرف هذا الباب
مدخل وكان المدخل ليس على سبيل شرف المناسبة والصدق بل الشرف الآخر وكان يجب ان يعتبر هذا في المبادي فيجب ان يعتبر ايضا
في المسائل فيكون انما يجب في المقدمات ان يكون ذاتية المحمولات بمعنى المقوم الخاص بالشرف او كانت مختصة بالعلم الالهي اشرف
لكن ليس يجب [illegible] او امثال الشيء ولا يجب ان يصير الرجل العلي الى حديث ان ذي شرف وذي خسيس بل الموجود في نفس الامور [illegible] من
من امثال هؤلاء الى رجعين [illegible] فيقول انما سميت هذه او هذه ذاتية لانها خاصة بذات الشيء
او بجنس ذات الشيء خارج عنها ذات الشيء او بجنس ذاته اما على الاطلاق مثل ما للمثلث من كون الزوايا [illegible] المثلث مساوية لقائمتين
او لا يجب المقابلة او الموضوع لا يخرج عنه او عن مقابله يجب المضادة او يجب العدم الذي يقابله خصوصا مثل الخط فانه لا يخرج من استقامة
او انحناء والعدد من زوجية او فردية والشيء من موجبة او سالبة فاذا اجتمع في هذه العوارض ان كان الموضوع لا يخرج عنها وحدها او مع
المذكورين فكانت ليست لغير الموضوع او بجنسه كانت مناسبة لذاته فلو كان لا يخرج الموضوع عنها ولكن توجد لغيره من اشياء
غريبة من ذاته او جنسه مثل السواد للغراب لما كانت ذاتية له بوجه او كانت لا تتعلق بذاته ولا بذات ما يقومه ولا ذات الشيء
يتقوم بها ولو كان الموضوع يخرج عنها لا الى مقابل شيء منها بل الى سلب فقط لكان ذات الموضوع لا تقتضي المقاومة ولا في التقوم بها
واما او كانت من الامور اللاحقة لموضوع التي تعرض لذاته او وجدت لجنسه ولزمته مطلقا او على التقابل صارت يستحق ان يسمى اعراضا
ذاتية فيقول ان الاشياء الموجودة في موضوع موضوع للصناعات ليست اعني في موضوع موضوع المسائل اعني التي وجودها ان يكون
فيه هي التي يعرض لذلك الموضوع لذاته ولانه هو هو واما اللوازم العرضية التي ليست بهذه الصفة فانها وان كانت لازمة فهي خارجة
عن ان تفيد الموضوع اثرا من الآثار المطلوب به وكيف وهي اعم من تلك الآثار او تلك الآثار انما توجد في الموضوع وهي توجد
خارجة عنه فان اخذت من حيث هي مخصوصة بالموضوع صارت ذاتية ماخوذة في حد الموضوع والعلم ان الاعراض الغريبة لا تجعل
مطلوبات في مسائل الصنائع البرهانية وذلك لانها اذا اخذت من حيث تخصص بموضوع الصناعة وان كان غريبا واما ان
ان يخصص او كان مناسبا لموضوع او لجنسه او لما هو كالجنس فيكون العام عاما وكالمخصص مخصصا وان لم يكن كذلك لم يكن مستعملا
في البرهان واما اذا اخذت مطلقة فليس وجوده بالموضوع الصناعة من حيث هو موضوع الصناعة اذ قد يوجد في غيره فلا يكون النظر

فيها من حيث ذلك النظر المخصوص بالصناعة ثم العلوم اما جزئية واما كلية والعلم الجزئي انما هو جزئي لانه يعرض موضوعا من الموضوعات
ويبحث عما يعرض له من جهة ما هو ذلك الموضوع فان لم يفعل ذلك لم يكن العلم الجزئي جزئيا بل دخل علم في كل علم وصار النظر ليس
في موضوع مخصوص بل في الوجود المطلق فكان العلم الجزئي علما كليا ولم يكن العلوم متباينة مثل ان علم الحساب جعل علما على
حدة لانه جعل له موضوع خاص على حدة وهو العدد فينظر صاحبه فيما يعرض للعدد من جهة ما هو عدد فلو كان الحاسب ينظر في العدد لا
من جهة ما هو كم او كان الناظر في الهندسة ينظر في المقدار من جهة ما هو كم لكان الموضوع لهما الكم لا العدد والمقدار وان ينظر في الكم
من جهة ما هو في مقدار ما او في مقدار فيكون نظره في عارض المقدار ومن حيث هو مقدار واذا كان له ان ينظر في المقدار
من جهة ما هو عدد وان ينظر فيما يعرض للعدد ومن حيث هو عدد فيكون العلمان قد صار علما واحدا وكذلك ان ينظر في المقدار
من جهة ما يقارن مبدأ حركة فيكون له ان ينظر في شيء من جهة ماله مبدأ حركة فلم تتميز علم من علم او كان صاحب العدد ينظر في العدد
من جهة ما هو موجود وكان له ان ينظر فيما يعرض للموجود ومن حيث هو موجود وكان الحساب لا يفارق الفلسفة الاولى وكذلك ان كان موضوع
صناعة ما جزئية وليسكن الطب امرا وليكن بدن الانسان وطلب عارض غريب ليس للانسان من جهة ما هو انسان مثلا كالسواد
المطلق والحركة المطلقة فان السواد للانسان من جهة ما هو انسان مثلا كالسواد المطلق والحركة المطلقة فان السواد للانسان من جهة
ما هو جسم مركب تركيبا ما والحركة من جهة ما هو جسم طبيعي وكان له ان ينظر فيما يعرض للجسم المركب من حيث هو جسم مركب او من
حيث هو جسم لكان الطب هو عين العلم الطبيعي الكلي ولم يكن علما جزئيا وكان يكون له ان ينظر وعلاقته او كان يكون كل واحد منهما
العلم الطبيعي وصح فيه النظر الا ان يجعل السواد سوادا مخصوصا بالانسان ليس ان يجعله سوادا والانسان بل سواد هو بحال مع ذلك
الحال يكون للانسان حتى لا يكون تخصيص نسبة منقولا بل تخصيص بامر خاص بذلك الخاص تخصيص النسبة فتبين ان الاعراض الغريبة لا
ينظر فيها في علم من البرهانيات وانه الحق ان اتم شيء مثل هذا في علم ما وان كان من مقدمات صادقة فانما يكون بيانا كليا بسبيل
العرض كان في مثل هذا القياس لا ان يكون الاوسط غريبا او الاكبر فان كان الاوسط امرا غريبا من هذا الموضوع فيكون مناسبا لموضوع
امر او العلم الكلي فيكون البرهان بالذات من صناعة اخرى ويكون من هذه الصناعة بطريق العرض فان كان الاوسط مناسبا لكن
حمل الاكبر لا يكون عليه لانه هو بل الاكثر المحمول هو غريب منه ومن جنسه والا لكان الاكبر مناسبا ولا يكون الا محمولا بشيء دخل معه
فيكون من حق الاوسط ان يكون بينه وبين الاكبر اوسط آخر قد ترك وانقدت النتيجة لا من وجه الذي يبين به فلم يوجد في
بيانها مقدمة بينة بنفسها او مقدمة مكررة امر او على انها مبدأ العلم واصل موضوع فلا يحصل من ذلك اليقين المطلق والا اليقين الدائم بل

اصل موضوع فلا يكون البيان بيانا حقيقيا بل بالعرض وقد ظن بعضهم ان السبب في ان لا يستعمل في البراهين وسطا من عرض غريب ان كل
عارض غريب فانه لا يكون علة ذاتية للطرف الاكبر فلا يكون البرهان برهان لم وليس الامر على ذلك فان هذا الذي ظن يمنعه ليس كله في برهان
لم حتى انه لم يكن الشيء برهان لم لم ينظر في هذا الكتاب فيه وصار قياسا خارجا من القياسات التي في هذا الكتاب فصار ذلك
جدليا او مغالطيا او غير ذلك ثم ليس يصير القياس بان تنتج شيئا صادقا من مقدمات صادقة ما خوذة من حيث هي صادقة جدليا
ولا مغالطيا والاشياء التي بيان في فن آخر من الفنون الخارجة من البرهان ولا اقسام الصنائع القياسية اكثر من هذه الخمسة بل هذا
الكتاب يشتمل على بيان البرهان المطلق الواقع على ما يعطي اليقين بالان فقط وعلى ما يعطيه مع اللم فيكون العارض الغريب الذي
ليس بعلة لا يجعل القياس خارجا من البحث الذي في كتاب البرهان ولا يوجب ان لا يكون يقينيا وكفى سقوطا لقول من يقول ان ما
يعرف له علة لا يكون يقينا فانه يوجب ان لا يكون له يقين بالباري اذ لا سبب لوجوده حتى يعرف بالصانع السبب في طلب العلم انه هو
الشيء الذي يطلب له العلم وهو اليقين بالباري تعالى جده بل يجب ان يعلم ان العلة في رفض هذا العارض ما هو مفهوم من كلام المعلم
الاول لمن فهمه وهو ان هذا العارض اذا جعل وسطا كان الاكثر اما مساويا له واما اعم منه وكيف كان الاكبر كان امرا غريبا من موضوع الصناعة
خارجا من موضوع الصناعة وذلك ان المساوي لشيء يقع خارج موضوع الصناعة فهو واقع خارج فضلا عما هو اعم منه واذا كان ذلك لم يكن
الاكبر من الاعراض الذاتية بوجه من الوجوه فان كان الاكبر عرضا ذاتيا وكان الاوسط عرضا غريبا اعم منه ولا يدل العلامات التي تحكم
وجوده على ما قيل في الفن المتقدم ويكون مثل هذا البيان بيانا ان وقع حقا فانما يقع حقا على سبيل العرض فصل في كون المقدمات
البرهانية كلية وفي معنى الاولى وتعميم القول في الذاتي وقد كان المقول على الكل في كتاب القياس مقولا على كل واحد وان لم تكن في كل
زمان وكان المقول على الكل في كتاب البرهان مقولا على كل واحد وفي كل زمان يكون فيه الموضوع بالشرط المذكور ثم قد يخالف في
كتاب البرهان المفهوم من الكلي ومن المقول على الكل فان الكلي في كتاب البرهان هو المقول على كل واحد في كل زمان واولا فيكون
كليا باجتماع شرائط ثلثة وكل واحد من نوعي الذاتي قد يحمل اولا وقد يحمل غير اول فاذا كان الشيء محمولا على كلية الموضوع مثل الفصل و
الجنس والعرض اللازم فانما يكون اوليا له اذا كان لا يحمل اولا على شيء اعم منه حتى يحمل بتوسط ذلك الشيء عليه فانه اذا قلنا كل انسان
جسم فان الجسم لا يكون اوليا للانسان لان الجسم يحمل على الحيوان فيكون حمله على الحيوان قبل حمله على الانسان فلا يتوقف حمله على
الحيوان ان يكون محمولا على الانسان ولا يحمل على الانسان الا وقد حمل على الحيوان والشيء الذي يكون الشيء وان لم يكن له امر ولا
يكون لها غيره الا وقد كان له فهو لذلك الشيء اولا وقيل كونه لها غيره واذا اعتبرت لشيء ما فعالا اولا وقيل وجدته يدخل في هذه والخاصية كان

بالطبع او بالعلية او بالمكان او الزمان او الشرف او غير ذلك فبين ان كل محمول على اعم من الموضوع فهو محمول على الاعم اولا وعلى
الموضوع ثانيا وعلى هذا القياس فان كل متساوي الساقين فزواياه الثلث مساوية لقائمتين لان ذلك مما قد يوجد لغير متساوي
الساقين من المثلث فهو اذن للمثلث اولا وللمتساوي الساقين ثانيا وهذا الاول ربما كان المحمول اولا فيه اعم من الموضوع كالجسم
كان للحيوان في المثال الاول والحيوان للانسان وربما كان مساويا مثل مساواة الزوايا لقائمتين للمثلث وهذا ربما كان داخلا
في الماهية كما في المثال الاول وربما كان عرضيا ذاتيا كما في المثال الثاني ويجوز ان يكون الموضوع الذي يعرض له العارض اولا مقوما
لماهية الموضوع الذي يعرض له ذلك ثانيا مثل المثلث فان كون الزوايا كذا ايعرض له اولا والمثلث المتساوي الساقين فقد
يعرض له ذلك ثانيا فيكون عارضا اولا لجنسه وعارضا ثانيا له وجنسه مقوم له ويمكن ان يكون عارضا اولا لعارض الموضوع مثل الزمان
فانه اولا للحركة ثم للجسم والحركة عارضة للجسم وعسى ان لا يكون هذه الاولية معتبرة في هذا الموضع بل ان يكون الاولية في هذا
الموضع هو ان لا يكون الشيء محمولا على اعم من الذي قيل انه له اولا وان كان محمولا عليه بتوسط مساو فكل برهان يقوم على حمل
شيء على شيء غير اول فلا يكون البرهان تاما عليه بالحقيقة بل في الحقيقة انما قام على ما هو له اول فان من بين ان كل مثلث متساوي
الساقين فان زواياه مساوية لقائمتين لم يبين ذلك في الحقيقة من جهة ما هو متساوي الساقين بل من جهة ما هو مثلث وليس
من شرط الاول ان لا يكون بينه وبين الموضوع واسطة فان بين هذا العارض للمثلث وبين المثلث وسايط وحدود مشتركة كلها
عوارض اقرب منه بل الشرط ما قدمناه اولا واما ما كان ليس محمولا على كلية الموضوع فلا يمكن ان يكون هو من جملة الذاتيات
الداخلة في ماهية الشيء بل من جملة الذاتيات الداخلة في ماهيات انواع الشيء او من جملة الاعراض الخاصة الذاتية للشيء لكن
انما يحمل على كلية الموضوع بسبيل التقابل على ما قلناه فاما القسم الاول فهو مثل الفصول المقسمة للجنس التي لا تقسم [illegible]
فيكون فصولا اولية للانواع من جهة انها تقومها ولا تقوم اجناسها ويكون فصولا اولية للاجناس من جهة انها تقسمها ولا تقومها
واما القسم الثاني فهي من العوارض الخاصة بالجنس التي تعمه ولا يحتاج ان يصير الجنس نوعا معينا حتى يستعد لقبول مثل ذلك
العارض مثل ان هذا الجسم لا يحتاج في ان يكون متحركا وساكنا الى ان يصير حيوانا او انسانا ويحتاج في ان يكون ضاحكا الى ان يصير اولا حيوانا
بل انسانا فقد قلنا في كيفية اولية كل صنف من الذاتيات واعلم انه فرق بين ان يقال مقدمة اولية وبين ان يقال مقدمة محمولها اولي فان
المقدمة الاولية هي التي لا يحتاج ان يكون بين محمولها وموضوعها واسطة في التصديق واما الذي نحن فيه فكثيرا ما يحتاج الى وسائط
فالمحمول انما يكون كليا في كتاب البرهان اذا كان مع كونه مقولا على الكل في كل زمان اوليا وما كان من الاعراض الذاتية ليس بخاص

بالنوع الذي وجد له فهو ذاتي للنوع بان جنسه يوجد في حده وذلك العارض ذاتي للجنس بانه نفسه يوجد في حده وقد يكون اجناس
الاعراض الذاتية ذاتية للموضوع مثل ان زوج الزوج كما انه عرض ذاتي واولي للعدد وكذلك جنسه وهو الزوج وكذلك قد يكون ذاتيا لا
للموضوع ولكن لجنسه مثل ان جنس الزوج وهو المنقسم بمتساويين ليس ذاتيا للعدد لانه يوجد في المقادير ولكنه ذاتي لجنس العدد وهو الكم
وكل ما كان ذاتيا للموضوع من الجواهر لم يكن جنسه ذاتيا لذلك الموضوع بل يجب لا محالة ان يكون ذاتيا لجنس الموضوع او ما يقوم مقامه
واما في غير الجواهر فقد لا يكون ذاتيا لجنس الموضوع مثل ان المساواة والاتفاق اعراض ذاتية للكم واجناسها ليست اعراضا ذاتية للكم
للكم بل بسبب وقعت في الكم فقد عرفت الكلي الاول الخاص وغير الخاص مما اشرنا اليه اشارة ما وسهل عليك من ذلك ان يعلم
ان من المحمولات الاولية المقومة لماهية الشيء ما هو خاص كالحد وبعض الفصول كالحساس للحيوان ومنها ما هو غير خاص وان كان
اوليا كالجنس وبعض الفصول كالمنقسم بمتساويين للزوج والناطق للانسان عند من يرى ان الناطق مشترك للانسان والملك
والجنس اولي غير خاص والحد اولي خاص واما المحمولات التي هي الاعراض الذاتية فمنها اولية خاصية ككون الزوايا للمثلث مثلا
اولية غير خاصية مثل كون الزاويتين اللتين من جهة واحدة مساويتين لقائمتين فانه اولي للخط الواقع على خطين متوازيين او متباينين
متساويين والخط الواقع على خطين ... الزاوية الى جهة كالداخلة المتقابلة ولكنه ليس بخاص بل احدهما وهذا الخط وان كان واحدا
بالذات فهو اثنان بالمعنى والاعتبار فان صعب عليك تصور هذه الاثنينية فخذ لها الخط الواقع على خطين متوازيين او على جهة
واحدة متساويين والاخر الواصل ما بين طرفين لكل المتباينتين متساويتان والاصل قول من يطلب ان يثبت الفصل اذا لم يكن
جنسا وفصله اوليا للنوع فهو اولي للنوع وعسى انهم انما قالوا هذا في الفصول المتساوية واعلم انه قد يكون البرهان اولا على ما ليس
بمحمول اولي وان الاوسط اذا كان اعم من الاصغر في القياس الكلي وحمل عليه الاكبر فان الاكبر لا يكون حمله على الاصغر اوليا
يكون البرهان عليه اول برهان ثم على جزئيات الاصغر برهان وقد يجتمع الامران جميعا كالبرهان على المثلث على ان زواياه الثلث
مساوية لقائمتين وهو حيث يكون الاوسط مساويا للاصغر سواء كان الاكبر مساويا للاوسط كما في هذا المثال او اعم منه لكنه
ليس يحمل على ما هو اعم منه وعلى ما قد علمت والاعراض الذاتية قد يكون خاصة بالموضوع مثل مساواة الزوايا الثلث لقائمتين
فانه ذاتي للمثلث ومساو له وقد يكون غير خاص وذاتيا وذلك مثل الزوج فانه عرض ذاتي للمضروب الفرد في الزوج ولكن غير خاص
اما انه غير خاص فهو ظاهر واما انه ذاتي فلكون العدد وهو جنس موضوعه يوجد في حده والعرض الذاتي الخاص قد يكون مساويا
وقد يكون اخص من الشيء على الاطلاق واما المساوي فمثل مساواة الزوايا الثلثة لقائمتين فانه مساو للمثلث واما الاخص فمثل

للعدد و اما العرض الخاص فيكون اما الخاص على الاطلاق مثل ما مثلناه قبل و اما اخص من وجه و اعم من وجه مثل المساواة فانها
من الاعراض الذاتية للعدد ولان جنس العدد يوجد في عدد وهو الكم ولكنه اخص من العدد من وجه لانه يوجد في بعض العدد واعم من جهة
انه يوجد فيما ليس بعدد كالمقادير وما كان من الاعراض الذاتية على هذه الجهة وكان مقابلا فانه يقسم موضوعه كالعدد الى انواع
آخر كالخط والعظم والزمان وما اشبه ذلك ومن الموضوعات الذاتية ما هي بالحقيقة انواع له او اجناس متوسطة او عالية
مثل الانسان للاعراض الذاتية ومثل الحيوان والجسم والكم فان لكل واحد منها اعراضا ذاتية على ما قلناه ومنها ما شبه اجناسا
وانواعا وليست من المعاني التي تحمل على كثيرين لكن لا بالسوية وهي لوازم غيره واخذ في ماهية الاشياء الداخلة في المقولات وهي
مثل الوجود والوحدة وما اشبههما من جهة للاجناس العالية ويعرض لها عوارض ذاتية بحث عنها فيما بعد الطبيعة مثل القوة
والفعل والعلة والمعلول والواجب والممكن وقد يكون الهو لامور اخص من الواحد والموجود وكالانواع لهما جدا وليعود فنقول قد
كنا قلنا ان المساواة واللامساواة عرضان ذاتيان للعدد وكذا ايضا انهما غير خاصين بالعدد وعم كل عدد فاما ان يكون مساويا
او غير مساو فينقسم العدد اليها قسمة مستوفاة وايضا فان العدد ينقسم الى الزوج والفرد قسمة مستوفاة ولكن قسمة العدد الى المساوي
وغير المساوي ليست قسمة اولية لان ما ليس بعدد ولا تحت العدد ينقسم كذلك مثل الخط والسطح والجسم والزمان والعدد فليس العدد
ينقسم كذلك فان كل كم فاما مساو واما غير مساو فاذن القسمة الاولية بها لجنس العدد واما القسمة الى الزوج والفرد فبها للعدد قسمة اولية
بالقياس الى جميع ما ليس بعدد ولذلك فان جنس العدد لا ينقسم بها قسمة مستوفاة فلا نقول كل كم فاما زوج واما فرد ونقول
ان القسمة الاولية بالاعراض الذاتية قد يكون متقابلا كقولنا كل خط اما مستقيم واما منحن وكل عدد اما زوج واما فرد وقد يكون متوافقا
بل كقولنا ان من الحيوان ما هو سابح ومنه ما هو ماش ومنه زاحف ومنه طائر ونقول ان القسمة المستوفاة الاولية اما ان يكون
الفصول فلا يكون نسبتها الى الجنس ونسبتها الى النوع مختلفة في الاولية على ما مثلناه وان كان النسبة الاولية في كل آخر واما ان يكون
بعوارض الى الجنس اولية مثل قولنا كل كم اما مساو واما غير مساو وقولنا وكل جسم اما متحرك واما ساكن واما بعوارض
لا يكون للجنس اولية وان كانت القسمة بها اولية وذلك اذا كانت العوارض انما يعرض للجنس لاجل امر تحته مثل قولنا كل
عدد اما زوج واما فرد والزوج والفرد ليس يعرض لعدد او لا بل ما لم يصر العدد نوعا معلوما لم يكن زوجا ولا فردا الا ان الفرد والزوج
عوارض لازمة لانواعه وكذلك قسمة الحيوان الى الضاحك وغير الضاحك وغير ذلك لان هذه عوارض يعرض لانواع بعد ان تمت طبيعة
النوعية ولا يكفي طبيعة الجنس في ان يعرض شيء من هذه العوارض بعينه فهي من جهة القسمة اولية للجنس واما من جهة الحمل فليست اولية له

والقانون

والقانون في تمييز الامرين ان يتعين ما هو طبيعة الجنس مخصوصة مثل قولك عدد او جسم فان امكن ان يكون ذلك مساويا
لان يعرض له الامران في حالين وعرضهما يكون اوليا وعند هذا الامتحان فكون جسم ما يصلح لان يتحرك وان يسكن ولا يجد
عددا ما يصلح لان يكون زوجا وفردا فاذن طبيعة الجسمية كافية لان يتصور بها وقد يعرض لها الامران قبل ان يصير الى النوع فصل
وليس طبيعة العدد كافية في ان يتصور بها وقد عرض لها واحد من الامرين ما لم ينضم اليها الذي فصل او حقيقة نوعية
ملحقة ذلك العارض وقد يكون من انحاء القسمة للجنس ما ليس مستوفا فلا اولى لها بل هو اول لما تحته كقولك كل عدد اما زائد واما
ناقص واما تام كقولك كل كم اما زوج واما فرد ويقول الصواب ان القسمة التي يكون اولية للجنس من حيث القسمة ويكون الاعراض
التي القسمة بها ليست اولية للجنس بل للنوع على اقسام ثم اما ان يكون تلك الاعراض كل واحد منها او لها وخاصا بنوعه كقولنا كل مثلث
اما ان يكون زاويته مساوية لقائمتين او زاويته اعظم من قائمتين مجموعتين واما ان يكون كل زاويتين منه مجموعتين اعظم من
الثالثة فالاول عارض خاص بالمثلث القائم الزاوية والثاني عرض خاص منفرج الزاوية والثالث عارض خاص بحاد الزاوية واما
ان يكون كل واحد منها اولها غير خاص مثل قولنا كل عدد اما زوج واما فرد وكل حيوان اما ماش واما سابح واما طائر واما زاحف
فان كل واحد منها وان كان اوليا للنوع فلا يكون خاصا به واما ان يكون بعضها اوليا خاصا وبعضها غير خاص مثل قولنا كل حيوان
اما ضاحك واما غير ضاحك والضاحك اولي خاص وغير الضاحك اولي غير خاص ونقول ان السبب في انه لم يقبل ان الزوج والفرد
عارضان للعدد وليسا بنوعين او فصلين مقسمين ظاهر وهو ان النوع من العدد يعرف بمبلغه وهو كمال حقيقته وماهيته ويعرف معنى الزوج
والفرد ولا يعرف انه زوج والفرد الا بنظر انه هل ينقسم بمتساويين او ليس ينقسم بمتساويين ويكون نوعيته وهو مبلغه لا يقتضي ان يكون
مثل الالف مع متساويين ومقابله والزوج والفرد لا يمكن ان يكون كل واحد منها فصلا لذلك النوع من العدد او فصل جنس او فصلا
خاصا او يكون نفس النوع وقد علم ان في تلك النوع فكيف يمكن ان يكون عارضا لازما وكيف يمكن ان يكون فصلا خاصا له وقد يوجد
الزوجية لنوع آخر وكذلك الفردية فكيف يكون جنسا او فصل جنس او شيئا من الذاتيات على الاطلاق وقد يجوز ان يفهم معناه ومعنى
ذلك العدد ولا يفهم هو له وكانت الذاتيات لا المحمولات التي يلزم في كل تعقل بل الذي لا يمكن ان يرفع معناه عما هو ذاتي له مثل
معنى العدد فانه لا يمكن ان يعقل العدد ويجهل ان الاربعة عدد ومتى يتأمل ويستبان العلم الان لا يكون معنى العدد مفهوما ولا يكون
احضر في الذهن مع معنى الاربعة ونحن قد علمنا معنى الزوج والفرد فاذا احضرنا معناه ومعنى عدد ما مثل الف وخمسمائة لم يكن لنا
شك فلا نرى في اول عدده انه زوج او فرد حتى نستثني وحال الانقسام بمتساويين او مقابله بنوع فكر ونظر فان كان العدد انما يوجد ذلك

فيه بسرعة او كانه في اول امره مثل الاربعة والثمانية فانما يعرف ذلك في اول امره ويحكم به بسرعة ويقول الكل ان الاربعة زوج لا لاجل انه
ذاتي للاربعة والثمانية ولكن لانه قبيل مفهوم لنا ارتسمت من قريب ولو كان لا يوجد ذلك لكان يتوقف الى ان يثبت فان تبين
بيان كون الاربعة زوجا فانه بل يطلب برهانا آخر غير مفهوم له وهو المنصف ومما هنا وجه واخرى يعرف بيان الزوج عارض لا ذاتي ثابت
العدد ولا يحتاج الى التطويل بيانا فاذا كان الزوج والفرد عارضين لا صنفين للعدد وليسا فصلين الا انه لا اجناس لا يمكن ان يكونا
نوعين للعدد ولا فصلين مقسمين لان الفصل المقسم للجنس هو بعينه الفصل المقوم للنوع فبقي ان يكون كل منهما عرضا خاصا بالقياس الى

فصل

نوع نوع من العدد وغيره خاصا بالقياس الى العدد ونوع من الانواع قيل في التعليم الاول انه ربما اعطينا الكلي الاولي وظن بنا
انا لم نعطه كثيرا ولم نعط وظن بنا انا اعطيناه والاسباب في ذلك ثلثة امور او واحد منها هو السبب لما يكون قد اعطيناه وظن انا
لم نعطه مثل قولنا ان الشمس تتحرك في فلك خارج المركز حركة كذا وان القمر يتحرك في فلك تدوير الى المغرب حركة كذا وان الارض في
وسط الكل فان هذه العوارض يكون مقولة على الكل اولية وظن بها انها ليست كلية شرطا في هذا الكتاب والسبب في ذلك ان هذه
الاشياء الوجود منفردة وطبايعها غير مشترك فيها ولا مقولة على الكثير في الوجود فيظن ان محمولاتها وان كانت مثلا اولية ليست كلية
وليس الامر كذلك فان قولنا شمس وقولنا هذه الشمس مختلفان وذلك لان قولنا الشمس يدل على طبيعة ما وعلى جوهرها وقولنا هذه
الشمس فانما يدل على اختصاص من تلك الطبيعة بواحد بعينه ثم كل برهان يبرهن به على الشمس انما يبرهن عليها من جهة ما هي هذه
الشمس حتى لو كانت طبيعة الشمس مقولة على غير هذه الشمس كان البرهان عاما يعم عليه بل بمجرد طبيعة الشمس من غير اعتبار خصوص او
عموم ويبرهن عليها بشيء لو كانت تلك الطبيعة مقولة على الف شمس شمس لكان الحكم والبرهان عاما والجميع والطبيعة الكلية في
انها كلية الوجود وهي ليست كلية من جهة ما هي في الموجود ومقولة بالفعل على كثيرين وليست الاحكام العقلية في على الكليات من جهة ما هي
كلية بهذا الشرط بل كلية من جهة ما هي محتملة لان اهي في الوجود على كثيرين وان اتفق ان قيل في الحال على واحد مثل ما يقع
والحكم الكلي من هذا الطريق فقط حتى لو انه يكون في العالم واحد فاذا بطل حدث من جنسه او رماد حقيقة مثله آخر وتاكيد كلية لما ليس
وجود بالفعل عموم ولا اعدله في الوجود امكان عموم ولكن لان مجرد تصور العقل له لا يمنع ان يكون فيه شركة وان منع وجود
الشركة فيه امر آخر منضم اليه ويدل على انه لا يوجد الا واحد ابدا او اما نفس الطبيعة فلا يكون تصورها وتصور اثنتا واحدة وبالعدد اشياء
واحدا ابدا او اما نفس الطبيعة فلا يكون تصورها وتصور اثنتا واحدة وبالعدد اشياء واحدا بل تصورها شيء غير مانع وجود ظن ان حق
في العقل على كثيرين ولكن معنى آخر وراء تصوره هو الذي يمنع العقل عن تجويز ذلك واما الجزئي المقابل له فهو الذي نفس مفهومه

ولتصور تصور فرد من العدد ولتصور ما ذات زيد بما هو زيد فلا يمكن ان يكون هو زيد بما هو زيد الا في الوجود ولا في التوهم فصلا
من العقل ام اشتراكا فيه فالطبايع الكلية في على هذه الوجوه الثلثة وكان الاخير منها غير الاولين وهو ان العقل لا يمنع ان يكون المقصود
منها مشتركا او ضم الى التصور معنى آخر وهذا ليس نفس الطبيعة كالحيوانية بل الطبيعة مقرونا بها هذا الاعتبار وهو ازيد من الطبيعة وحدها
بلا اعتبار زيادة وانما شرط هذا او منعه عليه حتى لا يظن ان هذا الاعتبار ليس اعتبار الكلية الذي هو اعتبار غير اعتبار الطبيعة بل
هو اعتبار طبيعة لشيء فقط فهذا هو الذي يعني ان يحمل الكلي المعتبر في العلوم وفي موضوعات المقدمات ويجب ان يتذكر ما عممته
من هذا المعنى في مواضع اخرى ولا يجب ان يكون امثال هذه القضايا شخصية عندك بل يجب ان يعتقد ان المقدمة الشخصية هي
ما يكون موضوعها شخصا مثل زيد وكل ما نفس تصور موضوعه يمنع وقوع الشركة فيه واما ما كان مثل الشمس فالموضوع فيه كلي ومقدمة
كلية ولا سيما كيف كان كلية من الوجوه الثلثة بعد ان يصح الواحد الاخير لك فاذا اطلقت ان الشمس كذا وحكمت حكما على الشمس
من جهة ما هي شمس فقد حكمت على كل شمس لو كانت الا ان ما يمنع ان يكون شمس شمس كثيرة فيمنع ان يشترك في ملك الكلي كثيرون
وانت جعلته كليا فالحكم على الشمس بالاطلاق ذاتي اولي بل كلي وعلى هذه الشمس غير اولي فهذا سبب هذه الشبهة الواحدة واما
الثاني من الاسباب الثلثة فهو سبب الشبهة الثانية وهي التي كانها عكس هذه الاولى في الوجهين جميعا احدهما في انه لم يضع المقول
على الكل وظن انه وضع وكان هناك وضع وظن انه لم يضع والثاني في ان السبب فيه انه لما حكم على كل واحد فكان الحكم عاما حسب
كلي ولم يكن في الحقيقة كليا اذ كان قد فاته انه اولي وكان هناك حكم على كل واحد فظن انه لم يحكم كليا وهذا كما يقول قائل ان المتوازي
اولى الخطين يقع عليهما خط يجعل كل زاويتين داخلتين من جهة واحدة قائمة وذلك لانه لا شيء من خطين بهذه الصفة الا وحكمه
وظن المقول على الكل كليا وليس كذلك لان شرط الاولية فاتت لان الزاويتين اللتين من جهة واحدة وان لم يكن كل واحدة
قائمة بل كانتا مثلثين لكن كان مجموعهما مثل قائمتين فان التوازي يكون محمولا على الخطين فهذا ان الظان وذلك المظان لما
شيء التوازي موجودا والا وذلك الشيء هو خطان وقع عليهما خط فصير الداخلتين من جهة واحدة معادلتين لقائمتين
سواء كانتا متساويتين وقائمتين او مختلفتين واما السبب الثالث فهو سبب الشبهة الثالثة وهي هذه وهي شبهة يوقع فيها الانسان
او الغلط اما الضرورة فاذا كان الكلي العام لانواع مختلفة لا اسم له فيبين الحكم في كل واحد من انواعه التي هي لها اسماء بيانات تخص
فاذا لم يوجد الحكم لشيء اعم منها لفقدان الاسم العام ظن انه اولي لكل واحد منها وان الحكم منها عليه كلي مثاله ان يبرهن في المقادير
ان المقادير المتناسبة اذا ابدلت يكون متناسبة ويبرهن ايضا في الاعداد او ان الاعداد المتناسبة اذا ابدلت يكون متناسبة وقد

برهن كل واحد منها برهان اخر ولكن المبرهن عليه ليس اولى بواحد منها بل هو اولى للكل كم الا ان اسم الكم لا يوضع لا في صناعة الحساب
ولا في صناعة الهندسة لان صناعة الحساب يوضع العدد فيها على انه اعم جنس والانحاز وصناعة الهندسة يوضع فيها المقدار على
انه اعم جنس والانحاز فكان اسم الكم معدوما بحسب الصناعتين وكان ليس في احد الصناعتين للمعنى العام اسم مفض في كل صناعة ان
هذا العارض اولى لموضوع صناعة وهو في الحقيقة اولى لجنس موضوع الصناعتين فلذلك هذا التبديل مستقر في الازمان وفي الشعر و
في الاقوال وفي غير ذلك مما هو كم بالذات او هو ذو كم والسبب الذي يقع لاجله برهن لا على العام الذي الحكم عليه اولى بل على نوع
اما فقد ان الاسم على ما قلنا واما ان العام الاول جامع من اعم موضوع تلك الصناعة البرهانية واما لان البرهان على العام صعب
جدا ولكنه على نوع نوع من احوال الخاصة سهل واما لان العام لا منصب لهذا الجدال لا جنس النوعيات التي بجهة يكون قريب الى الخيال
فينصب لهذا انه ويكون شيئان وذلك العلم ان برهن عليه بسهل بالتشكيلات الهندسية وهذه المعاني كلها مجتمعة في مسئلة التبديل
فان اسم الكم غير جار في الصناعتين والعدد الكم ليس من موضوعات احد الصناعتين والعسر فان البرهان انما يسهل اقامته على المقادير من
جهة حال الاضعاف ويقوم على العدد ومن جهة حال الاجزاء فيكون قد قام على كل من جهة كيفية ويصعب اقامته نحو عمل جميعا والعام ان
كميل المقدار والعدد بالتشكيل والتقريب من الوهم اسهل من تحصيل الكم والهندسة السبب لم يوضع للكم كتب كيفية كلا وضع للانواع على
حسب الى المقدار من جهة ما هو مقدار مباحث كثيرة وبحصر اكثره بالسطح والخط والجسم كل بحده او كانت نسبة الاحكام الى النوعيات
من الخط والسطح والجسم اسهل من نسبتها الى المقدار المطلق بحكم القياس الى التخيل فهذا وجه وقوع سبب هذا الغلط من قبل الضرورة
واما كيفية وقوعه من جهة الغلط فذلك ان يظهر الانسان اول نظره في احاد معنى عام كمثلث مثلث من انواع المثلث العام من غير ان
يحس كيفية الوجه في استعماله كلها وان كان استوفاها كلها لم يحس باستيفائها كلها مبين في كل واحد منها امر ابرهان عام او برهان
خاص لكل واحد وان متعدى بمعنى ذلك في المثلث المطلق لان له اولا الا الغلط زعم فيه وحصل ابتداء نظرها بالجزئيات ولم يت
يمكنه ان ينقل الى المثلث المطلق الا ان يعول على الاستقراء المغالطي وهو ان ينقل الحكم من جزئيات غير مستوفاة او غير محقق استيفائها
الى الكل فان هذا ليس مغالطة في الجدل وهو مغالطة في البرهان لانه لا يلزم من وجود اي حكم كان في جزئيات شيء لم يشعر باستيفائها
لعدها ان يحكم بالحكم اليقين على الكل واما الحكم الاقناعي السبب باليقين فقد يجوز ان يحكم به وكذلك ليس هذا مغالطة في البرهان لان هذا
الناظر في الجزئيات من المثلثات كيف شعر بالشيء الذي هو المثلث المطلق علم يمكن حتى استيفاء الاقسام المتقن الذي لو كان حصل له
كان له بعده ان ينقل الحكم الى المثلث المطلق الذي الحكم له اولى وعليه كل وان لم يعلم انه كذلك حسب ان الحكم اولى لكل الجزئيات وظن

شان له

حتى

الحكم على صنف منها على الطريق هذا الكتاب ما من اراد ان لا يحصل في مهزوان الحكم اولى فيجب اذا كان الحكم متعارفا لمعان مختلفة اتفق ان
اوليه الحكم بان يرفع جملة المعاني الا واحدا منها ويبدأ في ذلك الواحد وايا مما اذا اثبت ويطلب التساوي حيث الحكم واذا ارتفع واتفق
الباقي لو الكمي فاذا رفع الحكم فالحكم له ولا مثال هذا المثلث متساوي الساقين من نحاس وهو الذي شكل فاذا رفعت تساوي الساقين
وكونه من نحاس واثبت المثلث وجدت كون مثلث زوايا منه مساوية لقائمتين باقيا ولو امكن ان يرفع معنى الشكل وبقي المثلث كان
الحكم ثابتا ولكن انما لا يبقى لان المثلث لا يبقى لم اذا رفعت المثلث وبقي الشكل لم يبق هذا الحكم ومن جانب تساوي الساقين وكونه
من نحاس يجد الحكم ثابتا مع رفع الامرين واثبات المثلث ومن جانب الشكل تجد الحكم مرتفعا مع وضع الامرين ورفع المثلث فيجتمع
من الامتحانين ان الحكم كلي للمثلث لا غير **فصل** في تحقيق ضرورية مقدمات البراهين ومناسبتها ثم ان مقدمات البراهين كيف ان
يكون ضرورية وذلك لو كانت على مطلوبات ضرورية قبل لان منه كيف يتوسط ما ليس ان غير المكن ان يكون ما ليس غير ضرورية النتيجة
الضرورية يلزم من مقدمات ضرورية لا يقع فيها امكان تغير والامور الضرورية على وجهين امور ضرورية في اللزوم من غير ان
يكون بعضها لبعض ضروريا في الجوهر والحسية وهذه لوازم خارجية وقد اوضحنا قبل انها لا ينفع في الكسب العلم اليقيني وضرورية في الجوهر
والطبيعة وهي الامور الموجودة وهذا انما الداخلة في حد الموضوع فهي ضرورية للموضوع في جوهره واما التي الموضوع داخل في حدها فانها ليست
لها ضرورية في الجوهر وهي ضرورية للموضوع في اللزوم اما على الاطلاق واما على المقابلة والتي على المقابلة والماخوذ منها في البرهان
ما كان ضروري اللزوم لنوع الواحد فان كانت مما يوجد ولا يوجد في موضوع واحد بالنوع فليست واخذ في البرهان على انه ضروري
من حيث ما هو ضروري واما كيف ترتيب هذه ولكون منها العلم اليقيني فسيقول له بعد قالوا او كل قول تنتج به امر ضروري وليس ضروريا
فان كلما هذا ان يقول ان الملزوم الذي وصفه ليس دائم الوجود وما يلزمه ليس بدائم الوجود واو لا يجب ان يكون دائم الوجود فاذا كان
ابطال النتيجة المدعاة انما ضرورية يكون لهذه السبيل فاذن استحكام قوة اليقين فيها والضرورة هو بان لا يكون فيها الطعن
فبين من هذا ان الذين يصيرون في احد المبادي على ان يكون صادقة في انفسها او مقبولة او معترف بها عند قوم او امام او مشهورة
اي يعترف بها كافة الناس وترى انها من غير ان يكون اولية الصدق وربما كانت غير صادقة وكما عرفه في كتاب الجدل وقد ضلوا
السبيل فان استعمال المقبولات والمشهورات وامثالها في طلب اليقين مغالطة او غلط وبلا جهة اذ يمكن ان يكون كاذبة واما المقدمات
فاذا لم يكن مناسبة للجنس الذي فيه النظر وكانت خارجية غريبة لا تبين شيئا من الجهة التي مثلها يقع اليقين العلمي وان كان يقع بها تصديق
ما لانها لا يدل على العلل اذ العلل مناسبة للشيء وربما كان وانما يعطي صدق النتيجة فقط لا انه صدق قياسا وليس كل حمل مناسبا

وخصوصا اذا لم يكن ضروريا فانه اذا كان الاوسط غير ذاتي او غير ضروري للاصغر فلا يمكن ان يكون الاكبر ضروريا او غير ضروري فان
لم يكن ضروريا كان النتيجة ... الى الاصغر ضرورة فلم يكن ... الا ان يكون البرهان عليه من جهة ما هو ممكن لا من جهة ما هو موجود
بالفعل وان كان ضروريا فانما هو ضروري في نفسه ليس ضروريا عند القياس عليه لانه يمكن ان يزول الحد الاوسط عن الاصغر لانه غير ضروري
[illegible] الشيء الذي كان علم بتوسط ضرورة ... والشيء موجود في نفسه فانا اذا علمنا ان كل انسان حيوان وان كل شيء كل
ماشي حيوان فاذا لم يبطل هذا العلم الذي يكتسب بتوسط الماشي ... حيوان او ليس بحيوان والامر في نفسه ... فان قال قائل
ان هذا النتيجة لا تزول بزوال الحد الاوسط لان قولنا كل ماشي حيوان معناه كل شيء موصوف بانه ماشي ... حيوان ...
ذاته الموصوفة بالمشي موجودة فان كل شيء موصوف بانه ماشي فهو حيوان يقينا وان لم يمش ... في كتاب القياس يكون الصغرى
وجودية والكبرى ضرورية لان حمل الحيوان على كل موصوف بانه ماشي ولو وقتا ما ضروري والنتيجة من ... ضرورية ...
ان هذا انما يفيد اليقين ... بالقوة ... قياس برهاني ... وكذلك ان الكبرى الضرورية ...
ضرورة كتاب القياس ... كتاب البرهان ... قولنا كل ماشي ... حيوان ... كل شيء من شانه ان يمشي فهو حيوان ...
فلا يلزم ان يكون عرف بالعلة ان كل ما من شانه ان يمشي فهو حيوان او لم يكن عرف بالعلة فان كان لم يعرف بالعلة ...
[illegible] ... كتب اليقين قياس ... ويكون من الاعراض الذاتية بالانسان
من وجه وبالحيوان من وجه آخر ... في الابواب المتقدمة ... هذا القول ... الاوسط فيه عرض ذاتي
وحيوان من شانه ان يمشي ... في المقدمتين ... باليقين ... بالمقدمتين في القوة الى مقدمتين ... ضروريتين
وذلك ان قولنا كل واحد ... فانه حيوان بالقوة ... قولنا كل ما من شانه ان يمشي ... ان يمشي فهو حيوان
بالقوة وقولنا كل انسان يمشي فانه في قوة ... ان يصح ... ان يمشي ... صدق ... وان كان ... الكبرى ...
بالقوة حتى يصح اليقين ... كان قولنا كل ما من شانه ان يمشي فهو حيوان ... فكان الاوسط ...
بالقياس ... كان القياس برهانيا وكان ... كل انسان يمكن ان يمشي وكل ما امكن ان يمشي ... فهو حيوان ...
المقدمتان ضروريتين فلما كان القياس المذكور في قوة هذا القياس ... ان لا يكون هو هذا القياس
بعينه بالفعل فانه ليس اليقين ... من كونه بالفعل كذا ... لم يمكن الا كونه بالفعل كذا لم يقع يقين ...
بالقوة كذا ولو لم يكن في قوته ذلك ... اليقين به وكانه قد كان يمكن ان ينتج ... مقدمات كاذبة

فيل

قد يمكن ان ينتج نتيجة ضرورية من مقدمات غير ضرورية وكان النتيجة الصادقة لم يكن صدقها هناك من جهة عين القياس بل لكنه
انما كانت بذاتها صادقة وان لم يكن ... تلك الحدود ... صادق ... ولو بالعرض كان النتيجة الضرورية هناك لا يكون ضرورية من
جهة اللزوم عن القياس بل من جهة انها بذاتها ضرورية وفي قوة الحدود وان ... على ... ضرورية وكان هناك قد يكذب
من احس بكذب المقدمات فلا يدري ان النتيجة فيها صادقة او كاذبة وان كانت صادقة في نفسها لم يعلم صدقها في نفسها بوجه آخر
كل هناك شك فلا يدري هل النتيجة ضرورية او غير ضرورية ... ضروريتها من وجه آخر ... مع تلك المقدمات وفي قوتها او لا
... بل من مقدمات اخرى وكان هناك لم يكن ان ينتج كاذبة عن ... فلا يمكن ان ينتج غير ضرورية ولست
الحد الاوسط ضروريان والمقدمات المرضية وان كان ... ضروريا ... بالفعل وفرق بين ... ضروريا ...
بالفعل فان كل قياس ينتج بالفعل وليس كل قياس ينتج ضروريا واذا كان ينتج بالفعل وان لم ينتج ضروريا فانه لا يعري من فائدة ...
من ان ... العلم بوجود شيء وان لم يكن يقينا فالحاصل ... فرق بين العلم المطلق وبين العلم اليقيني كما انه فرق
بين ان يعرف انه كذا او ان يعرف لم كان كذا ... وان لم يكن ... مطلقا فهو نافع من جهة ما في البرهان لان الشيء اذا
... في الوجود ولم يقصد البرهان ... والثاني الزام الخصم والمخاطب ... تسليم المقدمة ...
من ... البرهان لان البرهان لا يتوقف على تسليم الخصم المقدمة بل على تسليم الحق ... وان يكون ضرورية ولا يكون ضرورية على النحو
الماخوذ في البرهان الا ان يكون محمولاتها ضرورية ذاتية على احد وجهي الذاتي فان الضروريات الخاصة بكل جنس هي الذاتيات
... والاعراض الذاتية وما سوى ذلك فهي اما ضروريات ... واما غير ضرورية ... مطلقة والاعم ...
... فاذا كان الاوسط للاصغر ذاتيا والاكبر للاوسط ذاتيا لم يمكن ان ينتقل من علم الى علم آخر بل يكون كل علم مقدمات خاصة مثل
الهندسيات براهين خاصة بالهندسة والعدديات بالعدد ولم يدخل في شيء من العلوم ... او بيان غريب الا فيما
يشركان فيه ... فيكون المقدمات مناسبة **فصل** في موضوعات العلوم ومباديها ومسائلها واقرانها
مباديها ومسائلها في حدودها المحمولة ونقول ان لكل واحد من الصناعات ... موضوعات ومسائل والمبادي
هي المقدمات التي منها يبرهن تلك الصناعة ... في تلك الصناعة ... من ان يبرهن في تلك
العلم بل في علم دونه ... والموضوعات هي الاشياء التي انما يبحث الصناعة عن الاحوال المنسوبة اليها والعوارض الذاتية لها
والمسائل هي القضايا التي محمولاتها عوارض ذاتية لهذا الموضوع او لانواعه او عوارضها وهي مشكوك فيها ... فيه والمبادي

من وجه آخر يلوح مع تلك المقدمات وفي قوتها او لا يلوح فيها بل من مقدمات اخرى وكان هناك لم يكن ان ينتج كاذب
تلك بعينها لا يمكن ان ينتج غير ضرورية ونسبة الحد الاوسط ضرورية بيان والمقدمة العرضية وان كان لا ينتج شيئا ضروريا فقد ينتج بالضرورة
وفرق بين ما ينتج ضروريا وبين ما ينتج بالضرورة فان كل قياس ينتج بالضرورة وليس كل قياس ينتج ضروريا او لو كان ينتج بالضرورة وان لم
ينتج ضروريا فانه لا محالة من فائدة بل لا بد من ان يتبعه حاجة تامة الى احدهما العلم بوجود شيء وان لم يكن يقينا فانما يحصل بسببه فرق بين
العلم المطلق وبين العلم اليقيني كانه فرق بين ان يعرف انه كذا او ان يعرف انه كذا او كذا وان لم يكن اضطرار بانها مطلقا فهو نافع جدا
في البرهان لان الشيء اذا ثبت حصوله في الوجود ولم يقصر البرهان عنه او كشفت من كمية لمية والثاني الزام الخصم والمخاطب عند يمنع
تسليم المقدمة وهذا بعيد من ماخذ البرهان لان البرهان لا يتوقف على تسليم الخصم للمقدمة بل على تسليم الحق اياه وان يكون ضرورية
ولا يكون ضرورية على النحو المأخوذ في البرهان الا ان يكون محمولاتها مع ضرورتها ذاتية على احد وجهي الذاتي فان الضروريات لكل
لكل جنس هي اما اجناسها وفصولها واما عوارضها الذاتية وما سوى ذلك فهي لا ضروريات غريبة واما غير ضروريات بل اعراض مطلقة
ولا تعلم منها ليشبه اليقينية فاذا كان الاوسط للاصغر ذاتيا والاكبر للاوسط ذاتيا لم يمكن ان ينتقل من علم الى علم آخر بل يبين كل علم مقدماته
خاصة مثل الهندسيات ببراهين خاصة بالهندسة والعدديات بالعدد ولم يدخل في شيء من العلوم بيان منقول او بيان غريب الا فيما
يشترك فيه ونسوضح هذا بعد فيكون المقدمات مناسبة للنتيجة **فصل** في موضوعات العلوم ومباديها ومسائلها في حدودها

واقتران مباديها بمسائلها

المحمولة ونقول ان لكل واحد من الصناعات وخصوصا النظرية مبادي وموضوعات ومسائل والمبادي هي المقدمات التي منها تبرهن
تلك الصناعة ولا تبرهن هي في تلك الصناعة اما لوضوحها واما لجلالة شانها عن ان يبرهن في ذلك العلم وانما يبرهن في علم فوقها
واما لدنو منزلتها عن ان يبرهن في ذلك العلم بل في علم دونه وهذا قليل والموضوعات هي الاشياء التي انما تبحث الصناعة عن
الاحوال المنسوبة اليها والعوارض الذاتية لها والمسايل هي القضايا التي محمولاتها عوارض ذاتية لهذا الموضوع او لانواعه او
عوارضه وهي مشكوك فيها فيصحح فيه فالمبادي منها البرهان والمسايل لها البرهان والموضوعات عليها البرهان وكان الغرض
فيما عليه البرهان الاعراض الذاتية ولا الذى علة ذلك هو الموضوع والذى منه المبادي فنقول ان المبادي على وجهين اما مبادي خاصة
بعلم علم مثل الخط ووجود الحركة للعلم الطبيعي والخلاء وامكان العام كل مقدار الى غير النهاية للعلم الرياضي واما مبادي عامة وهي على
قسمين اما عامة على الاطلاق لكل علم كقولنا كل شيء اما ان يصدق عليه الايجاب او السلب واما عامة بعدة علوم مثل قولنا الاشياء
المساوية لشيء واحد متساوية فهذا مبدأ يشترك فيه علم الهندسة وعلم الحساب وعلم الهيئة وعلم اللحون وغير ذلك ثم لا يبعد له

منها البرهان والمسايل لها البرهان والموضوعات عليها البرهان وكان الغرض فيما عليه البرهان الاعراض الذاتية ولا الذى
علة ذلك هو الموضوع والذى منه المبادي فنقول ان المبادي على وجهين اما مبادي خاصة بعلم علم مثل الخط ووجود الحركة للعلم الطبيعي
والخلاء وامكان العام كل مقدار الى غير النهاية للعلم الرياضي واما مبادي عامة وهي على قسمين اما عامة على الاطلاق لكل علم كقولنا كل شيء
اما ان يصدق عليه الايجاب او السلب واما عامة بعدة علوم مثل قولنا الاشياء المساوية لشيء واحد متساوية فهذا مبدأ يشترك
فيه علم الهندسة وعلم الحساب وعلم الهيئة وعلم اللحون وغير ذلك ثم لا يبعد له تقدير ما من هو المقدار ويشبه ما هو من الكميات
ووجود ما لا غيره ان المساواة لا تليق لغيره هو كم او ذو كم الا باشتراك الاسم والمبادي الخاصة التي هي موضوعاتها موضوع الصناعة
او انواع موضوعاتها او اجزاء موضوعاتها او عوارضها الخاصة فهي المبادي الخاصة بالصناعة كانت محمولاتها خاصة بالموضوع
او غير خاصة به بل كلية مثل المساواة في المقدمات من الهندسة والعدد وان كان استعمالها في الصناعة تخصيصها بان المساوي
في الهندسة مساوي وفي العدد مساوي عدد وكلاهما خاصان بالصناعة والمضادة في مقدمات من العلم الطبيعي والخلقي وعلى
ذلك الوجه بعينه بان المساواة ليست خاصة بموضوع الهندسة ولا بموضوع الحساب لا المضادة والعدم بموضوع العلم الطبيعي من حيث
هو موضوع العلم الطبيعي والاعتبار على الظاهر ولكن ان كان كل انسان حيوان فانه في قوة قولنا كل انسان يصح فيه ان يمشي
ومتى صدق صدق هذا معه واذا كان ذلك وكانت الكبرى عرفت بالعقل حتى يصح اليقين بها وكان قولنا كل ما من شانه ان يمشي فهو
حيوان قولا يقينيا معلوما لا علة فكان الاوسط عارضا واتيا للحدين باعتبارين كان القياس برهانيا وكان كما قلنا كل انسان
يمكن ان يمشي وكل ما يمكن ان يمشي ومع ان يمشي فهو حيوان وحصل المقدمتان ضروريتين فلما كان القياس المذكور في قوة هذا القياس
انتج يقينا وليس يضر في ذلك ان لا يكون هو هذا القياس بعينه بالفعل فان ليس اليقيني انما جاء من كونه بالفعل كذا بل لو لم يكن الا كونه
بالفعل كذا لم يقع اليقين بل وقع اليقين بسبب كونه بالقوة هكذا ولو لم يكن في قوته ذلك استحال وقوع اليقين به وكانه قد كان
يمكن ان ينتج شيئا صادقا من مقدمات كاذبة فكذلك قد يمكن ان ينتج نتيجة ضرورية من مقدمات غير ضرورية وكان النتيجة الصادقة
لم يكن صدقها هناك من جهة عين القياس بل من جهة انها كانت هذا اتفاقا صادقة وان من نفس تلك الحدود وهو حدها صادق معها
ولو بالعرض تلك النتيجة الضرورية ما فيها لا يكون ضرورية من جهة اللزوم من القياس بل من جهة انها باتها ضرورية في قوة الحمل
ان تقلب على نحو نقيضها ضرورية وكان هناك قد يشك من احس يكذب بالمقدمات فلا يدري ان النتيجة فيها صادقة او كاذبة وان
كانت صادقة في نفسها لم يعلم صدقها في نفسها بوجه آخر فكذلك هنا يشك فلا يدري هل النتيجة ضرورية او غير ضرورية ما لم يعلم ضرورتها

المقدار مثلا ان هذه المتساوية اشياء هي من الكميات ووجوده بالاخير بان المساواة لا يس لغير ما هو كم او ذو كم الا باشتراك الاسم
والمبادي الخاصة التي هي موضوعاتها موضوع الصناعة او انواع موضوعاتها او اجزاء موضوعاتها او عوارضها الخاصية فتلك المبادي
الخاصية بالصناعة كانت محمولاتها خاصة بالموضوع او غير خاصة به بل تخصيصه مثل المساواة في المقدمات من الهندسة والعدد وان كان
استعمالها في الصناعة بتخصيصها لان المساوي في الهندسة مساوي وفي العدد مساوي عدد وكلاهما خاص بالصناعة والمساواة
في مقدمات من العلم الطبيعي والخلقي وعلى ذلك الوجه بعينه بان المساواة ليست خاصة بموضوع الهندسة ولا بموضوع الحساب الا
المساواة والعدد موضوع العلم الطبيعي من جهة ما هو موضوع العلم الطبيعي والاعتبار على الظاهر ولكن ان كان شيء مما هو من الاعراض
الذاتية محمولا على موضوع العلم ونوع موضوعه او جزء موضوعه في المبادي كانت المبادي خاصة كقولنا كل عدد زوج منقسم بمتساويين
والمنقسم بمتساويين خاص بجنس موضوع الزوج وان قلنا كل عدد ينقسم بمتساويين فهو زوج كان المحمول خاصا بجنس الموضوع فاما
اذا كان الموضوع في المبدء عاما من موضوع الصناعة او اعم منه فهو مبدء غير خاص والمبادي العامة يستعمل في العلوم على وجهين اما
بالقوة واما بالفعل واذا استعملت بالقوة فهي لم يستعمل على انها مقدمة وجزء قياس بل انما استعملت قوتها قطعا حين لم ان لم يكن
كذا حقا فمقابله وهو كذا حق ولا حق لان كل شيء اما ان يصدق عليه السلب او الايجاب لان هذا مشهور يستعمل عند الافتتاح بسكت
المغالطين والمشككين واذا استعملت بالفعل خصصت اما في جزء بيانها كقولنا في تخصيص هذا المبدء المذكور في العلم الهندسي كل
مقدار اما مشارك واما مباين فقد خصصنا الشيء بالمقدار وخصصنا الايجاب والسلب بالمشارك والمباين واما في الموضوع كقولنا المتعارفة
العامة وهي قولنا كل الاشياء المتساوية لشيء واحد متساوية اي ان كل المقادير المتساوية لمقدار واحد متساوية وخصصنا الشيء
بالمقدار وتركنا المحمول بحاله وهو على الاعتبار الذي مضى لنا الصور ونقول ان الصوان المبادي الخاصية بباب علم على قسمين اما ان يحتج
خاصة بجنسه ذلك العلم كله او بجنس مسئلة او مسائل ونقول انه قد يكون للعلم موضوع مفرد مثل العدد لعلم الحساب وقد يكون غير مفرد
بل يكون في التقييد موضوعات كثيرة يشترك في شيء تتاحد به وذلك الشيء اما جنس كالخط والسطح والجسم للهندسة فانها يشترك
في المقدار ويشترك في المناسبة مثل خواص النقطة من هذه الثلثة المذكورة في موضوعات علم الهندسة فان نسبة الاول الى الثاني
كنسبة الثاني الى الثالث والثالث الى الرابع واما ان يشترك في غاية واحدة كاشتراك موضوعات علم الطب اعني الاركان
والمزاجات والاخلاط والاعضاء والقوى والافعال ان فرضت هذه موضوعات الطب لا اجزاء موضوع واحد فانها يشترك
في نسبتها الى الصحة وموضوعات العلم الخلقي في نسبتها الى السعادة واما ان يشترك في مبدء واحد مثل اشتراك موضوعات

علم الكلام

علم الكلام فانها يشترك في نسبتها الى مبدء واحد اما في الشريعة واما كونها المنة والله فان موضوع العلم اما ان يكون قد اخذ
على الاطلاق من جهة هو هو وطبيعته غير مشروط فيها زيادة معنى ثم طلبت عوارضها الذاتية المطلقة مثل العدد للحساب واما ان يكون
قد اخذ لا على الاطلاق ولكن من جهة اشتراط زيادة معنى على طبيعته من غير ان يكون فصلا منوعا ثم طلبت عوارضه الذاتية التي تخصه
من تلك الجهة مثل النقطة عارض للكرة المتحركة والمسئلة اما بسيطة حملية واما مركبة شرطية والمركب يرجع النسبة فيها الى ... فنقول
كل مسئلة بسيطة فهي منقسمة الى محمول وموضوع فلنتأمل اولا جهة الموضوع فنقول ان الموضوع في المسائل انه يعلم اما ان يكون داخلا
في حد موضوعها وكما لها من جملة الاعراض الذاتية له والداخل في جملة موضوعها اما نفس موضوعها سواء كان واحد الموضوع او كثيرا
الموضوع مثل قولنا كل الجسم ينقسم الى ما لا نهاية له وذلك في مسائل العلم الطبيعي واما نوع له كقولنا كل الهواء المحبوس في الماء
يندفع الى فوق بالطبع او الانفساط القاسر وكل العصب مبدء للدفع او القلب والكائنة من اعراضه فاما عرض ذاتي لموضوعه
كقولنا كل حركة فاما مضادة لحركة او عرض ذاتي لانواع موضوعه كقولنا كل الاضافة الشمسية مسمرة او عرض ذاتي لعرض ذاتي له
كقولنا كل الزمان بعد السكون فان الزمان عارض للحركة التي هي عرض ذاتي للجسم او عرض ذاتي لنوع عرض له كقولنا كل ابطأ
الحركة هو لتخلل سكون فان الابطاء من عوارض بعض الحركات دون بعض فان بعض الحركات مستوية السرعة لا تبطؤ البتة ويقصد
الان ناحية المحمول فنقول ان المحمول في المسئلة على انها مجهولة الانية ويطلب فيها الانية لا التي هي مجهولة اللمية ويطلب فيها اللمية
دون الانية فلا يجوز ان يكون طبيعة جنس او فصل او شيئا مقوما بينا اذا كانت طبيعة الموضوع محصلة فان المحمولات الذاتية التي هي
في حد الشيء يجب ان يكون بينة الوجود للشيء اذا حصل الشيء كاملة وان كان يمكن في بعضها ان يبين بحد اوسط لكن ليس كل
بيان بحد اوسط فهو قياس فان الاوليات قد يمكن ان يبين بوجه ما بحد اوسط مثلا ان يجعل الحد الاوسط حد المحمول او رسمه او يجعل
الاوسط ذلك للاصغر متوسطا بين الموضوع وبين المحمول وليس مثل ذلك قياسا بالحقيقة عند المحقق فان القياس انما يكون قياسا
على الاثبات والابانة اذا كان على حيث الصفات ويكون قياسا على اللم اذا كان على خفي اللم وقد يجتمعان وقد يفترقان واما طلب ان
هذا المحمول هل هو حد او جنس او فصل فهو مما يجوز ان يكون مطلوبا لان كون الشيء طبيعيا وكونه جنسا او فصلا لشيء امر ثان غير
فان الحساس من جهة ما هو حساس طبيعة ما ومن جهة اخرى وبالقياس الى الانسان هو فصل طبيعته ان يكون انما يشكل في
مثل هذا انه هل هو جنس للانسان او ليس بجنس او هو فصل له او يجنسه او ليس والاشكل انه هل موجود للانسان من جهة ما هو شيء
ما من شانه ان يكون جنسا او فصل جنس اذا اعتبر له اعتبار العموم وقد عنيت الصور على وجود امثال هذه المحمولات للشيء انها ذاتية

معان ما من جنس علم النفس كما بينه على المبادي الاولية انه قد برهن على وجود ما لشيء ما اذا كان عرف لجوهره ولم يكن تحقق
جوهره معروف مثلا من جهة ما هو منسوب الى شيء او له فعل او انفعال ولم يكن عرف ذاته مثل ما يطلب في النفس جوهر او ليس بجوهر
والجوهر جنس النفس ولكن انما يطلب هذا اذا لم يكن بعد عرف النفس بذاتها ولكن عرفناها من جهة ما هي مضافة الى البدن وكمال له
وتصدر عنها الافاعيل الحيوانية وبالجملة اذا عرفناها من جهة انها شيء هو كمال كذا او مبدء كذا فقط فيكون [illegible] عرفناها ذاتها فلا يكون
عرفناها ذاتها توصفنا ثم طلبنا حمل جنسها عليها واذا لم يكن وصفنا حقيقة ذاتها لم نطلب حمل امر آخر عليها وكذلك الامر في جنس ما
بل يكون المحمول في طلبنا بالحقيقة ليس جنسا للموضوع في القضية بل هو جنس لشيء آخر محمول العرض له هو الذي يطلب المحمول له وكثيرا
ما يقع هذا الطلب حيث لا يكون قد حصلنا معنى الموضوع والمطلوب بل عندنا منه اسم فقط كما يطلب في الصورة هل هو جوهر ام لا فانا
اذا كنا عرفناها بالحقيقة ما الجوهر وعرفنا انه الموجود لا في موضوع وعرفنا بالحقيقة ما الموضوع وعرفنا ما الصورة فكانت الصورة كل
لمادة لا يتقوم دونها بل يتقوم بها تلك المادة وكان الموضوع كل ما هو متقوم بالذات او قابل متقوم دون الشيء الذي فيه او ان لم
يكن منه والاشياء تختلف بها لما كانت النسبة لازمة لحقت بعد تقوم ذلك الامر الذي هو مادة او قابل للمادة عرفنا ان الصورة
جوهر ولم نحتج الى وسط ولكن اذا كان عندنا من الصورة خيال ومن الجوهر خيال اخذنا نحتج [illegible] من غير حاجة الى القياس
بل المطلوبات والمسائل اذا كانت موضوعاتها من الموضوع للصناعة كانت محمولاتها من الاعراض الذاتية واجناس انواع اعراضها فصول
اعراضها واعراض اعراضها وان كانت موضوعاتها من الاعراض الذاتية جاز ان يكون محمولاتها من جنس الموضوع وانواعه
وفصوله والاعراض واعراض اعراضه واجناس اعراض اخرى وفصولها وما يجري مجراها وقد يكون محمولات الصنفين من الموضوعات
عوارض ذاتية للجنس كالمساواة في علم الهندسة والعدد وعوارض ذاتية لما هو شبيه بجنس كالمضادة في العلم الطبيعي فان المضادة
من العوارض الخاصة بالموجود والمضادة ايضا اذا استعملت في العلم الطبيعي كانت من العوارض الخاصة لجنسه وانما لا يكون محمولا
في مسائل العلم الرياضي لان موضوعات العلم الرياضي اما غير متحرك واما مشابهة المركز لا مضادة فيها وان لم يتفق حركاتها من
كل جهة واما موضوعات العلم الطبيعي فمنها ما يتغير بين الاضداد فاما اذا كان المطلوب هو الكمية دون الاسم فيصح ان يجعل مقوم
بعد الاوسط بين ما مقوم آخر اذا كان الاوسط علة لوجود الاكبر له او يكون الاكبر اولا للاوسط [illegible] فيكون الاصغر كالمدرك
فانه اول المنطق والمسالس ثم للانسان اقول ان كل علم يصلح ان يكون محمولا في المسائل البرهانية فانه يصلح ان يكون محمولا في
المقدمات البرهانية العامة سواء كان مبادئ خاصة او مبادئ عامة الا الاجناس والفصول وما يشبهها فانه يجوز ان يكون الاكبر جنسا

للاوسط او فصلا والاوسط عرضا ذاتيا للاصغر فيكون كما ان العرض يجوز ان يكون عنه مطلب وكذلك جنسه او فصله والعرض يجوز ان
يكون للاوسط جنسا للاصغر او فصلا والاكبر عرضا ذاتيا للاوسط فمن هذه الجهة يدخل الاجناس والفصول في جملة المحمولات واذا كان
يمكن وجود العرض الذاتي لفصل الشيء او لجنسه او نوع منه للشيء جاز ان توسط الفصل او الجنس وكذلك لما كان يمكن ان يكون
نوع العرض اعرف للشيء او الفصل بالعرض اعرف للشيء جاز ان توسط هذا الاعرف واما ان يكون الاكبر مقوما للاصغر فليس
يقع الا على الوجه المعدود فان طالب مطالب وقال لما كان من حق الجنس ان لا يحمل على النوع فكيف يعرف وجود النوع في الاصغر
ولا يعرف وجود جنسه فالجواب ان ذلك ان الجنس كما عرفت ليس مما لا يحمل حمله على النوع من وجها وجود احمل البتة بل علم يخطر
معناه بالبال ومعنى النوع بالبال ولم تزل الشبهة فيه في هذه الحال يمكن ان يغفل عن انه [illegible] ان يخطر النوع بالبال
ولا يلتفت الذهن الى الجنس فيجوز ان يخطر النوع بالبال محمولا على شيء ولا يخطر الجنس ولا يحمله بالفعل بالبال فلا يحمل لكنه اذا خطر
مع النوع بالبال حمل بالفعل على ما يحمل عليه النوع فان فرض ذلك الموضوع وحده ولم يلتفت الى حمل النوع عليه لم يخطر الجنس بالبال
البتة وذلك اولى فان المخطر اياه بالبال كان غيره ولا يخطر الجنس بالبال فكيف اذا لم يخطر البتة **فصل** في اختلاف العلوم واشتراكها
نقول ونفصل فنقول ان اختلاف العلوم الحقيقية هو بسبب موضوعاتها وذلك السبب اما لاختلاف الموضوعات واما لاختلاف موضوع
واحد ولنفصل اقسام الوجه الاول وهو ان اختلاف موضوعات العلوم اما على الاطلاق من غير مداخلة مثل اختلاف موضوعي الحساب
فليس شيء من موضوع هذا في موضوع ذلك وبالعكس واما مع مداخلة مثل ان يكون احدهما يشارك الآخر في شيء وهذا على وجهين اما
ان يكون احد الموضوعين اعم كالجنس والآخر اخص كالنوع والآخر الخاص بالنوع واما ان يكون في الموضوعين شيء مشترك وشيء متباين
مثل علم الطب وعلم الاخلاق فانهما يشتركان في قوى نفس الانسان من جهة ان الانسان حيوان لم يختص الطب بالنظر في بدن الانسان
واعضائه ويختص علم الاخلاق بالنظر في النفس الناطقة وقواها العملية فاما القسم الاول من هذين القسمين فاما ان يكون العام فيه عمومه
عموم الجنس او عموم اللوازم مثل الواحد والموجود وليس فرالان هذا القسم فاما الذي عموم احد الموضوعين هو عموم الجنس
للنوع فهو كالنظر في المخروطات على انها من المجسمات وفي المجسمات على انها من المقادير واما الذي عمومه كالجنس لعارض النوع
فمثل موضوع الطبيعي لموضوع الموسيقى فان موضوع الموسيقى عارض نوع من موضوع العلم الطبيعي وهذا القسم ينقسم على
قسمين قسم يجعل الاخص من جملة الاعم وفي علمه حتى يكون النظر فيه جزءا من النظر في الاعم وقسم يفرد الاخص من الاعم ولا يجعل النظر
فيه جزءا من النظر في الاعم ولكن يجعله علما تحته والسبب في هذه الاقسام هو ان الاخص اما ان يكون انما صار اخص بفصول ذاتية

بجمل

ثم طلبت عوارضه الذاتية من جهة ما صار نوعاً فلا يختص النظر بشيء منه دون شيء وحال دون حال بل تتناول الجميع مطلقاً وذلك
مثل المخروطات للهندسة فيكون العلم بالموضوع الاخص جزءاً من العلم الذي ينظر الى الموضوع الاعم واما ان يكون نظره في الاخص
وان كان قد صار اخص بفصل مقوم فليس من جهة ذلك الفصل المقوم وما يعرض له من جهة نوعيته مطلقاً بل من جهة بعض عوارض تتبع
ذلك الفصل ولواحقه مثل نظر الطبيب في بدن الانسان فان ذلك من جهة ما يصح ويمرض فقط وهذا ايضا يفرد العلم بالاخص عن العلم بالاعم
ويجعل علماً تحته كان الطب ليس جزءاً من العلم الطبيعي بل علم موضوع تحته واما ان يكون الشيء الذي صار به اخص ليس يجعله نوعاً بل عرضاً
صفة وعارضاً وينظر فيه من جهة ما صار به اخص وصفاً ويبحث اي عوارض ذاتية عرضت له وهذا ايضا يفرد العلم عن العلم الاعم ويجعله علماً
تحته وبالجملة فان اقسام الموضوعات المختصة التي ليس العلم بها جزءاً من العلم بالموضوع الاعم بل هو علم تحت ذلك العلم اربعة احدها
ان يكون الشيء الذي به صار اخص عرضاً من الاعراض الذاتية ويجعله منفرداً فينظر في اللواحق التي تلحق الموضوع المخصص من جهة ما اقترن
به ذلك العارض فقط كالطب تحت العلم الطبيعي فان الطب ينظر في بدن الانسان وهو جزء من العلم الطبيعي والطبيعي ينظر ايضا في بدن
الانسان لكن الجزء من العلم الطبيعي الذي ينظر في بدن الانسان ينظر فيه على الاطلاق ويبحث عن عوارضه الذاتية على الاطلاق التي
تعرض له من حيث هو انسان لا من حيث شرط يقترن به واما الطب فينظر فيه من جهة ما يصح ويمرض فقط ويبحث عن امراضه التي
له من هذه الجهة والقسم الثاني ان يكون الشيء الذي به صار اخص من الاعم عارضاً غريباً ليس في ذاته ولكنه نسبة في ذات الموضوع
لا نسبة مجردة وقد اخذ الموضوع مع ذلك العارض الغريب شيئاً واحداً ونظر في العوارض الذاتية التي تعرض له من جهة اقتران ذلك
الغريب به مثل النظر في الاكر المتحركة فانه تحت النظر في المجسمات والهندسة والقسم الثالث ان يكون الشيء الذي صار به اخص من
الاعم عارضاً غريباً وليس هو في ذاته ولكن نسبة مجردة وقد اخذ مع تلك النسبة شيئاً واحداً ونظر في العوارض الذاتية التي تعرض
له من جهة اقتران تلك النسبة به مثل النظر في المناظر فانه يجعل الخطوط مقترنة بالبصر فيضع ذلك موضوعاً وينظر في لواحقها الذاتية وهي
لذلك ليست من الهندسة بل تحت الهندسة وهذه الاقسام الثلاثة تشترك في ان الشيء المقرون به العارض الموصوف هو من جملة
طبيعة الموضوع للعلم الاعلى من العلمين فيحمل موضوع الاعلى عليه والقسم الرابع الا يكون الاخص يحمل عليه موضوع علم الاعم بل هو عارض
لشيء من انواعه كالنغم او [illegible] موضوع العلم الطبيعي فانها من جملة عوارض تعرض لبعض انواع موضوع العلم الطبيعي ومع
ذلك فقد اخذت النغم في علم الموسيقى من حيث اقترن بها امر غريب منها ومن جنسها وهو العدد فيطلب لواحقها من جهة ما اقترن
به ذلك الغريب لا من جهة ذاتها وذلك كالاتفاق والاختلاف المطلوب في النغم مع ان موضع لا تحت العلم الذي في جملته موضوعه بل

تحت العلم الذي منه اقترن به وذلك مثل صنعة الموسيقى تحت علم الحساب وانما تحتسب لا من جهة ذاته لان النظر في النغم من جهة
ذاته نظر في عوارض موضوع العلم الاعم او عوارض عوارض انواعه وذلك جزء من العلم الطبيعي لا علم تحته والفرق بين هذا القسم
والقسم الذي قبله ان في القسم الذي قبله مثال الاكر المتحركة ان ذلك العلم ليس موضوعه علم الناظر في العارض المقرون
به بل تحت العلم الذي ينظر في العام لموضوعات او علم الاكر المتحركة ليس تحت الحسيات بل تحت الهندسة واما هذا فموضوعه
تحت العلم الناظر في العارض المقرون به لان الموسيقى ليس تحت الطبيعي بل تحت الحساب واما الذي عمومه عموم الموجود والواحد
فلا يجوز ان يكون العلم بالاشياء التي تحته جزءاً من علمه لانها ليست ذاتية له على حد ما هي الذاتية للعام يوجد في حد الخاص ولا
بالعكس كما بحث ان يكون العلوم الجزئية ليست اجزاء منه ولان الموجود والواحد عامان لجميع الموضوعات فيجب ان يكون سائر العلوم
تحت العلم الناظر فيهما ولانه لا موضوع اعم منهما فلا يجوز ان يكون العلم الناظر فيهما تحت علم آخر ولان ما ليس مبدء الوجود بعض
الموجودات دون بعض بل هو مبدء لجميع الموجود المعلول فالعلم الذي هو موضوعه المفارقات فلا يجوز ان يكون النظر فيه في
علم من العلوم الجزئية ولا يجوز ان يكون هو نفسه موضوع علم جزئي لانه يقتضي نسبة الى كل موجود والا هو موضوع العلم الكلي العام
لانه ليس امراً كلياً عاماً فيجب ان يكون العلم به جزءاً من هذا العلم ولانه قد وضح ان من مبادي العلوم ما ليس بيناً بنفسه فيجب
ان يبين في علم آخر اما جزئي مثله او اعم منه فينتهي لا محالة الى اعم العلوم فيجب ان يكون مبادي سائر العلوم تصح في هذا العلم فلذلك
كان جميع العلوم يبرهن على قضايا شرطية متصلة انه ان كان مثلاً الدائرة موجودة فالمثلث الذي كذا او المثلث الذي كذا موجود
فاذا صير الى الفلسفة الاولى تبين وجود المقدم فيبرهن ان المبدء كالدائرة او المثلث موجود وح يتم برهان ان الشكل موجود ويمكن ان يعلم ان
الحكمة لم يبرهن غير شرطي والصناعات المشتركة في موضوع هذا العلم ثلثة الفلسفة الاولى والجدل والسفسطة والفلسفة الاولى تباين
الجدل والسوفسطائية في الموضوع وفي مبدء النظر وفي غاية النظر اما في الموضوع فلان الفلسفة الاولى انما ينظر في العوارض الذاتية
للموجود والواحد ومباديهما ولا ينظر في العوارض الذاتية لموضوعات علم علم من العلوم الجزئية والجدل والسوفسطائية ينظران في
عوارض كل موضوع كان ذاتياً او غير ذاتي فلا تقتصر ولا واحد منهما على عوارض الواحد والموجود فالفلسفة الاولى اعم من العلوم
الجزئية لعموم موضوعه وهما اعم من العلوم الجزئية لانهما يتكلمان على كل موضوع كلاماً كان مستقيماً او معوجاً بكل حسب ما
وتتغاير فيها من جهة المبدء لان الفلسفة الاولى انما تأخذ مباديها من المقدمات البرهانية اليقينية الحقة واما الجدل فيبتدئ من المقدمات
الذائعة المشهورة في الحقيقة والسوفسطائية فيبتدئ من المقدمات المشبهة بالذائعة او اليقينية من غير ان يكون كذلك في الحقيقة

لموضوعه

وقد يفارقها من جهة الغاية كان الغاية في الصناعة الاولى اصابة الحق اليقين بحسب مقدور البشر وغاية الجدل الارتياض في
الاثبات والنفي المشهور والقدرة على البرهان ونفع المدينة وربما كان غايتها الغلبة بالعدل وذلك العدل ربما كان بحسب المعاملة
وربما كان بحسب النفع والذي بحسب المعاملة فان يكون الالزام والالجاء مما سلم وان لم يكن اللازم حقا ولا صوابا واما الذي بحسب
النفع فربما كان بالحق وربما كان بالصواب المحمود وغاية السوفسطائية التراءي بالحكمة والظفر بالباطل واعلم ان اختلاف العلوم
في موضوع واحد يكون على وجهين فانه اما ان يكون احد العلمين ينظر في الموضوع على الاطلاق والآخر في الموضوع من جهة ما مثل ان
الانسان قد ينظر فيه فرع من العلم الطبيعي على الاطلاق وقد ينظر فيه الطب وهو علم تحت العلم الطبيعي ولا ينظر فيه على الاطلاق بل انما
ينظر فيه من جهة ما يصح ويمرض واما ان يكون كل واحد من العلمين ينظر فيه من جهة دون الجهة التي ينظر الآخر فيها مثل ان جسم العالم
او جرم الفلك ينظر فيه المنجم والطبيعي جميعا ولكن جسم الكل هو موضوع العلم الطبيعي بشرط وذلك الشرط هو ان له مبدأ حركة وسكون
بالذات وينظر فيه المنجم بشرط وهو من جهة ما له كم فانهما وان اشتركا في البحث عن كرية ذلك الجسم فهذا يجعل نظره من جهة ما هو كم وله
احوال تلحق الكم وذلك يجعل نظره من جهة ما هو ذو طبيعة بسيطة هي مبدأ حركته وسكونه على هيئته ولا يجوز ان يكون منها التي يكون
عليها السكون المقابل الفساد والاستحالة ثم مختلفة في اجزائه فيكون في بعضه اجتماعا لا يكون في بعضه او ترتيب ان القوة الواحدة
انما تفعل في مادة واحدة فعلا واحدا وهيئة متشابهة واما المهندس فيقول ان الفلك كري لان مناظره كذا هي والخطوط التي تخرج اليه توجب
فيكون الطبيعي انما ينظر من جهة القوى التي فيه والمهندس من جهة الكم الذي يلحق في بعض المسائل ان يتفقا الا ان الموضوع
واحد وفي الاكثر مختلفان فيقول من راس ان العلوم المشتركة اما ان تشترك في المبادي واما ان تشترك في الموضوعات واما في
المسائل واما المشتركة في المبادي فحسب ما نعني بها المشتركة في المبادي العامة لكل علم بل المبادي المشتركة التي تعم علوما ما مثل العلوم
الرياضية المشتركة في ان الاشياء المساوية لشيء واحد متساوية وذلك الشركة اما ان يكون على مرتبة واحدة كالهندسة والعدد في
المبدأ الذي ذكرناه واما ان يكون المبدأ الواحد منها اولا وللثاني بعده مثل ان الهندسة وعلم المناظر بل الحساب وعلم الموسيقى
يشتركان في هذا المبدأ لكن الهندسة اعم موضوعا من علم المناظر فلذلك يكون له هذا المبدأ اولا وبعده تحت نظره وكذلك حال الحساب
من الموسيقى واما ان يكون ما هو مبدأ في علم مسألة في علم آخر وهذا على وجهين اما ان يكون العلمان مختلفي الموضوعين بالعموم
والخصوص فيصير الشيء في علم اعلى وهو مبدأ في علم اسفل وهذا يكون مبدأ حقيقيا او يصير شيئا في علم اسفل وهو مبدأ
لعلم الاعلى وهذا يكون مبدأ بالقياس اليه واما ان يكون علمان غير مختلفين في العموم والخصوص بل مثل الحساب والهندسة

فيستعمل احدهما مبادي مسائل الآخر فان كثيرا من مبادي المقالة العاشرة من كتاب الاسطقسات عددية قد برهن
عليه قبل في المقالات العددية وهذا لا يكون او لم يكن بين العلمين شركة في موضوع او في جنس موضوع واما الشركة في المسائل فهي
ان يكون المطلوب فيهما جميعا محمولا لموضوع واحد والا فلا شركة وهذا ايضا لا يمكن ان يكون الا مع اشتراك العلمين في الموضوع فان
الشركة الاولية الاصلية التي للعلوم هي على موجب القسم الثالث وهي الشركة في الموضوع على وجه من الوجوه المذكورة وهي ثلثة اما ان
يكون احد الموضوعين اعم والآخر اخص كالعلم الطبيعي والطب والهندسة والمجسمات وسائر ما شبه ذلك واما ان يكون لكل واحد
من موضوعي العلمين شيء خاص وشيء يشارك فيه الآخر كالطب وعلم الاخلاق واما ان يكون ذات الموضوع فيهما واحدا ولكن احد
الاعتبارين مختلفين فصار باعتبار موضوعا لهذا او باعتبار موضوعا لذلك كان جسم السماء والعالم موضوعا لعلم الهيئة والعلم الطبيعي و
اذا تكلمت في مشاركة العلوم في الموضوعات والمبادي والمسائل فيجب ان نتكلم في نقل البرهان من علم الى علم **فصل** في نقل البرهان من علم الى علم
ومشاركتها في الجزئيات بحسب الكليات وكذلك تناول الحدود اقول ان نقل البرهان على وجهين احدهما مثل شيء ماخوذ مقدمة في علم ويكون
برهانه في علم آخر مسلما في هذا العلم ونقل برهانه الى ذلك العلم اي يحال به على العلم والثاني ان يكون مثل شيء ماخوذ في علم على انه مطلوب
ثم برهن عليه برهان حده الاوسط من علم آخر فيكون احد القياس ذي الحد وهما الموضوع في العلمين كما برهن على ان الزوايا المحدودة للبصر
في علم المناظر تقديرات هندسية على جهة ما هي موجبة معها تلك الزاوية هندسية مجردة لكان البرهان عليها وكذلك البراهين
التي تقوم على الاعداد والتي في علم التاليف ان كان الداعي الى هذا الاستعمال من نفس الامور بل بصورة على ما سنبينه بعد ونحن نعني بها
نقل البرهان ما كان على سبيل القسم الثاني وذلك لا يمكن الا ان يكون احد العلمين تحت الآخر او بالجملة ان شركا في الموضوعين حتى
شركا في شيء اما على الاطلاق واما بوجه ما وهذا الوجه هو ان يكون احدهما تحت الآخر فيمكن ان ينقل البرهان من العام الى الخاص
فيكون العام يعطي العلة للخاص على ما سنوضحه بعد واما ان اشتركا في الموضوع على الوجه الآخر فيمكن ان يقع في القياس شيء
اذا كان الحد الاوسط جنسا للاصغر او فصلا مقوما او شيئا من هذه المقومات والاكبر عارضا لذلك الجنس او لذلك المقوم وهو الى
الاول من نمط البرهان حاله او كالاوسط عارضا ذاتيا للاصغر والاكبر عارضا ذاتيا آخر او جنس عارض او فصله او شيئا مقوما له وهو
المأخذ الثاني من البرهانيات فليس يخرج على ما اوضحنا وكان نحو النظر في العلمين واحدا وان لم يكن كذا لم يمكن القياس برهانيا
في كليهما جميعا بل صار ان يكون برهانيا في احدهما غير برهاني في الآخر او يكون في كليهما غير برهاني او ضنا ان البرهان الاعم يعمد
هذا المأخذين وان شبعنا القول فيه ثم من الحق ان نحقق في احد المأخذين علما ان حيثياتنا الموضوع او حيثياتنا نحو النظر في الموضوع

ولهذا السبب ليس للمهندس ان يبحث عن الاشياء المتضادة او عدمها او اعدامها لا من حيث ان الاشياء المتضادة ليس من جملة موضوعات علمه ولا من العوارض الذاتية
له او لجنسه واذا كان الامر على هذا فيجب ان يعلم انه انما ينقل البرهان من علم الى علم كالبراهين الهندسية تستعمل في المناظر والحيل
تستعمل في التأليف والحساب لا من حيث علمين متباينين في الموضوعات والاعراض ان لا يكون شيء من العلوم ينظر في الاعراض
الغريبة ولا في الاعراض التي يعرض للشيء لا لما هو مثل الحسن والقبيح اذا استعملا في الشكل والخط والمقابلة … بين المستدير
والمستقيم فان امثال هذه وان كانت توجد بوجه ما في موضوعات الهندسة فليست تعرض لما هي هي بل في مواد عرضها غريبة …
قد يعرض للاشياء غير الجنس التي تختص بموضوعات الهندسة هذا وقد قيل في التعليم الاول لما كان يجب ان يكون مقدمات البرهان
كلية حتى يكون يقينية لا تتغير بتغير الامور الشخصية وجب ان يكون نتايجها كذلك كلية وقائمة وجب ان لا يكون برهان على الاشياء الجزئية
الفاسدة بل على احوالها قياس يدل على ان الامر كذا فقط فانه لا يمكن ان يدل على انه يجب ان لا يتغير ولا العلم بها العلم الذي
بطريق العرض واما اليقين فانما يكون بالحكم الكلي الذي يعم الشخص وغيره ثم عرض ان اتفق ان … الشخص بحيث ذلك الحكم دائما
لا بعينه نفس ذلك الحكم ولا الشخص بعينه … ودوام النسبة مع الاخر فان النسبة بينهما غير
وتيقنها والعلم اذن بالجزئي اعني الشخص علم بالعرض لان ذلك … الحس يقع فيه شك … الذاتيات مثل انه هل زيد حيوان
فان مات وفسد لم يكن حيوانا وقيل في التعليم الاول ايضا انه اذا فرض على الفاسد برهان كانت احدى المقدمتين غير كلية وهي
الصغرى وفاسدة اما فاسدة فلان المقدمات لو كانت … فكان … وصف الشخص الفاسد بالاكبر ولا يوجد …
ونوع واما غير كلية فلان الكلي يبقى ويكون هذا الشخص قد فسد فكيف يمكن ان الحكم عليه بالكلية وانما يبقى الكلي محمولا ايا ما ووقتا ما
مع ان يكون برهان وليست المقدمتان كليتين ودائمتين فاذن لا برهان على الفاسد ولا قياس الا … في وقت
وقته وسنبين من بعد ان كل حد فاما ان يكون مبدء برهان او تمام برهان او نتيجة او يكون برهانا متغيرا او متغيرا او يكون الاجزاء
التي للحد مشتركة بين البرهان والحد واذ لا برهان عليها فلا حد لها ثم الفاسدات انما تفارق كل واحد منها الاشياء التي تفارقها من نوعها
او سببا في نوعها فاما مفارقتها لما هو خارج من نوعها فيجوز ان يكون بالمحمولات الذاتية ولكن لا يكون ذلك بما هو هذا الشخص بل لما له
طبيعة النوع واما الاشياء التي في نوعها فانما تفارقها بامور غير ذاتية بل … ويمكن ان يكون … في نوعها بالقوة …
… ويكون له مع كل واحد منها فصل آخر عرضي لا ذاتي فان الاشياء التي تحت النوع الواحد متفق كلها في الذاتيات فاذن لا يجوز
ان يحد الشخص الفاسد والشخص المشارك في نوعها الا قرب مما يكون له بما هو شخص اصلا الا انه … كان ذلك القول من عرضيات …

ذاتيات

ذاتيات من عرضيات غير محدودة فاما القول الذي من الذاتيات التي يعرفه لا من اشخاص نوعه بل من سائر الانواع فليس لانه
هذا الشخص بل لانه طبيعة النوع فالحد للشخص الفاسد انما هو بالعرض مثل البرهان ولقائل ان يقول انكم قد اشترطتم في مقدمات البرهان ان
يكون كلية لا محالة ونحن قد جعلنا ان من مقدمات البراهين ما هي جزئية وذلك اذا كانت المطالب جزوية والبرهان الجزئي وان لم يكن في
شرف البرهان الكلي فانه برهان يعطي اليقين والعلة كما ان البرهان السالب وان لم يكن في شرف البرهان الموجب فانه برهان يعطي اليقين
والعلة في كثير من الاوقات فيكون الجواب ان الكلي يقع على وجهين معنى كلي يقابل الشخص المخصوص ويراد به ان الحكم فيه على كل سواء
كان على كله او بعضه او مهملا بعد ان يكون الموضوع كليا ومعنى كلي يقابل الجزئي والمهمل ويراد به ان الحكم فيه على موضوع كلي وعلى كله
المقدمة الجزئية غير الشخصية فان موضوعها كلي والبعض الذي يختص الحكم منها وان لم يكن معينا فانه في الاكثر طبيعة كلية كقولنا بعض
الحيوان ناطق فاذن الوجه الذي اشترطنا في هذا الموضع يدخل فيه المقدمة الجزوية ولا يدخل فيه الشخصية وقيل في التعليم الاول ان
الاشياء الواجبة الوقوع المتكررة بالعدد وقد يبرهن عليها ويحد مثل كسوف القمر يجري فيها الشك انه كيف يقع مع فساده برهان
وحده والجواب ان كسوف القمر على الاطلاق نوع ما انما يقال على كسوفات قمرية جزئية فاسدة وذلك النوع طبيعة معقولة كلية فالبرهان والحد
لتلك الطبيعة النوعية ذاتية ودائمة يقينية وذلك الكسوف في وقت ما فانه وان اتفق ان لا يكون الا واحدا فليس نفس تصوره كسوفا
قمريا في وقت ما وصفته كذا يمنع عن ان يقع على كثيرين حتى يكون في وقت ما بتلك الصفة كسوفات كذلك قمرية او شمسية كما
ليس تصور معنى الشمس والقمر يمنع ان يقع على كثيرين وعلى ما سلف لك شرحه فاذن انما كان الكسوف الواقع في وقت كذا غير كثير
الا ان معناه اذا تصور يمنع ان يقع فيه شركة بل اتفق لفقدان امور اخرى من خارج ولا استحالة ان يكون الشمس الا واحدة وكذلك
القمر والعالم وعرض للكسوف ما عرض للقمر … على ما سلف من الكلام واما كسوف ما معين مشار اليه في وقت معين فانما يناله البرهان
بالعرض كما يناول سائر الفاسدات وليس يقوم البرهان على كسوف ما من جهة ما هو كسوف ما بل من جهة ما هو كسوف على الاطلاق وشبيه كل
فيه كل كسوف عددي كان وكرر او جوز الوهم وجوده معه ولقائل ان يقول ان الحاجة الى كون مقدمات البرهان كلية لاجل
الا لبيان ان الفاسد لا يبقى به تيقن فكيف صار القوم يقولون ان الفاسد لا برهان عليه ولا يقولون ان مقدمات البرهان كلية فالجواب
ان الغرض ليس في ذلك لكن معنى القول هو انه لما كان الحكم لما احد مقولا على الموضوع وليس دائما في كل واحد منه حتى لم يكن كما يجب
الكلي في البرهان اعرض الحكم للشك وللانتقاض اذ كان متغيرا في البعض من الاعداد والمتغير لا يعصم به اذا اخذ مطلقا كما كان الكبرى
المتغير اذا كان الحكم مقولا على الموضوع وليس دائما في كل وقت له فيعرض للشك والانتقاض اذ كان متغيرا في البعض في الازمنة

لاتعين به لكانه يقول السبب الذي اوقع في الامور العامية حاجة الى ان يكون مقدمات البراهين عليها كلية والامتنع اليقين بعينه
هو موجود في الحكم على الشخصيات وذلك هو التغير وعدم الدوام فيكون الكلي هو رد الطبيعة على العلة لا لان يكون نفس متقدم بيان
والله اعلم فصل في تحقيق مناسبة المقدمات البرهانية والحد ليطالب الاسباب وكيف يكون اختلاف العلم في اعطاء اللم والان وقيل
في التعليم الاول انه يجب ان لا يقتصر في اقامة البرهان على ان يكون المقدمات صادقة في اقامة البرهان فقط ولا على ان يكون مع ذلك
اولية غير ذات وسائط فقط ولا على ان يكون مع ذلك مقولة على الكل محمولة لكن يجب مع ذلك كله ان يكون مناسبة على ما اشرنا اليه
مرارا كثيرة ومثاله ان يكون القياس الذي اورده بروسن على تربيع الدائرة فانه وان مقدماته صادقة غير مناسبة فيها مقولة على الكل
الا ان كلامه ليس برهان هندسي لان مقدمة غير مناسب فيها لكلامه بالعرض والعرض في هذا التربيع ان يبين دائرة مساوية لشكل
مستقيم الخطوط وكيف كان حده واصلاحه فانه يمكن ان يحل الى مثلثات سلامة يوجد لكل مثلث مربع مساو لها ولمجموعها ايضا مربع واحد فيكون
ضلع ذلك المربع مساويا للدائرة فيكون ضلع ذلك المربع هو الدائرة وقد بين بروسن في ذلك بان قال ان الدائرة اكبر من كل شكل مستقيم الخطوط
كثير الزوايا هو فيها واصغر من كل شكل مستقيم الخطوط كثير الزوايا هي فيه فيكون مساويا لكل شكل مستقيم الخطوط كثير الزوايا هو اكبر
من شكل مستقيم الخطوط يقع فيه واصغر من كل شكل مستقيم الخطوط يقع خارجا عنه وقد وجد الله شكل مستقيم الخطوط مساو للدائرة وقيل في
التعليم الاول قول اصح مجموع هو ان هذا الكلام بيان غير خاص بطريق الهندسة بل هو عام مشترك فيه وجد الاشياء الاخرى و[illegible] الاشياء بحيث
تلك الاشياء مناسبة للجنس اي مشترك في الموضوع او جنس الموضوع وقال بعضهم في بيان كون هذا القياس لا على شروط البرهانية ان
فيه انه اخذ مقدمة غير خاصة بالمقادير لانه وضع في قوة كلامه ان الاشياء التي هي اعظم من اشياء واحدة بعينها كالاشكال التي في
الدائرة واصغر من اشياء واحدة بعينها كالاشكال المحيطة هي اشياء متساوية اي كالدائرة وذلك الشكل المستقيم الخطوط المذكور
وقال هذه المقدمة غير خاصة بالاشكال بل بالاعداد والازمنة وغيرها كذلك فلذلك كان البرهان غير مناسب الا ان هذه المقدمة
المستعملة في هذا القياس وان كانت غير خاصة بالمقادير فهي عامة لجنس المقادير اعني الكم والمقدمات التي من هذا الجنس مستعملة
في العلوم مثل ان الكل ازيد من الجزء وان كل كم اما مساو واما ازيد واما انقص فان هذين اولا للكم ثم للمقادير والعدد واذا اريد
تخصيصها بحد الموضوعين قيل في المقادير ان الكل اعظم من الجزء وقيل في الاعداد ان الكل اكثر من الجزء وكذا قيل في المقادير
ان كل مقدار اما مساو لمقدار آخر او ازيد او انقص وفي الاعداد كل عدد اما مساو لعدد آخر واما ازيد او انقص ومن هذا الجنس
ما يقال ان المقادير المساوية لمقدار واحد متساوية وتارة الاعداد المساوية لعدد واحد متساوية وما اشبه ذلك وجميع هذه على نحو

الكم وهذا التساوي بالجملة فليس انما يستعمل في العلوم الجزئية من المبادي مبادئ خاصة المحمولات لموضوعاتها والخواص مناسبة لها
الذي يشترك فيها ولكن ينقل من العموم الى الخصوص بما قد اشير اليه وهذا انما يمكن ان يعمل بهذه المقدمة في ان الاشكال والمقادير
ذوات الاشكال التي هي اصغر من اشكال ما بعينها واكبر من اشكال ما بعينها فهي متساوية فيصح مبدءا علما فان لم يصرح بهذا المبدء
من تلك المبادي الاخر اصير مبدءا لكن الوجه الذي هندسي في هذا ان هذه المقدمة انما ينتفع او الحدث كذا ان الدائرة واسطة بين اشكال
لا نهاية لها في القوة داخلة فيها واشكال لا نهاية لها بالقوة محيطة بها اعني بالواسطة بها اي اكثر من كل هذه واصغر من كل تلك بعينها انما يثبت
شكل مستقيم الخطوط لا محالة هو اكثر من جميع الداخلة واصغر من جميع الخارجة كالدائرة وذلك الشكل المستقيم الخطوط متساويان فان [illegible]
الاشكال المتكاثرة بعينها ولم يعرض غير متناهية لم يجب ان يكون المتوسطان متساويين لان يوضع تلك الاشكال على ترتيب متصل
وهذا لا يمكن في الاشكال لان كل شكل يعرض انه اصغر من الدائرة فهناك شكل آخر انه اكبر منه واصغر من الدائرة بل يحتاج ان يقع في
الداخلة والخارجة اشكال بالقوة غير متناهية فيكون ح قد اخل من وجهين احدهما في البرهان والاخر في المطلوب اما في البرهان فلانه حكم
على امور بالقوة وجعل منها المقدمات وليس شي بالقوة من العوارض الذاتية بالمقادير والاشكال ولا من العوارض الذاتية بجنس الكم بل هو
من جميع ذلك من العوارض الذاتية بالموجود وانما يستعمل من العلوم الاعلى الناظر في الموجود المطلق بما هو موجود وما يعرض له بذاته من حيث
ما هو موجود والى العلوم الناظر في اشياء تحت الموجود واذا كانت تلك الاشياء من شانها ان يكون بالقوة وبالفعل كالامور الطبيعية
والمركبة واما الصور الهندسية فانها توجد مجردة عن المواد ومشار اليها في العقل والوهم بالفعل على انها امور موجودة وانما المجهول [illegible]
فنسبته هو الحقيقة لان ذلك الضلع المتوسط ليس مشارا اليه بالفعل انما يشار اليه على انه موجود بالقوة بل امور ما بالقوة مجهولة [illegible]
الذي بين ان ضلعا مثل هذا ليس يكون هندسيا بل ما جدليا واما سفسطائيا اي من العوارض الغريبة وانما احق ان تتخذ السبب [illegible]
القياس ليس برهانيا ولا ذاتيا هندسيا بل خارجيا وقيل في التعليم الاول يجب ان يكون حد الاوسط من العوارض الذاتية او المحمولات
الذاتية حتى يكون البرهان مناسبا ويكون انما قام البرهان على الشيء من جهة ما هو مثلا لو اردنا ان نبين ان مثلث زواياه الثلث
مساوية لقائمتين يجب ان ناخذ الحد الاوسط من الامور الذاتية للمثلث لا من الاشكال وبالجملة الموضوع الذي المثلث من عوارضه الذاتية
فان جاء حد اوسط من جنس آخر يجب ان يكون من جنس اعلى متفق عنه اي لا يليه كما بينا من حال الهندسة والمناظرة والحساب والموسيقى
ويكون السبب في ذلك هو المشاركة في الموضوع بوجه ما على ما قيل من قبل فيكون ح العلم الاسفل يعطي برهان ان العلم الاعلى يعطي برهان
لم وذلك لان المقدمات تكون في العلم الاسفل ماخوذة مسلمة على سبيل موضوعات او مصادرات غير معلومة العلل ومعلوم ان ما لم تكن [illegible]

على التقييد حقيقة ما لم يحصل اليقين بقيد ما تنهاه وانما لم يحصل اليقين بتقيد ما تنهاه في العلم او لكان الاوسط انما هو بالذات في العلم الاعلى
فهناك يظفر بالعلل والاسباب الذاتية فان نقل بعد ذلك البرهان من الاعلى الى الاسفل فقد ادخل في العلم الاسفل ما ليس منه وقد طرح
ان المراد في ذلك ان العلم الاعلى يعطي اللم في المسئلة بعينها الذي يعطي العلم الاسفل فيها الان وهذا غير سديد لانه على هذا التقدير يجب ان
يجعل المسئلة فيهما واحدة بعينها فيكون العلم الاسفل منها وبالعلم الاعلى في المسائل يكون ما تحته مشاركا في الامور الذاتية لموضوع في المسئلة
فيكون مشاركا في الاوسط فيكون مما كان يبرهن في كل واحد منهما بما يبرهن به في الاخر ولا تفرقان بان هذا يعطي الان وذلك يعطي اللم بل
يجب ان يعلم ان الاعلى انما يعطي اللم على الوجه الذي قلناه او على وجه مناسب حيث تكلمنا في باب الموسيقى والمناظر او على الوجه الذي قيل
وبالحقيقة فان الوجه الذي قيل في الموسيقى والمناظر فهو خصيصة يدعو اليه الضرورة وقصور الانسان عن اعداد ما يحتاج اليه قبيل [illegible] ينفصل
فضلا عن غيره من ينظر نظرا في امر يحتاج الى عدة ولولا ذلك لكان يجب ان يبرهن على احوال الخطوط التي توجد في المناظر والاعداد التي
توجد في الموسيقى لا في علم المناظر والموسيقى بل في علمي الهندسة والحساب بعد تناهيهما لاصحاب المناظر والموسيقى لكن لما كانت النفس
الانسانية قاصرة عن معرفة جميع المقدمات التي يحتاج اليها في المناظر والموسيقى حاجة ما وكان ذلك يشير جدا لم يمكن اعداده بالعدد او [illegible]
بل عدة من ذلك ما يقتصر اليه الاصول من الفروع او يقتصر اليه الاصول المشهورة مبادئ من اصول لم يشعر بها بعد جملة او تقع الامعان في الاستنباط
حاجة الى مقدمات اخرى يكمل من ان يفرد من العلمين ويلحق بالعلم الذي هو منه وانه يرجع الى اختلاف صور العلمين من اللم والان فنقول
ان العلمان المشتملان في العلو والسفل [illegible] الاكثر انما تتم البرهان المعطي اللم من العلم الاعلى للاسفل بان يعطي الاعلى من الاسفل مقدمات
[illegible] مبادي البرهان ومن هذا القبيل ايضا ان يكون احدهما يعطي برهانا ما حده الاوسط علة ما والثاني يعطي برهانا اخر حده الاوسط
علة ما اخرى قبل تلك العلة وهو علة تلك العلة فيكون الاسفل لم يعط العلة بالتمام وكثيرا ما يكون امثال هذه المسائل مردودة في
العلمين والسبب في ترديدها قصور من الناس عن المبالغة في التمييز مثاله ان العلم الطبيعي والفلسفة الاولى يشتركان في النظر في اثبات
المحرك الاول وشبهها لكن العلم الطبيعي يعطي العلة التي هي الطبيعة [illegible] والمادة البسيطة التي لا اختلاف فيها فيمتنع ان يعرض فيها
او يغيرها والفلسفة الاولى يعطي العلة الفاعلة المفارقة التي هي عين المحض والعقل المحض والعلة الغائية الاولى هي الوجود المحض والخير المحض
فالبرهان في العلمين مختلفان لكن العلم الطبيعي مع انه يعطي برهانا ما فانه لم يعط البرهان اللمي مطلقا بل يعطي ان ذلك مشابه لما ذات
المادة موجودة وتلك الطبيعة موجودة والعلم الاعلى يعطي البرهان اللمي الدائم مطلقا واعلى علة [illegible] والمادة والطبيعة التي لا تشتمل
فيدوم بمقتضاها وكذلك العلم الطبيعي يعطي العلة في كون الارض غير كرة بالتحقيق ووقوع الماء في غورها حتى ينكشف ويبقى

بعض السواحل فيكون سبب ذلك في العلم الطبيعي ان الماء بالطبع سيال الى الغور والارض بانه لا يشكل فيه اتفاقي لا بطلان الاتفاقي
الاتفاقية وانه اذا اتفق له تجزي كون [illegible] ونقل مكان الفاسد بقعر او نحوه ولم يستقم الاجزاء الباقي على الشكل الكري واتفق مكان الكائن
ربوة وكذلك الحال عند اتفاق سائر الاسباب التي توجب نقل جزء منها من موضعه واما الماء والهواء وغيرهما فكل يستقيم على شكله او ذم
عليه او نقص منه وذلك الشكل هو الشكل البسيط الكري الذي لا يجوز غيره ان يكون يقتضي طبيعة البسيط واما في الفلسفة الاولى
فيكون العلة لسنة اشياء من جهة الغاية وهو ان يستقر الكائنات على ما هو اصلح الطبيعة واكمل في البراهين ما قلناه وقبيل ما هو على
الاكثر من حال معونة الاعلى في اللم واما في الاقل فربما اخذ العلم الاعلى مبادي اللم من العلم الاسفل بعد ان لا يكون تلك المبادي مبرهنة
في الاسفل على صحته مسائل واما مبين في العلم الاعلى او يكون بين مبادئ من العلم الاعلى لكن انما مبين منها بيانا من العلم الاعلى مسائل
ليست مبادئ لها من هذا العلم الاسفل والجزء الذي فيه من هذا العلم الاسفل بل كان بعض مسائل علم واحد يكون مبادئ ما قبيل
الى بعض المسائل منها بوساطة مسائل هي اقرب الى المبادي منها فلا يبعد ان يكون مسائل علم تبين مبادئ من علم اخر ثم تصير تلك المسائل
مبادي لمسائل اخرى من ذلك العلم الاخر فلا وربما يكون هذا حال مسائل تبين في علم اسفل مبادئ من علم اعلى ثم يبين بها مسائل
من علم اعلى واما ان يكون هذه المبادي الماخوذة من العلم الاسفل لا مبين مبادئ من العلم الاعلى بوجه فذلك مثل ان يبين
بالمبادي البينة بانفسها او بالحس او بالتجربة يكون هي مبادي ولو كانت هذه مبادي مسائل من العلم الجزئي هي مبادئ لمسائل
من الاعلى صارت بوساطة العلم الجزئي مبدءا لمسائل من العلم الاعلى لكن المبني على الحس والتجربة انما يعطي اللم في علم اسفل والاعلى فوق
بل انما يكون يعطي اللم من هذه في العلم الاعلى ما كان مبنيا على المبادي البينة بنفسها والعلم ان الامور الجزئية الحسية والتجربية هي اقرب
الى العلوم الجزئية منها الى العلوم الكلية كان الامور العامية العقلية اولى بان يكون المبادي المقتضية منها مبادي العلوم الكلية فان
ما كان اشد عموما فهي اولى ان يكون مبدءا للعلم الذي هو اشد عموما واما العلوم التي ليس بعضها تحت بعض ولا تحت غيره بل تحت بعض كثيرا
ما يكون احد العلمين معطيان في مسئلة واحدة بعينها برهان الان والاخر معطيا فيه برهان اللم مثل ان العلم الرياضي يعطي في كرية الماء
برهان الان بالدليل والعلم الطبيعي يعطي برهان اللم والعلة كذلك القول في كرية الارض ووقوعها في الوسط وكرية الاجسام السماوية
فان الرياضي يعطي برهان الان والطبيعي يعطي برهان اللم في جميع ذلك وكثيرا ما يتفق ان يكون احد هذين العلمين من هذه العلوم
التي ليس بعضها تحت بعض يعطي الاخر مبدء اللم مثل العدد والهندسة في مسائل المقادير العاشرة فانه حق في العلوم الجزئيات يعطي
علمان معا برهان اللم لمسئلة واحدة ولكن يختبر من بعيد من العلة في ذلك فانا سنوضح بعد ان العلل كم هي وانه كيف يكون صدقا

وسطى واذا كانت حدود او وسطى فكيف يكون حتى يكون معطيا لبرهان التام واما هاهنا فيقول على الجملة ان الاسباب اربع مبدء
حركة اى الفاعل وما فى حكمه والموضوع وما فى حكمه والصورة وما يجرى مجراها والغاية وهى التمام الذى لاجله يكون ما يكون واليه
تسوق مبدء الحركة وما يجرى مجراه وقد يتفق ان يجتمع هذه الاسباب كلها لشيء واحد بالذات وربما كان لشيء ليس من الاسباب
الا الفاعل والغاية فقط كالعقول المفارقة وربما كان لشيء جميع هذه الاسباب اذا لم يكن للشيء مادة وحركة فان الفاعل الذى هو
فاعل فيه آخر ويكون نسبته اليه نسبة واحدة فى صورته وكذلك غايته فكل ما يجرد عن المادة فانما يمكن ان يعطى من الاسباب ما هو
فقط وتسمى العلوم المختصة فيشأه علوما اشراقية فمن العلوم الاشراقية ما اشراقية بالذات كالعلوم الناظرة فى الموجودات التى صورها مفارقة
للمواد على الاطلاق ومنها ما هو اشراقية بالحد كالعلوم الناظرة فى الرياضيات فان موضوعاتها امور غير مفارقة الذات لموضوعات
ولكن مفارقة الحد ولنا وذلك لان موضوعاتها امور غير معينة بالنوع فان المثلث لا يكون فى حد به لك يكون فى ذهن فليس تقتضى
طبايع امثال هذه الامور موضوعا معينا بل كيف اتفق فليس شيء من الموضوعات التى يوجد فيه ماخوذ فى حدوده اذ السبب الماهوى
الطبيعية فان الكل واحدة منها مادة خاصة لها بالنوع لا يمكن ان توجد تلك الصورة منها مفارقة لها ولا فى مادة اخرى الطبايع تلك الصورة
مختصة بتلك المادة فلذلك يدخل المواد فى حدودها والامور الطبيعية هى التى تجتمع فيها بالذات هذه العلل كلها ثم من العلوم
انما كانت لحدود الوسطى فى براهينه ماخوذة من علل صورته فقط فلا يجوز ان يشترك فى البرهان عليه علتان اذا اريد بالبرهان ان
الحكم واما ان كانت له علل مختلفة فلا اما ان يكون بعض تلك الاسباب خارجا عن موضوع الصناعة مثل السبب الاول الفاعل
الطبيعية على الاطلاق والغاية القصوى لها فانهما مفارقة لموجودات الطبيعية واما السبب الفاعل فيها بالذات والغاية القصوى
لها من وجه بالذات واما ان يكون تلك كلها داخلة فى موضوع الصناعة اما لانها انواعها واما لانها من عوارضه الذاتية مثل
الفاعلى والتمامى والمادى والصورى لموجودات طبيعية دون العامة للكل مثل اسباب الانسان او اسباب جنس او سبب
نوع او جنس آخر من الكائنات الطبيعية او الطبيعيات التى ليست بكائنة فان اسبابها الخاصة كلها طبيعية وتشرح هذه فيها هو العلم
كالانسان فان سببه الفاعل الظاهر اما انسان او نطفة او قوة فى نطفة وصورته فيها وهذه كلها اما نوع موضوع الصناعة واما صورة
واما عرض ذاتى داخل فى موضوع العلم الطبيعى الذى هو الجسم من جهة ما يتحرك ويسكن وسببه المادى اما الاركان والاخلاط او
الاعضاء وهو من انواع الجسم الطبيعى وكمال له وسببه الغائى الكمالى الذى يخصه وجوده كل جوهر يمكن حصوله من مبادئ كلية
حصولا متحدا من نفس وبدن حتى يكون من شأنه ان تتهيأ نفسه للسعادة وهذا الكمال من عوارض الجسم الطبيعى التى لا يمكن ان

ذهب

بالحد واحد

يوجد فى غيره وربما شبه ان يكون الفاعل والصورة والغاية فى الامور الطبيعية واحدا بالنوع وان يكون الغاية التى هى غير الصورة
فى الطبيعة خارجة عن فعل الطبيعة ومن عنده مبدا اعلى من الطبيعة وغاية له مثل ان فاعل الانسان انسان له وصورته انسانية
وهى غاية الفاعل الطبيعى واما الكمالات الاخر كالطحن الذى هو الغاية المقصودة فى اعراض الانسان كالطحن فهى مقصودة عند
مبدء اعلى من الطبيعة واما نفس التعريض فانه غاية للفاعل الطبيعى ومقصود له فكان الغاية فى الطبيعيات فانه كان غاية
هى صورة وهى نهاية حركة وتمام محرك طبيعى مثل التعريض وغاية بعد الصورة ليست المقصودة وقصدا اوليا فى حركة التكوين وهى
مثل الطحن وهى غاية لفاعل اعلى من الطبيعة ونقول بقول مطلق ان المادة والصورة لا يجوز ان يكونا موضوعين من قبل الصناعة
والفاعل والغاية وربما كانا غريبين فاذ مهدنا هذه الاصول فنقول اذ الممكن ان يكون بعض اسباب الشيء خارجا عن موضوع
صناعة اخرى امكن ان يكون على المسئلة برهانان من علتين ولما اذا كانت الاسباب متعلقة بالموضوع غير غريبة منه لم يمكن فى
مثل ذلك العلم المطار برهان الا فقد اجتمع من جميع ما قلناه انه لا سبيل الى اقامة البراهين الا من مباد خاصة وتبدل السبب يغلط
فيظن فى كثير من الاشياء انا علمناه باليقين اذا كانت المقدمات الماخوذة فى قياساتها صادقة ولا يكون علمناه العلم اليقينى
اذ لم يكن مناسبة فصل من البين انه لا سبيل الى اقامة البراهين فى العلوم على مباديها الا مبينا بالمبدء وهو
المبدء والعلم به احق من العلم بما قبل انه مبدء له فبعض مبادى العلوم غنية بانفسها وبعضها محتاج الى بيان وكلاهما من قبيل
ان يبين فى العلوم التى هى لها مباد اولى اما البينات بانفسها فلا يمكن بيانها فى ذلك العلم ولا فى علم آخر واما ليس بينا بنفسه
فانما يمكن بيانه فى علم آخر وخصوصا فى علم اعلى وكل مبادى العلم الاعلى الذى سائر العلوم مرتبة تحته بينة بنفسها وبعضها ماخوذة من
علوم جزئية تحتها على ما ذكرناه وذلك قليل واما موضوع الصناعة فقد يجب ان يصدق به وان يتصور جميعا فما كان منه ظاهر الوجود
خفى الحد مثل الجسم الطبيعى لم يوضع وجوده فى العلم بل اشتغل بان يوضع حده فقط وما كان خفى الوجود والحد معا مثل العدد
والواحد والنقطة فانه يوضع وجوده والحد ووضع وجوده هى من جملة مبادى الصناعة التى تسمى اصولا موضوعة لانه فقد يشكوك
فيها التى عليها الصناعة وان كانت ظاهرة الامرين جميعا كان يكلف وضع الامرين فضلا وربما وضع الحد وفقط فى الشيء الذى
هو خفى الوجود والحد جميعا اذ قد يفهم من ذلك ان الشيء موجود وان الحد ليس بحسب الاسم بل بحسب الذات كقوله فى فاتحة علوم
الهندسة ان النقطة شيء لا جزء له واما المحمولات الذاتية من العوارض فى هذه الموضوعات فانها هى المطلوب كما قلنا مرارا
فلا يمكن ان يوضع وجودها على سبيل اصل موضوع او مصادرة ولا على سبيل البيان قبل البرهان عليها انما يوضع فى فاتحة الصناعة

عدد وبان كانت جهة الحد واما ان كانت ذا مائية مثل المساواة والزائد والناقص وما شبه ذلك في علم الهندسة فربما لم
يتكلف وضع ذلك بل انما يوضع حد مثل الوحدة والمستقيم والمثلث والاصم والمنطق في الهندسة والزوج والفرد والمربع والمكعب
والمستدير في الحساب فهذا القسم انما يوضع فيه الحد فقط واما المبادي فيجب ان يكون قد صحت من طريق العلية وهو التصديق
حتى يمكن ان يعلم بها شيء آخر اما تصديقا حقيقيا او تصديقا وضعيا فلا بد من تصور ما والا لم يمكن التصديق بها فيجب ان يكون
موضوع الاشياء في انفسها وموضوع مائية الاجزاء في فاتحة الصناعة الا ان يستغنى لفرط الشهرة والوضوح عن ذلك وان كان العلم
من الصناعة خصص بالصناعة على نحو ما قيل فان الموضوعات في العلوم يحتاج الى التصديق على وجودها ووضعت وضعا ولا برهان
عليها في تلك الصناعة بل على عوارضها الذاتية واما العوارض الذاتية فيجب ان يعرف فقط ان جميع الحد او لا يوضع
موجودة الا عند الفراغ عند اقامة البرهان في كل مسئلة يستبين منه انها موجودة للموضوع او مسلوبة عن موضوع والمبادي التي ليست
الاصول الموضوعة ليست مصادرات فان وضعها من التكلف مثل المتصفين لا يجتمعان وما شبه ذلك وان نازع فيها منازع فلا يتعقب
بذلك لموضوعها او مصادرة لان تلك المنازعة باللسان دون العقل وبالقول الخارج دون القول الداخل وانما القياس الذي يتكلف
احيانا في تصحيح شيء من ذلك او تكليف مخالف فيه من السوفسطائيين فان ذلك كلام القول الداخل لا الخارج وعلى ما عرف فيما
سلف ويعرف فيما يستانف واما المبادي التي تحد تلك فيها فلا بد من ان يوضع وجودها وتعلم مائية اجزائها ان لم يمكن فيه تصور الجزء
والحد ليس اصلا موضوعا ولا مصادرة لانه ليس فيه حكم بل انما يوضع ليفهم اسم فقط اللهم الا ان يسمي انسان كل مسموع في نوع الصناعة
اصلا موضوعا بل انما الاصول الموضوعة اشياء مصدق بها وهي في انفسها مصادرات ثم يجتمع من التصديق بها او لوضع مع تعدد [illegible]
نتيجة والحد وليست تلك كما قيل في التعليم الاول بهذا الفن لعله يسبق الى بعض السامعين في العلوم انه ربما كان من المقدمات المستعملة
مبدء ما علم كلي او مسئلة منه ما هو كاذب ثم يطلب منها نتيجة فكان ما يسأل فقال ان يرى المهندس موضوعه ومقدماته كاذبة [illegible]
المساوي مثل ما يقول المهندس ليس من ان خط اب لا عرض له وهو مستقيم ولا يكون كذلك [illegible] المستقيم [illegible]
في الحقيقة كذلك بل يكون كاذبا في الحقائق [illegible] ومع ذلك لا يستنتج نتيجة صادقة وانما يكون كاذبا لان ذلك الخط لا يكون عديم العرض ولا مستقيما
في الحقيقة ولا ذلك المثلث يكون متساوي الاضلاع في الحقيقة فاجيب وقيل ان هذا الخط المخطوط والمثلث المشكل ليس مخطوطا لافتقار البرهان
الى مثله فالبرهان هو على خط بالحقيقة مستقيم وعديم العرض وذلك على مثلث بالحقيقة متساوي الاضلاع المستقيمة بل انما خط ذلك وشكل
لانه الذهن بسبب التمثيل واما البرهان فهو على المعقول دون المحسوس والتمثيل لولا انه يصعب تصور البرهان المجرد عن التمثيل لما احتيج الى

تشكيل البتة فقد بان ان الاصول الموضوعة مصدق بها وعلل التصديق بالنتيجة والمطلوب ولا كذلك الحد وقيل ايضا فان كل
اصل موضوع فهو مقصور كلي او جزئي وليس شيء من الحد بمقصور كلي او جزئي وليس شيء من الاصول الموضوعة بحد ونحن لا
حاجة الى هذا البيان بعد ما قيل ولان قوما حسبوا ان موضوعات العلوم هي صور مفارقة لكل نوع منها مثال شبيه وذلك
المثال قائم بذاته معقول موجود لا في مادة فما يجري ان يقع الشك فيه وعلى من جملة ما يتعلق بالبرهان وجب ان نذكره ولا [illegible]
الذي حمل اولئك على هذا الظن فيقول انما وقع اولئك القوم في هذا الظن من جهة قياس فاسد فقالوا ان هذه العلوم
كلها انما ينظر في موجودات لان المعدومات لا فائدة في النظر فيها ثم في الموجودات اما ما وقع تحت الفساد والتغير واما دائم
الوجود وغير متغير والعلم اما المحسوسة واما معقولة والفاسدات لا برهان عليها ولا حد لها والمحسوسات ليست العلم بها علميا
لا بحد وذو من جهة ما هي محسوسة وشخصية بل من جهة صورة عقلية اخرى كما قلنا فان البرهان ليس يقوم على الشمس من جهة ما هي هذه
الشمس بل من جهة انها شمس مجردة من سائر العوارض اللاحقة لها ومن الشخصية العارضة لها وكذلك الحد ليس لها من جهة ما هي هذه
الشمس فاذا كان كذلك كان البرهان على صورة معقولة مجردة عن المادة فلا يكون محسوسة ولا فاسدة ولذلك الحد فبعضهم وضع
ذلك العدديات فقط وبعضهم وضع ذلك العدديات والصور الهندسية وبالجملة الصور التعليمية دون الطبيعية وترقى الى الطبيعية
وكان ما عنده هو انه في الاحتجاج شيئا آخر وهو ان هذه تستغني عن المادة في الحد وكذلك في الوجود وقالوا واما عند الرياضي من خط
وشكل محسوس فهو كاذب فيه والخط والشكل الحقيقي عقلي وعليه البرهان وقوم الحقوا الهندسيات من العدديات وجعلوا العدديات مبادي
للهندسيات واما افلاطن فجعل الصورة المفارقة موجودة لكل معقول حتى للطبيعيات قسما بانها اذا كانت مجردة مثلا واذا اقترنت بالمادة
صور الطبيعية وجميع هذا باطل فان الصور الطبيعية لا يكون هي هي اذا جردت عن المادة والصور التعليمية لا تقوم بلا مادة وان كان
تحد بلا مادة والكلام في ابطال هذه الآراء والقياسات الداعية اليها انما هو الحق بصناعة الفلسفة الاولى دون المنطق وعلوم
اخرى بل ليس في المنطق بوجه من الوجوه وان تبين ان هذه وان فرضت موجودة فلا مدخل لها في علم البرهان ولا هي موضوعة لهذه
البراهين التي نحن في تعليمها لان هذه البراهين وان كانت بالذات متناولة لامور عقلية كلية فانها تتناولها بالعرض للمحسوسات [illegible]
فان كل حكم يصح على الشمس المطلقة يصح على هذه الشمس وكل حكم يصح في [illegible] على الاطلاق فيصح على هذه [illegible] واوضح ان كل انسان
حيوان يصح على انسان ما انه حيوان والبرهان انما لا بد من ان يكون فيه قول كلي فيكون شاملا للكثرة بان يعطي اسمه وحده للكثرة
الجزئية ويمكن ان يحمل الكلي فيه المحكوم عليه بالحكم الكلي حدا اوسط موجبا على الكثرة بالاسم والحد فما حكم عليه حكم على الكثرة واما صورة

فهذا خبر سيران كانت موجودة فلا يجب ان يكون الحكم عليها حكما على الكثرة من الشخصيات البتة ولا يمكن ان يكون حدودا
وسطى في اثباتها شيا على الكثرة من الجزئيات الشخصية وذلك ان المثل ان ثبت انما على الكثرة اسماء فلا يمكننا ان نقول انها تعطيها
حدودا لانه ليس شي من الجزئيات بصورة عقلية مفارقة ابدية وهذا هو الحد الجامع للصور المفارقة وكيف يمكن ان يكون طبيعة الانسان
المخصوص يحمل عليها طبيعة الانسان المثالي وهذا الانسان حيوان ناطق بالذات وذلك حيوان وناطق او باشتراك الاسم والاثبات
كيف اتى الشي من هذا انما ذلك كما اتى انها حيوان فان الصورة المسلمة لا يعطى اسماءها وحدودها معا الكثرة والجزئيات فلا يصح
ان تجعل حدودا او وسطى في برهان على الجزئيات وان كان ذلك البرهان برهانا بالعرض ثم لا يجوز ان يكون حدودا كبرى وايضا
ليست حدودا صغرى فلان الحدود الصغرى اما ان يكون اعيان الموجودات المبحوث عن احوالها واما امور الحكم عليها حكم بوجه ما على
اعيان الموجودات وليست اعيان الموجودات الطبيعية ولا الرياضية ولا هي ايضا امور الحكم عليها حكم بوجه ما على اعيان تلك الموجودات
لانها يكون حدودا واوسطى وقد بينا انها لا يكون حدودا اوسطى ولا هي ايضا الموضوعات الاولية لشيء من العلوم حتى يكون انما تطلب
اعراضها الذاتية وذلك لانا انما نطلب اعراضها ذاتية لامور هي اما اعيان وانما الحكم عليها كالحكم على الاعيان وليس المثل على
احد الحكمين فليس الصورة والمثل المفارقة اذن واقعة في موضوعات البراهين ولا في مباديها بوجه المقالة الثالثة من الفن الخامس
فصل في المبادي والمسائل المناسبة وغير المناسبة وكيف تقع في العلوم المبادي الواجب قبولها وخصوصا المبدء الاول
الذي منشعب منها كلها اعني قولنا ان كل شي اما ان يصدق عليه الموجبة واما ان يصدق عليه السالبة لكن ليس يوضع في العلوم ولا
وضعها بالفعل الا عند مخاطبة المغالطين والمشككين بل انما يوضع فيها على ما حصل في التعليم الاول على وجوه ثلثة وجه كما انه يعتبر في
تكميل التصديق بالمقدمة الكبرى ليعتبر مثله في النتيجة وذلك ان يعتقد ان الكبرى ان كانت موجبة لا يجوز ان يصدق سالبة وان كانت
سالبة فلا يجوز ان يكون موجبة ليكون النتيجة بهذه الحال فهذا الاعتقاد يعتقد ابدا وان لم ينطق به بالفعل لانه يعلم انه هو موجب
فليس بسالب البتة وانه هو سالب فليس موجب البتة فان السلب والايجاب لا يجتمعان او ان كل شي يصدق فيه احدهما فلا يحتاج الى
التصريح به وانما يكون هذه القوة في نسبة الاوسط الى الاكبر في الكبرى او الاصغر الى الاكبر في النتيجة من غير عكس فانك اذا كنت تعلم
الاكبر مثلا وكل انسان حيوان الفرس وليس ليس بحيوان او اذ كانت حيوان الفرس وليس ليس بحيوان وبالجملة ما حمل عليه
الحكم المحمول فليس موضوعا لمقابله واما من جهة المحمول فليس يشترط ذلك حتى يكون الحيوان في القياس محمولا على الانسان وليس محمولا
على غير الانسان او يكون الحيوان في النتيجة محمولا على الكاتب وليس محمولا على من ليس بكاتب فان كان هذا الاستثناء فان المحمول

يجوز ان يحمل على موضوعات يسلب بعضها من بعض ولا يجوز ان يوضع الموضوع لمحمولات يسلب بعضها من بعض عند او وجه واحد
والوجه الثاني كما في الخلف اذا كان ان قولنا ا ليس ب صادق فقولنا ليس ا ب صادق فيكون هذا المبدء الذي نحن
في ذكره مضمرا وقوته قوة الكبرى كانه يقول بعد قوله ذلك ان كل شي اما ان يصدق عليه الموجب او السالب الوجه الثالث
بخلاف الوجهين جميعا فانه ليس يدخل بالقوة فيه هذا المبدء على انه نافع في تحصيل مقدمة كما في الاولية ولا التحصيل قياس بالقوة كما في
الثاني بل بان يخصص اما موضوعه واما موضوعه ومحموله معا كقولك كل مقدار اما مباين او مشارك فيأخذ فيه بدل الشي شيا خاصا
بالصناعة وهو المقدار وبدل الموجب موجبا خاصا بالصناعة وهو المباين لانك لا تحتاج ان تأخذ هذا المبدء بحيث ينفع لعامة كل
في كل علم بل من حيث ينفع في ذلك العلم خاصة فان ذلك تشكيك فهذه والعلوم العلوم العامية الواجب قبولها مشترك العلوم فيها
الاعلى انها ما فيه البيان اي الموضوعات اوله البيان ودابا وبين وهي المسائل بل على انها ما منه البيان اي من الذي منه البيان و
الجدل يستعملها من جهة ان كل اولي مشهور ايضا والجدل ايضا شارك كل علم في المسائل كما يشارك في المبادي الواجب قبولها ولكن ليس ك
في الموضوعات فانه لا يختص بموضوع لكن الجدل ليس يحدده والنظر في شي من الوجوه وكل علم فانه محدود والنظر في الوجوه الثلث
من الموضوعات والمبادي والمسائل واما بيان ان الجدل ليس محدود والنظر في الموضوعات فلانه لا يقتصر على موضوع واحد بحث
عن احواله بل الجميع عنده سواء والبرهان يقتصر عليه واما بيان انه ليس محدود والنظر في المسائل فذلك من وجهين احدهما انه لا يقتصر
على المسائل الذاتية بالموضوع الذي يبحث عن احواله في الوقت بل وفي العرضية ايضا ومثل انه ليس نظر على الخط المستقيم انه اقام عليه
خط كان كذا او كذا بل هذا هو اخص من المستدير او ليس وعل يصادق المستقيم او ليس والثاني انه قد يحق ان يصير الضدين والنقيضين
معا قياسيين في وقتين كل واحد منهما جدلي على ما يستعمل حيث يتكلم في الجدل فتارة مقيس من المشهورات ان النفس لا يموت
وتارة يبين فيها ان النفس يموت واما بيان انه ليس له محدود والنظر في المبادي فذلك من جهتين احداهما انه لا يتقيد في المبادي التي تم
بالشي بل كيف اتفق والثاني انه يأخذ المبادي الاولية والصادقة والمشهورة التي ليست صادقة وقد يعاود ما يسلمه من المخاطب الذي يجعل
كل واحد من المتقابلين مبدءا لقياسه ذلك في وقت وهذا في وقت كما علمت واما البرهان فانه محدود الموضوع محدود المسائل
محدود ومحصور المبادي التي منها يبين وكما ان يكون الحق هو انه ليس في العلوم مسئلة من طرفي النقيض وذلك لان السوال
النافع منها بالحقيقة هو ان يحتاج في تسليم الطرفين معاضدة السائل فانهما كان جائزا واستمر في مقدمة قياسه والتمس البرهان انه اسلم له
الواحد المعين النافع له في مقدمة قياسه انتفع به وان سلم مقابله سكت فلم يمكنه الاستمرار فلا يكون السؤال حائدة انه كان انما ينتفع

بالواحد فيجب ان يأخذ واحدا من غير مسئلة ولكن تقدم مسئلة عليه على وجهين احدهما يقع في التعليم والتعلم وهو احد طرفي
التعقيب المعلوم انه هو الحق وانه لا يتعداه او المجيب والمخاطب انما يسال المقرر به التعديد الا على سبيل المسائل الجدلية والشابهة
في المخاطبات الامتحانية التي يكون في العلوم ولا تسالي فيها تسليم اي طرفي التعقيب كان على مسئلة والمسئلة الامتحانية فانها من وجه
علمية ومن وجه ليست علمية فانها ليست علمية من جهة ان مباديها مناسبة وليست علمية من جهة ان الغرض فيها ليس اثبات علم
ولكنها واحدة لم يكن مسئلة علمية برهانية مطلقة بل المسائل العلمية المطلقة المحدودة وليس كل سؤال هندسيا والاطبيا والاحسابيا لا
من علم من العلوم الاخر بل المسئلة الهندسية مثلا انما هي التي من مقدمات وثابت بالطرق الهندسية ويراد ان يبان بها غيرها
فيكون من مبدء خاص في المطلوب واما من مبدء عام لعل المسائل الهندسية خاص في الهندسية مبينا المطلوب الهندسية والاسين
هو في الهندسة وكذلك الحال في المسئلة المنظرية اما ان يكون منظرية خاصية مبين فيها واما ان يكون هندسية وهي مبدء العلم المناظر
فان مباديه من الهندسة فيكون مسائل هندسية وهي مبادي مناظرية ومن وجه مسائل هندسية واما كيف يكون ذلك حتى يكون
مطالب هندسية هي الا مسائل هندسية فذلك بوجهين مختلفين اما المبادي فانها مسائل هندسية لانها في انفسها مسائل هي هندسية
لانها انما تنفع في الهندسة فيكون المسائل التي تنفع في الهندسة مسائل التي تنفع في الهندسة مسائل هندسية واما المطالب فهي مسائل هندسية
بمعنى انها مسائل هي من الهندسة وقد فهم هذا الموضع من التعليم الاول على وجه آخر وهو ان يكون المسئلة من وجه هندسية على انها
مبدء مثلا لعلم فرعي من المناظر وليست مناظرية بل هندسية فيكون المسئلة من وجه آخر هندسية اذا كانت هندسية صرفة غير مضافة
الى علم آخر وهذا الثاني وهل ليس كمبدء والامر الثاني من ان يفرق فان يرى انما معنى المسئلة اما ما هو المطلوب بل المسئلة التي يوجد مقدمة
فمن ذلك مبدء الا يتم بيانه في ذلك العلم ومن حيث انه بيان في ذلك العلم ويبين بغيره الا فقد والمبادي مسائل هندسية اي
مسائل تنفع في الهندسة والمطالب مسائل هندسية اي مسائل من الهندسة وليس كونها مسائل هندسية نوع واحد وان كانا من حيث
انهما ينفعان في مطالب اخرى من الهندسة لا يشتغلان واذا حققت اعتبار معنى المسئلة فلا يكون ان يكون المبدء مسئلة العلم الذي هو مبدء
فيه لان المسئلة في علم يتبره من ذلك العلم يكتسب مباديه والمسائل تتمره من المبادي وليس لاحد من اصحاب العلوم ممكنا ان يبين مباديه
من جهة ما هو صاحب علم فالمهندس من جهة ما هو مهندس لا يمكنه اثبات مباديه والمناظري من جهة ما هو مناظري كذلك فان تكلف المناظر
ذلك في مباديه فقد صار مهندسا ومن جهة الهندسة ما يبين مباديه وان تكلف المهندس ذلك في مباديه فقد صار فيلسوفا ومن حيث
ما هو فيلسوف ما يبين مباديه ومبادي جميع العلوم يبين في علم ما بعد الطبيعة وكذا ليس لاحد من اصحاب العلوم ان يبين مبادي ذلك

العلوم

لا كلام له مع من يناقض مباديه ولا كلام له مع من لا يمشي على مباديه ولا انه يلزم من ان يجيب كل مسئلة بل انما يلزمه ان كان مهندسا
ان يجيب من المسئلة الهندسية وعلى صاحب علم ما ان يعرف عن ماذا يجيب وعلى السائل ان يعرف عن ماذا يسال فاذا كان انما
يخاطب المهندس في امور هندسية ومبنية على مبادي الهندسة فهو مصيب والا فليس مصيبا الا انه مطلوب يكتسب في الهندسة
بل هي بالعرض وكذلك المجيب المهندس لا كلام له مع من ليس بمهندس فان كليهما لا يفيد المجري المجرى بل هي المنافية ثم ان المسئلة التي
ليست علمية اي ليست مثلا هندسية على وجهين احدهما ان يكون مباينة خارجة من ذلك العلم والاخرى ان يكون بوجه داخلة فيه
مثلا لو ان انسانا سأل في الهندسة عن الاضداد او عن علم واحد فقد سأل مسئلة من حقها ان يبحث في الفلسفة الاولى او من عدد
كعبين هل يجتمع منهما مكعب كالمجتمع من عددين مربعين عدد مربع فقد سال مسئلة حسابية او قال مثلا هل حركة الندي بالشكل الاربع
فقد سأل مسئلة بالعرض فاي هو لا سال في الهندسة كانت مسئلة غير هندسية على الاطلاق وكذلك ان جعل مع انكان جعل
غير هندسي على الاطلاق وفرق بين الخط والجعل المطلق على ما يوضع بعدي موضعه فكل خط جعل وليس كل جعل خطا ولو ان انسانا
سأل على سبيل السرير هل خطان وقع عليهما خط فصير الزاويتين الداخلتين متساويتين لقائمتين متساويتان او هل في نفسه انهما متقاطعان
لم يكن هذه المسئلة بقريبا هندسيا والا هذا الظن ظنا هندسيا من جهة وكانا هندسيين من جهة وذلك لان غير الهندسي يقال على
وجهين احدهما بمعنى السلب العام المقارن بعدم القوة في الشئ كقولنا ان النقطة لا موزونة لها ولا نهاية لها وان الصوت غير مسموع
والثاني بمعنى السلب المقارن للقوة كقولنا للساكن الذي من شانه ان يتحرك انه ليس يتحرك فالمسئلة الغير الهندسية والظن الغير
الهندسي على الوجه الاول هو الذي لا يكون في قوة حدوده والمسئلة ان يكون هندسيا او ضدا لغير هندسي مثل لو ان طلب ان
الذي بالشكل الاربعة متعادل او غير متعادل انما كان خطأ فان حدوده هذا الخط لا يمكن ان ترد الى مسئلة هندسية او ظن هندسي فان
ازيل عالها التي هي الايجاب الى السلب جاز ليس في قوة حدوده وهذه والمقدمة ان يصير هندسية واما على الوجه الثاني فهي ان لا يكون
هندسية لسبب ان نسبتها الى الهندسة نسبة ردية وان كانت هندسية من وجه لكن حدوده بالقوة هندسية وان كانت ليست
بالفعل الا ترى ان تلك الحدود اذا حققت وازيل ما عرض لها من النسبة الايجابية فيها الى نسبة سلبية حصل مثلا ان الخطين الواقع
عليهما خط كذا او كذا لا يلتقيان صارت المسئلة هندسية فهذه المسئلة بالقوة هندسية وبالفعل مضادة للهندسة والمكانت
الاضداد انما ينسب الى موضوع واحد وجنس واحد فلا باس ان يتفق من هذه الجهة كلاهما مسئلة هندسية او ظن هندسي فصل في
اختلاف العلوم الرياضية وغير الرياضية مع الرياضية وفي ان الرياضي بعيد من الغلط وغيره غير بعيد منه وبيان اختلاف

ما ذكر من التحليل والتركيب ان الجهل المضاد للعلم وهو الذي ليس انما عدم معه العلم فقط بل ان يعتقد ويرى صورة مضادة لصورة العلم
فكما يقع في الوجه الثاني من وجهي الاعلمي واللاهندسي فلما يقع في التعاليم وذلك لان هذا الجهل انما يقع لاسباب الغلط وامران احدها
القياس مفهوم حده والقياس لاشتراك الاسم وخصوصا الاوسط فان اكثر الغلط انما يقع بسببه اذا كان اللفظ واحدا في
المقدمتين والمعنى مختلفا والثاني حال التاليف بشكل القول اذا لم يكن منتجا واشبه المنتج مثل الموجبتين في الشكل الثاني وما اشبه
ذلك فاما القسم الاول فقلما لا يقع في التعليميات لان الفاظ معاني الهندسيات معلومة المعاني بالتفصيل فلا يوهم غير المعنى المقصود
به بل لكل لفظ منها معنى مفهوم بحسب الغرض والجنس يسبق به التحديد ثم معاني تلك الالفاظ قريبة من الخيال متكافئة في العقل
للفظ منها معنى كما تقوم المعاني الوهم خيال ليثبت خيالها حقيقة ذلك المعنى ويحفظه ولا يدع الذهن يزيغ عنه فيكون الحد الاوسط
اي واحدا بعينه لو حد مرتين بسببين معلومين [illegible] واما في العلوم الاخرى وفي الجدل خصوصا فلا يكون هذه المعاون بل يكون الفاظا
في اكثر الامر مشتركة والمعنى العقلي باطن خارج في النفس غير معان بالخيال ملايم لذلك المعنى يثبته ويحفظه في الذهن بل ربما كان الخيال
اللائح منه في الذهن مناسبا بالمعنى والعرض معنى آخر فيزيغ الذهن عن العرض الى الخيال والخيال فيما سوى التعليميات في اكثر الامر
مضل واما في التعليميات فاذا [illegible] تلك عبارات المسائل الرياضية يصعب عليها الا بان تشكل اشكالا محسوسة معلومة لكي
معونة للخيال ومعونة اذا كان لا يخاف فيها من ذلك ما يخاف في العلوم الاخرى واما العلوم الاخرى فاذا لم يكن فيها معونة من قبل
الخيال وكان اللفظ مشتركا وفي تفصيل معانيه صعوبة راع الذهن وخصوصا الجدل ان وجد انيه معنى اللفظ المستعمل فيه قد يكون بحسب
الشهرة لا بحسب الحقيقة فربما كان بحسب الحقيقة مشتركا فيه فيكون هذا القياس اللفظي في الجدل اكثر مثل استعمال لفظ الدور في
الجدل ولفظ الدائرة فان لفظ الدائرة عند المهندس محدود المعنى وعند الجدلي [illegible] فلم يرسم [illegible] عنده ان الدائرة
الشكل والشعر الدائر [illegible] على بعض الالسان الدوري مفهوم لفظ الدائرة في كميتها اقرب من مفهوم اللفظ من المتواطي
فيشكل صدق قول القائل كل دائرة شكل [illegible] اليس كل دائرة شكل فيكون شكل [illegible] اسباب الغلط [illegible] الا ان يرسم ويعين
ذلك ولما كان وقوع اسم الدائرة او ما شبه الدائرة على امثال هذه المعاني ليس [illegible] في الحد وجب ان يكون قولنا كل
دائرة كذا مقتصرا في الدلالة على بعض هذه المعاني دون بعض ان اريد ان يكون مقدمة واحدة وجب ان لا يناقض قول القائل
جدليا كان مستقرا او غير جدلي ان كل دائرة شكل كان سبيل الدائرة بحسب المشهور معنى واحدا فلا يكون عنده بحسب المشهور لفظا
مشتركا مناقضه لان يقول ان الدائرة والشعر ليست بشكل لان المناقضة مقدمة نقيضها وضاعفه بالقياس الى غيره ولم يتم

اولا مقدمة

اولا مقدمة في نفسها لم يصلح ان يصير مناقضة لغيرها ولا يكون الكلمة مقدمة ليس معنى الدائرة فيها بمعنى فاذا احصل معناها وحصل معنى
قول القائل كل دائرة شكل لم يكن هذه مناقضة لما بل انما يظن انها مناقضة على احد الوجهين اللذين بها لا يكون في الحقيقة مقدمة وكان اما
ان يصير [illegible] والمناقضة غير مقدمة للجهل الكائن بمعنى موضوعها الذي هو الدائرة وبان يفهم لموضوعها معنى واما ان يصير غير مقدمة بان يكون مع
موضوعها وهو الدائرة في قولهم كل دائرة على شكل معنى كل ما يسمى دائرة لا على معنى كل ما هو حقيقي الدائرة وكلا الامرين يمنعان ان يكون
هناك مناقضة فان المناقضة مقدمة تكسيرية في انها مقدمة مقابلة لمقدمة صحيحة في انها مقدمة فما لم تتقرر المقدمة مقدمة لم يتقرر مناقضة ولا
مناقضه ونرجع الى بيان حال القسم الثاني من وجوه الغلط الواقع دون التعليميات فنقول ان العلوم الرياضية انما يستعمل فيها في اكثر الامر
الشكل الاول ثم من ضروبه الضرب الاول [illegible] يستعمل الضرب الثاني فلا يقع فيه مغالطة [illegible] بالقياس الا في الندرة [illegible] جدا
واما الجدل فكثيرا ما يستعمل فيه قياسات غير منتجة سواء [illegible] متصرف في الاشكال وفي الضروب المشهورة ويستعمل [illegible] والموجبتين
وخصوصا من التاليف الكائن من موجبتين في الشكل الثاني فانه كثيرا ما يستعمل في الجدل [illegible] مثلا ان يبين ان الساكن كثيره
الاضعاف في نسبة بان يقول [illegible] سريع التولد والتزيد وكثير الاضعاف في نسبة سريع التولد والتزيد فينتج ان الساكن كثير الاضعاف في
فان هذه الصور غير منتجة في الشكل وان كانت قد يعد منتجة في الظاهر وانما يمكن ان يصح انتاجها في بعض المواضع بسبب المادة اذا كانت
المقدمة متساوية الموضوع والمحمول فيمكن ان ينعكس كبراها كلية فيرجع الى الشكل الاول والجدل والتعاليم متخالفان بغاية التخالف في التحليل
بالعكس وذلك لان التعاليم توجد محمولات مسائلها من الحدود [illegible] من العوارض بسبب الحدود وهي العوارض التي يعرض للاشياء
بذاتها [illegible] من حيث [illegible] محدود [illegible] معلوم واكثرها [illegible] مطلوب [illegible] ان يطلب له
قياس من طريق التحليل بالعكس [illegible] من لواحق الطرفين [illegible] لواحق [illegible] معلوم [illegible]
ويكون سبيل التحليل فيها [illegible] سبيل التركيب الذي هو عكس التحليل فيكون التركيب فيها [illegible] وهو عكس [illegible]
التركيب [illegible] مقدمة ذات وسط [illegible] بالقياسات [illegible]
فيها [illegible] الطريق مشهورا والجدل [illegible] التحليل بالعكس وذلك لان الاوساط [illegible] اكثرها [illegible]
فانها يكون امورا عرضية [illegible] من العرضيات [illegible] يكون مشهورا [illegible] طالب الاوساط [illegible]
وليس انما يصعب التحليل في المسائل الجدلية على الاطلاق بل في الصادقة [illegible] مع من [illegible] اذا كانت مشهورة او [illegible]
مشهورا ولولا ذلك لكانت سهلة من وجه واحد وهو انها كانت يكون مقتصرة على الصادقات واما مناقضة التركيب لان التحليل في

صعب بكسره وهو التركيب لان التركيب فليس يكون علم تاليف مستقيم مبتدى من غير ذوات او ساطام تتم على نظام بل يكون كيف اتفق وبابي اوساط اتفقت وربما حكس التركيب في الجدل المعمول بالمشتر الجدل مقدمة صحيحة لتلك المقدمة بيان بها بعينها في مجاورة اخرى فيفضاحف التركيب وربما وقع ذلك في بعض مقدمات الجدل التي ان سلمت اخذ فيها او وحد القياس وان لم تسلم رجع من التركيب الى التحليل ليحلل التركيب مواضع التحليل وهي مواضع المباحثة حالا يسلم ويطلب له حدا اوسط مرة اخرى وبها هو التحليل وهي موضع المباحثة فيحلط تركيبه بالتحليل واما ثالثا فهي التريد وهذا الموضع يمكن ان يفهم على انه معنى مريد البرهان التعليمي من جهة انه مريدا بالوسط على ما يتناول بما فيه وجد من خارج اما الى غير النهاية او لقف مستقدي برها على شيء منقطع من الاول بما فعل في اقليدس حين سيفعل نرد اياحول خط قائم على خط ومثل ان يكون بين اولا ان العدد الفرد عدد وكم محدود وتتوسط انه عدد وكم ثم بين انه للزوج كذلك فلا يكون قد استمر بل عدل ومن احب ان يفهم الخلاف في الحدين الاوسطين كرر الفرد في اوسط احدهما والزوج في الاخر ومثل ان يفهم انه يعني بالمريد الجدل فيكون كانه يقول لان المريد في انتاج الطريقة الجدلية ليس يكون على الاستقامة فقط بل مرة على الاستقامة ومرة بعدل الى جانب فيدخل في اوساط المقدمات نتائج اخرى انواعا كثيرة ومن المغالطة مثل انه يجعل الحد الاكبر شيئا واحدا والحدين الاخرين مختلفين فيقول ان كل عدد فرد وهو الاصغر فهو عدد فرد ذو كم وهو الاوسط وكل عدد فرد ذي كم فهو عدد فرد ذو كم محدود متناه او غير محدود ولا متناه فينتج ان العدد الفرد هو ذو كم محدود متناه او غير محدود ولا متناه ويقول ايضا ان العدد الزوج وهو الاصغر عدد زوج ذو كم وكل عدد ذي كم فهو عدد ذو كم محدود متناه او غير محدود ولا متناه فيكون هذا قياسا اخر يشارك القياس الاول في النتيجة ولكن في الحد الاكبر وقد يحول مستا الى جانب اخر في كسر القياس النتيجة وانما جوزنا ان يفهم هذا انه يريد به جانب الجدل اليقين ان اكثر قياساته على هذا السبيل ومثل في البراهين وفي التعليمات لانها منعكسة الحدود ولان هذا المثال يتفق الحد الثاني من حيث المقدمات من حيث انه مطلوبين متقابلين وقد يمكن ان يفهم هذا الموضع من التقسيم الاول غير هذا الوجه بل عكسه وذلك لان الجدل وان كان اكثر تصرفا واكثر تشعب تصرف فانه اقل نتائج فان الجدل لا يصل الى الكلام في جميع المسائل فانه لا يفي له بذلك مشهورات تؤدي الى جميعها وذلك لانه محتاج في كل مسئلة الى قياس حاضر فما كان بين مثلا بالف وسط لا يمكنه ان يعبره ولا يمتنع في علم له بيان شيء يحتاج الى اوساط كثيرة وهذا لاتفق المخاطب بها ويا كلها وقت المجادلة واما القياس البرهاني فلا يرى بيانا في ان يكون مطلوبا انما يتوصل اليه بالف وسط وفي مدة طويلة فهو معن في التركيب على الاستقامة ولا يرى بانسابا للعدد على البعد من اوساط وحدود وصغرى الى غيرها لان له مدة فراغ وقد وطن نفسه على التعب **فصل** في استئناف القول على برهان لم وان

ومشاركتهما وتباينهما في الحد و واختلافهما في علم وفي علمين قد يعدم مثال القول في ابانة الفرق بين برهان ان وبرهان لم وكيف يكون على شيء واحد برهان ان وبرهان لم وبقي ان يكون بكلام مثل ما قيل في التعليم الاول فيقول ان الحد و قد يقع فيها برهان ان وبرهان لم على وجهين احدهما ان يكون المطلوب واحدا بعينه ويكون عليه قياسان احدهما لا يكون الحد الاوسط فيه العلة الاولى اي العلة التامة الموجبة له فيه اثره ويكون هو العلة قد وقف في الاخر فيشترك القياسان في ان كل واحد منهما العلة التامة وتفترقان في شيئين احدهما ان احد القياسين اعطى العلة البعيدة والثاني اعطى العلة القريبة والثاني منهما ان احد القياسين فيه مقدمة يحتاج الى متوسط وهي العلة القريبة والمعلول القريب فلذلك كان لم يعط فيها اللم المحقق والاخر ليس فيه مقدمة محتاجة الى ذلك فهذا احد الوجهين الممكنين ويسرّ واحصيله بعد واما الوجه الثاني فان لا يكون قد اعطى في كل قياس منهما علة لا قريبة ولا بعيدة ولكن اعطى في احدهما ما ليس علة اصلا فانه قد يمكن ان يكون ما ليس بعلة ينعكس على الحد الاخير من المقدمة سواء كان ما ليس بعلة معلولا للاخر كلمع الكواكب الذي هو معلول البعد وهو ما ينعكس على العلة وهو بعده ومثل هيئة تربيع القمر الذي هو معلول الكرية وهو ما ينعكس على العلة وهي كرية او ما كان ليس اصلا معلولا للاخر بل مثل والاله اشارات العامة على هجوم المطر من السحاب الذي فيه الهالة فانه اذا كان يمكن ان يكون معلول ينعكس وعلامة منعكسة فان لم يجب ذلك فربما لم يكن المعلول منعكسا بل كان اعم مثل ايضاءة السبب الاصطناع المصباح او كان اخص مثل التدخين على اثارة ونحوه العلامة على ما علمت بين انه يمكن ان يبين بالمعلول العلة وبالعلامة ويمكن ان يبين بالعكس وانما يتوقف الامر على الاعرف فان كان الاعرف نسبة المعلول او العلامة الى الحد الاصغر كان هو الاولى ان يجعل حدا اوسطا والعلة حدا اكبر وكان ذلك قياسا من جهة هذا البرهان مثل قولك ان الكواكب المتحيرة مضيئة غير لامع فهو قريب فالكواكب المتحيرة قريبة وان الكواكب الثابتة مضيئة لامعة وكل مضيء لامع فهو بعيد فالكواكب الثابتة بعيدة ثم كل واحد من اللمع وسلبه مسبب ومعلول ذلك للبعد وهذا القرب وكذلك قولك القمر يتربع تربيعا على صورة كذا وكل ما يتربع على صورة كذا وكذا فهو كري فهذا الحد الاوسط فيه معلول الاكبر فهذه امثلة القرب والثاني من برهان ان فلو ان هذه الحدود الكبرى كانت اعرف من هذه الحدود الوسطى وكان القرب والبعد للمتحيرة والثابتة اعرف من اللمع واللالمع والكرية اعرف للقمر من جهة قبول الضوء كان يمكن ان يجعل هذه العلل حدودا وسطى وتقول ان الكواكب المتحيرة قريبة وكل قريب فضوءه ثابت لا يلمع او تقول ان القمر كري وكل كري فانه يقبل الضوء كذا فكان هذا برهان لم على انه لو كان يعلم اولا ان المعلول لم يطلب بعلم اللم لما عينه فلا يكون دور الان البيان الاول لم يطلب فيه لم الشيء والبيان الثاني علم الطلب فيه ان الشيء فيكون هذا قريبا من المصادرة على المطلوب

وليس مصادرة على المطلوب وفي امثال هذه المواد المشككة يمكن في علم واحد ان يعلم ان الصرف او الاتم يعلم لم صرف لا سيما من مواد
باعيانها مع ما فيها من تقديم وتاخير وزيادة ونقصان مثال ان يعلم بالعلم الرصدي ان القمر كري الشكل لانه يستضيء كذا او كذا فيكون
هذا المعلوم اتم تعرف من علم الطبيعي ان الاجرام السماوية يجب ان تختص بالاشكال الكرية من جهة برهان طبيعي يعطي اللم والان جميعا
ثم بين هذه لك ما صار تشكل على هذا الشكل الذي استتم شاكله بتي فيه واتما يحصل لمية وقد يمكن مثل ذلك من وجه آخر وذلك انه
قد يمكن ان يكون لشيء واحد معلولات ولوازم متغايرة لا في علل ولا معلولات مثل ان يكون ان علل الشيء واحد ويكون منعكسة عليه
ويكون العلة له علاقة ذاتية منعكسة عليه ويكون مثل وجود تلك المعلولات واللوازم لموضوع ما اعرف من وجود الشيء له ووجود تلك العلة
له لذلك الموضوع له اعرف من وجود الشيء له فان جعل الحد الاوسط من العلل كان برهان لم وان معا وان جعل من اللوازم والمعلولات
كان برهان ان فقط فاذن هذا الوجه الواحد من وجهي ما يمكن فيه تقديما احد الشعب الى وجهين احدهما الوجه الذي يكون مواده مشتركة
فيها الامرين ولكن يجري الامر في الامرين على العكس والثاني الوجه الذي يكون مواده مختلفة فيها واخذ احد المختلفين الذي هو ليس
هو العلة وسطا تارة والعطي برهان ان واحد ثانيا الذي هو العلة وسطا تارة فاعطى برهان ان ولم معا فعلى هذا الوجه يجب ان
نفسر هذا الموضع حتى يكون اللم والان لشيء واحد والذي فسره قوم آخرون ان يكون فيه الان لشيء واللم لشيء آخر والرجع الى تفصيل القسم الذي
لا يكون في احد قياسيه علة قريبة وفي الثاني علة قريبة الذي يكون فيه علة قريبة فقد قيل في التعليم الاول هذا اللفظ والصدق في الاشياء
التي يوضع الاوسط فيها خارجا انما يكون البرهان على لم وهو انه لا كان اخر بالعلة نفسها فان لم يحمل بها نفسها لم يكن برهان على لم بل على ان
واما لمعنى العلة العلة القريبة لكن قوله الاشياء التي يوضع فيها الاوسط خارجا يحتمل معنيين احدهما ان لا يكون ترتيب الحد وعلى ترتيب الشكل
الاول بل على ترتيب الشكل الثاني مثلا فيكون الحد الاوسط خارجا ولا يكون اعطى العلة القريبة كما يقول في الشكل الثاني ان الجدار لا
يتنفس لانه ليس بحيوان وكل متنفس حيوان وهذا التاويل فيه نظر ويكون مناسبا الشكل الثاني لانه كالعلة اولى بالسلب وهذا يقع
في البراهين السالبة اكثر وان كان قد يقع في الموجبة واما التفسير الثاني وهو الاصوب ان لم يكن اللفظ فهو ان يعني بالاوسط الاوسط في الجانب
والوجود جميعا وهو العلة القريبة على انها منعكسة ويكون معنى وضعه خارجا ان لا يكون قد رتب في اجزاء القياس بل ترك من خارج
فان الجدار في مثالنا المذكور ليس علة كونه غير متنفس وضع وهو كونه ليس بحيوان بل ترك خارجا وهو كونه غير ذي رية فان قولنا
كان الايجاب مطلقا على منعكسة فرفع تلك العلة علة السلب والسلب مطلقا ايضا اذا كان له علة منعكسة فيقابل تلك العلة علة الايجاب فلو كان يجتمع
انه لا يتنفس كونه ليس بحيوان كان علة انه لا يتنفس كونه حيوانا وليس كل ما هو من الحيوان ما يتنفس اذ كل ما ليس علة له لا فيصح وان ليس

بالحيوان بل الحيوان اعم مما لا يتنفس وليس بحيوان اخص مما لا يتنفس فان من غير المتنفسات ما هو حيوان بل علة اخص اخص من الحيوانية وهو
وجود الرية وفقدانه عدم التنفس اعم من عدم الحيوانية وهو عدم الرية لكن تمام هذه المسائل وكلامه في هذا الكلام والتعويل فيه مساعد ومع العلل
القريبة لا البعيدة وكما قيل ان جاء والصعاليك ليس فيها من امرار المعمين فيها كروم ولو قيل ان ذلك لانه ليس فيها خمور لكان على قياس العلة القريبة
في الاقتصار من المطلوب وكمن اعطى علة العلة فلم يوضح المقصود ولم يبرهن وقد قيل في التعليم الاول انه يمكن ان يكون هذا في الاكبر على علمين
اذا كان احدهما تحت الآخر يبرهن له علم المناظر عند علم الهندسة وعلم الحيل عند علم المجسمات وعلم تاليف اللحون عند علم العدد وعلم ظاهر الفلك
عند احكام النجوم اي احكام علم الهيئة فان هذه العلوم يكاد ان يكون الاعلى والاسفل منهما متواطئي الاسم وانما قال يكاد ولم يقل
بالحقيقة وذلك لان العلمين ليس هو من لسان الى شيء واحد من وجه فان المناظرات وعلم الهندسة كلاهما ينظران في حال الاجرام
والابعاد وكذلك النجوم التعليمي ونجوم اصحاب الملاحة فان كلاهما ينظران في مواضع النجوم وتاليف اللحون التعليمي وتاليف اللحون
العملي السماعي كلاهما ينظران في حال النغم وعلمه وكذلك علم المناظر وعلم الهندسة ينظران في اشكال خطوط ومقادير وكذلك العلم الذي
وعلم المجسمات ينظران في مقادير ذوات عمق فلهذا الاشتراك الذي لهما شبه المتواطئ وكونهما ليست الحقيقة متواطئة لسببين احدهما
ان العلمين في بعض الاصناف المذكورة لا يشتركان في نسبة اشتراكهما فان علم الموسيقي ينظر في عدد ما كان هو عدد وقع في نغم وحاجة
وعلم المناظر ينظر في مقادير ما كان وهي مقادير الحبر البيانية وعلم الحساب ينظر في كل العدد وعلى الاطلاق وعلم الهندسة ينظر في
المقادير على الاطلاق والوجه الثاني انهما لو اشتركا في المنظور فيه واستقر نسبتهما اليه من جهة كمية المنسوب اليه وكيفيته حتى ليست النسبة
متقابل لبعضها اولا ولبعضها آخرا وهذا يمنع التواطؤ الصرف وان اشترك الشيئان في المعنى اذ لا يلم فيها وفيه بل يختلف التقدم والتاخر
والاستحقاق او النقصان والزيادة وكما بين ذلك من قبل وكما كان يجب ان يكون هذه من المتواطئة اسماء وما شابهت بوجه ما العلم
الواحد فيشاركت بوجه في المسائل لكن اختلفت فان العلم الاعلى يعطي اللم والعلم الاسفل يعطي الان على نحو ما كان انحن نعتنا ونحوه
في موضعه ثم قيل وذلك لان العلم بان هو لمن يحسن بالامر فاما العلم باللم فهو لاصحاب التعاليم مثلا ان العلم بان هو هو الملاح والعلم
بلم هو للمنجم والعلم بان هو للمسدر في صناعة الموسيقي العملية والعلم بلم هو لصاحب علم التاليف التعليمي وهذا هو ظاهر الكلام
الذي قيل في التعليم الاول وقيل لان اصحاب العلوم العالية عندهم السبب وكثير الا يحسون بالجزئيات والاشياء يعرفون منها قليلا
عليها وكثير اما يسع التعليمي العالم بالموسيقي بعد الذي بالاربعة او الطنيني او غير ذلك من الات المنفعة فلا يحس ولا يعلم انه مسموع
انه يعلم السبب في اتفاقها لان صناعته بالامر الكلي لا بالامر الجزئي وصناعته بالصورة مجردة عن المادة في الوهم لا المحسوسة في المادة

بالجمع او المضادة فان المتناهية المحسوسات وان كانت لا يكون الا في المادة فان المهندس يجردها عنها وينظر فيها لذاتها لا
من حيث انها موجودة في مادة حتى لو اخذها من قبيل فهذا القسم هو الاكثر وقد يكون على وجه ثالث وهو ان يكون جزء من علم تحت علم آخر
لا كله مثل ان ينظر في الهالة والقوس وما اشبه ذلك من الخيالات من انعكاس البصر الى نير او ملون على الحس فيقبل جزء من العلم
الطبيعي وموضوع بحسب علم المناظر لحسب علم الهندسة والعلم كله ليس كذلك فان المناظري الرمد … عند البصر ومن الوسع والمقدم
من مكان الكواكب ومن ما ترى عليه الكواكب او ترى عليها اكبر البعد ويرى في ابعاد البعيد والقريبة وترداد انحرافات المنظر جزء من علم
الهيئة وواقع بحسب علم المناظر والعلم كله ليس واقعا تحته فها هنا الصورة مثل اعراض مناسبة يكون عند الطبيعي ان التمرس هي
بكذا او بكذا السبب كذا اسبابا غير منفصل والاقرب عند المناظري ان … هو بسبب الفصل وقد يكون على وجه ثالث وهو ان
يتفق ان لا يكون العلم كله ولا جزء منه تحت علم آخر بل مسئلة بعينها وقد يتفق ان يقع عارض غريب لموضوع العلم مثل استدارة
الجرح فان هذا العارض يوجب عارضا ابيا وهو عسر الاندمال فيكون الموضوع قد صار باقتران عارض غريب يقتضيها عيار لا لازم
عارض ذاتي له ولو لم يجعل مقتضاه الا ترى عارضا آتيا على ما وضعناه فيكون برهانه للمطلق اللم الا من ذلك العلم بل من العلم الذي منه العارض
الغريب فالطبيب يحكم ان الجراحات المستديرة عسرة الاندمال والمهندس يعطي العلة في ذلك حتى يقول ان الدائرة اوسع الاشكال المحيطة
وقد يمكن ان يعطي سبب ذلك من العلم الطبيعي الهندسي من ان الاندمال انما يتم بحركة الى الوسط فاذا كانت او يعسر جدا لكثرة فيبطل الحركة
واذا لم يكن ذا زوية كانت الحركة في جميع المحيط معا وتقاومت الاجزاء فابطلا الاندمال … وفي بعض الشروح مثالا لما يكون برهانه
في العلم الاسفل من جهة الان وفي العلم الاعلى من جهة اللم ان صاحب المناظر يحكم ان المخروط البصري اذا ابعد جدا … يعرف المهندس
من قبل معرفته ان الخطين الخارجين من نقطة من غير قائمتين … والمثال غير جيد … انه يجب ان يكون المثال مشتملا على شيء
يبرهن عليه في العلمين برهانين مختلفين واما الذي اورده وان صح ان يكون ما وضع في المناظر وضعا ما برهن عليه … ان اسم ان لم
ما برهن عليه المقدمة في العلم المناظري وهي غير معلومة العلة فانما بين ما لم يصح عنده فلا يكون بيانه برهان لم واذا وقع الى المهندس
صار ذلك برهان لم كان له وجه على ان هذا المثال ردي جدا وبالعكس من الواجب ان الصورة … عند الحد … وقد بينا
عند المصير وهنالك لا … بل كما ان يكون القياس اكثر فهذه الاشياء هي التي قيلت في التعليم الاول وفي الشروح وقد كان
وصدق في التعليم الاول ان برهانا قياسين على ان … مختلفين وهذه الاشياء التي اوردت في ايجاز ذلك الموعد … وما هذه المثال …
كما انما مرتبا مر من احدهما ان يكون الحكم معلوما بقياس والان موجود بالحس والثاني ان يقع الان في غيره ويقع فيه اللم فان هذه الامثلة

اما ان يرهنا قياسين على مختلفين واما ان يرهنا فيها امران احدهما قياس والآخر غير قياس والذي … في مثل هذه والشبه ان
المعلم الاول لم يعن … لم ليس بالامر ان يكون حاسا بمنتجه والمطلوب بل يكون عنده مقدمات مأخوذة من الحس مع العلم
انه دون لم هو فان اصحاب العمل لهم مقاييس من مقدمات محسوسة او تجانسه وفيهم … في اثبات وحكمه علمية على ذلك مثلا
كما يقول صاحب التأليف الموسيقي ان هذه النغمة ليست موافقة لهذه النغمة من اجل ان الوتر … كذا ومن اجل ان النغمة العلانية كذا ويكون
مقدمات حسية مع منسابة … وبين ان الشيئا كذا او ليس كذا او كذا وكذا يقول صاحب الملاحة ليس في اوقات ان يكون كوكب كذا في
موضع كذا الا ان كوكب كذا ابعد لم يشرق ويقول صاحب صناعة العلم الطبيعي ان هذه القوس ليست نصف دائرة لان الشمس ليست على الافق
فيكون اما او لتلك هذه المقدمات امتحانية واما اخذه فقدت علة بعيدة وغير مناسبة بالعلة القريبة فان كون الشمس ليست على
الافق ليس علة قريبة انما العلة القريبة لذلك وقوع قطب القوس على الافق بل انما بيان مقدمة بالعلة القريبة في علم المناظر فيكون
معنى امثلة المعلم الاول على هذا الوجه **فصل** في تفضيل بعض الاشكال على بعض وفي ان قياس الغلط كيف يقع في الاشكال قد
بين المعلم الاول ان الشكل الاول ابين الاشكال واكثرها افادة للعلم بوجوه منها ان العلوم التعاليمية انما يستعمل هذا الشكل في
تأليفات براهينها وكذلك كل علم يعطي في كل مسئلة ما برهان اللم فانما يستعمل هذا الشكل في الاكثر وذلك لان حقيقة هذا الشكل ان
يكون العلة موجودة للحد الاصغر فيوجد له الحكم فان هذا هو تأليف الشكل الاول او قد يكون قد اوجدت العلة للاصغر واسع الحد لا
في العلة فان كان البيان البرهان لا ايجاب الكلي فلا يكون الا بالشكل الاول وان كان بالسلب فقد يمكن في الشكل الثاني ولكن يكون
قد غير هذا النظم لان الحد الاصغر يكون قد اعطي العلة وحملت عليه العلة ثم لم يحمل المعلول على العلة في الوجود بل عرف فجعل المعلول
مسلوبا عن العلة ثم بعد ذلك لا يكون العلة قد اوجدت معلولها للحد الاصغر بالقصد الاول في الشكل الاول يكون قد فعلت ذلك
بالقصد الاول واما الشكل الثالث فلا يكون فيه العلة اوجدت فيه للحد الاصغر بل يكون الحد الاصغر او هذا العلة التي هي معلولة …
العلة لم يحمل المعلول بالقصد الاول انما الشكل الاول هو الذي يعطي الشيء في علته ثم يتبع المعلول العلة … بالتقييد هو الذي هو
بالفعل برهان لم وسائره ذلك بالقوة برهان لم والوجه الثاني ان العلم بما هو هو وهو الحد انما يمكن ان ينال بالقياس فانما يمكن …
الشكل … تبعد ان ذلك كيف يمكن بالقياس وكيف لا يمكن بالقياس واما انه لم هو في هذا الشكل فلان الحد موجب كلي والشكل الثاني
لا ينتج موجبا والشكل الثالث لا ينتج موجبا كليا والوجه الثالث ان الشكل الاول قياس كامل بين بنفسه والشكلان الآخران انما يتبين
انهما قياسان بالرد اليه اما بالعكس واما بالافتراض والخلف فانه يرد اليه بوجه ما فاذا ورد اليه صار الى المقدمات الاولى التي لا وسط

لساوای الترتیب القیاسی الذی لا وسط له فاجتمع عدم الوسط فی المطلبین جمیعا وایضا وجوه من التفضیل للشکل الاول من کیف
ان تحلیل القیاسات الی المقدمات الاولیه لا یمکن بغیره لانه لا بد فی کل قیاس من موجبه وکلیه والموجبه لا تنحل الی مقدمات التی
انتجته بالشکل الثانی والکلیه لا تنحل الیها بالشکل الثالث ووجه آخر ان المطالب البرهانیه یراد فیها تحصیل العلم ومعرفة الشیء بالذات
او کلیا بالکلی الموجب اما الجزئی فلیس بمهم یستفتی ان تولک بعض ج ب فهو ان ای بعض هو فاذا اعطیه وعرفته وکان مثلا البعض
الذی هو حا وای الکلیه ایضا کل ح ب واما السالب فانه یعرف من الشیء ما لیس له وهو امر غیر ذاتی وغیر نهایة الا ان یؤتی ... بسلب
ای معنی لیس ... السلب فیکون تواتر ... الموجبه المعدولیه ویکاد یکون اکثر السوالب البرهانیه علی هذه الصفه کبرهان المعلم الاول
ان الفلک لا ضد له فان النظر الذاتی المستفتی هو الموجب الکلی وهو نتاج الشکل الاول فقد یکفی الشکل الاول من العضایل ...
منه قیاس الفصل ... قیاس بالقوه وقد اوضحنا ان ذلک کیف یکون وکان قد یتشکک علی المعلم الاول فی هذا الموضع او ذکر
ان تحلیل القیاسات من الشکلین الآخرین الی مقدمات غیر ذوات وسط فی الشکل الاول ان السالبه کیف یکون لها تحلیل الی المقدمات
غیر ذوات وسط فان المقدمات التی تنحل الیها السالبه لا بد فیها من سالبه فکیف تنتهی الی سالبه غیر ذوات وسط وکیف یکون سالبه غیر ذوات
وسط واما الموجبه التی لا وسط لها فهی التی لا یمکن ان یکون المحمول فیها اولا لشیء هو علة لوجوده للموضوع فالسالب کیف یکون فقدانه
للوسط لیت شعری فقال انه کان الموجبه قد یکون بغیر انقطاع ای کان الاعتقاد حمل محمول علی موضوع شیئا متوسطا انقطع مجاوزتها
فیکون هو اولا للموضوع والمحمول له اولا لانه للموضوع فکذلک السالبه قد یکون بغیر انقطاع ای بحیث لا یکون الحکم بسلب محمول عن موضوعها
متضمنا شیئا آخر عنه لسلب محموله اولا هو موجود للموضوع ولان السالب الکلی منعکس وخصوصا فی الضروریات الذاتیات
فمتی وجد لاحد الحدین شیء محمول علیه لیس علی الآخر وان لم یکن اولم یستق او لا ای الذی من وجود شیء الآخر محمول علیه لیس الا ول
اذا کان یوجد الکل واحد منهما شیء یخصه او اشیاء فیکون فی کل جنس شیء او اشیاء خاصة به وذلک الحد وکانت الاجناس متباینه
لیس فی احدهما شیء یدخل فی جملة الاخری فان المحمول علی احدهما یمکن ان یجعل حدا اوسط فیکون سلبهما لهما بحسب الآخر ...
فان کان المحمول الموجب انما هو یوجد فی جانب احد الحدین فقد کان ذلک قیاس واحد لا غیر مثل ان کان کل ا ج ولا شیء من
ب ج او کان کل ب ج ولا شیء من ا ج وان کان المحمول الموجب قد وجد فی جانب کل واحد من الحدین کان القیاسین مثلا ان کان
ا ج ومعه طبقة متساویه و کل علیها ا ب وساوا ب د و د ر طبقة متساویه وج یحمل علیها ولیا ا وساوا ب د و ر طبقة متساویه ح
یحمل علیها ولیا وساوا معلوم ان شیئا من هذه الطبقه لا تحمل علی شیء من تلک الطبقه فان قیل ان کل ا ط ولا شیء من ب ط

کلی جزئی

کان قیاس وان قیل کل ب ح ولا شیء من ا ح کان قیاس هنا قیاسان وکذلک الحال ان لم یکن الا او یحمل علیه ا فقط او ب یحمل علیه
فقط لکن العادة فی التمثیل جرت بذلک فلو کان علی احد الحدین محمول خاص کل ان یسلب لا انقطاع بحسبه او کان لیس علی احد الحدین
محمول خاص ولا احد بها مسلوب عن الآخر ان یکون ذلک سلبا بلا انقطاع ای بلا واسطة فانه ای واسطة حضرت کانت مسلوبة عن
الطرفین او موجبه علی الطرفین علم صحیح واما لفظ الکتاب فی هذه فهو بدل المحمول الموضوع والاقسام بحالها وذلک الاسم
من وجه مستقیم ولکن التاج یکون جزویه فانه اذا کان علی بعض حکم کلی بقیاس فلیس علی الکل بلا قیاس وقد وضع کلیا بلا انقطاع
فیشبه ان یکون هذا المعنی ظاهر النسخه التی عندنا والاولی ما کتبنا اولا وقابل ان تقول ان السالبه التی لا وسط لها ان ثبتت بعد الذی
لم یوجد فانه لا ح او ب من حد او رسم ومن اجزائها وان کان نفسه حد المرکب من اسم یدل علی المعنی بلا تفصیل وبالجملیت الاشیاء
تخلو من خواص ولوازم حتی الاجناس العالیه التی لا یحمل علیها جنس وکیف یوجد او ب غیر محمول علی احدهما شیء لا یحمل علی
الآخر فاقول انه عسی ان لا یکون مثل هذا الاوسط ای محمول اتفق وان لا یکون القیاس کما له وسط ای وسط اتفق بل یجب ان
یکون الوسط شیئا وجوده للاصغر والحکم بالاکبر علیه کل واحد منهما اعرف من الحکم بالاکبر علی الاصغر وفی المطلوب السالب یجب ان
یکون وجود الوسط للاصغر وسلب الاکبر عن الاوسط اعرف من سلب الاکبر عن الاصغر فیکون وسطا وقیاسا فیشبه ان یکون المعلم
الاول عنی بقوله لا وسط له الی او ب اعرف من نسبته ا منهما الیه وقد علمت ان الجهل لیس بمعنی واحد بل من الجهل ما هو بسیط وهو عدم
العلم فی النفس فقط وهو ان لا یکون متنفس ای فی الامر حق والاصواب وهذا لا یکتسب بقیاس فانه سلب العلم فقط وخلو النفس عن
وان کان قد یظن ان ذلک یکتسب بقیاس علی احد وجهین اما علی ما ظنه بعضهم ان یکون المعلم موجب هذا الجهل وهذا خطأ بل لا
العلم یثبت هذا الجهل الموجود ویحفظه واما علی ما ظنه بعضهم ان الرای الباطل اذا افسد ولم یصح اعتقاد الرای الحق اوجب ذلک
من الجهل البسیط الذی علی وجه السلب فقط وکان القیاس وهذا الاسم لیس بالحقیقه مادة من القیاس بل بالعرض لان ذلک
القیاس انما اوجب بالذات بطلان الرای الفاسد فلما بطل ولم یکن هناک ای آخر عرض ان بقیت النفس خالیه للرای الاصلی
لکانت بل القول الصواب ان هذا الجهل لا یکتسب ومن الجهل ما هو مرکب ولیس هو عدم فقط بل فیه مع عدم العلم وجود رای
مضاد له وهو جهل علی سبیل القنیه والملکه وهو مرض نفسانی وذلک لان صحة کل شیء اما ان یکون موجودة علی مزاجه الذاتی والفطرة
الاصلیه فقط او یکون قد اکتسب الیها مع ذلک کما لا ما ساکن یکون مع وجوده علی مزاجه الصحیح میلا او قوة یاوی سبیل الی المزاج
من البدن بل وفی الترکیب الصحه فان صحة البدن هی فی اعتدال المزاج واستواء الترکیب وکمال الصحة ان یصیر البدن بحیث لا امرض

البدن من الامور التي تستعد البدن بها من الاعمال والحركات والفكر تكون صورة للنفس على وجهين احدهما اولى وهي ان يكون على فطرتها
الاولى وغرائزها الاصلية فليس فيها معنى خارج عن الملائمة وصحتها ثابتة وهي ان تحصل لها الآثار الكمالية التي تستعد لها بتلك
الصحة وهي العلوم الحقيقية وكان البدن اذا احدث فيه امر غريب لا تقتضيه فطرته تمنع بمعنى فطرته والافعال التي لا تناسبه كان البدن مريضا
كذلك النفس اذا اعتقدت الآراء الباطلة التي ليس لها ان يكون منبنيا على فطرتها الاصلية كانت مريضة وانما سمي هذا الجهل مركبا لانه
خلاف العلم ومقابله من وجهين احدهما انه يضاد ما يجب عليه من العلم والثاني ان مع خلوه من العلم قد حدث فيها ضد العلم وهذا النوع من الجهل
قد يقع ابتداء وذلك اذا ما كان للنفس لم من غير حد اوسط وقد يقع باكتساب قياسي اما ان يكون فيما لا وسط له او فيما له وسط والكائن
في ماله وسط اما ان يكون الحد الاوسط فيه من الاشياء المناسبة او من الاشياء الغريبة وجميع ذلك لان الاوسط فيه هو بعينه
اوسط القياس الصادق بعينه او ليس بعينه ولا يخلو اما ان يكون متقابلا لحق سالب فيكون هو موجبا ويقع في الشكل الاول فقط ان كان
كليا او يكون في مقابل حق موجب فيكون هو سالبا ويقع في الشكل الاول والثاني معا ان كان كليا ولنبدأ بالانواع الواقعة في الموجب
فنقول انه اذا كان الحق هو انه لا شيء من ب ا وكان بغير انقطاع وامتنع ظن ان كل ب ا حتى يكون في غاية المضادة للحق وكان ذلك
قياس هو الاوسط فيه فقد يمكن ان يكون الصغرى والكبرى كاذبة وقد يمكن ان يكون احدهما فقط كاذبة اما القسم الاول فلان
ج شيئا لا يحمل على ب ولا يحمل عليه ا فاخذ ان كل ب ج وكل ج ا انتج الباطل وهذا ممكن فانه لا بد ان ليس ا لا يحمل عليه ولا يجوز ان
في واحد من ذلك والا وجب ان يتبعض بعض ذلك بايجاب طرف الاوسط ولكن ان كان ا انما يحمل على بعض ج هو من [illegible] على كله وغير
ممكن ان يكون في كل ج البتة او ان يكون في كل شيء البتة اي ما [illegible] لان ب مقدمة بلا وسط في كليهما فيكون قولنا كل
ب ج كاذبة بالجزء وكل ج ا كاذبة اما بالكل والجزء معا او بالجزء وحده واما ان كانت احدهما فقط صادقة فلا يمكن الآن يكون الكبرى
ومثال هذا ان يعرض المحمول واما موضوعان [illegible] يكون موجبة على ج ومسلوبة عن ب بلا انقطاع و[illegible] الا يحمل احدهما
على الآخر فان قيل كل ب ج وهو باطل وكل ج ا وهو الحق انتج باطلا وهو ان كل ب ا سواء كان هذا السلب والايجاب بالانقطاع او بغير
انقطاع فان [illegible] ولا ينتج الا باطلا فهذا هو اعطاء وجه القياس الذي يوقع ضده في اعتقاد الحكم الموجب ولا يكون الا في
الشكل الاول واما القياس الموقع للجهل المركب الكلي السالب فيرد في وسط فقد يكون في الشكل الاول من مقدمتين كاذبتين فانه اذا كان
كل ج ا وكل ب ا بلا توسط وكان لا شيء من [illegible] فقيل كل ب ج ولا شيء من ج ا انتج لا شيء من ب ا ويمكن ان يكون احدهما صادقة
ايتهما كانت فتنفع او لا الكبرى صادقة ولكن [illegible] من المسلوبات عن ج والموجبات لب [illegible] ويمكن ان يكون

قول

قولنا كل ب ج كاذبة وهي الصغرى فان قيل كل ب ج وهو كذب ولا شيء من ج ا وهو صدق انتج الكذب والمقدمة الصغرى صادقة
فانه اذا كان الحق ان كل ب ا وكل ج ا فحصل كل ب ج ولا شيء من ج ا انتج لا محالة سالبا مضادا للحق وهذا لما [illegible] هي ان يكون
ا موجبا لب وج معا وسالبة لج او مساويا لج [illegible] الجهل المركب لا يكون مقدمة غير ذات وسط واما في الشكل الثاني فالمقدمتان
كاذبتان بالكل فلا يمكن ذلك لانهما اذا ردتا الى الصدق فاوجب السالبة وسلب الموجبة انتج ذلك بعينه فانه اذا كان قيل
ان كل ب ا ولا شيء من ج ا وكانتا كاذبتين بالكلية فالحق لا شيء من ب ا فان ردتا الى الصدق فقيل لا شيء من ب ا وكل ج
انتج ذلك بعينه وهو انه لا شيء من ب ج لكن ان كان القياس الكاذب هو انه لا شيء من ب ا وكل ج ا وكانتا كاذبتين بالكلية
والحق لا شيء من ب ا فان ردتا الى الصدق فقيل كل ب ا ولا شيء من ج ا انتج ذلك بعينه فاذن [illegible] هذا القسم صادقة
اذا كان الكذب بالجزء فيمكن ان يقع منه قياس انتج على موجبة غير منتقضة فانه اذا كان بعض ج ا وبعض ا وكان كل ب ا
فقيل لا شيء من ب ا وكل ج ا وقيل كل ب ا ولا شيء من ج ا كانت المقدمتان كاذبتين بالجزء والنتيجة كاذبة لا محالة وقد يجوز
ان يكون الكذب في احداهما فقط فانه اذا كان في مثاله كل ج ا [illegible] ان كل ب [illegible] لا كل ب ا وكل ج ا فان كذب
في هذه فقيل كل ج ا ولا شيء من ب ا انتج الكذب واما ان كان ليس [illegible] على شيء من ج وكان لا شيء من ج ا فيكون لا
شيء من ب ا فان قيل لا شيء من ج ا وكل ب ا انتج الكذب فقط واما ان كان كل ب ج كذب [illegible] انه لا شيء من [illegible]
فان قيل كل ب ا ولا شيء من ج ا وهو كذب انتج الكذب [illegible] في القياس الموقع للجهل المركب بعضه ذات وسط وبعضه
[illegible] في موجب كلي حتى [illegible] في الشكل فيقول انه اذا كان الاوسط مناسبا كان قياس الحق [illegible] من كلمتين [illegible]
مثلا كل ب ج وكل ج ا حتى انتج الحق وهو كل ب ا ولما غلط فيه حتى انتج المضاد للحق فلا يمكن ان يكذب في المقدمتين جميعا والا صار
سالبتين فلم ينتج التأليف ولا ايضا يمكن ان يكذب في الصغرى فيصير سالبة فلا ينتج بل انما يمكن ان يرد الى الكذب ما يجوز ان يكون سالبا
في الشكل وهو الكبرى لا محالة اذ الشكل هو الشكل الاول فالكذب السالب انما يمكن ان يكون في الكبرى فقط واما اذا كان الاوسط
ليس مناسبا فيمكن ان يكون المحمول على كل ب وهو موضوع لا مثل انه لا امباعن [illegible] مثل الالف في الفرس تحت الحيوان فان قيل كل
ب ج وهو كذب ولا شيء من ج ا وهو كذب انتج الكذب والحق لا شيء من ب ج وكل ج ا [illegible] ليس ينتج البتة فليس الا وسطا مناسبا
ويمكن ان يكون احداهما صادقة والاخرى كاذبة فانه اذا لم يكن ج تحت ا وكانت ب تحت ا وموضوعة لها وكان ج [illegible]
فاذا قيل كل ب ج كان كاذبا ثم قيل ولا شيء من ج ا كان صادقا فانتج كاذبا وهو انه لا شيء من ب ا اما مثل ذلك في الشكل الثاني

والا وسط سوا كان مناسبا فان الكاذبتين في الشكل قد بان من امرهما ان ينتجهما صادقة لا محالة وان كانت احداهما
كاذبة في الشكل انتجتا كان الممكن ان ينتج منه قياس كذوب مثل ان يكون كل ب ه وكل ب ا فان اقترنت احدى المقدمتين على
الصدق وسلب الاخرى انتجتا كانت النتيجة لا شيء من ب ا وهو كذب واحدى المقدمتين صادقة واما الكاذبتان في الجزء
مثل ان يكون حرفي بعض او في بعض ب وكل ب ا واحداهما ايجابا كان موجبا كليا والثاني سالبا كليا انتج الكذب مثل ان تق
كل ا ه ولا شيء من ا ه وكل ب ه ولا قياس الكذب والحق سالب الطرفين موجب المتوسط مناسب فقد بان ان هذا لا يكون الا
في الشكل الاول حين يا خذ في صدقها ان الصغرى تحت ان تجري على ايجابها الذي كان في القياس الصادق فيبقى صادقا وانما يمكن
ان تكذب الكبرى فيغير جهتها الى الموجب فلا يمكن الا من صادقة صغرى وكاذبة كبرى فان كان الحد الاوسط غير مناسب بحيث لا ينعقد
من نسبته الصادقة الى الطرفين قياس منتج الحق فيمكن ان يكذبا في قياس كذوب صادقة ويمكن ان يكذب الصغرى وحدها ولا يمكن
ان يكذب الكبرى وحدها فانه ان كان كل ح ا وكان لا شيء من ب ح ولا شيء من ب ا فان قيل كل ب ح او كان كاذبا كل ح ا وكان
صادقا انتج كاذبا هو ان كل ب ا وان كان لا شيء من ح ا مع ذلك هو الحق فيمكن ان يكون كل ب ح ا وكان لا شيء من ب ه
او يمكن ان لا يكون شيء من ب ح فان كان كل ب ح حقا وقيل كل ح ا وكان باطلا وكان كليا في بطلانه كان انتج باطلا من مناسب
واما ان كان جزئيا في كذبه فلا يمكن ان تنتج من الاوسط غير مناسب واما ان لم يكن شيء من ب ه فينقلب المقدمتان الى الايجاب
الكلي انتج كذبا لا من مناسب فانه حيث يكون الصغرى سالبة لا يكون الاوسط مناسبا مع ذلك مثال الاول الحيوان بدل ب والعلم بدل ح
والموسيقي بدل ا والمثال الثاني الموسيقي بدل ب العلم بدل ح والمناظر بدل ا والمثال الثالث الموسيقي بدل ب والمناظر بدل ح
والحيوان المسلوب بدل ا ففي القسم الاول لا بد من ان يكون الصغرى كاذبة وفي القسم الثاني الكبرى كاذبة في الجزء وفي الثالث
يكون المقدمتان جميعا كاذبتين حتى ينتج الكذب فيكون كل موسيقي فهو علم المناظر وكل علم المناظر فهو حيوان فكل موسيقي فهو حيوان

فصل في كيفية اشتباه النفس الحس في المعقولات وذكر المفردات من المعاني وكيف تكتسب وفي التركيب الاول منها كيف
ينتهي اليه تحليل القياسات قيل ان من فقد حسا ما فقد يجب ان يفقد علما ما اي العلم الذي يكون النفس اليه ذلك الحس فلا يمكنه ان يصل
اليه وذلك ان المبادي التي يتوصل منها الى العلم اليقيني برهان واستقراء الى الاستقراء الذاتي ولا بد من سنده والاستقراء الى الحس
ومقدمات البرهان كلية ومباديها انما تحصل بالحس وان تكتسب بتوسط خيالات المفردات ليتصرف فيها القوة العقلية تصرفا تكتسب
بها الامور الكلية مفردة وتركيبها على هذا القول وان ... ام اعيان يوضحها لمن ... فيها لم يمكن الا بالاستقراء مستندا الى الحس لانها

اوايل

اوايل والبرهان عليها مثل المقدمات الرياضية الماخوذة في بيان ان الارض في الوسط والمقدمات الطبيعية الماخوذة في بيان
ان الارض بعلة والسماء جهة ولذلك فان اوايل العوارض الذاتية لكل واحد من الموضوعات فانما يعرف بالحس او الاكثر تكتسب
من المحسوس معقول آخر مثل المثلث والسطح وغير ذلك في علم الهندسة سواء كانت مفارقة او غير مفارقة فان وجود الوصول اليها
لا بالحس هذا قول مجمل قيل في التعليم الاول ونحن نفسره هاهنا بكلام منا وذلك على ما نريده تفصيلا فنقول يجب ان نعلم اي شيء
من المعقول محسوس ولا شيء من المحسوس من جهة ما هو معرض للحس معقول اي معرض لادراك العقل له وان كان الحس مبدأ لحصول
كثير من المعقولات والمثل لهذا من الانسان المحسوس والمعقول فانا نقول ان كل واحد من اشخاص المحسوسين فان الحس ينال منه
بقدر ما من العظم وبقدر ما من الكيفية ووضع ما معين في اجزاء اعضائه ووقع له في مكانه ولذلك ينال هذه الاحوال في عضو عضو منه
فلو ان ما ان يكون هذا الذي ادركه الحس هو الانسان المعقول او يكون المعقول هو شيء غير هذا المحسوس وان كان يلازمه ثم
السن ان الانسان المعقول مشترك فيه على السواء فرديد عند العقل انسان كان عمرو انسان وذلك ان تصور المطلق وهذا
المحسوس ليس مشترك فيه او ليس مقدار ما وكيفية ما وضع ما مشترك فيه وهو غير محسوس هذا المحسوس الا كذلك فاذن ليس الانسان
المعقول هو المتصور في الخيال من الانسان المحسوس وبالجملة ان الشيء الذي يعيد وتر الحس ليس هو ما يجده الانسان المشترك
وليس هو الشيء الذي يعيد ويعقل الا بالعرض فلينظر كيف يجب ان يكون الانسان المعقول فيجب ان يكون مجردا من
شرايط مجردة من خارج مثل مقدار بعظم ما معين ووصف بكيفية ما معينة ومحدود بوضع ما معين واين ما معين بل يكون بحيث يعقول له
صيانة لان يعرض له كل المقادير والكيفيات والاوضاع والاحوال التي من شانها ان يعرض له في الوجود ولو ان الانسان كان
المقدر في العقل او وضع ما او غير ذلك لكان يجب ان يشترك فيه كل انسان وهذا التعلم المشار اليه والوضع والاين وغير ذلك انما يلحق
الانسان من جهة المادة التي يخلق بها فان الانسان من حيث يتصور في العقل يجب ان يجرد وتجريده العقل ولو اخذه وهو ملابس لذلك
غير منطرق اليه الحس بل الانسان اذا تناوله الحس تناوله بصورة اليه الحق غير مجرد ثم يقول الموجودات قسمين معقولة الذوات في
الوجود فاما معقولة الذوات في الوجود وهي التي لا مادة لها ولا لواحق مادة فهذه معقولة بذاتها لا يحتاج الى عمل يعمل بها حتى يصير معقولة
ولا يمكن ان يكون محسوسة البتة واما محسوسات الذوات في الوجود فان ذواتها في الوجود غير معقولة بل محسوسة لكن العقل جعلها
بحيث صارت معقولة بتجريده اياها من لواحق المادة ويقال انه انما يجب تصور المعقولات بتوسط الحس على وجه واحد وهو ان
الحس ياخذ صور المحسوسات ويسلمها الى القوة الخيالية فيصير تلك الصورة موضوعات لفعل العقل النظري فيكون هناك صور كثيرة

وحسوسة الذوات في الوجود

فهو ومن الاحساس المحسوسين مجردا بالعقل من خالصة عن العوارض مثل ان زيدا اعضاؤه كذا وكونه كذا او عمروا اعضاؤه ولونه على وجه
على هيئة اخرى مستقبل على هذه العوارض فمنها ما يكون كانه منسوبة والعوارض عنه وليطرحها من جانب حتى يتوصل الى المعاني
التي يشترك فيه والاختلاف به ويحصلها ويتصورها واول ما يشير عن المخلط الذي في الخيال بحسب عوارضها وذاتيات ومن العوارض
لازمه وغير لازمه منفرد معنى معنى من الكثرة المجتمعة في الخيال وما يعدها الى ذاته واما كيفية هذا الصنع وماهية القوة التي هي لذلك
القوة المعينة للنفس عليه فليس هذا الموضع موضع العلم بل هو من حق علم النفس لكن الذي يقول ههنا فهو ان الحس يورد على النفس
الصور المختلطة غير معقولة والعقل يجعلها معقولة فاذا افرد بالعقل معقولا كان له ان يركبها انحاء من التركيب بعضها على التركيب
التام في المقول المفهم لمعنى الشيء كالحد والرسم وبعضها بالتركيب الجازم بل نقول ان التصديق المعقول المكتسب بالحس على وجوه
احدها بالعرض والثاني بالقياس الجزئي والثالث بالاستقراء والرابع بالتجربة واما الكائن بالعرض فهو ان يكتسب من الحس
بالوجه الذي قلنا المعاني المفردة المعقولة مجردة عن الاختلاط الحسي الخيالي ثم يعمل العقل على تفصيل بعضها من بعض وتركيب
بعضها مع بعض ويقع ذلك احكام العقل الفطرية في بعضها ويتوقف في بعضها الى البرهان اما القسم الاول من هذين فيكون
باتصال من العقل من نور الصانع فائض على الانفس والطبيعة يسمى العقل الفعال هو المخرج للعقل من القوة الى الفعل وكذلك ان
كان لكن فان الحس مبدءه له بالعرض لا بالذات واما القسم الثاني فيتم فيها فيفزع فيه الى الحد الاوسط فاذا حصل الحد الاوسط
اكتسب المعقول المصدق به اكتساب الاوليات بعينها ويقوم ذلك المبدء بعينه اوجه من الاربعة واما الكائن بالقياس الجزئي فان
يكون عند العقل حكم كلي على الجنس فيحس اشخاص نوع ذلك الجنس فيتصور عنه الصورة النوعية ويميل ذلك الحكم على النوع فيكتسب
معقولا لم يكن واما الكائن بالاستقراء فان كثيرا من الاوليات لا يكون قد لاحت واستثبتت للعقل بالطريق المذكور
اولا فاذا استقرأ جزئياته تنبه على اعتقاد الكلي من غير ان يكون الاستقراء الحسي الجزئي موجبا لاعتقاد كلي البتة بل منبها عليه
مثل ان المماسين لشيء واحد وهما غير متماسين يوجبان قسمة لذلك الشيء فهذا ربما لا يكون متنبها له ثم تراءى للنفس فتحكم بكلية
نحو ياته تبعه له العقل ويعتقده واما الكائن بالتجربة فكانه مخلوط من قياس واستقراء وهو اكد من الاستقراء وليس كاليقين
في الاوليات الصرفة بل المكتسبات بالحس وليس كالاستقراء فان الاستقراء لا يوقع من جهة النظر الجزئيات علما كليا يقينيا
وان كان قد يكون منبها واما التجربة فيوقع بل التجربة مثل ان يرى الرائي او يحس الحاس اشياء من نوع واحد قبيحا يتبعها حدوث
فعل او انفعال فاذا تكرر ذلك كثيرا اوجد الحكم العقل ان هذا ذاتي لهذا الشيء وليس اتفاقيا عنه فان الاتفاقي لا يدوم وهذا مثل حكمنا

ان يحصل الحس ان المغناطيس يجذب الحديد وان السقمونيا يسهل الصفراء ومن هذا الباب ان يكون الشيء يتغير عن حاله الذي بالطبع الى حال
شيء آخر معه ووصوله اليه ولا يمكن عند العقل ان يكون غيره بذاته فيحكم ان السبب هو الواصل اليه وخصوصا اذا تكرر عنده وانما
اعتقد بالحس علوما كثيرة ومبادئ للعلوم كثيرة والتجربة منها الا ان التجربة كانه مخلوط منها فان فيها اختلاطا ما استقراء وحتى يقع قياس عقلي
مبني على اختلاف ما بالذات وما بالعرض وان الذي بالعرض لا يدوم وقد اشرنا الى بيان هذا فيما سلف عنده وهي الانحاء التي يجزئها
في استفادة العقل علما اعتقاديا بسبب من الحس وذكرنا نوعا من استفادة العلم التصوري بسببه فاذن كل من فقد حسا ما فاته فقد
علم ما وان لم يكن الحس ... لما كان كل قياس هو انما من حد وحد ... الموجب منه فانما يعين ان شيئا ما موجود والثاني لا انه موجود
لثالث موجود والثاني واما السوالب فيعين ان شيئا غير موجود والثاني لانه مسلوب عن ثالث موجود والثاني وكذلك القياس على
كل واحد من نسبة ما بين حدين ان كانت محتاجة الى وسط او شكل غير حقه ولا بد من ان ينتهي الى مبادئ واصول هو منه موجبة
او سالبة لا محالة لا وسط لها على الاطلاق او في ذلك العلم فالميزان بذلك المقدمات الاولى على انها لا وسط لها على احد الوجهين
المذكورين وتحليل آخر والى بلا وسط له مطلقا وان لم يكن في ذلك العلم والذين يصون اما على الظن وهم الخطابيون او على آراء
المشهور وهم الجدليون فليس يجب ان ينتهي تحليل قياسهم الى مقدمات غير ذات وسط في الحقيقة بل اذا انتهت الى المشهورات التي
رآها الجمهور والمقبولات التي رآها ولي كان القياس قياما في مادة وان كانت المقدمات الاولى فيها ليست غير ذات وسط
في انفسها لها وسط ما في اعتبار التحقيق مثل ان العدل جميل والمؤثر قبيح فانه ماخوذ في الجدل على انه لا وسط له وفي العلوم يطلب
لذلك وسط وربما طلب الصوفي الجدل على نحو ما يطلب به مستقرا لا راسو خرس وربما كان المشهور لا وسط له لانه بين في نفسه حقيقة
بل لانه كاذب مثل ان اللذة خير وسعادة فتحليل القياسات الجدلية يجب ان يكون الى المشهورات وتحليل البرهانية يجب ان يكون الى
البرهانيات ويجب ان نبتدي الان ونبين ان هذه الاوساط ما هي لها كالاوساط ... لعد ان ... مرة اخرى حال بالذات
وما بالعرض من المحمولات فنقول ... من وجه المحمول انه محمول بالحقيقة لا بالعرض اذا كان الموضوع يسمى الان موضع هذا المحمول الذات
ليحمل عليه ما يحمل موضع ويحمل عليه المحمول اي يحمل كان مثل قولنا الانسان ابيض فان الانسان جوهر قائم بذاته غير محتاج الى حامل يحمله
ثم البياض قائم فيه ومحتاج الى حامل يحمله فان جعل الانسان موضوعا والابيض محمولا فقد حمل حملا مستقيما فهو حمل حقيقي لا بالعرض
وبازاء هذا القسم حمل ما بالعرض وهو اما انما انقلب ما من شانه ان يكون محمولا في طباعه مثل ابيض والانسان فيكون بالحقيقة هذا الحد
الموضوع مرتين بالقوة وذلك ان الابيض من جهة ما هو ابيض فقط لا يمكن ان يكون موضوعا ولكن الموضوع هو الشيء الذي ...

ان كونه ابيض فهذا هو الذي ان الذي هو موضوع البياض فهو ابيض واما ان يكون عرضان في واحد فيحمل احدهما على الآخر مثل ان
الابيض متحرك اي ان الشيء الذي هو موضوع البياض معروض للحركة الا ان الابيض نفسه من حيث هو ابيض موضوع للحركة ولكن
الشيء انه محمول بالذات والحقيقة اذا كان الموصوف له بنفسه كان من حده او من حد حده فيه ولكنه ليس شيء غيره من الحد
ثم له واذا لحقه لم يجد الصفة في نفسه مثل حق ان الحجر متحرك فان كان لا بالذات تحرك ولكن بالقسر وبالارادة فهو محمول
بالعرض وذلك اذا كان الشيء يوصف بمحمول ليس في ذاته مثل حق الساكن في السفينة انه متحرك وانه سائر الى موضع كذا وهو
ساكن فربما كان الموصوف به بالحقيقة منفصلا عنه كالسفينة في هذا المثال فيه وربما كان متصلا كالحق كرم ابيض اي ما فيه
ابيض وحق محمول بالذات لمثل حمل الاعم على الاخص كالحيوان على الانسان وما يقابله محمول بالعرض وهو حمل الاخص على الاعم مثل
حيوان انسان وهو ان الشيء انه محمول بالذات اذا كان محمولا على ما يحمل عليه لا مثل السطح اذا حمل له ابيض وبالجملة فهو محمول
بالعرض كالحق جسم ابيض اي سطحه ابيض وحق للشيء انه محمول بالذات والحقيقة اذا كان ليس [illegible] وحمل الشيء من خارج مثل
هو الشيء بعينه او طبعه ويكون من طبعه مثل القول ان الحجر يتحرك الى السفل بالذات [illegible] فهو محمول بالعرض كالحجر يتحرك الى فوق
بالقسر وحق محمول بالذات لما لم يكن من شأنه ان يفارق الشيء في حال وبالارادة المحمول بالعرض فشأنه ان يكون اكثر ما اذا الحجر
[illegible] عليه الحجر من المحمولات بالعرض من هذه الجهة لانه ليس [illegible] وحق محمول بالذات لما كان من شأنه ان يفارق الشيء
فيشبه ان يكون اكثر ما الحجر [illegible] عليه الحجر من المحمولات بالعرض من هذه الجهة لانه ليس [illegible] وحق محمول بالذات لما كان من شأنه ان
يفارق الشيء وكان مع ذلك مقوما لماهيته [illegible] المحمول بالعرض [illegible] فيكون ان كون السطح ابيض محمولا
بالعرض [illegible] محمولا بالذات لكل من [illegible] ان يوجد في حد الشيء او يوجد الشيء في حده [illegible] كالشيء بالحد
الذي لا حد له او يوجد الشيء في حده [illegible] يكون محمولا بالعرض [illegible] بين ان المحمولات الذاتية على ما فيها من [illegible]
متناهية [illegible] الى ما بالعرض في هذا الموضع **فصل** في حكاية ما قيل في التعليم الاول من تناهي اجزاء القياسات والاوساط
الموجب والسالب فنقول انا كنا في التعليم الاول قيل قد علم ان المحمولات بذاتها موجودة والموضوعات بذاتها موجودة فليكن
موضوع بذاته مثل ج وليس من شأنه ان يصير محمولا الا بالعرض وليكن يحمل على ج اولا بلا واسطة وليكن [illegible] الامر في ان
هذه المحمولات تتمادى بلا نهاية من موضوع اول محدود فهو حد [illegible] اما على كل محمول محمول بلا واسطة [illegible] ولكن
شيئا ليس من شأنه ان يحمل عليه شيء آخر بالذات [illegible]

في الموضوعات

في الموضوعات من اول محدود وتتمادى بلا نهاية فهو حد موضوع لموضوع بلا واسطة [illegible] الفرق بين القسمين [illegible]
في الاول ان منها من الموضوع المحدود واحد ما يصعد في المحمولات والابتداء في الثاني منها من المحمول المحدود واحد ما [illegible] في الموضوعات
ولكن المحمول على ج هو ب [illegible] كان لا محمول عليه او عليه محمول وج لا موضوع له او له موضوع فهل يمكن ان يكون بين ا
وب اوساط موضوعات لا ومحمولات على ب بلا نهاية وبين ج وب كذلك وهذا البحث يفارق الاولين بان المحدود كان في
ذينك طرف واحد والمحدود ههنا طرفان وانما الطلب هل الاوساط بينهما غير متناهية فيكون هذا البرهان متوقف الصحة على [illegible]
بلا نهاية وليس [illegible] يوجب لما انقطع بل وان كانت مقدمات سالبة والمتوسط [illegible] موجود [illegible] سالبة قبل
[illegible] او الوسط وذلك هل من كل كبرى سالبة هل تحدث اوسط [illegible] قبل هذا الطلب لا يكون في الاشياء التي [illegible]
ينعكس حملها على بعض في الحمل بالحقيقة فليس فيها موضوع اول ومحمول [illegible] كل واحد منها يصلح ان يكون محمولا وموضوعا او
واسطة بين محمول وموضوع [illegible] يكون [illegible] ما وضع منها موضوع لشيء آخر حمل عليه [illegible]
ولما وضع محمولا لشيء آخر [illegible] عليه [illegible] بحيث يذهب ذلك الى غير النهاية [illegible]
من جهة كان ذلك [illegible] في تلك الجهة وبالعكس [illegible] الموضع [illegible] الان لا يكون حكم كل واحد منهما
في العكس مثل حكم صاحبه بل يكون احدهما حملا حقيقيا والآخر حملا عرضيا اقول ان [illegible] يكون الحمل الحقيقي مثل
حمل الضحاك على الانسان والعرضي كحمل الانسان على الضحاك فان ذهب [illegible] المذهب [illegible] المتعاكسات يكون
في الطبع احدهما موضوعا والآخر محمولا [illegible] ولا يكون [illegible] احدهما اولى من الآخر بذلك [illegible]
ان يكون الحمل العرضي كحمل الانسان على الحيوان والحمل الذاتي الحقيقي كحمل الحيوان على الانسان فانه وان حمل حيوان على
انسان على حيوان [illegible] والمحمول بالذات [illegible] اذ قد تقرر هذا فيقول ان الاوساط بين حدي الايجاب متناهية فليكن
كل ب ا فيقول ان الاوساط بين حدي الايجاب متناهية فليكن كل ب ا فيقول ان الاوساط بينهما متناهية وهي الاشياء التي يحمل على كل
واحد منها او يحمل كل واحد منها على ب وبعضها على بعض في الولا [illegible] ان كانت غير متناهية لكان [illegible] من جهة
على الولا من جهة [illegible] على الولا لم [illegible] الطرف الثاني [illegible] على الولا بلا واسطة [illegible]
بينها او [illegible] وكانت لا متناهي [illegible] على [illegible] لا نهاية له فان الكلام في ذلك
واحد فاذا كل [illegible] الى حد آخر [illegible] فلا فرق بين قولك [illegible] متناهي [illegible]

وتولد له لا نهاية له وكذلك تولد له حد وتولد ينتهي اليه عند السكوت العدم من المحال ان يكون حد محدود ولا يبلغ اليه ونهاية ولا ينتهي
اليها ويكون كقول من يقول اذا احدث من الواحد متضاعفا لم يبلغ البتة الالف هو حد محدود ولان فيها درجات العدد بلانهاية
والمستقص نحو المقادير ويقول القائل ان بين طرفي كل مقدار حدود بالقوة بلانهاية وذلك ان المقادير المتصلة لا تقسم لنها
لم تقسم البتة وكل قسم يعرض فيها يكون محدودا والعدد وان اللانهاية التي يتوهم بين حدين فيها هو امر بالقوة اي تلك الحدود التي
هي فيها هي في القوة ووجودها في القوة فلا يوجد البتة موجودة بالفعل بل واحد بعد واحد والذي نحن فيه بالبحث فان فيه حدين
وطرفين واذا كان بينهما وسائط يكون حالي يستحق برهانا فانها كانت حاصلة لا متوقفة على قسمة تقاسم فيبين انه لا يمكن
ان يكون بين شيئين هما الطرفين وسائط بلانهاية وكذلك الامر في السلب اذ اتفق الاشياء من ج فكان بينهما واسطة الى شيء مثل ب يوجد
لو ولا يوجد لا فليس يمكن ان يكون واسطة واسط بعد واسط في المقدمتين جميعا الكبرى السالبة والصغرى الموجبة اما الموجبة فقد قرنا
تناهيها واما السالبة فلان بيان ذلك من احد الاشكال الثلثة اما على سبيل الشكل الاول كما شئنا ان يجب على كل حال ان كانت الوسائط
التي للكبرى السالبة تذهب الى غير النهاية ان يحصل موجبات بغير نهاية لكل سالبة موجبة وسالبة فيجاد بها يتم للموجبة موجبات فقد تبين
في الموجبات انها متناهية فاذا كانت الحدود والموجبة الصغرى السالبة لا يمكن ان تذهب الى غير نهاية بين حدين فيتبين ان
الذي لا يزيد عليه في العدد من حدود الكبرى السالبة السالبة متناهية والذلك اذا كان الشكل شكلا ثانيا وذلك ان الموجبة
ان لم يجب فيها ان يكون الصغرى بعينها فلا بد من ان يكون في كل قياس مقدمة موجبة واما الشكل الثالث منها فان الموجب
فيها متعين على كل حال وقيل ايضا ان المحمولات الداخلة في ماهية الشيء متناهية لان هذه داخلة في تحديد الاشياء والحدود انما
يتم بها فلو كانت الحدود مستوقفة الى ان يوجد فيها غير نهاية لما كان يمكنها ان يحدد شيئا لكن الحدود موجودة واذا الامور متصورة متناهية
متناهية لم قيل بعد هذا في التعليم الاول انه اذا اتفق ان الابيض يمشي وهذا الكبير هو خشبة فقد عكس الحمل والوضع من وجه استحقاقه
اذ قيل الخشبة هي كبيرة او قيل هذا الانسان يمشي فانه قد اجرى الحمل والوضع على وجه استحقاقه وذلك ان قولنا الاول هو ان
الكبير خشبة والماشي انسان ليس معناه ان نفس الماشي من جهة ما هو ماش انسان او الكبير من جهة ما هو كبير موضوع الخشبة ولا معنا
ان الماشي نفسه شيء قائم غير مستقر ولا متضمن شيئا آخر هو موضوع وذلك فان هذا الابيض من معنى قولنا الماشي انسان ان الشيء الذي
عرض له المشي وعرض له ان كان ماشيا ذلك الشيء هو انسان وكذلك الشيء الذي عرض له ان كان مقدارا كذا وعرض له ان كان كبيرا
ذلك الشيء هو خشبة واما معنى قولنا الانسان ماش ان الانسان نفسه لا شيئا عرض له ان يكون انسانا هو بعينه ماش وكذلك الخشبة

كبيرة ومعناه ان نفس الخشبة لا شيئا آخر يعرض له ان يكون خشبة هي كبيرة وانت تعلم ان بين قولك الشيء الذي هو ماش والعرض الشيء
ان كان وبين قولك الشيء الذي هو انسان او خشبة او جوهر ما او ذات فرقا وذلك ان الشيء في الاول بين من الاسباب هو في
نفسه نوع من الانواع وحقيقة من الحقائق والماشي من حيث هو مجرد شيئي اي شيء شيئي آخر ليس هو واما في المثال الآخر فان الشيء
الذي هو جوهر ليس غير ذات الجوهر وليس شيئا عرض له جوهر فيكون في نفسه امر محصل النوعية والحقيقة وقد اضيف اليه معنى آخر
خارج عن ذاته يسمى لاجله جوهر الماشي هناك لاجله ماشيا فالانسان والخشبة بالحقيقة موضوعان والاقتضيان نسبته الى موضوع والى
شيء غير جوهرها واما الماشي والكبير فكل واحد منهما يدل على معنى الماشي والكبير ويدل على موضوع طبيعي للامر فاسمين غير فان بها
فيجعل حمل الماشي على الانسان مخصوصا باسم الحمل بالحقيقة واما حمل الماشي الانسان على خشبة باسم الحمل بالعرض وكل حمل فاما ان يكون
من طريق ما هو الشيء واما ان يكون على سبيل كيف هو او كم هو او مضاف هو واين هو او متى هو او ينفعل هو او يفعل وكذلك سائر المقولات
والبعض ذلك داخل في الجوهر وبعضه عارض كالانسان يحمل عليه الابيض وليس في المحمولات شيء خارج من هذين البتة اما الصور
الافلاطونية فليسلم فانها اصوات او اسماء باطلة لا معنى لها ولو كانت موجودة ولم يكن لها مدخل في علم البرهان اذ البرهان هو
بهذه المحمولات المذكورة وهذه العرضيات يوجد في الجواهر في تحديدها وان كان يمكن في القول ان تجعل كم ما وحده موضوعا لكم
وكيف وحده وكيف ما وحده واما في الوجود فلا يمكن ذلك بل كلما يكون موضوعا اولا الجوهر مثال ذلك ان السطح موضوع الشكل في تحديد
والقول واما في الوجود فلا يمكن البتة ان يكون السطح وما يعرض له الا قائمتين في الجوهر وهو في الموضوع بالحقيقة للجميع واذا كان كذلك
فان الطرف الذي هو الموضوع الحقيقي محدود ونهاية والمحمولات الداخلة فيها هو الشيء محدودة ومتناهية من الاجناس والفصول
اذ فيها ان الذين لا يمكن ان تقطع امورا لا نهاية بحد شيء احد والتحديد موجود والمحمولات العارضة الطرف من جهة الموضوع وهو
الجوهر وطرف من جهة المحمولات وهي المقولات العشر ولان كل واحد منها ما كيف واما كم واما مضاف واما غير ذلك فيما بين الطرفين محدود
على ما او منحصر في الله فان المحمولات من جملتها داخلة في حدود ما حتى حدود والمحدودات الجزئية التي الموجودة في الموضوع وان
لم يكن داخلة في حدود موضوعاتها من الجواهر والداخلات في حدود الشيء متناهية فاذن جميع المحمولات متناهية سواء كانت حمل
في حدود الجواهر او كانت اعراضا ذاتية او امر اضافية فقد استبان من هذه الجهة ان مسائل الاوساط وهذه الجهة هي تتناهى
والحد مقدمات والصحيح ان هنا مقدمات اولى من المحمولات والموضوعات بلا واسطة وانها جارية على الحال والاشياء التي يعلم
بالبرهان لا يمكن ان يعلم بوجه آخر اشرف منه وكل علم برهاني ما يكون معلوم اقدم منه فان ذهب ذلك الى غير النهاية ارتفع العلم البرهاني

اصلا واما ان وقف عنده مطلقا او بواسطة لما فاحسن ما اول عليه ذلك ان يكون الوقوف عند اصول موضوعة والوقوف عنده
موضوعه ان كانت تلك الاصول يبرهن عليها في علم آخر غير علم برهاني مجيب ان ان كان توقف على اصول موضوعة ان يكون لها وقت
بيان برهاني وفي آخر الامر يجب ان ينتهي البحث الى مقدمات لا اوساط لها والا لم يكن برهان ولا علم برهاني فلم يكن احتياج المصوم
في امكان وجود اوساط لا نهاية لها برهانيا يلتفت اليه ولما كان البرهان انما يوجد من جهة الاشيا الموجودة للموضوع بذاتها اما داخلة
في حد الموضوع او الموضوع داخل في حدها ومثال الاول الكم والكثرة للعدد وقد بان ان هذا القسم متناه ومثال الثاني الفرد للعدد
وهذا القسم لا يجوز ان يذهب الى غير النهاية حتى يكون للفرد شيء مثل ما للعدد ولذلك الشيء شيء آخر وذلك لان قوام جميع ذلك مع الفرد
يكون في العدد ويكون العدد مع الفرد ماخوذا في حدها فان ذهب ذلك الى غير النهاية ذهب معها العدد ما يوجد في حدود ما الى غير النهاية
لان كل محمول منها موضوعا من جهة التي يوجد في حدودها وكل سابق داخل مع المسبوق في حد المحمول فيكون ها هنا موضوعات غير
نهاية متتالية كلها توجد في الحدود وقد بان استحالة هذا ايضا لما كانت الموضوعات الماخوذة في حدود محمولاتها لا يذهب الى
غير النهاية فتلك المحمولات التي تساوي ويباين العدد ثم ان قال قائل ان يقول لما بان استحالة ذلك في اشياء غير متناهية ويوجد في حد شيء
واحد وما هنا فلا يكون الماخوذ في حد شيء واحد منها الا جملة متناهية من تلك الغير المتناهية هي فيما بين الطرفين وذلك الواحد ما بين
الطرفين وبين كل واحد متناه وحتى له قد حصل ها هنا غير المتناهي من الموضوعات حصول القبول الفعل يشتمل على الجميع من غير ان
يبقى شيء خارجا منه هو بعد بالقوة وكل واحد والجميع موجود في حد واحد لان كل سابق ماخوذ في حد المسبوق الى السابق الاول
من الطرف ولا يكون شيء خارج منه هو ماخوذ في حده فيجب ان يكون لما حصل في الوجود من الموضوعات محمول خارج عنها لكل شيء خارج
عنها بل كل محمول يوجد فيه يوجد انه واحد من جملتها ثم انه كيف يمكن ان يكون امور بلا نهاية هي معاني بعضها واحد بل في شيء واحد
لما ترتب فان الفرد وما معه من اللواحق الغير المتناهية انما يوجد كلها لانها في شيء من انواع العدد وكل واحد في المحمولات حصل
عدد ما والعدد والمتفق للترتيب في النقصان متناه والى الوحدة فقد بان اذن انه لا الموضوعات الماخوذة في حدود المحمولات ولا
المحمولات الماخوذة في حدود الموضوعات ذاهبة الى غير النهاية فقد بان ان جميع هذا لان البراهين مبادي غير ذوات اوساط وان لها
لا برهان عليها وانها مقدمات غير منقسمة وبين انه كل من فوق ومن اسفل فقد وان ها هنا حدا اوليا على الشيء وانه وان كان كثيرا
من الحمل على الموضوع يكون لسبب عام مثل ان حمل المساواة لمثلث زوايا القائمتين على متساوي الساقين وعلى مختلف الاضلاع وليس الا انه
منها اولا من جهة ما هو هو بل من جهة ما هو مثلث والمثلث عام لها فليس يجب ان يكون واما كل حمل الكل شيء اخرا ولا شيء يعم

حتى يكون لشيء عام وذلك لذلك الشيء شيء آخر عام بل يكون آخر الامر شيء لذاته اولا ويكون له بلا واسطة والمقدمة الواحدة و
البسيطة والاسطقسية هي في هذه التي لا واسطة لها والا انقسمت بالقوة الى مقدمتين بدخول حد اوسط عليه برهان فلان ليس
ينقطع بحد اوسط فليس له حد اوسط فليس عليه برهان وهذه المبادي بعضها مبادي البراهين المنتجة للموجبات وبعضها مبادي البراهين
المنتجة للسالبات فانه كما قد يكون مقدمة غير ذوات وسط موجبة وهي مبدأ البرهان الموجب كذلك يكون مقدمة غير ذوات وسط هي
سالبة البرهان السالب وهذه بسائط المقدمات واوائلها كما ان اول الافعال منها واول الابعاد المعينة هو ربع الطنيني الذي نسبة احدى
نغمتيه الى الاخرى نسبة ستة وثلثين الى خمسة وثلثين وذلك لان هذا لا ينقسم الى ابعاد اخرى وينقسم اليه بوجه ما ساير الابعاد التي لها
الاسامي مثل الذي بالكل والذي بالخمسة والذي بالاربعة والطنيني واذا انقسمت المقدمة بالحد الاوسط وكانت موجبة كلية فلا يمكن ان
يقع الحد الاوسط خارجا من الطرفين بل يكون متوسطا بينهما لا محالة واما في السالب فقد يقع خارجا وقد يقع غير خارج فان كان مدرك في بيانك
ان يسلب من الوجود للاصغر فلا يمكن ان يقع خارجا ولو امعنت في التحليل ثم لم تزل توسط بين كل حدين سلب هذا النوع من التوسط و
اما البيان بالشكل الثالث فلا ثبات الجزئي فقط وهو ايضا بيان لا بالفعل بل بالقوة وكل حد يقع في الشكل الاول فانه يقع بين ما بين
اي بين الحدين لكنه يخرج في الشكل الثاني لا من جانب الاصغر لكن من جانب الاكبر الذي يمكن ان يكون سالبا بل من جانب الاصغر ولذلك
اذا اردت في التحليل ان يصح السالبة من قياس مقدمتي الشكل الاول لك ان تستمر في التحليل وتدخل الوسط بين حدين وللان ان حيث
الى مثل ذلك من قرائن في الشكل الثالث واردت ان تركب قياسا لا ينتج السالبة لم يخرج من جانب الاصغر وفي الثالث لم يخرج
من جانب السالب فقد جاء وتبين ما قيل في التعليم الاول وجميع ما اوردناه من هذا الموضع فيما ايراده قيل في المشهور ويجب ان يعلم ان
جملته ينحصر في انه اذا كان حدان امتنع السلوك من احدهما الى الاخر ان كانت وسائط بلا نهاية وان كانت محمولات بالتفسير غير
متناهية لم يكن حد ولا برهان فلا يلزم شيء من هذا من يكر البرهان والحد الان يبين عليه من آخر ان ها هنا حدا او برهانا وليس
ذلك على المنطقي بل هو موضوع له وان المعتمد ما ذكره من امر التحليل الان التحليل يوجب ان لا يكون المحمولات في الشيء متناهية
ومن يمنع هذا ان المراد في البراهين لا يذهب الى غير النهاية بل التحليل فقط واما ان التراكيب كيف يذهب الى غير النهاية فسوف يجيء

فصل

في ان البرهان الكلي والموجب والمستقيم كل افضل من مقابله ثم قيل في التعليم الاول انه لما كانت البراهين منها كلية و
منها جزئية ومنها موجبة ومنها سالبة ومنها مستقيمة ومنها بالخلف فيجب ان نبحث ان البرهان الكلي افضل ام الجزئي ومن الموجب
افضل ام السالب والمستقيم افضل ام الخلف ثم قيل انه ربما ظن ظان ان البرهان الجزئي افضل من الكلي بان يقول اولا انه

ان زيدا مويتا او ناطق من انه حس يد فضل افضل من ان يبين ان كل انسان كذلك لان هذا بيان الشيء من ذاته وذلك بيان لا
من ذاته بل بان امر غيره وليس ان يعرف ان متساوي الساقين زاوياه مساوية لقائمتين من نفسه كما تعلم ذلك لا من نفسه بل من
شيء آخر هو المثلث ولما كان بيان الجزئي بذاته ومن نفسه والبيان من الكلي ليس من ذات الشيء ومن نفسه والذي
من ذاته افضل فالجزئي افضل والعجب انه ان ظن ان الجزئي افضل من جهة اخرى لان الموجودات هي هذه الجزئيات والكلي اما غير
موجود بل موهوم فقط واما موجود فيها قائم بها وان كان غير موجود فما برهن عليه انما برهن على غير موجود فالبرهان على الموجود
افضل منه على غير الموجود وان كان موجودا ولكنه قائم فيها غير خارج عنها ثم البرهان على الكلي يجعله كانه شيء مفارق بالذات للجزئيات
وخارج عنها فيجعل المثلث شيئا غير هذا المثلث وذلك المثلث والعدد شيئا غير هذا العدد وذاك العدد وما اوجب كون الحق فهو
محرف من الحق فاذن البرهان على الكلي اما ان يقع على معدوم واما على محرف الوجود من حقيقته فالبرهان على الجزئي اذن افضل وايضا
ان البيان الكلي شديد التعرض للغلط بسبب ان مستعمليه يكونون كالمبرهنين على غير المطلوب اذ ليس يبرهن على ان الكليات
المتناسبة اذا بدلت يكون متناسبة فلا يكون قد برهن بالذات على خط او سطح بل على ما ليس شيئا منها وان كان البرهان الكلي من جهة
ما على ما هو اكثر فانه من وجه آخر على ما هو اقل في الوجود لان الذي في الوجود هو خط او سطح او زمان على انه كثيرا ما يتفق ان يقع بالجزئي
فمن يخالف ذلك على ما قيل في انولوطيقا ولو كان البرهان يقصد به ان يكون على الجزئي وعلى الموجود الى اصل الاستعمال وقوع
علم وظن معا فاذن البرهان على الكلي اخس واوضع رتبة ثم قيل في التعليم الاول ليس العلم بالجزئي اكثر من العلم بالكلي بل اقل فانه
اذا كان المثلث المتساوي الاضلاع زواياه كذا وكذا ليس لانه متساوي الساقين بل لانه مثلث فالذي يعلم ذلك في متساوي الساقين
لا من جهة ما هو متساوي الساقين بل من جهة ما هو مثلث فعلمه اكثر اذ يعلم ذلك بالقوة القريبة من الفعل في غير متساوي الساقين
من المثلث كما يعلمه في متساوي الساقين واذا علم المثلث فقد علمه لما هو له بالذات واذا علم المتساوي الساقين فقد علمه لا لما هو
بالذات فالكلي اذن افضل وايضا فان اللفظ الدال على طبيعة الكلي ليس اسما مشتركا بل اسما متواطئا وليست طبيعته في الجزئيات
طبيعة الاعراض بل طبيعة ملائمة للجوهر داخلة في الحد وليس وجوده اقل من وجود الآحاد الجزئية وان كان واحد المتشابهة تلك
لانهاية لها وذلك لان وجود الثابت الباقي اكثر واكد من وجود الفاسد والبرهان على الجزئي الفاسد من جهة ما هو جزئي يكاد لا يعني
ولا يقيني اذ الام المجمع في كل شيء يشترك فيه امور متناسبة ويجد به فيكفينا كلها برهان واحد ولولا ذلك لاحتيج الى براهين بغير نهاية
وايضا فانه ليس يجب على المبرهن من جهة برهانه على الكلي ان يجعل الكلي معدوما او شيئا مباينا للجزئيات فليست الجواهر الكلية في تلك

بل

بيانه اسال الحال للاعراض الكلية مثل الكيفية والكمية ويرى ان كما انه يكون اشد والاعراض كلية ان يكون امورا خارجة عن الجزئيات
قائمة بذاتها موجودة لا في موضوع وفي غير بيانها اذا انفردت بحد غيره بالقوام واذا غلط غالط فظن ان الكلي شيء خارج عن الجزئيات
بسبب افراد البرهان عليه فاللوم عليه في اصغائه الى الباطل وتوهمه المحال دون الذي يستعمل البرهان الكلي على واجبه وقد علمت
انت في مواضع اخرى الفرق بين الذي دون اعتبار غيره وبين الذي ينظر اليه وهو مجرد ومباين عن غيره والصواب ما قد سمعت
والقول في ان البرهان هو القياس من العلة والكلي اولى بان يعطي العلة وذلك لان المعنى يوجد للكلي بذاته واولا والجزئي
فاذن الكلي هو العلة للجزئي في اعطائه اياه ما له بذاته فان كل شيء له امر بذاته لا يحتاج ان يكون لشيء آخر لعرض غيره حتى يكون
بل ان لم يكن كذلك بل يغير المعروض كان له ولا يكون لذلك الغير الا ويكون هو العلة لنسبته فهو العلة القريبة والكلي هو الذي يعطي الجزئي ما له
بذاته والكلي هو الذي عنده ينتهي السؤال بلم وعنده يتناهى البحث ما يطلب ما علمنا الشيء لانا لو سألنا سائل لم جاء فلان فقيل
ليأخذ مالا له حق لم يأخذ مثل المقتضي دين غريم حق ولم يقتضي فقيل لكي لا يكون ظالما واذا وقف البحث عن اللم عند هذا وشبهه
فقد سكنت النفس الى معلومها ولا محالة ان بحث اللم في امثال هذا ينتهي الى امر لا سبب ورائه ويكون هو الامر الاعم الاعلى الذي
يلزم ما الحكم لنفسه ولغيره لسببه وهو العلة المطلوبة وكذلك اذا سئلنا عن الجزئيات ان هذا المثلث لم زواياه الخارجة مساوية لجميع
قوائم واجبنا لشيء جزئي فقلنا لانه من ذهب او لانه مخطوط في ثوب او لانه هذا المثلث لم يكن شيء من هذا جوابا عن العلة التي
التي نطلب الا ان يقول لان شكل محيط به اضلاع خطوط مستقيمة كل واحد منها اذا اخرج ارتسم حوله مساويتان لقائمتين فيكون
لجميعها ست قوائم اسقط منها واحفظ ان يبقى الخارجة اربعا ثم اذا اعطانا العلة نظرنا الى البرهان على الكلي ولذلك ليس
يكفينا ان يبرهن على هذا الحكم في المتساوي الساقين برهانا علما الا ان يقول لانه مثلث حال العلة اوان يخرج كذا وكذا وايضا فان
الجزئيات غير متناهية ولا محدودة والكلي بسيط محدود والغير المتناهي من جهة ما هو غير متناهي غير معلوم وانما يعلم المتناهي المحدود
فاذن العلم الذاتي للكلي وهو اكثر في معنى المعلومية فاولى بان يكون المقصود بالبرهان واذا كان هو اولى بالبرهان فالبراهين اعظم
اولى به لان الاولى من باب المضاف فاذا كان هذا اولى به منه لغيره فكذلك العظم اولى من ذلك الغير منه وايضا فان الشيء الذي
اذا علم هو علم غيره من غير انعكاس فهو اولى بان يفيد العلم من ذلك الغير والكلي اذا برهن عليه وعلم كان ذلك علما به وبالجزئي الذي
تحته بالقوة القريبة واذا علم الجزئي فليس يجب ان يكون ذلك علما بالكلي لا بالفعل ولا بالقوة القريبة فالعلم الكلي اولى واشرف
وايضا فان البرهان الكلي يكون الحد الاوسط فيه اقرب الى المبدأ فهو استقصاء في كل شيء واكثر في المعنى الذي له المبدأ

غالط

ابعد منه من المبدء فالبرهان الكلي اشد استقصاء من الجزئي فاما هذه الاقاويل هي التي سلفت في التعليم الاول لكن يشبه
ان يكون الامر على ما قال المعلم الاول تنبيه من ان بعض هذه الحجج منطقية جدلية وان كان بعضهم يفهم منه انه يقول ان بعض هذه
الحجج الاخص بالبرهان والذي يجب ان يصغى اليه من جملة هذه الحجج هو ان العلم بالكلي علم بالقوة بالجزئي ومبدء البرهان على الجزئي
اما العلم الجزئي فليس فيه البتة علم بالكلي فان من علم ان كل مثلث فزواياه كذا امكنه ان يعرف ان متساوي الساقين فان علم
ان متساوي الساقين كذلك فلا يعلم من ذلك وحده البتة ان كل مثلث كذلك وكذلك ما قيل ان البحث بالكلي يرجع الى العلم الكلي ايضا
فان الكلي معقول والعلم الحقيقي للعقل واما الجزئي فمحسوس والمحسوس من جهة ما هو محسوس لا علم به ولا برهان عليه ثم قيل ان
البراهين المأخوذة من اصول ومبادي ومصادرات موجبة افضل من الكائنة عن سوالب احتج في ذلك بحجج منها ان السالب
لا يحوج الى استعمال اسباب معينة مختلفة كثيرة الاصناف والبرهان على السلب يحوج الى ذلك اذ لم يكن السوالب الصرفة مما ينتج الموجبات
الصرفة من ان اختلطت بالموجبات واذا اطلب علامة انتهوا اليه في شيء فانما نطلب الكمية المتحققة الواحدة منها لا غير الذي هو آخر
من المعلول وليس في تكثير الاوساط فائدة بل الفائدة في تقليلها والاقتصار منها على القريب الملاصق بالحد فان العلم الكائن
بما هو اقل افضل من العلم الواقع باجتماع امور كثيرة فان الغلط في القليل اقل وفي الكثير اكثر والمحصل المعنى في القليل اكثر وفي الكثير
اقل واذا كان ذلك فالبرهان الذي يجري على سنة واحدة وغير مختلفة افضل من البرهان المتكثر الاجزاء المختلفها والبرهان الموجب من
موجبات فقط والبرهان السالب هو من موجب وسالب فمبادي الموجب اقل في النوع ومبادي السالب اكثر في النوع واشد اختلافا
فالموجب افضل واصح فان الذي لا حاجة به في ان يعرف وان يوجد الى شيء ثان والثاني محتاج اليه حاجة فهو اقدم واعرف
من الثاني والبرهان السالب لا يتم البتة الا بمقدمة موجبة انما يكون عليها برهان موجب ان كان ولا يعرف الا بها والبرهان الموجب
يتم ويعرف بلا سالبة والبرهان السالب لا يتم ولا يعرف بلا موجبة فاذن البرهان الموجب اقدم من السالب واعرف واصح فان البراهين
الموجبة يجد المتوسط في حدوده انما نسبته الى الطرفين نسبة ايجاب فقط وكذلك الزايد فيها وهو الداخل حد خارج غير الحدود الثلثة لتركب
البراهين الموجبة موجب ايضا لا محالة لو كان ذلك غير نهاية الا ان دخل السلب فيها واما البرهان السالب فالغالب في المتوسط وان تعدد
معا هو الموجب فانك اذا اخذت كل ج ب ولا شيء من ب ا فان اردت ان توسط بين ج ب حدا فلا شك انك توسط بايجابين
وان اردت ان توسط بين ب ا حدا لم يمكن الا من موجبة وسالبة فتقدر حمله القياس كيف وسطت فيه من موجبتين وسالبة واحدة
كقولك كل ج ب وكل ب د ولا شيء من د ا او يكون ج د وكل د ب ولا شيء من ب ا او ذلك لو وجب في التوسط الى مقدمات

الاولى

الاولى كانت الموجبات تزيد والسالبة يكون واحدة فان لم يمكن تكثير القياس بالتوسط بل ان يزيد من خارج فصحت الى
قولك ولا شيء من ب ا قولا سالبا اخر لم يمكنك ان تأتي بقياس مركب لكن يحتاج ان تزيد لا محالة موجبة فيقول كل ا حتى
تتم تقياس مركب ان لا شيء من ج ا فاذن ان الموجبات غالبة في البراهين السالبة والاكثر عددا في القوة من السالبة
كالموجبات اذن اوجب احصاء اي اللذين من السوالب في كل قياس وهي في انفسها افضل فالمركب منها والمؤدي
اليها افضل واصح فانه وان كانت المقدمات الكبريات غير ذوات اوساط وكانت موجبة في البراهين الموجبة وسالبة في البراهين
السالبة فان الموجبة اقدم واعرف اما انها اقدم فلانها ابسط لانها تتم بحدين ورابطة والسالبة يحتاج الى حدين ورابطة
وحرف سلب كما علمت في الفن الثالث والذي يتم وجوده باشياء اقل وابسط اقدم من الذي يتم وجوده بتلك الاشياء
وزيادة واما انها اعرف فلان الايجاب كل معنى وجودي فهو معروف بذاته متصور بنفسه لا يحتاج في فهمه الى قياسه الى السلب
كالوجود والملكات واما السلب وكل معنى عدمي فانما يعرف بالوجودي فما لم يعرف الوجود لم يعرف اللاوجود وما لم يعرف الملكة
لم يعرف العدم كما قد اتضح لك فيما سلف فالسالب انما يعرف اذا عرف الايجاب فانه اذا لم يعرف ما هو لم يعرف ما ليس هو
فاذن البرهان المستعمل بمبدء الموجب والمنتج له افضل واشرف البرهان المستقيم افضل من الخلف ولنكن المستقيم كهذا ان كل
ج ب ولا شيء من ب ا فينتج ان لا شيء من ج ا ولكن الخلف كهذا ان كان قولنا لا شيء من ج ا باطلا فليكن بعض ج ا وكان لا شيء
من ب ا وهو مسلم فينتج ان ليس كل ج ب هذا وكان كل ج ب ثم انما اوجب هذا الخلف ونقيضا بعض ج ا فهو محال فنقيضه وهو
ان لا شيء من ج ا حق فقضى المستقيم انما اوجب المطلوب بصدق قولنا كل ج ب الموضوع بحسب قولنا لا شيء من ب ا ايجابا بذاته
وفي الخلف انما اوجب النتيجة كذب قولنا بعض ج ا مع صدق آخر شرطي انتقل به من كذب النتيجة الى صدق ضده فكان ان ذلك في
الخلف الذي قيل هذا والذي يوجب لصدقه وصدق النتيجة بذاته ووحده بلا قياس آخر افضل من الذي يوجب كذبه بصدق النتيجة
لا بذاته ولا وحده بل بقياس آخر ينضم اليه فالخلف مستعملا عليه افضل وانت تعلم ان القياس بالذات على ما اوضحناه لك في
الفن هو ما يكون احدى المقدمتين كالجزء تحت الكل وهو الصغرى والاخرى كالكل فوق الجزء وهو الكبرى ويكون النتيجة العلة تحت
الكبرى كالجزء تحت الكل حتى يكون العلم بالكبرى علما بالقوة بالنتيجة وكذلك يكون الكبرى عند النتيجة كالكل عند الجزء ويكون مقدم كل ج
تحت مقدم لا شيء من ب ا ونتيجة لا شيء من ج ا تحت مقدم لا شيء من ب ا كالجزء تحت الكل اما كون الصغرى تحت الكبرى
ان كان يخالف الكبرى في الكيفية فلان ج تحت ب فالحكم على ب كالحكم على ج فاما في النتيجة فبهذا الوجه وبالاتفاق في الكمية

معا وبهذا الايوجد ه بالاتفاق اصغرى قياس الخلف والا الصالنتيجه وهو انه ليس بعض ج ب واخلاف قولنا ولا شي
من ا ب مع النتيجه فان قولنا بعض ج ا ليس واخلافه والا صالنتيجه وهو انه ليس بعض ج ب واخلاف قولنا ولا
شيء من ب ا فاذن صورة القياس بالذات هي المستقيم لا الخلف والصقمقدمات المستقيم الخلف لانها معروفة بذاتها
مسلمة ومقدمات الخلف مشكوك فيها وليست اعرف من النتيجه بل احدا ما نقيض النتيجه والقياس الكائن من مقدمات اعرف
افضل على كل حال ويقول انه قد يكون علم اشد استقصاء من علم من وجوه ثلثه احدها ان يكون احد العلمين قد جمع مع الان
اللم ووقف على السبب القريب الذاتي والثاني قد قصر على الان فقط والثاني ان يكون احد العلمين اخذ الشيء المنظور فيه مجردا
بصورته عن المادة والثاني لم يفعل ذلك فيكون المجرد اشد استقصاء من العلم الذي يأخذ ذلك الشيء مقرونا بالمادة ولذلك
فان علم العدد اشد استقصاء من العلم الموسيقي وكذلك حال علم الهندسة من علم المناظر وعلم الهيئة والثالث ان العلم الذي موضوعه
الاول معنى بسيط شرط انه مسلوب عنه سائر الزوائد اشد استقصاء من العلم الذي موضوعه الاول ذلك المعنى وموجبه زيادة
مثاله ان الوحدة والنقطة يوصفان كليهما بمعنى بسيط وهو ان ذات كل واحد منهما غير منقسم ثم اقترن بذلك في الوحدة ان لا يكون
وضع وبالنقطة ان يكون لها وضع فيكون الوحدة ابسط اذ اما النقطة لانها ليس لها مع ذلك المعنى البسيط زيادة وضع والنقطة
ذلك المعنى وزيادة وضع ثم الوحدة موضوعة اولى للعدد والنقطة موضوعة اولى للهندسة فالحساب اشد استقصاء اذ لذلك
من الهندسة وقد فرغنا في هذه الاشياء من محاذاة التعليم الاول ومحاكاته وكان ذلك بوضعها دون الاستقصاء فيها والكلام
في هذا النمط من النظر غير مناسب لتصويرها والاحق بامامنا واحسن الانقياد لنا ان نورد ما لا تقاربه **فصل** في معاودة ذكر اختلاف
العلوم واتفاقها في المبادي والموضوعات المباحث انما يكون من علم واحد اذا اشتركت في الموضوع الاول وكانت تبحث
عن العوارض الذاتية التي تعرض له او لانواعه او لاجزائه واشتركت في المبادي الاولى التي منها يبرهن ان تلك العوارض الذاتية
موجودة للموضوع الاول او لاجزائه او لانواعه فاذا اختلف في الموضوع الاول وفي المبادي الاولى جميعا اختلافا ما يسيرا
ونعني بالمبادي الاولى لا المقدمات فقط بل الحدود وغير ذلك فليست من علم واحد فاذا اردت الامتحان فارجع كل شيء الى
مبادئه الاولى وخبره اي موضوعه الاول فتجد المختلفات من العلوم مختلفة فيهما مثل مسائل المناظر ومسائل الهندسة لان الموضوع
فتجدهما فيه مختلفين لا محالة واما في المبادي فتجدهما وان اشتركا فيها بوجه ما مشترك لكنك تجد المبادي وهي الهندسة اولا لا بالمناظر
بما هو هو وهذا امر قد فرغنا منه وليس اختلاف البراهين يوجب اختلافا في هذا الباب فقد يكون على شيء واحد براهين مختلفة

لامن

لا من حدين اوسطين يحمل احدهما على الاخر فقط مثل قولنا كل انسان حيوان وكل حيوان متغذ وقولنا كل انسان نام وكل
نام متغذ ولا من حدين اوسطين لا يحمل احدهما على الاخر مثل قولنا كل قابل للذة متحرك وكل متحرك متغير مع قولنا كل قابل
للذة ساكن وكل ساكن متغير فالاول احد حديه الاوسطين يحمل على الاخر واما الثاني فهما مختلفان وكذلك قولنا كل انسان ضحاك
وكل ضحاك متعجب والثاني كل انسان مستحي وكل مستحي متعجب فان حدين وان كانا من جملة ما ينعكس احدهما على الاخر لا يحمل موضوعهما
فيهما الا انه ما يكون احدهما تحت الاخر فقد بان ان اختلاف الحدود الوسطى لا يوجب اختلافا في المباحث من جهة اختلاف علومها
وقد يمكن ان يطلب فيه فقط نظرنا في الشكلين الاخرين فيوجد الحدود الوسطى المختلفة بالوجهين جميعا تنتج نتيجه واحدة ولكن يجب
ما عند ذلك البيان لا يطول الكلام بتفصيله واما ان حد البرهان انما هو على الضروري فامر قد فرغنا منه واما انه قد يكون على الاكثري
فبعض المفسرين يأبى ان يجعل الكلام على الاكثري برهانا بل انما يسمح نفسه بان يجعل عليها قياسا ويقول لانها ليست تعطي اليقين
بها انفسها اليقين والحق وراي المعلم يوجب انه قد يكون على الاكثري برهان مصنوع من مقدمات اكثرية بسببها من سبب اكثري
ويكون بيقين غير زائل من جهة ما هو اكثري وان كان ظنا من جهة ما هو موجود وعلى ما علمت في مواضع اخرى فان اريد بالبرهان
كل قياس يكون على الشيء من جهة العلة وعلى نحو وجوده فيكون على الاكثري برهان واما ان اراد احد ان يخص باسم البرهان ما كان
بالقياسات المعطية للعقد على شرط ان يعطي وجود امر غير متغير وغير مشكك وبالفصل الصرف وليس فيه امكان فليس على الاكثري برهان
بل قياس اخر نصع بين البرهاني والجدلي والخطابي والمغالطي والشعري ويكون قد تكلف في ذلك الاشتراك لا حاجة اليه بل
الاولى ان يقول انه لما كان كل بيان انما يكون لوجود او تمييز عن لا وجود وهذا على وجهين اما ان يكون الاستحقاق انما يكون
ضروريا او غالبا غير دائم وهو الاكثري فاذا الابيان في امر الوجود والا انه مستحق والا برهان على شيء كونه ووجوده الغالي لا يستحق
بالاستحقاق من لا كونه لكني اريد بهذا الكلام تحصيلا فاقول ان الامور الممكنة بعضها حال وجودها وبعضها حال امكانها فاما اعتبار حال
الوجود في الممكنات على سبيل التوقع فلا يطلب فيه الا من الاكثريات والا قياس الا عليها فان لوجودها فضيلة على لا وجودها في الطبع
والارادة وعلى الجهة التي اوضحناها في فن سالف واما المتكافئ في الوجود واللاوجود فليس يقوم برهان او دليل على حد طرفيه
الا ان يرجع الى تلك الطرف مخرجا بارادة من المكافئات فهذا هو النظر من جهة اعتبار الوجود واما من جهة اعتبار نفس الامكان فعلى جميع
اقسامه برهان على الممكن الاكثري وعلى المتساوي وعلى الاقل اعني البرهان الذي يبين انه ممكن لا ضروري الوجود ولا ضروري
العدم والبرهان الذي يبين وجوده او لا وجوده الا ان يكون اشياء مشاكلة او كلما تضاد في اكثري الوجود فقلما الى الاكثري

الا وجود او ترك ناصبينا بالوجود والحكم اي حكم كان ايجابا او سلبا ثم قيل في التعليم الاول انه ليس الحس برهانا ولا مبدأ
البرهان بما هو حس لان البراهين ومباديها كليات والحس يدرك شخصا ووقتا وان والحس يحكم في جزوي في آن بعينه وانه بعينه
فاذن الحس لا ينال مبادي البرهان ولا البراهين ولا شيئا منه هو علم كلي ولو انا كنا نحس ان زوايا المثلث المحسوس مساوية لقائمتين
بما كان معتقدنا من احساس ذلك اي كلي ان كل مثلث كذلك ولا علم بالعلة ولو كنا نحس ايضا ان القمر لما حصل في المخروط الظلي انكسف
لم يمكننا من جهة الحس ان نحكم بالكلي وهو ان كل كسوف قمري فمن كذا وكذا لانا انما يمكننا ان نحس بكل كسوف لا بان كسوف
الكلي اما بكل كسوف فلانا نشاهد ذلك لانه ليس في القوة واما الكسوف الكلي فلان للعقل فقط ثم نستقري من تكرر المحسوسات
امور الكلية لان الحس ادركها ولما ولكن لان العقل من شانه ان يقتنص من الجزئيات المتكررة كليا مجردا معقولا لم يكن الحس ادركه
لكن ادرك جزئياته فاستلف العقل من الجزئيات معنى معقولا لا سبيل اليه للحس من حيث انه بالحس يصل الى علمه والعلم فانا كثيرا ما نحيل
بالحس الى مقدمات كلية لا لان الحس يدركها بل لان العقل اصطادها على سبيل التجربة وعلى ما اوضحنا نحن قبل حيث … التجربة ولما
كان الحس تحصل في اكثر مبادينا من الادراك المستقصى صار موقعا ذلك في فساد … من حال ذلك المحسوس نفسه العقل مثل الزجاجة والجسم
الملون الذي وراءها يرى من غير ان يحجب القارورة دون ذلك كما يحجب كثير من الاجسام الاخرى … يقولون ان السبب في
الزجاجة ان كل واحد من … الذي وراءه وقوم يرون ان السبب في ذلك استقامة المسام والثقب التي في الزجاجة
فينفذ فيها الشعاع الخارج من البصر ويكرر بها الى ان يلاقي المبصر قيل في التعليم فلو كان في الحس ما يدرك ادراك الثقب لكان العقل يجد
سبيلا الى ان يحكم بان السبب فيه الثقب وان الابصار به نفوذ البصر في تلك الثقب ولما كان يحتاج الى المذهب المايل اليه وان كان يعده
البحث ما قال انه هل فيها خلاء او هواء وان كان فيها هواء فهل الهواء في تلك الثقب … اللون او الشعاع ينفذ فيها اليه ويحكم
لو كان الابصار بنفوذ شيء في الثقب وكان الحس يدرك ذلك لكان العقل يجد سبيلا الا ان يحكم الابصار بان السبب فيه … بين البصر
والمبصر واسطة شعاعية لا نحس ينفذ الزجاجة من حيث لا لون لها وكان ما يكون ذلك العلم حاصلا بالحس لان الحس يصله لكن ليس
الحس انما الحس يفيد التجربة ثم قيل انه لا يصح ان يظن ان مبادي المقاييس كما سمعتها او لا فان المقاييس منها ما هو الكاذبة يجب
ان يكون مقدماتها كاذبة ومنها ما هو للصادقة وان كانت قد يجوز ان يكون مقدماتها كاذبة وذلك يكون انتاج منها لا بالذات
بل بالعرض والشبه الا يكون هي من جهة انتاجها الصادق من الكاذبة قياسات لان القياس انما هو قياس من جهة ما ينتج بالذات
لا من جهة ما ينتج بالعرض فاذا كان كذلك فيجب ان يكون القياسات المنتجة للصادقات من مقدمات صادقة والكاذبات من كاذبة

الكلي

فاذا كانت

فاذا كانت كذلك كانت مبادي القياسات الصادقة غير مبادي القياسات الكاذبة وايضا فان القياسات الكاذبة ليس معها في النتائج
فان الاضداد قد يكذب جميعا مثل قولنا ان المساوي هو اكبر او المساوي هو اصغر وايضا فان اشياء غير متضادة ويكذب معا ولا يصدق معا
مثل قول القائل ان العقل هو … وكذلك ان العدل حسن وذلك الانسان فرس والانسان ثور فان هذه في قوة المتقابلة وان لم يكن
متضادة او متقابلة بالفعل فبين ان مبادي نتائج الكاذبة مثل هذه مختلفة وايضا فان المقاييس الصادقة يجب ان يكون واحدة بعينها
ولكن ان المبادي اما خاصة باجناس الموضوعات لكل علم فيكون من موضوعاتها ومن عوارضها الذاتية مثل قولنا في الهندسة ان كل مقدار
اما منطوق به واما اصم وقولنا في العدد كل عدد اما اول واما مركب ومبين ان هذه مختلفة لا مطابقة فيها لان الهندسة كلما بعد النقط
والعددية كلما بعد الوحدة فلا يمكن بينهما مطابقة البتة ولو كانت مطابقة غير صرفة كانت على احد وجوه اما ان يكون احد المبدأين
اعم من الاخر كقولنا كل ج ا وكل ب ا على ان ج تحت ب وان كان كذلك كان احد المبدأين تحت الاخر او فوقه فكان ج احد الجنسين
تحت الاخر او فوقه وهناك قد يكون الشركة في المبدأ على ما اوضحناه قبل واما في الاجناس التي ليس بعضها تحت بعض فلا يمكن ذلك
فيها واعني بالاجناس الموضوعات واما ان يكون مبدأ واحد الا في الوسط الاخر مثل الخطوط المتوازية التي هي المتوازي فيكون ج ا
مبدأ فيكون اما مشتركين في الجنس اعني الموضوع بل في نفسه فيكون ايضا احد العلمين تحت الاخر فيكون الشركة في المبدأ على حده
قبل واما العلوم المختلفة التي ليس بعضها تحت بعض فلا يمكن ان الشركة في المبدأ الذي من البتة لا على انه على حده … في الوسط ولا في
ولا تحت ولا خارجا موضوعا ولا محمولا واما مشتركات في علمين في وجه المبادي العامة مثل قولنا ان كل شيء اما ان يصدق عليه موجبة او
ان يصدق عليه سالبة فقد يشترك لان هذه المبادي صالحة في بيان احوال جميع الموجودات المختلفة التي بعضها كم وبعضها كيف وبعضها
شيء آخر لانها من جملة ما هو مبدأ للموجود من جهة ما هو موجود ولكنها يوجد في العلوم بالقوة ولا يوجد البتة بالفعل مقدمات كبرى
ولا صغرى الا وقد اخذ مخصصا بموضوع ذلك العلم وبعوارضه الذاتية على ما مر جميع ذلك فيما سلف فاذن لا يكون للعلوم المختلفة
فيها اشتراك بالفعل بل بالقوة والنتايج المطلوبة في العلوم وان كانت تزيد في المقدمات على النحو المعلوم في تركيب القياس …
زيادة مفردة وخارجة من نسبة محفوظة وليس يستنتج من تلك المقدمات الا تلك النتايج باعيانها وليست يصلح لغيرها لان القدر من الكثرة
واذا ادخل حد من جانب او في الوسط لم يرد … بل يناسب ذلك فاذا كانت نسبة المقدمات مع النتايج هذه النسبة
فكيف يكون الموافي هي المبادي منها صالحة لان ينتج منها هذه وما هي من هذه بل نتايج خارجة من هذه فان جميع المقدمات التي في علم
لا ينتج منها الا المناسبة لتلك المقدمات فيجعلها التي هي المبادي لاحد من ان ينتج منها مسائل علوم اخرى غير مناسبة لذلك العلم وكيف النتايج

المطلوبة في العلوم غير متناهية بالقوة والحدود والتي الى المبادي متناهية فان المبادي والاصول الموضوعة لكل صناعة متناهية
واما الضرب الممكن الاعتبار بانتهائها ومن جواز صنائها وان كانت في ذواتها محصورة فعدة لا قياسي بالقوة ومن جهة ان بعض المحمولات يكون
ضرورية منتشرة في الشيء دائما وبعضها ممكنة يحصل باعتبارات مثل ما مثال في كمال المثلث المتساوي الساقين من حال ان زاويتيه
متساويتان فهو امر موجود له في نفسه بالضرورة واما انه امر نسبته الى مثلث آخر يقع مثله في دائرة كذا او في مخمس كذا بنسبة كذا
وما يجري مجراه فامور ليست محصلة الوجود فيه والا لكانت فيه امور غير متناهية بالفعل بل هي امور يحدثها من جهة مناسبات تمكنه
يعرضها العقل فيها فاما مثال هذه المبادي الى حد مثال الخاصة بعلم الهندسة يعظم فيها ان يكون واضعيها الهندسة فصار من مسائل خارج
لا يتعلق بها وكيف اتفق ان مبادي العلوم المشتركة مستقة من جهة ان العلوم المشتركة مستقة وهذا معلوم البطلان او من جهة ان كل واحد
منها يصلح ان تقع منها في كل علم حتى يكون مبدء اي علم اتفق وهذا معلوم الاستحالة فان مبادي العلوم التعليمية وهي معلومة في المصادرات
متميزة بالفعل ومن امرها انها لا تصلح لبعضها بعض فكيف يصلح لكل علم ولا مبدء العلم واحد يصلح لجميع مسائل ذلك العلم فكيف يصلح
علوم اخرى وايضا فانا اذا استقصينا طريق التحليل والعكس فصرنا الى المقدمات التي لا اوساط لها في علم ما ومبادئ ان علم يمكن تمييزه وتميزه
في الرياضيات وحدها او مشتركة لجميع النتائج بل كان لكل خاصة بنتيجة ونتائج باعيانها ما شاء مع هذا فليس يمكننا ان نقول ان مبادي العلوم
مختلفة اختلافا لا اشتراك فيها البتة ولا في شيء منها فقد بان فيما سلف ان بعض العلوم يشترك في المبادي وان من المبادي عامة
ومنها خاصة فنسى الحق هو ان المبادي متناسبة في الجنس اي في الموضوع ولكن هذا لا يمكن فان العلوم التي لا تتناسب في الموضوع
فان مباديها التي تخصها باعيانها لا تتناسب الا في الموضوع فالذي يجب ان يعتقد فيه انه الحق والقضاء الفصل هو ان المبادي على
نوعين اما مبادي منها البرهان اي المقدمات منها في العلوم واما مبادي فيها البرهان وهي اجناس العلوم وهي موضوعاتها وما يتعلق
بها مما يوضع معها اي يليها وبها كالواحد بوجه والموجود فالقسم الاول يجوز ان يكون فيها مبادي عامة مثل قولنا كل شيء اما ان يصدق
عليه الايجاب او السلب وقولنا الاشياء المساوية لشيء واحد متساوية واما القسم الثاني فلا يجوز الا ان يكون خاصة او تتناسب كلما كان في
الجنس وما كان من المبادي يعني المقدمات ما هو خاص او مختص بكل علم فلا يشترك فيها في حال الا مرا لا علمان احدهما فوق الآخر ويكون ما احدهما
اولا والثاني ثانيا ولما كانت الموضوعات في المسائل العلمية اما جنس الموضوع للصناعة او نوع منه او عرض ضد ذاتي له فلا يجوز ان يكون
الضروريات من المبادي المشتركة بوجه من الوجوه وبان كان ولا بد فالكثرة على النحو الذي يجوز به الشركة اعني ان يكون ما يخرج اي واحد
لكن احدهما حق والاخر فلق **فصل** في حال العلم والظن والاشارة لهما وتباينهما وفي تعليم التذهين والفهم والحدس والذكاء والاضمام

والكثير من المعلوم ان هيهنا علما بشيء وهو ظن به وان الاختلاف فيهما من جهة الموضوع والخلق وانهما اختلاف بحسب الرأي ان فيهما
موضع مقايسة ومناسبة وليس كل علم يمكن ان يجانس الظن بل العلم التصديقي والا كل علم مع كل ظن بل مع صدق بل هو امر في نفس الرأي
واما سواء من الظن يجب ان يجانس الجبل العلم التصديقي وهو ان يعتقد في الشيء انه كذا او المعنى منه هو ان يعتقد في الشيء انه كذا
ويعتقد انه لا يمكن ان لا يكون كذا اعتقادا وقوعه من حيث لا يمكن زواله فان كان هنا بنفسه لم يمكن زواله وان لم يكن هنا بنفسه
ولا يصير غير ممكن الزوال او يكون الحد الاوسط الاصلي على او قعه على ما يعني بالعلم ها هنا المكتسب الذي يخالفه اصناف من الاعتقادات
بالشيء الذي هو كذا ضرورة انه كذا مع اعتقاد انه لا يمكن ان لا يكون كذا لكن يكون هذا الاعتقاد في نفسه يمكن الزوال انه لم يقع من حيث
لا يمكن معه الزوال والاعتقاد في الشيء انه كذا مع عدم اعتقاد آخر بالفعل بل بالقوة او اخطر بالبال اعتقده هو انه يمكن ان لا يكون كما
والاعتقاد في ذلك الشيء انه ليس كذا وهذا جهل مضاد والعلم الاشارة لكن اعتقاد انه يمكن ان لا يكون كذا الا ان يعتقده في الموجود ولكن
الذي ليس من شأنه ان لا يكون الا كذا او في الوجود لذاته ومن شأنه ان لا يكون كذا كل واحد من هذين بالحري ان يسمى ظنا والاول
منهما بانه ظن صادق مركب بجهل مضاد واما الموجود كذا او من شأنه الا يكون كذا والاعتقاد فيه انه كذا مع الاعتقاد ان من شأنه ان لا يكون
ان يكون لا كونه جائزا كان على انه لا كونه جائز في نفسه لكن الوجود قد غلب او جائز في وقت آخر فهذا نوع من العلم ليس ظنا ولكنه ان وقع
جاء بوجه فانه يصدق بالشيء على ما هو به وان كان على انه بحري الحكم انه موجود وذلك مما يخطر بالبال انه عسى ان لا يكون موجودا فقد علم انه موجود
شيء يجوز ان يكون اعتقاد وجوده وعين نقيضه موجودا كان وبالجملة الظن الصادق المطلق الذي ليس فيه تركيب لجهل مضاد بل بجهل بسيط
انه لابد في كل ظن من جهل والعلم موضوعه هو الضروري اما على الدوام فيكون العلم على الدوام الضروري او بالشرط فيكون العلم آخر
بالشرط والظن موضوعه الحقيقي الامور الممكنة المتغيرة التي لا ضبط فيكون حال الامر بحسب القياس الى الصورة وقد يكون الظن المركب بالجهل
المركب متعلقا بالامور الضرورية والاعتقاد والمؤكد ليس بحث من حيث هو هو كذا ان يعرف في الظن فيكون منه اشياء من جملة
ما عدا ذاتها وانحرف في اعتبار الظن احدهما الاعتقاد بالشيء الموجود مثلا انه موجود والاعتقاد معا انه لا يمكن ان لا يكون موجودا مع جواز
استحالة هذا الاعتقاد فان هذا بالتقييد ليس علما بل ظنا والثاني الذي يسمينا والظن الصادق المركب بالجهل المركب والثالث الذي يسمينا
الظن الصادق المركب بالجهل البسيط ويشترك هذه كلها في شيء واحد وهو انه يعتقد في الشيء انه كذا ممكن ان يعتقد العقد انه لا يمكن كما
وذلك ان الاول منها انه لو كان جائز الاستحالة فليس ممتنعا في طباعه ان يتغير بعقد امكان ان لا يكون الشيء الا ابتداء غير طارئ على العقد
الاخر الذي معه واما فلستي بعقيد الآخر الذي معه وهو الحق وكذلك حال العقد الثاني المركب بعقد الباطل وتقابل عقد صاحب العقد الاول

ان ذلك كان يعتقد انه لا يمكن ان لا يكون ما اعتقد كونه وهذا المعتقد انه يمكن ان لا يكون ما اعتقد كونه واما القسم الثاني فان الاقناع
المذكور يقارن معه تجوز او يتخيل وكل واحد من اقسام الظن قد يكتسب بواسطة توقع الظن كما ان العلم يكتسب بواسطة توقع العلم
فانه ليس كل واسطة غير ضرورية [illegible] والاكبر قد [illegible] الى ان يستنتج بل قد يؤدي الى امر واجب والعلم [illegible] الظن في [illegible] في
الامور التي العلم اولى بها وكما انه قد يقع لانسان في هذا الشيء علم والآخر ظن كذلك يمكن ان يكون يقع لهذا العلم مبادي ذلك
العلم يتدرج حتى ينتهي اليه وان يقع للآخر ظن تلك المبادي والمقدمات فيتدرج الى ذلك الظن الذي هو نتيجتها فيكون الاول
يرى في تلك المقدمات والنتيجة رايا صادقا ويرى انه لا يتغير عما هو عليه واما هذا الثاني فيكون رايه فيها صادقا الا انه خال من الراي
الثاني او يجوز تغيرها برايه بحال يجوز ان يستحيل فيكون الاول يعلم ان الشيء الذي موجود او يعلم لم هو موجود وهذا الثاني يظن انه
موجود ويظن انه لم هو موجود وان لم يكن ذلك بمتوسطات فيظن انه موجود ولا يظن لم هو موجود وعلى الاحوال كلها ليس العلم والظن
شيئا واحدا وان كان قد يقع في شيء واحد ظن وعلم لكن لا يقع فيه ظنان مختلفان صادق وكاذب [illegible] فان يكون في انسان واحد ظن و
علم معا والآخر صادق وظن كاذب معا اما العلم والظن فانهما لا يجتمعان فان العلم في الشيء [illegible] اعتقاد [illegible] وهو انه يمتنع ان يكون
على ما هو عليه ويمتنع ان يقارنه [illegible] اعتقاد [illegible] والظن يقتضي اعتقادا [illegible] بالفعل او القوة القريبة او البعيدة
وهو ان الشيء جائز التحول عما هو عليه ومع ان يمتنع في الشيء الواحد للانسان الواحد في وقت واحد اقناع بكونه على ما هو عليه وجواز كونه
معا [illegible] فيه راي انه يجوز [illegible] وراي انه لا يجوز [illegible] واما الظن الصادق والكاذب فكيف يجتمعان للانسان واحد فان الظن الاول
[illegible] وهو الكاذب والظن المقابل الذي له هو [illegible] صادق ان [illegible] ولم يمكن [illegible] في الامرين وان [illegible] النفس الى الصادق [illegible]
غير مظنون [illegible] الى الكاذب [illegible] الصادق غير مظنون والشيء الواحد بعينه [illegible] قد يظن [illegible] وغير ممكن [illegible] فان [illegible]
كونه غير ممكن [illegible] فهو علم واذا وقع عليه الراي من الجهة الثانية فهو ظن فيكون في الشيء الواحد من جهتين ظن وعلم [illegible]
مثلا هذا الظن ان [illegible] مشارك [illegible] والخطي [illegible] ان [illegible] مباين له [illegible] فاذا راى ان ذلك [illegible] من موجبه فهو علم و
والظنان مختلفان [illegible] الموضوع واما الكلام الذي في الذهن والصناعة والفهم والحكمة [illegible] ويكون [illegible]
اولى العلوم [illegible] من الطبيعيات والخلقيات [illegible]
[illegible]
ان يرى الانسان القمر [illegible] الشمس [illegible]

وجوده [illegible] والقوة [illegible] يقع في زمان [illegible] الامور في زمان [illegible] الامور والفكرة [illegible] الانسان [illegible]
المطالب ثم يرجع منها الى المطالب والصناعة ملكة نفسانية يصدر عنها افعال من ارادته [illegible] نحو ما مقصود والحكمة خروج نفس الانسان
الى كمالها الممكن له في حدي العلم والعمل اما في جانب العلم فان يكون قد حصل عنده الخلق الذي يسمى العدالة وربما قيل الحكمة استكمال
النفس الناطقة من جهة الاحاطة بالمعقولات النظرية والعملية وان لم يحصل خلق **المقالة الرابعة من الفن الخامس** في المطالب فصل
في المطالب المعلومات بالطلب [illegible] والشيء انما يطلب ليعلم فاذا علم بطل الطلب والمطالب ان كان [illegible] كثيرة [illegible]
والكيف وغير ذلك فاما [illegible] يبحث عنه في هذا الموضع اربعة [illegible] هل يوجد الشيء اي على الاطلاق
والثاني هل يوجد الشيء شيئا مثل انه هل يوجد الجسم مركبا من اجزاء غير منقسمة وكل واحد من مطلبي الهل [illegible] مطلب لم فانه ان طلب علة
الحكم بوجوده هو موضوع او عدمه على الاطلاق او علة الحكم بوجوده او لا بوجوده بحال فيطلب علة وجوده على الاطلاق او علة وجوده بحال
وكل ذلك [illegible] ان يتعدى [illegible] طلب علة الحكم الى طلب علة الوجود او لا يتعدى والاخرى ان يكون القياس المبين للهل المطلق [illegible]
[illegible] في الشرط [illegible] ذلك [illegible] ان يكون العلة فيه حدا اوسط [illegible] مطلب [illegible] المطلب البسيط من
مطلبي الهل [illegible] علم ان الشيء موجود طلب [illegible] ذلك الشيء الموجود [illegible] الذي بحسب الذات بعد مطلب الهل
[illegible] من حيث هو مطلق [illegible] الاسم [illegible] مطلب [illegible] بحسب الذات [illegible]
المركب من مطلبي الهل [illegible] حتى يكون [illegible] الموضوع في المطلوب للهل المركب
يجب ان يكون مطلبي الهل [illegible] وجوده بالهل المركب
بالقياس الى ذلك الموضوع [illegible] ان ذلك يقتضي اثبات الموجود والعارض للهل البسيط بالقياس الى نفسه وذلك لان
البراهين انما يبحث عن الاحوال والاعراض الذاتية للموضوعات وتلك الاعراض لا توجد الا في تلك الموضوعات [illegible]
يمتنع ان يكون [illegible] وجوده في كل [illegible] في [illegible] الموجودات [illegible]
البحث عن [illegible] الموضوع [illegible] من الوجود [illegible] المثلث [illegible] الاضلاع للمثلث المعمول على خط
[illegible] مركز [illegible] وقد [illegible] ان [illegible] وجود ذلك [illegible]
[illegible] مطلب الماهية بحسب الذات [illegible] الاسم لا بحسب الذات [illegible]
[illegible] بحسب الذات [illegible] والعوارض [illegible] وان كان لا مانع ان يكون [illegible] في جواب

يجب ... ثم قبل السؤال بالهل كما قيل ابتداء طلب بحسب الذات فانه يصح مع انضياع العلة والعلة الحد الاوسط هو العلة وتقع بحيث
الى بعد الهل على وجهين احدهما بالقوة والآخر بالفعل اما بالقوة فلان طلب الهل في مثل هذا انما يطلب ما هو مشكوك فيه فيقتضي
طلب الهل انه يطلب بالقوة هل هناك حد اوسط مثل من سأل ان هل القمر ينكسف فانما يطلب هل شيء يوجب العلم بان القمر ينكسف
فاذا اعطى السؤال قيل نعم فطلب لماذا كان القمر ينكسف او لم قلت ان القمر ينكسف فانه يطلب علة القياس في انه قياس موهم
الاوسط كيف كان او علة القياس في انه برهان وهو الحد الاوسط الذي هو علة الامر في نفسه فمعنى الطلبين جميعا ان الحد الاوسط
الذي اعطيت بالقوة او لانه موجود حين بحثت ان الامر الى كذا يجب ان يعطيه الان بالفعل ويقال هو الان فيكون الحق كذا هو كما
هو الان فيكون البحث عن لم شأنها هو الحد الاوسط بالقوة فيكون طلب لم ههنا انما هو طلب لم بالقياس الى النتيجة ويكون بالفعل
والطلب بالقياس الى الحد الاوسط فذلك لا بد منه ان كان يجوز لا يقول المعلم الاول الموجود بالجزء يعني به الموجود شيئا والموجود
بالكل يعني به الموجود على الاطلاق والموجود شيئا والموجود شيئا اما شيئا جوهريا لموضوع او عرضيا ذاتيا او عرضيا خارجيا ثم يقول المطلوب ان
اعني بالموجود على الاطلاق الشيء المطلوب هل نفسه موجود مثل قولنا هل المثلث موجود والاكثر موجود فهذا انما بحث عن وجوده نفسه
واما هل المثلث كذا او هل الاربعة كذا فانه انما بحث عن وجود عارض له او لاحق وهذا هو الموجود شيئا فقد بان من هذا ان المطلب
بالقوة يرجع الى هل الشيء والى ما الشيء وان مطلب اللم ... الشيء لانه بالقوة ومعنى ما الاوسط ولكن من الناس من ظن ان هذا
منعكس وانه ليس في البراهين شيء هو بحث اللم اولا وهو بحث الهل بالقوة ولا بحث الهل اولا وهو بحث اللم وبعد هذا الى ان ظن ان الاوسط
في البراهين هي الحدود وكل ذلك امر باطل فانه ليس كل بحث ما هو عن الاوسط ولا ليس البحث ما هو الاوسط هو البحث عن حد
احد الحدين الآخرين حتى يكون الجواب به حدا والاكل ما هو علة موجبة فهو حد او جنس او فصل او مادة وصورة فان العلل الموجبة
للامور في انفسها ولا هي بوجه ما تقبل الواجب للصورة والمادة وكثيرا ما يكون من الاوسط في البراهين ما ليس هو والصورة والمادة
بل يكون شيئا موجبا لشيء من شيء فان الجنس المتوسط يوجب وجود الجنس الاعلى في النوع الاخير بل في كل ما يحمل عليه الجنس المتوسط وان لم يكن
على ان ذلك الشيء نوع الجنس المتوسط ايجاب العلة وليس هو الحد الاكبر ولا صورة ولا مادة والعلة يوجب ايجاب عن علته كما علمت
... وكثير من الخواص هو علة لكثير من الخواص وهي خارجة عنها ليست بجنس لها ولا فصل ولا حد فان كون المثلث بحيث يكون
حده الخارج منه على صفة مذكورة يوجب كون زواياه مساوية لقائمتين من غير ان يكون خطية تلك الصفة جنسا ولا فصلا ولا احد اختلافات
لكون زواياه مساوية لقائمتين لا مادة ولا صورة ولذلك كثير من الاوساط البرهانية ليست حدودا ولا علة ذاتية في جوهر الشيء

هي علة فاعلة وموجبة وكذا الحكم في قيام الارض في الوسط للكسوف وهذا مما سنبينه اشارة فانها قد يكون حدا اوسط في اثبات عرض
وان كان قد يجوز ان يكون هذه العلل الموجبة فصولا من حيث هي انها اجزاء فصول لا يكون بل يكون الفصول العلة منها كما ان القدر الاوسط
حد بل من حد وابين ان الحمى ... بل من ... وليست اجزاء فصول مقومة للشيء هي اخص الفصول بل اجزاء فصول عامة فقط
فان العلل التي علة هي علل الوجود وليست اجزاء فصول مقومة للشيء هي اخص الفصول بل اجزاء فصول عامة فقط فان العلل
الفاعلة هي علل الوجود وليست علل الماهية واجزاء الحد وربما كانت فصولا حقيقية او اجزاء فصول هي التي تكون علل الماهية
واما علل الوجود فليس يجب ان يكون علة في الماهية الا مع ... ولذلك لا يدخل علل الوجود وهي الفواعل والغايات في الحدود بل تدخل
في الرسوم القائمة مقام الحدود ولو كانت جميع العلل الموجبة للوجود يدخل في الحدود لكنا نعلم حدوث كل محدث ومحدث كل محدث
من حده فاذن قد يكون من الحدود الوسطى في البراهين ما هي علل موجبة لامور ليست تلك الحدود اجزاء من تلك الامور فليس اذن
كل حد اوسط جزء او جزء حد وان كان قد يكون الحد وحده او الوسطى واجزاءه اللم الا ان نعني بالحد الحد والرسم معا فيكون العلل
الموجبة للشيء داخلة على الاطلاق ... فيما يدخل في الرسوم واما اذا كان الحد الاوسط اخص من الاكبر لم يكن من هذا القبيل
شيء بل انما يصح ان يقولوا ان الاوسط يكون هناك حد الاصغر فيمكن ... ما يقولون الآخرون ولو كانت الحدود هي الحدود الاوسطى
لا غير لما كان يكون ادراك الشيء امرا سهلا وذلك لان من رام ان يطلب حد المحمول الموضوع ولا يعلم ما الذي يفهم من لفظه فان كان
له حد فاول ما عليه ان يفهم حده والا فرسمه فقط فكما يفعل ذلك لا ... كثير شغل في ان يفهم وجوده للاصغر فاذن كما فهم حد المساواة
لقائمتين والصفة الى الاصغر وهو المثلث يقوم لنا اوسطا برهن منه وكما فهم حد المساواة لقائمتين ولم ينفع علمنا بها او يصعد الى
مثلثين متساويين ... على القطر ... لنا معرفة المساواة فيها وقد يفعل هذا فلا يصح بل يحتاج الى اوسط آخر ضرورية
اذا اعطينا او احضرنا او علمنا ان المثلثين متساويين ويكون قد علمنا حد التساوي وحد المثلث قبل ذلك ولم ينفع علمنا بها
فهذا ... وهل من جنس الرجال الذين يرومون بيان الشيء باسم البرهان وانه الشيء الذي من الحد الاخير وكثير من هؤلاء يدعي
نقل كلامه انه اي برهان على وجود الحد المحدود فيكون الاوسط ما اي به كالحد الاكبر ويكون الذي منه هو وجود الاكبر للاصغر ولا
يكون الاكبر الا عرضا للاصغر غير حد فيكون بين غير الحد وحده وانه بين الحد لم ... شيء ... وهو انه لا يمكن في
الحقيقة اثبات حد اكبر لحد او رسم لا يتوسط الحد والرسم بالقوة او بالفعل وانه لم يكن حد الشيء او رسمه موجبا للشيء فليس هو
موجب وما لم يكن مسلوبا فليس هو مسلوب لكنه ليس ذلك على انه هو الحد الاوسط الكافي الذي لا حاجة الى غيره فاذن حق ان نقل

في المثلث في ان هذا الاتفاق هو كون الشمس على نسبة محدودة كذا او انه او اجعل في احد اوسطا انتج ان الشمس منقصة فيكون الشيء الذي هو
منفصلة بالاتفاق وهو بعينه حد اوسط لكن ليس يجب من ذلك ان يكفيك هذا التوسط فانه لا يكون البرهان الا مثل هذا التوسط
فانه لو كان معلوما لنا ان هذه الشمس موجودة لها هذا الحد لكنا لا نشك في انها موجودة لها الاتفاق ولكن في اكثر الامور يشكل علينا حمل
الحد كما يشكل علينا حمل المحدود فلا ينفع توسط الحد بل يحتاج الى توسيط امور اخرى لا محالة هي توسيطها او سيما الى انتاج
وجود الحد وقبل ما سيما الى انتاج الحدود التي يدل عليها اسم الموجود ولكن تلك الوسائط يكون امورا غير الحدود والمحدود فقد بيت ترى
برهانا فقط وسط فيه حد حقيقي للاكبر ثم انتج منه حمل المحدود على الاصغر ولو كان البرهان هو هذا فقط اعني الذي وسط الحد ما كنا
برهانا على شيء الا على موجود لحد الاكبر للاصغر فيه ظاهر وجود الحد الاكبر حتى وما اقل امثال هذه الاشياء ولذلك ان جعلوا الاوسط
حد الاصغر معقول ما يجري ذلك في مثلتهم ولو شئت ان امتحن ان هذا لا يكون بالحقيقة وانما يكون بحسب الظنون فعلت ويجد
تيسر عليهم ان يدلوا على انه كيف يبرهن على مطلوب محمول اعم بتوسط اخص فوجب اذن ان يبحث ولا نغير بسيره الا قاويل المغيرة
ويجب الى ترتيب التعليم الاول ولان العلل الذاتية للماهية داخلة في الحد لانها مقومة لذات الشيء وهي داخلة في البرهان لا
بانها ان التبيين انما يكون ببرهنتها فالبحث عن لم في مثل هذا المثلث ما وجه ما هو بعد الموجبة الذي ذكرناه اولا وانه اعطينا
في الحد الاوسط حد الحد الاكبر وكان بين الوجود للموضوع فقد برهنا اذ دللنا على السبب اذا اوردنا الحد الاوسط الذي هو العلة
الذاتية ايراده في قول الشيء فقد حددنا مثاله ان قيل لم كان كسوف القمر قيل لان الارض توسطت بينه وبين الشمس فحجب
الضوء ولهذا كان ذلك كان يكسف القمر والحد الاوسط هو ماهية الكسوف لان ماهية كسوف القمر هو انمحاء الضوء عن القمر لتوسط
الارض بينه وبين معيد الضوء اعني الشمس وكذلك اذا قيل لم انفسخت هذه النغمة مع تلك النغمة قيل لان بينهما نسبة عددية والتفاوت
فيها بالقوة او بالفعل مثل احد العددين فهذا بعينه ماهية الاتفاق التي في النغم لان اتفاق النغم ائتلاف ضوء من تشدد الحس
بسبب نسبة عددية بعينه والنسبة فالاوسط اذن داخل في الحد فهنا تداخل في البرهان والبحث عن لم طلب الاوسط الا ترى انا
لو كنا نشاهد انكساف القمر بتوسط الارض ولو شاهدنا حينئذ يكتسب منه بالتجربة وان البرهان علما كليا لكان يجب ان نطلب لم
باطلا اذ كنا وجدنا علة الكسوف فلهذا لك اذ تم التحديد من ذلك الوجه فمن انما نطلب اياه بالقياس فاذن المطلوب بلم هو المنتج
في طلب ما هو من ذلك وليس اذا اعطينا برهانا فقد اعطينا حدا وان كان قد يتوهم ما سلف من ذكرنا ان طلب لم هو
طلب البرهان وطلب ما هو طلب الحد ان البرهان والحد قد يقومان على شيء واحد من جهة واحدة وانا اذا اعطينا برهانا

اعطينا حدا او ليس كذلك من وجوه اولها ان كل حد محدود وكلي وليس كل برهان كليا على ما برهنته فليس اعطاء برهان البرهان
اعطاء حد المحدود واعطاء فان البرهان يعطي للشيء عرضا ذاتيا على ما اوضحنا ومرارا والحد يعطي من الذاتيات المقومة والعرض الذاتي
غير داخل في حد الشيء فليس اذن ما يعطيه بعينه هو ما يعطيه الحد مثاله ان البرهان انما يعطي ان المثلث زواياه مساوية لقائمتين و
ذلك المعنى خارج من حد المثلث ولا يعطي البرهان البتة لا حد الموضوع ولا ايضا حد المحمول بل يوجب المحمول او يسلبه عن شيء واذا
استقربت لم تجد البرهان اعطاك محمولا ذاتيا او عرضيا فكان نقض ما يعطيك من وجوده للموضوع اعطاك كونه ذاتيا او عرضيا فصلا
من كونه حدا او ليست اذا اعطينا حدا فقد اعطينا برهانا وذلك لانا اذا اعطينا حد الخط لم يوجب شيئا على شيء ولم يسلب شيئا عن شيء
بحد اوسط ولم يعلم حال المحدود في المعنى الذي يطلب البرهان عليه فليس نفس اعطاء الحد هو اعطاء برهان وان كان قد يتفق
في كثير من المواضع ان يشارك الحد البرهان في المادة ولكن ليس ذلك فانها فان المقدمات الواجبة قبولها محدودة وحدود ولا
برهان عليها واجزاء تلك المقدمات كلها اعني الحدود والمحدود يعطي حدودا ولا يعطي بذلك برهان عليها لانها بالنهاية اليها
والبسائط لحدود لا يبرهن عليها ولو كان على كل شيء برهان لما كان على شيء برهان وانت تعلم ان الحد ليس غير البرهان والبرهان ليس كل
كل حد وهو مبرهن عليه ولا كل مبرهن محدود وبرهانه واذا كان الحد شيئا غير البرهان فليس الذي يعطيه البرهان الا ما حصته هو غير الحد او كان
البرهان غير الحد لكنه انما يفيد البرهان بما هو برهان بالذات شيء غير الذي يفيده الحد بما هو حد بالذات والا لكان البرهان يحتاج اليه
لحد او الحد لا يحتاج اليه بل برهن بكيفية وهذا يوجب بالذات تصور اسما وجا فقط وذلك يوجب بالذات تصديقا ساذجا فقط ان
التصديق لا يكون الا بالتصور المسلم اولا على ان ذلك التصور من جهة البرهان بل التصديق هو الذي من جهة البرهان والحد حصة اعطائه
واضح اعطاء البرهان يوافق الحد فشو فالى العرض فيليق ما العرض الاضطرار والحد يعطي الامور الداخلة في جوهر الشيء المقومة مساوية
له واخيرا في المعنى وفي الانعكاس عليه معا وتلك الامور هي نفسها المحدود والبرهان يعطي عوارضا خارجة عن الماهية والحد لا يعطي
المحدود واجزاء حده بتاليف حمل بل بتاليف تقييد واشتراط والبرهان يعطي المبرهن اجزاء برهانية لا تأليف تقييد بل تأليف حمل والبرهان
على الشيء او لا يكون برهانه على غيره يكون هذا او الحد انما يكون تغيره ولا يكون ضده اولا وثانيا وان كان هذا الاسم يحمل على الاخص
فليس على ان حد الاخص هو البرهان فقد يستحق الى الاخص ويكون برهان على الاخص فالبرهان غير محصور في الحد ولا الحد في البرهان والبرهان
محصور في البرهان مثل انحصار البرهان على قسا وي الساقين في كونه زواياه وكذا البرهان على مثلث بل الحد والبرهان مختلفان
لانه ليس يحمل احدهما على الآخر بوجه فصل في ان الحد لا يكتسب ببرهان ولا قسمة فيقول ان الحد ليس يكتسب ابدا ببرهان والحد اوسط على

ان يكون الحد ود حد اصغر في القياس والحد حد اكبر واذا كان كذلك فما لم يكن بد من حد اوسط وكما كان الاكبر فيه يجب
ان يكون منعكسا على الاصغر فيجب ان يكون منعكسا على الاوسط وان يكون الاوسط منعكسا عليهما فالاوسط لامر شيء من نحو اسم او خاصة
مفردة او فصل مساو واما رسم واما حد ويسمى جميع هذا في هذا الموضع من التعليم الاول رسوما واسما [illegible] فاما هو اسم من اسماء شيء
فلا يصلح بين الشيء وبين حده واما الخاصة والفصل فلا يصلح الا ان يكون حدا اوسط فانهما اذا قلت كل ج ب وكل ب حد
بكذا او كذا من طريق ما هو اي محدود بكذا او كذا فاقمت ان كل ج فهو كذا او كذا من طريق ما هو اي محدود بكذا او كذا الطريق ما هو لزم
من ذلك ان يكون ما هو حد الخاصة او حد الفصل هو حد النوع ايضا وسواء سميت تقول كل ب كل ما هو موصوف به او وصفت كل
ب من حيث هو ب فان القول غير مستقيم اما على سبيل الوجه الاول فانه يجوز ان يكون الجزئيات تحت ب من انواع مختلفة ج
يكون الامور التي من انواع مختلفة حدا واحدا وكلها محدود به بالاكثر لان الاوسط الذي هو نفس ب وهو فصل او خاصة اعم
ذلك وحده محدود به واما على سبيل الوجه الثاني وذلك معنى ان كل ب من جهة هو ب هو كذا او كذا يدل على ماهيته فان هذا
القول لا يمنع ان ينتج الاقتران او غير الوسط ويجعله آخر ولو كان هذا القول منتجا لوجب ان يكون ما هو حد ب من حيث هو حد ب
هو حد ج وهو غيره في الحد وغير حده [illegible] فان الخاصة والفصل وان كان يقال ان على النوع ويحمل على النوع حمل ما فانما يحمل من طريق
انه حد النوع او حد بها واحد محدود بها حد النوع ولكن من طريق انه موجود للنوع وفرق بين ان يكون هذا الشيء موجودا الشيء وبين ان
يكون حدا له او يكون حد بها واحدا بل حد طبيعة النوع وحد طبيعته نوعه وحد طبيعة خاصة مفترق وحد فصله غير من حده وحد خاصته
ماخوذ فيه حده بالقوة او بالفعل فاذن ليس يمكن ان يكون الحد الاوسط خاصة او فصلا من هذا الوجه والا [illegible] والقول الحد
من الراس كالمصادرة [illegible] الوسط اما ان لا يفيد الحد واما ان يكون الكبرى كاذبة [illegible] اما ان يقال مثلا كل ضحاك انه ناطق حيوان
ناطق ميت [illegible] ان كل انسان حيوان ناطق ميت من غير زيادة [illegible] ان هذا حده [illegible] يكون حمل الحد على موضوع النتيجة ليس
اخص من حمله على الاوسط بل ربما كان ذلك [illegible] فانا انما نعلم ان الضحاك حيوان ناطق ميت لانا نعلم انه انسان وقد بان لك [illegible] حال
الفصل ان حمل حد النوع عليه ليس يجب ان لا يكون [illegible] من حمله على النوع [illegible] ولا ان يقول كل ضحاك او ناطق فهو
محدود بانه حيوان ناطق ميت [illegible] والمقدمة كاذبة لان معنى قولك كل ضحاك او كل ناطق [illegible]
فيه احدهما ان كل ضحاك من جهة ما هو ضحاك او كل ناطق من جهة ما هو ناطق والاخر كل ما يوضع شيئا ضحاكا وكل شيء يوضع انه ناطق [illegible]
هو ذات الضحاك وذات الناطق وكلا الوجهين داخل في قولنا كل ضحاك ثم هذا الحد ليس حد الضحاك من جهة ما هو ضحاك ولا ذات الضحاك

والناطق

والناطق من جهة ما هو ناطق وذات الناطق بل الشيء [illegible] عرض له انه ضحاك [illegible] متقوم به بل يحمل عليه انه ناطق وهو الانسان فاذن ليس يصح ان
كل ما هو ضحاك او ناطق فيحمل عليه هذا المعنى حمل الحد الا ان معنى ان كل ما هو موضوع للضحاك يصدق حقيقيا او الناطق هذا حده وبمعنى
ذلك الانسان وشرا اليه في الحد [illegible] الى بيان ان الكبرى بل الكبرى المنعكسة [illegible] منتجا او ان لم يشر
اليه بل يشير الى كل واحد وكذا مساو [illegible] لم يكن الكبرى [illegible] فقد بان ان الحد الاوسط في القياس المنتج الحد لا يكون
خاصة وفصلا او رسما بل ان كان ولا بد فيجب ان يكون حدا اخر اما ان الحد الحقيقي للشيء الواحد لا يكون الا واحدا فذلك [illegible]
ما الحد الحقيقي [illegible] مساو للشيء من وجهين احدهما من جهة الحمل والانعكاس والثاني من جهة استيفاء كل معنى ذاتي له [illegible]
في ماهيته حتى يساويه [illegible] صورة معقولة مساوية لصورة الموجود ومعلوم ان مثل هذا الحد لا يكون للذات الواحدة الا واحدا
ولو كان له حد بان يشتمل على صفات ذاتية خارجة عن اشتمال الحد الاول فما كان الحد حدا مساويا للمعاني ذات الشيء [illegible]
حقيقيا بالجملة [illegible] الشرط [illegible] فصول [illegible] التمييز [illegible] وان كانت
هناك معاني ذاتية اخرى يحتاج اليها حتى يتم الحد الحقيقي فمثل هذا الحد [illegible] الشيء [illegible] مثلا ان يحد الانسان [illegible]
بانه حيوان ناطق [illegible] حيوان ناطق مائت [illegible] النفس [illegible]
غليان دم القلب [illegible] شهوة حركة الانتقام او ما اشبه ذلك [illegible] اوسط والاخر حد اكبر [illegible]
[illegible] المكتسب بالقسمة لا يكون حدا تاما [illegible] تام والثاني [illegible] الاوسط [illegible]
من ان يكون حمله على الاصغر [illegible] والاكثر [illegible] او يكون الحمل في احدهما [illegible] فقط [illegible]
فان قيل مثلا ان الغضب [illegible] لان هذا الحد [illegible] فقد خرج عن صواب التعريف من وجوه وذلك لان كون [illegible]
[illegible] من غير قياس [illegible] الشرط في التحديد بعد انعكاس [illegible] لا يكون الا قياس واما ان يكون [illegible]
انه حد له قياس آخر واما ان يكون التحديد [illegible] الانتاج [illegible] يجوز ان يكون [illegible] على قياس الا
[illegible] الى حد ثالث يكون حدا متوسطا ولم [illegible] بين كل حدين [illegible] فيكون للشيء حدود بغير نهاية الا ان يجوز ان يكون الحدين
[illegible] ان ذلك [illegible] الى اوساط [illegible]
فقد بان ان احد الاوسط حد الاصغر او الاكبر [illegible] الاوسط يكون [illegible] والطلب [illegible] الشيء حد الشيء
او حد [illegible] او يكون [illegible] قد خرج فيه عن صواب التعريف اذ [illegible] ان حد الحد حد

والشكوك فيه اعدح هذا اذا كان وضع ان احد لب ب حدا واما ان لم يوضع ب حد لو خلا تدرى على حده حد لو ام لا لكن تعال
ان حده محمول على ج كما ان الفصل والحد وانما هو محمول على النوع وليس حد للنوع الا انه قيد هذا القياس لحد اذ لم يوضع ب حد لما
يدرى هل هو حد فانه ليس اذا علم ان ا هو حد لج ب يجب ان يكون هو حد فليس كل لازم ومحمول ذاتى حدا فان قيل فى آخر الامر
لا يستنبط من جهة هذا البيان ان احد لو فيكون شيئا قد وضع وضعا من غير ان يحمر قياس على انه من وسط الحد المحدود فقد حاز
على المطلوب الاول وهو لا يشكر لكن يقول ان النفس عدد محرك لذاته فهو استكمال لجسم طبيعى آلى ذى حياة بالقوة بيان برهن على
الحد والموضع فقط ان برهن على ان الاكبر حد للاصغر فيكون كانه يقول ان الشيء الذى ماهيته وحقيقته عدد انه عدد محرك لذاته عدد
وحقيقته انه استكمال جسم طبيعى آلى وهذا المستثنى هو نفس المطلوب حده فلو كان بيان الشيء الذى حده انه عدد محرك لذاته انه
المعلوم بالفعل انه النفس لا غير الذى هو المطلوب حده هو استكمال الجسم الطبيعى لما كان الطلب هذا ليس هذا لا يكون حد
لا يكون الا وسط غير حد الاصغر لان الاصغر هناك لا يكون المحدود وهو نفس الشيء الذى له الحد فهكذا الحيوان فيهم حين هذا الموضع وجود
هذا الامر فى الحقيقة اى ان من طلب بين الحد والمحدود وقد طلب متوسطا بين الشيء وبين حقيقته وانه ذاته بل لا متوسط بين
الحد والمحدود وانما يكون المتوسطات بين امور ويحصل السبب من حقائق تلك الامور التى بالعرض على ما بيناه فى موضع آخر ثم قيل ان
طريق القسمة لا مشاان حد بل لا قياس بالقسمة على شيء كما وضحنا فى الفن المتقدم لانه ليس موضع فى القسمة وجود شيء بل
يفصل محفوظا اما ان يكون كذا او اما ان يكون كذا او لا يلزم من ذلك ان يوضع احد الاقسام الا موضع بالعام او يصادر عليه ويوضع مسلما
كان لم يكن قياس وهذا اشبه الاستقراء الدائر من وجه وذلك لانه لو كان شكلا من عندنا على كل حرب فادعى موضع ان
كذلك لان كل ج او كل اسم يا فهذا بيان ان كل اب ان حمل متصل لان ج ب و ب و ب وهى الجزئيات التى فى مسلم لو لم
وكل الاستقواء الله من اذا اردنا الاصل الا الضرورى ما هو المردود وما هو ب ثم يلزم ان يكون كل اب حتى يعلم شاهدنا ولم يجد
خلافه شوهد حتى ان الذى هو بعض الالف وسومر وادوان حد الذى يتاز فيه يخالف ان ليجد فى الاستقرا ان ح
هو الف هو ب حتى لم يبق جزئى الا وقد حمل عليه ب فقد صادرت على المطلوب والحد ان ج ب فى بيان ان ح ب و ح وكما
مثل هذا الاستقراء يصنع المطلوب الا يوجبه بالضرورة او يصادر على المطلوب الاول لذلك التقسيم وعلى هذا المثال نقيم هذا القسم
فانه اذا قسم القاسم وقال الانسان اما حيوان او غير حيوان بل جسم غير ذى نفس ثم يضع انه حيوان ثم يقول الحيوان اما ماش او طائر
واما سابح واما طائر فيضع مثلا انه ماش ثم يقول فالانسان اذا حيوان ماش كان اخص فى انتاج الحد من هذه الجملة بوجوه ثم

احد وانه لما قسم لم يتعين له احد الطرفين بل وضعه مصادرة وتسلما والثانى انه جمع متفرقا وهذا قد يحيل من وجوه ثم انه يحتمل
ان يصدق القول متفرقا وهذا قد يحيل من وجوه ثم احد ما انه قد يمكن ان لا يصدق القول متفرقا ويكذب مجتمعا والثانى انه يمكن ان لا يجتمع
من متفرقات طبيعة واحدة بالذات والثالث انه قد يمكن ان يقع الجمع لا على الترتيب المحمود الذى يجب ان يراعى فى الحد فيصير غير
اى الفصول يجب ان يقدم واتها يجب ان يؤخر من ذلك اذا اجتمعت عدة فصول فهذه ثلثة وجوه ويتشعب اليها الوجه الثانى وهو
خطاء فى جمع المتفرق وهذه الوجوه الثلثة يؤمن عليها وقوع القسمة بالذاتيات وبالاوليات فى القسمة على ما علمت الا انه مع ذلك
لا يكون فيه قياس على الحد لما يعرفه والثالث من الاخلال فى انتاج الحد من هذه انه جمع حفظه ولم يدل على انه حد فاذ ليس كل مجموع
ذاتيات على الصواب فى ترتيب حد فربما بعض شيء من الواجب او زاد على انه غير او بعد ان لا يقع فى القسمة طفر او يحيط الذاتيات
الى شيء خارج من الجوهر لان القسمة قد يقع فيها جميع ذلك مثلا بان يدخل الضحاك او عوارض الاعضاء او منتصب القامة فيها ايضا وقوع الا خبر ان
من هذا انه حاز بمقتضى القسمة وان تعدى الى القياس بان قسم استثنى بعض قسم او اقسام واثبت واحدا هو الباقى من الاقسام
نجمع اجزاء الحد وتعدى بهذا القياس الى قياس بان جمع المحمولات مفردة جوهرية حتى يحصل منها مساوى الشيء فيقال جملة
هذه المحمولات قول لا مفصلا دال على الماهية مساو وكلما كان كذلك فهو حد فهذا احد ما تعمل شيئا حين حاول اثبات الحد بالقسمة وقياس
اما القياس الاول فلانه بالحقيقة ليس بقياس لان اجزاء الحد فيه يقتضيها المحدود واذا كان حمل ذاتى فى الوهم محيلا وكانت
الحاجة الى تحديده فان اجزاء ذلك المحل يكون فيه المحمول فلا يحتاج الى بيان فان ظن ظان انه ما يحتاج الى بيان ليس بالطبع
سائر الاقسام او مساو وبينا فان الناطق امين على الانسان اذا عرف ان الناطق من الجنس غير الناطق والاستثناء يحتاج الى ان
يكون احسن من النتيجة ليس شكلا او اخفى منها واما فى القياس الثانى فلم يعلم العلم شيئا وذلك لان طلبنا ان الحيوان الناطق المائت
حد للانسان وطلبنا ان الحيوان الناطق المائت قول مفصل مساو للانسان دال على ماهيته غير مستغنين فى المقدار والموضوع فلو كنا
نعرف ان الحيوان الناطق المائت قول مفصل مساو للانسان دال على ماهيته لما كانت تطلب حد الانسان الحيوان بل انما نطلب هذا
القول المفصل الذى هو بهذه الحال فاذا كان لا نسلم ان هذا احد للانسان ان ذلك لانه انه قول بهذه الحال فاحد بالقول بهذه الحال هو
اوسط هو مصادرة من وجه على المطلوب الاول لا بالقوة دون الفعل اعنى ان توسط حد الشيء حدا فى القياس مما لا يكون فى مواضع اخرى
مصادرة على المطلوب الاول اذا كان التفصيل اشهر من الاجمال واما فى هذا الموضع فالتفصيل هو المطلوب وهو المعنى فاذا ليس اوسط
حد الشيء مصادرة على المطلوب الاول فيه المبحث مصادرة بالفعل لكن لما كانت قوة هذا التوسيط فى المواضع الذى تمن فيه كقوة

لوسيط الحد الاكبر فهو مصادرة على المطلوب الاول والقوه على ان هذا البيان قد اخذ فيه حد الحد للحد بلا واسطة كما اخذ الحق الناطق ان
امر موجود الا ان انسان مساو له بلا قياس وهو المطلوب فمن اين بان حد الحد للمحدود ثم هيهنا شي آخر وهو ان صاحب الصناعة
يجب ان يكون عنده قانون في معرفة القياس الصحيح والقياس الغير الصحيح وكما ليس يجب ان يكون بعينه قياسا ويجب
برهن انه قد قيس وان القول الذي طرح هو على القانون القياسي وانه منتج الا مع المشاكسين المعاندين الجاهلين بقوانين الحساب
كذلك المحدود يجب ان يحد على ذلك القانون والمستعمل فيه ذلك القانون بالفعل بالحد كما ان القياس يقيس والمقيس على انه
قائس بان يقول ان كل قول من شانه كذا وكذا فهو قياس وكذلك المحدود يجب ان يحد فقط ولا يحد الحد في الحد بان يقول كل قول
هو كذا وكذا فهو حد بل يجب ان يكون قد سلم بالقياس او الحد او لا يكون له ان يقول لو سلمت ان هذا حد البرهان او انه ان كان حد
البرهان فهو موجود ولهذا القول كان الذي ينكر ان كذا وكذا او رد على شي على انه برهان بان له حد البرهان لكنت اسلم ان
هذا القول برهان ولست اسلم ان هذا برهان فكيف اسلم ان لهذا القول حد البرهان كذلك حال من ينكر الحد فان له ان يقول اني
سلمت ان هذا هو الحد او انه وان كان حد الحد فهو موجود وهذا الشي لكنت اسلم انه حد وان الشي حدود بالحد وان الحد على
ماهية الشي والبرهان على انية الشي اشبه الشي غريب من ماهيته خارج عنها لا بعد في مثله ان يحمل كما علمت فصل في
ان الحد لا يقتنص الا بالقسمة والاستقراء وتاكيد الامر في هذه الابواب وفي مناسبة بعض البراهين مع الحدود وبعض الحجج
على الحدود وليس لقائل ان يقول ان حد الشي مستنبط بالقياس الشرطي من حد ضده ولان حد ضده كذا فحده كذا مثلا انا اذا
علمنا ان حد الشر هو انه هو الامر المتشتت الغير المنتظم علمنا ان حد الخير هو الامر الملتئم المنتظم فحد الخير هو انه الامر الملتئم المنتظم لكن حد
الشر كذا فاذن حد الخير كذا ام ليس فان الجواب عن هذا على وجوه اربعة اولها انه لم يمكن هذا القياس ان يعطي حد القياس
حتى انه حد الا مصادرة موضع غير قياسي فاشبه من وجه صاحب القياس ومن وجه صاحب الاستقراء او كل واحد منهما يا حد المطلوب
بتوجيه المصادرة والثاني ومنافيه انه هذا القياس ضروري وان كان هذا انما صادر على تصحيح مطلوبه وهو يجب له ان يلقي الحد
بالقياس فاخذ الحد بلا قياس وقد عرفت ان صاحب القسمة كيف يفعل هذا او ان صاحب الاستقراء كيف يعرض له ان يفعل هذا
فيفعل من هناك والثاني انه قد عرض لهذا الشي آخر وهو انه جعل القانون في كسب الحد ان يوضع حد ضد المحدود فان لا يغلب
بان يبين كيف يحد الضد الآخر الذي يبين به قد هذا الضد وهو في المثال الذي احتيج ان يحد الامر المنتظم فانه يحد لهذا الضد
هو في هذا المثال الشر فمن ان تصادر على المطلوب الاول فانه يستعمل الحد والثاني انه ليس حد احد الضدين اعرف من حد الضد

الآخر من حيث هو مشكل في المبادلة والمعرفة الحقيقية وكل جاهل بما ليس اعرف ان لم يكن اعرف والا فصادر وليس بيان والرابع انا
نسلم ولينفع ان هذا الاف ان قد قدم ان لضد هذا القانون كيف يحد ما ليس له ضد او كيف يحد الضد المطلق والضد المطلق الآخر
على الطرفين ليس له ضد والقائل ان يقول لكم قد رسم الكتاب حد الضد من حد الضد الآخر في هذا الكتاب من حيث وافق
كتاب الجدل فقد استعمل هذا القانون حيث تكلم في اثبات الحدود وابطالها والجواب عن هذا من وجهين احدهما ان كتاب
الجدل ليس يلتفت فيه على الاثبات والابطال المتيقنين ولكن على الكائن اما من تسليم الخصم لمقدمته واما من الراي المشهور ولا
يمتنع ان يكون احد حدي الضدين تسلم من الخصم ويلزمه ان يكون حد الآخر ضد هذا الحد ولا يمتنع ان يكون احد
حد الضدين بالقياس الى المشهور والى الذائع اعرف من حد الضد الآخر ويكون انما اخذ بما هو اعرف في المشهور لا بما هو
حقيقي المعرفة عند العقل الصريح وربما كان خفيا نفسه ولكن اشهر وتشكك كثير من المقدمات التي هي خفية في نفسها بالقياس الى
العقل الفطري الصريح ولكن بالقياس الى الشهرة هي جلية شبيها او مقبولة والثاني ان الحد المطلوب في كتاب الجدل هو الحد بحسب
قانون الشهرة لا بحسب قانون الحقيقة فلا يجري ان يجري في الاحكام الحقيقية مجرى الحدود الحقيقية ويقول ان الحد لا يقتنص بالاستقراء
قد يبين هاهنا ان الاستقراء الحقيقي هو من الجزئيات وهذه لا حد ولا على او جعلنا والثاني انه استقراء منها فقول على
حد فان ذلك القول اما ان يوجد على انه لكل واحد من الاشخاص مستقل انه حد الكلي كما اذا وجد حكم في الجزئيات نقل الى الكلي او على
انه حد نوع الاشخاص ولا يمكن ان يكون حد الكل واحد من الجزئيات فانه يعرض من ذلك محال ان حد ما انه لو كان لكل واحد
منها حد يخص بكل واحد لكان لا يشاركه فيه الآخر وكان لا يمكن ان ينقل الى النوع كله او ينقل اليه حد هو كثير ومتخالف والثاني
ان الحد الذي يخص كل واحد لو كان لما كان من الامور الذاتية التي يشترك فيها بل في العوارض التي عسى ان يخص كل واحد منها شخصا
واحدا كما علم في ايساغوجي والعوارض غيره فانه فيما هو الشي حد بطل اذن قسم واحد في هذا الاستقراء وبقي انه انما يستقري
على انه حد لنوع الاشخاص وليس شي من الاشخاص يدل الوجود ومعنى فيه على انه حد لنوعه الا ان يعرف نوعه او لا ويعرف الحد
فيكون الاستقراء باطلا وذلك لانه لا يمكن ان يبين ما كان هذا حد نوع هذا الشخص الاول فهو حد نوع هذا الشخص وحد نوع هذا
الشخص الثالث فهو حد نوع هذه الاشخاص لان هذا قد عرف انه اعرف انه حد نوع الشخص الاول قبل فليس طريق البحث شيئا
بينا بالبرهان ولا بالقسمة ولا بالاستقراء من الجزئيات فكيف ليت شعري فانه لا سبيل الى ان يعرف بالحس ويشار اليه الا مع
ثم معنى ما هو الشي وهو الحد الحقيقي لا يجوز ان يكون الا موجود الذات والمعدوم الذات قد يكون له قول دال على معنى الاسم

واما الحد فلا الا باشتراك الاسم ومن ظن ان الحد يقتنص بالقياس فاما ان يعني به القول الذي يجب الاسم من حيث هو كذلك
او يعني الحد الحقيقي فان عني شرح الاسم فذلك مع انه ليس يحتاج الى ان يبين بالدليل برهان البرهن على انه يعني بهذا الاسم
معنى هذا القول وان عني به الحد الحقيقي من حيث هو حد حقيقي فذلك يقتضي ان يشار فيه الى موجود فلا يخلو اما ان يكون يشير
الى وجود ذلك الشيء وانما نعلم وجوده من وجوه اخرى او يكون الحد نفسه يشير الى وجوده فان كان الحد لا يشير الى وجوده فقد
علم وجوده اولا فيلزم ان يكون هذا اعرف الحد [illegible] من حيث هو حد حقيقي مبين الوجود والقياس انما يجب ان يتضمن كان الشيء
موجودا وبان الامر موجود فيكون من حد الشيء عقد قياس على وجوده معا من حيث هو حد وهذا محال فان الحد انما مبني على امور داخلة
في ماهية المحدود والموجود وكاملت ليس مقوما للموجود وقتيا ولا فصلا بل هو محمول لازم والحد انما يعطيه الاجناس والفصول
فقط بل البرهان يعطيه لان البرهان هو معطي اللازمات التي ليست داخلة في الحد فان البرهان المعطي الموجود ومعطي وجوده محمول الوجود
مطلقا او محمول وجوده للشيء وهذه كلها لوازم خارجة عن الشيء فلا البرهان يطلب في حده انما في الحد لان ذلك [illegible]
ولا الحد يعطي ما هو مطلوب بالبرهان لان ذلك خارج عن جوهر الشيء ولذلك شان اهل العلوم كلها انهم يضعون [illegible] الامرين برهان
ما هو [illegible] المحدود بابا ويعملون الحد [illegible] ويميزون [illegible] البراهين بابا آخر ويقولون البراهين تاليا واذا احضروا حد
المثلث في الهندسة لم يقدموا على ذكر وجوده شيء بل لم يثبتوا ان هذا حد بالحقيقة او تفهيم الاسم فلما برهنوا ان المثلث
موجود بالشكل الاول من كتابهم في الاستقصاء صار ما كان تفهيما للاسم عند ابتداء التعليم حدا بالحقيقة [illegible] الحد وما ان
ما هو حد الحقيقي مباين لما هو القياس وذلك القول المعرف لماهية الاسم الذي ليس بحد وهو الحد وذلك لان معناه [illegible]
الاسم المعنى به كذا وكذا وهذا لا يمكن ان ينازع فيه او يخاصم كما لا ينازع في الاسم وان [illegible] هذه الذات حدها كذا وكذا يمكن ان
ينازع فيه ويخاصم بين الامرين فرق ولو كان كل قول يطابقه اسم مطابقة يكون هذا الاسم يدل على تلك الجملة والقول يدل
على [illegible] هذا الاسم حد الكان [illegible] ولكان [illegible] حدودا فانما من لفظ مركب منطقي استفهام او خبر او دعاء او تمني
او ترج او ترحي او امر او نهي او غير ذلك الا ويمكن ان يوضع اسم مفرد بدله فيكون ذلك جميع ذلك حدودا بل يكون القصيدة الطويلة
مثل شعر اوميروس المسمى [illegible] حدا لانه يمكن ان يسمى باسم واحد مفرد وكما يسمى البلدة والقرية مع كثير اجزائه باسم واحد وكما يسمى جملة
بلاد او بعد ثم يكون حده تفصيل جملة [illegible] القياس لا يثبت حدا وان الحد لا يكون قياسا ولا [illegible] الشيء
بعينه وانه لا قياس على ما يدخل فيه ما هو والاستقراء [illegible] انما هو [illegible] بسيطا او مركبا [illegible] حكم القياس في البرهان ولا [illegible]

الى اثبات

الى اثبات الحد به الا انه لا يمكن ان يبرهن على الحد فقد بيناه فاما الآن فانا نقول انه قد يمكن ان يكون لبعض البراهين مشاركة في حد
[illegible] بعض الحدود وبالعكس فيقول انه كما لا يطلب لم الشيء الا بعد ان يصح هل الشيء كذلك لا يعرف ما الشيء الا بعد ان يعرف
هل الشيء ثم [illegible] هل الشيء قد يحصل لنا على سبيل التعرض بان لا يكون الحد الاوسط العلة لوجود المتغير بل علة لزوم النتيجة او يكون علة ما
غير بين الا انه قد يحصل بالذات وذلك ان نعرف الشيء من قياس حده الاوسط هو سبب وجوده وهذا الطريق هو الطريق الذي
يؤدي الى معرفة العلل حقيقة والطريق الاول ينفعنا البتة في اكتساب ما هو في اقسام الحد واما هذا الطريق فانه لما كان يدل فيه
على علة وجود الشيء العلة التي هي ذاتية له فلا بعد ان يكون ما فهمنا من وجوده شيئا زائدا على وجوده المطلق وهو وجود العلة
الذاتية وهو اما حده واما جزء من حده على الشرائط المذكورة فلا بعد ان ينبهنا على حده ويفضي بنا انه مع التوقيف على العلة يشير
الى ماهية العلة وخصوصا وقد سلف منا البيان حتى عرفنا ان الماهية العلية [illegible] ومثال هذا ان من قاس على ان القمر ينكسف فقال
ان القمر قد يقع قبالة الشمس من وراء الارض واذا وقع كذلك انكسف او قال ما يجري مجرى هذا الكلام فان كسوف القمر ثبت بالحد الاوسط
انه لم ينكسف [illegible] انه ما كسوفه وهو زوال ضوء [illegible] ستر الارض [illegible] وخصوصا اذا استقصى هذا البيان حتى صار الى
العلة القريبة التي هي الصورة للكسوف بعد العلل الفاعلة له فاذا اجتمعت تلك الاوساط كلها مع الحد الاكبر كان حدا تاما مثل ان
ان القمر يمكن ان يقع قبالة الشمس المفيدة ماه الضوء على [illegible] وكلما وقع كذلك فان الارض تستر عنه ضوء الشمس وكل شيء يكون
كذا فانه لا يضيء بعد ان يكون مضيئا وكل ما كان كذلك فهو منكسف فالقمر منكسف فاذا اخذت هذه الاوساط وابتدئ من اولها
الى المنكسف وهو ان لا يضيء بعد ان اضاء وجمعت هذه بالعكس حتى [illegible] ما كان حد الكسوف تاما وذلك ان حد كسوف القمر
هو ان لا يضيء القمر بعدما كان يضيء لستر الارض عنه ضوء الشمس لتوسطها من الشمس على القطر فهذا هو الحد التام للكسوف اكتسب
من هذا البرهان التام على الكسوف وذلك الاول حد ناقص اخذ من برهان ناقص وهي المسلك يعترض في هذا انه كان هذا
البرهان [illegible] ولا يقوم الا من يقدم فيعرف حد الكسوف فلا يكون البرهان ينقذنا الحد فيقول ان الشيء امر معروف بالفعل
وامر معروف بالقوة وقريب من الفعل يكون منها الفعل ويحتاج فيها الى منبه فالبرهان يدل على الحد على سبيل التنبيه على العقد فاما
الحد فلا [illegible] وكان هذا كان يعرف ان القمر [illegible] من الشمس [illegible] فاذا جمع هذا [illegible] الاجزاء [illegible] ثبت
ان [illegible] الاشتغال الى ترتيب الحد واما ان لم يكن البرهان موافقا بالعلل بل كان قياسا من العوارض واللوازم مثل ان
القمر اذا يقع له ظل في الاستقبال وكل ما لم يقع له ظل في منكسف فالقمر قد ينكسف فليس [illegible] ومن مثل هذا الحد لا يبين [illegible]

وانه لما تقرر

يعني بعضها انها العلة المقبلية عند قوم فالسر وعند قوم انقلاب القمر وعند قوم صفو وبعد استعارة وكذلك ان [illegible]
قد يطفى النار روا او حصت حدث صوت الرعد واما كل شيء لا علة له فلا برهان عليه ولا حد بالحقيقة له الا على الوجه الذي يجب ان
يتامل ويتذكر من فصل علمناه في اول الكتاب ثم العجب من هذا الفصل ان ظن كل ظن بعض الناس ان كل برهان علة فانه يدل
على الحد فان المعلم الاول لم يضمن هذا بل ضمن انه قد يكون من هذا الصنف ما يدل على الحد الا ان يكون كذلك والا فهذا حق فانه اذا كان الحد
الاوسط نوعا للحد الاكبر كان القياس برهانا ومأخوذا من علة النتيجة وحدها للحد الاكبر مجردا او مع ذلك لم يستعمل منه حد فقد تم فيها
لكن ذلك شبه ان يكون هذا احسن يكون الشيء بماهيته الذي هو الاوسط علة بذاته للاكبر فينعكس عليه وعلة النتيجة معا واما الظن
المستحكم لقوم ان البراهين من حدود وسطى وهي علل منعكسة على الحدود الكبرى بل وعلى الصغرى فامر باطل وانما غرهم ظاهر القضية والظاهر
ونص من كلام المعلم الاول لم يستقصوه حق الاستقصاء ويستقر اليه من قرب بعين ان العلل قد يكون اخص من المعلولات في
كثير من الاشياء ولا تنعكس عليها الا ما اشتغل هاهنا بما هو عرضنا فنقول ان المعلم الاول دل على ان البراهين ذوات العلل يعطي بوجه
ما ليقتضها على الحدود وذلك في الاشياء التي هي عارضة لشيء في شيء لعلة من ضمن العلل المأخوذة في الحدود واما ما لا علة له في وجود
ذاته مطلقا لشيء او لانه غير عارض في شيء او عارض اول بلا علة ومن جنسه مبادي العلوم فانه قد يصدق به منها من غير حد
يعطي مثل القسمة بل يلقيها ايضا ومع ذلك فقد يكتسب لما حد والكثير من المعاني لوضع وضعا وربما اقتنع فيه بكلام جدلي او
استقراء اقناعي غير ما ليس من شرط التعليم ولكن في ذلك لا يتعدى تحديده فان ليس كل حد انما يتوقع فيه ان يصار اليه من البرهان
بل كثيرا ما يحد الشيء او لا مقتبس من حد البرهان على حواره وخصوصا ما من الحدود الذاتية والحدود التي فيها شيء علة وشيء
اخر معلول مثل قولنا ان الرعد صوت في الغمام يحدث لانطفاء النار فيه فقطعوا انطفاء النار علة والصوت معلول والمجموع هذا الحد هو حد
الحد التام فانه وان كان انطفاء النار علة للصوت والصوت معلول له فالصوت علة الرعد على سبيل العلل الصورية والحد كشفه [illegible]
للحد وان كان بعض اجزائه علة لبعض واذا كان الحد بالجملة صورة للمحدود وكل جزء منه فهو علة لا محالة فاذا يكون البرهان
مفيد الحد اذا كان فيه جزء هو علة وجزء هو معلول على نحو ما قلنا **فصل** في مشاركة اجزاء الحدود واجزاء بعض البراهين وكيفية الحال
في توسيط الحدود وتوسيط اصناف العلل وما ينفعنا في المقاصد التي اياها يعرف فان ان نعرف ان الحد التام وما الحد الناقص [illegible] الحد
الناقص الذي هو مبدأ برهان وما الحد الناقص الذي هو نتيجة برهان ومن جميع ذلك الذي هو حد حقيقي بحسب الذات والذي [illegible]
مجازي بحسب الاسم وجميع ذلك منحصر في اربعة اقسام حتى حد بوجه ما لما هو قول شرح الاسم وبعض المعنى الذي هو مقصود بالذات

في ذلك الاسم اما بالعرض والا يدل على وجود ولا على سبب وجود المسمى الا ان يتفق ان يكون معنى الاسم موجودا ويعرف الوجود ويعلم
فيصح والا فلا سبب بالعرض على سبب الوجود وذلك لانه من حيث ما هو شرح الاسم ليس بحد ذات وان كان لا يكون حد ذات
الا وهو شرح اسم فان اصدق الابتداء على انه شرح اسم للشك في وجود معنى الاسم والعلم بان سبب معنى الاسم لو كان موجودا فهو
بالعرض بعد العلم مثل ذكر حد المثلث قبل ثبوت وجود المثلث فانه انما يورد ويوجد اولا على انه شرح اسم ولا يدري ان له
هل هو موجود معنى [illegible] انه يوجد شرح الاسم لا بد من ان يعطي اسبابا [illegible] في الاضلاع الثلثة فيكون مثل ما يعطي السبب
لما لو كان موجودا كانت اسبابه هذه فان الحق صح عنده ان انه موجود انقلب ذلك القول قياسا الى ذلك الانسان حدا او
للعلم ما عاد العقل من حيث ما هو شرح اسم بالعرض وكذلك لا انه على الوجود وهذا الحد المقول بحسب الاسم انه انما الحق معنى الموجود وكان
اتحاد اجزائه سابقا معتبرا من وجه ولو كان بحسب الذات كان اتحاد اجزائه معتبرا من وجه آخر وذلك لان القول انما يكون واحدا في
احد وجهين اما لانه متصل الاجزاء [illegible] كما معنى ما ذكر [illegible] مثل قصيدة او كتاب [illegible] واما ان اجزاءه تشير
الى النفس [illegible] على شيء واحد في الوجود والحد الذي يكون بحسب الاسم فيشبه ان يكون اتحاد اجزائه [illegible] الموجود واحد لكن
بالارتباط الا ان يوجد بالقياس الى خيال واحد في النفس والى هذا واحد في النفس والى هذا القياس ما الوجه ذهب قوم [illegible]
في جميع الحدود التي هي حدود بمعنى شرح الاسم فانه اذا كان المعنى محالا والخيال له في النفس البتة فكيف يكون خياله وحدانيا او مكان
محالا والخيال في النفس [illegible] اجزاء لا يجمع في الطبع فكيف يكون ذلك الخيال واحدا مثل [illegible] فان كان هذا الخيال واحدا
فلا ان يكون واحدا [illegible] غير التي يكون بها المعاني العقلية والخيالات الصحيحة واحدة فان الواحد على وجوه كثيرة ولكن لا يذهب
الى هذا المعنى في قولنا معنى واحد وشيء واحد بل يشير الى اتحاد طبيعي جوهري هذا واما الحد الكائن بحسب الذات فهو متحد الامر بالحقيقة
لانه الخيال او المعنى او الموجود واحد بالحقيقة [illegible] وهذا وجه [illegible] بوجه آخر لما يعطي علته وجود المعنى المحدود و
يوجد بعينه في البرهان حدا اوسط فيكون مبدأ البرهان [illegible] هذا الحد وضم اليه [illegible] وهو اضافة الى المعلول [illegible] المحدود
اجتمع فيه [illegible] الاشياء على الحد [illegible] في اعطاء العلة وهو ذكر المعلول [illegible] الاشياء [illegible] على بعض [illegible]
لما كان الحد [illegible] وكان [illegible] وكان الحد هو معلول الحد الذي يوجد عنه [illegible] ويوجد [illegible] المحدود [illegible]
مساو للاول [illegible] وهذه الامور [illegible] لان يكون [illegible] برهان [illegible] فيتبع كمال الحد بوضع ما قياسين [illegible] في وضع حدود البرهان
بالعكس من وضع اجزاء الحد مثال [illegible] الموضع للحدود الثلثة [illegible] الحد الذي هو العلة انطفاء النار في الغيم [illegible]

[illegible] فنقول ان الغيم رطوبة قد طفئت فيها نار وكل رطوبة طفئت فيها نار يحدث فيها صوت وكل صوت يحدث في الغيم فهو رعد فالغيم
يحدث فيه رعد فالغيم يحدث فيه رعد فقد صارت فيه هذه الامور الثلثة اجزاء برهانين من برهانين احدهما حد اوسط موضوع الامور الثلثة
وهو الغيم فكان طفوء النار اول مذكور من هذه الثلثة ثم حدوث الصوت مثبت في نتيجة البرهان الاول وطفوء النار لا مثبت بل
هو مبدأ برهان لا نتيجة والحد وهو الرعد وهو آخر مذكور من هذه الثلثة في البرهان الثاني وهو كلي في النتيجة الثانية فاذا ورد
هذه الحدود الى تاليف حدي تكتسب فذكرت اول شيء الرعد انه الصوت الحادث في الغمام ثم طفوء النار في الغيوم فقلت ان الرعد
صوت حادث في الغيوم لطفوء النار فيه فقد انقلب ما كان مبدأ البرهان فكان آخر الحد وما كان نتيجة البرهان فصار مبدأ الحد و
صار الحد والذي كان محمولا آخرا لان موضوعا للجميع ونظير هذا الحد قولنا في حد الغضب انه شهوة الانتقام ونظيره كانه غليان دم
القلب وهو نتيجة البرهان فاذا احدث تقدمت غليان دم القلب اراد فيه بالعلة وهو شهوة الانتقام واذا قدمت قلت غليان
شهوة الانتقام وكل من يشتهي الانتقام يغلي دم قلبه فقد قدمت شهوة الانتقام واخرت غليان دم القلب والجنس [illegible] الحد
الذي هو نتيجة البرهان وقد ظن قوم ان الحد الذي هو نتيجة البرهان يكون لا محالة من المادة والذي هو مبدأ برهان يكون من الصورة
وحسبوا ان توسط الارض الذي هو مبدأ [illegible] على الكسوف هو علة صورية للكسوف وان المحاق الضوء علة مادية [illegible]
وليس كذلك بل يكون العلل المتوسطة مبادي البرهان من كل نوع والمعلم الاول لحد التام من الحد الذي هو مبدأ البرهان والحد
الذي هو نتيجة البرهان قسما من الاقسام وترك الحد الذي هو مبدأ برهان اقتصارا على فهم المتعلم وهو بالحقيقة قسم خارج فاذكره
الرابع في الحقيقة وهو الحد التام كما اشرنا اليه في مواضع وسنشير اليه بعد قليل وانما يحصل الرابع حد امور لا علل لها وذوات لا اسباب
لوجودها [illegible] وليس في حد التام شيء هو علة ومعلول فلا يكون هناك شيء هو مبدأ برهان وشيء آخر هو نتيجة برهان والاول مبدأ
برهان يؤدي الى حد هو نتيجة برهان ولكن يجوز ان يكون مبدأ برهان الامور خارجة عن الحد فاما المعتقد بالقسم الاول الشارح للاسم لا
وجود لمعناه وحد الاسم بالحقيقة ليس حدا لشيء حتى يثبت وجود الشيء ثبت الحد [illegible] فان نتيجة البرهان هو من قبيل [illegible]
الاسم فقد صار حده والقسم الاول الشرط في هذه انها لا يكون الا الاشياء المقصودة [illegible] الاسم لتركيب المعاني فيحصل [illegible] الاسم
ذلك ومن الاشياء التي تركيبها بالعرض كالابيض والانف الافطس وكيف ما كان فانه يكون قسما او نوعا [illegible] ذلك فلا يكون الحقيقة
القسم الاول الينا فقد عرفت ان من الحدود ما من شانه ان يدخل في البرهان ويناسبه واذا كان وجود الاكبر لشيء اعرف من وجود
الاكبر للاصغر [illegible] الحد الاوسط ويكون القياس من الشكل الاول واذا كان الاكبر حاضرا هنا اما ظهر لحد الاصغر اكبر من ظهوره الاصغر

بتوسط حد الحد الاصغر على حد الحد الاصغر على سبيل الشكل الاول فان كان سلب حد الحد الاكبر عن الاصغر اظهر من سلب الاكبر وحفظت
المحمول هناك ذلك بالشكل الثاني فقط لا غير الا ان تحرف الصورة واذا كان سلب الحد الاكبر الحد الاصغر اظهر من سلبه عن حد الاصغر
هنا ذلك بالشكل الاول لا غير الا ان تحرف الصورة وبهذا [illegible] ان الشكل الثاني في الاستعمال هنا والاول هنا واذ ليس ان كان
الاول اولى وافضل هنا خاص بالثاني وان شئت ان الوح لك بالصدق فسواء عندي طلب الشيء لشيء وطلب لحده التام وكذلك طلب
الشيء لشيء وطلب حده التام فكان من يقتنص ان كذا موجود لحد الشيء يريد ان يبين انه موجود لشيء فهو صائر الى المطلوب
الاول لكن الامر فليس وضع الشيء الا وضع حده ولا حمل الشيء الا حمل حده ولكن امثال هذا انما يكون قياسا على قوم اذا ذكر لهم
الاصغر وحده ولم يحضرهم معناه واذا ذكر الاوسط وكان حد الاصغر ثم ذكر الاكبر فهموا ايا الاوسط وتصوروه ثم قبلوا حمل الاكبر عليه لان الاوسط
توسط في التصديق بل لان الموضوع لم يكن مفهوما فكيف كان يحكم عليه بحمل شيء عليه فلما فهم صدق [illegible] تصديقه فيقع الوسط في التصور بالذات
وبالتصديق بالعرض وكذلك ان كان الحد المحمول فانه لو كان الموضوع مفهوما والمحمول مفهوما كل حده لما احتيج الى ان توسط الحد حد الاوسط
فانه ان كان الحمل بينا على الحد فانه يكون بينا على المحدود وان لم يكن حمل الحد بينا لم ينفع توسيط الحد فان كان احدهما ولكن الاصغر مثلا
مفهوما لا من حيث حده ووسطناه وهو لا يشعر انه حده فلا يكون الانتفاع بتوسيط الحد من حيث هو حد له بل يكون ذلك شيء آخر
من تصور الانسان لا من حده بل من انه ضحاك منتصب القامة ثم توسط الحيوان الناطق وكان وجود الحمل للحيوان الناطق ظاهرا وهنا
وسط ليس من وجوده على الضحاك المنتصب القامة فان كان ظاهرا عليه بحمل لفظ الانسان موضوعا لكونه ضحاكا منتصب القامة فيكون حده
لا الحيوان الناطق فيكون قد جعل اسما لغير الحيوان الناطق فصار ح الحيوان الناطق لازما [illegible] الضحاك المنتصب القامة لا حدا له كما
عرفت في غير هذا المكان فانك اذا سميت الشيء من حيث هو ضحاك منتصب القامة انسانا كان هذا الاسم حده انه ضحاك منتصب القامة
ولا مشاحة في الاسماء فهاهنا لا يكون الا وسط حد الاصغر ولا الاكبر واما ان لم يجعل الضحاك المنتصب القامة بازاء الاسم بل المعنى هو ذاتي
شيء آخر ليس يتعرض له فان علم منه انه ضحاك منتصب القامة وكان محمولا انه حيوان ناطق فلا يكون هذا محمولا فلا يكون الاوسط محمولا
على الاصغر وان كان ظاهرا ان هذه الذات هي الحيوان الناطق فلم يكن محمولا الا فيه عاد الى الوجه الاول فكان الطلب للذات انها الحيوان
الناطق والحد اوان كان معلوما انه موجود لتلك الذات ومحمولا انه حده فيكون او لم يتوسط الحد من حيث هو حده وهذا بيانه ان يكون
يعني بتلك الذات ما يعني بالانسان وذلك لانه يجوز ان يكون المعاني بالاسم ما يبان يعني به ولكنه يعقل ويعجز عن التحديد له
سببه [illegible] اذا عرف كل معنى الحد عليه ووجوده له وفصل بين [illegible] ان لم يحمل انه حده واذا وضع الاسم ووضع الحد ولم يعقد معنى انه حده

او لم يكن ذلك المجرى حيث عين نقله ما يذهب من تحديده بل عين قصده ويكون مراده بالاسم الذي كذلك الحد بل شيئا ما آخر مما يقصد
او يفعل منه او منه عليه لكان مثناه غير هذا الحد او يكون ذلك الا ان يخالف الصواب لا ملتفت اليه ولنلك الكلام في الجانب الاكبر
ولما كانت البراهين المحققة كلها والحدود بعضها او اكثرها يكون بالعلل فواجب ان يعرف كم العلل فنقول ان العلل اربعة احدها الصورة
للشيء في الوجود وهي في نفسه والآخر الشيء او الاشياء التي يحتاج ان يكون او لا موضوعة لوجوده ويكمل صورته وهو المادة والثالث
مبدأ الحركة وهو الفاعل والرابع الشيء الذي لاجله يجمع بين المادة والكائن وصورته وهو التمام وكلما يصلح ان يوضع حدودا اوسطى
وذلك لان كل علة لشيء في شيء وهو واسطة بينهما مثلا ان اعظم الزاوية الواقعة في نصف الدائرة مساوية لمجموع الزاويتين القائمتين لاجل ان
من خطيها النظر وهما معادلتان لقائمة حتى ان كان الخطان متساويتين كان كل نصف قائمة وكل زاوية مساوية لنصف قائمة او لنصف
قائمتين او الزاويتين معادلتين لقائمتين فهي قائمة فزاوية نصف الدائرة قائمة فجعل الحد الاوسط المعادلة لمجموع قائمة ويجب ان يسامح
من امثال هذه المسئلة والاولى ان تكون قائمة علة لكونه مساوية لمعادلتين لقائمة بل يجب ان لا يراعى في الامثلة التحقيق فهذه امثال
وضع فيها الحد الاوسط علة صورية والاظهر من هذا هو البرهان على الشكل الرابع من اوقليدس وقد يوضع العلة الفاعلية مثل قولهم في جواب
سؤال السائل لم اهل اثينة لما حاربوا اهل ميدية اولا فقيل انهم حاربوا لان اولئك سبقوا اول سعة فعله الظلم فهذا الجواب السبب الفاعل الذي
هو مبدأ الحركة وقد يوضع العلة التمامية مثل ان فلانا لم مشى فقيل كي يصح وكذلك فلان يطلب ان يصح ومن يطلب ان يصح مشى
فالحد الاول من هو من الغاية وكذلك لم كان البيت فقيل ليحفظ الاثاث وكذلك لم يجب ان يمشي بعد العشاء فقيل لئلا يطفو الطعام
المنهضم فالعلة في هذا الحد هو الغاية وقد يعطي الموضوع والمادة مثل لم يموت الحيوان فيقال لانه مركب من متضادات وهذه العلل التي يصلح
ان يجعل حدودا اوسطى ليس لا يصلح لان يجعل منها حدود شيء على النحو المذكور **فصل** في تفصيل احوال اصناف العلل في الحدود والبراهين
لتتم الوقوف به على مشاركة بين البرهان والحد يجب ان يعلم ان العلل منها ما هي بعيدة ومثل قوتي سوء الهضم في جواب طلب لم حمي
وذلك من الغاية واشده في جواب طلب لم حم وذلك من المبدأ الفاعل وايضا الاركان في جواب لم يموت الحيوان وذلك بالمبدأ
العنصري وقيام خط على خط في جواب طلب كون زاوية كذا قائمة وذلك بالمبدأ الصوري ومنها قريبة مثل حمى في احتقان الخلط او
استيلاء البرد في جواب طلب غاية شيء ومثل العفونة في جواب مبدأ الحمى الفاعلي واستيلاء اليابس على الرطب في الاخلاط في الجواب
بالمبدأ العنصري للموت والقيام على الخط من زاويتين متساويتين من طلب مبدأ صوري لكون زاوية كذا قائمة ومن العلل ما هي بالذات
ومنها ما هي بالعرض اما بالذات فكالنقل لانهدام الحائط وهو من باب المبدأ الفاعلي وكالصقال لعكس الشبح وهو من باب المبدأ العنصري

ومثل مبدأ كون الزاويتين متساويتين في المثلثين مبدأ لاثبات الخط معا وهو من باب المبدأ الصوري وكالصور لاثبات الرمشي
قبل الطعام وهو من باب المبدأ الصوري وكالصور لاثبات الرمشي قبل الطعام وهو من باب التمام واما التي بالعرض فكذلك الهدم
لانهدام الحائط في اعطاء المبدأ الفاعلي وكالحديد في عكس الشبح في اعطاء المبدأ العنصري ومثل كون الزاوية الواقعة على الخط القائم
من الخط الموازي للخط المقوم عليه قائمة لكون الخط عمودا في اعطاء المبدأ الصوري وكالكلال للمشي قبل الطعام والعشاء على كثرة
اثبات المبدأ التمامي واعلم ايضا ان كل واحد من هذه الاسباب قد يكون بالقوة وقد يكون بالفعل وكون العلة بالفعل يوجب
لكون المعلول بالفعل واما اذا كان بالقوة فحينئذ كون المعلول بالقوة وبل ذلك المعلول من نفسه وقد يكون علة وقد يكون جزئيا
للمعلول الجزئي وقد يكون كليا واعلم ان وجود الغاية ووجود الصورة يلزم من كل واحد منهما وجود المعلول لا محالة فالصورة مع المعلول
في الزمان والغاية قد يكون بعده بالزمان وكلاهما تقدم بالعلية واما المادة ففي كثير من الامور الطبيعية يلزمها الصورة بالقوة ويوجد
بوجودها المعلول والغاية لا محالة فالضرورة لا تمنع الغاية فان كثيرا من الامور الطبيعية يكون بالضرورة والغاية معا مثل ان المادة
التي خلقت منها الاسنان الطواحين اذا حصلت تمام الاستعداد فيلزمها الصورة ضرورة ومع ذلك فان خلقتها عرضها
لتمام وغاية وهو طحن الطعام كما ان حدة خلقة الانياب لتمام وغاية وهو قطع الطعام والمثل الذي ضربه المعلم الاول اشد اجتهادا
سئل فقيل لم يعد ضوء السراج في المجاري التي هي اوسع فيمكن ان يجاب من جانب الصورة العنصرية مثل لالطف الاجزاء ويمكن
ان يجاب من جانب العلة التمامية مثل لئلا نتعثر فيه ويدق وكذلك اذا سئل فقيل ان الصوت لم يحدث في السحاب سحاب مثل
الضرورة الانطفاء وكذلك ومثل لتهديد اصحاب النار على ما يقوله فيثاغورس والامثال وليست هذه الضرورة ضرورة
طبع وفي كثير من المواد لا يلزم عند حصول اسباب الاستعداد ان يحصل التمام لان تمامها يكون بحركة وكل حركة تقع في زمان الى ان تنتهي
الى الصورة وكذلك في الامور الصناعية فانها لا يلزم فيها وجود الصورة لوجود العنصر لان العنصر في كل موضع لا ينساق الى الصورة الا بعلة
فاعلية فان كانت العلة الفاعلية قريبة ومن خارج فربما ردت على العنصر وربما لم ترد وان كانت العلة طبيعية موجودة في جوهر الشيء
وكانت مما يتعلق بالتسخير وبالذات لانها قوة طبيعية لم يمكن ان لا يصدر عنها فعلها اذا احدث الاستعداد والتمام والاقيد واعلم
من قبل العلة التي هي مبدأ حركة ما ليس يجب من وضعها مع وضع القابل وضع المعلول ومنها ما يجب من وضعه ومن وضع القابل وضع
المعلول فان جميع القوى الطبيعية اذا لاقت المنفعلة وجب الفعل والقوى الصناعية والارادية والشوقية وما اشبه ذلك ليس يجب
منها اجتماعها مع القوة المنفعلة فعل وانفعال وان كانت قد يخالطها ضرورة فهي تفعل بعادة لا بالاتفاق واعلم اذا كما وضع المعلول

بالفعل وقد وضعت الاسباب كلها لكن الغاية ربما كانت من حيث هي في الاعيان موجودة بالقوة كالاصطلاح مع وجود الفراش والعلم
ان السبب لو لم يكن سببا بذاته مطلقا ولكن انما صار سببا لشرط او قارنه او كان مبدا معاونة وجد وفي جواب لم كان الشيء لا يكون
بما هو سببا يكون قد بقي اللم مكان طلب حتى يستوفى الغاية في ذكر الشروط والامور منها الذاتية سببا حتى يصير السبب القريب بالذات اعلم
ان كثيرا من العلل التي وجودها انما لا يكفيها في ان يكون علة لما قد يصير سببا باشتراط فيوجب ان يكون علة بالقوة ومثل ان يكون قوة الا بحران
مبردة فان ذلك ليس دائما ولكن ان اتفق ان الفعل لا يقيون من الحرارة الغريزية للانسان معينين من قوة الحكمة ان البرهان انما يكون
برهانا تاما اذا اعطى العلة القريبة الخاصة التي بالذات وبالفعل والحد التام هو الذي يشتمل على هذه العلل فيما له علة عامة فيه وبالجملة
كالحق مسامتة ان كانت ذاتية فانه قد قلنا فيما سلف ان الغرض في التحديد ليس التمييز بالذاتيات المساوية للمحدود في المعاكسة بل
والمساوية في المعنى حتى لا يكون شيء من معاني الذاتية للمحدود الا وقد تضمنه الحد واشتمل عليه فان اهمل شيء من ذلك اقتصارا على التميز
لما دل على ماهيته لان ماهيته ليست بعض مقوماته وبعض ذاتياته بل جملتها وباجتماع جميع معانيه الذاتية فمن عرف بعضها ولم يعرف
البعض فما عرف ذاته بالتمام والغرض في التحديد ان يحصل في النفس صورة معادلة لماهية الشيء بكمالها وبهذا السبب لا يكون
لشيء واحد حدان كما لا يكون لشيء واحد ماهيتان فاذا كان كذلك وكانت في المحدود ذاتيات مضافة الى جميع العلل فانه يجب ان
يوجد كلها في حده الا ان هذه العلل يجب ان يكون في جزء منه لا في جزء منه لان هذه العلل علل للشيء لماهيته ووجوده وذلك الشيء يقتضي
وجوده بها وبها يحصل ويتخصص فيكون امثال هذه العلل المقصودة بالذات في حال وجوده وحصل مخصص ووجود منتشر غير مخصص مخصص
تام حتى يجعله محصلا ويكون ذلك الامر محصله بما فيه له وجود محصل مخصص ووجود منتشر غير مخصص فذلك الامر فيه العلة فيه كقولك الرمح
صوت من قضاء الشيء فالصوت جنس وقصور الشيء فصل ان كان كل حد كذلك لا كيف يكون الحد وهو من العلل المشتقة فانه يحد الزاوية
القائمة بالصورة فقط فيقول الساوية لا ترى في جنبه خطا قائما على مستقيم ويحد الحجب بالفاعل فيقول انه حادثة من قشوة اصوات
سوت غيبا ويحد الخاتم بالغاية فيقول الخاتم حلقة يختم بها الصبيع ويحد الفطوسة بالموضوع فيقول الفطوسة تقعر في الانف وربما جمعت الجمع في حدها
فقلت ان السيف آلة صناعية او سلاح صناعي من حديد مطاول عريض محدد الاطراف ليقطع اعضاء الحيوان عند القتال فقولك الالة
جنس وقولك الصناعي فصل من المبدأ المحرك وقولك من حديد فصل من الموضوع وقولك مطاول عريض محدد فصل من الصورة وقولك ليقطع
اعضاء الحيوان من الغاية والقائل ان يقول ان الحد يعرف جوهر الشيء وذاته فكيف يوجد فيه الاسباب التي بعده فالجواب انه اذا تحد
في حد الشيء اسبابه لان جوهره متعلق بتلك الاسباب واضافته اليها ذاتية له في جوهره فان كان من الاسباب التي ما هو من الشيء

الحدي

كالحدي ولا يمكن ان يعرف ماهية اصل جوهره او يذكر اسبابه بل يجب ان نقول الحق ويعلم ان حد الشيء من جهة ماهيته تتم باجزاء
قوامه وما ليس خارجا منه وهي من جهة انيته لساير العلل حتى يتصور ماهيته كما هو موجود ويتحقق بذلك ما يتقدم ماهيته في الوجود
فيتم به وجوده فيقع لتلك الماهية حصول به فاما اذا اريد النظر الى نفس الماهية غير معتبر لها ما يلزمها من الوجود وان كان لا بد لها من
لزومه في الوجود وكفى في حدها ما يقومها من حيث هو ماهية وليس نسبة الماهية الى العلل المفارقة نسبتها الى اللواحق والعوارض التي
والاشتراك مما يلحق بتمام وجودها بالذات من وجود الماهية ولا كذلك نسبة وجود الماهية الى العلل المفارقة وكثير من الاشياء يحد
من حيث ذواتها بل من حيث لها عوارض من الاعراض واللاحق من اللواحق بالنسبة من النسب فربما كان ذلك اللاحق والنسبة بعض من
الغاية فلم يمكن الا ان يذكر الغاية كاللمس في الخاتم والملازمة وربما كان بعض من الفاعل كالاحتراق فانه ليس مما يعرف للشيء والسودة
كيف كان بل ان يكون عن حرارة ثم لقائل ان يقول ما بال القوى لا تحد الا بافعالها وهي امور خارجة عنها وليست اسبابا لها بل هي
جملة اللواحق لها فهل ذلك حد او رسم فالجواب ان ذلك قد يمكن ان يوجد في شرح اسم القوى على وجه رسم ويمكن ان يوجد على وجه حد
فانه اذا اول في القول المعرف على مجرد نسبته لها الى امور خارجة عنها كيف كانت كان رسما واذا اول على ان جوهر تلك القوة ذاتها ان يكون
بحيث يصدر عنها فعل كذا اولا كان حدا لان الحد يعطي تعريف جوهر الشيء وذاته والاوان للقوة التي من شانها ان يصدر عنها فعلها
من حيث هي كذلك القوة او كانت القوة يصدر عنها فعل اولا وبالذات مثل التمييز في المعقولات والصناعات والاخلاق للقوة الناطقة
والانفعال احوال تبعها لامور يعرض بها لا بالذات لان الذي هو قوة واحدة وفي ذاته انما فعل واحد مثل الاستعداد للضحك والخجل والبكاء والملاحة
وغير ذلك فان نسبتها الى مثل فعل الاول على الوجه المذكور وما يدخل في حدها فان نسبتها الى مثل فعل الاول لا على الوجه المذكور او على مثل الفعل
الاول على الوجه المذكور او الى مثل الفعل الثاني لا يدخل في حدها بل في رسمها والصوفان تحريات الصناعات التي كميت القوة عليها اولا
بل على الصناعة المطلقة فان نسبته اليها تدخل في الرسم ولا يمكن ان يقال ان جوهر الشيء هو كيف قرب تلك الامور لان الواحد يفرد وجوده
بالذات فلذلك ليس لقائل ان يقول انا لم لا نجعل كون الالة [illegible] جوهره قوة الضحك فصلا او داخلا في حده فيقول ان
هذا كذب فليس جوهر الالة ان هو صورته [illegible] والضحك يعرضها اولا بالعرض بل يقرن بها قوة مستعدة وتكون الضحك لها قوة كما
وقوة الخجل وغير ذلك فليس الاستعداد لواحد منها انفعالها لذات القوة الناطقة واعلم ان العلل اجزاء المحدود ولا يحمل على المحدود مثل الحق
في الدائرة والصورة فهي متقدمة فيحمل في حال وذلك انها تحمل اذا اخذت مع المادة ولا تحمل اذا اخذت مجردة كالنطق لا الناطق واعلم انه
اذا كان حيثه فاعل وموضوع وصورة في الامور الطبيعية والامور الصناعية والامور النفسانية كانت هناك غاية لا محالة الفعل ليس

يجب ان يكون حيث هناك حد اوسط صورى هناك حد اوسط غائى على النحو الذى ينتهى اليه الحركة كما ليس يجب ذلك فى المعانى الهندسية
يجب ان يحصل لها لميتها الغائية على نحو الصفة وذلك لانها وان ادت الى غاية ما كانت مبادى تلك الغاية بالعرض لا بالذات واما اذا
كانت السبب الغائى اتفاقيا والسبب المادى اتفاقيا فلا يجب ان يكون ذلك لا بل شئ بالذات بل بالعرض لا بالذات فيكون اذن [illegible]
لا بالذات بل بالعرض وهذا هو الاتفاق مثل ان اتفق ان مشى الطبيب فرفس [illegible] على كنز فالمشى لم يكن سببا من جهة لوجود الكنز ولكن [illegible]
لا بالذات والعثور على الكنز غاية من جهة المشى ولكن لا ذاتية بل بالعرض لان الذاتية هى على الضرورة او الاكثر [illegible] ان يبحث من الاسباب
ما كانت بالعرض من الغايات ما كان بالاتفاق فلا يوجد فى حد ولا رسم ولا برهان واذا كان المعلول تاما فقد كان علته تامة قد كانت [illegible]
ان يؤخذ فى البرهان على ان كان كذا كان كذا وانما هو فى الحال كذا ما كان من العلل فى الحال والذى يريد ان يكون كان من العلل يريد ان
يكون ويوجد وفى الاشياء التى عليها يكون عللا بالفعل واما اذا كان بعض العلل ما يوجد الآن وليس يوجد بعد بالفعل فلا يمكن ان يبرهن بل
يستدل عليه لانه لا موضع امثال ذلك حد اوسط بل حد اكبر وكذلك فى الكائنات مثل انه ليس اذا كان [illegible] موجودا وجب ان
يكون الابن موجودا وليس اذا كانت النطفة موجودة ما وجب ان يكون الجنين موجودا وليس اذا كان الحائط موجودا وجب ان يكون
السقف موجودا بل الامور بالعكس فههنا يجب ان يوجد [illegible] على [illegible] على سبيل الاستدلال حتى ان السقف موجود [illegible]
موجودا وان السقف قد كان فالحائط قد كان وان السقف يريد ان يكون وكذلك فى الاب والابن وبالجملة فهذه الكون فى الحاصل وانما
فانها تتقدمان على المعلول فى الزمان وبالذات كثيرا لانها قد يكونان علتين بالفعل واذا كانتا علتين بالقوة فوضعا فى حد اوسط لم
يجب ان يكون المعلول حدا اكبر وهذا موضع يجب ان الكون كيف يتصل ان كان [illegible] ان يوجد المبادى ولا يتصل بها المساوى ثم كيف
يمكن ان يتصل [illegible] الكون العلة فى آن [illegible] كون المعلول فى آن والآنات لا يحدث بالتماس [illegible] يمكن ان يتتالى آنات [illegible]
[illegible] او حده بل بين كل آنين زمان فيه آنات بالقوة بلا نهاية فان اريد ان يتصل الزمان بالكون وجب ان يكون بين كل معلول
وعلته وسائط بلا نهاية فما كانت علل ومعلولات متوالية فواجب من هذه الاشياء التى [illegible] ويبرهن فى العلم الطبيعى
عليها ان لا يكون معلولات الكون متصلة عليها اتصال كون بكون لكنا نقول ان اتصال الكون انما هو من جهة اخرى وهو ان الحركة [illegible]
الى علة لان الزمان يتصل المبادى الطبيعية بالتوالى الطبيعية [illegible] الحركة فيها فاذا كان كون فى آن [illegible] الى الحركة اى كون آخر فى
آن آخر اتصل فيها فى زمان وهذا [illegible] فى علوم دون المنطق وما يجب ان ينظر فيه [illegible] اوسط الشئ [illegible] كان برهان [illegible]
فيبانى علة يكون ذلك البرهان فنقول انه قد يظن انه يكون [illegible] علة [illegible] يكون [illegible] وهذا غير مستقيم وذلك ان المعلول [illegible]

ثم الصقيع ليست موجودة فيه وذو العلة المادية موجودة فى مادته وانما يقع هذا الغلط للاشتراك فى اسم الموضوع ولكنه الا ان يكون علة
لان الانواع كمالات للاجناس فان طبيعة الجنس يراد فى الطبع لاجل النوع وعند النوع يستكمل الوجود وهذا بالقياس الى الحد الاكبر
علة فاعلة لانه مؤثر اثرا اى شيئا موجب شيئا فى موضوع وهو مباين الذات لما هو علته ومثل هذا هو ما يشبه علة الفاعلية وهذا بالقياس
الى الصقيع وكثير من الامور الطبيعية ليس ترتيب عللها ومعلولها على الاستقامة بل على الدور مثل ذلك فى العلل المادية ان الارض
ابتلت من المطر فبخرت فحدث الغيم فمطرت فابتلت من المطر فهذه الحلقة الاولى لابتلالها من المطر هو ابتلالها من المطر فان قيل ان الارض
[illegible] من المطر وكل طين متبلل من المطر فانما [illegible] من المطر كان [illegible] لا بد منه الا ان يعين الحد الاوسط والاكبر [illegible]
وغلب الظن لانه [illegible] الارض المتبلة من المطر [illegible] من المطر فسحاب لانها [illegible] ولم [illegible] تبخرت ابتلت من المطر لانه يحدث من [illegible]
بخار والسحاب فيسيل [illegible] حدوث السحاب البخار [illegible] من المطر فسحاب الان السحاب يبرد ويتكاثف وينزل المطر وكل واحد من هذه
الامور علة ومعلول وواحدة حد اوسط برهان ودليل معا ولكن ليس الحلقة والجميع فيها واحدة بالذات بل بالنوع فليس الابتلال الذى
كان عنه المطر هو الابتلال الذى كان من ذلك المطر والا نوع الابتلال نوع واحد وكذلك ليس البخار الذى كان عنه السحاب على هذا القياس فاذا
اعتبرت نوع المعنى كان البرهان دائرا واذا اعتبرت الشخص لم يكن البرهان دائرا والبرهان انما ليس على النوع بل على شئ متعين غير
النوع فاذن ليس الذى يتعين به هو بعينه الذى يتعين فليس هناك عند التحقيق دور وان اوهم دورا واذ قد كنا قلنا ان البرهان اما
لامور ضرورية واما لامور اكثرية فالامور الضرورية لا يلتبس من حال ان الواجب فى براهينها ان تتوسط العلة الضرورية واما الامور
الاكثرية فان الحد الاوسط فى براهينه يكون علة اكثرية مثل ان كل ذكر من الناس [illegible] وكل من يكون
كذلك فانه [illegible] اكثرية فقد اعطى هذا البرهان علة وجود الامر لكن اكثرية لان وجود الامر اكثرى **فصل** فى الاشارة الى ان
اكتساب الحد هو بطريق التركيب فنقول انا قد وعدنا ان نقول [illegible] من التطويل بسبب ذكر العلل [illegible] من بيان [illegible] الحد والبرهان
وان البرهان كيف [illegible] منه الحد وقد صح انه لا برهان على الحد بوجه ولا بالقسمة يكتسب الحد فيجب الآن ان نبين كيف يمكن ان يكتسب الحد
فنقول انا نقصد الى الذوات والامور التى يقسم من جملتها الحد [illegible] وسواء كان الحد [illegible] او كان [illegible] فيجب ان نقصد الامور الذاتية
المحمولة عليها التى هى اعم منها وليس يخرج من جنسها الاول مثلا من الجوهر والكم والكيف وساير ذلك او الجنس الاقرب مثل العدد
للفرد فنأخذ من جميع ذلك ما هو داخل فى [illegible] جميعا [illegible] حتى يحصل [illegible] مساويا [illegible] وان كان كل واحد
اكثر منه فى العموم [illegible] حتى لا يبقى شئ من المقومات ليست متضمنة فيه فان اردنا ان نحد النوع [illegible]

تحديد الجنس فاذا كل حد حد مقوم لماهية ضروري مقول على الكل واولى بما وان ارو ما ان نحا وزوالى تحديد الجنس ثم
على المحمولات الكلية الاولية بل انه بجميع ذلك فاخذنا ما هو اولى له وما ليس اوليا له فاذا وجدنا متماسكا من تحديد الجنس فانا اذا
استقصينا من حده ما هو اخص المحمولات بنفى حد الجنس مثال انا اذا اردنا ان نحد الثلاثية فلا ناخذ الموجود لانه خارج من جنسها
العدد بل اعم لا عام جنسها وان كنا نريد ان نحدها وحده والعدد انما في الحد ما هو اول من الذاتيات فقد علمت ان الاولية لا توجب
المقصود فان الجنس او الفصل والنوع فيا خذ العدد فان الثلاثية عدد ويا خذ الفرد لان الثلاثية فرد ويا خذ الاول اى الاول لم
يقبلان فيا خذه وبالمعنيين جميعا لانه هما ان يكون العدد وغير مركب من عدد وين البتة والاخران يكون العدد لا يعده عدد كخمسة وسبعة
والاول المحمول عليه وعلى غيره وهو الاثنان ولا يوخذ محمول مقوم لماهية شيء من العدد ومن هو من الاعراض اللازمة لانواع العدد
الذاتية لنا فان المناقشة في الامثلة لا فائدة فيها ولنعد من راس فنقول ان ساواه هذا القول الثلاثية لم تطاهر او لا يق على جنسه
ولا يق على غير الثلاثية فالثلاثية ما هو يجب جنسه وهو حد خاص بجنسه وهو آخر ما ينقسم اليه المحمول عليها فساوى الى جوهره لم يجب ان يضم
من الجنس وهنا اقتران لم المحمول العام الماخوذ في هذا الشيء والموضوع الماخوذ في ماهيته معا فاذا اريد ان نحد الجنس الذي
هو المحمول يجب ان يتحفظ من صفات الجزئيات النوعية لانه هو اولية ان يكون ذلك جنسا وفصلا ولا يكون داخلين في حد الجنس
فان الفصل اخص من الجنس والجنس نفسه لا يكون داخلا في حد نفسه بل في حد جنس وفصل مثل ان يكون قد حد ونا الانسان لنا
اخذنا في حده الحيوان الناطق فان من السبيل لا يصار الى تحديد الجنس لا انك اذا اخذت الخواص تحت نوع نفى اسم الجنس
مثلا او اخذت الناطق من هذا الحد وغير الناطق من حد مثلين ان من الحيوان هي الحيوان لم يخرج لك حد النوع وحد
جنسه معا بالسهولة واما كيف يخرج ذلك فقد جعل مثال في التعليم الاول ان يوجد الخط المستقيم وخط الدائرة وخط القطع المنحنى
وخط الزاوية مثل القائمة فان اتصال كل خط اما على الاستقامة واما على الانحناء والاستدارة واما على زاوية فيكون الخط
المستقيم لانه طول بلا عرض والنقطة التي لا عرض غير يقع بين نقطتي طرفيه على محاذاتها كلها ايضا والقوس طول بلا عرض يحيط بسطح
وغير سطحه بالفعل يتصل عليه طرفاه فاذا اخذ واحد منه كل واحد من هذه نفى ما يبقى مشتركا لحد الجنس هو انه طول بلا عرض ثم لما
راجع الى المقولة التي يقال عليه والنظر في لوازمه الذاتية تلك المقولة فان لوازم المركبات تستنبط من لوازم البسائط
فاما بعض المفسرين فيقول ان معناه كان الشيء كما لو لطافة كم بلا عرض وان كان كيفا كاللون فليست كيف مدرك الشيء
بما هو شيء والعقول وكلك ثم ان المترجم يقول ان معنى هذا انك تقول في لغة العرب طول بلا عرض تعني لغة اليونانية تجعلون النظر

ما زال اراد الى على الاعتبار والثاني الجوهر واما في الاشياء الاخرى فيجب ان يعلمون بدل اللفظة ما اسم المقولة العالية فاذا اراد وان يقولوا سطح
ما قالوا كم سطح او لون ما قالوا كيف وهو لا غير مشارحين في هذا الباب لا بنهم احباب تلك اللغة وان كان يجب ان يقول المحاجة في
تحديد الخط بعد ان بان انه طول بلا عرض ان يقول كم متصل طول بلا عرض حتى يحتاج ان يرجع الجنس ومع ذلك في اى ماراي
ذكر اللوازم واستنباطها من البسائط المركب ان كان الغرض ما تقوله ذلك القائل بل الصحيح ان يكون معنى كلام المعلم الاول هو انه يجب
ان نوجد الفصول كلها الداخلة في الجنس الاعلى الى المحدود ويرتب حتى يمكن ان يحذف خواص انواع المقسمة فيبقى حد جنس ثم كذلك
ذلك الجنس مع جنس هو تقاسمه تحت جنس فوقهما ويحذف المشترك بينهما ويوخذ لما بقي حد المانوع حتى ينتهي الى اعلى الاجناس الذي
ليس له حقيقة حد ويكون معنى هذه اللوازم هي الفصول المقسمة لما فوق الذي غيره بالتقابل او الفصول العالية التي للاجناس العالية
فانه يستشرى الى هذا المعنى بعد يذكر ان القسمة معونة في هذا الباب ويمكن ان يكون عنى باللوازم العوارض الذاتية واشار به الى ان الحد
كيف يتوصل به الى البرهان وان ذلك بان يطلب لوازم الجزء حتى الاجناس العالية ويبلغ الى حد تركيب الحد ومن الانواع الى الاجناس
ان يوخذ من المحمولات المقولة على شيء ليس بعضها مضمنا في بعض مقوماته وان كان عادما له فان وجد شيء يتضمن شيئا منها فيدعو
حول الى وقت لا يحتاج اليه مثاله اذا حد الانسان او الفرس على انه اول نوع ابتدى منه تركيب الحد فاخذ له الناطق والحساس
والمتحرك بالارادة والحيوان والمتغذي والنامي والمولود وذو النفس والطويل العريض العميق والجسم الجوهر ثم حذف من ذلك
الحيوان او لا لان الحساس المتحرك بالارادة مضمنان في الحيوان وكذلك جميع تلك العالية مضمن فيه وحده ثم يجمع هذا على الترتيب
فيقول ان الانسان جوهر ذو طول وعرض وعمق ذو نفس مولد متغذ حساس متحرك بالارادة ناطق ويأخذ في حد الفرس الصهال بدل الناطق
فحد الناطق والصاهل خاصين بالنوعين وما وراء مشترك فيطلب اسما مفردا للجملة المشتركة وحدها لو وجد الحيوان وانه متكلم ان يذكر
موضع التفصيل فيتم حد النوع حتى ان الانسان حيوان ناطق والفرس حيوان صهال وان لم يوجد للجملة المشتركة اسم طلب ما هو اعم من ذلك
وانه مثلا الجوهر الطويل العريض العميق اسم وهو الجسم فيوجد ذلك جسم ذو نفس ناطق فقد تم حد الانسان وعلى هذا القياس للفرس فان
ممتنع في حد الجنسين فيجب ان يترك الفصول الخاصة ويوجد جميع ذلك المشترك للانواع معا فهو حد الجنس وعلى هذا الجنس يطلب حد
الاجناس الاخرى القسيمة للجنس المحدود ويسقط منه المشترك بينها وهو الخاص بكل جنس ويطلب المشترك اسم وانهم ذلك الاسم الى الاسم
الفصل الخاص فيكون حد ذلك الجنس كذلك الى اعلى الاجناس وانما طلبنا هذا الموجب لاسقاط المتضمنات المتضمنة وجمع ذلك
الى وقت آخر لانا اذا اخذنا مثل الحيوان وضممنا اليه فصل الانسان وفصل الفرس وقلنا حيوان ناطق وحيوان صاهل ثم حذفنا الفصلين لم

فليس ان يحد الحيوان بما بقي لانه لم يبق الا اسم الحيوان فقط والحيوان احد ما الحيوان والحساس معا فقد اخذ ما ان الحساس في الحد مرتين
مرة مصرحا ومرة مضمرا فاذا حذفنا الحيوان من جملة المحمولات واليه اذ لم نطلب ما هو مثل لفظ الحيوان او مثل لفظ الجسم مرة اخرى بعد
ولم يعده بعد مرة بجميع المحمولات مرة لكنا قد اطلنا الحد والحد قد يطلب فيه الاختصار فقد بان ان الغرض في الحاجة الى اخذ هذه المعاني كلها
وحذف المتضمن بعد تضمنها وقوله في حده مرة اخرى فاذا فعلت هذا فقد تركت الحد والاخلال ان ظن المعلم الاول انه يعسر في اكتساب
الحد على طريق احد من سائر اللواحق او لما يتحقق من الاوصاف كيف كان كانه لا يرى ان الطريق تركيب فقط بل يضيف الى ذلك مراعاة الجنس ومراعاة
المحمولات الاولية والاولية للاولية وذلك ما يفتقر فيه الى القسمة ايضا ناوم اعات اثر ترتيب وليس يغنى ما فعلنا على الوجه الذي فعلته جم

فصل في ان طريق القسمة لا تفيد الصواب في التحديد وكيفية ذلك وتفصيل طريقة التركيب ما فيها من مثل الوقوع في تعليل الاسم المشترك

ونقول ان القسمة وان كان لا يمنع الوقوع على الحد فهي لا تنفع في الحد ووجه ذلك لان القسمة وان كانت انما يوجد منها اجزاء الحد [illegible]
لا تزوما فهي لا تنفع في التحديد من وجوه عدة احدها ان القسمة قد لا يفهم ما هو اعم وما هو اخص فيستنبط من هذا كيفية ترتيب اجزاء الحد فيحصل الاعم
اولا والاعم ثانيا مثلا في تحديد الانسان حيوان ذو رجلين حيوان انس او ذو رجلين حيوان انس فان جعل الاعم فرعا كان
ذلك ذو رجلين حيوان انس او ذو اقبل ذو رجلين فيه فقد قبل فيه الحيوان فاذا قيل الحيوان بعد ذلك فهو تكرار وسوء ترتيب اما
اذا قيل حيوان والاعم محمول بعده ذو رجلين لا بالفعل لا بالقوة التي هي اسما الصفات فاذا قيل ذو رجلين بعد الحيوان لم يكن حشوا وايضا فان
ان القسمة بذلك على تقرير كل فصل من جنس هو قسيم ضد المكتنفة فيجرى ترتيب الفصول على التوالي حتى يكون ما يجتمع من الفصول انما يجتمع
على توالي فلا يذهب منها شيء في الوسط فاذا اريد ان تركب الحد من الانواع الى الاجناس لم يطفر من نوع الى جنس ابعد بل الى
الجنس الذي يليه والثالث انها اذا وقفت على الواجب كانت تشتمل على الفصول الذاتية فلا يبقى شيء من الذاتيات الا داخلا
في ماهية الشيء الا وقد تضمن فيكون قد اعطيناه تماما ولو فرضنا فانه يمكن ان نقسم الجنس بقسمين ليس احدهما تحت الاخر مثل الجسم
ذي النفس الى المتحرك بالارادة وغير المتحرك بالارادة ومرة الى الحساس وغير الحساس ثم يجب ان يراعى في القسمة عرضا كما روعي طولا
كيلا يفوت فصل من فصول يقسم الى فصول اثنية متداخلة ومتوافية والمتداخلة من المائت وغير المائت والناطق وغير الناطق و
المتوافية مثل الحساس وغير الحساس والمتحرك بالارادة وغير المتحرك بالارادة والقانون في مراعاة الوجه الثاني والثالث حتى
يحصل منه منفعة ان يكون القسمة بالذاتيات المقومات للانواع وان يكون القسمة قسمة اولية للجنس وهو ما قيل في القسمة التي تجبر
من طريق ما هو جنس مثلا انه يجب ان نقسم الحيوان اولا الى الطائر والسابح والراجع والماشي ثم تقسيم الماشي الى ذي رجلين وكثير الارجل

والطائر

والطائر الى متصل الجناح ومنفصل الجناح فان قيل بعد ان قسم الحيوان اولا الى متصل الجناح ومنفصل الجناح فما قسم الحيوان من حيث
ما هو حيوان بل من حيث ما هو طائر وكذلك ان قسم الحيوان الى كثير الارجل وذي الرجلين فما قسم الحيوان من حيث ما هو حيوان بل من حيث
ما هو ماش فيجب ان ينظر ايضا لان الجنس يحتاج الى ان يصير بطبيعة زائدة على طبيعة الجنسية حتى يقبل هذه القسمة الا يحتاج الى هذه القسمة
له اولا فيقدم القسمة التي يكون اولا ويؤخر القسمة التي يكون ثانيا فاذا قسمت قسمة اولية صحيحة المقسوم والفصل ثم قسمت قسمة اولية
اخرى وكذلك الى ان لا يتناهى الى ما لا ينقسم الا بالعدد ثم نقصت اطراف القسمة محمولات النوع وبعضها الى التركيب فاذا اشتملنا مرة
اولية فيجب ان يجتهد جهدك ان ينظر هل وجد قسمة اخرى اولية غير هذه القسمة فان وجدت قسمة اخرى حتى يستوفي القسمة طولا وعرضا
فيستوفي جميع المحمولات ويجب ان يكون الفصول المقسمة ذاتية وقد بينا كيفية ذلك في الفن الاول ثم قيل في التعليم الاول
لا المقسم يضطر في تحسينه والا الى في تحديده الى ان يعلم كل شيء على ما ظن بعضهم اذ قال اذا قسم المقسم قسمة ثانية وجب ان يكون
جميع الانواع الاخيرة كلها بالفعل واذا احد والمحدد وعددنا انا ما وجب ان يذكر كل فصل للحد ووقع كل واحد من الاشياء بالفعل واذا
لم يعلم كل فصل فلا سبيل الى الحد ومالا يخالف الشيء فهو هو بعينه وما ليس هو هو بعينه فهو مخالف وان يتفق في النوع كسقراط
لا فلاطن بل سقراط لا فلاطن ان المخالفات الشخصية هي بلا نهاية لانه لا بد منها كلها فاوجب بان هذا باطل اما اولا فانه ليس كل
مباينة توجب ان يكون الشيء مخالفا والاخر بالذات والحد فان الفصول العرضية لا توجب خلافا في الجوهر والحد والاشياء المتفقة في
النوع الذي به الحد يختلف بالعرضيات ولا سائل عن ما تحت النوع فذلك الاختلاف في العرض لا صنف الى الاصناف والاشخاص تحت
النوع الذي يحد واما ثانيا فانا اذا اخذنا الفصول متقابلة مثل الناطق وغير الناطق ونظرنا الى المحدود انه في اي الطرفين يقع منهما وقع
مثلا في الناطق بعد فصلت ومن كل نوع تحت غير الناطق لا اشتراكها في انها غير ناطقة ولا يحتاج ان يفصله عن النوع وحده وعن الفرس
وحده والكلب وحده ولا يكون انقاع الحد ويجب الناطق مصادرة فانه ليس يمكن ان يقع في الناطق وغير الناطق معا وليس
يمكن ان يقع متوسطا بينهما لانه لا واسطة بينهما في جنس الحيوان وليس يمكن ان يقع ما هو انسان في ناطق بحسب غير الناطق هو نوعه
تحت الناطق هو لا مصادرة فاذا القسمة مثل هذه مساوية لم يجمع ان يطلب فصلا له عن كل واحد من الانواع ويجب ان يراعى
في اعتبار القسمة النافعة في التحديد اعراض عدة احدها ان يراعى ان القسمة يكون داخلة في الماهية اعني ان يكون بفصول ذاتية للانواع
ويجوز ان يستعان في هذا الباب بالمواضع المذكورة في كتاب حجج الجدلية حيث يذكر مواضع ان هذا الشيء جنس او فصل او ليس او جنس
من ذلك ما كان ليس مبنيا على المشهورات الساذجة ويستعان ايضا بالمواضع التي يدل على ان الشيء عرض غير مقوم لماهية الشيء

ليتحرز من ان يكون القسمة بفصول عرضية والغرض الثاني ان يستفاد من القسمة الترتيب ما هو ترتيب القسمة او الجملة في ترتيب الحد او الاخص
الاعم او لا والاخص ثانيا وان يساوي فصلان في العموم والخصوص قدم ما هو اشبه بالمادة وآخر ما هو اشبه بالغاية فان لم يمكن في
هذا فكما ان يقدم انه شئت والثالث لا يزال يقسم حتى يبلغ الشيء المحدود وان كان نوعا متوسطا او ينتهي الى آخر القسمة التي لا تنقسم ابدا
التي ليس بعدها الا القسمة بالعرضيات ان كنت تريد تحديد الانواع الاخيرة ثم قيل لك انه اذا اخترت بالقسمة او باي وجه كان جميع المحمولات
الداخلة فيما هو من المشتركات مثلا المتشابهة في الانواع كثيرة ومن الخواص نوع نوع لتحد الجنس قريبة او الاعم الفصول فان وقع في غير
شيء مقول على كثيرين وطلبت المحمولات الخاصية التي لواحد واحد من الكثيرين من جهة ذلك وكتب الحد ثم رفعت ما يخص واحدا واحدا
فلم يجتمع شيء من المعنى المشترك فاعلم ان الاسم مشترك وان تلك الاشياء ليست متجانسة مثال ذلك انه اذا اردت ان تحد كبير النفس فطلب
ما يحبان ينفعل في التركيب بان تصدق الموصوف من الاشخاص بكبير النفس فطلبت محمولاتهم من جهة كبير النفس فوجدت الالقيبادس
الملك واخيلوس الشجاع وايس كل يسمى كبير النفس وجدت ما يجمعهما ان ينفعل في التركيب وسقراط الفيلسوف يوصفان بكبير النفس
فطلبت النفس الموجودة لواحد واحد منهم في الطبقة الاولى بعد واحد فقيل فيه انه من احتمال الضيم والآخر افتقد جهد الوقوع اعظم عليه
واشتقاد ولم يعاود فيه والآخر تحامل شديدا لطلب الثار من وقوع الضيم وفي الطبقة الثانية عدد واحد منها وورد عليه خبر عظيم بعدم المبالاة و
بسلب البخت فاذا صدقت خواص واحد واحد من الفرقة الاولى وحدتهم قد يبقى اسم شيء مشترك وهو قلة الاحتمال لوقوع الضيم واذا
صدقت خواص واحد واحد من الفرقة الثانية بقي اسم شيء مشترك وهو قلة المبالاة بتصريف البخت فاذن كبير النفس يقع على تلك
الفرقة بحد واحد وعلى هذه الفرقة بحد واحد وذلك الحد لم يبق في كل فرقة بحد صدق العوارض بتغير الحد فيه كبير النفس الى نفس اما
واذا وجدت الى الفرقة الاولى والفرقة الثانية وجدت خاصية هذه الفرقة وخاصية تلك الفرقة لم يبق شيء مشترك فقد علمت ان كبير النفس
ليس ضربا نوعيا للفريقين والمعنى وهذا ليس اسما فقط ولم يمكنك في مثل هذه ان تعين في التركيب بل ينقطع بك الفعل والحد الاستخفاف بالبخت
والاستنكاف للضيم ليسا نوعين لكبر النفس فليس كبير النفس كليا لهما وانما يكون الحد الواحد والبرهان الواحد الكلي واحدا الا الاشتراك في
الجزئية فان الطبيب يحد الصحة من حيث هي صحة كلا الا من حيث صحة صحة ويبرهن على شفاء العين لا شفاء هذه العين وتلك العين بل شفاء
العين الكلية الواقعة بمعنى واحد على عيون شخصية واعلم انا اذا ابتدأنا في التحديد من الكليات ثم لم نصب شيئا يقع تحته وانتهينا
الى الغلط وهو الاشتراك الاسم المخفي فاذا ابتدأنا من المفردات والجزئيات من طريق المشي الى الكليات على نحو ما مثلنا في كبير النفس امنا
الوقوع في اشتراك الاسم لان تفصيل اشتراك الاسم في الكليات اكثر وكان الغرض المقدم في القياس والمصادرة عليه قياس وهو

ان يكون علم التصديق بالمعنى فكذلك يجب ان يكون المتقدم في الحد والمصادرة عليه في الحد هو ان يكون علم التصور بالمعنى وان يكون في غاية
الوضوح وهذا الوضوح قد يغيره الاسم المشترك وقد يقع هذا الغلط اذا اخذت من الجزئيات الواحد فالواحد فانه اذا قيل لون ابيض
بلون وشكل شبيه بشكل فان اتى من جانب الشبيه امكن ان يغلط ويظن انه معنى واحد وخصوصا انه من العوارض الذاتية بالكيفية
وهما من باب الكيفية واما اذا اتى من جانب الشكل واللون فنظر الى الشكل وكان ذلك شكلا يساوي زواياه زوايا شكل آخر ونظر
اضلاعها على التناظر ثم نظر الى لون شبيه بلون فكان ذلك لونا يشارك اللون الآخر في الحاسة مشاركة يكون انفعالها منهما واحدا واذا
عدت الخاصتين من الشبيهين لم يبق شيء مشترك فامن وقوع الغلط من اتفاق الاسم وكذلك حال الحدود في الصوت والحاد في الشكل
كالزاوية فتبين ان الابتداء في التحديد من الانواع ثم تركيبها بعضها الى بعض ليحصل حد الجنس افضل واقرب الى الاحتياط **فصل**
في الانتفاع بقسمة الكل الى الاجزاء وتمام الكل اهم في توسيط العلل المشككة وغير المشككة وتحقيق الحال فيه قال ليس يجب ان يقتصر على استنباط
الامور التي توجد في الحدود والمقاييس من القسمة التي للكل الى الجزئي بل من التشريح الذي للكل الى الاجزاء مثل تشريح الحيوان والنبات
الى اجزائه الاول كالاعضاء الالية ثم الثانية كالاعضاء البسيطة ثم الثالثة كالاخلاط وكذلك الى آخر الاجزاء وليس ينبغي ان يقتصر على ذلك
بل ان يتأمل اذا كثرت الاجزاء والجزئيات ما الذي يلزم كل واحد وكل عدة من المحمولات والعوارض اللازمة اي الاجزاء يلزم الى الجزئيات
والعلم انا كنا استنبطنا من القسمة ان الحيوان تحت الجسم الحساس وتحت ذي النفس وكذلك استنبطنا من التشريح ان الحيوان مركب من
جوهر مستمسك ومن جوهر سيال كذلك استنبطنا لوازم الجزئيات من الاجزاء مثل ان كل حيوان اصلم مصمت وان كل حيوان فاقد فصل
الجناح مصمت ومتصل الجناح لا مصمت وان كل حيوان ذي قرن فلا اسنان على فكه الاعلى ونعلم ان ذلك لان المادة تذهب في قرنه
وكل حيوان ذي قرن فله كرش لانه لا يجيد المضغ فيجب ان يكون غذاؤه قبل وصوله الى الجوف الباطن مهضوما وكل فكه غلا ربة لها وامثال
هذه المستنبطات وعللنا انها في اعطاء اللم وان لم يمكن ما ذكرناه واعطاء علة فانه اذا كنا حصلنا بالتشريح والتجربة ان الكرش يوجد لشيء
هو ذو قرن وذو رجل ولكن لا لانه ذو رجل اذ قد لا يوجد لذي رجل ولكن لانه ذو قرن او كل ذي قرن مثل الثور والاروى والماعز فله كرش
فاذا قيل لنا لم للحيوان كرش حققنا لان له قرنا وان قيل لنا لم ليس له كرش حققنا لانه ليس له قرن كان هذا حدا بوجه في جواب اللم
وان لم يمكن فيه اعطاء العلة القريبة ولكن يجب ان يتأمل اي معنى يلزم اي معنى بالذات حتى لا يجعله لازما لما هو اخص منه او اعم منه وربما
كان المعنى المشترك ماخوذا من طريق التناسب مثل ان الحرف للسلحفاة كالشوكة للسمك والعظم للانسان وقد يتحد ما يلزم كثيرة مع اتحاد على
اختلاف استحقاق الوحدة وذلك لكون الحد الاوسط شيئا واحدا بالنوع مثل احساس الماء في السراق واحد منها من التراقي وانجذاب الكلمة

في الحجر فان جميع ذلك قد تجعله لكون السبب في جميعه ضرورة الانفار وعند افلاطن مذهب للمتكلمين والكرة والحجر يشبه شيء واحد وهو اجتماع
الهوا فتقبيعا انتقال ما هو فيه او كون الحد الاوسط واحدا في الجنس مثل الصدا او قوس قزح فان المتوسط فيهما واحد بالجنس وهي انعكاس
المحسوس لان ذلك انعكاس صوت وهذا انعكاس لون وقد تختلف مسائل مشتركة في سبب واحد فلا يكون بالحقيقة مسئلة واحدة لان نسبتها
الى ذلك المتوسط بل هي ابتدا اقرب والذاك ابعد ولكن في الجملة يكون الاوساط مرتبة بعضها تحت بعض مثلا او اسئل لم صار النيل
عند المحاق اشد سيلانا ومرتقى لان الشهر عند المحاق اشبه بحال الشتا فتقدمت مسئلة ثم لسئل مسئلة اخرى فلم صار الشهر عند المحاق
اشبه بحال الشتا فنقول لان القمر ينقص ضوءه الذي علينا فيعدم السخن الكائن منه والوسط لم يكون هذا العام كان الجواب لان الشمس
وهو الذي بعيده والضوء صارت محاذية لسه الاعلى الذي لا يكتسب منه ضوءه والمسايل كلها يجب بسبب واحد وهو الاجتماع الا انها
مختلفة في القرب والبعد فليست مسئلة واحدة قيل ويمكن ان يسال سايل فيقول اذا كان من الحد الاوسط الذي هو العلة الكبرى مساويا
مثل توسط الارض بين القمر والشمس لكسوف القمر ومثل كون الورق عريضا للانتشار فانه سبب مساو للانتشار وان كان بعيدا
والقرب هو سرعة انعكاس الرطوبة الماسكة وهو ايضا مساو ويمكن ان يبين العلة بالمعلول ايضا كما بين المعنى بالعلة فصير البيان دورا
فانا ان شئنا قلنا ان القمر انكسف فقد توسط الارض بينه وبين الشمس وان شئنا قلنا ان القمر توسطت بينه وبين الشمس فقد انكسف
والان هذه الشجرة عريضة الورق منتشرة فهذه الشجرة انتثر ورقها فهي عريضة الورق وهذا دور فالحق في جواب ان هذا البيان
فيهما ليس دورا ولا وجه البيان فيهما واحدا لان البيان ليس فيهما دورا فذلك لانه لا يحتمل ان يكون الامران مجهولين فيكون ذلك
هو الدور والكلام الثاني مثله وان سبق المتوسط الى الذهن بعرفان ثم اثبت بتوسيطه الكسوف لم يكن دورا الا ان يحاول اثبات التوسط
من الكسوف الذي يثبت من التوسط كان الكسوف مجهولا وان سبق الكسوف الى الحس ثم اثبت بتوسيط التوسط لم يكن دورا الا ان
يحاول يظهر ما ذكرناه وانه ان كان كسوف ما يدل على توسط ما وتوسط آخر لا ذلك بعينه يدل على كسوف آخر لا ذلك الاول بعينه فليس
هناك كما علمت دور وانما يكون البيان في هذه الاشياء دورا اذا كان مثلا الكسوف مجهولا ومثبت بالتوسط وهو مجهول انما يثبت
بالكسوف وبعد هذا فان التوسط يعطي برهان لم للكسوف والكسوف يعطي قياس ان للتوسط الا ترى ان التوسط علة الكسوف فيوجد
في حد الكسوف وليس الكسوف علة التوسط فليس يوجد في حده ويقول انه قد يبرهن على نتيجة واحدة بوسائط من اشيا مختلفة تارة من
الفاعل وتارة من الصورة وتارة من الغاية وتارة من العنصر مثل ما يبرهن على ان الانسان يموت بيان العلة الفاعلة للموت
وهي الحرارة المعينة للرطوبة التي يتعلق بها الحياة وتارة من جهة العلة المادية بان كل مادة موضوعة للكون فهي موضوعة للفساد وذلك

لانه اذا كان الشيء مادة غير مساعدة ما للفساد وكان هناك العلة فاعلة غير مانعة لذلك الفساد فانه لا يمتنع ان يكون توسط المادة
صالحا لا يتاج وجود النتيجة وكذلك توسط الفاعل وكذلك يتوسطهما مجتمعين لكنه اذا توسط انما كان وحده تضمن في القوة وتوسط الاخر لان
المادة لا يخرج الى الفعل الا بفاعل فالفاعل في ذوات المادة لا ينفعل الا في مادة ويكون التوسط التام هو مجموعهما جميعا الا ما بالقوة او
بالفعل فيكون كان مجموع ذلك هو العلة الموجبة للنتيجة وان كان فيها علل كثيرة مثال ذلك انا اذا قلنا ان القمر ينكسف لتوسط الارض فقد
اعطينا السبب الفاعل للكسوف وهيئته في القوة والسبب القابل من الكسوف ذو المتوسط تصرفا بالضوء فيكون تمام التوسط اجتماع
الامرين ستره وهو فعل الفاعل وقبوله وهو حال القابل وان اعطينا العلة في سبب قبول القمر الضوء وجعلت كرته وهو من السبب
القابل فلا يتم ذلك الا ان يضيف الى الشمس وحالها من وضعها فيكون تضمنت السبب الفاعل القابل ايضا وكذلك ان اعطيت الغاية في امر فقد
تضمنت الفاعل والقابل فيه والا لم يجب المعلول ولا قبول الستر لما كان التوسط علة للكسوف ولولا المكان المباشر القابل للضوء
من المفيد للضوء لما كانت الكرية علة لذلك النحو من القبول فمن هذه الجهة يكون العلة الموجبة للنتيجة مساوا واحدا هو مجموع الجملة ولانه
يجب ان يعطي فاعل دون قابل او دون غاية وان يعطي فاعل فقط بالفعل والقابل بالقوة او القابل فقط بالفعل والفاعل بالقوة وسائر
الاقسام فاما ها هنا فيجب ان يعلم من حال اعطاء الاسباب الكثيرة واحد واحد او وسطا انما يكون في قوة علة واحدة بالحقيقة لان الاعطاء
لم يشير الى مجموعها ما لم يكن تاما موجبا وقد يظن بسبب هذا الفصل انه لا يجوز ان توسط في مطلوب واحد الا سبب واحد وليس كذلك
على الاطلاق بل على النحو الذي بينا فقد يظن ايضا ان العلة يجب لا محالة ان يكون مساوية للمعلول منعكسة عليه وهذا ايضا غير واجب الا
في الوجه الواحد والنوع الذي قصد في التعليم الاول وذلك الوجه الواحد ان يكون الاوسط علة للاكبر مطلقا ويكون طبيعة الاكبر في ماهيتها
معلولة لطبيعة فيكون حيث كانت يكون معلولا لها اذ لو كان المعلول علة واحدة فاما الوجه الاخر فلا يجب فيه ذلك فان الطبيعة
الواحدة كالرعد يكون من اسباب كثيرة واخص وجوده انه مثل ريح في سحاب او طفو نار فيه والسحاب نفسه طبيعة واحدة قد يكون لها
اسباب كثيرة مثل صعود البخار ومثل برد الهوا نفسه وكذلك الحرارة المنتشرة من القلب في الاعضاء التي هي الحمى قد يكون لها
اسباب الاشتعال روح او عفونة خلط او اشتعال عضو فان هذه الاسباب جعلت حدودا وسطى اثبت المعلول وهي اخص منه
وليس لقايل ان يقول ان عفونة الروح ليس سبيلا الحمى كلها بل لحمى ما فلا يصلح ان يوضع علة في قياس المنتج الحمى وانما ليس لذلك لان المحمول
في الكبرى ليس هو الحمى كلها بل حمى ما فانا اذا قلنا الانسان حيوان لم نعني ان الانسان كل حيوان بل حيوان ما يكفي في شيء ما
ان يكون او يثبت له حيوانية كانت وليس يكفي في سلبها الحيوانية ان يسلب اي حيوانية كانت بل الحيوانية على الاطلاق وكذلك فان الاثبات

المتوسطة كل نوع مناسب لوجوده وخصيصة في النوع الذي دونه والاشخاص تحته على ما يجب ان يشترط ان العلة يجب ان يكون مساوية
وايضا في البراهين حتى انه اذا كان الحد الاوسط اخص من الاكبر لم يكن برهانا بل يجب ان يعلم ان الاسباب بعضها يدخل في الحد فذلك
مساوية لا محالة كانت مادة او فاعلا وبعضها يكون اخص من حد الشيء وربما كان اعم فالاخص لا يدخل في الحد لان حد الشيء
لا يتضمنه من جهة ما هو هو حتى يتوقف وجوده على تلك الطبيعة على وجود ذلك السحاب غير متوقفة في الوجود على وجود سبب بعينه من الاسباب
الخاصة والاعم من جهة طبيعتها ليست تتوقف في الوجود على ان يوجد نحو الروح فقط بل ان كانت سبب تام كان ... كانت
الاسباب التي هي اخص مع انها اسباب ومع انها تعطي الاسم المشتق اسماء بالمطلق الطبيعة الحد الاكبر لم يدخل في الحد وجد الاسباب
تكون علة المشتق بالذات وللحد الاكبر اذا كان يطلق لا مضافا الى الاصغر بالعرض ولكن قد بينا قبل ان من الحدود الوسطى التي هي علل
ما هو علة للمشتق فقط دون الاكبر مثل السمو الذي في الروح فانها علة لوجود الحمى في هذا البدن لا لوجود الحمى على الاطلاق فان ... بعد
لسنة والعلل التي هي اخص ام عام وكان ذلك علة مطلقة للشيء المعلول مشكك عليه كانت هذه ... علل لذلك العام لازما
ولا يجب ان لا يزول ... بينهما ومن العام عام اخر فذلك ... بل تقتضيه عام هو لها الاوسط فيكون علل خاصة ومعلول عام لا اوسط
منها البتة من العلل مثاله ان السحاب ان كانت يجتمع علله كلها في شدة تكثيف الهواء العالي فيكون مثلا العلة المطابقة للسحاب
تكثيف الهواء العالي فان شدة تكثيف الهواء العالي علتين البخار المتصاعد والبرد والاجوز ان يكون بينهما ومن شدة التكثيف سبب عام
اخر فان كان وقعت ... الامر بالبرد والبخار غير ماخوذ في حد السحاب فان الشدة تكثيف الهواء العالي علتين والعلة المكثفة علة الهواء
العالي ماخوذة في حد السحاب فما كان من العلل بهذه الحال اعني داخلة في الحد فهي مشككة **فصل** في تحقيق ما اورده المعلم الاول في معنى
توسيط العلل ومعناه ... مذهب كلامه فيه مع الايضاح ... الا ان ... الوجه الذي يجب ان يفهم عليه كلام المعلم الاول ... من
الشكوك فيجب ان نفهم كانه يقول انه فان كان قد يمكن ان يحكم بالحد الاكبر الواحد لشيئين بتوسط شيئين مثل ان يحكم به على جزء ده
جواهر ... احدهما سحاب والاخر ... مثل ذلك ... اذا وضع المعلول الاعم موجودا ان يوضع من عللا التي هي اخص اي علة كانت
واتفقت ولا ان يوضع واحدها بعينها ... كان لابد من ان يكون قد وجدت علة ما ولكن لا كل علة وكيف اتفق بل انما يتعين تعين
السبب وقد يمكن ان يوجد ما هو بخلاف ذا او يكون العلة فيه لا يوجد الا الاشياء الكثيرة الا بتوسط معلول واحد مساو له ولكن المطلوب
في المسئلة كلية ... علة وليطلب لشيء كل ما العلة او لا وان كانت لما ... ثانيا مثل ان يوجد الرطوبة يوجد لا شجار ... من ...
الكرم ولكن يوجد الاشياء عام لها وهو عرض الورق فيكون كل ما عرض الورق او كل شجر منتشر الورق فان الرطوبة ... واذا ... تطلب

ثم وجب ... الطبيعة المالكة فاشترك فيكون الانتشار هو الاكبر المعلول ... والرطوبة هو السبب العلة وعرض الورق هو الذي ... علة
... ليس الانتشار معلول ... الرطوبة بالذات ... ولكن يجب ... وجوده في موضوع قابل هو معلول مطلقا وما كان مثل هذا انما يجب ... معلولها
في اشياء كثيرة ولكن ليس لها ... المعنى ... كلها وهي علة له لا في وجوده في موضوع فقط بل لوجوده مطلقا فهذا يجب ان يكون العلة
واخذه في هذا الحكم المساوي لها وذلك لان العلل ... يجب ان لا يكون اخص من المعلول فان الاخص من المعلول ليس علة لطبيعة الحد
الاكبر المعلول على الاطلاق بل علة لوجوده في موضوع موضوع كما اوضحنا من قبل وتلك الموضوعات يكون لا محالة مختلفة الانواع وقد اوضحنا
انها ان ... علة ليست لموضوع موضوع بل الامر جامع فان مثل هذه العلة اخذه في الحد فهي حد مبدأ برهان والاوسط في مثل هذا الموضوع
هو الذي يكون منعكسا الى كل موضوع ... هذا يجب ان نفهم القول المعلم الاول ولا يجب ان ... في مثل هذا المثال من جهة ان الانتشار
الرطوبة ليست علة بالذات للانتشار بل بالعرض وانما العلة للانتشار هو النقل الطبيعي وانما الانتشار ... والرطوبة بانها كان مع علة
لعدم العلة ... الانفصال بالذات والانتشار بالعرض ... ان لا يكون شيء ...
العوارض المطلوبة بالبرهان في الكل علة واحدة اي في مثل المعنى الجامع للموضوعات المختلفة في موضوع موضوع من قبيل العلة الحقيقية
الذاتية للامر فلا يمكن لانها يكون حد مبدأ برهان كما اوضحناه واما علة القياس كالعلامات والاعراض الغريبة فهو ممكن فيمكن ان نفهم انه
يعني العلة التي هي علة في جميع الموضوعات لا العلة الخاصة موضوع موضوع فكانه يقول ان مثل هذه العلة يكون مساوية للمعلول حتى ان
كان المعلول مشترك الاسم واحد اشياء واحد ... علة له لا يمكن ان يوجد شيئا واحدا الا باشتراك الاسم حتى يكون مساويا له
ان كان المعلول جنسا لمعلولات نوعية كانت العلة جنسية لعلل نوعية وان كان واحدا بالنسبة الى كثير كانت العلة كذلك فيجد الحد الاوسط
في هذه على نسبة الحد الاكبر فانه ان كان الاكبر متواطئا يجب ان يكون ... وهو علة له بالذات معنى متصلا متواطئا فان كانت العلة
من حيث هي علة معنى متفقا متصلا غير منقسم فيجب ان يكون ما يجب عنها معنى بازائها معنى متفقا متصلا غير منقسم ولا معين ...
واذا كان هذا الحد ... الاكبر متصلا بالاوسط ليس متصلا فان حققت مسائل بموضوعات مختلفة فيها مطلوب واحد والمطلوب
او المعنى عام لها فالمسئلة ليست كثيرة بل واحدة واذا اتفقت لها حدود وسطى مختلفة ... فليست الحقيقة كثيرة بل واحد بوحدة المطلوب
فان التخصيصات الملحقة ... بقى العلة علة للمعنى العام في ذلك الحكم بعينه مثل ابدال النسبة تخصص العدد وهناك حد اوسط
اخر ويخصص المقادير وهناك اوسط اخر وانما هو الا الكم بما هو كم والحد الاوسط هو الشيء المشترك للحدين الاوسطين المأخوذين
في العلتين المشتركين وهو النسبة من الرتبة ... وذلك ... ولا الكم لكنه ... الحدين الاكبرين والاصوب ان ... الحس

واحد فلك عرض الاوسطين بان حصصنا وان لم يكن للبيان مثل بيان ابدال النسبة المأخوذة في الهندسة على وجه وفي الحساب
على وجه مثل بيان المشابهة المأخوذة في اللون على وجه وفي الشكل على وجه فليس يمكن ان يكون الحد الاوسط في المشابهة المطلقة
في المسئلتين واحدا بوجه الا بالاسم لان المشابهة فيهما واحدة بالاسم ومختلفة في الحد فان حد المشابهة في اللون هو اشتراكهما
في جنس وفي الشكل تساوي الزوايا وتناسب الاضلاع ولو كانت المشابهة لا باشتراك الاسم ولكن بالتشكيك والاتفاق
في النسبة لكان الحد الاوسط كذلك فما يوجد في المسائل التي تطلب باشياء نسبية مثل الضمي والطبي والقوة وغيرها كذلك فقد بان من
هذا حال نسبة الحد الاوسط الى الحد الاكبر في مثل هذا الباب واما نسبته الى الحد الاصغر فانه انما يكون منعكسا عليه اذا اخذ مع الحد الاكبر
والعلة له ولا مثل عرض الورق فعل هو الحد الاصغر فعل كل شجر عريض الورق فاما ان اخذ ما هو له بانيا فجعل حدا اصغر مثل شيء من
الانواع يجب الحد الاصغر الاول لم يجب ان ينعكس البتة مثل النخلة والكرم فان انتثار الورق يكون عليهما كليا ثم يحمل شيء يكلي ان يحمل
عليه الزائد ومن قبيل فانما كان يسمى كليا بمعنى آخر ولنا عليه فاك ثم عاد المعلم الاول فاوضح ما ذهب اليه من المذهب فقال
انه قد يجوز ان يكون علل شتى وهي مع كثرتها اخص من المعلول يكون على شيء واحد ولكن في موضوعات مختلفة مثل ان علة
طول العمر اما في الناس فهو الاربع بمعظم المرارة واما في الطير فيبس المزاج ولشيء آخر واما شيء واحد في شيء احد فلا يجوز
ان يكون علة مختلفة اي العلل التي يعطي بالتمام على نحو ما قلنا في الصدر ولسائل ان يسأل انه [illegible] ينعكس على الموضوع على المحمول ثم
كان للمحمول علة اعم منها لا ينعكس على الموضوع مثلا ان هذا السحاب ان كان من برد ومن تكثف الهواء وسحاب آخر كان من بخار
ومن تكثيف هواء وفي احدهما علة تكاثف الهواء هو البرد وفي الآخر تكاثف البخار فانهما هو العلة الخاصة للسحاب الاول انما هي علة
الخاصية بالسحاب الثاني والجواب ان الخاص بالاول هو الاقرب اليه اعني البرد وبالثاني الاقرب اليه وهو البخار والخاص بالسحاب المطلق
هو الاقرب اليه وهو تكاثف الهواء وبالجملة ان العلل للموضوعات الخاصية هي العلل الخاصية والعلة للموضوع العام هي العلة العامة وقد
عرفت معنى هذا الخاص والعام في العلل والعلة اذا كان بين الطرفين اوساط متراكبة بعضها على بعض فالعلة الاصغر هو الاقرب اليه
منها لانها علة بوجود العلة السابقة التي هي اقرب من المحمول والعلة الاكبر هي الاقرب من الاكبر فقد عرفت الفرق بين علة النتيجة
وعلة الاكبر وحده فان الاول هو علة النتيجة فما هو اقرب من الاصغر فهو اولى بالعلة للنتيجة والثاني هو علة للاكبر وحده وليس اعني
بعلة النتيجة في هذا الموضع علة التصديق بها بل علة وجودها في نفسها **فصل في خاتمة الكتاب في البرهان** قد بينا من قبل ان
العلم بمبادي البرهان يجب ان يكون آكد في العلم من نتائج البرهان فلا شك ان يشك انه هل كلاهما علم بالقوة واحدة او احدهما علم

العلم

واما نفس شيء آخر وبقوة اخرى ثم لا يخ اما ان يكون موجودة فينا كالحق ونحن نعلمها مثل ذلك الوقت فكيف يكون عندنا علم
اكثر الاغلظ اعني اشكل وليس يجوز ان يكون عندنا علم بها في الاعلام وكيف علم اصح من البرهان واما ان كنا نعلم ثم نسيناها فمتى
ما نعلم وفي اي وقت نسيناها وليس يجوز ان علمناها ونحن اطفال ونسيناها بعد الاستكمال ثم تذكرناها بعد مدة اخرى عند الاستكمال
اذ من الحق ما يكون تعاقبهن من مبادي البرهان ثم اذا نسيناها وحصلناها فكيف يحصل مجهول لا بغير برهان ثم محتاج الى مبادي قبل المبادي الاول
هذا [illegible] فلا سبيل الى حل هذا العويص الا ان يكون عندنا قوة من شأنها ان يعلم الاشياء تماما لانعلم ومعاونة اعوان يكون [illegible]
على جهة غير جهة المعونة في التعليم وتلك الاعوان قوى الحس الظاهرة والحس الباطن الموجودين في الحيوان كله او اكثره
فان الحس الظاهر وان وجد في الحيوان كله فان الحس الباطن الحافظ لما يؤديه الحس ربما لا يوجد لكل حيوان وان وجد
لكل حيوان فربما لم يكن في بعضها لعقد ثبات مثل حالها في الدود والذباب والفرس الذي ينفر من النار ثم ينسى النار
ويعود فيرجع اليها واما الحيوانات الكاملة فيبقى عنده ما اختلفت من المحسوس مدة طويلة والحيوانات ياخذ بقوة الادراك
شيئين احدهما صورة المحسوس وخلعه كنقطة الذئب ابصارها وخلقة الحسن البياض من الناس وانما يأخذ هذه الصورة
بالحس ويحفظها في الخيال وهو في مقدم الدماغ والثاني معنى المحسوس مثل مخافة الذئب وموافقة الحسن وهذا القسم
ما لا يدركه الحيوان بالحس بل بقوة مميزة لها كالعقل لنا ويسمى وهما ويحفظ في قوة اخرى يسمى ذكرا وهي في مؤخره وهذه
القوة الباطنة اقوى وخاصة قوة الحفظ والوهم والذكر فالحس والوهم يؤديان ما يكون في المصورة وفي الحافظة بالتكرار
ثم ان القوة المتعقلة تعلوم الاولى فيما تطالع هذه الاوهام الباطنة فتميز الشبيه والمخالف وتنتزع من كل صورة ما بها بالعرض و
يجردها بالذات فيحدث فيها اول شيء تصور البسائط ثم تركب تلك البسائط بعضها ببعض بمعونة قوة تسمى مفكرة وتفصل بعضها
عن بعض فيلوح لها في تلك المعاني تركيبات ثم اتفق ان كان منها ما من شأنه ان يعلم بلا تعلم والاوسط علمه وتجربة مثل
ان الكل اعظم من الجزء وفي كثير منها يستفيد حكم التركيب والتفصيل من الحس على سبيل التجربة وقد قلنا ما معنى التجربة
فاذا السبب في انا لا نعلم هذه المبادي هو ان ابتداء [illegible] وهو التصور فان المبادي الاولى وان لم يكن لها مبادي
من جهة التصديق فلها مبادي من جهة التصور فانها مبادئها من جهة التصور فيكتسب بالحس والتخيل والتوهم فاذا اكتسب
امكن ان يورد التركيب والتفصيل عنها صورة التصديق فيتصور من حيث هي مركبة ومفصلة وبعد هذا التصور يعقلها
بالذات وهذا التصور احد مبادئها وكان الحفظ يتأكد بمحسوسات متشابهة متكررة وتلك التجربة يتأكد بل ينعقد بمحسوسات

فتشابه متكررة وقد يكون من هذا الوجه لأن بعض الكليات المتصورة والكليات المصدق بها يقينا بأن يكون اقتناصا بوجه من
وجه التقسيم والتعليم ويكون انما حصلت وقد حان الآن لسائل أن يسأل عن نسائط لم تحلّها ولم تحط بيانا لما استفاده الواهب حتى من الحس والتخيل
لبسائطها من النحو المذكور ولا جرم لكليتها كان ذلك بسبب اعتقاد بقاء ما كانه اتحاد ذكان منفصلا بالفعل الالهي الذي لا ينفصل
عن المستعد واما سائر العلوم فيستفاد اما من التجربة واما بتوسط او كان نفس قياس الحد لا يقتضي التصديق فيكون
المكتسبات من العلوم قد سبقها سبب الجهل وهو عدم نوع القياس المتقدم وعدم الوسط والتجربة والاولى تشبيه
بهذا سبيل احد الشيئين هو الأول وقد شبه المعلم الأول حال اجتماع صورة الكلي في النفس بحال اجتماع الصف
في الحرب فانه اذا وقعت هزيمة ثبت واحد فقصده آخر ووقف معه ثم يلحقهما ثالث واتصل الامر قليلا واحدا واحدا
شمل الصف ثانيا فيكون الصف منتظما وقليلا قليلا عن آحاد محسوسة اذا اجتمعت اكتسبت منها النفس الصورة الكلية
ثم قد فسر ذلك بان الذي يحس الجزئي فقد يحس بوجه ما الكلي فان الذي يحس سقراط فانه يحس بانسان وكذلك
ما يؤديه فانه يؤدي الى النفس سقراط وانسانا الا ان الانسان مخالط للعوارض كالانسان من صواحب ثم ان
العقل يعصره وينزع عنه العوارض فيبقى له الانسان المجرد الذي لا يفارقه سقراط وافلاطون ولولا ان الحس قد كان
ادرك الانسان بوجه ما لكان الوهم فينا وفي الحيوان لا يميز بين اشخاص النوع الواحد والنوع الآخر فلم يكن يحصل ولا
الحس انه ميزه لكن بل الوهم وان كان الوهم انما يميز شيئا والعقل يميز شيئا آخر وكما ان العادة جعلت القوة معنى
كليا منتهية الى الآخرة والعادة بها معنى كليا آخر وهذا المأخذ الطبيعي في ادراك النفس الصور الاولى شبيه
بالمأخذ الصناعي الذي اليه يدعو المعلم الاول في اقتناص الحدود وهو التركيب وهو امر والاول شرف التركيب
فلينظر الى قوة من قوى النفس بهذه فانا نقول ان تيقن قوة علامة بها يكتسب المجهولات بالنظر وقوة حافظة
قوة خافية وقوة مفكرة وقوة متوهمة ولا يمكن ان في القوى الباطنة قوة غير هذه ثم الحافظة والمفكرة والمتوهمة
لا يعتد بها ولا الحكم صادق واما حتى يتقدم على قوة العلم ولا قوة العلم صالحة لهذا الا انه كان يحدث البرهان ليس
يكتسب بالبرهان فكذلك مبدأ العلم لا ينال بقوة العلم ولم يكن قوة يطلع لهذا الا العقل وهذه القوة هي قوة
العقل النظري المجهول فينا وهو الاستعداد النظري الصحيح واما المبدأ القبول العلم فهو العقل بالملكة وستعرفان
في كتاب النفس وهذه القوة والحافظة انما يفعل فعلها الاول اذا اعتدل مزاج الدماغ فقويت القوى المعينة اعني الخيال

والفكر والوهم فهذه آلات العقل واعلم ان النظر في المواضع المعينة من الفن الذي في الجدل نافع جدا في
البرهان اذا اقتبست منه المواضع البرهانية ونحن ننقل من هناك الى هنا كل ما ونفع موضع برهاني ونستثنيه

تمت المقالة الرابعة من الفن الخامس وتم بها كتاب البرهان

ويتلوه الجدل ان شاء الله تعالى وتقدس

کتاب ریاضی شناسی بحیلی

بسم الله الرحمن الرحيم وبه استعين وعليه اتوكل واصلي على رسوله محمد وآله

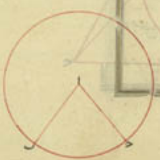
المقالة الاولى في الهندسة النقطة شيء لا جزء له والخط طول بلا عرض وطرفاه نقطتان والخط المستقيم هو المخطوط على استقبال كل نقطة تعرض فيه لنقطتي طرفيه والبسيط له طول وعرض معا واطرافه خطوط والبسيط السطح هو المبسوط على استقبال الخطوط التي تعرض فيه لخطي طرفين متقابلين منه وهو السطح والزاوية المسطحة هي التي يحيط بها خطان متصلان لا على الاستقامة تحدثان على سطح واذا قام خط على خط فصير الزاويتين اللتين من جنبتيه متساويتين فالقائم عمود على الاخر والزاويتان كل واحد منهما قائمة والحادة زاوية اصغر من القائمة والمنفرجة زاوية اكبر من القائمة وحد الشيء طرفه والشكل ما احاط به حد او حدود والدائرة شكل سطح يحيط به خط واحد وفي داخله نقطة كل الخطوط المستقيمة الخارجة منها الى المحيط متساوية وهي المركز وقطر الدائرة خط مستقيم من المحيط اليه مار على المركز ونصف الدائرة شكل يحيط به خط القطر ونصف المحيط وقطعة الدائرة شكل يحيط به خط مستقيم وقطعة من المحيط اصغر او اكبر من نصف الدائرة والاشكال المستقيمة الخطوط هي التي تحيط بها خطوط مستقيمة اولها المثلث وهو شكل يحيط به ثلثة خطوط مستقيمة فمنه المتساوي الاضلاع ومنه المتساوي الساقين وهو الذي يتساوى عدان منه ومنه المختلف الاضلاع وايضا منه القائم الزاوية وهو الذي زاوية منه قائمة ومنه المنفرج الزاوية وهو الذي زاوية منه منفرجة ومنه الحاد الزوايا وهو الذي زواياه كلها حادة ثم الذي يحيط به اربعة اضلاع فمنه المربع وهو المتساوي الاضلاع القائم الزوايا ومنه المستطيل وهو القائم الزوايا الغير المتساوي الاضلاع ومنه المعين وهو المتساوي الاضلاع المختلف الزوايا ومنه الشبيه بالمعين وهو الذي كل ضلعين من اضلاعه وزاويتين من زواياه متقابلان متساويتان وليس بمتساوي الاضلاع ولا قائم الزوايا ومنه المنحرف وهو كل ما خالف المذكورة ثم الاشكال الكثيرة الاضلاع كالمخمس والمسدس وغير ذلك والخطان المتوازيان هما اللذان اذا اخرج طرفاهما من كلتا الجهتين الى غير النهاية لم يلتقيا اصول المصادرة نقول لنا ان نخط من اي نقطة شئنا الى اي نقطة شئنا خطا مستقيما ولنا ان

نخرج كل خط خطا مستقيما وان نحيط على كل نقطة ونبعد على كل بعد دائرة وان القوائم كلها متساوية واذا وقع خط على خطين فكانت الزاويتان الداخلتان من جهة واحدة انقص من قائمتين فان الخطين يلتقيان لا محالة من تلك الجهة وخطان مستقيمان لا يحيطان بسطح وخط واحد مستقيم لا يتصل على استقامة بخطين مستقيمين العلم الجامع الاشياء المساوية لشيء واحد متساوية وان كانت اضعافا او انصافا لشيء واحد فهي متساوية وان زيد على المتساوية متساوية حصلت متساوية وان نقص من المتساوية نقص متساوية وان نقص من المتساوية غير المتساوية بقيت غير متساوية واما المنطبق على الاخر اذا انطبق احدهما على الاخر فهي متساوية والكل اعظم من الجزء نريد ان نعمل على خط اب مثلثا متساوي الاضلاع فنجعل نقطة ا مركزا وببعد ب دائرة ب حـ د وب مركزا وببعد ا دائرة ا حـ ﻫ ونصل حـ المقاطع خطي ا حـ ب حـ فضلعا ا ب ا حـ منه خرجا من المركز الى المحيط فهما متساويان وكذلك ب ا ب حـ فهما ايضا متساويان والاشياء المساوية لشيء واحد متساوية فاضلاع ا حـ ب ا حـ ب ايضا متساوية فمثلث ا ب حـ متساوي الاضلاع معمول على خط ا ب وذلك ما اردنا ان نبين نريد ان نصل بنقطة مثل ا خطا مساويا لخط ب حـ فنصل ا ب ونعمل عليه ا ب د مثلثا متساوي الاضلاع ونعمل ببعد ب حـ

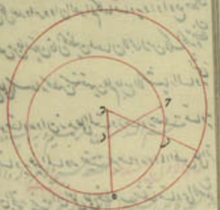


دائرة حـ ا د ونخرج د ب الى م في المحيط ونعمل على د ببعد م دائرة ك م ونخرج د ا الى ك فخطا د م د ك متساويان ونقص منهما د ا د ب المتساويين يبقى ا ك م ب متساويين وب م مساو لـ ب حـ المساوي كل منهما لـ ب م متساويان فقد وصلنا بنقطة ا خط ا ك مساويا لـ ب حـ وذلك ما اردنا ان نبين





ونجعل القطعة ... طرف الخط مثل نقطة ا ... من خط ا ب فنجعل ا مركزا وببعد ... دائرة

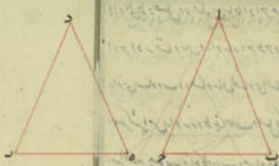


ثم يخرج من ا خطا ا ح الى الدايرة وليحصل النقطة في الخط
مثل نقطة ى وخط ب ح عليعمل على ب ا مثلث ب ا د
وعلى ب مقدر ح دايرة ح ب ويخرج د ب على الاستقامة
الى ه وعلى ء دايرة ر ء ويخرج د ا الى ر فقد و ر
المتساويان مدحب مساب د د ا المتساويين بقي
ب ومثل ا ز و ب ح مثل ب ء فا ر مثل ح ب ح
ولذلك ما اردنا ثم يعلم النقطة خارجه من خط ب ح ويصل
ب د ويخرج ح الى غير نهاية وعلى نقطة ب و بعد ب ح
دايرة ح ب يقطع ب والمخرج على د ونصل نقطة ا

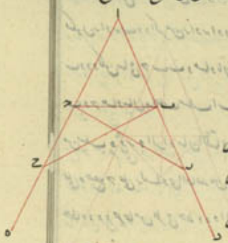


خط ا ر كما علمت فهو مثل ب ح وهذا ان يفصل من
اطول خطين مثل ا ب خطا مساويا لاقصرهما مثل ح
فنصل ا د مساويا لاقصرهما وهو ح ونعمل ا دايرة ويقطع
ا ب الاطول على ر فا ر وهو مساوية فا ا د وح مساويان
فقد فصلنا ار مساويا لح وهذا ما اساوي من مثلثين مثل
مثلثي ا ب ح د ه ز زاوية مثل ا د ه ساحا كل نظيره
مثل ا ب لد ه و ا ح لد ز فاقول ان زاويتي ب و ه و ز وى
ح و ر و قاعدة ب ح ه ر كل نظيره والمثلثان متساويان
برهان ذلك انا نضع نقطة ب على نقطة ه ونطبق خطا ب على
خط ه د فلانه مساو له وقع نقطة ا على نقطة د ولان زاويتي ا و د
متساويان نضع ا ح على ه ر ونطبق ح على ز لان ا ح و د ز متساويان
فمثلث ب ح على ه ر والا لقع محيطان بسطح و بهما سطح ان

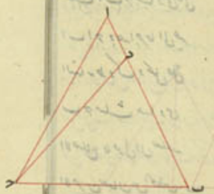




هذا خلف فمثلث اذا القاعدة على القاعدة وزاويتان ب و ح على
زاويتي ه و ر والمثلث على المثلث مثلث ا ب ح على مثلث د ه ر
فهو مساو له وذلك ما اردناه ان من مثلث ا ب ح متساوي ساقي ا ب
ا ح فزاويتا ب ح ا ح ب اللتان على القاعدة متساويتان فان يخرج
ساقان الساقان على الاستقامة مثلا الى د و ه فزاويتا د ب ح و ه ح ب الحادثتان
تحت القاعدة متساويتان برهانه ان نعلم على احديهما ولكن د ه نقطة ح ونفصل ا ز مساويا لا ح ونصل ب ح و ز ح
لان ا ز ح متساويان لساقي ا ح ا ر كل نظيره وزاوية ا مشتركة فزاويتا ا ح ب ا ز ح متساويتان والضلعان
ا ح ز ا ب ح وقاعدتا ا ح ر ح ب متساويتان والضلعان ر ح ح الباقيان من ا ز ا ح و ز ب ح متساويان

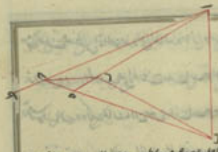


وزاويتا ر و ح متساويتان فزاويتا ر ب ح و ح ب تحت القاعدة
متساويتان وزاويتا ح ب ح ب ح المتناظرتان متساويتان فباقيه ا ح
من زاوية ا ب ح مساوية لباقيه ا ح ب من زاوية ا ح ر وذلك ما اردناه
ان مثلث كانت الزاويتان على القاعدة متساويتين فالساقان مثل
ا ب ا ح متساويان والا فليكن ا ب اطولهما ونفصل منه ب د مساويا
لا ح ونصل د ح فعند ب ح من مثلث د ب ح مساويا لا ح ب ح من
مثلث ا ب ح كل نظيره وزاوية ا ح ب مثل زاوية ب فمثلث ا ح ب
مثل مثلث د ب ح الكل مثل الجزء هذا خلف فخطا ا ب ا ح من طرفيه



خطان والتقيا على نقطة مثل ا ب ح الملتقيان على ح فلا يمكن
ان يخرج منهما اخران متساويان لهما كل نظيره في تلك الجهة يعينها ويلتقيان
على غير تلك النقطة والا فيمكن والا يكون المتساويان اما في نقطة داخل مثلث ا ب ح
او على احد خطي ا ب ح او خارجا عنهما غير قاطع او خارجا قاطعا
والا يجوز ان يلتقيا داخل المثلث مثل خطي ا د و ب د فلنخرج ا د الى ه

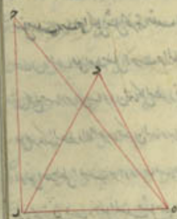
او الى ط ونصل دح فيكون ساقا او اح مساويين لزاويتا
اوح او ز متساويين وزاويتاه دح طح ومساويين لكن
زاويتي ب او ب د مساويتان لتساوي الساقين فزاوية دح
اصغر كثيرا من زاوية ز وط هذا خلف ونصل لذلك بين اد او معا خارجين عن مثلث طلين وان التقيا على نقطة من
احد الخطين مثل ب واه كان ب د مساويا لب ح هذا خلف وان التقيا وقع الخارج منهما من نقطة الخارج من
النقطة الاخرى مثل خطي اد او من نقطة او خطي ب ح ب د

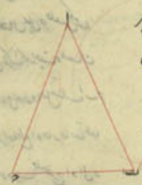


من نقطة ب والتقى اح ب ح على د وا اد ب د على د فقطع
ب د اح فلنصل ح د فاح مثل اد فزاويتا اد د اح د متساويتان
فيكون زاوية ب د د اكبر من زاوية اد د واكبر كثيرا من زاوية
ب د د لكن ساقي ح ب ب د متساويان فزاويتا ح د
ب د ح متساويتان هذا خلف مثلث اب د لتساوت الاضلاع الثلثة منها الساقان والقاعدة لنطابق بها
من مثلث ه د ز والزاويتان اللتان توترهما القاعدتان متساويتان لانا اذا اوقعنا النقطة ب
على ه ومنع ح على ز لتساوي القاعدتين فان ب الفع منطبقا على ه د والاضلاع منطبقا فهو مثل دح فيكون
خطان د د ح خارجين طرفي خط ده والتقيا على د وهو اخران متساويان لما في ذلك الجهة ولم التقيا
عليه هذا خلف



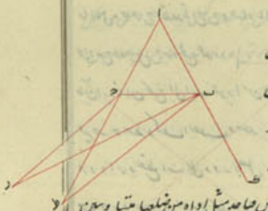
مثلث اب ح مساوي ساقي
اب اح وقد اخرجا الى غير
النهاية ط و ك ونعمل على
ب ح مثلث مساوي
الاضلاع فاقول ان ضلعه
الاخر يقعان من الخطين



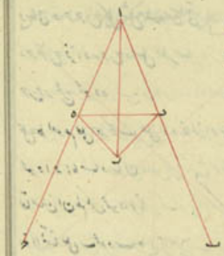


ولا يكون

ولا يكون احد ضلعيه من احد الساقين المخرجين مثل مثلث ب ح د لان ساقي ح د و ب د متساويان فزاويتا
ح ب د و ب ح د متساويتان وزاويتاه ح ب د ب ك
تحت القاعدة متساويتان فزاوية ح ب د مثل ح ب ك
الكل مثل الجزء هذا خلف ولا يجوز ان يقع الخطان من
خارج جميعا مثل خطي ب ز د ب لان ب ح د بعينه
مثل زاوية ز ب ح لكن زاوية د ح ب اكبر من زاوية
ز ب د هذا خلف فبقي ان يقسم زاوية مثل ب اح بنصفين فقاعدة مثل اد اه من ضلعيها متساويتين

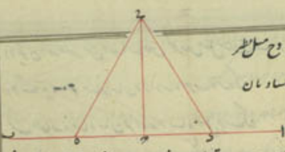


ونصل ده ونعمل عليه مثلث د ز ه مساوي الاضلاع
ونصل از فهو بنصفها لان اد و از مساو كل
لنظيره من اه از وقاعدتا د ز ز ه مساويتان
فزاوية د از مثل زاوية ز اه فزاوية د اه
بنصفين وذلك ما اردنا ان نبين نريد ان نصف
خط اب فنعمل عليه مثلث اب ح متساوي
الاضلاع وننصف زاوية ح بخط ح د الى د
من خط اب فخطا اد و ح د مساويان لخطي ب
ح ح د كل لنظيره وزاويتا ح متساويتان وقاعدتا
اد د ب متساويتان فانه منصف نريد ان

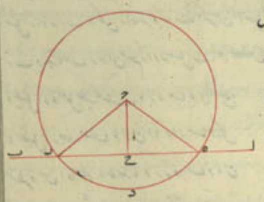


نخرج من نقطة ح المعلومة من خط اب المعلوم
عمودا عليه فلنعلم ح الخط من جنبتين على الاستقامة
بقدر ما اردنا ولنأخذ د ح ه مساويين ونعمل
على د ه مثلثا متساوي الاضلاع وهو د ز ح



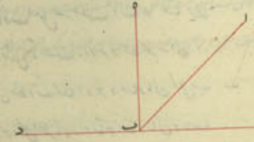


وليصل دح فخرج عمود ولان ساقي دح دح مثل نظر
ماساقي ه ح ح ح وقاعدتا دح ح ه متساويتان
فزاويتا د ه متساويتان ح ه فخرج عمود ه
فان اردنا ان نخرج الى اب عمودا من ح وهي نقطة ليست فيه فانا نرسم الخط بغير نهاية ونخرج في
غير جهة ح نقطة وكيف اتفق ونعلم



ح د دايرة تقطع اب على ه و ر ونصل
ح ه ح ر وننصف زاوية ح بخط ح ح
فهو العمود لان زاويتي ح متساويتان
وساقي ه ح ح ح كل مثل نظيره من ساقي
ر ح ح ح فزاوية ح ح ح ه مثل نظيرتها
ح ح ر فخرج عمود ه

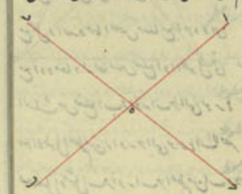
كل خط لعوم على خط كاب على د د فالزاويتان اللتان عن جنبتيه اما قايمتان ان كان اب
عمودا واما مساويتان



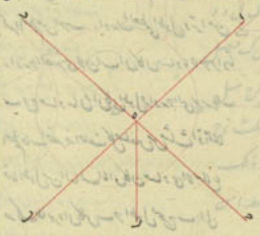
لقايمتين ان لم يكن عمودا لانا
اذا اقمنا على ب عمود ب ه
وكان زاوية اب ح ا ب ه
مثل قايمة وزاوية ه ب د قايمة فيكون زاويتا ب مثل قايمتين واب وا عمان منها هي مع اب د
مساوية لقايمتين واذا اخرج من نقطة في طرف خط خطان عن زاويتين متساويتين لقايمتين فالخطان اتصلا على الاستقامة
مثل حطي ب د ح على ب من اب والا فليصل بخط ب ه حط اخر على الاستقامة مثل ب ه من الخطين او مثل ب ه
خارج الخطين فان كان مثل ب ه فيكون زاويتا اب د اب ه والقايمتين ولتسقط اب د
المشترك فيبقى زاويتا اب ه اب ح متساويتين الكل مثل الجزء هذا خلف



وكذلك ان كان مثل ب ر وكذلك البرهان بعينه
كل خطين متقاطعين كخطي اب ح د على ه فكل
زاوية مثل مقابلتها والاربع معادلة لاربع قوايم لان زاويتي اه د ه ب معادلتان لقايمتين و
كذلك زاويتا اه ح فيسقط اه د المشترك



فيبقى د ه ب اه ح متساويتين وكذلك
البرهان في سايرها والاربع كذلك مثل
اربع قوايم
وبالعكس اذا تساوت المتقاطعتان فالخطان
متصلان على الاستقامة والا فليتصل بخط ح ه خط ه ر على الاستقامة فيكون زاوية اه ح مثل

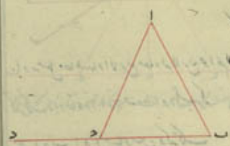


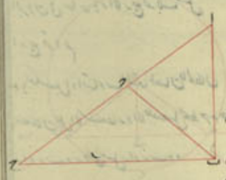
زاوية ب ه ر وهي مثل زاوية ب ه د
هذا خلف
كل مثلث نخرج ضلع من اضلاعه على
الاستقامة مثل ب د الى ومن مثلث
اب ح فالزاوية الخارجة وهي اح د
اعظم من كل واحدة من الداخلتين اللتين
تقابلانها وهما زاويتا ب اد اب ح فلننصف اح على ه ونصل ب ه ونخرجها الى ر على ان ه ر مثل ب ه

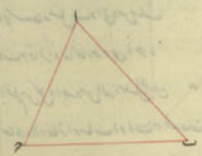


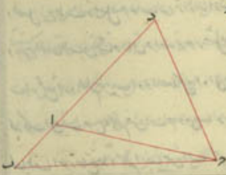
ونصل ر ح ط ه مثل ح ه ب ر وزاويتا ه ب
ه ح المتقاطعتان متساويتان فزاوية ه ح ر مثل نظيرتها
ب اه فجميع اح د اعظم من ب اه والصاخرج اح الى ح ويبين
كذلك ان ب ح ح اعظم من اب ح وهي مساوية
لمقابلتها اح د فاح د اعظم ايضا من اب ح

كل مثلث مجموع اي زاويتيه كان اعظم من قائمتين
ولنخرج ب ح الى د ولنبين ان زاويتي اح ب ب
ب مع د اعظم من قائمتين لان زاوية اح ب
مع كل واحدة منها اعظم منها مع اح د وهي
مع اح د معادلة لقائمتين ضلع اد الاطول في
المثلث من ضلع اب فزاوية اب ح الى يوترها
اح الاطول اعظم من زاوية ح الى يوترها اب الاقصر
فنصل اد مثل اب فزاوية اب ح اعظم من اب د و
اب د مثل اد ب الخارجة التي هي اعظم من اح ب فاب ح
كثيرا اعظم من اح ب زاوية ب العظمى الطول وترا من
زاوية ح الصغرى لان اب ان كان مساويا لا ح فزاويتا
ب وح متساويتان ان كان اطول فزاوية ح الى يوترها اب
اعظم فاب اقصر بذا خلف كل ضلعين من مثلث اذا جمعا
فهما اطول من الثالث اما ان كان متساوي الاضلاع
فذلك ظاهر وان كان ب ح اطول فنخرج ب الى
غير النهاية ونأخذ اد مثل اح ونصل ح د فزاوية د ح
واعظم من اح د اعني اد ح فوتر اب ح ح د وهو
ب د اعني ب ا اح اعظم من وتر ب د وهو ب ح
كل مثلث نخرج من طرفي ضلعه منه خطان ملتقيان
على نقطة في داخله مثل ب د ح د على د فهما
اقصر من ساقيه اعني من ب ا اح لكن زاويتهما









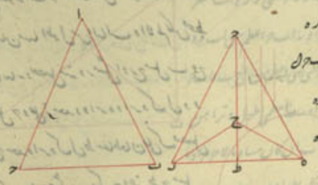
اعني ب د ح اعظم من زاوية الساقين مثل ان نخرج ب د
الى ه فده وح اطول من د ح فب د ده ح اطول من
ب د د ح وكذلك ده مع ه اب اطول من ح ه ه ب
فهو اطول كثيرا من د ح د ب لكن زاوية د الخارجة اعظم
من ه وه الخارجة اعظم من ا فد اعظم كثيرا من ا
نريد ان نعمل مثلثا من ثلثة خطوط مساوية لثلثة خطوط
مثل خطوط ا ب ح المعلومة كل اثنين منها اطول من الثالث والا لم يمكن فنخط
د ه بلا نهاية ونفصل منه د ز مثل ا وزح مثل ب وح
ط مثل ح وعلى ز ببعد د ز دائرة ك ل د و
على ح ببعد ح ط دائرة ك ل ط متقاطعان على ك ونصل
ك ز ك ح فز ح مثل ب وك ح اعني ط ح مثل
ح وك ز اعني ز د مثل ا فقد عملنا مثلث ز ح
ك مساوية اضلاعه لخطوط ا ب ح وذلك
ما اردناه نريد ان نعمل على نقطة ا من
خط ا ب زاوية مثل زاوية د في مقطع ساقيها
بخط ح ط ونخرج ا ب بغير نهاية ونأخذ ال من ا ب
مثل د ح ونعمل على ا ك مثلثا من خطوط ثلثة مساوية
لنظائرها من د ح ح ط د ط ونعمل ا ك مثل د ح وال
مثل د ط وك ل مثل ح ط فتكون زاوية ا كنظيرتها د ط
لان الاضلاع المتناظرة متساوية







كل شكلين كشكلي ا ب ج د ه ز يساوي ضلعان من احدهما ضلعين من الاخر مثل اب لده واج لدز وزاويه ضلعي احدهما وهي د اعظم من نظيرتها من الاخر وهي اعظمهما قاعدة الاطول فلنعمل على دفي داخل المثلث زاويه ه د ح مساويه لزاويه ا ونعمل د ط مثل اج ووقع لا محاله في سطح المثلث فان وقع على خط ه ز مثل د ط نقطه ولم يخرج كان خط ه ط المساوي لب ج اقل من ه ز والزاويه اعظم من ه ز لمساويه وهذا خلف ه ز اعظم من ب ج وان وقع داخل المثلث ولم نقطه مثل د ح فنصل ح ز وخارجه ز ح ط اعظم من د ز ح هي اعظم من د ح ز والخارجه التي هي اعظم من ح ز ط هي زاويه ز ح ط مثل جميع ز ح ه



اعظم من ح ز ه فقاعده

ه ز اعظم من ه ح اعني ب ج

وان قطع د ح القاعده

وخرج عنها فنصل ه

ح ز ح فيكون د ح

مثل د ز فتساوي

زاويتا د ز ح د ح ز

فتكون زاويه د ح ز

اعظم كثيرا من زاويه

د ز ح فقاعده ه ز

الطول من ه ح اعني ب ج ان

كانت قاعده احديهما

اطول فالزاويه اعظم لانها

ان كانت مثلها فالقاعده مثلها

وان كانت اصغر فقاعدتها اصغر لكن القاعده اعظم



وهي اعظم اذا انساوت زاويتان من مثلث

لنظيرتهما من الاخرى كزاويتي ب و ج من

مثلث ا ب ج لزاويتي ه و ز من مثلث

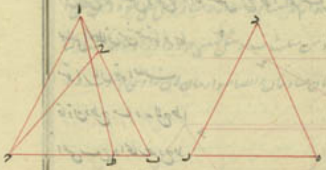
د ه ز كل لنظيرتها وتساوي ضلعان متناظران فالمثلثان والزوايا والاضلاع متساويه على التناظر و

لنفرض اولا ان ب ج مساو لـ ه ز واقول ان ا ب و د ه ايضا متساويان والا فليكن ب ا اطول و

ناخذ منه ب ح مساويا لـ ه د وان امكن فيكون ساقا ب ح ب ج كنظيرتيهما ه د ه ز وزاويه ب كزاويه

ه ح ب ج مثل د ز ه اعني ا ج ب هذا خلف ولنضع المتساويين خطي ا ب و د ه ونقول ان ه ز ب ج

متساويان والا فليكن ب ج اطول



ونأخذ ب ط مساويا له فيكون ا ب

ب ط وزاويه ب مساويه لنظيرتها

ه د و ه ز وزاويه ب مثل زاويه

ب ط ا مثل د ز ه اعني ا ج ب

الخارجه مثل الداخله التي تقابلها هذا خلف واذا وقع خط على خطين فصير الزاويتين المتبادلتين

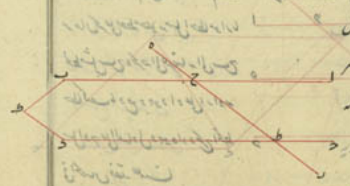
متساويتين مثل خط ه ز على

ا ب و ج د وزاويتي ا ح

ط و ط ح د فالخطان متوازيان

والا فليلتقيا على ك فيصير

خارجه ا ح ط مثل الداخله

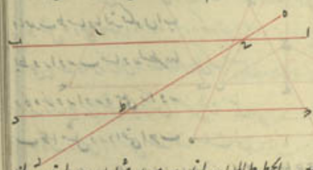


المقابله وهي ح ط د

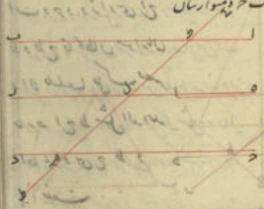
هذا خلف



وكذلك اذا اخرجت الخارجة
مثل ح ه ب مساوية
للداخلة التي تقابلها وهي ح
ط د او الداخلتين من جهة
معادلتين لقائمتين لان
ه ح ب مساوية لا ح ط فا ح ط وطح المساويتان متساويتان ولان ب ح ط مع ا ح ط انما مساويه
لقائمتين فاذا كانت مع ط ح المساوية فان كان الخطان متوازيين فالزاويتان المتبادلتان
والداخلة والخارجة التي تقابلها متساويتان والداخلتان في جهة واحدة مثل قائمتين فيقول
ان ا ح ط مثل د ط ح والا فليكن ا ح ط اعظم من ح ط د وط ح الاصغر انقص من قائمتين

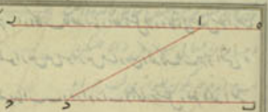


فيلتقي الخطان من جهتهما وهما
متوازيان هذا خلف
فاذن د ط ح مساوية لا ح ط
اعني ب ح د الخارجة و ح ط
د ب ح ط متساويتان معا لقائمتين الخطوط الموازية لخط واحد متوازية مثل ا ب ح د لخط ه ر لان
اذا وقع على الثلاثة خط كـ ل م فزاوية ا كـ ل مثل مساويتها كـ ل ب وهي مثل مقابلتها
ل م د فا كـ م مثل مساويتها م كـ فاب ح د متوازيان

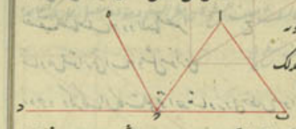


نريد ان نخرج على نقطة معلومة مثل ا خطا موازيا
لخط مثل ب ح فنخرج الى غير نهاية الى ب ح
خطا كيف ما وقع وهو ا د ونعمل زاوية
مثل ا د ح على التبادل وهو ه ا د ونخرج الخط
في الجهتين فقد علمت

كل مثلث وهو ا ب ح فان الزاوية



الخارجة منه مثل الداخلتين اللتين تقابلانها
وزواياه الثلاث مساوية لقائمتين ولكن
الخارجة ا ح د ولنخرج من ح في جهة ا خط ح ه موازيا لا ب فتكون زاوية ا ح ه مثل مبادلتها ب ا ح
وزاوية ه ح د كمقابلتها الداخلة ا ب ح وتكون جميع ا ح د مثل زاويتي ا و ب وزاويتا ا ح ب
مع ا ح د مثل زاويتي ا و ب وزاوية
ا ح ب مع ا ح د مثل قائمتين وكذلك



هي مع زاويتي ا و ب
الخطوط الواصلة بين اطراف الخطوط المتوازية المتساوية متوازية متساوية مثل خطي ا ح و د من خطي ا
ب ح د فلنصل ا د فتكون مثلثات ا ا د من مثلث ب ا د مثل ضلعي ح د و ا د وزاويتاهما المتبادلتان
من متوازيين متساويتان فالقاعدتان متساويتان وايضا متوازيتان لان زاويتي ح ا د ب د ا



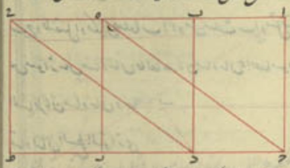
المتبادلتان متساويتان وهما
متبادلتان السطح المتوازي
الاضلاع مثل ا ب ح د اضلاعه
وزواياه المتقابلة متساوية
والقطر مثل ا د منصفه لان
زاوية ا د ب مثل مبادلتها
د ا ح وكذلك ا د ح مثل ب ا د
وقاعدة ا د مشتركة فتساوت الزوايا و
الاضلاع المتناظرة وهي المتقابلة متساوية
والمثلثان متساويان فالقطر منصفه



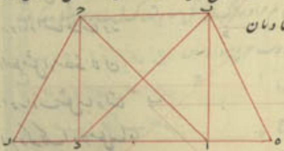
كل سطحين متوازي الاضلاع مثل سطحي اد وجر اذا كانا على قاعدة واحدة مثل جد وكانا في خطين متوازيين مثل جد واز فهما متساويان لان اد وب والمتوازيين بين متوازيين متساويين وكذلك اب جد اعني ه ى د ب ومشترك فضلعا وا او متساويان لسطر بهاب ب د وزاوية اب والخارجة مثل واخر الداخلة



فالمثلثان متساويان فيسقط منهما مثلث ب وح حتى المنحرفان متساويين و نصف المثلث جد ود المنحصرا متساويين فمتوازي ا ب ح د مثل متوازي ر ه ح د وكذلك ان كانت على قواعد متساوية وفي خطين متوازيين مثل سطحي او ورح ونصل ده رح فسطحا اوح الساوي كل واحد منهما سطح حرح فهما متساويان وكذلك المثلثات على قاعدة واحدة



وفي متوازيين مثل مثلثي ا ب ح و د ب ح على ب د ومن ب و ه ر مثلا حدا ه و ر كل واحد منهما مثل ب ح ونصل و ب ح ر فيكون سطح د ح وسطح د ب متوازي الاضلاع وكل واحد من المثلثين نصف كل واحد من المتوازي الاضلاع المتساويين فهما متساويان



وكذلك اذا كانت على قواعد متساوية ثم كذلك سطحها المتوازي الاضلاع فيكون المثلثان نصفي متساويين

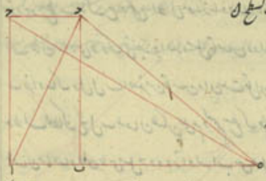


ل

فان كان المعلوم من مثلثين انهما على قاعدة واحدة ومتساويان فهما في متوازيين والا فليكن

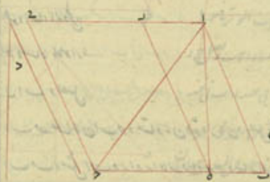


اب ح ارفع حتى يكون الموازي لـ ب ح ر ا ه لا او نصل اه فيكون اب ح ب ه ح متساويين ويكون ب وح مثل ح ب ر الكل مثل الجزء وهذا خلف فان كان سطح متوازي الاضلاع ومثلث على قاعدة واحدة وكذلك فالمثلث نصف السطح لان قطر السطح وهو او يفصل على تلك القاعدة بعينها مثلثا مساويا لذلك المثلث فهو نصف السطح ل



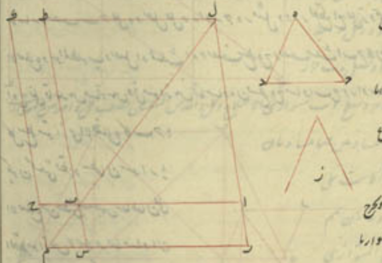
نريد ان نعمل سطحا متوازي الاضلاع مساويا لمثلث معلوم وله زاوية مساوية لزاوية معلومة ولكن المثلث اب ح والزاوية ه فنعمل على اخطاط موازيا لـ ب ح فلنناصف ب ح على د ونعمل على د زاوية ح د ر مثل ه ونخرج لتقطع اح على ز ونتمم سطح ز ح متوازي الاضلاع وهو المطلوب ونصل اد فمثلث اد ح نصف سطح وح ونصف مثلث اب ح لان مثلثي اب د اد ح على قاعدتين متساويتين وفي متوازيين فهما متساويان فسطح وح مساو لـ اب ح وزاوية مثل زاوية

كل سطح متوازي الاضلاع كـ اب ح د يكون لمتمتي قطره سطحان متوازيا الاضلاع من خطين يسميان متممان على القطر متوازيي الاضلاع فهما متساويان ولكن القطر ب ح والمتممان عليه و ك ح ط على زمنهما از ز ه متساويان لانك تعلم ان مثلثي كل متوازي الاضلاع فيه متساويان





فاذا فرضت من مثلث ب اح مثلى حر ول رط
ب ا راح حر ر اک ب من د د ب هی المتمات
فتساوی یرید ان نعمل علی خط معلوم م وهو اب
سطحا متوازی الاضلاع مساویا لمثلث حر د ه
المعلوم واحدی زوایاه مثل زاویة ز فامد ب ح
علی الاستقامة مثل نصف د ه ونعمل علیه سطحا متوازی الاضلاع مساویا لحر ده و زاویة ب مثل
ز وهو سطح ب ط ک ح ونخرج لط ل موازیا ومساویا لا ب ح ونتمم سطح ا ح ل ک ونخرج قطر
ا ب علی ان زاویتی ط و ک فی جهة واحدة مثل قائمتین وزاویة ک ط ب الخارجة اعظم من زاویة ط ا
ب فزاویتا ک و ل ل ب اصغر من قائمتین وان خرجتا علی ان زاویتی ط و ط ل اعنی قائمتین فزاویتا ط
و ط ل فخطا ک ح ل ب ملتقیان فلیکن علی م ونتمم سطح ک م ر ل ونخرج ط ب الی س فلان المتممین
متساویان فهما مساویان لمثل حر د ه وزاویة ا ب س مثل ط ب ح اعنی ز ل



یرید ان نعمل
علی اب
مربعا قائم الزوایا
متساوی الاضلاع
فنقیم علیه حر ا
عمودا مساویا له ونخرج
حر د مساویا له موازیا
ل اب ونصل
د ب فعلی ان اب حر د متساویان متوازیان وصل بینهما حر ب د فهما متساویان و اح مثل
ا ب ف مثل اب وزاویة ا قائمة فزاویة حر وسائر الزوایا التی فی کل جهة واحدة قائمة مربع



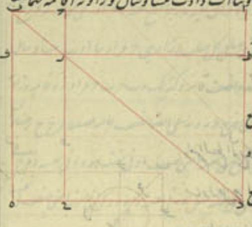
وتر الزاویة القائمة من المثلث القائم الزاویة مثل مربع
ب حر مثل مجموع مربعی الضلعین الاخرین اعنی اب فی نفسه
و اح فی نفسه فلنعمل علی الاضلاع مربعات ب حر ط ه
ب ر ا ا و ک ب و نخرج ا ل موازیا لخط ب ح
قاطعا لخط ب حر لانه لو وقع خارجا مثل خط ا ص یکون
خط ا و مع علی خطی ا ص وط المتوازیین وکل واحد من زاویتی ط ب ا ص ا ب اکثر من قائمة بدا
علیه ولنصل ذح ط ا علی ان زاویتی ب ا ب ا ح قائمتان فخط ا ر وسعهم وموازیان د
فیکون مربع ا ب ر و ضعف حر ب د المساوی لا ب ط لان د ب و ب حر متساویان لمثل ب حر ا ب
ط و زاویة د ب حر اعنی د ب ا



القائمة و ا ب حر المشترکة مثل زاویة
زاویة ا ب ط اعنی ط ب ا القائمة و ا
ب حر المشترکة مثل زاویة ا ب د
وسطح ط ل م ایضا ضعف ا ب حر اعنی
ط ب اعنی ب ط ل م ا ب و ر مساویان
وکذلک سطحا ا حر ک م ل ه حر مساویان فمجموع
المربعین مثل ب ط حر ه السالف وبالعکس ان کان
ضرب الضلعین فی نفسهما مجموعین کضرب الوتر فی نفسه
فزاویة ما قائمة ولنخرج ا د علی ا ح عمودا او مساویا لا ب ونصل حر د
فی نفسه مثل حر ا فی نفسه و ا د فی نفسه اعنی حر ا فی نفسه و ا ب فی نفسه
اعنی حر ب فی نفسه و مثل حر ب فالمثلثان متساویا الاضلاع اوتیا
المتساطران متساویان فزاویة حر ا ب قائمة لان المثلثین متساویان



اب قسم على حر كيف اتفق حات في نفسه كاحر في نفسه و حرب في نفسه و احر في حرب مرس ونعمل على اسرح
اب ده ونخرج قطر ب د و خط حرح موازيا لا د و قاطع القطر على ر و طرك موازي اب فلان ر او ه قائمه
معنى جميع الزوايا التي في السطوح ذوات الاضلاع الاربعه قائمه لان بعضها خارجه مقابله وبعضها داخله قائمه
من المخالس ولان ساقي اب اد متساويان فزاويتا اب داد ب متساويتان وزاويه ا قائمه فهما نصفا



قائمه فعلى ذ ر ب نصف قائمه وكذلك في سائر
المثلثات وبعي ذ ر مساويا لرب و ط و ط
دونكون مربع ك حر مثل حرب في نفسه و مربع
طرح من ط ر اعني احر في نفسه ومتمما از ز و
متساويان فهما ضعف احر في د ب وجميع
ذلك هو مربع اه

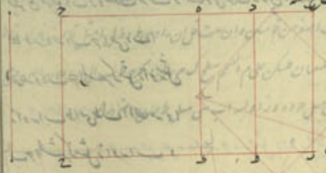
ات منصف على د و مجلس على ه و ضرب احد المجلسين في الاخر اعني اه في ه ب و الفصل اعني حر د



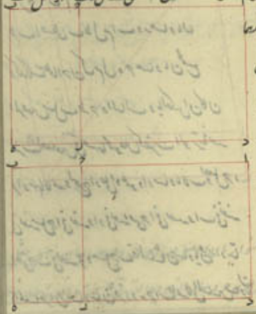
في نفسه مثل حرب النصف
في نفسه فلنعمل على د ب
مربع حرب ر ونخرج د ط موازيا لم
ه ونخرج القطر قاطعه على ح و ك ح ل
موازيا لات ط لما بها ه وعلى العمود ام
منقطع لا محاله خط ك ح ل المخرج فلانها
فلنكن على م فال ات سطحان متوازيا الاضلاع
على قاعده من متساوتين وفي متوازيين فهما متساويان و ح ح ر متساويان فمجموع ل س ع العلم مثل اح وهو مثل اه
في ه ب فاضاف اليه ل ط من مربع حر د في نفسه فيكون ب ه الذي هو حرب في نفسه ان ات منصف على حر و رسد
في طوله ب وكيف اتفق جميع ادفي الزياده والنصف في نفسه كالنصف مع الزياده في نفسه ونعمل على

بسم الله الرحمن الرحيم وبه استعينه واليه العود وعليه اتوكل

المقالة الثانية المربع وكل سطح قائم الزوايا فالخطان المحيطان بالزاويه القائمه وضرب
احد الخطين المحيطين بها في الاخر هو تكسيره وحمله السطحين المتممين مع جنبي القطر مع احد السطحين المتصص
بالقطر مجموعه يسمى العلم حطب حر قسم كيف اتفق بقطع ه و د و ضرب اب كل ب د كقره
في واحد واحد من اقسامه نظره انا نخرج ب د عمودا مساويا لا و تمم سطح ب حرح ر موازي الاضلاع قائم
الزوايا ونخرج خطي ط و ط ك موازيين لت و نضرب ب ا اعني ا ب د هو ب ط وكذلك و ط اعني
ب ر ال ا في ده متوازي الاضلاع هو د ك وكذلك ط ك اعني ا في ه حر هو ح وجميع ذلك مثل ب
ح اعني ب ر اي ا في ب ح كله



اب قسم كيف ما اتفق
على نقطه حر فاب في كل
قسم منه مجموعا مثل اب
في نفسه ولنعمل عليه مربع اب
ه د ونخرج حر ر موازيا لا د فارس ضرب ا د اعني اب في اه و حر ه مثل ز اعني اب في ه ب وهو مثل اب
في نفسه اب قسم نقسمين على حر فضرب اب في بعضا



ولكن حرب الذي هو اب في ب ه المساوي
لحرب مثل ولضرب احر في حرب
و حرب الذي يضرب فيه اب في نفسه
لان د ب هو مضروب اب في ب ه
اعني د ب و ر ب هو مضروب حرب
في ب ه اعني د ب في نفسه و ا ر مضروب
احر في د ر اعني في د ب



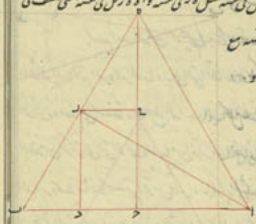
ح د مربعا كما عملنا بجميع خطوط
فمعلوم ان مربع مساوي لـ ك
الذي هو مرآة في ك اعني ب ه ول ط من
ضرب ح ب في نفسه وجميع ذلك ح ب الذي
هو ضرب ح د في نفسه ل اب مقسوم على ح كيف اتفق
فنقول احد القسمين وليكن ح ب مربعه والاخر مثل
اد في نفسه مساويان ل ا ب في نفسه و ب ا في
ولنتمم السطح المربع كما تعلم فاك من اب في ب ح مع ب مربعه
مساوله مل م ل العلم مضافا اليه ح ك هو من اب في ب ح
مربعه وطح من اح في نفسه وهو مثل اب وح ب كل في نفسه ويكون
في نفسهم هذا الشكل ان احد ح ك مربعه مرة من اك مرة
من ح ب في نفسه



اب مقسوم على د كيف اتفق و زيد ب وصل ب ط في الشكل
الخط الاول و هو اب في الزيادة والربع مرات الاطول من مقسومه
وهو اح في نفسه ويعمل على اد مربعا ويخرج خطوط و خطوط على موازاة
ا ز ومن جنب قاطعان القطر حطى م ان من رحلى هو ابا ادا فمعلوم
ان مسطح اك كه مساويان وكذلك مسطح من قطه وحط جز ان مسطحان
لان ح ط ط مساويان لما علم وكذلك كما ان مسطح اب من مساويا
على قاعدة مساو سطح في مواد من وكذلك سطح ح ح ح لا بعد مساو
والسطوح الاربع التي في ح ب مثل ك مساوية واضاف كل واحد مثلا
واحد من الاربعة المتممة يكون كل العلم وهو مثل ت ت اربع اضعاف



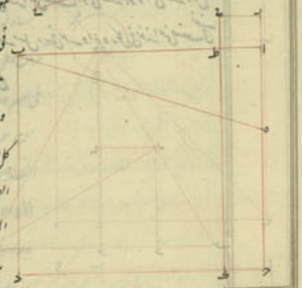
اك و هو اب في ب ح واضاف التساوي الذي من اح في نفسه فيكون اد في نفسه ل اب مقسوم على
ح و بمثلثين على ومجموع ضرب المثلثين كل في نفسه ضعف النصف في نفسه مع ضعف الفضل في نفسه
فليقم على ح عمود والفصل منه ود مساويا لا ح ونصل ده ا و ب و ز موازي ح د وعلى ب ه ولان ب ه
عليهما على الاصل من قائمتين ولقاه دون نقطه ولانه ان لقيه خارجا قطع خط وح الذي يوازيه و زيح اد
اب ونصل اه لان اه و ب ه مساويان لتساوي ضلعي كل مثلث و زاويتي ح ه ا و ا ه ب مساويتان
وكذلك زاوية ا ه ح مساويتان لكل واحد نصف قائمة وكذلك ه ب ح ب ح و اه ره قائمة و زاوية
ب ز ه ب كل واحد منهما قائمة لكل واحد من ه ح و ر د على الضلع نصف قائمة فضلعا ه ح ح مساويان
والضلعان ب ه مساويان كذلك ا ح في نفسه و ح في نفسه اعني ضعف اد في نفسه هو د ا في نفسه و وح في
نفسه وح ر في نفسه اعني ضعف ح ر هو ح د والفضل في نفسه مثل ه ر في نفسه و ا د ر كل في نفسه اعني ضعف في نفسه



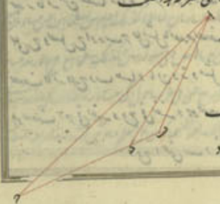
وضعف اح و في نفسه هو اد في نفسه ل اد في نفسه مع
ر اعني د ب في نفسه ل اب مضاف على د و
زيد في طوله ب و خط د ب وكل في نفسه مثل
دد في نفسه مربعين و اح في نفسه مربعين فليقم على
عمود ده مساويا لا ح ونصل ه ب ه ا
ونخرج من ه في جهة ب موازيا
لا و على عمود اه موازيا لهو فيلتقيان لا محالة ولنكن على ز فزاوية ر قائمة لانها المساوية من قائمتين وزاوية
هد ر قائمة من جملتها مقابلة ه ح د وزاوية ب القصرين قائمة وزاوية قائمة ه ب ر د فلتعان ولنكن
على ح ونصل ح ا و ه ب ح على شكل ما تقدم نصف قائمة اعني ه ب ح و ب ه ح مقابلة زاوية قائمة على ح ح ب
نصف قائمة فلح و ب مساويان و ه ز مثل ه ح اعني د ب و ح مثل و اعني ز ا و في نفسه و
هو ضعف اح في نفسه و وح في نفسه و هو ضعف د في نفسه لان اه ح قائمة و هو كاه في نفسه
ووح اعني ب د في نفسه ل



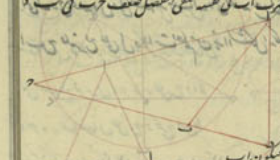
يريد ان نعمل مسطحًا يكون مربعًا احد الضلعين كالاخر في نفسه على خط اب ح د والنصف ا د على ان نفصل ب ت ونخرج ه مساويا لـ ب ونربع ه ونخرج طه ونتمم ط ش اب ه ولكن لان ب اعني ه داخل من ما اب نصف ب اعني ا ر اعني ط ا اقل من اب نقطه نسميها كه لك على ط ونخرج ح ط الى ك موازيا لـ اح وا النصف ونريد عليه [illegible] مساويا الى نقطه الذي مجموع ذلك هو في نصفه مساو لـ ب في نفسه اعني ه ا في نصفه و اب في نصفه ه ب في نفسه المشترك معنى ذلك مثل اد مربع ك المشترك على ر ط ر هو الطاني نفسه مثل ط ر وهو ط ك اعني اح اي اب في ب ط ل



كل مثلث منفرج الزاوية فان سقط العمود من طرف احد الضلعين المحيطين بها على استقامة الخط الاخر يقع خارج المثلث والا فليقع من نقطة اعلى وليس مائل ب وح من مثلث اب ح المنفرج زاوية ب فتكون زاوية ا د ح الخارجة وهي قائمة اعظم من زاوية اب الداخلة وهي منفرجة هذا خلف



كل مثلث منفرج الزاوية مثل اب ح فان مربع وتر منفرجة مثل اد في نفسه يزيد على مربع ب والاضلاعها الى نفسه ضعف ما يكون من ضرب احدها كان ولكن ح ب فيما بينه وبين مسقط العمود ولكن ب د حتى يكون ا د



عمود الآن اح في نفسه و ح ب في نفسه مثل ب ا في نفسه و ب د في نفسه وضعف ا ب في ب د مربع ا د في نفسه و د ب في نفسه فمربع اب في نفسه يبقى الفضل ضعف ح ب في ب د بعد اب في نفسه و ب د في نفسه

كل مثلث حاد الزوايا فان كل عمود يخرج من طرف خط منه على وتر زاويته يقع داخل المثلث والا فليقع خارجا مثل ا ر فيكون اب والخارج من مثلث اب د وهي حادة اعظم من زاوية الداخلة وهي قائمة هذا خلف



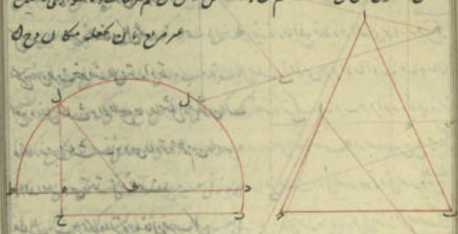
مثلث اب ح الحاد الزوايا فان مربع كل منه في نفسه ولكن ا ومعه على ضرب الاخر من في نفسها بما يكون من ضرب احد الضلعين ولكن ح ب فيما بين الزاوية ومسقط عمود ا د عليه وهو ب د من لان ب ح و ب د وكل في نفسه ضعف ح د في ب ح و ح د في نفسه و اد او ضعف اد في نفسه الى ح ب في نفسه و ب د في نفسه كان مساويا لضعف ح د في ب ح و د ح في نفسه و ا د في نفسه وذلك كله



مثل ح ب في نفسه و ا ب في نفسه مع ح ب ا د في نفسه و د ح في نفسه ا د في نفسه يعني ح ب في ب د و مربع من ضرب ب ح في نفسه و ب ا في نفسه

يريد ان نعمل مربعا مساويا لمثلث ا ب ح فنعمل سطحا متوازيا قائم الزوايا مساويا للمثلث ولكن د ح ونخرج احد الضلعين ولكن د ح الى ط ونعمل ه ط مثل ه ح ونصف د ط على ك ونبعد ك بعد ك ط دائرة ا ل ط ونخرج ح ه الى ل ونخط

نصف وقسم مسلعين ... في ه اعني سطح وح ه ك في نفسه مثل ك ط في نفسه اي ك ل في نفسه اي ك ه في نفسه و ل ه في نفسه نخرج ب ك ه في نفسه نقع ل ه في نفسه مثل سطح وح اعني مسلث
اسح ... على ل ه وانت تعلم من هذا الشكل انك ان تعلم مربعا مساويا لما يساوي الاضلاع
عن مربع ... ان نجعله مكان ل وح ل



بسم الله الرحمن الرحيم وبه استعين وعليه اتوكل

المقالة الثالثة الدوائر المتساوية هي التي اقطارها وانصاف اقطارها متساوية وتقال خط ماس ... على الدائرة و... على استقامة ... سطح الدائرة والدوائر المتماسة هي التي ... الاوتار المتساوية البعد من المركز هي التي الاعمدة عليها من المركز متساوية والاكثر بعدا الاطول عمودا او بالضد وزاوية قطعة الدائرة يحيط بها خط مستقيم وقوس والزاوية المركبة على القوس هي الزاوية التي يحيط بها خطان ... من طرفي الوتر ويلتقيان على نقطة في القوس والشكل القطاع يحيط به خطان ... من المركز الى المحيط ومن الدوائر ما بينهما من المحيط والزاوية التي يحيط بها خطان ... التي على تلك القوس والقطع المتشابهة هي التي زوايا المركبة فيها متساوية وهي من الدوائر المتساوية ... ان نطلب مركز ... ... وننصف ح د على ه ونخرج على ه عمود ا ه ... الى المحيط ونصف ... مركز ... والا فليكن على نقطة اخرى ... مثل ... ط ولا يجوز على نقطة ... والا ... من المركز ... وهذا محال ولا يجوز ان يكون ... والا ... ط ... مثل ... ويكون ح ط

وهي اكبر من قائمة مثل ط ه د وهي اصغر من قائمة
وهذا خلف وقد بان من هذا الشكل ان كل عمود
على النصف من وتر دائرة فانه تمر
بالمركز ل كل ... على دائرة
... على ا ح د فان المستقيم
الواصل ... والا ... خارجها
... ح ... من ... المركز ... الى خط ... وهو اطول من ... وهو ...



... اعظم من ... ح
التي هي اعظم ... من ... ه
المساوي ... لمساوي ... ح
... هذا خلف

ل

كل خط من المركز على وتر
منصف الوتر ... على ح د
فهو عمود على الوتر وبالعكس



... في ... الى ... من
المحيط ونوصل ... ح د ... فلان
الاضلاع الثلثة من مثلثي ... ح
... مساويات ... المتناظرة ... زوايا
المتناظرة متساوية ... زاوية
متساويان ... عمود ل





وانعكس لان زاويتي ح ه د متساويتان لان

ه د مثل ه د والقائمتان متساويتان وضلع ه ه

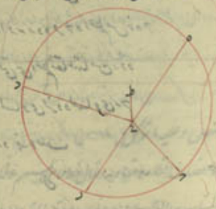
مشترك فهو مساوله د ل كل ورس

متقاطعين لا يكونان على المركز فلا ينصفان

على التقاطع كو ري د ح ه ر على ح والا

د ح ه ر ينصفان على ح ونخرج من ط

المركز الى ح ط ح فهو عمود فزاوية ط ح د قائمة والقائمة ط ح ر قائمة وهي اصغر من قائمة



هذا خلف ل الدائرتان المتقاطعتان

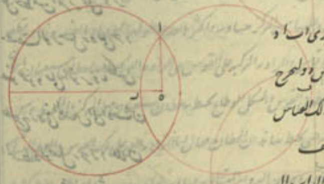
كاب ح ا ح د ليس مركزهما واحدا والا

فليكن ه ونخرج ا ه د ه ر د ه ر

مثل ه ا وا ه د مثل ه ا و ا ه د

مثل ه ا فه ر اذا مثل ه د الكل هذا

خلف لا ينكس

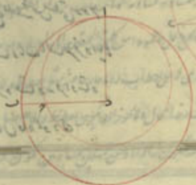


والمتماستان من داخل كدائرتي اب اد

ليس مركزهما واحدا والا فليكن ه ولنخرج

خطا ه د ب فيكون على ذلك التماس

ه د الجزء كب الكل هذا خلف



الخطوط الخارجة من نقطة في الدائرة الى

المحيط مثل ه ز ه ا و ح ه ث ه ح

فاطولها الذي يجوز على المركز واقصرها

تمام القطر وما قرب من الاطول

فهو اطول وخطان فقط من جنبتي القطر متساويان ولنكن المركز ط ونصل ط ر ط ح ط ا ه ط ط ر

اعني ه ح لان ط ح ط ر متساويان الطول من المثلث وهو ر ه وه ط ر مثل ه ط ط ح ولكن ر او ه

وط ر اعظم من ر ا و ه ط ح فقاعدة ه ر اطول من ه ح وكذلك ه ح من ه ا و ه ط ه الطول من ط ا

اعني من ط ه وط ه مشترك ه ه ا اقصر من ه ا ولنعمل على ط ر ا وه ه ط ب مثل ه ط او ط ب مثل ط ا و



ط ه مشترك ه ب مثل ه ا ولا يمكن ان نخرج

من جنبتي ه ب مثل ه ا غير ه ت والا فليكن ه ك

ولنصل ط ك فاذا كان ه ط ط ك مثل ه ط

ا ه ا و مثل ه ك اعني ه ب فيكون زاوية ه ط

ك مثل ه ط ب الى ه ط ب ه ه ط ب جزءها هذا

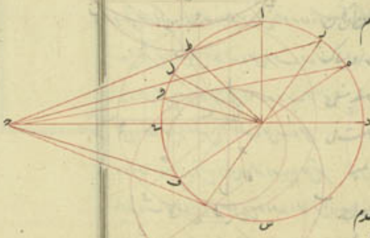
خلف نقطة ح خارجة من دائرة اب و ح

منها خطوط قطعت الدائرة فاطولها ما على المركز ثم ما يليه وما هي خارجها فالمتصل بالقطر اقصرها ثم ما يليه و

خطان من الجنبتين فقط متساويان وهذه الخطوط مثل ح م ونعلم المركز م ح ك ه م ح ل ر م ح ط

ا ح م م ه اعني د ه اطول من ح ه المثلث فيكون ح د اطول من ح ه وبين ان ح ه اطول

من ح و على ما مثل في الشكل الاول ح ه اطول من ح ر



و ح ر اطول من ح ا واتصل ح ك ك م

اطول من د م مد ه ح م ك م

سواء بقي ك ح اطول من ح ح

فكذلك البواقي على الترتيب ونعم

زاوية د م ف مثل ح م ك فيكون ف مثل

د ك ولا يقوم غيره والا فليعم ح س على ما تقدم

د م س الاعظم كه م ف الجزء وهذا خلف

نقطة وخرج منها الى المحيط منه خطوط مساوية حر و حب حد ففي المركز ولنصل دب بد دا

لننصفهما على ز وح ونصل حز وحح الى اوط من المحيط



وزح الى ك وم فلان مثلثي ه حز وحزب

مساوي الطائر فاط عمود على المنتصف من وتر

ب ه فالمركز عليهما ومع ل لا يقطع دائرة اخرى

في اكثر من موضعين والا فليقطع دائرة اب دائرة حج

في اكثر من موضعين على نقطة ز وح ط ولنصل ه ز ه ط

طرح ز ه منتصف ه ز ه ح على ك ول ويخرج حرد اب عمود من على بح ز ه ونصل ك ل فعليهما المركز حيث

متقاطعان لان زاويتي ز ك ل ل ك اقل من

قائمتين فليلتقيا فيكون ملتقاهما هو مركزا

واحدا الدائرتين المتقاطعتين وهذا خلف



المخطوط الخارج على مركز دائرتين متماستين تقع

حيث تماسان كدائرتي اب على ه ودائرة حج على

ز ه متماسان على ان الخط الخارج على ز ه ه اي ا

والا فليقع مثل ه ح ويخرج ز ا ه ا فهو ز

ا مساو له ح ز ط اعني ه ط لكن ه ز

ا الطول من ه ا و ط الطول من ه ا

اعني ه ح هذا خلف



لا تتماس دائرتان الا في موضع واحد

والا فلتماس دائرة حج الدائرة دائرة ا

ب على د و ه وم ه و المار بالمركز من ا الى ح

و ونكون حر ه مثل ه د و حر ز مثل ز د هذا خلف



او ط الخارج تماس دائرة اب على خطي اوب وصل

مساوات المستقيم فهو يقع داخل كل دائرة منهما و

خارجها هذا خلف الا وتار المتساوية في دائرة

واحدة تكون دونها في دائرة اب ابعادها

من المركز متساو وبالعكس ولنخرج من ح المركز

عليها عمودي حط ح ك والى اوب من المحيط ونصل حر ح زح وح ه او لا الوتر من متساو من فلان

مثلثه اضلاع وح حر ز وح من المثلث متساويات بالمساط فيكون حرح ومثل ح ز ه في الزوايا



وكذلك يكون مثلثا وح ط و طرح ومثلث وح ك ك

وح كذلك فزاوية وح ك نصف زاوية وح ز مساو وح

ط نصف زاوية حرح و وزاوية وح ك وح ك

الطرفان متساويان فح ط مثل ح ك وبالعكس لان

مضروب حرح في نفسه اعني حرط طرح كل في نفسه

مثل مضروب ه ح اعني ه ك و ك كل في نفسه بمربعاتها ح طرح المتساوي من مربعا حط ه ك

مساو من نصفها ح ط ه ك وبهما الوتران لان



ح ط مثل ح ك و ح ح مثل ح ه وز او ساك

ح زطح و متساويان ط حر مثل ك ز فو نصفه مثل

ز نصفه ل و ا ر ح و س ع طرح وقعت في

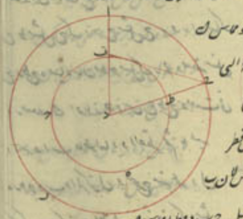
دائرة اب فاطولها هو القطر ثم ما يليه

ه ز لا ق ب والمركز ل ولنخرج منه عمود ل

كل ك م و ك م الطول فاخذ منه كر مثل

ک ل ونخرج ل ع موازيا لط و المركز ک ونفصل ک س ک ع ک ح ک ط ص ل ک ع اعني ح والنظر الطول من س ع وعلى ما تقدم س ع اعني وترا طول من ح ط ولا يقع وتر مواز ومساو ليس ع مثلا الا واحد له لانه لا يقع عليه من المركز الا عمود واحد مساو لعمود ک ز على س ع وهو ک ل ان كل عمود على طرف القطر مثل ب د على قطر د ز فانه يقع خارج الدائرة ولا يقع بينه وبين المحيط خط مستقيم اخر والا فليقع د ا مثل د ا ونصل ه د فزاوية ه ا د قائمة مثل ه د ا وهذا خلف والا فليقع بينهما خط مستقيم كبح ونخرج الى س عمود ه ط فيقع من جبح والا فليقع من جهة ک فلان زاوية ح ده هي بعض من القائمة حادة فزاوية ه د ک منفرجة وهي زاوية قائمة هذا خلف فيقع في جبح فزاوية ط القائمة اعظم من ه د ط الى ه د تونزاه و الطول مره ط هذا خلف واقول ان الزاوية الداخلة التي يحيط بها محيط القطر والخط المحيط التي عليها اله د اعظم من كل زاوية حادة وان د ب الخارجة اصغر من كل حادة مستقيمة الخطين لانه لو كانت زاوية حادة مستقيمة الخطين اعظم من الداخلة او اصغر من الخارجة اللتين سميا لامكن ان يقع بين خط ب د ومن قوس ح ا د خط مستقيم ولكنه لا يقع فزاوية نصف الدائرة التي عليها ه د اعظم من كل زاوية حادة مستقيمة الخطين والتي عليها كد زالخارجة اصغر من كل زاوية حادة مستقيمة الخطين وقد بين من هذا ان كل خط عمود على طرف فهو مماس ل





زيد ان نخرج من نقطة ا الى دائرة ه ب ح الى على ه خطا مماسا فنصل ه ا فليقطعها على ب وعلى د ونعمد دائرة ز ا ح ومن ب عمود ب ح على قطر دائرة ب ح الى دائرة ا ونصل ه ح ط ا فخط ا ط مماس لان ب ه ح مثل ه ط ا وزاوية ه مشتركة فمثلث ا ه ط مثل ح ه ب و ط ا مماس ل

كل خط مماس مثل ب د لدائرة ا ب على ب فان الخط الخارج الى نقطة المماسة من المركز مثل ه ب عمود على المماس مثل ب د على ب د والا فليكن العمود من المركز على ح د خط ه ز ه ب ب زاوية قائمة و ه ب اطول من ه ح وهذا خلف وبالعكس فان المركز على العمود على المماس والا فليكن ه ونصل ه ب فزاوية ه ب ح قائمة وهي اقل منها هذا خلف الزاوية التي على المركز كب د ح مثلا التي على المحيط كب ا ح اذا كانتا على قوس واحدة اما ان كانتا واحد اضلاع التي على المركز هو ضلعا للتي على المحيط مثل ب ا ح فظاهر ان خارجة ب د ح مثل داخلتي ح والمتساويين لتساوي الساقين فهي ضعف زاوية ل



فان وقعت كل قاطع ضلع من زاوية ضلع من اخرى وقع او خارج المثلث مثل ما في هذا الشكل فلنصل ا د ولنخرجه الى ه فزاوية ه د ح ضعف زاوية د ا ح فقد ذهب منها زاوية ه د ب ضعف زاوية د ا ب بقي زاوية د ب ضعف زاوية ح ا ب ل





واما ان كانت الزاويتان تحتهما خط واحد نخرج من د الى ا مثل ما في هذا الشكل فبين ان ساه ضعف د ا ب وكذلك ه د ح ضعف د ا ح فجميع ب د ضعف ب ا ح ل





اذا كانت في قطعة واحدة زاويتان على المحيط كـ ا او د فهما متساويتان
لانهما نصفا زاوية المركز ح ي ل كل دائرة يقع فيها سطح ذو اربعة
اضلاع كـ ا ب ح د فكل زاويتين متقابلتين منها كقائمتين



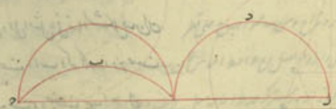
وتصل ا د و ب
فـ ب ا د مثل ب د ح
و ا د ب مثل ا ح ب فزاوية ا ب د و ا د ب
مثل ب ا ح و ب ح ا وجميع ا ب ح كقائمتين
فا ب د و ا ب ح كقائمتين ل



لا تقوم على خط واحد قطعتان متشابهتان من
دائرتين مختلفتين في الصغر والكبر كا ه ب ا ز ب
والا فلنفصل خط ا ه ولنخرجه الى ز ونصل ه ب
و ز ب فا ه ب الخارجة كـ ا ز ب الداخلة
هذا خلف ل



وكذلك لا يقع على خطوط متساوية مثل
ا ب ح ا د ر على ا ح ا ر والا فلتنطبق
ا ر على ا د فتنطبق القطعة على القطعة
وتقومان على خط واحد هذا خلف





ر دان تمم قطعة دائرة معلومة فان كانت نصف دائرة
نصفنا الوتر فهو المركز وان لم تكن نصف دائرة فانا
ننصف وتر ب ح على د ونقيم على د عمودا الى القوس
ونصل ب ا فلان زاوية ه قائمة وزاوية ا حادة نقيم على ب
من خط ا ب زاوية ا ب ه مساوية لزاوية ا ل

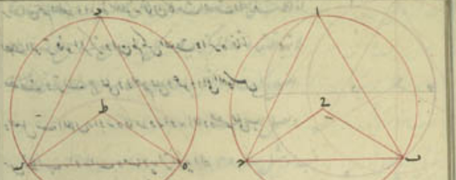


فان كانت القطعة اكبر من نصف دائرة كانت زاوية ا ب د
من المثلث اعظم من ا فيقع خط ب ه مثل ما في احدى
الدائرتين داخل المثلث وان كانت اصغر وقعت خارجة
مثل ما في الثانية ولان د ا عمود يقطعه المركز ولان زاويتي ا
و ا ب ه اقل من قائمتين فيلتقيان على ه فهو المركز
ونصل ه د و ه ب وهما متساويان لتساوي زاويتي ب ا
من مثلث ا ه ب و ه ب من مثلث ه د ب مثل



ه ح من مثلث ه د ح فخطوط ه ب و ه ا ه ح ثلاثة متساوية
ل

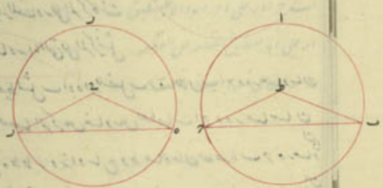
الزوايا المتساوية في الدوائر المتساوية على المركز كانت
او على المحيط فهي على قسي متساوية اما التي على المركز فمثل
ب ح ح و ط ز والتي على المحيط فمثل ب ا د و د ر ط فنصل ب ح و ر ط فلان ب ا ح و د ر متساويان
وضعف او لعب وضعفا ضعفها المركز من متساويين فقطعتا ا ح و د ر متشابهتان
ولان ح ح ح ح مثل ط ط ر و ز او ساح و ط متساويان لقاعدتا ب ح و ر ط متساويتان
فلا تقوم عليهما قطعتان متشابهتان مختلفتان فقطعتا ا د و د ر متساويتان من دائرتين
متساويتين فهما متساويتان تبقى قوس ب ح مثل قوس ه ز ل



وبالعكس والا فليكن زاوية ح
اعظم من ط وبما حد ح وصل ب ط ه
ه د وصل ب د اعني ه ر بما اختلف ان
وتراب وتر ه متساويان
في دائرتين متساويتين

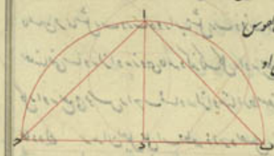


متقوسانهما متساويتان لانما
الفصل من ط المركز ط ب
ط د ومن ح المركز ح
ح نصف قطر اوسا المركزين
المثلثين متساويين لتساوي
النظائر فالقوسان متساويتان
وبالعكس بعمل كذلك فيكون
الزاويتان ط ح متساويتين
لما علم انما ونرا ب
ود متساويان





ان نصف قوس ب ا ح فنصفه ونرد على د
ونقيم د ا عمودا الى القوس فهو نصف القوس
فلنصل ب ا ح ا فضلعا ا د ب مثل ضلعي ا د
د ح كل لنظيره وزاويتا د متساويتان
ف ا ب مثل ح ا فقوساهما متساويتان ك



القوس مثل ب د ا فهي قائمة وفي الصغر منها كان وفي منفرجة لكن زاوية القطعة كالتي من ا و الوتر
ودون القوس حادة وفي الاعظم كا ب د في حادة ولكن زاوية القطعة التي هي اكبر كالتي من ا والوتر
ودب القوس منفرجة فلنصل ه د ونخرج ب د الى ح فزاوية ا د ه مثل ه ا د وه ب د ونصف ه د ا
و ا و ونصف ه د ه فمجموع زاويتي ب ا د نصف زاويتين معا وليس للقائمتين فهي قائمة وكذلك كل زاوية تقع
في قطعتها لانها تكون مساوية لهذه زاوية ا ب ومن مثلث ا د ب اقل من قائمة فهي حادة وكذلك
كل زاوية تقع في قطعتها وهي ح زاوية ح القائمة لها مثل
قائمتين فزاوية ح منفرجة وكذلك كل زاوية تقع في قطعتها و د ا
عمود فزاوية ح د ا قائمة فزاوية القطعة الصغرى وهي ا د ح حادة لانها
جزؤها وظاهر ان الزاوية العظمى اكبر من قائمة وهي زاوية ا د ب
التي من الدائرة والخط فان زاويتي ا و ب مجموعهما مثل
زاوية ا د ح الخارجة مثل حاد ح ا فا ثم سائر المطلوبات



كخطوط من ده

او اماس خط مستقيم دائرة وخرج من نقطة المماسة خط مستقيم وقطع الدائرة كخطوط رمس ا د ه
كل واحد من راوية مثل الذي يقعان في القطعة على التبادل ر ب وكالتي يقع في قطعة راب ورب وكالتي
يقع في قطعة وحال كان الخارج من المماسة عمود اقامة ثم المركز وقسم الدائرة بنصفين فيكون كل قطعة
نصف قائمة مثل التي على المماسة وان لم تمر على المركز فلنخرج عمود ب اونعلم طي قوس رطب ونصل طب
ارط رقروا امثلث ب ارمثل قائمتين ومثل اللواتي على نقطة ب وارب التي على النصف قائمة
مثل اب ه واب رمشترك فراب مثل رب د وزاب رطب المتقابلتان من ذي اربعة اضلاع مثل
قائمتين فرماثل رب ور ب ه وراب مثل رب د فرب ومثل رطب وكل زاوية مما يقع على تلك القطعة
بعينها فهي مساوية لزاوية رهي قائمة وكذلك كل زاوية يقع في قوس رطب مساوية لزاوية وكذلك
كل زاوية يقع في قوس راحب فمساوية لزاوية ارط منفرجة وكذلك كل زاوية يقع في قوس اب ط
ا د ول رمدان نعمل على اب قطعة دائرة تقبل زاوية كزاوية معلومة ولتكن اولا قائمة



كحده فلنعمل زالنصف مركزا ا و
نعمل دائرة النصف دائرة فهو قائما
لا محالة وان لم تكن قائمة بل
منفرجة او حادة فلنعمل على
ام زاوية ل اب مثل كـ ط
ح وام عمود اعلى ل اب ونعمل
في المنفرجة واعمل زاوية
ل اب كما في احد الشكلين
وفي الحادة خارجا كما في
الشكل الثاني وعلى ب
زاوية اب م مثل ب ام





فيقعان على م لانهما انقص من قائمتين
وم ام مثل م ب وان عملنا على م وبعد م ا
دائرة ونصل قوس اب الصغرى او
منفرجة مثل زاوية ل اب المساوية
التي كخطوط وعلى هذا المثال بيان
الحادة وكذلك ان نصوّر شكلين



ويكفي بهما برهان واحد نريد ان
نفصل من دائرة اب قطعة تقبل
زاوية مثل دوز فنخرج حرط مماسا
للدائرة على ح وعلى زاوية ط ح
ح مثل د وز فنصل قطعة ب اح مساوية لها ويلي خرج اثني دور
كل وترين متقاطعين في دائرة فان ضرب كل قسم من احدهما في الاخر



منه في القسم من الثاني كل في الاخر ولنكونا اولا قطرين مثل
ب د اح على ه في الدائرة الاولى فظاهر ان الاقسام متساوية وان
يب وفي ه د كاه في ه ح ولكن احدهما قطرا ما او القاطع او الوتر
كما في الدائرة الثانية على ه د به مركز المنصل به اف ونصف على ز
ونصل على ه ف ه في ه د وه ز في نفسه مساو لرب في نفسه اعني
را في نفسه بل ز ه في نفسه وا ه في نفسه بل ا ه في ه ح و ه في نفسه

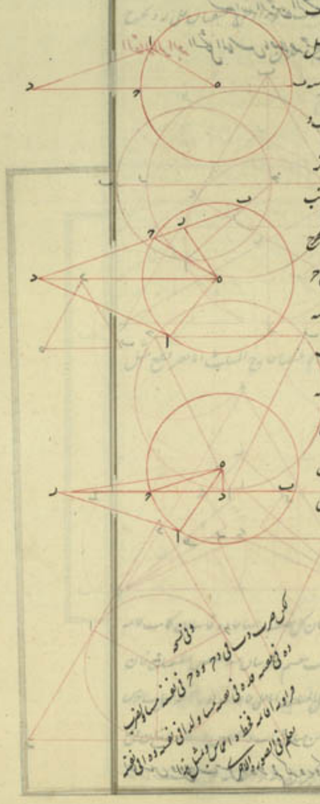


لان ا ه ه ح قطعا اح متساويان فرجب ز ه في
نفسه المشترك بقي ب ه في ه د كا ه في ه ح وليكن
احدهما قطرا غير عمود كما في الثالثة ونخرج عمود زح على اح

فاذ نصفين ومتلاقيين على ى وخرج ح في نفسه كاح في نصفه وهو مع
نح في نصفه كان في نفسه بل ز في نفسه الذي هو ب ه في ه د و ز
في نفسه مد ه ب و ر في نصفه مثل نح في نفسه و وح في نفسه مثل ه د
في و ب كره في ا ل ولنكوما و ر من ولنصف
اح وون ب د و كح نح عمودا على ب د و ز ه على اح على المنصفة
فيه في ه د و ح في نفسه كدح في نفسه وهو مع نح في نفسه كرد
بل ز اي نفسه اعني ز ه و الكل في نفسه مد ه ب ز ه في نفسه
نح ح ه كل في نفسه مثل ب ه في ه د ومثل اه في نفسه اعني
اه في وح المساوي لز ل ولنعاطعا مختلفين كما في الخامسة
والسادسة اما او لا مقطع منهما الآخر بحيث لا يقطع عمودا جعلا
الوتر من الا مر كما في الخامسة او بحيث عمودا لا بعد منها
يقطع الوتر الاقرب الى المركز كما في السادسة ل
ولنفصل ز ه و د ه ح و ليخرج عليهما عمودي نح
ط فاه في د ح ه ط في نفسه كط ح في نفسه
وهو مع ط ز في نفسه لزح في نفسه اعني ز ه في
نفسه اي نح في نفسه وح ه في نفسه اعني نح في
نفسه و ب ه في ه د و وح في نفسه مد ط ز في نفسه
مثل ز ه في نفسه اعني نح ح وكل في نفسه مثل ب ه في ه د كا
ه في ه ح ل الخطوط خارجة من ه الى ه ا س او ح
متساوية اي الثالث و ق طعها و ... ضرب ه ح اي نح
في كل القاطع مثل ه د المماس في نفسه ق



فان مر على المركز مثل ه ح ب ر و ه مركز نفصل اه بعد نصف
ح ب و ر من طول ه ه ه في ح ر و ه ح ه في نفسه مثل
اه في نفسه اعني ه ا وكل في نفسه لان زاوية المماسة
قائمة مد ه ب اه في نصفه مثل ح ه في نصفه مثل ب ه
في ح ه مثل ه ا في نفسه ل ولم يمر على المركز
اما في جانب المماسة فيصل اجزاء الشكل وانا لا في جانب
المماسة مثل الشكل الاخر ولنفصل ه ر الا ح ه و نخرج
ه ر و نخرج ه ر عمودا ا ه منتصف ب ح ه في ح
ه ح ه في نفسه مثل ر ه في نصفه وهو مع اه في نفسه
مثل ه ه في نفسه اعني ه ا و ه ا وكل في نصفه مد ه ب
ه ا في نفسه مثل ه ح اعني ه ر في نفسه و ه ر في نصفه
مثل ا ه في نصفه من ا ب ه في ح ه و بهذا البيان
في الشكل الاخر ل و بالعكس تقول ان امكان الخطان
في الضرب على ما وصفنا فالخط الذي لم الاخر قاطع
مماس اما في الصورة الاولى لان ضرب ه ب
في ه ح مثل الضرب ه ا في نفسه وضرب ه ك
كضرب هذا لكن ضرب ح ب في جميع ب و
ه ه ح في نصفه مثل ما يلزم في الصورة ه ا في
نصفه ل ا في نفسه ه ه في نفسه هزا ه ا
قائمة ومثل ما يلزم في الصورة
الاولى ل



والا فنحو
كل ضرب ه ب في ه ح ه ح في نفسه مما يضرب
ه ه في نفسه ه ه في ضرب ولذا في نفسه ه ا في نفسه
و ا وه ا وه فقط و اه ويه الشكل فيه
يعلم في الصورة الاخرى

الكل م

ويضرب ه ح في ضرب ه ا في الضرب ه ا في نفسه ... الى الخط ... من

بسم الله الرحمن الرحيم وبه استعين وعليه اتوكل

المقالة الرابعة الشكل الخامس باصلاحه جميع زوايا الشكل الذي يحدث الى المحيط نريد ان

نوقع في دائرة اب ح وترا مثل د ه الاصغر

من قطرها فنخرج قطر ب ح ونفصل منه ح ز كده

ونعلم ح مركزا ونرسم دائرة ز ا ونصل ا ح فا ح هو

الوتر المساوي لده وهو طاهر الى ... نريد ان

نعمل فيها مثلثا متساوي الزوايا لمثلث

د ه ز فنخرج ح ط مماسا له على ا ونعمل على ا زاوية

ط ا ب مثل د ه ز وح ا ب مثل د ز ه ونصل

ب ح وبها اصغر من قائمتين فتلتقيان على زاوية

ب ا ح مثل زاوية ه د ز ونصل ب ح فيكون

زاوية ح ب ا مثل ط ا ح المبادلة واب ح مثل

ب ا ح والثالثة مثل الثالثة لان مجموع زوايا

كل مثلث مساو لمجموع زوايا كل مثلث لانهما مساويان

لقائمتين فان اردنا ان نعمل بها مثلثا

... وك ... من ح المركز ... كيف

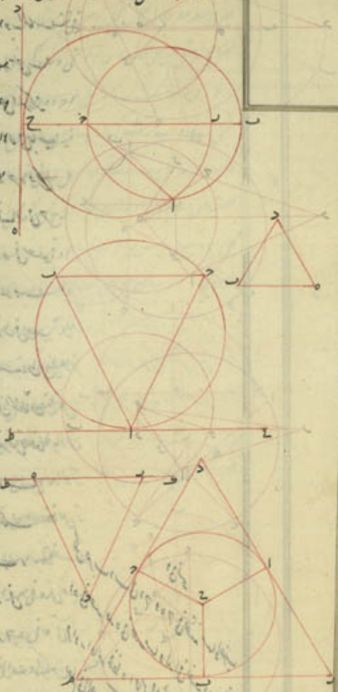
... ونعمل على ح زاوية ... ح ا مثل ... وك

وزاوية ... مثل د ه ط وعلى نقط ا ب ح مماسات

... على ما ... على م ل ...

لان كلتي زاويتي ... في ... متساويتان

لقائمتين ... ونصل ... م ك ... شكل د ل



فان اردنا ان نعمل في مثلث اب ح دائرة تنصف زاويتي ا ب ونخرج اوبح يلتقيان على ز ونخرج

اعمدة ز ح ز ه ز د على الاضلاع ونعلم ز مبدا ونرسم دائرة فلان

زاويتي ب متساويتان وقائمتا ه وح وضلع ب ز

مشترك فه ز مثل ز ح وكذلك ز د مثل ز ح

فح د ه ز متساوية والاضلاع الثلاثة

تماس الدائرة لان زوايا ه د ح

قوائم ... كل مثلث تنقسم زاوياه

فيه بخطين ويلتقيان لا محالة

فيهما يلتقيان داخل

المثلث مثل خطي ب ز ح من مثلث اب ح والا فيلتقيان خارج المثلث اما بعد قطع مثل

خطي ب ه د ه فيكون زاوية ب ح البعض اكبر

من زاوية اب ح الكل واما بقطع مثل

خطي ب ز ح ويقطعان ضلعي

اب ا ح على ح وط فيكون

سطح ب ز ح وط ا ح ط

بها خطان مستقيمان

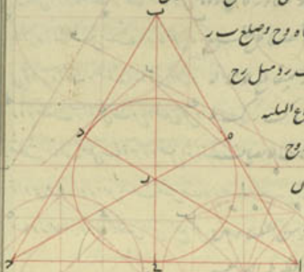
وهذا محال لكل مثلث ينقسم زاوية منه بنصفين فان كل نصف منها حادة فانهما ان كانت قائمة

او اكبر منها كان زوايا المثلث اكبر من قائمتين كل مثلث تنقسم زاويتان منه بنصفين فان

العمود الخارج من نقطة التقائهما على الاضلاع تقع في داخل المثلث اما على قاعدة زاوية القسمة مثل ح

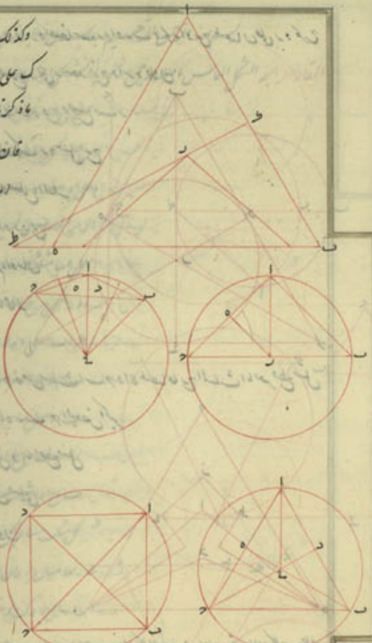
مثلث ح ز ب الذي ب ه وح ز منه متساويان ب وح من مثلث اب ح منصف فانه ظاهر لانه ان وقع

خارجا مثل خط ز ط كانت زاوية ز ب الداخلة اكبر من ز ط ح الخارجة هذا خلف





وكذلك على قاعدة القسمة مثل ند
ك على اب ونصل ره مثل
ما ذكرنا ونعينه ل
فان اردنا عمله مثلثا ضلع
اب اح منصص على ووه
مثلثان لامحاله فنصل
بمقابلها و مواح حب
وح واكب و مع علان
مثلي اوح مثل مثلي
ب وح وزاو ساه
قائمة موتر سح مثل
وتر اح وكذلك
اح مثل ح د فهو المركز ل
فان اردنا في دائرة
اب حد مربعا محيط به
الدائرة فطعنا قطريها
اعمده كب و اح على ه
ونصل ب ا او وح حب



هذا عملها لان زوايا المثلثات الاربع واضلاعها الى المحيط بها متساويه فهو القدها وهى اضلاع المربع
متساويه ل فان اردنا عملها اخرجنا القطرين كذلك وعلى نقطها وهى ا د ح ب فى المحيط
مماسات فيلتقى لامحاله كما قد علمت على نقط ك ح رط وط هو المربع لان كل ربع



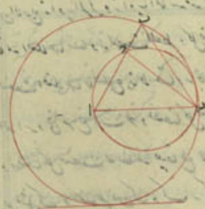
من الاربع زاويه المركز وزاويتا المماسه منه قوائم فالرابعه
قائمه اضلاعها مساويه لنصف القطر وكل ضلع لذلك
ضعف اضلاعها فاضلاع ز ط متساويه فان اردنا
الدائره في مربع اب حد نصفنا كل ضلع
ووصلنا كل منصف بما يقابله فيتقاطع لامحاله
على مثل ك ومعلوم ان ك ه ك ر ك ط
ك ح اللواتي هى موازيات لانصاف
متساويه متساويه ل



فان اردنا عليه اخرجنا القطر من المتساويين
منصفا بها على ه فهو المركز لان الخطوط الاربعه
الخارجه منه متساويه وذلك ظاهر لتساوى
الزوايا التى هى انصاف قوائم ل
نريد ان نعمل مثلثا متساوى الساقين
يكون كل واحد من زاويتى قاعدته ضعف
الثالثه فنخط اب ونقسمه على د بحيث يكون اب فى ب ح
كح فى نفسه ونعمل على اب دائره ونخرج ونرد ب كاح
ونصل ا ح ونعمل مثلث ا ح د ودائره فنقرب
اب فى ب ح كاح اعنى ب د فى نفسه ب د مماس فزاويه
ب د ح مثل مساويه لتبادل القطعه وهى د ا ح فزاوية ب د ا مثل
زاويتى ا د ح د ا ح اعنى ح ب د وزاويه ساوى مثل ب د ح
ون ا ب د متساويتان فان ود مثل ب د اعنى ا ح



على زه ح و ب اعني زاوية وضعف زاوية ا
زاوية د مثل زاوية ب فقد عملنا ما

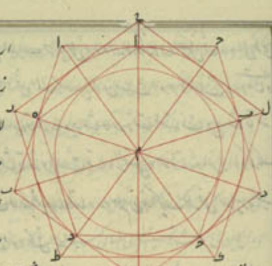


اردنا في دائرة اب ح مخمسا متساوي الاضلاع
والزوايا فنعمل مثلث د ه ز على ما ذكرنا
في دائرة اب د مثلثا مساوي الزوايا له
ونصف زاويتي ب و ح الخمس كل واحدة منهما
ضعف الثالث بخطي ب د ح ه ونصل اد اه ب ح د ه فقد عملنا المخمس لان زاويتي ب و
زاوية ح وزاوية ا من المثلث خمس متساوية منها المخمس متساوية ولذلك اضعاف كل قوس
متساوية فالزوايا المخمس التي تقع كل واحدة منها على مجموع ثلثة منها متساوية ل

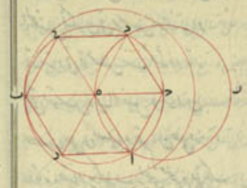




فان اردناه عليها عملنا اولا فيها وحفظنا النقط وعليها مماسات تلتقي لا محالة على نقط ح س ط ك ل
ح فهو المخمس ولكن المركز م ولنصل النقط العشر بخطوط حرح من نقطة ز خطان مماسان ز ا ز ب فهما
متساويان لان ضرب كل واحد منهما في نفسه مساو لضرب قاطع قاطع فيما خرج من الدائرة وام مثل
م ب و ز م مشترك فاذن زاوية ا م ب اعني ا م ح لمساوي القوس ضعف ا م ز وا م ح
ضعف ا م ح كذلك وزاويتا ا متساويتان وام مشترك فاح كا ز ل مساو وكذلك ب ز ك ط
ع ز ك ط والاضلاع المخمس كذلك والزوايا كذلك متساوية فقد تبين ما عملنا وان



اردناه في المخمس اب ح د ه نصفنا
زاويتي ا و ب بخطي ا ز ب ز ولتقاطعا
لا محالة داخل المخمس على نقطة ز
ثم نصل الزوايا ونخرج منه اعمدة
على كل ضلع فلان مثلثي ح ب ز
متساويان لضلعي اب ب ز وزاويتا
ب متساويتان فح ز مثل ا ز وزاوية ز ح ب مثل زاوية ز ا ب التي هي نصف زاوية ب ز ح مثل
زاوية ا ب وكذلك سائر الزوايا والاضلاع



ولان زاويتي ز ب ط ز ط ب متساويتان
لنظيرتيهما زاويتان ح ك ز ك ح
وضلع ط ز مشترك فعمود ب ط مثل
فاعمدة ح ط فح ط نصف ب ح وكذلك
د ك نصف ح د فح ك ح ط متساويان
ودون مشترك فط ز مثل ز ك وكذلك
سائر الاعمدة فالدائرة التي تعمل على ز بعد



عمود يكون مماسة من داخل المخمس ك
وان اردناها على المخمس نصفنا زاوية
بخطين ملتقيين على ز فهو المركز ثم
نعده والزوايا دائرة ولنصل ز بالزوايا
فتبين ان الخطوط الخارجة من ز
الى الزوايا متساوية ل

يريد ان نعمل في دائرة مسدسا فنخرج قطر حز وعلى د ده دائرة مركزها د ونصل اه ه ده والى طوح ونصل اد حد وح حب طا فهو المسدس لان مثلث اه ح ومثلث ده ه متساوي الاضلاع والزوايا فكل زاوية منها ثلثا قائمة فاه ح ثلثا قائمة ومقاطعتها د وح ثلثا قائمة وح ه د ثلثا قائمة فمقاطعتها ط و اثلثا قائمة والست متساوية القسي والاوتار والزوايا وكذلك كل زاوية من المسدس مثل وثلث قائمة فجميعها متساوية ونعلم من هذا كيف نعمل على الدائرة وعليه او فيه على ما عمل في المخمس

فان اردنا في الدائرة



شكلا ذا خمسة عشر ضلعا متساوية وزواياها
اخرجنا اد لاا ضلع المثلث واب ضلع
المخمس فيكون في قوس اد خمسة او
تار منه وفي قوس اب ثلثة اوتار
يبقى لقوس دب الفضل وترا ان
نصفها على د ونصلها وتمم بان على هذه
اوتار امتساوية كخطب ريلقي فيخرج على تلك
القسمة خمسة عشر وترا متساوية وزواياها وعلى قياس ما تقدم نعمل على الدائرة والدائرة عليه وغيره
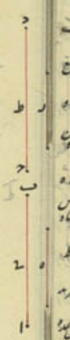
بسم الله الرحمن الرحيم وبه استعين وعليه اتوكل

المقالة الخامسة

الجزء مقدار اصغر من مقدار الشيء يعده والاضعاف مقدار اعظم من مقدار يعده والنسبة انية مقدار من مقدار يجانسه المناسبة تشابه النسب المقادير ذوات النسبة هي التي يزيد بعضها على بعض بالتضعيف المقادير التي نسبتها واحدة هي التي اذا اخذ للاول والثالث والثاني والرابع اضعاف متساوية اي اضعاف كانت وجدت اضعاف الاول والثالث اما ناقصين معا واما زائدين معا واما مساويين معا لاضعاف الثاني والرابع المقادير التي نسبتها واحدة في المتناسبة واذا كانت اضعاف الاول زائدة على اضعاف الثاني واضعاف الثالث غير زائدة على اضعاف الرابع فالاول

اكثر نسبة الى الثاني من الثالث الى الرابع واقل المتناسبة في ثلثة مقادير وان كانت ثلثة مقادير متناسبة على نسبة واحدة فان نسبة الاول الى الثالث هو نسبته الى الثاني مثناة بالتكرير وكذلك الى الرابع مثلثة والخامس مربعة واذا كانت ثلثة مقادير للاول الى الثاني نسبة وللثاني الى الثالث كيف اتفقت فنسبة الاول الى الثالث مؤلفة من نسبة الاول الى الثاني والثاني الى الثالث وكذلك لو كانت اربعة كل اثنين على نسبة ويجوز ان يكون مكان الثاني والثالث في الواسطة واحد وتقع من طرفين نسبة الاول منها اليه كنسبة الاول كان الى الثالث ونسبتها الى الثاني كنسبة الثالث كان الى الرابع فانه يكون نسبة الاول الى الرابع مؤلفة من نسبة الاول الى الثاني والثالث الى الرابع مخالفة النسبة وعكسها هي نسبة التالي الى المقدم ابدال النسبة نسبة المقدم الى المقدم والتالي الى التالي تركيب النسبة نسبة المقدم والتالي مجموعين في كل واحد منهما الى التالي تفصيل النسبة نسبة زيادة المقدم على التالي الى التالي قلب النسبة هي نسبة المقدم الى زيادة على التالي النسبة المساواة او نسبة الاطراف بعضها الى بعض ورفع الوسائط المتناسبة المنتظمة هي في مقادير وعدد مثلها ان يكون المقدم الى التالي في تلك العدة كنسبة المقدم النظير الى التالي النظير وسمى التالي الى تال آخر كنسبة التالي من الاخر الى تال آخر والمضطربة هي ان يكون في احدهما النسبة مستوية وفي الاخر بالخلاف نسبة المقدم من الاول الى تاليه كنسبة تال في الاخر الى نظيره وكذلك المقدم

في اب من اضعاف ه كما في د من اضعاف ز فيجمع اب حد من جميع ه ز كما في اب من ه وليكن اح ط مثل ه ز ح ب وح د مثل ز فكل خط ط و ح مثل ه و ح ط مثل ز فجميع اح حط مثل ه و ز وكذلك ب ح ط ومثل ه و ز فعدتها على حط اح حط فكون جميع ذلك ضعف ه و ز بعدة ما في اب ضعف ه في الاول من اضعاف ح الثاني كما في ده الثالث من اضعاف والرابع ز في ب ح الخامس من اضعاف ح الثاني كما في ه ط السادس من اضعاف ز الرابع فجميع اح الاول والخامس من اضعاف ح الثاني مثل ما في د ط الثالث والسادس من اضعاف ز الرابع لان عدة ما في اب منه وكعدة ما في ده من ز فيرجع من عدة ما في بح من ح وهي مساوية لعدة ما في ه ط من ز فعدة جميع المتساوية من عدة بح ... على ده



اب من د و من عدة ه ط لز على عدة د و من ز المساوية لعدة ا ب من ح فيكون ز و نا على عدة

متساوية من عدد من متساويين و الاشيا المتساوية اذا زيد عليها متساوية كانت متساوية فعدة

جميع ا ح من ح مساوية لعدة جميع و ط من ز فبقي ا ح من

اضعاف ح مثل ما في و ط من اضعاف ز فاذن في الاول

من اضعاف ب الثاني ما في ح الثالث من اضعاف

والرابع فهو من اضعاف او طرح اضعاف



ح بعدة واحدة وهي جميع و من ب

ما في طرح من و طلقه ب ك

في او طرح على د ل على ح فيكون

في جميع الاول و الخامس الذي هو

ك من اضعاف ب ما في الرابع والسادس الذي هو ط ل ح من اضعاف د ل

نسبة الى ب ك الى د و احد الثالث اضعاف د

متساوية لعدة ب و اضعاف طرح متساوية

في على نسبتها ... اضعاف س و م متساوية

وهي بعينها اضعاف متساوية ال و ح و ب و ك ... ل

... ل و ... ان ... س ... متساوية

متساوية وهي اضعاف و ح ط نسبة د الى ح كذا الى ان
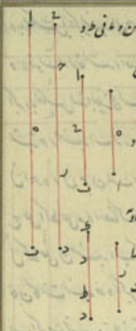
اب اضعاف و د و المفروض من اب اضعاف ح

والمفروض من ح وكذلك العدد وهي ... الثاني من اضعاف د

الثاني كذلك ... في ... من ح ح ما في



من ح ... مثل ... المشترك ... من ر د ما في اب من ح و ل



في اب من و ما في د و من ز و في ا ح من و ما في ح ط من ز فبقي ب ح من و ما في ط و

من د فان كان ب ح مثل و او اضعاف و ط و لز كذلك فيجعل ح ك من ز ك

ب من و فيكون ل اعداد في اب الاول والخامس من و ما في ك ط الثالث

والسادس من ز و قد كان ما في اب من و مثل ما في ح د من ز و ك ط مثل ح د

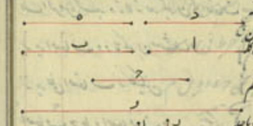
فقط و مثل ك ح مثل ط د من ز مثل ما في ك ح من ز ما في ب ح من و ه

مثل ب فنسبتها الى ح واحدة و نسبة اليها واحدة على عدد و ... اضعاف متساوية

الى او ح و ب ... مثل ... متساوية ... واحدة وهي اضعاف متساوية لها

ب نسبة او ب الى ح واحدة وكذلك نسبة ح اليها واحدة وبالعكس اذا كانت

النسبة واحدة في متساويين اب اعظم من ح



الى و اكبر و نسبة و الى ح اكبر ... ب ... ح فان كان

او اصغر من و ... الى ب ح حتى يصير اعظم

من و ... ط ب و ك ل ... على تلك العدد و واحد

له اضعافا حتى يصير اعظم من ك و ل ولكن م ضعفه ون

مثل اضعاف و س ... اضعاف د و اول ضعف زايد على

ك ل هو مثل و ... ك ل ... ح ط س باصغر من ان

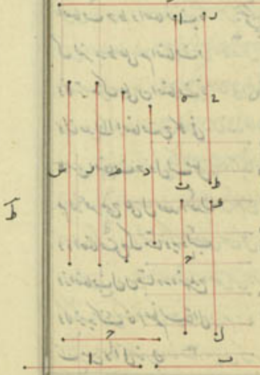
و ... اعظم من و فرط اعظم من ان ... س و ك ل

اصغر منه ... اب الى و اعظم من نسبة ح اليه لان

اضعاف اب اعظم من س اضعاف د و اضعاف

ح اصغر منه و بالعكس ... هذا الحد سر لان

اب نسبتهما الى ح و احده ... متساويان و الا



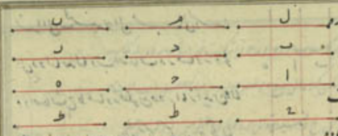
فاحدهما ولكن ب اعظم فهو اكبر نسبة ل

و بالعكس ا اكبر نسبة الى حر من ب فا اعظم من ب
و الا فهو مساو له فالنسبة واحدة او ب اكبر منه و نسبة
اكبر و بالعكس لنذا بعينه ان نسبة اب مثل نسبة حر د و نسبة ه مثل
نسبة حر ز من نسبة اب الى ز و لنا خذ ح ط ك اضعافا متساوية
ل اخر ه و ل م ن لب د ز فر ماده و نقصان و مساواه
ح على اكط على م و انضاف على ن كط على م فح على
ل كط على ن مثبه اب كر ز ل
فان كانت نسبة حر د اكبر من نسبة ه ز من نسبة
اب اكبر من نسبة ه ز لانه قد يكون لحر اضعاف
يزيد اضعاف د و لا يكون مثلها ل
ز يد على اضعاف ز فليكن
اضعاف حر ط و اضعاف ه
ك لتزيد ط على م اضعاف د
ولا تزيد ك على ن اضعاف ز
ولنا خذ ل ا اضعاف ح كما في
ط من اضعاف حر و ل لب مثل
م لد مرطح على ل فعد احد لا
و د اضعاف ح ك متساويه و لب
و ز اضعاف ل ن متساويه و زطح
ولا تزيد ك فا اعظم نسبة الى
ب من ه الى ز ل
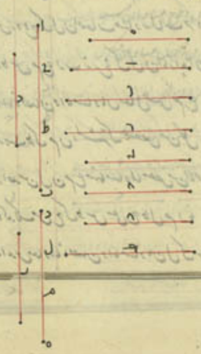


وان كان نسبة [illegible]

نسبة اب حر د و ز واحده
فنسبة احر الى ب د ز كا
الى ب ولنا خذ الاضعاف
فيكون حمله ح ط ك في الزياده
والنقصان والمساواه لجميع
ل م ن مثل ح ل لان نسبة جميع احر الى جميع ب د ز و نسبة الى ب
نسبة اب الى ه و ا اعظم من حر ب اعظم من د و كذلك في المساواه
لان ان كان اعظم من حر فنسبته الى ب اكبر من نسبة حر الى ب و حر
الى د كا الى ب فحر الى د اكبر من حر الى ب فب اعظم من د و كذلك
في المساواه والنقصان ل اب مه من حر ط في ده من
مه اب الى د و كر الى ز و لنقسم اب ح ط على حر د و ه بل م
على ز مثبه اح الى د ل لنسبة
ح ط الى ل م و كذلك البواقي
فالمقدمات كلها اعني اب الى التوالي كلها اعني
ده كح الى د ل اعني حر الى ز ل
اب حر و مثابه احر كب و علشاخذ
اضعاف ولات متساوه وح ط لح ه
متساويه نسبة ه ر كح ط لانها على نسبة اب
وحر د وهي واحده نقصان وزياده و
مساواه ر على ح ط واحده نسبة
احر كب ه م







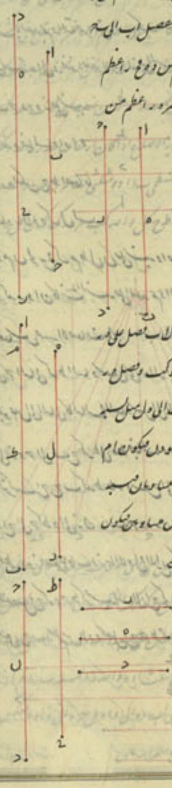
نسبة الى ب كنسبة ح الى و ونسبة ب الى السدود
الى د ولتساعدلنا و ب اضعاف ه ر متساويه ولو
و واضعاف ح ط متساويه فيكون ه ور اما زايدين واما
ناقصين واما متساويين معا فلذلك يكون ح ط اما
زايدين واما ناقصين واما متساويين معا فنسبة
ب الى السدود الى ح ه



نسبة اب بالتركيب الى د ب مثل د الى د ر
فبالتفصيل ا د الى د ب كو ر الى ر د فليجعل فى ط
ح من ا د كما فى ط ك من د ب و فى ل م من
ح ر مثل ما فى ط ح من ا د و فى م ن من ر د
مثل ما فى ل م من ح ر ففى مجموع ح ك من اب
ما فى ل ن من ح د وما عدد ب ك من و لزد
ن ع اضعافا متساويه ففى ط س الاول ل و
الخامس من د ب ما فى م ع الثانى والسادس
من د و ح ك ل ن اضعاف متساويه لاب ح د
و ط س م ع لب ز ح ك ل ن اما زايدان
واما ناقصان واما متساويان معا لحس م ع
مهب ط ك م ن المشترك فينقص من كل
واحد من ل ن م ع منهما مساو لما ينقص من الاخر
وكذلك من ح ك ط س ففى ح ط ل م اما
زايدين معا واما ناقصين واما متساويين ل ك س ن ع نسبة ا د الى د ب كو ر الى ر د ل



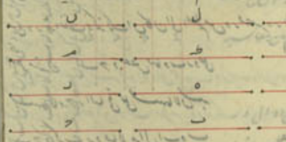
وان كانت منفصلة متناسبة كانت متناسبة ح د و ر فاذا ركبت فهى متناسبة وان لم تكن نسبة
ا د الى د ب كه ر الى ر د فلتكن كه ر الى ر ح الاصغر من و ر فالمفصل اب الى ب ح
كو ح الى ح ر نسبة و ح الى ح ر لنسبة د الى د ر و ح و اعظم من د و ح ر اعظم
من و ر هذا خلف وكذلك ان كان الى اعظم من و ر فيصير و ر اعظم من
اعظم منه ل ا ب ح د و نفضل منهما ا ب ر د على
نسبتهما فلها ح ر الباقى على نسبتهما لان نسبة
اب ح د كب ر د فنالا مدال اب د ب
كه ر د فاما بالتفصيل ا د د ب كو ر د فى
دنالا مدال ا د ح د كه ر د والذى هو كان ح د ل
فصل اب على د ومساو الفضل يو ذ على ط ح ط واعدلها وكان لا اب فصل على
فيكون له على ط ح وكذلك الفضل بعينه فليكن فصل اب هو ك ب وفصل
ل ه هما مساويان فيكون اك مثل ح ود وان مثل ط ح نسبة اك الى ا ن مثل نسبة
ر الى ط ح ولكن فصل اك على و ل ا م وفصل د على ط ح هو ل فيكون ا م
ح ل مساويين ولكن م ك و ل مساويان وكذلك ل ط ح مساويان نسبة
م ب الى و ل ستدن والى ط ح مر مد على م ب م او على ن ح ل مساويين فيكون
برهانه ا على و ر كرنا و ح د على ط ح الكل على ا م د ن ل
نسبة اب كه د و ب ح كه ر فالنسبة او ح
ان كان امساويا لها او اعظم او اصغر
من ح فكذلك وكذلك ان كان
اكبر من ح نسبة الى نسبة اكبر من نسبة
والى ب و اب اكبر



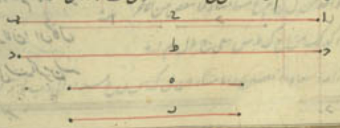


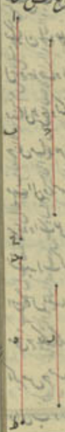
سه من ه و اعني ح ب لكن ه و كانت عده اكبر سه من ه و فر اصغر من ه و علی هذا ... وكذلك ان
كان بالتقديم والتاخير اعني اب كه ه و سح كه و ه و اعظم من ح فله اعظم من ه لان نسبه و الی ز اعظم
من نسبته ه الی و فهو اصغر لان الذی الیه النسبه اعظم فهو اصغر

اب ح د ه و ز علی نسبه



واحده فبالمساواه او
كه ر و لكن ح ط اضعافا
مساویه لا و و ك ل لب
د و م ن لح ه ز و ك م ط ل ن علی نسبه واحده و فی ان كان ز ایدا او ناقصا او مساویا و كذلك ط ل ن فنسبه
ا و كه ه ز و ان كانت النسبه علی التقدیم والتاخیر فنی كذلك فلنكن اب كه ه و ب ح كه ا و ح لد ه فیكون علی و كه
العباس من الاضعاف ل ... اب الاول الی والثانی ... و ه الثالث الی ه الرابع و ب ح الخامس
الی ح الثانی كه ط السادس ... الی ... الرابع ... الاول والخامس
مجموعین الی الثانی كالثالث والسادس الی الرابع ... الی ... و كه ه
الی ز و ح الی ب ح كه ر الی ه ط فبالمساواه ... ب ح كه ه و ط ...
بالتركیب اح ح ب كه ط ... ح الی ح كه ط الی ... فبالمساواه ...
او اح الی ح كه ط و الی ز ... اب ح د ه ... اربعه اقدار متناسبه و اب
اعظمها و ز اصغرها ف ... الاول والرابع مركبان اعظم من الباقیین مركبین
فلنفصل اح كه و ح ط كه ... اب الی اح كه و الی ه ط و اب اعظم من ح ه
فیبقی ح ب اعظم من ط و ... اح ح ط ... اعنی



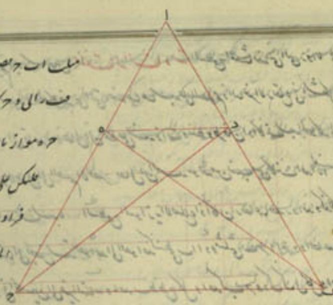


بسم الله

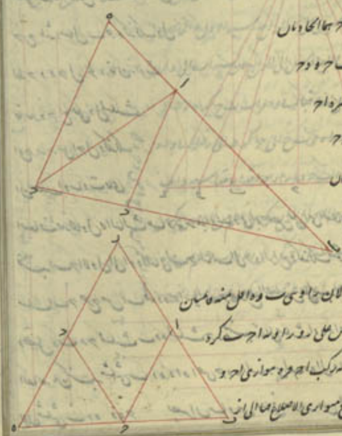
بسم الله الرحمن الرحيم وبه نستعين **المقالة السادسة** السطوح المتشابهه هی التی زوایاها
متساویه واضلاعها متناسبه والمتكافئه هی التی اضلاعها متناسبه علی التقدیم والتاخیر والارتفاع فی الشكل
هو العمود المخرج من راسه الی قاعدته ویقال ان الخط علی نسبه ذات وسط وطرفین اذا كانت نسبه الخط كله الی
القسم الاطول كنسبه القسم الاطول الی القسم الاقصر ویقال ان النسبه مؤلفه من نسب متی كانت اقدار النسب
اذا ضوعفت ... احدث نسبه ما ... السطوح المتوازیه الاضلاع اذا كان ارتفاعها واحدا وكذلك
المثلثات فان نسبه بعضها الی بعض كنسبه القواعد الی القواعد كسطحی ب ا و د و مثلثی ب ح ا ا ح د والقاعده ما
ب ح د و ... فی الجهتین الی غیر النهایه و ... ط ح كل واحده كب ح و د ك ك ل كل واحد
لح د و نفصل ط ا ح ا ك ا ل المثلث ح ا ح ...



الاشكال ... لانها مثلثات ... متساویه ... لتساوی
القواعد والوقوع تحت متوازیین قاعده
ح ح ... امثال ب ح وكذلك ا و ل
ل ط ح د و ح ل لح د فان زادت
قاعده ح ح علی ... المثلث
ا و ح ... علی ... وكذلك
ان نقصت او ساوت ...
اضعاف ... للاول والثالث ... او نقص علی ... اضعاف ... الثانی والرابع
فنسبه ... ب ح الاول الی ا و الثانی ... الثالث الی ح د الرابع وكذلك ... المثلثین
مثلث ا ب ح خرج من ... د ه موازیا ... الضلعین علی نسبه واحده ...
ونصل ... مثلث ب د ه ومثلث ح د ه ... مثلث ا د ه واحد ...
القاعده ... نسبه مثلثی ب د ه و ا د ه اعنی ح د ه ... الی ... وبالعكس
لان مثلثی ب د ه و د ه ح ... متساویان ... مع ...

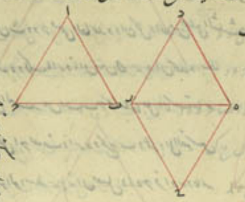


مثلث اب ج نصف ... اوه امتداد
... الى د ح كان الى اه وليخرج
ح ه موازيا له او ب المقابلة للحادة
فلنكن على د فلان ح ه موازيا
فزاويه ولنا اد
المقابلة اعنى د ا د ا
ا ح ه المساوية
له الكاح و ح د الى د ب كه اول ح ا الى ا ب وبالعكس لانه نظير اكاح وزاويه ولب
ا د وزاويه له ه الصا كاه ح اعنى ح اد المساوية فزاوية ا مشتمل ل مثلث ا ب ح ح
د ه مساويا الزوايا فاضلاعها متناسبة
والكل ازاوياب و ح هما الحاويان
من زوايا مثلث ا ب ح و د ح
ونظيره ب و ه ح نظيره اح
ب والكل خطا ب ح ح
متصلين على الاستقامة فان
ذلك فرض ... عكس ان ح
ب ح على الاستقامة

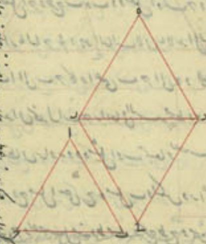


فعل مثلث وخاه ولان زاويتي ب و ه اول منه مشابهان
مثلي خطاب له ه والكل على زه زاويه ا ح ب كزه
ب ه زاويه ب مشتركة فزاويه ركب ا ح ه ه موازي ا ح و
كذلك ح د ل ب ه اه سطح مربع متوازي الاضلاع مثال ان

المثنى الى د ه ك ح الى ه ه والصا ب ح الى ح ه كه د المثنى ا ح الى ه ه ولان د ح موازيا للقاعدة وبالعكس
مثلثا ب ح د ه ر متناسبا الاضلاع اب الى د ه كا ح الى ب ب وكه الى ه ر فلنقسم ل ولنقسم على نقطة
وكه او ب ا ب ح و على ر كاح ب وليلتقيا على ح فلان زوايا ا ب ح مساوية لزوايا و ح ر فات الى ه
ح ه و ذلك كاب الى ه ه فح ه ر متساويان وكذلك سائر الاضلاع والزوايا وهي كذا وايا ا ب ل زاويتا



او من مثلثي ا ب ح و ه ر متساويان ولب
الى ده كاح الى د ر فالمثلثان متشابهان
فلنقسم على ر زاويه د ر ح كز او ب ح
وعلى ر زاويه ر وح كزاويه احد ح
لنا ه ا ب ح ... ا ب الى ه ه د ح
متساويه فده ر ح متساويان فر د و ح
متساوي ده و زاويتا د متساويتان



فزوايا ه ح مثل زوايا ه ر ه مثلث
ه ر شبه ح اعني ا ب د ل زاويتا و
متساويتان ونضيفها زاويتي ب و ه متساويتان
والزاويتان الباقيتان اما كل واحدة
من حادة او اصغر من قائمة فالمثلثان متشابهان وزاويتا ه
د ب متساويتان والا فلتاحد زاويتي ا ب ح كه ح ا ح
ب كه ر ه ولتضع زاويتي ح و ر لتتساويا صغر من قائمة فيكون



ا ب ح متساويتان ه ر فات الى ر كه ح الى ه ر فح
له ه زاويه ح ك ح ولتساويا صغر من قائمة لا ... ف
ولنفع ح و زاصغر من قائمة فيكون زاويه ا ح ب الخارجة

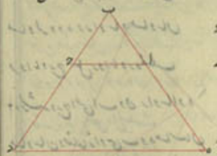
[illegible]



داويا من اسح مامه واو عمودا فالمثلثان متشابهان
ولشبهان المثلث الاعظم لان زاويه او وقائمه متساويان
وب مشترکه وكذلك حمن الاخرى فرواما اسح مثل
زواما ات واح ووجدنا ان او واسط في النسبه
من ب ود حسمي القاعده وان كل واحد من ضلعي المثلث وسط في النسبه من القاعده وقسمها الذي
يليه وذلك ما اردنا ان نبين يريد ان نجد واسطا
في النسبه من اب بح فنصلهما على الاستقامه



ونعمل على اح نصف دايره ونخرج ب د عمودا الى القوس
فهو الواسط برهانه ان نصل دا دح فزاويه د قائمه
اخرج منها د عمودا فهو الواسط على قسمي القاعده ل يريد ان نجد لاب ح ثالثا في النسبه

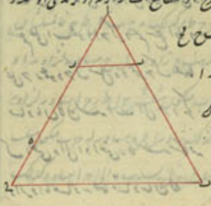


فنصل اح ونخرج ب د ونجعل اوک ح و د د
موازيا لاح فهو الثالث لان بالابدال النسبه
ب ا الى ب ح كما اعني ب ح الى د د ل
يريد ان نجد لاب ح رابعا في النسبه فنخط د د ر
نحيطان زاويه د و ومثل او ب جميعا ونفصل
منه و ح مثل اعني ح ومثل ب ولنكن د ر اعظم
من ح ونفصل منه و ط مثله ونخرج ط ح ومن ط



ونموازيا لح ط وهو ه ر فح الى ح وكذا ط الى ط ر
لكن ر ح مثل او ح ومثل ب و ط مثل ح
فا الى ب كح الى ط ر فقد وجدنا لاب ح
رابعا في النسبه وهو ط ر ل

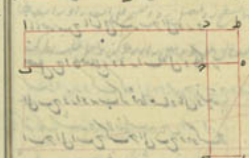
ب يريد ان نفصل من اب جزوا لغلو ما وهو الثلث مخرج ا د ممقاطع اب بزاويه او يزيد في اه مثله وهو



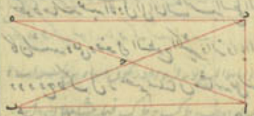
ده وفي ده مثله وهو ح ونخرج ب ح ود د موازي ب ح فح
والى داكب زالى زاو وح مثلا داهب زمثلا زا
فبا ثلثه امثال زا فار ك اب وذلك ما اردنا
ا ب يريد ان نقسمه على اقسام اح وهي على ده
فنصل ب ح ود ر موازين لب ح ود
ك موازيا لاب فب ر ر اكد د وا والصاح ه ود
كك ط اعني ب ح الى ط ه اعني زح لان ح ك



ح ومتوازيا الاضلاع فقد قسمناه على ح و ر
كذلك ل سطحي اح حر متساويان وزاويتا
ح منهما متساويتان فالاضلاع متكافيه وبالعكس
ولنتمم سطح ده فسطح وح الى ه دكقاعد وح ح
الى دد وكذلك وب الى ده كقاعد وب ح

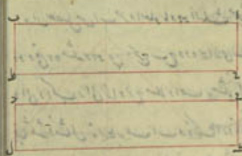


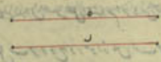
الى ح ه ولكن ح اح ر متساويان فسح ح
الى ح دكوب الى ح ه وبالعكس لانه اذا
كانت النسبه كهذا صار لسه ده
الى اح ح ر واحده ل وكذلك ان كانا مثلثين مثل اب ح ه ح ه متساويين ورواويتا ح
واحده فلكانا او ضلعنا واحدا مثلث



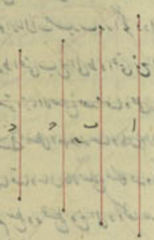
وح ا و واسط ونسبته اليهما واحده
فهاتان البعوا بعد على التكافي
وبالعكس كما يعرف ل

ا ب الى ح ر كه الى ب ح و ى وكانت في ز
ملتقم على اب عمود اح كز و ىمم سطح اط و
على ح ر عمود ح ك مثل د و ىمم ح ك منها
متساويان لان نسبة اب الى ح د كه
ك اعنى والى اد اعنى ز فالنسبة متكافئة
والزوايا متساوية فهما متساويان ل

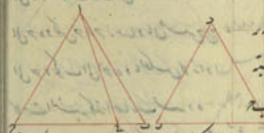




اب ح مناسبة ما في ح ك ب في نفسه
ولنجعل ولت نسبة اب كه ح ما في ح
كه في ب وهو ك ب في نفسه ل



لمثلث اب ح د ه ر متشابهان نسبة المثلث
الى المثلث كنسبة الضلع الى الضلع النظير
النظير مثل ب د الى ط مثل ه ر متساوية فانه
اذا اخذنا ب ح بالثاني لنسبة ب ح الى ه ر و
نصل ح ا فاضلاع ه ر ا ب الى د ه كه ر
الى ب ح و ر ا و ر ب كه فهما متساويان ونسبة
اب ح الى اب ح ك ح الى ب ح وهو ك ب ح

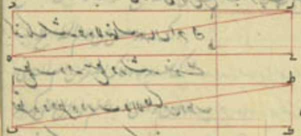


الى ه ر مساو واب ح مثل د ه ر نسبة اب ح الى د ه ر ك ح الى د ه ر مساوية وهذان من لان كل ثلثة
خطوط متناسبة فنسبة الاول الى الثالث كنسبة السطح المعمول على الاول الى السطح المعمول على الثاني اذا
كان شبيهه وعلى وضعه ل السطوح الكثيرة الزوايا المتساوية الزوايا المتناظرة كسطحي اب
د ه و ح ط ك ل ر ىنقسم مثلثات متشابهة على نسبتها ونسبة الكثير الزوايا الى الاخر كضلع
مثل اب الى نظيره من الاخر مثل ب ح مساو ظ ح ب ه ه و ح ل ل ط فزاويتا ا د

متساويتان وضلعا اب اه متناسبان ح د ر ل فالمثلثان متشابهان وكذلك ح ده شبيه ط
ك ل وجميع زاوية ح كه ط ىعنى د ب ح كل ح ط وكذلك م ح ب كل ط ح فالمثلثان
متشابهان وكانت زاوية ح مساوية لزاوية ب ثم جميع زاوية ر ل ح مساوية لزاوية ا ه
ب و ك ل ط مساوية لزاوية ح ىعنى ط ل ح مساوية له و ب فيكون مثلث ح ل ط ح ل مساوية لزاوية
اب ىعنى زاوية ل ح ط مساوية لزاوية ب ح وكذلك زاوية ل ط ح مساوية له ح ب فيكون مثلث
ح ل ط شبيه مثلث ح د ب نسبة مثلث اب ه الى مثلث ح ل ر نسبة ب ه الى ح ل مساو وكذلك
نسبة مثلث د ب ح الى ح ل ط
وكذلك نعرف ان نسبة ه ح
الى ل ط مساوية اعنى ه ب الى ح
ل ا نسبة جميع هذه المقدمات



وهي جملة المثلثات التي في مخمس
والى جميع التوالي التي هي جميع المثلثات التي في مخمس النسبة مقدم الى تال منها اعنى كنسبة ضلع الى ضلع
متناول خطوط ر مما ان نعمل عليه سطحا شبيها بسطح ز ه ونصل ر ه ونتمم على اب زاوية اط
كه د ر وعلى ب ا ط كه د ر ونعمل على ط ونعني ر اه ط كه ونعمل عليه ط ك
له ح ك ط كه ح ح

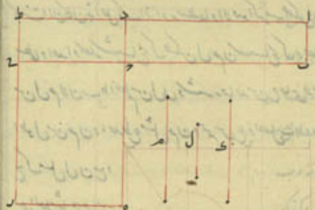


متساويان على ك فيكون كما نعلم
المثلثات الاربع متشابهة فمجتمع
زوايا السطحين متساوية واضلاعها
متناسبة فهما متشابهان ل
سطحي اح ك ح متشابهان وهما متساويان لان زواياهما المتساوية الزوايا وليكون متساويه ونسبة اب ه
ه ك ح ه ر والمتصلة ح ط له ر ط ك متساوية اب ح ط ك ح ط ك فهما متشابهان ل

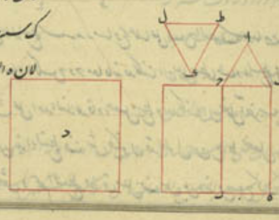


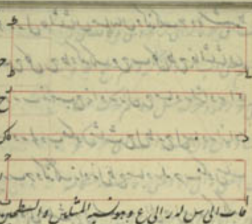
سطحی اح ح ر مسوازیان و زاویه ح واحده ح
در مولفه من نسبة الاضلاع ولنتمم ح ط ولیکن
ک ل علی نسبة ح ح اعنی نسبة سطحی اح د
ح و ل م علی نسبة د ح ح ه اعنی نسبة سطحی
ح ط ح ر ک ل الی م کا ح الی د روذلک
مولف من ح ب ح ح ح د ح ه ل

ر یدان نعمل مثلثا مساویا بالسطح و شبیها بمثلث اب ح فنعمل علی ب د سطح د ه مساویا

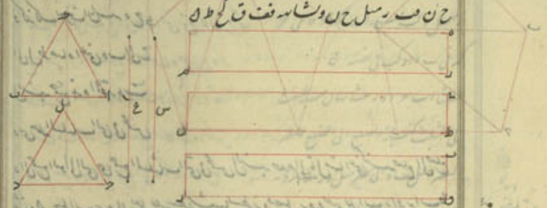


للمثلث وعلی ح ر ر
ح مساویا بالسطح و شبیه
ط ک و اسطا بین ب
ح ح ح و نعمل علیه ل ط
ک شبه اب ح فهو مساو
له لان نسبة ح الی و ح
کنسبة سطح د ه ل اب د الی نح ل و و نسبة ب د الی ح ح نسبة اب ح الی ط ل ک نسبة اب ح
الی د و ل ط ک واحده فهما متساویان ل اب نصف الی نصفه سطح ح د المتوازی الاضلاع
و ا ک د هو منقص عن تمام الخط سطح ب
ک نسبة ح د فاک اصغر من ام الثانی
لان د ه اعنی ط د اعظم من د ل اعنی ک ح
لانها عن جنبتی القطر فه ط
ط ا اعظم من ک ح ط ا
ل





خطوط اب ح ر د ه ح ط متناسبة وعلی اب
ح د مثلثان متشابهان علیها ک و ل و علی ه ر
ح ط سطحان ح ں و م متشابهان فنسبة مثلثین
ک و ل السطحین ح ں و م فلتکن س ثالث
اب ح د و ع ثالث ه ر ح ط و السه
فاب الی س لمر الی ع وهو نسبة المثلثین و السطحین ل و بالعکس ولتکن ف ق لمرد کرد
لاب و علی ف ں سطح ف ر شبیه ح ں فیکون نسبة مثلثی ک و ل کم ف ر و کان کم م
ح ں ف ر مثل ح ں و شابه فف ق کح ط ل



سطح ف والمتوازی الاضلاع عظر و ب و و علیه سطحی ط ح المتوازی الاضلاع فهو شبیهان ان
نسبة ا ر ر و ک ب ک ل و امی ح ح ح و فبالترکیب ا د د کو د و ح و کذلک ط و و ح
کذلک شبه ط ه لانها شبیهان اح ک
سطح ب د م سطح د ر شبیه فهو علی
قطره و قطره د ر ب و الا فلتکن د ط ب
و نحج ط ک موازیا ه ک نسبة اد ب
د مثله او الی ه د کو د الی د ک و هو کو د الی
د ح فهو خلف



لان نسبة اد د ب کرک ب اعنی خط ط ب ط رکب
اب د ب ط ب د و ح کذلک شبه ط ه

سلی



برهان نضيف الى اب سطحا مساويا للمثلث د وهو ليس باعظم من ربع نصف اب وينقص من تمامه سطحا شبيها بـر فنصفه على ح وعلى ب ح سطح كـح مساو له فان كان مساويا للمثلث ح فقد علمنا وعلمنا ذلك بانه قد يمكننا ان نضيف الى نصف الخط سطحا متوازيا مساويا للمثلث وله زاوية معلومة كيف كانت وان كان هذا اعلى تلك الزاوية سطحا والا فهو اكبر منه فيمكن ان نعمل منه مثله ونجعل مثل الباقي سطحا واحدا ونجعله شبيها بـح ك فليكن ل م ن شبيها بـح ك ونضلعه ح ك على ح و ح ط اطول من ل م لان ب ط اعظم من ل ن وشبه منه فاحد من ح ط س ط مثل و م فيكون ايضا ط ك اطول من م ن ونحد ط ع مثل م ن ونتمم س ع ونصل ب ط ونتمم الشكل فمجموع

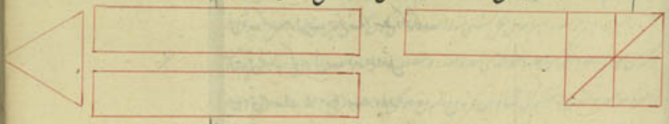




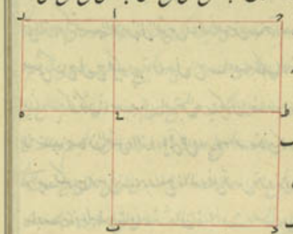
ح ك مثل ل ن مع د فيبقى العلم مثل ح واس وس كالعلم فهو كـح وينقص ب وس شبيها لـك لانه على قطره ل س مساويا لـر.

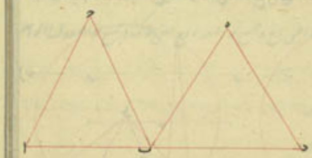
فان اردنا عليه سطحا زائدا على تمام السطح شبيها بـر مساويا لـح عملنا على ب ح النصف شبيها بـر وهو ح ك ونعمل سطحا شبيها بـر ومساويا لـك ح و ح معا فانه قد يمكننا ان نعمل سطحا مساويا للسطح والمثلث بان نعمل سطحا مساويا للمثلث على احد الضلعين فيحصل سطح واحد يمكننا ان نعمل آخر مساويا له وشبيها بسطح ثالث فليكن هذا السطح ف ش فيكون قد اطول من ح ط فنعمل ح س لـف ر و ط م كذلك لـر ش ونتمم السطح ط ق مثل ف س بل د ر و ح و ح ك كـدر

فالعلم كو نقد اضفنا الى خط اب سطح اق وزيد على اب سطح ق مساويا لـك مثل لـدزل



برهان نقسم اب على نسبة ذات وسط وطرفين فنعمل عليه مربع او ونضيف الى اح سطح ح ومثل او زيد على تمام ح ا سطح ح شبيه او فيكون نسبة ط ح الى و ح اعني ب ا الى اح كا ح الى ب ح بالنكافي لان ح ح ح ومساويا لـ مثلثا اب د و ه ب مركبان على زاوية ب على الواحدة والساقان هذب المساطران متوازيان فيما ساير ب احط مستقيم لان زاوية ه ب ح مثل زاوية ه ب المساوي وكذلك مثل مثل زاوية اح ب فزاوية ح مثل زاوية ه فالمثلثان متساويان فزاوية ه ب مثل زاوية ح اب وزاوية ه مثل زاوية



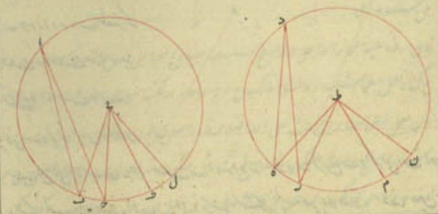


ب ح و زاوية ه ب مشتركة فلمثلث زواياه متساوية لمثلث و اما مثلث ه ب د فهي مساوية له لما مر فالمطان متصلان على الاستقامة مثلث ب ا د زاوية منه قائمة فمربع ب ح كمربعي اب اح مثل الشكل المستقيم الاضلاع المضاف الى وتر مثل الشكل المستقيم الاضلاع المضافين

الى الضلعين الباقيين جميعا اذا كانا متساويين وكانا على وضعه وخرج ا د عمودا مقسما على القسمة فا
في نفسه كب د في ب ح لانه واسط وكذلك

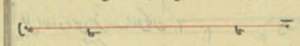


اح في نفسه كح د في ب د وبرهانه مثل
ب د في نفسه ل دا ر ما اب ح ا د ر
متساويان وعلى مركز بها زاويتا
ب ح ح ه ط ا ز و على المحيطين
زاوية ا و نسبة الزاوية
الى الزاوية كنسبة القوس الى القوس فما حد لقوس ب ح اضعافا متساوية كم شئنا وهي ك ل و
نصل ك ح ل ح فيكون زوايا ل ح ب اضعافا تلك الاضعاف لبعضها لزاوية ب ح د لان الزوايا
متساوية وكذلك ناخذ م من لقوس ه ز ويكون اضعاف زوايا ه ط ن تلك الاضعاف لبعضها لزاوية
ط نسبة اضعاف القسي والزوايا في كل دايرة واحدة فان كانت زاوية ب ح ر زايدة فقوس ب ح
زايدة فيكون قوس اب ز وزاوية زايدة على قوس د ر وزاوية ط وكذلك ان نقصت نقصا وان
ساوت ساوتا لنظيرتها واما زيادتان او زادت ونقصان اذا نقصت وتساويان اذا تساوت ويكون
الحال فيهما جميعا واحدا فان زادت اضعاف ب ح اب فاضعاف الزاوية ه ر يزدادان نقصت او تساوت
فكذلك نسبة ب ح الى نسبة ب ح د الزاوية الى ه ط ر وح ضعف او ط ضعف فكذلك نسبة ا د ل



بسم الله الرحمن الرحيم وبه استعين وعليه اتوكل

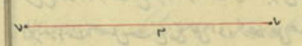
المقالة السابعة الواحد هو ما يقال لكل شيء انه واحد وهو معنى كون الشيء غير منقسم بالفعل والعدد جماعة
مركبة من آحاد والعدد الاكثر من عدد هو الذي يعده عدد والضعف مقابله والعدد الزوج هو المنقسم بنصفين متساويين
والفرد هو العدد الذي لا ينقسم الى متساويين وزوج الزوج هو كل عدد يعده عدد زوج ويعده بعدد زوج وزوج
الفرد هو الذي يعده فرد بعدد زوج فان كان نصفه فردا سمي زوج الفرد فقط وان كان زوجا سمي زوج الزوج والفرد
والعدد الذي يسمى فرد الفرد هو الذي كل فرد يعده يعده بعدد فرد والعدد الاول هو الذي لا يعده الا الواحد
والاعداد المشتركة هي التي لها عدد مشترك يعدها جميعا والمتباينة هي التي لا يعدها الا الواحد والمركب هو الذي
يعده عدد غير الواحد والعدد الاول عند عدد آخر هو الذي لا يشاركه في عدد يعدهما جميعا ويقال لهما الصاعدان
متباينان طرف العدد هو يضعفه مقدار ما في الآخر من الآحاد والمربع هو المجتمع من ضرب عدد في مثله ثم ما
اجتمع في ذلك العدد نفسه ويحيط به عددان متساويان والمكعب هو المجتمع من ضرب عدد في مثله ثم ما اجتمع في
ذلك العدد نفسه ويحيط به ثلثة اعداد متساوية والعدد المسطح هو الذي يحيط به عددان والمجسم هو الذي
يحيط به ثلثة اعداد والتام هو المساوي لجميع اجزائه والاعداد المتناسبة هي التي في الاول من اضعاف الثاني
او جزء او اجزاء وفي الثالث من الرابع والمسطحات والمجسمات المتشابهة هي التي اضلاعها متناسبة ل
عددا اب ح د مختلفان اكبرهما اب ونقص ما فيه من امثال ح د حتى بقي ط ا اقل من ح د ثم نقص ط اب من ح د
حتى ح ح اقل من ط ا ثم ح ح من ط ا حتى بقي ك ا الواحد فهما متباينان والا فليعدهما عدد وهو ه فيعد اب و
د و اعني ب ط و جميع اب فيعد ط ا اعني و ح و جميع ح د فيعد د ح اعني ط ك و جميع ط ا فيعد ك ا الواحد



فيعد العدد الواحد هذا خلف ل
اب ح د مشتركان ونريد ان نجد اكبر

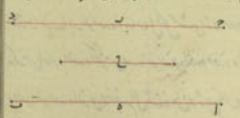


عدد يعدهما فان كان ح د الاقل يعد اب

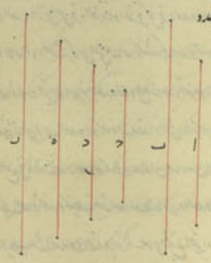


ونفسه فهو اكبر عدد مشترك و الا
فلننقص الاقل من الاكثر دائما كما فعلنا ولا بد ان يبقى عدد يعني ما قبله والا فهما متباينان ولكن ذلك العدد

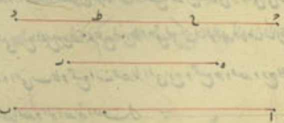
ح ر وح بعد ه او بعد ز وبعد وب فبعد جميع اب وبعد حر د فهو الاكبر ولا يمكن ان يكون بعد و مثل ح



اكبر من ح ر بعدهما فان عدهما فهو على ما هل
فصل حر الاول هذا خلف و قد بان من هذا
ان كل عدد بعد عدد من فبعد اكبر عدد بعدهما
اعداد اب و مشترك بعدها فطلب له وب الاكبر من عدد اسر كا بعدهما و ليكن د فان كان يعد د فهو
الاكثر و الا فليكن ه اكثر منه و بعدها فه بعد ا دن اكثر عدد



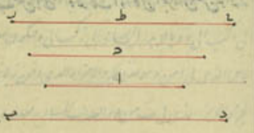
بعد اوب وهو و هذا خلف ل ان كان ولا بعد ح
فنعلم ان و د مشتركان وذلك لان د اكثر عدد
بعد اوب و بعد حر وب مع اعداد اخر غيره
لانها مشتركة فبعد ذلك العدد و اكثر عدد بعد اوب
فبعد ذلك العدد و عدد وح مشتركان فطلب
اكثر بعد د بعد ح ود وهو ه فهو اكثر عدد بعد ها و الا
فليكن ر اكثر بعدهما فهو كما قلنا بعد ح و و فبعده الذي هو اكثر عدد بعدهما هذا خلف ل حر د اقل من
ب اقول اما جزء منه او اما اجزاؤه



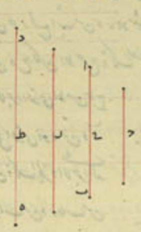
ان كان بعده فهو جزء ره وان
كان لا بعده وهو مباين له فلنقسم
على احاده وهي اجزاؤه وان كان
لا بعده وهو مشارك له فلنقسم على ما بعدهما جميعا وهو جزء و اقسام ح على ح ط ط ر بمثل و احد من
حرح ح ط ط و د حر اب فجميع حر د اجزاء ب ل اجزاء من ب حر كاه من و فالجميع من الجميع ذلك
الجزء بانه اما فصل ب ح ح على او ه ر ط على فصول على ما سبق ما قلت
في المقادير ل

وكذلك

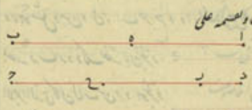
وكذلك ان كان اب اجزاء من حر و ده ملك
الاجزاء من د فالجميع من الجميع ملك الاجزاء
فلنقسم اب على ح الى اجزاء حر و ه و على ط
الى اجزاء مجزاح من د كه ط من ر ع ح



وه ط من حر و ر واح من حر وكذلك حرب ط و من
حر ر كرب من ح فجميع اب ه ومن حر ركاب من و ر ل
اب جزء من حر د واه المنقوص من اب ذلك الجزء بعينه
من حر ز المنقوص من حر وب ه من و ر وذلك الجزء بعينه
على ما مر في المقادير ل عدد اب اجزاء من حر د واه
حر ر اجزاء منقوصان منهما واه ملك الاجزاء من حر ر
و ب اجزاء و ر ملك بعينها فاخذ ح ط كاب ولنقسمه على

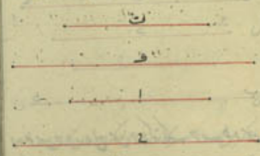


اجزاء حر د بالكاف ولنقسم اه على اجزاء
حر ر باللام ح ك لح كال لحر وحر و
اكبر من حر ر فلنكن ح اكبر من ال و ناخذ م كال فيكون ح ك من حر ر مثل ح م من حر د مثل م ك
من ر و مثل ح ك من حر د وايضا فعدد ك ط ك ن مثل و ه على ما علمنا مثل ط الى و و مثل ك ط
الى و ر فجميع م ك ن ط الى ر و فجميع ح ط الى حر د ولكن م ك و ن ط مثل وب لان ح م
و ك ن مثل اه وح ط مثل اب ما اب

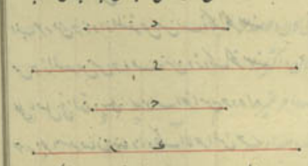


الى حر د وكه ب الى ز د ل
اجزاء من حر د كه جزء من ه ر فاذا كان ب جزء او اجزاء من ا كذلك ه ر من و ر بالابدال
ولنقسم حر د ح على ا و ه ر ط على ب ه ط من وح كط ز من وح كان جزءا او اجزاء

فجمع د ه من ح د كه ط من وح اعنى ب من ا ل وكذلك اذا كان اجزاء ان من د كه ر
من ه فى الابدال ا ب من ه مثل ح
من د ولنقسم ا ب على ط باجزاء ح د د و
على ح د اجزاء ط من وح مثل ط ب
من ح ر فجمع ا ب من ه ر هو مثل ا ط



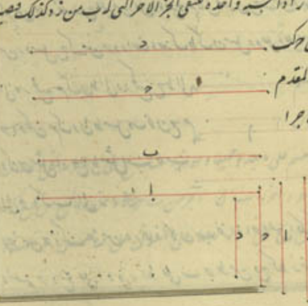
من وح لكن ا ط ح ح ذلك بعينه الذى وح من د على الابدال فبالابدال الجزء
والاجزاء الذى ا ط من وح
مثل الذى هو د من د و
كان ذلك الجزو والاجزاء الذى
هو ا ب من د ر ها ب من



و ر هو مثل د من د ل ا ب ح ح د و ا ه المفروض من ا ب و ح ر المفروض من ح د وذلك الجز
بعينه ه ب ر د ذلك بعينه لان الجزو



الاجزاء الذى كان ل ا ب من ح د هو الجزو
الاجزاء الذى ل ه من ح ر او النسبة واحدة مثل الجزء الاخر الى ل ب من ز وكذلك فصير
النسبة واحدة ل الى ح ك
الى د فالعدد ما الى التوالى كالمقدم
الى التالى لان فى الجزو الاجزا
كذلك ا الى ب كه الى د ل
فاذا هذا لنا كمون لذلك لانه
يصير الجزو الاجزاء الى
لا من ب كما له من د ل



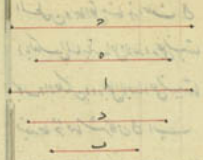
ا ب د على نسبتها ده ر فبالمساواة وكذلك لان بالابدال النسبة ا
الى د كب الى ه و بالابدال الصائح الى ز كب الى ه فيكون عدد الجزو
الاجزاء الذى فى ا من د هو عدد الجزو الاجزاء الذى ه من ز لانها على عدد
الجزو الاجزاء الذى فى ب من ه و العددان المساوية لعدد واحد
مساوية فعددات الاجزاء متساوية والجزء فى جميعها ذلك بعينه
هى ا من د ما فى ح من ز فنسبة ا ونسبة ح ب فبالابدال ا



الى د كه الى ز ل الواحد بعدد ا وكب ه ر
فالواحد لعدد كالعدد ا ح د ه ولنفصل ا ح ح و ط
على احاد ه ه و تك ول على ب واقسام ا د ا
مساوية وكذلك اقسام ه وح مساوية كل قسم من ا د
الى نظيره من د ه واحد فجمع ا ح الى ه د كا ح اعنى
الواحد الى تك اعنى ب ل اضرب فى ب



فيكون فى الملكين الى ب ح و ب فى ا اه يوف
على ما فى ب من الاحاد ونسبة الواحد الى ب كا
الى ح و الصابية الواحد الى ا ك الى د
فبالابدال نسبة الواحد الى ب كا الى د و كان ب ا
الى د فقد مساوكه ل اضرب ه ب وح فكان
د ه ه ب ح مثل د ه ه لان نسبة الواحد

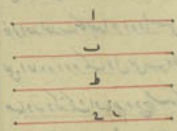


الى ا ك ب الى د و ايضا كه الى ه ب الى ح د كه الى ه فبالابدال ب الى ح كد الى ه ل
اضرب فى عددى ب وح فكان مثل د ه ه فعلى نسبة ب د وح لان ضرب
كل واحد من ب وح فى اكثر ب انى كل واحد منهما ل

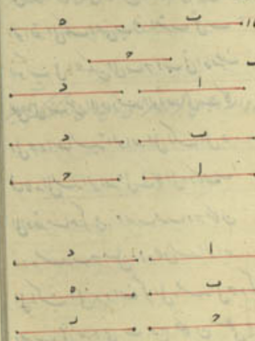




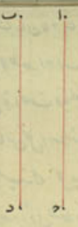
اب حه د مناسبة فالاول في الرابع هو حكب في د وهو ز ولكن ا
في حه فاضرب في د و د فكان ه ح
نسبه ه د كه ح والصاحبرت
في اب فكان ه نسبه اب
كه ز فمثل ح وبالعكس لانه اذا كان نسبه ه كاب ه ح كه د
ه الى ه ح واحد كاب كه د ل حه د ه ز اقل الاعداد



على نسبه اب فه د تعد القدر ط تعده ب لان حه د
جز الس احزاه والا فلنقسم على اجزاء ح وكذلك
ه ز على اجزاء ط فيكون ح ه ط على تلك النسبة
بعينها وهما اقل من ه ز ح وهذا خلف ل اقل الاعداد



على نسبه واحده كا ب مباينه والا فلنعدها د اما
مباينة ه واما ب فاد ه نسبه ه د كا ب
المسطحين وهما اقل منها هذا خلف ل
وبالعكس المباينات اقل الاعداد على نسبتها
كاب والا فلنكن د ه اقل الاعداد على نسبتها
فتعدهما ح فهما مشتركان ل اب
متباينان وح تعدا فهو مباين ب والا
فليشاركه ه فقد تعد ح تعد ا وهو تعد ب
فاب مشتركان هذا خلف ل
اب متباينان د مسطح ا في ب وهو د مباين ه والا فليشاركه ه فليعده ه ز فه في ث
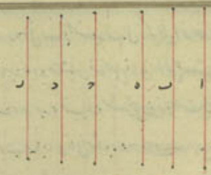


هو د وا في ب د نسبه ب الى ز كه الى ا فه تعد ح وا
مباينه فاه مباينان فهما اقل الاعداد على نسبتها فه تعد
ب وهو تعد ح فب وح مشتركان هذا خلف ل
اب متباينان فاني مثله وهو ح مباين ب
ولكن د مثل اف د مباين ب فاني د
اعني في نفسه وهو ح مباين ب ل

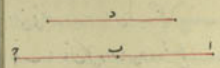


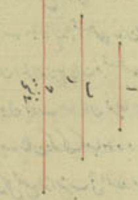
اب متباينان كل واحد من حه د ه مسطح ا
في ب وهو مسطح ح في د وهو ز
لان اب متباينان ح مسطحها مباين ح
د متباينان د ح و د متباينان ه مسطحها ز
مباين د ل اب متباينان فمربعاهما
ح د متباينان وكذلك مكعباهما ه ز

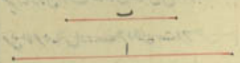


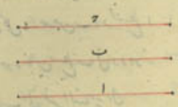
وكذلك كل مجتمع اذا ضرب في المتقدم الى
غير نهاية لان اب متباينان فمباين كل واحد
مربع الآخر فمباين ا د ب ح و لان ب و ح
متباينان و د مربع ب فهو مباين د و
كذلك د مباين الكل واحد من ا و د
مباين كل واحد من ب و د فمسطح ا
في د وهو مباين مسطح ب في د وهو ز
وكذلك الى غير النهاية ل











اب ت ح متباينان فاح متباين كل واحد
منها الاح والا فليعد اح اب عدد د فيعد
ب د الباقي هذا خلف وبالعكس اذا
كان جميعها متباين كل واحد منهما فهما متباينان
لهذا البدر بعينه لى كل عدد مركب
كا فانه يعده عدد اول فليعده ب فان كان
اولا فذلك والا فهو مركب فيعده ح فان
كان اولا فهو يعد ا ايضا وان كان
مركبا ولا بد من اول يصل اليه لكون
كل عدد متناهي الاحاد لى بلا شكل في
الاصل

العدد فهو اول او يعده اول
ان كان مركبا اول فهو مباين لكل
ما يعده كب والا فليعده بها مشترك
فيكون امركبا هذا خلف لى
اضرب في ب فكان ح و د
اول يعد ح ه فهو يعد ا او ب فان لم
يعد ا فهو مباين له فنسبة ا الى د
كه الى ب واذا متباينان فيعدان
كل عددين على نسبتهما
فيعد د ب لى







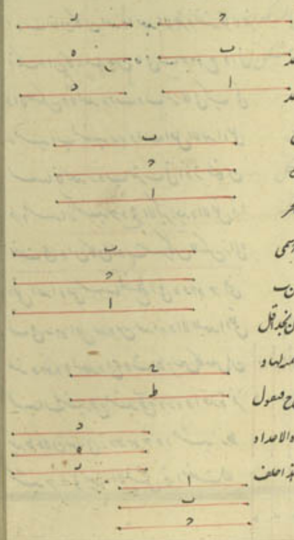
اب ح ه مدان نجد اقل الاعداد على نسبتها فان كانت متباينة
فهي هي وان كانت مشتركة اخذنا د اكبر عدد يعدها ولنعد ا
به وب ه وح ح فه وز وح على تلك النسبة واقل
الاعداد على تلك النسبة والا فليكن طك ل هي ويعد
اب ح عدا واحدا وليكن م وط في م او ايضا د في
ه ا فنسبة ه الى ط كم الى د و ه اكبر من ط فم اكبر من د ولكن
م يعد د لان م يعد اب ح فيعد اكبر عدد يعدها وهو د
هذا خلف لى ه مدان نجد اقل عدد يعده عدد ا
او ب فان كان احدهما يعد الاخر ونفسه فالاخر
ذلك وان كانا متباينين فاي ب وهو ح دال
والا فليكن د ولعد ه اب وب ه فاي كب في
ه فنسبة اب لنسبة ه و واب اقل الاعداد على
نسبتها فالعدد ه وب مضروب في او ز فكان
ح ونسبة ا لنسبة ح د فح الاكبر يعد د الاقل هذا
خلف لى وان كان او ب مشتركين فليكن ز الح
اقل اعداد على نسبتهما فسطح ا في ه وهو ح اعني
ب في ه هو اقل عدد من يعداه والا فليعد اقل
منه وهو د وليعد د اح وب بط وسلس كلا من ان
لنسبة ا لنسبة طح فنسبة طح وره واحده فز
يعد ط ولان ب في ز وط هو ح و د فنسبة ره ط
كنسبة ح د فح يعد د الاقل هذا خلف لى

اذا كان يعد ا ا و ب يعدان حـ د و ا اقل عدد يعدانه فهو يعد حـ د
والا فليفصل من حـ د حـ ر امثال ه حتى يبقى ر د اقل من ه و لا يعده
ا و ب يعدان جميع حـ د و حـ ر فيعدان ر د وهو اقل من ه الذي
هو اقل عدد يعدانه هذا خلف ل نريد ان نطلب اقل عدد يعده ا ب حـ
فيعد د ب اقل عدد يعده ا و ب وان عد د حـ فهو ذاك والا فليكن ه و
يعده ا و ب فيعده د والذي هو اقل عدد يعداه هذا خلف
وان كان د لا يعده فيهما مشتركان كما عرفت واخذنا ه اقل عدد يعده
حـ د فهو ذاك والا فليكن ز فيعده د و حـ فيعده ه اقل عدد يعدانه
وهو ه هذا خلف ل



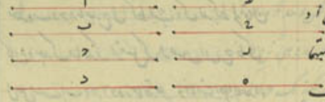
العدد ب يعده جزء يسمى له فليكن الواحد
يعد حـ كما يعد ب ا بالتبديل الواحد
يعد ب كما يعد حـ ا والواحد الذي
يعد ب جزء يسمى ب فهو حـ ا ويسمى ب ل
الجزء هو ب فيعده عدد يسمى لذلك الجزء
ولنكن الواحد من د ك من الجكون حـ يسمى
جزء من ا وبالابدال حـ من ا كالواحد من ب
فالعدد اما عاد ب هو جزء يسمى له ل نريد ان نجد اقل
عدد فيه اجزاء ا ب حـ فليكن د اعدادا د ه ز يسمى لها و
ليكن اقل عدد يعده هذه الاعداد وليكن حـ مفعول
اجزاء ل والا فليكن ط اقل منه فيعده هذه الاعداد
لانها مسميات اجزائها وهو اقل من ط هذا خلف

تمت المقالة
ولواهب العقل الحمد والمنة

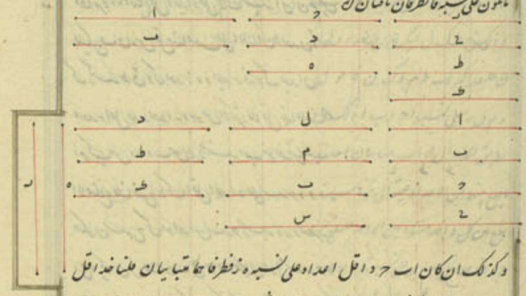


بسم الله الرحمن الرحيم وبه نستعين وعليه التوكل

المقالة الثامنة اعداد ا ب حـ د متوالية واحد متناسبان فهي اقل اعداد على نسبتها والا فليكن ه ز حـ ط
على نسبتها واقل منها وليكن ا د



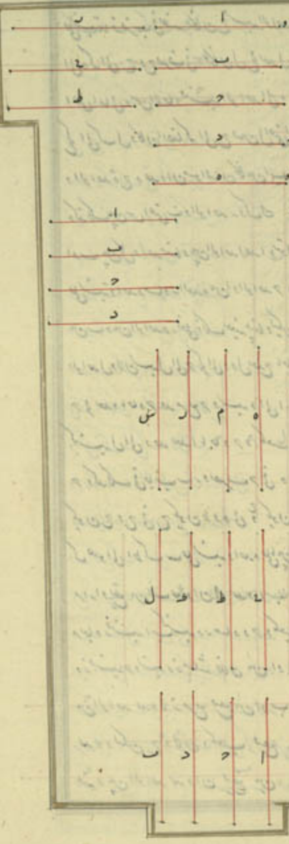
المتناسبان اقل اعداد على نسبتهما
فالعدد الاكثر للاقل هذا خلف
نريد ان نجد اقل اعداد متوالية على نسبة عددي ا ب و ا ب اقل عددين على نسبتهما فنضرب ا في نفسه
ليكون حـ و ا في ب فيكون د و ب في نفسه فيكون ه فهي اقل ثلثة على نسبتهما اي حـ فيكون
ز و في د يكون ح و ب في د و ه ويكون ط ك فهي اقل اربعة على نسبتهما اما ان نسبة حـ د ه و ز ح ط
ك واحدة ولانها على نسبة ا ب الذي كل واحد ضرب في نفسه وفي الآخر وقد علمنا ان مربعي ا ب وهما حـ ه
متباينان وكذلك مكعباهما ز ل فحـ د ه اقل ثلثة و ز ح ط ك اقل اربعة وعدة استبان ان كل ثلثة اعداد او اقل
ما يكون على نسبة فالطرفان ما متباينان ل



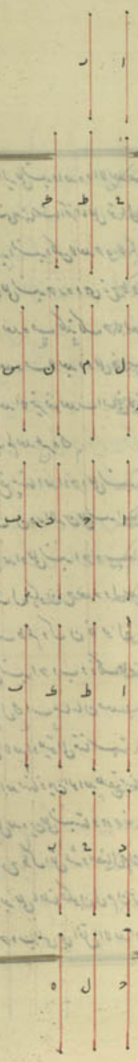
وكذلك ان كان ا ب حـ د اقل اعداد على نسبة ه ز فطرفاهما متباينان فلنأخذ اقل
عددين على هذه النسبة وهما و ز ولثلثة له ثلثة ولاربعة على ما قلنا السلمة ح ط
ك و الاربعة ل م ن س فلان ل م ن س اقل اربعة على هذه النسبة
فهي مساوية لط ر ما س ا ب حـ د فا و د متباينان نريد ان نجد اقل اعداد



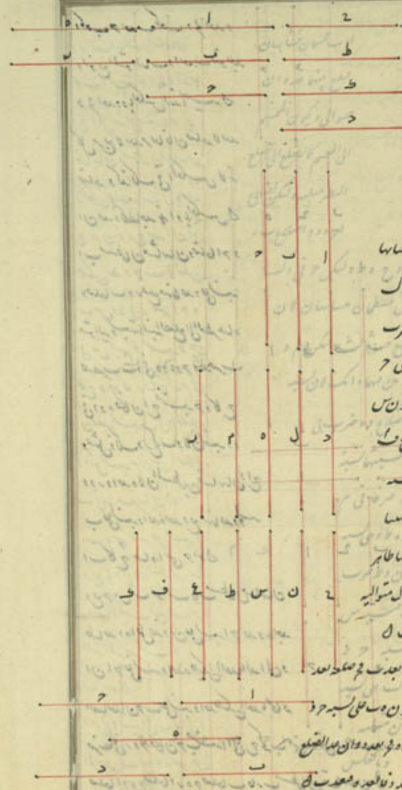
مسوالیه علی نسب معلومة مثل نسبات وحردوه ر وکل
واحد منها اقل عدد من علی نسبتها فاحد رط اقل عدد
بعده ب وحرد وما حد ح ل اکط لب وک لد کط لح فان
کان ه بعدک فاحدک لز مثل ک لر فمس ان ح طاک
ل علی نسب اب وحرد ده ر هوا قد علم واما انها اقل الاعداد
علی تلک النسب فلانها ان لم یکن فلیکن م ن س ع وب ح
بعدان ن امات فظاهر ولاح فلان دوعلی نسبة ن س وط
اقل عدد بعدانه وط بعدن ون اقل منه هذا خلف
وان کان ه لا بعدک فلیکن من اقل عدد بعده ه وک
وم لح ون لط کس له فقد وجدنا اما ان النسبة کذلک
فظاهر واما انها اقل اعداد علی تلک النسبة ان ان لم یکن
فلیکن ف ق ر س اقل منها فمعلی ما قلنا ان ط بعدق ولسد
ک نکسه ط ق وک بعد ز ره بعد ر فه وک بعدان ر
فعده اقل عدد بعداه وهو س الاکثر للاقل هذا خلف
امرکب س دوب س ه رفسبه اب مولفه من نسب
الاضلاع فلنا فخرج طک اقل اعداد علی نسبة حرد وه ر
فیکون نسبة ح ک مولفه من نسبة حرد نسبة ه ر ولنضرب
ری ه یکون ل فلضرب ق ح ره فکان اول نسبة حرد
اعنی ح ط کال وعلی ذلک طک کلب فالمساواة حرک
کاب وح ک من نسبة حرد تمنا ونسبة ه ر و
کذلک اب ل



اب حرده متوالیه علی نسبة واحده والایعد ب د
کذلک لا یعد شی منها شیأ آخر اما علی توالی
اب فمن لمشابه النسبه ولکن لایعد حرد لانا
ناخذ اقل اعداد علی نسبة حره وهی زح ط ون
مبادرین لط لا یعده ب فکذلک حر لا یعده
فاذا کان حر لا یعده ب لا یعده و وعلی هذا اب
لا یعده الا والعدد الاخیر فهو یعد ب الثانی لانه
ان لم یعد ب لم یعد غیره ل
عدد اب وقع بینها اعداد حرد علی نسبه
متوالیه فکذلک بین ور الدین علی نسبة اب
لانا ناخذ اقل اعداد علی نسبة احرد ب
وذلک ح طک ل فیکون ح بعده ول بعد
ن فلنعد کذلک ط م وک ن فا و ل
وم ن ر علی نسبة احرد ب وذلک ظاهر
بطریق الابدال لان اب متباینان فیعد و
مایقع بینها من الاعداد متوالی متناسبة
یقع من کل واحد منها وبین الواحد فلیقع بینها
حرد فنا خذ اقل عددین علی نسبتها وهو ه ز
ولنولد اعداد ح طک اقل مثله والضال م ن
س اقل اربعه علی ما قلنا فیکون ل م ن س
مساوی ل احرد ب التی هی اقل الاعداد

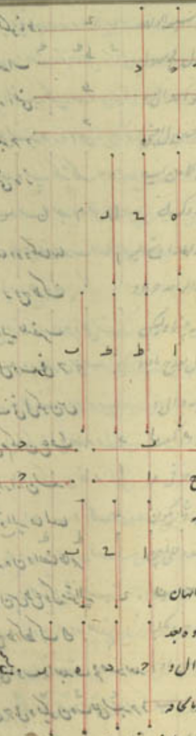


علی نسبتها فه ضرب ب فی نفسه فکان ح فنسبة الواحد
الی ه که الی ح و ح ضرب فی و فکان ل فح یعد ل
اعنی امانی د من الاحاد فنسبة الواحد الی ه
که الی ک ل وکان ایضا که الی ح فمن ل اعنی ا
والواحد و ح ه عددان متوالیان کلا من ا ب
وکذلک بین س اعنی ب والواحد ر و ک ل
او ب بین کل واحد منهما و بین الواحد اعداد متوالیة
علی نسبة واحدة مساویة العدة من ا والواحد ح د و
من ب و من الواحد ر فعلی ذلک یعنیه بینهما ولیکن
الواحد ل ولان نسبة ل الی ح که الی د و ل یعد ح باحاد
ح فح یعد د باحاد ح فد مربع ح و نسبة د الی ا
کنسبة ل الی د فد یعد ا باحاد ح و ا مکعب
ح وکذلک فی جانب ب ر و نضرب ح فی ه و
یکون ح و ح فی ح یکون ط و ه فی ط یکون
ک فهو الی ا ط ک ب علی نسبة واحدة علی ما بین
مرارا و یقع من ا ب عددان ل عدد و ا ب
مربعا و ز فنسبة ا ب کنسبة و ر مساو و ح و مکعبا
و ز فنسبة ح و نسبة و ز مثلثة فلان من ا و
من الواحد عدد ولا ز مربع فیقع من ا و ب
عدد و ولیکن ح ولان و مکعب فیقع
منه و بین الواحد عددان فیقع بین



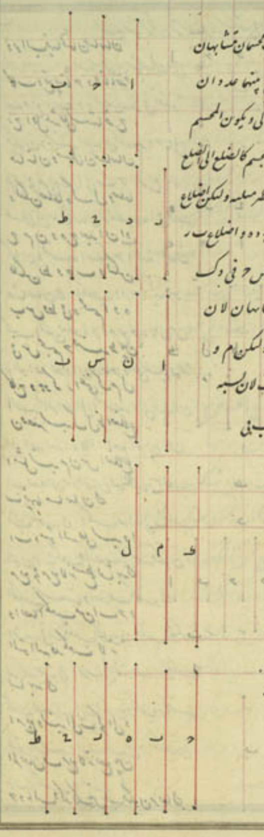
ح د و عددان ولیکونا ط
و ک فیکون نسبة ا ب
کنسبة ا ح مساو اعنی
ه ر وکذلک نسبة ح د
کنسبة ح ط اعنی ه ز
مثلثه ل
ا ب ح مربعات و مکعباتها
ح ط ک عدد ه ر و ح ط ک
علی نسبة متوالیة فلنضرب
ا فی ب فیکون ل و ب فی ح
یکون م و ا و ب فی ل یکون س
فی و ب او ح فی م یکون ع ف
فظاهر مما مر مرارا ان نسبة
د ل ه م ن متوالیة مما لمعا
و ا ه ر و کنسبة ه ن و ایضا ظاهر
مما تعدم ان ح ن س ط ع و ک متوالیة
علی نسبة واحدة ح ط ک ل
د و و صلعا مربعی ا و ب و ا و ب یعد ب فی صلعه تعد
و ولیکن ه من ح ب و فیکون و ب علی نسبة ح د
وا یعد ب فیعد الذی مثله و هو د فی تعدد وان عد الضلع
الضلع عد المربع المربع لان ح تعد د فا یعد و فیعد ب ل

المكعب حر عدد مكعب و لو لعدد و
ولنوع المتوالسات والعدد فهو لعدد
ط في العدد و و بالعكس لنه اعينه ك
كل مربع لا لعدد مربعا فان ضلعه لا لعدد
ضلعه وكذلك في العكس لانه
ان عد ذلك لعدد بر او بالعكس ك
اب مسطحان متشابهان وضلعا اح و
وضلعا ب و ر ويقع بينهما عدد على نسبة
متوالية ونسبتها نسبة الضلع الى النظير مثاله
فلنضرب د في ه و هو ح و د في ب
في ه و فكان اح فنسبة ح ه كا ح
ومثل ذلك د ر كح ب ولان نسبة د ه
و ه ر واحده ولان المسطحين متساويان ولح
ب على نسبة واحده عدد ويقع بينهما عدد ونسبه
اب كا ح مثاله اعنى ح و ك
ويقع ح من اب متواليات مسطحان متساويان
فلما عد ه اقل عدد من على نسبة اح عدد و وعدد
ان اح على نسبة واحده فليكن العدد ال و
الضلعان ح ب على نسبة واحد فليكن العدد ما ه
ضرب في ر و ح فكان ح ب فنسبة الى ح كح ب اعنى د ه في مساسبه د ر و
ضلعا او و ح ضلعا ا ر و ح ضلعا ب فاب مسطحان متساويان ك



مثلا
فلنضرب د في ه
ليكون ح فد

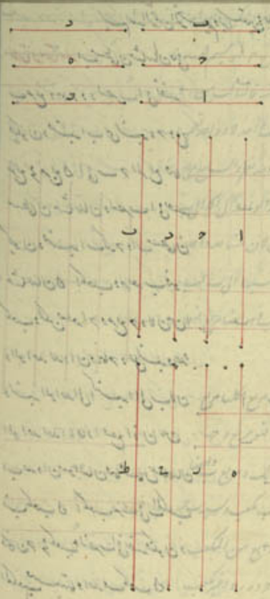
او ب مجسمان متشابهان
فيقع بينهما عددان
متوالي ويكون المجسم
الى المجسم كالضلع الى الضلع
النظير مثلثه ولكن اضلاع
اح د ه و اضلاع ب ر
ح ط و نسبة الاضلاع د ر و ح ه ط و لنكن ح في د ك
و ر في ح ل نك ول مسطحان متساويان لان
اضلاعهما متناسبة فيقع بينهما ثلث ولكن ام و
فلكن ه و ط في م ل ن و من مهما و الك لان نسبة
ك م ل على نسبة الاضلاع د ه ضرب في
ك و م فكان او ن فنسبتها نسبة
ك و م ل ح ر و ه ط ضرفا في م
وكان ل س فنسبتها نسبة ه ط و هي نسبة
ح ر اعنى ل م اعنى ان و ط ضرب
في م و ل فكان س ب فنسبة س
ب كنسبة م ل و هي نسبة ح ر
فنسبة ان ز من س ب هي نسبة
ح ر و نسبة اب كنسبة ان مثلثه
و هي نسبة ح ر مثلثه ك و بالعكس
اذا وقع بينهما عددان





وهو الب فيهما مجسمان متشابهان
كاب ويقع بينهما حرد ولا ما احدها
رح اعلى مثله على نسبتها فرح
متشابهان ومسطحان متشابهان
ولنكن ضلعاه كل وضلعا
حمن ودح بعد ان او
فلنكن بط وحب ولنكن
ب س فط ى ه مجسم اوه
فى س مجسم حرمنه ط ين
كلح وهو كه رالحنى كم ل
ن المصير نسبة ك ل ط اضلاع
اشكل نسبة م ن س اضلاع
ب فيهما متشابهان ل
اب ومنتو اليه على نسبة وا
مربع ومربع لانه مسطح لمثل بعدك
وايضا المكعب من اب حرد
المنتوالية عدد مكعب لانه
لسابعه ل
امربع ونسبه الى ب كه الى د
المربعين ف مربع لانه يقع بين
حرده والب وكذلك من اب فيكون مربعا ل

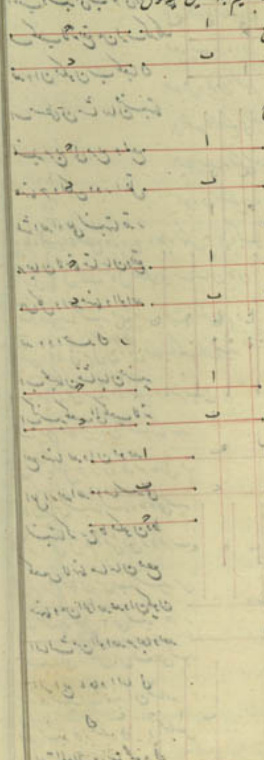
بلغ



المكعب ونسبة الى ب كه الى والمكعبين
ف مكعب لانه يقع من لرب كذلك
عددان فيكون ب مكعبا ل
اب مسطحان متشابهان فنسبتهما
نسبة مربع الى مربع وليقع
منهما ح ولنكن ده ر اقل
مثله اعدادا على نسبتها قدر
مربعان لانهما متباينان ويقع
من كل واحد منهما والواحد
عدد واحد ل
اب مجسمان متشابهان فنسبة
اب كنسبة مكعب الى مكعب لانه
يقع منهما عددان فيوجد
اقل اربعة اعداد متناسبة على
نسبتها كه رح ط فيكون ده ط
مكعبين لانهما متباينان فيقع
منهما ومن الواحد عددان فيكون
الثالث من الواحد مربعا والعدد
الرابع ما عاد الثانى
ل
تمت المقالة ولربنا محمود ل

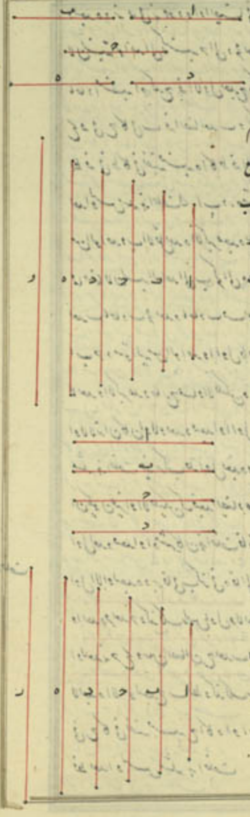
بسم الله الرحمن الرحيم وبه نستعين وعليه التوكل

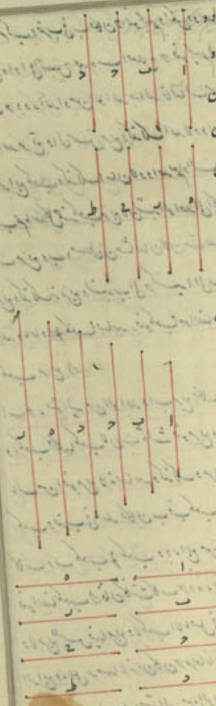
المقالة التاسعة اب مسطحان متشابهان فاقول
ب مربع ومن ج د ولنضرب ا في نفسه
فيكون د فنسبة اب هي نسبة د ج ود ح
مربع فج مربع لـ اي ب ج المربع فهما
مسطحان متشابهان ولنضرب ا في نفسه
يكون د فنسبة اب كد ج وا ب مسطحان
متشابهان لـ المكعب ومربعه ب فهو
مكعب ولنكن ضلعه ا ج ومربع ج د لان من ا
والواحد عددان وبهما د على نسبة واحدة
ونسبة الواحد الى ا كنسبة ا الى ب لان
الواحد يعد ا ما عاد ا فيقع اذن من
اب عددان متواليان فهما مجسمان متشابهان
فب مكعب لـ المكعب ضرب في ب المكعب
فكان ج في مكعب ولنضرب ا في نفسه فيكون د
المكعب فيستتها واحد ب مكعب لـ
اضرب في ب المكعب فكان ج المكعب فالمكعب
لذلك بعينه لـ اضرب في نفسه فصار المكعب ...
مكعب فلنضرب في ب فيكون ج مكعبا والنسبة
متوالية فنسبة ا الى ب كب الى ج المكعبين
وب مكعب فا مكعب لـ



احد وهو مركب وضرب في ب فكان ج فهو مجسم ولكن ده اعداد
عدد في ده ا وا في سح عدد ب اضلاع ج فهو مجسم لـ
اب ج د ه ر اعداد من الواحد متوالية فالسادس من
الواحد مربع والى الست مربع وكذلك ط احد لا وواحد منهم
والرابع مكعب وكذلك السابع لا وواحد منهم والسابع مربع
مكعب ثم ما بعد كل خمسة مكعب مربع لان نسبة الواحد الى الكل الى ب
ب مربع وب ومسطحان متشابهان لان منها عددا يعد
مربع وكذلك ز مربع ونسبة ب الى ج كنسبة ا الى ب
يعد ما عاد ا في مكعب السابعة ز فهو مكعب وهو ايضا مربع فهو
مكعب مربع لـ

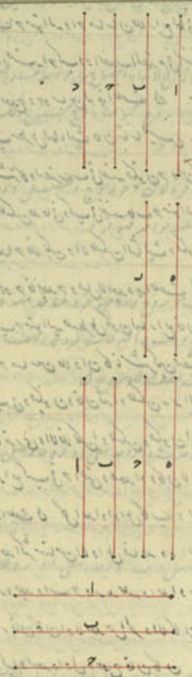
اب ج د متوالية من الواحد وا ب مربع فكلها مربع
والمكعب فكلها مكعب لان ب ثالث فهو مربع و ج
ما بين من ا فهو مربع لانه سابعة وكذلك د مربع ب وايضا
المكعب وضرب في نفسه فكان ب فب مكعب ونسبة ج
كا ب و ب مكعب فج مكعب و د رابع من المكعب
فهو ايضا مكعب لـ فان كانت كا ب ج د ه ر واخر مكعب
ولا مربع فليس فيها مربع ولا مكعب الا ما فيل في الثالث و
الرابع وما على رسمهما لانه ان كان ج مربعا فا مربع او مكعبا
فا مكعب لـ اب ج د متوالية من الواحد و ا اول
يعد ما عدا الا فليس منه لان كل اول انما يعد
واما سائر منها اقل الاعداد على نسبتها





ولبعده ونره في زهو دوا وايضا في دو
لان نسبتها الواحد الى كنسبه حالى دو بعده
ما عادا منسبه اه كدح فه الاول بعدح ولكن
كح فه في ح كا في ب فه ايضا بعدب ولكن
لط فه في ط كا في نفسه منسبه ه اكا ط فه الاول
لعدا وليس مثله هذا خلف ل اب در ه متواليه
من الواحد وب الاقل بعده الاكبر مبعده بعدد
ما منها لان نسبه الواحد الى ب كم الى ه والواحد
بعدب ما عادب فو بعد ه ما عادب فه بعد ه كل
اب حرد متواليه من الواحد وا اول فاقول انه
لا بعد والاكبر عدد خارج عنها والا فليكن ه وليس ه
اولا لانه ان كان اولا و بعده و ميعد اوا اول وليس
مثله هذا خلف فهو مركب فعدا اول بعده ولا يمكن
ان يكون غيرا والا فليكن ك فيعد ايضا وط ك
اول لعدد ميعدا وا ه مشركان هذا خلف فاذن لا بعده
اول الا اولبعده ه و برفا في ب كز في ه فا الى ه كز الى ح
والعدد ه فرسعدح وكذلك يلس ما ول ولا بعده اول الا
اولبعده حرح وبين ان صاران ح بعدب وهو مركب
لا بعده الا اولبعدح ب لط وكذلك بين ان ط
في ح كا في نفسه مسبه ح اكا ه اوا العدح
فط بعدا وليس مثله هذا خلف

اول هذا خلف



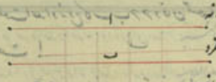
ا اقل بعد ه بعد ه اعدادا وا مان هي ب حرد فلا
بعده اول غيرها والا فلعده و روب بعدا وهو
اول فيعد اماه وا ماز لان كل مسطح بعده اول
بعد احد ضلعيه وليس بعدب ه لانه اول
فعدز وكذلك حرد بعدز ب حرد بعدز
وهو اقل من ا هذا خلف ل
اب حرا قل اعداد على نسبه متواليه فكل اثنين منها
متباين للثالث ولكن ده ر اقل عددين على
تلك النسبه فهما متباينان مجموع زه متباين ه زه
كذلك متباين ده فكل واحد من زد زه اول
عند ده ومسطح در في زه اعني مجموع مسطحي ده
في ه ر ومربع ه ر الذي هو ا ب متباين مربع ده
اعني حر مجموع ب متباين د وكذلك مربع ه ر وهو ده
في ه ر كل في نفسه وضعف ده في ه ر متباين ه ر في زه
ده فاذا فرقنا فان زه ه دكل في نفسه لو شارك
ه ر في زد لشارك ضعفه فشاركه ر في نفسه فه ر في
زد وهو ب متباين مجموع مربعي ده ه ر مجموع اوحر متباين
ب ل اب متباينان فلاما لك لما في النفسه والا
فليكن نسبه اا الى ب كب الى د واصل الاعداد
على نسبتها متباينان فعدا ب من النسبه التامه و
هو متباين له هذا خلف ل



اب جـ متوالية واجـ متباينان فلا رابع لها في النسبة
والا فنسبة اجـ كب ده العدد المقدم في النسبة الثانية
فانعدح ده هو مباين له هذا خلف ل
اب متوالية لها ثالث فان تباينا فليس له
لشتركا ولنضرب ب في نفسه فيكون جـ وان كان اا يعد
و فليكن عد حاني دكب في نفسه فاب جـ متوالية وان لم
يعد اجـ فلا يكن والا فليكن الثالث ديكون اني
ده هو جـ فابعد جـ وقيل لا يعده هذا خلف ل
اب جـ متوالية فسطر ان يكون لها رابع فان كان
اجـ متباينين فلا وان كانا مشتركين فنضرب
ب في د فيكون د فان عد ا د فليكن ه هو الرابع
كما ندري والا فلا يمكن ا و فليكن و فيكون اني ه
الرابع كب في جـ اعني د فعد ا د وكان لا يعده
هذا خلف ل كل اعداد اوائل كاب و فقد
يوجد اكثر منها من الاوائل فليعد ده اول
عدد يعده اب جـ و ر عد عليه واحدا و هو
و ر فان كان اولا فقد حصل المطلوب والا كان
مركبا وليعده اول و هو ح فان كان
غير اب جـ واكبر والا فهو خلف
لانه ان كان منها ويعد د ر فيعد و ر
الواحد الباقي هذا خلف ل

اذا جمعت اعداد ازواج كاب ب جـ جـ د فان مجموعها زوج لان لكل واحد منها نصفا فلجميع
نصف ا ب جـ د
اب ب جـ جـ د د ر افراد وعدتها زوج لجميعها زوج لانه اذا فصل من واحد منها واحد
بقيت الازواج ومجموعها زوج وعدة الاحاد زوج فمجموعها زوج مجموع ذلك
كله زوج ا ب جـ د ه ر
اب ب جـ جـ د افراد عدتها فرد فمجموعها فرد لان ا جـ زوج وبفصل د ه
واحدا يبقى جـ ه زوجا فاه زوج و ه ر عليه الواحد فهو فرد
ا ب جـ ه ر
اب زوج وفصل منه اجـ زوجا بقي ب جـ زوج والا فهو فرد فاخذ منه د
ب الواحد يبقى جـ د زوجا مجموع اد زوج و د ب واحد فاب فرد هذا خلف
ولان لاب نصفا والجـ نصف يبقى لد ب نصف فهو زوج ل
ا جـ د ب
اب فرد فصل منه ب جـ الفرد فا جـ زوج فلنا خذ د ب الواحد يبقى اد زوجا وفصل
د جـ زوجا يبقى ا جـ زوجا ل
ا جـ د ب
اب فرد فصل منه ا جـ الزوج فالباقي فرد فلنفصل د ب الواحد يبقى اد زوجا
وفصل ا جـ زوجا فجـ د زوج فرد ل
ا جـ د ب
اب زوج فصل منه ا جـ الفرد فالباقي فرد فلنضف جـ د الواحد الى ا جـ فيكون
ا د زوجا فيبقى د ب زوجا فيكون جـ ب فردا ل
ا جـ د ب

ح هو من الفرد وفي ب الزوج فهو زوج لانه

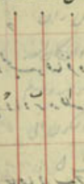


مجموع افراد بعدة زوج ك و من الفرد

في ب الفرد فهو فرد لانه مجموع افراد عدتها فرد

وبين في هذا ان الفرد اذا عد ب الزوج عدة وا عده زوج والا فرد فب فرد وان كان ب

فرد ا بعده اكذلك بفرد

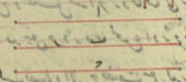


والا زوج فب زوج ك

عد ا فرد وبعد ب الزوج

فهو بعد نصفه فليعد ب ج د

هو زوج فله نصف فانا نصف

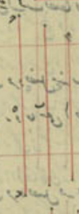


ج هو نصف ب ك

ا فرد مباين لج د فهو مباين لضعفه ج د

والا فليعده ب فالفرد بعده والزوج

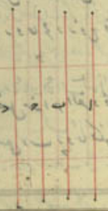
فيعد نصفه ج د وكان مباينا له هذا خلف ك



اب ج د متوالية من الواحد وا اثنان فكل منها زوج الزوج

لان ا اول فهو بعد وبعده ج لا يمكن الا ان يكون منها و

كلها زوج لانها اضعاف فلا بعده الا الازواج بعد و



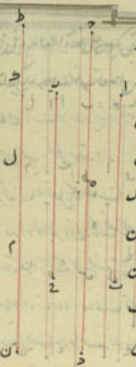
زوج فهذا زوج الزوج ك كل عدد نصفه فرد فهو زوج الفرد

والا فنصفه زوج كل عدد ليس بضعف من اثنين ولا نصفه

فرد فهو زوج الزوج والفرد وليس زوج الفرد لان نصفه

زوج ولا زوج للزوج لانه غير مضعف من اثنين

فلا ينتهي بالتنصيف الى اثنين بل الى فرد ك



اذا كانت الاعداد متناسبة كم كانت ولكن اب ج د رح ط

ن وده متساوية للترتيب ونقص او الثاني من الثاني مثل ج ه ومن

الاخير مثل ط فنسبة ه الثاني الى اب الاول كنسبة ط الى

جميع الاعداد التي قبله ولنفصل ان وك ن كرح فنسبة م ن

الى ان كان الى ك ن وك ك ن الى ط ن فبالتفصيل ط ك ك

ن ك ك ل ل ن وكل م م ن فالجميع ط م وهو الباقي من ط ن

الى ك ن ان م ن اعني اب ج د رح ك م اعني ج د والى م ن

اعني اب ك اذا جمعت اعداد متضاعفة من الواحد كانت

ج د الى اخرها وهو د واخذ الواحد معها فالجميع عدد ه الاول

وضرب في د الاخير فالجميع زح فزح عدد تام ولنا خذه وط ك ول وم على نسبة اب ج د ا

في م كه في د وهو زوج وا اثنان فزح ضعف م وكذلك ضعف ل وكذلك سائر الاعداد

الى د فهو ط ك ل م زح على نسبة متتالية ولنفصل ل س من الثاني وع ح من

الاخير مثل ه فهي ط س الى ه كزع الى جميع ه وط ك ول وم وط س مساو له

فزع مساو لجميع ه وط ك ول وم ولنضاف اليه ع ح مساو له اعني اب ج د

والواحد معا فيكون زح مساويا لـ اب ج د ه ط ك ل م والواحد معا فاقول

انه لا يعد زح غيرها والا فليعده ن لف فنسبة ده كف ن وليس في الواحد من اب ج د

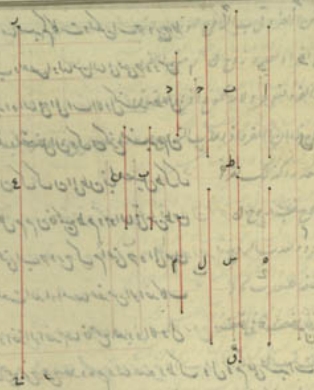
و ا اول فن لا يعد و فه لا تعدى ده ف متباينان وه اول متباين لف ولا على عدد من

على نسبة ف بعد ل فهو واحد من اب ج د ولكن ب ه وط ك ل على نسبة

ب ح د فه في دكف اعني ف في ل وكان كف في ن على مثل ن فكل

واحد من ف و ن احد هذه الاعداد والتي وضعنا خارجين عنها هذا خلف

فلا يعد زح غير هذه الاجزاء وهو مساو لها فهو عدد تام ك



بسم الله الرحمن الرحيم وبه استعين وعليه اتوكل

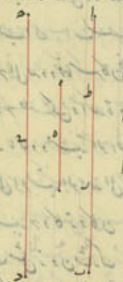
المقالة العاشرة المقادير التي لها مقدار واحد يعدها يسمى مشتركة وما ليس لها ذلك يسمى متباينة والخطوط المشتركة في القوة هي التي لمربعاتها سطح واحد يعدها والمتباينة في القوة هي التي ليس لها ذلك وسيتبين من بعد ان لكل خط معلوم خطوطا كثيرة بعضها متباينة في الطول فقط وبعضها في الطول والقوة وكل خط مفروض يعرض اولا وينسب اليه ساير الخطوط فانه منطق لانه ينطق بكميته والمشارك له يسمى منطقا والمتباين له يسمى اصما وكذلك في السطوح والاجسام وضلع الاصم اصم وليس شي من المقادير بذاته اصم او منطق ولكن بالقياس الى المقدار الاول المفروض فان شاركه فهو منطق وان لم يشاركه فهو اصم ويمكن ان يصير هذا الاصم منطقا بالقياس الى مقدار آخر مجيد يصير هذا الاول اصما ك مقدارا او اعظم من ه فاذا فصل من اد اعظم من نصفه ومن الباقي اعظم من نصفه بقي مقدار اصغر من ه فليضعف ه حتى يصير اعظم من اد وليكن اضعافه زك ولنقسمه على ه بقطعتي ح وط ولنأخذ من اد اعظم

من

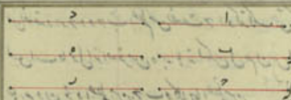
من نصفه وهو حد و حب اعظم من نصف حا وكذلك حتى يكون على عدة اقسام ه في زك وليس اب فاطول انه اصغر من ه وبه بانه لكن ل م ن س اضعاف انف بعده و يكون مقسوما



على م و ن فحد اعظم من حب وكلاهما اعظم من ن س اعني اب ومن م ن مجموعين واب كل م فاد اعظم من ل س فزك اعظم من ل س ونسبة ل س الى زك كنسبة اب الى ه فاب اصغر من ه ول اب اطول وحد اقصر وفصل حتى يبقى اب حتى يبقى بر اصغر من حد ثم زا من حد حتى يبقى وح اصغر من زا ثم فصل وح من زا حتى يبقى طد اصغر من حح ولم يزل نفعل ذلك ولا ينتهي الى قسم يفني الباقي من الاخر فهما متباينان والا فليعدهما ه ونفعل ذلك بنقصان اكثر من النصف حتى يبقى مقدار اصغر من ه كما تبين وليكن اط وسن كما سبق في الاعداد ان ه الاعظم يعد اط الاصغر هذا خلف ل اب حد



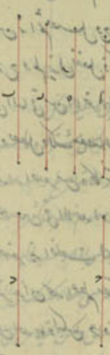
مشتركان فنريد ان نجد اعظم مقدار يعدهما جميعا فان كان احدهما وليكن حد يعد الاخر و نفسه فهو المقدار الاعظم الذي يعدهما اذ لو كان مقدار اعظم من حد يعد اب و يعد حد والاصغر منه لكان الاعظم يعد الاصغر وهذا خلف ولانهما ليسا متباينين ينتهيان في التفصيل المذكور الى مقدار يفني ما بقي فليكن ذلك المقدار حد فهو اعظم مقدار يعدهما والا فليكن ح فيعد الاعظم حد والاصغر على ما مثل في الاعداد وهذا خلف



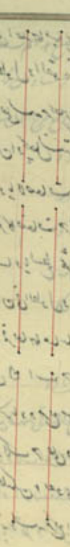
وبان نبين ان كل مقدارين بعد
مقدارين فهو بعد اعظم مقدار
بعد بهما اب حـ متشاركين
فنريد ان نجد اعظم مقدار
مشترك لهما فيفعل كما فعلت
في الاعداد والبرهان ذلك بعينه



اب مقداران مشتركان فنسبتهما نسبة عدد الى عدد
فليعد هما حـ اما فبا حاد ده واما ب فبا حاد رو فالواحد
يعد د باحاد ه فليعد بها حـ فنسبة الواحد الى ه كحـ
الى ا وايضا نسبة الواحد الى ه واحد كحـ الى ب
فنسبة ه وكب اى اب نسبتهما
كنسبة عدد حـ الى عدد ه فهما مشتركان فليقسم
اعلى احاد حـ فليكن واحده و



وليعد ه ه ر باحاد وفنسبة الواحد
الى حـ كه الى ا ونسبة الواحد الى د
كه الى ر فنسبة حـ د كا ر وكان
كاب هـ مثل ر ون تشارك
لهما فكذلك ب الاشكال
حقا لانه ما كان بين النسب المساواة
الا بين مقادير لا تنقسم الخلافية واما المستعمل بينها مقادير مع الاعداد وتغاير من حيث
لا يمكن ان المستعمل بينها ل



اب خطان مشتركان فنسبة مربعيهما كنسبة عدد
مربع الى عدد مربع ولتكن اب على نسبة
عددي حـ د وه ر مربعاهما فـ ز كـ و مثله
ومربعا اب على نسبة اب مساواة فنسبة
مربعي اب كه ر ل
وبالعكس اذا كان نسبة سطحي اب كعددين
مربعين فاب مشتركان والتدبر واحد ل
اب شاركان حـ فهما مشاركان ولتكن
اح على نسبة عددي د ه وب حـ على
نسبة عددي رح وط ك ل
اقل عشرة اعداد على تلك النسبة
فنسبة اب لنسبة ط ك
العددين فهما مشتركان ل
اب حـ مشتركان فاح
مجموعهما شارك كل واحد منهما
فليعدهما د فعداب وب حـ
وجميع اح وبالعكس لهذا بعينه ل
اب حـ د اربعة مقادير متناسبة و
الاول شارك الثاني فالثالث شارك
الرابع وكذلك في المباينة وبالعكس
لان العدد منهما واحد ل



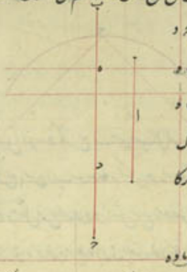


ريد ان نجد لخط ا خطين احدهما مباين في الطول فقط والاخر في الطول والقوه فنرسم عددي ب ح ليس كلاهما على نسبة مربعين ونعمل مربعين احدهما الكاين من ا وليجعل نسبتهما كنسبة ب ح بان احدهما يكون مساويا لاضعاف مربع كاضعاف ب للواحد وللاخر كاضعاف ح للواحد وقد علمت كيف نعمل مربعا مساويا لسطح ثم ناخذ ضلعيهما وهما ا و فا د متباينان في الطول ويأخذ منهما واسطة ولتكن ا وكمربع اه فمربعاهما متباينان فاه متباينان في القوه والطول ك ا ت ح د متباينه فان كان القوى على ب زيادة مربع من خط مشارك له اي الطو فكذلك ح على د ا و مباينه فكذلك ح على د فلتكن القوى على ب مربع ه و ح وعلى د مربع ز ونسبة مربع اعني مربعي ب ه الى مربع ب كنسبة مربع واعني مربعي ا و د الى مربع د وبالتفصيل مربع ب الى مربع ه كمربع د الى مربع ز فنسبة ب ه كنسبة ا ه كح ز فان كان ا ه مشاركين او متباينين فكذلك ح ز ل

خطا ا و ب ح منطقان و ب ح الطول واضف اليه سطح ب د في و ح مساو لربع مربع ا و نقص

بين حد ح سطح مربع وهو مربع د ح وقد علمت كيف نضع هذا لم ب د و ... كان ب د يقوى على ا بتمامه مربع من خط مشارك له ... فلذلك ذان يكون ب د و د ح متساو ... فانه يكون حينئذ السطح الذي يحيط ... مربع ب ح ربع مربع ب د واعظم من ربع مربع الا ان ب ح اعظم من ا ... ان يكون اذ ان

لعدهما الطول فليكن ب ح ... الطول فلنا حده ... مسل ح د

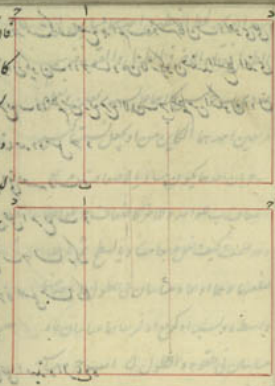


فاربعه امثال سطح ... اعني ... ب ب د في نفسه ... في نفسه ح ... يقوى على ا مربع ب د في نفسه ... مشارك ح و مجموع ب ح ... مشارك ... مشارك ... ح ... مشارك ل ب ... ل

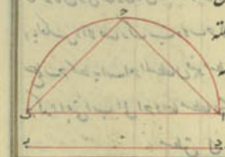
وبالعكس اذا كان ب ح يقوى على ا بهذه الزياده فالمضاف اليه ينقسم الى مشتركين لان ب ... المتاقي ... ح ... وح ... ون ... مثل مربع اي ... مشارك ... مساوي ... ح و ... مشارك ... [illegible] ... مشارك ... و ... ان كان ب ح ... متباين فهو يقوى عليه بزياده مربع من ضلع ... مساوي فان ... مشارك كان ب د و د ح متباينين

وبالعكس والا ... ب ... وب ح ل

سطح ب ح يحيط به ا ب ا ح المنطقان فهو منطق ولتكن ... سطح ا ب مثله منطق ونسبته الى ب ح كه اعني ا ب الى ا ح وهما منطقان مشتركان ... منطق ل



فان كان السطح منطقا واحد ضلعيه
كان منطق فا ح منطق لان
نسبة ح ب الى ب ح كنسبة
د ا الى ا ح فا ح مشارك
لد ا المنطق ل
برهان نجد خطين في القوة
منطقين مشتركين والقوي
الاطول على الاقصر تزيد ه
مربع من خط مباين في الطول
عرض ا ب منطقا ونخليه نصف
دائرة ا ح ب ونرسم عددي ه ه و بينهما مربعين وليسن ونزيد مربعا ونجعل نسبة مربع ا ب الى
مربع ح ب كد ز ه و تمكننا ذلك بان نقسم ضلع مربع ا ب على احاد و ز ونقص منها قسما
ما حاد و ه ثم نعمل مربعا مساويا له وناخذ ضلعه فيكون اصغر من ا ب ثم نطبق في نصف دائرة
ا ب ح و تر مساويا له متصلا بالقطر ولنكن ب ح ونصل ح ا فنسبة مربع ا ب الى مربع ا ح هي
نسبة مربع ا ب الى نفسه منقوصا عنه مربع ب ح ونسبة خط و ز الى ه و هي نسبة الى نفسه منقوصا
عنه ه ز ونسبة مربع ا ب الى مربع ح كنسبة و ز الى ه و فنسبة مربعي ا ب ا ح كد ز ه و فلانسبة
عدد مربع الى عدد مربع فا ح مباين ا ب في الطول
وهما في القوة فقط منطقان مشتركان لان نسبتهما نسبة
عدد الى عدد ولا مربعين لنا نجد ح ب بان نجعل نسبة
ا ب الى ب ح كنسبة د ز ه و وذلك بان نقسم

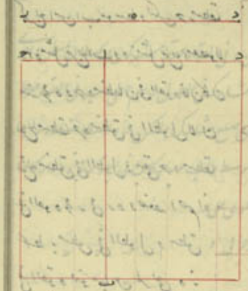


ا ب اقساما مساوية بعدد ما في د ز من الاحاد ويبقى منه ح

مثل ه ه و ه و ا و ثم نطلب لها واسطة في النسبة وهو ه ح فنسبة مربعي ا ب ب ح كنسبة
خطي ا ب ب د اعني د ز ز و ل
فان اردنا ان يكون ضلع الزيادة مشاركا في الطول جعلنا د ز ه و مربعين وليس د ز
الفضل فيما بينهما مربع فبان كما قلنا ان
ضلع الزيادة مشارك وا ب ب ح متباينان



في الطول مشتركان في القوة ل
سطح ب ح محيط ب ا ا ح وهما في القوة
منطقان مشتركان ف ح اصم فضلع
السطح موسطا وضلعه اصم فلنضع الخط

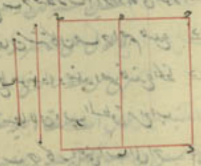


متوسطا لان د ب المنطق مربع ا ب
الى ب ح كا ر اعني ا ب الى ا ح
فد ب مباين ب ح ف ح اصم
وضلعه اصم ل سطح ح د موسط وضلعه
ا ب ح منطق ف د منطق في القوة فقط
ولنكن السطح الموسط الذي يحيط به خطان
منطقان في القوة مشتركان و ز ح ح د متساويان والزيادة واحدة فنسبة ز ب ح كب
د ح و ه ز ب ح مشاركان في القوة فب و م ح مشاركان في القوة و ه ح منطق
في القوة فب ز منطق في القوة و و ح منطق في القوة ف ز منطق في القوة ومربع و ح المنطق
مباين ز و في م ح هذا الموسط وهو بعينه ح د فح د مباين مربع م ح وامربع ب د لمشاركة مربع
و ح لح ز في ب ح مباين ب د في نفسه ف ب ب ز متباينان في الطول هذا صحيح لان نسبة
ح ب الى ب د كنسبة ح د ب د الى ب د في نفسه ل



خط ا موسط وبشارك ب ه موسط
ود ا ه مربع ا مضاف الى حـ ه المنطق
لجـ ه منطق في القوه فقط و ر ح مربع
ب فر ح منطق في القوه مباين له
في الطول مر ح موسط فضلع ب موسط ك

فصل الموسط كمربع ب من ا ب على الموسط
كمربع ا من ا ب موسط ولكن حـ ر منطقا
ود ه مثل مربع ا ب و د ز مثل مربع ا مفصولا
منه لجـ ه و حـ ر منطقان في القوه فان كان
ه ح منطقا فره منطق في الطول لان
ز ح منطق في الطول و بقي حـ د منطقا



في القوه لجـ ر في ر ه وضلعه اصم او
لخط ب منطق في الطول و منطق
في القوه فهو مباين لمربعي ه ز
و ز ح المحيطين المنطقين لمجموع
الاربع وهو مربع ده ساويان
مربعي حـ ر د ه وكان حـ ه منطقا



في القوه هذا خلف ك سطح ا حـ لخطا ب ا ب و ب حـ وهما موسطان في القوه فقط
مشتركان فهو لخطان تاره لمنطق وتاره لموسط ولكن ا د مربع ا ب و حـ ه مربع
ب حـ وهما موسطان فلكن ز ح منطقا ونضاف اليه ح ط ك ل م ن مساويه لهذه السطوح المتوالية

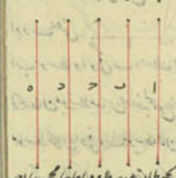
النبـ فكذلك ز ط ط ل ل ن واحد واعني ح ط م ن مشتركان لان ا ب ب حـ في القوه



مشتركان فر ط ل ن مشتركان
في الطول فر ط في ل ن منطق ا
فضلع ط ل الواسط منطق
اعني ل ط ل ن دون ب حـ
فان شارك ط ل ط ك و ك ل
منطق والا موسط و ك ل كا حـ
عا حـ قد يكون منطقا وقد يكون
موسطا ك يريد ان نجد خطين موسطين في القوه فقط مشتركين ونخطان منطق ونقوى
الاطول على الاقصر بزياده مربع من خط مشارك في الطول فرسم خطي ا ب في القوه فقط
مشتركين و القوى على ب بزياده مربع من ضلع مشارك ولكن حـ واسطا منهما ورابعا
ثاني ب اعني حـ في نفسه موسط لجـ ايضا موسط و ا ب مشارك في القوه لجـ و مشارك

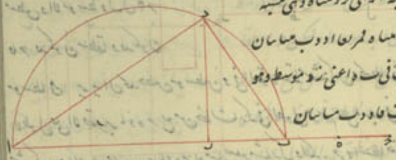


في القوه فد موسط لجـ و موسطان و حـ يقوى على و
مربع مشارك ضلعه في الطول كما ا على ب كم حـ في د
اعني ب في نفسه منطق ك
فان اردنا ان يكون الاطول يقوى على الاقصر بزياده

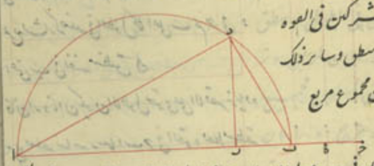


مربع ضلعه مباين رسما ا ب حـ في القوه فقط منطقه
مشتركه و القوى على حـ بزياده مربع ضلعه مباين و د
واسطا بين ا ب و ب ه د و كا حـ لجـ موسط كما علمت ويشارك
ه في القوه و موسط و د يزيد على ه في القوه مربع مباين
ضلعه فهما ذانك ك يريد ان نجد خطين في القوه مباينين يحيطان بموسط و مربعاهما مجموعان

منطق فرسم اب ب ح منطقين في القوة واب يقوى على ب ح بزيادة مربع مباين له ضلعه وعلى
اب نصف دائرة ونقسم ب ح بنصفين على ه ونضيف الى اب سطحا مساويا لمربع ب ه الذي
ليس باعظم من مربع نصف اب ينقص عن تمامه مربعا فليكن على خط ا ز ولان الناقص مربع فانه
مساو للضلع المساوي من السطح فا ز في ز ب مساو لمربع ب ه ونخرج عمود ز د ونصل د ا د ب
فلان ا ز في ز ب مساو لمربع ز د والواسطة في النسبة فز د مساو لب ه وا ز يباين ز ب على ما مضى و
نسبة ا ز الى ز ب كمربعي ا د د ب لان اب
الى ب ز لنسبة ا ز الى ز د مساوية وهي كنسبة
ا د ب مساوية لمربعي ا د د ب مباينان

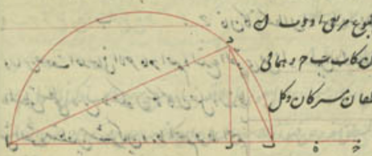


وسطح ا د في د ب اعني ز د موسط وهو
كا د في د ب فا د د ب مباينان
في القوة
ومجموع مربعيهما منطق اعني مربع اب فان اردنا ان يكونا مختلطين منطق و
مربعاهما جميعا موسط رسمنا اب ب ح
موسطين مشتركين في القوة
فقط يحيطان بمنطق وسائر ذلك
كما كان فيكون مجموع مربع
ا د د ب اعني



اب موسطا وا د في د ب منطقا لان اب في ز د منطق فان اردنا هما موسط مجموع المربعين
ويحيطان بموسط مباين لضعف مجموع مربعيهما جعلنا اب ب ح الموسطين المشتركين في القوة يحيطان
بموسط فكان ا د في د ب موسطا لان اب في ز د موسط وضعفه وهو من اب في ب ح مباين لمربعي ا د
د ب مجموعين لان اب في ب ح مشتركان في القوة مباينان في الطول ونسبة مربع اب الى سطح اب

في ب ح كنسبة اب الى ب ح نصف اب في ب ح
اعني ضعف ا د في د ب مباين د ا
في نفسه اعني مجموع مربعي ا د د ب ك

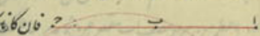


اذا اتصل خطان كا ب ب ح وهما في
القوة فقط منطقان مشتركان وكل
ا ح اصم ويدعى
ذا الاسمين لان ضعف اب في ب ح موسط ومربعا اب ب ح منطق والاربع مساو
مربعي اب ب ح فهو اصم وا ح اصم ك
ا ب ح فان كانا موسطين في القوة فقط
مشتركين يحيطان بسطح منطق
فا ح اصم ويدعى ذا الموسطين الاول لان ا ح يباين ضعف اب في ب ح ك
فان كانا موسطين في القوة فقط
ا ب ح
مشتركين ويحيطان بموسط فهو اصم ويدعى ذا الموسطين الثاني وليكن د ه منطقا و ه ز مربعا اب ب ح
وهما موسطان مجموعهما موسط لانه مشاركهما و ط ح ضعف اب في ب ح ومجموعهما كذلك ايضا



موسط فز ز ط في القوة منطقان ومجموع مربعي اب
ب ح مباين لضعف سطح احدهما في الاخر لان اب
ب ح متباينان فلح ح ط اعني ه ز ز ط متباينان
فد ط اصم ذو اسمين و ه ط اصم لانه يحيط به منطق
واصم وهما متباينان فا ح اصم ك فان كانا في القوة
متباينين ويحيطان بموسط ومربعاهما مجموعين منطق فان الخط اصم ويدعى الاعظم لان مربع ا ح اعظم الا
مباين مربعي اب ب ح المنطقين فهو اصم فا ح اصم

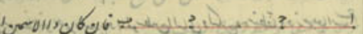
فان كانا الخطان منطق ومربعاهما مجموعان موسط فهو اصم ولنضع القوى على منطق
وموسط والبرهان ان مربع اج ساس ضعف اب بد في ب ج فهو اصم ل



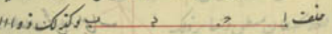
فان كان الخطان موسط ومربعاهما مجموعين موسط
وسطين ضعف احدهما في الاخر فاج اصم ولنضع القوى على الموسطين ولنضف الى ح ر
المنطق سطحي ه ر ح ط فيكون كما كان ه ل و ر ط
في القوه منطقين مشتركين ور ط اصم و ه ط اصم
فاج اصم ل اب ذو الاسمين والقسم بهما على خطان
مقسم اليهما الغره والاعلى قسم به فيكون مربع اب مثل



مربعي اج ج ب وضعف اج في ج ب وايضا مثل
مربعي اد د ب وضعف اد في د ب بالخلاف فصل ه بين مربعي اج ج ب ومربعي اد د ب وهو
منطق لفصل ه بين ضعف اج في ج ب ومربع اد د ب وضعف اد في د ب لانه جزا منهما
كان نا قصا مر الاجزا بعد وذلك موسط هذا خلف ل



فان كان ذو الاسمين الموسطين الاول
فكذلك والفصل الضعفين وهو منطق كفضل المربعين على المربعين و هو موسط هذا
خلف



وكذلك ذو الموسطين الثاني والا
فلنقسم كذلك على د ولنعرض د ر منطقا ور ح المضاف اليه مربعا اج ج ب و ط ك ضعف اج
في ج ب و ر ل كمربعي اد د ب مثل م ك ضعف احدهما في الاخر فر ح ط ك موسطان مباينان لانها
على نسبة اج ج ب لان مربعهما مشتركان بكليتهما موسط
والضعف منطق فر ح ح ك في القوه فقط مشتركان
وهما في القوه منطقان مشتركان فر ك ذو الاسمين
وكذلك ه ل ل ك فهذ ذو الاسمين انقسم باسميه على



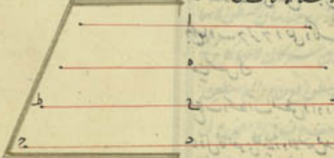
موضعين هذا خلف

وكذلك

وكذلك الاعظم برهان ذي الاسمين وكذلك القوى على منطق وموسط برهان ذي
الموسطين الاول ل
وكذلك القوى على موسطين
برهان ذي الموسطين الثاني ل
الخطوط ذو الاسمين ان كان قسمنا الاطول يقوى على الاقصر بزياده مربع من خط مشارك في الطول ثم كان
الاطول مشاركا للمنطق المفروض فهو ذو الاسمين الثاني وان كانا مباينين فهو ذو الاسمين الثالث
وان كان يقوى الاطول على الاقصر بزياده مربع من خط مباين ثم كان الاطول مشاركا للمنطق
فهو ذو الاسمين الرابع وان كان الاقصر فهو الخامس وان كانا مباينين فهو السادس ل

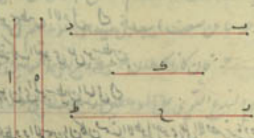
برهان لحد ذو الاسمين الاول مفروض خطي اب ب ح منطقين وعددي ه ه ر مربعين و ه ر ليس مربع
ونجعل مربع ب د الى مربع د ح كه ر الى ه ر الغير المربع فيكون ب ح ح ج متباينان في القوه فقط
منطقين مشتركين فب ح ذو الاسمين وقسمه الاطول مشارك المنطق ويقوى على د ح مربع لنسبه في الطول النسبه
نسبه ه والذي هو زياده ه ر على ه ر و ه ر مربع فضلعه ولكن ط مشارك ب ح في الطول ل

فان اردنا الثاني جعلنا المنطقين اوب ح ور ح وسائر الاشيا كما كانت ل

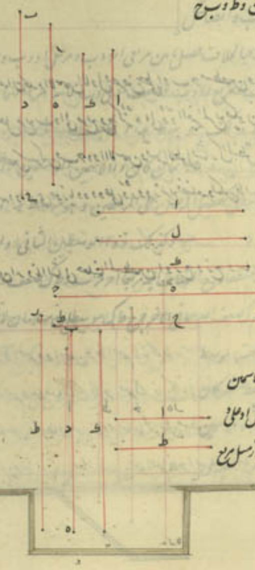




فان اردنا الثالث فرضنا ا منطقا و ب ح و ح ب عددين مربعين و ب ح ليس بمربع ده عدد
ما ليس بمربع ططصع و لمربع

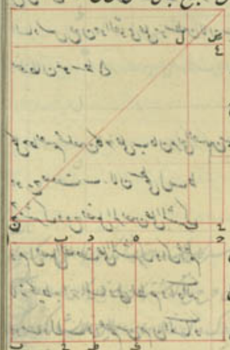


اوب ح لمربع بح دد ر لمربع ح ط
وح ساين او الضلع ح ط ساين ا
وسار كانه في القوه فهما في القوه
منطقان مشتركان وبقوى رح الاطول على ح ط بمربع على نسبة ب ز و هو عدد و مربع ك فان اردنا
الرابع فرضنا ا وب ح منطقين مشتركين و ذ ز ه عددين ولا نجعل ه ومربعا ونجعل نسبة مربعي ب
ح ح ح كه ه ه ر مرح ذ و الاسمين وليس نسبة مربع
ط الى مربع وكنسبة عددين مربعين و ط و ب ح
متباينان فان اردنا الخامس
جعلنا المنطق ا و ح و سائر



الاشياء بحالها و ان اردنا
السادس عملنا كما في الثالث
الا انا لا نجعل ا بعدا دا و ب و
وح ولنسبه عدد مربع الى عدد مربع
ولا نسبه ب د الى ش ح ونجعل ه
المربع اوب ح لرح و على ذلك
القياس ك
سطح ب و خط آ المنطق و ا د ذو الاسمين
الاول فالقوى عليه ذو الاسمين فصل ا د على
باسمه و منصف د ح على و ليكن ا ى ر مسل مربع

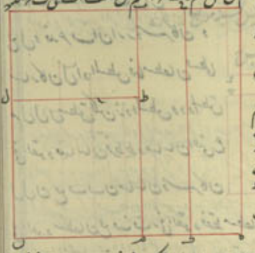
ذو الذي هو ربع ذو الذي هو بربع مربع ذ ح الاقصر و ليخرج رح و ط و ك ل على الموازاه وليكن مربع
ل ن مثل وح و مربع ل م على قطره مثل وح و ليتم الشكل معلوم ان سطح ع ل وسط في النسبه
بين سطحي م ل ل ن لان نسبه م س الى ع س كنسبه ع ب الى ف ل لان ع ف عدد مساو لان



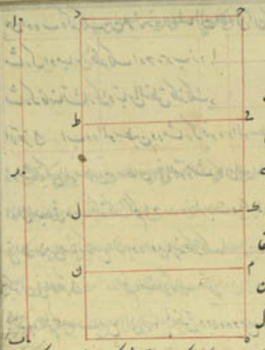
ل س س ع فنسبه سطح م ل الى سطح ع ل
كنسبه ع ل الى ل ن والضلعان في ر د كره
في نفسه عدد و وسط في النسبه ونسبه السطوح
كذلك فظهر و سطين رح ح و عدد مساو
ع ل و قد عرفت ان ا ر ر د مشتركان و
مشاركان ل او المنطق فهما منطقان فسطحا
م ل ل ن منطق لكن ر ذو المنطق و ذو المنطق
في القوه مباينان فرط ط مباينان اعني ع
ل ل ن ع ف ف ن متباينان و مشتركان
في القوه منطقان ع ف ف ر في القوه فقط منطقان و مشتركان ع ن ذو الاسمين و ن م
مربعه لانه مساوي الاضلاع نسبته س ل و على قطره ل كان اح ذو الاسمين الثاني
ع ن ذو الموسطين الاول لان ع ل ل ق اعني صعف ع ف في ف ن يكون منطقا و هو
مثل صعف ط د في ده المنطقين و م ل ل ن موسطان لان ا ر ر د مباينان للمنطق لانهما
مشتركان و مشاركان ا ب المنطق في القوه و م ل ل ن مشتركان لانهما كاح ح
و ع ف ف ن ضلعاهما موسطان و في القوه مشتركان بخطان منطق فع ن ذو الموسطين
الاول وان كان الثالث فع ن ذو الموسطين الثاني لان صعف ع ف في ن اعني ع ل
ل ن يكونان موسطين والباقي كما كان ك فان كان الرابع فع ن الاعظم لان ع ف ف
ن يكونان متباينين في القوه لان م مربعهما متباينان و يكون سائر القول ان مربعهما

مجموعين وهو كب د المنطق ومحيطان بموسط لان ط ه اعني ع ل موسط ك وان كان ذو الاسمين
الخامس مع ن هو القوي على منطق وموسط لان ع ف ث ن كاالعدم متباينان في القوة وط ه سطق
مع ل منطق محيطان بسطح ن ب وموسط فمربعاهما مجموعان وهو م ل ن موسط وان كان من
السادس مع ن هو القوي على موسطين لان ب د موسط فمربعاهما مجموعين موسط وط ه موسط
محيطان موسط ك

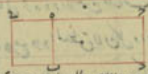
كل خط قسم بقسمين كا ح على ب فان مربعي القسمين مثل ام و ب ح اعظم من ضعف اب في ب ح الذي

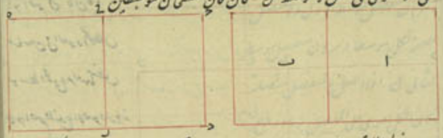


هو ر ح ضعف ب ، لان سطحي ل ب ط
ح مشترك و و ح فضل المربعين على المشترك
و م ل فضل الضعف على المشترك واك اعظم
لانه يحيط ب ا ح المساوي لط م و ا والذي
هو مساو لاب واعظم من م ن المساوي
لب ح اب ذو الاسمين وانه اطولهما وصنف
مربع اب وهو ده الي ح والمنطق ك لح ه ذو الاسمين الاول ولكن از في نفسه و ح د ب ز في نفسه
ط ك معي نزو ضعف از في ز ب وضعف ك ه على م و نصل م ن موازيا ل م كان ز في
ز ب واز في نفسه سا من از في ز ب وسا من ضعفه وشارك ز ب في نفسه فاز ب كل في نفسه
اعني د ل سا من ضعف از في ز ب لانهما منطقان في القوة اعني ل ه و ح ك سا من ك ه و د ل ه موسط
ف ه منطق بالقوة و ح ك ساك د في القوة منطقان مشتركان و د ل اعظم من ل ن لان
المربعين اعظم من الضعف ح ك اعظم من ك ه ونسبة مربع اب الى از في ز ب كان الى
ز ب واز في ز ب الى مربع ز ب كاز الى ز ب فالنسبة واحدة فاز في ز ب واسطة من المربعين
ح م واسطة من و ح ط ك فنسبة ح الى ك م ف ك م الى ح ك ح ل في ح ك لط م ي

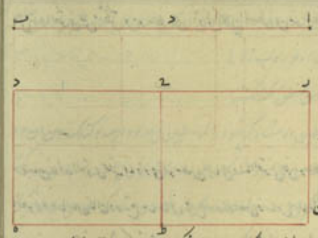


نفسه هو مربع ك ه و و ح ط ك منطق
لح ح ك منطق ومشتركان بالطول
ويقوى على ك ه بزيادة مربع مشارك
الضلع و ح ك منطق وهو الاطول
ولشارك ح د لح ه ذو الاسمين الاول ك
فان كان اب ذو الموسطين الاول ح
لح ه ذو الاسمين الثاني لان ل ه يكون منطقا
و ح ل منطق بالقوة و ح ح ك مشارك ان
لح ك لان از و ب مشتركان في القوة مع ط ك
مشتركان بالطول د ك كه في القوة فقط منطقان ومشتركان لك ه الاقصر مشارك ح د المنطق و ح ك يقوى
على ك ه بزيادة مربع من ضلع يشاركه في الطول لان ح ح ك مشتركان ك فان كان اب ذو الموسطين
الثاني لح ه ذو الاسمين الثالث لانه يكون د ك و ل ه كلاهما موسطين فلا شارك ح ك
ك ه مع ح د المنطق لان كل واحد منهما منطق بالقوة ك فان كان اب الاعظم لح د
ذو الاسمين الرابع لان ح ح ك يكونان متباينين لان و ح ط ك متباينان فيكون ح ك
يقوى على ك ه بزيادة مربع ضلعه مباين ويكون ح ك منطقا مشاركا لح ه لان د ك منطق و ك ه منطق بالقوة ك
فان كان اب القوي على منطق وموسط لح ح ذو الاسمين الخامس لان ل ه يكون منطقا و ك ه
مشاركا لح د وهو الاقصر مع مباينة ذلك ك فان كان اب القوي على موسطين لح ح د
الاسمين السادس لان د ك ك ه يكون كل واحد منهما منطقا بالقوة لان د ك و ل ه موسطان فلا يشارك
اب منهما شيء مع مباينة ذلك ك
اب ذو الاسمين على ه و ح د لشاركه فهو على حده وذي منه فلنفصل نسبة اب ح د كا ه ح ز على ه س ز ر على تلك النسبة
فاه لشارك ح ر و ه ب لشارك ر ح ز ه و ر ز د في القوة منطقان ثم الاعداد الي حال من الاحوال الست يكون

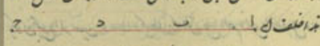
من اه و ب وكذلك من حر ز رد لانا مبان الاول ان كان يقوى على الثالث بزيادة مربع ضلعه مشارك او مباين فكذلك اه حر و ب زد مشاركه فانها تشارك او تباين المنطق فكذلك
الآخر ك اب ذو الموسطين ومشارك فهو ذو الموسطين في عدده ومرتبته وكذلك يبين ان حر د ز ومشاركي الموسطين موسطان وفي القوة مشتركان لان اه و ب مشتركان في القوة ونسبة اب ه ب كنسبة او الى اب في ه ب فكذلك الحكم في حر د ز فالمربعات وما يحيط به الاسمان مشاركة اضلاعها السطح فما يكون في احدهما من مشاركة ضلع الزيادة او مباينته فكذلك
يكون في الآخر ك اعظم وشاركه ب فهو
ايضا اعظم فلنصف مربع ا الى حر د المنطق وهو ده ومربع ب ا وهو زح وهما مشتركان لان الضلعين ده و ذو الاسمين الرابع ولشاركه وح فهو ذو الاسمين
الرابع فالقوى على زح وهو ب اعظم ك
اقوى على منطق وموسط ولشاركه فهو كذلك ونفعل
كما فعلنا فيكون وح الخامس وب القوى على زح وال

اقوى على موسطين وب شاركه فهو كذلك ونفعل كما فعلنا فيكون وح ذو الاسمين السادس وح القوى عليه القوى على موسطين وهو ب
ولا نقول سطحان احدهما منطق كان الآخر موسطا كيف فالخط القوى عليهما ذو الاسمين او ذو الموسطين الاول او الاعظم او القوى على منطق وموسط فليكن حر د منطقا وحر د مثل اه و ز مثل ب فوح منطق وه ح منطق بالقوة فوح ذو الاسمين وح ح شارك حر د فان كان وح اطول ويقوى على ه ح بزيادة من ضلع مشارك فوح ذو الاسمين الاول فالقوى على ده ذو الاسمين وان كان من ضلع مباين فهو الرابع والقوى على ده هو الاعظم وان كان وح اطول ويقوى على حره مما شاركه ضلعه فهو ذو الاسمين الثاني فالقوى على ده ذو الموسطين الاول وان كان مباينه فهو ذو الاسمين الخامس فالقوى

على ده القوى على منطق وموسط ك فان كان السطحان موسطين

متباينين فالخط القوى عليه اما ذو الموسطين الثاني واما القوى على موسطين لان حرح مع يكونان منطقين بالقوة ومتباينين لان ده زح متباينان فحرح ذو الاسمين وليس اسماه المنطق فان كان يقوى احدهما على الآخر بمربع من ضلع مشاركه فهو ذو الاسمين الثالث فالقوى على ده هو ذو الموسطين الثاني وان كان من خط مباينه فهو ذو الاسمين السادس والقوى على ده هو القوى على موسطين الخط ذو الاسمين والصم التي تليه ليس شيء منها في حد الآخر لان انما اضيف مربعه الى خط منطق كان الضلع الثاني غير الذي يكون الآخر ك ب حر فضل من اب وهما في القوة منطقان مشتركان فالباقي كاح اصم يلقب المنفصل لان مربعي اب ب حر منطقان وهما مثل ضعف اب في ب حر الاصم مع مربع اح في نفسه فمربع اح في نفسه اصم لانه ان شارك مربعي اب ب حر فالباقي وهو ضعف اب في ب حر الموسط يشاركهما ك
ا ح ب فان كانا موسطين وفي القوة فقط مشتركين حتى يكون مجموع المربعين موسطا وكسطحان منطق فاح اصم ولنسمه منفصل موسط الاول لان مجموع المربعين اصم وضعف احدهما في الآخر منطق يبقى اح الصا كما مثل اصم والا فالضعف مشارك المربعين ك

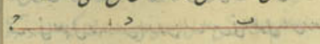
فان كانا مع ذلك السطحان موسطا فالباقي اصم ويسمى منفصل موسط الثاني فليكن ده منطقا و ده مربعي اب ب حر مجموعين وط ضعف احدهما في الآخر ليبقى ط ه مربع اح عند ر وح ر منطقان في القوة واب مباين ب حر في الطول و ه ر مباين ط ر لان المتباينين في الطول يباين مربعاهما ضعفا احدهما في الآخر هند مباين ر ح فهما في القوة منطقان ومشتركان فوح اصم لانه المنفصل وح اصم فضلعه



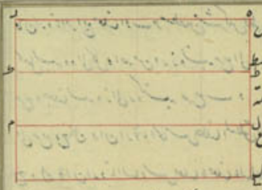
اح اصم ل فان كانا
متباينين في القوة والخطان
موسط ومجموع مربعيهما منطق
فاح اصم فلنسم الاصغر وبرهانه
كبرهان المنفصل . وان كانا
يحيطان بسطح منطق ومربعاهما مجموعين
موسط فاح اصم ولنسم المنفصل سطح بصير الكل موسطا وبرهانه كبرهان منفصل موسط الاول ل
فان احاطا بموسط ومربعاهما موسط مباين لضعف احدهما في الاخر فاح اصم
فلنسم المنفصل موسط بصير الكل موسطا وبرهانه برهان منفصل موسط الثاني بعينه ود زح ر
متباينان لان مربعي اب ب ح متباينان لضعف احدهما في الاخر ل ليس يتصل بالمنفصل الاخط
واحد فقط حتى يصير في احدهما مثل الانفصال كان ب ح والا فليتصل د ب وليكن فضل
ما بين مربعي ا ح ب وضعف احدهما في الاخر مثل مربعي ا د د ب وضعف احدهما في
الاخر اذ كان ب في نفسه فيبقى لا بد ان فضل مربعي ا ح ب ح على ا د ب ح وهو منطق لفضل الضعف
على الضعف وهو موسط هذا خلف ل



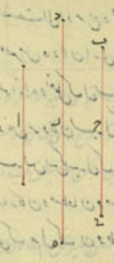
ولا المنفصل موسط الاول الاخط واحد والبرهان بعينه ذلك لكن المنطقان تفاضل الضعفين ل
ولا المنفصل موسط الثاني والا فليكن وز منطقا ورح مربعا اح ب ح و ك ح ضعف احدهما في
الاخر سطح رط مربع اب وليكن زل مساويا لمربعي ا ب ب د و ك ل ضعف احدهما في الاخر
ونح و ك ح موسطان متباينان لما مر ان ا ح ح ط ح في القوة فقط منطق ل
مشتركان فكذلك ط منفصل وقد انفصل ح ط ا ل ط ح على حد واحد
هذا خلف ل



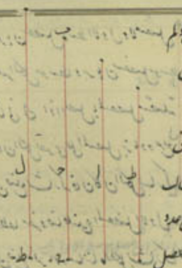
ولا المنفصل الاصغر والبرهان كما في المنفصل ولا بالمتصل بمنطق يجعل الكل موسطا



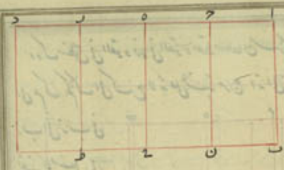
وبرهان منفصل موسط الاول ولا المنفصل
بصير الكل موسطا وبرهان منفصل موسط
الثاني ل اذا اتصل بالمنفصل متصلة
وكان الكل يقوى على المنفصل بزيادة مربع
من ضلع مشاركه فان كان الكل مشاركا
منطقا مفروضا فلنسم المنفصل الاول او المنفصل مشاركه والثاني وان باينا معا فالثالث وان
كان ضلع الزيادة مباينا والكل مشارك المفروض والرابع او المنفصل فالخامس او مباينه
فالسادس ل يريد ان نجد المنفصل الاول معرض منطقين مشتركين اوب ح وعددي
ده ور مربعين وده ليس بمربع وليكن نسبة مربع ب ح
الى ح ح كنسبة ر الى د ر فيكون ب ح ح ح في الطول
متباينان وفي القوة متشاركين ب ح منفصل وهو كالمنفصل
في وهي الاصم الاول ان ب ح مشارك ا ويقوى
على ح ح بزيادة مربع على نسبة ده الى ور فيكون
ضلعه مشاركا له ل

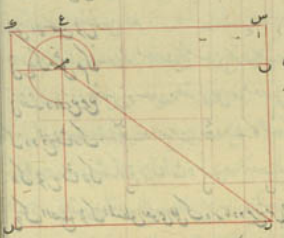


فان اردنا الثاني جعلنا ح ه منطقا وسائر الاشياء
بحالها فيكون نسبة مربع ح ح الى مربع ب ح كنسبة عدد مربع الى عدد غير مربع ح ساين
المنطق ويقوى عليه مربع نسبته الى مربعه نسبة عدد ور المربع الى عدد ده ح المربع
فهو مشاركه ل
فان اردنا الثالث جعلنا ا منطقا و ط عددا غير مربع وسائر الاشياء بحالها وجعلنا نسبة
ط الى ده كنسبة مربع ا الى مربع ب ح و ط الى ور كنسبة مربع ا الى مربع ح ح فيكون ح ح ب
ح منطقين مشتركين في القوة وب ويقوى مشاركه ل



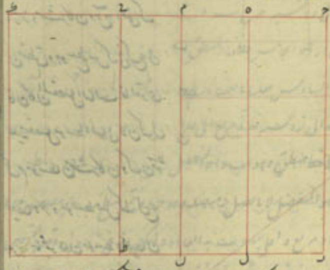
فان اردنا الرابع جعلنا اب ح مسطحين مشتركين ولم
نجعل نسبة ده الى كل واحد من در زه نسبة مربع الى
مربع وجعلنا نسبة دز الى زه كنسبة مربع ب د
الى مربع دح ك وان اردنا الخامس جعلنا المنطق
ح د ك وان اردنا السادس جعلناه مثل الثالث
الا انا لا نجعل نسبة ده الى زد كنسبة عدد مربع الى عدد
مربع ك سطح ب محيط خط منطق وهو اب واحد المنفصل
الاول فالقوي عليه هو المنفصل لانا نفصل نصف ده وهو ح ده ونتمم سطح ب ده ونصف ح ره
على ه ونضيف الى اد مربع ه على ما مرت به الى ده ولكن انه في زه وز ده ا قصر القسمين
فيكون اقصر من ه ولان از في زد مثل ره في نفسه من ده اسبط فهو الطول من زد ونخرج
زط على الموازاة ونعمل ك ل يساوي ح ده على قطر ونكمل مثل ط ده ولان ح ده واسبط مرح
من طه ومن ره ولان نسبة ل ك ك م كنسبة ل س س ن اعني ان س م ع الضلعين
مساو ونسبة لس س كنسبة ل ك ن ك فسطح ن ك واسبط س ل ك م ك فهو مثل وح وا
ره مشاركان ومسطحان ومساويان له ولان اد منطق منفصل وكذلك ط ده مساوي
لوح اعني ك م ل ك ن و ط د مشارك لب ره اعني ك م ل ك ل من ك ك ع
متباينان وسطحا ب ه ط ده مسطحان اعني ك ل ك م مسطحا س ك ك ع مسطحان
مشتركان في القوة و ع منفصل ومربعه ل م مثل ب ح لان جميع ك ل ك م
مثل ب د ون ك ع في العلم ضعف ن ك اعني ضعف دح وهو ب ه
ب ح الثاني مثل ل م فان كان اد المنفصل الثاني فالقوي عليه
منفصل موسط الاول لان اد منطق وكذلك از زد ومربعاه فسطح
ب ره ط ب د موسط وكذلك ل ك ك م ك ع ك س موسطان





وفي القوة مشتركان لان مربعيهما
اعني ب ره ط ده مشتركان لان
از زد مشتركان و ح اعني ك
ن منطق وهو سطح س ك في ك ع ك
فان كان المنفصل الثالث فالقوي
عليه منفصل موسط الثاني لان ك ل
ك م موسطان مشتركان و ك ن موسط
ايضا و ح ده موسط فس ك ل ع
مربعاهما مجموعان موسط ومحيطان
موسط وهما في القوة فقط مسطحان
مشتركان لان از زد مشتركان ك فان كان الرابع والقوي عليه الاصغر لان از زد
متباينان ف ده ط ده وس ك ك ع كذلك وده منطق بالقوة و ح اعني ك ن موسط فس ك
ك ع محيطان موسط وهما متباينان في القوة لان از زد متباينان ولكن اد منطق ف ب ده اعني
مجموع مربعي س ك ع ك منطق ك
وان كان اد المنفصل الخامس فالخط القوي عليه هو المتصل منطق يصير الكل موسطا لان دح منطق ك
ن اعني ك ع في س ل منطق ود موسط فمربعا س ك ك ع موسط وهما متباينان ك
فان كان اد المنفصل السادس فالقوي المتصل موسط يصير الكل موسطا لان ك ن موسط ومجموع مربعيهما
وهو ب ده ك ل ك م موسط وهما متباينان في القوة ك
خط ح د منطق واضيف اليه ده مساو لمربع اب المنفصل ح ده المنفصل الاول ولنضف
اليه متصلة ب ره ولنسكن مربع ار يساوي وح ومربع ب ر يساوي ط ك ممن ل ك ضعف
ار في زب ونصفه على م ن و ذ ك منطق لانه مجموع مربعي ار ر ب فكل موسط فح ك منطق

وه ک منطق فی القوه فهما فی القوه فقط مسطحان مشترکان فح ه منفصل ولنسبه ح ج
الی م ک کم ک الی ک ح لانه علی نسبة مربع ا ز الی ا ز فی ز ب وکنسبه ا ز فی
ز ب الی ز ب فی
نفسه کما مثل فی
ذی الاسمین فح ح
فی ح ک مثل م ک
فی نفسه وهو ربع مربع
ک ه و ح ح مشارک
ط ک فح ح مشارک



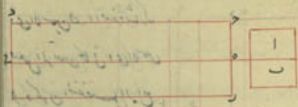
ح ک الصلع فح ک المسطق القوی علی ک ه بزیاده مربع من ضلع مشارک فح ه المنفصل الاول فان
کان ده مساویا المربع منفصل موسط الاول فح ه المنفصل الثانی لان ح ک منطق بالقوه وه ک
منطق و ح ح ح ک مشترکان لان ا ز ز ب مشترکان فی القوه فح ه المنفصل الثانی
فان کان ده مساویا المربع منفصل موسط الثانی فح ه المنفصل الثالث لان کل واحد من ح ک ه ک
یکون منطقا بالقوه ومباینا له وکون ح ح ح ک مشترکین ا
فان کان مساویا المربع الاصغر فان ح ه المتصل الرابع لان ح ک یکون منطقا وه ک منطق بالقوه ولکن ح ح
ح ک متباینین لان ا ز ز ب فی القوه متباینان فمربعا هما و ح ط ک متباینان ا
فان کان مساویا المتصل موسط الکل موسطا فح ه السادس لان ه ک و ح ک جمیعا یکونان منطقین بالقوه و
متباینین له و المنطق ویکون ح ح ح ک کما کان متباینین
ا ب منفصل ومشارکه ح د فهو منفصل فی حده ومرتبته والفصل متصله ه ب
ونعمل ح ب د ر علی نسبه ا ب ا ه و من کما فی ذی الاسمین ویکون ح ز ز د فی
القوه ایضا منطقین ومشترکین وای حال لهذا فکذلک لذلک ا

ا ب مشارک المنفصل الموسط
الاول فهو علی مرتبه کما فی
ذی الاسمین ا الاصغر مشارک
منفصل المربعین کما فی ذی الاسمین
فح ه یکون المنفصل الرابع
ولمشارکه و ح فالقوی علی ح ح
الاصغر ا
وکذلک فی المنطق المتصل الکل
موسطا لان و ح یکون الخامس
اب منفصل موسط الصغر الکل
موسطا فکذلک ح ه لان و
ح یکون المنفصل السادس
مربع القوی علی ا ک ا سطح
ا ب منطق وفضل عنه سطح
من الموسط فالقوی علی الباقی
ا ما منفصل واما اصغر ولکن ح د
منطقا و د ر کا و ح ک فره
منطق فی القوه ومباین ح ه فی
الطول لان المربعین متباینان



فح ر منفصل فان کان ده القوی علی ه د مشارک فح ر المنفصل الاول والقوی علی د ر
هو المنفصل او مباین فهو المنفصل الرابع فالقوی علیه الاصغر ا

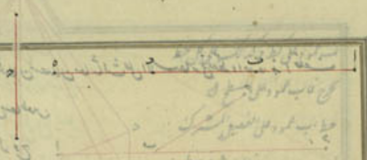
فان كان اب موسطا و ب منطقا فالقوى عليه اما منفصل موسط الاول واما المتصل منطق نصير الكل موسطا لان زه يكون منطقا و حه منطقا فى القوة متباينان فى الطول كما قلنا فان قوى على زه



مشارك مره المنفصل الثانى فالقوى على دز منفصل موسط الاول وان كان مباين له المنفصل الخامس والقوى عليه دز المتصل منطق نصير الكل موسطا فان كان الاصل والفصل موسطين فالقوى على اد اما منفصل موسط الثانى واما المنفصل موسط نصير الكل موسطا لانه لا يكون واحد من حه زه مشاركا للمسطح يكون فى القوة فقط منطقين شركين فان كان حه يقوى مشارك فهو الثالث فالقوى هو المنفصل الموسط الثانى وان كان مباين فهو السادس فالقوى هو المنفصل الموسط نصير الكل موسطا المنفصل والذى يلو وليس شى منها فى حد الاخر لان مربعاتها اذا اضيفت الى خطوط منطقة كان الضلع الثانى فى كل واحد منها آخر ولا المنفصل فى نظائر ذى الاسمين ولا متصل متصله وهو ده فيه منطق لانه ايضا ذو الاسمين ف دز ذى الاسمين الاول فلنقسمه على زف منطق فره منطق وزد منطق القوة وزه منفصل وهو منطق بالقوة هذا خلف



لا يمكن لان مربع المنفصل اصم وكذلك القول فيما بعد ذى الاسمين ك الخطوط الموسط الاصم قد يكون منها ما لا نهاية له وليس واحد منها فى مرتبة الاخر فليكن حه منطقا واب اصم وب ه يقوى على حه فى اب وده على حه فى به وكذلك كل مسطح منها اذا انسب القوة وايضا ضلع مربعه الى منطق كان الاخر موسطا فهو اصم وليس غيره فى مرتبة ولا العدد ولو كان ظاهرا فالواحد ضلع مسطح منطق فى موسط والاخر ضلع لمربع ضلعه فى المنطق والاخر مربع ذلك الضلع فى المنطق وكذلك الى غير النهاية ك

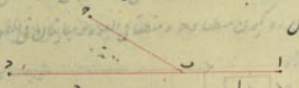


بسم الله الرحمن الرحيم وبه نستعين وعليه التوكل

المقالة الحادية عشر الشكل المجسم هو المحيط ما له طول وعرض وعمق واطرافه سطوح واذا اقام خط مستقيم على سطح فكان كل خط مستقيم يخرج فى ذلك السطح ويماس ذلك الخط يحدث معه قائمة فالقائم عمود على السطح واذا اقام سطح على سطح فكان كل عمود يخرج فى السطحين قائما على الخط الذى هو الفصل المشترك من نقطة واحدة ويحيطان بزاوية قائمة فالسطح عمود على السطح والسطحان يحيطان بقائمة السطوح المتوازية هى التى لا تماس ولو اخرجت الى غير نهاية فى جميع الجهات الاشكال المجسمة المتساوية المتشابهة هى التى يحيط بكل واحد منها عدة سطوح كما يحيط بالاخر ويكون السطوح المتناظرة متشابهة متساوية والمتشابهة الغير المتساوية هى التى تكون سطوحها المتساوية العدة كذلك على التناظر وغير متساوية المنشور هو الذى يحيط به خمسة سطوح متوازية الاضلاع ومثلثان الكرة ما يحوزه نصف الدائرة اذا ثبت القطر محورا لها ودارت عليه القوس ومركز الكرة ونصف الدائرة واحد المخروط هو الذى يحيط به سطح واحد او سطوح ياخذ من سطح ويرتفع الى نقطة مقابلة والاسطوانى المستديرة قاعدتاه دائرتان متوازيتان متساويتان وخط مساو وهو محوره شكل متوازى الاضلاع اذا اثبت ضلع له محورا او اديرت عليه وسهم الشكل هو الضلع الثابت والمخروط المستدير محوره مثلث قائم الزاوية اذا جعل احد ضلعيه المحيطين بالقائمة محورا الاثر وادير عليه حتى يعود الى وضعه الاول فان تساوى ضلعا القائمة فهو قائم الزاوية وان كان المحور اقصر فهو منفرج الزاوية او اطول فهو حاد الزاوية وهذا الضلع سهمه الزاوية المجسمة هى المقدار الذى يحيط به زوايا مسطحة اكثر من اثنين وليست على سطح واحد وتجتمع فى نقطة ك الاسطوانات والمخروطات المستديرة المتشابهة هى التى سهامها واقطار القواعد على نسبة واحدة بالتناظر ك اب جد مستقيم فلا يكون قسم منه فى السطح كاب وقسم فى السمك كب جد والا فلنخرج على استقامة

فی السطح کات وخطان متصلان معا شائث علی الاستقامة فی نقطة واحدة هذا خلف

کل خطین مستقیمین متقاطعین



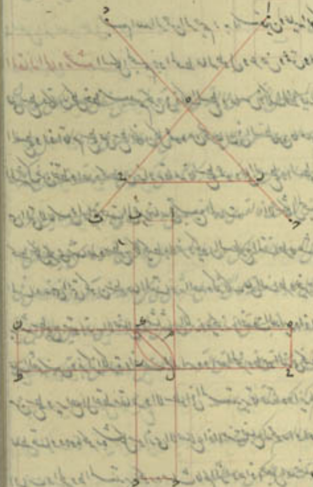
وکل مثلث کـ وح

فهی سطح واحد والا لصار

من الخط المستقیم فی

السطح وقسم فی السمک

هذا خلف ل



سطحی اد وط متقاطعان وفصلهما

المشترک خط حد واحد مستقیم

والا فلیکن خطین کل م ک

فی سطح اد وک ن ک فی وط

فخطان مستقیمان علی طرفیهما

فی جهتین هذا خلف ل

خطا وح وب متقاطعان وفصلهما

المشترک ب وعلیه اب عمود فهو

عمود علی السطح فلیکن خطوط اه ب

وب ب ح مقصور علی التساوی ولنصل ده وح ولنخرج من ب الی کـ وط فی سطحی وب اه ب

ح خط مستقیم کیف اتفق ولنعلم فی اب نقطة ح ولنصلها بنقط ز ک ده ط ح عدیه ح منها ویان والضا

وک طه وک زط ه تساویه وب ح ز ب کـ ح ب وه زاوتا ب قائمة فی ح مثل وح

وکذلک وح کح ح ووح مثل زح فوح مثل ح ح ثم ک ا زک ط و وح کح وه زاویة ط ح مثل

ح وک فح کـ ح ط وکاب ب ط مساویان فزاو ساح ب کـ وح ب ط مساویتان ح



ب عمود علی کـ ط وکذلک علی کل خط

یخرج فاب عمود علی السطح ل

خط اب عمود علی الفصل المشترک

لسح ب وب ه فالثلث فی سطح

واحد والا فلیکن ب د فی السمک

فیکون لاب دسطح ولیس موازیا

للسطح الذی علیه وب ح اذ لا فاه خطا ب

والفصل لامحالة سطح ب ح ولیکن فصله المشترک

خط ب ز فیکون اب ز قائمة وهی اکبر

من قائمة من اب د هذا خلف ل



اب ح د عمودان علی سطح واحد فهما متوازیان

فلنصل ب د ولنخرج ده علی قائمة من ب د فی ذلک

السطح ولنصل زب ود ح سوا ولنصل

ب ح زح رد وب ز د مثل ب د ح

وزاو ساد قائمتان ف ح مثل زد

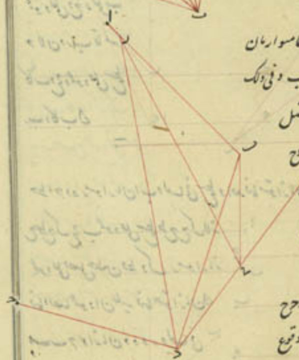
وزب کدح وزح مشترک واسح

قائمة لان زب عمود علی السطح

ف وح قائمة ده عمود علی ب ه د زح ح

فهی فی سطح واحد والداخلتان من وقوع

ب د کقائمتین فاب ح د متوازیان ل

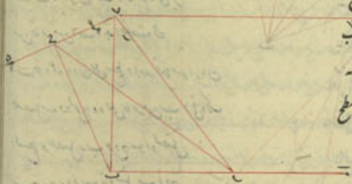




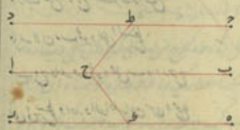
اب حد متوازیان وصل بعضها
د. المستقيم فهو فى سطحهما والا فليكن
فى السمك كرح . وصل سطح دح فسطح
اب هو ه رحطان مستقيمان يلتقيان
من الطرفين هذا خلف ل

اب حد متوازيان واب عمود دح عمود على ذلك السطح ولنصل ب د فى السطح ونفصل كالى نكس
هذا فيمكن ان زاوية دح وب دح قائمة ودح عمود سطح د ب لانه عمود على فصل مشترك
بين خطين متماسين وب د

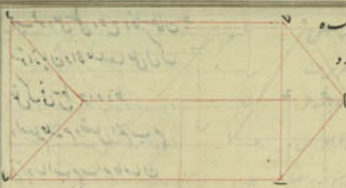
فى سطح ح د دح
عمود على دح د على اب
ح لان د ب قائمة
كان د ح عمود على سطح
ب د كاب ل



خطا اح ده متوازيان اب ولسا فى سطح واحد فهما متوازيان فلنخرج فى السطحين على ح فى اب عمودى
ح طح ك ح ب عمود على سطح طح ح ك لانه
عمود على فصل خطين فط د ك متوازيانه
فهما الصا عمودان عليه فهما متوازيان ل
اب حد متوازيان ده ولسا فى
سطح واحد فرا وسا د متساويان وليصلها

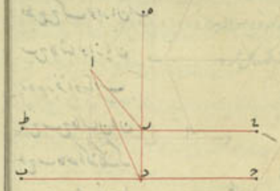


متساوية ولنصل اح د راح واب ده متوازيان متساويان فكذلك ب د اد وكذلك كا شل

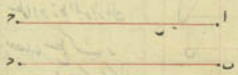


اولانها لساويان ب ه
ومتوازيان فاح ز د
متساويان فزاويا
ب مثل ه ل
ل

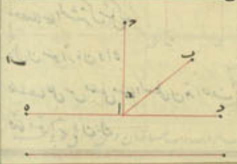
نقطة اى السمك ونريد ان نخرج منها عمود ا على سطح مفروض مسوع فيه ب ح كيف اتفق ماد
عمود ا من اعليه فان كان هو العمود على السطح والا فلنخرج ده عمود ا فى السطح على ب ح ومن ا
ا ز عمود ا فهو المطلوب



ولنخرج من ر ح ط موازيا
ل ح وب د عمود ا
على سطح ز د ا وموازيه
ح ط وطح عمود على از
فاز عمود على طح وه د فهو
عمود على السطح ل
فان اردنا من ا من السطح
اخرجنا من ب فى السمك

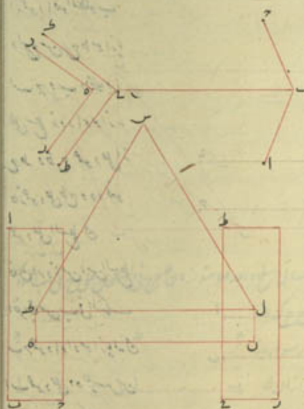


ب ح عمود ا او ا د موازيا له ل
اب عمود على ده فليس من ا
غيره عمود والا فليكن ح اف
ا ه اح ا ه قائمة هذا خلف
ل

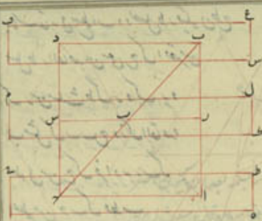




اب عمود على سطحي ر طح د فالسطحان
متوازيان والا فليلتقيا على ل ك
فل ك في سطح ح د و د ط
ولنعلم عليه م ونصل ا م ب م
فزاويتا ا ب م ب ا م قائمتان
والتقى خطا ا ب م ا م هذا خلف ل
ا ب ح د متوازيان ه د ز ه سطحي بهما متوازيان فليخرج من ب عمود ا على سطح د ه ه ر ولتكن س ح



ح ط ح ك متوازيان ر ه ه ر
فظ ح ح ك متوازيان ا ب
س ح لانهما متوازيان
ر ه ه ر فزاويتا ا ب
ح ح س ح قائمتان لان
ط ح ب قائمة وكذلك ك
ح ب س ح عمود على سطحي
ا ب ح د ه ر معها متوازيان
سطحا ا ح ز ط المتوازيان
يفصلهما سطح ك ر
مفصلاهما المشترك مثل ك
د ل ن متوازيان والا
فليلتقيا على س فيلتقي معهما السطحان هذا خلف فكذلك اذا كان سطح عمودا على سطحين
فهما متوازيان ل



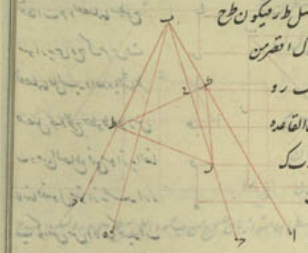
خطا ا ب ح د يفصلهما سطح ح
متوازيين ي ح ك م س ف
يفصلها على نسبة واحدة وبالسطر
فلنصل ك ويخرج خطوط ا ح ر س
ب د من التقاطع فهي متوازية ايضا
لانها فصول متوازية ا ر
ب ك س س ولانها كنسبة ا ب



س ح ل ا ب عمود على سطح فكل
سطح يخرج منه عمود عليه فليخرج من د و ر عمود ا موازية
فهو ايضا عمود على السطح المفروض وكذلك كل عمود
يخرج في ذلك السطح فذلك السطح عمود ل
سطحي ا ح ر ط متقاطعان وهما
قائمان على سطح ك ل مفصلهما المشترك
عمود وهو ك ل والا فليخرج ل م عمود ا
على السطح من مثل خط ح في سطح ا ح
و ل ن كذلك في سطح و ح من خط ر ه فهو
عمود على ذلك السطح فقد خرج من نقطة
واحدة عمودان على سطح هذا خلف ل
كل زاويتين من ثلث زوايا مسطحة يحيط مجسمة فانهما
اعظم من الثالث وان كانت متساوية فذلك

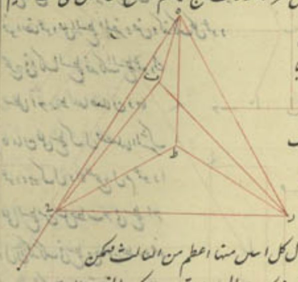


والا فلنكن ا ب ا عظم ولنفصل ا ب ومثل ا ب ح و ب ر ب متساويان ومن خ الى ط و ك



بالاستقامة في سطح اب د ونصل طر فيكون طح
مثل طر القاعدة من سطح ك اقصر من
ك ر من مثلث طك ر وك ر و
ب مثل ك ب ح وزك القاعدة
اطول من ح ك فزاوية ر ب ك
اعظم من ح ب ك فط ب
او ب ك اعظم من ط ب ك ك

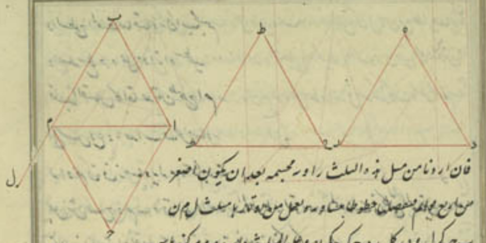
زاوية ب مجسمة وتحيط بها ثلث سطوح فهي اصغر من اربع قوائم ولنصل ه ر ح ر ه في سطح ه ب
ح ونعلم ط ونصل ط ر ط ه ط ح فزاويا ط كانت اربع قوائم وه ر ح كالمستقيمة فهي ست قوائم



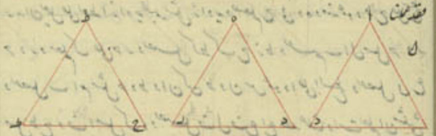
مساوية لها واما الباقية الثلث
في سطح ه ر ح في ثلث زوايا
اصغر من الست التي لها سها
اولكل اسس منها اكبر من الباقي
وزاوية ط اعظم من ب ك

ر واما ان ح ه ر ح ط ل كل اسس منها اعظم من الثالث فيمكن
ان يعمل من اوتارها مثلث اذا كانت الخطوط متساوية فلنكن الخطوط الست
متساوية وعلى ح ب ر اوية ح ب ل مثل ح ط ب و ب م مثل ط ك لحم
مثل ح ك وا ب م مجموع اسس اعظم من ه فا م اطول من د ر فاح وحرم اعني ح
ك اطول من د ر وكذلك في غيرها فيمكن ان يعمل منها مثلث ك

فان

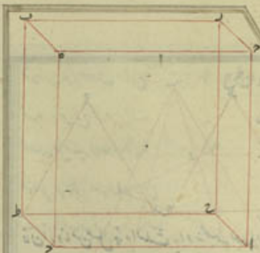


فان اردنا من مثل هذه المثلث زاوية مجسمة بعد ان يكون اصغر
من اربع قوائم متصلة خطوطها متساوية وهو نعمل من دائرة تلك المثلث ل م ن
ب ح كل ل و د ر كل ر ح ك حكم ن وعلى المثلث دائرة و مركزها س
وس ع عمود او نصل س ل س م س ن ونعول ان س ل اصغر من اب والا فهو مثله او اطول
م مثل ب ح فالمثلث مثل المثلث وكذلك سائر المثلثات فزوايا س مثل زوايا ط فهو مثل
اربع قوائم هذا خلف ك او اعظم منه فيكون كذلك زواياها اعظم من س وهي اربع
اعظم من قوائم هذا خلف ول س اصغر ولكن زيادة مربع ب اعلى ل س مربع س ع العمود
ونصل ل ع ر ع فلان مربع ل س س ع مجموعهن كمربع ل ع فل ع مثل اب وكذلك البواقي
والقواعد متساوية فالمثلثات كل م ع م ع ل ل ع ل متساوية ومساوية للمثلث سالف وزوايا
فقد عملنا ك

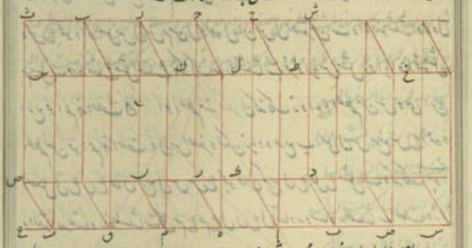


نحن ان خطوط سطوح متوازية فكل متقابلين متساويان متوازيان الاضلاع لان
اختلافهما لاصول مشترك السطوح في سطوح متوازية فهي متوازية
متساوية لان الذي اما من خطوط متساوية فتساويه لان الزوايا
من خطوط متساوية متوازية وليست في سطح واحد فهي متساوية

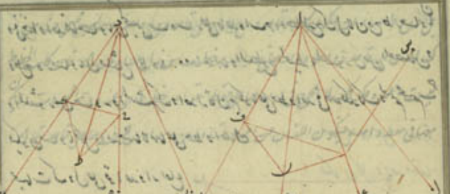




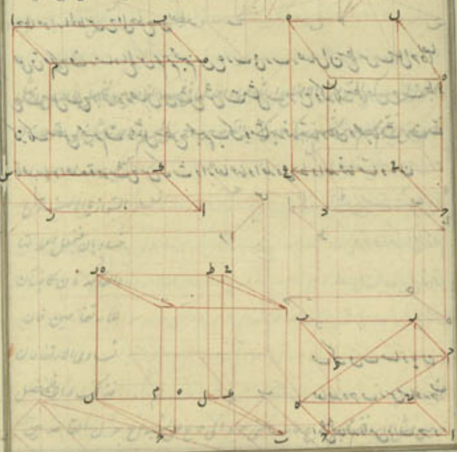
والسطوح المحيطة بها متساوية اب مجسم
ونصله بسطح حره على موازاة سطحيه
نصبه القسمين كالقاعدتين فسطح ام
الى سن وع وما عداف ق من متساوية
له او م ق ق ز مساوية لـ م وهم مجسمات
ص ش سح وم ب وق ب واضعاف الخطوط والقواعد والمجسمات فى كلتى الجهتين واحده
فان زادت او نقصت او ساوت فى بعضها فكذلك ك



نريد ان نعمل على نقطة ا زاوية مجسمة مثل زاوية وضلع ح ى د ه ومنه عمود ط ح على سطح
ح د ز وعلم ك على ح ز ونصل ك ط ك ح ز ط ونعمم ب ال مثل ح ور
ونصل ب ام مثل ح د ط وان كن ط و ن س عمودا على السطح ونصل ل ع
مثل ط ح و ف ا مثل ك د ونصل ف ل ف ع ا ع فقد عملنا وانت تعلم ان مثلثى
ك د ط ف ان متساويان متساويا الاضلاع والزوايا فيكون ك ط ف ن متساويتين
والضلع ك ح متساويان لان زاويتى ط ن قائمتان والاضلاع متساوية وان زع كد ط
ط ح ورا وساطن قائمتان فلذلك ا ع متساويان ثم ك د ح مثل ف ا ع فحدود كل ا ع وكذلك
د ه ع ال متساويان ك



نريد ان نعمل على خط اب مجسمات متساوية والمتوازى سطوح على ا زاوية مجسمة مثل زاوية ح من زوايا
متناظرة ونعمل سدا اب حرز كاطاه وح واك كرح ونتمم ما يتفق من السطوح المحيطة فالزوايا المتنا
متشابهة ك مجسم اب متوازى السطوح نصله حرزك وعلى قطرى سطحيه متقابلين نصله نصف
تساوى اضلاع المنشور ن ك المجسمات المتوازية السطوح اذا كانت على قاعدة واحدة وارتفاع واحد

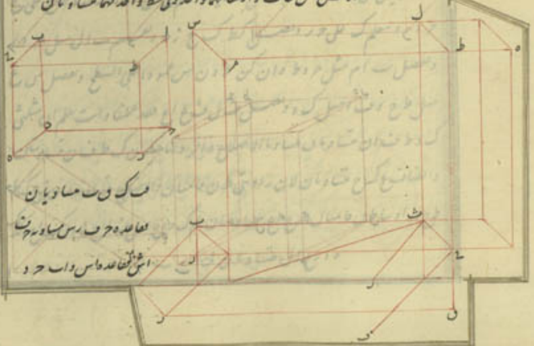


وفي خط واحد فهما متساويان لمجسمي ب ر وب ر على قاعدة ا ب ح د وخطا الطرح ك ل لان وح ط رمساويان وطرح ه رمساويان مثلثا ح ط د د ر ومعادلاتهما والسطوح المحيطة بالمنشور من العضلتين و والمنشوران متساويان والمشترك واحد له فان لم تكونا على خط واحد في جهة فكذلك ولنتمم مجسم ح ميكون مساويا للكل واحد منهما لانهما على خط واحد ل



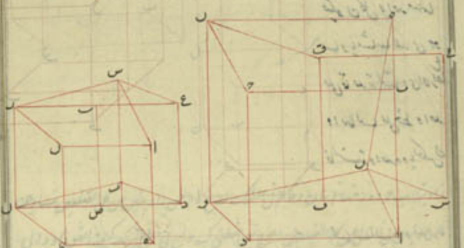
مجسمات ك د ل على قواعد وارتفاع متساوية والخطوط على قواعدها اعمدة فهما متساويان فليخرج ن وس وح س مثل ب ح سطح الى ن وزاوية س ح ع في السطح مثل ا ب ح وح ت مثل ا ت ونخرج ل ف خطا موازيا لخط س ح الى خطوط ن نقطة

على ق ونخرج ف ر مساويا لح س ثم نتمم مجسم س ع ر ب ي ر ب رفيصل ان سطح س ت مثل ا ح وايضا ح ت مثل ب ح والزاوية فيصل ان شرح ش ت مثل ب ح ح ح وكذلك سطحا من ح ب ط ر كذلك سطوح مجسم ف ر مثل سطوح مجسم ب ك ومشابهة فهما متساويان ومجسمات ر ف ت قاعدتهما واحدة وهو شرح س ك ث وارتفاعهما واحد وفي خط واحد فهما متساويان

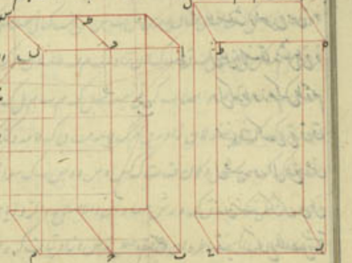


ف ك ي ت متساويان لقاعدة ح ف ر س مساوية لمثل اشكال القاعدة س وا ب ح د

بل ه وح ط متساويان فيكون نسبة قاعدة وح ب ا ح الى قاعدة وح واحدة وهما نسبة مجسمي ف س ر ك الذي على قاعدة واحدة وارتفاع واحد وخط ف س ر ل متساويان ل فان كانت الخطوط ليست باعمدة فكذلك لانا نخرج في ارتفاعها على نقط القواعد خطوطا هي اعمدة ونتمم المجسمات ولا يكون متهما في خط واحد فيكون اللذان عن اعمدة متساويين ومساويين للذين هما على قاعدتيهما ل



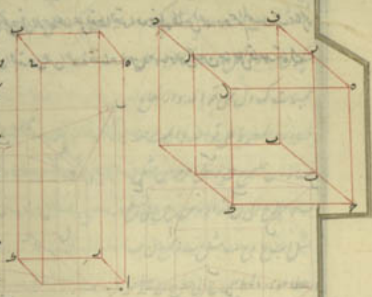
مجسما ر ل ب ك المتوازيا الاضلاع ارتفاعهما واحد فهما في نسبة القاعدتين فلنجعل قاعدة ح ن مثل قاعدة وح ونتمم مجسم ح س فنسبة ب ك ح س كنسبة القاعدتين وح س المجسم وقاعدته مثل ر ل وقاعدة ك



مجسمات ا ح ب د المتوازيا الاضلاع متساويان فنجعل اعمدتها والقاعدتان كافيتان للارتفاعين فان تساوي الارتفاعان فذلك والا فلنفصل

ح س مثل ان ونتمم مجسم ح ع فاب اعني ح د الى ح ع على نسبة ا ح ح ل القاعدتين

ولكن حـ د اعنى اب الى حـ ع ل طم الى طس الهاهد من للفصل اعنى حـ م حـ س اعنى حـ م ان ه بالعكس لنذ ايضيه ن وان كانت لا على اعمدة فكذلك ل



وليعمل عليها على اعمدة ة فيكون كل واحد منهما مساويا لشبيهها الذى هو على قاعدة تساوى الارتفاع والهاالس على خط واحد فالنسبة واحدة وبالعكس ل



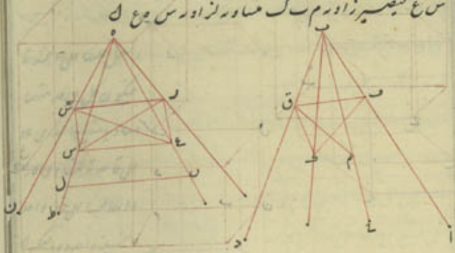
مجسمات اب حـ د متوازيا الاضلاع متساويان فنسبتهما كنسبة الاضلاع اعنى ه ر حـ ط مثلثة ولنخرج من ر و ل على الاستقامة مثل ط ح و ل كه ط و ر م كس ط و تمم مجسمات كـ س ع ق ق ل نسبة ه ر الى ط ح اعنى ر ن نسبة ه ك ك ن ل نسبة اب كـ ع للفصل وهو نسبة كـ ر ر م الى نسبة كـ ع ر ف

والقضا هو نسبة الاول نسبة اب كـ ع كاب ط ل مثلثة وهى نسبة و ر ز ن وهى نسبة ه ر ط ح فقد تبين ان ق ل حـ د متساويان لتساوى الاضلاع والزوايا ل



زاويتا اب حـ د ه ز متساويتان وقائمتان فى الشكل ب ح ه ط من زاويتين من كل الضلعين متساوتين للزاويتين فى الثانى من كلا الضلعين ونخرج من نقطتى ك و ل فى خطى الشكل كيف اتفق عمودا الى سطحى الزاويتين ويحال ان ك م ولنفصل ب م م ع فزاويتا ر ب ك ع ه ل متساويتان فلنفصل ه س كـ ك و من س على ه ز عمودا س ع ومن م ع اعمدة م ف م ق ع س ع ن على اضلاع الزاويتين الاولتين ونصل ك ق ف ل ف ى و ر س س ب س س ف ك فى نفسه مثل ك م ب م ل مثل ب ق ق م م ك كل فى نفسه مثل ب ق ب ك لان زاوية ك م ف قائمة لان حـ ك عمود على السطح فزاوية ب ى ك ايضا قائمة والصاب ك فى نفسه مثل ك م ب م ل ك م م ق ب ل مثل ف ق ق ك كل فى نفسه لان زاوية م ك قائمة ف ى ك قائمة وكذلك فى زاوية ده ز فزاوية ب ف ك ك س ش وكان ف ت ك ك س ه س و ه س ب ك سواء فالمثلثات والاضلاع متساوية ومثل ذلك ب ق ك ه ر ش متساويان والاضلاع والزوايا متساويان لتساوى زاويتى ب ه واضلاعها المتناظرة ان ق ف مثل ز س وزاويتا ف ك ه س س ع القائمتان ن متساويتان بقى زاوية ق ف م و ط ه مثل س ع ع وكذلك ف ق م مثل ر ش ع ضلع وزاويتان

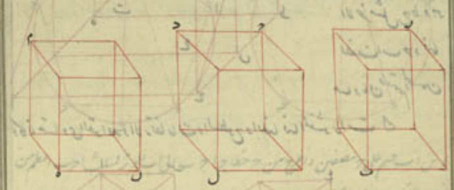
من شلشى ق ف م و س ع متساوية على التساطر لكون ف م س ع متساويين وكان ف ق س ش مساوين مثلث الش الشمن المثلث القايم الزاويه متساويه الشالث وهو ك م س ع متصير زاويه م ب ك مساويه لزاويه س ع ل



خطوط اب ح تتناسب فالمجسم الذي يحيط بها اسطحها متساويه والذي يكون اضلاعه مساويه لب اد كانت الزوايا من المجسمين متساويه ولنكن ده مثل اد وتمام عليه وح مثل ب ود ز مثل ح و يتمم المجسم ولنكن ل م ل س ل ع مثل ب و تمام ه او يل على و و يتمم فنسبه ده ل م ل ع ل زد و زاويتان ومتساويتان زوج ل س متساويتان وتمام على ص زوايا متساويه بالتساطر ويكون العمودان متساويين لما مر فالارتفاعان والمجسمان وبالعكس لهذا البعينه ك



نسبة اب ح و كه زح ط وقد عمل عليها اك ح ل ه م و ن المتوازيه الاضلاع المتشابهه فهي الصا متناسبه ولنكن اب ح د س ع على نسبه واحده متصله فنسبه اب الى ع كنسبه اك الى ح ل ولنكن و زح ط ف ق على نسبه واحده فيكون ه ر ق على نسبه و م ح ن فا ط ح ل ك م ح ن وبالعكس فلنجعل ه ر الى ر س كا ب ح د و نعمل مجسم ر ث شبيها ح ل فيكون ه م ر ث كا ك ح ل و ذلك ك م ح ل فح ن ز ث سوا ر ح ط ر س متساويان فاب ح د كه ر ح ط ل



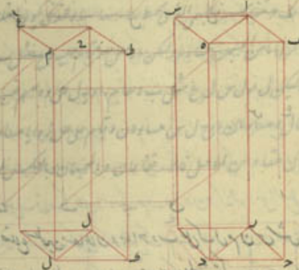


لمكعب اب ح د نصف اضلاع سطحين متقابلين وهما اح د ب على ك ل م ن س ش س ع ف ق واحرج من الفصول سطحي ن متقاطعان فصلا بها المشترك وهو ر س تقاطع قطرات على الانصاف وليصل ب ح ن ز ا س فى س ب عدل د ا مثل ع ن ر ن ويحيطان متساويين فزاويتا ر ن ل د ه متساويتان وكذلك المتقاطعتان متساويتان خط او سعم وكذلك الضلع وسهما ك ر الى ب انقطر منصف على ب والقطر ق ب س مثل تا ر ويهاتي سطحي ح ا ح ح وهما لها اب متساويان فرس منصف متشو را



ات حرو رط وح ط ك
لرح ق ارتفاعهما
واحد و قاعدة د ه هو
اب حرو والمتوازي
الاضلاع و قاعدة ه
الاخر مثل ح ط وهو
نصف اب حرد فهما
متساويان فلتتمم المجسمين

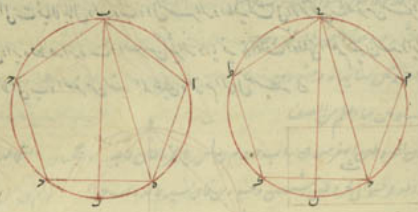
وكانا متساوي القواعد والارتفاعات والسطوح وانصافها المنشورات ك



بسم الله الرحمن الرحيم وبه استعين وعليه التوكل

المقالة الثانية عشر ات حرد ح ط ك ل كثيرا الزوايا المتساويان وهما متشابهان في
دايرتين نسبتهما كنسبة مربعي قطري ى ر ط ن ولنصل ب ه ط م س ح و مثلث
ب اه شبيه مثلث ط ح م لتساوي زاويته من ضلعين متناسبين فزاوية ا ب

كارب وكذلك زوايا م و ن على قوس ط ح متساويتان فزاوية ا كزاوية ن و ا ه الماس
لقسي ا ب د كم ط ن تتشابه ر ط ن كب ا ط ح وذلك نسبة مربعي القطرين متساوية لنسبة
الشكلين متساوية فنسبة الشكلين كمربعي القطرين ك



قوس ا ب قسم على ح بنصفين واخرج من ح خطا جا ا ح ب الى ا ب الوتر فمثلث ا ح ب اعظم من
نصف القطعة برهانه انا نخرج من ح عمود د ح ر ونخرج من نقطة ح خطا موازيا لخط ا ب و هو ح ه
ونخرج من ا موازيا لو ملتقيان على ه ومعلوم انهما عمودان متقعان خارج القطعة ومن ان
مثلث ا و ح مساو لمثلث ا ه ح ومثلث ا و ح اعظم من قطعة ا ز ح التي وترها ا ح فمثلث
ا و ح اعظم من تلك القطعة فضعفه مثلث ا ح ب اعظم من ضعف تلك القطعة وهو الباقي من
القطعة بعد اسقاط مثلث ا ح ب فمثلث ا ح ب اعظم من نصف قطعة ا ح ب ك



دايرتا ب ح ر ط نسبة
مربعي قطريهما كنسبتهما والا
فلتكن كنسبة دايرة ب د الى ما
اصغر من ر ط وهو سطح ش
وليكن سطحا ش ح مقابل
الدايرة ولنوقع في قطعة ب ط مثلث ر ه ط و ه على نصف القوس فهي اعظم من نصف

القطعه فصعها مربع ه وح ط اعظم من نصف الدائره ولنصف العين المفصوله ولنسمها مثلثات ک
ل م ن وكذلك حتى يبقى اقل من ح فيكون كثير ه واما هو اعظم من ث ولنكن كثير ه اما ه ک
ط م ح ل و ر ک ولنوقع في ب د مثلث مشابها لها عليه مربعي ب د ر ط كالشكلين هو دايره ب
د الى ت فيالا بدال دايره ب د ال كسر الزوايا فيه كت الى الاخر لكن ب اصغر من كثير الزوايا
في دايره فقط عداره ب د اصغر من كثير الزوايا فيه هذا خلف او التى اعظم فيكون نسبه دايره
ز ط الى ب د اصغر من نسبه المربعين والزم المحال بعينه ك



ا ب ح د مخروط وقاعدته مثلث ا ب ح ورأسه د ويمكن ان يقسم الى مخروطين متساوين شبيهان
بالاعظم ومنشوران متساويان اعظم من نصف فلينصف جميع الاضلاع بنقط ط ر ک ه ل ح و
نصل ط ک و ر ه ح ل ک ل ط فخط موازی لا ب لانه قسم على نسبة واحده وكذلك ر ه
لب ره اوصل و ب اعني ر ط لمثلث ا ر مثل ر ط و وكذلك ا ح لزک و و مثله ه
و ح موازيان ومساويان لضلع ط و ک فزاويه ز مثل زاويه و فط ک لرح و
المثلث كالمثلث ومشابه له وايضا ا ح كز ط والمخروط كالمخروط وشبيهان الاعظم
لان كل واحد منها نصف ضلع منها فالنسبه واحده و ز ط ل ايضا مثل ح ل ح كذلك
وسطحي ط ک ح ل ع ز ک م متوازيا الاضلاع و ر ح موازي و ح موازي ط ل
و ر ط موازي ا ب و ح ل فط ر ح ل موازي فط ز ک ح ل ح منشور وايضا

ک ه ک

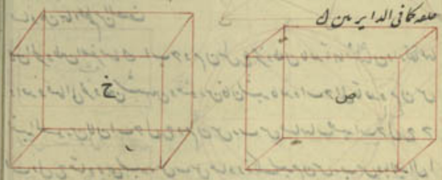
مثلثاف ط ل له ر ح متساويان و ط و ه ب متوازي وكذلك
ط ر ح ل وكذلك سطح مثل ل و ح ط ر منشوران
و ب ح مثلا مثلث ح ل ح لان ارتفاعها
واحد وقاعدتيهما سوا المنشور ب ح مثل
منشور ر ح و فقد انقسم الى مخروطين
متساويين ويشابهانه ومنشورين
متساويين هما اعظم من النصف



لان المخروطين اصغر منهما ك ا ب ح د م ن س ع مخروطان قاعدتاهما مثلثان وارتفاعهما
واحد وقسما الى مخروطين شبيهين ومنشورين فان نسبه قاعده ا ب ح الى قاعده م ن س
كنسبه المنشورين لان ا ب ح ل ر ح و م ن س ر ب س متشابهان فنسبه ا ب ح ل ح ح
ل ب و ل ح متساويه وهي نسبه ر س ب س متساوه وكذلك نسبه م ن س ر ب س وبالابدال ا
ب ح م ن س مثل ل ح ح ب س وهما نسبه المنشورين في اللذين هما قاعدتاهما لان كل
منشور نصف مجسم متوازي فنسبه المنشورين في ا ب ح الى المنشورين في م ن س كذلك و
كذلك في المنشورات الواقعه في الاربع المخروطات الباقيه لغير نهايه في القوه فنسبه قاعده
ا ب ح الى م ن س كنسبه المنشورات الواقعه في ا ب ح الى الواقعه في م ن س ك



ارتفاع مخروطي اب حر دم ن س ع سواو قاعدتاهما مثلثان فالقاعدة الى القاعدة كالمخروط الى المخروط والا فلتكن نسبة مخروط اب حر الى اصغر من م ن س ع اعني الى مجسم ص فاو اردنا على مجسم ح ساواه ولنقسم م ن س ع مخروطين متشابهين و منشورين اكثر من النصف ولنفعل حتى يفضل اصغر من مجسم ح ويكون جملة المناشر اكثر منه ونفعل كذلك بالباقي بعينه القاعدتين اعني جميع منشورات اب حر الى منشورات م ن س ع لنسبة مخروط اب حر الى ص وبالبدل الى اصغر مخروطه اب حر الى منشوراته كص الى المنشورات م ن س ع فص اعظم منها هذا خلف او الى اعظم و بين العكس حلله كما في الداير من ك





منشور اب حر دو ر قاعدة مثلثة فيمكن قسمه الى ثلث مخروطات متساوية قواعدها مثلثان متساوية لذلك المثلث ولنصل ب ر ر ه ر د فالمخروط الذي قاعدته حرب يساوي الذي قاعدته ب ده والذي قاعدته ب ده يساوي الذي قاعدته اه ر و روسهات فالثلثه متساوية ل

مخروط



مخروطات اب حر د ده رح ط متساوية فنسبة قاعدتيها كالارتفاعين بالتكافي وليتم مجسم ب ل ر ع فقاعدة المخروطين انصاف قاعدتي المجسمين والارتفاع واحد ونسبة المجسمين على التكافي في القواعد والارتفاعات فكذلك المخروطات فلانهما سدساهما وبالعكس والصا كل مخروطين متساويين وقاعدتاهما مثلثان فنسبة احدهما الى الاخر نسبة الضلع الى الضلع مثلثة وليتم مجسمي ر ع ب ك ونسبة المجسمين كنسبة المخروطين واضلاع المجسمين في المخروطين واحدة ونسبة المجسمين كالضلع الى الضلع مثلثة فكذلك سدساهما المخروطان وبالعكس



اسطوانتين مستديرة متساوية الطرفين والوسط قاعدتيها دائرة اب حر د مخروطها مثلها او اساوي ارتفاعها والا فلتكن الاسطوانة اكثر منه بقدر امثال المخروط بمجسم ق ونخط في الدايرة مربع اب حر د وعليه مجسم آخر على ارتفاعه ولنصف الحقيقي باوتار و مثلثات عليها منشورات بارتفاعها فيكون كل منشور اعظم





من انصف كل قطعه هو فيه مايبلغ ما يبقى حتى يبقى اصغر من ان يكون جملة المقسوم الكثير الزوايا اعظم من ثلث

امثال ذلك المخروط لكنه مثل امثال المخروط الذى قاعدته الكثيرة الاضلاع وارتفاعه كارتفاعه هذا خلف

بان نقسم المجسم المتوازى الى مجسمات منشورات من سطوح المخروطات التى هى اثلاث المنشورات وعلى قواعدها

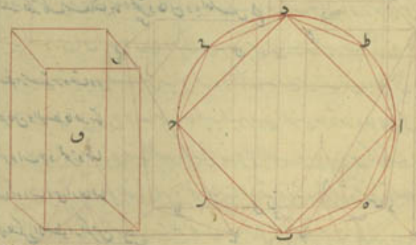
مخروطا مساويا للارتفاع المجسم وعلى قاعدته فالمخروط ذو الزوايا اعظم من المخروط المستدير المحيط هذا خلف

ولكن الاسطوانه اصغر من ثلثة امثال المخروط مجسم د فالمخروط اعظم من ثلثة مجسم ق ونقسم على كل قطع

من المربع والمثلثات مخروطات متساوية الارتفاع حتى يبقى من المخروط المستقيم اصغر من ق فيكون جملة

تلك المخروطات اعظم من تلك الاسطوانة المستديرة ولكن جملة تلك المخروطات ثلث المجسم الذى على

ارتفاعها فيكون ثلث المجسم اعظم من ثلث المخروط هذا خلف



كل مخروط مستدير او اسطوانة فشانهما مخروطا واسطوانة مستقيمتان نسبة قطرى القاعدتين مثلثة هو الاخلكين

كنسبة الاسطوانة او المخروط اللذين قاعدتيهما دائرة ب د الى اصغر وهو مجسم او لموقع فى الاخرى

خط مربعا وعليه مخروطا ونقسم الباقى كما فعلنا مثلثات عليها مخروطات ارتفاعها حتى يبقى اصغر من فضل

مخروط م ن على مجسم او نعمل فى مخروط ب مثلها ونصل ك ل ل ت س س م س ق ن فخطان نسبة

ك ل الى ز م م ن واحدة وزاويتا ك م قائمة فمثلثا ز ك ل ز م ن متشابهان وكذلك ز ك ل س

م ن متشابهان و ز ك ل و ت ح ل متساويان والقاعدتان ك س م ن فزاويتا س ل فنسبة ك س م فيكون

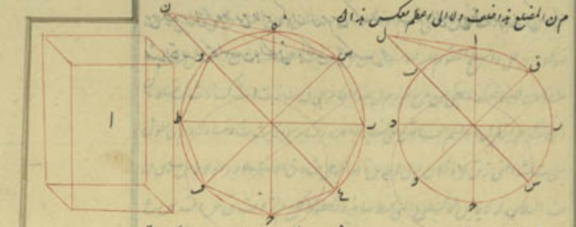
ل

ر ل ت س م ر متشابهين فيكون المخروطان اللذان من المثلثات المثلثه متشابهين وكذلك جميع المخروطات

المتصلة التى تحيط بهما المخروطان الكبيران فنسبة المخروطين الى الصلعين كنسبة المخروطين الصغيرين ب

لنسبة ب ك ز م مثلثة وهو نسبة مخروط ا ب ح د المستدير الى مجسم ا فيما لا ملاى مجسم ا اكبر من مخروط

م ن المضلع هذا خلف ولا الى اعظم لعكس هذا ك



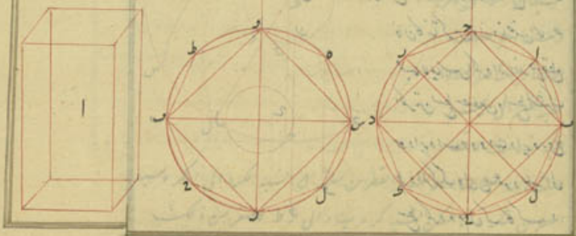
وايضا نسبة كل مخروط الى كل مخروط مستدير مساوله فى الارتفاع كالقاعدتين لانه قد تبين ان نسبة

مربعى القطرين كنسبة الدايرتين وهو شكلين المسطحين الكبرى الزوايا ونسبة الشكلين نسبة المخروطين

اللذين ارتفاعهما واحد وهما قاعدتا وضعنا الدايرتين نسبة المخروطين المضلعين فان لم تكن نسبة المخروط

المستدير الى المخروط المستدير تلك النسبة فلتكن كنسبة المخروط المستدير الى مجسم ا فالمخروطان المضلعان

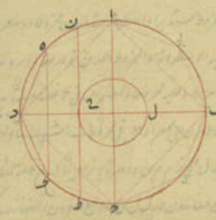
اون على نسبة المخروط المستدير الى مجسم ا الذى هو اصغر من المخروط الثانى ثم تمام القول كما مر اولا



ات حرد قاعده اسطوانتي مخروط وسهمها خطا ك ل وه ره ح ط اخرى وسهماها ك ل وه ح ط اخرى
وسهماهما م س والاسطوانتان متساويتان فمعلوم ان نسبة القاعدتين كالسهمين بالشكل الثاني لانه ان لم
يكن الا رتفاعان سواء فليفصل م س مثل ك ل وس راس مخروط آخر فلان نسبة مخروط ا ب حرد يعني
رح ط ه ز الى مخروط رح ط س كم ن الى م س وكقاعده ا ب حرد الى ه رح ط وم س مثل ك ل
فنسبة القاعدتين كالسهمين بالشكاني وبالعكس بالعكس ل

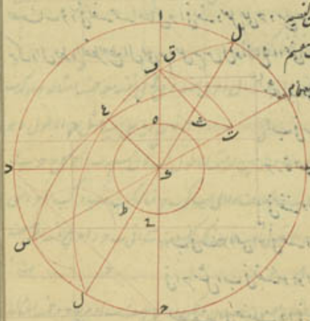


دايرتان ا ب حرد ل ح على مركز واحد ونريد ان نوقع في الكبرى شكلا كثير الزوايا لا يماس الداخل
فليخرج القطرين متقاطعين على زوايا قائمة وعلى ح عمود ا على ب ح ه وهو ط ن ولنقسم قوس ا د بنصفين
والثاني بنصفين حتى يبقى اصغر من ز د فليكن قوس د ه وليصل ل ل مثل ده فادا اتممنا على ك و ا ب
حرد وه وصلنا الشكل لا يماس الدائرة الصغرى لان ز ومثل ط وه وكه ك ه ر كط ك ز ك ر
لا مسوار مان فلا متماسان وك لا يماس الدائرة الصغرى فمنح ولا ما ورار ز ط لانه لا تقطع ر ط ل

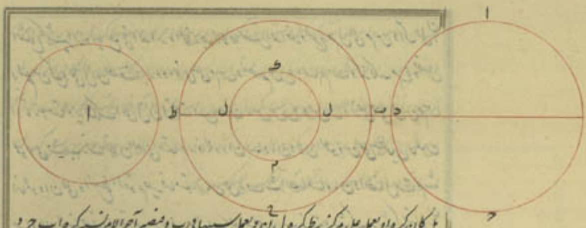


فان كان تأكر من واردنا ضمن الخارجه
مجسما لا يماس الكرة الداخلة فليقطع
الكرتين بسطح مصمن والسطح المشترك
هو دايرة ا ب حرد وهما دايرة ر وح
ط والمركز ك ول ع عمود عليه الى
سطح الكرة وم ل ك كاك د

اضلاع كثير الزوايا يقع في الدائرة الخارجة ولا يماس الداخلة ولنخرج م ل الى م س واك الى ن
ولنعلم من ك ع على ل ن نصف دائرة واخرى على م س ولنقسم ل ع باقسام ا ب وكذلك م ع ونصل
اوتارها متساوية لتلك وهي ل ن ق ف ع م ن س س ع وس ى و ز على خطي ل ن م س
عمودي ف ب ر ت فلان القسي متساويه فالعمودان متساويان ولان العمودين على سطحين قائمين
فهما عمودان على السطح المقوم عليه فهما متوازيان ى ر ت ث ايضا متساويان والفاصل ت م ث
متساويان لانهما فصلتا ما بقي من مرع م ر م ل بعد العامر يعني ى ب ز ث وث ك ر ث ك ق متساويان
و ث ث موازيهم ل لانه قسم الساقين على نسبة واحده وف ر موازي ث ث ومساوله وم ل اطول
من ت ث اعني ز ق واذا كان م ل لا يماس وهو اطول ف د ق الاصغر وما وراه لا يماس فاي ى
ف المساوره لا يماس فالسطوح التي يحيط بها هذه الخطوط كل م ز وف ق س وف س ع
لا يماس ولو ادرنا بكذا ربعنا شكلا مجسما لا يماس الداخله ل واذا فعلنا بكذا ا
في كرتين كانت نسبة المجسمين كنسبة
القطرين مثلثه لان المجسمات تنقسم
الى مخروطين بالسوية وروسها
المركز ويكون كل قطر منها
ليشبهان خطره من الاخرى
ولنستتها نسبة الصاف



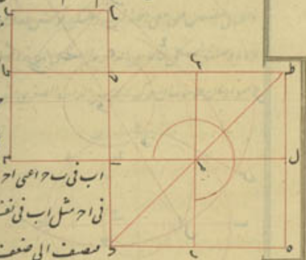
الاقطار مثلثا بها اضلاعها
فنسبة المجسم الى المجسم
بنسبة انصاف الاقطار
مثلثه لانها اضلاعها وهو نسبة القطرين مثلثه ل فنسبة الكرة الى الكرة نسبة
القطرين مثلثه والا فليكن نسبة كره ب د الى ز ط اصغر من ذلك



بل كان كرة او بعمل على مركز ط كرة ل ن و نعمل نسبتها الى ب و نصير آخر الامر نسبة كرة ا ب ح و
الى مجسم ال كرة ا اعنى ل ن الى المجسم الاعظم هذا خلف او الى اعظم والبرهان ما اشرنا
اليه مرارا او اختصرناه اكثره تكرره ل

بسم الله الرحمن الرحيم وبه نستعين وعليه نتوكل

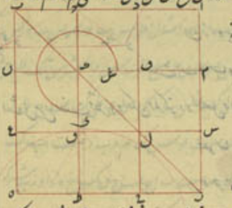
المقالة الثالثة عشر خط ا ب قسم على نسبة ذات وسط وطرفين على ح و وصل بالاطول منه او مثل
نصف ا ب ق د في نفسه خمسة امثال ح ا في نفسه ونعمل على ح د مربع ح ه و على ا ب مربع ا ر ونخرج
ح ك و ال خط و القطر يقطع ال على م و على م س ل موازيا ع ا اعنى ب ا مثل ا م اعنى ا و ف ك ا



مثل ا م فهو مثل م ح م ولان ح ر مثل
ا ب في ب ح اعنى ح ا في نفسه ط مثل
ح ر فالعلم مثل ا ر فهو اربعة امثال د ا
في نفسه و د م الخامس والصفة اخرى
ا ب في ب ح اعنى ا ح في نفسه و ا ب في ا ح اعنى ضعف د ا
في ا ح مثل ا ب في نفسه وهو اربعة امثال د ا في نفسه
فنصف الى ضعف د ا في ا ح و ا د في نفسه و ا في
ا ح و ا ح في نفسه ثم ح د في نفسه خمسة امثال د ا في نفسه وبالعكس لان العلم
مثل ا ر ولكن ب ح ا د

و م م ح مثل ا ك مثل م ط اعنى ا ح في نفسه كو د اعنى ا ب في ب ح ل و الصفة اخرى لانه يصير ضعف د ا
في ا ح و ا ح في نفسه الذي هو ح د في نفسه الا ا د في نفسه الذي هو كا ب في ا ح و ا ح في نفسه اربعة
امثال د ا في نفسه وهو ا ب في نفسه اعنى ا ب في ب ح و في ا ح مثل ما في ا ح ضعف د ا في ا ح
مثل ا ب في ب د كا ح في نفسه ل

وان وصل بالاقصر مثل ب ح نصف الاطول مثل ح ب فمربع جميع النصف الاطول مثل ح د اعنى مربع ب د
خمسة امثال نصف القسم الاطول فنعمل على ا ب مربع ا ه ونخرج خط و ح خط على الموازاة والقطر ب ه من ك
وال الخطين م ن س ع على الموازاة فا ب في ب ح اعنى سطح ا ن مثل ح ا في نفسه اعنى م ط و م د كد ك و هو



ك ك ع فان اعنى م ط مثل علم ت ى فالعلم اربعة
امثال ح د و صف ا ح في نفسه مثل ف ق اعنى د ح
في نفسه من و ح فود ع خمسة امثال ل

صفة اخرى ا ب في ب ح و د ح في نفسه كد ب في
نفسه لكن ا ب في ب ح كا ح في نفسه اى اربعة امثال د ح في نفسه و د ح في نفسه مع خمسة امثاله وهو كد ب
في نفسه ا د ح ب فان زيد على ا ب مثل ا ح الاطول وهو
ا د قسم على اعمه ذات وسط وطرفين وقسمه الاطول ا ب لان نسبة ب ا ح كا ح ح ب
وهو نسبة ب ا و ا ب ا د الى ا د ب وبخلاف ا د الى ا ب كو ب ح فالتركيب د ب د ا ك ب ا ح اعنى
ب ا ا و ا ب في نفسه و ب ح الاقصر في نفسه لان ذلك كضعف ب ا في ب ح و ا ح في نفسه اعنى ضعف
ا ح في نفسه مع ح ب في نفسه ل د ا ح ب
ا ب المنطق على ح ذات وسط وطرفين فهما منفصلان ولكن د امثل نصف ب او مربع ح د خمسة امثال
مربع ا د فهما في القوة فقط مشتركان منطقان او ليس نسبتهما بعينها كنسبة عدد مربع الى عدد مربع
ف د منفصل و اضعف سطح الى ا ب المنطق فصار عرضه الثاني ح ب فح ب منفصل ل
د ا ح ب

مخمس اب جد ه متساوی الاضلاع وثلاث زوایاه وهی اجد الغیر المتوالیه متساویه فالبواقی متساویه ونصل
ب د ب ه فیکون مثلثا ب جد ب اه متساوی الاضلاع د ه متساویان فزاویتا ب د ب ه د
متساویان لجمیع زاویه ه کد وکذلک ب کو ولکن جد ه المتوالیه
متساویه والمخمس متساویه ونصل ه ج فیکون مثلثا ب ج د ه



دج متساویین وزوایاها فزاویتا م ح متساویان
رح ر متساویان علی ب ر که ر فزاویتان ومن
متساویان د ب وط سوا لجمیع ب که وکذلک یبین
ان زاویه الزاویه ه ک
مثلث اب ج متساوی الاضلاع فی دایره فضلعه فی نفسه ثلثه
امثال مربع نصف قطرها ولکن المرکز د ونصل ای ه د ب د دج و ج ه علان و د عمود ه منصف



فهو سابه د ج متساویان هج وتر المسدس و
وجرح اکل فی نفسه کاه فی نفسه اعنی اربعه امثال
ده فیذهب دج المساوی له وبقی اج فی نفسه ثلثه امثال
نصف القطر فی نفسه ل ب ج وتر العشر فی
الدایره وجرد وتر المسدس متصل به جا علی التقسیم
علی ذات وسط وطرفین والمرکز ه ونصل جه ب ه ده فلان
قوس اب ار بعه امثال ب ج فزاویه ه اربعه امثال ب اوسح
ومثلا زاویه ط المساویه لزاویه ب فهی نصف ه ومثلا زاویه ج وزاویه ط مثلا زاویه ه ولان ج
که فزاویه ج مثل ه وزاویه ب شترک فمثلثا ه ب د و ب ا ج متشابهان فدب فی ب ج کب ه
اعنی جد فی نفسه لان ب ه واسطه فی النسبه وبالعکس اذا اتصل بوتر المسدس خطا فقسم علی
نسبه ذات وسط وطرفین فالاقصر ضلع المعشر بعینه اذا عمل دایره علی مثل ضلع المسدس



دایره والعلم بها وتر رط مساو بالخط الاقصر
ونصل رط علی الاستقامه مثل ح د مساویا
لوتر المسدس ونصل ه ره ط منصف ب د ح
اعنی ب د ونسبته ح د ب اعنی و ب ح
وزاویه ب شترکه فالمثلثان متشابهان وزاویه
ط مثل زاویه ب وزاویه ط ضعف زاویه فهی
ضعف زاویه ج وزاویه د ب ضعف زاویه ط فزاویه
ا د ب اربعه امثال زاویه ج فقوس اب اربعه امثال قوس ب ج فقوس ب ج خمس
قوس اج اعنی عشر الدایره ل اب ضلع المخمس فهو یقوی علی ضلع المسدس والمعشر من تلک الدایره
ولکن ا ز القطر و ح المرکز و ح ط عمود علی اب الی ک ونصل ب ک کا و س ح علی ک احمد ح ن ل
الی م ونصل ک ن ن اقوس ار مثل کا فهو ضعف قوس ک م و ب د ضعف ب ک
فزاویه ح ر ضعف ح ب و ح ز المکان ضعف ب ا ج فی ک اح وزاویه ب شترکه
فنسبه ب ل من مثلث ح ل الی ح من مثلث ح اح کنسبه ب ح من مثلث ب ح الی ب
ا ب الی ب ن کب ح فی نفسه وهو ضلع المسدس و ال ن مثل ک ال ن وزاویتان مثل
ک ن فزاویتا و ک متساویتان وکذلک ب و ح من مثلث ا ک ب ومثلث ا ک ب ان ک



متساویان نسبه اب ک امثل ک ا ن فاب فی ان مثل کل
اوتر المعشر فی نفسه فباقی ب ن وفی ان الذی هو
مثل اب فی نفسه وب ح وتر المسدس و ک
اوتر المعشر کل فی نفسه ل
مخمس اب ج د ه المساوی الاضلاع فی دایره فوترا الزاویتین
المتجاورتین متقاطعان علی نسبه ذات وسط وطرفین کب



ح د اعني ز لان زاويه ح كط لان مثلثي اب حا ب د

متساويا الاضلاع وزاويه ب مشترك وب في

ب ر كاب في نفسه اعني حا في نفسه وزاويه ل ضعف

ط لانها على قوسين ضعف الاخرو لان ضلعي اب ب د

متساويان مساويان لـ ا ب اح فزوايا السرو الاربع

مساويه وم الخارجه ضعف ط عل م مساويان فم ح مثل اح وب في ب د كما في نفسه ك

اذا كان قطر الدايره منطقا فان ضلع المخمس اصم وهو الاصغر ولنكن سح ان قطر ن والمركز ط ولنكن

ط ك مثل ربع اط والط عايمه لان او منصف وط مثل ام ونقسا اطل مثل ادم واشترك فنسبه م دالى

ربع دا كل ط الى ربع اط اعني ط ك وهي نسبه مثل م ر الى نصف ا د وهي ه د الى د ل فبالتركيب

نسبه جميع ه ر ل على انه سعيم الى ل ك كل ط الى ك ط وكذلك نسبه المربعين الى المربعين

بالعاطر واحد ه وا ذا احدنا من ا د مثل ده العسم على وسط وطرفين و ده اطولها واذا اضفنا اليه

دل نصف الخط المقسوم على استقامه كان مربع ه دل خمسه امثال مربع ل د وكذلك ل سح لط ك

لكن خط ب ك خمسه امثال ط ك فنسبه ط ك ب ك كنسبه مربع ل ك ط ك اعني ضلعي ل ك

ط ك مساوفل ك واسطه مربع ب ك خمسه امثال مربع ل ك و ب ك منطق ول ك منطق

بالقوه اذ ليس نسبه مربعهما نسبه عدد مربع الى عدد مربع ف ل منفصل ويقوى الخط كله



على ل ن المنفصل بضلع مربع هو اربعه امثال مربع ل ك فذلك

الضلع مباين الغالب ك القوى على خمسه امثاله وب ك

منطق ويقوى على المنفصل المنطق بالقوه نزه ده مربع من

ضلع سا سه فهو الرابع ثم ضرب سح المنطق في ب ل

المنفصل الرابع يقوى عليه الاصغر لكن اب وهو ضلع

المخمس في نفسه مثل ا ح في ب ل لان اب واسطه في النسبه

فضلع المخمس اصغر ل بريد ان يعمل مخروطا مساوي الاضلاع من اربع مثلثات تحيط به كره مفروضه

ونقول ان مربع قطرها مثل ونصف مربع ضلع المخروط فلنكن قطرها اب وليكن اح مثلي ب د وعلى اب

نصف دايره ا د ب ر ح د عمود ا وصل ا د ونعمل نصف دايره قطرها كدح وفيها مثلث ك ل م ومركزها د

ونصل د ل و ك د م و د ه عمودا على السطح فلان نسبه اب الى د ب كنسبه د ب الى ه ح لكن نسبه اد الى

د ح كنسبه د ب الى ب ح والنسبه اب ب ح كنسبه ا د د ح مساوه واب مثله اضعاف ب ح فمربع اد مثله

اضعاف مربع د ح وكل ضلع لمثلث ك ل م يقوى على مثله امثال د ل اعني د ح فكل ضلع مساو ل اد

و ده ومثل اح والصاف الاقطار مثل د ح ور اويه وقايمه فكل واحد من ك ر ل ر م ن مثل اد و

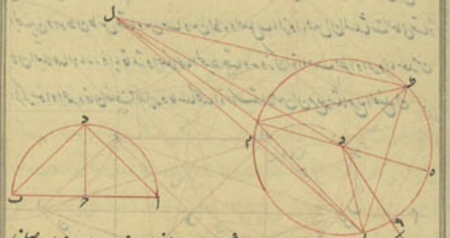
مثل اضلاع ك ل م فلنرسم ان تحيط به الكره ونخرج ه د الى ح ونجعل د ط منه مثل سح فرط قطر

الكره ومنتصفه نصف الدايره عليه مار بنقاط ك لانه عمود وعلى ز ط العمود على سطح ك ل م و واسطه في آ ب لكنه

لانه مثل ح د و ح د واسطه بين اح ح ب واذا ادرت نصف الدايره على ز ط مارب على جميع نقط

زوايا المخروط مما سالان دم و ل اعمده ايضا ومساويه له و ر ط مثل اب ونسبه اب الى اح كنسبه

مربع اب اعني ز ط الى مربع اد اعني ك ل مربع اب مثل ونصف مربع اد ل

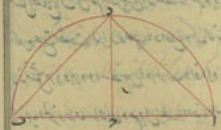


فان اردنا نعما وان نبين ان القطر يقوى على مثله امثال مربع الضلع جعلنا ب ح نصف اح وعملنا

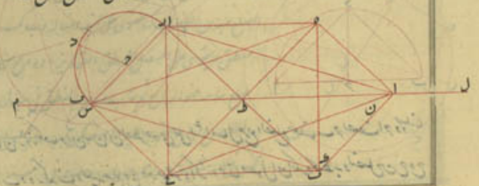
ر ب ده ز كدب وعليه مربع و ح و ز م عمودا كه ولما مضول ان الكره محيطه به ولنصل من ح وح

فاذا كان س ح مساويا لوتر الدائرة وخارجا على ه س وزاوية س و ح قائمة جازت على جميع الزوايا محاسة لانها كلها على اعمدة متساوية لها ولكن مربع س ح مثل مربع س ه و ه ح مثل س ه و ه ر و ر ح مثل ثلثة امثال مربع د ه ر

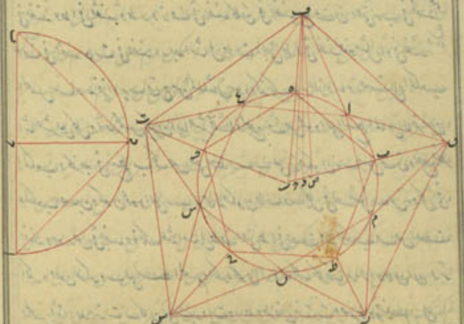




فان اردنا شكلا مجسما ذا ثماني قواعد مثلثات متساويات الاضلاع وان نبين ان مربع قطر الكرة مثلا مربع ضلع المجسم فليكن القطر اب منصفا على ه و ه ح عمود او نصل ح ب و ه ر مثل ح ب وعليه مربع ه ح ط و نصل ر ح ر ط فمعلوم ان انصاف قطر هذا المربع والدائرة وعليه سواء ومن ط عمودا على السطح من الجهتين وهو ط س ط س متساويان من ه و من ط ه و نصل ب الزوايا فبين ان المثلثات الثماني متساوية لان اضلاعها او تار زوايا قائمة واضلاعها المحيطة متساوية وكل اوتار احاطت قطرا والزوايا بعد من المركز سواء او اعمدة فان نصف الدائرة تماسها كلها اذا استدار فبين ان مربع مثلا مربع الضلع ا ل



فان اردنا مجسما ذا عشرين قاعدة مثلثات متساوية وان نبين ان قطر الكرة لا شارك وانه الاصغر اذا كان القطر منطقا فلنجعل ا ح اربعة امثال ب ح و عليه نصف الدائرة ونخرج عمود ح د ونصل د ب ونفرض دائرة اخرى قطرها مثل نصف د ب وفيها مخمس و ر ح ط ك ونصف القسي ونصل الاوتار فمخمسة ومعشرة على و ر ط ح ك واعمدة ر ق ه ف ك س ح ط ر مثل انصاف القطر ونصلها ر و ا ما المخمس ل م س ع ونصل ف ق ر س ب ع فلان العمود وتر المسدس والقاعدة وتر المعشر فكل واحد من الموصولات وتر المخمس فجميع المثلثات التي على المخمس متساوية الاضلاع ولان العمودين متوازيان ومتساويان فضلع المخمس يوازي الضلع الخارج ويساويه فهو ضلع المخمس فجميع المثلثات الخارجة متساوية الاضلاع ولنكن المركز ب و ب ح عمودا لنصف القطر و ح د و ب ص ضلعا المعشر موصولا على الاستقامة من جانبين ونصل ق د ب و ر ص و ص ولان س ح و ن متساويان متوازيان فكذلك ب ه ح ق و ب و وتر المسدس و ف وتر المسدس موازي ف ث وقائم الزوايا فذ ف وتر المخمس وكذلك د ن و ف د مثلث مثل بلك وكذلك جميع ما وصل به وكذلك د ص و ر ص ومثلث متساوي الاضلاع فيها وكل ما يتصل من ذلك الجانب فقد عملنا ولان ت ه في ح ج



اعني ص ح في وح لساوي سح في نفسه اعني ح ر فزاوية ف ح ص ق قايمة فاذا ادير ص ق قطرا وحار على ف نصف الدايرة وحار على جميع النقط لنصف سح فليكن ح ا نصف ح ب فمربع ذا خمسة امثال مربع ح المربع ص ذا الضعف خمسة امثال مربع سح ومربع اب خمسة امثال مربع ب د وسح مثل ب د ا ب مثل ص د وح ف مثل د ب فقد احاطت الكرة ولان ضلع المخمس هو ضلع هذا المثلث فهو الاصغر ل فان اردنا مخمسا لحطا به اثنا عشرة قاعدة مخمسات احدنا ضلع المكعب الواقع في الدايرة وهما سطحا اب اح مصفا الاضلاع ووصلنا كلا على ق ع ومسا على ط ف ف ك ل ع على نسبة ذات وسط وطرفين على ق وس على ان ط ق ، ك ل س الاقصرون ب ر ف وس ح اعمدة على السطحين نطول الاطول ووصلنا ت اح ب ل ب واث ار ول ح ش ح رح واق فلان ط ف اعني ط ا ط ن في نفسه ثلثة امثال ق ف وهو ق ا في نفسه بل ت ق في نفسه اعني اب في نفسه اربعة امثاله فاب ضعف ق ق وت ب ضعف ف ن ط ب ك ب وكذلك جميع اضلاع المخمس وف ر مثل ف ق ضيبه ط ف ف ر بوسط وطرف وط في نفسه وز ف في نفسه كمثله ط ف في نفسه وط ا في نفسه وط ر وز ف في نفسه كان في نفسه مع ف ن اعني ر ب في نفسه اعني اف في نفسه حات في نفسه اربعة امثال ط ف اعني ط ا في نفسه فهو مثل ا د في نفسه واضلاع المخمس متساوية فزاوية ب ق ح من المسدس سوا وكذلك ساير الزوايا واضلاع المكعب اثنا عشر على كل واحد مخمس فيكون اثنا عشر مخمسا ولنخرج ف ص عمودا على السطح المايل الاخر من المكعب ونخرجه في سطح ب ك ص ملتقى خط ر ب على ز فيكون ر ب مثل ف ق وتقاطع قطر المكعب مصفين ويكون عمودا على ر ب لا محالة فيكون ط ب ر كل في نفسه مثل ب ص ر ه كل في نفسه وهو ر ص في نفسه وذلك ثلثة امثال ط ف اعني ط ا في نصف قطر المكعب ف ص نصف الكرة فص مركز و ب على بسيط المجسم والكرة تحوي الر واماكنها كاقلنا مرارا ولان ان وتر المخمس اذا احد منه ت ب كان على نسبة ذات وسط وطرفين فت ت اصم وهو منفصل ل



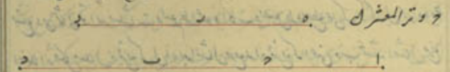
شكل ل لامتحان قطر الكرة اب وعليه نصف دايرة اد واح مثلا ح ب وح د وعمود د ه ر على المركز على المركز عمود ونصل اد د ب ار د ب واب مثل ونصف اح فمربع اب مرة ونصف مربع اد وهو ضلع المخروط واب ثلثة امثال ح ب فمربع اب ثلثة امثال مربع ب د وهو ضلع المكعب واب مثلاه فمربع اب مثلا مربع ب د فهو ضلع ذي ثماني قواعد مثلثات ولنقسم ط ا عمودا الكاب ونصل ط ه نقطع على ك وك ل عمود ا وط امثاله فكل مثال ه فمربع ك ل اربعة امثال مربع ل ا ه فمربع كر اعني ه ب خمسة امثال مربع ل ه ولكن اب مثلاه ب واح مثلا ح ب فح ب مثلا د ه وه ب ثلثة امثال ه ح فمربع ه ب تسعة امثال مربع ه ح فل اطول من ه ح ولكن ه م مثل ه ل وم ن عمود او نصل ر ب وكان مربع ه ب خمسة امثال مربع ه م فمربع اب خمسة امثال مربع ل م ول م نصف قطر دايرة ذي عشرين قاعدة مثلثات وم ن مثلثه لانه مثل ك ل وال م ب وتر المعشر منها لان قطر الكرة منها يساوي قطر ذي العشرين وضلع المعشر منها ف ن ور المخمس من هذه الدايرة فهو وتر ذي عشرين قاعدة مثلثات من الكرة ونعلم ان ا د اطول من ب ر لان ب د مثل ر ا وب ومن د ب ود ب من ب ن وكذلك الاعمدة ولكن مربع اح اربعة امثال مربع ح ب ومربع د ب ثلثة امثاله لا على نسبة ا ب ح فاح اطول من د ب وام اطول لعمود ب على س وسط وطرفين وس ب اطول منه وا م كذلك واطولها ام اعني م ن فم ن اطول من ب س ف ن اطول كثيرا وس ب ذي اثني عشرة قاعدة



لان وب وتر المكعب اذا قسم على وسط وطرفين
فاطول قسميه ضلع المخمس كما كان ور ف ن
مجموعين مثل ضلع المخمس وهو رب
دق ، روق في ذلك الشكل
كان ضعف ف ق هو من ضعف ط ف على نسبة اف ق وضعفه ط ف ضلع المكعب ك

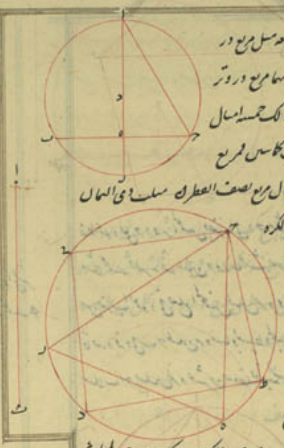
بسم الله الرحمن الرحيم رب يسر

الخامس عشر وتر المسدس كاب على ذات وسط وطرفين فاطوله وتر المعشر وهو ب ح ولنصل ب د وتر المعشر فيكون مجموع اب هم على تلك النسبة ونجعل ه و مساويا ل اب وعلى وسط وطرفين وثو اطول فاب الى ب ح كر والى ه ر فاب اعني ه و في ره كب وفي ر و اعني ب ح في و ر هو مثل ب و في ب ح لكن و في ر ه مثل ل و مثل ب ح في بعينه فب مثل ب ح ف ب ح وتر المعشر ك



ده عمود من المركز الى وتر المخمس ه وهو ب ه فهو نصف وتر المعشر والمسدس ونخرجه الى ز ونصل د ح ر فمعلوم ان ده ليس مساويا لـ ر ز والا لكان د ح مثل ح ر وتر المعشر ولا اقصر منه والا لكان ر اطول من ح ه هذا خلف فده اطول واخذ منه و ح مثل ه ر ونصل ح ح وهو ليس احد اربعة امثال ح ر فزاوية ه ر ح اربعة امثال ح ه ر فزاوية ر مثلا زاوية ده ر ح و ه ر و مثلا زاوية ر ود ح اعني ح ح د ح ح مثلا و لك و و ح ك فجميع د ر ح نصف ح ح وح فر و نصف وتر المعشر والمسدس فده او ل مثل عمود المثلث ونصف المعشر فهو مقسوم على ذات وسط وطرفين واطوله عمود المثلث ك ح ب وتر المخمس ح ا ح وتر زاويته مربعها خمسة امثال مربع نصف القطر ولنصل اح





القطر ح ب على ه ونصل ح ر والمركز د و ب ر مربعه مثل مربع د ر وح واح ح ر مربعها اربعة امثال مربع د ر فمربعهما مربع ه ر وتر المسدس يكون مثل اح ح ب كل في نفسه وذلك خمسة امثال مربع د ز ووتر زاوية المخمس هو ضلع المكعب كما بين فمربع ضلع المكعب مع مربع ضلع المخمس جميعا خمسة امثال مربع نصف القطر ك مسلث ذي القاعدة وسطح المكعب يحيط بهما دائرة واحدة في الكرة مثل ح طح المسلث وح ه د ر المربع وقطر ح د واذا كان مربع ح ر ثلاثة امثال مربع طح مثلثه ومربع ح ه اميال كما بين ولكن اب كذلك قطر الكرة وبين ان مربع اب مثل نصف مربع قطر الدائرة كاملا فيكون مربع اب ستة ومربع ده امثال كذلك فيكون مربع اب مثله امثال مربع ده ح ه ضلع المكعب ويكون مربع ضلع المسلث مثله مربع اب ضعف مربع طح قطر ضلع ذي ثماني قواعد ك قاعدة مخمسات ومسلث ذي عشرين قاعدة مسلثات في كرة واحدة ويحيط بهما دائرة واحدة فلتكن اب قطر الكرة وليقع فيها ود ومخمس ذي اثنى عشر وجها وطي ك مسلث قاعدة ذي عشرين ولكن مربع ل م خمس مربع اب فيكون نصف قطر الدائرة اي ضلع مخمسها طي ود ر وتر المكعب ومربع اب ثلثه امثال مربعه خمسه امثال مربع ل م مثل خمسه امثال مربع ر د ونقسم ل م على وسط وطرفين فالاطول وتر المعشر ولسم م ل ان كنسبة د ر ح مخمسه امثال مربع ل ن ل م مثل ثلثه امثال مربع د ر ح ر وطي نعوي على ان م ل ر المسدس والمعشر جميعا مخمسة امثال مربع ح ر ر و خمسة امثال مربع ي ط خمسة عشر مثلا لمربع نصف قطر دائرته والضلع عشرة امثال د ر ح ر خمسه عشر مثلا لمربع نصف قطر دائرته مضعف قطر دائرتهما



زط عمود على حد و ر المحمس بقدر ه ى د ح مثلا مثلث د ز ح الذى على المركز مضروبه فيه خمس مرات
مثلا مخمسه مضروبه فيه ثلثين مره اساحه صعف المخمسه و هو بسط ذى الاثنى عشر قاعده و هو
من ضرب العمود فى ضلع المخمس بلس مره و ر د عمود من المركز على ب ح ضلع مثلث ذى عشرين
قاعده فر د فى ب ح ثلثين مره مساو للبسيط المجسم لان د ه فى ب ح مره مثلث و ح معه ثلث مرات
مثلث ا ح ثلثين مره عشرين صعف فنسبه بسط ذى اثنى عشره قاعده الى بسيط ذى عشرين كنسبه



رط فى ح و الى د ه فى ب ح و لتساويهما اذ كانا فى
كره واحده كنسبه ضلع المكعب الى ضلع
مثلث ذى عشرين قاعده و لنحط دائره
ا ب ح و القاطعين خمسا و المركز د و ا
ب ضلع المثلث و ا ح ضلع المخمس و د ه
و ر عمودان عليهما و كرح و و الى ر و ط
وتر المكعب و هو مقسوم على الوسط و الطرفين فاطول طرفيه ضلع المخمس كما مضى
وكذلك د ر و د ه قسمه الاطول ط ى و د ه كما ح ى و ر عليه ط ى د ه الى ا ب
فى ر ح و نسبه نصف وتر المعشر ا ح فى د ه الى ا ب فى د ه مرارا متساويه العدد و
و لكن ثلثين مره و ذلك نسبه سطح السطحين و لنسبه ط ى د ه الى ا ب فى د ه كنسبه
ا ب ط فنسبه ط الى ا ب كبسيط ذى الاثنى عشر الى بسط ذى العشرين ك

اى عشرو اثنى عشر
اضعاف مخمسه



و بوجه اخر و للتقدم لمساحه معلوم ضرب عشر ارباع
القطر فى خمسه اسداس وتر زاويه المخمس
من تلك الدائره هو تكسير مخمسها و لنصف ب ح
وتر الزاويه على و ا ط ه قطره و المركز د و لكن د ر
نصف د ه فا ز عشر ارباع القطر و لكن ح ح
ثلث ط ح فا ز الى ا د ك ط ب ط ح فا ز فى ط ح ك ط فى ا د و هو مثلا مثلث ا د ب
و ا ز فى ط ح مع ب ط فى ا د اربعه امثاله و مع ز د نصف ا د فى ط ب خمسه امثاله و هو
المخمس لكن ا ز فى ب ح مساو لمجموع الثلثه اعنى ا ز طى ط ح و ز د و ا كل فى ط ب
اعنى ا د فى ط ب فهو تكسير المخمس ك و لكن دايره فيها

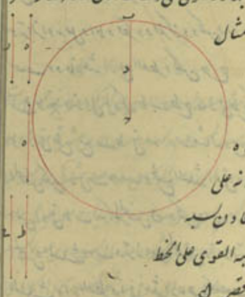


المخمس و المثلث و ب وتر زاويه المخمس و ز ط وتر
المثلث و ا ه القطر و ا فى عشر ارباعه و لنصف
ز ط و لكن ح س خمسه اسداس ح ب ط ى فى ح س
هو المخمس و فى ذى المثلث صبه اى عشر اى فى ذى و عشره
اى فى ب ح كا بى عشر اى فى ح س الى عشرين
اى فى د فى كنسبه اسا عشره اضعاف
المخمس الى عشرين اضعاف المكعب و عشره



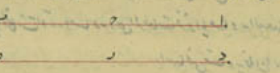
اى فى ز ط مثل عشرين اى فى ذى و عشره
دى فى ب ح الى عشره اى الى د س فنسبه
اى عشر اضعاف المخمس الى عشرين اضعاف
المثلث كنسبه عشره اى فى ح س الى عشره اى فى
ز ط و هو نسبه ح س الى د ب ضلع المكعب الى ضلع المثلث ك

كل خط على وسط وطرفين فان نسبة الخط القوي عليه وعلى الاطول الى القوي عليه وعلى الاقصر كنسبة
ضلع المكعب الى ضلع ذي عشرين ولنكن الخط ا ب وحد الاطول لما وعلى حد وسعد دايره ده
وترذي خمس وزوتر مخمسها وح ضلع مكعبها وط القوي على ح ب ط فان ار و حد ور المعشر



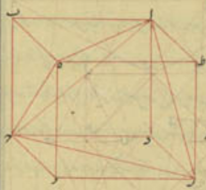
والقوي على ح ب ح ل ده القوي على مثله امثال
ب ح في نفسه وط القوي على مثله امثال
ح د في نفسه لان ح ب في نفسه و ب د
في نفسه مثله امثال ح د في نفسه فنسبة ه
ه ر ط كب ح د وهو نسبة ح ب فلانه على
نسبة وسط وطرفين فنسبة ح كرط فاذن نسبة
ضلعي المكعب وذي عشرين قاعدة كنسبة القوي على الخط
والاطول الى القوي على الخط والاقصر ك
نسبة مجسم ذي عشرين قاعدة الى ذي اثني عشر قاعدة كضلع المكعب الى ضلع المثلث لان
قواعد مخروطاتها وهي المخمسات والمثلثات فانها تحيط بها دائرة واحدة معا وروسها
المركز فبعدها عنه سوا وارتفاعها واحد ونسبتها نسبة القواعد فنسبة جميع قواعد هذا
الى جميع قواعد ذاك كالمخمسين وذلك كضلع المكعب الى ضلع ذي العشرين ك
ا ب على وسط وطرفين وا ح اطول ده وكذلك دو ر اطول لما تعرض لساح نعرض له
ومن حد النسبة لان نسبة ا ب في ب ح الى ا ح في نفسه كنسبة ه ر الى ر في نفسه للمساوي نسبة
اربعة اضعاف ا ب في ب ح الى ح ا في نفسه كاربعة اضعاف ده في ه ر الى ر د في نفسه فاذا ركبنا
الضاكانت نسبة اربعة اضعاف ا ب في ب ح وح ا في نفسه الى ح ا في نفسه كاربعة اضعاف
ده في ه ر ود ر في نفسه الى د ز في نفسه وذلك مساو لضرب جميع ا ب ح في نفسه الى ح ا في نفسه و ر
في نفسه الى ده في نفسه فنسبة ا ب ب ح معا الى ح ا كده ر مع د ه الى ده وبالفصل ا ح الى ح د ز ا ه

المقدم على التالي كده ر في ره وبالتركيب ا ب ح كده ر ود وبالتبديل ا ب ور كا ح ود اي ب ح ده ر ك



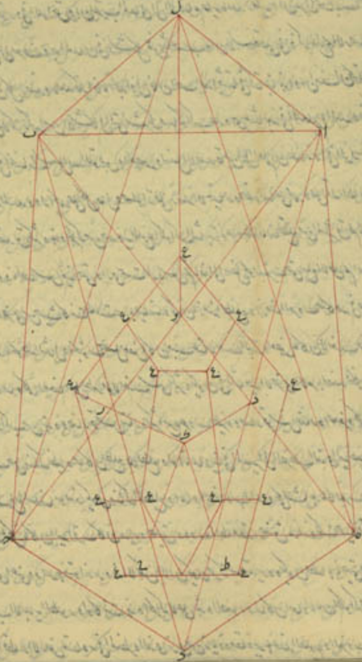
بسم الله الرحمن الرحيم وبه نستعين وعليه نتوكل

المقالة الخامسة عشر اردنا مخروطا من اربع قواعد مثلثات في مكعب ا ب ح د وهو ز ط وصلنا
ا ز ر ح ح ا ا و ح ر و فقد عملنا لان اضلاعه اقطار مربعات متساوية ك
فان اردنا ثماني قواعد في مخروط نصف الاضلاع ووصلنا فقد فعلنا لان اضلاعه انصاف
اضلاع مثلثات متساوية للتوازي ك
فان اردنا وفي مكعب ا ب ح د هو ر ح ذا ثماني قواعد طلبنا تقاطع القطرين في كل سطح كط ب ك
ل م س ووصلنا ط ب ك ل فهو مربع لانا اذا



اخرجنا من النقط خطوطا موازية لاضلاع مربع
ا ب ح د مثل نصف كان مربعا محيطا به ثمانية انصاف
الاضلاع فهو مربع وقطراه متقاطعان على انصاف
هي قواعد مخروطات روسها العالية م والسافلة
س واضلاعها اوتار الخطوط التي تقاطع على
النقط المرسومة لموازاة اضلاع كل سطح مربع على قوائم مثلاث
فهي متساوية متساوية الزوايا والاضلاع المناظرة ك
فان اردنا على ثماني قواعد مكعبا ا ب ح د ه ز وصلنا مراكز
المثلثات فلانا لو اخرجنا عليها خطوطا موازية يكون
اعمدة على المراكز متصل وكان مربعا محيطا مربعنا
المعمول بانصاف الضلع فهو اذن مربع فالست





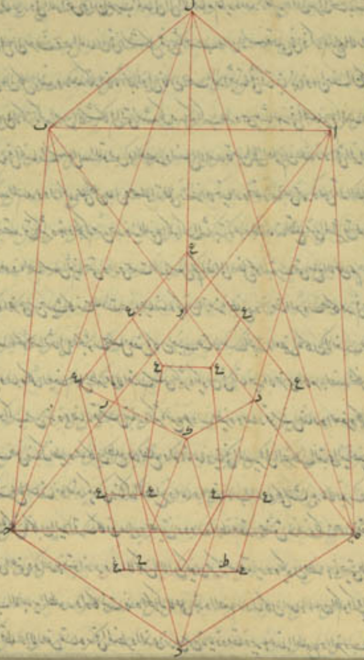
بحط المكعب وايضا لو انا لو اخرجنا من مراكز المثلثات اعمدة على الاضلاع والنصف كانت متساوية
الضلعين والزاوية فكانت اوتارها متساوية وهي المربعات فزواياها و به العمد عن اي نقطة
راسها فهي متساوية فان اردنا في ذي
عشرين قاعدة معلومة اي عشر



قاعدة محيط بها مثل ذي عشرين
قاعدة ذات حر د و ورح طي ك
ل ومثلثات معلومة وصلنا مراكز
المثلثات على الصفات لمجسم ذي
اثنا عشرة قاعدة مخمسات فلان
العمد مراكزها متساوية فالخطوط
الواصلة منها متساوية



والمخمسات متساوية الاضلاع
والزوايا وكيف لا ولو اخرجنا
على النقط خطوطا موازية
للمخمس الكبير لشكل مخمس
محيط بها في الاضعاف
مخمسات وهي اثنا عشر لان
نقط زواياه ذي عشرين
قاعدة اي عشر لان جميع زواياها ستين وكل خمس منها تجتمع في زاوية مخمس فيكون
تحت كل نقطة اجتماع خمس منها فحيث كل نقط مخمس وذي عشرين قاعدة محيط به
لان نقط زواياه على بسيط ل



يحيط المكعب وايضا لو اخرجنا من مراكز المثلثات اعمدة على الاضلاع والنصف كانت متساوية
الاضلاع والزاوية فكانت اوتارها متساوية وهي المربعات فزواياها متساوية والبعد عن اي نقطة
راسها فهي متساوية فلان اردنا في ذي



عشرين قاعدة معلومة اي عشرين
قاعدة يحيط بها مثل ذي عشرين
قاعدة وليكن ا ب ج د ه و ز ح ط ي ك
ل ومثلثاته معلومة ووصلنا مراكز
المثلثات على الصفات المجسم وهي
اثنا عشرة قاعدة مخمسات فلان
القاعدة مراكزها سواء فالخطوط
التي اوصلنا منها متساوية
والمخمسات متساوية الاضلاع
والزوايا وكيف لا ولو اخرجنا
على النقط خطوطا موازية
للمخمس الكبير الشكل المخمس
محيط بها في الضلاف
مخمسات وهي اثنا عشر لان
نقط زواياه ذي عشرين



قاعدة اثنا عشر لان جميع زواياها ستون وكل خمس منها تذهب في زاوية مخمس فيكون
تحت كل نقطة اجتماع خمس منها فيصير كل نقطة مخمس وذي عشرين قاعدة محيط به
لان نقط زواياه على بسيطه

بسم الله الرحمن الرحيم وبه استعين وعليه اتوكل

بطلميوس

وبعد فانه لما ان نورد جوامع كتاب بطلميوس الكبير المعمول في المجسطي وعلم الهندسة وان نجهد في ذلك جهدنا
كلامه من غير ان نسلك طريقه بل طريقة من الطرق التي طرقت للمحدثين الى اشياء يسيرة فان الاستقصاء
في ذلك مأثور في اللواحق وان نقرب المعاني الى الافهام غاية ما نقدر عليه وان نترك الحسابات التي في
الاشكال ان نعرف وجه البيان في الشكل فمن شاء حسب وان لا نستقصي في ذكر تاريخ الارصاد بل
نسلم ان من كل رصد ورصد كذا فانا لا نحد اولا فان احب احد اثباتها في كتابنا هذا وان احسن يختصر فعل
ورايناه ان لا نكرر كثيرا من الاشكال التي تشترك فيها كواكب عدة وهي متشابهة في التعليم والهيئة وانما نكرره
لاختلافها في الحساب ونسأل الله التوفيق والعصمة ونسأل الاصدقاء من اهل العلم ان يعذروا في الزلة ويسدوا
الخلة والله المسدد وله الحمد على كل حال وصلواته على رسله الاخيار وخصوصا على محمد وعلى آله الطاهرين
قد يقع التصديق بكثرة هذه الحركة من جهة طلوع الكواكب الثابتة وغروبها فانها تطلع من المشرق ثم لا تزال
تصعد في العلو والارتفاع حتى توازي سمت الرؤس ثم تاخذ الى اسفل نحو المغرب حتى تبلغ الافق ثم تغيب ثم
تعود مرة اخرى من حيث كانت طلعت هي باعيانها ويكون ازمنة الطلوع وازمنة الغروب متكافئة في جل الامر
ثم اذا اخذنا نحو جهة الشمال والجنوب حصل بعض ما كان يغيب عنا لا يغيب البتة وبعض ما كان لا يغيب عنا يغيب
دائما او صار كلما امعنا حصل يظهر ما لا يغيب شيء اكثر ويكون في الناحية الاخرى الامر بالضد فكل الطالع
عرض كواكب من هذه وصار قوس نهاره اكثر اسرع غروب نظيره وصار قوس نهاره اصغر وكلما طلع منها
ما لا يغرب حتى هناك نظيره مما كان يطلع فلا يطلع ولو انا اعتبرنا في المسير الى القطب الذي اليه نسير ولم يمكن
عن ذلك مانع لسلفنا موضعا يكون هناك المطالع دائما والمغارب دائما ويحاذيه ما لا يغرب مدور على
القطب وكل ما كان اليه اقرب كان مداره اضيق ودوره اطالعا مقدار ضيق مداره لكنها جميعا تقطع دوائر
متساوية اعني دوائرها متوازية وهذا لا يمكن الا ان يكون حركة مستديرة ويكون قطبا ها حيث ظهور
الكواكب الابدية الظهور ولو كانت هذه الحركة لا على هذه الصورة لما كان ابعاد من الكواكب واعظامها
في جميع اقطار الارض متساوية في المنظر والذي نرى من زيادة مقاديرها عند الطلوع والغروب بسبب

البخار الرطب المائي المحيط بالارض وهو حائل بين الابصار وبينها وبين ما يسبب ان يكون ما وراءه اعظم في
المنظر ولهذا ما نرى مقادير الاشياء في المياه اعظم واكبر وكلما صعب ازدادت عظما في المنظر بحسب الرؤية
ومن الدليل على صحة هذا الراي بطلان سائر الآراء فيه مثل راي من ظن ان النجوم تذهب على الاستقامة الى لا
نهاية طلبت متى نرى كيف ترجع بالاستقامة من ناحية المشرق مرة اخرى وان كانت ترجع من حيث جاءت
فكيف لا نرى ولم لا تتناقص اعظامها واعظامها كلما ازدادت عنا بعدا بل حيث مقاديرها اعظام ما ازدادت
زادت عند الغروب في الرؤية ومثل الراي السخيف القائل انها تشتعل وتطفأ فتكون في بعض الارض تشتعل
وفي بعضها تطفو وهذا مع سخافته لما فيه من نسبة هذه الاجرام الكريمة الى الخبث والتعطيل وجب ان
يكون شيء واحد مشتعلا طافيا بحسب القياس الى موضعين لان الكواكب الطالعة على قوم يكون غاربة عن آخرين
بل على ذلك ارصاد كسوفات القمر فقد رصد كسوف القمر فكان عند قوم بعد الطلوع وعند قوم طلع وهو منكسف
وعند قوم قبل الطلوع حتى انه لم يتجليا وكذلك رصد في جانب الغروب ثم يأول بعض الضلال يوجب ان
تشتعل فيها وبعض البلاد يوجب ان تطفأ وما بال الكواكب الظاهرة ابدا عند قوم مشتعلة والخافية عنهم وكذلك
عند قوم آخرين طافية ويشهد على صحة رأينا هذا مطابقة آلات الارصاد المصنوعة على ايجاب احكام الكرية فانها
تستمر على قياس الكرية حال واما ان الافلاك كرية فيصح فيه امور منها ان هذا الشكل اوفق الاشكال بسرعة
الحركة المستديرة وانه واحاطة والقبا بالجسم الذي هو اكرم ولان الفلك جرم بسيط متشابه الاجزاء فلا يكون
ان يكون طبيعة واحدة وفعل في مادة واحدة زاويا وجسما في جزء ولا يفعل في جزء بل يجب ان يكون جميع
جميع الاجزاء متشابهة في الخلقة ولا يمكن ان يكون هذا الا الكرة فلا يمكن ان يكون بسيط متشابه القطوع الا الكرة
ولان الكواكب قد اجمع الناظرون في امرها انها من جوهر ما هي فيها والكواكب كرية ولو كانت مسطحات او مضلعة
او شكلا آخر لاختلفت مناظر اشكالها لاختلاف ابعاد الناظرين اليها فالفلك المحيط بها في مثل طبيعتها و
المعول عليه من هذه الحجج هي الاوسط **في ان الارض كرية عند الحس** ومما يدلنا على كون الارض كرية
في الحس تقدم طلوع ما يطلع وغروب ما يغرب وتاخرها على اهل البلدان الطولية وظهور ما يظهر ابدا وخفاء ما
يغيب ابدا على البلدان العرضية تقدما وتاخرا وظهورا وخفاء بوجه الكرية ويظهر حال الطول بالكسوفات

القمر وحال العرض لكواكب العطفين ولو كانت الارض مستوية لطلعت على الفرسان اولا وتاخرت عن البرسين
وليس كذلك فقد رصدت كسوفات القمر الواحدة باعيانها وحدثت عند الفرسين في ساعات من ليليهم
اكثر وعند الفرسين في ساعات من ليليهم اقل وحدث التفاوت في ذلك على ما توجبه كرية الارض ولو كانت
مسطحة لكان الطلوع والغروب في الآفاق في وقت واحد وما يعرض بسبب الجبال والاودية المرتفعة
ان لا يكون له قدر محسوس ولو كانت مضلعة او مقعرة مسطحا او محدبا من ان يكون بالجملة كرية عند الحس لكان
طلوع الكواكب وغروبها انما يكون على سكان سطح واحد في ساعة واحدة ويخالف في ذلك سائر السطوح
بحسب قدره الا ان يكون السطوح بحيث لا يؤثر في كرية الجملة اثرا محسوسا على ما عليه الوجود ولكنا نجد
ساعات الكسوف وتقدمها في المساكن على الطول من المشرق الى المغرب على ما توجبه كرية الارض وكذلك
حال طلوع الكواكب وغروبها دون ان توجد سطح واحد او سطح كرة ولا يجوز ان يكون شكلها اسطوانيا يحدب
سطحه في الطول من المشرق الى المغرب وان سطحان مسطحان الى العطفين والا لكان طلوع الثوابت وغروبها
على سكان سطح واحد من العطفين واحدا ولكان ما يخفى ويطلع واحدا عند الجميع بل لم يكن سكان الاسطوانة
يرون شيئا من الكواكب دائم الظهور فلما كان حال ما من المغرب الى المشرق في هذه المعاني كحال ما من
الشمال الى الجنوب والحدبة في الجهات على السواء سطح الماء في البحر كرى ايضا وكذلك اذا ركبنا في البحر وكان
بالبعد منا جبل فاول ما يظهر منه راسه ثم يظهر ما تحته قليلا قليلا كان مستورا لا محالة وهو من ناحيته فلا ساتر
دونه عن حدبة الماء   قال ان لم يكن الارض مستقرة في سواء الوسط فاما ان يكون في البعد سواء
عن العطفين ولكن خارجا عن المحور او على المحور ولكن مائلا الى احد العطفين او خارجا عن المحور مائلا الى
عطف ولو صح القسم الاول لوجب ان لا يستوي الليل والنهار ابدا عند سكان خط الاستواء الا ان سطح
الافق حينئذ لا ينصف الفلك دائما بنصفين وما في سائر الاقاليم فكان اما ان لا يكون ذلك الاستواء او لا
يكون اذا كانت الشمس على منطقة الحركة الاولى اعني معدل النهار لان الدوائر الكبار الافقية والمنطقة
كانت لا تتقاطع بنصفين فلا يكون الاستواء على نقطتي تقاطع المائل ومعدل النهار اللتين تذكر بل يعدل
على دائرة اخرى موازية لها شمالية او جنوبية ولكانت القطعة العليا من كل دائرة من الموازية لها لسائر

السفلى

السفلى من نظيرتها المساوية اما في البعد عن منطقة معدل النهار فلم يكن نهار احديهما كليل الاخرى والوجود
على خلاف ذلك كله ولكانت البلاد التي الميل اليها شرقيا او مغربيا لا تتساوى فيها زمان ما بين الطلوع
ومسامتة الراس وزمان ما بين مسامتة الراس والغروب ولم يكن الاظلال والاعتدالات في كل موضع
متساوية واما القسم الثاني فلو صح لوجب ان يكون الافق انما يفصل الفلك بنصفين حيث الكرة منتصبة واما
في المساكن المائلة الى احد العطفين فان القطع كانت تكون مختلفة وكان ما يلي ذلك القطب اصغر وما يلي مقابله اكثر
وكلما امعنا الى القطب ازداد صغر الصغير وكبر الكبير فاذا انتهينا عند القطب كان ما يفصله الافق فوقنا
اصغر من جميع القطع وما تحته اكبرها وليس الامر كذلك بل في جميع البلاد وجميع المساكن ينقسم الفلك بنصفين
فنرى ستة بروج دائما ويكون الافق على منطقة البروج وذلك ينصف على وجه آخر للبروج ولو اجتمع القسمان
لاجتمع المحالات في القسمين على انه لو لم يكن الارض تحت دائرة معدل النهار وهي منطقة الكل بحيث ينصف
على موازاتها لما كانت الاظلال من المقاييس المشرقية والمغربية عند استواء النهار على خط واحد مستقيم
في السطوح الموازية للافق في كل موضع ولو كانت الارض مائلة عن الوسط لما كان نظام تزايد النهار
وتناقصه هذا النظام الموجود ولكان القمر لا ينكسف ابدا عند مقابلة الشمس وفي كل وقت لو لم يكن مقدار
الارض بحيث لا يؤثر في الحس اثرا عند النسبة فوق المركز الى المحيط بل كان لها تاثير محسوس لما كانت
ابعاد ما من الكواكب واعظامها معا في الحس عند كونها في وسط السماء وعند كونها في الافق ولكان القمر
وهو عند توسط السماء يوجب تفاوتا في ذلك والبعد نقصانا والامر بالخلاف ولكان استعمال الات الرصد
على سطح الارض لا على المركز نفسه يوجب تفاوتا محسوسا وكانت الارض المسماة على ملك الارصاد ولما تم
ولكان الغارب من الفلك اعظم من الطالع مقدارا محسوسا على معنى ستر نصف قطر الارض لان المنصف
في الحقيقة هو السطح الفاصل للارض بنصفين لا السطح الخارج على الابصار فلصغر قدر الارض عند الفلك
صار كالمنطبق احدهما على الاخرى وكان الطالع ستة بروج ابدا   اما حركة الاثقال فيعطل ما ظننا به
الميل عن الوسط ولو كانت لنا حركة مستقيمة لتباعدت او تنازلت او الى جهة لكانت اجزاؤها لا يلحقها البتة
من تلك الجهة واما التعجب الواقع في ان الثقل كيف ينصب في موضع ولا يهوي فهو زائل بمعرفتنا ان الفوق

والاجهة العلو والسفل جهة الوسط واما الكل فلا فوق له ولا سفل لان الكرة لا اختلاف فيها وان نهاية الحركة
الثقيلة مركز الكل ونهاية الحركة الخفيفة وهو افق الكل وجهة العلو وجميع اجزاء الارض متدافعة الى الوسط
وقائمة على زوايا قائمة على بسيط الارض اذا ادوره وفيه بالطبع واما الحركة المستديرة للارض على نفسها فقد
اوهمها قوم وزعم بعضهم ان الفلك ساكن وان الارض تتحرك الى المشرق وظن ان الفلك يتحرك والكواكب
يطلع وزعم بعضهم ان الجرمين كليهما تتحركان لكن على التخالف وبطلميوس بعد الفراغ من التعجب من صنيعهم
شافي ابطاله الثقل بمثل هذه الحركة السريعة وان كان ليس يعبا بعد به فان التعجب يكون لو حصلوا قسرا وهو
في غير موضعه الطبيعي بحيث يكون له ميل فيه بالطبع الى حركة اخرى معقول لو كانت الارض انما شأن هذه الحركة
الى المشرق دون سائر الاجرام الطبيعية لكان يجب ان لا يسقط حجر او مرجوع او مرمى بل كان كل متاخر
ولا يرى حركة شيء تولى شيء مشرقا فان قيل ان الهواء ايضا يتحرك مع الارض مثل حركتها فذلك محال ولو صح لوجب
ان يكون حركة ما في الهواء من الاجرام المائلة الى السفل العصي عن حركتها اعني حركة الارض والهواء فكان لا يرى
شيء يتحرك في الهواء الى المشرق بل تاخر واما الى المغرب وليس شيء مما في الهواء متصلا بهما يتحرك معه والا لما
لعدمت الاشياء فيه وتاخرت وتردوت ولو كان للارض مثل هذه الحركة لكان الثقال لا يقع على سمتها بل يتاخر
فهذا جوامع ما قاله ونحن قدمنا استحالة هذه الحركة للارض في الطبيعيات قال انا لما راينا الكواكب خصوصا
الثابتة تطلع من المشرق وتغرب في المغرب ثم تعود كل يوم وليلة وانها وكانما محفوظة دوائرها المرسومة بحركاتها
متوازية مع ان لها حركة واحدة يعمها وهي حركة الكل ووجدت منطقتها دائرة معدل النهار وسائر الدوائر
موازية لها وانما سميت معدل النهار لان الشمس اذا حصلت على نقطة من تلك الدائرة استوى الليل والنهار في
جميع المساكن واما الكواكب الاخرى كالشمس والقمر والمجرة فلا يحفظ نسبتها الى الكواكب الثابتة وتتاخر دائما الى
المشرق ولا على دوائر متوازية بل مختلفة مائلة للمتوازية الى جهتي الشمال والجنوب على نسبة وترتيب مظنون وان
كان الاستقصاء الضابط لامر الثوابت على ما سيتضح بعد قد ظهر من امرها انها ايضا متخلفة الى المشرق على
دوائر متوازية وموازية لمنطقة المائلة للشمس فذلك امر بعد الزمان حتى في ظاهر الاحوال فيجب لا محالة ان تقرر
هذه الحركة التي من المغرب عن الاولى التي من المشرق وتخيل غيرها وكان لها ضد ولها ويجب لا محالة لما علمنا ان يكون على

دوائر عامة محيطة لمنطقة الحركة الاولى فاذن المنطقتان اثنان منطقة عامة ومنطقة معدل النهار والمنطقة
المائلة التي للشمس هي دائرة البروج ومنطقة فلك الثوابت على ما نوضحه بعد والتقاطعان اللذان بين الدائرة
الشمسية وبين معدل النهار احدهما يسمى نقطة ربيعية وهي التي اذا وافاها الشمس انقلب الزمان الى الربيع
بمكان الاستواء الربيعي والثانية تسمى نقطة خريفية لما عنده من الاستواء الخريفي واذا اقام على قطبي منطقة
البروج ومنطقة الحركة الاولى دائرة قاطعة انما انفصل منها منهما قوسان قوس شمالية وقوس جنوبية بحد ان
ابعد الميل وارتسمت على دائرة البروج نقطة شمالية ونقطة جنوبية فاما الشمالية فهي نقطة المنقلب الصيفي
لان الشمس اذا حصلت عندها انقلب الزمان الى الصيف في المعمورة التي نعرفها والاخرى منقلب شتوي
لنظير ذلك ولما كانت الكواكب المتحيرة والشمس والقمر يرى طالعة وغاربة مع الثوابت ظهر البيان ان الحركة الاولى
مستولية على الحركة الباقية ويرى فيها ما يتحرك بالحركة الباقية مع حركاتها الخاصة ثم في النظر الدقيق يظهر في الكواكب
الثابتة ايضا تحرك الى المغرب فهذا التامل يلزم فيما يرى من حركاتها الى المغرب ان يكون هناك حركة اخرى محيطة
بالكل ومستولية على الكل تستتبع سائر الاجرام معه وهي لجرم غير مكوكب واما ان هذه الحركة ليست للثوابت
بذاتها بل هي كما للمتحيرة فان لها حركة الى المشرق بطيئة خاصة بها حركة سائر الكواكب الا ان التي لسائر
الكواكب سريعة ظاهرة بالقياس الى الثابتة واما التي للثابتة فظاهرة بالقياس الى النقط الاربع الموهومة
المذكورة على ما ستعلم فيه وبطء اقل وتخيله ادق واما ان ذلك الفلك غير مكوكب فلانه لو كان هناك كوكب
لرئي لان الاجسام السماوية كلها مشفة لا تحجب ما بعدها من المرئيات عن الابصار

غرضه العام في هذه الاصول معرفة نسب الاوتار واستخراجها والقسي والزوايا الواقعة على بسيط الكرة
وبدأ بمعرفة الاوتار فان غرضه المقدم في هذه الاصول ان يصير لنا وتر اي قوس فرضناها معلوما وقوس
اي وتر فرضنا معلومة على ان يكون القوس قطعة معلومة من دائرة مقسومة على ثلاثمائة وستين جزءا منها او
الوتر خطا معلوم النسبة الى القطر المقسوم مائة وعشرين قسما ولا يعتبر في هذا الموضع نسبة اجزاء القطر الى
اجزاء المحيط البتة ثم وتر المسدس وهو نصف القطر معلوم ووتر الربع ايضا معلوم من كتاب اقليدس
وهو جذر ضعف مربع المسدس ووتر المثلث ايضا معلوم وهو جذر ثلاثة امثال مربع نصف القطر اعني وتر

المسدس وذلك معلوم وكل وتر معلوم مبين ان الوتر الباقي لنصف الدايره معلوم لانه ضلع ما بقي من
مربع القطر بعد مربع الوتر الاول وضلع المثمن من ضلع المربع معلوم وعلى هذا القياس فنريد ان نعرف
وتري المعشر والمخمس فنرسم على قطر اح نصف دايره وحب اه على مركز وعموده دب ونصف حد على
ه ونصل دب ونأخذ ه ر مثل ه ب ونصل ب ر فنقول ان د ر ضلع المعشر وانه معلوم و ب ر ضلع
المخمس وانه معلوم برهان ذلك ان خط حد منصف على ه و ر مزيد عليه و ر فيكون حر في ر د و د ه في نفسه
مثل ه ر في نفسه اعني ه ب في نفسه اعني د ب و ه د كل في نفسه ونسقط ه د المشترك فيبقى حر د في ر د
مثل د ب في نفسه اعني ح د في نفسه فحر ب على د منسبة ذات وسط وطرف والاطول ضلع المسدس
فالاقصر لا محاله وهو ر د ضلع المعشر كما علمت و ب ر القوي عليهما ضلع المخمس ولان د ب
د ه معلوم فه ب معلوم اعني ه ر فجميع ر معلوم و د ح د معلوم فحد ر معلوم و د ر معلوم فب ر معلوم
وحرح ضلع المعشر ر د ب ه وضلع المخمس ع لب ح هذا



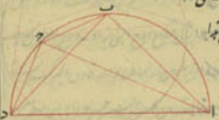
ولنقدم شكلا نحتاج اليه فيما نحن بسبيله وهو ان كل ذي اربعه
اضلاع يقع في دايره فان مربع احد قطريه في الاخر
مساو لمجموع مربعي كل ضلع في مقابله وان كان متوازي
الاضلاع فالبرهان قريب فاما المختلف الاضلاع مثل ا ب ح د في دايره ولنخرج القطرين ولنعرض
زاويه ا ب د اعظم من زاويه د ب ح حتى يكون قوسها ووترها اعظم اذ فرضنا مختلف
الاضلاع ونأخذ زاويه ا ب ه مساويه لد ب ح فزاويتا ب ا ه ب د ح
على قطعه واحده وهي ح ب متساويتان فالمثلثان متشابهان فا ب في د ح
مثل د ب في ا ه وايضا لان جميع زاويه ا ب د مثل ه ب ح فزاويتا ب
د ه ا د ب متساويتان فالمثلثان متشابهان فضرب ب ح في ا د مثل د ب
في ح ه فجميع ب ح في د ا و ا ب في د ح مثل جميع د ب في ح ه و في ه ا
اعني في جميع ا ح وذلك ما اردنا ان نبين ك

ولنبين

ولنبين ان وتر فضل نصف الدايره على قوسين معلومي
الوتر معلوم ولنوقع القوسين ووتريهما على طرفي القطر
ليسهل استخراج وتر القوس التي بها فضل نصف
الدايره عليهما وهي القوس الواقعه منها فانها ووترها
يكون مساويا للفضل ووتره ولو كانا واقعين عند طرف



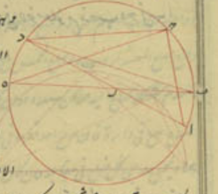
القطر والقوسان المعلومان ووتراهما واقعين على الولا
من الطرف الاخر فليكن المطلوب وتر ب ح ووتر ح ب من معرفه وتري د ح ا ب الحاصلين عن طرف قطر
ا د فنصل د ب ح ا وهما معلومان بسبب انهما وترا تمام نصف الدايره بعد قوس معلومة الوتر
والقطر معلوم وزاويه القطر لا محاله قائمه فضرب احدهما في الاخر معلوم م فيذهب د ح في ب ا
المعلوم بسبب ان د ب ح ا معلوم يبقى ح ب في د ا
معلوم فليقسم ذلك على د ا المعلوم يخرج ح ب ومن هذا
نعلم ان الباقي بعد قوسين معلومي الوتر من الدايره



معلوم الوتر فانه يكون مثل هذا الواقع في الوسط
واذا علم هذا فقد علم الفضل بين قوسين معلومي الوتر كقوس السدس وقوس الخمس والفضل بينهما و
يمكن ان نعلم ايضا ان نصف وتر قوس معلومة الوتر فلنفصل لقطر ا ح وتر ح ب المعلوم ولننصف
قوسه على ر ونصل وتري ب د د ح فنقول انهما معلومان فنصل
ا ب ا د ونقطع ا ه مثل ا ب ونصل ه د فلان ه ا د مساو لا ب
ا د وزاويتا ا على قوسين متساويين فهما متساويتان فقاعدتا
ب د د ه متساويتان فه د د ح متساويتان ونخرج في مثلث ه د
ح عمود د ر فلان ا ب اعني ا ه معلوم وكان ا ح معلوما يبقى ه ح
معلوما فنصف ه ر معلوم فا ر معلوم و ر ح معلوم ومثلث ا د ح



القائم الزاوية مشابه لمثلث د ر ج القائم الزاوية فنسبة اد الى د ج كنسبة د ج الى ج ر فد ج واسط
مدح معلوم واذ قد عرفنا هذا فقد اتضح ان السبيل الى معرفة وتر ستة اجزاء ووتر ثلثة اجزاء ووتر جزء
ونصف ووتر نصف وربع جزء من معرفتنا قوس اثني عشر جزءا ونقول ايضا انا اذا اعطينا قوسين صغيرين
معلومي الوتر امكننا ان نعرف وتر مجموعهما مثل وتري اب ب ج فانهما معلومان معلول ان وتر مجموع القوسين
اعني اج معلوم والمفروض في وتر مجموعهما اقل من نصف دائرة فهو المطلوب في مباحثنا ولنخرج القطرين اد و
نصل ج د فلان اب ب ج معلوم هذا ج الباقي معلوم ووتر قوس اج الباقية الى نصف الدائرة معلوم
وبرهان هذا في الكتاب انا نخرج ايضا قطر ب ه ونصل ج د و ه ج و د ب و ب ج معلوم فـ د ايضا
معلوم والمثلث كذلك ... اب معلوم ونصره ومعلوما ... ج د والضلع الرابع معلوما ... القطر



د ... ج ب د و ... ونحصل اج معلوما فاذا ... وتر قوس اصغر
اعني المفروضة ... تلك القوس مع ... اخر معلوم
الاوتار كان اوتار المجموعات معلومة وكذلك ... نصف
القوس الصغير ... القوس ... ان ... اصغر
الاوتار ... نصف جزء ... نصف جزء امكننا ان
نستخرج وتر ربع جزء وثمن جزء ولكن الذي اعتمد من طريق التنصيف لا يؤدي الا الى نصف جزء حتى
تسهل علينا معرفة سائرها وذلك لانا ابتدأنا في استخراج الاوتار



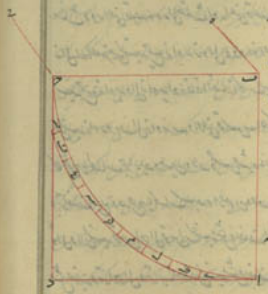
الى وتر فضل ما بين الثلث والسدس والخمس وذلك ...
تسعة واربعين والتنصيف يؤدي بنا الى وتر اربعة وعشرين
ثم اثنا عشر ثم ستة ثم ثلثة ثم واحد ونصف ثم نصف وربع
ولا يؤدي الى معرفة وتر واحد او وتر النصف وكذلك نصف
وتر السدس يؤدي الى ... ووتر خمسة عشر ... والتنصيف لا يؤدي الى الواحد ولا الى النصف ...
ابتداء من نصف وتر العشرة ... الى اربعة ونصف ... وربع فلو كان يمكننا ان نعرف وتر

ثلث قوس معلومة الوتر بالمطلوب الكان ذلك يخرج لنا من وتر جزء ونصف ... فاذا لم يمكننا ذلك
فنأخذ ... من ... ونستعين بهذا الشكل على نسبة الوتر الاطول الى الوتر الاقصر في دائرة واحدة اصغر
من نسبة القوس الكبرى الى القوس الصغرى فليكن وتر ج ب اطول من وتر اب فاقول ان نسبة وتر ج ب الاطول
الى وتر اب الاصغر اصغر من نسبة قوس ج ب الى قوس اب فلنفصل ... بنصفين زاوية ب ... ونخرج ... الى
الى د ونصل ج د د ا ومعلوم انهما متساويان لانهما وترا قوسين متساويين لان زاويتيهما ... متساويتان
ولنخرج من د عمود د ر ومعلوم انه يقع في مثلث ج د ه ... متساوي الساقين ثم ج ه اطول من
ه ا وهما على نسبة الوترين الاولين ... لان زاوية ... زاوية ز قائمة فهي اكبر من زاوية د ا ج وهي
لا محالة اصغر من ... الخارجة واكبر من ... فضلع ... اطول من ... اطول من د ز فاذا جعلنا د مركزا
وببعد د ه قطعا ... داخل مثلث د ه ا ... خارج مثلث د ج ز ... حتى ...
فسيمن ان قطاع د ه ط اعني زاوية ... الى قطاع د ج ا اعني زاوية ... اعظم من نسبة مثلث د ه ز وقطاع
د ج ... اصغر من مثلث د ه ا ... فاذن نسبة قطاع د ه ط اعني زاوية ... الى قطاع د ح اعني زاوية ... اعظم من نسبة
مثلث د ه ز اعني قاعدة ه ز الى مثلث ... اعني قاعدة ... فاذن بالتركيب نسبة
ز ا الى ه ا اصغر من نسبة جميع زاوية ... الى ... المقدم ... جميع ج ا الى ا ه اصغر من
نسبة جميع زاوية ... الى زاوية ... فاذا ... كانت نسبة ج ه الى ... الا ان الزاوية مضعفة اصغر
من نسبة زاوية ج د ب الى زاوية ... اعني قوس ب ... الا ان ... في هذه الدائرة واحدة ونصف وهو
كما خرج بالحساب جزء اربعة وخمسين دقيقة وخمس عشرة ثانية ووتر ... وتر الجزء المجهول الذي هو الواحد ووتر



وتر نصف وربع ... بالحساب سبعة واربعون دقيقة وثماني
ثوان ولان نسبة قوس اج الى قوس اب نسبة مثل ونصف الى
مثل فنسبة وتر اج الى وتر اب اصغر من نسبة مثل ونصف
الى مثل ... اكثر من ... فهو اذن اكبر من جزء ودقيقتين
وخمسين ثانية الذي هو ... وبحسب ذلك اصغر من

مسلع مثلث اخر ومثل مثلث او وهو الضاهر وضعفان وخمسون ماسه فهو بعينه اكبر واصغر من شيء او جه
بحسابين هندسة الزماوه بالنقصان اقرسامتي وتراب اخرا وضعفين وخمسين ثابته بالتقريب فان
مقدار نصف قوس ا ب بالتقريب هو الذي كان مراد استخراجه معلوم فصير مقادير القسي المتراد به نصف
درجه نصف نصف درجه معلومه من طريق تركيب قوسين معلومي الوتر وقد وضع بطليموس لها جدولا وجيده
من نصف درجه ومترادفه نصف درجه نصف درجه الى مايه وثمانين درجه فوضع اولا جدول القوس ثم
ما وجدول ما يخصه من الوتر ثم تلاه بجدول ما يخص دقيقه واحده قوسيه من الوتر حتى اذا الطلب وترا هو
ازيد والنقص من الموضوع بدقايق زيد او نقص ما يخص تلك الدقايق فان اضرب ما يخص دقيقه واحده في عدد
دقايق التفاوت فما اجتمع نزاد او ينقص وهذا بالتقريب الذي لا يظهر الحس واما في الحقيقة فلست القسي ب
الاوتار فهذا هو الغرض الاول في هذه الاصول واما الغرض الثاني فان يعرف القوس الذي بين الانقلابين
حتى اذا انصفنا وكان غاية الميل وان يعطي اصولا يعرف بها القسي المجهوله من دواير موسومه على بسيط كري منها
قسي سمول بروج البروج وهي ما بين نقطتي الدرجة من تلك البروج ونقطة والقطع من معدل النهار من القسي
التي هي اجزاء دايره كبرى مر بقطبي المعدل وبالدرجه
ومنها قسي اخرى على ما توضحه في التفصيل فاما سبيل

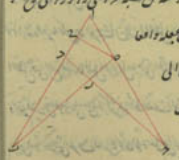


رصد الميل فان يتخذ دايره نحاسيه يحيط بها سطوح
اربعه متوازيه ونقسم مدرج ودقايق ما امكن واخرى
مدوره ضعها او لاسيما قسم من دورها ونجعلان على غايه
السداد ونعمل على قطر الداخله مثل السمى الاسطرلاب
وسطيقيه لغايه الاحصاط ونصبهما موافقه على عمود اما مه
مقاطعه لسطح الافق على زاويه قايمه ويكون سطحاهما في
سطح دايره نصف النهار فاما اقامه سطحهما مقاطعين لسطح الافق على زاويه قايمه فبالشاقول واما اقامتها
في سطح نصف النهار فباستخراج خط نصف النهار واسراجه بان يستوي مكان من الارض غايه الاستواء حتى

بأمر

لو نصب فيها علم مثل الى جهته ونصب فيه عمود مستقيم من نحاس او خشب وصريها ويجعل منصب العمود مركزا ويدار عليه
دايره عظيمه ما امكن كما تعرف ان طرف الظل قد يقع في خطها وقوعا مستويا لا اشتباه ولا ما من النهار وصار طرف
الظل حين يقع عليها مثل الزوال وحتى يقع عليها مره اخرى عند الفيء ونعلم على النقطتين ونقسم القوس منها ثم نصفين
ونعلم عليه في الوسطى الى المركز هو خط نصف النهار فاذا انضبطنا بهذا العلم من انه مقدار ارتفاع الشمس بها واحاوقت استوايها
وهي حينئذ حتى يعرف غايه الانحطاط ونعلم على الجزء الذي وقعت عليه السطحه المرسوم كذلك وهي شماليه حين يعرف غايه
الارتفاع ونعلم على الجزء الذي وقعت عليه السطحه كما في الاصطرلاب والذي بين العلامتين فهو ضعف الميل ونصفه
تمام الميل في الخط الذي بين المنتصف ومن المركز هو في سطح معدل النهار وقد يمكن ان يرصد بما هو اسهل من هذا بان
يوجد لبنه مربعه مستويه الربع وقيام الزوايا وسطح السطوح المحيطه بها ولنكن مثلا احدى صفحتيها مربع ا ب ح د
ونجعل ب مركزا وبعد ا ب دايره اخرى ونقسمه على تسعين درجه وعلى الدقايق ما امكن ولنصبه على خط نصف النهار
بحيث تقاطع سطحه وسطح الافق على قايمه ونجعل زاويه ب الى الجنوب وقد اقمنا على نقطه ب وترا قايما محكما قد سوي
بالشاقول بحيث يصل ظله الى قوس ب ح وآخر على ح مثله ومساو له حتى اذا وقع الشاقول عليهما جميعا عند النصب
وقوعا واحدا عرف استواؤه ونرصد وقوع ظل الوتد الذي على ب كل يوم على الامر الكلي اوان الارتفاع ووقع اسفل
وكلما ازداد الانحطاط وقع اعلى فاذا انتهى الى الغايتين ارتفاعا وانحطاطا عرفنا ما بين الغايتين وكان نصفه
يخالف القوس الى الشمال اذا المبع الظل من القسي عال فيما هو اقرب منا الارضا وفكان اخر اعتقادنا على
الاستقلال من نقطة سمت الراس والبعد عنها موجد ناقوس ما بين الانقلابين وهو اكثر من مثني جزء واقل
من نصف وربع جزء وسبعين جزء وما قال ابرخس وقد اتفق انه حصل نسبه هذا القوس الى الدايره احد عشر جزءا من
ثمانيه وثمانين جزءا بالتقريب ويكون نصفها هو الميل كله وبهذه الاله يمكن ان يستخرج عرض البلاد وان يعرف بعد معدل
النهار وما بعد عنه سمت الراس عنه وهو الباقي الى تمام تسعين وهو في العينه ما بين ح وجزء معدل النهار وهو بعينه
ارتفاع القطب وهذا حصل اخرى لهذه الارصاد ونذكر في اللواحق ثم احد نصح مقدمات هندسيه الكلام عرضنا اولها
انه اذا تقاطع بين خطي اب اح المستقيمين على زاويه خطا ب ه ح د الاستقامة من طرفيهما المفروضين ثم انتهيا الى نقطه
ه وكان نسبه اح الى اه مؤلفه من نسبه ح د الى د ب وب ز الى ز ه وان كان يخرج مع موازيا له وخط ب اح

الى اه كحر د الى وح والمتوسط بينهما ز ولتكون نسبة حر د الى وح مولفة من نسبة حر د الى ز ه و ز ه الى وح فيكون



ح د على نسبة من ز ه و ز ه على نسبة من وح وكل شيء فلكان يحصله واما

من شيئين بينهما بعينها موسط بينهما ويكون لاحد الشيئين الى

الاخر نسبة معينة مولفة من قبيل السنتين اذا كان المتوسط بذلك

المقدار لا غير فان ما صار من شيئين اخرين ولما كان اح

لا وصل حر د لحره فاذن اذا اخذ شيء النسبة اح اليه كنسبة حر د الى ر د كان لا محالة نسبة ذلك المقدار الى اه

كنسبة ر د الى ح د للاصول التي في اوقليدس فاذن نسبة اح الى ذلك المقدار



ونسبة ذلك المقدار الى اه هي بعينها نسبة حر د الى د ر و د ر الى وح و

اما طول لنا بهذا المعنى على ما لف النسبة لكن نسبة ز ه الى وح نسبة ر ب

الى ب وهو الخذ نسبة د ر الى د ر ثم ر د الى ح ح او ز الى ب د فاذن

نسبة حر الى اه مولفة من نسبتي حر ز و ب و آ ب وايضا بالمعصل نسبة حر ه د امولفة من نسبة حر ر د

ونسبة ب و ب او لحرح اح موازيا لـ ب وحر د واذا احرح لان اح لا محالة لان زاوية ر ه حر اعني حر ح

وزاويه احرح اقل من قائمتين فليكن ملاقيهما على ح حرح ه الى ه امثل حر د الى ح ح اعني مولفة من حر ز الى

ز د كذلك و ر و الى وح لكن ز د الى وح مثل ب ر الى ب الان المثلثين متشابهان لتساوي الشاد او زوايا

الحاصل من المتوازيين مع تركيب الاصلاع فاذن حر ه الى ه امولفة كما عنا دائرة ا ب حر على مركز د ونقطة



حر ب على المحيط كيف اتفق لكن حر ب و ب كل اصغر من نصف

الدائرة فنسبة جيبا سائل جيب حر ب كنسبة اه الى وح سمي ر

المجموعهما المقسوم نصف القطر المخرج الى القطب وهي نسبة

نصف وتر ضعف القوس ولنبه الحوت بعضها الى بعض كنسبة

الضعف فلا محالة ولنخرج حسي حرح اد و ه فكما ان نخرج عمود من

الى القطر لا محالة فلان المثلثين متشابهان فنسبة اه الى

حرح كنسبة اه الى وح وهو المراد **مقدمة يحتاج اليها** كل مثلث يعلم زواياه يعلم نسبة اضلاعه وذلك

لانا اذا اردنا عليه دائرة عرفنا قوس كل زاوية ونسبة وتره من محيط تلك الدائرة فاذا كان احدى

الزوايا قائمة كان وتر نصف القطر فاذا علمت زاوية اخرى كفاك او علمت ضلعا اخر وعرفت نسبته الى

وتر القائمة كفاك لانك تعلم قوس ذلك الضلع الاخر اذا صير وتر امعروف القوس الباقية الى نصف الدائرة



فيعرف وتره وهو الضلع الثالث وتعرف نسبة الزوايا ومقاديرها

لنو حكم الحسي الى وتره فان كان قوس ح ا معلومة ونسبة

الجيبين معلومة وقوس ب ا معلوم فلنخرج من مركز د عمود د ر فلان

او نصف القطر معلوم ونصف الوتر المعلوم لقوسه معلوم ونسبة

ا و و ح معلومة بنسبة جميع الوتر المعلوم الى حره معلومة فيكون حره و و ا

معلومة وكذا ب ه معلوما و ز معلوم لان زاوية ه ز من مثلث ا ز ه قائمة

و ا ه ز معلوما ان فالمثلث معلوم وكذلك مثلث ه د ر من ضلع



د ز المعلوم وهو التفاوت بين المعلومين و علم زاويته كل واحد

من المثلثين فاعلمت لتكون جميع زاوية د معلومة فقوس ا ب

معلوم وهي فرب معلوما وايضا على ده دائرة ا ب حر

مقطعها وصل حر ب ضلع ا ز و ا و حر ب متساويان على نصفه جيب

حر الى جيب ب كنسبة حر ه الى ب ه ولنخرج عمود حي حر ب على ط فيكون انبا موازيين وبهما منصف قوس احر و ا ب

ونسبتهما النسبة حر ه الى ب ه فان كانت المعلطاة قوس حر ب هو ونسبة الجيبين معلومة فاب معلوم فلنخرج د ب

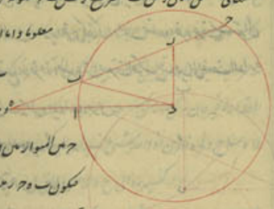
على ح او على حر ب عمود د ر فلان زاوية ب د ر التي يوتر بالنصف قوس معلوم معلومة والقائمة معلومة وضلع د ب

معلوم فمثلث د ب ر القائم الزاوية معلوم الاضلاع والزوايا فلان نسبة الجيبين اعني جيب حر الى جيب ب معلومة

بل نسبة حر ه الى ب ه و حر ب معلوم يكون نسبة حر ه الى ب ه معلومة فضرب ه معلوما وهو الزيادة معلومة فضرب جميع

ه د و ب ه معلومين فيكون و ز د ه معلومين ويكون مثلث د ه ر و زاوية د ه ر معلومين فيه جيب ب ر المعلوم

مى ه و ب معلومة فيبقى قوس ا ب معلوما واما ان كان الاسطوانه الجهة الاخرى فانا نعلم قوس ح ج بشكل ما علمنا في الشكل الاول قوس ا ب فيصير جميع قوس ب ح معلومة لكن جميع نصف دائرة ح ح ا معلومة يبقى ا



معلوما واما ان كان موازيا للاطبق فليكن ب وجب ا

ب وهو لا محالة عمود على قطر ا ح و ح ر جيب ا ح

ثم هو ايضا عمود على ا ح فيبقى ر ا و ساوب ء

ح مس المتوازيين كالمستان ويكون سطح ح ه موازيا للاصلاع

فيكون ب ه ح ر جيبا و مس لكن ح ر الضا جيب ح ح فيبقيان

متساويان و ح ه معلوم فيصف ما بقي الى تمام نصف الدائرة



معلوم وهو ب فقد قدمنا مقدمات بعينه على يطبع شكل القطاع وهو

هذا الربع قسي دون انصاف الدوائر لكنها من اكبر الدوائر التي

ترسم على بسيط الكرة وهو سالو اب المتقاطعان على ا ويخرج من ح

و ب قوس منها متقاطعان على ز ثم يقطعان القوسان على د ه فيقول ان نسبة جيب قوس ح ه الى جيب قوس

ه ا مؤلفة من نسبة جيب قوس ح ز الى جيب قوس ز ب ونسبة جيب قوس ب د الى جيب قوس د ا

ومما يسهل تصور هذا الشكل ان يعلم ان قطر كل دائرة وكل وتر يقع فيها يكونان في سطح واحد فيخرج من المركز

وهو ح و ح و د ويسهل لان مركز كل قوس من هذه خطوط ح



ح ب ح ب و ا والوتر طاهر لان او الوتر و ح ح في

سطح واحد فلا يخلوا لان يقع ح ب موازيا له او اما

ان يقع غير موازيا فليس ب ه من احدى الجهتين فليقع او

بحيث يلاقي ح ب من جهة وعلى ط ويخرج وتر ا ح فيقاطع

لا محالة نصف قطر ح كدائرة على ل وكذلك وتر ح ويقاطع ر ح على ك ولان خطوط ح ح ر ح

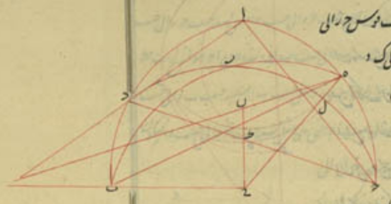
هي على كلها قوس ا ب في سطح واحد وكذلك نقط ل و ك و ط في سطح واحد وسطح اح ه

الصاني سطح واحد وهو سطح مثلث المذكور من واحد او على الاستقامة في ذلك السطح خط الصاني ذلك

السطح فيقطع كل في سطحين احدهما سطح قوس ه ر ب والاخر سطح مثلث ا ح د فيصل او من منها

خط مستقيم وهو خط ل ك ط على ما مثل في كتاب اوقليدس فان وقع من خطى ا ح ا ط

المتلاقيين خطا ح و ط ل المتقاطعان على ك فنسبة ح ل الى ل ا مؤلفة من نسبة ح ك الى ك د و ط



والى ط الكن نسبة ح ل الى ل ا كنسبة جيب قوس ح ر الى

جيب قوس ه ا وكذلك نسبة ح ك الى ك د

الى ك د كنسبة جيب قوس ح ر الى جيب

قوس ث ه ونسبة ط د الى ط ا كجيب

قوس ب د الى جيب قوس ب ا فاذن

نسبة جيب قوس ح ه الى جيب قوس ه ا

مؤلفة من نسبة جيب قوس ح ر الى جيب قوس ز ه وجيب قوس ب ح الى جيب قوس ح ا

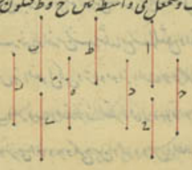
وهذا مثاله ل واما ان وقع بحيث ملاقية من جهة اوليس هذا في الكتاب فنقدم له

مقدمة ونقول انه اذا كانت نسبة الاول الى ب الثاني مؤلفة من نسبة ح الثالث الى د الرابع

ومن ه الخامس الى ز السادس فان نسبة ح الثالث الى د الرابع مؤلفة من نسبة ا الاول الى

ب الثاني ومن نسبة ز السادس الى ه الخامس برهانه انا نجد لهره ر حد و واحد مشتركه

وهي ح ط ى فنصير ح ى هي بعينها نسبة ا ب ونجعل ى واسطة بين ح و ط فيكون نسبة



ح الى ط وهي نسبة ح الى د و هما الثالث

والرابع مؤلفة من نسبة ح الى ى اعني ا

الى ب الاول والثاني ومن نسبة ى الى

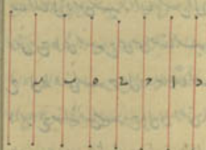
ط اعني السادس والى مس وذلك

ما اردنا ان نبين ك

فنعمل ح ا س ح ملتقيان من جهة اعمد ط و نتمم نصفي وا ر تي ب د ل ک س ز ه ک و لا محالة انهما ملتقيان على القطر دون ط لان ط ا خارج عن قطعة وا ره ب د اولكنه قد تبين بالشكل الذي قبل هذا انه يجب ان يكون نسبة جيب د ر الاول الى جيب ز د الثاني مؤلفة من نسبة جيب ح ه



الثالث الى جيب ه الرابع ونسبة جيب ک الى س اعني جيب ا ب لان ک ا ب نصف دائرة الى جيب ک د السادس اعني جيب د ب لان د ک ب نصف دائرة وايضا من ذلك ان يصير نسبة جيب ح ه الثالث الى جيب ه الرابع مؤلفة من نسبة جيب ح ر الاول الى جيب ز ه الثاني ومن نسبة جيب ب د السادس الى جيب ب الى س وذلك ما اردنا ان نبين له واما ان وقع بحيث يكون موازيا لخط ب ح فانا نقدم لبيانه مقدمة وهو انه اذا كانت نسبة ا ب كنسبة ح د وكانت نسبة ه ز نسبة المثل فان نسبة ا ب مؤلفة من نسبة ح د والنسبة ه ر ولنكن ح مثل ب فيكون نسبة ا ح ح د واحدة ونسبة ح ب هي نسبة ه ر ولان النسبة ا ب مؤلفة من نسبة ا ح ح ب فهي مؤلفة من نسبة ح د ه ر



فبين ان النسبة ا ب هي مؤلفة من نسبتها ومن نسبة المثل وكل نسبة فهي مؤلفة من نسبة مثلها مع نسبة المثل واذ قد تبين هذا فنقول لكن د ترا د موازيا لـ ح ونتمم نصف دائرة ب ا عند طرف القطر لا محالة وهو ط و نخرج د ر ی ا ح د ح و نخرج من ه عمود د س ونطلب المركز وهو ح فنصل و ح ونقطع د ر ر ح على ک ونصل ل ک ولان خطوط د س ر ب ح ط ح ه ونقطة ل في سطح واحد فيمكن ان نخرج في سطح

و ر ب ومن نقطة ل موازيا للقطر اعني لخط ا د ولا شک انه يمكن في سطح ا د ح اعني نخرج ا ط ا من نقطة ل موازيا لخط ا د فاقول انه خط ل ک والا فليكن الموازي الخارج من ل غيره ولنفي بسطح خ و ب خط ل م ان امكن واما في سطح ا و ح فخط ل ن ان امكن فكل واحد من خطي ل م ل ن موازيا لخط ا د فهما متوازيان وقد التقيا فهما متوازيان فهما متقاطعان هذا خلف فليس ان لا يكون موازيا الا ل ک فقد خرج من الساقين في مثلث ا و ح خط موازيا للقاعدة فنسبة ح ب الى ل امثل نسبة ح ک الى ک د فنسبة جيب ح ه الى جيب ه امثل نسبة جيب ح ر الى جيب ز ه فلتضف الى هذه النسبة نسبة المثل وهي نسبة جيب ب د الى جيب ا ب اوب لان ا ح موازي لـ ب ط امثل ب د و ط مثل ا ب جيب د ط وهو د س وهو جيب ز د مثل جيب ب العسبه جيب ب د الى جيب ب ا ه نسبة المثل مؤلفها الى نسبة جيب ح ب الى جيب ر ز والتي هي مثل نسبة جيب ح ه الى جيب ه فيكون نسبة جيب ح ه الى جيب ه مؤلفة من نسبة جيب ح ل الى جيب ز د ومن نسبة جيب ب د الى جيب ب ا وذلك ما اردنا ان نبين الى الشكل



ونقول ايضا انه قد تبين ان نسبة المركب من المفصل والمفصل من المركب مثل ان نسبة جيب ب الى جيب ه مؤلفة من نسبة جيب د الى جيب ز د ونسبة ه الى جيب ب ونتمم نصفي وا ر تي ح ا ح د ملتقيان على ط لكنه قد تبين ان نسبة جيب قوس ط ا اعني ح الاول



الى جيب قوس ا ه مؤلفة من نسبة جيب ط د اعني ح د الثالث الى جيب ز د وجيب ب ر الى جيب ز د وجيب ب د الى جيب د ه وانت تعلم ان جيب ط ا و ا واحد وجيب ط ح د ح واحد لما قلنا مرارا وذلك ما اردنا ان نبين ولنجعل هذا اصلا لما نريد ان نعده من امور الجيب ولنعرف الطريقة في استخراج ميل درجة درجة وهو نسبة القوس التي تعرف بالدرجة ومعدل النهار من الدائرة المارة بقطبي معدل النهار والدرجة فلنكن الدائرة المارة

بالاقطار الاربعة دائرة ا ب ج د و ا ه د نصف دائرة معدل النهار و د ز ب نصف دائرة البروج و ه
النقطة الربيعية فتكون الشتوية ز والصيفية ط ولتكن ه ج جزءا او اجزاء معلومة مبتدءا من ها واخذ الميل جزءا
و ز قطب معدل النهار ونخرج قوس ز ح ط فتكون ح ط ميل ح ه فليعرف مقداره فلان قوس ا د
و ا ط ه و ع منهما قوسا ز ح ط و ج ب متقاطعين على ح فنسبة جيب ز ب الى جيب ب ا مؤلفة من نسبة جيب
ز ط الى جيب ط ح وجيب ه ح الى جيب ه ز لكن جيب ز ب الاول معلوم وهو جيب نصف وجيب ه معلوم
وهو جيب الميل كله وايضا يمكنك ان تعلم الجيب لانك قد علمت الاوتار فاذا اخذت اي القوسين شئت
واجري مجراه وضعفه واخذت وتر ضعفه اما بالاصول التي عسرتها واما من الجدول ثم نصفه كان جيب
القوس من نسبتهما نسبة جيب ه ح الى ه ب المعلومين وهو نسبة جيب الميل جزءا الى جيب ربع الدائرة وذلك
معلوم بقي الثاني نسبة جيب ز ط الى جيب ط ح لكن نسبة الثاني معلومة لان كل نسبة معلومة نقص عنها
نسبة معلومة فان الثاني بقي نسبة معلومة وجيب ز ط معلوم فجيب ط ح معلوم فط ح معلوم والوجه السهل
في طرح النسبة من النسبة ان تطلب لاكبر عددي النسبة او اقلهما ما يكون نسبته كاحدى النسبتين اللتين يراد اسقاطها
فيحدد ان عددا واما الثالث فنطرح ما نسبته ذلك العدد والثالث الى العدد الثاني من العدد من الاول لمن الذي
لم يرد عليه ولم ينقص منه ولا نسبة السائل الى الآخر فما كان نسبتهما نسبة المجهول ذلك وقد خرج لنا ح ط
بهذا الطلب تام وخرج لنا جيس ك ل ط وقد حسب بطلميوس على هذا الاصل لدرجة درجة في نصف
طولا لما بين كل واحد منهما مقسوم في الطول مرة وقسمه نعرف ربع الدائرة واضاف الى كل صف
في العرض اربعة صفوف فيه عدد الاجزاء وصف فيه ما يخصهما من الاوج وصف من الدقائق وصف
من الثواني فكان ذلك او جاز في المطالع حيث الكرة منتصبة فلما فرغ من امر احد الميل انتقل الى
تعرف المطالع في الكرة منتصبة والكرة انما تكون منتصبة حيث تكون قطباها على الافق ومنطقتها على سمت
الرؤوس لا ميل وانما يكون كثرة الحركة الاولى منتصبة على خط الاستواء من الارض حيث تكون قطبا معدل
النهار على افقه والمطالع هي اجزاء من معدل النهار تطلع مع اجزاء البروج وحيث الكرة منتصبة فان
درج مطالع الطلوع و درج جواز دائرة نصف النهار متساوية لا اختلاف فيها لان الحركة على قطبي المعدل





تحت القطبان على الافق سمت الراس حيث تقاطع
معدل النهار دائرة نصف النهار واما حيث الكرة
مائلة فمختلف ذلك لان الحركة ليست على قطبي سمت
الراس ولما كانت حركة الكل على قطبي معدل النهار تحركت
اجزاؤه في الازمنة المتساوية فوجب ان يكون التقدير لسائر
الحركات بازمانها ولما جعلت الدورة الواحدة منه يوما بليلته فاذا علمت البروج التي تطلع وتغرب
من المعدل مع الميل عرفت ان كل جزء وكل اجزاء من البروج في كم زمان تطلع اذ الزمان مقدر باليوم والليلة
وباجزائهما فليكن الان الشكل المرسوم للميل على هيئته ثم نبين ان الذي يجب ان يوجد في اجزاء معدل النهار مع
اجزاء الميل مما لو توهمت الاجزاء التي يجوزها قطع من الافق للبروج وقطع دائرة تخرج في هذا الاقليم من قطب المعدل
ويمر بالدرجة الطالعة الى معدل النهار فيكون ما بينهما هو الطالع كانك لو توهمت كرة متحركة معدل النهار
ساكنة وتحرك عليها دائرة الافق الى ان تصير دائرة نصف النهار وتصير دائرة الافق بما اقرب في اتصال
حركتها من موضعها من المشرق وموضعها طالعا ذلك القدر وهذا الذي توهمناه متحركا هو القوس الخارج
من قطب معدل النهار الى الدرجة لا محالة ثم الى المعدل فانه هو الذي يكون اذا تحرك خط نصف النهار
وسائر الخطوط التي ترتسم بهذه الحركة الموهومة كلها واحدة بالقوة في خط الاستواء ومختلفة بالافق فيه



فبحث اذن ان يكون مطلوبنا في هذا الشكل هو خط ه ط فلان
نسبة جيب ز ب الى جيب ب ا مؤلفة من نسبة جيب ز ج
الى جيب ج ط المعلومين لان ج ط كان علم و ز ط
ربع فز ج معلوم فهما معلومان من نسبة جيب ه ط
المجهول الى جيب ه ا وهو معلوم فجيب ه ط معلوم وقد خرج
بالحساب لـ ه ك والمرجس ط ز فقد وهي ما في الربع للبرج الثالث
وهو لب ز وقد رسم في الجدول لعشرة اجزاء عشرة اجزاء التي ترتيب من الحمل

اخر المقالة الاولى قال ان الارض منقسم بخط الاستواء بنصفين وبمعدل النهار وخط من الخطوط المارة
بقطبي معدل النهار الى ارباع ربعان جنوبيان وربعان شماليان فالمسكون هو ربع شمالي بالعرض والمسافة
الاخذة من خط الاستواء الى القطب يسمى عرضا والتي باخذ من المشرق الى المغرب يسمى طولا والعلة التي
حكمنا بها ان المعمورة هو الربع الشمالي اما من جهة العرض فلانا لم نجد شيئا من المساكن يقع اظلال مقاييسه
الى الجنوب عند الاستواءين في انتصاف النهار واقول عسى ان يكون هوا وغيره وجد ذلك بعد
هذا الوقت الذي لم نجده فيه واما من جهة الطول فلانا لم نجد الكسوفات القمرية متقدم ومتاخر في جميع المعمورة
باكثر من اثني عشر ساعة فهذا هو البسط الكلي فاما النظر الجزئي فهو في مسكن مسكن بحسب عرضه وقوعه
تحت دائرة من الموازية لمعدل النهار معلومة بارتفاع القطب واستخراج ارتفاع القطب برصد
غاية ارتفاع كوكب من الظاهرة ابدا او غاية انحطاطه وتنصيف الفضل منهما او باستخراج جزء معدل النهار
في الالة المذكورة ومعرفة ما بينه وبين تسعين فهو مثل ارتفاع القطب الاول واذا علم ذلك واوضح علل امور
تخصه احوال مسامته الشمس الراس مرة او مرتين او لا مسامتة البتة واحوال جهة الاظلال الى المقاييس في
انتصاف نهار المعتدلين والاستواءين واحوال ست الايام العصار الى المعتدل وانواع نهارها ومواضع
المطالع ثم لوازم الزوايا الواقعة بين القسي من الدوائر العظام بحسبها في بلد او موضع اصلا معرفة
بين مقدار اطول يكون النهار في الاقاليم المائلة عن خط الاستواء وان خط الاستواء لا يختلف فيه الايام
والليالي بل تتساوى الليل والنهار ابدا لمقادير القسي الواقعة في دايرة الافق بين المعدل وبين تساوي الاجزاء
ويسمى سعة المشرق ورسم شكلا على انه لجزيرة ودوس جيب ارتفاع القطب لو واطول النهار بساعة
ونصف وجعل اب ح د دايرة نصف النهار ونصف الافق ب ه د ونصف معدل النهار ا ه ح والقطب الجنوبي
ر وح المطلب الشتوي في ربع ط ح ر الجزء من قطب ر والعرض معرفة ه ح وهو سعة المشرق ولان الدور
على قطب ر الذي هو لمعدل النهار ه وط وح يصيران على دائرة ا ب الى نصف النهار في زمان يحده ه ط من
معدل النهار لا محالة واذا ابتدات من وسط السماء تحت الارض فوافت الدرجة المشرق فهذه ما نهار وكل
مساوية لظ لا محالة ولهذا فرمان النهار ضعف زمان ط ا وزمان الليل ضعف زمان ط ه لان دائرة نصف

دائرة نقطع القسي العالية والسافلة كلها بنصفين فقوس ه ط وهو نصف الاختلاف بينهما معلوم ويكون هيهنا
ساعة استواء وربعا فيكون اذن ازمانها معلومة لان الساعات كذ معلومة والاجزاء التي يكون
قسط كل ساعة فيكون هيهنا ثمانية عشر زمانا جزاء ونصف جزء وط النصف زمان النهار معلوم ونسبة
جيب ه ح الى جيب ط ا مولفة من نسبة جيب ه ب الى جيب ح ب ومن نسبة جيب ر ح الى جيب ر ط
معلم ب ح وح ه ولنبين ايضا انه اذا كان الميل وقوس الافق معلومان ان ارتفاع القطب والنخفضه
وبالجملة بعده من الافق يكون معلوما ولنطلب ب ا من هذه الصورة بعينها لانه مماس القطب من الافق
فلان نسبة جيب ه ط الى جيب ط ا مولفة من نسبة ه ح الى جيب ح ب ومن نسبة جيب ر ب الى جيب ر ا
ويكون جميع ذلك جزءا معلومة سوى ر معلوما فان كان المعلوم



قوس ر ب وار ونعرفه اختلاف ما بين النهار الاطول
والاقصر وهو ضعف الطا وسع النهار المعتدل وذلك
هو ضعف قوس ه ط فيعرف ذلك لان نسبة جيب
قوس ر ب الى جيب قوس ب ا مولفة من نسبة
جيب ر ح الى جيب ح ط وجيب ط ه الى جيب ه ا فيصير
ضعف جيب ه ط معلوما على ما علم وايضا قوس ه ح يمكن ان نعلم من قوس بعد القطب اذا كان سائر
ذلك معلوما لان نسبة جيب ر ح الى جيب ا ب مولفة من نسبة جيب ر ط وهو تسعون الى جيب ط ح
الميل ومن نسبة جيب ه ح الى جيب ه ب المعلومة وسواء كان المعلوم ميلا جنوبيا او شماليا لكل الميل
او ميل درجة ما الامور كلها حال ومن هذه الاشياء تبين ان الاجزاء المتساوية البعد من الاعتدالين فعلها
واحدة وقوس اصحابها واحدة ونهارها واحدة ومطالعها واحدة وان الاجزاء التي من النقطة الاستوائية
معادل اجزاء احوال الاجزاء التي تبعد عن النقطة الاخرى فيكون ما نقص نهار الايام والليالي يزيد
ذلك وبالعكس فليكن في هذه الصورة بعينها نقطة ك رسمها بالقطع دائرة موازية لمعدل النهار ولنكن
كم قطعة منها وح ل قطعة من اخرى في بعدها على السواء ولو من انهما قسا وبان ولنكن القطب الشمالي نقطة

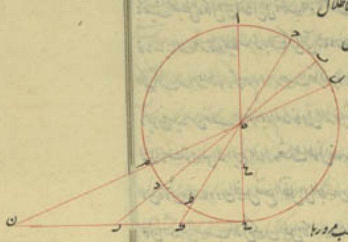
ساول

فاذا امرنا على ن ز ک قوس ن ک تقطع معدل النهار على س فان ح س مثل ط ا لان ح س شبيه ک م
لانهما محوران من قوسين خارجين من قطب معدل النهار و ط ا شبيه ح ل و ک م ح ل متساويان
فالقوسان اللتان تشبهانهما من دائرة واحدة متساويتان متساويتان ولذلک يكون و س ط متساويين
ويكون لذلک ضلعا س ه ه ک من ذی ثلاثة اضلاع س ه ک



مثل ضلعي ط ه و ح من الاخر كل لنظيره وزاويتا ط و س
قائمتان فيكون قاعدة ک س كقاعدة ط ح ونوضح هذا
اذا رسمت القسي اوتارا في المثلثين هذا او جب في قسي
الاوتار معا فان وان مساوی المطالع وسعة المشرق و
الميل في الماسين لشدر على ه دائرة ا ب ح د لنصف النهار
وقطر ب ا ه ح د سمت الراس ولنخرج من ح خطا موازيا للافق وليكن ح ز على انه مسقط الظل و ه ح
هو المقياس ولتصور الارض العاس الى الفلک لا سا لى كان المقياس على ظاهر الارض او كان على نفس
المركز ثم ليكن نقطة ب النقطة التي يرسمها النقطة الاعتدالية على دائرة نصف النهار و ب ح شعاعها و ح ه
ظلها و ح للمنقلب الصيفي حتى يكون ح و ط شعاعه و ح ک ظله فلان بعد سمت الراس من معدل النهار
مساو لارتفاع القطب فهو معلوم فزاوية ا ه ب معلومة ولان غاية الميل في الشمال والجنوب معلوم فقوسا
ح ب ب ل معلومتان وبقي قوس ا ب د و ز او سها معلومتين واذا علمت هذه القسي فقد علمت زواياها
عند المركز والزوايا المقاطعة لزواياها وهي زوايا المثلثات عند المركز وزاوية ح قائمة و ح ه المقياس
فقد علم كل مثلث علم زاويتان منه وضلع فقد علم سائره فان جعلت مكان نقطة ح نقطة م سامت ه و
جعلتها كانها في المركز وجعلت انها ثبتت مركز الفلک والاخر طرف مقياس موضوع في الفلک وكان
العبان واحدا لكن تقطع اضلاعها ا و ط فقد اخرجت من ع خطا عمودا على علمه حتى كان مسقط
الظل فكان موازيا لخط ح ر وكانت النسب تلک النسب بعينها وكذلک ان جعلت نقطة ه اصل المقياس
و ل طرفه من ذلک الجانب ه س عمودا او س و ص و ح اطراف الظل اذ لا فرق بين الزوايا التي يكون

عنده و عند ف القرينة منه و قد خرج المسامت خط ح ک و هو الظل الصيفي ب ه و خط ح ز و هو الاستوائي
م ح لو و خط ح د و هو الشتوی نحو ک فقد بان من هذا انه اذا كان الارتفاع للقطب والميل معلومين سهل
علم نسب الاظلال والمقاييس وسهل ان يعلم من هذا انه اذا كان نسب الاظلال والمقاييس معلومة ان الارتفاع و
الميل يصيران معلومين بسبب معرفة القسي من معرفة زوايا المثلث لكن المعتمد في معرفة الميل الاعظم وارتفاع القطب
هو الطريق الاول لان ظل الاستواء مجهول لاستمرار الاظلال



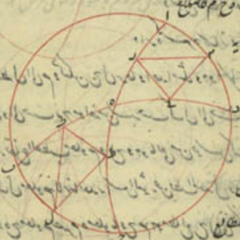
من النقصان الى الزيادة والزيادة الى النقصان على
الاتصال من غير ان يكون لوقت الاستواء علامة ظاهرة
وظل الانقلاب الشتوي وان كان متميزا عن سائر الاظلال
لكونه اطول الاظلال فانه يكون لطوله منتشرا سخيفا
لا ينضبط طرفه حقيقة الضبط
ثم ان بطلميوس رسم دوائر موازية لمعدل النهار بحسب مرورها
على سمت الروس للساكن التي تحتها وجعل المسافة بينها مقدار ربع ساعة فان الليل والنهار في خط الاستواء
دائما متساويان وكلما امعن الى القطب وقع التفاوت وكلما قرب من القطب كان التفاوت اكثر فاختار ان
يجعل مقادير ما يتكلم عليه ربع ساعة ربع ساعة قال ما خط الاستواء الى نهاية المسكون عندنا وغير المسكون
الى الجنوب ولان الكرة هناک منتصبة فالافق يقطع جميع الدوائر الموازية لمعدل النهار بنصفين فيستوي
الليل والنهار هناک دائما واما في سائر المواضع فان دائرة معدل النهار هي وحدها التي تقسم دائرة الافق على نصفين
واما سائر الدوائر فتقسم بقسمين مختلفين ويكون كل دائرة وهي اميل الى القطب الذي اليه المسكون فقطعها العالية
اكبر من السافلة فيكون النهار اطول من الليل ومن احوال دائرة الاستواء ان الظل يقع فيها تارة الى الجنوب
اذا صارت الشمس عنها شمالية وتارة الى الشمال اذا صارت الشمس عنها جنوبية وغاية امتداد الظل فيه نحو ثلثه
ان يكون الظل نصف النهار والشمس في المنقلب ستة وعشرون جزءا ونصف من ستين جزءا من المقياس
وهم لا يرون الكواكب كلها طالعة وغاربة فلا يكون شيء منها يخفى عنهم دائما ولا ظاهر لهم دائما ولما انه قال

هناك مساكن ام ليس فذلك في حكم الامكان مجاز ان ملك القطب يجب ان يكون في غاية الاعتدال في المزاج والشمس
عندهم لا تطول لبثها على سمت الرؤس لسرعة ميلها فيكون الصيف لذلك عندهم معتدل المزاج ولا
تبعد ايضا عن الاعلام بعدا شديدا فيكون شتاؤهم معتدل المزاج وبحر ما قد تكلمنا في هذا كلاما ما لغا
علم ذلك من الكتب الطبيعية لنا واما اي البلدان واي المساكن هناك فان بطلميوس لم يحط به علما وقت
ما صنف المجسطي وقال ان ما قال في ذلك فهو بالحسبان ثم احاط بعد ذلك ببعضها علما واثبته في كتاب جا واقرانها
فاما سائر الدوائر فانا نحيط معرفة بالمساكن التي بها ارتفاع القطب في كل واحد منها الذي هو مقدار العرض فيكون
الكواكب الدائمة الظهور ترسم دوائر نصف قطر اكبرها ان اعني ان يكون في مقداره مماسا للافق هو مقدار العرض
ويكون ميلها من القطب الاخر واما الخفاء فاول الدوائر المتوازية بعد خط الاستواء وهي الدائرة السائرة الموازية
لخط الاستواء وهي الدائرة المارة حيث اطول نهاره يب ساعة وربع وعرضه د يه فانها تمر بجزيرة طوبر
بان ولان عرضها دون الميل صنع الظل الى الجانبين والشمس تسامت وسهم مرتين فلا يكون ظل وذلك اذا
كان البعد من المنقلب حطاح ويكون الظل الاستوائي وكر من ستين والظل الصيفي ك اك والشتوي لب سلو
الدائرة التي اطول نهارها يب ل وعرضها ح كه وتمر بخليج او النطس وظلها الصادة حصين والشمس تسامت على
بعد شصا من المنقلب ويكون ذلك مرتين والظل الاستوائي ح ن والصيفي يو له والشتوي لب والموازية
الرابعة اطول نهارها يب ونصف وربع والعرض يب ل وتمر بخليج والمعطوس السوطوس والظل الاستوائي
د ستين ومساماة الشمس مرتين وعلى بعد نرل م من المنقلب والظل الاستوائي كوك والصيفي ب والشتوي
م وم والخامسة اطول نهارها يح ساعة والعرض يو ر تمر بجزيرة مار وي والظل ه ستين والمسامتة للشمس
مرتين على بعد يه والظل الاستوائي ز ه والصيفي ز ه والشتوي ن ه والسادسة اطول نهارها يح ساعة وربع
والعرض ك كه وتمر بسا ور ما عطو والظل و ستين والمسامتة للشمس مرتين على بعد ا والظل الاستوائي
كب ي والصيفي ح ه والشتوي لح ي والسابعة اطول نهارها يح ل ساعة والعرض لح نا وتمر بجزيرة
سوني والعرض كالميل فالظلال عليها ستاله ولسامتت الشمس الراس مرة عند نقطة الاعتدال والظل
الاستوائي كول والشتوي ستين ولا ظل للصيف وما وراءها او الظل واحد في الجهة الشمالي والشمس

لا تسامت الرؤس البتة والثامنة اطول نهارها يحلوب ساعة وبنصف وربع والعرض كد ب ويمر ماوراء ميس
والظل الاستوائي ل ن والشتوي مدي والصيفي حوح والتاسعة اطول نهارها يد والعرض ان ان والشتوي
ل كب ما ساحل بلاد مصر والظل الصيفي ون والاستوائي له ه والشتوي يح ه والعاشرة اطول نهاره يد
ربع والعرض لح وتمر بوسط الشام والظل الصيفي ي والاستوائي الطول والشتوي يح و والحادية
عشر اطول نهارها يد ل والعرض لح وتمر بجزيرة ودين والصيفي ب به والاستوائي كه والشتوي
نحو ك والثانية عشر اطول نهارها يد نه والعرض لح لب وتمر بجزيرة يمر والظل الصيفي به والاستوائي
من والشتوي مد ه والثالثة عشر اطول نهارها يه والعرض م و وتمر بسلا والظل الصيفي
يح ل والاستوائي ب ي والشتوي ك ز والرابعة عشر اطول نهارها يه والعرض مح وتمر بجزيرة ميسا
والظل الصيفي كه ر والاستوائي نه والشتوي مر والخامسة عشر اطول نهارها يه ل والعرض منه
او تمر وسط بحر نطس والصيفي كم والاستوائي مساو لمعاصن والشتوي فه والسادسة عشر اطول
نهارها يه والعرض مو ه وتمر بعيون النهر المسمى سطرس والصيفي كه ل والاستوائي نحو والشتوي
نعال والسابعة عشر اطول نهارها يو والعرض مح لب وتمر بمعاصن بدو جا بس والظل الصيفي كه ل
والاستوائي شر ان والشتوي مح ن والثامنة عشر اطول نهارها يو والعرض ن ه وتمر بوسط جزيرة
ماوطس والظل الصيفي كط والاستوائي عامر والشتوي ك ل والتاسعة عشر اطول نهارها يو ل و
العرض نال وتمر بجزيرة كحوني والظل الصيفي هناك كل والاستوائي نط والشتوي كط
م والعشرون اطول نهارها يو والعرض نح وتمر بمعاصن والظل الصيفي والاستوائي
نط والشتوي والحادي والعشرون اطول نهارها يز والعرض وتمر بمعاص
الظل الصيفي والاستوائي والشتوي والثانية والعشرون اطول نهارها
والعرض وتمر بطرس والظل الكبرى والظل الصيفي والاستوائي
ستين والثالثة والعشرون اطول نهارها والعرض وتمر الكبرى والظل
الصيفي والاستوائي والشتوي والرابعة والعشرون اطول نهارها والعرض

ر و مر موضع يسمى تاطو رقطوس من بلاد بريطانيا و الظل الصيفي لطى و الظل الاستوائي صب كر
والشتوي سح م والخامسة والعشرون ان الطول فيها الى كح ما العرض كح ولم يحكموت بريطانيا الصغرى
والظل الصيفي م م والاستوائي صكو والشتوي نيط والسادسة والعشرون الطول نهاره لح الى العرض
ط ل ومر بوسط بريطانيا الصغرى [illegible] وانما لم [illegible] التفاضل ربع ساعة لان الدوائر
هناك [illegible] وتكون متصلة وبعد هذا فانا نقول ان الموضع الذي يكون الطول نهاره لط والعرض سا
[illegible] الطول نهاره [illegible] والعرض سب ومر بكره [illegible]
وحيث الطول النهار ك فالعرض سج ومر بجزيرة [illegible] وحيث الطول النهار له كا فالعرض سد [illegible]
لا يعرفون [illegible] وحيث الطول النهار كب فالعرض سه وحيث الطول النهار كج
فالعرض سو وحيث الطول النهار كد فالعرض سز [illegible] يقع الظل [illegible] الشمس لا تغيب في
الانقلاب الصيفي [illegible] الاظلال المقاييس [illegible] دائرة المنقلب الصيفي دائرة الظهور ودائرة المنقلب
الشتوي دائرة الخفاء لانهما مماستان الافق على المبادلة اي ان الموازية [illegible] براس السرطان تماس
الافق اذا دار قطب البروج حول قطب معدل النهار فصار الى الجنوب فلان العرض هو تمام الميل
[illegible] على سمت الرأس [illegible] قطب الافق منطبق دائرة البروج على دائرة الافق [illegible] انه اذا مال
السرطان منحطا الى مماسة الافق من الشمال مال الجدي مرتفعا الى مماسته من الجنوب على المبادلة واذا
كان الطالع النقطة الربيعية صارت منطقة البروج افقا لهم وذلك لان في ذلك الوقت يكون قطب البروج
على سمت الرأس وقطب المعدل شماليا عنه فيكون السرطان في الافق على دائرة نصف النهار والحمل
في المشرق لا محالة فان احب احد ان يرد على هذه الكمية [illegible] من الاصول الموضوعة [illegible] حيث
يكون [illegible] ارتفاع القطب [illegible] نصف برج الجوزاء او نصف برج السرطان [illegible]
على [illegible] فيكون الطول النهار [illegible] وحيث يكون [illegible] ارتفاع القطب [illegible]
[illegible] ويكون الطول النهار [illegible] شهرين [illegible] فانه لا يغيب
فيه برجان ونصف برجي الثور والسنبلة والطول النهار قريب من [illegible] اشهر وحيث ارتفاع

ع ح ل فانه لا يغيب برجان من الجوزاء والسرطان ويكون النهار قريبا من [illegible] شمالا وحيث ارتفاعه [illegible]
نصف [illegible] ونصف برج ويكون الطول النهار قريبا [illegible] وحيث [illegible] لا يغيب فيه
[illegible] من كل جانب ويكون النهار ستة اشهر [illegible] هناك [illegible] الشمالي
[illegible]
[illegible] **في المطالع بحسب العرض**
قد ذكرنا في المطالع حيث الكرة منتصبة [illegible] في المطالع حيث الكرة [illegible] المساوية
[illegible] في الجنوب والشمال [illegible]
[illegible] نصف النهار [illegible] الربيع [illegible] من الميل
ميلا شماليا [illegible] النقطة [illegible] قوس [illegible]
[illegible] الذي [illegible] النقطة [illegible]
في الموضع الاخر نقطة م [illegible] من الكثار على [illegible] م [illegible] ل ك ز م م ح [illegible]
الكثار [illegible] قوس [illegible] مساوية [illegible] وقوس ز ك مساوية لقوس م ح لانهما [illegible]
متساويتان وقوس [illegible] ك وح [illegible] المشرق [illegible] وقوسا م ه ول [illegible] لانهما
من القطب الى المنطقة فيكون [illegible] ح م [illegible]



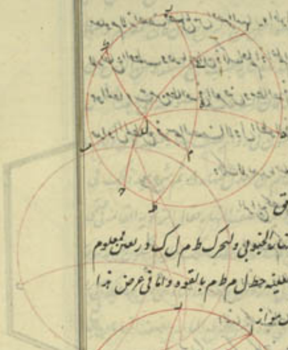
مثلث [illegible] فزاوية ول ك مساوية
[illegible] م ح لكن [illegible]
مساوية لزاوية ح م [illegible]
[illegible] المطر [illegible]
من [illegible] فيكون
[illegible] ونقول ان مطالع
[illegible]

ما بین کل واحد منها و بین الاعتدالین مثل ما بین الآخر و بین ملک الانقلابیه مثل برجی الحمل والسنبله
فانهما اذا جمعا کان مجموعهما مساویاً لمجموع مطالع تلک القوسین فی خط الاستوا فلیکن دائره نصف النهار
اب جد و دائره نصف النهار الذی یکون علی ج نصف دائره معدل النهار و لیکن ح قوس اجزاء متساویه البعد
من الاعتدالین وهو قوس طح و لیکن ن نقطه المنقلب و ط النقطه الربیعیه و لیکن ح الفصل
المشترک فی دائره الافق للقوسین لان مجموع القوسین لقربهما دائره واحده ولعینها کان
الدوائر المکتوبه و لنخرج علی ح قطب معدل النهار ربع دائره من الکبار یقوم مقام الافق
فی الکره المنتصبه فهو کدح ل فلان ط ه مطالع طح و ه ز مطالع ح ز مجموع ط ز مطالع القوسین
فی هذه البقعه لکن ط ل مطالع طح فی الکره المنتصبه و ز ل مطالع ح فی الکره المنتصبه و مجموعهما
مساو لـ ط ز الذی کان مجموع مطالع القوسین فی غیر الکره المنتصبه فلنبین کیف نعرف مطالع کل
مسل فی غیر الکره المنتصبه و لیکن ذلک التعریف بهذه الدوائر التی ذکرناها علی انا اخذنا الحمل قطع
ربع واحد لکفانا فی ذلک غیره لما عرفناه فلیکن اب جد نصف



النهار و ب ه د نصف دائره الافق و اه ج نصف دائره
العدل و ن ح ط نصف دائره البروج و ح ط النقطه الربیعیه
و لیکن د ک ارتفاع القطب جنوبا و ک نقطه القطب و لنمر بها ربع
دائره کبیره بحاذ ز و ه نقطه بحاذ علی تقاطع المیل و الافق و هی
نقطه ل الی م و لیکن ح ل ربعا واحدا امثلا و هو الحمل فلنطلب مقدار و ح و بین ان نسبه جیب
ک د الی جیب ز ح مؤلفه من نسبه جیب ک ل الی جیب ل م و جیب ه م الی جیب ه ح لکن ک د
ارتفاع القطب معلوم و و ح و هو ما بقی من قوس ک ح لعده ط ح ک د المعلوم معلوم و قوس
ک ل معلوم لانها بعد راس السرطان من قطب المعدل و هو تمام میله ثم ل و ل م معلوم لانه مثله
و و ح معلوم فقسم م ه معلوما و ح م هو مطالع ح ل فی الکره المنتصبه فهو معلوم فیبقی ح ه معلوما و قد
مر ح الحمل بهذه الدوس لطب فیکون المطالع ثم ترفع منها و المیزان جمیع المطالع مجموعها

فی الکره المنتصبه و السنبله الحمل و انه اذا اختلط الحمل بالثور جمیعا ... و الجدی و الدلو علی الشمس و مدی
و ... حد القوس کتب ... تلک البروج الجنوبیه المستقیمه و المعتدله المیزان و المیل
الطول و یکون من النهار و اقصر و معلوم انه تحرک العرض ... و بین ... لحسن
ان الاجزاء التی من السرطان الی القوس ... فی النصف الثانی فیکون الربعان
المکتنفان للنقطه الجنوبیه معلومی المطالع کل واحد منهما مطلع مع ... و اللذان الاخران ... مع
مطلعهما ذلک ... الجدی ... یکون ... و ... الکل من السرطان و القوس
... هذه ... یمکنک ان تستخرج ... ما هو اقل



من ربع ... ثم ذکر بطلمیوس لبیان ذلک
... و لیکن ... جزء ...
نصف النهار و ... دائره المعدل و ح ط
نصف دائره البروج و ... النقطه الربیعیه
و المنصف و ط قوس معلوم و لیحرک ط ... الافق
قطعه موازیه لمعدل النهار و لیکن ل قطب معدل النهار الجنوبی و لیحرک ط م ل ک و ربع معلوم
ان ه م مطالع ط فی خط الاستوا الافق فیما علیه ح ط ل م ط م بالقوه و اما فی عرض هذا
البلد فمطالعها مساویه لقوس ... م ... ان ط ک موازی
ثم ... لانه ... قوسان من القطب متساویتان
فاذا کان شبیها به کان ... لکن ط ک ...
دائره المواز ... وقت کان ط علی الافق الی
ان صار ه علی الافق فیکون ... مطالع خط الاستوا
علی مطالع هذا العرض و قد ... فی هذا الشکل الظلی
ان نقطه ط لما کانت علی الافق کانت نقطه م ایضا علی الافق و طلعا معا ... و لیس کذلک



بل انما يكون بان نعلم على افق خط الاستوا او ما حيثما فانا كان مع طا على افق لعدم عطا امر في بعد ه من ه
بعدم ان فلك يكلام حصر افق بما ولكن اب ح د وا ر ه ونصف النهار في عرض ما معلوم واح
من دايرة المعدل و ب ه د نصف الافق و ز قطب جنوبي و ح محار لخط المنقلب الشتوي و نحرج
زح الى ط ربع دائرة ه و ك محاذ درجه اخرى ولنخرج ك ل فنسبة جيب قوس ط ح الى جيب قوس ز ح
مؤلفة من نسبة جيب ط ه الى جيب ه ل وجيب ل ك الى جيب ك ز لكن جيب ط ح معلوم لانه جيب الميل
كله فيبقى جيب ك ز معلوما وجيب ل ك وهو ميل الدرجه معلوم فيبقى جيب ك ز معلوما وجيب ه ط ه
معلوم لانه نصف فضل ما بين اقصر النهار والطويل و ذلك معلوم لنا من العرض المعلوم لان العرض مساو
لارتفاع القطب وعد بان ان ذلك لعلم اذا علم ارتفاع القطب فيبقى جيب ال ه معلوما و ل ه معلوم و له
هو التفاوت من مطالعه في العرض ومطالعه في الاستواء اذ ا نقص من مطالع الاستوا العلم ورسم مطالعه
جداول المطالع فرسم النصف الاول الطولاني للبروج والثاني لعشرات عشرات من اجزائها الان ت ون
ولك لا نعدها خلافة و الجداول الثالث لدرج الازمان ودقائقها والحده ل

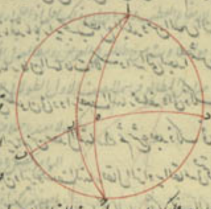


الرابع يحصل بعد الربع لجميع الحمل لعد الربع فعد بان لك من جميع
بالمعدل ملك في جيب ما واحد الفلك ما يعرف من المطالع امر معدا
النهار والليل اذا عرف جزء الشمس في النهار فان كسب ازمان من
النهار بحسب البلدان من جزء الشمس الى الدرجه المقابله لها واما الليل
فبالعكس يكون كل خمسة عشر منها ساعة استوائية فاذا حفظنا وقسمنا على اثنى
عشر حصلت ازمان الساعات المعوجه بوجه آخر اسهل وهو ان يوجد سدس ما حصل الحمل الموضوعه في جدا ول
المطالع اما النهار فمن درجه الشمس واما الليل فمن المقابل لها فنزيده على الازمان الخمسة عشر للدرجه الشمالي او تنقصه
الجنوبيه و اعني تفاضل الحمل ما حصل الحمل الموضوعه في الاقليم والموازية لها في الاقليم لمعدل النهار الحمل
الموضوعه في الدائرة وذلك لان هذا التفاضل هو بحسب ربع دائرة و يخص ست ساعات فان كان
المعلوم لنا هو الساعات المعوجه فاذا ضربناها في ازمان ساعاتها وذلك النهار او الليل فما حصل فمنها

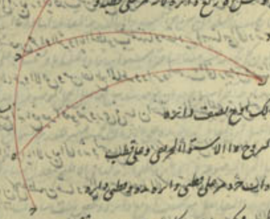
على خمسة عشر وهو بعكس رد الاستوائية الى المعوجه والفان كانت الساعة المعوجه معلومة اسم حيا
لحد الطالع بان يخرج ازمانها وما خذ من درجة الشمس نهارا او من مقابلها ليلا الى آخره وما خذ مثله
تلك المطالع بحسب العروض على توالي البروج بحيث انتهينا فهو الطالع فان اردنا درجه وسط السما
نقصنا ازمان الساعات المعوجه من نصف نهار اليوم الماضي الى تلك الساعة في عدد ازمانها لم على ذلك
من الدرجه على توالي البروج بحسب مطالع الاستواء فما بلغ فهو درجه وسط السما فوق الارض وان كان
المعلوم الطالع فان درجة وسط السما فوق الارض اخذنا جملة العدد والمكتوب بازاء الطالع فنقص من تسعين
ازمانها ما بقي هو الازمان التي هي من مطالع خط الاستوا من درج البروج وان كان المعلوم وسط
السماء فانا نزيد عليه على ذلك الوجه تسعين ازمانا و نأخذ ما بازايه بحسب مطالع البلد ومن الناس ان
الساكنين تحت دائرة واحدة من دواير نصف النهار فان الساعات الاستوائية التي لبعد الشمس
عن نصف نهارهم او نصف ليلهم متساوية والذين يكونون في دواير نصف النهار مختلفة والى ذلك
فتختلف بالتقديم والتأخير بمقدار الاختلاف في دوايرهم من معدل النهار ثم شرع بعد ذلك في
بيان حال الزوايا الواقعة بين دائرة البروج وبين دائرة نصف النهار فقال الزاوية القائمة هي
الكروية التي يكون اذن مربع دائرة من الكبار التي تحيط بها الثالث قطب لتلك الدائرة فيكون نسبة الزاوية
الى اربع زوايا الحادث من تقاطع خطين كنسبة تلك القوس الى الدائرة بقامتها وهي مائة يكون في ...
تسعين جزءا والزوايا المطلوب معرفتها ومقاديرها ههنا هي الحادثة من تقاطع المائلة ونصف النهار ومن تقاطع
المائلة والافق ومن تقاطع المائلة ودائرة السمت الخارجة من سمت الرأس الى الجزء المفروض وجملة العلامات
مع انه يقع جيد القوس ضروري في بيان اختلاف المنظر للقمر فقال ولنجعل الكلام في الزوايا الشمالية من
الزوايا الاربع الحادثة ولنجعل الابتدا بالحادثة على المائل ونصف النهار ... الى المائلة
ان كل قطع من قسي على البعد من خط الاستوا ... البرا ... وهي فلتكن
ا ب ح من معدل النهار و ب د من المائلة و ... الاستوائية و ب ا
ح و ب ط متساويتان و قوس ... ط ل من دائرة نصف النهار ... ح ...



ب ط ل ايضا وهي الاضلاع على ما قد علم حيث بيان
زاوية ح مثل ط ب بين قطب ان ط او ب ط القاطعة
لها وايضا الشكل اب ح من فلك البروج وقطب
الفصول ان القوسين المتساويين في البعد منه مثل
ب ح وب ه والزاوية بين السير فيهما من جهة واحدة
الواقعان عليهما من دايرتين لنصف النهار متساويتان
القائمتين لكن زاويتي د ه ب ه ح لان قوس ح مساوية
مع زب لقائمتين والزاويتان ز ه ب ه ب
متساويتان لان ح ز ه متساويان لانهما يوتران



قوسين ز د د ه وجاء ايضا بيان لانهما من القطب
الى المنطقتين متساويين ويلي الميل فيهما المثل واحد وايضا
للمثلثين ان زاويتي المثلثين عن نصف النهار
فالمثلث فليكن اب ح ولنصف النهار د ا و ح لنصف الماثل والمنقلب الشتوي ولنعلم قطعا وندير
ونديرها على ه وضلع المربع ويكون قوس ح ه ربع دائرة لانه مر على قطبه و
على قطب البروج دائرة اب ح د



فقد اه قائمة وبذلك يعرف
الزاوية الصغرى ويمكن في مثل ذلك ان نوقع لنصف دائرة
معدل النهار داوح لنصف دائرة البروج الا الاستوا الخريفي وعلى قطب
نصف دائرة ب ه فلان دائرة اب ح د مر على قطبي دائرة د ه وقطبي دائرة
المعه فيكون ه ا وهو كل واحد على المطلعين فيكون ا ه وه كل واحد منها ربع دائرة فتكون
المنقلب الشتوي وزه معلوم فجميع زه معلوم ويشرح انه زاده فهي والنار فيه



معلوم وايضا فليكن في هذا الشكل ب ا د ولنصف الدائرة
البروج ب ه ب راس السنبلة وهو المراد واخرج
نصف دائرة معدل النهار وعلى قطب نصف دائرة
من الكسار وهي ح ه ط ح فقد مر ابح وعلى قطبي
واخرج من ا ب ح ك و ط ح ط ا ح و ح ربع دائرة ولو
لا محالة ربع دائرة ولنكن نسبة جيب ب ا الى جيب ا ح وهما
معلومان مولفة من نسبة جيب ب ه الى جيب ه ط وجيب ه ط الى جيب و ح و ب وا السنبلة معلوم والطالع
وهو ط معلوم فرط معلوم و ح ط الربع معلوم فه ط وهو المطلوب معلوم وه ك معلوم فجميع ك ط معلوم
مراد به ك ب و ط معلومة وهي المطلوبة ويكون زاوية العقرب معلومة وزاويتا الثور والحوت
الباقيتان من قائمتين معلومتان وايضا ان ارسل ب احد الاخرى من السطح علمت الزاوية وعلم مقابلها
في الجهة الاخرى من المنقطة ومقابلها من جهة المنقلب علمت الزوايا كلها واما الزوايا الحادثة من الميل
وافق الاستوا فمعلوم انها تكون كالتي من المايل ونصف النهار واما التي في العرض فنقول ان الزاوية التي
تحدث عن الافق وقوس من المايل لما بعد محدود من نقطة السنبلة والحوت طالعه مساوية لنظيرتها التي
تحدث من الافق وقوس من المايل لما ذكر البعد من تلك النقطة بعينها فالقوس تحت الارض فليكن
اب ح د لنصف النهار ا د ح معدل النهار وب ه الافق وم ك قوس من المايل فوقانية وح ط



اخرى تحتانية مساوية له و ز نقطة الاستوا الربيعي طالعة
وك هي تحتانية تحت الارض فنقول ان زاوية و ح ز ه
ل ك د متساويتان لان و ح ز ل ك متساويتان
وذلك لانه قد سبق ان مثلثي ك ل و ح ز متساويا
الاضلاع والزوايا وانه لا خلاف من ان نحمل قوس
ب ك قوسا من قوس ه ز على مساوية لها وبين ان نجعلها

هي بعينها قاربة والقضايا كل العظيمين متقاطعين من المايل مع الافق فالقوس الشرقية والقوس التي يعادلها

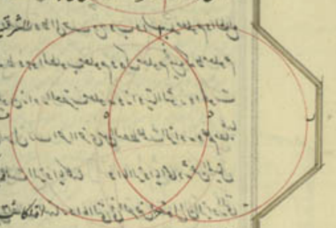
من تحت مساوية لمان الماسين فلتكن دائرة الافق احد خ والمايل اخ ر متقاطعين على

ا و ح فلان زاويتي د ا ر و ه ا ه مثل قائمتين و د ح ر د متماثلتان فزاويتي [illegible] المتقابلتان

وان كانت الزوايا التي تكون عند نقطة مساوية السعة من الاستوا [illegible]

فالزاوية الشرقية والغربية مجموعهما كل العظيمين [illegible]

واعني بالزاوية الشرقية السمالية التي في جهة المشرق والغربية الشمالية التي في جهة المغرب [illegible]



[illegible] الشرقية [illegible] مثل قائمتين وقد تكون

[illegible] من اشكال الاول في هذا الباب [illegible]

[illegible] نقطة [illegible] المطلب [illegible]

[illegible] وكانت زاوية [illegible] مثل زاوية

[illegible] الاول [illegible] مع [illegible] ضلع قائمتين

[illegible] فلكانت مع [illegible] قائمتين [illegible] كان المطلب

[illegible] واو شرقي الافق وعند ربع معدل النهار [illegible]

[illegible] على ان [illegible] على ان [illegible] من جز المشتوية

[illegible] معلوم [illegible] المطلب [illegible] معلوم [illegible]



المثل [illegible] معلوم [illegible] معلوم [illegible] قطب نصف

النهار [illegible] معلوم

[illegible] الميزان [illegible] معلوم [illegible] مثلا

[illegible] الشرقية [illegible]

[illegible] نصف النهار [illegible] نصف

الافق الشرقي [illegible] نصف [illegible]

دليل

ولنكن ه اول السموت وقد سبق في هذا الاقليم هذا المطلع على ما علمه ان الوتد الارضي يكون ربما من البرج

بقوس ه ح اذ ان اقل من الربع فليعمل على قطب ه بعد ضلع الربع وهو ه ر قطع ط ز الميم ه د

ح ربع دائرة فيكون هو ساو د ر و ط ح و ربعين اذا اق ب ه ط م قطع ح ح و ح ط لان ه قطب

ح ط م دائرة الافق مارة على قطب دائرة نصف النهار لكان دائرة نصف النهار مارة على قطب

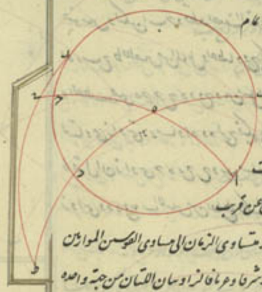
الافق لا محالة فيكون قطب ر ح د على افق ب ه د وميل ح معلوم فالباقي وهو ح ر معلوم والضا ارتفاع

القطب معلوم لعدل عن الافق معلوم وقطع ه هي على سعين مرة معلومة وبعد ه عن معدل النهار معلوم

بعد ه من معدل النهار وبعد معدل النهار عن ر معلوم لان ارتفاع القطب معلوم و ز قطب الافق يحت

وهي سمت الرجل معي قوس ز ح معلوما ونسبة حيب ه ه الى حيب ه ط مولفة من نسبة حيب ه ح

الى حيب ح ح ونسبة حيب ز ح الى حيب ز ط لكن قوس ه وهو ما بقي من الربع بعد طرح سعة المشرق



للدرج وهو قوس الافق لاول السموت بالبلد وط تام

سعين مثله ه ح و ح ح معلومان و ز ط معلوم فيبقى

ح ط معلوما وذلك بالجيوب مصير ناويح و ط ه

معلوم ثم وفي بيان مقادير هذه الزوايا مقادير القسي

الكاينة من الدائرة المارة بقطبي الافق التي هي سمت

الراس ومن تقاطع هذه الدائرة والمائلة كما ترى عن قرب

فعلوا كل قوسين متساويين البعد عن انقلاب واحد متساوي الزمان الى متساوي القوسين الموازيين

المرسومين بحركتهما من المطعين على جنبي نصف النهار شرقا وغربا فالزاويتان المتقابلتان من جهة واحدة

متعادلتان لقائمتين وقوسا السمت اليهما متساويان فليكن ا ب ح من نصف النهار و ب نقطة سمت

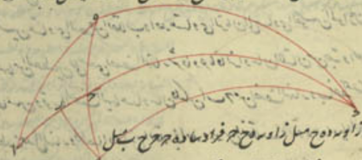
الراس و ح قطب معدل النهار ونقطتا ا د ه انزح الانقلاب واحد وهو من الانقلاب ا ذ ر و ه متساويا البعد

عن الانقلاب بل من قطب ح و زمان مرا ر ا د و ا حد و قوسا ح ر ح ه من قطب معدل النهار و ب ر ب

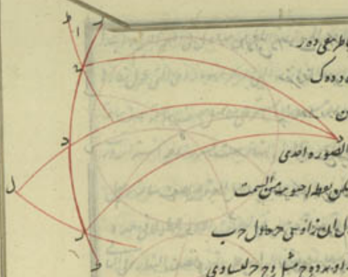
من سمت الراس متساويان فلان ا ب ا و متساويان فزاوية ح متساويتان وضلعا ر ح ب ح متساويان

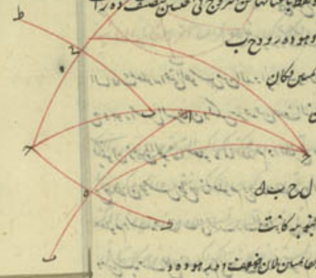


لضلعي د و ب ح فقاعدتا ر ب ب د متساويتان
والزوايا المتناظرة متساوية وقد تبين بما
مضى ان زاويتي ح ر د ه ح د متعادلتان
لقائمتين ولكن ب د ح مثل ح ر ب فحصل
ب ر د ب د ه معادلتان لقائمتين وذلك ما اردنا بيانه وايضا كل نقطة
من البروج يكون تارة شرقية من نصف النهار وتارة غربية بعده سواء او زمان سوا
فالقوسان العظيمان من سمت الراس اليهما سواء او مجموع زاويتي القوسين الشرقية الموصوفة
والغربية التي ساوتها الى جنب المغرب التي ساوتها مثلها ولضعف الزاوية الحادثة عن النقطة
عند نصف النهار ان كانتا جميعا عن سمت الراس شماليتين او جنوبيتين ولغيرهما والتعبير لهما
جنوبيين ولتكن اب ح قطعة نصف النهار وح سمت الراس و قطب معدل النهار ولتكن
ا ه ر ب ح ط قطعتين من المائل ولنقطة د وح تلك النقطة مشرقة وغربة ولنخرج اليهما من سمت الراس
والقطب قسي ه ح ر ح ه د و ح و من سل ما مضى ان مثلثي و ح ح و ح ه متساويا الزوايا والاضلاع
لتساوي زاويتي د و مساواة د ه لر ح فيكون قاعدتا قوسي السمت و ه ح ه ح متساويتين
فاقول ان زاويتي ح ه ر ح و ب مثلها مثل ضعف د و ر الكائنة من نصف النهار لان
زوايا د ه و ح ب الستة من تقاطع فلك البروج ونصف النهار على نقطة واحدة متساوية ستان

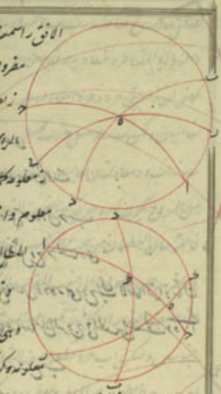


وزاوية د و ح مثل زاوية ح ح فزاد ساوية ح ح ح ب مثل
زاوية د ه ر فاذا اضيف الى د ه زاويتي مساواة ح ه ر وح ح ب كان ضعف د ه ر وليقع العظيمين شماليين
عن النقطة حتى تكون هذا الشكل وحينئذ فلان زاوية د ه ر هي و ح ب و د ه ك هي و ح ل لانك تعلم شكل مثلث





ان زاويتا مثلثي د ه و ح ح متساوية على النظائر اعني د ه ر
مثل و ح ل ومجموع ل ح ب مثل مجموع د ه و د ه ك
فاذا اضيف الى ل ح ب كر البافية من
د ه ر كان ضعف د ه ر ولنضع في مثل هذه الصورة احدى
العظيمتين وهي الشرقية من توسط السماء لكن نقطة احدهما من السمت
والغربية عنه ولكن نقطة ب شمالية منه فاقول ان زاويتي ح ح ل ح ب
مجموعين اعظم من ضعف د ه ر لقائمتين لان زاوية د وح مثل و ح ل لتساوي
اضلاع المثلثين على ما علمت فزاوية ه د ح مع و ح ل مثل قائمتين و د ه ر هي و ح ب لانهما الزاويتان
الموصوفتان وقد حدثتا من تقاطع قسي القطب ونقطتا جانبها من البروج في الحسين فيصف د ه ر الى
د ه ح و ح ب الى و ح ل ليكون ضعف د ه ر و هو د ه ر و ح ب
اضيف الى مجموع د ه ح و ح ل وهما معادلتان لقائمتين فكان
ح ه ر ل ح ب كان حينئذ ضعف د ه ر وقائمتين
فان ح ه ل ح ب يفضل على ضعف د ه ر
وهو د ه و ح ب معادلتان لقائمتين بمقدار ل ح ب ك
واما ان كان بالعكس فكانت النقطة ا شمالية و ب جنوبية كانت
زاويتا كر ح ح ب مجموعين اصغر من ضعف د ه ر لقائمتين لان ضعف د ه ر هو د ه و
ح ب لانهما متساويتان ونقسم هذا الضعف على ك ه ر ح ح ب مجموعين هو ح ر ح د ه ك وهما
معادلتان لقائمتين لما عرفت بعد تبيين من هذه المقامات كيفية وجوه التوصل الى معرفة زوايا الى جهة
من المائلة والمارة على سمت الراس ومعرفة القسي المعتبرة في هذه الدائرة او كانت الزوايا والقسي
التي على دائرة نصف النهار والافق معلومة ولكن المطلوب اولا معرفة الزوايا الواقعة منها
اعني من السمتية والمائلة على الافق بمثال فلتكن دائرة اب ح و لنصف النهار د و ب ه و



الافق ز سمت الراس ر قطب الافق ورح قطعه من المايل مفروضه معلومه الحد وواز تقاطع القطب لو واذا كان ر نقطه درجه متوسط السماء هو سره ا ب ح هي وا ر سمت الراس معلوم المار وعلى ر فلان نقطه ز مفروضه فراو ر ز معلومه كما سبق ولان ميل ز معلوم فبعده معدل النهار معلوم و ا ز معلوم ولنفرد اده ا ه ح سمت الراس على المطالع ده هو ده هو معلوم ونقطه ط قطب القوس المربع و ثوانه زاويه فاعده ا وتقاطع المايل والافق معلومه وهي زاويه جميع زاويه ا ح معلومه فالمعنى الموتره الشبيهه معلومه وكذلك ان كان المعلوم خط منها من نصف النهار كمن الساعات معلومه اعني القوس من الدائره الجبوريه وليكن دال نقطه ز ونقط على نصف النهار هي نقطه ح وهو راس السرطان وليكن بُعده من نصف النهار والقوس منها من الجوزه ثمه لنكن ساعه وا ح فيكون زمن الجوز ا معلوما لما تقدم والطالع وهو ط معلوم ونتم على ا و ح ونرد سمتها الى ح فلان قوس ط ح ز معلوم و ح ط معلوم وا ز لما تقدم معلوم و قوس ب ر على الربع معلوم ونسبة جيب ا ب الى جيب ر ب المعلومين مؤلفه من نسبة جيب ا ه المعلوم الى جيب ه ح المجهول ومن نسبة جيب ط ح المعلوم الى جيب ط ر المعلوم فعلم ه ح و ه ح وهو قوس السمت ونريد ان نعلم ثاه و ه ا ح ط فعلى ر على قطب ح وبعد ر المربع قطعه ك ل من م العظمه فلان قوس ا ح مز لعظمى ه ط م و ك ل م ه م ك م ربع دائره ونسبة جيب ه ح المعلوم الى جيب ه ك المعلوم لان ك ب هي الربع مؤلفه من نسبة جيب ح ط المعلوم الى جيب ط ل المعلوم ومن نسبة جيب ل م المجهول الى جيب ك م المعلوم فصار م ل معلوما فزاويه ك ح ل معلومه فعلى قوله ا ح ط معلومه وكذلك السمح واحد اه ونعرامن الفظ ال



ثم رسم للامور الجزويه بهذا الطريق جداول في اقليم اقليم وابتدا من الدايرة الموازيه التي يرسمها وفي التي طول نهارها ثلث عشر ساعه ونصف وانتهى الى التي يتفاضل النصف بثلاثه اصف ساعه حتى انتهى الى حيث الطول النهار بست عشره ساعه استوايه ورتب في كل عرض بجداول سبعه جعلها بتفاضل الجزو حر نصف ساعه وجعل الاول منها ما يفصل البعد عن توسط السماء ساعه ساعه وجعل في الصف الاول الطولاني عدد الساعات الاستوايه للبعد عن انصاف النهار لكل ثلث من قطع البروج على علامتين من نصف النهار وفي الثاني مقادير التي من المايل وسمت الراس وفي الثالث مقادير ما المطالع شرقيه وفي الرابع غربيه على ان ذكرها معنى ان ما حد الجزو وما يتبعها من المطالع وعلى ان الغاية يكون جزا وااما البلاد وعروضها والطوالها موجدا ان نصف لها كتابا مفردا وكانه كتاب في جغرافيا اخر المقالة الثانية

الحركة الوسطى هي التي تكون او تعرض في ازمنة متساويه وهي حركة الكواكب التي تعرض في مداره الكرى نصفه وسيل على الارض من حيث مساوي في ازمنة متساويه ويكون انما الكواكب نفسه واما جرم كرى حامل للكوكب ما قطعه في البروج بحركته التي يتحرك بها منفصل في ازمنة متساويه وقسيا متساويه ز وايا عند المركز الذي لذلك المدار متساويه ويسمى ذلك الحركة المستويه فلو كانت الكواكب متساوي حركاتها في الازمنة المتساويه او حركات ما نسبها بالقياس الى فلك البروج حتى كان يقطع منه في ازمنة سوا قسيا سوا لكانت الحركة الوسطى المستويه كافيه في التقويم لكنها ليست كذلك فانها اذا نسب الى فلك البروج لم توجد ما سواها من الكواكب المتحيره بحركتها في ازمنة متساويه منه قسيا متساويه بل مختلفه تاره اقل وتاره اكثر ويكون مسيرها الوسط بين الاقل والاكثر المرئي بالاختلاف المسمى وسطا والاختلاف يقع من وجوه شتى نذكرها ولكل كوكب مدار يرسم فيه حركات متساويه في ازمنة متساويه اما موجوده واما مفروضه والسير المقوم هو المحقق

بالقياس الى فلك البروج وربما اجتمع في حركات الكواكب اختلافات فوق واحد الا ان الاختلاف الذي
للشمس هو واحد كما ذكرناه والسبيل المشهور في استخراج المسير الوسط ان تطلب المدة التي في مثلها
يعود الكوكب الى حالة واحدة بان ينتهي الى نقطة واحدة او نقطة مخالفة بعضها على الدوائر الثابتة يعني ماهو
سوا كان في دورة واحدة بعينها او في ادوار او يكون محاذيا بعود في المعدل له اختلافا في نهاية ثم يعود من اس
فيبتدي منه ان كان ابتداء او انتهى الاختلاف يعود ثانيا على ترتيبها الى آخرها فيكون
مكان العود والرجوع جامعا لعودتين تحدث في نهاية بعينه في جملة عود الاختلاف فاذا حصل زمان في مثله
يعود الكوكب فيها الى نقطة بعينها او نقطة متشابهة بعينها او يعود اختلافه واما كان كج
ذكرنا وجعلت تلك المدة اياما او ساعات وقسمت الدور او الادوار التامة او المتفاوتة بقوس متساوية
او العودات لما فيها من عودات الاختلاف المتشابهة جملة في ما خرج فهو حصة ذلك اليوم او الساعة
ثم يعرف من ذلك حصة الشهر والسنة والسنين من المسير الاوسط فاذا امكن ان يعرف الوسط من هذا
الطريق لم يعدل الى سواه من طرق غيره واول ما يطلب في ادراك المسير الاوسط العودة الى نقطة ثابتة او
او نقطة متوازية متشابهة متساوية فان وجدت العودات على هذه الصورة وهو ان يكون في مدد متساوية
على ذلك في استخراج المسير الوسط والاطلب الوجه الثاني وهو الطالب الذي سيطلب في موضعه والنظر في
امر الشمس مقدم على النظر في امر سائر الكواكب اذ الوصول الى احوالها غير ممكن الا بعد معرفة مسير الشمس
ومكانه على ما بين فابتدا بطلميوس بتحقيق مسير الشمس الوسط ولما منع ارصاده وجد الشمس لا تختلف عودتها
الى نقطة واحدة ثابتة من نقط فلك البروج الذي المحوم القياس اليه اختلافا واقعا وان اختلف السبب
فيه اما ذلك الآلات الارصاد في قسمه ووضع الآلات الرصد ولترك الاستقصاء في استعمالها والاعمال
الرصد من وجه آخر غير حقيقي والرصد الحقيقي في مثل هذا ان يحصل وقت عوده الى النقطة الثابتة من
فلك البروج واولاها نقط الاعتدالين والانقلابين اذا كان المدار للكوكب لا تحرك بحركة اخرى
بعث او ... وسطه ... متساوية فان وجدت استخراج المسير الوسط على ما قلنا اولا لكن بطلميوس
وجد في ارصاد الشمس ... في مدد ... الرصد ...

مركز

او غيره

او غيره ويحيط بها ابو سطوح مستطحه بالحلقة كل سطحين متقابلين متوازيان منتصب على قاعدة وفيه فصا
لكلما اما في سطح معدل النهار وهو منتصب فيما من الانقلاب على ما قيل وعرف رصده وهذا اسهل رصدا
او في سطح الدائرة الموازية لمعدل النهار المارة بجد نقطتي الانقلاب من اوفق اي دائرة شاء الراصد
من الدوائر الموازية التي تعلمها النقط المرسومة على دائرة البروج ان امكن ومعنى النصب في سطح
ان يكون كانها دائرة مرسومة في بسط تلك الدائرة حتى لو اخرج قطر هذه الداخلة من الجانبين امكن ان
يصير قطرا او وترا للتلك الاخرى ثم من المعلوم ان الحلقة اذا كانت على هذه الحالة ونصبت هذا النصب
اما في سطح معدل النهار او في سطح دائرة من الموازيات بمر على نقطة الانقلاب او غيرها ان الشمس اذا
حصلت في نقطة الاستواء او نقطة الانقلاب انطبق ظل الجانب الذي يلي الشمس على الجانب المقابل له
انطباقا تاما ولم يقع على سطحي جهتي الشمال والجنوب البتة بل اضاء الجانبان جميعا فيعرف حصول الشمس في تلك
النقطة وكذلك ان جعل على الحلقة عضادة ذات ثقبتان ويكون العضادة حينئذ بحيث يدور مع الشمس وهذا
الرصد يصعب اعتباره اذ الاهم ان كان حصول مركز الكوكب على النقطة المعتبرة لا غير كذلك يحتاج الى ...
الصا بالرصد الآخر هو الذي ذكرناه في باب استخراج الميل فانك قد علمت ان غاية الارتفاع الذي
يكون لطلوع الشمس غاية الميل الشمالي وغاية الانحطاط التي يكون لطلوع الشمس غاية الميل الجنوبي اذا تمم
منتصفين حصل منه الموضع الذي اذا كانت الشمس في حقيقة معدل النهار كان ارتفاعها قدر ذلك فاذا
وقع لنا نظر الى مقدار التفاوت بين ارتفاعي نصف النهار المتقدم ونصف النهار المتأخر الى مقدار التفاوت
بين ارتفاع نصف النهار المتأخر الى الارتفاع المسمى لمعدل النهار فيكون نسبة ذلك التفاوت الى التفاوت
الاول كنسبة الزمان الذي بين وقت حصول الشمس في النقطة المطلوبة الى الزمان الذي بين نصفي النهارين
بالتقريب لكن استعمال الرصد الانقلابي صعب في الوجهين جميعا لان غاية الارتفاع وغاية الانحطاط تشتبه
زمانا ... الايطرد اختلاف تفاوت الميل عند المتقلبين عن المتقلبين ثم انهم لما اعتبروا عودات
الشمس الى النقط الاربع وجدوا العودات في ازمنة متساوية وكذلك وجد ابرخس الاعتدالية عودات
فرغضة ... انها خالف ربع يوم ... جعل بطليموس السلف في ذلك احد الامور المذكورة

من خطأ في قسمة الآلة او صنعة حتى انه لو وقع الخطأ في ست دقائق وهي عشر درجة واحدة وهي احد
اقسام الدرجة كان في علمهم ولذلك جعلها في الكتاب دقيقة واحدة لكن ان يخالف الحق مقدار يوم لان
الشمس اذا صارت عن النقطة الاستوائية ربع درجة جعلت مثل ست دقائق وذكر انهم ربما رصدوا الآلات
بالتحقيق في اول المغرب ثم ركوها والات لم يعتدل والسوية عنده كل رصد وكذلك ذكر ان الحلقة التي
تكون بالاسكندرية اختلف اضاءتها واضلاعها بوهم الاعتدال حتى يعلمت ذلك مرتين اي بعضها في وقت
وبعضها في وقت آخر فلم يكن ذلك فيها كلها في وقت واحد لكن بطلميوس ذكر ان ارصاده الكبير وارصاد
ابرخس المستقصاة والتي هي اكثر عددا اتفقت على ان مدة العودة يكون متساوية فانها في ثلثمائة وخمسة وستين
يوما وقريبا من ربع يوم ينقص منه قليلا بما ستذكره وهو مما لا يوقف عليه في الارصاد القريبة ولا يوجب
الوقوف عليه الا الارصاد المتباعدة التي يجتمع منها اختلاف ذو عدد يعتد به يكون محسوسا في الارصاد القريبة
شبهة بما يوجد اختلاف بسبب الآلات والزلل اليسير الممكن البحر زمنه فيما على ان من الغرب الصامتع
ذلك النقصان لان يجد ارصاد ابرخس وقابلها بارصاد نفسه او اعتماده على ان ابرخس في شك من اعتماده
على خبره واخذ الارصاد الاستوائية لانها اجود واحوط والاختلاف اليسير ايضا لو وجد في قرب من ثلثمائة سنة يسير
النقصان مما يوجد لو كانت العودة في ثلثمائة وخمسة وستين يوما وربع يوم بمقدار يوم واحد فيكون حصة
كل سنة جزءا من ثلثمائة جزء من يوم فيكون زمان العودة ثلثمائة وخمسة وستين يوما وربع يوم الا جزء من ثلثمائة
من يوم فيكون مائة وخمسة وستين يوما واربع عشرة دقيقة من يوم وثماني وار بعين ثالثة ثم امتحن ذلك
بارصاده الاخرى من سائر طرقها ومطرقها ونعد بها ان ابرخس وجد الامر ايضا جاريا على ذلك النحو ووجد ابرخس
لو اعتد ايضا على تراقي عدد من كسبه فهذا الطريق استخراج السير الوسط للشمس بالقياس الى النقطة الاربع والى
عودته بالقياس الى الكواكب الثابتة فانما يتوصلون اليه من حيث ان احدهما رصد الشمس عند الطلوع او الغروب
لا الكواكب وهي من الثوابت يرصد البعد بينهما بالآلة التي مركزها وحدها والثاني ان رصد القمر في وسط زمان الكسوف
وذلك حين يكون مقاطرا للشمس بالحقيقة ويعرف موضعه من فلك البروج بسبب الكواكب فان كان ليس له اختلاف
منظر فليس مطرقه ودرجته بان يعرف زمانه وحصته ويعرف عرض البلد ومطلعه من ذلك موقعه بالتحقيق من البروج

الى المقايسة مع الكوكب
مقارنة

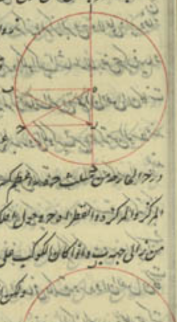
على الاصول الموصلة واذا كان وسط الكسوف حيث لا عرض معه لمركز القمر فقد حصل من ذلك موضع مركز الشمس
او لم يكن اختلاف منظر وان كان له عرض كان طريق ذلك اطول الا ان وقت من الخطأ يوجب العودة عدد اكثر
من هذا الطريق احد ما سمى ابرخس ان للكواكب الثابتة حركة على قطب فلك البروج والذا استدل بطلميوس ارصاده كان
بالقياس اليها فانه لا فرق من ان يحمل عودة الشمس بالقياس الى عودة انتها لكوكب ما من الكواكب الثابتة وهو
يتحرك من نقطة مقارنة الشمس له او بالقياس الى كوكب مل يكون الحاسبين مسلمة وهذا الاختلاف و
ان قل في الادوار المتقاربة فانه يعظم في الادوار المتباعدة ومع ان ذلك مبعد من وجوه الحس وكذلك الارصاد
الكسوفية التي رام ان يحصل بها مركز القمر بالقياس الى الثوابت ليكون الشمس على النقطة المقاطرة له بالحقيقة ثم
يظهر كذلك الكسوفات محسلة ليستخرج عودات الشمس فتعرف هل هي في حد متساوية او مختلفة بها بالحد
بالطرف الاخرى وقد ذكر ابرخس انه لما حاسب رصد من الكسوف القمري يوجد في احدى رصد الكسوف من
البعد بين القمر والسماك الاعزل وكان موضع السماك الاعزل متقدما على النقطة الخريفية ستة اجزاء ونصف ومن
بعد احدى عشرة سنة وسبعين في الرصد الثاني الكسوفي يوجد السماك الاعزل متقدما على النقطة الخريفية
بخمسة اجزاء وربع واذا كان القياس يوجب ذلك ثم من المحال ان تقال ان السماك الاعزل في هذه المدة سار
هذا القدر يحدس وتوهم من غير حكم جزم ان الشمس على الاختلاف آخر غير الذي ستذكره لعل عودة اي ازمنة
متساوية ليست متساوية واما بطلميوس فلا يعتمد هذا الطريق وذلك لان رصد عودات الشمس في نفس
الوقت المذكور كان جاريا على القياس المشار اليه وانما اختلف حكم هذا الرصد المستقر من في تحقيق مكان
القمر اي تحقيق مكان الشمس فيجب ان لا يمسك في الاصل بسبب العرض المبني عليه بل ان كان ولا بد فالشك
في العرض ثم يدفع للقمر من اختلاف المنظر ومن ذلك الآلات رصد الابعاد ما يقع فيه الخطأ وربما كان السبب
وقوع احد الرصدين على حقيقة مستقصاة وتوقعه والآخر على حالة غير مستقصاة وقد يقع في ترك استقصاء حركة
حركة الشمس من النقطة الرصدية الى زمان وسط الكسوف على حكم سيرها الوسط على ان ابرخس نفسه قد علم بهذا
ايضا فلم يحصل له اعتماد او لا جزم على ان للشمس اختلافا آخر ولا غير حكم سير الشمس عن المدة المذكورة وذلك
لم يعد لشيء من الاختلافات الواقعة بحسب الارصاد الاخرى الواقع فيها الزلل قليل وانما كان غرضه ان لا يترك

شبيهة بالاشياء التي عرضت لها قبل تعقل منع له ذلك لما وجدها بعد بعض سنوات اخرى كان يعدم فيعرف
موضع الشمس فيها بحقيقة المكسوف ثم اعتبر اوساط تلك الكسوفات بحسب مقادير ابعاد مركز الشمس استخرج
منها موضع الثوابت لما لم يجد بها من … علم كان عوده … بوجود الارصاد والاخرى التي يعتقد به قال وانما
اعتمد على ما يحصل على سبيل الاستظهار بالارصاد من تلك القياسات الكسوفية وفيها ظهر من الموجب شيء
نعتقد به ولو الحقيقة انضاف ان يرى تقدم الشمس حيل يقع له اختلاف منظر باين رصد في بلاد ومقاعده في …
الشمال والجنوب حال حادث … في انعطاف … اكثر من مقتضى اختلاف العروض ورصد …
حيث يكون مسامتة الرؤوس حيث لا يكون من البلاد البعيدة عن ذلك الموضع ويراعى …
بل يحل على موجب العروض فان وجد لها اختلاف منظر عرف قدره ووجب عليه وعلم ان الارتفاعات
او الاظلال … في الحلق بحالة الحقيقي منها الرصد ومقتضى الحساب فلا اختلاف المنظر وان يعرف
تحصيل مكان الشمس وتحقيق الوقت الذي يحل فيه نقطة مفروضة … يسير في معرفة … الشمس وعدة عوده
الى نقطة معلومة وذلك لان العودة اذا كانت في الرؤية مثل الاولى والبلد واحد وتكون العودة في درج البروج
الى نقطة واحدة وان كانت غير النقط التي … الرصد وبالجملة اذا لم يعد الى نقطة واحدة لم يعد الى اختلاف
منظر واحد في الارتفاع الكائن عند المطلعين والاختلاف … ثم لما حصل سير الشمس الوسط من الوجه
الذي كان يضع هذا اول … من الحساب … ومن المدة … سير الشمس لساعة الى
… الى شهر الى سنة الى … الصعوبات … سنة حتى اذا … الوسط لمدة مفروضة
طلبت من الجدول المخصوص بمثل تلك المدة … والمبسوطة او غير ذلك من آخر المدة فان وجد
المطلوب بعينه في الجدول اخذه بما ازاءه من البرج والدقائق الى آخره وضع فان فضل شيء نظر الى الفضل كم هو
فطلبه في الجدول الذي يليه … حتى … فحصل السير الوسط للشمس لم يكن ذلك
كافيا في تقويم الشمس وذلك ان الشمس لم يوجد قاطعة … متساوية من فلك البروج في ازمنة متساوية بل وجدت
ان تقطع … ابطأ … حركتها الموجودة بالرصد من الاستواء الى المنقلب
الصيفي من الفلك وحركتها منه الى الاستواء الخريفي وكذلك وجد حركتها من الاستواء الخريفي الى الاستواء الربيعي

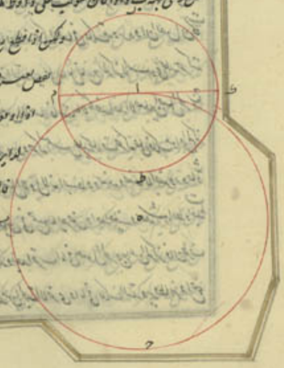
اقل

اقل من مدة حركتها من الربيعي الى الخريفي وكذلك في القسي الجزئية ولم يمكن ان يتحول … في المركز
… كان الفاضل في الحركات … بطليموس على هذا القياس الى … الكواكب …
… بالقياس اليها … الاختلافات … ولا يعقل … ان لا يكون
حركة الشمس في دائرة مركزها مركز فلك البروج بل في دائرة اخرى مركزها خارج … فيها في
نصف البروج مثلا الشمالي اعظم من الباقي اذا كان البعد الابعد في الجانب الشمالي فيكون الشمس … كوكب
كان يتحرك الباقي … اعظم من النصف … في فلك البروج … في النصف وفي الجانب الاخر … فيكون
القطع لنصفي فلك البروج مختلفا والوجه الثاني ان لا يكون حركتها على دائرة مركزها مركز البروج ولا على دائرة خارج
المركز بل يكون حركتها مركبة على دائرة مركزه لا يشمل الارض بل هي في كرة والكواكب الشاملة للارض يتحرك فيها و
تسمى فلك التدوير … يجوز ان يتحرك مركزها على واحد … المركز لفلك البروج ثم ان … ان كانت
حركة الكوكب في اعلى فلك التدوير … لحركة مركز فلك التدوير في الجهة … الكوكب اسرع حركة من الوسط عند
كونه في الذروة من فلك التدوير … حركة من الوسط عند كونه في حضيض فلك التدوير واظهر حركة من الوسط عند
كونه في حضيض فلك التدوير … عن موضعه الذي لو سكن كان يكون … الاستواء حركة مركز
التدوير على الحامل الموافق كان ذلك … الوسط ان لو كان هو يتحرك بنفسه … حركة فلك التدوير ويكون في
فلك التدوير لا يتحرك … وانما العرض من الزيادة والنقصان لانه يتحرك الاضافي فلك التدوير وان … ان كانت
الموافقة في الجهة … بالعكس وقد يمكن ان يكون مركز التدوير على حامل خارج المركز المساوي … حركته
فيحدث اختلافات … حركات الشمس … فيها من الاختلافات ما لا يكفيه احد الاصلين اصل الخروج
من المركز او الحركات … وضع فلك التدوير وحركة الشمس … حركة على فلك موافق المركز
الى المشرق حركة مستوية لكن بطليموس … اختار الاصل الاول لانه ابسط …
… الاصل البسيط المركز … ان حكم الاصلين في جميع ما يعرض واحد … شرائط واحدة بعدها
وذلك انه لا محالة يعرض في كل واحد من الاصلين بعد ابعد وبعد اقرب اما في اصل الخروج عن المركز فان طرف
القطر المار على مركز الارض ومركز الخارج المركز بعد ابعد من الجهة الاخرى واما في فلك التدوير فظاهر واضح

وفى اصل التدوير فان الكوكب اذا كان عند الوسط من البعدين المختلفين ولم يكن مائلا الى احدهما ميلا محسوسا كانت الحركة المرئية مثل حركة مركز فلك التدوير فكانت الحركة وسطا ومع ذلك فان غاية الاختلاف انما يكون هناك واعنى غاية الاختلاف او غاية ما يجتمع من التفاوت من ما يوجبه الوسط وفى ما يرى وقرب من ذلك فى حكم اصل الخارج معمول انه اذا انفصل قوسان متساويان احدهما من البعد الابعد والاخر من البعد الاقرب فان المراد سهل يحدثان من القطرين ومن الخط الخارج من مركز فلك البروج الى طرفى القوسين عظمهما عند البعد الاقرب فاما فى اصل الخروج عن المركز فليكن دائرة ا ب ج خارجة المركز ومركزها د ومركز فلك البروج



ه والقطر المار بالمركزين قطر ا د ه ج والاوج ا والحضيض ج والقوسان المتساويتان ا ز و ج ح وخط د ز ود ح وه ز وه ح فلان قوسى ا ز و ج ح متساويتان فزاويتا ا د ز و ج د ح متساويتان وزاوية ا د ز الخارجة من مثلث د ه ز اعظم من زاوية ا ه ز اعنى ا ه ز فلذلك تكون زاوية ج ه ح اعظم منها فزاوية ج د ح الخارجة من مثلث ح د ه اعظم من نظيرتها واما فى اصل فلك التدوير فليكن ا ب ج الفلك الموافق المركز ومركزه د والقطر ا د ج وحول ا فلك التدوير ط ل م وقطره ا د وليكن التدوير يتحرك من ا والكوكب من ز الى جهة ب واذا كان الكوكب على ز او ط لم يكن سير الوسط وهو سير نقطة ا ولكن الكوكب ممثلا لذلك اذا قطع ز ح زاد على المستوية بقوس ا ح واذا قطع من ط الى ك نقص من المستوية بقوس ا ك اعنى ا ح وز ح اعظم من ط ك لانا اذا اخرجنا على نقطة ا عمود ا ل اذا كان قطر التدوير موضع مماسا للدائرة الموافقة وقطع من جانب ز اقل من قطع دائرة الموافقة فالزمان الذى يقطع فيه ز ح اعظم من الذى يقطع فيه ط ك



واذا الحركة بخلاف هذه الحركة كان الامر بالعكس فليس ... فى القسى المتساوية متساويا بل يختلف ... فى الوضع الاول يكون الذى عند الاوج

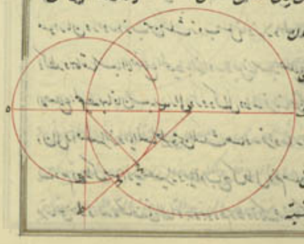
ابطأ والذى عند الحضيض اسرع واما فى الوضع الثانى التى جهة الحركة مواقفة فيكون بالعكس ففى اصل الخروج يكون الحركة التى يرى ابطأ وعليه عند الاوج والشديدة العظيمة عند الحضيض واما فى اصل التدوير فان كلا الامرين يمكن بحسب وضعى جهتى الحركة التى للكوكب فى الاوج فان اتفقت الحركتان كانت السرعة عند الاوج وان تضادتا كانت عند الحضيض بطيئا وضمنا ومن العوارض من وضع الاصلين واحدا واذا اشترطت ثلاثة امور احدها ان يكون نسبة الخط الواصل من المركزين الى نصف قطر الخارج كنسبة نصف قطر فلك التدوير الى نصف قطر الفلك الحامل له الموافق المركز والثانى ان يكون ما يقطعه مركز التدوير من الحامل قوسا شبيهة بما يقطعه الكوكب من التدوير فى زمان واحد والثالث ان يخالف جهتا الحركتين فى التدوير فلا وان يحصل اذن من العوارض ان غاية الفضل الواقع من الاختلاف بينهما حينئذ انما هو عند البرج الرابع من الاوج اما فى الفلك الخارج المركز مثل ا ب ج حول مركزه د وقطره ا د ج ومركز الارض عليه ه ونخرج عليه عمود اعلى القطر لفصل فلك البروج هو ومع القطر المشترك اربعا ونفصل ه ب ونخرج من زاوية ا د ب بالمخطوطة وزاوية ب الاوج بالرؤية وهو السدس من فلك البروج الى ابتداء الخارج سطح الاوسطين والفصل من المرئى وهو الاختلاف ولان زاوية ا د ب الخارجة فى مصلح مثلث الاوج زاوية ب هى مقدار التفاوت من الوسط فى المعدل وهى زاوية فصل الاختلاف وكذلك يكون واقعا اوج المحيط فصل ما بين الخارجة والداخل فى المركزين المختلفين فلنا وبالتعديل معمول الواقع من الخطوط الواصلة فى جانب او ثلاثة صغرها من زاوية ب ولا الحاكم اما او يليها الى الاوج او ك الى الحضيض ولنفصل اقصى خطوط ط و ط ه ك ذكره وط ه ط زاوية ه ط من مثلث ه ب ط المتساوى الساقين متساويتان وكذلك زاويتا ه ط من مثلث ه ط متساويتان وهو اعنى ه ب اقصر من ه ط كما بين فى اقليدس وه ط اطول زاوية ه ط وزاوية اعظم من ط وهى زاوية ه ط اصغر من زاوية ه ب اعنى ه ب او ان وبرهنه وهو زاوية طول من ذلك فزاوية ك اعظم من زاوية وكذلك جميع ما شئت جمع وضعى وهو زاوية ب اعظم من وك فزاوية ب اعظم من جميع الزوايا على المحيط الاحاطة فيها وقد بان من هذا ان قوس ا ب التى يجعل الزمان من اول الحركة الا وجية الى الوسطى اعظم من قوس ب ح التى يجعل الزمان من الوسط الى اكثر الحركة الحضيضية وان



السفادت مبماهو هو قوس الاختلاف بعد بارا و
ب لان زاويه ب و حد بمان زاويه اوب
على قائمه و بقضى بمانزاويه ب ه ح عن قايمه ك
ه و اما على اصل التدوير فليس يسلم ذلك و يصل الغرض
في ذلك اطول بحسب ان يعلم ولانه ليس بعد
الكوكب عن اوج التدوير بقدر ربع و البروج بحسب الرؤيه
ه بحسب الحقيقه و افضلان الذي بحسب الرؤيه
يشتمل على اكثر اختلاف و يقع الخط الخارج من البصر اليه مماسا لفلك التدوير او قاطعه لكان لا يشتمل على
اكثر الاختلاف لان كل قاطع فيمكن ان يوجد فقط خارجا عن مقطعه يوصل ذا البصر بخط مستقيم فيكون ابلغ توجيه
من البعد عن مركز فلك التدوير اكثر فيجب ان يكون الراسم لا بعد فقط من مركز التدوير مماسا و اما المماس
على الربع الحقيقي من الحسن فيقع موازيا بالقطر التدويري ولا يمكن ان يتصل بالبصر على الاستقامه فان البصر
موضوع على القطر فان وقع خط مماس متصل بالبصر وقع دون موقع ذلك الخط وان وصل من البصر الى
موقع ذلك الخط المماس للربع بالحقيقه وقع قاطعا لفلك التدوير فيمكن ان يكون متصل وراءه و يجب ان يكون
هذا المماس من البصر ايضا دون تقاطع التدوير والموافق وذلك لانه لو كان عند المقاطعه واخرجنا من
مركز التدوير خطا اليها كانت الزاويه التي تحدث منهما مساويه التي تحدث عند المركز من القطر المار بالمركزين
وذلك الخط الخارج من مركز التدوير لتساوي ساقي المثلث فلم يكن عمودا والا كان في مثلث واحد قائمتان
ولا يقع هو والمماس ايضا ابعد من نقطة المقاطعه لان المماس لو كانت هناك لكانت الزاويه الكائنه منهما و
من نصف قطر التدوير اعظم من التي عند المركز لانها قائمه فكان الخط الواصل بين المركزين اطول من هذا الخط
المماس مع هو مساو له فهذا خلف وايضا لكانت الزاويه التي تحدث من الخط المماس مع قطر التدوير
قائمة هو اعظم من نظيرتها لو وقعت عند المقاطعه وكانت التي عند المركز من المماسه ايضا اعظم من التي عند
المركز للمقاطعه لان التي للمقاطعه يكون بعضها لبعضها منهما على الشاكله اصغر من نظيرتها في الاولى فيكون

فصل

فصل الاختلاف التي توجب تلك الزاويه التي من المماسه اصغر من فصل اختلاف آخر و تلك اوساطه
الاختلاف بهذا الخلف فقد بان ان موقعه دون المقاطعه التي من التدوير والموافق فتبين من هذا ان قوس
غاية الاختلاف اعظم من القوس المفروض من مركز التدوير و مقاطع الموافق فلكن فلك ا ب ج هو الموافق والمركز
على د و ه زح للتدوير على ا فالقطر المار عليهما معا د ر ا ه و نقطة الربع المرئي نقطة ح و نضع ان حركة التدوير
على الموافق بعلم الحاصل باقسام شبيهه باقسام حركة الكوكب على التدوير ولان زاويه ا د ح هي التي تفعل
الاختلاف من المسير الوسط الذي عند ك والمرئي الذي عند ح و فرض ح على الربع المرئي زاويه ر ا ه و غاية
فصل الاختلاف والتعديل و اذا كان ر ح مماسا فلخ يقع عليه لا محاله عمودا فاذا اخرجنا على عمود اعلى القطر
فقل الربع الحقيقي على ك كانت زاويه ك ا ح مساويه لزاويه ر ط ح اكسا لى ر ح على هما والمعان لان
مجموع زاويتي و ط ا او اقل من قائمتين فلان زاويه ط مشترك و زاويه من مثلث ط ا و مثل ا و ر ح من
مثلث ح ط ا فتبقى زاويه ط ا ح مثل زاويه و و هما فصل الاختلاف و يتبين من جميع هذا ان قوس ر ح يحد الزمان
من اقل الحركة حتى الوسطى وهو اعظم من قوس ر ح التي يحد من الوسطى الى اكثر الحركة وان الفصل بينهما ضعف قوس
ح و اعني قوس ا ح التي اسبق و انما كان الفصل ضعف لان احدهما ينقص عن الربع الحقيقي والاخر يزيد
عليه و قد بان من هذا ان في الاصلين جميعا انما تكون الحركة شبيهه للوسطى و موافقه لها حيث يقع
تما فصل الاختلاف ليس على الاصلين انما هو على غاية الاختلاف فقط بل وعلى الاختلافات الجزئيه في اقسي
الجزئيه فانه يعرض او يجب للاصول ان يكون التعديل واحدا في الازمنه المتساويه اعني بالتعديل فصل الاختلاف
و تسوا كانت النسبه بينهما واحده اي كان
نصف قطر التدوير مساويا للخط الواصل
بين المركزين او كانت النسبه متشابهه
اي كان نسبة نصف قطر التدوير الى
الخط الواصل كنسبة نصف قطر الموافق
الى نصف قطر الخارج و نضع او لا النسبه

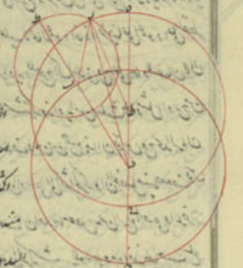


واحد هو ولنكن ابح الموافق وم مركزه ونرك المدير على مركز ب ونرسم الخارج وم مركزه ط والقطر المشترك

من المتوافق والخارج ه ا ح وم مركز المدير وليكن مطرح الكوكب فقطع كره سيبات ولنصل ط ب و ب

ك فلان ط و ب كل منهما مساو وان قطر ب ب اضعافهما وان فالسطح متوازي الاضلاع فزاوية ط ب التي

هي فضل الاختلاف في اصل الخارج مساوية لما وانها نزكه وهو فضل الاختلاف في اصل المدير وهو الضا ا و ب



المداخلة فضل ا ط ب بكمالها المحقق بعده ذلك الى ما الضا

فما اقتضى المتشابهة ومكان الكوكب منهما واحد

فضل الاختلاف منها واحد في زمان واحد و سين مما

في اي قوس فرض ما نشأ ذلك والمتشابه فلنكن

ا ب ه و الى ط على ب فلك المدير ومطرح فلك المدير ع

ب مطرح الكوكب و رسم الب ولنكن ه من فلك الخارج

اكثر من الحامل وهو فلك ا ح ط على مركز ك ونرسم فلك اصغر

منه مجعول م على مركزه والشرط ان يكون نسبة نصف قطر

المدير الى اي الواصلين نسبة اليه من المذكورين نسبة نصف

قطر الحامل الى نصف قطر الخارج ولنخرج ا ز و الضا و ز م على م من قوس ا م الى ط من قوس ا ح و نخرج

الى ه الاوج فصول ان نعم ما اقتضى كلها متشابهة فلان زاوية شبه نسبة ز ا الى ا ب و مساوية لاوية ب ا

متوازيان و را و ه و ز ب من مثلث ز و ب مثل ا ه ر و المساويتان و ه اوه و مشترك من مثلثي ه ا ن

وكذا وهما متناسبا الاضلاع المحيطة بالزاوية لاجل فنسبة اضلاع ب و الاطول مساوي الزوايا المساعدة وتناسب

الاضلاع المحيطة بها فان نسبة ب الى ر و و ك ل ط لما فرضنا ان نسبة م الى و ك مثل نسبة و ا الى ك ط و نسب

و ن الى و ا مضمر الزوايا المساعدة من المثلث مساوية فزاوية ب ا ر و ط ك و ا م ن مساوية لخطوط

ب ه م ن ط ك متوازية متصير زوايا ا و ب ح ك ط ا ل و م متساوية فما اقتضى متشابهة وحينئذ يكون الكوكب

مرئيا على خط واحد لا يختلف في الزاوية و هو و م ر ط و ذلك عندما يكون الكوكب على ط و م و ز و النسبة



فيه و يحصل الفضلان العلى المتساويين

من البعد الابعد والاقرب في جهتين

بحسب المركز فيحصل اختلافا واحدا

فان الذي يقع منها في جانب الاوج

مثل المتعدل والذي من جانب الحضيض

مزيده والامر بالعكس في الاختلافين وليتبين ذلك في اصل الخروج عن المركز يخرج من مركز الارض و هو نقطة ر خطا

للنظر كيف اتفق مثل ر ب و هو لا محالة يفصل دائرة ا ب ح و على زاويتين الزاوية التي عند المركز متساويتان

ويحصل ه ه ب و ط ا و نصل ب ر ا ب ح و ب حتى نتساوى الساقين لكون ه ا و ه ه ر اصغر من خارجه و ر ح

الى المركز الحقيقي عند الحضيض من زاوية ا ر ب عند الاوج التي هي مثل زاوية ه ر ح التي عند الحضيض اي

ه ه و هو الفضل من الذي هي ه من الوسط فزاويتا ه ب المتساويتان بما التفاوت من الذي هي

ومن الوسط و ما كان الوسط اكثر من المعدل

المرئي تارة واصغر منه تارة وجملة نقصان الزيادة

والنقصان مما نبني واحد وانها على اصل فلك



المدير فلك الموسوم من فلك التدوير قوسين

ا ب ط ح كيف اتفق بعدا ان يفصلها خطا واحد

خارج من ه والذي هو مركز الموافق المعلوم

انهما في الزوايا متساويان اي يعملان اختلافا

واحدا لان فضل الاختلاف وهو زاوية

منها مساويا واحد بعينه لكن القوسين في المقدار مختلفان فالفضل اح انه فرا وية ه ا اعظم من ا ه

التي هي ا و ه ا ه و ره زاوية ح اعظم من ح ا ح الداخل ولكن ه ه من ان زاوية هي زاوية

الحركة التي ترى عند الاوج لان الفضل منها ومن الخارجة التي هي زاوية التي للوسط نحو زاوية



ودزاوية ناقصة عن زاويتها التي للوسطى اعنى ادبا
عند الحضيض فزاوية الحركة التي هي زاوية ل ح زمساوية
ل ا ب ح ونزيد على الزاوية الوسطى الذي هو زاوية ط ا ح زاوية
د الصائم هي في الحقيقة ناقصة عن ما زاوية ده زايدة على ا ح
ط زاوية و فاذن الحركة الوسطى في البعد الابعد زايدة على المرئية مثل
نقصها في البعد الاقرب من المرئية اذا كانت الفضلة كذلك
ثم شرع بطلميوس في فحص الاختلاف الذي للشمس فقال لما كانت عودات الشمس تكون في زمان سواء
كان قطعها للارباع ليس يرى في زمان سواء وكان قطعها للارباع ليس يرى في زمان سواء وكذلك
القسي المساوية التي هي اصغر من الارباع ليس سواء بل كان مسيرها المرئي مختلفا الا ان اختلافه في الكثرة مختلفة
واحدة بعينها وكان اصل الخروج اولى وجب ان نطلب قانون تعديلها على اصل الخروج ونبدا بعدة
الخط الواصل وموضع التعديل الابعد والاقرب من فلك البروج وذكر ان ابرخس بما اعرف
بالرصدان مدة ما بين الاعتدال الربيعي الى الانقلاب الصيفي اربعة وتسعين يوما ونصف يوم ومن
ذلك الانقلاب الى الخريف صب يوما ونصف استخرج منه ان نسبة الخط الواصل انه جزء من كد من نصف
قطر الخارج وان البعد الابعد يتقدم المنقلب الصيفي كد ل بالتقريب اذ هو لا محالة في هذا الربع
لان المسير فيه الطاهر او اسحق بطلميوس طريقة ابرخس وبين ان الامر على ما ذكره بحسب ارصاده
فانه وجد برصد رصده من الخريف الى الربيع قع يوما وربعا ومن الربيعية الى الصيفية صد يوما
ونصف يوم وان من هذا الحساب ان يكون الاوج ونسب الخطوط على ما قال ابرخس فليكن دايرة
ا ب ح د فلك البروج على ه ودايرة ط ک ل فلك الخارج عن المركز على ز وتقاطع قطري ا ح ب د
على قوايم واطراف النقط الاربع ولتكن ا الربيعية و ب الصيفية ومن نقطة ز خطين نرع موازيا ل ا
ح نقطع ب د على ى و ز موازيا ل ب د ونقطع ا ح على س ولان ز بين من المركز وقطع نقطة اخرى على ط
اح فحط ز ا طول عمود ط س من فط على ز ن الموازي لم جب تقع داخل الدايرة فنقطع ز ش مثل



فط ولنخرجه الى ب فنتصف ط ب لا محالة على س و
لنخرج كذلك ک ش ح منتصفا على ش فتكون نقط ط
ک ل و هي النقط الاربع في الخارج مقابلة الربيعية
و ک ب ازاء الصيفية وكذلك البواقي وقد علم برصد
بطلميوس ان ک ل م في كم مدة قطع فقد علم اذن
اجزاوه من المسير الوسط فنعلم نقصان كم من النصف
وهو ضعف قوس ش ک وعلم كم نصفه وانه كم نقص عن الربع
فنقصانه قوس ک ث فقوس ک ث معلومة وعلم برصد بطلميوس ک ط و ک ف معلوم فنعلم ان للزيادة
على الربع ولنخرج الخط الواصل من المركز ن الى فلك البروج وهو و ح فلان الحركة الرطبة في النصف الشمالي
ومن المرتعين في ک ط فصار الاوج وهو عند نقطة ح فلان قوس ط ن معلومة وضعفه ط ث معلوم قوس
ه ط س ت معلوم فنصفه ط س معلوم وكذلك ث معلوم فاذن ق ذ س المواز يان انهما معلومان
ود ذ واربعة اضلاع فهي معلوم الاضلاع وه ز وتر القايمة وهو الخط الواصل معلوم وزوايا
المركز من المثلث معلومة فزاوية ا ه ح اعني قوس ا ح معلومة فقد علمت نسبة الواصل الى نصف
قطر الخارج وعلم بعد الاوج من الربيعية والارباع من الخارج معلومة وقد خرج مكان الاوج ونسبة
الواصل على ما ذكر ابرخس فلما كان اوج الشمس حيث وجده ابرخس حكم ان اوج الشمس ثابت غير
متحرك واما المتاخرون فلما رصدوا في ايام المامون على هذه السبيل بعينها وجدوا اوج الشمس زايلا
عن الموضع الذي ذكره ابرخس على حسب حركة الكواكب الثابتة وكذلك وجدنا في رصدنا بعد تصنيفنا
هذا الكتاب الخ ثم شرع بطلميوس في تعيين غاية الاختلاف وانها عنده اسمس وتسعين جزءا وثلث
وعشرين دقيقة من الاوج في الخارج او في التدوير بحسب اولا على اصل الخروج فلنخرج من د مركز البروج
عمودا على القطر الى ب ولنصل ذ ب وقد تبين ان ذلك يقع حيث يكون غاية فضل الاختلاف ومثلث
د ذ ب معلوم الاضلاع لان نسبة ذ ب الى ذ د معلوم بالشكل الذي عمل هذا الشكل وزاوية ذ قايمة

فالزوايا البواقي معلومة فزاوية ب معلومة وقد خرج بالحساب جزين وثلثة وعشرين دقيقة بالاجزاء التي
بها اربع قوائم ثلثمائة وستين جزءا و ا د ب الخارجة معلومة فقوس ا ب معلوم وخرج بالحساب على
ما ذكرنا وهو زيادة فصل الاختلاف على الربع واما اصل التدوير فليكن ا ب د الفلك الموافق و ب

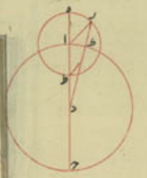
ز التدوير على ا و ز ب المماس من المركز و ا و لا محالة عمود عليه ونسبة
ا ز ا د معلومة والمثلث والاضلاع والزوايا على ما علمت
ب معلومة فزاوية د معلومة فقوس الفصل معلومة وزاوية
ه ا ب الخارجة معلومة من جهة زوايا المثلث فقوس هب
وهي البعد من الاوج معلوم وقد خرج على ذلك الحساب
واما كيف يمكن لنا ان نعرف تقويم الشمس في اي وقت شئنا فنقول انا متى عرفنا بعدها المسير
الوسط من الاوج عرفنا ما يخصه من الاختلاف وعرفنا المكان المقوم من فلك البروج وليجعل البيان
الاول على اصل الخروج فليكن ا ب ح الموافق المركز حول د و ه ز ح الخارج المركز حول ط و قوس هز
معلومة ولنصل ط ز د و فات من فلك البروج هو المطلوب وهو ما بين نقطة ا و ه ونخرج ز ط الى
ك حيث يقع عليه من المركز عمود د ك فزاوية ك ط د مقاطعة ه ط ز المعلومة معلومة وقوس
ط د يكون قطر الدائرة التي يرسم عليها معلوم والمثلث على ما مثل
معلوم النسب الاضلاع والزوايا و ط د من اضلاعه معلوم النسبة

الى ط ز فيكون ك ط ز معلوم النسبة الى ك د فمعلوم مثلث الاجزاء
و ك د معلوم و زاوية ك قائمة فد ز معلوم والزوايا معلومة
فزاوية ز الفصل معلومة وزاوية ك د ز معلومة فيجب
ط ا المعلومة هي ا د ب معلومات معلومة فلو كان في عكس ح ا كان
ا ب ح كما تقول ايضا ولكن انه و سمت المعلوم زاوية قوس فلك البروج
و زاوية الفصل معلوم منه فلتبع ا و الزاوية معلومة وليخرج

عمود ط ل على د ز فلان زاوية د ل من مثلث ط د ل القائم الزاوية معلومة و ط د معلوم النسبة الى ط ز فالمثلث
الاضلاع والزوايا معلومة فلذلك النسبة ايضا و ط ز و ط ل معلوم وزاوية ل قائمة مثل ز من مثلث ط ل ز معلوم
والزوايا كلها معلومة فزاوية ز فصل الاختلاف معلوم وزاوية ه ط ز الخارجة

مثل قوس ه ز كلها معلوم ولنضع زاوية ز في هذه الصورة ايضا معلومة
و ط ز و د ز القاعدة معلوم ايضا بما ذكر في الشكل الذي قبله فمثلث
ط ز ل معلوم الاضلاع والزوايا وكان ايضا مثلث ط ل د معلوم
مع ضلعين وزاوية قائمة فزاوية د معلومة فزاوية ط الخارجة معلومة
فقوس ه ز معلوم ايضا وانما بيان ذلك من اصل التدوير و
المعلوم قوس ح من الاوج فليكن ا ب ح الفلك الموافق على د وعلى افلاك مدورة ز ح ط وقد اخرجنا د
الى ح الاوج وجعلنا ه ز معلوما وليكن ه من ح ا و وصلنا ز ا ز ح واخرجنا عمود ز ك على د ه فزاويتا
ا و ك من مثلث ز ك ا معلوم وز ا معلوم لجميع اضلاع المثلث وزواياه كاملة معلومة وكان ا د
معلوم النسبة الى ا ز فلذلك الى ك فجميع ك د معلوم وزاوية ك قائمة و ك ز معلوم فمثلث ز ك د معلوم
الزوايا فزاوية د معلومة وخرجت كما في اصل الخروج

فليكن البيان على اصل التدوير والمعلوم ا ه لان
زاوية ز التي للقوس المرتبة من فلك البروج هي
المعلومة ونخرج على ز د عمود ا ل وزاوية ل قائمة
وخط ا ز وزاوية ز معلومان فخط ا ل من المثلث معلوم
لمثلث ا ل د لما علمه معلوم الزوايا فزاوية د معطاة
فبقي زاوية ز ا ه معطاة فقوس ه ز معطاة ايضا
والقصد فلنضع زاوية د معلومة يكون على هذا القياس
مثلث د ا ل معلوما و ا ل و ا ب معلوما وزاوية ا ل ز قائمة فالاضلاع والزوايا معلومة فزاوية ز



معلوم ومعنى ايضا زاويه ز ا ه معلوما بل قوس ه ر وقد نخرج بالحساب على ما سبق بهذا والعمى من جانب

الاوج ثم لنا خذ العمى من جانب الحضيض ولنبات بارنيه اشكال اخرى ولنبدا باسهل الخروج

فليكن ح ز معلوما من ح الحضيض وهو مشون حرا ولنصل ط ر وه ز ونخرج ط الى ب ونخرج من

د الى ط ر عمود د ك فنصير كما سبق مثلث ط د ك معلوم الزوايا والاضلاع و ر ك معلوم و زاويه ك

قائمه فمثلث د ك ايضا معلوم الزوايا والاضلاع بل مثلث ط د ب ايضا فزاويه ب ح ا اعنى قوس

ب ح معلوما واما من جهة الزاويه فلنضع اولا زاويه د معلومة ونخرج عمود ط ل على ز د على ل فنصير

كما تقدم ط ل د معلوم الاضلاع والزوايا وكذلك طلب لم خلاف ومعنى ز ا و يسقط معلوم وان

وان وصف زاويه ز وهي فصل الاختلاف معلومه و زاويه ل



قائمه وخط ز ط معلوم فنصير المثلث معلوم النسب

وايضا ط ل و ط ل معلومان و زاويه ل قائمه والاضلاع

المثلث ط د ل و زواياه معلومه فزاويه ط د ل

اعنى ب د ح اعنى قوس ب ح معلوم وكذلك

جميع زاويه ط معلومه فط د ل هو ط ح اعنى قوس

ح معلومه ولنبين هذا بعينه على اسهل الطرق ولتكن المعلوم

اولا قوس ح ط من ط الحضيض ونخرج ح ك عمودا

على ا د ط ان ح ا و زاويه المعوس ح ط معلومان

و زاويه ك قائمة فزواياها واضلاع ا ح ك معلومة

وعلى ما سبق زواياه واضلاع ك ح د معلومة فزاويه

د معلومه فقوس ا ب معلوم فاما من جهة الزاويه



فليكن اولا زاويه ما ترى من فلك البروج معلوم

ولنخرج ال عمودا على د ب و زاويه ا ح ب

زاويه



زاويه ما ترى من فلك البروج لانها مساويه للوسط والتعديل لكنها

من حيث معلومه فيصير المثلثان اعنى مثلث ال ح معروف ضلع

ا ح و زاويتي ل و ح ومثلث ال ح معروف ضلعي ال و ا ح معلومين

فيصير زاويه ح معلومه ل وايضا فيحصل زاويه د معلومه فيصير

مثلث ال د معروف ضلع ا د و زاويتي د و ل القائمه معلوم الزوايا

والاضلاع ونصير ايضا مثلث ال ح الذي هو معلوم ضلعي ال ا ح قائمه

ل معلوم الاضلاع والزوايا ومعنى ز ا و س ح ا ط معلومه ثم وضع جداول الاختلافات الحق الجزئيه لنكون

معروفها منها بعد ما عرف كيفيه استخراجها واقتصر على الاختلافات التي تقع في نصف واحد من البعدين

او من ان فصل الاختلاف في النصف الاخر مساو لنظيره في هذا النصف اذ كانت الحقيقي متساويه

ولكنه في احدهما زائد وفي الاخر ناقص ولما كان الاختلاف في الحقيقي التي هي البعد الابعد يكون اقل

قسم الربع الذي يليه على خمسه عشر فحصل كل قسم ستة فوضع اختلافها على اعدادها وكان الاختلاف

في الربع الذي يلي الاقرب اكثر فقسمه على ثلثين قسمه فحصل كل قسم ثلثه فجعل تفاوت الاعداد ثلثه ثلثه

فوضع في الجدول الاول عدد الحركه والسير من الاوج وفي الثاني



منه فوضعا عدد الحركه والسير من الحضيض وفي الثالث الرابع

ما بعد الاعداد والمستويه من اجزاء الاختلاف في الزياده

والنقصان وقد قالوا ان كان الوسط داخلا

في الجدول الثاني ونقص ان كان داخلا في الجدول

الاول ثم طلب حاصل الشمس بالحركه نصف نهار اول

يوم ملك بخت نصر وهو الذي منه تاريخه وحاصل

الشمس وسط في ذلك اليوم من التاريخ فحصل موضع الشمس

الوسط في استواء خريفي رصده من المعد الابعد بهذا الشكل



لكن المقطة المرتفعة من الخارج نقطة د وح الحضيض والمخرج ط ك عمود اعلى
ب و قوس ح ب معلوم من فلك البروج لانه بعد المركز الحقيقي عن
الحضيض فيكون زاوية الفصل معلومة وهي زاوية ط القائمة زاوية
خط ز معلومة على ما مضى فيخرج بالحساب قوس ح ز وسهم ك
على عرف وسط الشمس لمبدا الرصد طلب المدة بين مبدا الرصد و
ابتداء التاريخ وسط فلكم يكون فيما بين الاوج والمبادى عن نقطة الزيادة
فالقا ما واحد القوس الزائدة وهو حرف ما بيدا ما بين فلك الخارج وهو مكان الشمس في اول التاريخ بالوسط
فانه ثم علم كيف يعوم الشمس فقال لو لقد وسطها ميلها من الاوج والتاريخ وتزا له طلبه الحامل ويلقى
الاول ابدا التاسعة الى درجة الاوج فما بقى بدخل في جدول الوسط ونوجد عارا وهو التعديل ثم يزاد
التعديل او ينقص بحسب ما يجب كما مر نظر من يسع ذلك انه يمكن ان يحصل موضع الشمس بالبراهين الهندسية
واعلم انه سواء وضع فلك البروج مساويا للخارج او اعظم منه فان الاعتبار للزوايا التي عند مركز البروج
والمثلثات التي ترسم على ملك الزوايا وتلك الزوايا مشتركة للعالية والمساوية للخارج والاكبر منها او اكان
على مركز المساوي ويكون القسى متشابهة ثم لما بين امر الشمس ختم المقالة في بيان الايام بلياليها فقال انه قد يتبين
بحسب الظاهر ان اليوم بليلته دورة بلمامة وسعون جزوا وهو اربعة وعشرون ساعة وهو عود نقطة من
فلك معدل النهار كانت طالعة مع الشمس في اليوم الاول او كانت معها عند استقامت النهار الى خط الافق
او خط نصف النهار اولى بذلك لان العود اليه متساوية في جميع الاقاليم فهذا هو المظنون في جليل الامر لكنه
لما كان اليوم الحقيقي بليلته هو زمان عودة الشمس بالقياس الى دائرة الافق او خط نصف النهار بعلم الشمس
يتحرك في اليوم والليلة المسير المستوى الوسط نط وقيقة بالتقريب فاذن عودة الشمس زائدة على عودة
النقطة التي كانت تتاخر عنها فيكون اليوم بليلته الوسط مساو زمانا ونط دقيقة وهو اربعة وعشرون
ساعة وتسعة وخمسين مضروب في سعاته التي خمسة عشر جزوا اي آخر ساعة واحدة في ستين من تسعات من ساعة
لكن الشمس لما كان لها اختلاف حركة كما تقدم علمت الزيادة واذن بين حل الشمس في فلك البروج واحده

ولا الزمان واحد المساوية من فلك البروج ازمانها ومطالعها ومجازاتها على خط نصف النهار واحدة فان
الايام بلياليها تعرض لها تفاوت من الاختلاف في جهة الاختلاف فان لم يكن ذا قدر في ايام قليلة فلم قدر محسوس
عند تكثر الايام ولما كان غاية التفصيل من قبل اختلاف الشمس انما يكون حيث الحركة مستوية لاظهر احساسا فالكمن
المدة من كل واحد من البعدين المعلمين ومن تلك النقطة توجب ثقله وعند اكثر التعديل وغاية الفصل في الجهة الاخرى
بالخلاف فيكون المدة في الجهة الاوجية زائدة والتعديل ناقصا وفي الجهة الحضيضية ناقصة والتعديل زائدا و
مبلغه درجتان وثلثة وعشرون دقيقة والصغيرة يخالف الحركة المختلفة الحركة المستوية وذلك اربعة ونصف وربع
بالتقريب ويخالف نصف البروج احدهما الاخر بضعف ذلك الضعف وهو تسعة اجزاء ونصف فيكون الايام
التي يجمع في المسير الذي من الوسط الى الوسط يخالف الايام المستوية باربعة ازمان ونصف وربع و يخالف
جملة الايام الزائدة وجملة الايام الناقصة للايام الوسطى فيكون الايام الطوال يخالف القصار بضعف ذلك
وهو تسعة ازمان ونصف فهذا غاية الاختلاف من جهة الشمس واما غاية التفصيل من جهة المطالع فلا يخلو اما ان
يعتبر بحسب الافق او بحسب توسط السماء فان اعتبر من جهة الطلوع والغروب اي الافق فان غاية الاختلاف في
اكثر البلدان يكون عند النصفين المتشابهين بقطعي الانقلابين يخالف كل نصف لما هو حية الوسط بما انه اطول النهار
والوسط ويخالف احدهما الاخر بضعف ذلك وهو على ما يوجب تخالف نهايات الاطول والاقصر بحسب الاقليم
واما من جهة مجازاتها الاستواء فانه لا يختلف الا باختلاف ما توجه مطلع غاية الفصل من المعدل في نصف
النهار فان اختلاف فصل المطالع لا يختلف في الاقاليم وغاية النقصان فيما يكون فيما بين وسط الدلو الى
اوائل العقرب وغاية الزيادة فيما بين الزيادة فيما بين اوائل العقرب الى وسط الدلو ويكون جميع فصل الاختلاف
فيها مع المعتدل اربعة اجزاء ونصف وفي هذا الموضع بعينه فان نصف غاية اختلاف مسير الشمس قريب من
ثلثة اجزاء وثلثي يجتمع منهما ثمانية اجزاء وثلث وهو مجموع الخلافين مع المعتدل والذي بين الزائد والناقص
ضعف ذلك وهو امر لا يختلف في الاقاليم كلها ولهذا جعل ابتداء التاريخ للمحصلات للشمس من اول النهار من
نصفه لان الاختلافات فيه واحد حيث كان واما بالقياس الى الافق فيختلف بحسب مطالع البروج ساعات
ولا يحصل الفضل الذي يخالف والا يتفق في جميع البلدان ولكن الفصل المجتمع من الامرين في اوساط السماء اعني الذي

معنى ان نزاد او ينقص معا اما من الازمان فثمانية ازمان وثلث زمان واما من الساعات فنصف ساعة وجزء
من ثمانية عشر وذلك لان الزايدين منه معا هو من العقرب الى وسط الدلو والناقصين من
الدلو الى الميزان واذا كان ذلك اعظم الاختلاف المركب كان من الشمس بعشرة اجزاء وثلثا جزء
من قبل كانه وسط الشمس بعوا زمان وثلثا زمان من العقرب وسين جزء اذا اخذت المطالع وتماملت على
الشمس وارادت ان يجمعها اكثر ما يجتمع منها واذا كان كذلك كان تفاضل الايام فيما بينها بعضها ببعض اضعف
غاية هذا الفضل فكان من الازمان ستة عشر زمانا وثلثا زمان ومن الساعات ساعة وتسع ساعة وهذا المقدار
لا يحس به في الشمس وغيره تفاوت واما القمر فيظهر فيه ما يظهر فيه تفاوت محسوس قريب من نشبه احساس
جزء ثم علم تحصيل احوال الايام وتعديلها بها تعديل حقيقي من الايام على انها انصاف نهار او انصاف ليل
ونطلب مكان الشمس في اوايل تلك الايام واواخرها مقوما ووسطا وناخذ مطالع ما بين المقومين من مطالع الكرة
المنتصبة وننظر الى التفاوت فنجعله ساعات فان كانت المطالع زايدة على ايام الشمس الوسطى زدت
تلك الساعات وان كانت اقل نقصت ما حصل فهي الايام المقومة وعليه يعمل في حاجات حركات القمر الوسطى
ويمكننا بهذا السبيل على العكس والايام الزمانية الى الوسطى المستوية ثم رتب جداول الشمس لاول ان يجد بحركات
حركتها الوسطى منه وفيه من الموبت وبالحصة حرح من الحوت ل آخر المقالة الثالثة

ولما فرغ بطلميوس من امر الشمس كان اولى ما ينظر فيه امر القمر والارصاد الشمسية لا تخلو من القمر لان
جرم الارض لا يوجب عند فلك الشمس قدرا يحس به ولا تختلف الارصاد الواقعة على وجه الارض والرصد
الحقيقي لو امكن ان يبنى على مركز الارض اختلافا له قدر وهذا التفاوت هو الذي يسمى اختلاف المنظر اعني
من فلك البروج الذي يحوزه طرفا الخطين الخارجين من البصر والاخر من مركز الارض الملتقيين على مركز الكوكب
ثم الممتدين بعده الى فلك البروج واما القمر فلقربه من مركز الارض فله اختلاف واذن في تحصيل مكان القمر
الحقيقي على آلات الرصد في اول الامر وفي استخراج الامور الكلية بل ينبغي ان نعتمد في كل على الكسوفات

القمر

القمرية وذلك لانها ليست كالشمسية التي انما تكون بحسب مقابلة المناظر وتختلف بحسب اختلاف المناظر لان
كسوفها من ستر القمر عن الابصار وجرم الشمس واما كسوف القمر فهو انطماس ضوئه الشمسي من جرم
بستر الارض وهو امر في القمر نفسه لا بحسب الناظرين الى المناظر ثم لما كان يعلم بالتحقيق متى يكون في اي وقت شيء
ويكون القمر في وسط الكسوف مقابلا للشمس امكننا ان نعرف موضع القمر بالحقيقة في وسط زمان الكسوف فهذا
هو السبيل في ارصاد القمر على الوجه الكلي واما في الامور الجزئية فقد يستعان بكل واحد من الارصاد وعلى ما نوضحه
بعد ولما رصدوا القمر لم يجدوه كالشمس بحيث يعود في مدة واحدة الى نقطة بعينها وانهاء الى الشمس واحده من
الكواكب الثابتة ولا الى نقطة واحدة من فلك البروج بعينه ويختلف احيانا في السرعة والبطء والتوسط ويختلف
عرضه ولاختلاف عرضه في كل مدة بين ابعاد فلك البروج علم ان ليس لهذا الاختلاف المدرك منه اولا سبب
فلك خارج المركز غير ذي حركة خاصة والا لكان يعين مواضع كل واحد من السرعة العظمى والصغرى والوسطى
واذا كان يحيط بسبب المخالفة على ما توجبه فلك خارج المركز متحرك بخط … متحرك بنفسه … ويقدمونها
و… فنعلم انه بسبب فلك التدوير … وجد اعظم اختلافه في ايام مقابلات الشمس واوقات
الكسوفات اصغر من اعظم اختلافه في تربيع الشمس ولا يمكن ذلك الا ان يكون فلك التدوير على فلك
خارج المركز … ويكون فلك التدوير ويكون … نصف قطره من فلك البروج اعظم وما … ويكون
البعد فيكون ما يحوزه اصغر ونعلم من هذا ان مركز فلك التدوير يدور على حامل خارج المركز يكون نسبة فلك التدوير
اليه نسبة الشمس الى فلكها الخارج المركز وعلم ايضا ان حركة في فلك التدوير غير مشابهة لحركة فلك التدوير
في فلكها الحامل والا لتساوت مدة عودة … على حامل ولا ايضا اسرع منه ولا اسبق عودته في فلك
التدوير وهو عوده اختلافه عودته في الطول اعني عوده المسير الوسط بل وجد متاخرا حتى اذا عاد الى
مثل ذلك الاختلاف كان مذهبه في الاختلاف ذلك المذهب كان قد زاد على العود في الطول ثم لم يجدوا
ميله الذي له عن فلك البروج الى الشمال والجنوب ثابتا في موضع واحد والا لكان عوده المرية في الطول و
والعرض معا اي كان اذا عاد بالرؤية الى نقطة من ما والى العرض الذي كان له عنده فعلم ان فلكه المايل
متحرك الى المغرب مستقبلا لحركته الى المغرب فعلم ان التقاطع من فلك البروج ومن الفلك المايل غير ثابت

فی نقطة واحدة بل متحرکة کحرکة المغرب بحرکة الماین بمقدار یجتمع فی دورته واتخذوا من جملة تفاوت ما بین الحرکتین ما ادّاهم
علی الایام والساعات صحیح غیر منقوص وقد یحصل من ذلک شذوذ لو کان المطلع ساکن المکان الکسوف لا یکون الا فی کل
موضع من فلک البروج ولکانت العروض لا تختلف فی کل موضع ولکان نسبة القمر من الثوابت التی هی منازله
فی قربه وبعده عرضا لا تختلف بل یکون واحدا ولما کان الامر علی هذا لم یمکن ان یستخرج مسیر القمر بالوسط بالسبیل الاول
من السبیلین المذکورین فی باب الشمس بل کان السبیل الاخری وهو ان یراعی عدة یشتمل علی الشهر قمریة تشتمل علی
عدة ادوار فی الطول تامة ومع قوس زائدة ویتکرر بعینها لعلة تکرارها لابد منها ان یکون فی کل عدة مثلها تشتمل
تلک الادوار فی الطول بعدتها والزیادة ان کانت ویکون العودات فی الاختلاف تامة بعدتها ولولا ان
عودات الاختلاف لست فیها ایضا والا لما کانت الادوار الطولیة متشابهة ومتحدة وان یکون عودات
العرض فی امثال تلک المدة متشابهة وذلک بان یراعی اطرافها وکسوفات قمریة متشابهة الاحوال وان تقدم
امر العرض جعلوا له رصدا خاصا واعلم ان الادوار القمریة اذا عادت ادوارا تامة فان الاشهر لا یجب
ان تتم بها لان الشمس تتحرک فی الشهر مقدارا والی ان لا یلحقه القمر بالمقابلة والمقارنة لا یتم الشهر فلذلک لا بد
من ان یزید فی هذا الاعتبار علی العودات فی الطول تجوّزا الی تمام الشهر بعد ان یکون الزیادة فی کل مرة مثل
تلک القوس واما جهته والسبیل الکمن الاقدمین ان یراعوا عدة الشهور ویهتموا بان تتربص کل عودة الی
الاستقبال او اجتماع والاستقبال اسهل بسبب الکسوف فان الکسوف اذا عاد حصل حصر الاشهر معلومة
کیف یمکن ان یراعی حتی یکون العودات فی الاختلاف تامة فهو علی ما سعده عن قریب واما کیف یمکن ان یراعی
تلک العودات العرض فبان یکون الکسوفات التی یحدّ بها اطراف الاشهر عند نقطة واحدة شمالیة او جنوبیة
بمقدار واحد بالبعد من الارض یعرف ذلک تشابه الابتداء والمکث والانجلاء فی المدة او بمساواة زمان ما بین
الابتداء والانجلاء لتساوی مقدار الکسوف واذا کان حال فی اختلافه وکلها جمیع الامور والاقدمون
لما رصدوا هذه المدة وذلک الحاسب الی الکواکب الثابتة وهذه الامور کلها عدوا ذلک ستة الاف وخمسمائة
وخمسة وثمانین یوما وثلث یوم یستکمل فیه عندهم من عودات الطول ثمان واحد وعشرون دورة والاجزاء
التی یدورها مسیر الشمس بعد المدة واحد عشر اجزاء وثلث جزء من عودات الاختلاف مائتا عودة وتسع وثلثین

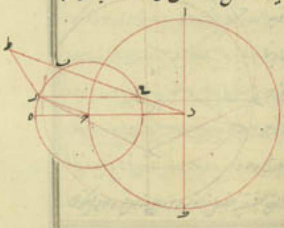
عودة ومن عودات العرض مائتا عودة واثنتان واربعون عودة ومن الاشهر مائتان وثلثة وعشرون
شهرا وسموا هذا التربیع الزمان بالذی یری الیوم وهذه الاحوال من الفرق فی ملک بسیط لکنهم لا یجعل له
الایام صحاحا لان ذلک ثلث فرابتی وتضاعفت معه العودات وسموه المربّع اذ السبیع والمستخرج منه
الی صلی فانه لما استعان به رصدا و هو الرصد الی القلیل من الاقدمین الکلدانیین الخذ وکلانو هکذا و
عدوا فیه روامن ذلک خطاءو وجدا مدة تشتمل علی جمیع ذلک الاشهر عن الایام فی ثلث الف یوم وسبعة
وعشرون الف یوم وسبعة ایام وساعة واحدة من ساعات الاستوائیة وجملة الشهور المشتملة فیها اربعة
الاف ومائتان وسبعة وستون شهرا ومن عودات الاختلاف اربعة الاف وخمسمائة وثلث وسبعون عودة
ومن ادوار الطول فی فلک البروج اربعة الاف وستمائة واثنا عشر دورة الا سبعة اجزاء ونصف بالتقریب
نقصها الشمس وکان حاسبه ایضا الی الشهر الوسط تسعة وعشرون یوما واحدی وثلثون دقیقة
وخمسون ثانیة وثمانی ثوالث وعشرون رابعة بالتقریب کان تحقیقه للاشهر بالکسوفات واما انواع حققها بالاجتماع
والاستقبال خرج له الاعداد اطول وسهل ذلک من جهة العدد المشترک الذی بعدد الشهور وهی اربعة الاف
ومائتان وسبعة وستون ومن عدد دورات الاختلاف وهی ٤٥٧٣ وسموا العدد ستة عشر فحصل
من الشهور مائتان واحد وخمسون شهرا ومن عودات الاختلاف مائتان وتسع وستون واما العودة فی
العرض فلم یحده فی هذه الکسوفات علی الشرط المذکور اذ لم یمکن الجهة والمقدار واحدا لکن اذا اراد ان
یراعی عودة العرض احتاج الی اعتبار عدة الطول وهی خمسة الاف شهر واربعمائة وثمانیة وخمسون شهرا ومن الادوار
العرض خمسة الاف دور وتسعمائة وثلث وعشرون دورة واذا اقرّ الامر علی ما وجده ارخس ثم قسمت المدة
علی عدد الاشهر ثم السنین انه یخرج ایام شهر واذا قسمت العودات بعد ان کمل دورها علی جملة الایام خرج المسیر
فی الیوم سوا فی الطول او العرض والاختلاف وقد استخرج اجزاء الوسط فی الطول بوجه اسهل وهو ان الشهر
بالوسط هو دورة تامة مع قوس مسیرة الشمس فی مدة الشهر الوسط المعلومة فالدورة مع قوس الشمس
معلومة فوسط القمر فی الشهر معلوم ثم ان بطلمیوس اراد ان یصحح ما وضعه ارخس وغیره ویتأمل صحتها
لذلک جملة واستدرک علی الاوائل بوجه اسهل من طریق ارخس وبالصحة واستصعب سلوک هذه الطریقة

لما يعرض من سير القمر في الاختلاف هو وذلك ان في بعض كلما تتالا وثبت حدوث هذه الهيئات في الطول بشاهدت تبين الاول
وذلك الاختلاف الواقع للشمس والقمر معاً لا بسبب شيء يقطعان بما يقي في تفاوت في القسي التي يقطعها بعد الاول
وليس بعض ذلك واما الاختلاف بل يجوز ان يحصل بعد الاشهر مخالفة جزئية تواليه للشمس والقمر لما لم الشمس مثلا
لو كانت المدة سنة ونصف ومكان الشمس بعد الدورة في المدة الاولى في جنبة الحضيض فسارت في المدة
الاولى بعد العودة قوساً ضدى من المسير الوسط الذي عند الحوت فتقع نصف السنة مسير الفلك الخارج المركز
واقل من نصف البروج كما علم فاذا ابتدأت توافى المدة الثانية كانت في جنبة الاوج فسارت بعد العودة
من المسير الوسط الذي عند السنبلة فيكون سيرها في نصف السنة نصف الفلك الخارج المركز واكثر من
نصف الفلك الخارج كما علم ستة اجزاء ونصف فيكون الفلك متساوية وما سيره من فلك البروج غير
متساوية بل يجب ان يراعي في سير الشمس ان لا يكون اختلاف البتة او يكون اختلاف واحد وذلك بمراعاة
امور منها ان يتم ادوار الشمس في فلكه ولينجبر الكسور القوسية او يكون زائد او بالنصف المبتدى من
الاوج الى الحضيض في المدة الاولى ومن الحضيض الى الاوج في الثانية في الاحتمالين جميعا حتى لا يكون اختلاف
او يكون الابتداء في كل واحد من الزمانين نقطة واحدة والانتهاء الى نقطة واحدة وهذا لا يكون في زمنين متساويين
او يكون مبدأ الزمانين من قطع واحد بعينه وبعدا سواء من جنبي البعدين المسلطين فيكون مثلا في اول
الزمان الاول وله بعد من الاوج او الحضيض في جهة تحصل في آخر الزمان الثاني في مثل ذلك البعد
من جهة اخرى فابتدأت الشمس مثلا من نقطة لها بعد من الاوج ودارت الادوار عنده ثم زادت على
ذلك قوساً فحصلت على تقدير عند الاوج ثم تمت الادوار عند الاوج وزادت على ذلك قوساً فحصلت
على بعد من الاوج مثل بعد النقطة الاولى التي منها ابتدأت او كذلك من جانب الحضيض حتى كان الاختلاف
واحداً بعينه ويكون القسي الفاضلة على الادوار الساعة من فلك البروج متساوية وبعد هذا فيجب ان يراعى
مثل هذا في سير القمر من البروج في المدد المتساوية متساوية ثم لا يجب ان يكون عاداً الى اختلافه الذي منه
ابتدأ او لا الى عرضه اما الاختلاف فلمثل ما قلنا للشمس فانه اذا تحرك بعد الادوار عندها في اول الزمانين من
اسرع المسير الى الابطاء وفي الثاني بعدها من ابطأ المسير الى اسرعه فيرى انه قطع في زمانين متساويين قسياً

في الطول من فلك البروج متساوية من غير ان يكون تمم الدور في الاختلاف في كل واحد من الزمانين او لا
عاد الى اختلافه الاول فهذا امثال ما لا يكون له في احد الزمانين فضل اختلاف البتة ولذلك لو تحرك
في كل واحد من المدتين من سيره الواحد بعينه بحسب الزيادة والنقصان فيكون فضل الاختلاف واحداً
وان قطع من البروج قوسين متساويين ولا يكون عاد من الاختلاف واحد وهذا الاحتراز وكذلك اذا
كان المبدأ في السيرين من قسي بعدهما عن الابعاد والاقرب من جنبيته سواء فيكون كما مثلنا في
الشمس قد ابتدأ من نقطة وتمم الدورات اليها ثم حصل بعدها عند الاوج او الحضيض ثم تمم الدورات
عند الاوج او الحضيض ثم زاد قوساً مثل القوس التي زادها الكن في الاولى فيرى انه سار قسياً من فلك
البروج متساوية ولا يكون عاد الى اختلافه واما في العرض فقد سبق القول منه فيجب اذن ان يحال لكل
واحد من الاختلاف والعرض ما يؤمن منه هذا الخطأ اما الاختلاف فيجب ان يجعل المبادي من امور عظيمة
الاختلاف واما بالفعل والمقدار واما بالقوة وان كان يمكن ان يراعى ما يجوز دون ذلك لكن الاولى والاصح
ذلك اما الذي بالفعل فبان يكون الابتداء من البعدين العظمى الاختلاف بان يجعل مبدئها في احدى المدتين
من ابطأ المسير والخط حتى لا يكون اسهاه وعند اسرع السير وان يبتدأ في المدة الثانية من اسرع السير
فيزاد حتى ينتهي الى ابطأ المسير فهناك يعظم الاختلاف في الطول وخاصة عند الربع او الثلث الارباع من العائد
بعضها حقق غاية الفضل ومهما لم ينته الى المذكورين لم يمكن ان يرى قاطعاً في مدد متساوية قسياً في الطول
متساوية او يتمم العودة واما الذي بالقوة فان يبتدي في احدى المدتين من عند المسير الوسط الذي يأخذ
الى السرعة وفي الاخر عند المسير الذي يأخذ الى الابطاء وهناك اذا صادف المسير ربعاً او ثلثة ارباع الفلك
غاية الفضل وان صادف اضعاف اضعاف اربع مرات ولا يكون اختلاف في القوة اعظم منه ولا يمكن ان يقع
غلط فيكون قد قطع قسياً متساوية من البروج ولم يتمم العودات في الاختلاف ولهذا اختار ابرخس في تصحيح
اختلاف الشمس بل جعل احدى المدتين مبتدى من اسرع المسير فمنتهياً الى الابطاء وفي الاخرى بالعكس
واما العرض فما ذكرناه وفيما سلف فهو الاحتياط فيه مع تحصيل العودة فيتبين ان هذه الطريقة لعمرك سهلة
فانه احفظ وان كانت بحسب العمل مما لم يوجد معتبره في الاتصال الى المطلوب ولكن السبيل الذي ذكره بطلميوس

في الاستدراك على المتقدمين وعدة الاشهر والادوار في الطول موافقة لما وجده ابرخس وفي الاختلاف
والعرض مخالفة لذلك اما الاختلاف فوجده في مدة الطول واما في العرض فوجده في مدة اقصر وقبل الشروع
في تحقيق ذلك الاستدراك وضع جداول سير القمر في الطول والاختلاف والعرض معللين بما استدركه
وموضع سير القمر في الطول بقسمة ورحه ونحوه هو قوس القمر الوسطى على ايام السنة تخرج لليوم الواحد
لتحج كل كب بالتقريب ثم قسم ذلك على الساعات واجزائها وضرب عدد ادوار الاختلاف في ثمانية
سنين ليعلمها ورجائهم قسمها على ايام المدة التي لابرخس فخرج حركة الاختلاف المستوي في اليوم
ح لج مو لط لح لكنه لما اعتبر بطريقته وجدها ناقصا ووجد في اليوم يح حح بو ربا لطم قسمه
على الساعات ثم عمل بادوار العرض كذلك فخرج على اصل ابرخس لليوم واصح يح به لط هو فط
وخرج على الاستدراك اكثر من ذلك وهو يح به لط مح بو لز وستين ان الحركة الوسطى للبعد هو حركة
الخارج والبعد هو تباعد ما بين الشمس والقمر وهو فصل ما بين حركتيهما الوسطى يكون في اليوم يب يا لو ماك
لط مقسم ذلك الى الساعات واجزائها وضرب جميع هذا في الشهور الشمسية وهي ثلثون يوما ثم في ايام
السنة المفردة وهي ثلثمائة وستون يوما واسقط الادوار التامة من الجمل واخذ الفضل ثم ضربها في ثمانية عشر
سنة فجعل الجداول وهي عشرة الواح مجدولة احدها للسنين المجموعة مبتدأة على التوالي ثمانية عشر ثمانية عشر سنة
والثاني للسنين المفردة الى ثمانية عشر وتحتها للساعات والثالث للشهور وتحتها للايام وكل لوح فيه
جدول طولاني لحركات الطول والآخر لحركات الاختلاف والاخرى لحركات العرض والآخر لحركات
البعد وكل جدول طولاني فهو مقسوم عرضا الى السواد ثم شرع في اثبات الوجه الذي يخص في استخراج
سير الاختلاف وقال اولا انه وان كان يظهر للقمر اختلاف ثان غير هذا الاختلاف او حالت على سعة
وفضل فيه اكثر المتقدمين فان ذلك غير ضار لما فرضنا هذا الا ما يعتبر الحكم من الكسوفات القمرية وهي
عند الاستقبالات لانها لا يظهر للاختلافات الباقية والثالثة عند الاستقبال كما سيبين كثير تأثير الثاني
يعظم عند التربيعين والثالث عند التسديسين وانما جعلنا هذا الاختلاف اختلافا ولا او يوجد مع عدم
الاختلافات الاخرى وكذلك يوجد الاكاظ لها فهو اولى بان يكون الكلام المتقدم انما هو فيه قال ومما

الاختلاف

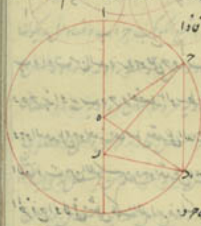
الاختلاف وان كان حاله فيما يعرض عنه وله ويلزمه على اصل التدوير واصل الخروج عن المركز واحدا
فان الاولى ان نوضح هذا الاختلاف على اصل التدوير ونوضح الثاني على اصل الخروج حتى يكون تلك
ذلك خارج المركز يحمل فلك التدوير فان هذا هو الذي يستمر تتم على ما اشرنا اليه فيما سلف واما كيف
يمكن ان يكون اللوازم من الاصلين في هذا الباب واحدا وليس سير الاختلاف متشابها للمسير في الطول
كما كان في الشمس متشابها بل متناسب المسير فيهما من التدوير الى فلكها اصغر من سير قوس المسير من
الخارج الى فلكها فذلك مما بين عاقصوله والحامل هو اعلى المركز او لم يعرض بعد لخارج المركز ولا وصفنا
الحامل موافق مكان الحامل الخارج مما يظهر ضرره في هذا الاختلاف الاول واما الشرط الذي يجب ان يتقدم في
مراعاته استواء حكم هذا الاختلاف اذا كان القمر على تدوير هو على حامل او كان على خارج المركز دون التدوير
مع ان يكون سير التدوير في الحامل اعني قوسا اعظم في النسبة من قوس القمر في التدوير ويكون قوس
الخارج يقطعها القمر شبيهة بقوس التدوير ولو كان عليها الا ان الخارج يتحرك الى ضد جهة حركة القمر وتبا
شبيهة بفصل قوس الحامل على قوس التدوير وان يكون حركة القمر الى المشرق ضد حركة الكل وسواء كانت
النسب متساوية او متشابهة فان الحكم في الاصلين يكون واحدا للموضع او للاستواء ولتكن اب ح
الموافق على مركز د وقطر اد والتدوير دائرة ه ز على ح وقد صار من ا الى ح والكوكب من ه الاوج الى
ز ولنصل ح ز د ح ه ويكون قوس ا ح اعظم من القوس الشبيهة بقوس ه ز من دائرتها بما هو ب ح
قوس مساويتها الى دائرة ا ب ح شبيهة الى دائرتها ونصل د ب فبين ان زاوية ا د ب هي الزاوية

الفصل من المسير الوسط وسير الاختلاف
وهو قدر ما فرضنا ان خارج المركز متحرك لو كان القمر
عليه في زمان مثل هذا الزمان في هذا الاصل
مساعدا وح مثل ح ز ونصل ح ز فلان قوس
ب ح شبيهة بقوس ه ز فبين ان زاوية ب
د ح مثل ز ح ه الى زاوية المعادلة فظهر ان ح د

ح ر متوازي الاضلاع فاذا عمل على مركز ح ببعد ر قوس طه كان من الخارج الذي على النسبة المطلوبة
فلنقطع خط و ب ط على ط فزاوية طح ر المساوية مثل ح و ح الداخلة المقابلة اعني رح و الخارجة فرطية بسبهة
در فقد بان اذن ان سواء تحرك الكوكب قوس ط و وتحرك خط ط د قوس اب او تحرك الكوكب قوس
در وتحرك مركزه خط اح فانه يرى على خط واحد وقد سار قوسا واحدة وبالعكس ولا يكون على خط آخر
حال ولنبين ذلك والعيب تشابهه على ما يرى فلنكن دائرة ح ط ك الى رجه المركز على مركز ل وم مركز
البروج و ط ك قوس حركة الكوكب و ح ط قوس حركة الفلك حتى يقطع من فلك البروج على النسبة
المذكورة ويكون زاوية ح م ط السالك الاجزاء من فلك البروج ونصل ط ل م ك القطر ونصل ل ك م
ك م ح ولنكن اب د موافق المركز على د وقطع قدر ويه د ر مركز د ومنها قوس اح والكوكب من
التدوير قوس ه ر شبيه ط ك ولنا جذاب سبيه ح ط ونصل ا د القطر د ب و د ر و ح ن و د ح
فان نسبة د ح الى ح د من مثلث د ح ر كنسبة ل ك الى ل م من مثلث ك ل م وزاويتا ل و ح متساويتان
لانهما معا من قائمتين بعد ح د ط ل ك المتساويين فالمثلثان متشابهان فزاوية م كزاوية ح
ز لكن ب ح شبيهة ط ك اعني د ر فزاوية ب د ح ر ح ومتساويتان ف د ر ح متوازيان
فزاوية ب د ر مثل زاوية ح ر د اعني ل م ك وقد بان ان زاوية ا د ب التي للفضل مثل
ح م ط فمجموع زاوية م مثل زاوية ا د ر و ذلك ما اردنا ان نبين له

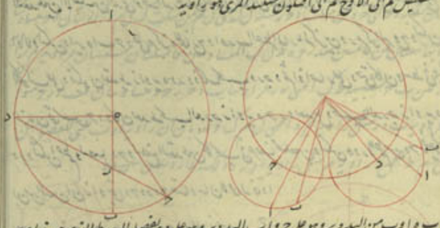




ولما دفع بطليموس ذلك ثال الى اصابة فلك التدوير لهذا الاختلاف ولم ينل ان يحمل القمر كانه لا عرض له
بل كانه على مركز البروج ليستقل بالبيان الذي يحاوله عن الصعب بسبب ما يجب من حساب العرض الذي
لا يقع سركة تفاوت محسوس على ما نبينه بعد وان كان الواجب ان يتوهم ولا في الكرة التي يحمل القمر فلكا
في سطح البروج على مركزه و اخر مائلا عنه بمقدار العرض الا انه على مركزه ويحرك بمقدار فضل حركة الطول
على حركة العرض حركة مستوية على مركز البروج فيجعل الاوج لفلك آخر في سطحه وعليه فلك التدوير يتحرك عليه
مشرقيا والقمر على فلك التدوير مغربيا لكنه وان كان كذلك فقد اخذ الحامل كانه في سطح البروج للغرض المذكور
واما وجه بيانه لتقدير الاختلاف فلنقدم قبله مقدمات ينتفع بها في هذا الشكل وتعين على معرفة احوال
التعاديل فنقول اذا كان القوس الوسطى دون نصف دائرة حيث يكون القدر على ان تزداد من معا او
تنقصان معا كان التعديل من القوس الحقيقية والوسطى هو في ... قطع القوس الوسطى فضل ما بين
التعديلين الاصليين الذي يوجبه الدرجان اللذان كذا ان فلك المدير ولنبين ذلك على اصل الخارج
اولا ولتكن دائرة اب ح د على مركز ه للخارج د او ر العظم المار بالمركزين و ر مركز البروج وليكن
الكوكب على د فيكون تعديله زاوية ه د ر و ذلك بحسب درجة د ثم اذا صار على ح حتى كان وسطه في هذا
الزمان قوس ح د وكان تعديله بحسب الدرجة زاوية ه ح ر والتعديل بحسب الدرجة زاوية ه
د ر ولنكن اعظم ولنصل د ح ولنضع التعديلين كما يجب في غرضنا مختلفين ولنكن ه د ر اعظم من ه ح ر فيقول
ان من البين ان زاويتي د ح ه و ح د متساويتان لا محالة فاذا
نقصنا من زاوية د ح زاوية ه ر ح ه وزدنا على زاوية
ه د ر زاوية ه د ر حصل منهما زاويتا ر ح د و ر د ح ومجموعهما زاويتا
مثلث ح ه د فلان زاوية ه د ر اعظم من زاوية ه ح
ويكون في تقديره اكثر مما نقص فيكون زاويتا ر ح د و ر د ح
اعظم من زاويتي د ح ه و ح د معا اعني زاوية ر ح د من مثلث ه ح د
التي للوسط اعظم من زاوية ح ر د من مثلث ح ر د التي للحقيقية بفضل زاوية ه د ر على زاوية ه ح د فيكون

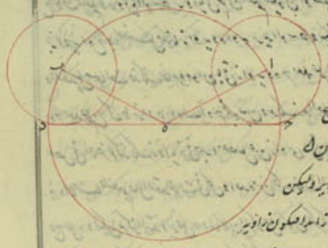


التعديل من القوس المرئية اعني زاوية ز والقوس الوسطى اعني زاوية ه هو فضل ما بين تعديلي الدرجتين
وكذلك ان جعلت زاوية ح التعديلية اعظم من زاوية ه وصارت زاوية ز اعظم من زاوية ه كان تفاوت
التعديلين التفاوت بعينه وليس ذلك على اصل التدوير لكن دائرة ح ه د الموافقة المركز ومركزه ه وح د يقطعها
مركز التدوير صار فيها من ح الى د ولما كان التدوير على ح كان الكوكب على ا وكان التعديل للدرجة زاوية
ح ه ا فلما صار التدوير على د وصار الكوكب على ب مكان تعديل الدرجة زاوية د ه ب من فلك التدوير المرئي
فكان قوس المصير قوس يوترها زاوية ا ه ب على ا ب من فلك التدوير وهو على ح و ب من فلك التدوير
وهو على د وقوس الوسط قوس يوترها زاوية ح ه د و زاوية ح ه د تفضل على زاوية ا ه ب المركوز وراة
ب ه د وتنقص منها زاوية ا ه ح فالفاضل منهما هو التفاضل بين زاويتي القوسين لكن زاوية د ه ب
اعظم من ح ه ا بزاوية ا ه ب فهي الفاضل تعديل الدرجة وكذلك لو فرضنا الكوكب اولا على ب ثم صار الى
الحضيض ثم الى الاوج ثم الى ا فيكون حينئذ المرئي هو زاوية



ب ه ا وب من التدوير وهو على ح وا ب التدوير وهو على د والفضل الوسط الذي هو زاوية
د ه ح بزاوية ب ه ح وتفضله الوسط بزاوية ا ه د والفضل بين الفضلين زاوية ا ه ب
وهو التعديل وهو بعينه الحاصل بتعديلي الدرجتين فان كان احد التعديلين زائدا والاخر ناقصا فان
التفاوت بين القوسين وهو تعديل ما بين القوسين هو مجموع التعديلين فليس ذلك في اصل
الخروج اولا في مثل فلك الدائرة ولكن ح بين الحضيض والاوج ود بين الاوج والحضيض
والقوس قوس ح ا د فزاوية ح هي للتعديل زائدة وزاوية د هي للتعديل ناقصة لكن زاوية

الروية والقوس الحقيقية هي مجموع
زاويتي ح ز ا زائدة والى اعلى مجموع زاويتي
الوسطى هي مجموع زاويتي ح ه ا
ا ه د الى جهتين وبها الفضلان مجموع
زاويتي ح ه د ومجموعها فضل البعد بين ل
والنقصين وكذلك ايضا في اصل التدوير ولكن



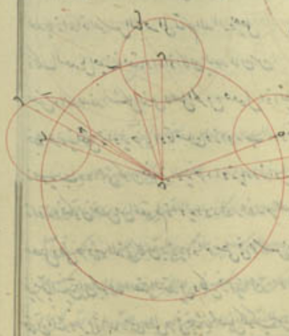
تعديل ا وح زائدا وتعديل ب د ناقصا فيكون زاوية
ح ه د فضل القوس الحقيقية بزاوية ا ه ب بفضل القوس الوسطى وهي تنقص عن المرئية بمجموع التعديل
وكذلك ان جعلت في الاصلين جميعا زاوية ح ناقصة
وانه يجوز ان الدوائر وتعين خطي الزاوية
في خروج الجهتين وذلك سهل ونقول انه قد



وجب في جميع ما اوردناه انه اذا فضل قوس
تعديلها زائدا فالقوس الساعة الى تمام الدائرة يفضل
ذلك التعديل بعينه ناقصا واما اذا كان البعد ان من
جنس واحد فبعد الشكل الذي لاصل الخروج معمول اذا قطع الكوكب ح ا ب دفعا والى ويكون
خط الروية فضل زاوية ح ز ا وقائمتين و زاوية ب ز د وفضل المتوسط زاوية ح ه ا وقائمتين و
زاوية ب ه د اعني يكون فضل زاوية ح ه ا وزيادة زاوية ح وقائمتين و زاوية ب ز د معصان
زاوية د ويكون ينقص من المقوم زاوية د وزاوية ح فلينقص زاوية ح من وهي النقصان
متصل وعلى ح وهو الذي كان به زيادة الوسطى في قوس ح د وانت تعلم من الشكل الذي فيه التعديلان
غير متجانسين ان مجموعهما ايضا التعديل ولكن زائدا ان واما في اصل التدوير والتعديل متجانسين
فلان التدوير اذا سار من ا الى ح في جهة ز فيصل الكوكب من ا في ب يكون زوايا الروية ز واما

محاسس

ح ط ك العلم و زوايا الوسط زوايا ل م ن العلم فيكون الوسط يزيد بزاوية ح و ب وينقص
بزاوية اوح والفضل منهما زاوية ده او زيد الوسط وكان ينقص واما في اصل التدوير
والتعديل مخالف فذلك ظاهر وهو ان باقي زاوية ده ح بعد علم ل م ن ينقص عن باقي زوايا علم
اوح بعد علم ح ك ط بزاوتي د و ب اه ح بمجموعين ومدلك زد العلم على العلم وبالجملة في اي الجانبين اوهما
نقص في الاخر وكذلك زوايا في جهة ا فضل عن زاوية في جهة ابز وا ي ح د بمجموعين فلا وجهنا
هذه الاسا فلنفهم حال التعديلات في كل واحد من الكسوفات الثلثة المتقدمة والمحدثة ليكن خارج مركز
ح على د ولكن مركز التدوير على ه ولما كان المركز على و كان الكوكب على الحد الذي من الحوت ثم بعد
الادوار حصل المركز من طريق ح على ز وتحرك الكوكب من ا الى الحصيص ثم الى ب وحصل عند ح حادي
عشر من الحوت فاذا كما علمت تعديل قوس اب ثم و ان المركز من ز الى ه الى ح وسار الكوكب من ب
الى ا حتى حصل عند ح وحادي عشر من السنبلة فكان المركز سار في ازوايا ب وح عن القاسمن بعد القاسمن
والمحقق سار في زوايا ب وح عن القاسمن بعد القاسمن وفضل المحقق بزاوية ب و ر وفضل الوسط



بزاوية ح د ح الوسط زاوية ا وح
زاوية ا ده ب حتى فضله الوسط وهو التعديل
الناقص اوح فلما كان قوس
اح ب زائد التعديل ومبلغه
باعتبار تفاوت ما بين الوسط
والمحقق في كذا يكون ما هو قوس
ان ما فضله التعديل بهذا القدر لما شاء
وتعديل قوس اح ما نقص ما بين
تعديل قوس اح اعني تعديل
قوس اح ب وهو ح ر ك الزائد

ح و ب
س و ح
س ح ا

فيجب ان يكون قوس اح زائد التعديل بمقدار ما يفضل به التعديل الزائد على التعديل الناقص وهو
ب من لان الكوكب اذا كان على ا و مركز التدوير على ا ي خط سب عليكن على ه كما هي بحالها فليس في ذلك
تفاوت فيكون المحقق سار في الزوايا عن اوح والتدوير على ه والوسط سار فيها في الزوايا عن ه وح وكان
الفضل منهما من المحقق بزاوية اوح وهي فضل تعديل اوح ب على تعديل اح وهذا زاد المحقق على الوسط
ولنبين نظير هذه الاحوال في الكسوفات الثلثة الاخرى ولنكن ه مكان مركز التدوير في الكسوف الاول
وكان القمر على الحد الذي من الثور وقد سار المركز الى ز من طريق ح فلما حصل المركز على ح حصل
الكوكب على ب الحد الذي من الميزان فيكون المركز على الى زاوية ه د ا و المحقق سار في زاوية ا د ب
فنقص عن الوسط بمجموع زاويتي ز د ب ا د ه ثم سار المركز من ز الى ح وحصل الكوكب على ح فيكون
المركز تحرك مجموع زاويتي ه د ز و ز د ح والمحقق مجموع زاويتي ب د ا و ا د ح فزاد على الوسط بزاوية ب د ه
وينقص بزاوية ح د ح وهي نقص زاوية ب د ح اعني ب د ر والفضل منهما زاوية ب د ح وهو التعديل
الزائد وكان التعديل الاول من مجموع زاويتي ا د ه ز د ب اعني ا د ر ز د ب اعني ا د ب فيكون الفضل بين
التعديل والاول بزاوية ح د ا وهي ايضا تعديل الزائد وذلك لانا لو توهمنا المركز تحرك والكواكب تحرك
لما حصل الكوكب على ا كان المركز حصل مثلا على خط ط لا محالة اما مع



حيث يكون نسبة زوايا قوس ا د عند مركز والى ز زوايا قوس د ب
القسمين قطعهما التدوير والكوكب في مدة واحدة كنسبة زوايا السرعة
عند المركز في دورة واحدة ولكل قوسين بعدا اعماقي مدة واحدة
فان كان سار لا اكثر من نصف الدور مثل لكن ط حيث انه يكون
المركز سار بزاوية ه د ح والمرئي زاوية ه د ح والفضل على الوسط
بزاوية ح د ح اعني ح د ا وان سار اكثر من نصف الدور
حتى كان مثلا على ه فيكون الوسط بمجموع زاويتي ح د ه ه د و
والمرئي زيد عليهما مثل ما يراد هنا كعدمه ان

وينقص من هذا او كل قوس زاد بها التعديل او فى المواز او بعضها من ذلك التعديل شيئا فالباقى يزيد ما فى التعديل
وكلما انقص ما قد بان ان كل قوس نزاد به التعديل او فى بعض بعضها من التعديل شيئا والباقى يزيد به التعديل
فقد ذا ما يحصل التعديل من الزائد على الناقص والمقبول الا ان المرايح لا يجوز ان يكون الا على قوس اب اذا كان
قوس سحج زائدة والتعديل على قوس اب ناقصة التعديل فيصل الى ادركت وهذا مما يسهل بيانه لما
سلف فلنرجع الان الى الكتاب فنقول انه يستعمل ثلث كسوفات قديمة وثلث كسوفات حديثة استخرج
منها بطريق الهندسة سير القمر فى الاختلافات فاما القديمة فالاول منها قد كان الشمس فى وسط زمانها
المعلوم المقدار والوقت والاسكندرية بالحقيقة على ما يوجبه التاريخ فى الحوت بالحقيقة كذا ومعرفة هذا من
التاريخ انه كان بكسوفها ساعة ويومه وشهره وسنته بارض بابل والطول من ارض بابل الى الاسكندرية
معروف فساعة ذلك الكسوف بالاسكندرية معلومة فيحصل وسط الشمس لتلك الساعة بالاسكندرية لان
ساعاته بالنسبة الى اسكندرية ثم يوم واما الكسوف الثانى فالشمس كانت فى وسط زمانها بحسب
ذلك العصر على ثلثة اجزاء ونصف وربع من الحوت فيكون الشمس والقمر كما بعد الاوج والساعة
ثلثمائة وتسعة واربعين جزءا وخمسة عشر دقيقة والمدة بينهما بالتاريخ ثلثمائة واربعة وخمسين يوما ومن
الساعات اما على الاطلاق فساعتان ونصف واما من المعدلات بحسب اختلاف الايام فساعتين
ساعتان ونصف وجزء من خمسة وعشرين جزءا من ساعة واما الكسوف الثالث فالشمس كانت فى وسط زمانها
على ثلثة اجزاء وربع بالتقريب من السنبلة فيكون للفضلة مائة وتسعة وستين جزءا وثلثين دقيقة وكانت
المدة بعد وعشرون ساعة مطلقة ومن المعدلات عشرون ساعة وخمس ساعة فيجب اذن ان يكون المدة الاولى
قد ادرات فى الاختلاف [illegible] ثلثمائة وستة اجزاء وخمسة وعشرون دقيقة على راى ابرخس وفى الطول
ثلثمائة وخمسة واربعون جزءا واحدى وخمسون دقيقة واذا اعلم مقدار قوس الزيادة والنقصان ومقدار البعد
الوسطى والفضل المعلوم بالرصد منهما هو التعديل الذى يجب القسى فى انفسها الذى اما ان يكون قد زاد قبل
ما من تعديل الدرجتين واما مجموع تعديل الدرجتين على ما سلف بيانه على الاصلين جميعا واذا قد ثبت
الموضع المعلوم بالرصد وبين الوسط الذى يجب فى تلك المدة خرج قوس التعديل من فلك التدوير حركة

زائده

زائدة وهى فى المدة الثالثة يكون النقصان فى الاختلاف فى له وفى الطول مع ر والتعديل سبع وثلثون دقيقة
ونرسم شكلا نبين فيه محل القوس التى فيها الخط الخارج من مركز البروج اما الى نقطة القمر العظمى فى فلك التدوير
او الى نقطة القمر العظمى فى الخارج المركز المتقاطعان فيها الكتابان [illegible] التعديلات من نقط الكسوفات الثلثة ويحصل
علم القوس المرسومة بالنقط الثلثة ويساوى من ان مركز فلك التدوير فى اصل التدوير [illegible] واقع الاقدار
هذا القوس المحصولة لم يوصل من ذلك الى ان استخرج بعده وقطرى الموافق والتدوير بعد ان يعرف
ذلك الشكل بعينه بسبب الخط الخارج من البصر الى القمر من حيث يقطع التدوير الى تمامه الذى هو الوتر فلكى فلك
موافق المركز وعلى فلك التدوير على ما فى احد الاصلين الشكلين او فلك خارج المركز كما فى الثانى والشكل لمكان
القمر عند وسط الكسوف الاول وسايرة بعد الاوج [illegible] فى جهة حتى [illegible] والى ب ثم [illegible] بعد الاوج
حتى كان فى الكسوف الثالث [illegible] واحب وباح معلومان على اصول ابرخس الذى لا يوثر اختلاف البعد الاكثر
[illegible] فى هذه المدة وبعينه فاذا كان قوس احب زائدة التعديل بمقدار حركة [illegible] الى تمام الدورة
[illegible] التعديل [illegible] القدر واذا كانت قوس باح [illegible] التعديل سبع وثلثون دقيقة فيكون قوس
زاد التعديل [illegible] واذا اضيف الى مبلغ النقصان تعديل قوس [illegible] وهو حركة بين النقصان منهما خمسا [illegible]
وهو سبع وثلثون دقيقة [illegible] ثلثة اجزاء واربع وعشرون دقيقة [illegible] وثلثون دقيقة قد علمت نسبته هذا
[illegible] فيعلم بالحساب ان زيادة تعديل [illegible] واربعين دقيقة [illegible] سبع
وثلثون دقيقة [illegible] حركة [illegible] لا يكون على قوس [illegible] واذا كان قوس النقصان [illegible]
فهو اذن فى البعد الاخر [illegible] مركز البروج [illegible] فى اصل التدوير [illegible] وفى اصل الخارج داخلا [illegible] النقط
الثلث كما فى الشكلين خطوط [illegible] وب واد [illegible] فى اصل الخارج الى [illegible] وهو فى اصل التدوير يكون
علامة [illegible] الفلك وخط [illegible] على [illegible] عمود [illegible] وعلى [illegible] عمود [illegible] على [illegible] عمود خط
[illegible] الى التدوير من فلك البروج معلوم وهو [illegible] فى الخارج [illegible]
[illegible] من البروج وهو [illegible] موضع القوس معلوم [illegible] معلومة [illegible] واضلاع مثلث [illegible] معلومة
النسبة وكذلك [illegible] معلومة من قوس [illegible] معلومة [illegible] مثلث

نصفى

ده معلوم نسب الاضلاع والزوايا ولان قوس ن ا معلومة يبقى وح الى يوتر ها قوس المعدل في
اصل التدوير معلومة وفي الخارج من جهة المعدين المقومين قطريها معلوم معلوم وح وهناك معلومة ايضا
وح قائمة مثلث ه وح معلوم نسب الاضلاع والزوايا فاذا اخرجت زاوية ه ا ح زاوية ه احد المعلومتين
بالقوس وزاوية ه وه العامة في مثلث ه وه ح القائم الزوايا معلوما نسب الاضلاع والزوايا وذلك في
الاصلين جميعا وكذلك يعلم من قرب نسب اضلاع وزوايا مثلثي ط ح و ا ح ط ويكون خط ا ح معلوم النسبة
الى سائر الخطوط المعلومة لكنه معلوم النسبة الى القطر فيصير خط ح ه معلوم النسبة الى القطر ايضا فقوس ح ه
معلومة فجميع قوس ب ا ح ه معلومة وقوس ب ه معلوم ومعلوم النسبة الى سائر الخطوط وخرج خط ب ه
مائة وسبعة عشر جزءا وسبع وثلثين دقيقة من اجزاء القطر فهو اصغر من القطر فقوس ب ا ح ه اصغر من نصف





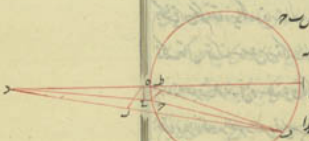
دائرة فمركز فلك البروج تقع خارجا عن قوس ب ا ح ه اصغر من نصف دائرة فلنكن مركز التدوير نقطة ك
ونخرج ه م ك ال ل ونصل ا وح وه م حسيض وه ب المعلوم في ده المعلوم مثل ح ل في ه م لكنه اذا زيد على ل
في ه م ك م المعلوم في نفسه كما علم كان ك د في نفسه ولا معلوم فيصير د ل معلوما ايضا وقد خرج بالحساب نسبة
ك م الى ك ونخرج الى قوس فلنخرج من ك الى ب ه عمود ك ز الى س فنصف قوس ب ه ونريد جيوب
سر معا زوايا مثلث ك ز ه من فلك معلوما كذلك زاوية ه وقائمة ز وكذلك زوايا مثلث ك ز م معلومة
ز ك وقائمة ز معروف زاوية ك ه في اعني جميع زاوية ه ك وبانه ز ك ل معروف قوس ه ل ثم قوس
م ه الى تمام الدائرة وخرج بالحساب قوس ب ل وهو بعد القمر من الاوج في وسط الكسوف الثاني وب ك
وخرج زاوية كذلك تسع وخمسون دقيقة وهو مقدار نصف قطر من فلك البروج فيظهر من هذا ان الوسط
قد كان على مذهب السنبلة لما كان المعدل على ما وجدنا على يحرمه من السنبلة اذ كان الشمس على كرمه

من

من الحوت الى ثم ان بطليموس اخذ ايضا ثلثة كسوفات حديثة كان اولها ...
منزل الشمس في الحمل ... من الثور والقمر في مقابلها ...
في العقرب والثاني على ... من الميزان والقمر في مقابلها



من الحمل ... على ... القمر في
مقابلها من السنبلة ومن الكسوف الاول والثاني سنة
مصرية وستة وستون يوما ومن الساعات المعتدلة ثلث وعشرون ساعة ونصف وثمن ساعة
اذا كانت المطلقة ثلثة وعشرين ونصف وربع ساعة والقوس الفاضلة بالوسط قسمه ومن الثاني
والثالث سنة واحدة مصرية وسبعة وثلثون يوما ومن الساعات المعتدلة خمس ساعات ونصف
اذا كانت المنسوبة المطلقة مثل خمس ساعات والقوس الفاضلة بالوسط ... فيكون المعدل في
الكسوف الثاني ... لان وسط القمر في فلك التدوير ... بعد الدورات وهذا ... على المعدل
كان هذا القدر ... قوس ... العودات يكون في ... فيكون هذا المقدار ... وكذلك المقدار من
المعدل من فلك البروج ويكون المعدل في الكسوف الثالث ... لان الوسط بعد الاوج ... وهذا ...
على المعدل الذي كان هذا القدر ولان القوس الباقية ... من سير الاختلاف يكون هذه المدة ... يكون
هذا المقدار ... من فلك البروج هذا القدر من المعدل فاذا عملنا لهذه الكسوفات الثلثة شكلا كما عملنا للثلثة
الاولى ... من ذلك ان قوس ا ب ح ه اعظم من نصف دائرة وان مركز التدوير يقع فيها وذلك لان
نسب الخطوط والزوايا العلم من قرب ... مقدار قوس ح ه و ب ح و ه ب او من ... وذلك ان الاوج في
قوس ... وذلك لان قوس ا ب ... ب وهي ... وقوس ب ح
... المعدل ... ويجب ان يكون قوس ح د ... الاعراض
... فقوس ب ح ... قوس ح ه ... واحد منهما قوس ...



عليه الاوج ... على ا ب وخط ا ه ح ... بالحساب ... وهذا
المقدار ... من مثل الشكل الذي مضى ذكره بعد شكل الثلثة الكسوفات

الاول على هذه الصورة ومقدار خط ك م من كد وخرج بالحساب ه د من س م فقد تمكن ان من مقدار قوس
الى اسل ذلك الشكل على هذه الصورة وقد خرج بالحساب ه كح قوس ل ب وهو بعد القمر في الكسوف الثاني
ه كح اذا كان قوس اب هي في كا ومي زاوية لدب وهي التي ينقص عن السير الاوسط وكذ بعد كان وسط
الشمس عند ذلك على تسعة وعشرين جزءا ونصف من الحمل فاذا قد بان بهذا التصحيح وسط القمر واختلافه وذلك
لسهل بان يوجد المدة بين الكسوفات القديمة والحديثة مثلا بين الكسوف الثاني من القديمة وبين الكسوف الثاني
من الحديثة فتكون المدة ثماني مائة سنة واربعة وعشرين سنة مصرية وثلثة وسبعين يوما ومن الساعات المعدلة
ثلث وعشرون ساعة وثلث لانها من الاستوائية المطلقة ثلثة وعشرون
في هذه المدة وقد كان زاد على الادوار في الطول حرك م وفي
الاختلاف بالدوام ...

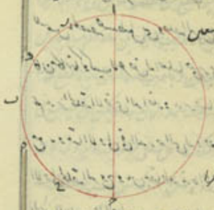


الاصول المتقدمة في الطول وخالف في الاختلاف النقص تسع
عشرة دقيقة فاذا قسم على الايام المدة المذكورة خرج حصة النقص اليوم الواحد
من سير الاختلاف مما كان ينقص جزء احدى عشر رابعة وستة واربعين خامسة وتسع وثلثين سادسة
فعلى اليوم الواحد نحو ذلك ... ثم ... الحاصل لتاريخ ... عرف التاريخ منه وبين الكسوف
الثاني من القديمة على مثل ما فعل الشمس ثم انتقل الى بيان امر العرض فقال انه قد كان العرض الثاني امر عرض القمر
... اي ... اذا كان من ... ان القمر ... الى ... وسبعين مرة بالتقريب
وتسع دائرة الظل التي على بعد الاوسط في الاتصالين مرة ونصفا كما اذا فرضنا ذلك وعرف مقدار العرض
امكننا ان نحكم بمقادير الكسوفات المرئية بان يعرف الحدود التي اذا جاوزها القمر دخل في الكسوف من مواضعنا
ذلك قال وقد كنا نتوصل من ذلك الى ان نستخرج وسط حركته في العرض بان نعرف مقدار الكسوف في وسط
زمانه فنعرف عرضه في وسط زمان ذلك الكسوف فنجده عقدة وحينئذ نستخرج سير العرض بان ناخذ مدة بين كسوفات
متساوية الاظلام معلومة العروض بسبب قدر الاظلام معلومة الطول فنستخرج بالطريق الذي اشرنا اليه من
استخراج فضل التعديل من السير المعدل المرصود وسيره الوسط فكنا نعرف الحاصل في العرض بالوسط والحقيقي

دقيقة تعين اذ ... ان بعد ... من ... واشرف ... الكسوف ...
الاصول ... في ... العرض ... فاستعمل التبيين في العرض
الذي كان ... الاصول ... على ... الطريق الذي سلكناه فيه
بعد ... كسوفات ... في مقدار الاظلام في زمان الكسوف وفي الجهة ... ان ... عقدة
... الذي ... الكسوف ... يكون قد جاء القمر الى عرض
العقدة ... في الظل ... الكسوف والقمر في موضع
... الظل قريب ... الارض ... فاذا كان كذلك الكسوف
ذلك في البعد ... في التقريب ... من فلك البروج ذلك العرض ولم يختلف من الثاني
الى ... ان يكون ... زمان الكسوف متساويا لان زمان ما بين الاتحاد
والانجلاء ... الزمان ... الاظلام علم ان الكسوف كان عند عقدة واحدة بعينه بالمعرب فكان ما ...
واحد بعينه قال ... التي ... من كسوفين ... عند عقدة واحدة وجهة
واحدة ... العقدة ... والجنوب اي الجنوب ... المقدار يسدس القطر ... الاول
... بالاسكندرية فاما المدة بينهما ... مصرية ... وثلثة وثلثون يوما
واحدى وعشرون ساعة ونصف وثلث من ساعات الاستواء واما البعد فقد كان في كل واحد منهما قريبا من
الوسط فانه ... من التاريخ ... ان بعد القمر عن اوج التدوير كان في الاول منهما ق لط وفي
الثاني بعده من الاوج من الجهة الاخرى ... وكان مكانه المعدل في الاول انقص من الوسط بخمسة اجزاء
وفي الثاني ازيد باربعة اجزاء وثلثة وخمسين دقيقة وقد عاد الى عرضه بالمعدل واما الوسط فقد نقص عن تمام
دائرة واحدة ... التعديلين وهو تسعة اجزاء وثلث وخمسون دقيقة وعلى اصول ... ان يكون
التعديلان في هذه المدة ازيد من هذا المقدار من الزمان ... حتى يكون مجموعهما عشرة اجزاء وقريبا
من ... فيكون سير العرض على اصول ... هذه السبع الدقائق على ايام المدة
وزاد ... يوم واحد من السير الوسط في العرض ليوم واحد على ما ... ليوم ... هذه الزيادة

٥٥ وح ل ط ل و استظهر بطلميوس كسوفين آخرين اعاني كل شيء الا ان احدهما كان في عقدة غير التي كان فيها الاخرى اولهما احد الكسوفات العدمة الثلثة البابلية وكانت عند الراس والاخرى عند الذنب وكلاهما جنوبيان اي الاظلام الى الجنوب وفي المقدار ربع القطر وهو ثلث اصابع فرسم لمعرفة ذلك شكلا بين يحيل وارد دائرة ا ب ج د حول م مايل وقطر ا ح و ا هو الراس و ح هو الذنب والنهاية الشمالية ب والقمر في الكسوف الاول منهما على ولانه اذا كان الكسوف في جهة الجنوب يكون مركز القمر من فلك البروج الى الشمال والثاني منهما على و ولا محالة ان ا و ا ه متساويان وان لم يعلما بعدوا احسب من التاريخ الذي للتحصيلات وعلم وسط القمر فيهما في الطول واختلافه اوجب انه كان في الاول منهما بعده من الاوج في السدد بر رب كذا نعلم ان بعد ط كم هو نعلم ان مقامه المعدل كان اقل من الوسط بسبع وخمسين دقيقة وهي بعد ط عن الضلعان بعده من الاوج في الثاني ب ه فكان بعد ط ناقصا ثلث عشرة دقيقة فلكن وسط القمر الاول منهما نقطة ز حتى يكون د ز بعد ط ناقصا وفي الثاني عند نقطة ح حتى يكون د ح بعد ط ناقصا وهما معلوما المقدار ولما كانت المدة بين الكسوفين معلومة وهي ماسا سنة وكاني سنين بصرية وعشرين وسبعة ايام وثلثا وعشرين ساعة وجزءا من اثني عشر جزءا من ساعة استوائية فيكون القوس الفاصلة على الادوار في مسير القمر الدوري الطولاني بالوسط معلومة وهي قوس ز ح معلومة ويخرج بالحساب مائة وستون جزءا واربع دقائق فزيد عليه تعديل الكسوف الاول ونقص تعديل الكسوف الثاني لما اجتمع حتى يكون قوس د ه منتصفة من نقطة ا ره فيما على منتصفه فيكون احد نصفيه قوس ا د والثاني قوس ح ه اذ كان البعد عن العقد من واحد ا و لم حاز الحساب طله وعلم قوس ا ز ح اللذين للوسط منهما جميعا وعلم بعدهما من النهاية الشمالية وقطا الوسط واستخرج من ذلك حاصل القمر في عرضه لتاريخ تحصيلهم وصح عده ولا للتعديل الاول فحاصل فيه الدرج من الاختلاف لست درج ست درج وبضع ما بازائها من الفصل كما وضع للشمس ثم وضع في الصف الثالث اجزاء التعديل للزيادة والنقصان على انه لم ينقص وجه من التعديل في كل مابين ست درج والامر في انه متى يحسب ذلك يراد ونقص التعديل ظاهر ثم اخذ من الست في الخط الذي وقع لا رجس في مقدار سير الاختلاف وفي مقدار نسبة نصف قطر المدير

الى نصف قطر الحامل اذ كان على اصله يجب ان يكون النسبة على اصل الخوارزمي نسبة ستة وربع الى ستين وفي اصل السند هند نسبة اربع درج وستة واربعين دقيقة الى ستين فيختلف لذلك غاية التعديل لانه في الاول يبلغ ه م ط وفي الثاني د له و والذي يحصل على مذهب بطلميوس فيها جميعا ان النسبة نسبة ه و م الى س وغاية الفصل خمسة فذكر ان ذلك لم يقع لا من جهة الخطا في الاصول بل من الخطا في الحساب ثم بين وجه ذلك فقال انه لم يزم امرا وافر ابل امور المختلفة وكسوفات وقع فيها الخطا اما في نفس الرصد واما في مدة التحصيل والتاريخ فالان ذلك ثلثة كسوفات معمولة من قبل ابرخس وعمل عليها واحدا واحدا وعرف بها بحدوده اه من تاريخ التحصيلات والزمان الذي يختلف بين بابل والاسكندرية حتى يعلم انه متى كان وسطها بالاسكندرية وعدل الساعات يعرف من ذلك موضع الوسط والمعدل وفعل كذلك بالكسوف الثاني من حصل المدة بينهما وكذلك فعل بالثالث فوجد ابرخس عرض له الغلط في ساعات المدة من الكسوف الاول والثاني اذ كانت في التحقيق زائدة على عدد الايام نصف وربع ومن واحد ابرخس انها زائدة بثلثة اخماس لسير الشمس وكانت القوس الزائدة في التحقيق مطلوب له وعند ابرخس مح كح ولذلك عرض له الغلط في ساعات المدة من الثاني والثالث اذ كانت في التحقيق زائدة لساعتين وعند ابرخس لساعتين وثلثين وانما القوس الزائدة فكانت عند التحقيق بعد بعد وعند ابرخس بعد ز ولم يعقب هذه الكسوفات مثله اخرى اعتبر بها ابرخس وذكر انها صارت بالاسكندرية مثل ذلك الاعتبار فوجد المدة بين الاول والثاني في التحقيق مائة وسبعين يوما وست ساعات والنصف وثلث ساعة من آخر سير الشمس قف ما وعند ابرخس المدة مائة وثمانية وسبعين



يوما وست ساعات مستوية ومن اجزاء رهك وعند المدة من الثاني والثالث في التحقيق مائة وستة وسبعين يوما وخمس ساعة واجزاء قوس الزيادة لسح ه وعند ابرخس المدة مائة وستة وسبعين يوما وساعة استوائية والاجزاء مسح لح فهذا السبب ما وقع له الغلط ل

قال البدي لمحتاج في تحقيق احوال القمر لا تعا لا انه المعارية والمقابلة واوقات الكسوفات هو التعديل الاول
فان التعديل الاول معرفته كاف في ذلك وما في سائر التسيرات الجزئية فلا يكفي بذلك فانه سيظهر ان
لو احتاج الى سائر الحسبان يعرف اولا حال صنعة الالة التي لا بد منها في رصدها لنبيه فنصنع ان يجد حلقتان
متساويتان متساويتان في الصنعة يحيط بهما اربعة سطوح مستوية حداها وتركبهما على القطر ويحمل احدهما مكان دائرة
نصف النهار والاخرى مكان دائرة البروج ونقطب على دائرة نصف النهار قطب دائرة البروج وذلك
سهل لا يمكن الا حدهما من حلقة دائرة البروج على الحلقة وربع دائرة من نصف النهار قرب جنبا كذا ما بعد الى
الجانبين حتى يجعل قطبين على الشكل المذكور احدهما بحيث يتقدم عليهما الحلقتان من دق ويمكن ان يد
عليهما مما يلي الخارجة الاخرى بحيث يتقدم عليهما الحلقتان قطبين عليه ويمكن ان يد ورتهما مماسة لهما تسليم
تركيبها في الوجهين ويمكنهما ان يحرك بها الى القطبين ويجعل عليها ومثل شبيهتين بحيث لا اضطراب ويكون
الحلقتان المرسومتان يتحركان على القطبين الاولين حركة في الطول والحلقة الداخلة يتحرك في العرض ثم يسرح على جميع
نصف النهار غاية الميل ويسرح من ذلك قطبي معدل النهار ويوضع عليه ويدار ويركب عليهما من خارج حلقة تمثل
على الحلق ويكون قد سمت الحلقة التي للبروج والتي لنصف النهار والمشتملة على الكل وسائر الحلق ما ويثبت
هذه والحلقة على سطح الافق في خط نصف النهار بحيث قائما عليه بحسب عرض البلد وارتفاع القطب فيه كان
موازيا للحلقة على الوجه من ما يعمالذ ويرى الشكل قال بطلميوس يمكن نصب هذه الحلقة بحسب عرض البلد
وان كان الشمس والقمر معا فوق الارض يمكننا لا نزال نحرك حلقة الدائرة المارة بالقطبين على تحصل في سطح مركز
للشمس بالحصة فيستظل هي وحلقة البروج من انفسهما وخصوصا ان استعمل مثل هذين الاضطرابات ان
كان مكانها كوكب لا عرض له اصلا حتى يرى الكوكب على سطح الحلقة وخصوصا ان عملنا حيلة مثل ثقبتي الا سطرلاب
ثم يدير الحلقة الاخرى الداخلة ويدير بها الداخلة الى القطبين حتى يرى الكوكب الاخر والقمر في الحصة
مع رؤيتنا الاولى في الدرجة التي له وقد سيد هنا الحلقة الخارجة عليهما تحصل قوس من مقاطعة الحلقة
الاولى لحلقة البروج ومن مقاطعة هذه الاخرى هي قوس الطول وقوس اخرى من النقطة التي في
الحلقة الدائرة الى القطبين ومن حلقة البروج هي قوس العرض في الجنوب او في الشمال وما يوجد

الحلقة الغير بمقاييسه فاذا وجد كوكب المدار بهذه الحلقة وهو الحسب الفلك وامكن سائر الكواكب قال جميع
المستعملين بهذه الالة والزمنا الرصد كما اختلاف احوال القمر عند الاتصالات مناسبة لما يوجبه الاصول
المقدمة لانها وسطا محسوسا الا ما يوجبه اختلاف المنظر واما عند تربيعي القمر للشمس فكان اذا كان القمر على
الاوج او الحضيض من التدوير يجري الامر على ذلك القياس واما اذا كان في التربيع على سائر المواضع عن
الاوج او الحضيض لم يجد التعديل مطابقا للاصول المقدمة بل كان الزائد تمنعه الناقص واذا اتفق ان
كان القمر حيث يوجب غاية التعديل مكنا نجده ازيد كثيرا من الخمسة الدرج التي فرضناها غاية فضل التعديل
في النقصان والزيادة فوجدنا ان مركز التدوير ليس يتحرك على فلك الموافق المركز والا لما اختلفت غاية التعديل
بل يتحرك على خارج مركز وانه عند التربيعين يكون في بعده الاقرب فيرى اعظم والفعل ذاته عند التعبير الاعظم ويبعد
من فلك البروج اكثر واذا كان في التربيعين عند حضيض الخارج ففي الاتصالين يكون عند اوجه واذا كان القمر
يحصل عند الحضيض مرتين في دورة واحدة فليس يمكن ذلك الا ويكون الخارج المركز يتحرك خلاف مركز التدوير
حتى يستقبله الحضيض في الشهر مرتين وكذلك الاوج يستجمعه في الشهر مرتين فلذلك ان الخارج المركز يتحرك
الى المشرق في جهة حركة المائل وفي سطحه هي سطحه اعني سطح المائل حركة يحمل مركز التدوير يميل الى المشرق
واخرى حركة يحمل التدوير ويدير مركز الخارج الى المغرب فانه لو كانت حركة الى وجه المركز بهذه على
مركز نفسها لما اختلف موضع الاوج والحضيض فاذا اختلف موضعهما يجب ان يحمل ايضا حلقة ومركزه
ما يقال فلك آخر يحمل اوجه ولما كان فلك مركز التدوير ويقطع من الفلك المائل في انه سواء
فلنا سواء اعلم ذلك ما يقابل مقومة سفلي اذ بالقياس ويوجد هناك خبيث التعديل واذا لم يمكن التعديل
من جهة التدوير فذلك لظهر فذلك حيث ما يكون عند الدوس... لا بعد مسافة عن هذا الخط لكيل
من الفلك الخارج المركز حتى يكون مقصودها في ذلك منه جوانب متساوية انها ان هذا لا يمكن ان يجتمع في
الفلكين الحلقتي المركز من ان استواء مسيره هو على مركز الفلك المائل لا على مركز التدوير ولما كان
السير الوسط الواحد المعتد من الاجتماع ثم للقمر بعده ودوره قوسين قطعها للشمس الى السير الوسط وجعله
يكون وسطه على اوج الخارج فيكون حركة الخارج في الشهر في دورة الاوسط التي هي الوسطى وذلك لان القمر في اول

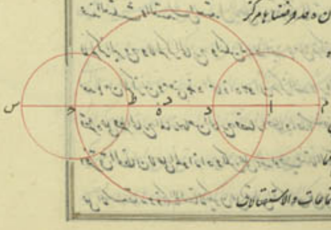
الامر

الشمس الوسط كان على الاوج قد ادرو ره في الطول فقطع قوسا زائده والاوج يبعد في خلاف جهة حركته هو ايضا وهمقه على طرف تلك القوس وقد علم لا ان يوافي الموضع الاول الذي افترقا عليه هذه القوس عينها فيكون القمر قد قطع
وقوسه ولحامل من جهة حركته الى المغرب دوره الاوسا وزياده سير القمر الوسط على حركة الحامل لما لحقه من
حركة المايل ضعف تلك القوس او بهذا تزيد مدلك وذلك مخص بعينه وهي ان حركة الخارج المركز
بما فيها من حركة المايل مع هذه القوس غير مضعفة مساويه لزياده وسط القمر في الطول على وسط الشمس
وذلك دوره فاذا اضعف ذلك وهو تفاضل ما بين وسطي القمر والشمس يطلع ذلك جميع ما يجده سير الاوج و
المايل من المشرق ومركز القمر الوسطى توالى البروج لو اخرجت الشمس بعط الاوج ومركز التدوير ونقط المايل
معا الان ذلك دور ثمان وذلك هو حركة الاوج والمايل معا ووسط الشمس مره وهو المقدار الذي يقطع التدوير من
الخارج بالمضعف دورتان فاذا ما ادا افترقا الشمس ومركز تدوير القمر والاوج ساير الاوج قوسا ما وسار المركز من الجانب
الاخر مثل تلك القوس وضعف سير الشمس وسارت الشمس في جهة سير المركز قوسها المعلومة فيحصل البعد
من المركز والاوج ضعف سير الشمس وحصل البعد من المركز ومن الشمس تلك القوس وقوس سير الشمس
فيكون البعد من السير من ضعف البعد من الاوج والمركز ولان فضل هذا كله على سير القمر في الطول هو حركة
الخارج بما فيها من المايل فان نقص عن هذا الفضل المضعف مال السير في الطول سير العرض
بالوسط ايضا فحركة المايل الى حركة الطول فهي سير الخارج المركز بحركة الاوج فحركة الخارج اذن
هي مثل ما بقي من انتقاص سير العرض عن الفضل المضعف اعني تفاضل الوسطين وسط الشمس ووسط القمر فحركة
الاوج وحده مساوية لما بقي من ضعف فضل سير الوسط للقمر على وسط الشمس هو ضاعفه ووسط سير العرض
وهذا الفضل يسمى بطلميوس البعد ويسمى جميع القوس المسمى على الحركات كلها البعد المضعف فاذا احببت جرح
مسير الاوج لليوم الواحد يا ط وقد علم بطلميوس كلام هذا المعنى لكن دائره ا ب ج د للمايل حول ه وه ايضا
مركز البروج ولكن اوج الفلك المار بالمركزين وزمر كره وح الخارج ولكن وضعا لخط ا النقطة النهاية
الشمالية ونقطة الاوج ونقطة الحمل ومركز التدوير والقمر ووسط الشمس وتحرك سطح ا ب ج د مع ج كله في يوم
واحد من ا في جهة فقطع قوس ا ط مقدار يا ط فصارت النهاية الشمالية عند ط وهي في اخر الحوت وسطح

الى رج وادا رحط وح في تلك الجهة قوسا اعظم من ا ط وهي قوس ب ا و ومركز التدوير دار من الى جهة
ب كان حط ا و اعلى الى حط ا ب حتى حصل مسامته بقطر ج وقطع من المسايل لو توهم ساكنا قوس ا ب
لكن النهاية الشمالية تحركه فيكون قد صار بالحقيقة من مركز التدوير



ومن النهاية الشمالية قوس ط ا ب وهي بحذف المعيقة يكون
قد قطع هذه القوس فيكون التدوير سار من الاوج قوس
وح فصل التدوير الشمالية بحد من النهاية الشمالية وبين
موضع الاوج با ط فجميع ذلك كد لح وذلك ضعف مسير البعد
الوسط لليوم الواحد اي فضل وسط القمر على وسط الشمس مع يب
اثنا عشر جزءا واحدى عشره دقيقة ونصف دقيقة بالتقريب واذا كانت الشمس والقمر في الشهر مقاطران
مسيره بالوسط وكمعان ج وكان ذلك على الاوج فيعين انهما يكونان في الشهر مرتين بالوسط والتدوير
على الحضيض وكلما دنا التدوير من الوسطى زوى فضل الاختلاف اعظم لان الزاويه التي تحدث عند البصر
من جنس الواحد بعينه تختلف في العظم والصغر بحسب القرب والبعد وكلما كانت البعد كانت اصغر
وكلما كانت اقرب كانت اعظم واذا كانت حركة التدوير على الخارج ليس بالقياس الى مركز المايل
فلاجل ما فيها من الخارج تعديل اخر الا المقدار الذي من التدوير وما شره الخارج فيه هو القرب والبعد
فقط مثلا اذا رسمنا على نقطة والمعاطره ل لح وعلى ح فليكن التدوير اخذ بها عليه هم رق والاخر عليه ط
من ط ل ان ونقط على غير مركز الخارج لان ه قد و ضعنا ه مركز



ومر عليها وعلى مركز الخارج خط مستقيم على ه
فاطول الخطوط التي يمكن ان يقع فيها ه ا
على ه هو ه ا واقصرها هو وح فلا ترى اذن
نهاية الفضل اصغر ما يكون عند آ ولا اعظم ما
يكون عند ح وذلك عند الكسوفات والاجتماعات والاستقبالات

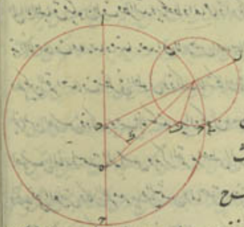
وجعا الرسمات ثم شرع في بيان عله هذا الاختلاف وذلك ان عرف موضع القمر موضع الشمس معرفة البعد
بينهما بالالة المذكوره وحين كان قريبا من المربع في وقت كان قريبا من وسط السما فلم يكن للاختلاف
منظر وكان حسب ما وجد القمر من مدوره وعند الخط المماس من البصر وكثير من رصده واحد بين من ارصاده
متواليه ولا رحس مما عرف موضعه وحده مخالفا للوسط باكثر من غايه التعديل الذي وجد اولا او كان الذي وجد
ولا خمسه اجزاء والان فقد كان بحده سبعه اجزاء وثلثين ان في الرصد الذي ذكره البعد فكان التعديل الناقص بهذا
القدر واما بالرصد الذي ذكره لا رحس فكان التعديل الزائد بهذا القدر فصح له من ذلك اصابته في الحدس المتقدم
مطلب من ذلك ان يعرف نسبه الخط الواصل بين المركزين او صح له من هذا ان حركه مركز التدوير
في هذه على فلك خارج فليكن فلك تدوير عليه ط على حز المحيص من خارج مركزه ح الذي حول
دوائر ولم يكن هناك اختلاف منظر فليكن ه مركز البروج وهو نقطه البصر وتخرج
ه ط ب مماسا للتدوير على ط وعلى ه ب عمود ح ط وزاويه ح ه ب معلومه
لغايه الاختلاف وزاويه ط القائمه معلومه فحز ه من المثلث معلوم النسبه
الى ح ط وكان ه ح معلوم النسبه معلوم من ه ح و ح ح على نسبه ى لط
الى ط ل ب اما اقول ان المعلوم بالقصد فيما سلف هو ما من سطح الافق ومركز



التدوير لا من مركز الارض فان الزاويه يكون هناك اصغر لكن نسبه نصف قطر الارض قد يكون
عليها هذا او على ذلك القدر ثم ان بطلميوس لما واثر مراعاه الارصاد وجد اختلافا ما للعرض
عند المثلث والتسديس استدل به على ان قطر فلك التدوير الواصل بين الاوج والحضيض ليس محاذيا
لا لمركز البروج ولا لمركز الحارج ولكن لنقطه بعدها من مركز البروج مثل الحضيض من الخارج قريبا من
بعدها من المركزين ومعنى هذه المحاذاه هو ان مركز التدوير اذا كان على الاوج او الحضيض من الخارج انطبق
قطره على قطر الخارج المار بهما من الخارج فصار خطا واحدا مستقيما فاذا زال المركز عن تلك النقطه من الجانبين
افترق الخطان لا على الموازاه ولكن على جهه توجب منهما التقاء مخروطا في داخل الحامل لو اخرج قطر التدوير
على الاستقامه وذلك الالتقاء لا يكون على نقطتي المركزين بل على نقطه اخرى وهو يدوم ذلك الالتقاء الى ان يعود

الى الانطباق فيكون طرف قطر التدوير بحفظ المحاذاه لتلك النقطه ومما اسبهما فاما كيفيه الوصول الى معرفه
هذا الاختلاف فبارصاد منها رصدان لابرخس احدهما رصد فيه بالالة المذكوره البعد بين الشمس والقمر
ولم يكن للقمر اختلاف منظر في الطول وذلك لانه كان في تسعه اجزاء وعشرين من العقرب ووسط السماء اربعه
اجزاء من القوس وذلك يوجب بالاسكندريه ان يكون ما بين موضع القمر والطالع قريبا من تسعين جزءا فيكون
القوس المار بسمت الراس وبمركز القمر معطى البروج فيكون لا يفعل اختلافا في الطول بل ان كان
ولابد ففي العرض وكان القمر مغربا عن الشمس والمحقق موضع الشمس وجعل وسط القمر واختلافه وتعديله
وحد الوسط يجب ان يكون هذا بعده في توالي البروج مكانه المحقق بالرصد حتى كان التعديل ناقصا وكان المركز
من التدوير في قرب من الوسط بين الاوج والحضيض من الحارج وكان سير الاختلاف يجب ان يكون
فوق نصف دائره من الاوج وهذا يوجب ان يكون التعديل زائدا الا محاله وكان قد وجده ناقصا كانه لم يسوف
بعد عن اوج التدوير نصف دائره فوجب ان يكون هناك اوج في الحامل ثابت لم يعده بعد نصف دائره قد زال
الان فليس بالاوج المرئي اذا كان مكان القمر الى المغرب من الحضيض المرئي والى المشرق من الحضيض الوسط الذي
الحساب الوسط بالقياس اليه فيكون الحضيض الوسط قد تخلف في توالي البروج عن الحضيض المرئي
مجموع ما بوره بعد القمر عن الحضيض الوسط وما بوره بعد القمر عن الحضيض المرئي ولو كان محاذاته
لنقطه هي مركز البروج لما عرض هذا ثم يبين موضع تلك النقطه فليكن فلك ا ب حز الى ب ج
حوالي دوائر و ح حضيض وفلك ح ط للتدوير ويتحرك من ب مثلا الى و س فطع مركز التدوير و
القمر يتحرك من ز الى ح ثم ط وليصل د ب والقفاه ب تقطع التدوير على ط هو الحضيض المرئي لكن
بعد القمر من الشمس بالوسطين معلوم فضعفه معلوم وهو بعد الاوج من مركز التدوير في توالي
البروج وقد كان البعد عليها وخمسه عشر وثلثين وضعفه اكثر من دائره فيسقط من ضعفه دوره يبقى الباقي
معلوما لكن الوسط معلوم لا بالقياس الى الدائره الحامله بل الى المائله الموافقه فزاويه ا ه ب معلومه اذ هي على مركز المائل
والان زاويه ا ه ب و تراها من المربع فهي حاده فاذا اخرج من د عمود على ه ب وقع خارج المثلث وليكن د ك
فالمثلث د ه ك معلوم معلوم الضلع بسبب زاويه د ه ك المعلومه وقائمه ك فد ك معلوم من د ه بل من ه ب فيصير

لب احد ضلعي القائمة معلوما فيه معلوم
ولكن القمر على ح ونصل وح وعلى وح من
ب عمود ب ل فلان القائمة معلومة وزاوية ب



ول التي للبعد مل فا عرف من المكان بالرصد والمكان
الوسط بالحساب ومبلغ التفاوت منهما معلوم ثم مثلث
ب ل معلوم النسب ولنصل ب ح و ب ل فلان ب ح
و ب ل من مثلث ا ز ول معلوم ان ب س له قائمة فزاوية ب ح ل معلومة ويبقى زاوية ط ب ح معلومة بقوس
طح وهو بعد ما من القمر والحضيض المرئي معلوم لكن بعد القمر في الاختلافات عن الحضيض الوسط معلوم فلكن
الحضيض الوسط وهو البعد من ح ثم نوالي البروج بالحساب لعظم م ولنصل ب م ونخرجه على الاستقامة فيلقى
لا محالة لكا لعلة عن قريب خط ا ح ولكن على ر ونخرج ه عموده س فيقع داخل المثلث لان زاوية ا و ب كانت حادة
فنس الداخلة حادة فلان قوس ط ح معلومة وقوس ح م وهي ما بين الاوج والوسط وموضع الكوكب قد علمت
بمسير الاختلاف الوسط فقوس ط م معلوم فزاوية ب س معلومة وس قائمة وخط ب ه معلوم معلوم سي شهر
معلومة وس قائمة فمثلث ه س ر معلوم النسب ونسبة ه ر الى ه س ثم الى ه ب ثم الى ه د معلومة
وقد خرج بالحساب انه اذا كان خط ه د كما كان ويقع مقع التقاطع في حل



الخارج المركز اعني التقاطع حتى ا ح بعد ما ان يحقق هذه المحاذاة من جهة
في هذا الرصد ل قال ونحن نبين مثل ذلك من جهة الاوج فاعتمد
رصد ارحس بحزيره رودس قد وجد فيه بالسبل المذكورة ان وسط القمر
مختلف عن موضع الشمس اذ كان الحساب يوجب ان يكون من الاسد على كز وكان ثلثه
من الاسد على كط وكان مقارنا لوسط الشمس له اختلاف منظر في الطول وكان بعيده عن الاوج المرئي
دون الذي يجب في الحساب على الاصول التي سلفت وكعت هذه الاشياء التي بينها بالشكل الاول على ذلك
المنهاج لا محالة الا في ان نعطر عند الاوج ويقع عمود ب ل دون ح وعمود د ل الى الجانب الآخر

معروف د ب وقد عرف زاوية ب و ح الباقية وزاوية ل فعرف نسب اضلاع وز و اما مثلث و ا ل فضلعا
ب ل ب ح معلومان وزاوية ب ل قائمة فعرف زاوية ح ب ل وجميع ه ب ح اعني ح ب ومن
الفاصل معلوما فتعرف قوس ح ز وكان عرف قوس ح م وهي البعد عن الوسط الاول بالحساب
فعرف قوس ز م وزاوية ب ثم ل ب ر م يعرف سائر الباقية كما قد عرف وقد خرج انه اذا كان ر ى



لط يكون د ر ى و با لجملة سا من ه ه اذا كان ا ريد بعرب مما كان النص وكانت
الارصاد المتتالية يوجب هذه النسبة فعلم ان هذه الميل والمحوط
لا يعرم من انه كشف تسح تعديل القمر من سيرانه
الوسطى المرئية بطريق الهندسة حتى يعرف موضعه المحقق
قال ويمكن ان يعرف هذا من الشكل الذي وصفناه بان
نحاول فيه ضربا من عكس العمل بان نضع زاوية ا و ب معلومة وزاوية
م ر معلومة ونخرج مكان عموده س ر س على و ب ومكان ب ل عمود ح ل على ب ه فعلم نسب
مثلث ك د ه من القائمة ومن زاوية كها الباقية ثم نعلم نسب مثلث ل د ب من معرفة ك ب ومعرفة
ك د ومعرفة القائمة فيصير جميعا معلوما ومثلث س ه س مساو ومشابه لمثلث ك د ه ولس مثل و ك فمعلوما في
ه س ومثلث ه س وزاوية ه ب ر اعني م ب ر مل قوس م ر معلومة وزاوية ح القاطعة لزاوية ك د ب معلومة
و ح ل قائمة و ب ر ل معلوم فجميع ه ل معلوم ول ح كان من مثلث ب ز ح معلوما و ح و
زاوية ر و ح لفصل التعديل معلومة على عرف الوجه



في تحقيق هذا التعديل بطريق الخطوط وضع جداول الجملة
اختلاف القمر وسطر صص احد هما من واحد الى مائة
وثمانين للنزيادة والاخر بعكسه ورتب في الصف الثالث
تعديل الاوج لفلك التدوير على مساواة مركز التدوير من
اوج الخارج انه في كل منزل لم يكون زاوية تعديل الاوج ودب الصف الرابع تعديل الاختلاف الاول

كان القمر مثلا مركز التدوير على اوج الخارج ثم القمر يسير في اختلافه فوضع لكل جزء من سيره في الاختلافات
تعديله الذي له وهذا هو التعديل الذي يخصه المقابلات والمقارنات والكسوفات ورتب في الصف
الثالث زيادات التعديل اللاحقة بسبب كون مركز التدوير للقمر على الحضيض وسير القمر في اختلافه
وكتب ما يلحق سيره هذا من زيادة تعديل الاختلاف على تعديله المكتوب في الصف الرابع وهذا التعديل
هو ما يلحق عند التربيعات ولما كان مركز التدوير بعد لا يمكن على احد البعدين الحاصلين بل فيما بين ذلك
فما يلحق ما يلحق ذلك من زيادة التعديل موضع او لا ببيان ذلك شكلا على ما سلف فليكن اجزاء التعديل
معلومة ومن مثلا فيكون زاوية ضعف البعد ولنخرج خط دم مماسا على م مثلث دول القائم الزاوية
ويعلم نسبة ولان دب معلوم بعضه عن قريب كما قد عرفت ودب معلوما وب م العمود على المماسة معلوم فزاوية
ب دم معلومة وهي زاوية غاية فضل التعديل عند بعد ما وعشرين زائدا على غاية التعديل البسيط لكرونه
وخمسين دقيقة وكان زيادة هذا التعديل عند الحضيض جزءين وسبعين فاذا كان جزءان وثلثان
يكون هذا ثمان وسبعين دقيقة ثبت هذا اثار ما وعشرين وكذلك سائر
ما يجري مجراه ورتب الصف السادس واحد في كل جزء العدد



المكتوب في السطرين الاولين على ان ذلك بعد البعد وعلى ان
المثبت في الصف الثاني هو زيادة التعديل الاعظم عند ملك الدرجة
على التعديل الاعظم عند الاوج غير منسوب الى احد التعديل بل يكون مخرج
لذلك جزءا من ستين جزءا من جزءين وثلثين الذي يكون هو التعديل الاعظم عند الحضيض اربعة اعتبار
العشرين معا احدهما المركز للتدوير والاخر للقمر فاتفق بان يسير مركز التدوير واثبت القمر على
المماسة ورتب بعد هذه الصفوف صفا آخر ووضع فيه انه اذا كان القمر له بعد محدود من النهاية
الشمالية فكم يكون قوس عرضه اعني القوس المارة من دائرة المائل البروج التي هي مراكز الدوائر
تقطع فلك البروج القائمة على فلك البروج زوايا قائمة ومعرفة مقادير هذه العرض مسل فستخرج
مسول درج فلك البروج لما علم الميل الاعظم وكذلك يستخرج عروض درج المائل لما علم الميل لما علم العرض

الاعظم وهو خمسة اجزاء بالتقريب فاورد ما ان عموم القمر اخذ الحركات الوسطى في الطول والعرض والاختلاف
من الاوج الاوسط وحركة البعد مضعف البعد من وسط الشمس والقمر بحسب البلد الذي اسمه العباس
وبحسب التاريخ الذي منه العباس والسط من انها كان ما سم دورة حتى يبقى دون دورة واحدة ثم يدخل
البعد المضعف في الجدولين الاولين فيأخذ بعد ما من الصف الثاني ومن وفايق الصف السادس وان
كان العدد في الصف الاول زاد بالتعديل على الاختلاف الذي خطاه وان كان في الثاني نقصان فيكون
عدد لاختلاف القمر اذ لم يكن على الاوج او الحضيض ثم يدخل ذلك جدول العدد وما حد ما بازاء من الصف
الرابع والخامس اما الذي في الصف الرابع فيحفظ واما الذي في الصف الخامس فيضرب في الدقائق التي اسموحتها
من الصف السادس ويقسمه على ستين فما خرج فهو الفضل الذي ينبغي ان يزاد على الرابع فان كان تسيير القمر
المعدل في فلك التدوير اقل من مائة وثمانين نقصانا ومن وسط الطول والعرض للقمر وان كان اكثر زادة فما مع من
الطول فقد من اجزاء الحاصل للقمر بحيث يقع فهو مكانه في الطول وفي العرض عن النهاية الشمالية فيأخذ ما بازاء من جدول
العرض وان يعرف كون العرض جنوبيا او شماليا لمقدار البعد من النهاية والشمالية ولما فرع بطلميوس من هذه الجملة
كان تماما قال لو انك قد استعملت في رصد كسوفات على ان مركز التدوير على اوج الحامل وعلى ان الاجتماعات
والاستقبالات يوجب ذلك نسبت التعديل عليه وليس الامر كذلك في الاجتماعات والاستقبالات التي هي
بالمحسوس وفيها يقع الكسوفات بل كما يصح ذلك في الاجتماعات والاستقبالات التي بالوسط فان الاجتماعات
والاستقبالات المحسوسة قد يلحق الشمس فيها تعديل وايضا فان مركز التدوير قد يكون الى ان يقع الاتصال
المحقق زائلا عنها من الاوج فيلحق تعديل من جهة تقارب القمر من الارض ونزوله من جهة المحاذاة وظن ان ذلك
الزوال لا يوجب في التعديل تفاوتا يعتد به اذ كان ما يلحق هذا الزوال من التعديل هو اقل من ستين ادانا
يقع من جهة تقارب مركز التدوير من الارض واما ان يقع من جهة اختلاف المحاذاة وحيث يوجب اعظمها
غاية التعديل الذي يخصه فان الاقرا لا يوجب بعد قدر المحسوس لان غاية فضل التعديل الذي يوجبه اختلاف
الاوج هو هذه ويكون عند الاوج من التدوير او الحضيض واما عند البعدين الاوسطين فلا يوجب امرا يعتد به وغاية
فضل التعديل الذي يوجبه التفاوت هو عند الخط المماس وهناك لا يكون يلحق زادة فضل تعديل يعتد به فلكن فلك

خارج وتدور على ما شكل مرارا ولنكن السدو س ز اطلا عوس اب ولانرا ما ان يكون الشمس بالحقيقة على

المقاطرة او بالحقيقة على المقارنة ويكون اكثر ما يقع من الخلاف من الوسطين بمجموع التعديلين احدهما زايدا

والاخر ناقصا ولنكن للشمس غاية تعديله زايدا وهو جزءان وثلث وعشرون دقيقة وللقمر غاية تعديل الذي

من الخط المماس ناقصا وهو ه افهذا هو غاية البعد من وسطيهما او غاية البعد من وسط احدهما ومقاطرة وسط

الاخر معلوم ففي جميع الاحوال يصير ضعف البعد منهما معلوما ويصير زاوية ه ا ب الذي يضعف البعد معلوما و

لنخرج ه ط مماسا و د م عمودا على ب ه ا فلا ونصل ب ط العمود فيعلم مثلثات د ه م ز و ب على ما عرفت العلم

خطوط ب و ب ط العلمن فنسب مثلث بط العام الزوايا المعلوم نسبة ضلع ب ط فيصير زاوية ب وطلوع

وخرجت بالحساب ه ح ز او ب على التي يكون عند الاوج بدقيقتين و ما لحقه من الخط اقل من دورة ج



والعدة لانه جزء من ستة عشر جزءا من ساعة وقد يقع مثل هذا التفاوت

في بعض الارصاد وفرعا لا يضبط النحو ر فهذا ما يقع بسبب اقتراب

مركز التدوير في الخارج واما الذي يقع بسبب محاذاة الاوج فقد تبين

الضا بشكل آخر انه لا يكون بحيث هو شاسع البعد فلنكن القمر عند الحضيض

الحضيض الوسط فيكون زاوية ا و ب على ما عرفت معلوم من نصف اختلاف الشمس

و ذلك لان القمر لا يكون له في هذا الموضع فصل اختلاف اول محسوس فيكون

ان كان و لا بد فهو للشمس فيكون البعد من وسطيها كذلك فيكون



زاوية ا و ب هو نصف ذلك ولنوصل و ل ولنخرج من و على

و ب عمود و م ومن ز على و ب عمود من ز ومن ل عمود ا ن

فيعرف و س على ما مر في و ل مثلث و س ويكون نسبة و ب المعلوم

الى ز س والى س ب مثل نسبة ل العلوم الى ل ز ن فيعرف ل ت ومثلث

ل ن ق زاوية ل و ل وخرجت بالحساب اربع دقايق ولا يقع من الخطا سبع عشر

ساعة وغير مستنكر ان يلحق هذا الخطا بعض الارصاد وقد عرفت قبل معنى اختلاف منظر القمر

يجب الآن ان نحصل معرفة كيف يمكننا ان نعرف موضعه الحقيقي من موضعه المرئي وبالعكس و اعلم ان معرفة

ذلك متوقفة الى معرفة ابعاده من الارض ومعرفة الابعاد متوقفة الى ان نعرف اختلاف المنظر ويعرف منه

البعد ثم نعرف منه ساير الاختلاف قال واما ابرخس فانه ابتدأ المحصل من قبل الشمس فان بطلميوس ذلك من امتحن

عرض للشمس ان لكسافه يعرف لما ثبت من معرفتك بعد الاخر فكان ابرخس سائل او لا حال بعد الشمس

ثم يعرف منه حال بعد القمر وانما يمكن من استخراج بعد القمر بان ابتدأ او لا فوضع ان الشمس اختلاف منظر محسوس

ولكنه قليل جدا او ان كان فقد نقض هذا الراي فرعم في اعتبار بعض الكسوفات الشمسية انه للشمس اختلاف منظر اصلا

ثم عاد فرعم ان له اختلاف منظر صالح مكانه فقد وقع له في نفس اختلاف المنظر اضطراب قول وكذلك وقع

له في بعد ابعاد القمر باضطراب ثم ان بطلميوس ابتدأ فصنع آلة صالحة لرصد الابعاد وهي التي يسميها ذات

الشعبتين وصنعتها على ما اقول نحد مسطرتان من نحاس بخط بكل واحدة منهما اربعة سطوح مسطحة كل متوازيين

متساويان والذي في العرض قريب من عشرة اضعاف الذي في السمك والذي في الطول قريب من حمسة وكب

احدهما على الاخر عند طرفيهما ركبا على محور او برمازه يمكن ان يقام احدهما ويدار الاخر والذي يحاره ولا

فيها يميل عليه يسمى الشاقول واما الاخرى فيحمل على احد سطوحها شظيتا متقابلتان متساويتي الطول والعرض كلتي

الاصطرلاب ساعدتهما ما امكن وسعة في الذي في الطرف المرسل ثقبا ضيقا جدا او ضيقا في الذي على المحور

ثقبا اوسع مقدار ما يرى فيه من الثقب الاخرى جميع القمر بالتمام ونخط في وسط خطا فاسمها اماه مقص ثم نقسمه

ستين جزءا متساوية ونحمل على الطرف المرسل مسطرة وسطوله مدور عليه طولها بحيث اذا اقمت المسطرتان الاولتان

احدهما على الاخرى بزاوية قائمة امكن ذوه السلسلة ان نقل منها منتهى الى لا شطئين على سطحها على موضع

مسطح من الارض اقامة يكون عمودا على سطح الافق ونعرف ذلك بتعلق الشاقول من الحبستين المذكورتين

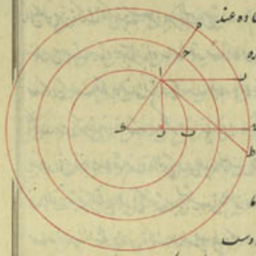
من جميع جوانبها فاذا الصق وكذلك يمكن النصف حتى لا يزول ونجعل الاخرى بحيث يدور عليها في

سطح نصف النهار او يكون قد تعد فيها مستورش خط نصف النهار ونجعل الطرف الذي عليه المحور الى السماء

والطرف الاخر الى الارض فاذا اردنا ان نرصد عرض القمر في دائرة نصف النهار وبعده عن الشمس فاننا نرصد

عرض القمر من عضادتي المسطرة المتحركة وان يرى في الثقبتين جميعا ثم نعتبر مقدار الذي انفرجت ما بين المسطرتين

مان ركب النقط المقسوم من المسطره السالبه على طرفى المطين المقسوم على المسطرتين وهما خطان
متساويان مما القطع منهما من المسطره السالبه هو وتر القوس الذى يحاذيها من سمت الراس الى
مكان القمر المرئى من دايره نصف النهار وهى الدايره المارة بقطبى معدل النهار فقد يمكن ان يكون هى
المارة بقطبى البروج اذا كان القمر على المنقلبين ويكون هذه الدايره ترسم العرض واولى الاعلامين ارصد
العرض هو الصيفى واولى النهايتين هى الشماليه فان القمر اذا كان لم يكن له من اختلاف المنظر ما يكون له
فى الطرف المقابل ويكون العروض المرصوده فى ازمنه مختلفه متشابهة عند الحس هو جميعها اجزاء ولما الرصد الاخر الاختلاف
المنظر فاولى الانقلابين هو الشتوى واولى النهايتين هى الجنوبيه فان اختلاف المنظر يرجع زياده البعد
عن سمت الراس ويكون غايه زيادته حيث ما يكون غاية البعد من الارصاد وعلى استخراج حال اختلاف
المنظر رصد المحقق وكانت الشمس بعرب وكان بعد القمر فى دايره نصف النهار عن سمت الراس خمسين جزءا ونصف
وثلث وخمس من اثنى عشر جزءا وكان تاريخ المحصلات فى التقويم يوجب ان يكون الشمس فى الميزان والمعيد وكج و
القمر المحقق فى الجدى حرمى وفى العرض على ب من الشماليه وعرضه فى الشمال د لط وشل النقطه التى كان عليها
من البروج لو يم ط ولعله معدل النهار عن سمت الراس ح هو عرض البلد حيث كان هذا الرصد وهو الاسكندريه
ل ح وكان بعد القمر الحقيقى هو مجموع عرض البلد وشل الدرجه منقوصا منه عرض القمر وذلك تسعه واربعون
جزءا وثمانى واربعون دقيقه وكان بعده المرئى مانه واختلاف المنظر اذن نحو جزء واحد وسبع دقائق وهو
كله فى العرض وليس منه فى الطول لانه عند ذلك الدرجه فى اول الجدى والرصد للقمر وهو بعرب نصف النهار
فلتكن دايره اب الارض ودايره حد فلك القمر ومركزه ومركز الارض ودايره ه ز دايره التعديل
الارض عنده باختلاف منظر ولتكن القمر على نقطه د وك مركز الارض ومركز كل دايره ونخرج ك د الى ح من
دايره ه ز ولتكن نقطه ا مقام الراصد وخط ا ط خط الرصد فيكون ط ح اختلاف المنظر وط مكان القمر
عند الرويه وح مكانه الحقيقى ونخرج كاه الى سمت الراس ونخرج خطا ا م موازيا لخط ك ح فيكون زياده
ط على ح ط غير محسوسه لان قطر الارض لا يعقل فى دايره ز ح المحسوسه وزاويه ك ح معلومه لانها مثل
البعد الحقيقى المعلوم فيكون زاويه د ا معلومه وزاويه د ط معلومه لانها التى للبعد المرئى مع ا ود ا معلوم

بالرصد وهى مثل زاويه ا ك د فيخرج من نقطه ا عمود ا ل على ك ح فيصير مثلث ا ك ل معلوم النسب بحسب ا ك
وهو قطر الارض وايضا مثلث ا د ل معلوم زاويتين اى القائمه وزاويه د ل الباقيه بعد معلومات مثله وضلع
ا ل فيصير نسبه جميع ك د الى ك ا معلومه فقد كان بعد القمر عن مركز القمر معلوم النسبه الى نصف قطر الارض فى هذا
الرصد ويخرج لنا بالحساب انه اذا كان ا ك واحدا كان ك د لط م فقد بان بهذا الشكل بعد القمر عند
رصدنا وقد يمكن ان يستخرج من ذلك نسبه الابعاد عند

الاتصالات والتربيعات ونسبه قطر فلك التدويره
الى قطر الارض فليبسط شكل خارج المركز والتدوير
وليكن القمر على ل من التدوير ولنوصل من النقط
خطوط على مثال ما سلف ولنخرج عمود ا د م
ان لو وجد كان موضع القمر من الاختلاف معلوما
فى هذا الرصد فكان بعد القمر من الاوج الوسط وس
ك ومن ك التى هى الحضيض الوسط باقى الاجزاء وهى ف ل لكن ط ك وهو بعد ل ما من الحضيض
وقد خرج بالحساب الذى تمام تسعين من كل وهو تسعه اجزاء وثلثين فكان جميع قوس ل ك تسعين
مع ا ك ا ن زاويه ل ز ط قائمه ولان زاويه ا د ب التى نصف البعد معلومه يصير مثلث د م ه ومساويه
الث ز مثلث هو معلومى النسب ولذلك يصير مثلث

د م ب من مثلثين ومائله ويكون نسبه د ب ه ب وساير الخطوط
معلومه ولان زاويه ه ب ك قايمه وضلعا ه ب ا ب معلومان فيصير
د ل معلوم النسبه الى ب ل فكان معلوم النسبه فى الشكل الاول
الى نصف قطر الارض مثل ه هو نصف قطر التدوير ود ب
وهو نصف قطر الخارج و ه ا هو بعد الاتصالات الوسطى و ه ح
وهو بعد التربيعات الوسطى والاتصالات كل ذلك معلوم نسبتها الى نصف قطر الارض محيط ا ه هو قطط

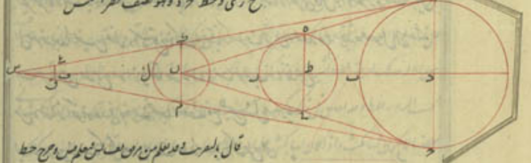
وخط هو هو لج مع وخط ل م ومى ك قال من معرفة هذه الابعاد والزوايا التي تقع عند البصر يمكن ان يستخرج
بعد الشمس ومقداره فانا اذا رصدنا اوساط الكسوفات وارتفاعاتها لقياسها الى الكواكب الثابتة
المصححة الطول والعرض او الى الشمس امكننا ان نحقق الاوقات المتوسطة للكسوفات ونحقق منها الطول
والعرض واما الالات التي يعرف بها الاوقات باعتبار عيارات الماء او بازمان مطالع الاستواء فلا تؤدي
الى تحقيق من ذلك واما كيفية استخراج البعد الشمس فقد نقدم اولا فنقول ان الشمس قد رصد قطرها بالات تعتبر
سطرين بعضها معا ونعتبر الزاوية الواقعة منها فكان لا يختلف قدرها في جميع ابعادها واما القمر
فقد كان يختلف قطرها عند الزاوية بحسب ابعادها فكانت ترى مساوية للشمس عند بعدها الابعد وما دون
ذلك ترى اكبر منها واما القدماء فقد حكموا انه انما ترى مساويا للشمس عند بعده الاوسط وكانوا ايضا قد
غلطوا في مقدار مساحة الزاوية التي ترى عليها الشمس حال فانا وجدناها اصغر مما ذكروا وان كان تقدير
هذه المساحة غير محتاج اليه في تحقيق بعد الشمس وعظمه فان تقدير بطلميوس لقطر الشمس لم يكن من جهة
مساحة زاوية المسطرة فان ذلك مما يعسر ضبطه وتحقيقه ولكن بكسوفات قمرية على ما سنوضح بعد وعيار
الرصد بهذه المسطرة واما ما يقع في الدلالة على تساوي زاوية رصد الشمس وزاوية رصد القمر فانهما اذا رؤيا
على زاوية واحدة لم يقع من ذلك خطا في الحكم حسا وبهما في ذلك البعد من القمر واما تقدير هذه الزاوية ومساحتها
من الالة فيدخله لعرض غلط كثير ولما كان كذلك لم يعسر من حال هذه الزاوية ومساحة القطرين بل تساويهما
بحسب الرؤية فقط وقد نعين في ذلك كسوفات شمسية تامة فانها قد يكون في بعض الاوقات ذات مكث وفي
بعضها لا يكون لها مكث واذا كان لها مكث علم ان قطر القمر حالئذ اعظم لا محالة من قطر الشمس لانها تحرك كله
الى مفارقته وهو بعد له ساتر واذا لم يكن له مكث علم انه يكون القطران حسا وسين في الرؤية فانه لو كان
قطر القمر اصغر لما كانت الشمس ينكسف كلها ولو كان قطر الشمس اصغر لكان يكون امام الكسوف مكث
ولم يوجد كسوف شمسي والقمر عند بعده الابعد الا ولم يكن له مكث وكانت كسوفاته التامة التي في الابعاد الوسطى
والقربى من الارض ذات مكث فعلم من هذا ان قطره في البعد الابعد مساو لقطر الشمس واما مقدار القطرين
فقد بين له وجه امتحان من كسوفين احدهما قد كان المنكسف القطر فيه من جهة الجنوب وكان حساب التقويم

من جهة الشمس والقمر جميعا يوجب ان يكون القمر بعده من العقدة طك وكان قريبا من اوج التدوير وكان
البعد منها قريبا من عشرين درجة الاسبع دقائق ولا محالة ان مركز التدوير يكون قريبا من اوج الحامل
لكان هذا البعد عن العقدة في هذا القطع من المخروط الذي هو عند قرب القمر من اوج التدوير الذي
هو على قرب من اوج الحامل يوجب هذا القدر من وقوع قطر التدوير في الاظلام والثاني كسوف شمالي
كسف فيه مقدار نصف قطر القمر او حسب تقويم الشمس والقمر ان يكون البعد من العقدة ومع والبعد
من اوج التدوير قريبا من البعد الاول او كان ما مسها ثمانية وعشرون جزءا وخمس دقائق وهذا التفاوت
لا يؤثر في البعد عن الارض ما يعتد به بهذا القدر من البعد عن العقدة يوجب ان يكون الكسوف واصلا
الى مركز دائرة جرم القمر وعرض القمر في المقام الاول يكون ومع ل وعرض القمر في المقام الثاني يكون
ومم والفصل منهما جزء وربع قطر القمر بعدل جزءان فالعمر ما مر في هذا المقام يؤثر من اعظم الدوائر
ول اك ونصف قطر المخروط في هذا الموضع لو العرض المكتوب في الرصد الثاني اذ كان الكسوف تاديا
الى مركز دائرة القمر ومركز المخروط هو على دائرة البروج واما هذا الصغر من ضعف عشرة اخماس نصف
قطر القمر مما لا يعتد به وقد نحقق هذا الاعتبار وصدقه تواتر ارصاد اخرى قال واذ تقرر هذا فالسبيل
الى معرفة بعد الشمس وعظمه واستخرج ذلك باعتبار كسوف قمري ولنقدم له مقدمة معول ان مثلث



اب ح قد خرج فيه وح موازيا للقاعدة وده مساو لب د وقد خرج
من ه موازا اخر هو ر فره ح ب جميعا ضعف وح فلنخرج زل موازيا
لب فظاهر ان زه ب ك مجموعهن ضعف وط ونسبة ح ك ط ح هي
نسبة ك ز ط اعني زه وهي نسبة الضعف فهو ك ضعف ط ح فجميع
زه ب ك ك ح ضعف جميع وط ط ح فليكن دائرة ك ا م
للارض وح زه للقمر في البعد بعده واب ح للشمس وقد كسفها القمر وهناك ترى جرماهما ماسين لمخروط
البصر فليكن هذه الدوائر في سطح واحد ولنفصل هذا السطح من المخروط الذي يقطعه الشمس من ظل الارض
سطح اس ح وس مخروط البصر الشامل للشمس والقمر سطح اب ح ولنفصل لنقطة مماسات الدوائر لقطع المخروطين

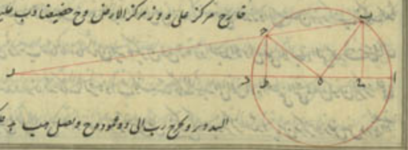
على اح وح كم ونخرج ح الى ع وليكن ع ف قطر دايرة الظل حيث يكون القمر في بعده الابعد ولنخرج خطا س منتهيا الى ز وط الكثير المراكز وهي طن ونقطع على ق على ف وانت تعلم ان كل خطين يخرجان من نقطة واحدة ويماسان دايرة واحدة فهما متساويان فخطا ح ر از وخطا زح زه وايضا خطا س ح س او س ع س ف كل اثنين منها متساويان ويحدث مثلثات متساوية الساقين فحصل ساقا كل مثلث قاعدته الى متساويين فيكون اح وح متوازيين وكذلك اح ع ف وهي في سطح واحد فكلها متوازية وهي اقطار عند الحس فان لم يكن في الحقيقة بل كانت متفاوتة بشيء لا يعتد به وزاوية اح معلومة لضعفها طرح معلوم وزاوية رطح قائمة لانها مساوية لزاوية رطه وخط طه لا بعد السعد معلوم فمثلث طرح معلوم نسب الاضلاع والزوايا فنسبة طح الى طر المعلوم النسبة الى نصف قطر الارض زم وهو نصف قطر الارض معلوم ونسبة طح الى ف ق معلومة ف ق معلوم ومن طه هما ضعف مر فهما مجموعين معلومان وفق طم معلومان سى ح ر معلوما ونسبة مر الى زح كنسبة حر الى حر ل كنسبة زه الى طه فالتفصيل نسبة زياده ف ق على زح كنسبة ه ط الى طر المعلوم وط ه معلوم فزه معلوم ونسبة ط الى حر كنسبة زط الى زه فهو معلوم وقد خرج زه وهو بعد الشمس من الارض عند بعد الرصد ح ر ى وخط حر وهو نصف قطر الشمس



قال بالتقريب مدعلم من بين نعلم ص ح ح حط س ر س ح وقطر القمر اذا فرض واحدا كان قطر الارض حركه وقطر الشمس كح مح ونسبة الاكر الى الاكر كنسبة اقطارها مثلثة فيكون جرم الارض مثل جرم القمر لط بالتقريب وجرم الشمس مثل جرم القمر عو عو ح ح مثلا ولطف وجرم الشمس مثل جرم الارض ماتين وستة وستون مرة وربع بالتقريب ثم ان بطلميوس عمل الى بيان حال اختلاف منظر القمر من جهة معرفة ابعاده اذا كان على احد ابعاده المعلوم فكيف يعلم اختلاف منظره فرسم شكلا لاختلاف المنظر شبيها بالشكل الماضي فيكون ح موضعه المرئي وط موضعه المرئي ويكون ح ط



اختلاف منظره وهو عند الحس مثل زط ليكون حر ده وهو بعد القمر عن سمت الراس اجزا معلومة فزاوية ك معلومة ول قائمة فمثلث اك ل معلوم النسب وكذلك مثلث ال ح صغير زاوية اول مل راط معلومة ولا فرق منهما وبين التي على المركز بالقياس الى دايرة وط معوس زط اعني التي لا فرق منها وبين خط في الحس معلومة وهي اختلاف المنظر في بعد معلوم ودوائر مساوية لزاوية ك وكذلك حسب نسبة اجزا ستة اجزا الى تسعين ثم اخذ التفاضل في كل ستة اجزا ستة اجزا اقتصر على عشرة واعتمد فيه الاختصار والتقريب والتحويل فاثبته في الجدول الاول على تفاضل ثمن اثنين وقد رسم لاختلاف المنظر جدولا اول سطر منه الصفوف لجزئين جزئين الى التسعين وهي اجزاء البعد من سمت الراس وفي الصف الثاني اختلاف منظر الشمس وفي الثالث اختلاف منظر القمر في الجدول الاول وفي الرابع فضل اختلافات المنظر في الجدول الثاني على الاول وفي الصف الخامس اختلاف المنظر في الجدول الثالث وفي الصف السادس فضل الجدول الرابع على الجدول الثالث ولان الابعاد التي سلف ذكرها للقمر وعلمت هي التي على الاوجين والحضيض بحسب ما تقرر من وجود التتمة فان كان القمر زائلا او مركز التدوير زائلا احتيج الى علم البعد حتى يعلم اختلاف المنظر فليكن اب ح تدويره وز مركز الارض والبعد زه اعلى ان وهو الحضيض المرئي وا هو الاوج المرئي وليكن ب القمر زائدا عن الاوج المرئي بعدها القمر او لا وليكن مبين جزا وفضل رحوب ومن ب على قطر داعمود ب ح فلان زاوية ب معلومة وح قائمة وه ب معلوم فمثلث ه ب ح معلوم فرح كه وب ح معلومان فوتر زب معلوم ولكن القمر في هذا الشكل على جزء هو معلوم من الحضيض ونخرج عمود حط فيعلم وطرحي حط زط معلوما فرح معلوم وسواء كان مركز التدوير على الاوج او الحضيض او بينهما ليكن اح خارج مركز على ه وز مركز الارض وح حضيضا وب عليه مركز



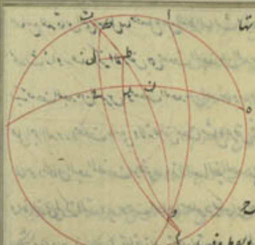
التدوير ونخرج رب الى د وعمود وح ونصل ه ب فليكن



زاويه ا ر ب و ح ر ح ستين جزا من اربع قوايم و وسط القمر
ان كان على ب و التعديل من السرين ملس جزا لانه نصف
البعد من الاوج وان كان على د فيكون البعد مايه وعشرين
فلان ضلع ه ر الواصل و زاويه سا معلومه و ح قايم فى ه معلوم و ايضا
و ح ه ب معلوم و زاويه ح قايمه و ب بل جميع ز ب معلوم و ايضا لان
زاويه ح القايمه معلومه و ضلعا و ح ه ه معلومان فزاويه ح ز معلوم و لان ز ح و هو اجد بعدى التدوير
معلوم و زاويه هو البعد الثانى من الابعاد الموضوعه معلوم فيحصل ب على ز ح معلوم وكذلك فى ز د ن فيا الشكل
الاول و بهذا الشكل تستخرج معرفه ابعاد و اذا كان ز اما من ابعاد المذكوره الاولى بعد علم اد ن ابعاد القمر كلها ثبت
كانت قد وضع صفا سابعا احب منه الدقايق التى تعدل بها ما فى السطر الرابع جزا و ان تضيف على السالث حصل فيه
ما يخرج من زيادات البعد الاول على الابعاد و المرتبه التى يحدث منه الى القمر من الاوج من التدوير و السد و برئ
اوج الحامل منسوبه الى الزياده العظمى التى هى قطر التدوير اى زياده البعد الابعد على البعد من هذا الزوال لكم
نسبته الى نصف قطر التدوير اذا فرض ستين و بهذا تقدم حسب على ان قطر التدوير ى ك و نصف قطر الخارج
مطلقا و البعد الوسط س و سم و صنع صفا ثامنا لذلك بعينه و هو على وجه و مركز التدوير على الحضيض
فيكون سطور العدد ماخوذ و بالقياس اليها على انها وسط الزوال فى الاختلاف و لما كانت تبدو
الدرج ثلثه و ثمانين لم يكن ان يستوفى فى تسعين او خمسه و اربعين التى هى اجزاء سطور العدد و اما
كل جزء مكان جزئين بوضع كل ما يخرج بالحساب بحذاء نصف الدرج الذى خرج لها ذلك مثل ابو الحساب على ان
قطر التدوير نو و بعد مركز التدوير من مركز س ه و هذا الصف الثامن للدقايق التى تعدل بها ما فى الوسطاى
على الخامس و اذا حصلت زياده البعد الاول على البعد المستخرج عند زوال ستين درجه كسبت ذلك بحذاء
سطرين و رتب صفا تاسعا سابعه ما يكون من زياده البعد الاول على الابعاد و التى تحدث من ح ال
مركز التدوير فاخذ تلك الزيادات و نسبتها تلك النسبه الى الزياده العظمى التى من كون المركز على
الحضيض و على الاوج و هو مقدار الواصل على انه ك ح و بعد مركز التدوير من مركز الارض س ه و هذا الصف

السابع

السابع للدقايق التى تعدل بها حصل من السطر الثالث جزا و ما يخرج على السالف ايضا و لان هذا الزوال
تحدث زاويه عند مركز الارض هى ضعف البعد من النيرين فيكون نسبه سطور العدد الى هذه الزيادات
نسبه ضعف البعد من النيرين او ضعف البعد من احدهما و سائر الاجزا لها كان اقرب فان زاد ضعف البعد
على اجزاء الدور و ضعف ما بقى و لانه عرض بهنا مثل ما عرض فى الزوال الاول فاخذ مكان الجزء جزئين صار
الماخوذ مكان البعد المضعف موضوعا بازاء البعد الغير المضعف و من انه اذا كان الزوال الان اما الذى للقمر
و اما الذى لمركز التدوير يوجب ابعادا معلومه فيكون ايضا البعد الحقيقى من طرح ما على من تمام الدور من
الاوج معلوما مساويا للاول قال فاذا اردنا ان نقوم اختلاف المنظر حصلنا فى الاقاليم السابقه التى من دايره
النهار و النيرين و هو قوس من الدواير المواريه بهما على ما علم فطلب زاويه فى جدول الزوايا لذلك الاقليم
و البروج على ما فى المقالات الماضيه فحوسبنا تلك الزاويه على جنس فى جدول مكان ذلك القوس الذى بين
سمت الراس و النير و هو تمام ارتفاعه فاوجدناه فى سطور العدد و ان كان الشمس احد ما بازايه هو اختلاف
منظرها و اما القمر فانا اخذ ما بازايه من صفوف الحدود و الاربعه كلا على حده ثم بعد و ضعفنا للتعديل المذكور و اجزا اوس
الاختلاف المقوم من الاوج الحقيقى ان كانت اقل من ثمانين استعملنا به و ان كانت اكثر اخذنا ما فضل
على مايه و ستين عليها فاستعملنا و اما ذلك اخذنا ما بازايه من الصف الثامن و السابع و يكون السابع للتعديل
ما فى الثالث بان نضرب فيما وجد من الصف الرابع و نزاد على الثالث و الثامن للتعديل الخامس بان
نضرب فى الماخوذ من السادس و نزيده على الخامس ثم اوجدنا اجزاء البعد المقدود من النيرين او من القمر
و مقابل الشمس المقوم فى سطور العدد و ذلك ان نظر فى البعد فان كان اقل من النصف اخذ بعينها و ان
فضل على مايه و ثمانين عليه فان كان اكثر من مايه و ثمانين الى مايتين و تسعين اخذ ما فضل على مايه و ثمانين و ان كان
اكثر من ذلك اخذت ما فضل على مايه و تسعين عليه و كذلك اخذنا ما بازايه فى الصف التاسع و حصلنا ما حصل من
اختلاف منظر فى الصف الثالث و السادس المقومين بالصف السابع و الثامن لكم هو مضروبا فيه ما خرج
فى التاسع و قسمنا على ستين و ما حصل زدناه على اقل المقومين فهو اختلاف المنظر المقوم من دايره الارتفاع
و الى هذه الغايه انما كان امر اختلاف المنظر من دايره الارتفاع مطلقا على ان القمر يكون على فلك البروج



نفسه بلا عرض فان الزوايا الموضوعة لساعاتها
وقسيها هي لاجزاء فلك البروج وان احدهما
على ان للقمر عرضا كان على سبيل المحور و
الان قد بان سبب اختلاف المنظر في
الطول والعرض واما كيف يكون ذلك فاني
امثله بالشكل ليسهل تصوره ان تكن دائرة اب ح
د ه للافق ولتكن قوس ا و د لنصف النهار ونقطة و فيها
سمت الراس شماليا ولتكن قوس ح ز ن نصف دائرة البروج و ز درجة القمر من البروج شمالية و م نقطة قطب
البروج و قد خرج من م قوس ل ز الى ط وهو موضع القمر المحقق في عرضه و قوس ط ل هي قوس الارتفاع
و قد علم انها من موضع القمر الحقيقي و المرئي معا لانها في مركز القمر و منها الى الموضع المرئي فاذا اوصل مركز القمر
خطا من مركز البروج من خط السمت ايضا و كانت النقطة المقاطعة لمركز القمر و مركز القمر معا متساويان من الطول والعرض
لنقطة واحدة فيكون الامر على ما قلنا من ان خط السمت مار بالموضعين فلتكن ك موضع المرئي فتكون قوس
ط ك هو انحرافه الكلي وهو الى الجنوب لان ط تكون اقرب الى سمت الراس من ك و ك يكون الى الجنوب و يخرج
من قطب البروج الى ك الذي هو موضع المرئي قوس م ك ل يقطع دائرة البروج على ل و ح اقرب الى
المشرق من ز فيكون موضعه من البروج لو كان القمر بالحقيقة على ك لكن ذلك بالرؤية موضع القمر من البروج
بالرؤية و ح انحراف منظر القمر في الطول و هو الى المشرق على توالي البروج لان ك ابعد من الطالع الى الافق
فيكون ل ح ابعد من ز و لان نقطة ز هي نقطة الطالع من السمية و البروجية فذلك الطول من ط ز فرضه
انه قد علم من قبل ز ط يكون ل ك هو التفاوت من العرض الحقيقي و العرض المرئي وهو اختلاف
المنظر في العرض و لان قوس م ح ط قد صار بين زاوية ل ط ح متساويتين يكون خط ل ك و بين ذلك
فيكون ط ل بحقيقة الطول من ز ح لكنه قد تعرض احيانا ان يعمل بهذا و العمل كانه خطوط مستقيمة
لصغرها في ذلك الموضع فاذا جعلت خطوطا مستقيمة و كانت اوسان و ح تماسان حمل ط ل موازيا لـ ز ح متساويا

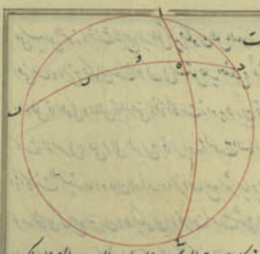
على سبيل المحور وحيث لا يقع فيه خلل كبير فيكون ط ل بالتقريب مساويا لما هناك لاختلاف المنظر في الطول
اعني مساويا لـ ز ح فيكون مثلث ط ك ل يستدل عليه اضلاع مثلثه كلها انحرافات اما ط ل فالانحراف الكلي
واما ط ل فالطولي واما ل ك فالعرضي واذا كانت زاوية ط ز ن قائمة فزاوية ط ز ح حادة و زاوية ز ح منفرجة
تحت الانحراف على توالي البروج فالزاوية السمت الشمالية منفرجة ويمكنك ان تعكس هذا و تعلم انه
اذا كانت السمتية حادة فان العامة والانحراف تبع شرقيا و لو وقعت المطلع اقرب الى زمن ز حتى يكون
غربيا لكان ك يقع بين ن و ط فيكون الانحراف لسمت شمالي الى الشمال و هذا لا يمكن ان الانحراف يقع الى
البعد لا الى القرب و يمثل لهذا شكلا آخر يكون السمت فيه شماليا ل ط



لكن القمر غربي احتوى العرض فعلم الانحرافات على قياس ذلك
و معلوم ان الكل الى الجنوب كما كان وان الطولي الى المغرب
و يعلم ان الزاوية الشرقية الشمالية حادة او الذي تقاطعها و هي
العامة حادة و بازائها الغربية الشمالية التي الى اسفل الجهة منفرجة
كما كان في الاول وانت اذا جعلت سمت الراس و هو نقطة و جنوبية علمت ان الانحراف يكون
شماليا وان الامر في الزوايا بالعكس و قد ظهر لكن من هذا انه ربما كان الطول المرئي في جهة
الطول الحقيقي و زائدا عليه و ربما كان في غير جهته و ينقص منه ولكن مثل ذلك في العرض فانه اذا
كان منطقة البروج من السمت و من الكوكب كان العرض
الى الجهة المقابل زائدا في العرض الحقيقي واذا كانت



منطقة البروج ليست في جهة السمت فقد يقع
اختلاف العرض ناقصا لتكن دائرة ا ب ح ه
للافق و ا و ك نصف النهار و ح ز للبروج
و ح ه للمائل و سمت الراس ط موضع
القمر بالحقيقة و من موضعه بالرؤية و ك م ط



من العشى العرضية وكذلك كزى وقد علمت
ان طى احلاف المنظر الكلى قوس ز ح
الكوكب وسط عرضه الحقيقى وز ى
عرضه بحسب الرؤية وسط احلاف
منظره فى العرض ، فصار وقد يقع
صورة الشكل بحيث لا يكون هناك
احلاف منظر فى العرض اصلا وذلك اذا كان سمت الرأس على دائرة البروج والقمر على ملك
الدائرة مثلا افق والحد واحد لنصف النهار وسمت الرأس ح وموضع القمر بالحقيقة ز وموضعه بالرؤية
و وقوس ز و انحرافه الكلى وهو بعينه الكلى وليس زحار خارجا من البروج بالرؤية حتى يكون له عرض بالرؤية
او بالحقيقة ل وقد يقع صورة الشكل بحيث لا يكون احلاف منظر فى الطول البتة بل فى العرض و
ذلك انه اذا كان المنظر على تسعين من الافق وانت تعلم انه يجب ان يكون تسعين فى كل وقت
على وسط السماء وما كان زائلا وانما يكون فى وسط السماء اذا كانت الدائرة المارة بالاقطاب الاربعة
منطبقة على وسط السماء لكن بطلميوس قد يجوز فى كثير من المواضع ان يجعل القمر اذا كان فى وسط السماء كيف
كان مكانه لا احلاف منظر له فى الطول العدد به واما بالحقيقة فانما يكون الامر على ما نقوله اذا كان بالصفة
المذكورة ل ولنمثل الشكل للزوال لكن ح ده للبروج وك وسط السماء من الدرج
التى من اول الجدى الى آخر الجوزاء ويكون من ك ومن نقطة
ح الطالع اكثر من تسعين ويقع م وهو قطب البروج
الى جهة المغرب وط درجة الكوكب والكوكب عليها او على ك
ولكن وطل او وطلم تمام الارتفاع المرئى وط قسم قوس
ح ونصفين وطل الانحراف او كم والطول منها سوا
فاذا اخرج من م قوس بسمت الرأس وهو قطب الافق



كان

كان مارا بقطبى دائرة اب ح د ودائرة للبروج فيجب ان يقيم الدائرة من ارباعا فيقع او ان على ط وطق
على دائرة الارتفاع فلا يحصل انحرافا فى الطول البتة بل فى العرض وهو قوس طل او كم فهو الانحراف
الارتفاعى والعرضى معا ويسمى قوس وط عرض اقليم الرؤية وفى هذا الموضع فان الزاوية السمية يكون
قائمة فهذا وجه بيان اجمال انحراف المنظر واذا علم الانحراف الكلى بزاويته التى فى طرفه والزاوية التى
هو بها قائمة سهل معرفة الانحرافين الاخرين لان هذه الخطوط تحدث مستقيمة ويحدث منها مثلث قائم الزاوية
معلوم الزوايا وضلع فنعلم الاضلاع فانه اذا صار الانحراف معلوما وزاوية طرفه معلومة وهو بها قائمة
فصارت الزوايا كلها معلومة ونسب اضلاعها ثم قد ظهر لك من هذه الاشكال انه اذا كان سمت الرأس
شماليا فاحلاف المنظر جنوبى واذا كان جنوبيا فاختلاف المنظر شمالى واذا كان المائل من سمت الرأس
والبروج كان الانحراف العرضى بعض من الصحيح وان كان المائل متوسطا فان الانحراف العرضى زايدا
وبان من امر الطول انه اذا كانت الزاوية السمية الشرقية الشمالية منفرجة فان الانحراف الطولى الى المشرق
او حادة فالى المغرب وعلى عكس البروج هذا فى الانحراف الذى الى الجنوب فان كان الى الشمال فالامر بالعكس
وانه اذا كانت الزاوية قائمة فلا انحراف فى الطول ولما ان بطلميوس هذه الاشياء وقد ذكران كلام من قبله
فى انحراف المنظر الارتفاعى ليس على الحقيقة وانما هو تقريب ان كان حالا لا ضرر انه يؤثر فى اوقات الكسوفات
لانهم لا يتركون مراعاة احلاف منظر الشمس الا كيفية كون كلامهم تقريبا غير حقيقى فلانهم قد استعملوا بدل
القوس الارتفاعية التى تأتى القمر وهى فى دائرة العرض قوسا اخرى وهى تمام ارتفاع درجة فى الطول وذلك
لانا رسمنا وضع الشكل الذى ينشأ احلاف المنظر فى الطول

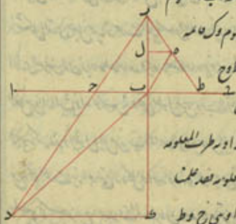


والعرض فهذا الحدّ من فلك البروج و ا د من فلك المائل واعتده
والقمر على د وهى نقطة معلومة وب الطالع على اح قوس
العرض المعلوم فيكون بموضع القمر فى الطول يكون معلوما
ويكون د ب عرضه الحقيقى فليكن ونقطة سمت الرأس ونخرج منها الى
ب قوس هب واخرى مر على د من المائل وعلى القمر وهى قوس هد ولكن

ويكون اواه معلومين اذا اقيما مقام وترىها لقله مامن ذلك من الاصلاف وانما يكونان معلومين لان اب
ووب راواب وبه معلومان والزاويه قائمه معلم او وهو البعد الحقيقي عن سمت الراس فيعرف انحرافه ما
عرف ل واما اذا كان السمت وموضع القمر مايلين عن البروج وقد عرف
ذلك بان يخرج او لا قوس الارتفاع جنوبيا كان او شماليا ثم سطح الانحراف
المسطر فليكن ابط فلك البروج وه موضع القمر من المايل شماليا وو
جنوبيا وهما معلومان وهب ه قوسا العرض على نه وا يا



عند ب قائمه من اب ط ون سمت الراس و ز وط قوس الارتفاع
مماسا لفلك البروج على ط و ز و قوس ارتفاع ومقاطعا لفلك البروج
على ح ونريد ان نعلم زه ز و ولنخرج قوس الارتفاع اسك ومعلوم
انه يحدث عند ب زاويه معلومه ونخرج ول ر دك عمودين على رب ولان زاويه رب ا معلومه حتى ل وهي القائمه
معلومه وكذلك دك معلومه وزاويتا ل وك قائمه وجيب ه معلومان فمثلثا ل ب دك معلومان وزب
معلوم النسبه من بال ب ك لانه معلوم النسبه من ب د مثلث وبين ب ك الباقي معلوم ول قائمه فوتر
زه معلوم وكذلك زاويه ب معلومه وزاويه ك قائمه وب د معلوم
ب ك وكد معلومان فجميع زب ك معلوم وكد معلوم وك قائمه

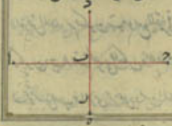


فزا معلوم وكذلك زاويتاه معلومتان وزاويتا ط وح
من مثلثي زهل وكد الشريطين المتماثلين معلومتان
لان زاويه ط تنقص عن زاويه ب السميه المعلومه بزاويه طرب المعلومه
وزاويه ح تفضل على زاويه ب بعينها بزاويه درب المعلومه فقد علمت
وتر زه وزد فنعرف انحرافها الارتفاعي وعرفنا زاويتي ح وط
المماستين عند فلك البروج من قوس الارتفاع فلا نحتاج ان نوجد بدلها زوايا اخرى بل يكفينا في معرفة
زوايا مثلث الانحرافات ان حال مثلث ان اكثرها يكون الفصل عند بد والزوايا التي عرفنا الحاصل منها تكون

ح اختلاف المنظر الارتفاعي ولكن وط العرضي وخط اعني كب الطولي ولو كانت قوس ه د وهو البعد
الحقيقي معلومه لكان قوس دح وهو انحرافه معلم واما المعلوم مما سلف قوس من سمت الراس الى
نقطه معلومه من البروج لا من المايل ولا من موضع اخر ولو كانت الضا زاويه نهرح معلومه من فلك البروج
كان المطلوب من انحرافي الطول والعرض قد يتوصل الى معرفته من معرفة دح لو عرفنا معرفة زاويه طمد
اذ كان كزاويه نهرح اذ كان طح كالموازي لاح وزاويه وطح اذ هي كزاويه و بالقائمه فكان يعلم مثلث
مثلث وطح ولكن المعلوم جيب لا نهر وزاويه جميع لا نهرح وارجس ما هو قوس هد منطاه اذ يكمل قوس
نهر منطاه وزاويه نهرح منطاه فيحصل نه ومعطي منقي نهر معطى وساير مقصوه على هد واحد مثل هد او قال لكننا نقول
ان كان مركز القمر على نصف النهار شماليا او جنوبيا فكان ان طبق الانحراف الارتفاعي على نصف النهار وفي
هذا ما علمت فيكون جميع الانحراف الارتفاعي والعرضي واحدا او على ما سلف ذكره ومثل لهذا ان يكون
اح من فلك البروج وخط ده قائم عليه وب سمت الراس ود درجه القمر وليكن القمر على ده وحتى ه فيكون
عرضه من البروج دب او به ويكون القسي والزوايا التي عند نقطه ب مفروضه معلومه ويكون الطلب للقسي
والزوايا التي عند نقطه د او نقطه ز فان جعلت نقطة سمت الراس غير نقطه ب وكان البروج قائما على
الافق انطبق القوس الذي ب ز الى ب على درجه القمر الذي من ب الى د والى ه وهما في هذا الشكل
انحرافان شرقي وغربي كما عرف فلم يكن انحراف منظر في العرض بل في الطول

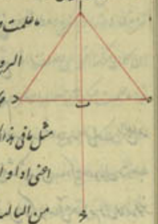


زايدا او ناقصا والتفاوت هو التفاوت بين زب وزد وبين ب
وزه وهو لانحراف المنظر وكانت الزوايا من هذه الخطوط لا تقع الا
قوايم وكانت المعرفه سهله فان وقع السمت على البروج والقمر خارج
العرض مثل ما في هذا الشكل



حتى يكون سمت الراس على امثلا ودا او وموضع الكوكب دب
ودرجه فيكون حينئذ قوسا ب ح العرض وكذلك قوسا ا ب ه
ويحدث عند د وعند ه زاويتان متماثلتان للمرحد ب

ويكون

عند ما يكون ب ا عظم سمت الراس فلا يحدث حينئذ عند الزاويا التي كانت تحدث من قوس السمت
ويكون الفضل الواصل بين ب وبين د او بين ويحدث زوايا قائمة عند ب لان الواصل بين د و ب
وبين د و ب من الخارجة من القطب فيكون الفضل زاوية قائمة وهذا الفضل من جنس الفضل الذي يكون للوجود
عند العدم ولذلك اكثر الفضل من هذه الفضل يكون ايضا في هذه الحال اذ لا يحدث قوس ارتفاع العرض
ان كان القمر عند ب واما ان كان عند د او ه وكانت القوس التي هي من السمت الى القمر مثل العرض فالتفسير
اي العرض مع تعديل انحراف منظر بوجه هذا البعد من البعد من السمت ان كان في الجنوب بالسوية على

ما علمت وايضا اذا كان وضع البروج بحيث يكون الدائرة السمتية قائمة على
البروج فحينئذ يكون الاختلاف من قوس ز د ز ه ومن قوس ز ب هو
قوس انحراف العرض فان كان السمت على البروج والقمر ليس على البروج
مثل ما في هذا الشكل وهو احد الاشكال الماضية فيكون حينئذ قوس السمت
اعني ا د او ا ه اعظم من ا ب ما هل من د ب او ه ب لان مجموع ضلعين الطول
من المثلث ويكون زاوية ب اعظم من زاوية د و زاوية ه بزاوية الان
زاويتي ا د و ا ه مثل قائمة فيفضل باصغر من قائمة فان وقع الميل في السمت والقمر جميعا مثل ما في
الشكل الذي جعل فيه ز سمت الراس وطلب فيه سائر الاشياء فيكون ز ب الطول من ز د ما صغر من ه ب
الذي للعرض لان زاوية ط قائمة وزاوية بسط حادة فزاوية ز ب ط صغرى ز ب الطول اقل من ه ب او كل ضلعين
اقل من الثالث واما قوس ز د فهي الطول من د ب لان د ب اعظم من قائمة لانها خارجة عن مثلث ز ب د لا قائم
زاوية كز و ز د الطول اقل من ب د الضا واما حال الزوايا فان زاويتي ب متصلان على زاويتي ط
و ح كما علمت بزاويتي ز د كل واحدة منها اصغر من قائمة ومن ط بطلميوس كيفية الحساب على هذا الوجه
المصحح لاستخراج اختلاف المنظر بان ما بعد تمام قوس الارتفاع الدرجة المحصة مثل ب ز في هذه الصورة
وما بعد مقدار الزاوية التي لتلك القوس فيكون ا ز و هي مثل زاوية ا ه ب لان زاوية د زاي ح
مثل زاويتي ل و ه و القائمتان متساويتان فينصفها حتى تصير زاوية المركز وقدر ما من الزوايا

قدر العقمي فاذا فعلت ذلك صارت قوسا ما عدا ما هو سا كما مدرى لم ما عدوره ذلك القوس فيكون
لب و ما عندوتر قوس لقمة لصف اربع وزحل المعروف كسبه احد جهاتي الاخروالى ب ماخوذ قطرا وماية و
عشرين جزءا فاذا ضرب في ما هو ب و ما لعامه وهو العرض اعني عد و ب من حيث هو عرض لا من حيث هو
قطر مثلا من حيث هو ثمنه اجزاء من حيث هو ماية وعشرون فان عد و من حيث هو عرض هو معلوم وقسم
على ماية وعشرين عرف كل واحد منهما بواحد و ب من حيث هو عرض وكذلك علم اضلاع مثلث ب ك ل المساوية
الاضلاع لمثلث ب ا و ولا يحتاج الى حساب عد مد لان ب و مساو لب و و ب ل لب ك وكذلك الساقيات
فان كان القمر على و نقصت ما خرج من ل ب من د ب وان كان القمر عند د و ب فيكون معلومك في الاول
قوس ز ل وفي الثاني قوس ز ل فان كنت نقصته فما حدم مربع ول و ول بالواحد الذي لزب وهو
عرض فما حد عدد ز و فيكون ز و و مثل ذلك يجب ان يكون ضرب ز ل في العرض وقسمته على ماية وعشرين
فما خرج هو ه ز و كذلك ان كان القمر عند و فضرب عد و ز ك في نفسه اعني ول في نفسه باجزاء العرض وكر
في نفسه سلك الاجزاء ما هو عند و خرج ز و وتحصل من جميع ذلك انك تضعف الزاوية الصغرى وتجعلها قوسا
وتاخذ وترها و وترها بقي من ماية وعشرين وتضرب كل واحد منهما في العرض وتقسم على ماية وعشرين وتحفظ
ما خرج و تنقص ما حصل من الزاوية الاولى من قوس تمام ارتفاع درجة الطول ان كان سمت الراس والعرض
في جهة واحدة او تزيد ان كان في خلافهما ثم تحصل او هي ما عد مربعه مربع و تر الزاوية الاخرى المحفوظة معه و
تاخذ جذر مجموعهما فهو تمام ارتفاع القمر ثم شرع بعد ذلك في امور الاجتماعات والاستقبالات المعروف منها باول
الكسوفات فان لو لا اشارة تسهيل السبيل لكان ما تحقق بتقويم سير النيرين كفاية لمن لا كسل في استخراج العرض
الا انه زيدان يرسم جداول المتصلات الى الفضل الوسطى لئلا يحتاج الى ان يحسب كل وقت من الراس فاثبت موضع النيرين
لاول ملكه المستعمل المبني على سني المصريين وقسم البعد من النيرين في ذلك على حركة البعد كل يوم بالوسط فما خرج ونحوه
ايام وتسعة واربعون دقيقة وثلثة وعشرون ثانية من اليوم فهو الا محالة ايام البعد من الاجتماع الوسط قبل التاريخ ثم ب
من وقت البعد على التاريخ شهرا اوسطا فعرف وقت الاجتماع الوسط بعد التاريخ فكان بعد نصف نهار يوم
توت لم يوما ونحو وعرف ايضا موضع الشمس الوسط والبعد من الاوج وموضع القمر في الاختلاف والعرض لكل

الوقت واذا كان ذلك معلوما في اول التاريخ والمدة من اول التاريخ والاجتماع الذي عليه معلوما فاذا اسقط من
مبدا التاريخ هذا الاجتماع بقيت ما بين شهر وسط فكان من حيث انتهى ذلك من اول التاريخ للمحصلات ومن
التاريخ المثبت للاجتماع الوسط فذلك وقت الاستقبال الوسط محصلة وحصل مواضع النيرين المذكورة فيه و
رتب جداول الاجتماعات والاستقبالات كل جدول اما للاجتماع واما للاستقبال خمسة واربعين سطرا في خمسة
صفوف وفي الاول سطور العدد للسنين المجموعة وفي الثاني اليوم من الشهر الذي يكون فيه الاجتماع والاستقبال
واجزاؤه وفي الثالث موضع الشمس بالوسط من اوجه وفي الرابع اجزاء اختلاف القمر وفي الخامس اجزاء عرض القمر
مثلا رسم في اوائل الجدول في سطور العدد للسنة الاولى واحدا وهو اول الاجتماعات او الاستقبالات في جدول
الايام كم كان من الشهر الاول من تاريخه لوقت الاجتماع وفي الثاني والثالث والرابع ما كان موضع النيرين المذكورة ولما
كان في خمس وعشرين سنة مصرية الا [illegible] وفيه المتقارب [illegible] شهورا وذلك لانك اذا اسقطت ايام خمسة وعشرين
سنة مصرية على ايام شهور واحدا فضل هذا القدر من الدقائق والثواني جعل تزايد سطور العدد بخمسة وعشرين وجعلت
بعض الدقائق من جداول الايام لذلك من الامر في سائر الصفوف على موجب ما علمته ثم رسم جدول السنين
المفردة مشتركا للاجتماعات والاستقبالات في الصف الاول منها عدد السنة وفي الثاني ما يفضل على السنة المصرية من تمام
اثني عشر شهرا من الشهور القمرية وهذا الفضل من الايام [illegible] ثم اجزاء حركة الكواكب من المدة والمذكورة في تلك
المدة والمراد على مواضعها الموجودة في السنين المجموعة ويحصل الى ان [illegible] وجعل عدد السنين المصرية ثلثي عشر
شهرا [illegible] ثلثة عشر شهرا وذلك لانه لو اسقط من السنة الاولى اثني عشر شهرا من الشهور القمرية لم يقع
الاجتماع الاول في الشهر الاول من شهور البسيطة لان السنة القبطية وهي ثلثمائة وستون يوما ازيد من السنة
القمرية فاحتاج ان ياخذ الشهور القمرية في اول التاريخ ثلثة عشر شهرا ليقع الاجتماع الاول في السنة الثانية
في اول الشهر من السنة القبطية ثم لم يمكن بد من ان يجعل الشهور التي للسنة الثالثة اثني عشر شهرا ليقع
ايضا في الشهر الاول من السنة الثالثة والا لكان يقع لو زاد على اثني عشر شهرا في الشهر الثاني في هذه
السنة كما كان يقع لو لم يزد على اثني عشر شهرا قبل الشهر الاول في السنة التي قبلها وذلك لان ايام السنة
القبطية وان كانت اكثر من ايام السنة القمرية فانها اقل من [illegible] ثلثة عشر شهرا قمرية عليها

في الثاني اقل من ايام سنة واحدة قمرية فلم يحمل الثاني اثني عشر شهرا بل وقع خارجا منها في الشهر الثاني ثم وصلا
من ان يكون ثلثة عشر شهرا الا انه يقع خارجا عنها بعد ما يكون الثاني اكثر من سنة القمر فيحتاج لذلك الى
ان يعاود استعمال ثلثة عشر شهرا فيكون مرة كذا ومرة كذا فانه قد يحصل تارة ما ايام اكثر من نصف شهر وتارة ايام
اقل واريد ان لا يقع الاتصال الشهري خارجا عنه مع تحصيل ايام الفضل في الصف الثاني وجعل اثني عشر شهرا
الصاعدة [illegible] وفي الصف الاول عدد اثني عشر شهرا وفي الثاني ايام كل شهر متزايدة وفي البواقي مواضع النيرين المذكورة
ولم كيف يعمل بهذه الجداول على انك بالاسكندرية ان تاريخ الايام بحسب الاسكندرية قال ووجه حسابك ان
تحسب لسنتك فتعلم كم هو من اول سني التاريخ فان وافق شيئا من السنين المجموعة اخذت ما بازائه
من الصفوف كلها ان كان ماضي واحدة من الصف الاول اليوم والساعة التي يقع فيها الاتصال فان
كان دون ثلثين فهو الشهر الاول وان كان اكثر فهو من الشهر الثاني بتلك العدة الزائدة على ثلثين ويكون
ما بعده من الصفوف الاخرى هي مواضع الكواكب في تلك الساعة وان لم يوافق اخذت ما بازاء السنين المجموعة
من سنيك من كل شيئين واخذت كذا ما بازاء ما بعده الى سنتك من السنين المفردة فان كان سنتك الرابع
بعد السنين المجموعة [illegible] اربع سنين [illegible] الصفوف [illegible] كل ما اخذت من السنين المبسوطة الى نظيره مما
اخذته من السنين المجموعة كان [illegible] واجزاء سير النيرين فكان ما اجتمع من ذلك [illegible] الايام واجزاء موضع النيرين فان كان
عدد الايام دون شهر وذلك [illegible] يكون لم تجمع مما في الصفين الاولين المجموعة والمبسوطة والمجموعة ايام شهر مصري
وهو ثلثون يوما [illegible] اجتمع فهو اليوم والساعة من الشهر الاول من سنيك فان كان ما اجتمع زائدا على ثلثين [illegible]
على ثلثين فما بقي فهو كذلك من الشهر الثاني [illegible] فان كان مع سنتك التي [illegible] من اول [illegible]
ما بازاء ذلك الشهر من الصفوف [illegible] على ما اجتمع من السنين المبسوطة والمجموعة [illegible] ما اجتمع من الايام المبسوطة والمجموعة و
الاشهر ثلثين ثلثين فما حصل فهو الوقت من الشهر الذي انت فيه وان [illegible] الايام في هذه الجداول بحسب [illegible] كل يوم الى [illegible]
الى ساعته فيحسن ان يكون ذلك اجزاء الساعات استوائية ان [illegible] ونصف ساعة استوائية ثم [illegible]
الساعات بتعديل الايام [illegible] من ذلك فضل [illegible] وذلك الفضل من كل شي
على ما تعلمه فيكون ذلك ساعة الاتصال الوسط من ذلك اليوم ومواضع الحركات الوسطى ثم تقوم [illegible] على

ما نعرف فاذا وجدت السير من حساب مجموعين لو متساطرين بالمحصة قال اتصال الوسط والمقوم واحد وان
راس القمر بعد لم يلحق او جاوز الشمس تحصل البعد منهما فان كان القمر لم يلحق بعد فرد عليه البعد ما يسير الشمس
الى ان يلحق به القمر فهناك ساعة الاتصال وان كان القمر جاوز الشمس في اتصالها فرد على البعد ما يكون
الشمس سارة حتى يحصل هذا البعد ويبلغ ذلك بالتقريب جزء من اثني عشر جزءا من البعد الذي هو نصيب الشمس
من مسيره في ذلك البعد وعلى ما يحصى ذلك من بعد فما خرج فهو ما من القمر وموضع الاجتماع مع الشمس
واو هو مقاطر موضع الاستقبال اعني المقوم فاذا اعلمت ذلك فانظر في كم ساعة استواية يسير القمر
سيرها المعدل تلك الاجزاء فذلك هو وقت الاتصال الحقيقي فرده او نقصه على الوسط ترده ان كان ع بيوم
ونقصه ان كان لم يلحق وذلك بحسب الاسكندرية على اوقات تكسان باخذ في كل وقت حركة القمر للساعات
ما ناخذ او لا سير الاختلاف للزمان المفروض وما نقدم من جداول اعدل ما نصف الجزء الواحد من اجزاء الاختلاف
من فصل التعديل في فلك البروج فاذا اعلمت كم فضل درجة واحدة ونظرت كم اجزاء الاختلاف الوسط في نصفه
علمت انه كم يحصه من ذلك وباجزاء الاختلاف ساعة لعدل ونقصه وهم ثانية فاذا عرفت فصل تقديم درجة عرفت
فصل تعديل هذه الدقائق فردت ونقصت على ما يجب على السير الوسط في الطول لساعة فيكون هو
الطول المعدل في ساعة ثم اذا اعلمت في وقت الاستقبال والاجتماع المحصى بالاسكندرية يمكنك
ان تحول عن الاسكندرية الى غيرها فاذا عرفت بالاسكندرية ولما تقوم الاتصالات اخذ في بيان حدود
الكسوفات وهي نقطة للفلك المائل محدودة البعد من العقدة وشرك من القسي التي لا يقع فيها كسوف البتة
والتي يمكن ان يقع فيها كسوف قال قد كنا حسبنا فيما سلف من كلامنا قطر القمر فكان نورة وهو في بعد الابعد
من بعدو قد هو ساء من الدائرة الكسرة وهي دل ك والان فانا نريد ان نتوصل من ذلك الى افراز حدود
الكسوفات القمرية التي هي اعظم ما يكون اي بعد ما يكون من العقدة طولا ومن دائرة البروج عرضا يجب ان
يكون ذلك والقمر اقرب ما يكون عند الاتصال من الارض ليكون اعظم في الرؤية وذلك ان يكون في حضيض
التدوير وهنالك قطع المخروط الظلي ايضا اعظم قال فليس ذلك من كسوفين رصدا والقمر في اقرب قربه
الكائن في اتصالاته فذكر رصدا الكسف القمر فيه من ناحية الشمال فلا محالة اذ كان جنوبي العرض وكان مقدار

الكسوف بسبع اصابع وحصل لو توقف على الوقت ان موضع القمر كان من اختلافه فسحرم وهو قرب حضيض التدوير
ومن الشمالية صح ك فكان حيثه ومن العقدة ح ك لا محالة فاذن قد من اقرب قرب القمر من الارض وحيث
يكون دائرة قطع المخروط اعظم فلا يكون بحيث يقع فيه القمر وذلك حيث بعده من العقدة في ما مرح ك فانه يقع من القمر
في الظل نصفه وجزء من اثني عشر ان وذكر رصدا اخر كان اختلاف القمر فيه على اختلاف على حسب ذلك القطر
مح مز وهو قرب من الحضيض وكان بعده من العقدة ي لو من مركز على مثل تلك الدائرة وكان الكسوف الى
الجنوب ثلث اصابع فكان القمر لا محالة شمالي العرض ففي مثل هذه الحال وقع في الكسوف ربع قطر القمر لكن عرض
القمر في الرصد الاول يكون لا محالة ه مح د وفي الثاني ه مد ن وذلك من اذا اعلم البعد من العقدة فاذن قد
كان بزيادة ه ما من في قرب القمر من فلك البروج وهو نقصان العرض يدخل من قطره ربعه وهو التفاوت بين
الكسوفين ودقائقه ههنا مدمر فاذن جميع قطره نور ربعه اضعاف هذه الدقائق وهو دله كه ولان عرض القمر
معلوم وكان دخل في الرصد الثاني ربعه ودقائق الربع من العرض معلوم وهي ح نه وهذه الدقائق
الضابى ودقائق الربع الثاني الى مركز القمر وهي التي بين طرف الكسوف ومن مركز القمر فاذا اسقط هذا
الربع من العرض فالباقي وهو نصف قطر دائرة مقطع الظل في ذلك المواضع معلوم ويخرج بالحساب
وهو بالتقريب وهو اكثر من ضعف وثلثة اخماس نصف قطر القمر الذي للعقدة به ونصف قطر القمر في اقرب
قرب القمر الكائن في اتصالاته يكون وهو بالتقريب واذا اعلم نصف قطر الظل هناك ونصف قطر القمر
مجموعهما عرض حد الكسوف ومجموعهما احر م مد من مقدار عرض القمر الذي هو حد الكسوف وذلك اذا كان
في بعده الاقرب واما الشمس فان نصف قطرها مساو لنصف قطر القمر في بعده الابعد وهو معلوم ونصف
قطر القمر في البعدين معلوم فاذا كان البعد المرئي بين مركزي الشمس والقمر مساويا لنصف قطر القمر في ذلك البعد
ونصف قطر الشمس مجموعين فهو حد الكسوف وعلم ذلك مما علق باختلاف المنظر في كل موضع لما كان نصف
المقدار من مجموع نصفي قطري الشمس والقمر وذلك ولي ك لان نصف قطر الشمس وهو بالتقريب ونصف
قطر القمر في البعد الاقرب يلزم فذلك كل واذا كان عرض القمر لح ك فان البعد من العقدة كذا لان
الدرجة الواحدة من العرض بعيد احدى عشرة درجة ونصف من العقدة ويحصل لح ك ثلث ومسحوح الربع

فهذا احد المماسة واذا لم يكن انحراف لم ينكسف فان كان انحراف كان كسوف اذا كان الانحراف
بالعدر الذي يوجب من المماسة الى المقاطعة والسير وذلك اما في الطول حين يكون فلك البروج على سمت
الروس واما انحراف في العرض اما الى الشمال واما الى الجنوب والذي الى الشمال فيقع منه في الاقليم الاول
واذا كان في الاسد والجوزا الثاني وقايق محتاجا اختلاف المنظر للشمس مع نصف المقدارين ما وجدنا فيكون
قوس الطول الاستخراج الرابع فرسا من ب فان زيد عليه اختلاف المنظر في الطول وهو ملثون ودقيقه ثلثين
فيبلغ ذلك ح كب واما اكثر ما يكون من الجنوب في الاقليم السابع لاني وجدنا وجدنا ودقيقه يكون ما من الانحراف
الطول ه مه وذلك في العقرب وفي الحوت مضاف للانحراف العرضي الى نصف المقدارين ويستخرج
بالنسبة القوس فيكون به كو ويزاد عليها انحراف الطول فيكون بر فهو اذن القوس من العقدة وعلى
هذا بان انه اذا لم يكن انحراف لم يقع القوس وكذا وان كان انحراف جنوبي فيبقى ح لب او كان انحراف شمالي
فهي بر او ان تعرف الساقي وقد فهم هذا المعنى شكل قال فليكن قوس اب من البروج وقوس ح من
المائل للقمر وليكونا مقدار ما يجوز انه في زمان الكسوف ونفرضا متوازيين ما يلي في ابتداء الكسوف
كان ذلك عرضا ولكن اوح قطعة من الدوائر الكبار ترسم تعطى الدائرة المائلة ونصف دائرة الشمس حول ا و
نصف دائرة القمر حول ح متماسين على الرز على ب واه وهو البعد المرئي من مركزيهما عندما يكون النيران متماسين
في الرؤية وهما مجموع القطرين في كل بعد يعرض من الارض ولكن او ب او مجموع المركزين معلوم وفي كل بعد
واختلافات القمر الثلثة في ذلك الاقليم وذلك البعد كلها معلومة قال وان كان مركز القمر على العقدة عند د كان
ده اختلاف المنظر الكلي للقمر ود ح كذا ان يكون اختلاف المنظر في الطول وح ه في العرض وهي معلومة بالاصول
السالفة ود ح مساو لنظيره من فلك البروج الذي هو اختلاف المنظر في الطول بالتقريب مساو او بالعكس
اذا احدث الخطوط متوازية وجميع ذلك يكون معلوما في الشمال وفي الجنوب في الاقاليم التي يعمل فيه
اختلاف منظر فيصير قوس اه ح معلوما وقد تساهل في اخذه خط اح قوس العرض فان قوس
العرض هي التي تخرج من قطبي البروج اللهم الا ان يعني بالدائرة المائلة دائرة البروج وعلى ان
الاختلاف في ذلك قليل جدا او بعد مجهول ولكن ه الى الجنوب ولكن بح وبعد فذلك اكثر ما يكن في

اقاليمنا الى حيث اطول النهار يو ساعة من الانحراف العرضي فيكون ح ح الطولي ه ره وجميع ابعد الابعاد عن
العرض عند هذا الحد وهو اول حد يمكن ان يقع فيه الكسوف الشمس الى الجنوب في هذه البلاد وذلك في العقرب
والحوت واذا اعرف العرض المرئي عرف البعد الذي من العقدة في المائل وهو يكون ركر وسر بد عليه ح د وهو
سه وبعد فيكون بر ما واما في جهة الشمال فيكون مقادير هذه الحسى اقرب يخرج البعد عن العقدة اقل ويكون حسابه على ما
علمت ح كب فان هو يكون اكثره في البلاد المذكورة كما في وقايق ود ح ثلثون ودقيقه وذلك في الاسد والجوزا

عند بس ابعد حد كسوف القمر في الشمال والجنوب في دائرة المائلة في مثل هذا الاقليم على
حسب ذلك تعلم انت من نفسك في اقليم اخر له اختلاف منظر وان لم يكن اختلاف
منظر فحد حيث العرض مجموع المقدارين عال ولما كان اكثر ما يقع من الاختلاف
من الاجتماع الوسط والمحقق هو مجموع اختلافي الشمس والقمر
وذلك وكذا فان غاية تعديل اختلاف القمر هو خمسة اجزاء ودقيقة
وغاية تعديل الشمس جزءين وعشر وعشرين ودقيقة فذلك كله
سبعة اجزاء واربعة وعشرين دقيقة والى ان يقطع القمر هذا القدر
فيكون الشمس قد سارت جزءا من ثلثة عشر جزءا منه وهو له دقيقة
والى ان يقطع القمر هذا ايضا يكون الشمس قد سارت جزءا من
ثلثة عشر جزءا وهو قريب من ثلث دقايق فما سير الشمس في مدة سير القمر هذه الدقايق اقل من ان يعتد به
وفي جملة ما سار به الشمس الى ان يلحق القمر جزء من اثني عشر جزءا من سير القمر الى وقت اللحوق بالمعروف وهو كر
دقيقة فلزوه على اختلاف الشمس فيكون مث ورح فاذا جمعنا التعديل وهذا الفصل جميعه بلغ اجزاء ح
وخمسين دقيقة وهو الذي يحتاج ان يقطعه القمر الى وقت الاجتماع الحقيقي وهو غاية الفصل بين الاتصالات
الوسطى والحقيقة وعند بس من هذا ان الشمس يحتاج ان تتحرك من الاتصال الحقيقي والوسط جزءا من اثني
عشر جزءا مما تحركه القمر لكن عند مثل هذا الكسوف الذي نحن في ذكره يكون في البعد الاقرب من تدويره
لا تعديل له وهي تعديل الشمس وزيادة ما تحركه الشمس على النسبة المذكورة واذا كان غاية تعديل الشمس

جزء من ثمانية وعشرين وحصة فالواجب ان يرد جزءا من اثني عشر جزءا من ذلك وهو احدى عشرة دقيقة
وشيء فيكون جميع ذلك جزءين واربعة وخمسين دقيقة وهو ما يحتاج ان يقطعه القمر الى الاجتماع الحقيقي
لكن بطلميوس اخذ مكان بالسير والشمس بين الاتصالين المعينين والوسط وهو ستة وخمسون دقيقة
فبلغ ثمث درج وبه اعلم لا يكون لكن كان تسامحا في ذلك او اخذ الامور على نهاية حدود ما في الاطراف
فاذن متى ان يرد بحد الكسوف الوسط وهو الذي لمركز التدوير يلث درج فيكون حد مركز التدوير في
الشمال كـ ما وفي الجنوب مالـ وما يلي من القوس بين القسي الاربع لا يمكن ان يقع فيها كسوف
البتة واذا كان بعد القمر الوسط الدوري في جدول اعداد الاتصالات من النهاية الشمالية بسيط بط
بعد وافي الحد فاذا جاز ذلك كان كسوف الى ان يجوز الجدول الاول الجنوبي وهو بعد سط وبعد عام القوسين
اللذين احدهما وهي الشمالية كـ ما والاخر وهي الجنوبية مالـ وذلك كله قالب فاذا جاز لا يكون
البتة كسوف الى ان يسير ربع لج مصعد عن العقدة والاخرى من جهة الجنوب مالـ وهو بعد العقدة
لقوس من الشمال صلعها ك ما ثم يدخل في حد الكسوفات الى ان يجوز [illegible] وسبعين جزءا واحدى
واربعين دقيقة فلا يقع كسوف البتة ولما كان كما بين حد كسوف القمر حسب عرض القمر اجرا لو نسبه
العرض الى البعد عن العقدة وعلى ما قلنا نسبة جزء الى احد عشر ونصف فيكون بعده عن العقدة وحيث
ولما بين بعضه تزاد للوسط ثلثة اجزاء لان حكم هذا في المقاطرة كحكم ذلك في المقارنة في انه لا تعديل منه
بل القمر على اوج التدوير واما الذي من الاتصال هو تعديل الشمس مع زيادة حركة الشمس في المدة
فيكون اول حد بعد المركز الكسوفي للقمر بالوسط … وذلك واحد في جميع الجوانب فاذن اذا كان
بعده من الشمالية الى … لم يمكن كسوف ثم يكون الى … ثم لا يكون الى … ثم يكون الى …
… ثم لا يكون ونصف الى اخر جدول الاتصالات جدول الكسوف ليسهل العمل بها لم احد يعرف في كم
حد هو بعد الكسوف حتى لا يحتاج ان يرجع الى الحساب في كل اتصال … هل يكون كسوف او لا يكون بل يرجع
ويستعمل … وذلك عند حصول المدة التي في مثلها يقع الكسوف ولما كانت المدة الوسطى خمسة اشهر
من اتصال الى اتصال فالوسط اذا فرض فيها الشمس اسرع سيرها ممكن كان يقطع القمر … من حدي الكسوف

كان

كان اسرع سيره زيادة على سيرها الوسط الذي هو … اوج … واذا فرض فيها للقمر
ابطأ المسير حتى لا … الوسط المشترك ويكون بين الوسط المعين فيها يتحرك
الشمس فيها زيادة ومسافة … ذلك في … الشمس واذا فرض ذلك كان تعديل القمر الناقص مقدار
ح م لان اكثر فصل سيره في اختلافه في تلك المدة يكون بطؤه فيكون البعد … لج والجزء من اثني
عشر من ذلك وهو درجة وسدس وقابل … على فصل اختلاف الشمس فيكون … فاذا زاد وما
على الوسط تعديل الشمس مع هذه الزيادة وهو درجة وست وقابل كان المجموع … وخمسين جزءا وخمس
وقابل وسير القمر في هذه المدة في العرض … الكسوف لبعد القمر الوسط من الارض هو حيث
العرض جزء واحد لانه كان للاقرب عرض جزء وثلث وقابل ولو … وهو مجموع المقدارين وللابعد عرض
… والواحد كالواسطة منهما فهو عرض الواسط منهما وحيث العرض جزء واحد فان بعده من العقدة
… فاذا اسقط ضعفه من نصف الدائرة بقي مسير … قوس هذا الاتصال … فاذن هي قوس كون
وهذا الفصل الذي بين الايام الخمسة الاشهر للوسطى ومن المعينة هي … القمر الحقيقي من اتصال الى اتصال
دون الذي … مركز التدوير فاذن يمكن ان يقع في طرفي اكثر ما يكون من خمسة اشهر كسوفان … لكن
من جهة واحدة لا غير واما انه هل يقع كسوف في اقصر مدة وهو سبعة اشهر … لان يكون قوس … من الاتصالين
زائدا على القوس الذي طرفها داخل في حد الكسوف من الجهة المقاطرة لنقطة الكسوف قال هذا لا يمكن
وان جعلنا سير الشمس ابطا ما يكون وسير القمر اسرع ما يكون حتى … في اقرب مدة قبل القوس المذكورة لان
قوس القمر في هذه المدة الوسطى بالمسير الوسط … وتعديل القمر الزائد يكون تسعة اجزاء وما … وخمسين دقيقة
لان قوس الاختلاف يكون … واكثر تعديل الشمس الناقص يكون في سيره في مثل هذه المدة يكون …
وانت تعلم انه اذا كان هكذا يكون القمر … الشمس بالمسير المقدم قبل ادراكه اياها بالمسير الوسط ويكون
الشمس قد ادركت قبل ان … لانها ناقصة السير ويكون الوسطى مجموع التعديلين والجزء من
اثني عشر منهما معلوم فاذا زيد ذلك على تعديل الشمس … فذلك مبلغ ما يمكن ان … من وسط
القمر في العرض وكان قوس الاتصال … وسير القمر في العرض يكون هذه المدة … العرض منه

هذه الاجزاء اعني قوس المايل يح مرو هو اعظم من احدى القوسين الذي يقع فيه الكسوف واصغر من الكبرى
منه فاذن لا يمكن ان يكون في طرفي سبعة اشهر البتة كسوفان قمريان واما هل يمكن ان يكون
للشمس كسوفان في طرفي مدة خمسة اشهر في بلد واحد بعينه فقد علم ان قوس القمر من المايل في
اطول مدة خمسة اشهر هو قطره والقوس التي لا كسوف فيها في بعد القمر الوسط الا باختلاف المنظر
دون نقص المماسة هي قسر لولا ان المقدار من هناك ول ك وذلك لان نصف قطر القمر في البعد الاوسط
جعل زايدا على نصف قطره في البعد الابعد بنصف زيادة الاوسط على الابعد الذي كان يوم لكان يوم
ونصف قطر الشمس بعرضه يه م فذلك لب ك والبعد من العقدة وب فقد فصل القوس الذي لا يكون
فيها سمعه ويح واحدى وثلثين دقيقة وهذا المقدار يوجب زيادة عرض على حد الكسوف مسلمة مع
بالتقريب فان امكن ان يقع في احد الاجتماعين من اختلاف المنظر ما هو اكثر من هذا المقدار امكن والا لم
يمكن بهم من المس على ما قلنا ان حركة الشمس اوضعت اسرع ما يكون في هذه المدة واعظم اختلافا وذلك من
مثلث السنبلة الى مثلث الدلو وحركة القمر ابطا ما يكون كان البعد من الشمس على ما قلنا بمجموع التعديل وهو لح وترا
وحر من اثنى عشر ليكون مركبة القمر يسير هذا القدر في يوم وساعتين وربع … ذلك على ايام خمسة اشهر وسطى التي
هي قمر يوما وخمسة عشر ساعة ونصف وربع ساعة يجمع المدة العظمى لخمسة اشهر في هذا المكان قمح يوما ويح ساعة وكان
الى موافاة الوقت الذي كان فيه الكسوف الاول الى ست ساعات اخرى ثم ليساعد في جميع المسكونة اختلاف
منظر الى الشمال في البرجين المذكورين في هذا المكان مثل موافاة هذه الست ساعات بحيث يكون زايدا على خمسة واربعين
لا بانفراد ولا باجتماع من ان يكون بعضه وافقا في الكسوف الاول وبعضه وافقا في الكسوف الثاني حتى يدرك
طرفا الكسوف المدة وذلك عندما يكون القمر في الجهة الجنوبية من الشمس ومن فلك البروج حتى يقع اختلاف المنظر
الموجب للكسوف شماليا بان يكون متوجها من الذنب الى الراس واما الانحراف الى جهة الجنوب فقد يمكن
ان يقع من اختلاف المنظر في البرجين ما يزيد على ذلك مثل بعد المذكور بسبب الساعات المذكورة وذلك
اذا كان الغارب في الاجتماع الاول مثلث السنبلة وكان وسط السماء في الاجتماع الثاني مثلث الدلو ففي هذا الموضع
يقع للقمر في بعده الوسط انحراف جنوبي اذا حسب بالذي للشمس يبلغ المقدار المطلوب اما تحت معدل النهار

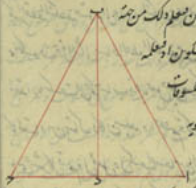
في

ففي مثلث العقرب اولب وعقد ومثلث الدلو دية واما حيث يكون اطول نهارهم اثنى عشر ساعة ونصف ففي مثلث
العقرب اوكز وفي مثلث الدلو وكب ومجموعهما يزيد على خمسة وعشرين باربع دقايق وكلما امعن في الشمال كانت
الزيادة اكثر وهذا يكون في الجانب الشمالي من الشمس لا محالة بان يكون القمر متوجها من الراس الى الذنب
فتدارك بطلميوس واتى اقصر ما يكون في سبعة اشهر فقد يمكن انكساف الشمس وذلك اذ قد بين في باب كسوف القمر ان فصل
القوس في المايل يكون في هذه المدة ويح مرو القوس التي للكسوف فيها في بعد القمر الاوسط اصغر منه بسبعة عشر
جزءا وكو وبه لان تلك القوس نصف كه اعني القوس الذي يبتدئ من الحد الذي فصل عقدة وينتهي الى الحد
الذي بعد العقدة والمعادلة ومن العقدة من … وثمانين درجة مرادا من الى سن ضعف وب في البعد الاوسط
وقد كان في الاقرب في كد معفر نصف كه وفي العرض لحر واحد وخمس وعشرين دقيقة فحيث يكون انحراف
واحد او مجموع انحرافين يزيد عليه بعد ان يحسب انحراف الشمس يزيد عليه فهناك يمكن ذلك ومعلوم ان سير
الشمس مستا يكون من مثلث الدلو الى ناحية العقرب وقد علمت البعد بين الشمس والقمر في هذه المدة وما يسير
الشمس الى لحوق القمر اياها وهو … من اثنى عشر والقمر يسير هذا القدر في يوم واحد وخمس ساعات بعض
هذا من المدة الوسطى لسبعة اشهر التي هي رو يوما و ر ساعة … يوما وب ساعة … الى وقت الاجتماع
الاول الذي كان في آخر الدلو … ساعة والبلاد التي يكون فيها للشمس انحراف منظر في احد البرجين زايد
على الجزء للواحد والخمسة والعشرين دقيقة او في كليهما مجموعين ويكون من حيث اثنى عشر ان يكون
احدهما معروفا والاخر … فلا محالة حتى يكونا فوق الارض فهناك يمكن عود الكسوف فاما اذا اعتبر
انحراف المنظر الى جهة الشمال … يمكن البتة لانه لا يبلغ الانحراف الشمالي في البعد الوسطى ازيد من ثلث
وعشرين دقيقة فلا يجوز اذن ان يكون هذان الكسوفان في القطعة الجنوبية من المايل واما اذا كان الانحراف
الى الجنوب فقد يمكن اذا كان العرض شماليا واول الدلو … التي يكون فيه ما يحاذي جزيرة
… ذلك اذا كان اواخر الدلو … واواخر السنبلة مغربا فان القمر ينحرف منظره في كل واحد
شماليا الى الجنوب بعرض … وهو اكثر من جزء وخمس وعشرين دقيقة وكلما امعن
في الشمال زادت الدقايق ونقول انه لا يمكن في طرفي شهر واحد ان ينكسف الشمس مرتين في موضع

حى كان

البتة وان جمعا جميع شرائط الكسوف التي لا تجمع حركات القمر في اقرب قربه لم يعد الانحراف وزمان الشهر اقصر ما يكون والبروج اعظم انفاعا للانحراف والساعة اول الساعات بزيادة الانحراف الزائد والقمر اسرع ما يكون حتى الاجتماع اقرب وانما لا يمكن ذلك لان قوس سير الوسطى لمسير النيرين يكون كط و اكثر الاختلاف للقمر كه مط وبعد ما الزائد ب له الزائد وتعديل الشمس الناقص اح فاذا اخذنا الانحراف من اثني عشر جزءا من مجموعهما وزيادة على تعديل الشمس يكون حينئذ الاجتماع المقوم متقدما على الوسط بكثر واحد وكو دقيقة وسير القمر في عرضه لمدة شهر وسط ل م فاذ انقصنا منه هذا التعديل بما تزيد عليه كان المسير في العرض اقصر شهر كط يه وعرض هذه الاجزاء اذا اخذ الاجتماع المقوم على راس ب لو والعرض الذي يجد الثاني اكثر ما يمكن والقمر في اوسط قربه او والفضل بينهما اكر و ليس يمكن ان يقع في بلد واحد ولا في بلدين من المعمورة في جميع الارض اختلاف منظر واحد او مجموعين من جنسين مختلفين او فضل ما بينهما من جهة واحدة اكثر من اكر مع احتساب انحراف الشمس واما في جنسين مختلفين من مساعدين جنوبا وشمالا فقد يمكن لانه قد يمكن ان يقع اختلاف منظر الى جزء واحد في كل واحد من الاجتماعين للجنوب من شمالا وللشمال من جنوبا ومجموعهما يزيد على اكر ثم رسم جداول للاتصالات الموجبة للكسوفات ومقادير اظلامها وازمنة مكثها واحد منها للقمر والاخر للشمس وقسم كل جدول منهما قسمين الاول للقمر في ابعد بعده والاخر على انه في اقرب بعده ورسم في الصف الاول من كل قسم جدول اجزاء القمر في المايل من حدى الكسوف الى النهاية الشمالية عند الذنب مفصلة بدقيقة يكون الطرفان حد المماسة في ذلك البعد ثم ما بينهما اجزاء القوس التي يقع فيها الكسوف اجزاء القمر المايل من حدى الكسوف الابعد من عن النهاية الشمالية التي الى العقدة الاول والعقدة الاخر من كل صف حد المماسة ورسم في الصف الثالث مقادير الاظلامات وسماها اصابع وهي اجزاء من اثني عشر جزءا من قطر المنكسف على ان قطره الدقائق المعلومة وفي الرابع دقائق الوقوع بحسب الاصابع وهو ما سيره القمر بالحقيقة في مدة الاظلام لو فرضت الشمس ساكنة ولم يحسب المنظر وحصص صفوف جدولي القمر بصف خامس وهو جدول المكث وهو دقائق سير القمر من ابتداء تمام الكسوف الى وسط الكسوف وانما خص القمر بهذا لان الشمس لما كانت اما ان ترى مساوية لجميع القمر او اصغر منها على ما مثل كما لا تعتقد لم تعتد بمكث كسوفها قال وقد كان حساب الحركات القمر

في ازمنة الاظلامات لطريق المخطوط على انها مستقيمة في الحس وعلى ان المسير في فلك البروج ولم يعد التفاوت الواقع من قوس البروج ومايل القمر بعد انا لم نحمل ان نأخذه من فلك البروج فكان اخذنا من المايل قدره بوجه لا محالة متفاوتا بالقوس فليكن العقدة واب من المايل واح من البروج وليكونا متساويين وب د قوس من الكسار عمود هي فلا محالة ان القمر اذا كان على ت كان الاعلى د من البروج فاذا اخذنا اح على انه اب كان التفاوت بقوس ب حرد ولان وسط زمان الكسوف يكون على د لان ب د قوس العرض فيكون التفاوت من زمان الاتصال الحقيقي وهو وسط الكسوف وهو ما وصفناه ح ب و ح د واكثر ما يكون خمس دقائق وذلك في القرب من النهاية للعرض اي العرض كله واما في اوقات الكسوفات فلا يزيد على دقيقتين فعلم ذلك من جهة ان الضرب ما في نفسه فيسقط عنه مربع بد المعلوم جذر ما بقي فيكون اد فعلم و اح معلوم فعلم التفاوت فيجد التفاوت عند اوساط الكسوفات لعرض من دقيقتين ولا يبلغ جزءا من اثني عشر جزءا من ساعة مستوية وهذا القدر لا يعتد به ولا انضبط في الارصاد ل



ثم بين انه كيف وجد دقائق الوقوع اذا لم يكن مكث قال ليكن مركز الشمس او الظل عند ا و ب ح د مقام قوس من دائرة المايل للقمر و ب مركز القمر عند المماسة الاولى و د مركزه عند المماسة الاخيرة حتى المفارقة و اح عمود فيكون وسط الكسوف لا محالة على ح د لان اب او د هما مجموعا المركزين متساويان ثمن الشمس



ان ب ح ح د متساويان لان اح عمود وكل واحد من اب اد معلوم لاجل انهما مجموع نصفي القطرين المعلومين فاذا كان مقدار الكسوف معلوما من اد صفي ب ح ح د معلومين في اي بعد كان وهو ما سار القمر الى وسط الكسوف ومن ذلك ان القوسين من المايل من الابتداء الى الوسط ومن تمام الكسوف الى الوسط عند المكث متساويان كل واحدة لنظيره الثاني ولكن لاجل ان الحركة عليهما تكون غير مستوية لكون زمانهما متساويين في الحقيقة بل بالتقريب ه ولان اختلاف المنظر في القمر لا يساوي في الحس التفاضل في احدهما القرب وفي الاخر

معدّه ولان الشمس تسير جزا من اثني عشر جزا من سير القمر وذلك معلوم [illegible] عليه ولما من ذلك نصف الى
الجدا اول جيد ولا لاجزا اختلاف القمر من بعده الاقرب والابعد في الاتصالات اذ كان القمر في الجدا اول الاول
على احد البعدين المتقاطعين ووضع فضل بعد بعد منها منسوبا الى الفضل التام كما فعل في اختلاف المنظر الا انه
جعل الفاصل ست درج في اربعة صفوف صف منها من البعد الابعد الى الاقرب في جهة حركة القمر وصف آخر
مبتدا كذلك في ضد جهة القمر من [illegible] ثم [illegible] نازلا بالعكس ووضع في الصف الثالث الدرج والدقائق التي
تخص كل مقدار مقدار من الاجزاء من الفضل منسوبة من الفضل الاعظم على [illegible] واضاف ايضا الى ذلك جدولا لاصبع
بكسر القطعة المنكسفة منسوبة الى دائرة المنكسف على ان دائرة المنكسف اثنا عشر جزا فوضع في الصف الاول اجزا القطر
والكسوف وفي الثاني مساحة القطعة المنكسفة من دائرة الشمس وفي الثالث مساحتها من القمر ومن الصف الذي
لمقدار ما ينكسف على حكم حساب هذا الاصل جعل حد الكسوف الشمس ما يبلغ عرضه مجموع المقدارين في البعد الابعد وهما
كالمقياس ومن هناك وكان مبلغه ما نقسم ذلك على اثني عشر وقسم البعد في العقده وهو ست درجات ايضا
باثني عشر كل قسم [illegible] اصبعا من الاثني عشر من القمر [illegible] ذلك في البعد الاقرب للقمر وجب ان
يكون للشمس في البعد الاقرب [illegible] ولكنه غير معتد به وذلك لان القمر اعظم منه في البعد [illegible] الى الرويه في [illegible]
البعد [illegible] اربعة اخماس اصبع فقسم البعد على ذلك وكانت هذه القسمة ايضا على نسبة احد عشر ونصف الى [illegible]
كما ذكرنا في موضع آخر قال ولنكن ايضا مركز الظل على ا وقوس المائل ب د ر



واب ا ر خطي المماسه وهما معلومان وا د عمود ونقطة ح مركز القمر عند
[illegible] الكسوف و [illegible] في الانجلا فيعلم اح و اد لانهما مثل
نصف قطر الظل ونصف قطر القمر [illegible] بالجملة [illegible]
داخل ويكون [illegible] متساويان لذلك [illegible]
وكذلك [illegible] الكسوف خمسة عشر اصبعا اي يكون عرض القمر في وسط زمان الكسوف [illegible]
طرف نصف قطر الظل ربع قطر القمر [illegible] مركز القمر [illegible] في مساحة القمر فكان ينكسف الى [illegible]
من اثني عشر اصبعا فكان القمر سائرا الى قرب [illegible] بعد تمام الانكساف مع قطره اعلم ذلك بحساب العرض [illegible]

ح ا د وعلم ا ب ا د علم [illegible] واذا علم اد و اح و اه علم [illegible] معلوم [illegible] ويعرف بطليموس
حساب ذلك بشكلين شكل للقمر وشكل للشمس ولكنا جمعناه في شكل واحد [illegible] لمعرفة عموم
كسوف النيرين اما القمر فذلك فيه من اول كان [illegible] موجبا للكسوف [illegible] في العرض في الصغير
[illegible] في حد الكسوف ويطلب ما بازاءه من الاصابع ومن دقائق الوقوع وان كان [illegible] ذلك ايضا
من جدوله هذا اذا كان في احد البعدين المتقاطعين من [illegible] فان لم يكن وكان [illegible] الاختلاف جمع
[illegible] البعدين [illegible] الاصابع ودقائق الوقوع وازمان المكث من البعدين ثم [illegible] من جدول التقويم
واخرجنا الفضل مثل ما سلف في غيره وقومنا واخذنا بعد ذلك جزا من اثني عشر من دقائق الوقوع وهو
ما يسيره الشمس حتى [illegible] عليها ونظر في كم ساعة يسير القمر ذلك القدر [illegible] حركة القمر [illegible] في
ساعة فذلك زمان المسير في الكسوف واما ما يوجد من الصف الرابع [illegible] الوقوع في الكسوف وللتراجع
الامتلا واما الذي يوجد في الصف الخامس فلنصف زمان المكث ثم ينظر مقدار ما انكسف من الاصابع
[illegible] من مساحة القطعة في الصف الثالث من الجدول ثم لا شك في ان اختلاف سير
الشمس واختلاف سير القمر يوجبان اختلافا في زماني ما بين الابتدا الى الوسط وما بين الوسط الى الانجلا
ولكن ذلك الاختلاف غير مضبوط في الحس فلنكن نسبة القطر الى المحيط على ما اختاره ارشميدس
نسبة [illegible] امثال [illegible] ولنكن [illegible] دائرة الشمس حول ط [illegible]
القمر حول ه وقد تقاطعا على ا ح وقد انكسف ربع قطر الشمس [illegible] معلوم [illegible] معلوم [illegible]
ربع قطر الشمس معلوم [illegible] معلوم [illegible] معلوما [illegible] معلوم [illegible]
وهو لا محالة عمود [illegible] وهو [illegible] معلوم [illegible] كل واحد معلوم ولكن المحيطان معلومان
[illegible] الدائرتين معلوم [illegible] معلوم [illegible] من قطري الدائرتين [illegible] معلومان
ولان نسبة القسي الى الدوائر نسبة قطاعاتها الى مساحة الدائرة فكل واحد من قطاعي [illegible] معلوم
ومساحة كل واحد من مثلثي [illegible] معلوم فالقطعتان [illegible] فضلا القطاعين على المثلثين معلومان
مجموعهما معلوم وهو المنكسف وكذلك ان جعلنا احدى الدائرتين دائرة الظل والاخرى دائرة القمر



ثم بعد ذلك اخذ من خطا ارخس فی حرکة القمر فی العرض قال انما
وقع له ذلك لانه لما اخذ کسوفین کل واحد منهما ربع القطر وبینهما
مدة سبع الف ومایستین شهرا وکلاهما شمالیان عند الراس
والقمر فی احدهما على الاوج وفی الاخرى على الحضیض ظن انه لم یکن
هناك اختلاف فی التعدیل بل لم یکن تعدیل وکان واحدا حتی حسب من
ذلك ان مرکز فلك التدویر عاد الى موضعه منها وقد اخطا جمیعا
اذ حسب ان لا تعدیل او ان التعدیل واحد وحسب ان العود حصل
فانه لو کان لا تعدیل ایضا لکان لا یمکن ان یکون العود قد حصل
على ما علمت لان بطلیموس قد حسب موضع المسیر الحقیقی
فی الاول من موضع القمر فی تدویره مخالفا للوسط بجزء والثانی
ثمن جزء والتفاوت بینهما نصف وربع وثمن جزء وایضا فان القمر
فی الکسوف الثانی کان فی القرب الاقرب وکان مقومه فی الاظلام فی بعد من العقدة والعقدة مقومه فیه
فی هذا الحد مثل ومقومه فیه وهو فی البعد الاقرب التفاوت من الموضعین قریب من جزء وخمس جزء فلو کان
الاختلاف زائدا من لکان یجمع منهما قریب من جزئین لکن احدهما زائد والاخر ناقص وکان ارخس قد اخذ
احدهما فی الاخر فعادلهما کانهما لیسا او جعل الزیادة وهو قریب من الثلثة لانه ثمن وخمس کانها لیست ثم اخذ یعرف
بعوم کسوفات الشمس قال یمکن ان یعرف وقت الاجتماع الحقیقی بالاسکندریة ویعرف منه ساعات بعده من
نصف النهار بالاسکندریة لساعات الاستوائیة ویعدل ینقلها الى ای بلد شئنا ویحصل قوس الارتفاع الشرقی والغربی
وزاویته بحسب البلد فان احتجنا الى تعدیل ماس السطرین وناخذ اختلاف المنظر الذی یحسب ونعدل کما قد قدمنا
ونحسب عرض البلد وطوله بتعدیل ما من المنظرین ونحسب اختلاف منظر الشمس على ما یجب ونستخرج
من اختلاف المنظر الکلی اختلاف المنظر فی الطول ونأخذ ما یصیبه من الازمان الاستوائیة بحسب سیر القمر المختلف
ونزید على بعد وقت نصف النهار او ننقصه بحسب ما یجب وذلك ان ننظر هل هی على توالی البروج او على خلاف

ذلك وتحصیل ایضا ثانیا اختلاف المنظر فی الطول للدرجة التی نری علیها عند الاجتماع الحقیقی لو کان علیها
فیکون اکثر من انحراف المنظر الاول لان تلك الدرجة فی الحس جمیعا یکون اقرب الى الافق من الدرجة
التی اخذنا لها اختلاف المنظر وتحصیل التفاوت من اختلافی المنظر فی الطول الاول والثانی وننظر کم هو من اختلاف
المنظر فی الطول الاول فنزید على فضل ذلك التفاوت جزءا منه نسبته الیه فضل التفاوت الى اختلاف المنظر الاول
فیکون نسبة الزیادة والناقصة الى اختلاف المنظر الثانی نسبة اختلاف الاول فنزید جمیع ذلك على الاختلاف الاول
ثم نزید على ما اجتمع من جمیع ذلك جزءا من اثنی عشر جزءا منه وهو سیر الشمس على ما علمنا ونظرنا فی ما ساعة استوائیة
بسیر القمر بسیره المختلف جمیع ما قد جمعنا وهو مقدار ما بین وقتی الاجتماع بالرؤیة والاجتماع بالحقیقة فنقصه من
وقت الاجتماع ان کان اختلاف المنظر الى الطول الى المشرق فنزیده ان کان للمغرب فما حصل فهو وقت
الاجتماع المرئی متقدما او متاخرا من الاجتماع الحقیقی وکذلك یعمل بالجزء الاختلاف فی الطول والعرض
فیکون هی التی یکون فی وقت الاجتماع المرئی ونحصل البعد من وقت الاجتماع المرئی ونصف النهار ونخرج
اختلاف منظره فی دائرة الارتفاع وحصص اختلاف منظر الشمس ثم نحصل ما هی اختلاف المنظر فی العرض جهته
ونقرب اختلاف منظره العرض فی اثنی عشر مکان ما کنا نصرف فی احد عشر ونصف لان هذا اقل من الفرض
ونحط التفاوت الحاصل فان کان الانحراف فی العرض شمالیا والقمر الى الراس زدناه على المسیر فی العرض
المقوم للاجتماع المرئی او الى الذنب نقصناه وان کان الانحراف جنوبیا عملنا بالضد من الامر ونحصل
عدد المسیر المرئی فی العرض فی الاجتماع المرئی ثم ندخل سیر العرض الذی حصلناه فی الجداول ان کان مدخل
فیها على ان وقت الاجتماع المرئی هو وسط الکسوف ثم ناخذ کل شیء بحسبه والقوم ایضا بعد القران لم یکن على البعد
على ما مثل فیعدل منه الاصابع على ما نعلم فیکون لما یخرج اصابع الکسوف فان شئت عدلت من الاصابع
المساحة وما یحصل من مقوم النصف الرابع وهو المسیر فی الکسوف فنزید علیه جزءا من اثنی عشر على ما علمنا
ایضا ونظرنا کم بسیر القمر بالمسیر المختلف فهو زمان الوقوع والانجلاء على ان لا نعتد بالمقدار من الحصل
منها بسبب اختلاف حرکة المنظرین لکن اختلاف المنظر ربما اوجب تفاوتا محسوسا فی هذه الازمان کان احدهما
اطول من الزمانین المذکورین واحدهما اطول من الاخر بالمقایسة فانهما لان القمر ما دام شرقیا

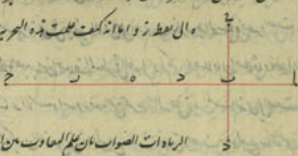
وكلما قرب من نصف النهار رحل انحراف منظره الذي الى المشرق فصار كانه يحرك نطا من حركته التي كانت وهي
اقرب الى المشرق واما في الجانب الثاني فيكون بالخلاف قال ومن من ذلك انه لما كانت الفصول الواقعة من
اختلافات المنظر تكثر كلما قرب من نصف النهار كان ازمان الكسوفات الواقعة بالقرب منه اطا فاذا
كان وسط الكسوف عند نصف النهار كان الزمانان من الحس متساويين بالقرب واذا كان الكسوف
مقدما لنصف النهار كان زمان الراجع اطول وان كان متاخرا كان الانحلا اطول فلنبين كيف يكون
الزمان متساويين اذا كان وسط الكسوف عند نصف النهار فنقول ان هذا الذي استعمله بطلميوس كثيرا
من ان انحراف المنظر في الطول اذا كان القمر على دايرة نصف النهار معالا بعد به فلنكن قوس اح من
الفلك التي تحد مقدار درجة ولتكن قوس بهد لنصف النهار لقاطعا على ه و ح مشرق و ب مغرب ولتكن
الشمس في مد الكسوف على ط والقمر بالرؤية على ح وبالحقيقة على ز فاذا حصل القمر على نصف النهار وكان وسط
الكسوف هناك يكون قد زال انحراف المنظر في الطول كان طول الحقيقي والمرئي طول الشمس وقد ادرك



الشمس فيكون على ط في مثل زمان حركة نقطة ط الى ان يحرك للفلك الى
المغرب مساويا لقوس ح ولتكن قوس كه وفي ذلك الزمان يحرك القمر بالمسير
قوسا مساويا لما يحرك في الزمان الاول ولتكن كم مثل زط ولان اختلاف
المنظر الغربي يكون مساويا للشرقي فلنكن مكان القمر بالرؤية وهي
عرضه فقط ل فيكون كل مثل حط وهو الذي يحركه في هذا الزمان بحسب
الرؤية كما في الجانب الشرقي انما يكون كل وكط بحسب الرؤية وهي متساويان
لانه يكون الحركتان والانحرافان والزمانان على قدر واحد في الجانبين قال فاما السبب فيما عمل في حساب
الاجتماع المرئي فهو ان الاجتماع المرئي اذا كان شرقيا مثلا فانه يعدم الحقيقي فيكون القمر حينئذ لم يبلغ درجة الشمس
بل هو متقدم عليها وهو اقرب الى الافق ايضا مما يكون في حال الاجتماع الحقيقي اذا كانا جميعا في جهة واحدة
وذلك لتقدم زمانه فيكون اختلاف منظره في الاجتماع المرئي اعظم فلنكن مثلا خط الدائرة شرقي وحد نصف
النهار ه موضع القمر في بعد الاجتماع الحقيقي من نصف النهار و ه موضع بعده عنه في الاجتماع المرئي

وز موضع

وز موضع الشمس المرئي و ور انحراف المنظر عند الاجتماع المرئي وهو اعظم من انحراف المنظر الذي يكون
على ب وهو المطلوب في الحساب فلو كان انحراف منظر توجد من موضع ه كان يكون اقل من وز وكان
يكون موضع القمر اقرب الى ه من ز فما كان يرى مجامعا للشمس فزيد عليه انحراف منظرها لدرجة انحراف منظره
واحد الفضل بينهما وزيد على الشئ المذكور حتى زيد انحراف المنظر الذي يبلغ الذي لموضع وهو على القمر
والشمس واعتمد في ذلك التجربة بان جرب بعد الزيادات واعتبر انه حتى يبلغ بها اختلاف منظر موضع
ه الى نقطة ز وانما انه كلما علمت هذه التجربة علمت ان الموضع الذي سمي



العمل وضع اصلا ورجع عنه على
طريق التحليل فنظر الى لطائف
الزيادات الصواب بان علم التفاوت من الاجتماع المرئي المحسوب ومن
الاجتماع الحقيقي اذا كانا متساويين وسير القمر انحرافه الطولي فرد عليه جزء من اثني عشر جزء بالتقريب فاذا
رجعنا وفرضنا الوقت الذي بعد التعديل الثالث واخرجنا درجته وانحراف تلك الدرجة في الطول زدنا
عليه جزءا من اثني عشر وجب ان يخرج لنا الاجتماع الحقيقي ان يكون العمل صحيحا فلنخرج علم ان العمل صحيح واما بيان
هذا فلنكن نقطة ا موضع القمر بالحقيقة عند الاجتماع بالرؤية ولتكن ح موضعه المرئي عند الاجتماع بالرؤية ويكون
ذلك بعينه موضع الشمس بالرؤية لكنهما انما ذات انحراف فلنكن انحرافهما ح حتى يكون بالحقيقة على ب
في ذلك الوقت لان القمر لحق الشمس وقد تحرك لا محالة قبلها وعند حاز ب نقطة وسارت بجزء من عشرة
عشر جزءا وهذا القدر اكثر من اختلاف منظرها فلنفصل بالشمس بعد الاتصال المرئي اتصاله الحقيقي عند نقطة
د فيكون القمر سار جميع اد وهو انحراف موضع الاجتماع المرئي وقوس جد التي هي جزء من اثني عشر جزءا من اد
فيكون جزءا من اثني عشر جزءا من اح للانحراف د



ثم احد سعى كيف لموم ذلك قال لكن كل واحد
من زماني الوقوع والانجلاء العرضين حالة واحدة والبعد الاشد الوقوع من سمت الراس جميعا ويحصل
يكون اختلاف منظره من الصف الثالث على ان القمر في الاوج من الدقائق ب ومعطى الزمان ساعة الى وقتنا

نصف مسح بمقدار ساعة واحدة من ازمان البعد وذلك يكون مثلا حيث يكون دايرة الارتفاع هي بعينها داير
معدل النهار حتى يسير لان ازمان ساعة واحدة خمسة عشر واختلاف المنظر بعد السمت في ذلك الصف هو بعينه
من الدقائق ثم يكون التفاوت من اختلاف المنظر الذي في بعديها الاول زمان الوسط والاخر لوسط الكسوف
ما هو خمس دقائق وهو ما يفضل الوسط على الاخر ثم اذا زدنا الخمسة عشر الازمان على الخمسة والستين
زمانا حتى يكون الساعة التي على الافق صارت ذلك تسعين زمانا صار اختلاف منظره فيكون ست وخمسين وقيمة ونصفا
فيكون ما يفضل اختلاف منظر المسير الذي في جانب الافق على اختلاف منظر درجة الوسط وهو نصف
وما هو الكل والعدد من اختلاف المنظر ما يصيبه من اختلاف المنظر في الطول لو لم يكن الاختلاف اختلافا واحدا
فصار على سير القمر المقوم في الساعة الاستوائية وما فرغ من عظمه على زمان المسير الذي على الصف
الثاني وما بعده حتى الذي للافق ويكون الفضل في هذا الموضع ثلث دقائق ونصف وهو لسبع ساعة الى
منها تحركت القمر فيه والدقائق بالتقريب وان شئت رددت الستوية الى المعوجة ولما فرغ من ذلك شرع في
تحديد جهات الكسوف وجعل جهة الكسوف النقطة المحاذية على الافق من الدائرة الكسرة المارة بمركزي الشمس
والقمر اي والظل في القمر منتهي الى الافق وهي النقطة التي منها ومن مركز القمر او منها ومن مركز القمر الظل ولكن ان
معرفة من ذلك الدرجة التي تحاذي تلك من منطقة البروج ان كان الكسوف ليس على منطقة البروج وحصر
على تحصل جهات الاحوال الخمسة المحدودة التي اول الكسوف وتمامه وهو ابتداء المكث ووسط المكث واول الانجلاء وآخر
الانجلاء والابتداء على حالة واحدة من ذلك من المتوسطات لان تلك غير مماسة على ما ليس الى الافق التي دايرة البروج
لمركز القمر واستعمل من الجهات التي اليها الناس في الافق ما كانت من مقاطعه دايرة نصف النهار للافق ومشارق الاستواء
والاعتدالين ومغاربها ومشارق ومغارب رؤوس البروج على التفصيل من الامر ولما كانت الابعاد فيها مختلف بحسب
العلم اعلم من السبعة رسم عاني دوائر تحيط بالاقاليم السبعة وجعل لها مركزا واحدا واوقع عليها قطرين متقاطعين
بالاعمدة وعلى انها مقطع سطح معدل النهار وسطح نصف النهار للافق ثم خطوطا اخرى متقاطعة تحد على الدوائر
مشارق مبادي البروج ومغاربها فارتسمت مشارق ومغارب صيفية وشتوية وهي جهات الرياح الاربع
وكتب اسماء البروج واسماء الاقاليم وجاعاتها على خط نصف النهار وكتب عند كل خط سمه مشرقة بالبروج والدقائق

ثم من الجهة التي منها توقف على ابعاد المحوات من الطالع والمغارب من اعطاء الطريق الى معرفة الزوايا الواقعة
من قوس المايل والخط الواصل من مركزي الكاسف والمنكسف ووضع الزوايا منسوبة الى اربع قوايم وعلم
من ذلك قسي من الخط على الافق من دايرة الافق على ان القمر في البعد الاوسط واما كيفية بيان ذلك بالمسند سر هشكل فتتي
الذي الصدر بمقدار الكسوف من فلكي البروج والمايل متوازية يستقيم في الحس مثل قوس ا ب ح ود ليكن مركز الشمس
او الظل على ا فيكون نقطة ح مركز القمر في وسط الكسوف و د نقطة اول ما تم الكسوف او مبتدى الانجلاء و ه نقطة
اول ما مبتدى في الكسوف واول ما تم الانجلاء ولنصل ا ح ا د ا ه ب و و ز او ب ا د ح لانها في وسط الكسوف
عند الحس قايمتين وان خط ا د مجموع نصفي القطر فهو معلوم وخط ا ح اذا كان مقدار الكسوف معلوما معلوم



وخط ا د معلوم لانه يكون في الكسوفات التامة ناقصا من ا د
بقطر المنكسف وفي كل كسوف ناقص بمقدار ما انكسف وزاوية ح
قايمة فصار ح د و د معلومة ولصير الزاوية الكلية معلومة في د ا
علمت زاوية ب ا د وكذلك ب ا د من ا د ح وكذلك في كسوف
كسوف وعدد ب ح و لا فصار ان يوصف في الاول اصابع اوساط
الكسوف الى تمام وفي الثاني معاودة زوايا اول انكساف الشمس وآخر الانجلاء في الثالث كذلك القمر
وفي الرابع لتمام كسوف القمر واول الانجلاء ثم عرف كيف تعلم الجهات ه قال ان كان المركز الذي يرى
في الشمس او المنقضي على القمر على دايرة البروج مغرب جهة المغارب هو جهة اول انكساف الشمس وآخر
انكساف القمر وفي الانجلاء منهما بالعكس فان لم تكن على دايرة البروج حصلت مقدار الزاوية بمعرفتنا لمقدار
الاصابع واحدة ما بعد ر ومن دايرة الافق عن مطالع البروج اما الطالع واما الغارب بحسب ما لو كان
على دايرة البروج ان كان القمر شماليا محيط اول كسوف الشمس وآخر كسوف القمر الشمالي من المطالع المشرقي
الى الغارب وان اردنا لاول كسوف القمر وآخر كسوف الشمس اخذناه الى الشمال من المطالع الغربي
واما ان كان القمر جنوبيا من فلك البروج اخذناها هنا من الجنوب فاخذناه ثم من الشمال واحدنا من الشمال اخذ
ثم من الجنوب واما اذا اردنا اخراما يحلى من الشمس وآخر ما يحلى من القمر وصفنا المشرق مكان المغرب ك

آخر المقالات الرابعة والخامسة والسادسة

قال انما سميت هذه الكواكب ثابتة لان ابعاد بعضها من بعض ثابتة وانها على مقدار واحد وليس كابعاد
الكواكب المتحيرة التي قد عرف منها ما يتباعد وتارة ما يقرب واظن انها انما سميت ثابتة لان حال حركتها
الى المشرق لم يكن معلومة في قديم الزمان فكانت في حكم ما لا يزول عن وضعه سميت ثابتة ولو كان الاسم
وان علم حال حركتها والدليل على انها حافظة لوضع واحد بعضها عند بعض انها لما رصدنا ابعاد بعضها من بعض واوضاع
بعضها من بعض في الازمنة الاولى في زمان ابرخس ثم في زماننا وجدت الابعاد والاوضاع متساوية بالتقريب
وهو يذكر في ذلك ارصادا قديمة ارصدت في ذلك وكذا حكاها ثم ما وجده هو من ارصاده بالتقريب
ثم اراد ان يبين الكثرة الكواكب الثابتة حركة على توالي البروج وجعل ما يدل على ذلك من انه رصد ابعاد كواكب
ثابتة تقارنها الى كسوفات القمر المحصة البعد عن نقطة الاستواء من والاعتدالين جزاء قد ازدادت عن تلك النقطة
بعد ما كان رصد فيما سلف من الزمان ورأى ابعادها عنها محفوظة في جميع الازمنة وسطر في ذلك ارصادا مختصة
من ذات الحلق واختصر في كتابه ارصادا عدة في هذا الباب الى واو قد ثبت ان للثوابت حركة فلنعلم ان
تلك الحركة هي على قطبي البروج لان عروضها بالقياس الى فلك البروج محفوظة وبالقياس الى منطقة معدل
النهار غير محفوظة بل مختلفة قال وان ابرخس مع ظنه ان حركة الانتقال الى المشرق انما هي خاصة بالكواكب التي
في صور منطقة البروج دون غيرها فانه يرى ان تلك الحركة انما على قطبي فلك البروج فلو كانت الحركة على قطبي معدل
النهار لكان عرض الكواكب الثابتة في جميع الازمان ما هو متشابه بالقياس الى منطقة معدل النهار ولكن لم يوجد كذلك
وانما وجد ذلك التشابه بالقياس الى منطقة البروج وهذا هو ما ظن ابرخس انه في الكواكب التي في المنطقة وان كان
لا يثق بذلك كل الثقة اذ كانت ارصاد من عمل على الحلق من الامر والزمان منه ومن طيموخارس الراصد فيما
قال واما نحن فانا رصدنا عروضها عن فلك البروج فكانت على ما في القديم الا قدرا ما يمكن ان ينسب الى خلل الارصاد
والالات واما ابعادها عن نقطة الاستواء والانقلاب فكانت زائدة وكان اعتبار من ارصاد طيموخارس
وارسطوطالس ومانالاوس ثم ارصاد ابرخس ثم ارصاده نفسه فذكر ابرخس انه وجد الكواكب التي في النصف

رصد ما

الاخر من المنطقة الشتوية والربيعية الى الصيفية اميل الى الشمال مما كانت عليه في ارصادهم لانها لما زالت
عن مواضعها الى المشرق وحطت العرض مع ذلك البروج صارت ابعد في الشمال فانه وجد العرض من
البروج محفوظا مشاكلا لان الشمال وجد عرضه في رصد طيموخارس وفي رصده نفسه وبما بين ورجحين حتوما وان كان
ابرخس شك في ذلك لعله بعد ما رصاده طيموخارس اذ كانت ماخوذة على الخلل من الامر وكانت المدة قصيرة
حركة فيه في ظهور الامر واما بطلميوس فانه قال ان الثبوت حركة الثوابت على الصفة المذكورة وقد صحت منه
ووقعت لنا من جهة الكواكب المرصودة وتطاول العهد قال بطلميوس ونحن لما امتحنا ارصادنا وقايسنا
بارصاد ارسطوطالس وابرخس وبالارصاد التي عملها طيموخارس وغيره وجدنا الكواكب التي رصدت قد
حطت النسبة الى فلك البروج واما الى دائرة معدل النهار فما كان منها في النصف المبتدئ من الشتوي
والربيعي الى الصيفي فان ابعادها الى الشمال قد ازدادت مما وجدت عليه قديما واما التي في النصف الاخر فان
ابعادها الى الشمال ناقصة والى الجنوب زائدة على نسبة واحدة وهذا الاختلاف في الكواكب القريبة من الاستوائي
اكثر وفي القريبة من المنقلبين اقل لان ظهور الميل عند النقطتين الاستوائيين اكثر من ظهوره عند المنقلبين
كما قد عرفت وكذا عدة كواكب وجدت على هذه الحكاية ووجد هذا التفاوت مستمرا على وتيرة واحدة من ارصاد
المتقدمين ثم ارصاد ابرخس ثم ارصاده ولما وجد الخلاف بين رصده ورصد ابرخس في الطول بجزئين وثلثي
جزء والمدة بين الرصدين مائتان وخمسة وستون سنة حكم ان الكواكب الثابتة تقطع الجزء الواحد في قريب من
مائة سنة والاختلاف الواقع في العرض عن معدل النهار يوجب ايضا هذا الحكم بعينه وخصوصا من كسوفات
الكواكب بالقمر في اوقات معلومة معلوم فيها عرض القمر وذكر منها ارصادا من فيها العمر الكواكب او كسفها
فيعرف من معرفة مكان القمر في الطول والعرض والانحراف المنظر في ذلك التاريخ مكانها في الطول والعرض
على الوجه الذي علم ثم رصد اعظم الكواكب الثابتة على مراتب ستة منها ما هو في العظم الى ان انتهى الى
العظم السادس وركب ما بعده لصورة ورسم لها جداول شتى اسماؤها فيها منسوبة الى الصورة التي وصفت
لها ولم يبال ان يخالف المتقدمين في هيئة صورة ان كان ما وصفه اوفق شكل مخالفة لابرخس في تسمية
كوكبين في العذراء اسماهما ابرخس بسكبي العذراء واسماهما هو كوكبي جبهته اذ كان ذلك اصح واول على التصحيح

وربت جداول في الصف الاول فيها اسماء ما رصدت بعضاه من الكواكب الجنوبيه والشماليه وهي الف
واثنى وعشرين كوكبا وعلاماتها وفي الصف الثاني اسماء البروج التي كانت في زمانه في اول فلك
بطلميس وجعل مبادي الارباع من نقطة الانقلاب والاستوا وفي الثالث اجزاوها من فلك البروج
وفي الرابع جهاتها من فلك البروج وفي الخامس عرضها وميلها من معدل النهار ولكن في البروج
وفي السادس اعظامها واقدارها لكيما ان يعمل ذلك الى الازمنة التي بعده على ان يميل سيرها في كل
مائة سنة درجة ثم اصبح في المقالة الثامنة منه بجداول مثل هذه ولكن للتواني في النصف الجنوبي من الكرة ثم
اخذ يعرف هذه المجرة وسمها الدائرة اللبنية ويعرف ما فيها وفي حدودها من الكواكب المعدودة حتى اتوها
ثم اخذ يعرف كيف يعمل كرة مصمتة يرى فيها هذه الكواكب وصورها والمجرة وغير ذلك مما ذكره في الجداول
فامر ان يعمل كرة شبيهة اللون بلون جو الليل اعني لازوردية اللون وترسم فيها قطبي البروج وترسم منها
دائرة البروج وترسم دائرة معدل النهار بالميل المعلوم على قطبين آخرين ودائرة نصف النهار تمر بقطبيها
وترسم دائرة البروج بثلثمائة وستين درجة والدرجة وقاس على ما يشتمل ونقش عليها حلقة كما سيما ودائم
عليها واخرى اكثر منها قليلا وعلى طول كل واحد منهما في بسيط المحدب دائرة ويقسم عرض ذلك البسيط بنصفين
ثم ينصف بهذه الدائرة او فيها ويقسم كل نصف بمائة وثمانين قسما بسهام مركز القطبين ويعمل الحلقة الصغرى
مركوزة في قطبي البروج والكبرى مشتملة عليها وعلى الكرة ومركزة من الكرة في قطبي معدل النهار لان الحلقة الصغرى
مقسومة في العرض فاذا اخذوا صنفا وعلى اي برج شئنا في اي طول شئنا امكننا ان ناخذ موضع كل كوكب معلوم
الطول والعرض منها مثبتها في الكرة ولا نزال نفعل ذلك حتى نصير الكرة مصورة بالكواكب كالسماء ونخط الصور
بخطوط خفيه لئلا تتشوش وجه الكرة ونجعل لها مع حلقتها حلقة تكون مكان الافق ونجعل ارتفاع القطب
الشمالي منها كما في الاقليم ثم يدير ما لمس الافق مسامتا للقطب ثم اخذ يعرف شكلات الكواكب الثابتة
لا التي تعرض لها في انفسها وهي الشكلات المحفوظة فيما منها علامة ورول بل التشكيلات الزائدة
التي لها بعضها بالقياس الى المتحيرة والنيرين والى فلك البروج وبعضها بالقياس الى الارض
وحدها وبعضها بالقياس الى الارض وفلك البروج معا فالقسم الاول يكون اما على العموم فان اقسامها تشتاتي في دائرة

واحدة من المارة بقطبي فلك البروج او صارت على مثلثين الا انهما على تثليث او تربيع او تسديس او غير ذلك
بحسب الزاويتين الحادثين منهما عند القطب فانه كانت اقل او اكثر مثلث او ربع واما على الخصوص
فهي التي يكون في منشور البروج الذي يرسمه سير الكواكب المتحيرة في العرض اما عند الكواكب المتحيرة
الخمسة فبالمقارنة والسير واما عند الشمس والقمر فبالاستسرار وهو ان يتوجه الى النير فيدخل في شعاع النير
حتى يخفى ثم يستمع معه ثم الشرق وهو ان يخرج من الشعاع نحو المشرق واما التي عند العرض وحدها فباربعة
انواع وهي ان يكون طالعه وغاربه ومتوسط السماء من فوق او تحت وهذه التشكيلات اما في خط الاستوا
فقد يوجد كلها لكل كوكب في ازمنة متساوية واما حيث يكون القطب على سمت الراس فلا يكون لشي من
الثابتة شي من الاحوال المذكورة البتة ولا لواحد منها واما من هذين فيكون لبعض الكواكب كلها ولبعض الكواكب
بعضها دون بعض واما في القطبين ويكون منه ومن القطب دون ارتفاع القطب فيكون طالعا ابدا او دون
الانحطاط فيكون خفيا ابدا واما في خط الاستوا فيكون ازمنة التشكلات الاربع لجميع الكواكب متساوية واما
في العرض فمختلف الاماكن فيها على خط النهار وما سواه فان الاميل الى جهة ارتفاع القطب فان كان في درجة
واحدة من البروج فقد يطلع اسرع ويخفى ابطا لكنهما قد يتوسط السماء معا وذلك اذا كانت في الدائرة المارة
بالاقطاب ولا يلزم ان يكون ما يطلع معا يتوسط السماء معا الا في معدل النهار فيطلع ويغرب معا ما كان
يتوسط السماء معا واما الكاين بحسب الارض والسماويات فالعام من ذلك ما يكون بالمسامتة والمحاذات ولاجزاء
البروج بالقياس الى الارض وهي كونها معا في الغروب او توسط السماء او الغروب واما بالتفصيل فهو الذي
يكون بالقياس الى النيرين وهو تسعة اصناف كلها فالنحو الاول هو الطلوع الصباحي وهو ان يكون الكوكب
والشمس معا او في زمانين متقاربين يصيران الى الافق وذلك اما الشارع فلا يرى وهو ان يكون كما يطلع
الشمس يطلع الكوكب بعيده واما المفارق وهو ظاهر واما المتقدم الذي يرى فهو الصباحي الذي يطلع اولا
ثم يطلع الشمس والنحو الثاني متوسط السماء وهو ان يكون الكوكب قريبا من طلوع الشمس متوسط السماء
فوق الارض او تحت وهو ايضا اما الشارع وهو الذي يتوسط السماء بعد طلوع الشمس بلا لبث او المفارق
او المتقدم الذي يرى ان كان في وسط السماء الفوقاني والنحو الثالث يقال له الغروب الصباحي

وهو اما السابع الذي يرى وهو ان يكون انما يغرب بعد ما يشرق الشمس بالليث واما المقارن واما المتقدم
الذي يرى اي الذي يغرب اولا ثم يطلع الشمس بالليث طويل والنحو الرابع الطلوع الظهري وهو ان
يطلع الشمس متوسطا وذلك اما نهاري لا يرى واما ليلي يرى وهو الذي يطلع وقد توسطت الشمس السماء تحت
الارض والنحو الخامس توسط السماء الظهري وذلك يكون اذا توسطا معا وهو اما غير مرئي اذا توسطا معا
من جهة واحدة او يوسط الكوكب تحت والشمس فوق واما مرئي اذا كانت الشمس في الوتد الاسفل والكوكب
في الوتد الفوقاني والنحو السادس هو الغروب الظهري وهو ان يغرب الكوكب مع توسط الشمس السماء فوق الارض
هو اما غير مرئي اذا كان يوسط السماء فوق الارض واما مرئي اذا كان توسطها تحت الارض والنحو السابع
يقال له الطلوع المسائي وذلك ان يكون الشمس على المغرب والكوكب على المشرق وذلك اما التابع الذي
يرى وهو ان يطلع بعد غروبها بالليث او المقارن او المتقدم الذي لا يرى والنحو الثامن هو توسط السماء
المسائي وهو ان يكون الكوكب على وسط السماء عند ما يلي الشمس الافق وهذا الضا فيه اصناف تابع يرى
ومقارن ومتقدم لا يرى والنحو التاسع هو الغروب المسائي وهو ان يلي المغرب معا اما التابع الذي واما
المقارن واما المتقدم الذي لا يرى فلما فرغ من هذا الحد نعرف وهذا الوقوف على طلوع وغروب وتوسط
الشمس والكوكب اذا كان مقارنا بعد ان ساعل موضعها في السيف وابدا
معرفة ذلك من توسط السماء المقارن للشمس ومن الشكل
ر انه كيف يمكننا من معرفتنا موضع الكواكب ان نعرف انه
مع اي جزء من البروج ومن معدل النهار يتوسط السماء



لكن دائرة اب جـ د دائرة يا قطار البروج والمعدل و
ب ه ولنصف دائرة البروج على قطب ح واما هو لنصف معدل
النهار ولنكن ط الكوكب وح ط ك ل يمر بالكوكب وقطب البروج فيكون نقطة ك درجة الكوكب
في الطول ولنكن ز قطب المعدل ولنمر عليه وعلى الكوكب ز ط م ن وظاهر ان نقطة ط م يتوسط السماء
معا فلانه قد تقاطع من قوسي اب اح الى قوس حل زن على ط نسبة جيب حا الى جيب ز اموالفه من

نسبة جيب حل الى لط ومن نسبة جيب لط الى زن لكن قوسا حا ز ا معلومان لان زا ربع تام كسل الميل
وحا ربع وكل الميل يعني ارتفاع القطب وقوسا حل طل معلومان لان طل عرض الكوكب معلوم من السمت
وكه معلوم لان ه طول الكوكب من الافق وهو معلوم من السعه وه درجة المشرق والاعتدال اليه
ولنا ان نعلم فاذا جعلنا كه المعلوم مطالع صار حل درجة السواء وكل مسل درجل فيعلم حسبه من الاصول
المعلومه فكل معلوم وان جعلت حل مطالع وحل معلوم صار كل معلوما وصار طل معلوما وحل معلوم لانه
درج السواء القوس حل المعلوم لو جعل مطالعا فنعلم وكذا كل ل ا
من كت فنعلم لط ونسبة جيب ها المجهول الى ل المعلوم
كما مر ونكان طن طن جـ ح ا معلومات فبقي معلوما فصار
ل معلوما وجميع ست الضا فصار بعد م من ه ومن ك د



المعلوم معلوما وهي الدرجة التي تتوسط السماء مع ط من البروج
وكذا كل من معدل النهار ثم من سهل ذلك في الطلوع والغروب
فلنكن ا ه جـ نصف دائرة المعدل في دائرة نصف نهار اب جـ د ولنكن نصف دائرة الافق ب ه د على قطب
وليكن طلوع الكوكب على ح من بعد وز قطب المعدل ولنمر معطى زح ربع دائرة زح ط وقسي زح زط
ارباع ور ب وهو ارتفاع القطب معلوم وط درجة ثم توسط السماء معلوم وطم مما عرفناه معلوم سي زح
معلوما وه امعلوم ونسبة جيب رب الى جيب ب ام والفه مما نعلم تحت ه ط معلوم وط معلوم وه معلوم فالدرجة
التي تطلع من المعدل معلوم فالتي من فلك البروج معلومه وكذلك التي للغروب معلوم ولنكن النقطة التي
على المقوس من ذلك الجانب من ط مثل نقطة ك ويكون طك مساويا لطه ومغرب ك سعه المشرق وزاويه
النقطه ك زاويه والنقطه التي مثل زاويه ارح التي في جانب وقد يسهل من ذلك معرفه انه اي الكواكب يطلع
مع جزء من فلك البروج ويتوسط او يغرب فنعلم انه متى يصير الشمس الى مقارنه في تلك الحال ويسمى المواقعات
ثم شرع في ظهور سائر الكواكب الثابتة للرؤية واستترها عالم لما كان هذا الحلف شبه اشياء عظام
الكواكب ويعرضها من منطقة البروج وميل الدرج على الافق لم يمكن ان يحكم فيها حكما كليا بطريق الخطوط

فانها كلما كانت اصغر حصة اشد وكلما كان اشد لدخولها في دائرة الشعاع وان فرضنا ولكن حسابهم
كان في بعضها ميل البروج على الافق اشد كانت اخفى لصغر الزاوية التي وبه من الافق والبروج فان قالوا
كان الامر على هذا وجب ان يرصد في كل كوكب انه على كم بعد للشمس عن الارض وهي تحت الارض يرى هذا
البعد قطعة قوس من القسي القائمة على الافق وهي الارتفاعية فاذا علم ذلك حسب في مثل مثل عرض عرض
ونظر هل القوس الارتفاعية كذلك الكوكب هو بذلك العدد او اكبر منه او اصغر على ان ذلك ايضا لا يكفي
في كل اقليم بل يحتاج في كل اقليم الى رصد جديد لاختلاف الاهوية العروض في الكثافة واللطافة ثم حاول ان يبين
انه كيف يستخرج قوس الارتفاع للشمس وقوس انحطاطها اذا كان الطالع معلوما فليكن دائرة نصف النهار
ا ب ه د الافق وجه ه من البروج و ح ر الشمس و ه ذ معلوم لان الطالع معلوم ونخرج دائرة ك ز ط
ح هو سمت الراس والشمس ونطلب ز ط فـ ر ط معلوم لان نسبة جيب ر ط المجهول الى جيب ط ح
المعلوم لانه ربع لانه من الافق الى قطب الافق الاسفل اعني سمت الرجل هو الف من نسبة جيب خ د
المعلوم الى جيب ه د المعلوم لانه تمام ح المعلوم وانه درجة وسط السماء يعلم مع علم الطالع و نسبة
جيب ز ... المعلوم الى زح المعلوم ثم بين انه اذا كان ر ط معلوما ثم كان اختلاف الاهوية لا يوجب
اختلافا فانه يمكن ان يستخرج قوس ز د في كل اقليم انه كم يكون
وذلك من هذا الطريق لان نسبة جيب ز ط المعلوم الى
جيب ط ح المعلوم مؤلفة من نسبة جيب د ه المجهول الى
جيب ه ا المعلوم ومن جيب ب ... المعلوم لانه غاية الانحطاط
درجة معلومة الى جيب ... ح المعلوم واذا عرفت الطلوع
عرف في الاستتار وعرف حال جهة المغرب ثم بعد



بطلميوس في اختصاره على اعطاء القانون وتركه البسط اذ كان ذلك امرا كثير الاختلاف لكثرة الكواكب
الثابتة وعسر السؤال في اقليم اقليم ولعدم رصد الوقت الذي فيه لا خفاء ولا اعداد جديدي في الطلوع
والاستتار ولبعد الكواكب الثابتة عن اطوالها والكون الماخذ منه تعريفا يعده من التقدير

تم المقالتين السابعة والثامنة والحمد لله رب العالمين

قال ان الاوايل اصطلحوا على ان اكثر المتحيرة دون الثابتة وفوق القمر اذ كانت الثوابت تكسف بالكل وكان
القمر يكسف الكل واصطلحوا ان منها ايضا ما هي فوق الشمس واما كرة الزهرة وكرة عطارد فان الاقدمين سوهما
تحت كرة الشمس وبعض من تأخر منهم رتبها فوق كرة الشمس ايضا اذ لم يجدوا كسف الشمس بهذا فيرد وجب
فانه يجوز ان لا يكون مجازه تحت الشمس في السطح الذي يمر بابصارنا وبمركز الشمس ومع ذلك يكون تحت
كرة الشمس ولا يكسف الشمس كما يكون في اكثر اجتماعات الشمس مع القمر اقول اني رايت الزهرة كخال و
شامة في صفحة الشمس ثم اخذ يسوق الاصول لامر المتحيرة واشار الى عسر الامر في معرفتها لان لكل واحد اختلافا
بحسب اجزاء فلك البروج واختلافا آخر بحسب نسبتها الى الشمس مثل الظهور والاختفاء والمقابلة والمقارنة
وغير ذلك على ما تبين وهي مختلطة اختلاطا شديدا ولا تساوي عودها وعسر تخلص بعضها عن بعض الا بحيلة
المستعملة في ذلك لانها مبنية على الحلل والقرائن وصدوره والقران الذي في شكله خطوط المستوى وجملة تلك
الارصاد مرتبة العهد غير بعيدة المدة ولانها مبنية على الظهورات والوقوفات عن الرجوع والوقوف لا يحد
زمانه فانه مع حدود واحد وحل حاله واحدة عند الحس ويختلف الحس بحسب الاهوية ويعسر رصدها بالقياس الى
الكواكب الثابتة لان الخطوط الواصلة منها لا تحفظ والان بعمل عند ادراك الافق زوايا قائمة حتى يتخيل
حادة ومنفرجة فيعسر الحساب ويختلف ولان البعد الواحد يتراءى عند الافق اعظم وفي وسط السماء اصغر وا
نحو القصر استحسن في امر المتحيرة على وضع الارصاد دون ان يحكم لسبب غير ذلك اذ كانت الارصاد المدونة في
عصره وغير عصره مبلغ الكفاية في الكواكب المتحيرة وكانت ابعد في الشرحين سبع الصحة والتطابق في امر القرين لمجيد
الحق ولذلك ما كان استحسن قدماء الرصدة ومخالف لاصحاب ابرخس وعصره المبني على هذا اول السموسات الاعتبار كان الاول
ابرخس كسعي في ادراك الحق في هذه الاسباب ان يقال ان لسيرة الكواكب اختلافين وان لها رجوعات غير متساوية
وان هذين الاختلافين احدهما من جهة خروج المركز ومن جهة فلك التدوير وان دوائر المركز ومن جهة اختلافا
فضلا عن اختلاف واحد ورجوعات متساوية على كل ان يبلغ في كمية ذلك والعدة بدرجة ما يعطاء ان الحساب

فيه المشاهدة وقال وقد حدس امر الاختلافات وامر الرجوعات الغير المتساوية موم من راوان يحفظ الحركة المستديرة
على الاستواء ورسم الجدول الذي لسموته الابدي الى الان وذلك وضع طاربون ومع ذلك غير صحيح فانهم
من ابداع عن كلمة الحق ومنهم من لزمه سرائم فازه عار حس يعرف لصعوبة هذا الامر الذي جيسر لنا قال واما
اذا اضطررنا الى استعمال امور خارجة عن القياس مثل ان يستعمل الجداول التي رسمناها ونقيد الكواكب على انها
سطح في دائرة البروج ولها ما تعينه عرض او ان نضع اشياء وضعا كانها اوائل ولا يكون حسن في اول الامر
تكون الامتحان الكثيرة والمطابقة المتواترة صححها لنا اذ كل الطف الارصاد فوجدنا اولا وضعا ان الحركات تجري
عليها لما جرت واستحسنت مرارا كثيرة واجرى عليها امر الحساب ثم تحقق واعتمد في ذلك ارصادا بعيدة
عن الشك والشبهة وكانت بالات من ذوات الحلق مستقصاة الحلقة والصنعة والتقويم وكان الرصد بالقياس
الى الكواكب الثابتة معارنة او ملاصقة شديدة فخرجت العودات للكواكب على ما ذكرناه حسن تطابق وصحة
بالامتحان وستوضح الطريق اليه بعد وبالجملة اقول انهم قد وجدوا اوسط الكواكب واختلافها في الثلاثة العلوية مساوية
لوسط الشمس وفي السفليين كل كوكب فوسطه مساو لوسط الشمس وانما اختلفت تعارض فصل الاختلاف تارة
من جهة المشرق مستعمرة وتارة من جهة المغرب راجعة فوجدوا واما السبيل الذي توصلوا منه الى معرفة الاختلافات
فانه مشترك للخمسة لان لها احوالا مشتركة من ظهورات واستتارات ورجوعات ووقوفات واستقامات
ومناظرات مع الشمس ولها كلها اختلافان احدهما بالقياس الى الشمس فان هذه الكواكب اذا كانت عند
حد حال ما في ابتداء اعني حال ظهور او استتار وحال وقوف او رجوع او اقامة كان لها بعد ما من الشمس
وفي العلوية مناظرة فاذا عادت الى تلك الحال كانت في مثل ذلك الزمان لها مثل ذلك البعد بعينه
في جليل الامر ان كان بعدا وفي العلوية تعود الى تلك المناظرة في مثل ذلك الزمان فاذا رصد ذلك في بعض اجزاء
في تلك القوس بعينها وتلك الاجزاء وحد الشكل واحد بعينه الا ما تنوع من تغيره لا زمنه بعده فان توصل
ذلك في مسير اخرى كان الامر كذلك اذا احدث واحد منها في اخره وجوان الحاصل تقصانا مع زيادة ونقص ولكنه
توحد لهما من الابتداء والعود الى مثل ذلك البعد حال سرعة وابطاء وتوسط فوجد الزمان الذي من اسرع
الحركة الى الوسطى اعظم من الزمان الذي من الوسطى الى ابطا الحركة وهذا لا يمكن الا ان يكون على فلك مدير

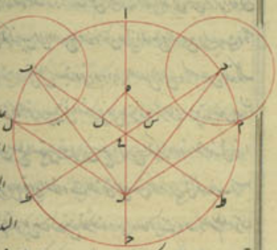
والكواكب

والكواكب تتحرك في اعلى مديره الى المشرق او في فلك مركز يتحرك مع الكواكب الى المشرق وفي القسم الثاني
بالعكس رجوع وبعد وجد رجوع معنى ان يكون على اصل مدير رايم منه عود ومدير ساد ومنه استوفيناها احوال اللازم
من سرعة ووسط وتوسطين واذا كان ذلك في اجزاء بعينها من البروج لا توجب بعد ما علمنا الا ان العود وفي
البعد قد ثبتت وهذا اختلاف مقرر وتم فيه للكوكب دورة اختلاف وللمركز دورة وقطع قوس الشمس دورة ومثل
فلك التدوير والاختلاف الثاني بالقياس الى فلك البروج وهو انه لما كان رصد الكواكب وهو في ابتداء
حاله من الاستقامة والرجوع والابطاء والاقامة والسرعة يحصل في حد ما يحصل في رجعة عاد الى مثل تلك الحال
حتى يكون قد عاد الى وسطه وتمت دورته في الاختلاف ثم رصد مثل ذلك في القوس التي تلي القوس الاول من
فلك البروج فوجد العقى مختلفة في الصغر والكبر ولا يكون متساوية وساوى كان البعد على حال موافق المركز ووجد
اختلافها في الصغر والكبر جدي من حد وجد اعظم ثم تتناقص ثم تعود وتوجد واذا ذلك على نظام واحد
وان المسير في اجزاء بعينها من البروج تكتتم ووجدوا الزمان من اسرع الحركة الى الحركة الوسطى اصغر من الزمان
الذي من الوسط الى العظمى وكان هذا انما يمكن على احد اصل التدوير او خروج مركز لا محالة وكان اصل
التدوير قد اختص بالاختلاف الاول بقي لهذا الاختلاف اصل الخروج ولما وجدوا الكواكب العلوية اذا عادت
الى اشد التغيرات احوالها عادت الى شكلها من الشمس فان لم تعد الى المعدل عادت الى الوسط والاختلاف وان عادت
في اجزاء بعينها من فلك البروج علموا انها انما سارت في تلك المدة من البروج القوس المساوية الى مثل الشكل الاول
والشمس دارت دورة ومثل فلك التدوير فيكون الشمس قد دارت لوسطها في فلكها دورة وهو مساو
الكواكب دارت في اختلافها دورة وعادت وسار المركز دورة بها فلك التدوير فيكون وسط الشمس مساويا
لوسط الكوكب واختلافه ولان فلك الشمس يعلم بالرصد فيكون ان وسط الكوكب يعلم منه وهو من الزمن
والنقص والزيادة وهذا حصل اليه امام المدة على عدد العودات للاحوال حيث عاد اجزاء وبقي اختلافه وهو
دورة واحدة في عدد وعودة وهما واما السفليان فلم يكونا معدلان عن وسط الشمس الا بعدا رحاله المعدل
في الجنبتين فعلم ان وسطها مساو لوسط الشمس وان اختلافهما بقدر المدة التي يعود فيه الى حالة من
الرجوع والوقوف ومن الظهور والاستقامة والاستتارة ويكون البعد عن الشمس والعود الى مثله في تلك البروج

باعيانها وبذا يحصل من النظر ووجد ارخل يكمل في الاختلاف سبعه وخمسين دوره في تسعه وخمسين
سنه شمسيه حتى يوسطه دورتان وجزء مركز لكون المسرات مساويا لمسير الشمس وللمشتري في عا
سنه الا اربعه ايام ونصفا وعشا وجزا من خمسه عشر من يوم خمس وستين دوره في الاختلاف اعني بالوسط
بالعودات الى المعلمات سته ادوار الا اربعه اجزا ونصفا وربعا وللمريخ سبع وثلثون دوره في تسع و
سبعين سنه شمسيه وثلثه ايام وسدس وجزء من عشرين من يوم حتى يوسطه اثنان واربعون دوره وثلث
اجزا وست عشره دقايق ثم وجد بوا الغيره والزهره في الاختلاف يكمل خمسين منها في ثمان وسبعين الا
يومين وربعا وجزا من عشرين من يوم وللعطارد ماه وخمسه واربعين في ست واربعين سنه ويوم وجز
من ثلثين واما وسطهما فمثل اوساط الشمس فالوسط ثم يسطو ازمان العودات في الوسط والاختلاف ستين
وشهورا وايام وساعات واجزاها وكان بهذا النظر الكلي مستعلي اختلاف واحد فقط ورسم الذلك
جداول لكل كوكب الاول من الجداول في السنين المجموعه الاجزا الطول ومتصل به في العرض لاجزا الاختلاف ثم
رسم جدولا للسنين المفروده على قياس ذلك في كل سطرا ورسم بعده جدولا للساعات ثم جداول للشهور ثم
للايام على وضع هذه الاشيا وصنعا على الامر الجليل فقال انا نجد للكواكب المتحيره على ما مضى ذكره اختلافات
احدهما بالقياس الى الشمس وهو يسكاد عند الشمس بحسب المناظرات والظهور والاختفا والوقوف
والرجوع ويحدث كل واحد من هذه الاحوال للكواكب العلويه مع الشمس بكل منها مقابله وتسديس
وتربيع وتثليث وغير ذلك والاخر بحسب القياس الى اجزا فلك البروج فاما الاول فان رصد الكوكب
وهو على اشد البعد حال من الوقوف والرجوع والظهور والاستتار وغير ذلك ويحصل من جهه موضع
الشمس ويحصل البعد منها درجه الكوكب ثم يحصل البعد من كل حال ويحصل جزوه من البروج ويحصل البعد عنه
من الشمس ثم اذا عاد الى حاله في الرصد الاول عند ما رصده من الراس فعل ذلك فاذا مكن وكما
رصد بها هذا الرصد الاول وامكن الارصاد واعتبرها ووجدنا مختلفا على ما ذكر صح ان سطح الفلك الخارج
المركز في المتحيره غير ساكن بل متحرك مثل حركه الثوابت كل مايه سنه درجه واحده حول مركز البروج ولذلك
لايكون ابعاد الاوج والحضيض من النقط الاربع ثابته بل متغيره منتقله بانتقال هذا السطح ويجب ايضا

ان مركز فلك التدوير ليس يحرك حركاته المستويه اعني المتقاطعه في ازمان سواء قسيا سواء والغاعله في
ازمان سواء زوايا عند المركز سواء كما يكون بالقياس الى الخارج المركز الحامل بل بالقياس
الى فلك اخر خارج المركز غير هذا الفلك الحامل ومساو له وليس مركز التدوير عليه ولكن الزوايا التي
يفعلها عند مركزه في ازمنه سواء تكون سواء وتسمى تلك الزوايا قسيا سواء ويسمى الفلك المعدل للمسير ووجد
مركز المعدل على الخط المار بالاوج والحضيض ولو وقع خارجا عنه لكان زمان مسير التدوير على اوج
الحامل الى حضيضه في جهه المركز اعظم من الزمان الذي من الحضيض الى الاوج او مجموع الزوايا الواقعه
في جهه المركز يكون اكثر ووجد مركز المعدل فيما خلا عطارد واقعا على منتصف الخط الذي بين مركز الحامل
ومركز البروج واما في عطارد فهو نازلا الى المركزين الى الاوج منه ومن مركز الحامل والبروج بالمغرب ووجد
سطح الفلك الخارج المركز لعطارد ينتقل الى المغرب في كل سنه دوره واحده وينتقل الاوج والحضيض فلذلك
يوجد مركز التدوير على حضيضه مرتين في السنه كالقمر مرتين في الشهر وعلى ما نزيده شرحا وسوف نبين بعد ان
سطح الفلك الحامل مايل عن سطح البروج وان سطح التدوير مايل عن سطح الخارج المركز الا انا نفرضه في هذا
الوقت كان السطحين جميعا في سطح فلك البروج لان التفاوت الذي يقع من الامرين في الحساب قريب
جدا لكنا منه وفي مراعاه هذه الميول صعوبه وتطويل حساب مع قله غنا وراه التفاوت وقد رسم بطلميوس
شكلا احدهما للسبعه الافلاك الاربعه والثاني لعطارد ونعلم فيهما ما قال ونحن طرحنا مما اسسنا
ووضعنا وجملته بين ان الكواكب اذا اتفق له بعد ما من جنبتي الاوج على قوسين متساويين البعد
بالوسط كانا قوسين متساويين وكان بعد ما مفروا او احاط التعديل بعد ان يكون قوسا التعديل
متشابهين فان اعظم التعديل فيهما متساويين ومن ذلك في الكواكب الاربعه دون عطارد فله حكم اخر ووجه هذا
البيان فيه لفلك الحامل اب حول ه وقطره احـ وزمركز البروج وح مركز الخارج المعدل وليكن
دوب بعدهما من الاوج سواء وعليهما فلكا تدوير متساويان ولنخرج دح الى ك وبح الى ط
فلنصل وزب ولنخرج زم زل مماسين للتدوير فاقول ان زاويتي فضل الاختلاف الثاني
متساويتان وكذلك ب زل وزم الذي للاعظم تعديل التدوير ولنخرج من د

عمود وس على وح و ه ز على سح فلان زاويتي اح داح ب متساويتان لانهما على بعد من الاوج سوا
دعلى مركز المعدل فيكون من مثلثي سحر الحز زاويتا س ح ر و ح ر متساويتين وزاويتا س ح قائمتان
فمثلثا س ح ر و ح ر متشابهان ومتساويان لان وح مشترك فعمودا وس ور متساويان وهما على خطي ط ر ك
فخطا ط ك متساويان ونصفاهما ول ب س متساويان وهما ط ل ح س ح ن المتساويان فيكون سح
وح مساويين وح ب مشترك وزاويتا ح ز ب ح ر متساويتان فهذا ر متساويان ويلزم ان يكون
زاويتا ووب متساويتين والضا خطا وزب ر وخطا دم بل متساويان وزاويتا ل م قائمتان فالمثلثان
وسائر الزوايا متساويان فزاويتا دم



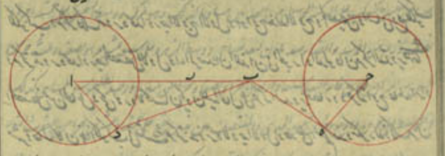
ا ب ر ل متساويتان واما المناظير الباصل
لعطارد فلكن خطا ب ده هو القطر الذي
عليه المركز ولكن ا مركز البروج و ب مركز
المعدل وح مركز دائرة تدور مركزها ه
الحامل لها حولها ولنخرج خطي تدته الى
المدور على زاويتين متساويتين وخط ح
ح رح لدوران مركز الحامل الى المقرب على استوائي السرعة ومساوية لسرعة المدور بالعكس
الى مركز المعدل ادعود تهاني سنة واحدة ومعا فيكون روايا ح مساوية لزوايا ب وذلك
لان خطي ح ك اوكانا معا منطبقين على قطر الح متحرك حدالي جهة داوالى رصدها زاويتين
متساويتين فزاوية هسح مساوية لزاوية رحع فليكن من ذلك الجانب مثل ذلك حتى يكون وضع
فلك التدوير في الجانبين واحدا ويكون زاوية رحع مثل زاوية رحع فيكون خطا ه ب ح ح
متوازيين و ب وح متوازيين ولكن مركز الحامل على خط رح عند المدور يحرك وعلى خط ح ر
هوط ولنصل ادا ده ونماس اط ال ولنصل لط بك طن لا ولنخرج من نقطة ح على خطي ب ابث
عمودي ح ر ح س ومن نقطة د على خط ح ر عمود د ز ومن ه على ح ح عمود ه ح ونخرج عمود

بي ا م د ل على ا م ا ل المتعادلين على المتساويين لا محالة وزاويتا ب و ر من مثلث ح ب ن متساويتان
ر زاويتي ب و س من مثلث ف و س ونضلع ح ب مشترك لخطا ح ح س مشترك فلو كان س ح
متساويتان لزاويتي س و س من مثلث ب و س وضلع ح ب مشترك لخطا ح س ح ر متساويان على خطا
ر و ح الموازيان اما لان زاويتي ر ح و س كل واحد منهما قائمة لتصير كل واحد من الاربعة التي من موازين
قائمة لتصير مستوازين وكذلك في الجانب الآخر وخطا ط و ك والخارجان من مركز الحامل الى مركز
المدور متساويان ور و وح متساويان وزاويتا ح و ح قائمتان فيكون زاوية وط ر مساوية لزاوية
ك ح ر ولان خطي ط ح ح ب متساويان لخطي ك ح ب ح لان خط ح ط بعدها من مركز الحامل ومركز المدير
التي عليها المدور وهو بعينه على فيكون زاوية ر ح ك ب مثل زاوية ح ط ب وكانت زاوية ر ح ك مثل زاوية
ا ر ط مثل زاوية ب ط و مساوية لزاوية ب ك و وصلعا ه ك كل مساو لنظيره من صلعي وط ط فيكون قاعدتا
ب د ب ه متساويين و ب ا مشترك وزاويتا متساويتان فيكون زاويتا و ا ب و التعديلان متساويين
وقاعدتا د ا ه ا متساويين لان د ا ه و مثل نظيره وزاويتا ل م قائمتان فيكون زاويتا
ا م د ال المتعادلين لكل التعديل متساويين واما السبيل الذي استخرج به زاويات الافلاك الحاملة اما عطارد
والزهرة فهي انهما لما كان مركز فلك تدويرهما يتحرك مع وسط الشمس وكانا لا يبعدان عن الشمس الا بقدر
التعديل الاول ثم وجب ان رصدهما فيها ومقارنتهما ثم يكون رابعا ثم منها الى غاية التعديل الاعظم ثم بعدها
ولما كان فلك تدويرهما على فلك الخارج المركز كما بينا لم يمكن ان يكون التعديل الاول في جميع الاجزاء متساويًا



اذا كان في ناحية الحضيض من الحامل كان اقرب الى البصر فكان زاوية التعديل اكبر وهي مقدار الكوكب
البعد منه اعظم واذا كان ابعد كان اصغر والى اصغر ولما كان احد نصفي قطر التدوير الى الاوج من الحامل
والآخر الى الحضيض وهي احد مقدار بعد الشمس الذي على الاوج اكبر والآخر اصغر فاذا وجدنا احد بعدي الكوكبين
في الارصاد وبعدان عظيمان مسائي وصباحي متساويان في موضعين متقابلين من الفلك علم ان مركز التدوير كان
في الموضعين على بعد سواء من الاوج والحضيض واذا انتصف ما بين موضعيهما عند البعدين المتساويين
كان عنده موضع الخط المار بالاوج والحضيض فلما كان بهذا الطلب بطليموس لعطارد اولا ارصادا للبعدين
صباحي ومسائي متساويين اذا نصف ما بينهما عرف موضع البعدين المطلوبين فذكر رصد الحاضر بعد
المسائي كان احدا وعشرين جزءا وربع جزء اذ كان هذا البعد درجة الكوكب المرصود من وسط الشمس المحسوب و
ذلك لان الكوكب قد كان بالقياس الى المدارات على جزء واحد من الحوت وكان تاريخ الوقت توجب ان يكون
وسط الشمس على تسعة اجزاء ونصف وربع من الدلو ومنها احد وعشرين جزءا وربع جزء ورصد اقرب ساعات الاول
نهاية البعد الصباحي مساويا له كان موضع الكوكب فيه على عشرة اجزاء من الجوزاء والمتوسط من الموضعين
المرصودين للكوكب عشرة اجزاء من الحمل والميزان فعليهما اذن يقع القطر المار بالبعدين المطلوبين وايضا
رصد غاية بعد مساوي فكان ستة وعشرين جزءا ونصفا والكوكب على سبعة اجزاء من السرطان ورصد آخر قريبا
منه صباحيا مساويا له والكوكب على ثلثة عشر جزءا ونصف من الجدي والمتوسط منهما بالتقريب ذلك بعينه فبنا
رصده بطليموس وحاصل هذا ذلك ارصاد اقدمه فذكر رصدين صباحيا ومسائيا متساويين ورصدين آخرين
مثل ذلك توجب ان يكون هذا القطر على ستة من الحمل والميزان فالتفاوت اذا من بعض الارصاد القديمة والقريبة
اربع درجات والمدة بينهما قريب من اربعمائة سنة فظهر اذن ان الاوج والحضيض ينتقل اربع درجات في اربعمائة
سنة كل درجة في مائة سنة وساكنا ومع الثابتة ثم لما رصد ارصادا وجد غايات الابعاد التي تقع ومركز التدوير على افق وسط
الشمس على قريب من عشرة من الحمل اكثر مما ذكرنا وعدة ذلك في بعض سني رصده ثلثة وعشرين جزءا وربع جزء
في تلك السنة بعينها ومركز التدوير على افق وسط الشمس على عشرة من الميزان وعدة تسعة عشر جزءا وخمسة وعشرين
وهمه فكان الاوج اذن عند الميزان وحصل من هذين الرصدين ومن تحصيل ما به هذين البعدين نسبة نصف

قطر التدوير الى نصف قطر الخط الواصل بين مركزي التدوير وهو على الميزان مارة وعلى الحمل اخرى وهو الخط
الواصل بين الاوج والحضيض وبين ان منتصف هذا الخط لم يعد وهو مركز البروج ويمكن البحث عاشر
الميزان وعاشر الحمل فانه وان لم يكن الوسط عليهما في الرصدين لم يكن بعد عنهما ما بعد بعدا فاعتدنا به
عليهما فلكان مدار او نصل بينهما القطر وب نطلبه موضع الابصار ونخرج ب د وب ه المماسين ونفصل ح د وه ه
لا محالة متساويان ولان فصل اضلاع ح د ب معلوما في الرصد فزاوية ب معلومتان وزاويتا د ه قائمتان
الضلعان معلومتان ونصف نسبة اضلاع كل واحد من المثلثين معلوما ولان ح د واه متساويان فضلع ب كل
مثلث الى المثلث الآخر معلوما فاذا انقسمت اضلاعهما او نسبنا احد على المثلثين تعرف تميع ح المعلومة فاذا كان



نصف نسبة ب ت الى المحيط معلوما والا فلا ما ان يكون نقطة ب مركز الفلك الخارج المركز نفسه او يكون
مركز مدار او اذا توهمنا سطحا متحركا كما نحن بصدد رسم كل واحد من الاوج والحضيض وهما نقطتان لا محالة لكل
دائرة يكون هذه النقطة مركزها ولو كان الصحيح هو القسم الاول لكان التعديل المرئي الذي اعظم
ما يرى عنده ج ولكان لا خط اقصر من خط ب ج اعني من الخطوط التي يكون عليه مركز التدوير لكن الارصاد
دلت على ان مركز التدوير قد يكون على بعد اقرب من بعد ب ج لان غاية التعديل قد يرى في عشرة
اجزاء من الجوزاء وفي عشرة اجزاء من الدلو اعظم مما يرى في الحمل وذلك عند ما يكون عنده مركز التدوير بها
مثلث لموضع الاوج الاول او مسامت لموضع الحضيض الاول فقد ذكر رصدا كان اعظم البعد المساوي فيه لعطارد
احد وعشرون جزءا وربع ورصدا آخر كان اعظم البعد الصباحي فيه لعطارد ستة وعشرين جزءا ونصف جزء
وسط الشمس في الرصدين على عاشر الدلو وهو وسط عطارد اعني جزء من مركز تدويره والمجموع
هذا من التعديلين سبعة واربعين جزءا ونصفا وربع وهو اعظم من ضعف التعديل كله الذي عند الحمل

لان ضعف الذي عند الحمل والا تزيد تمام التعديل عند الحمل على خمسة وعشرين وربع وههنا قد وجد
ستة وعشرون ونصف فالفضل ثلث درج وربع وقد ذكر رصدين كذلك عند الجوزاء والدلو وصاحبا
كل واحد منهما اوسطه عند الدلو وسط الشمس على العاشر من الجوزاء واذا كان الامر على ما ذكرنا كان مركز التدوير عطارد في بعدين
الرصدين جوزاء والدلو على العاشر منهما وكان مع ذلك اقرب ما يكون الى الارض وليس كذلك لان لعطارد
لمركز الخارج الحامل فيما مركز دائرة تدور عليها الاوج في السنة مرة واحد الوجه اقرب الا قرب في السنة
مرتين واذا كان كذلك يحصل الاوج وهو مرة اقرب ومرة ابعد في دورة على بعد الدائرة وكذلك الحضيض
واما المحيط من الفلك الخارج فيكون احد الرصدين من الارصاد الاول الذي عند الميزان وبالجملة موضع
للكوكب ومركز فلك تدويره بحدا درجة الاوج الاول وهو اوج مدار الاوج والحضيض والثاني وموضع الكوكب
ومركز تدويره بحدا درجة الحضيض الاول واما الرصدان اللذان في الجوزاء والدلو فان مركز التدوير فيهما
الحضيض من الحامل وكما لو دوما بحسب ما يكون عليه الحال في حركة التدوير لعطارد وحركة اوج حامله ابدا
منشروحا لما كان هذا الكوكب في مثلث مركز تدويره والاوج الاول بعد على اعظم بعده وتكرر ذلك من
في الدورة الواحدة وعلم ضرورة ان العرض لسطح فلكه الخارج الحامل ما عرض لعطارد من القمر وان كانت
مختلفة من ان يكون الحركتان المتقاطعتان متساويتين حتى يكون اذا كان مركز التدوير على اوج الحامل
مثلا عند العاشر من الميزان تحرك المركز الى مثلث الاوج الاول وهو مثل حركة الشمس وتحرك الاوج الثاني
من الجانب الاخر الى مثلث الاوج الاول فيكون بينهما من جهة ضعف المثلث ومن جهة مثلث ويكون
منهما ومن الحضيض الاول الذي على الحمل سدس فاذا تحرك ذلك مقدار السدس وتحرك بهذا
مقدار السدس فيكون مركز التدوير قد حصل في عاشر الحمل وحصل الاوج ايضا هناك فيكون قد
حصل التدوير على اوج الحامل والحامل على حضيض مداره ويكون حضيض الحامل حصل في امكان
اوج مداره والتقى النقطتان المتحركتان احديهما لمركز التدوير والاخرى لمركز الحامل وان عرض من هذا
لم يجب ان يكون ابعد البعد واما عند عاشر الميزان ولم يجب ان يكون الحكم في المسلكين واحدا فاذا افترقا
اعني النقطتين فسار كل واحد منهما مسافة السدس الحضيض الاول والتسديس الثاني وجب ان يكون قد عاد

المركز الى مثل البعد الذي كان من الارض وليس يجب ان يكون مركز التدوير على حضيض الحامل والمثلث
فانه لو كان على حضيض الحامل كان يصير الى اوج لا في العاشر من الميزان ولكنه اذا كان على حضيض الحامل
لا يكون حضيض الحامل الا في سامت اوج مدار الاوج فاي الحضيض بعدا وكانت الزاوية اصغر فان بعد
الحضيض من جهة حركة مركزه يزيد على غيره من حيث هو حضيض واما الزهرة فقد طلب لها كذلك ارصاد
الاعظم الابعاد بعضها وبعدا وسطها في مواضع مختلفة متصفة منها خروج القطر المار بالبعدين المختلفين
اما من الارصاد الحديثة فرصد ماوان لبعد صباحي مبصر للكوكب الاوسط من كواكب الثريا كان سبعة واربعين جزءا
وربع كان وسطها اعني وسط الشمس على اربعة وعشرين جزءا من الحوت وربع ثم رصد بطلميوس نفسه لبعد
صباحي مبصر للكوكب على الحركة الوسطى من البعد مساو لما لذلك وهو قرك ووسط الشمس على خمسة اجزاء و
نصف وربع من الاسد والقار رصد ماوان لبعد صباحي ووسط الزهرة على ستة عشر جزءا ونصف وثلث جزء من
سبعين من الميزان فكان تمام البعد سبعة واربعين جزءا ونصفا وجزءا من سبعين ورصد بطلميوس مساويا كذلك
والوسط على جزءين وارب دقائق من الجدي والمنتصف من بين يقع على خمسة وعشرين جزءا من العقرب والثور
واما سهمان اي البعدين هذا البعد ولسنة فلك التدوير بعد كرر رصد الماوان لغاية بعد صباحي والوسط على
خمسة وعشرين وخمسين من الثور فكان مرتك ورصد له والوسط على المقابلة فكان مركل فاذن
الاوج في العقرب ما لسن واما اذ كيف كان الذي رصده ماوان قال بطلميوس قال ماوان رويت
الزهرة بعد صباحي لها مقدمة على الخط المار بالكوكب المتقدم من الثلاثة التي على رأس الحمل والكوكب
الذي خلف ساوه مقدار جزء وخمس وكان بعده من الكوكب الرابع نصف بعده من الكوكب الثاني
ووسط الشمس في خمس وعشرين جزءا من الثور وعرف بطلميوس من ذلك موضع الزهرة من البروج
طولا وعرضا واما كيف عرف فاقول انه يمكن ان يبين بوجوه منها لنكن النقطة الكوكب لراس وب نقطة
الكوكب الثاني واب الخط الواصل بينهما ولان اشمالي وب جنوبي فيقاطعهما خط البروج ولنكن التقاطع
على ح ونخرج عمود دي اي نقطة على ك ل فيكون تمام عرض الكوكب ولنكن ه نقطة الزهرة ونخرج عمود هح
على اب وهو البعد الذي كان معلوما بالرصد اذ كان علم مقدار بعد الزهرة من الخط الواصل بين الكوكبين

ولنخرج الى ز ولنصل و ز فلان زاويتي ي و ط من مثلثي ط ي ح ط ب قائمتان و زاويتا ح متقاطعتان فالمثلثان متشابهان ونسبة اي الى ط معلومة لانهما ضعفان معلومان للكوكبين فالمثلثان معلوما النسبة ونسبة مجموع اي ط المعلوم الى اي مثل نسبة ط ي المعلوم لانه ما بين طولي الكوكبين الى ح ي فح ي معلوم وخط معلوم واضعف كذلك اح ح ب معلومان ولان ه ح معلوم وزاوية ح قائمة وزاوية ح معلومة وضلع ح من اح و اح معلومة فمثلث ح ح ر معلوم النسب و ح ر و ح د معلومان وزاوية ر معلومة واما قائمة وجميع ه ح ر معلوم فمثلث ه ح ر معلوم النسب فنفرض ه ر معلوم وجميع ور معلوم و ح ر معلوم فهو ح معلوم فبعد طول الزهرة في نقطة ح المعلومة فاقول انه لو لم يكن ه ح معلوما بالرصد وكان المعلوم اه ح ب فان جميع ذلك يكون معلوما فلنصل ه ح ب ولنقسم زاوية ه بنصفين بخط ه ح ونخرج الى ز فنعلم مثلثي اه ح بخط ح ي ط اب مثل ما علمنا ولان زاوية منصفة فنسبة اح ح ب كنسبة اه ه ب و ا ه ه ب معلوم ومثلث ا ه ب معلوم النسب فهو معلوم الزوايا فزاوية معلومة ونصفها معلوم فبعض زوايا مثلثي اه ح ه ح ب معلومة وضلعا اه ه ب معلومان فبعض نسب الاضلاع في كل واحد منهما معلومة فنعلم ه ح ومثلث ه ح ر معلوم زاوية ح و زاوية ح الباقية من ه ح ا معلوم ضلع ح ح الذي هو الفصل بين معلومي اح اه فنعلم حده و زاويته ولم نعلم سائر ما على هذا و نعود الى

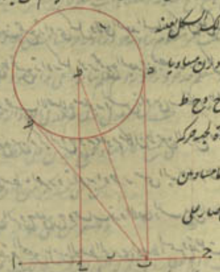


حيث كنا فنقول ولما لم نجد في ابعاد الزهرة في جميع الارصاد مجموع بعدين على نقطة اعظم من التي عند كز من العرب والاصغر من التي تقاطع حكم ان اوجه مخالف لاوج عطارد في الحركة التي ادركت لذلك ثم هي من نحو من الرصد من نسبة نصف قطر التدوير كمثل على ما سر علم في عطارد فخرج الواصل جزءا وربع جزء من ستين جزءا من اجزاء قطر الحامل ثم طلب المركز المعدل لها ونسب الخطوط الواصل فاستعمل ثمانية بعدين متضادين مسائي وصباحي ومركز التدوير على قرب الربع من اوج الحامل حيث يكون غاية التعديل الذي يوجبه الخارج واستخرج منها بعد مركز المعدل لكل

كوكب شكل فاما الشكل لعطارد فبعد ساه على رصدين كان المسائي منهما من ارصاد ساه ان وكان ستة وعشرين جزءا وربعا اذ كان المرئي عند الاسد حب درجات وثلث والوسط على عشرة وجزء من اثني عشر جزءا من السرطان والصباحي من رصد بطلميوس منهما والوسط كذلك الوسط بعينه والمشتري في الجوزاء وكان منهما عشرين جزءا وربع وقد عرف ذلك من موضعي مرئيه ووسطه عند العطارد واما بعد الزهرة اللذين رصدهما فقد كان الوسط على خمسة وعشرين ونصف من العقرب والصباحي منهما كان حول والمسائي مح ك وبعيد عنهما الشكل لكن اح الخط الذي كان عليه وليعرض ح مركز المعدل و ز مركز مدار المركز بعد ما انه يقع على خط ونب مركز البروج ولان الخط الخارج من مركز المعدل ه الى مركز التدوير الذي عليه هو على زاوية قائمة اذ كان وسط الكوكب على ربع من درجة الاوج وهذا يوجب تقويم الزاوية فليخرج ح ط على قائمة و على ط فلك التدوير ولنخرج ب ل ب ك مماسين ونصل ح ك ط ل فلان خطي ط ل ط ب مثل خطي ك ط ط ب وزاويا ساك المساطر مان مساويتان فالمثلثان والزوايا متساوية وكل قطرة فكل واحد من زاويتي نصف جميع زاويتي كسل ولان البعد المسائي كان على ك والصباحي على ل وفي الحالين مركز التدوير على ط فجميع زاوية كسل بقدر مجموع البعدين ونصفهما هو كل واحد من زاويتي ب معلوم وزاويتاك ول تامان فنسب الاضلاع معلومة وليس زاويتي سل كان ط الوسط بل المكان المحقق وذلك لان خط ب ط خارج من مركز البروج و ه سموم مكان ط من البروج ومكانه الوسط كما علمت آنفا وذلك لان مكانه الوسط ما يعرره زاوية اوطار منتهى اليه خط ح ط لو اخرج الى البروج على ح وحساب هذه الابعاد ليس من الوسط المقوم المحصل بل من الوسط المساوي لوسط الشمس وقد علمت الفصل بين الزاوية التي للوسط والتي للمعدل ولا شك في ان الفصل منهما كما علمت زاوية ب ط ح فزاوية لبط ليست زاوية بعد مسائي او صباحي وكذلك زاوية كبط فلا شكل علينا ما ساه وبهامل هما زاويتان اخريان احدهما ممتص من ح

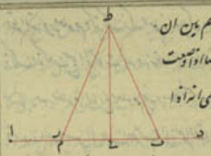


احدى الزاويتين مثل ما تزيد عليه الاخرى فقد علمت ان التعديل في جانب ينقص بما تزيد في جانب آخر وتزيد بما ينقص في جانب آخر ولكن مجموع الزاويتين اللتين يفعلان البعد بالقياس الى نقطة ط ماخوذة بالوسط مساويتان لضعف احدى زاويتي ب ا واحدهما ينقص الاخرى تزيد شيئا واحدا فيكون مجموع زاويتي البعدين المقومين اعني كسل هو بعينه مجموع زاويتي البعدين عن الوسط ل ثم نرجع الان فنقول زاوية طبح من مثلث طبح معلومة لان حكمه للبعد المقوم من الاوج وكرط قد علمت ومجموعها طبح وزاوية ح عامة فنسبة اضلاع طبح معلومة فنسبة سح من وط وطك وسائر الاضلاع ب ز او من ثابتة معلومة وقد خرج بالحساب اما في عطارد وهو ثمن نصف خط ر الذي كان علم في الشكل الاول لانه خرج جزءا واحدا وامين عشر وبعضه بالاجزاء التي بها خط ب ر عشرة اجزاء وخمس وعشرون ونصفه واما في الزهرة فخرج خط ح في الزهرة ب ر و ز في الزهرة مركز الحامل بعينه وهو الى البعد الابعد اعنى الى المحيط ح في الزهرة بل اليسر من خط ز ا اذا كان خط ر اثنين وكان خط ب ر واحد وربع ضعف في عطارد ولا محالة من ر ب وفي الزهرة من ر الكاملة عليه ثم يبين بعد مركز المعدل عن مركز الحامل في عطارد وتمامه فذلك الشكل بعينه

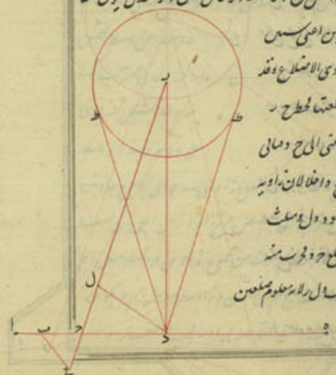


سقطا منه فلك التدوير وعلى اخرج على ز عمود ز ن مساويا لراء معلوم ان د ن يتحرك على ز ويتحرك ز الاوج وح ط يتحرك الغيا ويتحرك ط مركز التدوير الى جهة مضادة لجهة حركة ز ن مستويان معا ويكون الزمان الى نوا بعينها مساويين لا محالة وحينئذ يصير ط على ز لان مركز التدوير يصير على هذا الخط صار على الاوج من الحامل ولان مركز الحامل يتحرك لا محالة حول ر حركة مساوية لحركة ا اعني ز فيكون مركز الحامل دائما على الخط المستقيم الواصل من ز وس اعني ز ولكن نقطة م ولان خط ب ر الحاد صغير جدا بالقياس الى خط ط ر او ط ب ليس اقل من قائمة ليس بمحسوس فخط ط ز وم ن ك ط واحد مستقيم عند الحس وازا اعني ر ب معلوم وكان علم خط ب ط وخط ط ر فعلم من ذلك جميع ط ن معلوم ولا محالة ان م حسيند يكون منتصفه فيكون م ب معلوما حتى م

عرض ز
عرض ط



معلوما وخرج بالحساب ر ب ط من سح ك ثم بين ان الذي وجدناه بالرصد منعكس صحيح وان الاشياء اذا وضعت على ما وضعه يوجب ان يكون الحساب موافقا للرصد اي انه اذا كان الوسط على ثلث الاوج عند عاشر الدلو والبوس كان مجموع فضل التعديل من الجانبين مرة وهو ما يوجد في فلك التدوير فليكن القطر المار بالمعدل هو خط ا ب ح د و ا الاوج و ح حضيض و ب مركز مدار مركز الحامل و ح مركز المعدل و د حيث الاتصال وليكن على ز بعد ونر بعده من الاوج ثلث دائرة ووصل ح ز فيكون زاوية ح معلومة وهي نور السلب وليكن ب ح هو الخط الى ر ح من مركز مدار الحامل والى مركز الحامل وهو ح وليكن هذا الخط كالمركز الحامل فيكون زاوية ا ب ح مساوية لزاوية ا ح ر لان حركتي مركز التدوير ومركز الحامل على الخلاف متشابهتان في السرعة وكل واحد منها يكون مائة وعشرين فما زاويتان قائمتان مائة وثمانين فبقي زاوية د ب ح بعد زاوية ا ح ستين لانه زاويتي مجموع زاويتي ح و د من مثلث ب ح ح مساويا لمائة وعشرين ولان ضلعي ا ب ح ح بالفرض متساويان اذ بان ان الخط الواصل بين مركز مدار مركز الحامل ومن مركز المعدل فيكون اذا من زاويتي ح و ح نصف مائة وعشرين اعني ستين مثل زاوية ب فيكون المثلثان متساوي الاضلاع وقد كان ... منه و ح ر ستين جزءا اعني مثل مقاطعتها لخط ح ر ستين وقد كان علم نسبته الى ب ح اعني الى ح وهي ح ر معلوم و ح ح من ... والى ح ر ضلع وانما كان زاوية و ح ر من مثلث ح و ر حادة فليكن عمود د ل و مثلث ح د ل القائم الزاوية معلوم زاويتين وضلع ح د و ح ب منه و د ل معلومان و د بقي ... معلوم فعلم من ذلك مثلث د ل ر لانه معلوم ضلعين وزاوية حادة وتعلم خط د ر و ز ط نصف

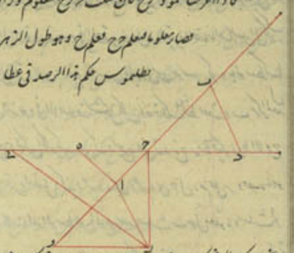


قطر التدوير معلوم وكذلك زك معلوم زاوية ك ده وخرجت بالحساب على موافقة الرصد ل ثم من بعد
ذلك انه كشف صحح الحركات المدورة فاما الوسط فهو مساو لوسط الشمس واما الاختلاف منه في كل واحد
منها برصد معلوم التاريخ معلوم فيه وسط الشمس فوسط الكوكب معلوم بالرصد بعد له اما عطارد
فرصده بالقياس الى قلب العقرب والى القمر ايضا اما كان محلها عنه بعرض من جز ر مكان وسط في الكوكب
لده ومكانه المعدل بعده المساني في الجوزاء فاذا علم هذا فيسهل ان يعرف مكانه في الاختلاف فلنكن اوسا
احر اب ح مستقيما لان بعد وسط مركز التدوير كان بقرب ربع دائرة من الاوج وزاويتا ات ح اح ه
فيكون ان متساويين ونصل ب ح ونخرج عليه من ح عمود ح م ومن د عمود د ر ولنكن ل موضع استقامة خطي
د ز وح ر فيكون ط الاوج الثابت الذي لا مغروك الذي بالرؤية ونخرج عمود د س فلان وسط الشمس
معلوم فزاوية اح ر معلومة وكذلك اح وما فيه ح ب ح معلومة ولان ب ح ب ح مساويان فزاويتا ا ح
معلومتان فالمثلث معلوم ونسبة الاضلاع ولان زاوية ب ح ح معلومة وزاوية ب ح م معلومة لانها
مقاطعة ر ح د مثل زاوية ر ح م معلومة وزاوية م قائمة
ل وح ح معلوم فاذن مثلث ح ح م معلوم ونسبة اضلاعه وزوايا
ونخرج ح الح بالاجزاء التي بها ح ستون وح ح ربما وح م
ثماني وخمسون ودقيقة فيكون م ر قريبا من مساواة ح ر
لان قاعدة ح ... من ثماني وخمسين ودقيقة وزاوية
ور ح د معلومتان وح د معلوم فح ن ود ن معلوم ود ن
من مربعه من معلوم فهو تر زد معلوم وزاوية ن د س ... معلوم
وس ... فالمثلث د س معلوم ول س معلوم من ... و ...
ومجموع زاوية ... ل ونقص زاوية ... زاوية ... معلومة
وجاء ... ل ر ك معلوم مقاطعة ك ... معلومان فقوس ط
ل معلوم وح ح بالحساب صط كر ل



ثم استعمل

ثم استعمل رصدا اخر معلوم التاريخ فيه ايضا البعد من الاوج فيه معلوم انه في مدة ما بين التاريخين كم دورة
مر في الاختلاف وما مقدار القوس الفاضلة واعتبر ايضا بعد بعضها عن الكوكب الى حد العقرب
فان كان بعد الزهرة من الخط المار الشمالي من الجبهة والوسط منها مائلا الى المغرب بعرض من قطر القمر واما الى الشمال
بعرض من قطري القمر فعرف من ذلك موضع عطارد واما انه كيف يعرف ذلك فاقول لنكن الشمالي نقطة ا و
الجنوبي الذي هو الوسط من الجبهة نقطة ب ومقاطعتهما خط البروج على ح وذلك الخط د ه ولنخرج عمود ي
ا د وعلى مثال ما ذكرنا في شكل اخر وهما سطحيهما معلومان بالتاريخ ولنكن الكوكب الى الشمال والمغرب من خط
ب اعلى نقطة ر ونخرج عمود ز ر فهو بعده من الخط بمقدار قطر القمر ونصل ا ز وهو بعده عن الشمال الى الشمال
نصف ز وكل ذلك معلوم ونصل ح ر فيعلم على ما سبق مضى لكن مثلثي ب ح د ا ح ه وزوايا ه ولان
ضلعي ا ز ا ب مثلث ا ز ب معلوم فالمثلث معلوم فمجموع ح معلوم وزاوية د قائمة فمثلث د ح معلوم
فاذا افرضنا عمود ب ح كان مثلث ح ر ح معلوم وزاوية ح القائمة وح معلوم ضلع ح
فصار معلوما فيعلم ح ح فيعلم ح وهو طول الزهرة و ر ح وهو عرضها فمثل هذا اعتبر
بطلميوس حكم هذا الرصد في عطارد فوجد حاصله في العقرب ح ك
و وسطا اعني وسط الشمس
بالحساب في العقرب ك
ه واما الشكل الذي بني
على ما وجده بهذا الرصد



فمثل ذلك الشكل بعينه وان نفعل ما فعلنا الا انا نجعل زاوية ب ح الى الاوج حادة من
ونقع ل الى الجانب المقابل للاول اقرب الى الحضيض فيقع عمود ز س اعلى من نصف
قطر د ل ونعرف نسبة مثلث ب ح د كما عرفت ثم نعرف من مجموع زاويتي ح المعلومتين ود م
القائمة ر ح ح مثلث ح ح ه ثم نعرف مثلث ز ح م من ضلعين وزاوية م فيعرف ز م ويكون ن
ح م د بالحساب ه ر ونعرف ايضا مثلث د ح المقاطعة لزاوية مجيب المعلومة



وصح هد معلم مسلك دش وبعرف ز د الموتر من مسلك ر ب د وبعرف مالمه او د وقد عرفت
اول ما لرصد فعرفت ر د ک وبعرف مسلث د ر س من معرفه زاويتي د و س القائمه منها وضلع
ز د الذي علمت من مسلث ز د ن وبعرف مسلث مز ل من ضلعي ز س ز ل وقائمه س فعلم کذ وهو
البعد من الحضيض الثابت فعلم زاويه ر ل س و العلم خارجه ط ر ل ونذهب منها ط ر ل المعلوم بقي ک
ر ل معلوم فعلم ک ل وحرج ک ل بالحساب ل خ او عد د ضعف ل واما الزهره فقد صح ايضا حركاتها
الد و ر ر بمثل ذلک فانه اعتبر رصدين رصد اقدما ورصد المفسر واما رصده فقد اعتبر حال الزهره
في بعدها الصباحي مرصوده بالقياس الى الاعزل فوجدها في العقرب ول وا اعتبره ايضا بالقياس الى الكوكب
الذي في جبهة العقرب وبالقياس الى القمر وكان موضع الشمس بالمعدل من الموسی کو وبالوسط کسط
فلما عرف هذا التسح منها مكان الزهره في الاختلاف لشكل لكن اه ذلک الخط بعينه و ب مركز المعدل
و ح مركز الحامل و د مركز البروج ولكن الكوكب على ک ولنخرج على ز د ز ح ر ط فيكون ط الاوج
الثابت وح الاوج المرئي الذي تغير ولنفصل د ک وعمود ر ن وعمود ي ح ل ر م على ر وقصد ما هو
قوس ط ک وزاويه هي معلومه لانها البعد الوسط عن المرئي لعصر مسلث ب ح ل معلوما ومسلث لم
معلوما من ضلع ح ل وضلع ح ر وزاويه ل القائمه ونخرج خط ز ک ل في الحساب مساويا لعرض لخ
لان ح ل القاعده له وضعه وذلک لانك اذا حسن الساعين مما تعدده وبم ل مساو وخطا ب
لان د و مساو لح ب وبقي ر معلوما وتكون مضعف ح ل فيه ضعف ح ل ولعلم مسلث ر د م
من ضلع ز د ر م وقائمه م منه وزاويه هزل معلومه وقائمه ر د ه معلومه فجميع زاويه ز د ک
معلومه ومسلث آز ل وجميع زاويه آ ز د معلم مسلث د ر ن وبقي خارجه ک ر ح معلومه



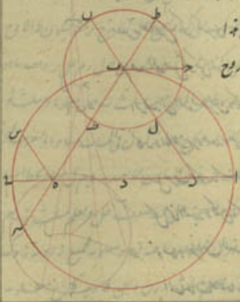
محص منها مقاطعه ط ر ح المعلومه بقي کر ط معلوما وهي التي
للاوج الثابت فتبقى قوس ط ح م ک معلوما وخرج بالحساب
ال لب واما الرصد الاخر فرصد قديم لبعد صباحي قد
رصد فيه الزهره فكانت مسموده على الكوكب الذي على طرف
جناح السنبله الجنوبي عرف الكوكب لذلک التاريخ فكان
مكانها في السنبله كج ي و وسط الشمس في الميزان ک آ ط وقد
كان هذا بعده الصباحي اذ كان رصد مثل هذا الرصد ما بعد اذا مكان
هذا الكوكب فوجد بحيث اذا قيس بوسط الشمس يكون بعده مب ط بحر
بهو سح مكان الكوكب من اوج التدوير من هذا الرصد لشكل مثل الذي
للرصد الاول الا ان قطر الخارج لا تقطع التدوير والتدوير مقدم على حضيض
الحامل فلان زاويه هز معلومه لمسلث ب ح ل معلوم والضلع ب د م والضلع
ب د م و والضلع ح ل م و ر د ز ن ک د ن ونعلم جميع زاويه کز ح وخارج



کر ط نصف النهار مقاطعه لزاويه فزد ط ر ح المعلومه بقي زاويه ح ر ک
معلومه فقطع ح ک الكبرى معلومه وهي و ن ب حرا وسبع دقائق ل
ثم عند الحاصل لكوكبي الزهره وعطارد بان انظر زمان ما بين عهد التاريخ واخر
الرصدين الذي نظر من ذلک التاريخ فخرج اما عطارد وبعده من اوج التدوير
کا ر و اما الزهره فبعده من اوج التدوير ر عا ر واما الكواكب العلويه فلم يكن
سهل بعرف حركاتها سهل الزهره وعطارد اذ كانت قد تبعد عن الشمس
كل انحاء البعد ولكن استعمل في معرفتها مقابلات الكواكب لمسير الشمس الوسط
وسماها اطراف الليل وانما اختار المقابلات لان الكوكب في
المقابلات والمقارنات مع وسط الشمس يكون على الخط المار

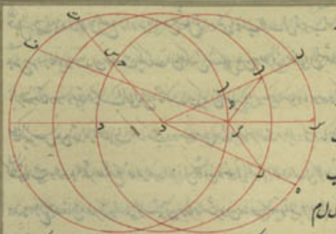
مسعود

اوج التدوير وحصفه معرض والاحتلاف الذى يكون بالقياس الى فلك البروج اعنى الذى جعل بعد البروج
واما بيان الكوكب اذا كان على الاوج والحضيض من التدوير كان المقارنة او المقابلة والقصل الخط المارية ووسط
الشمس خطا واحدا فذلك هذا الشكل لكن مركز المعدل ل ه و مركز الحامل و ه مركز البروج ولسر فلك التدوير
والشمس من الاوج والكوكب من ط وهو الاوج المرئ كان بحسب مركز البروج ايضا لامحاله وليسر الى ك
ثم الى ح وهو الاوج المرئ الان فاقول انه يكون مقارنا للشمس لان زاوية ا د ب وزاوية ط ح اى الكائن
التى هى باقى فاسمن من جميع ب ل التى هى عه ور وامامساوية لسير الشمس والنصف النهار ط سح الصغرى
حتى هم دوره وبقص بانهاما من ارب زاويه رب والمساويه لط سح معا اهب واهب ودوره مثل
ادب وز واما طبح التى الى ك فاهب ودوره من فلك البروج مسير الشمس بالوسط فاذا كانت الشمس
سارت اهب بالوسط ودوره كان وسطها بحسب ان يكون مقارنا للكوكب واقعا على الخط الذى يكون على
الكوكب والشمس اذا احدث الامرين بالوسط ولم نفرق من الزاويه التى المعلوم ومن الوسط والاوج الثابت
والمرئ وايضا لكن الكوكب سار ط ب ك والمركز ا د ب ورد على الاحتلاف لب ك ومقصد من سير المركز
فيكون الكوكب سار فى الاحتلاف نصف دايره ط ك ل وسار مركز زاويه اوح اعنى مقاطعتها
ح م و فيكون على ذلك الخط فيكون على المقابله ايضا



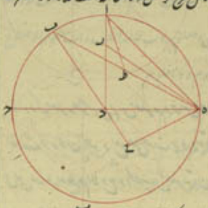
وايضا فانه اذا لم يكن وسط الشمس على هذا
الخط فانه يكون واما على خط خارج من مركز البروج
موازيا للخط الخارج من مركز التدوير الذى
عليه الكواكب ولكن الخط الذى عليه الشمس
وس ومعلوم ان زاويه اوس مساويه
لزاويه اوب الذى لمركز التدوير
وزاويه ط ب ر الذى للكوكب وهو على
زاعنى ال ا ح ح م ر لان ط ب ر

مثل رب و ولما كان جميع زاويه اوس مثل زاويتى اهب ط ب ل بقى اهب المشترك فيكون خط
هس موازيا للخط ب ن واثبت بمثل ان بعكس الشكل بين ويعرف منهما ان الشمس اذا كانت قد توجد
بالرصد مقارنة او مقابلة بحسب الحالين انه يحسب ان يكون سيرها الوسط مساويا بالوسط الكوكب واحلافه ثم ان
بطليموس بين مقدار احتلاف الكواكب ووسطها من ثلث مقابلات مرصوده بسمها اطراف الليل لسبب ثلث
كسوفات اوردها للقمر اما للمريخ فالرصد الاول كان وهو فى الجوزا كا والثانى كان فى الاسد كو ن والمدة
بينهما اربع سنين مصريه وتسعه وستون يوما وعشرون ساعة استوائية والثالث كان وهو فى القوس
ب له والمدة من الثانى والثالث هى اربع سنين وسته وتسعون يوما وساعة استوائية وقوس الفصل
الوسطى الاول والثانيه عا عا وبين الثانيه والثالثه صه طح وقوس الفصل بحسب الرويه من الاول
والثانيه س ب وبين الثانيه والثالثه صح عد واما المشترى فالرصد الثالثه الاولى قد كان وهو فى العقرب كر
با وفى الثانيه فى الحوت لر والمدة بينهما ثلث سنين وماية يوم وتسعة ايام وثلث وعشرين ساعة والى
الثالثه كان وهو فى الحمل مد كو والمدة من الثانيه والثالثه سنة واحده مصريه وتسعون يوما وسبع ساعات
وقوس الفصل الوسطى فى المدة الاولى قط مه وفى المدة الثانيه لو كو والقوس المرئيه للمدة الاولى عد يح وللمدة
الثانيه لو كط واما زحل فقد كان فى الرصد الحالة الاولى فى الميزان اح وفى الثانيه فى القوس طم والمدة بينهما
ست سنين وسبعون يوما وكب ساعه وفى الثالث كان فى الجدى كب كد والمدة من الثانيه والثالثه ثلث
سنين مصريه وخمسه وثلثون يوما وعشرون ساعة وقوس الفصل الوسطى فى المدة الاولى عه مح وفى الثانيه
لب وقوس الفصل المرئيه فى الاول مح كر وفى الثانيه لد لد فلتكن الحامل اح على مركز د والمعدل ه ر
ح حول مركز ط والبروج ك ل م حول ن ولتكن س ع ف ق المار بالمراكز ولتكن النقطة مركز التدوير فى
الحال الاولى وبالثانيه وح الثالثه ولنصل بها النقطه ط ولنخرج على الاستقامه الى المعدل حتى تكون ط ا ه
ط ب ر ط ح و ولنصل بها ايضا من النقطه ن مركز كون ز كان ك ب ل ر ن ح ك ومعلوم ان النقطه لما كان
عليها مركز التدوير كان الوسط على ه ولما صارت الى ب صار الوسط الى ز وكذلك الى ح فيكون ه ر ح
نقط الاحوال الثلثه المعدل الذى تحدد شرك الوسط ولنخرج ن ح الى ب من البروج ف ك ل م



من البروج معلومة بالرصد
ودرج من المعدل
معلومة بالحساب عشر مركز
السدوار في الجدوة وبحسب
الجداول الموضوعة للكواكب
وليس ه روج بوبرک ل ل م
من فلک البروج حتى يكون ام الخروج من المركز واضحا واما قوس ات رج من الخارج الحامل المركز وهي
مجهولة وترش س ب التي بوتر بها ه رح من المعدل مجهولة مساوات المعلومة لقاوت ولا سبيل الى ان
تعلم ذلك الا اذا اعلم الخروج من المركز اللهم الا ان يحوز اولا وقوس بعد بين ز ش وس ت وبين ک
ل ل م فليضع ان الامر كذلك ونستخرج مقدار بعده ولناخذ من جملة الدوائر دائرة الحامل ولكن مركز البروج
فيها نقطة ه ولنصلها بالنقط الثلث اعني قا وب وحر ولنخرج حر الى ه وليوصل و اما ولنخرج عمود من ح
الى اد ب وه بها ه روح لكن لما كان قوس ب حر في رصد المريخ اكثر من ربع واحد وقع وح على ب
وس ذ ب و لما كان في زحل والمشتري اصغر منه وقع خارجا عن ه ولنوقع من العمود اعلى ه ن
وقد وقع في المريخ والمشتري مقاطعا لعمود ه وفي زحل غير مقاطع لما بحسان ما مل والمطلوب
في جميعها ان يعرف قوس اه كما كان في امر القمر وزاوية ب دح معلومة بالرصد فزاوية ب ده السامة في المريخ
معلومة وزاوية ب دح المقاطعة في الاخرين معلومة وقائمة ح معلومة فمثلث ه وح معلوم النسب والضلع ه
حر التي هي عند المحيط معلومة لان قوس ب حر معلوم وزاوية ح في زحل والمشتري قائمة وح معلوم فمثلث
حر في زحل والمشتري معلوم النسب في المريخ باسره ب وح من ب ه حر معلومة وح القائمة معلومة وح معلوم وا
ادح معلومة لان ا حر معلوم فزاوية ا وح ه قائمة ر وضلع ه د معلوم فمثلث حر معلوم النسب ولان زاوية ا د
الى عند المحيط معلومة وكان ز د معلوما فا د معلومة وز قائمة و ه ر معلوم فمثلث اه معلوم النسب وا ب
معلوم وزاوية اه ط الى على اح قائمة ط و ا معلوم فا ط معلوم النسب ا ط وطب الباقي من ب ب معلومان وخط

قائمة فاب معلوم فنسبة الى جميع الخطوط معلوم ولان اب القوس معلوم فاب الوتر معلوم نسبته الى القطر و
نسبته الى اه معلومة فنسبة اه الى القطر معلومة فوتر اه معلوم فقوس اه معلومة فجميع حب اه معلومة وحرب
مطعه حر ومن العصى واما في المريخ فساروور حر وه مسح ک وواما في المشتري فخرج قوس حب اه اعل من
نصف الدائرة ادح بعد د وو ر حر وه فقط ب واما في زحل فخرج قوس حر والباقية فقط كه والوتر فقط كه ل







م من بد امقدار الخروج عن المركز اما في المريخ وزحل فان م مركز
الحامل ولكن ک يقع لا محالة داخل قطعة ه اب ح واما في المشتري
ففي القطعة الاخرى اذ انما يقع في القطعة الكبرى ولما كان
ات اعظم القوس في المريخ وزحل والمركز يقع في قطاع
ات منهما وفي المشتري يقع في مقابله قطاع حر لانه اعظم القطاعات
الى حد بر ولنخرج على كر المركز من خطا ل ک دم ومن ک على حر ه عمود ک ن الى س ر معلوم
انه يقع على ده في المريخ والمشتري وعلى دح في زحل حتى منصف او بار حر ه ولان ده معلوم
لم والباقي معلوم فلان ه د في دح و هو معلوم مساو لما يكون من ل د في دم د ا و ا
كان ک و مشترکا کان جميع ذلک مساو بالمضروب ک م في نصف القطر في نفسه د هو
معلوم لان الخطوط كلها علمت بالنسبة اليه مذهب منه ل د في دم مثل مربع کد
فيكون کد ضلع الباقي وهو معلوم ولان حر ن نصف حر ه وليس منصف العمودي
المركز فهو معلوم وحر د معلوم فيه وکد معلوم فنسب مثلث وک ل معلوم



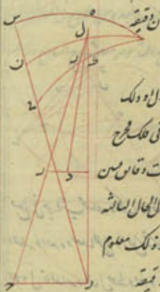



وزاوية ك معلومة فقوس م س معلوم و ح س معلومة لانها
نصف ح ه لان العمود يقع على نصف ح ه ونقطة
ل على مقاطرة نقطة م الاوج والحضيض معلومتان
بسبب زاوية ه ول في الشكلين وهي معلومة
في نفسها وبسبب كذين في زحل المعلومة
فيعلم ما مر به ل بعد الاحوال من الاوج معلوم
وقوس س م هو ح في المريخ لولا وفي المشتري عطل وفي زحل ب ط فلان زاوية مركز البروج
معلومة بما مر وكل قوس معلومة من فلك البروج ثم مواضع الاوج معلومة وخرج الخط الواصل بالاجزاء التي
بها نصف القطر ستين اما في المريخ لو ر واما في المشتري ه كو واما في زحل برح ك ثم شرع في اماله التعاديل
الذي يوجبه الحق والذي يساهل فيه لما احد المعدل مكان الحامل وذلك التفاوت هو قوس من فلك
البروج فتم ما راه زاوية على مركز من خطين يخرجان منه الى الحامل والى المعدل في جهة واحدة قاصدا اولا
مس ما يقع من ذلك في رصد الحال الاول لكل كوكب والاشكال معاريه في المقصد الا انه وضع في المشترى
وزحل دوائرتاته ووضع في المريخ قسيا وقطاعات يحتاج اليها وغير الحروف مهاهانه وضع الشكل في المريخ على
الحروف التي كانت في الشكل الذي فيه ب دوائر معاطبه واقصر في زحل والمشتري على الحامل والمعدل واورد
في المريخ قوسا من البروج ونحن وصف الصورة على وضع واما الحروف فجعلناها على هيئة واحدة كما

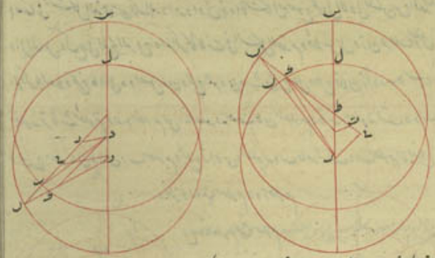
وضعنا في الشكل الذي من ملك الدوائر واول هذه الاشكال موضوع للحال الاولى فليكن س ه المعدل
وال الحامل وكرع في المريخ البروج والمراكز كما كانت في الشكل المتقدم وخط س ل وزن مر عليها وتصل
المراكز بالنقط ونخرج ط ا الى ه ونصل ون ونخرج عمودي د ث ك ح على ه ط ح فلان زاوية ه ط س
معلومة فزاوية ث معلوم وط د معلوم على ما نصه انه نصف ط ن المعلوم وقائمة د معلومة فمثلثا ط د
ط ن ح معلومان ولان د ب معلوم ومجموع زاويتي د معلومة و ب قائمة فمثلث د ا ب معلوم الاضلاع




والزوايا فيا معلوم و د ا معلوم
و ح ا معلوم فثا معلوم
و ط معلوم القا
لانه مساو لها
ح ط كله معلوم فيه
كان النور معلوم وزوايا
مثلث ز ح ح و ح ا معلومة و ح
معلوم فزوايا مثلث ن ا ح القائم الزاوية معلوم فما صه ا ن ق معلوم

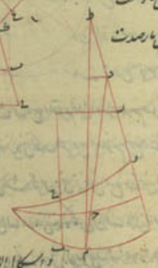


فقوس ك ن الذي نوره في فلك البروج معلوم و ح ح اسان و خمسون دقيقة
في المريخ وفي المشتري ثلث دقائق وفي زحل تسع دقائق ك
واما اشكال الحال الثانية فهي هذه ولكن ن عه معدل و ه ب مدار ولك
معلوم وجها بها على ما يوجبه الحال وقد علم في معرفة زاوية ز ن ما عمل في فلك البروج
اما في المريخ فثلث وخمس دقيقة واما في المشتري عدد واحد ه في زحل ست دقائق من
ان البعد الاول الذي ربي وهو ك ل اصغر من الاوسط ك واما اشكال الحال الثالثة
فهي هذه ولكن ح عه معدل و ح مدار وجها بها على ما يوجبه الحال وذلك معلوم
وقد علم في معرفة زاوية ح ر ح ما عمل فيل البروج اما في المريخ ز دقيقة



وفي المشتري سدا فزاد و نقصان وفي زحل عسر وخاص مشكل
زحل ورب ما في الحالة الثانية ك ثم احدس ان
السبب في الخطوط والزوايا اذا كانت على ما وضع
فرجب لسب الاحوال الثلاثة المرصودة على ما رصدت







واشكال الاحوال الثلاثة مشابهة
في الثلاثة الا اذا كانت مختلفة الجهات
فمع في جوانب مختلفة وحكمها واحد وكانت حروف المريخ على حدة وغير حروف الاخرين فجعلنا حروف
الثلاثة واحدة وجعلنا للمريخ وزحل شكلا واحدا وللمشتري شكلا على حدة لاختلاف جهتي العمل فاما الشكل للمحل
الاولى فالدائرة للمحل حط وقطر س م على تلك النقطة حيثما ونصل نقطة ا التي هي للمحل الاولى

ما لمركز والاعمدة وكما كانت على ان زاوية اطه التي بالمماس الى المعدل معلومة فمثلث ط معلوم فمثلثا وط
س ت ط ح معلوما ان وو ا معلوم بصر على عكس ما قيل ب ا معلوم ا فمصر ق ا معلوما وزاوية ا معلومة معلومة فمثلث
من زاوية حرق ابر اوية وزا لاعدى معاملي وط ا معلومة وخرج بالحساب مثل الرصد بالمجرب ك



واما الثاني والثالث فمعلوم
زاوية ون ب و
مو بمس زن
وخرج كالمرصود ونا
للمحال الثالثة فمعلوم

معلوم ... وكما علمت تلك وخرج الزاوية الى عند مركز الزوج كما خرجت تلك بطابقة المرصد ك ثم العدسان
ذا مكان الكوكب من مدور ومن الحضيض فليكن نقطة ح للمحل الثالثة وعليها فلك تدوير ك ل م
ولنصل ن ح يقطع التدوير على ك فيكون عليها الكوكب ونصل ط الى م ونصل ح ونحمل المريخ وزحل شكلا واحدا
على ان ح اوب في زحل الى ه ونحمل المشتري شكلا على حدة فلان الكوكب يكون في احوال طرف القطر على خط
ح ن فيكون لا محالة على ك ولان كل واحد من زاويتي خط وخط القطر للسير الاوسط معلومة وزاوية ه
ر ح معلومة صح ك ح ل معلومة فصر م ح ك معلومة وهو اختلاف الكوكب وبعده من الاوج في المحال الثالثة
فيكون بعد مركز التدوير من اوج الحامل وبعد الكوكب من اوج التدوير معلوما فاوج السابع الرصد

الثالث





ثم انه يبين من انه عظم التدوير الخارج وهو الحال کوکب شکل وکل شکل متى على بعد الکوکب اعلم موضعه
من الموزوح ثم عکس ويعرف البعد عنده من هذا الحال الثالث من الاحوال المذکوره ويسير بالوسط والاختلاف
ويعرف بعده وسطا او ذلک من اوج الحامل بعد احدا فمن اوج التدوير ويعرف الرصد بعده ايضا من الاوج الى
فلک البروج اما المريخ فرصد بالعباس الى السماک الاعزل والقمر معقوم بمکانه والحراته فکان هو وجد فى القوس الو
والمشتری بالقياس الى الدبران والقمر فکان فى الجوزاء واما زحل فرصد بالعباس الى الدبران والقمر
ايضا فکان فى الدلو ط فاما الشکل المبنی على ذلک للمريخ فهو هکذا لیکن الحوامل وفلک الحامل وه مرکز البروج و
مرکز المعدل وعلی ب مدور ل طح وليتوصل به ب ح ب ر وليکن الکوکب على و من التدوير وليتوصل ز ب
ن وعلى ان عمود ب س وعلى ر عمود ا دم ول فلان زاويه ا ر ب وهی وسط المريخ معلوم بالتاريخ ب رح
معلوم فصير مثلث ر دم معلوم الصنف وخرد و و ب معلومان فصير مثلث دم ب معلوما ولصيرت معلوما ونصير
مثلث ب ل د معلوما ومثلث ب ه معلوما ولان زاويه ح س وهی بعد الکوکب بالرويه عن الحصيص من الحامل معلوم
و وح ب لانها مساويه لزاويه ب ز معلومه مسامه س معلوم و س تمامه و ح ب معلوم فصير مثلث ب س
معلوما وتلک زاويه ک معلوم لانه بعد الکوکب فى التدوير عن الحصيص الوسط فزاويه ک ب ان معلومه
ويعلم زاويه ب ان من جمله و ب والمعلومه بقی و ر ب معلومه لان زاويه و ب معلومه فصير زاويه س
ر ب معلومه فصير مثلث س ر ب بالاعمار الى نهاوت ستين معلوما وان ب اسقط سه من زاويه
سه لتثبت س معلومه ر مثلث س معلوما ويخرج سبه
ب ر الى ر ب نسبه ط ل الى س ل واما الشکل



للمشتری هکذا ايضا وکذلک يقع فيه فلک التدوير
من الجانب الاخر من الحامل اقرب الى الحصيص مما الى
الاوج وبعطف الکوکب الحقيقی ان خارجا عن داىره
الحامل الى ما يلي اوجها فاخرج منه خطا من مرکز البروج الى
الى الاوج بالرويه والاوجب الاعمده ثم يعلم سائر ما يطلبه

علی



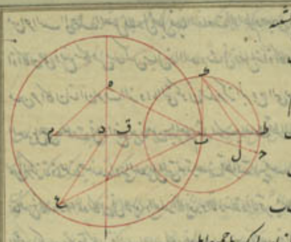
على ما علم هناک ويخرج بالحساب نسبه نصف قطر التدوير
نسبه ه الى س ل واما زحل فان فلک التدوير
الى الجانب الذی کان للمريخ الا ان الاعمده من ه
يقع عليه من القطعه الاخرى والکوکب فى فلک
التدوير خارجا عن الحامل الى جهة الاوج ويعلم
ايضا خط ب ن کما علم ثم ويخرج د ل مما نصف قطر الحامل
س ه ثم يرجع بعد ذلک فى تصحيح حرکات هذه الکواکب
الدوريه وهو بعد هنا وسن لکل واحد على حده واما للمريخ واحد رصدا قديما معلوم التاريخ رصد
فيه المريخ بوجد سائر اللکوکب الشمالى من جبهه العقرب وعلم موضعه فى ذلک التاريخ فوجب
ان يکون فى ذلک الوقت على حرس واربع دقائق من العقرب وهو موضع العقرب وعرف ايضا بعده
ذلک الوقت فعرف بعده من الاوج واما المشتری فاخذ رصدا قديما التاريخ معلوما وجده فيه سائر
الکواکب المعروف بالجهات الجنوبى فوجب ان يکون موضعه موجب التاريخ من السرطان ر کو وعرف ايضا
بعده من الاوج فعنه بالوسط والرويه واما زحل فاخذ رصدا قديما له قد کان ما منه ومن منکب
السنبله الجنوبى قدر اصبعين فوجد للتاريخ ان يکون فى السنبله ط ل وعرف ايضا بعده من
الاوج وسطا وقرسا فلى عرف هذا بين المطلوب باشکال فالشکل المبين ذلک للمريخ لیکن هو حروف
النقط وحروف مرکز التدوير کما کان وليتصل اح د ب کما کان وليکن موضع الکوکب على ط وليتصل
و ط ب ط وليخرج عمود ر ک على و ب و د م على ه ط و ب ن على ه ط ايضا و س على ب ر
والمطلوب معرفه ح ط ويخرج ه ل موازی ب ط واما خط د م فهو موازی لا محاله لخط ب ه لان
الزاويتين قائمتان ويکون و م ن س لا محاله قائم الزوايا وزاويه ل ه ح الى بعلها الشمس
بعد نصف دائره من امعلومه وحرده ط معلومه لان موضع ط معلوم بالرصد وموضع ح معلوم لانه حصيص
الحامل مجمع زاويه ط ه ل معلومه قط والمثلث لها معلومه لان ه ل ب ط متوازيان وان حا مه

ومثلث ب ط ان معلوم النسب و ب ط معلوم المقدار فمثلث ز ط ب معلوم ولان زاويه ا ح ط معلومه بالرصد
قائمه ز ه م معلومه ومثلث د ه م معلوم ولان د م معلوم فس معلوم وكان ز معلوما فعلى السن معلوما و د ز
معلوم و س قائمه فمثلث د ب س معلوم من زاويه قائمه وضلعين ونعلم مثلث ا و س ونحصل زاويه ب د ه
باسرها معلومه وبعض زاويه ز د ك معلومه وزاويه ك قائمه بكون مثلث د ر ك المعلوم فيه ضلع ز د معلوما فنعلم
زاويه د ر ك ثم نعلم مثلث ل ب ك فنعلم جميع زوايا ب و مساقته ا ر ب ل ز ب معلوم فقد حصل ان زاويه
ب ه معلومه وهو الوسط و زاويه ح ب ط معلومه من وجهين من معرفة الزوايا التي عند ب ومن نقصان
الوسط من سير الشمس وقد خرج بالحساب نظ مده واما الشكل المشترى فوقع فلك التدوير فيه الى ب
الاحراوب من الاوج وقد وقع عمود د س على ب ز خارجا من ز وامده ز د الى جانب احد ى فلك
التدوير د ل الى الجانب المخالف للتدوير ركوى لا محاله سطح ح ر س متوازي الاضلاع لان ز وابا ر س م
منه قائمه فنعلم زاويه ب ز من معرفة زاويه ر ح و نعلم زاويه ح ب ط من معرفة زاويه ا ب ل واما شكل
زحل فهذه الصوره ونعلم كما علم ذلك وادا علم وسط كل واحد واختلافه للتاريخ
المفروض وكان علم التاريخ الحال الثالثه والمده بينهما معلومه فنعلم
في كم مده يسير كم في الوسط وكم في الاختلاف ويسير الى
ذلك ثم يسير ذلك الى الوقت الذي للتاريخ بحسب
تقرره هو وقت التحصيل واما الشكل المثمن للتدوير



الاحوال بالعكس وهوانه ان كنت تعلم من الوسط والاختلاف
الموضع المرئي اعني من زاويه ا د ب و ك ب ط زاويه ا د ك فذلك سهل بعد ان نخرج
د ب الى ح ونصل و ب ونخرج عمود د ل من ك موضع الكوكب على و ح ونخط الشكل على صوره الا انه
نحدد فيه فنحتاج اولا ان نعرف زاويه ا د ب سهل بما عرفت للشمس في الخارج المركز فنسلا بان نخرج عمود و ع
على د ب فنعلم مثلث و ر ع من زاويتي ع القائمه و ر المقاطعه فنعلم مثلث ع و ب من ضلعيه والقائمه
فنعلم زاويه ب منه و ر د الباقيه معلومه فهي زاويه ر و ب من جملة زاويتي ع و ب معلومه و زاويه قائمه

معلم مثلثا ز و ف ومثلث و ه م الشبه
مثلث ز ث ب المساوي له ومثلث
ه ب س من ضلعي م ب منه وقائمه م
فنعلم جميع زاويه انه مثل كل ل مثلث
ب ك ل القائم الزاويه مثل مثلث
ذلك لمجموع ضلع واحد من ه ب ب
ل وضلع آخر هو ل ك وقائمه ل فنعلم زاويه لتكمل جميع ا ل



فقد كان علم زاويه ا ه ب ثم وضع جداول لكل بتدوير المسران كل جدول خمسه واربعون سطرا خمسه عشر سطرا منها
للاجزاء العرضيه من الاوج وتفاضلها ستة وعشرون منها للاجزاء الحصيصه متفاضله ثلثه عشر اذ كان البعد
من الاوج نعل فيه التفاوت في التعديل قريب في السطرين الاولين والاعداد من سه الى ه ماعدا في الحساب
ما دلالي التدوير ومن سه الى ه منه الا في الحساب ماعدا في التدوير وفي السطر الثالث بحسب من الزياده
والنقصان البعد ان لو كان المركز على المعدل بعينه وفي الرابع التعديل بحسب من كون المركز على الحامل الخارج
والمركز وحسب منه التفاوت من ذلك من الذي بحسب المعدل اتما افرد جدوله لا او كان جدا فرد للسطر منه بحسب
ولو جعل في لكلكه في جدول واحد ما بين ورد او جمع منها حيث يراد النقص او ما جمع حيث ينقص النقص لكان كافيا وفي
الخامس في البعد الساوس و مذكر و جعل الخامس للبيان يشتمل على التعديل الذي يحق فلك التدوير بحسب كون مركز
التدوير على البعد الوسط والخامس يشتمل على التفاوت الذي بين التعديل الوسط وبين التعديل الذي في البعد الابعد
والسابع على مثل ذلك التفاوت من الوسط والاقرب الثامن على نسبة فضل التفاوت ما بين تعديل البعد الاوسط
وتعديل بعيد آخر لدرجه اخرى دون درجه الاوج او الحضيض الى التفاوت الذي بين التعديل والوسط وتعديل
البعد الابعد والاقرب لو ذلك في جدولين او انما حيث يكون البعد دون الوسط والثاني حيث يكون البعد فوق
الوسط والجدول الاول جدى من فضل التعديل الازيد وحده يسمى وهو الاصل ثم يرتب ما هو الفضل منها
منسوبه الى ستين والجدول الاخر بالعكس للتفاوت الاول من اول ما في الجدول الى حيث انتهى وللتفاوت الثاني

من احوالس الى حسب الفصل بالاول فجعل فيها التفاوت الاعظم وجعله راس الصف الموضع في الخامس سس
اذا كان على وضع مكاس متعاكس مسال بذا التفاوت في زحل انه اذا كان بين اوج الحامل وبين مركز بدوره
مسان جراكان لنا ان نعرف الز واما التي تكون عند مركز البروج الى بويد نصف قطر بدوره الى بحسط بكل
التعديل على ما علمت في مواضع نعرفها من جهة العلم مقدار نسبة نصف قطر التدوير الى نصف قطر الحامل والى البعد الاوسط
من المركز فاذا علمنا حينئذ زاوية التعديل التي يوتر نصف قطر التدوير حسب المحيط وقد خرج مثلا لزحل وهم
تعالى ذلك نزيدوا ماه لكان في الابعاد الثلثة الابعد والاوسط والاقرب مثل ان زحل لو كان في البعد الاوسط لكانت
الزاوية تكون و لو كان في البعد الابعد لكان تعديله و لو كان في البعد الاقرب لكان تعديله ولو وصل
الاوسط على الابعد ه ك وفضل الاوسط على الذي بعده ثمان درجة ورل ونسبة فضل الاوسط على الابعد من
الى فضل الاوسط على الاعظم الذي هو ه ك نسبة ل الى ه م موضع حسل في الصف السادس الذي هو دقائق
فضل الوسط ما رال ولو كان اقرب الى الحضيض منه الى الاوج فكان مثلا عين جزاما وعشر من جزء الكان
التفاوت حسب الى الفضل بين الوسط والاول على نحو احسب الفضل التفاوت الذي يخصه من جهة اجزاء
فلك التدوير فاذا اردنا ان نقوم الكواكب الخمسة فانا نأخذ اجزاء الوسط لها واجزاء اختلافها بحسب التاريخ وكذلك
هو التعديلان من الاوجين فندخل اجزاء الوسط في احد الجدول لعين الاول وناخذ ما بازاءه من التعديل في الجدول
الثالث مع الذي يخصه من الزيادة والنقصان في الجدول الرابع فننقص ونزيد على ما علمت لنحصل تعديل
الطول فنأخذه والذي يعدل وندخل الجدول وناخذ ما بازاءه من الصف السادس فان كان البعد هو البعد
الاوسط نأخذه اصغا وان كان بين الوسط والاوج اخذنا ما بازاءه من
الخامس اضافة وعدلناه بالسادس بالنسبة كما علمت مرارا ثم نقصناه من
الذي للوسط وان كان اقرب الى الحضيض اخذنا ما بازاءه من
السابع وعدلناه بالسادس بالنسبة كما علمت مرارا وزدناه على
الذي للوسط مما اجتمع فهو التعديل الذي بحسب التدوير فان كان اجزاء
التدوير دون مائه وثمانين زدناه على الطول المعدل وان كان فوق

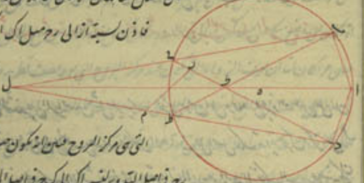


مائه وثمانين نقصناه من الطول المعدل فيكون ذلك موضع الكوكب مقوما ل

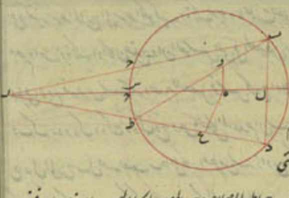
اخر المقالة الحادية عشر وفيها الثامنة والتاسعة والعاشرة ولواهب العقل الحمد بلا نهاية

قال ان جماعة من المتقدمين الرياضيين مثل ابلونيوس الذي هو من اهل برغامس وغيره العاملين على ان
الاختلاف واحد وهو الذي من قبل الشمس بينوا انه اذا كان الاختلاف على اصل فلك تدوير يتحرك مركزه على حامل
موافق وكان الكوكب عند الاوج يسير الى المشرق فانه اذا اتصل الخط الخارج من البصر الى فلك التدوير على نسبة يكون
نسبة نصف الوتر الذي في فلك التدوير منه الى ما بقي الخط وهو ما بين البصر ومحيط التدوير كنسبة سرعة التدوير الى سرعة
الكوكب فان النقطة التي قطعها الخط من التدوير هي الحد الذي عنده الوقوف واذا صار الكوكب الى الحضيض
كان له رجوعا وان كان ذلك بفضل البروج وحده وذلك انما يعد ويكون له وجه عرض من الكواكب العلوية محيط
التي يجوز لها ان تبعد عن الشمس كل البعد واما السفلية فليس لها ذلك قالوا فحينئذ اذا كان مركز الخارج يتحرك
حول مركز البروج كحركة الشمس اعني كوسط الكوكب واختلافه وكان الكوكب يتحرك على الخارج حركة اختلافه في
السرعة فاذا صار ذلك الخط على البصر منتهيا الى الخارج الى الحضيض بحيث يكون نسبة نصف الخط مارا الى الصورة
المفصول بالبصر وهو مركز البروج كنسبة سرعة الخارج الى سرعة الكوكب كان موضع الخط هو حد الوقوف فاذا احد والى
الحضيض راى راجعا والفرق بين الاقتصارين ان في اصل التدوير كانت النسبة بعضه وكان نسبة نصف الوتر
الى جميع الخارج من الدائرة ومن اصل الخروج النسبة مركبة والنسبة نسبة نصف الخط كله الى ما فقد منه وهو الجزء
المعين المفروض فيه بالبصر قال وهم مشوا هذا المعنى بطريق وعن ينه نظر لتسهيل من طرقهم ستر في اصل التدوير
والخارج برهان بين ان نسبة اقرب البعد الى البعد الابعد للكوكب على اصل التدوير قد يكون كنسبة اقرب البعد الى
ابعد البعد للكوكب في اصل الخارج فليكن ا ب ح فلك التدوير على ه وز مركز البروج ونخرج زح الى ب وزط الى د
وطح مثل حح ونتصل دا وح ب ط ونخرج من ح حط م ول موازيا لها فيكون عمودا على وح لان زاوية ح
الواقعة في نصف الدائرة هي قائمة فلان زاوية والقسي على قوس ط ح المعا وبين مساويان وزاوية
ح قائمة يكون ح ل ح م متساويان وليس خطا الى م ح اعني ح ل كنسبة اذ الى ح ز ونسبة الى ح ل كا ك الى كح

لان المثلثين متشابهان لتوازي القاعدتين وتساوي المتقاطعين
فاذن نسبة از الى زح مثل اك الى كح وان



وصع دائرة واح
خارج المركز عن ك
التي هي مركز الخروج فيلزم انه يكون حينئذ نسبة ان الى
زح في اصل التدوير كنسبة اك الى كح في اصل الخروج وهذا الشكل
مشترك للامرين فاذن نسبة الابعاد على ما قلنا ولقول ايضا ان نسبة ذ الى زط كنسبة ب ك الى كط ولنكن
الشكل ذلك بعينه ولنصل د ر فلان قوس دا ت منتصف القطر عدب عمود على القطر ولنكن سط موازي د ب
ونسبة ذ اعني ا ت الى س ط كنسبة ذ الى زط ولنسبة ب ك الى كط لان المثلثين متشابهان فاذن
نسبة ذ ر ز ط الى ز ط مثل ر ط الى كط ولنخرج عمودي ع ع ه ت من المركز على ل ط ر ط ونصف د ط ر ط فاذا
انصف الى ع ط ان ظ عر بكر ر حتى كان ع ر وجعل مقدما كان نصف المقدم الذي كان وهو جملة د ر ه
و ز ط مر من وكان انتصف ك ط الى ز ط عر بكر ر فيكون با ر المقدم الاول وهو از مرة و ر ط مر من خط ط
هو المقدم الثاني وقد نصف على ت فكان خط فيكون نسبة نصف المقدم الاول الى الثاني باسره لنسبة نصف
المقدم الثاني الى الثاني باسره وكنسبة ع ر الذي هو نصف ذ ر ط الى ز ط كنسبة ب ط الذي هو نصف ل ط
الى كط فاذا انفصل باسقاط نسبة ع ط الى ط ر كنسبة لك الى كط فان كان خط ع ز اعني اجزاء
نكون نسبة ع ط الى ز ط كنسبة سرعة التدوير الى سرعة الكوكب يكون قط كط في الخارج
على تلك النسبة بعينها ولان نسبة سرعة فلك التدوير الى سرعة الكوكب هو نسبة الوسط في الطول
الوسط في الاختلاف فينبغي ان يكون نسبة ع ط الى ز ط مفصلة ولان نسبة الخارج المركز الى الكوكب
لنسبة مسير الشمس الى مسير الكوكب ومسير الشمس هو مثل الطول والاختلاف مجموعين فينبغي
ان يكون ا ذن و ط ط ك بالتركيب واذ قد عرف هذا فلنبين ان المخطين المذكورين في
التدوير والى زح اذا كان على ما ذكرنا فعلا حد الوقوف فللمقدم له مقدمة قدمها ابلونيوس



وهو ان نسبة القوس العظيم المفصول
في الطول من اضلاع المثلث اذا لم
يكن ذلك القسم اصغر من الضلع
الذي يصل الى القسم الثاني منه اعظم
من نسبة الزاوية التي على القسم الثاني التي
الزاوية التي عليه مثاله مثلث ا ب ح و ب ح اطول اضلاعه و ح د المفصول كط اوليس باصغر من ا ح فنسبة
ح د و ب اعظم من نسبة زاوية ا ب ح الى ا ح ب برهانه ان نتمم سطح ا د ح ه متوازي الاضلاع
ومعلوم ان خطي ا ه ح ط متساويان لان زاوية ه ح ب مثل الخارجة التي هي ا د ب فزاوية ه ح ب وزاوية ب اقل
من قائمتين فيلتقيان ولنلتق س ا ح وعلى ز فان رسمت على ا ه دائرة فليس يجوز ان يقطع ا ح لان
د ح اعني ا ه ليس باقصر من ا ح بل ان كان ولا بد فهو مماسه فلنماسه ولنعمل قوس ح ه ح مماس ه و ح من
مثلث ا ح ه ونسبة مثلث ا ه ر الى مثلث ا ه ح اعني خط ه ر الى ه ح اعظم من نسبة قطاع ه ا ح اعني زاوية
ط ح ل ا لى قطاع ح ا ه اعني زاوية ح ا ه ل زاوية ا ح ولكن نسبة ه ح ه مثل ح د و ب لان كل واحد
منها كنسبة ا ب فاذن نسبة ح د و ب اعظم من نسبة زاوية ب الى زاوية ح لذلك البرهان ان لم يماس القوس
ح ل بعد منه واصح ان نخرج ا ح الى ه ل واذا علم هذا فلنكن دائرة لسلك الاحوال مشتركة للامرين
على ه ولنخرج كذلك ا ه الى ز يقطع على ح
ولنكن نسبة ه ح الى ح ر اعظم
من سرعة التدوير الى سرعة
الكوكب ولنخرج
زح سلكث



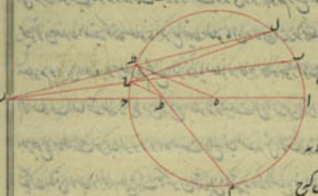
يكون نسبة نصف ب ح الى زح كنسبة سرعة التدوير الى سرعة الكوكب ولنفصل ا د مثل ا ب
ولنصل د ح فقاطع ا ز على ط على انه مركز الخروج في اصل الخروج وعلى ان نسبة نصف د ح الى

ح ح كنسبة سرعة الحارج الى سرعة الكوكب وذلك موجود كما علمت فصول ان في كلامنا هذا يحصل انصاف الكوكب
مقيم واما ذلك اذا كان عند ح وان القوس التي يلي الحضيض من قطع ح هي قوس ح ح و ما يأخر
و ما يلي الاوج فهو قوس الاستقامة والعدم فليفصل قوس ك ح اولا الى جهة الاوج ولنصل ز ك ل ك ط م
ب ك ز د ه ك د ه ك د ه ك و ح و بين بالشكل المتقدم ان نسبة ح الى ح ه اعظم من نسبة زاوية
ح ز ل الى ح ز ل بعينه نصف ح الى ح ز اعظم من نسبة زاوية ح ك و هي سرعة التدوير الى نصف ح
ك اعني و ح ك و هي سرعة الكوكب فيبين ان تلك النسبة اعظم من نسبة سرعة التدوير الى سرعة الكوكب فليكن
مثل نسبة ح ز ن الى ح ه ك حتى يكون ح ز اعظم من ح ه ك فاذن في زمان سير الكوكب زاوية ك
ه ح الى المغرب وفلك التدوير مقابلها اوسع ح ز الى المشرق فاصل انه الكوكب بالروية زاوية ح ز ن و هي
اكثر من زاوية الراجعة اعني ك ه ح زاوية كذن و هي الزاوية التي يرى ان الكوكب قطعها في فلك التدوير الى المشرق
و اما اصل الجزو ح فاذا ركبنا كان نسبة ب ز الى ز ح اعظم من نسبة زاوية ح ب ك ح ز ك
مجموعين اعني ب ك ل الى ز ح الى زاوية ح ب ك التي هي الوسط وزيادتها عليه بالمعدل
فزاوية ح ط ك مساوية لزاوية الوسط والمعدل وايضا و هي الى ز ح ايضا مساوية لزاويتي ط ه
ك ط ك و يكون زاوية ك و ط ك و جملة وسائر الوسط والتعديل بقدر زاوية ط و ك نصف
الوسط لانها على القوس بعينها زاوية ك د م مثل المعدل و نصف الوسط و كانت زاوية ك ل مثل
المعدل و نصف الوسط الذي هو زاوية ح ك المساوية لزاوية ز ك ب فزاويتان ك ل
د ك م متساويتان وكانت نسبة ب
ز و اعظم من نسبة زاوية
ب ك ل الى



زاوية
ح ح ك و نسبة ب ز الى ب ح نسبة و ط الى ط ح و
نسبة ب ك ل الى ح ب من نسبة ب ل م الى ح ز ك

نسبة ح الى ط ح اعظم من
نسبة زاوية ول م الى ح ز ل
فيلزم ان يكون نسبة و ح ح
ط ايضا من الزاوية الماخوذ



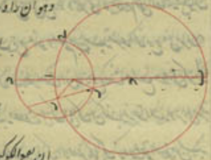
من ط الركب و ح و ك نصف زاوية
و يكون نسبة زاوية د ك م الى ك ح ح
لنسبة نصف د ك م الى ك و ح و انها نسبة نصف و ح الى ح ط و لنجري الاحكام على العادة فيكون
نسبة و ح الى ط ح اعظم من نسبة زاوية د ك م الى ك و ح فهو اعظم من نسبة سرعة الخارج الى سرعة
الكوكب فليكن مثل ذلك زاوية ح ط ن الى ح و ك بعد طرد القضايا ان لا رجوع ههنا و ليقع خط ل ك ز ل
و موقع خط ح ز ليقع زاوية ح الى الحضيض و يكون نسبة نصف ل ك الى ك ز كنسبة سرعة التدوير الى سرعة
الكوكب فلنصل ل ح و ك لامحالة اطول من ز ح و نسبة ل ك الاصغر الى ك ز الاعظم اصغر من نسبة
زاوية ح ز ك الى ح ل ك و بالحضيض نسبة نصف ل ك الى ك ز اصغر من ح ز ك الى نصف ح و ك
اعني ح و ك فليكن كنسبة الى اصغر من ح و ك عرى اذن رجوعا وسين من هذا انه اذا كان نسبة و ح
الى ح ز ليس باعظم من نسبة سرعة التدوير الى الكوكب فلا يمكن ان يطلب خط على النسبة المذكورة ولا يمكن البتة
ان يوجد رجوع وانت تعرف جدا انك لا تجد نسبة زاوية ح ز ك الى ح و ك الا اصغر من نسبة سرعة التدوير
الى سرعة الكوكب والان يجب ان نبين مقدار القوس الذي يكون فيه الرجوع للكوكب كوكب ولم يتم اولا
شكلا مستوكا فان بطلميوس قد اورد لكل كوكب و في كل بعد من الابعاد الثلاثة شكلا مكررا ونحن نكتفي
بشكل واحد فليكن فلك الحامل اب و مركز البصر ح و نخرج ه الى مركز التدوير الى المحيط عند د و ليكن ح ه
اي الابعاد شئنا وعلى امدوية و ح و لنخرج ح ز و على ان نسبة ح ز الى ز ط نصف ل ط حيث يقع عليه
نمو و اما نسبة سرعة التدوير الى سرعة الكوكب فلان اح و اد معلوم في كل كوكب في كل بعد فمجموع ح د
معلوم و ايضا ح معلوم فلذ ح هي ح ح معلوم اعني ه ز في ح لكن نسبة ط ز الى ز ح اعني نسبة سرعة التدوير

الى سرعة الكوكب معلومة وكذلك نسبة ه ضعف طر الى زح معلوم وجميع نسب ج والى ح ر معلوم عدد ح ر
مجهولان معلوما النسبة لكنهما معلوما المربع فيهما معلومان ولان از رط معلومان وط قائمة فمثلث ا ز ط
معلوم ولان ا ح ح ط معلوم فجميع الزوايا معلومة فا ح ط وهو زاوية التعديل ور اح وهو زاوية
الاختلاف الساقية بعد رط من ط اح معلومة وضعف كل واحد من الزاويتين معلوم وهو زاوية كمال
الرجوع اما ضعف ح فبالرؤية واما ضعف راح فبالمسير فى الاختلاف عند الرجوع ولو كان فلك التدوير
ساكنا اما فى الابعاد الوسطى حيث لا يكون تعديل معتد به فانه لا يحتاج فيه بعد بيان هذا الشكل الا الى علم نسبة دائرة
وهو ان زاوية رحح لضعف هى زاوية من الوقوف و وسط زمان

الرجوع الذى هو طرف القليل بل زاوية ودنها ولك

انها اما كانت يكون فلك الزاوية لو كان

فلك التدوير لا يتحرك اليه لكن فلك التدوير متحرك الى



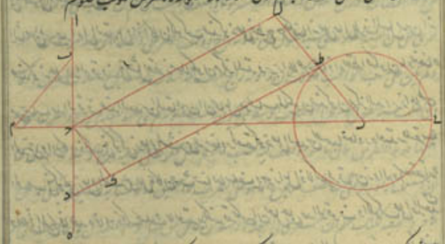
ان يقع الكوكب توس زح الى المغرب يكون قد سار فلك التدوير
على ما توجبه النسبة من المسير من الى المشرق وهذا النسبة فى كوكب زحل اذا اخذ على الوسط هو نسبة الى
كوكو لوصحت ان يكون الكوكب اذا سار قوس زح وهى نسبة ب ساكن يكون مركز التدوير قد سار ب لط
بنقص ذلك زاوية ح وهى درجة ونصف حرح ى هذا يكون للوسط واما فى سائر الابعاد فان الامر المرئى يختلف
فيها الوسط فلا يكون الاختلاف المرئى هو الاختلاف الوسط بالقياس الى اوج التدوير ولا يكون الطول المرئى هو
الطول الوسط فان زوال التدوير عن الاوج والوسط حركة يكون المرئى اقل وعند الحضيض بخلاف فيحتاج حينئذ
الى تعديل للطول وتعديل للاختلاف وتعديل الزاوية التى هى ح فالحاصل منها اقل او اكثر من موجب حركة
المركز التى هى ب ساكن اذ حصلت النسبة بين الطول المرئى والاختلاف المرئى وحصل معدل النقصان
من الزيادة كان ما بقى لكن محصلا وهو من الاقامة الى نصف الرجوع الى مقاطرة الشمس واذا حصلت
ضعفه وهو قوس الرجوع المعدل وحصلت زمانه بعد الحساب بحرح لكن فى زحل اما فى البعد
الاوسط حيث لا يحتاج الى تعديل بسبب ب وزاوية ح وهى ر وحركة المركز بازاء قوس زح ب لط ص

ولك من زاوية ح سبق وبح ل مللقد الى يحرك فيها التدوير ب لط وهو وسط يوما على التقريب وضعفها
مبح و واما فى البعد الابعد فان زح محرح س ه ر وهو معدل ب لط ويكون زاوية ح مسلعنا ولا ما فاد النقص
منها ولكن بعد ح لط لد ويكون ما نصف الجزء الواحد او زوال المركز عن الاوج من مقاوت التعديل فى ساعتين وول
ويكون نسبة المرئى من الطول الى المرئى من الاختلاف بعينه تلك النسبة بل نسبة ح ال الى كو لب ه و الايام لح
وعلى ان زوال المركز عن الاوج والحضيض ثم التعديل لا يوجب بعد ما يعتد به بل يكون كالمنطبق على بعد
واما عند الحضيض فان النسبة تصير نسبة ان ك الى كو ح ويكون التفاوت للتعديل بحسب جزء واحد و ك ويكون
قوس زح س دما ى ويكون زاوية ح و ب كو وما تحت ان نقص ب لب لو ونصف الرجوع المعدل
وهو الساقى بعد النقصان ح ل ط ه والايام مبح واما فى المريخ فى البعد الاوسط فان زح يكون احد كالح وزاوية م
حط ر لب والنقصان ه اك والساقى د لوح والساقى المدة س يوما ونصف مدة السرعة الى السرعة نسبة الى ى
ما كط واما البعد الابعد فالتعديل للجزء الواحد ه ى والنسبة نسبة د ر الى ى يو لط وقوس زح ر مد او راوق
ح ل ط لر ب والنقصان المعدل وم لد والساقى د مد لر والمدة سا يوما ونصف واما عند الحضيض فان
التعديل يكون و وم والنسبة نسبة اوم الى ى مد لط وقوس زح ب مح مح والنقصان المعدل ه كاك
والساقى د مل والمدة ل مح يوما واما فى المريخ فى البعد الاوسط فالنسبة يكون نسبة الى م وقوس زح هو
مو مح وزاوية ح هى لز لو ر والنقصان المعدل لط مح والمدة لو ونصف ونصف المقدار الذى يقع فيه
الرجوع كله ما بين الوقوفين تعديل فى الحسن ينقص ويزاد كالمعلم التقريب ومعه واما عند الاوج فالتعديل ه ح
ك والنسبة نسبة ه مط م الى ا ح ما وقوس زح ك ب مط وزاوية ح ب لط لح والنقصان المعدل لح ح
كا والمدة اربعون يوما واما عند الحضيض فالتعديل ب م والنسبة نسبة ا ب م الى م ما وقوس ح ما ما وزاوية
ح كو ما مط والنقصان المعدل ك لو ب والمدة اسن وعشرون يوما وربع واما فى الزهرة فى البعد الاوسط
فالنسبة هو نسبة الى ولز وقوس زح ب ب كد وزاوية ح مح مد و والنقصان ك كه لط
والمدة عشرون يوما ونصف وثلث وزاوية و والنقصان المعدل خمس دقائق واما عند الاوج فان التعديل
و ب ك والنسبة نسبة لو م الى ه ل ط ما وقوس زح مد ك س وزاوية ح لح الى هو والنقصان المعدل

ك ﻫ طح والمدد كا واصف واما عند الحضيض فان التعديل يكون والنسبة بسبه ايه ك الى له ما و نوما
يح ما مدكد والنقصان المعدل ك كل والمدد كو يوما واما لعطارد في البعد الاوسط فان النسبة بسبه ا
الى حر طح والقوس يح د يوسف وزاويه حر س يح له والنقصان ما و لط والمدد واحد وعشرين
يوما وربع يوم واما عند الاوج فانما يكون على اوج الحامل بالحقيقة متى كان الطول المعدل بعده من الاوج
قرساس احد عشر جزءا ويكون الذي يصيب جزءا من الاجزاء المستوية ما ك فيكون التعديل قرساس و ب ك
فيكون النسبة بسبه يوم الى حر ما كح وقوس نح لب ب كو وزاويه نح مو ق النقصان المعدل طح ما و
المدد مى ل واما عند الحضيض وذلك اذا كان بعد الكوكب ما ه وعشرين جزءا من اجزاء التسليث والتعديل كر
من ج مهد واصف والنسبة بسبه ا الى حر لح وقوس نح وهو قوس الاختلاف المرئي مه اه وزاويه حر ى لط
مح والنقصان المعدل ما لطل والمدد احد عشر يوما واصف وبحث ان نعلم ان الحساب في هذه الاشياء انا
جرى على ان النسبة المطلوبة هي نسبة الطول الى زاويه زاح وتوقف الامر على ذلك كان فيه ضرب من التجوز
ولم يكن على حسب الواجب وذلك لان زاويه زاح ليست للاختلاف الوسط بل للاختلاف المعدل واما كان
ان يطلب نسبة الطول الاوسط الى الاختلاف الوسط حتى يكون النسبة المطلوبة هي علة التعديل واجود الطرق فيه و
اشبهها هو هذه الطريق فان ما سواه مختلف فيه النسب فانه لا اصل محفوظا في النسبة من الوسط والمعدل حتى
ان استعملنا زاويه حر على انها نصف الرجوع انما هو على التقريب لا التحقيق او لا مشابه اليسير في حقيقتي حر طح
طح ح النسبة لكنك تعلم ان اليسير في البعد الاوسط من الحامل بين فيها الوسط المعدل وانما يختلف في غير
ذلك مثل مرض المسئلة في المريخ مثلا وقد جرى مناحسابه على انه اذا كان على اعظم بعده من الحامل المركز كانت قوس
نح كس يح نز ويكون ما يصيبها من الطول المدد رى على النسبة المفروضة وهي المريخ لسبه وا لطم الى اح ما فيكون
حصة يح و النسبة بسبه الطول الوسط الى الاختلاف المعدل وذلك عنده ما منى ان يسير مدا كما ان يستخرج او لما
الاختلاف الوسط من المعدل اي ينقص او يزيد بعد عه فاو اسم حينا الاختلاف الاوسط عنه ما في استخرجنا
الطول الوسط على النسبة ثم عدنا الى بعد عه بعد ذلك لكنه اكثر ما يضيف يسيره من حد الوقوف الى مقاطرة
الشمس من تفاوت التعديل في البعد الاعظم حرصا لا لحسبان الزيادة والنقصان عليه بالعقد به وتعديل الاختلاف

عند اوج الحامل زايد لا محالة يزيد على الاختلاف ونعلم انه يجب ان ينقص من الطول اذا ذكرت ما يختلف
لنا من الاصول والذي كان يخرج هو الاختلاف المعدل يجب ان ينقص هذا القدر منه حتى يعود الى الوسط فيكون
حصته كح نط وحصته من الطول على النسبة التي للاعمرك كح ما لك كاي مرسا فيكون هو الطول المعدل في جاب
الحضيض يعمل بالضد ثم يعمل جداول الوقوفات وتقدارها وفيها ان سهل الوقوف على حد الوقوف ومركز التدوير
على غير السمط السلف قريب جدا ولا فيه يشون سطر الطول واثنا عشر صفا عرضا فالصفان الاولان فيهما وسط التسيير
الوسط المتقدر به بسبه الجدول الحد الاول منهما مبتدئ من ست درجات ومنتهي الى قف والاخر مبتدئ
من ثمانية وستين درجة ومنتهي الى قف حتى يكون لعكسه والصفوف العشر الباقية لكل كوكب منها صفان
صف للبعد حد الوقوف الاول عن اوج التدوير اذا كان مركز فلك التدوير على النقطة المفروضة في الجدول
في الطول وصف لمثل ذلك الوقوف الثاني وحساب ذلك هو على استعمال النسبة التفاضيل الموضوعة في الجدول
الثامن من جداول التعديل واذا كان الكوكب عند كونه على خط حر حكمنا انه على حال طرف المسل ومن انه
عند كونه على حد الوقوف في مثل نقطة ز مثلا يكون مركز التدوير زائلا عن محاذاة نقطة ا فيكون ما يضعفه
من حساب حد الوقوف عند البعدين المتقاطعين ان الحامل هو حساب لما يكون عند كون مركز التدوير زائلا من
البعدين وان كان ذلك في كوكبي زحل والمشتري غير متفاوت لحقيقة كونه على البعدين بعينهما متفاوت وبعيد به للتقريب
الحساب في كوكبي زحل والمشتري على ما كان حيث حسبنا فيما سلف وهو زايل اذ لا كسر فرق بين زواله واستقراره
واما في المريخ فانه بعيد وفان ذلك يختلف فما يعتد به لكنه قد يمكن ان نعمل على حد الوقوف والكوكب على احد البعدين
بان يوجد ما علم للزوال الذي حسابه ثم يستخرج على سبيل حساب التفاضيل وطلب الرابع حساب بعد حد الوقوف
والمركز على البعدين بان يكون نسبة التفاوت من الموضع الذي عليه فلك التدوير من كونه على الاوج
في طول المطلين الى رجين من مركز الابصار الى مثل ذلك التفاوت بين الاوجي والوسطي كنسبة التفاوت بين
التعديل الاوجي والموضع الذي فيه المركز الى التفاوت بين التعديل الاوجي والوسطي حتى يكون نسبه
تفاوت التعديلين كتفاوت البعدين وقد كان الحساب جرى للمريخ ومركز التدوير على كح مح من الاوج فكان حد
الوقوف بعده من حضيض التدوير كه لكه وكذلك يعلم طره في الوسط والاقرب فاستخرج من ذلك تفاوت التعديل

لكون المركز على عدى الاوج والحضيض من الحامل عنهما وعلى ذلك حسب لكل كوكب ويمكن بذلك الطريق ان علم ما يصف كل عدد قرصناه مركز التدوير على البعد من المعاطرين فلما فرع من ابتدا اول اشتمل بحساب الابعاد العظمى للكوكبي الزهره وعطارد اذا كان مركز التدوير معلوم البعد الحضيضى فى الطول فان كانت الزهره معلومة البعد عن اوجها الذى كان الزهره فى السرطان وكان عطارد معلوم البعد عن الاوج الاول الذى كان على عشره وعشرين من الميزان بحسب امر الزهره وسكلين شركان فى ان الكوكب فى راس الحمل ومكانه بان الخط المماس فى الاول منهما واقع فى جهة مركز البروج وفى الثانى واقع بحلافه فاما السكل الاول فليكن اب ح ده القطر المار بالاوج والحضيض وليكن الاوج او ب مركز المعدل وح مركز الحامل ود البصر ولبحرح نصف قطر د ز وعلى ر فلك مدوير ح ط ب وليكن الكوكب فى هذا الشكل معرسا وعلى الخط المماس عند ط وليصل ر ط ومن ح على د ط عمود ح ك وعلى ز ط عمود ح ل ومن ب على ر ح عمود ب م فلان زاويه ا ط معلومة لانا فرضنا الكوكب معلوم



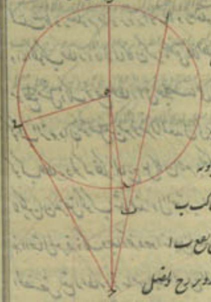
الموضع و ك قائمه وخط ح د معلوم فمثلث ح د ك معلوم ولان د ك معلوم وساوى ا ضلاع ط ل ح ك قائم الزوايا فخط مواز لح ك معلوم مواز يل ط معلوم فيبقى ز ل معلوما و يوتر ح ت معلوم فمثلث ح ل ز معلوم فساعداه ر معلوم فمثلث ح م ب القائم الزاويه المعلوم الضلع معلوم وايضا فمثلث ا ر م ز عن و ب ت معلوم فجميع زاويه ب معلومه تقاضيات وهى زاويه السير السوى معلوم وهو مساويه لوسط الشمس فالوسط فى ط من فلك البروج وهو التفاوت من المعلومين معلوم و مخرج لراس الحمل مسمه والعدل الشمس معرفنا منهما ولانه يمكن ان يحسب امره وامثال الشكل المبين لذلك

والخط المماس يقع الى خلاف جهة المركز البصر فليكن ط و اتصال الى جهة ولنفصل ر ط ونخرج عمود ح ك و ب م وح ك يقع ههنا فى الجانب الاخر فمثلث ح د ك معلوم و ح د اعنى ط ل جملة ا ل معلوم و ز ح معلوم و ل قائمه فهو معلوم وايضا مثلث ب ح م معلوم الضلع والقائمه والمقابله ح معلوم ب م كله و ب م معلوم فهو ب معلوم الزاويه فاما معلومه ز اوية ر الحادثه من مثلث ب ح م معلوم فزاويه معلومه فزاويه ب ح معلومه فزاويه ا ب ر وهو السير المستوى معلوم وايضا جميع ط معلوم من جملته و ط ر معلوم ر ط قائمه فمثلث ط د ر معلوم ما لزاويه ر ط د ر معلوم وهو البعد البعد المرئى وتعديل الشمس معرف ما منهما واما الكوكب عطارد فانه لما كان كثيرا ما يخفى فلا يظهر اذا كان على البعد البعد من الشمس ا ر ماده ان يكون فى موضع مثل ذلك نوضع عطارد فى بعده ساحى فى اول العقرب او مسائى فى اول الثور ولما كان يمكن فى كوكب الزهره ان يتوصل من معرفة منزل المعدل الى معرفة الوسط اعنى موضع مركز تدويره ولم يمكن ذلك فى كوكب عطارد لحركة فلك الخارج بل كان الامر بالعكس فانه انما يتوصل من وسطه الى معدله فكان ذلك لا يمكن ان يعرض الكوكب مثلا عند اول العقرب او الثور ثم يعلم وسطه بوسط الشمس ويعدل البعد فلما لم يمكن هذا احتال لمعرفة ذلك وجها اخر وهو انه جعل المعلوم اولا موضع مركز التدوير على بعد مفروض من الاوج او الحضيض يقع لعطارد وقريبا من مبدا البروج المذكوره فعرف من معرفة الوسط فضل التعديل ثم راى ان تقدم او تاخر من موضع المركز بعد مفروض من الموضع الاول بحسب ما يقتضيه الزياده فى التعديل او النقصان بعد ما او ما جرا من الموضع الاول بحصر فيه الدرجه المفروضه من الموضعين او احدهما او اضطرار الى ذلك ما لحدسى والامتحان فعرف منها تفاوت التعديل الاعظم وعرف تفاوت الدرج فاستخرج من ذلك ان



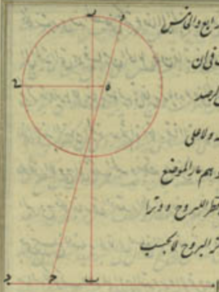
لذلك المقدار من تفاوت الدرج يقع مقدار معلوم من تفاوت من التعديل الاعظم ثم عرف ان اقرب البعدين من الدرجه المفروضه كم متفاوته من الدرجه فعرف ان لذلك المقدار كم يوجب من التفاوت فى التعديل الاعظم بحسب الاعتبار من الحاس الاول

فكان ذلك غاية البعد من وسط الشمس فيعرف وسطها فيعدل وسطها بعدل وسط الشمس فيعدل البعد مثاله انه
وضع اولا مركز التدوير على عشرة من الميزان وهو الاوج مطرح الكوكب كم بعده المرئي من اول العقرب مثلا وهو
على كب طر آه من الميزان وبعده من وسط الشمس كد ر ومنه من ما بين العقرب مح ثم وضع مركز التدوير على عشرة اجزا
من الاوج فكان الكوكب يرى على انه من العقرب وبعده عن وسط الشمس كد ى فعرفنا انه لو كان يرى على
الدرجة الاولى من العقرب لكان بعده مقدار كذا فاذا اعدل الشمس عرف البعد ثم نعمل مثل ذلك والكوكب
هند الثور ل   واما بيان ذلك بالاشكال



فالشكل الاول مبني على ان مركز التدوير في اوج الحامل
بالحقيقة وهو عاشر الميزان و ب مركز المعدل و ح مركز
البروج حتى يقع ب و ح معا في خط واحد ويكون التدوير
على د والخط المماس على ح فلان اح ر اح معلوم والزاوية
قائمة فح ا معلوم والزاوية اعني اح ح معلومة وخرجت ك ب
ثم وضع زائلا عن الاوج باجزاء محدودة مثلا عشرة اجزاء حتى يقع ب ا
في خلاف جهة ح ولنصل ب ه ر و ح ه ونعلم عليه فلك مدير ح ولنصل
و ح فلما كانت زاوية اب ه معلومة فيمكن ان نعلم نهاية و ح التي للمعدل على الاصول الماضية في حساب
المعدل وان نصير من ذلك خط ح ه معلوما ثم نصير و ح معلوما وزاوية و ح ح معلومة و ح ب ك بما و ليقع
على بعد محدود من المخصص الاول ولنصل ح ح فصا حيا فلان زاوية و ب ه تصير معلومة فيعلم حاله
ح ه و ح معلوم فيعلم مثلث و ح ح وزاوية ح ح فاذا كان الوسط البعيد من المخصص الاول وهو عاشر الحمل
تسعة وثمانين جزءا والشمس بالوسط في الثور تسعة عشر درجة وبالمقوم لط كح يكون زاوية ح ح ح ر م
ويكون عطارد على ر من الحمل وبعده المرئي من الشمس كب كح واذا كان بعد الوسط حتى يكون
الشمس بالوسط كب من الثور وبالمقوم على لب ل انه يصح زاوية ح ح لى ه وعلى هذا الوجه يجب
للكوكب على راس برج آخر ووضع جداول اثني عشر تشتمل على معقوب ... الاول ... سمى بادى

البروج



البروج والثاني لصباحي الزهرة والثالث لمساهما والرابع والخامس
كذلك لعطارد هذه الكواكب الخمسة كلها تشترك في ان
الفلك الحامل لمركز تدويرها مايل عن فلك البروج فان الرصد
يحقق ذلك بالمشاهدة لكن ميلها ليس على مركز نفسه ولا على
مركز آخر بل على مركز فلك البروج حتى يكون الخط المتوهم مار الموضع
التقاطع مرا على مركز البروج دون مركز الحامل فيكون قطر البروج وقطر
الحامل ويكون زوايا الميل في الجانبين متساوية بحسب مركز البروج لا بحسب
مركز الحامل وانما علم ان الصورة كذلك لان كل واحد
منها اذا بعد مركز فلك تدويره من النهاية الشمالية ربع دائرة وكان بعده في اختلافه ربع دائرة من اوج
التدوير معدلا روي في سطح فلك البروج وهذا ايضا يدل على ان مثل التدوير على الحامل الذي سيرد به
يكون بحسب القطر المار بالبعد من اللذين بالقياس الى مركز البروج دون الذي بالقياس الى مركز اجزائه كان
اماما الى سطح البروج او الحصل في الربع من الاوج المعدل وهذا الميل هو ان كل الخمسة مشترك في ان سطح
فلك التدوير الذي يحده دائرة من الكبار الواقعة في كرة على اوجه وحضيضه مائل ايضا عن سطح الفلك
الخارج المركز ولو كان منطبقا عليه لكان الكوكب اذا كان في هذا السطح روي واما في سطح الفلك الخارج
المركز وليس كذلك بل قد يكون اذا كان على الحضيض من التدوير كان له عرض واذا كان على الاوج كان
له عرض آخر وان كان مركز فلك التدوير على نقطة واحدة مثلا عند الاوج من الحامل او الحضيض مثلا او
نقطة اخرى والنهايات الشمالية للثلاثة العلوية اما زحل والمشتري ففي اول برج الميزان وفي آخر السرطان فكان
مطابق اوجه ورصدت الكواكب الثلاثة العلوية فكانت اذا حصلت بالوسط على اوج الحامل ترى شمالية
فعلم اوجها شمالية واما في افلاك مدويرها فانها روت بالرصد اذا كانت شمالية وكانت على اوج التدوير
كانت اقل عرضا واذا كانت عند الحضيض كانت اكثر عرضا فعلم ان القطر المار بالاوج والحضيض نصفه الاعلى
يكون مائلا من سطح الفلك الحامل الى الجنوب ونصفه الاسفل الى الشمال فكانت في جهة الجنوب على عكس هذا

فكانت يرى عند الحضيض اكثر عرضا الى الجنوب وعند الاوج اقل عرضا فكان شمل حضيضه ابدا امن سطح الحامل
الى الجهة التي هو فيها من الحامل فان فاته هذا الاختلاف عند النهايتين الشمالية والجنوبية فاذا كان
مركز تدويره على نهاية شماليه في غاية زيادة عرض الحضيض الى الشمال وغاية ميل الاوج الى الجنوب وبعكس
هذا عند النهاية الجنوبية ثم اذا فارقا النهاية يرى كل واحد من الامرين ينقص فتراجع فيزداد
عرض الاوج الى تلك الجهة وينقص عرض الحضيض حتى اذا بلغ العقدة يكون انطبق القطر على سطح فلك
البروج فكما فارق العقدة يظهر العرضان فيأخذ الذي من جانب الى خلاف ذلك الجانب لذلك
حتى يبلغ النهاية الاخرى فيبلغ الامر غايته ثم يأخذ فينطبق عند العقدة الاخرى عرف هذا بارصاد
متتالية للكوكب وهو على اوج التدوير والاخر وهو على حضيض التدوير ومركز التدوير ينتقل من النهاية الى
العقدة او من العقدة الى النهاية واما القطر المقاطع لهذا القطر على قوائم وهو الذي يحد غاية التعديل فانه
يكون دائما موازيا لفلك البروج عرف ذلك بان رصد الكوكب على طرفه الشرقي وعلى طرفه الغربي ومركز
التدوير على نقطة واحدة فكان البعد يكون دائما واحدا بعينه فعلم ان هذا القطر يكون دائما موازيا لسطح فلك
البروج فانه ينطبق عليه عند العقدة لان مركز التدوير متى حصل في العقدة رؤي الكوكب في سطح البروج
في اي طرفي هذا القطر كان وهذا الانطباق مما يؤدي اليه تلك الموازاة واما الزهرة وعطارد فرصد من
امرهما ان مركز التدوير اذا حصل على اوج الحامل او حضيضه وكان الكوكب عند اوج التدوير او حضيضه لم يكن
له شي من سطح الحامل بل يرى عرضه في الحالين واحدا لان الميل ميل الحامل فقط اما الزهرة فشمالي ابدا واما
لعطارد فجنوبي ابدا وذلك لانه لم يعلم بعد وفي الحالين مقدار واحد واما اذا كان مركز التدوير عند العقدتين
اختلف عرض الحضيض والاوج جدا فيكون ابتدا ميل هذا القطر عند الاوج والحضيض من الحامل وههنا
فانه عند العقدة من فانه رصد الكوكب في الحضيض والاوج ومركز التدوير على العقدة فكان تعارضت ما يوجبه
الطرفان في العرض ما لا حاجة حتى اذا فارق العقدة واحد يراجع لكن الذي للزهرة من ذلك بخلاف الذي
لعطارد فان الزهرة اذا فارقت مركز تدويرها حضيض الحامل [illegible] حضيض التدوير الى الشمال واذا كان
الكوكب عليه يرى ماثلا الى الشمال من سطح الحامل حتى اذا وافى العقدة كانت بلغت النهاية في العرض الشمالي

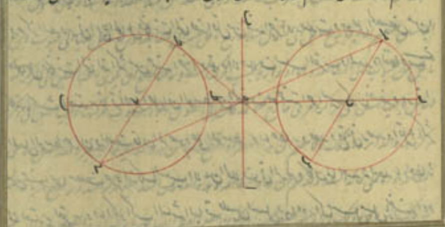
ويكون

ويكون الاوج ميلا الى الجنوب بحسب الغاية واما في النقطة المقابلة للحضيض فالامر بالعكس واما الامر في
عطارد فكل ما للزهرة بالقياس الى الحضيض فهو لعطارد بالقياس الى الاوج من الخارج و
كل ما اوجب لاوج التدوير في الزهرة ميلا الى الشمال فموجب لاوج تدوير عطارد ميلا الى الجنوب
فهذا ايضا علم احد القطرين وهو المار بالبعد الصباحي والمسائي فيهما فقد رؤي ان الكوكب اذا كان
على احدى نقطتي طرفه ومركز التدوير على اوج الحامل او حضيضه يكون ذلك القطر قد مال عن سطح الحامل
ميلا لا ميل فوقه حتى ابعد ذلك يراجع لكن الامر في الزهرة وعطارد مختلف اما الزهرة فلان البعد
الصباحي اذا كان على التدوير على اوج الحامل يكون قد مال عن سطح الحامل الى الجنوب اشد ميل والبعد
المسائي الى الشمال اشد ميل واما عطارد فيكون الميلان عنه بالضد واذا كان التدوير على حضيض الحامل
كان الصباحي من الزهرة اشد ميلا الى الشمال والمسائي الى الجنوب وفي عطارد بالضد وقد علم جميع هذا
بان رصد الكوكب مرارا متوالية على اطراف هذه الاقطار ومركز التدوير في المواضع المذكورة وظهرت
هذه الاحوال وكل واحد من هذين الميلين اذا بلغ الغاية عند اوج الحامل وحضيضه اخذ يتراجع فيقرب
الطرف المتباعد من القطر من سطح الحامل حتى يحصل في سطح المائل فاذا صار سطح المائل في فلك البروج
وكان هناك غاية اختلاف طرفي القطر الاول في ميلهما فاذا زال الاختلاف عن طرفي القطر فانطبق على سطح
الحامل يكون مع القطر الاخر غاية الاختلاف ثم اذا انطبق الاخر زال الاول غاية الميل ومع غاية الاختلاف و
حركة هذا القطر التالي سطح المائل تسمى التواء وانحرافا وحركة القطر الاول تسمى صعودا او هبوطا والعجب في
ان هذه الارباع التي تختلف بحسبها المتوالية المذكورة ليست متساوية في الحس بل بحسب القياس الى
فلك البروج على ما علمت ومع ذلك فان النسبة في المتوالية واحدة ولا تختلف فيها وكل ميل يبتدي
من ربع بحسب القياس الى فلك البروج وينتهي غايته عند ربع ويراجع عند ربع ثم قد وجد للزهرة وعطارد
شي غير موجود للكواكب الثلاثة العلوية فان مركز فلك التدوير للزهرة لم يوجد البتة الا عند العقدة او شماليا
ومركز فلك التدوير لعطارد لم يوجد البتة الا عند العقدة او جنوبيا وهذا سهل معرفة التعديل وميل الاقطار
المذكورة فواجب ضرورة ان يكون سطح الفلك الخارج من كل واحد منهما متحركا من الجنوب الى الشمال ومن الشمال

الى الجنوب مباعدة من نهاية ميله الى الشمال ميل الى الجنوب حتى ينطبق سطحه على سطح فلك البروج ثم يعاود الى الجنوب
حتى ينتهي ميله ثم يعود فانه اذا كان منطبقا يكون الحق ان كان مركز فلك التدوير ربع المعدل
من الاوج او الحضيض والطبق القطر المار بالبعد الابعد والاقرب على سطح فلك البروج ومع العقدة
مع موقع النصف الآخر عن الحامل الذي كان في خلاف الجهة التي هما فيه وانطباقه بفلك البروج ثم ان مركز فلك
التدوير كلما يزيد ان يصل الى النصف الآخر من دائرة الحامل بعد الانطباق يحصل ذلك النصف في هذا الجانب
وصار النصف الذي كان عليه فلك التدوير الى الجانب الآخر فيبقى مركز التدوير واما في جانب واحد او في العقدة ويكون
الامر في الزهرة بخلاف ما في عطارد وذلك ان فلك عطارد يكون على النصف الجنوبي حين ما يكون ذلك النصف الى الشمال
منطبقا على سطح البروج فيكون مع مركز التدوير العقدة وعلى فارق العقدة ويكون النصف الشمالي حصل جنوبا
صار مركز تدوير عطارد في جانب الجنوب واما الزهرة فبخلاف ذلك ... من جهة الشمال واما قطر التدوير الذي
التي مر بالبعدين المتساويين كانه اذا انطبق على سطح الحامل ابتداء تحرك على دوائر صغار كالموضوع عنده
اطرافها يكون معادلة السطح المثل الذي يطرق ذلك القطر في العرض ويكون سطوح فلك التدوير قائمة على سطح
الحامل الخارج المركز منصفة بها ومركزه عليها تتحرك عليها على الاستواء وعلى ملازمة المشرق في الطول كانهما يقودان
معا السطح القاطع لفلك التدوير الذي هو ... في ربع منها الى ناحية الشمال مثلا ثم في الربع الآخر يأخذ يعود
الى مطابقة سطح الخارج الحامل ثم في الربع الآخر يأخذ نحو الجنوب في الربع الرابع يأخذ الى المطابقة ولنا
نعرف ان هذه المطابقة تختلف في الكوكب ... في الثلثة من عند العقدة وابتداء ... في الاثنين
الجاسين ... اربعا ... ربع مائل الى الشمال مثلا وربع مائل عنه الى المطابقة وربع مائل عنها الى الجنوب وربع
مائل عن الجنوب الى المطابقة ... بحسب الحركة المستوية ... ان يكون بالقياس الى المركز الذي
يقابل بالقياس الى مركز اخرى خارج كما قد كان في الطول ولو استوت حركتها بالقياس الى مركز
مركز هذه الدائرة وذلك لانا نعلم ان هذا القطر اذا قطع ... من هذه الدائرة الصغيرة فقد حصل ... على
المطابقة ... على ... البعد وقد علم ان هذه المطابقة وهذه العارض ... البعد يقع مركز التدوير ... ارباع معدلة
من فلك البروج وذلك في ازمنة مختلفة فيجب ان يكون قطع القطر ايضا لارباع الدائرة الصغيرة في ازمنة

غير متساوية فاذن ليست حركتها بحسب مركز فلك الدائرة بل بحسب مركز آخر خاصة من مركزه ومن مركز المعدل
من مركز الخارج الحامل واما مقادير ميل ميل والانحراف ... وهو قسي من دوائر كبار تخرج من قطب
دائرة البروج وتقوم على دائرتها ومركز دوائرها بالكوكب ... من الميل ومن دائرة البروج
فانها في كوكبي الزهرة وعطارد قد يسهل السبيل الى الوقوف عليها اذ كان كل ميل من ميولها الثلثة مفردة
عن الآخر وذلك ان الكوكب اذا كان على القطر المار بالبعدين المسلمين من الخارج الحامل لم يكن له ميل
بحسب التدوير بل يكون له ميل الخارج فقط واذا كان على ذلك القطر عند العقدة لم يكن له البتة ميل من جهة
الخارج بل من جهة التدوير فاذا كان على القطر الآخر ومركز التدوير على الاوج حدث له غاية خلاف ميل الحامل
واقرب التفاوت منه ومنه في الزيادة والنقصان لكن رصدهم بين الكوكبين وهما على القطر المار بالبعدين
المسلمين بالحقيقة طلبا لافراد ميل الخارج المركز وحده ولما بعد البعد ... عليهما ...
كونهما في طلب ... الشمس فاذا كان ذلك ما ... ان ... القرب ... الموضعين وعلى قرب
ما امكن وحيث لا امكن منه ومن الذي لا امكن رصده ... فرق ... ولما رصدا على طرفي هذا
القطر ومركز التدوير على اوج الحامل وحضيضه فوجدت الزهرة ولها ميل شمالي ابدا قدره من سدس جزء
ووجد عطارد وله ميل في الجنوب ابدا قدرها من نصف وربع جزء ... لكنهما الخارجين ... على ابعادهما
العظمى من الشمس فانهما جميعا ... في حال كونهما على نهاية الميل اما الى الشمال او الى الجنوب من البعد
الاعظم المقابل لما هما عليه ... الاوسط وذلك ان الزهرة رصدت على طرف هذا القطر
ومركز التدوير في اوج الحامل فكانت المخالفة اقل من خمسة اجزاء ورصدت وهو على الحضيض من
الحامل فكانت المخالفة اكثر من خمسة اجزاء وهذا الاختلاف بسبب القرب والبعد والتفاوت في
كليهما بحيث لا يعتد به فاقر الامر على ان الوسط من الخلاف هو خمسة اجزاء ليكون نصفه وهو هذا
الميل الوسط جزءان ونصف فان المرصود على الوسط واما عطارد فقد وقع في رصده اقل واكثر
من خمسة اجزاء ... ولذلك السبب الا ان الخلاف في الزهرة كان لما يعتد به لبعدها وعطارد
لما يعتد به لقربه واما الكواكب الثلثة الباقية فليس يسهل فيها ادراك ميل ميل بانفراده

بالمسدس بل يعرف من طريق الهندسة فلنتوهم سطح دائرة العرض قد قطع كرة التدوير بنصفين على مركز فلك التدوير على اوج الحامل مرة وعلى حضيض الحامل مرة اخرى فيقطع الفصل المشترك خطا ا ج و د ل و ج حضيضه و د اوجه وقطع ايضا سطح البروج والفصل المشترك خط ا ب ولكن م مركز البروج وليكن قطر التدوير على غاية الميل وا وجه المتحرك مرة ك اذا كان على ج ومرة س اذا كان على د ولانه اذا دار لا محالة حول و قطعا الى الجانب الآخر بعدا ك حيث اثبتنا عليه س فكان المركز عند و هو على مثل بعد ك في حال طرف الميل فكان عرضه و ك في حال طرف الميل فكان عرضه و ك في الشمال واما على مثل بعد و س في حال طرف الآخر فكان عرضه ستة اجزاء في الجنوب فيكون زاوية ا و ك وزاوية ب و س معلومتين ومساوي المقدار اذ المسمى خطا ج د خطين متصلين على الاستقامة ولا خطاك و ه س فيسهل الان معرفة زاوية ا ج التي الميل الحامل وقد كان الصحيح في باب المعدل للمركز ان القوس الواصلة من فلك التدوير عند الاوج من الحامل والحضيض من الحامل زاويتان مختلفتان عند البصر بسبب نسبة خمسة الى ستة ولا خلاف من ما يوجب التعديل هو لا جل هي ما يوجب ذلك عرضا فيكون نسبة زاوية ج و ك الى زاوية و س يكون نسبة خمسة الى ستة فزاويتا ا ج ك معلومتان و نسبتها معلومة واجعل بعد المتقاطعتين متساويتان ونسبة زاويتي ج و ك ب و س معلومة فاذا كان نسبة المختلفين ومقدارهما معلومان ونسبة الباقي بعد حذف التفاوت معلوم وان كانا مجهولين فيسهل حصلته علم مقدار الباقي واذا علم ان نسبة ج و ك الى و س كانت نسبة معلومة وزاويتا ا ج ك معلومتان



فاذا المقدار الذي الجهة المعلوم من نسبة المساواة وبقيت زاويتا ج ك و س المعلوم النسبة علم كل واحد منهما بالمقدار وعلم بعد ذلك ما بقي علما محيطا بمقداره وكان فصل كخط نسبته وما هي اكل واحد منهما حك و س القياس لخمسان الميل الذي للتدوير عن الحامل فيكون زاوية حك ثلثة اجزاء وثلث و و س ستة اجزاء ويكون زاوية ا ج و زاوية بعد كل واحد منهما جزءا واحدا ويلزم من ذلك ان قوس ط ك وهو قوس وتر زاوية الميل من التدوير جزئين وربع جزء اما في زحل والمشتري علم يمكن الزاويتان المرصودتان محصلتان معتمدتين في اوج الحامل وحضيضه بل يكون الاختلاف المحسوس حسب اعدي التدوير فان العرض الذي يكون في المسيرات المضافية للظهور والاستتار عند ما يكون الكوكب في قرب الحضيض للرجل الى ثلثة اجزاء والمشتري الى جزئين ولسببه مابوره قوسان متساويان يفصل ما وج التدوير والاخرى يتصل حضيض التدوير ومركز التدوير عند الاوج معلوم وملك اما زحل فنسبة الى كذ واما المشتري فنسبة كط الى مح واذا عرف ذلك فقد عرف نسبة زاوية ر و ح الى زاوية ر و ك وجملة زاوية ج ر ك معلومة اذ كانت نو يصل ما بين المسيرين في العرض الذي احدهما عند الحضيض من التدوير والآخر عند الاوج وزاوية اوج هي التي كانت عند الحضيض هو مقدار العرض الحضيضي فيكون ك و ح هي فضل العرض الاوجي على الحضيضي اذ كانت زاوية ح ا ر عند الكوكب عند الحضيض معلوم وفضل عرض الاوج عليهما معلوما صارت اوية ح و ك ايضا معلوما فعلم من قسمة زاوية ح و ك على النسبتين علم ان مقدار زاوية ر ح ط هي مح في زحل وكد في المشتري وكد ومعنى زاوية اج الباقية وهي زاوية ميل الحامل معلومة والمبلغ ما بقي بعد حذف المعلومين من هذه الوجوه علمنا مقادير الميول الكلية واما المقادير الجزئية فقد علمت من وجوه ذكره ثم الحدث لها جداول او وضعت عروض الخمسة المتحيرة في كل جدول منها من السطور مفصل على جداول الاختلاف وصفوف خمسة في الصفان الاولان للاعداد على ما علمت واما الصفوف الثلثة بعد بهما فما كان للزهرة وعطارد ففيها العروض عن فلك البروج التي توجبها جزء جزء من فلك التدوير في الميول العظمى العشيا على ان الكواكب يعرف العدد من حيث منه ميل واحد واما الثلث الآخر فلكذلك وهي يعرف الساعات الشمالية مع ما فيه من ميل الحامل اذا اوجبت ماده والصفوف الروابع في الثلثة

المعلومة لنظائر تلك الابعاد من النهايات الجنوبية معا فيه من سبل الحامل اذ اوجب زيادة ووجه حساب ذلك

اما في عطارد والزهرة فعلى ما نوين هذا الشكل ليكن اب ح الفصل المشترك من سطح البروج وسطح

العرض القايم عليه وليكن نقطة ب مركز المدوير هناك وخط ه ب د الفصل المشترك من سطح العرض

وسطح المدوير المعتبر لمدار الكوكب عليه د ه الحضيض و د الاوج ويكون عليه دايرة د ح ه فلك الدايرة

في كرة المدوير ولا نجوز على نقطة ح وان كان في السطح الذي يمر عليه بل يكون ح في الجانب الاخر من السطح

الذي لدائرة المدوير وليكن د ط خمسة واربعين جزاء من د الحضيض و الكوكب على ط وليكن د ح هو القطر

المقاطع للقطر الاول على قوائم فيكون منطبقا على سطح البروج وليكن ك ل عمودا على ه د وفي سطح هذه الدائرة

موازيا لخط ب ح القايم عليه فيكون موازيا لسطح فلك البروج لا محالة ولنصل ط ب ولنكن مطلوبنا زاوية

اب ط لنعلمها من علم زاوية اب ه المفروضة معلومة ومن خطي اب ب ه المعلومي النسبة فنخرج من

نقطة ط عمودا على خط ه ب د ونخرج من ك وهي في سطح دايرة

العرض وعلى الفصل المشترك من فلك الدايرة وفلك

المدوير عمود ك ل على

اب ح الذي هو الفصل المشترك



من سطحي العرض والبروج فيكون عمودا على سطح البروج

ونخرج من ط على سطح البروج عمود ط م حتى لا تكون نقطة م داخل دائرة المدوير مثل ما يراه مثل

في سطح البروج ولنصل م ل ام اط فيعلم مثلث ط ب ك من معرفة خط ب ط وزاويتي ك

القائمة و ب المعلومة بسبب قوس د ط ونظر لذلك ان ساقي ط ك ك ب متساويان لان زاوية ب

نصف ربع الدائرة فهي نصف قائمة ويعلم مثلث ب ك ل من معرفة خط ب ك وزاويتي ل و

لان زاوية اب ه فرضت معلومة وذلك مثل المحصص فيعرف ب ل ويعرف ل السافي من اب فيعلم

بعد ب ط الذي هو نصف قطر المدوير وقد علم به عرفه ولان ل م موازي ط ك وهما عمودان على

سطح واحد فهو معلوم فمثلث ال م معلوم وزاوية م ال التي للطول معلومة ولان ط م عمود على سطح البروج

فزاوية ام ط قائمة وام معلوم وط م المساوي لك ل معلوم فزاوية م ا ط معلومة وهي العرض وقد

خرجت بالحساب للزهرة ا ح ك ثم اراد ان يمتحن معرفة التفاوت الذي تقع للمعدل في الطول

بسبب كون الكوكب في ما عرض المدوير ومن كونه في سطح البروج على ما جرى عليه الحساب مثل فرض دايرة

المدوير كانها في سطح البروج حتى يكون زاوية ط ال زاوية التعديل في الطول بهذا الشكل بان جعل

بسبب ب ك الى ط ل كاملك المنسب وجعل ط العلوي عليها والسرج زاوية ط ال تم السرج كذلك زاوية

مال مخرج في الزهرة اعظم من زاوية مال بدقيقتين وفي عطارد اصغر منه بدقيقة واحدة والوجه في ذلك ان

يطلب الزوايا والمقادير في الخطوط على ما كان ان توجد التعديلات المأخذية والسطحان سطحان ثم نخرج

التفاوت والمباحث لجميع المسلان ويكون الكواكب زحل والمشتري فليكن اح هو الفصل المشترك من سطح العرض

وسطح الحامل وعلى ح دايرة المدوير وهذا يخالف الشكل لنظيره المتقدم اذ المدوير هناك على نقطة ب من

فلك المدوير لا نقطة ح من الخارج المركز ولنخرج عمود ط ك على ه د وعلى فلك البروج عمودي ط ل ك ب ومن

ك عمود ك م على اح ونوصل في السطح العرضي الى ب ونصل ب ل فيكون مثلث ط ب ل مستقيم لما نظر من قصر

ك م وب ك ام المساوي له فلا نعرف نقطة م الا اذا توضع من ك ومن ك م و ر والاشراق التعاد

على طريق الاستعمال طرفي ك و ب الا ان بطول طولا كذلك معه الزوال ولو كان خط ك م قد طال

وزال عن سمت الاستقامة بما يعتد به لكان خط ك ب المستقيم قد علم منه بالقدر من معرفة خطي ك م

مت اللذين يستعملان بانفسهما معرفة زاوية ك ب التي هي مجموع زاويتين يستعملان بانفسهما لو كان

هذا المجموع يسمى زاوية وهذا العمل واحب بحسب تخرج الحساب معلوما محسوسا ويحتاج ان لا يقتصر في معرفة ك ب

المستقيم على ان يقال هو مجموع ك م م ب المعلومين بل يعلم منها على انهما معلومان يخطان بزاوية معلومة لوتر

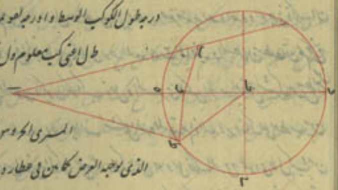
ذلك المستقيم وعلى انهما جزاء تم كيف كان فان ك ب يكون عمودا على ب ل وعلى ط ل لان السطح

الذي فيه ك ط قائم على سطح البروج وسطح المدوير فيكون ك ب عمودا على كل خط متصل به

في السطحين ويكون ل ط ك متوازي الاضلاع قائم الزوايا ونعلم ل ك كما علمت ط ك ومثلث ك م من

زاوية ح الى العرض المدوير وزاوية م القائمة وضلع ك م فصار ك م معلوما ونخرج ك م ه كاو حميع اح

وهو البعد فی راس المیزان معلوم فیبقی ام معلوما وصیر اک معلوما فیکون الامار فی راس ام فی زحل والمشتری لانفصل علیه لشی لعتد به فعلم مثلث ک م ا وزاویة ک ام معلوم وزاویة م اح قد علمت وزاویة م قائمة وخط ام معلوم فعلم خط اب فیکون جمیع زاویة اک معلومة ومثلث اک معلوم وخط ب ک اعنی ط ک معلوم وخط اب معلوم وزاویة ل قائمة لان ل عمود علی ک ل وخط فی سطح البروج فمثلث اب ل معلوم الزوایا والاضلاع فزاویة ب ال التی للطول معلومة وانما کانت زاویة اب ل للطول لان ب هو درجة طول الکوکب الوسط وا درجة تعدیله ولان خط ال معلوم وخط



ط ل اعنی ک ب معلوم ول قائمة فزاویة ط ال التی للعرض معلومة وقد خرج المشتری الجوزهر الفا للتفاوت فی الطول الذی توجبه العرض کما من فی عطارد والزهرة فخرج للمشتری وزحل ومنه ولم نظر فی المریخ اختلاف یعتد به فهذه الاشکال عرف مقادیر الطول الموجبة بحسب مقتضی الصفوف الثالثة واما الصفوف الرابعة وهی التی وضعت للانحراف فی الکوکبین عند کون المرکز من البعد ورا علی اوج الحامل او حضیضه علی ان نوع هذه الانحرافات غیر مضبوط لسبل الخارج لئلا یکثر الجد اول لکیلا یصعب الحساب وخصوصا فی اعتبارات سیرات الصباحیة والمسائیة التی کانت تختلف ولا تتساوی ولان میل الحامل مختلف والامر ولیضع ان مرکز التدویر علی البروج ولکن منحرفا ولکن الفصل المشترک بین سطحی البروج والتدویر وهو خط اب المشترک بین سطحی البروج والتدویر وه مرکز البروج وب مرکز التدویر الذی قطره حرح ولکن منحرفا بحیث یکون الاعمدة الواقعة علی کل نقطة تعرض فی حرح علی کل نقطة عمودان فی سطح البروج والتدویر لحدث زوایا متساویة وعند نقطة باعیانها واده مماس وار ه کیف اتفق وعلی حرح من نقطة ر وه عمود راعمده رل وک وعلی فلک البروج منها اعمدة وس ور وم ونصل ط م ک ان ل س اس ان س م ویکون اس م خطا مستقیما لانها نقط مشترکة فی سطحین احدهما سطح البروج والثانی السطح الذی یمر علی نقط ا ز د وتقاطع البروج علی قائمة فان عمودی وم

ای

رس فی ذلک السطح ولاشک ان نقطات فی ذلک السطح ومعلوم ان زاویة العرض لنقد والنقط هی زاویة وام وان زاویة راس وزاویة الطول هی زاویة ط ام کان زاویة ل صحول ان زاویة ر وان اعظم الزوایا العرضیة فلان زاویة رک اعظم من سایر الزوایا التی تقع عنده او خط ک والطول من خط وط وا خط او فاقصر من اوجبان یکون نسبة خط ک الی وا اعظم من نسبة ط و دم بل نسبة ل ر والمشتبهة نسبة ط و لکن نسبة ک ه الی ورکنسبة ط و دوم وایضا نسبة ل د س وم لان المثلثان متشابهان لانهما قائمة الزوایا التی علی البروج وعلی کل خط یخرج فی سطحه مثل خطوط م ط رک س ولان خطوط م ه ط س ط ر ل کل نوازی نظیره من رد بک لانها کلها اعمدة والدم هی رس المتساطران فعلی سطح البروج ولا ه وط وک رل المتساطرات فعلی خط اح فاذا کان نسبة ه بک مثل نسبة ه ط ونسبة ک ه اعظم من نسبة ه وا کان لامحالة نسبتان ه وا اعظم من نسبة ه ذ او من نسبة ل ر او ر وا ام ان س موام حتی زاویة ان اعظم من کل واحدة من زاویتی ر اس دام وکذلک من جمیع الزوایا الواقعة علی هذه الصفة ومعلوم ایضا ان الزیادات والنقصانات الواقعة علی هذه الصفة فی الطول بسبب الانحراف اکثر ما کان عنده ثم ما یلیه لان تلک الزیادات والنقصانات تشتمل علیها الزوایا التی توتر الفاصل



من خطوط ال ر ط وک ه وس خطوط ال س ک ل ط م التی للطول ولما کانت نسبة ک ا الی فضله علی ک ان کنسبة ط ا الی فضله علی ط م ول ر علی فضله علی ال س وکانت نسبة ک ه الی وا اعظم فاذن نسبة فضل ک ه علی ک ال الی ه ا اعظم من نسبة فضل نظیره علی نظیره الی وال وکذلک فی سایر النظایر التی بالقوة ومن العیان نسب اعظم الزیادة والنقصان فی الطول الی اعظم المسیر فی العرض کنسبة الزیادات والنقصانات فی الطول الی المسیرات فی العرض فی النقط الاخری فان نسبة ک ه ان کنسبة ل ر س وط ودم ونظایرها ثم اراد ان بین کیفیة السبیل الی استخراج

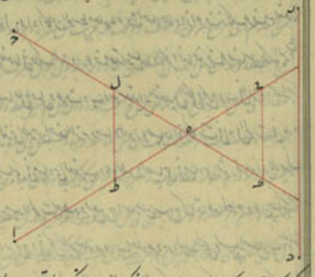
مقدار الزاویة الانحرافیة عند مرکز التدویر بعد ان یکون عرض الکوکب معلوما فلیکن اب ج کما کان واه المماس ود رعمود منه علی قطر التدویر ودح علی البروج ونصل جب وح ا ورد فان نعلم ان برح من مثلثا زاویة واح اعنی الزاویة العرضیة وهی معلومة فی کل واحد من انحرافات الزهرة وعطارد ویاز البعد حال فلان نسبة البعد الاقرب والابعد والاوسط الی ب د معلوم فی الکوکبین والحساب ههنا علی البعد الاوسط وقد فرض زاویة العرض وسطی من التی عنده فی الاوج ود عنده فی الحضیض وعلی قرب من تنصیف مضر خط ر د معلوما لان ات ر د معلومان ولان مثلث ح ا القائم الزاویة ر واحرح فیه من ر عمود علی ا ط شابهت المثلثات فنسبة حا الی ا د کنسبة ب ا الی ا د ر و قد ر معلوم ولان زاویتی اوح القائم وضلع ا د من مثلث اوح معلوم فهو معلوم فح معلوم و ر د معلوم و زاویة ر ح قائمة وزاویة ر د ح معلوم



ومعلوم ح فی الزهرة عشر اجزاء ونصف من اربع وثلثین وثلاثین ما یکون کل جانب ستین وفی عطارد وسبعة اجزاء ولان ر ح عمود علی سطح البروج فهو عمود علی اح ولان زاویة ح معلومتان فاح معلوم مع المضلع الضا مثلث ر د ح وزاویة ر ح من اربع قوائم فی الزهرة وفی عطارد وکل حظ من اربع قوائم وکذلک مثلث ر ا و وزاویة ر ا د معلوم من اربع قوائم الزهرة وفی عطارد ک . ه الان زاویة ر ا ح زاویة الطول عند الانحراف وهذا وزاویة الطول لو لم یکن انحراف فالحاصل معلوم و د و حده فی الزهرة دقیقة واحدة وفی عطارد ب دقائق ولما نظر فی مثل هذا الشکل بعینه وضع مقدار الانحراف علی ما بعده رجع بالعکس وجد الزوایا التی عند البصر مواحدا لما وجد فی کوکبی الزهرة وعطارد وعند اوج الخارج او حضیضه واما کیف نعلم ذلک فانه لما کان نسبة ا ب الی ب د معلوم فا د معلوم لکن نسبة ب ا الی ح ب فی ور هذه معلوم ولان زاویة الانحراف وضعت معلومة وح قائمة و ر ا معلوم فمثلث اوح معلوم ولان زاویة ح قائمة و ر ح معلوم و د معلوم فمثلث ر ح معلوم ونعلم من قرب مثلث ح ر ا د القائم الزاویة ح معلم زاویة د ا ح العرضیة وح فی الکوکبین وفی البعدین المتقابلین لو هذا المثل عند الحضیض اکثر

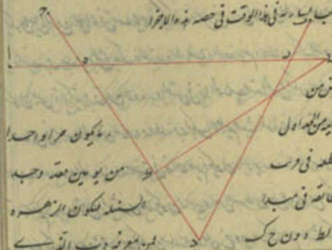
عند الاوج مما وجد بالوسط بالمرصد بالاکثر فی الزهرة وفی عطارد و وجد فی البعد الاصغر ازید من الوسط عشرة وثمنه وفی الاعظم انقص منه مثل عشرة وعنده موضع التفاوت بالمعرب ربع درجة فعلى ان نسبة هذه التعاویل العظمی فی العرض الی المسیرات العظمی فی العرض کنسبة التعادیل الجزئیة فی الطول وسایر اقسام السدیر الی المسیرات الجزئیة فی العرض فاخذت من ذلک لسهولة ما یحتاج الیه فی الصفوف الرابعة التی للزهرة وعطارد وفی سیر العرض الانحرافی لکنها انما تثبت فیها ما یجب من قبل الانحراف التی بحسب الوسط فی ما العضل الذی یکون من قبل فلکیهما الخارجی المرکز والضا من قبل التفاوت الذی یکون عند البعدین المتقاطرین لعطارد الذی ذکرناه وتعذر ذلک یمکن ان یصح بطلب التعادیل الماخوذ من التفاوت فانه اذا عرف اعظم التعادیل فی الطول لکوکب عطارد والزهرة وکان العرض الانحرافی غایته خمسین وستین وکانت التعادیل الجزئیة التی هی اقل من تمام التعدیل معلوما فی الطول ونسبته الی التعدیل کله معلوم وجدت فی الموضع الذی یرید ان یجد له مانسبته الی جزئین وستین نسبة التعدیل الخاص بذلک الجزء من الاختلاف فی ذلک الموضع الذی منه المرکز الی اعظم التعدیل مثل ذلک الجزء من الجزئین والستین فما حصلت ثبت فی الصف الرابع عند ذلک العدد واما الصفوف الخوامس فی التعدیل العرضی الکاین لمرکز مرکز التدویر فی الحامل وقد کنا علمنا ان ما یحدث من میول افلاک التداویر المواد والانحرافات عوده اتفاق العدد واما الصفوف المذکورة یکون علی مقاس المعوذات الی الفلک الخارج المرکز فکانت مقادیر هذه المیول والانحرافات قریبة للعمر فی مثلها لیس منها ومنه التفاوت عنده وکانت التروالات الموسر التی یکون فی علیها قریبة وکان حساب ذلک فی باب العمر مما فرغ منه فصل الی ما ههنا لکنا اقربها فی شی عشرة فیها نسبت هناک الی خمسة وههنا الی الستین فمتی اردنا ان نحسب حساب العرض اما فی زحل والمشتری والمریخ فانا نعد من الطول المعدل من الجدول الذی للکوکب الموضوع العدد والمریخ ما عده ولزحل والمشتری ما ینقص منه عشرین جزءا اما زحل فزد علیه خمسین جزءا بسبب ما من الاوج والعدد الذی منه حساب العرض ما عده ومانس الصف الخمس ثم ما عده الاختلاف المعدل ما وجدته فی سطور العدد ثم نظرنا فان کان الطول المعدل وقع فی السطور الخمسة عشر الاولی اعنی ما بین انتهاء من الثالث والامن الرابع وضربنا فی الدقائق التی اثبتناها ما اجتمع فهو عرض الکوکب فان احدث من الثالث فهو شمالی وان احدث من الرابع فهو جنوبی واما فی الزهرة وعطارد فقد یعمل هذه الاختلاف

المعدل في سطور العدد وما بعدها بأزاء من الثالث ومن الرابع جميعا في الزهرة وبينهما مقرون واما في عطارد
فما عدا الثالث على وجه ونظر في الرابع فان كان الطول المعدل في الخمسة عشر الاولى وهي اقسام النصف الاول
الى السعين مرادة لاسلطة فان ذلك بعد ما نقصناه مما في الرابع عشر من الاجزاء المأخوذة وان كان بعدها
ذونا عليه عشر ولك لطلب العدد ونسم نزيد على الطول المعدل للزهرة وسعين ابدا ولعطارد ثمانين وسعين جزءا
فان زاد على دور اسقطناه واخذنا الباقي مما حصل وطلبناه في سطور العدد ونظرنا الى ما بازائه من دقائق
الخامس فاخذنا مقداره من الثالث فما حصل فهو العرض فان كان الطول المعدل مع الزيادة واقعا في
السطور الخمسة عشر الاولى نظرنا فان كان عدد الاختلاف المعدل في تلك الخمسة عشر فالعرض جنوبي والا شمالي
وان لم يقع الطول في الخمسة عشر الاولى نظرنا في عدد الاختلاف المعدل فان كان في الخمسة عشر الاولى فهو الشمالي
والا فالجنوبي ثم نعود مرة اخرى الى الطول المعدل حتى نأخذ في الزهرة كما هو وفي عطارد ونزيد عليه مائة وثمانين جزءا
ونطلب سطور العدد ونظرنا الى ما بازائه من دقائق النصف الخامس وانه لم يكن من ستين فاخذنا بذلك
المقدار من الرابع المعدل الذي استخرجناه فما ساوى العرض ثم ان كان الطول الذي له حصل ايضا في الخمسة عشر الاولى
نظرنا الى عدد الاختلاف المعدل فان كان دون مائة وثمانين كان شماليا والا كان جنوبيا وان كان الطول
ليس يقع في تلك كان الامر بالعكس فكان ان كان الاختلاف المعدل دون مائة وثمانين فالعرض جنوبي والا فهو
شمالي ثم نأخذ هذه الدقائق التي وجدت لاوتار الطول بجملة الكرة الاخرى فناخذ منها بنسبة الستين الدقائق
منها الى الستين مما حصل اما في الزهرة فناخذ سدسه والنصف للشمالي واما في عطارد فناخذ الصفة وبعده وبعضه
للجنوب نصف من هذه الحسابات الثلثة ونقصان بعضها من بعض وزيادة بعضها على بعض بحسب شكل من اتفاق
الجهات واختلافها على عرض الكوكب من فلك البروج ولما فرغ من بيان امر عروض الكواكب شرع في اماراتها
في ظهورها في الخمسة واختفائها وقد يختلف ذلك فيها وفي الساعة لاسباب ثلثة احدها الاختلاف اعظامها والثاني
لاختلاف فلك البروج على الافق والثالث من قبل اختلاف عروضها فليكن ج و قطعة من فلك البروج و ا ب
من الافق ولنفرض ط فاعلى ه ولنكن د ب من دائرة الارتفاع ولتكن ه موضع الشمس الذي اذا كان عليها الكوكب
اما المشتري وزحل والمريخ فصباحا او مساء والشمس واما الزهرة وعطارد فمساء الفجر او مستوى الشمس فان كان

الكوكب على نفس فلك البروج فمنع ان يطلع على التقاطع لا محالة فليكن ذلك التقاطع مثل ه وان كان
ما طلع اما شمالا عنده ج مثلا واما جنوبا عنده ط ولنخرج ح ك وكذلك ط ل عمودين


على ج د و ا ب فيكون قوس
ب د قوس بعد الشمس عن الافق
وقوس ه و قوس بعد الكوكب
عن الشمس في البروج ومعلوم
انه كلما كان الكوكب اعظم
والنور كان ب د ه اصغر
وانه قد يكون ب د بحاله
لكن يختلف ه و بحسب اختلاف ميل اجزاء فلك البروج فيكون اقصر مرة واطول اخرى وانه كلما زاد الميل
صغرت زاوية ب ه وطال خط ه و وكلما نقص كثرت الزاوية وقصر خط د وانه قد يكون الميل واحدا بعينه
الا ان الكوكب لا يكون على فلك البروج فيطلع على ح ل ما طلع وهو على سمت ح فكان بعده في الطول له
او ط على سمت فكان بعده في الطول ه ل ولا بد في استخراج حركات هذا الفرض من ان العرض معا وقسي
الانحطاط للشمس عن الافق وهي قوس ب د للكوكب كوكب بحسب ارصاد مضبوطة ليكون المواد وسرطانية
ليكون ميل البروج على الافق معدا موحدا كوكب زحل في راس السرطان ظهر عن بعده من مكان بعيد الشمس مسلغه
يه وللمشتري ب يه وللمريخ يدك وللزهرة لظهر مساء والبعد م وعطارد وما ك فليعد الشكل ما حد خطوطا
مكان العصى او لاكثير فرق بين الاوتار والقسي في هذا الحساب عند الحس ولتكن نقطة ه راس السرطان وللظهور
الصباحي في السلم والمسائي للزهرة وعطارد ولتكن الاقليم حيث الطول بهاره وقد ساعة وربع استوائية او اكثر
الارصاد المعتمدة والحوسبة انما اعتبرت في هذا الاقليم ويكون زاوية ب ه د معلومة ود معلومة وزاوية ت السميه
قائمة معلومة وما زحل والمشتري فلا يكون له من راس السرطان مسل عن البروج فيكون لعرب نقطة ل
واما المريخ فيكون له عرض خمس جزء فيكون مثلا سمية على ح ودرجة ك معلوم مثلث وكح السهولة ووك وجو

بعد المريخ عن الشمس عند هذه الرؤية معلومة بالرصد ومسيع م ن معلوم فنعلم خط ب ح بمحج فى زحل با و فى المشترى
وفى المريخ بالک و اما فى الزهرة وعطارد فلان قوس ، وسهما من الشمس معلوم وموضع الشمس يكون معلوما بالحقيقه فيعلم
بالوسط فيكون هو وسطهما فى الطول و اذا كان الوسط معلوما عرف احتلافهما واذا عرف ذلك عرف موضعهما
فى فلك التدوير واذا عرف موضعهما فى فلك التدوير عرف مقدار ميليهما والخ انهما فنعرف عرضهما من فلک البروج
واذا عرف ذلك عرف ساير الاشيا على ما مر وعرف ر ب وهو مقدار التعديل الكلى بحج و ب فى الزهرة خمسة اجزا
وفى عطارد عشرة اجزا فان الامر الذى يظهر من اختفا الزهرة مسا وظهورها صباحا اذا كانت فى اول الحوت فى مدة
يومين وامثال عطارد فى الظهور المسائى فى مبادى العقرب واما الظهور الصباحى فى مبادى الثور فهو موافق للاصول
التى فرضناها ولبعد الزهرة لكن مبدا الحوت بعطه ولسعح ح العدمن س وح ک متقاطعا لخط ح و لان حساب الزيج
يوجب ذلك فى المسائى وزاوية وح د فى كل اقليم معلومة و د ب معلوم وهو البعد الكلى ولسبه اصلاع ب د ح معلومه
د قوس ک ع وهو عرض الكوكب معلوم فى تمام الجزء من البروج المصر مثلث ح ک د معلوما و ک د معلوم مصر کد معلوما
وهو قوس بعد الكوكب عن الشمس وحرح بالحساب ح ح لح واما فى الطلوع الصباحى فيكون شماليه فلتكن ح ک غير متقاطع
لان الحساب يوجب ذلك فلان ح ک معلوم ولسح ح ک ک د وح معلومة لاجل ان زاوية معلومة وهناک
قائمة وكذلك سبب ب د د ح ک معلوما وحرج بالحساب وكذ فلان حركة الكوكب فيما بين الخفا والظهور فى هذه المدة
اقل من حركة الشمس فالمسيرة الوسطى من الرجوع بل هى اقل من وسط نفسها الذى هو وسط الشمس بثلثة اجزا
واربع عشرة دقيقه والكوكب ليس فى هذا الوقت فى حصة هذه الاجزا



من المعدل الى المغرب
فقد انا اذا كان عند المصص من
التدوير كما يوصف عليه من البعد الاول
و ربع جزء الكوكب بعطه فى و ب
موافقا لم من هذه المطابقة فى مبدا
مما جنوبه و بعع الى لط و د ن ح ک
ما يكون مرا او حدا
من يومين معقد وحيه
السنبله فيكون الزهرة
من معرفة و نيب القدے

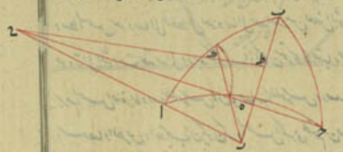
هو البعد الكلى ولطالقوس هو العرض المعلوم ومساويا للذى عند اول الحوت يعلم ساير الاشيا بمحج جميع
ذلک بالحساب وبالرجوع الذى نصب هذا العدد هو زحل وهذا المسائى والصباحى فقد تحرج ولح ونصبه
من العدم الى الرجوع عرين ونصف وذلك كله قريب من عشرة اجزا ونقطة فى قريب من سبعة عشر يوما فقد
مرج مطالقا وعد من سبل ذلک فى شكلين لعطارد ولعط وفى اول العقرب مخرج خط ولى ک ی ک يكن البعد الاعظم
لعطارد وفى مثل هذا الموضع لا يرد على كل لم مجب ر ... كل ام حعل لعط واول الثور مخرج خط ولى ک ی يوما اعظم
بعد عطارد وهنا لک كوعلى ذلك لحساب كل على الظهر واما الستبل الى ابانه امور الظهورات والاستتارات
بحسب درجة درجة فلانه لما كان ب ر مفروضا فى كل كوكب وكان مبادى البروج على ومعلوم يكون الزوايا
معلومة والصر د معلوما وک ومعطى فى كل درجة وهو العرض وطل العطير قوس كزه ل معطى والصغير قوس
د ل معطى بحسب على هذه السبيل وفرض جداول خمسة لكل كوكب بجدول موضع التلثة الاولى للكواكب العلوية فى
الجداول الاول مبادى البروج وفى الثانى ابعاد الطلوعات الصباحية وفى الثالث ابعاد الغروبات المسائية
واما الزهرة وعطارد فجعل لهما خمسة صفوف فى الاول مبادى البروج وفى الثانى ابعاد الطلوع المسائى وفى الثالث
ابعاد الغروب المسائى وفى الرابع ابعاد الطلوع الصباحى وفى الخامس ابعاد الغروب الصباحية ل

فهذه اجزاء احتقر من كتاب المجسطى وهو آخر الكتاب ل
المقالة الاخيرة المضافة الى ما اختصر من كتاب المجسطى مما ليس يدل عليه المجسطى

انه يلزمنا ان نطابق من المذكور فى المجسطى ومن المعقول من علم الطبيعى ليعرف كيفيه وقوع هذه الحركات
وان نورد من الفوايد ما اورک بعد المجسطى لكنا نطابق بذلك بعد المجسطى فاول ذلك ان نعرف كيفيه امكان
دوكرة فى حشو كرة ودورها الخاص مع انعاصا الكرة المحيطة بها فى الحركة فيقول انا اذا كان محورا هما واحدا لم يمكن ان يستقيل
ان يدور الكرة الداخلة دورها ويد ورايضا بالعرض مع الكرة المحيطة بها دورة مخالفة لدوره وتشبهاى الحركتين
بل انما يمكن ذلك بان يكون المحوران مخالفين اما متقاطعين على المركز واما غير متقاطعين ويكون طرفا المحور من
الداخل وهما القطبان مركوزان بقطبين من الكرة الخارجة لزوما لا مفارقة له فيكون الكرة الداخلة تتحرك على
محورها ولكن يعرض لقطبيها الحركة تابعا لحركة النقطة التى مركوزان فيها والقطبان مع ملک القطبين حول قطب الكرة

الخارجه فعرض للقطبين ان يطا على الافق دان تقربا منه فيعرض ان يرى الكره المجوفه مدوه تحذو التسع
القطبين الى جهة حركة ما شتملها واما ان كان المحور غير مقاطع فذلك المركز يعرض ان يكون رحى صغيره او كره
صغيره مصموره في رحى كبيره او كره كبيره وموهم منها في جهة ومركزها مخالف فيدور على نفسها ويدور
ايضا بالعرض حول مركز المحيط فهكذا ينبغي ان يتصور حال الكره التي للبروج عند الكره التي للكل
لكنه قد وجد الميل الذي ليده والكره في زمان المامون اقل مما وجده بطليموس ووجدت حركات
الثوابت اسرع اما مبلغ الميل فوجد ثلث وعشرون درجه وخمس وثلثون دقيقه وكان ما وجده بطليموس
احدا وخمسين دقيقه ثم وجد بعد رصد المامون بعد ما نقص وخمس ورصد ما بعد ذلك فوجد
انقص ايضا اقرب من نصف دقيقه بعد نقصان دقيقه فيشبه ان يكون ذلك لخلل في آلة بطليموس
وخصوصا التفاوت الذي بعده ذلك فان الالات تحمل اخلالا كثيرا او يسيرا ان لا يكون ابرص عدا احتاجا في
امر الثوابت فان لم يكن لذلك شبه ان يكون ما قاله بعضهم صحا وهو ان من شان كرة الثوابت التي لها
الميل ان يميل ميلها وان يكرر عرض من ذلك اختلاف للميل ويظهر بسرعة حركة الثوابت بعد بطوء وانما
انما يكون اذا كان من كرة الكل وكرة الثوابت كرة اخرى تدور قطباها حول قطبي حركة الكل ويكون كرة
الثوابت تدور ايضا قطباها حول قطبي تلك الكره فيعرض لقطبها تارة ان يصير الى جهة الشمال منخفضة
تارة والى جهة الجنوب مرتفعة فلزم من ذلك ان يضيق الميل تارة ويتسع وقد يحس فيه شيء آخر وهو ان
يكون الشمس في كرة مدورة لها حركة بطيئة نحو القطبين ولكنها يلزم فلكا خارج المركز يدور الى المشرق والاول اشبه
فظهور حركة الاوج للشمس بعد خفائها وما يتعلق بامر الميل وما منع الميل معها او ركت بعد فانه يمكن الدلالة
على القسي المطلوبة من الميل والمطالع وسعة المشرق وغير ذلك بشكل الاحتياج فيها الى تاليف النسبة وتحيه
واحدة وقد تصرف فيه من زماننا والثاني وذلك بوجوه منها وجه واحد وهو اما صول او المقاطع والزمان من الكبار
مثل اب اج على او على احدهما قطعان مثل ب د وعام عليهما قوسان من الكبار لقطعان الاخرى
مثل ب ج د ه ومعلوم انهما من الكبار لانهما قائمان على اب لخروجهما من قطب اب فنقول ان نسبة جيب اج
الى جيب اد مثل نسبة جيب ب ج الى جيب د ه برهانه ليكن ز مركز الكره ونصل ج ز ه ز فان كان منتهيا الخط الخارج

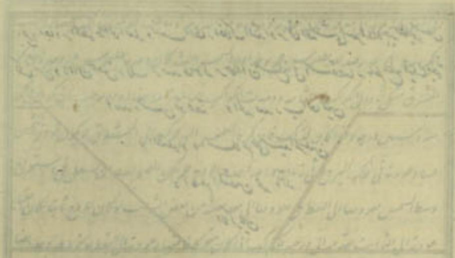
من المركز فمعلوم ان جيب اج وجيب اد متساويان والنسبة واحدة وان لم يقطعا فليكن مثلث ح ونصل ز ب
ز د ونخرج ج ط عمودا على ز ب و ه ك عمودا على ز د وهما جيبا قوس ج ب د ه ولانهما عمودان على فصل مشترك
من سطحين قائم احدهما على الاخر اعني سطح دائرة اب وسطح دائرة ب ج او دائرة د ه وفيهما عمودان على
السطح ومتوازيان ونصل ط ك في سطح دائرة ا ب و ه ح في سطح دائرة اب ح فيصل ك ح ومن الخط مستقيم مثلث في الشكل
القطاع فيكون مثلث ح ط ج و ح ك ه كذلك موازيا للقاعدة فنسبة ح ج و ه ح اعني جيب اج جيب
اد كنسبة ط ج و ه ك وهما الجيبان



الاخران فاذا تقرر هذا فلك
ان تستخرج المسؤول الجزء ما
نقول في ذلك الشكل بعينه
ولسبة جيب قوس ه ح المعلومة الى جيب قوس ح ج المجهول كنسبة جيب قوس ط ز المعلومة
الى جيب قوس اب المعلومة وتستخرج المطالع في الكره المنتصبة من ذلك الشكل بعينه فان نسبة
جيب ز ح المعلوم الى جيب ح ه المعلوم كنسبة جيب ز ط المعلوم الى جيب ط ا المعلوم تسقط من ه ا
الذي هو تسعون تبقى ه ط وهو مطالع ه ح معلوما وكذلك قد نعلم سعة المشرق من عرض البلد بان نسبة
جيب ه ط المجهول وهو سعة المشرق الى جيب ط ح المعلوم وهو ميل الدرجة كنسبة جيب ا ه المعلوم وهو
تسعون الى ه ز وهو تمام عرض البلد وكذلك العلم بعدل نهار كل درجة بان نسبة جيب قوس تمام
ميل الدرجة الى جيب تمام سعة المشرق كنسبة جيب القوس التي من قطب معدل النهار المعظم من تمام
الميل والميل وجميع ذلك معلوم الى تمام تعديل النهار المجهول واذا علمت تعديل نهار الدرجة في عرض
ما فقد علمت مطالعها في ذلك العرض فان نقصته او زدته على مطالع الكره المنتصبة خرجت المطالع المطلوبة
وانت يمكنك ان تستخرج العرض من تعديل النهار وتعديل النهار من العرض وتستخرج سعة المشرق منها
وبعضها من بعض على القانون المعلوم وقد يمكن ان تعلم مدار الزوايا وبعد الكوكب من معدل النهار
ودورة لكنه يحتاج الى توسط معلوم تعلم غير المعلومات المذكورة فيكون الحساب في ذلك اطول من الحساب

في المعنى لانه يحتاج الى معرفة ذلك المعلوم وهو اما عرض الدرجة واما طلبها فلا يكون ذلك احتصار الحساب
الكتاب ٥ قد رصد بعد بطلميوس فلم يوجد اوج الشمس حيث كان وجده بطلميوس بل وجد زائلا نحو
المشرق مثل زوال الكواكب الثابتة ووجدت الكواكب الثابتة زائدة ايضا والا لوجب ان يكون في كل
سنة وسدس درجة واذا كان كذلك فان كرة الشمس التي تحركها الى المشرق لا يكون حركة الشمس
فيها وعودتها في فلك البروج في زمان واحد لعدم الاوج فلم يكن الصواب ان يستعمل في استخراج
وسط الشمس بعودتها الى النقطة بل بعودتها الى بعد بعينه من بعض الثوابت لو كان الاوج ثابتا لكان باعتبار
عودتها الى الثوابت لتقدمه الى درجة فكذلك اذا كان متحركا فاعتبار عودتها الى النقطة بوجود وجد ايضا
جرم الشمس اصغر مما وجده بطلميوس لان في حساب بطلميوس ورصده شيئا من التساهل وفي حساب هؤلاء
الاستقصاء والتدقيق واحد يجب ان يكون كرة الشمس الكبرى منقسمة من عدة اكر احدها الكرة التي لاجلها تحرك
الحركة اليومية وتسمى المحركة وهي الكرة المحيطة والثانية الكرة التي لاجلها يتحرك اوجها بحركة الثوابت وتسمى
الشبيهة ويكون وضعها من المركز وضع كرة الثوابت من الكرة الاولى والثالثة الكرة التي تحركها الى
المشرق وهي الخارجة المركز فلا يناسب خروج المركز والمحور حركة الشبيهة اللازمة اياها وحركة المحركة
ويكون تحت الخارجة المركز كرة سطحها الباطن مركز الارض وسطحها الخارج مماس لمتممة الشمس ثم يكون
تحته محركة الزهرة وكذلك يجب ان يكون لكل كوكب ويكون لعطارد والقمر كرة محيطة بخارجيها يحرك الى
المغرب وينقل الاوج ويكون ايضا خارجة المركز ويكون كرة اخرى تحرك اوجها البطئ فيكون لها اوج
ولهما اوج فيعقل هي الاوج الاسفل لسرعة حركتها وينقل الشبيهة اوجها ببطوء ولا يعدان يكون للزهرة
وعطارد كرة لاجلها تطبق عرضها وتجاوز من جهة قطب الى جهة قطب آخر ويكون حالها حال الكرة المطوقة
من الثوابت والكرة الاولى على ان الحركة السماوية ارادية ولا يمنع منها ان لا تتم الدائرة ٥ يجب ان
يعلم ان حال كرة التدوير في انها مشتملة من اكر يرجعها حركات للاقطاب يكون بها الميول المختلفة للاقطاب اشياء
اليها فيكون كرة باطنة تفعل حركة الكوكب على مركزها وكرة مثل قطر بنده على ما خصصه حركة احد القطرين وكرة
مثل تعطي بنده الممثلة الى ما خصصه حركة القطر الثاني من الالتواء والانحراف ٥ اعلم ان الرصد الحديث

اخرج مقادير الخطوط الواصلة ونسب اقطار افلاك التدوير في الة شيء يسير لما اوجبه بطلميوس
لكن من وراء ان يحقق ذلك برصد حاوله بحوا ان يبلغ في استقصائه ما لم يبلغ قبلنا بمعونة
الله وحسن توفيقه والحمد لله رب العالمين
والصلوة والسلام على سيد المرسلين
وامام المتقين محمد وآله
الاكرمين



كتاب القياس الجدلي من الشفا

بسم الله الرحمن الرحيم وبه نستعين رب اختم بالسعادة

المقالة الاولى من الفن السادس من الجملة الاولى — فصل في معرفة القياس الجدلي ومنفعته

انه كما لا سبيل الى معرفة القياس الا بعد معرفة القضايا، ولا سبيل الى معرفة القضايا الا بعد معرفة الالفاظ
البسيطة كذلك لا سبيل الى معرفة اصناف القياسات الا بعد معرفة القياس المطلق واهم الاشياء بالانسان
ان يستكمل بالحق ذاته الشخصية ثم يستكمل ما ينفع نوعه او يحفظ نوعه وذات الانسان بالحقيقة اما ان يكون هي
النفس الناطقة او يكون هي الجزء الاشرف وهي الشيء المقصود تكميله من ذاته وكمالها المكتسب معرفة ومنه ما هو معرفة
فقط ومنه ما هو معرفة لما يعمل به والمعرفة المكتسبة هي بالقياس اليقيني والقياس اليقيني هو البرهان فيجب
ان يكون الانسان معتنيا اول شيء بمعرفة البرهان ولا بد من ان يتقدم معرفة القياس قبله فيجب ان نعرج عن القياس
الى البرهان وقد اعطينا ما امكننا اعطاؤه على سبيل الاختصار من علم البرهان لكن ههنا قياسات اخرى نافعة
في الامور المشتركة وقياسات اخرى مغلطة والنافع في الامور المشتركة منها ما يتعلق اول تعلقها او اتم تعلقها بالامور
الكلية ومنها ما يتعلق اول تعلقها بالامور الجزئية فيجب ان نعلم هذه الاصناف والضار منها لا يخلو ايضا عن منفعة فيما ادعوا
الى استعمالها في الامور المدنية من الضرورة وان نعلم المغلطات ليكون لها حذرا وعلى التحرز عنها مستفادة من
الوقوف على اسبابها وعللها فقد علمت ان النوافع المشتركة من جهة ان هو غرض من النوافع الشخصية اذ لم يكن ضرورية
في المنافع الشخصية ولا يخفى عليك ان النافع او الضروري اما معرفته بالذات فليطلب والضار انما معرفته بالعرض ليحترز عنه
فيجب ان يكون معرفتنا لحال القياسات المغلطة بعد معرفتنا حال القياسات النافعة في الامور النظرية اعني الفكرية ولان
القياس على الامور الكلية اقرب الى الدرجة العلية من القياسات النافعة في الامور الجزئية فيجب ان يكون ما ينفع في الكليات
على اي وجه كان مقدما فيجب ان يكون اول نظرنا انما هو في الصنف من القياسات التي تتناول امورا كلية فلنطلب اي
القياسات هذه القياسات واذا اطلقنا القياس في امثال هذه المواضع فانا نعني به القياس الموصل ان القياسات

الاقل

المخالف في صورته [illegible] وكل ما او وضع فيه ايجاب وسلب لم يؤخذ قبول الخصم او لم يظن لازما فليس بقياس وعلى ما سبق منا
مخصص اموره وكل ما كان كذلك فهو قياس لكن الموضوعات تختلف فمن الموضوعات ما يوضع في الطبيعة كان
الطبيعة هو الحق هذا وضعناه وسلمناه دون شأنا وضده بحسب واضع او واضعين فالذي وضع فيه انما هو بحسب
الطبيعة ونفس الحق فهو القياس البرهاني وقد فرغنا منه وجميع الذي سلم ويجب ان يخالف ما ليس يجب ان يكون
الموضوع فيه هو الموضوع في الطبيعة فهذا يخالف البرهان جهرة واما انه يكون موضوعا فيه ما لا يجب في الطبيعة مثلا
والجدلي ايضا في جملة ما بعده ويجب ان يدخل في هذا الخلاف لكن قولنا ليس يجب ان يكون الموضوع فيه موضوعا في
الطبيعة يسهل على انه يستجوز فيه ذلك وما ليس كذلك فيكون لما هو هذه القياسات عن البرهاني ان حكم مقدماتها
الاول اعم من حكم المقدمات الاول البرهانية مثل المقدمات المشهورة والمسلمة في الجدل واذا كان خلاف الجدلي
البرهاني لا يتجاوز المقدار المذكور من الخلاف الى وجه ان يكون مضادا في مقدماته البرهانية وان جاز ان يكون
في بعضها كذلك كان تمييز القياس الجدلي وما يجري مجراه مما ليس شرطه مضادة القياس البرهاني فقد كان سلف
منا القول ان جميع المقدمات الاول البرهانية التي لا وسط لها مشهورة ولا ينعكس فكل مشهور بري معتقد
ولا ينعكس فليطلب الان مقدمات اقرب القياسات من البرهان والمسطر انا نجده ولانها مظنونات مرتبة فقط
ليس لها [illegible] او علمية او مشهورات مجردة الظنون الصرفة انما تعد القياسات المعمول منها في الامور الجزئية وانما
الاحكام على الامور الكلية فلا ينتفع فيها بالمظنونات التي تكون مظنونات فقط وجه عند انسان واحد او اثنين بل
الاولى ان يكون احكامنا على الامور الكلية اذا فاتنا البرهان او تعذر مخاطبة من نخاطبه بما هو اقرب الى طبيعة البرهان
على ما هو اكد من الظنون فيجب ان يحمل العمدة في القياس التي نحن في تعريفها الامور المشهورة وهم ان سلم مظنون ليس بمشهور
واستعملناه في القياس على المخاطب لكنا اذا جعلنا العمدة هي المسلمات واقتصرنا عليها فانا حينئذ لا نكون [illegible]
[illegible] اذ يكون القياسات منها موقوفة على ان يسلم لنا مسلم مسلما ولا يكون عندنا مقدمات يجب ان يوجد مسلمة
فيكون لنا من قبلها قياسات ولنا فيها قدرة على التصرف فيجب ان يكون النوع من القياس الذي يلي البرهان قياسا
مؤلفا من مقدمات مشهورة او مسلمة او بالجملة من مقدمات مسلمة اما مسلمة من المخاطب وحده او مسلمة من جمهور اهل الصناعة
او مسلمة من جمهور اهل الناس وبين القسمين الاخيرين كما هو بين المشهورين احدهما مقيد والاخر مطلق ولكن هذا

الى منفعة هذا القياس اما ما لم نفسره فنقول انه لا يجب ان نتوهم ان هذا القياس تقدم مع استعماله الانسان
مع نفسه بالمقصد الاول لانه لا يفيد [illegible] الا البرهان وما دون اليقين فاكثره ظن والظن مخلوط وانما يشك
موضعه والشك عدم الكمال فان كان الرأي ليس يقينا وليس هو بل عقد قوي يشبه اليقين فهو بالحقيقة ايضا
جهل لانه ان كان كاذبا فهو جهل متضاعف واما ان كان صادقا فهو جهل من جهة ان هذا العقد لا يكون منفردا في ذات
العقل من غير مشارك فاسد [illegible] معها العقد المقارن لها فان العقل الصريح لا يحصل المجهول الا من جهة
السبب الذي لذاته يصير المجهول معلوما فهذا القياس الجدلي غير نافع في ان يكون الانسان مخاطبا به نفسه
معلما لنفسه بالذات فان منفعته المخصوصة به هو في امر مشترك وفي ان يخاطب غيره لكنه ينفع منفعة [illegible] لا
بالذات من حيث هو قياس بل بالعرض فانه ان كانت العلة مطلوبة [illegible] فيه [illegible] من وجه
[illegible] مشهورات مع طرف النقيض [illegible] مع طرف آخر [illegible] ترجح منها [illegible]
حتى [illegible] له الحق ويخرج به الى اليقين [illegible] ان كثيرا ما يحصل من تحقيق اعراض الشيء [illegible] الى معرفة فصله
وماهيته لكن هذا النفع والاول ليس [illegible] بما هو قياس فان القياس بما هو قياس [illegible] والاول [illegible]
[illegible] الشيء بعرض ان ينفع [illegible] وهو العلة والثاني الشيء يعرض ان [illegible] من حال [illegible]
ومعرفة [illegible] ثم يكتسب مقدمات اخرى وقياس [illegible] من القياس المذكور قياس آخر فيكون كل ذلك القياس
الاول [illegible] والقياس الثاني [illegible] ويكون النافع بالذات هو القياس الثاني [illegible]
في البرهان من وجه آخر [illegible] وان كان [illegible] في البرهان [illegible] فان الانسان [illegible] في البرهان
من وجهين [illegible] من جهة انه اذا [illegible] معرفة قياسات هي في صورة [illegible] امثال البرهانية [illegible] شرائط
واحوالها [illegible] من المقدمات غير برهانية وفي معرفة [illegible] ليس بالشيء [illegible] في معرفة
الشيء [illegible] حينئذ [illegible] بالشيء من حيث هو [illegible] بالشيء من حيث [illegible]
ان كسب المقدمات المشهورة [illegible] اعم من كسب المقدمات البرهانية [illegible] المشهور [illegible] من البرهانية [illegible]
في كسب المشهورات [illegible] ان كسب البرهانية [illegible] المشهورات [illegible]
منها غير برهاني [illegible] الذي [illegible] من [illegible] هذه المقدمات البرهانية [illegible]

واما ما الى [illegible] فان الاصل في ذلك [illegible] من المواضع المشهورة وكان [illegible]
[illegible] الى التحصيل الا في كسب المشهورات دون البرهانيات [illegible] والشرائط [illegible] المطلوب
في كل باب [illegible] من المقدمات [illegible] من خارج فلا يكون [illegible]
[illegible] المقدمات [illegible] في ذلك بل يحتاج ان [illegible] من الشهرة [illegible]
[illegible] من القياسات لا ينفع الانسان استعمالها [illegible] بالذات بل انما منفعتها
على [illegible] المخاطب [illegible] في امر [illegible] الى تكميل ذاته بالقصد الثاني [illegible]
الى [illegible] المشترك [illegible] الى تكميل ذاته بالقصد الثاني [illegible] بالحقيقة هو العلم المكتسب بالبرهان لكن اكثر
العلوم البرهانية [illegible] يكون [illegible] موضوع [illegible]
[illegible] الى [illegible] كان [illegible] النفس [illegible] الموضوعات فانه كان [illegible]
[illegible] من مقدمات [illegible] وان كانت غير [illegible] من [illegible]
الموضوعات [illegible] الى ان [illegible]
[illegible] الى [illegible] المشتركة [illegible] الناس على [illegible] المشاركين [illegible]
[illegible] المشاركة [illegible] كانت [illegible]
[illegible] القياس [illegible] الاعتقاد [illegible]
[illegible] من [illegible] المقبول [illegible]
من جهة [illegible] الحسن [illegible] الى ان [illegible] من المقبولات [illegible]
[illegible] في قبول ذلك [illegible] باستعمال [illegible]
[illegible] لكن الطريق التعليمي طويل [illegible] وخصوصا في الامور التي هي انفع
[illegible] الصانع الواحد [illegible] الالهية [illegible] المعاد [illegible]
[illegible] من [illegible] الى [illegible] اكثر القوى [illegible]
ذلك [illegible] الى استعمال [illegible] والقياسات [illegible] النظر فيها

بحسب كل اقسام المنطق فقط كما قال بعضهم بل كان هناك صنعة عامة غير ذلك **فصل** في السبب الذي سمي به هذا الضرب
من المقاييس جدلا يجب ان ننظر الآن ان في هذه الصناعة اي الاسم احق بها اما اسم الحق والنظر بالحق او غير ذلك
فلنسلك في استيعاده ولابد من الغرض فيها وخصوصها في هذه الصناعة مقصورة على المجادلة والمخاطبة لكن للامتحان المستعمل
في المخاطبات القياسية هي هذه العلم والمجادلة والمناظرة والمعاندة والاختبار والمجادلة والمطالبة والابانة وان كان
شيء غير هذه فهو اما داخل في بعض هذه او غريب عن المعلوم من المعلوم لا يقع فيها الا الحق واما المجادلة فليس القصد فيه
الا في التعليم ولكن المجاورة ثم يشارك كان الانسان الواحد لما كان في اكثر الاوقات او بعضها اذا حاول ان يكون معلما
لنفسه ومتعلما من نفسه من وجهين واعتبارين على ما علمت غير عليه ذلك فان الامور والعلم وقد حصلت له الملكة المستقر
الى آخر اشار كذا في النظر مصم المجادلة ذلك الى ما كمه هو منفرد كل واحد منهما جزء معلم او كل واحد منهما تمام متعلم والغرض
فيه العلم واما المناظرة فهي مشتقة من النظر والاعتبار والغرض فيه المباحثة من الرجلين المتعاطيين المتكافئين في الفن يتكفل
كل واحد منهما واحد من المتخاطبين لعين الكلمة المحق منهما عما عنده الثاني عليه فقد ان ايضاح منهما ليس الا حصول العلم
فلا مسيحان بالذات الا لما هو تبع العلم والقصد واما المعاندة فهو مخاطبة يحاول المخاطب فيها اظهار بعض من يرمي الكلام على
اي وجه كان وان عجزه وعيا ساتر من مقدمات حق او باطلة فيكون الغرض فيها من المخاطب اظهار عجز لا مطلقا ما مع تعنته
المخاطب فانه ليس المعجز من امر خفتا ظهر فيه الحق ويكون الغرض فيها من المخاطب ان يظهر هو من حيث يظهر بعض ذلك
مظهرا مصلحة وبعضه اذا كان المعاند ليس معاندة مصالح قصد المجادلة والمخاطب نفسه لا مقصوده ونحو ذلك
على غيره ومن لا يعرف فسر المعض بل يحمل البيان ما هو الحق فليس خطا به المخاطب المخصوص باسم العناد بل هو اما سوفسطائي
الى سببه بالسفسطة واما مشاغب اي ليس يدل على ما يكون المعاند اذا كان ظاهر قصده عجز الا تراه المخاطب وربما قرن
بذلك الاعتراف بان ما قصده غرض لكن المخاطب قاصر عن الوقوف على موضع الحيلة في كلامه فلفظ المعاند بحسب تعارف القوم
ليس يحق ان يحمل اسم العناد والمخاطبة ولا يجب اللغة ايضا فان العناد موضوع للدلالة على الخروج عن الحق والعدول من اجل
بعض العنوة واما الامتحان والاختبار فليس العرض فيه اصلاح في راي اليقين بل يعرف ليتبع المخاطب في القوة على استعمال
القياسات فكان القياس المعاند والقياس الممتحن والقياس المغالط واحدا في الموضوع لكنه اذا استقل على اثبات انما
يراد به اثبات الحق او الاصلاح بالعدل سمي سوفسطائيا او مشاغبا واذا استقل والغرض فيه تعجيز الخصم المعتقد بحجزه

عند القياس المجهول عجزه عند الخصم او عند آخرين كان قياسا عنادا واذا استقل والغرض فيه استكشاف
حال المخاطب المجهول امره من غير ان يراد تضليله او براءه اظهار المجهور والمعتقد من عجزه كان قياس امتحان والالفاظ
ايضا بحسب اللغة مطابقة لهذه الاغراض فانه ليس يحسن ان يسمى من يخاطب ليعد عقدا او تعاقبا ولا معاندا ولا
مجادلا واما الانشاد فهو بعيد ان يكون الغرض فيه القاع اعتقاد وتصديق البتة واما المطالبة فان المطلب وهو المقصد
على اتباع الناس في الامور الجزئية لا تقال لمن يحس الاصلاح في الهندسة وفي الطب حسنا فلم يحق لنا اسم اولى بهذا من اسم
الجدل حتى يكون الصناعة المعدة لالزام الخصوم بطريق مقبول محمود من الجمهور في اي راي كان جدلا فانه وان كان ليس
الزام كل راي نافقا في كل وقت فان الصناعة الاحتيارية لا يكون صناعة بان يكون حكمه على طرف واحد فقط فان هذا غير
ممكن بل اذا اصار الطبيب مقتدرا على التصرف في احوال الابدان حتى يعيد الصحة فانه يعيد اويزيله او يقدمه ضرورة وان يكون مقتدرا
على التصرف المطلق في احوال البدن بل هو تصرف مطلق فكان مقتدرا ايضا على ان يعيد المرض لانه ليس الاقتدار انما يكون
على الصحة من حيث هي بل من حيث هي حالة ممكن اعدامها او حفظها على البدن فكذلك المصنع على النافع خبرته ان الصنعة مطلقا
فيكون مقتدرا على الاصلاح من حيث هو اصلاح فكذلك يقتدر على غير النافع فيعرض من هذا ان يكون الجدلي مقتدرا على
الالزام المطلق لكنه يكون جدليا على المجرى الطبيعي اذا كان استعماله ذلك في النافع كالطب انما يكون حسنا على المجرى
الطبيعي اذا كان استعماله مستعملا في النافع فان صرف ذلك نفقا اساء على انه ربما كان النافع في وقت الزام احد طرفي
النقيض وفي وقت آخر مقابله وذلك مع الشان والنساني الضار مانع احد طرفي النقيض لذاته ويقع الطرف الآخر
بالعرض ومهما كان نافع آخر واذ كل مخاطبة قياسية فاما ان يكون القصد فيها التصديق او لا يكون بل التخييل وهو الانشاد
الشعري والتي القصد فيها التصديق فاما ان يكون المراد فيها الاصلاح للحق وهو البرهان والتعليم واما ان يكون المراد فيها الغلبة
والالزام وذلك اما في الامور الجزئية واما الكلية والتي في الكلية واما ان يكون الغلبة والالزام فيه على سبيل ان الغرض في نفس
الالزام او على سبيل ان الغرض عندهم وامتحان وكسب وتصحيح والذي الغرض فيه الالزام واما على سبيل مغالطة واما على
سبيل جدل وجميع هذه مخصوصة باسم لا نظر بها وذلك الاسامي لا تصلح الا في المخاطبات لان ذلك المعنى لا تتبع الاسم في
المخاطبات ولفظ الجدل ليس بعده منها وهو ما يكون على سبيل المنازعة فانه ان لم يكن منازعة لم يحسن ان تقال جدل وقد يحس
كل واحد منهما باسم لائق في حد مقصده والاولى ان يسمى باسم الجدل هذا القسم الذي يعني وليس لهذا الاسم على ان المتناظرين اذا لم يكن

جهتها معاندة ومن كانا متغالطيان على سبيل تقوح رد العادة ولم تحس ان حال المغالطة جدل واما اذا كان الغرض الالزام ولو للسامع ما يحمل من المشهورات والمتسلمات فكثيرا ما يخرج الحال القياس الى ان جادله الحال فان الحق طرفه واحد وغير متعين لا محيص عنه والاحسن العادة فيه واما يحمل قياس غير حق لمنع بالاجماع فلا يعدان يحوج فيه الى العناد واللجاج وكثيرا ما يكون الراي النافع اعتقاده غير حق فيحتاج ان يلزم الانسان بقول غير الحق فلا يعد ان يحرج محاولة ذلك غير جار على الانصاف اذ الاعوان ان سامع مما يقوى المقابل الذي هو الحق فيضطر الى الحيلة من المشهورات ويضطر الى الاحتراز والى المجادلة فان المشهورات ايضا كثيرا ما يحامل وكثيرا ما يتقض بعضها بعضا وكثيرا ما يتادى الى نتائج متقابلة كما ستعلم فيحوج الى الفضايح القياس الى ان يتخلص عن عنده مشهورا آخر والى العلب مشهورا والذي يستعمله وربما كان الذي يوجب تقاعده العلب اشهر فان المشهورات كما تستعلم مختلفة في القوة والضعف واما الحق والصدق فهو واحد فالمناظر لا يخاف ان اشد عليه الصدق جهة فان الصدق لا يمنع عن جهة الصدق ولا يوجب مقاومة فيا ليس الصدق واما المشهور فقد يعمل بالمشهور وذلك لان الصدق كثيرا ما يعمل بالمشهور وكذلك وربما كان الدعوى حقا والبرهان عليه متعذرا فيحتاج السائل ان يضره فيا ليس بحق بل بما هو مشهور فيعطي لذلك منا فعنه فصعب الامر ويحوج الى المراوغة فاذا كان القياس الجدلي فهو اما لا احتراز عن جميع ذلك فلم يكن يؤمن ان يكون كلامه في صرف الظن في الامور كما هي ولا فيه اتباع المنهاج والجدل يحتاج ان يكون معه ضرب من اللدد وان يحوج الى معاندة المشهور او الصادق الذي يضره ومن هي عالم بها في رفع مضرة الصدق الذي ما يخص منه لم يسمع عن ضرب من اللجاج وان كان فاعله غالبا واسم المناظرة مشتق من النظر والنظر لا يدل على عليه او معاندة بوجه واما الجدل فانه يدل على تسلط بعنوة والمغالبة في الالزام مع حصول موده وحيلة احرج من الطبعي من الجدل الصرف الذي يسر الظن محظى من جعل القياس المولف من مقدمات مشهورة مخصوصا باسم القياس الجدلي بل على الواجب فلا يبعد ان اعلى ما عوله بعض المموهين **فصل في بيان الجدل وما وله الخصائص والمحسب وامباع القول في السائل والمجيب** نعرضنا الان في هذا الفن هو تحصيل صناعة تمكننا بها ان نأتي بالحجة على كل ما يوضع مطلوبا من مقدمات ذائعة وان يكون اذا انصالم يوجد منا ما ساعض به وضعنا ولعل صناعة وكذلك فقد سبق لعدد لنا على استقول بموضوعات بما عرض من الاعراض على سبيل الارادة وصارة من اصره وكسب الملكة فيها وكذلك جميع هذه المقاييس والتصرف فيها والعلوم كلها صناعات وهذه الصناعة اعني الجدلية قد يعين على حصولها الاستعداد والميل في بعض الناس وقد يعين على حصولها الممارسة والاستعمال للحركات لكن كل صناعة حثت على فطرة او كره

من غير ان يكون عند الصانع قوانين كلية هي معان لو كانت ناقصة بل ليس كل صناعة الصناعة يحصل لها ان يرشد بالقوانين والمحرة ومساعدة الفطرة يحصل على كمالها الاقصى وان لم يحصل بها جميع ذلك فان من الصنائع المواد المستعملة فيها اسعد موا الطاعة للقوة الفاعلة ليس فيها عائق فاذا لم يبلغ بها كمالها الاقصى في الاستعمال كان السبب المعين في الصناعة لكن لا فيها لانه ان يحدث من الحيث كرسيا كان ذلك ليس الامر في نفس الحيث بل الامر في نفس الصانع ومن الصنائع ما يكون السبب في قصورها عن الغرض الاقصى فيها هو المنفعل او الالة او نفس الغرض اما المنفعل فاذا كان فيه معاوقة للفاعل فان فوق قوة الفاعل لم يبلغ الفاعل في تلك المادة المخصوصة عاسها وان كانت المعاوقة دون ذلك مع مسلعاة مثل الصناعة المضاذعة واما الالة فحالها مع المنفعل احدى هاتين الحالتين واما الغرض فاذا كان نفسه اصعب من سائر ما شاكله وكان صعوبة الا يحصل في كل ماده بل في مادة دون مادة مثل جسم الدقيق من المعاني فليس كل ذلك لما العامل وهذه قسامة القسم الاول مخالف في ان التعويق ليس من جانب المادة كليا حتى يكون التقصير كله منها بل لان المطلوب نفسه فوق المعتاد صعب المرام ولولا ذلك لكانت المادة تحيد الطاعة من غير معاوقة واما الاول فكان التعويق كله من جهة المادة واذا اجمعت هذه فليس اذا كان بعض المواد مستعصي فلا يبلغ فيه الغرض يكون الملكة النفسانية المقدرة للفاعل على استعمال موضوعات نحو غرض ما معدومة فانا لم نقل ان هذه الملكة النفسانية التي هي الصناعة هي التي يقتدر بها على استعمال كل موضوع بل على استعمال كما يكون موضوعا فاما بعد ما عليه وسعها قدره وبحسب ما يمكن ان يحصل الانسان بسبيل الكسب فالطب موجود لو يملكه اعادة الصحة او حصول الصواب وحمل عليها وان كان قد لا يمكنه ان يعيد الموضع في كل بدن اذا كان بالحقيقة صناعة معدة فاذا كان مانعة وهو الطبيعة قاصرة لم يعد بذلك اقتداره على استعمال الموضوع ان وجد ما بعده كافيا وكذلك الطب هو خطب ملكة الانسان فان لم يبلغ العرض في واحد فليس ذلك لعقده هذه الملكة التي لها بعد المستعد من للاقناع على انه يشترط ان يكون بعض الصناعات هو مما يوجد للانسان وجودا كاملا وبعضها هو مما يوجد الانسان وجودا دون الكامل مثل الصناعة وبعضها هو واحد كالصحة ويصور الانسان عن تحصيلها بالتمام كان المقصود من تحصيل الصحة فيكون انما ضرب الى الصناعة كما ضرب الى الصحة وكذلك الى الفضيلة فانه اذا كان الغالب على تحصيل افعال الصناعة نسب الى وجود الصناعة وان كانت بالحقيقة غير حاصلة كما لها في افعال الصحة ويشبه ان يكون الصناعة بسبب صيرورة صناعة بان يكون افعالها تجري في كل مادة بل في اكثر المواد فاذا كانت هناك افعال بها يبلغ

الغرض وانى لها الصنايع ولم تقصر فيها كان ما عداه وان لم يبلغ الغرض لسبب فى الغرض او فى المستعمل او فى الآلة فيكون
كونها صنائع متعلقا باقتداره على الإتيان بتلك الافعال التى يمكن بها ان يصادف الغرض المقصود وبها ان لم يكن بسبب
من خارج لكن الالحاح تقع فى اكثر الامور وربما وقع الاخفاق فان كان حد الصناعة هو الحد الموجب لان يكون للصناعة
فى كل غرض صح الطب والخطابة والرياضة والمصارعة والمحاورة عن ان يسمى صنائع وان كانت تسمى صنائع لم يكن يوجد
للانسان بالحقيقة وان كان حد الصناعة هو الذى اومانا اليه فيكون جميع هذه انواع احصل للانسان منها القوانين و
يكن من استعمالها ملكة نفسانية صناعات والغرض المقصود فى هذه الصناعة هو الاحتجاج والالزام وليس الغرض هو الاحتجاج
والالزام فى واحد بعينه من طرفى النقيض بل فى كل واحد منهما اذ كان من شانه ان يبحث عنه ويكشف عنه ويكون للجمهور
والعامة من ارباب الصنائع فيه راى غير محرر فكان يسئل اليه من المشهورات مسئلا فانى عليه المخاطبة الواحدة
فان كان لا سبيل اليه من الداعات اوكان يسئل اليه طويلا لانه محاسبات مركبة معها يبلغ بمخاطبة مخاطب
واحد حتى ينضبط ويكون له فيه المراجعة وعليه المطالبة بل كان انما يتم بمخاطبات يولى بعضها بعضا ويبلغ فيها الغرض
بمخاطبة اخيرة فى وقت ثالث او رابع اذ كان الوقت الواحد الذى يسع بطول المحاورة لا يفى به لم يكن هذه المخاطبة جدلية
بل الاولى ان يكون تعليمية ولم يكن يحسن بمخاطبة الجمهور به ومن يجرى مجراهم من طلبة المتعلمين خاصة وهذا مثل ان يكون
الوضع هو ان كل مثلث قائم الزاوية فالوتر يقوى على الآخرين فان هذا لا سبيل الى ان يبلغ بالمخاطبة الجدلية فى موقف واحد
كذا الغرض فيه فامثال هذه المباحث لا يكون امرا خاصا فى الصناعة الجدلية بالغرض الاول فى الجدل الالزام والاكونه الزاما
فى هذه المسئلة فهو امر عارض ولذلك لا يتغير الغرض بان يصير غير مراد الزامه وان كان مقابله لان قصد الالزام لم يتغير
لكان الطبيب غرضه الاول افادة الصحة ثم له ان يقصد بها تارة بالسهولة وتارة بالسرعة فلا يصير لهذا مقابل الغرض لان غرضه
الاول لم يختلف والحجج الجدلية هى اعم من القياس الجدلى فانها قياسية واستقرائية وليس واحد منهما هو صناعة الجدل وكان
العلاج ليس صناعة الطب لان الاصلاح عن عادة وربما كان هو اصل الصنعة العمل بل هما فعلان يصدران او انما عن صناعة
الطب والاخر عن صنعة الفقه وانما الطب ملكة يصدر بها على ايجاد العلاج والفقه ملكة يصدر عنها الامتناع عن الفواحش
كذلك صناعة الجدل هى الملكة التى يصدر عنها تاليف القياس على النحو المذكور او الاستقراء على النحو المذكور وعندها نعلم
ان القياس الجدلى هو فعل يصدر عن السائل لا غير كانه لم يسمع المعلم الاول يقول فى انه لو طلبنا انما هو بحث من حيث

هو حافظ وضع والسائل هو سائل من حيث هو ناقض الوضع فان قاس فانما قاس على راى هو وضع لحفظه كان مما وكان
السائل قصده من نقضه عليه مناسبه وانما مقدماته وانما قاس فانما قاس على مقابل وضع مقدمات مسلمة من حافظ كان
سائلا والكل والعلم منها ما ليس راتب لو ان مدرسه او علم صناعة فاقول ان امتنع الجمهور والمعلم فى راى او مبدا
صناعة نظر ان يعتقد مخاطبه انه حال الى الناس من المشهورات بعقد بينه كله كان فيه ذلك سائلا وكان يحتاج ان يسلم المقدمات
منهم وكان يصير بذلك برهانا او خطابيا او مغالطيا او شعريا فكلامه على ما فى المشهور المسلم ويكون جدليا ليس
السائل فليس كل قياس جدلى انما هو قياس جدلى لانه سائل بل انما يكون سائلا لانه احد وللابطال وضع حصره ناصر فان لم
هناك وضع مقصود ولا كان هناك ناصر بعينه كان القياس الجدلى موجودا ولم يكن سائل البتة كذلك ان كان هناك
مناقض ليس على سبيل انه ناصر وضع بعينه وضع السائل بل على انه مقاوم فقط وكان الناصر وضعه قياسى كان التام ليس سائلا
واعلم ان قولهم فيما سلف من الزمان سائل جدلى يعنى به غير ما يعنى فى زماننا فقولهم سائل جدلى يعنون به المسئلة غير ما يعنى به الان
فان السائل الجدلى انما يسمى الان سائلا من جهة انه يقصد مقصدين احدهما مخاطبة من يرى فى امر فاتوا الجواب بما هو راه كان
محقا وكان الاول سائلا وسائلا حين يسأل من نفس الراى ثم من بعده ذلك السؤال ويعتبر سائلا وعلى مجرى العادة ومن بادى
القياس من تلقاء نفسه او استقراء او غير ذلك انما هو بحسب جميع هذه ذلك يخص ويعيد من غير ان يسلم سائلا كلهم اكثر انما يقولون
ان هذه الحجج الموجبة بحسب المخاطب سواء اعنى انه وان لم يسئل بالفعل فهو بالقوة وكانه يقول ليس غير ذلك عرضا
كذا او هل عندك جواب هذا او ما اشبه ذلك واما السائل الجدلى الحقيقى والذى كان فى الزمان القديم يسمى سائلا فلم يكن
يسئل على هذه الصورة بل كان يسلم من المجيب مقدمة فاذا استوفى ما سلمه الف منه قياسا على صورة صحيح وكان
المجيب لا يجد محيصا عن الزامه فى هذه صورة اوكان يقدم تسليم المقدمات والسبب فيما عليه الامر فى ذلك الزمان وما
عليه الامر الان ان اولئك المتقدمين كانت الغرض على الحق مستتر على الرأى وكانوا اهل فى الصناعة وكانوا يحسون
المسائل بل المسئلة ويعرفون ان كان السائل الطالب يسير نحو قصده فكانوا يتحرزون الى واحد منه فكان المحكوس
بعد القضايا ما سبق اليه مسلم كل ما يسلمونه فيعرفون كيف يسلمون واما المتاخرون من اهل زماننا فاكثر همتهم المظهر بالتغلب
والاقدمون منهم الراسمون لهم ما رسموه وكانوا يقصدون بذلك ان تقع السائل عند الملوك فكثر السائلون ان يوردوا كل
واحد منهم قياسه وحجته فى المعاندة وهم يسمعون ويصوبون حتى اذا اتى المستمع وظهر احسنه والسبب المبيح لما ذكره

ولم يسلموه وما هو يوافقه وخالطوا او لولا انه ساقه الى المقصود لم يعد ان يسلموا فانه [illegible] عليها مقبولا في مجرد
كما كان في هذه المسائل فهم ان تقي تسليم مقدم مقدمة اذا كانت المقدمات [illegible] والا لا يصيره كما
ان يكون عليه المقدمات من العدد والمدة والتأليف حتى يؤدي الى الغرض [illegible] كان لا يسهل عليه الاستمرار على [illegible]
محله ملاحظة من قياسات بالقوة ان كانت قياسات افعل من يفعل بحرية او ملكة غير مانوسة فكان لو كلف ان [illegible]
مسلم عرض له ما يعرض للموسيقار الذي له قانون عنده لما يفعله بل انما يفعل بالاختيار فانه لو كلف ان يدل على نقرة
نقرة لم يحصلها الا بالانفراد ولو انما مكنه ان يأتي بها عند التركيب كانه انما يتذكر كل واحدة منها اذا ذكره ما تقدم عليه او يليه
فهنالك يعمل بمجلة فان توقف عند نقرة [illegible] علم انه [illegible] الاخرى [illegible] واما ان يدل عليها واحدا واحدا
وهو لا يعمل او يسهل ان يسرع في العمل حتى يكون مثل العمل بكل نقرة رسم في خياله كانه ينظر اليها فهو كالمتمتع او [illegible]
كذلك السائل عنده هو كان انما يخطر بباله المقدمات اذا شرع في استعمالها واستمر على نهج خاطره واما اذا حاول تحديده
وتعدده في ذهنه ليحصلها واحدا واحدا [illegible] فهذا كان السبب [illegible] واما من قبل خصمهم فانه لو وقع
لو سال مسلم مقدمة [illegible] ما عنده وهو لا يشعر فان اكثر [illegible] واستمر في ذلك علم انه ان يكون [illegible]
يمكن من الاحتياط له الا ان يسمع جميع القول المنتج بحسب السبب الذي تطلب علمه [illegible] والا يصدق فاذا [illegible]
لجميع ما يقوله [illegible] وكان له [illegible] ان كيف [illegible] استمرت [illegible]
على نحو المجلة نحو العلماء وكان لهم مع الاحتياط المذكور ان يطلبوا المراجعات ويكثروا المراودات ولا يكون السبيل الى لزوم
ما يلزم [illegible] يكون لكل واحد من السائل والمجيب [illegible] والظاهر قوة [illegible] في الصناعة فاما الامر الذي هو الواجب
فهو ان لا يكون القياس على خصم [illegible] المحتاج في [illegible] الى مقدمات يسلمها خصمه ان [illegible] في تلك المقدمات [illegible]
[illegible] هل هي مسلمة او غير مسلمة فكيف يكون على الخصم قياس من مقدمات لا يعطيها ولا يسلمها وكيف يكون
تلك المقدمات مسلمة بالفعل ولم يسلم [illegible] في استعماله تلك المقدمات وهو لا يستعمل مسلمها [illegible]
وليت شعري كيف يكون [illegible] قياسا [illegible] القياس الذي يلزم الانسان الا من مقدمات مسلمة عنده وكيف يكون مسلم ما
مسلم وكيف يكون سلم ولم يسلم منه ومعلوم ان يسلم السائل [illegible] ويسلم المجيب لا يحصل له الا بعد السؤال [illegible]
في ايراده قياسا من مقدمات لم يسلم [illegible] فان [illegible] ليس منها فيكون [illegible] قياسا [illegible]

قياس يكون جميع [illegible] ان [illegible] لم يسلم المقدمة [illegible] في اساسها فان لم [illegible]
بالعادة ان لكنه يحتاج ان [illegible] وانما يكون القياس قياسا الان [illegible] المقدمة [illegible]
للسائل من حيث هو سائل ان يكون قياسا من مقدمات [illegible] او لا يسلمها فيكون
المسائل الجدلية [illegible] غير مقدمة والسائل الجدلي [illegible] السؤال هو سائل جدلي لان هذا السؤال هو الذي يدخل في
الجدلية [illegible] الجدل فاما السؤال عن المقدمة [illegible] فهو امر خارج عن الجدل وان كان [illegible] بل انما هو [illegible] لما يحتاج
اليه [illegible] ذلك كان [illegible] ليس [illegible] بل هو [illegible] لما يحتاج اليه [illegible] واما الامر المقوم
[illegible] فيه [illegible] القياس الجدلي [illegible] القياس السائل [illegible]
السائل [illegible] من المقدمات التي من حقها ان يكون [illegible] كان [illegible] الى القياس السائلي
فالسؤال الجدلي الداخل في الجدل على انه جزء منه هو السؤال عن المقدمة [illegible] والسائل الجدلي هو سائل جدلي من حيث
هذا السؤال [illegible] في [illegible] مقابل وضع واضع واما المجيب [illegible] ان [illegible]
[illegible] في [illegible] لانه [illegible] وضع نفسه [illegible] في نفسه وليس [illegible] وضع غيره ومحتاج الى [illegible]
[illegible] وضع نفسه [illegible] ان [illegible] مقدمات مسلمة [illegible] حتى يكون [illegible] ولا عند خصمه او ليس
[illegible] حتى ان سلم هو كان له وضع وان لم يسلم لم يكن له وضع بل ان يكون مسلمة في نفسها [illegible]
في [illegible] المشهورات [illegible] الوضع قد يكون [illegible] وضع عنده من [illegible] ان كان هناك [illegible]
[illegible] الذي هو [illegible] من مقدمات [illegible] منع المقاومات [illegible] ان منع [illegible]
[illegible] المجيب [illegible] ليكون [illegible] الذي له كذلك قد [illegible]
لا يكون [illegible] لا يكون [illegible] على [illegible] خصمه [illegible] المجيب خصمه [illegible]
نفسه ولكن [illegible] هو السائل ان [illegible] في المقدمات التي [illegible] وان ترك ذلك [illegible]
[illegible] فالقياس الجدلي [illegible] من السائل الجدلي [illegible] من الربع المحمود ولكن [illegible] هو محمود بحسب [illegible]
والاخر [illegible] محمود [illegible] وكل محمود فهو مسلم من حيث هو محمود ولكن المجيب [illegible]
[illegible] ولكل واحد منهما [illegible] لكن السائل [illegible] في [illegible]

عمل القياس فانه اذا امكنه الالزام العام له ولغيره وهو الجدل والقياس من المسلمات فقد امكنه القياس على مقابل النتيجة
فاذا ذكر ان الجدل يمكنه نقض رسمها على الجدل سلم هذا القياس من خلل في ذلك الا مقدار حال السائل وعلى حال المجيب من حيث هو
مجيب ان كان لا يعرض لان المجيب ليس عليه من حيث هو مجيب ان يكون قياسا والسائل يلزمه من حيث هو سائل ان يكون
قياسا على انه لا يمنع ان يكون المجيب قياسا والا لوجب ان يكون كل قياس انما هو السائل فان في قوانا ملكة نقدر بها
على الجدل القياس على النحو المذكور قد دخل فيه من حال السائل من حيث هو سائل بل على حال المجيب من حيث هو
مجيب المدرب وهو ان لا يسلم ما تتألف منه مقاومة مقدمة او الا ما في مقدمة مقصوده او لا يسلم ما تتألف منه ما يمنع نقيض
وضعه وبالجملة ان لا يوجد منه ما يؤدي الى نقيض شيء ما يسم به فعله وهذا المنقض اما نقض مقدمة قياسه تلك الكلية التي كانها
الاصل كبرى تخالفه فيكون من الشكل الثالث فلا يجب ان يسلم ما يمكن ان ينقض به مقدمته وهو ما يشتهر او نقض مقدمة
قياسه القياس على سبيل النقض الجزئي بل على سبيل انتاج المقابل فانه ربما كانت المقدمة جزئية فلا ينقض بل يبطل اصلا
فقياس فلا يجب ان يسلم القضاء ذلك فهذه ملكة يقتدر بها الملكة القياس السائل اذ هذه ملكة فيما لا يفعل وفيما يفعل فان هذا الرسم
مطابق لما يدل عليه الجدل وهو ان يكون شاقدرة على كمال الامر في المخاطبة التي تلتئم امرها على الجدل بان يتقدم ما يكون
السائل او رديه علة كما هو شرط وهو المجيب فيها المحقق والواجب زيد في رسمها الفصل ان يكون اقوى مما لم يب مناقض و
هذه الملكة بالحقيقة صناعة من حيث علما وقوة من حيث عمل في متقابلين **فصل في ابانة ما غلط فيه قوم من امر القياس
الجدلي وفي تعريف الموضع والمقدمة واسباب الشهرة واعطاء السبب في تسمية هذا الكتاب بالمواضع** قد ظن قوم ان القياسات
الجدلية انما هي قياسات جدلية بان موضوعاتها مقدمات اكثرها الصدق وظن آخرون ان الصناعة الجدلية انما هي صناعة
جدلية بانها تنتج الحق في اكثر الامر وهذه كلها ظنون فاسدة فان القياس الجدلي انما هو قياس جدلي بان مقدماته مسلمة او
مشهورة وليس من شرط المشهورة والمسلم ان يكون لا محالة صادقا فان كثيرا ما يسلم الباطل وكثيرا ما يشتهر ما هو كذب وكثيرا
ما يشتهر وهو حق مطلق وكثيرا ما يكون الحق ممن هو نفسه في اعتبار الانسان العقلي الاول ويكون مشهورا وليس يتفق
ان لا يقع الشهرة الا لما هو اكثري الصدق كان الكاذب او مساوي الصدق والحق الصريح لا يكون مشهورا واما الظن الآخر
وهو ان الصناعة الجدلية انما هي صناعة جدلية بان اكثر قياساتها منتج الحق فهو تحديد للصناعة بان اكثر اجزائها كذا او بحد الحد
فاسد بل الصناعة تحد بما يجب ان يكون موجودا في كل اجزائها السائرة واذا كانت الشهرة او المسلم شرطا في مقدمات القياس

فيجب ان يوجد في كل قياس جدلي ام الشهرة لا مع ان يكون موجودا في الباطل كالحق حتى يكون المقدمات المشهورة الحق
مساوية للمقدمات المشهورة الباطلة بل ان اتفق غلبة لاحد الطرفين فانما هو اتفاق لا وجوبا من حيث هو مشهور او
باطل واذا كان اتفاقا فلم يكن معتقدا او لم يمتنع ان يكون ايضا انتاج الحقة والباطلة يتفق انها ان يكون سواء وان
كان او اتفق ان غلب انتاج الحقة على الباطلة لان الباطلة لا تمنع الا من الباطلة واما الحقة فقد تمنع من الباطلة والحقة
وكان لنا ان نبحث فنقول ان هذا ايضا لا يوجب ان غلب الباطلة بان يعرض ان يكون عدد ما ينتج الباطلة بالفعل مع ذلك
اكثر من عدد ما ينتج الحقة والباطلة معا بالفعل بمقدار لا تكافؤا وان كان عدد ما ينتج الحق من جهة اخرى اكثر فانه يمكن ان
يقاس بضرب واحد على عدد كثير من الباطل ويعطل جميع الضروب الاخر فلا يقاس بها على حق او باطل انما كان ما نقوله
مصدق النسبة لو كان عدد ما ينتجه كل ضرب من الحق او الباطل مثل عدد الضرب الآخر ثم اخرج جميع ذلك بالفعل فكان حينئذ الحق
اكثر لكن هذا او لا يمكن ولا يكون وانما الممكن وغير هذا او في الممكن ان نفرض ان الشهرة وقعت بحيث تنتج المحالات مثل ما تنتج
البواطل فلا يكون نفس الشهرة مقتضية لامر وانها لا تقع كذلك بل ان كان يقع لامر آخر غير الشهرة واذا كان ذلك واقعا فيكون
حينئذ الصناعة الجدلية صناعة جدلية وان لم يكن تنتج في الاكثر والصناعة ان كان هذا لا يقع البتة فلان افرضه فرضا كالفرض
فرضا ما لا يكون ويحمل مقدماتها في الشرطية فقال اراك انه لو كان المشهورات لا تكون بحيث والصفة لكان حينئذ لا يكون
الصناعة المنتجة من المشهورات فان كان حينئذ لا يكون الصناعة المنتجة من المشهورات جدلا ولا يكون صناعة منتجة من المشهورات
لكونها جدلا بل يكون هناك شيء آخر او حاجة او غير ذلك فلا يكون هذا الرسم صحيحا لصناعة الجدل وانما يكون الصناعة الجدلية
صناعة جدلية لشرط آخر لكن يجب ان لا يلتفت الى هذه الاشياء ولا يشتغل بحال كيفية الصدق والكذب في المقدمة ولا في
النتيجة بل يلتفت الى ان يكون المقدمة مسلمة والنتيجة لازمة عن مسلمات والا فقد يصعب على الجدلي ان ينظر في كل مقدمة
هل هي [illegible] من المقدمات وهي الصدق والكذب ويحذر ان يكون صادقة في الكل فيكون في شغل ويكون اذا قايس
قياسا فيه الكذب او قدر على اسامة لا يكون جدليا او يكون هناك قياسات اكثر من ذلك العدد منتج الصدق ويكون ورد
عليها فيكون قياسه ذلك جدليا لا الامر في نفسه بل لامر له بالقياس الى قياسات اخرى في القوة وقد حال قوم ان السائل
يقوم مقام الفاعل واما المجيب من حيث هو مجيب فانه قائم مقام المنفعل لانه يحاول ان لا ينفعل وهذا من العجائب ان
نصير قائما مقام المنفعل لان ما عنده ان يكون محاولا لان لا ينفعل عن السائل سائل لازمها دال الفعل والمجيب مجيب بانه

يحاول مقاومة السائل في الفعل والا الانفعال جميعا اما الفعل فبان يبطله واما الا الانفعال فبان لا يقبله وظن قوم ان الجدلي
وان كان له ان يتكلم في كل مسئلة حتى في مسئلة طبيعية وخلقية وغير ذلك فانما يجب عليه من حيث هو جدلي ان لا يتكلم من
مسلم وبها بين من المبادي المشهورة المشتركة وليس كذلك بل يجب ان يقال انه ليس يكون جدليا بانه يكون كلامه مقصورا
على استعمال مبادي تلك الصناعة باعيانها كما يكون كلام التعليمي مقصورا عليه بل وان له ان يستعمل المبادي المشتركة
ايضا العرية عن ذلك ما اذا كانت مشهورة وعلى ان يعلم ان له ان يستعمل المبادي الخاصة بتلك الصناعة المشهورة وفيما
من المسائل التعليم الاول تكلف الجدلي ان يعني الشعور بالمشهورات الخاصة عند اهل صناعة صناعة وكانت مبادي اوكانت
بعد المبادي من المطالب التي هي ما من تلك المبادي فهي مشهورة ومما فيهم معلوم لديهم وحتى ان الجمهور يباشرونه كو هم في
قبول تلك على سبيل التسليم والحمد وربما كان ايضا منها ما سبيل البرهان عليه بعيد والعاكس عليه من المشهورات في
اهل الصناعة للجدلي ان يستعمله من حيث هو مشهور مثل كون الشمس اكبر من الارض وربما كان شيء ليس على برهان
مثل كون زحل كمسا ومثله يستعمل في الجدل فلا يجب ان يمنعنا الى ما قال من خلاف فيه اهل ليس للجدلي ان يستعمل من
الكلام صناعة ومبادي بها لم يشهور الا على سبيل التسليم من خصم خص بسلمه ما هو غير مشهور ولان يحاول النظر فيما بعد
عن اوايل مسائل مدبره وكانت له اوايل حقيقة او وايله اذ الجدلي لا يمنع تقاسات تقتصر ومن ثم يمنع طلبه عن
استيفائها سرد وه والكتاب الموضوع للجدل في التعليم الاول هو يسمى كتاب المواضع ومعنى الموضع حكم منفرد من شانه
ان يتشعب منه احكام كثيرة ويجعل كل واحد منها جزء قياس مثل قول القائل انه ان كان الضد موجودا للشيء فضده ويكون
موجودا الضد الشيء فهذا الحكم مشهور وليس مبادا وان يستعمل في القياس على هذه الصفة بل ان يستعمل على هذه الصفة وبما
عرفانه فهذا مشهور بحالها وبعضها اوربما شهر عنه بانه قصد يكون للشيء ومقابله ليس للضد وذلك مثل الشيء كالبياض
فان للجسم وايضا فان السواد له واما اذا استعمل جزء مقدمة قياس لم يستعمل بعضه الا انما لا بد حمل في الحكم المذكور
من جزوية التي هي جزئيات الكلي الاول فربما لم يوجد له مناقضة ووجد الكلية مناقضة وربما كان هو اقرب الى الشهرة فكان
الكلي امرا عقليا غير مشهور فان الامور اذا رفعت الى احكام عامة كلية جدا لعدت عن الشهرة فانه اذا قيل مثلا ان كان
الاحسان الى الاصدقا صوابا فالاساءة الى الاعدا صواب كان هذا في حد حريه قريبا من القبول واذا اديت منه الطلب
حرى بحث الاساءة الى الاعدا حتى يماحض به اوطلب مقدمة شهرة ومقابلة لهذا الجزئي فعط حتى يماحض ولم يتقف الى امور جارية

هذا في الكو الحيوة انه اذا حدث المقدمة العامة المذكورة فربما لم يفهم فان تصور الكلي جدا بعيد من العقول وربما عسر فهم
وكان وقوعه بالجهد والعسر وجماهير الجدل كان المحمودات والاربعة امورا اسهل التصور وكان سهولة التصديق مع
في اكثر الامور سهولة التصور وكان صعوبة التصور توجب صعوبة التصديق فكان صعب التصديق بعيدا عن الشهرة وحتى
لو كان الشيء مشهورا امكنت صعوبته العادة وغيره اورثه ذلك سوء الفهم واورث سوء الفهم عزوف الطبع عن التصديق فكان
التصديق والمعرفة [illegible] وذلك لان الحق حق بنفسه والمشهور يكتسب الشهرة لاحوال تعرض بحسبها للامارات النفس التي بها
المتحدث اليه فيسبق له عرضه ذلك يسر يسلمه وكان يمكن ان يحسن المسان اقرب الى ان يسلم له ما تقوله من غيره وان
شاركا في القول كان الموثوق به والمحتشم والمحبوب يسلم الشيء الذي لو طالب بتسليمه غيره ممن تقام عنه [illegible] وموضع غاية
التسليم والشدة ولعسامتضى على المعتقد بل على حسب [illegible] وبحسب اصناف التخيل من الانسان فمن المشهورات
ما يكون السبب في شهرته تعلق المصلحة العامة واجماع ارباب الملل على [illegible] على انها حق في الناس
عن [illegible] والى [illegible] وكل [illegible] العدل [illegible] لا يجب [illegible]
منها ما يكون السبب فيه الاستقراء ومنها ما يحمل عليه الحياء والخجل والرحمة والشمة ومنها ما يحمل عليه [illegible]
[illegible] الجمهور اذا لم يعملوا بالمقاعدة التي ذكرنا وما منهم على طريقة امتحان المجهولات وذلك نوع من تصلح [illegible]
والمناسبة فربما كان الشيء بعيدا الطبع اذا كان المعنى الرئيس يعني على نحو معاند ومناقضه لم اذا يجب فاصب وطلب
وجه المخالف احسن [illegible] وربما كان اسم مشترك يسامح شهرة شيء واذا كان المشهورات [illegible] مشهورات
[illegible] والاوهام المعنى على غير الوجوب الصرف فلا محالة ان [illegible]
[illegible] الكلية بعد عن الذهن [illegible] والاعتد لا يكون استعمال الجزئي من الموضع معده [illegible] واستعمال
الكلي مقدمة [illegible] عن الذهن واذا استعمل وجدت المناقضات له كثيرة واكثر ما يوجد للجزئي فاذا وجد بعض الجزئي [illegible]
الكلي والمشهور [illegible] ربما هو على طلب [illegible] الجزئي فان العاقل ان كان الاحسان الى الاصدقاء [illegible]
فالاساءة الى الاعداء صواب [illegible] ان [illegible] الضد لشيء [illegible] ان يكون ضده [illegible] الضد الشيء
وان [illegible] فان ذلك [illegible] ان كل ضد لشيء يجب ان يكون ضده في ضده بل انما [illegible] في امر
جزئي وليس اذا وجب [illegible] الحكم في امر جزئي اذا كان مشهورا وكان [illegible] ان يكون حكم كلية كذلك فانه ليس اذا كان

الزوج والفرد لا يصدقان على موضوع واحد فكان ذلك حقا او مشهورا في كل متضادين او متقابلين فاما اذا جعل او
وضع الكلي لجزئه المعين حين استقلاله ومن جعل حكم الاحسان والاساءة سقطا من حكمته وصرح واعترف به فان
سقط ذلك الحكم في نفسه من هذا الحكم بعد الاستسلام فيه اي عمومه وخصوصه اذ الم يشهد بعمر عامه واخص من ذلك
اذ الم يوجد مقاوم لم يجر يسلم فان العامة ومن يجري مجراهم اذا بحثت سلموا وجدوا الا مشكلة ولم يجدوا شيئا لا سيما
سلموه في اكثر الامر كانه حكم واجب ويكون الكلي الذي هو الموضع حاويا معدا له فاما اذا استعمل للفعل من جهة للابطال
والنوع بيان المؤلف منه للابطال على اي له امنع ان يكون موضع من حيث انه ان اعتبر مقدمة الاستقلال مقدمة بل اتوا كليح
من المقدمات المشهورة فهي مواضع فقط لكن استقلالها مقدمات قياس مثل ان طرفي النقيض لا يجتمعان وان الكلي
الموجب ينعكس جزئيا موجبا ومنها ما يمكن ان يكون موضوعا ومقدمة فيكون ما نحاقي انه قانون وما نحاقي انه جزء قياس
معا وذلك مثل الشكل الذي ضربناه وكثيرا منها لا يصلح ان يحمل قانونا على سبيل الكلية بل على سبيل التمثيل وذلك
لا يسمى موضعا بل الموضع ما تولد الجزئيات من حيث هو تمثيل ومن حيث تنزل السلسلة وهذا اولى الفن وان كان حكم
موضعا ومقدمة فهو موضع من جهة ومقدم من جهة اما موضع فمن حيث يستعمل على انه قانون واما مقدمة فمن حيث يستعمل
في قياس ولست استحسن ما قال من ان المواضع مقدمة هي كذا او كذا ان كانت المقدمة انما هي مقدمة لانها جزء قياس
وكان الموضع انما هو موضع لانه ليس جزء قياس واذا كان الشيء الواحد يصلح ان يحفظ قانونا تولد منه اجزاء القياس
ويصلح ان يكون نفسه جزء قياس فهو شيء واحد يصلح ان يكون موضعا ومقدمة وليس من حيث هو موضع مقدمة فلا
ان يوجد كونه مقدمة في حد كونه موضعا ولو قيل بدل المقدمة قضية كان اقرب من الصواب ثم يشبه ان يكون الموضع انما
سمي موضعا لانه جهة قصد للذهن يعتبر مقدمة كما ان الموضع المكاني يقال موضعا لكل مكان معين ويقال خصوصا على الموضع
الذي له خاص حكم معين حتى يقال انه موضع امر وانه الموضع كذا كذلك فقد خص باسم الصفات الذهن اليه موضعا ويقال
ان ههنا موضع بحث وموضع نظر فكان الحكم الشائع على سبيل القانون موضع العلاج وموضع استبانة وحفظ ذلك الكتاب
ليس كله نظرا في المواضع بل ذلك اكثر اجزائه وفيه نظر في غير المواضع ونظر سائر من المواضع لكن عمده وما فيه والكثرة هو الموضع
وسائر ذلك انما يقال في كيفية الكتاب الموضع او في كيفية استعمال الموضع وقد سمي الكتاب باسم الغالب من اجزائه احد ا
من مقاصد الكتاب والاصل **فصل في المغزى من القياسات الجدلية وقياسات اخرى كلية الصانع شبيه الجدل**

الجامع

الجامع لمنافع الجدل اما القياس المطلق فقد تحصل والصنف البرهاني منه ايضا قد تصور واما الجدلي فقد عرفناه
بالحد ما هو وانكشف تخالف البرهاني فان البرهاني مقدماته من اوائل في العقل او عنه عن الاوائل والجدلي من المشهورات
والحق ينظر اليه في نفسه والشهرة ينظر اليه من حيث التعارف فليس فيه المشهور المطلق الذي يسلمه الجمهور ومنه ما هو مسلم
عند اكثرهم مثل ان الله واحد ومنه ما هو مشهور محمود عند الفلاسفة والعلماء منهم مثل المشهور عند الحكماء من ان الجميل افضل
من اللذيذ ومنه ما هو مشهور محمود عند اكثر العلماء مثل ان السماء كرية ومنه ما هو مشهور محمود عند اصحاب فاضل منهم كما هو مشهور
محمود عند اصحاب المعلم الاول من ان الفلك طبيعة خامسة وهذه المشهورة بحسب عدد من الحكماء او واحد منهم اذا كان
منضادا لما عليه المشهور المطلق عند الجمهور وستبشع لما سمع به في القياسات الجدلية المطلقة فان القياسات الجدلية
منها ما هي مطلقة يخاطب بها الجمهور واكثر من يجري مجراهم ومنها ما يخاطب به صاحب رأي خاص ولما كانت القياسات
المخالفة والشهرة خارجة عن الاقناع بما في المخاطبات التي نحو الاهواء الامور الكلية فليس كثير حاجة الى الفرق بين الجدلية
ومنها لكن اللواتي نسبة الجدل من المقاييس هي البرهانية وقد عرفت الفرق بينهما وبعد البرهانية المقاييس الاربع التي
يسمى بعضها مشاغبية مرائية وبعضها سوفسطائية وبعضها عنادية وبعضها امتحانية وقد عرفتها لكن المشاغبية لا يخالف
العنادية الا بالقصد والغرض اما في المادة والقياس وصورته فحكمهما واحد وكذلك السوفسطائية لا تخالف الامتحانية
الا بالقصد والغرض والمشاغبية هي اما من جهة المادة وذلك ان يكون المقدمات ليست مشهورة وعلى القصد ولكنها
مشبهة على الظاهر المادة والسواد المشعب ولشبه بالمشهور فتنة اذا كانت صورته صحيحة ان يقال له قياس لانه اذا
وضعت فيه اشياء لزم عنها قول آخر لكنك لست تضع اوليس الجمهور بصورة وفرق بين ان يقول اذا وضعت بين
ان تقول موضوع ووضعت واما من جهة الصورة فان يكون القياس غير منتج لكن المقدمات مشهورة والقياس شبيه
القياس من مشهورات اوليس قياسا ولا من مشهورات وهذان الاثنان قياسين لانه ليس لها حد القياس
لانك لو وضعت ما فيها لم يلزم عنها شيء آخر ولكن كونه يسميا قياسين مرادا اي قياسين لانه اصلها بل عند الممارى
كما يقال سعد حجر ولا يقال سعد لانه لا يكون سعد من حجر ولكن اذا اصل هذا اللفظ بعموم انه ليس بمعنى انه سعد ما يحصيه
بل يعني انه شيء يؤخذ بالسعة وان لم يكن من حيث هو سعة فهذه الانواع من القياس التي تشبه القياسات
الجدلية اذا كانت العادة فيها على العلة فقط لا لانها علة بل لتظهر المدعي لما ليس فيه سمة عنادية واذا

استعملها المغالطون سموا المغالطة مشاغبة، واذا استعملها المتكلم سموها المجادل المدعي للكلام سمي امتحانا
والصناعة الجدلية قد تشاركها الامتحانية والعنادية في الموضوع وذلك لان الامتحانية والعنادية في المشهورات لكنهما لما كان
تستعملها في مخاطبات علمية وليست المشهورات معدة لها فهل تستعملها على انها مناسبة بالصناعة وعلى ذلك صارت
الجدل من حيث العامة اذا استعمل المشهورات في العلوم مغالطة ولكنها تفارق السوفسطائية الصناعة في الغرض
والعادة والمقدمة الشبيهة بالمشهورة هي التي يحصل معها انها مشهورة وثم اذا تعقبت وتؤمل حق التأمل ثابت
كذلك فاما التي يحكم انها مشهورة ولا يظهر عن قرب انها ليست مشهورة بل يرى انها مشهورة فانها بالحقيقة مشهورة
اذا كان حكم المشهور اذا كان المشهور ليس هو الصدق بل قبول الانفس له واما ظهور حال ما ليس بمشهور فهو على احد
نوعين احدهما بيان الكذب فيه عن قرب والثاني بيان عدم الشهرة فيه عن قريب اما بيان الكذب فلان المشهور
وان جاز ان يكون كاذبا فلا يجوز ان يكون شديد ظهور الكذب فانه اذا كان ظاهر الكذب لم يقبل وان لم يقبل لم يشتهر
بل المشهور الكاذب يجب ان يكون خفي الكذب حتى يستتر شهرته واما بيان عدم الشهرة فانه وان كانت المقدمة صادقة
لكنها ليست مشهورة واخذت على انها مشهورة ولم يكن التعقب مما عليها الشهرة لم ينتفع بها في الجدل وكانت مغالطة
وكانت كالكاذبة والتي يكون مع ذلك كاذبة اعدم النفع واما القسم الثاني من قياسات المشبهة وهي المنسوبة باسم
السوفسطائي فنسبتها من حيث المادة الى القياس البرهاني نسبة المماري الى الجدلي فكما ان المماري انما كان مماريا لانه
ظاهره هو ان مقدماته مشهورة من مبادي الجدل وباطنه هو انها ليست كذلك بل مقدماته غير مشهورة في المقصود ولا هي مبادي
مماس جدلي في المقصد كذلك المغالطي المذكور ظاهره ان مقدماته صادقة وصحيحة ومناسبة للصناعة التي فيها المطلوب مناسبة
المقدمات البرهانية على ان تلك المقدمات اما مبادي تلك الصناعة او شبيهة بمبادي تلك الصناعة من شانها ان
تعود فتصير مبادي قياسات بعدما كانت مطلوبة وباطنه ليس كذلك ومادة هذا القياس هي الامر من جميعها اعني الشبيه
بما هو صادق وبمبادي الصناعة وليس فيها مطلوب التظاهر بما هو صادق ما هو مشهور لا يصلح ان يصير مبدا لكن الجواب ان يعلم هذا
الموضع والامتحان فاذا كان الظاهر فيها كذا والمقصود مخالف لذلك يكون مقدمة او مقدمات من القياس ليست
صادقة ولا جيدة على الاصول في المقصد واستعملت على انها كذلك ثم كان غرض القياس المضلل والايهام انه منتج حق
ملزم قوله وانه منتج غير حق فان ذلك القياس سوفسطائي وان لم يكن كذلك بل كان الغرض منه اعتبار المجيب

لمداري

لمداري هو لسنة في تمييز الشبيه من الحقيقة كان القياس امتحانيا وهذا القياس يخالف البرهان بان البرهان اصل
وحق وهذا شبيه ويخالف الجدلي بان الجدلي لا يعتمد المقدمات على انها حق في نفس الامر بل حق من جهة الشهرة و
لا يعتمد على انها مناسبة للمبادي وهذا يعتمد على انها حق في نفس الامر غير ملتفت الى ذلك الشهرة وانها مناسبة
علو احد الشهرة وكان مشهورا كان جدليا فان اخذ المقدمة المشهورة على انها مشهورة جدلي واخذ المشهور على انها
حقيقة في نفس الامر هو في بها المعلوم مغالطة سوفسطائي ويخالف القياس المشاغبي بان ليس اخذ مقدماته على انها
مشهورة او مسلمة او يكذب فيها لانه اخذها على انها حقة ويكذب فيها واذا وقع للانسان من نفسه غلط لم يخرج
من ان يكون فيها قياسا مغالطيا كما اذا وقع الحق للانسان مع نفسه لم يخرج قياسه من ان يكون تعليميا بل كانه متعلم
من نفسه بحسب اعتبارين ان يكون معلما او متعلما فلذلك قد يضل من نفسه بحسب اعتبارين ان يكون مغالطا ومغالطا
وهذا هو مثل ما ظنه بعضهم في تربيع الدائرة او احد شكلي الهلالين يوجد مساويا لمربع يحكم ان الدائرة تنقسم الى الهلالات
وكما ظن بعضهم في قطع الدائرة حين وقع فيها المركز لا على موضعه ان خطا من مثلث مساويا للآخر من او ارد به ونحوه شيء
معروف ولا يجب ان يظن ان هذا القياس يخالف الجدلي والشاعري بان الجدلي لا يكون في الامور المشتركات دون
المبادي الخاصة وان المشاغبي خصه بالمشتركات وهذا اشبه بالمبادي الخاصية بحسب من العلوم فانا قد اوضحنا
الى ان هذا هذر ولا يضع الى من يقول ان نسبة القياس الامتحاني الى البرهاني كالمشاغبي الى الجدلي فان ذلك نسبة القياس
ليس من حيث امتحاني بل من حيث سوفسطائي فاصناف القياسات التي نحو الامور الكلية هي هذه المذكورة وعلى
سبيل التمثيل والتعريف الامر الكلي فيها واما التفصيل فقد عرفت تفصيل البرهانيات وسوف تفصيل الاقسام الاخر
في مواضع اخر واما علينا ان نحاول في هذا التفصيل الجدلي وما يوضح الحال في القياس الجدلي انه ما هو
وما يخالف به غيره ويجب علينا ان نجمع جوامع ما اشرنا اليه من منافع تعليم الجدلي فنقول اولا انا قد احصينا المواضع التي
منها تستنبط الحجج على كل مطلوب الا المواضع التي بها يتوصل الى استنباطها وعرفنا كيفية استعمالها كنا مرتاضين
متمرنين ومعنى الارتياض التمكن من تكرار اعمال جنس واحد وجنسه فالمتمكن يكون مواضع الاستنباط المحمودة معلومة
مستعدة ولا يكون حاله كحال من يحتاج ان يتوكل على الخاطر والحدس واما المحسن مما يعلمه من القوانين في جودة
استعمال تلك الافعال فيكون هذا الناظر ماهرا ان كان هذا القدر رياضة واما تسمية الكتاب من الرياضة ان كانت

الرياضة ثم ملكة يحصل من التصرف في الموجودات من ذلك فانه ليس المرتاض بالرمي من يحصل عنده ما يجب ان
يستعمل في الرمي وان يعلم وجه الحسن في ذلك على الحفظ لكنه لم يمرن به حصلا فهذه منفعة واما منفعة في المناظرة فهو
عرف من حصل ما المناظرة وزمانها وانحاء الحيل والمجادلة فلانه اذا كانت لنا قدرة وعلى انحاء القياس على كل مطلوب كان لنا
قدرة على انحاء القياس على الشيء وعلى مقابله واذا انضاف ذلك الى القياس على سبيل التوزيع والاشتراك اما المشايخ بحكم
العمل واما الاشتراك في العادة فكان يكل طلب على قياس الآخر موضع الاصدام [illegible] ان يحسن الحق لنا الى مساواة كما
ان الانسان يكون معلما ومتعلما من وجهين فيجوز ان يكون مناظرا ومناظرا فانه منفعة المناظرة قد يحصل للواحد مع نفسه و
منفعة الارتياض والغلبة لا تحصل له مع نفسه فلذلك لا يجوز ان يكون الانسان الواحد مجادلا ومماريا ولا يجوز ان يكون
مناظرا ومناظرا فلذلك الغلبة للمجادلة مناظرة ومن الناس من اذا قلنا ان صناعة الجدل تنفع في المناظرة ولم يكن كذلك
قلنا انها تنفع في المحاورة فلا يكون التشنيع الذي يحاوله بعض الخارجين ليس يكون بعد افتتح معترضا من مشافهة والمنفعة
الثالثة هو بعض المنفعة المقصودة في الجدل في انه جدل نافع وذلك في اشعار الجمهور العاجزين عن الاصغاء الى البرهان
اما موافقة لهم على ما هناك من [illegible] المنفعة الرابعة كالجري لسد المنفعة وكالمناسبة له وهو منفعته في انباع المتعلم المعتقد
مبادي علمه والاصغاء الى ما يقال انه لما كانت المبادي للعلوم ولا مبادي لها فلا قياسات من مقدمات حقيقية وقد
برهانية عليها فلابد من ان يقيس عليها من مقدمات مشهورة فانه ليس يقع الصناعة الجدلية في ذلك من جهة
الجهة فان المبادي التي للعلوم ان كانت منه بانفسها لم يضطر المعلم الى قياسات جدلية عليها فان المتعلم بانفسها
اوضح من الجدليات وان كانت انما يتبين بالحس والتجربة فلا يضطر المعلم ايضا الى تكلف قياس جدلي بل يفزع
بالمتعلم فيها الى الحس والتجربة وشهادة الثقات وان كان ليس قياسا لكنه مع ذلك قريب من اليقين فاما ان يكون قريبه
من اليقين بان السعة اليسير يوقف عليه بحسب ان منه عليه من غير قياس وقد علمت الفرق من السعة ومن القياس
وان كان قريبا من الحس على سبيل ان مقدمات ان مقدمات قريبة من الاوائل مجموعة اذن مبادي لا محالة وعلة قياس
صادق واما في ذلك العلم واما في علم آخر وليس الامر على ما قالوا من انه لا قياس صادق عليه الصلاة محتاج الى المشهورات
كان حدوثه ليس بيان اصلا اسنادا بنوع العقد والاعتقاد له بل هو رسالة صادق وكيف يكون للساعة ما معنى عليها
معونة الجدلي فان يقع افادة منه فان كان لا يسئل الا الى مونة ويكون تصاري يلتمس مبادي العلوم [illegible]

كان الا لكان سبيلا الى الضد جعلتها بالمسطليس من نحو انه ليس بل غير المبادي التي هي المبادي التي ليست منه بانفسها ولها
مبادي ولعلتها ربما كان يمكن ذلك في علم آخر فاما في العلم الذي هو مبادي هي له فكل مقام عليه اول انه فكيف يكون
فيه برهان [illegible] الا فكان [illegible] وفي ذلك التعليم [illegible] يكون الجدل ينفع من جهة انه [illegible] حيث
يقع المتعلم من المتشرع ما ينفع [illegible] المشتركة ليكون [illegible] غير مشهور [illegible] في الاشخاص
الموجودة والمواضع الى [illegible] على قياسات [illegible] لا قياسات مساوي علوم والكتب مبادي [illegible] مثلا فانه ربما
وهي الاصل سائت للمنفعة الاتباع لها التي هي من صناعة الفلسفة الاولى ولا لحد واحد منها من تقدم عن صناعة
او اكثر [illegible] على الصواب [illegible] الى المبادي من مقدمات
صادقة من الاوائل الاولى ومع ذلك يقولون المحدد ذلك ومع ذلك فما استعملوا فيها المشهورات من حيث هي مشهورة
مشتركة بل من حيث هي خاصة وقالوا انما استعملنا من حيث انها مشتركة ليس احسان يعلم ذلك [illegible] صناعة
الجدل ليس يحصل صناعة جدل كما علمت بان يكون الجدل قادرا على الاتباع كل مخاطب بل ان [illegible] قدرة وعلى
الامكان [illegible] في اسباب [illegible] اسبابه والعلاج [illegible] حتى لا يكون المقصر ومع من جهته حتى لا [illegible]
كذا لكان الاتباع يحصل واذا قال كذا اقتصر عن الاتباع وليس ذلك اتفاقي كل شيء بل في اكثر الاشياء كالطبيب
فان كونه طبيبا هو ان يكون عنده ملكة يفعل ما ينبغي ان يفعله في حفظ الصحة ودفع المرض حتى لا يقال انه كان ينبغي
ان يفعل كذا او لا ينبغي ان يفعل كذا ثم ان لم ينجع علاجه فما عليه وكذلك المطب

فصل في الاجزاء الاولى للمقاييس الجدلية وهي الجنس والنوع والحد والخاصة

يجب ان ننظر ان هذه الصناعة من اي الاجزاء تقوم واول ما يجب
ان ننظر فيه هو البسائط اجزاؤها ثم يتدرج فينظر في التركيب الذي يليه ثم ينظر في التركيب الثالث الذي يليه ويجمع
لا من جهة الصورة بل من جهة المادة والبسائط اجزاؤها الامور المفردة التي يؤلف منها المقدمات التي منها يؤلف قياسا
واحدا [illegible] والمقدمات لا محالة وذلك لان القياسات الجدلية كسائر القياسات انما هي من مسائل غير مقدمات
منها القياس [illegible] عليها القياس لكنها تفارق المعلمات انما [illegible] على المسائل [illegible]
المسائل بل على ما يتعرض من طرق النقض بحسب الحق وليست المسائل بالموضوع ولا المقدمات فان المقدمات في الكتاب
الجدلي السائل يوجد ما يطلب من المجيب فيكون اولا مسائل على ما علمت ثم اذا سلمت صارت مقدمات فيكون الكتاب

مبنيا على الفاسد بل هو نوع من المغالطة اما مبنيا على المباحثة لان المسئلة من حيث هي مسئلة لا يكون جزء قياس به
لكن يكون اصلا من علم القياسيين [illegible] واذا صارت مقدمة كان جعلها القياس ليتبين جزء قياس فالمقدمة قضية
الحقيقة قضية وكذا المسئلة قضية لان القضية اذا كان مقصودا بالقياس العلمي هي مطلوب واذا كان مقصودا
بالقياس الجدلي سمي وضعا وذلك لان المطلوب هو ما يطلب لتطرح ويحصل نتيجة نفسه [illegible] واما تحصيل
الفائدة من حيث هو حق و[illegible] الطلب ما للاثبات او الابطال لا من حيث الحق فيه [illegible]
فافهم من [illegible] المفهوم من الدعوى واذا كانت المقدمة معروفة [illegible] حرف الاستفهام وما
وحدها معروفة [illegible] حرف الاستفهام سمي مسئلة فهذه المسئلة موضوعها واحد [illegible] موضوعها واحد ويختلف
الاعتبار فان المقدمة الجدلية ليست مستحسنة فلا يجوز ان يكون المحمول فيها نوعا لان النوع اما ان يجعل محمولا على الشخص
او على صنف تحته فيكون جعله ليس [illegible] بل [illegible] اللوازم كما علمت فيكون حمل النوع من حيث هو
نوع ليس بحمل ولا شيء من اللوازم مخصوصا موضع للتشخص [illegible] الا نوجد النوع في
المحمولات الجدلية بل الاولى ان يكون النوع ماخوذا في موضوعات الجدل ثم لا [illegible] ان يكون المحمول مقولا واما
مقولا من طريق ما هو بحسب اول في جواب ما هو او المقول في طريق ما هو كما علمت اعم ولا يكون فان كان واما فاما ان
يكون دالا على جزء من الذات او دالا على حقيقة معنى الذات فان كان دالا على حقيقة الذات فهو الحد او اسم مرادف
والاسم المرادف [illegible] ليس هو محمول [illegible] ان يكون الحد وان كان غيره او دالا على جزء من معنى الذات فكما يسمي
في هذا الكتاب جنسا [illegible] مشترك في انه مقول على كثيرين مختلفين بالنوع في طريق ما هو كالحيوان للانسان وكالحساس
فان الحيوان مقول على الانسان وان كان الانسان ماخوذا [illegible] من طريق ما هو وان لم يكن في جواب ما هو فانه لا يلزم
في هذا الكتاب [illegible] فصل الجنس وجميع [illegible] في الفن الاول لانه لا فرق في هذه القسمة في هذا الكتاب بين الجنس والفصل
ولا [illegible] ههنا [illegible] على انه شيء مباين للفصل بل [illegible] المعنى العام لها وسمي جنسا [illegible] المعلم الاول واذا
كان كذلك كان الجنس المجرد [illegible] اعم من الجنس والفصل [illegible] ههنا [illegible] القسمة ناقصة [illegible]
الجنس والفصل معا مقولان من طريق ما هو كما علمت ويصلح ان يكون [illegible] الشيء ما هو على ان الجواب [illegible] كل واحد
منهما ولا احتاج ان [illegible] لهذا [illegible] هذا الجنس بانه المقول على كثيرين مختلفين بالنوع في جواب ما هو واعلم

ان الفصل

ان الفصل في هذه [illegible] يخالف الجنس من جهة المقول على انواع مختلفة بل من جهة انه كان من طريق ما هو فاذا كان من
سائر الفصل وكما صرح به في التعليم الاول من علم البرهان صالح ان يكون في جواب ما هو فقد شارك الجنس في هذا الحد
فاذا كان حد الجنس هذا ادخل فيه الفصل ولم يمنع ذلك ان يكون هو مقولا في جواب اي شيء هو [illegible] واما الجنس
المأخوذ ههنا فهو امر اعم من الامرين ويسمى ههنا [illegible] في فصول المساواة للانواع الاخرة فان هذا الحد لا [illegible] عليها وهذه
القسمة لا محالة يكون القسم [illegible] في المقول في هذه الاشياء المقول [illegible] وقد عرفت
فيما سلف فيجب ان يحد المقول الذي من شأن تصوره ان لا يمنع ايقاع الشركة فيه وان منعه [illegible] معنى زائد عليه
فانه هذا يكون كليا وكما علمت في امر الشمس والقمر وغير ذلك فيما سلف ثم قد علمت ان الفصول كيف هي [illegible]
الاجناس وان الاجناس لا يدخل في تقويمها [illegible] الفصل كالناطق لا يمنع ان يوقع [illegible] عن الجنس [illegible] الشمس
لا يمنع ان يوقع على غير الشخص المشار اليه [illegible] معنى الناطق كما علمت شيء [illegible] كذا وكذا [illegible] لا يمنع
الذهن ان يكون هذا المعنى مقولا على جسم [illegible] وحركة بارادة [illegible] الحيوان كما مقول [illegible] في الاجرام
السماوية بل انما يمنع هذا ان [illegible] امر من خارج واذا كان كذلك فهو في [illegible] مقول في القوة ممنوع من ذلك [illegible] اخرى
ليس [illegible] المتصور من الشمس [illegible] مقول في القوة على كثيرين ولكنها ممنوعة [illegible]
وليست هذه القوة [illegible] الوجود بل [illegible] التصور في الذهن فاذا [illegible] هذا الاعتبار [illegible] الفصل بل جرى على الواجب [illegible]
واما [illegible] هذا البيان في الفن الاول لان [illegible] ذلك الفن [illegible] هذا المذهب وان [illegible]
التعليم الاول [illegible] على الصواب الذي كان [illegible]
واما العرضيات فاما ان يكون خاصة بالشيء مساو [illegible] والا ان لا يكون [illegible] في هذا الكتاب [illegible]
وان كان لا يوجد [illegible] في نوع غير النوع الواحد [illegible] وقد علمت ان هذا العرض ليس يعني [illegible] العرض
المقابل [illegible] فهذا العرض هو عرض غير مساو ولم يكن هذا هو العرض الذي
[illegible] فان كان [illegible] هذه الصفة فقد حصلت المحمولات
اربعة لا غير حدا وجنسا وخاصة وعرضا فان كل اثبات وابطال في المطالب [illegible] الى احد هذه و[illegible] الحد فهو
قول دال على ماهية الشيء هو ما هو وقد [illegible] فيما سلف وعلمت [illegible] انه لا [illegible] قول من قال ان حد الجنس

او كان مجهولا في مقدمة لم يكن حد الموضوع وكان قوله او كان لمفصلا لو كان دالا على ماهية الشيء على ان تحو ما قالوه ان
قولنا دال على ما هو غير قولنا دال على ماهية الشيء هو ما هو فان المفهوم دال على ما هو وانما على ماهية الشيء ما هو هو تفصيلي ولانه
اذ ليس يدل على كمال ماهية الشيء وعلى تفصيله الذي هو به ما هو فان كان حقا المسكوت قول الجنس على تمام الماهية جنب
لعيرح الاجل ماهية الشيء هو ما هو الا اني كما اردت بل احتجت ان اعلم ما الفرق بين طلب ما هو ومن طلب ما به
الشيء هو ما هو حتى احد الفرق بين ما يصلح جوابا لكل واحد على كل واحد ورايت هذا الكلام نوعا من التكلف واما
اعتراض من عوض الحكم فقولكم هذا احد حد وتم الحد ولو كان للحد حد لوجب ان يكون للحد حد آخر وتسلسل الامر الى غير
النهاية فجوابه عن ذلك اقول لست اسمع به وجوابهم قالوا انا اذ اخذنا الحد المطلق وجعل فيه الحد نفسه علم كيح ان للحد
مرة اخرى ولانا انا قول ليس حدي للحد المطلق هو حد في لحد الحد بالفعل اي ليس الحد المطلق هو حد الحد وان كان حدي
للحد المطلق حدا اعني بالقوة وحد الحد اذ حد الحد للحد حد لكنه ليس بالفعل فان حد حد الحد ليس هو قولا دالا على الماهية كيف
كان بل قولا دالا على ماهية الحد كان حد الحد الانسان انه قول دال على الماهية كيف كان بل انه قول دال على ماهية الانسان
الذي اذا عقلت حد الحد قد تسهل على ذلك ان احد حد الحد لان حد حد الحد لفظ مؤلف من جزئين كل واحد منهما حد فاذا
حصل في حد احد الجزئين حصل في حد الجزء الاخر فحصل في حد الجملة لانه مؤلف من حد الجزئين فكان يجب ان تقولوا ان اعطا
حد الحد المطلق يسهل التسلسل الى ذلك لان تقولوا ان ذلك نفس اعطا سا الحد الحد طبا منهم انه يجب ان يمر واعني مجموع
ذلك الى غير النهاية وانهم اذا قالوا ما قالوا فهو الذي يحصلون به عن الذهاب الى غير النهاية لوجيس عرفهم ذلك حتى
يطلبوا التخلص منه بل يجب ان يقولوا التقابل انه ان كان للحد حد فيكون لحد الحد حد الى غير والمتقدم ان يجب بها
انه اذا وجد الحد بالفعل حتى حصل قول يدل على ماهية الشيء كان لحد ذلك الحد حد بالفعل مرة اخرى ايضا ممنوع عليه
فلا نسلم ذلك فاما انما حد ونا سنا واحد بالفعل وان حصل له ثم منا ان لحد ذلك ايضا فليس عندنا ان لحد شيا بل
ان سئلنا حصلنا وان سكتنا لم نفعل بل كثير من الاشياء لم يسمى له حد ولا حد ولو كان لحد كل شيء لكان ما هو لو كانا لا
ولكنا نحتاج ان نحد الحد ثم حد الحد وكذلك حتى نذهب الى غير النهاية بل او احد ما يجب مكنا ان يسئلنا ان نحد ما لا نحتاج
عليه ولم يصح ان نحد بالفعل فربما كان لنا قدرة على تحديد امور بلا نهاية من قانون واحد كتحديد الاشكال من قانون بعدد
الاضلاع حتى تقول المثلث الشكل المحيط به ثلث اضلاع ونقول المربع الشكل المحيط به اربع اضلاع فلا يلزمنا ان نستمر التقابل

لم

لكم تذهبون في ذلك الى غير النهاية فان ذلك بالقوة ولا بالفعل فليس اذا اعطانا القانون الكلي بالقوة والقرب من الفعل
وسهل علينا التحديد سهولة ما هو كالواقع لنا حد حد وما ذلك كله بالفعل واما ان من السائل سهولة تحديد الحد حد ان
ذلك امر في القوة فسلم انه امر بالقوة وتجويز استمرار ذلك الى غير النهاية ولا عزمنا حلف ولا محال اذا سلمنا انه يمر
بالقوة ولا نهاية لها واما ان هذا الذي سلم انه هل هو حق في نفسه ام لا فانا نقول انه حق فان للحد حدا بالقوة واذا خرج
الى الفعل كان قولا دالا على ماهية الحد والنهاية ايضا بذلك الشرط حد وهو انه قول دال على ماهية حد الحد وكذلك مع جرا
وكان الانسان يدل على الحي الناطق المائت وهو اسم يدل على ما يدل على ذلك القول فان معناه من حيث انه دال
على ذلك الاسم ما اسم معناه كان اسما لشيء هو الحي الناطق المائت كان لنا ان نفعل ذلك ولا يكون مع قول
ذلك الاسم وهو ب هو مدلول الانسان فان مدلول الانسان هو معنى نفسه ومدلول دال الاسم وهو ب هو لفظ
الانسان من حيث دل على الانسان نعم كان لنا ايضا ان نسمي ب من حيث هو يدل على لفظ الانسان بكلام يمكن يعني
ب معنى الانسان باسم لا يكون معناه لفظ الانسان كلام يمكن معنى ب معنى الانسان فمعناه حتى يكون حد يدل
على ما هو اسم اسم الانسان لانه لا في مدة ولان القانون فيه ظاهر ولانه ليس الا مع تردد وتكرر فيكون لها
بالتركيب حكم متساول عن قريب فهذا احد الحد ورسمه انه قول يقوم مقام اسم اي في الدلالة على الجوهر واما قول يقوم
مقام قول فذلك انما يكون اذا كان احد القولين تحصل من الفاظه لفظ هو حد حد فيكون يجمع ما حد حد اللفظ المجمل
في قوله او هو مدل على مدلول الاول واما الجنس فما علمت واما الخاصة فمحمول ينعكس على الموضوع من غير دلالة على
ماهيته واما العرض فانه الذي يجوز ان يكون لطبيعة الموضوع وان لا يكون اي الذي يتقوم ويتم طبيعة الشيء لم يكن
ان يعرض وان كان لكله وبجزئه وان لا عرض بل يفارق او هو كلي ليس هو احد السلبية الخاصة على ما علمت والذي من
فعل من ان العرض وان كان لا يفارق موضوعا ما فانه قد يوجد في موضوع آخر ويفارقه وان الطبيعة وان لم تفارق
الالف قد تفارق ما هو في طبيعة الالف فلا يوجد فيه وقول لا يمنع عن العرض اذا يوجد ما يصلون ما عراض شانها ان
عرض ما عرض له فان مساواة الروا والقاسمين فانه عارض بالمقايس او الحي والروا واما والى عالم الراو ويتساوى
السابعين وغير ذلك لان ولا بعض يجمع جلالة ولا قاطعة وان كان فاصله بحسبها وهو المسلب ومع ذلك فانه لا تفارق و
كذلك ان صعب الى ما تعال من ان العرض لا ان لا تحفظ هو مقومه كما في السند والصعف واما ان لا تحفظ الحد

بل بخلاف في موضوعات الاستقصاء فليس كل عرض كذلك وفصول الستة ان يكون قسمه التعليم الاول للمحمول هو الى حد
والى جنس وخاصة وعرض كانها تعود وتقسم الخاصة الى حد والى ما يقال له خاصة خاصة فتكون الخاصة في التعليم الاول
يدل مرة على معنى اعم ومرة على معنى اخص لان المعنى الاعم وكل محمول مساو لما واما الاخص فكل ما لم يكن من جملة ذلك
مقوما وقد علمت ان مثل هذا كثير في الاخص يدل على معنيين احدهما الرسم والاخر الخاصة المعروفة في كتاب ايساغوجي
فان حد الخاصة ههنا التي هي المطلقة يقع على الرسم وعلى الخاصة المعروفة فان كل واحد منهما محمول منعكس لكن احدهما
قول والاخر مفرد ولما صارت القسمة في التعليم الاول يعني بالخاصة ما يعم الحد والرسم والخاصة التي هي احدى الالفاظ
المفردة ثم لما صارت القسمة يعني الخاصة ما يعم الرسم والخاصة المفردة ولم يستعمل ههنا بالخاصة المفردة او لا فائدة ههنا
في النظر في المفردات المطلقة التي لا تركيب فيها او هي من حيث هي كذلك فان ذلك في المبادي وجب بحث ان
يتكلم في البسائط واما ههنا فالغرض ان يتكلم في المحمولات ولا تختلف احوالها بحسب هذا البحث من جهة البساطة والتركيب
فقد صارت لفظ الخاصة يدل تارة على معنى عام وهو الذي يعم الحد والرسم والخاصة المشهورة في ايساغوجي وعلى معنى
اخص منه وهي التي تعم الرسم والخاصة المشهورة وعلى معنى اخص من الجميع وهي التي تذكر في كتاب ايساغوجي وقد تركت ههنا

فصل في ذكر الاحتياج الى المواضع المعدة نحو هذه الامور وكيفية اعتبارها في المقولات

فهذه هي الامور التي تحمل محمولات
المسائل والنهاية هو حد الاثبات والابطال فمنها ما اثباته اسهل ومنها ما اثباته اعسر وجميع ما اثباته اسهل فان ابطاله
اعسر وجميع ما اثباته اعسر فان ابطاله اسهل وكل ما يحتاج في اثباته الى اثبات شرائط فيكفي في ابطاله الى ابطال شرط واحد
في الحد يحتاج في اثباته الى ان يثبت انه محمول ويثبت انه مقوم والى ويثبت انه مساو ويثبت انه هو الاسم في المعنى اي ان المدلول
عليه هو المدلول بالاسم واما في البرهان فلا يحتاج ان يثبت انه موجود بل لا يمكن وقد علمت هذا وذلك لان الحد وفي
الجدل قد يكون لا بالمحصل بل بحسب الشهرة وربما لم يمكن ان يظهر حد الحد بل ربما لم يمكن حمله بحق ولكن يحتاج في البرهان
الى اثبات شرط زائد وهو انه يكون مع المساواة في العموم مساويا في المعنى حتى يكون حدا تاما وقد علمت كيفية هذا
ويمكن ان لا يكون هذا غير محتاج اليه في الجدل واما في الجنس فيحتاج ان يثبت في الجدل انه موجود ويثبت انه مقوم ويثبت
انه اعم والخاصة يحتاج ان يثبت انها موجودة وانها مساوية وانها ليست في الجوهر والعرض يحتاج ان يثبت انه موجود
وانه غير مقوم وانه غير منعكس لكن من عادة الناس ان يقولوا ان الحد يحتاج فيه الى كل ما ذكر وان الجنس يحتاج فيه

الى الوجود والتقويم وان الخاصة يحتاج فيها الى الوجود والمساواة وان العرض يحتاج فيه الى الوجود فقط واما
الطريق الذي اشرنا اليه اولا فيجعل الحد اصعب اثباتا من الافراد وذلك من جهة كثرة عدد ما يحتاج ان يراعى
فيه ويجعل عدد ما يعسر في العرض والخاصة والجنس متفاوتا بعضه لبعض واما الطريق المشهور فنحو حسان يكون ان
العرض يسهل اثباته جدا ويصعب ابطاله جدا والحد يسهل ابطاله ويصعب اثباته جدا ويكون المواضع التي تعد نحو
اثبات العرض هي المواضع التي تعد نحو الاثبات المطلق الا انه ليس يعجبني هذا المذهب والمعلم الاول يصح
ان يقول ان في جميع المباحث والمواضع التي لغير الحد لما ينتفع به في الحد فان ما يحتاج ان يقال في العرض من طريق
الاثبات قد يحتاج اليه في اثبات معنى الحد للحد الى ان يبين انه حد وان ما يحتاج ان يقال في الخاصة من طريق انها
مساوية يحتاج ان يقال في الحد وما يحتاج ان يثبت به الجنس من طريق ما هو جوهري يحتاج الى مثله في الحد والصفات
اثبات الجنس بعينه يحتاج في اثبات الحد فان ابطال واحد من هذه واحد يبطل به الحد فيكون الحد مشاكلا لهذه ومشاركا
اياها في ضرب من الضروب فيجب لهذا جميع وكل على السبيل التي دلت عليها يظن ان جميع على سبيل عموم العدد و
يعني ان في كل باب بحث خاص حتى في العرض كان العرض ليس يحتاج الى خاص بحث وذلك البحث مقابل البحث
كالبحث ان يبحث بعد الوجود من حال الجنس وكان الشيء اذا كان موجودا اكتفى ذلك في كونه عرضا وبالجملة فان
الذي اجرى عليه الامر في باب العرض يوهم ان كل ما صح وجوده لشيء فهو عرض ولكن يشبه ان يكون انما اقتصر فيه على
مواضع الاثبات ان العرض انما يحتاج ان يبحث من معاني الاثبات الوجود للشيء واما انه غير مقوم فهو اثبات معنى
سلبي فكذلك لم يتبع من تقرير هذا المعنى المحتاج الى اثباته للعرض دون اثباته للحد والجنس الى افراده باب بل جمع النظر
في الاثبات المطلق والنظر في اثبات العرض في باب واحد لكنه لزم من جهة النظر في الحد النظر في الموجود وافراد مواضع
الاثبات والابطال في باب الموجود النظر في ان كذا وكذا واحد او ليس بواحد واهتم بالنظر في باب الاولى والاصعب
لان العرض كما علمت قد يقبل الاشد والاضعف ويكون بعض الاشياء التي من شانها ان تشترك اولى بعرض من بعض
ولا كذلك فيما هو جنس واحد او خاصة ولان قد وكل ما قد صناعة الحد من حيث هي صناعة طرفي الاولى والاخرى وقد
يشكل في كثير من الامور وان لم يكن عرضه هل هي موجودة او ليس فكان الظهر بعد الاولى والاخرى فيحصل البحث عن
ذلك جهة ما يجري العرض فان الذاتي من حيث علمت وانه لا يشك في وجوده لما هو موجود له بل كل ما صح منه انه موجود

لم يسل بان يجرى مجرى ما يورض وظن ان الاعتبار الاعلو رللسى انما هو بحسب نسبته الى سى وكل نسبه عارضه فهو عرض
من هذه الاسباب ان هذه باب البحث على انه بل كما ذكرنا اول السى ورسم الباب حساب الامر فرائب مواضع في العرض
ومواضع في الاثر وخصوصا اذ كان النظر في الاولى والاخرى والاثر اسمه نظر عام او نيا الاعلم ومع هذا كله فان
الخاصه اضيفت الى الحد وجعل الجنس والفصل في باب واحد لاشتراكهما في الذاتيه والتقويم فالطلب المباحث عن
المواضع الى مواضع الاثبات المطلق ومواضع العرض ومواضع الاثر ومواضع الجنس ومواضع الفصل ومواضع الخاصه
ومواضع الحد ومواضع الهو هو فاذا اعطيت هذه المواضع فقد اعطيت المواضع كلها ثم يحتاج ان يعطى القانون
في استعمالها عند المحاورات الجدليه ولكن بالحرى ان يكون لنا معنى الهو هو محصلا مقولا ان الهو هو يقال على طريق
الاختصار والرسم على معان ثلثه فيقال هو هو لما يشارك شيئا في معنى عام جنسى كما يقال ان الانسان هو هو الفرس
في انه حى ويقال في معنى عام نوعى كما يقال ان زيدا هو عمرو بالانسانيه ويقال على معنى خاص شخصى كما يقال ان زيدا
هو هذا الابيض وكل ما يقال هو هو فيه اشتراك ما او اتحاد ما يرد الى واحد انه فاما الاشتراك في هو هو المعنى الجنسى
وهو هو في المعنى النوعى فمفهوم والوحدة ايضا مفهوم واما في المعنى الشخصى فقد يكون الاشتراك بالعرضين والوحدة
بالموضوع كقولك البناء هو هو الكاتب وقد يكون الاشتراك بالموضوع والعرض والوحدة بالجميع الذى حساول الاشاره
جملته مثل قولنا زيد هو هذا الكاتب وربما كانت الكثرة بحسب الاسم والوحدة بحسب المعنى وهو اول ما يقال له هو هو اولا
عرضه في المعنى كما يقال الانسان هو البشر وربما اشكل في الشى الواحد هو هو فظن انه بالشخص وانما هو بالنوع
والسبب فيه ان الكثره بالنوع قد يكون فيه ظاهره بالفعل وقد يكون حصه بالقول بحيث يكون حصه موحد على انها ليست
واحده مثال ذلك ان المياه المتفرقه في اوعيه شتى لا اشكل في امرها انها ليست واحده بالعدد وان وحدت بالنوع
لكن المياه المتصله السيلان الخارجه من غير واحد وحراره فمن حيث انها تفرق بالمواضع المختلفه التى تمر بها وتحاذيها
تعقل من امرها التفرق ومن حيث اتصال بعضها ببعض وتشابهها في الحركه اللذين هما السببان فيما بعد النوع يظن انها
واحد وليست اجزاء الماء الجارى التى لهذه الصفه واحده وكيف يكون الماء الوحد موجودا في جزء من الارض دون جزء
واتفاقى موازاه شى واحد وغير ذلك بل هذه كثيره بالعدد وواحده في النوع فهو هو بها ليست بالعدد بل بالنوع
وليست متى اتحد وان كان حمل المسائل لا عرض لا مر اكبار افتراق مثل ما ذكرته يكون كثيرا بالعدد بل ان يكون على ما ليت

فان الماء المتصل الذى لا خلاف في اجزائه يكون واحدا بالفعل سواء كان قليلا او كثيرا او سواء كان متحركا او ساكنا
لو كانت نفس الحركه مقسمه لكانت منقسمه واما الى متحرك منقسم واما الى متحرك فكان سكون بهذا كثيره واجسام بالفعل
لا نهاية لها هذا محال ولكن يجب ان يوجد الاجزاء على الصفه المذكوره فالحق ما يقال له هو هو من جمله ما عدد ذاته وهو ما يكون
بالعدد ومن الذى بالعدد ما يكون الاسم التى فيه بالاسم ويكون الوحده في تمام المعنى وهى التى يكون هى هى بالحد
ثم ما يكون هو هو بالخاصه كقولنا ان الانسان هو الضحاك او قابل العلم او ان النار المتصعده الى فوق ثم ما بالعرض
ولكن يتامل ان يقول ان الانسان والحيوان الناطق واحد بالنوع والانسان والضحاك ايضا وسايرها مسلم مقول ليس كذلك
بل الواحد بالنوع هما ان يكون نوع واحد وليس كذلك حال الانسان والحيوان الناطق والضحاك بل الذات التى للانسان
هى التى تحد بالحيوان والناطق والموضوع الذى هو الانسان هو بعينه الذى يقال له الضحاك فصار الانسان من حيث
هو بعينه هذا الاعتبار للذات واحد بالعدد وواحده بالعدد وانما يصير كلى بالقياس الى الكثره التى تحته واما ان الاسم
والعرض فقد يتعان موقع هو هو فيدل على انه او التمثيل من جاوز لنا ان يدعو المباحث لما جاز مثل قال ادع البنا
ذلك الجالس الوسيم فقد يجوز ويكون ذات ذلك الصديق هو هو جالس الوسيم وقد دخل في باب الهو هو بالعرض ما يكون
هو هو على سبيل المناسبه على احد وجوه المناسبات التى مذكورة بعد فهى هى المباحث المعروضه المطالب والدليل على
ذلك ان كل محمول اما ان ينعكس على الموضوع او لا ينعكس فان انعكس فهو اما دال على الماهيه فهو حد او غير دال عليها فهو خاصه
وان لم ينعكس فهو اما مقول من طريق ما هو فهو جنس او فصل او غير مقول فهو عرض فكل محمول المطلب اسماده فهو احد الاربعه
وقد يطلب لا اسماده بل انه هل هو حد او هل هو جنس وما اشبه ذلك ولا اختلاف الاربعه من حيث الطلب الاول وانما
الخلاف من حيث الطلب الثانى وانت تعرف ان كل طلب فيرجع الى شى من هذه الا لاستقرا فان قولنا هل النفس جوهر
طلب للجنس وقولنا هل الانسان قابل للعلم والنار والنار متصعده بالطبع الى فوق طلب للخاصه وقولنا هل النفس عدد
متحرك لذاته طلب للحد وقولنا هل العالم محدث طلب للعرض اللازم ويجب ان يحسن هذه الامور المذكوره في المقولات
المعلومه فان في كل واحد منها شيئا هو جنس وشيئا هو فصل فان الفصول الجوهريه قد علمت انها جواهر وكيف هى جواهر
وفصول الكيف مثل ذلك قد يكون كيفا وعلى نحو ما علمت وربما كانت الكيفيه فصلا ولكن لمقوله اخرى غير الجواهر وبالجمله
قد يحمل في كل واحد منها فصلا او ان يكون لشى واحد في ماده ولشى آخر وكذلك قد يكون في كل واحد منها ما هو خاصه فما

في الجوهر فانه قد يخص الانسان الضاحك كما يخص الضاحك الانسان فان الانسان ليس جنسا للضاحك ولا فصلا
ولا نوعا كون الضاحك شخصه ولا عرضا بل هو خاصة له يدخل في حده لا كمدخل الجزء بل كمدخل الشيء الخارج وعلى ما
وبحسب ما عرفنا واما وجود الى حد من المقولات الاخرى لكما عرفته والاحتياج ان حد بعرض كونه والعرض قد يكون في كل واحد
منها وذلك ظاهر في جميعها واما الجوهر فقد يحمل على شيء من الاشياء حملا على سبيل العرض كما يحمل الحيوان على المتحرك من حيث
هو متحرك فيكون نسبته الى المتحرك ليس نسبة شيء غير العرض اعني العرض الذي هو احد المحمولات الذي هو العرضي دون العرض الآخر
والقضاء فان المحمول في المسائل يكون اما جوهرا او ما يدخل في الجوهر مما ليس بجوهر كما علمت واما حد المقولات الاخرى اما بالقياس
الى الجوهر واما بالقياس الى حد الشيء فان العرض له حد يدل على ماهيته وهذا القضاء وذلك لو احتج غيره ادخل في الحد وهي
اعراض وذلك لان العرض قد يعرض للعرض وعرض العرض الذي هو احد المحمولات فيكون بسيطه عرضا يعني العرض الذي
هو الجوهر ويكون جوهريته او ذلك العرض وغيره لم يكن الا عرضا اعني بحسب ما عرفته وعلى ما علمت فيه والا يطلب
في حد العشرة وكل واحد من حد العشرة فما يكون الجنس منه عرضا لما في مقوليته واما العارض منه فقد يكون عارضا لما ليس
في مقوليته حتى ان الجوهر يكون عارضا لغيره كالانسان للمتحرك وقد يكون عارضا لما في مقوليته كالكم المنفصل للعرض المتصل
وبالعكس فان كل مقولة اذا وجدت في غيرها كان على سبيل العارض لها وانما تقوم بتقويم الجنس هو موجود فيها واذا
سئل عن حد العشرة او عن شيء منها هل هي فيكون الموضع النافع في موضع الاثبات المطلق واذا سئل عنها هل هي جنس او
فصل او خاصة او عرض فيكون الموضع النافع فيها هو الموضع الخاص بذلك الاثبات والاصول ان اعتبار هذه الاحوال انما هو
بحسب المطالب في الدعاوى في الصناعة الجدلية وذلك لان هذه المحمولات حدث لها حد كونها المواضع والمواضع انما اعدت للاثبات
والابطال والاثبات والابطال انما هو بحسب الدعوى فان المقدمات الجدلية من حيث هي مقدمات جدلية وليست دعاوى
مقصودة لا يقع النظر فيها من حيث محمولاتها احدى هذه المحمولات واما انها ينظر فيها بحسب المحمولات الى الموضوعات النحو
من النسبة التي لها في حد اما من ذلك يحقق احوالا من احوال الصدق والكذب في حال المناسبة مع المطلوب واما المقدمات
الجدلية فالمعتبر فيها التسليم المشترك والمأخوذ على اي نسبة كانت الحدود وكان ذلك لا يعتبر لكم ان يكون المحمول مساويا او غيره
واما المحمولات الدعاوى فان اعتبارها من حيث هي احد المذكورة وذلك نافع في باب ما والموضع المساوي المبطل له

فصل في تحصيل المقدمات المشهورة الجدلية والمطلوبات الجدلية لكنه يجب علينا ان نعرف كيف يستنبط المواضع

وتحصيل ذلك يجب علينا ان نحد المقدمات الجدلية التي هي جزء قياس جدلي والمطلوب الجدلي الذي هو احد طرفي النقيض
مما تسوق اليه القياس الجدلي وجهين فتحصيل حاصر وما حصره وضبط والمسائل به كذلك يجب ان نفهم هذا الموضع من
التعليم الاول كما ظن من ان ما يعني به ما يشتمل واحدا بالفعل او بالقوة من القياس الجدلي اما وجوه ما يوجد بالفعل فان استعملت
مقدمة واما بالقوة فانه اذا طرحت على جهة السؤال كي يسلم فان هذا غير موافق للمرضي المقدمة بوجه في التعليم الاول من كونه
على انها مسئلة فالفرق بين مقدمة بحسب الغرض الذي في هذا الموضع من ان يقال مقدمة او يقال مسئلة كما علمت فيقول انه يجب
ان يكون مقدمة جدلية الا مشهورة مطلقة او تسلم فان العاقل لا يعمل قياسا من مقدمة مجهولة في المشهور او مضادة للمشهور
او غير مسلم عند المخاطب وان الجدلي لا يقول به احد بان يعتقد يكون باطلا لان ما لا يوضع فيه شيء لا يكون عنده ولا لازم
لان الخصم يقول انما جئتني بذلك وصنعت وسلمت واما ان لم اسلم فلا يمكنك ان تجيء مني شيئا فان المقدمة الجدلية
هي القوة او المسلم او بالجملة ما هو احد واما المطلوب الجدلي فليس ايضا يصلح ان يكون كل شيء فليس كل مطلوب جدليا
فان الامر الذي الذي لا يشك فيه احد من الناس ولا يختلفون في حكمه الا سابه ومن يحاول ايضا القياس فهو اهل ان
يضحك منه وهذه هي المقدمات المشهورة المطلقة فاشياء لا يكون مطالب جدلية الا بالتعسف الى المغالطين في الجدل
واما المشهورة الغير المطلقة وهي التي فيها خلاف ما او موضع شك اذ لا اتفاق على شهرتها فللجدلي ان يطلب منها وان يحصل
على طرفي النقيض فيها والمقدمة الجدلية المطلقة هي التسليم المطلق الذي ليس بحسب انسان بل هو مسلم من الجمهور او العلماء او
اهل الصناعة وحده ان يكون المسلم عن احد هؤلاء بلا منازع فيه للمشهور وبعده ذلك ما نفقه عليه ويضيف له الجدل المحمود في المشهورات
الحرفية كما شهوره على سبيل التالي المقدم وان لم يقع المشهورات فمناسبه او اولى عليها كما وجب على جهة غيره وكذلك
مقبولا للمشهور مناسبه للمشهور على الجهة التي تجعل الذهن عن المشهور التي يسرها اتفاقا في المشهور وان لم يكن الا بعد الاحتمال به جدا
بحسب الحق ووجده هي التي تشبه بالقريب ولا كان لا اتصال بها الا من قياس الى معدم كان على سبيل منه وجوب حمل هي تمثيل
للقبول في نفسه لا انه لزم منه لزوم المحمولات التي تصدق بالقياس بالجملة فان ذلك الصنف من حد لا على صدق تلك المقدمة
واكثرها يحمل على انها مشهورة لا تراق المادة كانها كان يحب ان يحصل لها قبول في انفسها بالعرض او ان تقال بوجوه ما من تقسيم او
التفكير فانها بعد التوهم يكون مستحقا فيها انها محمولة في انفسها وانما عرفها القياس حتى الآن معروفة وجملتها عنه لا يكون كذلك
بل يكون الاشتمال العقلي فيها بما منا من حقها ان لا يكمل ابدا او لا ينكر وايضا المقدمات المضادة للمشهورة والمقابلة التي

مشهورة والضدان يكون جدلية من وجه اذا قدمت على سبيل التشنيع فقل بان يمنع من بعض المطلوب بالقياس لم يكمل [illegible]
في ما هذا ان ما مع ذلك يمنع نحو يمنع وهذا الطريق قياس الخلف من حيث يكون في جميع المقدمات والاراء الذائعة في
المضادة فان من الاراء الموجودة في المضادات ما هو مشهور فاما الاولى يكون ما احل فمثل انه اذا كان مشهورا المحمود
ان العلم بالمتضادات واحد فقد كرهه او منع حصل وكذلك الحس بالمتضادات واحد فصار هذا المحمود ولو باي امر واجب
الاقرار به وذلك لان مشابهة العلم الحس ظاهر جدا وكذلك ان لم يكن مشابها بل مقابلا للكاذب مقابله الحكم مثل انه اذا كان
مشهورا ان الاحسان الى الاصدقاء واجب فان الاساءة الى الاعداء واجب وهذا هو ان الاعداء [illegible] مقابل الاحسان فان تمام ومقابل
او موافقا ان كان محمودا ان الاحسان الى الاصدقاء فالاعداء المحمود ان الاساءة الى الاعداء [illegible] وهذا ان احد [illegible]
ومن حي ويكمنا بحكم [illegible] مقابل الشيء الاول المقابل للشيء الثاني بذلك الحكم [illegible] ان هذا امر واجب في نفس
الامر وليس هو واجب الا انه [illegible] المحمود [illegible] وهي المقدمة الجدلية المطلقة ويشترك في استعمالها السائل والمجيب فان
المجيب يستعمل المشهورات ولا [illegible] على ما [illegible] الى ما سلمه الا [illegible] السائل والضدان فان السائل اذا استعمل المشهورات لم
يحتج الى التسليم في اكثر الامر فان [illegible] المشهورات في الجدل [illegible] في البرهان [illegible] ان الاوليات [illegible]
من غير حاجة الى طلب قياس على صدقها كذلك المشهورات تستعمل الجدلي في الجدل من غير [illegible] ترك [illegible] المشهورة المطلقة
والتسليم [illegible] الى التسليم [illegible] فكانه [illegible] ان يقع [illegible]
فانه يحرك [illegible] الى ان [illegible] لا يسلم المشهور الذي [illegible] السائل [illegible] كانه امر [illegible] كان [illegible]
الى المسلم ويكون كانه قد سلم المقصود [illegible] كان من ذلك مشهورا مطلقا [illegible] ان [illegible]
[illegible] الى [illegible] المعقود على [illegible] من قريب [illegible]
كل [illegible] كان من مشهور [illegible] فان [illegible] على سبيل [illegible] على سبيل المسلم [illegible] الى [illegible]
[illegible] ان [illegible] على [illegible] الاولى بان يكون [illegible] ان يكون مقدمة [illegible] على سبيل
المسلم [illegible] ويكون طلب التسليم [illegible] في [illegible] مطلوب [illegible] مطلوب [illegible]
والقصد [illegible] المعرفة [illegible] الغرض في ذلك [illegible] مقدمة [illegible] مقدمة [illegible]
[illegible] على ذلك ان يكون [illegible] سبع [illegible] المطلق ويكون [illegible] عن المشهورات المطلقة [illegible] ذلك [illegible]

والمعاند والتي عند قوم [illegible] ولا يكون من المشهور بل مما اعتقاده الفلاسفة فضلا عن الجمهور او ما يجري فيه بين الجمهور
والفلاسفة اختلاف كاختلاف الجمهور والفلاسفة في حال اللذة فانهم يرون اللذة خيرا والفلاسفة لا يرون ذلك او يكون
فيه للفلاسفة فيما بينهم اختلاف او يكون فيه للجمهور فيما بينهم اختلاف [illegible] ما يكون لاحد الفريقين فيما بينهم فيه اختلاف الوجه
الثاني [illegible] يكون حكم القول في المقدمة الجدلية واحدها من حيث هي جدلية [illegible] سل وبحث [illegible]
ثم اسمه بالمطلوب الجدلي [illegible] قال واما المطلوب الجدلي فهو علم عملي او حكم اعتقادي [illegible] عليه لنفسه او [illegible] عليه
ليتعين في معرفة شيء اخر وهو لا محالة مما لا يكون بين الشهرة بل يكون من حيث [illegible] فيه لا لانه لا راي للجمهور فيه مثل ان
الاشكال القياسية [illegible] ولا راي للفلسفة فيه مثل انه هل الكواكب زوج او فرد [illegible] الجدلي على ضرب [illegible] بالمشهورات
الى الا دل [illegible] ان يكون زوجا او فردا او للفلاسفة راي يخالف لما عليه العامة او فيه اختلاف من [illegible] من كل فرد [illegible]
ما يقع فيه شك وهو موضع شك [illegible] في الطرفين جميعا او [illegible] عن الامر المشهور مثل
[illegible] ان [illegible] ان يكون [illegible] ليس مطلب جدلي وهو ما لا يكون على قياس من المشهورات ويكون
القياس [illegible] من الاوليات [illegible] مثل انه هل [illegible] الدائرة [illegible] والعلم [illegible] من الفلاسفة للجمهور [illegible]
للمشهور [illegible] سبيل [illegible] البرهان [illegible] سبيل [illegible] ذلك كثير من الاراء [illegible] سبيل القياس من [illegible] وقد [illegible]
من المشهور مثل انه هل الكوكب زوج او فرد وهل زحل سعد او نحس [illegible] ذلك فهو بالقياس الى [illegible] وضع اي دعوى
وليس [illegible] في كتاب البرهان وضعا اعني الدعوى الذي لا يكون [illegible] وانما سمي ذلك [illegible] وضعا [illegible]
[illegible] ومن الموضع المذكور [illegible] فان من الدعاوى ما هو دعوى فقط ومن [illegible] ما هو وضع فقط وما كان كذلك [illegible] ان
[illegible] باسم الوضع فان [illegible] ان [illegible] من المعاني المسماة باسم [illegible] ذلك المعنى باسم ذلك المعنى على سبيل
ابتداء الاصطلاح [illegible] من [illegible] الخاص بما سمي به [illegible] من [illegible] العام [illegible] الوجود [illegible] الوجود والذي هو به [illegible]
في المعنى العامي من غير زيادة عليه [illegible] كان من [illegible] وضع ودعوى فقط [illegible] حق [illegible] المشهور على سبيل قياس او
استقراء ويكون قائله [illegible] بل انه دون [illegible] ان [illegible] باسم الوضع او هو دعوى فقط فالوضع [illegible] المعنى هو راي [illegible]
[illegible] كل راي [illegible] فان [illegible] له [illegible] قوي [illegible] ان [illegible] وكل من [illegible] المطالب الجدلية
بل [illegible] من [illegible] في اهل [illegible] قول من قال انه لا [illegible] ولا [illegible] اليه [illegible] قول من قال انه لا [illegible]

البتة هو قول من قال انه لا حركة وبعض البتة واما قول من قال ان كل شيء واحد او ان ليس كل شيء الا متكونا واما فاسدا فان
المستقر ... ليس موجودا ... او قد كان موجودا ... ان يكون ... حدث ... ليس موجودا ... ليس
ازليا والاحد كان ... يكون شيء لا متكونا ولا فاسدا او هو وضع سخيف والوضع قد يصير مطلبا لوجه من الوجوه فانه
فيه الاوائل فيه خلاف والعمر لانه ... على لفظ الوضع ويعني بها المعنى الذي ... وليس كل مطلوب بهذا
المعنى فانه كثيرا ما يكون مطلب ليس فيه ... خلاف ... من ان يكون فيه للكل ... ان الوضع ... الا قول من ان يكون
فيه خلاف ... من الحكماء ومن ... اصناف او كان فيه خلاف فهو دعوى ... المقبول انه دعوى ... وكل
دعوى ... في هذا الموضع ... وضع لكنه وضع ... على ان ... وليست ... والمطالب ... على
الثاني وعلى سبيل ... الجدلي ... القائل ... القول ... الفيلسوف الاول ...
من يرى ان ... في المعض واسطة وذلك بحسب القائل لا بحسب القول ... ليس علم ... في ...
او لا وسطا في بعض الامر ... لكنه قد يكون عليه قياس بحسب المخاطبة فانه اذا كان شيء ذلك الشيء ... عنده
... ذلك الشيء ... يعرف به ان كان القائل ... الى المخاطب ... الى
المخاطب والى النظر ... وكذلك الوضع المذكور فانه بالحقيقة ليس مطلبا جدليا ... من ... ان ينظر
فيه بالنظر الجدلي الذي بالذات فانه ... الى وضع ... الكلام ...
لمن ... ان ... ومن يقول ان ... او ... ان الشمس ... كل يوم او غير
متحركة او ... كمن يقول ان الشمس غير ... والنار غير محرقة فان مثل ذلك ليس مطلبا جدليا بالحقيقة
فلا مشهورا ... وكذلك ... القياس عليه من الاوائل ... من المشهورات ...
في المطلب الجدلي ... في المقدمة الجدلية ... ان ... الجدلية ... الحكمة فان ... اسؤال العلم
بل ... من ... في ... الى ... بل يقول
ان ... او ... ليس ... كالمكان والزمان او غيره ذلك ليس على ... ليس
عليه ... الى ... فان ... ذلك ... ان ... الى
... وكذلك ... الحكمة من ... ان ... من ... وكيف

الامر في ... ان ... على ... في كون ... وقد بان من غرض ما كلمنا فيه ان العلوم لها ... قد تشارك فيها الجدلي ... ذلك اذا كان المشهور ... منه عليه او على ... ومطالب لا ... الجدلي الكلام عليها
وان الجدلي قد يكون له مطالب ... التي قد ... من المشهور ... الطرق ... اليها
الاهي الحق ... فصل في الآلات التي تتم بها صناعة الجدل وطلب المواضع وهي اربع ... وقد تكلمنا في ... الا
الجدلية وهي ... الى ... الكلام الجدلي اعني المقدمات ... فيه الكلام اعني المطالب فيجب ان نعرف
... الكلام ... الذي ... التركيب ... وكل حجة اما قياس واما استقراء ... والقياس اقرب
الى العقول واشد ... المقدمات في القياس ... والاستقراء اقرب الى الحس واشد ...
... الجمهور ... الى ... صحت ... مقدمات الاستقراء ... ان لا يلزم المطلوب
... قد ... مخالف فالاستقراء او القياس فيما يحتاج الجدل ... ذلك بالمواضع ...
... ان يكون الجدلي ... المشهورات ... الجمهور واكثرهم ... فيما ...
البعض ان يكون ... فانه ... في قياس ... من ... الى ...
الى ... الجمهور ... في ... الى ... في ... وعلى ... ان يعلم
ان من ... مشهور ... مقارب ... مثال ... تقارب ... ذكروا
... المشهور ... في اول ... وان لم يكن ... كما يسمع ...
... وكثير من المواضع المذكورة في الابواب التي ... لم ... مشهور ... ولكنه ...
... في ... والسبب فيه ... ومشهورات ...
... الاسباب ... حتى يكون هناك موجب ... على سبيل الحجة الا على سبيل
... الاستقراء ... ان ... التي يكون ... على
... على سبيل ... على سبيل القاعدة ... ان ...
... مثل ان ... في الطب ... في الموسيقى وغير ذلك ... ان ...
والمسـ ... الامور ... وهو في ... ان ... المستعلق

العربي

بالموت والمهروب عنه اما حقا واما هو ان يكون نفس المسئلة ليس بازاء ما هو يعمل بل لو كسب علمه لكنه نافع في ذلك ونظير
لاجل ذلك كقولهم هل يمكن ازالة الخلق وكقولهم هل العمر الطويل الاسعد والاوضع او الشائع طبيعة وليست اعنى بالطبيعي الجزء
الطبيعي الخاص فقط بل اعنى به جميع ما ينظر في الامور الموجودة في الطبائع التي ليست منسوبة الى انها تكون من افعالنا او من
الوجود وربما كان فيها ما ينفع في افعالنا كمعرفتنا ان النفس باقية وانها بعد ان تفارق البدن مقدسة طاهرة فان هذا
ينفع بوجه من الوجوه في العلم الخلقي وانما من حيث ينظر فيه الطبيعي وعلى انه لا يحتاج اليه في اشياء السعد واشياء الشقاوة
في موضع واحد فيقول اما مثال المسئلة المنطقية فقولنا هل المتضادات توجد بعضها في جنس واحد اما مثال المسئلة الخلقية
فقولنا هل اللذة مؤثرة ام لا واما مثال المسئلة الطبيعية فقولنا هل العالم ازلي او محدث وهل النفس تبقى بعد الموت
في المشهورات ... من المسموع والمكتوب ان يصنف ... في واحد ... الى جنس وكلها في مجموع
والطرق فانه لا قياس جدلي الا من مقدمات جدلية واصل المقدمات الجدلية هي المشهورات فيجب ان يكون ...
ان يجتهد حتى يكون المقدمات موجودة عنده وبوجهين احدهما ان احضرها مجموعة الى علم علم ... يشتمل ... ان يجمع
من احكام المتضايفات والمتساويات علم واحد عام في المتقابلات حتى يجتهد ان يكون عنده ويلي قولنا المتساويات كذا
ان المتقابلات كذا والوجه الثاني ان يكون متصلة عنده معرفة الى الجهات حتى يكون له تصرف في كثرة وهذا السبب الاستعمال
... ان احد الجدلي المقدم في الجدل انما هي اقرب الى التفصيل ... فكان عند المتقابلات فصل ذلك الى
المتضادات ... اذا كان عند المتضادات اصل فصل ذلك الى الاضداد الخاصة فقال مثلا العلم بالحار والبارد واحد
والعلم بالرطب واليابس واحد والعلم بالفضيلة والرذيلة واحد وكذلك الآلة الثانية العدد وهي تحصيل الاسم المشترك
والمتشابه والمشكك وهذا الجنس فانها كالمواضع اي كسب المواد الفرع مقدمات مقصدية نحو مطلوب معين بل انما ينتفع
بها سيرا من بعد ذكره ... ان ... على ان يعلم ان كذا لفظ مشترك بل ان يكون له قدرة على ايراد عدة وما يشترك
فيه التي يدل على معانيه بعضها ببعض فلا نقول مثلا ان الحرام لا يقال على الساعة والعقد وعلى المصنع والمحبب بمعنى واحد فقط
... ان ... كمعنه ذلك بين ... والجدل ... الشجاعة والعدل حمل على انها كيفية ... واما المصنع والمحبب
فمعلوم انه ... الكيفية ... من النافعة في معرفة ان الاسم الواقع على اشياء كثيرة تقع عليها ...
ومعاني ... اوتقع عليها المعنى واحد فمنها ان كان الشيء ... الاشياء المعدودة متضادة والاسماء المنسقة في ذلك الاسم

هي واحدة في الاسم او مختلفة في الاسم فان وجد مختلفة الاسم في اول الامر سهل على ان توقف على ان الاسم اسم مشترك
وان لم يجد مختلفة الاسامي واحدة الاسم في جميع ما تقابل المسميات بالاول بعد عليه فانه لا يمتنع ان يكون اسم مشترك ومثاله
اسم مشترك كالمضاد له فاما مثال الاول فان الاسم الحاد يقع على الصوت وعلى السيف والموجد له من حيث يقع على الصوت
مضاد مخصوص باسم الثقيل ومن حيث يقع على السيف مضاد مخصوص باسم الكال وهذا ما مختلفان فيكون الحاد في الصوت والسيف
باشتراك الاسم والضاد على مثل الجسم الطبيعي والصوت لكن المضاد للجسم الثقيل مخصوص باسم الخفيف والمضاد للصوت مخصوص
باسم الحاد فالثقيل يقع عليهما باشتراك الاسم وكذلك الصف فانه تقابله الحيوان فانه تقابله الحيوان السمج وفي الاصوات
الوسخ واما مثال الثاني فيجوز ان يكون المضاد واحدا في الاسم كما يقال صوت صاف وبالفارسية روشن ولون صاف و
بالفارسية روشن ويقال صوت كدر ولون كدر ويقال بالفارسية تيره فهذا لا ينفع فيه ذلك القانون والاوجد من جهة التمييز
تخلص من الشبهة بل الحد والماهية والعلامة والخاصة هي التي يدل في امثالها على الاشتراك فان الصاف لو كان له فيهما
معنى واحد لكان مدركه حاسة واحدة لكن ليس كذلك بل مدرك احدهما السمع ويدرك الآخر البصر وكان مدرك الحاد والطعم
هو الذوق ومدرك الحاد الشكل اللمس ومثل ذلك ينفع في المضمر منها لا اعتبار الاسم او كان لا يبعد ان يسمى مضادا مجمعا
كالمر والحلو اذا كان المعنيان المسميان بالاسم لم يوجد لا حد مما ضد ولا يوجد للآخر الذي مثل اللذة فانه يقابل لما يحمد والضار
عند شرب الماء ويقابل لما يحمد والذي عنده او لذلك لكن اللذة لذاته التي تقابل محسوس عند العطش واما اللذة لا الحس مثل
النظر والشارك الصنع عليه لما هي تقابله في انفس العاشقين وكذلك المحبة اولا لا تنافي وحده ... اما بعد ... المشكل
واما الا اجل لا يحار ... من كذب المحمد فلا يوجد ... لم يشكل ... والفضل ... في حال اتصاد كل واحد
من المسمين هذا احدهما واسطة والآخر ليس له واسطة فانه لا واسطة بين السواد اذا قيل على الجبل والمساعد اذا قيل على علم
وواسطة بين السواد اذا قيل على لون ما والمساعد اذا قيل على آخر وكذلك اذا كان في كليهما واسطة لكنهما مختلفان فان بين
المقول في لفظ البوء ما من على الصوت والاحض المقول عليه واسطة هي المتخلخل وفيما بين اللونين هي الاكدر والفاتر واسطة
ما بين الضوء بين واحدة واحدة الاسم وواسطة ما بين اللونين كثير كثيرة الاسامي فهذه تؤمن من جهة المضاد فان لم يكن للشيء
مقابل بحسب المضاد فانه لا محالة يكون له مقابل على سبيل العارض البسيط الذي هو منه وعرف الفرق بينه وبين الشاق فصل الحوالي
فان وحدت اللفظ السلبية ... كذلك اللفظ الايجابية كقولنا لا يبصر ولا يسمع البصر فان احدهما كان مشتركا فالجميع

ما زاده مشترك فيه ولذلك ان احدث المعاني من طرفي الملكة والعدم فانه ان كان البصر على وجهين بصر قلب وبصر عين
وكذلك العمى وبالعكس ان كان العمى لجسمين فالبصر يدل على معنيين وايضا يجب ان تعتبر المتضادات والاستقامات
كذلك فانه ان كانت العدالة اللون على سبيل العدالة مشتركا فالعدل مشترك وان كان الصحيح مشتركا فالصحيح مشترك
وايضا يجب ان ترجع الامور المتساوية بالاسم الى اجناسها فان اختلف اجناسها فالاسم مشترك فان الحار والعمل الملكات والميل
للعضد وقيل المساوي وجد الاول يرجع الى الجوهر والثاني الى الكيف والثالث الى الكم فيكون لون اسم الحار تقع عليها
لمعان مختلفة اللهم الا ان يعني بالحار امر من الامور اللازمة التي تشترك فيه لا على سبيل الاشتراك في المقومات فيكون جنسه
من الاسماء المشككة الا ان الحار ليس كذلك فان الملك يخبر على انه جوهر كامل الوجود وليس فيه ما بالعلو وليس هو الامر معه
والمساوي وكذلك ان لم ترجع الى اجناس عالية مختلفة بل اجناس متوسطة مثل الابيض في الالوان والابيض في الاصوات
ومثل الحاد من الاصوات والحاد من الزوايا ومثل ما يقال للانسان حمار وللحيوان حمار فانها ليست ترجع الى اجناس
عالية مختلفة ليس يحمل بعضها على بعض وفصولها متباعدة ولكن ترجع الى اجناس غير مختلفة فان الانسان وان لم يدخل في جنس
لدون اعلى الاجناس وكذلك جنس احد الابيض اللون والاخر الصوت او هما داخلان تحت جنس دون اعلى الاجناس
واما اذا وقعت في اجناس قريب بعضها تحت بعض فلا يدل ذلك على وقوعها تحتها بالاشتراك فانه قد يكون للشيء
الواحد واما جنسان مختلفان بهذه الصفة بل ربما كانت اجناسا مختلفة ليست من فصول متقابلة بل بعضها تحت الحيوان
الناطق والحيوان المائت اذ جعلت الناطق اكثر من الانسان عموما وجعلت من جهة الاجناس من الانواع التي بعضها فوق
بعض ان يكون النوع الواحد يقع بالاشتراك على شيء واحد من حيث يدل على الاعم والاخص كما علمت مرارا وقد يقع هذا النفع
بعينه النظر في الامور التي ترجع اليها المقومات اسم الموضوع بل مقومات امور اخرى عند اعتبار المتضاد والمقابل
مثل انه ان كانت المقابلات ترجع الى اجناس مختلفة فاسم الضد مشترك واسم الموضوع ايضا مشترك وكذلك من العلامات
ومما ينفع في اعتبار اشتراك الاسم ان يعمد الى الاسم المركب للشيء الذي يركب من اسمه الخاص من الاسم المنطوق في اشتراكه كانه
اسم واحد لكنه مركب فيحلل ذلك الى الحدود والرسوم ثم يرجع الى الحساب فان بقي الباقي مفهوم واحد فحصل عليه الاسم مشترك
مثال ذلك صوت صاف حالك اذا رفعت الصوت ورفعت الجسم لم يبق هناك شيء واحد لانه بقي اذا رفعت الصوت
ورفعت الجسم مثل المسموع وما فيه البطر والشعاع وربما لم ينفع الرجوع الى الحدود والرسوم في تحصيل اشتراك الاسم

وكثيرا ما يكون الحد المسموع لجميع ما اشترك في الاسم واحدا او السبب فيه ان يكون في التحديد اشتراك اسم آخر كما يحد الشيء
الصحي الذي نسبته الى البدن نسبة اعتدال هو موهم ان ذلك حد واحد وليس هو لجميعه واحدا بل حدود والان لفظ نسبة الاعتدال
مشترك يدل على ما هو علامة اعتدال وعلى ما هو سبب اعتدال ثم ما ينفع في اعتبار اشتراك الاسم انه اذا اقيل شيء على شيء فيقبل
تحمل المقايسة ان يقال انهما متساويان في معناه فان كانا يقبلان الاشد والاضعف فيجوز ان يكون احدهما اشد واضعف
من الآخر وان كان احدهما يقبل والآخر لا يقبل فهذا اولى ما يدل على اشتراك الاسم مثاله هل الصوت الحاد مساو في حدته
الحاد والطعم الحاد او ليس وهل يمكن ان يقال صوت احد من سيف او سيف احد من طعم مع انه يمكن ان يقال صوت احد من صوت
وسيف احد من سيف وقد يقال نور لسان الحق ونور للشعاع ونور لسان الحق لا يقبل الاشد والاضعف ونور الشعاع
يقبلهما وايضا اذا دل الاسم على اشياء هي فصول الاجناس مختلفة متباينة فان الاسم مشترك فان الاجناس التي بهذه
الصفة فان فصولها مختلفة الحدود ومثال هذا ان الحاد يدل مرة على فصل للصوت اذ الصوت يخالف صوتا بانه حاد
ويدل على فصل الجسم صنائعي وايضا ينظر في فصول ما يدل عليه بالاسم هل هي مختلفة او هي فصول واحدة وان تباينها فان
الفصول مختلفة فيكون الاسم مشتركا فانك تجد فصول اللون الذي يقال على البصر مفرق للبصر وجامع له وفصول اللون الذي
يقال على اخذ الاجناس الستة التي في الالحان حسنا وسيئا فلما كانت الفصول مختلفة كان اللون اسما مشتركا ثم النوع لا
يكون فصلا البتة لما هو نوع له ولا الفصل نوعا له فاذا كان كذلك فان كان احدهما نوعا والاخر فصلا فالاسم مشترك مثل
الابيض في الالوان فانه نوع وفي الاصوات فانه فصل فاذن هما باشتراك الاسم ولكن يجب ان ينظر ان هذا البحث هل هو
حقيقي او بحسب المشهور فقول اما ان يقال ان فصول الامر الخاص هي انواعها فقد علمت فيما سلف انه لا يصح ان نفهم من ذلك ان الفصل
المنطقي بالعرض هو بعينه نوع بل بعلم ان معنى الفصل في كل موضع غير معنى النوع وان الفصل ليس البتة جزءا من مفهوم الفصل
وهو جزء وايما من مفهوم النوع لا شك فيه لكن معنى ذلك انه ليس يحتاج النوع الذي هو بسيط الى ان يكون له فصل مجرد
بسيط حتى يكون له حد فصل منطقي مستو مثل الشيء الذي هو النوع فيها انما يكون معنى الفصل المنطقي له لذاته يعني ان
الناصع وما يجري مجراه من البسائط ليس يفرق البصر بمعنى يعرض للشيء فيكون شيئا ما يفرق هو المفرق بل يكون
الناصع يجب ان يكون مفرقا للبصر لذاته الا كالناطق اذ كان ناطقا وان كان ليس له مفرق للبصر هو انه ساطع او هو
مفرق البصر بمعنى ان الشيء مفرق للبصر وهو ساطع لمعنى انه لون مفرق للبصر هو انه ان كان لا يوجد المفرق للبصر الا لونا فليس

اى شيء مفرق للبصر هو انه لون مفرق للبصر فانه ليس كلما لا يوجد الشيء الا ويكون هو هو يجب ان يكون داخلا في مفهومه
ومعوّلا على ماهيته وقد علمت هذا فيما سلف فهذا الحكم اولى لانه لا يوجب خطؤه من ان يكون نوع البياض هو بعينه فصله في المعنى
والمفهوم ولهذا الاحسن ان يقال اللون الساطع كما يصح ان يقال اللون المفرق للبصر فلا يجب ان يقال فقد يكون الفصل نوعا
يحاول بذلك ابطال هذا الموضع واخراجه من المفيد وخصوصا ما مثل مع ذلك لكن النوع لا يكون فصلا للجنس وهذا يوجب ان
ينعكس فلا يكون فصل نوعا البتة او يقال ان هذا في انواع الجواهر وفصولها وكيف والاشكال باب لعرائها بل يجب ان تعلم ان الفصل
المنطقي لا يكون البتة نوعا لشيء الا على وجه ما فالفصل منطقي آخر وهو الذي يكون له امكان جنس وكثيرا ما يكون ذلك الذي
كالجنس فصلا للجنس الاعلى الذي فيه الشيء مثاله المساس ومعناه شيء ووحس فانه نوع من المدرك الذي هو شيء داوم
وقد علمت ان مثل هذا كيف يدخل في المقولات وكيف لا يدخل فيها واما ما هو نوع متقرر من المقولات فليس هو البتة فصلا
لشيء على انه فصل منطقي بل يكون فصلا لشيء على انه فصل بسيط والكلام هاهنا في الفصل المنطقي فليس شيء من الفصول المنطقية
نوعا لشيء من المقولات وبالعكس ليس شيء من انواع المقولات فصلا منطقيا لشيء وانما قلنا ان الالتفات هاهنا مصروف
الى الفصل المنطقي لان المثال الذي هاهنا هو الحاد وهو محمول على الصوت من غير اشتقاق فيقال صوت حاد ولا كذلك
الفصل البسيط فانه انما يحمل كما علمت بان يشتق منه واعلم انه وان لم يكن للفصول المنطقية في الامور البسيطة فصول بسيطة
وجود فانه قد يقال ذلك على سبيل التفهيم وان قال لون له تفريق البصر فلا يجب ان يظن انه يعني بالتفريق بالفعل فان
ذلك ليس فصلا ولا يجب ان يفهم منه ان في طباعه شيئا هو التفريق مقترن بالنسبة حتى يكون مجموعهما المفرق كالمماس المفرق
بالنسبة حتى مجموعهما الابيض ثم يوصف به الجسم بل انما يقال ذلك على سبيل التفهيم والمجاز ويجب ايضا ان يعلم انه اذا كان
احد المعنيين المفهومين من المسمى نوعا والآخر فصلا فان اللفظ مشترك وكذلك انه اذا كان احدهما جنسا والآخر فصلا وكذلك
اذا كانا فصلين جنسين متباينين في العموم لكن امثال هذه المشتركات قد يدل بها على شيء واحد بالذات او بالعرض ومن حيثيتين
وقد سمعت امثلة هذا مرارا واما الاداة التي بعد هذه الخمسة من الجدلي للارتياض فيه وفيه فالاقتدار على حد الفصول في
الاشياء فانه بذلك يفرق بين الامور المتشابهة جدا وافضل ذلك ما كان في اعتبارات احكام شيء واحد على ان البحث
عن تباين امور متشابهة الاجناس نافع جدا مثل التفريق بين احكام الحس واحكام العلم واما الاشياء المتباعدة جدا
المختلفة الاجناس التي لا اشتراك فيها في طباعها ولا في اجناسها ولا موضوعاتها فان اعتبار الفرق هاهنا كانه خوض في

امر

معرفة امر معلوم وذلك غير مفيد فائدة واما الاداة الرابعة فهي الاقتدار على اخذ المشابهة ويجب ان يكون ذلك
مستعملا في الاشياء البعيدة الاجناس المتباعدة جدا فان ذلك يكون حينئذ مغرضا مثل تشابه الجوهر والكم في انهما لا ضد لهما
وانه قد يكون بالنسبة كما يقال ان نسبة الحس الى المحسوس هي نسبة العلم الى المعلوم او نسبة الساطع الى البصر نسبة السواد الى
ونسبة البصر الى الساطع كنسبة البصر الى السواد او نسبة العقل الى الخيال كنسبة الخيال الى الحس ويطلب ان لا يكون في الحد مشترك
او يكون مشترك واحد هو في كليهما منسوب او في كليهما منسوب اليه او في احدهما منسوب وفي الآخر منسوب اليه ويجب ان يكون هذا
كله في الاشياء المتباعدة واما فان الاشياء المتقاربة اذا تكلفت ايجاد التجانس بينها بعد كالانسان والثور وكالحمار
والسواد والفرس وقد اسلفنا جميعها بعد التجانس في الحدود **فصل في منافع هذه الادوات** فاما الاداة الاولى فمنفعتها ان يكون
المعنى السائل الملاحة فيما لا خلاف فيه فربما كان بالامر المجيب غير مقابل في المعنى لما يسوق اليه السائل كلامه كمثل كثير مما
وقع الخلاف فيه من المخطئ والمتشاغبين في زماننا او ما يقول احدهم ان الله يرى ويقول الآخر لا يرى والذي يقول انه
لا يرى ويعني به انه ليس يدرك بالبصر ادراك الشيء مقابلا وذي كيفية والآخر يسلم ذلك ولو صرح به لكنه يقول يرى ويعني به
معنى آخر لا يقدر على النطق به فيهما يتشاغبان على المعنى وكذلك في قول احدهما الكلام ليس مخلوق ويعني به هذا المسموع وقال
الآخر الكلام ليس بمخلوق ويعني به شيئا آخر غيره وذلك لا يصور ولا يصوره فربما تراهم يتشاغبان فالاقتدار على تحصيل
الاسم المشترك نافع في هذا الباب منفعة عظيمة ويكفي المتحاج فيما لا شغب واختلاف فان المجيب اذا كان يعرف حال اللفظ المشترك
لم ينقد للسائل لمعنى واحد ابتدئ البحث وساء السائل منه وكثيرا ما يحاول ان ينقل على معنى فيصرف العبارة عنه الى الآخر
ويحول المشهور ايضا فانما يعتد بذلك على الجحود من ان يجري علينا مغالطة باستعمال اللفظ المشترك المغالطة الذي سبيل
على وجه ما في الغرض الذي يلي هذا الفن وان نسينا ان نغالط غيرنا على سبيل القياس الامتحاني لكنا فانه يصلح لنا ايضا
احيانا ان نستعمل المغالطة ونحن لنا قوة الجدلي كما يصلح ان نستعمله ونحن لنا قوة المعلمين والعلماء فان كثيرا من الاجلة
من يعلم الحد تركه الحق جهارا ويكون الاصلح ان يعتقد المجيب خلافه وان صعب او صعب الجدل لسوء فهمهم ولا حاصل للجدل فيه فان
مع مثلهم من لا يصلح لقصد ... الحكمي وكان مع ذلك قوي الجدل قوي المغالطة مقتدرا على قمع ومن يمشي على المشهور فظاهر ما في
المشهور من العوارض فلعله ظهر له ان يعمد وبحسبه يؤول السحاب من موهم معه كل وجه من الالزام فربما يعجب منه
المغالطة كما وقع لسقراط مع ثراسوماخوس حين كان الاقى امر العدل اذ غالطه سقراط باسم مشترك عالمه ولبس

مع جزئك المجيب وحده ولا السائل وحده فان كلا الفريقين منتفعان به واما المجيب فانه اسقاط عليه ان
احد على ما كسبه بمقابل موضع المجيب ويكون بمقابلة في المعنى غير دفعه امن له ذلك او صح عجزه ويعرف قصوره
واما السائل فان يحاول المجيب بذلك اذا كان بعيدا عن تمييز معاني الاسم المشترك فيكون السائل في ذلك وجيها
من المنتفع ابعد بها الا ان يا العلم آخر الامر عجز المجيب الا ان يكون السائل لا يحصره ويقابس على مقابل موضع المجيب
مسائل اصناف على مقابل ما اشترك في الاسم مكانه وانما يمكن هذا فيما لا يكون الحكم على جميع معاني الاسم المشترك فيه
واحدا الا كلا ان يطلبه في قول كل قسم فان للمجيب حينئذ ان يقبل الا ان يقول ان حكمها واحد لكنه يلزمه عليه القياس
لحكم المعنى واما ايضا المستعمل حسما للغرض واحدا او تقول السائل انما الخيل مقابل كذا او هو مشترك في الحكم على حكم الامر الذي
ثبت الى المطلوب في اراد القياس على مقابله ما كلاهما عنده سواء فيسقط بهذا التسليع والتسجيل على التسع نعم
في مقال السائل من مقابل المطلوب الى مقابل مشاركه اذا كان حكمها سواء بل انما صح هذا اذا كان حكم الامرين مختلفا
وبالجملة فان هذا مغالطة وليس صالحا في الجدل ولا يحسن ان يستعمل به الجدلي الا في مثل الحدث الذي يوسم به ذلك اذا
حسن قصوره عن نفسه عن مقاومة الخصم وكان غرضه في مقاومته مصلحة وجد لنفسه مخرجا او وصولا الى الغرض مما يتعلق
باستعمال اللفظ المشترك اذ الغرض في مثل ذلك ليس بيان الحق بل المصلحة واما الادوات المستعملة على طلب الفصول
فمنفعتها في ادراك المواضع والمقدمات المعدة نحو القياسات التي بعضها يعد لمطلق الواحد والعدد او ريد
ابطال الواحد واثبات الغير ومنفعتها في الحدود فان كمال الحدود بالفصول واما الادوات المعينة على طلب التشابه
فمنفع في الاستقراء اذ الاستقراء مبني على طلب امور متشابهة تحت كلي ولكي اخر يستعمل احد الكلمتين محمولا على الاخر
فان كانت عامة مسلم منع وبهذه المنفعة على ما علمت مشهورة الاحق ومنفعتها ايضا في القياسات الشرطية المتصلة
ولكن منفعة مشهورة ايضا لاحقة واما منفعة المشهورة فهما في على وجهين احدهما استعمالها في الجدل وهو ضرب من التلطيف
والتشنيع على الاستفادة كقولهم ان كان اللمس بورود الملموس على اللامس لا لاقصاء فالابصار بورود المبصر على المبصر فهذا
كلام جدلي اكثر ما يكون مشهورا لعقول لكنه ليس بواجب حتى ان يكون الحكم في الشيء كالحكم في شبيهه لكنه اذا كان هذا
الوجه من الاحتجاج مشهورا استعمله من الجدل في المشهور ان يطالب المخاطب بهذا الفرق منها واما في الصدق
فلا يلزم المخاطب ذلك لانه ليس يلزم في الحق ان يكون حكم الشيء كحكم شبيهه بل هذا يمكن ان يكون ويمكن ان لا يكون

فيه

فهو نفس الدعوى وانما يلزم من طريق النظر الحق ما يلزم عن مقدمات واجبة واذا كانت المقدمات ليست واجبة فليس الكلام
بقياس او ليس فيه مسلم ومسلم ومعلوم وقد علمت ان هذا كان شرط القياس في ان اصل ما يلزم عنه لازما فيكون للمخاطب ان
يقول ولم يجب ان يكون حكم البصر كحكم اللمس وان تشابها في انهما حاستان فما لم بين ذلك عليه بعد وجود المشابه لم يجب
واما الذي في طريق الخلف والتشنيع فكما تقوله قائلهم لو جاز ان يكون كذا لجاز ان يكون كذا اعني لو جاز ان يكون البصر
رسل رسولا الى خارج لجاز ان يرسل اللمس رسولا ايضا الى الملموس ويكون اللفظ لو هنا احسن في الاستعمال اني
فاذا كان استعمال هذا الفن جدليا نزهان محمود مشهور اذا كان من العدل في الجدل ان يطالب الخصم بالفصل حتى يبين انه لم جاز
في هذا دون ذلك كان حينئذ اذا لم يبين فقد هذا ان كان هذا الماخذ صار مشهورا ومقبولا فان الماخذ قد يصير مشهورا
كما المقدمات قد تصير مشهورة واما في الحق فلا يلزم الخصم ان يجب من ذلك السبيل بقول ولم كان يجب او لم لا شيء في شيء
ان يجوز في شبيهه بل يجوز ان يكون حكم موجودا في شيء وغير موجود في اقرب الاشياء شبها منه واذا ليست هذه المقدمة مسلمة
فليس قياسك صادقا حتى يطلب الفصل فيه ويجب ان ليست احد على الفصل فيه فان هذا [illegible] على وجوب التشابه فيه و
مع هذا البحث في الحدود والرسوم لان اول ما يجب ان يطلب في الحدود هو الشيء المشابه فيه لان اول ما يطلب الجنس
والجنس اعم المشابهة في الامور الذاتية والرسوم قد يوجد فيها اما اجناس واما بدل الاجناس امور متشابهة للاجناس
وايضا فانه اذا كان عنده حد شيء ما ولم يكن عنده حد او رسم لشيء آخر قريب كان ذلك الاخر مساعدا لحده او كان
مع ذلك مساعدا في امره وذلك الامر هو حده او رسمه بمقدار ذلك بحصوله بعد من مشاركة على جنس ذلك الشيء الاخر ثم
تقرب الامر في ارساء الفصل وهذا مثل مشابهة سكون الريح الراكد والبحر والوحدة والعدد والنقطة او كل واحد منها مبدأ لكم و
الحد لسكون اذا وجد واما مثل هذا او حد واحد ايضا او ما هو في المشهور جنس او ما هو قائم في الرسوم مقام الجنس فهذه
هي الالات النافعة في اكتساب العدة الجدلية لتتم بها الوقوف على المواضع **المقالة السابعة من الفن السادس فصل**
في مواضع الاثبات والابطال الخاصة ومن جوهر الوضع اما سيذكر في هذه المقالة ذكر المواضع الكلية لكن [illegible] بسبيل
التعلم الاول فان عامة في التعاليم الاول احدى على سبيل جميع من غير ان يعتنى بما هو احرى بالمرتب فان جميع ذلك
تحت علم واحد [illegible] ما طرف من معاداة والنكت لما هو عام من الرتبة دون الضرورة فلو شاء ان وجب ما هو
مواضع الاثبات والنفي المطلقين على حده وخيره من الذي يعم العرض من حيث لا الوجود والعرض لم يكن ما يكتب

من ذلك بأس وكذلك ان كان من المواضع شيء منه وان لعله موضع كانه عرف منها علم مكلف ان يكلف حصر
المحال فيه على ان العظم بعده حوه والعموم من المرتب والسلسلة لا معطا الترتيب الحس مقبول الا ان المطالب التي يساق اليها
المقاييس كلية وجزئية واما ما ثبت كليا او ابطال بالكلية فقد تضمن الجزئية فيها فعله والعرض مقدم حسب كليا وقد حرم
والاستطالة من حيث هو عرض سلبيه جزئيا واما ما سواه فان جميعه يحتاج ان يثبت كليا ويبطل ان لا يوجد في البعض لكن
الخاصه والحد يحتاج ان يثبتا كلين وان يبطلا مطلقا سوى الموضوع ابطالا كليا واما العرض فيمتنع ان يثبت معاكسا
للموضوع فانه حسبه يطلب حاجته لكن ذلك ينفع في ابطال العرض فانه اذا اثبت انه معاكس لم يكن عرضا لكن اثبات ذلك
صعب جدا فاذا كان العرض وجوده اقرب الى ان يكون وجوده ابطاله زياده تأكيد حتى يكفي ان يكون موجودا او ان لم يكن
للجميع ولم يكن مستمرا وجميع ذلك لا يريده معنى وجوده [illegible] على الوجود بل الزياده هو ان لا يكون عاما واما ان لا يكون مقوما
وما اشبه ذلك وكان ماورا العرض يحتاج في امره الى نظر زائد وكان البحث والنظر الشيء جنس يكون اظهر لم يعد ان يكون
سلم له الوجود والسائل او اخاصمه في انه ليس بجنس انما يخاصمه المخاصمه الخاصه بانه ليس بجنس اذا كان سلم انه موجود واما اذا
ادعى في شيء انه عرض فيكون قد اعطى انه لا يضمن كونه عاما بل كونه عرضا فيكون في اكثر الامر انما يخاصمه السائل في ان هذا ليس
موجودا فضلا ان يكون غير عام والى ان يقول له هذا موجود ولكنه حمل لا عرض فهو مما يقع بعده فكان الحاق مواضع العرض في
التعليم الاول بمواضع الاثبات المطلق محاله عائده وعلى ان النظر في المحمولات التي هي اجناس وحدود وخواص يظن ان يحتاج
هل هي موجوده للموضوعات وهذا النظر داخل في اعتبار الوجود وقد عرفت في مواضع اخرى ماله في ذلك النظر الثاني في ان
المحمول هل هو جنس او هل هو حد او هل هو خاصه وهذا النظر في عارض طبيعه لان الجنسيه كما قد علمت امر ما عرض للطبيعه الموضوعه
للجنسيه فيكون النظر في هذه المحمولات من جهة نظرا اخص من النظر في الوجود ونظرا في ان هل الشيء عرض وقد ظن في هذا الموضع
ان السائل مبطل والمبطل سالب جمل علته التقدم النظر في السلب الكلي في هذا الموضع على الابطال وهذا كذب وربع فانه كما ان
المبطل بالايجاب يكون بالسلب كذلك المبطل لوضع سالب انما يكون بالايجاب ايضا فان التعليم الاول لم يعرض لتقديم السلب
بل ذكر حدوث ابطال ذا السائل انما يقيس على الابطال انما بعد البحث الابطال الكلي قد يكون موجب جزئي وقد يكون
لسالب جزئي وقد يكون الكلي منهما جميعا وقد ظن في العرض شيء آخر وهو ان الجنس كالحيوان اذا حمل محمولا على جوهر حيوان دل
على وجوده ثم الجنس لا يدل على وجود النوع ولم يعلموا انه لا فرق ان يقول الحيوان لا يدل على وجود الانسان والابيض يدل

لامحال

لا محاله على وجود الابيض واما انه الى مثل على ما فهمه شيئين تم الجنس معنى هذا اللفظ في وابل المواضع المذكوره وهو النظر فيما
فرض عرضا المحمول هل هو جنس او حد او خاصه له فان كان الجنس [illegible] وهذا كانه يسلم الوجود له وخصما تعيين جنس
الوضعيه التي هي لا محاله غير هذه المعاني الاخرى [illegible] ان البياض جنس [illegible] كان لونا وهو اعطا اللون
جنسه وكذلك لو قال ان قد علم غرض [illegible] يكون قضيه مشهوره [illegible] عن الوجه الذي هي عليه [illegible] يحمل الجنس الا محمولا
بالتواطؤ [illegible] ان الشيء يتحرك [illegible] المعنى [illegible] خاصه للبياض
لما كان [illegible] الاسم [illegible] الاشيا [illegible] ايضا كخواص وهذا الموضع
[illegible] القياس [illegible] من الشكل الثاني [illegible] للابطال [illegible] الاثبات [illegible] محمول كذا جنس
للموضوع ولا شيء مما هو عرض للموضوع [illegible] في الابطال قياس [illegible] الاثبات يحتاج الى مقدمات كثيره [illegible]
حتى يقال كذا ليس بجنس [illegible] والقياسات بالحقيقه مركبه من
منفصلات كثيره كانه قال كذا اما ان يكون جنسا او فصلا او خاصه او شيئا اخر لم يسمى [illegible] لكنه ليس بجنس [illegible] كذا
ولكنه لم يسمى مرة اخرى حتى [illegible] الا انهم يستعملون الاستثنائيات [illegible] الكبرى مقدمه موضوعه
من محمولات الاستثناء [illegible] فان الاولى بهذا الموضع ان يكون بعد انحاء الابطال في موضع آخر بعد انحاء [illegible]
بالذات وقد يمكن ان يحمل بعد انحاء [illegible] الوضعيه [illegible] الموضوع في المسئله بان يقسم الى انواعه واصنافه [illegible]
[illegible]
[illegible]
[illegible]
[illegible]
[illegible]
[illegible]
[illegible]
[illegible]

في الكل والاكثر لم يظهر عنادها ويجري موجب مطلقا كسائر المسلم والاحاديث فيمكن ان حاولت من غير مناقضة بحد ما كذب اجلا
لان يصحك مثلك مقبول ان هذا الموضع انما يكون برهانيا بعد ان يكون الجزئيات كلها قد رتب علم تقلب بين ثم يكون المحمول
من الايجاب السلب على كلية كل جزئي اما الذي يؤدي الى قسمة او الى القسمة بانفكاكه لا باس في ان يكون الحكم اعرف في
الجزئيات منه في الكلي وان يتوصل من الجزئيات الى الكلي لكنه من شرطه ان لا يكون كل نوع او صنف مما استقت اليه القسمة
مجهولا فيه الايجاب والسلب الا باستقراء الاشخاص فان ذلك لا يعني ولا يعني الحكم الا ان يكون جميع الجزئيات الشخصية على
سبيل التجربة الموقعة للتصديق الكلي المعروف مما ابانا في كتاب القياس ثم بعد تصحيح هذا النظر فانما ان لم يكن الحكم على كلية جزئي
جزئي مما هو تحت الكلي الاعم جنسا من غير التفات الى جزئياته الشخصية المطابقة لكل جزئي فان هذا الطريق لا ينفع في البراهين
وانما ينفع في البراهين حيث يكون اما في حكم الاستقراء التام او في حكم التجربة فينفع في كل نوع مما وقف عنده وتوقف
وهذا انما يقع في التعليم واما المخاطب التعليمي فاذا اورد عليه كثير جزئيات الامر وكان الحكم فيها مستمرا لكن المعلم لم يبين
ان ذلك في الحكم كحكم الاشياء واحد كان من العدل ان لا يسلم المقدمة لمكث ان يكر من غير ان يلزمه الاستثناء بعناد
البتة فان المخس بين له سبب ان يجد معاندة او لا يجد فانه اذا كان لا يجد هو معاندة فالحكم المخس يجب ان لا يكون في
نفس الامر له معاندة واذا جاز ان يكون في نفس الامر معاندة وجاز عنده ان لا يكون الحكم الكلي حقا في نفس الامر وان
كان حقا في الاكثر واذا جاز ذلك عنده ولم يكن المسلم ما يلزمه فلم يكن قد تم القياس ما يلزمه علم يكن يعلم واما في الجدل فيجب
الموضع عنده قياس وحجة الناس عنه بل فيما هو بين في المشهور واكثر بيان المقدمات في المشهورات انما هو بالاستقراء فاذا ادى
بالاستقراء الى الاكثر عنده اتى بالقانون الجدلي فان وجدت المخاطب معاندة قصد ابطال المقدمة الكلية وان لم يجد لم يعد [illegible]
[illegible] في حكم الجدل ان اصل فاما ان قال لا اجد [illegible] عنادا [illegible] له ان [illegible]
منه بهذا الموضع معد نحو الاثبات والابطال المطلق من هذا الوجه واما انه كيف يكون هذا الموضع [illegible] النطق في
المحمول ليس على انه محمول مطلق بل على انه موجود عرضا في الكل او الاكثر او ليس موجودا او عرضا في شيء او في الاكثر وموضع
مثله بهذا الموضع في شيء بخالفه في شيء اما مشابهة لما مضى فانه ينفع هاهنا كثيرا واما المخالفة فانه ينفع لاما وكثيرة وهي
جزئيات الموضوع والصفات فان الاول كان النفع فيه مخصوصا بجانب الموضوع واما هذا فان النفع فيه غير مخصوص بجهة الموضوع دون المحمول
وحده واما نفس الموضوع فان بوزن حد كل واحد من الموضوع والمحمول اي تحليل الى اجزاء وطلب [illegible] في الاجزاء المانع وجود المحمول

للموضوع فانه ان كان جزء من حد احدهما منافيا للاخر فحمله الحد مساف فالمحدود مساف مثال ذلك ان
قال قائل هو مسال ومثوان الله يظلم نظرنا في شرح اسم الله تعالى وفي حد الظلم فمنه شرح اسم الله تعالى
انه هو الموجود البري من الانفعال والتغير المعطي لكل موجود وجوده وفي حد الظلم انه اضرار بعيد عن شيء
طوعا وان هناك شرطا زايدا فلا يحتاج الان اليه مثل الاضرار بغير امانة [illegible] فنجد الله تعالى لا يصلح
ان ينسب اليه تاثير الضرر فيه وتغيير الطاري عليه او يصير ذلك تناسبا الى ابطال الدعوى وكذلك ان
قال قائل ان الفاضل هو حسد فينظر في حد الحسد فنجده اذى يلحق بسبب السعود وحسن حال الاخيار وحد
الفاضل هو الذي يجري في الفعل والانفعال واللذة والاذى على ما هو الجميل والعدل فيجب ان يكون
الفاضل غير حسود وكذلك لو قال قائل ان المنافس هو المتالم بحسن حال من لا يستحق الكرم الاشرار
فيعلم ان المنافس ليس بحسود [illegible] الحد الى اجزاء اولى ولم يخرج من الاجزاء ما يشعر معه بالمنافاة ولم يحد
ولم يحط [illegible] تحليل وتحليل حتى [illegible] التنافي في العرض [illegible] لم يزل اصل على تحليل حد اجزاء الحد الاول وتم
في الجانبين كذلك الى ان تنتهي الى اجزاء مبينة على ذلك فيكون كل حد واحدا او اما تفصيل مركبات [illegible]
من مفردات هي اسماء والفاظ بسيطة اصما بدل المفرد القول فان هذا الضبط تسهل السبيل وادراك المطلوب
اما نفس آخر الحد [illegible] واما من لوازم آخر الحد فان [illegible] يؤدي الى حد حد يكون له لازم بين اللزوم
ويكون بين المنافاة للجانب الاخر وهذا الموضع نافع في الابطال في ظاهره وظاهر ومعه نحو التلبية وهو موضع
نافع في البراهين ايضا وموضع اخر شبيه بهذا الموضع وبشبيه الاول وهو ان يكون الجدلي يصنع المقدمات التي
يريد ان يأخذ في مقام ويثبتها في طلب البيان وينتفع بذلك [illegible] من حيث هو جدلي له ان يعمس
على المغالطات فيكون له [illegible] من المقاومة ان [illegible] المقدمة الى [illegible] فيحتاج ان يستعمل نقيضها في
قياس آخر يسوق الى الصحيح وضع مقابل الوضع الذي يصح بذلك [illegible] فيكون له ان يحرر باشتراط
التي اذا اشترطت في المقدمة لم يوجد لها مقاوم [illegible] تستعملها عنده [illegible] الى الحجة التي ينفع بها في [illegible]
من نقضها وهذا الموضع من حيث هو ينفع للجزئيات [illegible] من حيث ان العرض فيه وجوده موضع
واحد مشترك للقياس على متقابلين مخالفة وبالجملة جهة [illegible] ومن جهة اعتبار الموضع السالف

وهذا الموضع جدلي جدا **فصل في مثل ذلك** وموضع معاند نحو اعتبار اللفظ موضع في الاثبات والابطال
جميعا وهو انه ان كان لم باب للمعنى بالاسم المشهور له بل اخرج من نفسه اسما اما على سبيل اشتراك فيه
اذ كان لذلك الاسم عند الجمهور مفهوم آخر او على سبيل استداع اسم ان كان ليس له عند الجمهور اسم
فانه يطل على قوله ويقال له ان اللفظ الذي اتى به باطل لان الواجب علينا اتباع الجمهور في التسمية
للمعاني وان كان لا يلزمنا اتباعهم في ايقاع ذلك الاسم بذلك المعنى على ما ظن وافلاطون المعنى ويمكن
مخالفة فان المسمى على وجهين تسمية بغير واسطة وتسمية بواسطة والتسمية بغير واسطة كتسمية معنى الحيوان حيوانا
والمعنى الفاعل للصحة مصحا وهذا الى الجمهور وتسمية بواسطة كتسمية العلاج العلاني مصحا والجسم العلاني حيوانا وذلك
بان يجعل الشيء واخلاط المعنى الذي له الاسم او لا وليس هذا الى الجمهور فان العامة اذا سموا معنى المصحة
مصحا تبعناهم فان قالوا ان الاسهراء مثل المصح في الامراض الحادة والم منه لم نتبعهم فان من شان
الجدلي ان يقول من اتى باللفظ الغير الدال على المعنى في المتعارف وان انه يجب ان يدل ان هذا اللفظ صالح في
التعارف لهذا المعنى وهذا الموضع جدلي ايضا فان البرهانيين اذا افهموا من اللفظ مسماه او اخرجوا وعلوا
به عاشوا والم يلتفتوا الى ذلك بعد ان يكون المعنى وموضع اخر كونه ان يكون عدلا وكونه ان يكون معاندا
وذلك ان الجدلي اذا استعمل لفظا مشتركا ثم حكم عليه بحكم كلي ثم بين استمراره في جميع احد تلك المعاني امكن
ان يقال فكل كذا كذا اما خلافه في المعنى الاخرى وان يمكنه ان يفعل ذلك اذا كان المطلوب الشعور باشتراك
الاسم والا انما سيقول له ان الذي اثبت الحكم فيه غير الذي منقل اليه بالمعنى وان كان انما شارك في الاسم
وهذا الموضع صالح للاثبات والسلب اما المبطل فيكفيه ان يثبت في بعض تلك المعاني ان الحكم غير موجود
اذا كان يبطل كليا واما المثبت فلا يمكنه ان يثبت ان الحكم كلي بسبب وجوده في جزئي واحد بل بسبب وجوده
في الكلي او في الاكثر الا ان يكون شيئا واحدا وهو ان يكون معنى او يسلم ان الحكم في الجميع كالحكم في الواحد
وذلك في الامور المتقومة والاخذ ثانية اذا اصح ان المحمول مقوم لجزئي واحد من كلي آخر وصح انه مقوم للكلي
بها وكذلك في اللوازم التي لا تفارق اذا اسلم انه موجود لشيء من الكل وفي جميع ما يقع على الاصطلاح
بين المجيب والسائل ان الحكم في الواحد والكثير لا يختلف فاما ان لم يمكن كذلك فالجدلي الواحد لا يقع في

اثبات حكم كلي فليس اذ كان نفس الانسان غير مائتة يلزم ان يجعل كل نفس مائتة واما اذا كان القائل قال ان
نفس كل انسان ونفس انسان واحد حكمه واحد ثم بين ان نفس فلان غير مائتة وقول نفس الانسان ونفس كل حيوان
متقاربان في هذا الحكم ثم بين ان نفس الانسان غير مائتة بدليل من المشهورات مثلا انها خاطبت بعد الموت في
الرؤيا فلانا حاضرا بان له رضا في موضع كذا او بان فلانا المدعى على ورثته محوا وشيء مما يشبه هذا فان هذا في
المشهور بان نفسه يكون حية وهي التي اتت نفس النائم محدثة حادثة فيما نقل القائل فقال وكل نفس انسانية لا تموت
اذ كان الخلاف في كل نفس وفي هذه الواحدة خلافا واحدا الكنه لك حكم ما يكون الجر ساب فيه ليست حركات المعنى بل حركات
اللفظ وانما يحتاج الجدلي الى هذا الصنع حيث لا يجد الحكم عاما بحسب معنى واحد وجود المهندس حكم مساواة الزوايا
الثلث لقائمتين في المثلث فان الجدلي لو وجده عاما لم يحتج الى ان يستعمل الاسم المشترك بل كان له ان تقصد المعنى
الواحد الذي الكلام بالحقيقة فيه ثم بين الحكم فيه وان كان لا يجد الحكم عاما ويجده خاصا بالمعنى الذي يقصده و
سامه فيما حاجة الى الاستعمال اللفظ المشترك انما يحتاج الى ذلك الحكم يكون واضحا في غير المعنى المقصود وخفيا وحده
على انه في المعنى المقصود والاشتراك الاسم نعم ان وجد الحكم عاما في جميع ما فيه اشتراك الاسم فمن اظهار القوة
ان يستعمل البيان في جميعها وان كان لا يلزمه ذلك بل يكون كانه يقول ان الحكم الذي ادعيته هو المعنى وحده
في كذا بل وفيما يشاركه في الاسم ايضا فان حكمه حكم مثل انه ان حمل على العدل واجب وكان الواجب يقال باشتراك
الاسم على النافع وعلى الجميل نفسه فبين ان العدل واجب المعنيين جميعا يكون قد اظهر قدرة على البيان وكلفه
ما هو فوق الواجب وهذا بعد ان يدل على ان هناك اشتراكا في الاسم فانه غير واجب عليه الاسم فاما اذا
دل على اشتراك الاسم ولم يمكنه ان يستعمل هذه القوة فصار الى احد المعنيين موجودا له الحكم ولم يمكنه ان يبين ان
المعنى الثاني كذلك فقد خرج من عهدة البيان لانه اذا بان انه احد المعنيين موجود وانه انما يحاول ذلك المعنى
فقد سلمت دعواه فهذا الموضع اذا اخذ على ظاهر المذكور عند الشروع في بيانه فهو سوفسطائي واذا اخذ على
وجه آخر يكون جدليا وهو ان كثيرا من الاسماء المشتركة في الحقيقة ليست مشتركة في المشهور وان كان المشهور
لا يمنع ان يوقف على الشركة فيها فيصير ايضا حينئذ للشركة فيها شعورا بها في المشهورات وان كان قبل ذلك
في حكم المتواطئ فان كثيرا من المقدمات الجدلية المشهورة يكون مشهورة ثم يشعر بعضها ويقع ولو في ... ان

الشهرة في اشتراك الاسم ولا يوجب هذا كونها غير مشهورة بالحقيقة فليس المشهور بان الامر غير حق كما غير مشهور
بل اذا كان ذلك المشهور امرا ظاهرا انه انما ليس هو تمويها عليه في حال ما يخاطب به المخاطب عند كل احد يكون مشهورا لا
يكون الشهرة حقيقية بل يكون انما راجت المقدمة على الشأن ما لسبب من الاسباب خفي وقت ما علم واما ما
يكون مشهورا مقبولا لاجل تسليم الجمهور وقد يعتقدونه ويسيرون عليه والاظهر انهم ان المشهور يمنع شهرته في الحال
الى تامل بل انما ظهر ذلك بنحو من النظر ادق من ظاهر النظر العامي فذلك مشهور في نفسه فاذا اخذ من حيث
يسلمونه اخذ من حيث هو مشهور وصلح استعماله على انه مشهور او اخذ مقابله من حيث هو مشهور به ورد كله
فهو ايضا جدلي وبالجملة فان المشهور اذا احس بصدق مقابله او شهرة مقابله ايضا او صح ذلك بنحو من التصحيح
كان كل واحد من المتقابلين مشهورا فلذلك قد يكون المقدمة المستعملة لاشتراك الاسم على انه متواطئ اذا
كان المشهور بعينه ويسلمه جدلية والضار اذا شعر بالاشتراك الذي فيها ومنع استمرار الحكم فيها على منهاج واحد
فان المقدمة التي علمه ذلك يكون ايضا جدلية وبالجملة ما يسلمه الخصم وان كان شنعا فهو جدلي اصلاح من ان يكون
مشهورا مطلقا ومشهورا غير مطلق انما يكون استعمال الشنع مغالطة في الجدل اذا اخذ على انه مشهور مطلق الوجود
ولم يكن كذلك وروج على انه كذلك واما اذا اخذت المقدمة الشنعة من حيث هي مسلمة من المخاطب فاستعمالها
عليه جدلي فاذن هذا الموضع يصير جدليا بهذا الاعتبار ولا مناسبة لهذا الموضع مع البراهين لكنه قد يناسب
القياسات الامتحانية والعنادية وموضع آخر [illegible] بعد اعتبار ان يدل الاسم المشترك المحض فيه اسم مشتبها او
مشكل فانه يحتاج ان يحصل دلالته غيره محصله ويسامح الحال في الواقعات بحده واما الاشياء لذلك فان الاشياء
كثيرة مسلمة الحد ودو اسم واحد لا باشتراك المحض بل بالتشكيك مثلا ان لها كلها نسبة الى غاية واحدة او لانها غايات
لشيء واحد فان ذوات الغايات تشترك في معنى النسبة الى الغاية الواحدة والغايات الكثيرة لشيء واحد
تشترك في النسبة الى ذلك الشيء المبدأ مثال الاول ان الطب يحد بانه العلم بالامور الصحية الى حفظ والرادة فيكون
الامور الصحية تشترك في لفظ الصحة وتشترك ايضا في معنى من حيث النسبة الى غاية واحدة وهي الصحة ومثال الثاني
العلم بالمتقابلات واحد ولفظ العلم بالشيء تناول كل واحد من المتقابلات المختلفة الحد ومن جهة ان النسبة
الى الشيء كلها هنا الى العلم يعني غايات العلم فيكون مفهوم بالشيء مفهوما مشككا من حيث تدل على نسبة [illegible]

هذا الفصل

هذا الفصل الصناعة ليس التشكك فيه بحسب النسبة بل بحسب ان المعنى الواحد بعينه المسمى بالاسم لا يكون حاله
عند الموضوعات سواء يكون لبعضها اولا وبالذات ولبعضها ثانيا وبالعرض مثل كون المثلث مساوي الزوايا
لقائمتين وكون متساوي الاضلاع متساوي الزوايا لقائمتين ليستا تقول المثلث المتساوي الاضلاع
والفرق بينهما ان المثلث المتساوي الاضلاع ليس حمل كون الزوايا مساوية لقائمتين عليه بالعرض وان
كان ليس اولا فانه ليس الحمل بالذات والحمل بالذات والحمل الاولي واحدا وقد علمت هذا في موضع آخر
ولو كان الحمل الثاني حملا بالعرض لكان حمل الجوهر على الانسان حملا بالعرض ولم يكن جنسيا ولكان قولنا كل
مثلث فزواياه مساوية لقائمتين على انه حمل ذاتي على الوجه الذي علمت من مقدمة بالذاتي في مثلثه كما واد
مثلث ما ليس كذلك اذ انما الذي هو كذلك هو المثلث المطلق وحده وهذا شيء قد عرفته فلا احتاج الى ان
اطول القول فيه مرة اخرى واذا كان كذلك فالمثلث المتساوي الساقين فان حمل مساواة الزوايا لقائمتين
عليه ذاتي وان لم يكن اوليا واما المتساوي الاضلاع فان حمل كون الزوايا مثل قائمتين عليه حمل بالعرض ذلك
لان متساوي الاضلاع قد يكون مثلثا وقد يكون غير مثلث والمثلث ايضا قد يكون متساوي الاضلاع وقد لا يكون
فاذا عرض لمتساوي الاضلاع ان كان مثلثا عرض له حينئذ ان كان زواياه كقائمتين فان عرض له ان كان
مربعا لم يكن ذلك عارضا له فاذا اخذت مساوي الزوايا لقائمتين امرا يقال على كل مثلث بالذات وعلى متساوي
الاضلاع ومما ما بالعرض لاجل ما عرض له ان كان مثلثا ولاجل ما عرض له بالجملة ومثل هذا الحمل يكون متقدم
وتأخر مطلق مختلف في الاستحقاق فلا يكون بالتواطؤ الصرف بل بالتشكيك اعني اذا حمل على المثلث على
متساوي الاضلاع واما على اصناف متساوي الاضلاع فلا يكون بالتشكيك بل يقال عليها بمعنى واحد في درجة
واحدة حتى لا يتوهم من هذا انا قد رجعنا عما حكمنا به عما [illegible] ان يكون بالتواطؤ وهو منعكس الى مرتبة [illegible]
مما يوجب في الطرفين اختلافا من حيث التقدم والتأخر او الاستحقاق او غير ذلك مما سلف بيانه
والاتفاق كل طبقة محمله حمل واحد ولكن الفاضل ان يقول قولنا مساواة الزوايا لقائمتين يقع على المثلث المطلق و
على متساوي الاضلاع بالتشكيك ليس بالتواطؤ لوقوع التقديم والتأخير فلم احتجنا الى ان نجعل المتساوي الاضلاع
متساوي الاضلاع مطلقا لا مثلثا متساوي الاضلاع فاقول انه ليس كذلك وذلك لان التقدم والتأخر

في المشكك انما تعتبر في امور مختلفة ليس كل بعضها على بعض بالذات بل يوجد ما هنا ما بعده وما كان تقدمه بانه اتم فذلك تقدم بحسب الوهم واما في الوجود فالمثلث الموجود هو اما نفس المتساوي الاضلاع او نفس القائم الزاوية او غير ذلك وقولنا كل مثلث فانما نعني بذلك هذه المثلثات والحمل في الحقيقة عليها وليس وراءها ذوات متباينة في القوام للمثلث الموجود بل هي في ذواتها في حقيقة مثلثات فكيف يصح المثلث شيئا وهذه الاشياء اشياء متباينة له خارجة عنه ثم نقول عليها شيئا كما يقال على امور كثيرة مختلفة بعضها اولا وبعضها ثانيا وهي متباينات كما يقال الموجود وعلى ذا يتبين مباينة في الحقيقة لكن لاحدهما اولا وللاخر ثانيا ويب احدهما الاخر بل قد ليس لاحدهما الاسم من الاخر فهي امثال ذلك يكون اللفظ الواقع الوقوع الذي فيه تقدم وتأخر واقعا بالمشكك وهذا مثل متساوي الاضلاع من حيث متساوي الاضلاع والمثلث من حيث هو مثلث فليس وجوده احدهما من حيث هو هو مطلقا الا فرد الاهو هو الا بالعرض بل هما شيئان متباينان مختلفان ليس احدهما هو ضد الاخر ولا محمولا على الاخر بانه هو هو بالذات فيجب اذن ان يحصل امر المشكك في هذا المذكور فتعين ان الحكم موجود فيها كلها ويبطل بان ليس موجودا فيها كلها وقد يكون نوع من المشكك مما يلي بان يكون اللفظ يدل على النسبة لمعنيين النسبة كلها منسبة الى غاية او منسبة الى مبدأ مثل العلم بالشيء فانه اتم ما يكون علما لما هو له كالمبدأ كالعلم والعلة كالعلم بالمتضادات فيكون العلم بالشيء اتم من عموم مشكك لانه اتم كل ما يكون له نسبة الى الشيء وقد يكون اتم من هذا او هو انه مضمن مثل هذين الشيئين والذي بالذات والذي بالعرض ايضا كقولنا الشهوة للشيء فان لفظ الشهوة للشيء مشككة فان الشهوة للشيء قد يكون على انها غاية كالصحة وعلى انه مبدأ العمل او او وعلى ما بالذات كمن يشتهي الحلو لانه حلو او على ما بالعرض كمن يشتهي الشراب لا لانه شراب بل لانه حلو فيقال لجميع هذا اشتهى بالمشكك الشامل لجميع المعاني المذكورة واكثر ما يقع مثل هذا المشكك في الامور المضافة المنسوبة التي تقال بحسب الشيء كالعلم بالشيء والملك للشيء والشهوة للشيء فيكون اكثر منفعة هذا الموضع في الامور المنسوبة والمضافة وهذا الموضع ينفع في الاثبات والابطال منفعة المواضع المأخوذة من الامور الكلية من حيث اعتبار جزئياتها فانه تارة يعتبر المحمول ويوجد ما يعرض له فيجعل معارضا للموضوع مثل قولنا ان الاحساس ادراك ما ومبصر ما وكل مبصر فيشبه ان يقع خطأ وصوابا لست اقول كل مبصر اما خطأ واما صواب على وجه قسمة يقتضي مباين الموضوعين فاتك

علمت حيث كلمنا في الجزئيات ان هذا الموضع ما يستعمل الان بل يجب ان يكون الحال ان ما يعرض لكل واحد كون كل انسان يتحرك او يسكن ليس مما يعرض الان المحمول المستند مع ان الحس قد يخطي ويصيب وامثال هذه المقدمات الكلية يسهل اخذها في الجدل اذا كانت مشهورة في الاغلب وفي الظاهر فيصير لذلك مشهورة ويصعب اخذها في البرهان فهذا النمط فيه بيان لحال الجزئي الموضوع من حال الكلي الموضوع وتارة يعتبر الموضوع على نحو ما مثال ان كان المطلوب جزئيا كما يطلب طالب يصحح انه قد يوجد حال ما حسنا وحال ما صالحا بان يقول ان كان يوجد علم ما حسنا كعلم الجاه والمرجوف وعلم ما شريف كعلم الموجد فقد يوجد حال ما حسنة وحال ما شريفة والموضع الاول ليس مطلق النفع في الاثبات فانه ليس موضعا مستمرا صادقا في نفسه في كل موضع فانه ليس يجب ان يكون ما يعرض للجنس يعرض لا محالة للنوع او يكون مشهورا في مثله العرض بل انما يكون ذلك صادقا او مشهورا اذا كان على الشرط الذي اومأنا اليه فان لم يكن بذلك الشرط لم يكن صادقا ولا مشهورا ان حكم الجزئي حكم الكلي فيه فيجب ان يستعمل ذلك الموضع حيث يكون فيه الشرط المذكور ولا يستعمل بلا ذلك الشرط والا لم يكن القول مشهورا او لا صادقا فيكون استعماله مغالطة واما المثال الثاني فانه مثبت الجزئي لا محالة بلا شرط فان كل ما يوجد للنوع فهو موجود للطبيعة الجنس وان لم يعم فان اردنا الابطال اعني اعتبار اللاوجود فالموضع الاول نافع على اطلاقه فانه اذا لم يوجد شيء للجنس لم يوجد البتة للنوع وليس الموضع الثاني نافعا فيه فانه ليس اذا لم يوجد الشيء للنوع لم يوجد للجنس لكنه يجب ان يعلم ان الموضع الثاني ينفع في الاثبات الكلي والموضع الاول ينفع في الابطال الكلي و يقول انه اذا كان الشيء الجنسي يحمل على الشيء او يشتق له اسم منه كما يقال للانسان عالم والعالم معنى جنسي يشمل المهندس والنحوي وغيره فيجب ضرورة ان يكون في الموضوع معنى نوعي داخل تحت المعنى الجنسي المحمول عليه فيكون ذلك المعنى موجودا في ذلك الموضوع يشتق له منه الاسم فانه اذا لم يكن للانسان موجودا فيه نوع من انواع العلوم حتى يشتق له منه الاسم فيكون كاتبا او نحويا او مهندسا فانه ليس بعالم اصلا وهذا كانه موضع من رأس معتبر بحسب اعتبار الموضع المحمول ليس باعتبار ما يحمل عليه وهو والاول مشترك على نحو ما علمت بين الجدلي والبرهاني بل هذه مواضع مشتركة موضع من موضوعات الموضوع وموضع ما يقال على المحمول قولا وموضع ما يقال على المحمول قولا وان الحق ان يشارك بعض هذه المواضع في الموضوع

فلا اعتبار بهذا وقد علمت انه كيف يصلح ما سلف للاثبات والابطال واما هذا الموضع الاخير فانه يصلح للامرين جميعا
اما للاثبات فانه اذا وجد موضوعات المحمول محمولا على الموضوع الاول انعقد القياس من الضرب الاول
واما للابطال فليس ان يوجد الا فقد موضوعيها بل ان الشيء من موضوعاته حتى اذا وجدت مثلا الحركات كلها
وكانت النفس لا يوجد فيها حركة صح الابطال بان النفس لا تتحرك اصلا وتنفعه هذه المواضع من حيث تعتبر
موضوعات الحدين ومحمولاتها في الوضع من ان لم يعين من جهة اعتبارها ان يرجع الى حدود دائما وكلها تصلح
لك البيان وكذلك الحال فيما سلف لك من المواضع فان تحليل الحد يسهل السبيل الى وجود الحجة كما قد علمت وجب
ان يعتبر الحدود الحقيقية والمشهورة جميعا والرسوم وتفرق بين الحدود والمشهورة وبين الرسوم فانه ربما كان
الحد المشهور رسما او كان ما لا حدا او لا رسما وربما كان ما هو في الحقيقة حد هو في المشهور رسم وما هو في الحقيقة
رسم هو في المشهور حد وربما ميز منها المشهور على العدل والواجب ربما يقع **فصل في مواضع الاثباتات والابطال**
الماخوذة من امور خارجة وليست المواضع كلها ماخوذة من نفس الحدين بل قد يوجد من امور خارجة فانه قد يوجد
من امور غير المطلوب او المطلوب غيرها فيطلب اي الامور هي التي اذا وجدت يلزم منها المطلوب
مطلوبها ونقيضها فيكون ذلك نافعا في الاثبات للمطلوب فقط كما هو كان موجبا وسالبا بان يستثني عين المقدم
وايضا تطلب اي الامور يلزم المطلوب اذا وضع وهذا يكون نافعا في ابطال المطلوب فقط بان يستثني نقيض التالي
وهذان موضعان يشارك الجدل فيهما البرهان وقد يقع من الامور الخارجة باعتبار الزمان على ما يطلب فيه المطلوب
مثل من يقول ان كل متغذ ما ينمو بحد الحيوان الواقف في السن والمنحط متغذ هي في ذلك الزمان ولا ينمي و
كذلك ليس التذكر تعلما لان التذكر تحصيل علم او معرفة ان كان المعلوم بها زمانا كان فيما مضى واما التعلم
فهو تحصيل علم في المستقبل قد يكون ان كان معلومه زمانا ما على الشيء مستقبل كالكسوف المنتظر وهذا ايضا مشترك
فيه الجدلي والبرهاني ويقع في الابطال دون الاثبات اذ كل ما اختلف زمانه فهو مختلف وليس كل ما اتفق
زمانه فهو متفق فهذا الموضع من جملة المواضع الخارجة عن حدي المطلوب وكثيرا ما يقع الانتقال عن الكلام
في الشيء الى الكلام في امور خارجة هي غير ذاته او لوازمه يكون ذلك اسهل ويطلب اسهل منها الى الحكم
في الشيء فربما كان ذلك الانتقال ضروريا في الحقيقة بحيث يكون القياس المفضي اليه والاستقراء المستقل

الى الصحيح

اليه الصحيح حال لازم او ملزوم او نافذ صدق الاستثنائية ضروريا في الحقيقة وربما كان ضروريا في ظاهر الامر
وفي المشهور وكلاهما مقبول في الجدل والاول يدخل في البرهان لكنه كثيرا ما ينتقل الى ما ليس له تعلق بالمطلوب
استعمالا على سبيل ايهام ان المنتقل اليه مما يصح به حال المحمول اشتغالا من خصوصا بالانقطاع واستعمالا للمدة
بالكلام او يوهما ان المطلوب من العوارض يترك الامر معطلا او استعدادا المخاطب الا مكره وذلك مغالطة ومن حق
المجيب البصير ان لا يسلم قبل التسليم لئلا يطول اعماله ويحرج لذلك ذلك وان سلم ذلك لا تتبع مطلوبك
فليضاعف بذلك التعصيب وهذا الماخذ مغالطي ضرب الى حيث ان يكون الانتقال الى اللوازم والملزومات
التي بينها وبين المطلوب علاقة حقيقية او مشهورة محدودة ومقبولة في الظاهر وكل شيء يقال فله لوازم كثيرة
ويوجد له ملزومات كما يوجد موضوعات ومحمولات فان كل من يقال شيئا ينبغي فينبغي ان يكون قال اشياء لوازمه
وانت تعلم كيف يقع اعتبار اللوازم والملزومات في الابطال والاثبات من علمك بالشرطيات الاستثنائية
ومن المواضع الخارجة ما ليس على سبيل اللزوم بل على سبيل العناد والمقابلة سواء عدمها من حيث ان تعاقبت
على موضوع واحد كالصحة والمرض او احد من المتقابلات وان تعاقب آخر الامر لا سيما لقولهم انه اما ان يكون
الشمس طالعة او يكون الليل موجودا فان الاثبات بهذه المعاندات قد يقع اضطرارا في الاستثنائي الاثبات
والابطال كما علمت وهذه يشترك فيها الجدل والبرهان ومن جملة اعتبار الامور الخارجية نقل الاسم وتبديله
فربما يقع في المعاني وخصوصا اذا كان الاسم ليس بحسب الذات بل بحسب الصفة فيجب ان ياخذ المعنى نفسه
ويحفظ في ذاته ويطرح الاسم عليه فان احدث والا نقل الاسم الى ما هو مباين للمعنى يوجد من الوجوه بان النقص منه او
ازيد عليه او هو شرط او علية وصرف وذلك كما يحد احد الشجاع وحده النفس على ان المفهوم منهما واحد وعلى ان حد
النفس هو قول بحسب اسم الشجاع وعلى ان الكلام فيهما واحد ثم سائر الامعان في النظر الى الاستعمال وحدها من حيث
له زيادة واعتبار فيجب ان يقال القياس حينئذ ان حد النفس يفهم منه معنى جيد النفس فقط فاما اذا فهمنا المعنى
المعنى فلا حاجة بنا الى استعمال لفظ الشجاع بل استعمل القول كما هو او يا حد شيئا آخر اطلق حد النفس فقط
من غير زيادة معنى فان لفظ الشجاع يوهم شيئا آخر زائدا على انه حد النفس فقط وفي تلك الزيادة وقع الحكم
كما ان النفس الرجا بذلك على معنى حسن الرجاء فقط واما لفظ الشجاع فان له زيادة ما لا يدل على ذلك فهو كذا مع

والنا هو حسن الرجاء وكذلك الحسد الخبيث الذي استمرت له علامات منها مغموم والشجاع شيرا الى معنى
آخر فلنترك الشجاع ولنحصل الكلام في حد الخبث وهذا الموضع نافع في منع التلبيس وسرعة الكسب وكان الانتفاع
به في التعاليم ليس وهو ان الاجماع في الجدل موضع آخر ليس يعتبر فيه الوجود بل حال الوجود وذلك ان الشيء
كونه موجودا للموضوع غير كونه له دائما او اكثريا واقليا وغير كونه له كله او لبعضه او غير كونه له بالقياس الى كذا دون
القياس الى كذا او ليس انه اسلم بوجوده فقد يسلم من كل وجه فيجب ان يراعى في ذلك ان لا يوجد احد الحكمين مكان
الآخر وان لا يصح لمطلق غير مبين بل يطالب العامل المحمل المحمل بالبيان والتفصيل وايضا مما يشبه هذا الموضع ان
يجعل الشيء آخر لا بل اسمه فيقال كما قال بعضهم ان من اللذات ما هو فرح ومنه سرور ومنه جذل او بهجة وكلها الفاظ
مترادفة فيجب ان يستكشف امثال هذه ايضا وههنا مواضع خارجة ماخوذة من المتقابلات ومن احوال الابتداء
والانتهاء من الاستعداد وغير ذلك وكانا ننتفع بحسب القياسات الاستثنائية المتصلة الذي من المتقابلات
القضية فطريقه منها يوجد متقابلان ضدان ومتقابلان ضدان آخران كذلك متوافق على التالي الذي ذكرناه و
يجعل منها مقدم وتال للمتكلم تقابلين هو العامل الاصدقاء والاعداء او الامر العامل هو العامل الاساءة والاحسان يمكن
التاليفات بهذا منها انه ان كان الاحسان الى الاصدقاء جائزا فالاساءة الى الاعداء جائز ومنها انه ان كان الاساءة
الى الاصدقاء قبيحا فالاحسان الى الاصدقاء جميل ومنها ان كان الاحسان الى الصديق حسنا فالاساءة الى الصديق
قبيح وبالعكس ومنها ان كانت الاساءة الى الاعداء جميلة فالاحسان الى الاعداء قبيح وبالعكس فيكون هذه
كلها مواضع تقبل وتحمد وليست كلها واجبة اما الاول فانه ليس اذا كان امر موجودا لكل الضد يجب ان يكون
ضده موجودا للضد بل يجوز ان يكون الحركة الطبيعية محافظة لكل حرارة ولكل برودة واما البواقي مما ذكرناه فتقتضيه
من حيث متقابلات كالاساءة والاحسان والقبيح والجميل والصديق والعدو ثم وجد من احدى الثلث
طرف ومن الباقيين الطرفان جميعا فوجد مثلا من الصديق والعدو والصديق ثم يوجد اساءة واحسان
وقبيح وجميل فيقال ان كانت الاساءة الى الاصدقاء قبيحا فالاحسان اليهم جميل وعلى قياس ذلك وهذه
ايضا ليست برهانية فليس يجب اذا كان للشيء ضد الشيء حكم ان يكون لضده ضد ذلك الحكم
فانه ليس يجب اذا كان الشرور تسوء شيئا ان يكون الطيبة ضدها او غاية لا محالة بل كلها شرور ان السلم

فالم

يشعر بها دائما وهي المطرالان يطلب لها معاند وما كان له منها قصد وضده ثم لم يكن ظاهرا له منه النقيض
فليس يجب ان يكون باطل الشهرة وكما قد عرفناك مرارا وقد يوجد من الاضداد موضع آخر وهو انه ينظر في
مقابل المحمول فان صح انه موجود في الموضوع فذلك غير موجود ولكن هذا الموضع في قوة الموضع المقسم المذكور
ولكنه قد يمكن ان يوجد هذا الموضع على وجه غير مكرر وذلك ان لا يطلب مقابل المحمول بل ينظر انه هل يلزم من
وجود المحمول في الموضوع ان يوجد الاضداد معا وذلك محال فوجود المحمول للموضوع محال وهذا احرى ان يكون موضع
آخر سلف باعتبار خاص من الموضع المقسم المذكور والموضع مناسبا لما قوله وهو ان الموضع المتقدم كان
على ان اللازم يكون محالا اي محال وكان يوجب ان الملزوم محال واما ههنا فالمحال المانع وفيه ليس مطلق بل
محال الصفة وهو جمع الضدين ومثال هذا ان القائلين بالصور المفارقة للامور يقولون انها مع انها مفارقة
قد يوجد متوسطة في المحسوسات فيكون مفارقة وموجودة معا غير مهم ان يجعلوها متحركة فعلة وسميلا فيها
الحركة ثانية مقارنة وهم كونها حيث يستحيل فيها الحركة فلانهم يجعلونها مفارقة ويعرفون ان المفارق يجب
ان تسكن ويستحيل فيها الحركة ولو بالعرض واما ان وهم كونها متحركة فلانهم اذا جعلوها في محسوس قد يتحرك بالعرض
تحركا وقد يوجد من الضد موضع آخر وهو انه اذا كان للمحمول العارض له ضد وكان المحمول العارض يجوز الا على الدوام
والضرورة بل على حسب الجواز والعروض فينظر هل من شان ضده ان يعرض لذلك الموضوع فان من شان الموضوع
ان يكون واحدا الا ضدا او فان كان الضد ليس طبيعيا للموضوع واحد الموضوع موضوعا قريبا له فيجب ان
يكون من شان الضد الآخر ان يعرض لموضوعه مثال انه اذا كان البغض يعرض للقوة العصبية فيجب ان يعرض الحب
ايضا لا الى الشهوانية وان كان الجهل يعرض لقوة الشهوانية فيجب ان يكون العلم يعرض لها لا محالة لا للقوة
وهذا ينفع في الابطال بخط اللهم الا ان يكون موجها نحو الوجود بل نحو الامكان فينفع في الاثبات فانه اذا امكن
ان يعرض ضد امكن ان يعرض ضد آخر واما هل هذا الموضع برهاني وانه هل يجب ان يكون الشيء القابل لضد قابلا
للآخر حتى ان كان الشيء لا يعرض له امر يجوز ان يخلو عنه فهل يجوز ان يعرض له الضد الآخر وانما يجوز ان يخلو
عنه الى واسطة او الى عدم ولا يكون من شانه ان يقبل شيئا آخر فان الواجب او المقبول هو ان الاضداد
هي التي يوجد لها موضوع مشترك فيه وهذا غير ان يكون كل موضوع يكون لعرض احدها يكون موضوعا للعرض

الآخر فانه اذا تم وصح ان الشيئين موضوعا واحدا اشتركا فيه على سبيل التعاقب بعد صحة الشرط الذي حكينا لنا
في ان يكون منهما مضادة وان كان سائر الموضوعات بخلاف ذلك بل كان بعضها لا يفارقه الضد البتة وبعضها
قد يفارقه الى العدم والى الضد الآخر واذا كان هذا الامر اعرف فلا يجب ان يوجد هذه المقدمة على انها حقيقية بل على
انها مشهورة ويكون بسبب الشهرة فيها ايهام هذا العكس ايهاما حرا فيكون من احد ابواب المغالطات المعنوية
التي سيذكر فيما يستقبل بل لكثرة الجزئيات الشاهدة فاذن هذا الموضع لا ينفع في البرهان اذا اخذ عم من حيث
هي اصل ومبدأ ومن فان صح ان حق فيكون صحته مسئلة بل وان لم يصح فلا ينتفع به وسيصح حيثه الامر فيه
في العلوم واعلم ان الشيء انما يكون موضعا اذا كانت الشهرة توجبه او كان يصح في علم المنطق على سبيل
الايجاب من المشهورات فهو يصح بعد ذلك قانونا وما ليس كذلك فليس بموضع ولذلك ما كان هذا هو
موضع في الجدل لشهرته وليس ان صح حقيقة موضعا في البرهان اي اصلا فانه لا من نفسه ولا من جهة
في علم المنطق فليس موضعا برهانيا منطقيا واما سائر المواضع المأخوذة من المتقابلات فمنها المواضع المأخوذة
من تقابل النقيض ومن جملة ذلك ما هو حق ومشهور معا وهو جعل التالي بعكس نقيض المقدم اذ جعل نقيض
اللازم عن نقيض الملزوم وهو موضع لا مرد له مثاله ان كان اللذيذ حسنا فما ليس بحسن ليس بلذيذ
او كان ان ما ليس بحسن ليس بلذيذ فكل لذيذ حسن واما عكس هذا فربما كان مشهورا في مواد وربما
لم يكن مشهورا واما في الاضداد فربما صح العكس واشتهر وربما نقص فيجب ان يكون المعدلي مشهورا
لذلك حتى اذا صح بما عكس اذ في العكس واورد له جزئيات توجب العكس واذا صح منع العكس كان
ما فيه بدله فيها جزئيات كثيرة توجب العكس اذ يوجد الطرفان لازمين للطرفين فان الشيء هو ضده و
الحسن رذيلة والصحة [illegible] والمرض [illegible] واحدهما على الاستقامة ويجب ان يوجد ههنا ما كان
من الاضداد بالحقيقة وما كان بحسب المشهور فيجب ان يكون جزئيات كثيرة من هذا الباب بعد هذا و
ههنا جزئيات اخرى ومواد اخرى بخلاف ذلك وربما كان المظنون فيها عند الجمهور او الظاهر المشهور
هو بالعكس من ذلك فان جودة والسعة اي اعتدال المزاج واستواء التركيب وتناسب الاعضاء
قد يعرض معها الصحة واما رداءة الخلقة والسلعة وهو نقصان في احد ذلك فقد لا يعرض معها المرض لكن المرض يعرض

وداء الخلقة

وداء الخلقة والسلعة فيوجد [illegible] اللزوم ههنا ليس بالاستقامة بل بالعكس اذ يوجد ضد اللازم عن ضد الملزوم
فلا يكون اذا كانت جودة الخلقة صحة فرداءة الخلقة فرض بل المرض رداءة الخلقة او يلزم [illegible] رداءة الخلقة فيجب ان
يكون امثال هذه معدة [illegible] واما المتقابلة التي للعدم والملكة فالامر فيها مشهورات فيها جميعا فانه ان كان
البصر حسا فالعمى عدم حس ويشبه ان يكون هذا الموضع حقا اذا اخذ على الاستقامة فانه
اذا حمل على البصر شيء وجودي او شيء مقابل عدمي فليس يمكن البتة ان يقال ذلك الوجودي على العمى
والابصار العدم موضوعا بامر وجودي يحصل فاذن يقال عليه عدم ذلك الوجودي بعينه [illegible] والمضافات
يتلازم على الاستقامة اذا روعي ما يجب ان يراعى [illegible] حقيقتها ويتلازم على الاطلاق [illegible] مشهورا امثاله
ان كان [illegible] اضعاف كثيرة الاضعاف فقد [illegible] اكثر الامر وان كان العلم ظنا فالمعلوم مظنون وان كان
البصر حسا فالمبصر محسوس واما في المعدة فليس يجب ان يلزم الاشتراط وذلك لان العلم من حيث هو
مضاف الى العلم ومضاف من وجه آخر الى المعلوم وليس يجب ان يكون اذا كان العالم ادراكا ان يكون
العالم مدركا اي واقعا عليه الادراك او المعلوم مدركا اي واقعا منه الادراك بل يجب ان يكون المعلوم
والعالم محفوظة وكذلك فان المدرك مضاف الى المدرك وليس يجب اذا كان المدرك معلوما ان يكون
المدرك علما وكذلك ليس يجب اذا كان محسوس ما معلوما ان يكون حسا علما وان كان المشهور يوجب
ان يكون الحس علما فلا يكون هذه معاندة في المشهورات وكذلك يجوز لقائل ان يقول ان المحسوس
لا البتة معلوم وذلك لان الحس في الحقيقة ليس بعلم اذ لو كان كون الحس علما ليس حقا بنفسه بل بما
كان مشهورا واذا كان الحق ان الحس ليس بعلم وكان الحق يوجب ان كان الحس ليس بعلم ما يقع عليه
العلم لا يكون وقع عليه الحس وبالعكس وما وقع عليه العلم فهو معلوم وما وقع عليه الحس فهو محسوس فيجب
ان لا يكون شيء من المحسوسات معلوما وبالعكس فالذي يصل من ان معلوما محسوسا ثم بنى عليه الاصابة
قول ميل الى غير حقيقي **فصل في مثل ذلك** ومن المواضع التي [illegible] مواضع كانت تعرف بالنظائر ومعنى النظائر
الامور التي لها نسبة الى الشيء يشتق لها اسم اما مثل نسبة المفعول الى الفاعل المشتق له منه الاسم
كالعدل الذي هو نظير العدالة التي اشتق لها منه اسم واما مثل نسبة الغاية الى الفاعل والحافظ كالامور الصحية

التي يصل او يحفظ الصحة فيسبق لها من الصحة اسم واما نسبة المبدا الى الفاعل فيسبق لها منه اسم كما يقال مرض عضوي ومواضع اخرى كاتب يعرف بالماخوذ ومن التصاريف ونسبه ان يكون نظائرهما المنظاير بان لا يوجد لها من الشي اسم على الاطلاق وعلى سبيل الاشتقاق بل ان يدل على نسبتها الى الشي بلفظ ماخوذ من اسامي المناسبة والملازمة مقرون باسم الشي كما يقال هذا هو جاري مجرى الطبيعة وهذا انه حسب العدالة وهذا ما عند الحكمة فيكون نسبة الجاري مجرى الطبيعة الى الطبيعة نسبة ما يكون على سبيل التصاريف وكذلك نسبة ما هو على سبيل العدالة الى العدالة على ان لست اثق ايضا بما اقوله من ذلك انما احمله محملا وليس هو شيئا معروفا في عادات التعليم ولا اضر الغفلة عن ذلك في غرضنا وقد حمل غيرها محمله وظن ان التصاريف هي ما يكون من الامور صادرا عن الشي كالوجع من المرض وانقذ هذا العدد من عبارة المعلم الاول ولا يناسبه توجيه فانه ليس يجب ان يكون حكم الوجع وما يجري مجراه مقابلا لحكم المرض وما يجري مجراه واما ما هو على سبيل العدالة فيجب ان يكون الحكم معتبرا بالعدالة بسبب انه ماخوذ ولو جد من العدالة وكانه يوجد مشتق منه ولهذا ذكر انه ظن ان التصاريف اخص من النظائر وعلى ان هذه عبارة لعله على جملى ما لم يقول انه قد يصح بهذه المواضع على وجهين وجه يختص بالعلم الحملي وهو المستعمل في التعليم الاول مثل انه وان كانت العدالة محمولة فالعادل محمول وان كان ما يجري مجرى العدالة محمودا فالعدالة محمودة وهذا اما يحمد اذا كان المحمول محمودا او مذموما وليس يجب ان يصح منها في كل محمول اتفاق فانها تحمل الحد ولا ايضا يصح ان يقع لها في المراد حمل الحد محمولا اتفاق فان الحركة المعين هو المطلوب لذاته ولا يحق الامران فيه فهذا وجه ووجه آخر يعتبر بحسب المقابلة اما من النظائر فمثل انه اذا كانت الشجاعة حكمة فالشجاع حكيم واما التصاريف فمثل ان كان ما يجري مجرى الشجاعة هو ما يجري مجرى الحكمة فالشجاعة حكمة وهذا موضع جدلي مشهور في بعض المواد ويصلح للاثبات والابطال وليس علميا ولا يعكس حتى اذا كان الحكيم شجاعا فالشجاعة حكمة او ان كان الحكيم عزيزا ان يكون شجاعا لزوم المقوم او لزوم التابع لزم ان يكون الشجاعة عزيزا ان يكون حكمة بل ان يكون مع الحكمة وكذلك في المثال الاخر وموضع آخر من حال الكون والفساد ومخصوص ايضا بالمحمول الحمد والمحمود فان ما كونه خير فهو خير ويجب ان يوجد الخير معنى يعم المحمود والمتقي حتى لا يعرى من ان يكون معلوما وان احد مطلقا لم يعد ان يكون مشهورا وكذلك ما كونه شر فهو شر ويجب ان يوجد الشر والشر هاهنا بالقياس الى الشي

واحد او يوجد كلاهما مطلقين حتى ربما رام من السبع في العلوم فان احدها الكون الفساد وكان موضع آخر فكان بالعكس فان ما فساده شر فهو خير وما فساده خير فهو شر وكذلك ان احدها فاعل الخير مكان الكون وفاعل الشر مكان الفساد وليس برهاني عليه يجب ان يكون فاعل الخير في نفسه خيرا لانه فاعل الخير ولا فاعل الشر في نفسه شرا لانه فاعل الشر فان ادعى صحة هذين القولين احتج الى قياس يوجبها واما اذا اخذ كالسمين بانفسهما لم يجب الا التفات اليهما الا من حيث الشهرة وغلط عليه بواحدان يجري كل فاعل مجرى فعله ولا يمتنع نفسه ان يكون الشر لا يفيد الا خيرا والخير شرا ومع ذلك فان لم يكن ذات الشي شرا او كون فعله شر الفعل او الامر قصد القول في لعض المشتبهين وتكشف ما يمامن ان الشهرة لا لطابق الاحقاق في هذه الدعوى اللهم الا ان يعني بالشر الا ان وانه في بعضها شر بل انما قصد الشر عنها فيكون كان الفاعل جار فاعل الشر فاعل الشر وهذا وان كان حقا فهو جيد ومن المواضع مواضع المتشابهات وهي كالمتماثلات يجعل فيها احد السمين مقدمة والاخر بالى وهذا جدلي يصرف كقولهم ان كان قد يكون بالاسد او علم واحد فقد يكون بالاضداد او من ظن واحد وان جاز ان يكون بالبصر بخروج شي الى المبصر جاز ان يكون السمع بخروج شي الى المسموع وان كان ما لا بصر بصر فما لا سمع سمع وهذا يصلح للاثبات والابطال وعلمت فانه قد يقبل ان ما كان للسمة فهو للشي وما لم يكن للسمة فليس للشي ومن المواضع مواضع النسبة الى الوحدة والكثرة وهذا يصلح للابطال اعني اذا اختلف الموضوع والمحمول في النسبة الى الكثرة والوحدة فمن اوضع ان كل علم فهو تصور وهم قيل له ان العلم قد يكون باشياء كثيرة ومعا وليس كل علم فهما وهذا الموضع برهاني وفي مثال المور ومعدات مشهورة ومواضع اخرى ماخوذة من الاكثر والاقل وهي مواضع الافرى وهي اربعة مواضع احدها ان يحمل ما هو اكثر في معنى الموضوع اكثر في معنى المحمول القياس قياس شرطي مثاله ان كانت اللذة خيرا فما هو اكثر لذة فهو اكثر خيرا او ان كانت المور شرا فما هو اكثر جورا فهو اشد شرا وهذا مشهور لكنه ان صدق المقدم فيه كلما حتى كان موليا ان كل لذة خير حقا صدق لا محالة ما هو اكثر لذة فهو اكثر خيرا لكان الموضع علميا واما ان احد مهملا فيكون مشهورا ولا يكون حقا فانه ليس ان كان السكنجبين نافعا لمريض فما كان اكثر كان انفع بل ربما ضر ما ما اذا كان سلما ان كل سكنجبين نوع وحل فيه القليل والكثير فيجب ان يكون الاكثر انفع نافعا وان كان نافعا وجب ان يكون اكثر نفعا وهذا الموضع كما علمت نافع في الاثبات والابطال جميعا والموضع الثاني من الاربعة ان يعتبر مع المحمول محمول آخر حكمه في ان كل

اولى من حكم هذا فان لم يحمل ولم يوجد ذلك في المشهور ان هذا الاجل ولا يوجد هذا الاطلاق وان وجد ليس اولى في المشهور ان الاول يوجد هذا الاثبات واما حال هذا الموضع في العلوم فيختلف بحسب اختلاف المفهوم من اللفظ اولى بانه ان عني الاولى الاول بالطبع والاقدم صار الموضع علميا وان عني به اوجد واكثر من وجود الآخر من غير تعلق له بوجود واشد موافقة للموضوع من وجود ذلك من غير تعلق عليه الموضع تعليمي فانه كثيرا ما يكون ما هو في الاقل ولا يكون ما هو في الاكثر مثل ذلك من طرق البعض واحدهما اولى بالشيء والاكثر اوشل اشتغال الانسان لما قصده والآخر ليس هو اولى بالشيء مثل ما هو احق به وهو كقصده وقد يحق ان لا يكون هذا الذي هو اولى ويكون ما ليس اولى والامكان الاول اذا ما الاكثر به وكذلك حكم ما كان مما ليس هو اولى بعد يوجد كثيرا ومن الاولى الموضع الثالث من هذا الموضع وهو ان يكون الكثرة في جهة الموضوعين والمحمول واحد فطران لم يوجد المحمول لما هو اولى ان يوجد له لم يوجد لما ليس اولى فان وجد لما ليس اولى فقد وجد لما هو اولى وهذا الموضع حاله في شروطه قريبة عليها حال الذي قبله السابع من هذه المواضع وهو ان يكون الاعتبار بين محمولين وبين موضوعين واحد المحمولين ليس اولى بموضوعه من المحمول الآخر بموضوعه ثم اعتبره مثل ما هاهنا من مواضع مأخوذة من المساواة او بعده هذه المواضع باعيانها وهي اربعة حال محمولين متساويين النسبة في الاولى وغير الاولى لموضوع او موضوعين لمحمول او محمولين لموضوعين لم يعتبر ذلك بعينه وليس شيء منها علميا ويشترك في انه ان كان ما هو مثل في الاستحقاق ان يكون فقد كان فلا امر كون ما علم يكن علم يكن وموضع يعتبر من فعل الشيء اذا اضيف الى غيره وقرن به فجعل بحال خصوصية به تلك الحال مثل ان يجعله خيرا واشد خيرا وابيض او اشد بياضا انه خيرا وابيض وهو غير علمي واحسن ما هو اضيف للكمالات فانه قد يقرن الحركة بالمادة فيجعلها حادة وهي غير حادة وموضع قريب من هذا وهو انه اذا زيد شيء على شيء فجعله ازيد في حال كان له مثل في كونه خيرا او ساخنا فهو تلك الحال ليس مثلها ايضا فان الحركة اذا زيدت على الجائز صار آخر وليست حادة وهذا الموضع والذي قبله للاثبات والاصلح ان للابطال فانه ليس اذا زيد شيء على شيء فلم يجعله كذا لم يكن على تلك الصفة فان الزوج اذا زيد على الفرد لم يجعله زوجا وهو زوج والحلو اذا زيد على المر لم يجعله حلوا مثل مرا اعاد مرا وهو حلو وايضا فان العصير اذا زيد على العسل وهو حلو لم يجعله اشد حلاوة والعصير حلو على انه لا يبعد ان يحمل هذا الابطال بعض الجدليين حتى لا يحسن المثل هذا العنا وموضع آخر انه اذا اخذ المحمول على

موضع او على شيء معنى الاولى والاكثر فهو يقول عليه بالاطلاق مثاله ان كان خيرا اقل اسكارا من خمر واكثر فهو مسكر على الاطلاق وما لم يكن الشيء خيرا عليه يقال انه اكثر خيرية او اقل خيرية فان الشر لا يقال له انه اقل او اكثر خيرية وهذا ليس يصلح في الابطال فانه ليس اذا لم يقل اقل او اكثر لم يقل بالاطلاق فكثير من الاسماء لا يقبل الاكثر والاقل وهذا الموضع ليس له عناد علمي وله عناد جدلي اما انه ليس له عناد علمي فهو انه اذا لم يكن للشيء معنى لوجه من الوجوه فليس له ذلك المعنى اقل او اكثر فان الاقل والاكثر يجب ان يكون معه الشيء موجودا حتى يكون قليلا او يكون كثيرا واما عناده الجدلي فان يقول قائل ان جوده الشهوة من المحمود ومع ذلك فليس خيرا على الاطلاق فهذا يقول في المشهور واما في الحقيقة فانه ليس هو من المحمود فانه لا شر كرهه ومن المحمود في السر حتى يجوز ان يكون حصة منه ومسرة هو اصل لما الامور شره عنه واقع نفسه فهو رديء مثله واما بالقياس الى ما يتميز به من الشيء فهو اكثر شرا وذلك اقل شر الاعراج معه مثل لعله عند الشر الصادر عنه وعند بعض الشر ان يكون منه وانه ان كان معه الخير شرا اصلا وجوده وفيه خير وفقد الشر اخر انما وجوده وفيه شر وهو لا يخلو عن وجود ذلك او عدمه وعند ذلك سالم وهو بابه مما يكون الخير والشر فيه واما الشيء الذي يقال خيرا او شرا ان الخير بعضه غيره فليس الامر فيه كذلك عليه اذا كان الشيء ليس سبب للشر فهو سبب للخير الا بالعرض او بالعكس واما اذا كان الشيء القابل للحسن في شر منه بانه اذا غيره وموضع آخر مثل كل يوجد من الوجوه ولهذا المعنى وهو انه اذا كان الشيء ممكنا او موجودا او حسنا او نافعا في وقت من الاوقات وموضع من المواضع وموضع من الموضوعات فهو ايضا بذلك الحال على الاطلاق فان ما ليس ممكن في نفسه عليه يمكن عنده حال او ما ليس حسن الذي عليه حسنا عنده حال وهذا ايضا للاثبات ومعاند هذا الموضع بانه مشهور ومثل انه قد يوجد الشيء فاضلا في امر وليس فاضلا على الاطلاق ويكون الشيء غير فاسد في وقت وليس غير فاسد على الاطلاق ويصح في اي وقت وفي موضع عليل وليس نافعا على الاطلاق وقد يحسن قتل القريب او اكرامه وليس حسنا على الاطلاق وان من الناس من استحسن قتل الاب وليس حسنا على الاطلاق وتعتبر الاطلاق هو ان يقال المعنى من غير ان يزاد على شيء بعده ربما زاد فيقال انه حسن عند قوم او حسن في وقت فهذا هو الحكم المشهور لكنه يجب ان ينظر في هذا من جهة الحق فيقول اذا كان الاطلاق بالصفة في مثل هذا الموضع هو ان لا يكون على زيادة واضافة البتة الا معها فان كان معنا واضافيا كان الاطلاق ان يوجد انه

مطلقة مثل النافع او انه نافع لشيء ما فان هذا الاطلاق بلا زيادة ولان المضاف اليه داخل في معنى المضاف
غير مرتبط جملة من دوام او عموم او غير ذلك لكن المشهور ربما لم يفصل بينه وبين الدائم وبين الذي عند كل
مكان وكل وقت فان الدائم لحده واما بهم انه عامة واضافة فان المشهور لا يحده معها وفي العلوم يجب ان يوجد
محصورا واذا اوجب بذلك بحسب الاشتراك التي وقع بها العاقد يجب ان يكون الفاضل في المعرفة فاضلا على الاطلاق
بمعنى انه فاضل في كل شيء فان هذا ليس هو الفاضل على الاطلاق الذي نقصده ولا باشتراك الاسم انما يقبل
مع زيادة وكذلك الزيادة انه في كل شيء وحده الممكن للقوي يمكن على الاطلاق وان كان ليس يمكن في كل وقت
ولكل احد وحده ما ليس فاسدا اي وقت ليس فاسدا الا بزيادة ولهذا وحده الدوام النافع للشيء فقط على الاطلاق
لا زيادة وكل شيء بل لشيء ما هو مضايقه واما مثل الغريب لحد محصور ومن ذلك الكذب فان كل مثل
حسن مثل مثل بالتقريب يعني ان يكون حسنا فذلك المثل الذي لذلك لحده حسنا على الاطلاق وان لم يكن حسنا في
كل موضوع وكل اعتبار ولذا المستحسن عنده قوم فذلك لا يجب ان يكون حسنا على الاطلاق واما على الاطلاق
الوجود ولانه معناه انه حسن في الظن لا في الوجود والواجب ان يعتبر نفس الشيء في الظن بالاضافة في الظن او
يفسده في الوجود ويطلق في الوجود والعموم الا ان يكون قد اعلم من الاطلاق انه يعتبر حسن فيكون الاطلاق حسب
حقا فان اعتبار الشيء في نفسه لا بالقياس الى الظن فمن ان الشيء اذا كان في نفسه بصفة وكذلك في حال
وفي وقت وفي موضع وموضع وصدقت عليه الصفة في تلك الحال مثل انه نافع او موجود او حق او غير ذلك
صدق عليه انه نافع او موجود او حسن او غير ذلك على الاطلاق بمعنى ترك الزيادة الا الاضافة المطلقة المتضمنة
في حقيقة ذلك وليس يجب ان يكون على الاطلاق بمعنى العام الدائم الكائن في كل شيء او ليس ذلك هو الذي
الاطلاق بالحقيقة ويجب ان يعتبر الحصر وترك الاجمال مجتهدا بحسب الموضع علما فانه لم يوجد لشيء صفة لم يوجد له
تلك الصفة بحال الا بحيث الى ما [illegible] من كذا الشيء مفردا او مع شيء وما يعني ان يوجب من شيء [illegible]
الموضع فقد علمت فصل القول في ذلك من كلمتنا في الفن الثالث **فصل في الاولى والآثر** وفي المواضع
الذي اعطيناها والمواقع التي بعد كالآثر والافضل وظاهر الحال من البحث عن الآثر والافضل يقتضي ان يكون
متعلقا بالامور الخلقية ولذا هو اولى بالاشارة والاصابة فقط لكن حقيقة النظر فيهما يقتضي النظر في الاولى والآخر

وفي الا

وفي الآثر والاخص وذلك فقد يعدي الامور العامة وانما يشار بكون هذا البحث بحثا عن الاولى والآثر وليس
الاولى والآثر بمنحصرين في ذلك من جهة ان جميع ما يقع في الآثر والاخص يقع في الآثر والافضل والآثر ما يقع في الآثر
والافضل يقع معهما وان كان ليس كله كذلك على ما ظنه بعض المتكلمين في هذا الفن وذلك لان شيئا امر الجود انفع
المعد نحو الآثر والافضل لا يقع في الآثر والاخص مثل الموضع المشهور وان ما هو اطول زمانا فهو آثر فانه ليس
يجب ان يكون ما هو اطول زمانا او بحد ذلك واعلم ان المفهوم من الآثر غير المفهوم من الافضل وذلك لان الشيء
قد يكون افضل ولا يكون آثر فان العلم افضل وليس آثر من الغنى عند المريض او الموت على ما ذكره افضل
من الغنا والحسنة وليس آثر واذا اصل افضل وغير مقدر تعالى وذلك قصد التحصيل على وجه وقيل الافضل وهو ليس
مشاركين في نوع من الفضيلة بقبل الزيادة والنقصان ويكون لاحدهما جميع ما للآخر بزيادة مثل قولنا فلان اشرف من
فلان اذا كان له جميع مقدار ما له وزيادة وقال الاصل المشاركين في نوع من الفضيلة بقبل الاشد والاضعف من
غير ان يمكن ان يشار الى حد ما يساوي به الافضل الاخص بحيث يخرج الزيادة ما يكون الماسول الافضل اشد مثل الاكمل
والاحسن ونحو ذلك ويقال افضل اذا كان مشاركا في نوع الفضيلة وذلك النوع اما ان لا يقبل التعاقب وان
قيل فالذي لهما منه مثلا على السواء لكن الافضل فضل بل اخرى من انواع آخر فيكون جملة الاكثر فلذلك مثل
ان يكون احدهما سخيا عفيفا والآخر سخيا ما شئت لكن ليس عفيفا فيكون الاول افضل ويقال افضل اذا كان ليس
منه الا الاخص مشاركه في نوع الفضيلة اصلا ولكن في جنس الفضيلة الا ان النوع الذي له هو في حد نفسه التي
دون نوع الآخر ليس اقول انه افضل من الآخر فانهما وان [illegible] ولكن اقول التي والآخر ليس التي هو افضل و
اعني بالاولى ان يكون فضيلة ما نيته لا بعد مثل الحكمة او يكون نافعا في الذي هو مطلوب لذاته لست اقول في الامر
الذي هو افضل فيكون دون [illegible] مثل السماع في الآخرة والمعاد ومن هذا القبيل الحكم بان الحكمة افضل من المال
والمال المصالح المتعلقة به وان كانت حاجته فيما اكثر عددا واعم واوم [illegible] حاجة آخر فانه ليس اذا كان
اكثر [illegible] افضل [illegible] فان الواحد العام الدائم افضل من الكثير ويقال افضل لما هو مثل ويقال الاولى وهو ان
يكون احد الامرين في الفضيلة في ذاته والآخر فضيلة بسنا و[illegible] او بالعرض وخصوصا اذا كان له في ذاته معنى افضل
بوجه اخرى واما الاولى ايضا فيقال لما هو مثله الصفة ويقال لما هو اشد مناسبة وهو ان يكون امر يكون ان

الطاري الذي لا مانع له لكنه الذي له مانع في طبعه اولى لان المانع وهي علة من العلل المستدعية الموجبة للحكم فيهما بالحال
بل الحكم فيهما بالاولى او كانت وجدت ما من شرائط السهما فاذا لم يشعر بجميع الشرائط التي يعرف بها حتى يصير علة موجبة
بل شعر باكثرها يحكم بالاولى ولو شعر بجميعها لكان الامر عنده الشامر و احساني كونه اولا كونه لكنه اذا كان الذي يعرف
بالعلة الداعية في احدهما الاكثر من الذي يعرف بشئ منها من الامر كان الحكم للاول اولى وكذلك اذا كان لاحدهما
العلة ولم يكن للاخر فالذي له العلة اولى لان الماهية تنقل منها واحدة الى الحكم وليس بهم الماهيهم باحوال اخرى اما فيه
واما في المتوقع من عنده وهو اما فيهما جميعا بل ربما كانت وربما لم يكن والاولى في الماهية على وجه من احدهما بحسب
الوقوع والاخر بحسب الحصول والاولى بحسب الوقوع هو كما يقول قائل ان فلانا عنده فلان وجوده وجد عنده ما لا اولى
في نفس الامر ان يتعين ان يحصلها كما يا ان ذلك ان الامر واقع واما الاولى بحسب الحصول فهو ان يقول قائل اولى
بالمقصود الى الاحمل بيان يحصلها و يعرفها مع انه ليس يطلب الى يحصل من هو اولى بان يعرف منه ذلك الاولى
بل الى انه لا يحمل ذلك وانه ان لم يحصل عند ذلك فيسمع به فالماهية تشارك العلل التي ذكرناها في امر توقع الوقوع و
يخالفها في ان العلل ليست ميوات لا يعتبر فيها حال الحصيل لكنها انما تقتصر بها على الوقوع وانما تقتصر من الموات
ماث فيها على الايجاب الاول لان الاسباب المحتاج السابق ان يكون العلة علة بالفعل ولم يجتمع لم يكن المعلول
وجوده واجب فاذا اعلم ان هذا الواحد منها فقد وجد وجعل الحكم في البواقي وانها لو اجتمعت لم كان موضع امر لم
يحصل فيه علة من تلك العلل ليس الى الذهن العامي ان المستقصل لعلة منها و العلة التي يصير علة بالفعل عند
شرايط اولى بالوجود مما عدم الامران واما العلل الاخرى او الشرايط الباقية فانها لو كان اجتماعها كلها معلوما لكانت
الحكم حينئذ في ان المعلول واقع ولو كان غير اجتماعها معلوما لكان الحكم حينئذ في ان المعلول غير واقع لكن ربما يقع فيه توجد
سبب او نحوه من الاسباب المرجحة بظن ان الاولى به ان يكون فربما كانت الاسباب المرجحة موجودة في الجانب الاخر
الا انها يكون مجهولة و ربما لم يوجد الاسباب كلها الا في جزء او الا في ذلك يمتنع ان يكون ذلك و لا يوجد البتة وان
كان هذا اكثر اسبابه واما الذي يتوافى فيه الاسباب كلها بعينه هو اولى بل واجب التام الاسباب ليس هو الاولى
فقط بل يمتنع ان يوجد فاذن هذا القسم من الاولى مظنون لا وجوب له ولا امتناع الا انه لعلة مثل بعض الى ان شيء
يكون كاذبه ان كان الشيء متوافي الاسباب لوجب ولم يكن اولى وكاذبه ان لم يكن متوافي الاسباب فلا يمتنع

ولم يكن اولى واعلم ان الاشياء الازيدة والانقص قد يقع في كل مقولة ولست اعني ان يكون الموضوع لمحمولة يكون في
كل مقولة فان ذلك امر لا كثر اشكال فيه ولا انفكاك فيه مسعد في تعرفه ولست ايضا اعني ان الذي اليه النسبة في ان
الاقوى اولى حيث اوليس واقع في كل مقولة على ما دل على اختلاط امثلة بعد وما توهم بل ان نفس ذلك المحمول قد يقع
في كل مقولة مثال انه قد يقال ان الصورة احق بالجوهرية من الهيولى ويقال ان الشخص اولى بالجوهرية من الكلي و هذا
يكون لا على ان جوهرية اكثر من جوهرية ولا ان جوهرية هذا اسبق من جوهرية ذلك بل لان معناه وبيانه فيه يوجد له
حكم ووصف هو سبق لاحدهما و الكل هو الموجود و قد ذكرنا حقيقته بذاتي موضعه و قد يقال في الكم والكيف ظاهر
و في الاضافة لكونهم ان هذا قد علا ان يسفد في الان كقولهم انه ناطق من العقوا و قد مثل هذا البعض الاضعاف وهو
ان القوة والنفسانية في العروض التي في العقل وليس هو اختلافه في حقائقه و بعضهم ان الان في نفس الان و قد يكون
في متى كقولهم ان التاريخ الفارسي اقدم من التاريخ العربي لو تقدم وما انه مثال الامر بعضه اسرى الصنف اصلح الان يكون دائم
الربيع فان هذا الموضع مكان المحمول لطلب الاكثر والاولى فانه في انواع متى كقوله محمول الان ايلي في الاصطلاح و الا
ليست من مقولة متى فان الاصلح اسم مشترك يقع في مقولات ثم في مقولة الكلام مثل قولهم المرس اولى لم الدابة
واما في الوضع فمثل قولهم الفلك بالاقليم الرابع اشد اشتمالا على الشاملة واما الاضعاف في الفعل والانفعال فسهل وجوده
و قد جرت العادة ان يقال في هذا الموضع وجوه المناسبات التي تقتضيها النظر الحسي على التمثيل وذلك ان يكون
الموضوعات اثنين والمحمول واحد كقولهم النفس الام العقل ومن ذلك ان يكون المحمول اثنين والموضوع واحد
كقولهم العقيل النطر او العمل و هذا يرجع بالمعنى الى الاول فانه كان يقول النظر اكثر في العقيل او العمل و يكون المحمول
هو الاكثر بالحقيقة واما ان يكون موضوعان لمحمولين كقولهم الحسن اشد في الناس ام الغراب في السواد و اما ان يكون
الموضوع مضافا في كلها او احدهما كقولهم الحكمة مع الشجاعة ام الحكمة مع العفة او الغنى مع الصحة فقول لهم الغني مع الحكمة
والفرق من المثالين ان في احدهما جزءا من الموضوع مشتركا و في الاخر ليس و ربما كان المحمول بل الموضوع والمحمول
مضافا مثل قولهم الحكمة مع العفة انفع في الدنيا والاخرة ام الحكمة مع الشجاعة وقد يستعمل الان بالمواضع **فصل**
ان الامور الظاهرة والمتفاوتة لا تحوج الى استعداد وانما بالمواضع بل المواضع انما ينتفع فيما يخفى فيه التفاوت
فمن المواضع ان ما هو اطول زمانا و اكثر بقاء فهو اثر وليس هذا الحق اذ الاحد مطلقا مقدم موثر المؤثر القصير المدة العظيم

فی انه موثر علی الخسیس الطویل المده الا ان هذا الصنف قلیل فی المشهور واما اذا تساوی الشیئان فی النوع فاطولهما زمانا واکثرهما
ثباتا فهو اثر والفرق بین هذا وبین الطول زمانا واکثر ثباتا ان الشیء قد یکون مساویا لنظیره فی الزمان لکنه اثبت علی
حاله من الشده والحده والاخر لم یزل یشتد ویضعف فی تلک المده وکان هذا اکثر ثباتا ومثال ذلک [illegible]
او مثال الشر مثل الصحه او مثال [illegible] المرادین فی العقل والمعرفه فی ذلک الباب [illegible] الاکثر منهم هو الفضل [illegible]
والسلف وکذا [illegible] والکل [illegible] فهو المسبوق [illegible] الکل هو افضل فی ذاته واعلی باعتبار [illegible]
حقا او کان الشیء موثرا فی نفسه لذاته لا لغیره واما انه لم یکن کذلک فهو مشهور [illegible]
الناس کلهم کالصحه والسلامه [illegible] من السعاده فی الآخره والصناعه فی الصناعه التی هی افضل
کالفلسفه الاولی اولی باعتبار ما هو [illegible] فی صناعه الحس کالموسیقی وهذا انما یصدق اذا اعتبرت الغرضین [illegible]
ان یکون المشار فی الفلسفه مثلا من جهة ما یوجبه الفلسفه [illegible] والثانی [illegible] الوقت و
الحال فان الوقت من الاوقات قد یحصل [illegible] هو فی صناعه اخس واعلی من [illegible] فی صناعه [illegible] فیجب
ان نقول ان لم یکن الوقت والحال یوجبه فی الصناعه الخسیسه وموضع آخر فهو ان ما هو فی جنس [illegible]
فهو افضل من الذی لیس فی جنسه کالعداله فانها من جنس الفضیله اذ هی نوع منه واما العادل فهو فی ذاته جوهر
ولیس الفضل مقوما لذاته [illegible] الابیض [illegible] الذی هو جنسه مقوم له لکن العادل عرض
له الفضیله فهو فی جنس الفضیله بالعرض فیجب ان یکون العداله افضل من العادل وهذا قد [illegible] وقد لا یشتهر
واما الحق فیجب ان یعلم ان معنی الافضل ههنا [illegible] وان الافضل ان عنی به انه الاکثر فی نفسه فی انه فضیله
کان الاشد سواء او هو الاکثر من آخر فی انه [illegible] فلیس [illegible] فی ذلک فان الفاضل لیس فضیله وان
عنی بالافضل الاجمع للفضل علی انه صفه فلیس [illegible] فان الفضیله لیست جامعه [illegible] ان احد
الاسم [illegible] فیکون باشتراک الاسم وموضع آخر وهو ان الموثر بذاته ولاجل نفسه افضل من الموثر لاجل غیره کالدوا
والصحه وهذا حق وایضا الموثر بذاته افضل من الموثر بالعرض وهذا قریب من الاول [illegible] فی ان الذی بالعرض
قد لا یکون موثرا البته بل انما یکون الموثر ما یفارقه مثل ان الشیء اذا کان حلوا او مربعا فالحلو موثر لذاته والمربع بالعرض
اذ انما اوثر لانه حلو ولیس [illegible] الی المربع [illegible] واما الموثر لغیره [illegible] الی الاثبات وربما کان الموثر بالعرض

لیس لانه موثر بل لاجل ان مقابله مکروه او مع مقابله مکروه فهو موثر لا لنفسه [illegible] فهی فیه لا [illegible] بل لذات
فهی فیه بالعرض لکنه انما یوثر [illegible] فلا یکون هو موثر لاجل موثر لذاته بالذات [illegible] یصل
الی الموثر بالذات بل یوصل الی الموثر بالعرض وهو عدم المکروه [illegible] عدم المکروه [illegible] والموثر
بالذات بل بالعرض [illegible] الامور الموجوده [illegible] العلل الا انه فی انفسها افضل [illegible] ان الفضیله
فی الاصدقاء مطلوبه لذاتها لا لانها توثر الی سعاده [illegible] وسعاده الصدیق موثر لذاته للصدیق واما فضیله الاعداء
فلا موثر لاجل ذاتها والاموثر لاجل حصول موثر بالذات عنها ولکن قد یوثر لاجل موثر بالعرض وهو عدم المکروه
او العدو [illegible] لم یحدث ضرر الذی هو عدم السلامه التی هی موثره لذاتها فیشارک هذا الوجه الاول
فی ان الاول الموثر فیه لا لذاته بل لما عرض من ان کان هناک موثرا آخر [illegible] الیه ویفارقه المثال الاول فی انه
لیس سببا لذلک الموثر [illegible] بل عارض له فلا یقع [illegible] ویفارقه المثال الثانی فی انه موثر ولکن لیس موصلا
الی الموثر بالذات بل الی عدم مقابله وموضع آخر قریب من الموضع الاول ان ما کان سببا للخیر [illegible] و
[illegible] اثر مما هو سبب له بالعرض کالبحث [illegible] ما هو سبب للشر [illegible] اولی بالاجتناب من
السبب بالعرض کالبحث والفرق بین هذا الموضع والموضع الذی قبله ان ههنا قد اخذ الشیء سببا وهناک اخذ
موثرا [illegible] سببان [illegible] وهناک [illegible] سبب [illegible] اثر [illegible] فی الاعتبار [illegible]
فمنفعه الموضع هناک لیس فی اثبات الاشیاء [illegible] بل فی ان [illegible] الامرین [illegible]
توثر ومنفعه الموضع ههنا فی نفس اثبات الاشیاء کانه یوجب [illegible]
ههنا کالتصنیف فی الاثبات بالقوه وان کان بالفعل اثبات [illegible] الاثر [illegible]
الاطلاق [illegible] فی تمام الاحوال اثر من الذی یصیر اثر فی حال او وقت وبحسب شخص بعینه [illegible] ما کان اثر
کما ان الصحه اثر من البط بالمبضع للعلاج فان الصحه فی نفسها اثر عند الذی [illegible] ترک البط عنده اثر لولا العدل
الواقع وهذا حق وایضا فان الذی یکون للشیء بالطبع اثر من الذی لا یکون له بالطبع ومثاله العداله اثر من العادل
ولست اقول الفضل فان هذا الموضع قد مر [illegible] فی هذا الموضع [illegible] العادل من حیث [illegible] فان فی
امر من الامور یحتاج فیه الی احدهما ومن حیث [illegible] الشیء وهو [illegible] من جهة الاعتبار [illegible]

احدهما مؤثر لذاته والآخر لغيره فان هذا الموضع عدم بل من جهة انهما مؤثران لاجل المنفعة المتعلقة بهما لكن العدالة انفع حتى يبقى
طلبتي لهما في ذاته هو العدل مع انه مكتسب وهذا مثل ان يقول ان السراج اثر من المراة والمضيء بالعكس والسراج افضل
ذلك لامرين طبعه والآخر فعله لانه مكتسب هذا حق وايضا كما تقول ان يكون ذلك ملكة الكسائية مكتسب اثر من ان يكتسب
وايضا فان الامر الموجود للافضل الاكرم اثر من الامر الموجود لغيره ومثل الامر الذي يحس اصله فانه اثر مما يحس الانسان
فهذا هو على الاطلاق مشهور ولم يحصل الحق فيه فيقول ليس كل امر موجود في الافضل فهو افضل فان اللحية موجودة في
الانسان وليست اثر من مبلغ الشجاعة الموجودة في الاسد ولكن يجب ان يشترط حتى يكون الموجود للافضل احدهما
موجود والافضل من حيث هو به افضل لا من حيث هو به احسن والموجود للاحسن من حيث هو احسن لا من حيث هو به
افضل وبعد ذلك فان الحق ان ذلك افضل واما انه اثر فانما يكون اذا اشتركا في انهما مؤثران وانما يكون مؤثرا اذا
كان كلاهما من شانه ان يؤثر ويحصل بالكسب واما اذا لم يكونا كذلك او لم يكن الذي في احدهما مثلا الذي في الافضل مما
يكتسب فليس يقال انه اثر وموضع آخر شبيه بهذا الموضع وليس هو وهو ان ما كان اولا للامور التي هي اقدم فهو اثر
كالصحة بالقياس الى الجمال والقوة فان الصحة يظن انها توجد في مزاج الاركان والجمال والقوة في تركيب الاعضاء التي
وكذلك ما هو في الشيء الذي هو اكثر فهو اثر كصحة العصب بالقياس الى جودة الهضم وهذا يخالف الموضع الاول في ان
الصحة والشدة يجتمعان معا في شخص واحد توصف بهما وصحة العصب وجودة الهضم يجتمعان في شخص واحد والموضع المقدم
كان يفرق فيه الموضوعان لكن الحكماء متغايران وموضع آخر قريب من بعض ما سلف وهو ان الغاية في الشيء اثر
من فاعل الغاية الاخرى حتى لا يكون هذا الموضع مكررا ولكن هذا مشهور غير حقيقي فان صحة البدن غاية من الغايات
ثم صحة النفس وهو القصد لسوق الى ما هي الغاية القصوى والفضيلة اثر عند الافاضل من صحة البدن وايضا فان
الساعين الى ما يستحسن ان يكون [illegible] ذلك ذوات [illegible] ولذلك فان الجمهور
يؤثرون النافع في المعاش على النافع في المعاد واما اذا اختلفا وكان التفاوت عظيما ولم يمكن الجمع بينهما فان
الاثر عند الحكماء هو افضل وان ما خرج ايضا فان الغايتين اذا كان التفاوت بينهما اكثر من التفاوت بين
احدهما وبين فاعلها لكان فاعل الغاية الاخرى افضل من هذه الغاية وذلك لان نسبة الغاية الى الغاية كنسبة الفاعل
الى الفاعل وكانت تلك الغاية اكثر من فضل هذه الغاية الى فاعلها فاعل الغاية الاخرى يحصل فاعل الغاية الاولى بهذا كثير

من فضل

من فضل الغاية الاولى بهذه لقاطعتها نفسها وافضل اكثر فهو اجمل فاعل الغاية الاخرى افضل من هذه الغاية وكذلك بالعكس
وموضع شبيه بعض ما مضى وهو ان يكون احد الامرين وان كان قد يطلب لغيره وقد يطلب لنفسه والامر الآخر لا يطلب
الا لغيره فان الاول اثر ومثاله الصحة والعدالة فانهما اثر من الغنى والشدة فان الصحة والعدالة قد يكون لانفسهما و
الغنى لا يصير [illegible] في نفسه بل [illegible] امر اكرم وموضع آخر في الامور المقيسة التفاوت اللواتي تحوج الى تدقيق نظر في
امر مثل النظر في اللوازم فان ما لازمه خير اكبر وافضل فهو اثر وان ما لازمه شر اقل مما للآخر وان لم يحصل في الحق فهو اثر
ومن اللوازم ما يكون متقدما مثل الجهل للمتعلم من حيث هو متعلم ومنه ما يكون متاخرا مثل العلم والسابع في اكثر الامر
هو الافضل اذا كان جهة الغايات فهذا موضع وايضا موضع آخر ان الخيرات التي هي في اثر اذا كان الاقل واقلا فيها فا
او لم يكن كذلك فان الاقل عددا [illegible] وان خالطه شر اثر من خيرات كثيرة مثل الحكمة فانها مع ما يجيء كلها من آ
اثر من جملة الغنى والصحة والجمال والقوة وربما كان [illegible] تفضيله وهي واحدة اثر من عدة فضائل مثل ان السعادة آثر
من العدالة والعفة وحدها [illegible] هذا الموضع [illegible] ان يكون مجموع الامرين اثر من الواحد الذي فيه مثل ان
مجموع الصحة [illegible] ليس اثر من الصحة [illegible] على [illegible] الذي للصحة وانما يكون
هذا اذا كان احد الامرين لاجل [illegible] اذا كان كل واحد منهما ليس يؤثر للآخر فيها اثر من [illegible]
[illegible] ليس اثر [illegible] في الصحة والشدة [illegible] والفضائل [illegible]
المؤثرات [illegible] مع لذة [illegible] اثر من ان يكون [illegible] لذة وهو مشهور غير حقيقي وايضا اذا كانت [illegible] اثر من
الذي يكون مع اذى [illegible] وايضا ما يكون في وقته اثر منه في غير وقته [illegible] فان الحكم في
المشايخ اثر منها في الشبان [illegible] وكذلك [illegible] والحكم بالمشايخ اولى ومن الشبان [illegible]
وطلبه [illegible] اولى فان المشايخ [illegible] ان يحصل لهم ذلك بالطبع والشيء الذي هو انفع في كل وقت وفي اكثر الاوقات
فهو اثر [illegible] كالعفة والعدالة فانهما اثر من الشجاعة لكن ربما كانت الشجاعة اثر في وقت يحوج اليها والشيء الذي
لو كان [illegible] لم يحتج الى الآخر وان كان الآخر [illegible] اليه فهو اثر كما انه لو كان الناس عدولا لم يحتج الى الشجاعة ولو كان الناس
كلهم شجعانا [illegible] في بعض الاوقات اثر وايضا [illegible] اكثر فهو اثر [illegible] في تحصيله اكثر فهو
اثر وايضا فان كل شيء يكون مؤثرا [illegible] ويكون الآخر مرة مؤثرا ومرة غير مؤثر فذلك الشيء اثر مثال الاول

لذة والحكمة مثال الثاني لذة والاكل والجماع فان الذي هو مؤثر واما اثره في نفسه وان كان يراد لغيره وقد اعتبر ان يقول ان
المواضع التي احدث في الاثر منها ما ينفع في المؤثر نفسه وذلك انا اذا علمنا ان النافع اثر علمنا ان النافع مؤثر وكذلك
اذا رسا الاكثر في باب ما اثر علمنا ان الاكثر مؤثر كما انا اذا علمنا ان الانفع اثر علمنا ان النافع مؤثر وكذلك وان لم يكن الامر ان
محتملان في الزيادة والنقصان وربح ما منهما من جهة اخرى فهذه مواضع الترجيح مواضع اخرى مثل انه اذا كان الخير بالطبع
اثر فالطبع مؤثر وايضا اذا كان ما يكون خيرا بالطبع فهو اكثر اثارا فيكون لا محالة الاقل اثارا وهو الخير الذي ليس بالطبع
اثارا ولو ان قيل فيكون كل خير ما يحمله مؤثرا ومنها ما ينفع في الترجيح فقط وقد يمكن ان يجعل هذه المواضع اعم من حال الاشياء
فانه يمكن ان ينقل على الازيد من كل الحادث مثال مثلا ان ما كان بالطبع بحال ما هو فهو ازيد فيه من الذي ليس بالطبع فان
الانية في الحال اعم من الاشياء ونقول ان الذي ينقص منه امر ما فهو اولى بان ينسب اليه من الذي لا ينقص منه او الذي يعيضه
منه اكثر فهو افضل لذلك الامر فهو اولى به والذي هو اكثر بحال فهو لا يقصر فانه فهو اولى به وكذلك ما اذا زيد على شيء جعل
الجملة اكثر بحال في زيادة شيء او كانت زيادته على ما هو اقل بحال جعله اكثر من زيادة شيء آخر وكذلك في جانب النقصان
وايضا ما هو اقل مخالطة للضد كالبياض الذي هو اقل سوادا والمبهم فهو بالحال اولى وهذا اكثر المواضع الكلية مما يلتفت اليه
في المراتب وان كان المواضع الجزئية خصوصية بحيث والمواضع الكلية هي مثل المشتركة المذكورة في باب الاثبات والابطال
المطلقين مثل مواضع المتقابلات والنظائر والتصاريف فانها اعرفتها كلها واقترنها من الشهرة وكذلك تلك المواضع
نافعة في ان يستعمل في المطالب الجزئية فانك ان قولك ان كان كل لذة خيرا فكل اذى شر مشهور فكذلك يكون مشهورا قولنا
ان كانت لذة ما خيرا فاذى ما شر وكذلك في سائر الامثلة مما يحسب ان يعرف بنفسك كذلك مواضع الاولى والاحرى
لكن انما ينفع ما بعد تقدم ما جرى لسان جزئي في الاثبات واما في الابطال فلا ينفع بمثله من باب الاولى انه اذا كان
كل علم اولى بان يكون من جوامع اللذة ولذة خير فعلم ما خير فان عكسناه ولا لذة خير لم يلزم ان يكون ولا علم خيرا واما
ان عكسنا فليس خيرا لمبحث فليس لذة خيرا واما اذا كان الامر من باب المساواة تصلح للاثبات والابطال الجزئي
ويكون الموضع الحاصل الكل على مسائل الجزئي من باب الاولى والاحرى وما يعدونه متكررات بعضها ما تعلم في علم
القياس وبعضها ما تعلم في المواضع المذكورة.

المقالة الثالثة المشتملة على [illegible] فصول الاول في ايراد بعض المواضع الجنسية

ولان النظر في الجنس قبل النظر في الحد اذ الحد انما يتم حده بعد ان يصح وجوده فيعرض فيه بحثا

منها على ان الحد لمن اكثر حاسبهم بالاثبات والابطال المطلق ثم اذا نظروا في الحد وكفاهم المميز والمساواة ولم
يعطوا الشروط الحد وقد ذلك جعل التقسيم لامر الجنس وذلك لانهم قالوا سهم الاثبات والابطال ويحوجون الى
المحدود بعضهم للاسم ولا يحدون في اكثر الامر ذلك الى ان يعرفوا اما هو حد حقيقي وما هو غير حقيقي فيقتصرون على ما هو
بعض الاسم ويعكس بالمساوي لكنه لا يبعد ان يكون من تشبه منهم بسرها الصانع المعلم ان يكون قد احس بما هو
المشهور عند المحصلين من ان الحد مؤلف من جنس وفصل فيكون له ان يتكلم في باب الجنس عليه فان جرى عنها مشهور
يعرف حصتها والتعريف فمن المواضع ان ينظر في الامور المجانسة للموضوع اي الامور المشاركة للموضوع في طبيعة ليعلم
ان جنسها واحد هل شيء منها لا يحمل عليه المحمول المفروض انه جنس فان وجد منها ما ليس يحمل عليه المفروض جنسا فليس في
جنسا لجنس وان لم يوجد لم يلزم منه شيء وهذا الموضع للابطال فقط ومثاله ان يقول ان الخير جنس اللذة فوجدنا لذة
ليست بخير علمنا ان الخير ليس جنسا اللذة فان وجدنا كل لذة خيرا لم نعلم انه جنس او ليس فانه كل جنس عام لكن ليس
كل عام جنسا وان ينظر هل هو محمول من طريق ما هو فان لم يكن فليس بجنس والا فان كان محمولا من طريق ما هو لم يجب
ان يكون جنسا كما قد علمت لكنه لا يبعد ان يوجد في المشهور جنس وان كان في جواب ما هو ولكن الا من جهة الشركة فقط
لم يكن جنسا وايضا هل الطائفة تحد بالعرض فان كان كذلك فليس بجنس ويخالف الموضع الاول في انه ليس كل ما ليس مقولا في
طريق ما هو فهو لا طائفة حد العرض بل ربما طائفة حد الجنس وايضا ان اختلف المقول جنسا والنوع فكان النوع من الكيف
بالذات مثلا والجنس من الجواهر او بالعكس ذلك فليس فرضنا جنسا وهذا يصلح للابطال فقط ومثال هذا الساحق والثلج
فان الساحق كيف والثلج جوهر وايضا العلم والجهل فان العلم مضاف والجهل غير مضاف ولا يجعل العلم في هذا الموضع مضافا
الى ما هو في مقولة المضاف بالذات على حد المشهور وقد علمت انه دخوله في المضاف عند التحقيق هو على طريق اخر ومع
ذلك فان الشيء لا يلزم جنس الاضافة يلزم نوعه الاضافة فلا كيف كان فيه وهذا حق وايضا ان جعل على وضع جنسا حد ما
وجعل نوعا فليس هو جنس جنسا لجنس فهذا الصنف للابطال فقط ومثاله ان جعل الموجود والواحد جنس كان
ذلك الجنس موجودا والواحد في نفسه لا محالة فكانت حقيقة النوع تحمل على حقيقة الجنس وهذا محال وايضا فان النوع اذا كان
يصدق على ما ليس يصدق عليه الموضوع جنسا فليس الموضوع جنسا للجنس مثل المطلق فانه يصدق على المعدوم والموجود
ولا يصدق عليه وهذا الا كمكرر وايضا فان الموضوع لا يشارك شيئا من انواع فليس المفروض جنسا كمن يجعل الحركة

جنس اللذة وهم لا يوجد اللذة ولعله والإستحالة والنمو او لا آخر ذلك وهذا انما يكون اذا كانت الانواع محصورة وهم
لم يكن النوع المدعي وحولها الجنس لا احدهما ولا اتفاق احدهما موضع آخر وهو مكرر بالقوة وان لم يكن بالفعل
وهو ان يكون الموضوع نوعا حال عليه اكثر ما يقال عليه المعلوم وهذا الموضوع في الظاهر كانه في القوة ما قيل من انه
ان كان النوع يحمل على ما لا يحمل عليه الجنس فليس المفروض جنسا بحسب لكن قولنا ان كان يحمل على اكثر ما يحمل عليه تحته يعني
اعتبارا آخر وهو ان لا يلتفت الى المشاركة البتة بل يجمع الكل واحد منها موضوعاته موضع الموضوعات المفروضة اجناسا واكثر
عددا من موضوعات تلك فلانها اكثر عددا الا من جهة ان ذلك يشارك البتة او لا يشارك البتة هذا في موضوعاته فيكون
ما فرض جنسا غير جنس وايضا ان كان المفروض نوعا مساويا في العلوم للجنس فليس ما فرض جنسا بجنس كمن يحمل الموجود جنسا للواحد
او بالعكس ثم يوجد كل ما يقال له موجود ويقال له واحد وبالعكس فلا يكون احدهما جنسا والآخر نوعا واما كيفية هذا التساوي
في الواحد والموجود فلا يمكن ان يستعمل هذا الانسان حل بوحدة واحدة ... على وجه كونه مثالا واما بيان التحقيق ففي العلوم العالية
وكذلك ان جعل العلة والاول احدهما جنسا للآخر فانهما متلازمان او مترادفان وانما يكون متلازمين اذا فهم من العلة وجود
عنه وجود الثاني من غير عكس وفهم من الاول انه موجود وليس عن وجود الثاني من غير عكس والامران وان كانا متلازمين
فان من الاعتبار من فرق ما بين اعتبار الصاعد والنازل وايضا ينظر في الامور التي لا تختلف في النوع بل تختلف في
الاعراض وان كان جعل احدهما جنسا ليس جنسا للجميع فليس هو بجنس شيء من جملة غير المنقسم جنسا للخطوط المستقيمة غير
منقسمة فان الخطوط الغير المنقسمة ان كانت موجودة فلا تختلف هي والمستقيمة كما علمت بالنوع والماهية بل بالاعراض واو
ليس ما لا ينقسم جنسا للخطوط المستقيمة المستقيمة فليس جنسا للغير المنقسمة ايضا وايضا ان كان للنوع جنس آخر ليس احدهما
تحت الآخر مثل ان الفهم علم ومسألة او لا يكون هذا المثال مشهورا واحد الجنسين ان يكون كسر من الناس الا ... ان
الفهم علم بل ... ان يكون المظنون ... ذكرناه في الفن الثاني من حال الاجناس المتداخلة لكنه ان ... جنس ليس احدهما
تحت الآخر ولا هما تحت جنس واحد بعينه فليس القول من الفساد ثم كان جائزا مع هذا كله يجب ان يتعدى الموضوع الى جنس
الى جنسه الاقرب او العالي فان لم يكن محمولا على جميع النوع او لم يكن من طريق ما هو فليس الموضوع جنسا بجنس وايضا
فانه يجب ان ينظر هل حد النوع يحمل على الجنس الاعلى فان حمل فليس الجنس جنسا والمنسوب فانه ليس ان الجنس العالي او الاعلى
محمول من طريق ما هو بالشركة ثم من ان الموضوع جنسا موجود الشيء كان جنسا لا جنس فانه لا يمكن ان يكون العالي يحمل

من طريق ما هو والوسط يحمل لا من طريق ما هو وهاهنا موضع يحب في ان هذا الموضع على ان ليس يعلمي وذلك ان لقائل
ان يقول ان الجنس ربما حمل على نوعين ثم عرض احدهما للآخر فكان الجنس الاعلى مقولا على النوع من طريق ما هو ولم يكن
النوع الذي هو جنس اقرب محمولا على ذلك النوع الاسفل من طريق ما هو مثاله ان الكمية يحمل على المنفصل وعلى المتصل ثم العدد
قد يحمل على المتصل او يعرض له المنفصل والاعجب من ذلك ان يكون المنفصل جنسا للمتصل بسبب ان جنسه جنس له ومقول في
طريق ما هو فيقول هذا النوع الآخر كالمتصل اما ان يكون ما حمل على انه متصل لذاته او على انه شيء عارض له الاتصال فان
احد على انه متصل لذاته وعلى انه شيء عارض له الاتصال فان احد على انه متصل لذاته فالمنفصل الذي يقابله لا يقال
على جزئه وان كان معناه انه شيء يعرض له الاتصال فالكم لا يقال عليه وعلى المنفصل لذاته الذي هو العدد قولا جنسيا
بل الكم يقال على العارض له الاتصال قولا ما يعرض للشيء ولا يقال على الشيء قولا جنسيا وايضا فان المتصل لذاته وهو
العدد ولا يقال على ما فرض نوعا اخيرا تحت الكم قولا بالتواطؤ فضلا عن ان يقال الا بالعرض وكيف يقال وكل نوع مباين
الآخر بل هذا يصدق لاحدهما من الآخر الاسم فلا يقال ان المقدار عدد او انفصال او منفصل لذاته بل عدد وما هو منفصل العدد
والانفصال ثم المعدود وليس هو نوع الكمية بل شيء ما خوذ على انه عرض له نوع الكمية وكذلك المنفصل ان لم يعن به نفس العدد
الذي لا يقال على المقدار بل عني به شيء قرن به الانفصال حتى كان معناه انه شيء ذو انفصال لم يكن نوعا للكم
على ما علمت ان الشيء مقرون بالمقولة ليس من المقولة نفسها والاعراض لا تحل بعد الموضوع بل لا تحل حصصه واما
ما يحكمونه ان النسب اذا اعم من ان الاعلى مقول في جواب ما هو والاسفل الذي دونه يقال في جواب ما هو فذلك حكم
مشهور وليس بحسب واجب وان كان مشهورا فانه يجوز ان يكون الاعم مقولا في جواب ما هو بالشركة ثم يكون الاخص من
المحمولين فصلان ... واحد مع احد الفصلين يسمى باسم فيكون حينئذ جميع المشتركات في الماهية التي هي احص
يشترك في شيء هو ليس كالجنس بل ليس ... ان ... هذا الكتاب كل هذه المصادرة ...
على المشهور وموضع آخر ان كان ما وضع جنسا ليس يحمل على ما تحت الموضوع نوعا من طريق ما هو فليس الموضوع جنسا
بجنس للموضوع نوعا واما النسب فانه او من انه اعم ... المحمول ... من طريق ما هو وجب ان يكون الاعم
جنسا لكن حمل ... جنسا للانسان والفرس ثم ... يحمل باسم الحيوان ... ان يقول الكم ... فلم ...
فصل الجنس في هذا الكتاب جنسا عرض من الشك ما تقدم ذكره ومثل هذا الموضع وان لم ... او لا ... افي

ان يوجد المباينات جنسا وان كان فصل جنس مقول في جواب ما هو والا فان الشيء الذي هو فصل انما يعرف في المشهور بفصليته لا
من جهة ما عقلنا من حده المنزل في جواب ما هو بل من جهة معنا ونجد الشيء منقسما الشيء آخر قسمة لا يحمل على الجمهور ان
فصل يحكم حينئذ فان الشيء يكون غير جنس وانه ليس مقولا في جواب ما هو بل في جواب اي شيء هو وانه لا يحمل في المشهور
محل الجنس واذا لم يكن مشهورا من هذه الجهة فالجهة الاخرى حده فيكون الحمل من طريق ما هو مما يحمل في طريق ما هو كالكافي في
اثبات ان ذلك الشيء جنس لان التفريق بين الحمل من طريق ما هو والحمل في جواب ما ليس مما يفهم في المشهور بل الكلام
في الجنس يحمل من المشهور واما تفطن له الا من من الحدود لمن يكتنف الشروط المحققة في امر الجنس التي لا تعرفها الصناعي من
المشهور بل المشهور هو ان الجنس هو المقول في طريق ما هو هو الذي ليس فاسما نبه انه على سبيل قسمة الفصل المقول
في طريق ما هو اعم منه بل كان المخصوص باسم المقول في طريق ما هو ما كان ليس البتة مقولا في جواب اي شيء هو وان كان
المقول في طريق ما هو اعم من الامرين فيجب ان يوجد كالمخصوص بحدها **الفصل الثاني في مثل ذلك** والصواب
ان تطرح جعل الجنس جنسا للفصل كمن جعل العدد جنسا للفرد او الفرد فصل من باب الكيف بسيطا او جعله جنسا للفرد
الذي هو بمعنى شيء ذي فرد فان ذلك ايضا فصل مقسم العدد وليس هو نوعا من انواعه اذ لو كان نوعا لكان اما نوعا
متوسطا واما نوعا اخيرا ولو كان نوع اخير لما كان ان يقال على ثلثة وخمسة ولو كان نوعا متوسطا لكان مقولا على ما تحته في
جواب ما هو وقد علمت في مواضع اخر انه ليس كذلك وهو ايضا في التحديد ليس بفصل حقيقي ذاتي بل هو فصل على المشهور
ولا الفرد الذي بمعنى العدد الماخوذ مع الفرد ايضا نوع من جنس اذ لو كان نوعا لكانت الفردية فصلا ولكان يحمل على
الفرد حمل ما هو من طريق ما هو واعلم انك اذا قلت عدد فرد فليس معنى الفرد فيه انه عدد ذو فردية والا كان كانك
قلت عدد هو عدد ذو فردية كما لو قلت حيوان انسان لكنك قلت حيوان هو حيوان ناطق معنا انه شيء ذو فردية اي شيء
ذو كيفية لا يفهم معها العدد بتة ومن قال اذا قلت عدد فرد فمعناه انه عدد ذو فردية اي انه عدد هو شيء ذو كيفية لا يفهم
معها العدد بتة ومن يكون العدد والثاني الماخوذ في بيان حد الفرد وليس على سبيل انه محمول بل على سبيل انه جزء
لحده فان الفرد جزء حده فان الفرد جزء حد الشيء ذي الفرد الذي هو الفرد والعدد جزء حد الفرد الحمل الذي لا يحمل
عليه في ذاته ولا ايضا يحمل على الشيء ذي الفردية في واحد العلم من خارج ان هذا الشيء لا يوجد الا عددا وعلى ما علمت فيما
سلف فلا يكون حد علت من حيث للشيء انه حده وكما يلزمك ان يكون علت به في المثال الاول ايضا فردية وهو كالفصل البسيط

وفردية وهو كالفصل المنطقي والعدد والفرد فليس شيء منهما نوعا من العدد ولكن لقائل ان يقول انكم قد علمتم ان فصول الجواهر
جواهر فهي انواع الجواهر مقول اعلاه ولا فذلك لا بحده المشهور وانما تشبيه فكان العرض في هذا هو الفصل المنطقي وقد
علمت ان الفصل المنطقي في الجواهر ليس نوعا للجواهر ما لم تبين وان كان يحمل على ما يحمل عليه النوع واما الفصل البسيط فلا
يمنع ان يكون نوعا لكن هذا يتوقف على ان يحيط به المشهور وانما العرض ههنا في الفصل المنطقي والفصل المنطقي لو كان بعينه في
جوهره حد الجنس لكان يكون نوعا يحتاج ان يصير حصة اكثر في ذاته فصل لا فصلا او كان يكون شخصا يصير ما لا ما لانهاية
اشياء قد علمتها وعلمت ان الفصل ليس ما يخالف النوع وعلمت المذهب التحقيقي في ذلك واما المشهور فليس عنده كل ذلك
غير مضبوط والتف سطر على من ان جعل ما هو نوع جنسا وما هو جنس نوعا مثل من قال ان الالتصاق اتصال او ان الاختلاط
مزاج فان الالتصاق اعم من الاتصال فان التماس غير حقيقي اي يوحد ولا اتحاد حدهما فيكون ما يشترك في حد واحد متصل
ونهاية مباينة الحدين فيكون حدا بها لمس واحد بل معا كما يكون لهما والذهن وتخص هذا باسم المماسة وهذا الالتصاق
اي المماسة لا يقال على الاتصال فلا يعرض فيه التشبيه بل انما يقال عليه بما قيل بالمعنى الاول حتى يكون حاذا كان كذلك
استحال ان يكون الاتصال الا اخص من الالتصاقات فكيف يكون جنسا له وكذلك الاختلاط اعم من الامتزاج
او الاختلاط يدل على تجاور اجسام كثيرة غائبة عن الحس او اعم من تجاور الغائبة عن الحس لم يوجد منه ما لا يفعل بعضه
في بعض كخلط دق الحنطة والشعير وما كخلط التائبة ويوجد منه ما ينفعل بعضه في بعض كالماء والخمر والسكر والخل حتى يجمع
لها كيفية واحدة وهذا الحس باسم المزاج فكيف المزاج جنسا للاختلاط وكمن جعل النقلة كالجنس للحركة في المكان او كذلك
او كالمسافة وهي اخص في لغة اليونانيين فان النقلة في تلك اللغة واقعة على ما يكون تحيرا او من غير ارادة وهو لا
الحركة بعينه والتقاء ان جعل ما هو جنسا للفصل قد غلط لان الفصل اذ لم يكن اكثر واعم فلا اقل من ان يكون مساويا
الفصاؤن وضع الجنس في الفصل فهو ايضا قد غلط فان الجنس ابدا اعم بل اختلف فشارك في شيء كالمنقسم مثل ومن
والعدد فان طبيعة الفصل لا يكون مقومة للجنس البتة بل عارضة له مثبتة وان كانت سابقة على ما علمت وكذلك
ان جعل الجنس فصلا كمن جعل الاختلاط فصلا مقوما للمزاج والشعر فصلا مقوما للسقف وايضا ان كانت شيء من
فصول الجنس او خواصه المنقسمة يحمل على الموضوع نوعا ليس الموضوع جنسا للجنس مثل النفس فان العدد وكيف يكون
جنسا لما على ما قال ولست النفس بفرد ولا زوج بل كيف يكون العدد محمولا عليها وايضا ان كانت طبيعة النوع

برفع طبعه الجنس ليس بحمل الحقيقه الاتيه واخذه تحت مقوله من المقولات ومعانده هذه الطبيعه الاثنينيه والثلثيه
فانها اذا ارتفعت برفع العدد واصلا والعدد جنس لكنه اذا احد الرفع لا رفع الموجود بل رفع كون عدد آخر البته
عدده اني ما هيه فليعلم هذا الموضع والاعلم لسلم والحال في ذلك على ما علمت والضان كان الجنس والفصل حد
انه ولان فليس بجنس وفصل وهذا الظاهر وكذلك ان كان ضد الجنس او الفصل يقال على النوع وايضا ان كان
النوع يحمل عليه شيء لا يحمل عليه شيء ما وقع ضد البته فليس الموضوع ضد الجنس مثاله ان الحس يحمل عليها الادراك
والحس والحياه ولا شيء من الاصداد وكذلك وايضا ان كان الموضوع ضدا ما ليس يحمل بتوسط طول الساق فليس
بجنس وايضا ان لم يمكن ان يكون للموضوع ضدا نوع آخر غير الموضوع نوعا فليس بجنس وايضا كان انما يقال
عليه وعلى غيره ما ظن انه عامه باشتراك الاسم لا بالتواطؤ مثل الالحاق على حال المعمر وعلى حال الصديقين
فليس بجنس وههنا مواضع من جهه الاضداد وهو انه هل ان كان للنوع ضد وليس للجنس ضد فالضد ليس يحمل على الجنس
فاذا لم يحمل عليه فليس بجنس وهذا اصلح للاثبات ايضا وايضا ان كان للجنس ضد فهل ضد النوع فيه فانه ان لم
يكن الجنس ضدا وان كان كان وهذا راجع الى الاصول المتقدمه انه كان كذا الجنس كذا الضد وضد ضده وايضا
ان كان ضد النوع ليس له جنس بل هو جنس عال فلا يكون النوع نوعا الا جنسا عاليا لا جنس فوقه كالخير والشر وقد علمت
انه كيف معنى ان يعلم هذا وايضا ان كان للجنس ضد وللنوع ضد ويجب في المشهور ان يكون الضد جنس ضده فان كان
بين احدهما وضده متوسط وليس بين الثاني وضده متوسط فلعل ان الجنس ليس بجنس خصوصا اذا ادعى مثال انه
لما كان بين الفضيله والرذيله متوسط وبين العفه والفجور متوسط وبالعكس والا فلا فان المتوسط اذا كان بين النوعين
فيجب محالا ان يقع في جنس لا يمكن ولا يكون احد الطرفين اولى به من الاخر في ان لا يكون جنسا له وليس يجوز ان
يكون في جنسين ضدين فيجب ان يكون في جنس آخر وان كان في جنس آخر فذلك الجنس لا محاله يكون مناسبا للطرفين
مناسبه هذا النوع للطرفين وايضا فانه لا بد للمتوسط بين الجنسين ان يكون عاما ويقع على كل شيء يكون هو لا محاله
متوسط النسبه بين النوعين وهذا الموضع ايضا مشهور فان الحق ان الاضداد بالذات انما يقع في جنس واحد اخير
وان المتوسط معها وقد عرفت شيئا من هذا فيما سلف وموضع آخر ان كان المتوسط بين احد الضدين متوسطا
حقيقيا وجوديا وكان المتوسط بين الاخرين متوسط المعنى برفع الطرفين فليس الجنس بجنس بل يجب ان يكون الامر على

في

قياس واحد وذلك لانه يجب ان يكون المتوسط الوجودي يحمل على متوسط وجودي والمتوسط الوجودي يحمل على متوسط
وجودي وكذلك في جانب العدمي وهذا ايضا مشهور واما ايضا فاذا كان من النوعين الضدين الذي في جنس واحد متوسط
وليس يقع في ذلك الجنس فليس الجنس بجنس وهذا قد يعاند في المشهور ولا عناد له في الحق اما في المشهور فان المتوسط
بين العفه والفجور في غير جنسهما اذ هو في الفضيله وهما في الرذيله وقد عرفت ما في هذا واما الحق فموجب ان يكون المتوسط
والطرفان في جنس واحد وسانه في علم آخر وموضع آخر انه ان كان للجنس ضد وليس للنوع ضد فليس الجنس بجنس و
هذا ايضا في المشهور فانه لا يوجد للاجناس ضد احقيقه البته ويعاند هذا ايضا في المشهور بان الصحه ضدها المرض و
مرض ما كالاستدارة المعده لا ضد له لكن في الحقيقه المرض ليس ضد الصحه بل عدمها مقابلها ولكل مرض جزئي مقابل
جزئي وربما لم يكن له اسم واما المواضع المشتركه المذكوره فقد يقع بها ايضا في اثبات الجنس والطا ادشاله
ان كانت العداله نوعا من العلم فالعادل نوع من العالم وايضا ان كان ما على جهه العداله نوعا لما على جهه العلم فالعدل
نوع من العلم وبالعكس والا فلا وكذلك في حال النسبه مع الاشتقاق كان حال اللذه عند الخير او المنفعه كحال
اللذيذ عند الخير او النافع انه فان كانت اللذه ان نوعا للخير او للمنفعه او جنسا له فكذلك اللذيذ عند الخير او النافع
فان لم يكن النسبه مع الاشتقاق كان بعيدا من الحق والشهره ومثال ان حال الحيوان من الانسان كحال الانسان
من الاشخاص لكن الحيوان جنس للانسان فلا يجب ان يكون الانسان جنسا للاشخاص الا ان يقال يسلم ان حال
الحيوان من الانسان في انه جنسه كحال الانسان من الاشخاص في انه جنسها فان سلم هذا لزم واما في طريق الحق
فلا يعلم هذا اللزوم الا اذا علم ان كل واحد منهما جنس فلا يحتاج الى الاثبات كما لا يعلم النسبه لمقدارين الى مقدارين
في مقدار بينها الا بعد ان يكونا مقدارين وكذلك في حال الكون والفساد مع الاشتقاق مثل انه ان كان ان يعلم
هو نوع ان يتذكر فان يعلم هو نوع ان يذكر وان كان الحل هو نوع ان يفسد وكذلك في الفواعل وغير ذلك وهي
للاثبات وبعض المواضع من الاعدام فانه لا يجوز ان يكون العدم مع الملكه في جنس واحد وذلك لانه اذا كان
العدم عرضه والجنس الذي المعنى الوجودي فيه لم يكن له معنى صحيح فان كان اصلا وجوديا فهو ضد لا عدم و
ان كان اصلا عدميا فذلك ان يكون طبيعه الجنس بشرط لا زياده وهي بعينه من فصول الانواع وطبيعه
الجنس بشرط لا زياده شيء آخر ليس هو عدم النوع فانه ليس عدم البياض لونا ما والصفه العامه فان لونا

عادم صمم الضا امر مقابل موجود الذات واما ما العاض فانه اذا اوجب البياض وخلفه لون ليس بياضا
لا يكون الخالف عدما بل انما يكون عدما اذا اوجب العاض ولم يخلف شيء آخر البتة ولم يحصل هناك الاعادة
بدا ان السان فاذن العدم لا يكون مع الملكة في جنس واحد بل الاعدام اما ان لا يكون لها اجناس او يكون اجناسها
اخرى بل الاولى ان يكون ما يقوم معها مقام الاجناس اعدام الاجناس ويكون اجناسها غير حقيقية من معنى
الجنسية على ما علمت في موضع فان البصر لو كان مثلا مشتملا على امرين كنوعين له وكان لكل واحد منهما عدم مقابله
كان عدم جنس ما يعم ذينك العدمين ويقال عليهما كليهما وكان كالجنس لهما وان لم يكن عدم الجنس المطلق اعني انه ما حتى
يكون عادم البصر عادم الحس مطلقا فيكون اذن العدم اما ان لا يكون له جنس او لا يكون جنسه الجنس الذي في الملكة
وقد ظن قوم انه انما صار للآخر لا من حيث هو اخير وجنس الملكة يشار اليه من حيث هو قريب كان المقولة يكون
مشتركا للعدم والملكة وقد علم في هذا ما علم او نسيه او يكون كان هذا المشهور اعتبر فاعتد الاخير على انه القريب
من جهة ان المشهور كان يحمل العدم مثلا والملكة في مقولة واحدة فاذن يجب ان نوطد هذا على حكم المشهور الضا و
الضا ان كان الجنس عدم مقابل وليس عدم النوع فيه ليس النوع فيه وان كان فيه فالنوع فيه مثاله ان
كان العمى يجب عدم الحس والبصر يجب الحس ويجب ان تعلم ان هذا هو على المشهور واما الحق فهو على ما قلنا واما
المتضادان فليس يجب ان يضع المقابل منهما تحت المقابل فانه ليس اذا كان للانسان تحت الحيوان يجب
ان يكون اللاانسان تحت اللاحيوان ولا ايضا يجب ان يكون اللاانسان تحت الحيوان بل اللاحيوان تحت اللاانسان
او لا انسان تحت لا حيوان فالا تحت لا حيوان البتة كما هناك العمى تحت اللاحس واللا تحت الحس مطلقا فانه ليس
اذا كان الشيء عادم البصر فهو عادم الجنس مطلقا وان كان لا حيوان تحت لا انسان او كان اللاانسان
مطلقا تحت انه لا حيوان ما بين ان اللاانسان تحت الحيوان على انه ليس يجب ان يطلق ان المسلوب لها اجناس
حقيقية بل تتذكر ما قد قلنا مرارا ويجب ان يؤخذ من هذا البحث فائدة وهو ان النقض في المتقابلات
ليس يعني به نفس النقيضين فقط بل التقابل معه ولا وهو البسيط واما مواضع تقابل الاضافة فمن ذلك انه ان
كان النوع مضاف الذات او لا فاما له الاضافة فكذلك الجنس ولا ينعكس ومنع هذا الانعكاس انما
هو في المشهور كما علمت من حال مرتبات العلم وما قبل منها وقد تعاند الحكم الاول بان الكيفية جنس للعلم ولا نرسمه

الاضافة

الاضافة فاذا لحصت نوعا فكانت على انه مرتبة والكيفية نفسها وان كان قد لحق بها الاضافة فهو امر لحق لها نسبته
في غير الاضافة اللازمة مثل الراس وهو نوع مما يحمل الاضافة والجسم وهو جنس لا يحمله اضافة اما انت من حيث تطلب
الحق فهو من كل صواب الحكم فيه في الفن الثاني والضا ان كان مضاف الشيء ثم لم يكن الاضافة الجنسية الى نظير من
جنس ما مضافا بذلك الشيء فليس المفرد من مضاف الجنس مثل انه ان كان الضعف يقال بالقياس الى النصف ثم من
كثير الاضعاف جنسا للضعف ولم يتعلق بالنصف فليس كثير الاضعاف جنسا وهذا الموضع يتصل مع المثال
وشهرة وتعانده من طريق الحق بان الزائد جنس الضعف وليس يجب ان يكون بالقياس الى النصف ولكن يكون
بالقياس الى جنس مضاف النوع وهو الناقص فان الناقص جنس النصف بل الاولى ان يجعل الجنس ومضافه
جنسين للنوع ومضافه كالحس والمحسوس والمبصر والبصر ويعانده من طريق الشهرة بانه ليس يجب ان يكون الجنس
ومافوقه يقال بالقياس الى شيء واحد فان العلم نوع من الملكة ويقال بالقياس الى المعلوم والملكة يقال بالقياس
الى العالم على انه لا منع الحق ان يكون العلم من حيث هو علم واخص من الملكة يعرض له ان يكون مضافا الى النفس مثل
ما يعرض للملكة وكما انك علمت هذا الضا في موضع آخر وموضع آخر لا مدخل له في العلوم وهو ان يكون الجنس يقال بلفظ
زائد على اللفظ الموضوع له من الالفاظ الروابط والادوات مثل من او على او الى وغير لفظ زائد على اللفظ الموضوع
له يلحق به من هذه الالفاظ من مخالفة النوع ويعانده هذا الموضع بالمخالف انه يقال لكذا او الغير يقال على غير كذا واحد بهما يجب
الامر والضا فان العلم يقال بكذا او الملكة يقال لكذا على ان الحق ان الاضافة للملكة ليست على نحو اضافة العلم الى نحو المعلوم
بل ان اضافة العلم نوعا من الملكة واجرى مجراه كان اضافة العلم من حيث هو علم لا من حيث هو ملكة فقط على العالم فان
كونه على الشيء بسبب كونه ملكة له وهو حسب حدسه وكذلك تعانده ان الزائد على شيء والضعف وهو كالنوع تحته
صنف لشيء واعلم ان الامور التي يلزمها الاضافة منها ما وجوده ليس الا قياسه اليه الاضافة ومنها ما يتعلق به اضافتان
احداهما الى امر هو فيه والاخرى الى امر ليس هو فيه فان العلم شيء خارج عنه مضاف الى العالم والى المعلوم
الخارج وهو في احدهما لا يمكن ان يفارقه وبالقياس الى الآخر لا يمكن ان يوجد ومنها ما يمكن له كلا الامرين
مثل العلم فانه يجوز ان يكون بالعالم ايضا اذا علمت النفس ذاتها وبعض الامور يستحيل فيها ان يكون المضاف موجودا
في المضاف اليه البتة مثل الضعف فانه يمتنع ان يكون عارضا في النصف وقد فرغت من معرفة هذا الموضع من ذلك

ان يكون الجنس مما اضافته الى ما هو فيه والنوع ليس كذلك او بالعكس كمن قال ان الذكر هو العلم المعاد الى
الساهي عنه والذكر ليس العلم ولا مضافا اليه بل هو للمستذكر الناسي او المتنفس وهذا الموضع يصلح للاثبات
والابطال المطلقين بان ينظر هل الذكر يقال للعلم فيوجد نعت العلم صفة للعلم بما العلم به ق وليس الذكر صفة العلم بما العلم
باق **فصل في مثل ذلك** ومن المواضع الذي يبطل بها ما يوضع جنسا ان يكون الملكة جعلت جنسا للفعل او الفعل
جعل جنسا للملكة مثل من يقول ان الحس حركة جسمانية والحركة فعل لا مبدا فعل والحس مبدا فعل او يقول ان التذكر ملكة
نفسانية والملكة النفسانية يقال ثبات لا يقال بعد وفعل التذكر يقال بعد ولا يقال ثبات ومن المواضع المناسبة لذلك
ان يكون القوة على الصبر يجعل جنسا للمذكر النفسانية كمن يجعل الحلم هو ما من كظم الغيظ او يجعل الشجاعة صبرا على الخوف
او العفة القدرة الصبر على الامتناع عن الاربع المذمومة فان هذه كلها ليس الملكات اذ كانت الملكات هي التي لا تنفعل
معها النفس شيئا من ذلك فلا تحتاج ولا تخاف ولا ترغب لا ان تعرض لها ذلك ثم تكلف المصابرة وعليه فان ذلك
ضبط النفس لا فضيلة الملكة ومن المواضع المستعملة ان يكان يجعل الشيء لازما لشيء لا ينفك عنه لكنه خارج عن جنسه
وماهيته معقولة جنسا له مثل من يجعل الغم جنسا للغضب ويجعل الظن جنسا للتصديق لكن الغم يلحق مع حس الغضب ولا يقال عليه
بل امر يتقدمه يوجبه ولا الظن جنس للتصديق ولا مقولا على التصديق بل يحدث اولا ظن ثم يكون التصديق فيكون اذا الغم
والظن امرين يلزم ان يعدهما الامرين الامرين وليسا جنسين له ولو كان الظن جنسا للتصديق لما امكن ان يبقى متحد
والعدد مستحيل من كونه ظنا بعد ما كان ظنا فان ذات الشيء لا تبقى واحدة بالعدد ويخرج من جنسها وايضا ان لم
يكن الجنس مباينا للنوع بل كان النوع في جزء ما فيه الجنس جعل الجنس جنسا مثل من يقول ان المخوف ممكن الموت
الحيواني من قوة النفس الحيوانية والمنافي المنطقية وكذلك من يقول ان الغضب الم او غم فان الغضب في العصب و
الالم في الحس والغم في الشهواني او في السياسي وكذلك من قال ان الحس الشهواني مستعا و المشتهى ملكة سعوة
وهذا الموضع ومشبهه نافع في الاثبات والابطال المطلقين وان لم يكن للجنس وحده وموضع اخر انه ان كان الجنس
ليس يقال على النوع قولا مطلقا بل من جهة فليس الجنس جنسا وكونه من جهة نعم منه تعين ان احدهما ان يكون مقولا على جزء
لا على كله مثل العضو فانه يقال على جزء من الانسان قولا كالجنس ولا يقال على كله البتة بوجه من الوجوه فلا يقال البتة
للانسان انه عضو والثاني ان يكون يقال على كله ولكن من جهة مرة سواكان عارضا للمرة او لما او كنت كان

مثال

مثال ما يقال ان الانسان محسوس فان الانسان انما هو محسوس لاجل ظاهر جسمه حتى لو فصل عنه بنفسه لكان كل
المحسوس سواه او لم يكن جزء انسان وليس هذا اشتراطا في هذا القسم فانه ربما كان ذلك المعنى لا يقال عليه لو فصل جسمه
مثل الصحيح لكن انما اوردت ذلك لتفهيم انه كيف يكون تعلقه بالجزء وبالجملة يجب ان يكون الجنس جنسا للشيء
في ذاته مطلقا فيكون ماهيته المشتركة الموضوعة لذاته لا عرضا مشتركا فاما ما يقال على ذاته لا لاجل ذاته بل لاجل جزئه فانه انما
غير محمول على ذاته واما ان يقال على ذاته من حيث نسبت ذاته الى غيره مثل ان ينسب الى جزئه فان جزئه غيره او من
حيث له غير ام كيف فلا يكون المحمول جنسا فان جنسه يحمل على صريح ماهيته التي له في ذاته لا بحسب غيره فيجب اذن ان يكون
الجنس محمولا على الذات لا من جهة شيء في جزئه ولا من جهة شيء في شيء اخر متصل به او عارض له وموضع اخر مثلوا
هذا الموضع كانه متبع امثلة وكان ما قالوا ان الجسم يحمل على الانسان وهو جنسه وليس يقال عليه من جهة جملة المركب من جسم
ونفس بل يقال على احد الجزئين وهو جسمه الذي يخصه فيكون جسمه الذي يخصه نوعا من الجسم ويكون الجسم جنسا لجزئه ولا
يقال عليه مطلقا والمعلم الاول قال في جوابه انه لا يجوز ان يوجد الجزء البتة كالجنس والا لما حمل عليه الجزء فانه لا
يجوز ان يحد الحيوان بانه جسم ذو نفس والا فيكون الكل محمولا عليه الجزء الذي هو الجسم فيكون الكل هو الجزء وهذا
محال واقول ان هذا الموضع علمي والمثال المورد حق من جهة العلم وليس بمشهور فان المشهور ان الجسم جنس
للانسان ويجب عليك ان تذكر ما علمتك في الفن الذي في البرهان من الفرق بين الجسم الذي هو جزء انسان و
الجسم الذي جنس للانسان وعلم من هناك ان احدهما ليس البتة محمولا على الانسان او الحيوان فان الحيوان ليس
هو الجزء الجسماني الذي هو بالمادة والطبيعة التي لا يجعلها اخرى بها النفس بل هو مجموعهما وذلك المجموع جسم لا انه ذلك الجسم
الذي هو الجزء وقد طولنا في هذا والمعلم يجب ان تعرف ذلك من هناك وتعرف الفرق بين الجسم الذي هو جزء والقوام
والجسم الذي هو جزء الحد فيعرف صحة هذا الموضع ويعلم انه ليس يعني هاهنا بالجسم الجسم الذي هو جزء الحد بل الجسم الذي
هو جزء القوام وهو احد الشيئين الذي في الحيوان وهما مقوم الحيوان على انهما جزءان له وهما جسم يقال ونفس وموضع
اخر ان يجعل الفعل محمودا كان او مذموما نوعا من القوة وعليها كمن جعل السرقة قوة على حس الاعيان ملك الغير شرا او
ذلك لان القوة لا الصاحبها صاحبها القوي شريرا والسرق تصير صاحبها السارق شريرا ولو كانت القوة يجعل القوي
شريرا لكان الملك شريرا ومن المشهور انه قادر على الشر وكان الانسان الفاضل شريرا ومن الحق انه قادر

على الشر بل نفس الهو ومساره محموده لم تخلق بل هي معده نحو المصالح ولكنها لا تكون قوة او تكون على المتقابلات
ومحال ان يكون الشر في جنس مساره المحمود او كذلك ايضا ان جعل الفعل المحمود لذاته او الغاية المحموده لذاته انها نوعا
للقوه وعليها او نوعا للقوى والفاعل وذلك لان الغايات وما يوثر لذاته لا يكون نوعا مما يوثر لغيره والقوه توثر
لغيرها ومحال ان يكون الموثر لذاته في جنس ما يوثر لغيره فانه اذا كان من حيث هو قوة توثر لغيره كان جنسا وان طبيعة القوه
موثره لغيرها ومعنى هذا ان كل قوة موثره لغيرها ولا شيء من الغايات الحقيقية المحموده لذاتها هي موثره لغيرها فيمتنع
علم وقد يجوز ان يكون لشيء واحد موثر لذاته ولغيره ولكن ليس هذا الموضع في مثل ذلك فان كان في مثل ذلك
فالموضع مشهور غير حق والذي قال في بيان هذا الموضع ان النوع يكون مختارا موثرا والجنس ليس كذلك مثل الفضيلة
والملكة على ان الملكة ليست موثره البتة فهو قول مرائي وذلك لان الملكة ليست مختاره ولا مكروه بل العصر مختار وهو الصبر
مكروه به بالفصول ولا يمتنع ان يكون النوع موثرا والجنس لا يوثر ولا مكروه بل المنع هو ان يكون الجنس موثرا والنوع مكروه
الذات او الجنس مكروه الذات والنوع موثره وامتناع هذا حق او ان يكون النوع موثر الذاته والجنس موثر لغيره وامتنع
هذا مشهور ومن جملة المشهورات التي يوحد في مسائل الاستقراء وموضع يكون الشيء جنسا الى كل واحد من امرين في نوع
جنس لشيء واحد ثم حسبا الى احدهما دون الاخر مجمل جنسا له دون الاخر مثال ما يقال سارق او محادع او ساع وذلك
كل واحد من هذه يحسب ان يكون قادرا اي ممكنا يوجب ان يكون مختارا فانه ان قدر وتمكن ولم يحر او احار لكنه لم يقدر
اي لم يمكن لشيء اعني القدره والتي هي الهو ولم يكن محادعا او ساعيا او سارقا بالفعل ثم ليس احد الامرين اولى ان يكون
جنسا والاخر فصلا فان كل واحد منها قد حسم بالاخر وكل واحد منها يوحد في غيرها يوحد فيه الاخر فانه قد يكون مختارا ولا يمكن
وقد يكون يمكن لا مختارا فاما ان لا يكون ولا واحد منهما جنسا او يكون كل واحد منهما جنسا ثم ان كان كل واحد منهما امرا
محمعا لماهيه فانهما جملة المفروض نوعا لسارق ثم لم يذكر الاخر فلم يدل على طبيعة المعنى المشترك فيه بالكمال ولكان ليس
احدهما اولى بالجنسيه فليس اول بالفصليه وهذا الموضع بالحقيقة انما يمكن في امور كل منهما امر ان كل واحد منهما شرط في
وجوده وليس واحد منهما اولى بان يخصص من الاخر في ظاهر الامر فاذا احد هما جنسا كان للمعارض ان ينازع ويقول
ليس اولى بان يكون جنسا من الاخر فادلس الاخر جنسا فليس هو جنس واما ان امثال هذه الاشياء هل يمكن ان يكون
لها جنسان فالقول فيها هو القول فيما سلف ذكره من الاجناس لها وبفصول تستدا نفه وقد يحمل فيهما فصل واما يهما وفي

هذا المثال

هذا المثال عند التحقيق فان الجنس هو الاضطرار والممكن هو الفصل لعله من العلل يحمل ذلك اولى بالجنسيه وهذا بالفصليه
وان كان العموم لا يحمله وليس هذا موضع تطويل القول فيه وموضع آخر قريب من هذا وهو ان لا يكون نسبة الامرين
نسبتهما الى الجنسيه من نسبة واحدة بل احدهما بعينه جنس والاخر بعينه فصل لكن قد غلط في الموضع الذي هو فصل منهما جنسا
لما هو جنس منهما لكن قال ان التحير هو افراط التعجب ولم يجعل التعجب مفرطا وقال ان التصديق قوة الراي ولم يجعل الراي قوي
فجعل الافراط جنسا والتعجب فصلا وجعل القوه جنسا والراي فصلا حتى جعل القوه في الراي تصديقا لا الراي الذي فيه قوه
فان الشيء الذي يكون في الشيء لا يكون هو نفسه لذلك لم يجعل التحير جنسا يحال بل جعلا في التعجب وهذا محال فان الراي
نفسه في المصدق وهو التصديق والتعجب نفسه في المتحير وهو التحير واما افراط التعجب لانه افراط فيكون التعجب هو التحير
لا التعجب وهذا محال وكذلك يكون التصديق هو الذي يطرو وهذا محال ثم يعرض ان يكون الافراط مفرطا اذ كان التعجب
هو الافراط فيه للافراط وان يكون جنسا للانفعال اللاحق الغير المقوم حتى يكون الموضوع جنسا للعارض لكن يقول
ان عدم الموت هو حياة ازليه فان الحياة الازليه امر معه وعرض منه ولحقه وعرض له عدم الموت حتى لو توهم متوهم
ان شيئا على ان يكون ثم ان الله جعله عن مات فدفع الموت عنه فان هذا التوهم ممكن ومقبول ومظنه للعقل لا مستبعد
انه يعدم جدا ان كان له مانع فيكون حينئذ حياة الواحده سرمدا ليس مستمرا وقد حدث ما اسدامن عنده صار غير المائت
ومع ذلك فان الحياة الواحده قد كانت غير موضوعه لعدم الموت للموت بعد ما لم يكن ثم صارت موصوفة لعدم الموت
ومعلوم ان الحياة الازلية ان كانت جنسا لعدم الموت فالحياة مطلقا جنس له اعلى فيكون قد صار الشيء حيا وما
للموت بعد ما لم يكن وطبيعة الجنس واحده وبعضها بالعدد وسبيل ان يكون طبيعة الجنس واحده وبعينها بالعدد وتوحد
لامرين متعاقبا على الذات اعني المائت وغير المائت والاصار طبيعة الجنس موضوعه للامرين كالماده والتي تحمل
وهي واحده بالعدد لامرين متقابلين فيكون حينئذ طبيعة الجنس وطبيعة الماده واحده وقد علمت الفرق بينهما في
موضع آخر وبالجملة فان الحياة يكون حينئذ موجوده ولم يفسد بل قد استكملت اذا لم يفسد ما عبر الشخص فصلا عن
النوع فصل في مثل ذلك وموضع الحكس هذا وهو ان يجعل الانفعال جنسا للذي الانفعال وجد حامل له في
التعليم الاول انه مثل من جعل الريح هواء متحركا وادهم ان الاسكار ومن حيث ان الريح ليس هو هو المتحرك كامل هو
حركة هواء فظاهر الحال يوهم ان الهواء الكائن يحمل جنسا للريح واذا اخذ هذا على هذا الظاهر لم يكن الانفعال قد

جعل مضافا المنفعل بدل المنفعل جعل مضاف الانفعال جعل مضاف الانفعال فيشبه ان يكون ههنا سقط في النسخ او شبه
ان يكون معناه ان يجعل الريح جنسا للهواء المتحرك حتى يكون الهواء نوعا من الريح وهذا المثال يدل عليه فانه
فصل ولا يجوز ان يكون الهواء ركنا اصلا وذلك لان الهواء شيء واحد بالعدد ركنا وهو ريح والنوع لا شيء شخصه واحد
بالعدد وهو خارج من جنسه الى جنس اخر فيشبه ان يكون الريح جعل في المثال مضافا للهواء المتحرك وانما هو في الحقيقة عرض في
الهواء لانه حركة في الهواء او لانه متحرك في الهواء والظاهر يدل على انه جعل الريح حركة الهواء ويشبه ان يكون اراد المتحرك
من الهواء وجعل المتحرك على الهواء حمل العرض العام والهواء كالموضوع المنفعل فسقط هذا العرض العام الذي هو الحركة
فكانه قال يجب ان يكون الريح ليس هو هواء متحركا بل متحركا هو هواء حتى يكون جنس الريح المتحرك ومثله انه من هو الكائن
الحزوات هو المستقر من الماء والحرف هو المقطع من الصوت والعدد وهم هو الاله من الحديد وليس شيء منها هواء او
لا ماء ولا حديد والا فالجزء يكون مقولا على الكل ويكون الموضوع مقولا على المركب فاذا فسر مثال الموضع على هذه الجهة
وعلى ان العرض فيه ان الهواء اذا جعل نوعا من الريح الذي هو كالعرض العام الذي هو احد الخمس بالقياس الى الهوا
كان هذا محالا وان الريح هو المتحرك من الهواء كان بالجعل الاول قد سلم المثال من ان لا يكون مثالا للموضوع وبالجعل
الثاني سلم ايضا الريح عن ان يكون حركة وعرضا بسيطا لا العرض العام الذي باشتراك الاسم وكيف يكون الريح
عرضا وحركة ومن المعلوم ان الريح جسم ثم انه ان كان قول القائل ان الهواء من الريح يبطل بوجوه اخرى من ان الهوا
كيف يكون نوعا من الريح والريح لا يوجد غير هواء فليس ذلك مما ان يبطل ايضا من هذا الوجه ولعل هذه
المواضع الابطالية معدة نحو الاشياء التي لا يوجد لا بطالها موضع غيرها مثل ان يكون احد المواضع هي فلو ان جاهلا
قال ان الهواء نوع من الريح لكان قد بطل بان يقال ان الهواء يبقى متحركا وغير متحرك وربما صار ريحا وهو واحد
بالعدد وكان ذلك ابطالا لا كالقول الباطل بان يبطل وقيل هذا هو ريح تقال على شيء آخر فهذا ما يحصل في رد هذا المثال
الى مطابقة الموضع وعسى ان يكون عند غيري ما هو خير منه اما المفسرون فقد استمروا على ان جعلوا المثال بحسب
ما يطابق عكس الموضع بل يطابق الموضع الذي قبله على ان ما في الاخبار عن هذا الموضع يدل على ان الحد شيء
هو غير موضوع جعل مضافا ويشبه ان يكون قد وقع سقط او تغيير او سهو ويشبه ايضا ان لا يكون كذلك بل
يكون الكلام على النحو الذي اولناه ثم يكون ما يحصل بعده والى الموضع الاول قبل هذا الموضع كأنه في

حكم موضع واحد لانهما كالمتعاكسين وقد يجعل الكلام في الشيء موصولا بالكلام في عكسه على ان عكسهما كلام واحد
واما ما بعد هذا الكلام المتصل فهو انه يقول ما معناه هذا ان في بعض الاشياء قد يجعل الموضوع على المشكوك مثل المشهور فلا
ينكر ذلك فان الناس لا ينكرون ان تقولوا ان الريح هواء متحرك ليس متحرك هوائي ولا ينكرون ان يقولوا
ان الحرف صوت مقطع لا ان تقولوا مقطع صوتي ففي هذه الاشياء لا ينكر ان يحمل الريح هواء او نوع هواء مشهورا
او قريبا من المشهور واما في بعضها فالامر بالخلاف وذلك كمن يقول ان الثلج ماء جامد فان معنى هذا القول انه ماء مع انه جامد
وهو غير شديد فانه ما لم يكن الثلج ماء لم يكن الماء جامدا ثم الثلج ليس بل كان ماء الماء بالفعل في العادة وكذلك
السيال فذلك السيال ليس موجودا بالفعل ومثال آخر مما يكون الموضوع جزءا ما يقال من ان الطين تراب معجون بماء وليس
الطين ترابا اصلا فكيف ترابا بالصفة وتلك الصفة انها معجونة بماء ولو كان الطين ترابا لم يكن الطين هو المجبول بل كان
الطين هو الجزء الذي هو التراب من جهة ما خالط الماء فالموضوعات التي تصدق على المحمول في المشهور مثل الانسان على
الكاتب والصوت على الحرف فانها لا شك فيها الا مر في اخبارها واما ما كان من النمط الثاني فظاهر لمن سبر انها ليست محمولات
فكيف الطين اخبارها والموضوعات الاولى ربما كانت انواعا اخرى وليست اجناسا فكيف يكون لها انواع وذلك انه
اذ كان بعض الامور المنوعة اذا عرض لشيء واحد هو مع ذلك العرض شيء واحد مسمى باسم مثل الحزوات فان الحزوات اسم
يقع على كل شيء موضوعه الماء والماء كما علم طبعه نوعته فاذا حصل في موضوعه شكل غير جرمه كان المجموع ذلك الشيء وكان
حزوات ما يكون الحزوات ليس هو ذلك الشكل ولا الماء المجرد بل موضوعها واحد مثل هذا الشيء ويصدق في حده جنسه
احد موضوعه واسم مقام الجنس فاشكل الامر وهذه الاشياء ليس لها بالحقيقة حدود وعلى ما علمناه في الفلسفة الاولى ليس
لها اجناس حقيقية بل اجناسها المحصلة لها انما من الامور البسيطة المركبة التي هي مركبة من مقولات شتى او من اشياء
المطلق مع مقولة وعلى ما علمت في موضعه وانما ان يقام الطبيعة الموضوعة مقام الجنس او موضعه على الاطلاق الذي لا يكون
بها موضوعا بل يكون بها نوعا او مضافا على ما علمت من الفرق بين تلك الطبيعة المنوعة الهادية من وجه نسبة
الجنس اذا كان ذلك النوع قد عرض له ان تخصص بمعنى كلي هو مقوم الطبيعة مركبة من النوع ومن ذلك العرض الا انه ليس
ذلك العرض بالحقيقة فصلا لانه لا يقوم ما اقترن به من الطبيعة المشتركة وعلى ما علمت في مواضع اخرى وكذلك لا يكون
ذلك المخصص متحدا في طبعه اتحاد النوع الحقيقي وكانت تلك الطبيعة النوعية لم تكن نوعا محمولا على الشخص من حيث هو مركب

بل من حيث المعنى الآخر المطلق كما علمت في موضع كذا فكذلك لا يكون محمولا على الصنف وكالجنس لا من حيث هو الحد الذي
الذي هو موضوع العرض بل من حيث يصلح أن يحمل عليه فهذه الأمور التي أشبه ولا يكون حدود أو يكون موضع
فيها كالجنس بسبب الأجناس ولا يكون جنسا ويكون الأول بالحد وان يسمى صنفا لا نوعا فلهذا التأويل الذي أو نسبه
والفرق الذي فرقنا وأكثر المعلم الأول أن نوضع أمثال هذه الأشياء من حيث اعتبار الشهرة ومكان الجنس أو لم
يسلم ذلك ثانيا وجعله مما قد اتفق مكان المنكر في المشهور من الوجهين هذه على سبيله وهو كونه موضوعا لا محمولا
وذلك صحيح أيضا من حيث اعتبار الحق فإنه من المحال أن يكون الشيء من حيث هو موضوع ومن محمولا على المحمول
المساعد عليه ما سامح حيث اعتبار الشهرة فلأنه اشتهر بالاستقراء أن الناس يقولون للريح هو أو يقولون للحركات ما
كما أن يكون الاعتبار المشهور محمولا على الحركة التي هو بها جنس فإن ذلك علم دقيق جدا ولا مع اعتبار الشهرة وان
يحمل طرفا التعيين مشهورين كما قد علمت وأما من حيث اعتبار الحق فهو ما حوى ومن حيث يصح أن يكون محمولا وذلك الحد يعرف
من كونه محمولا ومن كونه موضوعا وجزءا واعتبار مقرر كما قد علمت وأما الموضوعات التي لا يحمل على حالها بل يكون
قد يعرض في الشيء مثل الموضوع في قولهم ان العصر ما يعرض في السحر والحمة ما جاءه فإن الشهرة رخص في استعمالها لكن
الشهرة هو ان تلك الموضوعات ليست محمولة البتة وقد يكون شهرة أولى من شهرة وذلك ما عدا من أنها لا تسمى
والعرض لهما أو العباقي شيء ولم يعلن في شيء تلك العلة بل دونها وأما الأول الحق أو اتفاق المشهور ثم لم يكن المشهور رويا
في معناه وكان محالا أن يقال هو محال لعطاء وخلط عادة وكان الحق مما شرع إليه السند علة حتى يسلم من أن يعرض فيكون من
جملة المشهورات الضعيفة فإن كان مقابله مشهورا أسرع بيان الحقيقة بسهولة على سببه والموضع المذكور بأن منه وطرفه
مختلفان واحدهما أقوى لسبب هذا الوجه الثاني وموضع آخر أنه ان كانت الموضوعات للشيء المدعى أنه جنس لا تختلف
العدد بالنوع من جهة فصول المدعى جنسا مثل الأشياء البيض فإنها لا تختلف كما الأبيض بالنوع البتة مثل الثلج والسلع في أنهما
ليسا مختلفان من حيث أنهما أنواع للأبيض بل من حيث هما أنواع الجسم الطبيعي ولا فصلاهما فصلان يقسمان الأبيض من حيث
هو أبيض فإنه لا يجوز أن يكون أبيض لعرض له فصل مقسم للأبيض يقسمان به فضلا آخر بل إن شيئا فإنما هما شيئان لا موضوع
طار على الأبيض خارجه عنها أعني بهذا ان كل واحد مما هو جنس فإنه يقتضي في أن يحصل عند العقل شيئا مع طبيعة الطبيعة
طبيعة الجنس محصلة فإذا حصل ذلك المعنى بفصل طبيعة الجنس أمرا منفردا أعني محصلا في هو أخص مثل الحيوان فإذا حصل حيوان

يقتضي العقل ان يكون شيئا أخص من الحيوان يكون الحيوان ذلك الشيء كونه بالذات أعني أن يكون ذلك الشيء
أمرا محصل الحيوانية في ذاته لا أن يكون الحيوان كما كان وقد انضم إليه أمر آخر ان لم يكن ذلك الآخر خارجا ان يكون
الحيوان بعينه محصلا عند الذهن في نفسه بل يجب فيما نحن عليه الحيوان محصلا ان يكون نفس الحيوان ذلك الشيء كالإنسان
فإن نفس الحيوان المحصل وأما الأبيض فإذا أخذ جنسا لم يتخصص من حيث هو أبيض بأن يكون أبيضا ذلك الأبيض
كان غير محصل الطبيعة من حيث هو أبيض في العقل حتى يصير حصا عند العقل بكأن الأبيض هو نفس ذلك المحصل كيف والحس
أمر محصل الذات في نفسه والأبيض أمر مقرر من خارج ليس ذاته ومداته ولا اجزاء من اجزاء ذاته ولذلك عليه محصل لأن
ليس ذات الأبيض من حيث هو أبيض مخصص بأن يكون هو ذات المحصل إلا الصادق أن أورد عليه مخصص كان
المجموع ذات المحصل بل أمرا أو حصل ذات المحصل من حيث هو ذاته كان هو وارد عليه فليس أو ذات الأبيض من حيث
في أن حصل إلى أن حصر عند العقل ذات المحصل ومثل هذا انضاف مما لا فعاط فيه شاكله الجنس لكماه ودائه أو أصل
لون لم يقع العقل بأنه قد حصل شيئا البتة بل الطلب بحصا ويطلب أن يعلم أن ذلك اللون هو في ذاته ذات
السواد أو ذات البياض فإن أعطى أنه في جسم ما أو جسم فيلسوف أو في لحام أو في عدد لم يكن ذلك شيئا محصلا
بأن يكون هو حد أنه في جسم ما أو جسم فيلسوف بل الطلب واحد أو لا حتى يكون بعد ذلك العرض له ذلك يكون
المنوع المراد في ذاته لا بحسب أمر آخر خارج عنه فإذا أعطاه عند العقل في نفسه بياضا أو سوادا محصل ذاته وإن لم
يحصل هو شيء آخر وكذلك حال ما سبق ذكره وإن كان الأبيض ليس بعض صحيح الحد بأنه خلاف ما وضع جنسه في أنه لم
فإنها إذا أن لا تختلف في النوع أو تختلف في نوعه ليست نوعا للأبيض فليس الأبيض وما يجري مجراه جنسا وموضع
آخر العرض هذا الحد من أن يكون المعروض جنسا ليس هو واتفاقا في متساويات الأشياء التي يحمل عليها بل من اللوازم
المساويات ولحط عمومه وهذا مثل الموجود والواحد عنده وظن أن الموجود جنس لكل شيء ونحن قد منعنا أن الموجود
ليس جنسا للأشياء ولو كان جنسا للأشياء كلها لكان الواحد الموجود يكون نوعا من الموجود ويكون مع ذلك منسوبا لا
على المعنى كله فإن الواحد مقول على كل موجود فكان كل موجود من الموجود واحدا في حصته والعدم أن لم يكن الموجود
جنسا لكل شيء حتى لم يكن جنسا للواحد بل كان للمقولات مثلا لم يحمل أو أن يكون الواحد جنسا للموجودات كلها مع الوجود
أو يساوي الموجود أو لا يكون فإن جنسا فللأشياء جنسان حالهما في مرتبة واحدة وأنت قد علمت استحالة هذا أيضا

سلف لك وان كان الواحد ليس جنسا وكونه ليس جنسا هو لانه غير داخل في ماهيات الاشياء واللزوم اذ
لم يقترن به شرط الوجود في الماهية لم يجعل الشي جنسا وكذلك لا معنى ان يجعل احد هذين مصداقا او لا فلا انهما غير
غير الماهية كما علمت في موضعه واما ثانيا فلان الفصل لا يجب ان يقال على كل ما يقال عليه الجنس مصداقا حتى ان يقال على
اكثر مما يقال عليه الجنس لكن الموجود والواحد اعم من المقولات وايضا ان كان وجود المفروض جنسا في جزء ما
هو على سبيل وجود اللون الابيض في الثلج حتى يكون مستقلا من موجود في موضوع فليس يحسن وهذا ظاهر وكذلك
ايضا ان كان الجنس قولا على الانواع ليس بالتواطؤ والعدد به ومواضع مشتركة القوانين يكون بعضها وحده ليسها
بحسب حمل في تلك المواضع حيث حمل في الايجاب والسلب المطلقين من ذلك ان يكون المنوع وحده والنوع افضل منه
او وصفا في جنسين متضادين لكن وضع الافضل في الاخس موضع مثلا المروءة في السورة والجرأة في الظلم ومن ذلك
ان يكون حال ضد امرين متضادين حالا واحدا ومخصصا بالاخس منهما من غير وجود مثل ان يجعل النفس نوعا من المتحرك
او المحرك كما جعل وحال النفس عند التحريك والتسكين واحد وهو التسكين من حيث هو ثبات افضل فباطل ان
ان يوضع تحت الاخس موضع من الاقل والاكثر انه ان كانت العدالة نوعا للفضيلة والفضيلة تختلف بالشدة والضعف
فينبغي ان تختلف العدالة بالشدة والضعف وهذا انما يكون حقا اذا كانت الفضيلة ليس يصدق عليها انها
تقبل الاكثر والاشد على سبيل الاهمال فقط بل على سبيل الاجمال فقط بل على سبيل الحصر الكلي او يكون يقبل ذلك
لانها فضيلة مطلقة لا ان يكون من حيث هي فضيلة الامنع ايضا من ان تقبل ذلك وان لم يجب وفرق بين ان يكون
الفضيلة من شانها ان يصير سببا لمزيد قبول الاشد والاضعف وبين ان يكون طبيعة الفضيلة مزيد قبول الاقل
والاكثر حيث كانت فضيلة وكيف كانت وموضع آخر ان يكون الامر بالعكس فيكون النوع يقبل والجنس لا يقبل
فلا يكون الجنس جنسا بحسب ان يصير مشتاقا ان يصير الموضوع عليها بعكس ما يقبل فانه ان كان طبيعة الجنس لا يقبل
البتة لم يكن جنسا واما لو كان لا يقبل في بعض الموضوعات ويجوز ان يكون جنسا فان الكيف لا يقبل ذلك في بعض
موضوعاتها مثل الشكل ونوعها يقبله مثل اللون ومواضع آخر ان يكون الاولى من المحمولات بان يكون جنسا ليس
جنسا فالآخر ليس واكثر ما يشكل هذا في امور يدخل في ماهية النوع لم يشكل بحقيقتها مثل اللحم ومثل الطين فان كل
واحد منهما شرط في ان يكون حيوانا وكيف لا وما لم يكن المرجع اعم فلا يكون قد احاط وما لم يكن من العام ولا يكون

ايضا فان لم يكن العام جنسا وهو اولى فاحرى ان لا يكون الآخر جنسا وكذلك ان كان ما هو اولى بان يكون نوعا ليس في الجنس
وكذلك الآخر واما السبب فيقول ان كان كذا وكذا سواء في استحقاق ان يكونا جنسين وذلك جنس فهذا ايضا
وهذا يلزم اذا سلم المقسم واما في نفس الامر فلا يكون شيئان ليس احدهما اعم من الآخر سواء في استحقاق ان
يكونا جنسين وبين السبب الاعلى في الاجناس المتداخلة ثم في ذلك الواحد انما يصح في كل واحد منهما انه جنس الجسم
في نفسه فهذا بين انهما سواء في الجنسية ليس انه جنس اولا انهما في الجنسية [illegible] من ذلك ان الواحد منهما جنس اولى
من الآخر لكن اذا لم يكن النظر في ذات الامر بل في التسليم فان سلم ان كل واحد منهما ليس اولى من الآخر في ان يكون
جنسا ثم سلم ان ما ليس اولى بانه جنس هو جنس لزم جنسه ان الآخر جنس ليست اقول بان جنسه ان الآخر جنس وكذلك
الحال في الموضع المبني على ان ما ليس اولى هو جنس فالاولى جنس مثل انه ان كانت الفضيلة جنسا لضبط النفس والقوة اولى
بذلك منهما فالقوة ايضا جنس وهذا ايضا على حسب التسليم واما بحسب الامر في نفسه فلا يكون بحسبان معاني المرتبة
واحدهما اولى بالجنسية وموضع كالمكرر وهو انه ان كان الجنس ليس تحته امر غير النوع الموضوع فحال هو عليهما من طريق
ما هو وموضع آخر هو النحو التفريق بين الجنس والفصل وهذا الموضع من وجه الماسم واحد الكلام فيه وحسن اذ كان
المشهور مثلا لا يمنع ان يرى ان الفصل ايضا مقول من طريق ما هو حتى يكون الناطق في المشهور صالحا ان يكون مقولا في
طريق ما هو قول الحيوان وان كان ليس هذا الان مشهورا جدا بل قد يخالف هذا كثيرا في المشهور اذ يرى ايضا انه هو
في جواب اي شي ليس هو في جواب ما هو واما الحق فقد علم حاله في موضع امر على ضيع ان المشهور عند قوم رخص فيه
ويحمل الفصل حملا ايضا في ما هو ولسطرنا مع ذلك فنقول ان المشهور بعد ذلك يفرق منهما بان المشهور من شانه
ان يجعل الجنس اول على الذات والماهية من الفصل ولست انه نقول ان الفصل [illegible] وقد حصل الشي الذي هو
[illegible] يكشفه مثل الفصل المشهور الذي هو الناطق [illegible] الحيوان [illegible] يكون الحيوان اصلا للذات
امرا لمعنى وكيف هذا الاصل والذي هو الاصل اولى في المشهور بان يكون والاعلى الذات من الذي يكشف الاصل
فيكون هذا فرقا من الجنس والفصل عند من يميل الى هذا الوجه من المشهورات واما ان قال قائل ان الفصل اول على الذات
فانه يدل على ما يصير الذات مخصوصا بنوعه واما الجنس فمشترك ومن المشهور ان ما دل على التخصيص فانه اولى بحق
الذات الخاصة بل ما يدل على الشايع الغير المحصل كان الصورة اولى بان يكون محققا للشي من المادة وصار هذا ايضا

عنده وبحسب ما يسلم فصلا من الجنس والفصل فصلا بما ليس اولى على الماهية عنبا على انه يمكن ان يأول هذا الموضع
بحيث لا يكون مستعملا بل يصح للفصل مشاركة مع الجنس في الماهية فيكون معنى قول المعلم الاول واولى المفرد بالدلالة والاستحقاق
فلكم اما معول هذا احق والا يعني به للافراد الفاضح الفاصل بل يعني به هذا هو الخاص بان يسمى فصلا بد يكون معنى الكلام ان
الدال منهما وحده وعلى ما هو والمستحق له وحده هو الذي يكون منهما جنسا ويكون الدال على ما هو اما في الصيغة علمت
واما في المشهور فما يدل على اصل الذات الذي هو كالهيولى المعنى الذات وهو المشترك وموضع آخر في اثبات
الجنس ان يكون المستحق له الاسم من امر هو من جهة ما هو كذلك كما يستحق له الاسم من امر ذلك الامر بحسبه فيكون
اهلا للاستحقاق كذلك مثاله ان كان صاحب الموسيقى من حيث هو صاحب الموسيقى يعنيه انه عالم لا انه
مثلا اكل فانه ليس له ذلك من حيث هو صاحب موسيقى بل ذلك له لامر خارج عن ذلك فيكون اذا الموسيقى
جنسه للعلم وبالعكس ان لم يكن ذلك لم يكن هذا وهذا مشهور قوي واما الحق فاربح فيه ان ينذكر ما مثل ذلك
في نفس الامور المشتبه اسماؤها من اعراض واما في الحكم الجدلي فان ما هو اضعف والادمن هذا وانما مصادر اوائل
اللوازم التي لا تنعكس فقد توجد في المشهور فيجعل المنقسم جنسا للعدد والصحيح بالاجماع المطرد اذا كان كل واحد منهما
لازما غير منعكس عليه ولا بعد ان يجعل ما نحن فيه جنسا للماهية وهذا المشهور يعاد ايضا في المشهور بان كل ما يكون فيلزم منه
الشيء يجب ان يكون معه وما هو وهما ما وليس المعدوم وهم وهما ما والغير الموجود جنسا للشيء البتة. انتهى المقالة الثالثة
من الفن السادس في مواضع الجنس. المقالة الرابعة من الفن السادس في الجدليات في مواضع الخ

فصل في مواضع ان الخاصة اجيدت ام لم تجد

ولنبحث الان عن المواضع المذكورة للخاصة على انها اعم من
الخاصة المفردة والمركبة والرسم وقد يفرق لك من ما ذكرناه من قرب وعلى ان الخاصة هي بالحرية من اقسامها
وان التي تقال بالقياس او تقال غير دائم فهو اضعفها مواضع للعرض والتي يبحث ههنا عن مواضعها فهي الدائم
المساوية التي تعرف بها المحمول فمن المواضع المعدة نحو الخاصة مواضع تشترك في اعتبار واحد وهو انه هل صنعت
الخاصة جيدة معتبرا فيها الجودة غير ملتفت فيها الى الكذب والصدق وهو اعتبار انه هل وقع التعريف بالخاصة بمعرفة
ما هو اعرف او ليس اذا كانت الخاصة التي نحن في ذكرها انما تذكر للتعريف للشيء وما ليس معرفة فاخذه ما الشيء مجهول فلا تعرف
منه الشيء وكل ما هو معروف عنده ما الشيء مجهول فهو اعرف من الشيء فموضع من تلك المواضع ان يكون الشيء

المعروف به الامر على انه خاصة هو اخفى من الشيء في نفسه وان كان موجودا للشيء وليس يعرف به الشيء مثل
ان يقول قائل ان النار جرم يشبه النفس لطافة ثم النفس وان كانت لا تعرف بالنار ولا تعقل فانها اخفى من
النار وموضع آخر ان يكون وجود الخاصة للمخصوص اخفى من معرفة ذات المخصوص مثل من يعرف النار او الحار
بانه الذي يتعلق به النفس اولا وبالقصد لعله يتعلق النفس بالنار اخفى من تصور بالنار والفرق من هذه المواضع
والاول ان الاول كان الاخفى فيه هو تصور من تصوره وههنا التصديق من تصوره وهذان موضعان يصلحان ايضا
للابطال واما للاثبات فلا يكون الا ان يكون بعد ان يصح المساواة او في الانعكاس عدة ان انها اعرف من الوجهين
اعني التصديق والتصور ويقع في الاثبات ويجب ان يعلم ان من الخاصة ما هو اعرف بالذات من المخصوص
كالحركة الى فوق والاضاءة فانها اعرف بالذات من جسمه النار المضيئة بالقياس الى اوائلنا ومنه ما يصير اعرف
بالنظر مثل كون الزاوية الخارجة اعظم من كل واحد من الداخلتين المقابلتين فانها خاصة لمساوي الزوايا لقائمتين
واعرف منها ومنه ما ليس اعرف منه ولكن قد عرف بالنظر انه يخصه مثل كون الزوايا مساوية لقائمتين
في الشكل المثلث فاذا رؤيت دلت على الشيء والاحسن ان يخص من جملة هذه باسم الرسم ما كان يعرف ما هو
اخفى منه اما في معناه وذلك ظاهر واما بحسب اسمه حتى يكون الاسم اذا ذكر لم يفهم منه دليل على مفهومه بل الخاصة وان كان
معنى الاسم سابقا الى التصور واسبق من الرسم ومثال هذا الاسم انه اذا قيل مثلث فلم يفهم يعرف بانه شكل ذو ثلاثة
مساوية لقائمتين فهم حسنه ان كان هذا القول رسما وان كان اصور حد المثلث اسبق من وجه وهذا والخاصة
لكنه اذا كان الامر من حيث دلالة الاسم عليه في هذا الموضع مجهولا فيدل على المعلوم من حده او المتصور منه على
وجه من الوجوه فهذه والخاصة فهم حسنه معنى الاسم فهذا رسم فان كان معنى الاسم معلوما فلا يغني هذا المعنى عن الرسم
لان الرسم انما يحتاج اليه لتعريف المجهول لا مر ذاتي ولكن بعلامة الا ان اعطاء هذا يكون اعلاما للخاصة لتعرف انه له
هذه الخاصية لا لان تعرف معناه انه بالعلامة والفرق بين اعطاء الخاصية وبين تعريف الذات ظاهر فان المعرف للمجهول
والخاصة اما اعطاء المعلوم وبيان وجوده للمعلوم فهذا موضع فرق بين الخاصة المركبة وبين الرسم ومن هذه المواضع
ان يكون القول ليس يشتمل على اسم مشترك مشكل فانه ان اشتمل على ذلك لم تكن الخاصة جيدة ولكن يقال ان الحيوان حاسة
يحس لم يعلم انه يحس بالفعل او ان له قوة ان يحس لانه لا ينعكس والاول كاذب لانه ينعكس والثاني يساوق وقد يكون ان

هذا الاشكال اه وبحسب اشتراك خاص من المقرر الداخل في حد المقول وقد يكون بحسب اشتراك المواضع في كيب
المقول وكلاهما غير جيد وكيف والخاصة التي كلا خاصيها ساير ادبها المتوقف واللفظ المشترك في فرد امساوكيه
الغير الموقوف على المراد وفيه بهذا الامر اشكالا وان المعنى فاذا كان حدا وقتي الى يوجب بوصفه عبارة لا اشتراك
فيها فصدا حاد وفان حاملا وقال ان النار خاصيتها انها جسم هي اسهل الاجسام حركة مكانا الى فوق ثم كان الجسم مفهوم
المعنى وكذلك الاسهل وكذلك الحركة المكانية وكذلك الى فوق صدا حاد فاحسن من جهة الغباوة ومواضع الحجر
الاعتبار فيه من جهة المخصوص اذا كان اسمه مشتركا لم يدل على ان الخاصة لاي معانيه اوردت فان الزوائد
يكون محالها ويجري مجرى الموضع الاول ومن المواضع المتعلقة بالجودة والرداءة ان يكون في القول تكرار كمن قال
ان خاصة النار انها جسم الطف الاجسام او قال خاصية الارض انها جوهر من الاجسام منفعل بالطبع الى اسفل فان المثال
الاول قد صرح فيه بالتكرار وذلك انه من قال الطف الاجسام فقد قال انه جسم لان الطف الاجسام لا يكون الا
جسما فقوله جسم الطف الاجسام فيه تكرار بالفعل والمثال الثاني تكراره بالقوة لان الجوهر متضمن في الجسم الذي بعده
فيه ولو قال في المثال الاول الطف ما يكون بدل ان قال الطف الاجسام لكان ذلك في المشهور كافيا له في غرضه
لست اقول في اعطاء الحد فانه اذا قيل جسم الطف ما يكون علم انه الطف ما يكون من الاجسام وان قال الطف
الاجسام علم انه جسم الطف الاجسام فكان في تكريره حاملا لا حاجة اليه ثم من المشهور ان التلفظ بما لا يحتاج اليه
هذر فانه ليس بجيد واما الحق فان ذلك انما يكون اذا كان مفيدا بما هو محتاج اليه واما اذا كان مفيدا ومحتاجا اليه
من جانب فالتلفظ بذلك اللفظ في حد القول محاكاة ومحاراة للمعنى من حيث العبارة وان كان فيه تكرار وليس اذا
كان اللفظ يدل على الباقي ودلالة المعنى لا ولا اللفظ يكون العبارة تامة في اسقاط المستغنى عنه استغنا بحسب
العادة والاحصاء لا بحسب الواجب وهذا من قد علمته مما سلف واشباه ان يكون المثال المشترك المشهور الحق
في هذا ان لو قيل النار جسم ما من الاجسام هو الطفها فان قوله جسم ما مع قوله من الاجسام هذر وتكرير وتعني
في كل وجه فان قوله جسم ما هو انه من الاجسام واما المثال الثاني فانه جدلي وعلمي معا وذلك انه اذا قال جوهر من
الاجسام فكانه قال جوهر ما من الجواهر او الاجسام اذا حدث كانت جواهر وكانه اذا قال جسم ما من اجسام كذا
كان مكررا بالفعل كذلك قوله جوهر ما من الاجسام والاجسام ما هيأتها وحدودها تسمى انها جواهر فيكون تكرارا تم

واما الصحيح

واما الصحيح اذا قال ان الانسان حيوان قابل للعلم فقد قال شيئا لا تكرار فيه بوجه لا بالقوة ولا بالفعل فقد علمت ان
الحيوان غير متضمن قابل العلم واثبت يكون قابل العلم وانت يكون قابل العلم غير متضمن في الحيوان اعلم بعد ان يذكر
ما فصل في المتضمن واللازم وقابل العلم خاصة فيكون الحيوان مع قابل العلم بالحقيقة رسما الا انه خاصة وليس بفصل
فيسمى من يذكر ذلك ما ثبت حيث فرقنا بين الخاصة والفصل وان كونه قابلا للعلم بعض الاستعدادات الذي
هو عليه من حيث هو ناطق اي ذو نفس ناطقة من احوالها ولواحقها اذ احصل الانسان بالنفس الناطقة ان يكون عالما
متعلم في نفسه كالامور اخرى والجهل المضاد للعلم ايضا وايضا فانه يجب ان يكون الخاصة مميزة كالفصل فان كانت
مشتركة فما فعل شيئا كمن قال ان خاصة العلم انه امر ثابت واحد او هو راي لا يزول ثم الامر الثابت الواحد قد
يقال لغير العلم فانا القائل الحيوان اي شيء ذو نفس علم انه مشترك ان لم يعن بالنفس المعنى الذي لا يشترك فيه
النبات بل اخص من ذلك وايضا فينبغي ان يورد الخاصة على انها خاصة واحدة فان اورد فصل على ذلك فقد
اوردت خاصات على انها خاصة واحدة كمن قال ان النار الطف الاجسام واحفها فانه كان من يحدها
واحدا الا انما حاول ان يعرف ذات الشيء تعريفا واحدا كذلك الذي يرسم رسما واحدا انما حاول ان يدل على ذات
الشيء بعلامة دالة واحدة فاذا اول مرة ثم الى ما يدل مرة اخرى فهو متصدي تعريفا آخر وحده وانه يعرف تعريفا
واحدا وهذا في الجدل واما في التعليم فلا باس به وان كان في حكم تعريفات متوالية واما الحد فلا يمكن في التعليم
ان يكون فوق واحد كما علمت ومن موضع اخر ان يكون معطي الخاصة قد جعل موضوعات المخصوص خاصة للمخصوص
كمن يقول ان الحيوان هو الذي نوعه الانسان وهذا قبيح فان الانسان انما هو من الحيوان فانما يعرف بعد
الحيوان فكيف يعرف به الحيوان وكذلك اذا اعطى سلب اعرف من الشيء لانه مقابل له او هو معه في الوجود
واعني بالمقابل المتقابل بالتضاد او التضايف واما الملكة والعدم والمتناقضات فالملكة اعرف والايجاب اعرف
واما المتضايفات فانها معا في المعرفة ليس بعضها اقدم فليس بعضها اعرف من بعض بل مع بعض والامور التي
تتقابل بالتضاد وهي معا في اما متضايفات واما امور كالانواع التي تحت جنس واحد وهذه لا يتقدم بعضها
بعضا في المعرفة بوجه فلا يجوز ان يوجد بعضها في تعريف البعض وهذا موضع علمي فاعلم من هذا ان الرسم المستعمل
للنوع في حد الجنس على ان ذلك النوع هو النوع المضاف للجنس فان الجنس الجامع للنوع معا في المعرفة

واما قدم من النوع وموضع آخر ان يحمل الخاصة ما لا يلزم دائما لكن يحمل خاصة للانسان انه كاتب فلا يكون دل
على كل انسان وموضع يتعلق به وهو ان يكون انما رسم ان يؤتى خاصة شيء هو له في زمان ما كزيد في هذه
الساعة عنده انه عمرو عن عمرو وانه جالس وعمرو قاعد ثم لا يدل على انه انما يعرف بهذا ما يعرف في هذا الزمان
بل ما عنده مطلقا فيكون لم يعرف بهذا مطلقا او لم يعرفه وهو في زمان آخر مشارك لعمرو في القعود ولا يعرفه
في تخصيص حال او لم يشر اليها وقريب من ذلك ان يكون الخاصة اعطيت ما يعلم بالحس الى الحس وذلك الحس
لا يدوم ويسنده من الشيء مثل من قال في الشمس انها الكوكب الذي هو اضوا كوكب يكون متحركا فوق الارض فيكون ان
هذه الخاصة للشمس عند ما يحس فوق الارض واما اذا غابت فلا يكون يحس وبعده الخاصة عن سائر الكواكب
فان لسامع هذه الخاصة ان لا يسلم ان حالها هناك هذه الحال الا ان يطرّ النظر فيعلم ان الحكم غير متغير فلا يكون
معرفة حاصلة من جهة قابل الخاصة بل من جهة اخرى ويكون جهة تعريفه قابل الخاصة قاصرة فاما ان قال قائل
ان السطح هو الملون اولا فيكون حده وفي حده الا انه كذلك هو حسن او لم يحسن وايضا ان احد الحد على انه رسم
فحده كذب ولم يحسن وموضع آخر وهو انه يجب ان يكون المعطي للرسم والخاصة لم يغفل الجنس فان المستمر لجودة الرسم
ان يكون دل فيه على الجنس لعلم ذلك من وجهين وجه سهل ووجه حقيقي فمن ادى وجهه بها الوجه السهل فلانه لما كان
التعريف المقول يكون على ثلثة انحاء تعريف حدي من جنس وفصول وتعريف من جنس وخاصة وتعريف من اعراض
وخواص وكان التعريف من جنس وعرض خاص بالنوع ليس بحد وكل تعريف اصول مساو فهو اما حد واما رسم
وخاصة لكن هذا ليس بحد فهو اذن تعريف رسمي خاص لكنه اول كثيرا على الذات من الذي ليس فيه جنس فاذا
اهمل الجنس في الرسم لا يحصل الرسم غير رسم يجعله اول واشد تعريفا والاول الافضل فاذا اغفله فضل فتركه انقص خصوصا
انك اذا ميزت يجب ان يدل على الامر الذي يقع له التمييز بما ميزت وهو الجنس واما من الجهة الحقيقية فلان
اعطاء الخاصة وحدها اذا لم يقرن به جنس معلوم لم يكن مميزا البتة مثاله اذا اعطى ضحاك اي شيء هو واستعد اهو الضحك
لم يكن يعرف علمك بهذا او حيا ان يكون هذا الشيء حيوانا او انسانا بل جوزت ان يكون من امور اخرى العلم الا
ان يكون عندك علم آخر يعلم به او يظن به انه لا يجوز ان يكون الشيء ذو الضحك الا حيوانا وهذا الشيء يجري مجرى
مثله في الفصل فاذا كان يحس بصورة الضحاك ما لم تقرن به علم آخر لا يمنع ان يكون الضحاك واقعا في غير الحيوان

فيكون

فيكون حينئذ غير دال على الانسان فان علمت علما آخر يمنع هذا فيكون ليس نفس التعريف هو قول القائل انه
ضحاك اذ هذا وحده لم يعرفك بل هذا وشيء آخر معه وعرفناك ان المشار اليه هو الانسان والرسم والخاصة هي
التي لذاتها تعرف الشيء وتخصصه وما لم يكن كذلك لم يكن رسما فاصلا وان كان رسما فاذا الآية في الخاصة ذكر
من ادخال الجنس فانه اما ان يدخله الراسم مصرحا واما ان يدخله بعلم عندك مضيفا الى مفهوم قول الراسم فيكون
المعرف عندك الجنس والخاصة معا فاذا اريد ان يكون اللفظ مساويا للمعرف عندك يجب ان يدل فيه على الجنس
فان لم يدل فيه على الجنس فاللفظ غير مطابق لجميع المعنى المعرف لكن الرسم والحد يجب ان يكون اللفظ فيهما مطابقا
للمعنى الذي يراد من غير نقص فان نقص فذلك اخراج لما من حقه ان يكون مقولا فان لم يعمل يترك احصاءا
كما يضمر المقدمات الكبرى في القياس **فصل يشتمل على مواضع في ان الخاصة اعطيت او لم تعط** وهي
هذه المواضع مواضع لا تتعلق بالاجادة والاحسان بل بان الخاصة في نفسها خاصة او ليست فمن هذه المواضع
ان لا يكون حمل الخاصة صادقا على واحد البتة او لا يكون صادقا على واحد بعينه فلا يكون ما فرض خاصة بخاصة مثل
ان يقول قائل ان خاصة الموصوف بانهم علماء انهم لا يغلطون البتة ثم وجد المهندس مع انه عالم قد يكون غالطا
اذا غلط عليه في رسم الشكل كما عرض لانطراط صاحب الشكل الهلالي فاذن ليس خاصة العالم ان لا يخطي وهذا
المثال صحيح وليس يعترض عليه بشيء ممن ظن ان فيه تجوزا او من الباطل ان يكون المهندس يخطي فانه ان
اخطا لم يكن مخطئا من حيث هو مهندس وليس الامر على ما قالوا فان قولهم ان المهندس لا يخطي من حيث هو
مهندس لا طائل تحته ان المهندس يخطي ولا يكذب بل يكون شيئا آخر وهو ان المهندس يخطي من حيث هو مهندس
ولا سواء قولنا المهندس يخطي وقولنا المهندس يخطي من حيث هو مهندس فاذن ليس يصدق على كل مهندس
انه لا يخطي الا ان يقال فيما هو مهندس او من حيث هو مهندس وقد علمت فيما سلف ان معنى قولنا كل مهندس
وما يجري مجراه كيف هو والمراد فيه ما هو وموضع آخر ان يكون القول اعم من اسم المخصوص كمن قال
ان خاصة الانسان انه حيوان قابل للعلم ثم يحمل الملك كذلك وموضع آخر ان يحمل المخصوص خاصة للخاصة
والمخصوص هو الامر الذي هو النوع اللازم له الخاصة فهو في طباعه ان يكون موضوعا لا محمولا مثل من قال
ان خاصة الطف الاجسام ان يكون نارا وليس الامر كذلك بل ان كان ولا بد فان من خاصة النار هي ان يكون

اللطف الاجسام ومثل في التعليم الاول والموضوع الواحد لخواص كثيرة كل واحد منها غير الآخر فلو كان الموضوع
خاصة لما كان خاصة لامور كثيرة متباينة الحدود فما كان خاصة وموضع آخر ان يكون احد الفصول
على انها خاصة وموضع آخر للمبطل وهو ان يكون الخاصة توجد على وجه والمخصوص لا والمانعها معط كالشي في
السوق فانه لا يمكن ان يحمل خاصة زيد وهو يوجد في زيد وعبد وموضع آخر للمبطل وذلك اذا كان الشي
خاصة الاسم وليس خاصة لما او ذكر يجعل الخير خاصة المطلوب والاجل خاصة المؤثر ولذلك اذا كان الشي خاصة
للموصوف بشي وليس خاصة شي يكون ذلك الموصوف موصوفا به معا كالموصوف بانه ضحاك فانه يعيد الموصوف
بانه مسمى فاذا كان المحس موصوفا بانه خاصة الموصوف بانه الضحاك ثم لم يكن خاصة الموصوف بانه المسمى كانت
الخاصة ليست بخاصة ولا تدخل في واحد من الاعتبارين فقط من حيث خاصة الموصوف بانه ضحاك من حيث
هو ضحاك ولا الموصوف بالمسمى من حيث هو مسمى بل بهما مطلقا من غير اعتبار حيث فقد علمت الفرق بين
المطلق وبين المقول فيه من حيث وهذا الموضع نافع في الاثبات والابطال المطلقين واعلم ان المقول فقد جعلت
التي هنا خاصة لمعنيين متباينين وقد صحت ذلك قبل فالقول اخطأوا ان الموصوف بانه الضحاك والموصوف
بانه مسمى فالاشارة فيه الى موضوع واحد واعلم انا نشير بالمثال الذي اوردناه والى ان الموصوف بحاسة
الاستماع لا يكون موصوفا ايضا بخاصية المحش حتى يكون المحش بلا سمع ولا [illegible] وموضع آخر ان يكون لمقابل
مقابلها من الاعراض الذاتية للجنس الذي اعطينا الخاصة لنوعه ثم لا يوجد المقابل حاملا [illegible] الانواع بالقياس
الى هذا النوع مثلا ان كل واحد من الانسان والفرس واحد بالنوع تحت الحيوان والحركة بالارادة وكلاهما من
الاعراض الذاتية للحيوان منقسم بها الحيوان على ما علمت في كتاب البرهان فان جعل خاصية الانسان انه المتحرك
بارادة وجب ان يكون خاصة الفرس بالقياس الى الانسان انه الساكن بارادة من تلقاء نفسه لكنه ليس كذلك
كذلك علمت ان الخاصة خاصة وموضع آخر لاسعدان [illegible] مثل انه اذا كان الموضوع ما خاصة ثم كان
لذلك الموضوع خواص اخرى ومحمولات اخرى لا يوجد لغيره فان تلك الخاصية قد يمكن ان يحمل ليس لذلك
الموضوع وحده بل لذلك الموضوع مع جميع محمولاته الاخرى فانه ان كان خاصة الانسان الضحاك فيكون الضحاك
خاصية لاشياء كثيرة ومثل انه خاصية للانسان الحمل وللانسان المسمى وللانسان القابل للعلم قد يوجد محمولة

على الانسان

على الانسان الابيض معرض من ذلك وجوه من المغالطة منها ان يكون الضحاك خاصة للانسان وانما هو
في المعنى غير الانسان فان الانسان مع المحل بالطبع غير الانسان وحده وانما يكون الضحاك خاصة لقابل العلم
ايضا والذي من شانه ان يستحي فيكون الخاصة غير خاصة ووجه آخر مثلا انك تعلم ان الانسان الابيض اخص من
الانسان فان روج ان الضحاك خاصة للانسان الابيض بسبب انه خاصة للانسان حصل والانسان الابيض انسان
والانسان خاصيته انه ضحاك فالانسان الابيض خاصته انه ضحاك عرض من ذلك ان يكون الانسان الاسود ليس
بضحاك او عرض ان يكون الخاصية ليست بخاصية وقد يمكن ان يعرض وجوه اخرى من ذلك فاما الوجه الاول فكفى
المطلب فيه ان يعلم ان قولنا الضحاك خاصة للانسان معناه انه خاصة لما يوصف بالانسان وما يوصف بالانسان
هو الانسان لا غيره موصوفا به على ما علمته في غير هذا الموضع واذا قلنا ان الضحاك خاصة لقابل العلم كان معناه
ان الضحاك خاصة لما يوصف انه قابل للعلم وليس ذلك الا الانسان فقد علمت فيما سلف ان الموصوف بالانسان
هو ذات الانسان لكن الموصوف بالابيض هو شي غير الابيض وهو انسان ما او ثلج ما وان كان ابيض موصوفا
بانه ابيض مطلق لكن مع ذات آخر قد يكون موصوفا بشي غيره من حيث انه ابيض انسان فلا يكون موصوفا به
شي غيره من حيث هو انسان فيكون الابيض له موصوف هو شي آخر وليس كذلك الانسان فاذا اعني بقولنا
المسمى الموصوف بالمستحي على الوجه الذي علمناه لم يكن الخاصة لشي آخر غير الانسان واما ان اخذ المستحي من
حيث هو مستحي فليس الضحاك خاصة فان المستحي من حيث هو مستحي لا يقال عليه الضحاك فان المستحي من حيث
هو مستحي ليس الا المستحي واما الضحاك فشي آخر وعلى ما علمت هذا في مواضع اخرى فاذا تامل المتامل تميز بين الملكة
والحال او من ماله الملكة والحال عرف الاصل الذي علمنا حمرته الخاصة التي يكون للشي في نفسه والتي يكون بالعرض
وبسبب شي آخر اذ يكون الخاصة مثلا للملكة فيوجد الذي الملكة اذا كان ما يحصل الملكة قد يوجد ايضا لذي الملكة
وذلك اما خاصية ملكة يحمل على ذي الملكة بالاشتقاق واما خاصة ملكة يحمل على ذي الملكة بغير الاشتقاق اما الذي
بالاشتقاق فمثل العلم فان خاصة العلم يشتق منها خاصة محمولة على العالم ولا يكون هي نفسها خاصة للعالم واما الذي
بغير الاشتقاق فمثل الضحاك فان خاصة الضحاك من حيث هو ضحاك قد يوجد محمولة على الانسان وكذلك
فان الذي لذي الملكة قد يعرض ان يحمل على الملكة مثل ان الضحاك وهي خاصية الانسان فانه قد يوجد محمولة على المستحي

معرض من ثم ان يشكل الامر اما في المثال الاول فغالط ويجعل خاصية الملكة التي لا تحمل بالاشتقاق خاصة ذي الملكة
فيجعل خاصة العلم خاصة العالم فيكون للعالم ايضا لا يزول التصديق كما ان للعلم لا يزول التصديق به واما في المثال الثاني
فيجعل الخاصة خاصة لاشياء كثيرة مختلفة فانه يراعي المراعي فيسر من الشيء الذي له الخاصة ومن ما يقارنه اما مقارنة
ملكة له هي الملكة او مقارنة هي ملكة للملكة فيحصل له الخاصة التي يكون للشيء بذاته واولا والتي يكون على طريق العرض والغلط
واما الوجه الذي ذكر اولا بعد هذا الوجه فهو فيك العياس وشروطه كما اوصى عن الغلط منه وموضع مشترك في القسم الاول
وهو ان يراعي المتصرف هو هو العلم وخاصيته ويوجد المستحق له الاسم من العلم وهو العالم هو هو من خاصية ملكة خاصة له
بالاشتقاق فانه اذا كان خاصة العلم انه ما لا يزول التصديق به لم يجعل ذلك خاصة للعالم بل جعل خاصة العالم انه للانسان
الذي له التصديق لا يزول واذا كان خاصة للعالم انه الذي لا يزول التصديق لما صدق به وقال يجب ان لا يجعل هذا خاصة
العلم بل يجعل خاصة للعلم انه ملكة تصديقية لا يزول التصديق بها من العقد والقول وذلك لانه لما كان من العلم ومن العالم
معاندة هو مقابلة مما لا يجب ان يوجد الشيء واحد فليجب ان يراعي التقابل ايضا من خواصهما كما يراعي فيهما وموضع
آخر ان يكون الخاصة خاصة بشرط الطبع فيوجد مطلقا فيكون ذلك باطلا مثاله ان يقال ان خاصة الانسان بالقياس
الى الفرس انه ذو رجلين فان هذا لم يتغير به ان يقال بالطبع لم يكن حاملا ليس كل انسان ذو رجلين في الوجود
واما اذا احمل هو كذلك في طبعه اي هو كذلك في صورته الانسانية حتى اذا صادفت كونه مادة وافرة ولم يقع
اثر في تلك المادة او لم يعرض عارض من خارج كان ذا رجلين كانت الخاصة كاملة وموضع آخر ان يفرق الجواب
ما يكون للشيء اولا او للشيء آخر بعده فانه اذا لم يفرق ذلك لم يكن الخاصة خاصة مثل من يقول ان خاصة السطح انه الملون ولم يعل الملون
اولا فانه لم يعل ذلك صحة الجسم المشارك للسطح فيه فلا يكون ذلك خاصية السطح ولو قال ذلك لحصلت الخاصة لو اوجبها
بل يجب ان يعلم ان المحمولات تختلف بوجوه صحتها احتمالا فالظاهر الشرائط فحقيقتها فيجب ان يراعي في الخاصية تلك الجهات
ليعلم انها كيف توضع خاصة فمن الاشياء ما لا يكون وجوده للشيء لا محالة حقا ويكون كونه في الطبع حقا كذي الرجلين
للانسان ومنها ما لا يكون وجوده له لا محالة حقا ولكن يكون كونه من شأنه ان يعرض له في الندرة حقا ويكون
خاصيا بالشيء كذي اربع اصابع للانسان ومنه ما يكون بالنسبة الى الصورة كقولهم النار الطف الاجسام اجزاء
وذلك في القوام ومنه ما يكون نسبته الى الجملة على الاطلاق كقولهم ان الحيوان يحس ويتحرك اي من طبعه ان يحس

ويتحرك ومنه ما يكون نسبته الى الكل ليس على الاطلاق ولا الصورة وكما هي بل انه لو منا كما نسب العلم الى النفس وهي
جزء وما ليس بسبب المشاركة كان بل هو لو منا بالصحة وهو الجزء الفكري ومنه ما لا يكون للشيء في الطبع البتة
ولا على الاطلاق بل يكون له بالصحة والتعلم وغير ذلك كالعلم للانسان ومنه ما يكون له بالشركة ومثاله من جهة معنى
اعم كما يقال للانسان انه حساس او حي فذلك له من حيث هو حيوان ويشاركه فيه غيره فان كان خاصة مثل هذا
فيكون خاصية بالقياس لا على الاطلاق فيجب ان يوضع في الخاصية انها بالطبع او في الندرة او على الاطلاق او اولى
او معنى ليس في الطبع وتقاس كل شيء او يقاس سيء وكذلك يراعي ما يقع فيه الاختلاف من جهة الاكثر والاقل مثل
الشيء الذي اذا كان مثلا في الغاية ظن خاصة شيء واذا لم يكن في الغاية ظن خاصة معنى اعم مثل قولهم ان النار هو
الجسم العالي والطافي فوق فان الهواء ايضا طاف ولعلها الحار فيكون الطافي مطلقا يخص النار ولو سلم ان الطافي
هو اخص بالنار وربما كان التفاضل ليس يقع بحسب الحس بل بحسب النوع مثل النيران فانها تختلف بالطافية
الشعلة الصافية المصباحية او البرقية مثل الشعلة الالتهابية او الجمرة وكلها نيران مختلفة فاذا قيل ان النار هو الجسم
اللطيف فهذا لم يعم النوع ووقع الغلط ولذلك لا يكون الخاصية الماخوذ على انها مطلقة مثل الخفيف بل بعينها الحق
المعتبرة بالافراط كقولك حقيقة هذا فلا يكون الخفيف خاصة النار وحدها ولا الاخف هذا فان الاخف هذا لا يكون
مقولا على كل نار فان الجمرة ليست خفيفة هذا عند الكبيرة ولا اللهب عند البرق وموضع آخر ان يحمل الشيء خاصية نفسه
وذلك على وجهين اما ان يأتي باسم مرادف كمن يقول ان الانسانية خاصية البشرية والجمل خاصة للاشتر او هي الحد
فيكون الحد قد جعل خاصة المحدود وهو معنى الحد وهو معنى المحدود ونفسه ومعنى الخاصة شيء من بعد معنى المخصوص يجب
ان يوجد الخاصة ما هو غير المخصوص في طبيعته ويرجع عليه بالتكافؤ مثل الجسم ذي النفس لو كان متساويا غير الحيوان وكان
مشكلا عليه لكان خاصية وموضع آخر فيما يكون له اجزاء متشابهة كالبحر هو ماء البحر والهواء من حيث هو هواء اسم لا يكون
اي بما يشترك فيه الكل والجزء يكون ذلك اما للاكثر كمن يقول ان البحر خاصيته انه مالح او ان اكثره مالح او يكون
من جهة جزء كمن يقول الهواء هو المستنشق ثم ليس جميع ماء البحر مالحا ولا كل ما هو بحر فاكثره مالح بل منه ما هو مالح ومنه ما هو
عذب وليس كل ماء البحر اكثره مالح وكله بحر والهواء ايضا ليس كله مستنشقا وكله هواء كالاثير وهو ايضا يجب ان يكون كل
معقول يعطي الخاصة للارض ان الارض تهبط بالطبع فيحمد الكل وكل جزء منه والصفة

فصل في مستعمل المواضع

المشتركة في الخاصة وموضع اخرى من الاصول المشتركة انه اذا لم يكن الضد خاصة الضد لم يكن الضد الآخر خاصة
الضد الآخر فانه ان لم يكن خاصة العدل انه افضل شيء لم يكن خاصة الجور انه اخس شيء ويصلح هذا ايضا للاثبات
وقد علمت ان هذا اشتهاري وانه لا يمنع ان يكون احد الضدين خاصة الضد ثم يكون الضد الآخر موجودا للضد
الآخر [illegible] وايضا موضع من المضافات مثل انه ان لم يكن الفاضل خاصة الضعف لم يكن المفضول خاصة النصف
وهو للاثبات والابطال وموضع من العدم والملكة انه اذا لم يكن عدم الحس خاصة للصمم لم يكن وجود الحس
خاصة للسمع ويصلح للامرين وكذلك المشتق اسمه من الامرين مثل ان عدم الحس والصمم وان يكون الحس والسمع وكذلك
من المتناقضات من جهة انه ان كان المحمول خاصة ومقابله بالنقيض ليست خاصة وهذا للابطال وكذلك من جهة المقابلة
ايضا انه ان كانت ان يحس خاصية ان يحس فان لا يحس خاصة ان لا يحس وهذا للابطال والاثبات والثالث انه
ان كان الشيء خاصة لشيء فلا يكون خاصة لمقابله بالنقيض وليس يصلح للاثبات الا على سبيل المغالطة وموضع
آخر على سبيل تعادل القسمة من جنس واحد مثل انه اذا كان محسوس ومعقول وغير مائت ومائت ثم لم يكن الحيوان المحسوس
خاصة للمائت لم يكن الحيوان المعقول خاصة لما لا يموت كالملائكة وان كان المحسوس خاصة للمائت كان المعقول
خاصة للملائكة والصحيح ايضا اعتبر ذلك انه اذا كان شيء مشترك كان في معنى عام وكان وجوه معاني [illegible] معين
كل واحد منها في واحد فقط وكان واحد منها مخصص محمودا بكونه لاحد الامرين ويكون ذلك خاصية له فالآخر خاصيته
انه للامر الآخر مثل العلم والعفة فانهما فضيلتان ووجوه معاني هو من النفس اعني الفكرية والشهوانية ثم كان العلم
فضيلة للجزء الفكري كان ذلك خاصية العلم فيجب ان يكون خاصية العفة انها فضيلة للجزء الشهواني وهذا ايضا على وموضع
من التصاريف انه اذا كان المصروف ليس خاصية للمصروف او ليس التصريف خاصة للتصريف وبالعكس وهو موضع
عدلي للاثبات والابطال وهو كذلك امثلة مثل انه ان لم يكن خاصية ما هو على طريق العدل ان يكون على طريقة الجميل
ان لم يكن خاصية العدالة الجمال وان كان خاصة الانسان انه مشاء ذو رجلين كانت خاصية المكري على طريق
الانسان انه المكري على طريق مشي ذي رجلين وكذلك يعتبر جانب سلب التصريف مع سلب المصروف مثل ما ليس
على طريق العدل وما ليس على طريقة الجميل وغير العدل وغير الجميل وكذلك العدم والملكة والمضاف والضد في
موضع التصاريف والسطر [illegible] وهو انه ليس يجب اذا كان المشتق خاصة للمشتق ان يكون المصدر خاصة للمصدر

بل ربما لم يكن المصدر محمولا على المصدر مثال ليس اذا كان الضاحك خاصة الناطق يكون الضحك خاصة النطق حتى
يقال ان النطق ضحك وان الضحك محمول عليه مساو له واما لو كان الضحك خاصة النطق لكان حينئذ يكون الضاحك خاصة
الناطق لا محالة ومع ذلك يجب لاحمل المصدر على المصدر ويكون المقارنة خاصية مثل ان خاصة النطق الانساني
ان تقارنها الضحك وموضع آخر من النسبة وهو انه اذا كان نسبة شيء الى شيء آخر كنسبة ثالث الى رابع والثاني خاصة
او ليست خاصة فالرابع خاصة او ليست خاصة مثل ان المرتاض نسبته الى الخصب كنسبة الطبيب الى الصحة فان
كان خاصية المرتاض ان يكون مفيدا للخصب فخاصة الطبيب ان يكون مفيدا للصحة وبالعكس وهذا الموضع ليس
يعلى وانما كان [illegible] لو صار [illegible] الشرط وذلك الشرط غير مفيد فانه اذا كانت النسبة مثلا نسبتان في انه مفيد
فقط لا في ان كونه مفيدا مساو له لم يجب لانه مفيد والاول مفيدا ان يكون كونه مفيدا مساويا له وان
كان الاول كونه مفيدا له مفيدا مساويا له وان اذا كان الصانع مثلا الذي كمن كل واحد منهما مفيدا ما يفيده مساويا
له للاثبات او غير مساو له للابطال وليس يحتاج في [illegible] الى ان يجب ان يكون خاصة الى ان تثبت المناسبة
ومثال هذا انه يمكن ان يكون الطبيب وحده مفيد الصحة ويكون المرتاض غير المرتاض [illegible] ان يكون للخصب الصحة
ثم يكون افادة الصحة حينئذ خاصة بالطبيب ولا يكون افادة الخصب خاصة المرتاض فان كان علم من قبل النسبة
في كل واحد منهما موجب مساواة حتى علم انهما مشتركان في افادة امر مساو وحسن ان استعمال المناسبة في استعمال
الخاصة غير مجد العلم الا ان يكون امر آخر وهو ان يكون مناسب يوجب ان يكون حال المرتاض من
الخصب من كل وجه كحال الطبيب من الصحة ثم علم ان الطبيب وحده افادة الصحة فحينئذ ينتقل من الطبيب الى المرتاض
اذا كان حال الطبيب قد عرف اولا من نفسه ولم يعرف حال المرتاض اولا من نفسه بل علم ان نسبته توجب كذا افاد
ذلك اعتقد نفس المناسبة وحدها ولم يكن على هذه الجهة لم يكن الموضع [illegible] وموضع آخر من نسبة الواحد الى اثنين الى
الاولى وهو انه اذا كان حكمه عند شيئين حكما واحدا وليس خاصة لاحدهما فليس خاصة للآخر وكذلك ان لم يكن خاصة
للاولى لم يكن [illegible] فهو واحد بنفسه لاحدهما [illegible] ان يكون خاصة للآخر لان الخاصة لا تشارك
بل [illegible] ان حكمه عند [illegible] واحدا [illegible] دون الآخر فهذا لا ينفع به في الاثبات وانما في السلب فلا ينفع
به الا في الجدل واما في العلوم فلا ينفع به اما في الجدل فانه ربما سلم المجادل ان نسبته من الامرين واحدة

مع ذلك بعينه ومما يشكل ايضا في العلوم معنى ان يكون محمول النسبة في الوجه وهو في نفس الحق الى الشيء
وحده دون السابق ثم يكون من ذلك موضع بحث اخر فانه او ليس بخاصة وذلك لانه ان كان محمول الحال لم يعلم ان
تلحقه وحده دون كان محمول الحال بعد علم انه الا انه ليس بخاصة حتى سلب من كل واحد حتى سلب من الاثنين
حتى يعلم ان ما لا يصلح حال واحد وفي السلب وهو موضع بحث في الكون والفساد وايضا الموضع مثل انه اذا كان خاصة الانسان
ان يكون اذن نفسه امرا تخصه يكون الانسان هو ان يكون وكذلك الامر في خاصة فساده ان يفسد وكذا الامر في هذا
على وجه الاثبات والسلب وهو موضع اخر للاثبات والابطال انه ينبغي ان يكون الخاصة من المعاني اللاحقة للشيء
من جهة نوعه ويكون للنوع لما هو نوعه وبالحمل لماهيته ومن طريق ماهيته وقد علمت معنى اللاحق من جهة ما هو في غير
هذا الموضع فانه ان كانت المأخوذة خاصة ليست لاحقة من حيث هو هو كما لا يلحق السكون الانسان من حيث
تصور تمييزه ماهيته بل من حيث هو جسم او كان لاحقه ولكن لا من جهة صيرورته مساويه مثل الملاحة التي هي من اللواحق
للصورة الانسانية ولكن ليست بخاصية حقيقية فلا يكون التي هي خاصة وكذا اذا كانت الخاصة مثل ان الحيوان مركب
مركبا من جسم ونفس للحيوان فذلك لاحقة طباعه وينعكس عليه فهذه الخاصية حقة ولكن لقائل ان يقول ان كون
الحيوان مركبا من جسم ونفس هو حده لا خاصيته فيقول له ان المركب ليس من المعاني الجنسية للحيوان بل هو من لوازم
جنسه بل جنسه الجسم وفصله انه ذو نفس ولم يوجد الجسم هنا جنسا بل اخذ الجسم الا ذكر من الفصل وهو الجسم الذي
ذو الجسم الجنسي ولم يوجد الجنس النفس على انه فصل في الحد فذلك لا يصح بل على انه جزء وفصل مطلق لجنس الجسم
المركب من جسم على معنى الجسم على معنى مفهوم المركب من جسم هو انه جسم وان كان غير مساو وما لا مفهوم فيه
الاشياء ظاهرة ذلك مما يتبين وانما نشير اشارة التذكر واعلم ان كثيرا من الحدود اذا اعتبر صار رسما
فانه يطلب خواص وروسوما وموضع اخر ماخوذ من الاكثر والاقل مثل انه اذا لم يكن ما هو اكثر كونا خاصة لما هو اكثر
جسمية لم يكن الاقل كونا خاصة لما هو اقل جسمية وان كان كان وقد يجري ذلك مع الاطلاق فانه ان لم يكن الاكثر
لونا خاصة لما هو اكثر جسمية فليس الملون مطلقا خاصة للجسم مطلقا وهذا موضع قد يكون صحيحا بشرط ومشهورا ان
ترك ذلك الشرط واما صحيحا فانما يكون صحيحا اذا كان الموضوع والمأخوذ خاصة كلاهما يقبلان الاشد والاضعف
معا بحسب يستمر هذا القانون مثل السواد والجمع للبصر مثلا فانه لما كان السواد مطلقا يجمع البصر وكان ذلك خاصية

لو وكان

له وكانا يقبلان الاشد والاضعف معا من البين ان ما هو اشد سوادا او هو اشد جمعا وما هو اقل سوادا فهو اقل جمعا
وكل خاصية لكل وبالعكس في جميع ذلك وكذلك في الابطال واما اذا كان الموضوع لا يقبل الازيد والانقص في
طباعه فليس يجب شيء من ذلك فانه ليس اذا كانت النار خاصيتها ان تتحرك الى فوق والانسان خاصيته ان
يفهم بالروية يجب ان يكون ما هو اشد حركة الى فوق اشد نارا او يكون ما هو اكثر فهما هو اشد انسانية او قد يمنع
في التقديم ان الانسانية لا تقبل الاشد والاضعف ولا يجب ان تقاس الاكثر في هذا المعنى بالاولى الا على سبيل المشهور
وذلك انا قد نقول ان الاولى من ب بكذا او لا يكون كذا موجودا الا حدهما وربما كان وجود احدهما او كليهما محالا فنقول
كذا اولى بكذا لو كان وبالجملة فانه ليس كل ما هو اولى ان يكون لشيء من شيء اخر يجب ان يكون له مثال ذلك في
المشهور ما يقال من ان الخلاء اولى ان يسرع فيه المتحرك من الملاء الرقيق وليس يجب ان يكون ذلك ممكنا في الخلاء ولا يقولون
ان المستدير اولى ان يكون ضد المستقيم منها المستديرة او المستديرة اولى بذلك من المستدير يجب ان يصار
وليس يجب ان يكون فلا كسر او الانتقال من الاولى الى المطلق في المشهور بل ما ينفع في بعض المواضع واما الحكم بانه
اكثر وجودا والشيء تعتقد حكم بانه موجود والعلم الا ان توجد الاكثر معنى الاولى باشتراك الاسم ولسنا نذهب الى ذلك
في هذا الموضع وموضع اخر من الاكثر والاقل في المناسبة والذي معنى الاولى وغير الاولى وقد دخل الكثرة في الموضوع
والخاصة معا وهو على هذا على وهو ان تقول المبطل مثلا لما كان الحس اولى بان يكون خاصة للحيوان من العلم للانسان
وليس الحس خاصة فليس العلم ايضا خاصة ويقول المثبت لما كان العلم اقل استحقاقا لان يكون خاصة للانسان من الحس
للحيوان وهو خاصة فالحس اذن خاصة للحيوان والسبب في كون هذا غير علمي هو ان الخواص اذا كانت خواص بالحقيقة
لم يكن خاصة اولى بمخصوصها من خاصة اخرى بمخصوصها في نفسها بل يجب التسليم والالتزام وموضع اخر يجانس ذلك
ان تجعل الكثرة في جانب الموضوع والوحدة في جانب المحمول فيقول المبطل انه لما كان اللون اولى ان يكون خاصة للمسطح
منه للجسم فاذا لم يكن خاصة للسطح لم يكن للجسم واما المثبت فلا يمكنه ان يقول وهو خاصة للجسم فهو خاصة للسطح فانه قد
يكون قد جعل الخاصة مشتركة وهذا الموضع حسن استعماله في العلوم ويكون الاولى بمعنى الوجود او لا وبالذات واما الذي
لا يمكن فهو ان يكون بعض الخواص اولى بموضوعها من بعضها بموضوع واما اذا كانت الخاصة واحدة والموضوعات
اكثر فقد يصح ان يكون الخاصة اولى باحد الموضوعات منه بالاخر وهو الذي هي موجودة فيه بالذات واولا

امر بعكس ذلك فان الكثير وفيه في جانب الخاصة فانه اذا كان ما ليس اولى من امر ما ان يكون خاصة هو خاصة فما
هو اولى بذلك فهو خاصة وان كان ما هو اولى ليس بخاصة وهذا الموضع جدلي غير منتفع به في العلوم وذلك لانه
ان يكون خاصة بحسب التسليم المشهور واما ان يكون بحسب التسليم الذي توجبه الامر في نفسه والتسليم الذي توجبه
الامر في نفسه وهو ان سلم ان كان كذا اولى بان يكون خاصة فلا يقع الا ان يكون شروط الخاصة موجودة فيه
او شروط الخاصة فيه اكثر فان كانت شروط الخاصة موجودة فيه فكيف يقال ولكنه ليس بخاصة والاخر ليس
بخاصة او كيف يقال والاخر خاصة فهو اذن خاصة فانه يكون قد علم انه خاصة حين علم انه اولى بان يكون خاصة
بهذا المعنى وصاحب اقامة الحجة عليه فاما ان علم ان شروطها اكثر من شروط الاخر بعد علم ان الاخر جامع شروط لم
يلزم ان يحسن بعد ذلك انه ليس بخاصة الشيء حتى يحصل الاكثر شروطا خاصة فانه ما لم يجتمع جميع شروط الخاصة لم
يكن ولا واحدة منها خاصة فان احدهما لا يكون خاصة وقد كان سلف موضع من المناسبة المتقابلة اذا
كان شيئان لشيئين على وجه واحد خاصة غير ذلك هو شبيه موضع آخر وهو ان يكون شيئان لشيء وقد اعيد جميع ذلك
في التعليم الاول لان ذلك الاول لم يشترط فيه ان يكون المحمول موجودا وهاهنا انما اخذ على انه موجود فيكون
فيما سلف انما بطل كونها خاصة بعضها فيه طلب انها موجودة وهاهنا يكون الوجود والحمل محققا وكونه خاصة غير
متحقق ويبطل ذلك وموضع آخر ان يحمل الخاصة امرا قد يكون بالقوة ولا يراعى القوة التي يعلقها بشيء آخر يكون
في ذلك الشيء الاخر موجودا ان لا يوجد لتلك القوة ان لا يوجد مصير القوة حينئذ لا قوة وهو ان القوة التي يعلقها بشيء
موجود ومثال ذلك ان قال القائل ان الهواء هو جسم يستنشق فان اخذه مستنشقا بالفعل فقد كذب وان اخذه مستنشقا
بالقوة ولم يعدم الحيوان استحال ان يكون هذه القوة متحققة فيه فانه حينئذ غير مستنشق ولا بالقوة وهذا الابطال
واما ان كانت القوة متعلقة بالموجود ومثل ان يقول ان الموجود ما في قوته طبعا ان يفعل او ينفعل فان هذه القوة
اضافتها الى موجود وذلك الموجود هو الموضوع وقد علقت بها القوة واما للانسان فكانت القوة فيه في
المستنشق وهو غير الموضوع الذي للخاصة وهذا الموضع في الابطال الجدلي غير علمي لانه غير علمي فلان كل واحد منهما
متعلق مع الموضوع بشيء خارج فان الذي يفعل يحتاج الى ان يوجد منفعل والا استحال ان يفعل وكذلك الذي
ينفعل يحتاج الى ان يوجد فاعل والا استحال ان ينفعل والهواء من حيث هو مستنشق معرض للانفعال هو قوة ذلك

الانفعال معدوم فيه وان كان قوة الفعل في غيره فان قوة الفعل في الموجود والفاعل قوة الفعال في غيره وقوة الانفعال
في الموجود والفاعل هو فعل في غيره حتى اذا اشترط عدم الاخر كانت القوة مستحيلا من امرها ان تخرج الى الفعل كما اذا اعدم
الحيوان كانت قوة الهواء في انه يستنشق مستحيلا ان تخرج الى الفعل واما انه جدلي فلان مصدر ان يستنشق هو الاستنشاق
وهو فعل وقوة في المستنشق فان الاستنشاق وجميع المصادر الفعلية يضاف في ظاهر المشهور الى الفاعل وان كان
الفاعل المصدري ليس الفاعل الحقيقي ويحمل القوة عليها حسب مصدر بنية الفعل للفعل فيقال ان قوة الضرب في الضارب
وانما في المضروب قوة الانضراب وان كان المصدر يضاف الى المنفعل كما يضاف الى الفاعل فذلك اخفى الامرين
واما القوة عليه فلا تضاف في الظاهر الا الى الفاعل فلما كان ان يستنشق مأخوذا من الاستنشاق وكان الظاهر ان القوة
على الاستنشاق انما هو في المستنشق وكان هذا ايهاما الى ان يسلم في المشهور ان قوة الاستنشاق في غير الهواء فيلزم
ان يكون في شيء لا يكون موجودا اذا كان الحيوان معدوما ويكون المخصوص موجودا او انما حيث ذكر الموجود وجعله
موضوعا واضاف اليه قوة فعل او انفعال بجعله موصوفا بانه فاعل او منفعل وكان الظاهر المشهور ان القوة على الفعل
والانفعال في ذلك الموضوع المخصوص بعينه فلو جعل للهواء من حيث هو مستنشق اسم ليس هو فيه بحسب اصحاب
التصريف مفعولا به بل فاعلا لست اعني الفاعل الحقيقي بل التصريفي الذي يقال فيه للمنفعل فاعل كما يقال للمنفعل بالسقوط
ساقطا كان حينئذ يحكم في المشهور ايضا حكم له فاعل والمنفعل فيكون ذلك مثلا الهواء العبق فان الهواء وان كان
في الحقيقة منفعلا فانه في شكل التصريف فاعل فيكون حينئذ قوة الهواء ولست في الفاسق الخارج بل فيه والاعرض
حينئذ ما عرض هناك وموضع آخر حيث حدا وهو انه لا معنى ان يكون الخاصة مأخوذة بمعنى الازيد والاغلب في جميع
نحو ان لو عدم الموضوع ان [illegible] لشيء امر اغلب مثل انه اذا قيل ان النار الطف الاجسام واخفها لم يوجب النار يقتضي حينئذ
شيء هو الطف الاجسام واخفها وهو الهواء وكان يجب ان يكون ذلك الشيء حينئذ نارا وكان ايضا لو كانت النار موجودة
ولم ير بل رأى الهواء وحده الطف الاجسام واخفها كانت يكون حينئذ نارا فان الذي ذلك بان يكون حينئذ
السامع علم عدد الاجسام كلها وعلم بانها لا يكون ان يكون اكثر من ذلك العدد ولا الطف من ذلك الجسم وعلم بانها
ايضا لا احد من شيء منها المعتمد يقوم هذا البيان مقام الخاصة لكن لا يكون خاصا بالنفس ولا لا اللفظ بل للقرائن التي
تضاف اليها من خارج ولا معنى ان يكون سبيل الحد والرسم والخاصة هذه السبيل

المقالة الخامسة في الحدود

فصل في الشروط الاول للتحديد وفي مواضع اعتبارها وللتحديد الحد وقد نظر من امرها في انها كيف
تؤلف وتؤلف لكسب وقد نظر من امرها في انها تنحل هي موجودة وعلى الشرط الذي هي عليه في القائها واكتسابها
والنظر الاول في كيفية ايجاد الحد والثاني في كيفية اعتبار حال الحد الموجود وقد سلف في كتاب البرهان
حال الوجه الاول واما هذا الوجه الاخر فانما ينظر فيه في هذا الكتاب على البحث الاعم ويستقصى في صناعة
الاخص اعني بالبحث الاعم البحث الجدلي وبالبحث الاخص البحث العلمي وقد علمت كيفية كون البحث الجدلي
اعم من وجه فاول ما يجب ان يراعى في امر الحد ان ينظر هل هو اولا صادق على المحدود فانه ان لم يكن صادقا
فقد كفي سائر البحث وعلم انه ليس بحد والثاني ان ينظر هل دل فيه على الماهية المشتركة وهو الجنس القريب
فانه وان لم يكن الجنس مقولا وكان لم يذكر جنس البتة او ذكر جنس ليس جنس الشيء او ذكر جنس بعيد وترك
الجنس القريب فلم يعمل شيء ولقد علمت جميع ذلك في موضعه وعلمت ان الجنس يدل على اصل الماهية المشتركة
وان الفصل لا يدل على ماهية النوع وان دخل في جملة ما يدل على تمام الماهية الخاصة ثم ان كان الجنس مذكورا
ولم يكن القول مساويا بعموم الشيء حتى يطابق القول الذات في انعكاس الحمل ومساويا بالمعنى الاسم حتى يطابق
القول الذات في حقيقة الماهية فلم يدل بعد على المحدود ثم ان كان هناك جنس وكان اضيف اليه ما صار به منعكسا
على الشيء المحدود فليس يجب ان يكون الحد حدا فربما كان المضاف الى الجنس خاصة وربما كان فصلا واهمل
وقد اهمل فصل اخر على النحو الذي شرح لك في غير موضع فيكون القول حينئذ غير دال على الماهية وان كان
مساويا اما ان لم يكن احد الفصل بل احدث الخاصة مكان الفصل فلم يدل على الماهية الخاصة بوجه وان
لم يوجد خاصة ولكن اخذ فصل واهمل فصل مساو للفصل المأخوذ فان القول يجوز ان يكون مساويا بحسب العموم
ولا يكون مساويا بحسب المعنى وقد بان لك الفرق بينهما وعلمت ان الدال على الماهية في الحقيقة انما هو
المساوي بحسب المعنى ولا محالة انه يكون مساويا بحسب العموم لكن هذا التحقيق لا يراعى في الحدود الجدلية
ويقنع فيها بان يكون الحاق الفصل فيه جاعلة القول منعكسا على المحدود بل يقنع بما هو دون هذا فانه ان لم
يكن الجنس ولا الفصل جنسا حقا وفصلا حقا بل كان الجنس جنسا بحسب المشهور والفصل فصلا بحسب
المشهور رأت الجدلي ان الحد حد ومع ذلك كله يجب ان يكون الصنعة الحاصلة من ايراد الجنس والفصول

صنعه

صنعة جيدة وغايتها وان لم يكن جيدة كان للمبطل ان يعارض والوجوه التي بها يكون الحد غير جيد الصنعة هي مثل
ان يكون الحاد لم يحسن العبارة او خلط به ما لا معنى له او اغلق في اللفظ او حرف الجنس والفصل عن الجهة التي ينبغي
واذا وقع شيء من ذلك فليس الحد على ما ينبغي فاما ان القول محمول او ليس بمحمول فقد يعين على معرفته المواضع
المذكورة في باب العرض واما ان الجنس هل اورد او لم يورد فقد كفى ما يعين على معرفته المواضع المذكورة
في باب الجنس واما ان القول هل هو مساو او ليس بمساو فقد يعين على تحقيقه ما اورد من المواضع في باب الخاصة
واما انه هل الصنعة جيدة او ليست بجيدة فيستعين عليه بالمواضع التي نذكرها في هذه المقالة فلم يسلف الا مواضع
فمن المواضع التي من هذا الباب مواضع تتعلق باللفظ ومنها مواضع تتعلق بما وراء صنائع الحد بلغ الكفاية الى الفصل
ومنها مواضع انما تتعلق باهمال الواجب تركه اصلا واما العدول عنه ومن مواضع البحث الاول ان يكون اللفظ
مشتركا غير مفهوم الغرض المحصل كقول القائل ان الكون مصير الى الجوهر او الصحة اعتدال في الكيفيات فان المصير
لفظ متعلق للاشتراك واول ما يفهم منه الحركة المكانية والاعتدال لفظ متعلق للاشتراك واول ما يفهم منه تساوي
المقادير والاوزان وليس ولا واحد من المعنيين يصح استعماله في الحدين ومن ذلك ان يقع هذا الاتفاق
في جانب المحدود نفسه اذا كان اسما مشتركا وربما راج ذلك بان يكون الحد ايضا مشترك الدلالة مطابق
دلالة المحدود كقول القائل في حد النور هو اتصال النور المحسوس من النور المعقول الذي هو العاقل
الكاشف باتصال المدرك فيقع هذا على النور المحسوس وعلى النور المعقول لان الكاشف ايضا لفظ مشترك
يطابق معناه المعنيين اللذين للفظ المحدود ولا يتمايز ولا في كل محدود معا وشمل هذا الحد لا يعرف الحد
معناه ولا حد المحدود ولا يكون هذا القول ليس بحد واحسن من ذلك ما يبنى على الاستعارة فيقال مثلا
ان الهيولى ام حاضنة وان العفة اشتراك الاعمال وذلك لان الاشتراك للاعمال قد يوجد في النغم وليست
العفة موجودة فيها ولو كان الاتفاق حقا لكان الشيء الواحد وهو العفة يقع في الفضيلة على انها جنسها
وفي الاتفاق فيكون للواحد جنسان متساويان ليس احدهما تحت الاخر ولا مستندان الى عام وهذا ما
قد علمت استحالته وكذلك حال الحدود التي تستعمل فيها الفاظ مختلفة لم يعهد لكن يترك مثلا لفظ العين
في حد شيء يوجد العين في حده ومعنى بدل اللفظ الدال عليها في المتعارف لفظ الطلقة الحاجب وكذلك الذي

في مثل الرسل معتقد القبيح ومثل المح يعادي العظام حلاوة في اجزاء الحد او في تسمية المحدود ومن الاسماء المشهورة
الى نحو ومن نحو الاسماء ما يقال بالاتفاق ومن جملة الاسم فيه استعمال ما يصدق فيه بالحقيقة ومنها ما يقال بالاستعارة
وقد اشتهرت ومنها ما يقال باستعارة جديدة ومنها ما يقال باستعارة عن معان غير معتادة والاستحاق
عنها مثل ولكنها ومنها ما هو ابعد من ذلك فلا هو مشترك ولا هو مستعار معروف ولا هو الضاد ال على معنى
مناسب للشيء وان كان غير معتاد ولم يكن يستعمل بالقياس الى معنى عام مثل اسم يدل السرقة كالمكيال
والمقدار والمثال فان هذا وما اشبهه لا يدل على خصوصية الشيء بوجه من الوجوه واما الاستعارة فقد يدل
فهذه وامثالها مواضع تتعلق بوضوح اللفظ واعلامه وموضع حد وجهل بهذه المواضع وهو ان يطالع حد
ملوح من حد الضد فانه اذا اعطى شيء وضده حدا ثم لم يلح منه حد الضد الاخر فليس ذلك بحد او حد الضد فيه
الحد وقد يجوز ان يحمل هذا الموضع في الجدل موضعا لاكتساب حد الضد واثباته فانه ربما كان احد حدا قد يسبق
الى الشهرة وان لم يسبق العهد الى التسليم فيتقل منه الى الثاني واما في التحقيق فقد علمت حيث تكلمنا
في البرهان ان حد الضد لا يكتسب من حد ضده على انه وان كان كذلك فيجب ان يلوح منه حد الضد فهو
للابطال نافع وان لم يكن للكسب نافعا في العلوم فهذه كانها مواضع لفظية واما المواضع التي بعد ذلك فان
تعلقها بالبحث الثاني فمنها ان يكون حد احد يدخل فيه شيء من المحمولات العامة او شيء من اللوازم التي تلزم
كل شيء كالموجود والشيء او غير ذلك او جنس بعيد [illegible] ولا على انه جنس قريب وكان فصلا يستغني عنه
واشتمل الحد على تكرار ولولا انه يسقط ليبقى الثاني [illegible] ولا على الماهية ويحتاج ان تعلم ان هذا الموضع انما
يكون حصصا اذا كان العام المذكور يستغني عنه فان كثيرا من الاشياء الاعم يستعمل في حدود واما الشيء
والموجود كالمقولات وما هو اعم منها والمثال المورد لهذه الاشياء في التعليم الاول تحديد من حد النفس
بانه عدد محرك لذاته ثم المحرك لذاته عندهم قول يطلق ماهية النفس لان النفس يدل على المحرك لذاته فان
كان عدد [illegible] ذلك واخلافي مفهوم كونه نفسا فيكون ذكر العدد فضلا اي ان كان المحرك كالجنس القريب
ولذاته كالفصل ولم يكن مجموعهما فضلا ولا مناقشة في الامثلة او لم يكن المحرك لذاته جامعا له والقول من حد
البلغم بانه اول رطوبة غير منهضمة وانه ليس في البدن رطوبات غير منهضمة غير البلغم حتى يكون منها اول

وفي انه يجب ان يكون الاول فصلا وان كان يكون غير المنقسم فصلا [illegible] موضع الحد من الفن الا يكون الذاتية والمقصود فصلا
بحسب العموم حتى يكون كما بحسب الخصوص وذلك ان يجعل المعنى احق [illegible] ان يكون مع ذلك فراغا
في انواع كثيرة ومن ضرار له ان يعم شيئا منها مثل العارض اذا اخذ في الانسان او النوع فصلا اخص مع انه
العارض من وجه العموم وقد جعل مثاله في التعليم الاول ان يحد شيئا بانه جنس ما [illegible] جنس الحيوان
الفناء وغيره من جهة ما الجنس بل يجب ان يكون من جنبة [illegible] المحدود فان ذا رجلين [illegible] ان يكون معاني نوع
بعينه ان يكون [illegible] بحد والمستقل من الحيوان [illegible] من الارض بفصل انه ماش [illegible] ذو رجلين وذوات الاربع على ان
يقوم فصلا للماشي وعلى ان الفصلين كشيء عام لذوات الارجل كالمستقل عن الارض فيكون المحدود حده حيوان
الحيوان المستقل في ذي الرجلين وذي الاربع وهو اعم من ذلك فان منه ما اضافه وهو ذوات ارجل [illegible] فان
ذوات ارجل كثيرة العدد وهو مقصد ان يشتمل بحده على كل ما يمشي فيكون حينئذ هذا الحد قاصرا من جهة ان الفصل
اخص من المحدود وهو مخصص للمحدود ويجوز ان يكون وقع في التحديد تحريف او ازيد ان يحد المستقل من الحيوان
على الارض ذو رجلين او ذو اربع فغلط وكتب ذو اربع فلهذا يكون التحريف في المحدود موضعا اخر ان يكون
قد اخذ شيئا واحدا اكثر [illegible] بالفعل او بالقوة ومن ذلك ان يكون الكثير من جهة انصاف المحدود وجزء له
كمن يقول ان الشهوة هو حنان الى اللذيذ وان الموجب هو الشهوة [illegible] ومن ذلك ان يكون جزء الحد قد اخذ في
الحد مرتين اما بالقوة [illegible] مثل في المثال المذكور من ان الشهوة هو حنان الى اللذيذ واللذيذ يتضمن في حد الشهوة
فيكون كانه قال ان الشهوة [illegible] الى اللذيذ اما بالقوة واما بالفعل وانما يقع ذلك حيث يستعمل اسمان
مترادفان وليس للطاعن ان يطعن فيقول انك اذا اخذت مثلا ان الانسان حيوان مشاء وفي المشاء [illegible]
الانسان حيوان انسان او المشاء وحاصله انسان وانما لم يمكن له ان يقول ذلك لان المشاء والماشي
يدل على الانسان بحسب [illegible] لا بحسب الترادف ولا بحسب التضمن وقد عرفت ذلك في مواضع اخرى وكذلك
هذا انما هو حيث يكون الدلالة الموجبة للتكرير بحسب الترادف او بحسب التضمن واما اذا اخذ حيوان [illegible]
لا بالترادف ولا بالتضمن وكذلك اذا اخذنا شيئا لم يقل فيه [illegible] لا بالترادف ولا بالتضمن [illegible] يكون
التكرير مثل قول من يقول ان العلم هو محدود [illegible] الموجودات وعالم بها وليس مفهوم المحدود [illegible] الا مفهوم العالم

وهذا بالتراوف ومثل قول القائل ان البرد عدم الحرارة بالطبع فان العدم هو في كل موضع بالطبع لا العدم
ان بقي بالطبع ولا شيء احرا اما الملكات هي التي سعادة من خارج حصوله بالطبع كذا فانه يصمون في العدم
بالقوة في موضع مجالس للذة والمواضع وهو ان يكون الزيادة والمحصة هي نوع فيكون قد اجتمع منه التخصيص
والمكثير او المحسن مضمن في طبيعة النوع وهذا كقول القائل ان الدعوى اخص الاشياء المواصفة الواجبة فان الحد
بخصص المحدود ومع ذلك فانها نوع من المواضعة فيكون المواضعة متضمنة فيكون مقوله بالقوة مرتين وهذا كقول
من يقول ان الحيوان جسم ذو نفس انسان فيكون حصصه الزيادة وقال اشتراطه لان الانسان متضمن لمعنى
الحيوان

فصل في موضع اثبات الحد وابطال الخاصة

واما المطلوب في انه هل هذا الحد ام لا في انه هل
حد فاول المواضع في ذلك ان ينظر هل حده بامور هي اقدم في المعرفة والطباع من المحدود فانه كذلك حق ان يكون
لان الامور الماخوذة في الحد يجب ان يكون مقومات لماهية المحدود ويجب ان يكون اقدم منه بالطباع والعناية
ان يكون معرفة لماهية فيكون اعرف عندنا ولما كان في طباع المحدود والشيء ما تقومه ومنه موصل الى معرفته
كما قد علمته وظاهر من اصول عرفنا ان جميع ذلك في قول هو حد الشيء فاذا كان كذلك حد الم كان الماخوذ فيه
ليس اقدم من المحدود واعرف منه حدا كان الشيء الذي له ذات واحدة حدان وهذا هو المحال او الاعرف
اما عندنا واما على الاطلاق وهو الذي يجب في نفسه ان يكون والحق اذا عرفنا الشيء فربما عرفنا وما هو اعرف
في نفسه بان نقول مثلا ان النقطة هو الذي مبدا او غير منقسم او الذي مبدا والنقطة على انا نأخذ بهذا على ما هو المشهور
من ان النقطة اقدم بالذات من الخط وكذلك الخط من السطح والسطح من الجسم وربما عرفنا وما هو اعرف عندنا
وليس اعرف على الاطلاق كما نعرف النقطة بانه الذي هو طرف الخط واذا سلكنا هذا المسلك لم يكن حده ان بالنقط بل
رسمها او سطحين وحيا فريبا من شرح الاسم ان كان هذا شيء الحد الحقيقي وهو الرسم وانما يكون الحد حسب اذا
كان مما هو اعرف عنده واعرف على الاطلاق والشان ان يكون المتعلم بهذه الحدود على رتبة واحدة فمن المتعلمين
جهة لقرب سهم ويكون المستعدون لفهم الرسوم دون الحدود وهم الذين ربما اهل وصورهم ان له ولو كان كل احد
اعرف عنده نافيا للتقدمة امكن ان يكون للشيء الواحد حدود كثيرة بحسب الاعرف عند كل احد وكان واحد يحد الانسان
بانه حيوان مستعد للملاحة والاخر بانه حيوان مستعد للفلاحة وربما كان الشيء اعرف في سن الشباب ثم يصير غيره

في سن الحنكة وموضع مناسب لهذا وهو ان يكون الشيء المتصل الذات المستقر الماهية قد عرف بشيء غير متصل الذات
ولا محدود ولا مستقر الماهية مثل من يعرف الصحة بانها مقابلة المرض والصحة محدودة والمرض بين في السعة وعدي الذات
وكذلك من حد البصر بانه عدم العمى والعمى عدم وليس له ذات محصلة وموضع اخر بانه ليس ما هو عرفت شبهه احد بان
يكون الماخوذ مساويا للمحدود والمرسوم في الجهالة كالضدين من المتقابلات فانه ليس احدهما اعرف من الاخر حتى
يعرف احدهما بالاخر اولى من تعريف الاخر به مثل انه ليس تعريف الحاصر والخير بان ذلك ليس بسواد وهذا ليس بشر
اعني الشر المقابل كالرويلة العدمي الذي يوجد في محدوده ومقابله الذي هو الملكة اولى من ان يقال بل السواد هو الذي
ليس بحاصر والشر هو الذي يحيد واما الملكة والعدم والموجبة والسالبة فمحدودة الوجودي منها نفسه فما هو حقه لانه يعقل
بنفسه وبعلله والعلالة وخواصه واما العدمي والذي في السالب فهو انما يعلم بالوجودي فلا يمكن ان يحد العمى الا بان يقال
انه للبصر فيقال ان العمى عدم البصر كالبصر الذي يعرف حاله وطبائعه وان لم يلتفت الى انه عدم البصر في بعض واما المتضايفة
فلا بد من ان يدخل احدهما في حد الاخر او كانت متقدمة منقولة بالقياس الى الاخر ولكن معنى ان يوجد بعضها في حد بعض
على الوجه الا في وجه واعطاه التعليم الاول ومعنى حيث ذلك القول انه لما كان كل واحد من المتضايفين يقول الماهية بالقياس
الى الاخر فلا بد من ان يوجد كل حد في الاخر لكنه وان كان ذلك كذلك فان الاحد لا يحد بهما في حد الاخر احد اجزائه حتى
ينتقد بمكن ان يقال انه انه حد عرف الشيء بما ليس اعرف منه بل هو مثله فيقال ان يجري في ذلك مجرى التوافي وترك الكلف
السند من الى انهما منا فيقول ان المتضايفين يكون ان لهما ذاتان وفيهما الاضافة فان كان التعريف بما وما يحصل والحال
يحصل والى الذي له فان لم يمنع ذلك وخصوصا اذا كانا كلاهما مجهولين ولكن اذا اخذ احدهما من حيث هو ذات ومن
حيث له مع الذات حال ان كان هو بها معدا للاضافة فحسنة يمكن ان يعرف به الاخر فيقال مثلا ان الاب المسمى جارا او جمر
من حيث هو مسمى به الم الحال هو الانسان موجود من حيث هو انسان ثم الحال ساكن دار موجود القضاء مع الانسان في وجه
الحال ثم الحال الذي له ان احدهما هو بها هو بعينه هو ذات ان اخر هو الذي يسمى جارا من العلاقة فيكون حد احد
الماهي حيث الشيء مسمى به وذلك على الحال الذي له ودل على اخر فاعتدت في بعض صورة الاضافة والمتضايفين
وعلى معنا علم موجود احدهما في حد الاخر على انه حده ولذلك يحذف جميع اجزاء الحد مستترا من غير احد المحدود ومن حيث
هو متضايف منهما بل ان كان ولا بد من حيث هو مسمى او من حيث هو ذات كحال الجري فلو انه اخذ في حده وجعل جزء حده

لا على جزء الجنس لكان اعرف منه او مثله وما ليس معه ثم معه فهذا موضع من هذه المواضع وموضع آخر هو ان يكون
الشيء قد اخذ في حد نفسه على سبيل التضمين من حيث لا يشعر فيكون قد عرف الشيء بنفسه كما عرف قوم الشمس في حد
الشمس انه كوكب يطلع نهارا لان النهار حد زمان مسير الشمس فوق الارض فيكون كانه قال ان الشمس كوكب
يطلع زمان كون الشمس فوق الارض وموضع آخر ان يوجد الاعم والاخص في الترتيب كحد جنس بواحد بعضه في
حد بعض وهذا الموضع مدخل في تعريف الشيء بالشيء الاعرف منه ومثال هذا الموضع قول من قال الفرد هو الذي يزيد
على الزوج بواحد ثم قال في تعريف الفرد ليس باعلى من ان قال في حد الزوج ان الزوج هو الذي يزيد على
الفرد بواحد وموضع آخر ان يوجد غير المحدود وقد يجعله في حد نفسه بسبب ما هو احسن منه ووجب ان يكون حد احد ضدين او مع ذو
في حده كقوله ان العدد والزوج هو المنقسم بمتساويين والنصف انه شيء في جملة الاثنين والاثنان نوع في ظاهر الامر من كمية الزوج
ومن ذلك قولهم ان الزوج هو المنقسم بمتساويين ومن ذلك المتساويين من الاعداد والاعداد تحت الزوج وهذا على ظاهر
المشهور واما في الحقيقة فليست الزوجية فصلا للعدد ولا جنسا للانواع وقد علم هذا من موضع آخر وعلم ان الزوجية
من اللوازم الغير المقومة لانواع العدد ولكن الاستعمال حقق الاشتراك مع الوقوف على الغرض فصل ومثال آخر لهذا
الموضع ان الحد قد يكون حد بجميع هذه الجمل الخير المذكورة في الفضيلة بالتضمين وجعل الحركة الفضيلية ومن المواضع
اغفال الواجبات في الحد وان يريد ان يكون الجنس قد اهمل وذكر الفصل مثلا في حد الجسم انه ذو ثلاثة ابعاد والشيء
الذي هو ذو ثلاثة الابعاد وقد علمت ما في ذلك وعلمت ايضا ان الماهية المشتركة يدل عليها الجنس ومن المواضع
ان يكون قد ترك بعض الفصول مثل ان الكاتب هو الذي يحسن ان يخط فانه ايضا الذي يحسن ان يقرا واذا
ترك القراءة في التحديد فقد ترك فصل من معنى ما سلف وهو محتاج اليه وان كان القول الاول ربما ساوى في العموم
ومن هذا الموضع ان يقابل حدا او هو ان يذكر شيئا او ان كان مساويا على انه فصل وانما يكون بالعرض كقول القائل الطبيب انه الذي
يحدث الصحة والمرض واحداثه للمرض بالعرض وموضع آخر ان يكون ذكر الجنس ولكن الجنس البعيد واهمل القريب فيكون
اهمل الماهية كما علمت فيما سلف من ان وضع البعيد وحده واغفال القريب اهمال الماهية المشتركة واذا وضع الجنس القريب
فقد يضمن كل الامور الذاتية التي من فوق فيجب اولا ان يرتب القريب او ان يرتب البعيد ثم يذكر جميع الفصول التي
من فوق الى ان ينتهي الى فصل جنسه القريب ومثلها مواضع من جهة الفصول بان يكون قد اهمل اصلا او يكون قد

ذكر ليس

ذكر ما ليس بفصل مكان الفصل ومما يدخل في ذلك موضع من اعتبار المقابلة فانه يجب لكل فصل ان يكون في الجنس قسيم
مقابل له كما المفرق للبصر والجامع تحت اللون او غير مقابل كما الناطق او غير الناطق تحت الحيوان فان الغير الناطق
فصل قسيم الناطق تحت الحيوان فان كان لا يوجد له ما هو قسيم للجنس فذلك ليس بفصل وما كان كذا لم يحدث قسمة اخص
من الجنس فلم يحدث وكل فصل اذا قرن بالجنس احدث شيئا لا محالة نوعا وموضع آخر في اعتبار الفصول هو ان يكون المورد
على انه فصل ليس بدال الا على السلب المجرد مثل قولهم ان الخط طول بلا عرض وذلك لان هذا يوجب ان يكون الجنس مشاركا
لنوعه فان الجنس كالطول اذا نظر الى طبيعته لم يكن له عرض فانه اذا نظر الى طبيعة الطول لم يكن له في حد نفسه العرض كان حينئذ
للعرض ولا خلا في جنس الطول ان يكون طول الا وله عرض فاستحال ان يكون طول بلا عرض فاذا جنسه
الجنس مجردا والطول طول بلا عرض فيكون ايضا طبيعة الجنس وطبيعة النوع الذي هو الخط وهو الذي هو طول بلا عرض واحدة
اللهم الا ان يعني بقوله بلا عرض امر اعظم للعرض لا سلب وهذا الكلام قد الزم اصحاب الصور اذ قالوا هذا القول له
شيء ما فانهم يعنون بالطول الا جنس طبيعة مفردة ماهية تلك طبيعة ما فاذا فارق النوع الذي هو الخط الذي لا عرض له
عند مشاركته اياه في انه طول بلا عرض ويعني بها بالطول المجرد امتدادا في جهة واحدة من غير التفات الى حال الامتداد
في غير تلك الجهة حتى ان مجرد هذا القول لا يمنع اقتران ما يسمى طولا في غير تلك الجهة ولا يوجبه فانه لو كان معنى الطول انه
امتداد غير منقسم في جهته كان قولنا بلا عرض حشوا لا محالة ان يكون معنى الطول اعم من قولنا امتداد واحد لا ينقسم
في غير تلك الجهة ومعنى الامتداد وحده ما بين طرفين اي طرفين كانا فان كان الطرف منقسما كان الامتداد منقسما في غير
جهته فان لم يكن منقسما لم يكن الامتداد ولكن الحق من ان الطول ان هذا يلزم ايضا غير اصحاب المثل وذلك لانهم اذا قالوا
ان الخط طول بلا عرض شارك الجنس للنوع وان كان الجنس ليس مفارقا ولكن موجودا في الحركات او طبيعة الجنس
موجودة واذا كانت طبيعة النوع موجودة لا محالة لزم النظر الى الطول من حيث هو طول هو غير النظر اليه من حيث هو
خط او غيره فيكون حينئذ تلك الطبيعة لا تخلو اما ان يكون ذات عرض او لا يكون فان كانت ذات عرض او لم يكن
عرض المحال الذي الزمه اصحاب الصور فيقول في جواب ذلك ان تلك الطبيعة لا توجد واحدة حتى يكون اما ذات
عرض او لا عرض لها بل منها في الوجود ما له عرض ومنها ما لا عرض له وانما اعدت الطبيعة من حيث هي تلك كانت تلك
الطبيعة فقط واما انها بلا عرض او مع عرض فهو امر غير اعتبارها من حيث هي تلك الطبيعة فانها من حيث تلك الطبيعة

ليس لها معنى آخر غير تلك الطبيعة وهذا امر قد عرفته مرارا ولئن حدت هذه الطبيعة واحدة ولا شك انهما ان وحدت واحدة
في التوهم ومن حيث هي في التوهم واحدة فهي بالقوة ذات عرض وان حدثت العرض اعني بحسب الحمل والمطابقة
لما في خارج واما الخط فهو الذي ليس له في قوته ذلك ولا يوجد ذات واحدة هي طول احدهما خط او سطح او ذلك
الطول بعارض العرض مرة ولا بعارضه اخرى فبذلك تفرق النوع من الجنس واما الطول الصوري فيعني على قولهم ذات
واحدة حاملة معا رتبة ولا يصلح ان يحمل بالقوة مقارنة للفصل البتة فان الذي بالقوة يسنح بالفعل ولا يجوز ان يخرج الى العرض
واللاعرض معا بالفعل ولا ان يتعاقبا على الشيء الواحد فيكون الطول مرة مقارنا لما لا عرض له ومرة اخرى هو بعينه
مقارن لما له عرض فيكون الطول الجنسي غير موجود مقارنا البتة بل انما الموجود احد النوعين ولا معهما جميعا في وقت
واحد وهو واحد في ذاته على ما وصفناه ولكن لقائل ان يقول ان كان ما اوردتموه من الحد هذا المعنى لا ترى مذهب
الصور فيكون هذا المعنى عدل في اول الكلام واستمع صنعه ثم اعدل عنه الى اصحاب الصور فنقول انه اذا كان السلب
المورد فصلا سلبا عاما لما بالقوة ولما ليس بالقوة فليس هو هذا الاحد فان كان السلب سلبا للقوة والفعل
جميعا كان هناك شيء زائد على السلب المطلق فيكون ذلك هذا المعنى سلب العرض عن الخط سلبا لهذه والصفة وامكانها
للاشكال على من لم [illegible] على مجرد السلب فقط وبالجملة فلا بد من السلب في كل قسمة للجنس ولكن يجب ان يكون سلبا مخالفا
للفصل فكان ذلك الذي هو ايجاب في الفصول هو ايجاب لازم في الطبع فكذلك يجب ان يكون ما هو منها سلبا
لازما في الطبع وجميع المعاني العدمية تحد بالسلب لا محالة ويعرض هاهنا شك آخر وهو ان المعنى العدمي يكون الفصل
فيه سلبا مع قوة فيلزم ان تفارق جنسه فنقول ان اجناس المعاني العدمية معاني عدمية كالسكون فانه عدم الحركة
فيما من شأنه ان يتحرك فعدم الحركة كالجنس له وهو بالقوة مقارن الفصلين احدهما القوة على الحركة واذا اقترن به
كان سكونا والاخر اللاقوة عليها واذا اقترن به كان شيئا ما غير السكون ويكون القوة التي تقارنه في القسم الاول
ويكون فصلا ليست قوة منسوبة الى ذلك العدم الذي هو كالجنس والقوي على الفصلين بل قوة في موضوع ذلك
العدم فاذا اخذ عدم الحركة كان بالقوة مقارنا لهذه القوة وكانت في هذه القوة غير قوية على مقارنتها وكانت مقارنتها
بالقوة والطبيعة ذلك العدم وكانت التي يوجد لتلك الطبيعة بالفعل مطلقا قوة على هذه القوة وموضع آخر من مواضع
التخليط في الفصل ان يكون قد وضع النوع مكان الفصل كما لو قيل في حد العصيان انه مع استحقاق كان الاستحقاق

نوع من الشتم لا فصل من الشتم لان الشتم محمول على هذا المعنى [illegible] قصد وقد الخطر نوع واكثر ما يكون فصل
النوع كنوع الفصل الجنس وهو خيبة اعم من ذلك ما خوذ من وضع الجنس مكان الفصل وهو كما لو قيل ان
الفضيلة ملكة محمودة والمحمود جنس للفضيلة لا فصل لها واما قياس المحمود الى الملكة فقد يجوز ان يظن انه على قياس
الفصل وان كان قد يقال على غير الملكة فان من الفصول ما هو كذلك كالمنقسم بالمتساويين فانه قد يقع في غير جنس العدد
وهو مع ذلك فصل يقوم مع العدد الزوج وان كان الزوج بالحقيقة ليس نوعا للعدد بل عارضا يوجد له وذلك مما
لا يحسب بحسب هذا الحكم لحكم الملكة والمحمود واحد في ان كل واحد منهما يوجد من غير الاخر وليس كل ملكة محمودة ولا كل
محمود ملكة لكن الملكة ليس فصلا عند التحقيق للمحمود وذلك مما لا شك فيه لان المحمود ليس نوعا من المقولات العشر
ولا واحدا منها ولا يدل على ماهية شيء مشترك او مفهوم حتى يكون جنسا بل يدل في كل ما يحمله ويعرض له [illegible]
بها لا به فاذا الاصل الى ان يجعل الملكة فصلا والمحمود جنسا وميل الى ان يجعل الملكة جنسا والمحمود فصلا واما كون
المحمود جنسا للفضيلة فليس هو مما لا فيه وبحسب المشهور واما المحمود فقد علمته في الفن الثاني من هذه الصناعة وحيث
علمت في اعتبار الفصل وهو حين اوصيت ان ينظر لا يكون [illegible] وضع فصلا [illegible] الاشارة بالاعم الى الشيء العام
ما هو وصف فان الفصل يدل على اي شيء من جهة [illegible] وعلى اي شيء من جهة ما يعم فلا [illegible] واحد العينية بل [illegible]
اي شيء كان [illegible] ان يكون المفهوم من اي شيء من جهة ما يعم [illegible] في اي شيء من جهة [illegible] فانه اذا
سال سائل فقال اي شيء كذا من باب كذا فكأنه سأل اي شيء كان [illegible] فان لفظ شيء في قولك اي شيء
هو [illegible] فيكون سوا اقترن باي شيء لفظ عام مثل اي شيء الانسان او قرن بذلك لفظ خاص [illegible]
اي شيء زيد فانك [illegible] وعنده [illegible] ذلك الاشارة اليه لم يكن الجواب جوابا فانه يصح ان تقول [illegible]
كذا او كذا او ذلك ايضا عام حتى اذا سأل اي شيء زيد فقيل ناطق كان ذلك جوابا فان قال كاتب او قاعد او سائر
[illegible] لم يكن جوابا [illegible] لانه طلب [illegible] لو لم يكن لكان [illegible]
زيدا كان كاتبا ولم يكن ويكون [illegible] المطلوب [illegible] فلا يكون كاتبا فان [illegible] لازم كان [illegible]
او كذا لفظ السامع لفظة اللازم مقوما واما اذا قال انما فصل [illegible] مع [illegible] لان [illegible] باشارة فاذا الا
اذا قرن بامر عام لم يحسن جوابه الا [illegible] وان كان مقرونا باشارة و [illegible] آخر ان [illegible] كي لا يكون الفصل من [illegible]

التي توجد للشي ولا توجد له بحسبه رفع الوجود واما بحسب رفع التوهم وموضع اخر كي لا يكون الفصل محمولا على الجنس
فان هذا مثل ان يكون المحمول فصلا فصلا وموضع اخر ان يكون الجنس محمولا على الفصل وقد علمت ما في ذلك
من المحال سواء كان الفصل مساويا او غير مساو لا كما ظن بعضهم ان هذا الموضع انما هو في اعتبار الجنس والفصل اللذين
يسميان بسيطا مثل الحيوان والنطق وان هذا هو الذي لا يجوز ان يقال الجنس فيه على الفصل واما اذا كان المشي
فان الحيوان يقال عليه وما مثل هذا الظن ويحقق انه غير الذي ذهب اليه هو مثال المعلم الاول اذ قال انه لو كان
الجنس يحمل على الفصل ثم الفصل يحمل على النوع لكان حيوانا غير حيوان الجنس يحمل عليه بل حيوانات كثيرة اذ كانت فصول
كثيرة احدها بحسب الجنس والاخر الحيوان الذي هو كل فصل فانه اذا كان المشاء وذو رجلين والناطق حيوانا وهي محمولات
على النوع كان حيوانات كثيرة محمولة على الانسان كالمشاء وذي الرجلين والناطق مرارا اخرى بعد حمل الجنس ولو كان
المراد هو الفصل البسيط لما حسن هذا التشنيع فان المشي والنطق لو كانت حيوانات لصارت تعرض هذا المحال فانها
ليست هي محمولة على الانسان حتى يلزم هذا المحال ويبين من ذلك محال اخر وجيه وهو انه كان يكون جنس كل
فصل نوعا فهذا ادل على ان التشنيع ليس من جهة ما يقولون وموضع اخر ان لا يكون النوع او ما تحته يحمل على الفصل فيكون
مقولا على كله حتى يكون جميع الفصل يعني ان يقال على كله النوع او ما تحت النوع فان الواجب ان يكون الفصل مقولا
على الوجه الذي علمت على اكثر من النوع ولو كان النوع مقولا على الفصل ثم هناك جنس عام لكان الجنس يقال عليه اذ هو
يقال عليه وكان النوع يحصل بحسب الفصل من سائر ما شاركه في حسب الجنس لكان النوع يصير فصلا وموضع اخر ما هو من
اعتبار حال الجنس والفصل في التقدم والتأخر في الوجود فان الجنس اقدم في الوجود في اكثر المواضع من الفصل
او الفصل في الوجود لا يوجد الا معه او في بعضه وقد يوضع الجنس مفارقا له وقد يظن في بعض المواضع ان الفصل
قد يوجد في خارج الجنس كما اشرت اليه مرارا الكثيرة وان كان كذلك فلا يكون اقدم من الجنس في الوجود حتى ان
الجنس لا يوجد مفارقا له وهو مفارق الجنس بل ان جاز مفارقته للجنس جاز مفارقة الجنس له فان كان شي
من الاشياء اقدم في الوجود من الجنس فليس بفصل له وان كان الفصل هو اخص النوع ولكن الفصل بالقياس الى ما
يشاركه النوع من الانواع هو اما بعد الجنس فانه وان وقع في بعض الاوقات خارجا عن الجنس فانه اذا اخص الى
انواع الجنس الذي هو فصل لاحدها كان الجنس فيها اقدم منه وكان هو بعد الجنس وموضع اخر انه ان كان الفصل

فصلا الجنس مباين للجنس هو فصلا بالحقيقة في الجنس الذي وضع فيه وقد عرفت حال المباين انه كيف يكون وهو
ان لا يكون فوقه ولا تحته ولا معه وموضع اخر انه اذا كان الموضوع فصلا انما وضع فصلا الجوهر والفصل في نفسه
في نفسه عرض فليس اعطاء الفصل جيدا فان فصول الجواهر معنى ان يكون جواهر وان الجوهر لا يخالف جوهرا العرض الا
مخالفة عرض فلا يصير جوهرا نوعا مخالفا للنوع الاخر جوهريا ان يكون مشاركا كذلك النوع في كل شي مثلا الا
في انه حتى يكون كونه في ان دون ان يجعله نوعا دون نوع وكذلك في عارض آخر وهذا قد تحقق فيما سلف
وقد صرح في هذا الموضع ان فصول الجواهر لا يجوز ان يكون مما يوجد في موضوع فبطل قول من ظن انها يكون
بالقياس الى شي موجودا في موضوع وبالقياس الى النوع لا يكون في موضوع على ما اوله بعضهم من الحيوان
زمانه وعلى ما للكيس يدل على اسماعيل يدل على القوة التي بها ينفصل بعضها عن بعض في اصل الجوهر الى تلك القوة
تعصي لها احوال مختصة في بعضها ان يعيش في البر وفي بعضها ان يعيش في البحر على ان هذه فصول لا بحسب
الشهرة ولا بحسب الضرورة ولا مضايقة في الامثلة وموضع اخر ان يحمل الفصل ويقع للشي انفعالا لاثابتا مستحيلا
عارضا عن تقتضي طبيعته فان ما يجري هذا المجرى يوجب زيادته افساد الجوهر ولاشي من الفصول كذلك مثل الغائظ
اذا اشتد جدا ادى به الى بطلان جوهره وعدا والى مصيره نارا او بالجمود وان كان انفعال عن ضد القضاء المفعول
الجوهر فليس ذلك الانفعال يصلح ان يكون فصلا لكنا لا نحن في ذكره فان الاشياء تستحيل بما يستحيل الاانتهاء والاليل
بفعل انما بل تقوم بفصولها او ثبت حقائقها محفوظة بفصولها والاستحالات مروج عن احوال الاثبات على الجوهر
والله اعلم فصل في مواضع مثل التي مرت وموضع اخر خاص بالمضاف وهو ان الامور التي هي مضافة فان
فصولها يجب ان يكون مضافة بل يقول انها المضاف البسيط الذي عرفت حاله فربما يوهم من حاله ان فصله قد يكون
امرا غير مضاف مثل فصل المشابهة فانها اضافة في كيفية والمساواة فانها اضافة في كمية ونسبته الى
والابوة فهي اضافة في الجوهر ونسبته اضافة الى جوهر فهذا يوهم ان الفصول منها غير مضافة لان الفصول فيها على ما
الى الكيفية والكمية والجوهر واذا كان هذا في المضاف البسيط فكيف في المضاف الذي هو بالمعنى الاخر الذي عرفته
وعرفت الفرق فيه لكن يجب ان تعلم ان الفصل غير جزء الفصل وان الفصل هو الذي يحمل على الشي على ما علمت و
ليس يحمل الكيفية على نوع من انواع المشابهة ولا الكمية على نوع من انواع المساواة ولا الجوهر على الابوة وكذلك فيما

اخر افصول بل المساواة هي موافقة في الكيفية والفصل ليس هو الكيفية بل الفصل هو قولك في الكيفية وقولك في
الكيفية معنى مقول الماهية بالقياس الى الكيفية وهذا من الواجب اذ اكانت الاضافة مقولة فلا يكون مقولا
على نوع مقولة اخرى قولا مقوما وان الشيء لا يدخل بذاته في مقولتين فكان عليه قول الثواني البتة فقد سلف
لك ذلك وصح هنالك يكون شيء ما ليس من باب المضاف مقولا على نوع من المضاف وبعضها اسمه وحده والتوام من
مقولا كيف يكون فصلا لكن من طبيعة المضاف البسيط ان يعرض للامور الاخرى فيكون تلك الامور هي مضافة فيكون
النسبة التي لها الى تلك الامور هي فصول له وبهذا يكون لها ماهية غير ما هي به مضاف الا كون الذي هو شرط
في تحقق مقولة المضاف على ما علمت فان الكون ليس مقولا بالقياس الى الكيفية الذي هو فصل المشابهة ليس له وجود
اخر غير هذا الذي هو بالقياس بنفس لنفسه لان الذي له وجود انه انسان وليس اذا كان الكيفية وجود غير الوجود والذي
هو به مضاف الى هو اصطلا التي هي فصل المشابهة فحسبان نعكس في الطرف الاخر لان حقيقة علاقة الموافقة للمشابهة
هي مع الموافقة التي في الكيفية لا ان ذاتها الكيفية بما هي كيفية وذلك المعنى قائم في الكيفية وكونه قائما في الكيفية
معنى لا يحصل غير صفة لا كونه مضافا وقد سلف لك ان هذا النحو من الوجود والتخصص غير معتبر في قولنا ان
المضاف الحقيقي لا وجود له غير ما هو به مضاف فلا تنسينه الى وجود ويحصل لما به ليس وجود الحصلا
لنفسه فذلك مما لا بد وبالجرى ان يكون في هذه الاضافة قياسا لكن العرضي في قولنا بالقياس انما هو
الى معنى اعم من المضاف وهو كونه موجودا او ماهية فيكون ذلك الاعم هو الذي بالقياس اليه وجد الاضافة
في نفس القياس الذي يقتضيه الصفة فاذا كان الامر قد ظهر لك في المضاف البسيط فكذلك يجب ان يعلم ان
فصول المضاف الذي بالمعنى الاعم لا تنفك عن اضافة والمأخذ في بيان ذلك مناسب لهذا الماهية بعينه
واستعين بذلك مما سلف لك من الاصول مثالا آخر لهذا الباب ان العلم منه نظري ومنه عملي فكان العلم شيء
ذو اضافة فكذلك النظري والعملي واما النحو عليين هو فصل العلم بل نوعاه قد عرفت حقيقة ذلك فاقول ان
بحد النوع لم يحد من اضافة الى شيء مقول هو علم بما يعرض للعدد من حيث كذا او كذا هو فصل اضافي لا محالة وليس
اذا كانت تلك الاضافة هي بعينها الاضافة التي كانت للجنس يجب من ذلك ان لا يكون الفصل مضافا فانه فرق بين ان
نقول ان الفصل مضاف وبين ان نقول انه مضاف اضافة خاصة على ان اضافة الجنس في امثال هذه المواضع قد تخصصت

فان العلم

فان العلم كانت اضافته الى الموجود مثلا والنحو اضافته الى امر خاص من الموجودات وهو اللغة مثلا وهذا ما يجب
ان تعرفه في امر هذا الموضع وموضع امر انه قد يكون لبعض المضافات بالمعنى العام اضافتان الى جانبين وربما كان
احداهما بالحقيقة والاخرى بنوع من العرض فاذا لم يمكن الاضافة واقعة الى الشيء الذي معنى ان يكون اليه ومن الجهة
التي معنى لم يمكن التحديد حدا وكذلك اذا كان الشيء اضافة ما فاراد حدا وان يحده من جهة تلك الاعراض بل يحده من
جهة الذات او اراد ان يحده من جهة الذات فحده من جهة الاضافة فقد اخطأ مثال الاول ان احدا لو اراد ان يحد
البصر الذي له اضافة الى المبصر والى المبصر لكنه انما هو بصر لانه مبصر به شيء ما فلا يمكن ان يتوهم البصر الا وهو الذي
يمكن به ان يلحق المبصر بالنظر ولا يمكن ان يتوهم بصرا مفردا اليه شيء آخر فهو مبصر لنفسه لا على انه لغيره فيكون علاقته
بالمبصر امرا في هويته وعلاقته بمبصر هو اليه امر الا ان صاحب الضمان يراعي ان يقع التحديد من الجهة الاضافية الحقيقية وان
كانت الاضافة اضافة حسب بعض الطرفين جميعا على السواء وجب ان يشمل الحد عليهما جميعا حتى انه لو كان البصر لا يتوهم
بصرا الا وهو بصر مبصر لمبصر على سبيل الاله وجب ان يوخذ في الحد كلاهما مقول انه قوة يبصر الحيوان الالوان بالنظر
واما المثال لما يقع الغلط فيه من جهة الذات والاضافة فان الف ما لو اراد ان يحد الاجابة على حد اضافة تعرض لها فحال
انها الى مكان بها الماكان قد بعد فان الاجابة وان كانت من حيث هي الاضافة يلحقها اضافة ما فلعست الى
لا محالة دون غيره واراد ان يحد المكيال من حيث هو مكيال فقال ان المكيال جسم مجوف وعرف على ذلك فاول
على كونه كما لا بل على كونه جسما مضافا اليه وموضع آخر ان يكون قد وقع في الاجناس والفصول الغلط من جهة احد ما عيد
ما اول جزءا من الاول مثلا او احد حال الفهم فقال انه ملكة للانسان او للنفس استعداده بحو سرعه او ادراك ما يرد عليه او
عليها وعلم ان الفهم او ملكة بحكم التلقي او قوة ما للنفس وهي القوة الفكرية وبعد ذلك للنفس بالذات وبعد ذلك للانسان
علم الحس اذا من حد هذا الحد وموضع آخر ان يحد شيئا ما وجودا او فصلا من جهة حال وصفه على انه في شيء ما لم لا يكون
الحال في ذلك الشيء فلا يكون اتي بالواجب بل يجب ان ينسب الحال الى محلها كما يجب ان ينسب العلم الى النفس ما
ان قال ان النوم ضعف الحس وضعف الحس موضوعه الحس فان الموصوف بالضعف هاهنا هو الحس فان كان النوم
ضعف الحس فيكون النائم هو الحس لان الضعف هو الحس لان الحاد اضاف اليه الضعف وكذلك قولهم ان الشك تساوي
الافكار وتساوي الافكار في الافكار فيكون الشك في الافكار فيكون هي الشاكة لا القوة المفكرة وكذلك الخطا في قول

من صول ان الصحو اعتدال الاخلاط فاذا يكون الصحيح هو المخلط و بالجملة اما حد حال السبب الصحو لا الصحة و صف الحس
سبب النوم لا النوم وكذلك الفرق الاتصال سبب الوجع ليس الوجع و تساوي الافكار سبب الشك لا الشك موضع
اخر و هو ان يراعى حال زمان المحدود و زمان الحد هل يستويان و هل في الحد لفظ ثان في مقتضى المحدود و مثاله لو ان
قال في تحديد شيء غير مائت انه الذي هو غير مائت الان و كان المحدود هو الذي لا موت البتة فلم يكن [illegible]
الحد و المحدود و لكنه قد يعني بالان لفظ الان معنى معان اخرى ايضا يجعل شارا في غير الفاسد فان الذي يقال
غير فاسد الان يعني انه لم يفسد الان و كان يمكن و لا يستحيل لو فسد فيه و يقال ايضا انه غير فاسد الان اذا كان
من شانه ان يفسد و لكن لا يمكن ان يفسد في هذه الساعة فان كثيرا من الاشياء الممكنة ان يكون فموضوع لنا في بعض
الاوقات ان لا يمكن ان يكون فيها اذ كانت اسباب [illegible] او [illegible] او كانت الاسباب [illegible] لذلك الكائن
معدوم و يقال انه غير فاسد الان يعني ثالث انه موصوف الان بانه في طبعه غير فاسد البتة فهذا و ان كان المعنى قد
يصح ان يقال على غير المائت الذي هو المحدود و كان او قال الان فيه حشو فان الشيء [illegible] مثل ذلك الان [illegible]
فليس الان شرطا في [illegible] فلا فائدة في ادخاله و ايضا فانه قد كان يجوز ان يعرض شيء لو وجد لكان غير مائت
[illegible] او [illegible] يتساوى [illegible] لو كان [illegible] هذا الفرض لكان يوجب ان يجعله غير مائت و الا يوجب ان يجعل
[illegible] الان [illegible] امثال هذه [illegible] تجعل للحد و [illegible] غير [illegible] التي [illegible]
المحدودات و التي [illegible] و قد مضى في مواضع [illegible] الزمان و اختلافه [illegible] في ذلك [illegible]
في اعتبار الحد و [illegible] في الوجود [illegible] وجود الحد [illegible] الوجود و منع ذلك [illegible]
و بالجملة فان المواضع التي في [illegible] في احتياط [illegible] معنى الحد [illegible] و موضع اخر ان يكون [illegible] ذلك الحد
يحمل الشيء اكثر في المعنى و احق [illegible] يكون القول [illegible] انه حد [illegible] في حد العدالة [illegible] الامور
بالسوية [illegible] من [illegible] ان [illegible] بالواجب [illegible] عليه و [illegible] بالسوية [illegible]
تفاوت [illegible] اكثر في العدالية فان [illegible] لم يكن [illegible] اكثر [illegible] و على [illegible] اكثر في العدالة
فيكون من [illegible] من الذي [illegible] و هذا محال [illegible] ان الحد الذي يحمل المحدود
[illegible] حالا في معنى و الذي هو الحد [illegible] في هذا الموضع ليس [illegible] و المواضع مواضع [illegible] الاكثر و الاقل

بان يكون

بان يكون الحد يحيل و المحدود لا يحيل و بالعكس و كلاهما [illegible] في [illegible] و الكثرة [illegible] العشق
بانه شهوة الجماع [illegible] اشد العشق [illegible] شهوة الجماع موضع اخر [illegible] و هو ان يكون
ما يقال عليه الحد اكثر مما يقال عليه الاسم [illegible] و بالعكس فيكون [illegible] او [illegible] كمن يقول
ان [illegible] الطف الاجسام [illegible] من [illegible] و [illegible] اولى بان [illegible]
من نار البرق او من الشعاع على مذهب من يراه جسما [illegible] و الفرق بين هذا الموضع و الاول ان هناك شهوة الجماع
لا تقال على شيء من العشق و اما هنا فان الطف الاجرام قد تقال على بعض [illegible] فيكون النيران كلها قد تقال
لها [illegible] لا يكون [illegible] الطف [illegible] الذي هو [illegible] اشد لطافة و ان كان [illegible] الطف
سائر الاجسام [illegible] ليس هذا المعنى [illegible] على [illegible] و اما في الموضع الذي قبله فان حمل الحد
على [illegible] المحدود و كان [illegible] و بالجملة و هنا ايضا فروق اخرى ليس في ذكرها [illegible] و موضع اخر
ان يكون [illegible] في [illegible] و في [illegible] لا يكون [illegible] بالسوية فصل في [illegible] و موضع اخر
ان يدخل الحد في حد الشيء امرين لا يجتمعان معا في المحدود و مثل ان يقول القائل ان الحسن هو اللذيذ عند السمع و اللذيذ
عند البصر و الموجود و هو الذي يمكن ان يفعل و ان ينفعل و الان هذا هو حد الحس المنعكس عليه فيكون كل حسن مما
فيه فهو لذيذ عند السمع و عند البصر معا لكن اللذيذ عند البصر وحده حسن فهو حسن لا حسن و كذلك اللذيذ عند السمع
وحده و بالجملة ان كان احد القسمين من هذين [illegible] احصل [illegible] حده فالقسم الاخر خارج عن الحد و ان كان الشرط
ان اضاف اليه القسم الثاني فالواحد وحده ليس بحسن و لا هو ايضا في المثال الاخر موجود و مثل الالة التي لا تفعل
البتة و الهيولى التي لا تفعل البتة لكنهما موجودان و هذا موضع نافع فان كثيرا من [illegible] من طريق [illegible]
و هو لا يشعر ان ذلك ليس بحد و لا يمنع من ان يكون [illegible] في [illegible] المعنى المطلوب [illegible] ان [illegible]
و [illegible] كان [illegible] لذلك [illegible] الشيء الذي [illegible] الشيء الذي [illegible]
[illegible] او من [illegible] الفصول التي [illegible] و يكون ذلك [illegible] و هو [illegible]
[illegible] فانه لو كان يدل على الشيء [illegible] و لا يعرف [illegible] لكان [illegible] ان يكون [illegible]
[illegible] الذي انما يعرف الشيء [illegible] و بعد هذا الموضع موضع [illegible] مواضع [illegible] هو ان يكون الحد [illegible]

عليه بالاسم غير موافق لوجه المدلول عليه بالحد فحينئذ لا يكون الحد حدا فيشبه ان يكون المدلول عليه بالاسم مضافا بنفسه
كالعلم والجنبة كالنجوم لا يكون المدلول عليه بالحد كذلك ومثال الغلط في ذلك ان يحد العلم مقبول انه ظن لا يختلف
والظن ليس مما يقال على العلم ولنسلم ان العلم ظن ولا شك ان العلم مضاف الى المعلوم فقد اساء الحاد ومن الغلط
من جهة انه اتى بمضاف والعقل معانده في الاضافة ولا اقل من ان يكون كان حال ان العلم ظن بالمعلوم او بالمظنون
او شيء كذا لا يختلف وكذلك قول من قال ان الارادة شهوة لا اذى معه ولا اقل من ان يقول شوق الى عرض
هو خير او يرى خيرا وكذلك اذا حد حاد مشتاق الكلمة علم فعل انها علم بمبادئ العلم الفعلي مثلا انها علم بالتسطير ومن هذا
الباب ان يكون حدا والى الاضافة ولكنه لم يومئ الى الشيء الذي هو الغاية والذي اليه الاضافة بالذات او الى
غيره لا حاجة كمن حد الشهوة بانه شوق الى اللذيذ ولم يقل الى اللذة وكان يجب ان يقول الى اللذة فان اللذة هي الاصل
والغاية ولا جلها يطلب اللذيذ وموضع اخر ان يجعل بدل الغاية التي هي ان يوجد في الحد المصير اليها مثلا البناء
ملكة لان يبني ولا يقول انها ملكة لان يوجد البناء بالفعل فانها ليست لاجل حركات ان يبني بل لان يكون البناء حاصل
والعرض من حتى ان بنى وجد بعانده هذا ما طلب اللذة ولان منه لا لان ينقطع الانتهاء ولكن الحقيقة في هذا ان الغايات
منها امور مستقرة ومنها امور وجودها ان يكون حصل فما كان وجوده وان يكون في السلوك كالرقص وما اشبه ذلك فانه
يكون غاية على انه وجوده وما كان وجوده هو الى مستقر فانما يكون الغاية حاصلا اذا تم واستقر وانما يعرف الى اذا
جعل الموجه الى الغاية غاية واما الانتهاء فليس توجها الى غاية بل هي نفس الغاية ولا انها توجه الضايا ان يكون استحالة
ما متصل بها الانتهاء ولعلنا الانتهاء والموجه هو كالطلب لها والطلب ليس مقصودا بنفسه وبالجملة اذا لم يكن الامر
الغير المستقر يطلب لغير مستقر بل كان كحركة الفلك امكن ان يكون غاية بنفسه وبعد هذا موضع يشتمل على انواع كثيرة وهو
وهو ان يكون المعنى المحدود مقدرا بتقدير ما او كيف وان لم يعط مثل ان يحد محب الكرامة او الحرمان وذلك هو الذي
يشتهي ان يكرم وهذا هو الذي يشتهي اللذة وليس احد من الناس الا وهو يشتهي الكرامة او يشتهي اللذة وانما يكون
محب الكرامة مخصوصا من بينهم لانه يحب الكرامة لحدها ويبلغ من شهوته للكرامة وكذلك حال الفاجر في شهوته للذة ويكون
حال من حد الغيل فقال انه ظل الارض ولم يقل ان ومتى وماذا او ماي مبلغ او قال ان الغيم تكاثف هواء ولم يبين الى
اي حد او قال الريح حركة هواء ولم يقل باي مبلغ او قال الزلزلة حركة جرم الارض ولم يبين كم وكيف وهذا الموضع يجب

الى اتصال

الى اتصال متصل من حقه ان يدل عليه حتى يكون المتصل منفصلا وقد قيل في هذا المكان في التعليم الاول لا شك اذا حمل
من هو والمفصول لم يصف ماهية ذلك الشيء وهذا دليل على ان المذهب الحق هو ان ماهية الشيء انما هي بكمال صفات
ذاته وان الجنس وحده لا يدل على ماهية نوع واحد وحده ومن المواضع المشتركة للحد والمواضع ان يحد الارادة بانها اشتياق
سوى نحو الخير والاتصال بالخير في الظاهر فانه قد يرى وليس خيرا حقيقيا وهذا المثال بخلاف المثال الاول فان هناك الزيادة
تحمل الشيء اعم وكانت الزيادة في المثال الذي قبل هذا المثال تحمل الشيء اخص فان الخير في الظاهر اعم من الخير او اعني الخير
بالحقيقة وهذا المثال انما يستقيم على مذهب اصحاب الصور فان الصور والمثل انما يكون عندهم ما يكون في انفسها حقا او
الشيء الذي بحسب الظاهر فلا يوجد لكل صورة فكيف يمكن اذا ان يحد على هذا النحو الذي لا يجد من ان يحد بعض الاشياء على
نحوه وكان العموم من حقه ان يراعى بازاء العموم فكذلك المخصوص من حقه ان يراعى بازاء المخصوص فان حدث شيئا
نوعيا فذلك ليس يلزم ان يكون الظاهر ماخوذا فيه بل يجوز ان يكون الماخوذ فيه هو الحقيقي فان الظاهر يحمل المعنى اعم
والحقيقي يحمله اخص ويجوز ان يكون ترك هذه الزيادة والتي توجب زيادة عموم خصيصا مثل ان الشهوة المطلقة يجوز ان تقدم
المطلق العام الحقيقي الذي في المقيدة والذي هو في الظاهر كذلك والارادة المطلقة نفسها الخير المطلق نفس العام الحقيقي
والظاهر والمتحد النوع المعين من الارادة نفسه كالشهوة ونفسها فليس يجب ان يكون لا محالة الظاهر وموضع اخر
وهو ان تحاسب عدد الملكات والحالات والمقبولات والصفات يجد والموصوفات بحسبها حتى ينظر هل ليس يحد احدها
فان اشتمل او احد الصفة كاللذة مثلا يحد بالقوة واشياء كثيرة مثل الموصوف بها ومثل فاعلها اعني قد يكون حد
الملتذ واللذيذ جميعا ومن حد العلم فانه يكون قد حد بالقوة العالم والمتعلم والمعلوم وغير ذلك فان كان ذلك
لم يعد اخطأ ومثاله ان حد حاد اللذة بانها نوع حسي وكان لا يسلم ان الملتذ مع فلم يحس وكذلك ان حد الملتذ
بانه نوع حسي ثم لم يكن اللذة واقعا فلم يحس لكن هذا العكس ليس ضروريا وقد سلف لك القول في مثله ومن جنس
هذا الموضع ان ينظر في المتقابلات وفي النظائر مثلا في المحدودات المضافة فانه اذا كان الجنس مضافا فينبغي ان يحمل
النوع مضافا نوعي لمضاف الجنس فانه ان كان الاعتقاد الكلي بحسب معتقد كلي فالاعتقاد بحسب معتقد ما فان لم يكن
فقد غلط والضد فان الصالح وجوده ضد الحد حد الضد موضع جدلي وقد قيل فيه ما سلف لك واما المتقابلات
بالعدم والملكة فالعدم يحد بالملكة ولا ينعكس وقد عرفت هذا وعرفت انه لو انعكس لكان حد احدث الملكة في حد نفسها

او الا عدد في حد عدم هو عدم في حد والملكة وكذلك السلب والايجاب وموضع بيان ذلك في حد و الاعدام التي
انما هي بحسب ما من شانه وهو بحث على ما عرفت من حده وذلك في الفصل فلم نقل مثلا ان العمى عدم البصر فقط بل ذكرنا مع
ذلك انه فيما شانه ان يبصر وفي الوقت الذي فيه يبصر او في عضو مخصوص وكذلك لم نقل ان الجهل هو عدم العلم وحده
فانه ليس الجهل هو عدم علم النفس بل التقابل ونظرا ايضا في المصادرات التي من المضادة والاسماء والافعال على ما علمت
مرارا ومن المواضع التي يجب ان يعتبر ان يطرد الحد وينعكس بمطابقة الحد والمحدود ويصدق عليه وهذا الموضع كما لو يحل مثلا اذا
قيل ان الانسان حيوان ناطق مائت ثم كانت الصورة والمثالية الافلاطونية ليست مائتة لم يكن مستقيما وكذلك ان كان
في بعض الحدود شرطا وانفصال فان ذلك الحد لا يطابق ذلك المثال الافلاطوني فان ذلك للفعل والانفعال موضع
نافع وهو انه ربما كان اسم المحدود دالا على اشياء كثيرة باشتراك الاسم ثم يحد بحد فيكون ذلك الحد ايضا لا يطابق
الاشياء الكثيرة لاشتراك الاسم فيه ايضا فيظن ان القول حد مستقل وذلك الحد يا يصدق على جميع ما يسمى بذلك الاسم
ويخفى حال الانطباق ويظن هو ايضا ومثال هذا ان يحد انسان النور على انه مقول على الهدى وعلى الشعاع مقول ايضا بمعنى
الذي ... حد السبيل الحق ويظن ان هذا حد لانه يصدق على كل واحد مما يسمى نورا وكما حددت الحياة على انها
للحيوان والنبات فعل ... موضوع معتد ... من ... صدق هذا على الحيوان والنبات يظن انه حد
هذا الموضع قد سلف لك الكلام فيه واقول انه ربما اتفق ان كان المعروض من حد الشيء باشتراك الاسم وهو حاصل له
جميعا الا انه ليس حدا لها لان الاسم لا يدل في كل ما تحته بمعنى ذلك الحد نفسه فلا يكون الاسم اتفاقي مع
اسمها جميعا حسب ما تشاكله انه اذا اخذ للحيوان ان له حس وان يعني بان له قوة محركة تحت ... وان كانت له هذه القوة ... ليس
انما هي حيوان من جهة هذه القوة بل من جهة انه جسم ونفس حساس متحرك بالارادة واما النبات فانما سمي حيا تشبيها الى ... حي
حيا من جهة هذه القوة او من جهة شيء يناسب هذه الجهة فاذا اخذ الحيوان والنبات انه بذا الحد وصدق عليهما
لم يكن حدا بحسب الاسم في كل واحد بل عساه ان يكون في الحد هكذا كذلك وتلك هذا المثال يخالف الاول فان
المثال الاول انما قصد فيه ان يكون الحد نفسه ليس يدل على معنى واحد مثل الحي على الشيء الطلم والمستور يسمى
اخره على المحمول فانه يقال باشتراك الاسم فاذا حده الذي لم يحمل ما شانه ان يسأل مع حصوره كان الحد ايضا
مشتركا فيه واما هذا الاخر فانما قصد فيه ان المعنى ليس حدا لكل واحد مما يحمله وموضع يخص بحد هذه الامور المركبة

مثل الخط المتناهي ومثل الانسان العالم وغير ذلك فانه يجب ان يكون اذا اسقط ما او رد في حده احد الامرين ان يكون
لا ما يبقى من ان يبقى الباقي حدا وحدا على الباقي بل حدا او رسما للباقي مثلا اذا قيل ان الانسان العالم هو حيوان ناطق عالم
فقد فيه تصور ... لحقائق الاشياء اسقط تصور نفسه لحقائق الاشياء بقي الباقي مقولا على الباقي حدا وقابل ... واما
اذا اخذ الخط المتناهي المستقيم فانه نهاية سطح له نهايتان ووسطه يسير نهاياته ... هو حد الحال فهكذا فان من
هذه الجملة قوله نهاية لسطح له نهايتان هو حد الخط المتناهي فاذا اسقط ذلك ينبغي ان يكون الباقي هو حد ان وسطه
يستر نهايتيه حد المستقيم فيكون المستقيم هو الذي وسطه يستر نهايتيه لكن الخط المستقيم الغير المتناهي لا نهايتين له فلا وسط
له وهذا الباقي كاذب عليه وهو انه اذا اخذ شيء مركب فيجب ان يكون حد الكل بسيط الخط يدل عليه ويكون لازما ومعنى
ذلك ولا انقصان وان لا يكون الا مقصارة واقعا على ذكرا اسمي البسيطين او مرادفيهما لان المركب حيث ما يدعى بحد به
المركب من الاسمين فلا حال في حد الانسان العالم انه انسان عالم او انه نسر محقق بل يجب ان يؤتى بدل كل اسم بحده
او بدل الاجزاء او بدل المعنى مثال مثلا الانسان متصور لحقائق الامور في نفسه واذا ابدل بعضها باسم وبعضها بقول فلا اقل
في هذا البدل من ان يكون الاسم الثاني اعرف من الاسم الاول وربما خالفوا هذا المنهج فقال قائلهم ان الحمر الابيض
هو الجسد السلبي وايضا ربما وقع البدل بما يخالف الاصل كمن قال ان العلم النظري هو ظن نظري والاصوب اذا
اريد ان يحفظ اسم ويبدل الاسم باسم او بقول ان يحفظ اسم ما يجري مجرى الجنس وهو الاعم او يبدل اسم ما يجري مجرى الفصل
فاذا اريد ان يحد الانسان العالم ظن من ان الحد ان يورد لحد الانسان واسم مرادف للانسان ومركب العالم بحاله
فقال هو الحيوان الناطق المائت العالم او بشر عالم فان العام يجب ان يكون كالمفروغ من معرفته فبدل الخاص
ويكون انما يشكل معرفة الصفة التي تحققه وهذا الموضع بحسب الاكثر والاولى وليس واجبا في نفس الامر فربما كان العام
مشكلا هو المشكل واما في اكثر الامر فان الموضوعات يكون مشهورة وانما يجهل المركب بسبب ان الاخص اخفى واما من الاعم
فاذا علم السعد بل بدل الاسم بل بحده فالاولى ان يحد الاخص وموضع اخر قريب من هذه المواضع وهو انه كثيرا ما يعرض
ان يظن انه قد حد المركب بسبب المساواة ولا يكون كذلك حد انما فان احدا ان حد العدد الفرد بانه عدد له وسط
واذا اسقط العدد وبقي له وسط صحب ان يكون له وسط حد الفرد فيكون الخط والجسم الفرد فان قال قائل ان حد
يرجع الى العدد في حد العدد الفرد والاشرح الى العدد في وصف الخط والسطح بل يرجع الى الشيء فهو ان الاشياء كالخط

والسطح مع الفرد محال جعل مثال له ذو وصل عدد ذو وسط ويكون الساقة لازمة لكن لقائل ان يقول كيف معنى
ان يحد ذلك معقول يلزم ضرورة ان يذكر العدد وهو بين محال العدد والفرد هو العدد الذي هو عدد وله وسط اي عدد
له وسط عددي ولا بد من ذلك ولا محيد عن هذا التكرير وقد شرح هذا فصل الشرح في الفلسفة الاولى ومن قبلها
ان حد هو هو وبعضي التركيب وانما حدود بوجه ما وليست حدودا حقيقية وسيقال في سوفسطيقا في امر هذا شيء
ومن الغلط الذي يقع في الحدود ان يكون الحد للشيء معدوما وجعله الحد مثالا موجودا او كان في معنى الحد محال لا يوجد
كمن يحد المكان بانه خلاء معين والمكان موجود والخلاء محال الوجود وكمن حد الناصع بانه لون مخالط للشعاع فان
اللون المخالط للجسم بعد وهم الذات محال الوجود وربما لم يخالط اللون الجسم بمعنى محاكاة بصحة ان يكون غير الجسم مخالطا
للجسم وذلك محال وموضع مقارب لهذا وهو ان يكون في الحد اضافة توجب احد امرين اما ان لا يصح تلك الاضافة
او يصح الى بعض المضاف اليه لا الى جميعه كمن يقول ان الطب هو العلم بالموجود فان كان الطب ليس علما بشيء من الموجودات
او كان ببعضها دون بعض فقد اخطا وهذا الموضع في قوة مواضع سلفت وبالجملة هو في حداء ما غلط اهمال مراعاة
المضاف المعادل الذي بالذات اللهم الا ان يكون الشيء انما يحد من جهة ما هو بالعرض فلا يجب ان يحد من جهة
اعتباره بالذات بل يجب ان يوجد النسبة التي له بالعرض في حد ذلك الشيء فان الشيء من حيث هو العرض حده
لا معنى ان يكون هو حده من حيث هو بالذات وهذا الموضع اما ان يقع فيه كذب على المحدود او حمل غير المحدود
مشاركا مثال الكذب ان قيل ان الطب علم بحركات الكوكب مثال الموضع المشترك انه لو قيل ان الطب علم بالموجود
فيكون البناء لذلك طبا وعلى الاول مع انه فيه كذب ما فقد يقع فيه شركة فانه يحمل البناء طبا اللهم الا ان حسب مثلا ان الشيء
شيء لا وجود له ولا شيء من المعلوم منسوب اليه فيكون حينئذ كذبا من غير ان يشركه فيه سبي وموضع اخر وهو ان يكون
انما يورد حد شيء بسيط فاما هو حد لشيء مركبا مع شيء واكثر ما يقع هذا اذا كان المركب من جنس الكمال كمن يحد الخطيب
بانه الذي له ملكة اقناع في كل واحد والامور بالسوية لا يخص له في شيء منها او يحد الطبيب بانه الذي له ملكة ازالة
الامراض كلها فلا يعجزه شيء منها والسارق بانه الذي ياخذ كل شيء سرا فانه يكون اما خاطئا او اما حاذقا فالخطيب
الحاذق والطبيب الماهر والسارق الملط واما الخطيب بما هو خطيب مطلق فهو خطيب السلطان ان صح كلا ولا الطبيب
طبيب بشرط ان يسعى كلا ولا السارق سارق بشرط ان ياخذ على احد كل شيء سرا بل الخطيب هو الذي يبلغ

في اكثر الامور ما يمكن ان ينال فيه طلبا للاقناع وربما لم يبلغ الغاية فيكون خطيبا لانه اتى بما امكن وكذلك حال الطبيب
وكذلك حال السارق فان السارق وان كان لو تيسر ان ياخذ كل شيء سرا او كل ما يجده سرا فلكنه ليس يجب ان
يمكنه ذلك في كل شيء وموضع اخر وهو ان يزيد في حد شيء من المؤثر لنفسه زيادة يجعله مؤثرا لغيره وبالعكس مثال ذلك
من احد العدالة انها حافظة السنن وليست العدالة لتحفظ السنن بل السنن للعدالة وربما اتفق في كل شيء ان كان مؤثرا لنفسه
ومؤثرا لغيره مثل الصحة فانها مؤثرة لنفسها وقد تؤثر لامور موصلة اليها بالصحة فمعنى اذا حد كل جهة من الجهتين وا
من الاعتبارين ان لا يدخل فيها الاخر او اراد ان يحد الصحة حدا كاملا اورد الجهتين **فصل في مثل ذلك** وههنا
مواضع تختص بحدود اشياء كالمناسبة كالكل وكالجزء فمن الغلط في ذلك ان يذكر الاجزاء على سبيل توالي النسق
بالواو ويجعل ذلك حد الكل مثل ان يقول قائل ان العدالة عفة وشجاعة فان هذا الحمل العفة محمولة على العدالة والشجاعة
محمولا اخر عليه فيكون كل واحد منهما محمولا وحده وليس احدهما مقيدا بالاخر فلا يكون كما قال عفة التي هي شجاعة
كما لو قال حيوان ناطق اي حيوان الذي هو ناطق ولو انه اريد بذلك هذا وان كان غير صحيح في مجرى العبارات كلها
كان ايضا فاسدا اما ساذجا فيه والاعتبار الاول فهو ان العفة اذا كانت محمولة على العدالة حيث يراد التحديد كانت
كانه يقول ان العدالة هي العفة والشجاعة بالالف واللام فان حمل الحد والخاصة والاسم المرادف انما يصلح ان يخصص
بالالف واللام في لغة العرب فان حملت لا كذلك لم يكن هناك تخصيص البتة بل كان يجوز ان يكون كل واحد من العفة
والشجاعة بحسب القول اعم من العدالة حتى كان يجوز ان نفهم ان العدالة عفة ما وشجاعة ما واذا حمل على الشيء ما ان
كل منهما اعم منه ولم يقيد احدهما بالاخر لم يجتمع منهما والا على معنى مساو بل يجب ان يخص فيكون وجه القول حينئذ ان العدالة
هي العفة والشجاعة ولا يجوز ان يصدق ان العدالة هي العفة والشجاعة الا ويصدق انها العفة كما لا يمكن ان يصدق
ان الانسان هو الناطق والضحاك والا يصدق انه الناطق فيكون حينئذ العدالة منعكسة على العفة والشجاعة وان كانت
عفة ولا شجاعة كانت ايضا عدالة فحينئذ لا يكون من شرط العدالة ان يكون عفة وشجاعة مجتمعين ويلزم مثل ذلك في
الشجاعة ويلزم ايضا ان يكون الجور جورا وحدها والعجز جورا والجبن جورا فيكون العدالة التي هي العفة حيث لا شجاعة
جورا واما فسادها والاعتبار الثاني فانه ليس شيء مما هو عفة شجاعة حتى يكون العدالة عفة هي شجاعة فان مدلول لفظ الواو
لفظ مع حتى يكونوا كانهم يقولون عفة مع شجاعة او اراد وا بالواو معا فيكون حينئذ الموصوف بانه عدالة هي نفس العفة

ولكن في حال ما اقترن اليها السجاعة يكون السجاعة اذا قارنت العفة جعلت العفة نفسها حسنة عدا لا مثل ان الشي اذا
اقترن لشي جعله نسبا وجعله مضروبا وجعله معينا ليس على ان المعين مجموعهما بل احدهما نفسه ولكن اذا كان مع الاخر
وكذا كما المضروب وكذلك المعنى حسنه وجود المثال له فيكون اوّل بعض ما هو حسنه هو صدالة وجود العفة التي اقترن اليها السجاعة
وبالجملة فان بعض الاجزاء تحصلها ليس الكل ولا نفس الكل فانه يكون الحسب اللين وغير ذلك موجودا فلا يكون الشي
موجودا وانطلقت الدلالة على وجود الاجزاء لا الا على طبيعة الكل فلا اقل من ان يقال ان كذا المجموع كذا او كذا على ان الكل
يحدث من الاجزاء على هيئة وجود واحد باان يكون مجمع فقط فكلت احق مثل الاربعة من اجزائها والثاني ان لا يكون
مجمع فقط بل يكون هناك زيادة وعلى نفس الجمع داخلة في كيفية الجمع مثل البيت فانه ليس الحجر مجموعا لبن وخشب كيف
كان بل ان يكون مجموعا مجتمعا على نحو ولا الثوب ثوبا باجتماع الغزل كيف كان بل لاجتماع على هيئة اسداء والحام والثالث
سبب زيادة على نفس الجمع وهيئة الجمع وذلك ان يكون للاجزاء المجموعة حال وحكم بعد الجمع وغير الجمع وغير هيئة من حيث هو جمع كيف
وقع كالمزاج فان له بعد الجمع وهيئة زيادة كيفية تحدث فما كان من الكلاب وجوده بالجمع فقط امكن ان يقال انه يكفي في
حده ان يقال انه مجموع كذا وكذا واما ما احتيج فيه الى زيادة على ذلك وخصوصا زيادة وخارجة عن كيفية الجمع فلا يكون الكل
قد وفي حده وما لم يدل على هيئة ذلك الجمع على حال كيفية اخرى وحكم آخر ان معه وموضع اخر مما يشبه هذه المواضع ان الكل
من شان الاجزاء الموردة والكل ان يجمع فربما لم يكن من شانها ان يجمع البتة فلا يكون منها كمن يقول مثلا ان السطح خط
وحده والخط والعدد لا تالف منها شي او قول من يقول ان الجسم هو المؤلف من اجزاء غير متجزية والجسم ليس من شانه
ان يتالف من اجزاء غير متجزية ولا للاجزاء التي لا تتجزى ان تتالف والعادة في اي متصل وموضع اخر ان يكون للحد
الذي هو الكل محل او مكان واحد ويكون الاجزاء استبد كل منها بمحل او مكان مفرد مع مكانه ومباين له فيعلم ان النسبة
الى تلك الاجزاء المفروض كلا ليس بحد وهذا صالح للابطال والاثبات والمواضع وذلك شانها ومثال ذلك ان يقال
ان الابصار مجموع لون وادراك واللون في جوهر شي غير الادراك ولكن الادراك فالابصار في شي واحد وموضع
ان يكون الكل اذا ارتفع ارتفعت الاجزاء او الاجزاء ارتفع وبقي الكل فان الامر يجب ان كان لا بد ان يكون بالعكس وموضع
اخر ان يكون الكل اذا ارتفع ارتفعت الاجزاء او الاجزاء ارتفع وبقي الكل فان الامر يجب ان كان لا بد ان يكون
بالعكس وموضع اخر منها مركب من متقابلين كشي هو خير وشر فان ذلك يجب ان يكون دون الطرفي المتميز ... [illegible]

في الشرية وموضع قبله وهو ان كان الخير في انه خير مثلا اشد في انه خير من الشر في انه شر والمركب منهما لا محالة يوجد على
انداد به من النافض في الطرف الثاني فيكون اشد خيرية منه شرية اللهم الا ان يكون للامتزاج احدث امرا ذا
حال خصوصي للبسيطين كان المزاج يجعل غير حرمن حرا وعن الشر من شر فيكون هذا ايضا مما يصلح في الموضع المذكور
فانه ربما اجتمع خير وشر فصار الكل خيرا او شرا لكنه يجب ان يكون احفظ لهذين الموضعين حيث يكون التركيب
لا يعقل من الجمع وما مع الجمع لا فيما يعنيه الاستحالة وموضع اخر كي لا يكون حد الكل مقولا على احد الجزئين فيكون
هو هو بعينه لا المجموع منه ومن غيره ولكن الجزء غير الكل وقد ذكرنا ههنا موضع منها وفيما سلف وهو ان لا يكون ذكر
حد التركيب وذكر ايضا موضع هذا مع هذا او موضع ان هذا هو هذا او موضع ان هذا هو من هذا او هذا اقرب تماثلت
فانه حينئذ يكون من هذا او من هذا فيكون من كل واحد منها واعرض لطرما سلف مما ذكرنا وحيث لم يمكن من خصوصيا
اذ اكان من حيث تقول من امرين ليس يمكن الامران معا وموضع في تحصيل المعية واستنهاجتي على من ان ذلك المعنى في
اي شي من المحل والزمان وبالقياس الى اي شي وكيف حال احد الامرين من الاخرين هما معا من الاخر كمن يقول
ان السجاعة اقدام مع فكر صحيح ولم تقل انها بالقياس الى اي شي فربما كان ذلك اقداما الى استعمال المحرمات
وكان فكرا صحيحا لا شي ما بل يجب ان يحسب ذلك الى الجنايات بما كان احد الامرين سببا للاخر وعلة مثل
من يقول ان الغضب غم مع توهم استحقاق فان توهم الاستحقاق ليس جزءا من الغضب بل سببا له ولكن
من حال ان الرمي هو اول سال سهم مع الاصابة فان الاصابة ليست جزءا من الرمي بل عارضا [illegible] وموضع اخر من
احد [illegible] الجمع مكان المجموع حتى يقولوا ان الحيوان تركيب نفس وبدن وهذا مع [illegible] ان جعل المركب تركيبا فليس
يدل على كيفية ذلك التركيب وكيف يكون التركيب حيوانا او الحيوان تركيبا والكل تركيب عنده هو التحليل ومن
الحيوان عنده هو التحليل [illegible] موضع اخر ان يكون المحدود شيئا منسوبا الى ضدين بالسوية وقد اخذ في تحديده احدهما دون
الاخر كالانه لو كان حال النفس من العلم كحالها من الجهل المضاد للعلم ليس الذي هو عدم مقابل فانه اصلح ان تحد
فاضل العلم لم يكن اولى من ان يقال جوهر قابل للجهل اي المضاد وبالجملة فضول العلم [illegible] الاصل وقد علمت ذلك
ومن المواضع التي يحتاج اليها المبطل في التمكن من الابطال ان يعلم انه لا حاجة له الى رفع جملة الحد وبرهانه
علمه من حيث هو جملة [illegible] بل يكفيه رفع جزء من الحد [illegible] فان في رفع الجزء رفع الكل الذي هو [illegible]

الجزء قدم كل هذا ومثاله في موضع اخر ومن المواضع الذي يسهل السبيل الى الابطال هو الاستكشاف حتى لا يكون
غموض هو سبب لان لا يسهو الموضع الذي منه غلط فاذا استكشف الحد اما اصابته واما خطاءه وموضع خطائه وان
كان الاستكشاف يكشف عن صواب فيكون الحد هو هذا الدال الموضع المحصل بعد الكشف ومع ما فرض اولا
انه حد من الملتبس او لا حد من الشي واحد فان كان الثاني هو الفاصل المعروف فالاول الملتبس يجب بل هو موضع
فسخ الشريعة الى الفصل لما سلفنا من انا لا نستعمل هذه الاصول في الحد وجب ان يحمل بحسب من الفكرة
ولنعلم ان سائر كتب المنطق انما تم عدد ولنا معرفة القوانين التي اعطيناها في هذا الكتاب الى هذه المقالة ومن اقتصر
على ما سلف لم يكتسب كمال الملكة في البرهان ايضا فان كثيرا من الاصول النافعة في البرهان في الحد البرهاني انما تم في
هذا الكتاب الى هذا الموضع واما ما بعد هذا من هذا الكتاب فكانه ليس يشتد به النفع في البرهان والحد اعلم

المقالة السادسة فصل في مواضع هو هو والواحد والغير وقد يحق ان نتكلم في المواضع التي تنفع في اثبات
ان الشي هو هو او واحد بعينه او غيره وفي ابطاله فان ذلك مما يحق ان نقصده لنفسه لكثرة وقوع النزاع فيه ويقع
ايضا في باب النظر في الحد فان الحد يقصد به ان يكون هو هو ومعنى اسم المحدود واحدا بعينه وهو هو والواحد يقال
على معان واحقها باسم الواحد هو ان يكون الشي غير منقسم بالعدد ولسنا نعني الواحد الشخصي الذي لا يقال على
كثيرين بل انما نعني به الواحد في نفسه من حيث ذاته وان كان معنى عاما بالقياس الى موضوعاته وكان ذلك المعنى من
خارج مطابقا لكثيرين مثال ذلك في المسئلة الجدلية انه هل العدالة والشجاعة شي واحد فان هذا ليس يعني واحدا بالشخص
ولا ايضا واحدا بان جنسهما واحد او بان نوعهما واحد وهما كثيران بعد ذلك بل يعنى به هل الحقيقة التي تدل عليها التسمية
حتى يكون اذا احدت الشجاعة واحدا من الاسما يكون ما دلت عليه تلك العدالة فينبغي للمجيب ان يفهم هذا الموضع
ويعلم انه يستعمل لفظ الواحد بالعدد على معنى هو هو في الحقيقة حتى اذا ذكرته وان كان المعنى كليا فمن المواضع موضع
التصريف انه ان كانت العدالة هي بعينها الشجاعة فالشجاع عدل والعدل شجاع وبالعكس انه ان كان العادل
هو هو بعينه الشجاع لا بالعرض كانت العدالة الشجاعة ويخالف الموضع الذي في باب العرض اذ كان لا يحتاج هناك الى الموضع
لانه كان هناك حمل فقط ولم يكن مع الحمل اعتبار انه هو هو كذلك ينظر في النظاير وفي اعتبار المتقابلات اثنين اثنين معا
وايضا من الكون والفاسدات والاسباب الفاعلة والمفسدة وايضا من طريق الاولى انه ان لم يكن ما هو هو

اولى ان يكون هو هو فليس ما ليس اولى بهو هو هذا او قد غلطت هذا المواضع وحكمه وايضا ان كان كل واحد منهما
في ترتيب باب اكثر وافضل من جميع الغير في ذلك الترتيب فهما واحد واما ان كان احدهما اكثر في ذلك من الاجزاء
وكان اكثر من كل ما هو سواه ولم يمكن الاخر كذلك فليس احدهما هو الاخر وقد يكون شيئان اثنان وكل واحد منهما
افضل من كل شي مذكور بل بحسب ما شاركه ومع ذلك فليس احدهما هو الاخر وذلك اذا كانا في جنسين فكان احدهما
نحو الاخر كما يقال ان الحيوان افضل الاجسام الكائنة والفاسدة وهم يقولون ان الانسان افضل الاجسام الكائنة والفاسدة
لكن الحيوان يشمل الانسان فلا يجب في مثل هذا ان يكون هو هو فهذا الموضع فيه شي ينبغي ان يتامل وهو انه قد يعرض
ان يقال ان النار حدا هو اعلى المتحركة بالاستقامة والمستعمل حدا هو اعلى الاجسام المتحركة بالاستقامة ويكون المقولان
معا وقتين ثم لا يكون حقيقة النار حدا او المستعمل حدا واحدا الا في الموضوع لكنه ينبغي ان نعلم ان القولين انما صدقا باعتبار
الموضوع حتى انهما اذا ارتفعا عن ذلك الاعتبار كذبا فان معنى قولنا النار حدا هو الجسم الموصوف بانه نار حدا حين
فيكون ذلك الموضوع واحدا بعينه فان الاشارة في قوله والمستعمل حدا ايضا والى ايضا حملة لكنه وجب ان يكون المشار
اليه بالقولين واحدا واحدا فان عبر اعتبار الموضوع الى النار حدا او واحد واحد من حيث هو نار حدا حتى يكون المستعمل حدا من
حيث هو مستعمل حدا فيرد كذب قولنا ان النار حدا من حيث هو نار احد الاعلى من كل ما ليس نار احد فان المستعمل حدا
ليس هو في المكان من حيث هو مستعمل حدا او هو غيره ويجب ان يراعى في هذا الموضع حال الموضوع للامرين وحال المعنى في
نفسه فان كانت الاشارة تناول الموضوع فلا شك ان المشار اليه واحد وان لم يكن الامران واحدا وان تناول
نفس الامر لا موضوعه وجب ايضا ان يكون الاكثر واحدا والا كان القول كاذبا وموضع اخر انه ينظر هل يصل انه
مع اخر واحد هو مع الذي هو مع اخر واحدا او احدهما مع ايهما وهو يصلح للاثبات والابطال وايضا ينظر هل يسلف في الاحوال
العارضة والتفاضل ترجع الى مقولات مختلفة والتفاضل ان كان جنسهما واحدا لعضو لهما واحدا والتفاضل يصلح للاكثر
والاقل معا على نسق واحد وهو هذه موضع الابطال والتفاضل كل واحد منهما واذا اضيف الى ثالث حصل مجموعا هو بعينه
مجموع الاخر وايضا كذلك في النقصان وايضا هل تساويا ان ما يلزم رفع الشي ووضعه او يلزمه رفع الشي
ووضعه كان ذلك حقا وباطلا فان الشرطية ليس صدقها في صدق المقدم او التالي بل في صدق اللزوم ومثال
ذلك انه ان كان الهوا والخلاء واحدا فما يلزم من رفع الهوا يلزم من رفع الخلاء وما يلزم من وضع الهوا يلزم من

وضع المحال او يلزم منه المحال او يلزم منه ضد وضعه او نقيضه كذلك يلزم منه المحال او ضد كما اذا توهمنا رفع الهوا نعني الخلا
عند اصحاب الخلا وليس يلزم عنه رفع الخلا ان يتحقق وضع الخلا فليس الهوا او الخلا واحدا او اتصال لجميع الامر ان
في المحمولات وهذا كالمتكرر بالقوة وموضع في قوة هذا انه ان لم يكن اله واحدا بالجنس ان كان لهما جنس او لم يكونا
واحدا بالنوع ان كان لهما نوع لم يكونا واحدا بالعدد وبالوجه الذي قيل وهذه المواضع كثيرة منها مواضع الاثبات
والابطال المطلقين استعملت في محمول مخصوص وهو العرض وكثير منها يخص الجنس وهو ولقد كان يمكن ان اعال الحد ان
سطركي لا يكون احد هما ليس محمولا على الاخر مما قد شاهدوه من مواضع الاثبات والابطال المطلقين ثم بوبي المواضع
الخاصة وهذه المواضع منفعة المطلب منافي ابطال الحد فانه اذا لم يكن الحد دالا على ما دل عليه المحدود وعينه لم يكن حدا
واذ هذا لا منعكس فالمساوات لا ينفع في اثبات الحد فانه ليس كل معنى هو هو الشيء هو حده وان كان اعطا هو هو
بالمعنى فربما لا يكون قد وفي بوجه حده واما انه هل على الحد قياس او ليس ومتى يكون قياس ومتى لا يكون وكيف
يتخصص الحد فامر قد عرفناه في الفن الذي يتلوه واما في هذا الكتاب فقد عد وذلك المواضع في الحد اولا وبه يكون المواضع
جدليه واكثر وقلما انا من التصرف هو مواضع التعاريف والاقل والاكثر وسائر المشتركات واما عدا ذلك
فقل جدوى مواضع نفعها وان كانت اصح نفعا ومع ذلك فدعوا الى نظر اوثق من الجدل المعد للجمهور واما ان اي المسائل
اسهل اثباتا واسهل ابطالا وعندا ذلك وان المحمولات الخمسة اسهل ابطالا او اثباتا فيصحب ان تعلمه من الاصول التي سلفت
في هذا الفن والفنون قبله والله اعلم

المقالة السابعة في وصايا السائل واكثرها في المقدمات

انا اول ما شرعنا
في تعليم الجدل عرفنا حده وموضوعاته اعني مقدماته الخاصة به وعرفنا الالات التي بها يتمكن ان يكون الجدلي وعرفنا المواضع
المعدة نحو الاثبات والابطال فبقي علينا ان نعرف كيفية الاستعمال الماسلف اعداده وتعليمه وقد عرفت حال السائل الجدلي
والمجيب الجدلي والفرق بينهما وعرفت ان حد المحاوله هو السؤال وعلى من الجواب فلنقدم وصايا السائل ونقول
ان هذه الامور التي يحتاج ان يتمهد للسائل اولها اما المسائل التي فيها الجدال فهي شرح خارج منها وهي كالعرض والجدل الجوهري
اليه فلذلك ليست المسئلة جزءا من الجدل وهذا قد عرفته لكن اول ما عليه ان يكون عنده الموضع الذي منه يأخذ المقدمة قياسيه
والثاني ان يكون قد رتب في نفسه كيفية التوصل الى تسليمها وكيفية الصنع على منكرها ان انكرت عليه وفيه ان معنى
ان يكون قد سبق اعداده واماه مع نفسه والثالث هو التصريح بالمعد في النفس مخاطبة بالغير والوجه الاول من الوجوه الثلثة

يشارك الفيلسوف فيه الجدلي وذلك لان الفيلسوف لابد له من موضع ماخذ منه مقدمات ما يصح والوجهان الاخران
يخصان الجدلي اولا حاجة بالفيلسوف الى تسليم شيء فانه ما خذ المقدمات من حيث هي حق لا من حيث هي مسلمة ولا
النظر الجلي يتعلق بالمخاطبة وبالمجيب فيها فلا سائل في الخطاب التعليمي الى الاسلم مقدمة بعد ان يكون المقدمات
مناسبة للمطلوب قريبة منه توجبه ولا يحتاج فيه الى ان يخفي قربها من النتيجة التي يحتاج السائل الجدلي فانه يجتهد
ان لا يفطن المجيب لما يلزم من تلك المقدمات لئلا يعسر في تسليمها بل يروم اخفاء قربها من النتيجة ويرى انها بعيدة
عنه واما الفيلسوف يروم ضد ذلك وكلما كانت المقدمات اقرب من النتيجة كانت انفع وجميع القضايا التي
يوردها الجدلي قسمان ضرورية وغير ضرورية والمقدمات الضرورية هي الداخلة في نفس القول الموجب للمطلوب قياسا
كان او استقراء واما ما ليس بضروري فانما يورد لاغراض اربعة وهي الاستظهار في الاستقراء والقسمة والاخفاء
في تعظيم القول الجدلي في اخفاء النتيجة والتكلف لايضاح القول وللقائل ان يقول ان كان الاستقراء جدليا كان قويا لا
بعد لا محالة نحو المطلوب وكان مالمصود اخلاقي الضروري وكذلك القسمة فانها تستعمل في المقاييس المنفصلة وكيف
عد ذهم الاستقراء والقسمة فيما ليس بضروري فنقول ان الاستقراء الذي يستعمل في الجدل على وجوه منها احدها في ان
الصحيح منه المطلوب بنفسه والثاني لان يصحح به المقدمات الضرورية والمطلوب والثالث للاستظهار وهو ان
يكون المقدمات الضرورية لم تحدها المخاطب محتاج ان يصححها بل هي غير بعيدة من ان يسلمها الخصم او لما
انها محمودة او مسلمة وان انكارها بشنع يعدها من المحمودة فاذا اشتمل جمعها مع الاستقراء اجمل مثل ليس الانسان وما
نحوي مجرى فلان وفلان هو يفعل كذا وكذا او قيل على عبارة اخرى تناسب هذا الغرض كان التسليم حينئذ اولى
ان يقع فيكون هذا النوع من الاستقراء لم يحوج اليه لعدم ضرورة وحاجة اليه بل اوردت استظهارا واما المقدمات التي
يصحح بها استقراء على المطلوب او على ضروري في المطلوب فمقدماته ضرورية اللهم الا ان يكون في حد ذاته اكثر فانه قد
استظهر بعد جزئيات اخرى لو لم يعدها لحصل الغرض والقسمة ايضا قد تورد على مقتضى الضرورة وقد تورد لتحسين الكلام
مما لا يحتاج اليه حتى يقول مثلا ان العلم قد يكون اشرف من علم اما بالقوة برهانه واما الشرف موضوعه واما لكذا او كذا حيث
يكون النافع مثلا ان يبين ان العلم يشرف ثم يعداد الى حد وجوه شرفه من غير حاجة اليه فهذه الوجوه الاربعة التي
المقدمات للاستقراء الاستظهاري دون الضروري والقسمة التي لا ضرورة بها والوجه الثاني ان يورد لتسليط الحكم

والقوم سعد فيه اما في كلامه واسمائه وحده واما للمتعجب ممن يكبر عاقلوه واما بالاشد والاستشهادات باقاويل
الناس واما بالتصرف في تبديل العبارات للسان والفصاحة بان يعبر عن معنى واحد بعبارات مختلفة كما هو من
عادة فصحاء العرب واما باستعطاف المخاطب واستمالته الى التسليم بمدحه ونسبته الى الانصاف وبالرد به
والتسفيه وانه بعيد عن الانصاف وليس لقائل ان يقول ان بعض هذه المواضع سوفسطائية وخطابية وذلك لان المواضع
السوفسطائية ربما استعملها في الجدل واستعمال المحاورات المشهورات حتى قد رخص له ان يغالط المتكلم
باشتراك الاسم فلولا ذلك لما كان رخص في الجدل ايضا ان يستعمل في اخفاء النتيجة ليسهل تسليم المقدمة والثالث
ما يحتاج اليه بما لا يحتاج اليه لبعد الحدس عن النتيجة ويخفى النافع في الحجة من غير النافع فلو ان السائل طالب المجيب بتسليم
الكبرى من النافع في الحجة فسلم له ثم اعقبه بالتماس تسليم الصغرى او ابتدأ فسلم منه الصغرى ثم اعقبه بالتماس تسليم الكبرى
فطن من ذلك ان يفطن المجيب لما يحاوله السائل فيتمسك ولا يسلمه اما اذا قرن مسلم النافع بما لا ينفع ولا يناسب
المطلوب وفصل بينه وبين ورده من النافع لم يبعد ان يخفى الغرض عليه وهذا القسم هو من جنس الحشو الذي يؤتى به
لاخفاء النتيجة والوجه الرابع هو المورد للالفاظ الضرورية ولا للمسلم بل للاصلاح والكشف عند الالفاظ وتكريرها والامثلة
والفارق الوجه الثاني اذا كان المحل هناك والتكرير لاجل اختلاف التصديق وهنا لاجل التصور والتفهيم فالوجه
الثاني يعتمد فيه التصديق وقد يستعان فيه بالفاظ الشعر والامثال المعروفة واما الوصية التي تتعلق بالوجه الاول
فبيان الاخذ كالمقدمة الضرورية في اول الامر ولا يطلب تسليمها صريحا فربما لم يسلم بل يجب ان ينتقل منها الى التسليم ما
اعم منها حتى يكون ذريعة الى عقد القياس المشتمل على مقابل ضده واخص منها حتى يكون ذلك والاستقراء موصوفه
الى مقابل ضده وسلمها ومساويها حتى يكون المحمل لمقابل ضده فان كان ضده يسلم ان العلم بالاضداد واحد
فاول ان يسلم ان العلم بالمتقابلات واحد ارصد القياس او العلم بالحار والبارد والرطب واليابس بالمضادين
واحد ارصد الاستقراء او ان يسلم بعضها ببعض في مثل ذلك او ان يسلم ما هو اعم منه او لا بالاستقراء مسلم
الجزئيات ثم يسلم بعد ذلك ما هو اعم فيكون اسهل عليه ثم يسلم الضروري واما الوصية في باب اخفاء النتيجة فان كانت
النتيجة من قياسات عدة وجب ان يبتدئ باخذ المقدمات غير النتيجة ويسلمها ويصل منها الى القريبة سواء كان ذلك
من مقدمات عليها او من ايضا بكثرة ويجب ان يسلم منها على الترتيب القياسي بل يسلم من الاول في الترتيب الطبيعي

ما يسأل عن التالي او لا ليسلم الحد الاوسط وقد يكرر وهو ابطأ بالفعل بل يجمع تارة في طرف وتارة في طرف
آخر وقد يحلل منها حاصل وكذلك يجب ان يحلل في كسر من تسليم المقدمات من يسلم مقدمة ومن يسلمها يسلم مقدمة
اخرى مثلا اذا كانت احدى المقدمتين تقع في مقدمة للقياس القريب لم يصف ايها الاخرى التي تقع في تلك
المقدمة بل التي تقع في مقدمة اخرى لذلك القياس القريب وكذلك اذا سلم مقدمة مقدمة مع مقدمة اقرب منها
لم يذكر النتيجة مقابل تركا النتيجة يشغل مسلم مقدمة مقدمة للقياس الآخر فاذا سلم المقدمات معا رتق او رد والسائح
التي هي المقدمات القريبة معا اذا الامن المخاطب انكارها بعد تسليم المقدمات فاما اذا سلم مقدمتين واتى منهما
احد مسلم المقدمات للنتيجة الاخرى لم يبعد ان يفطن المخاطب انه انما يحاول ان يجمع مقدمة كذا ليكون مضافا الى
النتيجة الاولى فيمسكه ويعسر بل يجب ان يحاول الاخفاء لا في النتيجة التي هي الغاية فقط بل في كل نتيجة وان كانت نتيجة
بعد مقدمة ليكون ذلك اشد في الاخفاء وفي ذلك فائدة اخرى وهي انه اذا اعتصم بالنتيجة الاخيرة وكان حد حدث
السائح في الوسط ولم يرتب المقدمات ترتيبا كل المخاطب ان كلامه عن جمع المطلوب لانه لا يسير وهو من السعة المسبح
فاذا سح في اثره فربما قال المجيب ولم علمت انه يلزم ما سردت هذه النتيجة وعرض ان امن المجيب ملك المقدمات
وظن انها لا تقع السائل اذ النتيجة قريبة منها وكانها لا يلزمه فلا يسهل المبادرة في شيء منها او ساويل حيث سلمها
بل يقول انما سلمت على شرط كذا او انما اردت بالمسلم كذا بل السائل كل السائل في تسليمها على اي نحو اراد منه تسليمها
مصير حال المقدمات على جهة مصروع من اللجاج فاذا اعرت المقدمات عاد وجعل فابان ان المطلوب كيف يلزم
منها والقطع المحض وليس ان يمنع ما تقدم ذكره ومن الانتقال عن المطلوب يسلم الى كلية او جزئية بل الانتقال
ايضا الى اصل له ونظيره ومقابله فان ذلك كله نافع في اخفاء النتيجة وانه اذا رد لم نقض يسلم النافع فلمن بعد ان يشير
الخصم نيته الى محل كذا ربما لا يسلم واما الشيء الآخر الذي هو منه بسبب فربما لم يشك فيه مثلا اذا كان مراده
ان يسلم ان الغضبان هل هو المشتاق الى الانتقام فربما احتال المجيب فانكر ان يكون كل غضبان كذلك وقال
بل يمنا غضبان على صديقه من غير ان يشتاق الى الانتقام منه وان كان يحدثاه ما يغضب عليه نوع من الانتقام
منه فان ابتدأ السائل وسأله السن الغضب شهوة الانتقام كانت المسالة اسهل فاذا سلم عاد وقال فالغضبان
اذا هو المشتاق الى الانتقام والمواضع يختلف في هذا الباب فربما كان المطلوب نفسه اقرب الى ان يسلم من مناسبه

فهناك لا يمنع هذا بل انما يمنع حيث يكون الامر بالعكس كما في مثالنا فان الاعتراض الذي به امكن ان يشكك
في تسليم ان العصا ان تساق الى الاسهام وان كان غير صحيح فانه مما تقرب حيث اثقال العصيان ومحادث
ثقال العصب ويحتاج ان يوري عن الغرض مما يسمو في تسلم ما تسلمه ويشير الى شيء آخر كانه انما يريد ان يصح ذلك
بما حصل ليصح هذا كك مطلوبه فان ذلك الشيء اذا كان غير ما يوثق به لا يودي الى المطلوب واذا كان مسلما غير متيقن
ذلك الغرض تعلق انه لا صحة واذا كان الامر كذلك ترك المساكة وسومح بالتسليم فادى التسليم بوجه ما نحو المطلوب
ومن التلطف في هذا الباب ان لا يعرف المجيب اي طرفي النقيض يحاول تسلمه يتبع السائل وذلك اذا سأل سؤال
معوض وخصوصا اذا اقدم في القول المسؤول من الطرفين ما لا ينفعه واخر ما ينفعه فاوهم ان المقدم منهما في اللفظ هو
المقدم عنده كما في الاثبات ما كد في تسليمه ويسلم الطرف الثاني الذي هو احب الى السائل واحمل من هذا ان يسأل
سوال محرر من غير تعويض ويحمل المجيب على الطرف الذي يريده ويهملاه اذا كنت سائلا وكنت تريد ان يسلم لك ان اللذة
خير فسل اليست اللذة وليست خيرا فيوهم بعلمك ذلك ان هذا متعلق بمسل المحسان الى انكاره فيسلم لك ان اللذة خير
وخصوصا اذا كان المحذوف من طرفي النقيض اكثر شهوة وحمدا ومن الحيل النافعة في التسلم ان يتسلم المقدمات التي
مع سائليها هو المطلوب لكنه يحسن ان يضل عنه الى المطلوب يتسلم ثم يضل عنه الى المطلوب او يكون بحكم حكم المطلوب
كالشبه بالمطلوب مثلا ومن النافع في استدراج المجيب ان يسيل ويسل كالمستكل فيه وكالمستفهم وكالمسترشد الكالي المائل
الى العدل والانصاف وكالملتمس ذلك للعلم والاستفادة وكالسائل لمركب اللجاج متعنت او متعند في كذا الاصل طريق
ملاحي ومعالي مل على ما يحب ان يكون الامر عليه في نفسه ويحب ان يكون السائل كانه يعارض نفسه ويكامه
والمعول مثلا لان هذا الذي علمه ليس محمودا بل كان ابتع فيه مصير هذا اسببا الى ان لا يمهم حسه ويوثر سياميه
التسليم لما تسلمه ومن الاشياء النافعة في التسلم ان يقول اجمع الناس على كذا او العادة جرت بكذا فان هذا
يورث السامع حياء من انكاره ومن ذلك ان لا يظهر حرصا شديدا على تسلم شيء بعينه بل يعدله في الوقت ثم يتلطف
في العود اليه واعلم ان طبائع الجدال مختلفة منهم متعسر ومنهم صلف سمح والمتعسرون في اول الامر اشد تعسرا و
اكثر جهدا فانهم يستعدون اشد استعداد للمشاغب ثم يعرضون قليلا او اطالوا الكلام فهو لا يجب ان يومر بتسليم العدد
منهم واما الصلفون فانهم لصلفهم يستنكفون ان يصلفوا او ان يتناقضوا بل يظهرون انه يهون عليهم ان يسلموا كل شي

الحن

والحن يحسن بهم ليتخلص عن معنه ما يوجبه التسلم وخصوصا اذا كان ما يوجبه الى الشنعة حجة كانهم اذا انما فسوا اسندوا
نفسوا العين الاستحسان وظن به ان الانصاف يحملهم الى المعاشرة فانهم يلتزمون الى الالتزام فاذا حان ان يلح
عليهم العلوا اتعسر من واحد واحد واما اولئك لساكتون ويضعفون فهو لا يحب ان يسلم منهم العدد وفي بدا الامر جرهم
بعد معما ومعنى ان يحاول اخفاء النتيجة ايضا تحليل ما لا ينتفع به او بالتطويل وترويج ما يسلمه لتوافره وكان غرضا به
الانكار يخلط في جملته وكانه غير منتفع به وكانه في جملة الاسهاب مروج وربما دعا الى ذلك الضجر فهذا ما يسأل في
اخفاء النتيجة والوجهان الاخران بعد علمهما **فصل في وصايا السائل** واكثرها في احوال القياس والاستقرا
وفيه ذكر ما يصعب وجدان القياس عليه ويسهل واعطاء السبب فيه ومعنى ان يستعمل مع المدلين العياب
ومع الذين هم اشبه بالعوام الاستقراء واذا لم يكن للمعنى المشابه اسم صعب فيه الانتقال من الاستقراء الى المقدمة
الكلية التي المستقرآت متسمرة تحت موضوعه فيتشوش الكلام على السائل والمجيب اما على السائل فانه لا يهتدي الا الانتقال
الى الكلي واما على المجيب فانه لا يهتدي لا يراد المناقضة اذ لا يعلم ما الذي اشترك فيه حتى يطلب من جملته ما يخالف
وبالجملة ربما ادخل اليه في جملة الاستقراء امور غير متشابهة وانخلط السائل وغلط المجيب بل يحتاج ان يسم ذلك المعنى
او موضع له اسم فاذا استقرى السائل ودل على ما وقع فيه التشابه ثم لم يسلم المجيب الكلية بعد ظلم بل عليه ان ياتي
بنقضه او يسلم وهذا بحسب الجدل فقط لان الاستقراء جدلي اذ ليس من شرط الجدل ان يكون ما يورد فيه من
القول موجبا للمطلوب بالضرورة بل بحسب المشهور ولهذا ما كان كثير من المواضع والطرق الغير الواجبة يجوز ان
يعتبر جدليا اذا اصلحت واشتهرت ويجوز ان لا يكون جدليا اذا لم يشتهر وذلك مثل قولهم لو جاز كذا الى كذا
اذا كان نظيره فان هذا غير واجب في نفس الامر فانه ليس اذا جاز في شيء حكم جاز في نظيره ونظيره وكذلك قولهم
ان لزم هذا ضده يلزمك ايضا فان هذا غير واجب واذا لزم الاخر بما يلزم الاول يجب ان يترك حكم الاول وكذلك
لم جاز كذا اي كذا ولم يقل كذا وهو في طرده فانه ليس اذا لم يقل ذلك وجب ان يكون هذا باطلا وكذلك المعاينة
للموكول اخرى وليس في ذلك خروج عن حد الحجة التي اوردت ولكن هذه واذا اشتهرت صارت طرقا جدلية
واذا كانت غير ضرورية والاستقراء اولى الجميع بان يرجع الى موجبه في حكم الجدل اوليس المجيب الجدلي ان يقول ان
الحكم فيما استقري هو ما علمت ولكن الحكم في غيرها ليس حكمها الا ان يكون مدعيا في اول الامر ان الواحد المختلف

فيه وحده وهو المخالف ويكون هذا هو الا سبق منه في الدعوى فلا يكون الاستقراء حاملا عليه بل يكون قد ادعى ان
المسلم ان كل عدد زوج فانه ليس بعدد الا الاثنينية فان قال هذا المخالف من عنده والاستقراء فلا ينفع السائل ويورده
من الاستقراء معه والمناقضة التي باشتراك الاسم هي مثل مناقضة استقراء المستقري ليبين ان كل حيوان حساس
بان المصور حيوان وليس بحساس وبما الفقي شتراك في الاسم مع فضار في المشهور استدراكا في المعنى فيقصد هي
مروج في مثله مثل هذه المناقضة وكذلك ينبغي ان يمهر في الاصناف الالات المعطاة في تحصيل معاني الاسم المشترك
ويرجع اليها وربما ينقض المستقري فوجد المخصص بعد النقض لم المطلوب والاستقراء على المطلوب معلق بالمخصص
بالمخصص ولا يلتفت الى النقض مثلا اذا كان قال كل حيوان يحرك لحيه الاسفل واورد جزئيات الاستقراء بمثل
الفرس والانسان وما يجري مجراهما فنوقض بالتمساح فله ان يقول اني لست احتاج الى الحيوان المطلق فيما استقر
منه بل الى الحيوان الماشي البري ومن الناس من يمنع هذا ويقول ان ذلك مرض بعد النقض ولا التفات
اليه وليس في ذلك باس عند المحقق فانه اذا اورد المستقريات من جملة الحيوان الماشي ولم يكن ذكر لفظ الماشي
او نصر فيما ذكر كانت مخصصة عامة واكثر ما عليه انه لم يحسن الاحتياط فيما لفظ به وهذا لا يجعل الحجة غير حجة والمثال المورد
في التعليم الاول البيانا انه اذا اورد مستقريات كلها قد فارق علما كان له وكان ناسيا فقال كل مفارق للعلم ناسي فنوقض
من مفارقة العلم بسهو المعلوم معقول انما اوردت المستقريات من مفارقة العلم مع ثبات المعلوم وكذلك اذا اورد
اعظم الضدين لا اعظم الامرين والمستقري له ان يعود بمثال كمال الخلقة احسن من الصحة فانها داخلة فيه وذلك انه
عليهما سابق الفضيلة لكن المرض اشد رداءة من سوء الخلقة فان الصحيح يسمى الخلقة والمريض شر منه فله ان يقول انما
كلامنا في شيئين حاسنين وليس احدهما في الامر لكن الصحة هو في كمال الخلقة فالاحتراز بعد النقض يجب ان يكون
معقولا واكثر هذا انما هو في المقدمات الصادقة في البعض اذا لم يورد بالشرط الذي معه تصدق في الحقيقة او في
الظن على ان هذا المذهب اذا زيف المشهور في زمان ثم في زمان والقول بالتعميم اولى ان يستعمله الجدلي من الخلف
لانه اذا اورد الخلف وادى الى شنع محال المجيبان ذلك الشنع بل هو ممكن ليظل سعيه ويضيع ويحتاج الى قياس
ثبت به شناعته او قياس آخر مستقيم نحو انه نحو المطلوب نفسه واما في البرهان فليس المحال انما يصير محالا بالتسليم
فبعث فيه الى ذلك بل اذا كان محالا في نفس الامر استعمل في قياس الخلف البرهاني وليس كذلك المحال في الجدل فان

المستعمل

استعملك لمحالات فيه ربما طول عليك الامر لا بل يحتاج فيه الى اثبات محال او انه يكلف الانتقال فيه الى المطلوب ثانيا
فاذا احدث المحال وهذا من المجيب ان يسلم استحالة ما يؤدي الى الفساد وضعوا امران ذلك محال وحده ممكن مبطل بسعيك
ويحتاج الى تكلف سعي في ان يبين ان ذلك محال فان لم يسلم ذلك لك لم يسلم بطلان سعيك وان لم يكن
ذلك كذلك لعدك في الاول الى بعض المحالات وتركك اياه الى الاخرى ليصح لك المطلوب جهده ولعل ان لا يسبق الى الذهن
ليس يكون في كل وقت بعض المحال بل ربما سبق الى الذهن قياس ما يؤدي الى المحال لكان استعمال الخلف
باطلا في كل موضع واما اذا سبق الى الذهن المحال والقصد معا فيمكنك قياس الخلف فيما يحال وههنا حصل حجة الى ان
يسلم استحالة المحال عقد القياس بعد صار نظرك الى صحة بعض المحال خاطرا اسالك في حالك مع نظرك الى المحال
فحينئذ لا يحتاج الى الخلف البتة فلو كان عندك قياس مستقيم معدا ما من ماده والخلف عليه بعض مادة اخرى لكان
يمكن ان يسلم مقدمات من غير ان يحيد عن المجيب فيما يريد منها وخصوصا اذا لم يتحقق انتقال المطلوب والسلوك ناز من يسمعه
وقضى الامر بكان يمكن في القياس المستقيم المشارك للخلف في المادة وان لم يعلم بعض المحال ولا يشعر المجيب فعاهده واذا
اذا اوردت المحال على انه محال ولو طلب المجيب علامة فلا يعد ان يشكك الان فيما كسبه حاملا مقدم عليهما
حين لا يعطي لذلك واعلم ان المحال الذي ذكر ههنا هو الشنع في نفس الامر فان الشنيع حيث هو المحال لكان
المشهور ههنا هو الحق ويجب ان يحتال في ادعاء المقدمات الكلية ان يكون بحرز منه لا الاحترازات التي لا يوجد معها
نقض وعناد ويكون الحكم فيها مطردا في الجزئيات فانه اذا وجدت المناقضة او عن التسليم ومن الناس من يعمل
على القياس وعلى السهو معا فيقال اليس اذا كان فلان كذا وفلان كذا فهو كذا فكذا كذا وهذا محال لا سبيل الى
يستعمل في اكثر الامر فان هذا الحث مناسبة بين المقدمات والنتيجة متميزا عنها للانكار فلا يعقد القياس من اجل
ومن الناس من اذا سئل عن المقدمات المطلوب يسلمها ويمنع القياس عليها اوسمه قران القياس فلا تسليمها
واجب فهو لا باس تخاطبهم على هذه الجهة وليس كل سؤال كليا بل كما علمت جدليا فانه ليس السؤال عن ما هو وعن لم
الاشياء هو جدليا اللهم الا ان يكون على احد وجهين اما الاستكشاف لفظ يستعمله السائل والاكثر هذا هو البحث الاول
على سبيل المطالبة بحد طرفي النقض بان تطلب السؤال عن الماهية الى النقلة فيكون حينئذ السؤال يسير الى الاخر
وذلك ان يحمل التحديد في سمة طرفي النقض كمن يسأل فيقول هل تقول ان ماهية الحد هو انه الذي يشوق الكل

او انا نقول فان هذا المستقر في الماهية لا غيره وربما حمد وربما لم يحمد وهذا مثل ان نقول ان لم يكن اللذة هي الشوق
للكل فرى معنى ويكون كانه يقول ان لم يكن اللذة هي كذا فليس لها حد آخر وكما نقول ان لم نفهم هذا من اللذة
فنل فهم منه غيره وطلبا للتفصيل معا في الاشتراك وهذا من المواضع التي تتعلق بالشهرة والحمد فانه ان وقع الاصطلاح
من المجادلين على قبوله مثل ان نقول هو شيء لا اقوله لك ولا اقره ولا يلزمني ذلك وعلمه ان سائر المحمد تكمل ارا
حد اجزاء الطبائع اشتراك الاسم في مثل لفظ اللذة كان الى الاصابة هو ويجب ان لا يظهر السائل حرصا على تسليم شيء
بعينه فان ذلك يغري المجيب باللجاج ويدل على عجزه وعلى انخفاض صناعته او هو مضطر الى ما ليس له الا غير مواد باعيانها
بل يجب ان اراد مغران يحاذي عن تلك المقدمة ويحرف عنها الى شيء آخر ثم يعاودها على جهة لطيفة من الجهات
المذكورة وكذلك فان الولوع بتكرير سؤال او من سؤال وسلم بعد تسليم من غير ان يمنع ذلك الا سماج هو ردي لان
الجدلي لا تضمن جميع المطالب الا انه هو قريب المكان من المقدمات واما المطالب التي منها ومن اولها مقدمات
كثيرة هذا في مطلب اللذة وقد علمت هذا فيما سلف فيكون اذن المقدمات التي ينتفع بها السائل في ابطال الوضع
محدودة وفي عدد وليس بذلك الكثير من امعن في السؤال بحاوزانه ذلك الحد فهو اما متوجه مسلك السائل الى المطلوب
على سبيل خارج عن الجدل بل اولى ان يكون ذلك تعليميا واما هو والقرمان ويهمل نظم الحد ويطول بذلك الحد من ان
نظم بصورته عن انتاج نقيض المطلوب وهو معالان يسمح فلعله سد كره ويجب ان يعتمد عليه اذ هو في الحال حال
عادم للقياس والامور التي يصعب عن الجدلي مصادفة القياس عليها الا انها امور هي احوال المبادي وانما يمكن
من معرفة احوالها او اعرف حدوده او ابوابها او احدث الاتي حينئذ من تحليل حدوده الا حوالها واعراضها كما علمت في
مواضع آخر فانكن حينئذ ان يستعمل القياس على احوالها اعني بعد تحديدها وتحليل حدها فتحتاج اول شيء ان يسلم حده و
يسلم الحد وصعب وذلك لان السؤال عن الماهية ليس جدليا والسؤال عن الحد نظر في البعض ايضا وعلى النحو المذكور
متعرض للايجاب الطرف المقابل دون طرف الحد واثبات الحد صعب جدا وابطاله سهل جدا واما كذا المجيب ولم
الحد مع عقد القياس على الاحوال التي انما تكشف عن الحد ولان الاوائل ايضا انما رسم في اكثر الامر بما سافر عنها
والمتاخرات عنها بما كانت امور اكثرة ويكون رسمه بعضها ليس اولى من رسمه بالبعض الآخر فيعسر الا حاد رسم في
رسمها وايضا فان الحد قد يشوش ويمنع فهمه من اشتراك الاسم والاستعارة فيعسر فهم الحد فيعسر على السائل

ايراد الحجة والتوبيخ وعلى المجيب اضاعة الاحتراز فهذا وانما الاشياء امور قريبة من الاوائل ويكون صعو الحيل
لشدة قربها من الاوائل فلا توجد منها وبين الاوائل التي بينت الا مسلك واحد ومصادرة والواحد فلا يعسر
كثيرا فانك اذا كان مسلك على امر ما انسان واحد وهو جانب شك كان وحده انك ذلك الامر اعسر عليك من
ان يكون لك اولا احد وانهم صادوه بعد صادفت المسلك واما الا ان امور متاخرة بعدها عن المبادي هذه
فانما يصعب على الجدلي اصابة القياس عليها لانها امور طبيعة اعد بكثرة المذاهب الاعداد من المبادي اليها والثاني
طولها والسادس اختلاط بعضها ببعض ويصل الجدل في تخليص كلام عن صاحبه وافراده عنه ولنفسه الى ان يخلص
له واحد من جملتها عن الاخر تخليصا لا لبس فيه وهذا اصعب سواء كانت هذه والمبادي مبادي بحسب الحق او
بحسب الشهرة فاذا اعتذر عليك اصابة القياس على شيء فانظر في حال حده واستكشفه والنظر هل في حده او هل في
اسمه اشتراك او استعارة ولتهرع الى القسمة والى طلب الاوساط المرتبة على ما علمت في كتاب القياس واعلم
ان التحديد يتاتى حدا في مصادرة الحكم يلزم مثلا يصح ان الواحد ضده واحد فانه اذا لم في الضد حجة
في حده فقال ان الضد هو المباين في معنى واحد مباينة في الغاية طن الذهن حينئذ ان غاية مباينة الوجه
من جهة واحدة هو واحد وكذلك في الهندسة لو اعتذرت مصادرة المسلث [illegible]
فرجعنا الى حد النجد ومصادرة السطحين في النسبة كالخطين فكان نسبة الخطين في جهة نسبة السطحين كان كذلك
حال الخطين في جهة الاخرى فمن علمنا بان المناسبة هي وانها تعطي حال الامور الداخلة فيها في ان يكون في
حكمها وان لا يكون حالا واحدة وعلمنا ان نسب الاضلاع واحدة واعلم ان جميع التعليمات انما تعرض من
امثال هذه الوجوه المذكورة وكثيرا ما يعرض ان يضعف السائل عن ايراد مقدمات يكون اشهر من المطلوب
او مقدمات اما مثل المطلوب او اقل شهرة منها فيصادر بها على تصحيح المطلوب واما يصحح المطلوب بعد ان يعسر عليها و
تصحيحها او هي تعرض ان لا يسلم فيمنع من حمل القياس على كل مقدمة منها في كل شيء ولو انه اصاب رشده لكان
يعرف ولكنه او ارسل قياسا على نفس المطلوب فان حق مثل هذه المقدمات ان يقاس عليها هو حق المطلوب
فالاولى به ان يستعمل تصحيح الاصل المطلوب فربما كان ذلك اهون عليه من ان يستعمل تصحيح المقدمات الذي يعتاص
عليه مع التعب ومع ذلك فكله يحتاج الى ان يؤلف منها مرة اخرى قياسا ثم يوردها الى تصحيح المطلوب ولو انه اعرض

عن تلك المقدمات وطلب القياس على المطلوب الاول لكان يعبد في ذلك كنعد في تصحيح كل مقدمة منها اللهم الا ان
يضطر الى ذلك لعون القياس الا من جهة تلك المقدمات اما الجدلي المنع في مجادلته فلا يرضى بنفسه بارساء
قياسات الا من مقدمات مشهورة ولو مسلمة او صح من النتيجة والا فلسفل ما ذكرناه واما في الارسال فالاصوب
ان يستعرض كل قياس وعلى كل طرف من طرفي النقيض **فصل في وصايا المجيب** واما الوصايا التي يجب ان
يسلكها المجيب فليسمع من هذا المبدا ان كل واحد من المجيب والسائل قد يكون محمدا او قد يكون غير محمد واما السائل انما يكون
محمدا امن جهتين احداهما جهة الفعل والاخرى جهة القدرة والذي يكون من جهة الفعل فان ما يقاس من مقدمات
هي اشهر فالذي يكون من جهة القدرة ان يكون قد ساق كلامه سياقا واضطراب المجيب الى ان نزم مقابل الوضع من
مقدمات ليست بمحمودة وكان من عادته فيما هو محال وان عمل ما ليس بمحمود ما يعلمه غيره من المحمودات ليس مسلع من
القدرة وان يطيع بالكلام من التسويق وان يصيب بالاصل من السهام والمحمد للجواب يكون محمدا امن جهتين
اما جهة فعل واما جهة قدرة والذي من جهة الفعل ان يكون ممتنعا من تسليم ما ليس مشهورا مسلما لما هو مشهور والذي
من جهة القدرة فهو اما باعتبار الانقطاع والالتزام او باعتبار الجدال وانما يكون محمدا باعتبار الالتزام ان يكون
الالتزام لا لامر معانده بل اذا سلم عن طرفي النقيض ليسلم عنه مقدمات القياس المسوق نحو مقابل وضعه
قال اني ان سلمت هذا لزمني وان لم اسلم لم يلزمني لكني اوثر منعه الحمل من تسليم المحمود وعلى مثله الصحيح من الانقطاع
فلان اسلم المحمود ويلزمني ان عندي من ان لا اسلم المشهور ولي ذلك ويكون حجته عرضه ان يعلم ان الالتزام
ليس بضعفه بل الضعف فالحفظ ولا اصاقه واما باعتبار الجدال والمجاهدة فهو ان يكون ما يسلمه المشهور ان يمنع ان
تساق الى النتيجة او ان يكون قادرا على ان يورد في ما او شروطا يحل القول المشهور مطلقا نحسبا ولم يراع ما اورد
من الشرائط حاصرا غير مشهور فيكون له ان لا يسلمها وان يكنه الموقف على هذا المنع المور وعليه في الموضع غير منع
لا يزاد شرط يهدم به طور سماعه وهذا كله في المفاوضات الموجبة بمعنى العلمه وهي المحاورات الجهادية التي يكون مجارى
سعي السائل ان يفعل ومجارى سعي المجيب ان لا ينفعل واما المحاورات الارتياضية فمعنى ان لا يصرف الهمم فيها
الى الاحتيال لدفع الالتزام بل الى استكشاف المعاني لاستصلاح الرجحان والرجوع الى الاولى او الحق ارتياضا
بالمشاركة وكل مجيب فاما ان يحفظ وضعا مشهورا او شنيعا او غير مشهور ولا شنيع وكل واحد من هذه وان كان

قد صح من غير جنبه فالاولى ان صح من جنبه فان المشهور قد يمكن ان يبين شنيع كما يمكن ان صح من كاذب كذلك
الشنيع قد يمكن ان صح من المشهورات ليس كالباطل الذي لا صح من الحق وذلك لان المشهور ليس يجب ان يكون حقا
بل ربما كان باطلا والحق ان يلزمه باطل وان يكون ذلك الباطل مما هو ايضا شنيع وان كانت مبادئه غير مشهورة فانه
وكثير من القياسات الجدلية يساق امورا شنيعة وباطلا لكن بحيث اصلها الصانع من جهة ايضا والامحال فانه ان كان
ربما انتج من الباطل باطل والحق ان يكون ذلك الباطل مشهورا او الحق ان يصير باطل بسبب معاني زمان او في وقت
فلا يبعد ان صح شنيع من مشهور والمشهورات الكاذبة التي اضدادها شنيعة قد يمكن ان يبين بطلانها ولما
تساق اليها صحة بعد صحة صحيح هي عنه اخر الامر ويكون تلك الاوليات لا محالة مشهورة اذ كل اولي مشهور فاذن ليس يبعد ان
صح شنيع من مشهورات واما ما ليس بمشهور ولا شنيع فلا يبعد ان صح من المشهورات السعات اذ كان الارشاد في
اكثر الامر انما يكون بما هو معروف لما هو مجهول ولا يبعد اذن ان صح من المشهور صحة لم يكن مشهورا ما مثل
حتى يجهد او يدوم وكذلك من الشنيع ايضا فان دعاه الصحيح هذا الحسن يمتنع ان صح المشهور عن مخالفه والشنيع عن مخالفه الذي
ليس بما هو عن مخالفه لكن الاكثر هو ان النسخات من المقدمات لا تؤدي الى المشهورات لسان القياس الجدلي انما
بسيط واما مركب طويل التركيب اذ الامعان في التركيب على ما علمت انما هو المعلوم والمسافة من الشنيع والمشهور
في الاكثر ان يكون بعيدة فلو كانت المسافة منها في اكثر الامر قصيرة لمظنون لها في اكثر الامر فيكون المصير منها الى المشهور
كسان قياسات كثيرة وكذلك الحال في جانب المشهور وكذلك ايضا المتاع المجهول فلا نوصل اليها المقدمات المعلومة
الشهرة الا بوسائط كثيرة مثل المسائل الهندسية البعيدة من المبادئ فان المشهورات في الاكثر لا توصل اليها والقريب
من المشهور في اكثر الامر يكون مشهورا اشهر وما او مظنونا له بوجه ما والمظنون له بالاكثر لا يعدم احدا واما عند الظن
او ما سوا احد الشهرة والشنعة مطلقة او بحسب قوم او انسان فاذن الاكثر هو ان المشهور لا صح الشنيع والشنيع
لا صح المشهور واذا صح المشهور من الشنيع لم يكن ذلك طريقة تميله لانه انما يحتاج ان صح الشي عما هو اعرف منه فيبقى
ان صح المشهور مما هو اشهر وكل واحد من المشهورات والشنيع لا يتوصل منه لسرعة الى ما هو بعيد عن الظن الا ليس
مثل الظن الى احد او دونه بوجه وهذا كله في الاكثر وايضا فان مقابل المشهور في الاكثر شنيع اللهم الا ان يكون المشهور
ليس مطلق مقابل بحسب قوم او قوم دون قوم مثل ان الصا موثر والقياس موثر بل فانها حلية مشهور لمقابله

شنع عند من هو مشهور محمود عنده وفي ذلك الوقت ومقابل الشنع مشهور فاذا كان الوضع مشهورا فان محمه
السائل شنع وبالعكس واذا كان ليس مشهورا ولا شنع فان النتيجة كذلك واذا كان كذلك فمعنى ان يكون المجيب
المستعد لنصرة وضع مشهور ممتنع عن تسليم الشنعات لان نقض وضعه وهو مجيء السائل ام شنع ولا يكاد ممتنع عن تسليم
بل المشهورات اقرب الى ان يجيء في نصرة وضعه من ان يناقض بها وضعه وان كان يكون لا نصرة شنع لم يسلم المشهورات
وقول اي بعد ان لم اسلم لك مثلا ان الخير والشر متقابلان فلست اسلم لك ان العلم والجهل متقابلان سوا كان مجيء
الوضع على ان ذلك رايه او على انه نائب عن غيره وقول ان الذي انصر وضعه اذا لم يسلم لك ان الموجودات
كثيرة فهي يسلم لك ان جوهرا وعرضا وهما غيران واما اذا كان نصرة وضع ليس مشهورا ولا شنع فليسلم المشهورات
والشنعات فان المسافة منهما الى اتضاح الامر الذي لا راي فيه في المشهور يشبه ان يكون مسافة بعيدة وان
المحاورة الواحدة لا تفي بها وان كان يحب نصرة وضعه … ويستقبح انكار المشهور وتسليم الشنع لم يستضعف رايه
نفسه في تسليم المشهور وانكار الشنع المقدم ويعرف ان الذي يسلمه يبطل الوضع والذي ينصره ولكنه انما يسلمه كرها
للعدول عن الانصاف والمجيب ان يتوقف في ابتداء الامر عن تسليم ما يراد منه تسليمه اذا كان فيه غموض فلا يسلمه
الى بعد الاستكشاف والاستفهام واذا كان ما يطالب بتسليمه اشتراك اسم فلا يكتفي بتفسير المعنى المقصود فيه سوا
… بعد معاني ذلك الاسم … او لم يكلف ذلك بل جعله الى السائل فانه لا يلزمه ان يجيب … ولا يجب
عليه ان يقول فيما لا يفهمه انه لا يفهمه فاذا كان الحكم صادقا او كاذبا في جميع المعاني لم يمتنع كثيرا … الى
في الاستفسار والاستفصال وان كان كاذبا في بعض المعاني وصادقا في البعض فليحسب له اما ان يسلم المعنى
واما ان يعين احد المعنيين ويعرف صدق الحكم عليه دون الاخر ويجعل الاصرار في المعنيين على السائل وعلى
ان المجيب في جميع ذلك ان يسلم في ابتداء الامر ما يطالب بتسليمه من غير دلالة على الوجه الذي فهم ويذهب اليه
والعنه فاذا اتي عليه اخر انقض وضعه وكان من وجه اخر غير الوجه الذي فهمه عاد ومنع ان الذي يسلمه ليس هو على
هذا المعنى بل على معنى اخر لكن ذلك مما ينقص من المجيب ويدل على قصوره وضعف فهمه او على الاتصاف والمراوغة فربما
ظن به انه … قد احد يحتال حين لزمه الالزام مما سلمه فهو يحاول الان ان يحرف ما سلم عن وجهه وربما ظن به انه
كان … عالم بالاشتراك وخاطرا من طلب … فيه والمجيب اذا امتنع للسائل فاما ان يمانعه في المقدمات …

وقد يمتنع في ذلك … واما ان يمانعه في المقدمات المسماة المقدمات القريبة والسائل اما ان ياخذ تلك المقدمات على انها
بعد نحو قياسات او على انها ماخوذة نحو الاستقراء والتمثيل واذا اخذها الاستقراء المجيء منها الاستقراء وكان المجيب
قد سلم الجزئيات لم يمكن له ان يماحكه ويمتنع عن القبول الا بان يناقضه كما قيل من قبل ان الاصعب من المناقضة ان لا
يسلم العموم مستعصيا من ان لا يسلمه لقياس يبين في بعض الجزئيات انه بالخلاف فيكون ذلك قياسا على مقدمة
العناد وهي مقدمة المناقضة فان المجيب ان يفعل هذا اذا استقرى عليه حتى يقصد ان يعكس لا على مقدمة العناد
بل على نفس المطلوب ليبطل بكلية الاستقراء ويحصل المطلوب مناقضا للاستقراء السالم الاستقراء الا لصحيح نقيض
المطلوب وهذا مما قد سلف لك ذكره واما اذا حاول ان يأتي بقياس منتج حكما على المطلوب يخالف حكمه …
فلذلك كاله ان يأتي بالجزئي المناقض … حسا او مشاهدا ولكن المشاهد والمحسوس والمعروف اكثر من السهل …
والعسر لم يعد تسليم الجزئيات ان يأتي بقياس لمعاندة المقدمة الكلية فيما اكثر وكيف قد سلم الجزئيات وما عمل امثاله وقد
امره وعلى ساير … الظاهرات والقياسات التي توجب خلاف الظاهرات فان كان قد اوجد منها ما يصعب حله
مثل قياس على ابطال الحركة ومعلوم امرها انها مماحكة وعدول عن الحق والمماحكة محاورة يعدل بها عن الالتفات
في طريقة المحاورة الاجابة والمثل … الاولى بالمجيب ان لا ينصرف … شنعا يحوج الى المماحكة والعدول
المجيب وضعا صادقا في المشهور … عليه بقياس منتج نقيضه في الظاهر فمعلوم ان فيه كذبا فان كانت
احدى المقدمتين كاذبة والاخرى صادقة فلا معنى ان ياخذ في المماحكة بالامتناع عن تسليم الصادقة في المشهور بسبب
الى النقيض … وخصوصا … بل يجب ان ينقض القياس من جهة ابطال الكاذب واما اذا اجتمع فيهما جميعا
الكذب فانه وان كان انكارهما … في القياس فالاولى … هو الكبرى المشتملة على القول الكلي فانها
اذا ادل على كذبها بالضد ابطل القياس وابطل النتيجة وصدق النتيجة في … مثل انه اذا كان قال كل ج ب وكل ب ا
وكان لا يمكن ان يكون شيء من ب ا … امتنع القياس وامتنع ايضا صدق ان كل ج ا وذلك لانه اذا كان كل ج ب
وكان لا شيء من ب ا … ان لا يكون لا شيء من ج ا … امتنع ان يكون كل ج ب وسلم ان كل ب ا امتنع القياس
ولم يمتنع ان ج يكون بعضا … ويكون كل ذلك … امتنع ان كل ب ا … يكون اعم من ب ومن ذلك
الشيء ويكون هناك قياس اخر ويكون … كل ج ا ممكنا فلا يكون … انكار الصغرى ومقاومته بالضد

ابطال

راى القياس الشنيع معا ومثال ذلك ان كذب كا و ب في ان سقراط جالس وان كل جالس كيس لم ان يكون
عالما ويكون كل عالم كيس فلا يكون كل جالس كيس اما اذ احدث لا شئ مما هو جالس بكيس رفع القياس الشنيعة
معا وبهذا يجب ان يفهم هذا الموضع ومعانده المجيب اما نحو القول واما نحو القائل والتي نحو القول فان شاكله كلام
المقدمات بل بما لها الا على سبيل مشاكلة ومثاله القائل اذا وجد وصف الملكة سبق المحال ومع ذلك [illegible]
عليه وما [illegible] مقصد ومقاومة غير مناسبة ولا حقه مصنف القائل عن الامعان مما كان له وتشككه وتحيرا ما
نحو القائل فان يكون مثلا المقدمات محموده وقد يلزم عنها المطلوب اذ اغيرت بعض الشعراء والحق بها بعض الالحاق
لكن السائل يعجز عن ذلك فيقاومه لا من حيث انكار المقدمات بل من حيث يقول ان السائل عسر مبيح وان ما هو
لازم مما يعانده فيكون الفصول انما هو من سوء تاليف السائل لا للقرائن وبحسب [illegible] الكلام وان كانت قوة كلام
موقوفه على سبيل الامثلة المذكورة في تحليل القياسات حرى من الفرق بين اللازم مطلقا ومن اللازم بحسب
وربما كانت هذه المعاندة الموجهة نحو القائل من سبيل اخرى وذلك ان يطول عليه الزمان في مساحات نحو ونحوها
كان السائل يحد سوالا الى امور لا مدفع لها [illegible] معه [illegible] مركبة تشويش عليه الامر لاختلاط
[illegible] من امور خارجة [illegible] والمجيب يمسك السائل [illegible] قوله واما [illegible]
[illegible] في سلم [illegible] فان كان مجادلا في مجادلة تعنى ان يكون عذر في ذلك اقرب من القبول
واما المجادل على سبيل الارتياض فانه يعسر ذلك على نفسه او الارتياض [illegible] على الشر يمكن معا
فانها [illegible] نفسه عنه ولا [illegible] ولا يكون السائل [illegible] الحظ [illegible] فانه عند [illegible]
مباركته اللهم الا ان يكون الارتياض هو الارتياض المذكور بل الارتياض [illegible] المجاهده والمعانده [illegible]
[illegible] والمعاشر في هذه المعنى [illegible] معاشر ومشاغبا ولذلك ان كان العرض فيه المجاهده فان المعاشره
في جدل الجهاد [illegible] فانه ليس له ان ينكر المشهورات الحقيه والامور [illegible]
[illegible] في ارتكاب الشنيع [illegible] على السائل [illegible] عليه من كل وجه وقايس عليه من كل [illegible] ومن
جهات الشهرة [illegible] بان يكون الراضي [illegible] المحمودات
من يعرف بالكذب [illegible] فانه لو كان كل ذلك المصنف لما ارتكب الشنيع [illegible]

بتسليم الشنيع والمحال المشهور [illegible] وصعب عليه من هناك فلم يسلم السائل في القياس عليه مما هو [illegible]
على الكذب [illegible] من حيث [illegible] الطاهرات السابق انه سلم علم يجب [illegible] فان [illegible]
[illegible] والسائل [illegible] وكان كثير من الناس [illegible] فان المصادرات التي
في قوة المصادرات [illegible] على المطلوب الاول مع نفسه وهو لا يشعر فكذلك لا يبعد ان يكون ذلك [illegible]
[illegible] لو كان [illegible] من حيث لا يشعر ويسلم [illegible] فاذا استعمل السائل [illegible]
ما هو مصادرة على المطلوب الاول وعكس [illegible] المواضع [illegible] في الاول
نفسه [illegible] ان يكون الاحد [illegible] او لا يكون [illegible] بالفعل ولا بالقوة حتى يكون
بحيث اذا [illegible] يكون له صورة [illegible] في ان يكون [illegible] ولكن لغير المطلوب الثالث
ان يكون [illegible] المطلوب ولكن ما هو كذب وغير مشهور والرابع ان يكون فيه فضل لا يحتاج اليه والخامس ان يكون
مقدماته [illegible] ولكن اخفى من النتيجة وهذا كله بحسب القول من حيث هو قول والذي [illegible] القول من
حيث القائل **فصل في الوصايا المشتركة بينهما** [illegible] القياس الحاصل والقياس المستحق [illegible]
ذلك وفيها اصناف المصادرة على المطلوب الاول والمصادرة على مقابل المطلوب واعلم انه لا يستوى كل
[illegible] في استحقاق [illegible] مقدمات القياس عليه بل لكل شئ مقدمة بحسبه وكثيرا ما يكون القول الصحيح احسن [illegible]
وذلك لانه قد يكون القول الصحيح في [illegible] مؤلفا من [illegible] واقل شهرة والقول الغير الصحيح في صورته
قد يكون مؤلفا من [illegible] وربما كان [illegible] عليه [illegible] لا [illegible] في حال و [illegible] ذلك كله
ان يكون مع انه مؤلف من [illegible] صدق [illegible] فان هذا لا يكون [illegible] على الشئ مناسبا
والقياسات اما علمية واما [illegible] من عمل جدل الجهاد واما [illegible] سوفسطائية الا التي [illegible]
[illegible] واما [illegible] فمن ذلك جدلي [illegible] على [illegible] ومن ذلك جدلي
امتحاني على [illegible] ومن القياسات على [illegible] والحق والمشهور كقياس على [illegible]
فاما [illegible] الى [illegible] حق [illegible] والقول المظنون قد [illegible] حقا ومظنونا [illegible] مظنون و [illegible]
[illegible] قد سلم مظنونا و يكون [illegible] من الامرين [illegible] من كل واحد مما استعمل في [illegible] ومن الوجوه التي

شك ما القياس ان يكون فيه فصل لا يحتاج اليه وتم الكلام دونه ثم يكون وجه يعمى وجه اللزوم ويخفى المقدمة التي
عنها اللزوم وكما اذا اعرض قائل برهان بين ان بعض الظن آكد من بعض وكان يكفيه مثلا ان يقول ان الامور
بعضها اكثر في الامكان من بعض والظن بما هو اكثر قوي واوكد فالظن امور ممكن به او يقول ان من الامور ما هي
دائمة ومنها ما هي غير دائمة والدائمة افضل من غير الدائمة منها ما هو افضل الوجود ومنها ما هو اضعف وجودا
والظن لا يكون في الدائمة وانما يكون مما هو في الممكن الاكثري ثم يتبعه تمام الكلام فهذا الكلام قد حشي بفضل حشو
عن المعطى بالقياس التي فيه والقول الفاضل هو الصادق المقدمات الظاهر بهيئة المنتج للمطلوب بالفعل بلا الذي
ان لم يكن مقدماته ظاهرة كانت قريبة منها وكانت صحيحة لازمة عنها وان كان قد عدم تمام حسن التاليف فهو حيث
يعود الى الترتيب والتاليف الواجب فحصل لعدم او ما جزا او زيادة او نقصان والقول الرذل هو ما يرى انه منتج
وليس بمنتج وهو المرائي المشاغبي او الذي ينتج ولكن غير الذي يراد اثباته ومن وجوه رداءة القول في ذلك
ان يكون منتجا للمطلوب ولكن من مقدمات خارجة عن الصناعة وغير مناسبة كمن يبرهن على الطب من مقدمات
هندسية او على المطلوب الجدلي برهان تعليمي ومنها ان يكون استعماله للصدق انقص من الكذب لا على سبيل
الحلف ولا لان الكذب مشهور فيكون بالجري ان يلازم مستعمله لامر هو يستحقه لا لاجل الكذب فان الكذب قد يغلط
في استعمال الجدل فان القياس الكذب قد يستعمل اذا كان مشهورا او من يستعمل لا على هذه الجهة فقد قام المغالط مقام
او غلط سهوا او قد يستعمل الكاذب في موضع آخر استعمالا مواهما وهو ان يكون المجيب قد حط صادقا ما يلزم السائل ان ينتج
كاذبا ما يلزم ان يصحح عن كونه محمودا ومسلما فلا يكون هو معه ولا في سبيل الكاذب لكاذب ومنها ان يكون مصادرا
على المطلوب بالحقيقة في المستعمل او على السائل بالحلف او يكون كذلك بحسب الظن وقد علمت ما هو بالحقيقة مصادرة
على المطلوب الاول وانه هو الذي يكون هو او بعينه هو المطلوب واما الذي بالظن فهو الذي يخالف هو او
في الحقيقة هو المطلوب واما الذي بالظن فهو الذي يخالف هو او في الحقيقة هو المطلوب لكنه يوجد في الظن كانه
وانه المستعمل لذلك سواء اخذ ذلك او اخذ بهذا ولد والمصادرة التي بحسب الظن هي على وجوه منها ان يؤخذ الاعم
مكان الاخص لبعض مقبول المجيب انك قد اخذت الامر نفسه في حجتك او سواء استعملت الاخص او الاعم لكن يستعمل في
اثبات ان علم المتضادات واحد ان علم المتقابلات واحد فيقول المجيب ان هذا بعينه هو المطلوب او يقول اثبت

بذ السلمت ذلك والثاني ان يؤخذ الاخص مكان الاعم المستقرى كما يوجب كلي الشامل المورد والثالث ان يكون الكل
جزءا ما خذ السائل القياس في المصادرة على جزء منه لكن يريد ان يبين ان الطب معرفة بحال الصحة وحال المرض فيقول
لان الطب معرفة بحال الصحة والطب معرفة بحال المرض والرابع ان يؤخذ اللازم مع الشي لكن يقول ان الضلع
مباين لانه غير مشارك او الانسان محبوب لان الضاحك محبوب والمصادرات على المتقابلات على خمسة وجوه
ايضا اما الخمسي المذكورة واما ان يؤخذ في البعض محمولا منها واكثر ليتدل الحق ان فاصل بدل توانا ليس بفاصل واما
ان يوجب في الجزئي مقابل ما اوجب في الكلي المدعي واما ان يصادر على ضد لازم ما وضع في المقدمات او لازم ضده
او على ما يلزم ضده لازم الموضوع والخطأ في المصادرة على المطلوب الاول هو بانتصار السفسطي يوهم الحاجة او الاحتياج
اليها فوجدنا ما هو ذو حاجة في بيانها واما الخطأ في القياس على مقابل المطلوب فهو في اعتبار مناسبة
المقدمات بعضها الى بعض فالاول المبحث فيه الى النتيجة والثاني بعض حاله من نفس القياس ومعنى ليس اراد ان
يحصل له ملكة الجدل ان يعود عكس القياس المعرض والصد جملة مع في انشاء القياسات وان يعد على
ان يطلب شتى سائر ذلك ليس بعض القياس من نفسه اذا امكن ان يختفي صورة العكس وجد الشهرة وبعده
يجب على الجدلي ان لا يسأل الطلب الدرية بالاحتجاج للشيء الواحد من المواضع المذكورة بحجج كثيرة ثم يعود ويحتج
لمقابله من مواضع اخرى فتارة واعادة مقدمات تلك الحجج وتارة ومقدمات هذه الحجج التي بحاجتها فان ذلك يكون به
خصوصا اذا كان جيد الطبع حسن الاختيار للاصل والاختيار للاحسن وان يحفظ المسائل الخلافية المشهورة ويحفظ
حجج الاثبات والابطال فيها من المواضع التي ذكرناها وان يكون جيد والاصول والمبادي مشهورة عنده ويكون
كلها على طرف لسانه وان يتدرب في اخذ القول الواحد اقاويل كثيرة بالتقسيم والاشتمال وتحليل الحدود والقياسات
الى المبادي والاصول بممارسة كتاب انولوطيقا وان يجتهد على رد الجزئيات الى احكام عامة يكون انفع له من حيث
الحفظ فان كان احد العاقل صعبا في كل شيء واما في الاستعمال السبقي للمشاغل مع الاجوبة والاستقرار
مع العادة واعلم ان صناعة الجدل يعتد بالقوة وعلى اكتساب القياس وعلى المنتصر وعلى المعارضة لاحتجاج
التوصل الى المقومات والسعي لصحة السؤال الواسع والقياس فعل السائل والمقاومة فعل المجيب والمعارضة للصاحب
وهي ان يورد قياسا معروضه كالذي يقياس السائل الذي ابطل وضعه حين لم يقدر على مقاومة ذلك القياس

من المسائل وحي بعينه حدا والمناقضة الفاضلة للمجيب وهي ابطال حكم الاستقراء وتكذيب الكبرى والقياس والمعارضة

سيما ان من كثر والى وحده وهو المناقضة والمقاومة ان وحده والى كثرة اما المناقضة فان يجعل الكلي الموجب

الحكم الجزئي كلي ومخالف الحكم واما المقاومة فلانها انصراف مما عن الواحد وهي القصد الى الكثرة وهي المقدمات مع

ذلك فلا ينبغي ان يصح ما فيه من المقدمات بكونه اخرى والاولى ان لا يشتغل المجيب بحفظ كل وضع او

بعضه فلا التنافل بما والقياس على بعض كل وضع مل كل على المحسان يكون الضرر للمشهور والصادق

وعلى السائل ان يكون ابطال للشنيع والكاذب فلا ضرر في ان يحامل البحث بالبعض الى حده لمحمود والحاشية

من الطريقة بالحد عن الطريقة بل الاولى مثل هذا المعامل ان يكبح ويلح ولو معالطة روح عليه المعروف انه

مع انكاره والحق قابل للباطل تم الجدل والحمد لله رب العالمين وصلى الله على سيدنا محمد واله وصحبه اجمعين

بسم الله الرحمن الرحيم

الفن السابع من كتاب الشفا وهو في السفسطة

المقالة الاولى من الفن السابع من المنطق فصل قد فرغنا في المحاورة الجدلية بحسب الكفاية واما المكتب

المغالطي وهو القياس الذي يعلم المشبه بالجدلي او التعليمي ليسمع البعض وضيعة ما الجري ان يتكلم فيه بالجري

ان لا يسمع يسكت وهو حال مضللا كالسيات فلنذكر ونقول انه كما ان من الامور حقا وشبيها مشبه بالحق

من الناس من هو بالحقيقة في الحب طلب البرهنة ومنهم من يرائي بذلك ما ظهره ما ليس منه ويكذبه فمن

ومن الحسن ما هو مطبوع ومنه ما هو مجلوب مطرح وفي الامور الجمادية منه ما هو فضة وذهب بالحقيقة ومنه ما هو مشبه

بذلك كالرصاص المصفى والذهب وما يعد من الرصاص المصاب بالصبغ من الشبه بالمرار ومن الفضة بالصبغ المرار و

سائر الاصباغ التي يعدها اصحاب الحيل كذلك قد يكون من القياس ما هو حق موجود وقد يكون منه ما هو

سوفسطائي شبيه بالحق ولا حقيقة لقياسه موجودة واما صروح عن ظن من لم يتدرب كانهم ناظرون

من بعيد والفرق بين القياس المطلق والمبكت المطلق ان القياس المطلق قياس مطلق بحسب النتيجة

المطلقة فان القياس قول اذا سلمت فيه اشياء لزم عنها لذاتها قول اخر غيرها بالاضطرار واما المبكت المطلق

فهو قياس على نقيض النقض ودعوى وضع والمبكت السوفسطائي هو قياس يرى انه مناقض للحق وهو

نقض الحق وليس كذلك بالحقيقة والسوفسطائي يروم من جهة ان يشتهر او يشتهر اكثر الناس بما يعلم وانما يعلم

فذا الحق والباطل كثيرة اوكد ما في حد انفراده او لاجل تركيبها ويكون حاصل السبب في ذلك انهم اذا تكلموا الفاظ

الاسماء او باينهم من الامور فاذا اعرض في الاسماء اتفاق وافتراق حكموا بذلك على الامور مثل الحاسب الغر اذا

اذا اغلط في حسبه ويعتقد وظن ان حكم العدد في وجوده هو حكم عدده وكذلك اذا اخالط غيره واحد وجب الفعال في

الاسم سبب قوي وهو ان الامور غير محدودة ولا محصورة عند المسميين وليس احد منهم عنده ما يسمى الكثير جميع الامور

التي يروم تسميتها ما حد بعينه وذلك بحسب كل معنى اسما على حده بل انما كان المحصور عنده وبالقياس اليه الاسماء فقط

فعرض من ذلك ان جوز الاشتراك في الاسماء اذا كانت الاسماء عنده محصورة ولا يحتمل ان يسلع بها ركبت الكثير

غير متناه لان الاسماء حيث يتجاوز حد الحقيقة الى طول غير محصل فلم يوطن المسمي الواحد والمختلفون انفسهم الا على انحصار الامور

في حد ويجاوزه الامور كل حد فعرض اشتراك امور كثيرة في لفظ واحد فهكذا اعني ان يفهم هذا الموضع وهو مكلف

محرور الى الصواب كثيرا وقد علمنا في الفصول الماضية ما دل على السكار ما ان يكون السبب في اشتراك الاسم

سابق الالفاظ وعدم سابق المعاني واذا فهم على هذه الصورة كان اقرب الى الصواب فهذا هو من اسباب ان وقع

الاشتراك في الاسماء ووقع المغالطة بسببه وعرض منه ما يعرض من عقد الحساب وكان الى سبب اذا كان عن منهم

بغلط بنفسه ويغلط غيره وكذلك يعرض لا عن اذهانه كما يعرض من الالفاظ وغيرها من الوجوه والمغالطة التي سنذكرها ولسبب ان

يكون بعض الناس بل اكثرهم عادم الشأن وظن الناس به انه حكيم ولا يكون حكيما على الشأن ويكون في نفسه حكيما الا

بعد الناس فيه ذلك والعذر انما وسابقا في زماننا قوم هذا وضعهم فانهم كانوا يتظاهرون بالحكمة ويقولون

بها ويدعون الناس اليها ودرجتهم فيها ساقطة فلما عرفناهم انهم مقصرون وظهر حالهم للناس انكروا ان يكون للحكمة

حقيقة وللفلسفة فائدة وكثير منهم لم يمكنه ان ينسب الى صريح الجهل ويدعي بطلان الفلسفة من الاصل وان يسلخ كل الاسلاخ

عن المعرفة والعقل قصد المناقض بالسلب وكتب المنطق والناس عليها بالعيب فاوهم ان الفلسفة افلاطونية وان الحكمة

سقراطية وان الدراية ليست الا عند القدماء من الاوائل والفيثاغوريين من الفلاسفة وكثير منهم قال ان الفلسفة

وان كان لها حقيقة ما فلا جدوى في تعلمها وان النفس الانسانية كالبهيمة باطلة ولا جدوى للعلم في العاجلة والا

الاجلة فلا اجلة ومن احب ان يعتقد فيه انه حكيم وسقطت قوته عن ادراك الحكمة او عاقه الكسل والدعة عنها لم يجد عن

التعاطي لما هو المغالطين محيصا ومن هاهنا تحدث المغالطة التي تكون عن قصد وربما كانت عن ضلالة والمغالطون

فالمتشبه بالسوفسطائي ومشاغبي يرائي فالسوفسطائي هو الذي يترائى بالحكمة ويدعي انه مبرهن ولا يكون كذلك
بل اكثر ما يناله ان يظن به ذلك واما المشاغبي فهو الذي يترائى بانه جدلي وانه انما يأتي في محاورته بقياس من
المشهورات المحمودة فلا يكون كذلك بل اكثر ما يناله ان يظن به ذلك والحكيم بالحقيقة هو الذي اذا قضى بقضية
يخاطب بها نفسه او غيره نفسه انه قال حقا صدقا فيكون قد عقل الحق عقلا مضاعفا وذلك لاقتدار وعلى
قوانين يميز بين الحق والباطل حتى اذا قال صدقا قصدا هو الذي اذا اكثر وقال اصاب واذا سمع من غيره قولا وكان
كاذبا امكنه اظهاره والاول بحسب ما يقول والثاني بحسب ما يسمع فيلحقها ان يكون واغلب الصرف اليه السوفسطائي
وكده ان يستعمل الالفاظ المشتركة ويحصيها ومصاعدها اجمع بل ان يخلط على جميع المخاطبات والمحاورات
السوفسطائية واصنافها لتكون مادة معدة لما يعقله وكاد ان يكون اشتراك الاسم هو انفع له في ان يظن به
انه حكيم ولا حاجة له الى اثبات وجوه هذه الالفاظ المشتركة احساس المخاطبات المضللة والامر في وجوهها
ظاهر ونقول ان اجناس المحاورات القياسية المتعلقة بالامور الكلية اربعة البرهانية والجدلية والامتحانية و
المشاغبية وقد عرفتها فيما سلف لك وعرفت الفرق بين المشاغبة والسوفسطائية وعرفت ان المغالطة جنسهما
جميعا وقد عرفت البرهانية والجدلية والامتحانية وبقيت المشاغبة فنقول ان اغراض المشاغبة خمسة
واحد منها التبكيت المغالطي والثاني الشنيع بما يسلم مما يسلمه او يقوله المخاطب والثالث سوق الكلام الى الكذب
والى خلاف المشهور والرابع ايراد ما يتحير فيه المخاطب ويلتبس عليه معناه من جهة اللفظ والاغلاق والاعجام
وعلى ما يسمع صحيح بعد وخامسها الهذيان والتكرير والتبكيت منه ما هو داخل في اللفظ ومنه ما هو داخل في
المعنى والفرق بين التبكيت وبين غيره ان التبكيت هو نقيض القول الذي يراد به اثبات نقيض الوضع والحق
مطلوب معلوم واما الاخر فليس المغالطة تورد على هذه السبيل بل قد يتحدى بها على العلم المخاطب بمقصوده
بها وكثيرا ما يسأل السوفسطائية عن طرفي النقيض فان يسلم له الموجبة فلا يعقد منه التبكيت وان يسلم السالبة
لم ينتفع بها في التبكيت ويشنع بان هذا الذي سلمت محال او غير مشهور فيكون صنعه هذا من باب التشنيع ليس
من باب التبكيت وعلى هذا القياس صنعة مشاغبي واما التبكيت الداخل في اللفظ فنوع الغلط فيه اقسام
باشتراك الاسم والمماراة واشتراك التأليف واشتراك القسمة وبسبب اختلاف العجمة والاعراب وبسبب

اختلاف

اختلاف العجمة والاعراب وبسبب اختلاف شكل اللفظ وجميع ذلك يوثر في القياس ويوثر في الاستقراء ويعلم
حله ايضا بالقياس والاستقراء فانك اذا استقريت الامثلة تحققت ان هذه هي اسباب الغلط والقياس
يوجب حصول ذلك اذا وقع من اشتراك الاسم والاستعجام او غير ذلك وجب ان يختلف نسبة الوسط الى الطرفين فلا
يكون واحدا بعينه بل يختلف نسبة الطرفين الى السعة فلا يكون الطرفان يتواخذ بهما في القياس هو بعينه الذي في النتيجة
فهو من المحال ان لا يكون القياس في الحقيقة قياسا والقياس يوجب عليك عكس هذا ايضا وهو ان اسباب
المغالطات اللفظية هي هذه وسيرد عليك هذا القياس في موضعه من بعد وامثال التبكيت المغالطي لاشتراك
كمن يقول للمتعلم انه يعلم او لا يعلم فان لم يعلم فليس بمتعلم وان علمه فليس يحتاج الى ان يتعلم والمغالطة في هذا ان قوله
يعلم يعني به ان يحصل له العلم ويعني به حصل له العلم والذي يعلم ليس يتعلم يصدق اذا كان ليس يعلم يعني انه لا يحصل
له العلم ويكذب اذا كان يعني حصل له العلم وربما كان لفظ يستعمل في لغة العرب والدال على الفكرة والروية وربما
كان والدال على حصول العقل نفسه وكذلك قول قائل هل شيء من الشرور بواجب ام ليس بواجب وان كان واجبا
فكل واجب خير فبعض الشرور خير وان كان ليس بواجب فلا يوجد البتة فان ما لا يجب له وجود ولا صفا ليس
بموجود مثل الموت والهرم وغير ذلك مما هو واجب ضرورة والمغالطة سببه ان الواجب وجوده وغير الواجب
العمل به وانما يقال لهما واجب باشتراك الاسم ومفهوم الواجب الاول ان وجوده ضروري ومفهوم الواجب
الاخر انه [illegible] محمود وايضا قولهم لا ان يكون الذي هو قائم هو القاعد بعينه او لا يكون فان كان هو
الفاعل بعينه فالشيء هو بعينه قائم وقاعد وان كان غيره فليس القائم بعد على انه يكون قاعدا والمغالطة ان
قولنا القائم يعني به نفس القائم من حيث هو قائم ويعني به الموضوع الذي يكون القيام وصاحبه فهذا واشباهه
مانع باشتراك الاسم فهذا الاسم هو الذي بحسب اعتبار لفظ مفرد واما المشاغبة فان لا يكون
الغلط الاشتراكي واقعا بحسب شيء من الالفاظ المفردة ولكن يكون الغلط لاختلاف مفهوم التركيب منها
كمن يقول للعدو لي مغصب والمقاوم لي ماخذ وهذا امثال حسن في غير لغة العرب ومعناه ان هذه اللفظة
منها تارة وانك مغصب لي لم اجد العدو وتارة انك مغصب الذي هو عدو لي وكذلك لا اجل معاندي
ماخذي او ماخذ معاندي واما الاشبه بالغرض من الكلام العربي فان القول فانك هل الشيء يعلمه الانسان

فذلك بعلمه او ليس كذلك فان كان الشئ الذى يعلمه الانسان بذلك يعلمه والانسان يعلم الحجر فالحجر يعلم الحجر فان
لم يكن كذلك فاعلم ان ساعدا علم عمرا او يقول ما يعلمه الانسان فهو ما يعلمه ويعلم الحجر فهو حجر فالسبب فى
هذه المغالطة ان لفظ ذلك ولفظ هو تارة يشير الى المعلوم وتارة الى الانسان وكذلك على معنى الانسان
فاما مصر وكذلك على مثله موجود انت موجود هو وعلمت ان الحجر موجود فانت موجود والحجر الان هو كسانت
موجود هل يجوز ان نفهم انت موضوعا وموجود اهو محمول عليه ويجوز ان يكون انت هو تاكيد لقوله على مثله
لقوله قلت ويجوز ان يقال الغلط فى هذا على جهة اخرى علمت انه موجود والمسئول موجود وقد علمت ان الحجر
موجود ويكون هذا فيه اظهر منه انما يقع الغلط فيه بسبب استناد اجزاء المركب بعضها الى بعض وقد يكون فيه
بسبب اختلاف ايهام التقديم والتاخير فان القائل اذا قال ان العالم شريف امكن ان يختلف الافهام فانه
يجوز ان يكون العالم احده موضوعا والشريف احده محمولا ويجوز ان يكون المحمول هو العالم لكن اخره كما قال عالم زيد
ومثال ذلك لو قال الساكت متكلم امكن ان يفهم الساكت يتكلم وان يفهم ان المتكلم ساكت ومثال الاتفاق فى الاسم
ومثال المساعدة يرجع الى جملة واحدة وهى ان يكون المفهوم مختلفا لكن الذى للاتفاق هو بحسب اختلاط المعنى
ان يكون مشتركا بالحقيقة او يكون مشتركا بالعادة للاستعارة والمجاز والذى للمساعدة بحسب التركيب من المفردات
كقول القائل معرفة الكتابة فقد يفهم به معرفة يكون العارف بها الكتابة ويفهم به معرفة يكون المعروف بها الكتابة
وهيكلية نوع كثرة فى مفهومه وكل واحد من لفظى الكتابة والمعرفة ليس مشتركا فى هذا الموضع واما الذى للتركيب
فهو ان يكون للقول عند التركيب حكم يطلب ان يصدق ذلك الحكم عند التفصيل ويكون للغلط فى التركيب الا سوا
ان يقال القول مركبا فيكون الحكم وان يقال مفصلا مثال ذلك ان القول القائل قد يمكن الجالس ان يمشى والذى ليس يكتب
ان يكتب فانه لما عطف قوله الذى ليس يكتب عطفه على انه فى مثل حكمه من الامكان الذى فيه يصح عن كرير
الامكان مرة اخرى اجراء للعطف وعلى ان حكمه حكم المعطوف عليه فان فصل هذا كذب ان يقال الذى ليس يكتب يكتب
وانما كان يصدق مركبا على الامكان والقوة ولكان معناه والذى ليس يكتب هو بالقوة كاتب ويعلم الكتابة يعلمها
ويعلمها لكان يفهم لهذا الموضع هذا او لا يستقل باشتراك اسم فى حدث الرئيس يكتب يفصل اشتراك الاسم فصل آخر
قد مضى وكذلك اذا ركب من قولنا ليس يكتب وقولنا يكتب فان هذا ان ركب معه القوة وفصل الذى ليس يكتب

بالقوة كان القول صادقا فان فصل وحذف القوة كذب القول وصار الذى يعلم الكتابة الان هو فى نفسه كاتب فهو
يعلم ما يعلم كذا الحب ان نفهم هذا الموضع وبعد هذا اقول يمكن ان نفهم على انه مثال كلى ويمكن ان يفهم على انه مثال
آخر اما الاول فعلى هذا الصورة ولو كان القول الصادق يجب ان يكون اجزاؤه صادقة لهذا الكان من يمكنه ان يقول
لفظا مركبا حقا واحد العدد كان اى باب اكثره حقه وليس كذلك بل القائل حقا واحدا الحب ان عسر حمده فى
ذلك الواحد واما اجزاء الحق فربما كانت باطلة كقول القائل لو كانت الخمسة زوجا كان زوج لا منقسم فان هذا الواحد
حق وليس يلزم ان يكون اجزاؤه حقا واما الثانى فهو انه اذا صح ان يصدق القول المركب من ان يكتب ولا يكتب
مفصولا عن القوة وعلى ان مفصولا صادق يصدق مركبه امكن ان اغالط من استفاد هو على اجزاء واحد بعينه
على امور بسيرة عمرا او كان او حال القوة واجزاء حقا واحدا وحد مثل فى هذا الشئ آخر يصح ان يكون هذا الباب
وباب المراء واحدا فان ذلك التفسير يجعل هذا المثال مشتركا فى تركيبه لا منها لا تفصيل التركيب فيه ولا يجب ان
يمنعه البتة فهذا المثال الذى اورده وهو سائر الامثلة ليس هو مثالا للكذب المركب وهو العرض بل مثال الشئ
قد يختلف حال تركيبه وتفصيله واما الامثلة التى يحتاج اليها لهذا الباب فهى التى يكون المركب كاذبا الا صادقا والمعلم
الاول قول فى ذلك على الافهام على ان هذه الامثلة قد يمكن ان يصرف فيها ويتاول على وجه يطابق ان يكون الكذب
فى المركب كما يكون مثل هو المعرف واما المثال الذى يراد للعرض فقول القائل مركبا الماشى يمكن ان يجلس حال ما هو
ماشى فان هذا التركيب كاذب واجزاؤه ليس فيها كذب فان شاء احد ان ينظر كيف تغيير هذه على وجه مطابق للمطلوب
فليلحق بهذا الموضع فصل من موضع آخر واما الموضع الذى من القسمة فان يكون الشئ عند التحليل صادقا وعند التركيب
غير صادق ومغالطا جارا الى الكذب وان كان له اولى صدق وذلك التحليل انما يجب الموضوع من القول واما بحسب نفس القول
والذى بحسب الموضوع من القول انما ان يكون القول صادقا على اجزاء الشئ محمولا مفصلا صادقا على الامر بالتفصيل محمل
الشئ اجزاء نفسه ولا يحكم فيها الا بالتفصيل وربما كانت متشابهة مثال الاول قول القائل خمسة زوج وفرد وكل ما هو زوج
وفرد زوج فالخمسة زوج وكذا كل ما هو اصغر وحلو فهو ايضا اصغر وليس كذلك بل الزوج جزء من خمسة والفرد
جزء اخر وليس هو بحسبها زوجا وفردا وان كان فى نفسه فردا بل له جزء زوج وله جزء فرد وهو مركب من زوج وفرد
وكذلك قول القائل ان الاعظم مساو وزيادة فهو مساو ومثال الذى ان الخمسة ثلثة واثنان فهو ثلثة واثنان معا

وهذا خلف والذي يجب القول فيه ان القائل ان كان الانسان حجرا فالانسان حيوان فهذا تركيب صادق
من منفصلين كاذبين ولا سواء ان يكون الشيء يصدق مفصلا ومركبا فانه قد يكون القول مركبا صادقا فاذا فصل كان
كاذبا وكذلك يكون القول اذا اخذ مفردا اصدق واذا ركب كذب واذا الكذب وكذلك قد يكون القول باختلاف
التركيب والتفصيل كما قلنا في باب المغالطات بتضاعف المفهوم ومن امثلة هذه الابواب قولهم اما اسعد
بك بل حر رجل وهو يعني اما اسعد بك هو صادق واما حر بك وهو صادق فاذا اخذ مركبا على انه يقول
اما اسعد بك حين باحر بك حتى يكونا مركبين معا كان كاذبا وعبارة اخرى اما اماك جعلت عبدا وانت حر
فان قوله اما اماك جعلت عبدا حق وقوله وانت حر حق كل اذا افرد واذا جمعا التركيب لا على ان يكون تركيب
خبرين معا صار ان عبدا مقابل على ان يجعلها التركيب حرا واحدا يتعلق لاجل احدهما بالاخر في تمام الكلام كان
سبيلا الى المغالطة لا يحسبان بعضهم من هذا غير هذا او قد يورد من هيهنا مثال اخر انه قد قيل الجلوس من خمسين
مائة رجل والذي يورد من غير المفسر له لا يجعله خاصا بهذا الباب وهو باب القسمة بل مثالا من اشتراك يختلف
بحسب التركيب وكذلك المثال الذي يقال وليس يجب ان يكون كذلك بل يجب ان يخص اعتباره بباب
القسمة الذي نحن في سبيله انما يقولون فيه انه اذا اخذ انه من خمسين مرة قيل مائة رجل استقام وان احيل
الرجل الى خمسين في تركيب القول استحال وكان انهم ان يقولوا انما هو الطف من هذا وهو ان من خمسين رجلا منهم
الجلوس هاهنا الجلوس فصل مائة رجل كان اشبه بالغرض من قولهم من خمسين مرة واما الطريقة التي نوثر ان يعبر عليه
هذا القول حتى يكون مناسبا للقسمة وهو انه لو ترك قولهم من خمسين فصل مائة رجل فلهم الجلوس كان امرا لا يقع
فيه غلط فلما ركب بالخمسين هذا النوع من التركيب صار سببا لان اغلط فيه فظن ان الجلوس فصل من خمسين حلا
مائة رجل وليس بان القسمة مقصورا على ان يكون المفصل صادقا والتركيب كاذبا بالا محالة بل ان يكون المفصل
اصح الصدق والتركيب واصح الكذب حتى الصدق صار اسما للكذب ويحسان يعنم هذا الباب على هذا الوجه
واما الموضع الذي من الاعجام فمن الناس من قصره على المكتوب ونحن نجعله اعم من ذلك وهو ان يغير المعنى بحسب
الاعراب او بغيره لعطاء بالنبرات والتعقلات والمجمعات والمدات والتشديدات بحسب العادات في
اللغات وبالعجم كما ان مثال الاول قول عمر مسكين لا يدري ان عمر فاعل او مفعول ومثال الثاني ان يقول او الو

ان على

ان علما جمعه ومرادان علما جمعه وقرانه ومثال الثاني ان سقط على قوله ما اطرف زيدا فيغلط من يحث مصير
ما اطرف زيدا وكذلك جميع ما يختلف بالتشديد والتليين والمد والقصر مشابه حروفه في الاصل ويختلف
بالنقط واما المتعلق بشكل اللفظ فان يختلف مفهومه بتبع اختلاف اشكال التصاريف والاشتقاق والتذكير
والفاعل والمفعول حتى يكون عند بعضهم السالم فاعلا اسما او الوجع ويكون قول القائل ان الهيولي مادة طبيعيا
معلاما في هذه الانحاء التي تقع بسببها الغلط من جهة اللفظ وهي جهة للغير وذلك لان اللفظ اذا طابق المعنى
لم تقع من جهته غلط واذا لم يطابق المعنى بعينه فاما ان يدل عليه او لا يدل فان لم يدل لم يغلط فان ما لا يفهم لا يغلط
منه وان دل على معنى هو اوضع ان ذلك المعنى الذي يكون هو المعنى المقصود فلا يخلو اما ان يكون المعنى المقصود قد فهم
منه وحده او فهم لا وحده فان كان متفهما وحده فاما ان يكون وهو متفرد واما ان يكون وهو مركب فان كان
اعتبار ذلك من انفراده فاما ان يكون في جوهره واما ان يكون من حال فيه واما ان يكون حاله من خارج فان كان
في جوهره فهو المشترك في جوهره وان كان في حاله فهو المشترك في شكله وهيئته وان كان من حال لحقته من خارج فهو المشترك
بحسب لحقه من الاعجام والنقط وغير ذلك فهذه اقسام ثلثه واما الذي لحقه وهو مركب فاما ان لحقه في نفسه وحده وهو الذي
في اللفظ اشتراك وهو المماراة واما الذي لحقه لا وحده فيكون مع غيره فيكون اما صدق مع غيره او لا صدق مع غيره
فيكون اما التركيب واما القسمة فقد علم ان هذه اقسام ثلثه وان جميع المغالطات اللفظية ستة فصل واما المغالطات
التي تقع بحسب المعنى فهي سبعة واحدة من جهة العرض والثاني من سوء اعتبار الحمل والثالث عدم العلم بالتبكيت والرابع
من اللوازم والخامس من المصادرة على المطلوب الاول والسادس من جعل ما ليس علة والسابع من جمع المسايل
الكثيرة في مسئلة واحدة واما المضلل الكائن بالعرض فهو ان يوجد لشيء عرض لم يقارنه سيئ على سبيل ما عرض منها
غير واجب موجود واحسا العرض لما اعراض كثيرة ويجعل الاعراض بعضها محمولة على بعض في كل موضع او العرض لشي
لشي موجود في حكمه مثل ان تقول ان زيدا غير عمرو وعمرو انسان فزيد غير انسان وهذا المثال يغلط فيه اهل الكلام
في هذا الباب فما احد بعضهم يودي الى ان هذا القياس غير منتج فيكون الغلط لانه غير منتج ويكون من جهة الصورة
لا من جهة المادة واحد بالعرض وانما هو غير منتج لان الصغرى اما سالبة اما الاوسط ليس محمولا للاصغر بل حرف
محمول له وبعضهم يودي كلامه الى صحة صادقة فان زيدا غير انسان ما وهذا صحيح وحسبان يكون السالب او الكلام

الى غلط وجب من حمل ما بالعرض فيقول انسانا كان عمرو او غيره وايضا انسان صحيح ان عمرو او غير انسان اذا
كان عرض للانسان ان كان غير عمرو فاحدهما واحد فلما كان زيد عمرو واحدا للانسان وعمرو شيئا واحدا
جعل زيدا غير الانسان ايضا وكذلك اذا علمت فجعل زيدا انسانا وكان احد الانسان وعمرو شيئا واحدا
وعمرو غير زيد كان زيد غير زيد وقد يمكن ان يخرج لهذا وجه اخر من باب ما بالعرض قريب من هذا ولكن هذا كاف
واما الذي من جهة سوء اعتبار الحمل فلان المحمول قد يكون محمولا بشرط وقد يكون مطلقا وقد يكون محمولا في نفسه و
قد يكون محمولا بالعرض اعني محمولا لاجل غيره كالرابطة كمن يقول ان العنقاء موجود فهو مظنون وكل مظنون هو موجود
فلا يسوء ان يحمل الموجود على الاطلاق وان يحمل كالرابطة كانه موجود [illegible] وكذلك فرق بين غير الموجود
على الاطلاق وغير الموجود شيئا ما وكذلك اذا كان الحمل على جزء واحد او على الكل او على جزء وشرائط اخرى وكونا ما
في النقيض يجب ان يراعى في كل حمل كان في مقدمة واحدة وان يكون في الكبرى كما هي في الصغرى وعلى ذلك الاسماء
واما الموضع المبني على ان القياس [illegible] والتبكيت [illegible] والتبكيت الحقيقي هو الذي يناقض بشيء ليس
في الاسم بعينه بل وفي المعنى في المحمول وفي الموضوع وفي [illegible] والجنة والريحان وغير ذلك على ما علمت وانما
يدخل الكذب فيها بسبب اهمال شيء منها ولا [illegible] ان يدخل هذا الموضع في المغالطات اللفظية من جهة ان
المغالطة وقعت في اللفظ المقصر فيه واهمال [illegible] وان كان قد يدخل في المغالطات في القياس من جهة ان
القياس غير على غير المطلوب فيجب ان يكون هذا التقصير اذا وقع في الحد الاوسط فصار الحد الاوسط لفظا
لفظا واما في المعنى فلم يكن حدا اوسط اذ الحد الاوسط يجب ان يكون معنى واحدا كان هذا النوع من الوقوع
يجعله من المغالطات اللفظية فكذلك اذا وقع من جهة الطرفين فكان ما يخالف ما هو حدي المطلوب بشرط من الشرائط
ويكون ذلك القياس ليس على ذلك المطلوب فانه وان كان ذلك الوقوع يجعله من المغالطات بسوء [illegible] التأليف
ومن المغالطات المعنوية فان في لفظ حد القياس والنتيجة اخلالا فان المفهوم والمثال المورد من قولنا انه يناقض
بشيء ليس بحسب اللفظ فقط بل بحسب المعنى يشير الى هذا القسم الاخر وهذا المثال الذي في التعليم الاول ليس يعم
جميع وجوه سوء التبكيت بل هذا المثال على [illegible] سائر الامثلة في [illegible] على حال المقصود لكن الغلط في نفس
القياس فقد يكون لوجوه اخرى من سوء [illegible] وكونه غير منتج في نفسه او غير منتج في صورة المطلوب كالكلمين

من الشكل الثالث فانها لا تنتج كلية فاذا انتج منها كلي فقد غلط فيه واما المصادرة على المطلوب الاول فقد
يقع الغلط الاول بعد علمته وبحسب انه من الغير عن المفرد من هو هو والغير واما الغلط من جهة اللوازم فبسبب
فيه ايهام العكس اعني باللازم كل محمول على الكل ذاتي او عرضي وكل لازم للوضع في المتصلات واما مغالطة
ايهام العكس بان يسبق الى الذهن ان الملزوم ايضا لازم للازمه واكثر ذلك من قبل الحس اذ يوجد الحس
شيئا موصوفا بشيء لم يفرق بين اللازم والملزوم فاخذ كل واحد منهما لازما للاخر كمن يرى شيئا اصفر [illegible]
فظن ان كل واحد لازم للكل فيظن ان كل سيال اصفر هو [illegible] وكذلك اذا راى الارض قد [illegible] بالمطر
فكلما رآها مبتلة ظنها ممطورة كانه لما كان الممطور مبتلا كان المبتل ممطورا والقياسات التي تسمى في الخطابة دلائل
فانما يوجد من اللوازم كقولهم فلان [illegible] وكذلك فلان يطوف في الليل فهو [illegible]
مثل ما وقع [illegible] كان عنده ان كل غير ذي مبدأ فهو غير مكون [illegible] ان كل غير مكون فهو غير ذي
مبدأ او كان عنده والكل غير مكون فجعله ذي مبدأ او تعدى بخطابه الى ان جعل ذلك المبدأ مبدأ زمانيا ومن وجه
اخر لما ظن ان كل كائن له مبدأ ظن ان ما له مبدأ كائن كمن يظن ان كل حار محموم لانه راى كل محموم حارا واما التعليل
العارض من وضع ما ليس بعلة علة فهو في القياسات الخلف وذلك اذا اورد في القياس شيئا وحاول ان يبين فساده
بخلف [illegible] لم لا يكون [illegible] لذلك المحال كل كون ذلك المحال لازما كان هو او لم يكن [illegible] ان يبين ان النفس والحياة
ليسا شيئا واحدا بان يقول انه ان كان الكون مطلقا مقابلا للفساد مطلقا فيكون ما يقابل فسادا ما والموت فساد
مضاد للحياة والحياة كون [illegible] وهذا محال [illegible] وان لم يكن النفس والحياة شيئا واحدا او [illegible] فان الخلف
منتج لكن لا المطلوب واما التحصيل الواقع من جمع المسائل في مسألة واحدة فهو ان تجمع المسائل في مسألة واحدة
للتلبيس [illegible] جواب واحد والحكم فيها مختلفة لا تحتمل جوابا واحدا فيغلط [illegible] صحيح [illegible] واذا اجتمعت المسائل
في المحمول او الموضوع [illegible] وقوع الشبهة في ذلك [illegible] على المجيب ولم [illegible] الجواب واحدا [illegible]
[illegible] المسلمين [illegible] المغالطة وذلك في الاكثر [illegible] ومحمولان ليسا بطرفي النقيض ومع ذلك لا يكون الموضوع
[illegible] يوجد فيه احدهما او كلاهما كقول القائل هل الارض بحر او سماء [illegible] مسألة واحدة ومن هذا ما هو اخفى ومنه ما هو اظهر
والذي يخفى فيه ذلك [illegible] عند [illegible] فان [illegible] الى [illegible] والى [illegible] والنحو [illegible]

فاذا هو الى الخاص وقد يكون هذه الكثرة في جانب الموضوع مثل من يقول ازيد وعمرو انسان ام لا فان قال ليسا سوا
وان قال نعم فيقول من ضرب زيدا او عمرا احد ضرب انسانا ما لا انسانا او انسانين وهذا قد خالط مغالطة غير الذي يكون
مع المغالطة التي نحو ناها وهو من جهة لفظ الانسان ومثال اخر اذا كانت اشياء حمرا واشياء سودا
فاخذت جملة واحدة وقيل هي حمر او سود وكذلك هل هي بيض او سود وهذا يرجع ايضا الى باب التركيب والتفصيل فان
خالفه في الاعتبار لانه نقل من الجملة وحمل الى كل واحد فجعل كل واحد حمرا او سودا واما ان كانوا احدا و ازيد فهذه مادة لتفصيل
ما شانه ان يسلم الاعمام ان الحكم في الجزء والكل واحد وانه ما يعرض للواحد يعرض للكل فهذا يلزم لا محالة وفي بعض
المواضع يجب ذلك مثل ما يجب في الحدود والرسوم فهذه هي الوجوه والاقسام التي من جهة المعنى ويقول ان ليس غير
هذه الاقسام وذلك لان التضليل من جهة المعنى اما ان يقع من جهة اجزاء القول القياسي واما ان يقع من جهة جملة القياس
واجزاء القول القياسي اما ان يكون قضايا او اجزاء القضايا والقضايا لا صدق فيه ولا كذب والتضليل في المعنى يقع من جهة الصدق
والكذب فاولى ليس عنها وقد بينا الذي بها التضليل واما القضايا فاما ان يكون الغلط وقع في القضية من جهة نفسها
او من جهة نفسها لا من جهة نفسها وان وقع من جهة نفسها فهو ان يكون الكذب ليس في نفسها فاخذ ما ليس بحق لها
نفسها وهذا هو ان يكون ما هو سؤالان جعل سؤالا واحدا فانه اذا سئل عن هذا النقص فليس السؤال واحدا واما ان
وقع من جهة نفسه فيجب ان يكون لها لا محالة نسبة ما الى الصدق وحتى يظن به انه الصدق وان ليست تلك النسبة من جهة
اللفظ فهي اذن من جهة معنى الموضوع او معنى المحمول او معنى النسبة اما الذي من جهة الموضوع فهو ان يكون القضية مشابهة
لقضية اخرى في الموضوع بان يكون موضوعهما واحدا او شبيه واحد فظن المحمول واحدا والموضوعات مختلفين وهو الذي
من جهة ايهام العكس او يكون النسبة والشرط مختلفا وهو اخلال الاضافة او الجهة او المكان او ساير شروط النقيض فهذه
اقسام ما من جهة القضايا واما الذي من جهة القياس فهو ان يكون القول الماخوذ قياسا لعدم وضع ما وضع فليس يلزم
عنه قول اخر غيره فان القياس في هذه المواضع ليست قياسا على المطلوب المحدود وهذا اما ان يكون لا يلزم شيء
فلا يكون بالنسبة قياسا وهو قسم واما ان لا يكون القول اللازم امرا غير الموضوعات وهذا هو المصادرة على المطلوب
الاول واما ان يكون غيره ولكن ليس المطلوب وهو وضع ما ليس بعلة علة فظهر ان جميع انواع التضليل الواقع من جهة
اللفظ والمعنى ثلثة عشر وجها **فصل** وقد يمكن ان يرد جميع هذه الوجوه والمغلطة الى اصل واحد هو الجهل بالقياس

والتبكيت فان حد القياس مقول على التبكيت والتبكيت يخص انه مقابل وضع ما فانه لما كان القياس
هو الذي يلزم عنه قول اخر بالحقيقة لا الذي يظن انه يلزم عنه قول اخر وكان التبكيت قياسا لم يكن شيء مما وقع فيه
شيء من المضللات قياسا وذلك اذا اعتبرت ساير اجزاء حد القياس لم يصادف لهذه المضللات اما الالفاظ المشتركة
فاذا وقع كان المعنى فيه غيره وغير فلم يكن اشتراك من المقدمات او منها ومن النتيجة ويدخل في جملة الاشتراك في
التركيب والاشتراك في الشكل وجميع ما يتعلق باللفظ فان جميع ذلك يدل على اختلاف في المفهوم لا محالة وفيه
والتصحيف منها لا محالة سواء صدق النتيجة او كذبت فاذا اختلف المفهوم في شيء من ذلك لم يكن قياسا بحسب
ائتلاف المعنى بل بحسب ائتلاف اللفظ واما التي من المعاني منها الذي من العرض فانه ليس يجب ان يكون ما بالعرض
لان ما للشيء حتى يكون كل واحد منها هو الاخر حتى ان كان شيء وافق الابيض في موضوع فصار ابيض يجب ان
يكون بالاضطرار حيث كان ابيض وكذلك لا يجب اذا كان المثلث موصوفا بانه شكل وبانه [illegible] الخطوط
وبانه مساوي الزوايا اما قائمتين ان تصير الجميع في حكم واحد فلا كل موجود من معاني حال يجب ان يكون ذلك فيها
بالضرورة ولا اذا كان معاني شيء بالضرورة كالشكل في المثلث مع مساواة الزوايا لقائمتين يجب ان يكون
بالضرورة في كل موضع وفي كل مقدمة قياس وبالجملة ليس يجب اذا صدق اجتماعها مقدمات مفردة يجب ان الصدق
منها مقدمات كلية او يكون منتج ضرورية واما الذي من جهة شرايط الحمل فانه لم يكن المقدمتان المسلمة في التبكيت متفقة
في القياس ولا يكون الحد المشترك في كل واحد من المقدمتين هو في الاخرى اذ كان في احدهما شرط ولم يكن في
الاخر كذلك ولا يكون النتيجة بالمقدمة نقيض الوضع ان كان يخالفه في شرط فلا يكون قد قاس ولا شك ان الكلام
ليس الحمل بالتبكيت من هذا الاصل وكذلك المصادرة على المطلوب الاول واخذ ما ليس بعلة علة اذ كان يجب
من اعتبار حكم حد القياس ان يكون المقول في القياس علة ويكون النتيجة من غير الموضوعات في القياس بل
لازما عنها من بعد فاما التي من اللوازم فيشبه بوجه ما بالعرض اذ يوجد اللازم الذي هو اعم والشيء الملزوم
شيئا واحدا كما كان يوجد العرضان شيئا واحدا او يوجد الشيء وعارضه او محمول الشيء وعارضه شيئا واحدا
وبالجملة فان موضوعات اعتبار الغلط بسبب ما بالعرض اعم من موضوعات اعتبار الغلط بسبب اللازم وذلك
ان سبب الغلط فيما بالعرض هو ايهام الهو هو وذلك قد يصح ان يعتبر للواحد من حيث هو واحد ولا يلتفت الى كثرة

بحثه واما سبب الغلط في اللوازم فهو ايهام العكس الكلي وذلك يحوج الى التلفت نحو الكثرة فموضوعات
احد الامرين اخص من موضوعات الاخر وان كان كل اصغر ما اساسه ليس جزء للاخر بعينه منه لكنهما مشتركان
في موضوعات واشياء قد رتب لك بما التي من احد المقدمات الكثيرة كمقدمة واحدة فالسبب فيه ان الجنان
يكون في كل ما يصدق به محمول واحد على موضوع واحد وكذلك يجري مجرى الموضوع والمحمول وهذا خلاف ما اذا
كان الحد الاصغر او الاوسط او الاكثر ليس واحدا لم يكن المقدمة واحدة محصلة فيها محمول واحد على موضوع
واحد واذا لم يكن المقدمة محصلة لم يكن القياس يحققا بل كان القياس ليس على صورته وعلى حده ومن ان
جميع هذه يرجع الى مبدا واحد وهو ان يكون القياس والتبكيت ليس على حد القياس والتبكيت والسبب المقدم
في ذلك وفي كل ضلالة سبب واحد وهو العجز عن الفرق بين الشيء وغيره والفرق بين النقيض وغير النقيض فان
الجهل بان غير النقيض نقيض كالجهل بالفرق بين الشيء وما هو هو وهذا النمط من الجهل قد يوجد او لا يحصى انواع الغلط
الواقع من طريق اللفظ فان جميع هذه الوجوه واللفظ مشترك في ان ما يحصل التبكيت من انه على النقيض لا يوجد نقيضا
فيه بل يكون النقيض غير النقيض في الحقيقة بل في الظن فقط اما فيما يتم مخالفا لوضع القائل واما في المقدمات المأخوذة
فيه شيء على انه نقيض باطل ويكون غير نقيضه واما الذي باشتراك الاسم فسببه العجز عن ملاحظة المعنى وعن قسمة المعاني
وحصرها في الاشياء الجمة الاشتراك مثل الواحد والموجود حتى ما هو هو ما ليس هو والهو هو وما ليس نقيض عن
النقيض والسبب الذي في التركيب والقسمة ايضا مثل هذا او هو العجز عن تحصيل الغير من الهو هو اذا اختلط فلا يعلم ان حكم
المفصل غير حكم المجموع في التعميم حتى لا يراعي الخلاف من الشيء ومن ما شبهه في الكتابة مخالفة في مد او قصر او غير
ذلك وكذلك في شكل اللفظ فان الذهن في جميع ذلك يعرض له قصور عن ملاحظة اختلاف المعنى بحسب ائتلاف اللفظ
فتارة يظن ان المشارك في اللفظ مشارك في المعنى وتارة يظن ان المقارن في اللفظ موافق في المعنى كان حكمه هو
حكم الشيء على الشيء حكمه حكم الشيء وان اللفظ لو حال اللفظ الذي يشارك فيه النقيض غير النقيض هو في معنى النقيض
كان النقيض في اللفظ وحاله هو النقيض في المعنى ومن قدر على التميز بالملاحظة الشيء نفسه وصار يتجاوز اللفظ اشارة
فيه على المعنى حتى انه اذا قال موجود وواحد ينزله منزلة ما هو الاولى بذلك والاخص به كالجوهر الشخصي وبادى
ما خص هذا الجهل والعجز بالالفاظ اولا وان شاركها المعنى في ذلك فان الالفاظ اكثر اتصالا من المعاني ولذلك

ما يقع الغلط في المحاورة اكثر منها في الفكرة والتضليل اللفظي يقع من جهة المخاطبة اكثر منه عند الفكرة ولان السماع
اللفظي ادخل في المحاورة واستلاخه المعنى ادخل في الفكرة على انه قد يقع عند الفكرة ايضا فان الفكرة قد يقع
بالفاظ متخيلة لا محالة وجملة سبب الغلط مشابهة شيء بشيء ولولا المشابهة والمناسبة لما غلط ووجوه المشابهة في
الالفاظ اكثر منها في المعاني فان المعاني اشد ولاسباب الغلط في المعنى مدخل في اسباع سبب العجز من الشيء
وغيره واما الغلط من جهة ما بالعرض فلأنه العجز عن التحصيل من الذي بجهة ما بالعرض وغير بالحقيقة ومن ما هو هو بالجهة
والذي من جهة اللوازم فسببه ان الحال في مشاركة جهة اللوازم لجهة العرض وانه اخص منه في موضوعاته او اعم على
ما يحق ان يراعى فيه الكثرة بما مضى ذكره ويحمل منهما مساويا وحين يظن انه اذا لم يفارق الملزوم اللازم وكذلك لا يفارق
اللازم الملزوم واما الغلط الواقع بسوء التبكيت والواقع بسبب ترك اعتبار شرائط الحمل والاطلاق وما قيل
في شروط النقيض فالسبب فيها اهمال ما يوجبه نقصان تمييز من عادة تميز وكذلك المصادرة على المطلوب الاول
واخذ ما ليس بعلة علة وجميع المسائل في مسئلة وذلك لانه في المصادرة على المطلوب الاول يغفل شيء من حد
القياس وهو انه يلزم عن الموضوعات لا نفس الموضوعات وفي اخذ ما ليس علة يغفل شيئا يسيرا وهو المشاركة الجعلية
من المقدمات وفي النتيجة وفي جمع المسائل في مسئلة يغفل شيئا يسيرا من اعتبار ما يرده مفهوم الجميع او يرده مفهوم
التفصيل وبالجملة يغفل مراعاة التفاوت بين الغير والهو هو اذا كان يسيرا او قد بان لنا كمية الاسباب التي لاجلها يظن
بالشيء انه قياس وقد علمت اصناف القياسات المغالطية والتبكيتات المغالطية والقياس المغالطي ليس وحده هو
الذي يظن قياسا او تبكيتا فلا يكون بل والذي يكون قياسا ولا يجب الظن فقط ولكنه لا يكون مناسبا للموضوع
الخاص بالامر ومن مقدمات مناسبة وان كانت صادقة او مشهورة او مسلمة لكن يوهم انه هندسي مثل قياس
في الهندسة غير مناسب للموضوع الخاص بالهندسة فانه مغالط في الهندسة وخروج عن الهندسة بل يجب ان يكون
القياس البرهاني من جنس الامر ومناسبا له انما القياس المعمول للغير المناسب هو الجدلي وكيف لا وله ولمقدماته ان
يولف من الكاذب المسلم فكيف من غير المناسب وغير المناسب ان كان جدليا فهو مغالط في البرهان فان المغالطة
في العلوم البرهانية هي ان يورد مقدمات على انها صادقة ومناسبة ولا يكون كذلك ويسمى هذه المغالطة سوفسطيقا
والمغالطة في الجدل هي ان يورد مقدمات على انها مشهورة ومسلمة ولا يكون كذلك ويسمى هذه المغالطة مشاغبية

وهذا المشاغبي ايضا اذا اورد مقدمات هي التي سلمت بل شبيهة بالتي سلمت وان اتفق ان كانت صادقة مجهولة
منها قياس وهو بالحقيقة قياس غير وجاء على المحاورة على انه واجب مما سلمه فيه فهو مغالطة عليه لانه وان كان
حقا فهو حق في نفسه لا بحسب التسليم من المخاطب ويحسبان نفهم هذا الموضع على هذه الجملة ولا تلتفت الى ما يورده
بعض مشاجري الفلسفة والسوفسطائيون هم الذين يأتون بالقياس لا من الامور المناسبة ولا من المسلمة
من ذات الامر ليست اعني الذاتية بل الذي يسلم من مقدمات وان كانت حقة فانه اذا لم يكن بالحق من ذات
ما نتنازع فيه الا ان يكون شاعر بما استعمله فيما سلم منه واما الذي يأتي بما تسلمه من ذات الامر فهو الجدلي فان
الجدلي انما صح ان الوضع كذب عن مقدمات بحسب تسليم المجيب اما ما هو المبرهن او الامتحانية فكانها جدلية من جهة
الضابو في حكمها كما علمت وبالجملة فان ملك صانع يحكم في ذات الواجب وكل الصنائع موضوعها الحق والعدل
ولولا ضعف المجيب لما كان يتم السوفسطائية صناعة التي هي صناعة لا تمشي الى غرض محصل واجب فانها وان
حاولت المناقضة وتكلفته فانها غير محققة لا تسال بالتكلفة واقل صبها انها لا تسال ذلك فلا تفيد وكيف لا يكون
كذلك وهي مع انها لا تفيد وليست بسبب للافادة وقد تعسر على المستعد الاستفادة وتشوش على الوهم
للعلم بما تورد من الشك وهذه صناعة معدة نحو الظن والتحيل والمحاكاة وقد تبين بذلك ورود على السائل
وعلى المجيب واشياء تولدها الاسباب المذكورة والسبعة عشر اما بانفرادها بعضها او باجتماعها اذ كانت هي
اسباب الغلط واسباب الغلط هي اسباب القياس المغالطي الذي يتحيل من يحل عن الضلالة فيروج عنها كانها
سؤال عنها مسلمة صواب عليها اذ كانت مسلمة في نفسه وان لم يسلمها بالفعل فهو يسلمها بالقوة فان من الناس من هو
يغالط مع نفسه ويعتقد الجواب الفاسد هل ان يسأل كيف او يسأل وقد يجمع هذان جميعا في المواضع اللفظية فان السائل
فيها يعتقد او لا خطأ لم يعد والقياس ويكون فاسدا البتة فما يسأل ما هو السؤال الخلو سوال عن الوقف على الغرض
لبعض الاسباب المذكورة وقد يكون المجيب ايضا سلم الكذب لغلط في مثل مواضع الالفاظ المغلطة وغيرها او ترجمة
اخرى توجب ان يفهم هذا الموضع ان السائل قد يجمع له ان يسلم المقدمة الناقصة الى ان او اتى بعد حد ما يغالط
وان مع الكذب قد يوجب ترجمة اخرى غير هذا او هو ترجمة فاسدة وهو اذ كان جميع التضليلات التي يتناقض بها
انما تقع من اسباب مناسبات الكذب وقد عدت واذا اعطيت مواضعها المعدودة كانت ظاهرة فيحصل ان ما لم

قد وقع بحسبان موافق في جزء من المسكت الذي هو على حده غير جزء من القياس فان القياس المغالطي اجزاء كالقياس
الصادق وربما جاء واحد منها الى الاخر باصلاح يسير بطريق الزيادة والنقصان واذا كان كذلك فكان ذلك سببا
وافيا من الغلط فانك تعلم اذا عرفتها او حلتها وحدها ما وصلت منها الى القياس الحق عن ان المغالطة بحسبان ان اجزاء في
امر القياس الكاذب فلا يلوح لك من اجزائها اجزاء الحق علم ما جاء مثلا اللفظ المشترك في جوهره او شكله كشيء واحد في
المعنى لم يعقد عليك قياس مغالط بسببه وكذلك الحال في باب باب فانه لا يكون قياس يحقق على الاطلاق الا وقد
تم حدوده على الاطلاق فاذا راعيت الحدود ولم تمر على واحد منها علمت انه لم يعقد قياس على الاطلاق وعلمت انه لم
يعقد قياس على المطلوب المحدود ولا مثل في مثل اشتراك الاسم وغيره لم يومي الى المعنى المحصل المحدود وقد ذلك الا
قياس مطلق ولا قياس محدود ولا قياس بحسب الامر في نفسه ولا قياس بحسب التسليم من المخاطب اذ لا كان ما يعتقد
يمكنك الغلط من جهة ومن ما عداك التميز الذي يحسب ان يحصر في اجزاء القياس بحسب ما يحسبان زاجرة من النقصان او
يتفاوت في وجه الحق والكذب مثال ذلك في الغلط الذي يعرض في الخلف السوفسطائي وموقع ما ليس بعلة علة
وكذلك الجامع سؤالين في سؤال يحمل ان المسئلة قضية والقضية واحدة وذات محمول واحد وموضوع واحد او في
حكمه مركب من اخفائه مراعاة اجزاء المقدمة والذي يغلط من طريق ما بالعرض من هذا القسم وكذلك الذي هو المرئ
له هو الغلط من طريق اللازم وايضا المغلط من طريق الاطلاق والتقييد غلط في الاجزاء وكذلك الغلط في المصادرة
على المطلوب غلط في اجزاء القياس من طريق المعنى او لا يكون قد سلم ما ان محط ولا الظن ان هذه القوانين انما تهم في
اذا علمت كل موجود ومطلوب في كل خطأ وصواب فان ذلك لا يتناهى بل انما تهم لك اذا علمت الاصول والقوانين
التي تخرج من امورها ويكون سائرها على قياسها واذا علم ان الموهبات من المسكنات البرهانية والجدلية غير متناهية
فيدانها اولى ان يكون محصورة ولا نهاية جملة او سببه قريبة من الحصر فكيف الكاذبة التي لا تحصر بحسب حد فكيف
الكاذبة الغير المتناسبة المنعرجة اسباب التبكيت المغالطي المطلق هو الى صناعة المطلق واما الموهبات من المسكنات المغالطية
في صناعة صناعة مخلها الى صاحب تلك الصناعة واما في الامور المشتركة فان الجدلي وكيف يمكنه ان يعطي اسباب الغلط
في واحد واحد من العلوم ويجب ان يعطي ايضا ما يكون وكذلك يجب ان يعطي ما يكون على الجدلي حله وهو الذي يرى حل
ولنرجع الى ان الجدلي في مبادئه اصول عامة فكذلك اذا دل في خطابه وغلط اصول عامة تلك الاصول هي اصول

القياس المغالطي السعة بالقياس المقبول وليس بمقبول وإذا أعطيا بحسب مقابلة الجدل فقد أعطيا بحسب مقابلة البرهاني وذلك لأن المبادي الجدلية كما علمت توجد في المبادي البرهانية وأيضاً فإن نوع الغلط وجوب التي شرق الأمرين واحداً وكان الذي يغلط في الحق مرى غير الحق أنه حق هو بعينه الذي يغلط في المشهور والمحمود فيرى غير المشهور أنه مشهور وإذا علم الغلط في القياس العام كان له أن يعلم الغلط في المسكت العام وعلم المسكت الذي في الظاهر ليس بالحقيقة فإن القياس قياس بحسب نفسه ومسكت بحسب مقابل فهو هو وكان لا يقابل فهو قياس آخر مقابلاً أو غير قياس فيكون أن كل قياس كان بالحقيقة أو بحسب الظاهر أو كان جدلياً بالحقيقة أو جدلياً بالظاهر فهو مسكت وإذا علمت الأصول من جهة المغالطات فقد عرفنا مواضع الحل والجدلي هو الذي يلزمه أن يعرف جهة الأسباب المسكت المحقق الجدلي والمظنون مسكتاً حتى يظن جدلياً أو حتى يتحرز بحسب المشهور العامي بجهة الحيلة فهم هذا الموضع **المقالة الثانية فصل** قال المعلم الأول والذي يوشه بعض الناس من قسمة الأقاويل يعني أفلاطون أن بعضها موجود بحسب الاسم وبعضها بحسب المفهوم ولا معاني وكأنه يريد أن التضليل واقع بحسب الاسم والحق واقع بحسب المفهوم أي أن الخطأ والغلط من جهة المسموع والصواب والإدراك من جهة المفهوم فليس اشياء صواباً فإنه ليست قسمة للألفاظ بالتضليل والمغالطة بسبب اللفظ كلها نحو الاسم ولا الألفاظ التي نحو المسموع هي نوع غير الألفاظ التي نحو المفهوم فإن اللفظ بعينه يصلح لأن يستعمل في غير المعنى الذي سلمه المجيب فيغالطه وأن يستعمل بحسب معناه فلا يغالطه وأيضاً مستعمل في معناه فيغالطه من جهة الغلط في المعنى وما يغالطه من في اشتات أن الكل واحد بسبب قوله أن الموجود واحد فهل هو متوجه نحو المسموع أو هو أيضاً مغالط من وإنما يخاطبه بحسب المفهوم نعم لو كان يتكلم بهذا أو لا يحمل الألفاظ على أحاد النسبة إلى كثير من لكان مغالطاً بحسب الاسم لكنه مع ذلك قد يحمل له مفهوماً يحمل اللفظ بعينه يجوز أن يكون مشتركاً فإذا نحى إلى معنى واحد من معانيه وإياه فهم المجيب فذلك اللفظ بعينه مقصود به نحو المفهوم ولا شيء من الألفاظ إلا ويمكن أن يقصد فيها نحو المسموع وجميعها يمكن أن يقصد بها نحو المفهوم ومع ذلك قد يمكن أن يقع منه الغلط بحسب المسموع والمفهوم معاً ولا اللفظ أو الغلط كان بإزاء الاعتقاد هناك بل إنما يغلط من الألفاظ بحسب المفهوم فإن الأقاويل صنفها الأول وجهة فائدتها أن يكون للمفهوم ولم يوضع للمسموع على أن يقتصر بها على المسموع بل وضعت للمسموع ولأجل المفهوم فإن بطلت المفهوم ولم يكن هناك ولا الة البتة ما يغالط فإن اللفظ

المشترك إذا كان يدل على كثيرة ولم يفت السائل أن يكون أيضاً وإلا على الواحد فإن ذلك الواحد يكون واحداً منها وقد يمنع أن يحد به من حيث يدل عليها فإذا لم يدل عليها لم يكن ولا إذا جرى بحسب إلى المسموع معاً لا أنها يغلط ولا يغالط فإن كان الاسم واحداً ومفهومه كثيراً فسلم السائل من المجيب على معنى ذهب إليه المجيب ثم غالطه فاستعمله على معنى آخر يخالف ذلك المعنى في الحكم وما وهم به فهذا هو واقع بحسب الاسم فقط وكيس كله كذلك ولا كل الغلط من هذا القبيل ولا كل ما يدل على كثير لا معنى السائل والمجيب فيه على معنى مخصوص من جملة معانيه فيكون أن وقع حينئذ الغلط وقع لا نحو الاسم إنما الأول هو الذي نحو الاسم وكذلك ما كان من الألفاظ أعمال نحو لا غيرها ويدل بها على معنى والنفس بأن السمة تقع في الاعتقاد وإن ظاهر قائلها صدق ذلك في القول فيجب أن يكون هذا اللفظ هو الذي بحسب المفهوم إلا أن ذلك بالعرض ليس لأن وضع اللفظ كذلك وهذا مثل التصريح بأن الموجود واحد وأن الكل واحد فإنه إذا كان راسخاً في نفسه هو أن الموجود مشتمل على كثير علم أن قوله ليس بحسب الاعتقاد وعلى أن اللفظ كذلك في نفسه بل على أن المجيب والقابل يصرفه عن الاعتقاد وذكره كما يكون مثل هذا إنما هو بحسب الاسم يعني أن الأول لا يعدو السامع إلى الاعتقاد فإن لم يكن معنى قولهم بحسب الاسم هذا فلا هذا القول بحسب الاعتقاد ولا بحسب الاسم ولا التقسيم المذكور في الأول صحيح فلا كل ما يضلل يضلل بالمسموع ولا كل ما يضلل بالمسموع يكون بسبب أن الاسم مشترك وقد علمت هذا فإنه ليس كل مسكت سوفسطائي يعطي بعرض من جهة الاسم على أن هو ما أخرجوا قالوا إن الأمر ليس كذلك بل القياسات التي يكون والمعلى وجوه مختلفة هي التي من قبل أن اللفظ لا يعدو في المسموع وليس جميع ذلك من قبيل اشتراك الاسم على المعنى فإن اللفظ قد يغالط من وجوه غير الاشتراك في الاسم فبالحري أن لا يكون كل غلط يعطى من جهة اشتراك الاسم فإذن الأسوأ ما قلناه من أن كل مسكت سوفسطائي إما أن يقع التضليل فيه من جهة اللفظ أو من جهة المعنى وما أرادوا أن يقولوه أن كل ذلك من جهة الاسم فقط ومن جهة المعنى يقع الصواب والأسوأ أيضاً أن يقال كل التضليل إما كذا وإما كذا وأن يقولوا كل الغلط قال المعلم الأول والأمر من ذلك أن الرجل قد أعرض عن تعرف القياس مطلقاً واحد يتكلم في القياس المسدد والمسكت المسدد وإنما تعرف القياس الردي بعد أن يعرف القياس الجيد فيعلم حينئذ أن القياس الردي هو أن يكون له صورة القياس في ظاهره أو ليس صورته القياس ثم تفارق بالمادة ووإنه رداءة أما أن يكون من جهة كذب وفساد في المقدمة المأخوذة عن طرق التعصب من غير مراعاة ولكن يستعمل أن الساكت متكلم والمتكلم ليس ساكتاً فيضع

مثلا ان الساكت ليس بساكت واما ان يكون من جهة فساد في جهة التأليف وان كانت المقدمات صادقة بحسب
اعتبار انفسها مثل قول القائل ان شعر الوبر من واسره واي رجع اخره الى اوله كانه مدور في اخر كل ما ذكر في اوله
ثم يقول وكل دائرة محيط به خط كذا او كل شكل فان المقدمة الصغرى صادقة والكبرى صادقة لكن ليس لسانها حد مشترك
الا في اللفظ غلطت من حيث المعنى لما اشتراك او يكون الفساد من جهتين جميعا كقول القائل ان الانسان يعطي ما
ليس له فالانسان يعطي ما ليس له ثم ما عدة بيد والمقدمة مستعملها ان الانسان يعطي ما ليس له وكل حرام فليس له فالانسان
يعطي الحرام فقط فيكون هذا هو القياس الجامع للفسادين وذلك لان الصغرى كاذبة وجه احسن من قياس لكاذب
لان المعطي يقال للشيء عندما يريد ان يعطيه المعطي وهو له وان لم يصر لغيره عند القبول وذلك بعد فعل المعطي فاذن الانسان
يعطي ما له ليس ما ليس له بمعنى آخر وهو انه ليس له ان يعطيه وله شرعا واما كل ما ليس له بحسب الاستيلا فليس بحرام عليه
وايضا فان القياس غير منتج وهذه هي وجوه فساد القياس وقد حصل في هذا المثال وجه آخر لا يلتفت اليه واذا خلا
القياس عن كذب المقدمات وفساد الاشتراك ولصورة ومادته فهو قياس صحيح قد طلع من مكانه وجاء من
طريقه وطرح الالتفات فيه الى اللفظ لم يعرض غلط حتى يجب على من يعرض لابانة اسباب الصواب والغلط في النظر
ان يعلم اولا صورة القياس وكيف مادة القياس وكيف يكون ثم ينتقل الى السوفسطائية واما من فعل فعل افلاطن
فاخذ يتكلم في السوفسطيقي ولم يحصل القياس ولا احد علم بحد او خصوصا او ظن ان كل ما غلط فهو من الاسم فرى
المهندس يغلط لان المثلث اسم مشترك عنده وان مهندسا ان استعمل لفظ المثلث على انه مشترك ثم حمل على
الشكل المعلوم بل على شيء آخر من الاشكال مثل قطع زائد لمخروط او مثل شكل يحيط به خطوط قوسية ثم يوصل الى
مغالطة مع العقد على معنى المثلث لم يكن غلط بسبب اعتقادي او لفظي ويرى انه لا محالة يعرض له ان يغلط لاجل لكن
واما الذي منع ان يكون الاسم مشتركا ولا يغلط ما ان نفهم المجيب وبحث عن قصد السائل فان اطلق المجيب الجواب
فذلك لانه تصور معنى ما واحد بالايجاب والسلب وربما لم يكن علم ان الاسم غيرها وجب اليه ولا لزم ان عقد
عليه قياس ولم يوت في الحد المشترك مثلا بذلك المعنى فيكون لا تزلزله بالحقيقة لانه لم يعلم القياس وما بعده فان
غلط المجيب وجل السبب عليه انما اخطأ من جهة ان الاسم غلط وكيف غلط والمعنى الواحد متصور عنده واحدا بل انما
غلط لانه لم يعلم حد القياس وحد الحد المشترك وورد عليه الغلط من جهة الفكر لا من جهة القول وكذلك في
اشياء

اخرى يعلق باللفظ من جهة الاشتراك فقط بل من جهات اخرى مما قد علمت مثل ان يسال انسان هل يصدق القول
بان الساكت يتكلم او لا يصدق او يصدق مرة ولا يصدق اخرى فان اجاب المجيب بانه لا يتكلم البتة وعنى مادام
ساكنا وكان الذي يسل يظن انه سلم ان لا يتكلم في وقت اخر البتة فلم يحت ان يجمع من المقدمتين قياس ينتج الذي
يحسب ان يقال ان الغلط فيه من ان العقد من مسلمان وان تسلمها لا يعقد معا غيرت حد الانتاج ليس يلغى واحد بل
احدهما سالف نحو المطلوب والاخر لا سالف او يقال ليس السبب فيه الا اللفظ فقط من دون لغو اعتقاده كلا بل
الا فاد القريب في نحو القياس يجب لا محالة ان يكون المعرفة بالقياس سابقة حتى يمكن ان يقال حين ما غلط انما
المجيب حين غلط بهذه الامور اي معنى عندك ثم لم يوت بذلك المعنى في الحد المشترك وراج عليك فاذن كيف
يمكن ان يعرف المجيب خطأ وفيما منع من غير ان يكون قد عرف القياس فكيف يصف في اعراف سوفسطي واما بانه
ان الاسم يغلط ويضلل ولا يعرف انه كيف يغلط فاما الاسم المقول على اشياء كثيرة فانه اذا استعملت في السؤال
فاجاب المجيب عنه بايجاب او سلب ولم يرح نحو معنى ما واعتقاد ما فذلك الذي سلم هو لفظ فقط لانه الاسم الذي لم يفهم
معناه ويجوز ان يكون والاعلى اي شيء يجب مما لا نهاية له من المعنى اذا ما يحده ومفهومه في عدد اذا كان يفهم واذا لم
الى المعنى لم يكن الاسم مفهوما فمن سلمه فانما سلمه قولا ولا اعتقاد له ومثل هذا المجيب ليس انما غلط بل لا يتعقل اليس
اذن الاقاويل قسمين يضليل وحق على ان المضلل هو الذي عند المسموع والحق هو الذي عند الاعتقاد وعلى ان يجعل
الذي عند الاعتقاد صنفا للاقاويل الحصرية فان هذا الذي يغلط من جهة اللفظ هو ايضا يغلط من جهة اعتقاد ما وايضا
فان ههنا انواع غلط من جهة الاعتقاد ولا وجه للفظ فيها كالذي بالعرض وبالجملة تلك السبعة المعنوية وليس الكذب
يقول المجيب على المجيب ان استفهم اذا لا يفهم منه معنى البتة او يستفهم واما يستفهم اذا افهم ان له معاني كثيرة ثم لم يفهم عينه
من جملتها فاما اذا اسبق اليه منها معنى واحد لا يخطر له غيره فكيف تكلفه ان يأخذ في الاستفهام بل انما يسلم او ينكره
ويحوذ لك المعنى في حد ودما سلمه من المقدمات للقياس عليه وشروطه في قسم لا انه اللفظ عليه من جهل التعلم
ليس من قبيل التخاصم على قاعدة وانه مساو في المرتبة بل المخاطب ان يستفسر المعنى الذي يريده المتكلم واما ان توهم عليه
الوجوه فهو خارج عن حدود الخصام وشرائط التعلم وانه اذا اقسم عليه ومضى على معنى كفى ان يستفهم ويمضي على ذلك
المعنى ويذهب ذكر ساير الاقسام لغوا او رد منه على سبيل تكلف ما لا يحتاج اليه سدخا وانظار للتقدمه وتمام

المعلم على انه قد سبقه من الالفاظ التي ليست مضاعفة الدلالة كثيرة والمعاني مغالطات بحسب تركيبها مثل قولهم
هل الاحاد والرباعية مساوية للاحاد والثلاثة فان احدث مساوية هل فان الكلمتان متساويتان وان قيل انها غير متساوية
قيل فالاحاد التي منها تركبت الثلاثة مخالفة للاحاد التي منها تركبت الرباعية لكن الرباعية مركبة من احاد الثلاثة
فكيف يكون غيرها ومخالفا لها او نقول هل الوحدات التي في الرباعيات مساوية للثلاثيات التي فيها او بعض
الوحدات التي تساوي ويكون متحدة بالثلاثيات وبعضها لا يكون وكيف تساوي الوحدة الثلاثة واللواتي تركب
الشيء من اربعة منها اللواتي تركب الشيء من اثنين منها وكيف تخالف الواحدات الثلاثيات الا وحدات انها
اجتمعت فاذا كانت كل واحدة لا تخالف كل وحدة من الثلاثة فلم تخالف بزعم الوحدة الثلاثة ومثل ما يقولون هل
العلم بالاضداد واحد فان قيل العلم بها واحد قالوا فالعلم بالمعلوم هو العلم بالمجهول فالمجهول اعلم وان قيل ليس
قيل فيلزم العلم بالخلاف اذا امرت العلمان فان هذه القسمة لا تغني في التحديد عن الغلط في كل موضع يقع فيه الغلط
من اللفظ بل انما تغني في ذلك التحديد بمعرفة القياس او لا او مراعاة شروطه فان هذا الانسان اذا سلم ان الثبات
تكلم على معنى ما لاح له لم يغلط لم يكن كمن ظن ان كل سعادة وجه انما هو في القسمين يكون هذا او يقول له لم لم تقسم معاني هذا اللفظ
وتستفهم وكان لصاحب المعرفة بالقياس ان يلزمه ويقول له لم لما فهمت هو كذلك ليس يكلم في تسليم الصغرى كذا
وفهمت في تسليم الكبرى شيئا اخر لما تعلم ان الاوسط ليس بواحد فيهما فالعمدة من الحق من ظن ان كل غلط من جهة الاسم
وان كل شفاء من جهة القسمة ثم ان كان المجيب يحتاج ان يقسم فما تقول في المعلم الاول اذ اعلم واراد ان يظهر عند من لا
معرفة له ما هو عنده ظاهر معروف وخاطبه بما يفهمه هذا المعلم وله عنده معنى واحد ايكون يعلمه على نحو المسئول والجواب
حتى يلزم مطالبة المتعلم بالقسمة ما حده مستقسمة كذا بل المعلم الا ليس انما يصح ويقول ولا يقسم سيما له على المعنى الواحد
الذي يريده من غير حاجة في التنبيه على ذلك المعنى الواحد الى ان يقول ان اللفظ قد يدل ايضا على معان اخرى وانه
مشترك لها منها كذا ومنها كذا وكذلك المسترشد لا يسأل من طريق التعنت بل يضع المعنى ما المعين يفعل ذلك وهو
بالحقيقة جدلي والجدلي ايضا لقصد نحو المعنى ولا يحوج الى قسمة اللفظ المشترك ولا اذا قسم ولم يعلم ان القياس كيف يكون
بعد القسمة ولا اذا قاس ولم يكن قسمة فوحده حدا اوسط [illegible] القسمة والمشاغبي والسوفسطائي حسبه هذا البرهان و
الجدل فانما يحتاج [illegible] وبالجملة فان قياسات الغلط [illegible] قياس يغلط مع طلب الحق وانما وقع سهوا او [illegible]

فان

فان قائسه طلب ان يبني على المبادئ الخاصة وان يساق الى الحق سهوا فانه يبني على شبهة المبادئ حتى يقصد
لا بقصد وانما يبني على المبادئ الخاصة ولم يحسن القياس والقياس الشاغبي الذي الغرض فيه طلب الحكمة وفضل البيان
والمراءي والسوفسطائي يستعملان المشبهات بالمقدمات العامية والخاصية التي تجري مجراها وما يجري مجرى [illegible]
من الصناعة ويجب ان يكون الشغل مصروفا الى ان يعلم ما القياس الحق وما المظنون فهذه الاشياء انما سماها
المعلم الاول لحوايانه ان الرجل الذي يدعي انه يعلم لم يحسن الكلام في المنطق على الوجه الذي يجب والاحتجاج
المغالطات البيان الذي يجب وقد صدق فان يعلمه [illegible] ما يصنعه ويصنع في العلوم المنطقية والنظرية
فان احدى شيء ينبغي ان يكون ما يعلمه في العلميات وكان العلم لم يكن يحصل في زمانه بل كانت اوهام معدودة وليس يرد
علمها بالهندسة كالمعلم الاول وليس في معرفة القياس المطلق ايضا كفاية في ان يعلم جهة اصناف التضليلات
بل ما يحتاج فيه الى ان يعلم فصلا اخص من ذلك وهو ان يعلم القياس البرهاني المناسب والقياس الخارجي الجدلي
الماخوذ من غير المناسبات بل من المشهورات ولانه وان كان الخارج مخالفا فخرج الحق فانه اذا لم يكن على سبيل
العلم والمتعلم والمجادل على سبيل التعنت فانه بمنزلة قياس بروسن في تربيع الدائرة وقد حكينا في كتاب
البرهان ثم بعد ذلك يعلم ايضا ان التضليل منه ما يكون جاريا على طريق الجدلي وهو التضليل الشاغبي كما فعل [illegible]
[illegible] في تربيع الدائرة [illegible]
[illegible]
[illegible]
[illegible]
[illegible]
[illegible]
[illegible]
[illegible]
[illegible]

وربما كان امتحاناً وبأن تغلب وهو على الباطل اكثر من امتحان وبأن تغلب وهو على الحق لأن الحق ينصره والباطل خاذل
ومن غلب ومعه ناصر اصعب حالاً ممن غلب ومعه خاذل فالاولى ان يسمى طالب الغلبة كيف اتفق مشاغباً وان
يسمى المتظاهر بالمعرفة وليست له مغالطياً سوفسطائياً وبالجملة اذا اشبه الكلام بالقياس الجدلي ولم يكن جدلياً بأن
كان القياس مشاغبياً واذا اشبه بالحكمي ولم يكن حكمياً كان القياس مغالطياً ونسبة المشاغبي الى الجدلي كنسبة
المغالطي الذي بعده ومثلاً الخطوط على ما لا يبنى في عمل هندسي مثل الفرجار المذكور الى الحكم الهندسي الا انه يسمى مغالطياً
او خطوط قانون الصناعة لانه ليس يأتي بالامور العامة بل الامور التي هي خاصة بالصناعة واذ هو في الامتحان بهذا ان اتمام
لم يكن جدلياً وكذلك في الخطأ مما لا يكون مشاغبياً واما الطعن فهو مشاغبي وكذلك الكلام المنسوب الى زينن
يستعمل ان الحركة بعد الطعام عشاءً نافعة اوليس بحول ان الحركة بعد العشاء نافعة خرصاً ماله وان كان بعض الجنب
اقرب الى الجهل من بعض فان خطأ الطعن في ذاك اقرب الى العذر من خطأ قال ان الحركة بعد العشاء والحيطة
الصحية تبطل القانون ومن قال خطأه من قبل الامور العامة المشهورة ولا من قبل الامور التي هي بصناعة المنطق
وذلك لان الكذب في ان الحركة بعد الطعام اظهر للجمهور من الكذب فان الخط المستدير لا يساوي من بعض
او من قطع صغار من المستقيمات وكأن الجدلي ليس يختص بموضوع محدود وليس بجدلي ولا مشاغبي والبرهاني
هو الذي يخص موضوعاً والجدلي الصناعي حكمه حكم الصناعة الكلية البرهانية التي هي الفلسفة فان تلك ترتيب
والجدلي لا تبرهن وذلك لان الجدلي ليس عمومه كعموم الفيلسوف الاول وذلك لان الفيلسوف الاول ليس
عمومه بانه يتكلم في اي شيء بل عمومه لان موضوعه هو الموجود وما هو موجود اعم من كل شيء والجدلي ليس عمومه
بأن له موضوعاً كذلك الموضوع واحد عام بل عمومه بأن كل شيء موضوعه ويتكلم فيه من الامور المشتركة وليس شيء من
الصنائع البرهانية مرسمها وكيفيتها مسائلها على السؤال فان السؤال المسلم والمسلم بعد المسلم على الاعتبار فالسائل
اما ان يضع كل ما يسلم له او لا يكون له فائدة من السؤال واما المبرهن فمبني على الحق ويكون له في كل نوع من العلم مبادئ
معينة اذ ليس كل شيء نافعاً والذي يقع في كل صناعة امور معينة هي الاصول فيها واذ لم يستعمل لم يستعمل النافع
فيها ومن جحدها بعد اعتقاد مناظرته بالمتمسك بها ولم يكن صاحب الصناعة محاورته فيها واما الجدل فكيف يكون له
مبادئ محدودة وانما له ما يسلمه وما يكون مشهوراً مناسباً كان او غير مناسب والمشهور قد جعل لم حد يجمع الشهرة في

في العموم

طرفي النقيض ثم على نحو ما حددناه ذكره فيما سلف والجدلي اذا لم يسلم له المبدأ الموافق للشيء يحاول علم جميع ما يشبه ذلك
الصناعة الامتحانية اذ هي مبنية على المسلم وليس لها من حيث هي امتحانية اختصاص بموضوع محدود واذ هي والجدلية
على منهاج واحد لكن الجدلية اعم اعتباراً منها كما مضى ذلك وبالجملة فان الصناعة الجدلية والامتحانية ليستا تحددان
بأن لهما موضوعاً بل يسلب الموضوع وان ليس لها موضوع ولكونهما غير محدودة في المبادئ والاعراض ما صار العامي ايضاً
يحاول ويمارس وربما ظن انه يحسن **فصل** قد كنا اعددنا معظم اجزاء الصناعة المغالطية جنسه وفرغنا من شرح القول
في احد منها وهو التبكيت السوفسطائي فبقي ان ننتقل الى سائر الاقسام وكان الذي يلي القسم المذكور هو الشنيع
ورد القول الى الكاذب والى الشنيع ومعنى ان يتكلم في اسبابه فنقول انهم انما يتمكنون من انتاج ذلك بأن يكون
السائل والمسلم وهو غير محصل ولا محدود وبأن يجمعوا المسائل في مسألة واحدة بالفصل وبعد وان يكون المسائل كثيرة في انفسها
وان كانت واحدة بالظاهر او بالفعل وكذلك ان يحملوا اشتراط التعقيب او غير ذلك مما يتوصل به الى ان يصير الجواب
مشوشاً غير منفصل ملوحاً لهم الطريق الى التشنيع لبعضها وبالجملة فانما يتيسر لهم ما يتعمدونه في المسلم شيء متفرع متشعب
على جملته فاذا اجابه المجيب كالمتعلم المستفهم وفرع فيه واستفصل لم يمكنهم الامعان في هذه المغالطة ويجب ان يفعل
في اول الامر ومن الشنيع ويسلم لا من ما هو قريب من ... وعنده ما سوف يرتفع الكلام عليه وقد عرفناه في الجدل ان
ذلك كيف يكون جيداً او كيف لا يكون جيداً واكثر ما يحتالون عنده ما يحصل عليهم المحصل المخرج جواباً مخرجاً ما لا يفهم سد جهة
تركوه واعدلوا الى سؤال آخر كأنهم مستفهمون حتى يحمد واحيلة مكر وموضع علق ومن حرص منهم على هذه الصناعة
فحسبان يرائي مذهب كل من يريد ان يغالط وحسبه نظر الى الاشياء التي يقول بها اصحاب ذلك الرأي المنفرد
فما هو مخالف للمشهور يكرر وعند الجمهور فانه لا يخلو رأي من الآراء من مثل ذلك ويحكيه على رؤوس الملأ واضافة
تطلب من اراء وان لم يكن مضاداً للمشهور كان مضاداً ومقابلاً لما يصحه المشهور فحكيه كذلك فان انكر المشهور شنع
عليه وان قبل يحكيه مضطراً والى ان لا يسلم المشهور خوفاً من التبكيت مصوداً والى مخالفة المشهور والشنيع عليه ومعنى ان
تتأمل كل من المغالطات والمغالطة اصناف الشنيع بحسب القول واللسان وبحسب الاعتقاد واذا تأمل المجيب الشنيع
بحسب القول الذي اليه يساق فلم يمكن مطلقاً بل كان عند قوم دون قوم وربما كان الشنيع ان من ان الخلف لم
يلزم مما سلم وهو الذي من عادة الجدلي الصرف ان يستعمل به الا ان هذا ليس من هذا الباب بل من باب وضع ما ليس

حمله عليه ومن باب هو العكس وكثيرا ما يكون المشهورات هو لا غير المشهورات معتقدا في الناس والمشهورات
بالسنن غير المشهورات بالطبع والمشهورات بحسب السنن العامة للعقل المكتوبة غير المشهورات بحسب السنن التي صحت
والمشهور عند الحكماء غير المشهور عند الجمهور مثال الاول ان المشهور المحمود ولفظا هو ما هو احسن قولا والمحمود معتقدا هو
ما هو اوفق مثال ذلك ان المحمود قولا هو ان الاولى ان موت محمود من وربما كان المحمود معتقدا هو ان الحياة في الذم
خير من الموت والمشهور قولا هو ان العدالة مع الفقراء وربما كان المشهور معتقدا ضده ومثال الثاني ان السنة
تجعل العدالة خيرا واما موجب الطبع فهو ان الانتفاع خير ولو بالجور ومثال الثالث ان تزوج الرجل على واحدة
مطلقة والحاشية مكروه في الشريعة العامة وليس بمكروه في الشريعة التي ضده ومثال الرابع ان الحكماء يقولون السعيد
هو العادل والجمهور يقولون بل هو الملك المظفر ويجب ان يكون هذه الاشياء محصلة عند المناظر حتى اذا سلم
خاطب سعوا بالآخر وان يكون محصلة عند البعض بالمناظرة حتى لا يغالطون ان تكلف ان يكون كلامه على حسب
الاحسن بالقول او الاحسن بغير المكتوبة او الاحسن بالسنة ان يريد ويلجئه من جهة المشهور والآخر الى يجب ان
يقابل المستتر منهم عنده والكلام الى الحال بحسب مشهور مما ذكرنا نحتال على ان يستقل فيه بالمشهور الذي يقابله
ان وجد فان مغالطة المغالطة الاحداث هي في بدء تعليم الجدل قول ساف على ان اكثر ما يضره المغالطون هو ما كان
المشهور بحسب السنة وبحسب الاحمل فيكون الخلاف الذي لا منع ذلك في الاكثر خلافا مع مقتضى الطبعة ومقتضى
البتة المعتقدة في النفس الذي لا يجد ايضا مقابل ذلك بالمشهور الحقيقي الذي اوضح وعلى ان يمكنهم ان يلجئ الآت
تحرا الى مخالفة المشهور الحقيقي قليل بل اكثر ما يضطرون الى مشهورات ليست حقيقية وربما كان الطرفان عرضين
ولكل واحد منهما مناسبة من الحل يمكن ان يولد سرا فاذا سأل فيلزم انهما كان اكد حمله الثاني الى سر يستبع به وسأل
عنه ومثل قولهم اترى الحكماء اطيعهم ام اهل البلد والسؤالات التي منها يتمكنون من انتاج الخلاف المخالف للمشهور
هو مثل قولهم اترى طاعة الآباء والسنة اوجب او طاعة الحكماء وانهما سلم انتج منه خلف فان سلم ان طاعة الآباء اوجب
منه فان طاعة العقل والحكمة غير واجبة وان سلم ان طاعة الحكماء اوجب انتج منه فان قد اضر عصيان الوالد
وفي مخالفة واحسن وكذلك اذا سألوا اهل متى ان يفعل ما هو اصلح او ما هو عدل واي الامرين اولى ان يؤثر واذا
لم يمكن غيرهما ان يظلم او ان يظلم وامثال هذه وفي اكثر الامر يكون احد الطرفين يلجئ الى مخالفة الحق والآخر الى

مخالفة المشهور والحق ما عليه الحكماء والمشهور ما عليه الجمهور واذا وقع في امثال هذه الشناعات جروا الى مخالفة
الحق حملنا عليهم بالمشهور واذا جروا الى مخالفة المشهور حملنا عليهم بمخالفة الحق وما عليه الكبير وعلى ما مضى في ذكر الذي
عند الطبع والذي عند السنة وغير ذلك وليس هذا غلطا ولا مراوغة وذلك لان المشاغبين والجدليين ليس
يمكن ان يجري المجرى الطبيعة غير الذي يمكن ان يفهمه او لك فاذن يجب ان يجري المحاورة معهم على ما هم فالجدليون
يحاورون بالقوانين الجدلية عالم موها واما اذا حادوا وعتبوا وشاغبوا فان كانوا ممن نظر في القوانين ثم استعمل فيها
عنهما لم يحمل اما ان يكون المخاطب منهم اما ان يكون من قوة ان يفهم اذا افهم ويرجع الى الواجب اذا ابصر وهذا فيكون
مثله ممن قد الحق له وان كان مشاغبا لم يمكن ذلك منه لفساد القصد واما ان يكون قاصرا الى المشاغبة طبعا وان
فهم الحق مكان له قدر وان يفهم عليه ليس بتنفع معه الا استعمال جنس الحق يجب ان يرمي عن قوسه واما الذي لا يفهم
القوانين ولو فهمها ان لا يحاور اصلا واما ان جوزوا ولو للمتعلم من الدواعي ولعلة من العلل فالاولى ان لا يستعمل
معه ما لا يجدي او لا يفهمه بل ان يرد في الحيرة ويسكر عليه ما يريد ان يكرر عليك واما المتبع لهو والمتكلم الى
هذا بالمنكر فالسبب فيه انهم يقولون مثلا لا فرق من مقتضى الاسم وحده ورسمه ومن مقتضى الاسم نحو
مع شيء آخر حتى يكون مجموعها على حدة قول ساعده وشاكسي والاطمئن ذلك ما يعرض لهم في الامور الاضافية
وكما تقول ما لفهم العيش الضعف ضعف للضعف في النصف ان ضعف فيكون الضعف اذن ضعف ما لا ضعف وهذا هذيان
فاذن ليس الضعف ضعفا للضعف وانما وقع هذا الاشتمال العلم ان السند ما ان غير الباطل وان الهذيان يحصل عن وجه حسن
هذا ما يشبه لا باطلا وقول الضعف ضعف النصف هو هذيان من حيث يرد الكلام مجهول فانه لا ضعف الا ضعف
النصف ولا يفهم الا كذلك فاذا كثرت صفة الضعف لم يمكن انسانا فائدة في ان يقول اذ ضعف النصف واما اذا اريد
ان يحرص الحق كما هو من حيث ان يعقد الفائدة فيكون هذا حقا وهذا كمن يقول ان الانسان انسان ام لا فان كان
انسانا فهذا هذيان ان الانسان انسان وان لم يكن انسانا كذب فانا نقول اذا اكررنا ما هو سابق عن ... ولكن لم يحصل
باطلا والسبب في هذا الباطل ان السؤال في نفسه هذيان اذ المحمول فيه هو الموضوع وانما السؤال سؤال من جهة ما هو
يلزم بحسب تسليم احد طرفيه وذلك باعتبار حال الحق في نفسه لا باعتبار فائدة او غيرها فاذا تركت الفائدة ووجبت
حال الحق في نفسه كان الجواب حقا والتكرار ما لا يصح في الحد وفي قول قياسي جيد واما الذي يلزم بحسب التقسيم

بوجه ما الداعي اليه وهو السؤال افحح منه واما ان ظنوا ان هذا التكرير واجب لم يقع اليه ضرورة بحسب السؤال
بل بحسب المضاف يكون هذا الهذر والدعوى وقد عرضوا من مثل هذا التكرير في الحد وقمن ذلك ما هو على سبيل
المغالطة ومن ذلك على سبيل الوجوب واما الذي على سبيل المغالطة فمثل قول القائل على من قال ان الشهوة
شوق الى اللذيذ بان يقول والشوق نفسه هو الى اللذيذ فكانه يقول الشهوة هي شوق لاجل اللذيذ الى اللذيذ والمغالط في
ان الشوق قد يكون الى غير اللذيذ بل يكون الى الغلبة والى الجميل وان خالف اللذيذ اما الذي على سبيل الوجوب
فاذا كان شيء يوخذ في حده الموضوع وحد الموضوع معه واحدا ان يحد مثل العدد والفرد او اريد ان يحد من حيث
هو مركب من عدد ومن فرد والفرد حده واحد وله وسط فيكون العدد والفرد حده واحد عدد ذو وسط فيكون
قد كرر العدد مرتين وكذلك الافطس انف فيه تقعير في الانف لان الفطوسة تقعير في الانف فيكون قد قيل الانف
مرتين وخصوصا اذا حد الانف الافطس بانه انف هو انف فيه تقعير في الانف وهذا الشيء لابد منه اما صريحا
واما مضمرا اذا وقع على التقعير في الانف وقد يرجع رده المغلط الى مرض السؤال فانه ان كان الافطس انفا
مقعرا صار الانف الافطس كالانسان حيوان وشرحا اسم المكرر مكررا وان عنى بالافطس صاحب انف
فيه تقعير لم يكن ان الانف الافطس بل انف الافطس وقد قيل في امثال هذا في الفلسفة الاولى ما فيه كفاية لكن مع
هذا كله فان اللفظ المفرد لا يعز منه من التشابه او ذلك للمركب الذي ذكرناه ويكون السبب في ذلك المركب
معناه واما الاعجام فذلك سبب الغلط باختلاف احوال اللفظ من حيث التذكير والتانيث والتوسط ان كان في بعض
اللغات والتشديد والتخفيف والمد والقصر واحوال من عوارض اللفظ ومن اشتراك اعرابه وانصرافه عن
ما هو موضوع له بالحقيقة ومن ما هو مخالف له على ما علمت فصل وهذه المضللات قد يستعمل المغالط وقد يستعمل
في مخاطبة العامة على ما عرفتها وقد يعين في المضلل في استعمالها التدرب المقنع في ذلك كان المواضع الجدلية
قد يعينها التدرب المذكور وحسن التصرف في استعمالها معونة شديدة وعلى نوع الغرض في الجدل فمن ذلك
التطويل حتى يخلط الكلام وتنسى مواضع الخلل وخصا ما اجزاء القول بعضها من بعض معنى يوجهها الى المطلوب
ومن ذلك الاستعجال حتى يسبق زمان التعبئة وزمان جودة التامل والروية ومن ذلك المغضب المشنع حتى
يغلب الانفعال النفساني جودة الفكر ويشغلها عن التعديد له وجميع ذلك يعرض على ان لا يحصر جميع المقدمات

الذي

الذهن وان يحضر ما يتقل من جهته او يهال الى السهو واقوى اسباب الاستحالة السوء باعلان الجور والتصريح بانه
لم يحسن ان يجيب وان يتكلم ومن ذلك البهت ومن ذلك نصر الرعب والوضع لاخفاء المعنى ومن ذلك حجة بحجة
وتحويل القول وايهام انه يروم انتاج المضاد من وانه منع تسليم كلا طرفي النقيض بحضرة المحتج مما يحتج عليه وبما
يعرض على وجهه من المتقابلات حتى يتداخل الانكار ويفهم اي طرفي النقيض يقصد القول ومن ذلك ان يسأل
المتعصب الممتنع العظيم الدعوى المتكلم من حال سؤال السائل والمورد فلا يسئل عن الذي يوثر تسليمه بل يسئل
عن مقابله ليعرضه الاباء والانكار فيسلم المطلوب فلا يقول مثلا اهل العلم بالمتضادات واحد ولا تقول ايضا اليس
العلم بالمتضادات واحدا بل يقول مثلا اليس العلم بالمتضادات قد لا يكون واحدا فانه اذا سال هكذا كان كأن
اعوص عن ذلك الاخر وجعله غير ملتفت اليه ولا معلوم وكان التقصير فيما اقل وبعد ذلك ان يسئل عن الطرفين
غير موهم انه الى احدهما اميل بل كانه غير مبال بايهما سلم واذا لم يعلم غرضه لم يتعصب ولم يتعسر في الذي هو غرضه
الا قليلا ومن الحيل في الاستقراء ان ياخذ جزئيات كالمتسلم يحصيها احصاء فلا يوقع فيها الشك بالسؤال عنها معرضا
عنها للانكار ويضع جملة نقل الحكم منها الى الكلي موهم السامعين بترك السؤال عنها انها مما قد سلمت عند الجمهور
لا محالة فان يسئل عنها فاغلظ ملتمس من الصواب ان يرجع فيسأل عن المقدمة الكلية التي هي كالنتيجة لها معرضا عنها
للتشكك ويحصل سعيه في تسليم الجزئيات كالباطل لانه اذا سئل عن النتيجة اوهم ان ذلك لم يعن بل المحدث والسامعون
قد يتصورون انه انما سأل عنها الامر وان ذلك الامر واجب وان ذلك الواجب هو الانتاج وكثيرا ما لا يلفظ
باسم الكلي بل يجعل الحكم الى الشبيه بمتسعرات كانه لو ذكر الكلي ما ذكر النقيض ولا شيء في الصعلك كالاشد وربما كان
الانفع لهم ان يذكروا الكل فان ذلك اشد انضاحا وذلك عندما يدعى النقيض ان لا يذكر وافق السؤال طرفا
واحدا النقيض بل ان يذكروا الطرفين جميعا على سبيل النقيض ومما لا يكن يسر والتضاد سلم الطرف المطلوب ولو ذكر
على سبيل النقيض لم يكن يستشنع كما يسئلون هل يجب ان يطاع الاباء في كل شيء والاصوب ان لا يطاعوا في كل شيء على
ان معناه في كل شيء لا يطاعوا او بل الاصوب ان يعصوا فلا في شيء فانه لا يستشنع ان لا يطاعوا في كل شيء وان يعصوا في
كل شيء يسلم الاخر وكما يسئل سائل هل يجب ان يعتقد السراب كثيرا او قليلا فيوهم هذا انه يجب ان يجاب عن احدهما والاقسام
اكثر من ذلك واذا كان قسم المقدمة بحال مع او بحد صارت المقدمة بحسبها اوضح حدا او نقيضها اور زث وربما تكلموا

بكلام غير مناسب لهم او ردوا شيا كالسبه المفروع منها وكانهم ظفروا الخصم وحصلوا الامر وكانه قد قضى الامر
والاكلام ابعد واذا سلموا المتسلمو اشيا لينتفعهم في مطلوبهم احتالوا فان سلم لهم مرادهم سابوا الى المحال
وان لم يسلم المسيئة عملوا احدا من امان الظهر وانه قد سلم ما ان يحرفوا مسلم المحرف وتوهموا انهم سلموا الاخر
واما ان يسموا بان المجيب قد خالف المشهور وسلم الشنيع ويستعملون ايضا الاستدراجات التي تذكر في الخطابة
من باب الاضداد والمشابهات المشهورة في بادي الراي انها كذلك وما في انتشر والاسلاف بها الحكم
مسلمها مطلقة وما يجري مجرا في عمود الكلام او في بدءه وفي المقدمات او في ترتيبها واستعمالها والمجيب اذا
حيل كانه سائل وحاول في ذلك ضربا من التلطف لكن ان يغالط ايضا السائل او اذا سكت بانه لا يغرمه اذ هو كالسائل
ومما ينتفع به السائل المغالط ان يطول المسافة من ابتدا الكلام ومن الانتاج ومن ما يقرب من النتيجة ومن النتيجة ان كانت
الوسائط كثيرة ومع ما جملا عرجا حطا للنظام لسلا يفطن كيفية الانتاج فيحصر السامع والا عرف ما ادا ينبغي ان ينكر
وربما احتاج الى ان يخلط بالكلام ما ليس له فيه غنا لاخفا النتيجة والعناية حتى يعرض على واحد قريحا حل فاما اذا كان
المخاطب شديد البحث عن مقدمة مقدمة فليس يمكن خلط الكلام بما لا يحتاج اليه وعند ذلك يخرج فاذا التبس ذلك فربما
يمكن من استدراجه الى الانصات اليه فاختلط الكلام عليه ولم يفطن الجملة وحيث النتيجة وربما الحزموا الى بعض
المطلوب محسوبة لرفع المطلوب او رفعوه لوضع المطلوب وربما الحزموا من طريق المسئلة بل اوردوا الكلام
القياسي متصلا بالنتيجة كانه ظاهر لا يحتاج الى المسئلة وهذا هو الرسم في زماننا هذا عند المشاغبة الذين يسمون المتكلمين
فيه وهي حيل السائلين ومنع بها جمع من بعض تباين العناد واما المجيب فالكلام في حاله واذ كنت ينبغي ان يستعمل التبكيت
وانما المنع فيما في المغالطة وضده فقط بل قد ينفع في الفلسفة فمن ذلك ان يكون مفيدا مثل تحصيل الاسم المشترك فان اريح الفوة
في ذلك ان يكون المعاني منفصلة في الذهن ويشعر بها ويخطر بالبال ويلاحظ احكامها في الاتفاق والاختلاف واضا
ان يتعدد الانسان في الفكر بنفسه على جودة التمييز وان يعرض الغلط من نفسه وكثيرا ما يغلط الانسان من نفسه فوق غلطه
من غيره لانه اذا فاوض غيره احترز وحاذر ويكون معاملته مع نفسه معاملة محب مع حامل مسترسل اليه وقد سمع من
هذا الكتاب المدح وكثيرا ما ظن ان المتقطع لم يقطع لوطانه بل لضعف في المغالطة وضده واعداد حصر علمها وان الذي يعلب
على الباطل اصنع من الذي يعلب على الحق والعلم الذي ليس كل من اعتقد على حل الشك ما طرا فيه مما لا يعتقد على حل

محلها مسا رجا فان ذلك عسى ان يكفي فيه قانون الصناعة المنطقية وهذا الذي يحتاج فيه الى ملكة ارتياضية مخصوصة فانا
نمرن الرياض وعدات الالفاظ قرحا صاحبة الملكة معليه بالقوة وقال البحث سهوا العسر عدا ركها في الكتاب وفي كل صناعة
وكما ان القياس المعتد المحمود بان يكون حادقا ومن مواد حق وصواب وتارة يكون بحسب الظن كذلك كل مرة
منهوان ترك غير المشهور بالحق وتارة ان ترك الحق بالمشهور والمظنون فانه ليس للمعرض في مغالطة السوفسطيين
ان يقايس عليهم بالحق بل ان تحاره واحسن المراد افلا يعتد لو اسحر فيها عن الحق الى المشهور والمظنون وجملة الغرض
ان يصرهم ولا يصروه وان من السوفسطائي الى النتيجة التي هي الحق لم يصرها ولكنه انما يصرها من حيث النتيجة المظنونة
فاوارح الحق واوهم انه ارح الشبهة بسهل علينا ان نريه ان هذا اخر مطلوب بل ان كان لا انصاف مفهوم في سواله
امكن ان يجري فلا يسلم ما يفعه على بعد انه لا يمنع الا ودال المعنى ولا ما يجد الا ما يفقد عنه اللهم الا ان يغالط بسبب ذلك
المعنى مسجورا من ذلك وان كان فيه يضاعف مفهوم فلا باس ايضا فانه اذا ارح له السوق كلامه بالتحقق ولم يمكن
من ما يعتد في المقدمات كان للمجيب ان يحث عليه فيقول ما اردت في المسئلة كذا او ما اردت في الموضع الذي حيطه
كذا فيكون استعمال الالفاظ الكثيرة المفهوم وما لا ايضا على المعنى لطا مضيقا لسعة والوصل واوضح لكان ربما تورط
المجيب في عهدة سوال لا يكون له ان ما يروع فيه وهذا الكثرة في اشتراك الاسم وفي الذي يمينا والمرائي واذا كنا
مدا ما نحسن معاني المفهوم وكان هذا الملتبس يعد بالتسليم وان لم يمكن العدد منها مفعلنا ما سموا اعلى فكنا ان يفعل
من بعد ومن انه ليس شي سلمناه مما ذهب اليه الخصم ولا ما احتج هو الذي ظنه وليس ذلك بحوجا مثال صلاح
لشي اضطر اليه غلط العاقل او الرجوع هو الرجوع عن المعنى ليس عن اللفظ ولو كان المتكلم باشتراك الاسم
لكان كل محيل الواجب ان يراعي المعاني ويوفي باسم عمر الذي اتى به ليسمر ما يجب ان يسلم وان يوجب له السلام
يغالط الجواب في سلب لشي واحد والذين قالوا ان الخلاص من ذلك بان يعمر الموضوع المشترك في اسمه غلط بل
فلا يقول زيد هو سيعا بل زيد هذا فانهم لو اشتبها فانه ان كانت الدلالة كلا علمها مختلفة فان زيدا هذا ايضا مشترك
فيه اللهم الا ان اشير بالاصبع فيكون قد اعتاض عن اللفظ وجعلت الاشارة كافية في الدلالة واذا كان لنا ان
نسم وان يضر على المعنى على الحل وربما كان ابتداونا بالاستقام والاستفهام توهم العناد والتعسر والعطل على
المتكلم لا انفصال فلا نوحي مثل هذا الامتحان يوم التخلص الى اخره وكثيرا ما كان اعمال ذلك ونركه كطلب السفاهة عليهم

التقسيم كما قلنا عن ازال ذلك في اليد حتى يحاطوا واذا كانت القسمة مما لا يوهم التعسر ولا انا فيه مضرة فبالحري ان لا
يكاسل عنه واذا سلم منا المقدمات فمن الاحتياط ان لا نسلمها جازمين بل نسلمها على ما نظن نحن فان ذلك
منع العناد والتمكن علينا ووجه السائل بخلاف المشهور ايضا والجمع بين السؤالين لو استحق الجواب لا يستحق الجمع
عن الف سؤال ولكن ليس المجيب الواحد من حيث هو مجيب واحد ان يكون مجيبا عن كل حق فاذا الحب ان
يحدد له السؤال وتوه السؤال ما لاسم المشترك كما علمت قوة سؤالات كثيرة فلا السؤال عن المشترك واحد ولا
الجواب والذي يغلط بالمصادرة على المطلوب الاول احد المغالطات وان كانت ظاهرة لم يسل وان حيث بعد ليتامن
الاساح فسل ان المراد فيما سلمت غيرها او روث ولو سلمت هذه السلمت ما فيه النزاع وحينئذ لا يجد المغالط سبيلا الى
الالزام كذبا او سبح واذا استعمل المغالط [illegible] في المصادرة على المطلوب الاول من لفظ كلي قولا صادقا على المعانيه
او لم يكن الكلي المستعمل اسم وكان قولا ما صدقه صدقا قوله قياسي كما يقول على ما يجري مجرى الانسان والفرس وشبه
فهو يحرك حكم الاسفل ويحمله بعينها مصادرة على المطلوب الاول على هذه الجملة او في غير المصادرة والضائم اذا اتبع منه
فله ان يقول انما سلمت لك فيما يجري مجرى الانسان ولم اسلم لك في كل شيء وهذا ليس يجري مجرى الانسان فانه
يخالفه من وجه كذا وذلك لانه ان لم يفعل هذا لزم المتمسك [illegible] من المصادرة على المطلوب الاول اذ كان يعرف
على هذا النحو من التعسر ما ينتقل الى اخرى او المعلومة فاذا استعمل اسما حقيقيا لم يمكن [illegible] من الجواب او من [illegible] اذا كان
في البعض دون البعض وعرض ان يكون الاسم حقيقيا في البعض ليس فيها استعارة ولا ايهام اشتراك وان كان في نفسه
مشتركا صرح ظهور معناه الى التسليم او الى القسمة ثم يكون اذا استعمل في مقدمة اخرى استعمل لوجه اخر مجازا في نفسه
من الاشتراك ويكون حاله ما ذكر فعرض في النتيجة ان يكون على نحو كاذب كما انه قال ان ما هو لاجل شيء كذا فهذا
علة لهم والحيوان كذلك هو للانسان فهو علة له فيكون كل قضية يستعمل فيها لفظ المعنى معقول الحصول لكن يغالط في
النتيجة اذ يوجد في النتيجة على معنى اخر وقد علمت ان القياس لا يكون بالنتيجة قياسا او يكون هناك الاشتراكات التي
التي تعرض في [illegible] والتي لمقدمة مقدمة مع النتيجة واذا كان اللازم غير منعكس كما علمت يعني ان يطلب في العكس
بالحرية علاسيما المتمسك بالحرى فان المتحرز يحمله على ايراد الشروط وذكر القضايا وبعيد حينئذ التامل ليصحح في الحق
فصلها عن الباطل واذا كانت المسلمة كلا طرفيها مشهور كما هو في البعض من قضايا وهما وغير قضايا وما هو في القطر مشارك للضلع

عند اصحاب الهراقليطية واشياء اخرى مثل ذلك وكان كل طرف مقبولا ومضادا فالمعترض فسبيل عليها في مسلمها ان ما دام
ان يكون لسانا او لا اصل الى الطرفين سبيا واذا لم يكن احد الطرفين مضادا للقبول او التسليم وكان كل واحد من طرفي
النقيض يصدق بشرط تستقران به لم يمنع المماري من باشارة وكذلك ان المحبت ان لا يسلم الى ذلك شيئا على القسمة
الاول فلان تسليم شيء من الطرفين غير مضاد واما الثاني فلانه لما جاء مع الشرط كان حكمه حكم الاول فاذا الحق بالشرط
كان لا فرق ان يلحق به الشرط لم يسل مع شرط وبالجملة يحاوب المعترض في القبول وغير القبول الصدق سوء والمتمسك
فاذا كان عند الانسان جرئة حاضرة وخبط بها كشف العسر في السؤالات وكشفه عنها سارع الى الحل وعد المقاومة وان
منع العقد اولى من ان يسالى وقت الحاجة الى الحل وانما منع عقد المتمسك الباطل ان يحسن ما تصالى المقدمة السؤال
عنها بالتعيين اكثر والاحتراز [illegible] وجه الانكار ولهذا فان هذا افضل العمل من المحاولين [illegible] ان يكون القياس الكاذب
والقياس قد يكون مغالطيا اما لانه غلط اذا كانت صورته قياسية فهذا انقص من جهة مقدماته وقد يكون مغالطيا
لانه شبه صورة القياس وليس بقياس على ما علمت وبهذا فان الحل قد يكون فيه من الوجهين جميعا اذا كانت المقدمات
ايضا كاذبة فعلى الحال ان ينظر في ذلك في صورته ايضا وحل الشبيه منها وينظر ايضا في النتيجة فان النتيجة اذا كانت كاذبة
نبهت على القياس وما فيه من الغلط والمرح سوء تسليم ان كان قد وقع فانه كما ليس الحكم كالبديهة لذلك ليس [illegible] السؤال
وهو بعد سؤال كالبنية له او اتيح فيه هو وجه التحرز والتمكن من الحل [illegible] السوفسطائية واما [illegible]
النسب فيها [illegible] بعد علم ما سلف [illegible] فصل فنقول ان المغالطة باشتراك
المفهوم على وجوه فانها اما ان يكون لان السؤال يكون كثيرا واما ان يكون الكثيرة في النتيجة ايضا وتلك الكثيرة يكون
الحق في بعضها موجودا وفي بعضها ليس موجود وكما اذا سئل هل الساكت متكلم او هل الذي [illegible] يعلم ليس يعلم فان
الاول غلط في النتيجة مع صحتين والاشتراك باشتراكه وهو مقدمة بعده واما الثاني فانه هو مقدمة بعد الاسم الا
معقول اشتراكه في حده او حدا وهو غير مفهوم او لا يبالي في ان يفهم من ان يعلم راجع الى الشيء المعلوم او العالم
حتى يمكنه ان يجب عنه ويشبه ذلك ايضا قولهم الشيء الذي يعلمه يعلمه ولكن يعلم ان كان انسان [illegible] ولا العلم انسان في
[illegible] وفي جميع اسماء هذه ويكون المخالف فيها ان صح ان الشيء ليس هو فان المخالف على وجهين خلف [illegible] من
لا من جهة القياس لكن صح مثلا ان زوايا المثلث اكثر من قائمتين والثاني خلف [illegible] من جهة القياس

لكن مع ان المثلث ليس مثلثا وان الاعمى ليس باعمى وجب ان فى علسان سعرنا هو ما باشتراك الاسم ان يكون سلمنا

محدودا مفصلا بان يقول للسائل ان وجدت كذا فجوابه كذا وان وجدت معنى اخر فليس جوابه كذا وان تعرض للمنع فهو مما

يوجبه المغالطة وان لم تعرض على ما كما بعد ذلك فان ليس ساكت يتكلم بل لهذا الذى هو ساكت الان يتكلم وقد

اخر فانه ليس بقولنا ان يكلف من المسئلة نوعين حفظه وعن المسئلة دعى مهمه وان علمنا على ان الشر الى ما عسى وكذلك

اذا قال الجنس يعلم الذى يعلم فقول العلم ما العلم وليس العلم مرات الذى العلم او ليس عندهم ان العلم حال الذى اعلم المعال

التى من المركب والتفصيل قلنا ان يحفظ الحكم فى المركب ومنعه فى التفصيل وبالعكس لنا ان منع الحكم فى المركب ويحفظ

فى التفصيل او المركب ليس هو المقسم ومرجع الغلط فى هذا الباب الى ما قال على نحو من من المراساب لوجه ما مثل المغالطة

التى يكون المركب فيها مثل ان مما نعلم ان الضرب لزيد ضرب فضرب باذن فيه فعلك لو عملك وهذا فيه ايضا تفصيل من

جهة المراد لا من جهة المركب فلانه يسئل مثلا الست تعلم بما اضرب به زيد فيقول بلى ثم يقول الست بذلك الضرب فقول على

مركب فيقول فاذن ما تعلم ان اردت الضرب بزيد الضرب واما من جهة المراد فلانه ينصرف الى موضعين احدهما العلم والثانى

الى الضرب وهو بما كان القول صادقا فاذا حصل من السائب والواحق فاذا كان بها صادق فلما يغلط ما المركب والمراد

والقدرى لحن ان كل مغالطة لفظية وان كل مغالطة لفظية فهى لاشتراك فى الاسم فلا سامر سان خطابه اذا ما علمنا هذه والاشكل

التى من باب المراد من باب المركب والتفصيل مثل قولهم بالطرف الذى اضرب على ان موضع الذى اضرب فى لغة العرب

المنصب لانه مفعول به وعلى ان المراد لانه بعد الطرف وهذا من باب المراد وكذلك ما يعلم ان السفن التى اماعت سكانات

التى يكون ما سعليه الان فان الان حصل قرره بالعلم وما رره بالسفن وما من باب المركب مثل ان يقول الفرس فلان

خير والفرس فلان اسكاف ارديا فلان خير ردى وكذلك الفرس العلوم الجيد وعلمنا حسده والردى ايضا يعلم

حسد فمن الحسد ايضا ان يعلم ردى الكن كل شى ردى من يعلمه معلومه ردى فاذن كل عليم الردى ردى والحسد غير ردى

هذا خلف ويشبه تفصيل من جهة المركب وتفصيل من جهة اللفظ ايضا فى قوله يعلم ردى او الضاحك ان يقال ليس

لك حادث لكن لست الان حادث فانت حادث الان لست حادثا الان هذا خلف وكذلك الجنس كله يكون لك

شى ممكن كذلك لكنك ان تفعل ومنكك عنده ما ضربت العود وان اضربه فاذن لكنك ان يكون ضاربا بالعود وغير ضارب

للعود وهذا كله يرجع الى ما قلنا ان الشى يفهم بوجهين من وجه وذلك لان سقراط وان كان فاضلا فليس فى كل شى بل فى الحكمة

وان كان رديا فليس فى كل شى بل فى البدن او هذا المباحث بحسب ان انما مباحث مفهوم اخر وهو ان يكون فاضلا

ورديا فى شى واحد فسقراط فاضل ورديا كعصبي ليس الا بعضه واحده وعلى ما علمنا فى موضع اخر وكذلك ليس

متناقض حتى فى نفسه فى شى فى شى آخر ولا يلزم ان يحمل احدهما شرطا فى الاخر او متجانسة نحو حده وماحده وكذلك ليس

اذا الصدق عنده ما لا اضرب العود ويمكنى ان اضربه او كيف سعت ممنوعا يمكن ان اصدق معرفا ويقول عنده ما لا اضربه

او يقول انى عنده ما لا اضرب اضربه فان الامكان والشبه فقد اسقط وفرق ان القول ومعنى الامكان فى هذه الاشياء

اذ كان يكون الشى به لا من ضده ولا مع ضده وهنا هذا احد مع ضده وقد حكى المعلم الاول ان بعض الناس والظنه

ذلك المدعى له انه يتعلمه حل ذلك بان يقال فرق بين قولنا يفعل بحسب ما يمكنه وقولنا انه يفعل لا محالة بحسب ما يمكنه شيئا

فلو كان يفعل الممكن لا محالة فلعله وجب ان اضرب فى حال ما يمكن هو حين لا اضرب واما اذا لم يمكن كذلك بل ليس

يجب وقوعه بل يجب امكانه مجوزا ان يقع واما يحال عدم الضرب فيكون حينئذ لا اضرب فان معناه انه كان غير ممتنع

فى ذلك الزمان ان يقع الضرب بدل غير الضرب ليس انه يجب وهذا الحل وان كان حسن الوجه فلا يليق بحل الكتب

ان المغالطة متعلقة بالتركيب والقسمة فان الحل يجب ان يكون مستمرا فى جميع الحركات وهذا الحل خاص بهذه المادة وان

استمر فليس فيه تعرض لما اورده فى المقدمات ومن السبب المتصل واما المغالطة التى تقع من جهة الشكل فمنه ما يكون الحكم

فيه على نفس اللفظ من يقول ان هذا النعت ليس موصوف ساكنه صحيح ان هذا النعت ساكنه فيه ومنه ما ليس الغلط فيه فى نفس

اللفظ بل هو شى خارج عن اللفظ وهو كالاشتراك فى الهيئة او فى شى خارج عنه الا وانما يكون الشى يقال مره وحده

مره وطلاقه وممنوعا لمكان واذا لم يبعث الى اللفظ والى شكل اللفظ بل الى المراد والمعنى سهل التخلص مثلا اذا قال قائل

ان الذى يبصر هو الذى يفعل من حيث يبصر ويفعل من حيث هو مبصر فيكون من جهة واحدة فاعلا منفعلا فيقول ان الذى

يبصر منفعل فى كل حال وليس يفعل والمستعمل ان تصريف يبصر هو تصريف يضرب ويقطع لان المعنى هو غير مطابق للتصريف

وهذا يسمى الاسم المشترك وشبه الذى يسئل عن مسايل كثيرة وحكمه فى ان يحصل سؤاله حتى اوامر الامر وعلى نحو حكم

ما قيل فى اللفظ المشترك وحكمه فى ان غلط الاشتراك الاسم حكم المراد وهو مغالطة لفظية ليست على ما يراه بعضهم من ان

كل مغالطة لفظية متعلقة بالاسم المشترك ولنورد امثلة من اصنافه غلط من جهة اللفظ وحلها من حل المغالطة التى وقع فيها

اسم مشترك مثل قولهم العين من يرى شيئا هو له بصر له بصر ليس له من يرى الكل اعم الذى عنده فيكون له الكل لا لكن ان

بل واحد احد ان يتفق عنده وتسعة فيكون لكل اثنين لكل اربع ومثل هذا ليس فيه اسم مشترك وانما وقع الغلط
بسبب ان قوله لكل اربع لم يفهم منه لكل اربع لا البتة وان المسلم وقع الغلط في النحو ولا اشتراك في لفظ الكل الا في لفظ
من الفاظ المفردة وكذلك قول مثل ان الانسان الاعمى معقول لا اصله بالبصر لانه ان قال يدل على انه صحب المحب البصيرة
ويقول نعم فيصح عليه ان الانسان يعطي بالبصل وايضا الذي ليس له عطش بالسعد وايضا بل الذي ليس له عين
مصر فان قالوا انه يسمع انه كيف مصره عطش ظاهره وان قالوا الاعد واليد الواحد والامور واك عطش وهذا ببصر
وقد ذكر جال هذا الخلاف من ماليعرض لمثال الا الملقانون وفيها كلام كثير من وجوه الاحتمال وفي محل المثال والحل وما نسر
غيره وهي ايضا مثال اخر الحس كيف هذا ايضا وفاشي كمعنه مصول على بم صول البيع كمعنه كاذب معقول اي اذا كان كاذبا
فهو اذن كاذب صادق والسبب ان هذا الكاذب ليس بالصحة ذلك الصادق فان الكاذب المقابل للقول الكاذب هو
قول صادق والعقد الكاذب عقد صادق وهيهنا عقد احد الكذب مقرونا بالمدلول عليه والصدق مقرونا بالعدل من
الكتابة ولاختلاف التركيبين وقت المغالطة وايضا ليس مع معلمه زيد هو هو وهو معلم الفصل والمعنت فهو يعلم وحيث
والمغالطة كما علمت من حل برجوع هو تارة الى المتعلم وتارة الى المعلم وليس يعلم المحب انه هو المتعلم بل هو الشيء يعلم الاخر
وايضا ليس هذا الشيء الذي يسره الانسان اطاوه وهو يسره ما كله فهو اطا اليوم لانه انما اطا ما يسر فيه من المسافة
لا الزمان ومثل هذا ليس يشرب من الكاس ولكنه لم يشرب منها شيئا والمغالطة ان هذا الشرب منها لا من جوهرها وايس
كل معلم هو لنا مسلف وامام مسلط لكن المسلط ليس مسلف او مسلطا والمسلف ليس مسلطا او مسلفا والمغالطة بسبب
اختلاف ربط احد من المصلين فانه توهم انه ربط احدهما بالاخر على انه معا فيه ويوهم انه ربط به على انه معانده وايضا
الانسان في نفسه وهو انما غير العام والخاص لكن العام والخاص هو لانه انسان وهذا المثال قد يحمل اصلا مغويا
لكنه مع ذلك لفظي ايضا وذلك لانه غير العام والخاص في نفسه اي اعتبار نفسه والعام والخاص هو باعتبار نفسه
مغالطة من جهة اعتبار تركيب نفسه مع الانسان المحصل نفسه وهو من حيث نفسه لا يصدق انه شي من الامرين بل كل
منهما وكذلك جميع العوام حلت على الشيء من طريق ما هو او حملت خارجة عن جوهره فان الحيل واحد ويوهم بالجملة وجميع ما غلط
هذا الغلط بل هو عند الجواب الضدان كان الغلط بالتركيب مغالطا من طريق تركيب القسمة وان كان من القسمة فصل التركيب
وان كان الغلط اسما مشكل مع ما يمكن الجواب بكل منهما وان كان باسم مشترك فان ما يحقق المعنى المفرد

وكان

وكان في المراوي الحركة مثلا او ان الليس من يمشي هو طالما مشى فيه فهو هو طالزمان فيكون سليما ان الذي يمشي هو طالما
ما مشى فيه من المسافة وان الزمان وعلى هذا القياس في كل البواقي والله اعلم **فصل** واما التي من طريق المعاني
فالذي من العرض فمعناه وانه مستمر في جميع وذلك بان يكون في بعض الجوانب من الاعراض او السل منها يقول ليس
من الاضطرار ان يكون مثلا الابيض هو سيئا وان كان قد يوجد ايضا صدق وجه وهو انما يلزم الصدق في
جميع الاعراض اذا لم يكن مساويا الاجناس العالية والوسطى المسند لا مفرد جملة حيل المغالطة وتوضيح ذلك ما شد
ليسمعها السامعون ويستوحش من مخاطبها والمساعدة من امثلة ما بالعرض قولهم الست تعلم ما اسالك فان قال
نعم هل اعلم قال له ما هو وان قال لا اعلم قال انا اسالك عن زيد او عن الحروف تعلمه والمغالطة من جهة العرض
هو ان شيئا واحدا هو معلوم في نفسه ومسئول عنه وليس هو معلوما من حيث هو مسئول عنه تركب العرض بين المعلوم
والمسئول وايضا قولهم وكذا قولهم طويل وهو صغير فالقليل صغير وجبل قاف طويل لانه واحد فهو اذن صغير قولا الكلب
لك وهو اب فهو لك معا وايضا انت اعلم زيدا انه ذلك فهو الداخل الدار فعلم الداخل ولا علمه والحل في هذا
ان ذلك غير الداخل وانما هو هو بالعرض وهما بالذات والمعنى ولسان طبيب العلوم هو المجهول وحل ذلك فصل في
هو ان هذا لو جدليس بالضرورة وكذلك اذا سئل السبب لعلم ما اريد ان اسالك عنه حين يجب عنه والذي سلك
معنى حسب ان لعلم المخفي والمستور وجميع هذا مما عرض كلاهما لموضع واحد واحد هما عرض للاخر من نسبة عنهما وكل
واحد منهما ليس هو الاخر وليس الجواب ما اجاب به بعضهم واظن من جرى وكرره مرارا ان الشيء يعلم ويجهل من جهتين
فان هذا هو المسلم به وكيف يكون وجهان للواحد من حيث هو واحد فانهم يسمعون هذا ويطلبان تعال
المعلوم ليس هو المجهول البتة بوجه الا بالعرض فهذا جواب وحل من جهة وفي بعض الاشياء ولكن ليس مستمرا في جميع امثال
التي من هذا الباب ولا معولا عند المسلم منهم وبالجملة من خالف المشهور قربه لا يكون القياس المولف من المشهور
ملزمه وان لم يكن الشاعة كان قياسا جيدا لاعلاء الشبهة ومع هذا فان هذا الحل ما يزال الشبهة التي هي السبيه وليس ما
القياس ومن حيث السبب الجامع لهذا المثال وغيره وليس يمنع ان يكون الخطاء في مقدمة واحدة او عدد او جوه من
خطاء ولكن الحل من ذلك عارض السبب المشترك منه ومن مالكري مراده ولذا ان انسانا ما الف قياسا من مقدمات
كاذبة فانتج كذبا فاوضح خطا النتيجة كان ذلك بيانا للخطاء ولكن مع اعراض عن السبب مثل من يعارض قياسا ربما

حتى يقول ان لا حركة لانه لو كانت حركة لكانت يحتاج ان يقطع انصافا بلا نهاية في زمان غير متناه وبان يحاب وقال للزمان انصافا متساوية في المسافة في الانقسام فان هذا سهو ان السهو غير شنعه والحل الصواب هو ان لها المقدار كاذبة وانه ليست هناك انصاف بلا نهاية موجودة وتكلف انما هذا خطأ السهو بعد ذكر من المبانات ولم يعرض لخطأ القياس لم يلزم شي وكذلك حلهم المغالطة حالها بعضهم ان كل عدد كثير ولان العدد كثير ومركب من احاد وكل عدد فانه اقل من غيره وكل اقل فهو قليل فكل عدد قليل وكثير فانهم قالوا ليس يكون قليلا وكثيرا من وجهين وليس هذا المحال مما علموا انه غير منتج وما استنتجوه وسلموا القياس ولم يحلوا التحليل وما كان يجب لهم ان يسلموا ان كل عدد كثير وان كان يقال له كثرة فان الاحسن لجنس المغالطات التي لو رد وقال ان كذا ابن لك وهو اب او عبد لك وهو ان مجمع انه لك اب وابن او لك اب وعبد ومن هذا الفصل الذي بالعرض قال المعلم الاول حل بعض الناس هذا والمغالطة المذكورة رايا بان قال ان المغالطة هيهنا باشتراك الاسم في لك وهذا اخر ما مع في الحد ولا يستمر فانه وان كان لفظ لك هو يقال باشتراك الاسم على معان مرة بمعنى الملك ومرة وكما يقال في المغالطة المذكورة فيها في الابن ان فانه ليس بمعنى الملك بل يدل على نسبة الاختصاص والقرابة وقد يقال النسبة شيئا واحدا فيهما وان كان المنسوب اليه مختلفا والاشكال من قولنا لك يقال على معان غير متشابهة وانه وان كان لفظ لك مشتركا فيها فانما عند ذكر العبد يدل على الملك فقط وفي ذكر الاب يدل على مخصص نسبة اخرى وليس يقع الغلط بسبب اشتراك في مفهومه بل بسبب احد الامرين اللذين لا يتحدان الا بالعرض بل انما المغالطة في هذا من طريق العرض فان الذي في هو عرض له ان كان اما او ابنا او عبدا الا من طريق ما هو له ولا من طريق نسبي حتى يكون له ابا او ابنا وكذلك امثلة اخرى من باب العرض اعدها الرجل المذكور من باب اشتراك الاسم وبالجملة فان الاشياء الماخوذة من الكيف والكم والمضاف العارض لشيء واحد لا يتحد الا بالعرض ولا يكون بعضها للاخر من طريق ما هو كذلك ما يكون من مقولة واحدة لكن اخذ منها الساذج متباينة ومع ذلك فان الاضافات اذا اختلطت بل وقوع العرض فيها بالعرض وكذلك الشروط الاخرى التي المغالطين على ان هذا باب برأسه وقد ذكرت امثلة وامثلة ونحن نذكر ما هو اولى بان يجعل مثالا من ذلك ومن الاضافات مغالطة رايها لست من حل اشتراك الاسم كالمغالطة المذكورة ومن تلك الامثلة مثل قولهم ان بعض العلوم علوم للاشرار وكل ما هو للاشرار فهو شر فهو ردي لكن كل علم خير فبعض ما هو خير شر ردي وذلك لانه وان كان علم الاشرار قد يستعمل فيه

الاضافة الدالة على وجوه مختلفة فانها هيهنا ليست تدل الا على العلة فقط ولا الغلط ها من ذلك بل من جهة انها ليست الشر من جهة ما هو شرير وذلك مثل ان الانسان للحيوان لم يكن لفظ اللام يدل على معاني كثيرة بل على انه نوعه لان المقصود ان الاشتراك على ان كون الخير للشر قد يحتمل ان يكون على وجوه ليس ككون الانسان للحيوان ولكن لم يقع الغلط هيهنا من ذلك ولعل اكثر الحلاف نحو المغالطة لا يقع باشتراك الاسم فانه اذا قال قائل ان الذهب خير وهو حق وما مع فلان فهو خير فيه وان كان نظر في مشتركة فانها في هذا الموضع غير مشتركة ومع ذلك يحدث منه غلط والاحتيال توهم ان يصدق حمل الشي على شي من وجه ويصدق سلبه عنه من وجه اخر حمل لفظ تعالت مشتركا فيه فان كل لفظ في الدلالة يدل على الشرط على شي اخر ليس الشرك فيه جواز ان يكون بعينه محال كثيرا لانه والا فان قصده وطويته يدل على امر ما مخصوص يدل لا على ذلك الامر بل على شي اخر والاصح مع ذلك مشتركة الدلالة وبالجملة ليس الشي على الاطلاق ومع تحصيل شي من العوارض التي تعرض في مقولات اخر واحدا ومثال ما غالطوا فقالوا ان الشي موجود او ليس فربما هو موجود فهو موجود وغير موجود وهو الفرس يسمى اسماء فهو بل يكون وهو بعد ما ليس بموجود فيكون هو الذي ليس موجودا وموجودا وكذلك مثل الذي هو موجود ومطلق كونه موجودا فيكون الموجود وقد حصل لا موجود فهو موجود ولا موجود وهل ان يحلف حسنا كذبه على الكذب ليس بحسن ثم الحلف مما يستحسن والاستخلاف مما يستعدل فهو حسن غير حسن نحو الحلف وكذلك الطاعة حسنة وهي العاصية وكل هذا الشرك اعتبار الوجوه والشروط وترك اعتبار الاطلاق والمعتقد فلو اعتبر من ذلك لم يعرض لها سكت وانه فرق بين ان يكون وبين ان يكون شيئا ومن الموجود وفي الموجود شيئا وبين الحسن محال والحسن مطلقا والقبيح محال والقبيح مطلقا اي في مثال الحلف والاستخلاف والطاعة وليس بعيدا ان يصادف الاطلاق والمعتقد او المعتقدان المختلفان في الحكم ومن هذه الامثلة الصحة والعافية خيرا فاذا قيل هي تقال لكنها ليست خيرا للجاهل فان هي خير ليس بخير وكذلك الملبس في الدنيا خير وليس للطرار خيرا ومثال مثلوا التي اسمع وهي ان يحكم على هذه الصور ومثل ان يقال الشيخ لا يوثر الحكم فهو خير مقبول على ما يدل العلم احوال الخير خير مقبول الحكم لا يدل على اطراح الخير والعادة وطرح الخير وانه حال الخير واما هو حال الخير فهو خير فالحكم لا يدل حيرا وما لا يدل فهو شر فبعض الخير شر وحل جميع هذا واصح والقصد ومثال من باب الشرك قياسا الاعدم ذكره من باب الحيرة وهو ان اللص

منه رحسب ان يكون ما ما حده وطلبه شرا وهو طلب الحمرة وذلك لانه ليس لانه شر يجب ان يكون جميع ما ب
اليه شرا بل قد يعرض ان يكون ما يهرب اليه لشريته كما ان المرض شر وليس كل ما يهرب اليه شرا فان الاقبال
منه ليس شرا ومن المغالطات هذا الباب ما سلم انه لما كان العادل اثر من الجائر وجب ان يكون ما هو على جهة العدل
اثر من الذي على جهة الجور فيكون العمل على جهة العدل اثر من العمل على جهة الجور وليس كذلك فان المغالط في هذا
ان لا يحفظ انه يكون ما هو على جهة العدل اثر للعادل والمعدول به وكذلك ما على جهة الجور اثر للجائر والمجور عليه ومثال آخر
يحسبان يفهم كما انه اهل العادل ان يفعل كل شيء من حيث كان فان قال نعم قال فان كان رجل امر خدمن ...
حيلة يشكي امره وهو الفاضل فيجزم الحاكم الى الاجتهاد في الاجتهاد صواب والمسيء صواب وان خالف كان صواب الحاكم
صوابا ما هو عدل يخالف عدلا فيكون عدلا لا عدلا وان الفاضل يجب ان يحاسب من قبول العادلات او من قبول الجائرات
فتعال من قبول الجائرات والعادل الذي يقول الجائرات التي حرت عليه يجب ان يعاقب وجميع هذه الاشياء
خلاف ولا ايقال على الاطلاق وعلى التقييد مثل ان الصبر كل ما يجري على طريق العدل يؤثر من غيره فقال لمن و
لذلك ان يقال كل شيء لما كان بحده ولا يحسن شرطا انه عظم بجرحه والعز فيعرض نفسه يكون لغيره ولا يحسن ان الاجتهاد في جزء
اليه ما لم يخالف النص مع ان الاحسن قبول الجائرات التي يحكمها او قبول الجائرات التي يجور بها على غيره وليس الاحسان عن
الجور جورا كما ليس الاحسان عن العدل عدلا وعن الشناعات تعنى وفرق بين جور يحكي وبين جور يعمل على الاطلاق
واما ما يقع من جهة المسكت فليكن ان يعتبر صورة القياس هل هي منتج ام لا وينظر في الحد وهل الاوسط واحد بعينه
في كل جهة من شرائط النقيض ويجتهد في المسلمات ان يراعي في اول ما يسل هل يسلم شيئا من يحاله مجملا من او اشيا
لشاركه المسمى بحال او من حال ... عنه ان يراعي في المحمولات شروط النقيض واذا حمل مثلا ما كذا اضعف او ب
نصف كذا مع استظهار وهل اضعف كذا دون كذا وكذلك يراعي الوقت والجهة في كل شيء يحتمله مثل استطاعة
في جواب من يسئل الحس من يعرف الامر يعرف كما هو وكذلك الذي يجهل الامر لم اسا لعرف رحدا ولا يعرف ...
... فيه ولا يعرفه ابدا الا انه لم يشترط ان يعرفه من جهة واحدة وهو على الاطلاق او من كل جهة وكذلك ان قال العيش هو
مشتاق ان يع اكثر مما هو دون راحة لكن هذا والذي اصن اكثر حرصا ... ليس ... الحفظ المحب قال ...
طول ما لم يميز منه هذا المسكت واما المصادرة على المطلوب الاول فان حرف المحب انه مصادرة لم يسلم ولم يطرح شيئا

واذا كانت الشهوة موجبة لسلب الكره ولم تحتشم فاعلا لان تعدان حالت الشهوة في الوضع الذي الصورة فكذلك
اعاده فيما هو هوا وعلى حكمه فان سهما ولم يسعه ولبس عليه فسلم المصادرة فان الحسد حال جدال وقال ب
اي سلب فليس لك قياس لان هذا المسلم رجوع منى غير وضعي ومساعدة ولك واما ما ثبت فلم يعمل شيئا ولم
يفهم شيئا وكيف يكون وانت استعملت بعض وضعي في ابانته والمقدمة غير البينة واما وضع ما ليس بعلة علة
فليراع انه هل يلزم ما يلزم مع رفع ما سلمه فان كان قيل انه سواء سلم ذلك او لم يكن فالشيء لازم وليس من قبل
واما اعتبارات اللازم المحمول واللازم التالي فيجب ان لا يغالط فيحصل الملزوم لازما واللازم ملزوما ويجتهد لا يمكن
ان يقع له غلط حتى لا يتوهم الانعكاس وهذا الباب على ما يجب على سبيل الاستقامة واما على سبيل عكس النقيض
ومقابله الموضع فانه تارة او اصل كل حرف حار رطب انه يصح معه ان كل حار حرف وقع منه التضليل وتارة اوتي
كل متكون له مبدأ الطبع ان ما ليس متكون ليس له مبدأ او يعرض ما عرض لمالسوس من حكم ممن تقدم ان جرم العالم
غير متكون فهو غير متناه وذلك الغلط بل القدر وما علمت بالعكس واما السؤالات اذا جمعت معنى ان سائل المحمول
والموضوع او المقدم والتالي هل هو واحد على جهة في المعنى او كثير وان يحصل ولا يجب الا عن واحد واحد وهل
ما يقع هذا الغلط اذا كان الجواب بالايجاب والسلب صادقا في الجميع كما في اللفظ المشترك المتفق المعاني في الحكم
واعظم ما يقع فيه الغلط اذا كان معاني متفقة مثل هذا او معاني لا من هذا الاصل ان يكون الجواب في المسئلتين
المجموعتين بالمتقابلين مثل ان يكون احدهما خيرا والاخر شرا فيقال هذان خير وشر والقائل الصادق من وجه اخر ان
مجموع هذين لا خير ولا شر لان الكل ليس هو ولا واحد منهما وكل واحد هو هو وليس الاخر فحال المجموع هو كل واحد
وليس هو هو وليس الخير والشر الا هما ولهما وهو ايضا لهما وليس هو هما فهو هما وليس هما وايضا ليس هو خير
يكون شرا او الشر يكون خيرا فيكونان حتى صار الشيئان واحدا الكل واحد منهما خير وشر لان الخير صار شرا والشر
صار خيرا عنده وان يعلق بجمع السؤالات فلها ايضا ضرب اخرى من التضليل من باب اشتراك الاسم وغيره
وليس لقائل ان يقول ان اعلنا كل لو كلاهما فهو واحد لا كثير فان الكل وكلاهما يصلح للكثير واذا حمل شيء في مثل
ما يحكى فيه على كلاهما حد حمل على اثنين في المعنى وان كان واحدا في اللفظ اللهم الا ان يكون الموضوع واحدا ومدلول
الكل السور وذلك غير ما يحكى فيه فهذا ما نقوله في المغالطات التي في نفس القياس بحسب اللفظ والمعنى واما الخارجة

فيذكر اجو البا اضنا واما الا جاو مل الملجاة الى التكرير اما في المضاف فنحن نبين ان الشي المضاف لابد في تعريفه
بالمضاف الاخر من حيث يكون المضاف الاخر واما لم ليس المضاف واما يكرر على المضاف اللهم الا ان
يسل عن وجه عرض ما قلنا و في موضعه من ان الملجي اليه محشر السوال والسوال الفاحش هو الذي يسل عما لا فايدة
فيه فيكون جوابه لا فايدة فيه ثم ليس كلما كرر شي عرض منه هذيان فانك اذا احددت العشرة الحد الحقيقي
احتجت ان تقول انه عدد مولف من واحد و واحد و واحد وكذلك حتى يكرر الى المبلغ الواجب من غير استحالة
ولا هذيان وذلك لان ما هو مكرر ههنا مكرر وكذلك اجزا الموجبة يكون موجودة في السالبة وان تفضل في ان لا
تفعل فاذا اتصلت المتصلة من ايجاب وسلب لم تعل عدد وكرره فيه الشي لانه كرر على نحو يجب فلا يكون موضع شنعة لو
ان انسانا كلفت ان تعرف الصحت علوا من تعرفه بغيره الذي هو معرف مع ماده و يكون له تكرارها ما عرف الصحوف
بل بما عرف موضوع الصحت كالاسد ويكون عرف شيا لازما له الصيغة وليس ذلك الشي في جوهره من المضاف
ويكون مثل العلم الذي هو هيئة بالنفس وصورة من باب الكيفية عرض لها اضافة ولذلك ما كان لها ان يخصص ولا خطر
في مقابلها شي مثل الطب فانه يخصص من جنب العلم ولا يكون كونه ضدا الا المعنى الذي يكون بجنسه وهو العلم مضافا
لان تلك الاضافة عارض لازم كثير وقد بينا هذا في قاطيغورياس فاما الباب الاخر مما يتبع نوع التكرير فيه من جهة
الاعراض الذاتية التي وجد في حدها الموضوع وعلم موضوعها تحمل عليه فان التكرير يقع فيه ايضا ليعرض السوال المحتاج
الى ان تقال فان الانف الافطس هو انف فيه تقعير الذي يكون في الانوف وليس هذا كاذبا ولكن يكرر الا
اذا حدث السوال مكررا او جواب المكرر فيكون مكررا او لو قلت افطس وحده كان يكون انفا فيه تقعير فكانك اذا قلت
معنى قولك انف انف كان الجواب عن حده مكررا كذلك اذا قلت انف افطس وهو مع هذا فليس شنعا ولا
كذبا ان يكون انف فيه تقعير يكون في الساق حتى يكون الحج واذا قلنا انف فيه تقعير لم يحتج الى ان نقول تقعيرا
هي واما ما عرض من العجمة فمعنى ان لا يجب حتى يلحنوا لو اهم الكشف عليهم عليك ان تبحث عما لا تعلم من اي الوجوه كانت
العجمة من الاعراب او التذكير او التانيث او غير ذلك وهذه المواضع المغلطة يكون في بعض الاوقات اظهر وفي
بعضها اخفى وربما اتفق ان يجتمع في شي عدة وجوه من هذه فتردد القياسات وتستدعي وجوها مختلفة من الحل وقد يكون
في باب واحد ما هو اصعب واسهل مثلا ما يكون في الواقعة في اتفاق الاسم مثل النحو الذي يختلف فيه احكام المحمول في موضوع

مشتركة الاسم والا جاويل المضحكة التي قد تستعمل في تطيب المغالطة والسوفسطائية فاكثرها من قبل اللفظ مثل ما يقال الضائع المحرم
هل هو مفرد و يعني به شي آخر و مركبات ونقات وتصحيفات مضحكة مدونة على افواه الناس مصلحا عن الاعراب ولو كان
المصحل من اللفظ وليس انما تقع الضلالة بهذه الوجوه للاعراب بل كثيرا ما ضل بسببها المجربون والقول الحاد
الماكر السريع العمل جدا هو الذي لا يفطن معه بسرعة اين الغلط في التاليف او في انه لا يتفق ان يسلم مقدمة او هو كذب
حرف او يحتاج ان يسلم بعد التحصيل فان مفهومها متضاعف واول ما عليك ما هو اشد شنعة ومن السفسطة ما كان من لجاج
ليس يسل عن طرفي سوال احدهما مشهور والاخر شنيع حتى يدري ايهما يختار تسلمه في مطلوب السائل بل يكون من حيث
مظنونه كلا الطرفين فيهما سواء في الظن ليس احدهما اشهر وفي مثل هذا ان استعمل الحاد والمعاجل من السوال تحيرت
الحيرة للاستبهام الذي والاشكال الامر في الكاذب الصادق وصحة القسمة السوال وفساده او قصر هذه النظر و
التامل وكذلك اذا كان السوال ان يسلم ولم يعلم السوق اليه الكلام بهاتين طرفي النقيض حتى يكون مطالعة المطلوب
تهدي سبيل المقاومة وكذلك الشكل هذا الثالث على مستقيم او على خلف وكذلك القياسات المضادة المتقابلة
التي يحتاج الى ترجيح واصعب العلم انها متقابلة يرفع بعضها موجب بعض ولا يهتدي الى السبب الذي من اجله
تعرض ما هو الى ذات ما يتعلق وجه الغلط فيه هل هو من التاليف او من المقدمات وهل فيها كذب او حاجة الى
تفصيل الاسم المشترك وبعد ذلك اعلم مثلا ان المغالطة ليس في التاليف لكن يشكل هل هي بسبب كذب او حاجة
الى تفصيل ثم لا يعلم ان ذلك في اي مقدمة ويكون التوكيل من هذه القياسات ما ليس فيه شهرة او يستعمل فيه
في جهة ما يسلم شي لم يسلم ولا يحتاج ان يحل هو ترتيب المقدمات سببا للاستبانة اذا كانت صحيحة صحيحة احوال الحدود
واحد يسير جدا الى الصحة بل يحتاج ان يستعان بما كان القول غير موهم شهرة المقدمات ولا انتاج التاليف ويكون الحل
ضعيفا غير ممكن ويحتاج ان يختلف في العرض مارة ويعتقد به القول ومارة العامل من يرى انه لم يسل جدا فان
السوال هو مراده مارة المجيب نفسه وتارة المسائل نفسها وتارة الزمان **فصل** قد عرفنا وجوه المغالطات وعلمنا
وجه السوال بها واحد منها ومنتهاه والواجب ان يعود الى احكام القول في غرضنا قال المعلم الاول انما لما كان لنا
ان يكون لنا جوابا بما قوة معه ربما على ايراد القياسات اعرض جدلي او امتحاني وكان السوفسطائي يشاكل من
الى الجدلي والامتحاني اما الجدلي فلان موضوعاته مشتركة ولان السوفسطائي قد يتشبه بالجدلي ويسمى بحسب ذلك

مرائياً واما الامتحاني فمن حيث المغالطة ومن حيث شارك الجدلي ايضاً ان يساوى بالنظر في هذه الصناعة وكيف
ينبغي ولم نقتصر على ما للسائل في ذلك بل وما للمجيب في حفظ الوضع بالمشاركات وعلى ما يجب ان يراعيه
في الامور المشهورة وما يلحقه بالمجيب حفظاً منه لاوضاع سوفسطائية والحفظ وبالجملة اصعب من السؤال لان السؤال
كالهدم والحفظ كالبناء ومتى الفي فظن ان يحفظ بالمشهورات لا غير واما السائل فمعول من كل وجه تسليمه ولذلك كان يشترط
المجيب اذا كان يعرف انه لا يحسن ذلك بل كان يقوم مقام السائل الذي في التعليم الاول بعينه اذ لا يجب ان يعتمد
منه انه يتكلم في القياس العام بل هذا في القياس السوفسطائي وان كان كذلك قال وقد كان اتى في الصنائع
البرهانية والجدلية المذكورة اصول ما جوده وعمل فيه بالفحص يعني من حيث هي مجردة عن المواد بل من حيث استعملت
في مواد وكان هناك صور استعملت في البراهين مثلاً في الهندسة وصور استعملت في السؤال والجواب في الجدل
والخطابة لكن ان صرح منها قوانين كلية هذه الصور كالبيت في اسس المنطق انما هي للجدل والخطابة فليس لها اصحاب
وكثرت على حسب كثرة تنوع السابقين والقائلين عليها وشد بها واصطلاحها وعبارات لهم مكة وان لم يكن من تقدم من
فسالوا وحلوا وعلموا من الجزئيات عامة كخارة ورسالة وعلى امورها من الكليات وان علت وقد ذكر ابو انا ما لوا
في رسالة الخطابة بعد القدماء [illegible] وبعده ثراسيماخوس الذي يجادل سقراط في امر العدل ثم عاد زوس [illegible]
السوفسطائيين علم بوث السالفون منها شيئاً بعد رتقاء الى حاليه بل لم يكن عندهم منها شيء الا في الاصول
ولا في الجزئيات ترتيباً اما هم اصطلاح ذلك فان الى حد ما قال بحثنا والسوفسطائية علم ثم عقود بالفضلات
علموا انها بل يتكلموا في اشياء قليلة جرت اشياء مناسب الخطابة لكنها بسط القول فيها والنظر فاني وجدوا الاعاليط و
جمعنا وحررنا ما من المواد فيها وكلية وانما مست الحاجة الى مثل الخطابة بسبب اشارة بوثرو وحساب ما حسب
وكان الاولون انما وقعوا الامر الخطابة الى هذا الجنس ثم احتاطوا وكانوا يستعملون ويعلمون ويعلمون مثل ان
يحدوا الصناعة يكون من تعلم منهم يتعلم منه على سبيل ما يتعلم من المعلم المجرب لا على سبيل الصانع القياس فما كانوا
يعدون صناعة ولا امر الكمال الا ما بعد من سلع فائدة وكان مثلهم مثل من يقول اني اعلمكم حيلة في وقاية قدم
الم الوطئ والحفا وهو ان يقطع من الجلود ما يلبسون من غير تفصيل ولسان حال على سبيل امر من حتى ومعوله عليه فان هذا
بعد لا يكون صناعة ما لم يعلم اي الجلود يصلح وكيف يقطع وكيف يخرز وما لم يعلم الخفاف والسمكات فصول الرجل الذي

بعد مثل هذا العلم وما عدا ما اسسها وكملها حسب ما يجمع الخاف من غير تحصيل ومع ذلك فانه لا يخلو اما ملحد عن هذا وكحنه
لا يكون قد افاد الصناعة واكثرهم عدوى من افاد شيئاً صناعياً الحدة الصناعة لكن افاد ضعفاً معمولاً ولم افد ذلك صناعة
او لم اعد كيف يعمل الخف قال فلهذا لم تستفد ممن سلف صناعة بل ورثناهم امور احاطتها معمولة وجدلية وبرهانية و
صورة القياس وصورة مقاييس قياس فام عدكذ ونا في طلبه حد ومن العمر حتى استنبطناه فان عرض في هذا الفن
الواحد تقصير فليعذر من يسعره عند المعنى وليتقبل المنة بما احد ناه من الصواب وليعلم ان افادة المبدأ واستخراج
قاعدة الصناعة احق مع فارق اشتى مرتبة من البناء عليها خصوصاً اذا كان المستنبط مع انه مخرع مهتدى محيط لكمال الصناعة
وقوامها لا مزيد عليها الا ما يعتد به فهذا ما قوله المعلم الاول واما انا فاقول معشر المتعلمين والمتعلمين للعلوم تأملوا ما قاله
هذا العظيم ثم اعتبروا انه هل ورد من بعده الى هذه الغاية والمدة وقربه من الف سنة وطول ما بينه من احد عليه انه
قصر وصدق فيما اعترف به من التقصير فانه قصر في كذا وهل من بعده من زاد عليه في هذا الفن زيادة وكلا بل ما عمله
هو التام الكامل والقسمة تعرف عليه ولحظ بعده الى عمره ونحن مع ثمرتنا ونظرنا كان امام انصباب ساحة العلوم والتقطنا
بالكلية اليه واستعملنا وجئنا ازكى وافرغ لما هو واجب قد اقتصرنا على ما استقر ساو لحض فلم نجد للسوفسطائية مذهباً مما
عما اورد فان كان شيء مما فصل بعض الحمل التي احد ما بامنه ما نحن نرجو ان سكر من الدلالة عليه في اللواحق من
ما نرجو ان يكون امرج لما هو اوجب والذي عمله معلمه وسماه كتاب سوفسطيقا ما فيه من الواجب وقصر عن الكفاية
اما الحد مخالط المنطق بالطبيعي والالهي وهذا الضعف عنر كان منهم مثل جوع هذا العظيم واما التقصير فانه
لم نفهم وجها للمغالطة الا الاسم المشترك وبالجري ان يصدق ونقول اذ ان كان ذلك الان ان يبلو من
العلم ما اسس الفاسية فقد كانت لصناعة مرجاة ولم يصح الحكم في اوانه لصاحبي ومن يكلف له العصبية و
ليس في مدرسته من علمه الا ما هو منقول الينا فذلك اما من حسد لهذا الرجل واما لعامية فيرى ان الاقدم
زماناً اقدم في الصناعة رتبة والحق بالعكس ونسأل الله الهداية والتوفيق فهو الهادي والموفق للصواب

تم الفن السابع من الجملة الاولى من المنطق والله اعلم بالحق الحمد
لله وحده وصلواته على سيدنا محمد وآله اجمعين

بسم الله الرحمن الرحيم

الفن الثامن من الجملة الاولى من المنطق في الخطابة اربع مقالات المقالة الاولى من الفن الثامن من الجملة الاولى

وهو المنطق سبعة فصول **الفصل الاول في منفعة الخطابة** — قد سلف لك الفرق بين الصنائع القياسية الخمس

والتصديق ... والتصديق اليقيني وصورة ما يقاربه وصورة الاقناع المظنون وعلمت مقاربة الاقناع للظن

الاولين وتحققت ان الاقناع درجات في التاكد والوهن وبان لك ان الصنائع التي تروم التصديق اربع

من الخمس وان المغالطية مرفوضة وان الجدلية علم المحدودي على الحكماء لا بالطرق المشتركة منها وبين البرهان الا

بالارتياض وبالاقناع في المبادي والاخرى الخطابة محاسن للحق من نفس المسلمين وان الجدلية الصنايع والفايدة

على العامة فانها وان كانت متوسطة ضعيفة بالقياس الى الصناعة البرهانية فهي مستقيمة بالقياس الى فطن العامة

وان العامة ما هم عاجزون عن تحصيل الجدل الا اذا اصابت طبعه حده والخطابة وان الجدل اذا الزمهم شيئا واذعنوا الكرة

فالوا مغالطة اشبهم او شيئا ليس تستوي لهم الكشف في جرمه ولسوء الى العاقل يحصل القوة لا يحصل الصواب

والمسكوت عنه المحيرة والمقصور المثال المصادرة الموقع فيكون عندهم انهم لو حضر لهم تقدمن ورحشهم الى الفضل الحاسة

مطرو استنصار بعرفان لم يعد ان يعصوا ما سمعوه وعلموا موضع السلس فما محروا عنه وبالجملة اذا استقصروا

انفسهم عن شيء والمعارض بالقياسات الجدلية رالت عنهم ما ابح عليهم فلم يعلموا ان الحق موجبه او العقول محيله

فيجب ان يكون المخاطبة التي سلفت للعامي لعامته من الجنس الذي لا يسير فيعبر عن معامله استر فاما يعد الكلام يسعا

عن درجة مثله بل يجب ان يكون القياس فيها فاتقا في الباب اعني ان يكون المعتاد على اجادة معدود واتى حجة محاكي طبعي

العامة لكنه الطف منهم من غير محاورة المحدود وهم وليس يحق لنا صناعة قياسية تناسب هذا الغرض غير الخطابة لكن

الخطابة هي التي يعد نحو اقناع الجمهور فما نحوا عليهم ان اصدموا به ويصح عن نفع مع وضعها على الحكماء او على الجدل ولما

كان المخاطب الثاني وكل انسان اما خاصي واما عامي والخاصي لا يقنع من حيث يحتاج ان يصدق التصديق العوام

الا بالخطابة والصناعتان الاخرتان في ان يكتب الناس التصديق فيما الا البرهان والخطابة واما الجدل

فيقع في ان يغلب المحاور محاوره عليه واما ان يصدره التصديق فمنفعة فيه في بعض حواشي الصناعة دون اسهاله

لما يعرض عنها الا انها جدل وليس قصد الغلبة هو بعينه قصد افادة التصديق فان السوفسطائية يقصد الغلبة

او لا يقصد افادة البتة وكذلك المتوخي الامتحان والمحاورة العنادية ولو اريد بالجدل الدلالة على الصدق

لما كانت الصناعة سجية الى المغالطات ويقيس على المسلمات وحيث سواء الجدل اقناع المتعلم في المبادي علمه

بل ان يفاد تصديقا جزما فان المعلم يكون قد جاب نفسه طريقة من يعلم وحيح الى ان يبره من بعد واثر مذهب

من تعليل ان او هم ذلك وكذب فيما يقول بل انما يعرضه في ذلك ان تزيل عن نفس المتعلم للاستكبار وليسوق

الموضع من الامكان ويميل بطبعه الى طرف واحد من طرفي النقيض ومثله وان كان من العامي يقصد فعليس يكون

من الخاصي يقصد فان الخاصي قد ثبت عنده الاحاطة بان التصديق مثله انما هو بالحق وانه لا التصديق له بما فيه بعد ان

فنا دوام التصديق العامي فليس من شرطه ان يمحق الشك معه ولذلك من شان العامي ان يقول المخاطبه صدقت

واحسنت وليس من شان الخاصي ان يقول في مثل ذلك المخاطبة صدقت واحسنت وليس لقائل ان يقول ان

التصديق اعم من التصديق الخاصي فيكون المتعلم اذا اقنع في المبادي كيف كان فقد افيد التصديق المطلق وان لم

يفد التصديق الخاصي فاما حسبان الخاصي لو وقع مثل هذه المعاندة يصدق من جنس التصديق العامي لكان يحق علينا

ان يقول ان هذه المخاطبة تفيده تصديقا خاصا وان لم يكن تصديقا خاصا لكن السامع بالتصديق الخاصي والمستعد له

ليس من شانه ان تقع له التصديق البتة الا على نحو التصديق البتة الا على نحو التصديق الخاصي او الشبيه بالذي لا تخطر

مقابله بالبال خطورا مجوزا وجوده فيما يخرج عن ذلك ولم يناسبه لم تقع له التصديق به واما العامي فلا يشعر بذلك بل

ما هذا الامر يصدقا به او امالت اليه نفسه وتحري ان سيط المقابل عن وهمه وان لاح له جوازه فيكون ميل نفسه اليه تفاوتا

للتصديق وعلة له وان لم يمكن نفس التصديق فانه اذا كان ميل نفس مع شعور بجواز النقيض مخطرا بالبال مساعد

على انه لا يعتد ان يكون فليس بعد هناك تصديق ولا ظن مؤكد بل مثل ظن فاذا العقد للراي وجعل النقيض مع امكان

كونه عند المستشعر في حكم ما لا يكون لكونه على كثير مما يكون عندنا كونه بانه لا يكون فهنالك يكون تصديقا ومثل النقيض

لو وقع التصديق عند العامي ومعت اليه اعتقاد ان طرفه الاخر يكون وان كان جائزا عنده ان يكون ولا يفعل ذلك

بالخاصي فان المتعلم في درجة العوام والمعلم في درجة المقر وحين كان ذلك لصدق من حيث هو عامي لا من حيث استقل

الى التخصيص وكان تواترا من حيث هو متعلم لا من حيث هو محال او معلم على ان المناقشة في هذا مما يسد

فلنضع ان هذا النوع من استعمال قوانين الجدل موقع التصديق الا ان هذا النوع ليس من الاغراض الاولية للجدل

من الامور المتعلقة بالجدل ان المنافع المستفيدة من صناعة الجدل اولها ما بعث صناعة في غيرها الحدث انه فان الغاية
المقصود في الجدل هي الالتزام ولربما حسب معونه على التصديق انما مع العامي او انه مع من العامي سرا فانه
ان يحتاج اليه او معصى عليه رامي من غير ان تعم منافذه والمعونة جماعة المنسوبين الى العقل من الجمهور كلهم بل افرادا منهم
كانهم خواص وكانهم يدعون لا الى الخاصة حقا ولا الى العامة حقا وانما مع المتعلم اذا ارادت منه اسلام بقبول المبادي
من غير ان يقتصر عليه او يوهم انه اماله فيه وكان المخاطبة البرهانية لا تعد ان يرادوا بها الغالب في نفسها وكذلك المخاطبة الخطابية
كذلك المخاطبة الجدلية لا تستكثر ان تعدل استعمالها من جهتها الى جهة التصديق وقد نطق الكتاب العزيز بها الى الباطل
من من جهة ولا من خلفه الذي هو تنزيل العزيز الحكيم حيث قال ادع الى سبيل ربك بالحكمة والموعظة الحسنة اي الحكمة
بالبرهان وذلك من جملة والموعظة الحسنة اي الخطابة فذلك لمن تقصر عنه وجادلهم بالتي هي احسن اي بالمشهورات
المحمودة فاخر الجدل عن الصناعتين لان منفعته صرفها الى الخاصة والمحاولة بصرفه الى الجماعة وللعرض الاول
هو الافادة والعرض الثاني هو مجاهدة من ينصب للمعاندة والمطالبة وافراد النفع في مصالح المدن وسائر من العامة

الفصل الثاني في عموم الخطابة واجزاءها والتفريق بينها وبين الجدل الخطابة قد تشارك الجدل باعتبارات كلية
باعتبار اما المشاركة فمن جهة ان احدهما في القصد والثاني في الموضوع واما المشاركة بالقصد فلان كل واحد منهما
يروم الغلبة في المفاوضة اما الجدل فبالالزام واما الاخر فبالاقناع وان كان في الخطابة غرض آخر هو غرض العامة
وذلك هو ايقاع التصديق وكان الاخر لا يكفيه في كمال فعله ان تقاوم المقدمات والقياس فقط وان يعود وقائما على
مقابل مع الخصم من كذبه والجدال بين الحسنين الاولين الحسن والاول واحد منهما موضوع يختص بنظر واما الجدل
فقد علم امره واما الخطابة فان العامة لا يهتدون الى سر الموضوعات بعضها من بعض وتخصيص الكلام في موضوع مبنيا
على مبادي لعلة موجودة على ما توجبه الصناعة البرهانية بل الخطابة في ذلك كالجدل وان كان الجدل الغاية الاول الى
الكليات والخطابة الغاية الاول الى الجزئيات على انهما ايضا قد يتعاطى الكلام في الكليات من الالهيات
والطبيعيات والخلقيات فهذا هو المشاركة واما المشاكلة فلان مباديهما جميعا المحمودات لكن الجدل محمودات حقيقية
والخطابة محمودات ظنية ولما كان كل واحد من الجدل والخطابة متعرضا لكل موضوع صارا مشاركين للعلوم البرهانية
في موضوعاتها من وجه يحصل ايضا بينهما وبين العلوم مناسبة ومشاكلة وهذه الصناعة قد يتعاطى اتفق انه كل ان

الكلي فيه

وكلي فيها مقاومات من ذلك ان سائل ما يعلمون فمنهم من يخرج او ذم او يشكك او يعتد اذا او يشبه و منهم
من يتصرف في بعض هذه المعاني القليلة ومنهم من هو متطرف في جميعها ومنهم من يتصرف في ذلك ملكة حصلت له اعتيادا
فعلها من غير ان يكون القوانين الكلية محصلة عنده حتى يعلم لمية ما يفعله ويكون عنده احكام صناعته مجردة ومنهم اذا
ومنهم من يجمع الى الملكة الاعتيادية ملكة صناعية حتى يكون القوانين متقررة عنده وهو الانسان الذي احاط بهذا الجزء
من المنطق علما وان اكتسب الملكة بالمزاولة والملكة الاعتيادية وحدها وان كانت يحج فلا من بصيرة والملكة الصناعية
وحدها ايضا يكون قاصرة الاحكام من ناحية وقد ذكر المعلم الاول ان سلفه انما كان مقامهم في الخطابة مقام من له
ملكة اعتيادية ولم يكن لهم بصيرة والملكة الصناعية ولا تكلموا فيها ولا خاضوا خوضا معتدا او كان اكثرها تكلموا فيه
هو النظر في الامور الخارجية عن عمود الخطابة وذلك لان الخطابة لها عمود ولها اعوان اما العمود فالقول الذي يظن
انه منتج للمطلوب واما الاعوان فاحوال القائل واحوال خارجة عن ذلك العمود وذلك لانه لما لم يكن الغرض في
الخطابة اصابة الحق ولا التزام العدل بل الاقناع وحده وكان كل مقنع مناسبا للغرض وليس كل ما يقنع هو قول حقيقي
او مثل او شيء ما يجري مجرى ذلك فانك قد تقنع ما لم يكن بالموصوف بالصدق من غير ان تسوقه اقامة البرهان
ويقنع ما يجري من شهد بحقه ويجعله ما يجري كالذي يحسه حسه فرعون عدو او احلاف بان ورا وفيه او انه
وكل ما يحاول ايقاع اخرى فان ما تحاول ذلك بالشيء الذي من شانه ان يقنع به واما ان يحله يستعد اللقناعة بما يولد
الاستعداد او تشكك ان لا يكون مقنعا والاشياء المقنعة اما قول يروم فيه صحة قول آخر واما شهادة والشهادة اما
شهادة قول واما شهادة حال وشهادة القول مثل الاستشهاد بقول نبي او امام او حكيم او شاعر ومثل الاستشهاد
بقوم يحضرون ويصدقون قول القائل مشافهة بان الامر كان او مثل الاستشهاد وشهادة الحاكم والسامعين بان
القول مقنع فالاول شهادة ماثورة والاخر شهادة محصورة واما شهادة الحال فاما ان تدرك بالعقل او حال يدرك
بالحس واما الحال التي يدرك بالعقل فمثل تصديق القائل واشتهاره بالصدق والمتمرد اما الحال التي يدرك بالحس
فاما قول او اما غير قول والقول مثل التحدي ومثل اليمين ومثل العهود واما التحدي فكمن يأتي بما يعجز عنه فيعلم ان دعواه
دعوى صادقة ولولا ذلك لما ايد من السماء بما ليس في طباع البشر ان يوجد مثله وكمن يدعي انه اعلم من ان
اخبر بالطب والاطلاع لم هو معالجته واما اليمين فحاله معروفة واما العهود فهي آثار ودلائل الصادق وانه مكتوب وهي

مرتبة ما ... السعادة ان على انفسهما واما الحال المحسوسة من القول فمثل من يخبر بمسارة وسحنة وجهه سحنة مستبشر او يبكي او يصرخ
باعلان البعد وسحنة وجهه سحنة متحير او خائف او يحلف على خبره بالعذاب والثواب فمن ذلك ما يكون الحال الشاهد مع
الانفعال النفساني مثل السحنة والصيحة فمن ذلك ما يكون الحال الشاهد طارئة من خارج مثل العقوبة والمرة واما الحيل
للاعداد المذكورة فصورة نحو من يراه اهلا وهو من يراه اهلا واما المغالطة في نفسه الذي يتوجه اليه المغالطة وحده واما
غيره وغيره اما ما طرحكم من المحاورين واما السامعون من النظارة فهنا قد يكون يتوانى السامعون فالحيلة لاعداده
اما ان يكون بحسب حال القائل مقبول القول او بحسب حال القول الخبيث او بحسب حال السامعين امل فيما القائل فان يكون
الاستشهاد بجمال نفسه كلها اذا لم يكن ذلك فاتخاذ نفسه وذلك ان يتكلف الدلالة على فضيلة نفسه او يهيأ هيئة وسحنة
تجعل مثله مقبول القول واما القول فانه يحتاج تارة الى ان يرتفع به الصوت وتارة الى ان يخفض به الصوت وتارة الى
ان يحل الصوت تارة الى ان يحدو به وتارة الى ان يخالط فيه هذه الامور ولكل غرض الفضائل خاص واما السامع فيحتاج
ان يستعطف ويستمال حتى يجنح ويميل الى تصديق القائل او رداءة الى تصديق وان لم يصدق وكذلك الحاكم واما المناظر
فيكفي منه مشابهة الحيلة بنسبة عدم تصديق وان لم يقع له التصديق وهذا الثاني شر لوجه امران احدهما تحدث الفضائل
والثاني منها توهم خلقا فان الاخلاق تختلف بالناس فبعضها يجعل الانسان امرا التصديق وبعضها يحمل الانسان ان يميل
الى ايثار العفو والانفعالات ايضا فانها تقوم مقام الاخلاق في ذلك فان من الحيل ان يكون الغضب ...
فانما كان اقرب الى الشهادة ومن رحم كان ادنى الى التصديق ومن احب كان احرى ان يميل الى معاونة المحبوب ومن هيج
وعجب بحسنه كان ميله الى ما حمد الذي عجبه نفسه وتصديقه اتم واكثر ومن غضب على انسان كان احرى ان يكذبه ومن
تمكنت منه القسوة كان ابعد من ان ... الرحمة وليس جميع هذا من ... واكثر ما ... من هذه ... يكون
ادى في المطالبة اقوال من العمود والمذكور من ذلك اقوال ... ومنها اقوال ... او التصديق
ببعض الامور المذكورة ومثال الاول القول الذي ... المخاطب ... السامعين ... او القول
... العامي على ... ومثال الثاني القول الذي يروم به اثبات كون المشاجرة ... واثبات كون ... واثبات
كون الشهادة ... الامر الى ان الاقاويل الخطابية التي يراد بها التصديق ... العمود والحيلة والنصرة
والعمود هو القول الذي يراد به التصديق بالمطلوب نفسه والحيلة هي قول يراد به انفعال الشيء او اعداد ... والنصرة

قول عصره

قول عصره ... التصديق بعد الصحيح كما ان ... هنا اشياء هو العمود ... خارجا عنه وان جميع ذلك صناعي
ذكر في التعليم الاول ان السلف المتكلمين في اصول الخطابة لم يتعدوا الى الاحكام تكلموا فيها متعلقة بالامور الخارجية
ولم يعطوا الكلام في العمود اصلا فاما الاحوال الانفعالية والحيلة فقد اكثروا فيها وكذلك ما يتعلق بالترغيب والتبعيد
والاقتصاص والمحاماة وجميع ما هو غير العمود مما ليس الغرض فيه نفس التصديق بل الغرض فيه استدراج السامع
فلو اتفق ان يصطلح الخطباء كلهم في المدن كلها على رذيل الخارجيات والاستعمال للعمود كما كان قد اصطلح عليه
في عدة مدن في زمان المعلم الاول لكان سعي اولئك الخطباء حينئذ قد بطل ولم يكن الى ما وقر من اصولهم في الخارجيات
حاجة بل كان كانه ما زيف وسقط وكان مذهب الخطباء في ذلك العصر ... مذهب ... يخص ... ومن ... هم
تسوغ للخطيب ان يستعمل كل ممتنع من العمود ومن الحيلة ومن النصرة ومذهب يحظر ذلك ويحرمه ولا يسوغ ان يستعمل شيء عدا
القول المقنع والصواب هو المذهب الاول ومن لطف للتصرف في ذلك كله واحسن الملكة فيه عد خطيبا بليغا وحسن بيانه
اوسا **الفصل الثالث في الاغراض التي تختص الخطيب وكيفيتها** وكل خطيب يتكلم في الامور الجزئية فانه يحتاج الى ان
يثبت كون شيء موجودا او غير موجود في الحاضر او الماضي او المستقبل واما كون ذلك الشيء عدلا او جورا نافعا
او ضارا فضيلة او رذيلة فربما لزمه ان يبينه وربما لم يلزمه فانه ان كانت الشريعة المشتركة التي لا تحتاج الى شريعة
بل تنسبه العامة الى العقل مثل قولهم الاحسان الى الاباء واجب وشكر المنعم فرض واما التي هي تقوم ... واما هو اخص من
ذلك ... ومعاهدة ... انه عدل او جور ... كون السبب ... الامر ... كونه عدلا او جورا او كذلك ان كان
الخطباء والامر قد ... ذلك ... على الاصول واما ان كان لا حكم فيه فربما كان الامر موكولا الى نظر الامام والحاكم
ولم يكن الى الخصمين ان يتشاجرا فيه ... في امره وربما لم يكن بل كان عليهما ان يتشاجرا في ذلك فانهما مع الامام
الحاكم ... وكان هذا القسم مما قل وجوده ... في هذا الزمان وكان المستمر في الاقاليم كلها هو تفويض الحكم
في ان الامر عدل او ليس بعدل الى رأي الحاكم واما النافع والضار فمن ذلك ما يعرفه الجمهور كلهم ومنه ما يعرفه خواص منهم
وكل فرد يختص باستبصار في ضرب من النفع والضر ومنه ما يكون الحال فيه خفيا فما كان صاحب الخطب وجوده ...
الى النفع والضر وكان ذلك الضرب من النفع والضر مشتهرا عند الجمهور لم يحتج الخطيب الا الى ان يثبت كونه او لا
كونه وما كان خفي الشهادة على النفع او المضرة لزمه تصحيح الشهادة فقط وما كان خفي الشهادة على النفع والضر لزمه ايضاح حال

كونه نافعا او ضارا فمثل هذه المواضع يحتاج فيه الى تبيين ان امرا يكون او لا يكون فان كان نفس ذلك الامر مؤديا
الى الغاية المطلوبة او الى ضدها بلا توسط شيء اخر لم يحتج الى اثبات ادائه الى النافع او الضار بل انما يحتاج الى اثبات
كونه في نفسه نافعا او ضارا او كان هو مما يتوسط لم يكن بد من اثبات ادائه الى النافع او الضار وان لم يكن مبينا
ويكون ذلك الى الخطيب ويكون الى الحاكم ان يحكم بان قوله اشد اقناعا من قول خصمه ولا يكون الى الحكم ان يحكم
في ذلك الشيء هو عنده والحكم الا ان يكون ذلك احكاما اخر ليست امورا او صورة محسنة او احب الخطيب كون
امر او لا كونه مصير الحاكم اليه بحرية او بالكره ومعناه انه نافع في الاخرة او غير نافع واما الامور التي يمدح بها او يذم
فمنها ما يكون الحال للمدح والذم عاما في الشريعة المشتركة والمشهورات المستفيضة كما يكون وقع الشر عن المظلوم ممدوحا
او بالشر الى ضده كما يكون الصائم فضله والى ضده ومنه ما يكون استحقاق للمدح والذم غير محتاج ان يكون
الامر محمودا او مذموما عند من يرى لك الموضع المقصر الى ان يعدى في نفس اثبات الشيء او نفيه الى كلام اخر والموضع المعني جنسه
فاذا كان كذلك فليكف في الامور الخارجية في اثبات احكام كلية يحتاج الى تصحيحها احيانا اذا لم يكن الشريعة حددتها
ان كل ما كان كذا فهو عدل او جور او نافع او ضار او حسن او قبيح او عظيم او صغير حتى اذا صحت او حل بها الامر ثبت
وجوده او لا وجوده فان الامور الخارجية ينفع في ان ينفع في الامور الجزئية واما الاحكام الكلية فلا ينفع في اثباتها
بان يستدرج السامعون بالحيل الموصوفة وكذلك يكون الانفعالات النفسانية كلها انما تتناول بجزئياتها فان المحمود
والمرجو والمحبوب والممقوت انما يكون بجزئياته وان كان قد يخاف معنى كلي لنفسه فان الواقع منه في غرض الاستدراج
امر جزئي على ان الاولى ان يكون الاحكام الكلية مقررة وعامة التشاجر فيها وان يكون الشارع والائمة قد فرغوا من تحديدها
وانما يكون التفريعات الجزئية مفوضة الى الحكام انفسهم دون المتشارعين فان القضاء على العدل والجور والمصلحة والمفسدة
مما لا يتفق بكل حين وكل قريحة ولا القريحة الوافرة يقتدر على القصوى الجامع للفصول الاعم وربما يعتق عليها ما هو من الجور فكيف
يصلح لهذا القضاء كل من يصلح للحكومات الجزئية ولو صلح لذلك لكان الزمان الذي في مثله يحصل الامرين المتشاجرين عن
الرأي المسدد فيه واذا لم يمكن ذلك الى الحكام فكيف الى من يصلحهم من العوام فالحكم الاحكام الكلية هو كوله الى واضع
الشارع ولا بد من شارع من العوام من عند الله واما استعمال الكليات في الجزئيات فموهوم بها احكام حتى يكون فاسد
نظرهم انما هو في كون الامر الجزئي وغير كونه سالفا او حاضرا او من ذي فضل ويكون الحكم الكلي مسلما من الشارع فكان الحكام

الامرين

الامرين من المتشارعين يقتصرون من واضع الشريعة كذلك المتشارعون لا سبيل لهم الى الحكم في جزئي
يجري بعضه مما لا يتناهى عنده وثمة اشياء كون الامر ولا كونه وهو الذي يحق فيه الحيل للاستدراجية في تصحيح
والثاني الحكم الكلي وهو شيء مفروغ عنه ليس مما يستانف اثباته وان كان يستانف اثباته فليس الحيل الاستدراجية
في تصحيحه مدخل والثالث النسبة الجزئية في ان هذا الكائن كذا او ليس كذا وهذا ايضا فليس ينفع فيه الحيلة الاستدراجية
والوجه الاول المعرض لعوق هذه الحيل فيه فان عمود غير هذه الحيل فقد ظهر من هذا ان المقصرين علة لقوانين الخطابة
على تعليم هذه الامور حدا وقصرا من الامر على معنى الخارجة ولم يتسلط كنهه ولا ادراك حقيقته بل اكثر حيلهم ما يصنعون
حيلة تمكن بها من اصر السامع على هيئة موافقة لقبول الحجة والاذعان للتصديق الذي يكسبه صناعة ونفس هذا
التصديق انما تتوقع من جهة العمود كالضمير لا غير وقد عرفت ان الضمير ما هو واذا كان المعتمد هو الضمير فيما يجري ان لا
يختلف حكم صناعة الخطابة مما يراد به النفع وهو الذي على سبيل النصح في المشهورة والمشاجرة المتعلقة على المنازعة
في الشكاية والاعتذار او المحمودة في جميع ذلك واحد وهو الضمير واما الحيل والاستدراجات فعسى ان ينفع لها
في المشاجرة دون المشورة وليس ايضا ينفع في كل مشاجرة بل في مشاجرة مسوقة مع من حاكم في احد او اعطاء
او ما يجري مجراها واما المشاجرات في الامور السياسية التي يقع من اهل مدينة ومدينة ويقع من متولي سياسية
فانها عالية عن خلطها بهذه الحيل الخارجة وانما مجراها مجرى المشورة فلو كانت الحكام مسلطة على هذه الحيل الخارجة لكان
المشير لصناعة والمشاجرة لاحرى وكانت المشاجرة في الامور العظام لصناعة والمشاجرة المسوقة لصناعة ولم
يكن الخطابة قوة تستعمل الاقناع في جميعها بل الخطابة انما هي خطابة بالضمير وهذه الحيل بعضها معدات وبعضها تزيين
وترى او يحسن به الضمير ويحتمله سان الدليل وما احسن المستعمل هذه الخارجيات مما يراد به المشير او يجعلها قانون
الصناعة وجعل العمدة التي عليها العمل والمشير قد شارك المشاجرة في الموضوع كما سبق ان يقدم الانسان على فعله
هي برله وما رآه صوابا فان المشير قد يشير في ذلك بما معنى ان يفعل به والحاكم قد يحكم بكون ذلك الفعل عدلا او جورا من
عقار نفسه مما وجه السد الى حصرها او الراي الذي يعتقده وهذا الحاكم من حيث هو حاكم من المتشاجرين واما الحكم
على ما معنى ان يفعل في مجاراته فليس للحاكم ذلك من حيث هو حاكم من المتشاجرين للحاكم وعليه ان يحكم بفضل احد
الرايين على الاخر ويكون ذلك الذي يحكم به راجعا الى الخطيب انما فان هذا المعبر وان كان احسن من الحكومة بسبب

اذ على من هو احسن فان المتقدم في مجلس القضاء احسن من القاضي وسبب انه ميجه برايي ان ح من الشارع وذلك ميجه راي الشارع والشارع هو الانسان الكثير الذي لا مدانه انسان وسببه في الفرع وهو الحر المعين في الاصل الذي هو الاستحقاق فانه ادعى العسر او ضيع للجمهور واسمع واعم اذ لكل واحد منهم مدخل في مشورة وليس لهم مدخل في حكومة او وضع شريعة ولهذا السبب ما يعرض ان يكون الحاكم من المشاورين اذ الحكم مشتاق الحكومة للناس عدل في القضاء ومسلم اذا كان حكمه حكما في امور الهية غير وحشية وفي اسباب معلومة غير مجهولة واما في التشاجر فانما يحكم بما عنده ويراه وما يجده حال الجمهور لان معوله في ذلك هو على السنة ولذلك ما يحكم ميله فيه ولذلك ما يلزم الرافع اليه خلاصته ان يحرز عنه في احوال الامر به لا الماله والمعاونة فان شاء سلم الاحوال لاجل المصلحين مثلا ويسرعا ويرحض من الحكم وخصوصا في ما يكون اليه ان يصدق برايه والسامعون معروف واما بحرم محاورة ما في كسائهم على الحكام ويحذرهم اياه حاملين بحكمهم في الاحكام التشاجرية مما يسلون اليه واما في الاحكام المشاورية فعلما يعرض فيها قوانين من عند اصحاب الشرائع الا في امور عبادية وجبادية ويكون امر ما خلاه الى الناس فيكون للجمهور الناس بحكامهم وكذلك ما يصرف الحاكم وكذا الى ان يكون مع الاصوب من الراي تبلا بعمل برايه ولا يسقط عن مرتبة الاستبصار والتصدر للحكومة ولهذا ما يحمل مشغلا الى رجحان في استدراج الحاكم حيث لغير والاعمال في استدراج الحاكم حيث تشاجره كانه الان قد اسند امر الى رجحان واصوب صرف السعي الى الالة الصناعة الالهية وهو ما يوقع التصديق من حيث هو موقع للتصديق بالقياس المحذوف كبراه وهو الذي يسمى تكفيرا او ضميرا او قد عرف التكفير انه من جنس ذلك القياس لو لم يكن مطويا بانه جدلي وذلك لان الجدلي وذلك لان الجدلي هو الذي يكون من محمودات حقيقة والخطابي هو الذي يكون من محمودات بحسب بادي الظن وما كان النظر في القياس الجدلي الذي يسمى مرارا كثيرة منطقيا لصناعة المنطق فالنظر في التسمية لصناعة المنطق اذ كان النظر في الحق وما شبه الحق لصناعة واحدة فالنظر في المحمودات حقا والمحمودات ظنا وفي استعمالها لصناعة واحدة وكما ان النظر في الصادق والحق الذي منه مبعث البرهان وفي المحمود والذي منه مبعث الجدل لصناعة واحدة واذ كانت الصناعة المنطقية بالاستحقاق الاول هو البرهان وكان الجدل بسببها ما كانت المحمودات السنة الحق واكثر الناس مسوقة بالتماس الحق لكن السبيل اليه صعب فمنهم من يوصل اليه ومنهم من يقع الى السنة **الفصل الرابع في مشاركة الخطابة**

ویکنون

الرابع

لصناعة

الصنائع الاخرى ومباينتها لها ان صناعة الخطابة عظيمة النفع جدا وذلك لان الاحكام الصادقة فيما هو عدل وحسن افضل نفعا واعم على الناس جدوى من اضدادها وذلك لان نوع الانسان يبقى بالمشاركة والمشاركة محوج الى التعامل والتحاور والتعامل والتحاور محوجان الى احكام صادقة في الامور العملية بها ينتظم سبيل المصلحة وباضدادها يتشتت وهذه الاحكام تحتاج ان يكون مقررة في النفوس ممكنة من العقائد وقد علمنا ان البرهان قليل الجدوى في حمل الجمهور على العقد الحق وعلمنا ان الخطابة هي المتكفلة بذلك فاذا هي افضل هذه الصناعة نفعا وهي في تقرير هذه الاغراض في الانفس والصنائع في الامور الجزئية احكاما توجبها العقل الصحيح ولكن العقل الصحيح مسامع على المخاطبة والتحاور قانونه للزومه والنظر كما ان البرهان اضا في الامور الكلية النظرية معين على الحق دون المحاورة ثم الصحيح بالبرهان من الامور الكلية النظرية اذا اريد تقريره في نفس من يسهل عن درجة البرهان كان الجدل اعون شيء على تقريره كذلك المدرك بالعقل اذا اريد ان يقرر في نفس من يضعف عن العقل بنفسه كانت الخطابة اعون شيء عليه واذا لم يكن المدبر من الناس سعداء لان يخاطب بالصحيح من البيان العلمي فيما ينبغي ان يعتقد او بالبيان العقلي فيما ينبغي ان يعمل فاذا كانت لنا قوة وخطابة تمكنا من ايقاع كلمة ونفعه ونظمه ونصله وتحسنه ومساعيه قدره وتشاكله وعلى ما مر في صناعة الجدل او صناعة الخطابة من الصنائع التي تنفع بيان المتضادين كان صناعة الجدل كانت صناعة تعين على المتضادين وليس على ان يكون الخطابة تنفع بيان وقت واحد ان هذا الشيء بعينه كان وانه بعينه لم يكن والاصل ان يكون الجدل ايضا انما يبان القياس على المتقابلين معا في زمان بعينه الا في الرياضة بل على ان انسان ما ثبت في امر انه كان وانه عدل وانه صواب وانه ممدوح وان ان يثبت اضداده ذلك من طريق القوة ومذهب الصناعة واما من طريق الاستعمال فانه لا ينتفع باستعمالها جميعا في المخاطبة في امر واحد وفي وقت واحد بعينه كما كنا ننتفع بذلك في الارتياض الجدلي اذ الغرض في الخطابة ايقاع التصديق ولا كذلك في الارتياض الجدلي فقد ينتفع باستعمال الايقاع في الطرفين من وجه اخر نسبته بالارتياض وذلك انه يحصر الحجج المتعاندة في الكلام معا فيكون قد صرح لنا ما يعنا في طرق التصديق الذي يتمم الفائدة ويكون حل الحجج المناسبة للطرف الاخر عليها اهون فان الشك اذا كان حاضرا او هنك كنت اقدر على حل وجه حله من ان يطرا الشك ولم يستعد له وليس من الصنائع المتبع بها ما يشتمل فيها على المتقابلين غير الجدل والخطابة اما الصنائع البرهانية فمقصودها على طرف واحد واما السوفسطائية فلصعت بعده بحو الايقاع بل نحو المغالطة ولا هي من الصنائع التي يستعملها للناس للمنافع واما الصناعة الشعرية فهي

لاجل التحصيل لا لاجل التصديق ولا في طرف واحد لكن الخطابة وان كانت بهذه الصفة فالخطابة الحرة التي هي
التي نحو الى الطرفين الاصيل ومهدي من المقدمات التي هي افضل بهذا الضامن فضايل الخطابة اعني اقتدارها
على التصرف في الاقناع تارة في طرف وتارة في الطرف الاخر وحكم ذلك حكم اعضا الانسان فانها معدة للتصرف
في الاضداد والالام وحكم مواد سوى العضية الخلقية وحدها فان قواه معدة للخير والشر جميعا واما العضية فللخير فقط واما
سوى العضية كالصحة واليسار والعبالة فقد يصلح ان يستعمل في الشر والحاجة الى الخير ماسة والى الشر عند من يدفع
الشر بها لمع الدد بالدد وليخلص به من العد ويسلط للشر عليه والمرء [illegible] ونفسه بما هو مشارك وليس للحيوان
فما احسن بان يكون مقتدرا على نصرة نفسه بما يخصه وهو اللسان والبيان فمعدل له ويجوز ان يحسن وليس ويمكن من
التصرف في المقابلات فحسن فعلا فعله بعدوه وهو قبيح ويعدل فعلا دفع به الشر عن نفسه وهو جور فصلاحه ان يدل
على قبح القبيح وجور الجائر وكما ان الطبيب ليس عليه ان يشفي كل مريض بل ان يبلغ الممكن الانسان على طريق
الصواب في مثل العارض المحدود حتى ان احسن كان السبب فيه صعوبة المرض في نفسه واستعصاء الموضوع على معونة
الى الصلاح كذلك الخطيب عليه ان يتكلف من ايراد المعونة والحيل ما امكن ايراده في كل باب فان كان الامر مما يعسر
تقريره في النفوس فليس ذلك مما يعود على الخطيب بعجزه وكما ان في الجدل المطلق قياسا جدليا بالحقيقة وقياسا جدليا
بحسب المشبه كذلك في الخطابة ما هو بنفسه مقنع لانه مقنعة من المظنونات المستعملة في الخطابة وما هو شبيه بالمقنع بانه
ليس هو من الامور التي يظن بانفسها بل اشيا مشاركة لها بالاسم او في هيئة اللفظ او في المعنى من المعاني التي سبل في
في كتاب سوفسطيقا كانه اي بها الحكم في المشبه حتى يوهم في مقصده انها قضية اخرى وكذلك يكون صادقة او مشهورة
فيوهم في المشبه بها انها هي بعينها او على حكمها والفرق بين المقنع الحقيقي وبين الذي يرى مقنعا ان مقدمات المقنع
الحقيقي اذا ورد معانيها في الذهن [illegible] الى التصديق بمعانيها ادى الراي ظن السامع واما التي يرى مقنعة فهي التي انما يقع
بها التصديق على انها غيرها ولو تحصل الذهن معناها لكن امام الفكر مفهومها الذي اتفق لفظها لكان الظن بالحب الا
جنبتها فهذا هو الفرق بين المقنع الحقيقي وغير الحقيقي لا اوجه اخرى علمت في كتب خطابية لاقوام محدثين لكنه لما كان
الغرض في الخطابة الاقناع بما يظن محمودا ولم يكن الغرض كشف الحق ولا التزام من قانون المحمود الحق لم يستنكر ان يكون
المقنعات غلطية وانفذ في الصناعة فيكون بعض هذه الصناعة صادرة من بصيرة ومعرفة مثلها كسب القوة وبعضها

لامن

لا من ملكة الجدل بل من غلط او مغالطة وتشبيه للشر والتلبيس فيكون كلاهما خطابة واما الجدل الحق فلما هو [illegible]
القوة على الاثبات والابطال بطل مقابلها مطابقة لملكة القوة وحيطة وان لم يكن اثبات او ابطال مغالطة
الجدل الكاذب وهو السوفسطائية والمشاغبية فليس يكون سفسطة ومشاغبة لاجل مطابقة الفعل قوة وملكة
وحتى يكون الغرض فيها اظهار قدرة على التلبيس فقط فان هذا قد يستعمل في الجدل وفي الامتحان وفي قياس
العناد ولا يكون مغالطة ولكنه انما يكون مغالطة اذا اريد به ان يظهر ان الصدق والمبطل هو الحق والمقصد التلبيس
لا لان يظهر القدرة على التلبيس فقط بل لان يروج التلبيس قصدا وتشبيها وارادة التضليل فالجدل انما هو بدل
لتلك القوة والسوفسطائية انما هي سوفسطائية لتلك المشيئة الردية من حيث هي مشيئة ردية لا للقوة واما
الخطابة فيها قوة وتشبيه معا اما القوة فلانها اقتدار على الاثبات والنفي واما المشيئة فلانه تقصد بها ايضا
ترويج ما حسب او يبطل الاقناع ولا يصير الخطابة بان يقتصر منها على اظهار القدرة فقط دون غرض اخرى بل يكون
خطابة ولا ايضا او يشبه ايضا الاقناع ترويج المقنعات المشبهة يكون غير خطابة لكن العمدة في امر الخطابة ان
يحل القوة والمشيئة وكذلك ايضا التعليم البرهاني انما هي تعليم بقوة وتشبيه واما المشبه فقد يستعمل في مثل هذا المنع
على وجهين اما [illegible] وكشبه انقاع القصد فيكون الخطابة معد ونحوه ان يكون مع القوة مشبها او يحل بالمشيئة
ويقال مشبه ويخصص تلك المشبه بسم المروج والتلبيس محضة لا يكون كل خطابة كذلك بل يكون بعض الخطابة
كما يستحق ان القول صادرة من قوة واضطرار وبعضها من مشيئة ردية نسبة السوفسطائية وليست للقوة بيان
الصناعة بل يكون للعوض فيها غير النفع للمطالب بل لنقص المطلب في اغراض خارجة **فصل في شرح حد الخطابة**
وحصر في نسبة اجزائها ومناسبتها للصناعة الاخرى فلنعد الى تحقيق امر هذه الصنعة الخطابية وانها كيف
تكسب وكم اجزاؤها وكيف يتوصل الى الاغراض التي تحصلها ونحدد حد الخطابة ونقول ان الخطابة قوة
تتكلف الاقناع الممكن في كل واحد من الامور المفردة وقولنا قوة نعني به ملكة نفسانية يصدر عنها افعال ارادية
وهي او كد من القدرة فان القدرة والاستطاعة قد توجد في كل انسان لكن الملكة التي تحصل اما من قواعد علم او من
انفعال بعقب ويوجد في القوة بعد القوة ومنهم وقولنا يتكلف يعني منه معنيان احدهما انها يتعاطى فعلا لا من ارادة مؤثرة
بل من ارادة [illegible] العرض في هذا المعنى ويقال يتكلف ويراد به انه يتعاطى فعلا يبلغ المقصد لا تمامه

وهذا هو الغرض هو توخي الاقناع الممكن هو تحصيل الفعل الذي يخصه ومعناه ما يمكن من الاقناع ولا يلتفت الى مسير
الامر وقولنا في كل واحد من الامور المفردة ومعناه في اي امر كان من المطلوبات كلها وفي اي مقولة اتفق فيكون قولنا
المفردة يدل على المقولة ويكون قولنا كل واحد يدل على ان كل جزئي من كل مقولة هو موضوع له ويحتمل ان يكون قولنا
في كل واحد من الامور المفردة ويكلف الاقناع فصل من باب فعل الخطابة بين الخطابة وبين البرهان والجدل او السوفسطائي
وانه ليس شيء منها يتكلف الاقناع الممكن والمقصد وكما علمت وفي هذا الفصل اشار الى حد الخطابة باضافة شيء
مقصده وهو الاقناع الممكن في كل شيء وانه قلنا في كل واحد من الامور المفردة وللتنبيه على موضوع الخطابة خرج من ذلك
الطب فانه يشبه ان يكون الطب انما يقنع ما يمكن من الاقناع في امور مفردة يخص نوعا ما فيكون حده قولنا يتكلف الاقناع
الممكن في كل من الامور المفردة ويفرق من الرطوبة ومن الصنائع العملية كالهندسة وبين الصنائع المعنية في الحركات
كالطب او الخطابة لا ينسب الى جنس معين ولكن لقائل ان يقول بل الطب ملكة على الاقناع الممكن وان كانت ملكة
فعل هي لذاتها او بالعرض فان كان بذاتها فهل اذا اقنع الطبيب في امر ما واقنع الخطيب في ذلك الامر بعينه او له
ان يقنع في كل امر كان اقناع الطبيب من نحو اقناع الخطيب من نحو امر هو الخطابة وانكان ذلك الاقناع بعينه كان
قد سعى في شيء من الطب وبالجملة بل يحتاج الى فصل بين الخطيب وبين من يجري مجرى الطبيب فنقول اولا ان الطب
ليس له ملكة على الاقناع البتة ولا على التعليم ايضا بل ملكة علمية على تدبير الابدان ليصح فان كان معه قادرا على هذا التدبير
ولم يكن له بالاقناع بصيرة البتة وكان عالما بعلمه ولم يكن له في سبيل التعليم بداية البتة فهو طبيب وعالم ثم ان قدر
على التعليم فذلك له من حيث هو معلم ويكون تعلمه ليس اقناعا لانه انما ان يعلم امورا واجبة كقولهم كل مرض اما سوء
مزاج او تفرق اتصال او تركيب فان علمها علما مسلما لم يكن مقنعا بل محققا وان اقنع ولم يحقق ولا اشار فيه كان حينئذ
مستعملا فعل الخطابة لا معلما وكان من تلك الجهة خطيبا في ذلك الشيء واما ان يعلم امورا ممكنة اكثرية عادة او دون
ذلك فان علمها من حيث هي ممكنة اكثرية او غير ذلك على ما سلف مما هي من القول فيه في فنون سلف لم يخل
ان يصح امكانها او قربها من الكون فيكون معلما او يقنع في ذلك من غير افادة واحقاق وتعرف او مقاربة للصدق كان خطيبا
واما ان يصح وجوده واسبابه لوجوده لا محالة فان طالب الاقناع في الوجود وكان يستعمل فعل خطيب وان حاول الاقناع
التصديق الحرم المقارب للصدق فيه كان مغالطا فاذن الاقناع للطبيب بالعرض ومن حيث هو فاعل فعل الخطب

الا انه ليس بذلك خطيبا لانه ليس ملكة على ان يقنع في كل شيء وانما يصير الخطيب خطيبا بهذه الملكة
لا انها فقط انما يصدر عنها في اشياء معينة محصورة على ما علمنا ان الطبيب قد يصير خطيبا بذلك خطيبا ولا يصير
مشاركا للخطيب في الصناعة وانه ليس الخطيب خطيبا لاجل افعال يصدر عنه خطابية بل بالملكة صنعا والصفة المذكورة
اعني ملكة على الاقناع في كل شيء والطبيب ما ان سامحنا في امره وسامحنا انه ملكة مثلا على الاقناع فليست ملكة
على الاقناع في كل شيء على ان الطبيب ليست ملكة الاقناع ونقول اذكما ان الطبيب قد يقدر على استعمال العلاج
في حيوان غير الانسان كذلك الخطيب قد يقدر على استعمال الاقناع في امر غير الامور المفردة وكما ان ذلك لم يخص الطبيب
الا انه عارض للانسان وغير ذلك فله بالعرض ونقول ان التصديقات الخطابية قد يكون صناعية وقد يكون من
غير صناعية والتي ليست صناعية ليست كسلسلة مستعمل لوجود الامر الذي يدعو اليه وليس ذلك من صنعنا وخطفنا
مثل الشهود والتعذيب بالعذاب وغير ذلك واما التي بالصناعة هو ما يحتال فيه بالكلام فكلها افعال من حيث الملكة
والصناعة فانما يكون من فكرة انفسنا وباحتيالنا ونحن نستنبط المواضع والانواع الخطابية ونعلم ترتيب القياس
الخطابي وما يتعلق بها كالشهود وما اشبهه فليس لنا الاقناع بهم والاقناع التصديق بهم والاحتيال فيه بها من جهة
الاصل وانما اذا اعتبرناه من حيث الاستعمال فبعضها قد يكون معدة لنا من قبل وهي المقدمات التي تسمى في هذا
الكتاب مواضع فهي مقدمات من شانها ان يصير امرا قياسا بالقوة او بالفعل فان كانت معدة لنا استعملناها كما
هي وان كنا من قبل لم نعدها استنبطناها بالطلب ثم اعددناها او بعضها لا يكون معدة لنا كما هي بل يكون المعد فيها اصولا
وقوانين اذا علمناها استخرجناها وقت المحاورة مقدمات خطابية فتلك القوانين تسمى في هذا الكتاب انواعا ولا
يزال يتوصل منها الى منها مستمرين على طريق الاستدراج الى حصول الغرض ومثال ذلك انا اذا كان عدوا يسرنا ضده
تحصيل هذه القوة كيف سبيل الحكم من ضد الى ضده على سبيل الاقناع ثم خاطبنا مشترين منها ان كان زيد الذي هو
عدوك قد استوجب اساءتك اليه فعمرو الذي هو صديقك قد استوجب احسانك اليك كما قد استخرجنا هذا من
قانون عندنا ولم يكن هذا بعينه معدا لنا والتصديقات الصناعية التي يحتال لها بالكلام ويكون ذلك الكلام الطبائع منها
الاول ضرع او شرح هي ثلاثة اصناف احدها العمود والذي يسمى معنا في هذا الكتاب كيفية المتكلم عند ما يشبه الكلام في سمته كما يشعر
ان يكون المتكلم بسمت صالح مسموع فاضل او بسمت صادق وما ومسان ويكون له الطف في ما يوجبه كما علمت والسلاسة

السامعين هذا الذي هو عمرو وحسب فانه قد يكون نحو الغرض نفسه و يكون نحو امر يؤدي من الابواب الاخر مثل هو
عمروا او حسنا في ذلك الباب كما بين المقصد نفسه او حسب حضورا او ثمن هو جواب الرحمة عليه فهذا مدخل في القسم
الاول غير ان سمت الحامل في اكثر الامر انما يعني في المحاورات التي تكون في امور وقعت كما يكون في الشكاية
والاعتذار وكما يكون في المدح والذم واما في المحاورات التي في امور ممكن مستقبل فيغني سمته وصلاحه لا مدل على صدقه
لان السمت يصيد ماعن فضيلة العلم وليس اذا احسن سمته و دل على فضيلته كل ذلك على اصابته رايه في الامور العامة
المصلحة كالامور المستقبلة بل في الاولى ان يكون نافعا في الامور المشاهدة فاذا احسن سمته ظن به انه لم يفعل الجور
او فعل فعل الجور لا على نحو ما يفعل الجور واما استدراج السامعين فيكون كما علمت بالاقتدار على الخلقية والانفعالية فانه
اذن الى معرفة ما بالخلائق وبالفضائل وبالانفعالات حتى يكون لها ان يصرف بها و فيها تارة يستعملها وتارة لبعض
استعمال خصمه لها بان اصرح انه يحتال بما مثلها عليه وان المصدق الذي كان ان يوقعه ليس لاجادة بل
لاجادة فلهذا السبب ولما سلف لك غير فائدة ما يناسب صناعة الخطابة والجدل والصناعة المدنية التي يبحث عن
الاخلاق والسياسات اما صناعة الجدل فمن حيث ذكرناه واما الصناعة المدنية فمن حيث المعرفة بالاخلاق والانفعالات
فيكون كان الخطابة مركبة منها وليست كذلك بالحقيقة لانه لا تركب صناعة من اجزاء صناعة اخرى كما علمت في تعليم
صناعة البرهان بل وليست المشاركة منها ومن الامرين الا في الموضوعات واما التصرف في الموضوع تشارك
فيه تلك الصناعتين واما الجدل فانه وان لم تشاركها فقد تشابهها لانه يروم تقريرا بالمخاطبة واما الصناعة
المدنية فلا تشارك الخطابة في نحو التصرف والتشابه فان تلك الصناعة ليس مبنى امرها على ان يكون مخاطبة
النظرية ولا نحو سائها نحو العصر فيه على الاقناع بل معدى منها ذلك الى الاعتقاد الجزم نعم قد تشارك الخطابة تلك
الصناعة في الموضوع لا انها تشارك كل صناعة في موضوعها وتشاركها في بعض المسائل قال المعلم الاول ان المتكبرين
في الخطابة قد احتملوها وعرضوها واسموا و هذه الاحاطة بها فبعضهم لسوء الشمر وقلة الاستبصار وبعضهم للتكبر والصلف
موهما ان كلامه ارفع طبقة من ان يعمه لسهوله وبعضهم لاسباب اخرى انسانية من الحد وغير **فصل في المورد
وهو التثبيت وفي اقسامه** فلنتكلم الان في التثبيت فنقول فقد سلف ان تحكم وضمير واعتبار وبرهان وعنها
فروق فالتثبيت هو قول يراد به ايقاع التصديق بالمطلوب نفسه وهو اعم جميع ذلك الضمير هو ما كان منه قياسا

والاقتصار

والاقتصار وما كان مثيلا واسم البرهان في هذا الكتاب يقع على اقتصار منه بالمقصود من الطالع والتفكر هو الضمير بعينه
في الموضوع ولكن من حيث اعتباره وبالحد الاوسط فانه من حيث انه يعد فيه وسطا انما يصلح للتفكير هو تفكير او من
حيث فيه النقصان مقدمة و هو ضمير ليكون التفكر والضمير واحدا بالموضوع وكما ان الجدل معوله على قياس واستقرا
كذلك الخطابة معولها على ضمير وتمثيل وكل ذلك اما ضمير واما مظنون وكل يستعمل في الخطابة على ما علمت من الاسباب
في ان كل بيان يوجب التصديق اما ان يكون قياسا او شبيها بالقياس او يكون استقراء او شبيها بالاستقراء هو ان
الشيء او الذي فيه حكم فاما ان تقال انا علمنا ان الشيء كذا لسبب فلان وفلان واما ان تقول هو كذا لانه كفلان
وكذا المقامات البرهانية فقد تكون في بعض الاوقات مثليه واستقرائيه وعلى الوجه الذي احطت علما به في
موضعه وقد يكون قياسية بل قد يكون في المقامات البرهانية ضمائر قد حذفت كبرياتها ويكون تلك الضمائر البرهانية
في قوة القياسات فان كبرياتها انما تحذف لوضوحها وعلى سبيل الاختصار وحيث لو صرح بها لكان الصناع او صح
او مثل حال الضمير وكذلك في الجدل الذي ليس على سبيل المغالطة واما الخطابة فانما تحذف الكبريات فيها لانها لو
صرح بها لزال الاقناع لان تلك الاحكام اذا احضرت الكلية علم كذبها لانها وخصوصا في المشورات منها فان المشورات
منها يكون امورا ممكنة وقد تحذف ايضا لئلا يكون البيان منطقيا فان الخطيب اذا انتسب الى مخاطبة منطقية او كلامية
توهم ان اقتداره لصناعة اخرى واذ جلب الفصل قوته في المنطق لا لفضل اصابته فالاولى به ان يخاطب خطابا عاميا
كما ان حال الخطابة في استعمال الضمير يعكس حال الجدل والعلوم فيه فكذلك حالها باستعمال الاعتبار والقياس بضد
من حال الجدل والعلوم لانك قد علمت ان القياس اشد الزاما في الجدل واشد تحقيقا في العلوم من الاعتبار والاستقراء
ولكن الاعتبار في الخطابة اقرب الى اقناع الجمهور من الضمير لان الضمير وما يجري مجرى القياس يحتمل كثرة المراجعة في
سؤال المبين كانت المقدمة ولم تلزم مساعدة مجادة واما المثال فيكون بامور ظاهرة مسلمة فلا يسأل عن مقدماتها
بل يسلم ويكون نقل الحكم الى المسلم منها او الى الكلي من جزئي واحد او جزئيات قليلة امرا مقبولا عند الجمهور لا منازع
فيه او لجده وانا فصه والفرق بين الاستقراء وبين المثال الذي ينقل فيه الحكم الى الكلي ليستعمل عند الى الجزئي او لا ينقل
ان المثال يورد في نقل الحكم الى الكلي على انه مثل الكلي فيجعل الحكم الكلي على انه مثله وعلى انه مثل بالجزئي كما لو جعل الكبرى
امرا على انه مثله واما الاستقراء يورد فيه الجزئيات على ان الكلي هي بعينها وان لم يكن كذلك فان المسموع

للمجربات تمام ذلك كما علمت قياسا لا استقراء وكان صدرا آخر من الاستقراء وبيان ما قدمنا من ان المعنى
على سبيل المثال انك اذا حكمت ان كل انسان يصير معلمت مثل فلان و فلان فلان صححت انك تنقل حكم فلان
الى كل واحد من اشكاله من الناس او الى الانسان العام لمشاكلة فهو معه تمثيل فاما ان لم تقتصر على حكم المتمثل به
بل اوهمت انك تعدل في عدوته عدوات الكل كانك اكتسبت عموم الحكم لكثرة المعدودات كان كانك علمت
كل انسان فهو فلان و فلان حتى يكون كانك عددت كل انسان او عددت ما هو مقام كل انسان وهو للحصر تشبيه
لا يكون حكمت على كل واحد و على الكلي لحكم وحدته فيما شاكله فقط بل الحكم يعم الكل او ما هو كالكل فيه وهذا هو الاستقراء
فقد علمت الان التمثيل كيف يفارق الاستقراء في ايجاب حكم كلي وعلمت ان الاعتبار ينفع في الخطابة ولذلك يتمثل
اعتراض التعقب ويكثر في الضمير والمشترك المثال والضمير في ان كل واحد منهما حاكم يحمل شيئا لم يقنع به معتقده فان كل
مقنع اما مقنع في نفسه كالسمع واما مقنع في غيره مثل انه لكنه ما لم يكن مقنعا في نفسه لم ينفع في غيره والمقنع في نفسه هو المحمود
والمحمود اما بحسب انسان انسان او عدد وباعيانهم وهذا القسم من المحمود مع انه غير مضبوط لكونه فهو ايضا غير مضبوط
لكونه مختلفا بحسب فان كل واحد يرى ما يهوى ويختلف الاراء بحسب الاهواء وشبه هذه المحمودات وان صلحت
لان تستعمل في كثير من القياسات من المغالطات فانها لا تصلح لان تحمل عمدة في الصناعة فانها لا تفاضل جدا لها
واما المحمود بحسب الجمهور او طوائف منهم ليس من حيث انهم عدد محاضر فان المخاطب يشارك الجدل في استعمالها
فان الخطابة قد تستعمل المحمودات التي ليست بحسب هوى واحد بل بحسب هوى الجمهور لكن الجدل يحتاج الى المحمودات
ايضا جارية على شرط المنطق الى ان يكون المؤلف منها قياسا بشرائطه وشرائطه ان يكون المقدمات حقيقية الحمل ويكون
مع ذلك صحيحة التاليف وعلى نظم قياس اما بالقوة واما بالفعل واذا كان قد وقع فيها اضمار كان على سبيل انه
لو صرح به لم يتغير حكمه وليس كذلك حكم الخطابة فان الخطابة يكفي فيها ان يكون المقدمات فيه محمودة في الظاهر بان يكون
الناس يرونها لا على سبيل هوى بل بحسب اعتقاد في انفسهم انها واجب واما بحسب ارتضى ذلك محمودات حقيقة وعند
كل الناس او عند طوائف فان المحمودات الحقيقية محمودات ايضا في بادي الرأي ومنها ما من شأنه اذا تعقب لم يبق محمودا
ولا يكون هو المحمود الاول ولكن شبيهه مشاركه اسم او في معاني الحدود ويخالفه شرطا من شروط النقيض وبالجملة يكون بسبب
من الاسباب المغلطة لكن من شأن الجمهور او اكثرهم او طوائف منهم ان يصلوه وعنده ما يقصون بالمغالطات واذا جلوا

بانفسهم وفكروا او رأى بعضهم انها ليست هي المحمودات التي يعمل لانفسها وانه قد غلط فيها واخذ مكان المحمودات شبيها
واما المنطقي فان قانونه منعه ان يعمل من المحمودات عند الجمهور الا ما هو باعيانها ومن المحمودات عند طائفة الا ما
يحسبانها المعروفة بالعوارض المميزة من الشيء وشبهه فالخطابي يستعمل المحمود الحقيقي والمحمود بحسب الظن والذي قد يحسن
فيما من غير نسبة اياه الى حمد ويشبه هو المحمود بحسب انسان ما ولكن صناعة الخطابة ليست تتوقف ما يها الى ان تعرف
المحمودات بحسب شخص شخص بل ان يعرف ان المحمودات ايضا بحسب شخص فانه له وان كان يحملها فان
المحمودات بحسب شخص شخص ينتفع به في المخاطبة من حيث يعلم منها هذا الامر الكلي ولا يحتاج الصناعة الى ان يحصرها
حصرا بل يجب عليها ان يحصر وتضبط المحمودات الحقيقية والمحمودات الظن التي من شأن الجمهور ان يسلموها عند النظر
فيها والتعقب لها والمحمودات الحقيقية هي التي اذا تعقب لم يزل حمدها وعرفت انها هي التي تحمد باعيانها لا غير
وان زال عنها الحمد واتباعه والجهابذة باستقصاء يعرف حالها في الصدق اذا كشف عن كذب يصير غير محمود عند
من يطلع على سرها الذي فيها الا انه يعلم مع ذلك انها محمودة عند الجمهور معلوطا فيها لكن ذلك السر ليس مما يطلع
عليه عامة الجمهور فمثل هذا هو محمود عند الجمهور لا يزول حمده عنه بان منع لسعقب كذبه واما المنطقي الجدلي فانما
يعده محمودا لانها عند الجمهور محمودة ومن جهة ان هذا المعنى موجود والتابل اول النظر السريع في الضابطة انها محمودة
لا يكون في انها محمودة لكنهم انما يكونون في انها صادقة واما المحمودات المظنونة فهي التي اذا تعقبت زال حمدها الا على
عموم الكذب بل لاجل الشنعة او لاجل بعد ان الحمل فقط من غير ضد فيكون الخطابي وان استعمل محمودات حقيقية
فانما يستعملها من جهة انها ايضا محمودة في الظاهر فان كل محمود حقيقي محمود في الظاهر وانما يصرف فيه على المتبادر
في الظاهر من غير ان يحمل لها رتبة القياس وزوال الانتفاع بالضمير ومع ذلك يونس به ضرب من غير المعتاد
عنده بان ذو الجدل يصرف في المحمودات على شروطها والخطابي يصرف فيها على الرسوم المعتادة بل يلزم الرسوم المحمودة
في مادة وقياسه وفي صورته حتى ان كانت الصورة قياسية في الظن استعملها كالموجبتين في الشكل الثاني هذه كلها
مسوغ لها عند الموضع عند القوم الذين يحكون المخاطبات المرتبة فيما سلف قياسا الى غرض مطلوب في هذه حكمهم
ولا انضباطه وعلله لحكام منهم ممنوعون لمح الغرض من كسب ولا اخذ بطريقهم الى اشد تعلقا ويصبون ان ما يوح
ان لم يحسن والعلل يحثهم عن امور وجودها بالضرورة وان كان قد يعرض اما على سبيل وضع منهم للصناعة في عرض

او ادعا الطور الكلام فى شئ من الامور الطبيعية او شئ من المعانى الالهية واما على سبيل استعمال الواجبات فمثل
قولهم ان فلانا لا يجمع فيه حب الشهوات والفضيلة العقلية وان فلانا لا يرتاب لبعده او ام معتقد الاستحقاق البحث
وموجبا ما النفس بل اكثر نظرهم انما هو فى امور ممكنة كالمشورات التى يكون كونها ولا كونها فى المستقبل من لدن
واحد وكيف اصرح فيها بمقدمات كلية الا عرضا الشك فان المقتصر على قوله ان فلانا [illegible] لانه كان شاهرا
الامر [illegible] عليه ربما اقنع فان صرح بالمقول على الكل شعر فى الوقت بكذب المقول على الكل بسبب وجوب
الشكل فى [illegible] ربما كان الاولى [illegible] وفى الشرح سبيلا الامارة والشك والاشارة السامع للتكذيب والسبب
[illegible] العقل عن [illegible] وليس كل المكثيرات والضمائر غير ممكنات التيقن بل قد يكون من ضروريات من
اكثريات والضمائر الموجودة فى كل واحد من هاتين قد يكون من الصادقات اى من المحمودات الحقيقية وقد يكون من
المقبولات والمحمودات [illegible] الى المحمودات الظاهرة [illegible] الصادقات [illegible] من المحمودات [illegible] ان يكون
من المحمودات فى الظاهر [illegible] قولنا [illegible] عالم زكى النفس والعالم الزكى النفس سعيد فى الاخرة وهذه المقدمة المحمودة
قد تحذف ويستعمل قولنا [illegible] انما صرح بها [illegible] لئلا يكون المقول على الكل من حيث هو مقول على الكل مصرحا به اما
مثل هذا او يكون [illegible] على منهاج الشكل الاول ومثاله [illegible] من الدليل من الضمير [illegible] قولنا هذه والمراة قد ولدت فهى
[illegible] حصل لها ولادة [illegible] على ان يعرف الاقتصاص [illegible] ليس صدق [illegible] ان يكون [illegible] واخص منه و
لذلك يكون على [illegible] الشكل الاول واما العلامة فهو [illegible] ان يكون المحمول [illegible] وهو [illegible] الموضوع او يكون هو
[illegible] الموضوع والمحمول [illegible] فانه لو لزم المحمول [illegible] لزم هو الموضوع كان دليلا [illegible] الشكل الاول فالعلامة الاولى
[illegible] بالشكل الثالث [illegible] الصدق فى هذا الكلام ان يقال ان زيدا
[illegible] وكل [illegible] زيد علامة لكون [illegible] زيدا او زيد ليس يلزم [illegible]
[illegible] يكون كل [illegible] او العلامة [illegible] يكون من الشكل الثانى مثل قولهم هذه مصفرة البطن فهى اذن حبلى والصدق فى
هذا الكلام ان يقال هذه مصفرة البطن والحبلى مصفرة البطن [illegible] البطن علامة الحبل لكن [illegible] البطن [illegible]
[illegible] المحمول [illegible] الكل [illegible] البطن [illegible] والاشهر فى الاكثريات [illegible] من الاكثريات فان يكون الكبرى
[illegible] بالحقيقة لكن [illegible] فى الكل بل فى الاكثر من الاشخاص او فى الاكثر من الاعتبارات مثل قولهم [illegible]

[illegible]

فهو [illegible] او يكون الدليل الكبرى مثل قولهم زيد محموم فهو اذن سريع النبض وهذا يسمى دليلا اولى و[illegible]
قوم واما العلامة من الشكل الثانى فان يقال [illegible] سريع النبض مثلا فهو محموم واما العلامة فيما من الشكل الثالث
فمثل ان يقال مثلا الشجعان [illegible] لان على بن ابى طالب عليه السلم كان [illegible] وجود من الضمائر
عن الظهور [illegible] والاكثريات **فصل** واما الكلام عن المتساويات فهى التى يكون فيها الحكم [illegible]
[illegible] علامة [illegible] من غير واسطة ويكون علامة [illegible] بواسطة او يكون علامة للامر [illegible]
[illegible] الى الذهن مثل الذهن اليه ولا بد من [illegible] فيه لا بحسب الامر فى نفسه [illegible] الظن [illegible] الراى
فانه لم يكن [illegible] لم يكن مثل [illegible] واما [illegible] المتساوى من حيث هو متساو فى الظن [illegible]
[illegible] ومثال ذلك قول القائل فلان قائم على راس [illegible] الطرى [illegible] هو تقابله [illegible]
[illegible] هو ان العلم على راس [illegible] هو القائل وهذا الصدق فى الاكثر ويكذب فى الاقل ويكون [illegible]
هذه المقدمة من حيث اعتبار نفسها واما الاخر فلم [illegible] المقدمة المقابلة لها من حيث اعتبار نفسها فقط ولكن [illegible]
يكون القائل [illegible] الى [illegible] ان القائل [illegible] على راس [illegible] الطرى [illegible] ان مثل هذا [illegible]
يكون [illegible] من مقام [illegible] الكبرى واما ان يكون [illegible] فى العلامة
[illegible] فلان قائم على [illegible] الطرى [illegible] يكون علامة من العلامة الاولى [illegible]
العلامة [illegible] الاول [illegible] شئ آخر وهو انه [illegible] هناك غير [illegible]
[illegible] عليه [illegible] يكون العلامة [illegible] فان [illegible] بانه [illegible] والشروط فيكون هذه
العلامة من شانها اذا [illegible] ان يوقع [illegible] ومن شانها اذا [illegible] او [illegible] ذلك
واما اذا [illegible] من كل الجهات واحدة [illegible] الى الامر [illegible] ان [illegible] الشئ
[illegible] الاتى [illegible] ويكون فى كل شخص [illegible] المساوى [illegible]
الاول فى هذا الموضع [illegible] المتساوى [illegible] ولكن على الشرط المذكور [illegible] لاكثرية [illegible]
[illegible] ذلك الاكثرى الاولى [illegible] الاكثرية [illegible]
وليس [illegible] الاختلاف [illegible] الكثير فى [illegible] الضمائر وانما [illegible] فى [illegible]

[illegible]

بكافي الجدل يصعب لذلك تفصيلها من حيث هي للخطابة نفسه وتصعب حصرها من قياسات خاصة بعلوم شتى
وملكات اخرى قد حصل كثير منها بان يكون قد تقرب منها صنائع وعلوم ولم تدرك بعد والخطابة تشارك الجميع
في الموضوع فيحتاج ان يفصل بين القياسات التي يكون جل عدد الخطابة منها كما يحتاج ان يفصل ما يكون على حد الجدل
منها ويفرق بين حكمه ومن حكم الخاص بمبادي الصناعة الذي ليس مما عند الجمهور ولا من مواضع مشتركة والمواضع
المشتركة المذكورة في الخطابة وفي الجدل اكثر اعتبارها بالمجرد من الكلام الخطابي والجدلي مفروض ومجتمعين لكثير من هذه
المواضع باعيانها تستعمل في العلوم الطبيعيات والسياسات على اعتبار غير جدلي اذ كانت هذه المواضع
مثل مواضع الاقل والاكثر لا تختص بموضوعات باعيانها بل يعم كل موضوع ويستعمل في الجدل والخطابة ويستعمل
ايضا في الاقاويل المستعملة في الامور العدلية اي الفضايل الخلقية وفي الامور الطبيعية وفي الامور السياسية
وما يجري مجراها فلا يختص بواحد منها فقط ولا ينسب الى جنس واحد ولكن يكون لها من حيث تستعمل في الجدل نحو
من الاعتبار ومن حيث تستعمل في الخطابة نحو اخر من الاعتبار ومن حيث تستعمل في الصنائع السالف ذكرها
بعد الجدل مخصصا بها التخصيص اللائق بها اخر واستعمالها في الخطابة والجدل انما هو من حيث العموم ومن حيث
لا تنتهي الذهن فيها الى شيء بعينه محدود ومن الموضوعات مخصصة لها والوجه وفصلت ووجدت الى
الواجب كان ذلك خلاف علم سوى الجدل والخطابة كما علمت في شرح امر البرهان ثم يحتاج كما استعمالها
في الجدل وفي الخطابة فيحتاج ان نعرف انا كل هذه الفصول ان نستخرج الانواع والمواضع معدة نحو الخطابة
بعينه دون صنائع اخرى والانواع هي التي تختص بعينها في امر امر من موضوعات الخطابة والمواضع هي التي
تشترك في الانتفاع بها جميع المواضع بالشركة **المقالة الثانية الفصل الاول** في الاغراض الاولية للخطب
فنقول ان من الانتفاع والابتداء بمواضع المشوريات واول المشوريات في الامور العظام ان المنازعة في كون
شيء ولا كونه هي متساوية لجميع الانواع الخطابية فاذا رجع الى التفصيل والتخصيص فاكثر اصناف المشورات
العامة في الامور الجزئية ترجع الى ما فيه خير او شر والخيرات المستقبلة واما واقعة وبعد ان يقع للجمهور منازعة
في جري مستقبل واقع بالطبع والاتفاق فهل هو خير او شر فان هذا النحو من النظر باهل العلوم اولى بل ان صار هؤلاء
في هذا الباب عموا وهم يسردون بالتحريض ان كان شرا والتوقع له ان كان خيرا وبالجملة يطلبون لعل امرا ان ادى اذا

كان كذلك

كان كذلك فالمنازعات التي يعرض فيها للخطباء يتعلق بامور ممكنة في المستقبل انما يقع لمشاورة اثباتها او
استصواب ايثارها او ايثار اجتنابها على سبيل صدهم عنها فيكون كلها مشاورية اذا ونه واما ما يليه حاضرا
واما الامور الواقعة من الخير او الشر بالانسان فلا يخلو اما ان يراد اثبات وجود هذا الخير وهذا الشر فقط وهذه
هي المنافرية التي يمدح فيها او يذم وهذا قد يكون في الحال وقد يكون للماضي ولكن الكلام في حد مدح وذم وشر
مقصود مما يقبل وانما يمدح ويذم في اكثر الامر ما هو موجود وحاضر لمقصد او حكم فيكون الاولى الاخص منه لموضوعات
هذه المنافرة منه هو الزمان الحاضر واما ان يراد وجود هذا الخير من انسان الى غيره او نية او وجود هذا الشر من انسان
آخر اذاه او نيته وهذا اما ان يكون للخطيب بغاية ومن انسان ثاني ان جرى او وصل اليه منه او من انسان آخر وليس مع الاعتراف
لشاجر ويتنازع اليه مصارى ذلك مجاورة في شكر ومشكور له وان كان هناك منازعة وتشاجر فذلك على جهتين
لانه اذا كان النزاع ان جرى او وصل اليه من امر واريد به ذلك اثبات صفته الاخر كان النزاع من باب المدح والذم
وان لم يرد به ذلك كانت المنازعة منازعة في اعم الوجوه وهو الاثبات والابطال ولم يكن منازعة خاصة فاذا
جعل بدل الخير شر كانت المنافرة جارية على سبيل شكاية واعتذار فيكون الذي يدعي وصول الشر اما الى نفسه او الى
غيره شاكيا او نائب سائل والذي يشكر ذلك او يجحده على وجه لا يكون شرا او لا يكون قصد فهو معتذر او نائب معتذر
ولا شك ان الامر الذي يشكى او يعتذر عنه امر خاص فاذن جميع المنافرات الخطابية مشاورية ومنافرية
ومشاجرية وكذلك السامعون بعض خصم وحاكم يحكم باتباع احدهما وسامعون نظار اما الحاكم في المستقبلات فيكون
… المشير … واما في الواقعات فيكون كالمتوسط الموثوق … واما النظار فينظرون ويصفون الاخر
… ذلك شيء والخطابة من جهة اخرى … ومخاطب وربما الحق ان يحدث مخاطبة من غيره
… لسبب اخرى لكن … على سبيل اللطف في الحمد
ولكل واحد من هذه المخاطبات غرض خاص اما المشورة ففي مخاطبة يراد بها الانتفاع في ان كذا … ان يفعل لمنفعة
او ان لا يفعل لضرر واما المنافرة فمخاطبة يراد بها الانتفاع في مدح شيء فضيلة او ذمه نقيصة واما المشاجرة فمخاطبة يراد
بها الانتفاع في شكاية ظلم او اعتذار بانه لا ظلم وربما لم يقع منازعة في كون الامر نفسه ولكن في كونه نافعا او غير نافع
وكونه ظلما او غير ظلم او فضيلة او نقيصة والمشورة ليست يكون مشورة بسبب اقناعها في امر هو نافع بالحقيقة فربما كمن

انفعا بالمعتقد ولا عند المسير لكنه ان الظن انه نافع حاول الاصلاح فيه فيكون المخاطبة مع ذلك مشعرا بتهور وربما كان
المشورة وليست بالنافع بل المحمل الذي نفعه من جهة اخرى وربما كان في العاجل ضارا وكذلك الممدوح والذم
للضار بل ربما كان الممدوح مدحا بالضار فان اقتحام الضرر والاذى للتذكر الجميل ممدوح كالذين يقاتلون في سبيل الله
فيقتلون ويجرحون ويسلبون ويكسرا ما يحمد العاقل على اختيار الموت على الحيوة ولما كان المقايس المطالب في جميع هذه
الوجوه واعتقر منه على قصد اقدام ويكون اما ماخوذا من المحمودات واما دليلا وانه علامة لكل واحد من هذه مقدمة هي
تعينها مكان القياس مرجع اليه على ما بحث والقياس المطلق من مقدمات على الاطلاق والحكم جنس يكون
من هذه المقدمة على وجه يجب ان يكون عند [illegible] مقدمات نافعة في هذه الابواب ولما كان الضروري كونه
وعدمه لا لانسان ان يطلبه او يهرب منه فلا يتوجه المشورة اليه بل المشورة متوجهة نحو الممكنات فينبغي ان يكون عند الخطيب
المشير مقدمات في اثبات ان الامر ممكن او غير ممكن وفي انه هل يكون او لا يكون والقاضي انه هل كان او لم يكن فان هذا
ينتفع به المشير في الممثل وفي اثبات الامكان او نفيه وجميع الشاكي والمعتذر والمادح والذام وايضا فان التعظيم
والتصغير ينتفع به المشير والمنافر والمشاجر ان في هذا الامر نفعا او خيرا عظيما او صغيرا والمجاهد وان هذه فضيلة او
رذيلة عظيمة او صغيرة ولا قدر لها وان هذا عدل او جور عظيم او صغير لا التفات اليه وهو لا يعتبر كل واحد منها في نفسه
او بمقايسة بعضها الى بعض فظاهر ان الخطيب لا يقع له الاستغناء عن اعداد مقدمات في التعظيم والتحقير والافضل
والاخس يكون مواضع وانواع ما اسندا باعتبار الانواع المشورية ولما كانت المشورة مشورة ومعنى [illegible] امر لاجل
غرض خير فالحرى ان يحصل المشير اقسام الخير الذي [illegible] ان يحقق معرفته من حيث هو عام ومن المعلوم
ان الخيرات والشرور الواقعة بالضرورة خارجة عن توجه المشورة اليها اذ المشورة قول يراد به التحريك الارادي
نحو ما يكتسب بالارادة من الخير او ما يحترز عنه بالارادة من الشر والضروري لا محالة كان ابدا او لم يرد فالخير المشوري
امكاني لا ضروري ولا كل امكاني فان من الامكانات ما يصدر عن الطبيعة من غير ارادة ومنها ما يصدر عن عرض
يعرض اما من خارج مثل انتفاع المحموم بنسيم الشمال اذا هبت واما من داخل مثل انتفاع الشاكي بمسارة ما يعرض
له على سبيل الانفعال وان لم يكن مصدره عن الارادة ويسمى [illegible] وامثال هذه الاشياء لا يكون للمشورة
فيها فيها مقدمة مهد العمل عليها بل يكون المشورة مقدمة للفعل الارادي فان المشهور تخصيص ما كان من الممكنات

الشان ان يوجد او لا يوجد له بالارادة وهذا هو الامر العام لما يحمد ويذم ثم هنا انواع خاصة ينبغي ان يكون غير
مقصور في احصائها الى الانواع الحقيقية العقلية بل يقتصر في ذلك على المقدمات المظنونة اذ ليست المطالب بعد التحقيق
بل هو هنا له ضرب فيها المقاييس القياسية وهو ادون السياسة واشكالها من جنسه كالجدلية والسوفسطائية فيقول
ان الامور التي هي اقسام المشورة المطلوبة جدا هي الحركات التي لا تحصر جملتها العدة والحرب والسلم وحماية المدينة
ومراعاة امر الدخل والخرج ووضع الشرائع ووضع المصالح فالخطيب المشير في امر العدة ينبغي ان يكون خبيرا بالعادات
الناحية من اي الاجناس هي وكم هي ومبلغ النفقات اذا اجريت على القسط المواري الدخل والخرج وانه ينبغي ان يبطل
الذي لا يضرب به في حرفه منفعة المدينة ويحجر على المسرف [illegible] الى الاعتدال ليعيش كل مسرف عن سكر
وخل بل يعمر والمبذر النافي للمقدم في النفقة فان المقدم في الخرج ما سقط في ذوات اليد فهذا مما ينبغي ان يعرف البتة
والذي كان شرا في باب العدة ويبقى ان يحيط علما بالحركات الاحداث والعوائد التجارب فانها تذكر واشتاء لها من
في امر الحرب والصلح فاول ما ينبغي ان يحفظ قوة المطالب الباعث على الصلح وقدر قوته وقوة العدو او غير ما ينبغي قدره ويحكم
خطر الحال المسبب اما ان كان كظم الغيظ فذا حف ولما من يكلف مونة الحرب بسببه قرب كظم الغيظ فذا حف ولما من يكلف
مونة الحرب لسببه [illegible] على [illegible] واما ان [illegible] القتال [illegible] عليه [illegible]
ينبغي ان يحفظ بمقابلة مدعيه والمقاتلة المحاصرين [illegible] وعددهم وان يعلم الحرب ولسانهم [illegible] وان يحفظ حال كده
العسكر [illegible] الموقنا واستعدادهم في مثل ذلك وفي [illegible] علمهم [illegible] العدة باجر اقرب [illegible] عادات كلا ولك
[illegible] ويحب ان يكون هذا المشير ممن له بصر بعض انواع الحروب والمعالي ان لم يمكن كلها وسماع لاخبار المتقدمين
من المقاتلة في مدعيه وفي [illegible] ورسومهم [illegible] وان يكون [illegible] العواقب المحمودة والمذمومة بحسب [illegible]
غرض من اعراض المقاتلين [illegible] من هذه الاحوال مقدمات ينتفع لها في المشورة وكذلك ينبغي ان يستاف النظر
كل وقت في [illegible] ومقابلة [illegible] على الامتحان [illegible]
[illegible] ان [illegible] واعملوا [illegible] الى كثرة ومن ضعف الى قوة وان يعتبر [illegible] فان الامور [illegible]
والحسد [illegible] والمشير في امر حفظ المدينة ينبغي ان يعرف انواع الحفظ لانواع البلاد والمحلات [illegible]
[illegible] وان يعرف مواضع المسالح [illegible] ينبغي ان يكون في [illegible]

وجه الاستظهار في تمرحيها فان هذا امر قد يوقف عليه وان لم يعرف حال المدينة مشاهدة وان يعرف عدد الحفظة
والذين اعدوا امر صدا من المشايخ ويحصى منها منهم المتعهد للسلاح والمسدد والمعزل جنسهم والتابع وان يكون اهم
المدايح المحوفة والمهالك التي يرتادها الملتون ومن يحرف عن الشوارع فيكون لذلك يسرفيها بالارصاد
وان يعرف على الحاصل من القوت وما يحتاج الى جلبه واعداده من خارج المدينة وما يحتاج الى الحمره نحو ناحية اخرى
لعوض او لغرض اخر فان القوت وما يجرى مجراه من الات اللبس واسباب الحصول اذا الحيث عاد تهاجر عن حفظ المدينة
ويكون هذه الاشيا لكل كبيرة والناس يختلفون في الحاجة اليها فينبغي ان يكون المشير بصيرا بمقدار حاجة الكل الى كل و
باحوال اهل الفضائل واهل الشره ومنهم من يصبر بما ينبغي ان يستعان فيه باهل الشره وما مبطله يشغل العصر واما الحرب والمشورة
في امر السلم فهو من اعظم الامور خطرا واو سعها الى فضل قوة والطايفة حاجة فانه ينبغي للمشاور ان يحصه حال عدد الانواع
والاشتراكات المدنية وحال التركيبات المختلطة التي تتولد عنها وان يعلم مناسبة اشتراك اشتراك لاهل مدينة عادتها
وخلافها وان يعلم السبب الحافظ لكل واحد منها والسبب الفاسخ له وما الذي من جهته ضعفها الامن اشتراكها منهم واما
من اشتداد هم الى زمن الفساد ومن المدينة نفسها اذا لم يكن محكم التدبير مجرى امر من اهله بها معرفة من المدبر بسهم وسم
في امر الموجبات عليهم والشائي اهمال ومسامحة وفسخ ومراجات واصناف السياسات التي تحفظ هذه الاشتراكات
ارسع حسب اليه الى سد منها السياسة الواحدانية والامر هو السائس فيها والمسكاليتي من جملتها السياسة
المعلية وهو ان يكون المطاع الموتم المنتهي الى رسمه المستبد برئيسه بتدبيره هو المستولي بالغلبة اذا فضل ذات اليد او
لفضل قوة اخرى ويكون مدبرا مقصور الهمة على الاستصلاح والمنفعة ومن جملتها سياسة الكرامة وهي ان يكون
الرئيس حاميا مصالح المرؤوس لاشئ يسعد به منهم الا الكرامة والتعظيم ومنها الرياسة الكريمة وهي ان يكون المطاع
هو الموسر راس والمقدم والقدم وسدد بزر سدد بره الشره من غير مغالبة تولا ما قل ومنها السياسة الاجماعية وهي
ان يكون اهل المدينة شرعا سواء فيما لهم من الحقوق والكرامة وعليهم من الاروس والجنايات لا يزيد احد الحكم
عن اجماعهم عليه وعلى ما شاوروا واستدلوا به ومنها سياسة الاحرار وهي ان يكون اهل المدينة مشاركين على
طلب السعادة والفاعلية والاخلية كل له مقام محمود كسب وحيلة في نوع صناعته وحبسها فهو ومن نوى قدران كان
وهو فضل من وهذان كان وكل له عمل وهو الصلاح المشارك وفيهم رجل واحد ورسا للبعض واحد من لهم

الاخرون طوعا لا من اجبار ووسمهم بالرؤسا ... قال الاتفاق لم يصعب تحصيلها تحسب الصناعات
الى اخر الناس لامراض منهم الاحصام ولا اختلاف ولا اشغاب فان كان الرئيس فيها حكيما نحوان يوضع التفصيل
المدنية فضلة لطرة كان بالجرى ان يحكل هذه السياسة فاول هذه السياسات يسمى العقلية والثانية يسمى سياسة
الكرامة واذا احدث مع المعلقة يسمى الامر الذي بهما وحدانية للكريمة لاجماع الرئيس فيهما ان شارك في سرية
والثالثة يسمى سياسة العلة واذا احدث مع النعلية يسمى الامر الذي بهما سياسة الجمعة والرابعة يسمى سياسة الحرية والا
مواطنة والى من سياسة الحر والسادسة سياسة الملك وتعمها اسم سياسة السوقراطية فينبغي ان يكون المشير بصيرا
بهذه السياسات وما يعرض لكل واحد منها من المالات فان السليمة الكرامية لا يحتمل المشاركة اى يعرض ان ينقل سريعا
الى سياسة المعاقب سياسة التغلب واما سياسة قلة فعظا الاقصر بها ان وعام الرؤسا وسياسة الحرية قد ينقل الى
سياسة القهر وسياسة القلة وغير ذلك كل ذلك لافراط المسامحة في السنن او فرط الشديد فيها فانها اذا كانت مهملة
لم يكن قانون واذا كانت مسددا فيها وقانونها الجور لم يحمع المشدد والجور وما مال الى طاعة المدبر الذي لم يفضل
عليه او افضل مسارة ويصبح له ويخرج من الحرمة الى جانب العبودية ولا تبقى المراتب محفوظة وقد يعين على المشورة في
امر وضع هذه السنن ما هل فيه من سلف واماما والسنن من جهة الاضداد فليس يحتاج اليه الخطب من جهة
ما يسير في وضع السنن بل من جهة حفظ البلاد وقد قيل في ذلك وفرغ عنه على ان استقصاء الامرين في هذا العلم
السياسة لا الصناعة الخطابة **فصل في المشوريات التي في الامور الجزئية غير العظام** قد وقف مما عدا
على المواضع التي منها مرجع المقدمات المشورية في الامور العظام والان يجب علينا ان ننتقل الى اعداد المواضع
المشورية الناقعة في الامور التي يحسب الاشخاص وهي في انفسها غير معدودة الا ان جميعها يشترك في حكم المشورة
نحو الى صلاح الحال الا ان يعد الامور التي هي انواع لصلاح الحال واجزاءه باجتماعها يصلح الحال حتى يكون للمشير فيها
تيسر مواضع تجعلها مقدمات مشورية قال المعلم الاول ولا يقتصر على ما كان عند الخطباء في ذلك فيما سلف من ذكر
وجوب التهويل والتكثير او التهوين والتحقير والحث عليها واسباب ما لقصد النظام من قبل الاتباع من غير ان عرفوا
ما يكون التهويل والتكثير او التهوين والتحقير وفيما ذا يكون وما الذي يقصد عرض الخطيب [illegible] [illegible] ان
صلاح الحال هو الفعال الجميل من فضيلة والاوات الغير مستعد لما يجب المطلوب وهو من الكرامة من الناس [illegible]

رفاهيه وطيب عيش ووقاره وسعه ذات اليد في المال والعقد وتمكن من استدامة هذه الاحوال والاسباب
اليها فان صلاح الحال بحسب الظن هو ما ذكرناه او ما يجري مجراه واما احراز المحمدة ووفور الاخوان والاولاد
والمسار والانعام وشيوع السمعة الحسنة لو قارنها واحوال البدن والصحة والكمال والجلد والحماسة والبطش ومع ذلك
فالمجد والجلالة وسعاده البخت وانواع الفضايل مثل اصالة العقل والنباله والعفاف والبر فبعض هذه مدنية و
بعضها نفسانية وبعضها خارجية كالحسب والاخوان والمال والكرامة ومن حتى هذه الحالة وحسن معتقدها بعد الممات
فهو السعيد عند الجمهور فاما احرازها كالمحمدة وشرف المنصب فان يكون من قبيله اما لكافي المدينة عشيرة من اول
ساسها او قدمائها او علمائها وحكمائها او روساها ومشاهيرها وذوي كثرة احرارها غيرهم والا وان يكون من عشيرة قد خرجت سعدا
قد حسدت لهم الامور جريها وجميلة فيهم انهما مغتبطون وهذه المحمدة معرع الى طرفي الاعمام والخوله جميعا واكان فيهم
ما عدوناه مورو ما عن اسلافهم وموجودا في المشايخ من الخلف وفي الاحداث منهم واما حال الاولاد فالامر الجامع
من صلاح الحال ان يكون منهم كثرة مع الحساسة والجمال والبطش والقوه وان يكون لهم في ذلك من الفضايل النفسانية
مثل العفاف والنباله ثم يخص كل انسان في ولده شهوة فمنهم من يسره جماله ومنهم من يسره وكوريه ومنهم من
تسره الدهوسة وللاناث مستديرا فيهن حاصه وهي الجمال والنباله في البدن والعفة وحب الروح والنشاط
للعمل فان كما قال المعلم الاول وبعض الناس في بعض البلاد يقتصرون من جميع ذلك في باب الاناث على الرتبة
كما للقدماء من وقال بعضهم ان افرطن صاحب كتاب الرمه منهم واما اجرا اليسار فكثرة الصامت والصاغ
والاموال من الاثاث والمواشي والعدد مع ملاقه كل شيء واقامته واستعمال الوقار عليه وحسن الاستمتاع
والتنعم في وجوه اللذات المشهورة واقتنا الضياع التي تولي اكلها وتحيي ريعها والمستغلات التي تعود بالربح
من غير انضباف موصولا الى التصرف من غير حوف وان لا معصية الشركة ولا سبب من اسباب الجور ان يكون اليه
المتصرف فيه تصرف الملاك احسانا ولا اجراحا مع اوهيه وبالجملة فان الاستغنا في الاستمتاع لا في الادخار والمشاهد
فهي الشهرة ما صالاراي وحمال الفضل وهي الفضيلة عند الجمهور ونشره الاكثر منهم وخصوصا ولو الكشف واما
الكرامة فانها تتعاطى في الاكثر من عز وحسن الفعال وقد يجاب بحسب الازمنة والامم مقدار كرمه قوم لافعال واحوال
في ازمنة وبلاد ويجارعند هم لها في ازمنة وبلاد اخرى والكرامة قد يكون بالعدل والاستحقاق وذلك اذا كانت

المومن

المومن لها قد احسن بحسن الفعال وقد يكون لاغي وجوب كما كرم المعتدر على ذلك وان لم يحسن به كالاصاب والاكرام
والسلاطين ادا حد هو الامهم يقدرون على انعام ومال او فداء او تخليص من بصره او توصيل الى مرتجيه وليس كل الناس
مقدرون على ذلك غير السلطان والغني والسيد القوي واما اجر الكرامة فان مدعي الانسان بالخبر او يتصدق باسمه
او يقرب منه اما في حياته او بعد موته على ما توجبه سريعة الوقت وان يصدر في المجالس ويرايس فيها وان يقام له
على ما يريده وان يندب الى الولايم والدعوات العامة فلا يعقل حشمه وان يتقرب اليه بالهدايا والتحف فان الهدايا
دلايل على كرامة المهدى اليه وقد فسر الهديه طالبتين احداهما محو العديم من حيث الهديه تحفه ماليه والاخرى محبوب كرامة
من حيث الهديه دلالة كرامته واما فضايل الجسد فالصحة العزيزة التي لا تشوبها سقام مع اقتدار على استعمال
الاعضاء الالية كلها فان كثيرا من الاصحاء المرضى مثل الذين ركنوا بطباعهم الى الكسل والمور او امر طبيعتهم العالية
اقعدهم عن الحركة او حدث عليهم الاسراع فيها كما تعرف من حال الذين كسلوا الاعضاء والذين تمامهم نهوض في الحركات
ولا لاستقلال بالمنتقلات فقيل من من يعطف عليه اعضاءه وعلاقتي عنها وهن من الاعضاء فرق وهو وهو لا الصحيح
والمرمون في حكم من لا اعضاء له عراسان مطلق او استعمال بها ممتنع واما كونها في العيش وفور الحال فهو ان يكون للانسان
جمال معدود ويعلون لجراة بحصه واما اسعاده والمحسد فمعلوم انه من صلاح الحال ولكم من حر عمره وبعوث البحث لامن
الكتاب صلاح ولامن فعل الطبيعي وان كان في الحراب ما يعد من الصناعة حتى ان الصوركرا ما يعد بالصناعة واما المحاولات
العزيزة من الطبيعة لا محالة وحركات الهدى التي تعطف عليها المعتطون ويكبر عليها الحاسدون والخدم من العلل
الكادرة التي لا تعول عليها ولا في الحرو ولا في الشرما في الامور الطبيعية فان حقق للواحد ان يكون امره مع جمهوره محمود
في مقاطبته لها او يكون احسن من امرين مضمون في معاملته لها واما في الامور الارادية مثل اختصاص الواحد بالعود
على كره من والطريق واحد واختصاص الواحد باصابته سهم غرب اياه دون اخرين والموقف واحد واما التصيد
فسعد امرانه بحسب الظن في باب المدح فهذه هي التي لها مثال على واحد واحد من الناس لا حليها ومحيب
النوازع المشكله وهي التي اثارتها الا او العرق من السامع والحوان الحرش ولا جله خبره والسامع نراه الافضل
وربما كان شراه التجريه ما شوهد الكل او اهل البصره والمعرفه منهم كل بحسب طبعه وصلته من العلم حتى ان الذي يحاره
الحاصل من حيل الاتعد المجهور حرا ولا الظنونه بل انما يعمرون ما سل السائل الراي منهم واذا وصلوا اليه سكتوا عن الطلب

واذا وجد والبعض اهل الرأي والصواب قد اختار شيئا كان ذلك حجة مقنعة عندهم في انه خير وكان المطلب ممتنع
بالاحتجاج بذلك والمقصود المحتاج اليه الذي هو نفس الحاجة قد يكون النافع الذي يفعل الحاجة ولو وجدها او الذي
يحفظها وهذا ينافي ان المشترك بحكم المعنى ونحو النافع لكن يشترك الى احدهما لنفسه والى الآخر لاجل غيره وربما اشار لام
النافع لكن يقول السبب صحيح وليس للطبيب هو علة الصحة بل الحركة الرياضية هي علة مميزة عنها السبب وكذلك يشترك
حساب علل الشر ولواحقها واللوازم كلها اما لاحد من ابعد كالعلم فانه يلزم التعلم الا انه ما فرعه واما مساو
لوجود الشيء مثل استحقاق المدح بحسن السيرة في الحياة واما العلل الفاعلة فمن ذلك ما يكون اسمه من حيث فعله
مثل المصح والصحة ومن ذلك ما لا يكون كذلك وكل ذلك على قسمين قسم يكون طبيعية المسمى انما هي علة موجبة لما توجبه
لكيفيتها بل لكميتها كالغذاء للصحة ومنه ما لا يكون طبيعية علة موجبة لكيفيتها بل لكميتها مثل الارتياض للصحة فان الارتياض
ليس علة للصحة من حيث هو ارتياض بالفعل بل من حيث انه مقدار منه بحسب استحالة والغذاء وان كان له مقدار
لا يجوز مجاوزته فانه ليس كالارتياض لان ما فضل من الغذاء على الواجب ان يهضم فلا يكون علة للمرض لذاته فان
ذاته حين يهضم علة للصحة بذاته وان لم يهضم لم يكن غذاء بالفعل واما المعتدل منه بل العلل منه او ما يهضم منه
عضوا فهو علة الصحة وذلك العضو بالمقدار الذي هو فعل واما الرياضة فعللها وكثيرا رياضة وحركة لكن جليلها لا يوجب
صحة شيء البتة فكثيرا ربما اوجب الضرر والنوافع منها ما هي علة خيرات ومنها ما يكون سرورا مستعقبا التخليص
من الشرور واذا خلص شيء من الشر كيف كان مقبولا عند الجمهور انه هو الذي يفعل الخير الذي يمكن منه عند الخلاص
من الشر ومن النوافع ما ينفع لا في افادة خير ليس بل في الرخاء والسراء وينفع لا في التخليص من الشر اصلا بل يسوقه
والكسر من جهة فيكون هذا النقصان من جهة ما يعد فائدة واذا كان الانقص من الظن ما افضل لكن الفائدة التي
في باب الشر التي هي الاستخلاص من الاقوى انما هي من جملة الخيرات النافعة لا الخيرات المقصودة والخيرات العظيمة التي
الفضائل فهي ايضا لواقع في خيرات عامة واللذة من الخيرات العامة لانها مما يشتاق اليه الطبع الحيواني بل
كل مشتاق اليه اما جميل واما لذيذ واما نافع فاذا كانت اللذة وهو خير الكيفية كان من اللذيذ مع انه لذة جميلا او نافعا
وكذلك الممكن اللطيف مثل الذكاء وحسن القول وكذلك الحفظ والتعلم والحذق في العلوم والصنائع وقد يختار هذه
لذواتها لا لغيرها فهذه خيرات نافعة معروف بها عند الجمهور واضدادها شرور وقد يكون من جهة المغالطة ان علل المصلحة

يحمل

يحمل هذه الاحوال النافعة ضارة وشرورا واضدادها خيرات ونوافع فان الشجاعة ضارة واذا كانت اجدى
وكذلك العقل اذا كان له فاذا احدثت ضارة مطلقة ولم يضف الى الوجه الذي ينبغي ان يضاف اليه كانت
مغالطة وربما كان من القبيح او المستحق ما يشار بذلك الشرط مثل سرور رجل من الملوك لما سر من ما جنه لما قتل
عدوه وولده في بعض المعارك ثم سأل حتى يرجع اليه حتى سلمه منه فصلا فاعجبه بذلك اذ امكن من مرجعه ما جرى فيها
على رحمهم واسرار وفاؤها في الكون منقل الى موضعه العقد اذا كان اصرح ما عارضا كون ذلك على وده وسعة ما شر البلد
عدوه في رده ولده المقبل اليه وليس والولد فصلا مما شره لكنه قد صار سارا بما قاربه من الحال اذا كان
مجزهم من العقل ومن اوليائه محكه لهم ولو فعلوه لكانوا قد راووهم عنهم وكان حكم الاحسن وحكم خير وهو لا دائم
بعض الامتحان في عظيم المعالم فعلوا مع امكان ومع استحقاق كان ذلك خيرا عظيما من جهة ومنه عظيمة من
الجنس الذي لا يمكن كتمانه اذا كان ظاهرا او عزم المنكر عليه والا كان كفرانا فان قال قائل ان رد الولد فصلا سارا
مطلقا بل هو اصابه مثل هذه الحال المقارنة كان ذلك مغالطة وليس هو من المغالطة التي تمنع فيكون خطاء ساملا هو من
الجنس الذي هو مغالطة ولو في الخطابة بل في الخطابة لان مقدمات مخرجه من وجه الصدق ومن وجه المحمود ومن الظن
جميعا ثم من الخيرات النافعة الاحسان والمكافاة فانه في نفسه خير ونافع في خير آخر هو المباهجة والذكر الجميل
والمحمدة وافضل الاحسان الاحسان الى الافاضل بصرفهم على كذا انهم الاهل والى العاصرة فعله واما اصرح مولده مثل
ما فعل يوم من الساعراء واختار فاضلين بجماعة ودرس ملك لعنه وجعلا في امته واختار احدهم من الشجاع و
انصبهم بعد المديح والثناء والصيت لانهم جدوا هم اسكندروس ملك مر الذي كان جدا والهم فكلهم فكلهم بالدم و
والنهي فعل الاصدقاء والاعداء معنى ان يفعل من الاحسان الى الاصدقاء والاساءة الى الاعداء على المقدار الذي
كان يمكنا له فعله بخلاف الموقع من الاسد انه هو الممكن المتوقع فاذا لم يمكن الا الفعل ثم الى [illegible] الاقصر وان امكن اكثر
ما قصر على كره منه فعله قصرا وكذلك ما يحمل من قصر او خطا مع من التصدق لداعي حوف ما يحمل ولا يحزن
عليه اذا علم وحصر زمانه فاما او اطال او جاوزه فقد الضرورة فهو مكروه والاصوم عليه العذر لان الموقع من
الاحسان بحسب الامكان والقصد ومن الاساءة ما القصد من ضرورة وهو الامكان مما قصر عن الممكن في الاحسان
للمحسن فهو قصر او خطاء وقصر ومن الاساءة فهو واو امر الاحسان للمحسن والاسد للمعصف والمحرف حتى جاوز بها

وقت الضرورة، واورث الاستحسان في محالة وقد فهم بعضهم من الضعف التضعيف وهو التضاعف وكان معناه
ان الشي اذا تضاعف امثاله وان كان مثله سهل او المثال الممكن فيه تورد ظاهر الالفاظ ان المساواة في الاحسان فان
هو اوان لا مصير المنة باحسان الى غيره ولا مصير في حال وحال يمكن ان يعاد واما من استحقاق المحسن اليه الاحسان
جزاء محامده من الانعام الى المصير مقتص ينفع له في حال فهو احسن فهو موقوف على الغير وهو ان يكافيه بما يصير
من مستحقه ما قدره يعامله من كبر ما اسداه او العلو في عام المسقيه كاس المسقيه وما كان هو محتاجا اليه عند الحلول
بما هو افضل لا يحتاج اليه عنده ما الاحسان والمجازاة يحمد ان لا يكون مكافيا بالمثل ولا كافيا بالمثل وهو يكافي بما هو
مقارن في الجنس او مقارب في القدر والمسقيه واما الموجب السابقة والحمد والثنا من المكافاة فان لان يكون
المبتدي والمكافي موثر الاحسان كثيرا او مكافاة قليلة وقد حسب عليه الحرص على ان المحسن من المكافاة وقد يكون
نادرة ما هو مثل الاحسان المبتدا من جنسه بكماله وكلفته وقد يكون ما هو اكثر ما فضل ومن وفي الممكن تمام الحد ومن
فعل عنه حد الحد او قد يكون من المكافاة امور ليست اعواضا كالمكافاة بالمثل من جنس المحاسن عندهم واعمال
لمشاهدتها وتعجب منها من الحكايات وغيرها بحسب ما يقع له عند مشاهدة المصروف اليه اياه من الموقع
لاستعداد المحسن به المتصرف اليه في فطرته فكل عنده شي وتعجب من شي بحسبه واما الحسب ما اعتاده ورتب
فيه فان العادة قد عمد وشاء وتعجب مثله لو لا ما لم يعتد به ولا يعجب منه ومن هذا الباب ايضا العداوة والنقيصة
فانه احسان ومكافاة وليوافاه الصنيعة او الجزاء وقت الحاجة اليه والرغبة فيه موقع لذة مثل عظيم كريم ولكل
خاص اشار عليهم بما يعجبهم في العلم ولقوم بما يعجبهم في الكرامة ولقوم بما يعجبهم في العبارة وبلغ جزاء والنصيحة العارف
الخطابة في باب الخير والشر انما يطلب من هذه المواضع المذكورة **فصل في الاسعد والاضعف وهم**
القول في المشورات وقد يحتاج الخطيب المشير الى مقدمات بعدها في اثبات ان هذا الخير افضل او هذا
النافع انفع مما قد يحتاج اليه غيره ايضا فينبغي ان نعد الانواع النافعة في ذلك فالافضل الخير الجمهاد او هما
والاكثر مما حاجات نفع وضرر او او لا جمهادا من يكون مقصودا لنفسه واذا كان الواحد من باب خير فافضل من
عدة من خيرات الا ان يكثر عدده فهو افضل والخير الذي عظمه افضل من عظم خير آخر فهو افضل مثل ان العظم من
الحكمة هو معرفة الله والعظم من العبادة هو الصلاة وعلى الصلوات ومعرفة الله افضل من الصلاة وعلى الصلوات

والحكمة افضل من العبادة وما كان ايضا نفسه افضل مطلقا افضل فانه اذا كان القرآن افضل وافصح من خطبة النبي
عليه الصلوة والسلم فمفصح القرآن افضل وافصح من مفصح خطبة النبي عليه الصلوة والسلم واذا كان احد الخيرين تابع
للآخر اما معا كالسلطان والكرامة واما تاخرا كالسلطان واليسار واما في القوة مثل السلب فانه نوع عقد
وليس كل عقد سلبا وكان الآخر لا يتبعه واما في المتبوع افضل وربما وقع ان الشي الذي ليس بفاضل في
نفسه اذا كان يفعل خيرا اعظم في نفسه من شي آخر هو نفسه فاضل فانه ينبغي ان يكون هو اثر من الفاضل وان لم
يكن افضل مثل الجلد والجمال فان الجلد وان لم يكن في نفسه خيرا كالجمال فقد يدرك بالجلد ما هو افضل من الجمال وكذلك
الصحيح وان لم يكن افضل من اللذة فقد يدرك به ما هو افضل من اللذة فيكون هو اثر فيكون بعض ما هو نافع اثر
من بعض ما هو خير والذي يوثر لنفسه وان لم يصحبه الآخر اثر من الامر اذا كان لا يوثر وان لم يصحبه الاول مثل
الصحة والجمال فان الصحة لا الجمال يوثر والكن الجمال بلا صحة غير موثر فالصحة اثر وافضل والذي هو تام الوجود
مستقره وهو او لنفسه كالصحة اثر من الذي يفعل بعد احد جهاد او كلاهما اما كاللذة وفانها في طريق السكون
والطلب لذاتها واما كالرياضة فانها في طريق السكون ومع ذلك فانها تطلب لغيرها والذي وجوده معنى عن
الآخر افضل من الذي وجوده مفتقر الى الآخر مثل اليسار والتجارة فان اليسار يغني عن التجارة والتجارة تفتقر
الى اليسار فاليسار اثر وقد يتوهم كون الشي مبدا الامر انه اعظم منه وربما لم يكن في الحقيقة فان الخير افضل من
اليسار وهو علة على انه ليس يمكن ان يكون خيرا او نافع مشور ليس لا بد وله وكيف كلما اراد ذلك فاذا كان كذلك
الكثر ان يكلا نوعا من اعتبار المبادي فما مبداه اعظم والمبدا الذي الاعظم المعلولين اعظم وقد يمكن ان يصير في بعض
الاوقات ان المبدا نفسه اعظم فان رجلا واحدا من الحلف لعل له لاوما ولوس وهم رجلان احدهما قال الفسطاط طس
وكان الفسطاط الطس كلاهما ما اشار على كل منهما بكاية هو ما هم الفسطاط الطس ثم قال ان خطيئة اعظم من خطيئة
الآخر فانه لو اشار به عليه ما لم ... ثم وهم الآخر فقال ان خطيئة اعظم من خطيئة الاول فلولا اشارة لما ضرب
مشورته وايضا فان الاعز افضل كالذهب وايضا بل الاعم نفعا افضل كالحديد فان في صلابته وشدته منافع
ما ليس في الذهب بل الاكثر وجودا والاعم نفعا كالحديد وقد ينتفع به كل انسان والذهب يعسر الانتفاع به و
كذلك الماء وان كان ادون من الذهب فان اكثر وجودا منه فهو افضل لعموم نفعه وايضا فالذي هو اصعب ادراكا و

لعظمه في نفسه بل الذي هو اسهل وصولا اليه وذلك لعظمه في نفسه بل الذي هو اسهل وصولا اليه وذلك لموضع
الحس من الدعو وايضا فان الذي ضده اعظم ضررا فهو اعظم نفعا والذي فقدانه اعظم ضررا فهو اعظم نفعا
واقل الاعظم في باب النفع الى الاعظم في باب الضرر وغايات افعال هي اعظم فمن الحمد او الشر بها اعظم وبالعكس
وما هو خاص بالاعظم اعظم فان صحة البصر اعم من صحة الشم اذ البصر اعظم من السمع وكذلك محبة الانسان افضل من
محبة المال لان الانسان افضل من المال ثم الفضائل انفسها وهي من المبادي افضل من الافعال الفاضلة وما
استنار وافضل فهو افضل وبالعكس وافضل العالمين فهو الافضل [illegible] الطبيعة فانه افضل اعظم من علم
الرسد ومثل علم الهندسة فانها افضل من علم الاخلاق فان الصدق في الهندسة اكد وهو فيها العرض [illegible] في
علم الاخلاق اضعف لان بناه على المحمودات وليس العرض فيه على الصدق فقط بل والعمل وبالعكس فان فضل
العلم في [illegible] وفي مرتبة اي في تقدمه بالعاقبة لانه هو الذي علم آخر لاجله فانه افضل فلذلك علم التوحيد
افضل من علم الهيئة لان القياسات التوحيدية مجردة عن المادة وصحيحة جدا والهيئة معلق بالحس والرصد وايضا
فان الهندسة قصدها علما يتوصل به الى كثير من علم التوحيد والذي يشهد معه بها الاكثر والفضلاء من ذوي الالباب
والبصيرة افضل فان ما يشهد به العقلاء الصالحون الذين لا يستغويهم الاهواء والشهوات فهو افضل مطلقا
ويعدهم دون لسلامة انفسهم عن العصبات والاهواء على الاحاطة بكثير من الامور الفاضلة بماهيته وكميته
وان كان ذلك دون ما يفيده الصانع العلم المرتبة رجحها الطبعي وما هو اكثر التذاذا فهو افضل فاللذة مستاق
عند الجمهور لذاتها وخصوصا ما كان ابرا من شوب الالم وادوم مدة وارسخ مادة وكذلك ما كان اجمل فهو افضل من
الاصح فان الجميل مختار لذاته ومن المصارف ايضا ان السماحة افضل ما شرف من العفة لان السماحة افضل وابر من العفة
وما يختاره الكل اشرف وما يختاره السلاطين والعظماء او العلماء اشرف وما يختاره الذين يوجد عندهم الراي في عظائم الامور
فان قالوا انهم هم المكرمون ايضا فان من حقيق الايمان ان الاصل قول الانسان والذين هم اعظم كرامة الله
هم اشد تمكنا من العز والنفع والمجرون على عظمهم وهذه الانواع تفارق ما سلف فان ذلك بحسب الشهادة وهذه
بحسب الاشارة وايضا فان المعنى العظيم من هذا اذا اجري الى اقسامه معدد اقسام ذلك المعنى تكثر الكلي الواحد او
الكل الواحد صار اعظم مثل ما قال اوميرس ان هذه المدينة اذا فتحت عنوة يستلي من ما لا هو من كل شيء وكذلك

الناس

الناس كلهم فانه يهلك الناس ويسب الحرق في المدينة حتى تحرقها باسرها وتعترف كل ولده اي [illegible] باسمهم
ما ولدي فلان فهذا التفصيل مما قد جعل الشر اعظم مما ذكرت الجملة غير مفصلة وقد يفعل ايضا التركيب والاجمال هذه
اذا انقضت عن سياسات حرا او شريعة امع ذلك بالدعوى الكلية اراد ذلك تاكيدا وايضا فان صدور الشيء عن
الصعب مصادرة الصادر اعظم [illegible] اما بحسب الزمان اذا كان صدوره في مثل زمانه اقل او اشر او الكان
صدوره عن صاحب السن [illegible] وكذلك المواضع [illegible] المدد والقوى فانها تجعل الشيء الصادر
عظيما فان [illegible] يستطيع [illegible] من الحديث [illegible] ولهذا الباب مثله في التعليم الاول لم
افهمها والحر الرئيس [illegible] الاشرف هو افضل لمن قال ان [illegible] السماحة عن المدينة مثل السقاط الربيع عن
السنة وايضا فان الذي يكون في العمر الانفع افضل مثل المال فانه في الكبر افضل منه في الشباب وفي المرض افضل
منه في الصحة والاقرب الى الغاية افضل لانه كالغاية وكذلك ما كان من اللوازم جاريا على الغاية افضل من لوازم
تحصل [illegible] دون الغاية فان الصحة تلزم اعتدال المزاج والضعف يلزمها دون اعتدال المزاج فالصحة افضل من
الضعف وقد فهم من الضعف الضعف [illegible] واضاعف المال [illegible] من الخاص ليس [illegible] الى
بالكاسب [illegible] في التسبيح غلط ويجب ان يكون الضعف عدم الضعف او اعانة وهو القوة ولكن يجب
ان يرجع الى الهوية والخيرات [illegible] في الجد لانها كانها تحصل الغاية وما يقصد لاجل
ذاته ولكون موجودا [illegible] اثر من الذي يقصد لاجل الحمد الذي اذا كان ذلك لا يوقف عليه ولا يظهر الغير
لم يؤثر البتة ولهذا ما يكون مستفاده الخيرات اثر من [illegible] وقتا او لم يظهر الغير فانها اذا لم يظهر الغير فقط الحمد
في مقصده لم يؤثر [illegible] قريب من هذا [illegible] في الصحة والجمال وما هو انفع في امور كثيرة فهو انفع فان ما ينفع في
في الحياة وفي حسن الحياة اثر من الذي ينفع في احدهما ولهذا ما يعظم الصحة والغنى لكثرة [illegible] في النفع لانهما [illegible]
من الحزن [illegible] من اللذة علما او جهلا وكان [illegible] هو المطلق عند بعض الناس وعند بعضهم انما يكون
[illegible] احوال اخرى وكذلك الضرر قد يختلف فمن الضرر ما هو اعم وكذلك نقص من الامور اعز من غير
عن الصحيح [illegible] يستكثر من ضرب الامثال وايراد التذاكير واقتصاص احوال ما سبق في مثل ذلك الحكم
[illegible] الانواع النافعة في اثبات ان الشيء صالح حال او نافع او خير والانواع في الاصل والانفع والاثر

خاصا حاجا

والمقدمات الست قد علمتها وعلمت الغايات فيها وان كل واحد منها متى ان لا فيه يحفظ وان الاجتماعية منها مقدر لا يس فيها الا ان الذي هو في مثل حكم غيره واما الرئاسة هي التي يكون الا استعلائها بدل اماره مطلقة الرئيس المرؤوسين من قرعه وحب حسابه والرياسه هي التي يكون فسلوك ذلك اما الرياسه الشريفة فهي التي يسوس فيها السائس لا يستحق السياسة لاحد اره على وضع السنن او حفظها وان وحد انيه الرياسه هي التي يصار هي غرض الرئيس فيها العز والكرامة والافراد والاستعباد لمن هو غيره فان هذه قد يكون بسيطة محموده وقد يكون متركبة عند الحب لكن يحفظ الكرامة وغاية الاجتماعية الخيريه وغاية حسابه الرياسه الخساسه وغاية جوده المتسلط حفظ السيد وغاية الكرامة حفظ الكرامة والعزه والاحتراس من المنازع ولكل غاية ضرب من الاخلاق يخالفه يحفظ وبدعو الله مما يسهل الوقوف عليه ومنع ان يكون المسير لسير سلك الاخلاق ويكون محصلا بها فان المشير اذا اشار بحلو لا يحلو به ساعة القبول فلكن هذا كافيا في المشورات

فصل في المنافرات وهو باب المدح والذم

فلنصل الى تعديد الانواع النافعة في المدح والذم قد ينفع في اعداد المطيب للمصدق لقوله وان كان في صرامة المنافرة وذلك انه اذا احب فضيلة نفسه جعل نفسه اصلا للصدق بقوله وكذلك اذا ادم حصمه عرصه لرد النفس قوله والمادح المنسوب الى انها فضيلة واستماع الفضيلة من الجمال والحسن وغير ذلك من الممادح التي قد يتعدى مدحها النفس الملائكة الى السجاص احر ملدح بها فالجميل هو المحار لاجل نفسه وهو المحمود واللذيذ لا لشي آخر بل لاجله خير فالجميل من هذه الجهة والفضيلة نوع من الجميل لانها قوة اي ملكة حسنة الى تحصيل ما هو خير او يرى خيرا وهي التي تفعل او تحفظ الامور الشريفة العظيمة من كل جهة واجزاء الفضيلة هي البر والشجاعة والمروة وكبر الهمة والسخا والحكم والحكمه من الفضايل لا محالة ما يتعدى خيره الى غير الفاضل مثل البر والشجاعة والسخا ولذلك يلزم كل واحد منهم او الكرامة مبدؤه من الكل لكل هذه فلنعد الى ذكر كل واحد منها فاما البر فانها فضيلة عادله يقسم لكل ما يستحقه بحسب العدد الشريعة والسخا فضيلة يكون بها المرء فعالا لافعال الاصالح نافعة في الجبان على ما امر الشريعة وبها يعمر الشريعة بعزه وحديه والجبن خلاف ذلك في المقصر واما العفة ففضيلة يكون بها المرء في استعمال الشهوات البدنية على القدر الذي رخص فيه الشريعة والفجور خلافه واما السخا فضيلة يكون بها المرء فعالا للجميل ببذل المال والمدة

فلا فه واما كبر الهمة فضيلة يكون بها المرء فعالا للافعال عظيمة المنزلة من المحمد واما المروة ففضيلة لفعل الفضل بالتوسع بالاطعام وصغر النفس والبذالة خلافه واما اللب ففضيلة في الذي يكون بها المرء حسن التعقل والمشورة لا كجزاف والتحيل ولسوء هذه الرسوم على ظاهرها ولا تمس فيها التحقيق العلمي البتة وكذلك في اكثر سائر الرسوم التي في هذا الفن من المنطق فهذه وهي الفضايل التي يمدح بها واما سائر ما هو من المادح فعلامات الفضايل والعلامات التي تدل على الفضايل مثل الاغداب على الشجعان وكذلك الانفعالات التي تلحق للعادلين اذا ازمعوا العدل او مسعوا الى الجور كالمستوحي اذا اسد وعليه العذاب واسراع ما هو في حد محمل والى ان يسلم الود وتعالى الاحيان واما الانفعالات التي يستحق بها عند الانفعاله وان كانت خيرا في نفسها واحاثت او كل فعل يصدر عن عدل فهو واجب وخرفانها من حيث هي الامر مرفد بكلف منها وحسرا ما فقط بلاذ ماده اخرى فلعلت خيرات ومجامع لمن يقع بهم وان كانت باستحقاق عن سوء سيرة فهي مذام واما في الباب الاول فقد كان الالم ان كان من حيث هو المسرا حصى اثرا وفهو من حيث تدل على فضيلة النفس واثبات العدل يكرم محموده وربما خلد ذكرها وقد يمكن ان يصدر عن الشجاع فعل لا يصدر الا عن شجاع او محنة انفعال لا يكون الا للشجاع وكذلك قد يصدر عن السخي فعل وانفعال لا يصدر ان الا عن سخي ولكنه لا يكون محمودا اذا كان خارجا عن مقتضى العدل ومن امارة الفضايل ما هو اكرم واحسن فان الشجاع اذا احرى بالكرام كان هو اقرب الى استحقاق المدح من ان يجاري بالمال واما افعال الفضايل على استحقاق المدح فافعل المبدب مستفيدا الى الفاعل بل لاجل غيره او لانه خير لنفسه اذ هو خير عام له ولغيره ولهذا المدح من يعد الموتى بالصدقات لان هذا النوع من الاحسان لا يتقي به جزاء ما اراده يقع الاخر من حيث هو خير لهم وليس له فيه عرض وتفارق ما يتبدل ان ذلك كان الاسار مستحقا فيه اليه لانه خير فقط وهذا لانه خير الاخرين وهذا قد يمنع عليه خيرا والاول لا ينبغي عليه خير وبعد هذا ما يراد به الاحسان الى المحسن خاصة وان كان مكافاة فانه من حيث مكافي فاعلها الا يراد ولنفسه خيرا الا بالعرض من حيث هو مكافي متوقع لا مكافي فقط واما المكافي من حيث هو مكافي فقد حصل الجزاء واحرزه وليس هو فيه من مكافي ومن علامات الفضيلة والمدح احترامن سابه الفضيلة والصادها ومحي فانهم يسرا ما يعدون ما فعل على واقوال من الفواحش يرعدون بها اصح عقرهم مفتضحون للفضيلة في ذلك العقر الصدر عنه حسن المعاهدة لا

مثل معلّت سعا الحكمة حاز ... البها الحاوس المسعات معرض عمر فاحشة قالوا ان اراد ان العبا عن صدري
لشي لكن الحيا والاحتشام اصدى عنه فاستقرب هذه الحكمة على جلالة امرها وديلمن تقاطه بالفحشاء من القول
والبحر من السب صحابه من امارة طريقة الحكمة ومن اطهار السب لمعنى الفاحشة كانها لا يخطر بالبال ان احدا امرنها
لطمع سوا اوامرض لها بدعوة الى فاحشة او يضرب لها مثلا منكرا او يجري عليها المعاني التي يجري على غيرها لكنها كانت
مطروفة الشغل الى امور الهيبة والملكة الفاضلة ترك الفعل الرذل وكذلك من كان معها من العشو والحصر لا كرم ولا
يحصن من وقوع مثل ذلك بها لها اللسرف نفسها واصلانها عن طلبه غير الواجب وكمال عقلها في طلب مصلحتها و
قلة التفاتها عن الرذائل صار كل ذلك صادرا عن ملكة حصلت لها لا بسامحى والاحتشاد فان الفضايل طلبها من
للنوى وكمنت بالمجاهد وا سار للمحمد والعجز في مسمعها بالفضل على النوى مثل ما سمعت من قصة الرجل والمرأة
الاستمتاع الضاقد يكون لسعن احدهما لا سيما الى النفس من الحال الشنعاء وهذا الصدر عن عصله والثاني المطر
ذكر فاحشة عرف بها السمى مصدر نسبت في الحال فاذا الفظ غلط السر الى معناها او فعل مثلها خطرت البال
من الحاضرين وهو من اطهار مظراليال اصيب مضار كالمشاهد ومنهم له الموجبة للاستحسان الامر البالغ في الردى
والسقوط فلا يسمى من الكساف مدحه ومن المادح افعال يفعلها الانسان لتصلح بها حال احدين والضا الانعام
من الاعداء وقلة الاوجان لهم والصبر على الحسنة والسيئة وان يكون السخاء فعلا لا يعلمه فان الغلبة والكرامة
من مدوح الشجعان وان يفعل افعالا مشهورة مذكورة ويكون لعظمتها ما يسهل كلها وعسوا بها الاحسان من المحمدة
علامات تحصى بالاسراف كاسماء العلوم سعور ربهم فانه من دليل شرفهم ومن المحمودات الاستغنا عن
الاخرى في اي باب كان وقد يتلطف في المدح على سبيل المغالطة فيعبر عن الحسنة لعبارة تكلم بها في موضع
الفضيلة اذ كانت اقرب الحسنتين المتضادين من الفضيلة وكان تقدم معناه والفضيلة شيء واحد بعينها ونحوها
ما فيقطر اليه الخطيب اذا احتج الى مدح المناقضين بمحمل الشيء الذي يشارك الفضيلة الجيدة مشاركة بمكان
مثل الفضيلة فيقال للمتهور انه حسن المشورة وللفاسق انه لطيف العشرة والمعنى انه حليم وللغضوب العطوب انه
مسل وسمت وللابله المغفل عن اللذات انه عفيف وللمتهور انه شجاع وللمماحك المتذرق الشهوات انه سخي
ومن المادح الاكداء والعاطل في صغار الامور فانه يدل على قلة الالتفات الى مراقبة ما اصر به وقد يمدح الصا

بالبراءة من الاحقاد واصلاء الشدة والعظمة ومن المادح الاذلال الى الصديق والعدو وان كان من المادح
الضا تخصيص الاصدقاء بالاحسان والاعداء الضا فان الخطيب يحتاج ان يعلم موضع مدح الممدوح حتى
يمدحه بما يلائم ذلك الموضع فلا ما من ان يكون الممدوح في موضع مدح ومدمة في موضع آخر بل يحتاج ان يعلم
المادح بحسب البلاد والامم والملك ومن المادح ذكر السلف الصالح والاثار التي خلدوها خصوصا اذا انسبه
لهم الخلف فاستوجب مدح المدوح وكرامة من حقا نفسه وان قصر عن مساواة سلفه او كان مكتسبا اقل مما كان
معي ان يحو محوه من الخير والفضيلة كالانسان المتوسط في همته او كان مكتسبا اقل مما كان فاذا ارتج السيح علم
معن والكبر الهمة كلما امعن في الالحاح امعن في استعاف المدح بحوا وادرك ما هو اعلى مما راح من على امثاله
المستصعبة ومثل هذا الانسان لا يقتصر على الشرف الموروث بل يستحق به وسط الاوعار الحسب والشرف
المكتسب وعلى المجارة وبابه ورجا ارتقى بما ناله الى درجة تعرف ودرجة منسلبة كما قال بعض الناس في مدح
سيرسدس تخطيا اباه واخوانه انه اليوم في الساطور اس كالساطور اس فضيلة اشرف من السوماس والى
الافعال التي يستحق بها المدح ما صدر عن قصد او عن شبه واما التي بالعرض فلو انه يفعله لم يذكر الا ان يكرر
فلحق حسبه بالمادح ويستحسن ما يصدر عن نية فان المتكرر مرارا قد يظن به انه مقصود من الفاعل ومعدان
الذي بالبحث طليل المتكرر والمادح المتضمنة الافعال الاصارية واما المظنونة فهي التي حسب التي العيب حتى
يقال ان الاستيلاء الاسد والحية عند الحية وكذلك التي تصدر عن عادة وتقويم النفس عن ساطع جري على الجسد
معد من المرء ان ينسبه الاولاد مالا فان الانسان يحرص على الانسان بما يكرمه مشاهدته ويسر عليه شهوة
ولذلك ما قد يحمد الفاعل اذا فعل الجميل المثنى عليه فانه اذا فعل ما يثنى عليه دل على ان الفعل انما صدر عن فضيلة
وعن ملكة فيه ويحسن مدح السو فيكون حسنه قد فعل ما فعل ما وده وان اعمالهم الباقية دلائل على افعالهم وانما
يمدحون على اعمالهم لانها عن افعالهم وانما يمدحون على افعالهم لانها تصدر عن فضائلهم الموجودة فيهم فاما
الحمد فهو لنفس الفضيلة حتى لو وقعنا وجود الفضيلة في انسان ما فانا نمدح ذلك الانسان ولو لم نر علامة
لم الفعل دليل على الفضيلة التي هي المحمودة وان كان استحقاق الحمد لا يكون الا على فعل والفعل هو الانعام
واما السعادة والمشهورة فهي من باب الاتفاق والبحث وكان صلاح الحال يقتضي للفضيلة كذلك الحال الجليل

نعس للسعادة ولكن الكلام في المدح والمشورة نوع جد بها اي غير ما قلنا وما هو خاص او ما قد اصير خاصا لكل واحد منها اي شيء ما يعمها وغيرهما من الامور الخطابية وذلك ان من الذي يمدح بها الممدوح اشياء قد تشار بها على المشاور عليه بالعكس فانه كما يقول المشير مثلا ان لا تستمر الى السعادة والا فاخسه بل ان تستقيم الى ما تيسر لك من المنازل المكتسبة بالمشيئة ويكون هذا مشورة على سبيل التعريض والاطلاق او ان كذلك تقول المادح في الممدوح انه هو الذي علم المحاسن فمنعه ليس الذي الحق له من اسبابها ما لا يسمنها خطاخير موثوق به فاذا اردت ان تمدح فانظر كيف ان تشاكل تمدح به فاذا كانت المشورات مضافة في امور يمتنع عن بعضها ويطلق بعضها فالذي اشرت لا تطلعه الا ان فيه وراثة المستطيع من الامر من التعرب بالمشورة بها ومعنى ان يوكد امر المدح وكذلك امر المشورة بالالفاظ المعظمة المفخمة كما يقال انه هو وحده في كذا او انه فرع حصره فيه وانه وحده ومثل واول من ليس واسرع من فعل شيء فعله واكثر من فعل مثله فعلا وفعل في زمان بعسر فيه فعل مثله وانه صار عدوه لعدوه واقام عذره لمن سواه واصبح من عزم عن الغشاء والمسلرامه يولسي به في المحمل بسببه عند الناس والجمهور وحضورها اذا كان فعل ذلك بقصده ويقال في كل شيء حسن ذلك ما شاكل ولذلك يقال انه فعل كذا الا كفلان الذي صرعنه بل بفلان الذي وصى له وليس كل انسان طباعه المقابلة عنه ومن عزه فان اكثر الناس يستفضل نفسه على غيره وليس يرده عليه وعليه الذي لو كان لي احد اسكره وعلى ما يقال ان المر ليس من المدح امر حسن في حد نفسه وعلم هذا او في غير صاحبه وليس كل انسان مثل سقراطا الذي كان اهم بعد من غيره في مجاري اعلامه لقصد اسباب للزوال وسببها او اسباب الامصار ومن المحمودات كجهد في اشده فان المجتهد كالحاصل في عموم الفضائل فيه والاشياء يكون التعظيم والتعظيم دال على زيادة في الشرف والزيادة في الشرف شرف مفرد والشرف المفرد محمدة خاصة وبالجملة فان التعظيم والتفخيم اشد مشاكلة للمدح واما الدلالات والبرهانات فاشد مشاكلة للمشورة لان المادح بالحاضرات واكثر الحاضرات مسرها وعلى الطلب دليل عليها واما المشورات فبالمعدومات الخاصة ومن الحاضرات الصحيح العاقبة المحمودة وضرب الامثال فيما كان لم يكن له السند من جهتها الى الصحيح الحاضر واما الكلام الذي هو فضل الفضاء فهو استصلاح فهو الحكم على كم لان الحاكم متى ان يورد الفضل الذي لا يطعن عليه وضرب الامثال من الامور المستقبلة والماضية او وجب عند الجمهور

في المشورة ومن غيره لانه امر قد كان وروسي ومن ذكره والمذكر باشر اكثر من المشاهدة لان المذكر كانه اقرب الى الامر العقلي الذي يحصل بدون الالباب والمشاهد الى الامر الحسي الذي يشترك فيه الخاص والعام وقد تسقط المادح من المداح والصواب في المشورة ومن الخطابة فيها **فصل في شكاية الظلم والاعتذار** ما به الظلم

واما القول في الشكاية والاعتذار فقد كان ان تصل اليه ونحد والضاسات المسامرة فان حسن الامور التي يحور الى الجائر لاجلها موجد منها مقدمات في انه لما كان الفاعل كذا اقدم على الجور والامور التي نعرض فيها الالتفات لا لحاجة عليه موجد منه مقدمات في انه لما كان المفعول به كذا اقدم الجور عليه والعبارات التي كان لاجلها والامور التي هي في انفسها جور وفعل ذلك معنى ان يحد والجور مقبول ان الجور اضرار يقع عا تعمد والمشيئة تعدى فيه الرخصة الشرعية والسريعة والسنة اما جارية مكتوبة بحسب اختلاف ملة وملة وبلاد وارمنة واما جارية غير مكتوبة لكن اكثر ان يس وكلهم يعتقدونها او يرونها وربما كان فيها مثل اسار اره وال لا اولاد بالسحلى فانه يصبح في السنة المكتوبة او واقع من المؤثر في وقت الصحو ومنع عليه في السنة الغير المكتوبة والعضا المسرر على السنة المكتوبة والوساطة على السنة الغير المكتوبة والحسنة على اقرب السنن من مصلحة الوقت مسوغة الملك وهو السياسة فالجائر هو الذي يصير بالمشيئة لان الذي يعيد عنه فعل ساطعا او مسرا الاشيئه وطوعا فانه لا اعتذار بحسنا ولا مساوا واما الذي يقدم طوعا على ما يفعله فهو الجائر والمقدم طوعا هو الذي يعلم بفعله ويقدم عليه غير مقسور لا مور يستندها اليه هواه فمنهم من يكون مقدما فانه الا قدام عن روية وتطوع وهذا هو المستبد الجائر ومنهم من يفعل ذلك لضعف رائي وهو الذي يحث في ذلك واي حمل من اتفاق الانسان مناسب بالاستعداد وعلى لذة او تحاف الخلق الموجود وفيه مثل ما يعرض ممن عليه الشهوة او العصب او الخوف او شيء آخر مما به يفعل من غير روية يستقدمها لفعله ورعا يعطيه الدم وهذا مثل ما يصدر عن السد اذ الح بوقفا وعن البهيمة والبهيم اذا اعترضت له لذة ويصدر من الكسلان عند ما يحصل الدعة التي يهواها ومن عنده ان صدقه ومن الجبان عند الخوف فربما اسلم الحريم كما يقع من المؤثر الكرامة عند استرياح الكرامة والصه اللوان وكما يقع من العصوب عند ثوران الغضب من عسف ومن موت الظفر عند اعراض العلة من النحام ومن الالف في الحمد عند حسبه الاستحقاق والعقوبة من القصاص ومن المائل المامول في عمده عند السارقها من الخطأ والصواب

من خطاء من الوضيع الحريص عنده فائدة او يلوح له ومن حسنة تقرب منه من استخفاف مصوب ما الوجه وجلد
رغبة في المجد عنده وهي الاحوال التي اذا كانت في خلائق الناس حركتهم الى الجور او كانوا ممن افعلوا اسبابها وجنا
ما وان لم يكن عن خلق ومنفع الخطيب باستعمالها في ان الجور وقع من الجائر يعني ان معنى الان الاسبا
التي لاجلها يجار فان الامور المشكورة محدودة واما المعاذير فانها غير محدودة وما بعضها الا انها مع الشكايات
محدودة وبها فمن المحال ان يكون معدة الا وطمع بها ساكنا يصرح بها او مضمرا او متوقعة فنقول ان كل فعل يصدر
عن الانسان فاما ان يكون عن قصد واراده او يكون بغير قصد واراده وما ليس عن قصد واراده فاما ان
يعرض للاتفاق او يقع بالاضطرار والذي بالاضطرار فاما ان يقع عن طبيعة واما ان يقع عن قسر فاما الافعال التي
يكون عن الارادة فمنها ما يتبع العادة والخلق ومنها ما يتبع سوقا حيوانيا اما نحو اللذة وهو الشهوة واما نحو الانتقام
والغلبة وهو الغضب ومنها ما يتبع سوقا فكريا او سوقا منطقيا ويشبه ان يكون قد عني بالفكري ما يصدر عن فكر
نحو اي غرض كان وان كان الغرض غير عقلي او غير جميل وبالمنطقي ما يكون نحو الجميل العقلي ويشبه ان يكون
عني بالفكري الحيلي والمنطقي الفكري بالحقيقة وهذه الاقسام تنحصر في سبعة الاتفاقي لكن ربما صدرت افعال
اتفاقا والطبيعي لكن تركيب طبيعته مستعد لفعل الذي عسى ان يكون عادة وخص في حد عليها فيها حتى
الغضب والشكاية لكن الطلب بحل بدو ومقتص يكتسب هو حاجة الشان واما العادي وخلقي مثل من اعتاد السرقة
والاختلاس فان الملكة وحصلت له ملكة نفسانية ان يسرقها واما فكري مثل حل اختيل ما دعاه الى الفكر وحال حتى
اشارها الى احوال الشاك واما غضبي واما شهواني فهذه هي القسمة الذاتية واما قسمة هذه الاسباب من
جهة الاسنان ومن جهة الهمم فمثل ما يقال ان الشاب يجور في الحرم وفي اللذة والشيخ يجور في الاموال والغني
يجوز في اللذات فليس ذلك قسمة واحدة فان الشاب ليس يجوز في اللذة لانه شاب بل لانه شهوي وليس يجوز
في الحرم لانه شاب ولكن لانه شبق والشيخ ليس يجوز في الاموال لانه شيخ ولكن لانه حريص وجمع والغني الذي يجوز
في اللذات لا لانه غني بل لانه حريص متمكن وكذلك الناسك ليس بعدل لانه ناسك بل لانه زاهد لكن من الاقسام التي تتبع
للغرض ما هو بعيد عن المناسبة مثل قسمة الناس الى الصفراوي والسوداوي والنحيف والسمين فان ذلك لا
يتعلق بشيء من الاخلاق التي تصدر عنها هذه الافعال بالذات ومنها ما هو قريب وهو مثل قسمة الناس الى الشباب

والسرور والى العبادة والفسق فان هؤلاء قد يكسبهم ويلزمهم من الاخلاق ما يصدر عنها بالذات هذه
الافعال والغنى والفقر من هذا القبيل فللغنى اخلاق تخصه وللفقر اضداده والافعال الصادرة عن الافعال
غير مضبوطة ولا محدودة واما التي عن الطبيعة فدائمة واكثرية وقد توجب الطبائع ايضا اخلاقا ممكنة لا يحسب ان نسب
الافعال الصادرة عن تلك الاخلاق الى الطبائع الا بالعرض ولم يحسن من ظن ان الطبائع في هذا الموضع
يعمل عمل السحاب واما الخارجات عن الطبيعة فقد علمتها والمتكرر في جملتها وقد جرب الناس احوال المتكررين
مرارا كثيرة وفي امور مختلفة وعرفوا ما فيه فالمتكرر هو من عرضه تمهيد معاوله هم انما الذي يحب عليها تحصيل الاول
فيه هو ما يكون روية وفكر والمتفقه يوم نحو غاية ترى خيرا او ربما كانت لذة او غلبة لكن اقدام من يفعل
الانفعال محثة على فعل ما هو على خلاف ما اقدام المروي عليه فان الذي يقدم بانفعال نفساني او خلق هو
الذي قد اعرض له الشيء فتشابه ويتحرك به اليه انفعال او خلق واما الذي يتقدم روية فهو الذي يحمل الحيلة
في تحصيل الغاية وطلبها قصدا لكن اكثر من يجوز عن روية يجوز للمنفعة لا للذة ولا للغلبة واما الشهوانيون الجائرون
فلشهوة يجوزون في اللذة ويعقلوا انها في شيء بل بنفس اللذة والمتطوعون على احد وهو يطلبون انما لاجل
التشفي والغلبة لا لاجل التأديب وفرق بين العقاب وبين احد التأديب فان التأديب يقصد به تقويم المشي وتخفيف
ورده ومجازاته لا لاجل مجازاته واما الانتقام فالمقصود بطلبه ليس حال الحاصل في المفعول به فقط بل حال الحاصل الفاعل
وهو التشفي والابتهاج بالانتقام وكل شيء روية او طبع فعلها او انفعال لا فعل له وما بها طلبه ولكل لذة وجه فبعض
اللذات عليها الطبيعة وبعضها عليها العادة حتى ان كثيرا مما هو غير لذيذ بالطبيعة يعود لذيذا بالاعتياد وبالجملة
فان الاقدام على شيء طوعا بلا ارتياب وخير ولذة حقيقية اي مظنونة وبالجملة لاجل المنفعة هو خاصة للمروي فان
المروي هو مستعمل الحيلة الاوسط الى مراده من الخير عنده وهذا الحد الاوسط هو المنفعة حتى ان الشر المحقق او بالظن
او الشر من الجهد يطلب لا لذاته بل طلب النافع ليتوصل به الى ما هو خير او يرى خيرا المروي فان يحكم في النافع
واللذيذ يكون النافع فقد ذكر في باب المشورة وبقي اللذيذ فصل في تحصيل اسباب اللذة والدواعي الى الجور
ان اللذة حركة النفس نحو هيئة يكون عن ادراك ... الحس بعينه يكون ذلك الامر ملائما لذلك الحس اعني بالحس الظاهر
والباطن معا والشيء الذي يعينه هو الحركة هو اللذة وضده الذي يصد عنه يضاده اللذة وهو المؤلم فالامور الطبيعية

كلها لذيذة والمعتادة والمتعلق بها ايضا كالطبيعة او العادة كانها طبيعة ثانية والمستكره مخالف لها مولم ولذلك صار الاعتياد يدل الحد والدوام من المولمات والكسل والاسترخاء والتواني والعصيان الرق والنوم من اللذيذات لانها نحو الامر الطبيعي والمشتهى لذيذ كيف كان لانه وطلبه او عن الطبع وعن الطبع هي التي تتوجه اليها التشوق لا من كره ورأي ومثل من انه هل يجب ان يطلب او ان لا يطلب وهي التي الى الطبيعة او الى الحس لكن السمع والبصر قد يحصلان بها وبالذات الى النفس ليست طبعا بل بعقله عادل عليه من غير المعنى المحسوس لكن السمع يحصله صرح اليها او بصر صناعة حملا صحبحه وموثر النفسية او يعرف من مكتوب واما التخيل فله نوع من اللذات الا ان التخيل حس ضعيف كانه اثر من حس فهذه التذكر او بالتامل واكثر المامول لطابق المذكور بخصوصها وانما موهل بركعات غير متعددات محسوسة وسالفة فيكون الالتذاذ بالذكر او بالامل لما يعال للذة حسية شوهدت فتذكرت ثم امّلت وان الحس للحاضر والذكر للماضي والتامل للمستقبل وربما كان الذكر والتامل اشد التذاذا امن المركون الى حصوله فان الشوق مع الظفر والملال من هذا الحصل وهذا يختلف باختلاف الاوقات والاحوال والسجايا ومن الاذكار اللذيذة ذكر مشقات موسبب مخلص بها من خطر او توصل الى مراد ونظروا امعات العصب ايضا فكثيرا ما تحيل العلة اللذيذة واستقراءها كما قال او مرس ان الغضب لا حلى من الشهد ولولا العلة لم لذ الغضب فان الغضب لمن لا يرجى الانتقام منه لعلو شانه غير لذيذ وايضا فان الساخط الى حل الذي كاعتداد او به ظلما عتد السخط عليه بعدها الالتذاذ او علقه والشهوة تتبل لمواقعة حد عليه لمثل هذا الشان وذلك انه يحصل معه المواقعة بمصادفة المشتهي بعلة والتذاذ عند التذكر والموصل والتذاذ نعرض لبعض المصائب ان يتصور المناكم والمناجات لسعد للنفس بعدات الذكر وحسه ان يوكد المناكم خيال الالم في النفس وربما اجتمع في عارضة واحدة لذة والم كالمصاب فانه يلتذ بتذكار من اصيب به وحال معتقداته وكما قال اومرس الشاعر في وصف كلام انسان سدد هما وسوء ذكره انهما تكلم بذلك صرحوا امرحة فاحبه لذيذة ومن اللذيذات او راك الثار واحاق العدو وكما ان الحوادث الم مستقص الغلبة بالانتقام على حسرالاان حرصي السلامي يفرح بالرجاء والعلة لذيذة للجمهور الناس بل لسائر الحيوان فضلا عمن موسر بها من الناس خلقا وطباعا وان اختلفت الدرجات فيه ولهذه العلة ما صار استعمال

الادوات

الادوات المعدة كالضرب بالصولجان والرماية بالاحجار والملاعبة بالشطرنج والنرد وسائر ما يجري مجرى الادوات وبعضها الاعداد لم يجمع فيهما كالشطرنج وبعضها في الحال كالنصب والعلبة بالواحد والقسط الذي عنده توهم والتي تقع بالمشاجرة والسلسلي الذي عنده اخرى بحسب الشعاب اليهم واكثر من الغلبة وعن الغلبة يرغب فيه لما منع ذلك من الكرامة لما يحصل من استحقاق الغالب المعجب بما مع العلة او التعجب فان المجتهد في الصيد ربما ضرب ولده والى اجتهاده بسبب الوجوه وحتى ان الكرامة على ذلك يزيد علوا فيه بوجود الحاضر راجع الى ذلك من العبث والمعارف اولى بان يعني وجوههم من الاجانب والبلد يون اولى من الغرباء والى حكمون اولى من الا من والمحصلون اولى من بني الاعمام والاكثر عددا اولى من الاقل واما المستحق بهم عدا مثل البهائم والاطفال واشباههم من الناس فلا تهز الانفس الى طلب الوجه لديها والاحسان للامور اللذيذة تماما حتى حتى الحد الاول ستلذ وانما ستلذ الحس لما يحصل فيه من خير يصل منه او برده جوهر من يحبه واما الالتذاذ الانسان بان يكون محبوبا معروفا عليس لاجل شي خلا نفسه وكذلك ان يكون معجبا منه ولاجل ذلك ما صار المعجب من نفسه من الصفوف ومجمع الزحام بما وطالقوا بحسم ما يحسم الشدائد اما المعجب من نفسه والتملق ايضا لذيذ السبب لذيذ فان المتملق محب من نفسه كالظن من الموالاة وتكرير اللذيذ لذيذ والمعتاد لذيذ وغير الاحوال وتجديدها لما يستحدث معه من الاحساس بها وكل هذا من الوهم المتسلط عليها فان الوهم انما يشكل كاثور ذلك عليه الحواس من الهواء الحديد واما الحاصل فيكون كشيء يعطي منه الوطن فلا يباشر لسائره والتعلم لذيذ وشبيه ان يكون الالتذاذ ولما يحصل من التعجب منه اذا استكمل والان التعلم يخرج امرا وهنا في قوة الطبيعة الى الاستكمال الى حصول صنعه والفعل الجميل او فعل لذيذ والانفعال الجميل كالاحتمال الدليل جودة الاحسان وكمال المشكل الذات وكما ان الخروج في من او السجايا والفعل الحسن انما لذ لانه يساق فيه الى امرين احدهما الحس والاخر الطبائع الاقتدار وفي الانفعال احدهما فقط والهداية لذيذة بسبب ما يوقع من التعجب كذلك المحاكيات كلها كالتصوير والنقش وغير ذلك لذيذ حتى ان الصور والنقوش المستبشعة في نفسها قد يكون لذيذة واداعيه المقصود من محاكاة شيء اخر هو ايضا مرضي سبع فيكون التذاذ وبالا لانها حسنة بل لانها حسنة المحاكاة ولما حوى بها خلد مقابيها والحيل التي يتخلص بها من المكاره لذيذة والاشياء بها لحوده وبعضها هذا الكلمة للمتناسبات من الصور

شهادة كما كتبناه ومن الميل وقلما يميل عنه وتجد المناسبات امورا في الطبيعة وشبيه اللذة بما لديه مثل ميل البعيد
ويعتد تعلق الشيء لديه الا انفعالي لعله لذة مثل الصبي الى الصبي والاصل الى الاصل وكذلك المناسب الى
العادة محمودة السلطان والمرائي بالحكمة والاستبصار لديه عند الجميع وخصوصا عنه يحلي الكرامة ويكون
من عوال الاقارب ورياسيهم لديه ومما رياض المراقبة منه ومن نفسه في الكتاب الفضيلة محدثة والمصالحة
والسواء والتملك والمحادثة لديه عنده وهي اللذات والصداقة هي الموجودات فهذه هي ما يحصل في ما
اللذة ومن حالات الجور فصل في الاسباب المسهلة للجور كانت في نفس ما جبرها في الحاد وفي المجور
وما الداعي الى الجور حين اعطاه الفرصة جنس الماني مستعد ما صدا من ذلك اذا يكون الجور ما يسهل حسبه واحفاؤه
وانشاده او يكون العزم فيه ان شاع وكثر دون العمر واما الكلام في الممكن وغير الممكن من الامور فيسره احرى
لكن اذا اجتمع الممكن وامن سوء العقبى وحاولك الى ارتكاب الجور ومما حسن شأنه وما نحن وذلك كان في العقوبة وكثرة
السيئة وخصوصا اذا كانوا اشاركوا في العقدة معهم او اقرب من هم منهم يسبب وهذا من حالات الجائر ومن ذلك
زوال الحشمة وما كد الصدا اقرب مع المجور عليه من حق اعماله او حسن مرجعه بادي الصداقة بحكم طيبه ولما راجع
تعالى الحاكم او اذا اهل ذلك من الحاكم مطمع في سلبه او يحفظه على الشكر وهذا من جنسه المجور عليه او الحاكم وكذلك اذا
كان المجور عليه مرتضا او صعبا او العرض حد الحاكم عليه او لا لاستحقاق اليه فانه اذا كان كذلك اقدم على ظلمه من
غير سالاه وهو ايضا اقدام على الجور فان مثله لا يظن به الجور ومن ذلك ان يكون الجور علانية وجهرا ومجاهرة وحقا اما
مروج الحديث على انه هزل او باحتيال الا وهام والايجاب الحالات ذلك لو لم يكن واجبا لما كان جورا ومثل هذا
الجور لا يحفظ منه لان كل تحفظ انما هو عن معتاد والوقوع والنوادر لا يعد والان وحمت الحالات عن شأنه
في انسان واحد ولذلك فلا تحفظ عن صديق او حميم ولذلك فان حسن الظن بالناس والوثوق بصحبهم والعاقل
عن رصد العداوة اياه وهو الصديق ومن جور بسقوط التحفظ عنه ومثل هذا يسهل الجور عليه لما يظن به من تضييع الاحتياط
ومن الناس من يسهل الضبط اتباعا من نفسه بملاحظة العدد ويسهل الاحتراز منه فيتمكن من الجور وتعلم المحوة في المسيل
انه ليس من اهل العدوان ومن الذين يسهل عليهم الجور من العهد من ما جاوره فاما في الاحرى واما في الحالات اي
في احوال العمى على الناس فعله من مراده بالعدوى او وقوعه جهرا يكون في زحام الناس ومما يسهل الجور حالا لا

بالمدح وطول المدة انه عند المحكمة والموافقة او يميل الى الفوائد وكذلك ربما حسنت من الحاكم الى حصة الحاروجة
من الحكم وكذلك الثقة بظهور الاعدام وانه ليس ممن يسام عن امه ويحكم عليها وكذلك من يرجو انه جوره ويحقق
حاجزه وعظمه ويحاور مضرة بمراعيه او يسره وكذلك من ما من مضرة الغرامة حتى مشقة العقيمة لعموم فساده ونوع
من بعد المحاسبات وكذلك من اكتسب ما عادته في الجور وكراهيته الاغرار الاسعد مثل المواحد سادة واذا العدى حد
القصاص بحصل عن حس تفوسا وكذلك الذين لا يرضون فيما يحوزونه انه من خسران في مال او اضطرار الى جلاء ومن
الناس من هو الصديق هو لا يقدر عليه ارتكاب الجور الذي يعقبه مصيحا وعقوبة اذا امن الخسران في المال
والمرد ودون في المعقومات المعادون الالام يستحقونها يصبرون عليه احتمالا او لا يصيبهم ذلك عن ارتكاب العدوان
ولهذا اما يسمع من كثرت مرارة له للحرب وقد يحمل ذلك على ضعف الراي وهو الرضى باستعجال المنفعة واللذة
ى وان اقترن باستعجال المضرة والاذى العظيمين وما هنا قوم بالضد منهم لا يرد عنهم عاجل الخسران عن نوال
لورهم بعد الا القدر او هو لا اجل ذو اياه ربما يحمل على الجور لعدد الحاجة بعد زمان ذلك عدد وقع منه
اتفاقا اوا ذكان علته محمولا لا يسكر به اذا كان سهوا او خطأ او صدر عن طبيعة يستولى على وعادة يعتريه
او يكون يحسن ظاهر حاله الا استغناء من ذلك الجور ومعول عنده السلطة منه وما الذي الحاجي الى هذا الجور ولا
اقتباس حاجة اما هو لا يحصل يسلم الى عرض ودون معاملة على ان الاستغناء لا يلحق الحاجة الى الازدياد
فالحاجة على وجهين حاجة ضرورة وهي للمعتز او حاجة شره وهي للاغنياء او الحاجة صاحبها لم يحمل على دوام شره
والحث منهم بسبب ذلك الاحتياج الى الجد والانفاق دون القصد والافراط بسببه كل الجد والغنى الضد ويكن
الامور التي يكون في الانسان مطمع الاشرار فيها ان يكون المجور عليه ضعيفا عن الجور او محمود ولا ناصر له او
يكون عنده ما يحتاج اليه المضطر المتهم او يكون في طباعهم من قوم مضطرين مسالمين لا يستعجلون في انتصاف المجور
او يكون من القرابة والاقرباء ايضا فان الاولين يحاربون عليهم استضعافا وهو لا يحاربون عليهم استسماحا لان الاقرباء
لا يسيئون الظن بهم ما هم محيطين عليهم مطمئنة الجور وقدرته الامر ويخفى وكذلك حال اهل التقوى والصيانة والرفع
عن المشاجرة وكذلك الذين حسنوا الظن بهم محو الامانات يصدون عن الجور احيانا لما يسل ومن لا ظلم ان
لظلم والداعي الى ذلك ان من جانبهم وكذلك المستعجون الكسالى وانهم لا يمحون على الحكام بفصل القضاء وكذلك الحبوب

والذي يعدون السعي اشد احساراً من فوت المال وكذلك المدعون المتظلمون كثيراً المعتادون للظلم فانهم يظلمون استحباباً او لعله بانهم علوا السالم والمظلم وكذلك الذين احصوا اكثر افي السكامات فمنهم مجالس الحكام والذين شارفوا الانتصاف مراراً لظلم مصفوا والذين عدلوا المساواة منهم ومن الظهور للحكام والائمة فنهم مترصون حلول النكر بهم لماسلف عنهم والوارون قوما بانفسهم او وونهم معترضون للجور من القوم والمستحقون ومن اتى منهم شراً او اتى منه استحقاق وهو صدق فان كان المنهي يسير احتف ولم يبعث اليه وان كان عظيماً البعث اليه والمعنى نحوه اصحا علة المالوذي من حيث يوصف عليه وان كان اليسامن حيث هو خفاء واما العدو فربما خف عظلم ما سلغ عنه حقد ما متوقع ربما تقل ما سطع ومن ليس تصديق ولا عدو فاحد رمان بكثر التهاون مقالة او الم سعد والى المكرو ومن فعاله ومن الناس من يحار عليهم لامنفعة بل للذة مقطا مثل الغوغاء وسل اصحاب البطنة فانهم والتعرض لهم السير على الاسرار منه لصبرهم والسبب في ذلك خروج امثال هولاء الى الطيش من عالم السر وحشى يجد علم ان اخراج من لسرع اليه الحرج لديه ولهذا اما نوع الصبيان بالمحامين فاذا ادوهم كسلون واذا عموهم واذا ذاهم يردادون بدعاراً ووهم احراجاً والمعتدون للمستون بالعدوان بالتعدي عليهم ويومن جانبه الانكار لعله كالسعر لما يعيبون او يعتدون به يستحقون وبحرمى هلكت في اى الناس وكذلك من يتساعدهم او فرح لسن معهم وتجمع شفعهم والمستحبون منهم والحكا المتحملون البالغون في الاغضاء عند الجور عليهم بحيث لا منع ظلمهم او امثالهم علمهم والمعاكظ لم بعد باحتمال الضاو الذي وحف على سكاسه قد حسط الاسد الجور عليه اذا كانت السكاسر بين المستعاد والصادر عن الجور علماً ومعت احدكان ماكان حتى والذي يعطن لموتكهتون به فان انتقامهم منه عملاً لا يعد جوراً مثل قبيح بالعمل والذين هم اسرف على جوار صدهون الجور عليهم من ذلك الشيء او من نوع اخر مثل من علم عرضه ليست جاره فان عرفه ذلك الجار ربما اقدم على مشاركته في النسب اخذه اما لولا ما عداً او وجدها لمستحله وذلك لانه لما العبر تحواب ما اذا لم يرمصره الى الجار او الى من عصره اليه وكذلك من اشرف على العرق فمن خاطر والى سلب ماعنه ولكا وكران قوما شاهدوا امره واستعداب الطالة ما سر هم ليسمهم فلمن راوهم هدر لوا الرضى به لك ولهم ان يسعوا عمدوا اليهم ليسوهم وبحروا منهم ومن الطانفة المعتدية وقد لسل الجوير في السياكمي وتوع فيها الضيع لمعاره المجور فيه اولمن جنه استمالة وعمره كالاطمع او لسهولة معرفة عن حاله اما بالشكل او اللون كالسلب او بالمحلط كالادوية

اولان الجائر عليك ما يشبهها وانضاف بها فائدة او حدث معه ظلم من المجوه قد فيا عنده واوهم ذلك استعفافاً عنه او يكون في رفعه الى الحكام والبرح بالظلم فيه مصيبة ويكون يسيراً واحلق مدى المرء ومن كفه كالمورثي السر

فصل في الجور والانصاف وجواب الشاكي معظم الجور والمعتدي بصغره ان الظلم قد يكون بحسب مخالفة السنة المكتوبة وقد يكون بحسب مخالفة السنة الغير المكتوبة وكل ذلك اما في الملك واما في الكرامة واما في السلامة وكل ظلم بالحسب واحد يكون بضرب واحد او ما نحو ماله او بحسب المدينة كمن اهمل الرحف والاشتراك في الفتنة والطلانة فعال المظلوم من حيث ظلم وذلك كما علمت بلا سيد وبطوعاً وعلى اقسامه وليس كل ما يصدر ظلما والكل منفعة عدلا والمظلم المتصل والمتصل بل ان يشكر اصلاً لما رفع عليه في قصد الدعوى واما ان يعرب ويشكر وتوعد على الجنبة التي يكون بها طلب كما يقول انه او اخذ ولم يسرق ويأمر عاقر ولم يحو وانه كان اخذ الذي منه عاقلا من كونها وتعا على المصلي وانه ما يشكي مصيبة المفعول ولكنه فعله سراً من جماره وعلى جهة لم يصح به وانه الطن العدو احسا الا عليه لانه فان اصناف الظلم من السرقة الا لو توعد على جهة وبالسبب فيكون الاعتداء اما بالكار بعض الفعل او بالكار وتوعد على او لو توعد كذلك غلطا او سهوا الا بالسبب ويد والجهات بعيد وبالسرائع المكتوبة المشتركة واما المكتوبة فرجع المعاني لصبها واما غير المكتوبة فان العدل والجور يتفاصل فيها على حسب تفاصيل الخير والشر اما من جنس ما يستحق به المدح او الذم واما جنس يستحق به الكرامة والهوان ومثال الاول ان من قال حنى ان المحسن الى المحسن ثم فعل ذلك استحق المدح لفعله ومن قال صنعى ان الحس الى الاخوان كاوهم فعل ذلك استحق الكرامة منهم ايضا لفعله وكسر من العدل لا يكون بحسب المكتوبة مفصلا فان الحكم يجد في السنة المكتوبة مدلا من عن مفصل مجمل ثم بفصل ما سنه الغير المكتوبة المشتركة فان الحكم في بعض المواضع رونه يحوز بحسب السنة المشتركة كما حصل اهل بعض الحكم بحوانما يقع به الابهام في السنن المكتوبة حيث لا يفصل العدل والجور على واجبه ويحتاج ان يوقف حكم السنة المكتوبة فيه بحكم السنة الغير المكتوبة ليس احد هما ان يكون المتعرض المسرع عن موجد من السماء انما هو سكات جاري مجمل وسهم واما لان الامر في نفسه غير ممكن انها و ولى اخره مفصلا لان المحصيات الجزئية لا تتعاد انما فيكون الشارع انما يشرع احكاما كلية يحتاج ان يستعان في تفصيلها بحسب الواقعات الجزئية المحمودات في السنن الغير المكتوبة وهي التي يسمى عند الجمهور حقا ومثال هذا ان الشارع اذا قال من قتل بالحديد ملزم ان من قتل بالحديد فليس يمكنه بعد ذلك

ان تفصيل جميع وجوه الفصل بالحدود من جهة القتل ومن جهة الحد او من جهة المضروب ومن جهة عوارض جرائم اخرى
ربما تعرف لها احكام ويكون غير محدود [illegible] ولا مضبوط [illegible] انما سماها العالم [illegible] ان كثيرا من الظلم والعدل
اذا كان عدلا وظلما بحسب الشريعة المكتوبة فربما كان المعدود مخلصا بالمحاماة الى السنة الغير المكتوبة على سبيل التفصيل
وربما كانت السنة الغير المكتوبة تخالف المكتوبة اصلا كما كان في بعض السنن المكتوبة القديمة ان لا يسن الحاكم اذا
اسال دمه من يكون سنه استحق التأديب ونسب الى الظلم والسنة الغير المكتوبة تبيح له ذلك وقد يختلف السنة المكتوبة
وغير المكتوبة بالعكس من ذلك وهو ان يكون المكتوبة بحدود وتحصر في اقل وغير المكتوبة توجب على العموم فان السنة
الغير المكتوبة توجب الاحسان الى الاخوان كافة وربما حثت المكتوبة الاحسان الى بعض الاخوان وكان السنة
المكتوبة ترى كل حكم عدلا والمشتركة تفصل ذلك وقد توجب خلاف ذلك فان السنة المشتركة ربما رأت الحكم
في بعض المواضع واجبا وراث العقوبة [illegible] وكانت السنة المكتوبة لا ترى ذلك بل تخصص ذلك الموضع مثاله ان
السنة المشتركة توجب ان يكون المقدم على سرقة الطعث يحكم عنه ولا يعاقب والسنة المكتوبة توجب قطع اليد في
سرقة دينار عند قوم وربع دينار عند آخرين وبذا انما يصير عند المشتركة من نزل عن الاصرار بالامر على مقتضى
السنة الغير المكتوبة فاذا كانت المكتوبة لا رخص له في ذلك الاصرار لا يسمى حليما ولا محتملا وان كان الامر بالعكس
سمي حليما ومحتملا ومن يعاطي الافضال على الآخر على موجب فتوى السنة المكتوبة وان كان لا توجبه السنة المشتركة لم
يسم متفضلا فان منع فتوى السنة المشتركة في ذلك وان كان لا توجبه الشاكي المعاقب عليه السنة المكتوبة او توجب
عليه دونه يسمى متفضلا ومدار المتظلم انسان معتذر ومستغفر وقد علمت في المعذرة انما تجري ان اعال في المستغفر و
المستغفر هو يعتش الحكم او التفضل اما الحكم فان لا يعاقب على جوره واما التفضل فبان يترك عليه ما جار فيه ولا
يرجع منه فان ترك ذلك عليه نوع من معذرة او علم باسم آخر فالانواع النافعة في الاستغفار ان يقال ان
الحكم هو الصفح والاولى بالعاقل ان لا ينظر الى قول الشارع في شرعه بل الى سيرته من حلمه وصفحه وان لا يتعلق
بالظاهر من لفظه بل بالمقصود من مراده وان لا يؤاخذ بعمل العامل بل بمطالعه وان لا يعبأ الى [illegible] بل الى
متواتر طاعته وان يقول المعتذر المستغفر لا يعطى بعين الحال بل بعين السالف والآنف وعد احسانه مما مضى
ويستعد في ما يستقبل واذكر الجميل مسك الصنيع وبان ولا يوجب بالمكافاة فيعنى ان يكون ماكر منه بعضك حرا

ويلي

ولكن المشكور من الجميل عنك موقع عندك ليس دون موقع المشكور من الصنيع بفعله ولكن حضور الولائم ارغبة
من حضور المحاصم فان الحر الكريم مواوع والحسب اللئيم ترق منازع واعلم ان الصحب الاهوج ربما رغب بنفسه
الى ان يحاكم فليكن [illegible] اولى [illegible] والاسيا [illegible] المعتذر المستغفر وعند الشاكي امور يعظم بها
الظلم ومدار [illegible] امور [illegible] او يهون [illegible] الفعل فمن الظلم العظيم ما تقدم عليه الانسان العظيم الذي لا عادة له الى
الجور فيكون اليسير من جوره مستعظما فانه يدل على العظيم من سره وربما كان اليسير من الجور مستعظما لا من جهة الجائر بل من
جهة المجور اذا كان مقدار ذلك اليسير عظيم الضرر عليه كمن لا يملك الا قوتا وغصب [illegible] والجناية المستعظمة كمن ارتد
من [illegible] المسجد لا توجب الحكام فيه عقوبة بالغة فهو من جهة استنكاره عظيم القبح وان كان من الظلم الذي لا يصغر الى
مصالحة او مشاجرة ومرافعة الى الحكام واحتمال من المظلوم بسبب انه صديق وقريب فانه دون ان يقع فيه حلم وصفح
كالاذى يصل فانه ليس ما يغيره صلاح والحاكم انما يرفع اليه فيما يحتاج ان يرده الحاكم الى الصلاح او فيما يحتاج ان يقيم
فيه حدا ومن الظلم العظيم ان يحمح الى غصب النعمة الاهمال والعقوبة ومن الظلم العظيم [illegible] على المحسن مثل حمل الناسك
من جرس ومن المعظمات ان [illegible] اول من فعل [illegible] المستقرة وحده [illegible] فعل وانه كرر ما فعل وانه جار على من يوجب نصفه
المعرب اليه والمصلى [illegible] من الظلم العظيم ان يستعمل فيه الجور على الاهمال الذين لا ردء لهم ولا رافة [illegible]
[illegible] بهم في العقوبة وقطع القراءة واهمال [illegible] واما [illegible] علم عظيم وكذلك [illegible] العهد والحنث في اليمين والمثا
في الامانة والتعرض للمحصنات فان هؤلاء لا يقتصر بهم على العقوبة بل يعمل على فضحهم واحراجهم كما يفعل بشهود الزور من تصحيحهم
في محافل العصا والظلم في السنة الغير المكتوبة اعظم لان هذه السنة اوجب وكذلك التعدي المكتوبة ايضا ظلم عظيم عند
مستحليها واما الظلم اليسير فهو ما يقابل ذلك [illegible] ما قلناه كافيا في المصدقات الواقعة لصناعة **فصل** واما
المصدقات التي ليست من صناعة واكثر استعمالها في المشاجرات فهي تنحصر في اقسام خمسة السنن والشهود والعقود
والعذاب والايمان اما السنن المكتوبة فربما اضطر الخطيب الى مناقضة موجبها [illegible] الى [illegible] معنى [illegible] سبيلا
[illegible] اعراض [illegible] والعدل فان [illegible] المكتوبة [illegible] السنة المكتوبة
بل يحرجون الى معنى السنة المشتركة وذلك بحسب [illegible] لان المكتوبة انما [illegible] الجمهور عن [illegible] الغير المكتوبة
وتفصيلها فاذا كان بالعاقل من المنزلة [illegible] المشتركة كان له [illegible] وكان له ان يخص المكتوبة بحكم العقل ثم

البينة عند وجود الشهود في قبول الشهادة او ترجيحها وكل شهادة اما على الخصم بانه ظالم كاذب فيما يقوله واما على
الامر بانه كان او لم يكن وهو الاصل الذي يخص منه فاما الشهادة على النحو والكيفية بل السيد مثلا للشهود وله بانه حسن
السيرة عليم محصل ولخصمه بانه رديء محال حب وكل ما هو خارج عن الامر نفسه فاما ان يؤكد نفس ما يقوله المتكلم انه
حق واما ان يؤكد ما هو مخالف لدعوى خصمه وهما وان تغايرا بالمعنى خلاف فانه ليس تصحيح ما يقول الانسان هو
بعينه تصحيح لبطلان ما يقوله خصمه مثلا ليس القياس الذي يحتج به مثلا حدث العالم هو بعينه القياس الذي ينتج
به عدمه وان كان يصح لازمه مع ذلك فان القياس الذي هو الموجب منهما غير القياس الذي هو السالب
منهما وهما متغايران وكذلك فرق بين ان يشهد انه اعطاه وبين ان يشهد انه اخذ منه وان كان معنا فالشهود
انما تقام على احد هذه الوجوه واما ابطال الشهادة فهو فيما يقال ان الشاهد هو صديق للمشهود له او عدو للمشهود عليه
وذلك لان الشهود … صديق وعدو وغريب من المدعي والمنكر لا ميل له الى احدهما الذي بالحري ان يقبل شهادة
مثله واما العهود فانها اما … دعوى المشاجر اخطه مما لا في … او حط حافظ على المساق ومن يحكم
امر صاحبه او حرمه ونكثه وبالجملة فان عنا العهد لمعارضته على الحكام والحاضرين انما هو في الامتناع واتباع الصدق
بموجب العمل على مقتضى دعواه وسوء ظلم من خالفه وبعداوة وامانة الرهن والتسليم والعهد كالشاهد في وجوب
ما يوجبه على المكتوب له وعليه وكالشاهد في التعديل والتجوير والتعظيم والتحقير وعلى نحو العهد اذا ادعى الدعوى
صدق ان لا يحاد عنه بل يجب ان يقام به ويعظم بالطبع فان العهد شريعة شرعها انسان او عدة منهم والشريعة
انما رعى ويحفظ بالعهد والعهود ربما كانت خارجة عن حكم موجب الشريعة … مثل العائدة واشباه ذلك
ان لا يصح ولا يحاول لا عقد وموضع منكر وللمدعي ان يقول ايضا ان يدب العهد … ان سائر الشريعة
ومبلغ من السنة وان الناس عند عهودهم وكيف وانما عقده … احصار … فان كان العهد من دولاد
الاستناد اليه ساقط بعد زالت المعاملة وسقطت المشاركات وما يجري هذا المجرى من الساعات واما الذي
يجحد العهد … تعالم اوه مصيب ان يقول كل عهد ليس في الكتاب فهو مع هذا ضلالة وكل … ضلالة وقد كفانا عقد الشرع
عقد العهد الذي هو مخادعة … ومن … الشريعة حتى احتاج الى غيره من المعاهدة والشرط بعد ثبوت
منه الذي … ومن … بعد سبب الناس في قبول الشريعة الى اجماع على الحق والضلال لم يقول الحاكم ان الحكم

يقول والحاكم الفاصل هو بمنزلة آثار المحافظة بعد الحواجز عن بعض فيلزم ان يهتدي لهذا التخليص ويطرق ويجب
الامر ولا يكله الى العصاة فان ذلك من عمل الحشو العيم الذين لا يعطون المصالح ولا يتصرفون في رأي واجتهاد
واما العاصي البصر فربما رأى ان يرجح جهة العقل وربما رأى ان يرجح من الحكم واذا اشكل عليه المصلحة احتسم بالتوقف
ولم يستعجل في فصل القضية فربما اعقبت العجلة ندامة واذا وضح الامر كان له ان يستظهر بمعاودة النظر فيلوح له
الصواب من امارات الواجب من المكتوبة او النافع من المشتركة فهذا او امثاله مما يقوله الخطيب حين يكون السنة المشتركة
اشهد الخطيب وان لم يوافقه المشتركة وكانت المكتوبة اوفق فان غير ذلك فقال ان الامور التي فيها احكام السنة
المشتركة امور مختلفة ومتبدلة لا استقرار لها ولا يصدق الحكم الكلي فيها فلا بد من سنة مكتوبة يخصصه تحده وتقدره ولا كل
للحاكم ان يحدث نفسه لعدول عنها فان كان الحاكم قد جهل المكتوبة فما اخلق به ان لا يعد حكمه بل هو هفوة واثم
فان الحكم الذي عنده بحسب السنة المشتركة هو مصلوا او حر مطلق وليس قضاؤه عنده ما يرتفع اليه المتشاجران قضاء في
امر كلي حتى يكون في حر مطلق بل في جزئي معلوم ان ساء … يستعمل معنى السنة المكتوبة المقدرة فانه ان
جاز ان لا يستعمل السنة المكتوبة فقد جاز ان لا … في ذلك ابطال السنة ورفع الحاجة الى الشريعة وكان الانتفاع
بالطبيب مما بعد عند مواربته ومكابرته والعدول عن انساره كذلك الانتفاع بالشارع مما يبطل اصلا ان جاز
مخالفته بل هذا اعظم ولو جاز ان لا يلتفت الى السنن المكتوبة لم يقع الحاجة الى استقصاء القضاة الماهرين المتبصرين في
احكام السنة المكتوبة فان السنة المشتركة لا يذهب عنها اولوا الالباب وان لم يكونوا فقهاء فهذا ما يقال في سبيل
السنة واما الشهادات فمنها شهادات … عدول على امور قديمة … الى شهادتهم موجود الامر وغير وجوده
والى شهادتهم بكونه على صفة من صواب او خطاء او ظلم او جور او غير ذلك وربما كانت شهادتهم كشهادات …
بامور محدثة … بحسب زمانهم ومنها شهادات شهود حدث وهم المشاركون في الزمان وهم الذين يحتاج الى
تعديلهم والتفحص عنهم والرجوع في ذلك الى … امورهم واعتبار … الاولين ايضا من جهة انهم قد يكونون
مشاركهم للشهود في فائدة الشهادة من حيث … دفع شر من جهة انهم لا يرجع التهم الا في اثبات وجود الامر …
واما حكمها بعد ذلك فيكون الى الحكام ومن الشهود ما ليس من جملة الناس وهي الدلائل والامارات التي يحتج بها الحاكم
الى احد معنى السكاية والاعتداد بحسب المشاكلات كيف لا يستنام الى هذه الامارات عند عدم الشهود وربما يصح

حلفه العقل والشرع وفي ذمته عهده والاستكشاف عما يجري الى سبري احوال العهود والمفروضة فانها وما
تعرك عن حمله السنة او عن بعضها وعمل بطالها فلا عهد في معصية الله ومن الصحيح ان يمكن عدلهن من حمل على جور
عهده ومن الحاث طاعة لعهد غير عادل و ان الشرع لم يفصل عن رضى والعهد من العلماء واما العهد والاقرار
مما صدع الله ورسوله السلطان عليه وادا اوجد الحطب ايضا من السنة المكنونة في سنه ملك المدينه
او برجع الى سنه مدينه اخرى او امه اخرى ان لم يجد النص في سنة المدينه وهذه مشهور امن السنة المشكره
بخلاف العهد فقد احضر الحطب في ابطال مقتضاه بالعزوة والوعى وكذلك اذا وجد عهد امر سنه وعهد
بخلافه مقبول ان الاول من العهدين هو الاولى بالاستنان اليه والعمل عليه ولو حمل طبيه عاجز مان يحمل على شاهده
وكذلك اذا وجد عهد باخر عقده وعنه والشي سارع بعده فانه يستدل بارحه على نسخه الاول وعلى ان الراي
بالاول مقصود على مده لم يراعى بعده بالاصل ضده وان الاول لو كان مقبولا لما اجمع على نقضه بعهد رويه والرابع
ان التناسخ العمل منه بالمنسوخ وبحث العهدان ينظر يعنى ان يحد في لفظ العهد وعباره والصك لفظ مشتبها يحتمل
المعنى المدعى فيكون التاويل بصرفه عن الجهة التي يخشى ان يصر عليها الحاكم واما النعريرات والتمحيص عن الاحوال
بالاقرار والاجهاد او بالترغيب والترهيب وبالعقاب والثواب فهي ايضا من جنس الشهادات فان كان
التقرير موافقا للدعوى احتفظ بحجه ورسمى واعتمد عليه وجعل الاكثر من اعتراف على هذه الجهة واقرار يصدر في
مثل هذه الحاله وان كان مخالفا للدعوى فعول ما هو الحق وهو ان المضطر كالغريق لا يبالي باي ما يتشبث
وان عارضى الخلاص بالكذب كما رجى الخلاص بالصدق وانه اذا صوح الغرر بالحق وصبر عليه فلم يصدقوه
لم يزل يعوده بكذب بابا اباه وبعد ما له الحي الى الكذب وعدل اليه عن الصدق الذي لم يجد به خلاصا ولنصر
لذلك امثالا مشهوره عند الحكام من كذب قوم اخرين عند الشدة عليهم مما تعال جنيدان من الناس
من يستنكف ان هذا العقوبه ويضطره الى البرح مما ذكر به ومنه ذلك عنده من يطلب وجها الى عمر فلا يصح
بالحق وان احلف عليه ضروب العقوبات ومنهم جوازه ترده او في داخره فلا معول على النعرير بالتنكيل واما
القسم والتمسير فمنه ما لا يحل ان يعطى ما يحلف عليه بالتنكيل من عرض او جاه او معونه او غير ذلك مما هده وما
يتعلق به واما ان يكون لا معطيا فيه ولا اخذا بل حاكيا او مبطلا واما ان يكون ممسكا عن الاعطا معفي من الاخذ

وذلك عن رغبه كمن يحلف ان هذا الولد ليس له حب يكون عاصه يوجب انزام الوالد غيره ويكلفه مونته فاما
ان ما عهد ولا يعطى وكل ذلك اما ان يلزم المدعى الحلف او يلزم خصمه ومن عرف ما الحنث والحث والمحرم
يكن اليمين الذي يعدم عليها موقعا لتصديق المدعى واما الموثوق به فاذا اخلف اما طاعن نفسه وجوب شى
عليه والذي لا يحلف فقد اوجب على نفسه ما يدعى عليه وكان قصده داعيا الى التصديق بقول الخصم عليه وكان
هذا امر ما من الفضيله يكون على الفاصل ليس له من يحلف في ريبة اليمين تقول ان هذا لم يزل حاسا في يمينه
ضعفا في مروته او تقول ان عمر الاقدام على الاقسام مسعره وعدم الحنث سنه والفاجر يوثر العاجله على الاجله
واما الملاعبه والاستدعا الى اليمين فقد يكون على سبيل التهور وقد يكون على انه يحسن الامر عنه وخصوصا اذا كان
المتحدي بذلك كانه لا يبالي ما يعقبه اليمين وان كانت كاذبه وذلك الامر ينفي الشبهه في الصادق وقد يكون
على سبيل التصديق نفسه ولاجل ذلك اكثر ما يتحدى المتحدون والامين ربما عزم ولم يحلف وربما حلف لتاكيد
صدقه ولنزيل الشبهه عن انكاره حتى لا يقال انه استحل ان يكذب عند الانكار فلو كان الصحيح انه كان قد كذب فيه
واذا اخف ازال الشبهه ولكنه استصعب ذلك واستحفظ على نفسه اقول والكريم من حلف كذلك عزم نفعه او
الاثمن ربما ازال العرامه وان لم يحل احد من ذكره عن ذكره في مثل ما شجر حسه ومن عزره وسره عن الاقدام على الحلف
برحمت سنده وجه بدال الكذب ان لا يحلف في موضع يوجب هو نفيه الحلف على الامر فيه او بحدا والده كما
في الشاهد والى اليمين فمن هذه الاشيا يوجد الانواع النافعه في الدعوى والانكار الذي يعوله والمتقدم على اليمين
الفاجر واو الطرحه او المعقو وعليه في المستقبل بعقد وعد اخرى الى مخالفه حلفه مع اللائمه عنه مثل ما يقول
لقد عزوني على الاستحلاف او اجروني على الحلاف او حدعت او وقعت مني اي وسك كان ما قصد لو انها
خالف ظاهر اللفظ لا التاويل المعتقد عليه والنيه المراده وان الحاح حمله على الزلل لكثره خنا والخصم وان اليمين
التي يعنى بحكمها ما يعقده القلوب لا ما يوجه اللغو فان الشرايع قد اهملت امر اللغو **المقاله الثالثه فصل**
لمتكلم الان في المخاطبات التي يستدرج بها الخصماء والسامعون ويحلف في ذلك بحسب مراتب الحكام في
او هم ونطاقه ازاهم او اصعدا او ذلك وخصوصا في المشهورات واما الخصومات فيشبه ان يكون الاعتماد فيها
على السنن المحفوظه واكثر منه على القرائن المميزه فاذا كان المطلب عند الحاكم وحال خصمه امتنع بذلك فان الكلام

لا تنادي مسلّم الى من يحوزه ومن يسوءه ويحكم لمن يصيرون عليه موعده او لا يبالون به ساعة فكذلك اذا
استدرج الحاكم بالمخاطبة في حمل المرافعة الى حل العقدة للخصم وسخاطة وتحمل عقدة للمخطئ او حجة اياه
او غيره ذلك مما يميل اليه ولسده او على خصمه او كان حسن الظن بالمتكلم المخاطب مستمعا اليه لما يتخلل من فضيلة
وذمامه او صداقة كذلك ثم سعدان البصر الى خبر بكمال انه لا سعدان يكون مقتصرا على المرتب المتعسر في الطوع
الطباع لمداومة المداومة ومشاكلة المشاكل والمتكلم قد يقع المصدق من يلقيه عليه او للمتلقي بصلة او
للنفع مع العدو وصداقته وقد يقع التكذيب لاضداد هؤلاء كما قد يقع الكذب في المشورة ومن المشيرين اما
لجهلهم واما لشرارتهم ومحبتهم الشر للناس واما لانهم غير حسن بالمشار عليه فلا لقصد قوة النظر في امره
والمشيرون عليه بالمعظم من الراي فاما امتحال الالتان ومعرفة حاله في الصادقة ونكاحه فاما سر الوجوب
عليه ما تعداد الانواع المعطاة في باب المدح والذم له وانتحال الالفة والصداقة واعتبار ما عشره من الانواع
في ذلك ما يربح العلة في الحاجة الى معرفته من ذكر الانفعالات وهي الاحوال التي يحصل ما يحصلان يكون الحاكم
بها حاكما بعقدة امن هذه الاحوال الغضب والمغضب والمغضوب عليه فاما الغضب فهو اذى نفساني يسوق من الانسان
الى اخلال بارى عقوبة بسبب اهتضاد واستصغار وارد من الذي يغضب عليه او له ولذلك الغضب لا يتناول
امرا كليا يغضب عليه لان الامر الكلي لا يصدر عنه احتقار ولا يرجى منه انتقام بل المغضوب عليه شخص او نفر قد
علمت بما يلزم الغضب من اللذة والمستدعى الى الترايد فيه واما الاستصغار فهو ان يظهر من حال الشيء قولا او
فعلا انه لا يستحق الاعتبار والالتفات الى كرامته وانه لا يخاف شره ولا يرجى خيره ويحصر في ثلثة اقسام هي
الاستهانة والعبث والشتيمة والاستهانة اظهار ما يدل على قلة الاستكثار به والعبث هو التعرض له
عند ما يحاول حركة او سكونا ما اراده ليصدر عن ذلك لا لغرض الا التسلية او ما لهو او مرتبة وهذا الانفعال الا ان
يعدم مقصد رضاه ولا سخطه كانه لا يرجى ولا يمنع واما الشتيمة فالاضرار بالشتيمة وانه لا يقصد الا من الاستحقار فيها
ظاهرا ان لا يحتاج الى كشفها والمتشتم ايضا مما يتقدم الشاتم لما يحصل عنده سالما من العلة وما يتوهم عنده نفسه
من سنة المشتوم في القصد لمراد عما يرد من الشتمة والاحداث المرون سنهم يكونون لسد الشيب والظن
ركبت من العبث والاستحقاق او العبث والشتم على ما شرح في موضعه فاول التي سل اجمعها الاهمال وحلها

عند لدغ المعصات من رمى لنفسه فضلا لحسد او موبدا او مصاولة فيه او سلطان والمسمعون ومن سوع
الكراما وانعاما مصحوبا او سلفي ممن يستحق ذلك عنده واستحقاقا وهو انما في نفسه او وده ونعمه من الاخر
والمشغول بالم في بدنه او معاشه او في من عمره او مصاب بمحبه او نوائب فادحة مستعد للغضب من
ادنى معضب ولذلك من مني بالعسرة او قصر عن مساواة الناس من الاعراض فانه لا يطرع للشهوة واللذة
ويضطرب عند عارض الغضب وقد يسرع الى الانسان الغضب على من يتهاون بعارض له من الم بدني
او نفساني او يهتم به من استحقار حال او مزاولة فعال او يتهاون بحمده من الصداقة وكذلك المحقق في علم
فانه يعرض استطاعة غضبا على من حرمه الله وعلى غيره من حقيق الشتم والاستهانة بحمر عاثور لاهل
الاجتهاد في العبادة والفضيلة او في تعليم اهل الاجتهاد والحكمة وتعلمها وردهما فان الجمهور كثيرا ما يطيرون
نحو القصور او اظهم عن ادراك المنفعة مما يداوون فيه فينسبونهم الى انهم يتسخطون مما لا منفعة فيه ولا قوة
منفعة فاذا اعطى المجتهد والمتعلم الصنيعهم استنقص وارمص لكن العامي الصالح الامر فقد يحوجه الاحوال
الى رجي الامساك والعصلاقا فقال تعقوبه من حسن ضمائرهم على الودائع وحسن توسطهم في الامور بما لعز والعا
من يد سهم باحسان المعونة من الاعصار الى عد المهم في باب الشهادة والتي لا بد منها في المعاملات محسنة
سالفوبهم ويسقطون عليهم ويرون في اسنى سهم منهم خيرا ما وصعه ومن المعضبات قطع العادة
في الاحسان والعود عن جزء الجميل بالجميل كف او انساب المحاراب ونيل الحسم من النعمة بالسيئة او بالكفران او بجانس
ما اسدى من الاحسان والعادة موضع العاجز عن الاستحقاق بعض هذه الوجوه حسبه وهو قطع العادة وبعضه
احسن وهو العود عن الجزاء وبعضه لا كلام في قبحه وهو سوء الجزاء او جحد بعضب المرء على صديقه او السحل السكوت
عن الجميل في بابه وخصوصا او انا ما يساعده عليه ولم يعصل لم يحسن مساركة اياه وضها او اهانته فاهم
ومن سيد ما علم ربح له وكذلك ان كان مكانه اهل عنايته ومن يهمه امره وذلك لان هذا كله دليل على الاستهانة و
اصناف الاستهانات الموجبة للغضب الاستهانة المرء نفسه والاستهانة من كرمه والاستهانة من يحب المرء
الاستهانة من حاب بصدمه على الصدق ومن هذه الاصناف غضب الوالد على اولاده والمتسلط على ذو حبا
والتحسس في كل حق هو من الاستهانة وكذلك على حد الحال بالبدل والمحصص للحرمان من الاشكال

وساسي الصديق حتى يمحو اسمه او صفته عن الذكر بعد ان يستقصي ما يتعلق بالغضب فيستعمل الى ان يرجع
الحال في حده وهو مقهور الغضب وامال الغضب عمن لم يقصد الاستهانة بالمغضب بل سهوا وغلطا وعمن تعدى
الاعصاب الى المقدمات فيستعمل الالم عن الحرد وعن الذي يعامل نفسه بما عامل به وعن المعترف والمستغفر لو
كان المصر على الانكار والمجد لو قاحه اولا استحقاق فانه يوجب مزيد الغضب على ما كان عليه من الغضب ومن
المتواضع المستذل المسكين المتباكي الذي لا يعتصم باللجاج والحجاج ويسبب السكون من الاعراض المحتمل
وعند بحد الكلاب المهر سبه او يلعب الحمل على عدوه عند تعضهم واستعمال بعضهم كانه يخالد به عن المتحدي المتعود
ومن يحمل على المجالد وعند تعبر الغضب عن القوم السامس عند امكان الارتكابه التي يوسم بهم لم يحضهم يحمل المعش
الى ميلهما في باهم كالمشاسه احسان يعطي خيرا وكذلك العقرا الذين باحوا اليهم خير وكذلك المستغفرون المحمرون
وكذلك المشاهير بكف الاذى وغض الطرف وقصر اللسان فانهم يحمل منهم لو او زيهم وبوا او زيهم وكذلك المليسون
والمستمعين منهم فان الغضب لا يجامع المهابة ولا الخجل والاستهانة اذا صدرت عمن يحسم طلبت منه تحفظا لعظم
استهانة مقصوده على المعتدت ما دعا وسعيا وعند ما يسد للغضب عليه بعضا او للاحقاره فان البالغ في المسقوط
لا يسف اليه السخط ولا يعرى عنه الحزن ولا الذي المستبشر مع استشعار استهانة وكذلك الاستهانة التي يكون
في حال المزاح فانها تدل على الابدا او المسهن مجاورة المستهان به ومخالطته وذلك لغيره لا للحقارة والملهو
عند الغضب لرجاء الحرمين طهواه وكذلك اذا اتى بفعل مغضب [illegible] لسد حصا جيده والسدا مغروف واذا
طال الزمان على المعنى المعصب المحق اره وعلم الغضب او فرغته الغضب مما سكن الغضب الظفر والدراك الثار
والنصيبات عذاب على المعصى ولوم السما والعارف بزلته وحيانه الواهب بانصاره على حطبه المتمحق
لا استحقاقه ما كرى عليه من الاحقاره فانه لا يكون في المعتف بجرده المصر على الانكار وخصوصا اذا اخوقع او لا
بالكلام وذلك ان يوافق على سوء صنعه ويوبخ عليه وانما يغضب في مثل هذه الحال من الناس من يوما يل
في الدعارة ومما يسقط الموجدة على المسي جهله بالاساءة وعلمه عن الغرمان من الجهل والضيع وان بلاك
المغضب بموته عالدار الاخرة لمما يسل السحمة عن القلوب فصلا عن الغضب فصل في انواع الصداقة
الامن والخوف والانس والشوق والحزن الصداقة حالة الانسان من حيث هو في الحب لانسان

وتعد بعنوان هذا الفصل
الاول في بعض النسخ

اخر لاجل ذلك الاخر لا لاجل نفسه فيكون له بملكه داعيه الى فعل الخير لذلك به والصديق هو الذي يحب ويحب
معا وشارك في السرا والضرا لاجل صديقه لا لاجل نفسه وانما تظهر صدق الصداقة عند الابتلاء بما يسر
الصديق واهتمام بما يسوء لان العدو بالضد والمحبون لكل من الناس هم المحسنون اما لكل او الى
من يسلك بسببه خصوصا او الى الحميم من احبائهم عن طيب نفس وطلاقة من غير استثقال وكذلك الكرام
من مثل ذلك فيهم وكذلك حسب المحب وعدو العدو والذي يبغض العدو ولو سخطه العدو والذين يطمعون
عن غيرهم والاسماعون مثل الاسخيا والسمحا والابرار الذين يعطون ما كسبوه بكد انفسهم والمحتمون بهم او الاتباع
عن غيرهم مثل الذين يعيشون بغنائم الاعدا وكذلك مثل الصديد ويحملون كلفهم الاذى والمانعون الناس عن اذاهم
وكذلك ذوو الخصال الذين يستحيون من الاخرين ولا يقدمون احد على الكرامة الا بالاستعداد ويستشعر
من نبيرهم منه حسبه من يجار الى العقول وكذلك الظرفا الابعد افي عشرتهم لما يتوقع من مشاتمتهم ومساعدتهم ولم يهم
الانسان على سعيه وحاله معا اتيهم على النقص وشدة واما الاحد فانه يهجم على المخطا والضعفاء وهو الاحد المصاحبون
المعاشرون العدل فان كان ليس كما لكل يدل والسخط ومنهم الصلات المتمثلون لا انواع العقوبة المضطرون عليها
فانهم يعقلون ذلك لشرا شه اخلاقهم ومن المحبوبين المداحون المتملقون والمتحملون المحفوظو الشرة والقذى لغيرهم لو
ولا يعاشرون ولا يرسون الوعر في الصدور ويسوون اللجاج فانهم او احرب ما دامنهم ووفق الناس حاكل
انسان منهم مثل ذلك مع نفسه وكذلك الذين يملكون السيئهم فلا يهجرون ولا يعصون في ذكر الشر ومثل
هذه العلة يحمل مقته والموجدة ادا بعث المتكون ولا استعدا والشركا في الحرفة والعادة والذي يطلق لان
نفسه او يحسن وما نفس به هو محب عند المطرى له وكذلك المكرمون المتحملون وكذلك من لو ان المحبة
من غير بعده الى رحض عليه بل فانك لو لم يعتقد به لم يوجد به وكذلك المعقد اذا امر شره فهو معرض للمحبة
وكذلك من يحب ان يحمل ومن المحسن ايضا من يدل بحجة الراي والعاصي من غير ملق والصنع ومن المحسن
من يوثق يحسن كتمانه لما يقف عليه من مساوي الانسان وكذلك فان الوقاح يحب المحسن لانه يا منه فاما انواع
مسلمة او لاوا الصحبة وهي حالة ساكرهن انس بطول المشاهدة ومنها الانس وهو الاتحاد او بالاتفاق ومنها المحبة
وهي المشاركة اما في القرابة كالمصاهرة واما في السوء كالمعاداة واما العداوة فهو ضد على احوال الصداقة

على مقتضى الغايد ومن اسباب العداوه والبغض الغضب لكن الغضب لا يكون الا على شخص والبغض قد يكون
للنوع وما شبه النوع كبغضك للسارق على الاطلاق فمن هذه الانواع يمكن ان يعين ان هلا ما حسد وقلا ما
عدو ومنها يمكن ان يثير في نفس الحاكم والسامعين على سبيل الاستدراج عداوه للخصم وغضب عليه ومحبة
للمتكلم وميل اليه فاما الخوف فهو حزن واختلاط نفس يحصل من توقع حلول ضار مفسد او لا يبلغه فانه ليس كل
مخاف فان الجد يكون للانسان ظاهرا مما لا يخاف انما يخاف من الشر ما يحل من كله بافساد او ايلام ويكون
في المستقبل فاما الذي انقرض او الذي حل وعد بطل الخوف عنه ويكون مع كونه في المستقبل متوقعا اي قريب
الوقوع فان المستبعد لا يخاف ولهذا لا يخاف كل انسان الموت بل انما يخاف الذي يشارفه فالمخوفون اذا هم
الذين يقتدرون على حيل في الضرر وركوب الخطر وهو الحركة نحو مقاربة الضرر او العقاب الضرر ومما يوجب الخوف
الاعتبار بمن هو شبيه ومثل لك الضرر وحد حل بامره من هو اقدر منه وذلك يخوف ممن جرب بالاضرار مرارا فهو مخوف
والمقتدر الذي لا يدافع الا بالاستغفار مخوف وان لم يقدم على شر وخصوصا اذا كان مع ذلك ظالما والمعاص
بخلاف المطلوب فانه يخاف من مناصبته وتجد المعاقب ظالما محوجا عند مناقضته والمقتدر على الظلم
فيما الاجمل [illegible] كالمطلق بخوف والاعلى [illegible] المخوف وخصوصا اذا [illegible] مقتدر [illegible] والذين نجاتهم من
القتل فهو مخوف عند الاعوان والاصدقاء المطلوبين والاعداء والمسارعون الى الاضرار مع المسالمون الذين هم
فانهم مع كافيه عن المسترضين ومولاهم الذين لا يوصف على مساهم بشر عنهم ولا يعلمون طول من اوله العداوه
ومن الامور المخوفه الا يسهل تداركه [illegible] على مدافعته فاما المستعد لان يخاف فهو
الذي به احدى هذه الاحوال فهو متوقع مضرة مطلق والا ناصر له ولا حيلة والذين يخافون هم المشيرون الممكنون من
العدد والاعوان ولذلك ما راهم شابين [illegible] بالناس [illegible] وخصوصا في سن الشباب وصحة
البدن [illegible] وكثرة الرغبة والالتجاء الى المسور ومن علامات الخوف ممن اراد ان يحوجها
او يقرره في نفس او وهم فليسأل [illegible] مخافة [illegible] واما الشجاعة فهي ملكة يكون بها الانسان
حسن الرجاء للخلاص ومستبعد الوقوع المكروه وكان المكروه عند الشجاع غير موجود او بعيد وكل ذلك له
من جهة اعتقاده فان اسباب الخلاص قريبة ومن جهة حسن ظنه بالممكن من دفع الشر المتوقع وجوه استحقا

نحو الحلى

نفسه الممكن من اجلاله الشكر بالفرق المبار [illegible] والانصار وهو سهم معاهم البراوه عن الظلم وقلة احتماله معا واذا اجتمعا
سمعا الانسان فانه من حيث بالظلم حسن الظن ومن حيث لا يحتمل الظلم يجري على المدافعة فانه لا يمكن ان يقدم
على المجاهده وما منه بدن او نفس فاما اذا كانت هناك موده وكان الاحرى يجري منه مجرى الصديق وكان
مرادمن يوحد الصمم منه اليه بل لم يزل مخصوصا بالاحسان منه به اما في فعل او انفعال اما الفعل فمثل المعونة واما الانفعال
فمثل مقاساة الشدايد فيما يليه وعلى الصدق بالمصالح فان مثل هذا الانسان شديد التشيع على من يوده من
اصدقائه الذين حاله اليه ما مخصوصا وهم المستعدون لكلال الشرف في الغضب والفضل في الحب او باحتمال ما عري
معدام الاستعجاله ومن دونه والامور التي يستحي عليها هي الامور التي لا تبلغ الاتلاف ويوقع فيها السلاق والامور التي
مرار امن خلاص فان الحرب من المخاوف المكاده وربما جرا العليها موما ورعاصن جنايتهوما ولم يحرب سموح عليه الصاحب
لا تحمل عصاه وقد يسمح على الموت المحرب او اصوف [illegible] لعوال على كفايه كمن يسمح على ركوب البحر مستمالي
الزمان المنصف وقد يسمح على الموت معرفه الانسان بخلاص طالبه ما سواه عنه وان لم يحصه الانسان بعينه واذا كان
المدبر بحث [illegible] ويري انه افضل واولى بالرتبه السنية سمح عليه وكذلك اذا راى نفسه نظر الى ما ان كان
المستحق افضل واولى لو مور مال او موه لطشه اوكسا والضاره ورحاته عليه وكثره عدده او في بعض ما حطر من جميع
ذلك فانه يكون حينئذ مسموحا معها واذا كان المستعلي عليه حسن السيرة وسهل الحال فيما منه ومن الله كان ايضا
الاكثر ان بالمستعلي عليه وكذلك اذا كان الفضلاء والعقلاء والخطباء يحسنون به الظن ويسعدون له بالنصر فانهم لا يكثرون
بالمستعلين ومن المسعات استعمال الغضب فانه اذا حمي سمح الحسان وقوي الجوار واخرج الانسان الى جانب الاقدام
ومما يوجب مثل هذا الغضب ظلم يقع على الري فان يحس عليه نصرا منه اياه وكذلك الثقه بمن عانه الاقدام او
زماه والمسعفه [illegible] على المضره او اعتراضها للتلافي **فصل في انواع الاستحياء وغير الاستحياء والمنة** فلنتكلم
في الحمل وفي الافصاح وفي اسبابها ان الحمل والاستحياء حزن واختلاط يعرض من اعتراه الانسان بذموما سلف
او قوعه او حضرا او متوقع والوقاحة خلو يحصل معه الانسان من وات الحمد ويسر باعشار الذم فيكون الواقحات هي
الشرور التي بهذه الصفة مثل الفرار من الزحف والكشف عن السلاح هيبا ومثل التعرض لموده المعرق [illegible] اكار
الظلم وكذلك معاشرة الفساق ومداخلتهم في مواضع الريبة والحرص على المنفرات والاسفاف للدنيات من [illegible] سلكين

والتعيش من كفن والتعين مع اليسار ومسلة المعسرين والاستسلاف حيث يقبح ومعارضة المستمنح بالاستماحة وتقاضي المجتدي بالتقاضي عند انقضاء السمح ويستمنح او العوص ومن ذلك المدح المطمع والذم عند الاخفاق فيكون متملقا لعرض في لسر فضائل الانسان ما خارجا من الواجب متظاهرا باهتمام لما يعم الاخر وترك المعتبر في النفس من المصالح الجرح على الغيرمن الوجع او الضر جرع المساوي او الكسل او الحسد او الضعف وكذلك يعتبر المحسن بافعالهم والفعال لاسيم فان ذلك قبيح وفضول لان ذلك علامة صغر النفس وكذلك ضيق النفس والصلف واستعمال الطرة وغيره من اركان هذا من علامات الزهو ومن المستحيين من يجري مجرى هولاء وان لم يات ابهم وان لم يات بها هم والذي يجري مجراهم وهو من رضي رضاهم ودخل في مشورتهم ووصل الى حسرتهم ومن الحياء انفعالات ملقاة الانسان في نفسه ودونه بلادة عن مثل رضي الانسان بالاستهانة ومحاكاته للامور الخسيسة والتعرض للعار بمعاملات فاحشة وصبره على السر الواقع به او عيرا ادنه لحرمة جسده وتوهمه حلول بلية وكثرامن الصبر من لاسماحة وذلك مثل القعود من الشارة وما يجري مجراه من الافتضاح او الجراءة وما المحبة فانه يتوهم فوات الحمد وحلول الذم واطلاق الالسنة فيه بالذم عند من يعابه واما فوت الحمد عند المحابين والصبيان عامر الاستحيي منه فالمستحيى منهم هم الذين يعجب منهم او يعجبون هم من المستحيى ومن يوثر المستحيي ان يكون محمدا عنده او يكرياله ويكون معه المماسة من حمده وذلك من اشار بعهد منه او يكون محتاجا اليه او يكون ماوجاها او يكون نظراله في ما يوتي من الوجه الى النظر فلم يوح الى غيره او يكون المستحيى منه حصفا سره فامه صالة الراي او ساد او ساوصع العيان اشد من صح الاثر وصح الحمد اشد من صح السر والحصة عند الاقربين والمصاحبين اعظم من الحصة عند الابعدين والمعجوبين والحصة عند الذين لا يكون منه محل المقومين الموهوبين اعظم من الحصة عند القائمين مقام المقومين والمودعين فان الانسان كالمستكف لمن لا يحله محل الموهوب ولمن استرسل اليه وكالمتعصي عن كل ذلك المحل ولا يوح الى سايت صدره وحصائب سره ويكره ان يعف هو على الخطاء ممن لا يه او لم الصرح كان ذلك حقا او كان باطلا العدان يكون هناك توهم وليس كل معرفة مسترسل اليه عكر من المعرفين بالموده هم قاعدون للعثرات بالمرصد ومن يكون باستقرار المساوي فالحصة عند امثالهم اعظم الحصة وامثال هولا فليس انما يستحيى منهم لانهم في انفسهم اهل الاستحيا بل لانهم لا يسمحي منه حتى يبلغ من يستحيا منهم وهولاهم المستهزئون بالصداقات والمساحرون بمعارف

ولا يستحيى ممن لم يزل معظما للانسان ثم معه بايسه بهابه كما يستحيا من المتعجب من الانسان ومن المرموقين في الاستعفاف عند احد او استعداد او موهبة ومن الذي يستمر الى الاتفاق والمعارف القديمة الذين لم يرو الانسان فيما سلف وليس انما يستحيا فقط من الفعل القبيح والكسب الفاحش بل من ولا علامات على من النطق به واما من لا يستحيا منه فالحلص من الاخوان والمستخف بمن العامة المجرون مجرى البهائم والاطفال والغوغاء الذين لا يعرفونهم فان الاستحيا من المعارف حقيقة ومن الاجانب على سبيل الظن ولا يحتاج ان يكرر القول في ذكر ما يستعد الاستحياء منه واذا اقتنا في الحياء والوقاحة فلنقل في شكر المنة وكفرانها فانه متصل بذلك والمنة هو الامر الذي به يسمى الانسان منعما وهو الامر النافع الذي اذا وجد من انسان عند انسان وجب ان يعده الانسان الاخر شاكرا او طالعا واكثر شكرا او اطوع له وكل منة فانما يحمد ان يفعل ما هي النافع واما قصدا اي باعطاء جوهر مع بالتمني لولا المعطي لما كان الانتفاع به نفسه ممكنا ستطاعا وانما يكون مثل ذلك الخدمة والصنعة منه اذا لم يرد بها عن تحصيل المصطنع اليه والمنة العظيمة ما تواتي اشتداد الحاجة او يكون في وقت عسر المعونة وشدة او يكون المان بها منفردا او اول من سلم مساعته غيره او يكون اول من انعم فالمسطاهره ويكون اكثر المعانة والحاجة اما شديد لتسابق حصوله او يسمى بهر راده كالمعشوق وخصوصا ما يسمى في الشدة واما الاشرجع الشديد واما ان الرغبة بحيث لا يسطيها الكابه والحزن بالشدة وموضع المنة عند المتوسمين بالفاقة والمتعوضين الى الحاجة اعظم وكذلك عند المحرومين والمتواريين والمستحيين عن احد اليه او اسعد او لم يجري مجراهم وعند من هو اسوا حالا منهم واعظم ما يستمن لم يرد بالانعام ذكرا ولا سر الحصة لسرا فان سترا الاصطناع بعد كان او اعنه بعض فهذا احمد في تاكيد المنة وما سر في اطالتها وكثير من ان يقول ما ازوت باصطناعك الا عوضا السعد والكلام ههم النعمة وصرفت من الواجب في مثل ذلك او لم يظن به تفضيل الحاجة الرسب هو لساعة العيد فانه لم يصطنع احد الحاق او ضرورة او ارعه في مجازات او من غير علم ولا ارادة فان ذلك كله مما يصال به المنة واذا كانت من اجل الضرورة حلت معها المنة وقد يكون مع الضرورة ارادة فيكون الارادة فيسر عسره وهو ان يحاي اعتبار الانعام وقد يكون من غير ارادة وهو ان يكون المضطر يوجد منه ماله وسد لا ضرورة وكذلك يكون مع علم ومن غير علم وهذه الانواع نافعة في الشكاية والاعتذار والعلامات المصححة لصحة المنة وبالشدة ان يكون

صدور بها عن اراده و بحمه وان يكون منها مقصورا وان لا يكون مثل ذلك قد صدر منهم الى اعداء المرء فانه اذا
اشترک فی النعمة العدو وان معادل على سروره وجاء الى ذلك الاحسان وكذلك اذا اصطنع المادح مثله الى عدو
نفسه وكذلك اذا لم يكن احسن الى من هو في مثل استحقاق الممنون عليه او فوقه فان ذلك يدل على ان المن
لم يصدر عن سماحة فانه لو كان السماحة احسان مرة لمنه والعرية لما كان حكم العدو فيه حكم ولما كان المسيء الاخر
يقصر عنه مثله وكذلك اذا كانت المنة مسودة بشر بعضها فسدت لا يكون الغرض بالمنة مطابقة الحاجة والاغراض
بالمنة يقتضي اعراضا بالحاجة ولا يعرف احد بحاجة الى الشر **فصل في انواع الاهتمام بالمرء والشفقة عليه
والحسد والنقمة والغيرة والحمية والاستخفاف** ليتذكر ان الاهتمام بالمرء هو قريب من الشفقة او شغل
القلب بالانسان على سبيل العناية ومن الذي يهتم له والاهتمام امر يعرض للانسان لشيء يفسد او حادث
يعرض للانسان اجمع من غير استحقاق من غير توقع والمهم هو الذي به مثل هذا الاذى لما عرض الانسان اجرا
والمتصل به من ذلك واما الناكلون فلانهم لما وقع لهم لان ما عرض لهم بعد ان يقال فيه انه غير متوقع وكذلك
سعد البحت لانهم لا يظن بهم سوء ولحوق والذين لا يهتمون ولا يبالون هم المتقدمون بمعاشرة الشرور المتيقنين
ولكن هم المحاربون والمخلدون الى الامال والنفس بهم طمع لا بسوء حسن كحال المشهورين بالاعتلاء والنمو والمتساوون
للذين غلبت عليهم حسن الظن والذين جرت الامور على محاسب سلامتهم وعلى محاسن انفسهم والمشغولون باغراض
الشجاعة كالغضب والعسارة وكذلك المسيئون والشامتون فانه لاهو لا يهتمون ولا معاملوهم من الحاسدين
الاذى كالمنكر ومن الاسباب التي بهم ما يشغلهم عن الاهتمام لغيرهم بل انما يهتم المتوسطون بين ذلك ولا سيما الذين
المشهورين المجتهدين فانهم في هذا او المعدوين ولذلك فان الحازم لا يهتمون بما قد بعد بما يهتم ابدا بس غيرهم
احد واما الاسباب التي لاجلها يهتم احد لوقت عليها من هذه الاهتمام وهذه الاسباب مثل المهلك من العذاب
والاوجاع والجهد والكرب والسقم والمصاحبة وسوء البخت وعدم الانصار وخصوصا اذا ظن الشر من متوقع منه الخير واذا
الشر عن خطأ الخبر او يكون الاستماع بكامله وعدائه من وقته والمهتم لهم هم المعارف والشركاء والحرفاء فاما الابن
من الانسان لنفسه وهو الولد فلا يقال ان الانسان يهتم للاذى يصيبه كما لا يقال انه يهتم للاذى يصيب نفسه فلا يقال
ان الانسان يشفق على نفسه بمعنى نفسه بل ذلك شدة وخوف لانفاذه وسعفه ولهذا احكي عن واحد انه لم يدمع

عينه لحقه اشفاقا ولده على التلف وراى سيدا بعاله قد اصابته العاهة فبكى له مسلي النفس وسئل عن العلة العروض من
المهتم لهم الاشكال في الاسباب وهم الاقران والاشكال في الاخلاق والهمم والمراتب واسار الجميل وكل ما يحدث
وقوعه بالانسان فهو الذي يهمه اذا حل بالاخوان ولذلك لا يهتم للسعادة والمراحي ومن يهتم له المستكمل
المظلوم والمعذب والممنو والمحزون وان لم يشاهد ما قد شاهده ولا لحق ما لحقه فان ضعيف الحال فيكون
المشاهد من جهة كالمشاهد من حاله وقد يهتم ايضا علامات الافات اذا دلت على وقوعها وان لم يقع بعد لها
المعنى قد يهتم امتحان غير المستحق وكان هذا الحزن مضادا اي مقابل مقابلة للحزن الذي يقترن المسح بلا استحقاق
وهو الذي يسمى في هذا الكتاب جزعا وان لم يكن اصادا اصيغا فان مصدر كل واحد منهما عن خلق كريم والتياع
من ذلك ضرورة كل منهما الى غير مستحقة من خير او شر ووقوع ما لا يستحق يعم بالحق واما اذا لم يكن لذلك سبب معلوم
بل كان واقعا على مجرى القضاء والقدر فالحزن في ذلك متوسط فانه لا يبعد ان يقول العاقل انه لم يعص له الحزن
الذي اباه عفو الامن استحقاق ولا احتمل الشر الذي اباه بعد الامن استحقاق فيقل الحزن لذلك وان
كان لا يحب زواله ومعاودته فان القضاء والقدر ليسا مقصورين على الاستحقاق مطلقا وان كانا موجهين
اياه بل المشهور ان امر القضاء والقدر مشكل موكول الى الله تعالى وقيل في التعليم الاول فاما الذين اصروا ان
الى ذلك ملاحمهم او مصايبهم فيشبه ان يكون احظ لا لعقد ومعه زاده فهو امن الساقطين او غيرهم او يشبه ان يكون
معناه ملاحمهم من الكاسبين ولا يقدر منهم فيكون كانه قال طالوع من الناس والقدر وما نصاب الاهتمام
والجزع المذكور من الحسد فان الاهتمام هو اذى يعتري لشر يصيب الانسان انما يعتري لانه غير مستحق ولاجل ذلك
الانسان والمستاذي يعتريه لخير يصيب من يستحقه لاجل انه اصابه فاما الجزع المذكور فهو كالوسط منهما فان الجزع
اقرب الى الاهتمام واذ هو اقرب من الاهتمام فهو كالضد للحسد ولا يحسبان نافس اضافي الاضداد او مطالبة
ان يورد على الحقائق دون المطلوبات فقد قيل في هذا ما هو سد لسد الباب والحسد انما يكون حسدا اذا كان
الهم فيه بسبب ان الخير اصاب الغير واما اذا كان الهم ليس لتداول بل الطلب بصيرة عن المنعم فهذا ليس
حسدا وهو امر قريب من الواجب ولا سيما عند الطباع فان كل انسان يهتم لما هو من العطاء والرزق الذي
من شانه ان يوجد لغيره ولذلك اذا كان الهم بسبب خوف يعتري الانسان من لحاق العدو ومقدار بعد ان لحقه

هسط له في القدره وممكنه من افعال المعاداه وههنا فرح صعب الاثبات لشرلوص لمستحسن كالذين يعملون الشر
ويعصون الامانه ويعثون في الارض فسادا من بالفساد ومرح احرما حتى المسمى يسوء حال الحسن وهما متضادان
احدهما متضادان احدهما صادر عن فضيله والاخر عن رذيله وهرمان حزن معرض بحسن حال المستحق لا على حسن حال
وهو الحسد وحزن معرض بحسن حال من لا يستحق لانه لا يستحق وهو المنافسه والغيظ وهما متضادان احدهما عن
رذيله والاخر عن فضيله فهذه تركبات مختلفه من الحزن والفرح والخير والشر والاستئهال وعدم الاستئهال
والحاسد يحسد في كل موضع في الحسن والمال وغير ذلك واما الناقم فليس يحسد في الفضائل لانه لا يعني الاستئهال
وجوه فضله بلا استحقاق فان غير الفاضل لا ينال الفضيله بل انما ينالهم الخيرات الخارجه فان غير الفاضل لا يستحقها
وغير الفاضل ينالها وانما يستحقها الاخيار وكذلك لا ينقم في الخيرات الواقعه في الطبع كالحسن والجمال ولا في الخيرات
الموروثه التي لم تستحدث فان ذلك جرى كالحق الواجب وكذلك اذا كان المستحدث للخيرات سلطانا
ومستحقا فانه وان لم يستاهلها بالفضيله فكانه استاهلها قديما بالسلطان والمكنه فيكون بعضهم لا ينقم عليه
في هذا ومن كان ملك قديما وان استحدث وبعضهم لانه لم يستحدث بل هو له كالحق وليس ايضا يسلع الاستحقاق
في الجميع واحدا ولا كل انسان يستحق كل خير بل كل انسان يليق به خير ما يخصه ان فاته فان الناسك يحسن به عدد
كالاوحر امن رسله السلف والصلح وكذلك فان الاسكسار من السرا ما وما يجري مجراه لا يليق بمترف
فان المسترف يليق به ان حسبه بعد من حال حال العمرالي ان يلبس مساره وكذلك المحسن لا يستاهل طغرا
بالسله وخصوصا اذا كانا في مذهب واحد ولهذا صار لشان هذه الاحوال مما يعد من امارات العدل الحسن من امارات
العدل ولولا ذلك لما استوى العاجز على القادر ولا استهان مثل المعني بالناسك والامور المنسوبه من هذا الشان
العدل ان احدهما ان امور من الاستحقاق له بالنظر العظيم والثاني ان يصير المستحق افضل من يستحقه وانما
تشد نقمه الناقم على اشاله اذا كان هو في نفسه محبا للكرامه فان محب الكرامه انظر الى الاستئهال وشده ولهذا
السبب يكون العبيد الدنيه مالمسد الى المناقب الذي يرى نفسه غير مستحق بها ولا ملتفتا الى المذمه غيرهم
لانهم لا يتعدون الى الاستحقاق والمحدون هم الذين اصابهم خيره وهم مع ذلك من جنس الحساد فان المباينات
في الجنس كانه لا حسد وكذلك المباين في النسب او السن او الحرفه او المرتبه او الثروه فانه اذا بعد ما من الدرجات

ما لم

ام الحسد فان لم يكونوا متساوي الدرج في المعنى الجامع ولكن كانوا متقاربين فان لم يتحاسدون الا ضا والحاسد
هو القاصر عن الغايه فان كان مقاربا فيها ولهذا اكثر الحسد من المتمكن فان الذي يعلم هو احسد العالم من الذي لا
يعلم والذي يفعل للعظائم هو احسد لمن يعوقه عنها ممن الاسبق الساكن فانه لابد من مشاكله او مفارقه واشدهم
حسدا المحب للكرامه وطالب محبوا المجد لما علاه وكذلك المتمكنون بالرفق والاموال فان المتجمل السمعه وكذلك في كل شيء من
حسدهم صده وخصوصا اذا كان المستحسن مما يرجع اليه الحاسد وانت تعلم من هذا انه من المحسود والاحتاج الى تكرير ذكره
مما جرى واما الذين لا يحسدهم الناس فالذاهبون الاولون من القرون والهالكون والبعدا في المكان المنقطع عنهم كالاشياء التي لا تكون
عندما هو عليهم فلا يحسدهم احد من هذه السلاله والمستعصون جدا والقاصرون جدا الذين لا يعارضون بل انما يحسد من
يصلح ان يكون منازعا ويصلح ان يشارك في الهوى والاراده ويكون الخير المحسود عليه مما تتوقعه الحاسد او كان له
وكذلك ما كان اكثر العلاء من يحسد اصغرها او الى ما كان له مساع حق وكان له ان يكسبه وكذلك المسد يحسد المصلح وله
الذي لا يدرك الخير يحسد ويحسد من حضرلها او ادرك الخيرات بالحيله او كان يرى نفسه اهلا لمثل ما سبق الى غيره فاما اذا امتنعت
المراتب لم يكن حسد هذه الانواع بعد الخطب على المتعصم والحسد والتاسف والاهتمام والعسله وغير ذلك وهنا
شيء يناسب النعم ويمثل الحسد وهي ايضا من جمله الخير والحميه او هي تعرى عنه ويحرك ليستحقا المروسا انها الاخرون
ويكون في سبيل الاخرين ولا له على جواز سلبها وجواز النيل في مذهب الاستحقاق وان تعرى هذه الحميه الاهل بحسب
الحسد ويتاسف على فوته ويراه محمودا او لا يعرض الا لكسار الا انفس العلا الهمم واولاهم بالحميه من حيث يتمثل ذلك و
الخرسانه او لعشرته او لاشكاله وخصوصا اذا كان الخير مما لا يعترم عليه ويتال الحمد كالمال والجمال لا كالصحه
فانها ليست تعرض الناس للكرامه كل التعريض واما اعارها على مثل الشجاعه والحكمه والرياسه لان هذه امور تمكن
من الفضائل ومن الاحسان ومن الكسب للمحامد فالغير واذن انما يقع على الذين لهم هذه الفضائل واشباهها
وعلى جميع من يرغب في مصادقه الفضيله وعلى المتعجب منهم والمثني عليهم والمستحسن من العصر منهم والضائهم
ويخالفهم فان الاستحقاق ضد الحميه فان الحميه يصدر عن غيره والاستحقاق عن عدم غيره واذا كان الاستحقاق
ضد الحميه فهو محرك يحرك المعادي والمودي حسد فيه فان المستحق مدعي الحميه يكون محركا من جنسه عند ما يستحق
به واما الذي يعتريه الحميه فهو فاقد الخير الذي يحمي واما الذي يستحق به ولا يحمي عليه ممن ساق اليه الجد شيئا من استبهاه

ولا يكونون اشداء وعن جلد وصبر انه فشل بهذا السبب، ولو وثقوا بهن قاعدة وامره **فصل في مواضع تحول حالات**
الناس في الاخلاق ومعنى ان يميل على الاحوال المتحركة تحول خلق خلق بحسب الاعراض والهمم وبحسب الاسنان و
بحسب الجد وبحسب الانفس اما الاعراض فمثل الغضب والميل واما الهمم فكالعفة ومن سالت النفس على جنس من الامور كمملكة
او سياسة او زهد او مدح الصناعات اما الاسنان فالحداثة والشباب والكهولة واما الجد فكالحسب واليسار والجلد
واما الانفس فكالنفس العزيزة والمهينة والنفس الكبيرة والنفس الصغيرة والعبيد اما الاسنان والغلمان فقد تكثر حركة الشهوة فيهم
ويعدون عليها وتصير سهواتهم على الامور المطيفة بالبدن المنسوبة الى الزهرة كالمناكح والملابس والمشام وهم سريعو التقلب
والتبدل الغالب عليهم الملال يشتهون بافراط ويملون بسرعة لحدة اهوائهم وغلبتها وفقدان الجزالة في ارائهم واما ارادتهم
كالعطش الكاذب الذي يقع بالمحموم الحار وسريع الهمم الغضب شديده فيهم وخصوصا لحبهم الكرامة فلا يحتملون الضيم
والفرط منهم محبتهم الكرامة ومحبتهم الغلبة لانهم الى الغاية والعلو وحبهم لذلك اشد من حبهم للمال بل ميلهم الى المال يسير
فانهم لم يقاسوا الحاجة والاكداء والفاقة ومن طباعهم سرعة التصديق لما يرى السمع فيما فيهم من حسن الظن وقلة الارتياب
وسعة الامل وكل ذلك مع مزاجهم الحار المناسب لمزاج الشارب الذي يقوي النفس جدا ولذلك لا يكترثون ولا يهرجون
ويرجون الحسن بالامل فان المستقبل في سلطانهم والماضي في سلطان المشايخ فانهم اذ لا ذكر لما مضى لهم مع تكرههم
وحسن ظنهم يسهل انخداعهم وكذلك الشجعان والمدلشركان في سرعة الغضب فهما حسنا الظن سريعا الغضب
لا وحسن الظن رسل الرجاء وشدة الغضب يقوي الجرأة ويشجعه فلا خوف لاحسن الظن فقط بل لشدة الغضب فان الخوف
والغضب لا يجتمعان ويشبه ان يكون حسن الظن جزءا من السخاوة وقد يغلب على الاحداث الحياء لانهم لم يتدربوا بعد
في الفواحش المويقة وبقوا على الفطرة وهم متهمون لانفسهم استصغارا لانفسهم في المروءة والجرأة ومع حسن ظنهم
كبراء انفسهم ولا يعذرون انهم يستصغرون اولم يقاسوا الضراعة ولهذا انما تتوجه هممهم الى العظائم وحبهم في العشيرة والاصحاب
وميلهم الى النافع الذي عرفوه اكثر من ميلهم الى الجميل الذي لم يالفوه بعد وانما فكرهم وهو احسن بعوثهم موقوف
على الاطباع فانهم انما عرفوا من الخير النافع الذي عندهم بحسب حسهم وكانما اللذة وما يجري معها والفكر المبني على الفطرة
وبدء الفكرة وانما يحدث الى النافع الذي بحسب الفكر وعنده ولما الحي وب الى الجميل فهو العقل لا الفطرة بهذا
يحيلان عنهم بهذا الموضع واما الاحداث فشديدو المحبة لذويهم واخوانهم واترابهم وذلك لانهم يشطون يحبون السرور

والسرور بالمعاشرة والمعاشرة معا وليس غرضهم مما يؤثرونه المنفعة الحقيقية بل المنفعة المؤدية الى اللذة ولذلك
صداقتهم للذة لا للمنفعة في المصالح العقلية فلذلك يكون الاصدقاء فاسدا واسم وخطاؤهم في اسنان اقل فهم وفي كل
شيء اعظم من خطا المشايخ في مثله لانهم مفرطون لا يتوسطون والافراط مغلطة ومن شدة افراطهم ما يحسبون الصبر
بكل شيء ومن سخافاتهم ركوب الظلم الجبار وان عاد عليهم بالتعب والخزي لانهم مائلون بالطبع الى سوء الفعال لانهم
بالطبع شديدو الغضب قليلو الخوف ومع ذلك فقد يغلب عليهم الرحمة لصداقتهم المظلوم المشوف بالجبر وهم معد
[illegible] وكرمهم مناصحون للاسرار المنكرة وهم يحبون الهزل والمزاح لحب الفرح والسرور واحسن الرواية التي اذا
[illegible] الحمد على الجد واما المشايخ فاكثر اخلاقهم ضد اخلاق هؤلاء فان اخلاقهم محمودة ومع ذلك يشكله لا احد من
لا احد لكثرة ما جربوا وكثرة ما جرى عليهم من الحدثان والعظائم فهو الذي كثرة ما صعوا فيه من السرور وقصده ومنها
اخلاقهم انهم لا يحكمون في شيء من الاشياء حكم جزم البتة وان حكموا احكموا به على ما جربوه وكل شيء عندهم على حكم ما سلف
او لا حكم له اصلا وكانه على كثرة ما جربوه لم يحرزوا شيئا وذلك لشدة ما جرى لهم فيما لا مثال له عندهم فكانه [illegible] الجبل
اكراههم بالمحذورة والمبدرة واذا احدثوا عن امر في المستقبل حدثوا عنه مرتابين يعلمون الخاطم عسى ولعل ومن اخلاقهم
سنة لسوء ظنهم وليس من عادتهم العلو في ولاء او بغضاء الا في الاشياء المضطر اليها وراءهم في محبتهم كالمستغفر وفي بغضهم
كالمحبس وهم صغار الانفس يتهاونون لا يعصون اثر العزم المصمم كانهم قد حسوا العدد لذلك لضعف سوء ظنهم الى الامور
سوى ما يتعلق بالمعاش فهم حرصا عليه خوفا من ادراك الاجل ولاجل ذلك ما لا يهتموا بانفسهم الى التكريم والمروة وصا
لمتاع الدنيا وقد اشعرتهم التجارب عسر الاقتناء وسرعة الاتلاف والآفات والمحن مستولية عليهم وهم جبنوا الاحداث
لما هو كائن لما استعادوه من التجارب وهم على خلاف الشبان في المعاني المحركة بل هم الى السكون لبرد مزاجهم فلذلك
يجبنون ويحامون ولاجل الجبن والخوف [illegible] والفقر [illegible] للحياة بسبب [illegible] للزوال ويسقط
شهوتهم عن المناكح والمطاعم والحاجة فيهما على انهم يشتهون الشيء وخصوصا المآكل ويميلون الى العدل ويحبون
الائمة العادلة وذلك من جبنهم وضعفهم فان الميل الى العدل فهو لحب السلام وحب السلام هو امامن فضله ولما
للضعف النفس فان الفضيلة توجبه وضعف النفس ايضا توجبه فمن ليس يوجبه فيه الفضيلة فليس شيء يوجبه الا ضعف النفس
ويؤثرون النافع ولا يؤثرون الجميل وكل ذلك لحبهم لانفسهم فان محب نفسه يميل الى النافع لا الى الجميل فان النافع

بحسب الانسان الجميل بحسب غيره وهم اوقاح لا يستحيون لانهم ليس لهم كل الميل الى الجميل بل ميلهم موقوف على
جهة النافع فلذلك يتهاونون بالجميل ومن اخلاقهم قلة التامل اذ اوجدوا الاخفاق في العالم اكثر من الانجاح
والنجح من جميع الاكثر والاعتقاد منهم ضيع التجربة ولهم سوء الاستدلال بالماضي الاستدلال او بالبديهة كثيرة ولعله ما سلمهم اكثر من سهم
وخصيصتهم حد مضعف واما الحدة فصيرها الانفعال كانهم يستعاضون واما الضعف فلضعف الحرارة وشهوانهم مضمحلة
او منكسرة وسوقهم الى النافع دون اللذيذ وكذلك يظن انهم اعفاء وهم اعفاء ضرورة لا اعفاء حصيلة
وعمل حسهم في طلب الحاصل والفائدة استصغار المدة الحيوة ويعاشرون الناس على انهم اتباع مما ربونه لاخلاق
مستقصية لا علينا يفعلون ما يفعلون لا على انهم اتباع الفكر موهم المنافع فان عادة اهم الرأي باخلاق الصالحين
ان كان ما يفعلونه لا عراض وافكار فانهم اوار او باصلاح طلبوا ذلك مضغوما لكنهم لا يعرفون سوءهم طلاموت
حد الكسب المنافع ولكن على سبيل الارب والمحب المنكر لا على سبيل المجاهرة بكتاب ما يستحيا منه خلافا للاحداث
الاحداث وهم يرحمون ايضا بسبب مخالف لرحمة الاحداث فان الاحداث يرحمون لمحبتهم والقصد بهم للنظر وهم
لا يرحمون لضعف انفسهم وحسابهم للشر المسكو او المشاهد كالواقع بهم وهم مع ذلك صبر على الاوصاب من طلعه الصوا
مهر المن لان الذل يضاف للمجد مباين للصبر واما الذين في حمدان السن وهم الذين بلغوا اشدهم ولم يخطوا
فاخلاقهم متوسطة من الخلقين المذكورين من السماحة والتهور ومن الجبن ومن التصديق بكل شي والتكذيب بكل
شي بل هم في الشجاعة على ما ينبغي وفي التصديق على ما ينبغي واحكامهم ما زجة للنافع للجميل والمجد بالذل فهم اعفاء مع نجدة
واما الاحداث فالشجعان مع سهم كان السموح صابر عفاف ومبادي السن من لدن الحدث الى خمسة وثلثين والكمال
الى الحسن واما الاستاد او الاولاد من الناس فانهم راغبون جدا الى الكرامة يتشبهون باباهم وعد يطلبون ان كل ما هو
اقدم فهو اجل واعظم فلذلك يستحقون الرفعة والكرامة ولذلك يحتاجون الى الصبر والاستطالة وربط الجاش ومع ذلك
فكرمهم مدعوهم الى العدل وذلك ان الكرم منهم ما ضاعد ولم يسع الامام عادتهم الموروثة عن اسلافهم يعطون
امر الامر مع مرمان الدهر لعله تواضعهم للساوات واعلائهم عن الاستحقاق للحرف والصنائع والمكاسب السافلة
فاذا اجابهم الدهر لعلوا متعطلين وتعرف منهم العدو والكفاءات مثوا معاشه ويجود مجادل واما اخلاق الاغنياء
التسلط والاستخفاف بالناس والاقدام على شتمهم وعظم الاعتقاد في انفسهم كانهم فائزون بكل خير ما يطلبون كلا

بالملك والاستغنا وهم مرفوعون بالنعمة صلفون لحسن الحال وهم محبون للمفاخرة يسرون للمديح لكثرة ما اعتا
دوها ومن عاداتهم ان يستعبد واكل انسان كان كل انسان يحسدهم على حظهم ولذلك جعل بعضهم من فضائل الحكمة
ان الحكيم لا احتياجه الى الاغنيا ومقايسة الفقر يكون بصرا بالاحوال عن سبيل الظن بالناس والاغنياء الغنيم واسماء
الاغنيا الغلب عليهم ضعف الراي وقلة الحياء منهم اليها وشاكل شمائلهم شمائل الغنيا الا ان الذي له قدم في الغنا
اسل من المستحدث الذي هو قاسي جبلة الهوان وسح فيه صفوا النفس والاغنيا يسمون الاحداث في المحاورة بالظلم
من عمر بالاه كان المال دفاعا لهم عن كل امر ومعوقا منهم الاخلاق المائلة الى جهة القوة والاخلاق المائلة الى جهة القوة
منها ما هو احسن وهي التي تصرف فضل القوة الى الازدياد في الاعمال ومنها ما هو ادخل حمله طلب الفضيلة فان من
كان منهم اعلا همة صرف همة الى الفضيلة وهو لا هم المحبون للكرامة وهم افضل اخلاقا واجزل اعلاء وهو لا اقدر من الماعين
الى الازدياد في النشوة لان افعال القوة وهي نحو الغلبة والكرامة والجلالة واما الاكتساب والاستكثار من العدة
فهو للضعف وكلما كانت النفس اقوى كان الى التصون والعطاف اميل وهو لا يكسبون بقوة الجسم فضل وقر يعلون
عن ان يكسروا ويتكلف فلذلك لا يرون انفسهم حاجة الى الكبر فيطلبون مثوا ضعين حتى الاستكمال في العشرة لا يسعون
للظلم المترف فان ظلموا ظلموا في كثير واما المجدود فمن اخلاقهم التنعم والاستمتاع باللذات والاستطالة وعادة المباهاة
لسيد المقدرة ويكون محبين لسيد حدا او الفرح ومعولين على التوكل لانهم اعتادوا الانجاح بالمجد دون الكد وعدوا
على احوال اضدادهم ولا من احوالهم ولما كانت المنفعة في الاقاويل الاقناعية هي حصول الاقناع والاقناع لن يحصل
الا اذا انطبع المراد وحصل الحكم والواحد يعتبر اسكاته ومقعده او حاله وخصوصا في الامور الاقناعية فبالحري
ان يكون من تمام السدد في المحاورات الخطابية يعتبر حاكم رجال المركب عن اركانه والمعاشر عن معاشرته مع تمكينه
كلا من كلام لا تمكم عليه او يجري الى الخطل ويحب ان يكون انما كرمن مشاركة الخطابا ما في استعطار المتكلم وشهادة
الا معين عطاه ولسلامته الى المستمع معنى اذن ان يكون ههنا متكلم وحاكم وخطاب واذا كان كذلك وجب ان يكون
عند الخطيب انواع يعرف الانفعالات والاخلاق **فصل** قد حان لنا الان ان نتكلم في الانواع المشتركة في الامور
الخطابية السلمية كالقول في الممكن وغير الممكن والقول في الكائن وغير الكائن وفي التكثير التصغير وبدو وان كانت عادة
للشكلية ضبه ان يكون التكثير والتصغير احص بالمديح واما الحراي الموضوع اي الذي يحكم بوضعه وكونه وهو الذي يحوو النطق

الكائن وغير الكائن فهو اخص بالمشاجريين واما الممكن وغير الممكن والممتنع مع كونه فانه اخص بالمشوري الذي هو ان
الانتفاع بكونه ممكنا وممتنعا وليعتقد ان الانواع التي صرنا الممكن وغير الممكن معقول اذا كان ضد الشيء ممكنا فظاهر انه ممكن
والضد ان كان ما شبيه ويجري مجراه ممكنا فهو ممكن وان كان الاصعب ممكنا فالاسهل ممكن وان كان كونه بحال احسن
ممكنا فهو ممكن فانه لما كان اجادة والفة ممكنا فالفساد ممكن وما ابتداء كونه ممكنا فما انتهى اليه ممكن وما كان تمامه ممكنا
فمبدؤه ممكن فاذا كان المتأخر في الطبع ممكنا فالمتقدم ممكن فاذن امكن ان يكون الانسان رجلا امكن ان يكون غلاما
وبالعكس والامور المشتاق اليها طبعا ممكنة وما كان [illegible] وكالذي يكون عن اجبار او تسع فهي ممكنات والذي يتعلق
بمعونة الافاضل والاصدقاء فكالممكن مثل ما يتعلق باموالهم او حاجتهم فانه ممكن لا يحلون به واذا كان جزء ممكنا فالكل ممكن
واذا كان الكل ممكنا فكل جزء ممكن وان كانت طبيعة النوع ممكنة الوجود فطبيعة الجنس ممكنة لا محالة واذا امكن احد طرفي الاضافة
امكن الاخر واما الممكن للجاهل والبطال فهو للعالم الصانع اشد امكانا وما كان ممكنا للاوضع فهو ممكن لمن هو اشرف منه
اما الذي لا يمكن فيستخرج له انواع من اضداد هذه واما انواع انه هل كان الشيء او لم يكن فمن انواعه انه ان كان السابق
قد كان والمتبوع قد كان فانه ان كان قد نسي فقد كان قد علم وان كان الاسباب قد كانت فالمسبب قد كان [illegible]
اذا كانت القدرة والارادة فقد كان الشيء وخصوصا اذا لم يكن عائق [illegible] ان يكون قدر [illegible] وعد
واشتاق او قدر او اشتهى والذي يوجب له الاولى ان يكون فليوضع كائنا فان الاسباب الملاصقة توجب الوجود
بالفعل لا محالة واذا كانت المعدات قد سبق كونها فالامر قد كان كما انه ان كان السحاب قد برق فقد رعد وان كان
الانسان قد عرف مكانا والامر يطلبه فوجده فقد [illegible] فعل واذا استعد الثاني فقد كان الاول مثل انه اذا استعد
للقتال فقد تقدم الاستحمام قال المعلم الاول ومنها ما هي اضطرارية ومنها ما هي اكثرية فيجب ان يعلم من ذلك ان راي المعلم
الاول في المناسبات [illegible] من وجوه وتساوي الامكان فيها وان يستعمل انواع ما لا يكون من انواع ما يكون
ومن هنالك يعلم حال ممتنع الكون وما هو مستحدث نحو الاسباب مما ذكره ما ليس ممتنع الكون وهو الذي بالخلاف
واما امر المعظم والمحقر فقد يكتفى فيه بما ذكر منه في المشوريات وخصوصا [illegible] بحسب امر من الامور الجزئية وجعل له
بحسبه حكم حادث فيحصل الامر في التصديقات المشتركة وهو بحسب المثال والتفكر واما الراي المحمود فهو داخل في [illegible]
التفكر ولنبدأ بالمثال وهو الذي يسمى [illegible] ونقول ان الامثلة على ضربين امثلة من امور [illegible] بكونها [illegible]

عليها فهو ما سواء كانت امورا [illegible] ومنها ما لا يكون الانسان فمن
ذلك مثل وحكاية يحمل له حكم ويجعله كانه قد كان فهو ممكن الكون الا انه [illegible] ومنها ما هو
كلام كذب مثل ما في كتاب كليلة ودمنة فمثال المثال المحقق ما قال لا [illegible] ايها الملك ان [illegible]
الحواس فلان قد استمال [illegible] ومثال المثل ما قال سقراط ان من يحكم الرؤساء بالقرعة فكمن يحكم المصارعين
بالقرعة فان يحكم المصارعين بالقرعة لم يمكن [illegible]
[illegible] واما الثالث فكضرب بعض [illegible] مثلا وهو [illegible] على قومه [illegible]
من [illegible] عليهم [illegible] فانه قال [illegible] الفرس [illegible]
[illegible] الى انسان من الناس [illegible] ونقول [illegible]
فاعلم الانسان له الاجابة على شرط ان يسمح [illegible]
[illegible] من الاهل وقال [illegible] الثعلب [illegible]
[illegible]
[illegible] الاعداء في [illegible]
[illegible]
[illegible]
[illegible] ذلك قال [illegible]
[illegible] الامثال في المشورة [illegible]
[illegible] الموجود [illegible]
من ابواب مبادي الفلسفة [illegible] المثال [illegible]
[illegible] فان التفكر اولى ان [illegible] المثال [illegible]
مصنوع او صحيح لمقدمة كبرى فانه يكون في اول [illegible] ويكون منزلة المثال في تثبيت الكلي
منزلة الاستقراء وان كان الاستقراء اقرب [illegible] للخطابة والانسب [illegible]

على انه نافع او ضرورى كان قد يتم الاقناع فان الشاهد ينفع لكنه اذا سبق فادعى ولو مقرونا بالضمير فاما ذكر
دعواه ولم يكن يسلم له الاشهادات كثيرة فاما اذا اورد المثال اولا واعتمده ثم اورد الدعوى بعده فيكون
الدعوى قد صادفت الاستعداد من الانفس لقبوله ولم يرد عليها منه منعه لا كاد ما وقد يقبل المثال الواحد وقبول
الشاهد الواحد اذا كان معه وبدا الاعداد ومثل الاعداد ويحذف الكبرى ايضا فان المصرح بها ما على الضمار اما
في هذا ان الضمير اذا كان محوجا الى صحة بالمثال فلا ... ابالمثال اولى من ان يتبعه بالضمير واما اذا كان المثال قاطعا
فلا بأس في تقديمه او تأخيره بكذا ومعنى ان يفهم هذا الموضع واما الراى فانه قضية كلية لا جزئية وهى في امور عملية
جيدة او رديئة او حسنة والحكم الرأى ... من المسلمة السابقة ... الآراء والاحداث انفراده ليس الا ... ان كان
مقدمة بنتائجها الكلية انما تكون حكما اقناعيا او اقرب لنا العاديشتمل قولنا ان معرفة الاحداث شأنه فصول هى راى
وحده راى وهو انهم حينئذ يكونون عدمين ... حتما مضعون به لكنه اذا احد الرأى الذى هو حجة وحده لم ينفع بل
لا ينفع اذ ليس معلوما ... اذا القبول ان القول ... قبول مقدمة هو علة جواز منتفى ان يقرن ذلك تعميم
يستعمل النتيجة فيكون الضمير المقنع جميع ذلك القول لكن لذلك ان يكون انواع الرأى اربعة راى لا يحتاج الى قرين
كلام لظهوره في نفسه وراى لا يحتاج الى ذلك لظهوره عند المخاطب وعند اهل البصر وراى يحتاج ان يقرن بكلام
اخر ليؤدى الى المطلوب وهذا على قسمين لانه اما ان يكون ذلك الكل او هو متيقن عنه او يكون منتجا اياه فان كان نتيجة
عنه كان هو بالحقيقة ليس ضميرا على المطلوب بل جزءا من الضمير كانه جزء قياس مركب وان كان يحتاج الى ما ينتجه فيكون هو
الضمير الاقرب وليس جزءا من الضمير البتة فان القياس الاقرب ليس كالبعيد فان البعيد مشتمل على انه جزء منه ... الاقرب
مع الشيء بذاته لا على انه جزء شيء وعلى هذا معنى ان يفهم هذا الموضع وقد جرت العادة ان ... الحطابة يشارك الجدل في الموضوعات
والمبادئ ويشاركه في انها تشتمل على الآراء المطلقة الاعمة ... عند الناس ممن يخاطبهم وعند ...
من الائمة وما يظن مقبولا مما هو في الامور الممكنة المتعلقة بالزمان لا المطلوبة التي في الامور الدائمة فان ذلك للجدل
واذا كان هذا محصلا عندك امكنك ان تستنبط منه الحجج والضماير ... يوجب لك ان تضبط امورا غير متناهية
من الموجودات ... شخص في امر امر جزئى فان ما لا يتناهى لا يوجد ... للحصر والضبط بل ان يصف الاحكام
الكلية الموجودة المحصورة المتعلقة بالاجناس ... وتجتهد ان تخصصها ما قدرت فان الاحكام التى

هى اخص اشد نفعا واقرب الى الباب والحق به وكذلك اذا اخذت تستعملها فى الخطاب فليلطف تخصيصها
بلطف احرى حتى يكاد يطابق ذلك الشخص المتكلم فيه وحده مثال ذلك فى المدح اذا كان عندك مقدمة مناسبة
للمدح كقولك الالهى والذى يكاد ان يكون فيه قوة الهية فان هذا من المديح السايغ جدا لكنك اذا مدحت
واحدا من الفضلاء فمدحته بها عممته وغيره من الذين يحرون مجراه فاذا خصصت فزعمت انه الذى فعل
الامر الالهى الفلانى مثل فلان واعد فلانا من ... كان هذا بالمدح الحق والى الاقناع اقرب فانك اذا قلت
ان فلانا الذى لم يقنع بذلك ما لم يدل على جرى من الامور بعضها مثله الحياة كذا معنى ان يفهم ايضا هذا الفصل
ومن الآراء الذى يحتاج ان يقرن بها قول اخر حتى يروج ويستمر ويحصل ويكون انفراده غير مقتصر على ان يحمل ولا
يسارع الى قبوله فقط بل يكون معرضا اياه ايضا للشنعة فما لم يقرن به القول الاخر لم يتعرض للاحماد ولا شك
في ان الاولى في مثله على ما ذكرنا من غيره ان تقدم ذلك القرينة عليه مثل قول القائل هو منتف لمثلى ان لا ... ب
فان هذا اذا ذكر وحده استشنع فاذا اقدم عليه فصل منتفى لمثلى من الراعى ان ... من عوامل الحساد وان لا ...
محسد ربما اقنع واما المجهول الذى لا تعرف شناعته ولا حمده فلا بأس ان تقرن العلة به مقدمة او مؤخرة وربما
كانت العلة فى امثال هذه ليست واجبة بل ... اسم ... كلاما مختلقا فيروج مثل قول القائلين اياكم ان تكونوا ...
... واخطط طف الارض وعنى ... الارض الناس الضعف الكافى الاذى ... الى السعة والوجوه
عند ما يحرجهم امر وليس كل الناس يليق به استعمال الكلام الذى واختراع ضرب الامثال بل انما يليق ذلك
بالمشايخ لانهم المرموقون لعلو السن فيكون احكامهم الكلية ... بالاذعان ... وهم المطعون بهم كثرة التجارب فيكون
امثالهم التى اصابوا بها معدودة فى الكاين فان كلف العز الذى لم يجرب ضرب الامثال وايراد السوابد على المجهول
فهو ... منه فيما لا يعنى ... الادب فالرأى انما يوجد كليا وتعرض فيه مجملا وربما استعمله الامام الاكثر وربما ...
على الكثر ... تعالى ان كذا كذا ايضا ... الكلية ... تعالى ... كذا ... كذا كثيرا ما كان من كذا كذا ...
مما يعم بالتكلف والاستكراه وكذلك فى العلامات ومعنى ايضا ان يورد فى الرأى ما كان الجمهور ... جمعوا
عليه ... او عادة وان لم يكن من الذائعات المطلقة وذلك مثل استعمالنا فى ... ان المسعد ... وان ...
المصنفات ... فان احكام الشرايع او احليه ومعنى ان يورد ايضا الامثال المقبولة السائرة على انها

احكام كلية وهي مع قبولها عند الجمهور ليس يجب ان يكون محمودة بالحقيقة كقولهم الكلاب على القبر وقولهم
انصر اخاك ظالما او مظلوما وقولهم ول جارا ما من قولي جار [illegible] فانها محمودات في بادي الرأي كذلك ينبغي ان يفهم
الموضع وينبغي ان تستعمل الآراء التي في غاية القبول حتى يجتمع فيها ان يكون آراء [illegible] قولهم اعرف ذلك ومنه
من الآراء التي تصلح للاضداد او هذا يصلح للمدح والذم وكذلك لو عرفت حالك لما استطعت هذا امسك فان
هذا يصلح ايضا للاضداد او هذا يصلح للشكاية والاسكات وبعض هذه يكون فاعلة في النفس انفعالات كالقول المستعمل
عندما من شيء يكفه عن امثال هذه السفاهات لقد دعاك الكاد فان هذا ربما اجرى غيظه وكالقول طوبى لمن
عرف قدر نفسه فلم يعصب اعادة المحسوس فان هذا [illegible] حقه ما لو شر الانفعالات وقد
يكون اقوال رأيه اخرى جامعة كقولهم ليس ينبغي ان يحب المرء الصديق بل ان يكون محبته للصديق اكثر من بغضه للبغيض
وينبغي ان يجتهد في كل موضع حتى يكون اللفظ المعرب مطابقا لكنه ما في الضمير فان قصر اللفظ عن مطابقة المعنى ولم
يخرج جرو جاء معا عن الشرح فعليه معاودة الشرح كذا ينبغي ان يفهم هذا الموضع مثلا ليس ينبغي ان تقول احب
لا كما يبغض واسكت فان هذا غير شارح بل يقول انه ينبغي ان يحب الحبيب لا بقدر ما يبغض البغيض كما قال [illegible] لكن
يجب ان يكون اكيد المحبة [illegible] يعطي العلة فيقول [illegible] من الحب والبغض فهو طريقة الغدار الذي لا ثبت
عند العهد والمكان الذي لا يصلح عنده انعقاد الميثاق او القول على وجه آخر ينبغي ان يسند محبة الحبيب كما ينبغي ان
يسند بغض الشرير وهذا الضمائر او العلة في المقابلة ولا يرى [illegible] الكلام الرأيي ينافع عند السامعين منها ما يعلل
فيهم [illegible] فانهم اذا كانت عندهم [illegible] حكم وقصروا من رفعه الى حكم عام فاورد عليهم الحكم العام حتى علموا
ذلك [illegible] وفرحوا بذلك كانهم اصابوا حاجتهم وربما كان القول الكلي غير محمود لكنه اذا وقع مطابقا لحرمات [illegible]
حمدوه وجعلوه في الوقت كالمثل [illegible] جيران [illegible] اذا سمع قول القائل الجيران شر الخليقة وقوله
لا خير في [illegible] والاولاد وفرح جدا بذلك [illegible] وبالتصديق وصرح به فلذلك ينبغي ان يكون المتكلم يبصر الحال السامع
والحاكم والى نحو ما حدسه بالقول الكلي ومن منافع الرأي ان يجعل الكلام خلقيا اي حكيما في الاخلاق وهذا انما يحكم الكلام
ويصير حاله كالبيان والقارع [illegible] عند مشايخ الخطابة والمخاطبين **فصل في انواع الفرق بين المقدمات الجدلية
والخطابية وفي اعطاء انواع ما يعد في التصديقات بحسبها** الفرق بين المقدمات المستعملة في الضمائر والمستعملة

في الجدل

في الجدل ان الجدلية قد تستعمل فيها المقدمات البعيدة عن المطلوب لتدريج بها الى المطلوب بوسائط كثيرة اليه
ويستعمل فيها المقدمات التي هي متعالية الشهرة جدا ويستعمل فيها المقدمات التي لا يظن بمحموديتها اذا كانت
[illegible] غير مقدمات مشهورة واما الخطابة فلا يجوز ان تستعمل فيها المقدمات البعيدة ولا يشترط فيها ان تستعمل المشهورات
الحقيقية فقط فيتوهم ان المتكلم متعلق بالحقائق ويخرج من طريق العامة والمطايبة لا يستعمل فيها ايضا المقدمات
البعيدة عن ظنون الجمهور بل انما تستعمل فيها مقدمات ليست حاضرة الاذهان حضور كون الشمس مشرقة والاعلام عنها
حتى اذا ذكرت عدت الاذهان عن الحكم فيها بموجبها بل هي التي عندما تذكر يصلح فيها [illegible] سواء العوج عنها اذ لك
اذا ذكرت مفردة او ذكرت مع قرينة وعلى نحوها علمت وهذا مثل قولهم حسن السيء الطمع فان المعلوم جدا او كرها
كالفضل والمجهول جدا وكرها كالاعراب الخروج عن العادة واما المناسب لطباع العامة فهي الاجمل ولا يكون ايضا
كالمعلوم والفضل والشيء المجهول جدا صور عنه عن محاسن ولذلك ما يكون الرجل القليل الادب امكنه في المجالس من
الاديب وذلك لان الاديب كالمعرب وكما لا يجانس وهذا اقرب الى المجانسة وهو ايضا اسرع الى التصديق والقبول
والارتياح لما يسمع من الاديب الذي لا يعهد والسماع اما علمه سابقا فيكون من مثل هذا الانسان اسرع في المجالس
لما يسمع ويسمع فمنهم من يتكلم بالظاهرات جدا عند الكل ومنهم من يتكلم بامور هي عندهم معروفة فاذا تكلم بالظاهرات
اورد على [illegible] مضبوطة وخرج من جهة ما يقصد فامعن في النشاط واذا اورد ما هو عنده مشهور وليس
من المعلوم جدا ولكن من حسن حده وكان من القريب لا من البعيدة وعلى ما ذكرنا في اول الفصل فاستمر الى فهمها
ان يعون ويفرحوا بها واما الادب فانه نور والعذاب وذلك مما شهر عنه الانفس والاحب الى ان نفهم هذا
الفصل كهذا احسن من هذا ان الكلام الخطابي ينبغي ان لا يكون كله [illegible] ومظنون من المشهورات جدا بل من امور محمودة
او اشبه يكون كانها [illegible] وكانها مذكرات عندها فيكون من الجنس الذي يعلم بالعلامات ان الكلام معلوم [illegible] ويجب
ان [illegible] انها ظاهرة جدا للكل والاكثر فان ذلك وان لم يمكن بالحقيقة كذلك فلا بعد ان يوجد القول
[illegible] اذا لم يمكن اجمالا محالة ان يؤتى بالاضطراريات بل والاكثريات [illegible] نافعة لهم [illegible] جدا الاضطراريات
كذا اذا فهم هذا الموضع والمقصد للكلام في جنس من الاجناس مع مخاطب من المخاطبين ينبغي ان يكون اليه [illegible] ذلك
الجنس من الامور وبالاحوال التي عرضت للجرى للذي يتكلم فيه كما مثلنا في المشورة في الحروب وغيرها وخصومها [illegible]

مستورة حروف في ملاء مخصوصة بانه ان لم يعلم ما اراد الشاعر بها وافعاله الكريمة لم يمكنه ان يمدح وان لم يعلم فضائحهم
لم يمكنه ان يذمه ولهذا اشار رسول الله صلى الله عليه وسلم على حسان بن ثابت ان يحضر ابا بكر الصديق رضي الله
عنه ويسمع منه مساويهم اي مساوي قريش ثم يعمل الشعر فيه وكذلك الحال في المساجرات وفي كل مقالات واعلم ان الحكم
في المخاطبة كالحكم في الجدل في ان اصواب الصواب ان المتقدم باعداد مواضع نحو كل اثبات وابطال على جهة محدودة
قريب من الامر محال الخطابي في هذا هو حال الجدلي وكما ان هناك ان الموضع الاقرب والاشد مناسبة للامر اولى
بالاستعمال وكذلك فان النوع الاقرب الاخص بالغرض اولى في الخطابة بالاستعمال يجب لا محالة ان يهيأ فيها المواضع
والانواع فانها المقتضيات والاصول للعمل وكل الفكر فاما [illegible] القياس المستقيم واما توجيه [illegible] الملك
والسلطنة قد يؤلف من مقدمات مشهورها والتوسع من المحمودات المستشنعة وذلك في اي شان كان المتكلم في [illegible]
او منافرة او مشاجرة وكان في الانفعالات والخصومات كالمذكر بها والمستعمل منها الى ذكر المنافضات والمفاوضات
موضع من ذلك نقل الحكم من الضد على ضده وربما يجد لانه غير ضروري ونوع من النظائر والاشباه ونوع من المصادقات
مثل ان كان فعل هذا حسنا فالمفعول ذلك حسن وربما غالط في هذا مغالط من اجل الشرط لكن يقول ان كان يحق الانفعال
ان يحمل فيعدل في ان اقتله فان الفاعل وان كان عدلا بان يفعل فليس مطلقا بل بشرط ان يحمل عني تعادل محمد ولكن
كل عامل يجب ان يراعي الاستقامة والتعادل في المضاف فلا يوجد عند احد المتضايفين الا ما عادله ولو دون اي شيء
الحق وان يكون الاضافة من جهة واحدة فلا يعد ان يكون للمضاف السابق الى الاول اضافة ما غير الاضافة التي فيها
الكلام مثلا ان يكون صديقا اذ ان يكون صديقا وان يكون شريكا فاذا العدو من حيث الاخر صديق لا يعني ان يوجد
هذا من حيث هو شريك فربما كان لكل اضافة حكم آخر وربما كان الحكم مستفادا من مثل ان يكون هذا شريك ذلك وذلك
في الملم هذا فيكون مثلا حكم الشركة يقتضي ضد حكم الظلم وهما اضافات منها الاعم ونوع من الاقل والاكثر على الوجه الذي عليها
ونوع يجري مجراه موجود من المتقدم والمتاخر الزماني مثل ان يقول ان فعلت كذا وكذا اعتذر مني ان افعل كذا فربما كان
المسلم جارحا عن وسعه فلا يعزم ان يحمله الى متممه او مثل ان يقول لم ان التحاسل والعذر من يفعل كذا وكذا فيكرم فاعل
فان هذا في قوة قياس موهم ان القائل يقدر على امر يعجز عنه التي طلب او يقول الاخر من الرجل انشاه فعلت كذا وكذا
لو همه انه يرى المساجرة عن هذه المذمة وربما اوهم القائل المخاطب مثل هذا انه يرى المساجرة عما يريد المخاطب ان يكون

اهله ونعمه قال القائل ان المسمى ملاحا له من هذا النمط ومن هذا الجنس ايضا المعتبر في الشروط عند العفو والعقوبة
في تفصيل الالفاظ وبحر بدو من الساويلات فان المكان يعدم مجمل العفو ووات نأول وهذه مواضع في الموضع
حيث يقول لو فعل كذا العفلت كذا او يقول انك لم تفعل كذا الواجب عليك وهذا القبيح منك ونوع من حمل الصفات
المجد وان لم يكن المجد صفا بل مظنونا كقول القائل ان كان المالك جحد ان الى وحلف قريب من الله فان الله
على كل حال موجود ومثل قولهم فلان لم يستتم فضلا الا ان يسمح فان الفضيلة هي الشجاعة فالاول هو استخراج
حكم من حد والثاني استخراج حد من الحكم ونوع هو من القسمة وابطال وجه وجه منه كما او يسلم او نوع من الاعتبار
والنظائر وشبهه كثيره ومن المركبات مثل من حيث انه المتسلسل في المسور وبعد امثلة وبعد حد حمل الحد ول من اليه
بانشعه وهذا هو استقراء المستعمل في الامور الاختيارية في الخطابة ونوع اخر ان يكون ذلك الحكم بعينه قد حكم به فاعل
او حكم لحكم كان شبيها بذلك الحكم او حكم الضد ذلك الحكم في ضد ذلك الامر ونوع آخر ان ينظر في حرمات المحمولات
فلا يحمد الموضوع بسلب الحكم كقول القائل ان كان زيد سخيا ثم هل قال اي في اي حرمة [illegible] وموضع من لواحق الحكم
ولوازمه كقولهم لا سادات محسود او القول بالموت يحمل ونوع اخر معارضات لضد امر من حيث هو من اللوازم مخالف
او من حيث هو من لوازم المتضاد ومن اذا كان يلزمها امر عام ويكون بحيث لا بد من حمل احدهما على الموضوع
فيكون ان كالوسط في استنتاج ذلك الحكم ولهذا الموضع فائدة اخرى وهو ان الضدين نفسهما قد يستعملان في الحالة
لنقض ذلك الحكم مثاله قول القائل ينبغي ان يسلب المرء في المحافل فانه اذا اصدق ابغضه الناس وان كذب
ابغضه فالناطق في المحافل مبغض ثم يقول ينبغي ان يتكلم في المحافل فان صدق احبه الله وان كذب احبه الناس
فهو على كل حال محبوب وكما نقول عليك بالحياء والعار فانها ان احلت قرن ما تعلمه وان لم تفعل احبت بواد الاجل
وهذا افاد في الاول لان الطرفين فيهما خصلة واحدة وهو الحفظ ونحو اخر ان يكون القائل في اساس شيء او مدح
شيء ما في الظاهر بحجة مقبوله يعمل في الظاهر ويكون في الباطن انما يرى الى حجة اخرى هو مرضاه غيره وهو الاصل
والملاءة مثل يحب اللذات فاشتق في مثمره وكيها لا انها علامة ولا انها الذات واما اذا احتج للنوع المذموم عن نفسه
عليها قال اجملها لانها تقوي الطبعة وتشرح الصدر وتحلو الذهن كان اصحابه لما يبرز لها يمضون بالحجاج من حيث
هو صحيح وكذلك حال بعض الصوفية في قولهم بالشاهد فكانهم يحاولون جميع الامرين كلهما احدهما في الباطن

والاخر في الظاهر وهذا الموضع يصعب تحديد الاصناف ونحو اخر من الوزن والمعادلة اما الوزن فموضع مقابل في المقا
واما المعادلة فموضع حكم بان الحكم كما قال قايل جدل في [illegible] وكان [illegible] الكبير فقال الكم ان كنتم تعدون الطوال
من الغلمان رجالا فعدوا القصار من الرجال صبيانا وكما قال قايل ان كنتم تعدون طرف الصف [illegible]
من الصف الصف الاول على قياس عكس البعض والثاني على قياس الاستعارة ونحو اخر من هذا الجنس وهو ان
يكون الحكم [illegible] على احد الوجهين اوجب مثل قولهم ان كان الاله خالق الخير والشر او خالق الخير وحده فالاله موجود ولكن
[illegible] الاله يكون [illegible] فاسد بذلك [illegible] وجود الاله وكذلك ما يعمل على سبيل المواربة [illegible]
كمن يسل [illegible] العلم والفلسفة [illegible] فان قال نعم فقد اعطى علما وان قال لا فقد اعطى علما فيكون [illegible]
سبيل الاستدراج [illegible] الى سوال [illegible] من [illegible]
نفسه وكقولهم [illegible] فلان [illegible] ومن [illegible] مشارك [illegible] وكلاهما [illegible]
في [illegible] فلان [illegible] وكقوله [illegible] ان كثرت من [illegible] الملك [illegible]
[illegible] ونحو اخر من [illegible]
[illegible] كقول القايل [illegible] كنت متوسطا [illegible]
ان يقول [illegible] كنت في الوسط والان [illegible] ونحو اخر [illegible]
الضد الراي [illegible] سبب الضد [illegible] الضد الاخر لو كان [illegible] سبب الضد الاخر مثل ما قال [illegible]
[illegible] سبب [illegible] فيقال ليس [illegible] يعطي السعادة [illegible]
[illegible] والحسد والاضرار [illegible] بالشر وقد يمكن ان [illegible] على هذا المعنى [illegible]
[illegible] في الذم [illegible] وقد [illegible] في المدح والاعتذار [illegible] ونحو اخر
[illegible] ان يكون [illegible] فاذا كانت [illegible] وان
كانت [illegible] من يقول هذا الحكم [illegible] فانه [illegible]
عند [illegible] وفي [illegible] او فعل [illegible] واما [illegible] وهو في الاستعمال المعروف
والعرف من المعروف فهو [illegible] موضع من المديح [illegible] هو ان [illegible] ما هو معلوم من [illegible]

وان كان

وان كانت [illegible] عن المسلة مساوية هي الامور [illegible] او من الامور [illegible] التي هي موثرة [illegible] من الاحوال
[illegible] الى الدهر والزمان وهي [illegible] او من الافعال الاختيارية او الاقوال الاختيارية او الى ما هو معلوم من [illegible]
نفسه وان كانت [illegible] عن المسلة ونحو [illegible] المديح بان يقول ان كذا لو كان [illegible] فلان ولما فعل
[illegible] فلان او انه انما فعله فلان لا انا وانما كان [illegible] على [illegible] وربما كانت [illegible] على المطلوب
الاول [illegible] ويكون [illegible] الذي [illegible] كقول القايل [illegible]
[illegible] وكذلك [illegible] في [illegible] مثل ان يقول فلان لا يفعل كذا [illegible] ان يفعل [illegible]
[illegible] وانما فعل [illegible] ومن [illegible] في المديح [illegible] هذا وقد كان
[illegible] على [illegible] وقد [illegible]
انه لما قال [illegible] او يفعل المديح او كان [illegible]
[illegible] ان يكون لما فعل [illegible] او لم يفعل [illegible] كان ذلك [illegible] صواب [illegible] ان يكون [illegible]
[illegible] النوع [illegible] وهو موضع [illegible] الاستعاشة [illegible]
[illegible] صواب [illegible] فهو موضع [illegible] الاستعاشة [illegible]
انه لما قال وفعل فهو صواب [illegible] على غير الوجه الذي [illegible] ونحو اخر في المديح [illegible]
انه ان كان فعلك كذا [illegible] الذي [illegible] وان كنت لا تفعل كذا [illegible] ان فعلك [illegible]
كما قال قايل [illegible] السعادة [illegible] الى جوار الله [illegible] ذلك يكون [illegible]
[illegible] وان كان [illegible] ونحو اخر
ان [illegible] المتكلم من المديح [illegible] في الاحتجاج وذلك [illegible] فيكون [illegible]
[illegible] مثل المراة [illegible] باسقاط ولدها [illegible]
[illegible] والامهات [illegible] ونحو [illegible] ان [illegible] حكم [illegible]
[illegible] ونحو اخر [illegible] باشتقاق الاسم [illegible] والاستعارة [illegible]
وفلان [illegible] وكما قال ان [illegible] الجدل [illegible]

ان سرمه موسى كموسى اى جلاه وصقله وكما يقال ان علمه محمد كمحمد والتوبيخ الحق من السبب لانه يضع الضد بحسب
الظن والعبارة من التوبيخ فانها تجرى على المجاز كما يقال لو فعلت كذا لو كان كذا فيكون مسداه منه لاجرية عن قرب
والمرج لوظم وبوشار السقوط فاعلمه منفصل بسيف خصوصا اذا كان هناك اسداه منه على اجرة فان سرعة النقم مفرح
كما ان سرعة النقم مفرح **فصل في الضمائر المحرفة المعمولة في الخطابة والموازية للمغالطة فيها وفي اصناف**
المقدمات قد علمت ان استعمال الضمائر المحرفة التي ليست حقيقة قد يكون خطابيا فمنها ما تحرفه بسبب اللفظ كالذى

المقدمات

يكون فيه لفظ مشترك يجرى مجراه ومنها ما تحرفه بسبب الشكل وهو ان لا يكون القول يلزم منه الامر لحال ولا لزوما
مظنونا لكن القائل يجلد ويصل من القول الى النتيجة كانه يستهان فرجها وهذا الرويج يكون بسبب في نفس القول
واللفظ متعلق باللفظ او متعلق بالمعنى مع اللفظ سروج المقدمة على انه مدلولها فمن ذلك ما يكون باشتراك الاسم
كمن مشى على الكلب فمدحه فقول الاسم على الكلب الذى في السماء سيد سائر الكواكب نورا او من ذلك ما يكون بسبب التركيب
والتفصيل على ما علمت في الفن الذى قبل هذا كمن يقول فلان امرف الحروف والمعنى يعرف او الشعر وقولكم
يكون فلان قد صح وقد نكس الى مرضه وكيف يكون على سرير مجروحا وقد يقال هذا على جهة التوبيخ ويقال على جهة الشيب
ومن ذلك ان يترك الامر ويصل الى غيره مثل المفكر انه فعل شيئا انهم بذا فلم يكن عنده مع ... انه لم يفعله
فانه لم يعتد في صحيح من الفعل ذلك وعظم صنعه او الشكاية او ايهاما بهيئة مخرج متعجب وهم ان ذلك قد فعل به
وهذا النوع من الاحتجاج المظنون لان الحاكم اذا كان يكون الامر ولا يكون سكال الذى لا يصح له عمل ما ذكرناه عمل
عن استعمال الحال فيه ويصل الى اعتبار ما يحب به او يرى به لغيره فلم يثبت ان الصدق وكذا الكذب ان
يفهم بهذا الموضع وكذا اقتران شئ بالتلاحق فان هذا يكثر قياس مظنون لانه من الموجب في الشكل الثاني
ومن هيئتنا نعلم ان المعلم الاول لما ذكر في كلامه المايل المحرف وانه بعكر حقيقي لم يعن به ان المايل من جهته وضع حده
والمحرف عن الشكل المنتج في نفسه بعكر حقيقي فانه ليس مراده بعكر امطونا وانه المعنى به المايل المحرف عن جهة القياس
وذلك لان كثيرا من المقدمات يستعمل في الخطابة لا على انها مقدمات بل على مسائل او تحسانات او اوامر ومن ذلك
ان يسلك طريق ما بالعرض كمن يقول ان من الاستظهار ان يكون مع الانسان حيث يكون دراهمه فان درهم ينما
بملك المقدار درهمين ومن ذلك قول من يعنى ان المنهم على ما عرضه وهو موضع مبنى على الاعتبار المعادلة او القلب الى المعا

وان يحمل

وان يحمل الشيء بحكم شيء لانه نظيره كمن يحمل الشجاعة ونبلا على العراة كان يحكى الاسكندر وانما هو نفره ويحمل السرى بالتسلل ونبلا
على الزنى لان الزناة كذلك يفعلون وكذلك ايضا لما كان المساكين الذين لا ماوى لهم انما يسكنون الرباطات
بالسلوك ما يحسبه مرصدون والذباب انشار بدون ايضا سرا ان حيث شاء او يفعلون ذلك ثم الاكل والرقص والنزول
حيث شاء الان ان قد يكون للمسرين المستغنين مقال من هؤلاء المساكين والذباب يشربون معهم وهذا ايضا من جملة
اللواحق واما الاشتراك لهذا من المسابقة كما يقال ليست العادرون ممالك والاسراف وهذه ايضا ضمائر مظنونة وحدى
انها عرضه من باب اللواحق او عروه الاخر واتيه ما عرضه يغالط من الصباح ومن ذلك اخذ ما ليس بعلة علة كمن
يقول لولا ورود فلان المشؤوم لما مات فلان ومن ذلك اطراح الشرائط من الاين والكيف وغير ذلك
واخذ ما ليس بمرسل مرسلا فان الجدل اخذ الشرط واورد دون ومع ... والسوفسطقى يغلقه ونعد به بهذا فافهم هذا
الموضع وان كانت السوفسطية مظنونة مقبولة فهى خطابية فلا بأس في الرتبطوريه ان يستعمل من الضمير المظنون شيئا
اليه فهو عنده ليس محمولا بالايجاب على الاطلاق محمولا بالايجاب على الاطلاق فما كان من اصناف هذه التكرارات يروج
والظن في مذهب الخطابة فهو غير بعيد من الخطابة واما ما كان لا يقع به الظن ولا يقبله الجمهور ويعطون ليتحرزوا فان
استعمالها مغالط في الخطابة كمن يقول ان زيدا الجانى عنده وهو مريض قد كان صادقا عليه اذ غير واحب ان اعاقب
ان لا يعاقب ادراه ويقول ان هذا السكران ان لم يكن في سكره وجنايته فلتلف كله وهو صاحب عارضة الحساب فان له مال
بهذا عند الجمهور بما فيها من التحريف واما المناقضة فمنها ما يكون ان يورد الخصم حجة ازاحة الخصم بعبح بعض حجة الخصم
ويكون ما يعطيه من الانواع المظنونة الصالحة لا بطاع الظن المتعاطس معا كما هي في معرفة ما عند ذلك ومنها ما يكون
ان يقاوم والثاني يجره على نقض مطلوب الخصم بل يقصد المقدمات والمقاومة الخطابة شارك الجدلية في العدد وفي
انها اربع وقد ذكرت في الجدل انها اما مقاومة نحو المقدمة او نحو القول او نحو السائل او نحو الزمان وان كانت بخلاف الجدلية
في البعض على ان الجدلية بعد ... في الخطابة واما هذه الاربعة المذكورة خاصة في الخطابة فهى ان المقاوم اما ان يحوبها
... المقدمة بعينها او بنحو ما هو مقاومها كالبها فو ... او بجزئها واما ان يحركها ويعضدها شبهتها بسعى في سبيلها ما يبطل حكم
المقدمة واما ان يقصد ضدها فيبطل حكم المقدمة بضده حكم الشبيه او يرفع حكم المقدمة على ايضا ذلك المضاد واما ان يأتى
بعض من اتى ومن الشرائع والحكام كمن يقول ان السنة ليست توجب على السكارى العذاب اذا افسدوا او اوهم سكارى

ومقول المقاوم مثل السنه توجب ذلك ولذلك ضرب فلان التي والامام وولده وضرب احد اوه في حال الاقسام ان المعاكر
اما ان يكون من الواجبات وهي الاراء المحمودة واما يكون من البرهانيات لا من حيث صحيح نبا المطلوب نفسه فذلك خارج
عن هذا بل ان حصل منها الى حكم كلي لم يصح منه شيء واما من الدليل وهو الذي على سبيل الشكل الثاني واما من الحرى على سبيل
الشكل الثالث وعلى ما علمت وذلك اما في اثبات واما في نفي يكفي الحب ان يقيم هذا الموضع لهس يجب ان يظن ان الواجب
هو الحق واما على ان كان في الاكثر فهو واجب بحسب هذا المبلغ والكلام المولف من الاراء الظنيات ناقص بالمقاومة
للمقدمة فقط والاناقص من جهة مثل الشكل وناقص المقدمة باشباه الصدق وله الصدق ونحو لكن يكذب فيه الحكم ان
ليس باضطرار وان كان المسلم انه واجب فلا يسلم انه واجب اما كل وقت بل تارة والقول انه ليس بواجب تارة والقول انه ليس
باضطرار وجوبه كل وقت وان يقول نعم هذا يكون في الاكثر ولكن ليس واجبا بل قد يختلف وانه وان كان الشرع او حد
مقدا وجبه من غير تفصيل والمفصل توجب فيه المفصل لحكم النقل فيصير الحكم بزمان ناقص به او يستعمل ناقص به اما ان يكون
ظاهر الحكمة في انه مفصل او يدعم الجرى بحمله من مسلم او غيرها كما ان الاعتماد على بعض الكثير بالعدد والمترادف في الزمان
قوي كذلك بعضه ما بينها كان او باجتماعها البعض قوي واما الرواسم فانها مفصل من وجهين احدهما من ان القول
غير صحيح والاخر من ان المقدمة غير صحيحة على ان بعض المقدمة فيها باجاهر لانها يكون في الاكثر من مقدمات مسلمة واما
الامثلة فمناقضتها بالامثلة واجبه فان لم ينقض مثال فالوجه ان يقال فيها انها ليست باضطرار وان كانت كثيرة
ويعرف مما الكلام الاول ان يفرط جدا في الكثرة ويحسنه لابد من المقاوم بمثال اخر فان الذي هو قريب من العموم وليس
المعقل فيه على سبب واحد فقط اما ان يبين انه ليس مشابها اصلا ولا مشاكلا وان الحكم بعد اخرى غير المشابهة المطلوبة
ان يعرف تفصيله وبعض له واما الدلائل فالاولى من جهة رادها التالف فلان صدقت المقدمات فلا يحصل الى ما مقتضيها
واما الكثرة والتصغير فليس يستطيع المضمر الذي يراد به الاصول في المناظرات والمشاورات والمناظرات مثل ما
من توابع ذلك فقد وقضيات لست متقاومة اصلية ولا مخصصات متقاومة وكل نحو منهم المحاج كما علمت اما معاكس
او مقاوم وكلاهما مشتركان في استعمال انواع جنس واحد ومحمولها مانعه ومعرفان ينتبه وان كانت المقاومة من نوعين
المشاهد ليست كذلك كما علمت لانه ليس في الظن صحة جميع جهته فقد يصح قول الضد وانما اكثر ما هنا لان كلام خصمه
ليس بصحيح وان فيه كذا. **المقالة الرابعة فصل في اليقينيات واعتبار الالفاظ والمغيرات** قد حصل

في التصديقات وفي الانواع كلها وبقي ان نتكلم في التوابع والترتيبات في التحسينات وهي وبعضها متعلق باللفظ
وبعضها متعلق بالترتيب وبعضها متعلق بهيئات المتكلمين وهي امور خارجة عن اللفظ وعن المعنى فمنها ما يتعلق
التخييل مثل معاني او الحيل احتيالا فاوهم استعدادات نحو افعال او انفعال وهذا هو الذي يسمى الاخذ بالوجوه ويسمى حالا
وهذا كما انه يصلح للشعر من جهة فانه من التخييل فقد يصلح ايضا للخطابة فان التخييل قد يعين على الاقناع والتصديق
ومنها الصنف المستعمل في النغم مثل تصاريفها وتحديدها وتوسيطها واجهارها والحان قد جعلها وتوسيطها فان
للنغم مناسبة مع الانفعالات والاخلاق فان الغضب يبعث منه نغمة بحال الذي شبيها ان يكون الفعل الحرج
مع الحدة والحاد والمحارب صاحبه مع ضعف النفس وجميع هذا يستعمل عند المخاطب العالم وتصور الانسان لا يجاوي تلك
النغمة او بانفي انما عنده ما يتكلم وانما لاحسبه نفس السامع بما يناسب تلك النغمة فساوره وعصاوره وحلما ومن
احوال النغم النبرات وهي هيئات في النغم حادثه حدة في بعضها وبعض النغمات وربما كثر في الكلام
وربما جعل ويكون فيها اشارات نحو الاغراض وربما كانت مطلقة للاستماع وللتعريف القطع والاتصال السامع المقصود
ليفهم الكلام وربما اعطيت الحدة والثقل هيئات بصرتها والدالة على احوال اخرى من حال القائل انه متحير او غضبان
او انه مستهزئ لم يقول معه بتقديره او انه يضرع او غير ذلك وربما صارت المعاني مختلفة بها مثل ان المرء هل
تحمل الحيرات فيها ما يعجبا وغير ذلك وقد يورد للدلالة على الاوزان والمعادلة وعلى ان هذا شرط وهذا جزاء وهذا
محمول وهذا موضوع واعلم ان اختلاف النغم عند محاكاة المحاكي ان يكون من وجوه مثل الحدة والثقل والمراتب
والمنازعون من الخطباء يحسنون هذه الملكة من مراعاة والمنازعون من الشعراء كان اهمل في اعراضهم بعلوه
الى صناعتهم وكذلك جدا جدا وبها من هيئات السواس حين يسوسون المدن لكن هذه الاشياء لم يكن وقت
الى زمن المعلم الاول بل الاوجب منها وهو القول في اللفظ لم يكن قدرا من اللغة وهذه الاشياء كلها ترجات
القول المستقر في الانفس استقرارا اكثر وهي لاجل حدث الظن في النفس واما بالحقيقة فهي خارجة عن صرف العدل
وغيره لان صرف العدل هو الاقتصار على الكلام والايضاح فهي حيل ولكنها مع هذه واعلم ان حسن الالفاظ في
الخطابة والشعر الحسي واما الذي لم فان اعتبار الالفاظ بحسها لم يستر ويكفي فيها ان يكون مفهوما غير مشتركه
ولا مستعاره وان يطابق بها المعاني ولا يكلف التصديق في التعليم الا عبارة كانت او اعرب عن المعنى اما الا

في الخطابة والتحصيل في الشعر مسافة في المعنى الواحد بحسب الالفاظ التي يكسوه وينبغي ان يجتهد حتى يعبر عنها بلفظ
كجعله مطبوعا في الخطابة وسهلا في الشعر فان اللفظ الجزل يوهم ان المعنى جزل واللفظ السخيف يحمل المعنى على السخافة
والعبارة الموجزة تجعل المعنى كانه امر ثابت والعبارة المستعجلة تجعل المعنى كانه سيال ولذلك قال ... الحماسي
التمكن من المعرفة المحيطة بالصناعة لا يعطون طريقة تزيين الالفاظ فلا المهندس ولا المعلم يجري هذا الاستعمال
بالالفاظ الحسنة الا ان يكون ... ومرورا ومضطرا الى ان يروج المعنى باللفظ كبعض الخرافات الفقهية الذين
كانوا ... من ... والتكليفات تجري مجرى النفاق والاخذ بالوجوه وبحسب حيث تحسن هي وقال المعلم وقد
تكلف الناظرون ... حسن الخطب الجبلي اما النفاق والاخذ بالوجوه فانما يصرفان على شيء يصدر عن الطبع
واما الحيلة اللفظية فانما تصرف على شيء يصدر عن الصناعة والتفاوت المقصد على اجادة العبارة والسوق الى
المشاهد من العاجز عنها وان كان المعنى واحدا كما ان المقصد على الاخذ بالوجوه يكثر على ... الاكثر ... وان
المعاني المعنى واما الرسائل الخطبية المكتوبة فانما يكون قوة تاثيرها الاحوال في نفس اللفظ فقط لا المعنى النفاق لان
النفاق لا يكتب وكثيرا ما يضعف المعنى جدا ويصلحه اللفظ الجزل وان لم يرفعه النفاق وذلك اول من اهتدى
الى استعماله وهو خارج عن الاصل هم الشعراء اذ كان ... على صحة واصل بل على تخيل فقط فلذلك اخذ اولئك
بعضهم الالفاظ وجعلوا اصناعهم الانشاد مضاهيه للجوهر من العرض ومن هناك استندوا الى استعمال الصنائع الخطابية
المدهشة والعجيب به واستوجبت عليه للاحتياج ولهذا السبب ... النقل المصدق في الزمان فان المانور من
العبارات والمتناظرات القديمة انما يجري على مذهب الشعراء في التخييل والناس اوائل يسمون انما يسمون الامثال
الشعرية التي فيها مشاكلة الاقاويل التخييلية ثم اعتدوا عن ... الى خطابة ثم الى جدل وسفسطة ثم الى برهان و
يكون المتكلفون والمتخصصون في كل عصر ... للتعلق في بلاغة الكلام وليس يحسن توافي كل موضع ولا ايضا
في كل شعر وكثيرا ما يجب ان يستعمل مثل هذا في غير الشعر وكثيرا ما يجب ان يستعمل في الشعر فان الاشعار والعبارة
الخفاف التي هي بها تحكم المعاني الرذيلة والضعيفة يجب ان لا يهتم فيها الالفاظ بل يولى بالبدل ولذلك فان الاعاء
نقص التي كانت اليونانيين مفروضة للمعنى بالمحاورات والحداثة عادل ... اخرى عرف الشاعر ... بها من الجهيم
ولم يطولوا الزيادات جاوزوا العرعادة واللفظ مهملا ولم يحسن ذلك لانهم لم يطولوا بها وهم بعد ونهاية استعمال الاخر

بل استعملوها

بل استعملوها في العرض الذي كانت تستعمل فيه وهي ... ويجب ان نعلم ان ... مسافات هي ... من الامانات
دون الطوال والمجيدة لا ينبغي ان تستعمل مجازه اللفظ في كل موضع ولا ينبغي ان تعتدي الخطب الشاعر في ذلك وكيف
والشعراء انفسهم لا يستعملون ذلك في كل موضع وينبغي ان لا تجري الخطب النفيس في كل موضع بكلام مستقصى
في ... ولكن لتطابق مشابهة اللفظ وسلاسته مناسبة الكلام وسلاسته واعلم ان القول ... بالشعر والشعر هو
ان لا تستعمل كالوجه المعنى فقط بل ان يغير ويبدل ... وذلك لان اللفظ والكلام علامة ما على المعنى فانه ان لم يدل
على شيء لم يكن معه صالح اللفظ وينبغي ان يكون ... حال يكون بهاؤه ارونق حتى يجمع الى الدلالة حسن التخييل
ان لا يكون الالفاظ حقيرة سخيفة ولا مجاوزة في المبالغة الامر الذي يدل عليه وكذلك الشعر ... الذين
كلامهم احسن كلام عامي وهو الشعر فانهم يستعملون الالفاظ من الاسماء والكلام ما كان مشهورا من الحقيرة ومن السخيفة
المحاورة الواجب في ... بهاء هذه الالفاظ المتوسطة التي ... من ... العامة والاحوج الى الكلفة المشهورة
يسمى الفاظا مستولية واما اقسام الالفاظ من حيث انفسها فقد ذكر في الشعر واعلم ان ... المستفاد بالاستعارة
والعيد ... الاستعارات والتشبيه وما يتبع ذلك من ... والاستعظام والروعة كما يستشعر الانسان من
مشاهدة ... فان ... مثله المعارف يجب على الخطيب ان يتعالى ذلك حيث يحتاج الى
الروعة والى التعجب والاوزان تاثير عظيم في ذلك واستعمال الاستعارات والمجاز في الاقوال الموزونة اليق
من استعمالها في الاقوال المنثورة ومناسبتها للكلام النثري المرسل اقل من مناسبتها للشعر وهو ... ذلك
متفاوت فانه ليس قولك لرجل لا تعرف اسمه يا رجل كما تقول له يا علم فان هذا اشد بعدا من الواجب على ان
موضع علامة وتشبيه ولا ينبغي ان تتعدى في ذلك بالشعر فان الخطابة معدة الى الاقناع والشعر ليس للاقناع
والصدق ولكن للتخييل واعلم ان الاستعارة في الخطابة ليست على انها اصل بل على انها ... تستعمل في ...
الشيء على من ... ويعيش ويؤكد عليه الاصباغ الضعف بالتخييل كالعسل ... والاطعمة بان يخلط معها شيء
... به او يعمل عملها ... انها ... في النفس وقد يقع من ذلك ما يسمع ... كان ... رجل ... المادة ...
فانه كان يحذف ... وصوره ... يحكم ... عليه ... فيه بالعرف فكان يستبشع ذلك منه ... لانه كان
يخرج عن العادة وانما كان يعجب منه المعنيون بالاعراب ويعترض لمستعمل الخطابة بسوء كما يعرض لمستعمل الشعر حاجة

وانما هو حيل للشاعر ان يأتي بخطابة وهو للشعراء اذا اخذ المعاني المعتادة والاقوال الصحيحة التي لا تحيل فيها ولا محاكاة
ثم ركبها تركيبا موزونا فانما يعتبر ذلك البليد واما اهل البصر فقلما يعدون ذلك شعرا فانه ليس يكفي للشعر
ان يكون موزونا فقط وهذا الانسان في حكم اللص لانه يسرق المقالة وجوب والاشبه وجوب ان اول من كان
يفعل هذا او بعيد بل الاصل الاول في الخطابة ان يكون الالفاظ التي منها تركيب الخطابة الفاظا اصلية مناسبة وان
يكون الاستعارات وغيرها يدخل فيها كالابزار وكذلك اللغات الغريبة وكذلك الالفاظ المختلفة على سبيل التركيب
وهي الفاظ لم يستعمل على تركيبها وانما الشعراء ومن يجري مجراهم الذين يعلمون تركيبها مثل قولهم فلان يحكم فاتح
اما يقتصر منها في الخطابة لانها ابعد من ان يستعمل منها في التصديق ويستعمل ان من الجميل والحسن ومن القوي العظيم فرحا كافي
الحلي والاشكال والاماكن في الخطابة من الاسماء ما كان منها مستوليا وقد عرفته وما كان مناسبا الفاظا حقيقيا هو اللفظ
النص على المعنى واما المتغيرات فانما يصلح الى حد والغريبة من الخطباء يستعملون هذه الاصناف وهيهنا اقسام من الالفاظ
ذكرها في كتاب الشعر اولى ومن حقها ان يهجر في الخطابة وكلها تغلط السامع والغلط بالشعر اولى منه بالخطابة خصوصا
المنفعات من الاسماء فان من حقها ان لا يسند اليها على انها بالمغالطة اولى واما المترادفة فهي بالشعر اولى فان
براوفها تحمل توكيد المعنى واما التصديق فلا استعان فيه بالتكرير البتة اللهم الا ان يكون التصديق غير واقع او رفد
يحمل وكان الوزن من جهة ما لا ينفع به في الخطابة او ينتفع به نفعا يسيرا وانما يحتاج فيها الى شيء من الوزن يسيرا لم تكن
الالفاظ الشعرية واعلم ان الاستعارة والشعر انما ان ينتفع بلفظ مشهور اي بحسب معنى آخر او بلفظ غريب او بلفظ كان
مرادا لا غريب ولكن لا بد واللفظ هو المستولي المذكور وخصوصا اذا كانت مرة فمرة وقد مير مستشنعة في انفرادها
او في تركيبها وكيف كان فمعنى ان يستعمل من الالفاظ الموضوعة الى الطابقة والمستوى الى المستعارة وما يجري مجراه
من المجاز يليق بالشيء لا كلت الحق وذلك على حسب الشيء نفسه فان الناس منه ومن بنيه ومعلم حتى تنتهي
بما يليق به فان الشيخ يحمل به شيء من المرتبة بعينه والاجمل به بعينه وبالصبي شيء آخر وهكذا وكذلك اذا وصل الشيخ الصبي
او روعي ما يحمل بالصبي فعلم ان ذلك لا يحمل بالشيخ ومعنى للخطيب اذا اراد الشعر والعرض حيث يرد التحسين ان يأخذ
الاستعارة والشعر من جنس مناسب كذلك الجنس محال لو غير بعيد منه ولا خارج عنه فانه اذا اراد ان يحقر الشيء
والصحة يحسب الامحاله ان الامح كيه شيء بعيد من جنس ما يفعله بل القول ان اراد ان يصح ملتمسا وكهرو ان فلانا تسكدى

واذا اراد ان يعظم امر جرم لم يعد بالمحاكاة بل حاكاه بانه حادث مما حاطاه وكما قال للص الحال انه لص بالتدبير
والحيلة وربما كان ما يحاكيه ليس يحرز الى ضد المعنى بل يجعله اصغر او اكبر منه لكن يهون حال الظالم فيقول المخطئ مسيء
او يعظم الظلم في امر من انسان واخطأ فيقول الظالم متعد وكذلك يقول لمن سرق انه اخذ وساول ويرد كذلك
بحسب الاولويات والتسبب الاخرى ويعد ذلك تعظيم الامر وتحقيق ايضا الغلط في الدلالة من جهة اعراب المقاطع وفي
حروف الوصل والفصل فربما يقع ذلك خطأ وربما يقع قصد التحريف الدلالة والسهو او الم يجد الخطيب للشيء اسما
فاراد ان يسعه ليعنى ان يستعير اسمه من امور مناسبة ومشاكلة ولا معين في الاعراب بل يجد الاسم المحقق شبيهه
ومناسبه مفردا اياه وليس يستعار الاستعارة ومن المعمر يجب ان يكون المعاني التي يستعار منها معاني لطيفة معروفة
محمودة وقد استعملت في المتعارف من الكلام مثل قول القائل هو ازروي على كسدى فان الامثال هذه الاستعارات
قد صارت لفرط الشهرة وكانها غير استعارات واما الاستعارات التي لم يجيء ولم يتعارف فاكثرها منافرة للخطابة
واما ما يحوز ان يسلف الاستعارات الغريبة في الكلام الشعري ومن حسن الادب في الالفاظ ان يكون الخطيب اذا
حاول العبارة من معنى فاحش لم يصرح بلفظه الذي يدل عليه بل تركه اي بل توسط بمعنى يستعار بل معنى ان يعرض
عنه ويستره ويهم شيئا يدل له وذلك وان كان كذبا فهو كذب حسن وربما دل على المعنى القبيح بالاشارة دون العبارة
ولكنه مذهب غير شريف في الخطبة لان الخطيب يجب ان يدل على المعنى بحيث يسمع فاذا سكت عنه لفظا واومى اليه اشارة
فكانه ترك المخاطبة وقد يحسن ان يعرض من التشبيه والمناسب بل يسمعه ما يخالف المعنى يحكي بعده بالاولى او الاخرى
والافضل ومقابلها من الاول اما بالاولى والاخرى والافضل فكالقول هو بربر وهم النسان ان السيرة الحسنة اولى
من الصيام وان العفاف افضل من العجز واما بالاقل فان يقول ليس العفاف اقل في ارغاد العيش من الطمع وربما
ذكر مقابل ما هو الاخرى والاولى مثل ما ذكر في المسالك وربما ذكر ذلك المخالف بل ذكر الاولى والاخرى وحده كما
في ذلك الباب بعينه فيقول الانه ديار من الغضب اولى والانكسار من الاصدقاء احرى وقد يقع هذا ايضا اذا ادم نمن
ومع عنه اوله اصدقاء الا انه مقتصر على الاقتصار وجميع الاستعارات توجد من امور انما تشاركه في الاسم او مشاكله في المعنى
اي معنى هذا الشيء في فعل وانفعال او مشاكله في الكيفية المحسوسة مبصرة كانت او غيرها والقول الاستعاري في
ما يجري مجراته فانه اذا قال القائل في صفة سيان الحسب انه ورده كانه اوقع من ان يقول حمر خصوصا ان يقول

جزمرته فانه قوله في الاستعارة للجمود وبه قد يحيل حياما من الطاو الورد وعرفه الا الحمل قوله حمر مطلق فان قوله
حمر مطلق لا الطو بحسب المديح والاستحسان وذكر القرم يتعدى الى الحمل الدوة المستقدرة وكذلك ايضا
في الاسما الموضوعة التي ليست مستعارة فان بعضها افضل من بعض فان اللفظ الذي يقع على الشي من حيث
له معنى الكريم هو احسن من اللفظ الذي يقع عليه من حيث له معنى واحسن واذا كان كل واحد منهما يقصد به في
الحقيقة معنى واحد مثل ما يقال للبعل الرسيل فرس من غير فرس فانه اوقع من ان يقال البغل حمار من غير حمار
وان كلاهما وان قصد بهما معنى واحد من جهة وفي ظاهر الامر فان الاعتبارين المستحقين فيهما مختلفان واحدهما احسن
وهذا اقرب مما قال ابو الطيب اما ابن كروس يا نصف اعمى وان تفخر يا نصف البصير وعلى هذا المجرى حال استعمال
اللفظ المعظم المصغر حاو احمل مثلا وجبت وبوسه وهو هذا المعنى الواحد بعينه الذي يعظمه او صل العتاب واصل الحلم
بل اوا اصل العتاب وقد يعلب وقيل معطي وقيل معطي وهي بعضه معطي اختلاف المعنى بذلك شديدا ويجب في اكثر
المواضع ان يتوقى في الافراطات جميعا والالفاظ النادرة على وجوه اربعة منها الاقوال الماخوذة بالتركيب بل الاسما
اذا جمعت من اعراض بعيدة غير خاصة مثل قولهم بدل السما الكثير الوجوه وقولهم بدل الارض حمال الهامة وقولهم
بدل المتملق صديق الحاجة وكقوله بدل السحر الغادر راشد وكقولهم قعر البحر عالي اللون فان في اللون فان هذه الالفاظ
المركبة اذا ذكرت لم تقم مقام حدود لا رسم ولا خاصة ولا تفهم منها غرض القائل واما في الشعر فقد يجوز امثال ذلك ويكون
المستعمل لها لا على انها تدل على الشي على انها الفاظ تحاكي الشي والنوع الثاني ان تستعمل لغة غريبة اما من ذلك اللسان
بعينه او من لسان اخر معدلا الى لسانه او على سبيل الاختراع كما اخترع بعض اهل لسان العرب فقال زاع العرب بها
ما يسعها والنوع الثالث ان يكون من الالفاظ الموضوعة الموافقة مما يستعمل جدا الاحسن العرابه بل لانها محرفة في بنيانها
عن القبول الطويلة جدا كاستعمالهم بدل الطويل العشق او لانها الكلمة لا يحق ان يكون الكلمة مهيئة لا تدل على زمانها فالامر
ان الامر ماض او مستقبل او يكون محرفة الزمان كان ذلك اي يكون او لانها متصلة متصلة بغير ذلك المعنى كتسميتهم الكلم
ضبابا حيث لا يكون مشهورا فان الصبور الى صفة او اصل الكلم سابا عمرا او قولهم واللين الاغصان حيث لا يكون
مشهورا او امثال هذه لا تحسن في الكلام الخطابي والا ما كان مشهورا احد امتحان جاعل السنة للشامتين والعابثة
وهنا كالملوك ولا تحسن ايضا ما يكون مع ذلك ماخوذا من الشعر مختلا منه طبيعة للشعر كما يقع لعرسامين ما اللفظ الذي يسمى هاهنا

دون الشعر

دون الشعر وهو ان استحسن في زماننا استحسن في البلاغة فيراد بها التعجب الا من جهة خطابته او نها الاقناع
التصديق للجمهور اذ ليس هو على عادة الجمهور ومذهب اللفظ المشهور بل هو كاللفظ الغريب الذي يعتبد الجمهور
وعلى ان الاحتجاج انما وقع على ذلك من المسحور عن وانا البصرة فانها تكون من دون الشعر ما هو حامل اللفظ الطيف
المعنى وليس المفرط في الاستعارة ونحوه كالامارة ومن اللفظ البارد ما يسمع الافراط جعل الشي عظاما مثل
ما كان لا يستقل بعضهم في كلامه لفظ اللذيذ على حد الى المعدي وقد ذكر لذلك امثلة اخرى جميع فيها ان كان
الالفاظ متصلا ومع الاتصال فيه الربو التركيبي وانما يضطر الى استعمال هذه الاسماء في كثير منه حيث لا يوجد للشي
لفظ موضوع مفرد ويحتاج ان يؤلف له لفظ دال عليه ثم على طول الزمان ربما صل واعتيد ويكون مثل ذلك باردا
وبعض هذه الوجوه المستبرد وقد يقع في الشعر احسن مواقع اما المصنفات فلا يلائم الوزن المسمى المن وهو وزن
يستعمل في المطربات المفرحة والمضحكة ويكون مع ذلك طويلا فيكون المضاعف لطوله والتعريف للضحك منه بارده
فلا يلائمه واما العرب فيصلح للوزن المسمى اي فانه وزن يلائمه هو ان الامر في السياسات والشرايع الصحيح او الحد روا الفرع
من وجهه ما يكون له كما اسامه من جل وعز وحسمه مع العباس الضعف عنه كما ان الاستعارة تناسب اما سوا واما الشوع
الرابع من الالفاظ الباردة فهي الاستعارات التي لا تليق بالخطابة اما لشدة وبعد وللعلو فيها واما لمعاونها و
ذهابها الى جهة الاستهزا فانها مبعدة وان كانت الاستعارة منها تصلح في ضروب من موضوعات الشعر وهي التي يذكر
فيها الاهاجي والفحش والرفث والمبعدات العظيمة جدا فانها تستعمل في الاطراء والشعر يجري مجرى الاستعارة
يحمل الشي عنه وللشبيه بحكم عليه بانه بعينه لا غيره نفسه كما قال القائل ان الحليوس كالاسد والسبيل فيه في الكلام
الخطابي سعد الاستعارة وذلك اذا وقع معتدلا فاما اصله فهو الشعر ويجب الشبه والاستعارة اذا استعملا في الشعر
ان يكونا مستحسنين مثلا اذا دل على الزهرة والمريخ معا بالاستعارة او بالتمثيل او ما يحاكي وحصل في هذه ما يمثل للكل
فيشبه ان يقال للمريخ مسيل الدم حتى اذا كانا نظيرين وهي متقابلين معا مثلا لشمس تقابلان من جهة متقابلين
من جهة خاصة كل واحد منهما فصل في اشباع الكلام في اقتباس تحسين اللفظ واختيار ما يحسنه وما يحسن
في الشعر لا يحسن في الخطابة وما يحسن فيهما جميعا فلنتكلم الان في كيفية الاختيار اللفظ فنقول اول كل شي
ان يكون صحيحا بحسب اللحن فيها بحسب اللغة فان اللحن يركك الكلام ويرذله حتى ان يراعى الرابطات تمامها

والرباطات هي الحروف التي يعطف المنطق بها جزءا على جزء اخر في وارتباط الكلام بها يعني ان لا يبقى اجزاؤه بدادا
لا يحسن الكلام المرتبط بها مثل قولنا ان قال انا محمد طلبت كذا فيستحق ان يتم الكلام بقول وقالت او لسان اخر
فلم يفعل كذا فان الوقوف على اما هو معقصان من واجب الكلام وان لا يساعد من الرباطات حشو دخيل مستغنى عنها
من الوصله وان يراعى حقه من التقديم والتاخير فانه يحسن ان يقول لما كان كذا كان كذا فانه حق لما ان يقدم و
يقول كان كذا لان كذا كذا فان بعد ثم لان قبل وعمومى سمح اقول ولم ام لهذا اصحاب الساعوجى وان لا يدخل رباط
في رباط ومن جوازه الا في بعض المواضع لقولهم اما انا فلاجل الرغبة في حمدك فارقت قومي وقصدتك واما فلان فلاجل انهم
فلان لفظ فلاجل قد دخل بين اما الاول ومن اما الثاني والوسط فلم يصح وربما لم يوسط بل جعل في الطرف كقولهم
اما انا فاحبك واما فلان فلم يحبك ثم يورد العذر في الطرف فيقال لاجل كذا وهذا انما يحسن حيث يكون الرباط الاول
سديد المعقد على الثاني ثم الاعات في هذا الحكام فليس يمكن ان يقال فيها قول كلي محقق بل ينبغي ان يكون الالفاظ التي
لا يراد فيها التشبيه والاستعارة الفاظ خاصة غير مشتركة ثم لا يكون مغلطة ولا يوهم معنى الواحد شيء وضده
فامثال هذه الالفاظ استعمل اغلاطا مثل ما يستعمل ايضا في طيس الكره والى يقول ان العالم سيصير وصار اليها كما اسعد او قد منها
وكما يغلط به المتكهنون مثل الحكم النجومي الذي حكم به بعض المنجمين فقال فلان الملك اليوناني اذا عبر النهر ادى الامر الى
بطلان ملك عظيم فلما عبره تلقاه كورس الملك وهزمه وافسد ملكه ولم يجد الى الانكار على المنجم سبيلا لانه لم يكن من اي
الملكين يبطل بعبوره وانما كان الملك نفسه ومن ذات نفسه وحسبانه ان يحمل ان ملك كورس يبطل ولفظ الكاهن
كان محتملا للمعنيين ولمثل ذلك ما يكون المنجم والكاهن جسورا على القضاء بامور كلية جدا والغالط في الجزء الاكثر ولذلك
فانهم يكونون بحكم منهم جدا افزعوه ولا تصحف الوجه الرابع ان يراعي امر الاناث والتذكير ما كان بعلامة وما لم يكن
بعلامة حتى لا يقع فيه غلط والوجه الخامس ان يراعي امر الجمع والتثنية والوحدان والتصاريف التي تخص لها ومعنى
ان يسقط الرباطات والاحالات والمواضعات والشروط المسددة بالتقديم والتاخير ويحمل الكلام عقوا حسن
الدلالة وان يكون بحساب الدلالة على الوقت بالمقصود وعلى الاتصال والمنفصل مراعاه على حق وقتنا وهذا شيء يكثر في
اللغة السريانية واليونانية ويحذر ايقاع اللفظ موقعا يمكن ان يقترن بالاله موضعين مختلفين كقول بعضهم ان هذا القول
كان واليا للرجال الحكماء الدائم لا يدرى اهو في شرط الموضوع او في شرط المحمول اي على ان هذا القول اذا كان ما

فهو لرجال

فهو لرجال الحكماء او على ان هذا القول لرجال الحكماء كان واما فيحتاج ضرورة الى علامة تتصل به اما في الكتابة فالشكل
والاعجام واما في العبارة فمثل ذلك من الدلالة وهذا مما ليس في الكلام العربي وهذا كما يجب عليك اذا ذكرت
للشيء وحده وان يدل عليه بالاسم الذي يخصه كما يقول في حكاية حال العين انها ابصرت فان قال احس لم يدل
على الحواس برده او كان محتملا له والى كل حاسة والعين الى الابصار واللمس فكذلك حال الدائم هناك لكنه اذا ذكر
حالا عامة لا مدين مثل حال عارض على السمع والبصر معا احتاج ضرورة الى ان يقول الحس واحياه ذلك عن ان يقول
الاذن والعين ابصرت وسمعت بل يقول احسا وكذلك اذا جمع المذكر والمؤنث معا او سيابهما على المذكر ويجب
الاشيا المتضاده ولرونق النظم او خال كلام في كلام مثلا كما يقول كنت اريد ان اتيك وقت المساء في ذلك الوقت يرجع
الناس الى بيوتهم ويسمون الصلوة المغرب والعشاء لان الشمس تغرب والليل يحرك لكنه ينبغي من ذلك بعض المواضع
واعلم ان الكلام ربما يقع الخطو من سره الافهام الوحى ومن حيث الاتباع اما معرفة حال السامع او حال الادا
فيجب ان يرد الحدود والرسوم هناك الى الالفاظ المفرده وربما صعب ربط الالتباسات فليس برداو كذا الاتباع
والسهو ثم يجب ان يبدل الالفاظ المفرده بالاقاويل وقد يبدل الاسم بالقول اذا كان الصريح يستبشع مثل الاسم الصريح
لفرج المرأة فالاحسن ان يبدل فيقال عورة المرأة وكما يبدل الاسم المختص بذم الغير ويبدل الاسم الصريح للجماع مثل الف
وربما بدل الاسم بالصفة المفرده فيقال بدل الاسم الصريح للجماع الوطي ويبدل اسم ذلك الذي ليس العورة وربما ركب
الصفه وفزع الى التشبيه والاستعارة والشعراء يستعملون استعمال اللفظ الموضوع ويحرصون على الاستعارة حرصا
شديدا حتى انه اذا وجد اسمين لشيء احدهما موضوع والاخر معه تعرف والى المعير مثلا اذا كان شيء واحد يحسن ان يقال
له سراج ويقال له مسكن وسعت كان تسميته بالمسكن اولى لانه مكان المرء وطمأنينته ويسمى بالسراج لانه يدل على يعرف ويحل
راحة كما يعدلون الى الوصف عن الاسم فيعدلون لبعض الدور والمساكن بتلك الكسرة الابواب ولبعضها تلك التي
اذا نزعها ومصراعان سماعان ولا يعدلون بالتصريح انه دار فلان او مسجد فلان بل يتركون الاسم ويعدلون الى
النعت كذلك يتركون الاسم الموضوع ويعدلون الى اسم مشتق من وصف او الى مستعار وبالجملة الى غير ما يدل بما جعل
في ذلك الكتاب ويترك الروابط ويحذف حروف الاضافة والصلات اذا وقع منها المعتدل استغنى وليس يحسن استعمال
المعتدل حيث يوجد اللفظ المعتدل الموجز المحصل فان المعتدل لا يدل النفس على معنى يقع هنا بل انما يدل على المراد

بالغرض كما علمت ويجب ان لا يعتقد ان في استعمال كل تلك الفصاحة والشرف بل يجب ان يستعملها في التوطيات
حيث يكره التصريح وفي التهويلات وحيث يراد التعجيب المعجب ونحو ذلك والاشيا يجوز في الافراطات المدحية
والهجائية حيث يذكر خيرات وشرور لا يقبل ان يصنع بها وكذلك يحسن جدا في الشعر واما في المشهورات فلا يحسن
الا حيث يراد تهويل ما بالتحذير واما الشكاية فقلما يحتاج فيها الا الى ما يدل على المعنى بالمطابقة واما الاعتذار فربما
احتاجت للشعر فيه الى مثل ذلك فكثيرا ما يستعملون ذلك فيقولون ان الاشعار الحان غير مرهونة وان السجع في الرسائل
العربي عرف غير عودي واحسن هذه ما يحفظ المعادلة وانما يكون المعادلة اذا كان لا هندسيا ونظر وشركة فدل
عليه بسلب ذلك الشي عنه فيقال الجاهل غير عالم والزمن غير عرف غير ... اذا كان الجاهل غير العالم وكان الوتر بطرا الزمر
واما ان يقال غير انسان او غير اسمن وما اشبه ذلك فهو مستكره غير مقبول والالفاظ الفصيحة الموافقة هي المطابقة
والمحتملة مع ذلك على سبيل التسلسل وهي التي تجمع الى تفهيم المعنى المحتمل المطابق للغرض ايضا اذا انعمت وذلك اما
للعبارة واما بحسن اللفظ كما يقال عن الحديث من الناس القدر فانه يقرر عنه مع افهام المعنى المقصود
وان يكون معتدلا والمعتدل هو الذي لا يفرط في الصغر حتى يدخل في حد الكذب الظاهر ولا يقصر ايضا بها عن اسباب
الصغر به فيها ويجب ان يقال في كل شي بما يناسبه ولا يقصر في الامور العالية ولا يفرط في الامور المتوسطة
وان يهجر اللفظ العامي السخيف الذي لا يستعمله الا العامة فان الشعر الفصيح يحسن ايضا اذا قصد به قصد الفحش
والسقط السخيف في من المعنى حسو اللفظ ... فقط وهو بذلك اليق فان السخاف ... وقد ينتفع بالالفاظ الانفعالية
والخلقية انتفاعا شديدا وذلك حين يراد ان يثار انفعال فيكون الالفاظ المثيرة للانفعال والقاضية ...
الغضب واما الالفاظ المستنكرة للفواحش والاثام فانما ينتفع بها ... في التقابح وينتفع بالمدحيات الاستحسانيات
وبالذميات والموبخات عند الغضب فان الالفاظ اذا قربت لهذه الاحوال حملت النفوس وجذبتها الى جانب
التصديق وقربتها الى القناعة وحصلت هيئة النفس للسامع على هيئة نفس القائل واللفظ ... عظيم وهو انه قد
يقع بها اذا احكمت صنعته ان يقع بالمعنى لما سمعه او يقاربه من التمثيل فاذا كان النفس لما هو ... واللفظ اقرب
البعد من التصديق كما ان التمثيلات الخلقية اللاحقة للانسان وغيرها تقرب من التمثيلات ... الانفعال
والخلجة والتصديق ... وكذا الانفعال والالفاظ الخلقية تقوم مقام هذه الهيئات والكلام الخلقي هو المحرك

المستعاره

المستعارة الى كون نحو اعتقاد وخلق والى اشارة والكلام الانفعالي هو المحرك في الوقت للانفعال وان كان مما
للخلق مثل ما يحمل الحكم ويجب ان يذكر ما يطابق باللفظ الصريح من الخلق والانفعال ومن هذه الالفاظ الانفعالية قول القائل
كل عاقل يعلم ان كذا كذا فيستحيي السامع ان ينكره وقول القائل لخصمه اظن ان الناس يدعون ويصعدون الى ...
او قول ... الحاكم والحضور ولا عاصم ولا مساعد ولا ... عليهم من كلامك وهذا وما اشبه ذلك
المتوسطين ويحرجهم الى توبيخ الخصم واما وجوب اعطاء الوقت لكل عمل من هذه بحسبه فهو امر مع كل شي واما ...
الصحيح فهو الصحيح من ذلك الفصل ... ان يقرن كل لفظ بقوله انه لا يشك فيه وانه من البين وكذلك ...
تقدمه الاعداد وليس يجب ان يستعمل الخطيب المعدلات فقط فربما وجب ان يستعمل تلك الاخرى ويستمرح السامعين
بترك استعمالات المعدلات ... الالفاظ بها الى الافراط المذكور او التقصير المذكور وكذلك ...
الوجوه فانه ان لم يفعل ... من القول الاساءة ... الاولى ... وحسنه ... ومنه ...
اللين وان الغلط كان في ذلك ... للشي بلطف الصنعة ... والى الاصابع ... الموضوعة والمصاغة
القرية ... في الاحوال الانفعالية وخصوصا ... انفعالية وعرض ... او ...
مثل ما كان القول ... ويحادي والمجاهد في الحق ...
حال وعليه كان الشعر القديم ... ولمثل هذا ما كان الشاعر في القديم ... الصدق ... حكمة ومن ...
... الحكم ... مثل ... والاحوال فلا معنى ان ... وعده ... فان الناس ...
والسكات وانه انما ... مما صنع عليه من الصنعة ... ذلك العالب وانه من جملة ما صنع ...
عنه الا ... التصديق ... الى ... وصرف ... اللفظ ... الغرض ...
اليه ... من ذلك ان ... يكون ... بذلك للمعقب ...
... ويكون ذلك ... المساوي في ...
... على القوم ... اللفظ ... المقطع ...
فيه الاقصال ام الانفصال في ... والتي ... التي هي مثل ... السؤال ...
فان لكل شي ... ان تفصل عن ... واذا كان الكلام ... فيه ...

والاتصالات لم يحسن وهذا الفصل والوصل وزن ما للكلام وان لم يكن وزنا محدودا فان ذلك الشعر وهذا الوزن
هو الذي يحده مصاريع الاسجاع فان قرب من الوزن العددي او بما لا يبلغ الكمال فيه فهو حسن وهذا المعتبر
ان يكون المصاريع متقاربة الطول والقصر وان لم يكن متشابهة تشابها عددياً ومتقاربة ولهم فيه علم في القول المعلوم كما
من الموزون وكذلك فان القول المنثور ايضا قد يحصل بالمدات موزونا كالحروف ليات فانها تحصل موزونة بمدات
المصلاوات تستعمل معنى الوزن في مواضع اخر وذلك حين يتكلم في الايقاع الشعري او اليقين الى الموسيقى لمن الاقاويل
ما ينبغي ان يوزن والنبرات فيه عند تمام قول قول وذلك عندما يكون الكلام قصيرا او يحتاج ان يكون الكلام معنى مقصورة
كما يحصل اجزاؤه والقولية الصغرى نبرات وكان هذه الاقاويل هي التي تسمى باليونانية اما صيغ وما ربما واحوج الاقوال
الى النبرات هي القصيرة المتعادلة الاجزاء واما الطوال فمثل ما جنبها اليه فانها مرددة ونحو ذلك والتي بالطول من الاقاويل
مثل ما يكون العقد فانه كثيره اجزاء الموضوع والمحمول او مثل ذلك ايضا في سائر اقسام اللفظ المركب فيجب ان لا يخلو
الاقاويل الطويلة الا النبرات التي لا تعم فيها وانما يراد بها الامهال فقط وربما احتيج ان يحمل الالفاظ المفردة اذا
كانت في حكم العقد خصوصا حيث يكون على سبيل الشرط والجزاء كقولهم لما التمس اعطيت مقبولا من الحسن ومن
اعطيت سرا الى الحد وهو في الشرط وبحيث اعطيت سرا اخرى الى الفعل وهي الجزاء اوليستعد عاصيا فيلزم ان يكون
هذا الجنس من الكلام الموزون يسمى باسمي وجنس الكلام والعبارة فاكثر فيها النبرات مقصورة كالجزء وكذلك قرب
من الشعر وكانه احسن الحق الطه والنعمة وهو نسبة للاسعار الرباعية وذكر ان ثراسوماخس اول من تكلم فيها ونيها
ونوع من ماله حيد خواتم الفصول ان يشتمل على هذه النسبات يكون يسمى هذا موزون ويجب ان يعرفه ومن النبرات
الاخرى المسلطة والمنقسمة وان كانت اواياه متشابهة ومن ساير ذلك الاخرى وقد يجب ان يكون وقوف ما يقطع
الحد ولعن المكتوب مثل الالف التي تكتب في السعفا ويسمع مد له حرف اخر او في الطول والسمع المتبدل المسموع
المطلق واقول ان العادات بحسب في النبرات وولا هما امور الا ضبطها كذلك في منتهى الكلام والمنقصد
المتخيلة وغير ذلك ثم الملنونة حسن في هذا الباب احوال كثيرة محصلة ولم تصف عليها وما تواتر ان يمن يستمع منها السموم والحرر
الكلام اخرى في فصل العشر فرادى من النظم وهو جنسه احوال الحد ومعادلة ما من مصاريع الفصول الطول والقصر
ومنها في معادلة اوسطها في حد الالفاظ المفردة والثالث معادلة ما بين الالفاظ والحروف حتى يكون مثلا او اطول

ماحسم تقال العدو وقطعا عظيم والرابع ان تناسب من المقاطع الممدودة والمقصورة حتى اذا قال ما حسم قال العدو
مثلا هو ال عظيم وظلم القتل يوجب عظيم وان كانت الحروف متساوية العدد وهو الخامس ان يحمل المقاطع متشابهة
تقال ما حسم ثم لا تقال مباح عظيم بل تقال مباح عظيم حتى يكون المقطعان الممدودان متشابهان نحو حسبه واحدة
هو استماع الصدر واما السجع والمساواة حروف الاجزاء فهو شيء لا يتعلق بالموازنة وهو خاصة للعرب ولهم مآخذ
في اللفظ وكل هذا الاحوج الى النظم فهذا ما نقوله في الاوزان الخطابية وقد ذكرت هذه ايضا في العلم الاول

فصل في وزن الكلام الخطابي والنبرات وما يحسن من ذلك في مخاطبة مخاطبة وما يحسن من مستمع على الاستماع وما يحسن في تنبيه المواضع وما يحسن في مخاطبة وما يحسن في كتابة

قيل في التعليم الاول انه يجب ان يكون الكلام
الخطابي مفصلا اي ذا مصاريع ويكون التفاصيل ليس كل واحد منها تاما بحسبه بل يجب ان يكون كل واحد مشوقا
الى المصراع الذي يتلوه الذي انما يتم به المعنى وهذا مثل ما قال الفصيح من العرب اياك وما يسبق الى النفس انكاره
وان كان عندك اعتذاره فليس كل من يسمعه نكرا تقدر ان تدعه عذرا فان كل مصراع من هذا الكلام يحتاج الى
تتمة حتى يتم وهذه التفاصيل السجع عند المخاطبة بالنبرات التي تقطع وتصل ويجب ان يكون للكلام الخطابي
عطوف وهو ان يكون اما الابتداء من لفظ او حرف ينتهي اليه سواء كان على سبيل التكرير او على سبيل الجنس
وهو ان يكون المكرر وان كان لفظا مكررا في المسموع فهو مختلف في المفهوم فان هذا يجعل له مقصور الحد ويعاوده
نفس عنده الذهن ويجعله سهل الحفظ لكونه في حد واحد وانما يسهل لشدة حفظ الموزون وبالجملة فان المسجع والمعطف
والموزون اقرب الى ان يثبت في الذكر من غيره من الكلام ويجب ان يكون طول الاسجاع مقدرا لا معدا
لما من الاطراف اعدا لحمى بعد كل السجع الاول وايضا فلا ينبغي ان يكون سريع الانقطاع فقرا حدا ولا ينبغي
ان يكون التوصيل من المصاريع غير متناسب ولا متفرقا فلا متناسب والموصل هو الكلام الذي له مصاريع
متصلة فيها معنا كما عند اسجاع المخالف فهو كلام فيه مفاصيل بالفعل واما الذي لا تفصيل فيه فهو المصراع
الواحد مثل المصراع الاخر ويجب ان يكون مصاريع الاسجاع والاتصالات معتدلة في القصر والطول فان القصير يسمى
الانسان لما يعرض من قصره ومطابقة الذهن اياه فان النثر والنغم اذا قصر حدا لم يحصل به ولم يستعد للفظ عليه
ولم يكن به اعتداد البتة واما الطويل فانه يمل وينسى اوله آخره ويعدل فيه عن الواجب مثل المجرى الى الساحل

وقد وحد في بعض النسخ هذا الفصل بعنوان فصل في وزن الكلام الخطابي والمصراع وما يحسن من ذلك ...

اذا كان طويلا جدا لم يحسن ان يظفر عليه طفرا فان يخالطه بعد ان يعرف في وسطه وشكل الطريق وان طال فالمهرة
يركبون سالكين في ذلك الطريق ويحمدون من مراحلة فالطويل يطول والقصير يستقر ولا يكون له استدارة
اعتدال باهر العود وبعضها على بعض والكلام الموصل فربما كان القصار اقسام يسمى المقسم كقولهم اني معجب من
فلان الذي قال كذا وكذا او من فلان الذي عمل كذا فهو اقسام المعجب منهم وربما كانت الاقسام الى العاجل
كقولهم منهم من استاق الى الثروة ومنهم من استاق الى اللهو وكقولهم اما العقلاء فاحمدوا واما الحمقى فالحوا
والمتقابلات اذا اتوا بها تحدث رونقا يظهر بعضها ببعض فالموصلات بعضها متشابهات وبعضها متقابلات
وبعضها مترادفات وهو ان يختلف اتفاقها في الطول والقصر بعد ان يكون منها نظام ما وبعضها مشابهات هي
التي لها اطراف متشابهة او مبادئ متشابهة وهي المسجعات بسجع واحد بان يكون المقطع الاخير فيها واحدا او يكون
فيها كلمة واحدة مكررة في آخر كل مصراع واوله واعلم ان العبارة المفهمة لما يريد تفهيمهم والاعراب يستكمل الافهام ومن
المغيرات الاستعارة اللذيذة وان حسب الامر الى صفة الفاعل دون الفاعل وخصوصا اذا كانت تلك الصفة توجب
الامر مثل ان لا يقال السباع يفعلون الحرات بل يقولون ان الشجعة تفعل الخيرات وهذه الصفة عامة كالجنس ويجب ان
يستعمل الاستعارات بحركة والتداخل وهو ان يدخل استعارة في استعارة وكذلك الامارات فانه ينبغي ان لا يحسن
فيها فان الامعان في الصنعة نقيضه كان الامعان في السخف من العبارة والسفاف فيها يكون ستر ولا وذلك حتى
تفهمه كل انسان من ساعته وكذلك الذي يصعب فهمه ايضا مستر ذل بل يجب ان يكون العبارة بحيث يفهمه الاماثل
دون سقاط الجمهور ويفهمونه متى اصاخوا اليه اصاخة متأمل وان لم يحوجوا الى نظر ومحض فان هذا ايضا غير حسن وان يبذل
وخصوصا او احسن المطابقات المأخوذة من المتقابلات لذيذة جدا وكذلك اذا وقعت فيها استعارات لطيفة بعيدة
شديدة البعد وكل ذلك ينبغي ان يكون متأمل ونظر واعتبار للاوفق وان يكون الشعر كانه يجعل الشي قائما نصب
العين وهذا يجمع ذلك على تمثيل المغيرات ومطابقات المتقابلات والافعال اما المغيرات فالحجر وهما كان
المستعار منه مقاول المستعار له وحكاية محاكاة تامة ولا يكون فيه شي يظهر مخالفته للمقصود ومحاكاة من الحب للمقصود
والمغيرات اربعة استعارة من الضد كقولهم حور للشمس وابو البيضاء للاسود واستعارة من الشبيه كقولهم للملك
ربان البلد واستعارة من الاسم وحده كقولهم للمشتري هذا السباح في السماء وكقولهم للحمل ذلك الناطح في السماء والمتقابل

فيعطي الشدة وبعضها كالضد او المتضادات مع المتضايفات في تلك الجملة والصنعة المتقابلة بجعل الشي كالمحسوس
المشاهد واما الافعال فهو ان يشرح الشي المنصوب تجاه العين حسب افعاله وتمام افعاله مقامه وقد يركب الاستعارة
مع شرح الفعل ويحسن كما قال للرجل الصالح انه مربع الجوانب اي حيث اتحد الاستعارة وبسط الفعلية ومن انواع
الاستعارة اللطيفة ان يجعل افعال الاشياء الغير المتنفسة كافعال ذوات الانفس كمن يقول ان العصب لموح وان الشهوة
ملحة والهوم يرم سوء احسنه الا بعد ويكون فرساشكالا ولا يكون ايضا بعد الظهور فان المشابهة القريبة
ليس يمنع نهاية البعيد فيظن و في العلوم على ما قد علمت وكثير من الالفاظ الاستعارية النادرة المستظرفة جدا لا
يصح ان يستعمل في الكتابة ومن ذلك الافراطات في الاقاويل كقولهم اجمع اهل الدنيا وكقولهم ابت وذلك ومع
المغيرات الحسنة ان يحدث عن امر يكشف ظاهره ولا يكون حمله على الحاصل ويعتقد في الضمير انه انما يعني به معنى ما يلائمه
فيه من غير ان يكون امره ومن ذلك علة وهو ان يقول القائل يقول له على ظاهره وكانه يقربان عرضه ذلك المعنى
لكن الاحوال يدل على ان المراد به ظاهره وربما كان السبب فيه اتفاق الاسم والكثرة ذلك اتفاق ومن المليح في ذلك
ان يحصل الشي نفسه وروح كقول القائل الاحسن بان يموت قبل ان يفعل ما يستحق به الموت فانه يولد الاحسن
بان يموت هو بعض الدالة على استحقاق الموت فكانه قال لكن يستحق الموت قبل ان يستحق الموت واشكال هذه
الاشياء يروح اذا كانت موجزة مسلية فان بسطت سمجت ويجب ان يكون المقابلة فيها لطيفة غير مصرح لها تصريحات
ويجب ان يكون لمثل هذا القول وجه يصدق به دون وجه المجاز الذي ليس هو يصدق به اي وجه مجاز فان هذا
القول الذي قيل له وجه يصدق معه ولكن لو صرح بذلك الوجه وبذلك الشرط لم يكن لذة وهو كما لو قيل ينبغي ان
موت قبل ان يستحق الموت اقبح بالخطبة وليس الاستعارات كلها في الافعال والاوصاف بل قد يكون في المسميات
ويقع ايضا احسن فيها الموقع اللطف كمن قال مثل الترس جعبة المريخ وهذا التركيب واما على الاطلاق فاذا سمي الترس
جعبة او سمي القوس صحاف لم يكن له موقع من القبول وربما لطف موقع ما يجمع فيه الامران من الاستعارة الاسم
والاستعارة بالصفة والفعل كما قيل ان فلانا نسبه فروا مرة يخطى السهام التي اليه اذا العدو او منوا كقول القائل
ان سامه شعبان كالكرمة فان الشبيه من جملة الشعر فان الشعر منه استعارة بسيطة ومنه تشبيه بسيط ومنه مشكل الحرف
والامارات الواقعة بكثرة التركيب هي تغيرات بحسب القول لا بحسب اللفظ المفرد ومن الافراطات الاشياء التي يحال

للتعظيم مع العلم بكذب من [illegible] او [illegible] من يصفها قول الناس لو اعطيت مثل قول الرجل ذهبا في كلامها
وكما قال بعضهم ان الزهرة لا تشبه بهذه الا انها احسن من الزهرة وهذه ليست امثالا ولا تشبيهات ولا استعارات
فانه ليس معنى هذا [illegible] ظاهره وهذا الصنف قريب من الموافق في الخطابة والمدح من تلك
بكان في المكتوبات فان هذا [illegible] فقد قال [illegible] واما في الرسائل المكتوبة [illegible] لانه [illegible]
والمعلم الصحيح فيه ما دل على الرقة وعلى المحاورة بالقول [illegible] الخطبة المشورية والمدحية التي تطلب بها على
بالعرض [illegible] والتسوية كما قال [illegible] المشورة التي يحكم بها واحد [illegible] واحد [illegible] الخطبة
كلها [illegible] ان يخاطب بها الواحد على سبيل المشاورة وعلى كل حال فانه [illegible] ان يعرف الوجه الاول
في المخاطبة والوجه الاخر في الكتابة [illegible] كل واحد منها حتى [illegible] استعمل الاول واذا [illegible] ان
يكتب الرسائل استعمل الوجه الثاني ولم يضطر الى السكوت [illegible] واعلم ان اللفظ المكتوب ينبغي
ان يكون اشد تحققا واستقصاء في الدلالة واللفظ المخاطب به يكون اشد اختلاطا [illegible] الوجه والمتفق المذكور ان
سواء كان [illegible] او انقضاب [illegible] بالوجوه شديد والحرص على [illegible] والكتب التي [illegible] في
الوجوه [illegible] الكتاب على قراءة والكتب التي [illegible] في تجويد اللفظ والشعر ايضا كذلك [illegible] فلا [illegible]
[illegible] الفكر فلا يلزم من صحته ما يلزم من تصحيح المكتوب ولهذا ما كان اكثر من الكتاب [illegible] لا يحسنون [illegible]
بالمخاطبة واكثر من الخطباء [illegible] لا يحسنون ان [illegible] والسبب في ذلك ان المشافهة شديد [illegible]
في [illegible] احوال [illegible] الرباطات [illegible] القول [illegible]
وليس شيء من [illegible] للكتابة [illegible] شديد المعونة في الاقناع [illegible]
[illegible] ويكون ترك النفاق [illegible] واستعمال النفاق [illegible]
اذا استعملت الفاظ مجردة من الرباطات [illegible] ولم يدل اللفظ على المقصود [illegible]
[illegible] من هذه الابواب واعلم ان الاختصار في ترك الرباطات [illegible]
[illegible] فان الرباط يجعل الكلام الكثير كالواحد وتركه يجعل الكلام [illegible] معاني كثيرة
لكن [illegible] وطلب بل [illegible]

[illegible] ان الغرض [illegible] في المشورة فان الخطب [illegible] تكون في الاكثر [illegible]
[illegible] يكون [illegible] وقد علم ذلك خطبا العرب مثل خطبهم في [illegible] التي [illegible] بها [illegible]
[illegible] على الغرض فان [illegible] كلما كان اكثر احتاج الى [illegible] اكثر [illegible]
[illegible] لان [illegible] الاكثر [illegible] بالشيء [illegible] الخواص [illegible]
[illegible] الاكثر [illegible] الخواص [illegible] يحتاج ان [illegible]
[illegible] لا يكون كالخطبة بل يكون من [illegible] واحد [illegible] ذلك لان [illegible] في مثل هذه المواضع
يكون [illegible] على [illegible] فان مثل [illegible] يحتاج الى [illegible] من [illegible] حسن العبارة ولا
يحتاج الى كثير من الاستعارات والتشبيهات [illegible] كما يحتاج اليها الخطبة التي على المنابر وعند المحافل [illegible]
الاشتغال في المشاجرة التي تكون في مجلس [illegible] ان يكون [illegible] على [illegible] الغرض [illegible] الامر [illegible]
بالقرب منه وحتى لا يكون [illegible] وذلك لان [illegible] في المجلس [illegible]
[illegible] يحتاج [illegible] الى [illegible] الذي يحتاج اليه في [illegible]
[illegible] على [illegible] لان [illegible] بالوجوه [illegible]
[illegible] ان [illegible] يكون [illegible] الى [illegible] الخواص [illegible]
[illegible] والخطاب [illegible] من الاستقصاء واما اللفظ [illegible]
[illegible] الرسائل [illegible] فيها [illegible]
[illegible] الكلام [illegible] الكلام [illegible]
ان يكون العبارة [illegible] ان يكون اشد الكلام [illegible] الرسائل [illegible]
[illegible] الى الغرض [illegible] ان يكون [illegible] المشهورات [illegible]
ان يكون [illegible] كثيرة [illegible] العرض [illegible]
[illegible] من [illegible] على [illegible] المذكور **فصل**
في [illegible] في كل باب من الابواب [illegible] [illegible]

الاول حال النظم والترتيب فنقول ان الخطابة تتعلق بامر من الشيء فيه الكلام والجهة التي عليها ذلك الشيء وبالجهة
وحده والاقاويل الخطابية تعدد واختصاص وخاتمة والصدر هو كالرسم الغرض الذي يحكى نحوه من الامر والاقتصاص
كالرسم للتصديق كانه ذكر ما كان وما يصفه كونه بالاجمال والتصديق هو الاحكام والخاتمة هو جمع ما حث وما ذكره وفيه
واحد وعلى سبيل التوديع للقول والاقتصاص لا يحتاج اليه في المشورة لان الاقتصاص اقتصاص لامر واقع سبب
انه حسن او قبيح كما كان في المنافرة واما بعدل وجور كما في المشاجرة واما المشورة فليس فيها ما يحكى يمسك او يحمد ويذم
وليس فيها منازعة ومواضيع الا على مصلحة قاطعة او انصراف عن قوة والصور وحادث كما ان الصدر يحسن في
المشورات ليكون الانسان قد دل على الغرض ثم جعله تاما لا يبال يستبرئ حاله بالمعاينة من الحج المورد ومن المسارعة
في امره وكذلك التي نبه كقوله قد طلب عندي من المصلحة والان فالرأي رأيكم وبعض المشاورات لا تطول الاقتصاص
والتي تقديم اقاويل يلقى بها السامعون دون الخصم واما يلقى الخصوم بالصدر نحاف تكرير والطول للتذكير
والتعظيم لان التكرير خروج عن الخطبة ونسبة الصدر الى الكلام كنسبة التسجيع الى الاذان وللترنم الى ترنيمه مثل المتاع
لازم الى الترنم وكذلك من اراد من المعلمين للكتابة ان يحسن صور حروفه فانه يرسم بالخط او لا ثم يوسع الحروف
ويحسن الصدر في المدح والذم مثل قول القائل الحري ان تعجب الناس من فضيلة الموناين ثم يعرض بعده لك
في صدر قصائدهم وفصحهم وكذلك في المشورة ان يقول يا لواجب ان يكرم اهل الفضائل ثم يخلص منه الى الانسان
الذي يريد ان يذكره ويشير اليه ذكرا حسنا وفي المشاجرة الصالحة يقول الان قد حج السبيل الرأي وكما القول في العدو فقد
طال ما حمل من كلمك بالكلمة وتقديم الصدر لئلا يطول وليس الصدر مما تقدم الخطيب فيطول في المشورة المحاورات
الفهم لان يكون الامر قليل النظر في كل باب منها فيكون ترك التصدير فيه اولى لان التصدير انما هو من الامور
اما الحيل الخارجة عن الامر فوجد فائدتها هو على ما علمت وذلك متعلق بالمتكلم ان هي على نفسه وشاعر
ان يحمل الامر نفسه على الوجه المراد وذلك مثل ما ذكر من انطباع صفة الخصم والصدر فاما الشاكي فيحسن ان يستعمل
الصدر تفضيله وتشنيع خصمه واما المشتكي فانما يجب عليه ان يحمو ما طرح الجواب عن الشكاية في اول الامر ثم
يشرع ثم بعد ذلك في الحيل والتي يحتال ويقابل المادح يعني ان المتقدم المصدق يسرع لتعظيم الصنيع فان الترتيب
بالحيل التي المناقضة للصنيع او قد تم شاني بالحيلة واما الشاكي فلا بد من ان يصدر او يطول واما المستدرج السامع

فهو معرف لما يجب ان الانسان وكذلك ما يستجلس ويمكث به وبضد ذلك اخرى والبحث اما الحيلة
الظاهر يحسب بصورة الخير وحسن هيئة القرابة والمنزل وحسن المنظر فيحب ان يوهم كل ذلك فان كان البحث
ما نفعه ولم يكن من شأنه فلاه قرئ ان يصر على التصديق والسامع الاحمق المطيع للاستدراج منه للتصديق
فكذلك يجب ان يلطف ساعده بالتصدير الخالب للطلب والمدبر والمعظم واعلم ان الاصلاح بالمحسنات هذا
والقاعات الموحشات في الشكايات فمع سقوط الرونق الكامل كتصدير بعض الشاكين انك ستخلص عن قرب
متى تقول او يقول في المشورة قد كان من يعني يكم بالعمل ونحمد تصدون مثلي وهذه المصيبة لمثلي وعلى
اهل الحكم والتصديق من الاشياء التي انما يراد بها السامع لذلك ما صار اكثر الناس يستطيعون للتطويل ومن
ذلك انما فان النفوس من السامعين يشتاق الى الصريح لكن الامعان في التصدير والطالبة من الحسن والضعف
عن الموجود والمهم من التصريح مثل العبد الذين يسلكون في ما يحابون ما يطلب به دون ما يسأل ومع السامعين
نافع للاستدراج ولا سيما الخطبة ان اعتدت نحو الشكاة فليس تحتاج فيها الى كثير من التصدير لان اكثر هذا يكون في
الامر المشهور الملهم الذي لا يكون للسامع او الخصم عرف قدر الامر فيحتاج ان يقدره بالتصدير واما مقاومة
الشكاية فانه ان يقول لم يكن قوله وان يقول كان ولم يضر وانكاره كون ما يكن اصلا فهو على وجهين لانه اما
ان ينكره اصلا او ينكر كون جميع ما قال يقول ولا كل هذا وانكار الضرر على وجهين اما ان ينكره اصلا او يقول
لم يكن الضرر عظيما والقصاص انكاره وان يقول لم يكن قبيحا بل كان واجبا او يقول لم يكن انما كثر مقدار صحيح وهو
اخر ان يدعي الحق والزيادة ووجه اخر ان يقول هو اكثر الشكاية بالغرابة قد سكا في او شكا فلانا ولم يكن من ذلك
شيء وموضع اخر ان يقول كانت مني حسنة فما فعله وان كنت اسكت فقد كانت فيه مصلحة لك كالذي يجب
في مسه عري وجه التخلص ان يدعي سر مضمره يخالف الظاهر من الحال ونحو اخر ان يقال السر المسكوت ويحسنات مشكوره
فان هذا الوجه من الشكاية وقد يقال هذا مقال والدنيا دوار وان الصبر واحمد والمصير واما لا بالمنافع او منوا
ويقال المواساة فعلا مقدمات شكاية وهذه المقابلة هي ما للشاكين ونسبه الاهم الى الرويه والسعاية ثم يقال
ان السامي يعوج عند المسمى اليسير ايما عند الناس كثير او ان المتقدم ذكرهم من الشاكي فان المتقدم نحو الحكم
المصلحة ومن العدل والشاكي نحو الحكم المقدم ويحاول ان يصف الامر الحسن الذي هو الجود والاقتصاص هو الحمل

لما اراد ان يظهر و يوضح لعده ولكن لا على ذلك الفسق والترهيب بل مع شائبة مدح وربما كان الاقتصاص مخلوطا
غير حقيقي وربما كان مخلوطا بالحقيقي ولما كان الاقتصاص كالاسم للتصديق وكان شاملا احتاج ان يبحث في
الذهن اولا الى ان [illegible] فيه حقوق الترهيب [illegible] العرض فيه واكثر من الاسقاط
ولا احتاج الى الاقتصاص محل لان [illegible] وانما [illegible] الى [illegible] التصديق [illegible]
المطلوب ومثلا اذا كان يطلب في مدح [illegible] معروف [illegible] الناس [illegible] ومجهول [illegible]
فاذا وقع الاقتصاص قبل [illegible] لم [illegible] ليس عند الناس معرفة [illegible] حتى [illegible]
فاذا لم يحتج الى ذلك [illegible] الاحتياج الى الاقتصاص [illegible] الحاكم
[illegible]

[illegible]

وصدق عند النفس او لا يصدق عنده لو قول انك لحرج مغري بالاطالة او يقول انه لا موقف له اقول له واجب
من استعمالها بكيت فصل في السؤال الخطابي وفي خاتمة الكلام الخطابي وهو السادس عشر وفي الجواب فلنجمعها
الفصل فنذكر كيفية السؤال والجواب وكيفيته الذي به يعلم ان ليست الخطابة على السؤال عند المقدمات وقد عرفناك
هذا فيما سلف ولكن للسؤال فيها ايضا مواضع فمن ذلك السؤال عن الشيء الذي ان اجيب عنه سلم الخصم
شيء في خاص ما يقوله او ان اجيب ما كان او ذلك او ما يلزم عنه عند ان يعين فيما تشكك او بالعكس والثبات ان
يكون القايل والقائل لا يحتاج الا الطرف وان ذلك الطرف نفس الضمير الذي منه المطلوب كقولهم السوفسطائي على الدلالة
نعم او ان وصلح مع وخوله المتاع فان نعلم المخاطب ان الاخر اعترف به وسلمه وكما حسب نعم يوجد عليه صحيح انه اذ ان
بطل والا امل انقطاعه في هذا بان ذلك الجواب يلزمه تسليم وهو اعز من المطلوب وهذا نوع حيث لا يمكن المتكلم اثبات الشيء الا
من الخصم وايضا او عن ما يحسب جوابا فيه ما يحض ويصعب من منعه وايضا اذا كان السؤال او اوجد ومن حق المجيب
ان يفصل تفصيلا ليحصلا فاولا وسلم في الفصل اللازم وان مال الى التفصيل والتطويل وامل واوهم انه المجيب قد تبلد وسوس
فان المحمود للمطيعين للمفصلات انما يتفهم من الجواب كان جوابا وفصلا سلمهم او لا فاذا اتى المجيب عند السامع بما
لا يحسنه واجاب بالفصل قطع وان اخذ يفصل اوهم انه يعلن مجوا في الكلام والمنديات وقد ساق عليه المحال والمسايل
الخطابية ايضا قد يكون معلمات والحق يوجب ان المصدر موجبات تتوقف في امر المهمل والتوقف يوهم الاحتيال
للتخلص عند الالزام واوجب ان لا يكون السؤال المقصود وقد ساوى الاستدلال وعلى ما قيل في طرفها واما الجواب
فيجب ان يجري فيه مقابلة اعراض السائل وتسايره مثل في طرفها ويجب ان لا تسل من الهزل والاجابة بالجد للمقابلة المذكورة
في طرفها وقد يستعان بالهزل في اوقات الضرورة وبالمزاح وقد قيل في موضع اخر في المزاح وان الذي يليق بالكريم غير
غير الذي يليق بالخسيس وان الذي يليق بالكريم منه التعريض وهو تكميل المعنى دون التصريح ويجب ان يكون تيسرا الى تعظيم
نفسه وتحسين خصمه والصدر الى السامع الى المواضع والانواع والتعظيم والتصغير والالتفات والخلاصة
واخر الخطبة والمقدمات قد علمتها بما سلف في هذا الكتاب والذي يليق باخر الخطبة وهو الخاتمة ان يكون
منفصلا غير مخلوط بما قبله مثل الصدر وخصوصا في المشورات وهو ان يقول هذا هو الذي علمته وشهدتموه والحكم
الحكم كما قال بعضهم اقول قولي هذا واستغفر الله العظيم لي ولكم انه غفور رحيم

بسم الله الرحمن الرحيم

الفن التاسع من الجملة الاولى وهي المنطق فصل في الشعر مطلقا واصناف الصيغات الشعرية واصناف
الاشعار اليونانية نقول اولا ان الشعر هو كلام مخيل مؤلف من اقوال موزونة متساوية وعند العرب مقفاة ومعنى
كونها موزونة ان يكون لها عدد ايقاعي ومعنى كونها متساوية هو ان يكون كل قول منها مؤلفا من اقوال ايقاعية فان
عدد زمانه مساو لعدد زمان الاخر ومعنى كونها مقفاة هو ان يكون الحروف الذي يختم به كل قول منها واحدا ولا نظر
للمنطقي في شيء من ذلك الا في كونه كلاما مخيلا فان الوزن ينظر فيه اما بالتحقيق والكلية فصاحب علم الموسيقى واما
بالتجربة وبحسب المستعمل عند امة امة فصاحب علم العروض والتقفية ينظر فيها صاحب علم القوافي وانما ينظر المنطقي
في الشعر من حيث هو مخيل والمخيل هو الكلام الذي تذعن له النفس فتنبسط عن امور وتنقبض عن امور من غير روية وفكر
واختيار وبالجملة تنفعل له انفعالا نفسانيا غير فكري سواء كان القول مصدقا به او غير مصدق به فان كونه مصدقا به
غير كونه مخيلا او غير مخيل فانه قد يصدق بقول من الاقوال ولا ينفعل عنه فان قيل مرة اخرى وعلى هيئة اخرى انفعلت
النفس عنه طاعة للتخييل لا للتصديق فكثيرا ما يؤثر الانفعال ولا يحدث تصديقا وربما كان المتيقن كذبه مخيلا واذا كانت محاكاة الشيء بغيره تحرك النفس وهو كاذب
فلا عجب ان تكون صفة الشيء على ما هو عليه تحرك النفس وهو صادق بل ذلك اوجب لكن الناس اطوع للتخييل منهم للتصديق
وكثير منهم اذا سمع التصديقات استكرهها وهرب منها وللمحاكاة شيء من التعجيب ليس للصدق لان الصدق المشهور
كالمفروغ منه ولا طراءة له والصدق المجهول غير ملتفت اليه والقول الصادق اذا حرف عن العادة والحق به شيء تستانس
به النفس فربما افاد التصديق والتخييل معا وربما شغل التخييل عن الالتفات الى التصديق والشعور به والتخييل اذعان
والتصديق اذعان لكن التخييل اذعان للتعجب والالتذاذ بنفس القول والتصديق اذعان لقبول ان الشيء على ما قيل فيه فالتخييل
يفعله القول لما هو عليه والتصديق يفعله القول بما المقول فيه عليه اي يلتفت فيه الى جانب حال المقول فيه والشعر قد يقال
للتعجيب وحده وقد يقال للاغراض المدنية وعلى ذلك كانت الاشعار اليونانية والاغراض المدنية هي في احد اجناس
الامور الثلاثة اعني المشورية والمشاجرية والمنافرية ويشترك الخطابة والشعر في ذلك لكن الخطابة تستعمل التصديق
والشعر التخييل والتصديقات المظنونة محصورة متناهية يمكن ان توضع انواعها ومواضعها واما التخييلات والمحاكيات
فلا تحد وكيف والمحصور هو المشهور او القريب منه وكل ذلك مستحسن في المحاكاة المستبدع والاشعار التي تحمل القول

محصلا منها امور يتعلق بزمان القول وعدده وزمانه وهو الوزن ومنها امور يتعلق بالمسموع من القول ومنها امور
يتعلق بالمفهوم من القول ومنها امور بين المسموع والمفهوم وكل واحد من المتعجب بالمسموع او المفهوم هو على
وجهين لانه اما ان يكون من غير حيلة بل يكون نفس اللفظ فصيحا من غير صنعة فيه او يكون نفس المعنى غريبا من
غير صنعة فيه الا اوابد المعنى كالتوسل الذي فيه واما ان يكون التعجب منه صادرا عن حيلة في اللفظ او المعنى بحسب
البسائط او بحسب التركيب والحيلة المركبة في اللفظ مثل السجع ومشاكلة الوزن والترصيع والعلة والاشياء علت
في الخطابة وكل حيلة فانما تحدث فيه ما جرى الاعراب او السيرا ما مشاكلة او مثنى انه والمشاكلة اما تامة واما ناقصة
وكذلك المخالفة اما تامة واما ناقصة وجميع ذلك اما ان يكون بحسب اللفظ او بحسب المعنى والذي بحسب اللفظ فاما في الالفاظ
الناقصة الدلالات او القديمة الدلالات كالادوات والحروف التي هي مقاطع واما في الالفاظ الدالة البسيطة واما
في الالفاظ المركبة والذي بحسب المعنى فاما ان يكون بحسب بسائط المعاني واما ان يكون بحسب مركبات المعاني و
لنبدأ من القسم الاول فنقول ان الصنعات التي بحسب القسم الاول السهمقاطع تكرر في الاجزاء وحاتم الادوات
واما الصنعات التي بحسب القسم الثاني فالتي بالمشاكلة التامة فهو ان يكرر في البيت الفاظ بلفظ او بلفظ الجوهر
مخالفة التصريف والتي بالمشاكلة الناقصة فهو ان يكون معاربة الجوهر او يكون متقاربة الجوهر والتصريف ومثال الاول
العزو العز ومثال الثاني السهل والسهال ومثال الثالث والرابع العاره والعارف والعظم والعلم او الصالح والسابح او السابح
والسها وهذا هو المشاكل الذي في اللفظ بحسب ما هو لفظ وقد يكون ذلك في اللفظ بحسب المعنى وهو ان يكون
اللفظان اسما مترادفين او احدهما منقولا على مناسبة الاغراء او مجانسة واستعمل على غير ملك الجهة كالكوكب والنجم
وهذا فانه المعتاد او السهم والقوس سراويه الاثر العلوي واما الذي بحسب المخالفة فاوليس لفظان متخالفان اللفظ من
جهة المعطية فاذن ان خالف معناه وما خالف وهو المعنى الذي يكون الشعر ليكون الصنعة التي على هذا السبيل في
الكفا او المطبق احدهما على شيء والاخر على ضده او على ما ظن انه ضده او متنافرا او ما شاكل ضده مناسبة ووصل
به فعدل يستعمل على غير تلك الجهة كالسواد التي هي العربي والسامي او الرحمة وحلم وما جرى مجراه واما الصنعات
التي بحسب القسم الثالث فالتي منها بالمشاكلة فان يكون لفظ مركب على اجزاء وما البصر يرتد في الاجزاء
ويجمع فيها وجملة ما ذلك تركيبات في المركب تد تكابو فيه وبكون المركب شيئا من الالفاظ المتناسبة الصنعات التي

ذا لجر

في البسيط والتاره سلة والذي بحسب المخالفة والذي يكون فيه مخالفة ترتيب الاجزاء من حيث يولي مركبين اما
في اجزاء مشتركة فيها او اجزاء غير مشتركة فيها واما الصنعات التي بحسب القسم الرابع اما الذي بحسب المشاكلة التامة
فان يكرر في البيت معنى واحد باستعمالات مختلفة واما الذي بحسب المشاكلة الناقصة فان يكون هناك معان مفردة
متضادة او متناسبة كمعنى القوس والسهم ومعنى الاب والابن وقد يكون التناسب تشابه في النسبة وقد يكون
بحسب الاستعمال وقد يكون باشتراك في الحمل وقد يكون باشتراك في الاسم مثال الاول المثل والعقل مثال الثاني
القوس والسهم مثال الثالث الطول والعرض مثال الرابع الشمس والمطر وربما صرح بسبب المشاركة وربما لم
يصرح واذا صرح فربما كان بحسب الامر في نفسه وربما كان بحسب الوضع والمخالفة اما تامة في الاضداد وما يجري مجراها
واما ناقصة وهي بين شيء ونظيره او مناسب ضده ومن الطرفي ضدين او مناسبتهما وربما كانت المخالفة
لسبب مذكور وربما كانت في نفس الامر واما الذي بحسب القسم الخامس فاما في المشاكلة فان معنى مركب من معان
وافراده مشاكل لمركبها او مشتركان في الاجزاء واما الذي بالمخالفة فان يخالف المركب المرجب بعد الشركة في
الاجزاء او يخالف مشتركة في الاجزاء او يفصل في هذه القسمة كقولهم اما كذا وكذا واما كذا وكذا او الجمع والتفريق كقولهم انت وفلان
وفلان يحسن لكن انت تجاوره وذلك بالمرعاة وجميع الحيلة لتحصيل المعان كقولهم رحى ومنى رحى العاقبة وحشي الصوت
فهذه هي هذه الصنعات الشعرية على سبيل الاختصار واليونانيون كانت لهم اغراض محدودة يقولون فيها الشعر وكانوا
يخصون كل غرض بوزن على حدة وكانوا يسمون كل وزن باسم على حدة فمن ذلك نوع من الشعر يسمى طراغوذيا وله وزن
طريف لذيذ يتضمن ذكر الخير والاخيار والمناقب الانسانية ثم يضاف جميع ذلك الى رئيس ما يمدحه وكانت الملوك
فيهم يغنى بين ايديهم بهذا الوزن وربما زادوا فيه نغمات عند موت الملوك للنياحة والمرثية ومنه نوع يسمى ديثرمبي وهو
مثل طراغوذيا الا انه لا يخص به مدح انسان معين واحد وانما يعم الاخيار على الاطلاق ومنه نوع يسمى قوموذيا وهو نوع
يذكر فيه الشرور والرذائل والاهاجي وربما زادوا فيه نغمات يذكر والقبائح التي يشترك فيها الناس وسائر
الحيوانات ومنه نوع يسمى ايامبو وهو نوع يذكر فيه المشهورات والامثال المتعارفة في كل فن وكان شكل المجادل
وذكر الحروب والحث عليها وفي معاني الغضب والضجر ومنه نوع يسمى دراماطا وهو نوع مثل ايامبو الا انه يراد به
انسان مخصوص او اناس معلومون ومنه نوع يسمى ديثرامبو وهو نوع كان يستعمله اصحاب النواميس في تهويل المعاد

ديثرمبي
قوموذيا

ايامبو

وهو

على النفوس الشريرة ومنه نوع يسمى ايمى وهو نوع ممزوج يتضمن الاقاويل المطربة لجودتها او لعذوبتها ومنه نوع يسمى امفى ونطوريقى ومنه نوع كان يستعمل في السياسة والنواميس واخبار الملوك ومنه نوع يسمى ساطورى اخترعه
نوع احدثه الموسيقاريون خاصة في العادة والمحلين المعروفين به وزعموا انه يحدث في الحيوان حركات خارجة عن
العادة ومنه نوع يسمى مومو وكان يذكر فيه الشعر المستحسن والردى ويتشبه كل بما يجانسه ومنه نوع يسمى ايمى اماسار
واحدث ابندقليس وحكم فيه على العلم الطبيعى وغيره ومنه نوع اموسيقى وهو نوع ملون ضد اموسيقى
لا يمدحه في غيره

فصل في اصناف الاغراض الكلية والمحاكات الكلية التي للشعر

والان فانا نفرض غرض الذى امكنا فهمه من التعليم الاول اذ اكثر ما فيه اقتصاص اشعار ورسوم كانت خاصة بهم ومتعارفة بينهم
تعارفهم اياها عن شرحها وبسطها وكانت لهم كما لهم انواع معدودة للشعر في اغراض محدودة ويخص كل غرض
وزن وكانت لهم عادات في كل نوع خاصة بهم كما للعرب من عادة ذكر الديار والغزل وذكر الفيافى وغير ذلك فيجب
ان يكون هذا معلوما مفروضا فنقول قال اما الكلام في الشعر وانواع الشعر وخاصة كل واحد منها ووجه اجادة قرض
الامثال والخرافات الشعرية وهي الاقاويل المخيلة واما اجزاء كل نوع بكميته وكيفيته فنقول فيه ان كل مثل وخرافة
فاما ان يكون على سبيل تشبيه بآخر واما على سبيل اخذ الشيء نفسه لا على ما هو عليه بل على سبيل التبديل وهو الاستعارة
والمجاز واما على التركيب منهما فان المحاكاة كشىء طبيعى للانسان والمحاكاة هو ايراد مثل الشيء وليس هو هو وذلك كما
يحاكى الحيوان الطبيعى بصورة هو في الظاهر كالطبيعى وكذلك يتشبه بعض الناس في احواله ببعض ويحاكى بعضهم بعضا ويحاكون
غيرهم فمن ذلك ما يصدر عن صناعة ومن ذلك ما يتبع العادة والصناعة ومن ذلك ما يكون بفعل ومن ذلك ما يكون بقول
والشعر من جملة ما يخيل ويحاكى باشياء ثلثة باللحن الذى يتنغم به فان اللحن يؤثر في النفس تاثيرا لا يرتاب به ولكل غرض لحن
يليق به بحسب جزالته او لينه او توسطه وبذلك التاثير تصير النفس محاكية في نفسها لحزن او غضب او غير ذلك
وبالكلام نفسه اذا كان مخيلا محاكيا وبالوزن فان من الاوزان ما يطيش ومنها ما يوقر وربما اجتمعت هذه كلها وربما
انفرد الوزن والكلام المخيل فان هذه الاشياء قد يفترق بعضها من بعض وذلك ان اللحن المركب من نغم متفقة ومن
ايقاع قد يوجد في المعازف والمزامير واللحن المفرد الذى لا ايقاع فيه قد يوجد في المزامير المرسلة التي لا يوقع عليها الاصابع
اذا سويت مناسبة والايقاع الذى لا لحن فيه قد يوجد في الرقص ولذلك فان الرقص يكاد حسنها يعارضه اللحن لاماه

حتى يوثر في النفس وقد يكون اقاويل منثورة مخيلة وقد يكون اوزان غير مخيلة لانها ساذجة بلا قول وانما يوجد الشعر
بان يجتمع فيه القول المخيل والوزن فان الاقاويل الموزونة التي عملها سقراط ومن الفلاسفة ومنهم سقراط المعدود
انما يوزن من البسائط المؤلفة من اربعة عشر رجلا واما يوزن المؤلف من ستة عشر رجلا وغير ذلك وكذلك
التي ليست الا مقتصرة اشعارا ولكن اقوالا اشبه بالاشعار وكالكلام الذى وزنه انبادقليس جعله في الطبيعيات
فان ذلك ليس فيه من الشعر الا الوزن ولا مشاركة بين انبادقليس وهوميروس الا في الوزن واما ما وقع عليه
الوزن من كلام انبادقليس فالاقوال الطبيعية لو ما تقع عليه الوزن من كلام اوميروس فالاقوال الشعرية ولذلك ليس كلام انبادقليس
شعرا ولذلك من نظم كلاما ليس من وزن واحد بل كل فن منه وزن اخر فليس ذلك شعرا ومن الشعر ما
من فصول ومعنى يتضمن ذوى الانتحاء وعلى ... شعرهم المسمى ديثوراميى والمقتصر منه من الشعر كان يمدح مثلا انسان
بعينه او طائفة بعينها بل الاخيار على الاطلاق وكان يولف من نحو عشرين رجلا وهي المقاطع وكذلك كان
شعرهم الذى يستعمله اصحاب الشرائع في تهويل المعاد وعلى النفوس الشريرة وانما المقتصر منه مثلا وطراغودى وكذلك كان
يعمل طراغوذيا وهو المديح الذى يقصد به انسان حى او ميت وكانوا يغنون به غناء قاعدا وكانوا يقصدون فيه ذكر
فيه الفضائل والمحاسن ثم ينسبونها الى واحد فان كان ميتا زادوا في طول النغمات وفي لحن يسمع نوح على انها نوح
ونياحة واما قوموذيا وهو ضرب من الشعر يهجى به ويخلط بالطنز والسخرية والمقصود به انسان وهو يخالف طراغوذيا
لسعة ان طراغوذيا ليس ان يجمع اسباب المحاكاة كلها من اللحن والنظم ووقوعها الا يحسن فيه البلعى الا الطرح
لا يلائمه اللحن وكل محاكاة فاما ان يقصد بها التحسين واما ان يقصد بها التقبيح فان الشيء انما يحاكى ليحسن او يقبح
والشعر اليونانى انما كان يقصد فيه في اكثر الامر محاكاة الافعال والاحوال لا غير واما الذوات فلم يكونوا يشتغلون
بمحاكاتها اصلا كاشتغال العرب فان العرب كانت تقول الشعر لوجهين احدهما ليؤثر في النفس امرا من الامور بعينه
نحو فعل او انفعال والثاني للعجب فقط فكانت يشبه كل شيء ليعجب بحسن التشبيه واما اليونانيون فكانوا يقصدون ان يحثوا
بالقول على فعل او يردعوا بالقول عن فعل وتارة كانوا يفعلون ذلك على سبيل الخطابة وتارة على سبيل الشعر فلذلك
كانت المحاكاة الشعرية عندهم مقصورة على الافعال والاحوال وعلى الذوات من حيث انها لها تلك الافعال والاحوال
وكل فعل اما قبيح واما جميل ولما اعتادوا محاكاة الافعال اضطرهم الى محاكاتها التشبيه الصرف لا للتحسين والتقبيح

تشبيهاً ومحاكاة كان يعتمد المشبه بهم تحرى التحسين او التقبيح وبالجملة المدح او الذم وكانوا يفعلون فعل المصورين فان المصورين
يصورون الملك بصورة حسنة ويصورون الشيطان بصورة قبيحة وكذلك من حاول من المصورين ان يصور الاحوال
الانفعالية كالصور [illegible] في حال الغضب والرحمة فانهم يصورون الغضب بصورة قبيحة ويصورون الرحمة بصورة
حسنة وقد كان من الشعراء من يقصد المحاكاة من اجل الفضيلة وان لم يكن هناك مدح او ذم بل المطابقة فقط فظاهر ان
فصول التقسيم ثلثة التحسين والتقبيح والمطابقة وان ذلك ليس في الالحان الساذجة ولا في الايقاعات الساذجة
لا في الايقاع الساذج بل في الكلام والمطابقة فصل ثالث يمكن ان يمال بها الى قبح وان يمال بها الى حسن فكانها محاكاة
معتدلة [illegible] النفس الضعيفة بوثبة الاسد فان هذه مطابقة يمكن ان يمال بها الى الجانبين فيقال وثوب الاسد
الظالم او وثبة الاسد المقدام فالاول يكون منهما كالذم والثاني يكون كالمدح فالمطابقة تستحيل الى تحسين
او تقبيح [illegible] على حالها [illegible] كانت مطابقة فقط [illegible] كل واحد من المحاكيات
الثلث انما هو على الوجوه الثلثة المذكورة [illegible] بعض الشعراء اليونانيين [illegible] كان يحاكي الفضائل
في اكثر الامر فقط وبعضهم يحاكي كليهما اعني الفضائل والقبائح ثم ذكر عادات كانت للملوك في ذلك [illegible]
المحاكيات [illegible] الاعراض [illegible] **فصل في وجه ابتداء**
الشعر واصنافه ان السبب المولد للشعر في قوة النفس الانسانية شيئان احدهما الالتذاذ بالمحاكاة واستعمالها
منذ الصبا وبها يفارق الناس الحيوانات العجم من جهة ان الانسان اقوى على المحاكاة من سائر الحيوان فان بعضها
لا محاكاة فيه اصلاً وبعضها فيه محاكاة يسيرة [illegible]
والمحاكاة التي في الناس فائدة وذلك في الاشارة التي تحاكي بها المعاني فيقوم مقام التعليم ويقع موقع سائر
الامور المتقدمة على التعليم حتى ان الاشارة اذا قرنت الى العبارة اوقعت المعنى في النفس ايقاعاً جليلاً وذلك لان
النفس [illegible] بالمحاكاة فيكون ذلك سبباً لان يقع عندها الامر فضل موقع والدليل على فرحهم بالمحاكاة انهم
يسرون بتامل الصور المنقوشة للحيوانات الكريهة والمتقزز منها ولو شاهدوها انفسها لتنقزوا عنها فيكون
المفرح ليس تلك الصورة ولا المنقوش بل كونها محاكاة [illegible] ولهذا السبب ما صار التعلم
لذيذاً لا الى الفلاسفة فقط بل الى الجمهور لما في التعلم من المحاكاة ولان التعلم تصور ما للامر [illegible]

[illegible] فرح الناس بالصور المنقوشة بعد ان يكونوا قد احسوا [illegible] فان لم يكن احسوا [illegible] لم يتم لهم
[illegible] قريباً مما [illegible] كيفية النقش في كيفيته ووضعه وما يجري مجراه والسبب الثاني
حب الناس للتاليف المتفق والالحان طبعاً ثم قد وجدت الاوزان مناسبة للالحان فمالت اليها الانفس
واوجدتها فمن هاتين العلتين تولدت الشعرية وجعلت تنمو يسيراً تابعة للطباع واكثر تولدها عن المطبوعين الذين
يرتجلون الشعر طبعاً وانبعثت الشعرية منهم بحسب غريزة كل واحد منهم وقريحته في خاصته وبحسب خلقه وعادته فمن
كان منهم اعف مال الى المحاكاة بالافعال الجميلة وبالاشكالها ومن كان منهم اخس نفساً مال الى الهجاء وذلك حين هجوا
الاشرار [illegible] الى ذكر المحاسن والممادح [illegible] فان
من قال [illegible] لم يكن تاثير ذلك في النفس تاثيره لو قال [illegible] حلاله وحسن حال
قال وانه ليس لنا [illegible] ذكر الفضائل [illegible] اوميرس [illegible] الكلام في ذكر الفضائل [illegible]
ان يكون [illegible] الشعر بالفضائل ولكن اوميرس هو الاول والمبدا ومثال اشعار المتقدمين من الهجاء
قول بعضهم [illegible] وما يجري مجرى ذلك مما كان في الاشعار المعروفة
[illegible] والمطاردات [illegible] من غير ان [illegible] انسان بعينه وهو وزن
[illegible] وكان يستعمله شعراء [illegible] ثم ان اوميرس وان كان اول من قال طراغوذيا [illegible]
[illegible] الكلام في الفضائل [illegible] وهي معنى [illegible] انسان
[illegible] من الناس باعيانهم [illegible] ان كل واحد منهما
اتم من [illegible] اشد [illegible] ذلك [illegible]
[illegible] التي كانت انها من نوع الى نوع ان تفصل طراغوذيا [illegible]
فان طراغوذيا [illegible] من الاشعار [illegible] عند الاوائل
[illegible] الى الآن [illegible] ثم لم يزل حتى كملت [illegible] وزيادات كانت تلحق
[illegible] الكلام [illegible] حتى صار
[illegible] من حسب اللفظ والآخر من حسب [illegible]

ذلك بالالحان مثل قيام الطراغوذيات التي ما بقيت عند المغنين والرقاصين وهو الذي يرسم المجانة ويشبه بمعنى
المحاورة والمشاجرة كما هو في قطاغورس وسوفوقليس ووضع الالحان التي يتغنى بها في المحافل على سبيل الهزل والنطق
وكان ذلك قليلا لسيرانيا فيما سلف ثم انه لما ساغ من عمل ساطوريقي من العدد ساطوريقي من رباعيات ما سموه ايامبو
ساطوريقي في غير الهزل وتنقل الى الجد وكثر العدد وطن ان الرباعيات هي الاوزان العصرية التي يكون كل بيت منها
من اربع قواعد وكل مصراع من قاعدتين فيشبه كتاب الفص الى الترجمة التي دلت على ان الرباعيات هي التي
تضاعف الوزن فيها اربع مرار بل الترجمة الصحيحة ما تخالف ذلك فان ذلك الفصل دال على ان يوجد الرباعية تجد فيه بسبب
الرقص المسمى ساطوريقا والاقدم من الاشعار هو الاخص والمستعمل الرقص هو الاخف قال وانما سمي هذا النوع ساطوريقي
لان الطباع تسوق الى هذا النوع من القول وذلك النوع من الوزن وخصوصا فيما كانت الامم تستعمل في زمانهم
وان هي فيكون في كل جزء من اجزاء الشعر الموزون وزن هو قال والدليل على ان ذلك طبيعي ان الناس عند
المحاورات والمنازعات ربما اداركلامهم الى منه طبيعي اريجا الا المسجع مصراع منه وهي مسد ارجل واما تمام الوزن فعلى
ما بعث اليه القريحة بتمامه وانما يقع المنازعون في ذلك اذا اخرجوا في المنازعات عن الطريق الملائم للحق وعند ما
عند المرجم الشجرة والا فان العدول من المبتدأ الى الكلام العالي الطبقة والتي يقع فيها اجزاء هي كثيرة باد ره هو في
الاكثر بسبب المرض لان نسبة المسن ولا شك في ان الناس يعبوا العبا شديدا حتى يعبوا عادات المرضين في اي
واحد من انواع الكلام والعوموذيا ربما المحاكاة التي هي شديدة والتره لي وليس بكل ما هو شر ولكن بالجنس
من الشر الذي يستحسن ويكون المقصود به الاستهزاء والاستخفاف وكان عوموذيا نوعا من الاستهزاء والهزل حكاية
صغاره واستقراء واستهزاء من غير ان يقرن به ومن غير الم مثل كل المحكي بمانسبة في ذلك في وجه المستهزء به
فقد عامل محتسبا للطرب من احتياج ملها او هنات فيها القبيح لانه يحتاج ان يعرض البسط الطبيعي الى سماعه والكلام
يقصد قصد المحاورة بما يعبر عن اعتقاد وكله مثلا لاديه واظهار اصرار عليه ولذلك في وجه السكن يحتاج المستهزي
والمسائلات المملوءة عن الدلالة لا قم لا لكنه في الغضب فان الغضب محتسبة مركبة من حدة مع قوة صارمة ومن حميع واما المستهزي
فيمتد نسبته المنبسط والفرح دون السمض المعنوم والمبادي قال فاما مبدأ الامر في حدوث طراغوذيا وما يوجد به
وامر مشهور لا يحوج الى شرح واما قوموذيا فلم يكن من الامور التي يكترث ان يعنى بها اهل العناية واول ما حصل

والرواية عنه مع الجهل فيه وليس يبتدأ بها وكيفية تولدها وذلك ان المغنين والرقاصين لما اوتوا لهم ملك
اعموس ان يستعملوا القوموذيا بعد بحر ما ايديهم عليهم كانوا يستعملون مساكرعونه بارادة منهم مما ليس له قانون
سعري صحيح ولم يكن بحسبهم والفرق بينهم من يستعمل اشكال الاموال المسومة حتى كانوا اصنافا وفنون شعر او يكسونه
نغما والحانا وكانوا يقتصرون على بعض الوجوه والمورد من الاقاويل العديمة او من جهة الاستعارة اضافة الا انها
بالوجوه والمكان امثال هو لا يحصون المعروفة بالقوة مودمانى ومنهم تكلف يكون حالهم في كلمن يسند هو موديالى
من بعدهم فصل في مناسبة مقادير الاشياء مع الاغراض وخصوصا في طراغوديا وبيان اجزاء الطراغوديا
ان افاذوا الخرافات هي اعتبار بالمثالات دون الالحان فلذلك لم يكثروا في الاحتراز عن الطويلة فان هو من الاوزن
لم يسلطوا على بلاد من بلادهم واراد وان يتداركوا الامثال والخرافات ولذلك رفضوا الا ما شوا العصر والاوزن
اي وهو اشد الى القصر فانه من ستة عشر رجلا يسمونه طراغوذيا وزاد طولا وهو نوع من الشعر يذكر فيه الاقاويل
الطربة المفرحة الموثقة وهو انسانا ومذموما وربما استعملت السوربات والعطايات ويبقى ان يكون الوزن بسيطا
اي من ايقاع بسيط فان ذلك ان وقع مثل المطربة يكون من ايقاع ولكن الاوزان البسيطة موضوعة لوجبات مختلفة
لكل شيء بحسبه واما سوى ذلك من الوزن من عكاو وبعض الناس يحمد هذا الوزن في الطول بالمستعملة مدة يوم واحد لكن
الى مع ذلك لم يحد وحد ذوي الحكمة الى مقدار لا يحاوز ولذلك اختلفت عندهم فان لكنه وان كان حد الشعر
في التمثيل في اجزاء الزمان فقد كان الطراغوذيا في التقدم على المثال المذكور وكذلك القول في اي وقت كان اجزاء
اي طراغوذيا وفقد كان بعضها المشترك بينها وبعضها ما يخص الطراغوذيا حتى يكون اجزاء اخر والمشترك
واما ما يخص الطراغوذيا فان ليس كل ما يصلح الطراغوذيا ما يصلح لا في واما المسند المسافات والعلوم ما يثبت فهو
القول فيها فان المدح ومما يحاكي بها الفضائل اولى بالقصد من المحاكاة الاستهزاء والهجو الطراغوذيا والقول في الطراغوذيا
هي محاكاة وفعل كامل الفضيلة عالي المرتبة بقول ملائم جدا لا يخص واحدا واحدا من الاجزاء في الجزء الا من جهة الملكة
بل من جهة الفضل محاكاة ينفعل بها الانفس رحمة وتقوى وهذا الحد من حد امر طراغوذيا وما يعانيه يتحمل على انه
ذكر في الفضائل الرفيعة كلها كلام موزون لذيذ على جهة يميل الانفس الى الرحمة والتقوى ويكون محاكاتها للافعال
لان الفضائل والملكات بعيدة عن التخيل واما المشهورون من اهل هو الفعل فاما فيكون طراغوذيا مقصد فيه الاصل فيه

الانفعال ان يحمل النفس بايقاع اخر واتفاق لهم لعبتهم اللحن ويحمل له من جهة الجهة الايقاع زائدة على النوع او زائدة في
نفسه وقد يعملون عند انشاد طراغوذيا اللحن امورا اخرى من الاشارات والاخذ بالوجوه تتم بها المحاكاة ول
اجزاء الطراغوذيا ما هو المقصود من المعاني المستعملة والوجوه ذات الرونق ثم حتى عليها اللحن والقول فانهم انما كانوا يكون
باجتماع هذه ومعنى القول اللفظ الموزون واما معنى اللحن فالقوة التي يظهر لنا كيفية ما الشعر كلية المعنى ومعنى القوة
هو ان التلحين والغناء الملائم لكل غرض هو مبدأ تحريك النفس الى جهة المعنى يحسن له معاطيه ويكون فيه عون
على التقدير ولان التلحين معلوم مستقر بالافعال التي لها معان اذ اعلن ان الحدود صح التنعم علامة بعضها من الاحوال
المستقيمة مع الهيئة والعمل علامة اخرى وكذلك امر الالحان علامة احوال احوالا ويكون من الالحان في امور مستحدثة
لها عند ناس متشددون ويعصون على النسبة التي ينظر ان يكون عليها صاحب ذلك الخلق وذلك الاعتقاد والذي يصدر
عنه ذلك العقل ولذلك تعالى انه انشد كانه واحد ممن له ذلك المعنى في نفسه او واحد شانه ان يصير بتلك الحال
ونحو جهات المحدث يحاول ان يميل على نحو كمن يتكلم كلام محق او من يتكلم كلام مرتاب وليس لصناعات الا والقسم صورتين
ويكون الكلام الخرافي الذي يعرض المستنبط محاكاة وعلى هذه الوجوه في الخرافة هو تركيب الامور والاخلاق حيث
ملائمة والشعر او الموجود منهم ويكون كل متشدد هو كواحد من المطبوعين من اعتقاد وهم لهذا خاصة وان نزل حقا
معنى ان يظهر جدا او نظرا مع ذلك بعينه وقد فهم فانه يحسن متصلا بعرض معنى معقول عبارة كالمسيرة وهو
بعينه من يعرض عنه والظاهر انه تشديد العظم في وقوعه والبحث لما يورد به عنه وكان للمحاكاة على الاطلاق امر اشلى
التشبيه والاقتصاص والتصديق والخاتمة لذلك كان القول الشعري مشتملا على اجزاء او اجزاء الطراغوذيا علامة
مشتملة على الاقوال الشعرية الطراغوذية والمعاني التي حيث العادة وعليها بها والوزن والحكم والراي والتدبير
والتبيين والبحث والطرائق اللحن فاما الوزن والخرافة واللحن فهي عند جامع المحاكاة واما العبارة والاعتقاد والنظر
فهو الذي يتقدم المحاكاة فيكون الخرافة الالحان لا اخذ بها محاكي والباقي ما يحاكي ثم كل واحد منها عند اقسام
ويكون المحاكي احدها والثلثة والمحاكي به احد تلك الثلثة والمحاكى اما العبارة الحميدة والراي الصواب
فكلام لا بد منه واما النظر فهو كالاحتجاج والاماء لصواب كل واحد من العادة والخرافة ويؤدي الوزن واللحن
وكذلك الاداء لصوات الاعتقاد ويؤدي الوزن واللحن واعظم الامور التي بها تقوم طراغوذيا هو تركيب الامور

ليس هو محاكاة الناس انفسهم بل لعاداتهم وافعالهم وجهة حياتهم وسعاداتهم والكلام فيه في الانفعال اكثر من
الكلام فيه في الاخلاق ولو ذكر الاخلاق ذكر والافعال فلذلك لم يذكروا الاخلاق في الاقسام بل ذكروا
العادات لتشتمل على الافعال والاخلاق ولم يشتمل على ظاهر الشعر ما لو عمل الاخلاق لكان ذلك لاجل الافعال
ثم يحتاج في طراغوذيا الاخلاق غير ضروري فيه وكم من طراغوذيات كانت اشعر مدا والها الصنعان فيما
منهم ذكر فيها الافعال والاعظم معها من الاخلاق وليس كل انسان شعر بان الفضيلة هي الخلق بل الظن ان
الفضيلة هي الافعال وكثير من المصنفين في الفضائل والشاعرين فيها لم يعرضوا للاخلاق بل انما يعرضون لها
علما وان كان الغرض للمراتب والعادات والمعاملات وغيرها وجمعها في الطراغوذيات مما قد سبق اليه
اولوهم وقصر عنه من خلف ووقع في زمان المعلم الاول وكان المتاخرون لم يكونوا يعملون بالحقيقة طراغوذيا بل
تمكنا من هذه الاشياء التي هي النسبة الكاملة لطراغوذيا فان المعمول عندما كانت مهانة اغاث اقبح
وكان سائرها يقوم به الطراغوذيا هو جودة فيه وكان مؤثرا هو باقي النفس حتى كان يعري المصابين ويسلي المغمومين
واجزاء الخرافة هي ان الاستعمال وهو الانتقال من ضد الى ضد وهو قريب من الذي يسمى في زماننا مطابقة ولكنه
كان يستعمل في طراغوذيا بان ينتقلوا من حالة جميلة الى حالة جميلة بالتدريج بان يقبح الحالة الغير الجميلة
لحسن بعدها الجميلة وهذا مثل الحث والتوبيخ والشعر والاخر الثاني الدلالة وهو ان تقصد الحالة الجميلة بالحسن لا من
جهة تقبيح مقابلها وكان القدماء من شعرائهم على هذا القديم على الوزن واللحن وكان المتاخرون على اجادة
الوزن واللحن اقدر منهم على حسن التخييل وعلى الخرافة فالاصل والمبدأ هو الخرافة ثم من بعده استعمالها في
العادات على ان يقع مقارنا من الامر حتى يحسن به المحاكاة فان المحاكاة هي المفرحة والدليل على ذلك انك لا
تفرح بالانسان ولا بالاصنام ويفرح بالصنم المنقوش وان منع الفادة في مصوره ويزيد ما يفرح الصورة منقوشة محاكية
ولاجل ذلك استعملت الامثال والقصص والثالث من الامر هو الراي فان الراي ابعد من العادات الى التخييل
فان التخييل بعيد نحو بعض النفس وبسطه وذلك كما لا يشتاق ان يفعل في اكثر الامر وكان الكلام الراي المحمود عندهم
هو ما اقتدر به على محاكاة الراي وهو القول المطابق للموجود على احسن ما يكون وبالجملة فان الاولين انما كانوا
يقررون الاعتقادات في النفوس بالتخييل الشعري ثم نشأت الخطابة بعد ذلك فراموا تقرير الاعتقادات في النفوس

بالاتباع وكلاهما متعلق بالقول ونفارق القول في الراي المقبول في العادة والخلق ان احدهما بحث على ارادة والآخر
بحث على راي في ان شيئا موجود او غير موجود ولا يتعرض في الدعوة الى ارادة او الهرب منه ثم لا يكون العادة والخلق
متعلقان ان شيئا موجود او غير موجود ولا يتعرض فيه الدعوة الى ارادة او الى الهرب منه الا اذا ذكر الاحق في
الامر العادي ذكر للطلب او للهرب منه واما الراي فانما هو في الوجود او اللاوجود وخطا او على نحو الرابع المقابلة ثم
ان يحمل للغرض المفسر وربما اطول به ويكون ذلك الوزن متناسبا اياه وان يكون العبارات الموازنة لذلك الوزن
تمس ... شي واحد يليق به الطي في عرض وفي عرض اخر يليق به التصلق وهما فعلان متعلقان بالاتباع ...
وبعد الراي فالتلحين وهو اعظم كل شي واشده تاثيرا في النفس واما النظر والاصلاح فهو الذي يعرض في النفس حال
المعقول ووجوب صوابه حتى يسلي عن الغم ويفعل الانفعال المقصود في طراغوذيا ولا يكون عنهما ... في التصديق المذكور
في كتاب الخطابة فان ذلك غير مناسب للشعر وليس طراغوذيا مبنيا على المحاورة والمناظرة ولا على سبيل الاحتجاج
والفضائل على درجة من درجة الشعر فان الصناعة قصد الالات التي بها تقع المحاكاة وان فاتت فيها والشعر ...
على تلك المقاصد والصانع الذي يحدث ... ان اصول المحسنات ماخوذة من الخطابة على ما علمت ...
ومواضع علم التصرف فيها بحسب انه اصل هو الشعر وخصوصا طراغوذيا فصل في حسن ترتيب الشعر وخصوصا طراغوذيا
وفي اجزاء الكلام الطويل الجزائي في طراغوذيا واما حسن قوام الامور التي يحتاج ان توجد في الاشعار فينبغي ان
نتكلم فيه فان ذلك معظم طراغوذيا والحكم منه واعلى مرتبة فان طراغوذيا ايضا يجب ان يكون كاملة تامة من
المحاكاة وان يعظم الامر الذي يقصده فان هذه المعاني قد يطول نحو الامر ... من غير الدقة والعناية والشدة و
استعمال طراغوذيا ... بحسب التعظيم والكمال المحصل وكل تام وكل له مبدأ ووسط وآخر والوسط مع وقبل
والمبدأ اصل وليس يجب ان يكون مع وآخر مع وليس يجب ان يكون مع والآخر مع وليس يجب ان يكون قبل
شي والجزء الفاضل هو الوسط وان كان من جهة المرتبة قد يكون احد ولذلك فان التمثيل للمقدم من انه ...
... في ... الناس ... والحيوان ...
وكل امر جيد حاصله كيف فهو الذي لا يركب منه شي بل يركب هو من الاطراف ... ويكفي ان يكون
المتوسط حاصلا لانه وسط في المرتبة فقط بل يجب ان يكون وسطا في العظم فان المقدار الفاضل هو الوسط في العظم

يجب ان يكون اجزاء الطراغوذيا التي المتوسطة في العظم وكذلك فان الحيوان الصغير ليس بشي والعظيم المفرط العظم
الكل ... والوسط ... ويكون ... ان لا يمكن ان
ولا ... ان ... والقرب ... المتوسط هو السهل في الاول والسهل الجزء ... كذلك يجب ان
يكون الطول في الخرافات محصلا بما يمكن ان ينضبط في الذكر ... طول الاتفاق ... التي ... والتصديقات
التي للصناعة الخطابية فان ذلك غير محصل ولا محدود بل بحسب ... المعاني ... طراغوذيا ... يحصل
الطول والوزن ولو كان مما يكون بالحد ... ولكانت ... لكن ... الا ان ... لها
وقت محدود ... ان ... طول ... الى حد ... وصفات
الى ان يكون ... الطول ... ان يكون ... التي ... اسماء ...
محدودة والاقرب ... الكلام ... التصد في طراغوذيا ... الشي
... فان الواحد ... وكذلك ... الواحد ... وكذلك ... الجزئي ...
... ان يكون الشي واحد ... النوع ... احد ... واحوال ... ومن
... الشك ... في كون الواحد ... الفعل ... ولا ... فعال و
... ان يكون الكلام محدود من جهة اللفظ كذلك يجب ان يكون محدودا من جهة المعنى
ويكون ... من المعاني ... العرض ... الى احوال ... الطويل فيه ... بعض
من ... فانه كان ... الواحب ...
الفضل ... فان كل ... والواحب ... فان كل ...
... الواحب ... محدود ... في شعر
... من احوال ... الالات ... والمعضودة ...
من الكيفيات الا المتعلق بالعرض ... ان يكون ... الشعر على ... الصنف ان يكون ...
اولى ... وسط ... ويكون الجزء الافضل في الاوسط فان يكون ... وان يكون المقصود محدود والاشد
والاحفظ ... الوزن ... يكون ... الوزن ... الذي حقيقته

الترجيب او ازال عنه الترجيب لم تفعل فعله وذلك لانه انما تفعل الشكل ويكون الشكل سيما محفوظا بالاجزاء ولا يكون
كلاحقه الا ان يكون الجزء الذي للشكل واعلم ان المحاكاة التي تكون بالامثال والقصص ليس هو من الشعر في شيء
انما يعرض لما يكون ممكنا في الامور موجودا ولما وجد ودخل في الضرورة وانما كان يكون ذلك لو كان الفرق
بين الخرافات والمحاكيات الوزن فقط وليس كذلك بل يحتاج الى ان يكون الكلام مسددا نحو امر وجد او لم
يوجد وليس الفرق بين كتاب منثور ومنظوم احدهما شعر والاخر فيه مثل ما في كليلة ودمنة وليس شعرا بسبب
الوزن فقط حتى لو لم يكن لما ان شاكل كليلة ودمنة وزن صار ناقصا لا يفعل فعله بل هو يفعل فعله من افادة الاراء
التي هي نتائج [illegible] الى امور ليس لها وجود وان لم توزن وذلك لان الشعر انما المراد فيه
التخييل لا افادة الاراء فان فات الوزن نقص التخييل واما الاخر فالغرض فيه افادة [illegible] وذلك تطيل الحاجة
الى الموزون [illegible] والاخر يتكلم فيما يوجد في القول فقط ولهذا صار الشعر اكثر [illegible]
[illegible] الكلام الاخر لانه اشد [illegible] والحكم بالحكم الكلي واما ذلك النوع من الكلام فانما القول في [illegible]
على انه [illegible] وكون ذلك الواحد احدا [illegible] مقطوعا [illegible] في [illegible]
[illegible] غير معقول على نحو التخييل واما الخرافات التي يتكلم فيها الشعر [illegible] بالكلي [illegible]
[illegible] الامور التي [illegible] في موجود [illegible] الامور التي [illegible]
الخرافات [illegible] معنى كلي على النحو الذي [illegible] الاصنات [illegible]
[illegible] موجود والموجود والممكن [illegible] الى موجود [illegible] اكثر
[illegible] الى [illegible] وبعد ذلك [illegible] الى موجود [illegible]
[illegible] على [illegible] المسميات الموجودة [illegible] في [illegible] اسم [illegible]
الموجود [illegible] معنى كلي مثل [illegible] احوال الامور [illegible]
الاحوال [illegible] في التخييل [illegible]
[illegible] الخرافات [illegible] جميع الطباع فان الشاعر [illegible] لا مثل هذه
الاخر [illegible] المحاكاة [illegible] الافعال [illegible]

ان يحمل لما كان [illegible] لما اعتقد [illegible] وان لم يكن [illegible] والاحب ان يحتاج في التخييل الشعري الى هذه الخرافات
البسيطة التي هي [illegible] ولان [illegible] افعال [illegible] مثل احد الوجوه وهي افعال [illegible] بعض الشعراء الرواة
[illegible] مع الرواية حتى يخيل لها القول فان ذلك يدل على [illegible] على ان [illegible] الاصل وانما [illegible]
ذلك من الشعر [illegible] والمتقدمون [illegible] بالوجود وانما [illegible] الشعراء [illegible]
[illegible] الخرافات [illegible] امثال [illegible] وربما اضطر الى
[illegible] الى ان [illegible] والافعال الكاملة [illegible] الى [illegible] وذلك [illegible] في [illegible]
[illegible] ذلك [illegible] بعض الوجوه والاخر [illegible] بالاتفاق [illegible] فان الذي [illegible]
[illegible] من الخرافات يكون [illegible] في التخييل وربما كان [illegible] الغرض [illegible]
[illegible] وبعضها [illegible] تركيب [illegible] من الخرافات [illegible] وجوه [illegible]
والاستدلال وذلك [illegible] النفس من حال الى حال وان كان [illegible] الاستدلال [illegible] النفس الى الانفعال من
الانفعال فان يحمل [illegible] فان [illegible] وحسن الاستدلال [illegible]
بالاستدلال [illegible] الاستدلال في كل شي منه [illegible] لكن الالبق [illegible] الموضع ان يكون الاستدلال على فعل
[illegible] الاستدلال [illegible] من الاستدلال هو الذي [illegible] في النفس [illegible] الى [illegible]
ولان [illegible] والمصيح [illegible] في ظاهر [illegible] بالافعال وانما يكون [illegible]
[illegible] الاستدلال [illegible] في [illegible] الاول [illegible] الاستدلال والاستدلال
[illegible] وهو [illegible] الافعال مثل [illegible] محاكاة الافات الشاعر
[illegible] وغير ذلك [illegible] [illegible] الترجيب والاعادة
[illegible] المعاني [illegible] من القسمة [illegible] في كل [illegible] المعنى قد كان
[illegible] في [illegible] وكان [illegible]
[illegible] الذي [illegible] في شعر العرب [illegible]
[illegible] في المطبة [illegible] الاعضاء [illegible]

والانشاد

والتعديد في الخطابة يسمى المتقوم بهم كان يحسب احوال ذلك في مساكنهم وملاهيهم وان كانوا لا يحليون من المدخل ومجار العين ثم المدخل هو جزء كلي يشتمل على اجزاء في وسطه حيث يدى الملحون بجماعتهم والمخرج هو الذى لا يحمل بعده الجماعة منهم فاما المجاز فهو الذى يؤديه المغنون بلا لحن بل بايقاع واما المقوم فهو جزء كان لا يؤدى نوع من الايقاع يستعمل فيما سواه بل يؤدى جسد يوحى لا عمل معه ايقاعى الاوزان الشعرية وكل ذلك عند وحيامة الملحنين فهذا نوع يتمه الطراغوديا ونوع اخر ان يعض اخر الطراغوديا يعطى طيلا لحملا لسى وميل الطبع البعد بعضه يعطى النفس بالحذر ويحفظ على سكونه وبعضه على شيء ويجب في تركيب الطراغوديا ان يكون غير تركيب بسيط بل يجب ان يكون منه استدلال وقد عرفته ويكون ذلك ما يخيل جوفه مخلوطا بحزن بمحاكاته فان هذه الجهة من المحاكاة هي التي تخص طراغوديا وسائر النفس لقبول الفضايل وليس يجب ان يكون السعيد فيها كلها نسب سعادة والى سعادة فالسعيدان لا يعتنون بمزاولة السعادة والمراد من الخوف والغم ومزاولة الافعال التي لا يحتمع فيها كما لا يصح الكدر ودوام السعادة وشمل هذا الاحيل في النفس انفعالا لا يصدر من سرد او حزن او وجه ولا يكون فيه محاكاة سعادة والاشرار وانما يحدث اثره من امثال ذلك وكذلك الحزن والخوف وانما يحدث الصمغ من محاكاة السعادة من الاسمى والموت يحدث عند يحصل المصر وانسارا ومحاكاة السعادة والشدة الامور لا طبارة لئن حادعن الفضايل فيعنى في الطراغوديا ان يتدا بمحاكاة السعادة ثم ينتقل الى السعادة وهو يحاكى ارذل من طرقها ويميل النفس الى ضدها ولا يذكر السعادة والتي يعلى نحو من الخارج على السعي او التي تعلى بسيب بل الذي يعلى حظ وضلاله يسيل الواجب وهذا عن الذي يصله اكثر ويكون الاستدلال مطابقا لذلك وذكر ان الاولين القدما كانوا يسمون في الخرافات حتى توصلوا الى العرض في طراغوديا بالقول معتدل وذكر له مثالا وذكر وجوها احسنوا السعد المذكورة واما الطراغوديات الجيادة بعد ذكر انما قد دخلها الفصاحة في اقولها بها وذكر له امثالا وقد كان نوع من الطراغوديات الجيادة بالقدمة معد يعدى بها الى ذكر القبايص وكان السبب فيه ضعف الشعرا الذين كانوا يقولون اشعار السعد فكانوا يغنون في محافلهم فلم يكن ذلك طراغوديا بصير صنعة بل مخلوطة بغير موقعه وكان شعر هولا شعر المعادين مثل رجلين سما بانحائهما صارا في اخر امرهما من العسال الحسن الشبلي المراتي ويستعملا مناسب فكانا لا يحصلان ايضا المفرحات والمرمات ويوردان في تقويم الامر ما يورده الشعر المعلقون

ويجب ان لا يكون الخرافة مورده مورد الشك حتى يكون كانها تفسر على المحمل فان هذا اولى ان يحمل حيث لا يكان يفعله فلان وان كان فعله غير مخلوط اصناعة صدقه وسمى يحتاج الى مقدمات وقد كان بعضهم يتقدمون بمقدمات شعرية للتعجب بالسببية والمحاكاة ويقطاون القول الموجبة نحو الانفعال يجب في الشعر ان يحاكى الانفعال المنسوبة الى الافاضل والى المحمود وبين من الاصدقاء فاما طريق لهم ولعقابهم الاعدا واصدقاء وح والاخر ذم واما القسم الثالث فيسمه صرف واما المعد والعدو وصديق الصديق وصديق العدو وعدو الصديق فليس يكون معدودا وعدو منوطا لذلك بل لان يكون مع ذلك صديقا او عدوا او يكون المدح افعال الصدر عن علم واما علم بلا فعل وفعل بلا علم فلا يحسن مدح او ذم بل انما المدح بذلك او ذم لسعد القول وليس ان السفاقه وكذلك الا معار على حروف المحاكاة في هذه الابواب قول هومر ولذلك يعقل في اشعارهم وقد حكى لذلك من الاستدلال امثلة لهم فهذا ما قال في التقويم واما الاخلاق فان يحاكى من الممدوح جيدة والحمد موجود في كل صنف وفرع على تفاوته وبذكر ان يجرى ما فيه مواقعه واسما على اسميه ما ينبغي ان يكون به وانها معتدله متناسبة الاحوال وكذلك يجب ان يكون القول الدال عليه وان والذلك اعتقد والاخلاق المحمودة اما حقيقة فلسفية وعالى اصطرالى بعد حيامى في المحمود وان لم يكن حسنه واما التي يسمه اعدها تين وليس به وجميعها مدخل في المديح الشعرى ويجب ان يكون خاتمة الشعر مدل على معنى وسندل على نوع منه كما في الخطابة لا لكمال اورده وان يحاط من الحيل الحاربه تقدمه ما سمع ان يخاطب به المتى طبون ويحملونه وان يكون بعد ان لا يكون الانسان معه عاليا وبعد مطابق للقول او صرح به وذكر امثلة ويجب ان يكون كالمصور فانه يصور كل شيء بحسبه وحتى الكسلان والغضبان كذلك يجب ان يقع المحاكاة والاخلاق كما كان يقول اومرس في شأن حرب اخيلوس ومتى ان يكون ذلك مع حفظ للطبيعة السورية والمحسوس المعروف من حال الشعر فهذا مذهب المحاكي ايضا عن طريق الواجب وعن النمط المستملح المستحسن وانواع الاستدلال فيها الذي هو ايضا فان يحمل السمات اولها ان الصدق واما امور يمكنها ان يوجد لكنها لم يوجد مكذب من حيث لم يوجد ويحمل من حيث يقع كذبه موقع القبول واما معنى من الاحسام جاءت بها بالحقيقة وما حصل في الظاهر من المعاني كالطوق في العين بالمنة والصمصام في الوليد الحسان وما كان يصدر عن الوجوه واسلا صنعتي ان لا يستعمل وكذلك محاكاة الحسان وذكر امثلة فهذا امر يستعمله الصناع من الشعرا الذين

يحسنون الصدق وبعض الشعراء يميل الى اقاويل الصدق بعينه وبعضهم الى استعماله اذا كان مرائيا بالعفة مارا
في معرض اللوم والعدل واما الوجه الثاني فالاستدلالات سادجة لا يضمّها شعر فيها وهي شعر الخطابة او
القصص وحلوا ذلك عن المراثيه والثالث التذكر وهو ان يورد شيئا يحمل على شيء آخر كمن يرى خط صديق له
مات عند ذكره فيما سلف والرابع الاخطار بسبب المثال او السمة من النوع والصنف لا غير مثل من يراه
الانسان سعيا بعد سعه للغاب مجرو لذلك ويورد مثله والخامس من المغالطات الكاذبة كقولهم قد ربح فلان
قوسا لا تقدر العسر على رمعه والاستدلال الفاضل هو الذي يحاكي الفعل وذكر امثلة وساق الكلام الى الواجب وحدا
ان سبع المحمل مثلما يكون كان الشيء يحسن بعينه وان طابق ذلك المصادرات فعل المعلمين وذكر امثلة وذكر ان افضل
الانواع ما طول او السبب فيه ان هذه السمات ليست حصينة ولا مطويه فقدم على ما قدمنا لذلك قولا وعدّ في
الطراموديا حلّ وربط والربط قد يقع الفعل من خارج فقد يقع الفعول عالة والربط هو اشارة وحدي بما مال على الى
والى الفعلة المذكوره والحل هو تحليل الحلة المنسب لها من ابتداء الفعل الى آخره فمن الطراموديا الاستدلال والاستمال
وتحكم حركته من الاستدلال والاستمال قول الغالي قد اصيب السهام وقول اقرا الى الناس سدد الى ما كرى مجرى الاحتجاج
ومن الناس من يحمد عند الحل بالاستمال ولا يحمد عند الايجاز وضبط اللسان عن الاسهاب ثم ذكر عادات في
الاوزان وفي التطويل المتناسب لطول المعنى وغير المناسب وما يكون عبارة متناسبا الوزن ويحليه غير متناسب
وما يخلط بالشعر من افعال وحيله ذكرناها وان الفعل الجميل والقول العمر الموزون بوزن الحر واحد فاما القول
الرائي فمعنى ان يسمى اصوله من المذكور في الخطابة وان هذا القول الرائي مطابقا للافعال المرتاه ما يحصل الذي
يقوم به ذلك الشعر وانه يحد انواع ذلك وما طابق افعالا لا افعالا الا فيما يصل في الخطابة وكذلك ما طابق السهولات
والمعظمات وما كان انواعا من القول الرائي ساوقا وكان من الصدق وموافقا للعرض احدها له وما كان عرض
من طرق سوى الاحتيال يكون بحيث يقال يلوح منه قبل امور خارجة او ما هو الحاكي امرا وذلك الامر يوجب
المعنى الحاكي اما خارجيا او شكل القول ايضا يحيل في ذلك وان لم يكن شيء غيره وانما يحتاج اليه ما ارى الاخذ الوجوه مثل
شكل الامر وشكل التضرع وشكل الاخبار وشكل التهدد وشكل الاستفهام وشكل الاعلام وكان الشاعر لا يحتاج
الى شيء خارج عن القول وشكله وذكر بعضه فصل في تتمة الالفاظ وما يكون منها الانواع الشعر وفصل الكلام

في اجزاء وما يتبعها اتصالا بجري به واما اللفظ والمقاله فان اجزاءه بسيطه المقطع الممدود والمقصور كالحلقة والوقف
من الحروف الصامته وهي التي لا تحمل المد مثل الطا والبا والتي لها نصف صوت وهي التي تحمل المد مثل السين
والرا والمصوات الممدوده التي يسميها مدات والمقصوره وهي الحركات وحروف العلة والرباط الذي يسمى واصلة
وهي لفظة لا تدل بانفرادها على معنى وانما تفهم معنى ارتباط القول بقول بان يكون بان يذكر او اصلة او لاصول مثل معط
بعده قول آخر مثل اما المفتوحة وهي على تركيب باساوات تقتدي به مثل الواو والفا وما هو الالف في لغة اليونانيين و
الفاصلة وهي اداة لفظة لا تدل بانفرادها لكنها تدل على ان القولين متحدان واحدهما مقدم والآخر تال ويدل
على الحدود والمقادير مثل قولنا اما لكنه والالف والاسم والكلمة وتصريفها والقول وكل لفظ دال فاما حقيقي مستعمل
او لغة واما مستعار واما موضوع واما مفصل واما مفرد والحقيقي هو اللفظ المستعمل في الجمهور المطابق بالتواطؤ للمعنى
واما اللغة فهو اللفظ الذي يستعمله قوم دون آخرين وليس من لسان المتكلم وانما اخذه كالنكبر من الفارسية
المعربة بعد ان لا يكون مشهورا مشتملا ولا قد صار كلام القوم واما النقل فان يكون اول الوضع والتواطؤ على معنى
وقد نقل منه الى معنى آخر من غير ان صار كالاسم ضرورة والامر منها من الاول والثاني صار ومثل من الجنس
الى النوع وتارة الى النوع من الجنس وتارة من نوع الى نوع وتارة الى منسوب الى شيء من شابه في الخبر الى
رافع مثل قولهم الشيخوخة اذنت العمر او حرارة المساء واما الاسم الموضوع المعمول فهو الذي يخترعه الشاعر ويكون
هو اول من استعمله وكان الحلم الاول اخرج اصناف اسماء ووضع للمعنى الذي يقوم في النفس مقام الجنس اسما
هو اصطلاحا واما الاسم المفصل والمبسوط فهو الذي احتيج الى ان يحرف من اصله بمد قصر او قصر طويل او حذف او
نقص وقيل انه الذي يعتبر المطول به مطولا او يعتبر من حرف واحد او حصارها على اللسان او بحال اجتماعهما والاول
هو الصحيح واما المغير وهو المستعار والمنسوب على نحو مثل في الخطابة والرسم في اللفظ التي لا تدل بتركيب حروفها
وحدها بل بما قرن به من حد نعمة وحروف ولعنت للعرب وكان كل اسم للفيوناسية اما ان يكون مذكرا او اما ان يكون
مؤنثا او وسطا وكان حروف التذكير ... وحروف التانيث كسي وكسي واوضع القول الاقصد ما يكون
بالتصريح والتصريح هو ما يكون بالالفاظ الحقيقية المستولية وسائر ذلك مما يعمل في التفخيم بل التعجب المستعمل و
متعمل القول الشعري لطيفا كما ما واللغة يستعمل للاغراب والنحو والرمز والنقل ايضا كالاستعارة ويكون

وكذلك الاسم المضعف وكلما اجتمعت هذه كانت الكلام انبل واغرب وبها يعظم الكلام وخصوصا الالفاظ
المنقولة فلذلك صار يحكون بالشعر اذا اتوا بالمنقول او اتوا بالمشكل والاستعارة يريدون الافصاح و
اوردوا لذلك امثالا وذكر قياسا لما يكون الفصيح فيه بالتركيب وبالطلب مثل هو لك ليس الانسان بسبب السهو
بل السهو بسبب الانسان والعطف والمطابقة وسائر ما قيل في الخطابة واشرنا اليه في فاتحة هذا الفن وقال
ان الالفاظ المضعفة احسن شيء ويريد بهذه وقد علمته وهو الذي مثل فيه على الاحوال من شعر شعر واللغات التي
للعراقي وهو وزن كان في شعر العجم يقول فيه حال المعاد وعلى الاشرار واما المنقولات فهي اولى بوزن
المعلق وهو وزن مخصوص بالامثال والحكم المشهورة وكذلك المنقولات شديدة الملاءمة للعراقي فهذا
ما قيل في طراغوذيا واما الاشعار المقصصة التي كانت لهم والاوزان التي كانت علاماتها القصص فسبيلها سبيل
طراغوذيا في ان تقسم اجزاؤها الى المبدأ والوسط والخاتمة ولا تقع الاستدلالات منها على نفس الافعال بل على
محاكاة الازمنة لان الغرض ليس الافعال بل تحصيل الازمنة وما ذا اتفق فيها وما يكون حال الناس فيها بالقياس
الى الطالع وكيف يحصل فيها الدول وتدرس امور ونحوها ايضا وذكر في ذلك امثلة من شعر اوميرس حسبهم
في معاني هذا المعنى وكذلك الاشعار الحربية فانه كان يعمد فيها الى وصفها مفصلا واحسن ما فيها الى الاجزاء
نفسها وان كان ذلك في الامور الحربية صعبا لكثرتها وذكر عدة الاموات مفارقة جسمهم حال ومرجع في الصناعة
مناسب لطراغوذيا وذلك انها تتبسط وتستعمل وكيفما كانت بعض اجزائها اتفق لها كما هي في طراغوذيا
واحكامها في المعاني والنفس احكام طراغوذيا وذكر امثلة لاوصاف القوم بعضها بسيطة وبعضها مشتركة وانها
كانت مختلفة الاوزان في الطول والقصر وكان بعضها شديد الطول وهو الاطول وكان فيها خفيات من صفات
تكافي طراغوذيا ولكن طراغوذيا لا تحتمل في المحاكيات الا في الجزء الذي في المسكن ويذكر فيه الناس على انه حجة
والقديم الذي هو ذا المنافقين الاخذ من الموجود وما في معتقد مما جاء الى الخاتمة قد ينبغي فيه حدث كثير والعرف
المحاكيات مختلفة ولذلك مراد بها وقريبا او خلوا فيها الدخلات التي عملها وان لم يكن مناسبة
لان الشاعر يجب ان يقتضي شرح الخاتم وانما يطول الكلام بالدخيل قال وانما ينبغي ان يرفع ما موقع من الحربية
فان الشاعر اذا قاد طبيعتها الى الحيز من الامور المخصوصة هو الذي ذلك حسن الطباع وهو وزن يرسين والسلع العرضية

لحمل

يحمل معاني كثيرة وتسعه محاكيات كثيرة ولذلك يحمل الفضائل الكثيرة مع مناسبة واما اوميروس فلما اراد ان
يحرك الى هيئة قصد مع التحريك الانفعالي ولا يحب ان يحكي هذا الحكم حتى على فلان ولعمر قصيدته
سعه اوبعى ويالجملة فان الملامة الطبيعية هي التي تحرك الى الاختيار قال وان اوميرس وحده هو
الذي يستحق المدح المطلق فقد كان ما يعمل ويعني لشاعر ان يقل من الكلام الذي لا محاكاة فيه وكان غير
اوميرس يجهد ويطيل وانما يأتي بالمحاكاة يسيرا واما اوميرس فكان كلما ابتدأ تسرا خلص الى محاكاة
مواه او رجل او مثل او عادة واخرى فان غير المعاد معيب ويجب ان يحكي الطراغوذيا ما هو الامور العجيبة واما
التي قد خلت منها من المعاني العجيبة مما لا يتعلق بتقسيمه الافعال ثم لا يخلص منها الى المضاحك بحسب المسكن
وضرب امثالا وعدة من فضل اوميرس الشاعر بصير فقرة ودل على ذلك باحوال اشعار القوم بعضهم حكوا
غير الحق وبعضهم اسندوا الغير الواجب قال وما كان من اجزاء الشعر عطلا ليس فيه صنعة ومحاكاة مثل هو شيء
ساذج فقد ان يعتني فيه بفصاحة اللفظ وقوته لتتدارك به قصر المعنى وتجتنب فيه البدل اللهم الا ان يكون
شديد الاشتهار كمثل مضروب فصل في الوجوه التي تقصر الشاعر وفي تحصيل طراغوذيا على يشبه
ان الشاعر يجري من المصور وكل واحد منهما محال والمصور يعني اي يحاكي الشيء الواحد باحد امور ثلثة
اما بامور موجودة في الحقيقة واما بامور يقال انها موجودة وكانت واما بامور يظن انها ستوجد وتظهر و
كذلك ينبغي ان يكون المحاكاة من الشاعر مقالة تشتمل على اللغات والمنقولة من غير اللغات الى مطابقة من
الشعر اللاتي ويل السياسة المعطلة فان ذلك من شأن صناعة اخرى والشاعر يغلط من وجهين فتارة
بالذات وبالقصد اذا حاكى ما ليس له وجود ولا امكانه وتارة بالعرض اذا كان الذي يحاكي به موجودا ممكنا
قد حرف عن وجه وجوده كالمصور اذا صور فرسا يجعل الرجلين وحقهما ان يكونا مؤخرتين او عاميس واما
معقدين وقد علمت ان كل غلط اما في الصناعة ومناسب لها واما خارج عنها وغير مناسب لها وكذلك
في الشعر وكل صناعة يحصها نوع من الغلط والعامة نوع من الحل يلزم صاحب تلك الصناعة واما الغلط الغير
الذي ليس عليه حله على صاحب الصناعة فمن غلط الشاعر محاكاته ما ليس بممكن ومحاكاته على التحريف
وكذبه في المحاكاة كمن يحاكي ايلا انثى ويجعل لها قرنا عظيما او يقصر في محاكاة التفاصيل والزوال في خلقه

او فعله او في زمانه باضافته وفي عاده ومن جهة اللفظ ان يكون او لفظا مستعملا لا يفهم منه ما عنيه به
من امير ليس معتادي يحمل العبارة كل واحد منهما ومن ذلك ان لا يحسن محاكاة الناطق بالشيء
لا الطق لها فيكيف ذلك الشاعر بان فعلك ضد الواجب وكذلك اذا حاكى بالصدق واحسن ان يحاكي
به وكذلك اذا ترك المحاكاة وحاول التصديق الصناعي على ان ذلك عابرا او مع موقع حسن يلعب
بالعادة فان قصر فليلا سمح ولا يصح المحاكاة بالا تمكن وان كان غير ظاهر الاحالة ولا مشهورها واحسن
المواضع لذلك الملعبات والرابسات والاغاليط والتوبيخات التي ذكرناها هو هذه الاثنا عشر وتدخل
في جملة عشر الامكان او المحاكاة بالصدق او ما يجب ضده او التحريف او الصناعة المصدقية او كونه
غير نطقي وقد سمعت هذا من المعلم الاول ما مثله ثم نقايس بين طراغوديا وافي وحاجته موطيقي
منه وهو ضرب يخلط القول به المحركات الشمالية والاشكال الاستدراجية في احد الوجوه
وما حاكى وكان العدد ما يدمون ذلك ويسمون الشاعر المقصر الى ذلك والعامل به ما لا يرى
ان يحلونه اسوا حالا منه واما ان فهو صفة محمل ولا يحتاج الى شي من ذلك فيكون مو طيقي
على هذا القياس احسن وبالجملة فان السلف منهم اعدوا الوجوه ليس ليس وما منه الصناعيات على
نحو عادة رجل كان فيما نقدر عتق ورمز على انه ليس كل حركة وشكل استدراجي مذموم
بل الذي يحاس وصناعة وطراغوديا قد يمكن ان يطول البيت منه حتى يكون مكان الحد
المعاني كلام ويكون للعامل ان يقول ان طراغوديا جامع لكل شي واما في موزون فقط واتضا
فان الشي اذا دخل بعض اجزائه والعلائل منها غنا واحدا بالوجوه وكان لها اشكال
كان الذ وخصوصا ولها ان يدل بالقول والعمل جميعا ولان هذا انما نعرض عند انقضائه ويكون
مده يسيره ولو كان اخلاط ولك لطراغوديا في مده طويلة يسمح ومثل ذلك واتضا من فضائل
طراغوديا انه مقصور على محاكاة نمط واحد واما في فهو مختلف وكانه طراغوديات كثيرة مجموعة
في خرافة واحدة ويكون ذلك مستمرا وان طرا المعنى فيه يسرعه كانه مستشرحي غير سقيم لان
الوزن للواحد انما ملائم من ملك الحملة عرضا واحدا فاذا واحدا وان كانت المحاكاة واحدة

لذ مده فلا يكون مناسبة الا بغرض واحد وهذا هو تلخيص القدر الذي وجد في هذه البلاد
من كتاب الشعر للمعلم الاول وقد بقي منه شطر صالح ولا يبعد ان نجتهد نحن فنبتدع في علم
الشعر المطلق وفي علم الشعر بحسب عادة هذا الزمان كلاما شديد التحصيل والتفصيل واما ههنا
فلنقتصر على هذا المبلغ فان غرضنا الاستقصاء فيما ينفع به
في العلوم ولله الحمد والمنة والصلوة والسلام على
خير خلقه محمد وآله اجمعين وسلم
تسليما كثيرا

كتاب ارثماطيقي وموسيقي من كتاب الشفا

كتاب الارثماطيقي بسم الله الرحمن الرحيم من جملة الرياضيات

الفن الحادي عشر من كتاب الشفاء من جملة الرياضيات في الارثماطيقي فصل نريد ان نحصل بما قدمنا من علوم التعاليمية الفن المعروف بالارثماطيقي على
جرت العادة بايراده فيه وعلى الوجه الذي جرت به على ان كتاب الاسطقسات قد اشتمل على اصول كثيرة في علم العدد ونقول ان الفن هذا التحصيل من تلك
الاصول وقد يمكن ان ينتقل من كثير من الاشكال المهندسة التي تتعلق بالضرب والنسبة واحوال النسبة الى العدد فيصير منها احكام هذا الكتاب وتلك
ماهية العدد وقد عرفت في كتاب قاطيغورياس منه مرادا وابين لك في كتاب الاسطقسات اليه اشارة وتيسر عليك في العلم الاعلى
تحقيق وكذلك الحال في قسمة العدد الى الزوج والفرد وقد عرفت من كتاب الاسطقسات الاول والمركب مطلقين والاول والمركب بالاضافة وعرفت زوج
الزوج وزوج الفرد وزوج الزوج والفرد وعرفت العدد التام والناقص والزائد فليس علينا ان نستأنف ذكر هذه الامور بل انما نتكلف ذكر ما يزاد
من الخواص   ولنذكر خواص العدد مطلقا فاولها انه قد تبين ان كل عدد فانه نصف حاشيتيه وحاشيتي حاشيتيه وما بعد ذلك
المتساويتين من جانب القلة والكثرة ومن بعد سواء   مثال ذلك الخمسة فانها نصف ستة واربعة ونصف سبعة وثلثة ونصف ثمانية واثنين ونصف
واحد وتسعة فيكون بعضها مساويا لحاشيتيها ونصف الربع حاشيتيها   وكل عدد فان مربعه مساو لمضروب حاشيتيه القريبتين احدهما في الآخر
مع زيادة واحد مثل مربع اثنين وزيادة واحد مثل مربع اثنين فانه من ضرب ثلثة في واحد وزيادة واحد ومثل مربع ثلثة فانه من ضرب اربعة في اثنين وزيادة
واحد   بل نقول ان كل عدد فان مربعه يزيد على سطح حاشيتيه اللتين في الآخر مربع العدد والمراتب بينهما فان كانت الحاشيتان القريبتان بالمرتبة
الاولى فيزيد عليه مربع الواحد وان كانتا تاليتين فبمربع الاثنين وان كانتا ثالثتين فبمربع ثلثة   وكل عدد فان العدد في المراتب من نصفه الى ان انقضت
في اول المراتب مثل العدد وزيادة واحد الا ان انقضت اول المراتب العدد فبعده بما فيه من الآحاد مثاله ان مجموع اربعة وثمانية ثلثة واربعة وخمسة وستة وسبعة
ثمانية فذلك خمسة وهو يزيد عليه بواحد وتارة خمسة ستة سبعة ثمانية وذلك مثل العدد ونصفه من الآحاد   كل عدد فان عدد
مربع نصفه اذا لم يوجد جوهر فهو مثل مضروبه في واحد وان العدد هو في المراتب مثل ذلك زيادة واحد   كل عدد فان عدده من ثلثة اضعافه فهو بعدد الآحاد
مضروبه في ثلثين اما بزيادة واحد او من غير زيادة واحد على ما علمت قبل مثل اثنين ثم بزيادة واحد او غير زيادة وبعده ثلثة من ثمانية مثاله وهو بعده مضروبه
في ثلثين بزيادة وعشرة زيادة وكذلك فان كل عدد فان عدده من اربعة اضعافه هو بعدد ما مضروبه في ثلثة من العدد بزيادة او غير زيادة وبالجملة فانه

في كل موضوع هو ان ينقص من بين الاضعاف واحد ويضرب العدد فيما بقي ثم يزاد او لا يزاد مثل مضروب الاثنين في العدد فهو بعدد مربع العدد اذا لم يزد ومضروب
الثلثة في الاثنين فانه بعدد الثلثة من مربعه اذا لم يزد وكذلك كل عدد فان مضروبه في كل عدد فان مربعه مساو لمضروبه في الذي قبله بزيادة واحد ومربع
الثلثة فانه مساو لمضروب الاربعة في الاثنين بزيادة واحد وكل عدد فان العدد من مضروبه في العدد والذي قبله هو مربع العدد الذي قبله اذا مثاله ان مربع
الثلثة من مضروبه في الاثنين بعدد مربع الاثنين اذا زيد واحد الا اربعة من مضروبه في ثلثة فهو بعدد مربع ثلثة اعني به اذا زيد وكل عدد فان العدد من مضروبه في
العدد الذي بعده ومربعه وكل عدد فان عدده من مكعبه بعدد نقصانه منه فان بين اثنين ومكعبه ستة وبين ثلثة ومكعبها اربعة وعشرون وبين اربعة
ومكعبه ستون وكذلك سائر الاعداد وكذلك جميع ما يلزمه   وايضا فان كل عدد ومثله وبين مكعبه من المراتب مضروبه في الذي هو ثلثة ثم مضروب ذلك كله في الـ
قبله مثل اثنين في ثلثة ثم في واحد وثلثة في اربعة ثم في اثنين واربعة في خمسة ثم في ثلثة وخمسة في ستة ثم في اربعة وكل عدد ومثله وبين ما له مثل مضروب
مربعه مجموعا الى العدد والذي يتلوه ذلك العدد ثم مضروبا في مضروب ذلك العدد في الذي قبله مثال ذلك اثنين اذا ضرب في اثنين وهو اربعة عشر
مربع الذي مجموعا مع ثلثة في مضروب اثنين في واحد وكذلك على الولاء ولا يقتصر على هذا ولنعد الى اعتبار خواص الاعداد والمنسوبة اليه كل عدد فان مربعه اذا
ضوعف وزيد عليه اثنان فهو مساو لمجموع مربعي حاشيتيه القريبتين مثاله ضعف مربع خمسة وزيادة اثنين وهو اثنان وخمسون فانه مساو لمضروب ستة في نفسه
وهو واحد وثمانون ومضروب اربعة في نفسه وهو مائة احد وعشرون اثنان كل عدد فان مربعه اذا ضوعف وزيد عليه ثمانية فانه مساو
لمربعي حاشيتيه الثانيتين مثاله عشرة فان مربعها اذا ضوعف وذلك مائتان وهو مساو لمضروب ثمانية في نفسها واثني عشر في نفسه   كل عدد
فانه اذا ضوعف مربعه وزيد عليه ثمانية عشر كان مساويا لمربعي حاشيتيه الثالثتين مثاله مائتان وثمانية عشر فانه مساو لمضروب سبعة في نفسه وثلثة
عشر في نفسه واما في الحاشيتين الرابعتين فالزيادة اثنان وثلثون وفي الحاشيتين الخامستين الزيادة خمسون والقانون فيه ان الزيادة الاولى
مضروب الزوج الاول في اول فرد وهو الواحد وهو والزيادة الثانية على هذه الزيادة مضروب الزوج الاول في الفرد الذي يتلو الواحد وهو ثلثة والزيادة
الثالثة على الزيادات فان ضرب عدد مراتب منقصا منه واحد في العدد الذي يقع به التفاضل كالاثنين او الثلثة او غير ذلك مما يتفاضل به المراتب
زيد عليه العدد والمعتد مساو العدد والآخر فان توهم من اخرى وضرب في عدد المراتب كان هو كان مثل نصف جملة مجموع الاعداد او   مثاله لو قال لك
قائل خمسة اعداد او هنالك تبتدى من الاربعة وبين كل عددين ثلثة حتى يكون التفاضل باربعة اربعة ما الزيادة وكم مجموعها فانقصت واحدا من الخمسة حتى حصل لك
اربعة ضربت في عدد التفاضل وهو اربعة كان ستة عشر فاذا زدت عليه الاربعة كان عشرين فقد خرج لك العدد الاخير لان مراتب العدد لو يكون اربعة ثم ثمانية
ثم اثنى عشر ثم ستة عشر ثم عشرين فاذا زدت على عشرين اربعة ايضا كان اربعة وعشرين فلو ضرب في خمسة فيكون مائة وعشرين فخذ نصفه فهو
مجموع المراتب ان شئت اضرب نصفه في المراتب او جميعه في نصف المراتب كيف ما تفعل فهو جواب المسئلة   ومن الخواص المتعلقة بالجمع ان كل

اعداد متوالية مبتدئة من الواحد اذا جمعت مبتدئا من الواحد الى آخرها ثم رجع عائدا من آخرها الى الواحد مثل اثنين وواحد ثلثة اربعة ثلثة لمربع العدد الاخير
فان المجموع مثلا يساوى ستة عشر وهو مسلم اى ان ضعف مجموع الاعداد التى دون المرتبة الاخيرة مع الذى فى المرتبة الاخيرة مساو لمربع العدد الاخير   ومن خواص
المتعلقة بالجمع انك اذا جمعت اعدادا متوالية من الواحد فالمجموع الاول مثل ونصف العدد الاخير والمجموع الثانى ضعف العدد الاخير والمجموع الثالث ضعف
ونصف العدد الاخير والمجموع الرابع ثلثة اضعاف العدد الاخير والمجموع الخامس ثلثة اضعاف ونصف العدد الاخير وكذلك الى غير النهاية مثاله واحد اثنان ثلثة
مثل ونصف الاثنين والاثنان ثلثة واحد اثنان ثلثة اربعة عشرة ضعف ونصف الاربعة واحد اثنان ثلثة اربعة خمسة خمسة عشر ثلثة اضعاف الخمسة واحد اثنان ثلثة
اربعة خمسة ستة فانه ثلثة اضعاف ونصف   وايضا فان كل اعداد متوالية مجموعها بالجمع فان المجموع الاول يكون مثل العدد والذى يتلوه والمجموع الثالث
نصف العدد والذى يتلوه وكذلك الى غير النهاية مثاله ان الواحد والاثنين مثل ثلثة والواحد والاثنان والثلثة مثل ونصف اربعة فان زدت اربعة كان
ضعف خمسة فان زدت خمسة كان ضعف ونصف ستة وكذلك ومن خواص المتعلقة بالجمع انك اذا جمعت افرادا متوالية مبتدئة من الواحد جمعت بعدها ازواجا متوالية
من الاثنين بعدها فان المجموع الاول من الازواج يكون مثل ونصف المجموع الاول من الافراد والمجموع الثانى مثل وثلث والمجموع الثالث مثل وربع ويكون كل
مجموع زايدا بالجزء المسمى بعدد مراتبه ويكون ربعه مراتبه مثاله الاثنان والاربعة يزيد على الواحد والثلثة بنصفه فان دون هناك ستة والخمسة تسعة يزيد بثلث
مثل وثلث ذا   وليعدل الان بايراد خواص اول تسمى العدد ومن حيث كيفية انقسامه الى متساويين وغير متساويين وهو الزوج والفرد وليورد وما صح به فى
كتاب الاسطقسات وقد يجرى فيها مشاركة ومن جنسها وذلك مما سالى من الافراد والازواج متتاليا طبيعيا متتالى انواع العدد وذلك كلان يكون اطراف
متفاضل التساوى الطبيعى انواع العدد ومساواة اسانين واما تفاضل الافراد والازواج المتتالية بالطبع ما بين اذا كان كل فرد او زوج يزيد عليه واحد
حارزه وجابكون بين الفرد والفرد الذى يليه اثنان وبين الزوج والزوج الذى يليه اثنان فيجب ان يكون كل واسطة فى مراتب الافراد التى على التوالى الطبيعى
ومراتب الازواج الذى على ذلك التوالى مثل نصف مجموع اى حاشيتين كانتا لانهما حاشيتا تلك الواسطة تعتبيان فى النظام الطبيعى للعدد وكل واسطتين
مجموعتين مثل كل حاشيتين مجموعتين لان تلك الواسطتين يكونان حاشيتين للعدد الواقع فى النظام العدد وبينهما يجب ان يساوى مجموعهما مجموع تلك
الحاشيتين الاخريين على ما سلف بيانه وليس ذلك حاصرة بين الافراد المتتالية والازواج المتتالية فقط   بل بين كل اعداد متفاضلة متساوى
فلذلك لو عددنا والخاصية ايضا فى نظام مراتب   ازواج الفرد فهذه مشاركة وحيث ان اعدادها تمثل المخصوص بها فلنتمر والان لنذكر الخواص
المتعلقة بخواص الفرد فنقول اما الخواص المتلوة المذكورة ومن انها لا تتركب من ازواج البتة ولا من افراد اعداد ازواج ولا يوجد فيها من
جنسها عدد يقضى ما بعدها من جنسها مقابلها عدد ويقضى ما بعدها من جنسها وما يجرى مجرى هذه الخواص فليقتصر على ما قيل فى كتاب الاسطقسات و
لنذكر من خواصها ما يتعلق بنظام متتاليا بها على التوالى فمن خواصها ان مجموعها من الواحد على الواحد يكون والثلثة ثم الواحد والثلثة والخمسة ثم الواحد

والثلثة والخمسة والسبعة ثم الواحد والثلثة والخمسة والسبعة والتسعة   ومن خواصها ان كل مربع من فرد وصلعه عدد المراتب مثل الاربعة فهو مجموع
مرتبتين فرد والاثنان والتسعة فهو مجموع ثلث مراتب فرد وثلثة   ومن خواصها انك اذا اردت ان تعرف مبلغ عدد يقع فى مرتبة معلومة من الواحد مثل
كالعاشرة والحادية عشرة وغير ذلك فاضرب عدد المرتبة وليكن العاشرة وعدد وما عشرة فى اثنين فيكون عشرين فانقص منه واحدا فيكون تسعة عشر فهو عدد
المرتبة العاشرة   واما حال الواسطة والواسطتين مع الحاشيتين فهو على ما علمت   ومن خواصه ان كل واحد من الاحاد يرجع فى سادسة عشر الى
مرتبة ان الواحد يرجع فى السادس وهو احد عشر ثم بعد السادس وهو الواحد والعشرون والثلثة يرجع فى السادس وهو الثلثة عشر وكذلك
ومن خواصه ان كل فرد اول او كيفى على عدد وانتهى الى مركب مثل الثلثة فان الثالث منه وهو تسعة مركب والخمسة فان الخامس منه وهو خمسة عشر مركب
وخاصة اخرى ان اول الاعداد غير المركبة وهو ثلثة يؤدى بالتخطى الاول الى محذوف ثم لا يؤدى الثانى وهو الخمسة يؤدى بالتخطى الثانى الى محذوف
عند خمسة عشر ثم لا يؤدى والذلك وخاصة اخرى ان الرابع بعد المحذوف الاول هو الواحد وهو التسعة والثامن بعد المحذوف الثانى عشر بعد المحذوف
الثالث والسادس بعد المحذوف والرابع يزيد وارا بعد اربعة   وكل مرتبة يقع فيه محذوف فيكون مبلغ ذلك المحذوف مساويا لضعف عدد الثلث
والمرتبة فزيد عليه واحد فان العدد المربع الاول هو تسعة وهو فى المرتبة الرابعة من الاعداد الافراد وضعف الاربعة ثمانية فزيد عليه واحد والثلث الثانى
عشر من الثلثة يقع فيه خمسة عشرون وهو مقدار ضعف اثنى عشر فزيد عليه واحد   فاذا اخذنا من الافراد المتتالية عددا له مربعا فرتبت هناك
خواص من حيث التشكيل ان لم يكن فان مجموع قطرية متساويان والذى على القطر فان جميع كل واحد من القطرين من هذا الشكل مائة وخمسة وعشرون والعدد
الذى ليس على القطر مثل الصلب الذى من طرفين احدهما ثلثة خمسة عشر تسعة عشر وتسعة والثانى سبعة خمسة عشر ثلثة وعشرين فان كل واحد من قطرى
خمسة واربعون ونجد مجموع طرفى سطر كل صليب مساويا لمجموع طرفى السطر الآخر ونجد مجموع بيوت كل مربع مبنى من هذه الاعداد على توالياتها يساوى مربع عدد
بيوت الضلع فانك ان رتبت مربعا ضلعه اثنان كان الاحاد واحدا وثلثة وخمسة وسبعة هكذا  كان جميع ذلك ستة عشر وهو مربع اربعة بيوت الاثنين
فان كان ضلعه من ثلثة بيوت حتى كانت الاحاد واحدا وثلثة وخمسة وسبعة وتسعة احد عشر ثلثة عشر خمسة عشر سبعة عشر هكذا كان جميع ذلك احد

الاثنين وهو مربع الثلثة ونجد القطر فى جميع ذلك يساوى مربع ذلك العدد ومشاركة فى الجدول الاكبر فان فيه خمسة وقطره مائة وخمسة وعشرين وفى التالى
قطره ثمانية وفى الثلاثى قطره سبعة وعشرون وكذلك فان رتبت منها شكل شكلا على هذه الصورة وجدت جميع الاعداد التى تزال من الواحد الى مسقط العمود

مربعات على التوالي بحذف مجموع ما في صنف الاحاد ومضاعفه والمجموع خمسة وخمسة والمجموع سبعة وتسعة واحد عشر وما العدد الزوج فقد
وقف في كتاب الاستقصاءات منه ما وقفت اشير الى تلك الخواص ما يلزم من اتباعها مثال ذلك ان مجموع مراتبها مساوياً لمربع عدد ما وركبنا اليه ضلعه مثل ذلك
اذا ابتدرت من الاثنين واضفت اليه الاربعة كانت ستة وهو مثل مربع عدد المراتب مثل ذلك اذا ابتدرت من الاثنين فاضفت اليه الاربعة والستة كان
اثني عشر وهو مثل مربع الثلثة ومثل ضلعه ومن خواصها ان كل زوج يزيد على الاول من الافراد بواحد فان ذلك مساو لمجموع اجزاء مع ذلك الاول مثل اربعة
فانها تزيد على الاول وهو الثلثة بواحد مربع الثلثة تسعة والسادس من الافراد تسع وثلث ومجموعها مساو للاربعة وايضاً الستة تزيد على الفرد الاول بواحد
او ذلك الفرد الاول خمسة ومربع ذلك الاول خمسة وعشرون ولمن الافراد خمس وخمس وخمس لا غير ومبلغه ستة فان كان الزوج بحيث اذا انقص منه ثلثه
بقي فرد اول فان ذلك الزوج مركب من آخر صنف ذلك الفرد مثل الثمانية فانها اذا انقص منها ثلثها بقي خمسة يبقى فرد اول فان ذلك الزوج مركب من آخر صنف ذلك
الفرد مثل الثمانية فانها اذا انقص منها ثلثها يبقى خمسة ونصف العشرة ولها نصف وخمس وعشر ومجموع ذلك ثمانية في مجموع الخمسة والاثنين والواحد

فلنتكلم الآن في خواص انواع الزوج والفرد وللعدد وخواص انواع الزوج فان نوعها اقرب الى ان يكون مرتباً فصلها
من نوع انواع الفرد وللعدد فخواص زوج الزوج هو المبسوط وقد علمت كيفية انشائه على سبيل التضعيف وخواص آخر ذكرناها في كتاب الاستقصاءات فمن خواص
زوج الزوج ما هو فرع خواص ذكرناه في الاستقصاءات انه لا جزء له يسمى العدد والفرد الثاني من زوج ضرب في زوج الزوج والخارج زوج اقل منه الا وهو يعده وكل زوج
زوج فمن بعده زوج الزوج او انقص منه الزوج الاول وهو اثنان حتى زوج الفرد كالثمانية ينقص منه الاثنان حتى زوج الفرد وهو الستة وكل زوج وزوج
فهو ناقص في نقصانه بواحد ومن خواص زوج الزوج ان مراتبه متوالية على نسبة متشابهة متصلة اذا كانت متوالية على التضعيف فلا يكون فاضلها متساوياً
يكون كل افضل مساوياً للمفضول عليه ويكون المفضول متفاضلاً فيما بينها وكذلك التفاضل بعينه ويلزم من وقوع مراتبها على النسبة الواحدة ان يكون متناسبة
او اخذت متناسبة او ازدت الى المساواة يلزم ان يكون مضروب احدى الواسطتين في نفسها كمضروب احدى الحاشيتين في الاخرى او نسبة الحاشية
الصغرى الى الواسطة كنسبة الواسطة الى الحاشية الاخرى ويلزم ان يكون مضروب احدى الواسطتين في الاخرى كمضروب احدى الحاشيتين في الاخرى
او ان نسبة الحاشية الصغرى الى الواسطة الصغرى كنسبة الواسطة الكبرى الى الحاشية الكبرى ولنكن المراتب اثنان اربعة ثمانية ستة عشر اثنين وثلثين اربعة
وستين فمضروب اربعة في نفسها كالاثنين في ثمانية وثمانية في نفسها كالاثنين في اثنين وثلثين والاربعة في ستة عشر ومضروب اربعة في ثمانية كالاثنين في ستة عشر
في ستة عشر كالاربعة في اثنين وثلثين والاثنين في اربعة وستين وما كانت اعداد زوج الزوج متوالية على نسبة متصلة وجب ان يكون مربعات ومكعبات
مما انتظام في ان المربع يكون ثالثه مربعاً وخامسه مكعباً وسابعه مربعاً ومكعباً ... من خواصه ان الاعداد التامة هي ازواجها فاما الاعداد الموصوفة في الاعداد التي تركب
الاعداد من افرادها صاحبة كالتركيب صاحبة من اجزائه مثل مائة وعشرين من ماتي واربعة وثمانين فان الماتين والاربعة والعشرين من الاجزاء النصف والربع والثمن

والربع وهو ... من حيث انه اربعة وثلثين احد او جمعت هذه الاجزاء يكون ثلثي عشرين والاجزاء ما بين عشرين هو النصف وهو ... واذا جمعت الاعداد
زوج الزوج والواحد معها كان جميع عدد اول اشترطنا ان يكون اذا زيد عليها اجزاء او نقص الذي قبله كان المبلغ بعد الزيادة والمبلغ بعد النقصان عدداً فضرب
المبلغ المزيد عليه في المبلغ المنقوص ثم ضرب ما اجتمع في اخر المجموعات حصل عدد واجب بعينه العدد الذي يكون من زيادة مضروب مجموع الزائد والناقص
من ضرب في آخر المجموعات على العدد والموجود او الا الذي لتحصيله ما يحتاج ان واما خواص زوج الفرد فقد وقف في كتاب الاستقصاءات منه ما وقف الاخ في حمله
انه لا يعده زوج الا بعده والفرد الا زوج وبه يعرف ان زوج يسمى الفرد كالاثنين ثلث الستة وجزء الفرد يسمى الزوج كالثلث نصف الستة وان زيادة الاول وهو الاثنان
عليه من زوج الزوج وان الثاني من ضرب الافراد المتوالية في اثنين فيعلم من ذلك ان الواقع بين مرتبة وبين التي قبلها ضعف الواقع كان في الافراد الطبيعية فيكون
متفاضلاً متشابهاً باربعة وانه لا يجذر فيها ولا مكعب فلا كل مجذور وكل مكعب اما فرد بعده او فرد بعده فرد او ما زوج بعده زوج قد عرفت ... ولما كان التفاضل
باربعة اربعة الا بعد ابتداء الامن الاثنين والثاني من الستة على ما سيأتي الحال فيه والاثنان اذا زيد عليه اربعة كان ستة واذا زيد على الستة اربعة كان عشرة واذا زيد عليه
اربعة كان اثنين وعشرين اعاد الى الاثنين وهو ... وجب ان يكون ... انقطاع ستة عشر واربعة عشر نصف عشر اثنان وعشرون ولا يوجد فيها
من الاحاد فرد ذلك وجب ان يكون كل سادس نسبة الاول في الاحاد او العشرة واذا اجلت ابتداء المراتب من الستة والستة التي يليها تسمية فاذا ابتدرت
بعد ستة وعددت الثلث بعده وهو عشر مثاسمها والثلث اذا ابتديت بعد الثمانية عشر وهو الثلثون مثاسمها وكذلك الى غير النهاية وابعداً
وجزءه يسمى الفرد الذي بعد الثلثة وهو الخمسة وان العشرة خمس صحيح فاذا ابتدرت بعد العشرة وهو المشتق الاسم في ذلك العدد وهو الخامس الخمس صحيح
وكذلك الى حيث اردت والعدد الذي بعد الخمسة وهو الاربعة عشر وجزءه يسمى الفرد الذي هي السبعة وهو السبعة فالسبع ويوجد السابع او ابتديت بعده كذلك
ومن خواص هذه المراتب ان جميع الاثنين هو اول زوج فرد مع كل مرتبة يكون مجموعها عدد او مراتها يخرج عدد او مراتها مثل جمعها مع الرابع منها وهو
اربعة عشر ومع التاسع منها وهو اربعة وثلثين الذي في الاثنين وهو الستة وهو زوج الفرد الباقي اذا جمع مع عدد كل مرتبة حيث ... ومن الواقع فيه مشتق
له اسم من عدد ومن كان المجموع مراتها مثل الستة مع الرابع وهو العشرة ومع التاسع هو الثلثون ومن ذلك ان مضروب يسمى كل مرتبة في اسم
او اذا نقص منه العدد والاول كان عدد ... تلك المرتبة مثاله ان الثلث الرابع مما اربعة فاذا ضرب في اربعة كان ستة عشر فسقط منه الاول وهو الاثنان فيكون اربعة عشر
ويمكنك ان تعكس هذا او يقول ان كل عدد منها اذا زيد عليه اثنان ثم قسم على اربعة فما خرج فهو عدد في قسمه من الاول ومن ذلك ان مضعف مجموع
عدد المراتب في نفسها مساو لمجموع الاعداد ... ولكن اربعة وضعف مضروب ما في نفسها اثنان وثلثون فذلك مجموع ... ومن ذلك ان مجموع الاول
والثاني مكعب ثم المكعب في مجموع الثلث الاخر موازي مكعب ثانية وانت تعرف مرتبة ما الحق ... مكعب وكذلك والسلسلة من ازواج الفرد العددية مرتباً ستة
في ستة فمن خواص هذا الجدول المربع ان آحاد اول كل سطر في العرض كاحاد آخره وان كان في احد ما صفر ففي الآخر صفر ومثاله ان مجموع طرفي كل قطر

مساوٍ لمجموع طرفي القطر او غير مثل اثنين مع مائة واثنين واربعين واما طرفا القطر فاثنين وعشرين مع مائة واثنين وعشرين واما طرف القطر الاخر فمساوٍ لمجموع
القطر مجذورة زائدة ومساوٍ كل عدد بين عدد خارج طرفي القطر بعدة واحد مجموعهما مساوٍ لمجموع طرفي القطر فهو كذلك مجذورا ايضا ومن ذلك ان زيادة
كل سطر على ما ذكر اسطر واحدة فان زيادة السبعة على ستة والاربعين كزيادة الستة والاربعين على اثنين وعشرين واما احوال زوج الزوج والزوج
والفرد فلنتكلم فيها فنقول النسبة زوج الفرد في انه لا يقبل التنصيف المستمر الى الواحد من غير كسر وشبيه زوج الزوج في انه لا ينصف اول تنصيفه الى فرد ونصف
نصف تنصيفه على قسمة واحدة واما اشتراك من ضرب زوج الزوج فبعدية من الاربعة في الافراد المتتالية وكلما كان ذلك الزوج اكثر كان قبوله التنصيف
اكثر وقد يكون فيها الزائد والناقص والتام فان الثمانية والستين عدد ناقص وهو من جملته واما التام فالثمانية والعشرون
فيها كثير مثل الاثني عشر وقد يقع فيه المربعات ايضا واشتراك المربعات التي تقع في الاعداد ان يضرب زوج الزوج الاول في الفرد الاول حتى يكون ستة
فهو جذر الاول مربع ثم يضرب في الفرد الثاني حتى يكون عشرة فهو جذر المربع الثاني وكذلك واذا انقضت السلسلة من الذي فيه تسع زوج الزوج مثل الاثني
عشرين وذلك فيما تشتهي من ضرب الاربعة في الافراد مثل الاربعة والعشرين من الاربعين وذلك فيما تشتهي ومن ضرب الثمانية في الافراد
فنقول فيما نقول في خواص انواع الزوج ونتكلم في انواع الفرد وقد بقي علينا الكلام في اول الاعداد وهو الاثنين فهل هو زوج الزوج او الفرد فقد ظن من جهة
انه لا يستعين به المصنف المدرج انه زوج الفرد وحمل بعضهم ان يكون زوج الزوج وزوج الفرد معا وان يكون بعيد الحكماء والذي عندي ان زوج الزوج
بالحقيقة هو العدد المنقسم الى الزوج عند التنصيف وزوج الفرد بالحقيقة هو المنقسم الى الفرد عند التنصيف فزوج الزوج هو الذي نصفه زوج وكل نصف
نصفه غير الواحد زوج والا من تصنيف زوج الزوج وزوج الفرد هو الذي نصفه فرد فلا ينصف والفرد يكون عددا او يكون واحدا ومن حيث الاثنين قسم منه وبين
فالزوج لا يكون الا عددا وعدده ذلك يجب ان الاستاذ في التسمية فان عد اعدادا يحصل لا سيما يستحق الاثنين اسماء يجب ان يحصل عنه زوج الزوج انه
الذي لا ينصف الى عدد فرد وكذلك الاثنان ويحصل زوج الفرد هو الذي ينصف الى الفرد وكذلك الاثنان لكن التسمية لا يكون متعاوتة وان احب الحسن الاثنين
من الاسمين فيها يجب ان يحمل عد زوج الفرد انه المنصف الى عدد فرد وعد زوج الزوج انه المنصف الى عدد زوج فلم يكن الاثنان مستحقا لاحد الاسمين
مع تعادل القسمين فلنتكلم الان في احوال انواع الفرد والفرد منه اول ومنه مركب والمركب قد يكون اولا ولا بالقياس الى غيره وقد عرفت جميع هذه واذا اردت
ان تستخرج مراتب المركبات في انفسها فارجع الى مبادئ الافراد المتوالية فخذ كل ثالث بعد الثلاثة مركبا وكذلك الى غير النهاية مثال الاول التسعة والخمسة عشر
والاحد والعشرين مثال الثاني الخمسة عشر والخمسة والعشرين والخمسة والثلاثين وكذلك فيه ان السبعة والتسعة على ذلك ويجد هناك شيئا
الثلاثة منها بعد الاول مركب في ترتيبها فاول الاعداد الافراد وهو نفسها كالتسعة والثاني بالفرد الذي يليها كالخمسة والثالث بالفرد الثالث كالسبعة
والخمسة ايضا بعد الذي يليها باول الافراد وهو الثلاثة مثل خمسة عشر والثاني نفسها كالخمسة والعشرين والثالث بما بعده مثل الخمسة والثلاثين فانها

بعد بالنسبة واما المركب في نفسه والاول عند غيره مثل كل مربع اول بالقياس الى مربع اول من هذه الافراد المتتالية فهذا ما نقوله في احوال الزوج
والفرد. والعدد ينقسم ايضا في نفسه الى زائد وناقص وتام وقد عرفت جميع ذلك وعرفت كيفية استخراج العدد التام من ازواج الزوج فاعلم
ان العدد التام لا يكون الا زوجا لانه انما يستخرج من ضرب عدد فرد في زوج والمتفاضل الواقع منه في الآحاد واحد وهو الستة وفي العشرات واحد وهو الثمانية
والعشرون وفي المئين واحد وهو اربعمائة وستة وتسعون وفي الالوف واحد وهو ثمانية آلاف ومائة وثمانية وعشرون وكذلك في كل صنف واحد
لا يمكن من آحاد هي ستة او ثمانية وان لم يلزم عند التجربة فيها التعاقب ومن خواص العدد التام انه اذا ضرب في ثمانية وزيد عليه واحد كان مجذورا
ثم جذره على اربعة وزيد عليه يستتبع ربع كان زوج الزوج الذي ضرب في ضعفه الاول الا واحدا حتى تستخرج ذلك العدد التام مثل الستة في الثمانية مزيدا عليه
واحد وجذره سبعة وربعه واحد وثلاثة ارباع فاذا زيد عليه ربع صار اثنين وهو زوج الزوج وهو الذي وقع الضرب في ضعفه الا واحدا حتى خرج ستة
واما العدد الزائد والناقص فقد يكون كل واحد منهما في كل باب في جنس زوج التام والناقص والزائد استحسان وقع لبعض الناس وهو ان كل زوج زوج ضرب
في عدد اول كيف كان بعد ان يكون زوج الزوج اكثر من نصف الواحد فان المجتمع منه ابدا عدد تام مثل الاثنين في الثلاثة والاربعة في التسعة والسبعة في الاحد
عشر وكل زوج فرد مركب من فرد ومركب كالثمانية عشر والثلاثين فهو زائد ابدا فان كان مركبا من فرد اول فهو ناقص وقد يوجد في زوج الزوج والفرد ايضا
ناقص وتام مثال الزائد اربعة واربعين فهو زائد ومثال الناقص ستة وخمسين ومثال التام ثمانية والعشرين والعدد الفرد لا يكون تاما كما علمت ولا يكون زائدا
الا ان يكون مركبا من اربعة افراد متتالية على النظام الطبيعي مثل واحد وثلاثة ثم خمسة ثم سبعة ثم تسعة مثل تسع مائة وخمسة واربعين وهو اقل عدد فرد زائد
بالتثليث فان ترك هذا لو لم يلزم ان يكون زائدا. فلنتمم هنا الكلام في هذا الفن من علم العدد ولنشتغل الى الفن الذي يعتبر فيه اضافة عدد الى عدد

تمت المقالة الاولى من الارثماطيقي

المقالة الثانية من علم الارثماطيقي

قد ينظر في العدد ونظرا من جهة ما هو معتبر بنفسه وفي الاحوال التي يلزمه لانه عدد او لانه نوع عدد وقد ينظر فيه من جهات اخرى منها
من جهة كونه مضافا الى عدد اخرى ولكن العدد الاخر ان كان آخر منه بالعدد لا بالنوع او الصنف كانت الاضافة التفاوت وكل متفاوتين فاحدهما زائد والآخر
ناقص واذا اوقعت احوال الزائد عند الناقص عرفت احوال الناقص عند الزائد على ما توجبه المعادلة في الاضافة والزائد اما بسيط واما غير بسيط والبسيط اما ضعف
او اضعاف واما زائد بجزء او اجزاء ومنه السلسلة الى المجموع والمركب بالضعف المجزء والزائد بالضعف والزائد والاكثر والزائد بالاضعاف مثل الثلث
والربع والجزء من اثني عشر وربما قيل سمي كقولهم نصف السدس خمس العشر فاما المضاعف هو المضاعف الثنائي وهو الذي الزيادة وهي
بالمثل وابتداؤه في الاعداد من الواحد والاثنين وتتزايد الناقص على ترتيب الاعداد المتوالية والزائد ثلاثة ثلاثة مثل ثلاثة وستة وتسعة والى غير
وعلى هذا القياس تتزايد الناقص من الواحد والزائد من العدد المسمى بعده الاضعاف اول الزائد جوامع الزائد على الآخر مثل الضعف وابتداؤه من الثلث

والاثنين وبزائد خمس على ترتيب الازواج المتتالية فما كان زائد نصف والزائد ثلثه مثله مثل الاثنين مع الثلثه ثم الاربعة مع الستة ثم الستة مع الثمانية
الزائد نصف الزائد مثله والخامس عشر مع على نسبة الزائد ربعا وكذلك على ترتيب الاعداد المتتالية
وكذلك حال كل بيت منه المتقدم عليه وبجد ذلك في المناسبة بين الثالث والاول في كل ترتيب
فيجد الاول من كل ثالث يزيد على الاول من كل الى اثنين والثاني باربعة والثالث بستة و
كذلك ان اعتبرت اضعافا وجدت اول ثلثه ومثله ارباع من اربعة وخمسة عشر وثمانية من ثمانية وثلثين ووجدت ذلك القانون وكذلك ان تريد في جداول
ايضا مناسبة الطول والعرض يستخرجه لكنا نقتصر على هذا ونذكر اشارات لوجه يشترك فيه
فمن ذلك انا اذا اعتبرنا جدولا من سطرين احدهما متتالي فيه الافراد والمتتالية عدد ومن خمسة
النصف عنده احد وعشرين والثاني يتوالى فيه الاعداد ويتدرج من ثلثه ونصف عنده ثلاثة
لاح لنا فيما بين ذلك نسب فاذا اعتبرنا ما في كل بيت من الجدول مضافا الى نظيره من الاخر اوحى اوائل الاعداد التي ابتدرت من الثلث والثلثين ثم
المثلين والثلثه الارباع ثم المثل والاربعة الاخماس وكذلك فان اعتبرنا بزائده ما في البيت الاول كان على نسب مثل وجزء من المخالصة وان اعتبرنا ترتيب
ما في بيت الثاني كان جدول الواحد اسباب مبين ثم جداول الاول الثالث ونصف الثاني ترتيبه في البيت الثالث منه كان من جداول الواحد اثبات اربعة
ثم جملة البيت الثاني اصلا وجمعت منه ذلك الجميع ونقله الى البيت الثالث ذلك النقل واستمر به تركيب هذا في عدد ابيات ويكون اربعة في الطول والعرض
من ذلك ولو كان كل نسبة كل ثلثه اعداد في صنف واحد نسبة متصلة ونسار منه من النسب المطلوبة
او الانسب الاضعاف فيجد في الثلث الثاني على نسب المثلين وما في البيت على نسبة الثلثه الاضعاف
وما في البيت الرابع على نسب الاربعة الاضعاف ويستمر ذلك الى غير النهاية واعرض ان كان عدد ما في
البيت الثاني على نسبة من السطر الثاني على نسبة الضعف فما في البيت الاول فالاول في الثالث وبقى الوسط على حاله فاذا اخذنا مجموع الجميع المذكور منها
بان ناخذ الاول صفرا وما في السطر الثالث فيكون اربعة ثم جميع الاول الثاني ونقله الى
السطر الثالث فيكون ستة ثم جمع الاول وهو اربعة والثالث وهو واحد والضعف الثاني
وهو اربعة ونقله الى البيت الثالث فيكون تسعة ويتوالى اعداد السطر على نسبة الزائد
نصفا وقد تولد من نسبة الضعف وهما جميعا الاثنان فان عملت هذا العمل بالسطر العرضي الذي
على نسبة ثلثه الاضعاف اخرج لك اعدادا وثلثه على نسبة الزائد علينا فان الثلث سمي كلما وكذلك الحال في الجدول الرابع فانك تجمع على نسب الزائد ربعا

فان تحت جدول وضع اعدادا الزائد نصفا ثم خلفت به الفعل المذكور يولد لك من الزائد جزء والزائد جزئين ومن خمسة الزائد ثلث الزائد مثله جزء او على غير المنسق
فان لم تقلب وضع اعدادا لتكون على تلك النسب ليكن اب مثلا اربعة وليكن ام
اثنان وليكن اد ثلثه فيكون لاب الى اد نسبة وهي نسبة الزائد نصفا ولاب الى ام
نسبة وهي نسبة الضعف وهي مؤلفة لا محالة من هاتين النسبتين فاقول ان كل نسبة
الزائد نصفا اضيفت اليها نسبة الزائد مثله فيكون المجتمع ما اجتمع منها بعينه وان
كل نسبة الزائد مثله اضيفت اليها نسبة الزائد نصفا يكون المجتمع ما اجتمع منها وكل نسبة الضعف يحتمل ان تقسم بينه والنسبتين ويفصل اليها الا
فليكن نسبة تخرج نسبة الزائد نصفا ونسبتج هو نسبة الزائد مثله فاقول ان نسبة هو نسبة الضعف ونسبة الزائد نصفا ما الف منها نسبة المثلث
الامثال فليكن اب [illegible] داع ضعف اب وليكن ام مثل نصف ام اقول ان ام ثلثه امثال اب برهان ذلك ان ام ضعف اج
مثل اب فهو نصف ام لكن صد نصف ام وصار لم صد يساوي بعضها بعضا فيكون جميع ام ثلثه امثال اب فان كان صد مثل ام فام ضعف وثلثه
اب [illegible] فيفرق اب اقساما على زوه فيكون اقسام اده [illegible] متساوية وهي اربعة ونصف كل واحد منها هو ثمن اه وهو مساوي
له فيكون [illegible] ثلثه امثال صد وان ستة امثال صد وهو نسبة مثل ونصف ونسبته [illegible] نسبة اب [illegible] فاذا ابدلنا كانت نسبة به الى ستة وجب
وبالتركيب اوب [illegible] كذلك نسبة المثل والنصف فان كانت نسبة اه الى نسبة مثل وربع ونسبة اه الى نسبة مثل وخمس فان نسبة اه الى نسبة مثل
ونصف وذلك لان اب اذا انقسم اربعا كان كل قسم مثل ب ه وكانت اقساما خمسة متساوية ويكون ب ه مثل نصف اب فان كانت نسبة اه الى
نسبة مثل وخمس ونسبة اب الى نسبة مثل وسدس فان نسبة اه الى نسبة مثل وخمسين وثلثين لان ذلك بان نقسم اب اخماسا ونعمل مثلها [illegible]
لك من هذا ان النسبة المؤلفة من مثل وسدس ومثل وسبع هي نسبة مثل وثلث والمؤلفة من مثل وسبع ومثل وثمن هي نسبة مثل وسبعين والمؤلفة من
مثل وثمن ومثل وتسع نسبة مثل وربع والمؤلفة من نسبة مثل وتسع ومثل وعشر نسبة مثل وتسعين والمؤلفة من نسبة مثل وعشر ومثل وجزء من احد عشر
نسبة مثل وخمس والمؤلفة من نسبة مثل وجزء من اربعة عشر ومثل وجزء من خمسة عشر [illegible] على نسبة الزائد ربعا فان نسبة اه الى نسبة مثل وثلث وذلك
لانك اذا قسمت اب خمسة عشر قسما كان جميع او ستة عشر قسما ويدرج ذلك فهو اربعة اقسام الجميع بخمسة اقسام واب خمسة عشر قسما وجميع او عشرين
قسما فهو عشرون [illegible] وثلث ومثله [illegible] اذا كان اب على نسبة الزائد تسعا واه على نسبة الزائد خمسا كان نسبة او الى نسبة على نسبة الزائد ثلثا [illegible]
يمكنك اذا سلكت هذه السبيل ان تبرهن على سائر ما في الموسيقى من التاليف على ان البيان المتقدم يكفيك تكلف المؤونة في ذلك كله

تمت المقالة الثانية من الارثماطيقي والحمد لله رب العالمين

المقالة الثالثة

قد اشرنا ذلك الى الحول

العدد من حيث كميته في نفسه والشق ذلك الى احوال من احوال العدد ومن حيث اضافته الى غيره وتحت هذا كسائل احوال من احوال العدد ومن حيث
كيفية تأليف من الوحدات التي يشابه بها الاشكال المقدارية فقد سميت هيآت الاعداد او في تأليفها بالمقادير فصل عدد او خطوطه واحد او سطحه
ومسطح واعداد او مجسمة فمنها فالاعداد الخطية هي التي متبدي من الواحد ويستمر على نهجها واول عدد خطي هو الاثنان ثم الثلثة وكذلك
واما المسطحة فهي التي يمكن ان يؤلف بعضها الى بعض تأليفها يحاكي بعض السطوح المشكلة والمجسمة فهي التي يمكن ان يؤلف بعضها الى بعض تأليفها يحاكي بعض
المقادير المجسمة واول المسطحة هي الاعداد المثلثة وهي الاعداد التي اذا نظمت احادها بانتظام احاط بها شكل يحيط به ثلثة اضلاع متساوية وصورتها [illegible]
ثم الستة وصورتها ويحدث من اضافة خط عددي الى يدور الى الخط العددي الذي هو كالراتب اضيف الى الواحد فيولد المثلث الاول وهو الاثنان
فيكون ثلثة ويكون الصورة هكذا [illegible] فكذلك كلما اضيف الى ذلك طاه وعدد تاما يتقدم الاعداد المتتالية فذهب مثلث اكبر مثل ان اذا اضفت
الى ذلك خطا عدديا من اربع وحدات كان شكل مثلث آخر على هذه الصورة [illegible] فاول المثلثات ثلثة وضلعه اثنان والمثلث الثاني
ستة وضلعه ثلثة والمثلث الثالث عشرة وضلعه اربعة والمثلث الرابع خمسة عشر وضلعه خمسة وكل مثلث يزيد على الذي قبله بضلع نفسه وتفاوت
اضلاعها على حسب الاعداد المتتالية من الواحد مع الواحد فاي عدد جمع من ذلك فهو مثلث وكل مثلث فضلعه يزيد على مرتبته بواحد فان قيل
لك ضلع المثلث العاشر من اول الاعداد المثلثة فقل احد عشر فان اخذت الواحد في جملة المثلثات كان عدد الضلع وعدد المرتبة واحدا ولكن الواحد
وان كان كذلك تقول انه مربع او مكعب بالقوة فليس مثلثا ولا مخمسا ولا مسدسا من ذلك بالقوة لا بالفعل الا باشتراك الاسم ولا يلتفت الى ما بالقوة
وكل مثلث فانه نصف مضروب ضلعه في الازيد منه بواحد حتى لو قيل كم عدد المثلث الخامس اخذت خمسة فضربتها في ازيد منه بواحد
فكان ثلثين واخذت نصفه وهو خمسة عشر وهو المثلث الخامس   وكل ضلع مثلث فهو اقل عددين متتاليين تضرب احدهما في الآخر فيكون منه
ضعف مثلثه حتى لو قيل ما ضلع خمسة عشر من المثلثات فاضعفه فيكون ثلثين فاطلب عددين متتاليين مسطحهما ثلثون فتجد خمسة وستة فتقول ان ضلعه
خمسة   وبعد الاعداد المثلثة الاعداد المربعة وهي التي اذا نضدناها يحدث من خطوط عددية متساوية عدة الاعداد في الواحد من الاحاد وضلعها
على ترتيب الاعداد مبتدئة من الواحد مثل الواحد فانه مربع الواحد والاربعة فانه مربع الاثنين والتسعة فانه مربع الثلثة والستة عشر فانه مربع الاربعة
على هذه الصورة   وانشاؤه من جميع الافراد المتوالية مع الواحد مثل الثلثة والواحد وهو
اربعة وهو عدد مربع ثم الواحد والثلثة والخمسة وهو تسعة وهو عدد المربع الثاني ثم الواحد والثلثة والخمسة والسبعة وهو ستة عشر وهو العدد المربع الثالث
ثم الواحد والثلثة والخمسة والسبعة والتسعة وذلك خمسة وعشرون وهو العدد المربع الرابع   ومن خواص المربعات انك اذا جمعتها من مربع الواحد
كان مجموعها اكثر من مربع الاخير بما قبلها من المربعات مثلا ان مجموع مربعي الواحد والاثنين يزيد على مربع الاثنين بمربع الواحد والاثنين
والثلثة يزيد على مربع الثلثة بمجموع مربعي الواحد والاثنين وكذلك مربع الواحد والاثنين والثلثة والاربعة يزيد على مربع الاربع بمجموع مربعات
الواحد والاثنين والثلثة وقد اسموا هذا الانشاء المربعات طريقا يسمونه المرافض وهو انك اذا ابتدات من الواحد مجمعت ما شئت من المراتب
ثم عطفت فتركب جامعا فيها الى مجموع ذلك فهو مربع مثل ان تصعد من الواحد الى الاثنين فيكون ثلثة ثم ترجع الى الواحد فيكون اربعة وهو مربع
اول ثم ان جمعت الواحد والاثنين والثلثة فاضفت اليه الاثنين ثم الواحد كان تسعة وهو مربع ثان فان صعدت من الواحد والاثنين والثلثة والاربعة
جامعا ثم عدت فجمعت الثلثة والاثنين والواحد كان جميع ذلك ستة عشر وهو المربع الثالث من المربعات العددية وتحصيل هذه الطريقة ان
مجموع كل اعداد متوالية الا العدد الاخير فهو مربع   وكل مثلثين متواليين مجموعهما من الواحد والثلثة والثلثة والستة فهو مربع فهذا ايضا انشاء
المربعات فيكون كل مربع من مثلث في درجته ومثلث انقص منه درجة بواحد وكل مربعين مضروب ضلع احدهما في الآخر ضعف وجمع الى المربعين
فالجميع مربع مثل مضروب اثنين في ثلثة اذا جمع ضعفه مع اربعة وتسعة فكان خمسة وعشرين وكل مربع يزاد عليه ضعف ضلعه وواحد كان الى مثله و
مثل بعده او ثمنه امثاله او نقص منه ثلثة اربابه فما يحصل مربع ولا مربع نصفه او ضعفه مربع والا يستقيم المربعات المتتالية مبتدئة من الواحد
البتة وكل مربع فاما ان يكون له ثلث صحيح واعلم ان آحاد المجذور وراتبها اما ان يكون واحدا او اربعة او خمسة او ستة او تسعة فان كان واحدا فاصله
اما تسعة واما واحد وان كانت اربعة فاصلها اما اثنان وان كان خمسة فخمسة وان كان ستة فستة او اربعة او كان تسعة فثلثة او سبعة وامتحان المربعات
في الطريق الهندي قد يكون اما ان يكون واحدا او اربعة او سبعة او تسعة فللواحد واحدا وثمانية وللاربعة اثنين او سبعة وللسبعة اربعة او خمسة او ان كان
تسعة فثلثة او ستة او تسعة ويتلو المربعات في الاعداد الاعداد المخمسة واولها الخمسة فانها تؤلف على هذه الصورة [illegible] وهو اول المخمسات وضلعه اثنان
والمخمس الثاني وهو الذي ضلعه العدد الثالث وهو ثلثة ويكون المخمس المجتمع منها اثني عشر على هذه الصورة [illegible] والعدد الثالث وهو اربعة والمخمس
المجتمع منه هو الاثنان والعشرون والسبع والخمسون والخامس السبعون وترتيب اضلاعها على ترتيب الاعداد المتوالية والثاني من
جميع الاعداد المتتالية بثلثة ثلثة مبتدئة من الواحد مثل الواحد والاربعة والسبعة والعشرة [illegible] فالواحد مع الاربعة خمسة وهو اول المخمس والواحد مع الاربعة
والسبعة اثنا عشر وهو المخمس الثاني والواحد مع الاربعة والسبعة والعشرة اثنان وعشرون وذلك هو المخمس الثالث وقد يطلبونه من جميع
المربعات كل مع المثلث الذي دونه في المرتبة مثل المربع الثاني مع المثلث الاول فيكون اثني عشر وكل واحد منها خاصة مثل نحو خاصة الاخيرة
المذكورة والمخمسات لكن السدس بدل النصف نصف ضلع والزيادة تضعيف ضلع ضلع والسبع بدل ذلك ضلع ونصف وعليه يجري الزيادة و
الثمن بدل ذلك ضلعان ضلعان وقد تؤلف هذه كلها من المثلثات لكن المربع يركب من مثلثين كذلك المخمس من ثلث والمسدس من اربع
والسبع من خمس على نسق تشابه نسق تأليف المربعات فيكون مثل المخمس الثاني من مثلثين كل مثلث اول ثالث والثالث المثلث الثاني والمخمس

الثالث من الثاني مرتين وكل مسدس مثلث ولا ينعكس وكل مثلث عدده زوج بل عشرة كرجه وبين المسدس واذا اردت ان تجد المثلث
من المسدس ان يحذف الواحد من ضعف عدد المسدس وعكسه ان يزاد واحد على عدد المثلث ويوخذ نصفه وكل عدد مخمس فانه نصف ما يجتمع
من ضرب عدد انقص من مرتبته بواحد في التفاضل بين الاعداد التي هي مثاله منه وهو مثله فزيد عليه ما بين عدد بين من ذلك هو اثنان عشر وباقي
عدد مرتبته من المخمسات العددية مثاله ان اردت ان تعلم المخمس الرابع ضربت ثلثة في ثلثه وكان تسعة فزدت عليه اثنين فكان اثنى عشر ضربته في
اربعة وكان اربعة اربعين اخذت نصفه وكان اثنين وعشرين وهو المخمس الرابع وايضا فان كل مخمس فانه مثل مضروب عدد مرتبته مسويات
الواحد في نفسه تزيد عليه نصف ضلعه مرارا مرتبة في المخمسات العددية مثاله في المسئلة المذكورة نضرب اربعة في اربعة لانه في المرتبة الرابعة من
الواحد فيكون ستة عشر ويزيد عليه نصف ضلعه وهو اثنان ثلث مرات فيكون اثنين وعشرين وبعد المخمسات المسدسات ويتالف من جميع الاعداد
المتفاضلة باربعة اربعة على قياس ما قيل في المخمسات ثم المسبعات ويتالف من جميع الاعداد المتفاضلة بخمسة خمسة ثم المثمنات ويتالف من جميع
الاعداد المتفاضلة بستة ستة ونقول ان كل سطح بعد المربع اذا جمع مع المثلث صار السطح الذي يتلوه وذلك المثلث في عدد الاضلاع مثل المثلث الاول هو
ثلثة اذا جمع مع المربع الثاني كان مخمسا وان جمع مع المخمس الثاني وهو اثنى عشر كان مسدسا وهو خمسة عشر وعلى هذا الترتيب وفضل كل سطح
على الذي قبله مثلث وقد اتفق ولا ينعكس وكل عدد تام فهو مسدس او مثلث فيكون من هذا السبيل يتوصل به الى استخراج ترتيب الاعداد
التامة ايضا فاذا قيل لك العدد التام الاول من اي المسدسات او اي المخمسات وهو فانظر الى القانون الذي عرفته في هذا الواحد خاصة فيجد الاول
زوج زوج يعتبر فيها القانون المعلوم اربعة فيستخرج على ما علمت ويضعف اربعة فيكون ستين فقل هو المسدس الثاني وفي الاربعة ثمانية ويجدا بيم
كذا وان الا فيصح لمطلوبك فضعف الثمانية فيكون اربعة فقل هو المسدس الرابع والمثلث السابع وفي الثمانية ستة عشر وان نقصت منه واحد ابقى
مركب فلا يصح لمطلوبك وفي الستة عشر اثنين وثلثين فان نقصت منه واحد ابقى اول فيصح لمطلوبك فخذ نصفه وهو ستة عشر فقل المسدس السادس
والمثلث الحادي والثلثون وعلى هذا القياس فلنكتف الان في الاعداد المخمسة واولها المخروطات ويفرق ما سارة وهي التي يبتدي من قاعدة
جسمه ثم لا يزال يصغر حتى يصل طرفها الى حده الوحدة فاولها التي قاعدته مثلثه واول ذلك الاربعة فهي اول وهو عدد خطي وسطحي وجسم ويتولد
من تاليفات المثلثات على توالها تركيبا الانقص منها على الازيد حتى ينتهي الى الواحد ثم التي قاعدتها اربعة ويتولد من تاليفات المثلثات
توالها تركيبا الانقص منها على الازيد حتى ينتهي الى الواحد ثم التي قاعدتها اربعة ويتولد من تاليفات المربعات على تلك الصفة وكذلك التي قاعدتها
مخمسة مخمسة والتي قاعدتها مسدسة وكل عدد مسطح ركب منه يسمى قطعا والذي نقص من جانبه الاقل يسمى كرسيا والثاني وما الذي قاعدته مثلث
فان يضاف الى الوحدة المثلث الاول ويكون اربعة فهو المخروط الاول ثم المثلث الثاني فيكون عشرة وهو المخروط الثاني من هذا القبيل واما الذي

قاعدته مثلث فان يضاف الى الوحدة المثلث الاول ويكون اربعة فهو المخروط الاول ثم المثلث الثاني فيكون عشرة وهو المخروط الثاني
من هذا القبيل واما الذي قاعدته مربع فاوله من الواحد والمربع الاول وثمانية من الواحد والمربع الثاني والذي قاعدته مخمس او مسدس
وغير ذلك فعلى ذلك القياس واما امر الزوايا والاضلاع وعددها فعلى قياس الاشكال العظيمة والمسن وايضا من الاشكال العددية المجسمة
وهي من تضعيف المثلثات والصاق بعضها ببعض فاسد اول عشرة نشار من المثلث الاول له ثمانية اضلاع كل ضلع ذو اربعة وضلعان
كل ضلع مثلث لكن الاضلاع في اعداد واما الاشكال المحيط بها ستة سطوح فلا يخلو اما ان يكون طولها وعرضها وعمقها متساوية فيكون
مثل عشرة في عشرة ويسمى مكعبا واما ان يكون مقدران متساويان وقطر مخالف واذا كان القطر المخالف اصغر يسمى لبنا وان كان اكبر
عمودا واذا كان مسطحا اصغر واكبر اليمنى سندبرا مثل ثمانية في خمسة ثم في اكثر من خمسة وان كان يكون الثلثة مختلفة يسمى اصطلاحا وتنورا ومخمرا
لانه ماخذ من خلاط الى دونه وربما سمى الشكل المذبح لو كانت هذه الجسم مبني على تلك الصورة ومثال اللبن اربعة في اربعة ثم في ثلثة مثال العمود في تجمع
في اربعة ثم في خمسة مثال الاضلاع ثلثة في اربعة ثم في خمسة وفي ثمانية ومن علاوتهم ان يسمو العدد الذي يرجع اذا ضرب في نفسه ثم ما جمع
في نفسه وكذلك العدد اذا ضرب مثل الخمسة والستة فان الخمسة في نفسها خمسة وعشرون ثم في خمسة وخمسة وعشرون والسبعة في نفسها ستة
وثلثون ثم في ستة مائتين وستة عشر ومن الناس من يسمى هذه دائرة وورعا مكعبة كرة وكريا والذي ينبغي ان يجب على حال المكعب قد
علم منها بجملة في كتاب الاصول ومن خواص المكعبات كعب كل عدد اذا ضرب مثل في الذي يتلوه في الذي قبله زيد الذي قبله على ما جمع كان
مساويا لما انشاوه فان يرتب الافراد المتوالية مبتدءا من الواحد ثم تجتمع على حسب المرتبة حصلت له المكعبات على توالها مثاله فرتبنا واحد
ثم ثلثة خمسة سبعة تسعة احد عشر ثلثة عشر فالواحد مكعب وبعده الثلثة وهو في المرتبة الثانية فيجب ان تجمع فردين فجمع الثاني وبالخمسة
سبعة وعشرون وهو المكعب الثاني وعلى هذا النهج فان اردت ان يعرف اول فرد ركب منه المكعب المعلوم فعدد مرتبة المكعب فان كان
الثالث فالعدد ثلثة واضربه في نفسه ثم عدد رتبة المكعب من اول عدد مكعب فيكون ذلك انقص من الاول بواحد يكون ومثال ذلك
في المكعب الثالث ما الاول تسعة واما الثاني ثمانية فانقص الثاني من مربع الاول تقتضي وهما الاثنان من تسعة فهو اول فرد منه تام
المكعب الثالث وذلك هو سبعة ثم تزيد عليه فيكون احد عشر وهو اخر فرد منه تركيبه مركب منها وما بينهما والاربعة والخمسة والستة والتسعة
تسعة في مكعبات امثاله فيكون ذلك دليلا على ان المكعب مثلا اربعة في اربعة ثم في اربعة فيكون اربعة وستين والستة في الستة ثم في
الستة وهو مائتان وستة عشر وما كعب الاثنين فهو في الثمانية واما كعب الثمانية فهو في الاثنين واما كعب السبعة في الثلثة كعب
الثلثة في السبعة واما مضروب المكعب في المكعب ومقسوم عليه مكعب وضرب مربع عدد في مربع عدد اخر نسبتهما نسبة مكعبين مكعب

والتفاوت بين المكعبين المتواليين هو مضروب اقل المكعبين في العدد الذي يليه ويزيد عليه بواحد ثم في ثلثه ثم يزيد عليه بواحد ثم في ثلثه ثم
يزيد عليه واحد او كل مكعب يسقط منه كعبه فيكون الباقي سدس صحيح وكل مكعب الا واحد فبعده كعبه الا واحد وكل مكعب فان نصفه ونصف
ربع مكعب وكل مكعب جمع اليه الواحد ومضروب المثلث الذي في مرتبته في ستة ابدا فهو المكعب الذي بعده فيمكن ان يشار من هذه المكعبات
ومن خواص المكعبات ان امتحان الذي هو على الحساب الهندي يكون اما واحدا واما ثمانية واما تسعة فان كان واحدا كان الضلع واحدا
او اربعة او سبعة وان كان ثمانية فثمانية او اثنان او خمسة وان كان تسعة فثلثة او ستة او تسعة وقد يقسم المضلعات من العدد ويقال
ان منها ما هو متساوي الطول ومنها ما هو مشترك الطول ومنها ما هو متباين الطول فهو الذي الخلاف بين طوله وعرضه بما هو فوق واحد ومطابقة
المتكلمين في صناعة العدد ان يوردوا في هذا وفيما يجري مجراه كلاما خارجا من الصناعة ومع ذلك خارجا من الصناعة عادة البرهان
والتشبه شيء بقول الخطباء والشعراء فلنعرض ذلك ونسقط عنه مسعد في تسمية القوى الطول بالمرمى الطول فيشبه ان يكون اول غيرية يقع بين
العدد والعدد وهو بواحد فيكون هو احد المخالفة وجيدة وكانه اصل العدد ونفسه فيكون الاعداد الغيرية الطول هي المتقاربة بواحد والسطوح
الغيرية هي التي يحيط بها ضلعان غيريان واذا رسم جدول قريب فيه الافراد على توالیها مبتدئة من الاثنين في سطر تولد من جميع الافراد
على نظمه الاعداد المربعة وتولد من جميع الازواج الاعداد الغير الطولية فيتولد من الفردية المربعات ومن الزوجية الغيرية على حسب التوالي
والسبب في العشاء من رحوف من هذا الموضع في شان الاصول له فان بيت المربعات كرة ثانية في سطر والغيريات الطول في سطر من يحاوره
امور وخواص فمن ذلك انك تجد اول الغيريات على نسبة الضعف من اول المربعات وهو الزائد مثله والثاني عند الثاني على نسبة الزائد نصفا
والثالث عند الثالث على نسبة الزائد ثلثا وكذلك كل على نسق الاعداد والمراتب مثل الرابع ربع والخامس خمس وكذا التفاصيل على نسبة
الاعداد الطبيعية مفصل المرتبة الثانية اثنان وكذلك فان حذف الواحد ووصل بين ما هو عدد وجاءت النسبة كذلك لكن العادة من جانب
من النقصان وكان الاربعة للاثنين على نسبة الضعف والتسعة للستة على نسبة الزائد نصفا والستة عشر للاثني عشر على نسبة الزائد ثلثا ولذلك
وكان التفاوت على نسبة الاعداد الطبيعية مبتدئة من الاثنين ثم ان رتبنا اول الغيريات بعد المربع الاول مبتدئا من الواحد وثانيا بعد المربع
الثاني وهذه النسبة بعينها مؤتلفة وكان نسبة الاثنين الى الواحد كنسبة الاربعة الى الاثنين وهي نسبة الضعف مثلا وكان نسبة الستة
الى الاربعة كنسبة التسعة الى الستة وهي نسبة الزائد نصفا وقد ثبت وايضا ويكون الطرفان من كل نسبة اذا جمع مع ضعف الوسط مربعا ثم ان جمعت
الاعداد السطرين على نظامها وابتدرت الافراد من الواحد تولد منها الاعداد المثلثة على نظامها وتجد كل ضلع انقص منه ضلعه تولد الغيرية التي
كما ورد من جانب النقصان واذا زيدت عليه ضلعه تولد الغير الذي كما ورد من جانب الزيادة واذا حرك ضلع المكعب عنه فهي اضلاعه

واذا اتحدت سطحا بين مربعين وجدت المربع الاول يأخذ منه نسبة والمربع الثاني نسبة اخرى ولكن يرجعان الى النسب المتوالية مبتدئة من
ثم المثل والضعف ثم المثل والثلث وكذلك قالوا ان هذه الاشياء يعطي علة الهوية والذلك يتولد منها المربعات والمكعبات ويوجد في مراتب الافراد
الا ويوجد في مراتب الازواج الجفتة

تمت المقالة الثالثة من الارثماطيقي

وقد جرت العادة بان يذكر في هذا
الموضع المناسبات واصنافها وخواصها ومن الناس من يجمع المناسبات وجوها كثيرة ويبلغ بها عشرين وجها ومنهم من يقتصر على عشرة
وهو المنقول عن القدماء ومن هؤلاء من يقتصر على ذلك العشرة وعلى الاقتصار فيما قيس مثل بعض الى ايراد جميع ما
ما قالوه فلذلك ما لا محصول له فانت فيجب ان تعلم ان هذه المناسبات المعتبرة اكثر مقصودها فيما بينها تفاوت الامور المتفاوتة التي تجري
تفاوتها على الخطوط واحدا اما متصل مثل نسبة ا الى ب الى ج او منفصل مثل نسبة ا الى ب مثل ج الى د اما ان يكون تشابهها واتحادها في كمية انفسها
او كميتها عند غيرها وهذا هو الاصل المعتبر وتشابه تفاوت الاعداد او في كمية انفسها مثل ان يكون زيادة هذا على ذلك مساوية لزيادة الثالث
على الرابع مثل زيادة الستة على الاربعة والعشرة على الثمانية او الاربعة على الاثنين وهذه هي المناسبة العددية وتشابه تفاوت الاعداد او في
كمية انفسها مثل ان يكون زيادة هذا على ذلك مساوية لزيادة الثالث على الرابع مثل زيادة الستة على الاربعة والعشرة على الثمانية او الاربعة
على الاثنين وهذه هي المناسبة العددية وتشابه تفاوت الاعداد او في كميتها عند غيرها مثل ان يكون كمية زيادة هذا على ذلك مثل كمية زيادة هذا
الثالث على الرابع او يكون كمية هذا المتفاوت عند ما تفاوته واحد مثل حال الاربعة عند الاثنين في المفاوتة هو مثل حال العشرة عند الخمسة
وهذه هي المناسبة الهندسية فهذان الحقيقة اصلان لكنه لما اعتبر حال تفاوت الكمية المضافة واحد المختلفان فلان يوجد هناك اتفاق ايضا
مثاله ليوضع نسبة هندسية مثل اربعة وستة وتسعة فان الكمية المضافة فيه متشابهة والكمية التي للعدد نفسه غير متشابهة فان التفاوت
في احدهما اثنان وفي الاخر ثلثة وليوضع نسبة عددية مثل اربعة وستة وثمانية فيوجد تفاوت الكمية في انفسها متساوية وتفاوت الكمية بالقياس
غير متشابه بل يكون ستة لاربعة زائدة بالنصف والثمانية للستة ليست زائدة بالنصف بل زائدة بالثلث ويوجد النسبتان وانما متواليين لكن
اكثر ما بين العددين الاقلين واصغر ما بين العددين الاكثرين فنسبة من هذا الاخر اخر وهو ان يطلب احداها يؤلف عمل نسبتين
الطرفين منها متواليين ويحصل الكبرى بين الاكبرين والصغرى بين الاصغرين يوجد مناسبة اخرى على هذه الصفة مثل مناسبة ما بين
الستة والاربعة والثلثة وسميت تأليفية لان الاتفاق براعات واسطة هذه المناسبة انما يقع في صناعة التأليف وهو الموسيقي على ما يتعلم
في موضعه وتجوز ان يكون قد سميت تأليفية لان نسبة الطرفين مؤتلفة من نسبة الفضلين على ما تعلم ومن خاصته ان نسبة فضل الاعظم على الاوسط
الى فضل الاوسط على الاصغر هي نسبة الطرف الاعظم الى الاصغر مثل نسبة الاثنين وهو فضل الستة على الاربعة الى الواحد الذي هو فضل الاربعة على الثلثة

ثم انهم طلبوا من هذه الخاصية التي لزم هذه النسبة لاعتبار تناسبهما حصول الحد الوسط المناسبة فقد وجدوا مثالي متناسبات ثلاث وسائط
اخرى انما ينتج من جهة تميم القسمة او تشيرها فلا عددي لها او لا كثير عددي لها في العلوم فلتبتدئ بنسبة متناسبة [illegible]
فيها كلها موفرا اما الواسطة الهندسية وانما يكون الحد [illegible] مضروب الطرفين يكون من ضرب ما يجتمع من الطرفين احدهما في الآخر فاما قد عرفته
في موضع آخر وعرفت انه اذا كان بدل الواسطة واسطتان فمضروب احدهما في الآخر كمضروب الطرفين احدهما في الآخر وهذا يدلك على طلب الواسطة
وعرفت في هذا البحث ان هذه المناسبات الهندسية [illegible] في ادراج [illegible] المتتالية في [illegible] المتتالية وقد علمت ايضا من
مواضع اخرى ان كل مربعين يمكن ان يقع بينهما واسطة هندسية واحدة فقط وكل مكعبين يمكن ان يقع بينهما واسطتان هندسيتان فلا
يحتاج الى ان يستانف لك تعليم هذه الاحوال واما المناسبة والواسطة العددية فان شئت ما من ترتيب الاعداد على تزايد واحد سواء [illegible] كان
بواحد او بعشرة وهناك تجد ما يتصل بواسطة ومنفصلا بواسطتين وعرفت حال الواسطة عند المحاسبة وسائر ذلك بما [illegible] تقدم لك وعلمت حال
سائر النسبة وموضع الصغرى والكبرى والذي تستفيده هنا طلب واسطتها وهو ان يؤخذ نصف مجموع الطرفين على ما علمت ومن خاصيتها هو
ان الذي يكون من ضرب احد الطرفين في الآخر اقل من مربع الوسط بمربع الفضل مثل ان مضروب الاثنين في الستة اقل من مضروب الواسطة في نفسها
بمضروب الفضل وهو الاثنان في نفسه واما المناسبة والواسطة التأليفية وعرفت معناها [illegible] العددية فيما تقدم وجه استخراج واسطتها بان يضرب
الاختلاف بين الاعظم والاصغر ويقسم على مجموعهما ويزيده على الاصغر فيخرج الواسطة مثل الاختلاف بين الستة والثلثة وهو الثلثة يضرب في الثلثة
فيكون تسعة فيقسم على مجموع الستة والثلثة فيخرج واحد فيزيد على الثلثة فيكون اربعة واذا كان عندك الاوسط والاكبر فاردت ان تجد الاصغر فانظر
الى فضل ما بينهما كم هو من الاوسط بان يقسم عليه الاوسط مرة اخرى فما خرج ينقصه من الاوسط فهو الاصغر وان كان الاصغر والاوسط معلوما عندك
فاردت الاكبر قسمت الاوسط على الفضل ونقصت منه واحدا ثم قسمت عليه فما خرج زدته على الاوسط ومن خواص هذه المناسبة ان مضروب مجموع
الطرفين في الاوسط ومن خواص هذه النسبة ان مضروب الحاشيتين في الواسطة مثل ضعف احدى الحاشيتين في الاخرى وايضا فان مضروب
واسطتها في الاكبر مثل ضعف واسطتها في الاصغر ضعف مضروب احد الطرفين في الآخر وقد ظن قوم ان هذه النسبة انما سميت تأليفية لان فصولها
ليست في الحد [illegible] ولا في التفاضل وحده بل بعض في ذا وبعض في ذلك فكأنه وقع في ذلك تأليف [illegible] وقد قالوا انما هو اشد
تكلفا من هذا فاما المناسبات التي بعد هذه فمنها ثلث عرفت اولا ومنها اربعة عرفت ثانيا ومنها مناسبات ليس من غرضنا ان طلبت البيان وهو
الاربع يعرف بالثالثة والخامسة والسادسة وتسمى الرابعة المضادة للتأليفية ايضا والتأليفية تناسبها بحيث يكون نسبة فضل الاوسط على الاصغر
الى فضل الاعظم على الاوسط كنسبة الاعظم الى الاصغر مثل ٣ و ٥ و ٦ واستخراجها بضرب الفضل بين الطرفين في الاصغر والقسمة على مجموعهما

[illegible]

واستخراجها [illegible] من الاعظم فهو الاوسط ومن خاصيتها ان مضروب الاعظم في الاوسط ضعف مضروب الاصغر في الاوسط والمناسبة والواسطة
الخامسة ان يكون الاوسط عند الاصغر مثل فضل تفاضل الاصغرين عند تفاضل الاعظمين [illegible] وكانها تضاد [illegible] الهندسية وطلب
الواسطة ان يزاد الاصغر على الاكبر ويقسم ما يجتمع قسمة يكون ضرب احدهما في الآخر فضرب الباقي من الاعظم [illegible] الاصغر نفسه في الاصغر على الاكبر
وذلك يسهل لمن عرف النسبة فان اكثره ذلك والا فانه يستحيل فاخرج [illegible] الاصغر من اكبره فما بقي فهو الواسطة ومن خاصيتها ان ضرب الاعظم
في الاوسط ضعف ضرب الاعظم في الاصغر فزيد عليه الاوسط [illegible] في المناسبة [illegible] والاصغر وان
الطرف الاعظم اصغر من مجموع الباقيين بواحد والسادسة اي يكون الاعظم عند الاوسط مثل فضل الاصغرين عند فضل الاعظمين وهي ايضا
يضاد ذلك الهندسية ومثاله [illegible] واستخراج الواسطة بان ينقص الاصغر من الاعظم [illegible] عليه [illegible] مبلغ الباقي ويضرب في الاعظم ثم ينظر
كم يحتاج ان يزاد على الاعظم الزيادة حتى يكون ضرب تلك الزيادة في جميع المجموع من الاصل والزيادة [illegible] مثل السطح الذي حفظ مجموع الزيادة
هو الواسطة فان اكثر فالمسئلة محال ايضا [illegible] وضربت [illegible] مجموع الحاشيتين وزدته على المحفوظ [illegible]
وانقصت عنه المضروب اولا في نفسه فما بقي تزيده على الاصغر [illegible] من الخواص ان المناسبة اذا كانت على نسبة المثل والجزء كانت الواسطة
[illegible] الطرف الاعظم والطرف الاصغر اقل منه [illegible]
نسبة الفضل بين الاعظمين الى التفاضل بين الاصغرين كنسبة الاعظم عند الاصغر مثل [illegible] واستخراج [illegible] الاصغر [illegible]
[illegible] الاعظم [illegible] الاصغر [illegible] فهو الواسطة [illegible] نسبة الاعظم الى الاصغر [illegible]
الطرفين [illegible] الاعظمين [illegible] استخراج [illegible] الواسطة [illegible]
في الفصل بين الطرفين [illegible] فهو الواسطة [illegible] تفاضل الطرفين [illegible]
تفاضل الاصغرين [illegible] الوسط الى الاصغر مثل ٣ ٦ ٢ [illegible] بنقص الاصغر من الاكبر [illegible] القسمتين
[illegible] الى الاصغر [illegible] القسم الاول [illegible] فهو الاوسط [illegible] مضروب الفصل في الاصغر [illegible]
الاصغر [illegible] نصف الاصغر [illegible] المناسبة [illegible] كان الطرف الاصغر [illegible] والمناسبة [illegible]
العاشرة [illegible] الطرفين [illegible] الاعظمين مثل نسبة الوسط عند الاصغر [illegible] من الطرفين [illegible]
[illegible] نصف الكبرى [illegible] نصف الصغرى [illegible] العشرة والعددية [illegible]
الهندسية ابدا ولا [illegible] الاعظم ضعف الاصغر مثل الستة والثلثة [illegible] الواسطتان [illegible]

مع الرابعة الا ان يكون الاعظم ايضا ضعف الاصغر والهندسية لا يوجد مع الثالثة ولا مع الرابعة ولا مع السابعة ولا مع الثامنة
مع التاسعة واذا فرض لنا الثمانون والعشرون حدا كان الخمسون بينهما واسطة عددية واربعون واسطة هندسية واثنان وثلثون
تأليفية والثمانية والستون واسطة رابعة والخمسة والثلثون واسطة سابعة والخمسة والستون واسطة ثامنة وقد خرجت الخامسة والسادسة
والتاسعة والعاشرة فليستخرج اولا حدود المناسبة وهي ه و ح فاذا انقص من الاصغر وزيد على الاعظم صار اعدادا وهي المناسبة
السادسة واذا زيد على كل حد اثنان حتى صار [illegible] خرجت المناسبة التاسعة واذا انقص من الواسطة واحد حتى [illegible] خرجت المناسبة
العاشرة فهذا ما نقول في علم الارثماطيقي وقد تركنا اخر الابحاث ذكرها في هذا الموضع خارجة عن قانون الصناعة وقد بقي من علم الحساب ابواب
في الاستعمال والاستخراج وهو معد نحو العمل مثل الجبر والمقابلة والجمع والتفريق الهندي وما يجري مجراه والاولى في امثال ذلك ان يذكر
في الفروع فلنقتصر هنا على المبلغ المذكور ولنعد الى علم الموسيقي تمت المقالة الرابعة من الارثماطيقي وتم الكتاب بحمد الله وحسن توفيقه

بسم الله الرحمن الرحيم

الفن الثاني عشر من كتاب الشفاء وهو في الارثماطيقي وقد حان لنا ان نختم الجزء الرياضي من الفلسفة بايراد جوامع علم الموسيقي مقتصرين من ذلك على
ما هو ذاتي منه واصل في مذهبه ومتفرع على مادته واصوله غير مطولين اياه باصول عددية وفروع حسابية من حقها ان يطلب لها من صناعة العدد
غير [illegible] على ما [illegible] المتقدمون الى محاكيات الاشكال السماوية والاخلاق النفسانية بالابعاد الموسيقية فان ذلك من سبيل من
لم يتميز لهم العلوم بعضها عن بعض ولا انفصلت عندهم ما بالذات وما بالعرض وقوم قدمت فلسفتهم وورثت غير ملخصة فاقتدى بهم المقتصرون ممن ادرك الفلسفة
ومن حق التفصيل المحقق [illegible] طلبنا اقتدارا [illegible] على [illegible] حسن ظن بالقدماء [illegible] القبول [illegible] عن حقيقة [illegible] صرف عن الحق
وقد [illegible] ان [illegible] الحق وان [illegible] العادات ما امكننا [illegible] وان كان [illegible] في الاكثر [illegible] والاحتياط متجاوزا للغلط
في الغالب [illegible] الكل وبنا حاجة الى [illegible] مقدمة قبل الخوض في صريح هذه الصناعة مقدمة غير مناسبة للتعاليم ولا شديدة المباينة لها
قد [illegible] من اصول العلوم لكنها مسلمة من [illegible] باحث [illegible] من التجارب [illegible] على الحس [illegible] ضرورية الاحكام [illegible] عليه فيقول
ان الصوت من بين المحسوسات [illegible] من حيث هو صوت [illegible] والحاسة [illegible] الافراط [illegible] ذلك مما يشترك
فيه الكيفيات المحسوسة وذلك ان الرائحة مثلا قد [illegible] الصنف من اصناف [illegible] وقد يكره [illegible] وحدها وافراط
في تحريك الحاسة وان وافق جنسه [illegible] مثل الزعفران الموجود في المسك والشعاع المحض في [illegible] الشمس فانها قد [illegible] الحاسة وان كانت
مستلذة وليس في نفس الصوت ما يلذ الحاسة او يكرهه من حيث هو وان كان في نفسه ما يكرهه بسبب الافراط فيكون تاثيره والمستكره في الاحس

هو مقارن لحواله ضعيفة [illegible] او مفرقة فيها الحس لا من حيث هو مسموع وان كان من حيث هو مسموع قد يستكره فذلك لا كراهة لكن الصوت [illegible]
او يؤذيها من جهة اخرى وذلك اما من حيث الحكاية واما من حيث التأليف ويكون ما [illegible] من الامرين من لذة واذى مختصا بالقوة المميزة
في النفس من الحيوان لا بالحاسة من حيث هي حاسة سمع وانت قد عرفت فيما سلف كل حال من هذه القوة في الانسان وفي الحيوان [illegible]
ان [illegible] الموضع [illegible] فنقول ان الطبيعة التي هي [illegible] في الاجسام [illegible] في [illegible] على النظام [illegible] الى النظام [illegible]
[illegible] ان الحيوانات محفوظة الانواع بالتناسل والتناسل محفوظ بالتزاوج والتزاوج انما يتم بالتقارب وليس يمكن [illegible]
من الحيوان من مقاربة على الدوام فقد يفرق بينهما دواعي الحاجات لاختلاف الحركات ثم يوجبها الغرض المذكور الى التقارب بعد التباعد
والى الاجتماع بعد الانفصال [illegible] الحيوان [illegible] اذا افترقت وليستدل كل منه على قربه [illegible] ثم جعل بعد ذلك دليلا للحيوان
في احوال اخرى [illegible] الى [illegible] او [illegible] حتى [illegible] او الجزاء الطفل من البهائم [illegible]
الغائب من احواله [illegible] او [illegible] من [illegible] الانه [illegible] واحوال [illegible] من [illegible]
[illegible] من الموجودات [illegible] حال [illegible] المخالق عز وجل بالمكونات [illegible]
والسواقع ولم يكن ان يكون [illegible] الا انه [illegible] من الاجسام [illegible] من القريب البعيد [illegible] من الاعراض [illegible] التي
[illegible] الكفاية [illegible] بالغاية [illegible] من القريب [illegible] من البعيد [illegible] بل وجب ان يكون مثل الصوت [illegible] من حاله
[illegible] الغايات [illegible] من القريب [illegible] واما الانسان فانه [illegible] والى التعرف [illegible] نفسه الى غيره [illegible]
[illegible] وما في نفس غيره وكان قوام نوعه بالمشاركة وكان الانفراد [illegible] ضرورات المعيشة [illegible]
في غير هذا الموضع وكان الاعلام والاستعلام مفتقرا الى احداث حدث يدل على ما في النفس [illegible] الى ان يكون ذلك الحدث [illegible]
والى ان يكون الالات الطبيعية تقوم [illegible] الخلقة فيه والى ان يكون [illegible] مع [illegible] الى [illegible] فاحتاج الانسان ايضا الى
[illegible] مثل التصويت [illegible] من الاختلاف الطبيعي من كفاية [illegible] والى [illegible] الاصطلاحي [illegible]
[illegible] التي [illegible] من التصرف واما الحيوان [illegible] فانه لما كان كل شخص منه [illegible] وكان [illegible] الحاجة
الى المشاركة [illegible] الاختلاف الطبيعي في الانتفاع بالصوت فلما كان السبب المحوج الى التصويت
ما ذكرناه وكان الصوت [illegible] بل [illegible] في الطبع [illegible] عند العوارض [illegible] وذلك في الحيوان [illegible]
وغير الناطق وجعل فيه اختلاف طبيعي [illegible] وجعل الحيوان [illegible] اذا [illegible] او الم [illegible] على [illegible]

او الصناعة فاذا زين بالتاليف المتناسب او النظام المتفق كان ذلك ابلغ للنفس من مثله في غيره وذلك ان الشاعر اثر اختلافه قوة الطف ادركا
من المحاسن واقوى اسبابا بالعادة والسالف وله شوق الى الصوت بالطبع لما اوردنا من السلب خصوصا في الانسان فان حدة وعدد والتصويت
النطقي وقد البت الطبيعة اثر حسنا فاذا الانسان في التصويت على الطريقة الاصطلاحية هيئات تصدر عن الطبيعة ومن خص هيئة دار او استكانة
واستدراج وسرف لضعف وعجز واستحقاق لرحمة ومن ورع وحماية عند شدة وبراءة بالقوة وتقاهر بالشدة واو استدراج الى السند صاحبها
الحمل وفي الاستقلال بعرض الحمل وكذلك في الصوت الانساني احوال اخرى تخيل الخطاب اشتمال عن سياسة بعرض منعقد ربطوه الا بالحيلة
كما قد علمت ثم لمحاكاة لذة وخصوصا عند الانسان واذا حاكت النغمة شمائل من الشمائل فانها توهم النفس كيفيات ساذكرها بما تبعها من معانيها
فالتاليف الصوتي الرديء حد الحدة والاسباب اعني اذا يوجد فيه من النظام المساوي الى القوة والمميز كانها خاصية بها دون الحاسة ولما يوجد فيه
من محاكاة الشمائل ولان تاليف الصوت خاصة ليس لسائر التاليفات وذلك ان النغمة الاولى من النغمتين المؤتلفتين مثلا تبتدئ تشبيها النفس
هشاشة لكل جديد من المستحسنات او احساس السامع بحركة بعد الحركة المستمرة فوائد ما يقع على النفس حصوله ثم تتدارك ذلك الاقبال والسلامة في
ذلك الانكسار طلوع نغمة اخرى كما صار ملك الاولى معاودة في معرض آخر لنسبة مقبولة الى المعرض الاول وقد علمت ان اوكد اسباب اللذة
احساس بعقد على ما من فقد وشيكون ما يعرض في الصوت من زيادة للنفس بعدم ثم وداع لما فيها ثم تداركه وحسبه الوداع تجمه الرجوع
على ضده عليه الى النفس اعني النظام اجل اللذات النفسانية ولهذا السبب ما عشقت النفس التاليف في الاصوات والنظام في القرعات التي يلي
الاصوات وتقاربها في الطباع ونشرع الان في تتميم العلم الذي يعقد عليه هذه المقالة

في رسم الموسيقى والاسباب التي

والحدة والثقل فالموسيقى علم رياضي يبحث فيه عن احوال النغم من حيث تتآلف وتتنافر واحوال الازمنة المتخللة بينها ليعلم كيف يؤلف اللحن وقد
دل حد الموسيقى على انه يشتمل على جزئين احدهما البحث عن احوال النغم انفسها وهذا القسم يختص باسم التاليف والثاني البحث عن احوال الازمنة المتخللة
بينها وهذا البحث يختص باسم الايقاع ولكل واحد منهما مبادئ من علوم اخرى ومن تلك المبادئ ما هي عددي ومنها ما هو طبيعي وهو لك
ان تتبع فيها هو هندسي قليل من الاحوال انما يقع المبادئ الطبيعية في هذا العلم من جهة ان موضوعه طبيعي فاذا احتيج الى ان تقرر حال موضوع
العلم باصول تسلم لم يكن الا الطبيعية واما المبادئ العددية فيدخل في هذا العلم من جهة الصورة التي تلحق موضوع هذا العلم فتقرر بسببها موضوعا لهذا
العلم كما علمت في كتاب البرهان وهذه الصورة هي الاستعداد او النسبة العددية فيما يكون بين اشخاص موضوعه اتفاق او اختلاف فاما المبادئ
التي يحتاج اليها في هذا العلم من الصناعة الطبيعية فما استبان لك في تلك الصناعة ان الاصوات تتخالف بحدة وثقل وخفاء وذلك من
اختلافاتها البعيدة عن الاصول وتتخالف بحدة وثقل وذلك من اختلافاتها المناسبة للفصول والتي تختلف حكم التاليف بها وقد علمت

ان الحدة سببها القرب بالقوة وقوة وملاسة سطح وبراءتها اجزاء من الهواء الناقل للصوت وان الثقل سببه اضداد ذلك ان استقبان سبب الحدة
صلابة المقاوم المقروع او ملاسته او قصره او تحرافه او ضيقه ان كان مخلص هواء او قربه من المنفخ ان كان ايضا مخلص هواء وان اسباب سبب
الثقل اضداد ذلك من اللين والخشونة والطول والرخاوة والسعة والبعد وان كل واحد من هذه الاسباب يعرض له الزيادة والنقصان
وان زيادته انما تقتضي زيادة المسبب له ونقصانه انما يقتضي نقصان المسبب له على مناسبة فمثلا كمية الطول في الحرف الواحد اذا زاد او الثقل
كان النقص اذا ازداد او ازداد واوتت الحدة وبحدة الحال كذلك في سبب سبب ما عد ذلك الحد سبب الحدة اذا ازداد او كان سببا لنقصان الثقل اذا ازداد
كان سببا لنقصان الحدة وسبب الحدة اذا انتقص كان سببا لزيادة الثقل وسبب الثقل اذا انتقص كان سببا لزيادة الحدة ونجد سببا واحدا بالنوع
هو بالزيادة سبب للثقل وهو بالنقصان سبب للحدة وقد نجد بالعكس واذا كان الامر كذلك كانت نسبة الثقل الى الثقل ونسبة الحدة الى الحدة
نسبة السبب الى السبب اما كان الطول والقصر والسعة والضيق والقرب والبعد من هذه الاسباب معرضا للتقدير الذي يقع منه الكمية
اذا كان الطول قد يكون ضعف طول وقد يكون نصفه وقد يكون منه على نسبة اخرى وكذلك القصر والسعة مع السعة والضيق مع الضيق
وكذلك في الباقي مما ذكر كانت هذه الاسباب اولى بما يعتبر من جهة التقدير ولكن التناسب الاول بين القدرين من حيث هما قدران فاحدهما
زائد والاخر ناقص والتناسب الثاني هو الاول الذي بين كونهما طويلا بالقياس الى ثالث او قصيرا بالقياس الى ثالث فيجب ان يحيل
تفاوت القدرين مقيسا بما يلتفت اليه الاعتبار فان اعتبر الثقل وجعل موضوعا للتفاوت كان الاطول ازيد ثقلا وان اعتبرت
الحدة وجعلت موضوعة للتفاوت كان الاقصر ازيد فان الاقصر ان حدة ويكون الاطول ازيد ثقلا بمقدار ما الاقصر ازيد من حدة ونسبة
تشابه هذه الانفاس بما بين الثقل والحدة في كيل الثقل معا وفالحاد والحاد معا وبالثقل فان المعاينة بين الصوت الثقيل والحاد هي
من جهة ما هي حاد وثقل ايضا باعتبار فالثقيل اكثر من الحاد ثقلا ويلزم ان يكون مع الناقص حادا الا ان نقصان الثقل هو الحدة والا يتفق
الى مشابهة تشابهت عليها طائفة ان الثقيل هو الزائد او الحاد وطائفة يعزم في جانب الثقيل وطائفة في جانب الحاد وذلك لان الثقل انما يلزم
في قدر ما يزيد به الحاد ولا معاينة بينهما من حيث الثقيل وذلك حادة بل ان الحاد ثقيل القياس ايضا والثقيل حاد والاثقل ازيد من الحاد ثقلا
من حيث الحاد وثقيل ايضا والاحد ازيد من الثقيل حدة من حيث الثقيل حاد ايضا فانهما فرضنا زائدا في قدر ما فيه الآخر زائد هو وحدت الكثافات
تشابهه فيها بالعكس لكنك ان جعلت الثقل اصلا وحد زيادة السبب يوجب زيادة فان المقدار الذي يتعلق به حال الصوت اذا كان ازيد
في قدره لست اقول في طوله او قصره نقل ثقلا وان كان انقص نقل حدة وان جعلت الحدة اصلا وجدت هذا المقدار يفعل فيه زيادة الحدة نقصان
القدر والقانون الذي يمكنك ان تستخرج منه حال هذا التفاوت من الاسباب هو ما يتعلق بالمقدار واما الصلابة والتوتر وغير ذلك

لا يمكنك ان تراعي فيه نسبة ما فالاولى ان تحصيل المقدار وما يتعلق بالمقدار فانه لا بد الا اعتبار واذا كان الاولى ذلك صار الاولى ان يحصل
الحال التابع لزيادته زيادة والسبب لها وهو الثقل فلا يمكن ان زاده والصلابة والملاسة والمحرق والضد او با قد يمكن ان يراعي فيما بينها المناسبات المطلوبة
بالقصد الثاني وذلك لانه اذا علم ان نسبة صوتين يحدثان عن صلابتين كنسبة الضعف في حدتها لانهما متساويان وبين الصوتين يحدثان عن وترين علم
ان الصلابة ضعف الصلابة الضعيف الذي يقال بحسب المقابلة بالمقادير فقد اتضح لك من جميع هذا ان احد ما ان بين النغم مناسبة في باب
الثقل او الحدة واذ انتقصا منها والثاني ان نشاء الى معرفة تلك المناسبة سبيل وهذا الذي اتضح لك مساو والى ان نعرض عليك طلب المناسبات
فيعلم المتفق منها وغير المتفق ثم بحث عن اصناف المتفقات ثم بحث عن تاليف اللحون منها بعد احكامك علم الايقاع واعلم ان الصوت من حيث
يبقى زمانا محسوسا يسمى نغمة وان جميع نغمتين مثلا متفقتين او منها نغم يسمى بعدا واذا كان احدهما الثقل والاخرى احد كان بين النغمتين مساوة ما بين
ثقلا الى خفة ثم الاجتماعات النغم اسماء اخر فمن اجتماعاتها يخص المجموع منها باسم الجنس ومن اجتماعاتها فوق واحدة ومن اجتماعاتها يخص المجموع منها
الجمع والا يحملوا الجميع من زيادة على جنس واحد واما التصرف على عدد والنغم المفردة جميعا على ترتيب مقبول متفق وانتقال متفق وايقاع متفق
فهو اللحن ويستعلم اصناف المتفق في جميع ما ذكرناه والسبب فيه تشبه الصوت الحسن ذلك الاصل   في الابعاد   النوايا
كررت على طبقتها من الحدة او الثقل لم يخرج ذلك التاليف فان التاليف انما يجري فيما بين الاشياء التي تختلف اختلافا ما واما الواحد بعينه
اذا كرر كان تاثيره تكرير تاثير الواحد ولم يحدث التاثير الذي يسمع النظام بين المختلفين على قانون يؤلفها ويحصل المؤلف الى ما يؤلف اليه
خاصية انه يكون بها موقرا فيه اعا ان لم يكن الغير به تاثير لم يكن في التاليف عدوى فيجب ان يكون الغير به مدخل في موضوعات التاليف فيجب ان يكون
التاليف من النغم على جهة يحدث منها الابعاد ولما كانت الابعاد لا يخلو اما ان يكون التفاوت تفاوتا لا يوجب بينها حسنه وقع انتظام او يوجب
كانت الابعاد اي يكون متفقة واما ان يكون متنافرة وغير متفقة والتفاوت الذي يوجد معه الاتفاق مفارق التفاوت الذي يوجد معه التنافر لا محالة
فاذا كان يقع مع التفاوت له مع الذي يقع له التفاوت مقارنة ما ومناسبة تؤدي الى مجانسة ومشاكلة كان ذلك التفاوت تفاوتا لا يوجب
التنافر فتلك المشاكلة والمجانسة لا تخلو من وجهين اما ان يكون ما يقع به التفاوت والذي يقع معه التفاوت مثلين بالفعل او مثلين بالقوة فان
وجدت المماثلة فيهما على احد الوجهين كانت النغمتان متفقتين وان لم يكن كذلك لم يكن النقصان متفقين مثال ما يكون التفاوت مثلا نغمتان
عدد احدهما مثلا ثمانية وعدد الاخرى اربعة والخلاف فيهما باربعة وهو مثل ما وقع الخلاف به وكذلك تفضيل نسبة ما فيهما نسبة الضعف والنصف
ومثال ما يكون المماثلة بالقوة واما من جانب والاربعة ما التفاوت معه اما الاول فلمكان الستة التفاوت واما من جانب فان التفاوت فيهما
بالاثنين والاثنان اربعة بالقوة ومعنى القوة ههنا ان يكون الشيء اصلا يمكن ان يحدث منه تضعيفه ما قيل انه هو بالقوة وهذا القسم هو نسبة الجزء

جزء واما الثاني فلمكان الستة والاثنين فان الستة تزيد على الاثنين باربعة ثم الاثنان بالقوة اربعة وهذا القسم هو نسبة الكثيرة الاجزاء
فاذا كانت نغم الابعاد على هذه النسب فهي متفقة واذا لم يكن نغم الابعاد على هذه النسب لم يكن توقها توقه هذه النسب على ما يستنفذه فليست
متفقة سواء كان نسبة ما فيهما نسبة عددية مثل سبعة الى احد عشر فان الاحد عشر يزيد على السبعة باربعة اسباع وليس بين الاربعة الاسباع
وبين السبعة مشاكلة او لم يكن فيهما نسبة عددية وكانا متباعدين مثل نغمة تخرج من طائفة من الوتر المحدود على طبقة ما والنغمة التي تخرج من جميع
الوتر مثلا او كانت النسبة بين الطولين نسبة ضلع المربع او قطره واذ قد علمت من هذا ان النغم المتفقة ذوات نسبة عددية وليست تنعكس حتى تكون
جميع النغم فيها نسبة عددية متفقة فهي على ما اقول ان الابعاد والنغم على قسمين اما ان يكون الاتفاق بين النغمتين فيها اتفاقا وقد بلغ من شدته
قوته ان يقوم احدى النغمتين بدل الاخرى حتى يكون النغمة منها لما موقع في لحن من الالحان فيترك هي فتوجد بدلها النغمة الاخرى فلا يميل اللحن والا
يزول اتفاقه مع كونه ذلك اللحن بعينه ان لم يميل فيكون هاتان النغمتان بالحقيقة كنغمة واحدة وكررت ويكون البعد كانه ليس بعد ابل هي نغمة واحدة
كررت واما الاتفاق بعده والمنزلة بل لا يبلغ ان يقوم احدى النغمتين بدل الاخرى وان كانت متفقة معه منظرة فيجب الا ان يتمادى الا استقصار نظم
اي الاتفاقات ينبغي ان يكون على حكم القسم الاول الى ان يشهد التجربة فاذا كشفنا عن هذا وجدنا الاتفاق الذي التفاوت فيه مثل بالفعل اولى ان يكون
بعده والصدق من الاتفاق الذي يكون التفاوت فيه مثل بالقوة فيجب اذن ان يكون النغمتان احدهما ضعف والاخرى اضعف بعده والمنزلة ثم التجربة لا
على مقتضى هذا النظر فيكون هذه فريدة خاصية للاتفاق الذي على نسبة الضعف والنصف وليقرر هذا مقدمة لعرضنا الذي نحن فيقول لما كان
مثلا النغمة التي عددها ثمانية مع النغمة التي عددها بعده الضعف وكانت نسبة الاربعة الى الثلث نسبة متفقة اذ كانت الاربعة تزيد على الثلثة بثلث الثلثة
فكان من نسبة المثل والجزء فان اوجدت الثمانية بدل الاربعة كانت النغمة الموجدة يقوم مقام النغمة المطروحة من غير خلل فانتظم من الثمانية والثلثة
بعد في قوة المنتظم من الثلثة والاربعة وليس على احد النسب المذكورة في الاتفاق والقدماء لما استعملوا هذا البعد ووجدوه متفقا وليس على نسبة
الاضعاف والزائد بجزء انفرقوا فقال طائفة هذا من جنس ما غلط فيه الحس وقالت طائفة على القانون القديم ايضا فوري بما طلع ان سبب الاتفاق
فيه كون النسبة على النحو الذي قررناه بل السبب فيه نوع من النسبة منع قسمة اخرى لحس من الواجب من وجهين احدهما انه لم يراع ما بين التضعيف
والنسبة بين السبابها ما لا وجود له الا عند اعتبار القسمة والبعد الفرعي منها فلا اثر له في النغمتين والثاني ان الذي عاهم الى رفض القانون
القديم واحد من الابعاد وهو ان الاتفاق المحسوس فيه ليس على قانون القدماء ويلزم قانونهم ان يكون ابعاد كثيرة ما قد استنفذت ووجدت
متنفرة غير متفقة فيكون كالسعي بل المطرة قد موقعها واهم قاتلوا طائفة نحو ما قلناه والانهم لم يفطنوا ان هذه العلة وهذا السبب ليس انما يخص
بالنسبة التي بين الثمانية والثلثة بل الابعاد ان يكون نسبة اخرى متفقة الاتفاق البدلي فلذلك لما قسر لهم الخلاص عن عهدة هذا البعد الواحد فتشبثوا

ولكن بسبيله هذه والسبيل تجب ان يوقف القصد فيه على الافضل لا غير لا على الصحيح او الممكن او المجرى فلذلك لم يجعل كل بعد كبير او صغير
مستعملا وان كان يقابل اقتصر من الكبار على ان يكون اكثرها الذي على نسبة ضعف الضعف وهي نسبة ما بين الاربعة والواحد وفي الصغار
على نسبة الزائد بجزء وهو اضعف اضعف النصف وهي على نسبة الزائد جزءا من اثنين وثمانين وهو ربع بعد [illegible] وسمي [illegible]
فيه وفي نسبة ثم الابعاد الصغار المحيطة على اقسام ثلثة ايضا كبار الصغار واوساط الصغار وصغار الصغار والكبار منها هي التي اذا اوصل [illegible]
في الذي بالاربعة كان مجموع كل نسبتين اعظم من نسبة الباقي اي احتمل الاسقاط فما لم يحتمل مثل نصف نسبة مثل وربع فانه اعظم من نسبة الذي
بالاربعة لانه على نسبة خمسة وعشرين الى ستة عشر ومثال ذلك انا اذا اضعفنا نسبة مثل وجزء من ثلثة عشر كانت نسبة العدد او نسبة مائة وستة
وتسعين الى مائة وتسعة وستين ثمانية ونسبة مائة واثنين وثمانين يكون هو عدد الواسطة فاذا اسقطت هذه النسبة من نسبة الذي بالاربعة بان
يوجد ربع العدد الاكبر ويسقط منه بقي مائة وسبعة واربعون وكانت النسبة الباقية نسبة مائة وتسعة وستين الى مائة وسبعة واربعين اذا
قسم مائة وسبعة واربعون على فضل مائة وتسعة وستين عليه اخرج واذا قسمت مائة وتسعة وستون على فضل مائة وستة وتسعين عليه خرج
ستة وسبعة اجزاء من سبعة وعشرين جزءا من واحد فيكون نسبة ما بين مائة وتسعة وستين ومائة وستة وتسعين اعظم من نسبة مائة وتسعة
وستين الى مائة وسبعة واربعين فجميع الكبار من المجنبات مشترك في هذه الخاصية وجميعها ستة ويبتدي من الزائد [illegible]
فاحدث منها ان كل بعدين من الابعاد الثلثة التي يحصل من [illegible] في الذي بالاربعة يبقى الباقي ليس باصغر من المسقط واصغر من ضعف
المسقط فانا اذا ابتدأنا من البعد الذي على نسبة الزائد جزءا من اربعة وثلثين ضعفناه واسقطناه من الذي بالاربعة وكانت [illegible] على ما في هذه [illegible]
كان الباقي اكبر من المسقط لان الذي يخرج من نسبة الباقي يكون كذلك يكون اصغر من ضعف المسقط فيكون هذا البعد مما لا يسقط ذكره ويكون
ثم عشرة ابعاد في هذه الخاصية آخرها جزء من تسعة وعشرين ثم يبتدي الابعاد الصغار
من المجنبات وهي التي اذا اسقط ضعفها من الذي بالاربعة بقي الباقي ليس اصغر
من ضعف المسقط وذلك لان ضعف ضعف هذه البعد اصغر من الزائد سبعا واذا
حذف الزائد سبعا من الذي بالاربعة بقي الزائد ثمنا ساوا واذا نزل في الابعاد الصغار
من الزائد ثمنا [illegible] لم يمكن ان يحس تميز الفرق بين الابعاد التي عليه واذا قطع الزائد جزءا من خمسة واربعين لم يمكن الحس تميز بين
النغمتين تميزا يعتد به وهذه هي الابعاد الصغار من المجنبات وهي التي اذا اسقط ضعفها من الذي بالاربعة بقي الباقي ليس اصغر من ضعف المسقط
وذلك لان ضعف ضعف هذه البعد اصغر من الزائد سبعا واذا حذف الزائد سبعا من الذي بالاربعة بقي الزائد ثمنا ساوا واذا نزل في الابعاد

الذي هو

ذلك ووفقوا عنده ولم يستمع منهم الى تامل القانون في الاتفاق البدلي اما نحن فقد فكرنا في ذلك واستخرجناه ثم ان قوما زعموا ان [illegible]
احد النغمتين من طرفيه معا اذا وجدناهما معا وسفقان متالين واما ان سفقا متالين ولا سفقان مرجاه واتحادا معا ومنهم من قال
بالعكس ومنهم من افرد [illegible] عن المتالين وليس ما عملوا فان المتفقات كلما يتفق مرجاه ويتفق متاليا لان سبب الاتفاق هو نسبة من
النسب حيث وجدت كانت سببا كان وجودها [illegible] والذي دعاهم الى هذه اشياء غير معاني اللواحق فقد علمت في هذا الفصل الابعاد
المتفقة والابعاد المتنافرة والسبب في ذلك ووقفت بالاتفاق الاصلي والاتفاق البدلي في المتفقة بالاتفاق الاول
لنتكلم الان في احوال الابعاد المتفقة بالاتفاق الاصلي ولنسميه الابعاد المتفقة بالاتفاق الاول فنقول انها على اقسام ثلثة كبار واوساط و
صغار فالكبار هي التي على نسبة الضعف ويسمى البعد الذي [illegible] ضعف الاخرى الذي بالكل [illegible] والعلة في هذه التسمية بعد والابعاد الوسطى
هي التي التفاوت بين نغمتيها بجزء بين والجزء الكبير هو الذي لا بعد النصف فما دونه بعد مثل النصف والثلث ليس كالربع والسدس اللذين
بعد ان النصف بعده ولا كالخمس والسبع اللذان بعدان [illegible] دون النصف بعده ولما كان الجزء الكبير جزئين وجب ان يكون البعد الوسط بعدين
احدهما الزائد بالنصف مثل البعد الذي احدى نغمتيه ثلثان والنغمة الاخرى ثلثة ويسمى الذي بالخمسة لما نذكره من العلة والثاني الزائد بالثلث مثل البعد
الذي احدى نغمتيه ثلثة والنغمة الاخرى اربعة ويسمى الذي بالاربعة لما نذكره من العلة وهذان البعدان الاوسطان واما سائر الابعاد التي
هي دون الاربعة [illegible] من الزائد [illegible] الى آخر الزائدة وبالاجزاء في الابعاد الصغار ويسمى لحنيات فان [illegible] على حسب ما نذكره بعد
ولما كان الموسيقي بعد العملي [illegible] وجب ان يكون الابعاد فيه ليس على حسب الممكن في الطبع بل على حسب الممكن للانسان وليس ايضا على حسب
الممكن للانسان كيف اتفق بل [illegible] مخالف الوجه الاجود [illegible] ومن ذلك يفوت التفاوت تميز الحاسة صغرا او كبرا
ومن ذلك ان [illegible] ومن ذلك ان [illegible] البعد [illegible] الحس على [illegible] الاول ان يكون التفاوت
[illegible] مثلا فان الحاسة [illegible] الفرق بين النغمتين ومثال الثاني ان يكون التفاوت [illegible] مثلا [illegible] التفاوت
[illegible] من طرفي البعد [illegible] اثر الاتفاق ومثال الثالث ان يكون التفاوت باضعاف كثيرة ومثاله ان يكون احد النغمتين
واحدا ويكون الاخرى ستة او سبعة فان الاولى لا [illegible] ومن ذلك [illegible] بحسب الاستعمال و
[illegible] في جملة ما يخفي ومع ذلك لم يكن في قوة المخلوق ان [illegible] ولكن [illegible]
هو الامر الطبيعي [illegible]
ولم يقع لنا فصل [illegible] ولم يكن النظام الذي فيه من [illegible] النظام [illegible] الموسيقي مبني على الافضل لانه لاقامة [illegible]

الصغار من الزائد بسدس او بسبع من ثمنه ومثلين لم يمكن الحس تمييز الفرق بين الابعاد التي هي بهذه واقل الزائد جزء امن خمسة واربعين لم يمكن الحس
بين المتقاسين تمييز العلة به فهذه هي الابعاد الصغار المحيطة فقد عرفت الابعاد الكبار مطلقة وعرفت اصناف الصغار فالذي بالكل يسمى البعد المتفق
مطلقا ويسمى الذي بالاربعة والذي بالخمسة البعد المتشابه وربما سمي بالعكس المحيط الذي بالكل ان نغم طرفيه في قوة نغمة واحدة على ما نساء ما تم
ويخص البعد بين الاوسطين ان الذي بالكل ينقسم بالمناسب او بالواسطة العددية والواسطة التاليفية فان نسبة الاربعة الى الاثنين نسبة الذي
بالكل فاذا اوقع فيما بينهما مثله اتصلت نسبتان بواسطة عددية كبراهما نسبة الذي بالاربعة وصغراهما نسبة الذي بالخمسة ثم نسبة الستة الى الثلثة
نسبة الذي بالكل فاذا اوسطت بينهما الاربعة اتصلت نسبتان بواسطة تاليفية كبراهما نسبة الذي بالاربعة والذي بالخمسة في قوة الآخر وذلك على
شرط ان يقع الشركة في احدى النغمتين وهو ان بالعكس مثلا انه اذا كان بينهما البعد الذي بالاربعة من نغمة حادة وثقيلة فاذا جعلت الحادة مشتركة في
البعد الذي بالخمسة حتى صارت ثقيلة فيه وزدت نغمة احد من الحادة على نسبة طبقتها كان سواء ان يوجد الوسطى والاحد منها او يوجد الوسطى والاثقل
منها حتى يكون او جد البعد الذي بالخمسة بالعمل الاول او جد البعد بالاربعة بالعمل الثاني والسبب فيه ان الحادة العليا والثقيلة الكبرى يكونان على
الذي بالكل فهذه هي الابعاد المتفقة في الاتفاق الاول
في الابعاد المتفقة بالاتفاق الثاني

واما الابعاد المتفقة بالاتفاق الثاني فهي الابعاد التي اذا احدى نغمتي البعد منها نسبة الضعف او الضعف مع احدى نغمتي
بعض هذه الابعاد المتفقة المذكورة والنغمة الثانية مشتركة مثل البعد الذي احدى نغمتيه على ثمانية والاخرى على ثلثة فانه ليس على نسبة الاضعاف ولا على
نسبة الزائد جزءا وبين نغمته اتفاق محسوس والسبب فيه ان الثمانية من عددية يقوم مقام الاربعة ثم نسبة الاربعة والثلثة نسبة الذي بالاربعة وان
شئت حيث من جانب الثلثة صعدا الثلثة تقوم مقام الستة لانها نصفها ثم نسبة الستة الى الثمانية نسبة الذي بالاربعة وهذه الابعاد المتفقة بالاتفاق
الثاني على قسمين منها ما يكون بزيادة على الذي بالاربعة ومنها ما يكون بنقصان منه مثال الذي بالزيادة ما ذكرناه وسواء كانت الثقيلة ضعف ثقيلة البعد
المتفق بالاتفاق الاول او كانت الحادة نصف حادته ومثال الذي بالنقصان نسبة نغمتي بعد احدها خمسة والاخرى ثلثة فان هذا البعد يكون متفقا
بالاتفاق الثاني وذلك لان الخمسة متفقة مع الستة بالاتفاق الاول والثلثة بدل من الستة والثلثة متفقة مع الاثنين ونصف والخمسة بدل
من الاثنين والنصف وسواء جعلت الثقيلة ضعف الحادة التي من البعد المتفق بالاتفاق الاول او جعلت الحادة نصف الثقيلة التي في البعد
المتفق بالاتفاق الاول فيكون الابعاد المتفقة بالاتفاق الثاني على هذا الاعتبار وهذه الاقسام اربعة ويدخل في قسمين قسم زائد وقسم ناقص اعني
بالقياس الى الذي بالكل وواحد من اقسام الزائد ويرجع الى الاتفاق وهو الذي على نسبة الذي بالكل والخمسة اعني الذي البعد المضاف فيه الى الذي
بالكل هو الذي بالخمسة حتى يكون اعداده اثنان وثلثة وستة فيكون نسبة الستة الى الاثنين وهما نسبة الذي بالكل ونسبة الذي بالخمسة ونسبة الثلثة

لبرت

نسبة الثلثة الاضعاف واما بعد هذه النسبة فلا يرجع شيء منها الى النسبة الاولى اعني التي اتفاقها اتفاق الاول فمن يضع او هو احد هما الاتفاق
الثاني الزائد والثاني هو الاتفاق الثاني الناقص فتبين بذلك من امتحان هذه الانواع ان جميع الابعاد التي نسب نغمها نسبة الضعف والجزء متفقة
بالاتفاق الثاني وكذلك جميع الابعاد التي نسب نغمها نسبة الضعف والجزءين وهذا من جهة الزائد وان جميع الابعاد التي نسب نغمها نسبة الزائد جزءا
آخر امن الخمسة على ترتيب الاعداد المتوالية فهي متفقة بالاتفاق الثاني مثل الزائد بثلثة ارباع واربعة اخماس وكذلك ايضا جميع الابعاد التي نسب
نغمها نسبة الزائد اجزاء من الخمسة على ترتيب الافراد المتوالية فهي متفقة بالاتفاق الثاني مثل الزائد بثلثة اخماس وخمسة اسباع وسبعة اتساع
وذلك من جهة الناقص ثم يستنتج لك من جميع ذلك ان نسب الاضعاف والزائد جزءا ونسب الضعف والجزء والضعف والجزءين والمثل والاجزاء
على ترتيب الاعداد المتوالية او ترتيب الافراد المتوالية متفقة وسائر ذلك غير متفق تمت المقالة الاولى من الموسيقى والحمد لله رب العالمين

المقالة الثانية

يتكلم في هذه المقالة على اصول يحتاج اليها وتلك الاصول تعريف الحال في كيفية جمع الابعاد وتفريقها وتضعيفها وتنصيفها وقسمتها الى اقسام
اربعة ثم نستوفي ذلك ان شاء الله يفرق في هذه الفصول ان نضيف الى ذلك مطالعة ما اورده اوقليدس في كتابه المعروف بالقانون وان احب
ان يلحق ذلك الكتاب كما هو بهذا الموضع كان قاصدا القصد الصواب
في الجمع والتفريق

نتكلم الآن في جمع الابعاد بعضها الى بعض وتفريق بعضها من بعض وجمع البعد الى البعد هو ان يجعل احدى نغمتيه
مشتركة مع البعد الآخر اما الى جانب الحدة واما الى جانب الثقل حتى يجتمع منه نسبة الطرفين مثاله اذا كان عندنا بعد على نسبة الذي بالاربعة فكان مثلا
عندنا بعد احدى نغمتيه ثمانية والاخرى ستة فاذا اضفنا الى الثمانية نغمة على بعد وتسعة الثانية منها بعد على نسبة الزائد جزءا هو الثمن وليس هو البعد
ثقيلا ويكون الابعاد كهذه ٦ ٨ ٩ ويكون نسبة الطرفين نسبة الذي بالخمسة واما من جانب الحدة فان يكون الستة للذي بالاربعة نسبة اثني عشر
الى تسعة فيضاف الثمانية الى التسعة فيترتب الاعداد كهذه ١٢ ٩ ٨ او يكون نسبة الطرفين نسبة الذي بالخمسة ايضا وليس يمكن في كل موضع ان
يكون عدد احدى النغمتين يمكن ان يجعل مشتركا من غير حساب اخر يكسر لك العدد او يترتب على تلك النسبة فانه لو كان الموضوع لحساب الذي
بالاربعة عددا ثلثة واربعة والموضوع لحساب البعد الآخر عددا طنينيا وتسعة احتيج الى العمل لتصحيح اعداد على هذه النسب متوالية طنينين اما في مثل
هذه الحالة كيف يصح ولكن قصدنا ان نضيف الطنيني الى الذي بالاربعة من جانب الثقل فنضع اول الاعداد على تلك النسبتين فيكون الاعداد
التي ذكرناها وهي ثلثة واربعة اربعة وثمنه وتسعة لبعد فليضرب عدد الاقل من احد البعدين وهذه الاقل من البعد الآخر وذلك اذا لم يجد مناسبا
انقاما بوجه آخر فاجتمع فهو عدد والعدد الاكبر مثل اربعة في تسعة فيكون ستة وثلثين ويضرب كذلك الاعداد من المجموع اليه في احد المجموعين

وهو ههنا ثلثة في ثمانية فيكون اربعة وعشرين وهو عدد الحد الاصغر ثم نضرب الاثقل المجموع اليه في احد المجموع وهو ههنا اربعة في ثمانية
فيكون الواسطة وهو ههنا اثنان وثلثين [illegible] الاعداد بكذا [illegible] فان انقص من جانب الحدة فانا نفعل ما فعلنا
لكنا نضرب احد المجموع اليه في الثقل المجموع ليكون الواسطة وذلك مثل ثلثة في تسعة فيكون سبعة وعشرين ويترتب الاعداد بكذا [illegible]
وانما ينبغي لك ان تقول هذا اذا لم يعوزك وان تجد الاعداد الموضوعة [illegible] متصلة او لم يمكنك ان تجد النسبة مع حفظ احد البعدين
على عدده وذلك لانه اذا كان موضوعا لك نسبة [illegible] الى ثمانية وجبت ان يضيف اليه الذي بالاربعة او كان الامر بالعكس فنظرت هل تجد لثمانية
عددا [illegible] على نسبة الذي بالاربعة فوجدت الستة يوافق [illegible] الى الثمانية [illegible] واستغنيت عن العمل الذي ذكرناه اليه وليس ايضا
كلما عملت العمل الذي [illegible] ذكرناه [illegible] لك اول الاعداد المتوالية على تلك النسبة بل ربما خرج على نحو ما اوردناه اليك في هذا المثال اي كان
ليس على النسبة الاولية فانه لم تخرج لك [illegible] الحساب الذي [illegible] اعداد اولى في نسبتها بل الاعداد الاولى في نسبتها هي الاعداد التي
[illegible] في المثال [illegible] التعليم فاذا [illegible] فعليك ان تنظر هل هي اقل الاعداد على نسبتها [illegible] اقل الاعداد على تلك
النسبة ان لم تكن [illegible] على اولية تلك النسبة [illegible] بذلك [illegible] جميع الابعاد على الطرق المعلومة ثم [illegible] ان كل
البعدين [illegible] زيادة [illegible] اكبر [illegible] مثل وثلث ومثل وسدس ومثل وسبع كان الحاصل بعدا هي زيادة نصف [illegible]
مثل ان يكون الزائد ثلثا [illegible] وان كان [illegible] الزيادة [illegible] الزائد ربعا كان [illegible] زيادة [illegible] ضعف [illegible]
مثل ومثلين [illegible] مثل وربع ومثل وجزء من خمسة عشر هو مثل وثلث والمجموع الذي بالكل والذي
بالخمسة هو ثلثة اضعاف والمجموع الذي بالكل والذي بالاربعة هو ضعف وثلثان واما تفريق الابعاد بعضها من بعض فهو عكس الجميع وعلى
مقتضى احكام العكس [illegible] تعريف البعد الاصغر من الاعظم [illegible] البعد الاعظم مشتركة ونضيف اليها [illegible] على نسبة
البعد الاصغر [illegible] البعد الاعظم [illegible] النسبة الاخرى [illegible] الابعاد فيكون تلك النسبة هي الباقية بعد التفريق
وهذه النغمة المتوسطة [illegible] في جانب الثقل [illegible] في جانب الحدة وفي جميع الاحوال [illegible] بالحالة المعينة
من العمل على نحو ما ذكرنا في الباب المتقدم [illegible] البعدين [illegible] الذي بالاربعة [illegible] الطنيني
فيضرب [illegible] الاكبر في حاد الاصغر فيكون في مثالنا اربعة وعشرين ونجعله الواسطة ثم نضرب [illegible] فيكون ههنا سبعة وعشرين
ونجعله الحاشية الكبرى ثم نضرب حاد الاكبر في ثقيل الاصغر وهو ههنا ثمانية [illegible] ونجعله الحاشية الصغرى فترتب الاعداد هكذا
[illegible] من جانب الحدة [illegible] الذي بالاربعة [illegible] الاكبر وهو اثنان في

العدد الاصغر وهو ثمانية فيجيء ستة عشر وهو عدد الحاشية الصغرى ثم نضرب الاثقل من الاكبر في احد الاصغر فيكون المجتمع ههنا اربعة وعشرين
ونجعله الحاشية الكبرى ثم نضرب اثقل الاصغر في احد الاكبر فيكون الواسطة وهي ههنا ثمانية عشر وتترتب الاعداد بكذا [illegible] وانت اذا
علمت هذا [illegible] وجدت التعريف [illegible] لك البعد الباقي على مقتضى عكس ما علمناك في الجمع [illegible] في التضعيف
والتكلم الآن في تضعيف الابعاد وتنصيفها فاما تضعيف البعد فهو ان يضاف الى احدى نغمتيه نغمة اخرى يجعلها مشتركة بين بعدين متساويين
اعني في ان النسبة التي بين نغمتي كل واحد منهما هي النسبة التي بين نغمتي الآخر حتى ان كان احد البعدين طنينيا كان الآخر طنينيا او كان
الذي بالخمسة كان الآخر كذلك فاذا اردنا مثلا ان يضعف الذي بالخمسة ضربنا عددي نغمتيه في نفسه وكان المجتمع منها اربعة وتسعة وجعلناهما
الطرفين وضربنا احد العددين في الآخر فكان ستة فجعلناه الواسطة وترتيب الاعداد بكذا [illegible] فيخرج لك المجتمع على نسبة ضعف
وربع وهو من جملة الافراد المتفقة بالاتفاق الثاني واذا استعملت انت هذه الطريقة في تضعيف سائر الابعاد خرج ضعف الذي بالكل على
نسبة مثل وسبعة اتساع وهو متفق بالاتفاق الثاني وضعف الطنيني على نسبة مثل وسبعة عشر جزءا من اربعة وستين وهو غير متفق [illegible]
واعلم ان ضعف ابعاد الزائد جزءا كلها غير متفق الا ضعف الذي بالخمسة وضعف الذي بالاربعة فانهما متفقان بالاتفاق الثاني لكنه
قد يقع في تضعيف الابعاد الصغيرة ما يقارب المتفق وان لم يكن متفقا مثل ضعف الطنيني فانه وان كان غير متفق فليس شديد البعد عن نسبة مثل
وربع وكثيرا ما يستعمل بدله وكذلك ضعف الزائد عشرا يقارب مثل وخمس وضعف الاول من اوساط الجنسيات [illegible] الفضلات يقارب
مثلا وسدس وضعف الذي بعده يقارب مثل وثمن فلذلك بعد نصف الطنيني واما تنصيف البعد فانما يكون تنصيفا بالحقيقة اذا كان
على عكس التضعيف وذلك ان يفك البعد الى بعدين متساويين ولا يمكن ان ذلك انما يكون بواسطة هندسية وان ذلك لا يتأتى الا اذا كان
العددان مجذورين فيكون مضروب احدهما في الآخر مجذورا ويكون بواسطة جذره واسطة واما اذا لم يكن العددان مجذورين بل كان مثل
عددي الذي بالخمسة او عددي الذي بالاربعة فلا سبيل فيهما الى ايقاع واسطة منطق بها يكون واسطة هندسية فاذا انما يكون ان يوقع فيهما
واسطة بالتقريب او عددية وانت تعلم مما تقدم ان النسبة التي يفرق بواسطة التأليفية من حيث يؤدي الى النسبتين لكن الخلاف في ذلك
حكم التفاوت في التقديم والتأخير فان العددية توقع النسبة العظمى عند العدد الاقل والتأليفية توقع النسبة العظمى عند العدد الاكبر وايقاع الواسطة
العددية لتنصيف سهل فانك اذا ضربت عددي الطرفين كلا في اثنين [illegible] واخذت الفضل منهما ونصفه فنقصت من الاكبر او زدت على الاصغر
خرج لك التنصيف بالواسطة العددية مثاله ان نضرب الثمانية والتسعة من عددي الطنيني في اثنين اي تضعفه فيخرج لك ستة عشر وثمانية عشر ثم نجد الفضل
بينهما اثنين فناخذ نصفه ونزيده على ستة عشر او ننقصه من ثمانية عشر فيكون تنصف بالواسطة العددية وهو سبعة عشر [illegible] الزائد جزءا

من ستة عشر والآخر الزائد جزء من سبعة عشر وهذا التضعيف يوافق التضعيف الهندسي في المحذورات ويخرج ما يخرج منه وذلك فأما إذا أردنا
أن نستخرج هذه الواسطة التأليفية فأما الفرق بالنسبة الكبرى التي خرجت بالواسطة العددية فنقربها من جهة الثقل ونخرج الواسطة التأليفية ونثقل على جهة
أخرى فقد علمت أن نسبة جميع الفضل في هذه الواسطة وهو معلوم إلى فضل الواسطة على الأصغر وهو مجهول كنسبة جميع الأكبر والأصغر إلى الأصغر
وهما معلومان فيضرب الحاشية الصغرى وهي ثمانية في جميع الفضل وهو واحد ونقسمه على مجموع الحاشيتين وهي سبعة عشر فيخرج ثمانية أجزاء من سبعة
عشر وهو فضل الواسطة على الأصغر وأما إذا أردنا أن نقسم البعد أقساما أخرى غير التضعيف فيصعب أن يراعى فيها الوسائط التأليفية على أن ذلك
مناف من مستعمل القانون الأول من القانونين في الواسطة التأليفية لكن الأسهل علينا أن نوقع الوسائط عددية وذلك بأن نضرب الحاشيتين
في العدد الذي نريد أن يكون عليه القسمة مثل الثلاثة إن أردنا ثلاثة أقسام واستخراج الثلث فيكون في البعد الذي كلامنا فيه في هذه الأمثلة
العدد الطرفين أربعة وعشرين والآخر سبعة وعشرين ثم نأخذ الفضل وهو في هذا الموضع ثلاثة فنأخذ منه واحدا فنزيده على الأصغر وصار بعده وإن
فيصير خمسة وعشرين ونأخذ واحدا آخر فنزيده على هذه الواسطة فيصير ستة وعشرين فإن أردنا أن نزيد الواحد الباقي لم يقع واسطة بل حصل
ستة وعشرين وهو الطرف فبهذا الطريق قد قسمنا البعد الزائد منا ثلاثة أقسام وأقل ما يمكن قسمته إلى أربعة أقسام ليؤخذ ربعه هو البعد الطنيني
وإن البعد إذا كان أقل من ربع طنيني كان خفيا في المسموع وكذلك حال الخمس من الزائد بعد ما لم يستعمل الذي بالكل مرتين فصولا إلى أكثر
من أربعة أبعاد ويحيط بها خمس نغم والذي بالأربعة إلى أكثر من ثلاثة أبعاد ويحيط بها أربع نغم والطنيني إلى أكثر من بعدين وأما ما عدا ذلك حسن
الاختيار والاضطرار وذلك لأنهم لما أشروا أن يفعلوا أمثاله حركاتهم تضمين الأبعاد الوسطى في البعد الذي هو أكبر الأبعاد لم يكن أن يتضمن أكثر من
أربعة أبعاد من الذي بالأربعة إنما قرن بطنيني كان الذي بالخمسة فوجب من ذلك الذي بالأربعة يجب أن يرتب في اللحن من الأبعاد الصغار
المتقاربة النغم المستعد وكثرة التصرف فيها مع سهولة الانتقال عليها أقرب بعضها من بعض في اللحون التي عليها بالحيلة بناء الألحان على
ولذلك يسمى لحنيات لم يكن هناك غريبة الذي بالأربعة وكانت قسمته على حدين يوجب النغم تباعدا مفرطا أيضا في عدد فاقتصر قسمته على أربعة
يوجب بين النغم تقاربا محسوسا فوجد لا بد أن من الأبعاد حسا معتدلا وأجرى الأمر على ذلك وسمي الذي بالأربعة مقسوما ثلاثة أبعاد جنسا
ونحن نشرح هذه فصلا شرحا بمشيئة الله عز وجل   تمت المقالة الثانية من الموسيقى بحمد الله حسن توفيقه

المقالة الثالثة من الموسيقى   في الجنس وقسمته إلى الأنواع

الجنس كما هو علمت هو الذي بالأربعة مقسوما إلى أبعاد ثلاثة
يسمى أنواعه هي الأبعاد اللحنية ومن الناس من لا يسمي هذه الأبعاد أنواعا بل هذه القسمة فإن الذي بالأربعة قد يمكن أن تقسم بأنواع أبعاد
المختلفة يسمى تختلفه وهو من حيث هو الذي بالأربعة واحد محفوظ وكل قسمة كانت يحدث تحت الواحد نوعا خاصا والسبب في هذه القسمة أن اللحن

لا يتم بما كان بأبعاد قليلة ونغم يسيرة بل يحتاج إلى كثرة من عدد النغم ثم الأبعاد الكبار والوسطى قليلة العدد ولا يعود بإيقاعها في اللحن عدد
نغم وأيضا فإن ما بين أطرافها بعد فاحش غير معتدل يعسر على الحلق والتصرف الكثير عليها والفاحش والذي لا اعتدال فيه والذي لا
يسهل محاكاته بالحلوق ولا شك أن المذهب الطبيعي غير مقبول في الطبع كما أن الصغار جدا غير مقبولة في الطبع لعسر كلها وصعوبة تقطيعها على
الحلق وليس التذاذ النفس بالنغم هو لاتفاقها فقط كيف اتفق بل إنما يتم بأمور أخرى مضافة إلى الاتفاق مثل كون الأبعاد بعد الاتفاق متناسبة
التقطيع وكونها فاضلة في بابها فإن بعض الاتفاقات أفضل من بعض لما يعمل عليها من جهة الانتقال وصورة الإيقاع وكون التعاقب من الأبعاد
بعد الآخر فإن الصغار إذا ترادفت كثيرا أضجرت ولم تتم لها في النفس بهاء والكبار إذا لم تتخلل بالصغار الكثيرة واستعملت وحدها أملت وكان
فوق أن تلذ بها النفس التذاذا بالمعتدل وشق على الحلوق التصرف فيها لما يلزم الحلوق من انتقال عن حدة محدثة للحن إلى ثقل مضادة لها
أو كالمضادة لها فلا يكون الكثير من ذلك مطبوعا والطبع هو المستدعي إلى الصناعة لصناعة تمام اللحن متعلق بنظام الأبعاد المعتدلة وهي حسنة بين
الكبار وهو أكثر منها أو أصغر فأما يؤنس النفس فرجا بالمعتدلات حتى تقع عليها ويكون الانتقال الغالب إنما هو على نغم متناسبة لا تقع فيها انتقال
من نغمة إلى مرتبة متباعدة أو إلى بعيدة متباعدة فإن الانتقال من النغمة إلى بعيدة منها توهم انقطاعا وشقة وكان النفس قد ملت تحركه سائقه
والانتقال من النغمة إلى قريبة منها يوهم كسلا وتبلدا أو يعرض للنفس منه شبه صورة على أن الأمور الخارجة عن الحد مذمومة ملومة في أحوال
والأبواب وإذا كانت مختلطة بالمعتدلات ثم قوة في سائر المحسوسات فالذي يحصل لك مما أوردناه أن الكبار من اللحنيات هي التي عليها
المعول في تأليف الألحان فيجب أن يكون النغم المرتبة بين أحد نغم الحدين والعلة يكون ترتيبها ترتيبا يؤدي إلى انتظام الأبعاد اللحنية منها ويجب
مع ذلك أن يكون الأبعاد الوسطى والكبار عميا فيها بأن الحس ولما اشتد ذاك وكان أعظم الأبعاد هو الذي بالكل مرتين وإنما يمكن أن يحصل فيه
الأبعاد اللحنية والتي هي أعظم منها أولا أوقع الأبعاد الكبار ثم أوقع الكبار الأوسط ثم أوقعت الأوسط اللحنيات فيكون هذا البعد قد أوقع
اللحنيات بأبعاد أكبر من اللحنيات قد أوقعت اللحنيات وأوجد فيه كل واحد من الذين بالكل وأول ما يشتق من الأبعاد الكبار ثم أوقع
كل واحد من الذين بالكل ما يحتمله من الأوسط وإنما يشتمل الذي بالأربعة والذي بالخمسة من كل واحد منها واحدا في أول الأمر يحصل في الذي
بالكل مرتين اثنان من الذي بالأربعة واثنان من الذي بالخمسة من كل واحد يجتمع من الذي بالأربعة مع الذي بالخمسة قد يشتمل جوابه الذي
بالأربعة وكيف لا وهو يفضل عليه بطنيني فإذا أوقع الذي بالخمسة الذي بالأربعة حصل في كل واحد من الذين بالكل بعدان من الذي بالأربعة وطنيني
وحصل في الذي بالكل مرتين أربعة أبعاد الذي بالأربعة وطنينان وذلك منتهى ما انتهى إليه عملنا هذا إلى هذا الوقت على أن كل واحد من الذي بالأربعة
يتحصل من جميع الطنيني بعد الذي بالخمسة فهذه القسمة لم يجتمع من الأبعاد اللحنية إلا طنينان ولا بد من الأبعاد اللحنية وليس في هذه القسمة

فرجه ميلا ابعاد المجلبة غير الذي بالاربعة فها هنا اربع فروع محتملة للحساب احتمالات مختلفة بحسب تفصيلات مختلفة ولذلك يسمى الذي بالاربع
بيننا لها حاولوا ابدا والمجنبات كان المعتدل ما اومأنا وهو ان يوضع ثلثة ابعاد للسبب الذي ذكرناه وقد اعان هذا السبب سبب من جهة الآلة
وهو ان الحاجة مست في تقدير النغم الى الدساتين واضطر الى ان يستعمل عليها الاصابع وعشرى القدر الذي يطرز الكف ساكنا ويتصرف عليه الاصابع
متحركا من طول الآلة المعتدلة هو ربعه فسد على الربع اول الدساتين حسوبا الى الخنصر ويحتاب الاحكام بالضبط وبقي المتصرف فيما بين حدي ذلك
الرابع اصابع اربعة وبقدر استعمال الوسطى والبنصر معا حتى يستعمل الخنصر والسبابة فاستعمل معها اما الوسطى دون البنصر واما البنصر دون الوسطى
فان تمت نغم اربع مطلق وسبابة ووسطى وخنصر مطلق وسبابة وبنصر وخنصر وهي نغم اربع يحيط بابعاد ثلث فهذا ذلك السبب في الحاجة الى قسمة الذي
بالاربعة الى ابعاد ثلث وجعلوا اصلا والسمه هنا في انواع الجنس الثلثة قد اجمعوا على ان الاجناس قسمة قوية ورخوة ومعتدلة ويسمى الرخوة
ملونة وتاليفية ويسمى المعتدلة [illegible] قالوا اما القوية فانها سميت قوية واما غير القوية فانها تميل الى النفس ضعفا وهذا الاسم فيكون الراسمة
كانها يضرب رسم الانحراف كالنقاش الذي يتقدم فيضرب رسم الصورة وكان الملونة توفي الانحراف حقه كان التلوين بعد الرسم هو التكميل لها
والماهية هذه الاجناس فان قوما حصروا الامر فيما عدوه وذلك لانهم لما انتهى بهم القاعدة التي ذكرناها في باب ابداع الذي بالكل جراع الى ان يقسموا
الذي بالاربعة مرات وطنينين فقسموا من الجهات بالطنين [illegible] ان نوع الذي بالاربعة جنسا منه القسمة واحد وعشرون نحوه [illegible]
فيحتمل لهم منها انها نصف طنيني فجعلوا اجزاء والقسمة جنسا وقالوا ان الذي بالاربعة قد حصل مثل الطنينين ونصف وهذا هو الذي ذكرناه
الطنيني ثم جاء والبعد ما فطنوا الفضلة واحبوا ان يجعلوا اجزاء التكرير فضلة فاوهموا الذي بالاربعة طنينين فبقي بعد كثير طنوه طنينا ونصف بل
كثير منهم الزائد خمسا ولما فطنوا التنصيف صغروا الفضلة ايضا كانهم كانوا اصغروا الطنيني عند القسم بل كانهم اصغروا الذي بالكل مرتين
ثم الذي بالكل ايضا حتى اصغروا الفضلة طنينيا ان بعضا ربع طنيني وسموا ارخاء وجعلوا البعد الموقع بالتكرير ما بعد ثم سمي ارخاء وارخاء وبعد
هو نصف طنيني واحد وعلى نسبة الزائد ربعا فجعلوا الكائن فصلتين جنسا ارخاء والكائن من ارخاءين جنسا ملونا واما جعلوا الكائن من فصلتين
جنسا ارخاء هو الجنس المتوسط لانه اقرب الى الجنس القوي لان الفضلة اقرب الى الطنيني من الارخاء فهو لا لم يعرفوا من الاجناس القوية
الا جنسا واحدا وغلطوا في حسابهم ان جزء الفضلة نصف طنيني فلما جرهم اليه غلط الحس وقياس ما واما الذي يقوله نحن ونزعم ان يكون اقرب الى
الواجب في نفس الامر انه لما وجب اختيار الاول ان يقسم الذي بالاربعة بابعاد ثلثة لم يكن الابعاد التي يقع فيها الا ان يكون الغالب فيها الابعاد المجنبة
القوية فيكون مجموع كل بعدين منه اعظم نسبة من الثالث فيبقى مع ما لا يكون في ابعاد بعد واحد هو اعظم نسبة من مجموع الباقيين فيكون جنسا
ضعيفا ثم لا محالة ان يكون ذلك البعد الواحد ان كان اكبر من المجموعين فهو انقص من ضعف المجموعين فيسمى ارخاء ويكون مع ذلك ليس نقص

من ضعف المجموعين ويسميه ملونا وفي كتب اصحاب الموسيقى ان البعد الراسم وهو الذي يقع فيه بعدان من صغار المجنبات لا يستعمل بعدا ما
الا على صفة متواليين يوردان المجموعين متسقين ويفرد منها الثالث الكبير ولذلك يسمى نغمها نغم التواتر ويسمى هي ابعاد التواتر هذا الشيء
ليس توجيه الضرورة ونسبة ان توجب الاختيار وذلك شيء ما لم يقف عليه فلم يستعمل في بلادنا البتة تخمين اسم والاطون وكان طباعها نغمها
او اورث استقرار الباقي حسب ما الصادر من القوية واعلم انه قد يعرض كثيرا ان يكون الجنس القوي قد اوقع بعدين تومين منفقين
فضلة غير منفقة لكنها قريبة من المنفقة فيستعمل مثل ما عرض في الجنس الطنيني فان الفضلة التي يظن انها نصف طنيني ليس نصف طنيني ولا هي منفقة
ولكنها قريبة من نصف طنيني وهو متفق عليه ولنتكلم الآن في الاجناس القوية في باقي الكلام فيها
معلوم ان البعد الذي على نسبة الزائد سدسا اذا دخل في الذي بالاربعة بقي الباقي على نسبة الزائد سبعا فان اوقع الباقي بعدين حتى
يكون الذي بالاربعة قد اوقع ثلثة ابعاد كان القسمة ليست من الاجناس القوية لان احدى الابعاد الثلثة من الجنس هو اعظم من
مجموع الباقيين واذا كان ادخال الزائد سدسا يجعل الجنس غير قوي فكيف الزائد خمسا وربعا فظاهر من هذه الابعاد الثلثة لا يدخل في الاجناس
القوية بل في الاجناس الملونة فاول بعد يدخل الاجناس القوية هو الزائد سبعا فليعد ثم اولا بالتكرير فان الذي بالاربعة يستعمل تكريره
فانه اذا اسقط من الذي بالاربعة مرة ثم آخر بقي الباقي بعد اصغر على نسبة الزائد جزءا من ثمنية واربعين وهو اصغر من الابعاد التي اشرنا
صغرها الا ابعاد اليها ويكون ابعاده هكذا [illegible] وليضف اليه البعد الذي ثمنا حتى يكون ثمنيا والطنيني يبقى الباقي جزءا
من [illegible] ويكون ابعاده واحدا هكذا [illegible] فليضف اليه البعد الثالث حتى يكون تسعيا وتسعيا بقي الباقي على نسبة الزائد
جزءا من عشرين ويكون ابعاده هكذا [illegible] واذا اضيف الى السبعي عشري واحد عشري لم يكن الابعاد متفقة كما
كان الفضلة في العشرين على نسبة [illegible] الى [illegible] واستثبت نصف الطنيني وفي الاحد عشرين على نسبة [illegible] الى [illegible] واستثبت نصف الطنيني
وفي الاثنى عشرين على نسبة [illegible] الى [illegible] وقاربت ذلك ولم يكن فيها كثير جدوى [illegible] ضرورة بعد قبول الجنس الطنيني
الذي فيه طنينان وفضلة هي غير معدة الا شيئا ما نصف الطنيني المتفق واما اذا اضيف الى السبعي البعد الاثني عشري بقي الباقي البعد الثلث
عشري وانتظم جنس شريف جدا ينتهي الى نصف الابعاد من الذي بالكل مرتين الى الذي بالكل مرة والى الذي بالخمسة والى الذي بالاربعة
والذي بالاربعة الى السبعي والسدس والسدس الى الاثنى عشري والثلث عشري وهذا الجنس [illegible] بطليموس [illegible] هكذا [illegible]
[illegible] واما اذا اضيف الى [illegible] الثلث عشري [illegible] فالاجناس السبعية المتفقة اتفاقا مطلقا هي هذه الاربعة
ولكل واحد منها استحقاق اسم [illegible] قسمه به على [illegible] واما المثمنات فاولها المكرر المعروف بالجنس الطنيني وهو الذي من طنيني

والطنيني وبقية نصف طنيني وهي غير متفقة الا ان فضلة الطنيني وكونها من الابعاد التي الزيادة فيها وهي تزيد الزوج يسير عليها اشتمالها

بالفضلة التي يكون عليها وهي ان لا يكون لسائر ما يقع في فضلة خلل من القبول ما يتبدا الجنس بما يتحرك بسبب الوقوع اليه واما اعداد هذا الجنس

اضيف الى الثمانية فهي هذه ويكون نسبة البقية نسبة الزائد خمسة عشر جزءا من مائة وثلثة واربعين ولو اخذنا بعده الربع بين ما بين وخمسة واربعين

على نسبة المضعف من الطنيني كان ذلك العدد ما بين واحد واربعين وكلا هما ناقصان عن العدد الفاضل مع ما هي وستة وخمسين اعداد المنفصلة

اصغر من نصف طنيني فاذا اضيف الى الطنيني البعد الذي هو المسمى فضلة الفضلة على نسبة الزائد جزءا من خمسة عشر وكانت الابعاد كلها متفقة

بالحقيقة وهذه اعدادها فان كانت عشرة ثم نفرق الابعاد ۵ ۱۶ ۱۸ ۱ ۴ حصلت فضلة على نسبة عددي ۲۳۲۵ ۶۷ ۲ وهي قريبة عدادها

الزائد جزءا من اربعة عشر وهذه وقعت فلو كانت الاضافة الى عشرة كانت الفضلة متسعة والكيفية ترجع الزائد جزءا من احد عشر قريبا وهذا استعمل

فيضع اعداده لكثرة استعمالها ۴۳ ۸ ۳ ۳ ۳ ۷۴ ۶ ۴ ۳ ۰ ۱ اذا اضيف الى الطنيني اصغر المجنبات القوية التي بعدها

نسبة مائتين وثمانية ومائتين وتسعة وسبعين ۹ ۱۸ ۵ ۰ ۵ ۲ ۲ ۲ ۰ ۲ ۲ ۱ ۷ ۵ ۳ ۳ وهو قريب من نسبة تسع وتسع وليس بعده الا

فكان هو من جملة ما يلتفت اليه او علم ان الفضلات والاوتار ان صغار كبار المجنبات وقد يستعملها اصحاب العمل من زمانيا بعضها كان

بعض وليس تميز او كثرت هو ما كان منها فلذلك كالذين يستعملون الطنيني مضافا اليه مرة البعد الاثني عشر بين ومرة الثلث عشرين

ولا يفرقون بينهما وذلك في شد هم الدستان المعروف بوسطى زلزل فبعضهم يشده مرتفعا وبعضهم بعيدة وبعضهم يشده على ما

بين السبابة والخنصر كما يستعمل بعده ثم لا يميزون الفرق بينهما وايضا فانهم لا يعرفون بين الفضلة وبين البعد الذي بين الوسطيين فيستعملون

احدهما بدل الاخر ولا يبعد ان يكون من اصحاب العمل من يفرق بينهما ويعطي لكل واحد الفرق واما الابعاد اللينة فلا بد ان يقع فيها بعد من كبر

كبار المجنبات يكون اكبر من الباقي حتى ينقسم الباقي ببعدين وقد صح ان البعد الذي بينه وبين الفضلة هو على نسبة الزائد ربعا والزائد خمسا

والزائد سدسا فقط لكن الزائد خمسا والزائد سدسا فقط لكن الزائد خمسا والزائد سدسا ينقصان عن ضعف الباقي فكان الزائد خمسا او انقص

من الذي بالاربعة تبقى الباقي على نسبة الزائد تسعا وضعفه اكبر من الزائد خمسا واصغر من الزائد ربعا واذا كان الزائد خمسا بعده وضعفه فالزائد

سدسا الى ذلك فان الباقي بعد الزائد سدسا وهو الزائد سبعا وضعفه على نسبة ما بين ۴۹ و ۳۶ وهو اكبر جدا من الزائد سدسا والزائد

ربعا فانه اذا اسقط من الذي بالاربعة تبقى الباقي على نسبة الزائد جزءا من خمسة عشر وضعفه اصغر جدا من الزائد ربعا فيجب ان يكون

بعد الزائد خمسا والزائد سدسا يفعلان بذلك الباقي الذي بالاربعة الاجناس الراسمة وان يكون الزائد ربعا يفعل ذلك الاجناس اللونية

التاليفية والمتقدم الراسمة فانها اشبه بالقوية وفي قوتها وفي كثرتها معا والمتقدم السلسية فانها اشبه بالقوية فاول ذلك ان يسقط

سدسا من الذي بالاربعة فيبقى الباقي سبعا فيضاف الى الزائد جزءا من اربعة وعشرين والزائد جزءا من خمسة عشر ويترتب ابعاده واعداده

هكذا ۴۲ ۴۸ ۳۰ ۱۹ ۸۱ ۶۳ ۲ ۴ والثاني ان ينقسم هذا الباقي ثلثا وثلثين فيكون الثلث هو الزائد جزءا من احد وعشرين والثلثان الزائد

جزءا من احد ويكون اعداده وابعاده هكذا ۳۰ ۶ ۹ ۶ ۲ ۷ ۱ ۴۳ ۸ ولا شيء منه في قسمة

الباقي ارباعا الا ما يقع بالنصف ويخرج ما نسبته الى خمس واربعة اخماس بعد ان ينقسم

اكبرها وهو اربعة اخماسه يكون الزائد تسعا والثاني وهو الخمس الزائد جزءا من خمسة

وثلثين ويكون ابعاده واعداده هكذا او هذا الحد وحده وهو البعد الذي يوجد فيه ۳ ل

۴۱۲ ۳ ۸ ۸ ۳ ۶ ۳ ۳ بعد ان تقوتان وهو لين ولين بان الاعتبار في كون الجنس لين هو كون الغالب في ابعاده قويا من المجنبات

وليس بالملف مع الزائد سدسا بعد ان محتملان غير ما ذكرنا واما الزائد خمسا فانه اذا انقص من الذي بالاربعة تبقى الزائد تسعا ويشرع من

تضعيف الزائد جزءا من تسعة عشر والزائد جزءا من ثمانية عشر ويكون ابعاده واعداده هكذا او بعد الزائد خمسا الزائد جزءا من عشرة

الزائد جزءا من اربعة وعشرين وهكذا صورة ابعاده واعداده وهكذا هذه هي الاجناس اللينة الراسمة واما اللينة التاليفية فقد علمت ان البعد

القوي هو الزائد ربعا وبقي الثاني الزائد جزءا من خمسة عشر جزءا فاذا انقسمت ترتيب ابعاده والزائد جزءا من احد وثلثين الزائد جزءا

ويكون ابعاده هكذا او جنس اخر ابعاده على نسبة الزائد ربعا الزائد جزءا من خمسة وعشرين

الزائد جزءا من تسعة وثلثين وهكذا اعداده وجنس اخر ابعاده على نسبة الزائد

ربعا الزائد جزءا من سبعة وعشرين الزائد جزءا من خمسة وثلثين وهكذا ابعاده

واعداده وهذه هي الاجناس اللينة والاجناس كلها متفقة والمستعمل منها اكثر

في اتفاق بعض ابعاده وحلل ثلثة وعشرين بعدا منها فالقوية سبعة اجناس ومنها اللينة سبعة اجناس من ذلك الراسمة ستة اجناس والتاليفية

ثلثة اجناس ولكل واحد من هذه الاجناس اوضاع ثلث فيكون جميع الاجناس باوضاعها ثمانية واربعين فيها المجانسة جملة ابعاده اللينة

اكثر من جنس واحد تعرض في التنفس وما في الالات يستعمل من تاليف اللحن باجزائها بالفعل مكررة ومتعاقبة والمجانسات فيها كاملة

على الاطلاق ومتباينة تنوع الاطلاق يقع طرفاها الاخمة على نسبة اعظم بعد من الابعاد وكبار واذا الكامل في كل باب ما ليس شيء من جنسه خارجا

عنه فيجب ان يكون طرفاها على نسبة اعظم الذي بالكل مرتين ويكون افضل احوالها ان يوجد متضمنة لما يمكن ان يتضمنه من الابعاد الكبار

والوسطى على حسب ما قيل وترتب بعضها فوق الى ان ينتهي الى اربعة من ابعاد والذي بالاربعة قريب فيها الذي بالكل الاتفق والذي بالكل [illegible]

والرابع من الذي بالاربعة وطنينان كل واحد منها مع الذي بالاربعة او جميعا بعد الذي بالخمسة ثم يكون كل واحد من الذي بالاربعة قد حجب
ايضا بعضه الابعاد المهمة وجميع هذه مما ينبغي ان يكون قد حصلت به فيما سلف لك على انه اذا كان الامر على هذه الصورة وجب ان يكون
الجمع الكامل الاعظم قد اشتمل على اربعة عشر بعدا يحيط بها خمس عشرة نغمة عوض نغم الاخر فانه اتفق ان كانت قسمة الذي بالكل مرتين متساوية
في كل واحد من نصفيه لها والسبيل كان كل نغمة من نغم احد الذين بالكل قائما مقام النغمة النظيرة لها في الذي بالكل الاخر مثلا انه اذا كان احد الذين
بالكل طنينيا وطنينيا وبقية وطنينيا وطنينيا وبقية وطنينيا وكان الاخر على هذه النسبة ولم يعلم مثلا [illegible] الابعاد وطنينيا وبقية وطنينيا فان كل بعد
من الابعاد الحادة يكون بدل نظيره من الثقيلة وكل بعد من الابعاد الثقيلة بدل نظيره الحادة ومقام الذي بالكل الواحد بدل الاخر [illegible]
بالكل مرتين على هذه الصورة ويمكن ان يكون جميع كامل بالقوة وليس هو الجمع كاملا بالقوة بحسب كل جمع كامل بالفعل فان القسمة اذا لم يقع كذا
بل اختلفت في كل واحد من الذين بالكل لم يقم احد الذين بالكل مقام الاخر ولا مقام الجميع وقد كان القدماء ربما ظنوا ان الجمع الكامل
هو الذي بالكل والاربعة او الذي بالكل والخمسة [illegible] ثم ظنوا انه اربعة اضعاف الذي بالاربعة [illegible] والامر عليه في العود
كالمستقل ثم بعد ذلك استقر [illegible] على ان الجمع الكامل هو الذي بالكل مرتين وان ما سواه [illegible] ناقصة عن الكفاية بحسب [illegible]
والسوم المشهورة على [illegible] وكل جمع ليس كاملا بالفعل ولا بالقوة فهو جمع ناقص واصغر الجموع هو الذي بالخمسة [illegible]
[illegible] والنغم [illegible] اقل ما يتضمنه الذي بالخمسة جنس [illegible] القول في احوال الجمع الكامل نقول ان الاجناس الاربعة والطنينين الواقعين
[illegible] الذي بالكل مرتين [illegible] ان يقع الاجناس والابعاد والطنينات على قسمة واحدة ووضع وترتيب واحد فيسمى جماعة غير متغيرة [illegible]
كانت الاجناس مختلفة الانواع او كانت متفقة الانواع او مختلفة الاوضاع سميت الجماعة المستحيلة والمتغيرة [illegible] مستحيلة غير مستحيلة
باعتبار الاجناس [illegible] باعتبار قسمة الذين حتى ان كانت الاجناس مختلفة وكانت اوضاعها ونحو القسمة [illegible] في كل واحد من الذين
بالكل على نحو واحد غير مختلفة [illegible] يقع الجماعات من جهة الاجناس [illegible] يقع [illegible] في كل واحد من الذين بالكل [illegible]
يقع بين الذين بالكل [illegible] فاصل بين الجنس الثاني من جنس الثقيل وبين الجنس الاول من جنس [illegible] ان لا يقع [illegible] متصلين
فالاول يسمى جماعا منفصلا والثاني يسمى جماعا متصلا وقد يقع في جماعة طنينية [illegible] بين المنفصل والمتصل [illegible] كذا طنيني طنيني بقية طنيني
[illegible] طنيني طنيني بقية طنيني [illegible] طنيني طنيني بقية طنيني طنيني بقية [illegible]
[illegible] على احد [illegible] فاصل خارج عن الجنس [illegible] طنيني طنيني بقية طنيني [illegible]
يحتمل ان يكون الطنيني الذي هو ابتداء الذي بالكل الثاني للفصل وابتداء الجنس من النقص ويحتمل ان يكون ابتداء الجنس من الطنيني فهو مع [illegible]

يليه والطنيني الذي يليها [illegible] مخالف لوضع الابعاد في الجنس الاخر والطنيني اذا لم يقع فاصلا [illegible] ان يكون قد وقع كل [illegible] طرف [illegible] ان يكون احدهما متوسطا
والاخر متوسطا [illegible] الثقيل [illegible] الحاد وقد [illegible] المتصل وظن قوم ان الاتصال باسقاط الطنيني من الجنس والانفصال بايراده وذلك
غلط لا فائدة فيه واعلم ان هذا الاتصال والانفصال قد يكون في الذي بالكل مرتين وقد يكون في الذي بالكل والخمسة وقد يكون في الذي بالكل والاربع
وانت تعلم [illegible] في هذا الموضع السبب في تسمية الذي بالكل الذي بالكل دون الذي بالثمانية وذلك ان اول الجموع التامة هو الذي بالكل مرتين
للتفصيل غير المستحيل وهذا الجمع فانه نغمة الثامنة تقوم [illegible] مقام الجميع حتى كذلك الذي بالكل [illegible] من النغم تقوم مقام الكل فان الثامن
يناسب الاول مناسبة الذي بالكل فيكون كل منهما قائما مقام الاخر ولذلك اقتصر في المزامير على [illegible] واعلم ان النغم التي تشتمل عليها الجماعات المختلفة
فبعضها متغير بحسب الانفصال والاتصال فقط وبعضها متغير بحسب تغير انواع الجماعات وبعضها لا يتغير البتة في حال فهذه النغم المتغيرة بحسب الجماعات [illegible]
يسمى نغما متغيرة مطلقة واما التي لا تتغير في حال وهي نغمتا الطرفين ونغمة الاوسط فيسمى ثابتة مطلقة واما التي تتغير بسبب الاتصال والانفصال ولا تتغير او لم
تغيرها الانفصال او جهة الاتصال وان تغيرت الاجناس سميت ثابتة في الاتصال او ثابتة في الانفصال او ثابتة بشرط ولكل واحد من الوجوه اسم ربما
تغير بحسب تغير الاتصال والانفصال ولكل نغمة اسم وربما تغير بحسب تغير الاتصال والانفصال ويجب ان يكتب ذلك في شكلين احدهما الجمع التام متصل
والاخر جمع تام منفصل ولكل جماعة [illegible] والشديدة [illegible] من الحدة والثقل [illegible] نسب نغمها وقد يكون جماعة من تلك النسبة بين النغم لكن [illegible]
احد او اثقل فيكون [illegible] واما الينا فلا يكون [illegible] الجماعات [illegible] النغم على طبقاتها ويكون البعد ما بينها ابعد
ما بين نغمتين [illegible] ترتيب [illegible] كل [illegible] باسم [illegible] في ذلك كثير فنا فلنتكلم الان في الانتقال والتبدد بكلام كلي فنقول
[illegible] ان الجماعة ليست هي النغم التي توجد بالفعل بل النغم التي [illegible] في النفس ليكون العمل عليها [illegible] في الالات فاما [illegible]
النغم على توالها فهو المعروف بالانتقال على [illegible] ابتداء [illegible] النغم [illegible] ان يكون من طرف [illegible] في الانتقال [illegible] ان يكون [illegible]
الى الحدة او يكون من طرف الحدة [illegible] في الانتقال [illegible] ان يكون صاعدا الى [illegible] وان [illegible] الامرين [illegible]
[illegible] او يقع صاعدا او [illegible] المبتدئة او المنتقل اليها قد يكون مكررة وقد لا يكرر والمكرر يسمى [illegible] على النغمة والانتقال الهابط والصاعد [illegible]
وحين ان [illegible] بالغاية من غير رجوع الى المبدأ ويسمى الانتقال المستقيم وان يكون ذلك [illegible] مع عوده الى المبدأ او [illegible] المبدأ [illegible]
الانتقال المنعرج والانتقال الراجع وذلك الرجوع اما ان يكون مرة واحدة فيسمى الراجع الفرد واما ان يكون مرارا متوالية ويسمى الراجع المتواتر والراجع
المتواتر اما ان يكون الى مبادئ [illegible] فيسمى الراجع المستدير واما ان لا يكون كذلك فيسمى الراجع المضلع وذلك اما ان يحفظ [illegible] فيكون
نسب الاضلاع واما ان لا يحفظ [illegible] فيكون مختلف نسب الاضلاع فان عاد في اخر الامر الى المبدأ [illegible] كان يسمى المضلع المستديرة وقوم يسمون المستدير

ما كان الى نغمة ابعد من المبدء الى المبدء كيف كان ثم غير الاتصال الى المبدء واما الراجع الفرد فاما ان يكون المرجوع اليه المبدء او نغمة قريبة من
المبدء ويسمى الاول حقا والثاني مجازا وكل واحد من قسمي الفرد والمتواتر فاما ان يكون بتكرير واقامة او بلا تكرير واقامة والذي بتكرير فاما ان يكون
التكرير في المرجوع اليه او في نغمة اخرى او فيهما جميعا وكل انتقال اما عدد او ابطيس برجيع فاما ان يكون على ترتيب النغم التي في الجماعة ويسمى
المتصل واما ان يكون لمجاوزة ويسمى الانتقال الطافر ويجب ان يقع الطفر من نغم الى نغم متفقة معها [illegible] الا في ابتداء الادوار [illegible]
في ذلك سيما اذا كانت الادوار طوالا والانتقال الى الضعف او النصف في حكم الاقامة على النغمة على ما قد مر فهذا هو القول في الانتقال
من النغم على وجه كلي فلنتكلم الان على الانتقال في النغم [illegible] ثم نبدو [illegible] في استقصاء ذلك ان تركيب [illegible] ان كان اكثر
منتهى الى غير النهاية فاما النغمتان فقد يقع الانتقال عليهما اما على المساواة واما على الخلاف واذا وقع الانتقال على النغمتين على المساواة فاما
ان يوجد كل واحدة منهما نقرة فردا او يكرر كل واحدة منهما ولا يكون على الاخر تكرير او يكون في كليهما تكرير مختلف العدد واذا كان على احديهما تكرير ولم
يكن على الاخر تكرير فاما ان يكون على ما لا تكرير عليه نقرة فردة واما ان يعاد اليها نقرة اخرى من غير اتصال بل بعد تكرير غير الاولى واما اذا كانت النغم
ثلثة فليكن مثل ا ب ج واحد الانتقالات الساذج الفرد مثل [illegible] والثاني الساذج المكرر مثل [illegible] ثم مضاف المختلفات المستقيمة منها بسيط
مثل [illegible] وايضا [illegible] وايضا [illegible] وقد يكون مكررات كلها لكن مثل النغم الواحدة
[illegible] ومثل النغم المكررة [illegible] مثل [illegible] ومن ذلك ما فيه [illegible]
ومن ذلك ما فيه عود وتكرير والذي فيه عود بلا تكرير فاما ان يكون فيه عود واحد واما ان يكون فيه عودان والذي فيه عود واحد فمثل [illegible]
[illegible] والذي فيه عودان [illegible] والذي فيه عود وتكرير فاما ان يكون فيه عود مع التكرير في نغمة واحدة او في نغمة ثانية [illegible] مثال الاول [illegible]
[illegible] ومثال الثاني [illegible] وان [illegible] بعد اقسام ذلك الذي فيه عودان فاما ان يكون التكرير في احد العودين على احد الوجهين او في كل العودين [illegible]
[illegible] اقسام ذلك [illegible] والذي يكون من الانتقال على [illegible] على سبيل الاستقامة مثل [illegible] ان كان او [illegible]
[illegible] اقسام العود والتكرير وغير ذلك على مثل ما قيل في الاول [illegible] ويكون الانتقال [illegible] من غير [illegible] جميع ذلك الى
[illegible] الانتقالات [illegible] وبين [illegible] في سائر [illegible] التي لا نهاية لها ويعلم ان الانتقال الى النغم [illegible]
[illegible] الى النغم [illegible] والانتقالات التي مبنى على هبوط [illegible] والرابع [illegible]
[illegible] ومن الانتقالات [illegible] على الاجناس على سبيل [illegible]
في احوال النغم [illegible] من علم تاليف اللحن كافيا تمت المقالة الثالثة من الموسيقى

المقالة الرابعة خمسة فصول

فلنشرع الآن في تعليم علم الايقاع حتى اذا [illegible] العلم بتاليف النغم وعمل الايقاع سهل تعريف كيفية العمل في تاليف اللحون
فنقول اولا ان النغم اما ان تنغم بها معا او يتلو بعضها بعضا ومعلوم ان النغم التي يؤلف منها اللحون انما يؤلف على سبيل [illegible] بعضها بعضا
واذا [illegible] نغم معا فانما هي في حكم نغمة واحدة من نغم اللحن [illegible] من العلوم الاخرى ان النغم اذا [illegible]
[illegible] ان [illegible] وانت تعلم ان هذه الازمنة ربما كانت محسوسة القدر وربما لم يكن بل كانت غير محسوسة القدر وذلك على وجهين احدهما ان
[illegible] النقرة بعد النقرة [illegible] بالاتصال المحسوس فيكون النقرتان كنقرة واحدة [illegible] اذا كانت [illegible] الثانية مع [illegible] الاخرى [illegible]
الحس [illegible] متقاربين [illegible] الوضع معا
[illegible] على الزير [illegible] مع البم [illegible] كالزير والبم [illegible] مثل البم والمثلث والمثنى
ان يكون النقرتان عن حركة واحدة من [illegible] في احداث النقرة الثانية [illegible]
[illegible] في النقرة الاولى [illegible] من نغمة النقرة الاولى [illegible]
[illegible] الزمان الذي في ابتداء النغم [illegible] نغمة اخرى [illegible]
[illegible] الزمان الذي بينها وبين النقرة الثانية [illegible]
[illegible] الزمان [illegible]
[illegible] النغمة [illegible] الزمان [illegible] النقرة [illegible]
[illegible] الزمان [illegible] الايقاع [illegible] النقر فالايقاع من حيث هو ايقاع هو تقدير ما لزمان النقرات فان اتفق
ان كانت النقرات منغمة كان الايقاع لحنيا وان اتفق ان كانت النقرات محدثة للحروف المنتظم منها كلام كان الايقاع شعريا وهو بنفسه ايقاع مطلقا
[illegible] ان النقرة التي [illegible] محسوسة [illegible] حتى يكون بعضها اطول وبعضها اقصر [illegible] ان يكون كمثل القصر كمثل الطويل
[illegible] الكل [illegible] النقر [illegible] ان يكون [illegible] في هذا الباب [illegible] على وجهين احدهما [illegible]
بحسب [illegible] الحركة في السرعة والبطوء والثاني [illegible] الحركة في السرعة والبطوء بل بحسب التقطيع المقصود ومثال الاول [illegible]
[illegible] حتى يكون تلك الحركة في زمان [illegible] مساو [illegible] فاذا [illegible] نقرة [illegible]
اخرى [illegible] على الانتقال من الاولى الى الاخرى على الوجه الذي [illegible] ان ينتقل من [illegible] الاولى الى الاخرى حتى [illegible] مساو
[illegible] الانتقال [illegible] لم يمكن ان يقع قبل [illegible] وفي ذلك الزمان لا يمكن [illegible] الحركة [illegible] ثانية نقرة اخرى يقع [illegible]

من حق طبقة تلك [illegible] في تلك المسافة ان يحدث تلك النقرة التي ينتقل اليها فلو ان انسانا فرض جملة حركة ابطا ما كان حق [illegible] والطبقة من حركة ان يقع نقرة

الثانية بعد وقوع النقرة الثانية من الطبقة الاولى [illegible] يكون لكل طبقة زمان خاص لا يمكن في تصرفها ان ينتقل الى الثانية التي ينتقل اليها في اقصر المسافات [illegible]

الطبقات [illegible] الايقاع [illegible] في كل ايقاع ان يجري على نسبة [illegible] من حيث الى [illegible] من [illegible] الى حيث

[illegible] من الايقاعات [illegible] والنقصانات وسائر الزيادات

والنقصانات [illegible] الزمان الواحد وكل واحد من طبقات الايقاعات [illegible] في الايقاع [illegible]

[illegible]

[illegible]

المسموع والمسموع الحرف المنسوب اليها تلك النسبة ولو كانت الحركة بعد عارضة لحرف لما كانت ممتدة وزمان ما كان عارضا لشيء فانه لا يقبل
الزيادة الا مع ذلك الشيء فيتبين من هذا ان زمان الحرف الساكن ضعف زمان العبارة وان زمان الحرف المتحرك مثل زمان ... مثل زمان العبارة
فان اضيف الى متحرك ساكن فان كان من حروف اللين وكان مثل ... بالاخر كذلك وقع في ضعف زمان العبارة وانت تعلم ان ذلك
غلط بل ضعف ذلك الزمان هو زمان متحرك النون وان كان من حروف المد ... زمانا ... فلا يكون اذن كزمان
واحد فان اقتصر على ... كان مثل زمان ... من الساكنة النون مثل ... زمان المتحرك كذلك
على من ... وعلى ... متحركات الا ساكن فيها اضطرت ... على ... زمان بعد النون الساكن
فيه ... الى ... في ... من ... ان ... زمان ... الا ...
متناهي ... الا ... الزمان الباقي ... يكون زمانا ليس يسمع فيه صوت فيكون زمان سكوت بالحقيقة فالسكون ايضا يقع بعد
الحروف ... فيها الحرف كما لا يسمع في زمان الحركة ويكون قد اضطررت الى ان توسط بين ... وبين ... زمان الحروف وزمان
سكون بعده فيكون من ... حيث يعتبر زمان السكون وذلك حيث ... من حروف الاخر ... ضعف زمان العبارة ... يحتمل
وزنه ... ذلك الزمان ... ذلك ... وان كره في لغة العرب وان ... من ...
... الى ... ان ... ليس ... كلام في ... الخ ... والاحوال
... زمان ... وزمان ... وزمان ... ثم اعلم ان زمان ما هو ... على وزنه
وادخل فيه ... توابع ... ذلك ... حكم الايقاع بل ... يستحب اذا لم يكن ... ولم
... الصنيع ... اذا كانت نقرات ... خاف الازمنة ... بعض تلك النقرات ... في زمانها ...
لم ... الايقاع ... اذا لم يكن ... ويسمى هذا الصنيع ... اذا كانت نقرات ... الازمنة
... بعض تلك النقرات ... زمانها ... الايقاع ... اذا لم يكن ... من الايقاع ... كثير
الحركات الخفيفة ويسمى هذا الصنيع ... زمانه ويكون ... من الطبع في بعض الاوقات
اذا كانت الازمنة ... الى ... في ... الايقاع ... بعد
الازمنة ... الايقاع من القران ... القران ... الازمنة حتى لا يكون
... الزمان ... مع ضرب من التفاوت ... تلك التفاوت فان ... بعد السكون حركة يقدر على

مقدار ... التاليف لانه معدود ... السكون مع سماع الحركة وان ... فيه ... الحركة ... السكون ... على الذهن ...
حركة مع ان ... السكون ... ان ... السامع ... في الخيال حركة ضرورة واذا لم ... على الخيال ان ...
فيه ... حركة واعلم ان الاوزان المنقورة ... الاوزان الملفوظة ... الالفاظ ... النقر ... تقطيع الحرف
فيكون هناك ... من ... النقر ... متحركات متواليات ... السكون ... على ...
فلان الخيال ... حروف ... خيالا ... ان ...
خيالي ... شديد ... الا ان ... الخيال ... في ... متحركات ... الا ...
مثل ذلك في النقر ... في الشعر ... في الايقاع السادج   في محاكاة باللسان اعلم ان الايقاع بالنقر قد
يحاكى باللسان على النحو الذي ... يكون قد ... وان ... العبارة فيها والمحاكات
... حروف ... متحركة ... من حيث ... ساكنا ... المحاكات على اللسان ...
الا ... ان ... الحركات ... فان كل واحد منها ... على اللسان ... في الخيال ...
... في ... الساكنين ... اللسان ... عن ... ان ... ساكنا ...
... الصنيع ما ... على جميع ... الاستقرار في الاعمال ...
من ... على ان ... فان ... كل ... عليه ... استاق ...
... بعد ... كل ... الحركة فان ... الاستقرار ... الذي ... رسم ... ان ...
النقرات ... الاستقرار ... ان يكون كثيرا ... موزون ...
... الحركات ... موزون ... السكونات ... الموزون في ... ان ...
ان ... الموزون ... مطبوع ... مطبوع ... مطبوع ... وكل ... مطبوع ... ان كل مطبوع
موزون وليس كل موزون مطبوعا ... الشيء ... موزونا ... موزونا ... بعض ...
... الايقاعية ... في تاليف ... فانه اذا ... من ... الكتب ...
في ... التشييع والقبول فان ... من بعض ولا ... ان يكون فيها ... مطبوع واعلم ان ...
... والايقاعات والاوزان الشعرية مطبوعة وغير مطبوعة ... اللسان ... والسمع ... ما ...

فان كان متوسطا او معا انفرد عنه الطبع وانت تعلم ان كثيرا من الاوزان العربية اذا قرنت عليها الاشعار الفارسية كان الذهن لا يتيسر
تاثير اتهامه مع اتهامه او مع وجود اشارات التي يذكرها بعد الوزن والسبب في ذلك تغير العادة وفيه سر كان يكون لمن ما هو طبيعي لعرب او نقيضا
فقد يحيله الطبع لاعتبار وسواه ولذلك لا نجد جميع الايقاعات التي سنذكرها وجميع الاجناس التي ذكرناها مطبوعة وان كانت موزونة
ويكون السبب في ذلك ما ذكرناه وقد اقتصر اهل الصناعة من الاجناس على اجناس ومن الايقاعات على ايقاعات سنذكر تلك الايقاعات
الى الوجه الذي سنذكره في كل واحد من تلك الايقاعات تقسيم [illegible] جميع ذلك واعلم ان في كل جنس من الايقاع ما هو الاصل ومنه ما هو تغيير من
التغييرات [illegible] على الطبع ومنها ما يخرج عن طبع اللفظ دون طبع النغم وفي اللفظ يستحب تغيير المتواتر الحركات بالبطء وتغيير الثقيل
بالتضعيف واذا اجتمع ساكنان وكان الوزن يحتمل التضعيف كلما [illegible] تحريك الاول منهما فان الطبع اللفظي يميل الى تحريك الثاني من
الساكنين [illegible] الساكن الاول [illegible] الى تحريكه واما الساكن الثاني [illegible] الى تحريكه فيكون المطبوع تحريك الثاني
[illegible] المطبوع اللفظي واما المطبوع النغمي فهو شيء آخر وضعف صنعة النقرة وهو [illegible] نقرة [illegible] ترك نقرة وسواء طلبه او جيد [illegible]
[illegible] وحيث سكون الاول [illegible] واما اللفظ [illegible] الحرك [illegible] يكون عند الطبع [illegible] ساكنا فانك [illegible]
من [illegible] في اللفظ الى تحقيق [illegible] الايقاع السابع [illegible] نقرات والتغيير الذي يميل اليه اللفظ هو ابلغ
عند النفس [illegible] الايقاع السابع [illegible] والاستشعار من التغيير اللفظي يميل اليه فيكون [illegible] الاصل [illegible]

الموصل والمفصل   في قسمة بعض الناس   الايقاع الى موصل ومفصل

من الناس من قسم الايقاع الموصل الى اقسام بحسب الازمنة الخفيفة والثقيلة الخفيف والثقيل [illegible] وكان يفصل ذلك ويقول
[illegible] الكلام الحق في هذا هو ان قوة جميع تلك الاصناف قوة واحدة فان الخفاف في صفة الثقال والثقال في قوة [illegible] الخفاف
[illegible] للثقال والثقال [illegible] الخفاف [illegible] يقوم كل منها مقام الآخر فيكون الخفاف [illegible] الثقال [illegible] الخفاف [illegible] من
حال الموصل واما المفصل [illegible] في [illegible] زمانين [illegible] الى اكثر من ذلك [illegible] زمان [illegible] هو المتوصل
[illegible] زمانين [illegible] في [illegible] المفصل وهو الفاصلة [illegible]
[illegible] المتساوي [illegible] الكلام على [illegible] المتساوي [illegible]
[illegible] الايقاع [illegible] من [illegible]
[illegible] على وزن تن تن تن تن [illegible] من [illegible] الزمان الاصلي [illegible] في النقرة [illegible]

في اللفظ بعد والزمان الفاصلة ويدل عليها الصفر في الكتابة ويكون ازمنته الاصلية اربع ازمنة ويكون التغيير الذي يلحقه في قدر زمانه
تحرك الساكن حتى يصير التضعيف مثل النقرات واذا اعتبرت فاصلة يشاكل مضعف النوع الاول [illegible] ان يحمل كل واحد ازمنة نقرة الاصلية
واما ان يكون ازمنته خفاف الثقال على تان وتان وتان وانت تعلم مما سلف كمال التغيير والمطبوع بحسب اللفظ هو على تاتنان اي
فاعلن اي فاعلاتن وقد يمكن ان يغير تغييرات اي مطبوعة في النقر مثل تن تن وسكنات على ما سلف في التغيير الاول وربما اورد والتغيير في
[illegible] وازمنته الاصلية سوى الفاصلة في كل واحد [illegible] من حق كل نقرة او نقرة [illegible] واما ان يكون ازمنته ثقالا على تادن تادن [illegible]
والمطبوع من تغييره ما نقل اليه الخسان على الجهة المذكورة وهو تن تن تن تن تن تن [illegible] تغييره في النقر على سان سان و
تغييره على [illegible] وقد يمكن [illegible] تغييرات [illegible] الفاصلة [illegible] احباس اخرى من الايقاع [illegible]
الفاصلة [illegible] ان تغييره الى مستفعلان ومفاعلن ومفاعلاتن ومفعولان والازمنة الاصلي [illegible] اقسام الثاني
الخفيف والطويل واما ان يكون ثقيل الخفيف حتى يكون على وزن تن تن تن تن وعلى قياس فعولن فعولن وهو من تغييرات [illegible] ما يذكره
[illegible] ويحتمل [illegible] ازمنته اربعة واما ان يكون خفيف الثقيل حتى يكون على سان تن سان تن وهو تماسي الزمان [illegible]
[illegible] التغيير والمطبوع هو على سان سان [illegible] خفيف المتساوي [illegible] التغيير [illegible]
فاما ان يكون الثقيل حتى يكون سان تن [illegible] الاصلية وتغييره والمطبوع على مفاعلن [illegible] في النقر [illegible] الى مفاعلن
ويحمل الزمان الصغير ثقيل الخفيف [illegible] واما ان يكون الطويل لا خفيف الثقيل الخفيف [illegible] واما ان يكون الطويل خفيف الثقيل على وزن تن
[illegible] تن [illegible] الاصلية ويكون تغيير الطبيعي مستفعلن ومع الفاصلة [illegible] مستفعلاتن [illegible] الى بعض الايقاعات [illegible]
التي يذكر [illegible] ان كان [illegible] الشرط المذكور [illegible] الى متفاعلاتن واما ان يكون الثقيل فيكون من ثمانية
[illegible] وعلى هذه الصورة من تادن [illegible] ويكون تغييره الطبيعي تن تن تن [illegible] الثقيل [illegible]
الزمان [illegible] خفيف الثقيل [illegible] على [illegible] ويكون تغييره الطبيعي مع فاصلة الطبيعية [illegible]
[illegible] على [illegible] الثلاثي المتفاصل الذي تقدم [illegible] الزمان الاصغر [illegible] الاسرع واما اصناف [illegible]
على [illegible] الزمان الاصغر [illegible] الطويل ثقيل الخفيف حتى يكون على وزن [illegible]
واذا كثرت هذه الادوار [illegible] من الوسط [illegible] الجنس الذي هو [illegible] الجنس [illegible] في الذهن من [illegible]
فان الذهن [illegible] الجميع عليه ويكون الطويل خفيف الثقيل على سان تن حتى يكون ازمنته الاصلية خمسة ويكون تغييره الطبيعي مفاعلن

والذلك الم‌طبوعا ويكون في حكم التزج ولكن الطويل الثقيل على سان من سادن فلا يكون تقسيم الطبيعي على متفاعلن فان من فان

من ونغيير ما الطبيعي على فاعلن والغير الى متفاعلن وصرفي حكم التزج وازمنته ثمنية وانما ينطبع لما هو تغيير الطبيعي ولكن الطويل الفصل

[illegible]

على النغم تغنيها تكون على ضعف ضعف او ضعف ضعف وعلم ان الاجناس الملينة الحسن استعمالها الا محطوطة بالقوية ومن الزيادات الفاضلة التي تحدث
الحدة وفننا والترجيحات وهو ان يحدث نغمة على دستان ما ينقص عليه ثم يرد الاصبع على الدستان كرة وقوة ليسمع لذلك صوت آخر مازج لها
الصوت اذا كان مناسبا كان من الجماعة المستعملة ولم يكن وربما فعل ذا على وتر بين تستويهما واحدة نقيد على كل منهما في الدستان وعلى احد هاتين
الدستانين ثم يسمع الصوتان معا ويكاد ان يسمى هذا الضرب من المزج تسعيفا وقريب من هذا الباب التركيبات وهو ان يحدث نغمة واحدة ويتم
على وتر بين النغمة المطلوبة والتي معها على نسبة الذي بالاربعة والذي بالخمسة او غير ذلك كانهما يقعان في زمان واحد والتضعيفات وقد
علمتها وهو من جملة التركيبات الانسانية الذي بالكل والتوصلات وهي ايضا من جنس الترجيحات او مقارنتها اما وهو ان يحدث نغمة واحدة
يستمر على وتر بين النغمة المطلوبة والتي معها على نسبة الذي بالاربعة والذي بالخمسة او غير ذلك كانهما يقعان في زمان واحد والتضعيفات وقد علمتها
وهو من جملة التركيبات الانسانية الذي بالكل والتوصلات وهي ايضا من جنس الترجيحات او مقارنتها اما وهو ان ينقر دستان ثم يحرك الاصبع الى
دستان فوقه او تحته على الاتصال ارادة وان يتبع الصوت من حدة الى ثقل او ثقل الى حدة بعبرا عن الانفصال واذا اقترنت هذه الاصول فيصنع ان
تعلم من الالحان ما بسيطا ومناسبا خاصا بسيطا ومنها مركبا واللحن البسيط هو الذي يحيط به ايقاع متفق واحد واللحن المركب هو الذي يحيط به
ايقاعات متساوية ويجب ان يؤلف الالحان بسيطا ثم تركيب منه ومن آخر مثل ما مركبا والمشير الى كيفية تأليف اللحن مثال الموضع ايقاعات ويكن
هذا جامع اعلى هذه الصفة تن تن تن تن تن تن تن تن تن تن تن تن تن ويطلب نسباته من الوتر الاعلى ما حصل شد عليه
دستان وسطى الفرس ثم يعيد دستان بالقرب ما بين السبابة والخنصر ليكون دستان وسطى زلزل ويقع عليه الاصبع من اسفل ويطلب نسباته
من الاعلى بحيث وقعت فيه دستان مجنب ثم يطلب كذلك دستانا يحده وسطى الفرس وزلزل فيما يقرب من ربع ما بينهما وبين المجنب
اولا وليعد عليه راس الدساس فيه دمه وجد بعد الدساتين واما نسب الدساتين ايضا الى بعض بسبب ان يقع لها ابعاد جامعة واما الجماعات
المشهورة في العود فاي جماعة شئت من جنس الطبلي واي جماعة شئت من اجناس على نسبة مثل ويقع مثل وغير من اي بعد شئت وبقيه تخرج
من المطلق والسبابة ووسطى زلزل والخنصر وايضا جماعة مركبة من الجنسين في وتر بين على الطبلي الذي بعد شئت احد عشر طنيني طنيني بقية وربما
زادوا عليها طنيني طنيني المحيط بذلك نغم ما بين سبابة وتر وبين مطلق ما فوقه وجماعة من خنصر الزير الى مطلق المثلث طنيني طنيني على هذا الولاء
وجماعة اخرى ليس على هذا الولاء بل على مثلث خنصره وسطى الفرس سبابة مطلق وربما جعلوا آخرها وسطى زلزل اثم وجماعة اخرى يبتدي
من سبابة الزير طنيني طنيني بقية طنيني كوسطى زلزل وربما صعدوا الى السبابة والمطلق وربما نزلوا من سبابة الزير طنيني والجماعة المشهورة
الى النواحي النزلي من وترين على طنيني طنيني بعينه طنيني وطنيني ومن مثالث الاعلى وسطى زلزل الى السبابة فما فوقه وجماعة تعرف بالمستقيمة

يستعمل في الاوتار وكلها المطلقات والسبابات والوسطيات زلزل وجماعة اخرى يستعملون فيها الجنس السيمى ويبتدئ من وسطى زلزل
وزلزل راس الدساس ثم المطلق ثم وسطى زلزل فوقه ثم سبابته ثم قد جرت العادة بان تقع فيه نقرة على الدساس ويعاد الى السبابة وجماعة
اخرى قريبة من هذه ولكنها مخالفة لها فانهم يستعملون وسطى زلزل المدير مثلا ثم راس الدساس ثم مطلق المدير ثم وسطى زلزل المثنى ثم راس الدساس
من المثنى ثم مطلقه ثم بنصر المثلث ثم راس دساسته وهذا في اصفهان وجماعة اخرى يعرف بالسكى على طنيني وطنيني وبقية وطنيني وقريب من
بقية وعلى نسبة مثل وخمس من بنصر الوتر والسبابة ومطلقه وبنصر المثنى والسبابة وراس الدساس من المثنى وراس الدساس من المثلث و
وهاهنا جماعات اخرى كثيرة بحيث ان يعرف من اهل الصناعة واما الجماعات الظاهرة فقد اوردناها ولنقتصر على هذا المبلغ من علم الموسيقى

ويجد من كتب اللواحق تعريفات وزيادات كثيرة ان شاء الله تعالى في الاجل

تمت كتاب الموسيقى من جملة الرياضيات من كتاب الشفاء

بحمد الله وحسن توفيقه

۲

مجموع الهی طب و شعر سی و نه جزو بخط و قطع در جلد

[illegible] آشنا [illegible] ... ولی [illegible]

[illegible] دهم شهر ذی قعدة الحرام سنه ۱۱۰۵

قیمت جلد